



3 1761 03528 1351













مقتضيك والابيات من الطويل والضمير في قلبه للتأليف ( قوله وان كان كل الناس )  
 اى من اهل عصره او منهم ومن بعدهم ( قوله رده عن حسد ) باسكان الدال وعن بمعنى  
 اللام اى لاجل حسدكم له كقوله تعالى وما نحن بباركي الهتا عن قولك او بمعنى من اى ردا  
 ناشا من حسد كقوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ( قوله فتقبلنى ) بالتخفيف اى  
 تقبلىنى وهو خبر بمعنى الدعاء ( قوله وأستاذ ) جمع أستاذ بضم الهزة ومعناه الماهر بالشئ  
 والمراد بهم هنا أشياخه والظاهر انه أعجى معرب للمافى القاموس لاجتماع السين والدال المعجمة  
 فى كفه عربية ( قوله وتحشرونا جعا ) اى حال كوننا مجتمعين مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فالمصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل ان جعا بمعنى جميعا تأكيد لضمير الجماعة  
 او مفعول مطلق لان الحشر بمعنى الجمع وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمتة فى  
 حشر مفرد عن محشر كل الخلائق فالعامة لا تقتصر على من ذكر الا ان يراد بها حالة مخصوصة  
 كالقرب منه صلى الله عليه وسلم ( قوله مع المصطفى احمد ) قدما ان الابيات من بحر الطويل  
 والطويل له عروض واحدة مقبوضة وزنها مفاعيلن ولعروضه ثلاثة أضرب الاول  
 صحيح وزنه مفاعيلن الثانى مقبوض مثلها الثالث محذوف وزنه وهذا البيت من الضرب  
 الاول والبيت الذى قبله والبيت الذى بعده من الضرب الثانى وهذا معدود من عيوب  
 القوافى ويسمى التحريد بالحاء المهمة كفى الخرجية وتقدم فى اول الكتاب ابيات لنظم  
 شروط الوضوء وقع فيها نظير ذلك كأنهنا عليه هناك ولو قال الناظم مع المصطفى السند  
 لكان أسد ( قوله واخواننا ) بالجر عطف على ماتن او على قوله المصطفى او بالنصب عطف على  
 نافي تحشرونا والاول اولى ( قوله المسدى ) من الاسداء بمعنى الاعطاء ولفظه مفرد معطوف  
 باسقاط العاطف أوجع نعت لاخواننا وأصله المسدين حذف نونه لاضافته الى الخير  
 الجور وبه وقد فصل بينهما بالظرف لكون المضاف شبه الفعل وهو جائر فى السعة قال فى الالفية  
 فصل مضاف شبه فعل مانصب \* مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام هل أتم تاركولى صاحبي وقول الشاعر  
 \* كناحت يوما صخرة بمسيل \* ( قوله دائما ) صفة لمصدر محذوف اى قبولا أو حشرا أو اسداء  
 ( قوله داع ) اى وداع على حذف العاطف او بدل من والدنا ( قوله طالب الرشد ) اى لنا حذفه  
 لدلالة ما قبله عليه يقال رشد كنصر وفرح رشدا ورشدا ورشادا اهتدى واستقام على  
 الحق والرشد فى صفاته تعالى الهادى الى سواء الصراط نسأله تعالى أن يهدينا  
 الى الصراط المستقيم ويديتنا على الحق القويم. ويمتنع بالنظر الى  
 وجهه الكريم فى جوار نيه الكريم: عليه أفضل  
 الصلاة وأتم التسليم آمين

وقد رأينا بخط المؤلف رحمه الله فى آخر الحاشية للهامش تم فى اواخر

محرم الحرام سنة ( ٣٣٠ ) بمدا المائتين والالف

وان كان كل الناس رده

عن حسد \*

فتقبلنى مع ماتن واساتذ

وتحشرونا جعاع المصطفى

أحمد \*

واخواننا المسدى لنا الخير

دائما \*

والدنا داع لنا طالب

الرشد \* وحسبنا الله ونعم

الوكيل ولا حول ولا قوة

الا بالله العلى العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم



كقوله تعالى مما خفي عنهم اغرقوا وقد شبه ما قبله من مشقة البعاد والم الفراق بالثار استعادة تصريحية اصلية والقرينة اضافة النار الى البعاد أو شبه البعاد بحطب له نار استعادة مكنية واثبات النار له تخييل أو اضاف المشبه الى المشبه اى من بعاد كالثار مثل لجين الماء تأمل (قوله والاحفاد) النبات أو اولاد الاولاد أو الاصهار قاموس (قوله مايفت الاكباد) اى يقطعها ويشقها والاكباد جمع كبد بالفتح والكسر وككتف وقديد كرقاموس والمراد كبد واحدة وهى كبد لان ما فى قلبه لايفت كبد غيره وانما جمع للسجعة أو على معنى ان فى قلبى من جنس مايفت الاكباد أو ان فى قلبى ما لو كان لى اكباد متعددة لفتها أو ان كل امرئ فى قلبى يستقل بتفتيت الكبد فصارت كأنها اكباد متعددة (قوله فرحم الله) تفرع على ما قبله وذلك انه حيث ذاق ألم الفراق وكابد ما يكابده المشتاق من تشئت البال وتواتر البلبل علم ان اعتذار هذا الامام الذى سبقه بنحو هذا الكلام اعتذار مقبول لاحالة فتحرك نفسه الى الدماء له فانه كما قال الشاعر

لا يعرف الوجد الامن يكابده \* ولا الصباة الامن يعانيتها

(قوله الفتازانى) اسمه مسعود ولقبه سعد الملة والدين نسبة الى فتازان بالفتح بلد بخراسان ولد بها ٧٢٢هـ وتوفى بسمرقند ٧٩٢هـ ونقل الى سرخس فدفن بها (قوله حيث اعتذر) اى فى خطبة المختصر شرح تلخيص المعانى وقال قبل هذا البيت ايضا مع جود القرينة بصر البليات \* وخود الفتنة بصرصر التكببات \* وترامى البلدان فى الاقطار \* ونبو الاوطان عنى والاطوار \* حتى طفتت أجوب كل أغبر قائم الاراج \* وأحرر كل سطر منه فى شطر من اليبدا (قوله حيث قال) بدل من قوله حيث اعتذر (قوله يوماجزوى الخ) اسماء مواضع والمراد باليوم مطلق الوقت ومتعلقه محذوف تقديره اكون (قوله لكن لله الحمد الخ) استدراك اى انه وان حصل لى ما حصل من البعاد عن البلاد فقد أتمرتى ثمرة عظيمة المفاد التى هى علامة القبول ودليل الوصول الى المأمول (قوله اولاً وآخراً) اى اول كل امر وآخره (قوله ظاهراً وباطناً) اى حمداً فى الظاهر بالثناء باللسان موافقاً لما فى الباطن بالجنان (قوله فلقد) الفاء للتعليل واللام للتقسيم فهو حمد على نعمة معينة (قوله من) اى انعم هو اى المولى تعالى (قوله بأبداء تبينه) اى المؤلف المفهوم من قوله قال مؤلفه وقوله قد فرغت من تأليفه (قوله تجاه) اصله وجاه ابدلت الواو تاء من المواجهة بمعنى المقابلة (قوله صاحب الرسالة) ال للامهد اى الرسالة العامة الدائمة (قوله والقدر) اى الرتبة العلية (قوله المنيف) اى الزائد على غيره أو العالى من قولهم لما زاد على العقد نيف وناف وأناف على الشئ اشرف عليه (قوله تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف) وذلك ببليده وهى غزة هاشم (قوله فلعله) اى ما ذكر من الابتداء والحثم (قوله علامة القبول منهم) اى من الله تعالى ومن صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ومن صاحب المتن رحمه الله تعالى والقبول الرضا بالشئ مع ترك الاعتراض على فاعله وقيل الانابة على العمل الصحيح (قوله والتشريف) يقال شرف ككرم شرفاً علا فى دين او دنيا وشرف الله الكعبة من الشرف قاموس (قوله قال مؤلفه) كذا فى بعض النسخ (قوله فياشرفى) اى احضر فيهدا وقتك لحصول

والاحفاد \* مايفت الاكباد  
فرحم الله الفتازانى حيث  
اعتذر وواجد \* حيث قال  
نظماً \* يوماجزوى ويوما  
بالعقيق وبأ \* مذهب يوما  
ويوما بالخليصاء \* لكن  
لله الحمد اولاً وآخراً ظاهراً  
وباطناً فلقد من بابتداء  
تبينه تجاه وجه صاحب  
الرسالة والقدر المنيف \*  
ويحتمه تجاه قبر صاحب  
هذا المتن الشريف \* فلعله  
علامة القبول منهم  
والتشريف \* قال مؤلفه \*  
ياشرفى ان كنت ربي قبلته

الحصني) نسبة الى موضع يسمى حصن كيفا واشتهر في نسبة الشيخ رحمه الله تعالى لفظ  
الحصني فهو من باب النحت **(قوله العباسي)** الظاهر انه نسبة الى سيدنا العباس رضي الله  
تعالى عنه عم نينا صلى الله عليه وسلم **(قوله الامام)** بالرفع صفة محمد ويحتمل انه صفة لعلي  
لكن الذي كان امام الحنفية بجماع يخامة والمفتي بدمشق الحمية هو الشارح رحمه الله تعالى  
وكذا كان مدرس الحديث تحت القبة بجماع بني أمية ومدرس التكية السليمية ولم يشتهر والده  
بشيء من ذلك **(قوله محبرية)** نسبة الى الهجرة اى هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسب  
التاريخ اليها لان ابتداءه منها وأول من ابتدأ به عمر رضي الله عنه والعرب كانت تؤرخ بعام  
التفرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم من مكة ثم ارجوا بعام الفيل كما بسطه  
في الظهيرية قبيل المحاضر **(قوله في تلخيصه)** التلخيص التبيين والشرح والتلخيص قاموس  
**(قوله ونحريه وتنقيحه)** تحرير الكتاب وغيره تقويمه والتنقيح التهذيب قاموس **(قوله)**  
لمواضع اللام زائدة للتقوية **(قوله وتصحيحه)** عطف على تغييره **(قوله)** وعلى مواضع  
سهو آخر اى عفاات المصنف تغييرها **(قوله وبالجملة)** اى واقول قولاً ملتبساً بالجملة  
اى مجتمعاً قال في القاموس جل جمع وأجل الشيء جمعه عن تفرقة والمراد انه وان وقع من  
المصنف سهو أو من غيره أو وان نهبت على ما وقع لهن السهو فاني قد سهو لان السلامة من  
هذا الخطر بالتجربك وهو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا الامر الشاق عبره عن السهو أمر  
يعز بالكسر كقتل وزنا ومعنى او يندر أو يعسر أو يضيق أو يعظم على البشر فلا يحصلونه  
لان السهو والنسيان من لوازم الانسان واول ناس أول الناس وفي هذا هضم لنفسه واعتذار  
عنه وعن المصنف **(قوله فستر الله على من ستر)** الفاء فصيحة اى اذا كان مذكراً فالطلب  
الستر الى مقام البيان **(قوله وغفر لمن غفر)** الغفر الستر فهو عطف مرادف **(قوله وان)**  
تجد عيباً الخ هذا اليت بمعنى الكلام الذى قبله **(قوله فسد الحلال)** الحلال منفرد  
ما بين الشيئين والوهن في الامر وأمر مختل واه واخل بالشيء أجحف قاموس وألفه  
للاطلاق والمراد به العيب وكان حقه ان يأتي بدله بالضميم ولكن أتى بالظاهر معبراً عنه بلفظ آخر  
للتنصيص على ان العيب من سهو ونحوه خال نظير قوله تعالى فان الله عدو للكافرين بعد قوله  
من كان عدواً لله الآية للتسجيل عليهم الكفر والمراد بسده ستره أو تأويله حيث أمكن **(قوله)**  
جل ) اى عظم وتعالى يقطع علا عليه تفسير وهذا الكلام مرتبط بكلام محذوف دل عليه  
السياق اى فسد الحلال ولا تعبر به ولا توضح فان كل بنى آدم ماعدا من عصم منهم فيه عيب  
والذى تنزه عن العيوب بتمامها هو الحق جل وعلا ط والشرط الاول من هذا اليت من بحر  
الرجز والشرط الثاني من بحر الرمل ووقال ان تجد بدون واو كما في بعض النسخ صار الاول من  
بحر الثاني او قال جلى بالفاء صار الثاني من بحر الاول **(قوله كيف لا)** منى لا عذوف اى كيف  
لا يوجد منى سهو والحال كذا فهو اعتذار آخر عن وجود ذلك **(قوله بيضته)** اى نقلته من  
المسودة الى المبيضة والمسودة في اصطلاح المؤلفين الاوراق التى يقع فيها انشاء التأليف سميت  
بذلك لكثرة سوادها بكثرة الحو والاثبات والمبيضة التى ينقل اليها المؤلف ما أنشأه واثبت  
في المسودة **(قوله من نار البعاد)** بكسر الباء مصدر باعد ومن بيان لما في قوله ما يقتت او تعليلية

الحصني الحنفى العباسي  
الامام بجماع بنى أمية تم  
المفتي بدمشق الحمية قد  
فرغت من تأليفه وآخر  
شهر محرم الحرام سنة  
احدى وسبعين وألف  
هجرية على صاحبها افضل  
الصلاة وازكى التحية ووفق  
بالت في تلخيصه ونحريه  
وتنقيحه وتبع المصنف  
رحمه الله في تغييره لمواضع  
كثيرة من مته وتصحيحه  
\* ونهبت عليها وعلى  
مواضع سهو آخر وبالجملة  
\* فالسلامة من هذا الخطر  
\* أمر يعزر على البشر  
\* فستر الله على من ستر  
\* وغفر لمن غفر \* وان تجد  
عيباً فسد الحلال \* جل من  
لا فيه عيب وعلا \* كيف لا  
وقد بيضته وفي قاي من  
نار البعاد \* عن البلاد  
والاولاد \* والاخوان

ثم شرع في مسألة التخرج فقال (ومن صالح من الورثة والغرماء على ٧١٢ شئ معلوم منها) (طرح) اي طرح سهمه

مستلثا ١١ فاضرب دين كل في كل التركة واقسم الحاصل على مجموع الديون يخرج لزيد ٢ واربعة اسباع ولعمرو ١ وتسعان وبكر ٧ وثلاث ولو كان عليه في الصورة الاولى ٢٤ دينارا كان بينهما مداخلة فتعمل فيها كالموافقة ويصح ان تعمل فيها وفي الموافقة كالمباينة كما علمت (قوله ثم شرع في مسألة التخرج) تفاعل من الخروج وهو في الاصطلاح تصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث على شئ من التركة عين او دين قال في سكب الانهر واصله ما روى ابن عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه طابق في مرض موته احدى نسائه الاربع ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان رضى الله تعالى عنه ربع الثمن فصالحوها عنه على ثلاثة وثمانين ألفا من الدراهم وفي رواية من الدنانير وفي رواية ثمانين الفا وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر اه قات وله احكام وشروط تقدمت آخر كتاب الصلح وتقدم هناك انهم لو اخرجوا واحدا واعطوه من مالهم فخصته تقسم بين الباقي على السواء وان كان المعطى ما مورثوه فعلى قدر ميراثهم قال الشارح هناك وقيد الخصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء اه قاتله (قوله والغرماء) اي ارباب الديون ولم يذكرهم في السراجية وانما ذكرهم في الملتقى والمجمع وغيرها فتحكمهم في القسمة والتخارج حكم الورثة ومثلهم الموصى له كما تقدم آخر كتاب الصلح (قوله اي طرح سهمه من التصحيح) اي صحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامه من التصحيح سيد (قوله كزوج الخ) اصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة اسهم والام الثلث سهمان واللم الباقي سهم واحد (قوله وحينئذ يكون الخ) فلو فرض انه صالح الم على شئ من التركة وخرج من البين فالمسئلة ايضا من ستة فاذا خرج نصيب الم بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنان للام فيجعل الباقي اخماسا بين الزوج والام فالزوج ثلاثة اخماس وللأم خمسان وان صالحت الام على شئ وخرجت كانت المسئلة ايضا من ستة فاذا طرح منها سهمان للام بقي اربعة فيجعل الباقي من التركة ارباعا ثلاثة منها للزوج وواحد لللم سيد (قوله لثلاث يتقلب فرض الام الخ) اي في بعض الصور كهذه الصورة بخلاف ما اذا كان مكان الم اب فانه لا يلزم اعتبار دخول الزوج في التصحيح لان للام سهما وللأب سهمان على كل حال (قوله فيه نظر) اصله للزبلي وبينه بقوله لانه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقي انصاء هم ألا ترى ان لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث اخوات متفرقات وزوجا فصالحت الاخت لاب وأم وخرجت من البين كان الباقي بينهم اخماسا ثلاثة للزوج وسهم للاخت لاب وسهم للاخت لام على ما كان لهم من ثمانية لان اصلها من ستة وتعمل الى ثمانية فاذا استوفت الاخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت من ٦ وبقي سهم للعصبة اه وصوابه ان يقول لكانت من ستة وتعمل بسهم الى سبعة كما وجد في بعض نسخ الزبلي ولكن مامر وجد بخطه كذلك فهو سبق قلم اذ لا عصبة هنا (قوله ثم ذكر نحو ما تحرر) اي من قوله السابق فاطرح سهامه من التصحيح (قوله قال مؤلفه) من التأليف وهو ايقاع الالف بين شيئين او اشياء اخص من التركيب ويطلق عربا على كتاب جمعت فيه مسائل مؤلفة من أي علم كان بمعنى المؤلف بالفتح وجامعه مؤلف بالكسر (قوله الحقير) من الحقير وهو الذلة قاموس (قوله

فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر فتدبر مؤلفه) العبد الفقير العاجز الحقير محمد علام الدين ابن الشيخ على (الحصنى)



من كل التركة بطريقتين يتوافقان على معرفة نصيب كل وارث من التصحيح (قوله يعني أن كلا وحده) جواب عما أورد من أن قوله كالسراجية والغرماء بالواو غير صحيح لان التركة ان كانت وافية بجميع الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج الى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة والاولى سبق للورثة شيء وحاصل الجواب ان المراد بين الغرماء فلفظ بين مقدر اى بين افراد هذه الطائفة وبين افراد هذه الطائفة فالقسمة متعددة بتعدد احوالها لا واحدة على الطائفتين معا او يجب بان الواو بمعنى او فيكون المعنى ايضا ما قلنا (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) اى ثم قسمت المبلغ على التصحيح ان ضربت في كل التركة او على وفقه ان ضربت في وفقها وهذا لا بد منه وان تركه المصنف والشارح (قوله والموافق للسراجية الخ) لم يقل والصواب لانه عند الموافقة يصح الضرب في كل التركة كما في المبينة وكذا في المداخلة الا ان فيه تطويل الحساب فكان الاولى الضرب في الوفق عند الموافقة وفي الكل عند المبينة مثال الموافقة زوج واخوان لام وشقيقتان اصلها من ٦ وتعمل الى ٩ والتركة ٦٠ ديناراً بينها وبين التصحيح موافقة بالثلث فالزوج من التسعة ٣ فاضربها في ٢٠ وفق التركة يكن ٦٠ فاقسما على وفق التصحيح وهو ٣ يخرج ٢٠ هي له من التركة ولاحد الاخرين سهم فاضربه في الوفق يكن ٢٠ فاقسما على الثلاثة يخرج ٦ وثلثان هي له ولاخيه مثله ولاحدى الشقيقتين ٢ فاضربهما في الوفق يكن ٤٠ فاقسما على الثلاثة يخرج ١٣ وثلث هي لها ولاختها مثلها ومثال المبينة زوج وام وشقيقة اصلها من ٦ وتعمل الى ٨ والتركة ٢٥ ديناراً فينبهها مبينة للزوج من الثمانية ٣ فاضربها في ٢٥ كل التركة تبلغ ٧٥ فاقسما على ٨ يخرج ٩ وثلاثة اثمان هي له وللشقيقة مثله وللأم من الثمانية ٢ فاضربها في ٢٥ تبلغ ٥٠ فاقسما على ٨ يخرج ٦ وربع هي لها ولوضربت في المثال الاول سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم قسمة الحاصل على كل التصحيح كما فعلت هنا لصح ذلك ولكن فيه تطويل كما قلنا ولو كانت التركة في المثال الثاني ٢٤ كان بينها وبين التصحيح مداخلة لدخول الثمانية في ٢٤ ويجوز العمل فيها كالمبينة ايضا لكن الاخصر عمل الموافقة لاشتراكهما في كسر وهو اثنان يخرج اقلهما وهو الثمانية فهما في حكم التوافقين (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم) بان تضرب في المثال الاول نصيب الاخوين ونصيب الاختين فيما ضربت فيه نصيب احدهما وتقسّم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فريق وما ذكره من القسمة بطريق الضرب هو اظهر اوجه خمسة ويبيان مع بيان مالوكان في التركة كسر في المطولات (قوله واما قضاء الدين) اى طريق قسمتها وتسمى الحاصة (قوله فيها) اى بالتوفية يحصل المقصود ونعمت هي (قوله وتعدد الغرماء) فلو كان الغريم واحدا فلا قسمة (قوله ينزل مجموع الديون كالنصحيح الخ) بان تنظر بين مجموع الديون وبقيّة التركة بعد التجهيز فان توافقا كما اذا ترك ١٢ ديناراً وعليه ١٨ لزيد ٤ ولعمرو ٢ ولبكر ١٢ فالموافقة بالسدس فاضرب دين كل واحد منهم في وفق التركة وهو ٢ ثم اقسّم الحاصل على وفق مجموع الديون وهو ٣ يخرج لزيد ٢ وثلثان ولعمرو ١ وثلث ولبكر ٨ وان تباينوا كما اذا فرضنا التركة في

يعنى ان كلا وحده لاما  
لتقدم الغرماء على قسمة  
الموارث كما في شرح  
السراجية لحيدر (فان كان  
بين التركة والتصحيح)  
ثمانية فظاهر او (موافقة  
ضربت سهام كل وارث  
من التصحيح في جميع  
التركة) كذا في نسخ  
المقنن والشرح والموافق  
للسراجية وغيرها في وفق  
التركة فانما يضرب في  
جميع التركة عند المبينة  
وهذا المعرفة نصيب كل  
فرد (وتعمل كذلك في  
معرفة نصيب كل فريق)  
منهم واما قضاء الديون  
فان وفي فيها (و) ان لم يوف  
وتعدد الغرماء (ينزل مجموع  
الديون) كالنصحيح  
للمسئلة (و) ينزل (كل  
دين) غريم (كسهم  
وارث) ويعمل كما مر




مع الثلاثين (قوله وتسمى الكسور المنطقه) الكسر المنطق هو ما يعبر عنه حقيقة بلفظ الجزئية وغيره كالتخمس فانه كما يقال فيه خمس يقال فيه جزء من خمسة والاصم ما لا يعبر عنه الا بلفظ الجزئية كالواحد من احد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من احد عشر جزءاً من الواحد (قوله واحد عشر) اى وان توافقا في احد عشر فيما متوافقان بجزء من احد عشر كاثنتين وعشرين مع ثلاثة وثلاثين (قوله وهكذا) كما اذا توافقا في جزء من ثلاثة عشر كسبعة وعشرين مع تسعة وثلاثين او في جزء من سبعة عشر كاربعة وثلاثين مع واحد وخمسين او في جزء من تسعة عشر كاثمانية وثلاثين مع سبعة وخمسين \* (نتيجه) \* اذا توافقا في عدد مركب وهو ما يتألف من ضرب عدد في عدد كخمسة عشر مع خمسة واربعين فان شئت قلت هما متوافقان بجزء من خمسة عشر وان شئت نسبت الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الآخر فتقول بينهما موافقة بثلاث خمس او خمس ثلث فيعبر عنه بالجزء وبالكسور المنطقه المضافه بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه الا بالجزء (قوله واذا اردت الخ) شروع في معرفة نصيب كل فريق وفي معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق والثاني يسمى قسمة النصيب ببيان ذلك في المسئلة الاخيرة انه كان للزوجتين من اصل المسئلة ٣ فاضربها في جزء السهم الذي ضربته في اصل المسئلة وهو ٢١٠ تبلغ ٦٣٠ فهى نصيب الزوجات من التصحيح وكان للبنات ١٦ فاضربها في جزء السهم المذكور تبلغ ٣٣٦٠ فهى لهن وكان للجدات ٤ فاضربها فيه ايضا تبلغ ٨٤٠ فهى لهن وكان للاعمام سهم فاضربه في ٢١٠ فهى لهم (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) اى بعد ان تقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤوسهم وكان عليه ان يذكر ذلك حتى يعرف ما يضر به في جزء السهم بيانه كان للزوجتين من اصل المسئلة ٣ فاقسمها عليهما بخرج واحد ونصف فاضربه في المضروب وهو ٢١٠ تبلغ ٣١٥ فهى لكل زوجة وكان للبنات ١٦ فاقسمها على ١٠ عدد رؤوسهن بخرج سهم وثلاثة اخماس سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٣٦ فهى لكل بنت وكان للجدات ٤ فاقسمها على ٦ عدد رؤوسهن بخرج ثلثان فاضربه في المضروب يبلغ ١٤٠ فهى لكل جدة وكان للاعمام سهم فاقسمه على عددهم ٧ بخرج سبع سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٠ فهى لكل عم (قوله والواضح طريق النسبة الخ) ففي المسئلة المذكورة كان للزوجتين ٣ ونسبتهما اليهما مثل ونصف فاعط كل واحدة من المضروب مثل تلك النسبة اى مثله ونصف مثله يكن مامروسهما البنات ١٦ نسبتها الى رؤوسهن وهو ١٠ مثل وثلاثة اخماس مثل فاعط كل واحدة من المضروب مثله وثلاثة اخماس مثله وثلثان فاعط كل واحد ثلثي المضروب يكن مامروسها السهم نسبتها الى رؤوسهم وهو ٧ سبع سهم فاعط كل واحد منهم سبع المضروب يكن مامروسها وانما كان هذا اوضح لانه لا يحتاج فيه الى قسمة وضرب وقد قيل من ملك النسبة ملك الحساب لكن ربما كانت النسبة اعسر فالعامل بالضرب اسير وثمة طرق اخر (قوله واذا اردت قسمة التركة الخ) لما فرغ من تعيين نصيب كل فريق من التصحيح ثم تعيين نصيب كل وارث منه شرع في بيان المقصود وهو تعيين نصيب كل وارث

وتسمى الكسور المنطقه (واحد عشر فجزء من احد عشر وهكذا) ويسمى الاصم (واذا اردت معرفة نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والاعمام وغيرهم (من التصحيح) الذى استقام على الكل (فاضرب ما كان له) أى لكل فريق (من أصل المسئلة فيما) أى في جزء السهم الذى ضربته (في أصل المسئلة يخرج نصيبه) أى ذلك الفريق (ثم اذا) اردت معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق (ضربت سهام كل وارث في) جزء السهم (المضروب يخرج نصيبه) والواضح طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤوسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق (واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء)

(قوله هذه مقدمة الخ) اى هذه النسب يحتاج الى معرفتها في تقسيم التركة على اعداد المستحقين بلا كسر بأن تصحح المسئلة من أقل عدد فيمكن توطئة لتصحيح المسائل فكان ينبنى تقديمها عليه واعلم ان العدد ما تألف من الآحاد كالاثنتين فصاعدا ومن خواصه أن يساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين او البعيدتين كالاربعة مثلا فان حاشيتيها القريبتين ثلاثة وخسة ومجموعهما ثمانية والاربعة نصف الحاشيتين وحاشيتاها البعيدتان اثنتان وستة او واحد وسبعة والاربعة نصف مجموعهما وكالاثنتين يساوى نصف مجموع الواحد والثلاثة وبه علم ان الواحد لا يسمى عددا عند الحساب (قوله المختلفين) اى في القلة والكثرة والاختلاف لا يتصور في التآمل بل في التداخل وما بعده الا انه صرح به في التداخل وحده واشعر به فيما بعده سيد (قوله على ما هنا) لانه زاد في السراجية امرين آخرين الاول ان تزيد على الأقل مثله او امثاله فيساوى الاكثر الثاني ان يكون الأقل جزءا الاكثر وهو من قيل الاختلاف في العبارة (قوله اى يقنيه) بمعنى انه اذا القى الأقل من الاكثر لم يبق من الاكثر شيء كالثلاثة والستة فاذا القيت الثلاثة من الستة مرتين بقيت الستة بالكلية وكذا اذا القيتها من التسعة ثلاث مرات بخلاف الثمانية فانك اذا القيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنتان فلا يمكن افناؤها بالثلاثة لكن اذا القى منها اثنتان اربع مرات بقيت الثمانية فهما ايضا متداخلان سيد (قوله بعدها اربعة) وكذا بعدها اثنتان فيتوافقان بالنصف لكن اذا تعدد العاد اعتبر الاكبر ليكون جزءا لوفى أقل كالأثنى عشر والثمانية عشر يتوافقان بالنصف والثلاث والستس الا ان العبرة في سهولة الحساب يتوافقهما في الستس (قوله فيتوافقان بالربع) لان العدد العاد لهما مخرج لجزءا لوفى بينهما فلما عدتها الاربعة وهى مخرج الربع كانا متوافقين به سيد (قوله كالستسة مع العشرة) فانه لا بعدها شيء سوى الواحد الذى ليس بعدد \* (نتيجه) زاد ابن الكمال في التعريف قيدا آخر وهو ان لا يقنى أحدهما الآخر لان الأثنين مع الاربعة لا بعدها عدد ثالث مع انهما من المتداخلين لامن المتباينين وبالقيد المذكور يحتز عنهما لان الأثنين بعد الاربعة (قوله واذا اردت معرفة التوافق الخ) كانت معرفة التآمل والتداخل بين العددين ظاهرة وفي معرفة التوافق والتباين بينهما خفاء ذكر لهما طريقة اخرى (قوله من الجانبين) اى تسقط الأقل من الاكثر الى ان يصير الاكثر أقل ثم تنقص من الأقل ما قالم (قوله تباينا) اى حصل التباين بينهما كالستسة مع السبعة فانك اذا اسقطت الستة من السبعة بقي اثنتان فاذا اسقطتهما من الستة بقي واحد (قوله فبالنصف) اى فهما متوافقان بالنصف كالستة مع العشرة فانك اذا اسقطت الستة من العشرة بقي اربعة فاذا اسقطتهما من الستة بقي اثنتان (قوله فبالثلاث) اى فهما متوافقان بالثلاث كالستسة مع الأثنى عشر (قوله هكذا الى العشرة) اى وان توافقا في اربعة فهما متوافقان بالربع كثمانية مع العشرين او في خمسة فبالخمس كخمسة عشر مع خمسة وعشرين او في ستة فبالستس كاثني عشر مع ثمانية عشر او في سبعة فبالسبع كأربعة عشر مع احدى وعشرين أو في ثمانية فبالثمن كستة عشر مع اربعة وعشرين او في تسعة فبالستس كثمانية عشر مع سبعة وعشرين او في عشرة فبالعشر كالعشرين

هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة (فتأمل العددين كون احدهما مساويا للآخر) كثلاثة وثلاثة (وتداخل العددين المختلفين) بأحد امرين على ما هنا اما (بأن يعد اقلهما الاكثر) اى يقنيه (او يكون اكثر العددين منقسما على الأقل قسمة صحيحة) بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة او اثنين (وتوافق العددين ان لا يعد) اى لا يقنى (اقلهما الاكثر لكن بعدها عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعدها اربعة فيتوافقان بالربع) وتباين العددين ان لا يعد العددين المختلفين عددا ثالثا (اصلا كالستسة مع العشرة) واذا أردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الأقل من الاكثر من الجانبين (مراد حق اذا اتفقا في درجة واحدة (فان توافقا في واحد تباينا) ولا وفق (وان توافقا في اثنين فبالنصف او ثلاثة فبالثلاث) هكذا (الى العشرة)

وان انكسر على ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة اولابين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم اقل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والممانلة والموافقة والمباينة فاحصل ٧٠٨  يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة

واحداهما في الفريضة تبلغ ٢١ ومنها تصح زبلى (قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ) يشير الى ما ذكرناه من النظر اولا الى كل فريق مع سهامه ثم الى الاعداد المثبتة فلا فرق بين الفريقين والاكثر فيما ذكره وانما الفرق من حيث ان الفرق اذا كانوا ثلاثة مثلا تزيد صورها ويكرر الضرب لتعدد المثبتات لانك اذا نظرت اولابين الفرق الثلاث وسهامها فاما ان يباين كل فريق منها سهامه او يوافقها او توافق فريقين وتباين الآخر او تباين فريقين وتوافق الآخر فهذه اربعة احوال ثم تنظر في كل حال منها بين المثبتات بالاصول الاربعة فنبليغ ٥٢ صورة محل بيانها المطولات كشرح الترتيب وغيره (قوله فاطلب المشاركة) الاولى التعبير بالمناصفة ط (قوله ثم اقل كما فعلت في الفريقين) الاولى ان يقول كما تفعل لانه لم يقدم من احوال الفريقين الالممانلة وأما المداخلة والموافقة والمباينة فستأني فافهم (قوله اشار اليه) اى الى ضرب جزء السهم اولى ما قدمه من قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ تأمل (قوله كأربع زوجات الخ) اصلها من ١٢ للجدات السدس ٢ وللزوجات الربع ٣ وللاعمام الباقي ٧ وبين سهام كل فريق منهم وعدد رؤسهم مباينة فاحذنا اعداد الرؤس بتامها وهى ٤ و ٣ و ١٢ فوجدنا الاولين متداخلين في الثالث وهو ١٢ فضربناه في اصل المسئلة وهو ايضا ١٢ ومنها تصح (قوله كأربع زوجات وخمس عشرة جدة الخ) الاولى خمس عشرة والمسئلة اصلها من ٢٤ للزوجات الثمن ٣ لاسْتَقِيم ولأتوافق فحفظنا عددهن ٤ وللجدات السدس ٤ تباين عددهن وهو ١٥ فحفظناه ايضا وللبنات الثان ١٦ توافق عددهن وهو ١٨ بالنصف وهو ٩ فحفظناه وللاعمام الباقي وهو ١ يباين عددهم وهو ٦ فحفظناه ايضا فصار الحفظ ٤ و ٩ و ١٥ ثم طلبنا المناصفة بين ذلك فوجدنا الاربعة موافقة للسته بالنصف فضربنا نصف احدها في كامل الآخر بليغ ١٢ وهى موافقة للتسعة بالثلث فضربنا ثلث احدها في كامل الآخر بليغ ٣٦ وبينها وبين ١٥ موافقة بالثلث ايضا فضربناها في ثلث ١٥ وهو ٥ بلغ ١٨٠ هى جزء السهم (قوله كما رأيت الخ) اصلها ٢٤ للزوجتين الثمن ٣ وبينهما مباينة فحفظنا عدد رؤسهن وهو ٢ وللبنات الثلثان ١٦ توافق عددهن وهو ١٠ بالنصف وهو ٥ فحفظناه وللجدات السدس ٤ توافق عددهن وهو ٦ بالنصف وهو ٣ فحفظناه وللاعمام الباقي وهو ١ يباين عددهم وهو ٧ فحفظناه فصار الحفظ ٢ و ٣ و ٥ و ٧ وكلها مباينة فضربنا ٢ في ٣ بلغ ٦ ثم ضربنا ٦ في ٥ بلغ ٣٠ ثم ضربنا ٣٠ في ٧ بلغ ٢١٠ هى جزء السهم وتام العمل ما ذكره الشارح وامامعرفة نصيب كل منهم في جميع هذه الامثلة وغيرها فسيأتى بيانها (قوله واذا اردت معرفة التماثل الخ) شروع في بيان النسب بين الاعداد وهى اربعة كالنسب بين الكلليات المتطابقة فكل عديدين لابد ان يكون بينهما نسبة منها لان العديدين اما ان يساويا اولافان تساويا فهما متماثلان والافاما ان يفنى الاقل الاكثر اولا فان افناه فهما متداخلان والافاما ان يفنيهما عدد ثالث اولافان كان فتوافقان والافتباينان

اشار اليه بقوله (وان دخل بعض الاعداد في بعض كأربع زوجات وثلاث جدات وانى عشر عما ضربت أكثر الاعداد) لتداخلها (في اصل المسئلة) وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تصح (وان وافق بعضها بعضا كأربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها) اى احدا الاعداد في جميع الآخر والخارج في وفق الثالث ان وافق الا في جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في مسثلثا مائة وثمانية في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرون منها تصح (وان تباينت) اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم (كما رأيت) وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها) اى احدا الاعداد في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان

او عشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم (واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتداخل والتباين بين العديدين)

ان كانت السهام اكثر كسنة على ثلاثة للاختصار كما يستضح قريبا وقد ذكر المصنف هذه  
الاصول السبعة بامثلتها على هذا الترتيب المذكور الا الاستقامة فانه حذفها لظهورها  
( قوله عليهم ) اى على الفريق وجع باعتبار المعنى ( قوله ان كانت عائلة ) اى يضرب  
فيهما ان كان عول والا ففى اصل المسئلة فقط وانما ترك المصنف هذا التفصيل هنا وفيما  
بعده اشارة الى ان المسئلة وعولها صارا بمنزلة اصل المسئلة فى ان عدد الرؤس يضرب فيها  
كما يضرب فى اصلها كما افاده السيد ( قوله كامرأة واخوين ) مثال لغير العائلة واصلها  
اربعة والعائلة كزوج وخمس اخوات لغير ام اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخوات  
الثلاث اربعة فعالت الى سبعة وبين سهام الاخوات ورؤسهن مائة فاضرب عدد  
رؤسهن خمسة فى اصل المسئلة مع عولها وهو ٧ تبلغ ٣٥ ومنها تصح ( قوله  
وعولها ) اى ان كانت عائلة والا ففى اصل المسئلة فقط كما ذكر المصنف ( قوله كامرأة  
وست اخوة ) مثال لغير العائلة واصلها اربعة ايضا والعائلة كزوج واخوين وست بنات  
اصلها ١٢ فلزوج الربع ٣ وللأخوين السدسان ٤ ولست بنات الثلاثان ٨  
فعالت الى خمسة عشر وانكسر ٨ سهام البنات على ٦ عدد رؤسهن لكن بينهما  
موافقة بالنصف فردنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ٣ ثم ضربناه فى الاصل مع العول  
وهو ١٥ فحصل ٤٥ ومنها تصح ( قوله فلهم ثلاثة توافقهم بالثك ) اعتبر الموافقة  
مع ان بين الثلاثة والسته مداخلة اشارة الى عدم اعتبار التداخل بين السهام والرؤس  
كما قدمنا لانه وان امكن اعتباره بأن تضرب الاكبر وهو ٦ جميع عدد الرؤس فى ٤  
لكنه يؤدى الى التطويل وترك تطويل الحساب ربح فلذا أرجناه الى الموافقة وكذا  
لو كانت البنات ٤ فى المثال الذى ذكرناه للعائلة فلا تضرب الاكبر وهو ٨ جميع عدد  
سهامهن الماقل بل يرجع الى المثال لصحة القسمة بلا ضرب ( قوله فان انكسر الخ ) شروع  
فى الاصول الاربعة التى بين الرؤس والرؤس واعلم انك اولا تنظر بين كل فريق مع سهامه فان  
تبانيا ثابت الفريق كاملا وان توافقا ثابت وفق الفريق ثم تنظر بين الاعداد المثبتة  
بهذه الاصول الاربعة فان تماثل العددين فاضرب احدهما فى اصل المسئلة وان تداخل  
فاضرب اكبرها فيه وان توافقا ضربت وفق فى كامل الآخر ثم الحاصل فى اصل  
المسئلة وان تبانيا ضربت احدهما فى الآخر ثم الحاصل فى اصل المسئلة وقد ذكر  
المصنف هذه الاربعة على هذا الترتيب والمضروب فى اصل المسئلة يسمى جزء السهم كما  
سبأنى ( قوله أو أكثر ) اى ثلاثة أو اربعة لا أكثر كما سر ( قوله وعدد رؤسهم متبائة )  
الاولى ان يقول واعداد جمع عدد قال السيد والمراد باعداد الرؤس ما يتساوول عين تلك  
الاعداد ووقفها ايضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم مثلا موافقة يرد عدد  
رؤسهم الى وقفه ولا يتم تعتبر المائنة بينه وبين سائر الاعداد كما استطاع عليه ( قوله وعولها )  
كست اخوات شقيقات وثلاث اخوات لام وثلاث جدات اصلها ٦ وتقول الى ٧  
لشقيقات الثلاثان ٤ لاتقسم وتوافق بالنصف وهو ثلاثة وللأخوات لام الثلث ٣  
لاتقسم ولا توافق وللجدات السدس ١ كذلك فاجتمع معك ثلاثة اعداد متبائة فاضرب

عليهم ضربت عددهم فى  
اصل المسئلة ) وعولها  
ان كانت عائلة ( كامرأة  
واخوين ) للمرأة الربع  
يبقى لهما ثلاثة لاتستقيم  
ولا توافق فاضرب اثنين فى  
اربعة فتصح من ثمانية  
( وان وافق سهامهم عددهم  
ضربت وفق عددهم فى  
اصل المسئلة ) وعولها  
( كامرأة وست اخوة )  
فلهم ثلاثة توافقهم بالثك  
فاضرب اثنين فى اربعة  
فتصح من ثمانية ايضا ( فان  
انكسر سهام فريقين او  
اكثر وعدد رؤسهم متبائة  
ضربت احد الاعداد فى  
اصل المسئلة ) وعولها  
( كثلث بنات وثلاثة اعمام )  
فكتفى باحد المتماثلين  
فاضرب ثلاثة فى اصل  
المسئلة تكن تسعة منها تصح



مع الثلثين كزوجة وبنتين ومع السدس كزوجة وأم وابن ومع الثلثين والسدس كزوجة وبنتين وأم وأما اختلاط الثمن مع غير ذلك فلا يتصور الا على رأى ابن مسعود الا ترى من ان المحروم عنده يحجب غيره بحجب نقصان فيختلط عنده مع الثلث كزوجة واختين لام وابن محروم ومع الثلث والسدس كهم وأم ومع الثلثين والثلث كزوجة وشقيقتين واختين لام وابن محروم (قوله الاعلى رأى ابن مسعود) كالو ترك ابنا كافرا وزوجة وأمًا واختين لاب وأمًا واختين لام فاتها من ٢٤ وتقول الى ٣١ عنده اهرح اما عند غيره فهي من ١٢ وتقول الى ١٧ (قوله أوفى الوصايا) كما لو أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بثلثه ولا آخر بسدسه ولا وارث له أو كان واجزا لكل فهي من ٢٤ وتقول الى ٣١ نظير ما قال ابن مسعود وكذا ما قدمنا من الصور التي لا تأتي الا على رأيه تأتي على رأى غيره في الوصايا ايضا كما لا يخفى (قوله في ثلاثة) اى دائما سواء كان سدس أولا وبه يتضح التعليل كما نبهنا على نظيره قبله (قوله من موافقة الستة بالنصف) لكن فيما تقدم كانت موافقتها بالنصف للاربعة وهنا للثمانية (قوله ولا يجتمع اكثر من اربع فروض) اى غير مكررة فلا يرد زوج وأم وأخت لابوين وأخت لاب وأختان لام اهرح (قوله ولا يجتمع من أصحابها اكثر من خمس طوائف) بيانه لومات ميت عن زوج أو زوجة وعن أب وأم وجد وجددة وبنت وبنت ابن وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ وأخت لام فهؤلاء اصحاب الفروض المقدرة لكن الجد والاخوات يحجبون بالاب والجدة بالام فالباقي من له الثلثين أو الربع وهو واحد الزوجين ومن له النصف وهو البنت ومن له السدس وهو ثلاث طوائف الاب والام وبنت الابن فقاتبهم خمس طوائف فان لم يكن الاب والجد والبنت وبنت الابن فالباقي من له الربع أو النصف وهو واحد الزوجين ومن له النصف وهو الشقيقة ومن له السدس وهو طائفتان الام والاخت لاب ومن له الثلث وهو أولاد الام والطوائف هنا خمسة ايضا (قوله ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق) لانه لا بد ان يكون احدا للطوائف الخمس من هو منفرد كالاب أو الام أو الزوج ولا تنكسر سهامه عليه اصلا (قوله واذا انكسر سهام فريقين) شروع في تصحيح المسائل والمراد به بيان اقل عدد يتأتى فيه نصيب كل وارث بلا كسر واعلم انه يحتاج هنا الى سبعة اصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس واربعة منها بين الرؤس والرؤس اما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فاحدها الاستقامة بان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وأربع بنات فلا حاجة فيها الى الضرب وثانيها الانكسار مع المبينة بان تكون السهام منكسرة على طائفة واحدة ولا يكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب عدد الرؤس في اصل المسئلة فقط او مع عولها ان عالت وثالثها الانكسار مع الموافقة بان تنكسر السهام على طائفة واحدة لكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم في اصل المسئلة أو فيه مع عولها واما الاربعة التي بين الرؤس والرؤس ففي التخالل والتداخل والتوافق والتباين وسيدكر المصنف بيان معرفة هذه الاربعة ولا تأتي هذه الاربعة الا اذا كان الكسر على طائفتين فاكثروا كما لم يعتبروا التداخل بين السهام والرؤس كما اعتبروه بين الرؤس والرؤس بل رددوه الى الموافقة ان كانت الرؤس اكثر والى المساواة

الا على رأى ابن مسعود  
اوفى الوصايا فليحفظ (فن)  
اربعة وعشرين) كزوجة  
وبنتين وام لتركها من  
ضرب الثمانية في ثلاثة لما  
قدمنا من موافقة الستة  
بالنصف ولا يجتمع اكثر  
من اربع فروض في مسئلة  
واحدة ولا يجتمع من  
اصحابها اكثر من خمس  
طوائف ولا ينكسر على  
اكثر من اربع فرق (واذا  
انكسر سهام فريق

والتصيف فتقول مثلا

الثنى وضعفه وضعفه  
أو تقول النصف ونصفه

ونصف نصفه قلت واخصر

الكل ان تقول الربع

والثلث ونصف كل وضعفه

فإذا جاء في المسئلة من

هذه الفروض أحاد

فخرج كل فرد منفرد

سميه الا نصف كما مر

واذا جاء منى او ثلاثوها

من نوع واحد فكل عدد

يكون مخرجا لجزء فذلك

العدد ايضا يكون مخرجا

لضعفه واضاعه كالسنة

هى مخرج للسدس وضعفه

وضعف وضعفه (فإذا

اختلط النصف) من

النوع الاول (بكل)

النوع (الثاني) اى الثلاثة

الاخر (او بعضه) فإذا

كان في المسئلة نصف وثلاثان

وثلاث وسدس كزوج

وشقيقتين واثنين لام وام

(فمن ستة) لتركبها من ضرب

الثنين في ثلاثة (او) اختلط

(الربع) من النوع الاول

(بكل الثاني او بعضه) فإذا كان

في المسئلة زوجة ومن ذكر

(فمن اثني عشر) لتركبها

من ضرب الاربعة في ثلاثة

لموافقة الستة بالنصف (او)

اختلط (الثنى) من النوع

الاول ببعض الثاني واما

اذا ضعف حصل الربع وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذا السدس اذا ضعف

صار ثلثا واذا ضعف الثلث صار ثلثين سيد (قوله والتصيف) اراد ان النصف اذا نصف صار

ربعا وان الربع اذا نصف صار ثلثا وكذا الحال في تصيف الثلث والثلثين سيد (قوله

فتقول مثلا الخ) اى وتقول كذلك في النوع الثاني والحاصل انه اذا بدى بالاصغر من

النوعين فهو على التضعيف او بالاكبر فعلى التصيف (قوله واخصر الكل) اى اخصر

العبارات التى عبر بها عن النوعين (قوله أحاد) اى واحد واحد فغناه مكرر وان ذكر

مرة واحدة وكرره في السراجية نظرا الى جانب اللفظ كحديث صلاة الليل منى منى أفاده

السيد وما فى شرح ديوان المنبى للامام الواحدى من انه لا يقال هو احد اى واحد انما

يقولون جاؤا أحادا أى واحدا واحدا وأحاد في موضع الواحد خطأ اه لا يدل على عدم

جوازه مرة واحدة في التعمد كقوله نحن فيه وانما يدل على عدم جوازه في واحد فلا يقال

زيد أحاد فافهم (قوله وهما) اى المنى أو الثلاث من نوع واحد اى من النوع الاول فقط

أو الثاني فقط بلا اختلاط شئ من احد النوعين في الآخر (قوله لجزء) اى أقل جزء منها

(قوله يكون مخرجا لضعفه الخ) لان مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء فيستغنى به عن

مخرج الضعف فخرج الثلث والثلثين من ثلاثة وهى داخله في الستة مخرج السدس وكذا

كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فإذا اجتمع في المسئلة السدس

والثلث كأى واثنين لام أو السدس والثلثان كأى واثنين لاويين فمن ستة أو الثالث والثلثان

كاثنين لاويين واثنين لام فمن ثلاثة أو اجتمع الثلاثة كأى واثنين لاويين فمن ستة

واذا اجتمع فيها الثمن مع النصف كزوجة وبنت فمن ثمانية أو الربع والنصف كزوج وبنت

فمن أربعة ولا يتصور اجتماع الربع مع الثمن ولا اجتماع الثلاثة (قوله فإذا اختلط النصف

الخ) محترز قوله وهما من نوع واحد فصار كان في اختلاط افراد كل نوع بعضها

مع بعض وهذا شروع في اختلاطها مع افراد النوع الآخر كلا أو بعضا واعلم ان صور

الاختلاط مطلقا سبعة وخمسون منها سبعة وعشرون شرعية وثلاثون عقلية وقد لحقت

الجميع في الحريق الختوم فراجع (قوله كزوج الخ) مثال لاختلاط النصف مع الثلاثة

وفيه لف ونشر مرتب ويعلم منه امثلة اختلاط النصف مع بعضها بان كان الزوج مع واحد

من هؤلاء فقط او مع اثنين منهم (قوله لتركبها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا انما يظهر اذا لم

يمكن في المسئلة سدس اما اذا كان فيها ذلك فيكتفى بمخرجه لان مخرج النصف اثنان ومخرج

الثالث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيكتفى بها ط (قوله فإذا كان في المسئلة

زوجة ومن ذكر) اى في المثال السابق من الشقيقتين والاثنين لام والام وهذا مثال

لاختلاط الربع بكل الثاني ويعلم منه اختلاطه ببعضه بأن كانت الزوجة مع واحد من

هؤلاء فقط او مع اثنين منهم نظير ما مر (قوله لموافقة الستة بالنصف) تعليل لما فهمه

كلامه من ضرب الاربعة في ثلاثة دائما اى سواء كان فيها سدس او لا اما الثاني فظاهرا واما

الاول فلان مخرج السدس من ستة وهى موافقة للاربعة مخرج الربع بالنصف ونصفها ثلاثة

فلذا تضرب الاربعة في ثلاثة دائما فافهم (قوله ببعض الثاني) ليس على اطلاقه فانه يختلط

بكله فغير متصور

وجدة ثم الجدة عن زوج وأخوين فالأولى وهى مسئلة المرأة ردية تصح من ستة عشر فلزوج ٤ وللبنت ٩ وللام ٣ والثانية وهى مسئلة الزوج تصح من ٤ فيستقيم مافى يدها عليها فلاحاجة الى الضرب والثالثة مسئلة البنت من ٦ ونصيبها من الأولى ٩ لانتقسم على مسئلتها وتوافق بالثالث فاضرب ثلث مسئلتها وهو ٢ فى ١٦ تبلغ ٣٢ فنها تصح الفريضة فمن كان له من ١٦ شئ فضروب فى ٢ ومن كان له من ٦ شئ فضروب فى وفق مافى يدها وهو ٣ والرابعة مسئلة الجدة من ٤ وسهامها ٩ من ٣٢ لانه اجتمع لها من بنتها ٦ ومن بنت بنتها ٣ والتسعة لانتقسم على ٤ ولا توافق فاضرب ٤ فى ٣٢ تبلغ ١٢٨ فنها تصح المسائل كلها فمن كان له شئ من ٣٢ مضروب فى ٤ ومن كان له شئ من ٤ فضروب فى مافى يدها وهو ٩ وبسط ذلك فى شرح السراجية (قوله جعل المبلغ الثانى) وهو ما تحت منه الأولى والثانية (قوله فى العمل) اى المتقدم بأن تأخذ سهام الميت الثالث من تصحيح مسئلتى الاول والثانى وتقسهما على مسئلته فان انقسمت فبها ونعمت والافاضرب وفق الثالثة التى اعتبرتها ثانية وكلها فى جميع تصحيح الاولين الذى اعتبرته اولا واعتبر الحاصل منهما كمسئلة واحدة واقسم ذلك على الورثة فى المستلئين يحصل المطلوب كما علمته فى المثال الجامع (قوله وهذا علم العمل فلا تغفل) يشير الى صعوبة مسائل هذا الباب \* وانه لا يتقنها الا اولو الالباب \* وكل ما هرب فى علمى الفرائض والحساب \* والذى يسهله المباشرة وكثرة العمل بتوفيق الملك الوهاب \* واتقان عمل الشباك المشهورين الحساب \* والله تعالى اعلم

### باب الخارج

الأولى ان يقول وغيرها كما قال فيأمر لان المصنف ادرج باب التصحيح وباب النسب بين الاعداد فى هذا الباب والانساب تقديمه على المناسخة كما فعل فى السراجية لتوقيها عليه والخارج جمع مخرج وهو اقل عدد يمكن ان يؤخذ منه كل فرض بانفراده محييا فالواحد ليس بعدد عند الحساب لان النجاة (قوله الفروض الخ) اى الستة الآتية المأخوذة من خمس آيات فى سورة النساء (قوله نوعان) السبب فى انهم جعلوا الفروض الستة نوعين اقلها مقدارا هو الثمن الذى مخرجه الثمانية والربع والنصف يخرجان من الثمانية بلا كسر فجعلوا الثلاثة نوعا واحدا واول فرض بعده السدس الذى مخرجه الستة والثالث والثلاثان يخرجان منها بلا كسر فجعلوا الثلاثة الاخرى نوعا آخر افاذاه السيد (قوله ومخرج كل كسر سميه) اى مشاركته من الاعداد الصحيحة فى مادة اسمه حتى السدس فانه شاركه مخرجه وهو الستة فى ذلك لان اصل ستة سدسة قلب كل من الدال والسين الثانية تاء وادغمت التاء فى التاء فقبل ستة وعبر بالكسر ليشمل ما عدا الفروض المذكورة كالتحس والسبع والتسع والعشرون الكسور المنطقه فانها كذلك وشمل كلامه الكسر المفرد كالنصف والمركب كالثنتين واعلم ان المخرج كلما كان اقل كان الفرض اكثر وكلما كان اكثر كان الفرض اقل فان النصف اكثر من الربع مثلا ومخرجه اقل من مخرجه (قوله على التضعيف) اراد بذلك ان الثمن

(جعل المبلغ) الثانى  
(مقام الاولى و) جعل  
(الثالثة مقام الثانية) فى  
العمل وهكذا كلما مات  
واحد تقيم مقام الثانية  
والمبلغ الذى قبله مقام  
الأولى الى ما لا يتساهى  
وهذا علم العمل فلا تغفل  
والله تعالى اعلم

### باب الخارج

(الفروض) المذكورة  
فى القرآن (نوعان الاول  
التصف) ومخرج كل كسر  
سميه كالربع من اربعة الا  
التصف فانه (من اثنين  
والربع من اربعة والثمن  
من ثمانية والثانى) الثلث  
و (الثلاثان) كلاهما (من  
ثلاثة والسدس من ستة)  
على التضعيف

ولمعت هي لانه قد صحت المستلطان بما صحت منه الاولى فلا يحتاج الى زيادة عمل ( قوله  
وان لم يستقم) اي نصيب الميث الثاني وهو ما في يده من الاولى على مسئلته ( قوله فان كان  
بين سهامه ) اي التي في يده من الاولى وبين مسئلته موافقة كما اذا مات عن ابنين وبنتين ثم  
مات احدا لابنين عن زوجة وبنت وعصبة فالاولى من ستة والثانية من ثمانية وسهامه من  
الاولى اثنان لا يستقيم على مسئلته لكن توافق بالنصف فاضرب وفق مسئلته وهو ٤ في التصحيح  
الاول وهو ٦ تبلغ ٢٤ ومنها تصح المستلطان للابن الاول ثمانية ولكل بنت اربعة  
والابن الميث ثمانية للزوجة منها سهم واللبنت ٤ وللعصبة ٣ ( قوله والا إلخ ) كالومات عن  
زوجة وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخت الشقيقة عن اختها وعن زوج فالاولى  
من ١٢ وعالت الى ١٣ للزوجة ٣ وللأخت الشقيقة ٦ وللأخت لاب ٢  
وللاخت لام ٢ والثانية من ٦ وعالت الى ٧ للزوج ٣ وللأخت لاب ٣  
وللاخت لام سهم وسهام الشقيقة من الاولى ٦ لا تستقيم على ٧ ولا توافق فتضرب ٧  
في ١٣ تبلغ ٩١ وهو تصحيح المستلطين ( قوله يحصل مخرج المستلطين ) اي ما خرج  
بالضرب في صورتى الموافقة والمباينة هو مخرج المستلطين فيهما كما علمت وذلك الحاصل  
يسمى الجامعة والمضروب في الاولى وهو الثانية او وقفه يسمى جزء السهم خلافا لما في الدر  
المتقى فتنبه ( قوله فتضرب إلخ ) شروع في معرفة نصيب كل وارث في المستلطين من  
التصحيح وبيانه فيما صورناه للموافقة انه كان للابن من الاولى ٢ فاضربهما في المضروب  
اي وفق الثانية وهو اربعة بثمانية ولكل بنت واحد في اربعة بأربعة وللزوجة من  
الثانية واحد في وفق ما في يديهما وهو واحد بواحد واللبنت اربعة في واحد بأربعة  
وللعصبة ثلاثة في واحد بثلاثة وفيما صورناه للمباينة انه كان للزوجة من الاولى فقط ٣  
في ٧ تكن ٢١ وللأخت لاب من الاولى ٢ في ٧ تكن ١٤ ومن الثانية ٣  
في كل ما في يديها وهو ٦ تكن ١٨ وللأخت لام من الاولى ٢ في ٧ تكن ١٤  
ومن الثانية ١ في ٦ تكن ٦ وللزوج من الثانية فقط ٣ في ٦ تكن ١٨ ( قوله وان  
كان فيهم إلخ ) وذلك كالأخت لاب والأخت لام فيما صورناه للمباينة لكنه مثال  
لضرب النصيب من التصحيح الاول في كل الثاني وضرب النصيب من التصحيح الثاني  
في كل ما في يدي الثاني ومثاله للضرب في الوق لومات عن زوجة وبنت منها وعن اب ثم  
ماتت البنت عن امها وجدها فالاولى من ٢٤ للبنت النصف ١٢ وللزوجة اثنان ٣ وللأب  
السدس ٤ فرضا والباقي ٥ تعصبا والثانية من ثلاثة للام الثلث وللجد الباقي وهو ٢  
وبينها وبين ما في يدي البنت وهو ١٢ موافقة بالثلث فتضرب وفق التصحيح وهو ١ في كل  
التصحيح الاول يكن ٢٤ كما هو فللزوجة من الاولى ثلاثة في واحد وفق التصحيح الاول  
بثلاثة ولها من الثانية يكونها اما واحد في ٤ وفق ما في يدي البنت بأربعة وللأب من الاولى  
٩ في واحد بتسعة ومن الثانية يكونه جد لها ٢ في ٤ تبلغ ٨ ( قوله ولومات ثالث  
إلخ ) بيانه بمثال واحد جامع لما من الاستقامة والموافقة والمباينة لومات امرأة عن  
زوج وبنت من غيره وام فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم البنت عن ابنين وبنت

( وان لم يستقم فان كان بين  
سهامه ومسئلته موافقة  
ضربت وفق التصحيح  
في كل التصحيح الاول  
والا ) يكن بينهما موافقة  
بل مباينة ( ضربت كل  
الثاني في كل الاول يحصل  
مخرج المستلطين فتضرب  
سهام ورثة الميت الاول  
في المضروب ) اي في  
التصحيح الثاني او في  
وقفه ( وسهام ورثة الميت  
الثاني في كل ما في يده او  
وقفه من ) التصحيح  
( الاول ) وان كان فيهم  
من يرث من الميتين ضربت  
نصيبه من الاول في الثاني  
او وقفه ونصيبه من الثاني  
فيما في يد الميت الثاني او  
وقفه ( ولو مات ثالث )  
قبل القسمة



أوعم مع زوجة حامل فلا يعطى شيئاً وتام الكلام في سكب الانهر **(قوله هذا)** اى مامر من المثل واعلم انه اذا كان الحمل منه فانما يرث اذا ولد لاقل من ستين ولم تكن المرأة أقرت بانقضاء عدتها فلولتمام الستين أو أقرت بانقضاء العدة فلا وما في السراجية من الحاق التام بالاقل فخلا في ظاهر الرواية وان كان من غيره فانما يرث ولو ولد لستة اشهر أو اقل والا فلا الا اذا كانت معدة ولم تقرر بانقضائها أو أقر الورثة بوجوده كما يعلم من سكب الانهر مع شرح ابن كمال وحاشية يعقوب **(قوله)** والاقله كثيرة ) مثل بضمين جمع مثال وهذا يوهم انه لو منه يختص بالمثال السابق وليس كذلك افاده ط **(قوله)** وأما حبل ) اى من ابى الميتة فلو كان من غير أبيها ففرضه السدس ذكرنا أو أثنى **(قوله)** فيقدر أثنى لان نصيبه اكثر **(قوله)** ولم أر ) هذا عجيب مع نقل الفرع بعينه عن الوهبانية اه ح اقول مراده انه لم ير انه هل يوقف له شيء ام لا وليس في كلام الوهبانية ما يثبت ذلك كما سيظهر **(قوله)** مالوكان ) اى الحمل **(قوله)** لهم ) اى كزوج وأم حبل بشقيق أو شقيقة واعاد الضمير جمعاً باعتبار عدل الحمل وارنا ط **(قوله)** لم يبق له شيء ) اى الحمل لانه عصبة وقد استغرقت القروض التركية لان المسئلة من ستة فلزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين لأم الثلث اثنان وهى المسئلة المشتركة عند الشافعية **(قوله)** فيبنى ان يقدر أثنى الخ ) يدل عليه قول الزيلعي وان كان اى الوارث نصيبه على احد التقديرين اكثر يعطى الاقل للتيقن به ويوقف الباقي اه اذ لاشك ان نصيب الورثة في مسئلتنا على تقدير ذكرورته اكثر منه على تقدير انوثته فيقدر اثنى ويوقف لها النصف عائلاً وهولت التركية ويعطى الورثة الاقل المتيقن به **(قوله)** وحاملة الخ ) يقال امرأة حامل وحاملة كما صرح به فى القاموس فافهم والفاء فى قوله فلم يرث زائدة ويقدر بسكون القاف وفتح الدال بالبناء للمجهول والبيت من معاية الوهبانية فهو لغز فى امرأة حامل ان ولدت ذكرًا لا يرث وان ولدت اثنى قدر لها الثلث وهو النصف عائلاً وجوابه ماصوره الشارح آنفاً فيقال ان ذلك فيما لو ماتت امرأة عن زوج وام حامل واخوين لأم ولا يخفى انه ليس فى كلام الوهبانية ما يفيد انه هل يوقف لذلك الحمل شيء ام لا وانما هو مجرد سؤال عن تصوير المسئلة فافهم والله تعالى اعلم

### فصل فى المناسخة

هى مفاعلة من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد بها هنا ان ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه سيد **(قوله ثم الثانية)** اى ثم تصحح المسئلة الثانية اى مسئلة الميت الثانى وتنظر بين ما فى يده من التصحيح وبين التصحيح الثانى ثلاثة احوال المعاملة والموافقة والمباينة سيد وستأى املتها **(قوله)** الا اذا اتحدوا ) اى ورثة الميتين اى فيكتفى بتصحيح واحد فحينئذ تقسم التركية فى المثال المذكور على تسعة ابتداء كأن الميت الثانى لم يكن **(قوله)** فان استقام الخ ) كما اذا مات عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابنين فالاولى من ثلاثة للابن منها سهمان ومسلته من اثنتين فيستقيم ما فى يده على مسئلته **(قوله)** على تركته ) اى مسئلة تركته والاصوب على مسئلته **(قوله)** فيها ونعمت ) اى فبالاستقامة يكتفى

( ونعمت )

قلت هذا على كون الحمل من الميت والاقله كثيرة كما لو تركت زوجاً واما حبل فلزوج النصف وللأم الثلث وللحمل ان قدر ذكر السدس لانه عصبة فيقدر اثنى ليفرض له النصف وتعمل لثمانية كما لا يخفى قلت ولم أر ما لو كان على احد التقديرين يرث وعلى الآخر لا لهم واخوين لأم فان قدر ذكرًا لم يبق له شيء فيبنى ان يقدر اثنى وتعمل لتسعة احتياطاً وفى الوهبانية \* وحاملة ان تأت بآبى فلم يرث \* وان ولدت بنتاً لها الثلث يقدر \*

### فصل فى المناسخة

( مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صححت المسئلة الاولى ) واعطيت سهام كل وارث ( ثم الثانية ) الا اذا اتحدوا كأن مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم ( فان استقام نصيب الميت الثانى على تركته فيها ) ونعمت

قيل وكذا لو الولادة قريبة دون شهر وبه جزم نزيل حلب في شرحه على السراجية ولكن  
 الاطلاق اظهر كاذكه الاكل في شرحها ولو لم يعلم ان مافي البطن حمل او لم يوقف فان ولدت  
 تستأنف القسمه ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة ولو ولدت ميتا ميرث اى اذا خرج بنفسه اما  
 لو اخرج بجناية فيرث ويورث واذا خرج اكثره حيا بماتلم حياته ولو تحريك عين وشفة ومات  
 ورث وصلى عليه وان كان خرج اقله حيا ثم مات فلا يرث وتامه في الدر المنثور وغيره (قوله  
 وعليه الفتوى) وهذا قول ابى يوسف وعند الامام يوقف حظ اربعة وعند محمد اثنتين (قوله  
 لانه الغالب) اى الغالب المعتاد ان لاتلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فيبنى الحكم عليه ما لم  
 يعلم خلافه سيد (قوله ويكفلون) اى يأخذ القاضي على قول ابى يوسف من الورثة كفيلا  
 على امر معلوم وهو الزيادة على نصيب ابن واحد فقط نظرا لمن هو عاجز عن النظر لنفسه  
 اعنى الحمل سيد (قوله كالو ترك الخ) اعلم ان الاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصحح مسألة  
 ذكوره ومسئله انوثته كاذكر ثم تضرب احداها في الاخرى ان تباينا اوفى وقفها ان توافقا  
 ثم من له شئ من مسئلة الانوثة اخذه مضروبا في كل الثانية اوفى وقفها ويعطى اقل الحاصلين  
 ويوقف الفضل ففي هذه الصورة مسئلة الذكورة من ٢٤ للزوجة الثمن ٣ ولكل واحد  
 من الابوين السدس ٤ وللبنت مع الحمل الذكر الباقي وهو ١٣ ومسئلة الانوثة من ٢٧  
 لاختلاط الثمن بالسدس فللابوين ٨ وللزوجة ٣ وللبنت مع الحمل الاثنى ١٦ وبين المسئلتين  
 توافق بالثلث فاذا ضرب وفق احداها في الاخرى حصل ٢١٦ ومنها تصح فعلى تقدير  
 الذكورة للزوجة ٢٧ من ضرب ٣ في وفق المسئلة الثانية وهو ٩ ولكل واحد من  
 الابوين ٣٦ من ضرب ٤ في ٩ وللبنت مع الحمل الذكر ١١٧ من ضرب ١٣ في ٩ للبنت  
 ثلثها ٣٩ ويبقى له ثلثاها ٧٨ وعلى تقدير الانوثة للزوجة ٢٤ من ضرب ٣ في وفق الاولى  
 وهو ٧ ولكل واحد من الابوين ٣٢ من ضرب ٤ في ٨ وللبنت مع الحمل الاثنى ١٢٨  
 من ضرب ١٦ في ٨ للبنت نصفها ٦٤ ويبقى له نصفها ٦٤ ايضا فيعطى الزوجة والابوان  
 ماخرج لهم على تقدير الانوثة ويوقف الفضل وهو ١١ من نصيب الزوجة ٣ ومن نصيب  
 الابوين ٨ وتعطى البنت ماخرج لها على تقدير الذكورة ويوقف الباقي للحمل وهو  
 ٧٨ فجلة الموقوف ٨٩ فان وضعته امة اثنى يدفع للبنت من ذلك الموقوف ٢٥ ليكمل  
 لها مثل حصته والباقي له وان وضعته ذكرا يدفع للزوجة ٣ وللابوين ٨ والباقي له وان  
 وضعته ميا تعطى البنت من الموقوف ٦٩ تكملة النصف والزوجة ٣ تكملة الثمن والام  
 ٤ تكملة السدس والاب ١٣ منها ٤ تكملة السدس والباقي وهو ٩ تعصبا وقد خالفت  
 في هذا التقسيم مافي السراجية وشرحها لما علمت من ان الفتوى على ان الموقوف  
 نصيب ولد واحد والاخر في حق البنت هنا كون الحمل ذكرا وفي حق الزوجة  
 والابوين كونه اثنى كاربأيت والمعجب بمافي السراجية حيث ذكر ان المفق به ذلك ثم  
 اوقف نصيب اربعة ذكور وقسم بشاء على ذلك فليتأمل \* (نتيه) \* هذا التوقف  
 انما يكون في حق وارث يتغير فرضه من الاكثر الى الاقل اما من لا يتغير فرضه  
 كالجدة والزوجة الجلى فلا يوقف له شئ وأمانم يسقط في احدى حالى الحمل كأخ

وعليه الفتوى لانه الغالب  
 ويكفلون احتياطاً كما لو  
 ترك ابوين وبنتا وزوجة  
 حبلى فان المسئلة من  
 اربعة وعشرين ان فرض  
 الحمل ذكرا وتمول لسبعة  
 وعشرين ان فرض اثنى  
 لان للبنتين الثلثين

انه لومات احدهما) اى اولاكفى حاشية شيخه (قوله اذلا توارث بالشك) علة لمقدر وهو ولا يرث بعضهم من بعض اولما صرح به المصنف اولاً وهذا قول أبى حنيفة آخرًا وكان اولاً يقول يرث بعضهم من بعض الاما ورث من صاحبه والمعمد الاول لاحتمال موتهما معا او متعاقبا فوقع الشك فى الاستحقاق واستحقاق الاحياء متيقن والشك لا يعارض اليقين فلو غرق اخوان ولكل منهما تسعون درهما وخلف بنتا واماً وعمافعى المعمد تقسم تركة كل على ورثته الاحياء من ستة للبنات النصف وللأم السدس ولعمى مابق وعلى القول الثانى مابق وهو ثلاثون للاخ لالعم ثم تقسم الثلاثون بين البنت والام والعم على ستة كما تقدم فيصير للبنات ستون وللأم عشرون والعم عشرة اه قاسم ملخصاً \* (تنبه) \* برهن كل من الورثة ان ابيه مات آخرًا تها تراتنا عند أبى حنيفة وكذا لو ادعى ورثة كل ان ابا الآخر مات اولاً وحلف لم يصدق اما لو برهن واحد منهم فى الاولى او ادعى وحلف فى الثانية صدق لعدم المعارض ولومات اخوان عند الزوال او الطلوع او الغروب فى يوم واحد احدهما فى المشرق والآخر فى المغرب ورث ميت المغرب من ميت المشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من الكواكب تزول وتطلع وتغرب فى المشرق قبل المغرب اه سكب الانهر قال فى الدر المنقى ومفاده انه لو اتحدت البلدة او تقاربت لم يكن الحكم كذلك فليراجع ذلك اه قلت لاشك فى انتفاء الارث بالشك وثبوته بعدمه (قوله فانه يرث بالحاجب) كما لو تزوج مجوسى امه زاد فى سكب الانهر او وطى مسلم او غيره بشبهة فولدت بنتافات البنت عن امها وهى جدتها ترث بالامومة فقط لان النكاح بحجب الجدة (قوله يرث بالقرايتين) كالمات الام المذكورة عن بنتها وهى بنت ابنها ترث النصف بكونها بنتا والسدس تكمة الثلثين بكونها بنت ابن (قوله عندنا) اما عند الشافعى فيرث باقواها كما قدمناه قبيل باب العول (قوله ولا يرثون بالنكحة مستحيلة عندهم) محترز قوله بالقرايتين والفرق ان هذه الانكحة غير ثابتة فى حكم الاسلام على الاطلاق بخلاف القرابة لان النسب يستحق به الميراث ولو كان سببه محظورا كفى النكاح الفاسد والوطء بشبهة مقدسى وفيه ولو ثبت حرمة مصاهرة بين زوجين تخدت بينهما ولد فمات الاب منع ارثه القاضى سليمان وقال شيخ الاسلام السغدى يرث اه سائحان قلت وقد نظمت هذه المسئلة فى الوهبانية هنا فراجع شروحه (قوله كترزوج مجوسى امه) اى فلومات احدهما عن الآخر ورث بالنسب لا بالزوجة (قوله وكل نكاح الح) وذلك كالنكاح بلاشهود او فى عدة كافر معتقدين حله بخلاف نكاح المحارم او فى عدة مسلم قالهما لا يقران عليه وقد جعل فى الجوهره هذا ضابطا للنكاح الجائز والنكاح الفاسد اى لما يثبت به الارث وما لا يثبت (قوله بجمه الام فقط) كما لو كان له ولد من امرأة ثم زنى بها فأتى بولد اولاعنها فى ولد آخر ثم مات احد الاخوين فان الآخر يرثه بكونه اخا لأم لاشقيقا اه ح (قوله لما قدمناه فى المصبات الح) قدم هناك فرقا بينهما وقدمنا مافيه فتنه (قوله ووقف للحمل حظ ابن واحد الح) هذا لو الحمل يشارك الورثة او يحجبهم نقضانا فلو يحجبهم حرمانا وقف الكل

انه لومات احدهما ولم يدر ايها هو يحمل كأنهما ماتا معا لتحقق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر (و) اذا لم يعلم ترتيبهم (يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء) اذلا توارث بالشك (والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم ولو) اجتمع له قرايتان لو تفرقتا فى شخصين (حجب احدهما الآخر فانه يرث بالحاجب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرايتين) عندنا كما قدمناه (ولا يرثون بالنكحة مستحيلة عندهم) اى يستحلونها كترزوج مجوسى امه لان النكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجبه بين المجوس كذا فى الجوهره قال وكل نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه فى الظهيرة (ويرث ولد الزنا واللعان بجمه الام فقط) لما قدمناه فى المصبات انه لا ب لهما (ووقف للحمل حظ ابن واحد) او بنت واحدة ايها كان اكثر

بين اولادها) اى بين الابن والبنت اطلاقا للجمع على مافوق الواحد وحسنه كون الابن  
يعتبر كبتين فهو مع البنت كثلاثة رؤس فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل فى الفرقى والحرق وغيرهم

جمع غريق وحريق فعل بمعنى المفعول والمراد ومن بمعناهم كالهدمى والقلى فى معركة وأراد  
بغيرهم الكافر وولد الزنا واللعان والحمل (قوله الا اذا علم الخ) اعلم ان احوالهم خمسة على ما  
سكب الانهر وغيره احدها هذا وهو ما اذا علم سبق موت احدها ولم يلبس فيث الثانى من  
الاول ثانيها ان يعرف التلاحق ولا يعرف عين السابق ثالثها ان يعرف وقوع الموتين معا  
رابعها ان لا يعرف شئ فى هذه الثلاثة لا يث احدهما من الآخر شيا خامسها ان يعرف موت  
احدها أولا بعينه ثم اشكل أمره بعد ذلك وسبأى الكلام عليه اه ومثله فى الدر المتقى  
(قوله فلو جهل عينه) اى بعدمعرفة الترتيب وهذا يحتمل الحالة الثانية والخامسة لكن عبارة  
شرح الجمع تفيد الحالة الثانية فقط ونصها فان علم ان احدها مات أولا وجهل عينه اعطى  
كل واحد القين ووقف المشكوك حتى يتبين اويصطلحوا اه (قوله اعطى كل الخ) اى من  
ورثهم بقرينة قوله اويصطلحوا فلو غرق اخوان لكل منهما بنت أخذت بنت كل نصف تركه  
ابيهما حتى يتبين المتأخر فتأخذ بنته نصف تركه ابيهما الباقي ونصف تركه عمها اويصطلحوا على  
شئ تأمل (قوله شرح بجمع) اى لمصنفه ومثله فى الاختيار حيث قال وان علم موت احدها  
اولا ولا يدري ايهما هو اعطى كل واحد القين ووقف المشكوك حتى يتبين اويصطلحوا  
اه ومثله فى شرح السراجية لمصنفها وتبعه بعض شراحها وعلمه فى حاشية عجم زاده  
بقوله لان الذكر غير مايوس منه (قوله لكن نقل شيخنا الخ) اى فى حاشيته على المنح وقد  
استدرك ايضا فى معراج الدارية على شرح المجمع بعبارة ضوء السراج الذى هو شرح  
السراجية وقال العلامة قاسم فى شرح فرائض المجمع ان ما ذكره صاحب المجمع أخذه من  
الاختيلر وهو قول الشافعية ولا يساعده عندنا رواية ولا دراية قال فى المبسوط وكذا اذا  
علم ان احدهما مات أولا ولا يدري ايهما هو لتحقق التعارض بينهما فيجعل كأنهما ماتا معا وقال  
فى المحيط فيجعل كأنهما ماتا معا وكذلك لو تقدم موت احدهما الا انه لا يدري المتقدم من المتأخر  
لان سبب الارث ثابت للمتأخر منهما لكن المستحق بمجهول فتعذر الانبات لاحدهما وصار كما لو  
اعتق احدى امتيه بعينها ثم نسبها لايحل له وطؤها لجهالة المملوكة وقال فى الارفاد اومات  
احدها قبل الآخر واشكل السابق جعلوا كأنهم ماتوا معا قال كل واحد لورثته الاحياء  
ولا يث بعض الاموات من بعض هذا مذهب ابى حنيفة اه وذكر ذلك ايضا فى سكب الانهر  
وشرح الكثر للمقدسى وقد تلخصت ذلك فى الرحيق المختوم وذكرت فيه ان المتبادر من هذه  
العبارات كلها ان عمل النزاع هو الحالة الثانية وهى ما اذا علم التلاحق وجهل عين السابق  
وقد خصه فى سكب الانهر بالخامسة وهى ما اذا علم السابق بعينه ثم اشكل وعلمه أخذه من قول  
العلامة قاسم انه قول الشافعية فان الشافعية ذكروا ذلك فى الخامسة فقط كما فى شرح  
الترتيب للشنودرى لكن اذا جرى النزاع فى الثانية يجرى فى الخامسة بالاولى تأمل (قوله

بين اولادها اثلاثا والله  
تعالى أعلم

فصل فى الفرقى

والحرق وغيرهم

لا توارث بين الفرقى والحرق

الا اذا علم ترتيب الموتى

فيرث المتأخر فلو جهل

عينه اعطى كل باليقين

ووقف المشكوك فيه حتى

يتبين اويصطلحوا شرح

بجمع قلت واقره المصنف

لكن نقل شيخنا عن

ضوء السراج معزى لحمد

كلهم واولاد هؤلاء ) وان بعدوا بالعلو والسفول ويقدم الاقرب ٦٩٨ في كل صنف (واذا استوا في درجة)

لاب وقربا بن لام كمة الاب وخالته وعمه الام وخالتها فالثلاثان لقربا بن الاب والثلاث لقربا بن  
الام ثم ما أصاب قربا بن الاب يقسم اثلاثا ثلثاه لقربا بنه من قبل ابيه وثلثه لقربا بن امه وما أصاب  
قربا بن الام كذلك اه (قوله كلهم) بالرفع توكيد لاعمام الامهات اى اعمامهن لأبوين  
اولاد اولام (قوله وان بعدوا) راجع الى قوله ثم عمات الآباء والامهات الخ لكن على  
التوزيع لان قوله بالعلو راجع الى الاصول منهم وقوله والسفول راجع الى اولادهم ففيه  
لف ونشر مرتب فافهم (قوله ويقدم الاقرب في كل صنف) اذا اعتبرنا الاصناف خمسة  
كما قاله بعضهم لا يظهر ذلك في الرابع اذ لا اقرب فيهم أما على ما مضى عليه الشارح من  
اعتبارهم اربعة فهو ظاهر فافهم (قوله واتحدت الجهة) اى جهة القرابة بأن يكونوا  
من جهة الاب او من جهة الام وهذا انما يتحقق في غير الصنف الاول فافهم (قوله قدم ولد  
الوارث) قد علمت ان اتحاد الجهة لا يتحقق في الصنف الاول فيقدم فيه ولد الوارث بلا شرط  
الاتحاد فلم انه شرط فيما يمكن فيه ذلك وكذا تقديم ولد الوارث فيما يتحقق فيه ذلك وهو الصنف  
الاول والصنف الثالث وكذا اولاد الصنف الرابع على التفصيل المار اما الصنف الثانى فلا  
يتحقق فيهم ولد وارث لان الوارث فرعهم وانما يتحقق فيهم الادلاء بوارث وقد علمنا ان الاصح  
عدم اعتباره واما نفس الصنف الرابع فهم عند الاستواء في الدرجة والاتحاد في الجهة اما كلهم  
اولاد وارث او اولاد غيره فلا يتحقق فيهم تقديم ولد الوارث وانما يتحقق فيهم تقديم الاقوى  
كأمر ثم المراد بولد الوارث من يدلى بوارث بنفسه فلا يعتبر الادلاء به بواسطة فلا تقدم  
بنت بنت بنت الابن على بنت بنت بنت البنت كما صرح به في سكب الانهر وغيره فلم ان عدوله  
عن المدلى بوارث الى قوله ولد الوارث للاحتراز عن الصنف الثانى وعن الادلاء بوارث  
بواسطة (قوله فلو اختلفت) اى جهة القرابة وهذا مقابل قوله واتحدت الجهة قال الزيلعى  
وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في الاصول والعمات والاخوان اه اى في الصنف  
الثانى والرابع وكذا في اولاد الرابع (قوله وعند الاستواء) اى في القرب والقوة والجهة وفى  
كونهم كلهم ولد وارث او ولد غيره كما فاده في الملتقى وشرحه (قوله فان اتفقت صفة الاصول)  
اى صفة من يدلون به فالمراد بالاصول المدلى بهم سواء كانوا اصولا لهم ولا زيلعى اى ليشمل  
الصنف الثانى (قوله واما اذا اختلفت الفروع والاصول) مقابل قوله فان اتفقت الخ لكن ذكر  
اختلاف الفروع غير لازم لان الخلاف في اختلاف الاصول فقط (قوله وما) اى ابو حنيفة  
في رواية شاذة عنه وابو يوسف في قوله الاخير اه قاسم (قوله وفى الملتقى) ويقول محمد يفتى  
اى وان صح فى المختلف والمبسوط قول ابي يوسف لكونه أسير على المفتى كما أخذوا بقوله  
فى بعض مسائل الحيز اه در منتى (قوله بنت شقيقه) اى بنت اخيه الشقيق (قوله  
فأجبت الخ) اى على قول محمد واصل المسئلة من اثنين وتصح من ستة بضرب ثلاثة  
فى اثنين لانكسار مخرج الصنف على ثلاثة أما على قول ابي يوسف فبى من اربعة للابن سهمان  
ولكل بنت سهم واحد (قوله قد شرطوا) الاولى قد أخذوا وعدد الفروع فى الاصول اى ويؤخذ  
الوصف من الاصول ط (قوله فيقسم الخ) أى فكأنه مات عن شقيق وشقيقتين ط (قوله

واتحدت الجهة) قدم ولد  
الوارث ) فلو اختلفت  
لقربا بن الاب الثلثان  
ولقربا بن الام الثالث وعند  
الاستواء فان اتفقت صفة  
الاصول فى المذكورة او  
الانثوة اعتبر ابدان الفروع  
اتفاقا (واما اذا اختلفت  
الفروع والاصول) كبت  
ابن بنت وابن بنت بنت  
اعتبر محددى ذلك الاصول  
وقسم المال على اول يعان  
اختلف بالذكورة والانثوة  
وهو هنا البطن الثانى وهو  
ابن بنت وبنت بنت فمحمد  
اعتبر صفة الاصول فى  
البطن الثانى فى مسئلتنا  
فقسم عليهم اثلاثا واعطى  
كلا من الفروع نصيب  
اصله ) فيثبت يكون ثلثاه  
لبنت ابن البنت نصيب  
ابيه وثلثه لابن بنت البنت  
لانه نصيب امه وتماهى فى  
السراجية وشرورها  
(وما اعتبر الفروع) فقط  
لكن قول محمد اشهر  
الروايتين عن ابي حنيفة  
فى جميع ذوى الارحام  
وعليه الفتوى كذا فى شرح  
السراجية لمصنفها وفى  
الملتقى ويقول محمد يفتى

سئلت عن ترك بنت شقيقة وابن بنت شقيقته كيف تقسم فأجبت بانهم قد شرطوا عدد الفروع فى الاصول (ين)

فيثبت نصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة



ثم عمات الآباء والأمهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام الآباء وأعمام الأمهات (٣) عبارة الفتاوى الحيرية مثل في هالك هلك عن بنت عم لاب وام وابن ٦٩٧ خال لاب وام فألحكم احاب هذه المسئلة اختلف فيها جعل بعضهم

ظاهر الرواية ان الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في قرآن السراجية وعليه صاحب الهداية والكز والمثلث وغالب شروح الكز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية ان لشي لان الحال وان الكل لبنت العم لكونها ولد العصة وجعل في الضوء عليه الفتوى وانه رواية شمس الائمة السرخسي وانه وافق رواية الترمذاني روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قول في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الائمة اولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية انتهى والاصل فيه ان جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصة ام لا قيل والذى ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى آكد من غيره من الفاظ التصحيح كالخيار والصحيح مع اني لم ادر من اقتصر على مقابل ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه

حين قرابتهم بان تكون قرابة الكل من جانب ابى الميت او جانب امه فاما ان يكون كلهم ولد عصة او ولد رحم او بعضهم ولد عصة ففي الاولين كالولد اعمام لغير امه وكالولد عمات قدم الاقوى قرابة بالايجاع فمن اصله لا يوين اولى من لاب ومن لاب اولى من ام لانه عند اتحاد السبب يجعل الاقوى سبباً في معنى الاقرب درجة فيكون اولى وفي الاخير وهو ما اذا كان بعضهم ولد عصة وبعضهم ولد رحم قدم ولد العصة ما لم يكن ولد الرحم اقوى قرابة فبنت عم شقيق اولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما اذا كان العم لاب فان ابن العمه الشقيقة اولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا اولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصة وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب اولى ورجح على ظاهر الرواية سيد واختاره عماد الدين تبعاً لشمس الائمة ان كمال لكن في سكب الانهر ان الاول به يفتي قلت وهو المتبادر من اطلاق قول المثلثي ورجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجهة وان اختلف حين قرابتهم خالثلان لمن يدلى بقرابة الاب والثلث لمن يدلى بقرابة الام ثم عند ابى يوسف ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد يقسم المال على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما في الصنف الاول وتامه في شرح السيد ثم اعلم انه لا تعبر بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العم لا يوين على ولد الخال او الخالة وكذا لا يعتبر ولد العصة فلا ترجح بنت العم لا يوين على بنت الخال او الخالة وانما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون بقرابة الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصة والمدلون بقرابة الام يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ولا تنصور عصبية في قرابة الام وهذا ظاهر الرواية كما في السراجية والفرائض الغانية لصاحب الهداية وهو ظاهر اطلاق المتن والشروح حيث قالوا وعند اختلاف جهة القرابة فلقرابة الاب ضعف قرابة الام فلم يفرقوا بين ولد العصة وغيره لكن ذكر بعده في معراج الدراية عن شمس الائمة ان ظاهر الرواية ان ولد العصة اولى اتحاد الحيز او اختلفت فبنت العم لا يوين اولى من بنت الخال وانه وافقه الترمذاني ثم قال وفي ضوء السراج الاخذ برواية شمس الائمة اولى اه قلت وفي الخلاصة ولد العصة اولى اتحدت الجهة او اختلفت في ظاهر الرواية وكذا في مجمع الفتاوى وصححه في المضمرات وبه افق العلامة خير الدين الرملي لكن خالفه في الحامدية قائلاً بان المتبر ما في المتن لوضعها لتقل المذهب اه فتأمل وراجع الفتاوى الحيرية (٣) قوله ثم عمات الآباء الخ ادرج بعضهم هؤلاء تحت الصنف الرابع وهو من يتننى الى جد الميت لان جد الاب جد وجده بعضهم صنفاً خامساً وهو المتبادر من عبارة المصنف وحاصله انه اذا لم يوجد عمومة الميت وخوئلته واولادهم انتقل حكمهم المذكور الى هؤلاء ثم اولادهم فان لم يوجدوا ايضا انتقل الحكم الى عمومة ابوى ابوى الميت وخوئلته ثم الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى فلا تنفل وفي الحاوى القدسي وغيره واذ اجتمع قرابتان

الصحيح والاشبه او المختار او غير ذلك من الفاظ التصحيح وانما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما هو اي ما رواه السرخسي فقد صرح بحوايه الصحيح وان اخذ للفتوى به اولى وانه ظاهر الرواية فيمكن المولى عليه والله اعلم انتهى (منه)

كل فريق يقسم بين فروعههم كافي الصنف الاول فلوترك ابن بنت اخ لاب وبنى ابن اخت لاب  
 هما ايضا بنات بنت اخ لابوين وترك ايضا بنت ابن اخت لام (٣) فعند ابى يوسف المال كله لبنتى  
 بنت الاخت لابوين لقوة القرابة وعند محمد يقسم على الاصول كما قلنا فأصلها من ستة سدسها  
 واحد للاخت لام وثلثاها اربعة للاخت لابوين لانها كاختين لتعدد فرعها والباقي وهو  
 واحد للاخ والاخت لاب للذكر ضعف الاثني بطريق العصوبة ثم هذه الاخت لاب كاختين  
 لتعدد فرعها فهي مع الاخ لاب كاربعة رؤس وقسمة الواحد على الاربعة لاتصح وتبين  
 فتضرب الاربعة فى الستة اصل المسئلة تبلغ اربعة وعشرين ومنها تصح فكل من له شئ من اصل  
 المسئلة اخذه مضروبا فى الاربعة وقد كان للاخت لام واحد يضرب فى اربعة يخرج اربعة  
 تدفع لبنت ابنها وللخت لابوين اربعة تضرب فى اربعة يخرج ستة عشر تدفع لبنتي بنتها  
 وللخ والاخت لاب واحد يضرب فى اربعة يخرج اربعة تقسم مناصفة بين ابن بنت لالخ  
 وبنى ابن الاخت فصار نصيب البنيتين من الجهتين ثمانية عشر هذا واعلم ان السيد  
 الشريف قدس سره قد ذكر هذا المثال عن بعض الشارحين واقره ومقتضاه على هذا التقسيم  
 انه لا يعتبر اختلاف البطون فى هذا الصنف عند محمد وظاهر قول السراجية ان الحكم فيهم  
 كالحكم فى الصنف الاول وكذا قوله ما صاب كل فريق يقسم بين فروعههم كافي الصنف الاول  
 انه عند محمد يقسم على اول بطن يختلف كافي الصنف الاول وكافي الصنف الثانى ايضا وكافي  
 اولاد الصنف الرابع ولم أر من تعرض لذلك فليراجع (قولهم جزء جدية او جدية الخ) المراد  
 بالجدين ابوالاب وابوالام والجدتين ام الاب وام الام وهذا شروع فى الصنف الرابع وحلة  
 القول فيه انه لا يتأتى هنا تفاوت الدرجة الا فى اولادهم ومن بعدهم وسأتى الكلام عليهم  
 وحينئذ فاما ان يتحد حيز قرابتهم اولافان يتحد بان كانوا من جهة ابى الميت او امه قدم الاقوى  
 ولو اتى اجماعا اى قدم من لابوين على من لاب ومن لاب على من لام ويقسم على الابدان اتفاقا  
 لاتفاق الاصول حينئذ ويعطى للذكر ضعف الاثني كم وعمه كلاهما لام وأخال وخالة كلاهما  
 لابوين اولاب اولام وان اختلف حيز قرابتهم بان كان قرابة بعضهم من جهة الاب وبعضهم من  
 جهة الام فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ولا يقدم الاقوى فى جهة على غيره فى جهة  
 اخرى وانما يقدم اقوى كل جهة على غيره فيها فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام بل تقدم  
 على العمة لاب اولام ولا يقدم الخال الشقيق على العمة لام بل يقدم على الخال لاب اولام ويقسم  
 حظ كل جهة على ابدانهم ويعطى للذكر ضعف الاثني فلومات عن عشر عمات وخال وخالة  
 فالثلاث للعمات على عشرة بالسوية والثالث للخال والخالة اثلاثا (قولهم وبنات الاعمام) اطلاقه  
 فشمّل الاعمام لابوين اولاب اولام (قولهم واولاده هؤلاء) اى اولاد هذا الصنف الرابع عند عدم  
 اصولهم وخصهم بالذكر لعدم تناول الاعمام والعمات والاخوال والحالات لا واولادهم بخلاف  
 اولاد البنات والاخوات وكذا الجدات والاجداد لتناولهم من يكون بواسطة وغيرها ثم  
 حكم هؤلاء كالحكم فى الصنف الاول وهو انه اما ان يتفاوتوا فى الدرجة اولافان تفاوتوا درجة  
 قدم اقربهم على غيره ولومن غير جهته فاولاد العمة اولى من اولاد اولاد العمة والخالة واولاد  
 الحالة اولى من اولاد اولاد الحالة او العمة وان استوا فاما ان يتحد حيز قرابتهم اولافان يتحد

٢. ٣. ٤. ٥. ٦. ٧. ٨. ٩. ١٠. ١١. ١٢. ١٣. ١٤. ١٥. ١٦. ١٧. ١٨. ١٩. ٢٠. ٢١. ٢٢. ٢٣. ٢٤. ٢٥. ٢٦. ٢٧. ٢٨. ٢٩. ٣٠. ٣١. ٣٢. ٣٣. ٣٤. ٣٥. ٣٦. ٣٧. ٣٨. ٣٩. ٤٠. ٤١. ٤٢. ٤٣. ٤٤. ٤٥. ٤٦. ٤٧. ٤٨. ٤٩. ٥٠. ٥١. ٥٢. ٥٣. ٥٤. ٥٥. ٥٦. ٥٧. ٥٨. ٥٩. ٦٠. ٦١. ٦٢. ٦٣. ٦٤. ٦٥. ٦٦. ٦٧. ٦٨. ٦٩. ٧٠. ٧١. ٧٢. ٧٣. ٧٤. ٧٥. ٧٦. ٧٧. ٧٨. ٧٩. ٨٠. ٨١. ٨٢. ٨٣. ٨٤. ٨٥. ٨٦. ٨٧. ٨٨. ٨٩. ٩٠. ٩١. ٩٢. ٩٣. ٩٤. ٩٥. ٩٦. ٩٧. ٩٨. ٩٩. ١٠٠.

(ثم) جزء جدية او جدية  
 وهم (الاخوال والحالات  
 والاعمام لام والعمات  
 وبنات الاعمام وأولاد  
 هؤلاء)

اربعة فاذا ضربناها في المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بنتيه ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضربناها في ذلك المضروب حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنت البنت ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة فصار نصيب كل بنت في البطن الاخير احد عشر ثمانية من جهة ابيها وثلاثة من جهة أمها وقد تحصل من مذهب محمد المفق به كسائتي انه يعتبر الاصول بصفاتهم ويأخذ فيهم عدد الفروع وجهاتهم هذا خلاصة ما في شروح السراجية وغيرها (قوله ثم اصله وهم الجد الفاسد الخ) المراد بالجد الجنس فيم المتعدد وهذا شروع في الصنف الثاني وجملة القول فيه انه امان يتفاوت درجاتهم اولا فان تفاوتت كأبى ام وابى ابى ام ام قدم الاقرب سواء كان من جهة الاب او الام ولواشئ مدلية بغير وارث والابعد ذكرنا مدليا يوارث وان استوت درجاتهم فاما ان يكون بعضهم مدليا يوارث او كلهم اولا ولا في الاول قيل يقدم المدلى يوارث كما في الصنف الاول فابو ام الام اولى من ابى ابى الام دلالة الاول بالجدة الصحيحة والثاني بالجد الفاسد وقيل هما سواء وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الانهر وغيرها وفي روح الشروح ان الروايات شاهدة عليه وفي الاخيرين كابى ام اب وابى ام ام وكابى ابى ام وام ابى ام فاما ان تختلف قرباتهم اى بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالثالث الاول واما ان تتحد كالثالث الثاني فان اختلف قرباتهم فالثالثان لقراءة الاب والثالث لقراءة الام كأنه مات عن اب وأم ثم ما اصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما اصاب قرابة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل صنف وان اتحدت قرباتهم اى كلهم من جانب الام او الاب فاما ان تتفق صفة من ادلوا به في الذكورة والانوثة او تختلف فان اتفقت الصفة اعتبر ابدانهم وتساووا في القسمة لو كانوا كلهم ذكورا واناثا والا فلا ذكر كالانثيين وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقرر في الصنف الاول اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا اختلاف البطون وان لم يعتبره في الصنف الاول والفرق له في المطولات (قوله ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات الخ) الاولاد يشمل الذكور والاناث وهذا شروع في الصنف الثالث وجملة القول فيه كافي الصنف الاول وهوانهم امان يتفاوتوا في الدرجة اولا فان تفاوتوا قدم الاقرب ولواشئ كنت اخت وابن بنت اخ والافاما ان يكون بعضهم ولد وارث او كلهم اولولا والمراد بالوارث هنا ما يشمل العصة ففي الاول قدم ولد الوارث كنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لابوين اولاب او مختلفين وفي الاخيرين اى ما اذا كان كلهم اولاد وارث هو عصبة كبنى ابى الاخ لابوين اولاب او ذوفرض كبنات اخوات متفرقات او اولاد وارثين احدهما عصة والاخر ذوفرض كنت اخ لابوين اولاب وبنت اخ لام واما اذا لم يكن فيهم ولد وارث كنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لام عند ابى يوسف يعتبر الاقوى في هذه الصور ثم يقسم على ابدان الذكر ضعف ما للاتى فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن كان اصله اخا لاب فقط او لام فقط ومن لاب اولى ممن لام وعند محمد وهو الظاهر من قول ابى حنيفة يقسم المال على الاصول اى الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فاذا اصاب

(ثم اصله وهم الجد الفاسد والجدات الفاسدات) وان علوا (ثم) جزء ابويه وهم (اولاد الاخوات لابوين اولاب واولاد الاخوة والاخوات لام وبنت الاخوة لابوين اولاب وان تزولوا ويقدم الجد عليهم خلافا لهما)

مختلطين كابن بنت وبنت بنت وان اختلفت صفة الاصول في بطن اوا كثر فاما ان تتوحد  
 الفروع بان يكون لكل اصل فرع واحد واما ان تتعدد وعلى كل فاما ان يكون في الفروع  
 زوجيتين اولافان توحدت وليس فيهم زوجيتين كبت ابن بنت وابن بنت بنت فأبو يوسف  
 قسم المال على ابدان الفروع هنا ايضا فثله للابن وثلاثة للذكر ومحمد يقسم على اعلى بطن اختلف  
 وهو البطن الثاني هنا يجعل ما اصاب كل اصل لفرعه ان يقع بعده اختلاف كما في المثال  
 المذكور وحينئذ فثله للابن نصيب ابنيها وثله للذكر نصيب امه عكس ما قسمه ابو يوسف  
 اما اذا وقع بعده اختلاف بالذكورة والانوثة في بطن آخر او اكثر فان محمدا بعدما قسم على  
 اعلى بطن اختلف جعل الذكور طائفة والاناث طائفة وقسم نصيب كل طائفة على اعلى  
 بطن اختلف منهم هكذا كما سيظهر وان تعددت فروع الاصول المختلفين كلهم او بعضهم  
 وليس فيهم زوجيتين ايضا وذلك (٧) كابي بنت بنت بنت بنت ابن بنت بنت بنت  
 فأبو يوسف جرى على أصله من القسمة على ابدان الفروع فيقسم المال عليهم اسباعا ومحمد  
 يجعل الأصل موصوفا بصفته متعدد بعدد فروعه فيقسم على اعلى الخلاف اعنى في البطن  
 الثاني اسباعا لان البنت الاولى في البطن الثاني كبتين لتعدد فرعها لان فرعها الاخير ابنتان  
 والبنت الثانية فيه على حالها لعدم تعدد فرعها والابن فيه كابنتين لتعدد فرعها الاخير فهو كاربعة  
 بنات فله اربعة اسباع وللبنتين ثلاثة اسباع ثم جعلنا الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى  
 فاعطينا اربعة اسباع الابن لبنتي بنته وثلاثة اسباع البنتين لولديهما وهما البنت والابن في  
 البطن الثالث سوية بينهما لان البنت كبتين لتعدد فرعها فقد ساءت الابن وصارت معه  
 كأربعة رؤس وقسمة الثلاثة على اربعة لاتصح وتساين فتضرب الاربعة عدد الرؤس في  
 السبعة اصل المسئلة يحصل ثمانية وعشرون وقد كان لبنتي بنت ابن البنت اربعة فتضرب  
 في الاربعة المذكورة يحصل ستة عشر فيهي لهما وتضرب الثلاثة التي للبنتين في البطن الثاني  
 في الاربعة المذكورة ايضا يحصل اثنا عشر قسمها بين البنت والابن في البطن الثالث سوية  
 بينهما لما تقدم فيكون للبنت ستة تدفع لابنيها وللابن ستة تدفع لبنته وان كان في الفروع  
 زوجيتين (٩) كبتى بنت بنت هما ايضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت اخرى فأبو يوسف اعتبر  
 الجهات في ابدان الفروع فجعل البنتين كأربع بنات بنتين من جهة الام وبنتين من جهة  
 الأب فيكون لهما الثلاثان وللابن الثلث ومحمد اعتبر الجهات في اعلى الخلاف مع اخذه  
 العدد من الفروع كما مر فيقسم على البطن الثاني وفيه ابن مثل ابنتين وبنتان احدها  
 كبتين فصار المجموع كسبع بنات فالمسئلة من عدد رؤسهن فللابن اربعة اسهم لانه كابنتين  
 لتعدد فرعها فصير كأربع بنات وللبنت التي في فرعها تعدد سهمان وللأخرى سهم واحد  
 فاذا جعلنا الذكور في هذا البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنتين  
 اللتين في البطن الثالث اصاب كل واحدة منهما سهمان واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى  
 من بازاكنهن في البطن الثالث فيقسم عليهن لان نصيبهن ثلاثة اسباع ومن بازاكنهن ابن وبنتان  
 فالمجموع كأربع بنات وبين الثلاثة والاربعة مباينة فضربنا الاربعة التي هي عدد الرؤس  
 في اصل المسئلة وهو سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها تصح لانه كان لابن البنت في البطن الثاني

(٧) بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بيت	بنت	ابن
بنت	ابن	بنت
ابن	بنت	بنتى
٦	٦	١٦

(٩) بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
بنتى	ابن	
٢٢	٦	

لا تصح عليهن ولا توافق فاجتمع معنا من الرأس أربعة وستة وتسعة وبين الأربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر تبلغ اثني عشرون واثني عشر والنسعة موافقة بالثالث فتضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر يبلغ ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضربه في الأربعين يبلغ ألفا وأربعمائة وأربعين منها تصح كل من له شيء من الأربعين أخذه مضروبا في جزء السهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة في ستة وثلاثين بمائة وثمانين لكل واحدة خمسة وأربعين وللجدات سبعة في ستة وثلاثين بمائتين وخمسين لكل واحدة اثنان وأربعون وللبنات ثمانية وعشرون في ستة وثلاثين تبلغ ألفا وثمانية لكل واحدة مائة واثنا عشر اه سكب الانهر (قوله وتصح الاولى من ثمانية واربعين) قدما تصحيحها منها موصفا والله تعالى اعلم

وتصح الاولى من ثمانية  
واربعين ولولا خشية  
الاطالة لاوسعت الكلام  
هنا

### باب توريث ذوى الارحام

### باب توريث ذوى الارحام

(هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبه) فهو قسم ثالث حيثئذ (ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبه سوى الزوجين) لعدم الرد عليهما (تسأخذ المفرد جميع المال) بالقرابة (ويجب اقرابهم الابد) كترتيب العصابات فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء ابويه ثم جزء جديده او جديته (و) حيثئذ (قدم) جزء الميت وهم (الاولاد البنات والاولاد بنات الابن) وان سفلا

(قوله هو كل قريب الخ) اى اصطلاحا ما لعله فهو معنى ذى القرابة مطلقا سيد اى سواء كان ذاهم او عصبه او غيرها وسواء انتهى اليه الميت او انتهى الى الميت اوالى اصوله (قوله فيأخذ المفرد) اى الواحد منهم من أى نصف كان جميع المال اى اوما بقى بعد فرض احد الزوجين (قوله بالقرابة) اشار به الى ان توريث ذوى الارحام عندنا باعتبار القرابة كالتعصيب فيقدم الاقوى قرابة اما بقرب الدرجة او بقوة السبب وبأخذ المفرد الكل ولذا سمي علما وان اهل القرابة وذهب قوم الى تنزيل المدلى منزلة المدلى به فى الاستحقاق ويسمون اهل التنزيل وقوم الى التسوية بين القريب والبعيد بالتنزيل ويسمون اهل الرحم وبيانه مع عمرة الخلاف فى شرح السيد (قوله ويوجب اقربهم الابد) اى سواء كان صنفا عند اجتماع اصنافهم او كان واحدا من نصف عند اجتماع عددهم افاده قاسم فالاول اشارة الى الترجيح بالجهة والثانى الى الترجيح بقرب الدرجة والقوة ولو اخرج المصنف ذلك بعد قوله ويقدم اولاد البنات الخ لكان ذلك على ترتيب الترجيح بالجهات الثلاث كما مر فى العصابات وهو اعتبار الترجيح بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة وهذا الثالث اشار اليه بقوله الا ترى قدم ولد الوارث (قوله كترتيب العصابات) فلا يرث احد من الصف الثانى وان قرب وهناك احد من الصف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثانى والرابع مع الثالث وعليه الفتوى درمتمنى (قوله ثم اصله) هذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن الامام تقديمه على الصف الاول لكن صح رجوعه عنه قاسم ومضى فى الاختيار على الرواية المرجوع عنها ولذا قال فى الدرر المتقى فاقدمه فى الاختيار ليس باختيار اه قلت على انه قدمنى بعده على خلافه (قوله يقدم جزء الميت الخ) هذا هو الصف الاول وجملة القول فى هذا الصف انه اما ان يتفاوتوا فى الدرجة اولافان تفاوتوا قدم اقربهم ولو اتى كبت بنت وابن بنت بنت والافا بعضهم ولدوارث دون البعض او كلهم ولدوارث او كلهم ولدغيره فى الاول قدم ولد الوارث اتفاقا كبت بنت ابن تقدم على ابن بنت بنت وفى الاخيرين اما ان تتفق صفة الاصول فى الذكورة او الانوثة او تختلف فان اتفقت فالقسمة على ابدان الفروع اتفاقا بالسوية ان كانوا ذكورا فقط وانما فقط كبن بنت ابن مع مثله اى مع ابن بنت ابن آخر وكبت بنت بنت مع مثلها ولذلك ذكر كالاشيين ان كانوا



ان استقام ( كزوجة واربع جدات وست اخوات لام ) فخرج ٦٩٢ من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد

تنوع لانه وجد مسألة ردية اجتمع فيها اربع طوائف كزوجة وبنت وابن وام اوجدة اصلها من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة والبنات اثنا عشر ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين اربعة وللأم والجدة السدس اربعة ايضا بق واحد يرد على من عدا الزوجة وهم ثلاثة اجناس وتصح من اربعين كاذكرته في الرقيق المحتوم ثم رأيت هنا في حاشية يعقوب وشرح ابن الخليل وقال يعقوب انه من الشبه القديمة التي تورد في هذا المقام اه وعليه فكان على المصنف ان يذكر في الثاني الثلاثة ويراد به في كلامه هناك لابعض وهو ماشى عليه العلامة قاسم والبقائي وغيرها وان اعترضهم الشارح في الدر المنتقى وحكم عليهم بالسهو فانه لاسهو في كلامهم بل هو الصواب لما علمت فتنب لهذا المقام الذي هو منزلة الاقدام ( قوله ان استقام ) اي على مسألة من يرد عليه اي على سهامهم سواء استقام على عدد رؤسهم ايضا ام لا فالثاني مائل به المصنف والاول كزوجة و جدة واخين لأم فان الثلاثة الباقية من مخرج فرض الزوجة تستقيم على سهم الجدة وسهمي الاخيتين وعلى رؤسهم ايضا ( قوله لكنه منكسر على آحاد كل فريق ) اي على عدد رؤسهم لان نصيب الجدات الاربع واحد لا يستقيم عليهن بل بينهما مائة خفظنا عدد رؤسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فرددتا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم نجدها فضربنا وفق رؤس الاخوات وهو الثلاثة في عدد رؤس الجدات وهو الاربعة فحصل اثناعشر ثم ضربناها في الاربعة التي هي مخرج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين فمنها تصح المسئلة كان للزوجة واحد ضربناه في المضروب الذي هو اثناعشر فلم يتغير فاعطيناه الزوجة وكان للجدات ايضا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثناعشر فلكل واحدة منهن ثلاثة وكان للاخوات لأم اثنان فضربناها فيه بلغ اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن اربعة سيد ( قوله الفريقين ) اي فريق من يرد عليه وفريق من لا يرد عليه ط ( قوله كاربعة زوجات الخ ) اصل هذه المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالثلثين والسدس لكنها ردية فرددناها الى اقل مخارج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية سيد ( قوله ثلثان وسدس ) فالثلثان فرض البنات ياربعة اسداس والسدس فرض الجدات والمجموع خمسة اسداس هي مسألة الرد ( قوله ثم ضربت الخ ) هذا شروع في معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ ط ( قوله واضرب ) الاولى وضربت بالماضي ليناسب المعطوف عليه ( قوله فاستقام فرض كل فريق ) اي من يرد عليه ومن لا يرد عليه ( قوله لكنه منكسر الخ ) اي وان استقام على سهامهم لكنه منكسر على رؤسهم ولو كانت المسئلة زوجة وسبع بنات وسبع جدات لم العمل ولم يحتج الى التصحيح الا في ( قوله فصحصه بالاصول السبعة الخ ) ثلاثة بين سهام كل فريق ورؤسهم وهي الانقسام والتوافق والتباين واربعة بين الرؤس بعضها مع بعض وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين اه ح ففي مسئلتنا للزوجات خمسة وعددهن اربعة لاتصح عليهن ولا توافق وللجدات سبعة وهن ستة لاتصح عليهن ولا توافق والبنات ثمانية وعشرون وعددهن تسعة

بق ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهمي الاخوات لكنه منكسر على آحاد كل فريق كما سيح ( وان لم يستقم ضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج من لا يرد عليه ) فالبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض الفريقين كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات فمخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بق سبعة لا تستقيم على مسألة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان الفرضين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي مخرج فرض الفريقين ( ثم ضربت سهام من لا يرد عليه ) وهو سهم للزوجات ( في خمسة مسألة من يرد عليه ) يكن خمسة فهي حق الزوجات الاربع من الاربعين واضرب سهام كل فريق من يرد عليه وهي اربع للبنات وسهم للجدات ( فيما بق ) اي في السبعة الباقية ( من مخرج فرض من لا يرد عليه ) يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على آحاد كل فريق فصحصه

( لاتصح )

بالاصول السبعة الآتية في باب المخارج تصح من الف واربعائة واربعين

ثلاث وسدس واربعة ونصف وسدس ٦٩١ وخمسة كثلين وسدس قصير للمسافة (و) الثالث (ان كان مع الاول)

اي الجنس الواحد ( من لا يرد عليه ) وهو الزوجان ( اعطى ) من لا يرد عليه ( فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على ) رؤس ( من يرد عليه كزوج وثلاث بنات ) ففي من اربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة وهي تستقيم عليهن فلا حاجة الى الضرب ( وان لم يستقم فان وافق رؤسهم ) اي رؤس من يرد عليهم ( كزوج وست بنات ضرب وفقها ) وهو هنا اثنان ( في مخرج فرض من لا يرد عليه ) وهو هنا اربعة تبلغ ثمانية فالزوج اثنان وللبنات ستة ( والا ) يوافق بل باين ( ضرب كل ) عدد ( رؤسهم فيه ) اي المخرج المذكور ( كزوج وخمس بنات ) فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد باق ثلاثة تبان الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضره في المضروب يكن خمسة ففيه له والباقي ثلاثة اضرها في المضروب تبلغ خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة ( و ) الرابع ( لو كان مع اثنان ) اي الجنسين فقط لا اكثر هنا بحكم الاستقراء

فلكل واحدة منهما نصف المال سيد ( قوله لوثلث وسدس ) كولدى الأم مع الأم ففي ايضا من ستة لولدى الأم الثلث وللأم السدس فاجعلها من ثلاثة عدد سهامهم وطريقه ان تنظر الى ما في الاكثر من امثال الاقل وتضعه اليه ففي الثلث سدسان فضعهما الى سدس الأم اه قاسم ( قوله لو نصف وسدس ) كبنت وبنت ابن وابنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلاثة للبنات وواحد لبنت الابن والام فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلاثة ارباعها للبنات وربع منها للام وبنت الابن اه سيد ( قوله كثلين وسدس ) كبنتين وأم وانما أتى بالكاف ولم يأت بلوكافي سواقه لان للبخسة ثلاث صور ثانيا نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وام ثالثها نصف وثلاث كأخت لابوين مع أم واخنتين لأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة فتجعل اصل المسئلة وتقسيم التركة اخماسا \* ( تنبيه ) \* القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك والا كما اذا خلف بنتا وثلاث بنات ابن فلبنت ثلاثة اسهم تستقيم عليها ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن فاضرب الثلاثة اعنى عدد رؤس من انكسر عليه في اصل المسئلة وهي الاربعة فيصير اثني عشر للبنات منها تسعة ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن سيد ( قوله والثالث ) اي من الاقسام الاربعة ( قوله وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه ) اي تقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤس ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا افردوا عن لا يرد عليه ( قوله فهي من اربعة ) وأصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين فيها ومثلها المستلтан الآتيان ( قوله وان لم يستقم ) اي الباقي من ذلك المخرج ( قوله ضرب وفقها ) اي وفق رؤسهم ( قوله وهو هنا اثنان ) لان عدد الرؤس ستة والباقي من المخرج ثلاثة والموافقة بينهما بالثلث ولا عبرة بالمداخلة هنا كما عرف في موضعه ( قوله والايوافق ) اي الباقي عدد رؤسهم ( قوله فاضرب الاربعة في الخمسة ) الموافق لسابقه ولاحقه فاضرب الخمسة في الاربعة ط لان المضروب هو عدد الرؤس الخمسة والمضروب فيه هو المخرج وهو الاربعة ( قوله والرابع ) اي من الاقسام الاربعة ( قوله هنا ) اي في مسائل اجتماع من لا يرد عليه مع من يرد عليه اما عند افراد من يرد عليه فقد يكون من ثلاثة كما صرح به الشارح فيما مر وذلك في صورة اجتماع النصف والسدسين ( قوله اذ لا يرد مع اربع طوافق اصلا ) اي سواء كان احدها من لا يرد عليه والثلاثة الباقية ممن يرد عليه او كانت الاربعة ممن يرد عليه ( قوله ولعل هذا ) اي عدم وجود الرد على اكثر من جنسين وحاصله ان النصف انما اقتصر في الثاني على الجنسين حيث قال فيما مر وان كان جنسين مع انه يكون ثلاثة ايضا لاجل ان يصح قوله هنا ولو كان مع الثاني الخ اذ يصح ان يراد به الثلاثة حتى انه لو لم يقتصر فيهما على الجنسين بان ذكر الثلاثة كفاعل في الملتقى وجب ان يراد هنا بالثاني بعضه وهو الجنسان لانه وهو الثلاثة فاقصره فيهما على الجنسين لاعداد تأني الثلاثة هناك بل لعدم ثنائها هنا بحكم الاستقراء الذي ذكره الشارح تبعا للسيد وغيره اقول وهذا صحيح لو سلم الاستقراء وهو

اذ لا يرد مع اربع طوائف اصلا بالاستقراء ولعل هذا نكتة اقتضاه فيما مر متنا على الجنسين والافراد بالثاني بعضه لانه فقامه ( من لا يرد عليه فاقسم الباقي ) من مخرج فرض من لا يرد عليه ( على مسئلة من يرد عليه )

عليهما اذا لم يكن من الاقارب سواهما لفساد الامام وظلم الحكماء في هذه الايام بل يفتى بتوريث بنات الميت وذوي ارحامه وكذا قال الهروي افنى كثير من المشايخ بتوريث بنات الميت وذوي ارحامه اه ابو السمود عن شرح السراجية للكارزوني قلت وفي معراج الدراية شرح الهداية وقيل ان لم يترك الابنت الميت يدفع المال اليها لارثا بل لانها اقرب وكذا الفاضل عن فرض احد الزوجين يدفع اليه بالرد وكذا يدفع الى البنت والابن من الرضاع وبه يفتى لعدم بيت المال وفي المستصفى والفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم المستحق لعدم بيت المال اذ الظلمة لا يصرفونه الى مصرفه وهذا كما نقل عن بعض أصحاب الشافعي انهم يفتون بتوريث ذوي الارحام لهذا المعنى اه وقال الشارح في الدر المنقى من كتاب الولاء قلت ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فتنبه اه اقول ولم نسمع ايضا في زماننا من افنى بشئ من ذلك ولعله لمخالفته للمتون فليأمل لكن لا يخفى ان المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب وهذه المسئلة مما افنى التأخرون على خلاف اصل المذهب للامثلة المذكورة كأفتوا بنظر ذلك في مسألة الاستتجار على تعليم القرآن مخالفين لاصل المذهب لحشية ضياع القرآن ولذلك نظرنا ايضا وحيث ذكر الشراح الاتفاق في مسئلتنا فليعمل به ولا سيما في مثل زماننا فانه انما يأخذه من يسحق وكيل بيت المال ويصرفه على نفسه وخدمه ولا يصل منه الى بيت المال شئ والحاصل ان كلام المتون انما هو عند انتظام بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه فلا معارضة بينهما فمن امكنه الاتفاق بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله) او اكثر اي صنفان او ثلاثة لا اكثر كسبذ كره (قوله) اما ان يكون اي يوجد (قوله) ان اتحد جنس المردود عليهم) يشمل ما لو كان ذلك الجنس شخصا واحدا او اكثر ولذا مثل العلامة قاسم بقوله كأ أم وأجدة أوجدات أوبنت أوبنت ابن أوبنت ابن أوبنتات ابن أوابنتات لابوين أو أخوات لأب أو أخوات لأب أو واحد من ولد الأم أو أكثر اه (قوله) من عدد رؤسهم) اي رؤس ذلك المجلس الواحد فيما اذا كان في المسئلة اكثر من شخص واحد أو رأس ذلك الشخص الواحد ان كان هو فيها وحينئذ تكون المسئلة واحدة اه شرح ابن الخبلي (قوله) قطعا للتطويل) اي يجعل القسمة قسمة واحدة ألا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما استحقه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتبة اه سيد (قوله) جنسين أو ثلاثة) اي بحسب سبب الارث كالجدودة والاخوة والبنية والامومة وان كان فرض الجنسين جنسا واحدا كالجددة والاخت لأم اللتين فرض كل منهما السدس أو كان فرض الاثنين من ثلاثة الاجناس جنسا واحدا كالبنات وبنت الابن والام اذ البنية سبب وبنية الابن سبب آخر وان شملهما مطلق البنية ففي هذه المسئلة ثلاثة اجناس لاجناسان فقط اه ابن الخبلي (قوله) بالاستقراء) اي تتبع جزئيات من رد عليه وهو متعلق بالفعل المحذوف المقدر بعد الثاني اي لا يكون اكثر بالاستقراء ط (قوله) من عدد سهامهم) وهي اربعة لا غير الانسان والثلاثة والاربعة والخمسة وقد ذكرها الشارح وكلها مقطوعة من ستة كما سذكركه (قوله) لو سدان) كجدة واخت لأم فالمسئلة من ستة ولهما منها اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين

او اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد عليه او لا يكون (ف) الاول (ان) اتحد جنس المردود عليهم) كبنيتين او اخنتين او جدتين (قسمت المسئلة من عدد رؤسهم) ابتداء قطعا للتطويل (و) الثاني (ان كان) المردود عليه (جنسين) او ثلاثة لا اكثر بالاستقراء فمن عدد سهامهم فمن اثنين لو سدان وثلاثة

في باب الخارج ( فسته  
تعول ) اربع عولات  
( الى عشرة وترا وشغفا )  
فتعول لسبعة كزوج  
وشقيقتين وثمانية كهم  
وام ولتسعة كهم واخ لام  
واشرة كهم واخ آخر  
لام ( واثنا عشر تعول  
ثلاثا الى سبعة عشر وترا  
لاشغفا ) فتعول لثلاثة  
عشر كزوجة وشقيقتين  
وام ولخمسة عشر كهم  
واخ لام وللسبعة عشر  
كهم واخ لام ( واربعة  
وعشرون تعول الى سبعة  
وعشرين ) فقط ( كأمراء  
وبنتين وابوين ) وتسمى  
منبرية ( الرد ضد )  
كأمراء وحيثذ ( فان فضل  
عنها ) اى عن الفروض  
( و ) الحال انه ( لاعصبة )  
نمة ( رد ) الفاضل  
( عليهم بقدر سهامهم )  
اجعاء لفساد بيت المال  
( الا على الزوجين ) فلا  
يرد عليهما وقال عثمان  
رضي الله عنه يرد عليهما  
ايضا قاله المصنف وغيره  
قلت وجزم في الاختيار  
بان هذا وهم من الراوى  
فراجع قلت وفي الاشياء  
انه يرد عليهما في زماننا  
افساد بيت المال وقدمناه

العول فقال أعليوا الفرائض قتابعوه على ذلك ولم يذكره احد الابنه بعد موته وتامه في  
شرح السيد وغيره ( قوله ثم الخارج سبعة ) وجهان الفروض ستة وهى نوعان الاول النصف  
والربع والثلث والثمن والثمانى والنصف والاربعة للربع والثمانية للثلث والثلثين  
فى الافراد خمسة الاثنان النصف والاربعة للربع والثمانية للثلث والثلثين  
والسنة للسدس واذا اجتمع فروض فان كانت من نوع واحد لا يخرج عن الخمسة المذكورة  
لانه يعتبر يخرج اذها فى نصف ورابع من اربعة او نصف وعن من ثمانية او ثلث سدس  
من ستة ولومن نوعين فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثانى أو ببعضه فمن  
سته وهى لا يخرج عنها ايضا واذا اختلط الربع بكل النوع الثانى أو ببعضه فمن اثني عشر  
واذا اختلط الثمن بكل النوع الثانى أو ببعضه فمن اربعة وعشرين فيضم هذان الى الخمسة  
قصور الخارج سبعة وسأيت بيان ذلك كله فى باب الخارج ( قوله اربعة لاتعول ) لان الفروض  
المتعلقة بها امان بنى المال بها أو يبقى منه شئ زائد عليها وبيان فى المنح ( قوله وثلاثة قد تعول )  
وهى الستة وضعفها وضعف ضعفها واثار بقى الى ان العول ليس لازمالها ( قوله  
بالاختلاط ) اى باختلاط احد النوعين بكل الآخر أو ببعضه كما بيناه ( قوله الى عشرة وترا  
وشغفا ) اى تعول الى اعداد حال كونها منتهية الى عشرة فليست الى صالة لتعول بل صلتها  
مقدرة لان العشرة ليست وترا وشغفا وقوله وترا وشغفا منصوبان على الحال من العدد الذى  
عالت اليه اى حال كون تلك الاعداد منقسمة الى وتروضع تأمل ( قوله وتسمى منبرية )  
لان عليا رضى الله تعالى عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يقول فى خطبته الحمد لله الذى  
يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسى واليه المآب والرجى فسلل عنها حينئذ  
فقال من رويها والمرأة صار ثمنها تسعا ومضى فى خطبته فتعجبوا من فطنته درمتمق  
( قوله نمة ) اى هناك اى فى الورثة ط ( قوله عليهم ) اى على ذوى الفروض والواضح  
التصريح به ط ( قوله لفساد بيت المال ) علة لقوله اجعاء ولا يظهر لان المشهور من  
مذهب مالك انه لبيت المال وان لم يكن منتظما وهو مذهب الشافعى وروى عن مالك  
كقولنا وبه افق متأخرو الشافعية اذا لم ينتظم امر بيت المال افاده فى غرر الافكار ( قوله  
وغيره ) كشرح السراجية والكنز وقال فى روح الشروح وحجة عثمان رضى الله عنه ان  
الفريضة لو عالت لدخل النقص على الكل فاذا فضل شئ يجب ان تكون الزيادة للكل لان  
الغنم بالغرم والجواب ان ميراث الزوجين على خلاف القياس لان وصلتهما بالنكاح وقد  
انقضت بالموت وما ثبت على خلاف القياس نصا يقتصر على مورد النص ولا نص فى الزيادة  
على فرضهما ولما كان ادخال النقص فى نصيبهما ميلا للقياس الثانى لارتهما قبله ولم يقل  
بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وحصل الحق اه ط ما خلا ( قوله وفى الاشياء ) قال فى  
القنية ويبقى بالرد على الزوجين فى زماننا لفساد بيت المال وفى الزيلعى عن النهاية ما فضل عن  
فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا البنت والابن من الرضاع يصرف اليهما وقال فى المستصفى  
والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علمائنا وقال الحدادى الفتوى  
اليوم بالرد على الزوجين وقال الحق احمد بن يحيى بن سعد التفتازانى افق كثير من المشايخ بالرد



الحدود ان من شبهة المحل وط' محرم نكحها وانه ثبت فيها النسب على ما حرره في النهر فراجعه  
ثم رأيت في سكب الانهر قال وانما يتصور ذلك في نكاح الجوس وفي وط' الشبهة في المسلمين  
وغيرهم ولا يتصور في نكاح المسلمين الصحيح اه وياتي تمامه **(قوله)** وعند الشافعي باقوى  
الجهتين ) وهي التي يرث بها على كل حال فان مات ابن وترك امها اخته ترث عندنا بالجهتين  
الثالث بجهة الامية والنصف بجهة الأختية واما عنده فترث بجهة الامية لا غير كما في غرر  
الافكار **(قوله)** يشرك بين الصنفين الآخرين ) اي اولاد الام والاخوة لابوين ولذا سميت  
مشركة بفتح الزاء او بكسرهما على نسبة التشريك اليها مجازا **(قوله)** وكذلك يفرض مالك  
والشافعي ) وكذا احمده على ما ذكره الشنقوري خلافا لما ذكره الشارح وهو قول ابى يوسف  
ومحمد وتسمى هذه المسئلة الاكدرية لانها كدرت على زيد مذهبه **(قوله)** فتعول الى تسعة )  
للزوجة ثلاثة وللأم انسان وللجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت  
بما فرض لها لزادت على الجد ردت بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته  
ويقتسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة خيرة من سدس  
جميع المال ومن ثلث الباقي وتصح من سبعة وعشرين وتمامه في سكب الانهر **(قوله)** تسقط  
الأخت ) فالزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد واصلها من ستة ومنها تصح **(قوله)** على  
المفتي به ) اي من قول الامام بسقوط بنى الاعيان والعلات بالجد خلافا لهما **(قوله)** كما مر  
اي في الحجب والله تعالى اعلم

### باب العول

مسائل الفرائض ثلاثة اقسام عادلة وعادلة اي منقسم بلا كسر او بالرد او بالعول  
وهو في اللغة الميل والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عيل صبره اي غلب وبمعنى الرفع يقال  
عال الميزان اذ ارقمه فليل ان المعنى الاصطلاحي مأخوذ من الاول لان المسئلة مالت على  
اهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم والتقسيم المار كالصرح فيه لان العادلة من العدل  
مقابل الجور وقيل من الثاني لانها غلبت اهلها بادخال الضرر عليهم وقيل من الثالث لانها اذا  
ضاق مخرجها بالفروض المجتمعة ترفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى  
يدخل التقصان في فرائض جميع الورثة واختاره السيد **(قوله)** وضده الرد اذ بالعول تنقص  
سهم ذوي الفروض ويزداد اصل المسئلة وبالرد يزداد السهام وينقص اصل المسئلة وبعبارة  
أخرى في العول تفضل السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام سيد **(قوله)** هو  
زيادة السهام ) اي سهام الورثة فال عوض عن المضاف اليه وبذا سهل الاضمار في قوله الا في  
على كل منهم ط **(قوله)** على مخرج الفريضة ) اي مخرج السهام المفروضة الذي يقال له اصل  
المسئلة وهو عبارة عن أقل عدد صحيح يتأتى منه حظ كل فريق من الورثة بلا كسر اه سكب  
الانهر **(قوله)** كنقص ارباب الديون بالخاصة ) اي الديون التي ضاقت عنها التركة وليس بعضها  
اولى من بعض فالتقص على الجميع بقدر حقوقهم **(قوله)** واول من حكم بالعول عمر رضي الله  
تعالى عنه ) فانه وقع في صورة ضاق مخرجها عن فروضها فشاووا الصحابة فأشار العباس الى

وعند الشافعي باقوى الجهتين  
وتمامه في كتب الفرائض  
وتأتى الإشارة اليه في  
الفرقي (ولو تركت زوجا  
واما أوجدة واخوة لام  
واخوة لابوين اخذ الزوج  
النصف والأم) أو الجدة  
(السدس وولد الأم الثلث  
ولاشئ للاخوة لابوين)  
لأنهم عصبه ولم يبق لهم  
شيء وعند مالك والشافعي  
يشرك بين الصنفين  
الآخرين كأن الكل  
اولاد أم وكذلك يفرض  
مالك والشافعي للأخت  
لابوين أو لأب النصف

وللجد السدس مع زوج  
وام فتعول الى تسعة وعند  
ابى حنيفة واحمد تسقط  
الأخت قلت وحاصله انه  
ليس عند الحنفية مسئلة  
امشركة اتفاقا ولا مسئلة  
الاكدرية على المفتي به كما مر

### باب العول

وضده الرد كما سيأتي ) هو  
زيادة السهام ) اذا كثرت  
الفروض ) على مخرج  
الفريضة ليدخل التقص  
على كل منهم بقدر فرضه  
كنقص ارباب الديون  
بالخاصة واول من حكم  
بالعول عمر رضي الله تعالى



وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين  
 اخماسا وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلاه وان كان الغلام مع السفلى من الفريق  
 الثاني كان ثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول ووسطى الثاني وسفلاه وعليا الثالث ووسطاه  
 اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى الثالث وان كان مع السفلى من الفريق الثالث  
 كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست اثمانا وان فرض الغلام مع العليا من  
 الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين أخته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفليات وهن  
 ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ عليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه  
 وهى وسطى الاول وعليا الثاني للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني  
 واما تصحيح المسائل في جميع هذه الصور فعلى مستحيط به فيما بعد فلاحاجة الى ايراده هنا  
 واعلم ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كاذكر في الكتاب يسمى مسألة التثريب لانها  
 بدقمها وحسنها تشخذ الخواطر وتميل الآذان الى استماعها فشبعت بتشبيب الشاعر  
 القصيدة لتحسينها واستدعاء الاصغاء لسماعها اه من شرح السيد ( قوله ) ممن لا تكون  
 صاحبة فرض ( امانن كانت صاحبة فرض فانها تأخر سهمها ولا نصير به عصة وهى العليا  
 من الفريق الاول التى اخذت النصف والوسطى منه مع العليا من الفريق الثاني حيث  
 اخذنا السدس وهذا قديم معتبر فيمن كانت فوقه دون من كانت بحذاءه فانه يعصبها مطلقا  
 سيد ( قوله ) وسقط السفليات اى اللاتي تحتها فى الدرجة ( قوله ) وعبارة السيد (الح) اى فكان  
 على المصنف ان يقول كذلك ولا سيما مع قوله بعد ويقتسمان الباقي ( قوله ) هواخ لام ) كان  
 تزوجت باخوين فجاءت من كل بولد وللأخوين ولداً آخر من غير هاتين احدولديها عن  
 أخيه الذى هو ابن عمه وابن عمه الآخر ( قوله ) وكذا لو كان الآخر زوجا ) الاوضح ان يقول  
 وكذا لو كان احدهما اى احد ابني عمها زوجها ط ( قوله ) ويقتسمان الباقي ) وهو  
 خمسة اسداس فى الاولى والنصف فى الثانية ط ( قوله ) حيث لا مانع من ارثه بهما ) احتراز  
 عما لو كان للميت بنت فى الاولى فان لها النصف وتحجب ابن العم عن السدس من حيث كونه  
 اخلام ويشترك هو وابن العم الآخر فى الباقي وعما لو كان للزوجة فى الثانية أخت شقيقة فان  
 لها النصف والنصف الآخر للزوج فرضا ولا شيء له كابن العم الآخر من حيث بنوة العم ( قوله )  
 بجعته فرض وتعصيب ) فجأة الفرض الزوجية والاخوة لاموجهة التعصيب كونه ابن عم  
 ط ( قوله ) واما بفرض ) اى واما الارث بفرض وتعصيب ط ( قوله ) بجعة واحدة ) وهى  
 الابوة ط ( قوله ) فليس الاثاب وابوه ) اى مع البنت ابنت الابن كاتقدم واسم ليس ضمير  
 عائدة على الارث بالفرض والتعصيب وقوله الا الاثاب اى الاراث الاب على تقدير مضاف حذف  
 وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا على حد قولهم ليس الطيب الا المسك فى جواز الرفع والنصب  
 فى المسك على الخلاف المشهور فتنه ( قوله ) وقد يجتمع جهتا تعصيب ) اى من غير نظر للارث  
 بهما لانه هنا باحداهما التقديم جهة البتة على جهة العمومة وجهة الولاء ( قوله ) وقد يجتمع  
 جهتا فرض ) صورته نكح بجوى بنته واستولدها فالولد ابن لهذه المرأة وأخ لها فاذا مات عنها  
 مات عن امه واخته قرث بالجهتين ط ( قوله ) وانما يتصور فى الجوس ) اقول تقدم فى كتاب

ممن لا تكون صاحبة فرض  
 وسقط السفليات ( وبأخذ  
 ابن عم ) كذا فى نسخ المتن  
 والشرح وعبارة السيد  
 وغيره وبأخذ احدا بنى عم  
 ( هواخ لام السدس )  
 بالفرض وكذا لو كان  
 الآخر زوجا فله النصف  
 ( ويقتسمان الباقي ) بينهما  
 نصفين بالعصوبة حيث  
 لا مانع من ارثه بهما فيرث  
 بجعته فرض وتعصيب واما  
 بفرض وتعصيب معا فجأة  
 واحدة فليس الاثاب  
 وابوه قلت وقد يجتمع جهتا  
 تعصيب كابن هو ابن عم  
 بأن تنكح ابن عمها فتلد ابنا  
 وكابن هو معتق وقد يجتمع  
 جهتا فرض وانما يتصور  
 فى الجوس لتكاحهم المحارم  
 ويوارثون بهما جميعا

عندنا

وبه قال مالك والشافعي وبه جزم في الكثير فقال وذات جهتين كذات جهة (واذا استكمل البنات والاخوات لا يوزن فرضهن) وهو ثلثان (سقط بنات الابن و) سقط (الاخوات لاب) ايضاً (الا بتعصيب ابن ابن) في الصورة الاولى (أواخ) في الثانية (مواز) اي مساو (او نازل) اي سافل **٦٧٦** فحينئذ يعصبن ويكون الباقي للذكر

واحدة منح (قوله وبه جزم في الكثير) قال في الدر المنثور فكان هو المرجح وان اقتضى صنع المصنف خلافه فليتب له وأصل هذا ان الترجيح بكثرة العلة لا يجوز على ما عرف في الأصول ثم الوضع في ذات قرابتين اتفاق لامكان الزيادة الى غير نهاية وعند أبي يوسف يقسم انصافاً مطلقاً وعند محمد باعتبار الجهات وان كثرت فليحفظ اهـ (قوله والاخوات) الواو بمعنى أو لان المستكمل أحد الصنفين بالمجموعهما أفاده ط (قوله سقط الخ) لف ونشر مرتب (قوله أواخ) اي لاب (قوله وفي الطلاقة) اي المصنف تبعاً للمجمع وبجواب كافي غرر الافكار بأن قوله مواز أو سافل صفة لابن ابن دون الاخ لانه لا يصح وصف الاخ بالزول اي فان ابن الاخ لا يسمى أخاً بخلاف ابن الابن فانه يطلق على من في الدرجة الثانية ومن دونها نعم كان حقه كما قال العلامة قاسم ان يقدم الاخ على ابن الابن (قوله لتصريحهم الخ) حاصله كافي السراجية والمتلقى ان من لا فرض لها من الاناث وأخوها عصبة لا تعصبة بأخها وقدمناه منقولاً (قوله لانها من ذوى الارحام) اي الاخت في هذه الصور لكن بنت المعتق ليست من ذوى ارحام الميت فالمراد من عداها وانما لا يعصبها أخوها لانه ليس للنساء من الولاء الاما اعتق وعبر بذوى ولم يقل ذوات تغليبا للذكور على الاناث كما في قوله تعالى وكانت من القانتين (قوله من مثله) اي في الدرجة كما خته وابنت عمه (قوله أو فوقه) كعمته (قوله فانه يعصب من مثله أو فوقه الخ) هذا ظاهر الرواية وعند بعض المتأخرين لا يعصب من فوقه والاصار محروماً لان الاصل في ائثار العصبة أن يقدم الاقرب ولو أتى على الاعداء ولذا تقدم الاخت على ابن الاخ اذا صارت عصبة مع البنت والجواب ان من فوقه انما صارت عصبة بولولاه لم ترث شيئاً فكيف تحجبه وانظر ما اجاب به السيد قدس سره (قوله ذات سهم) اي فرض (قوله لا يوزنها أحد) لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها (قوله توازيها العليا كذلك) (قوله فاما النصف) لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها (قوله توازيها العليا من الفريق الثاني) لان كلامهما يدلى الى الميت بواسطة واما السفلى من الفريق الاول فتوازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث لان كل واحدة منهن تدلى الى الميت بثلاث وسائط وأما السفلى من الفريق الثاني فتوازيها الوسطى من الفريق الثالث لانها لا تتواءم كل منهما الى اربع وسائط وأما السفلى من الفريق الثالث فتوازيها الوسطى من الفريق الثاني لانها تدلى بخمس وسائط وليس في هذه البنات من هو كذلك (قوله فيكون لهما السدس الخ) وذلك لان العليا من الاول لما قامت مقام الصلية قام من دونها بدرجة واحدة مقام بنات الابن (قوله ولاشيء للسفليات) وهن الست الباقية من البنات التسع لانه قد كمل الثلاث لتلك الثلاث فليبق للباقيات فرض وليس لهن عصوبة قطعاً فلا يرثن من التركة اصلاً (قوله الا ان يكون الخ) فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول أخذت العليا منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام

كالابنتين قاله المصنف في شرحه قات وفي اطلاقه نظر ظاهر لتصريحهم بأن ابن الاخ لا يعصب اخته كأم لا يعصب اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للذكر دون الانثى لانها من ذوى الارحام قال في الرحية \*

\* ليس ابن الاخ بالمعصب \*  
\* من مثله أو فوقه في النسب \*  
بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله أو فوقه ممن لم تكن ذات سهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن ابن ابن بهذه الصورة

ميتة

ابن	ابن	ابن
..	..	..
ابن بنت	ابن	ابن
..	..	..
ابن بنت ... ابن بنت ابن	..	..
..	..	..
ابن بنت ... ابن بنت ابن بنت	..	..
..	..	..
ابن بنت ... ابن بنت	..	..
ابن بنت	..	..

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها احد فلها النصف والوسطى من الفريق الاول توازيها العليا من الفريق الثاني (وين) فيكون لهما السدس تكملة لثلاثين ولاشيء للسفليات الا ان يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها



من الرابع الى الثمن بالولد وولد الابن **(قوله)** ويسقط بنو الاعيان قدمنا وجه تسميتهم بذلك **(قوله)** على اصول زيد) اى ابن ثابت الصحابي الجليل رضى الله عنه وحاصل اصوله ان الجدة مع الاخوة حين المقاسمة كواحد منهم ان لم تنقصه المقاسمة معهم عن مقدار الثلث عند عدم ذى الفرض وعن مقدار السدس عند وجوده وله في الاولى افضل الامرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال \* وضابطه انه ان كان معه دون مثليه فالمقاسمة خير له او مثلاه فسيان او اكثر فالثلث خير له وصور الاول خمس فقط جد واخ واخت او اختان او ثلاث اخوات او اخ واخت والثاني ثلاثة جد واخوان او اربع اخوات او اخ واختان والثالث لا ينحصر وله في الثانية بعد اعطاء ذى الفرض فرضه من اقل مخارجه خير امور ثلاثة اما المقاسمة كزوج وجد واخ للزوج النصف والباقي بين الجد والاخ واما ثلث الباقي كجدة وجد واخوين واخت للجدة السدس وللجد ثلث الباقي واما سدس كل المال كجدة وبنت وجد واخوين للجدة السدس وللبنت النصف وللجد السدس لانه خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي وتماه في شرحنا الرحيق المختوم وغيره **(قوله)** كما هو مذهب أبى حنيفة ) وهو مذهب الخليفة الاعظم ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وهو اعلم الصحابة وافضلهم ولم تعارض عنه الروايات فيه فلذلك اختاره الامام الاعظم بخلاف غيره فانه روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى في الجدة بمائة قضية يخالف بعضها بعضها والاخذ بانساق عليه اولى وهو ايضا قول اربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لا يتيق الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل ابا الاب ابا وتماه في سكب الانهر **(قوله)** وعليه الفتوى (الح) قال في سكب الانهر وقال شمس الائمة السرخسى في المبسوط والفتوى على قولهما وقال حيدر في شرح السراجية الان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا في مسائل الجد الفتوى بالصلح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا نفق بالصلح في تضمين الاجير المشترك لاختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى فيه بالصلح اولى اه ومثله في المبسوط وسبب اختلافهم في ذلك عدم النص في ارث الجد مع الاخوة من كتاب اوسنة وانما ثبت باجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم بعد اختلاف كثير وهو من اشكل ابواب الفرائض اه لكن المتون على قول الامام ولذا اشار الشارح الى اختياره هنا وفيما سبق **(قوله)** اى بنى الاعيان ) اى الذكور منهم كما هو صريح العبارة حيث عبر بنى ولم يعبر بالاولاد بخلاف ما تقدم حيث فسر بنى الاعيان بالاناث ايضا تغليبا لقبول المقاسمة اما هنا فلا يقبله فان اولاد العلات لا يسقطون بالاخوات لا بغيره ويدل عليه قوله وكذا بالاخت الح اه قلت نعم لكن قد يسقط بعض اولاد العلات بالاناث من بنى الاعيان كالاخوات لا بيسقطن بالاخين لا بغيره مالم يعصهن اخ لا بكا سائى وعبارة السراجية اوضح ونصها وبنو الاعيان وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالاتفاق وبالجد عند أبى حنيفة ويسقط بنو العلات ايضا بالاخ لا بأم اه ويؤخذ منه ان الاخ لا يسقط بالاخ لا بأم اه كما قدمنا التصريح به عن كشف الغوامض وتحفة الاقران **(قوله)** ايضا ) كان

( ويسقط بنو الاعيان )  
 وهم الاخوة والاخوات  
 لاب وام بثلاثة ( بالابن )  
 وابنه وان سفل ( وبالأب )  
 اتفاقا ( وبالجد ) عند أبى  
 حنيفة رحمه الله تعالى ( وقالوا )  
 يقاسمهم على اصول زيد  
 ويقف بالاول ) وهو السقوط  
 كما هو مذهب أبى حنيفة  
 واصول زيد مبسوط في  
 المطولات وفي الوهبانية  
 \* وما سقط اولاد عين وعلة \*  
 وقد اسقط العمان وهو  
 الحر \* وعليه الفتوى كما في  
 الملقى والسراجية وان قال  
 مصنفها في شرحها وعلى  
 قولهما الفتوى (و) يسقط  
 ( بنو العلات ) وهم الاخوة  
 والاخوات لا ب ( بهم )  
 اى بنى الاعيان ايضا  
 ( وبهؤلاء ) اى بالابن  
 وابنه وبالأب



اي الابوان والولدان  
 (والزوجان) وفريق يرثون  
 بحال ويحجبون بحجب  
 الحرمان بحال أخرى وهم  
 غير هؤلاء الستة سواء كانوا  
 عصبات او ذوى فروض  
 وهو مبنى على اصلين  
 احدهما ( انه يحجب  
 الاقرب من سواهم الابد )  
 لما مر انه يقدم الاقرب  
 فالاقرب اتحد بالسبب  
 ام لا ( و ) الثانى ( من أدلى  
 بشخص لا يرث معه ) كبن  
 الابن لا يرث مع الابن ( الا  
 ولد الام ) فترث معها لعدم  
 استغراقها للتركة بحجة  
 واحدة ( والمحرور ) كبن  
 كافر او قاتل ( لا يحجب )  
 عندنا اصلا ( ويحجب  
 المحجوب ) اتفاقا كام الاب  
 تحجب بالاب وتحجب ام ام  
 الام ( كالاخوة والاخوات )  
 فانهم يحجبون بالاب حجب  
 حرمان ( ويحجبون الام  
 من الثلث الى السدس )  
 حجب نقصان ويخص حجب  
 النقصان بخمسة بالام  
 وبن الابن والاخت لاب  
 والزوجين

الوارثين من ذى فرض وعصبة لان منهم من يحجب بالكلية او عن سهم مقدار اقل منه وهو  
 لغة المنع مطلقا واصطلاحا منع من يتأهل للارث باخر عما كان له الولاة فخرج القاتل والكافر  
 وشمل نوعي الحجب لان ائمتنا اصطلاحا على تسمية ما كان المنع لمعنى في نفسه ككونه رقيقا  
 او قاتلا محرورا وما كان لمعنى في غيره محجوبا وقسموا الحجب الى حجب حرمان وهو منع شخص  
 معين عن الارث بالكلية لوجود شخص آخر وحجب نقصان وهو حجب من فرض حجه من فرض مقدار الى  
 فرض اقل منه لوجود آخر فخرج انتقاص السهام بالعلول وكذا انتقاص حصص اصحاب  
 الفرائض بالا اجتماع مع من يجانسهم عن حالة الانفداد كالزوجات مثلا ثم حجب الحرمان بدخل  
 فمن عدا الستة المذكورين متناوحي النقصان بدخل في خمسة فقط كما سيذكره الشارح ( قوله  
 اي الابوان ) اي الاب والام دون من فوقهما لان كلا من الجد والجدة قد يحجب حرمانا فلهما من  
 الفريق الآخر فافهم ( قوله والولدان ) اي الابن والبنت وثناء للمناسبة والافلا ولد يشعل  
 الذكر والاثنى تأمل ( قوله سواء كانوا عصبات ) وكذا من بمعنى العصبات كذوى الارحام  
 ( قوله وهو ) اي حجب الحرمان في الفريق الثانى مبنى على اصلين اي مرتب وجوده على  
 وجود مجموعهما فاذا وجدا او احدهما وجد والافلا وفيه بحث يأتى قريبا ( قوله يحجب  
 الاقرب ) اي بحسب الدرجة او القرابة والضمير في سواهم للستة المذكورين في المتن ( قوله  
 اتحد في السبب ) كالجدات مع الام وبنات الابن مع الصليتين ام لا كالاخوة مع الاب ( قوله  
 من ادلى ) الادلاء لغة ارسال الدلو في البئر ثم استعمل في كل شئ يمكن فيه ولو بطريق المجاز  
 فعنى بدلى الى الميت يرسل قرابته اليه بشخص والباء فيه للاستعانة بالقرابة مشتركة بين المدلى  
 والواسطة ط ( قوله كبن الابن الخ ) مثال من العصبات ومثله من اصحاب الفروض ام الام  
 لا ترث مع الام ( نبيه ) يرد على ما ذكره المصنف لزوم حجب ام الام بالاب لانه اقرب منها وان  
 لم تقل له وكذا حجب بنت الابن بالبنت الواحدة الصلية والاخت لاب بالاخت لابوين وابن  
 الاخ لابوين بالاخ لام فان اوجب بأن المراد الاقرب من العصبات ورد عليه ان هذين الاصليين  
 للفريق الثانى الذين يرثون تارة ويحرمون اخرى وفيهم العصبات وغيرهم وان اوجب بأن المراد  
 ان الاقرب يحجب الابد اذا كان الابد مدليا بالاقر بالامعنى لكونهما اصلين ولزم عليه ان  
 يرث ولد الابن مع الابن الذى ليس بابيه فانه لا يدلى به افاده السيد ( قوله بحجة واحدة ) احتراز  
 عما لو افتردت فانه تستغرق التركة لكن بحجتي الفرض والرد ( قوله والمحرور ) امى من قام به  
 مانع عن الارث لمعنى في نفسه ( قوله عندنا ) وعليه عامة الصحابة وعن ابن مسعود انه يحجب  
 نقصانا لحرمانا كالابن الكافر مثلا مع احد الزوجين وعنه ايضا انه يحجب الاخ لام ببن كافر  
 حجب حرمان ( قوله اصلا ) اي لنقصانا ولا حرمانا ( قوله ويحجب المحجوب ) اي المحجوب  
 حرمانا يحجب غيره حرمانا ونقصانا ومثل لكل بمثل ( قوله وتحجب ام الام ) كذا في بعض  
 النسخ بتكرار الام ثلاث مرات وفي بعضها مرتين والصواب الاول ( قوله بالام ) فانها تحجب  
 من الثلث الى السدس بالولد ولد الابن وبالعدد من الاخوة والاخوات ( قوله وبن الابن )  
 تحجب مع الصلية من النصف الى السدس ( قوله والاخت لاب ) تحجب مع الشقيقة من  
 النصف الى السدس ( قوله والزوجين ) فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة

مدبر او اعق او كاتب من دبره فكلمة المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الاعتق فانه بمنزلة سائر ما يملك مما لا عقل له كما في قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم وكله من عبادة عن صار حرا مالكا فاستحق ان يعبر عنه بلفظ العقلاء فعبر عن الاول بما وعين الثاني بمن وان كانا حرين لان الاول متصرف فيه كسائر الاموال والثاني متصرف كسائر الملاك وقوله او جر عطف على المستثنى المحذوف وهو ولاء وولاء المذكور مفعوله ومعنتهن فاعله وهو على تقدير ان المصدر النسب كمنعنى اسم المفعول كما في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى اى مفترى اوعلى تقدير موصوف حذف واقبمت صفة مقامه ووضع المظهر موضع المضمرة والتقدير ليس للنساء من الولاء الا كذا والان جرى مجرى ومعتنهن أو الاولاء جرهم معنتهن وثم اوجه اخر لا يظهر وصورة ولاء مدبرهن ان امرأة دبرت عبدانم اردت ولختت بدار الحرب وحكم بلحاقها وبحرية عبدها المدبر ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبه نسبة فهذه المرأة عصبته وحكم مدبر هذا المدبر كذلك فاذا حكم القاضي بحرية مدبرها بسبب لحاقها فاشترى عبد او دبره ثم مات ورجعت المرأة ثانية الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبه نسبة فولاؤه لهذه المرأة وقد مر في كتاب الولاء في تصويره وجهها آخر وصورة جرهم معنتهن الولاء ان عبد امرأة تزوج بأذننا جارية قد أعنتها مولاها فولد بينهما ولد فهو حر تبعالامه وولاؤه لمولى أمه فاذا اعتقت تلك المرأة عبدها جر ذلك العبد باعتقها اياه ولاء ولده الى مولاته حتى اذامات المعتق ثم مات ولده وخلف معتقه ابيه فولاؤه لهما وصورة جرهم معنتهن الولاء ان امرأة أعنت عبدًا فاشترى العبد المعتق عبداً وزوجه بمعتقه غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولاؤه لمولى أمه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده جر باعتقها ولاء ولد معتقه الى نفسه ثم الى مولاته هذا حاصل ما ذكره في هذا المحل وتام الكلام على ذلك وشروط الجر يطلب من كتاب الولاء فراجع (قوله) وهو وان كان فيه شذوذ (الح) الشاذ هو ان يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس فاذا انفرد الراوى بشئ نظر فيه فان كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً وان لم يكن له مخالف فان كان ممن يوفق بحفظه واثقانه فقبول لا يقدح فيه انفرداده وان لم يكن ممن يوفق بحفظه واثقانه لذلك الذى انفرد به فان لم يبعد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرد به تخديشه حسن والا فشاذا مردود هذا ما اختاره ابن الصلاح في تعريفه (قوله) لكنه تأيد (الح) فقد روى عن عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله عنهم انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الا ما اعتقن أو اعتنق من اعتقن أو كاتبين رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق والدارمي والبيهقي وذكره رزين بن العبدى في مسنده بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولاء الا اكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء من اعتقن او اعتنق من اعتقن اه قاسم (قوله) فصار بمنزلة المشهور (الحديث المشهور) هو الذى يكون في القرن الاول آحاداً ثم انتشر فصار في القرن الثاني ومن بعدهم متواتراً ولما كان القرن الاول وهم الصحابة ثقات لا يهملون صارت شهادتهم بمنزلة المتواتر حجة حتى قال الجصاص انه احد قسمي المتواتر يعقوب (قوله) ثم شرع في الحجب (الح) اى بعد بيان

وهو وان كان فيه شذوذ  
لكنه تأيد بكلام كبار  
الصحابة فصار بمنزلة  
المشهور كما بسطه السيد  
واقره المصنف ثم شرع في  
الحجب فقال (ولا يحرم  
سته) من الورثة (بحال)  
البنة (الاب والام والابن  
والبنات)

ثبوت الولاء لا تكون الام حرة الاصل فان كانت فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب  
معتقا (قولہ على الترتيب المتقدم) فقدم عصبة المعتق النسبية بنفسها على عصبة السبية  
اعني معتق المعتق ومعتقه وهكذا فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا  
الح ثم معتق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا  
ابن كمال \* (تنبیه) \* ابن وبنت اشتريا اباهما فاشترى الاب عبدا واعتقه فمات بعد موت  
الاب عن الابن والبنت فالكل للابن لان عصبة المعتق النسبية مقدمة على البنت لانهما عصبة  
سبية سائحاتي وكذا لو اشترت اباهما فمقت عليها ومات عنها وعن بنت اخرى وترك ما لا فلتاء  
لهمافرضا والباقي للاولى لتعصبا (قولہ الولاء لجهة) اى وصلة كل حمة النسب اخرج ابن جرير  
في التهذيب من حديث عبد الله بن ابى اوفى بسند صحيح وصححه ابن حاتم من حديث ابن عمر  
قال السيد ومعنى ذلك ان الحرية حياة للانسان اذ بها تثبت صفة المالكية التي امتاز بها  
عن سائر ماعده من الحيوانات والجمادات والرقية تلف وهلاك فالمعتق سبب لحياته المعتق  
كما ان الاب سبب لايحاده الولد وكما ان الولد منسوب الى ابيه بالنسب والى اقربائه بتبعيته كذلك  
المعتق ينسب بالولاء يعنى الى المعتق والى اقربائه بتبعيته فكما ثبت الارث بالنسب كذلك يثبت  
بالولاء اه وفيه تنبيه على ان هذا الحديث انما يدل على مجرد ان من له الولاء من مولى  
العقاة وعصبته فهو وارث دون امر زائد عليه من كون الارث من الجانبين كما في النسب  
نحو ارث الاب ابنه وبالعكس او من احدها ويشعر بان من له الولاء عصبة لتضمنه تشبيهه  
بالاب من حيث هو اب ولا يدل على انه آخر العصبات وتماه في شرح ابن الحنبل قال لا زيادة  
ما ذكره العلامة قاسم من قوله صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبة فان اتكن عصبة فلمولى رواه  
سعيد بن منصور من حديث الحسن (قولہ واذا ترك المعتق) بفتح تاء المعتق اسم مفعول  
(قولہ وقال ابو يوسف للاب السدس) هو قوله الاخير وقوله الاول كقولهما وجه قوله الاخير  
ان الولاء كله اثر الملك فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق بالكسر ما لا وترك ابوا بنتا كان لابيه  
سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولاء والجواب انه وان كان اثرا للملك لكنه ليس  
بمال ولا له حكم المال كلقصاص الذى يجوز الاعتياض عنه بالمسال بخلاف الولاء فلا تجزى  
فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب يورث به بطريق العصبية فيعتبر الاقرب  
فالاقرب والابن اقرب العصبات وتماه في شرح السيد (قولہ على الترتيب المتقدم) اى بناء  
على الترتيب المتقدم في العصبات النسبية (قولہ وليس هنا الخ) محترز قوله بنفسه (قولہ  
الحديث) لفظه كما في السراجية ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعقن من اعقن  
او كاتبن او كاتب من كاتبن او دبرن او دبر من دبرن او اجر ولاء معتقهن او معتق معتقهن ومعناه  
ليس للنساء من الولاء شئ الاول ما اى العبد الذى اعتقته او ولاء ما اى العبد الذى أعتقه  
من أعتقته او ولاء ما اى العبد الذى كاتبنه او ولاء ما كاتب من كاتبنه او ولاء ما دبرنه او ولاء  
ما دبره من دبرنه او اجر ولاء معتقهن او الولاء الذى وهو مجرد معتق معتقهن وحذف من كل  
نظير ما أثبت من الآخر اى ليس لهن من الولاء الا ولاء ما اعتقن او ولاء من أعقن او كاتب  
او دبرن من أعقن او ولاء ما كاتبن او ولاء ما كاتب او أعقن او دبرن من كاتبن او ولاء ما دبرنه او ولاء

على الترتيب المتقدم بقوله  
صلى الله عليه وسلم الولاء  
لجهة كل حمة النسب (واذا  
ترك) المعتق (اب مولاه  
وابن مولاه فالكل للابن)  
وقال ابو يوسف للاب  
السدس (او) ترك (جده)  
اى جدمولاه (واخاه فهو  
للجد) على الترتيب المتقدم  
(وقالا بينهما) كالميراث  
وليس هنا عصبة بغيره  
ولامع غيره لقوله صلى الله  
عليه وسلم ليس للنساء من  
الولاء الا ما اعتقن الحديث

مطلب

في الكلام على حديث  
ليس للنساء من الولاء الا ما  
اعتق

اخرى ان امه عصبة لما روى وائلة بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحرز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاغت عليه وقلنا الميراث انما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام اكثر من الثلث ولا في توريث أخ من ام اكثر من السدس ولا في توريث ابى الام ونحوه من عصبة الام ولان العصوبة اقوى اسباب الارث والادلاء بالام اضعف فلا يجوز ان يستحق به اقوى اسباب الارث وفي الحديث بيان انها تحرز والاحراز لا يدل على العصوبة فانه يجوز ان تحرز فرضا ورثا لا تعصبا وأما حديث عصبة قوم امه فعنه في الاستحقاق بمعنى العصوبة وهى الرحم لا في اثبات حقيقة العصوبة اه ملخصا وقال في المحجبي شرح القدورى قوله وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة مولى امهم امعناه والله اعلم ان الام ليست بعصبة ولا عصبة الام كما ذهب اليه ابن مسعود رضى الله عنه انما عصبة مولى الام اذا كان لها مولى وما ذهب اليه اصحابنا مذهب على وزيد بن ثابت رضى الله عنهما ووجهه ان الام لما لم تكن عصبة في حق غير ولد الزانية والملاعة فكذا في حق كدوى الارحام اه **قوله** لانه لا ابالهما) تعليل للمتن وزاد في الاختيار مانصه والنبي صلى الله عليه وسلم الحق ولد الملاعة بامه فصار كشيخنص لاقربا له من جهة الاب فوجب ان يرثه قرابة امه ويرثهم ثلوث تركبنا واما الملاعن فللثب الصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كأن لم يكن له أب وهكذا لو كان معهما زوج او زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما فرضا ورثا ولو ترك امه وابى الملاعن فلأمه الثلث ولاخيه لأمه السدس والباقي مردود عليهما ولاشئ لابن الملاعن لانه لاخاله من جهة الاب واذا مات ولد ابن الملاعة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده اعنى الاعمام واوالادهم وبهذا يعرف بقية مسائله اه ومثله في المنع اقول وهذا مؤيد لما قدمناه حيث جعل لأمه الثلث ولاخيه لأمه السدس مع ان أخاه عصبة الام فلو كان عصبة امه الحرة عصبة له لاخذ الباقي بعد فرض الام **(قوله** ويفترقان الخ) كذا قاله في الاختيار وتبعه في المنع وسكت الانهر وغيرهما اقول وهو خلاف ما جزم به الشارح في آخر باب اللعان حيث ذكر ان ولد الملاعة يرث من توأمه ميراث اخ لام أيضا ومثله في البحر عن شهادات الجامع وقال في معراج الدراية ولد الملاعة اذا كان توأما فعدنا وعند الشافعى واحد والجمهور هما كالاخوين لام وقال مالك كالاخوين لا يورث ثم ذكر الدليل والتفاريع فراجعوه وهذا صريح في أن ما ذكره الشارح هنا مذهب مالك تأمل **(قوله** وتحتم العصابات الخ) اى ختما اضافيا والا فالتحتم في الحقيقة بعصبة المعتق ثم ان هذا بيان للقسم الثانى وهو العصبة السببية ولا يخفى ان المعتق عصبة بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لكن ربما يتوهم بناء على انه عصبة بنفسه تقدمه على العصبة بغيره او مع غيره من النسب فأشار بهذه العبارة الى تأخره عن اقسام العصابات النسبية بأسرها لان النسب اقوى من السببى فلذا غير الاسلوب والافا لظاهر المناسب لما سبق ان يقول والعصبة السببية مولى العتاقة افاده يعقوب **(قوله** اى المعتق) الاولى مولى العتاقة كما اوخناه قيام **(قوله** ثم عصبت بنفسه الخ) افاد ان عصبة عصبة المعتق لا ترث كبايناه سابقا واحترز بالعصبة عن اصحاب فروض المعتق كبنته وامه وأخته فلا يرثون لانه لا مدخل للفرض في الولاء وقيد العصبة بنفسه احترازا عن العصبة بغيره ومع غيره كإسائى وقدمنا ان من شرائط

لانه لا ابالهما ويفترقان في مسألة واحدة وهى ان ولد الزنا يرث من توأمه ميراث اخ لام وولد الملاعة يرث من توأمه ميراث اخ لا يورث (وتحتم العصابات ب) بالعصبة السببية اى (المعتق ثم عصبت) بنفسه



وذكر في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن الأخت النصف وهذا ليس بشئ اه  
**(قوله ذوات النصف والثلاثين)** خبره بخبر أو يدل من أربع أي من لهن النصف إذا انفردن  
والثلاث إذا تعددن وهن البنت وبنت الابن والأخت لابوين أو لاب قيل كان الواجب أن تذكر  
الأم مع الأب فإنه يعصبها إذا كانا مع أحد الزوجين كما مر وأجيب بأن أخذها ثلاث الباقي  
بغير طريق الفرض لا لتعصيب وأشار إلى ما في السراجية وشرحها من أن من لا يفرض لهما من  
الاناث وأخوها عصبة لا تعصيه عصبه بأخيهما كالم وعمه إذا كان الأب وأم أو الأب كان المال كله  
للم دون العمه وكذا في ابن العم مع بنت العم وفي ابن الأخ مع بنت الأخ ونظمت ذلك بقولي  
ولم يعصب غير ذوات سهم \* أخ كمثل عمه وعم **(قوله ولو حكما)** تعميم للأخت بالنظر إلى بنت  
الابن فإن عصبتهما لم تختص بأخيهما فقط فإنها تعصيه عصبته وبابن عمها وبمن هو أسفل منها  
إذا لم تكن ذات فرض كسبايتي بسانه **(قوله الأخوات مع البنات)** أي الأخوات لابوين  
أو لأب أما الأخت الأم فلا يعصبها أخوها وهو ذكر فعدم كونها عصبة مع الغير أولى **(قوله**  
**لقول الفرضيين إلخ)** جعله في السراجية وغيرها حديثا قال في سبب الانهر ولم أقف على  
من خرجه لكن أصله ثابت بخبر ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما رواه البخاري وغيره في بنت  
وبنت ابن واخت لبنت النصف ولبنت الابن السدس وما بقى فلاخت وجعله ابن المهائم في  
فصوله من قول الفرضيين وتبعه شراحها كما تقاضى زكريا وسيط المارديني وغيرها اه  
**(تنبيه)** \* الفرق بين هاتين العصبتين أن الغير في العصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فتسدى  
بسببه العصبوة إلى الأخت وفي العصبة مع غيره لا تكون عصبة أصلا بل تكون عصبوة تلك  
العصبة مجامعة لذلك الغير سيد وفيه إشارة إلى وجه اختصاص الأول بالباء والثاني بمع قل  
في سبب الانهر الباء للاتصاف بين الملقق والملقق والمصق به لا يتحقق إلا عند مشاركتها  
في حكم الملقق به فيكونا مشاركين في حكم العصبوة بخلاف كلمة مع فإنها للقران والقران  
يتحقق بين الشخصين بغير المشاركة في الحكم كقوله تعالى وجعلنا معه أخاه هرون وزيراً  
وزيره حيث كان مقارنانه في النبوة وكلفظ القدوري ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام أي  
فاتته الصلاة المقارنة بصلاة الإمام لأن قوتيهما معا فتكون هي عصبة دون ذلك الغير وقال  
بديع الدين في شرح السراجية الفرق أن مع قد تستعار للشرط والباء للسبب اه **(قوله كما**  
**بسطة العلامة قاسم)** أي في تصحيح القدوري فقلاع الجواهر حيث قال أن كانت الملاعنة  
حرة الأصل فالإيراث لمواليهما وهم أخوتهم وسائر عصبة أمهما وإن كانت معتقة فالإيراث  
لمعتقها ونحو ما بين المعتق وأخوه وأبوه فقوله لمواليهما يتناول المعتق وغيره وهو عصبة أمهما  
اه ونحوه في الجوهرة أقول وهذا مخالف لما ذكره شراح الكنز وغيرهم قال الزيلعي  
ولا يتصور أن يرث هو أو يورث بالعصبوة إلا بالولاء أو بالولاد فيرثه من اعتقه أو اعتق أمه  
أو من ولده بالعصبوة وكذا هو يرث معتقه أو معتق أو ولده بذلك اه فهو صريح في  
أنه إذا كان هو أو أمه حراً الأصل فلا يرث أو يورث بالعصبوة إلا إذا كان له ولد أو ابن وابن ابن  
وقال معراج الدراية ثم لا قرابة له من قبل أبيه وله قرابة من جهة أمه فلا تكون عصبة أمه  
عصبته ولأمه عصبته عند الجمهور وعن ابن مسعود إن عصبته أمه عصبته وعنه في رواية

ذوات النصف والثلاثين  
يصرن عصبته بأخوتهم  
ولو حكما كابن ابن  
يعصب من مثله أو فوقه ثم  
شرع في العصبة مع غيره  
فقال (ومع غيره الأخوات  
مع البنات) أو بنات الابن  
لقول الفرضيين أجمعوا  
الأخوات مع البنات عصبة  
والمراد من الجمع هنا  
الجنس (وعصبة ولد الزناو)  
ولد (الملاعنة مولى الأم)  
المراد بالمولى ما يعم المعتق  
والعصبة لعم ما لو كانت الأم  
حرة الأصل كما بسطه  
العلامة قاسم

ويكون مع البنت ( فاكتر ( عصبه وذا سهم ) كما مر ( ثم الجذ ٦٧٨ ( الصحيح ) وهو اب الاب ( وان علا )

اصله على جزء ابيه كالاخوة لغير أم وابنائهم ويقدم جزء ابيه على جزء جده كالاعمام لغير ام وابنائهم وبعد الترجيح بالجهة اذا تعدد اهل تلك الجهة اعتبر الترجيح بالقربة فيقدم الابن على ابنة والاب على ابيه والاخ على ابنة لقرب الدرجة وبعد اتحاد الجهة والقربة يعتبر الترجيح بالقوة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لآب وكذا ابناؤهم وكل ذلك مستفاد من كلام المصنف وصرح به العلامة الجعبري حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبعدها التقديم بالقوة اجمالا

( قوله ويكون الخ ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيما تقدم كإفعله الشارح ط ( قوله ثم الجذ الصحيح ) هو من لم يدخل في نسبه الى الميت اتى ( قوله وهو اب الاب ) الاولى رسم ابو بالواو بناء على اللغة المشهورة من اعرابه بالحرuf ( قوله ثم لاب ) اى ثم الاخ لآب اما الاخ لام فذوقر ض فقط كما مر ( قوله لابون ) متعلق بمحذوف حال من الضمير ( قوله قبل ) عليه الفتوى ) قاله صاحب السراجية في شرحه عليها كإسائى وقد اشار الى ان المعتد الاول وهو مذهب الصديق رضى الله عنه ( قوله كذلك ) اى لابون ثم لاب وهو في موضع الحال من عم الاب وعم الجذ ( قوله وان سفلا ) اى ابن عم الاب وابن عم الجذ ( قوله فاسبابها ) اى العصبه ( قوله وبعد ترجيحهم الخ ) اى ترجيح اهل كل صف من الاصناف الاربعة بقرب الدرجة كترجيح الاخوة مثلا على ابنائها يرجح بقوة القرابة اذا تفاوتوا فيها كالاخ الشقيق مع الاخ لآب كما مر ( قوله بابون واب ) متعلق بالتفاوت وقوله كما مر حال منه وقوله بقوة القرابة متعلق بيرجحون ( قوله كالتشقيقة الخ ) فيه ان الكلام في العصبه بالنفس وهذه عصبه مع الغير لكن قال السيد اتما ذكرها هنا وان لم تكن عصبه بنفسها لمشاركتها في الحكم لمن هو عصبه بنفسه ( قوله ان اعيان بنى الام الخ ) تمام الحديث يرث الرجل اخاه لايه وأمه دون اخيه لايه رواه الترمذى وابن ماجة اه قاسم وسيد كر الشارح بنى اعيان الاخوة لآب وام سموا بذلك لانهم من عين واحدة اى اب وام واحدة وان بنى العلات الاخوة لآب سموا بذلك لان الزوج قد عل من زوجته الثانية والعل الشرب الثانى يقال عله اذا سقاه السقية الثانية واما الاخوة لام فهم بنو الاخفاف كإسائى والظاهر ان المراد بنى الام في الحديث ما يشمل الاخوة لآب وام والاخوة لام فقط وان المراد باعيانهم القسم الاول يدل عليه قوله في المغرب اعيان القوم اشرفهم ومنه قولهم للاخوة لآب وام بنو الاعيان ومنه حديث اعيان بنى ام يتوارثون اه وقال السيد المقصود بذكر الام ههنا اظهار ما يرجح به بنو الاعيان على بنى العلات اه اى لانهم زادوا عليهم بقرابة الام ولذا كانوا اعيانا ( قوله البنات ) اسم بصير مؤخر وخبره قوله عصبه بغيره وقوله بالان قيد به لانهن عند عدمه صاحبات فرض دائما وابن الابن لا يعصب ذات فرض ( قوله وان سفلا ) اى بنات الابن وابن الابن ( قوله باخيه ) اى المساوى لهن قرابة درر البحار قال الطورى وفي كشف الغوامض ولا يعصب الشقيقة الاخ لآب اجمالا لانها اقوى منه في النسب بل تأخذ فرضها ولا يعصب الاخت لآب اخ شقيق بل يحجبها لانه اقوى منها اجمالا اه وفي منظومة المصنف المساة تحفة الاقران ولا تراث اخت له من الاب \* مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

وما ابو الام ففاسد من ذوى الارحام ( ثم جزء ابيه الخ ) لابون ( ثم ) لآب ثم ( ابنة ) لابون ثم لآب ( وان سفلا ) تأخير الاخوة عن الجذ وان علا قول ابى خيفة وهو المختار للفتوى خلافا لهما وللشافعى قيل وعليه الفتوى ( ثم جزء جده الم ) لابون ثم ابنة لابون ثم لآب ( وان سفلا ) ثم عم الاب ثم ابنة ثم عم الجذ ثم ابنة كذلك وان سفلا فاسبابها اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة ( و ) بعد ترجيحهم بقرب الدرجة ( يرجحون ) عند التفاوت بابون واب كما مر ( بقوة القرابة فمن كان لابون ) من العصبات ولو اتى كالتشقيقة مع البنت تقدم على الاخ لآب ( مقدمه على من كان لآب ) لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات والحاصل انه عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوالقرباين وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع في العصبه بغيره فقال ( وبصير عصبه بغيره البنات بالابن

وبنات الابن بابن الابن ) وان سفلا ( والاخوات ) لابون اولاب ( باخيه ) فهن اربع ( وذكر )

قال في المغرب العصبه قرابة الرجل لابيهِ وكأنها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصبوا به اذا أحاطوا حوله ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث للغلبة وقالوا في مصدرها العصبوة والذكر يعصب المرأة اى يجعلها عصبه اه فالعصبات جمع الجمع كالجملات او جمع المفرد على جعل العصبه اما تأمل (قوله وعصبه بغيره وعصبه مع غيره) سياتى بيان الفرق بينهما (قوله فالأتى لاتكون عصبه بنفسها الخ) اشار الى انه خرج بقوله وهو كل ذكر العصبه بالغير والعصبه مع الغير فانها اثاث فقط واما المعتقده فهى وان كانت عصبه بنفسها فهى ليست نسبيه والمقصود العصبات النسبيه كما أشار اليه أولا ولذلك خرج المعتقد ايضا (قوله لم يدخل الخ) المراد عدم توسط الاثى سواء توسط بينه وبين الميت ذكر كالجدا وابن الابن والا كالأب والابن الصلبى (قوله كولد الام) اى الاخ لام واما الاخ لاب وام فانه عصبه بنفسه مع ان الام داخلة فى نسبته وأجيب بأن المراد من لا ينسب بالأتى فقط وأجاب السيد بأن قرابة الأب اصل فى استحقاق العصبه فانها اذا انفردت كفت فى اثبات العصبه بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها علة لاثباتها فهى ملغاة فى استحقاق العصبه لكنا جعلناها بمنزلة وصف زائد فرجنا بها الاخ لاب وأم على الاخ لاب اه أقول وهذا اولى من قول بعضهم انه خرج بقوله فى نسبته حيث لم يزل فى قرابته فان الاثى داخلة فى قرابته لاجله لا فى نسبته اليه لان النسب للأب فلا يثبت بواسطة غيره اه فانه يرد عليه ان المتبر هنا النسبه الى الميت لا الى الاب فالمراد بها القرابة لا بالنسب الشرعى والالزم ان لاتكون العصبه الا اذا كان الميت أبا او جدا فيخرج الاخ والم ونحوها فانهم ثم رأيت العلامة يعقوب قد زيف هذا الجواب وأخرجه عن دائرة الصواب بنحو ما قلناه والحمد لله وبالحجلة تعريف العصبه لايخلو عن كلام ولوبعد تحرير المراد فانه لا يدفع اليراد ولذا قال ابن الهائم فى منظومته

وليس يخلو حده عن قد \* فينبى تعريفه بالعد

وايضا فتحصيصه بالعصبه النسبيه لاداعى له وقد عرفه العلامة قاسم فى شرح فرائض الجمع بقوله هو ذكر نسب ادلى الى الميت بنفسه او بمحض الذكور او معتق فقوله او معتق بالرفع عطفا على ذكر ولو حذف محض لكان اولى ليدخل الاخ الشقيق وبعد هذا فيه نظر فقدر (قوله فانه ذو فرض) اى فقط والا فلا يلزم من كون وارث ذا فرض ان لا يكون عصبه فان كلا من الاب والجد ذو فرض ويصير عصبه (قوله اى جنسها) اى قال للجنس قبطل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هناك فرض واحد وجاز الباقى بعد اعطائه لمستحقه ط (قوله بجبهه واحده) قال فى المنح قيدنا به حتى لا يرد ان صاحب الفرض اذا حلا عن العصبه قديح رجميع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرضه والباقي بالرد (قوله جزء الميت الخ) المراد فى الجميع الذكور كما هو الموضوع (قوله ثم جزء جده) أراد بالجد ما يشمل أبا الاب ومن فوقه بدليل قوله الآتى وان علا فلا يرد ان عم الاب وعم الجد فى كلامه الآتى خارجان عن الاصناف الاربعه (قوله وبقدم الاقرب فالاقرب الخ) اى الاقرب جهة ثم الاقرب درجة ثم الاقوى قرابة فاعتبار الترتيب اولا بالجهة عند الاجتماع فيقدم جزؤه كالابن وابنه على اصله كالأب وابيه ويقدم

\* (فصل فى العصبات)

العصبات النسبيه ثلاثة

عصبه بنفسه وعصبه بغيره

وعصبه مع غيره (يجوز

العصبه بنفسه وهو كل

ذكر) فالأتى لاتكون

عصبه بنفسها بل بغيرها

أو مع غيرها (لم يدخل

فى نسبته الى الميت اثى)

فان دخلت لم يكن عصبه

كولد الام فانه ذو فرض

وكأبى الام وابن البنت

فانهما من ذوى الارحام

(ما اختلفت الفرائض) اى

جنسها (وعند الافراد

يجوز جميع المال) بجبهه

واحدة ثم العصبات

بأنفسهم اربعة اصناف

جزء الميت ثم أصله ثم

جزء أبيه ثم جزء جده

(ويقدم الاقرب فالاقرب

منهم) بهذا الترتيب فيقدم

جزء الميت (كالابن ثم ابنة

وان سفل ثم أصله الاب

( والثالث عند عدمهم وثالث الباقي مع الاب واحد الزوجين ٦٧٦ ( و ) السدس ( للجدة مطلقا ) كام

جهة واحدة أو أكثر ( قوله والثالث عند عدمهم ) أى عدم الولد وولد الابن والعدد من الاخوة أو الاخوات وعند عدم الاب مع احد الزوجين ايضا فانهم ( قوله وثالث الباقي ) تحت صورتان كإسائى قال ط وإنما ذكر الشارح هاتين الحالتين يعنى الثالث وثالث الباقي مع ذكر المصنف لهما فيما سأتى للإشارة الى ان الاولى جمع حالات الام متوالية ( قوله مطلقا ) أى لام اولاب كامل ( قوله أى صحبحات ) الجدة الصحيحة من ليس في نسبتها الى الميت جد فاسد وهى ثلاثة اقسام المدلية بمحض الاناث كام ام الام أو بمحض الذكور كام ابى الاب او بمحض الاناث الى محض الذكور كام أم الاب بخلاف العكس كام ابى الام فانها فاسدة ( قوله مطلقا ) أى سواء كانت القرى أو البعدي من جهة الام أو الاب وسواء كانت القرى واردة كام الاب عند عدمه مع أم أم الام أو محجوبة بالاب عند وجوده ( قوله كإسائى ) أى عند ذكر الحجب ( قوله والسدس لبنت الابن الخ ) للبنات ستة احوال ثلاثة تحقق في بنات الصلب وبنات الابن وهى النصف للواحدة والثلاثان للاكثر واذا كان معهن ذكر عصبن وثلاثة تنفرد بها بنات الابن \* الاولى ما ذكره المصنف \* الثانية يسقطن بالصلبتين فأكثر الان ان يكون معهن غلام ليس أعلى منهن فيعصبن الثالثة يسقطن بالابن الصلى وسائى بيانها ( قوله والسدس للاخت لاب الخ ) اعلم ان للاخوات لغير أم سبعة احوال خمسة تحقق في الاخوات لابوين والاخوات لاب وهى الثلاثة المارة في بنات الصلب والرابعة انهن يصرن عصبات مع البنات أو بنات الابن والخامسة انهن يسقطن بالابن وابنه وبالاب اتفاقا وبالجد عند الامام \* وثنتان تنفرد بهما الاخوات لاب \* الاولى ما ذكره المصنف \* الثانية انهن يسقطن مع الشقيقتين فأكثر الان ان يكون معهن من يعصبن وفي بعض نسخ السراجية ويسقطن بالاخت لاب وأم اذا صارت عصة أى اذا كانت مع البنات أو بنات الابن قال السيد لانها حينئذ كالآخ في كونها عصة اقرب الى الميت كما سأتى ( قوله والسدس للواحد من ولد الام ) أى للاخ أو الاخت لام ولهم ثلاثة احوال ذكر منها اثنتين والثالثة انهم يسقطون بالفرع الوارث وبالاب والجد كإسائى ( قوله عند عدم من لهامه السدس ) أى أولث الباقي ( قوله بعد فرض احد الزوجين ) متعلق بالباقي أى ثلث ما سبق بعد فرض الزوجة أو الزوج ( قوله وأم ) لفظ أم في الموضعين زائد أفاده ح أى لانها احد الابوين ( قوله فلها حينئذ الربع ) لان للزوجة الربع ومخرجه من اربعة يبقى ثلاثة لام ثلثها واحد وهو ربع الاربعة وللاب الباقي ( قوله فلها حينئذ السدس ) لانها تصح من ستة للزوج النصف ثلاثة وللام ثلث ما سبق وهو واحد وللاب الباقي ( قوله تأديا الخ ) لان المراد من قوله تعالى فلامه الثلث ثلث ما ورثه الابوان سواء كان جميع المال أو بعضه للدالة المذكورة في المطولات فالثلث هنا وان صار في الحقيقة ربع جميع المال أو سدسه الان الادب التعبير به تبركا بلفظ القرآن وتباعدة عن إيهام المخالفة ( قوله لانه لا يتبدد ) الاولى اسقاطه لما قدمه من امكان تعدده وقديقال ليس ذلك تعددا لاحقيقة ولا صورة وانما شرك بينهما دفعا للترجيح بلا مرجح ولذا لم يعطيا الانصيب زوج واحد وعليه فقول المصنف الا الزوج تبعاً للمجموع مستدرك تأمل والله تعالى اعلم

ام أو أم أب ( فصاعدا ) يشتركن فيه ( اذكن ثابتات ) أى صحبحات كالمذكورتين فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سيجى ( متحذيات في الدرجة لان القرى تحجب البعدي مطلقا ) ( قوله سيجى ) ( و ) السدس ( لبنت الابن ) فأكثر ( مع البنت ) الواحدة تكلمة للثلثين ( و ) السدس ( للاخت لاب ) فأكثر ( مع الاخت ) الواحدة ( لابوين ) تكلمة للثلثين ( و ) السدس ( للواحد من ولد الام ) وثلث لاثنين فصاعدا من ولد الام ( ذكرورهم كانوا لهم ) ( و ) الثلث ( للام ) عند عدم من لها معه السدس ( كإسائى ) ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين ( كما قدمناه وذلك في زوجة وابوين ) وأم فلها حينئذ الربع ( او زوج وابوين ) وأم فلها حينئذ السدس ويسمى ثلثا تأديع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث والثلاثان لكل اثنين فصاعدا ( بمن فرضه النصف ) وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والزوج ( الا الزوج ) لانه لا يتعدد والله تعالى اعلم



اتفاقا قال في اشخ وهذه مستفاد حكمها من حكم المسئلة الثالثة اهـ ( **قوله** وباتها في غيرها ) \* الاولى لو أوصى لأقرباه فلان لا يدخل الأب ويدخل الجد في ظاهر الرواية \* الثانية تجب صدقة فطر الولد على أبيه الغني دون جده \* الثالثة لو اعتق الأب جروا ولد له إلى مواله دون الجد \* الرابعة يصير الصغير مسلما بإسلام أبيه دون جده \* الخامسة لو ترك أولادا صغارا ومالا فالولاية للأب فهو كوصى الميت بخلاف الجد \* السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الإمام يختص الجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا \* السابعة إذا مات أبوه صار يتيما ولا يقوم الجد مقام الأب لازالة اليتيم عنه \* الثامنة لو مات وترك أولادا صغارا ومالا له وله أم وجدوا بالأب فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث على الأم والثلثان على الجد ولو كان كالأب كان كلها عليه اهـ ( **قوله** وفي الخامسة نظر لما تقدم قيل شهادة الأوصياء ان الولاية في مال الصغير لأبيه ثم لوصى الأب ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه فالجد يقو مقام الأب عند عدم الأب ووصيه فلم يخالف الجد فيها الأب تأمل والسادسة يجري فيها ما تقدم عن المنع وقوله في الثامنة وله أم وجد موافق لما في بعض نسخ الاشباه وفي بعضها ولهم بضمير الجمع العائد إلى الصغار وهو الصواب لان نفقة الصغير تجب على قريبه المحرم بقدر الارث كافي المتون اى بقدر ارث المحرم من الصغير لو مات فإذا كانت الأم هنا أم الصغار صح كون الثلث عليها والباقي على الجد لانه قدر ارثها منهم ما لو كانت أم أبيهم الميت يكون عليها السدس لانها جدة لهم وفرض الجدة السدس لالثالث فلا يصح ارجاع الضمير إلى الميت بل يتعين ارجاعه إلى الصغار هذا ما ظهروا من فيض الفتح العام ( **قوله** وزاد ابن المصنف الخ ) أقول يزداد ايضا انه لا تجب نفقته على الجد المعسروا انه لا يصير مسلما بإسلام جده وان الجد اذا أقر بنافلة وابنه حتى لا يثبت النسب بمجرد اقراره ذكر ذلك السيد في شرح السراجية وزدت اخرى ايضا تقدمت قيل فصل شهادة الأوصياء وهي ما في الحاشية حيث قال فرق ابو حنيفة بين الوصى وابن الميت فللوصى بيع التركة لقضاء الدين وابو الميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لقضاء الدين على الميت وهذه فائدة تحفظ من الحصاص واما محمد فاقام الجد مقام الأب ويقول الحصاص يقى اه وحاصله ان جدا الصغير خالف الأب ووصى الأب في هذه ثم رأيت صاحب الوهبانية ذكرها هنا والله الحمد ( **قوله** ضمن الأب مهر صبيه ) على تقدير مضاف اى مهر زوجة صبيه اى ابنه الصغير وما في عامة النسخ من التعبير بصبيته بالتاء فتحريف ( **قوله** رجع لو شرط ) اى يرجع عليه في ماله ولو لم يكن له مال حين المقد لو شرط الرجوع واشهد اخذا مما في جامع الفصولين ايضا نقد من ماله ثم شئ شره لو له ونوى الرجوع يرجع ديانة لقضاء ما لم يشهد ولو نوبا أو طعما واشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ولو قتا أو شيئا لا يلزمه رجع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا قلت والتزويج مما لا يلزم الأب فيرجع ان اشهد وان لم يكن للصغير مال ( **قوله** والا لا ) اى استحسانا للعرف جامع الفصولين ( **قوله** رجع مطلقا ) اى وان لم يشترط لان العادة لم تجر بحمله المهر عن الصغير ( **قوله** مع احدها ) اى الولد وولد الابن ذكرنا أو اثنى ( **قوله** من أى جهة كانا ) اى سواء كان الاثنان فكثر لابوين أو لأب أو لأم ( **قوله** ولو مختلطتين ) اى ذكرورا واناثا من

وباقها في غيرها وزاد ابن المصنف في زواجره أخرى من الفصولين ضمن الأب مهر صبيه فأدى رجع لو شرط والا لا ولو وليا غيره أو وصيا رجع مطلقا انتهى فتوله ولو وليا غيره يعم الجد فيرجع كالوصى بخلاف الأب (وللام) ثلاثة أحوال (السدس مع احدهما أو مع اثنين من الاخوة أو ) من (الاخوات) فصاعدان أى جهة كانا ولو مختلطتين

كالمات عن اخ فاقر الاخ باب للميت فثبت نسبه ولا يرث عندهم لانه لو ورث لحجب الاخ فلا  
يقبل اقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرث لان اثبات ارثه يؤدي الى نفيه فينتفى من اصله  
وهذا يهذ كره علما وان الصحة اقرار المقر في حق نفسه فقط فيرث الابن دونه كحقيقته في الحق  
الختوم مؤيد بالنقل ومستمرة في باب اقرار المريض ( قوله لانه اصل الولاد ) بكسر الواو  
مصدر ولد اى اصل ولادة الاصل والفروع فالكل اولادها غالبا لانه قد تكون الولادة بالتسرى  
ثم هي بهذا الاعتبار وان كانت اما لكن صفة الزوجية سابقة على صفة الامومة فلذا لم تقدم  
الام تأمل ( قوله مع ولد ) اى للزوج الميت ذكر انا ولى من غيرها ( قوله وان سفل ) بفتح  
الفاء من السفول ضد العلوم باب نصير وبضمها من السفال بمعنى الدناءة من باب شرف ابن  
كمال والمراد الاول ( قوله نكاح ميتة ) اما لو كانت حية تهاثر البرهان وهي لمن صدقته اذ لم  
تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل المكذب بها وان ارضاها فالسابق احق ط ( قوله وبرهنا )  
قال في البحر في باب دعوى الرجلين لو برهنا على النكاح بعد موتها ولم يؤرخا او ارضاها واستوى  
تاريخهما يقضى به بينهما وعلى كل منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت  
بولد يثبت النسب منهما ويرث من كل منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب  
واحد كذا في الخلاصة وفي منية المفتي ولا يعتبر فيه الاقرار والبداه ومثله في جامع  
الفصولين ( قوله ولم تكن في بيت واحد منهما ) هو معنى ما في روح الشروح ولم تكن في يد  
واحد منهما ومفهومه اعتبار اليد وهو خلاف ما قد مناه آغا فتدبر ( قوله والتصف له ) اى  
للزوج وبقي بمن يستحق النصف اربعة كان ينبغي ذكرهم هنا كقفل في بقية الفروض وهم  
البتت وبنت الابن عند عدمها والاخت لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا انفردن عن  
يعصبن ( قوله والجد ) اى فهو كالاب عند عدمه ان لم يدخل في نسبه الى الميت انا وهو الجد  
الصحيح فان تحلل في نسبه الى الميت ام كان فاسدا فلا يرث الاعلى انه من ذوى الارحام لان  
تحلل الام في النسبة يقطع النسب اذا نسب الى الآباء زلي ( قوله الفرض المطلق ) اى عن  
ضميعة التعصيب اليه ( قوله مع ولد او ولد ابن ) حيث قيد الفرض بالمطلق فكان ينبغي ان  
يقيد الولد بالذكر لان الولد يشمل الانثى لكن تركه لان فهمه مما بعده ( قوله مع البنت او بنت  
الابن ) فان له السدس فرضا والبتت او بنت الابن النصف والباقي له تعصبا ( قوله الا في ثلاثة  
عشر مسألة ) الا صوب ما في بعض النسخ ثلاث عشرة بتدكير الثلاثة وتأنيث العشرة لتأنيث  
مسئلة وان كان لفظيا ( قوله خمس في الفرائض ) \* الاولى ان امه لا ترث معه وترث مع الجد  
\* الثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحدا والزوجين فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب احدا الزوجين  
ولو كان مكان الاب جد فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب احدا الزوجين ولو كان مكان الاب جد  
فلام ثلث جميع المال الا عند أبى يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا \* الثالثة ان بنى الاعيان  
والعالات كلهم يسقطون مع الاب اجماعا ويسقطون مع الجد عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى  
لا عندها \* الرابعة ان ابالمعتق مع ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبى يوسف وليس للجد ذلك بل  
الولاء كله لابن ولا يأخذ الجد شيئا من الولاء عند سائر الائمة \* الخامسة لو ترك جد معتقه واهاه  
قال أبو حنيفة يختص الجد بالولاء وقالوا الولاء بينهما ولو كان مكان الجد اب فليرث كله له

لانها اصل الولاد اذ  
منها تتولد الاولاد فقال  
( يفرض للزوجة فصاعدا  
الثلث مع ولد أو ولد ابن )  
وامامع ولد البنت يفرض  
لها الربع ( وان سفل  
والربع لها عند عدمها )  
فللزوجة حالتان الربع بلا  
ولد والثلث مع الولد ( والربع  
للزوج ) فاكثر كما لو ادعى  
رجلان فاكثر نكاح ميتة  
وبرهنا ولم تكن في بيت  
واحد منهما ولا دخل بها  
فانهم يقسمون ميراث زوج  
واحد لعدم الاولوية ( مع  
أحدها ) اى الولد او ولد  
الابن ( والتصف له عند  
عدمهما ) فللزوجة حالتان  
النصف والربع ( وللأب  
والجد ) ثلاث احوال  
الفرض المطلق وهو  
( السدس ) وذلك ( مع  
ولد او ولد ابن ) والتعصيب  
المطلق عند عدمهما  
والفرض والتعصيب مع  
البتت او بنت الابن قلت  
وفي الاشياء الجد كالاب  
الا في ثلاثة عشر مسألة  
خمس في الفرائض

من المسلم الاصلى في دارنا ولا المسلم الاصلى ممن اسلم ولم يهاجر اليها سواء كان في دار الحرب  
 مستأمن او لم يكن فدفوع بقول بعض علمائنا يخالف الى ان هذا كان في ابتداء الاسلام حين  
 كانت الهجرة فريضة الا ترى ان الله تعالى نفى الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال والذين  
 آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا فلما كانت الولاية بينهما متفتية  
 كان الميراث متفيا لان الميراث على الولاية فاما اليوم فينبغي ان يرث أحدهما من الآخر لان  
 حكم الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح اه **(قوله كاسيجي)** اى  
 في فصل الحربى والغرقى **(قوله في خمس مسائل او اكثر)** زاد قوله او اكثر تبعا للمجتبى  
 اشارة الى ان عندها خمس لم يرد به الحصر لامكان زيادة غيرها تأمل وقد ذكر الشارح منها ثنتين  
 والثالثة رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صباحا فرجع لرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف  
 ولده من غيره ومات قبل الظهر لا يرث واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وتفقهما على  
 بيت المال ولا يرث احدهما من صاحبه والرابعة حرة وامة ولدت كل واحدة ولدا في بيت  
 مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منهما ويسعى كل واحد منهما لمولى الامة والخامسة  
 رجل له ابن من حرة وابن من امة لانسان ارضتهما طائر واحدة حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة  
 من غيره فهما حران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الامة ولا يرثان منه **(قوله**  
**فلاتوارث)** اى لا يرثها واحد منهما **(قوله من ولد)** الاول بولد **(قوله الا ان يصطلحا)** اى  
 الولدان فان الميراث لا يبعدهما فمن اخذ حصه وهو الوارث حقيقة فذلك من حظه وبعدهما  
 أخذه الآخرة من المستحق والظاهر انه راجع الى المسئلة السابقة ايضا اه ط اقول بل الى  
 كل المسائل المارة وان ماسر من وضعه في بيت المال محمول على ما ذالم يصطلحا تأمل  
 \* (تمة) جملة الموانع حينئذ ستة وقد زاد بعضهم من الموانع التوبة لحديث الصحيحين نحن  
 معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وفي الاشباه عن التمة كل انسان يرث ويورث الا الانبياء  
 لا يرون ولا يورثون وما قبل من انه عليه الصلاة والسلام ورث خديجة لم يصح وانما وهبت  
 مالها له في تحتها اه قلت لكن كلام ابن الكمال وسكب الانهر يشعر بأنهم يرون وتامه في  
 الرحيق الخثوم وزاد بعضهم الردة فالمراد لا يرث احدا اجماعا وليس ذلك لاختلاف الدين لانه  
 لامة له على ما عرف في محله فالوانع حينئذ ثمانية وزاد بعضهم تاسعا وهو اللعان قال في  
 الدر المنثور وفي الحقيقة الموانع خمسة اربعة المتن والردة كما علم ذلك بالاستقراء الشرعى وما زاد  
 عليها فقسمته مانعا مجازا لان انتفاء الارث معه ليس لوجود مانع بل لانتهاء الشرط والسبب  
 اه بيانه ان شرط الارث وجود الوارث جاعدا عن موت المورث وذلك متنف في جهالة تاريخ  
 الموت لعدم العلم بوجود الشرط ولا توارث مع الشك وكذا في جهالة الوارث فانها كموتة حكما  
 كإني المفقود واما ولد اللعان فانه لا يرث من ابيه وبالعكس لقطع نسبه فعدم الارث في الحقيقة  
 لعدم السبب وهو نسبته الى ابيه واما التوبة ففي كونها من انتفاء الشرط والسبب كلام يعلم  
 من شرحنا الرحيق الخثوم والذي يظهر ان الامة في عدم كونها من الموانع هي كون التوبة  
 معنى قائما في المورث والموانع هو ما يتبع الارث لمعنى قائم في الوارث على ما قدمناه في تعريفه  
 \* (تكميل) عد الشافعية من الموانع الدور الحكيمى وهوان يلزم من التورث عدمه

كما سيجي ومنها جهالة  
 الوارث وذلك في خمس  
 مسائل او اكثر مبسوطه  
 في المجتبى منها ارضعت  
 صيا مع ولدها ومات  
 وجعل ولدها فلاتوارث  
 وكذا لو اشتب ولد مسلم  
 من ولد نصراني عند  
 الظن وكبرا فهما مسلمان  
 ولا يرثان من ابويهما زاد  
 في المنية الا ان يصطلحا  
 فلهما ان يأخذا الميراث  
 بينهما \* ثم بين ذوى  
 القرض مقدما للزوجة

بدل عليه دلالة ظاهرة فنه قولهم ارث الحمل فاضافوا الارث اليه وهو حمل واما اشتراطهم خروجه حيا فلتحقق وجوده عند موت مورثه ومن ثم قيل لتاجاد يملك وهو النطفة وفي حاشية الحموي عن الظهيرية متى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه واما انفصل فهو من حجة الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنيئا ميتا ورث لان الشارع اوجب على الضارب الغرة ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بالجناية كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة اه اقول فقد جعلوه وارثا وموروثا وهو جنين قبل انفصاله ومعلوم انه حين موت مورثه لم يكن مسلما فلم يوجد المانع حين استحقاقه الارث وانما وجد بعده فكان كمن اسلم بعد موت مورثه الكافر فلم يكن في الحقيقة ارث مسلم من كافر بل هو ارث كافر من كافر نعم يتصور عندنا ارث المسلم من الكافر في مسألة المرتد **(قوله والرابع اختلاف الدارين)** اختلافهما باختلاف المنفعة اى العسكر واختلاف الملك كان يكون احد الملكين في الهند وله دار ومنفعة والآخر في الترك وله دار ومنفعة اخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل منهم قتال الآخر فهاتان الداران مختلفتان فتقطع باختلافهما الورثة لانها تبني على العصمة والولاية واما اذا كان بينهما تناصر وتساون على اعدائهما كانت الدار واحدة والورثة ثابتة \* ثم اعلم ان الاختلاف اما حقيقة وحكما كالحربي والذى وكالحربيين في دارين مختلفتين (٢) بالمعنى السابق واما حكما فقط كالمستأمن والذى في دارنا فانها وان كانت واحدة حقيقة الا انها مختلفة حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب حكما لم تكنه من الرجوع اليها واما حقيقة فقط كاستأمن في دارنا وحربي في دارهم فان الدار وان اختلف حقيقة لكن المستأمن من اهل الحرب حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الاخير يدفع مال المستأمن لوارثه الحربى لبقاء حكم الامان في ماله لحقه وابطال ماله لورثته من حقه كافي عامة الكتب فيمنع ذلك صرفه لبيت المال خلافا لما في شرح السراجية لمصنفها كما نبه عليه في الدر المتقى وسكب الانهر اقول وبه علم ان المانع هو الاختلاف حكما سواء كان حقيقة ايضا اولاد دون الاختلاف حقيقة فقط وهذا ما قاله الزيلعي المؤثر هو الاختلاف حكما حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه اه **(قوله حقيقة)** يعنى وحكما لما علمت **(قوله كحربي وذمي)** اى اذامات الحربى في دار الحرب وله وارث ذمي في دارنا او امات الذمي في دارنا وله وارث في دارهم لم يرث احداهما من الآخر لتباين الدارين حقيقة وحكما وان اتحد املة **(قوله او حكما)** اى فقط **(قوله وكحربيين الخ)** كذا في السراجية وفيه انه من اختلاف الدار حقيقة وحكما كما قدمنا الا ان يحمل على انهما من دارين مختلفين حقيقة لكنهما مستأمنان في دارنا فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكما ويؤيده انه قال من دارين لا في دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمنين بدل الحربيين وكأنه ترك هذا الاولى اشارته الى انه يمكن جعله مثلا للاختلافين افاده السيد وتمامه فيه **(قوله بخلاف المسلمين)** محترز قوله فيما بين الكفار اى اختلاف الدار لا يؤثر في حق المسلمين كافي عامة الشروح حتى ان المسلم التاجر او الاسير لومات في دار الحرب ورث منه ورثته الذين في دار الاسلام كما في سكب الانهر قال في شرح السراجية لابن الحنبلي واما قول العتاني ان من اسلم ولم يهاجر اليها لا يرث

(و) الرابع (اختلاف الدارين) فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي (حقيقة) كحربي وذمي (او حكما) كاستأمن وذمي وكحربيين من دارين مختلفين كتركي وهندي لا قطع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت وبقي من الموانع جملة تاريخ الموتى كالغرق والهدم والقتل

(٢) قول الحمصى مختلفتين لاحظ اولاً ان الدار مؤنث فانت نعمتها في قوله دارين مختلفتين واما تذكير النعت في العبارة الآتية فهو من كلام السيد ومثله عبارة الشارح لكن ليس نظرا لمجازية التأنيث بل نظر المراد وهو المنزل كانه على مثله في خاتمة المصاحف فليفهم بالذقة قاله نصر الهوري



بعضه فيسمى في فكاهه باقية وهو عند الامام بمنزلة المملوك مابق عليه درهم وقالوا هو حر مديون  
 فيرث ويحجب بناء على تحزى الاعتاق عندها **(قوله)** وقال الشافعي لا يرث بل يورث  
 قبل المقتول عنه انه لا يرث ولا يورث فليراجع **(قوله)** يورث فيها الرقيق اي بطريق الاستناد  
 الى الاول الاصابة ط **(قوله)** جنى عليه اي بجراحة مثلا **(قوله)** بسرابة تلك الجنابة اي  
 التي اصابته قبل الرق ط **(قوله)** فديته لو ورثته الخ اي نظرا الى وقت الاصابة فانه لو مات  
 بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعده لانه قاعد السبب قبله ط **(قوله)** ولم أره لائمتا هم  
 قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن ان يكون هذا منها ويكن ان يقال ان موته صدر  
 وهو في ملك السيد فالديته ط اقول يظهر لي انه لا يجب على الجناني شئ عندنا لما تقدم في  
 فصل المستامن انه اذا جرح الى دار الحرب وقد ترك ودية او ديننا فاسر او ظهر عليهم فأخذ  
 او قتل سقط دينه وما غصب منه وصار ماله كوديعته وما عند شريكه او في بيته في دارنا فإما  
 وان قتل اومات بلا غلبة عليهم فديته وقرضه ووديعته لورثته لان نفسه لم تقصر مغنومة اه  
 ومعلوم ان الدية دين على الجناني فتسقط برجوعه الى دار الحرب واسترقاقه فلا تكون لورثته  
 ولا للسيد ايضا لان الجنابة حدثت على ملك الجناني عليه لا على ملك السيد لانه انما استرقه مجنيا  
 عليه فليس له مطالبة الجناني بشئ فديته **(قوله)** الموجب للقتل او الكفارة (الاول هو العمد  
 وهو ان يقصد ضربه بمحدد او ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء والثاني ثلاثة اقسام شبه  
 عمد وهو ان يتمد قتلته بالاعتقال غالبا كالسوط وخطأ كأن رمى صيدا فاصاب انسانا  
 وما جرى مجراه كاقبال ناظم على شخص او سقوطه عليه من سطح فخرج القتل بسبب فانه  
 لا يوجبهما كمالا يخرج روشا او حفر بئرا او وضع حجرا في الطريق فقتل مورثه او اقاربه  
 او اساقها فوطئه او قتله قصاصا او رجما او دفعا عن نفسه او وجد مورثه قتيلا في داره  
 او قتل العادل الباغي وكذا عكسه ان قال قتله وانا على حق وانا الآن على الحق وخرج  
 القتل مباشرة من الصبي والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة وتماه في سكب الانهر  
 وغيره وفي الحاوي الزاهدي رمزا اذا قتل الزوج امرأته او ذات رحم من محارمه المؤنث  
 لاجل الزنا يرث منها عندنا خلافا للشافعي اه يعني مع تحقق الزنا اما بجرد التهمة فلا يقطع  
 من فلاحي القرى ببلادنا فأدر ذلك رمي والتقييد بالموجب جرى على الغالب اذا الحكم  
 فيها استحب فيه الكفارة كذلك كمن ضرب امرأة فالقتل جنينا ميتا فيه الغرة وتستحب  
 الكفارة مع انه يحرم الارث منه **(قوله)** على مامر اي في كتاب الجنائيات **(قوله)** مطلقا اي  
 بحق او بلا مباشرة او لا ولو بشهادة او تزكية لشاهد يقتل **(قوله)** ولو مات القاتل قبل المقتول  
 بان جرحه جرحا صار به ذافرا فمات الجارح قبله **(قوله)** اسلاما وكفرا قديبه لان الكفار  
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت مللهم عندنا لان الكفر كله واحدة **(قوله)** واما المرتد  
 فيورث عندنا اي من كسب اسلامه وكسب رده في المسلمين وقال للوارث المسلم ككسب  
 المرتدة **(قوله)** خلافا للشافعي فقال كسبها لبيت المال **(قوله)** فاسلمت اي بعد موته فلو قبله  
 فالظاهر ان الحمل لا يرث قولوا واحدا لانه جزء منها فهو مسلم عند موت المورث وعند الولادة  
 تباليها وهي واقعة الفتوى **(قوله)** ولم أره لائمتا صريحا اقول قيد قوله صريحا لان كلامهم

وقال الشافعي لا يرث بل  
 يورث وقال احمد يرث  
 ويورث ويحجب بقدر  
 ما فيه من الحرية قلت وقد  
 ذكر الشافعية مسئلة يورث  
 فيها الرقيق مع رق كله  
 صورتها مستامن جنى  
 عليه فلحق بدار الحرب  
 فاسترق ومات رقيقا بسرابة  
 تلك الجنابة فديته لورثته  
 ولم أره لائمتا فيحرر  
 (والقتل) الموجب للقتل  
 او الكفارة وان سقطا  
 بجرمة الابوة على مامر  
 وعند الشافعي لا يرث  
 القاتل مطلقا ولو مات  
 القاتل قبل المقتول  
 ورثه المقتول اجماعا  
 (واختلاف الدين) اسلاما  
 وكفرا وقال احمد اذا  
 اسلم الكافر قبل قسمة  
 التركة ورث واما المرتد  
 فيورث عندنا خلافا للشافعي  
 قلت ذكر الشافعية مسئلة  
 يورث فيها الكافر صورتها  
 كافر مات عن زوجته  
 حاملا ووقفتا ميراث الحمل  
 فأسلمت ثم ولدت ورث  
 الولد ولم أره لائمتا صريحا

اولاد المقر هو عمتا ط (قوله) او اقر بمثل اقراره) اى بان قال من غير علم باقرار المقر هو ابني اذ لو علم به كان تصديقا تأمل والظاهر انه اذا حمل نسبة على نفسه ورث منه قصدا او من غيره وان لم يقر ذلك الغير افاده ط (قوله) أو شهد رجل) اى مع المقر قال الشارح في باب اقرار المريض لا يصح في حق غيره الا برهان ومنه اقرار اثنين اه وظاهره انه لا يلزم في هذا الاقرار لفظ الشهادة وافاد انه يصح باقرار الوارث وان يقر به المورث وهو ظاهر (قوله) وان رجع المقر) قال في روح الشروح واعلم انه ان شهد مع المقر رجل آخر اوصدقه المقر عليه أو الورثة وهم من اهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي سكب الانهر وضح رجوعه لانه وصية معنى ولاشئ للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمتهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمثل اقراره الخ فقول المنع عن بعض شروح السراجية وهذا اذا لم يصدق المقر له صوابه المقر عليه كرايته في نسختي مصلحا بخط بعض الفضلاء (قوله) وكذا لو صدق المقر له الخ) الصواب اسقاطه بالكلية والذي أوقعه فيه عبارة المنع السابقة وقد علمت ماهو الصواب فيها لان تصديق المقر له لا يثبت النسب قطعا لانه المتنع بذلك فهو متمم واذا لم يثبت باقرار المقر فكيف يثبت بتصديق المقر له المتهم على انك قد علمت ان الذى في روح الشروح وغيره هو ثبوته بتصديق المقر عليه لا المقر له فتنبه وتأم الكلام على ذلك يعلم من باب اقرار المريض فارجع اليه (قوله) ثم بعدهم الخ) اى اذا عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فان لم يوجد احد منهم فله عند ما عين له كمالا سيد ولا يخفى ان المراد انه يأخذ الزائد بطريق الاستحقاق بلا توقف على اجازة فلا يراد ان اخذ الزائد لا يشترط فيه عدم الورثة اذ لو اجازوا جاز (قوله) لانه نوع قرابة) الاولى قول السيد انه نوع قرابة (قوله) ثم بوضع) اى ان لم يوجد موصى له بالزائد يوضع كل التركة في بيت المال او الباقي عن الزائد ان وجد موصى له بما دون الكل ولم يقل ثم يقدم اذ لا شئ بعده و اشار الى ان كلام المصنف من قبيل قوله \* علفتها بنا وما بارد \* (قوله) لا ارثا) نفى لما يقول الشافعية لما رد عليه من انه لو كان ارثا لم تصح وصيته بالثلث للفقراء اذا لم يكن له وارث خاص لانها وصية لوارث فتوقف على اجازة بقية الورثة ومن انه يعطى من ذلك المال من ولد بعدموت صاحبه ولولده مع والده ولو كان ارثا لما صح ذلك لكن افنى متأخرو الشافعية بالردان ان لم ينظم بيت المال (قوله) وموانعه) المانع لغة الحائل واصطلاحا ما يتنى لاجله الحكم عن شخص لمعنى فيه بعد قيام سببه ويسمى محروما فخرج ما انتفى لمعنى في غيره فانه محجوب أولعدم قيام السبب كالاجنبى والمراد بالمانع ههنا المانع عن الوارثية لا المورثية وان كان بعضها كاختلاف الدين مانعا عنهم كما حررته في الرحيق المختوم (قوله) على ما هنا) لان بعضهم زاد على هذه الاربعة غيرها كما سيذكره الشارح (قوله) كمكاتب) المصريح به ان رقه كامل وملكه ناقص فالصواب ان يقول كمدير وأم ولد اه ح وقد يقال كمال رقه انما هو بالنسبة الى المدير وأم الولد ولذا جاز عتقه عن الكفارة وملك اكسابه دونهما اما بالنسبة الى الفتن فهو ناقص من حيث انعقاد سبب الحرية فيه مثل المدير وأم الولد (قوله) وكذا مبعض الخ) هو من اعتق

او اقر بمثل اقراره او شهد رجل آخر ثبت نسبة حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا لو صدق المقر له قبل رجوعه وتامه في شروح السراجية سيما روح الشروح وقد تلخصته فيما علقته عليها (ثم) بعدهم (الموصى له بما زاد على الثلث) ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم) بوضع (في بيت المال) لا ارثا بل قيا للمسلمين (وموانعه) على ما هنا اربعة (الرق) ولو ناقصا كمكاتب وكذا مبعض عند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى وقال احر فيورث ويحجب

رد لانتهاء سببه افاده يعقوب لكن سياً في عن الاشياء وتقدم في الولاء انه يرد عليهما في زماننا ويأتي تمامه ان شاء الله تعالى ( **قوله** بقدر حقوقهم ) اى قدرا نسبيا لا عدديا لان ما يعطى من الرد قديكون اقل مما يعطى من الفرض كفى اختين لابوين واخت لام ومساويا كفى اختين لام وأم وأكثر كفى اخت لام وجدة وطريق النسبة ان من له النصف فرضاله بقدر سهام النصف من الرد ومن له الثالث كذلك فكذلك مثلا اذا ترك اختا شقيقة واما فالمسئلة من ستة نصفها وهو ثلاثة للشقيقة ولثلاثا وهو اثنان للام وجملة السهام خمسة بقى واحد يرد عليهما بنسبة سهامهما وقد كان للشقيقة ثلاثة اقسام الواحد وللأم اثنان فلها خمسا الواحد وترجع مسئلة الرد الى خمسة كياتى بانه في محله ( **قوله** ثم ذوى الارحام ) اى يبدأ بهم عند عدم ذوى الفروض النسبية والعصبات فيأخذون كل المال ومابقى عن احد الزوجين لعدم الرد عليهما ( **قوله** ثم بعدهم ) اى اذا فقد ذوو الارحام يقدم مولى الموالاة اى القابل موالاة الميت حين قاله انت مولاى ترى اذا مات وتعل عنى اذا جئت ولم يكن من العرب ولا من معاتيقهم ولاله وارث نسي ولا عقل عنه بيت المال او مولى موالاة آخر فيرتبه القابل بالاكس الان شرط ذلك من الجانبين وتحقق الشرائط فيهما وله ان يرجع ما لم يعقل عنه مولاة وذا مذهب عمرو على وكثيرين ثم عصبته ترث ايضا على ترتيب عصبه مولى العتاقة وان لم يذكره المصنف سائحان في شرح المنظومة وقدمناه مع استيفاء الشروط وبياتها في الولاء ( **قوله** وله الباقي الخ ) اى ان لم يوجد احد من تقدم فله كل المال الا ان وجد احد الزوجين فله الباقي عن فرضه ( **قوله** ثم المقر له بنسب الخ ) اى ثم بعدمولى الموالاة بأن لم يكن يقدم المقر له بنسب الخ فيعطى كل المال الا اذا كان احد الزوجين فيعطى ما فضل بعد فرضه ( **قوله** على غيره ) ضمنه معنى التحميل فعاده يعلى اى المحمول نسبه على غيره في ضمن الاقرار بالنسب من نفسه كالمقر له بانه اخوه او ابنه فان اقراره هذا تضمن حمل النسب على الاب والابن واحترزه عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقر لمجهول النسب بانه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتمل الاقرار على شرائط صحته كالحرية والبلوغ والعقل والمقر وتصديق المقر له بالنسب وكونه بحيث يولد مثله لثله وتقدم في باب اقرار المريض تمام الكلام على ما يصح من ذلك وما لا يصح مع بيان الشروط وحرره اى اضافى شرحنا على نظم فرائض الملقى المسمى بالرحيق الختوم شرح فلائذ الدر المنظوم وفي آخر التاسع والعشرين من جامع الفصولين فروع مهمة يلزم مراجعتها ( **قوله** لم يثبت ) قيدان وبين الشارح محترزه وزاد في السراجية ثالثا وهو موت المقر على اقراره لانه اذا رجع لم يعتد به فلا يرث واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عدنا وارثا في المرتبة المذكورة لان المقر كان مقرا بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تنفع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعده الى غيره اذا لم يكن له وارث معروف سيدأى ويكون هذا الاقرار وصية معنى ولذا صح رجوعه عنه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا اصله ( **قوله** بان صدقه المقر عليه ) بان قال الاب نعم هو ابى وهو اخوك وكذا لو صدقه الورثة وهم من اهل الاقرار اه من روح الشروح والمراد ورثة المقر بان قال

بقدر حقوقهم (ثم ذوى  
الارحام ثم بعدهم مولى  
الموالاة) كما مر في كتاب  
الولاء وله الباقي بعد  
فرض أحد الزوجين  
ذكره السيد (ثم المقر  
له بنسب) على غيره (لم  
يثبت) فلو ثبت بأن صدقه  
المقر عليه

فأتم (قوله لأنها أقوى) علة للتقديم المستفاد من ثم ومن متعلق الجار قال السيد فان  
العصبة النسبية أقوى من السببية يرشدك الى ذلك ان اصحاب الفروض النسبية يرد عليهم  
دون اصحاب الفروض السببية اعني الزوجين (قوله ثم بالمعق) الاولى قول السراجية مولى  
العاقبة ليشمل الاختيارية بأن عتق عليه بلفظ اعتاق او فرعه من تدير او غيره او بشراء ذى  
رحم محرم منه والاضطرارية بأن ورث ذارحم محرم منه فعتق عليه والمراد جنس مولى العاقبة  
فيشمل المتعدد والمتفرد كما يشمل الذكر والانثى المعق بواسطة كعتق المعق على ما يأتى قريبا  
وكعتق الاب ويشمل ايضا كما قال ابن كمال المعروف والمقرله ويقدم المعروف على المقرله  
ويشترط في صحته ان لا يكون للمقر مولى عساقفة معروفة وان لا يكون مكذبا شرعا اه  
\* (تنبيه مهم) \* شرط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة الاصل بمعنى عدم الرق فيها ولا في اصلها  
فان كانت فلاولاء على ولدها وان كان الاب معتقا كما في البدائع فاذا تزوج العتيق حرة الاصل  
فلاولاء على اولاده تغليا للحرية كما في سكب الانهر عن الدرر وغيرها وتامه فيه وفيما قدمناه  
في كتاب الولاء فاحفظه فانه منزلة الاقدام (قوله وهو العصبه السببية) خاص بالمعق دون  
عصبته وليس كذلك بل العصبه السببية مجموعهما كما في شرح السراجية للعلامة ابن الخبلى  
وعليه كلام الشارح الآتى في فصل العصبات وما اوهمه كلام السيد من خلاف ذلك اجاب  
عنه يعقوب فكان على الشارح ان يقول بعد قوله ثم عصبته الذكور وهما العصبه السببية بضمير  
التثنية (قوله ثم عصبته الذكور) اى العصبه بنفسه فيكون من الذكور قطعا وكونه عصبه  
بنفسه لمولى العاقبة لا ينافى كونه عصبه سببية لانه كما قاله ابن الخبلى فلو ترك العتيق ابن سيده  
وبنته فالارت للابن فقط ولو ترك بنت سيده واخته فلاحق لهما فيه (قوله لانه الخ) علة  
للتقييد بالذكور الذى قال السيد انه لا بد منه ولكن هذا مبنى على ان المراد بالمعق ما يشمل  
القريب والبعيد كالمعق ومعق المعق وهكذا ذكرنا او انثى اما اذا اريد به ماهو المتبادر  
منه وهو المعق القريب فلا حاجة الى التقييده ويكون المراد بعصبته العصبه السببية من  
الذكور والاناث كعتق المعق ومعق المعق والعصبه النسبية ايضا لكن لا بد في الثانى من  
كونه عصبه بالنفس فيكون من الذكور قطعا كما مر دون العصبه بالغير او مع الغير للحديث  
المذكور \* (تنبيه) \* اقتصاره على المعق وعصبته يفيد انه لو كان لعصبه المعق عصبه فلا  
ميراث له بانه امرأه اعتقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فاليراث لابنها  
لانه عصبته فلومات الابن قبل العتيق فلان ميراث زوجها لانه عصبه عصبته واما اذا اعتق  
رجل عبدا ثم العبد اعتق آخر ثم الآخر اعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبه  
المعق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبه عصبه المعق لكن لانه لا يرث لان العتيق  
الاول جروا له هذا الميت فيرثه عصبه العتيق الاول لقيامه مقام المعق الاول للحديث اه  
ملخصا من الخيرة في باب الولاء وقدمناه هناك وسأبقى تمام الكلام على الحديث (قوله  
ثم الرد) اى عند عدم من تقدم ذكره من العصبات يرد الباقي من اصحاب الفروض على  
ذوى الفروض النسبية واحترزه عن ذوى الفروض السببية كالزوجين لان سبب الرد  
هو القرابة الباقية بعد أخذ الفرض وقرابة الزوجية حكمية لا يبق بعد اخذ الفرض فلا

لأنها أقوى (ثم بالمعق)  
ولواتى وهو العصبه السببية  
(ثم عصبته الذكور) لانه  
ليس للنساء من الولاء  
الاماء اعتقن (ثم الرد) على  
ذوى الفروض النسبية



الشحة على هذا الترتيب في منظومته الفرضية التي شرحها شيخ مشايخنا الفقيه ابراهيم السامحاني فقال

يعطى ذوا الفروض ثم العصب \* ثم الذي جاد بعق الرقبه

ثم الذي يعصبه كالجذ \* ثم ذوا الارحام بعد الرد

ثم محمل ورامسوا الى \* ثم مزارد ثم بيت المال

وأراد المحمل من أقرله بنسب محمل على الغير وبالمزارد الموصى له بما زاد على الثالث أقول وحيث ذكر عصبه المعلق فالمناسب ذكر عصبه المولى أى مولى الموالاته ايضا فانهم يرثون بعده ايضا كما يأتى فالاصناف احد عشر \* (تنبيه) \* قيد بالتركة لان الارث يجري فى الاعيان المالية اما الحقوق ففنها ما يورث كحق حبس المبيع وحبس الرهن ومنها ما لا يورث كحق الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والتكاح أى حق التزويج كما لومات الشقيق عن ابن وثمان أخ لآب فالحق للاخ لآل لابن والولايات والعوارى والودائع كما لومات المستعير لا يكون وارثه مستعيرا وكذا المودع وكذا الرجوع عن الهبة وكذا الولاء كأن يكون للمعقق ابنان فأت احدهما بعده عن ابن فالولاء لابن الباقي فلومات هذا عن ابنتين فالولاء بينهما وبين ابن الابن الاول اثلاثا كأنهم ورثوا من جدهم لا من آبائهم واجمعوا على ان خيار القبول لا يورث وكذا الاجارة وكذا الاجازة فى بيع الفضولى وكذا الاجل واختلفوا فى خيار العيب فقيل يورث واقتصر عليه فى الدرر وادعى شارح الطحاوى الاجماع عليه وقيل يثبت للوارث ابتداء وكذا الخلاف فى النقصان واما خيار الرؤية فالصحيح انه يورث واما خيار التعيين كما لو اشترى عبداً عن ابنه بالخيار فاحدهما اتفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء وكذا خيار الوصف ينتقل الى الوارث اجماعا كما فى الفتح ويؤخذ منه انه ان خيار التفرير يورث لانه يشبه فوات الوصف واليه مال العلامة المقدسى ومال صاحب التنوير الى خلافه لكنه مال فى منظومته الفقهية الى الاول اه ملخصا من الاشباه وشرحها لشيخنا العلامة البعلبى (قوله أى السهام المقدرة) هى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس سراج (قوله ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخ لام ح (قوله وسبعة من النساء) هن البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لآب والاخت لام والام والجددة ح (قوله فيستوى فيه الواحد والجمع) لما تقرر ان ألتبطل معنى الجمعية بحث يتناول كل واحد كالمفرد حتى لو قال والله لا تزوج النساء لم يثبت بتزوج واحدة واذا قال نساء لم يثبت الا بثلاث يعقوب (قوله وجمعه للازدواج) جواب سؤال تقديره انه كان الاخصر التعبير بالعصبة مفردا كما عبر فى قسميه وهو العصبة السببية والجنسية فيه اظهر والجواب انه جمعه لفظا وان لم يكن معنى الجمع مرادا ليزواج بينهما وبين قوله بذوى الفروض حيث ذكره بلفظ الجمع او يقال جمعه لتعدد انواعه من عصبه بنسبه وبغيره ومع غيره كما يأتى بيانه وقد يقال ان الداعى الى ابطال معنى الجمعية انه لا يشترط فى تقديره على المعقق تعدد بل يقدم ولو واحدا بخلاف اصحاب الفروض فانه ليس فيهم من يتقدم وحده على العصبة بمعنى انه لا يرث معه العصبة اذ ليس فى اصحاب الفروض من يحرز كل المال وحده بالفرضية وان كان يتقدم عليه بمعنى آخر وهو انه لا يعطى للعصبة الا ما ابقاه له صاحب الفرض

أى السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثان من التسبب وهما الزوجان (ثم بالعصبات) أل للجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه للازدواج (النسبية)

الورثة لزم ان يقسم له معهم كأنه واحد منهم ثلث التركة مثلا يلزم منه الحلل مثلا لو تركت زوجا واختين شقيقتين وأوصيت بالثلث لزيد فيخرج الثلث الموصى به أولا فيأخذ زيدوا وحدا من ثلاثة ثم يقسم الباقي من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة والازن من تقسم التركة من تسعة فيأخذ الموصى له اثنين والزوج ثلاثة والشقيقتان اربعة فينقص نصيب الموصى له وانت اذا حققت النظر يظهر لك ان الخلاف لفظي لان كل واحد من اصحاب القولين يسلم ما قاله الآخر وانما النزاع في ان اخراج نصيب الموصى له اولاهل يسمى تقديم أم لا ويبدل عليه كلام الزيلعي السابق وكذا كلام صاحب الاختيار فانه تابع شيخ الاسلام في القول بالمشاركة ثم ذكر ان نصيب الموصى له يقدم على قسمة التركة فقد جمع بين المشاركة والتقديم فانغم هذا التحقيق الذي هو بالقبول تحقيق والله تعالى ولي التوفيق **(قوله في الآية)** اي قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها اودين **(قوله)** لكونها مظنة التفريط لانها مأخوذة بلا عوض فشق على الورثة ولا تطيب نفوسهم بها بخلاف الدين اولكونها برا وطاعة والدين مذموم غالبا ولذا استعاذ منه عليه الصلاة والسلام اولان حكمها كان مجهولا عند الخطابين بخلاف الدين وتماه في سكب الانهر عن الزخشرى **(قوله)** بل خامسا باعتبار البداءة قبل التجهيز بعين تعلق بها حق الغير لكن تقدم انها ليست من التركة والمراد بيان الحقوق المتعلقة بالتركة فهي حينئذ اربعة **(قوله)** يقسم الباقي لم يقل يقدم كقال في سابقه لانه آخر الحقوق فلم يبق ما يقدم عليه **(قوله)** اي الذين ثبت اربهم بالكتاب اي القرآن وهم الابوان والزوجان والبنون والبنات والاخوة والاخوات **(قوله)** أو السنة اوها وفيما بعده مانعة الحلو فصدق باجتماع الثلاثة والمراد بالسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان فعلا كنت الابن والاخوات لابوين اولاب مع البنت الصلية والجدة أم الام اوقولا كما مثل الشارح أفاده في سكب الانهر **(قوله)** أو الاجماع اي اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما على حكم شرعى وقيل المراد به هنا قول مجتهد واحد من اطلاق اسم الكل على الجزء كاطلاق القرآن على كل آية منه ليشمل من اختلف في وراثته كذوى الارحام وفيه نظر لانه يخرج عنه ما اتفق عليه رأى المجتهدين ولان من اختلف في وراثته دليله عند القائل به الكتاب أو السنة فلاحاجة الى التأويل **(قوله)** يجعل الجد كالأب وجعل الجدة كالام وبنت الابن كالبنت الصلية والاخ لاب كالشقيق والاخت لاب كالشقيقة سكب الانهر **(قوله)** ويستحق بالبناء للمجهول اولللمعلوم وضميره للوارث المفهوم من المقام **(قوله)** باحد ثلاثة) يعنى ان كل واحد منها علة للاستحقاق بمعنى انه لا يلزم اجتماع الثلاثة او بعضها فلا ينافى حصول الاستحقاق باثنين منها كزوجة هي بنت عم او معتقة فيرث منها الزوج النصف بالزوجية والباقي بالتعصيب او الولاء فافهم **(قوله)** ونكاح صحيح ولو بلاوط ولاخلوة اجماعا درمتق **(قوله)** فلا توارث بفساد هو ما فقد شرطا من شروط الصحة كشهود ولا باطل كنكاح المتعة والمؤقت وان جهلت المدة او طالت في الاصح كما مر في محله **(قوله)** وولاء) اي بنوعيه عناق وموالة **(قوله)** والمستحقون للتركة عشرة أصناف) جميعها العلامة محمد بن

في الآية اهتماما لكونها مظنة التفريط (ثم) رابعا بل خامسا (يقسم الباقي) بعد ذلك (بين ورثته) اي الذين ثبت اربهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجدات السدس او الاجماع يجعل الجد كالأب وابن الابن كالابن (ويستحق الارث) ولو لمصحف به يفتى وقيل لا يورث وانما للقارى من ولديه صبرفة باحد ثلاثة (برحم ونكاح) صحيح فلا توارث بفساد ولا باطل اجماعا (وولاء) والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى الفروض)

على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودها كافرين اوشهود الكافر فقط اما اذا كان شهودها مسلمين اوشهود الكافر فقط فيهما سواء كافي حاشية البحر للمل من كتاب الشهادات فافهم (قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا بأقراره في مرضه أو فيا هو في حكم المرض كاقرار من خرج للمبارزة أو اخرج للقتل قصاصا أو ليرجم ط عن عجم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بان أقر في مرضه بدين علم ثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ما لمك أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير اقراره فلذلك ساواه في الحكم اه سيد (قوله وأما دين الله تعالى الخ) محترز قوله من جهة العباد وذلك كالزكاة والكفارات ونحوها قال الزيلعي فانها تسقط بالموت فلا يلزم الورثة أدائها الا اذا أوصى بها أو تبرعوا بهاهم من عندهم لان الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد قالت بموته فلا يتصور بقاء الواجب اه وتامم فيه اقول وظاهر التعليل ان الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه لعدم النية منه ولان فعلهم لا يقوم مقام فعله بدون اذنه تأمل (قوله من ثلث الباقي) اى الفاضل عن الحقوق المتقدمة وعن دين العباد فانه يقدم لواجمع مع دين الله تعالى لانه تعالى هو الغنى ونحن الفقراء كما في الدر المتقى (قوله ثم تقدم وصيته) اى على القسمة بين الورثة قال الزيلعي ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلمه شئ سلم للورثة ضعفه أو أكثر ولا بد من ذلك وهذا ليس بتقديم في الحقيقة بخلاف التجهيز والدين فان الورثة والموصى له لا يأخذون الا ما فضل عنهما اه (قوله ولو مطلقا على الصحيح) كذا قاله السيد وغيره ثم قال وقال شيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان يوصى بثلث ماله أو بربعه كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة لامقدمات عليهم ويدل على شيوع حقه فيها حتى الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية مثلا ألفا ثم صار ألفين فله ثلث الالفين وان انعكس فله ثلث الالف اه قال الاكمل ولعل الصواب معه فان التقديم انما يتصور فيه بجعل حق الموصى له متعلقا بالصورة والمعنى اذا خرج من الثلث فيمنع تعلق حق الوارث بصورته فكان ذلك تقديم على الورثة واما اذا كانت مطلقة فلا يتصور هناك تقديم اه (قوله خلافا لما اختاره في الاختيار) اى من قول شيخ الاسلام المتقدم ونصه فان كانت الوصية بعين تعتبر من الثلث وتنفذ وان كانت بجزء شائع كالثلث والربع فالموصى له شريك للورثة يزاد نصيبه بزيادة التركة وينقص بنقصها بحسب المال ويخرج نصيب الموصى له كما يخرج نصيب الوارث ويقدم على قسمة التركة بين الورثة لما تلونا اه والحاصل انه لا خلاف في تقديم الوصية بعين كالدار والثوب مثلا بمعنى انها اذا خرجت من الثلث فلا حق للورثة فيها فقفز وحدها ويقسم بين الورثة ما سواها وأما الوصية المطلقة فنظر الى انها شائعة في التركة تزاد بزيادتها وبالعكس قال لا تقدم فيها بل الموصى له شريك للورثة دائما بمعنى انه لا يمكن ان يفرد بالاخذ وان استغرق التركة بخلاف الدين ونحوه ومن نظر الى ان قسمة الميراث لا تكون الا بعد اخراج نصيب الموصى له قال انها مقدمة لانه لو لم يفرض نصيبه أولا لكان اعتبر شريكا مع

على دين المرض ان جهل  
سببه والا فسيان كما بسطه  
السيد واما دين الله تعالى  
فان اوصى به وجب تنفيذه  
من ثلث الباقي والا لا (ثم)  
تقدم (وصيته) ولو مطلقة  
على الصحيح خلافا لما  
اختاره في الاختيار (من  
ثلث مابق) بعد تجهيزه  
وديوته وانما قدمت

سيد قال ط زاد في روح الشروح على ما ذكر العبد الذي جعل مهرها يعني اذا مات الزوج وهو في يده ولا ماله سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالبيع الفاسد اذا مات البائع قبل الفسخ اى فان المشتري مقدم على تجهيز البائع (قوله) وانما قدمت الخ اى هذه الحقوق المتعلقة بهذه الاعيان والاصل ان كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة درمتني وتقديمها على التجهيز هو الذى جزم به في المعراج وكذا شراح الكنز والسراجية بل حكى بعض شراح السراجية الاتفاق عليه فما ذكره مسكين من ان ذلك رواية وان الصحيح تقديم التجهيز قال في الدر المننتي منظور فيه بل تعليمهم فيد انه ليس بتركة اصلا اه اى فلا يراد على اطلاق المتون من انه يبدأ من التركة بالتجهيز (قوله) تجهيزه وكذا تجهيز من تلزمه نفقته كولد مات قبله ولوليلحظة وكزوجته ولوغنية على المعتمد در متني (قوله) يع التكنفين ) كأنه يشير الى ان قول السراجية يبدأ بتكفينه وتجهيزه من عطف العام على الخاص (قوله) من غير تفتير ولا تبذير ) التفتير هو التقصير والتبذير يستعمل في المشهور بمعنى الاسراف والتحقيق ان بينهما فرقا وهو ان الاسراف صرف الشئ فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي والتبذير صرفه فيما لا ينبغي صرح به الكرماني في شرح البخارى يعقوب وعليه فالناسب التعبير بالاسراف بدل التبذير موافقا لقوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا لكنه راعى المشهور (قوله) ككفن السنة ) اى من حيث العدد وقوله او قد رما كان يلبسه في حياته اى من حيث القيمة وأوبعنى الواو قال في سكب الانهر ثم الاسراف نوعان من حيث العدد بان يزداد في الرجل على ثلاثة اثواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بان يكفن فيها قيمته تسعون قيمة ما يلبسه في حياته ستون مثلا والتفتير ايضا نوعان عكس الاسراف عددا وقيمة اه وهذا اذا لم يوص بذلك فلو اوصى تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا لو تبرع الورثة به واجبني فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لالعدد وهل للغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم درمتني اى فيكفن بكفن الكفاية وهو ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال (قوله) او قد رما كان يلبسه في حياته اى من اوسط ثيابه او من الذى كان يترين به في الاعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه زبلى (قوله) ولو هلك كفته الخ ) قال في سكب الانهر واذا نبش قبر الميت واخذ كفته يكفن في ثلاثة اثواب ولونائلا اوريا مادام طريا ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه وان تقسح يلف في ثوب واحد كل ذلك من اصل ماله عندنا وان كان عليه دين الا ان يكون الغرماء قد قبضوا التركة فلا يسترد منهم وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء واصحاب الوصايا لانهم اجنب ولا تجبر الورثة على قبول كفن متبرع لان فيه لحقوق العاربهن الا اذا كان الورثة صغارا فحينئذ لورأى الامام مصالحة بقبل الا ان يخاروا القيام بأنفسهم فحينئذ هم اولى به اى الا ان يخاروا الكبار منهم تأمل (قوله) ويقدم دين الصحة ) هو ما كان ثابتا بالبينه مطلقا او بالاقرار في حال الصحة ط وقد رجح بعضه على بعض كدين لاجنبى على مكاتب مات عن وفاء يقدم على دين المولى وكالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسلمين فإنه مقدم على الثابت بشهادة اهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم

وانما قدمت على التكنفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة (تجهيزه) يع التكنفين (من غير تفتير ولا تبذير) ككفن السنة او قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته فلو قبل تقسحه كفن مرة بعد اخرى وكله من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه) التى لها مطالب من جهة العباد) ويقدم دين الصحة



شرح وقد قيل له كيف أصبحت فقال أصبحت ونصف الناس على غضبان يريد انهم بين  
محكوم له راض ومحكوم عليه غضبان وقول الشاعر

اذمتم كان الناس نصفان شامت \* وآخر راض بالذي كنت أضع

وقول مجاهد المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء اى انه نوعان مطهر لبعض الباطن  
ومطهر لبعض الظاهر افاده ابن حجر في شرح الاربعين (قوله فبالنص) اراده به ما يبيع الاجماع  
(قوله او بالضرورة) اى الارث والاختيارى كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية (قوله  
وهل اراث الحى من الحى الخ) اى قيل الموت فى آخر جزء من اجزاء حياته والاول قول زفر  
ومشايخ العراق والثاني قول الصحابين وبمرة الخلاف فيما لو تزوج بأمة مورثه ولا وارث غيره  
فقال لها اذامات مولاك فانت حرة فعلى الاول تعق لانه اضاف التعق الى الموت والميت ثابت له

قبله وعلى الثاني لا تعق لبثوت الملك بعده افاده في شرح الوهبانية وتظهر الخثرة ايضا فيما  
لوعلق الوارث طلاقها بموت مولاها كائنص عليه البيرى عن السراجة اقول وبه نظير فائدة  
تصورها بالزوج والافعليق التعق لا يتوقف على الزوجية تأمل (قوله المعتمد الثاني)  
وكذا ذكر الطرابلسى في سكب الانهر ان عليه المعول لكن ذكر في الدر المتقى عن التتارخانية  
ان الاعتماد على الاول (قوله الحالية الخ) صفة كاشفة لان التركة فى الاصلاح ما تركه الميت  
من الاموال صافيا عن تعلق حق الغير بعين من الاموال كما فى شروح السراجية واعلم انه  
يدخل فى التركة الدية الواجبة بالقتل الحظا او بالصلح عن العمد او باقتراب القصاص ما لا يغنى  
بعض الاولياء فقصى منه ديون الميت وتنفذ وصاياه كما فى الذخيرة (قوله بعينها) متعلق  
بقوله تعلق (قوله كالرهن الخ) مثال للعين التى تعلق بها حق الغير فاذا رهن شيأ وسلمه  
ولم يتركه غيره فدين المرتهن مقدم على التجيز فان فضل بعده شى صرف اليه (قوله والعبد  
الجاني) اى فى حياة مولا ولا مال له سواء فان المجنى عليه احق به من المولى الا ان يفضل  
بعد ارش الجنابة شى (تنبيه) لو كان العبد الجاني هو المرهون قدم حق المجنى عليه لانه  
اقوى لثبوته على ذمة العبد وحق المرتهن فى ذمة الراهن ومتعلق برقة العبد لا فى ذمته ذكره

يعقوب باشا فى حاشية شرح السراجية للسيد الشريف (قوله والمأذون المديون) اى اذامات  
المولى ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجيز (قوله والمبيع المحبوس بالثمن) كالمواشترى  
عبدا ولم يقضه فمات قبل نقد الثمن فالبايع احق بالعبد من تجيز المشتري قال يعقوب باشا  
اما اذا كان المبيع فى يد المشتري ومات عاجزا عن اداء الثمن فانه يبدأ برجوعه لامطلاق بل  
اذا لم يتعلق به شى من الحقوق اللازمة كما اذا كاتبه المشتري اورنه واستولده اوجنى  
ذلك المبيع على غيره فانه حينئذ لم يثبت له حق الرجوع للمانع قوى حتى لو عجز المكاتب وعاد  
الى الرق او فك الرهن اوفدى من الجنابة فله الرجوع لزوال ذلك المانع اه وتقل مثله  
ط عن حاشية عجم زاده على شرح السيد ثم قال وانظر هذا مع قولهم ان البايع أسوة  
الغرماء فيه عندنا اه اى فيما اذا قبض المشتري المبيع ولم يذكر فيه الاخلاف الشافعى  
كأقدم قيل خيار الشرط والظاهر ان ما ذكره مأخوذ من كتب الشافعية فليتب (قوله  
والدار المستأجرة) فانه اذا اعطى الاجرة او لانهم مات الآجر صارت الدار رهن بالاجرة

واما غيره فبالنص  
تارة وبالقياص اخرى  
وقيل لتعلقه بالموت وغيره  
بالحياة او بالضرورة  
 وغيره بالاختيارى وهل  
ارث الحى من الحى ام  
من الميت المعتمد الثاني  
شرح وهبانية (يبدأ من  
تركة الميت الحالية عن  
تعلق حق الغير بعينها  
كالرهن والعبد الجاني)  
والمأذون المديون والمبيع  
المحبوس بالثمن والدار  
المستأجرة

والظاهر ان مثله ما واقضه وباعه سلعة بثمن معلوم وأجل ذلك فيحسب له من ثمن السلعة بقدر ما مضى فقط تأمل (قوله وعلة الخ) علة الخانوق بالتباعد عن شبهة الربا لانها في باب الریاء ملحقه بالحقيقة ووجهه ان الربح في مقابلة الاجل لان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن لكن اعتبروه مالا في المراجعة اذا ذكر الاجل بمقابلة زيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض والله سبحانه وتعالى اعلم

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض

مناسبتة للوصية انها اخت الميراث ولو وقعها في مرض الموت وقسمة الميراث بعده ولذا اخر عنها ثم الفرائض جمع فريضة وهي ما يفرض على المكلف وفرائض الابل ما يفرض كبت مخاض في خمس وعشرين وقدسنى به ساكل مقدر فقيل لانصاء الموارث فرائض لانها مقدرة لاصحابها ثم قيل للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض وللعلم به فرضى وفارض وفراض مغرب (قوله هي علم بأصول الخ) اى قواعد وضوابط تعرف اى تلك الاصول حق كل اى كل واحد من الورثة اى قدر ما يستحقه من التركة ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة بما ذكر الاصول المتعلقة بالمتنع من الميراث والحجب بل هي العمدة في ذلك اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من الماهارة به لا يحل له ان يقسم فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافرص أو عصبه أو ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتصحيح والعول والرد وغير ذلك فافهم والمراد بالفرائض السهام المقدرة كما مر فیدخل فيه العصبات وذو الرحم لان سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركات وغايته ايصال الحقوق لاربابها واركانه ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت مورث حقيقة او حكما كفقود أو تقديرا كجنين فيه غرة وجود وارثه عند موته حيا حقيقة او تقديرا كالحمل والعلم بجهة ارثه واسبابه وموانعه ستأتى واصوله ثلاثة الكتاب والسنة في ارث الام شهادة الغيرة وابن سلعة واجماع الامة في ارث ام الاب باجتهاد عمر رضى الله تعالى عنه الداخلى في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هنا خلافا لمن زعمه في ام الاب وقد علمت جوابه واستمداده من هذه الاصول أفاده في الدر المنثور (قوله لان الله تعالى قسمه) الاولى قدره كاقال الزيلعي لانه معنى الفرض تأمل (قوله بنفسه) اى ولم يفرض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة كقوله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة \* والله على الناس حجة اليت \* وانما السنة ينتهز زيلعي (قوله لثبوت بالنص لا غير) أراد بالنص ما يشمل الاجماع واحتزبه عن القياس فانه لا يجري في الموارث لانه لا مجال له في المقدرات لحفاء وجه الحكمة في التخصيص بمقدار دون آخر ثم ان هذا علة للعلة الاولى ان يقول او لثبوت فيكون علة ثانية لتسميته نصف العلم وقيل في وجه التسمية غير ما ذكره وقيل انه مما لا يدرك معناه فصديق بأنه نصف العلم ولا بحث عن وجهه \* ثم اعلم ان ما ذكره من الاوجه مبنى على ان النصف يراد به احد قسمي الشيء فان كل الشيء تحته نوعان احدهما نصفه وان لم يتحد عددها ومنه حديث احمد الطهور نصف الايمان وقول العرب نصف السنة حضر ونصفها سفر اى تنقسم زمانين وان تفاوتت عدتهما وقول

وعله بالرفق للجناين وقد

قدمته قبل فصل القرص

والله اعلم \* (فرع) \* في

آخر الكثرين بنى لحافظ

القرآن في كل اربعين يوما

ان يحتم مرة والله اعلم

### كتاب الفرائض

هي علم بأصول من فقه

وحساب تعرف حق كل

من التركة والحقوق ههنا

خسة بالاستقراء لان الحق

اما للميت او عليه او لا ولا

الاول التجهيز والثاني اما

ان يتعلق بالذمة وهو الدين

المطلق او لا وهو المتعلق

بالعين والثالث اما اختياري

وهو الوصية او اضطرارى

وهو الميراث وسعى فرائض

لان الله تعالى قسمه بنفسه

وأوضحه وضوح الثمار

بشمسه قلت ولذا سماه

صلى الله عليه وسلم نصف

العلم لثبوت بالنص لا غير

السواء وهوان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهوان تطيعه في كل مباح \* وعن خلف انه وقعت زلزلة فامر الطلبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وشمرهم خير من شر غيرهم (قوله جاز في الاصح) وهو مروي عن ابي يوسف فقد قال يعينني ان تنزلي امرأتك كما يعينها ان تزني لها والاصح انه لا بأس به في الحرب وغيره واختلف الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في عمره والاصح لا فصل في المحيط بين الحضاب بالسواد قال عامة المشايخ انه مكروه وبعضهم جوزه مروي عن ابي يوسف اما بالحرمة فهو سنة الرجال وسما المسلمين اه منح ملخصا وفي شرح المشارق للاكمال والخيار انه صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتركه في معظم الاوقات ومذهبا ان الصبغ بالخاء والوسمة حسن كما في الحاشية قال النووي ومذهبا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة او حمرة وتحريم خضابه بالسواد على الاصح لقوله عليه الصلاة والسلام غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد اه قال الحموي وهذا في حق غير الغزاة لا يجرم في حقهم للارهاب ولعله محل من فعل ذلك من الصحابة ط (قوله كما يجوز ان يأكل متكا في الصحيح) قد منافي الحظر انه لا بأس به في المختار اي تركه أولى وهذا اذا لم يكن عن تكبر والافحرم (قوله لا يروى الخ) الذي في صحيح البخاري وغيره انه عليه الصلاة والسلام قال لا آكل متكا قال ابن حجر في شرح الثمائل عن النسائي قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكا قط لكن اخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد انه أكل متكاسرة فان صح فهو زيادة مقبولة ويؤيدها ما أخرجه عن ابن شاهين عن عطاء بن يسار ان جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكا فنهاه وفسر الاكثر ان الاتكاء باليل على احد الجانبين لانه يضرب بالآكل وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل قال مالك رحمه الله وهو نوع من الاتكاء وفيه إشارة الى انه لا يختص بصفة يعينها اه ملخصا وبه علم انه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم أكل متكا فقد تركه لمساخيه عنه فليس فيه دليل على الجواز نعم ذكر بعض الشافعية انه خاص به عليه الصلاة والسلام والاصح عندهم انه عام قال الملقى في شرح الجامع الصغير اختلف في صفة الاتكاء فقيل ان يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة كان وقيل ان يميل على احد شقيه وقيل ان يعتمد على يده اليسرى من الارض والاول المعتمد وهو شامل للقوانين والحكمة في تركه انه من فعل ملوك المعجم والمتعظمين وانه ادعى كثرة الأكل واحسن الجلسات للأكل الاقواء على الوركين ونصب الركبتين ثم الجثي على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى وتماه فيه (قوله) واذا خرج من بلدة بها الطاعون (المتناسب زيادة او دخل ليناسب ما بعده ط (قوله ليس له ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لان فقه المسلمين اكثر نوايا من الجهاد حيث كان بهذه الصفة ط (قوله) قضى المديون الخ) افاد ان الدين اذا كان مؤجلا ففضاه المديون قبل حلول الاجل يجبر الدائن على القبول كما في الحاشية (قوله) لا يأخذ من المراجعة الخ) صورته اشترى شيئا بعشرة نقدا وابعه لآخر بعشرين الى اجل هو عشرة أشهر فاذا قضاء بعد تمام خمسة اومات بعدها يأخذ خمسة ويترك خمسة ط اقول

جاز) في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا وسر في الخطر (كما يجوز ان يأكل متكا) في الصحيح لما روى انه صلى الله عليه وسلم أكل متكا جمع الفتاوى (أخذه الزلزلة في بيته ففر الى الفضاء لا يكره بل يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل (واذا خرج من بلدة بها الطاعون فان علم ان كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج نجا ولودخل ابتلى به كره لذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه حمل النهي في الحديث الشريف يجمع الفتاوى (فقيه في بلدة ليس فيها غيره افقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك) برزازية وغيرها (قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول اومات) خل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما) لا يقدر ماضى من الايام وهو جواب المتأخرين (قبة وبه أفقى المرحوم ابو السعود افندي مفتي الروم

ثم اهدى لمشارك يوم الترويض بيضة يريد تعظيم اليوم فقد كفر وحبط ٦٦٠ عمله اه ولو اهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم

ويتهادون فيهما (قوله ثم اهدى لمشارك الخ) قال في جامع الفصولين وهذا بخلاف ما لو اتخذ مجوس دعوة لحاق رأس ولده فحضر مسلم دعوته فاهدى اليه شيئاً لا يكفر وحكى ان واحداً من مجوسى سر بل كان كثير المال حسن التعهد بالمسلمين فأتخذ دعوة لحاق رأس ولده فشهد دعوته كثير من المسلمين وأهدى بعضهم اليه فشق ذلك على مفتيهم فكتب الى استاذة على السعدى ان ادرلكا هل بلدك قد ارادتوا وشهدوا شعار المجوس وقص عليه القصة فكتب اليه ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة الاحسان من المروءة وحلق الرأس ليس من شعار اهل الضلالة والحكم بردة المسلم بهذا القدر لا يمكن والاولى للمسلمين ان لا يوافقوه على مثل هذه الاحوال لظهار الفرج والسرور اه (قوله والتعيم) عبارة الزيلعي والتعيم بتشديد العين (قوله ولا بأس) من البؤس اى لاشدة عليه من جهة الشرع او من البأس وهو الجراءة اى لاجرامه في مباشرته لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على ان فاعله لا يؤجر ولا يأنمبه حوى عن المفتاح اه اقول والغالب استعماله فيما تركه اولى (قوله القلائس) جمع قلنسوة يفتح القاف ذات الآذان تحت العمامة ط (قوله غير حرير الخ) رد على مسكين حيث قال لفظ الجمع يشمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكرباس والسوداء والحمرات (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام لبسها) كذا في بعض النسخ ومثله في الدر المنثور اى لبس القلائس وقد عزاه المصنف والزيلعي الى الذخيرة وفي بعض النسخ وصح انه حرم لبسها اى قلائس الحرير والذهب تأمل (قوله ونذب لبس السواد) لان محمداً ذكر في السير الكبير في باب القنائم حديثاً يدل على ان لبس السواد مستحب وان اراد ان يحدد اللبس لعمامته ينبغي له ان ينصها كورا كورا فان ذلك احسن من رفعها عن الرأس والقائفا في الارض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين وتماه في الزيلعي (قوله وقال اياكم والاخر) الذى في الزيلعي اياكم والحرة فانها زى الشيطان (قوله ويستحب التجمل الخ) قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى اذا انعم على عبده احب ان يرى اثر نعمته عليه وابو حنيفة كان يتردى برداء قيمته اربعمائة دينار وكان يأمر اصحابه بذلك ويقول فان الناس ينظرون اليكم بعين الرحمة ومحمد كان يلبس الثياب النفيسة ويقول ان لى نساء وجوارى فاذنن نفسي كي لا ينظرن الى غيرى قيل للشيخ اليس عمر رضى الله عنه كان يلبس قبضاصه كذا رقيقة فقال فعل ذلك حكمة هي انه كان امير المؤمنين وعمله يقتدونه وربما لا يكون لهم مال يأخذون من المسلمين ذخيرة ملخصا (قوله قيمته الف دينار) تبع المصنف والذى في الزيلعي الف درهم (قوله وللشاب العالم ان يتقدم الخ) لانه افضل منه ولهذا يقدم في الصلاة وهي احد اركان الاسلام وهي تالية الايمان زيلعي وصرح الرملى في فتاواه بحرمة تقدم الجاهل على العالم حيث اشعر بتزول درجته عند العامة لمخالفته لقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات الى ان قال وهذا يجمع عليه فالتقدم ارتكب معصية فيعزر (قوله فمن يضعه) اى يضع العالم (قوله وهم اولوا الامر على الاصح) اى من الاقوال في تفسير قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم كما ذكره الزيلعي وفي المنح عن البرازية وقال الزندويستى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على

بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبى ان فعله قبله او بعده نفياً للشبهة ولو شرى فيه ما لم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتعيم لا يكفر زيلعي (ولا بأس بلبس القلائس) غير حرير وكرباس عليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجية وصح انه حرم لبسها (ونذب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر) وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (ويكره) اى للرجال كما مر في باب الكراهية (لبس المعصفر والمنزعفر) لقول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما هنا رسول الله تعالى عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال اياكم والاخر فانه زى الشيطان ويستحب التجمل واباح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وخرج صلى الله عليه وسلم رداء قيمته الف دينار زيلعي (والشاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل) ولو قرشاً قال تعالى والذين اوتوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر



الصلاة (قوله قولان) قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز ان يدعى به غير الانبياء والملائكة عليهم السلام وهو مرحوم قطعاً فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنى عن هذه الصلاة فلاحاجة اليها وقال بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان من اشوق العباد الى من يد رحمة الله تعالى ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك زيلعي والصحيح الجواز كذكره الزيلعي في كتاب الصلاة وقال في البحر وروى عن بعض المشايخ انه قال ولا يقول ارحم محمداً واكثر المشايخ على انه يقوله للتواتر وقال السرخسي لا بأس به لان الاترواد به من طريق ابي هريرة وابن عباس ولان أحداً وان جل قدره لا يستغنى عن رحمة الله تعالى اهـ (قوله وجوزه السيوطي تبعاً لاستقلالاً) اى مضموماً الى الصلاة والسلام لا وحده فيجوز اللهم صل على محمد وارحم محمداً ولا يجوز ارحم محمداً بدون الصلاة (قوله فليكن التوفيق) اى يحمل القول بالجواز على التبعة والقول بعدمه على الابتداء ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحل الخلاف في الجواز وعدمه انما هو فيما يقال مضموماً الى الصلاة والسلام كما فاده شيخ الاسلام ابن حجر فلذا اتفقوا على أنه لا يقال ابتداء رحمه الله اهـ قال ط ويبنى ان لا يجوز غفر الله له وسامحه لما فيه من ايهام نقص اهـ أقول وكذا عافاه وان وقع في القرآن لان الله تعالى له أن يخاطب عبده بما اراد كما لا يليق ان يخاطب الرعية الامراء بما تخاطبهم به الملوك ولم أر من تعرض للترحم على الملائكة فليراجع (قوله ويستحب الترضى للصحابة) لانهم كانوا يبالغون في طلب الرضى من الله تعالى ويجهدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يلحقهم من الابتداء من جهته أشد الرضى فهو لا احق بالرضى وغيرهم لا يلحق اذ انهم ولو اتفقوا على الارض ذهب زيلعي (قوله وكذا من اختلف في نبوته) قال النووي والذي أراه ان هذا اى الدعاء بالصلاة لا بأس به وان الارجح ان يقال رضى الله عنه لانه مرتبة غير الانبياء ولم يثبت كونهما نبيين اهـ وظاهر قول المتن ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة وكذا كلام القاضي عياض السابق انه لا يدعى له بالصلاة لكن يبنى عدم التسميه شبهة الاختلاف (قوله وقيل يقال الخ) اى لتكون الصلاة عليه تبعاً فيكون مما لا خلاف فيه وهو وجه كما لا يخفى على التبعة (قوله والعباد) بالضم جمع عابد (قوله وقال الزيلعي الخ) لا يخالف ما قبله الا في قوله ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز \* (تمه) \* يكره الجدل في أن لقمان وذا القرنين وذا الكفل انبياء ام لا ويبنى ان لا يسأل الانسان عملاً حاجة اليه كأن يقول كيف هبط جبريل وعلى أى صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحين رآه على صورة البشر هل بقى ملكام لا وأين الجنة والتارومنى الساعة ونزول عيسى واسماعيل افضل أم اسحق وأيهما الذبيح وفاطمة افضل من عائشة ام لا وباو النبي كانا على أى دين ومادين اى طالب ومن المهدي الى غير ذلك مما لا تحب معرفته ولم يدرك التكليف به ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم بأسماء معظمه فلا يجوز ان يقال انه فقير غريب مسكين فريد طويل ويجب تعظيم العرب خصوصاً اهل الحرمين خصوصاً اولاد المهاجرين والانصار خصوصاً اولاد الخلفاء الاربعة مقدسى عن خزائن الاكمل (قوله والاعطاء باسم التبروز والمهرجان) بل يقال هدية هذا اليوم ومثل القول التي فيها يظهر ط والتبروز اول الربيع والمهرجان اول الخريف وهما يومان يعظمهما بعض الكفرة

قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطي تبعاً لاستقلالاً فليكن التوفيق وبالله التوفيق (ويستحب الترضى للصحابة) وكذا من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني (والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه) وهو الترحم للصحابة والترضى للتابعين ومن بعدهم (على الراجح) ذكره القرماني وقال الزيلعي الاولى ان يدعو للصحابة بالترضى وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز (والاعطاء باسم التبروز والمهرجان لا يجوز) اى الهدايا باسم هذين اليومين حرام (وان قصد تعظيمه) كما يعظمه المشركون (يكفر) قال ابو حفص الكبير لو ان رجلاً عبد الله خمسين سنة

ادخلا وصورته ان يقولوا ثالث ان سبقنا فالمالان لك وان سبقناك فلاشيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما وهو ايهما سبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبهما أخذ المالين وان غلباه فلاشيء لهما عليه ويأخذ أيهما غلب المال المشروط له من صاحبه زبلي (قوله بشرطه) وهو ان يكون فرس المحلل كفوا لفرسيهما يجوز ان يسبق أو يسبق (قوله ولا يجوز الخ) قاله الزبلي ومثله في الحائنة والذخيرة وغيرها لكن جزم الشارح في كتاب الحظر والاباحة بأن البعل والمحار كالفرس وعزاه الى الملقق والمجمع قلت ومثله في الحنار والمواهب وغيرها واقره المصنف هناك خلافا لما ذكره هنا وتقدم تمام الكلام عليه في كتاب الحظر فراجع (قوله وتماه في الزبلي) حيث ذكر انه لو قال واحد من الناس لجماعة من الفرسان أول اثنين من سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للرماة من أصاب الهدف فله كذا جاز لانه من باب التفتيل فاذا كان التفتيل من بيت المال كالسلب ونحوه يجوز فائضك بخالص ماله وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جازا لم يكن من الجانين على ما ذكرنا في الحيل اذ التلم في البابين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه به اه (قوله ولا يصلى على غير الانبياء الخ) لان في الصلاة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب الاتباع بان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم زبلي واختلف هل تكره تحريما أو تنزيها وأخلاف الاولى وصحح النووي في الاذكار الثاني لكن في خطبة شرح الاشياء للبيري من صلى على غيرهم أثم وكره وهو الصحيح وفي المستصفى وحديث صلى الله على آد أبي أوفى الصلاة حقه فله ان يصلى على غيره ابتداء أما الغير فلا اه وأما السلام فقل اللقاني في شرح جوهره التوحيد عن الامام الجويني انه في معنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب ولا يفرد به غير الانبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء في هذا الاحياء والموات الا في الحاضر فيقال السلام أو سلام عليك أو عليكم وهذا يجمع عليه اه اقول ومن الحاضر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والظاهر ان العلة في منع السلام ما قاله النووي في علة منع الصلاة ان ذلك شعار اهل البدع ولان ذلك مخصوص في لسان السلف بالانبياء عليهم الصلاة والسلام كما ان قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان عز زرا جليلا ثم قال اللقاني وقال القاضي عياض الذي ذهب اليه المحققون وأميل اليه ما قاله مالك وسفيان واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين انه يجب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء بالصلاة والتسليم كما يخص الله سبحانه عند ذكره بالتقديس والتزيه ويذكر من سواهم بالغفران والرضا كما قال الله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وايضا فهو أمر لم يكن معروفا في الصدر الاول وانما احده الرافضة في بعض الأئمة والتشبه بأهل البدع منهي عنه فتجب مخالفتهم اه اقول وكرهه التشبه بأهل البدع مقرر عندنا ايضا لكن لا مطلقا بل في المذموم وفيما يقصده التشبه بهم كما قدمه الشارح في مقسّدات

بشرطه كما مر في الحظر  
(لا) يحرم (من احد  
الجانين) استحسانا ولا  
يجوز الاستباق في غيره هذه  
الاربعة كالبلغ بالجعل  
واما بلا جعل فيجوز في  
كل شيء وتماه في الزبلي  
(ولا يصلى على غير الانبياء  
ولا على غير الملائكة  
الا بطريق التبعية) وهل  
يجوز الترحم على النبي

قاعدة الامام من عدم التقدير فيما لم يرد به نص من المقدرات وتفويضها الى الراى تأمل وقوله  
 عن الامام تأييدا لما اختاره اولافلا تكرار فافهم **(قوله عنهما)** اى عن الصاحين **(قوله)**  
 وختان المرأة) الصواب خفاض لانه لا يقال فى حق المرأة ختان وانما يقال خفاض حوى  
**(قوله بل مكرمة للرجال)** لانه الذ فى الجماع زبلى **(قوله وقيل سنة)** جزم به البزاي معللا  
 بانه نص على ان الختنى تختن ولو كان ختنها مكرمة لم تختن الختنى لاحتمال ان تكون امرأة  
 ولكن لا كالسنة فى حق الرجال اه اقول ختان الختنى لاحتمال كونه رجلا وختان الرجل  
 لا يترك فلذا كان سنة احتياط ولا يفيد ذلك سنه المرأة تأمل وفى كتاب الطهارة من السراج  
 الوهاج اعلم ان الختان سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعى واجب وقال بعضهم سنة  
 للرجال مستحب للنساء لقوله عليه الصلاة والسلام ختان الرجل سنة وختان النساء مكرمة  
 ولو كان للصبي ذكران فان كانا عاملين ختنا ولو احدهما فقط ختن خاصة ويعرف العاقل  
 بالبول والانتشار والختن المشكل يختن من الفرجين ليقع اليقين وأجرة ختان الصبي على ابيه  
 ان لم يكن له مال والعبد على سيده ومن بلغ غير محتون اجبره الحاكم عليه فان مات فهو هدر  
 لموته من فعل مأذون فيه شرعا اه ملخصا **(قوله وفى الرسل الخ)** صريح فى ان ساما وخظلة  
 مرسلان ط **(قوله شئت ادريس)** بلاتونين كسام وهود **(تمة)** \* قيل السبب فى الختان  
 ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ابتلى بالتروع بذبح ولده احب ان يجعل لكل واحد  
 تروعا يقطع عضو وارقة دم وابتلى بالصبر على اسلام الآباء ابناهم تأسيابه عليه الصلاة  
 والسلام وقد اختن ابراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة اومائة وعشرين والاول اصح  
 وجمع بان الاول من حين النبوة والثانى من حين الولادة واختن بالقدم اسم موضع وقيل آلة  
 التجار وقد اختلف الرواة والحفاظ فى ولادة نينا صلى الله عليه وسلم محتونا ولم يصح فيه شئ  
 واطال الذنبى فى رد قول الحاكم انه تواترت به الرواية وقد ثبت عندهم ضعف الحديث به  
 وقال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد محتونا **(قوله وبطقرحته)** اى  
 شقها من باب قتل **(قوله وغيره)** اى غير المذكور من الكى والبط **(قوله وهرة تضر)** كما اذا  
 كانت تأكل الحما والمذبح زبلى **(قوله وبذبحها)** الظاهر ان الكلب مثلها تأمل  
**(قوله يكره احراق جراد)** اى تحريقها ومثل القمل البرغوث ومثل العقرب الحية ط **(قوله)**  
 والقاء القملة ليس بادب) لانه لا تؤذى غيره ويورث النسيان وفيه تعذيب لها بمجموعة ط اما  
 البرغوث فيعيش فى التراب **(قوله وجازت المسابقة)** اى بشرط ان تكون الغاية مما يجتمعها  
 الفرس وان يكون فى كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما يسبق  
 لامحالة فلا يجوز لانه اما جاز للحاجة الى الرياضة على خلاف القياس وليس فى هذا الايجاب  
 المال للغير نفسه بشرط لامنفعة فيه فلا يجوز اه زبلى **(قوله والرمى)** اى بالسهم  
**(قوله ليرتاض للجهاد)** افادانه مندوب كصرحه فى الحظر وانه للتأهلى مكروه واما حديث  
 لانتحضر الملائكة شئ من الملاهى سوى التضال اى الرمى والمساقة فالظاهر ان تسميته لهوا  
 للمساواة الصورية تأمل **(قوله وحرم شرط الجمل من الجانيين)** بان يقول ان سبق فرسك  
 فلك على كذا وان سبق فرسى فلى عليك كذا زبلى **(قوله الا اذا دخل محلا)** المناسب

ولم يرد عنهما فيه شئ فلذا  
 اختلف المشايخ فيه وختان  
 المرأة ليس سنة بل مكرمة  
 للرجال وقيل سنة وقد جمع  
 السيوطى من ولد محتونا  
 من الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام فقال \*

وفى الرسل محتون لعمره  
 خلقه \*

ثمان وتسع طيبون أكارم  
 وهم زكريا شئت ادريس

يوسف \* وخظلة عيسى  
 وموسى وآدم \* ونوح

شعيب سام لوط وصالح \*  
 سليمان يحيى وهود بن خاتم \*

(و يجوز كى الصغير ويط  
 قرخته وغيره من المداواة

للمصلحة) ويجوز (فصد  
 البهائم وكىها وكل علاج فيه

منفعة لها و جاز قتل ما يضر  
 منها ككلب عقور وهرة)

تضر (ويذبحها) اى الهرة  
 (ذبحا) ولا يضرها لانه لا

يفيد ولا يجر قها وفى المبتنى  
 يكره احراق جراد وقيل

وعقرب ولا بأس باحراق  
 حطب فيها نمل والقاء

القملة ليس بأدب (وجازت  
 المسابقة بالفرس والابل

والارجل والرمى) ليرتاض  
 للجهاد (وحرم شرط

الجمل من الجانيين) الا  
 اذا ادخل محلا

فاقرضه أولى زبلى (قال ان كان الله يعذب المشركين فامراً نه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب) كذا في الحائنة وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة بأن يكون مشركاً في عمره ثم يحتمل له الحنفى أو اطفال المشركين فانهم مشركون شرعاً واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهى سالبة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القائلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد أورد هذا للفرع على غير هذا الوجه ٦٥٦ ابن وهبان فقال \* وهل قائل لا يدخل

النار كافر \* ولكنها بالمؤمنين تعمّر \* قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ورسوله ولا ينفهم قال تعالى فلم يك ينفهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ولعجز اليت معنى آخر وهو ان عمارها خزنتها القائمون بأمرها وهم مؤمنون في البيت سؤالان قال ابن الشحنة وعندي ان هذا مما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل تأويل قاله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى بنقله على نفسه بالانكار وانه ما كان له ان يدونه وبالله التوفيق (ص) خشفته ظاهرة بحيث لوراه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره الا بتشديد آله ترك على حاله كشيخ أسلم وقال أهل النظر لا يطبق الحتان ترك ايضا

لكنه بوجه انه لا يضمن اذا لم يحجز صاحبها كالتقاضى مع انه لا يمكن الحاق الاقراض بالتصدق الا اذا قلنا بالضمان (قوله فاقراضه اولى) اى اقرضه من فقير زبلى (قوله وظاهر توجيهه الخ) عبارة المنع وظاهر توجيهه المفهوم من كلام الامام قاضى خان ان المراد بالمشركين في الشرط المذكور الجميع فلذا قال في تعليقه لان من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة الخ فتنبه (قوله بهذا البعض) اى الذى دلت عليه من التبعيض (قوله فانهم مشركون شرعاً) اى بطريق التبعية منع فالفى انهم يعاملون شرعاً معاملة آبائهم اما حكمهم في الآخرة فيه اقوال عشرة احدها انهم خدم اهل الجنة والمشهور عن الامام التوقف (قوله لم تصدق الموجبة الكلية) اى فلا تبحث لانه عاق الطلاق على كون المشركين جميعاً معذنين ولم يحقق منح اى حلالاً على الاستغراق (قوله وهل قائل) اى هل يوجد قائل والجملة بعده مقول القول وكافر فاعل يدخل (قوله ففى البيت سؤالان) وهما عدم دخول النار كافر ودخول المؤمنين النار (قوله ولا يقبل تأويل قاله) مقتضاه انه يحكم عليه بالكفر وفيه نظر لما تقرر انه لو كان وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنعه فعلى المقق الميل لما يمنع ولا سيما عند وجود القرينة كراداة الانفاذ والتعمية كقوله عليه الصلاة والسلام لامرأة ما زحاً ان الجنة لا يدخلها عجوز (قوله قلت هذا) اى ما فى الشرط الثانى (قوله فكيف الاول) اى ما فى المتن المساوى لما فى الشرط الاول (قوله ثم رأيت شيخنا قال) اى معترضاً على المصنف فى حاشية المنع حيث نقل كلام ابن الشحنة فالضمير فى نقله لكلام ابن الشحنة وفى قضى ونفسه للمصنف فافهم لكن كان ينبغي للشارح ان يصرح بان المصنف نقل كلام ابن الشحنة حتى يتعين مرجع الضمائر (قوله آله) بمد الهجزة فعل ماض من الايلام والجملة صفة لتشديد (قوله وقال اهل النظر) اى المعرفة منح (قوله وحكما) الحكمى بقطع الاكثر ولم يوجد ط (قوله حاربهم الامام) كولو تركوا الاذان منح (قوله ووقته) اى ابتداء وقته مسكين او وقته المستحب كما نقل عن شرح باكير على الكنز (قوله غير معلوم) اى غير مقدر بمدة وقد عدل الشارح عاجز به المصنف كالكثر ليكون المتن جارياً على قول الامام كدادة المتون (قوله وقيل سبع) لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغها فؤمر بالحنان حتى يكون ابلغ فى التنظيف قاله فى الكافى زاد فى خزائنه الاكل وان كان اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلاً فلا بأس به وقيل لا تبحث حتى يبلغ لانه للطهارة ولا تحجب عليه قبله ط (قوله وقيل عشر) لزيادة امره بالصلاة اذا بلغها (قوله وهو الاشبه) اى بالفقه زبلى وهذه من صيغ التصحيح (قوله وقال ابو حنيفة الخ) الظاهر انه لا يخالف ما قبله بناء على

(ولو ختن ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فما دونه لا) (قاعدة) يكون ختانا يعتد به لعدم الحتان حقيقة وحكما (و) الاصل ان (الختان سنة) كما جاء فى الخبر (وهو من شعائر الاسلام) وخصائصه (فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم) الامام فلا يتركه الا لعذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهراً (ووقته غير معلوم) وقبل سبع سنين كذا فى الملتقى وقبل عشر وقبل اقصاص اثنا عشرة سنة وقبل العبرة بطاقته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم لى بوقته



والفدة والمرارة والمثانة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام واكره الستة وذلك لقوله عز وجل  
 حرمت عليكم الميتة والدم الآية فلما تناوله النص قطع تحريمه وكرهه ماسواه لانه مات متحيته  
 الانفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهية لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث زبلي  
 وقال في البدائع آخر كتاب الذبايح وماروى عن مجاهد فالمراد منه كراهة التحريم بدليل انه  
 جمع بين الستة وبين الدم في الكراهة والدم المسفوح محرم والمروى عن ابى حنيفة انه قال  
 الدم حرام واكره الستة فاطلاق الحرام على الدم وسعى ماسواه مكروها لان الحرام المطلق  
 ما ثبتت حرمة بدليل مقطوع به وهو المفسر من الكتاب قال الله تعالى اودم مسفوحا وانعقد  
 الاجماع على حرمة وأما حرمة ماسواه من الستة فثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد  
 أو بظاهر الكتاب المحتمل للتأويل او الحديث فلذا فصل فسمى الدم حراما وذامكروها اه  
 أقول وظاهر اطلاق التون هو الكراهة (قوله وقيل تنزيها) قائله صاحب القنية فانه ذكر  
 ان الذكر او الفدة لو طبخ في المرقة لا تكره المرقة وكرهه هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم اه  
 واختار في الوهبانية ما في القنية وقال ان فيه فائدتين احدها ان الكراهة تنزيهية والاخرى  
 انه لا يكره أكل المرقة واللحم اه نقله عنه ابن الشحنة في شرحه واقره (قوله والاول اوجه)  
 لما قدمناه من استدلال الامام بالآية وايضا فكلما صاحب القنية لا يعارض ظاهر التون  
 وكلام البدائع (قوله من الشاة) ذكر الشاة اتفاقا لان الحكم لا يختلف في غيرها من  
 المأكولات ط (قوله الحياء) هو الفرج من ذوات الحنف والظلف والسباع وقد يقصر  
 قاموس (قوله والفدة) بضم الفين المعجمة كل عقدة في الجسد اطاف بها شجيم وكل قطعة  
 صلبة بين العصب ولا تكون في البطن كما في القساموس (قوله والدم المسفوح) اما الباقي  
 في العروق بعد الذبح فانه لا يكره (قوله في بيت) وقيله بيت آخر ذكره في المنع وهو  
 ويكره اجزاء من الشاة سبعة \* فخذها فقد اوضحتمها لك بالعدد  
 (قوله فقل ذكر الخ) كذا في النسخ وعليه فالعدد ستة والظاهر ان اصل البيت حيا ذكر الخ  
 (قوله وقال غيره) اى بطريق الرمز ومثله قولي

وقيل تنزيها والاول  
 اوجه (من الشاة سبع  
 الحياء والخصية والفدة  
 والمثانة والمرارة والدم  
 المسفوح والذكر) للآثر  
 الوارد في كراهة ذلك  
 وجمعها بعضهم في بيت  
 واحد فقال \*  
 فقل ذكر والاثنان مثانة \*  
 كذا القدم ثم المرارة والفدة \*  
 وقال غيره  
 \* اذا ما ذكيت شاة فكلها \*  
 \* سوى سبع ففيهن الوال \*  
 \* فخاء ثم خاء ثم غين \*  
 \* ودال ثم ميان وذال \*  
 (للقاضى اقراض مال  
 الغائب والطفل والقطعة)  
 بشرط تقدمت في القضاء  
 (بخلاف الاب والوصى  
 والمقتط) الا اذا انشدها  
 حتى ساغ تصدقه

ان الذى من المذاكرة روى \* يجمعه حروف فخذ مدغم  
 (قوله اذا ما ذكيت) بالبناء للمجهول والتاء علامة التأنيث (قوله والقطعة) قيده بعضهم  
 بغير لقطة الذمى فليس للقاضى اقراضها لقولهم لا يجوز التصديق بها بل يضعها في بيت المال  
 لان الاقراض قرينة والذمى ليس من اهل القرب اه واطلق في اقراضه اللقطة فشمّل  
 اقراضها من المقتط وغيره وقول البحر من الملتقط الظاهر انه غير قيد تأمل (قوله بشرط  
 تقدمت في القضاء) حيث قال من ملئ مؤتمن حيث لا وصى ولا من قبله مضاربة ولا مستغلا  
 يشتره اه وقوله حيث لا وصى ذكره صاحب البحر بحثا وفيه كلام يعلم من محله (قوله  
 بخلاف الاب الخ) فان اقراضوا ضمنوا لعجزهم عن التحصيل بخلاف القاضى ويستثنى  
 اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا بجر كذا ذكره الشارح في القضاء وما ذكره  
 المصنف من ان الاب كالوصى لا كالقاضى هو احد قولين مصححين وعليه التون فكان المتمد  
 كما فاده في البحر (قوله الا اذا انشدها الخ) ذكره الزبلي بصيغة يبنى فالظاهر انه بحث منه

وتقدم في الغصب ( قال هذه رضى عنى ثم اعترف ) بالخطأ ( وصدقته ) في خطئه ( فله ان يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان قل ) افاد بأنه لا يثبت الا بالقول كقوله ( هو حق او صدق او كما قلت أو اشهد ) ٦٥٤ عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك ( من

الثبات اللفظي الدال على الثبات النفسى وهل يكون تكرار اقراره بذلك ثباتا خلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاقرار ( ولو أخذ رجل غريمه فترعه انسان من يده لم يضمن ) لانه تسبب ( وكذا اذا دل السارق على مال غيره او امسك هاربا من عدوه حتى قتله ) عدوه لما قلنا ( في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا ) تدفعه الى ( اقطع يدك او اضربك خمسين فدفعه لم يضمن ) الدافع لانه مكروه ( قال تركت دعواى على فلان وفوضت امرى الى الآخرة لاتسمع دعواه بعده ) اى بعد هذا القول ذكره في القنية ( الاجازة تلحق الافعال ) على الصحيح ( فلو غصب عينا ل انسان فاجاز المالك غصبه صح ) اجازته وحينئذ ( فيسبر الغاصب عن الضمان ) ولو انتفع به فأمره بالحفظ لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظ وتامه في العمادية ( وضع منجلا في الصحراء

بما اتفق وانكر بقية الورثة اذنها ان القول قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر له تأمل اه ( قوله وتقدم في الغصب ) لم أره فيه وانما قدم فيه ما ذكرناه عن الفوائد الزينية آقا ( قوله فله ان يتزوجها ) والعذر له في رجوعه عن ذلك انه لما يخفى عليه فقد يظن له بعد اقراره خطأ الناقل وهذه من المسائل التي اغتفروا فيها التناقص افاده في المنع ( قوله وهل يكون الخ ) في هذه المسئلة وقعت في زمن شيخ الاسلام ابن الشحنة فأفتى بأنه لا يكون ثباتا وخالفه بعض معاصريه ووقع نزاع طويل وعقد لها مجالس بامر السلطان قايتباى وآل الامر الى ان عرضت القول على شيخ الاسلام القاضي زكريا من نحو أربعين كتابا فاجاب بان صريح هذه القول ومنطوقها ان الثبات لا يحصل الا بقوله هو حق او نحوه وليس في صريحها ان التكرار كذلك نعم يؤخذ من قول المبسوط ولكن الثابت على الاقرار للمجدد له بعد العقده ان اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام قوله هو حق ونحوه وقدمت الكلام على ذلك مبسوطا في كتاب الرضاع فراجعه ( قوله خلاف مبسوط في المبسوط الخ ) قد علمت انه ليس في المبسوط بيان الخلاف وان المفهوم منه ان التكرار يثبت به الاصرار فقول الشارح لا يثبت صوابه حذف لا ولو قال صريح القول ان التكرار لا يثبت الاصرار لكن أحسن ( قوله لانه تسبب ) اى التزاع وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو موهوبه فلا يضاف اليه التلف كما اذا حل قيد العبد فأبق زبلى ( قوله او اضربك خمسين ) اى فأكثر فلو قال أحبسك شهرا او اضربك ضربا فهو ضامن لان دفع المال للغير لا يجوز الاخوف التلف لكن تقدم في الاكرام ان امر السلطان اكرامه تأمل ( قوله فدفعه ) اما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد ط ( قوله لانه مكروه ) قال العلامة المقدسى فلو ادعى ذلك اى الاخذ منه كرها هل يكتفى منه باليمين أم لا بد من رهان يحتاج الى بيان حوى أقول مقتضى كونه أمينا انه يصدق باليمين كالأودعى الهلاك تأمل ( قوله الاجازة تلحق الافعال ) هذا هو الصحيح وتقدم الكلام عليه أوائل كتاب الغصب ( قوله فاجاز المالك غصبه ) الذى في العمادية وغيرها غصب شيأ وقبضه فاجاز المالك قبضه الخ وهو انسب من قوله غصبه ( قوله لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظ ) مفهومه انه لو لم ينتفع به يبرأ بمجرد الامر ولعل المراد انه اذا انتفع به ودام على الانتفاع كالو غصب ثوبا فلبسه فاذا أمره بالحفظ لا يبرأ حتى ينزعه ويحفظه ألو تزعه قبل الامر وحفظه فأمره بالحفظ فالظاهر أنه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع بعد الامر متعدي بخلاف ما لو تزعه قبله هذا ما ظهروا وأفاد ط نحوه ( قوله وضع منجلا ) بكسر الميم ما يصعبه الزرع مغرب ( قوله قيد اتفاق الخ ) مشى عليه المصنف في المنع أيضا والعنى تبع للزبلى ومقتضى ما قدمه الشارح في الذبائح انه لا احتراز حيث قال وتشرط التسمية حال الذبح أو الرمي لصيد أو الارسل أو حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه اه وانظر ما كتبه هناك وفي كتاب الصيد ( قوله كره تحريما ) لما روى الاوزاعى عن واصل بن أبى جميلة عن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكر والانثيين والقيل

ليصيده حمار وحش وسى عليه نجاء في اليوم الثانى ) قيد اتفاق اذ لو وجد ميتا من ساعته لم يحل ( والغدة ) زبلى ( ووجد الحمار مجروحا ميتا لم يؤكل ) لان الشرط ان يذبحه انسان او يجرحه والا فهو كالتلطيحة ( كره تحريما )

برفعه الى من لا يشترط قبوله (لتأخذ بثراى ملكه او بالوعة فترمنها حائط جاره وطلب جاره تحويلة لم يجبر) عليه ومفاده انه يؤمر بالرفق دفعا للايذاء (وان سقط الحائط منه لم يضمن) لعدم تدميره اذ حفزه في ملكه فكان تسببا ومرفى آخر الاجارة انه لوسق ارضه سقيا لاحتجائه فتعدى لجاره ضمن (عمر دار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها) لصحة امرها (ولو) عمر (لنفسه) بلا اذنها فالعمارة له (ويكون غاصبا للعرصة فيؤمر بالتفريغ بطلبها ذلك (ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع) في البناء فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول لم تكره بينه وفي ان العمارة لها اولة فالقول له لانه هو الممتلك كما افاده شيخنا

بعد اليوم فيبقى المهر ولا حث اه وفي مديانات الاشياء عن القنية وله اى لعدم صحة الهبة ثلاث حيل احدها شراء شئ ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة وفي الاخير نظر اه فليكن ما هنا حيلة اخرى لذلك تأمل وانما لم يبحث فيما ذكر لعدم امكان البر في اليوم وانما قيد بالملفوف ليشب الرد بخيار الرؤية بعد مضي اليوم (قوله برفعه الى من لا يشترط قبوله) اى الى قاض لا يرى ان قبول الحال عليه شرط لتامم الحوالة كقضاء مالكي (قوله لم يجبر) قال في جامع الفصولين والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه وان اضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا ينافي بقيل بالنعوبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه (قوله ومفاده الخ) فيه تأمل (قوله لعدم تدميره الخ) أقول الانسب في التعبير ان يقال لانه متسبب غير متعد اذ حفزه في ملكه اى لان التسبب لا يضمن الا اذا تعدى كوضع الحجر في الطريق (قوله ضمن) لانه جعل مباشرا وفي جامع الفصولين تفصيل حيث قال فلو أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم تعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكر والإحكام ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائط المائل والا لم يضمن اه قال الرملى في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى تأخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسه فتقدم اليه بأحكام البناء حتى لا يسرى الماء تأمل اه وبه يفيد اطلاق قول المصنف لم يضمن ولا سيما على ما قدمناه من القول المفتى به (قوله عمر دار زوجته الخ) على هذا التفصيل عمارة كرمها وسائر املاكها جامع الفصولين وفيه عن العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لامره ولولنفسه بلا امره فهو له رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا امره ينبى أن يكون متبرعا كأمه اه وفيه بنى المتولى في عرصة الوقف ان من مال الوقف فالوقف وكذا لومن مال نفسه لكن للوقف ولولنفسه من ماله فان أشهد فله والا فالوقف بخلاف أجنبي بنى في ملك غيره (قوله والنفقة دين عليها) لانه غير متطوع في الاتفاق فيرجع عليها لصحة أمرها فصار كالأمور بقضاء الدين زيلى وظاهره وان لم يشترط الرجوع وفي المسئلة اختلاف وتامه في حاشية الرملى على جامع الفصولين (قوله فالعمارة له) هذا لو الآلة كله اه فلو بعضها له وبعضها لها فهي بينهما ط عن المقدسى (قوله بلا اذنها) فلو باذنها تكون عارية ط (قوله فيؤمر بالتفريغ) ظاهره ولو كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض وبه أفق المولى أبو السعود مفتى الروم وهو خلاف ما منى عليه الشارح في كتاب الغصب من انه يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وقدمنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله بطلبها) الاوضح قول الزيلى ان طلبت (قوله ولها) معطوف على نفسه اى ولو عمرها الخ (قوله كما افاده شيخنا) اى الرملى في حاشية المنح وقال بعده لكن ذكر في الفوائد الزينية من كتاب الغصب اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال أسرته فثابت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اه فتقضاء انه اذا عمر دار زوجته لها فثابت وادعى انه كان باذنها ليرجع في تركتها

بمخلاف ما اذا قال ليس لى  
 حق ثم ادعى حقا لم تسمع  
 للتناقص (للامام الذى ولاه  
 الخليفة ان يقطع) من  
 الاقطاع (لناسا من طريق  
 الجادة ان لم يضر بالمارة)  
 لان للامام ولاية ذلك  
 فكذا نائبه (صادره  
 السلطان ولم يعين بيع  
 ماله فلو عينه فكمرة الا  
 ان يأخذ الثمن طوعا فباع  
 ماله) بسبب المصادرة  
 (صح) بعه لانه غير مكره  
 كما مر فى الاكراه (كالدائن  
 اذا حبس بالدين فباع  
 ماله لقضائه صح) اجماعا  
 (خوفها) زوجه او غيره  
 (بالضرب حتى وهبت  
 مهرها لم يصح ان قدر على  
 الضرب) لانها مكرهه  
 عليه (وان اكرهها على  
 الخلع وقع الطلاق ولم  
 يسقط المال) لان طلاق  
 المكره واقع ولا يلزم المال  
 به لما قلنا (ولو اُحالت  
 انسانا على الزوج ثم وهبت  
 المهر للزوج لم يصح) قالوا  
 وهو الحيلة قلت واما تم  
 بقبوله فيعلم حيلته الا ان  
 يقال انه يمكن المحال من  
 مطالبته

بمخلاف ما اذا قال ليس لى حق) اى على فلان وانما حذفه للعلم به من المتن عبارة النسخ بمخلاف  
 ما اذا قال ليس لى عليه حق الخ وفيها ولو قال هذه الدار ليست لى او قال ذلك العبد ثم اقام بينة  
 ان الدار او العبد له قبل بينته لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد فكان لغوا ولهذا تصح دعوى  
 الما لنع نسب ولدنى بلعانه نسبة لانه حين نفيه لم يثبت فيه حقا وفيها ولو قال لا اعلم لى حق اعلى  
 فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا تقبل لامكان الخفاء عليه فامكن التوفيق (قوله لم تسمع  
 للتناقص) قد يقال ان التوفيق المذكور ممكن هنا ايضا فلما ذالم يعتبر ويمكن التوفيق بانه  
 فى هذه المسئلة ثبتت براءة ذمة المدعى عليه بالقول الاول ثم يريد شغلها بالثاني ولا يقبل ط  
 (قوله ان يقطع) اى يعين له قطعة ط عن الحوى (قوله من طريق الجادة) هو وسط  
 الطريق ومعظمه ط (قوله ان لم يضر بالمارة) بان كان واسعا لا يضيق بذلك قال فى المعدن  
 قيده لانه لو اضر بالمارة لا يقطع اذ فيه قطع الطريق وليس له ان يقطع الطريق وان كان لهم  
 طريق أخرى حتى لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضى رده كذا فى نصاب الفقهاء  
 وذكر فى الحانية قال للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة اه ط (قوله لان  
 للامام ولاية ذلك) اذله التصرف فى حق الكافة فبإفاه نظر للمسلمين فاذا رأى ذلك مصلحة لهم  
 كان له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه اذا رأى ان يدخل بعض الطريق فى  
 المسجد او عكسه وكان فى ذلك مصلحة بالمسلمين كان له ان يفعل ذلك منح والمراد هنا بالامام  
 الخليفة ليناسب قوله فكذا نائبه (قوله صادرة السلطان) اى اراد ان يأخذ منه مالا ط  
 (قوله لانه غير مكره) فانه انما باعه باختياره غاية الامر انه صار محتاجا الى بيعه لبقاء ما طلب  
 منه وذلك لا يوجب الكره منح (قوله كالدائن اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف  
 وهو المديون ط (قوله بالضرب) الظاهر انه اراد به المبرح ط (قوله على الخلع) اى على  
 الخالعة معه بمال (قوله لان طلاق المكره واقع) كذا علل الزيلعى وغيره وتعقبه الشلبى بانه  
 اذا كان الزوج هو الذى اكرهها لا يصح هذا التعليل الا اذا قرئ وان اكرهها اى الزوج  
 والمرأة اى اكرهها انسانا اه ابو السعود اقول او يقرأ المكره بالكسر اسم فاعل (قوله ولا  
 يلزم المال) اى بدل الخلع ولما كان ذلك البديل تارة يكون مافى ذمة الزوج من المهر وتارة يكون  
 غيره وقد عبر المصنف بما يناسب الاول وهو السقوط عبر الشارح بما يناسب الثانى جمعا  
 بينهما (قوله لما قلنا) اى من انها مكرهه وسقوط المال او لزومه يشترط له الرضى (قوله قالوا  
 وهو الحيلة) قال فى المنع ذكر هذا الفرع فى الكتز وغيره وظاهر كلامهم ان هذا هو المخلص  
 لامرأة تريد ان ترضى زوجها بهبة المهر ظاهرا وهى لا تريد صحة ذلك اه (قوله قلت الخ)  
 هو للمصنف واقول انما تنفعها هذه الحيلة فى الخلع لو علم الزوج ان لامهر عليه لما فى الخلاصة  
 خلع امرأته بماله عليه من المهر ظننا ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر عدمه وقع الطلاق  
 عليها بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت اما اذا علم ان لامهر لها عليه بأن وهبت  
 صح الخلع ولا ترد عليه شيأ اه واقول ايضا ليس فى كلام الكتز وغيره ما يقتضى ان هذا  
 الفرع حيلة لما تقدم حتى يرد عليه ما ذكر واما هو حيلة لغيره ففى حيل الاشياء قال لها  
 ان لم تهينى صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا ملفوفا بمهرها ثم ترده



خلافا لما صوبه الزيلي وقد حققاه في الوقف وباب الاستحقاق (وهبت مهرها لزوجها فماتت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة) هذا ما اعتمد في الخاتمة لرواية الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج فقال والاعتاد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر واختلفوا في السقوط فالقول لمكره الى آخره قلت وقرره في تنوير ٦٥١ البصائر واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكتن من

ان القول للزوج وان جزم به شراره كالزيلي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام في آخر الثهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعون له لانفسهم والزوج ينكر فالقول له (وكلمها بطلاقها لا يملك عزها) لانه يمين من جهته (وكذلك بكذا على ان متى عزت لك فأنت وكيل) فطريقه ان (يقول في عزله عزت لك ثم عزت لك) لان متى لعموم الاوقات واما كما فعلهم الافعال (فلو قال كما عزت لك فأنت وكيل يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة المعلقة وعزت لك عن الوكالة المتبعة) (الحاصلة من لفظ كما خيئت ينعزل) (قبض بدل الصلح شرط ان كان دينيا بدين) بأن صالح على دراهم عن دنائير أو عن شيء آخر في الذمة (والا) (يكن دينيا بدين

بمجرد قوله وقتت (قوله خلافا لما صوبه الزيلي) حيث قال وقيل لا تقبل وهو أصوب واحوط لانه باقامة اليانة أن الضعية وقت عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتقاضى اه وظاهره انه لو على مسجد أو نحو تسمع اذ لا يدعى حقا لنفسه (قوله فالقول للورثة) هذا عند عدم البرهان فان أقاموا البرهان فالينة يينة من يدعى الهبة في الصحة منح قلت وعلى القول الثاني فالظاهر ان اليانة للورثة (قوله هذا ما اعتمده في الخاتمة) وتصحيح قاضيان من أجل التصحيح وهذا من المسائل التي رجحوا القياس فيها على الاستحسان سائحي (قوله بعد نقله) ضميمه كضمير قال يرجع الى قاضيان ط (قوله الى آخره) هو قوله ولأن الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تصاف الى اقرب الاوقات اه (قوله بانه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم ط (قوله واستظهره) اي كون القول للزوج (قوله وجه الظاهر) مفاده انه ظاهر الرواية (قوله لم يكن لهم حق) اي وقت الهبة (قوله لانه يمين من جهته) لاني من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعلها فلا يصح الرجوع في اليمين وهو تملك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكالة بخلاف الاجنبى زيلي ولمنى التملك اقتصر على المجلس كإمارة باب تفويض الطلاق (قوله لان متى لعموم الاوقات) اي فلا تفيد الاعزلا ونصبا واحدا قال الزيلي فاذا عزله انزل عن الوكالة المتبعة وتخترت المعلقة فصار وكلا جديدا ثم بالاعزلا الثاني انزل عن الوكالة الثانية (قوله يقول في عزله رجعت الخ) لانه لو عزله عن المتبعة من غير رجوع لصار وكلا مثل ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلمة كلما تقتضى تكرار الافعال لا الى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع حتى ولو عزله ثم رجع عن المعلقة يحتاج الى عزل آخر لانه كما عزله صار وكلا فلا يفيد الرجوع بعد ذلك عن المعلقة فيحقا لانه يحتاج الى عزل آخر بعد الرجوع زيلي وتماه فيه (قوله الحاصلة من لفظ كلما) هكذا في المنع ايضا وهو سهولان المتبعة حصلت من قوله انت وكلي والمعلقة حصلت من قوله كلما عزت لك الخ سائحي (قوله او عن شيء آخر) اي من غير الدرهم لقول مسكين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه مؤجلا جاز (قوله في الذمة) صفة لدرهم ودانير وشئ آخر تأمل (قوله والا) أي بأن كان عقارا بعقارا بدين مسكين (قوله تعين) صفة لعين اي تعين بالاشارة اليها (قوله فجاز الافتراق عنه) اي وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن حطة في الذمة زيلي (قوله قبل الخ) لانه لا يصح تعليق الا برأ بالخطر (قوله او قال لاجبة) لما كانت الحجة تصدق بشهادة الواحد فيما يكتفى به ذكرها عقب اليانة سائحي اي فلا تكرر ارفاقهم (قوله

(لا) بشرط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تعين لاتبقي دينيا في الذمة فجاز الافتراق عنه (قال المدعي (لا يينة في فبرهن) ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا حلف فأنت برى عن المال الذي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خاتمة (او قال) الشاهد (لأشهادة لي فشهد تقبل) لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم التذكر (كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد أو قال لاجبة لي على فلان ثم أتى بها) بالحنة فانها تقبل لما قلنا

(انه ملكه لاتسمع دعواه) كذا اطلقه في الكثر والمتقى وجعل سكوته كالافصاح قطعا للتزوير والحيل وكذا الوضمن الدرك اوقاضى الثمن وقالوا فيمن زوجوه بلا جهاز ان سكوته عن طلب الجهاز عند الزفاف رضى فلا يملك طلب الجهاز بعد سكوته كاسر في باب المهر (بخلاف الاجنبى) فان سكوته (ولو جاريا) لا يكون رضى (الا اذا) سكت الجار وقت البيع والتسليم و (تصرف المشتري فيه زرعوا بناء) فيئذ (لا تسمع دعواه) على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة وبخلاف ما ذاباع الفضولى ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته رضى عندنا خلافا لابن ابي لى بزازية آخر الفصل الخامس عشر وغيره (باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه) او على مسجد كذا او كنت وقفها (واراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك) اتفاقا للتناقص (وان اقام بيعة تقبل) على الاصح لالصحة الدعوى بل لقبول البيعة في الوقف بلا دعوى

(قوله انه ملكه) اى كله او بعضه مشاعا او ميعنا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن ايضا ويؤيده ما فى التبيين وغيره من ان حضوره وتركه فيما يصنع اقرار منه بانه ملك البائع وان لاحقه له في المبيع الخ رمل (قوله كذا اطلقه في الكثر الخ) اى اطلقه عما قيد به الزيلى نقلا عن فتاوى ابى الليث بأن يتصرف المشتري فيه زمانا قال في المتع ولم يقيد به ذلك في الكثر والبزازية وكثير من المختبرات ومن ثم لم يقيد به ولان التقيد به يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار يخالفه اه وحكى في المسئلة أقوالا أخر فراجعها (قوله وجعل سكوته كالافصاح) اى بأنه ملك البائع وفي فتاوى المصنف اذا ادعى عدم العلم بأنه ملكه وقت البيع يصدق وقال في نهج النجاة قول وهذا اذا لم يكن المدعى معذورا والافتساع دعواه فقد قالوا يعذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقص للجعل في موضع الخفاء اه وقال الاستروشنى اشترى دار الطفله من نفسه فكبر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسلمها للمشتري ثم استأجرها لابن منه ثم علم بمصنع الاب فادعى الدار تقبل ولا يصير متناقصا بالاستئجار لان فيه خفاء لان الاب يستبد بالشراء الصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ اه سائحى (قوله وكذا الوضمن الدرك الخ) الاولى ذكره بعد الاجنبى لثلايوهم اختصاصه بالقريب وأوضح المسئلة الزيلى فراجعها (قوله فلا يملك الخ) اى على القول بأن له الطلب وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبى) قال الرمل اقول الذى ظهر لى في الفرق ان الاطماع الفاسدة في القريب اغلب فظنة التلبس فيه ارجح ولذلك غلب في الاقرباء خصوصا في دعوى الارث لسهولة اثباته بخلاف الاجنبى فان طمعه في مال من هواجنى عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزويرومى ان يتصرف فيه المشتري زمانا (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاجاب بالاولى فتخصيص الجار بالذكر لانه مظنة انه في حكم القريب والزوجة (قوله وقت البيع والتسليم) اى وقت علمه بهما كما أفاده كلام الرمل السابق وقد علمت ان البيع غير قيد بل مجرد السكوت عند الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى (قوله زرعوا بناء) المراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك فهما من قيل التثيل (قوله لاتسمع دعواه) اى دعوى الاجنبى ولو جاريا رمل (قوله وبخلاف ما ذاباع الفضولى الخ) ذكرها لادنى مناسبة والافالكلام فيما اذا ادعى الساكت الملك وانكر البائع والمشتري وهنا لا انكار (قوله لا يكون سكوته رضى عندنا) في فتاوى أمين الدين عن المحيط اذا اشترى سلعة من فضولى وقبض المشتري المبيع بمحضرة صاحب السلعة فسكت يكون رضى اه ومثله في البزازية عن المحيط ايضا فلم به ان محل ما هنا ما ذا لم يقبض المشتري السلعة بمحضرة صاحبها وهو ساكت تأمل رمل (قوله آخر الفصل الخامس عشر) اى من كتاب الدعوى (قوله وغيره) اى في الفصل التاسع من التلحاح وقد نقلها الزيلى هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على الاصح) وبه اخذ الصدا رشيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة ولكنا لا نأخذ به تارخانية وبه اى بالقبول نأخذ هو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبزازية وصححه في كثير من الفتاوى وقيدته في البحر بما اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبى ان يقول عليه أفاده المصنف قلت المتقى به ان الملك يزول

بالبيع بالتعاطى بل البيع بالايحاب والقبول كذلك وفي الحانية شرى ثوبا فاسدتم لقيه  
غدا فقال قد بعته ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان  
قبله من البيع الفاسد فان كانت اركا البيع الفاسد فهو جائز اليوم اه اقول ويرد عليه ما ذكره  
الشارح هناك في مسألة بيع قطع غنم كل شاة بكذا انه فاسد وان علم بعدد الغنم في المجلس لم  
ينقلب صحيحا على الاصح ولورضا انعمد بالتعاطى ونظيره البيع بالرقم سراج اه ومثله  
في النهاية والفتح وغيرها فليتأمل (قول له ثم دخل رجل) اى وحده كما افاده قوله الا اذا علموا  
انه ليس فيه غيره وعليه فلودخل معه المقرله لا يجوز شهادتهم لحصول الشبهة باحتمال ان  
المقر هو مدعى الحق وانه جعل نعمته كنقمة الاخر تأمل (قول له باع عقارا الخ) وكذا لو وهب  
او تصدق وسلم وقيد بالبيع اذ لو اجر او رهن او اعادتم ادعى الحاضر تسمع اذ ليس من لوازم  
ذلك الخروج عن الملك وقد يرضى الشخص بالاستنفاع بملكه ولا يرضى بالخروج عن ملكه  
ولانه في البيع ونحوه على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولم أر من نيه عليه فليتأمل رملى  
اقول ومثل البيع الوقف كما أفتى به الشهاب الشلبى ووافقه على ذلك ثلاثة عشر عالما من  
اعيان الحنفية في عصره كتب اسماهم وخطوطهم بموافقة في آخر كتاب الدعوى من فتاويه  
المشهورة فراجعها \* ثم اعلم ان التقييد بالبيع انما يظهر بالنسبة الى القريب اما بالنسبة الى  
الاجنبى فلا لما في جامع الفتاوى اول كتاب الدعوى عن الخلاصة رجل تصرف في ارض  
زمانا ورجل آخر يرى تصرفه فيها مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه  
بعد وفاته اه وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر يرى  
الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد  
المتصرف اه والظاهر ان الموت غير قيد بدليل انهم لم يشيدوا به هنا وبه علم ان مجرد السكوت  
عند الاطلاع على التصرف مانع وان لم يسبقه بيع واما السكوت عند البيع فلا يمنع الادعى  
القريب \* ثم اعلم انه نقل العلامة ابن الفرس في القواكه البدوية عن المبسوط اذ أترك الدعوى  
ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن  
يدل على عدم الحق ظاهرا اه ومثله في البحر وفي جامع الفتاوى وقال المتأخرون من اهل الفتوى  
لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائبا او صيبا او مجنونا وليس لهما ولى  
او المدعى عليه امير اجترأ بخلاف منه كذا في الفتاوى المتأنية اه والظاهر ان عدم سماعها  
بعد هذه المدة اعم من كونه مع الاطلاع على التصرف او بدونه لان عدم سماعها مع الاطلاع  
على التصرف لم يقيدوه هناك فلا منافاة بين كلامهم تأمل \* ثم اعلم ان عدم سماعها ليس  
مبنيا على بطلان الحق حتى يرد ان هذا قول مهجور لانه ليس ذلك حكما ببطلان الحق وانما هو  
امتناع من القضاة عن سماعها خوفا من التزوير ولدلالة الحال كادل عليه التعليل والافند  
قالوا ان الحق لا يسقط بالتقدم كما في قضاء الاشياء فلا تسمع الدعوى في هذه المسائل مع بقاء  
الحق لا لآخره ولذا لو اقر به الخصم يلزمه كما في مسألة عدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشر  
سنة اذ انتهى السلطان عن سماعها كما تقدم قيل باب التحكيم فاعتمد هذا التحريم المفرد (قول له  
حاضر) المراد من الحضور الاطلاع رملى (قول له مثلا) اى والزوج او غيرها من الأقارب

ثم دخل رجل فسمعوا  
اقراره ولم يروه وقته (باع  
عقارا) او حيوانا او ثوبا  
(وابنه وامرأته) وغيرها  
من اقاربه (حاضر يعلم به ثم  
ادعى الابن) مثلا

وانكر القاضي فالقول له ) به بقى قاله ابن الغرس في الفواكه البدرية زاد في البرازية خلافاً لمحمد زاد في البحر (مالم ينفذه قاض آخر) فحينئذ لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضاء الثاني به قال المصنف وهو قيد حسن لم أقف عليه لغير صاحب البحر (شرط نفاذ القضاء في المجتهدين) من حقوق العباد (أن يصير الحكم في حادثة) بأن يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على آخر **٦٤٨** عند قاض فقضى به ببرهانه بدون

منازعة ومخاصمة شرعية وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التداعي بمخضومة شرعية وكان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير كما قدمناه في القضاء وافاده بقوله (فلو رفع اليه) أي إلى الحنفى (قضاء مالكي بلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم ما يمنعه من ذلك لخروج قضاء المالكي مخرج الفتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في حق العباد (إذا ارتاب) القاضي (في حكم) القاضي (الأول له طلب شهود الأصل) صرف القضاء قيد بارتياجه في حكم الأول فأفاد انه إذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال في الفواكه البدرية قالوا قضاء العدل العالم لا ينقض ويحمل على

لذلك الشريعة بخلاف ما إذا قضى القاضي باجتهاده ثم تبين نص بخلافه لأن النص كان موجوداً منزلاً إلا أنه خفي عليه فكان الاجتهاد في محل النص فلا يصح وتجاهه فيه وفي اشياء السوطة عن السبكي أن قضاء القاضي ينقض عند الحنفية إذا كان حكماً لادليل عليه وما خالف شرط الواقف مخالف للنص وهو حكم لادليل عليه وأيده في البحر يقول شارح المجمع وغيره أن شرط الواقف كنص الشارع (قوله وأنكر القاضي) أما لو اعترف فثبت حيث كان مولى لا لومعزولا وفي البرازية وإن أرادوا أن يثبتوا حكم الخليفة عند الأصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البيعة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر أخرج (قوله خلافاً لمحمد) قال في البحر ورجح في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي أن يبقى به لما علم من أحوال قضاء زماننا (قوله لوجود قضاء الثاني به) فإنه لا ينفذه إلا بعد ثبوته عنده ولا بد فيه من الدعوى أيضاً قال في البحر ولا بد في امضاء الثاني لحكم الأول من الدعوى أيضاً ولا يشترط احضار شهود الأصل اه فلو قيل قول الأول لزم إبطال القضاء الثاني بمجرد قوله بعد الثبوت والامضاء فإنه مبني على الأول ولا سيما إذا كان مخالفاً لمذهب القاضي الثاني فافهم (قوله من حقوق العباد) قيد به لأن الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى كالحلود وعق الأمة وطلاق الزوجة ط (قوله منازع شرعي) كاصيل أو وكيل أو وصي أو متول أو أحد الورثة بخلاف الفضولي والمودع والمستعير فإن نزاعهما لا يعتبر (قوله فقضى به برهانه) الباء الأولى للتعدي والثانية للسببية ط (قوله بدون منازعة) متعلق بمحذوف حال والمراد بدون حضور منازع ممن تقدم (قوله فيحكم بمذهبه) يعني لو رفع هذا الحكم إلى قاض آخر يحكم بمذهبه ولا يجب عليه تنفيذ الأول لأنه ليس ملزماً لفقد شرطه وإنما هو افتاء أي بيان الحكم الشرعي (قوله أي إلى الحنفى) أي مثلاً فإن غيره أن كان يشترط ما ذكر حكمه كذلك (قوله إذا ارتاب الخ) نقله في النهر عن صاحب البحر وقال لم أجده لغيره (قوله يعني الخ) أقول على هذا لافرق بين قضاء العدل العالم وغيره فلو قيل يعني لا يتعرض لنقضه لكان أحسن أي لا يسأل عن الأحوال الموجبة للنقض فلا يسأل هل قضى بالرشوة ونحو ذلك بقرينة قولهم ويحمل على السداد وما غير العدل العالم فيسأل عن حاله (قوله مر في أول البيوع الخ) ومرأته محمول على ما إذا كان قبل مشاركة الأول وأنه ليس خاصاً

السداد بخلاف قضاء غيره يعني إذا تبين وجه فساد بطريقه فللثاني نقضه (إذا ترتب بيع التعاطي على البيع باطل أو فاسد لا ينعقد) مر في أول البيوع عن الخلاصة والبرازية والبحر (خبأ قوماً ثم سأل رجلاً عن شيء فأقر به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه) بذلك الإقرار (وإن سمعوا كلامه ولم يروه لا تجوز شهادتهم عليه لأن النعمة تشبه عليه فقع شبهة إلا إذا علموا أنه ليس فيه غيره بأن دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابهم لا مسلك له غيره



لانه ليس بصريح ولا كناية ( بخلاف قوله ) لعبد ( يأمولاي ) لانه كناية على ماصر في محله ( العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد الملم به من المدعى ) ٦٤٧ هـ على وفق دعواه بخلاف المقول ( ويعلم بالقاضى ) ولا يكتفى بتصديق

( قوله لانه ليس بصريح ولا كناية ) ظاهره انه لا يعتق ولو بالنية وفي الحموى عن البرازية قال لعبد أوأمته انا عبدك يعتق ان نوى ومثله فيما يظهر يامالكي لان مؤدى العبارتين واحد ط وفي الحائنية عن الصغار فيمن قال لجاريته يامن انا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها فان نوى العتق فمن محمد فيه روايتان ( قوله على ماصر في محله ) اى في كتاب العتق اقول وقدعده المصنف هناك من الصريح وهو ظاهر قول الزيلعى وغيره هنا لان حقيقته نبي عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق لانه يمكن اثباته من جهته وقوله يامالكي أوانا عبدك حقيقة يبنى عن ثبوت ملك العبد على المولى وذلك لا يمكن اثباته من جهة المولى اه اقول ويظهر من هذا وجه تخصيصهم المولى هنا بالمعتوق وان كان يطلق على المعتق بالاشتراك لانه لا يمكن اثباته من جهة السيد اى لا يمكنه ان يجعل لعبد ولاء عليه فكان لغوا فتعين ارادة المعنى الممكن فانهم ( قوله الملم به من المدعى على وفق دعواه ) كذا في شرح مسكين والمتاسب قول الزياي وغيره الملم به من على ان العقار في يد المدعى عليه لان دعوى المدعى الملك كما صرح به ( قوله ولا يكتفى الخ ) تصریح بأنهم من اطلاق قوله الملم به من ( قوله لاحتمال المواضع ) اى الموافقة اذا كان مالك العقار غائبا فيواضع انسان ويقر احدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويتسامح في الشهود ثم يدفع المالك متعللا بحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول متنفية لان يد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده بحر عن البرازية ( قوله وهذا ) اى لزوم اثبات اليد بالبرهان ( قوله اما اذا ادعى الشراء ) ومثله النصب ( قوله واقارده ) بالنصب عطف على الشراء ( قوله لان دعوى الفعل ) كالشراء مثلا ( قوله تصح على غيره ) لانه يدعى عليه التملك وهو يتحقق من غير ذى اليد فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلقة فدعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من ذى اليد وبأقراره لا يثبت كونه زائدا لاحتمال المواضع كاقراءه منحه عن البرازية ( قوله هو الصحيح ) قال في البحر اول كتاب القضاء ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضى اذا كانت الدعوى في المنقول والدين واما اذا كانت في عقار لافى ولايته فالصحيح الجواز كافي للحلاصة والبرازية وايضا ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه ( قوله ليس بشرط فيه ) فالقضاء في السواد صحيح وبه يفتى بحر ( قوله ويكتب الخ ) راجع لمسئلة المتن ( قوله قضى القاضى بينه ) انما ذكره لقوله بعد او وقعت في تليس الشهود والا فالأقرار كالنية فيما يظهر ط ( قوله او نحو ذلك ) كنقضته أو فسخته أو رفقه ط عن الحموى ( قوله ان كان بعد دعوى صحيحة ) تقدمت شروط صححتها في القضاء وبأن شئ منها ( قوله الا في ثلاث الخ ) الاستثناء بالنسبة للاولى غير ظاهر اذ لا شهادة فيها تأمل ( قوله أوظهر خطأه ) اى بيقين كالدعوى بالقصاص مثلا فجاء المقتول حيا أو كان مجتهدا فرأى النص بخلافه كما لو تحول اجتهداه وافاد الزيلعى عن المحيط ان النبي صلى الله عليه وسلم انما لم يقض ما قضى فيه اجتهداه ونزل القرآن بخلافه لانه كان فائلا لنص فيه فصح وصار شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صار ناسخا

في كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو المدعى ( والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ) الا في ثلاث مرت في القضاء لو علمه او بخلاف مذهب او ظهر خطأه ( اذا قال الشهود قضيت

(في حد) لانها تدبر بالشبهة  
 لكونها حق الله تعالى ولا  
 في شهادة مأمنية وهل يصح  
 اسلامه بالإشارة ظاهر  
 كلامهم نعم ولم أره صريحا  
 اشياء (ابتلع الصائم بصاق  
 محبوبه) يقضى و (يكفر  
 والا) يكن محبوبه (لا)  
 يكفر ومرفى الصوم (قتل  
 بعض الحجاج عذرى ترك  
 الحج) مر في الحج (منعها  
 زوجها من الدخول عليها  
 وهو يسكن معها في بيتها  
 نشوز) حكما كما حررناه في  
 باب النفقة (ولو) كان (المنع  
 لينقلها الى منزل) فليست  
 ناشزة لوجوب السكنى  
 عليه (او كان يسكن في بيت  
 الغصب فامتعت منه لا)  
 تكون ناشزة لانها محقة  
 اذا السكنى فيه حرام بخلاف  
 ما لو كان فيه شبهة (قالت  
 لا اسكن مع أمتك واريد  
 بيتا على حدة ليس لها ذلك)  
 وكذا مع أم ولده وكله مرفى  
 النفقة (قال لعبدى مالكي  
 أوقال لامته أنا عبدك  
 لاتعتق)

توقف على الاجازة فان اجازته لزم التعليق فتطلق بالدخول بعد الاجازة لاقبلها وكذا الطلاق  
 المنجز من الاجبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازوه وقع مقتصر على وقت الاجازة ولا  
 يستند بخلاف البيع الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع حتى ملك المشتري الزوائد  
 المتصلة والمنفصلة والضابط فيه أن ماصح تعليقه بالشرط فانه يقتصر وما لا يصح تعليقه فانه  
 يستند اه فانت تراه لم يجعل الضابط لكل مقتصر ومستند بل نوع خاص منه وهو عقد  
 الفضولى المتوقف على الاجازة والالزم أن لا يقع نحو الطلاق والتاق الامقتصر في جميع  
 الصور وليس كذلك قطعا لما مر عن الاشياء وحيد فلا مخالفة اذ ليست مسئلتنا من هذا  
 القيل فتدبر (قوله في حد) تناول جميع أنواع الحد اى لا يحسد الاخرس اذا كان قاذفا  
 بالإشارة أو الكتابة وكذا اذا أقر بالزنا والسرقة والشرب لان المقر على نفسه ببعض الاسباب  
 الموجبة للعقوبة مالم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة كفاية زاد في الهداية ولا  
 يحمله اى حد القذف خاصة اذا كان مقذوفا (قوله لانها تدبر بالشبهة الخ) والفرق  
 بينها وبين القصاص أن الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة ألا ترى انه لو شهدوا بالوطء الحرام أو  
 اقر بالوطء الحرام لا يجب الحد ولو شهدوا بالقتل المطلق أو اقر بمطلق القتل يجب القصاص  
 وان لم يوجد التعمد لان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جازا فجاز أن يثبت مع الشبهة  
 كسائر المعاضات التى هى حق العبد اما الحدود الخالصة لله تعالى شرعت زاجرة وليس فيها  
 معنى العوضية فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة هداية وقد اعترض العلامة الطورى  
 كلامهم هنا بأنهم سوا بين الحدود والقصاص في أن كلامهم يدبر بالشبهة كاصرحوا به في  
 مواضع كثيرة منها الكفالة فلا تجوز بالنفس فيهما ومنها الوكالة فلا تجوز باستيفائهما ومنها  
 الشهادة على الشهادة لا تجوز فيهما وعللوا جميع ذلك بانها بما يدبر بالشبهة وكذا في كتاب  
 الدعوى والجنائيات وفرعوا على ذلك مسائل كثيرة اه ملخصا (قوله ولا في شهادة ما) نقل في  
 فتح القدير عن المبسوط انه اجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وتماه فيه (قوله  
 ظاهر كلامهم) نعم تقدم في كتاب الاقرار صريحا حيث قال والايامه بالرأس من الناطق ليس  
 بأقرار بمال وعق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفرا الخ  
 (قوله يقضى ويكفر) لوجود معنى صلاح البدن كاقدمه في الصوم عن الدراية وغيرها  
 (قوله لا يكفر) اى بل يقضى فقط (قوله عذرى ترك الحج) لان أمن الطريق شرط الوجوب  
 أو الاداء لكن الشارح هناك قيد أمن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة وعزاه الى الكمال  
 وبقتل بعض الافراد لا تستفى الغلبة ولذا قيد به بالقتل في كل مرحلة تأمل (قوله منعهما زوجها)  
 مصدر مضاف الى فاعله (قوله نشوز حكما) لان الناشزة هى الخارجة من بيت زوجها بغير حق  
 ومنهاله عن الدخول الى بيتها مع ارادتها السكنى فيه خروج حكما (قوله بخلاف ما لو كان  
 فيه شبهة) كيت السلطان فهى ناشزة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا كذا في التنجيس (قوله  
 ليس لها ذلك) لانه لا بد له ممن يخدمه وقد تمتع به عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك ط  
 (قوله وكذا مع أم ولده) وكذا مع طفله الذى لا يشبهه الجاه بخلاف بقية أهله وأهلها

الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون معنوا اى مصدرا بالعنوان وهو ان يكتب فى صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالتعلق فلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار او على الكاغذ لاعلى الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شئ آخر اليه كالية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء او الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا ثبت به شئ من الاحكام وان نوى اه والحاصل ان الاول صريح والثاني كناية والثالث لغوي وبقي صورة رابعة عقلية لاجودنها وهى مرسوم غير مستبين وهذا كله فى الناطق فى غيره بالاولى لكن فى الدر المتقى عن الاشياء انه فى حق الاخرس يشترط ان يكون معنوا وان لم يكن لغائب اه وظاهره ان المعنون من الناطق الحاضر غير معتبر وفى الاشياء رجل كتب صك وصية واشهد بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قالوا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح اه اى لان الشهادة لا تكون الا على علم **(قوله)** ومثله معقل الخ الاولى فى التعبير لا معقل اللسان الا ان علمت اشارته الخ تأمل **(قوله)** به يفتى هو رواية عن الامام ومقابله ما فى الكفاية عن الامام الترمذى تقديره بسنة قال فى الدر المتقى واستثنى العمادى المريض اذا طال عليه الاعتقال فانه كالاخرس كما افاده البرجندي معزيا للعمادية خلافا لما نقله القهستاني عنها فانه انما ذكره فمن يرجح منه الكلام فافهم المرام اه وبارة القهستاني فلواصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام بضمه الا انه عاقل فاشار برأسه الى وصية فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم تصح كفى العمادى اه **(قوله)** او طلق مثلا اى كما اذا اعتق ط **(قوله)** نفذ مستندا فلها ان تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشارة او الكتابة وينفذ تصرف المتوفى من ذلك الوقت ط **(قوله)** لعدم نفاذه لان نفاذه موقوف على موته على عقلته لاعلى اجازته حتى يقال ينبغي ان يكون طلبه الوطء دليلا على ارادة النكاح فافهم **(قوله)** لكن ذكر ابنه الخ استدراك على قوله نفذ مستندا حتى فى الطلاق والعناق **(قوله)** الاحكام الاربعة التى هى الاقتصار كفى انشاء الطلاق والعناق والافتراق كما اذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلة والافتراق والاستناد كالمضمونات تملك عند ادائه الضمان مستندة الى وقت وجود السبب والتبيين مثل ان كان زيدا اليوم فى الدار فانت طالق وتبين فى الغد وجوده فيها يقع الطلاق فى اليوم وتمتد منه والفرق بين التبيين والاستنادان فى التبيين يمكن ان يطالع عليه العباد وفى الاستناد لا يمكن اه من الاشياء ملخصا وقدما تمام الكلام على ذلك فى باب الطلاق الصريح **(قوله)** ان قولهم مفعول ذكر وقوله والضابط الخ مقول القول وجمله يخالف خبر ان **(قوله)** يخالف ذلك اى يخالف القول بالاستناد فى نحو طلاق معقل اللسان وعناقه ط اتول وبارة البحر عند قول الكثر والتعليق انما يصح فى الملك او مضافا اليه ثم اعلم ان المراد بالبيعة اللزوم فان التعليق فى غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجنبي لزوجة انسان ان دخلت الدار فانت طالق

ومثله معقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى موته به يفتى قلت ومضى الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزبلى وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا توقف فان مات على عقلته نفذ مستندا والا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يلحق له وطؤها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من تركته قاله المصنف لكن ذكر ابنه فى الزواهر عند ذكر الاشياء الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط للمقتصر والمستندان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصرا وما لا يصح تعليقه يقع مستندا كفى البحر من باب التعليق يخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع الطلاق والعناق ونحوها عما يصح تعليقه بالشرط مقتصرا فتنبه (لا) تكون اشارته وكتابتها كاليان

جائزة حالة الاضطراب بالاجماع ففى ثوب مشكوك اولى واما فى الاختيار فان الغلبة للظاهر  
 تحرى والا لا كالجواب فى المسالين وكذا اوانى الماء الا انه فى حالة الاضطراب لو غلب النجس  
 يتحرى للشرب اجماعا لان شرب النجس يبقين يحوز للضرورة فالمشكوك اولى ولا يتحرى  
 للوضوء عندنا بل يتيمم والا لولى ان يريق الماء قبله او يخلطه بالنجس وتامه فى غاية البيان اقول  
 والمراد من اختلاط الزيت مع الودك اختلاط اجزائهما لاختلاط اوانيهما ولذا لم يحل الاكل  
 فنبه (قوله لا يتحرى) اى ان لم يكن هناك علامة تعلم بها الذكوة فان كانت فعليه الاخذ بها  
 كفى الدر المتقى قال فى غاية البيان قالوا من علامة الميتة انها تطفو فوق الماء والذكوة لا  
 والاصح ان علامة المذكاة خلوا الوداج من الدم وعلامة الميتة امتلاؤها منه (قوله بان يجد  
 ذكوة) اقول المراد ان يجد ما يسد به رقبته من لحم مذكى او خبز او غير ذلك (قوله والا يتحرى  
 الخ) قال فى الهداية اما فى حال الضرورة يحل له تناول فى جميع ذلك لان الميتة المتينة تحل  
 فى حالة الضرورة فالذى يحتمل ان يكون ذكوة اولى غير انه يتحرى لانه طريق يوصله الى الذكوة  
 فى الجملة فلا يتركه من غير ضرورة اه قال فى العناية وطول بولب بالفرق بين الغنم والياب فان  
 المسافر لومعه ثوبان طاهر ونجس لا غير ولا يميز بينهما يتحرى ويصلى فقد جوز التحرى فيها  
 اذا كانا نصفين وفى المسالين لم يميز واجيب بان حكم الثياب اخف لانه لو كانت كلها نجسة لان  
 يصلى فى بعضها لانه مضطر بخلاف الغنم الخ ومثله فى النهاية والكفاية والمنع وغيرها اقول هذا  
 عجيب منهم فاما ذكرنا من مسئلة الثوبين حالة ضرورة ولا فرق فيها بين الثياب والغنم كما سمعت  
 التصريح به فيما قدمناه وفى قول الهداية يحل له تناول فى جميع ذلك اى فيما اذا كانت  
 الذكوة غالبية او مغلوبة او مساوية فكيف يطلب الفرق فيما لا فرق فيه وان ارادوا الفرق  
 بين الثياب فى حالة الضرورة وبين الغنم فى حالة الاختيار فهو ساقط اصلا اذا لطلب الفرق  
 الا عند اتحاد الحالتين ثم رأيت العلامة الطورى نبيه على ذلك والله الحمد والمئة (قوله ومرفى  
 الخطر) اى فى اوله قيل قوله ومن دعى الى وليمة ولفظ الخطر ساقط من اغلب النسخ (قوله اجماع  
 الاخرس) اى اشارته بحاجة اويد او غير ذلك اذا عرف القاضى اشارته والا يبنى ان يستخير  
 ممن يعرفها من اخوانه واصدقائه وجيرانه حتى يقول بين يدي القاضى اراد بهذه الاشارة  
 كذا ويقرر ذلك ويترجم حتى يحيط علم القاضى بذلك وينبغى ان يكون عدلا مقبولا القول  
 لان الفاسق لا قول له يرى عن الولوالجية واطلاقه يفيد اعتبارا لانما مع قدرته على الكتابة  
 وهو الممتد لان كلامها بحاجة ضرورية كفى القهستانى وغيره درمتقى (قوله وكتابه) اعترض  
 المقدسى بان الاخرس الحلقى لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياها لانهما بازاء الالفاظ المركبة  
 من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع النطق اه اقول يمكن ذلك بتعريفه ان المعنى الفلانى  
 يدل عليه بهذه الحروف المنقوشة على هذه الصورة تأمل (قوله بخلاف معتقل اللسان) يقتض  
 القاف يقال اعتقل لسانه بضم التاء اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر عليه مغرب اى فلا يعتبر  
 ايماءه ولا كتابته الا اذا امتدت عقلته كما يأتى وذلك لان العارض على شرف الزوال فلا يقاس  
 على الجرس الاصلى ثم اعلم ان هذا فى كتابة غير مرسومة اى غير معتادة للمضى والتبيين وغيره ان

(لا) يتحرى لو فى حالة  
 الاختيار بان يجد ذكوة  
 واليتحرى وأكل مطلقا  
 ومر فى الخطر (ايماء  
 الاخرس وكتابه كاليان)  
 باللسان (بخلاف معتقل  
 اللسان) وقال الشافى  
 هاسوا (فى وصية ونكاح  
 وطلاق وبيع وشراء  
 وقود) وغيره من الاحكام  
 اى ايماء الاخرس فيما  
 ذكر معتبر



خلافه وهو المتمد كذا في التبيين ٦٤٣ هـ بحروفه فليتب ذلك (رأس شاة متلطح بدم أحرق) رأسه

(وزال عنه الدم فانخذ منه مرقه جاز) استعماله (والحرق كالغسل) وقدمنانه من المطهرات (سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا) لانه زكاة قلت وقد قدمه في الجهاد وقدمته في الزكاة ايضا (يعجز احباب الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج ودفع الامام الارض الى غيرهم) بالاجرة (ليعطوا الخراج) من اجرتها مستحقه (جاز) فان فضل شئ من اجرتها دفعه لملكها رعاية الحقين فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها لقادر وأخذ الخراج الماضي من الثمن لوعليهم خراج ورد الفضل لاربابها زبلى قلت وقدمن في الجهاد ترجيح سقوطه بالتداخل فيحمل على المرجوح او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط (غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى وأكل والا) بان كانت الميتة أكثر أو استويا

لامكان صرفه الى الاول اذ لا يجب التعيين عند الترتيب ولا يفيد اه كذا أفاده الزبلى (قوله) خلافه) اى من التعيين ولو بأول ظهر أو آخره مثلا ط (قوله) والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من التجاسة حتى لا يبقى فيه شئ او تحبليه فيصير الدم رمادا فيطهر بالاستحالة ولهذا لو احترقت العذرة وصارت رمادا طهرت للاستحالة كالخمر اذا تخللت وكالحزير اذا وقع في الملححة وصار ملحجا وعلى هذا قالوا اذا نجس الثور يطهر بالنار حتى لا يتنجس الحزب وكذلك اذا نجس ممسحة الحجاز تطهر بالنار زبلى قال السامحاني وبهذا لا يظهر ما عرى لابي يوسف ان السكين المموء بالماء النجس يموء بالطاهر ثلاثا لانه لما دخل النار ومكث أدنى مدة لم يبق أثر التجاسة فيه لا ظاهرا ولا باطنا اه (قوله) وقد قدمه في الجهاد) حيث قال ترك السلطان اوتائه الخراج لرب الارض أو وهبه له ولو بشفاقة جاز عند الثمانى وحله لو مصرفا أو الانصدق به وبه يفتى وما فى الحاوى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزى للزراية فتنه اه اى من انه لو ترك السلطان العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان وفقيرا لكن لو غنيا ضمنه السلطان للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة ولو فقيرا لا يضمن (قوله) عن زراعة الارض اى المملوكة لهم (قوله) المستحقه) اى استحق الخراج (قوله) رعاية الحقين) لانه لا وجه الى ازالة ملكهم بالارضاهم من غير ضرورة ولا الى تعطيل حق المقاتلة فنعين ما قلنا زبلى (قوله) باعها لقادر) اى على الزراعة لانه لم يبعها بفوت حق المقاتلة والخراج اصلا ولوباع بفوت حق المالك فى العين والقوات الى خلف كلافوات فيبيع تحقيقا للظن من الجانبين زبلى هذا وقد ذكر فى البحر انه قبل البيع انشاء دفعها الى غيره مزادة وان شاء زرعها بنفقة من بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبلها مزادة باعها الخ (قوله) قلت الخ) اصله للمصنف حيث استشكل قوله واخذ الخراج الماضي بما فى الخاتمة من قوله فان اجتمع الخراج فلم يؤدستين عند ابى حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال فى الجزية ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية هذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه (قوله) فيحمل الخ) لم يحمله على حالة عدم العجز لان فرض مسئلتنا فى العجز فافهم (قوله) الماضية فقط) اى التى عجزوا فيها وهى التى قبل السنة التى دفع فيها الامام الارض الى غيرهم دون ما قبلها ولا يحصل التداخل بمجرد دخول سنة الدفع حتى يرد عليه أنه يسقط خراج هذه الماضية لان وجوب الخراج بآخر الحول لا بأوله بخلاف الجزية كما صرح به فى البحر فافهم (قوله) تحرى وأكل) لان الغالب حكم الكل وكذا الزيت لو اختلط مع ذلك الميتة او الحزير لا يفتن به على كل حال الا اذا غلب الزيت لكن لا يجل أكله بل يستصحب به او يبيعه مع بيان عيه او يدفع به الجلود ويفسلهان الغلوب تبع للغالب ولا حكم للتع و لو كان معه ثياب مختلطة ففى حالة الاضطرار بان لا يمدطاهر ابيقين ولا ماء يفسلهاب تحرى مطلقا لان الصلاة بثوب نجس بيقين

(قوله فعليه كفارة واحدة) لان الكفارة تسقط بالشبهة فتدخل كالحد مجتبي ثم قال واختلف في التداخل فقيل لا تجب الثانية لتداخل السبب وقيل تجب ثم تسقط فاما اذا كفر الاول فلا اجتماع فلا تدخل (قوله ولو في رمضان الخ) لو وصلة و اشار الى ان التقيد بربضان واحد خلاف الصحيح وهو رواية عن محمد قال في المجتبي واكثر مشايخنا قالوا لا اعتاد على تلك الرواية والصحيح انه يكفيه كفارة واحدة لا اعتبار معنى التداخل (قوله ولم يعين) اى انه عن يوم كذا (قوله ولو عن رمضان الخ) قال الزيلعي وكذا لو صام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان ايضا يجوز اه وعليه قالعني انه لو كان عليه يومان من رمضان ف قضى يوما ونواه عنهما يجوز صومه عن احدهما ويبقى عليه الآخر لكن ذكر مسكين ان المراد انه نواه عن يوم واحد منهما بلاتعيين شهره حيث قال واعلم ان المراد من قوله ولو عن رمضان قضاء احد رمضان وان لم ينو الصائم اول أو آخر رمضان ولم يرد جمعهما في النية لان نوى القريتين في الصوم متفعل فليستأهل اه اقول ويؤيده قول المتن كقضاء الصلاة الخ فان معناه انه لو فات الظهر من يومين مثلا ف قضى ظهر اول يومين احد اليومين صح وليس المراد انه نوى ظهرا واحدا من اليومين بقرينة ما بعده وفي قول مسكين لان نوى القريتين الخ منافاة لصدر كلام الزيلعي وقد ذكر الشارح قيل باب صفة الصلاة انه لو نوى قائمتين فللاولى لومن اهل الترتيب والالفا اه ومقتضى ذلك انه في الصوم يلغو اذا ترتب فيه لانه خاص بالصلاة وبه تأيد كلام مسكين وتأمل ذلك مع الاصل الآتى قريبا (قوله صح ايضا وان لم ينو الخ) قدم الشارح في باب شروط الصلاة عن القهستاني عن النية انه الاصح اه ونقل ط تصحيحه عن الولوجية ايضا وان التعيين احوط (قوله والاصح اشتراط التعيين الخ) صححه ايضا في متن الملتقى فقد اختلف التصحيح والتعيين ان يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا وفي الصلاة ان يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه او آخره جاز وهذا مختص من لم يعرف الاوقات التي فاتته واشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه والاصل فيه ان الفروض متراحة فلا بد من تعيين ما يريد ادائه والشرط تعيين الجنس الواحد بالنية لانها شرعت لتمييز الاجناس المختلفة اما التعيين في الجنس الواحد في افراده بعضها عن بعض فهو لغو لعدم الفائدة حتى لو كان عليه قضاء يوم يعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام نوايا عن قضاء يومين أو أكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان أو عن رمضان آخر لا اختلاف الجنس فصار كالمو نوى ظهرين أو ظهرهما عن عصر أو نوى ظهر السبب وعليه ظهر الخميس ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب كالصلوات حتى الظهرين من يومين فان الدلو ك في يوم غيره في آخر بخلاف صوم رمضان لتعلقه بشهود الشهر وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما بليلتها فلا يحتاج فيه الى تعيين يوم كذا بخلاف رمضان زيلعي ملخصا (قوله ثم رأته) اى هذا التفصيل نقله عنه اى عن المحيط في الاشياء فافهم (قوله وهذا مشكل) لما مر ان كل صلاة جنس لا اختلاف اسبابها فيشترط التعيين لتمييز الاجناس المختلفة ولانه لو كان الامر كما قاله في المحيط لجاز مع وجوب الترتيب ايضا

فعليه كفارة واحدة) ولو في رمضان على الصحيح وقد مناه في الصوم (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح) ولو عن رمضان كقضاء الصلاة صح ايضا (وان لم ينو) في الصلاة (اول صلاة) عليه أو آخر صلاة عليه كذا في الكتز قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضان الخ قلت وهكذا قدمته في باب قضاء الفوائت تبعاللدرو وغيره اتم رأيت في البحر قيل باب اللعان ما نصه ونية التعيين لم يشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى لفظه ثم رأته نقله عنه في الاشياء في بحث تعيين النوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضيان وغيره

من الصلاة كانت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال التوى وهو الصحيح بل هو الصواب  
 اه قال ط ويكنى الدماء بقلبه كاذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب  
 الزهراء رضى الله عنها اه وعلى الاول فالظاهر انها دائرة في جميع وقت العصر وهو من  
 حين بلوغ ظل الشيء مثله او مثله على الاختلاف في القولين الى الغروب حموى (قوله على  
 قوله عليكم) اى في التسليمة الاولى (قوله بعده) اى بعد السلام قبل قوله عليكم منح والاولى  
 ان يقول قبله ليرجع الضمير الى المذكور صريحا وهو عليكم (قوله لف ثوب نجس رطب)  
 اى مبتل بماء ولم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة بخلاف المبلول بنحو البول لان الداوة  
 حيثئذ عين النجاسة وبخلاف ما اذا ظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او طعم او ريح  
 فانه يتنجس كاحققة شارح المنة وجرى عليه الشارح اول الكتاب (قوله لا يتنجس) لانه اذا  
 لم يمتط اطر منه بالعصر لا ينصل منه شيء وانما يبتل بما جاوره بالنداوة وبذلك لا يتنجس به وذكر  
 المرغيناني ان كان اليايس هو الطاهر يتنجس لانه يأخذ بللا من النجس الرطب وان كان  
 اليايس هو النجس والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليايس النجس يأخذ بللا من الطاهر ولا  
 يأخذ الرطب من اليايس شيأ زيلعى وظاهر التعليل ان الضمير في يسيل وعصر للنجس وبه صرح  
 صاحب مواهب الرحمن ومضى عليه الشرنبلالي والمتبادر من عبارة المصنف كالكتز وغيره  
 انه للطاهر وهو صريح عبارة الخلاصة والحانية ومنية المصلى وكثير من الكتب كالفهستاني  
 وابن الكمال والبزازیة والبحر والاول احوط ووجهه اظهر والثاني اوسع واسهل فتبصر  
 ثم ان المسئلة مذكورة في عامة كتب المذهب في بعضها بلاذكر خلاف وفي بعضها بلفظ الاصح  
 (قوله كالونشر الخ) هذا موافق لما ذكره المرغيناني وقد جعله الزيلعى مفرقا عليه حيث قال  
 عقب عبارة السابقة وعلى هذا اذا نشر الثوب المبلول على جبل نجس هو يابس لا يتنجس  
 الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضيان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش فاصابه مئى  
 ويس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان يظهر اثر الليل في بدنه لا يتنجس جسده  
 وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده وظهر اثره في جسده  
 يتنجس بدنه وكذا اذا غسل رجله فمضى على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله  
 واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر بلل الارض في رجله فضلى جازت صلاته وان كان بلل  
 المال في رجله كثيرا حتى ابتل وجه الارض وصار طينا ثم اصاب الطين رجله لا تجوز صلاته  
 ولو مضى على ارض نجسة رطبة ورجله ياسة تتنجس اه (قوله على ارض نجسة) بأن كانت  
 مطينة بنحو الزبل اما لو اصابها نجاسة وجفت لم تنجس بنجاسة ولم تعد النجاسة باصابة الماء على المتمد  
 (قوله كالعلماء) اى والقضاة والعمال والمقاتلة ووزراهم والقدر الذى يجوز لهم اخذه كفائتهم  
 ابن الشحنة (قوله ظفر بما هو وجه لبيت المال) كذا في بعض النسخ وفي اغلبها بدون هو وعليه  
 فوجه البناء للمفعول قال في البزازیة قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودیعة فأت المودع  
 بلا وارث له ان يصرف الودیعة الى نفسه في زمننا هذا لانه لو اعطاها لبيت المال لضاع لانهم  
 لا يصرفون مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصرف اه منح

على (قوله عليكم)  
 وحيث (فلو دخل رجل  
 في صلاته بعده لا يصير  
 داخلا فيها) قدمناه في  
 صفة الصلاة (لف ثوب  
 نجس رطب في ثوب طاهر  
 يابس فظهرت رطوبته  
 على ثوب طاهر) كذا  
 النسخ وعبارة الكتز على  
 الثوب الطاهر (لكن  
 لا يسيل لو عصر لا  
 يتنجس) قدمناه قبل  
 كتاب الصلاة (كالونشر  
 الثوب المبلول على جبل  
 نجس يابس) او غسل  
 رجله ومضى على ارض  
 نجسة او نام على فراش  
 نجس فمضى ولم يظهر اثره  
 لا يتنجس خانية (نوى  
 الزكاة الا انه سباه قرضا  
 جاز) في الاصح لان العبرة  
 للقلب باللسان (من له حظ  
 في بيت المال) كالعلماء  
 (ظفر بما هو وجه لبيت  
 المال فله اخذه ديانة)  
 قدمناه قبل باب الصرف  
 (أفطر في رمضان في يوم ولم  
 يكفر حتى أفطر في يوم آخر

قلت قال شبيبنا الرمل  
حفظه الله تعالى كيف يعول  
عليه وهو مع غرابته لا يشهد  
له رواية ولا دراية اما الاولى  
فظاهر اذ لم يرو عن أحد  
من يعتمد عليه واما الثانية  
فلعدم تسليم المقدمة الاولى  
ويشهد بطلانها مسألة  
الجدى اذا غذى بلبن  
الخنزير فقد عللوا حل  
اكله بصيرورته مستهلكا  
لا يبق له أثر فكذلك نقول  
في عرق مدمن الخمر  
ويكفي في ضعفه غرابته  
 وخروجه عن الجادة  
 فيجب طرحه عن السرح  
 من متن وشرح (خزرجد  
 في خلاه خرفه فارة فان كان)  
 الخمر (صلامي به أو أكل  
 الخبز ولا يفسد) خرم  
 الفارة (الدهن والماء  
 والخطة) للضرورة (الا  
 اذا ظهر طعمه أولونه)  
 في الدهن ونحوه لفحشه  
 وامكان التحرز عنه حينئذ  
 خانية (في السنن الرواتب  
 لا يصلى ولا يستفتح) تقدم  
 في باب الوتر (الدعوة  
 المستجابة في الجمعة عندنا  
 وقت العصر) على قول  
 عامة مشايخنا اشباه وقد مناه  
 في الجمعة عن التناثر خانية  
 (الخروج من الصلاة  
 لا يتوقف

خارج نجس ينقض الوضوء ط (قوله وهو مع غرابته) اى تفرد ابن العز باستنباطه (قوله  
 لا يشهد له رواية) اى دليل منقول ولا دراية اى دليل معقول (قوله ويشهد بطلانها الخ)  
 حاصله استدلال بالقياس على مسألة الجدى بجماع الاستهلاك ولذا فرع عليه بقوله فكذلك  
 نقول الخ ولا يخفى ان القياس دليل معقول فافهم (قوله بصيرورته مستهلكا) يعنى بخلاف  
 الجلالة فان ما تناوله لكونه جامدا لا يصير مستهلكا بل يحيل لهما الى تن وفساد تأمل  
 اه ح (قوله) ويكفي في ضعفه غرابته الخ) قال الرمل ايضا في حاشية المنح وتقدم في كتاب  
 الاشربة عن الحق ابن وهبان انه لا تمويل ولا التفات الى كل مقاله صاحب القية مخالفا  
 للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره ولم ينقل عن أحد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين ان عرق  
 مدمن الخمر ناقض للوضوء سوى ما يخبره ابن العز وقد يفرق بأن مدمن الخمر يخلط والجلالة  
 لا تخلط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها وغاية ما فيه انه يقع الشك  
 في تولد العرق منه أو من غيره ولا نقض بالشك على انا ما ثبتا النقض بالخارج المحقق النجاسة  
 من غير السيليلن الابعد علاج قوى ومنازعة كلية بيننا وبين الشافعية فكيف يثبت النقض  
 بشئ موهوم وايضا نفس عرق الجلالة في نجاسته منازعة اذ صرحوا قاطبة بكرهه لهما اذا  
 تغير واتن وانما يستعملون الكراهة لرب في الحرمة والحرمة فرع النجاسة والنقض بها  
 انما يكون بما لا يرب فيه ويلزم مما يخبره ابن العز نقض الوضوء بعرق من اكل او شرب نجاسة ما  
 في زمن مداومته ولم يقل به أحد اه ما خصا اقول ويلزم عليه ايضا النقض بدموعه  
 وريقه لانهما كالعرق وان يكون حكمه حكم المذخور لخروج ريقه دائما وهذا لم يقل به أحد  
 ايضا وقدم الشارح في كتاب الطهارة ان سؤرا لايل والبقر الجلالة مكروه تنزها وفي الخانية  
 ان عرق الجلالة طاهر (قوله وخروجه عن الجادة) هي معظم الطريق كافي القاموس والمراد  
 طريق الفقه (قوله عن السرح) بتمهلات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام  
 طوال والمراد بهام مسائل الفقه اه ح فهو استعارة مصرحة (قوله فان كان الخمر صلبا)  
 بضم الصاد المهملة اى يابس زاد في مختارات التوازل وان كان متفتتا ما لم يتغير طعمه يؤكل  
 ايضا اه (قوله ولا يشد الخ) قال في البحر وفي المحيط وخرم الفارة وبولها نجس لانه يستحيل  
 الى تن وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لافى الطعام والنياب فصار معفو فيها وفي الخانية  
 بول الهرة والفارة وخرؤها نجس في أظهر الروايات بفسد الماء والثوب وبول الخفافيش  
 وخرؤه لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه اه وفي القهستاني عن المحيط خرم الفارة لا يفسد  
 الدهن والخطة المطحونة ما لم يتغير طعمها قال ابوالثيث وبه نأخذ (قوله في السنن الرواتب)  
 وهي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الاصح لانها تشبه  
 القرائن واحترز به عن الرباعيات المستحبات والنوافل فانه يصلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في القعدة الاولى ثم يقرأ دعاء الاستفتاح افاده ط (قوله في الجمعة) اى في يومها فانها ورد  
 فيها ساعة اجابة اى للدعاء بعينه ط (قوله وقت العصر) وقيل من حين يحط الى ان يفرغ



وعند أبي يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند أبي حنيفة له سهم من ثلاثة (لانه الأقل) وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال ٦٣٩ لا يجب بالشك حتى لو كان الأقل تقديره ذكر اقدار ابن كروج وأم

وشقيقة هي خنتي مشكل  
فله السدس على انه عصة  
لانه الأقل ولو قدر اثني  
كان له النصف وعالت الى  
ثمانية ولو كان محر وماعلى  
احد التقديرين فلاشئ له  
كروج وأم وولديها وشقيق  
خنتي فلاشئ له لانه عصة  
ولو قدر اثني كان له النصف  
وعالت الى تسعة ولومات  
عن عمه وولداً أخيه خنتي  
قدر اثني وكان المال للم  
والله تعالى اعلم

#### مسائل شتى

جمع شئت بمعنى متفرقة  
وهو من ذأب المصنفين  
لتدارك ما لا يذكر فيها كان  
يحق ذكره فيه قلت وقد  
الحقت غالبها بمحالتها لله  
الحمد (عرق مدمن الحمر  
خارج نجس) هذه مقدمة  
صغرى في تسليمها كلام  
قد وعدتكم به في أوائل  
نواقض الوضوء (وكل

خارج نجس ينقض الوضوء)  
هذه مقدمة كبرى وهي  
مسلمة عندنا (فينتج) ان  
(عرق مدمن الحمر ينقض  
الوضوء) لكنه يحتاج  
لابتاث الصغرى وحاصله  
ما في الذخائر الاشارة لابن

تخريج فليس هو قولاهما لان الذى في السراجة ان قول ابى حنيفة هو قول اصحابه وهو  
قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وذكر في النهاية والكفاية ان الذى في عامة الروايات ان  
محمد مع الامام وكذا ابو يوسف في قوله الاول نمرج الى ما يفسر به كلام الشعبي (قوله) وعند  
ابى يوسف الخ) قال الزبلى واختلف ابو يوسف ومحمد في تخريج قول الشعبي فقال ابو يوسف  
الميراث بينهما على سبعة اسهم للابن اربعة وللخنتي ثلاثة اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة  
انفراده فان الذكر لو كان وحده كان له كل المال والخنتي لو كان وحده ان كان ذكراً فكذلك  
والا فنصف المال فيأخذ نصف التصيين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة ارباع  
المال وللابن اى الواضح كل المال فيجعل كل ربع سهمها فبلغ سبعة اسهم للابن اربعة وللخنتي  
ثلاثة لان الابن يستحق الكل عند الانفراد والخنتي ثلاثة ارباع فيضرب كل منهما بجميع  
حقه بطريق العول والمضاربة وقال محمد بينهما على اثني عشر سهمها سبعة للابن وخسة للخنتي  
اعتر نصيب كل واحد منهما حالة الاجتماع فلو كان الخنتي ذكراً فالمال بينهما نصفين ولو انثى  
كان اثلاثاً فالقسمة على المذكورة من اثنتين وعلى الانثى من ثلاثة فيضرب احدهما في الآخر  
تبلغ ستة للخنتي على انه اثني سهمان وعلى انه ذكر ثلاثة فله نصفهما ونصف الثلاثة كسر  
فيضرب الستة في اثنين تبلغ اثني عشر فللخنتي ستة على انه ذكر واربعة على انه انثى فله نصفهما  
خسة اه ملخصاً وتامه فيه واثار في الهداية الى اختيار قول محمد للاتفاق على تقليل  
نصيب الخنتي وما ذهب اليه محمد أقل مما ذهب اليه ابو يوسف بسهم من اربعة وثمانين سهمها  
وطريق معرفته ان تضرب السبعة في اثنين عشر تبلغ اربعة وثمانين وحصة الخنتي من السبعة  
ثلاثة فاضربها في اثني عشر تكون ستة وثلاثين وحصته من الاثني عشر خمسة فاضربها  
في السبعة تكون خمسة وثلاثين فظهر ان التفاوت بسهم من اربعة وثمانين كما في الغاية  
وغيرها (قوله وولديها) اى اخوين لام (قوله) ولومات عن عمه الخ) اى لومات رجل  
عن عمه وعن ابن اخيه حال كون ابن الاخ خنتي فالضمر في عمه للرجل الميت وهذا مثال لحرمانه  
على تقدير الانوثة وما قبله على تقدير الذكورة (قوله) وكان المال للم) لان بنت الاخ لا تراث  
ولو قدر ذكر كان المال كله له دون الم لان ابن الاخ مقدم على الم ط والله تعالى اعلم

#### مسائل شتى

(قوله جمع شئت الخ) فهو فعل بمعنى فاعل حمل على فعل بمعنى مفعول كريض ومرضى  
ولذا جمع على فعل فمستأنى (قوله ما لا يذكر) الاولى ما لم كما عبر غيره (قوله فينتج) اى من  
الشكل الاول بعد تسليم الصغرى (قوله بل الاولى) لان تأثير المانع في التصرف فوق تأثير غيره  
منح فاذا كان عرق الجلالة التي غذبت بالتجاسة الجسامة نجسا فممنع مدمن الحمر المانع  
اولى (قوله) وما سمع من السباجة وهي القبح كافي القاموس (قوله) قال ابن العزيم بمهمة  
فمجمعة وهو من شراح الهداية (قوله فينتج) اى نجس اذ كان عرقه نجسا ينقض لقاعدة كل

الشحنة معزياً للمعجتي عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مدمن الحمر نجس بل أولى ثم قال وما سمع من كان عرقه  
كعرق الكلب والحزير قال ابن العزيم فيتنقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهره قال المصنف واظهره عولنا عليه

اي من الرجال ويكره مع امرأة ولو محرما لجواز كونه اى فيكون سفر امرأتين بلا محرم  
لهما وذلك حرام اثنى **(قوله)** بعد تقرر اشكاله) اى تقرر عندنا بعلمنا به كالورائين الذين  
ولحية قات وبه يحصل التوفيق اى فلا خلاف فى المسئلة والظاهر ان الذى اوهم المصنف  
انهما قولان كلام الزيلعى حيث قال وان قال الحنفى ان الرجل او امرأة لم يقبل قوله ان كان  
مشكلا لانه دعوى بلا دليل وفى النهاية عن الذخيرة ان قال الحنفى المشكل انا ذكر اوائى  
فالقول له لانه امين فى حق نفسه والقول للامين ما لم يعرف خلاف ما قال والاول ذكره فى  
الهداية اه كلام الزيلعى ملخصا اقول ولا منافاة بينهما لان مراد الذخيرة بالحنفى المشكل  
الذى لم يظهر لنا اشكاله بدليل قوله ما لم يعرف خلاف ما قال ويدل عليه ايضا آخر عبارة  
الذخيرة المذكورة فى النهاية ونصه ولما لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال فصدق  
فيا قال ومتى عرف كونه مشكلا فقد عرف خلاف ما قال وعرف انه مجازف فى مقالته لانه  
لا يعرف من نفسه اذا كان مشكلا الا ما عرفه نحن اه وهذا اسقطه الزيلعى فادهم أن ما فى  
الذخيرة خلاف ما فى الهداية وتبعه المصنف فجعلهما قولين مع انه فى الكفاية شرح كلام  
الهداية بكلام الذخيرة **(قوله)** الا ان يحمل على هذا) اى على انه اراد قبل تقرر اشكاله ويؤيد  
ان السيد قدس سره لم يذكر المشكل وقيد بالامور الباطنة التى لا تقرر لنا اشكاله فانه قال  
وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا لا يعلمه غيره ثم قال واذا اخبر الحنفى بحجى اومتى  
او ميل الى الرجال او النساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الا ان يظهر كذبه يقينا مثل  
ان يخبر بأنه رجل ثم يبدل فانه يترك العمل بقوله السابق اه **(قوله)** ويقيم) اى بخبره ان يقيم  
اجنبى وبغيره ان يقيم ذورحم محرم منه ويعرض الاجنبى وجهه عن ذراعيه لجواز كونه  
امرأة ولا يشتري جارية للفلس كما كان يفعل للختان لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالشراء  
غير مفيد غناية وكذا لو كانت له امة فان ملكه وان بقى بعد موته الا ان امة لا تنسل سيدها  
بخلاف الزوجة وبه اندفع ما ورد ابن الكمام من بقاء ملكه كاحرره فى الدر المنثور **(قوله)** ولا  
يخضر) اى لا يغسل رجلا ولا امرأة نهاية ومعراج والتقيد بالمراهق لكونه بعد البلوغ  
لا يبنى مشكلا غالبا **(قوله)** ذكر اوائى) اى ذكر اكان الميث اوائى وفى بعض النسخ ذكر  
بالجر **(قوله)** ونذب تسجى قبره) اى تقطيعه لانه ان كان اثنى اقيم واجب وان كان ذكرا  
لا تضرم التسجى زيلعى ولعله اراد بالواجب سترعورة الاثنى والا فالسجى مستحبة لا واجبة  
منح **(قوله)** ثم هو) اى الحنفى فيؤخر عن الرجل لاحتمال انه امرأة ولودفن مع رجل فى قبر  
واحد لعذر جعل خلف الرجل ويجعل بينهما حاجز من صيد ولومع امرأة قدم عليها لاحتمال  
انه رجل ويكفن فى خمسة انواب كالمرأة وتماه فى المنح **(قوله)** فى احكامه) اى فى بحث احكام  
الحنفى وذكرها فى المنح ايضا **(قوله)** يعنى اسوأ الحاليين) انما حول العبارة ليشعل كونه محروما  
على تقدير اه ح قال فى المنح اعلم ان عند ائى حنيفة اقل التصيين ان ينظر الى نصيبه ان  
كان ذكرا والى نصيبه ان كان اثنى فايهما اقل يعطاه وان كان محروما على احد التقديرين  
فلا اثنى له **(قوله)** وقالانصف التصيين) اى نصف مجموع حظ الذكر والاثنى ثم اعلم ان هذا قول  
الشعبي ولما كان من اشياخ ابى حنيفة وله فى هذا الباب قول مبهم اخلف ابو يوسف ومحمد فى

بعد تقرر اشكاله لا يقبل  
وقيل يقبل قلت وبه  
يحصل التوفيق ويضعف  
ما نقله القهستاني عن شرح  
الفرائض للسيد وغيره  
الا أن يحمل على هذا  
فتنبه (ولو مات قبل ظهور  
حاله لم يغسل ويقيم بالصعيد)  
لتعذر الفسل (ولا يخضر)  
حال كونه مراهقا (غسل  
ميت ذكر اوائى ونذب  
تسجى قبره ويوضع الرجل  
بقرب الامام ثم هو ثم المرأة  
اذا صلى عليهم) رعاية لحق  
الترتيب وتام فروعه فى  
احكامه من الاشياء بل  
عندى تأليف مجلد منيف  
(وله) فى الميراث (اقل  
التصيين) يعنى أسوأ  
الحالين به يفتى كما سنحقيقه  
وقالانصف التصيين (فلو  
مات ابوه وترك) معه  
(ابنا) واحدا (له سهمان  
وللحنفى سهم)

انهما قالتا مضافا له فان اضلاع المرأة اكثر من اضلاع الرجل وقال جابر بن زيد يوقف  
 الى جانب حائط فان بال عليه فهو رجل وان تسلسل على فخذه فهو امرأة وليس كلا القولين  
 بصحيح اهـ (قوله زيد) صوابه ينقص كما علمت وارجع الى حاشية الحموى على الاشياء (قوله  
 وحينئذ) اي حين اذا شكك (قوله قلت الخ) اقول وبالله التوفيق ان الاخذ في امره بالا حوط  
 ليس على سبيل الوجوب دائما بل قد يكون مستحبا في كثير من المسائل منها ما ذكره الشارح  
 لان اشكاله اورث شبهة وهي لا ترفع التائب بيقين لان عدم الجناية وعدم التحريم كانا ثابتين  
 يقينا فلا يرتفعان بشبهة أنوته فيستحب الاحتياط بخلاف توريثه ونحوه مما سياتي  
 اذ ليس فيه رفع التائب يقينا فلذا وجب الاحتياط فيه وبدل على ما قلنا ما في غاية البيان عن  
 شرح الكافي للسرخسي اذا وقف في صف النساء فأحب الى ان يعيد الصلاة كذا قال محمد  
 في الاصل وذلك لان المسقط وهو الاداء معلوم والمفسد وهو المحاذاة موهوم ولتوهم احب  
 اعادة الصلاة وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد من عن يمينه وعن يساره والذي  
 خلفه بمخذه على طريق الاستحباب لتوهم المحاذاة اهـ ملخصا ثم لا يخفى عليك ان الكلام  
 في الحثي الذي تناقضت فيه الالامات فلا يرد ان امكان الابلج فيه او ظهور لبن له علامة  
 أنوته فيجب الغسل ويثبت التحريم لان ذلك علامة الأنوثة عند الافراد وعدم التعارض  
 وليس الكلام فيه فافهم (قوله فيقف بين صف الرجال والنساء) اذ لو وقف مع الرجال احتمل  
 انه اثنى اوع النساء احتمل انه رجل وقدما حكمه (قوله واذا بلغ حد الشهوة) اي اذا كان  
 مرافقا والا فللرجل ان يحتجته فاستأني عن الكرماني اقول تقدم في شروط الصلاة عن  
 السراج انه لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته قبل ودبر ثم تنقلب الى عشر سنين ثم كبالغ اهـ  
 تأمل (قوله لتكون امته) فيجوز نظرها اليه ان كان ذكرا وقوله او مثله اي ان كان اثنى  
 فيكون نظر الجنس الى الجنس وهو جائز حالة العذر كنظر القابلة وقت الولادة او لقرحة في  
 الفرج ونحو ذلك (قوله احتياط) اذ في كل احتمال نظر الجنس الى خلاف الجنس وهو اغلظ  
 فلا يجوز الا لضرورة (قوله فن بيت المال) هذا اذا كان ابوه معسرا والافن ماله قهستاني  
 عن الذخيرة (قوله ثم يتبع) اي ويرد ثمنه الى بيت المال (قوله او يزوج الخ) هذا قول الحلواني  
 قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام انه لا يفيد لان التكاح موقوف والتكاح الموقوف لا يفيد  
 اباحة النظر الى الفرج اقول وقد يجب بأن كونه موقوفا انما هو من حيث الظاهر والا  
 فالتكاح في نفس الامر ما صحح ان كان ذكرا فيحل النظر واماطا ان كان اثنى فيكون فيه  
 نظر الجنس الى الجنس فهو مفيد على كل حال بناء على ما في نفس الامر تدبر (قوله ثم يطلقها)  
 اي اذا كان بالغاً (قوله ويكره له لبس الحرير والخلى) لانه حرام على الرجال دون النساء وحاله لم  
 يتبين بعد فيؤخذ بالاحتياط فان الاجتناب عن الحرام فرض والاقدام على المباح مباح  
 فيكره حذرا عن الوقوع في الحرام غناية (قوله ثبتت حرمة المصاهرة) اي فلا يحل للمقبل  
 بشهوة ان يتزوج امه قال السامحاني وكذا لو قبلته امرأة لا تتزوج اباه حتى يتضح الحال  
 بظهوره مثل المقبل اهـ قلت وكان وجهه ان الاصل في الفروج التحريم واحتمال انه مثل  
 المقبل لا يرفع هذا الاصل الثابت فلا ينافي ما حررهناه سابقا تأمل (قوله ولا يسافر بغير محرم)

يزيد على ضلع المرأة بواحد  
 ذكره الزيلعي وحينئذ  
 (فيؤخذ في امره) بما هو  
 الاحوط في كل الاحكام  
 قلت لكن قدمناه لا يجب  
 الغسل بالابلج فيه وانه  
 لا يتعلق التحريم بلبسه  
 فتنه (فيقف بين صف  
 الرجال والنساء و) اذا  
 بلغ حد الشهوة (يتبع له  
 أمه تختنه من ماله) لتكون  
 امته أو مثله (ويكره ان  
 يحتجته رجل او امرأة)  
 احتياطا ولا ضرورة لان  
 الحثان عندنا سنة (وان  
 لم يكن له مال فن بيت المال  
 ثم يتبع) او يزوج امرأة  
 ختانه لتختنه لانه ان كان  
 ذكرا صح التكاح وان  
 اثنى فنظر الجنس اخف  
 ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها  
 احتياطا (ويكره له لبس  
 الحرير والخلى ولا يخلو به  
 غير محرم) وان قبله رجل  
 ثبتت حرمة المصاهرة  
 (ولا يسافر بغير محرم)  
 لاحتمال انه امرأة (وان  
 قال أنا رجل او امرأة  
 لا عبرة به) في الصحيح  
 لانه دعوى بلا دليل  
 (وقيل يعتبر) لانه لا يقف  
 عليه غيره لكن في الملتقى

( قوله وهو حسن الخ ) قائله صاحب المجتبى والله تعالى اعلم

كتاب الحثي

وهو حسن يجب حفظه  
انتبهى

كتاب الحثي

لما ذكر من غلب وجوده  
ذكر نادر الوجود (وهو ذو  
فرج وذكر أو من عرى  
عن الاثنين جميعا فان بال  
من الذكر فغلام وان بال  
من الفرج فأنثى وان بال  
منهما فالحكم للاسبق وان  
استويا فشكل ولا تعتبر  
الكثرة) خلافا لهما هذا  
قبل البلوغ ( فان بلغ  
وخرجت لحيته او وصل  
الى امرأة أو احتمل ) كما  
يحتمل الرجل ( فرجل وان  
ظهر له ثدى او لبن أو حاض  
أو حبل أو أمكن وطؤه  
فامرأة وان لم تظهر له  
علامة أصلا أو تعارضت  
العلامات فشكل ) لعدم  
المرجح وعن الحسن انه  
تعذر أضلاعه فان ضلع  
الرجل

هو فعل من الحث أى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر يقال خثت الثي فتخت أى  
عطفته فانطف منهُ سُمى الحث وجمع الحثي الحثاني بالفتح تحكي وحبالى اه شرح  
المراجعة للسيد \* واعلم ان الله تعالى خلق بنى آدم ذكورا واناثا كما قال وث منهما رجلا  
كثيرا ونساء وقال يهب لمن يشاء آناا ويهب لمن يشاء الذكور وقد بين حكم كل واحد  
منهما ولم يبين حكم من هو ذكر وانثى فدل على انه لا يجتمع الوصفان في شخص واحد وكيف  
وبينهما مضادة اه كفاية ( قوله وهو ذو فرج ) أراد به هنا قبل المرأة والا فالفرج يطلق على  
قبل المرأة والرجل باتفاق اهل اللغة مغرب ( قوله او من عرى الخ ) بكسر الراء بمعنى خلا  
قال الاتفاقى وهذا ابلغ وجبى الاشتباه ولهذا بدأ بمحمد به اه أقول وقوله ذو فرج وذكر  
تفسير الحثي لغة واما هذا فقد صرح الزيلعي وغيره بأنه ملحق بالحثي ويدل عليه قول محمد  
هو عندنا والحثي المشكل في امره سواء فقد سوى بينهما في الحكم لافى الدلالة وكونه ابلغ  
في الاشتباه لا يدل على تسميته حثي لغة ولذا قال القهستاني وان لم يكن له شئ منهما وخرج  
بوله من سرته ليس بحثي ولذا قال ابو حنيفة وأبو يوسف لا ندرى اسمه كافي الاختيار واهل محمد  
انه في حكم الحثي اه فافهم ( قوله فان بال الخ ) أى اذا وقع الاشتباه فالحكم للمبال لان منفعة  
الآلة عند انفصال الولد من الام خروج البول فهو المنفعة الاصلية للآلة ومساواه من المنافع  
يحدث بعدها وهذا حكم جاهلى وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم وتامه في المطولات ( قوله  
فالحكم للاسبق ) لانه دليل على انه هو العضو الاصلى ولانه كما خرج البول حكم بموجبه لانه  
علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الاخرى زيلعي ( قوله وان استويا )  
بأن خرج منهما معا ( قوله فشكل ) لم يقل مشكلة لانه لم يتعين احد الامرين فجاء على  
الاصل وهو التذكير اولانه لما احتمل الذكورة والانوثة غلب التذكير أفاده الاتفاقى ( قوله  
ولا تعتبر الكثرة ) لانه ليست بدليل على القوة لان ذلك لاتساع المخرج وضيقه لانه هو  
العضو الاصلى ولان نفس المخرج دليل بنفسه فالكثير من جنسه لا يقع به الترجيح عند المعارضة  
كالشاهدين والاربعة وقد استقبح ابو حنيفة ذلك فقال وهل رأيت قاضيا يكيل البول بالاوق  
زيلعي ( قوله كما يحتمل الرجل ) بأن خرج منه من الذكرط ( قوله او لبن ) أى في ثديه كابن  
النساء والا فالرجل قد يخرج من ثديه لبن وفي الجوهرة فان قبل ظهور الثديين علامة مستقلة  
فلا حاجة الى ذكر اللبن قيل لان اللبن قد ينزل ولا ندى او يظهر له ثدى لا يتميز من ثدى الرجل  
فاذا نزل اللبن وقع التمييز اه ط عن الحموى ( قوله او حبل ) بأن أخذ المني بقطعة وادخله  
فرجه فحبل ط عن سرى الدين ( قوله أو أمكن وطؤه ) بأن اطلع عليه النساء فذكرن  
ذلك أفاده ط وبعبارة غيره اوجومع كما يجامع النساء ( قوله او تعارضت العلامات ) كما اذا  
تهدئ ثديه ونبت لحيته معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى  
بفرجه قهستاني ( قوله وعن الحسن ) أى البصرى قال في المعراج وحكى عن على والحسن



يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل اه (قول له جعل الوصى  
 مشرفا الخ) قدمنا الكلام عليه (قول له للاب اعارة طفله الخ) في شرح الطحاوي للاستيعجابي  
 للوصى والاب اعارة مال اليتيم قال عماد الدين في فصوله وهذا مما يحفظ جدا وفي التجنب عن  
 النوازل ليس للاب ذلك لانه ليس من توابع التجارة في ماله وفي الذخيرة له اعارة طفله اما  
 اعارة ماله فكذلك عند البعض استحسانا لا عند العامة وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط  
 له اعارة الولد اذا كان لخدمة الاستاذ لتعلم الحرفة ولغير ذلك لا يجوز اه أدب الاوصياء (قول له  
 يملك الاب لالجد الخ) اقول عبارة المجتبي مات عن اولاد صغار وأب ولاوصى له يملك الاب  
 ما يملك وصيه فينفذ وصاياه ويبيع العروض والمقار لقضاء دينه وليس للجد ذلك الخ هكذا  
 رأيت في نسخة فتأمل وأشار بقوله وليس للجد ذلك الى ما قدمناه قبل الفصل عن الخاتبة من  
 ان وصى الميت يملك بيع التركة لقضاء دين الميت بخلاف الجد ولو قال الشارح يملك الاب مالا  
 يملكه الوصى لكن كلاما ظاهر المعنى ويكون ما بعده من المسائل تقريبا عليه فانها مما خالف  
 الاب فيها الوصى وقد ذكر من ذلك في آخر فرائض الاشياء احدى عشرة مسألة وزاد عليها في  
 حاشية المحوى وغيرها سبع عشرة أخرى فراجع ذلك والمراد بالاب في هذه المسائل ابو الصغير  
 لا ابو الميت (قول له بخلاف الوصى) فانه لا يجوز قسمته مالا مشتركاً بينه وبين الصغير الا اذا كان  
 للصغير فيه نفع ظاهر عند الامام وقال محمد لا يجوز مطلقا ذخيرة والاصل في ذلك البيع لما في  
 القسمة من معنى المباداة والافراز فكل من يملك من الاوصياء يبيع شيئاً من التركة يملك قسمته  
 ومن لا فلا والوصى لا يملك بيع مال احد الصغيرين من الآخر فلا يملك قسمة ذلك لانه يكون  
 قاضيا ومتقاضيا فلا يجوز وكذا احد الوصيين لا يملك البيع من الآخر فلا يملك ان القسمة  
 بخلاف الاب فله ان يقاسم مال اولاده والحلية للوصى ان يبيع حصة احد الصغيرين فيقاسم  
 مع المشتري ثم يشتري منه ماباعه بالثمن ولو في الورثة كبار فدفن لهم حصتهم وأقرض مالا لصغار حجة  
 بالتمييز جاز لان القسمة ماجرت بين الصغار بل بين الكبار والصغار وكذا لو قاسم الوصى مع  
 الموصى له بالثلث وأمسك الثلث للصغار وتماثل ذلك في فصل القسمة من أدب الاوصياء ولكن  
 قوله وكذا احد الوصيين الخ قال ط فيه ان تصرف الوصى بالبيع والشراء للاجنبي يجوز  
 بالقيمة وبالغبن السري وكل من اليتيمين اجني من الآخر اه وقدما نحوه (قول له ولو باع الاب  
 أو لجد الخ) تقدمت هذه المسئلة عن ابن الكمال قيل قوله ولا تجز في ماله ثم ان يبيع الجدا ما  
 يجوز لتجو الثقة والدين على الصغار للدين الذي على الميت أو لتنفيذ وصاياه كما تقدم فلا  
 تفعل (قول له اذا لم يكن فاسد الرأي) الظاهر انهم لم يفسلوا هذا التفصيل في الوصى لان الميت  
 أو اقماض لا يختار للوصاية الا من كان مصلحا يحسن تدبير أمر اليتيم ط اقول قد صرحوا بان  
 الوصى حكمه حكم الاب المفسد وحينئذ فلا حاجة الى التفصيل فيه فاهم (قول له لم يجوز اى الا  
 اذا باع بصف القيمة كما قدمناه (قول له وفي المقول روايتان) قدمنا ان الفتوى على عدم الجواز  
 (قول له ولو اشترى لطفله الخ) قدمنا اول الفصل الكلام على ذلك مستوفى (قول له لو جوبهنا)  
 اى التوب والطعام والمراد الثقة والكسوة والاوى افراد الضمير للعطف بأد (قول له بمتله)  
 اى في انه يرجع بقيمة الدار أو العبدان اشهدوا والاوى حذف الباء (قول له لا يرجع) لعدم وجوبه

جعل الوصى مشرفا لم  
 يتصرف بدونه وقيل  
 للمشر فان يتصرف وفيه  
 للاب اعارة طفله اتفقا  
 لामاله على الاكثر وفيه يملك  
 الاب لالجد عند عدم  
 الوصى ما يملكه الوصى \*  
 يملك الاب لالجد قسمة  
 مال مشترك بينه وبين  
 الصغير بخلاف الوصى \*  
 يملك الاب والجد بيع مال  
 أحد طفليه للأخر بخلاف  
 الوصى ولو باع الاب والجد  
 مال الصغير من الاجنبي  
 بمثل قيمته جاز اذا لم يكن  
 فاسد الرأي ولو فاسده فان  
 باع عقاره لم يجز وفي المقول  
 روايتان ولو اشترى لطفله  
 ثوبا أو طعاما واشهد انه  
 يرجع به عليه يرجع لوله  
 مال والا لا وجوبهما عليه  
 حينئذ وبمتله واشترى له  
 دارا أو عبدا يرجع سواء  
 كان له مال أو لا وان لم يشهد  
 لا يرجع كذا عن أبى  
 يوسف

العقد ط (قوله فيقول) أي الحاكم بعد أن حلفه خاف قال بنجم الدين الحافى ويحوز مثل هذا الفسخ وإن كان تعليقاً بالمخاطرة وأما محتاج إلى الفسخ الحاكم لأن الوصى لو عزم على ترك الخصومة بعد انكار المشتري السبع يكون فسخاً في حكم الاقالة فيلزم الوصى كالتوقيلا حقيقة أما إذا فسخه الحاكم لا يلزم المبيع عليه بل يرجع إلى ملك الميت لكمال ولاية القاضي وشمولها ومثله في الخاتبة أدب الاوصياء \* (تنبيه) \* لو استأجر مال اليتيم الأملاً بالانف والافلس بالانف والخصمائة يبيع الوصى من الأملاً ولا يلتفت إلى زيادة الافلس خذراً من التلف كما في الخاتبة وغيرها أدب الاوصياء (قوله لم يجز الاعتدال الحاكم) ذكر ذلك في البنازية في منصوب القاضي كما تقدمنا عنها في أول باب الوصى وأما وصى الميت فقد مر في المتن أنه لا يصح رده بعد قبوله بنية الميت لثلاثي يصير مقروراً من جهته وفي البنازية عن الانصاح أراد عزل نفسه لم يجز الاعتدال الحاكم لأنه التزم القيام فلا يملك اخراجه بالجمهرة الموصى أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف في مال اليتيم وإذا حضر عند الحاكم فينظر في حاله إن مأوناً قادر على التصرف لا يخرج له لأنه التزم القيام ولا ضرر للوصى في إبقائه وإن عرف بحجزة وكثرة إشغاله أخرجه للضرر في إبقائه ولعدم حصول الغرض منه لقلة اهتمامه بأمره بعد طلب العزل اه وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شأن الخ وقد تقدمنا ذلك فراجع (قوله تسمع) قال في الخاتبة بعده وكذلك الوارث أن قبض جميع ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل ديناً والده تسمع دعواه اه قال في الشرنبلالية لعدم ما يمنع منها إذ ليس فيه إبراء معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار مجرد لم يستلزم إبراء فليس مانعاً من دعواه وقد شبه على صاحب الاشياء فظن أنه من قبيل البراءة العامة وأنه مستثنى من متعها الدعوى اه ملخصاً أقول هذا لا يظهر على ما في أدب الاوصياء عن المتفق وغيره من زيادة قوله ولم يبق عند الوصى لا قليل ولا كثير الاستوفاء الخ فهو اقرار لمعين والاقتراب على المقر تأمل وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل الصلح وقال الشارح هناك (قوله للوصى الاكل حقاً) بما قبضته على ان الإبراء عن الاعيان باطل اه وتام الكلام هناك (قوله للوصى الاكل الخ) قدمنا عن الخاتبة أنه استحسان إذا كان محتاجاً بقدر ماسى قال في أدب الاوصياء والقياس ان لا يأكل لعموم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً قال الفقيه وأعل قوله تعالى ومن كان فقيراً نسخ بهذه الآية قلت فكأنه يميل إلى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال ابوذر وهو الصحيح لأنه شرع في الوصاية متبرعاً فلا يوجب ضماناً اه قال الاسديجاني في شرحه اه إذا كان له اجر معلوم فيأكل بقدره (قوله له ان يتفق الخ) كذا في مختارات التوازل وفي الخلاصة وغيرها ان كان صالحاً لذلك جاز وصار الوصى مأجوراً والافعليه ان يتكلف في تعليم قدر ما يقرأ في صلاته اه فلم يقيد بالقراءة الواجبة تأمل وفي القنية ولا يضمن ما تنفق في المصاهرات بين اليتيم واليتيمة وغيرها في خلع الخاطب والخطيبة وفي الضيافات المعتادة والهدايا الموهودة وفي الاعياد وان كان له منه بد وفي اخذ ضيافة لحنه للاقارب والجيران ما لم يسرف فيه وكذا المؤدبه ومن عنده من الصبيان وكذا العيدين وقال بعضهم يضمن في ضيافة المؤدب والعيدين اه ملخصاً وفي المغرب وعن ابن زيد الادب اسم

فيقول ان كان بينكما بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم أراد عزل نفسه لم يجز الاعتدال الحاكم \* دفع لليتيم ماله بعد بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له من تركته والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئاً في يد الوصى أنه من تركته أبي وبرهن تسمع \* للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف \* له أن يتفق في تعليم القرآن والادب ان تأهل لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة مجتبي وفيه

ولعل ما في الحانية الاولامني على قول الحلواني فتأمل اقول وبما يجب التنبيه انه اذا وصى  
الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عاما على اولاده وتركته وان اوصى  
في ذلك الى غيره على قول ابي حنيفة المفتي به فلا ينفذ تصرف احدها بافراده والناس عنها في  
زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الحانية فقال ولو اوصى الى رجل بدين والى  
آخر ان يعتق عبدا وينفذ وصيته فهما وصيان في كل شيء عنده وقال كل واحد وصى على  
ما سمي لا يدخل الآخر معه اه (قوله ولو نهاه الخ) هذه راجعة الى قبول التخصيص وعدمه  
اشياء (قوله وله عزله الخ) هذه المسئلة الثامنة وقدم الشارح اول باب الوصى تقييده بما اذا  
رأى القاضي المصلحة فراجع اه (قوله وصى وصى القاضي الخ) اي اذا وصى وصى القاضي  
عند موته الى آخره وصار الثاني كالاول لو وصاية الاول عامه (قوله وبه يحصل التوفيق)  
بان يحمل قوله المار والان يحمل وصيا عند عدمه على ما اذا كانت الوصاية خاصة وكذا يحمل  
ما قدمناه عن الحانية والفتية على ما اذا كانت عامة فلا تنافي عباراتهم فافهم (قوله بان أجر الخ)  
ليس هذامن كلام الفتاوى الصغرى وصورة الزيلعي في كتاب القصب بان اعار من اجنبي وقال  
في الاشياء والمنصوص عليه انه اذا أجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع اه وايضا  
اذا جازت الاعارة فالاجارة اولى ومثلها ما اذا اوصى بسكنى داره وخدمة عبده فان الذي يعتبر  
من الثلث هورقة الدار والعددون السكنى والخدمة كما مر في محله فليس المراد الحصر (قوله  
لأنها تبطل بموته الخ) كذلك ذكره في شرح الوهبانية والاشياء جوابا عن قول الطروسى ان  
هذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجري مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من  
الثلث اه اقول والذي يظهر لي ان الاولى الاقتصار على الجواب الثاني وهوان في المسئلة  
روايتين لان المنفعة في الوصية بالسكنى والخدمة لا تعتبر من الثلث مع انها باقية بعد الموت  
ففيه ايهام أن يطلان الاجارة سبب لاعتبار الوصية من الكل وليس كذلك كما علمت تأمل (قوله  
فلا اضرار على الورثة) اي فيما بعد الموت لان الاجارة لما بطلت صارت المنافع ملكهم (قوله  
وفي حياته لملك لهم) اي فاستوفاه المستأجر قبل الموت لا ضرار عليهم فيه ايضا به سقط  
ما ورد عليه انه لو أجر ما جرت مائة مثلا باريين وطال مرضه حتى استوفى المستأجر المنفعة  
في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرا بالورثة اه فافهم وفي شرح البيرى عن  
مزارعة المحيط حق الغرماء والورثة يتعلق بما يجري فيه الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما  
لا يجري فيه الارث كالثمن والماليس بمال لان الارث يجري فيما يبقى زماين لينتقل بالموت  
اليهم من جهة المثلث والمنافع لا تبقى زماين اه واعترض البيرى هذا الحصر بانه في حيز المنع  
لان القفو عن القصاص بالنفس ليس بمال ولهذا صح عفو المريض عنه من جميع المال اه  
وأقره ابو السعود اقول وهذا عجيب فان ذلك مؤيد للحصر لا مانع له فتدبر (قوله لكن في  
العمادية انها من الثلث) ومثله في التفت كما قدمناه في باب العتق في المرض عن الفهستاني  
وقدمنا هناك عن الوهبانية الجزم بالاول (قوله او ضيعته) عطف خاص على عام (قوله يؤجل)  
اي يؤجله الحاكم كما في أدب الاوصياء وانظر هل يطالب بكفيل اذا خشي الهرب أو يفسخ  
حالا اذا لم يتقدّم من حرره نقلا (قوله وقد قبض) الظاهر انه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ

ولو نهاه عن بعض  
التصرفات صح نهيه وله  
عزله ولو عدلا بخلاف  
وصى الميت في ذلك كله  
وفي الجزاة وصى وصى  
القاضي كوصيه لو الوصية  
عامة انتهى وبه يحصل  
التوفيق وفي الفتاوى  
الصغرى تبرعه في مرضه  
انما ينفذ من الثلث عند  
عدم الاجازة الا في تبرعه  
في المنافع فينفذ من الكل  
بان أجر بأقل من أجر  
المثل لأنها تبطل بموته  
فلا اضرار على الورثة  
وفي حياته لملك لهم  
لكن في العمادية انها من  
الثلث فلعله روايتان باع  
مال اليتيم اوضيعته المشتري  
مفلس يؤجل ثلاثة ايام  
فان نقد والا ففسخ فان  
أنكر الشراء وقد قبض  
يرفع الوصى الامر للحاكم

مطلقا بخلاف وصي الاب فيجوز بشرط منفعة ظاهرة لليتيم كإمراة في المنزل فلو اشترى هذا الوصي من القاضي اوباع جاز حموى عن البرازية (قوله ولا ان يبيع الخ) للتمهة واقتصر على البيع والظاهر ان الشراء مثله ط (قوله ولا ان يقبض الخ) اي ولونسه للقاضي وصيا ليخاصم عن الصغير من كان في يده عقار للصغير بفقر حق ليس له القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الايصاء ان لم يكن اذنه له وقت اذنه بالحصومة لانه كالوكيل والقوى على قول زفران الوكيل بالحصومة لا يملك القبض بخلاف وصي الميت فانه يملكه بلاذن لان الاب جعله خلفا عن نفسه فكان رأيه باقيا بقاء خلفه ولو كان باقيا حقيقة لم يكن للقاضي التصرف في ماله فكذا اذا كان باقيا حكما كما قاله الحنفية وهذا يفيد ان القطع بان وصي الميت لا ينزل بعزل القاضي قال البيهقي وافاد ان القاضي ليس له سؤال وصي الميت عن مقدار التركة ولا التكلم معه في امرها بخلاف وصي القاضي وتماه فيه اه ملخصا من حاشية ابي السعود وما ذكر البيهقي يزداد على الثمان مسائل المذكورة (قوله ولا ان يؤجر الصغير لعمل ما) اي لاي عمل كان وهذا عزاء في الاشياء الى القنية اقول يشكل عليه ما قدمناه انه يملك ايجاره من الاوصاية اصلا وهو رحمه المحرم الذي هو في حجره تأمل ويبنى ان يستثنى تسليمه في حرفة وفي ادب الاوصياء للوصي ان يؤجر نفس اليتيم وعقاراته وسائر امواله ولو يسير الغبن واذا لم يكن ابوه حائكا او حجما لم يكن لمن يعوله ان يسلمه الى الحائك او الحجام لانه يعير بذلك وتماه فيه (قوله ولا ان يجعل وصيا عند عدمه) اي موته قال في الاشياء وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التهمة اه ثم نقل عن الحاشية ما نصه الوصي يملك الايصاء سواء كان وصي الميت او وصي القاضي اه ومثله في القنية عن صاحب المحيط وبأني التوفيق (قوله ولو خصصه القاضي تخصص) لان نصب القاضي اياه قضاء والقضاء قابل للتخصيص ووصي الاب لا يشبه بل يكون وصيا في جميع الاشياء لقيامه مقامه يرى عن البرازية قلت اولان وصي القاضي كالوكيل كإمراة فيخصص بخلاف وصي الاب وفي حيل التارخانية جعل رجلا وصيا فيماله بالكوفة وآخر فيماله بالشام وآخر فيماله بالبصرة فعنده كلهم اوصياء في الجميع ولا تقبل الوصاية التخصيص بنوع او مكان او زمان بل تتم وعلى قول ابي يوسف كل وصي فيما اوصى اليه وقول محمد مضطرب والحيلة ان يقول فيماله بالكوفة خاصة دون ماسواها ونظر فيها الامام الحلواني بان تخصصه كالحجر اذا ورد على الاذن العام فانه لو اذن لعبده في التجارة اذنا عاما ثم حجر عليه في البعض لا يصح بانهم تردوا فيما اذا جعله وصيا فيماله على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة اه ملخصا ويؤيد نظر الحلواني ما في الحاشية قال اوصيت الى فلان بتقاضي ديني ولم اوص الى غير ذلك واوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل منهما وصي في الانواع كأنه اوصى اليهما اه ويؤيده ايضا اطلاق قولهم وصي الميت لا يقبل التخصيص ومفاده انه لا يتخصص وان تعدد لكن في الحاشية ايضا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على ابنته او احدهما في ماله الحاضر والآخر في ماله الغائب فان شرط ان لا يكون كل وصيا فيما اوصى به الى الآخر فكما شرط عند الكل والافطى الاختلاف والقوى على قول ابي حنيفة اه

ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يؤجر الصغير لعمل ما ولا ان يجعل وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضي تخصص



عن صاحب الوالولية ط (قوله بسوطة في الاشياء) اى في كتاب القضاء. وقد ذكر الشارح  
 منها ثلاثة قال في الاشياء ونما اذا كان للميت ولد صغير وفيها اذا اشترى من مورثه شيئاً واراد  
 رده بسبب بعد موته وفيها اذا كان ابوالصغير مسرفاً مبذراً فينصب للحفظ وذكر في قسمة  
 الوالولية موصفاً آخر ينصب فيه فيراجع اه والذي في الوالولية هو ما لو ترك ضيعة بين  
 صغير وغائبين وحاضرين باع احدهما فنصبه لرجل فطلب القسمة فيجعل القاضي وكلاً  
 عن الغائبين والصغير (قوله منها اذا كان له دين او عليه) اى ليكون خصماً في الالبات والدفع  
 والقبض (قوله ايرده عليه) افاد ان المراد ان ينصب وصياً في خصوص الرد لامطلاق لان  
 الولاية في غيره الاب وسأى ان وصى القاضي يقبل التخصيص (قوله غيبة منقطعة) بان  
 كان في بلد لا اتصل اليه القوافل كقدماته \* (تمة) \* زاد الحموى وغيره مسائل ايضا \* منها لو  
 ادعى شخص ديناً والورثة كبار غيب في بلد منقطع عن المتوفى لاتأني ولا تذهب القافة اليه  
 \* ومنها لو قال الوارث لا أفضى الدين ولا أبيع التركة بل أسلم التركة الى الدين نصب القاضي من  
 يبيع التركة ومنها لو استحق المبيع فأراد المشتري ان يرجع بثمنه وقدمات بائنه ولا وارث له  
 ينصب عنه وصى ليرجع المشتري عليه \* ومنها لو ظهر المبيع حراً وقدمات بائنه ولم يترك شيئاً  
 ولا وارثاً ولا وصياً فنصب القاضي وصياً ليرجع عليه المشتري ويرجع هو على بائع الميت \* ومنها  
 لو كان المدعى عليه مع كونه آخر سأم وأعمى ولا ولى له \* ومنها لو شرى الوكيل فوات فلم يملكه  
 الرد بسبب وقيل لو ارثه أو وصيه فلم يكن فلم يملكه على رواية أبى الليث وفي رواية ينصب  
 القاضي وصياً للرد \* ومنها لو مات الوصى فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصى  
 أو وصيه فلم يكن نصب القاضي وصياً \* ومنها لو أتى المستقرض بالمال ليدفعه فاحتقن المقرض  
 فالقاضي ينصب قماً يطلب المستقرض ليقبض المال \* ومنها كفل بنفسه على انه ان لم يوف به  
 غدا فدينه على الكفيل فغيب الطالب في الغد ينصب القاضي وكلاً عنه ويسلم اليه المدين \* ومنها  
 لو غاب الوصى فادعى رجل على الميت ديناً ينصب القاضي خصماً عن الميت اه ملخصاً والمراد  
 بالغبية المنقطعة أقول وزاد مامر أول باب الوصى من انه لو أوصى الى صبي أو بعد غيره  
 أو كافر أو فاسق بدلهم القاضي بغيرهم وما لو أوصى الى اثنين فوات احدهما ولم يوص الى غيره  
 فيضم القاضي اليه غيره وما لو عجز الوصى عن الوصاية \* ومنها ما قدمناه لو شرى مال ولده  
 لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكلاً لولده بأخذ الثمن ثم يرد على الاب \* ومنها  
 ما لو صدق الوصى مدعى الدين لا يصح بل ينصب غيره ليصل المدعى الى حقه كقدماته عن  
 الوالولية \* ومنها اذا أسلمت زوجة المجنون الكافر ولأب له ولأم ينصب عنه القاضي وصياً  
 يقضى عليه بالفرقة كما تقدم في نكاح الكافر \* ومنها نصب الوصى عن المفقود \* ومنها اذا ادعى  
 الوصى ديناً على الميت ينصب القاضي وصياً للميت في مقدار الدين الذى بدعيه ولا يخرج  
 الاول عن الوصاية وعليه الفتوى كما في الهندية فقد بلغت سبعة وعشرين والتابع ينفي  
 الحصر (قوله الا فى ثمان) يزداد عليها تسعة نذكرها قريباً وعاشرة هي ان وصى القاضي لوعين  
 له أجر المثل جاز بخلاف وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما قدمه عن الفقيه وقدمنا الكلام  
 عليه (قوله ليس لوصى القاضي الشراء لنفسه) اى من مال اليتيم ولا يبيع مال نفسه منه

مبسوطة في الاشياء منها  
 اذا كان له دين او عليه او  
 لتنفيذ وصيته \* وزاد في  
 الزواهر موضعين آخرين  
 \* اشترى الاب من طفله  
 شيئاً فوجده معيباً ينصب  
 القاضي وصياً ليرده عليه \*  
 واذا احتيج لاثبات حق  
 صغير ابوه غائب غيبة  
 منقطعة ينصب والا فلا  
 وعزها لمجمع الفتاوى  
 \* وصى القاضي كوصى  
 الميت الا فى ثمان \* ليس  
 لوصى القاضي الشراء  
 لنفسه

إذا ادعى الوصى أن أبا اليتيم مات من منذ عشرين سنة وأنه دفع خراج أرضه تلك المدة وقال اليتيم لم يمت أبي إلا من منذ سنتين وأجمعوا على أن الأرض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة يكون القول للوصى مع يمينه يعني واتفقا على الوقت الذي مات فيه أبو اليتيم كما يفهم من عبارة شرح تنوير الأذهان عن التارخانية أنه أبو السعد وظاهر قوله لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة أنها لو لم تكن صالحة للزراعة يوم الخصومة فلا بد له من البيئة لأن الحال في الأول شاهد له بخلاف الثاني وعليه فقول الشارح في وقت لا يصلح للزراعة ليس متعلقا بأدى بل هو متعلق بأدى مقدرا أي ادعى أداء خراج أرضه الخ والأنا في ما مر متناهي أنه يقبل قوله في أداء خراج له لكنه محمول على هذا التفصيل فتنبه (قوله) أو جعل عبده (الآبق) هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيقبل قوله بلايين وجزم بالأول في الولولجية ولم يحك الصدر الشهيد فيه خلافا قال في الخلاصة وقيل أنه على الخلاف أنه أجمعوا على أن الوصى لو استأجر رجلا ليرده أنه يكون مصدقا في الخاتبة وفي الأصل وغيره لو دل أدبت من مال نفسي لأرجع عليك لم يصدق بالإبالية أفاده في أدب الأوصياء أقول وظاهر هذا ترجيح قول محمد تأمل (قوله) أو فداء عبده الخاتبة في الكافي لو قال أدبت ضمان غصبك أو جنابك أو جنابة عبدك فلا يصدق بلايين أبو السعد أقول وظاهره ولو أقر اليتيم بالخاتبة تأمل (قوله) أو الاتفاق على محرمه في الخاتبة قال الوصى فرض القاضي لأخيك الأعمى هذا نفقة في مال كل شهر كذا درها فأدبت إليه ذلك منذ عشرين سنة وكذبه الابن لا يقبل قول الوصى إجماعا ويكون ضمانا للمال ما لم يقيم البيئة على فرض القاضي وأعطاه المفروض للأخاه وعلة في شرح المجمع بأنه ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل قوله فيما كان من حوائجه أنه فينبغي أن لا يكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجه وتماه في الإشباه (قوله) أو على رقيقه الذين ماتوا هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول للوصى وأجمعوا أن العبد لو كانوا أحياء فالقول للوصى وهل يحلف خلاف منهم من قال لا يحلف إذا لم تظهر منه الخاتبة ونقل البيهقي عن البرازية تفصيلا فقال إن كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول للوصى والأفلا أبو السعد (قوله) أو الاتفاق عليه قدما الكلام في ذلك وقوله مما في ذمته ليس في الإشباه واحتز به وبما بعده عما لو أنفق من مال اليتيم فإنه يصدق في نفقة مثله كما قدمناه عن شرح الأصل وقوله حال غيبة ماله أي مال اليتيم ويعلم منه حال حضوره في الأولى وفي أدب الأوصياء ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق على اليتيم وعلى أمواله من العبد والضياح والدواب ومخوذ ذلك إذا ادعى ما ينق على مثلهم في تلك المدة لأنه قائم مقام الوصى أو القاضي أنه (قوله) وهي ميتة يفهم منه أنها لو كانت حية أو ميتة لكن أقر اليتيم بالتزويج أنه يرجع تأمل (قوله) الثانية عشر الخ في شرح الطحاوي تصرف الوصى أو الأب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضاربا لأكون له من الربح شيء إلا أن يشهد عند التصرف أنه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة يحل له أخذ ما شرط من الربح وإن لم يشهد عليه أدب الأوصياء وقدما أنه ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة (قوله) فإنه يصدق فيه أي يمينه إذا لم يكذبه الظاهر حموي ويرى

أو جعل عبده الآبق أو فداء عبده الجاني أو الاتفاق على محرمه أو على رقيقه الذين ماتوا أو الاتفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع أو أنه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة \* الثانية عشر التجبر وبيع ثم ادعى أنه كان مضاربا والأصل أن كل شيء كان مسلطا عليه فإنه يصدق فيه وما لا فلا ينصب القاضي وصيا في سبعة مواضع

توضح لما قبله واما اذا اخبرنا بان قيمته اكثر مما اخذه المشتري فهو باطل قال في ادب الاوصياء  
عن الجواهر باع الوصي ضيعة للدين فبين ان قيمتها اكثر فالبيع باطل ولا يحتاج الى فسخ  
الحاكم فلولاها ثانياً بمن المثل صح البيع الثاني اه وقدّم الشارح ان البيع فاسد وهو  
احد القولين وهذا حيث كان يغبى فاحش كاسر (قوله لا يلتفت القاضي الى من يزيد) لان  
الزيادة قد تكون للحاجة لالان القيمة ازيد مما باع به الوصي حتى لا يجوز البيع ان كان  
النقص فاحشا ادب الاوصياء (قوله لا ينتقض بيع الوصي لذلك) اي لا يحكم بانتقاضه بمجرد  
تلك الزيادة لاحتمال ان ما باعه به هو قيمته فلذا قال بل يرجع الخ فافهم قال ط ولو قال بعد قوله  
ثم طلب منه باكثر مما باعه او كان في الزيادة يشتري باكثر وفي السوق باقل لكان اخصر  
اه \* (تمة) \* قال في ادب الاوصياء باع الاب مال طفله ثم ادعى فيه فاحش الغبن لم تسمع  
دعواه فينسب الحاكم قيا عن الصبي فيدعيه على المشتري وهذا اذا اقر الاب بقبض بمن  
المثل او اشهد عليه في الصك اما اذا لم يقر به ولم يشهد عليه او قال بعتّه ولم اعرف الغبن او قال  
كنت عرقه ولكن لم اعرف ان البيع لا يجوز معه حينئذ له ان يدعى بعده الغبن ولو بلغ  
البيتم فادعى كون بيع الاب او الوصي فباحش الغبن وانكر المشتري ذلك يحكم الحال ان لم  
تكن المدة قدر ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما فيثبت الزيادة  
اولى اه (قوله يقبل قول الوصي الخ) قال في الاشياء يقبل قول الوصي فيباذعي من الاتفاق  
بلاينة الا في ثلاث الاتفاق على رحمة وخراج ارضه وجعل عبده الا بقر اه ملخصاً ثم قال  
والحاصل انه يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الخ فالتناسب للشارح حذف قوله من الاتفاق  
\* (تنبيه) \* في الذخيرة ينبغي للوصي ان لا يضيّق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلاسراف  
وذلك يتفاوت بقلة ماله وكثرة فينظر الى ماله ويتفق بحسب حاله وفي شرح الاصل لشيخ  
الاسلام كبر الصغار واتهموا الوصي وقالوا انك اتفقت علينا من الربح او تبرع بها فلان  
يجب على الوصي التمسك على دعواه الا اذا ادعوا ما يكذبهم الظاهر فيه كأن يدعوا ما لا يمكن  
منه لملتهم في مثل المدة في الغالب وهذا اذا ادعى نفقة المثل او ازيد يسير والا فلا يصدق  
ويضمن ما لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشترت لهم طعاماً فسرقت ثم اشترت ثانياً  
وثالثاً فويلك فيصدق بيئته لانه أمين اه ملخصاً من ادب الاوصياء (قوله ادعى قضاء دين  
الميت) شروع في الاتي عشرة مسائل والظاهر ان المراد بهذه المسئلة ما ذكره في الاشياء قبل  
سرد المسائل حيث قال وفي جامع الفصولين قضى وصيه ديناً بغير امر القاضي فلما كبر البيتم  
انكر ديناً على ابيه ضمن وصيه مادمعه لو لم يجد بيته اذا اقر بسبب الضمان وهو الدفع الى  
الاجنبى فلونظر غيرهم آخر يقرم له حصته الخ والاقلو اقر به الوارث وادعى الوصي اداءه  
من التركة صدق (قوله او ادعى الخ) قدّمنا عن ادب الاوصياء انه في الحانية اشترط الاشهاد  
ولم يشترطه في التوازل وانظر ما فائدة قوله بعد بيع التركة ولعله اتفاق لانه قبله كذلك  
بالاولى (قوله او ان البيتم استهلك ما لا آخر الخ) الذي في الاشياء مال آخر بالاضافة وصورتها  
قاله انك استهلكك مال فلان في صغرك فأدبته من مالك فكذبته وقال لم استهلك شيئاً فالقول  
لبيتم وانوصي ضامن الا ان يبرهن كافي ادب الاوصياء (قوله او أدى خراج ارضه الخ) وكذا

لا يلتفت) القاضي (الى من  
يزيد وان كان في الزيادة  
يشترى باكثر وفي السوق  
بأقل لا ينتقض بيع الوصي  
لذلك) اي لاجل تلك  
الزيادة ( بل يرجع الى  
اهل البصيرة فان اجتمع  
رجلان منهم على شيء  
يؤخذ بقولهما ) عند  
محمد (وكفي قول واحد  
في ذلك) عندها كما في  
التزكية وعلى هذا قيم  
الوقف اذا اجر مستغل  
الوقف ثم جاء آخر يزيد  
في الاجر الكل في الدرر  
معزى بالحانية \* (فروع) \*  
يقبل قول الوصي فيما يدعيه  
من الاتفاق بلاينة الا  
في ثقي عشرة مسألة على  
ما في الاشياء ادعى قضاء  
دين الميت او ادعى قضاءه  
من ماله بعد بيع التركة  
قبل قبض ثمنها او ان  
البيتم استهلك ما لا آخر  
فدفع ضمانه او اذن له  
تجارة فركبه ديون فقضاها  
عنه او أدى خراج ارضه  
في وقف لا يصلح للزراعة

وهو المختار فانه ذكر ان الوصى اذا افذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت وهو المختار فتكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه مقدم عليها ووجوب قضائه أكد من لزوم انفاذاها وهو الموافق لما مر عن المنع والدرر من قوله فكان كقضاء الدين (قوله او كفته) اى كفن المثل وقد ذكر المصنف قبل الفصل انه لو زاد الوصى على كفن المثل في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له (قوله او ادى خراج اليتيم الخ) اى خراج ارضه وظاهره انه يصدق بيمينه بلاشهاد وفيه خلاف حكاة في أدب الاوصياء (قوله او اشترى الوارث الكبير الخ) كذا في الحانية ونصها واشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه اه اقول ولم يشترط الاشهاد مع ان في اتفاق الوصى خلافا كما مروى بنى جريانه هنا بالاولى على انه قد وقع الاختلاف في افتاقه على الصغير نصيبه من التركة نفقة مثله في انه يصدق ام لا قولان حكاهما الزاهدى في الحاوى ثم قال والمختار للفقوى ما فى وصايا المحيط برواية ابن سماعه عن محمد مات عن ابنين صغير وكبير والف درهم فاتفق على الصغير خمسمائة نفقة مثله فهو متطوع اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا واطعمه الكبير الصغير او لبسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان اه وفي جامع الفتاوى ولو اتفق الاخ الكبير على اخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعاما لم يضمن وان كان دراهم فكذلك ان كان في حجره وفي غير ذلك يضمن ان لم يكن وصيا اه ومثله في التارخانية وقدم المصنف في فصل البيع من كتاب الكراهية والاستحسان انه يجوز شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه لآخر وعم وأم ملقط هو في حجرهم واجارته لاه فقط اه ومثله في الهداية وعليه فيمكن حل ما مر عن محمد على ما اذا لم يكن في حجره تأمل وعلى كل فاني الحانية مشكلى ان لم يكن الكبير وصيا فابتأمل (قوله او كفن الوارث الميت) كذا في الحانية ايضا وصرح فيها انه يرجع على التركة قلت وهذا لو كفن المثل كما مر \* (تنبيه) \* لومات ولا شئ له ووجب كفته على ورثته فكفته الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو اتفق بلا اذن القاضي حاوى الزاهدى قال الرمل في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كتكفين الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج بلا اذنه او اذن القاضي فهو متبرع كالاجنبى فيستثنى تكفينها بلا اذن مطلقا بناء على المقتضى من انه على زوجها ولو غنية (قوله او قضى دينه) اى الثالث شرعا والافلا يرجع على الغائب وان دفع من التركة للغائب ان يسترد قدر حصته لانه لم يثبت شرعا وكذا الوصى في الدين او الودية واما المهر فان دخل الزوج بهامنع عنها ما جرت العادة بتعجيله والقول في قدره للورثة وفيما زاد عليه القول للمرأة شربا لالة عن العمادية ملخصاى لو ادى الورثة قدر ما جرت العادة بتعجيله فالقول لهم ولو ادعوا أزيد عليه فالقول للمرأة في نفى الزيادة (قوله قيل هو مستدرك) عبر بقيل لا يمكن الفرق بان ما مر في أصل الرجوع وهذا في قدر الثمن لو كذبوه فيه افاده ط وفي أدب الاوصياء عن الخلاصة لو نقد الثمن من ماله يصدق ان كان كفن المثل وفي الوجيز لا يصدق الابينة ولو نقد من التركة (قوله الى اهل البصرة) اى العقل والذي في الحانية وغيره الى اهل البصر وهو المناسب هنا اى اهل النظر والمعرفة في قيمة ذلك الشئ (قوله وان قيمته ذلك)

(او كفته) او ادى خراج اليتيم او عشره (من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير) او كفن الوارث الميت او قضى دينه (من مال نفسه) فانه يرجع ولا يكون متطوعا (ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله فيه) قيل هو مستدرك بقوله او كفته (ولو باع) الوصى (شأمن مال اليتيم ثم طلب منه باكثر) مما باعه (رجع القاضي فيه الى اهل البصرة) والامانة (ان اخبره اثنان منهم انه باع بقيمته وان قيمته ذلك



انهما لو لم يشهدا بذلك لكنهما سالا من القاضي ان يجعل هذا وصيا والوصى يريد الايصاء كان للقاضي ان يجعله وصيا فهنا اولى ولو سالا ان ينصب وكيلا بقبض حقوقه حال غيبة الاب والوكيل يريد ذلك فالقاضي لا ينصب وكيلا ولو نصب هنا انما ينصب بشهادتهما ولا يجوز ذلك لانهما يشهدان لابيهما والواجبة (قوله لاله ولو بعد العزل) وكذا لا يقبل لليتيم وهذا بخلاف الوكيل حيث تقبل شهادته لموكله بعد العزل قبل الخصومة لان الوصاية خلافة ولهذا لا تتوقف على العلم خلاصة (قوله رجع مطلقا) قال في المنع وقبل ان كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا يقبل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى كافي الدرر وفي البرازية هو المختار اهـ (قوله فانه يرجع اذا شهد على ذلك) يعنى على انه اتفق ليرجع وهذا ما مضى عليه المصنف قبيل باب عزل الوكيل (قوله لافي حق الرجوع) ومثله قيم الوقف لانهم ما يدعيان لانفسهما ديناً على اليتيم والوقف فلا يستحقانه بمجرد الدعوى كذا في أدب الاوصياء (قوله قلت الخ) نقل في الشرنبلالية عن العمدانية ما وافق هذا وما يخالفه ثم قال فقد اضطرب كلام أئمتنا في الرجوع مطلقاً وبالأشهاد عليه فيلحصر اهـ أقول والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصى بلا اشهاد للرجوع اختلاف المشايخ اهـ ونقل في ادب الاوصياء كلا من القولين عن عدة كتب وعن الحانية فقد اضطرب كلام الحانية ايضا ونقل عن الخلاصة اشترط الاشهاد خلاف ما نقله الشارح عنها ثم قال وفي المنتقى بالنون اتفق الوصى من مال نفسه على الصبي وللصبي مال غائب فهو متطوع في الاتفاق استحسانا لان يشهد انه قرض او انه يرجع به عليه لان قول الوصى لا يقبل في الرجوع فيشهد لذلك وفي العتابة وبكيفية النية فيما بينه وبين الله تعالى وفي المحيط عن محمد اذ اتوى الاب الرجوع وتقدم الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى أما في القضاء فلا يرجع مالم يشهد ومثله في المنتقى وفيه ايضا ولو شرى الاب لطفله شيئاً يجبر هو عليه كالطعام والكسوة لصغيره الفقير لم يرجع اشهد او لم يشهد لانه واجب عليه وان شريه لاهل ما لا يجب عليه كالطعام لابنه الذي له مال والدار والخدام رجع ان اشهد عليه والا فلا وعن ابى حنيفة في نحو الدار ان كان لابن مال رجع ان اشهد والا فلا وان لم يكن له مال لم يرجع اشهد او لا وفي الحانية ولو شري لطفله شيئاً وضمن عنه ثم تقدم من ماله يرجع قياسا لاستحسانا اهـ قلت فقد تحرر ان في المسئلة قولين احدهما عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصى والثاني اشترط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصى على اولادها وعلوه بأن الغالب من شفقة الوالدين الاتفاق على الاولاد للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاها ترجيح الاول وعليه مشي المصنف قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى اعلم (قوله وسيجي) اى في آخر الفروع ما يفيد اى يفيد اشترط الرجوع في الابوين بل هو صريح في ذلك فان الذى سيجي هو ما نقلناه ثانيا عن المنتقى (قوله اوقضى دين الميت) قال في أدب الاوصياء وفي الحانية اشترط الاشهاد اذا قضاه بأمر الوارث ولم يشترطه في النوازل وقال

لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ملتقى (وصى انفذ الوصية من مال نفسه رجع مطلقا) وعليه الفتوى درر (كوكيل ادى الثمن من ماله فان له ان يرجع وكذلك الوصى اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينسقى عليه من مال نفسه) فانه يرجع اذا شهد على ذلك وفي البرازية انما شرط الاشهاد لان قول الوصى في الاتفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ قلت لكن في التنية والخلاصة والحانية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي ما يفيد عنه (اوقضى دين الميت) الثابت شرعا

بخلاف الوصى فان له ذلك انتهى والله اعلم \* ( فصل في شهادة الاوصياء ) \* ( وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال )  
مطلقا ( او كبير بمال الميت وصحت ) شهادتهما ( بغيره ) اى بغير ٦٢٦ ماله الميت لانقطاع ولايتهما عنه فلا تهما

بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية واوبالميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لاداء لقضاء الدين على الميت قال شمس الائمة الحلواني هذه فائدة تحفظ من الخصاص واما محمد فاقام الجد مقام الاب ويقول الخصاص يفتى اه وفي جامع الفصولين للجد بيع العروض والشراء الا انه لو باع التركة لدين او وصية لم يجز بخلاف وصى الاب اه ( قوله بخلاف الوصى ) اى وصى الاب كفى ادب الاوصياء وظاهره ان وصى الجد كالجد فلا يملك ذلك بالاولى تأمل قال ط فيرفع الغرماء امرهم الى القاضى ليبيع لهم بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم

### فصل في شهادة الاوصياء

الاولى ان يزيد وغير ذلك لان اكثر الفصل في غيره ط ( قوله مطلقا ) اى سواء انتقل اليه من الميت أولا لان التصرف في مال الصغير للموصى سواء كان من التركة أو امانت في شهادتهما اثبات التصرف في المشهود به ( قوله او كبير بمال الميت ) لانهما يثبتان ولاية الحفظ وولاية بيع المتقول عند غيبة الوارث وعود ولايته اليهما بخونه غرر الافكار وهذا عنده وقالا يجوز في الوجهين اى فيما تركه الميت وغيره زيلى ( قوله وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا ) لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا لو استوفى احدهما حقه من التركة يشاركه الآخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فتحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة ثمرة والذمة قابلة لحقوق شتى فلا شركة ولهذا لو تبرع احد بقضاء دين احدهما ليس للآخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركا بينهما فاوثر شبهة اه درر قال الشيخ قاسم في حاشية المجمع وعلى قول أبى يوسف اعتمد النسفى والحجوبى قال المقدسى ان أراد النسفى صاحب الكثر فان ما به قول محمد وهو قبولها في الدين فقط ثم قال وينبغي عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود معروفين بالخير ان يعمل بقول محمد والافقول أبى يوسف اه ط عن شرح الحموى ( قوله بعد ) اى بوصية عبد ط ( قوله لاثباتها للشركة ) اى في المشهود به اذ التمس محل الوصية فيكون مشتركا بينهم معراج ( قوله معينا ) اسم فاعل من أعان ( قوله كاتقرر ) اى من امتناع تصرف احدا الاوصياء وحده ( قوله استحسانا ) والقياس ان لا تقبل كالاول ( قوله لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه ) اى عن القاضى اذ لا بد له ان يضم ثالثا اليهما كما مر فيكون وصيا معهما بنصب القاضى اياه كما اذا مات ولم يترك وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء فهذا أولى زيلى أقول ظاهره ان لهذا الثالث حكم وصى القاضى لاحكم وصى الميت وان الشهادة لم تؤثر سوى التعيين تأمل وسيأتى الفرق بين الوصيين ( قوله تقبل استحسانا ) اى على انه نصب وصى ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصيين زيلى ( قوله بخلاف شهادتهما الخ ) اى لو شهدا حال حياة الاب ان أباهما وكل هذا بقبض حقوقه والاب غائب وغرماء الاب يحجبون لا تقبل والفرق

حينئذ ( كشهادة رجلين الآخرين بدين الف على ميت ) وشهادة الآخرين للاولين بمثله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف ( وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات ( او ) شهادة ( الاولين بعد الآخرين بثلاث ماله ) او الدراهم المرسلة لاثباتها للشركة فيبطل ( وتصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين ) كالعبد ( وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين اخرى ) لانه لا شركة فلا تهما زيلى ( شهد الوصيان ان الميت اوصى لزيد معهما لغت ) لاثباتهما لانفسهما معينا وحينئذ فيضم القاضى لهما ثالثا وجوبا لاقرارها بأخر فيمتنع تصرفهما بدونه كما تقرر ( الا ان يدعى زيد بذلك ) اى يدعى انه وصى معهما حينئذ تقبل شهادتهما استحسانا لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه ( وكذا ابن الميت اذا شهدا ان أباهما اوصى الى

رجل ) لجرهما نفعا لنصب حافظ للتركة ( و ) هذالو ( هو منكرو ) ولو يدعى تقبل استحسانا ( بخلاف ) ( انهما ) شهادتهما بأن أباهما وكل زيدا بقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا ( ادعى زيد الوكالة أم لا لان القاضى لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلبهما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على الميت

(قوله لان فيه استبقاء ملكه) بناء على الصحيح من أنه منزل منزلة الرهن (قوله وتماهه فيها علقتة على الملتقى) حيث قال وأما لم يحصر التصرف في الوصي إشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضى على ماله اى مال الصغير فانه يجوز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة استحسانا وعليه الفتوى ذكره القهستاني (قوله ولا يجوز اقراره بدين على الميت) لانه اقرار على الغير من غير فلاجوز للمقر له اخذ حتى يقيم برهانا ويخالف مينا ويضمن الوصى لو دفع الى المقر له ط فلو لا ينفذه والوصى يعلم بالدين فالحيلة ما في الحائنة والحلاصة عن نصيرانه ان كان في التركة صامت يودعه قدر الدين والا يبيعه من التركة بقدره ثم يحجده الغريم ذلك فبغير قصاصا قال في أدب الاوصياء عن الخاصى والفتوى عليه وفي الحائنة ايضا شهد عنده عدل ان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حتى عن ابي سليمان انه قال وسع الوصى ان يعطيه الا ان يخاف على نفسه الضمان قيل له فان كان جارية بعينها يعلم ان الميت غصبها منه قال يدفعها اليه والا صار غاصبا ضامنا (قوله فيصيح في حصته) اى يصح اقراره فيها فيؤخذ جميع ما أقره من حصته فافهم وهذا بخلاف ما اذا أقر بالوصية بالثلث حيث يلزمه في ثلث حصته كما تقدم قيل باب العتق في المرض وقيل الدين كذلك فليزمه قدر ما يخص حصته منه واختاره ابو الليث كما ذكره المصنف في كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء (فرع) تركه فهادين لم يستغرق قسمت فجاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا اخذهم جملة عند القاضى أما لو ظفر بأحدهم اخذ منه جميع ما في يده جامع الفصولين (قوله ولو أقر بعين) اى في يده كما في أدب الاوصياء وهذا اذا لم تكن من التركة والا لا يجوز اقراره لقوله قبله ولا بشئ من تركته (قوله لاتسمع) لتناقضه لان اقراره وان كان لا ينعى على غيره فهو ينعى عليه حتى لو ملكها يوما أمر بدفعها الى المقر له ط (قوله ووصى ابى الطفل أحق الخ) الولاية في مال الصغير للاب ثم وصيه ثم وصى وصيه ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص فالولاية لابي الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه فان لم يكن فللقاضى ومنصوبه ولو اوصى الى رجل والاولاد صغار وكبار فأت بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصى الجد وصى لهم يصح بيعه عليه كاصح على ابيه في غير العقار فليحفظ واما وصى الاخ والام والعم وسائر ذوى الارحام ففي شرح الاسيبجاني أن لهم بيع تركه الميت لدينه او وصيته ان لم يكن احد ممن تقدم لايبيع عقار الصغير اذ ليس لهم الاحتفاظ بالمال ولا الشراء للتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير من جهة موصيه مطلقا لانهم بالنظر اليه اجانب نعم لهم شراء ما لا بد منه من الطعام والكسوة وبيع منقول ورثة اليتيم من جهة الموصى لكونه من الحفظ لان حفظ الثمن ايسر من حفظ العين اه من ادب الاوصياء وغيره وفي جامع الفصولين والاصل فيه ان اضعف الوصيين في اقوى الحالين كاقوى الوصيين في اضعف الحالين واضعف الوصيين وصى الام والاخ والعم واقوى الحالين حال صغر الورثة واقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضى واضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام في حال صغر الورثة كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلو وصى ببيع منقوله لاعتقاره كوصى الاب حال كبرهم اه (قوله وان لم يكن) اى يوجد (قوله كما تقر في الحجر) الاولى في المأذون ط (قوله ليس للجد الخ) قال في الحائنة فرق ابو حنيفة بين الوصى وابى الميت فلوصى الميت

لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصى التصرف لخوف متقلب وعليه الفتوى وتماهه فيما علقتة على الملتقى (ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر) الوصى (بعين لا آخر ثم ادعى انه للصغير لاتسمع) درر (وصى ابى الطفل احق) بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجد) كما تقر في الحجر في النية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا

المثل اشارة الى ان القاضى ليس له أن يجعل له اكثر منه حتى لو جعل له العشر كما هو المتعارف فان كان اكثر من اجر المثل يرد الزائد كحقيقته العلامة البيرى فى كتاب القضاء من شرحه على الاشياء فراجعها فانه مهم واما لشرطه الواقف شيئاً فله اخذه وان زاد على اجر المثل لانه من الموقوف عليهم كفى البحر **(قوله)** واما وصى الميت فلا اجر له على الصحيح (تعقبه الرملى فى قناوه بمصر عن جامع الفصولين من ان الوصى لا يأكل من مال اليتيم ولو محتاجا الا اذا كان له اجرة ف يأكل بقدرها قال وفى الحسانية والبزاية له ذلك لو محتاجا استحسانا وقد تقر بأن المأخوذه الاستحسان الا فى مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل قاضى خان فانه من اهل الترجيح اه ملخصا وقال فى حاشيته على الاشياء او اخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى ان وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بالجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على التبرع فاذا رأى القاضى ان يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهى واقعة الفتوى وقد أقيمت به مرارا اه وبه افتى فى الحامدية ايضا اقول وعبرة الثانية وعن نصير للوصى ان يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب فى حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفى الاستحسان يجوز ان يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ماسى اه اقول تقييده بالاحتياج موافقا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف لا يدل على جواز الاجرة لغير المحتاج ويأتى تمام الكلام على الاكل فى الفروع ولم يذكر ما اذا استأجره الميت وفى الحانية أوصى الى رجل واستأجره بمائة درهم لافاد وصيته قالوا لا يكون اجارة لانه انما يصير وصيا بعد الموت والاجارة تبطل به بل يكون صلة فيعطى له من الثلث \* قال لك اجر مائة على ان تكون وصى اختلافوا فيه قال نصير الاجارة باطلة ولاشئ له وقال ابو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا به اخذ ابو جعفر وبأوليه اه **(قوله)** وهذا اى ثبوت اجر المثل للمتولى اذا عين الخ فلو كان اكثر فليس له الا اجر مثل عمله ولو اجر المثل اكثر ليس له الا ما عين له لرضاه به هذا ما ظهرط **(قوله)** وسعى فيه سنة اى مثلا ط **(قوله)** فلاشئ له (ل سعيه متبرعا **(قوله)** ثم ذكر ) اى فى الاشياء عن القنية ما يخالفه حيث قال انه يستحق وان لم يشرط له القاضى **(قوله)** فافهم) تنبيه على ما بين كلاميه من المخالفة او على اختيار الثانى لتأخره وبه افتى فى الحنبرية ناقلا عن البحران القيم يستحق اجر سعيه سواء شرط له او لا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا بالجر والمعهود كالشروط اه **(قوله)** وقد مر فى الوقف) الذى فى موضعين منه ان له اجر مثل عمله وكأنه استفاد من اطلاقه ان له ذلك وان لم يشرط له تأمل **(قوله)** جاز) فلو اراد اجرة لعمله قبل فرض القاضى ليس له ذلك لشرعه متبرعا كفى فى الحنبرية **(قوله)** كما مر) اى من انه يبيع المنقول بما يتغابن فيه دون العقار الا فى المستثنيات **(قوله)** على مامر من التفصيل) اى من انه يبيع على الكبير الغائب فى غير العقار الا الذين **(قوله)** وفاء) بالنصب مفعول مطلق اى بيع وفاء وهو المسمى بيعا جائرا وبيع طاعة وتقدم الكلام عليه قبيل الكفالة قال فى جامع الفصولين للوصى بيع العقار بيعا بالوفاء وقيل لا اه

واما وصى الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجرا فان لم يعين وسعى فيه سنة فلاشئ له وعزاء للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر فى الوقف واما وصى القاضى فان نصبه بأجر مثله جاز اه وفى القهستاني معزى بالذخيرة ولو كان وصافارا وكبارا باع حصة الصغار كما مروكذا الكبار على مامر من التفصيل ونقل عن العمادية ان فى بيعه للعقار وفاء اختلاف المشايخ وجوزوه صاحب الهداية



قد نقل عبارة الحموي المذكورة ثم قال مانصه وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستدل بالناوقي في ذلك الى نقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع الاب ايضا كافي الوصي صار حسنا مفيدا ايضا لان الاختلاف اتفاق اوفق هكذا افادنيه شيخنا الشيخ محمد مراد السقايني رحمه الله تعالى اهـ ( قوله فان فعل تصدق بالريح ) اى عندها ويضمن رأس المال وعند ابن يوسف يسلم له الريح ولا يتصدق بشئ خاتية وفيها ولا يملك اقراض مال اليتيم فان اقترض ضمن والقاضي يملكه والصحيح ان الاب كالوصي لا كالقاضي ولو اخذه الوصي قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وقال محمد واما ان رجوانه لوفعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به اهـ وفي جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشترطه يكون غلة اليتيم لا للوجوده أو وجد من يضارب وفي الحاوي الزاهدي القاضي بأمر الوصي بالإنجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الريح اهـ واذا دأب على ان ما يفعله بعض جهلة القضاة انهم يقضون بالريح من غير معاملة في ماله اذا عومل فيه اول مرة ويستبدون في ذلك لمن لا يعبأ بكلامه في المذهب فهو قضاء بالربا المحرم في سائر الاديان بمجرد خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيها حرم الله تعالى نظر مائة الاضلال بعيد ( قوله و جاز الخ ) افاد انه لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم وبه صرح في نور العين عن جمع الفتاوى وقال البهري الوصي اذا امتنع من التصرف لا يجبر كما في الخلاصة وفي الحاوي الحصري قال محمد بن مقاتل لو كان للميت على الناس ديون فليس للورثة ان يأخذوا الوصي باستخراج ذلك وقضائه اهـ \* ( تمة ) \* لو أجرة الاب او الجد او الوصي صح اذ لهم استعماله بلا عوض للتهذيب والرياسة قبل الموضع اولى والوصي لو استأجره لنفسه صح لا لو أجرة نفسه لليتيم ولو أجرة الاب نفسه له صح وله قضاء دينه من مال ولده بخلاف الوصي ولهما بيع ماله بدين نفسيهما كرهته به ولا بأس للاب ان يأكل من ماله بقدر حاجته لو محتاج ولا يضمن بخلاف الوصي الا اذا كان له أجرة فيأكل بقدرها وليس للوصي في هذا الزمان اخذ مال اليتيم مضاربة ولا اقراض ماله ولو اقترض لا يعد خيانة فلا يزل بها وله ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه وتام الفروع في ٢٧ من جامع الفصولين ( قوله باقل من ثمن المثل ) لعله محمول على الغبن الفاحش والا فقدم المصنف صحة بيعه وشراؤه بمبايعة الناس فيه ط ( قوله الا في مسألة الوصية بيع عبده من فلان ) تمام عبارة الاشباه فلم يرخص الوصي له ثمن المثل فله الخط اهـ اى الى قدر ثلث المال قال البهري وفي تلخيص الكبرى اوصى بان تباع امته من احبت جاز وتحير ورثته على بيعها من احب ولو ابى ذلك الرجل اخذها بقيمتها حط من قيمتها قدر ثلث مال الموصي زاد في الحاوي انه يكون كالوصية اهـ قال ابو السعود وانظر اذا كان جميع قيمتها يخرج من ثلث ماله هل تطلى له بدون ثمن وقول الحاوي يكون كالوصية يقتضيه اهـ اقول فيه بحث فانه اوصى ببيعه لا بدفعها مجاناً والبيع لا بد فيه من ثمن وان قل فهو وصية من حيث المحابة الى الثالث لا من كل وجه وقول الحاوي كالوصية يقتضيه حيث اتى بكاف التشبيه فتدبر ( قوله للمتولى اجر مثل عمله ) حتى لو كان الموقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كافي الحانية وهذا في ناظر لم يشترط له الواقف شيئاً كما في الاشباه ط اقول وفي تعبيره باجر

فان فعل تصدق بالريح  
(وجاز) لو انجز من مال  
اليتيم (لليتيم) وتماه في  
الدرر قلت وفي الاشباه  
لا يملك الوصي بيع شئ  
بأقل من ثمن المثل الا في  
مسئلة الوصية ببيع عبده  
من فلان وفيها في الكلام  
في أجر المثل للمتولى أجر  
مثل عمله فلم يعمل لأجره

الميت دين او اوصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية من ماله فانه يبيع  
 التركة كلها ان كان الدين محيطا بمقدار الدين ان لم يحيط وله بيع ما زاد على الدين ايضا عند ابي  
 حنيفة خلافا لهما وينفذ الوصية بمقدار الثلث ولوباع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بمقدارها  
 بالاجماع وفي الزيادة خلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الاوصياء وبقولهما بقي  
 وكذا في الحافظة والغنية وسائر الكتب اه ومثله في البرازية \* (تنبيه) \* قال في القنية  
 لا يملك الوصى بيع جزء شائع من دار اليتيم للنفقة اذا وجد من يشتري جزءا معنا منها لانه  
 تعيب للباقي اه (قوله الاصح لا) راجع الى قوله او خوف هلاكه (قوله لانه) اي الهلاك  
 نادر قال في المعراج وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح لان الدار لاتهلك غالبا فينبغي الحكم عليه  
 لاعلى النادر اه (قوله وجاز بيعه عقار صغير الخ) اطلق السلف جواز بيعه العقار وقيده  
 المتأخرون بالشروط المذكورة كافي الحانية وغيرها قال الزيلعي قال الصدر الشهيد وبه بقي  
 اي بقول المتأخرين وما في الاشياء من انه لا يجوز عند المتقدمين سبق قلم فتنبه (قوله لامن  
 نفسه) قال ابن الكمال وقولهم اجنبى يؤذن ان يبيعه من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس  
 الاموال فاذا باع من نفسه فالثمة ظاهرة اه وفيه انه اذا كان بضعف القيمة لا يتأتى معه الثمة  
 فلعن القيد اتفاق يؤيده ما في الهندية لو اشترى الوصى عقار اليتيم لنفسه جاز لو خيرا بان  
 يأخذه بضعف القيمة عند البعض اه افاده السامحاني وقدم مثله عن أدب الاوصياء وقوله عند  
 البعض قيد لقوله بان يأخذه الخ لا للجواز كما يعلم بما قدمناه (قوله والنفقة) اي وان كان يتل  
 القيمة او يغني يسير ط اقول وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بدليل جعله مقابلا للادول (قوله  
 اودين الميت) اي دين على الميت لا وفاقه الا ببيعه خاتية لكن يبيع بقدر الدين فقط على المتقى  
 به كما قدمناه وكذا في الوصية (قوله رسالة) تقدم تفسيرها بالتيم لم تقيد بكسر كثلث اربع  
 مثلا وذلك كاذالوصى بمائة مثلا (قوله او خوف خرابه) تقدم في عقار الكبير الغائب ان  
 الاصح انه لا يبيعه لذلك والظاهر انه لا يجري التصحيح هنا لان المنظور اليه هنا منفعة الصغير  
 ولذا جازها في بعض هذه الصور ما لا يجوز في عقار الكبير تأمل (قوله او كونه في يد متغلب)  
 كأن استرده منه الوصى ولا يئنه وخاف ان يأخذه المتغلب منه بعد ذلك تمسك بما كان له من اليد  
 فالوصى يبيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الي ثمنه كافي بيوع الحانية (قوله لامن قبل ام وأخ) اي  
 او نحوهما من الاقارب غير الاب والجد والقاضي وبقي آخر الباب تمام الكلام في ذلك (قوله  
 مطلقا) اي ولو في هذه المستثنيات واذا احتاج الحال الى بيعه يرفع الامر الى القاضي ط (قوله  
 يجوز) فليس للصغير نقضه بعد بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يمرض هذا المعنى معنى آخر  
 فكان هذا البيع نظرا للصغير وان كان الاب فاسدا لم يجز بيعه العقار فله نقضه بعد بلوغه هو  
 الاختار الا اذا باعه بضعف القيمة اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر ويجوز بيع مقوله في رواية  
 ويوضع ثمنه في يد عدل وفي رواية لا الا بضعف قيمته وبه بقي جامع الفصولين وسيأتي في الفروع  
 \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم هنا انه لا يفترق بيع الاب عقار ولده الى المسوغات المذكورة في  
 الوصى ونقل الحموي في حواشي الاشياء من الوصايا ان الاب كالوصى لا يجوز له بيع العقار الا  
 في المسائل المذكورة كافتى به الحانوتي اه ثم رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا من لاعلى التركة

الاصح لانه نادر وجاز  
 بيعه عقار صغير من اجنبى  
 لامن نفسه بضعف قيمته او  
 لنفقة الصغير اودين الميت  
 او وصية رسالة لا تقاها  
 الامنه او لكون غلانه  
 لا تزيد على مؤنته او خوف  
 خرابه او نقصانه او كونه  
 في يد متغلب درر واشباه  
 ما خلاصت وهذا لو البائع  
 وصيا لامن قبل أم أو أخ  
 فانهما لا يملكان بيع العقار  
 مطلقا ولا شراء غير طعام  
 وكسوة ولو البائع ابا فان  
 محمودا عند الناس او  
 مستورا الحال يجوز ان يبيع  
 (ولا تجبر) الوصى (في  
 ماله) اي اليتيم (لنفسه)

بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير اه قال في أدب الاوصياء وفي المتنقي وبه يفنى وفي الحاتية وبهذا فسر الحيرية الامام السرخسى في غير العقار وهى العقار عند البعض ان يشترى بضعف القيمة ويبيع بنصفها وفي الحافظة يجوز بيع الوصى من نفسه وشراؤه ان كان فيهما نفع ظاهر كبيع ما يساوى تسعة بعشرة وشراؤه عشرة بتسعة قلت وامافى العقار فلا شك ان الحيرية في الشراء الضعيف وفي البيع التنصيف لانه لا يقدر على بيعها من الغير الا بالضعف كما مر فكيف يسوغ له الشراء لنفسه بالاقل وأرى زيادة الاثنين في العشرة ونقصه منها فيما عدا العقار كافيا في الحيرية لانه الغبن الفاحش الذى لا يتحملة الناس اه مافى أدب الاوصياء ملخصا وبه علم ان صحة شراؤه غير خاصة في المنقول فافهم ( قوله وبيع الاب الخ ) مثله ما اذا باعه من أجنى ثلاث صور في حكم واحد وهى بيع الاب من نفسه او من أجنى وبيع الوصى من أجنى ط قلت وهذا لو الاب عدلا او مستورا فلو فاسدا ففي بيعه المنقول روايتان كما سأتى والشراء كالباع وقال في جامع الفصولين للاب شراء مال طفله لنفسه يسير الغبن لا فاحشه اه وفيه لوباع ماله من ولده لا يصير قابضا لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الوالد ولو شترى مال ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى ويكلا لولده بأخذ الثمن ثم يردّه على الأب ويتم البيع بقوله يمت من ولدى ولا يحتاج الى قوله قلت وكذا الشراء ولو وصيا لم يجز في الوجهين ما لم يقل قبلت وجاز للاب لا لو كيله واللوصى بيع مال أحد الصغيرين من الآخر ولو وكل الاب وكيلين بذلك جاز وفي بيع القاضى ذلك خلاف ولو وكل الاب رجلا يبيع ماله من طفله او الشراء منه لم يجز الا اذا كان الاب حاضرا ولم يجز للقاضى بيع مال اليتيم من نفسه وعكسه اذا تجاوز من القاضى على وجه الحكم لا يجوز حكمه لنفسه بخلاف ما شره من وصيه او باعه من اليتيم وقبل وصيه فانه يجوز لو وصيا من جهة هذا القاضى اه ملخصا ( قوله ضمن الزيادة ) اى الا اذا اوصى بها وكانت تخرج من الثلث ط ( قوله وقع الشراء له ) لانه تمتد في الزيادة وهى غير متميزة فيكون متبرعا بتكفين الميت به وحتى ( قوله قبل ظهور رشده ) الرشده هو كونه مصلحا في ماله كما مر في الحجر وقدمنا هناك ان ظهوره بالينة ولو ظهر رشده ولو قبل الادراك دفع اليه لا يضمن كافي الحاتية ( قوله ضمن ) هذا قول الصحاحين بدليل التعليل وقال الامام بعدم الضمان اذا دفعه بعد خمس وعشرين سنة لان له حينئذ ولاية الدفع اليه ط ( قوله وجاز بيعه الخ ) بيان المسئلة انه اذا لم يكن عن الميت دين ولا وصية فان الورثة كبارا حضورا لا يبيع شيئا ولو غيباله بيع العروض فقط وان كلهم صفارا يبيع العروض والعقار وان البعض صفارا والبعض كبارا فكذلك عنده وعندها يبيع نصيب الصفار ولومن العقار دون الكبار الا اذا كانوا غيبا فيبيع العروض وقولهما القياس وبه نأخذ وان كان على الميت دين او اوصى بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة كبار حضور فعنده يبيع جميع التركة وعندها لا يجوز الا بيع حصّة الدين اه ملخصا من غاية البيان عن نكت الوصايا لاني البت ( قوله الا لدين ) اى فله بيع العقار لكنهم يوهوم انه مقيد بكون الكبير غائبا وليس كذلك كما مر وفي العناية قيد بالغيبة لانهم اذا كانوا حضورا ليس للوصى التصرف في التركة أصلا الا اذا كان على

( وبيع الاب مال صغير  
من نفسه جائز بمثل القيمة  
وبما يتغابن فيه ) وهو  
اليسير والا لا وهذا كله في  
المنقول امافى العقار فسيجي  
( ولو زاد الوصى على كفن  
مثله في العدد ضمن الزيادة  
وفي القيمة وقع الشراء له  
( و ) حينئذ ( ضمن مادفعه  
من مال اليتيم ) ولو الحجة  
( و ) فيها ( لودفع المال الى  
اليتيم قبل ظهور رشده بعد  
الادراك فضاء ضمن ) لانه  
دفعه الى من ليس له ان يدفع  
اليه ( وجاز بيعه ) اى  
الوصى ( على الكبير )  
الغائب ( في غير العقار )  
الا لدين او خوف هلاكه  
ذكره عمر بن زاده معزى  
للحاتية قلت وفي الزيلعى  
والتهستانى

الصدق لماسياني (قوله لانه العاقد) لتبيل لقوله وضمن وصى (قوله قلنا انه مفرور) اى لان الميت للمارمه ببيعه والتصدق بثمنه كما قال هذا العبد ملكى غناية (قوله فلا رجوع) اى لاعلى الورثة ولاعلى المساكين ان كان تصدق عليهم لان البيع لم يقع الا لهيئت فصار كما اذا كان على الميت دين آخر غناية (قوله وفى المتق الخ) قال فى الغناية وهذه الرواية تخالف رواية الجامع الصغير ووجه رواية الجامع الصغير ان الميت اصل فى غنم هذا التصرف وهو الثواب والفقر تبعه (قوله ولومته لم يجز) هو احد قولين قال فى الكفاية و اشار فى الكتاب الى انه لا يجوز اه اى حيث قيد الجواز بالاملاء وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت فلو بمداينة الوصى يجوز سواء كان خيرا لليتيم او شر له الا انه اذا كان خيرا له جاز بالاتفاق حتى اذا ادرك ليس له نقض ذلك وان كان شر له جاز ويضمن الوصى لليتيم عنده وعند ابى يوسف لا يجوز اتقانى عن شرح الطحاوى (قوله وصح بيه وشرأه) اطلقهما فشمع النقد والنسيئة الى اجل متعارف لكن من ملى فلو مفلس فسيأتى فى الفروع آخر الوصايا قال فى الحاشية باع شيأ من تركه الميت بنسيئة فان كان ينضر به اليتيم بأن كان الاجل فاحشا لا يجوز اه رمى (قوله من اجنبى) اى عن الميت وعن الوصى فلو باع من نفسه فسيأتى اوباع ممن لا تقبل شهادته له او من وارث الميت لا يجوز قال فى جامع الفصولين بيع المضارب ممن لا يجوز شهادته له بمحابة قليلة لم يجز وكذا الوصى لو باع من هؤلاء فلو بمثل قيمته جاز ولو باع وارث صحيح من مورثه المريض او شرى منه قيمته لم يجز عند ابى حنيفة ولويسير الغبن لم يجز اجماعا لانه كوصية له ووصى الميت لو عقد مع الوارث بمثل القيمة فعلى الخلاف اه \* (تنبيه) \* قال فى الحاشية يتيمان لكل منهما وصى لم يجز لاحد الوصيين الشراء لتييمه من الوصى الآخر لان تصرفات الاوصياء مقيدة بالخيرية والنظر لليتيم فلو وجدت الخيرية هنا من احدها لا توجد من الآخر البتة فلا يجوز تصرفه اه اقول وهو مشكل لان كلامهما اجنبى عن الآخر ولم يشر لنفسه بل لتييمه فلا تشترط الخيرية فليتأمل اللهم الا ان يقيد ذلك بالعقار وكان بيه لغير النفقة ونحوها فانه لا بد حينئذ ان يباع بضعف القيمة كما يأتى وبه يظهر التعليل ويظهر لى ان هذا هو المراد والله اعلم (قوله لا يما لا يتباين) الصحيح فى تفسيره انه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كفى البحر والمتح وغيرهما (قوله لان ولايته نظرية) ولا نظرى فى الغبن الفاحش بخلاف البسر لانه يمكن التحرز عنه زيلى (قوله كان فاسدا) هو تانى قولين حكاهما فى الفقيه والاول انه باطل لا يملكه المشتري بالقبض (قوله حتى يملكه المشتري بالقبض) وهل يضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم ط \* (تنبيه) \* المريض المدينون لو باع بمحابة لا يجوز بخلاف وصيه بعد موته وهذا من عجيب المسائل حيث ملك الخلف المحابة لا المالك أفاده فى الفصولين (قوله وهذا اذا تباع الوصى الخ) لاحاجة اليه لتصريح المصنف به ط (قوله وان باع الوصى) اى ماله من اليتيم (قوله من نفسه) متعلق باشتري والضمير للوصى (قوله لانه وكيل) اى القاضى وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه ط (قوله وهى قدر النصف زيادة او نقصا) راجعة الى الشراء والنقص الى البيع قال الزيلى تفسير النعمة الظاهرة ان يبيع ما يساوى خمسة عشر بعشرة من الصغير او يشتري ما يساوى عشر

لانه العاقد فالعهدة عليه (ورجع) الوصى (فى التركة) كلها وقال محمد فى الثلث قلنا انه مفرور فكان ديننا حتى لو هلك التركة او لم تقبل فلا رجوع وفى المتق اى يرجع على من تصدق عليهم لان غنمه لهم ففرم عليهم كى يرجع فى مال الطفل وصى باع ما أصابه اى الطفل (من التركة وهلك ثمنه معه فاستحق) المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لانتقاض القسمة باستحقاق ما أصابه (وصح) احتياله بمال اليتيم لو خيرا بأن يكون الثانى املا ولو مثله لم يجز منية (وصح بيه وشرأه من اجنبى بما يتباين الناس) لا يما لا يتباين وهو الفاحش لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض قهستانى وهذا اذا تباع الوصى للصغير مع الاجنبى (وان باع) الوصى (او اشتري) مال اليتيم (من نفسه) فان كان وصى القاضى لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيل (وان كان وصى الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير) وهى قدر النصف زيادة او نقصا ولا لا يجوز مطلقا



(وتصح قسمته) اى الوصى حال كونه (تأثبا ٦١٩) عن ورثة كبار (غيب او صغار مع الموصى له) بالثلث (ولارجوع)

روايتان ظاهر الرواية عنه انه يكون وصيا فيهما لان تركه موصيه تركته كما صرح به في الاختيار وغنهما ايضا روايتان اظهرها انه يقتصر على تركته وان قال في تركه الاول فهو كما قال عندهم كافي التارخانية عن شرح الطحاوى وكما يرشد اليه تعليل الاختيار اذ ليست تركته تركه الاول بخلاف قوله تركى لان تركه موصيه تركته فتناولها اللفظ فاغتم هذا التحريرافانه مفردا ه ويمكن ان يخص ماذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة تأمل (قوله وتصح قسمته الخ) صورته رجل اوصى الى رجل واوصى لآخر بثلث ماله وله ورثة صغار او كبار غيب فقسام الوصى مع الموصى له نائبا عن الورثة واعطاء الثلث وامسك الثلثين للورثة فالقسمة نافذة على الورثة بخلاف العكس وهو مقاسمته مع الوارث نائبا عن الموصى له لان الورثة والوصى كلاهما خلف عن الميت فيجوز ان يكون الوصى خصما عنهم وقائما مقامهم واما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه فلا يكون بينه وبين الوصى مناسبة حتى يكون خصما عنه وقائما مقامه في نفوذ القسمة عليه وتسامه في العناية وذكر الامام المحبوبي عن مبسوط شيخ الاسلام انه في الاولى تجوز في العروض والعقار لو الورثة صغارا والا ففي العروض فقط وفي الثانية تبطل فيهما كما في الكفابة والمعراج وغيرهما به جزم الزياي قال في العناية والفرق بين المنقول والعقار ان الورثة لو صغارا فالوصى بيعهما ولو كبارا فليس له بيع العقار عليهم وله بيع المنقول فكذلك القسمة لانها نوع بيع اه اقول وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فله بيع العقار ايضا كسماي \* ثم اعلم ان المراد افراز حصة الصغار عن غيرهم اما لو اراد افراز حصة كل من الصغار عن الآخر لا يجوز وسأني تمامه آخر الوصايا في الفروع (قوله غيب) اى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فهستانى (قوله فيرجع الموصى له بثلث مابق) اى في ايدى الورثة ان كان قائما وان هلك في ايديهم فله ان يضمهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصى ذلك القدر لانه متعدد فيه بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن ايهما شاء زياي وهذا اذا كانت القسمة بغير امر القاضى اما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع مسكين (قوله لانه كالشريك) اى للورثة فتوى ماوى من المال المشترك على الشركة ويبقى مابق عليها زياي (قوله معه) متعلق بضاع (قوله لانه امين) اى وله ولاية الحفظ زياي (قوله وصح قسمة القاضى) لانه ناظر في حق العاجز وافراز نصيب الغائب وقبضه من النظر فنفذ ذلك عليه وصح زياي (قوله حج عن الميت بثلث مابق) اى من منزل الامر او من حيث يبلغ وهكذا ان هلك ثانيا وثالثا لان لا يبق من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية كامر في باب الحج عن الغير (قوله خلافا لهما) فقال ابو يوسف ان كان المفرز مستغرقا للثلث بطلت الوصية ولم يحج عنه وان لم يكن مستغرقا للثلث يحج عنه بما بقى من الثلث الى تمام ثلث الجميع وقال محمد لا يحج عنه بشئ وقد قررناه في المناسك زياي (قوله لتعاق حقهم بالمالية) اى بالابصورة والبيع لا يبطل المالية لثواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان لغرمائه حق الاستسما بخلاف ما نحن فيه زياي (قوله باع ما اوصى ببيعه) اى باع عبدا ولو صرح به كغيره لكان اظهر لقوله فاستحق العبد (قوله اى ضياعه) الظاهر ان المراد بالهلاك ما بيع

يحج عنه بثلث مابق لانه فاذا هلك بطلت (وصح بيع الوصى عبدا من التركة بغية الغرماء) للغرماء لتعلق حقهم بالمالية (وضمن وصى باع ما اوصى ببيعه وتصدق بثلثه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه) اى ضياعه (عنده)

في الولولية بالخلاف وما قولان كاذب كره السارح \* (تنبيه) \* مثل الموت ما لوجن احدها او وجد ما يوجب عزله اقام الحاكم مقامه امنا فلواراد الحاكم رد النظر الى الثاني منهما لم يكن له ذلك بخلاف معراج لكن في الولولية وعلى هذا الخلاف لو فسق احدها اطلق القاضي الثاني ان يتصرف وحده اوصى اليه آخره تأمل وفيها وكذا اذا اوصى اليها ومات فقبل احدها فقط اومات احدها قبل موت الموصى ثم قبل الآخر فعندها لا ينفرد القابل بالتصرف وعند ابى يوسف ينفرد **(قوله)** اقام القاضي الآخر مقامه هذا خلاف ما يقتضيه التعليل المذكور آنفا تأمل **(قوله)** الا اذا اوصى لهما الخ الاولى اليها ثم هذا اذا لم يعين المصروف فان عين لا تبطل قال في الولولية اوصى الى رجلين وقال لهما اصرفا ثلث مالى حيث شئتما ثم مات احدهما بطلت الوصية ورجع الثلث الى الورثة لانه علق ذلك بمشيتها ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قال جعلت ثلث مالى للمساكين يضعه الوصيان حيث شاء من المساكين مات احدهما يجعل القاضي وصيا آخره زاد في الظهيرة وان شاء القاضي قال لهذا الثاني ضع وحدك **(قوله)** وهل فيه الخ اى فيما اذا مات احدهما ولم يوص الى غيره قال القهستاني فلومات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لمعجز الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوقف قال ابو يوسف لانه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الآخر اقول وما قدمنا عن الزبلى والهداية صريح بأن ابابوسف وافقهما وصرح في الولولية بالخلاف كما علمت **(قوله)** كاحررت الخ حيث قال لكن فيه اى في القول بالوقف اشعار بأنه لو اشراف على وصى لم ينفرد احدهما بالخلاف معناه على الخلاف وعن ابى يوسف ان المشرف ينفرد دون الوصى كفى القهستاني عن الذخيرة قلت وفي المجتبى جعل الوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف اه **(قوله)** ويأتى اى في الفروع والذي يأتى هناك عبارة المجتبى \* (تنبيه) \* المشرف بمعنى الناظر وفي الهندية الوصى اولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وائر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه اه وبه يفتى كما في ادب الاوصياء عن الخاصى حامدية وقيل يكون وصيا فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد به احد الوصيين وصدربه قاضيان فكان معتمدا على عادته كما افاده في زواهر الجواهر \* (فرع) \* اوصى الى رجل وامره ان يعمل برأى فلان فهو الوصى وله العمل بلأرأيه ولو قال لا تعمل الا برأيه فهما وصيان لان الاول مشورة والثاني نهى ولولية وفي الحانية وهو الاشبه \* (تمه) \* لو اختلف الوصيان في حفظ المال فان احتمل القسمة يكون عند كل منهما نصفه والاثباتان زمانا او يستودعانه لان لهما ولاية الابداع يرى عن البدائع **(قوله)** ووصى الوصى اى وان بعد كفى جامع النصولين اى بأن اوصى هذا الثاني الى آخر وهكذا **(قوله)** سواء اوصى اليه في ماله او مال موصيه يوافقهما في الملتقى حيث قال ووصى الوصى وصى في التركتين وكذا ان اوصى اليه في احدهما خلافا لهما اه لكن قال الرملى المسئلة على اقسام اربعة لانه امان بيهم فيقول جعلتلك وصى من بعدى او وصيا او نحوه او بين فيقول في تركتى او يقول في تركه موصى او يقول في التركتين فاذا ايهن او بين وقال في التركتين فهو وصى فيهما عندهم خلافا للشافعى وزفر وان قال في تركتى فمن ابى حنيفة

اقام القاضي الآخر مقامه  
اوصى اليه آخر ولا تبطل  
الوصية الا اذا اوصى لهما  
أن يتصدقا بثلته حيث  
شأ اه وتماه في شرح  
الوهابية وهل فيه خلاف  
ابى يوسف قولان وعنه أن  
المشرف ينفرد دون الوصى  
كاحررت فيما علقته على  
الملتقى ويأتى ( ووصى  
الوصى) سواء اوصى اليه  
في ماله او مال موصيه وقاية  
(وصى في التركتين) خلافا  
للشافعى

الجنائز ففعل احد الوصيين ان كانت الحظوة في ملك الموصي جاز دفعه والا فان اشتراها  
 فالحظوة للمشتري والصدقة عن نفسه وفي الولوالجية وعلى الخلاف اذا اوصى بان يتصدق بكذا  
 من ماله ولم يعين الفقراء فليس له الانفراد وان عين بفرد احدها بالاجماع اه وبه علم تنقيد  
 مافي المتن بكون الفقير الموصى له معينا تأمل (قوله زاد في شرح الوهبانية الخ) الاولى ذكره  
 بعد العشرة التي ذكرها المصنف على ان مجموع ما ذكره في شرح الوهبانية سبعة عشر فالزائد  
 على مافي المتن سبعة ذكر الشارح منها اربعة كاستعرفه والثلاثة الباقية حفظ مال اليتيم اذ  
 كل من وقع في يده وجب عليه حفظه ورد ثمن المبيع ببيع من الوصى واجارة نفس اليتيم وقد  
 اسقط شارح الوهبانية التكفين وادخله تحت التجهيز وذكر بدله صورة اخرى وهي تنفيذ  
 الوصية بالتصدق عنه بكذا من ماله لفقير معين اقول وهذه الصورة مكررة للمعاملة ان مافي المتن  
 مقيد بالفقير المعين تأمل قال ط وزاد المكي عن الحثانية ان لاحدها قبض تركة الميت اذا لم  
 يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن بالهلاك وان لاحدها الصدق بحظنة  
 في الوصية بالتصدق بها قبل رفع الجنائز وان يودع ماصار في يده من تركة الميت واجارة مال  
 اليتيم ورد العواري والامانات اه وبعض هذه يدخل في المال فيها قبلها اه (قوله  
 ومشتري) بالنسبة للمجهول معطوف على مغضوب اى رد ما اشتراه الميت شراء فاسدا لانه  
 لا يبطل الرد بالموت كاسم في بابه فينفرد احد الوصيين به قال ابن الشحنة لانه ليس من الولاية  
 المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله او وقسمة كيلى او ورنى) اى مع شريك الموصى  
 مثلا ط (قوله وطلب دين) قيده لانه لا ينفرد بقبض دين الميت سائحاني عن الهندية لان  
 قبض الدين في معنى المبادلة لاسيما عند اختلاف الجنس هداية ومافي شرح الوهبانية من انه  
 ليس له الاقتضاء لا يخاف ما هنا لان معناه الاخذ كافي المغرب واما الذى بمعنى الطلب فهو  
 التقاضى كافي المغرب ايضا فانهم وظاهر كلام الشارح ان قوله وطلب الدين بمأزاده في شرح  
 الوهبانية مع انه ليس موجودا فيه وانما ذكره في النقاية قال شارحها القهستاني وهو  
 مستدرك بالخصومة وعليه بدل كلام الذخيرة اه (قوله في جميع الامور) اى في هذه  
 المستثنيات وغيرها واثار الى ان الاستثناء مبنى على قول ابى حنيفة ومحمد وقيل ان محمدا مع  
 ابى يوسف (قوله فله التصرف في التركة وحده) هذا انما يستقيم فيما اذا اوصى الى الحى  
 واما اذا اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما اح ونحوه في العزيمة قال في الهداية ولو ان  
 الميت منهما اوصى الى الحى فله ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى  
 شخص آخر ولا يحتاج القاضى الى نصب وصى آخر لان رأى الميت باق حكما برأى من يخلفه  
 وعن ابى حنيفة لا ينفرد بالتصرف لان الموصى ماضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا اوصى  
 الى غيره لانه ينفذ تصرفه برأى المتنى كارضيه المتوفى اه (قوله الا يوص ضم القاضى اليه  
 غيره) اما عندها فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضى اليه  
 وصيا نظرا للميت عند تجزئ الميت واما عند ابى يوسف فلا ان الحى منهما وان كان يقدر على  
 التصرف فالوصى قصد ان يخلفه وصيان متصرفان في حقوقه وذلك يمكن التحقيق بنصب  
 وصى آخر مكان الاول لظيى وهداية وهو صريح في ان ابى يوسف لم يخالف هنا وجزم

زاد في شرح الوهبانية  
 عشرة اخرى منها رد  
 المغضوب ومشتري شراء  
 فاسدا او قسمة كيلى او ورنى  
 وطلب دين وقضاء دين  
 بنحس حقه (وبيع ما يخاف  
 تلفه وجمع اموال ضائعة)  
 وقال ابو يوسف بفرد كل  
 بالتصرف في جميع الامور  
 ولونص على الانفراد أو  
 الاجتماع اتبع اتفاقا شرح  
 وهباية (وان مات أحدهما  
 فان اوصى الى الحى او  
 الى آخر فله التصرف  
 في التركة وحده) ولا يحتاج  
 الى نصب القاضى وصيا  
 (والا) يوص (ضم) القاضى  
 (اليه غيره) درر وفي  
 الاشباه مات احدهما

في الغالب على قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتون وصريح عبارة المصنف تأمل (قوله انه اقرب الى الصواب) لان وجوب الوصية عند الموت ثبتت لهما معا بخلاف الوكالة المتعاقبة فان ثبت ان الخلاف فيهما يزيلي اى في صورتى الايصاء لهما معا ومتعاقبا (قوله وهذا) اى عدم انفرد احدهما (قوله من بلدين) الظاهر انه اتفاق نظرا الى الغالب حتى لو لوى السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما نصب الاوصياء بالحكم كذلك ويؤيده ما ذكره من التعليل افاده (قوله وتماه الخ) الذى ذكره في تنوير البصائر معزيا للملقطات هو ما تقدمتم قال بعده وفي قوله فكذا نائبه نظر ظاهر لما تقرر ان وصى القاضى نائب عن الميت لاعتق القاضى حتى تلحقه العهدة بخلاف امين القاضى لانه نائب عنه فلا تلحقه العهدة ومقتضى ما ذكره من ان وصى القاضى نائب عنه ان لا يكون القاضى محجورا عن التصرف في مال اليتيم والمنقول انه محجور عن التصرف مع وجود وصيه ولو منصوبه بخلافه مع امينه ومقتضاه ايضا ان لا يملك القاضى شراء مال اليتيم من وصى نصبه كالوكان امينه والحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اه (قوله ونصب القاضى الآخر لا يخرج الاول) والوصى هو الاول دون وصى القاضى لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضى عالما اه كذا في حاشية ابى السعود على الاشياء عن المحيط اقول بلى ان تصرف الثانى بغيره الاول هل هو نافذ والظاهر نفاذه لو الغيبة منقطعة وفي الاشياء ولا ينصب القاضى وصيا مع وجوده اى وصى الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر لمضى الدين اه والغيبة المنقطعة ان يكون في موضع لا اتصل اليه القوافل كما في حاشية ابى السعود وفي الوالوجية ادعى رجل دين على الميت والوصى غائب ينصب القاضى خصما عن الميت الا ترى انه لو كان حاضرا واقر بالدين ينصب القاضى خصما عن الميت ليصل المدعى الى حقه لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى ان يخاصم الوصى فيما اقر به اه (قوله الابشراء كفته) هذه المسائل مستتة من بطلان انفرد أحد الوصيين للضرورة (قوله وتجهيزه) لو اقتصر عليه لكفاه عما قبله قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت ولهذا يملكه الجيران ايضا في الحضر والرفقة في السفر اه ط (قوله والخصومة) وجه الانفرد فيها انها لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمعا لم يتكلم الا احدهما غالبا درر (قوله وشراء حاجة الطفل) اى ما لا بد له منه كالطعام والكسوة اتقانى لان في تأخيرها لحوق ضرره منح (قوله والانتها به) اى قبول الهبة للطفل لان في تأخيرها خشية الفوات قهستانى ولانه ليس من باب الولاية ولهذا يملكه الام ومن هو في عياله هداية (قوله واعتاق عبد معين) لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف اعتاق مالىس بمعين فانه محتاج اليه قهستانى وقداطلق قاضيان العبد ولا مانع من حمله على المقيد افاده ط اقول والظاهر ان هذا كله فيما اذا أوصى بعق عبد مجانا فلو مال احتاج الى الراى فلا بد من الاجتماع تأمل (قوله وررددية) قيد به لانه لا ينفرد بقبض ودعية الميت سائحان عن الهندية (قوله وتنفيذ وصية) اى بيعين او بألف مرسة ابن الشحنة فلو احتاج الى بيع شئ ليؤدى من ثمنه الوصية فلا لا باذن صاحبه اتقانى وقوله معينين نعت لودعية ووصية قال القهستانى لان لصاحب الحق اخذ به بلا دفع الوصى اه وفي الظهيرية أوصى بأن يتصدق بمحنة على الفقراء قبل ان ترفع

انه اقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما لو كانا من جهة قاضيين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف لان كلا من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذا نائبه ولو أراد كل من القاضيين عزل منصوب القاضى الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا لا وتماه في وكالة تصوير البصائر معزيا للملقطات وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لولم يعلم القاضى أن للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصى فارد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضى الآخر لا يخرج الاول (الابشراء كفته وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل والانتها به واعتاق عبد معين ورد ودعية وتنفيذ وصية معينين)



مع اهليته لها فتعزله وان  
 جار (القاضي) وأتم في  
 الاشياء اختلفا في صحة  
 عزله والاكثر على الصحة  
 كما في شرح الوهبانية لكن  
 يجب الاتقاء بعدم الصحة  
 كما في الفصولين واما عزل  
 الخائن فواجب انتهى قلت  
 وعبارة جامع الفصولين  
 من الفصل السابع  
 والعشرين الوصي من الميت  
 لو عدلا كافيا لا ينبغي  
 للقاضي ان يعزله فلو عزله  
 قيل يعزل اقول الصحيح  
 عندى انه لا يعزل لان  
 الموصى أشفق بنفسه  
 من القاضي فكيف يعزل  
 وينبغي ان يفتى به لفساد  
 قضاء الزمان اه قال المصنف  
 قال شيخنا فقد ترجع عدم  
 صحة العزل للوصى فكيف  
 بالوظائف في الاوقاف  
 (وبطل فعل أحد الوصيين  
 كالمثولين) فانهم في الحكم  
 كالوصيين اشياء ووقف  
 القنية ومفاده أنه لو أجاز  
 أحدها أؤس الوقف  
 لم تجز بلا رأى الآخر  
 وقد صارت واقعة الفتوى  
 (ولو) وصية (كان ايصافه  
 لكل منهما على الأفراد)  
 وقيل ينفرد قال ابواليث  
 وهو الاصح وبه تأخذ لكن  
 الاول صححه في المبسوط  
 وجزم به في الدرر وفي  
 القهستاني

يمكن التوفيق بأن القاضي اذا قل جعلتك وصيا وضمنت لك الى الاول لا يعزل الاول ولو قل  
 أفنتك مقامه انزل فتأمل \* (تنبيه) \* في الادب عن الخاتبة لو جن الوصى مطبقا ينبغي للقاضي  
 ان يبذله ولو لم يفعل حتى افاق فهو على وصايته اه (قوله مع اهليته لها) بان كان عدلا كافيا  
 (قوله نفذ عزله) قال في القنية واستبعده ظهير الدين بانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت  
 قال استاذنا فاذا كان يعزل وصى الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضي اه (قوله  
 واما عزل الخائن فواجب) بل في عامة الكتب اذا كان الاب مبدرا متلفا مال ابنه الصغير  
 فالقاضي ينصب وصيا وينزع المال من يده (قوله من الفصل السابع والعشرين) وفيه عن  
 المنتقى بالنون ولو كافيا لا عدلا يعزله ولو عدلا غير كافى يضم اليه كافيا اه زاد في الوولولية  
 ولو عزله صح (قوله وينبغي ان يفتى به) قال في نور العين لقد اجاد فيها افاض لكنه اوهم بقوله  
 قبله عندى انه تقربه مع انه مختار كثير من السلف والخلف (قوله لفساد قضاء الزمان) فيكون  
 عزله منهم اغرض دسوس الا لمصاحبة لليتيم في عزل الاهل ط \* (تنبيه) \* هذا كله في وصى الميت  
 اما وصى القاضي فلو عزله ولو عدلا كاسيد كره المشرح في الفروع لكن يأتي قريبا تنقيده بما  
 اذا رأى المصاحبة والا فلا (قوله قال المصنف قال شيخنا) يعنى ابن نجيم صاحب البحر (قوله  
 فكيف بالوظائف في الاوقاف) من الوظائف التولية على الوقف قال في فتاوى خير الدين عن  
 البحر واما عزل القاضي الناظر فشرطه ان يكون بجنحة واستدل عليه بما نقله عن الاسعاف  
 وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد حرمة تولية غيره بالاخيانة وعدم صحته لو فعل ثم قال واستفيد  
 من عدم صحة عزل الناظر بغير جنحة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل عليه بما نقله عن  
 البرزاي وغيره اه ط واذا بقوله فكيف الخ انه لا يصح بالاولى ووجهه ان فيه ابطال حق  
 محترم وهو ما عين له الاوقف (قوله وبطل فعل أحد الوصيين) الا اذا أجازاه صاحبه فانه يجوز  
 ولا يحتاج الى تجديد العقد كما في المنح ط اقول وكذا الوصى مع الناظر عليه وفي الحامدية عن  
 الاسماعلية لو تصرف الوصى بدون علم الناظر في اموال اليتيم فهلكت يضمها (قوله ومفاده  
 الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال لا ينفرد احد النساظرين بالاجارة ولو وكل احدها  
 صاحبه جازت نقله ابو السعوط ط وما ذكره المشرح مأخوذه من المنح (قوله لكل منهما)  
 الاولى الى كل منهما كما عبر في الفرع (قوله وقيل ينفرد) قاله ابو يوسف كما سيصرح به  
 المشرح والاول قولهما ثم قيل الخلاف في الوصى اليهما متعاقبا ولو معا بعد واحد لا ينفرد  
 احدهما بالتصرف بالاجماع وقيل الخلاف في العقد الواحد اما في العقدين فينفرد احدهما  
 بالاجماع قال ابواليث وهو الاصح وبه نأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعا قل في المبسوط  
 وهو الاصح وبه جزم مثلا خسرو منح ملخصا وذكر مثله الزيلعي وغيره (قوله لكن الاول  
 صححه في المبسوط الخ) اقول يوهم انه صحيح القول بالانفراد مع انك علمت ان الكلام في محل  
 الخلاف وان الذى صححه في المبسوط ان الخلاف في الموضعين وليس فيه تصحيح للقول  
 بالانفراد ولالعدمه نعم ما صححه ابواليث يتضمن تصحيح الانفراد لو يعقدن لانه ادعى فيه  
 الاجماع فتنبه ويمكن ان يقال ان مافى المبسوط متضمن ايضا لتصحيح عدم الانفراد فانما  
 صحح ان الخلاف في الفصلين أثبت ان قول ابى حنيفة ومحمد عدم الانفراد فيهما والعمل

وعبارة القدوري أخرجهم القاضي قال في الهداية هذا يشير الى صحة الوصية لان الاخراج يكون بعد الصحة اه وقال محمد في الاصل ان الايصاء باطل واختلفوا في معناه فقيل انه سيطل باطل القاضي في جميع هذه الصور وقيل سيبطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل سيطل في الفاسق لان الكافر كالعبد كافي الكافي قهستانى والاول قول عامة المشايخ كافي العناية \* ثم اعلم ان المصنف زاد على المتون والهداية ذكر الصبي ونقل في شرحه على المجتبى والوصية الى الصبي جائزة ولكن لانزله العهد كالكولة اه وذكره ايضا في الاختيار كما فعل المصنف لكن نقل في شرح الوهبانية اذا اوصى الى عبد اوصى اخراجهما القاضي لان الصبي لا يهتدى الى التصرف وهل ينفذ تصرفه قبل الاخراج قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح لانه لا يمكن الزام العهد فيه فلو بلغ قبل الاخراج قال ابو حنيفة لا يكون وصيا وقال يكون اه ملخصا وتامه فيه فراجعه ( قوله واسلم الكافر ) اى الاصل ط ( قوله اى عن الوصايا ) في بعض النسخ الوصاية ( قوله نعم ان رد في الرق ) بأن يحجز عن أداء البذل ( قوله فكالعبد ) فان كان مكاتب غيره سحت واستبدله القاضي بغيره وان كان مكاتبه فهى مسئلة المصنف الخلافة ط ( قوله والا ) اى بان كان فيهم كبير لم يصح لان الكبير يبيع اوبيع نصيبه فيعجز عن الوصية لان المشتري يمنعه فلا يحصل فائدة الوصية اختيار ( قوله وقال لا يصح مطلقا ) لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو قلب المشروع وله أنه اوصى الى من هو اهل فيصح كالواوصى الى مكاتب وهذا لانه مكلف مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا ملاكا لكن لما أقامه أبوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بلا ولاية لهم اه درر لكن ليس له ان يبيع رقبته ط فان قيل ان لم يكن لهم ولاية المنع فللقاضي ان يبيعه فيتحقق المنع واجيب بأنه اذا ثبت الايصاء لم يبق للقاضي ولاية البيع عناية ( قوله ومن يحجز عن القيام بها ) اى وحده بأن احتاج الى معين بقرينة المسئلة الآتية ( قوله حقيقة ) بأن ثبت ذلك بالينة لان الثابت بها كالمعين لا يعلم القاضي لان المفتى به أنه لا يقضى بعلمه رحتى ( قوله لا بمجرد اخباره ) لانه قد يكذب تخفيفا على نفسه وكذا لو اشكى الورثة اوبعضهم الوصى الى القاضي لا ينبغي ان يعزله حتى يظهر له منه خيانة هداية \* ( تنبيه ) \* يؤخذ مما ذكره انه ليس للوصى اخراج نفسه بعد القبول وتقدم التصريح به والحيلة فيه شيان كما في الاشباه أحدهما ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثانى ان يدعى دينا على الميت فيتهمه القاضي فيخرجه اه والظاهر ان هذا في وصى الميت أما وصى القاضي فقدما عن البرازية أنه يعزل نفسه بعلم القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه خلاف وفي الهندية عن الخصاص انه لا يخرج به بل يجعل للميت وصيا في مقدار الدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى ( قوله رعاية لحق الموصى ) في ابقائه حيث اختاره وصيا ولحق الورثة في ضم غيره اليه ( قوله استبدل غيره ) في الظهيرة يحجز فأقام غيره ثم قال الاول بعد ايام صرت قادرا على القيام بها قالوا هو وصى على حاله لان الحاكم ما أقام الثانى مقامه ليكون نصبه عز لاله وانما ذلك ضم لا عزل ومثله في الخيانة وغيرها وفي الخلاصة أقام آخر مقام الما جز ينزل قال الحاصى لانه لا يقوم مقام الاول الا بعد العزل وللقاضي العزل بالعجز اه ملخصا من أدب الاوصياء أقول

واسلم الكافر ) او المرتد  
وتاب الفاسق مجتبى وفيه  
فوض ولاية الوقف لصبي  
صح استحسانا ( لم يخرجهم  
القاضي عنها ) اى عن  
الوصايا لزوال الموجب  
للعزل الا ان يكون غير أمين  
اختيار ( والى عبده و )  
الحال أن ( ورثته صغار  
صح ) كايصاه الى مكاتبه او  
مكاتب غيره ثم ان رد في الرق  
فكالعبد ( والا ) وقال  
لا يصح مطلقا درر ( ومن  
عجز عن القيام بها ) حقيقة  
لا بمجرد اخباره ( ضم )  
القاضي ( اليه غيره ) رعاية  
لحق الموصى والورثة ( ولو  
ظهر للقاضي عجزه اصلا  
استبدل غيره ولو عزله ) اى  
الوصى المختار ( القاضي

موتى او تمهدا ولادى بعد موتى اوقم بلوا زمهم بعد موتى او ما جرى مجرى هذه الالفاظ يكون وصاؤه فى الولوية افعلا كذا بعد موتى فالكل اوصياءه ولو سكتوا حتى مات فقبل منهم اثنين او اكثر فهم اوصياءه ولو قبل واحد لم يتصرف حتى يتم القاضى معه غيره او يطلق له التصرف لانه صار كأنه اوصى الى رجلين فلا ينفرد احدهما وفى الدر المنقى عن الذخيرة ولو جعل رجلا وصيا فى نوع صار وصيا فى الانواع كلها اه وسأنى تمامه ط ( قوله اى يعلمه ) تفسير للعقد فى الموضوعين اى فلا يشترط الحضور ط ( قوله بغيبته ) المناسب لما تقدم ان يقول بغير علمه بل اسقاطه لدلالة السياق عليه اه ح لان معنى قول المصنف والا اى وان لم يرد بعلمه اى بان رده بعد موته اوقبله بلا علمه ( قوله للتاخير ) اى الميث مغرورا من جهة لانه اعتمد عليه ففيه اضرار بالميت و اشار الى الفرق بين الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول فى الحال غير معتبر حتى لو قبل فى حياة الموصى ثم رده بعدها صح لان نفعه بالوصية لنفسه بخلاف الثانى كإفادته فى العناية \* ( نبيه ) \* وصى القاضى اذا عزل نفسه ينبغى ان يشترط علم القاضى بعزله كاشتراط علم الموكل فى عزل الوكيل نفسه وعلم السلطان فى عزل القاضى نفسه بزازية ( قوله ويصح اخراجه ) اى بعد قبوله كفى بزازية ( قوله ولو فى غيبته ) ظاهره انه يعزل وان لم يبلغه العزل بخلاف لو كمل تأمل ( قوله فله الرد والقبول ) اذ لا تفرقها لان الموصى هو الذى اغتر حيث لم يتعرف عن حاله انه قبل الوصاية ام لا درر اقول لكن رده لا يخرجها بالكلية بدليل انه لو قبل بعد الرد صح كإثباتى قريبا ( قوله ولزم الخ ) اشار الى ان القبول كايكون بالقول يكون بالفعل لانه دلالة عليه ( قوله يبيع شئ ) ان بعد موت الموصى وينفذ البيع لصدوره من الاهل عن ولاية وكذا اذا اشترى شئ يصلح للورثة او قضى مالا او اقتضاه اختيار ( قوله بخلاف الوكيل الخ ) لان التوكيل اناة لثبوته فى حال قيام ولاية الموكل اما الايصاء فخلافه لانه مختص بمجال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالورثة زيلعى ( قوله صح ) لان هذا الرد لم يصح من غير علم الموصى كقافية ولا يلزم من عدم صحة الرد كونه صار وصيا لتوقفه على القبول كإفادته قوله السابق فله الرد والقبول والحاصل انه اذا سكت لم يصير وصيا فيخبر بين الرد اى عدم القبول وبين القبول فاذا رد اى لم يقبل لم يجبر على القبول واذا قبل ولو بعد الرد صح لان رده لم يصح اى لم يخرج من اهلية القبول فاذا قبل صار وصيا والا فلا يوبه ظهر الجواب عن حادثة الفتوى فى زماننا فى رجل اوصى الى رجلين فقبل احدها وسكت الآخر ولم يصدر منه ما يدل على الرضا وعدمه وتصرف القابل فى التركة فهل يصح تصرفه وحده قبل رضا الاول ورده والجواب ان الساكت لم يصير وصيا لما قلنا لكن القابل ليس له الانفراد بالتصرف عندها وعند ابى يوسف ينفرد كما سنده عن الولوية فينصب القاضى معه وصيا آخر فيتصرفان معا والله اعلم ( قوله الا اذا نفذ قاض رده ) لان الموضوع موضع اجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر كقافية اقول وهذا فى غير قضاء زماننا ( قوله وعبد غيره ) اى ولو باذن سيده قهستانى والواو فيه وفيما بعده بمعنى او ( قوله وكافر ) اى ذمى او حربى او مستأمن غناية او مرند كايلى بمائاتى ( قوله وفاسق ) اى يخوف منه على المال قهستانى ( قوله بدل ) اى وجوبه بحر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر عدو والفاسق منهم بالحيانة قهستانى ( قوله ولفظ بدل فيدفع الوصية )

أى يعلمه ( يرتد والا لا يصح ) الرد بغيبته للتاخير مغرورا من جهته ويصح اخراجه عنها ولو فى غيبته عند الامام خلافا للثانى بزازية ( فان سكت ) الموصى اليه ( فأت ) موصيه ( فله الرد والقبول ) ولزم عقد الوصية ( يبيع شئ من التركة وان جهل به ) اى يكونه وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط فى صحة تصرفه ( بخلاف الوكيل ) فان علمه بالوكالة شرط ( فان سكت ثم رده بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده ) فلا يصح قبوله بعد ذلك ( ولو ) اوصى ( الى صبي وعبد غيره ) وكافر وفاسق ( بدل ) اى بدلهم القاضى ( بغيرهم ) تماما للظن وللفظ بدل يفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج جازر اجابة ( فلو بلغ الصبي وعق العبد )

من يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين ٦١٢ فانها يجوز لكل ورثته ولا حدهم يعنى

والفروع وهذا التقيد ذكره في القنية اخذاً بمقاله ابو القاسم لو اوصى ان يعطى عن كفارة صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كأمر ولا يجوز عن الكفارة ( قوله من يجوز صرف الكفارة اليهم ) بأن يكونوا مسلمين محتاجين ط ( قوله ولا حدهم ) اى ولا يشترط الجمع لان آل الجنسية أبطلت معنى الجمعية ط ( قوله فلونهم صغير ) الاولى زيادة أو غير محتاج لتمام المحترقات ط ( قوله لم يجز ) اى لانه من قيل الوصية للوارث فتحتاج الى اجازة جميع الورثة ولم توجد من الغائب وغير الراضى ولم تصح من الصغير وهل هذه الشروط للقسم الثانى واللقسمين اى كفارة الصلاة والتبرع بجر رحى ( قوله اوصى بكفارة صلواته ) نص على الكفارة لانه لو اوصى لمعنيين بوصية تعين دفعها اليه بخلاف ط ( قوله لم تجز لغيره ) اى لم يجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره منح ( قوله لفساد الزمان ) وطعم القاضى وغيره منح فانه ربما لا يصرفها الى احد اذا جوزنا له منعها عن عينه الميت لعدم من يطالب بها ( قوله اوصى لصلواته ) أو صيمااته منح ( قوله لم تجز ) وقيل تجز به قال في القنية قال اسنادنا والاوّل احب الى حتى توجد الرواية ( قوله ثم تصدق عليهم ) اى بنية القدية والا لم يفعل المأمور به تأمل ( قوله ثلثها ) اى ثلث التركة ( قوله بخلاف الدين ) اى فى المسئلة السابقة فانه مقبوض قبل الموت بقى لو اوصى بكفارة صلواته والمسئلة بحالها هل يجزى له حصول قبضه بعد الموت او لا يرجع ( قوله فباعها ) اى الموصى له بعد موته اى الموصى ( قوله لجواز التصرف الخ ) لانه دليل القبول ( قوله فالتولى اولى من الاب ) اذ ليس من قيل وصى الام حتى يتأخر عن الاب لان ولاية التولى على الوقف لا على الولد ( قوله يؤخذ الثمن ) اى من تركه المشتري للموصى له ويرجع ورثة المشتري به على الشفع كفى المنح \* ( فرع ) اوصى بوصايا ثم قال والباقي للفقراء فأتى بعض من اوصى لهم بصرف ذلك الى الفقراء لانهم لما ماتوا لم يجد الوصى نفذاً فيهم فيبقى الباقي وذلك للفقراء ولوالجدة والله أعلم

### باب الوصى

لما فرغ من بيان الموصى له شرع في بيان احكام الموصى اليه وهو الوصى لما ان كتاب الوصايا يشمله لكن قدم احكام الموصى له لكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها أمس غناية واعلم انه لا ينبغي للوصى ان يقبلها لانها على خطر وعن ابى يوسف الدخول فيها اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال ابو مطيع ما رأيت في مدة قضائى عشرين سنة من يعدل فى مال ابن اخيه قهستانى ولبعضهم احذر من الواوات أر \* بعة فهن من الختوف واو الوكالة والولا \* ية والوصاية والوقوف ( قوله اوصى الى زيد ) ضمنه معنى فوض فعهده بالى وقد معنا الكلام عليه اول الكتاب ويصح هذا التفويض بكل لفظ يدل عليه فى الخاتبة أنت وكل يبد موتى يكون وصيأت وصى فى حياتى يكون وكيلان كلامهما اقامة للغير مقام نفسه فيعتد كل منهما بعبارة الآخر اه وفى الخاتبة والخلاصة وغيرها أنت وصى أوأنت وصى فى مال أو سلمت اليك الاولاد بعد الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى له على الورثة بشئ لانه ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى ( موتى )

لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلونهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز \* اوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم تجز لغيره به يفتى لفساد الزمان \* اوصى لصلواته وثلث ماله ديون على المعسرين فتركها الوصى لهم عن القدية لم تجز به ولا بد من القبض ثم تصدق عليهم ولو أمر ان تصدق بالثلث فأتى فغصب ثلثها مثلاً واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزى له حصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين \* الكل من القنية \* وفى الجواهر اوصى لرجل بمقارومات فقسمت التركة للموصى له فى البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا تبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية \* اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التصرف فى الموصى به قبل قبضه \* وقفت ضيعتها على ولدها وجعلت عم الولد متولياً وللوالد أب فالتولى اولى من الاب \* شرع داراً وأوصى به لرجل فاخذها الشفع من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى له على الورثة بشئ لانه ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى ( باب الوصى ) \* وهو الموصى اليه ( اوصى الى زيد ) اى جعله وصياً ( وقبل عنده صح فان رد عنده ) والله اعلم \*

(موتى) والله اعلم \* (باب الوصى) \* وهو الموصى اليه (اوصى الى زيد) اى جعله وصياً (وقبل عنده صح فان رد عنده)



كذا في الواقية ولا عبرة بمن ثمة لانهم ٦١١ اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفذ وورثه لوارثي لانه

لا مستحق له في دارنا وكذا  
لو اوصى لمستأمن مثله ولو  
اعتق عبده عند الموت  
او برده فغنى الكل لما قلنا  
ولو اوصى له مسلم او ذمي جاز  
على الاظهر زيلعي  
(وصاحب الهوى اذا كان  
لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في  
الوصية) لانا امرنا ببناء  
الاحكام على ظاهر الاسلام  
(وان كان يكفر فهو بمنزلة  
المرتد) فتكون موقوفة  
عنده نافذة عندها شرح  
المجمع (والمرتدة في الوصية  
كذمية) في الاصح لانها  
لا تقتل (الوصية المطلقة)  
كقوله هذا القدر من مالي  
او ثلث مالي وصية (لا تحل  
لغنى) لانها صدقة وهي  
على الغنى حرام (وان  
عممت) كقوله يأكل منها  
الغنى والفقير لان اكل الغنى  
منها انما يصح بطريق التملك  
والتملك انما يصح لمعين  
والغنى لامعين ولا يخصى  
(ولو خصت) الوصية (به)  
اي بالغنى كقوله هذا القدر  
من مالي وصية لزيد وهو  
غنى (أو لقوم) اغنياء  
(محصورين حلت لهم)  
لصحة تملكهم (وكذا)  
الحكم (في الوقف) كما حره  
ملا خسرو وفي جامع  
الفصولين المتولى على

بما ذكره الشارح في الواقية والاصلاح والملتقى وأشار اليه في الهداية والجامع الصغير فيفيد  
ذلك انه المتعمد لان المتون مقدمة على الشروح وبه جزم الاتفاق مستندا الى ما في شرح  
السرخصي لان حق وارثهنا معتبر بسبب الامان ولو كان له وارث آخر فشارك الحاضر ولم  
يكن للموصى له الا الثلث اه (قوله كذا في الواقية) كان ينبغي ذكره عقب قوله لا وارث له  
هنا ليشير به الى مخالفة الزيلعي كذا كرنا (قوله ولا عبرة بمن ثمة) اي بورثته الذين هنالك اي  
في دار الحرب اي لا يرعى حقهم في ابطال الزائد على الثلث (قوله ورثه لورثته) مراعاة  
لحقه لاحقه فمن حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته وتصرفه اتقنا (قوله لا ارثا له)  
كذا في المتح اول الوصايا وهو نفى لما يتوهم من قوله لورثته وبيان للفرق بين هذه المسئلة والتي  
قبلها فانه هناك لم يرد ما زاد على الثلث الى ورثته لان له مستحقا وهو الموصى له بالكل (قوله  
وكذا) اي تصح (قوله لما قلنا) من انه لا عبرة بورثته ثمة الخ (قوله على الاظهر) مقابله ما عن  
الشيخين من عدم الجواز لانهم في دارهم حكما حتى يمكن من الرجوع اليها فصار كالارث ووجه  
الاول انها تملك مبتدأ ولهذا تجوز للذمي والعبد بخلاف الارث زيلعي (قوله وصاحب  
الهوى) قال السيد الجرجاني في تعريفاته اهل الهوى اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم  
معتقد اهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعلطة والمشبهة وكل منهم  
اثنتا عشرة فرقة فصاروا اثنين وسبعين (قوله اذا كان لا يكفر) اي به خذف الجار لظهوره  
ط (قوله فتكون موقوفة) اي ان اسلم نفذت وان مات على رذته بطلت كسائر تصرفاته (قوله  
كذمية في الاصح) فتصح وصاها هدية وقيل لا قال صاحب الهداية في الزيادات وهو  
الصحيح لان الذمية تقرر على اعتقادها بخلاف المرتدة قال في العناية والظاهر انه لا منافاة بين  
كلاميه اي صاحب الهداية لان الصحيح والاصح يصدقان اه اي كون أحدهما أصح  
لا ينافي كون الآخر صحيحا ورجح الزيلعي الاول (قوله الوصية المطلقة) اي التي لم يذكر غنى  
ولا فقير فيها والعامه ما ذكر فيها ط (قوله وهي على الغنى حرام) ولا يمكن جعلها هبة له بعد  
موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حالا فانها تجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الغنى هبة  
والهبة للفقير صدقة ط (قوله وان عممت) ان وصلية وظاهره ان الوصية هنا صحيحة بخلاف  
ما لو خصها بالاغنياء فقط اذ لا يمكن جعلها تملكها لانهم لا يحصون ولا صدقة لان اللفظ لا ينافي  
عن معنى الحاجة على ما قدمه عن الاختيار في باب الوصية للاتقارب (قوله والغنى لامعين)  
عبارة الدور لا يعين (قوله وكذا الحكم في الوقف) يعني ان الوقف المطلق يختص بالفقراء لا  
يحل لغنى وان عمم الواقف واذا خصه بغنى معين أو يقوم محصورين أغنياء حل لهم  
ويملكون منافعه لاجنه درر ويشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية والمقبرة والرباط  
ونحو ذلك يجوز أن ينفع بها الفقير والغنى لان الواقف يقصد بها العموم فاذا اكتفى بقصده  
العموم كيف يتمتع مع التفصيل عليه فليحرم اه رحتى (قوله المتولى على الوقف كالوصى)  
اي في كثير من الاحكام ولهذا قالوا ان المتولى أخو الوصى ومناسبة ذلك هنا ما ذكره من  
اتحاد حكم الوقف والوصية فيما مر فقد قالوا ايضا انهما اخوان وقالوا الوقف يستقى من  
الوصية وقالوا انهما يستقيان من واحد (قوله يعني لغیر قرابة الولاد) اي غير الاصول

الوقف كالوصى \* (فروع) \* اوصى بثلث ماله للصلوات جاز للوصى صرفه للورثة لمحتسجين يعني لغیر قرابة الولاد

وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة ٦١٠ كالوصية بالغة والصوف ونحو ذلك كما

(قوله وفيه نظر) أي فيما ذكره من تعادل البطلان اقول وجوابه انها ليست وصية حقيقة اذ هي في معنى الوقف عنده وبه صرح في غرر الافكار كالوصية بجعل داره مسجدا فانها وقف في المعنى ووقف المنقول عنده لا يجوز فكذا هذه بخلاف الوصية بالغة والصوف ونحوها فانها تملك من كل وجه وليست في معنى الوقف اصلا فنذكر (قوله لم تجز) كذا في الغرر وعزاه في الشرنبلالية الى الكافي وقد معنا الكلام عليه عند قوله اوصى بثلت ماله ليت المقدس جاز والله تعالى اعلم

#### فصل في وصايا الذمي وغيره

اي المستامن وصاحب الهوى والمرتدة وهذه الترجمة ساقطة في المنتح واعلم ان وصايا الذمي ثلاثة اقسام الاول جائز بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بما هو قرينة عندهم كما اذا اوصى بأن يسرج في بيت المقدس أو بأن تغزى الترك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين او لا والثاني باطل بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بما ليس قرينة عندهم كما اذا اوصى للمغنيات والناحات او بما هو قرينة عندهم فقط كالطبخ وبناء المساجد للمسلمين الا ان يكون لقوم باعياهم فيصح تملكيا والثالث مختلف فيه وهو ما اذا اوصى بما هو قرينة عندهم فقط كبناء الكنيسة لغير معينين فيجوز عنده لاعتقادها وان لمعينين جاز اجماعا وحاصله ان وصيته لمعينين تجوز في الكل على انه تملك لهم وما ذكره من الجهة من اسراج المساجد ونحوه خرج على طريق المشهورة لا الاكراه فيقولون به ماشاؤا لانه ملكهم والوصية انما تحت باعتبار التملك لهم زبلي ملخصا (قوله فهي ميراث) اي اتفاقا وانما الاختلاف في الترخيص شرنبلالية (قوله لانه كوقف لم يسجل) اي لم يحكم بلزومه والمراد انه يورث كالوقف المذكور وليس المراد انه اذا سجل لزم كالوقف افاده في الشرنبلالية (قوله وليس هو كالمسجد) ليس من تمتع لهما بل من تمتع قوله جواب عن سؤال تقديره ان هذا في حقهم كالمسجد في حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث فينبغي ان يكون هذا كذلك اهـ ح (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) كما اذا جعل داره مسجدا وتحت سرداب وفوقه بيت كافر في كتاب الوقف اتقاني (قوله لمعينين) اي معلومين يحصى عددهم معراج (قوله فهو جائز) اي اتفاقا ولا يلزمهم جعلها كنيسة كافر (قوله في القرى) المراد بالقرى ما ليس فيه شيء من شعائر الاسلام والا فكلا مصاد ذكره القهستاني والبرجندي درمتمقي (قوله غير مسلمين) بيا واحدة كمصطفين وفي كثير من النسخ يباين وهو تحريف فان الياء الاولى حذفت بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما مرته معصية) اي ولا يمكن جعله تملكيا لعدم تعيينهم وهذا تعليل لثني الصحة عندها (قوله وله انهم يتركون وما يدبنون) فان هذا قرينة في اعتقادهم ولذا لو اوصى بما هو قرينة حقيقة معصية في معتقدهم لا يجوز اعتبارا لاعتقادهم والفرق له بين البناء والوصية ان البناء نفسه ليس بسبب لزوال ملك الباني والوصية وضعت لازالة الملك هداية ملخصا (قوله كوصية حربي مستامن) قيده لان وصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه ونحوه لذمي من غير ملته لالحربي في دار الحرب اهـ ملتي (قوله لا وارث له هنا) اي في دارنا ومفهومه لو كان وارثه هنا لا يجوز باكثر من الثلث وعبر الزبلي وغيره عن هذا المفهوم بقيل فأفاد ضعفه لكن جزم

(اوصى بشئ للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوز ما محمد قال المصنف ويقول محمد افنى مولانا صاحب البحر (الا ان يقول (الموصى) ينفق عليه) فيجوز اتفاقا (قال اوصيت بثنائي لفلان او فلان بطلت) عندنا في حنفية لجهالة الموصى له وعندنا يوصف لهما ان يصطلحا على اخذ الثالث وعند محمد بخير الورثة فايهما شاؤا أعطوا

#### فصل في وصايا الذمي وغيره

(ذمي جعل داره بيعة او كنيسة) اويث نار (في صحته ثبات فهي ميراث) لانه كوقف لم يسجل واما عندها فانه معصية وليس هو كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون فيه موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير محررا خالصا لله تعالى (وان اوصى الذمي ان يبني داره بيعة او كنيسة لمعينين فهو جائز من الثلث ويجعل تملكيا (وان اوصى (بداره) ان تبني (كنيسة) او بيعة (في القرى) فلو في المصر

لم تجز اتفاقا (لقوم غير مسلمين صحت) عنده لاعتقادها لما مر انه معصية وله انهم يتركون وما يدبنون (بما) فتصح (كوصية حربي مستامن) لا وارث له هنا (بكل ماله لمسلم اذمي)

له هذه الثمرة ( فقط (وان زاد ابداله ٦٠٩ هذه الثمرة وما يستقبل كما) في الوصية ( بغلة بستانه ) فان له هذه

وما يحدث ضم ابداء اولاً (وان لم يكن فيه ) اى البستان والمسئلة بمجالها (ثمره) حين الوصية (فهي) كالوصية (بالغلة) في تناولها الثمرة المدومة ما عاش الموصى له زبلى وفي الغاية السقى والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المتفع به فصار كالنفقة في فصل الخصومة «(تنبيه)» الغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكراتها وأجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول ثمن الحور ونحوه في الغلة فيحجر (ووصوف غنمه ولدها ولبنها ما) بقى (في وقت موته سواء قال أبداً اولاً) لان المدوم منها لا يستحق بشئ من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحت المساقاة (أوصى بمجل داره مسجداً ولم يخرج من الثلث واجازوا تجعل مسجداً ) لزوال المانع باجازتهم وان لم يجوزوا بمجل ثلثها مسجداً رعاية لجانب الوارث والوصية (ويظهر مركبه في سبيل الله بطلت ) لان وقف المتقول باطل عنده

اى مات الموصى في حال وجود ثمرة في البستان (قول له هذه الثمرة) اى للموصى ان له خراج البستان من الثلث على ما قدمناه عن الكفاية (قول له ضم ابداء اولاً) والفرق ان الثمرة اسم للموجود عرفاً فلا يتناول المدوم الا بدلالة زائدة مثل التخصيص على الابد اما الغلة فتنتظم الموجود وما بعرض الوجود مرة بعد اخرى عرفاً درر (قول له وان لم يكن فيه ثمرة) يحترز قوله فأت وفيه ثمرة (قول له والمسئلة بمجالها) يعنى اوصى بثمره بستانه بلا زيادة لفظاً ابدافاً ولكن لم يكن فيه ثمرة (قول له حين الوصية) صوابه حين الموت كما يعلم من السابق واللاحق وبه صرح الطورى (قول له زبلى) قال وانما كان كذلك لان الثمرة اسم للموجود حقيقة ولا يتناول المدوم الا بحازا فاذا كان فيه ثمرة عند الموت صار مستعملاً في حقيقة فلا يتناول المجاز واذا لم يكن فيه ثمرة يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد تناولها بعموم المجاز لاجتماع بين الحقيقة والمجاز اه \* (تنبيه) \* اوصى بغلة ارضه ولاشجر فيها ولا مال له غيرها تؤجر ويمطى صاحب الغلة ثلث الاجر ولو فيها شجر يمطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصى له البستان من الورثة جاز وبطلت الوصية ولو تراضوا على شئ دفعوه اليه على ان يسلم الغلة جاز وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان لم يجز بيع هذه الحقوق طورى (قول له وكراتها) الكراه الاجرة وهو في الاصل مصدر كادى ومنه المكاري تخفيف الياء مغرب (قول له كذا في جامع اللغة) وكذا في المغرب أيضاً (قول له وظاهره دخول ثمن الحور ونحوه) اى ما لا ثمر له كالصفاف والسرو ثم الحور بمهملتين وهو نوع من الشجر واهل الشام يسمون الدلب حورا وهو بفتح تحتين دليل قول الراعى انشده صاحب التكملة \* كالجوز ينطق بالصفاف والحور \* مغرب (قول له فيحجر) اقول التحريز فيه انه يدخل نفس الحور لآمنه لان الحور نفس الغلة الموصى بها اذ لا يقصد به الا الخشب وفي الخاتمة اوصى بغلة كرمه لانسان قال الفقيه ابوبكر يدخل القوائم والاوراق والثمار والحطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء كالثمر اه (قول له ولدها) اى حملها ولو واجبة وعبرة الزبلى وغيره والولد في البطن (قول له له ما بقى) الاوضح له ما وجد قال في المنح لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ اه (قول له لان المدوم الخ) قال في الهداية والفرق ان القياس يأبى تملك المدوم الا ان في الثمرة والغلة المدومة جاء الشرع بورود العقد عليها كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جوازها في الوصية بطريق الاولى لان بابها اوسع اما الولد المدوم واختاره لا يجوز ايراد العقد عليها اصلاً ولا تستحق بمقدماً اصلاً فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقه بعقد البيع تبعاً وبمقدار الخلع مقصوداً فكذا بالوصية اه (قول له ولم يخرج من الثلث) الاولى ان يقول وليس له مال غيرها لقوله بعدوان لم يجوزوا بمجل ثلثها مسجداً (قول له في سبيل الله) اى بالاتمين انساناً اما لو اوصى بظهر دابته في سبيل الله لانسان بعينه فالوصية جائزة اتفاقاً اه غرر الافكار (قول له وعندهما يجوزان) اى وقف المتقول والوصية به وظاهره ان هذه الوصية ليست وقفاً وليس كذلك قال في غرر الافكار جعل ابو يوسف ومحمد مركبه وقفاً يكون في يد الامام فينشق عليه من بيت المال اذ وقف الكراع والسلاح في سبيل الله جائز عندهما لا آثار ولا بل حكم الكراع اه

الموصى ليس له اخراج العبد **(قوله)** الا اذا كان ذلك مكانه **(الح)** الاشارة على ظاهر عبارة المتن الى المكان الذى يريد اخراجه اليه وبه صرح فى المنع واما على حل الشارح فالاشارة الى الخرج الذى هو الموصى له لا الى الكوفة كقالت لعدم ملائمة لقوله بعده واهله فى موضع آخر وعلى ما قلنا فاسم الاشارة اسم كان ومكانه مبتدأ واهله معطوف عليه وفى موضع آخر خبر المبتدأ والجملة خبر كان وفيه تغيير اعراب المتن ويقع له ذلك كثيرا ويجوز ارجاع الاشارة الى الكوفة والضمير فى مكانه للعبد وفى اهله للموصى له وعبارة المواهب ولا يسافره الا لبلده **(قوله)** وبعد موته اى الموصى وهو عطف على قوله فى حياة الموصى اى وبموت الموصى له بعد موت الموصى يعود **(الح)** **(قوله)** يعود العبد والدار اى خدمة العبد وسكنى الدار وغلتها كما عبر الاتقانى لان ذلك هو الموصى به تأمل **(قوله)** يحكم الملك اى ملك الموصى أو ورثته فلا يعود الى ورثة الموصى له وعبارة الهداية فان مات الموصى له عاد الى الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليستوفى النافع على حكم ملكه ولو انتقل الى وارث الموصى له استحقتها ابتداء من ملك الموصى من غير رضاه وذلك لا يجوز اه **(قوله)** ولو ألتفه الورثة اى التفوا العبد الموصى بخدمته **(قوله)** ولهذا **(الح)** اى لاجل الغرامة عند الجناية منع مورثهم عن التبرع باكثر من الثلث لئلا تلزمهم غرامة كل المال لولزمت فيه الوصية وجزا عليها وهذا تعليل عليل سائحناى ورحمى **(قوله)** صح فاذا مات الموصى له بالخدمة يعود الى الموصى له بالرقبة **(قوله)** ونفقته اذا لم يطق الخدمة **(الح)** اى لصغر وكذا لمرض وتامه فى الكفاية لكن فى الولوالجية اذا مرض مرضا يرجى برؤه فنفقته على صاحب الخدمة وان كان لا يرجى فعلى صاحب الرقة **(قوله)** ونفقة الكبير على من له الخدمة) لانه انما يمكن من الاستخدام بالاتفاق عليه غناية **(قوله)** فان جنى الفداء على من له الخدمة) وبعد موته ترجع به ورثته على من له الرقة لانه ظهر انه المتنفع بها وذلك كان مضطرا اليه فان ابى بيع فيه اذ لو لا الفداء لكان مستحقا بالجناية ولوالجية وتامه فى الاشباه من القول فى الملك **(قوله)** وبطلت الوصية اى فى صورتي الفداء والدفع وبيانه فى السابع من الولوالجية \* **(تمت)** \* لم يبين ما اذا أوصى بالغلة ولاغلة فيها وبينه صاحب المبسوط فقال لو اوصى بغلة نخله ابدأ لرجل ولا آخر برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالتفقة فى سقيها والقيام عليها على صاحب الرقة لان هذه النفقة بنوم ملكه ولا يتنفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شئ من هذه النفقة فاذا أثبتت فالتفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع اليه فان الثمرة بها تحصل فان حلت عامتهم احوالت فلم تحمل شيأ فالتفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع لصاحب الغلة فان الاشجار التى من عاداتها ان تحمل فى سنة ولا تحمل فى سنة يكون ثمرها فى السنة التى تحمل فيها أجود منه واكبر اذا كانت تحمل كل عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانها على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هوينام بالليل ولا يتخدم لانه اذا استراح بالنوم ليلا كان اقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل فأفقق صاحب الرقة عليه حتى يحمل فانه يستوفى نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق كي لا يتلف ملكه فلا يكون متبرعا ولكنه يستوفى فى النفقة من الثمار وما يبقى من ذلك فهو لصاحب الغلة اه ط عن سرى الدين **(قوله)** فمات الحال **(الح)**

(الا اذا كان ذلك مكانه) واهله فى موضع آخر (ان خرج من الثلث والا فلا) يخرج به (الا باذن الورثة) لبقاء حقهم فيه (وبموته) اى الموصى له (فى حياة الموصى بطلت الوصية) (وبعد موته يعود) العبد والدار (الى الورثة) اى ورثة الموصى يحكم الملك ولو التفه الورثة ضمنوا قيمته ليشتري بها عبيد يقوم مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف فى الرهن ولو أوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لا خروجه ويخرج من الثلث صح وتامه فى الدرر وفى الشربلية ونفقته اذا لم يطق الخدمة على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمة وان أبى الاتفاق عليه رده الى من له الرقة كالمستعبر مع المعبر فان جنى فالفداء على من له الخدمة ولو أن فداء صاحب الرقة أو دفعه وبطلت الوصية (وبثمره بستانه فمات و) الحال ان (فيه ثمرة



يوما ابدا الا ان كانت مؤقته بسنة مثلا فلو السنة غير معينة فالى مضي ثلاث سنين ولو معينة فالى مضيا ان مات الموصى قبلها او فيها ثم تسلم الى الورثة لان الموصى له استوفى حقه وان مات الموصى بعدها بطلت الوصية منح لمخلصا (قوله هذا) اى قسمة الدار ومهاياة العبدان لا (قوله بقدر ثلث جميع المال) مثاله اذا كان العبد نصف التركة يخدم الموصى له يومين والورثة يوما لان ثلثي العبد ثلث التركة فصار الموصى به ثلثي العبد وثلثه للورثة فيقسم كذا ذكرناه وعلى هذا الاعتبار يخرج بقية مسائله اختيار (قوله لان المنفعة ليست بمال الخ) اى وانما صح للمالك ان يؤجر ببديل لانه ملكها تبعاً لملك العين والمستأجر انما ملك ان يؤجر مع انه لا يملك الا المنفعة لانه لما ملكها بعقد معاوضة كانت مالا بخلاف ملكها بعقد تبرع كالنحن فيه سائحان (قوله فى الاصح) كذا فى الملقى والهبة وغيرها معللا بان الغلة دراهم اودنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء المنافع وهما متغايران ويتفاوتان فى حق الورثة لانه لو ظهر دين يمكنهم أدائه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمكنهم من المنافع بعد استيفائها بعينها (قوله وعليه الفتوى) ذكره فى الظهيرية حيث قال فى الوصية بغلة داره لرجل تؤجر ويدفع اليه غلاتها فان أراد السكنى بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال ابو القاسم وابو بكر بن سيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى فى الوقف على هذا بل اولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اه قال العلامة عبد البر بن الشحنة بعد نقله وهذا من حيث الرواية مسلم اما من جهة الفقه فيظهر الفرق بما ذكره المصنف يعنى ابن وهبان بأن الوصية انما هى بالغلة والسكنى معدمة لها فيفوت مقصود الموصى بخلاف الوقف عليه فانه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة فينبى ان يجرى الخلاف فى الوقف من باب اولى اه وحاصله النزاع مع صاحب الظهيرية فى دعواه الاولوية قلت فلوصرح بالواقف بانها للاستغلال فالاولوية ظاهرة هذا ولكن للعلامة الشرنبلالى رسالة حاصلها انه لا خلاف فى انه لا يملك الاستغلال مستحق السكنى واختلف فى عكسه والراجح الجواز فأتمل ونبه على ذلك فى شرحه على الوهبانية وفى كتاب الوقف (قوله لان حقهم فى المنفعة لا العين) اى حق الموصى لهم والموقوف عليهم والمراد بالعين الغلة فانه عين مال كامر لكن هذا التعليل يثبت خلاف المطلوب ويصلح تعليل العكس هذه المسئلة اعنى قوله وليس للموصى له الخ فالصواب ان يقول فى بدل المنفعة لانها لا بينهما فرقا فى حق الورثة اعنى ما قدمناه عن الهداية لكنهم لم يعلم من كلامه هذا الفرق اللهم الا ان يراد بالمنفعة الاستغلال لا الخدمة والسكنى وبالعين ذات العبد والدار والاشارة بقوله وقد علمت الفرق بينهما الى ما قدمه من ان الموصى له بالغلة ليس له قسمة الدار اى لانه لاحق له فيها فليأتمل (قوله ولا يخرج الخ) قال فى الهداية وليس للموصى له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصى له وأهله فى غير الكوفة فيخرجهم الى اهله ليخدمه هناك اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصى فاذا كانوا فى مصره فقصوده ان يمكنه من خدمته فيه بدون ان يلزمه مشقة السفر واذا كانوا فى غيره فقصوده ان يحمل العبد الى اهله ليخدمهم اه وفى أبى السعود عن المقدسى فلو خرج بأهله من بلد الموصى ولم يعلم

هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كأفاده صدر الشريعة (وليس للورثة بيع مافى ايديهم من ثلثها) على الظاهر لثبوت حقه فى سكنى كلها بظهور مال آخر أو بخرب مافى يده فليؤخذ بزاحمهم فى باقية البيع ينفيه فتعوا عنه وعن أبى يوسف لهم ذلك (وليس للموصى له بالخدمة والسكنى ان يؤجر العبد والدار) لان المنفعة ليست بمال على أصلنا فاذا ملكها بعوض كان تملكها أكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز (ولا للموصى له بالغلة استخدامه) اى العبد (أو سكنها) اى الدار (فى الاصح) ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لان حقهم فى المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما (ولا يخرج) الموصى له (العبد) الموصى بخدمته (من الكوفة) مثلا

والعرف اذا خالف النص رد بالاتفاق فاحفظ ذلك ولا تكن ممن اشترى بآيات الله متناقضاً وجعلها  
دكاناً يتعش منها (قوله) اما على المتقى به من جوازها فينبغي جوازها مطلقاً (اى سواء كان القول  
بالبطالان مبني على كراهة القراءة على القبر أو على عدم جواز الاستنجار على الطاعات اقول  
وقد علمت مخالفة هذا البحث للمنقول فهو غير مقبول بل البطلان مبني على ما قدمناه عن  
الولوية وصرح به في الاختيار وكثير من الكتب وهو أنه يشبه الاستنجار على قراءة القرآن  
والذي أفتى به المتأخرون جواز الاستنجار على تعليم القرآن لا على تلاوته خلافاً لمن وهم (قوله)  
فلو لم يباشره (الح) اى مع امكان المباشرة فيه لما في فتاوى الحنفية اذا شرط الواقف المعلوم  
لاحد يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرًا أو غيره كالجنابي اه  
وكذا المدرس اذا درس في مدرسة أخرى لتعذر التدريس في مدرسته كما نقله الشارح عن  
النهر بحثاً قبيل الفروع في آخر كتاب الوقف ونحوه في حاشية المحوى والله تعالى اعلم

### باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة

لما فرغ من احكام الوصايا المتعلقة بالاعيان شرع في احكام الوصايا المتعلقة بالمنافع لانه بعد  
الاعيان وجوداً فاخرها عنها وضاعاً غايه (قوله) صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره (اى  
لمعين قال المقدسى ولو اوصى بغلة داره وعبده في المساكين جاز وبالسكنى والخدمة لا يجوز  
المعلوم لان الغلة عين مال يتصدق به والخدمة والسكنى لا يتصدق بهما بل تعار العين لاجلها  
والاعارة لا تكون المعلوم وقيل ينبغي ان يجوز على قياس من يجوز الوقف وتام الفرق في  
البدائع اه سائحاني (قوله) مدة معلومة وأبداً (وان أطلق فعلى الادوان اوصى بسنتين فعلى  
ثلاث وكذا الوصية بغلة العبد والدار اه مسكين (قوله) كما في الوقف (فان الموقوف عليه  
يستوفى منافع الوقف على حكم ملك الواقف (قوله) وبغلتها (اى العبد والدار وسيد ذكر  
الشارح معنى الغلة (قوله) فان خرجت الرقبة من الثلث (اى رقة العبد والدار في الوصية  
بالخدمة والسكنى والغلة وقيد بالرقبة لما في الكفاية انه ينظر الى الاعيان التي اوصى فيها فان  
كان رقبها مقدار الثلث جاز ولا تعتبر قيمة الخدمة والتمرة والغلة والسكنى لان المقصود من  
الاعيان منافعها فاذا صارت المنافع مستحقة وبقيت العين على ملك الوارث صارت بمنزلة العين  
التي لا منفعة لها فانهذا تعتبر قيمة الرقبة كأن الوصية وقعت بها اه اقول ولعل هذا هو المراد  
من قول الاشياء ان التبرع نافذ من جميع المال تأمل (قوله) تقسم الدار اثلاثاً (زاد في  
الغرر وأمهات اى من حيث الزمان والاول أعدل لماكن القسمة بالاجزاء للتسوية بينهما  
زماناً وذاتاً وفي المهايأة تقديم احدهما زماناً اه قال القهستاني وهذا اذا كانت الدار  
تحتل القسمة والا فالمهايأة لا غير كما في الظهيرية (قوله) فلا تقسم (اى الدار نفسها اما الغلة  
فانقسم قال الاقناني اذا اوصى بغلة عبده او داره سنة ولما لم له غيره فله ثلث غلة تلك السنة  
لانه عين مال يحتمل القسمة اه فلو قسمهم البستان فغل أحد التصيين فقط اشتركا فيها  
لطلان القسمة سائحاني عن المبسوط (قوله) على الظاهر (اى ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لافي  
عين الدار وفي رواية عن الثنائي تقسم ليستغل ثلثها شربلية عن الكافي (قوله) وتهاياً  
العبد) لانه لا يمكن قسمته بالاجزاء (قوله) فيخدمهم اثلاثاً (اى بخدمة الورثة يومين والموصى له

اما على المتقى به من جوارها  
فينبغي جوازها مطلقاً  
وتامه في حواشي الاشياء  
من الوقف وحرر في  
تنوير البصائر انه يتعين  
المكان الذي عينه الواقف  
لقراءة القرآن والتدريس  
فلو لم يباشره لا يستحق  
المشروط له لما في شارح  
المنظومة يجب اتباع شرط  
الواقف والمباشرة في غير  
المكان الذي عينه الواقف  
يفوت غرضه من احياء  
تلك البقعة قال وتحقيقه  
في الدرر السنية في مسألة  
استحقاق الجامكية اه

### باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة

(صحت الوصية بخدمة عبده  
وسكنى داره مدة معلومة  
وأبداً) ويكون محبوساً  
على ملك الميت في حق  
المنفعة كما في الوقف كما بسط  
في الدرر (وبغلتها فان  
خرجت الرقبة من الثلث  
سلمت اليه) اى الى  
الموصى له (لها) أى لاجل  
الوصية (والا) تخرج  
من الثلث (تقسم الدار  
اثلاثاً) اى في مسألة الوصية  
بالسكنى اما في الوصية بالغلة  
فلا تقسم على الظاهر  
(وتهاياً العبد فيخدمهم  
اثلاثاً)

احديسمى فقيهاغيرشيخنا ابى بكرالاعمش طورى وفيه واذاوصى للعلوية فقدحكى عن الفقيه  
أبى جعفر لايجوز لانهم لايجصون وليس فى هذا الاسم ماينبئ عن الفقر والحاجة ولواوصى  
لفقرء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء اه اقول لكن ذكر فى الاسعاف انه يصح  
الوقف على الزمنى والعميان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم  
لأشعار الاسماء بالحاجة استعمالا فان العمى والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب  
فيهم الفقر وهوأصح اه (قوله حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل ) اى من غير ادلة وفيه  
انهم قداعتبروا العرف فى كثير من مسائل الوصية فلماذا لم يعتبروا عرف الموصى ط اقول  
الظاهر ان ذلك عرفهم فى زمانهم وقدعنا عن جامع الفصولين ان مطلق الكلام فباين الناس  
ينصرف الى التعارف وفى الاشياء من قاعدة العادة محكمة الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما  
فى وقف فتح القدير وكذاالفظ الناذر والموصى والخالف اه على انه قدم الشارح فى صدر  
الكتاب فى تعريف الفقه انه عندالفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث اه وعزه فى البحر الى  
المتقى ثم قال وذكر فى التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعنى سواء  
كانت بدلائلها اولاه (قوله لكن قدمنا الخ) استدراك على التطين فقط ولم يتعرض  
لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا (قوله لانهاحيثذ وصية بالمكروه) مقتضاء انه يشترط  
لصحة الوصية عدم الكراهة وقدم اول الوصايا انها أربعة أقسام وانها مكروهة لاهل فسوق  
ومقتضى ماهاباطلانها اللهم الا ان يفرق بأن الوصية اما صلة او قربة وليست هذه واحدة  
منهما فبطلت بخلاف الوصية لفاسق فانهاصلة لها مطالب من العباد فصحت وان لم تكن قربة  
كالوصية لغنى لانها مباحة وليست قربة كما مر هذا ماطورلى وسأتنى فى اول فصل وصايا الذمى  
ما يوضحه (قوله بناء على القول بكراهة القراءة على القبور ) اقول ليس كذلك لما فى الولوجة  
لو زار قبر صديق او قريب له وقراءعنده شيأ من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلامعنى لها  
ولامعنى أيضا الصلاة القارئ لان ذلك يشبه استنجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعله  
أحد من الخلفاء اه بحروفه فقد صرح بحسن القراءة على القبر وبطلان الوصية فلم يكن  
مبنا على القول بالكراهة (قوله او بعدم الخ) اى أوبكون مبنا على القول بعدم جواز  
الاجازة على الطاعات وفى كونه مما يجيز الاستنجار عليه تأمل لان ما جازوه انما جازوه فى محل  
الضرورة كالاستنجار لتعليم القرآن او الفقه او الاذان او الامامة خشية التعطيل لقلة رغبة  
الناس فى الخير ولا ضرورة فى استنجار شخص يقرأ على القبر او غيره اه رحمتى أقول هذا هو  
الصواب وقد أخطأ فى هذه المسئلة جماعة ظنناهم أن المفتى به عند المتأخرين جواز الاستنجار  
على جميع الطاعات مع ان الذى أفق به المتأخرون انما هو التعليم والاذان والامامة وصرح  
المصنف فى المنح فى كتاب الاجارات وصاحب الهداية وعامة الشراح وأصحاب الفتاوى بتعليل  
ذلك بالضرورة وخشية الضياع كما مر دلوجاز على كل طاعة لحاز على الصوم والصلاة والحج  
مع أنه باطل بالاجماع وقد أوضحت ذلك فى رسالة حافلة ذكرت نبذة منها فى باب الاجارة الفاسدة  
والاستنجار على التلاوة وان صار متعارفا فالعرف لايجزئه لانه مخالف للنص وهو ما استدله  
ائمتا كصاحب الهداية وغيره من قوله عليه الصلاة والسلام اقرؤا القرآن ولانما كوا به

حتى قيل من حفظ الوفا  
من المسائل لم يدخل تحت  
الوصية (أوصى بان يطين  
قبره او يضرب عليه قبة  
فهي باطلة ) كما فى الحانية  
وغيرها وقدمناه عن  
السراجة وغيرها لكن  
قدمنافيا فى الكراهة انه  
لايكراه تطيين القبور  
فى المختار فينبى ان يكون  
القول ببطلان الوصية  
بالنطين مبنا على القول  
بالكراهة لانها حيثذ  
وصية بالمكروه قاله  
المصنف قلت وكذا ينبى  
ان يكون القول ببطلان  
الوصية لمن يقرأعند قبره  
بناء على القول بكراهة  
القراءة على القبور او بعدم  
جواز الاجارة على الطاعات

يُخْتَصُّ بِذِكْرِهِمْ) وَلَوْ أُغْنِيَهُ (الْإِذَا كَانَ) فَلَانْ عِبَارَةٌ عَنْ (اسْمِ قَبِيلَةٍ أَوْ) ٦٠٤ ﴿﴾ اسْمُ (فَخَذَ قَبِيلَتَا الْإِنَاثِ) لَانِ الْمُرَادُ

حِينَئِذٍ يَجْرِدُ الْإِنْتِزَاعُ بِمَا فِي نَحْوِ آدَمَ وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ إِیضًا (مَوْلَى الْعَاقَةِ وَ) مَوْلَى (الْمَوَالَةِ وَحُلَفَاؤُهُمْ) يَعْنِي وَهُمْ يَحْصُونَ وَالْأَوَّلُ صَوِيَّةٌ بِطَلَّةٍ وَالْأَصْلُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ مَتَى وَقَعَتْ بِاسْمِ نَبِيِّ عَنْ الْحَاجَةِ كَأَيَّامَ بَنِي فَلَانَ تَصَحَّحَ وَأَنْ لَمْ يَحْصُوا عَلَى مَا مَرُّهُ وَقَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ مَعْلُومٌ وَأَنَّ كَانَ لِبَنِيِّ عَنْ الْحَاجَةِ فَإِنْ أَحْصَا صَحَّتْ وَيَجْعَلُ تَمْلِيكًا وَالْإِبْطِلُ وَتَمَامُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ (أَوْصَى) مِنْ لَهُ مَعْتَقُونَ وَمَعْتَقُونَ لِمَوَالِهِ (بَطَلَتْ) لِأَنَّ الْفَرْقَ مَشْتَرَكٌ وَالْعُمُومُ لَهُ عِنْدَنَا وَلَا قَرْبَةَ تَنْدَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ عَامَّةِ أَصْحَابِنَا بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِنْبَاءِ وَاخْتِصَارِ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ وَصَاحِبِ الْهَدَايَةِ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي حِزِّ النَّفْيِ وَحِينَئِذٍ قَوْلُهُمْ لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلَمُ مَوْلَى فَلَانَ يَمُوعُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ لَا لَوْ قَعَهُ فِي النَّفْيِ بَلْ لِأَنَّ الْحَامِلَ عَلَى الْبَيْنِ بَعْضُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ عَنَّا بِمَا أَقْرَهُ الْمَصْنَفُ (إِلَّا إِذَا عَنِهِ) أَيِ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ قَبْلَ مَوْتِهِ فَيَنْتَهِزُ تَصَحُّحَ لُزُومِ الْمَانِعِ (وَيَدْخُلُ فِيهِ) أَيِ فِي الْمَوَالِي (مَنْ اعْتَقَهُ فِي صَحْتِهِ وَمَرَضَهُ وَلَا) يَدْخُلُ فِيهِ (مَدْبُورُهُ وَأَمَهَاتُ أَوْلَادِهِ) وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ يَدْخُلُونَ (أَوْصَى) ثَلَاثَ مَالِهِ إِلَى الْفَقْهَاءِ دَخَلَ فِيهِ مَنْ يَدْقُقُ النَّظَرَ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَنْ عَلِمَ ثَلَاثَ مَسَائِلَ مَعَ أَدْلَتِهَا) كَذَا فِي الْقِنْيَةِ قَالَ



ولا يدخل ولد ابن عم ولد صلب فولد له بنات لصلب وبنو بن فيهن قسما عملا بالحقيقة فلو تموت صرف الى الجواز تحوز عن التعليل  
ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد بخون اختيار (ولورثة فلان المذكور مثل حظ الانثيين) لانه اعتبر الورثة

(وشروط تحتها) اى الوصية  
(هنا) اى فى الوصية لورثة  
فلان وما فى معناها كعقب  
فلان (موت الموصى لورثته)  
أو لعقبه (قبل موت الموصى)  
لان الورثة والعقب انما يكون  
بعد الموت ثم ان كان معهم  
موصى له آخر قسم بينهم  
ويشبه على عدد الرؤس ثم  
ما صاب الورثة يقسم بينهم  
لذلك كاشين كأمهم فلو مات  
الموصى قبل موته اى موت  
الموصى لورثته وعقبه بطلت  
الوصية لورثته وعقبه ثم ان  
كان معهم موصى له آخر  
كقوله اوصيت لفلان  
ولورثته وعقبه كانت الوصية  
كلها لفلان الموصى له دون  
ورثته وعقبه لان الاسم  
لا يتناولهم الا بعد الموت  
وتامه فى السراج وفيه عقبه  
ولده من الذكور والاناث  
فان ماتوا فولد له كذلك  
ولا يدخل اولاد الاناث لانهم  
عقب آبائهم لاله (وفى ايتام  
بنه) اى بنى فلان واليتيم  
اسم لمن مات أبوه قبل الحلم  
قال صلى الله عليه وسلم لا يتم  
بعد البلوغ (وعما بينهم  
وزمناسهم واراملهم)  
الارمل الذى لا يقدر على  
شئ رجلا كان أو امرأة

الوصية لتحقق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك فى الوصية للحمل ط (قوله ولا يدخل ولد ابن عم ولد صلب) هذا اذا كان فلان باخا صا فلان كان فخذوا اولاد اولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد  
الصلب غاية وتامه فى المنح (قوله لانه اعتبر الورثة) اى والورثة بين الاولاد والاخوات كذلك  
ولان التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما خذ الاشتقاق فكانت الورثة هى  
العمة زليلى وظاهره اى قوله المذكور مثل حظ الانثيين ليس عاما فى جميع الورثة بل خاص بالاولاد  
والاخوة والاخوات وفى غيرهم يقسم على قدر فروضهم وهو المذكور فى الاسعاف والحصاف  
فى مسائل الاوقاف والوصية اخت الوقت (قوله عما يكون بعد الموت) لان كونهم ورثة لا يتحقق  
الا بعد موت المورث وكذا العقب فانه عبادة وعن وجد من الولد بعد موت الانسان فاما فى حال حياته  
فالمسوا بعقبه منح عن السراج (قوله ثم) اى بعد وجود شرط الصحة المذكور ان كان الخ  
(قوله على عدد الرؤس) اى رؤسهم ورأس الموصى له الآخر (قوله ثم ما صاب الورثة) قيد  
بالورثة لان القسمة للذكر كالانثيين خاصة بهم اما العقب فالاسم تناول جماعتهم فيكونون بالسوية  
كقوله فى المنح (قوله كأمهم) اى فى المتن قريبا من ان القسمة للورثة كذلك (قوله ثم) اى بعد  
الحكم بطلان الوصية للورثة او العقب لفقد الشرط المذكور ان كان معهم موصى له آخر وهو  
فى المثال الآتى الموصى لورثته وعقبه ومثله لو كان انجينا كما نلت به فى المنح فافهم (قوله لان الاسم  
لا يتناولهم) فكانت وصية لعموم فلم يشار كوا فلانا كوا لوصى له وليست اثنى \* (نتيه) \* قد علمت مما  
تقرر سقوط ما فى الشر بنسب لاية فى باب الوصية بانثالث حيث قال فيما لوصى لفلان وعقبه لعملى  
استحقاق فلان الكل فيا اذا لم يولد العقب لاقل من ستة اشهر والافلام من المشاركة اه وهو  
من مثل الشر بنسب لاية بحجب فانه لو كان مولودا قبل ذلك لا يدخل عقبه (قوله كذلك) اى من الذكور  
والاناث (قوله ولا يدخل اولاد الاناث) بخلاف النسل فانهم يدخلون فيه ويستوفون فى قسمة  
الوقت والوصية ابو السعد وعن الحصاف وغيره (قوله لا يتم بعد البلوغ) رواه ابو داود بلفظ لا يتم  
بعد احتلام وحسنه النووي (قوله الارمل الخ) فى المغرب ارمل افتقر من الرمل ثم قال وفى التهذيب  
يقال للفقر الذى لا يقدر على شئ من رجل وامرأة ارمل ولا يقال لثلى لها زوج وهى موسرة ارملة  
وقال الشعي انوثة ليست بشرط بل يدخل فيه الذكر والانثى الا ان الصحيح ما فسرهم محمدان  
الارملة المرأة البالغة التى كان لها زوج فارقها أو مات عنها داخل بها ولم يدخل وقوله حجة فى اللغة كفاية  
وزاد فى النهاية قيد الحاجة قال لان حقيقة المعنى فيه تفاد زاده السقوط نفقتهان وزوجها وهى السعدية  
عن المحيط ولا يقال رجل ارمل الا فى الشذوذ ومطلق الكلام يحمل على الشائع المستفيض بين الناس  
(قوله ويؤيده الخ) حيث قال ذكرهم وانتهى وقد تبع الشارح صاحب الغاية فى ذلك وفيه نظر  
فان قوله فقيرهم وغنيهم بنافيه ولذا قال فى السعدية الظاهر ان كلام المصنف على التوزيع بناء على  
عدم الالتباس (قوله بغير كتاب او حساب) هذا قول ابى يوسف وقال محمد لداكثر من مائة فهم  
لأحصىون وقال بعضهم مفوض الى رأى القاضى وعليه الفتوى والابصر ما قلته محمد كفاية  
عن الحاشية وما عليه الفتوى قال فى الاختيار هو المختار والاحوط اه (قوله والالفقراتهم)

ويؤيده قوله (دخل) فى الوصية (فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانتهى) وقسم سوية (ان احصوا) بغير كتاب او حساب فانه حينئذ  
يكون تملكهم والالفقراتهم يعطى الوصى من شاء منهم شرح التكملة لتعدد تملك حينئذ فيراد به القرية (وفى بنى فلان

للاثنين فصاعدا عنده اه ونقل نحوه في السعدية عن الكافي ثم قال وهذا مخالف لقول محمد في الوصية لامهات اولاده الثلاث وللفقراء والمساكين حيث اعتبر فيه الجمعية ولم يعتبرها هنا اه قلت وعلى الاول لا مخالفة وكأنيهما روايتان تأمل ثم رأيت القولين في الحقائق والقهستاني هذا وقول الامام هو الصحيح كما في تصحيح القدوري والدر المنثور (تنبيه) \* قال في غرر الافكار وشرح المجمع عن الحقائق اذا ذكر مع هذه الالفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر المجمع اضافاً لان الاقرب اسم فرد خرج تفسيراً للاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه اه ونقله في الشرنبلالية والاختيار ايضا قلت وهي حادثة الفتوى سنة ثلاثين ومائتين والف فيمن اوصى لارحامه الاقرب فالاقرب منهم فأقربت بشموله لغير المحارم كما هو صريح هذا النقل (قوله قيد الخ) قال في المعراج وفي الخبر من سعى والده قريباً عقه وقد عطف الله تعالى الاقربين على الوالدين في قوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين ويعطف الشيء على غيره حقيقة فعرف ان القريب في لسان الناس من يتقرب الى غيره بواسطة كذا في المبسوط اه اي والوالدان والولد يتقربان بانفسهم بواسطة (قوله ولو ممنوعين) بصيغة الجمع ط (قوله كما يفيد عموم قوله والوارث) اي يفيد عدم دخولهم ولو ممنوعين لانه لو كانت العلة فيه كونهم وارثين لما احتسب الى التخصيص على عدم دخولهم اذ هم يخرجون بقوله والوارث لانه يشملهم بعمومه فلما لم يكف بذلك ونص على اخراجهم علمنا انه اراد انهم لا يدخلون سواء كانوا وارثين او ممنوعين فافهم (قوله والوارث) علوه بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبهذا يتجه ما يحته بعضهم من ان هذا فاهو لو اوصى لاقرب نفسه اما لو اوصى لاقرب فلان ينبغي ان لا يخرج الوارث (قوله فيدخل) الاولى فيدخلان ط (قوله واختاره في الاختيار) حيث اقتصر عليه وعمله بان القريب لغة من يتقرب الى غيره بواسطة غيره وتكون الجزئية بينهما منعدمة ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم عن البدائع انه هو الصحيح ثم قال لكن في شرح الحموي بخطه ان الدخول هو الاصح اه قلت وبعبارة متن المواهب وادخل اي محمداً الجدد والحفدة وهو الظاهر عنهما اه والحفدة جمع حافد ولد الولد ومثل الجد الحفدة كما في المجمع (قوله ويكون للاثنين) اي في التعبير بالجمع بخلاف ما اذا قال لذي قرابته كما قدمناه افاده ط (قوله يعني اقل الجمع) الاوضح ان يقول لان اقل الجمع ط (قوله ففي لعمة) لانهما اقرب من الخالين لان قرابتهما من جهة الاب والانسان ينسب الى ابيه الا ترى ان الولاية للم دون الحال في النكاح فثبت انهما اقرب من طريق الحكم اتقاني وهذا حيث كان الوارث غيرها وكذا يقال فيما بعده وهو ظاهر (قوله وقالاً أرباباً) لعدم اعتبارها الاقربية كاسم (قوله ولهما النصف) لان الم الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة فلا يستوجب المجمع فاذا دفع اليه النصف وبقي النصف صرف الى الخالين لانهما اقرب اليه بعد الم فيجعل في النصف الباقي كأنه لم يترك الا خالين اتقاني (قوله لعدم من يستحقه) اذ لابد من اعتبار المجمع اتقاني وعندها له جميع الثلث غرر الافكار وهو مبنى على ما مر عن الزيلعي والكافي تأمل (قوله بم الكل) لانه اسم لجنس المولود ذكرًا أو أنثى واحداً أو أكثر اختيار (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده بما اذا ولدت له لاق من ستة أشهر من وقت

قبل من قال للوالد قريب فهو عاق (والولد) ولو ممنوعين بكفر أو رق كما يفيد عموم قوله (والوارث) واما الجدد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار (ويكون للاثنين فصاعداً) يعني اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث (فان كان له) للموصى (عمان وخالان ففي نعميه) كالارث وقال ارباباً (ولو له عم وخالان كان له النصف ولهما النصف) وقال اثنان (ولو عم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف) الآخر (الى الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم وعمه استويا) لاستواء قرابتهما (ولو ائتم المحرم بطلت) خلافاً لهما (ولو لد فلان في) (لذكر والاثنى سواء) لان اسم الولد يعم الكل حتى الحمل

قبل الام وكذا لو اوصى لحسبه او نسبه لانه عبارة عن يتنسب الى الاب دون الام وكذلك اذا اوصى لجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللحمة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان اه ملخصا (قوله ومفاده الخ) يؤيده قول الهندية عن البدائع فثبت ان الحسب والنسب يختص بالاب دون الام اه فلا تحرم عليه الزكاة ولا يكون كفوا للهاشمية ولا يدخل في الوقف على الاشراف ط (قوله وبه افق شيخنا الرملي) حيث قال في فتاواه في باب ثبوت النسب ما حاصله لاشبه في ان له شرفا ما وكذا لا ولاده وأولاده الى آخر الدهر اما اصل النسب فمخصوص بالآباء وسئل ايضا عن أولاد زينب بنت فاطمة الزهراء زوجة عبدالله بن جعفر الطيار فاجاب انهم اشراف بلا شبهة اذ الشريف كل من كان من اهل البيت علويا او جعفريا او عباسيا لكن لهم شرف الآل الذين تحرم الصدقة عليهم لاشرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء ذكروا ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه ينسب اليه اولاد بناته فالحصوية للطبقة العليا قا اولاد فاطمة اربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب وأم كلثوم ينسبون الى أبيهم لا الى أمهم فلا ينسبون الى فاطمة ولا الى أبيها صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته فيجوز فيهم الامر على قاعدة الشرع الشريف فان الولد يتبع أباه في النسب لأمه وانما خرج اولاد فاطمة وحدها للخصوية التي ورد بها الحديث وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي للآل يشملهم واما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا اه ملخصا واصله للعلامة ابن حجر المكي الشافعي أقول وانما يكون لهم شرف الآل المحرم للصدقة اذا كان أبوهم من الآل كامرا والمراد بالحديث ما أخرجه ابو نعيم وغيره كل ولد آدم فان عصبتهم لابيهم ما خلا ولد فاطمة فاني انا ابوهم وعصبتهم (قوله وان اوصى لاقاربه الخ) زاد في الملتقى وأقربائه وذوى أرحامه (قوله كذا النسخ) وكذا في الكنز والفرر والاصلاح (قوله قلت صوابه لذوى) اى بالجمع كاعبر في الملتقى لانه اذا اوصى لذى قرابته وله عم واحد وخالان فالكل لعم لانه لفظ مفرد فيحذف الواحد جميع الوصية اذ هو الاقرب زيلعي وفي غرر الافكار اذا قال لقرابته اولذى قرابته اولذى نسبه فالتفرد يستحق كل الوصية عند الكل اه (قوله أولأنسابه) استشكله الزيلعي بأنه جمع نسب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا اه وأجاب الشلبى بأن المراد بانسابه حقيقة النسبة وهي ثابتة من الام كالأب أقول وفيه انهم اعتبروا في اهل نسبه النسب من جهة الآباء كامرا فالفرق بينهما (قوله ففى للاقرب فالاقرب الخ) حاصله ان الامام اعتبر خمس شرائط وهي كونه ذارحم محرم واثنين فصاعدا وما سوى الوالد والولد ومن لا يرث والاقرب فالاقرب وقال كل من يجمعه اياه أقصى أب في الاسلام وخالفاه في شرطين المحرمة والقرب فيكفي عندها الرحم بلا محرمة ويستوى الاقرب والابعد واتفقوا على اعتبار الاثنين فصاعدا لانه اسم جمع والمثنى كالجمع وان لا يكون اربا ولا والدا أو ولدا اتفقا عن المختلف ملخصا لكن قال الزيلعي ويستوى الحر والعبد والمسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى على المذهبين وانما يكون

قلت ومفاده ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اواخر فتاوى ابن نجيم وبه افق شيخنا الرملي نعم له منزلة في الجملة (وان اوصى لاقاربه اولذى قرابته) كذا النسخ قلت صوابه لذوى (أو لارحامه أو لانسابه ففى للاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان)

وكذا كل ذي رحم من أزواجهن قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا ٦٠٠  الصهر أبو المرأة وأما والحن زوج

اعظم بركة منها قال في الشريعة النبالية وقد علمت ان السبي كان قد قسم وأن المعتقين ليس لهم الصحابة لا التي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على ان الصهر كل ذي رحم محرم من امرأته تأمل لما علمت من القصة (قوله وكذا كل ذي رحم) أي محرم كافي المتح وغيرها قال محمد في الاملاء اذا قال أوصيت لاختائي بثلث مالي فاختانه زوج كل ذات رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لاه اختانه فان كان له اخت وبنت أخت وخالة ولكل واحدة منهم زوج ولزوج كل واحدة منهم ارحام فكلهم جميعا أختانه وثلث بينهم بالسوية الاثني والذكريه سواء وام الزوج وجدته وغير ذلك سواء اه اتقاني والشرط هنا ايضا قيام التكاح بين محارمه وازواجهن عند موت الموصي كما نقله الطوري (قوله وفي عرفنا الصهر ابو المرأة وأما) مكرر مع سابق (قوله غير محال) أي وغير وارثه شرعية لاه واتفقنا (قوله قلت وجوابه في المطولات) وهو ان الاسم حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى وسار بأهله وقال لاهله امكثوا ومنه قولهم تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستعملة زبلي يشير الى ان ما استدلاله غير مطلق بقرينة الاستثناء وميل الشارح الى ترجيح قول الامام وان كان هو القياس ولذا قال في الدر المنثور ولكن المتن على قوله وقدمه المصنف فليحفظ ايضا اه وهذا اذا كانت الزوجة كتابية مثلا أو اجازت الورة وفي أبي السعود عن الحموي ينظر حكم ما لو اوصت لاهلها هل يكون الزوج لا غير اه اقول الظاهر لا اذلا حقيقة ولا عرف (قوله وقيلته) عطف تفسير لقوله اهل بيته دليل قول الهداية لان الآل القليلة التي ينسب اليها (قوله من ينسب اليه) على حذف مضاف أي الى نسه بأن يشاركه فيه ويجتمع معه في احد آياته ولو الاب الاعلى هذا ما ظهري وبأني ما يوضحه والاقضية الموصى لانسب اليه نفسه الا اذا كان ابا القليلة ثم رأيت في الاسعاف مانصه اهل بيت الرجل وآله وجنسه واحد وهو كل من ينسب به بآته الى اقصى أب له في الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام أسلم او لم يسلم فكل من ينسب به الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو من اهل بيته اه فقوله ينسب به أي يشاركه في نسه أولى من قول المصنف ينسب اليه كما لا يخفى (قوله لانه مضاف اليه) أي الوصية للمضاف الى المضاف اليه زبلي عن الكافي قال ط وفيه انه لا يظهر الاقوال أوصيت لآل عباس مثلا اما لوال أوصيت لآل اولاد زيدوهو غير الاب الاقصى لا يظهر ولوعلى بأن الاب الاقصى لا يقال له اهل بيته لكان أولى اه قلت وعبرة الهداية اوصى لآل فلان (قوله ان كانوا لا يحصون) عبارة الاختصار وان كان لا يحصون (قوله وزوجته) أي اذا كانت من قوم أبيه سائحي (قوله ولا يدخل فيه اولاد البنات الخ) أي اذا لم يكن آبؤهم من قوم سائحي (قوله تجنس بأبيه) أي يقول انا من جنس فلان قال في ظاية البيان لان الجنس عبارة عن النسب والنسب الى الآباء اه ط (قوله كآله وجنسه) بيان لمراجع اسم الإشارة في قوله وكذا يعني أن اهل بيته واهل نسه مثل آله وجنسه فان المراد بالكل قوم أبيه دون امه وهم قبيلته التي ينسب اليها قال في الهندية ولو اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وابائهم اقصى أب في الاسلام حتى ان الموصى لو كان علويا او عباسيا يدخل فيه كل من ينسب الى علي او العباس من قبل الاب لامن ينسب من

الحرم فقط زبلي وغيره زاد القهستاني وينبغي في ديارنا ان يختص الصهر بابي الزوجة والحن زوج البنت لانه المشهور (واهلكه زوجته) وقال كل من في عياله ونفقته غير محال وكقولها استحسان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنص قال تعالى فنجيها واهلها الامرات اه اه قلت وجوابه في المطولات (واهلكه بيته) وقيلته التي ينسب اليها (و) حينئذ (يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل آياته الى اقصى أب له في الاسلام) سوى الاب الاقصى لانه مضاف اليه قهستاني عن الكرمانى (الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيسواء) ويدخل فيه الغني والفقير ان كانوا لا يحصون كافي الاختيار ويدخل فيه أبوه وجده وابنه وزوجته كافي شرح التكملة يعني اذا كانوا لا يرثونه (ولا يدخل فيه اولاد البنات) واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه لان الولد انما ينسب لآبيه لا لآمه (وجنسه اهل بيت أبيه) لان الانسان تجنس بآبيه لا بآمه

(وكذا اهل بيته واهل نسه) كآله وجنسه حكمه كحكمه (ولو اوصت المرأة لجنسها واهل بيتها لا يدخل ولدها) (قبل) أي ولد المرأة لانه ينسب الى أبيه لا اليها (الا ان يكون أبوه) أي الولد (من قوم أبيه) حينئذ يدخل لآبيه من جنس لدره وكافي وغيرهما



اي من الامل والاصهار والاختان ونحو ذلك وانما آخر هذا الباب لانه في احكام الوصية  
 المحصنين وفيما تقدم ذكر احكامها على وجه العموم والخصوص يتلو العموم ابدان منح  
 ( قوله جاره من لصق به ) لما كان لكل من الاقارب والجيران خصوصية تستدعي الاهتمام  
 به على اهمية كل منهما من وجه حيث قدم الاقارب في الترجمة والجيران هنا سعدية ( قوله  
 وهو استحسن ) والصحيح قول الامام كما افاده في الدر المنثور وصرح به العلامة قاسم وهو  
 القياس كما في الهداية فهو مما رجح فيه القياس على الاستحسن \* ( تنبيه ) \* يستوى في الجار  
 ساكن ومالك وذكر واتى ومسلم وذى وصغير وكبير ويدخل فيه العبد عنده وقال تلك  
 وصية لمولاه وهو غير جار بخلاف المكاتب ولا تدخل من لها بعل لتبعها فلم تكن جار حقيقة  
 مقدس وقوله ومالك يعنى اذا كان ساكنا ابوالسعود ( قوله وصهره كل ذى رحم محرم من  
 عرسه ) لما روى انه عليه السلام لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم محرم منها  
 اكرامها وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وابى  
 عبيدو كذا يدخل فيه كل ذى رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذى رحم محرم  
 منه لان الكل اصهار هداية وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله ابو عبيد في غريب  
 الحديث مع انه مؤيد بقول الخليل ليقال لاهل بيت المرأة الا الاصهار وفي شرح الزيادات  
 للزبدوى قد يطلق الصهر على الحتن لكن الغالب ما ذكره محمد اتقاني ملخصا وتامه في  
 الشربلالية ( قوله واخواتها ) كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه واخوتها لان اخوات  
 جميع اخنت ( قوله وان ورثت منه ) بان أبائهما في المرض لان الرجعى لا يقطع النكاح والبائن  
 يقطع زيلعى ( قوله غناية ) لما جدد ذلك فيها ثم ذكره الزيلعى كاسيأتى ( قوله قلت لكن الخ )  
 أقول الظاهر اعتبار العرف في ذلك لما في جامع الفصولين من ان مطلق الكلام فيما بين الناس  
 ينصرف الى المتعارف اه حتى لو تعورف خلاف ذلك كله يعتبر كأهل دمشق يطلقون الصهر  
 على الحتن ولا يفهمون منه غيره وهى لغة كاهن واما في البرهان وغيره فهو نقل لما دونه صاحب  
 المذهب فلا دلالة فيه على ان العرف هنا يعتبر هذا ما ظهر لى فتدبر ( قوله ثم نقل ) اى فى  
 الشربلالية عن العيني اى فى شرحه على الهداية عند عبارتها التى نقلناها آنفا ( قوله  
 صوابه جويرية ) اخرجه ابو داود عن عائشة رضى الله عنها قالت وقعت جويرية بنت الحارث  
 ابن المصطلق فى سهم ثابت بن قيس بن شاس وابن عم له فكانت عن نفسها وفى مسند احمد  
 والبراد وابن راهويه انه كاتبها على تسع اواق من الذهب فدخلت تسأل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فى كتابتها فقالت يا رسول الله انا امرأة مسلمة اشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله  
 وانا جويرية بنت الحارث سيد قومى أصابنى من الامر ما قد علمت فوقعت فى سهم ثابت بن قيس  
 فكانت على ما لاطاقتى به وما اكرهنى على ذلك الا انى رجوتك صلى الله عليك فأعنى فى  
 فكأنى فقال اوخير من ذلك فقالت ما هو قال اودى عنك كتابتك وأتزوجك قالت  
 نعم يا رسول الله قال قد فعلت فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليها من كتابتها  
 وتزوجها فخرج الخبر الى الناس فقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقون فاعتقوا  
 ما كان بأيديهم من سبي بنى المصطلق مائة اهل بيت قالت عائشة فلا علم امرأة كانت على قومها

( جاره من لصق به ) وقالوا

من يسكن فى محله ويجمعهم

مسجد المحلة وهو

استحسن وقال الشافعى

الجار الى أربعين دارا من

كل جانب ( وصهره كل ذى

رحم محرم من عرسه )

كأبائهما واعمامهما واخوالها

واخواتها وغيرهم ( بشرط

موته وهى منكوحته او

معتدته من رجعى ) فلو من

بائن لا يستحقها وان ورثت

منه قال الحلوانى هذا فى

عرفهم اما فى زماننا فيخص

بأبويها عناية وغيرها وأقره

القهستانى قلت لكن جزم

فى البرهان وغيره بالاول

وأقره فى الشربلالية ثم

نقل عن العيني ان قول

الهداية وغيره انه صلى

الله عليه وسلم لما تزوج صفية

بنت الحارث قلت صوابه

جويرية فيلحظ هذه

القائدة ( وخته زوج كل

ذى ) كذا النسخ قلت

الموافق لعامة الكتب

ذات ( رحم محرم منه

كازواج بناته ) وعماه

لأن القرية متفاوتت بفاوت قيمة العبد ( بخلاف الحج ) وقالاهما سواه ( وتبطل الوصية بمقتضى عبده ) بأن اوصى بأن يمتق الورثة عبده بعدم موته ( ان جنى بعد موته فدفعت ) بالجناية كما لو بيع بعد موته ٥٩٨ بالدين ( وان فدى ) الورثة العبد ( لا تبطل

وتصور هلاك بعضها فلو قال بمائة وزادت على الثلث تبطل ايضا كما مرمتنا ( قوله ) لان القرية متفاوتت ( الحج ) لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والحج فالتناسب قول الزبلي ولأنه وصية بالعتق بعبد يشترى بمائة من ماله وتنفيذها فيمن يشترى بأقل منه تنفيذه في غير الموصى به وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قريبة محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يستبدل وصار كما اذا اوصى لرجل بمائة فهلك بعضها يدفع الى الباقي اهـ ( قوله ) وان فدى لا ) فان لم يوجد الدفع والفداء واعتقه الوصى فان عالما بالجناية لزمه تمام الارض والافاقية ولا يرجع لان الوصية بمقتضى عبد غير جان فقد خالف سائحي ( قوله ) ولو اوصى بثلثه ( الحج ) معناه ترك عبدا ومالا ووارثا والعبد مقدار ثلث ماله وبصرح قاضيان معراج ( قوله ) لينفذ من كل المال ( فكذا ) يقول لم يقع العتق وصية ووصيتي بثلث ماله صحيحة فيما وراه العبد ( قوله ) ويقدم على بكر ) لانه اذا وقع في المرض وقع وصية وقيمة العبد ثلث المال فلم يكن للموصى له بالثلث شيء لان الوصية بالعتق مقدمة بالاتفاق معراج ( قوله ) ولا شيء ( يزيد ) لما علمته من تقديم العتق واما قول المصنف فبما روى عن اصحاب الوصايا فقد علمت المراد منه فافهم ( قوله ) الا ان يفضل ( الحج ) اي الا ان يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتتفاد الوصية لزيد فيا زاد على القيمة منح ( قوله ) من قيمة العبد ( كذا عبر الزبلي وعبارة الدرر على قيمة العبد وهي اولى وان امكن جعل من بمعنى على كما قال الاخفش والكوفيون في قوله تعالى ونصرناه من القوم فأفاده ط عن المكي ( قوله ) فان الموصى له خصم ( الحج ) جواب عن اشكال وهو ان الدعوى في العتق شرط لاقامة البينة عنده وكيف تصح اقامتها من غير خصم فقال هو خصم في اثبات حقه لانه مضطر الى اقامتها على حرية العبد ليفرغ الثلث عن الاشتغال بحق الغير معراج ( قوله ) وكذا العبد ) اي خصم ايضا لان العتق حقه اقول والمراد انه خصم في غير هذه الصورة لان الوارث مقر بعته هنا وفيها اذا زادت قيمته على الثلث فهو خصم في اثبات عتقه في الصحة تأمل ( قوله ) وقال يمتق ولا يمتق ( الحج ) لان الدين والعتق في الصحة ظهرا معا بتصدق الوارث في كلام واحد فكأنهما وقعا معا والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على الملتق دين وله ان الاقرار بالدين اولى من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر اقراره بالدين من جميع المال وبالعتق من الثلث والا فاقوى يدفع الادنى الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطالان في دفع من حيث المعنى بايجاب السعاية عليه ابن كمال ( قوله ) وعلى هذا الخلاف ) كذا عبر في الهداية والتعبيره ظاهر على ما قرره صاحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي والشارح لم يتابعه بل مشى على عكسه فالخلاف هنا جئنا عكس الخلاف في المسئلة الاولى فكان عليه ذكر المسئلة مبتدأة بدون ذلك فافهم ( قوله ) نصفان ) لان الوديعة لم تظهر الامع الدين فيستويان زبلي ( قوله ) وقال الوديعة اقوى لانها تثبت في عين الالف والدين يثبت في الذمة والالام ينتقل الى العين فكانت الوديعة اسبق وصاحبها أحق زبلي ( قوله ) والاصح ما ذكرنا ) وهو المذكور في عامة الكتب غناية

باب الوصية للاقارب وغيرهم

وكان الفداء في اموالهم بالتزامهم ( و ) لو اوصى ( بثلثه ) اي ثلث ماله ( لبكر ) وترك عبدا ) فافركل من الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد ( فادعى بكر عتقه في الصحة ) لينفذ من كل المال ( و ) ادعى ( الوارث ) عتقه ( في المرض ) لينفذ من الثلث ويقدم على بكر ) فالقول للوارث مع العيين ) لانه ينكر استحقاق بكر ( ولا شيء ) ( زيد ) كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه لبكر لانه المذكور أولا غاية الامر ان القوم مثلوا بزيد فغيره المصنف اولوا ونسبه ثانيا والله اعلم ( الا ان يفضل من ثلثه شيء ) من قيمة العبد ( او تقوم حجة على دعواه ) فان الموصى له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد ( ولو ادعى رجل ديناً على الميت و ) ادعى ( العبد عتقاً في الصحة ) ولا مال له غيره فصدقهما الوارث يسرى في قيته وتدفع الى الغريم ) وقال يمتق ولا يمتق في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا وألف درهم فادعاها رجل ديناً وآخروديعة

ودصدقها الابن فالالف بينهما نصفان عنده وقال الوديعة أقوى قلت وعكس في الهداية فقال عنده الوديعة اقوى ( اي ) وعندها سواء والاصح ما ذكرنا كما في الكافي وتماه في الشربلالية فيلحفظ باب الوصية للاقارب وغيرهم

يتصور التعلق بعده اه فتنه ولعلهما روايتان كما سيذكره الشارح في الفروع آخر  
 الوصايا (قوله وهبته) اى اذا اتصل بها القبض قبل موته اما اذامات ولم يقبض قبطل  
 الوصية لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حكما كما صرح به قاضيخان وغيره اه ط  
 عن المكي (قوله وضانه) هو اعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كفالة بان قال اجني خالغ  
 امرأتك على الف على انى ضامن او قال بيع عبدك هذا على انى ضامن لكن بخمسائة من  
 الثمن سوى الالف فان بدل الخالغ يكون على الاجني لاعلى المرأة والخمسائة على الضامن  
 دون المشترى عناية \* (تنبيه) \* قال في البرازية وكفالاته على ثلاثة اوجه وفي وجه كدين  
 الصحة بان كفل في الصحة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بان قال ما ذاب لك على فلان  
 فعلى وفي وجه كدين المرض بان اخبر في المرض بانى كفلات فلان في الصحة لا يصدق في حق  
 غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر  
 الوصايا بان انشا الكفالة في مرض الموت اه (قوله حكمه حكم وصية) اى من حيث  
 الاعتبار من التلك لاحقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة  
 في الحال زيلجى (قوله وليحرر) تحريره انه لا ينافى ما هنا لان المستغرق بالدين لا تلت له رحتى  
 (قوله ويزاحم اصحاب الوصايا في الضرب) اى العبد المعلق والمحابي والموهوب له والمضمون  
 له يضرب في التلك مع اصحاب الوصايا فان وفي التلك بالجميع والالتصاصوا فيه ويعتبر  
 في القسمة قدر مال كل من التلك هذا مظهر لى اه ط اقول وقال العلامة الاتقانى والمراد  
 من ضربهم بالتلك مع اصحاب الوصايا انهم يستحقون التلك لا غير وليس المراد انهم يساوون  
 اصحاب الوصايا في التلك ويخاصصونهم لان العتق المنفذ في المرض مقدم على الوصية بالمال  
 في التلك بخلاف ما اذا وصى يعتق عبده بعد موته او قال هو حر بعد موتى بيوم او شهر فانه  
 كسائر الوصايا اه ملخصا قلت وكالعتق المنفذ الحباة المنجزة كما مر عند قول المصنف واذا  
 اجتمع الوصايا وياتى قريبا (قوله ان اجيز عتقه) اى اذا ضاق التلك ولو كانت الاجازة قبل  
 موت الموصى كما قدمناه اول الوصايا عن البرازية (قوله لان المنع) اى من تنفيذ من كل المال  
 والاولى لان السبي تأمل (قوله فان حابي فحرر الخ) صورة الاولى باع عبد قيمته مائتان بمائة ثم  
 اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواهما يصرف التلك الى الحباة ويسمى العتق في كل قيمته  
 وصورة العكس اعتق الذى قيمته مائة ثم باع الذى قيمته مائتان بمائة يقسم التلك وهو المائة  
 بينهما نصفين فالعتق يعتق نصفه مجانا ويسمى في نصف قيمته وساحب الحباة يأخذ العبد  
 الاخر بمائة وخمسين ابن كمال والاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز التلك فكل  
 واحد من اصحابها يضرب بجميع وصيته في التلك لا يقدم البعض على البعض الا العتق  
 الموقع في المرض والعتق المعلق بالموت كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا او مقيدا والحباة  
 في المرض وتسامه في الزيلجى (قوله وقال عتقه اولى فيها) اى في المسئلتين لانه لا يلحقه  
 الفسخ ولهان الحباة اقوى لانها في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق اولا وهو  
 لا يحتمل الدفع يزاحم الحباة ابن كمال وقول الزيلجى والمصنف في المنع وقالاهما سواء في المسئلتين  
 سبق قل والصواب ما هنا كما نبه عليه الشلجى (قوله بهذه المائة) اى العينة وانما قيد بذلك حتى

وهبته ووقفه وضانه  
 كل ذلك حكمه (ك) حكم  
 (وصية فعتبر من التلك)  
 كما قدمنا في الوقف ان  
 وقف المريض المديون  
 بمحيط باطل فليحفظ  
 وليحرر (وزاحم اصحاب  
 الوصايا في الضرب ولم  
 يسع العبدان اجيز) عتقه  
 لان المنع لحقهم فيسقط  
 بالاجازة (فان حابي فحرر)  
 وضاق التلك عنهما (فهى)  
 اى الحباة (أحق وبعمكسه)  
 بان حرر لحابي (استويا)  
 وقالا عتقه أولى فيهما  
 (وصيته بان يعتق عنه  
 بهذه المائة عبد لا تنفذ)  
 الوصية (بما بقى ان هلك  
 درهم)

به كالفلة والكسب والارش بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية هل يصير موصى به لم يذكره محمد وذكر القدرى انه لا يصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كالمو حدث بعد القسمة وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسى اه ط والله تعالى اعلم

باب العتق في المرض

باب العتق في المرض

هو من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مخصوصة افرد في باب على حدة واخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل غناية (قوله منجز) احتراز عن المضاف الآتي بيانه فالعبرة فيه لحال الاضافة (قوله في الحال) اي حال صدوره ط (قوله والاقران ثلثة) استثنى في الاشياء التبرع بالمنافع كسكنى الدار قال فانه نافذ من كل المال وتماه فيها وفي حواشيه (قوله والمراد) اي من التصرف المذكور (قوله حتى ان الاقرار الخ) اي لغير الوارث وهو محترز قوله انشاء فان الاقرار اخبار (قوله والتكاح الخ) محترز قوله فيه معنى التبرع فان التكاح بقدر مهر المثل لا تبرع فيه لان البضع متقوم حال الدخول وقيمه مهر المثل فان قوبل به كان معاوضة لا تبرعا والزائد عليه محابة وهي من قبيل الوصية لانها انشاء فيه معنى التبرع وكذا بدل الخلع لان البضع حال الخروج غير متقوم فاجعل في مقابلته تبرع قليلا كان او كثيرا رحمتي (قوله وان كان في الصحة) ان وصية لان التصرف المضاف الى الموت المتبرع فيه حالة الموت كما في الدرر (قوله ومرض صح منه كالصحة) كذا ذكرت هذه المسئلة في هذا المحل في عامة المعتربات كالملتقى والاصلاح وغيرها والاولى ذكرها قبل قوله والمضاف لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرض تأمل قال القهستاني فلو وصى بشئ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة انه لا يتعلق بماله حتى احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا وام اذا اطلق ثم صح فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التتمه اه (قوله وفي المرض المتبرع) بجر المتبرع صفة للمرض اي المتبرع لفؤذ التصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمحذوف تقديره والحد في المرض المتبرع هو المبيع لصلاته قاعدا وقد قدم الكلام على هذا اول كتاب الوصايا باسبغ مامها ط (قوله ومحاباته) اي في الاجارة والاستئجار والمهر والشراء والبيع بأن باع مريض مثلا من اجني مايساوي مائة بخمسين كما في التنف قهستاني اي او يشتري مايساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محابة اي مساحنة من حبوته جاء ككتاب اعطيه الشيء من غير عوض اه ط عن المصالح وقيد المحابة في البرازة وغيرها بما لا يتباين فيه قلت وفي آخر اجارات الوهبانية

(يعتبر حال العقد في تصرف منجز) هو الذي اوجب حكمه في الحال ( فان كان في الصحة فن كل ماله والا فمن ثلثه) والمراد التصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى أن الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والتكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال ( والمضاف الى موته ) وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتى او هذا لزيد بعد موتى (من الثلث وان كان في الصحة) ومرض صح منه كالصحة والمقعد والفلولج والمسلول اذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح يجتبي ثم رمن حد التطاول سنة وفي المرض المتبرع المبيع لصلاته قاعدا (اعتاقه ومحاباته)

وايجاز ذى ضعف من الكل جائز \* ولو ان اجر المثل من ذاك اكثر قال الشرنبلالي في شرحه صورتها مريض اجر داره باقل من اجرة المثل قالوا جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو اعادها وهو مريض جازت فالاجارة باقل من اجر المثل اولى قال الطرسوسى وهذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجري مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اعتبارا للفرع بالاصل والفرق ان البيع عقد لازم يتعلق بعين المال وقد تعلق به حق الورثة والغرماء والاجارة تتعلق بالمنفعة وتفسخ بالموت فلا



وقسم ووقع في حظه فهو للموصى له والا يقع في حظه (فله مثل ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع  
الحل لكان اولى (والاقرار بيت معين) ٥٩٥ من دار مشتركة مثلها) اى مثل الوصية في الحكم المذكور (وبالف عين) اى

(قوله وقسم) اى بين الحى وورثة الميت قاضيان والاصوب ان يقول وقسمت كما عبر ابن الكمال  
 وغيره لان الضمير للدار (قوله ووقع) اى البيت في حظه اى حظ الميت (قوله فهو للموصى له)  
 اى عندها وعند محمد نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فله مثل ذرع نصف البيت ودليل  
 كل مع بيان كيفية القسمة بسطه الزيلعي وحققه الاتقاني وسعدى (قوله لكان اولى) لان الاخبار  
 في كلام الفقهاء للوجوب (قوله والاقرار) لو قال كالاقرار وحذف قوله مثلها كما عبر في الدرر  
 والاصلاح لكان اولى لان الاصح كفى الشر بنسبته عن الكافى ان هذه المسئلة وفاقية فناسب ان تشبه  
 بها الخلافية كما هو العادة بالاعكس (قوله وبالف عين) بان قال اوصيت بهذا الالف لفلان  
 والتقدير بكونه ودية لمأرة لغيره وقوله من مال آخر اى رجل آخر صفة ألف ومفهومه انه اذا  
 لم يعين الالف بان قال اوصيت بألف من مال زيد لم تنصح اصلا وان اجاز زيد ودفع وليحرر نقلا  
 (قوله ودفعه اليه) اى دفع الالف الى الموصى له لان اجازته تبرع اى بمنزلة الهبة والهبة لا تتم بدون  
 تسليم فان دفع تمت الهبة والا فلا شرح الجامع وغيره (قوله فلا رجوع له) لعله لكونه ليس هبة  
 من كل وجه كما فاده ما نقلناه اتفاقا لان عقد الوصية صحيح موقوف على الاجازة اذ لو كان باطلا لم ينفذ  
 بها او يدل عليه ما فى الوالوجية اوصى له بعد فلان ثم ملكه تبقى الوصية اه لكن ذكر الزيلعي انها  
 لا تبقى تأمل (قوله بل يجبروا) صوابه يجبرون (قوله لما تقرر الخ) بيان للفرق وحاصله ان الوصية  
 هنا فى مخرجها صحيحة لمصادقتها ملك نفسه والتوقف كان لحق الورثة فاذا اجاز واسقط حقهم فنفذ  
 من جهة الموصى درر (قوله تجلّكه من قبل الموصى عندنا) فيجبر الوارث على التسليم ولو اعتق  
 عبدا فى مرضه ولا مال له غيره واجازت الورثة العتق فالو لا كله للميت ولو كان الوارث متزوجا بجارية  
 المورث ولا مال له غيرهما فافضى بها لغيره فاجاز الوارث وهو الزوج الوصية لا يبطل نكاحه وتماه  
 فى الزيلعي اول الوصايا (قوله ولو اقر احد الابنين) وكذا الحكم لو اقر احد البنين الثلاثة او الاربعة  
 يصح فى ثلث نصيبه كفى الجمع (قوله بعد القسمة) مفهوما ان الاقرار قبلها لا يصح تأمل (قوله  
 صح اقراره الخ) هذا اذا لم تقم بينة على الوصية بالثلث لرجل آخر فلو قامت فلاشئ لهذا على المقرر  
 وبطل الاقرار كما نقله الطورى عن المتوسط (قوله استحسانا) والقياس ان يعطيه نصف ما فى يده  
 وهو قول زفر وتماه فى الزيلعي (قوله حيث يلزمه كله) يعنى ان وفى ما ورثه به ولو شهد هذا المقرر  
 آخر ان الدين كان على الميت قبلت كما تقدم فى كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء (قوله لتقدم الدين  
 على الميراث) فيكون مقررا بتقديمه عليه ولا كذلك الوصية لان الموصى له شريك الورثة فلا يأخذ شيئا  
 الا اذا سلم للوارث ضعفه زيلعي (قوله وبأمة) اى ولو اوصى بأمة (قوله فهما للموصى له) لان الام  
 دخلت اصالة والولد تبعا حين كان متصلا بها زيلعي (قوله ولا يأخذ منهما على السواء) فاذا كان له  
 ستائة درهم وأمة تساوى ثلاثمائة فولدت ولدا يساوى ثلاثمائة قبل القسمة فله للموصى له الام وثلاث الولد  
 عنده وعندهما له ثلثا كل واحد منهما بان كمال (قوله هذا) اى دخول الحمل فى الوصية تبعا معراج  
 (قوله على ما ذكره القدورى) ومشاخنة لو ايصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولده  
 قبل القبول زيلعي (قوله والكسب كالولد فيا ذكر) قال فى الهندية والزيادة الحادثة من الموصى به

لا يزاحم الاصل وقالوا يأخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبول الموصى له فلو بعدها فهو للموصى له لانه تمام ملكه  
 وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدورى ولو قبل موت الموصى فلو الورثة والكسب كالولد فيما ذكر

الكمال به انما قال به اى بسبب ما توقف فيه الشارح كما قررناه فافهم وعبارة ابن الكمال قيل هذا مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث وهنا الزعم ان يصدقوه في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايديهم من الثلث شئ فوجب ان لا يلزمهم تصديقه اه وقوله من حيث ان الورثة كانوا الخ اى في مسئلة ما اذا لم يوص بوصايا مع الاقرار وقوله وهنا اى فيما اذا اوصى بوصايا مع ذلك واصل الاشكال للامام الزيلعي واجاب عنه العلامة المقدسى بانه لما كان المقر به له شيهان شبه الوصية لخروجها عن جرحها وشبه الدين لتسميته اياه ديناً فهو دين في الصورة ووصية في المعنى فروعى شبه الوصية حين لاوصية وروعى شبه الدين حين وجود الوصية لان التخصيص عليه معها دليل المغايرة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصى له حيث علق بمشتمهم تعويلاً على علمهم في ذلك واجتهادهم في تخليص ذمة مورثهم اه واجاب العلامة قاضى زاده بجواب رده الشرنبلالى واجاب عن الاشكال بجواب آخر قريب من جواب المقدسى فراجعهما من حاشية ح (قوله على مامر) اى من الاصل السابق (قوله لانه اقرار بعقد سابق بينهما الخ) لم ار من علل بذلك وفيه نظر لان الاقرار لا يقتضى سبق عقد بين المقر والمقر له وانما يقتضى سبق الملك للمقر له وانما العلة ما في شرح الجامع الصغير لقاضخان حيث قال والفرق اى بين الاقرار والوصية ان الاقرار اخبار فلوصح اقراره للاجني ثبت الخبر به وهو الدين المشترك لانه اقر بدين مشترك فثبت كذلك فاما من شئ يأخذه الاجني والوارث حق المشاركة فيه فيصير اقرارا للوارث اما الوصية فتعليك مبتداً لهما فيبطلان التعليك لاحدها لا يبطل التعليك للآخر اه ونحوه في الهداية والزيلعي (قوله ثلاثة انفس الخ) بان قال زيد الجيد ولعمرو الوسط وليكر الردى اتقانى (قوله فضاء منها ثوب) اى بعد موت الموصى ط عن الشلى (قوله والوارث يقول لكل منهم هلك حقك بطلت) الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين الا ان يتساحوا (ويسلموا مابق منها) فتعذر صحبة لزوال المانع وهو الجحود فتقسم (لذى الجيد ثلثا ولذى الردى ثلثا ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما) لان التسوية بقدر الامكان ولو اوصى احد الشريكين (بيت معين من دار مشتركة

لانه خلاف الشرع (الا  
ان يقول ان رأى الوصى  
ان يعطيه فيجوز من الثلث)  
ويصير وصية ولو قال ما  
ادعى فلان من مالى فهو  
صادق فان سبق منه دعوى  
فى شئ معلوم فهو له والا  
يجبى (فان أوصى بوصايا  
مع ذلك) أى مع قوله لورثته  
لفلان على دين صدقوه  
(عزل الثلث لاصحاب  
الوصايا والثلثان للورثة  
وقيل لكل) من أصحاب  
الوصايا والورثة (صدقوه  
فياشتم ومابقي من الثلث  
فالوصايا) والدين وان  
كان مقدما على الحقين الا  
أنه مجهول وطريق تعينه  
ما ذكر فيؤخذ الورثة  
بثنائى ما أقروا به والموصى  
لهم بثلث ما أقروا به وما  
بقى فلهم ويخلف كل على  
العلم لو ادعى الزيادة قلت  
بقى لو كانت الوصايا دون  
الثلث هل يعزل الثلث  
كله أم بقدر الوصايا لم أره  
وبقى أيضا هل يلزمهم  
ان يصدقوه فى أكثر من  
الثلث راجع ابن الكمال  
به (ولاجنبى ووارثه أو  
قاتله نصف الوصية وبطل  
وصيته للوارث والقاتل)  
لانهما من أهل الوصية

الافرار بالمجهول وان كان صحيحا ولكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله صدقوه صدر مخالفا  
لشرع لان المدعى لا يصدق بالاجحجة وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقداره ثبت  
بطريق الوصية اهـ ح (قوله لانه خلاف الشرع) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف من  
انه باطل ط ولا يأتى وجه الاستحسان هنا لجهالة الموصى له (قوله ويصير وصية) لانه فوضه  
الى رأى الوصى افاده المصنف وفيه اشارة الى ان الوصية المفوضة تصح وان جهل صاحبها  
وقد نداء اول الكتاب (قوله فان سبق منه دعوى) أى فى حياة المقر ط (قوله فهو له) ويكون  
اقرارا منه بمادعاء ط أى يكون من جميع المال وما قول ح انه من الثلث فثنى على ان  
الدعوى بعدموت المقر وفيه نظر ولذا قال ط وتأويل ادعى يبدعى خلاف المتبادر من اللفظ  
بخلاف الاولى فانه قد أثبت عليه ديناً وفوض تقديره الى الورثة (قوله والا لا) أى لاشئ  
له وهذا التفصيل لآبى الليث وذكر انه لا روية فى المسئلة افاده فى الكفاية (قوله عزل  
الثلث الخ) لان الوصايا حقوق معلومة فى الثلث والميراث معلوم فى الثلثين وهذا ليس بدين  
معلوم ولا وصية معلومة فلا نزاح المعلوم فقدا عزل المعلوم زيلضى (قوله وما بقى من الثلث  
فللوصايا) اقتضاه فى المتن على ذلك غير موف بالمراد فكان عليه ذكر التفصيل الذى ذكره  
الشارح بقوله فيؤخذ الخ كما فعل فى الملتقى والدرر والاصلاح (قوله والدين الخ) جواب  
سؤال هو ان هذا اقرار بدين والدين مقدم على حق الورثة وحق اصحاب الوصايا فلم قدم العزل  
لهم عليه (قوله ما ذكر) أى من تصديق الفريقين (قوله فيؤخذ الورثة بثنائى ما أقروا به  
الخ) لانه اذا أقر كل فريق بسهم ظهر ان فى التركة ديناً شائعاً فى النصيين فيؤخذ الدين منهم  
بحساب ما فى ايديهم من التركة عني وغيره (قوله وما بقى فلهم) أى ما بقى من الثلث فلا اصحاب  
الوصايا وما بقى من الثلثين فللورثة حتى لو قال الموصى لهم الدين مائة يعطى المقر له ثلثها ما فى ايديهم  
فان فضل شئ فلهم وان قال الورثة الدين ثلاثمائة يعطى المقر له مائتين مما فى ايديهم فان فضل شئ  
فلهم والا فلا اتقان (قوله على العلم) أى بانهم لا يعلمون ان له أكثر من ذلك قال الزيلضى  
لانه تخليف على فعل الغير اهـ أى على ما جرى بين المدعى والميت لاعلى فعل نفسه فلا يخلف  
على الميت (قوله قلت بقى الخ) منشا ذلك ان قول المصنف كغيره عزل الثلث لاصحاب  
الوصايا ظاهر فى ان الوصايا استغرقت الثلث وبه صرح الزيلضى وابن الكمال كياتى فى الاشكال  
فلم يعلم منه حكم ما اذا كانت دونه نعم يفهم منه انه يعزل بقدرها بقى اذا عزل منه بقدر الوصايا  
فقط وقيل لكل من اصحابها والورثة صدقوه فياشتم فكم يؤخذ من كل فريق منهم وذكر  
ط ان قياس ما ذكره فى المسئلة السابقة ان ينظر الى ما فى يد كل فيكون ما صدقوه فيه لازما  
على قدر الحصص اهـ قلت وبقي ايضا ان ما يؤخذ من اصحاب الوصايا هل يرجعون به فى ثلث  
التركة تكميلاً لوصاياهم بناء على ان ما أخذ المقر له من ثلثها فى التركة بعد اقرار الفريقين  
كما مر عن المعنى وقد بقى من الثلث ما يكمل وصاياهم بخلاف المسئلة السابقة لان الوصايا  
قد استغرقت الثلث فيها أم لا يرجعون به لان ما يأخذ المقر له وصية فى حقهم كما صرح به  
الاتقانى فى المسئلة السابقة لم أره فتأمل (قوله وبقي ايضا هل يلزمهم) الاولى ان يقول كيف  
يلزمهم وهو استشكل لان الامم الورثة بتصديقه بعد عزلهم الثلث للوصايا وقوله راجع ابن

وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنمى ولا غنم) له) يعنى لاشاة له فانها تبطل وكذا لو لم يصفها لماله ولا غنم له  
وقيل تصح (وكذا) الحكم (في كل نوع من انواع المال كالبقر والثوب ٥٩٢) ونحوها) زيلى (وبثله لامهات

الوصية لانه معين بالاضافة الهدية لانها تأتى لماتاً فى له الالف واللام وان كان نوعاً كثلث غنمى  
ولا غنم له فهو كالشائع في كل المال يعتبر فيه الموجود عند الموت لانه ليس عينا حتى تنقضي به الوصية لعدم  
العهدية هذا ما ظهر في تأمل (قوله) وليس له غنم) او كان وهلك معراج وان كان في ماله شاة بخير  
الورثة بين دفعها او دفع قيمتها نهاية (قوله) يعطى قيمة الشاة) اى شاة وسط معراج (قوله  
بخلاف قوله الخ) الفرق انه في الاولى لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بمال الشاة  
وماليتها توجد في مطلق المال وفي الثانية لما اضافها الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها  
جزءاً من الغنم زيلى (قوله) يعنى لاشاة) تبع ابن الكمال حيث عبر به محالفاً لما في الهدية وغيرها  
وقال انما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له  
شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لعدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية  
اه وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال تبطل الوصية ايضا بوجود شاة اه اقول وفيه نظر فان الموصى  
قال شاة من غنمى بلفظ الجمع ومن لاشاة له اصلا اوله شاة واحدة يكون لا غنم له فبطلت الوصية  
في الصورتين اذ لم يوجد الغنم الجمع فيهما فظهر ان شرط البطلان عدم الجمع لعدم الجنس وعن  
هذا قال صدر الشريعة عبارة الهداية اشمل له لانتها على بطلان الوصية في الصورتين (قوله  
وكذا لو لم يصفها لماله) جزم به مع انه في الهداية والتبيين والمنع قالوا قيل لا تصح لان المصحح  
اضافها الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لانه لما ذكر الشاة وليس  
في ملكه شاة علم ان مراده المallee اه تأمل (قوله) واقله انسان) اى في الميراث والوصية اخته  
ابن كمال (قوله) تبطل الجمعية) حتى لو اتى به منكرا قلنا كما قال محمد زيلى (نفيه) هذه  
الوصية تكون لامهات اولاده اللاتي يعقن بموته او اللاتي يعقن في حياته ان لم يكن له غيرهن  
فان كان له منهما فالوصية للاتي يعقن بموته لان الاسم لهن في العرف واللاتي يعقن في حياته  
موال لامهات اولاد وانما تصرف اليهن الوصية عند عدم او تلك لعدم من يكون اولى  
منهن بهذا الاسم وتامة في الزيلى (قوله) وانصافا عند ابى يوسف) لان الفقهاء والمساكين  
صنف واحد من حيث المعنى اذ كل واحد منهما بنى عن الحاجة اختيار لكن قول ابى يوسف  
في المسئلة السابقة كقول الامام فيحتاج الى الفرق هنا تأمل (قوله) على مامر) اى من اعتبار  
اقل الجمع (قوله) جاز) لكن الافضل الصرف اليهم خلاصة (قوله) لتساوى نصيبهما) لان  
الشركة للمساواة لغة ولهذا حمل قوله تعالى \* فهم شركاء في الثلث \* على المساواة زيلى (قوله  
لتفاوت نصيبهما) فلا يمكن المساواة بين الكل فحملناه على مساواة الثالث مع كل واحد  
منهما بما ساء له فآخذ النصف من كل واحد من المالين ولو اوصى لزيد بامة وبكر باخرى  
ثم قال لا آخر اشركتكم معهما فان تفاوتنا قيمة فله نصف كل اجزاء وكذا ان تساوى عنده  
وثلاث كل عندها بناء على قسمة الرقيق وعدهما زيلى ملخصا (قوله) لما ذكرنا) اى من  
امكان المساواة ط (قوله) فصدقه) فعل امر (قوله) استحسانا) وفي القياس لا يصدق لان

اولاد وبن ثلاثه والفقراء  
والمساكين لهن) اى امهات  
الاولاد ( ثلاثه اسهم من  
خسة وتسهم الفقراء وسهم  
للمساكين ) وعند محمد  
يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء  
والمساكين جمع واقوله انسان  
قلنا لجنسية تبطل الجمعية  
( وبثله زيد وللمساكين  
لزيد نصفه ) ولهم نصفه  
وعند محمد اثلاثا كما مر ولو  
اوصى بثله لزيد والفقراء  
والمساكين قسم اثلاثا عند  
الامام وانصافا عند أبى  
يوسف واحسانا عند محمد  
اختيار ( ولو اوصى  
للمساكين كان له صرفة  
الى مسكين واحد) وقال  
محمد لاثنتين على مامر فلا  
يجوز صرف مالى للمساكين  
لاقل من اثنتين عنده والحولاف  
فيا اذا لم بشر لمساكين  
قلو اشار الى جماعة وقال  
ثلاث مالى لهذه المساكين  
لم يجز صرفه لواحد اتفاقا  
ولو اوصى لفقراء ببلغ فاعطى  
غيرهم جاز عند ابى يوسف  
وعليه الفتوى خلاصة  
وشربلاية) وبمائة لرجل  
وبمائة لاخر فقال لا آخر  
اشركتكم معهما لثلاث كل  
مائة ( لتساوى نصيبهما  
فما كنت المساواة فلكل

ثلثا المائة (و) لو (باربعائة) مثلا (له) وبمائتين لا آخر فقال لا آخر اشركتكم معهما نصف مالى كل منهما) (الافراد)  
لتفاوت نصيبهما فساوى كلا منهما (وبثله ماله لرجل ثم قال لا آخر اشركتكم او ادخلتكم معا لثلاث بينهما) لما ذكرنا (وان)  
قال لورثته لفلان على دين فصدقه فانه يصدق (وجوبه الى الثلث) استحسانا (بخلاف) قوله (كل من ادعى على شيء فاعطوه)



وفروعه كثيرة (واصله المول عليه انه متى **قوله** وفروعه كثيرة) دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر متى

لم يدخل في الوصية لفقد  
الاهلية كان الكل للآخر  
ذكره الزيلعي (وقيل العبرة  
لوقت موت الموصي)  
واله يشير كلام الدرر  
تبعاً للكفا حيث قال أوله  
ولولد بكر فأت ولد قبل  
موت الموصي الى آخره  
لكن قول الزيلعي فيأمر  
أما اذا خرج المزارع بعد  
صحة الإيجاب الخ صريح  
في اعتبار حالة الإيجاب  
وقيل فيه روايتان (ولو قال  
بين زيد وعمرو وهو ميت  
لزيد نصفه) لأن كلة بين  
توجب التصيف حتى لو  
قال ثلثه بين زيد وسكت فله  
نصفه ايضاً (وبنكته وهو)  
أي الموصي (فقير) وقت  
وصيته (له ثلث ماله عند  
موته) سواء (اكتسبه بعد  
الوصية او قبلها) لما تقرّر  
ان الوصية إيجاب بعد الموت  
(اذا لم يكن الموصي به عينا  
او نوعاً معيناً أما اذا وصى  
بعين او نوع من ماله كلث  
غنمه فهلكت قبل موته  
بطلت) لتعلقها بالعين  
فتبطل بفواتها وان اكتسب  
غيرها (ولو لم يكن له غنم  
عند الوصية فاستفادها)  
أي الغنم (ثم ماتت) في  
الصحيح لأن تعلقها  
بالتنوع كتعلقها بالمال  
(ولو قال له شاة من مالي

تقوم مقامه فالمزاحمة موجودة **(قوله** وفروعه كثيرة) منها لوقال ثلث مالي لفلان وعبدالله  
ان كان عبدالله في هذا البيت ولم يكن فيه كان لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد  
شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر من **(قوله** ثم خرج لفقد شرط) أي اولزوال اهلية كما  
لومات احدها قبل الموصي **(قوله** ذكره الزيلعي) أي جميع ما تقدم متنا وشرحا **(قوله** وقيل  
العبرة) أي في صحة الإيجاب **(قوله** أوله) أي لزيد **(قوله** الى آخره) تمامه أوله ولفقراء ولده  
او لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه الصورة لان المعدوم  
او الميت لا يستحق شيئاً فلا تثبت المزاحمة لزيد فصار كما اذا وصى لزيد ولجدار اه **(قوله** لكن  
قول الزيلعي فيأمر) أي في عبارة المتن ولا محل للاستدراك بعد قول المصنف وقيل الخ فانه  
مسوق لبيان المخالفة بينه وبين ما مر فتدبر \* ثم اعلم ان تعبير المصنف بقوله وقيل اخذاً من  
اشارة الدرر والكافي مبنى على ما فهمه من مخالفته لما قدمه من انه لا مخالفة بيان ذلك ما ذكره  
في التارخانية من الفصل السادس ان الاصل ان الموصي له اذا كان معيناً من اهل  
الاستحقاق تعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية ومتى كان غير معين تعتبر صحة الإيجاب يوم موت  
الموصي فلو قال ثلث مالي لفلان ولولد بكر فأت ولد قبل الموصي فلفلان كل الثلث وان ولد  
لبكر عشرة اولاد ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين الاولاد على عددهم احد عشر سهماً  
اعتباراً ليوم موت الموصي لان الولد غير معين وهو يتناول الواحد والاكثر وكذا اذا وصى  
لبنى فلان وليس له ابن يوم الوصية ثم حدث له ابن يوم الموصي فالثلث لهم وان كان له بنون  
يوم الوصية ولم يسمهم ولم يشر اليهم فالثلث للموجودين عند موته ولو كانوا غير الموجودين  
وقت الوصية وان ساهم او اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت لان الموصي له معين  
فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية اه ماخصا وبه ظهر ان ما في الدرر من اعتبار يوم الموت  
لصحة الإيجاب انما هو لكون الموصي له غير معين لان قوله ولد بكر او فقراء ولده او من افتقر  
غير معين اذ لا تسمية ولا اشارة واذا كان المعتبر يوم الموت في ذلك وفات الشرط عنده بأن كان  
الولد ميتاً او غنياً فقد خرج المزارع من الاصل فلذا كان جميع الثلث لزيد وظهر ايضاً  
ان كلام الزيلعي ليس صريحاً في اعتبار حالة الإيجاب مطلقاً لان كلامه في المدين فتدبر **(قوله**  
لان كلة بين توجب التصيف) الظاهر ان هذا اذا دخلت على مفردين كما هنا اما لو دخلت على  
ثلاثة كقوله بين زيد وعمرو وبكر فانها توجب القسمة على عددهم تأمل وعلى هذا فاذا قال بين  
زيد وسكت فأنما تنصف لان اقل الشركة بين اثنين ولا نهاية لما فوقهما واما اذا دخلت على  
جميع ففي المراج لو قال بين بنى زيد وبين بنى بكر وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبنى  
الآخر لانه جعل كل الثلث مشتركاً بين بنى زيد حتى لو اقتصر عليه كان الثلث بينهم فاذا لم تثبت  
المزاحمة كان كل الثلث بينهم وقوله بين بنى فلان وفلان كاسم اه أي لافرق بين تكرارين  
وعدمه **(قوله** وهو فقير) الاولى حذفه ليتأني الاطلاق الآتي ط **(قوله** لما تقرّر ان الوصية  
إيجاب الخ) أي عقد تملك بعد الموت ولهذا يعتبر القبول والرد بعد الموت وبثبت حكمه بعده  
**(قوله** اما اذا وصى الخ) حاصله ان ما مر من عدم التفصيل انما هو في شائع في كل المال ليس  
عينا ولا نوعاً وما غيره فيه تفصيل فان كان عينا كلث غنمى وله غنم يعتبر فيه الموجود وقت

مكرهه سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة (وبئلت دراهمه ٥٩٠ اوغمه او ثياه) متفاوتة فلو متحدة

فكالدراهم (او عبيده ان هلك ثلثاه فله) جميع (ما بقي في الاولين) اى الدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقى جيع اصناف ماله اخى جلي (وثلث الباقي في الآخرين) اى الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال (وكالاول كل متحد الجنس ككيل وموزون) وثياب متحدة وضابطه ما يقسم جبرا وكالتانى كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبرا (وبالف وله دين) من جنس الالف (وعين فان خرج) الالف (من ثلث العين دفع اليه والا) يخرج (فلت العين يدفع له) (وكما خرج) شئ (من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفى حقه) وهو الالف (وبئله لزيد وعمره) (اى عمرو) (ميت لزيد كله) اى كل الثلث والاصل ان الميت او المعدم لا يستحق شئاً فلا يزاحم غيره وصار (كالموصى لزيد وجدار هذا اذا خرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج المزاحم) (بعد صحة الايجاب يخرج بحصته) ولا يسلم للآخر كل الثلث لثبوت الشركة (كقائل ثلث مالى لفلان وفلان ابن عبدالله

وانما هي تنفيذ لعقد الموصى المتوقف عليها ولذا ثبت الملك للمجازله من قبل الموصى لامن قبل المجز كالمسجي آخر الباب هذا ما ظهر لفهى السقيم من فيض الفتح العليم (قوله مكرهه) بان قال له سدس مالى له سدس مالى فى مجلس او مجلسين كافى الهدياة (قوله لان المعرفة) وهى سدس فانه ذكر معرفاً بالاضافة الى المال قد اعيدت معرفة اى فكانت عين الاولى وهذا على ما هو الاصل فلا يرد انها قد تكون غيرا كقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق صدقا لما بين يديه من الكتاب اى التوراة لانه خلاف الاصل لقريية والمسئلة او مخناها فى حواشينا على شرح المنار (قوله او عبيده) ولا تكون متفاوتة فلذا فصل فى الثياب فقط أفاده فى الشرنبالية (قوله ان هلك ثلثاه الخ) اى ثلثا الدراهم او الغنم بان كانت ثلاثة مثلافهك منها ثنابن وبقي واحد فله ذلك الباقي بتمامه وقال زفر له ثلث ما بقي هنا ايضا لان المال مشترك والهالك منه يهلك على الشركة وبقي الباقي كذلك ووجه قول الامام وصاحبه انه فى الجنس الواحد يجمع حق الموصى له فى الباقي تقدياً بالموصية على الميراث ولانه لو لم يهلك الشئ فللقاضى ان يجعل هذا الباقي له بخلاف الثياب المختلفة ونحوها فلها لا تقسم جبرا وتام ذلك فى المطولات قال فى غاية البيان وبقول زفر نأخذ وهو القياس اه وأقره فى السعدية تأمل (قوله ان خرج الخ) هذا الشرط مصرح به فى عامة الشروح حتى فى الهدياة (قوله وبألف الخ) لا يقال ينبغي ان لا يستحق من الدين شئاً لان الالف مال والدين ليس بمال فان من حلف لمال له وله دين لا يبحث لانا نقول الدين يسمى مالا بعد خروجه وثبوت حق الموصى له بعد الخروج يمكن كالموصى بالثلث لاحقه فالقصاص واذا انقلب مالا ثبت فيه حقه لانه مال الميت ومسئلة الخمين على العرف معراج ملخصا وبه ظهر أنه لو أوصى بثلث ماله يدخل الدين ايضا وهو احد قولين ورجحه فى الوهبانية وتوقف فيه صاحب البحر فى متفرقات القضاء فراجعهم (قوله من جنس الالف) كذا فى الدرر والظاهر ان افادته مناسبة لقوله وكما خرج شئ من الدين دفع اليه اذ لو كان دنانير لا تدفع اليه تأمل وقدم فى المنع عن السراج اذا وصى بدراهم مرسلة تممات تعطى للموصى له لو حاضرة والاتباع الشركة ويعطى منها تلك الدراهم احم (قوله وعين) قال ابو يوسف العين الدراهم والدنانير دون التبر والحلى والعروض والثياب والدين كل شئ يكون واجبا فى الذمة من ذهب او فضة او خبطة ونحو ذلك وتامه فى الطورى (قوله فان خرج الالف الخ) قال فى العناية بأن كان له ثلاثة آلاف درهم تقدا فيدفع اليه الالف وان لم يخرج بان كان التقدا ايضا الفا دفع منه اليه ثلثه (قوله والا يخرج فلت العين الخ) اى ولا يدفع له الالف من العين لان التركة مشتركة بينه وبين الورثة والعين خير من الدين فلواختص به احدها فنقرر الآخ اختيار اى لاحتمال هلاك الدين عند المديون (قوله لزيد كله) وعن ابى يوسف اذا لم يعلم الموصى بموته نصف الثلث لانه لم ير ضله الا به زبلى (قوله او المعدم) فلو وصى لزيد ولن كان فى هذا البيت ولا احديه كان الثلث لزيد لان المعدم لا يستحق مالا وكذا لو وصى له ولعقبه لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما فى الحال درر وللشرنبالى فى مسئلة الوصية للعقب كلام يأتى مافيه من باب الوصية للاقارب (قوله وكذا الوزمات احدها) اى احد الموصى لهما (قوله قبل الموصى) اما بعده فالورثة

انمت وهو فقير فمات الموصى وفلان ابن عبدالله غنى كان لفلان نصف الثالث) وكذا ما لو مات احدهما قبل الموصى (تقوم)

لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمتنع بالجهالة والورثة قائلون مقام الموصى فكان اليهم ببيان زيلعي **(قوله عرفنا)** اى عرف العجم در متقى **(قوله)** واما اصل الرواية **(فيخلافه)** وهى ان السهم السدس فى رواية الجامع الصغير فانه قال فيه له اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس ولا يزداله فكان حاصله ان له السدس وعلى رواية كتاب الوصايا اخس سهام الورثة ما لم يزد على السدس وقال له الاخس الا ان يزيد على الثلث فيكون له الثلث اه اختيار فالسدس على الرواية الاولى لمنع نقصان ولا يمنع الزيادة وعلى الثانية بالعكس وذكر فى الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلعي فاما ان صاحب الهداية اطلع على رواية غيرها او جمع بينهما عناية وتعم ذلك فى المطولات \* **(تنبيه)** \* هذا كله اذا كان له ورثة فى الاختيار والجوهرة لو اوصى لرجل بسهم من ماله ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة ابن فصار كأن له ابنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فصح اه وانظر على القول بالتسوية بين الجزء والسهم هل يعطى النصف ايضا أم يقال لو كليل بيت المال اعطه ما شئت وحرره نقلا **(قوله)** وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة حاصل سؤاله ان قول الموصى ثلث مالى له لا يصلح اخبارا لانه كذب فتعين الانشاء فينبى ان يكون له النصف وتقرر الدفع سلمنا ان قوله ذلك انشاء الا انه بدقوله سدس مالى له محتمل لان يكون أراد به زيادة سدس أو أراد ثلثا آخر غير السدس فيحمل على المتيقن **(قوله)** واشكال ابن الكمال \* حيث قال فى هامش شرحه بعد تقريره جواب السؤال المار بما ذكرناه بقى ههنا شئ وهو انه لا يخلو من ان يكون الثلث الذى اجاز له الورثة ثلثا زائدا على السدس الذى اجاز له ولا يكون ثلثا زائدا عليه اذ لا وجه لاجازتهم بلا تعيين المراد اذ مرجعه الى اجازة اللفظ ولا معنى له والثانى بأياه قوله واجازوا لانه مستغنى عن اجازتهم وعلى الاول لا يصح الجواب المذكور ولعله لذلك اسقط صاحب الكنتز القيد المذكور اه وحاصله انه يتعين المعنى الثانى وهو ان تكون الاجازة ثلث غير زائد على السدس اى الثلث داخل فيه السدس لانه المتيقن وبه يتم الجواب عن سؤال صدر الشريعة لكن يبقى قوله واجازوا زائدا لافائدة فيه اذ الثلث لازم مطلقا ولهذا اسقطه فى الكنتز والجواب ما اشار اليه الشارح بقوله وان اجازت الورثة اى انه غير قيد باولوى فافهم والله در هذا الشارح على هذه الرموز التى هى جواهر الكنوز لكن بقى هنا اشكال ذكره فى الترتيب لالة ونقل نحوه عن قاضى زاده وهو ان صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يحتمله كلام الموصى من اجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث فبعد ان رضى كيف يتكلف للمنع اه وحاصله انه يتعين المعنى الاول وهو ان اجازتهم للزائد لانه المحتاج اليها وأقول جوابه انه لما احتمل كلام الموصى حملناه على المتيقن الذى يملكه وهو الوصية بالثلث كما مر والوصية بايجاب تملك فكان ايجاب الثلث متيقنا وايجاب الزائد مشكوكا فيه واجازة الوارث لا تعمل الا فيما اوجبه الموصى ولم يتيقن بايجاب الموصى فيما زاد على الثلث حتى تعمل الاجازة عملها فلفت لان الاجازة ليست ابتداء تملك

ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا واما اصل الرواية **(فيخلافه)** وان قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجازوا له ثلث اى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس فى الثلث مقدما كان أو مؤخرا اخذا بالمتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة واشكال ابن الكمال (وفى سدس مالى

الآتي (قوله أويحايه) اى فى مرض الموت ح وقوله بألف درهم متعلق بيحايه (قوله  
وهى ثلثا ماله) اى الالف درهم فى المسائل الثلاث ح وذلك بان يكون ماله ألفا وخمسمائة  
فاوصى بألف منها فلان لو يكون له ثوب مثا قيمته ذلك فاوصى بان يحايى بألف وذلك بان يباع  
بخمسمائة ومسئلة العتق ظاهرة (قوله ولا آخر بثلاث ماله) متعلق بالمسائل الثلاث ح  
(قوله فالثالث بينهما اثلاثا اجماعا) تقريره ظاهر بما قدمناه (قوله وبنصيب ابنه لا) اى لان  
نصيبه ثبت بنص القرآن فاذا أوصى به لرجل آخر فقد أراد تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح  
منح ولا يلفت الى اجازة الورثة لان الوصية لم تقع فى ملكه وانما اضافها الى ملك غيره فصار  
كمن أوصى لرجل بملك زيد ثم مات فأجازه زيد فان ذلك لا يجوز كذا هنا اه مكي عن  
السراج ط (قوله وصار) اى قوله بمثل نصيب ابنه ح او قوله بنصيب ابنه حيث لم يكن له  
ابن (قوله ونقل المصنف الخ) حيث قال ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه  
أوصى له بمثل نصيب ابن معدوم فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن بسهم ومثله سهم ايضا فقد  
أوصى له بسهم من ثلاثة فى الحاصل بخلاف الاولى فانه هناك أوصى بنصيب ابن لو كان و لم  
يقبل بمثل نصيب ابن لو كان كذا فى السراج الوهاج اه ومثله فى الجوهرة وكذا فى غاية  
البيان عن شرح الطحاوى وامامنا فى المجتبى فلم يغزه الى احد وهو وان كان وجهه ظاهرا اذ  
لا يظهر فرق بينه وبين ما اذا أوصى بمثل نصيب ابن موجود لكنه لا يعارض ما هانما لم يؤيد  
بمثل لان المجتبى للزاهدى وقدة لوا لا يلتفت الى ما قاله الزاهدى مخالفا للقواعد ما لم يؤيد بنقل  
تأمل (قوله وله فى الصورة الاولى) اى من صورتى المتن ثلث ان أوصى مع ابنتين والقياس ان  
يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه أوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف  
وجه الاول انه قصد ان يجعله مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بأن يجعل الموصى  
له كأحدهم زيلى (قوله ان أجاز) اى أجاز الزيادة والا فالثالث فقط (قوله ومثلهم البنات)  
اى ان أوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثالث ومع البنتين  
له الثلث كما فى المنح ولو كان مع ثلاث بنات هل له الثلث ايضا باعتبار ان فرض البنتين الثلثان  
او الربع والظاهر الثانى والا لم يكن له مثل نصيب بنت اه ح ويؤيده ما ذكره الشارح  
عن المجتبى من الاصل ط (قوله يزداد مثله الخ) حتى لو كان له ابن وبنت وأوصى بمثل نصيب  
البنت فله الربع ولو كان لها زوج وثلاث اخوات متفرقات وأوصت بمثل نصيب الاخت لام  
فله العشر مجتبى قال فى الهندية والوجه فى ذلك ان تبين الفريضة والا ثم يزداد مثل نصيب من  
ذكره على مخرج الفريضة فلترك اما وابنا وأوصى بمثل نصيب بنت فالوصية من سبعة عشر  
سهما للموصى له خمسة وللابن عشرة وللأم سهماً لان اصلها من ستة للابن خمسة فالبنت  
اثنان ونصف فيزداد على اصل الفريضة ويضعف للكسر فبلغت سبعة عشر للموصى له خمسة  
بقى اثنا عشر يعطى للام سدسها اثنان والباقي للابن اه اى لان الارث بعد الوصية وفيها ايضا  
لولة بنت وأخت عصبية واوصى لرجل بمثل نصيب البنت فله ثلث المال اجازتا اولاه وهذه  
قاعدة معتبرة بنى عليها السائحان فى فتاواه النعمة عدة صور سئل عن بعضها فلتحفظ (قوله  
وبجزه الخ) مثله الحظ والشقص والنصيب والبعض جوهرة (قوله فاليان الى الورثة الخ)

او يحاييه فى بيع بألف  
درهم او يوصى بمثل عبد  
قيمه الف درهم وهى  
ثلثا ماله ولا آخر بثلاث  
ماله ولم تجز فالثالث بينهما  
اثلاثا اجماعا (ومثل نصيب  
ابنه صحت) له ابن اولاه  
(و بنصيب ابنه لا) لوله  
ابن موجود وان لم يكن له  
ابن تحت عناية وجوهرة  
زاد فى شرح التكملة  
وصار كما لو اوصى بنصيب  
ابن لو كان انتهى وفى المجتبى  
ولو اوصى بمثل نصيب  
ابن لو كان فله النصف اه  
ونقل المصنف عن السراج  
ما يخالفه فتنبه (وله)  
فى الصورة الاولى (ثلث  
ان اوصى مع ابنتين)  
ونصف مع ابن واحد ان  
اجاز ومثلهم البنات  
والاصل انه متى اوصى  
بمثل نصيب بعض الورثة  
يزداد مثله على سهام الورثة  
مجتبى (وبجزه او سهم من  
ماله فاليان الى الورثة)  
يقال لهم اعطوه ما شئتم



سهام الوصية اثنان) فلكل واحد النصف وهو سهم واحد (قوله فاضرب نصف كل) اي اضرب نصيب كل منهما وهو النصف في الثلث يكن سدسا لانه الحاصل من ضرب نصف في ثلث على معنى الاخذ كما قدمناه (قوله وعندها اربعة) بناء على انه يضرب له عندها بحكم الزائد فتجعل سهام الوصية اربعة كما قررناه سابقا لاحدها الربع و الآخر ثلاثة ارباع قال صدر الشريعة وابن الكمال فيضرب الربع في ثلث المال والربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة ارباع فيضرب ثلاثة الارباع في الثلث بمعنى ثلاثة ارباع الثلث هذا معنى الضرب وقد تخير فيه كثير من العلماء اهـ \* (نتيه) \* على هذا الخلاف لو اوصى لرجل بعد قيمته مثل ثلث ماله ولا آخر بعد قيمته مثل نصف ماله مثلا وتامه في التارخانية من الخامس ولو اوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله ولا آخر بسدس ماله وماله سوى السيف خمسمائة فللثاني سدسها وللأول خمسة اسداس السيف وسدس السيف بينهما لان منازعتهما في سدس السيف فقط فينصف بينهما وهذا عند الامام و تمام الكلام في المجموع وشروحه (قوله الا في ثلاث مسائل) استثناء من قوله ولا يضرب الخ (قوله الحياة) من الجاء اي العطاء مغرب وفسرها القهستاني بالتقصان عن قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء وصورتها ان يكون لرجل عبدان قيمة احدهما ثلاثون والآخر ستون فأوصى بان يباع الاول من زيد بعشرة والآخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا فيباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له و يباع الثاني من عمرو باربعين والعشرون وصية له وان كانت زائدة على الثلث ابن كمال (قوله والسعاية) صورتها اعتق عبدان قيمتهما ما ذكره ولا مال له سواهما فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فهما الوصية بينهما اثلاث واحد للأول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من الاول ثلثه وهو عشرة ويسقى بعشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرون ويسقى باربعين فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زائدا على الثلث ابن كمال (قوله والدراهم المرسلة) صورتها اوصى لزيد بثلثين درهما ولا آخر بستين درهما وماله تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الاول الثلاث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال وانما فرق ابو حنيفة بين هذه الصور وبين غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين وغيرها والشرع ابطال الوصية في الزائد يكون ذكره لفوا فلا تعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة بأنه أي شيء من المال كما في الصور المذكورة فانه ليس في العبارة ما يكون مبطالا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لامكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق انيق ابن كمال (قوله ومن صور ذلك الخ) أفاد به انه لا يشترط ان تكون محابة او سعاية واعتقا من جهتي الموصي لهما بل يكفي وجود ذلك من طرف ويكون بقدر ثلثي المال والموصى للطرف الآخر بثلث المال فليتأمل ط أقول لكن هذا التصوير مشكل لما صرحوا به من ان العتق المنفذ في المرض والمحابة المتعجزة فيه مقدمان على سائر الوصايا كما مر ويأتي في الباب

سهام الوصية اثنان فاضرب  
نصف كل في الثلث يكن  
سدسا فلكل سدس المال  
وعندها اربعة كما قدمنا  
(الا في ثلاث مسائل) وهي  
(الحياة والسعاية والدراهم  
المرسلة) اي المطلقة غير  
المقيدة بثلث او نصف او  
نحوها ومن صور ذلك  
ان يوصى لرجل بالف  
درهم مثلا

فالتصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولاهو اربعة من اثني عشر بينهم نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث وبقي الثلثان ثمانية اسهم يدعيهما صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليم له الثلث فقسّم الستة لصاحب الكل ويتزاعان في السهمين بنصفين فتحصل ثلاثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كافي الحقائق وغيره فهستاني قلت وعلى قولهما يلزم استواء حالي الاجازة وعدمها ( قوله لان الوصية بأكثر من الثلث الخ ) اشار الى ان قوله بجميع ماله غير قيد وان المراد مازاد على الثلث ولذا عبر في الملتقى بقوله ولو لاحدها بثلثه وللآخر بثلثيه او بنصفه او بأكله ينصف الثلث بينهما عنده وعندهما يثلث في الاول ونخمس تخمين وثلاثة احماس في الثاني وربيع في الثالث اه فالحكم عنده وهو التنصيف متحد في جميع صور الزائد على الثلث كلا او غيره والاصل الذي بنيت عليه هذه المسائل هو قول المصنف ولا يضرب الخ ( قوله اذا لم تجز ) بالبناء للمجهول ( قوله تقع باطلا ) ليس المراد بطلانها من اصلها والامّا استحق شيئا وانما المراد بطلان الزائد بيان ذلك ان الموصي قصد شيئين الاستحقاق على الورثة فيما زاد على الثلث وتفضيل بعض اهل الوصايا على بعض والثاني ثبت في ضمن الاول ولما بطل الاول لحق الورثة وعدم اجازتهم بطل مافي ضمنه وهو التفضيل فصار كأنه اوصى لكل منهما بالثلث فنصف الثلث بينهما كالو اوصى لكل منهما بحقيقة اه من الغاية موجها ( قوله وقال ارباعا ) اى يقسم الثلث بينهما ارباعا ( قوله لان الباطل مازاد على الثلث ) يعنى ان الباطل هو احد الشئين اللذين قصدهما الموصي وهو استحقاق الزائد على الثلث فانه بطل لحق الورثة واما الشئ الآخر وهو قصد الموصي تفضيل احدهما على الآخر فلا مانع منه فقد جعل لصاحب الكل ثلاثة امثال ما جعله لصاحب الثلث فيأخذ من ثلث المال بحصة ذلك الزائد بان يقسم ارباعا ثلاثة منها لصاحب الكل وواحد للآخر ( قوله فاضرب الكل في الثلثين ) صوابه في الثلث كافي بعض النسخ اى اضرب كل حظ في ثلث المال بان تضرب ثلاثة اسهم حظ صاحب الكل في الثلث وسهما واحد احفظ الآخر في الثلث يحصل اربعة اسهم تجعل ثلث المال يعطى للاول ثلاثة ارباع الثلث وللثاني ربعه وستوضح ثم الصحيح قول الامام كافي تصحيح العلامة قاسم والدر المنثور عن المضمرات وغيره ( قوله المراد بالضرب المصطلح بين الحساب ) وهو تحصيل عدد نسبتته الى أحد المضرومين كنسبة الآخر الى الواحد وقوله لا يضرب بالبناء للمعلوم مسند مجاز الى الموصي له والباء صلة الموصي له وصلة يضرب مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عددا في عدد فلا يضرب ثلاثة ارباع في الثلث في هذه الصورة وتامة في القهستاني وأقول ضرب الكسور في مصطلح الحساب على معنى خذ فاذا قيل اضرب ربعا في الثلث فمناه خذ ربع الثلث وهو واحد من اثني عشر فالعنى هنا لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث اى لا يؤخذ له من الثلث بحكم الوصية له بأكثر من الثلث لما مر من بطلان التفضيل فلا تجعل سهام الوصية اربعة كما جعلها الامامان وانما يؤخذ له من الثلث بحكم الوصية للثالث فقط بان يجعل كأنه اوصى لكل بالثلث فيقسم الثلث بينهما نصفين وعلى هذا فالباء صلة يضرب ولا حذف فتدبر ثم رأيت في غرر الافكار التصريح بما ذكرته من معنى الضرب ويوافقه ما يأتي ( قوله فعنده

لان الوصية بأكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطلا فيجعل كأنه اوصى لكل بالثلث فنصف وقال ارباعا لان الباطل مازاد على الثلث فاضرب الكل في الثلثين يحصل اربعة تجعل ثلث المال ( ولا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة ) المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعنده

فله الثلث بالغامبلغ لان قوله وهو الف غير محتاج اليه ولو الجية وكذا اوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه النصف فهو له او بجميع ما في هذا البيت وهو كر طعام فاذا فيه أكثر او كر حنطة او شعير والحاصل انه اذا اوصى بنشأ اليه ثم قدره صح وافق المقدار ولا وعلة في المحيط بأنه اضاف الايجاب والتعليق الى الثلث مطلقا والى جميع ما في الكيس فصحت الاضافة الا انه غلط في الحساب فلا يقدح في الايجاب بخلاف البيع فانه لا يصح الا اذا كان البيع مقدارا معلوما فانصرف الى المقدار المذكور وتسامه في شرح الوهبانية فراجع (قوله اذا مت) بضم التاء (قوله وصيته) اي لان تعليق الوصية بالشرط جائز كافي القنية هذا والذي رأيته في القنية صح وصية فوصية بالتزويج منصوب على التميز اي انه ليس بابرأ بل هو وصية لتعليق على موت نفسه (قوله ولو قال ان مت الخ) عزاءه في مختصر القنية لبعض الكتب ثم ذكر انه ينبغي ان يكون عدم البراءة اذا فتح التاء اخذا بما في الفصول وغيره لو قال لمد يونه ان مت بفتح التاء فانت بري لا تصح لانه تعليق بخطره اه اي والبراءة لا يصح تعليقه بخلاف الوصية كاسر وبه ظهر الفرق بين الضم والفتح والمراد بالخطر هنا التعليق على معدوم مترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالوت وبجي الغد واحترزه عمالوقى الاراء بشرط كائن قوله لمد يونه ان يكن لي عليك دين فقط ابرأتك عنه فانه يصح كما مر في آخر كتاب الهبة ومر تمامه هناك فراجع (قوله في بلاد خوارزم) وكذا الاقليم الشامي والمصري سائحان ولعله لان اهل الكلام في خوارزم لا يتبعون الشبه بل يتعلمون ويعلمون ما يجب اعتقاده وفي البلاد الاخرى يذكرون شبه الفلاسفة الملبسة على المسلمين عقائدهم بالاعتراض لرددها وحث عن تجنبها ولا شك انهم اذا كانوا بهذه الصفة فهم ضالون مضلون ليس لهم من العلم الا لى نصيب ط (قوله فتنه) كذا في النسخ وصوابه قنية فان العبارة لها كما في المنح والاوهمت انها عبارة السراج ط (قوله بمنزلة الوديعه) فلا ضمان على الموصى او ورثته اذا هلك في ايديهم من غير تعد اما اذا استهلك فأن وقع من الموصى فهو رجوع وان من الورثة قبل القبول او بعده يكون ضمانه عليه ط وعبارة السراج ذكرها في المنح عند قول المتن وانما يصح قبولها بعد موته فراجعها والله تعالى اعلم

### باب الوصية بثلث المال

في بعض النسخ بثلث ماله (قوله ولم تجز) اي لم تجز الورثة الوصيتين فان أجازت فظاهر (قوله فالثلث بينهما اثلاثا) اي يقسمانه على قدر حقهما لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان لان كلا منهما يستحق بسبب صحيح والحاصل ان كل واحدة من الوصايا اذا تزدد على الثلث كثلث لواحد وسدس لآخر ورابع لآخر ولم تجز الورثة يضرب في الثلث ولا يقسم الثلث سوية بينهم اتفاقا ما لم يستويا في سبب الاستحقاق كافي مسألة المتن الاولى وتام ذلك في التارخانية (قوله ولم تجز الورثة ذلك) فان أجاز وافقدها يقسم الكل ارباعا ولا نص فيه عنه فقال أبو يوسف قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لان الثلثين لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فأنصف فالنصف الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن ان هذا يخرج قبيح لاقباله لستواء سهم صاحب الثلث في حال الاجازة وعدمها وهو السدس

اذا مت فانت بري من دين  
الذي عليك بحت وصيته  
ولو قال ان مت لا يسبرأ  
للمخاطرة يدخل الجنون  
في الوصية للمرضى وفي  
الوصية للعلماء يدخل  
المتكلمون في بلاد خوارزم  
دون بلادنا ولو اوصى  
للقلاء بصرف للعلماء  
الزاهدين لانهم هم المقلاء  
في الحقيقة فتنه واعلم ان  
الوصية في يد الموصى او  
ورثته بمنزلة الوديعه سراج

### باب الوصية بثلث

#### المال

(اذا اوصى بثلث ماله لزيد  
ولا خرب ثلث ماله ولم تجز)  
الورثة (فانه لهما) نصفين  
اتفاقا (وان اوصى) بثلث  
ماله لزيدو (لا خرب سدس  
ماله فالثلث بينهما) اثلاثا  
اتفاقا (وان اوصى لاحدهما  
بجميع ماله ولا خرب ثلث  
ماله ولم تجز) الورثة ذلك  
(فقلته بينهما نصفان)

لفقره الكوفة جاز لغيرهم وفي الحانية أوصى بعبد يخدم المسجد ٥٨٤ ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصى

عنه لانه لا يملك سواء عين المسجد او لواه افق صاحب البحر كسبائي وامابت المقدس فلا يتوهم انه يفتقر عن المسجد حتى ان الزاذي عزما في المتن محمد فاقهم ولا تتعسف وينبغي الاتفاق بان الوصية للمسجد وصية لفقرائه في مثل الازهر كذا حرره هذا المحل السامحاني رحمه الله تعالى وانظر ما في شرح الوهبانية ( قوله جاز لغيرهم ) قال في الخلاصة الافضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي يوسف وبه يفتى وقال محمد لا يجوز اقله والاول موافق لقولهم في النذر بالغامعين الزمان والمكان والدرهم والفقر ( قوله لوارث الموصى ) لان الرقة على ملكه ولو الجدية وهل نفقته في وقف المسجد كما لو اوصى بخدمته لزيد فان نفقته عليه كسبائي لم أره ( قوله لعمال البر ) قال في الظهيرية وكل ما ليس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة الوقف وسراج المسجد دون تزينه لانه اسراف اه ( قوله فالوصية باطلة ) هو الاصح كما في جامع الفتاوى ( قوله ويظم ) اي وبان يظم تأمل ( قوله ويحل لمن طال مقامه ومسافته ) ويستوى فيه الغنى والفقر خاتمة وتفسير طول المسافة ان لا يتوا في منازلهم ظهيرية والمراد ان لا يمكنهم المبيت فيها لو أرادوا الرجوع اليها في ذلك اليوم ( قوله يضمن ) الظاهر ان هذا اذا لم يقدر الموصى مقدار اعمالهما ( قوله وحل المصنف الاول ) اي ما في المتن من البطلان ( قوله بقيد ثلاثة ايام ) الباء للسببية وعبارة المصنف وما ذكر عن ابي بكر البلخي مقيد بثلاثة ايام وفي اليوم الثالث تجتمع التامحات فتكون وصية لمن قبطلت اه والظاهر انه في عرفهم كذلك وكأنه أخذ مما في الحانية عن ابي القاسم ان حمل الطعام الى اهل المصيبة في الابتداء غير مكروه لاشتغالهم تجهيز الميت ونحوه واما في اليوم الثالث فلا تستحب لان فيه تجتمع التامحات فيكون اعانة على العصبة اقول وعلى السامحاني للبطلان بانها وصية للناس وهم لا يحصون كما لو قال اوصيت للمسلمين وليس في اللفظ ما يدل على الحاجة فوقعت تملكنا من مجهول فلم تصح اه ( قوله والثاني ) وهو القول بالجواز اقول قدمنا ان القول الاول هو الاصح وظاهره الاطلاق ويؤيده ما في آخر الجناز من فتح القدير حيث قال ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من اهل الميت لانه شرع في السرور لافي السرور وهي بدعة مستبحة روى الامام احمد عن جرير بن عبد الله قال كنا عند الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لجيران اهل الميت والاقرباء الابعاد تهية طعام لهم يشبعهم يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاء ما يشغلهم حسنة الترمذي وصححه الحاكم ( قوله اوصى بان يصلى عليه فلان ) لعل وجه البطلان ان فيها ابطال حق الولى في الصلاة عليه ( قوله او يكتفن في ثوب كذا ) انظر ما قدمناه عند قول المصنف ولا من صي يميز الا في تجهيزه ( قوله وسنحقيقه ) اي قبيل فصل الوصية بالخدمة بان المختار انه لا يكره تعيين القبور ولا القراءة عندها وينبغي ان القول ببطلان الوصية مبنى على القول بكراهة ذلك وسيأتى ما فيه ( قوله وقال محمد تصرف لوجوه البر ) قدمنا عن الظهيرية انه المفق به اي لانه وان كان كل شيء لله تعالى لكن المراد التصديق لوجهه تعالى تصحيحا لكلامه بقرينة الحال ( قوله قال اوصيت الخ ) وكذا اوصيت بثلاث مالى وهو ألف

ولو اوصى بثلاث ماله لاعمال البر لا يصرف ثلثه لبناء السجن لان اصلاحه على السلطان ( اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة ) كما في الحانية عن ابي بكر البلخي وفيها عن ابي جعفر اوصى باتخاذ الطعام بعد موته ويظم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه ومسافته لامن لم يطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا اه قلت وحل المصنف الاول على طعام يجتمع له التامحات بقيد ثلاثة ايام فتكون وصية لمن قبطلت والثاني على ما كان لغيرهم \* ( فروغ ) اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكتفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يضرب على قبره قبة او لمن يقرأ عند قبره شيئا معنا ففى باطلة سراجية وسنحقيقه \* اوصى بثلاث ماله لله تعالى ففى باطلة وقال محمد تصرف لوجوه البر \* قال اوصيت لفلان بالف وهو عشر مالى لم يكن له الا الف وفي اوصيت له

جميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودناير وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبي \* قال لمديونه ( فله )



من انه لو اوصى بالثلث لما في بطن دابة فلان ليفيق عليها جاز اذا قبل صاحبها اه ان له ان  
يصرفها في مصالحه وانه يشترط ان يكون ممن تصح وصيته له وانها تبطل برده وبموته قبل  
الموصى تأمل ( **قوله** وتبطل بيعهما ) وكذا بواهبها خاتبة والظاهر انه راجع للمستلئين ولعل  
وجهه انها وان كانت وصية لصاحبها انها معلقة في المعنى على وجودها في ملكه تأمل ثم  
رأيت في الوالولية قال بعد قوله فاذا بيع الفرس بطل ماله لان هذه وصية لصاحب الفرس  
ونظيره ماله قال والله لا اكلم عبد فلان اولا اركب دابة فلان اه اى فان الميمن تبطل بزوال  
الاضافة بان باع العبد او الدابة مثلا لان العبد او الدابة لا يهجر لذاته بل لاجل صاحبه كما  
قرره في محله فهنا تبقى الوصية مادامت الاضافة موجودة وتبطل بزوالها لكن في الوالولية  
ايضا قبيل هذا الفرع لو اوصى لمملوك فلان بان ينفق عليه كل شهر عشرة دراهم فالوصية  
جائزة وتدور مع العبد حينما دار بيع او عتق وعبرة الظهيرية قال ابو يوسف ومحمد كانت  
الوصية للعبد وتدور معه حينما دار بيع او عتق وان صالح مولاه عن ذلك واجاز العبد جاز وان  
عتق ثم اجاز فاجازته باطلة اه وتأمله مع ما قدمناه من ان الوصية لعبد الوارث لا تجوز لانها  
وصية للوارث حقيقة ( **قوله** وله سكنها ) اى بالمهاجرة مع الوارث زمانا ( **قوله** وليس للوارث  
بيع ثلثها ) لثبوت حق الموصى له في سكني كلها بظهور مال آخر او خراب ما في يده فحينئذ  
يزاحمهم في باقيها ( **قوله** له ذلك ) اى للوارث بيع ثلثها ( **قوله** وله ان يقاسم الورثة ) معطوف  
على قوله وله سكنها والضمير للرجل اى للموصى له المقاسمة في عين الدار بالاجزاء ان احتملت  
القسمة وهذا اعدل من المهاداة لما فيه من التسوية بينهما زمانا وذاتا كما في الهداية والمسئلة  
ستأتى في باب الوصية بالخدمة والسكنى ( **قوله** وعلى الموصى له ما ان يدوس ويسلخ الشاة )  
كان عليه ان يقول ان يدوسا ويسلخا الشاة بألف التثنية اه ح قلت وان يزيد ويحاجبا  
القطن كما في الظهيرية وهذا لان المقصود اخراج كل منهما عن صاحبه بخلاف ما اذا اوصى  
بدهن هذا المسمم لرجل وبكسبه لآخر او بما في اللبن من الزبد لرجل وبالحمض لآخر  
فالتفقه على صاحب الدهن والزبد لان المقصود اخراجهما فقط وبه يتغير مال الشربة عن  
حاله فعليه تخليصه ولو كانت الشاة حية فاجر الذبح على صاحب اللحم خاصة لان التذكية  
لاجل اللحم لا لجلد كما في الوالولية ( **قوله** في رمضان ) لعله انما خصه لزيادة ذلك فيه والافغير  
رمضان مثله وانظر هل ذلك مفيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لوقال ثلث مالي في سبيل  
الله فهو لغزو فان أعطوا حاجا منقطعا جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز  
لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره اه وهذا يستأنس به في تعيين قدر الحاجة ط ( **قوله**  
وتصرف لفقراء الكعبة ) الذى في الوالولية وغيرها لمسكين مكة ( **قوله** وكذا للمسجد  
وللقدس ) اقول الذى في المنع عن المجتبى وبيت المقدس والحاصل ان في الاوصاء للمسجد  
قولين قول بعدم الصحة وقول بالصحة كسأيت قبيل فصل وصايا الذمى ثم على الصحة هل  
تصرف على منافعها او على فقراءها قال محمد بالاول على ما هو كالصريح في كلامهم واما الثانى  
فصرح به في المجتبى على ما ترى والقائل بعدم الصحة هو الشيخان الا ان يقول ينفق على  
المسجد فيجوز اتفاقا واجازه محمد مطلقا حملا على ارادة مصالحه تصحيحا للكلام لاعلى ارادة

وتبطل بيعها ولو اوصى  
بسكنى داره لرجل ولا مال  
له سواء جاز وله سكنها ما  
دام حيا وليس للوارث  
بيع ثلثها وقال ابو يوسف  
له ذلك وله ان يقاسم  
الورثة ايضا وبقرز الثلث  
للوصية خاتبة ( ولو اوصى  
بقطنه لرجل وبمجه لآخر  
واوصى بلحم شاة معينة  
لرجل وبجلدها لآخر  
واوصى بحفلة في سنبلها  
لرجل وبالتين لآخر  
جازت الوصية لهما )  
وعلى الموصى لهما ان  
يدوس ويسلخ الشاة  
( اوصى بثلث ماله لبيت  
المقدس جاز ذلك وينفق  
في عمارة بيت المقدس وفي  
سراجيه ونحوه ) قالوا  
وهذا يفيد جواز النفقة  
من وقف المسجد على  
قنابله وسراجيه وان  
يشترى بذلك الزيت  
والنفط وللقناديل في  
رمضان خاتبة وفي المجتبى  
اوصى بثلث ماله للكعبة  
جاز وتصرف لفقراء  
الكعبة لا غير وكذا  
للمسجد وللقدس وفي  
الوصية

التفل افضل من الصدقة (وصى يحيى) اى حجه الاسلام (احج عنه رابكا) فلو لم تبلغ النفقة من بلده فقل رجل انا احج عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه قهستاني معزيا للتممة (فلومن ٥٨٢) بلده ان كفى نفقته ذلك والا فمن

التفل افضل من الصدقة) يشير الى تقديمه عليها وان اخره الموصى لكن فى العناية والنهاية ان ماليس بواجب قدم فيه ما قدمه كحج تطوع وعقق نسمة غير معينة وصدقة على الفقراء وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن اصحابنا انه يبدأ بالافضل فالافضل يبدأ بالصدقة ثم الحج ثم العتق اه وقوله يبدأ بالصدقة ثم الحج مبنى على ما كان بقوله الامام اولاً ولما شاهد مشقة الحج رجع فاذا حج بمقدار ما يريد اتفاقه كان افضل (قوله احج عنه) بالبناء للمفعول (قوله فلو لم تبلغ النفقة الخ) ومثله بالاولى ما فى القهستاني ايضا لو كان فى المال المدفوع وفاة بالركوب فشى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابها له اه (قوله انا احج عنه) اى من بلده (قوله وان مات حاج فى طريقه الخ) قدم الشارح فى باب الحج عن الغير انه انما تجب الوصية به اذا اخره بعد وجوبه اما اذا حج من عامه فلا (قوله من بلده) لان الواجب عليه ان يحج من بلده والوصية لاداء ما هو الواجب عليه زبلى فان احج الوصى من غير بلده يضمن الا ان يكون ذلك المكان بحيث يبلغ اليوم يرجع الى الوطن قبل الليل اه مناسك السندى وفيها لو اوصى ان يحج عنه من غير بلده يحج عنه كما اوصى قرب من مكة أو بعد اه قلت والظاهر ان الموصى يأثم بذلك لتركه الواجب عليه ومثله لو اوصى بما لا يكتفى للاحجاج من بلده تأمل (قوله رابكا) لانه لا يلزمه ان يحج ماشيا فوجب عليه الاحجاج على الوجه الذى لزمه زبلى (قوله وعليه التون) وهو الصحيح واختاره المحبوى والنسفى وصدر الشريعة وغيرهم اه قاسم (قوله فانهم) يشير الى انه مما خرج من قاعدة تقديم الاستحسان على القياس (قوله ومن لا وطن له الخ) ولوله او طان فمن أقربها الى مكة وان مكيا فبات بخر اسان فمن مكة الا ان يوصى بالقران فمن خراسان جوهره\* (فرع)\* قال أحووا عنى بثلث مالى او بالف وهو يبلغ حججا فان صرح بواحدة اتبع ورد الفضل الى الورثة والاحج عنه بحجج فى سنة واحدة وهو الافضل او فى كل سنة اه سدى (قوله بطلت الوصية) لان العبد المشتري بالكل مغاير لما اشترى بالثالث درر ونظيره يقال فيما بعد ط (قوله فصار معتوها الخ) عبارة الحانية فصار معتوها فكذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد وصيته باطلة اه وانظر هل تعتبر فيه المدة المعتبرة فى الجنون والظاهر نعم اذ لافرق بينهما ولان الزمان منكر سنة أشهر تأمل (قوله فى قول ابى حنيفة) الاقتصاد عليه يدل على اعتماده ط وفى الظهيرية قال اوصيت بثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة فى قول أبى حنيفة وقال محمد جائزة ويصرف الى وجوه البروبه يفتى اه (قوله فان الوصية باطلة) لانها ليست من اهل الملك نظرا الى لفظ الموصى لالى قصده ونظيره ما فى المعراج اوصى بشئ للمسجد الحرام لم يجز الا ان يقول ينفق على المسجد لانه ليس من اهل الملك وذكر النفقة بمنزلة النص على مصالحه وعند محمد يصح ويصرف الى مصالحه تصحيحا لكلامه اه (قوله جاز) اى وتكون وصية لصاحب الفرس خانية اقول ويؤخذ منه وما ذكره الاثنان

حيث تكفى وان مات حاج فى طريقه واوصى بالحج عنه يحج من بلده) رابكا وقالوا من حيث مات استحسانا هداية ومجتنى وملق قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان القياس هنا هو المعتمد فافهم (ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث تبلغ) ومن لا وطن له فمن حيث مات اجابا (اوصى بان يشترى بكل ماله عبد فيعتق عنه) عن الموصى (ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا اوصى بان يشترى له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث) وقالوا يشترى بكل الثلث فى المستثنين يجمع (مريض اوصى بوصاياه برى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مات من مرضى هذا فقد اوصيت بكذا) كذا فى الحانية (اوصى بوصية ثم جن ان طبق الجنون) حتى بلغ ستة اشهر (بطلت والا لا) وكذا لو اوصى ثم أخذ بالسوا س فصار معتوها حتى مات بطلت خانية

(اوصى بان يعاربه من فلان او بأن يسق عنه الماء شهرا فى الموسم وفى سبيل الله فهو باطل) فى (من) قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى خانية (كما لو اوصى بهذا التبن لدواب فلان) فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها دواب فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز

والكفارات لكن الفرض الحقيقي مقدم على الواجب كإمرو في القهستاني فيبدأ بالفرض  
حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم **(قوله)** وإن تساوت قوة الحج قال  
في الملتقى وإن تساوت في الفريضة وغيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل  
بالعكس الحج ومثله في الاختيار والقهستاني فأشار إلى أنه لا يقدم بعض الفرائض على البعض  
بلا تقديم من الموصى إذا تساوت قوة أي بأن كانت كلها فرائض حقيقة احترازاً عما لو كان  
فيها واجبات وإن القول بتقديم بعض الفرائض على بعض غير معتمد والقائل بذلك الإمام  
الطحاوي وبالأول الإمام الكرخي وذكر أنه قول الكل حيث قال في مختصره قال هشام عن  
محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول محمد كل شيء كان جميعه لله تعالى من الحج والصدقة  
والعتق وغيره فأوصى به رجل والثالث لا يبلغ ذلك فإن كان كله تطوعاً بديء بالاول مما يتعلق به  
حتى يأتي على آخره أو ينقص الثالث فيطيل ما بقي وكذلك لو كان كله فريضة بديء بالاول فالاول  
حتى يكون نقصان على الآخر وإن كان بعضه تطوعاً وبعضه فريضة أو أوجبه على نفسه  
بديء بالفرض أو ما أوجبه على نفسه وإن أخره في نطقه قال هشام إلى هنا قولهم جميعاً وتماه  
في غاية البيان **(قوله)** قال الزيلعي الحج أقول قال الزيلعي بعد قول الكرخي وإن تساوت في  
القوة الحج لأن الظاهر من حال المرأة أن يبدأ بما هو الأهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت نصاً  
فكأنه نص على تقديمه فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد بها وهما على الكفارة  
لرجحانهما عليها لأنه جاء من الوعيد فيها ما لم يأت في غيرها وكفارة القتل والظهار واليمين  
مقدمة على الفطرة الحج وشبهه في النهاية أقول صدر تقريره موافق لقول الكرخي وأخره لقول  
الطحاوي فتدجمع بين القولين مفرغاً أحدهما على الآخر وقد علمت من عبارة الملتقى تخالفهما  
وإن الثاني منهما ضعيف فتدبر ولم أر من أوضح هذا المحل فتأمل ثم رأيت الاتفاقين قال في  
غاية البيان وقال بعضهم إن كفارة القتل تقدم على كفارة اليمين لقوتها بشرط الإسلام فيها ثم  
كفارة اليمين على كفارة الظهار لوجوبها بهتك حرمة اسم الله تعالى والثانية بإيجاب حرمة  
على نفسه ولنا فيه نظر لأنه خلاف النص من الرواية لأنه لا تقدم الفرائض بعضها على  
بعض وكذلك التطوع بل يبدأ بما بدأ به الموصى وقد مر نص الكرخي على ذلك والمعنى في  
تقديم الزكاة الحج على الكفارات ذكرناه وهو الوعيد ومثل هذا لم يوجد في شيء من الكفارات  
أما أراد البعض صاحب النهاية أقول وتقديم الحج والزكاة على الكفارات ظاهر لأن  
الكفارات واجبة كإمرو لكن الاتفاقين نفسه ذكرناه تقدم الكفارات على الفطرة والفطرة  
على الأضحية كما فعل الزيلعي والشارح ولعله بناء على قول الطحاوي وعليه لا مانع من تقديم  
بعض الكفارات على بعض إذا وجد المرجح كما فعله صاحب النهاية وتبعه الزيلعي وبه يسقط  
النظر فتدبر **(قوله)** يبدأ بكفارة قتل ثم يمين ثم ظهار (تقدم وجه ترتيبها **(قوله)** ثم افطار الحج)  
خالف لما في النهاية من تقديم الفطرة لوجوبها بالإجماع وأخبار مستفيضة على كفارة  
الافطار لثبوتها بخبر الواحد وعلى النذر لأنها بإيجاب الله تعالى فتقدم على ما يجب بإيجاب  
العبد والنذر على الأضحية للاختلاف في وجوبها دون وجوبه **(قوله)** وقدم العشر (لعله  
لاشتماله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الخراج فإنه قاصر على الثاني ط **(قوله)** إن حج

وإن تساوت (قوة) قدم  
ما قدم إذا ضاق الترتيب  
عنها) قال الزيلعي كفارة  
قتل وظهار ويمين مقدمة  
على الفطرة لوجوبها  
بالكتاب دون الفطرة  
والفطرة على الأضحية  
لوجوبها إجماعاً دون  
الأضحية وفي القهستاني  
عن الظهيرية عن الإمام  
الطحاوي يبدأ بكفارة  
قتل ثم يمين ثم ظهار ثم افطار  
ثم النذر ثم الفطرة ثم  
الأضحية وقدم العشر على  
الخراج وفي البرجندى  
مذهب أبي حنيفة آخره  
إن حج

فهو كمرض حادث حتى تعتبر تصرفاته من الثلث اه وهو الموافق لكلام الشارح وبقي ما اذا طال وخيف موته ومقتضى عبارة القهستاني انه من الثلث ايضا وهو المفهوم من تقييد المصنف ما يكون من كل المال بقوله ولم يخف موته (قوله لانها امراض مزمنة) اى طويلة الزمان وهو تليل لقوله من كل ماله فكان ينبغي ذكره قبل قوله والا الخ قال في المنح وفي الفصول العمادية واما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مزمنة وليست بقاتلة اه (قوله وعليه اعتمد في التجريد) وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعتادنا في ذلك على قول الفضلى وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اه وهذا الذى جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي اقول والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التى طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته زافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجها فلا يخالف ما جرى عليه اصحاب المتون والشروح هنا تأمل (قوله والمختار الخ) كذا اختاره صاحب الهداية في كتابه التجنيس \* (تنبيه) \* تبرع الحامل حالة الطاق من الثلث ولو اختلطت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى او مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم يختلطوا فلا ورأى البحر ان كان ساكنا فليس بمخوف وان هبت الريح او اضطرب فهو مخوف والمحبوس اذا كان من عادته القتل فهو خائف والا فلا معراج ملخصا وتأمل مع ما صر في باب طلاق المريض (قوله واذا اجتمع الوصايا الخ) اعلم ان الوصايا اما ان تكون كلها لله تعالى او للعباد او يجمع بينهما وان اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا واما اذا تعدد فلا يعتبر فما للعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالوصى بثلثه لانسان ثم به لآخر الا ان ينص على التقديم او يكون البعض عتقا او محابة على ماسأتى وما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج او واجبات كالكفارات والتذور وصدقة الفطر او تطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت وان اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى او آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حقه تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويحمل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تحمل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الآدميين ثم تجمع فيقدم فيها الالهم فالاهم فلو قال ثلث مالى في الحج والزكاة ولزيت والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الآدمى لحاجته وان كان الآدمى غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذا لم يكن ثم مستحق معين هذا اذا لم يكن في الوصية عتق منفذ في المرض او معاق بالموت كالتدبير ولا محابة منجزة في المرض فان كان بدئ بهما على ماسأتى فتصليه في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا من الغاية والنهاية والتبيين (قوله قدم الفرض) كالحج والزكاة والكفارات لان الفرض اهم من النفل والظاهر منه البداء بالاهم زيلعي واراد بالفرض ملشمل الواجب بقربة قوله

(فمن ثلثه) لانها امراض مزمنة لا قاتلة قيل مرض الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزازية والمختار انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب قراش قهستاني عن هبة الذخيرة (واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان آخره الموصى



إيجاب عند الموت وهي وارثة عند ذلك والوصية للوارث والهبة وإن كانت منجزة صورة  
فهي كالمضاف إلى ما بعد الموت حكما لأن حكمها يتقرر عند الموت ألا ترى أنها تبطل بالدين  
المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث هداية **(قوله بعدها)** كذا في النسخ والذي رأيته  
في المنح بعدها بضمير التثنية وهي الأنسب **(قوله لجواز الوصية)** أثباتا ونفيا **(قوله وقت**  
**الموت الخ)** فصح لو أوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثا أو واحدة ومضت عدتها ثم مات الموصي  
قهرتاني **(قوله لأنه يعتبر الخ)** لأن الأقرار ملزم بنفسه فلا يتوقف إلى شرط زائد  
كتوقف الوصية إلى الموت فيصح إقراره بالدين لأنه حصل لأجنبية اتقاني **(قوله فلو أقر**  
**لها)** أي للمرأة الأجنبية المفهومة من الكلام وهو تفريع على قوله أو غير وارث يوم الأقرار  
أي جاز الأقرار لها لأنها غير وارثة وقته وإن صارت وارثة وقت الموت وقدمته أنه يشترط  
كون الإرث بسبب حادث بعد الأقرار كالتزوج هنا بخلاف ما لو كان بسبب قائم وقت الأقرار  
لكن منع منه مانع ثم زال عند الموت كما أفاده بقوله ويبطل الخ ومثله ما لو أقر لزوجته الكتابية  
أو الأمة ثم أسلمت قبل موته أو اعتقت لا يصح الأقرار لقيام السبب حال صدوره كما أفاده  
الزيلي **(قوله أو عبدا)** قيده الزيلي بما إذا كان عليه دين لأن الأقرار وقع له وهو وارث  
عند الموت فيبطل كالوصية وإن لم يكن عليه دين صح الأقرار لأنه وقع للمولى إذا العبد لا يملك  
أه وعزاه في الهداية إلى كتاب الأقرار وظاهر ما قدمناه قبل أوراق عن الزيلي والنهاية عدم  
بطلان الأقرار بعقوبت الابن المقر له مطلقا وقدمنا ما فيه فتنبه **(قوله اقيام البنوة وقت الأقرار)**  
علة لبطلان الأقرار وأما الوصية والهبة فلان المعتبر فيهما وقت الموت كما قدمه وقد صار  
الابن وارثا وقته فبطلا **(قوله وهبة مقعد الخ)** المقعد بضم ففتح من لا يقدر على القيام  
والمفلوج من ذهب نصفه وبطل من الحس والحركة والأشل من شات يده غاية **(قوله به**  
**علة السل)** هو أولى مما في النهاية عن المغرب من أن المسلول من سلت خصيته ما قال الاتقاني  
أنه لا يناسب هنا لأنه بعد تطاول الزمان لا يسمى مريضا أصلا **(قوله أن طالت مدته سنة)**  
هذا على ما قاله أصحابنا وبعضهم قالوا إن عد في العرف تطاولا فتطاول والا فلا قهرتاني **(قوله**  
**ولم يخف موته منه)** هذه الجملة وقعت موضحة للجملة الشرطية حموي عن المفتاح أه ط ثم  
المراد من الخوف الغالب منه لأنفس الخوف كفاية وفسر القهرتاني عدم الخوف بأن  
لا يزداد مابه وقتا فوقتا لأنه إذا تقدم العهد صار طبعيا من طباعه كالعلمي والعرج وهذا  
لأن المانع من التصرف مرض الموت وهو ما يكون سببا للموت غالبا وإنما يكون كذلك  
إذا كان بحيث يزداد حالا غالبا أي أن يكون آخره الموت وأما إذا استحکم وصار بحيث  
لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالعلمي ونحوه إذ لا يخاف منه ولهذا لا  
يشتغل بالتداوى أه زيلي وغيره **(قوله والا تطل وخيف موته)** عبارة القهرتاني والا  
يكن واحدا منهما بأن لم تطل مدته بأن مات قبل سنة أو خيف موته بأن يزداد مابه يوما فيوما  
أه ومفهوما أنه إذا لم تطل ولم يخف موته فهو من الثلث ويخالفه عبارة الزيلي ونصها  
أي أن لم يتطاول يعتبر تصرفه من الثلث إذا كان صاحب فراش ومات منه في أيامه لأنه في  
ابتدائه يخاف منه الموت ولهذا يتداوى فيكون مرض الموت وإن صار صاحب فراش بعد التطاول

بعدها) أي بعد الهبة  
والوصية لما تقرر أنه يعتبر  
لجواز الوصية كون  
الموصى له وارثا أو غير  
وارث وقت الموت لا وقت  
الوصية بخلاف الأقرار  
لأنه يعتبر كون المقر له وارثا  
أو غير وارث يوم الأقرار  
فلو أقر لها فكبحها فمات  
جاز ( ويبطل إقراره  
ووصيته وهبته لابن  
كافرا ) أو عبدا أو مكاتبا  
( أن أسلم أو اعتق بعد ذلك )  
قيام البنوة وقت الأقرار  
فيورث تهمة الإشار  
( وهبة مقعد ومفلوج  
وأشل ومسلول ) به علة  
السل وهو قرح في الرئة  
( من كل ماله أن طالت مدته )  
سنة ( ولم يخف موته منه  
والا ) تطل وخيف موته

في الغصب (او) فعل (يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به كالتسويق) الموصى به (بسمن والبناء) في الدار الموصى بها بخلاف تخصيصها وهدم بنائها لانه تصرف في التابع ٥٧٨ (وتصرف) عطف على بقول صريح

لانه لما اثر في قطع ملك المالك فلان يؤثر في المانع اولى زيلي اى في المنع عن حصول الملك للموصى له واذا ذبح الشاة الموصى بها كان مجرد الذبح رجوعا وكان ينبغي عدمه لانه نقصان كقطعه التوب ولم يخطه وهدم بناء الدار ولكن نقول الذبح دليل على استبقائه على ملكه فكان دليل الرجوع لان الناحم قلما تبقى عادة الى وقت الموت اتقاني (قوله كالتسويق الخ) وكالقطن يحشوه والبطانة يبطن بها والظهارة يظهر بها لانه لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل في ملك الموصى من جهة هداية وكذا لو زرع فيها شجرا او كرما لالو زرع رطبة خانية (قوله لانه تصرف في التابع) وهو البناء والتجسيم زينة اتقاني وانظر هل تعلين الدار وتكليسها كالبناء او كالتجسيم ثم رأيت في الخاتمة مانصه وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا اه وتام ذلك في شرح الوهبانية فراجع (قوله عطف على بقول) فيه مسامحة لان العطف على المجرور بدون الجار افاده ح (قوله فهو اصل ثالث الخ) يعنى انه قسم ثالث للفعل المفيد للرجوع خلافا لما يفيد تغيير المصنف من انه مقابل للفعل لكن قال ح هذا انما يظهر في عبارة الدرر حيث قال او يزيد ولم يذكر لفظة تصرف واما على ذكرها فلا سواء كان بأو او بالواو اه (قوله عاد للملكة ثانيا) اى بالشراء او بالرجوع عن الهبة زيلي وهذا في غير المدبر المقيد كقوله ان مت من مرضى هذا فانت حر فانه لو باعه ثم اشتراه عاد الى الحال الاول كلقائه الاتقاني وقدمناه (قوله وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه) اقول وكذا ان امكن ولكن بعسر كشمير يبرو كان عليه ان يذكر هذا عند قول المتن او فعل يقطع حق المالك سائحا (قوله لانه تصرف في التبعية) كذا في بعض النسخ وفي بعضها في الفع بالنون والفاء وعلى كل فالمراد به ازالة الوسخ وعبارة الهداية لان من اراد ان يعطى ثوبه بغيره يفعله عادة فكان تقريره اه اى ابقاء اللوصية لارجوعا عنها (قوله لا يضر اصلا) اى سواء كان قبل القبول او بعده زيلي لانه حصل بعد تمامها لان تمامها بالموت كفاية (قوله ولا يحدوها) لان الرجوع عن الشيء يقتضى سبق وجوده وجحود الشيء يقتضى سبق عدمه اذ الجحود نفى لاصل العقد فلو كان الجحود رجوعا اقتضى وجود الوصية وعدمها فباسبق وهو محال كفاية (قوله وأقره المصنف) قال في شرح الملتنق ولكن المتن على الاول ولذا قدمه المصنف على عادته اه اقول وأخر في الهداية دليله فكان مختاراه قال في النهاية وجزم به في المواهب والاصلاح قال في قضاء الفوائت من البحر واذا اختلف التصحيح والافتاء فالعمل بما وافق المتن اولى (قوله فخرام اورياء الخ) لان الوصف يستدعى بقاء الاصل والتأخير ليس للسقوط كتأخير الدين زيلي (قوله فكل ذلك رجوع) لان الترك اسقاط والباطل الذاهب التلاشي ولان قوله الذى او صيت به الخ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها زياي (قوله لبطلان الثانية) اى لان الاولى انما تبطل ضرورة كونه الثانية ولم تكن في الاول على حاله زياي (قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ) لان الوصية

وعطف ابن الكمال تبعا للدرر بأو وعليه فهو اصل ثالث في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما يفيد متن الدرر فتدبر (يزيل ملكه) فانه رجوع عاد للملكة ثانيا لا (كالبيع والهبة) وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه (لا) يكون راجعا (بفسل ثوب اوصى به) لانه تصرف في التبعية واعلم ان التغيير بعد موت الموصى لا يضر اصلا (ولا يحدوها) درر وكثر ووقاية وفي الجمع به يفتى ومثله في المعنى ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى واقره المصنف (وكذا) لا يكون راجعا (بقوله كل وصية اوصيت بها فخرام او رياء او آخرتها بخلاف) قوله (تركناها) بخلاف (قوله كل وصية اوصيتها فهي باطلة والذى اوصيت به لزيد فهو لعمر وأو لفلان وارثي) فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون

لوارثه بالاجازة كامر (ولو كان فلان) الآخر (ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها) لبطلان (ايجاب) الثانية ولو حيا وقتها فأت قبل الموصى بطلتا الاولى بالرجوع والثانية بالموت (وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها

او اضافها اليه) كان ادركت فثاني لفلان ٥٧٧ لم يحز لقصور ولايته فلا يملك تمييزا او تعليقا كما في الطلاق بخلاف

العبد كما افاده بقوله (ولا من عبدو ومكاتب وان ترك المكاتب (وفاء) وقيل عندهما تصح في صورة ترك الوفاء درر) (الا اذا اضافها) كل منهما عبارة الدرر اضافها (الى العتق) فصح لزوال المانع وهو حق المولى (ولان معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صارت له اشارة معهوده فهو كاخرس) وقرر الامتداد سنة وقيل ان امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه وكان كاخرس قالوا وعليه الفتوى درر وسيجي في مسائل شتى) (وانما يصح قبولها بعد موته) لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت (فبطل قبولها وردها قبله) (وانما يملك بالقبول) (الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو) (اي المال الموصى به (لورثته) بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو اوصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقل عنه كما مر (وله) اي للموصى (الرجوع عنها بقول صريح او

موافق لما في المغرب) (قوله وقيل عندهما الخ) هذا الخلاف فيما اذا اوصى بثلك ماله مثلا امال او وصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق والدليل المذكور في المطولات ط (قوله الا اذا اضافها) بان قال اذا عتقت ثلك مالى وصية لفلان او اوصيت بثلك مالى له حتى لو عتق قبل الموت بأداء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصى له ثلك ماله وان لم يعتق حتى مات عن وفاء بطلت الوصية لان الملك له حقيقة لم يوجد زيل (قوله) وبعبارة الدرر اضافها) كان نسخته كذلك والا فالتى رأيت فيها كبراة المصنف (قوله لزوال المانع الخ) بيان لوجه المخالفة بينهما وبين الصبي فان اهليتهما كاملة وانما منعا لحق المولى فصح اضافتهما الى حال سقوط حق المولى اما الصبي فاهليته قاصرة فليس باهل لقول ملزم فلا يملك تمييزا ولا تعليقا (قوله بالاشارة) متعلق بتصح المقدر بعد أداة النفي (قوله) وقيل ان امتدت لموته جاز) قال في الكفاية وذكر الحاكم رواية عن ابي حنيفة ان دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه لانه يحجز عن التلق بمعنى لا يرجي زواله فكان كالاخرس قالوا وعليه الفتوى اه قال السائحان سواء طالت المدة او قصرت والقول الاول مشروط بالامتداد سنة وان لم يتصل بها الموت هذا ما يظهر من كلامهم (قوله درر) وبه جزم في متن المواهب (قوله) وانما يملك بالقبول) دخول على المتن فان لم يقبل بعد الموت فهي موقوفة على قبوله ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصى له حتى يقبل او يموت اتقاني عن مختصر الكرخي (قوله) ثم هو بلا قبول) اي ولارد (قوله استحسانا) والقياس بطلانها لان تمامها موقوف على القبول وقد فات وجه الاستحسان انها تمت من جهة الموصى تماما لا يلحقه الفسخ ووقفت على خيار الموصى له فصار كالبيع بالخيار للمشتري لومات في الثلاث قبل الاجازة وتم والسلعة لورثته فكذا هنا فيكون موته بآرد كقبوله دلالة اتقاني \* (تنبيه) \* قال المقدسي واذا قبل الموصى له ملك الموصى به والا فلا عند الجمهور ان كان معينا يمكن قبوله بخلاف نحو الفقراء ونحو هاشم ومصلحة مسجد وحج وغزوة وفي الظهيرية قالوا اعطوا بعد موتى ثلث مالى مسكين سكة كذا فلما مات اثنى الوصى بالمال اليهم فقالوا لا نزيد وليس بنا حاجة اليه قال ابو القاسم يرد المال الى الورثة وان رجعوا قبل رده للورثة لبطان حقهم بالرد وفي الاشباه واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والا لم يجبروا اه سائحان (قوله) وله الرجوع عنها) لان تمامها يموت الموصى ولان القبول يتوقف على الموت والايحباب المفرد يجوز ابطاله في المعاوضات كالبيع في التبرع اولى غناية وأعلم ان الرجوع في الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين ومالا يحتملها بالقبول كالوصية بالثلث او الربع فانه لو باع او وهب لم تبطل وتنفذ الوصية من ثلث الباقي ومالا يحتملها بالفعل كالتدبير المقيد فلو باعه صح لكن لو اشتراه عاد حاله الاول وما لا يحتملها بهما كالتدبير المطلق اه ملخصا من الاتقاني والقهستاني (قوله) او قبل الخ) هذا رجوع دلالة الاول صريح وقد ثبت ضرورة بان يتغير الموصى به ويتغير اسمه كما اذا اوصى بعنب في كرمه فصار زيبا او بيضة فخصتها بدجاجة حتى أفرخت قبل موت الموصى وتماه في الكفاية (قوله) بان يزيل اسمه الخ) كما اذا اتخذ الحديديسقا أو الصفر آنية

فعل يقطع حق المالك عن (٣٧) (ين) (خا) الغصب) بان يزيل اسمه واعظم منفعه كما عرف

وسنحقيقه (وهم كبار) عقلاء فلم تجز اجازة صغيرة ومجنون واجازة ٥٧٦ المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض وره

(موافق)



الحربي في داره كالميت في حقنا والوصية للميت باطلة ونص محمد في الأصل على عدم جواز الوصية للحربي صريحا وكذا في الجامع الصغير وذكر شراحه أن في السير الكبير ما يدل على الجواز ورده العلامة قاضي زاده بأن لفظ السير الكبير لو أوصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا يجوز واعتضه في العزيمة بأن ناقل الجواز مؤمنون في الاخذ والتقل وذكر العلامة جوي زاده أن مرادهم ما يدل على الجواز ما ذكره في شرح السير الكبير للسرخسي بقوله لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا واستدل عليه بأحد حديث منها أنه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة دينار إلى مكة حين سقطوا وأمر بدفع ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا على فقراء أهل مكة فقيل ذلك أبو سفيان وأبي صفوان قل وبه تأخذ ولأن صلة الرحم محمودة عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء إلى الغير من مكارم الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لأتكم مكارم الاخلاق فعرفنا أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين جميعا اهـ فالحلاف في جواز صلة الحربي وعدمه لا في جواز الوصية وعدمه اهـ ما خلا وماه في الشرع لا لئلا يحصل ان التعليل مان الحربي كالميت اقتضى عدم جواز الوصية له والتعليل باليهي اقتضى عدم جواز كل من الوصية والصلة وما في السير يدل على جواز الصلة دون الوصية خلافا لما فهمه شراح الجامع فصار الحلاف في جواز الصلة فقط أقول وقد رأيت نص الامام محمد على جواز الهديّة حيث قال في موطنه في باب ما يكره من لبس الحرير والديباج ولا بأس أيضا بالهديّة إلى المشرك المحارب ما لم يهد إليه سلاح وأوردع وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا اهـ (قوله لان المستأمن كالذمي) فإذا أوصى لمسلم أو ذمي بجميع ماله جاز كما مروى يأتي تمامه (قوله كما فاده التلا) في بعض النسخ التلاخمسرو (قوله ولا وارثه) أي الوارث وقت الموت كما سريانه قال القهستاني واعلم أن الناطقي ذكر عن بعض أشياخه أن المريض إذا عين لواحد من الورثة شيئا كان دأرا على أن لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا إذا رضى ذلك الوارث به بعد موته حينئذ يكون تعيين الميت كتمعين باقي الورثة معه كما في الجواهر اهـ قالت وحكي القولين في جامع الفصولين فقال قيل جاز به أفنى بعضهم وقيل لا اهـ (فرع) \* قال في البرازية وفي العتاني اجتمع قرابة المريض عنده يأكلون من ماله أن كانوا ورثة لم يجز إلا أن يحتاج المريض اليهم لتعاهده فبأكلون مع عياله بلا اسراف وأن لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو بأمر المريض اهـ (قوله وقته مباشرة) لقوله عليه السلام لا وصية لقاتل ولأنه استعجل ما أخره الله فيجرم الوصية كالمراث سواء أوصى له قبل القتل ثم قتله أو أوصى له بعد الجرح لا إطلاق الحديث زيلبي أقول والمراد بالاستعجال ما يظهر من حال القاتل والا فذهب أهل الحق أن المقتول ميت باجابه تأمل \* (فرع) \* جرحه رجل وقتله آخر جازت للجراح لانه ليس بقاتل ولو الجلية (قوله لا تسبوا) كحرف البرؤ وواضع الحجر في غير ملكه لانه غير قاتل حقيقة (قوله كاسر) أي في كتاب الجنائيات (قوله لا باجزة ورثته) الاستثناء متعلق بالمستثنين قال في البرهان الوصية للقاتل تجوز باجزة الورثة عندهما وقال أبو يوسف لا تجوز والحلاف في غير قتله عمدا بعد الوصية فإنها تكون ملغاة بالاتفاق شرعيا (قوله

لان المستأمن كالذمي كما  
افاده التلا بخنا قلت وبه  
صرح الحدادي والزيلبي  
وغيرهما وسيجي متافى  
وصايا الذمي (ولا لوارثه  
وقالته مباشرة) لا تسبوا  
كاسر (الاباجزة ورثته)  
لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا وصية لوارث إلا أن  
يخبرها الورثة يعني عند  
وجود وارث آخر كما يفهمه  
آخر الحديث

صرحوا بمصر فقد صرحوا ايضا في آخر باب الوصية بالخدمة بانه لو اوصى بصوف غنمه وولدها اى الحمل له الموجود عند موته وأقره الشارح فهو مخصص لاطلاقهم هنا فافهم **(قولهم ان كان له)** اى ان كان الايصاء للحمل لمصر ان من الشرائط كون الموصى له موجودا وقت الوصية ولا يتيقن بوجوده الا اذا ولد لاقول من ستة أشهر من وقتها **(قولهم ان كان به)** لما قدمناه عن النهاية من ان الموصى به ان كان معدوما لا بد من ان يكون قابلا للتملك بعقد من العقود ولذا لم تجز الوصية بماتلد أغنامه **(قولهم)** لعدم قبضه بيان للفرق بين الوصية والهبة فان الهبة تملك محض والملك بالهبة انما يثبت بالقبض والجنين غير صالح لذلك أفاده في العناية أما الوصية فهي تملك من وجه واستخلاف من وجه كما قدمنا **(قولهم)** لانه لا ولاية للاب على الجنين لان ثبوت الولاية لحاجة المولى عليه الى النظر ولا حاجة للجنين الى ذلك ولان الجنين في حكم جزء من اجزاء الام وكما لا يثبت للاب الولاية على الام فكذلك على ما هو من أجزائها وكذلك الام لو كانت هي التي صالحت لان الابوة في الولاية أقوى فاذا كانت لا يثبت للاب فالام أولى والجنين وان كان بمنزلة جزء منها من وجه فهو في الحقيقة نفس مودعة فيها فلا اعتبار معنى النفسية تحت الوصية والوصية للاجزاء لا تصح ولا يمكن تصحيح هذا الصالح من الام باعتبار الجزئية لهذا المعنى اه تأفلاتي عن المبسوط **(قولهم)** قلت وبه علم الخ هو له مصنف في المنحط وفي حاشية الاشياء للحموى في قاعدة التابع تابع ينبغي ان يقال ان كان شيئا يخشى عليه التلف فالولى بيعه والا فان كان حيوانا فكذلك لان مؤنثه تستغرقه بالتفقه ولو عقارا فلا هذا ما ظهر لي تفقها والقواعد تقتضيه اه **(قولهم)** بل قالوا الخ اضراب انتقالى فانه افاده انه لا يثبت الولاية عليه اصلا فضلا عن صحة التصرف وعدمها فافهم قال الرملي والقل في عدم ولاية الاب والوصى على الجنين متظاهرا كثير اه \* **(تنبيه)** \* افتى في الحامدية اخذا مما هنا بانه لا يصح نصب الاب وصيا على حمله لكن في الاشياء اول كتاب البيوع ينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية قال الحموى اى عليه فأفاده يصح نصب وصى عليه وهو موافق لبجته المار وبه افتى العلامة ابن الشلي مستندا الى قولهم ان الوقف على الحادتين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف اخو الوصية حيث دخلوا في الوقف دخلوا فيها ايضا اقول فيه نظر فان الظاهر ان مرادهم الوصية التي هي التملك فان الوقف اخوها لانه تصدق بالمنفعة والكلام في نصب الوصى على الحمل وذلك لا يشبه الوقف عليه كما لا يخفى وبه ظهر ما في كلام الحموى السابق هذا ولمولانا الشيخ محمد التافلاتي رسالة في هذه المسئلة وفق فيها بانه صحيح ولكنه موقوف الى الولادة اخذا بما قدمناه عن فتح القدير من ان توريثه والوصية به وله موقوفان اليها ايضا والله تعالى اعلم **(قولهم)** وصحت بالامة الاحملها يعنى اذا قال او صيت بهذه الامة الاحملها صحت الوصية والاستثناء ايضا وهو منقطع بمعنى لكن لان الحمل لا يتناول اسم الامة لفظا وانما يستحق بالاطلاق تبعا وتماه في العناية **(قولهم)** صح استثناءه منه) اى والحمل يصح افراده بالوصية فكذا استثناءه منها زيلى **(قولهم)** لاحرى في داره) اى وان اجازت الورثة لتهينا عن برهم بقوله تعالى انما ينهكم الله الاية فعدم الجواز لحق الشرع لاحق الورثة بخلاف الوصية للوارث او للجنين بما زاد على الثلث فانه لحق الورثة ولان

انه من الاول ان كان له ومن التانى ان كان به زاد في الكثر ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلى وغيره فلو صالح أبو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو الجلية قلت وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي انه ليس للوصى ولو مختارا التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلى ولا يولى عليه ( وصحت بالامة الاحملها) لما تقرر ان كل ما صح افراده بالعقد صح استثناءه منه وما لا فلا (ومن المسلم للذمى وبالعكس لاحرى في داره) قيد بداره

من قيمته بين العبد والفقراء سوية ويدفع العبد للفقراء ثلث قيمته وعندها يتفق الاول كل العبد بجنا ولا شيء للفقراء اه فتأمل ثم ان ظاهره ان كون هذه وصية بالتق مبنى على قولهما تأمل **(قوله** او بدنانير الخ) لو صدر بلافقال لا بدنانير لكان اوضح والمراد بالمرسلة كما سيذكره الشارح في الباب الآتى المطلقة غير المقيدة بثلث او نصف او نحوها اه اى كما اذا قال بمائة مثلافهم **(قوله** وصحت لمكاتب نفسه) اى اذا لم يعجز نفسه ولو بعد موت السيد أما اذا عجز نفسه فهل يكون في حكم الوصية للمملوك حرره نقلا اه ط **(قوله** او لمديره او لام ولده) لان نقاذها بعد موت السيد وما حينئذ حران اه ط **(قوله** للمكاتب وارثه) لانه عند موت الموصى باق على ملك الوارث فتكون وصية للوارث تأمل وفي القهستاني لا تصح لعبد وارثه ومديره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كفى النظم اه **(قوله** وصحت للحمل) لانها استخلاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والجنين يصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية ولا يقال شرطها القبول والجنين ليس من اهله لانها تشبه الهبة والميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول اذا امكن ولشبهها بالميراث يسقط اذا لم يمكن عملا بالشبهين ولهذا يسقط بموت الموصى له قبل القبول زيلعى **(قوله** وبه) اى بالحمل لانه يجزى فيه الارث فتجوز فيه الوصية ايضا لانها اخته زيلعى وهذا اذا لم يكن الحمل من المولى اتقانى و اشار اليه الشارح \* **(تنبيه)** \* قدعنا في باب اللعان عن فتح القدير ان توريث الحمل والوصية به وله لا يثبتان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد للحمل اه أقول والمراد بثبوت حكمهما والا فهما ثابتان قبل ذلك فلا ينافى كلامهم هنا \* **(فرع)** \* في الظهيرة لو اعتق الورثة الحمل الموصى به جاز اعتاقهم ويضمنون قيمته يوم الولادة اه أقول ووجه ما علمت ان الوصية به لا يثبت حكمها الا بعد الولادة فهو قبلها على ملك الورثة تبعاً لأمه وبالولادة ثبت حق الموصى له وقد اتفقوا عليه فضمنوا قيمته وقتها تأمل **(قوله** لاقل من ستة اشهر) اذ لو ولد لسته اشهر أو لاكثر احتمل وجوده وعدمه فلا تصح أفاده الاتقانى **(قوله** ولو ميتا) مثل الموت الطلاق البائن ط أقول ومثله لو أقر الموصى بانها حامل فتثبت الوصية له ان وضعته ما بين سنتين من يوم اوصى لان وجوده في البطن عند الوصية ثبت بأقرار الموصى فانه غير متهم فيه لأنه موجب له ما هو خالص حقه بناء على هذا الاقرار وهو الثلث فيلحق بما لو صار معلوما يقيناً بأن وضعته لاقل من ستة اشهر اه كذا نقله شيخ مشايخنا العلامة محمد التافلاقي الحنفى مفتى القدس الشريف عن مبسوط السرخسى **(قوله** فلاقل من سنتين) اى وقت الموت او الطلاق ولو كان لاكثر من ستة اشهر من وقت الوصية ط **(قوله** ولا فرق) اى في صحة الوصية للحمل او به **(قوله** لينفق عليه) قيد به لما سياتى من قوله اوصى بهذا التبن لدواب فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعاف بها دواب فلان جاز **(قوله** صح) اى اذا قبل فلان اتقانى لأنها وصية له كسأبى **(قوله** ومدة الحمل) اى أقل مدته وهو صريح مافى القهستاني ط **(قوله** وللليل احدى عشرة سنة) الذى رأيته في نسختي القهستاني احدى عشر شهرا فلتراجع نسخة اخرى **(قوله** وعليه المتون) أفاد بذلك اعتياده ط **(قوله** وفي الكافى الخ) أقول هذا الذى ينبغي اعتياده فان اصحاب المتون كما

(ويدارهم او بدنانير مرسلة لا) تصح في الاصح كما لا تصح بعين من اعيان ماله له (وصحت لمكاتب نفسه او لمديره او لام ولده) استحسانا للمكاتب وارثه (ووصحت للحمل وبه) كقوله اوصيت بحمل جاريتى او دابتي هذه لفلان ثم انما تصح (ان ولد) الحمل (لاقل من ستة اشهر) لزوج الحامل حيا ولو ميتا وهى معتدة حين الوصية فلاقل من سنتين بدليل ثبوت نسبة اختيار وجوهرة ولا فرق بين الآدمى وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح ومدة الحمل للآدمى ستة اشهر وللليل احدى عشرة سنة والابل والحيل والخمار سنة وللبقرة تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللسنور شهران وللكلب اربعون يوما وللطيارد واثني عشر يوما قهستاني معزى بالاستيفاء (من وقتها) اى من وقت الوصية وعليه المتون وفي النهاية من وقت موت الموصى وفي الكافى ما يشيد

عدم الغنى او الاستغناء مستحبة أيضا وهو كذلك لما قال في الهداية ويستحب ان يوصى بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف استكتماله الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ثم هل الوصية باقل من الثلث اولى ام تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون فالترك اولى لمافيه من الصدقة على القريب وقد قال عليه الصلاة والسلام افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح ولان فيه رعاية حق الفقر والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة على الاجنبى والترك هبة من القريب والاوّل اولى لانه يتنّى بهما وجه الله تعالى وقد قيل في هذا الوجه بخير لاشتغال كل على فضيلة وهو الصدقة او الصلة اه كلام الهداية وحاصله انه لا يتنّى الوصية بتمام الثلث بل المستحب التقيص عنه مطلقا لانه عليه الصلاة والسلام قد استكثر الثلث بقوله والثلث كثير لكن التقيص عند فقر الورثة وان كان مستحبا الا ان ثمة ما هو اولى منه وهو الترك اصلا فان المستحب تفاوت درجاته وكذا المسنون والمكروه وغيرها وبهذا ظهر لك ان اتيان الشارح المحقق بلو الوصية موافق للهداية فافهم هذا وفي القهستاني اذا كان المال قليلا لا يتنّى ان يوصى على ما قال ابو حنيفة وهذا اذا كان الاولاد كبارا فلو صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضيخان اه فالتفصيل انما هو في الكبار اما الصغار فترك المال لهم افضل ولو كانوا اغنياء \* (تنبيه) قال في الحاوى القدسي من لا وارث له ولادين عليه فالاولى ان يوصى بجميع ماله بعد الصدق بيده (قوله او استغنائهم بحصتهم) اى صيرورتهم اغنياء يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عن الامام اويث عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلى قهستاني عن الظهيرية واقتصر الاتقاني على الاول (قوله اى غنى واستغناء) عبر بالواشارة الى ان المراد بقوله بلا احدهما عدمهما معا اذ لو وجد احدهما دون الآخر كان المتدوب الفعل لا الترك فيناقض ما قبله فتدبر (قوله لانه) اى ترك الوصية (قوله كاستمان) فانه اذا اوصى بكل ماله لمسلم او ذمى جاز لان المتع عن الوصية بالكل لحق الورثة ولا حق للورثة في دار الحرب ولو الاجبة وسأنى تمامه في باب وصايا الذمى (قوله لعدم المزاحم) علة لقوله وصحت وما بعده (قوله وتكون وصية بالعتق) اى تكون هذه الوصية وصية للعتق بنفسه تصحيحا لها وبما زاد على قيمته الى تمام الثلث (قوله فان خرج من الثلث الخ) فيه اجمال وسيانه ما نقله ط عن الهندية عن البدائع ان كان المال دراهم أو دنانير وقيمة ثلثي العبد مثل ماوجب له صار قصاصا ولو في المال زيادة دفعت اليه او في ثلثي العبد زيادة دفعت الى الورثة وان كان عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضى لاختلاف الجنس ويسى في ثلثي قيمته وله ثلث سائر امواله وهذا عنده واما عندها فكله مدبر فيعتق كله مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على قيمته دفع الورثة اليه وان قيمته أكثر سعى في الفضل اه ملخصا قلت والخلاف مبنى على تجزى الاعتاق وعدمه كما في شرح المجمع وأشار بتقديم العتق على سائر الوصايا الى ثمرة الخلاف ووضحها في العزيمة بما اذا اوصى بثلث ماله لقنه الذى قيمته ألف درهم واوصى بثلثي ألف درهم للفقراء او مات وترك العبد وألغى درهم عتق عنده ثلث العبد بجانا والثلثان

او استغنائهم بحصتهم  
 كتركها) اى كاذب تركها  
 (بلا احدهما) اى غنى  
 واستغناء لانه حينئذ صلة  
 وصدقة (وتؤخر عن  
 الدين) لتقدم حق العبد  
 (وصحت بالكل عند عدم  
 ورثته) ولو حكما كاستمان  
 لعدم المزاحم (ولم يملكه  
 بثلث ماله) اتفاقا وتكون  
 وصية بالعتق فان خرج  
 من الثلث فيها والاسى  
 في بقية قيمته وان فضل  
 من الثلث شئ فهو له



في الشرعية قال ط وفيه ان المراد بالحكم هنا الاثر المترتب على الشيء وفيما مر عليه  
بالصفة (قوله عند عدم المانع) اي من قتل او حراة او استغراق بالدين أو نحو ذلك (قوله  
لا الزيادة عليه الخ) فاذا أوصى بمأزاد على الثالث ولم يكن الا وارث يرده عليه واجازها بالبقية  
له وان اجاز من لا يرده عليه ففرضه في البقية وباقيها لبيت المال فلو أوصى بشئ ماله واجازت  
الزوجة فلها ربع الثالث واحد من اثني عشر مخرج الثلثين وربع الباقي وليت المال ثلاثة  
ولزيد ثمانية وتماه في شرح السامحاني على منظومة ابن الشحنة في الفرائض وان لم تجز  
واوصى لها ايضا اولاف قد افصح في الجوهر فراجعها (قوله الا ان تجيز ورثته الخ) اي  
بعد العلم بما وصى به اما اذا علموا انه اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا أجزنا ذلك  
لانصح اجازتهم خاتمة عن المتفق ونقل السامحاني عن المقدسي اذا أجاز بعض الورثة جاز عليه  
بقدر حصته لو اجازت كل الورثة حتى لو اوصى لرجل بال نصف واجاز واحد وارثين مستويين  
كان للمعجز الربع ولرفيقه الثلث وللموصى له الثلث الاصل ونصف السدس من قبل المعجز  
اه ومثله في غاية البيان \* (تبيه) \* اذا صحت الاجازة بعد الموت يملكه المجاز له من قبل الموصى  
عندنا وعند الشافعي من قبل المعجز كما في الزيلعي وسبجي بيان ذلك آخر الباب الآتي (قوله  
ولا تعتبر الخ) اي لانها قل ثبوت الحق لهم لان ثبوتهم عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد  
وفاته بخلاف الاجازة بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق وتماه في المنع وفي الجزاية تعتبر الاجازة  
بعد الموت لابعده هذا في الوصية اما في التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا صدر  
في مرض الموت واجازته الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن اصحابنا قال الامام علاء الدين  
السمرقندي اعتق المريض عبده ورضى به الورثة قبل الموت لا يسمى العبد في شئ وقد  
نصوا على ان وارث المرحوم اذا عفا عن الجارح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت المرحوم  
اه (قوله وهم كبار) المراد ان يكونوا من أهل التصرف وبأني تمامه (قوله يعني يعتبر الخ)  
الانصب جعل هذه مسألة مستقلة فيعبر بالواو ط قلت لعل الشارح يشير الى اخذ ذلك من  
عبارة المصنف بمجمل الظرف وهو بعد موته مما تنازع فيه قوله تجيز وقوله ورثته ولما كان  
فيه خفاء أتى بلفظة يعني تأمل (قوله وقت الموت لا وقت الوصية) لانها تملك مضاف الى  
ما بعد الموت فيعتبر التملك وقته زيلعي وقد منا عنه التفريع على ذلك (قوله على عكس  
اقرار المريض) فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار حتى لو أقر لغير وارث جاز وان  
صار وارثا بعد ذلك لكن بشرط ان يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كالو أقر لاجنبية  
ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائما لكن منع منه مانع ثم زال بعده كالو أقر لابنه الكافر  
أو العبد ثم أسلم أو عتق فانه يبطل الاقرار كالوصية والهبة كما سيأتى متنا فذا ذكره الزيلعي  
وغيره تبعا للتهامة من انه لو أقر لابنه العبد لا يبطل بالعق لان ارثه بسبب حادث بعد الاقرار  
ولانه في المعنى اقرار لمولاه الاجنبى فقد رده العلامة الاتقاني بأنه سهو لا يصح نقله فقد نص  
على خلافه في الجامع الصغير اه قلت بل هو مخالف للمتون ايضا كما يأتي على ان كون الارث  
فيه بسبب حادث محل نظر نعم ذكر في الهداية انه لو غير مديون يصح والا فلا وسيأتى فتدبر  
(قوله ولو عند غنى ورثته الخ) اشار بزيادة الوصية الى ان الوصية بمدون الثلث عند

(وتجوز بالثالث للاجنبي)  
عند عدم المانع (وان لم  
يجز الوارث ذلك لا الزيادة  
عليه الا ان تجيز ورثته بعد  
موته) ولا تعتبر اجازتهم  
حال حياته اصلا بل بعد  
وفاته (وهم كبار) يعني  
يعتبر كونه وارثا او غير  
وارث وقت الموت لا وقت  
الوصية على عكس اقرار  
المريض للوارث (وندبت  
باقل منه) ولو (عند غنى  
ورثته

فان محمدا ذكر فيمن اوصى ان تباع امته ممن احبت تحبب الورثة على بيعها ممن احبت فان ابى  
الرجل ان يأخذها بقيمتها يحط عنه مقدار ثلث مال الموصى اه ماخصا قلت يؤخذ منه ان  
الوصية لمجهول تصح عند التخير ووجهه ظاهر فان هذه الجهة لا تقضى الى المنازعة  
لارتفاعها بشعين من له التخير بخلاف ما لو قال لرجل اوقال لزيد او عمر وتأمل (قوله بقصد)  
متعلق بالتبليغ (قوله ما لا انفعال) تعمم للموصى به (قوله ام معدوما) اى وهو قابل  
للتبليغ بقصد من العقود قال في النهاية ولهذا قلنا بان الوصية بما ثمر نخيله العام واؤبد الخور  
وان كان الموصى به معدوما لانه يقبل التبليغ حال حياة الموصى بقصد المعاملة وقلنا بان  
وصيته بما تلد اغنامه لا يجوز استحسانا لانه لا يقبل التبليغ حال حياة الموصى بقصد من  
العقود اه وفي القهستاني الموصى به اذا كان معينا او غير معين وهو شائع في بعض المال  
يشترط وجوده عند الوصية وان كان شائعا في كل ما يشترط عند الموت كما اذا اوصى بتعزم من  
غنى او من مالى فانه يشترط وجود المعزى الاول عند الوصية وفي الثانى عند الموت اه ومثله  
في التارخانية وبأى تمامه في الباب الآتى (قوله وان يكون بمقدار الثلث) اى ان كان ثمة  
وارث ولم يجزها بالاكثروما قررناه ظهر ان هذه الشروط بعضها شروط لزوم وهى ما توقفت  
لحق الغير ونفذت باجازه وبعضها شروط صحة (قوله وما يجزى مجزاه) في الحلية قال  
اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت ربع دارى صدقة لفلان قال محمد اجيز هذا على  
الوصية وقال ابو يوسف فى سؤال عرض عليه واما قوله بجعات هو وصية لا يشترط فيها القبض  
والافراز اه ملخصا وفي النهاية واما بيان الالفاظ المستعملة فيها ففي الوارد عن محمد اذا  
قال اشهدوا انى اوصيت لفلان بثلث درهم واوصيت ان لفلان فى مالى الف درهم قالوا لى  
وصية والاخرى اقرار وفى الاصل قوله سدس دارى لفلان وصية وقوله لفلان سدس فى  
دارى اقرار وعلى هذا قوله لفلان الف درهم من مالى وصية استحسانا اذا كان فى ذكر وصيته وفى  
مالى اقراره واذا كتب وصيته بيده ثم قال اشهدوا على مالى هذا الكتاب جاز استحسانا وان كتبها  
غيره لم يجز اه ملخصا (قوله وفى البدائع الخ) عابرتها على مافى الشرنبلالية واما ركن  
الوصية فقد اختلف فيه قال اصحابنا الثلاثة اى الامام وصاحبه هو الايجاب والقبول  
الايجاب من الموصى والقبول من الموصى له فلم يوجد جميعا لا يتم الركن وان شئت قلت  
ركن الوصية الايجاب من الموصى وعدم الرد من الموصى له وهوان يقع اليأس عن رده وهذا  
اشمل لتخريج المسائل وقال زفر الركن هو الايجاب من الموصى فقط اه وكلام المصنف  
تبعا لشرح الهداية يشير الى ان القبول شرط لاركن ومافى البدائع هو الموافق لما ذكره  
فى سائر العقود كالبيع ونحوه من ان الركن كل منهما (قوله قلت الخ) عزاء فى الشرنبلالية  
الى الخلاصة والظاهر ان المراد بالقبول دلالة عدم الرد فهى بمعنى ما قدمناه عن البدائع من  
قوله وان شئت قلت الخ ثم المتعبر فى القبول والرد ما بعد الموت لا ما قبله كاسيأتى (قوله بان يموت  
الخ) تصوير للدلالة ومثله الوصية للحمل وبقي لو الموصى له غير معين كالقراء والظاهر ان  
القبول غير شرط اوهو موجود دلالة تأمل (قوله كاسيأتى) اى فى الورقة الثانية (قوله  
وحكمها الخ) هذا فى جانب الموصى له اما فى جانب الموصى فقد مر انها اربعة اقسام افاده

قلت نعم كما ذكره ابن سلطان  
وغيره فى الباب الآتى  
(و كون) الموصى به  
قابلا للتبليغ بعد موت  
الموصى) يعقد من العقود  
ما لا انفعاله وجوده للحال  
ام معدوما وان يكون  
بمقدار الثلث (وركنها  
قوله اوصيت بكذا لفلان  
وما يجزى مجزاه من  
الالفاظ المستعملة فيها)  
وفى البدائع ركنها  
الايجاب والقبول وقال  
زفر الايجاب فقط قلت  
والمراد بالقبول ما يعم  
الصريح والدلالة بان يموت  
الموصى له بعد موت  
الموصى بالقبول كاسيأتى  
(وحكمها كون الموصى  
به ملكا جديدا للموصى  
له) كما فى الهبة فيلزمه  
استبراء الجارية الموصى بها

فتصدق والسارق يستغنى بها عن السرقة والزانية عن الزنا وكان مراده ما اذا غلب على ظنه انه يصرفها للفسوق والفجور اه رهمتي اقول وظاهر مامرناها صحيحة لكن سياقي آخرباب الوصية للاقارب لتعليل القول بطلان الوصية بتطين القبر بانها وصية بالمكروه وسياقي تمامه هناك ( قوله والافستجة ) اى اذا لم يعرض لهما ما يطلها ( قوله ولا تنجالح ) رد على من قال بوجوبها للوالدين والاقربين اذا كانوا ممن لا يرثون لآية البقرة وهى قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الآية والمراد بآية النساء آية الموارث واخرج البخارى فى صحيحه عن عطاء وابن عباس رضى الله تعالى عنهم قال كان المال للولد فكانت الوصية للوالدين فنسخ الله ذلك بأحب فجعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وروى فى السنن مسندا الى ابى امامة رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث واخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن وهذا الحديث مشهور تلقته الامه بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا بمثله اتقاني ( قوله سبها ما هو سبب التبرعات ) وهو تحصل ذكر الخبر فى الدنيا ووصول الدرجات العالية فى المقبي نهاية وهذا فى المستحبة اما الواجبة فالظاهر ان سبها سبب الاداء وهو خطاب الله تعالى باداء تلك الواجبات وقد قالوا ان القضاء يجب بما يجب به الاداء فتدبر ( قوله اهل التملك ) الاولى قول النهاية اهل التبرع ( قوله كاسيجي ) اى بعد نحو ورقة ( قوله وعدم استغراقه ) اى الموصى به بالدين اى الاباء الغرماء قهستانى ( قوله كاسيجي ) اى فى المتن قريبا ( قوله وقتها ) اقول فى التارخاية الموصى له اذا كان معنا من اهل الاستحقاق يعتبر صحة الاجاب يوم أوصى ومضى كان غير معين يعتبر صحة الاجاب يوم موت الموصى فلو أوصى بالثلث لبنى فلان ولم يسمعهم ولم يشر اليهم فهى للموجودين عند موت الموصى وان ساهم أو اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية لان الموصى له معين فتعتبر صحة الاجاب يوم الوصية اه ملخصا ( قوله ليشمل الحمل ) اى قبل ان تنفخ فيه الروح اذ بعد النفخ يكون حيا حقيقة اه ح ( قوله ايراد الشربلالية ) حيث قل رد عليه الوصية للحمل اذ يشترط وجوده لاحياته لان نفخ الروح يكون بعد وجوده وقتا غيرى اه ح ( قوله وكونه غير وارث ) اى ان كان ثمة وارث آخر والاتصح كالو اوصى احدا الزوجين للآخر ولا وارث غيره كاسيجي ( قوله وقت الموت ) اى لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن تحت الوصية للاخ ولو اوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية زيلى ( قوله ولا قاتل ) اى مباشرة كالخاطي والعامد بخلاف المتسبب لانه غير قاتل حقيقة وهذا اذا كان ثمة وارث والا صحه وكان القاتل مكلفا والا فتصح للقاتل لو صيا او مخونا كاسياتى ( قوله وهل يشترط كونه ) اى كون الموصى له معلوما اى معينا شخصا كريد او نوعا كالسكك فلو قال اوصيت بثلثي فلان او فلان بطلت عنده للجهالة كاسيدكره قبيل وصايا الذمى وفى الوالوجية اوصت ان يعق عنها امرأة بكذا ويعطى لها من الثلث كذا فان كانت الامه معينة جازت الوصيتان والاجازت الوصية بالعتق دون المال الا ان تفوض ذلك الى الوصى وتقول اعطتها ان احببت

( والافستجة ) ولا تنجب  
لوالدين والاقربين لان  
آية البقرة منسوخة بآية  
النساء ( سبها ) ما هو ( سبب  
التبرعات ) وشراؤها  
كون الموصى اهل التملك  
فلم تجز من صغير وتجنون  
ومكاتب الا اذا اضاف  
لعتقه كاسيجي ( وعدم  
استغراقه بالدين ) لتقدمه  
على الوصية كاسيجي  
( و ) كون ( الموصى له  
حيا وقتها ) تحقيقا او  
تقديرا ليشمل الحمل  
الموصى له فافهمه فان به  
يسقط ايراد الشربلالية  
( و ) كونه ( غير وارث )  
وقت الموت ( ولا قاتل )  
وهل يشترط كونه معلوما

يقال أوصيته ووصيته بكذا وأوصيت ووصيت له وأوصيت إليه جعلته وصاقلت وبه ظهر أنه لا فرق في اللغة بين المتعدي بنفسه أو باللام أو بالي فإن كلا منها يستعمل بمعنى جعلته وصيا ولئن المتعدي بالي يستعمل بمعنى تملك المال وإن كلا من الوصية والإيصاء يأتي لهما وإن التفرقة بين المتعدي باللام والمتعدي بالي اصطلاحية شرعية كما يفهم من الدرر وبه صرح الطوري عن بعض المتأخرين وكأنهم نظروا في ذلك إلى أصل المعنى فإن معنى أوصيت إليه عهدت إليه بأمر أولادي مثلا ومعنى أوصيت له ملكت له كذا فعدوا كلا منهما بما يتعدى به ما تضمنناه \* ثم اعلم أن جمع وصية وصايا واصله وصاني فقلبت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل ثم أبدلت كسرتها فتحة فأنقلبت الياء الأخيرة ألفا ثم أبدلت الهمزة ياء لكرهه وقوعها بين ألفين بقي أن عمومها للوصية والإيصاء ليس على معنى أنه جمع لهما كما لا يخفى بل على معنى أن الوصية تأتي إما من المتعدي بالي والمتعدي باللام فجمعت على وصايا مرادها كل من المعنيين فلا يردان ذكر باب الوصي في هذا الكتاب على سبيل التفضل فلي تأمل (قوله خنيد) تفريع على قوله معنى ملكه بطريق الوصية والاضحاح يقول وهي تملك زيادة واو ويرجع الضمير إلى الوصية في كلامه ط (قوله عينا كان أودينا) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة اهـ ح (قوله بطريق التبرع) متعلق بملك اهـ ح وهذا قيد ذكره الزيلعي تبعا لنهاية (قوله) ليخرج نحو الأقرار بالدين أي الأقرار به لا يجزي وفيه أن القائلين من علمائنا بأن الأقرار بأخبار لا تملك استدلووا بهذه المسئلة فانه لو كان تملكيا لزم أن لا ينفذ من كل المال كما وأخضاه في كتاب الأقرار فخنيد لا حاجة لإخراجه لانه لم يدخل والتحقيق أن قيد التبرع لإخراج التملك بعوض كالبيع والإجارة وأنه احتراز بقوله مضاف إلى ما بعد الموت عن نحوه الهبة فانها تملك تبرع للحال (قوله كاسيجي) أي في أول باب العتق في المرض (قوله ولا ينافيه الخ) جواب سؤال يرد على قوله يعني بطريق التبرع تقريره ظاهر وأشار بقوله فتأمل إلى دقة الجواب وذلك لأن الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع ولم يكن كديون العباد اهـ ح أقول هذا مبنى على أن المراد بالتبرع ما إن شاء فعله وإن شاء تركه وعلى ما قدمناه يراد به ما كان مجانا لا بمقابلة عوض وبه يندفع السؤال (قوله وهي على ما في المجتبى) عبارته والوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية برد الودائع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للأغنياء من الأجانب والأقارب ومكروهة كالوصية لاهل فسوق والمعاصي اهـ وفيه تأمل لما قاله في البدائع الوصية بما عليه من الفرائض والواجبات كالطبخ والزكاة والكفارات واجبة اهـ شرنبلالية ومشي الزيلعي على ما في البدائع وفي المواهب تحجب على مدبون بما عليه الله تعالى أو للعباد وهذا مامشي عليه المصنف خلافا لما في المجتبى من التفرقة بين حقوقه تعالى وحقوق العباد ومأمور من سقوط ما وجب لحقه تعالى بالموت لا يدل على عدم الوجوب لأن المراد سقوط أداؤها والا فهي في ذمته فقول شارح على ما في المجتبى أي من حيث التقسيم إلى الأربعة تأمل (قوله ومباحة لغني) لعل المراد إذا لم يقصد القربة إماله أوصى له لكونه من اهل العلم أو الصلاح إغائته أو لكونه زحاما كاشحا أو ذاعبال فينبغي نذبا تأمل (قوله ومكروهة لاهل فسوق) يرد عليه ما في صحيح البخاري لعل الغني يعتبر

أوصى إلى فلان أي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل وأوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فخنيد (هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت) عينا كان أو دينيا قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الأقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كاسيجي ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى فتأمل (وهي) على ما في المجتبى أربعة أقسام (واجبة بالزكاة) والكفارات (و) فدية (الصيام والصلاة التي فرط فيها) ومباحة لغني ومكروهة لاهل فسوق



او محروما بقر او كفر  
(لا يعقله بيت المال) وهو  
الصحيح كما بسطه في  
الحاشية (ولا عاقلة للعجم)  
وبه جزم في الدرر قاله  
المصنف لعدم تناصرهم  
وقيل لهم عواقل لانهم  
يتناصرون كالاساكفة  
والصبايين والصرافين  
والسراجين فأهل محلة  
القاتل وصنعتة عاقلته  
وكذلك طلبة العلم قلت  
وبه أفتى الحلواني وغيره  
خاتبة زاد في المحتجب  
والحاصل ان التناصر  
اصل في هذا الباب ومعنى  
التناصر انه اذا حزه امر  
قاموا معه في كفايته  
وتماه فيه وفي تنوير  
البصائر معزبا للحافظة  
والحق ان التناصر فيهم  
بالحرف فهم عاقلته الى  
آخره فليحفظ اقره  
القهستاني لكن حرر  
شيخ مشايخنا الحانوتي ان  
التناصر متف للآن لقلبة  
الحسد والبغض وتنف كل  
واحد المكروه لصاحبه  
ففيه قلت وحيث لا قيلة  
ولا تناصر فالدية في ماله  
أوبيت المال

كتاب الوصايا

يع الوصية والايضاء يقال

فالدية في بيت المال كما نبه عليه قاضيخان حيث ذكر ان ماسبق محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بأن كان لقيطا أو من يشبهه اه وقدما انه مفاد كلام الزيلعي والهداية وبحث الرملي بأنه مخالف لاطلاق عامة الكتب وأطال في ذلك ولكن قاضيخان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس كما قال العلامة قاسم (قوله او محروما بقر او كفر) كسأمن اشتري عبدا مسلما فأعتقه ثم رجع المسأمن الى داره فاسترق ثم جنى العتيق فهو في ماله لان له وارثا معروفا وهو المعتق مع ان ميراثه لومات ليت المال لان معتقه رقيق في الحال أفاده في الحاشية عن الاصل وكذا لو كان المعتق ذميا يكون العقل في مال الجاني ايضا لما مر ان الكافر لا يعقل عن المسلم فلا يرد مامر من ان عاقلة العتيق قبيلة سيده كذا ظهر لي (قوله لا يعقله بيت المال) بل يكون في ماله وان كان له وارث مستحق كما يستفاد مما قررناه فانه اذا ورثه بيت المال ولم يعقله فاذا لم يرثه فعقله في ماله بالاوولى ولاشئ على الوارث لان فرض المسئلة فيمن لاعاقلة له (قوله ولا عاقلة للعجم) جمع عجمي وهو خلاف العربي وان كان فصيحيا مغرب (قوله وبه جزم في الدرر) وهو قول ابى بكر الباخي وابى جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وبه أخذ الاستاذ ظهير الدين خاتبة (قوله عاقلته) اى اذا كانوا يتناصرون فيما بينهم ط ولا تنس مامر من انه لا يؤخذ في كل سنة من كل واحد من العاقلة اكثر من درهم أو درهم وثلاث (قوله اذا حزه امر) في المغرب حزبهم أمر أصابهم من باب طلب (قوله وتماه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من اهل الديوان والمشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة اهل الديوان ثم المشيرة ثم اهل المحلة وبه قال الناطقي اه (قوله والحق الخ) قلت المدار على التناصر كما ذكره فتى وجد بطائفة فهم عاقلته والا فلا ط (قوله لكن حرر الخ) هو تأييد لما جزم به في الدرر (قوله فالدية في ماله) أى عند عدم وجود بيت المال او عدم انتظامه كما قدمناه والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوصايا

ايراده آخر الكتاب ظاهر المناسبة لان آخر أحوال الآدمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بالجائيات والديات لما ان الجناية قد تقضى الى الموت الذى وقته وقت الوصية عناية والمراد هنا انه أخر نسي نعم على مافى الهداية هو حقيقى لانه لم يذكر فيها الفرائض لكن فيه انه ذكر في الهداية بعده كتاب الحنفى فهو نسي ايضا كما افاده الطورى (قوله يع الوصية والايضاء الخ) في المغرب أو صى الى زيد بكذا ايضاء ووصى به توصية والوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر ثم سعى الموصى به وصية والوصاية بالكسر مصدر الوصى وقيل الايضاء طلب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته وفى حديث الظهار استوصى بآبن عمك خيرا اى اقبل وصيتى فيه وانتصاب خيرا على المصدر اى استصاء خير اه وفى المصباح وصيت الى فلان توصية وأوصيت اليه ايضاء والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة وأوصيت اليه بمال جعلته له اه وفى القاموس أو صاه ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية اه ونقل الامام النووي عن اهل اللغة انه

قاله المصنف بخلافه حرر ( وان جنى حر على نفس عبد خطأ فبى على ٥٦٦ عاقلته ) يعنى اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل

من الدية تأمل ( قوله قاله المصنف ) اى قال قلت يؤخذ الى هنا ( قوله يعنى اذا قتله الخ )  
لا حاجة اليه مع قول المتن نفس عبد ا ح نع ذكر الزيلعى ذلك على عبارة الكثر لانه ليس  
فيها ذكر النفس فكان المناسب للشارح ان يقول قيد بالنفس لان العاقلة الخ ( قوله لا تتحمل  
اطراف العبد ) لانه يسلك بها مسلك الاموال ولذا لا يجزى فيها القصاص بين الحر والعبد  
اقتانى ( قوله اذا لم يتاصروا ) كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه اذا لم يباشروا لانهم علموا  
عدم دخولهم فى العاقلة بأنهم ليسوا من اهل النصرة ولهذا كان اصل الرواية عدم دخولهم  
وان باشروا كما قدمنا تقريره ( قوله وان اختلفت ملهم ) قيده فى المتن بقوله ان لم تكن  
العداوة بين المتين ظاهرة كاليهود مع النصارى اه وهو مستفاد من قول الشارح يعنى ان  
تتصروا ( قوله كالمسلم ) عبارة الاقتانى وغيره والا ففى ماله فى ثلاث سنين من يوم قضى به كما  
فى المسلم وهذا فى الذمى اما المسلم فى بيت المال ( قوله كما بسطه فى المحتجى ) حيث قال لان الوجوب  
فى الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه  
كتاجر بين مسلمين فى دار الحرب قتل احدهما صاحبه فقتله فى ماله اه ( قوله وحرر بى اسلم )  
اى ولم يوال احدا ( قوله فالدية فى بيت المال ) لان جماعة المسلمين هم اهل نصرتة ولهذا  
اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال زيلعى وهداية ومفاده  
انه لو له وارث معروف لا يلزم بيت المال ويأتى التصريح به ( قوله وجعل الزيلعى ) وكذا  
صاحب الهداية وغيره ( قوله عن خوارزم ) اى حاكبا عن حال اهل خوارزم اه وعبارة  
المحتجى قلت وفى زماننا بخوارزم لا يكون الا فى مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية او محلة  
يتاصرون لان العشائر فيها قد وهت ورحمة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم  
نعم اسامى اهلها مكتوبة فى الديوان أوفوا ومات لكن لا يتاصرون به فتعين ان يجب فى ماله  
اه ( قوله يرجع وجوبها فى ماله ) خبر قوله وظاهره قلت ولا حاجة الى جعله ترجيحاً للرواية  
الشاذة بل يمكن ترجيح ما ذكر على ظاهر الرواية فان اصل الوجوب على القاتل وحيث  
لا عاقلة تتحمل عنه ولا بيت مال يدفع منه يؤخذ ذلك من ماله كما مر فى الذمى فظاهر الرواية مبنى  
على انتظام بيت المال والا لزم اهدار دماء المسلمين فتدبر ثم رأيت كذلك فى مختصر النفاية  
وشروحهما للهندستانى حيث قال ومن لا عاقلة له اى من العرب والعجم يعطى الدية من بيت  
المال ان كان موجودا او مضبوطا والا اى والا يكن كذلك فعلى الجاني ( قوله فيؤدى  
فى كل سنة الخ ) ظاهره عدم التقيد بثلاث سنين والا فعلى من يكون الباقي على انه مع هذا هو  
مشكل ايضا لانه اذا أدى فى كل سنة من عمره ثلاثة دراهم او اربعة فتى تنقضى الدية واذا  
مات فهل يسقط الباقي او يؤخذ من تركته او من غيرهما من زمن اوضح هذا المقام ( قوله قال ) اى  
صاحب المحتجى ونصه قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رأيت فى كثير من المواضع انه يجب  
الدية فى ماله فى ثلاث سنين اه أقول وجوبها فى ماله فى ثلاث سنين هو الموافق لما ذكره  
فى الذمى ولا اشكال فيه فليتأمل فما ذكره فى كثير من المواضع هو الاعدل فعنه لا يعبد ( قوله  
وهذا ) اى وجوبها فى بيت المال او الخلاف فى وجوبها فى بيت المال او فى ماله ( قوله فلو  
ذميا ) اى لا عاقلة له ( قوله ومن له وارث معروف ) هذا قيد آخر لقوله وان لم يكن للقاتل عاقلة

اطراف العبد وقال الشافعى  
لا تتحمل النفس ايضا ( ولا  
يدخل صبي وامرأة ومجنون  
فى العاقلة اذا لم يتاصروا )  
يعنى لو القاتل غيرهم والا  
فيدخلون على الصحيح كما  
مر ( ولا يعقل كافر عن  
مسلم ولا بعكسه ) لعدم  
التناصر ( والكفار  
يتعاقلون فيما بينهم وان  
اختلفت ملهم ) لان الكفر  
كلمة واحدة يعنى ان  
تتاصروا والا ففى ماله فى  
ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه  
فى المحتجى ( واذا لم يكن  
للقاتل عاقلة ) كلفيط وحرر  
اسلم ( فالدية فى بيت المال )  
فى ظاهر الرواية وعليه  
الفتوى درر وبرزازية  
وجعل الزيلعى رواية  
وجوبها فى ماله رواية  
شاذة قلت وظاهر ما فى  
المحتجى عن خوارزم من  
ان تناصرهم قد انعدم  
وبيت المال قد انهدم يرجع  
وجوبها فى ماله فيؤدى  
فى كل سنة ثلاثة دراهم او  
أربعة كما نقله فى المحتجى  
عن الناطقى قال وهذا  
حسن لا بد من حفظه  
واقره المصنف فليحفظ  
فتدفع فى كثير من المواضع  
انها فى ثلاثة سنين فافهم

وهذا ( اذا كان ) القاتل ( مسلما ) فلو ذميا فى ماله اجماعا برزازية ( ومن له وارث معروف مطلقا ) ولو بعيدا ( فالدية )

بحضرة الرشيد فلم يترك بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته اه اى لانه يقال عقلت القتل  
اذا اعطيت ديتة وعقلت عن فلان اذا لزمته دية فاعطيتها عنه واجيب بان عقلته يستعمل  
بمعنى عقلت عنه ويدل عليه السابق وهو قوله عمدا وكذا السابق وهو ولا صلحا ولا مختارفا  
لان معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراف تأمل والاحسن ان يجاب بانه من الحذف والايصال  
والاصل عن عبد واقرى دليل على ذلك ما رواه الامام محمد في موطنه بقوله حدثني عبد الرحمن  
ابن ابى الزناد عن ابيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما  
قال لا تغفل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك اه فقد جعل الجاني مملوكا  
(قوله بل الجاني) ليس من لفظ الحديث واما هو عطف على حجة قوله واعلم انه لا تغفل  
عاقلة جناية عبد الخ اى بل يتحمل ذلك الجاني وحده اى ولو حكما كولى العبد كما افاده القهستاني  
او هو عطف على قوله ولا ما لزم يصلح او اعتراف و اى به ليربط قول المصنف الان يصدقوه  
بما قبله من المتن (قوله او تقوم حجة) هذا اذا اقامها قبل ان يقضى بها القاضى اى بالدية على  
المقر اما لو قضى بها في ماله ثم اقامها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب  
عليه بقضاء القاضى فلا يكون له ان يبطل قضاءه ببيئته صرح به فى المبسوط اه رمى (قوله  
باقرار المدعى عليه) متعلق بثبت وضيم وهو عائد على ما (قوله ولا عليه في ماله) معطوف على  
قوله فلاشئ عليها والضمير للقاتل (قوله لان تصادفهما) علة للزوم القاتل حصته فقط واما لم  
يلزم جميع الدية كما في المسئلة الاولى لانه لم يوجد التصديق من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة  
في الاولى وقد وجد هنا فافترا قافاده الزيلعي (قوله في ذلك) اى في دعوى القتل ط (قوله  
لان الحق عليه) اى وانما ثبت على العاقلة بطريق التحمل خانية (قوله لا العاقلة) هذا ليس  
في عبارة الخانية لكنه اخذه من مفهوم الحصر في قوله هو الجاني (قوله وهي غير متوجهة  
على العاقلة) بل على ابيه ان كان له أب وظاهره انه لا يلزم شئ بتلك الدعوى ط (قوله وبقي هنا  
شئ الخ) تخرج الجواب من وجه آخر حصله انا اذا قلنا بصحة اقرارهم يلزم جريان الحلف  
لان القاعدة ان كل موضع لو اقر به لزمه فاذا انكر يستحلف الا في اثنتين وخمسين صورة  
تقدمت آخر الوقف ليست هذه منها لكن اورد عليه ان الخصم هو الجاني كامر ولا يستحلف  
من ليس بخصم ومقتضاه ان لا يصح اقرارهم ووجهه ان الدية انما تلزمهم بطريق التحمل عن  
القاتل فاقرارهم في الحقيقة اقرار عليه فاذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم موجه اذ لا يمكن  
تحمل ما ليس بثبت بخلاف ما اذا اقر بالقتل وصدقوه فانه يلزمهم كامر لان تصديقهم الزمهم  
تحمل ما هو ثابت باقراره هذا والذي حرره العلامة الرملي لزوم التحليف على نفى العلم لما  
صرحوا به من انه لو قال كفلت بمالك على زيد وافر الكفيل بان له على زيد كذا وانكره زيد ولا  
بينه يلزم الكفيل دون الاصيل فيه علم ان الاقرار اذا وجد نفاذا على المقر لا يتوقف على الاصل  
اذ هو حجة وان كانت قاصرة ومسلتاً نظير هذه قال وقد ظفرت بالنقل في الثالث من جامع  
الفصولين دعوى القتل الخطأ على القاتل تسمع والبينة عليه تقبل بنية العاقلة ودعوى  
الدية على العاقلة بنية القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه عن بغ في آخر الفصل السادس  
ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم اه ملخصاى فان مفهومه ان تصح بقدر ما يخصهم

الموضحة بل الجاني (الان)  
يصدقوه في اقراره او تقوم  
حجة) وانما قبلت البينة هنا  
مع الاقرار مع انها لا تعتبر  
معه لانها ثبتت ما ليس بثبت  
باقرار المدعى عليه وهو  
الوجوب على العاقلة (ولو)  
تصادق القاتل وأولياءه المقتول  
على ان قاضى بلد كذا قضى  
بالدية على عاقلته بالبينة  
وكذبهما العاقلة فلاشئ  
عليها) اى على العاقلة لان  
تصادفهما ليس بحجة  
عليهم ولا عليه في ماله  
الاحصته لان تصادفهما  
حجة في حقهما زيلعي واعلم  
ان الخصم في ذلك هو  
الجاني لان الحق عليه ولو  
كان صيبا فالخصم أبوه  
خانية قلت يؤخذ من قوله  
الخصم هو الجاني لا العاقلة  
جواب حادثة الفتوى  
وهي ان صديقا عين صيبة  
فانت فأراد اولها تحليف  
العاقلة على نفى فعل الصبي  
والجواب انه لا تحليف لان  
ذلك فرع صحة الدعوى  
وهي غير متوجهة على  
العاقلة وبقي هنا شئ وهو  
ان العاقلة لو اقرت بفعل  
الجاني هل يصح اقرارهم  
بالنسبة اليهم حتى يقضى  
عليهم بالدية ام لا فان قلنا  
نعم ينبغي ان يجري الحلف  
في حقهم لظهور فائدته

من أولاد الحسين رضي الله عنهما ولم يتسعه لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رضي الله عنهما ثم بنوهم فان لم تتسعه هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى وآباء القاتل وابناؤه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون وليس احد الزوجين عاقلا للآخر وتماه في القهستاني **(قوله)** والقاتل عندنا كاحدهم (يعنى اذا كان من اهل العطاء أما اذا لم يكن فلا شئ عليه من الدية عندنا ايضا ذكره في المبسوط وعند الشافعى لا شئ عليه مطلقا معراج **(قوله)** فيشاركهم على الصحيح) تقدم في القسامة انه اختيار المتأخرين ومضى في الهداية هنا على عدم المشاركة قال في الكفاية وهو اختيار الطحاوى وهو الاصح وهو اصل رواية محمد اه لكن ذكر في العناية ان ما تقدم اتماهوا فيها اذا وجد القاتل في دار امرأة فادخلها المتأخرون مع العاقلة لتقديرها قاتلة بسبب وجوب القسامة أماماها فهو فيها اذا كانت قاتلة حقيقة والفرق ان القسامة تستلزم وجوب الدية على القسم اما بالاستقلال أو بالدخول في العاقلة عندنا بالاستقراء وقد تحقق المزوم فتحقق اللازم بخلاف القتل مباشرة فانه قد لا يستلزم الدية اه ملخصا وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع فتأمل **(قوله)** قبيلة سيده) اى مع سيده كما في الشرنبلالية عن البرهان وبعبارة الملتقى وعاقلة المعتق ومولى المولاة مولاة وعاقلة وهى اخصر واظهر **(قوله)** جنابة عبد) من اضافة المصدر الى فاعله واما اذا جنى حر على نفس عبد فسأى ط **(قوله)** ولا عمد) اى في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بحمل العاقلة فوجب القود به قهستاني \* (تنبيه) \* قال في الاشباه لا تعقل العاقلة العمد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض الاولياء أو صالح فان نصيب الباقيين ينقلب مالا وتحمله العاقلة اه اقول وقد قدمنا في باب القود فيما دون النفس عن العلامة قاسم انه خلاف الرواية ولم يقل به احد والنزى في سائر الكتب انه في مال القاتل فتنبه **(قوله)** أو قتله ابنه عمدا) الاولى كقتله كما عبر به فيما مر آخا ليكون تمثيلا للشبهة ومنها ما اذا قتل رجلا واحدهما صبي أو معتوه والآخر عاقل بالغ أو أحدهما بمجديد والآخر بعصا **(قوله)** ولا ما لم يصلح) اى عن دم عمد او خطأ اه ط فانه على القاتل حالا الا اذا أجل قهستاني **(قوله)** أو اعتراف) اى بقتل خطأ فانه على المقر في ثلاث سنين قهستاني **(قوله)** ولا مادون نصف عشر الدية) اى مادون أرض الموشحة وهو خمسمائة وهذا خاص فيما دون النفس اما بدل النفس فتحمله العاقلة وان قل كما لو قتل مائة رجلا حرا فعلى عاقلة كل مائة درهم او قتل رجل عبدا قيمته مائة مثلا لزمت العاقلة لان بدل النفس ثبت بالنص وجوبه على العاقلة اه ملخصا من العناية والكفاية \* (تنبيه) \* قدم الشارح قبيل فصل الجنين ان الصحيح ان حكومة العدل لا تحمليها العاقلة مطلقا اى وان بلغت أرض الموشحة وذكر الاتفاقى عن الكرخى ان العاقلة لا تعقل جنابة وقتت في دار الحرب فالدية في مال الجاني **(قوله)** لقوله عليه السلام (الح) ذكره فقهاؤنا في كتبهم عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا لكن قيل انه من كلام الشعبي قال في القاموس وقول الشعبي لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ليس بمحدث كما توهم الجوهرى ومعناه ان يجنى الحر على عبد لا العبد على حر كما توهم ابو حنيفة لانه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبدا قال الاصمعى كفت في ذلك لمبايوسف

والقاتل) عندنا (كأحدهم ولو) القاتل (امرأة أو صبيًا) ومجنونا (فيشاركهم على الصحيح) زيلعي (وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن مولى الموالاة مولاة) وقبيلة مولاة (و) اعلم انه (لا تعقل عاقلة جنابة عبد ولا عمد) وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر (ولا ما لم يصلح او اعتراف) ولا مادون نصف عشر الدية لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش



في ثلاث سنين) اعلم ان الواجب اذا كان ثلث الدية او اقل يجب في سنة واحدة وما زاد على  
 الثلث الى تمام الثلاثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة هداية  
 وفيها ولو قتل عشرة رجلا خطأ فعل كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء  
 بالكل **(قوله من وقت القضاء)** اي بالدية لا من يوم القتل والجناية كما قال الشافعي غرر الافكار  
**(قوله فان خرجت العطايا الخ)** ذكر في المجمع ودرر البحار انها تؤخذ في ثلاث سنين سواء  
 خرجت في اقل أو أكثر قال في غرر الافكار لكن في الهداية وغيرها انه ان اعطيت العطايا في  
 ثلاث سنين مستقبلة بعد القضاء بالدية في سنة واحدة او في اربع سنين تؤخذ الدية كلها منها في سنة  
 واحدة أو اربع سنين لان وجوبها في العطاء للتخفيف وذا حاصل في أي وقت أخذ فعلى هذا  
 كان المراد من ثلاث سنين ثلاث أعطية ولو اجتمعت عطايا سنين ماضية قبل القضاء بالدية  
 ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء اه اقول فعلى هذا يفرق بين  
 العطاء والرزق فان الرزق اذا خرج في اقل من ثلاث سنين يؤخذ بقدره كما قدمناه فالسنة فيه  
 على حقيقتها بخلاف العطاء تأمل ثم رأيت التصريح بالفرق في المجتبى معللا بان الرزق لما كان  
 مقدرا بالكفاية لزم الحرج بالاخذ منه في اقل من ثلاث سنين **(قوله وكل من يتناصر هو به)**  
 قال في الهداية والتبيين ويعقل اهل كل مصر عن اهل سوادهم لانهم يتابع لاهل المصر  
 فانهم اذا حاربهم امر استصروا بهم فيعتقلونهم اهل المصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن  
 كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر بأهل ديوانه لا يجيرانه  
 والحاصل ان الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاء  
 وقرب السكنى وبعد الديوان النصرة بالنسب وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعامل منها  
 اخوان ديوان أحدهما بالبصرة وديوان الآخر بالكوفة لا يعتل أحدهما عن صاحبه وانما  
 يعتل عنه اهل ديوانه ومن جنى جناية من اهل البصرة وليس له في اهل الديوان عطاء  
 واهل البادية اقرب اليه نسبا ومسكنه المصر عقل عنه اهل الديوان من ذلك المصرو لم يشترط  
 ان يكون ينهويين اهل الديوان قرابة لان اهل الديوان هم الذين يذبون عن اهل المصر ويقومون  
 بنصرتهم وقيل اذا لم يكونوا قريبا له لا يعقلونه وانما يعقلونه اذا كانوا قريباله وله في البادية  
 اقرب منهم نسبا لان الوجوب بحكم القرابة واهل المصر اقرب منهم مكانا فكانت القدرة  
 على النصرة لهم وصار نظير مشكلة الغيبة المنقطعة اه اي ان الولي الابعد ان يزوج اذا كان  
 الاقرب غالبا غاية وذكر الاتفاق ان القول الثاني اصح **(قوله على الاصح)** وقيل يؤخذ  
 من كل واحد في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما في الملق **(قوله ثم السنين الخ)** كان المناسب  
 ان يذكره بالفاء عقب قوله فان خرجت العطايا الخ **(قوله فان لم تسع القبيلة لذلك)** اي بان  
 تكون قلائل فتصير الحصة أكثر من ثلاثة او اربعة درمتين ثم عبارة الهداية وغيرها تسع  
 بتامين في او له فكان على المصنف التعبير به او حذف اللام من قوله لذلك والقبيلة غير قيد  
 قال في الهداية وعلى هذا حكم الرايات اذا لم تسع لذلك اهل راية ضم اليهم اقرب الرايات يعنى  
 اقربهم نصرة اذا حاربهم أمر الاقرب فالاقرب ويفوز ذلك الى الامام لانه هو العالم به اه  
**(قوله على ترتيب العصابات)** فيقدم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا اذا كان الجاني

الدين (في ثلاث سنين)  
 من وقت القضاء وكذا  
 ما يجب في مال القتال  
 عمدا بان قتل الاب ابنه  
 يؤخذ في ثلاث سنين عندنا  
 وعند الشافعي يجب حالا  
 (فان خرجت العطايا في  
 أكثر من ثلاث او اقل  
 تؤخذ منه) لحصول  
 المقصود (وان لم يكن)  
 القاتل (من اهل الديوان  
 فعاقلته قبيلته) واقارب  
 وكل من يتناصر هو به  
 تنوير البصائر (وتقسم)  
 الدية (عليهم في ثلاث سنين  
 لا يؤخذ في كل سنة الا  
 درهم أو درهم وثلث ولم  
 تزد على كل واحد من كل  
 الدية في ثلاث سنين على  
 اربعة) على الاصح ثم  
 السنين بمعنى العطايا  
 فهستاني فليحفظ (فان لم  
 تسع القبيلة لذلك ضم  
 اليهم اقرب القبائل نسبا  
 على ترتيب العصابات

ثم عم هذا الاسم فسميت الدية مقبلة وان كانت دراهم او دنانير اتقاني (قوله اى تمسكه)  
 الاولى تمسكها وفي بعض النسخ بدون ضمير (قوله والعاقلة اهل الديوان) قال في المغرب  
 الديوان الجريدة من دون الكتب اذا جمعها لانها قطع من القراطيس مجموعة ويروى ان  
 عمر اول من دون الدواوين اى رتب الجرائد للولاة والقضاة ويقال فلان من اهل الديوان  
 اى بمن اثبت اسمه في الجريدة اه وفي غاية البيان عن كافي الحاكم بلغنا عن عمر بن الخطاب  
 رضى الله تعالى عنه انه فرض المعاقلة على اهل الديوان وذلك لانه اول من فرض الديوان وجعل  
 العقل فيه وكان قبل ذلك على عشيرة الرجل في اموالهم ولم يكن ذلك منه تغيير الحكم الشرع  
 بل تقريرا له لانه عرف ان عشيرته كانوا يحملون بطريق النصرة فلما كان التناصر بالريات  
 جعل العقل عليهم حتى لا يجب على النسوان والصبيان لانه لا يحصل بهم التناصر اه وفي  
 المراج طعن بعض المحدين وقال لاجانية من العاقلة فتكون في مال القاتل لقوله تعالى ولا تزر  
 وازرة وزرا اخرى قلنا ايجابها عليهم مشهور ثبت بالا حاديث المشهورة وعليه عمل الصحابة  
 والتابعين فيزاد به على الكتاب على ان العاقلة يحملون باعتبار تقصيرهم وتركهم حفظه  
 ومراقبته وخصوا بالضم لانه انما قصر لقوته بانصاره فكانوا هم المقصرين وكانوا قبل الشرع  
 يحملون عنه تكريما واصطناعا بالمعروف فالشروع قرر ذلك وتوجد هذه العادة بين الناس  
 فان من لحقه خسران من سرقة او حرق يجمعون له مالا لهذا المعنى اه ملخصا (قوله وهم  
 العسكر) اى المراد بهم هنا العسكر قال في الدر المنثور في النساء والذرية ممن له حظ في الديوان  
 وكذا المجنون لاشئ عليهم من الدية واختلف في دخولهم لو باشر القتل مع العاقلة في  
 الغرامة والصحيح انهم يشاركون العاقلة كما في الشرع نبالة عن التبيين اه (قوله لمن هو  
 منهم) اى يعقلون لقاتل هو منهم قال في غرر الافكار فان كان غازيا فعاقلته ممن يرزق من  
 ديوان الغزاة وان كان كاتباً فعاقلته من يرزق من ديوان الكتاب اه وقيدته في الدر المنثور  
 كالفهستاني بكونه من اهل مصرهم لامن مصر آخر وقيل مطلقا قلت وفي الهداية ولا  
 يعقل اهل مصر لاهل مصر آخر اذا كان لاهل كل مصر ديوان على حدة وقال الاتقاني وهذا  
 اذا كان ديوان كل واحد من المصريين مختلفا لانه لم يوجد التناصر بينهما حينئذ واما اذا كان  
 ديوانهما واحدا وكان الجاني من اهل ديوان ذلك المصر الآخري يعقل عنه اهل ذلك المصر (قوله  
 خرج ما لقلب مالا الخ) اى خرج القتل الذى انقلب موجه الى المال بعارض صلح او شبهة  
 فانه لم يجب بنفس القتل فلا تحمله العاقلة كما يأتى (قوله فيؤخذ من عطائهم او من ارزاقهم)  
 اى لا من اصول اموالهم قال في الهداية ولو كانت عاقلة رجل اصحاب الرزق بقضى بالدية في  
 ارزاقهم في ثلاث سنين لان الرزق في حقهم بمنزلة العطاء ثم ينظر ان كانت تخرج ارزاقهم في كل  
 سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء او في كل ستة اشهر يؤخذ منه سدس  
 الدية او في كل شهر يؤخذ بمحضته من الشهر حتى يكون المستوفى كل سنة مقدار الثلث وان  
 كان لهم ارزاق في كل شهر واعطية في كل سنة فرضت في الاعطية لانه ايسر لان الاعطية  
 اكثر والرزق لكفاية الوقت فيتعسر الاداء منه اه (قوله والفرق الخ) وقيل العطة ما  
 يفرض للمقاتل والرزق ما يجبل لفقراء المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلين ونظر فيه الاتقاني (قوله

اى تمسكه ومنه العقل لانه يمنع القبائح (والعاقلة اهل الديوان) وهم العسكر وعند الشافعي اهل العشيرة وهم العصابة (من هو منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل) خرج ما لقلب مالا بصاح او بشبهه كقتل الاب ابنه عمدا فديته في ماله كما مر في الجسائيات (فيؤخذ من عطائهم) او من ارزاقهم والفرق بين العطية والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطاء ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل بصبره وعنايه في أمر

كاسر ( بين القريتين ) ولونزولوجه مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولادية ملتي ( ولو ) كانت الارض التي نزل فيها العسكر ( ملوكة فعلى ) ٥٦١ ( المالك ) بالاجماع لانهم سكان ولا يرا حون المالك في القسامة والدية

ددر لکن فی الملتی خلافا  
لابی یوسف فنبه ( و ) فيها  
( لو وجد في قرية لايتام لم  
يكن على الاتام قسامة  
وهي على عاقلتهم ) لانهم  
ليسوا من اهل البين ( وان  
كان فيهم مدرك فعليه ) لانه  
من اهل البين والواجبة  
\* ( فروع ) \* لو وجد في دار  
صبي او ممتوه فعلى عاقلتهما  
ولو في دار ذي حلف  
خسین ویدی من ماله ولو  
تعاقلا فعلى العاقلة ولو  
مر رجل في محلة فأصابه سهم  
أو حجر ولم يدرك من ابن ومات  
منه فعلى اهل المحلة القسامة  
والدية سر اجية وفي الحانية  
وجد بهيمة او دابة مقتولة  
فلا شئ فيها وان وجد  
مكاتب أو مدبر أو أم ولد  
قتلا في محلة فالقسامة  
والقيمة على عواقلهم في  
ثلاث سنين لو وجد البعد  
قتلا في دار مولاه فهدر  
الامديو نافيقيته على مولاه  
لغرمائه حالة والا مكاتب  
فقيمته على مولاه مؤجلة

ولو وجد المولى قتيلا في دار  
مأذونه مديونا أولا فعلى  
عاقلة المولى ولو وجد الحر  
قتلا في دار أبيه أو أمه أو

قبايل في اما كن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة الحال المختلفة في المصر زبلي ( قوله كاسرين  
القريتين ) اى على أقربهما وان استويا فعليهما زبلي ( قوله مختلفين ) اى مختلفين ( قوله  
فعلى كل العسكر ) اى تجب غرامة ما وجد خارج الحيام عليهم كلهم زبلي ( قوله فلا قسامة  
ولادية ) لان الظاهر ان العدو قتله حملا للمسلمين على الصلاح بخلاف المسئلة المارة وهي  
ما اذا اقتل المسلمون عصابة فاجلوا عن قتل فليس فيها جبهة الحمل على الصلاح فيق حال  
القتل مشكلا فواجبنا القسامة والدية على اهل ذلك المكان لو ردد النص باضافة القتل اليهم  
عند الاشكال وكان العمل بما ورد فيه النص أولى عند الاحتمال أفاده العناية ( قوله لكن  
في الملتی الخ ) استدراك على قوله بالاجماع وفي الهداية كما في الملتی وهو الموافق للمصرع اى  
يوسف في المحلة والدار من ان السكان يشاركون الملاك وعلى ما في الدرر يحتاج ابو يوسف الى  
الفرق وقد ذكره الزبلي بان نزول العسكر هنا للارتحال فلا يعتبره النزول في الدار للقرار  
فيعتبر ( قوله وفيها ) انظر ما مرجع الضمير فاني لم أر المسئلة في الدرر ولا في الملتی ( قوله  
وهي على عاقلتهم ) وكذا الدية وهو ظاهر ط ( قوله فعليه ) اى القسامة والدية ط عن  
الهندية والظاهر ان الدية تحملها عنه عاقلته وهل عليه الكل او تقسم على الرؤس كاسر في الدار  
المشتركة يحرم رأيت في غاية البيان عن شرح الكافي ان القسامة على المدرك وتكرر البين  
عليه لانه من اهل ذلك وعلى أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين وتامه فيها ( قوله ولو  
تعاقلا ) اى اهل الذمة ( قوله فلا شئ فيها ) اى لا غرامة ولا قسامة لو ردد النص في الآدمي  
على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ( قوله في دار مولاه ) أما في غير ملك مولاه فتجب  
القسامة والدية شر نبالية وتؤخذ القيمة في ثلاث سنين كما قدمه الشارح ( قوله فقيمته  
على مولاه الخ ) اى في ماله لان حق الغرامة كان متعلقا بماليته وجعلناه كأنه أهله ولو واجبة  
( قوله على مولاه ) اى دون العاقلة خانية ( قوله مؤجلة ) اى في ثلاث سنين تقضى  
منها كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته خانية ( قوله فعلى عاقلة المولى )  
اى الدية والقسامة ط عن الهندية ( قوله فالقسامة والدية على العاقلة ) اى عاقلة رب  
الدار وبعبارة الخانية فيه القسامة والدية على العاقلة والظاهر ان قوله والدية على العاقلة  
جاءة مستأنفة وأن القسامة على رب الدار الا ان يحمل على ان عاقلته حاضرون فتكون  
عليه وعليهم وفي الوالوجية واذا وجد الرجل قتيلا في دار الاب او الاخ فالدية على عاقلته  
وان كان هو الوارث اه والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المعاقل

كذا ترجم في عامة المعترات وفيه انه اذا كانت جمع معقلة وهي الدية لزم التكرار لان اقسام  
الديات مر مستوفى والمقصود هنا بيان من تجب عليهم الدية بأنواعهم واحكامهم وهم العاقلة  
فالمناسب ان يترجم بالمواقل لانه جمع عاقلة طوري وشر نبالية ( قوله جمع معقلة ) ككلام  
جمع مكرمه ( قوله لانهما تعقل الدماء من ان تسفك ) اولان الابل كانت تعقل بقاء ولي المقتول

المرأة في دار زوجها ( ٣٦ ) ( بن ) ( خا ) فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث اه  
كتاب المعاقل ( هي جمع معقلة ) بفتح فسكون فضم ( وهي الدية ) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك

فالدية على عاقلة ورثته) عند أنى حنيفة (وعندها وزفر لاشى فيه) أى فى القتل المذكور (وبه يفتى) كذا ذكره من لا يخسر و تبعاً لما رجحه صدر الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما أن الدار فى يده حين وجد الجرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هدراً وله أن القسامة إنما تجب بظهور القتل ٥٦٠ وحال ظهوره الدار لورثته فديته على

عاقلتهم لا يقال العاقلة إنما يتحملون ما يجب على الورثة تخفيفاً لهم ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لأن الإيجاب ليس للورثة بل للقتل حتى تقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه أن قتل أباه تجب الدية على عاقلته وتكون ميراثه قننه (ولو وجد في أرض موقوفة أو دار كذلك) يعنى موقوفة (على أرباب معلومة فالقسامة والدية على أربابها) لأن تديره اليهم (وإن كانت الأرض أو الدار موقوفة على المسجد فهو كالأرض وجد فيه) أى فى المسجد زيلى ودرر وسراجية وغيرها وقد قدمناه قلت التقييد بكون الأرباب الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقفاً على الفقراء والمساكين فإن الظاهر أن الدية تكون فى بيت المال لأنه حيث يكون من جملة ما يعدل لصالح المسلمين

غافلون اه اقول ويشمل أيضاً من قتله اللصوص فى غير بيته فأمل (قوله) فالدية على عاقلة ورثته (وقيل على عاقلته إذا اختلفت عاقلته وعاقلة ورثته والاول أصح كما فى الكفاية عن المبسوط قال فى العاقلة ولم يذكر القسامة فى الأصل فمنهم من قال لا تجب ومنهم من قال تجب واختاره المصنف اه أى صاحب الهداية (قوله) وعندها الخ) هو رواية عن الامام أيضاً اتقانى (قوله) تبعاً لما رجحه صدر الشريعة) حيث قال والحق هذا لأن الدار فى يده حال ظهور القتل فيجعل كأنه قتل نفسه فكان هدراً وإن كانت الدار للورثة فالعاقلة إنما يتحملون الخ قال الرملى وفى الحاوى القدسى وبه أى بقولهما تأخذ اه (قوله) وخالفهم ابن الكمال) حيث جزم فى مثله بقول الامام ولم يعرج على ما ذكره صدر الشريعة بل رد ما استند اليه بقوله لا يبالى الشعر بالسقوط رأساً وكذا تبع الهداية وشروحها فى تأخير دليل الامام المتضمن لتقضى دليلهما مع دفع ما ردد عليه وكيف لا والمتون على قوله فافهم (قوله) ولا يمكن الإيجاب على الورثة) أى نظراً الى الأصل فإن ما نزم العاقلة ليس بطريق الإيجاب عليهم ابتداء بل بطريق التحمل وإنما أصل الإيجاب على الورثة كما أفاده بقوله إنما يتحملون الخ وقيل أنه على العاقلة ابتداء وهو خلاف الصحيح كما قدمناه فى الجنايات فى فصل فى الغلبن (قوله) لأن الإيجاب ليس للورثة الخ) جواب قوله لا يقال وفى هذا جواب عما ذكره الشارح قبل ورقة بقوله وقد يقال لما كان هو لنفسه لا يدي غيره بالاولى لقوة الشبهة اه فيقال اذا كان الإيجاب لنفسه أصالة فكيف يدي عنها فلا شبهة أصلاً (قوله) حتى تقضى منه الخ) أى من الواجب المفهوم من الإيجاب وأجاب الاتقانى أيضاً بأن العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فما وجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة وهذا لأن عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا اه (قوله) فانه) أى لوجه المخالفة لصدر الشريعة وغيره وهى ظاهرة (قوله) على أربابها) الظاهر أن الدية تتحملها عنهم العاقلة تأمل (قوله) فهو كالو وجد فيه) فالوجود فى وقف مسجد محلة أو مسجد الجامع كالوجود فيهما وحكمهما قد تقدم رملى (قوله) قاله المصنف بحثاً) وقرره الرملى وقال وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة (قوله) ولو وجد فى معسكر فى فلاة) أحسن من قول الهداية فى معسكر أقاموا فى فلاة لأن المعسكر يفتح الكاف منزل العسكر وهو الخندق فكان حقه أن يقال فى عسكر كما قاله الاتقانى أما هنا فيصح إرادة المكان (قوله) فى الحيمة والفسطاط) أى فلو وجد القتل فى الحيمة والفسطاط وهو الحيمة العظيمة مغرب (قوله) على من يسكنهما) أى القسامة والدية لانهما فى يده كما فى الدار زيلى (قوله) وفى خارجهما الخ) عبارة الزيلى وإن كان خارجاً منها ينظر فإن كانوا نزولاً قبائل متفرقين فعلى القبيلة التى وجد فيها القتل الخ فالمراد كون القتل خارج الحيمة والفسطاط لا العسكر فانه غير منظور الى كونهم فى الخارج أو الداخل فقول الشارح تبعاً للفتح والدرر رأى ساكنو خارجها فيه نظر فندير (قوله) فعلى قبيلة الخ) لانهم لما نزولوا قبائل

فاشبه الجامع قاله المصنف بحثاً (ولو وجد فى معسكر فى فلاة غير مملوكة فى الحيمة والفسطاط على من يسكنهما) (قائل) وفى خارجهما) أى الحيمة والفسطاط (إن كانوا) أى ساكنو خارجها قبائل فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه



ويجئ فلاشي فيه كفاية (قوله غمله آخر) صوابه اسقاط لفظة آخر وعبرة الملتقى ولومع الجريح رجل جمل ومات في أهله فلا ضان على الرجل عند أبي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن اه وقد صرح في الوالولية بأن هذا بناء على ما اذا كان جريحا في قبيلة ثم مات في اهله اه وبه علم ان الكلام في الرجل الذي وجد في يده الجرح فتدر (قوله يضمن) لان يده بمنزلة الحلة فوجوده جريحا في يده كوجوده فيها هداية فتجب القسامة عليه والدية على عاقلة فكانه حمله مقتولا اتقاني وقدم في الملتقى قول ابي يوسف كالشارح فظاھر اختباره (قوله وفي رجلين) اى كانا في بيت كما في الهداية قال الرملى وفي امرأتين وامرأة ورجل كذلك واذا لم يكن معه أحدا فالقسامة والدية على عاقلة المالك اه (قوله بلا ثالث) اذ لو كان معهم ثالث يقع الشك في القاتل فلا يتبين واحد منهما كفاية وقال الرملى قيد به لانه لو وجد ثالث كان كالدار اه اى فجب على المالك اقول ومفاد هذه المسئلة تقييد ما مر من قوله واذا وجد في دار انسان فعليه القسامة الخ بما اذا لم يكن مع القاتل رجل آخر وكذا قوله قبله وان وجد في مكان مملوك فعلى المالك والافكان الظاهر هنا وجوب الضان على صاحب البيت الذى فيه الرجلان ولم أر من نبه على ذلك فليتأمل ثم رأيت في الدر الملتقى بعد ذكره قول ابي يوسف وقول محمد قال وفي قياس قول الامام تكون القسامة والدية على صاحب البيت اه ومثله في القهستاني وبه زال الاشكال لكن بقى انه يقال انهم مشوا على قول الامام في المسائل المارة حيث اعتبروا المالك فلم مشى هنا في الهداية والملتقى وغيرها على قول ابي يوسف ولعله لعدم رواية عنه في هذه المسئلة بدليل قوله وفي قياس قول الامام فتأمل (قوله خلافا لمحمد) حيث قال لا يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل انه قتله الآخر فلا يضمن بالشك هداية قال الرملى يعنى فالقسامة والدية على مالك البيت اعنى عاقلة تنبه اه وقدمه ان هذا هو قياس قول الامام فتأمل وقال الرملى ايضا وعندى ان قول محمد اقوى مدركا اذ قد يقتله غير الثانى وكثيرا ما وقع (قوله وفي قاتل قربة) الاضافة على معنى في (قوله وتدى عاقلتها) اى أقرب القبائل اليها نسباً لاجوارا اتقاني (قوله في هذه المسئلة) قيد به لان المرأة لا تدخل في العواقل فتحمّل الدية في صورة من الصور على ما يجئ في المعامل وتدخل في هذه المسئلة لانا جعلناها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة لانها لما وجبت على غير المباشر فعلى المباشر أولى وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها احد اما اذا كانت عشيرتها حاضرة تدخل معها في القسامة اه كفاية (قوله وان وجد قاتل الخ) هذا في الحر اما المكاتب اذا وجد قتيلا في دار نفسه فتدر اتفاقا لان حال ظهور قتله بقيت الدار على حكم ملكه لان الكتابة لا تنفسخ اذا مات عن وفاء فجعل كأنه قتل نفسه فيها فهدر دمه عناية وغرر الافكار ثم هذا حيث لم يعلم ان الاصوص قتلته لما في البدائع من باب الشهيد في الجنائز لو نزل عليه الاصوص ليلا في مصر فقتل بسلاح او غيره فهو شهيد لان القاتل لم يخلف بدلا هو مال اه قال في البحر هناك وبهذا يعلم ان من قتله الاصوص في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على احد لانهم لا يجبان الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم ان قاتله الاصوص وان لم يثبت عليهم لفرارهم فليحفظ هذا فان الناس عنه

غمله آخر لاهله فكث  
مدفئات لم يضمن الحامل  
عند ابي يوسف وفي قياس  
قول ابي حنيفة يضمن  
( وفي رجلين بلا ثالث  
وجد احدها قتيلا ضمن  
الآخر ) لان الظاهر ان  
الانسان لا يقتل نفسه  
( ديته ) عند ابي حنيفة  
خلافا لمحمد ( وفي قاتل  
قربة لامرأة كرر الحلف  
عليها وتدى عاقلتها ) وعند  
ابي يوسف القسامة على  
العاقلة ايضا لقتل الآخرين  
والمرأة تدخل في التحمل  
مع العاقلة في هذه المسئلة  
كذا في الملتقى وهو الاصح  
ذكره الزيلعي ( وان وجد )  
قتل ( في دار نفسه

اليوت وفي البزاية سئل محمد فيها وجدين قريبين هل القرب معتبر بالحيطان والاراضى  
قال الاراضى ليست في ملكهم واما تنسب اليهم كانتسب الصحارى فلى أقربهما بيوتا اه  
**( قوله والاراضى )** اى المملوكة لان حكمها حكم البنيان يجب على اهلها حفظها وحفظها  
قرب اليها رحى **( قوله والا لا )** اى وان لم يصل الصوت لا يجب على اهل الارض والقري بل  
ينظر ان وجد القتل في موضع يرفع به العامة ففي بيت المال والا فهدر كامر **( قوله وان**  
**التقى قوم بالسيف الخ )** هذا اذا اقتتلوا عصية والا فلا شئ فيه كما باتى آخر الباب مع  
الفرق بينهما **( قوله على اولئك )** اى القوم كان التعبير كما في الملتقى اظهر **( قوله**  
**منهم )** اى القوم **( قوله حتى يبرهن )** اى باقامة شاهدين من غير اهل الحلة لانهم كما باتى  
قريبا **( قوله لان بمجرد الخ )** علة لقوله ولا على اولئك **( قوله لان قوله حجة عليه )** لان  
دعواه تضمنت براءة اهل الحلة **( قوله حلف بالله الخ )** يعنى لا يسقط اليمين عنه بقوله قتله  
فلان غاية ما في الباب انه استثنى عن يمينه وهذا لا ينافي ان يكون المقر شريكه في القتل او  
ان يكون غيره شريكه معه فاذا كان كذلك يحلف على انه ما قتله ولا عرف له قاتلا غير  
فلان غاية **( قوله ولا يقبل الخ )** اشار الى انه ليست فائدة الاستثناء بقوله على زيد **( قوله**  
**وبطل الخ )** اى اذا ادعى الولي على رجل من غير اهل الحلة وشهداثنان منهم عليه لم يقبل عنده  
وقالا تقبل لانهم كانوا برضية ان يصيروا خصماء وقد بطل ذلك بدعواه على غيرهم كلوكيل  
بالخصومة اذا عزل قبلها وله انهم جعلوا اخصاء تقديرا لآثر الزلم قاتلين للتقصير الصادر منهم  
وان خرجوا من حجة الخصوم فلا تقبل كالوصى اذا خرج من الوصاية ببلوغ الغلام او بالعزل  
وتمامه في الغاية وغيرها واما لو ادعى الولي على واحد منهم بعينه لم يقبل شهادتهما عليه  
اجماعا كما في الملتقى لان الخصومة قائمة مع الكل لان القسامة لم تسقط عنهم قال في الحبرية الا  
في رواية ضعيفة عن ابي يوسف لا يعمل بها \* **( تنبيه )** نقل الحموي عن المقدسي انه قال  
توقفت عن الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام فان  
من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل الانفس في المحلات الحالية عن غير اهلها معتمدا على  
عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قولهما لاسما والاحكام تختلف  
باختلاف الايام وقد خبر المتقى اذا كان الصحابان متفقين وتماه في حاشية الرحى ونقله  
السائحاني أقول لكن في تصحيح العلامة قاسم ان الصحيح قول الامام على ان الضرر المذكور  
موجود في المسئلة الثانية ايضا وقد علمت الاتفاق فيها الا في رواية ضعيفة نعم القلب يميل الى  
ما ذكره ولكن اتباع اسلم **( قوله ومن جرح في حى )** يعنى ولم يعلم الجرح والافلاقسامة  
بل فيه القصاص على الجراح او الدية على عاقلة غنية **( قوله فبقي ذافراش )** اشار الى انه  
صار ذافراش حين جرح فلو كان صحيحا بحيث يجيى وبذهب فلا ضمان فيه بالاتفاق كما في  
الغاية **( قوله فالدية والقسامة على ذلك الحى )** لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا  
ولهذا وجب القصاص وتماه في الغاية **( قوله خلافا لابي يوسف )** اى قال لا ضمان ولا  
قسامة لان ما حصل في ذلك الحى مادون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم يكن ذافراش  
شربلاية **( قوله فلو معه )** اى مع رجل **( قوله به رفق )** هو بقية الروح اتقانى فلو كان يذهب

والاراضى واقره المصنف  
( اذا كان يصل صوت اهل  
الارض والقري اليه والا  
لا ) كامر ( وان التقي قوم  
بالسيف فأجلوا ) اى  
تفرقوا ( عن قتل فعلى  
اهل الحلة ) لان حفظها  
عليهم ( الا ان يدعى الولي  
على اولئك او ) يدعى  
( على ) بعض ( معين منهم )  
فلم يكن على اهل الحلة  
شئ ولا على اولئك حتى  
يبرهن لان بمجرد الدعوى  
لا يثبت الحق وبرئ اهل  
الحلة لان قوله حجة عليه  
( ومستحلف ) على صيغة  
اسم المفعول ( قال قتله  
زيد حلف بالله ما قتلت  
ولا عرفت له قاتلا غير  
زيد ) ولا يقبل قوله في  
حق من يزعم انه قتله  
( وبطل شهادة بعض اهل  
الحلة بقتل غيرهم ) خلافا  
لهما ( او ) بقتل ( واحد  
منهم ) بعينه للتهمة ( ومن  
جرح في حى فنقل ) منه  
( فبقي ذافراش حتى مات  
فالدية والقسامة على ذلك  
( الحى ) خلافا لابي يوسف  
فلو معه جريح به رفق

(لإقسامه) ولادة على أحد ابن كمال (و) أما (الدية على بيت المال) لأن الغرم بالغنم ثم إنما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال (ان كان نائياً) أى بعيداً ٥٥٧ (عن المحلات والا) يكن نائياً بل قريباً منها (فعلى أقرب المحلات

إليه) الدية والقسامة  
لأنه محفوظ بحفظ أهل  
الحلة فتكون القسامة  
والدية على أهل المحلة  
وكذا في السوق النائي  
إذا كان من يسكنها في  
الليالي أو كان لأحد فيها  
دار مملوكة تكون القسامة  
والدية عليه لأنه يلزمه  
صيانة ذلك الموضع فيوصف  
بالتقصير فيجب عليه  
موجب التقصير كما في  
العناية معزياً للنهاية قلت  
وبه أفنى المرحوم أبو  
السعود أفندى مفتي  
الروم واعتمده المصنف  
وان خلاعه المتون لأنه  
مصرح به في غالب الفتاوى  
والشروح فليحفظ (ويهدر  
لو) وجد (في بركة أو  
وسط الفرات) إذا كان  
يمر به الماء لا محتسباً كما  
سيجي إذا لا يد لأحد  
وقيل إذا كان موضع  
انبعاث مائه في دار الإسلام  
تجب الدية في بيت المال  
لأنه في أيدي المسلمين  
ابن كمال (وفي نهر صغير)  
هو ما يستحق به الشفعة  
(على أهله) لأخصاصهم

(قوله لإقسامه) لأن هذا أمر يقع في الليل عادة ولا يكون هناك أحد يحفظه والقسامة تجري  
في موضع يتوهم وجود من يعرف قائله أفاده الاتفاق (قوله) وأما الدية على بيت المال  
وتؤخذ في ثلاث سنين لأن حكم الدية التأجيل كما في العاقلة فكذلك غيرهم ألا ترى أنها تؤخذ  
من مال المقر بقتل الخطأ في ثلاث سنين أه اختار (قوله) لأن الغرم بالغنم أى لما كان عامة  
المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الأعظم كان الغرم عليهم في دفع من  
مالهم الموضوع لهم في بيته ط (قوله) فيما ذكر) يشمل الشارع الأعظم السجن والجامع  
والذي رأيت في شروح الهداية ذكر هذا القيد أعنى قوله إذا كان نائياً في السوق النائي  
المملوك والظاهر الإطلاق لما تقدم من أنه لو وجد في فلاة غير مملوكة فالعبرة القرب لكن  
في الطوري عن المتنق ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس فالدية في بيت  
المال من غير قسامة أه فإن المسجد الحرام غيرناه عن المحلات وكذا السجن عادة فليتأمل  
(قوله) بل قريباً منها) الظاهر أن المعتبر فيه سماع الصوت (قوله) وكذا في السوق النائي الخ)  
استثناء في المعنى من قوله إذا كان نائياً أى أن الدية على بيت المال في السوق النائي إلا إذا كان  
فيها من يسكنها ليلاً الخ وأفاده أنه لا عبرة بسكنى النهار تأمل والسوق مؤنثة وتذكر كما في  
القاموس (قوله) موجب التقصير) يفتح الجيم هو القسامة والدية ط (قوله) معزياً للنهاية)  
وعزاه فيها إلى مبسوط فخر الإسلام ومثله في الكفاية والمعراج وعزاه الاتفاق إلى شرح  
الكافي (قوله) قلت وبه) أى بما في المتن من الوجوب على أقرب المحلات أقول وهو  
الموافق لما تقدم تقريره من أن المعتبر أولاً الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة (قوله)  
في بركة) أى غير مملوكة ولا قريبة من قرية أو نحوها كما يعلم بمابعده وغير متنفذ بها لعامة المسلمين  
والأفعلى بيت المال كامر (قوله) أو وسط الفرات) ليس بقيد بل المراد مروءة في نهر كبير  
احترازاً عن الصغير وعملاً لو كان محتسباً في الشط ومربوطاً أو ملقى على الشط أفاده ابن كمال  
وغيره ويعلم بمابعده (قوله) ابن كمال) وتام عبارته بخلاف ما إذا كان موضع انبعاثه في دار الحرب  
لأنه يحتمل أن يكون قتل أهل الحرب أه وعزاه إلى الكرخي جازماً به ولم يعبر عنه بقيل كما  
فعل الشارح وكذا جزم به القهستاني وعزاه شراح الهداية إلى مبسوط شيخ الإسلام وغيره  
لكن قال العلامة الاتفاقى أنه ليس بشئ لأنه خلاف مانص عليه محمد في الأصل والجامع الصغير  
والطحاوى وغيره حيث لم يعتبروا ذلك ولأن الفرات ونحوه ليس في ولاية أحد فلم يلزم حفظه  
على أحد والا لزم اعتبار ذلك في الفازة البعيدة أيضاً لأنه قتل المسلمين لأحالة أه ملخصاً قلت  
والمراد بموضع انبعاثه موضع انفجاره ونسبه (قوله) على أهله) أى تجب القسامة والدية  
عليهم هداية أى على عاقلتهم اتفاقاً تأمل (قوله) أو وقفاً لأحد) أى لأرباب معلومين (قوله)  
فعلى أقرب المواضع الخ) عبارة الإمام محمد كما نقله الاتفاقى فعلى أقرب القبائل إلى ذلك  
الموضع من المصر القسامة والدية أه والظاهر أن القرية كذلك لو فيها قبائل والأقارب

به (ولو كانت البرية مملوكة) أو وقفاً (لأحد) كامر وسيجي (أو كانت قريبة من القرية) أو الأخبية أو القسطنط  
بحيث يسمع منه الصوت (تجب على المالك) أو ذى اليد (أو على أهل القرية) أو أقرب الأخبية زيلبي (ولو محتسباً  
بالشط) أو بالجزيرة أو مربوطاً أو ملقى على الشط (فعلى أقرب) المواضع إليه من القرى والأبصار زاد في الحاشية

قتيل سواء كان القتل ذا اليد او غيره فلا تجب بمجرد اليد دية القتل في صورتين لاعلى عاقلة ذى اليد ان كان له عاقلة ولاعلى نفسه ان لم يكن له عاقلة واما تجب الدية اذا ثبت انها لذى اليد فاذا ثبت انها له فان كان القتل غيره فالدية على عاقلة رب الدار او على نفسه ان لم تكن له عاقلة وان كان القتل هورب الدار فهي مسئلة خلافية سيذكرها المصنف بعد فعند الامام ديتة على عاقلة ورثته وعندها لاشئ فيه لانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة وللامام ان الدية للمقتول والورثة يخلفونه فالاييجاب عليهم له لالههم لكن يرد عليه انه اذا لم تكن له عاقلة ولا ورثته لايدى هول نفسه فلايدى له غيره بالاولى هذا تقرير مراد الشارع في هذا المحل ولكن تعبيره عنه غير محرز فتدبر وياتى تمام الكلام على المسئلة الخلافية في محله **( قوله**  فالقسامة  **والدية الخ )** الظاهر ان الدية ائماوجب ايضا عليهم لا على عاقلتهم لعدم حضور العاقلة فلايتأتى التفصيل المار في الدار تأمل **( قوله**  على من فيها الخ ) يشعل اربابها حتى تجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمدوا والمالك ذلك وغير المالك سواء هداية **( قوله**  اتفاقا الخ ) هذا على ماروى عن ابى يوسف ظاهر لانه يجعل السكان والملاك في القتل الموجود في الحلة سواء وكذا هنا واما عندهما ففي الحلة السكان لايشاركون الملاك لان تدبير الحلة الى الملاك دون السكان وفي السقنة هم في تدبيرها سواء لانها تنقل فالمعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة وهم في اليد عليها سواء بخلاف الحلة والدار لانها لا تنقل كفاية **( قوله**  وفي مسجد حلة ) ومثله مسجد القبيلة قال في التارخانية عن المتتقى ان كان في مسجد لقبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لايعلم من المسجد واما يصلى فيه غرباء فان كان يعلم الذى اشتراه وبناء كان على عاقلته القسامة والدية وان كان لايعرف الذى بناء كان على اقرب الدور منه وان كان في درب غير نافذ ومصلاه واحد كان على عاقلة اصحاب الدور الذين في الدرب واذا وجد القتل في قبيلة فيها عدة مساجد فهو على القبيلة وان لم تكن قبيلة فهو على اصحاب الحلة واهل كل مسجد محتله اه **( قوله**  الخاص باهلها ) وهو غير النافذ كما يعلم من قوله في الشارع الاعظم هو النافذ **( قوله**  وقد حققه ابن كمال الخ ) اعلم ان من لاخسر ورحمه الله تعالى قسم في الدرر الطريق الى قسمين خاص وهو غير النافذ وعام وهو النافذ وهو قسمان ايضا شارع الحلة وهو مايكون المرو في اكثرها لاهلها وقد يكون لغيرهم ايضا والشارع الاعظم وهو مايكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية واقره المصنف في المنح ونازعه ابن كمال وكذا الشرنبلالى بانه غير مسلم بل الحمل الصحيح ان يراد بشارع الحلة الخاص باهلها وهو ما ليس نافذا لان لزوم القسامة والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون الامع الخصوص بالتصرف في المحل ولذا قال في البدائع والقسامة في قتل يوجد في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة وجسورها لانهم يوجد الملك ولا يدالخصوص اه وبه تعلم ما في قول الشارع وقد حققه من لاخسر و **( قوله**  والجامع ) هذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته قهستانى وفي التارخانية عن المتتقى وجد في المسجد الجامع ولايدرى قتله اوزحه الناس يوم الجمعة فقتلوه ولايدرى من هو فعلى بيت المال كما يكون على اهل الحلة لو وجد فيها وكذلك لو قتل رجل بالسيف ولايدرى من هو فعلى بيت المال

حتى يقضى منه ديونته وان لم يبق للورثة شئ ثم الورثة يخلفون فيكون الايجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هول لايدى لنفسه فغيره بالاولى اقوة الشبهة فتأمل **( وان )** وجد **( في الفلك**  فالقسامة  **والدية درر )** على من فيها من الركاب **( والملاحين )** اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة **( وكذا**  العجلة  **)** حكمها كفلك وفي مسجد حلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن كمال يستند للبدائع وقد حققه من لاخسر وواقره المصنف **( على**  اهلها وسوق مملوك على الملاك  **)** وعند ابى يوسف على السكان ماتقى **( وفي**  غيره  **)** اى غير المملوك **( والشارع الاعظم )** هو النافذ **( والسجن والجامع )** وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين للواحد منهم ولا للجامعة يحصون

٣ قول المحقق قوله وقد حققه ابن كمال لعل صوابه كما افاده ابن كمال الخ اى كما يدل عليه كلامه آخره لقوله ليفهم



قوله وحيد فلا عبرة للقربط ( قوله لان تديره الخ ) علة لحذف تقديره والا فعلى المالك  
 وذى الولاية لان الخ ط ( قوله فعليه القسامة ) فتكرر عليه الأيمان ولوالجية ولوالدار  
 مناقلة لاحد فيها طورى وهذا اذا ادعى ولى القتل القتل على صاحب الدار فلو ادعى على  
 آخر فلا قسامة ولا دية على رب الدار تثار خانية ( قوله ولو عاقلته حضورا ) اى فى بلده كفى  
 الشرب لالة عن البرهان ( قوله خلا فالابى يوسف ) حيث قال لا يدخلون معه لأنه لا ولاية  
 لغيره على داره ولهما أنه لما اجتمعوا للحفظ والتناصر ثبت لهم ولاية حفظ الدار بحفظ  
 صاحبها بخلاف ما اذا كانوا غيا ولوالجية ( قوله اى الدية والقسامة ) الاولى الاقتصار على  
 القسامة مراعاة لافراد الضمير ولان الدية على عاقلة اهل الحطة كفى العناية وغيرها وفى  
 الشرب لالة يبنى التفصيل كاتقدم فى الحجة فتجب الدية فى دعوى العمد عليهم وفى الخطأ على  
 عاقلتهم اه واعترضه ابو السعود بأن التفصيل خلاف ظاهر الرواية كامر ( قوله على اهل  
 الحطة ) بالكسر مى ما خطه الامام اى افرزه وميزه من اراض وأعطاه لاحد كما فى الطلبة  
 قهستانى ( قوله دون السكان ) كالمستأجرين والمستعيرين كالقسامة على اربابها وان كانوا  
 غيا تثار خانية وكالمشتريين الذين يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك  
 وان كانوا يقضونها قهستانى ( قوله فان باع كلهم فعلى المشتري ) اى دون السكان والحاصل  
 انه اذا كان فى حجة املاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لأنه  
 انما يكون ولاية تدير الحجة اليهم واذا كان فيها املاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان  
 سكان فلا شئ عليهم وهذا كله عندها وأما عند ابى يوسف فالثلاثة سواء فى وجوب القسامة  
 وتماه فى شرح الطحاوى قيل هذا فى عرفهم وامانى عرفنا فعلى المشتري لان التدير اليهم كما  
 اشير اليه فى الكرمانى قهستانى وقيد بالحالة لان لو وجد قتل فى دار بين مشتري وخطة فانهما  
 متساويان فى القسامة والدية بالاجماع وتماه فى العناية ( قوله فى على عدد الرؤس ) فان  
 كان نصفها لزيد وعشرها لعمره والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلهم اثلاثا  
 متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء فى الحفظ والتدير وكذا لو وجد فى نهر مشترك  
 قهستانى ( قوله فعلى عاقلة البائع ) اى فالدية على عاقلة البائع هكذا قاله الشراح وفى المنع  
 اى الدية والقسامة اه اقول الظاهر انه يجرى فيه التفصيل المار وهو ان العاقلة ان كانوا  
 حضورا دخلوا معه فى القسامة والا فلا تأمل ( قوله خلا لهما ) حيث قال ان لم يكن فيه  
 خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء كان الخيار للبائع او المشتري  
 ابن كمال فالحاصل انه اعتبر اليد وما اعتبر الملك ان وجد والاتوقف على قرار الملك كفاية  
 ( قوله ولا تمقل عاقلة الخ ) اى اذا أنكرت العاقلة كون الدار لذى اليد وقالوا انها ودية او  
 مستعارة او مستأجرة غناية ( قوله ولا يكتفى بمجرد اليد ) لان الظاهر لا يصلح حجة الاستحقاق  
 ويصلح للدفع ( قوله حتى لو كان به ) اى بمجرد اليد اهاح ( قوله ولا نفسه ) بالرفع عطفا على  
 عاقلة فانهم ( قوله در الخ ) عبارة الدرر وتدى عاقلته اذا ثبت انها له بالحجة وهذا اذا كان له  
 عاقلة والا فعليه كاسر مرارا لا بمجرد اليد حتى لو كان به لاندى عاقلته ولا نفسه اه فقوله  
 ولا نفسه معناه ولا يدى هو حيث لا عاقلة له والحاصل انه اذا كانت دار فى يد رجل ووجد فيها

لأن تديره لاربابه وسيجي  
 متاقتنه ( وان وجد فى  
 دار انسان فعليه القسامة )  
 ولو عاقلته حضورا دخلوا  
 فى القسامة ايضا خلا فالابى  
 يوسف ملتقى ( والدية على  
 عاقلته ) ان ثبت انها له  
 بالحجة كما سيجي وكان له  
 عاقلة والا فعليه ( ومى )  
 اى الدية والقسامة ( على  
 اهل الحطة ) الذين خط  
 لهم الامام اول الفتح ولو  
 بقى منهم واحد ( دون  
 السكان والمشتريين ) وقال  
 ابو يوسف كلهم مشتركون  
 ( فان باع كلهم فعلى المشتريين )  
 بالاجماع ( وان وجد فى  
 دار بين قوم لبعض اكثر  
 فى على ) عدد ( الرؤس )  
 كالشفعة ( وان بيعت ولم  
 تقبض ) حتى وجد فيها قتل  
 ( فعلى عاقلة البائع وفى  
 البيع بخيار على عاقلة  
 ذى اليد ) خلا لهما  
 ( ولا تمقل عاقلة حتى يشهد  
 الشهود انها ) اى الدار  
 التى فيها قتل ( لذى اليد )  
 ولو هو القتل كما سيجي  
 ولا يكتفى بمجرد اليد حتى  
 لو كان به لم تد عاقلته ولا  
 نفسه درر معللا بأنه لا  
 يمكن الايجاب على الورثة  
 للورثة لكن فيه بحث لما  
 تقرر ان الدية للمقتول

لان العبرة للملك والولاية كما افاده المصنف مستندا للولولية ٥٥٤ والبازية قلت وسيجيء التصريح به

على الفقراء والمساكين فالدية في بيت المال كسأني عن المصنف بخا (قوله) لان العبرة للملك والولاية) فيه ان الولاية في اوقف لو اوقفه اوله جعلها له لا للموقوف عليهم (قوله) وحيثذ) أى حين اذا كانت الدية في المملوك والموقوف الخاص على اربابه فلا عبء للقرب المشروط بسماع الصوت الا في مباح لملك عليه لاحد ولا يدى بد خصوص ودخل تحت ذلك المباح شيان المفازة التي لا ينفع بها احد والقلاة المتفع بها التي في أيدي المسلمين فبيهما يعتبر القرب بأن ينظر الى اقرب موضع يسمع منه الصوت فتجب القسامة على اهله فان لم يسمع منه الصوت فان كان في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كما يذكره المصنف قريبا والا فهدر كما فهم من قول المصنف بشرط سماع الصوت كما قررناه وهذا ما نقله طه عن الهندية عن المحط من ان القليل اذا وجد في فلاة فان مملوكة فالقسامة والدية على المالك وقياته والا فان كان يسمع منه الصوت من مصر اى مثلا فعليه القسامة والا فان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلأ فالدية في بيت المال والا فدمه هدر اه ملخصا وعلى هذا فقول الخانية ولوفى موضع مباح الا انه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال محمول على ما اذا لم يكن بقره مصر او قرية يسمع منه الصوت بدليل انه في الخانية جزم باشتراط السماع اولا كما قدمناه عنه والحاصل ان المعتبر أو لاهو الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة \* (تبييه) \* قال في التارخانيه وان لم تكن الارض ملكا وكان يسمع منه الصوت فعلى اقرب القبائل من المصر الى ذلك الموضع اه فأفاد ان القسامة ليست على جميع اهل المصر بل على اقرب قبيلة منها الى ذلك الموضع فليحفظ (قوله) ولو للجماعة يحصون) اى لو كان لواحد أو للجماعة يحصون كالموقوف على معلومين (قوله) لكن سيجيء) اى في المتن قريبا (قوله) فتأمل) اشار به الى امكان الجمع بأن يحمل قول البدائع والادعية على احد اى من الناس اه ح اى فلا ينافى وجوبها في بيت المال ولكن هذا حيث لا قرب والا فالوجوب على من يسمع الصوت كما علمت (قوله) فليحجر) أقول تحريره ان فيه خلافا فان ما عراه القهستاني الى الكرمانى من انه ليس على الغاصب دية هو المذكور في شرح الهداية عند قوله الآتى وان بيعت ولم تقبض وقال الزبلي هناك بخلاف ما اذا كانت الدار ودعية اى حيث يضم المالك لان هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهو انما يجب على من كان قادرا على الحفظ وهو من يده اصاله لا يد نيابة ويد المودع يد نيابة وكذا المستعير والمرتهن وكذا الغاصب لان يده امانة لان العقار لا يضمن بالغصب عندنا ذكره في النهاية وذكر في الهداية ما يدل على ان الضمان على الغاصب اه اى بناء على القول بأن الغصب يتحقق في العقار ورجحه غير واحد من أئمتنا منح (قوله) وان مباحا (الخ) اى ولا يسمع منه الصوت كما قدمناه (قوله) لما ذكرنا (الخ) هذا ذكره الوالوجي تعليلا لقوله قبله وانما تجب الدية والقسامة على اقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت لكنه فصل بين التعليل والمعلل بما ذكره المصنف متنا من قوله وراعى حال المكان الخ فظن الشارح انه تعليل لك وليس كذلك كما علمت من ان محل الوجوب هنا على بيت المال اذا كان بعيدا عن العمران لا يسمع منه الصوت (قوله) ليس صاحب الارض منها) مفهومه انه لو كان منها دخلا معه اذا كانوا عاقلته تأمل (قوله) فهذا صريح (الخ) لاحاجة اليه مع مقدمه من

في المتن تبع للدرر وغيرها  
وحيثذ فلا عبء للقرب  
الا اذا وجد في مكان  
مباح لملك لأحد ولا يد  
والأقلى ذى الملك واليد  
والمزاد بالولاية واليد  
الخصوص ولو للجماعة  
يحصون فلولعامة المسلمين  
فلا قسامة ولا دية على  
احد بدائع لكن سيجيء  
وجوبا في بيت المال فتأمل  
والمزاد باليد ايضا المحقة  
ربما الاراضى التي لها  
مالك اخذها وال ظلما  
فيبنى ان يكون القليل  
فيها هدر ا لانه ليس على  
الغاصب دية قهستاني  
عن الكرمانى فليحجر  
(وان مباحا لملكه في أيدي  
المسلمين تجب الدية في  
بيت المال) لما ذكرنا انه اذا  
كان بحال يسمع منه الصوت  
يجب عليه الغوث كذا في  
الولولية وفيها (ولو  
وجد) قيل (في ارض  
رجل الى جانب قرية ليس  
صاحب الارض منها) اى  
من اهل القرية (فهي  
عليه) على رب الارض  
(لا على اهله) اى القرية  
لان العبرة للملك والولاية  
اه قلت فهذا صريح في  
ان القرب انما يعتبر اذا  
وجد في ارض مباحة للملك ولا موقوفة

(قوله)

لانه في يد فصار كأنه في داره (ولو اجتمع) ٥٥٣ فيها (سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم)

علا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها تخفيفا وبه جزم في الجوهره وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل الحلة التي فيها القتل على الدابة (وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين) او قيلين (فعلى اقربهما) لما روى انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجسد الى احدها اقرب بشر فقتل عليها بالقسامة ولو استويا فقلبهما وقيد الدابة اتفاقا قهستاني (بشرط سماع الصوت منهم) هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه وعبارة البرجندى نقلا عن الكافي يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه القوت فينسبون الى التقصير في النصرة (والا) بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) تلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجمعون قاتلين تقديرا (ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل فان كان مملوكا

والدية قهستاني وعلى الاول متى المصنف حيث قال وان تكن ملكا لهم وحينئذ فالفرق بين الدابة والدار حيث تجب الدية على مالكها دون ساكنها كما سيأتي ان الدار لاتقطع يد مالكها عنها في الرأي والتدبير وان أجزاها بخلاف الدابة فان التصرف فيها لذي اليد (قوله) لانه في يده الضمير الاول للقتيل والثاني للسائق وكذا قوله فصار كأنه في داره (قوله) فالدية عليهم جميعا (اي على عواقلهم والقسامة عليهم غناية) (قوله) وان لم تكن ملكا لهم (ان وصية اى سواء كانت ملكا لهم او لا ولا ينظر فيما لو كان المالك احدهم بان كان هو السائق مثلا والقائد او الراكب اجنبي او بالعكس والاطلاق يشمل هذه الصور ويدل عليه ما ذكره الاتفاقى لو وجد القتل في سفينة فالدية على من فيها من مالك وراكب لانها تنقل وتحول فالضمان فيها بثبوت اليد لا بالنصرة كالدية اه افاده سعدى (قوله) عملا بيدهم) اشارة الى الفرق المار بين الدابة والدار (قوله) وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لأخص السائق فينبغي ان يكون القائد والراكب مثله ويشير اليه ما في المحوى عن الرمز حلوا جائزة ظاهرة فاذا هو قتل لاشئ فيه ابو السعود (قوله) وبه جزم في الجوهره) لكن في الكفاية انه رواية عن ابي يوسف في غير رواية الاصول (قوله) وان مرت دابة) اى ولم يكن معها احد مسكين اذا لومعها سائق او نحوه فقد مر آثقا (قوله) او قيلتين) او سكتين او محلتين قهستاني (قوله) فعلى اقربهما) اى من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فعلى مالكه قهستاني ويأتى قريبا وقال وفيه اشعار بانه لو وجد بين ارض قرية وبيوت قرية فعلى الاقرب (قوله) ولو استويا فقلبهما) فلو كان في احدى القريتين الف رجل وفي الاخرى اقل فالدية على القريتين نقصان بلا خلاف ط عن الهندية اقول وقد علمت ان من الشروط الدعوى من الولي فاذا ادعى على احدها دون الاخرى كيف الحكم والذي يظهر لي بجناحه وادعى على احدى المستويتين لاتسقط القسامة عن الاخرى لان الوجوب عليهما فهو كما لو ادعى على معين من اهل محلة واما لو ادعى على البعدى فهو ابراء منه للقرني لان اصل الوجوب عليها وحدها كما لو ادعى على واحد من غير اهل المحلة ولا راجع (قوله) وقيد الدابة اتفاقا) فالحكم كذلك لو وجد طريقا بينهما ط (قوله) بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه الزيلعي وصاحب الهداية بقيل لكن جزم به في الحانة والولولجية وتبعهما ابن كمال وصاحب الدرر وجعله متنا للصف وكذا في المواهب ووجهه ظاهر وفاده انه ان لم يسمع منه الصوت فدمه هدر لكن هذا اذا لم يكن المكان مملوكا او عليه يد خاصة او عامة كما يأتي تقريره (قوله) هكذا عبارة الزيلعي) اى على ما في بعض النسخ وفي بعضها مثل ما في الدرر ويمكن ارجاع الكل الى معنى واحد فقوله منهم صلة سماع وقوله منه حال من الصوت وهو معنى ما في الكافي على ان الغالب انه اذا كان بحيث يسمعون صوته فهو يسمع صوتهم لكن لما كان مدار الضمان على نسبة التقصير اليهم بعد اغاثته كان الملحوظ سماعهم صوته لا بالعكس فأورد الشارح عبارة الدرر وغيره لبيان المراد في كلام المصنف فتدبر (قوله) لا يسمعون) كذا فيما رأيت من النسخ والصواب اسقاط لانتساب التعليل (قوله) وكذا لو موقوف على ارباب معلومين) اى يجب القسامة والدية عليهم كما سيأتي (قوله) على ارباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالموقوف

يجب القسامة على الملاك والدية على عاقلتهم (وكذا لو موقوف على ارباب معلومين)

لو وجد في دار المأذون في الولوالجية ان الاستحسان ان تجب القسامة على المولى وبخيرين  
الدفع والفداء لان العبد لو أقر بالجناية الخطأ لا يصح اقراره فلا يخلف اهـ ( قوله وانه مات  
حتف انه ) الوالوالحال فالهزمة مكسورة والضمير للميت الذي لا أثر به اهـ ( قوله والغرامة )  
اي الدية تتبع فعل العبد اى ولم يوجد فعله وكذا القسامة انما تجب على اهل المحلة لاحتمال  
القتل منهم ولا يحتمل لعدم اثره فلا تجب اتقاني ( قوله او يسيل دم ) عطف على لا اثر به  
اهـ ( قوله من فمه ) كذا في الهداية وغيرها وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الرأس  
فان علا من الجوف فقتيل قهستاني واتقاني عن فخر الاسلام ( قوله بلا فعل أحد )  
فانه قد يخرج من الفم أو الانف لرعاى ومن الدبر لعة في الباطن أو أكل ما لا يوافق ومن  
الاحليل لعرق انفجر في الباطن أو ضعف الكلى أو الكبد أو شدة الحوف أفاده الاتقاني  
وعلم منه انه بالاولى لو علم موته بحرق أو سقوط من سطح أو فم بلا فعل أحد فلا قسامة  
ولادية لان الشرط ان لا يحال القتل على سبب ظاهر قوى يمنع وجوبهما كما في الخيرية  
( قوله بخلاف الاذن والعين ) فانه دلالة القتل ظاهرا لانه لا يخرج منهما عادة الا بفعل حادث  
اتقاني ( قوله او نصف منه ) بالجر عطف على ميت كأشار اليه الشارح افاده حـ ( قوله  
ولومعه ) اى مع الاقل ( قوله لما سر ) من قوله لثلاثين لى تكرار القسامة في قيل واحد  
( قوله وجبت القسامة والدية ) اى على اهل المحلة لان الظاهر ان تام الخلق ينفصل حيوان  
كان ناقص الخلق فلا شئ عليهم لانه ينفصل ميتا هداية ( قوله وفي الظهيرية ما يخالفه )  
ونصها والخين اذا وجد قتلا في المحلة فلا قسامة ولادية اهـ اقول والاول هو المذكور  
في الشروح والهداية والمقتى والوقاية والدرر وغيرها ( قوله كان ابراء منه لاهل المحلة )  
لانهم لا يعرفون بمجرد ظهور القتل فيهم بل بدعوى الولي فاذا ادعى على غيرهم امتنع دعواه  
عليهم لفقد شرطه اهـ ط عن الشمي وكالحلة الملك كما سذكره عن التاريخانية ( قوله  
وسقطت القسامة عنهم ) وكذا لو ادعى احد الاولياء ذلك وباقيهم حاضر ساكت ولو غائبا  
لاما لم يكن المدعى وكلا عنه فيها ولو قال احدهم قتله زيد وآخر عمرو وآخر قال لا عرفه فلا  
تكاذب وسقطت سأنحاني عن الزاهدى ولم يذكر حكم المدعى عليه وبيانه ما ذكره  
الاتقاني انه ان برهن الولي فيها والاستحسان المدعى عليه ميتا واحدة فان حلف برى والا فان  
كانت الدعوى في المال اى القتل خطأ ثبت وان في القصاص حبس حتى يقرأ أو يخلف أو  
يموت جوعا عنده وقال يلزمه الارش اهـ ملخصا وتامه فيه ( قوله لا تسقط ) اى في ظاهر  
الرواية مواهب لان الشارع اوجبها ابتداء على اهل المحلة فتعيينه واحدا منهم لا ينافي  
ما شرعه الشارع فنبت القسامة والدية على اهل المحلة كفاية ( قوله وقيل تسقط )  
وهو رواية عن ابى يوسف في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقي من  
اهل المحلة ويقال للولي ألك بيتة فان قال لا يستحلف المدعى عليه ميتا واحدة وروى ابن  
المبارك عن ابى حنيفة مثله زيلى ( قوله فديته على عاقلة ) اى تجب القسامة فاذا  
حلف فالدية على عاقلة ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للداية مالك  
معروف أو لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة

وانه مات حتف أنفه  
والغرامة تتبع فعل العبد  
( او يسيل دم من فمه أو  
انه أو دبره أو ذكره )  
لان الدم يخرج منها عادة  
بلا فعل أحد بخلاف الاذن  
والعين ( أو نصف منه )  
اي ولا قسامة في نصف  
ميت ( شق طولاً أو اقل  
منه ) اى من نصفه ( ولو  
معه الرأس ) لما سر  
( أو على رقبته ) اى الميت  
( حية ملتوية ) لان الظاهر  
انه مات بها برازية ( وتمام  
خلقه ككبير ) اى وجد  
سقط تام الحلقة به أثر  
الضرب وجبت القسامة  
والدية وفي الظهيرية ما  
يخالفه ( فان ادعى الولي  
على واحد من غيرهم )  
كان ابراء منه لاهل المحلة  
( وسقطت ) القسامة عنهم  
( و ) ان ادعى الولي ( على  
معين منهم لا ) تسقط  
وقيل تسقط ( قتيل على  
دابة معها سائق أو قائد  
أو راكب فديته على  
عاقلة ) دون اهل المحلة



وتحملها العاقلة لانه ذكر في المبسوط الخ ثم فرق ابن الكمال بين العمد والخطأ في المسئلة الآتية كما سيذكره الشارح عنه فدل على انه أراد الاطلاق هنا وهكذا أطلق شراح الهداية وجوبها على العاقلة وقال في النهاية وغيرها وفي المبسوط ثم يقضى بالدية على عاقلة اهل المحلة في ثلاث سنين لان حالهم هناك من باشر القتل خطأ واذا كانت الدية هناك على عاقلة في ثلاث سنين فهنا أولى وفي ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم وعلى قول زفر كالاها على العاقلة اه ملخصا لت وجه الاولوية ان الموجود هنا مجرد دعوى اذ لم يثبت ان اهل المحلة قتلوه فهو أدنى حالا من حال من باشر القتل الخطأ عيانا فتحملة العاقلة بالاولى وان كانت الدعوى بقتل العمد لما قلنا من عدم الثبوت فلا ينافي ان العواقل لا تقبل العمد هذا ماظهر لفهمي القاصر هذا وعبارات المتون مطلقة في ان القسامة والدية على اهل المحلة فلا بد من تخصيصها بدعوى العمد كما فعل المصنف أو تقدير مضاف اى على عاقلتهم كما فعل شراح الهداية ولا يخفى ان القاتل كواحد من العاقلة فيتحمل معهم كما سيأتى في محله فكذا هنا ولذا قال في البرازية عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم لان اهل المحلة قتلوه حكما فيكون كالوقتلوه حقيقة (قولہ اى فى ثلاث سنين) ائى لفظ أى لان ابن الكمال لم يذكره لكنه مذکور في المبسوط (قولہ وكذا قيمة القن) اى اذا وجد في غير ملك سيده كما قدمناه ويأتى (قولہ وان اراد الولى تكراره) اى على بعضهم كأن اختار الصاحء منهم مثلا ولا يتون خمسين لا يكرر عليهم بل يختار تمام الخمسين من الباقيين فأداه الاتفاقى (قولہ حتى يخلف) اى أو يقر فيلزمه ماقر به وانما لم يحكم بمجرد التكول لان الميمن هنا نفس الحق تعظيما لامر الدم لا بدل عن الدية ولذا يجمع بينهما بخلاف الميمن في دعوى المال لانها بدل عنه ولذا تسقط بالاداء اتفاقا ملخصا وهذا اذا لم يدع على معين من غير اهل المحلة والافسيانى حكمه (قولہ على الوجه المذكور هنا) وهو بالله ماقتله الخ (قولہ هذا) اى الحبس بالتكول (قولہ اما فى الخطأ الخ) اى لان موجه المال يقضى به عند التكول وهذا مخالف لمقتضى التعليل الذى ذكرناه قريبا تأمل (قولہ معزيا للخانية) أقول هذا مذکور في الذخيرة وذكر عبارتها في المنح وعزاه الفهستانى الى المجتبى والكرمانى وغيرها وأما الذى رأيت في الخانية فهو قوله فان امتنعوا عن الميمن حبسوا حتى يخلفوا اه ولم يفرق بين العمد والخطأ وهو ظاهر المتون (قولہ أو عبده) اى في الخطأ أما العمد الموجب للقصاص فقد تقدم عدم قبوله على عبده سائحى (قولہ ولو على غيره) اى وليس من محله كما قدمناه عن المنح ويعلم مما بأتى (قولہ سقط التحليف الخ) وكذا في اقراره على نفسه أو عبده فلو قال ولو أقر على نفسه أو عبده أو على غيره من غير محله وصدقه وليه سقط التحليف عن اهل محله لكان احسن (قولہ ولاقسامة على صبي الخ) لانهم ليسوا من اهل النصرة وانما هم اتباع والنصرة لا تكون بالاتباع والميمن على اهل النصرة ولان الصبي والمجنون ليسا من اهل القول الصحيح والميمن قول اه زيلى أقول والمراد انهم لا يدخلون مع اهل المحلة في قسامة قتلها فلا ينافى ما سيأتى متنا من وجوب القسامة على المرأة لو وجد القتيل في قرية لها ولا ما ذكره الطورى عن البدائع من وجوبها على مكاتب وجد القتيل في داره وان حلف يجب الاقل من قيمته ومن الدية اه وأما

أى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ في ثلاث سنين شربلاية (وان تم العدد ككرر الحلف عليهم ليم خمسين مينا وان تم العدد ) وأراد الولى تكراره لا ومن نكل منهم حبس حتى يخلف ) على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد اما في الخطأ فيقضى بالدية على عاقلتهم ولا يحبسون ابن كمال معزيا للخانية ولو أقر على نفسه أو عبده قبل اقراره ولو على غيره فصده الولى سقط التحليف عن اهل المحلة ( ولاقسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولاقسامة ولادية في ميت لا أثره ) لانه ليس بقتيل لان القتيل عرفا هو قاتل الحياة بسبب مباشرة الحى

حتى لو وجد اقل من نصفه  
(ولو مع رأسه لا تلايؤدى  
لتكرار القسامة في قتل  
واحد وهو غير مشروع  
ولم يعلم قتاله) اذ لو علم  
كان هو الخصم وسقط  
القسامة (وادعى عليه  
القتل على اهلها) اى  
الحلقة كلهم (او ادعى على  
بعضهم حلف خمسون  
رجلا منهم يختارهم الولي  
بالله ما قتلناه ولا علمنا له  
قاتلا) بان يحلف كل منهم  
بالله ما قتل ولا علمت له  
قاتلا (لا يحلف الولي)  
وقال الشافعي ان كان ثمة  
لوث استحلف الاولياء  
خمسین ميمنا أن اهل الحلقة  
قتلوه ثم يقضى بالدية على  
المدعى عليه وقضى مالك  
بالقود لو الدعوى بالعمد  
(ثم قضى على اهلها بالدية)  
لا مطلقا بل (ان وقعت  
الدعوى بقتل عمد وان)  
وقعت الدعوى (بخطأ  
فملى) اى يقضى بالدية  
على (عواقبهم) كفى شرح  
المجمع معزيا للذخيرة  
والحاشية ونقل ابن الكمال  
عن المبسوط ان في ظاهر  
الرواية القسامة على  
اهل الحلقة والدية على  
عواقبهم

(قوله حتى لو وجد الخ) والاصل ان الموجود ان كان بحال لو وجد الباقي تجزى فيه القسامة  
لا تجب في الموجود وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجب فيه القسامة تجب وصلاة الجأزة  
في هذا الباب تنسحب على هذا الاصل هداية (قوله لتلايؤدى لتكرار القسامة الخ) اى  
والدية بأن وجد الاقل من بدنه مع رأسه في محل والباقي في محل آخر فانه اذا وجبت القسامة  
والدية في الاقل لزم وجوبهما في الاكثر ايضا (قوله اذلو علم) اى بالينة او الاقرار قهستانی  
اى اقرار القاتل ولا بد ان تكون البيئة من غير اهل الحلقة كاسيأتى متا وبأتى تمام الكلام  
عليه (قوله وادعى عليه الخ) اشار الى ان من شروطها الدعوى من اولياء القاتل اذ اليمين  
لا تجب بدونها كافي الطورى وقدمناه وانظر ما الحكم اذا لم يكن له ولي هل يدعيها الامام ام لا  
ثم رأيت منقولاً عن شرح الحموى انه توقف في التخيير الآتى حيث لاولى هل يخير الامام الحسين  
ام لا وقال فليراجع (قوله أو ادعى على بعضهم) ولو معينا بخلاف ما لو ادعى على واحد  
من غيرهم فانها تسقط عنهم كباأتى متا (قوله حلف خمسون رجلا منهم الخ) خرج الصبي  
والمرأة والعبد كامر وبأتى وهذا ان طلب الولي التحليف كما قدمناه فله تركه وبه صرح الرملى  
واذا تركه فهل يقضى له بالدية ام لا لانه لو حلفهم امكن ظهور القاتل لم أره فليراجع وقال  
الزيلعي وقوله يختارهم الولي نص على ان الخيار للولي لان اليمين حقه والظاهر انه يختار  
من يهجم بالقتل واهل الخبرة بذلك او صالحى اهل الحلقة لما ان تحرزهم عن اليمين الكاذبة ابغ  
فيظهر القاتل ولو اختار اعمى او محدودا في قذف جاز لانها يمين وليست بشهادة اه (قوله  
بأن يحلف الخ) فهو من قيل تقابل الجمع بالجمع قهستانی فيحلف كل واحد على نفي قتله ونفى  
علمه لاحتمال انه قتله وحده فيتجرأ على يمينه بالله ما قتلناه يعنى جميعا ولا يعكس لانه اذا قتله  
مع غيره كان قاتلا وفائدة قوله ولا علمنا قاتلا مع ان شهادة اهل الحلقة بالقتل على واحد منهم  
او على غيرهم مردودة ان يقر الخالف على عبده فيقبل اقراره او يقر على غيره من غير اهل  
الحلقة فيصدقه ولى المقتول فيسقط الحكم عن اهل الحلقة منح ملخصا وسيأتى انه لو كان احدهم  
قال قتله زيد يقول في حلفه ولا علمت له قاتلا غير زيد (قوله وقال الشافعي) اللوث ان يكون  
علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر يشهد للمدعى من عداوة ظاهرة او يشهد عدل او جماعة  
غير عدول ان اهل الحلقة قتله وحاصل مذهبه انه ان وجد ظاهر يشهد للمدعى فان حلف  
انهم قتله خطأ فله الدية عليهم او عمدا فالقصاص في قول والدية في قول فان نكل  
عن اليمين حلفوا فان حلفوا لاشئ عليهم والافعليهم القصاص في قول والدية في قول وان لم يكن  
الظاهر شاهدا للمدعى حلف اهل الحلقة على ما قلنا خيف لا لوث فتقوله كقولنا والاختلاف في  
موضعين احدهما ان المدعى لا يحلف عندنا وعنده يحلف والثاني براءة اهل الحلقة في اليمين اه  
من الكفاية وغيرها وبيان الادلة في المطولات والوث بفتح اللام وسكون الواو والثالث المثلثة  
كاضبطه ابن الملقن في لغات المتهاج (قوله وقضى مالك بالقود) اى على واحد يختاره المدعى  
للقتل من بين المدعى عليهم غررا لا افكار (قوله كفى شرح المجمع) وكذا في غررا لا افكار  
والشر نبلاية عن البرهان معزيا للذخيرة والحاشية ايضا (قوله ونقل ابن الكمال الخ) استدراك  
على ما تقدم فان ابن الكمال لم يفصل بين العمد والخطأ بل قال ثم قضى على اهلها بديته

اى من ان الصبي الذى لا يعقل يضمن بالاجماع وذكر فى العناية وغيرها انه مذهب فخر الاسلام ذكره فى شرح الجامع وان غيره من شراح الجامع ذكروا انه لا يضمن بالاجماع قال ط فيحصل انهما طريقتان لاهل المذهب اه \* (تمة) \* صبي سقط من سطح أو في ماء ثبات فلو كان ممن يحفظ نفسه لاشئ على الابوين والا فعليهما الكفارة لو في حجرهما وعلى احدهما لو في حجره كذا عن نصير وعن ابي القاسم لاشئ عليهما الاتوبة والاستغفار واختيار ابي الليث انه لا كفارة على احدهما الا ان يسقط من يده وعليه الفتوى ظهيرة والله تعالى اعلم

### باب القسامة

### باب القسامة

هى لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص وسيأتي بيانه (ميت) حر ولو ذميا او مجنونا شربلاية (به) جرح أو اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه أو عينه وجد في محلة (او) وجد (بدنه أو اكثره) من أى جانب كان (أو نصفه مع رأسه) والنص وان ورد في البدن لكن للاكثر حكم الكل

لما كان امر القتل في بعض الاحوال يؤول الى القسامة ذكرها في آخر الديات في باب على حدة عناية (قوله) هي لغة بمعنى القسم قال العلامة نوح اختلاف اهل اللغة في القسامة قال بعضهم انها مصدر واختاره ابن الاثير في نهايته حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد اقسام قسما وقسامة اذ حلف وقال بعضهم انها اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال القسم اليمين يقال اقسام بالله اقساماً وقولهم حكم القاضي بالقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام واختار العيني في شرح الكنز الاول واختار مثلاً مسكين الثاني اه ط (قوله بسبب مخصوص) وهو وجود القتل في المحلة او ما في معناها مما هو ملك لاحد أو في يد احد (قوله وعدد مخصوص) وهو خسون يميناً (قوله على شخص مخصوص) اى مخصوص النوع وهو الرجل الحر البالغ العاقل او المالك المكلف ولو امرأة الحرة وليد ككاتب اذا وجد القتل في محل يملكه وهذا اشارة الى بعض الشروط (قوله على وجه مخصوص) اشارة الى باقى الشروط منها كون العدد خمسين وتكرار اليمين ان لم يتم العدد وقولهم فيها بالله ما قتله ولا علمناه قاتلاً وكونها بعد الدعوى والانكار وبعد طلبها لا يجب اليمين بدون ذلك وكون الميت من بنى آدم ووجود اثر القتل فيه وان لا يعلم قتله فقد تضمن ما ذكره بيان معنى القسامة وسببها وشرطها قال في المنع وركنها اجراء اليمين المذكورة على لسانه وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلفوا والحبس الى الحلف ان أبوا ان ادعى الولي العمد والدية عند النكول ان ادعى الخطأ ومحاسنها خطر الدماء وصيانتها عن الاهدار وخلاص المتهم بالقتل عن القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة في الباب المذكورة في الهداية وشروحها (قوله ميت) اى ولو حكماً بأن وجد جريح في محلة فنقل منها وبقي ذافراش حتى مات من الجراحة فان القسامة والدية على أهلها كما سيأتي متناً (قوله حر) اما العبد ففيه القسامة والقيمة اذا وجد في غير ملك سيده وكذا المبرورام الولد والمكاتب والمأذون المديون ولو في ملكه فهدر الا في المكاتب والمأذون المديون ففيهما القيمة على المولى لا على عاقلته حالة للفرما في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب كما في الشربلاية عن البدائع وسيأتي في الفروع آخر الباب (قوله ولو ذميا أو مجنونا) دخل فيه الذكر والانثى والكبير والصغير وخرج اليهائم فلا شئ فيها كما سيأتي (قوله به جرح الخ) سيأتي محترزاته متناً (قوله في محلة) بالفتح المكان الذي يتر له القوم ط عن المصباح (قوله او نصفه مع رأسه) ولو مشقوقاً بالطول منح أى ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدونه أو شق الرأس معه فلا قسامة وهو الذى ذكره المصنف بعد في مثنه ط

حتى وقت الفرقة بينهما فانه يحبس حتى يردّها او تموت ٥٤٨ خلاصة (أمر ختانا ليختن صبيا ففعل)

واصل الاستشكال لصاحب المعراج حيث قال ويشكل على هذا ما لو حبس انسانا فأت منه من الجوع لايضمن مع انه يحجز عن حفظ نفسه بماضع حابسه اه اقول قد علمت ان مسألة الصبي على الاستحسان والحقواه الكبير فهو استحسان ايضا وما أو رد عليه مفرع على القياس والاستحسان راجع عليه وتلك الرواية موافقة للاستحسان فتدعي ترجيحها بذلك واما لو حبسه فأت جوعا فقدم ضمانه قول الامام وقدمنا اول الجنائيات ان عليه الفتوى وان الفرق هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان فلا يضاف للجاني بخلاف هذه الافعال فلا تشكل على مسئلتنا وانت على علم بأن العمل على ما في المتن والشرح فاعتنم هذا التحرير (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) اي بالابدان رحتى اى بحيث لا يعلم الزوج مكانها ومثله أقاربها فيما يظهر ط (قوله او تموت) اى أو يعلم موتها كما في المسئلة السابقة وفي نسخة او يموت اى الى ان يموت ط (قوله فعلى عاقلة الختان نصف دينه الخ) اى لو حرا ولو عبدا يجب نصف القيمة او تمامها لان الموت حصل بفعلين احدهما مأذون فيه وهو قطع القلفة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا برى جعل قطع الجلدة وهو مأذون فيه كأن لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية منح وعزا المسئلة الى الخيانة والسراجية وذكر نظمها للعلامة الطرسوسى سؤال جوابا (قوله فاعليه الخ) ما الاولى موصولة والثانية نافية خلاف ماهو الشائع من زيادتها بعد اذا والمعنى ان الذى يجب عليه وقت عدم الموت يشتر اى ينصف بالموت (قوله ولم يكن منه تسير) اما لوسيرها وهو بحيث يصرفها انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة جامع الفصولين (قوله وتماه في الخانة) ذكر عبارتها في المتن (قوله كصبي او دع عبدا) بالنسبة للمجهول (قوله فقتله) اما لو جنى عليه فيما دون النفس كان ارشه في مال الصبي بالاجماع اتقانى (قوله ضمن عاقلة الصبي قيمته) تصرح بما افادته كاف التشبيه لكن المضمون في المشبه الدية وهنا القيمة وعبر في الهداية هنا بالدية ايضا اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته (قوله فان اودع طعاما) اى مثلا در متقى (قوله بلاذن وليه الخ) سيدكر محترزه (قوله لانه سلطه عليه) اى وله تمكين غيره من استهلاكه لان عصمته حق مالكه بخلاف الادمى المملوك فقصمته لحق نفسه لاحق مولاه ولهذا بقى على اصل الحرية في حق الدم وليس لمولاه ولاية استهلاكه فلا يملك تمكين غيره منه أفاده في الشرنبالية (قوله يضمن) اى في الحال (قوله وكذا لو اودع عبد محجورا مالا) اى وقبل الوديعة بلاذن مولاه اما لو كان مأذونا او محجورا ولكن قبلها بأذنه فاستهلكها لايضمن في الحال بل بعد العتق ولو بالغا عاقلا عندها وعند أبى يوسف يضمن في الحال ولو كانت الوديعة عبدا فجنى عليه في النفس او فيما دونها امر مولاه بالدفع او الفداء اجماعا اتقانى (قوله وكذا الخلاف الخ) قال فيخر الاسلام والاختلاف في الابداع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد اتقانى (قوله ولو كان بأذن) اى لو كان اودع الطعام بأذن وليه او كان مأذونا له في التجارة ضمن اى في الحال وهذا محترز قوله المار بلاذن وليه الخ (قوله بلاوديعة) اى ونحوها مما فيه تسليم (قوله ضمنه للحال) لانه مؤاخذ بما فعله درر (قوله على خلاف ما في المتن الخ)

حتى وقت الفرقة بينهما (فقطع حشفته ومات الصبي) من ذلك (فعلى عاقلة الختان نصف دينه وان لم يمت فعلى عاقلة كلها) وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي معاية الوهبانية نظما \*

\*ومن ذا الذى ان مات بحميه فإ \* عليه اذا مات بالموت يشطر \* (كمن حل صبا على دابة وقال امسكها الى فسقط الصبي ولم يكن منه تسير فأت كان على عاقلة من حمله دينه) اى دية الصبي (كان الصبي ممن يركب مثله اولا) يركب وتماه في الخانة (كصبي اودع عبدا فقتله) اى قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته (فان اودع طعاما) بلاذن وليه وليس مأذونا له في التجارة (فاكله لم يضمن) لانه سلطه عليه وقال أبو يوسف والشافعى يضمن وكذا لو اودع عبد محجور مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبى يوسف والشافعى في الحال وكذا الخلاف لو أعيرا او أقرضا ولو كان بأذن او مأذونا ضمن بالاجماع كما لو استهلك

الصبي مال الغير بلاوديعة ضمنه للحال قلت وهذا كله لو الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالاجماع وتماه (أى) في الغاية والشرنبالية عن الشئبى ومسكين على خلاف ما في المتن والهداية والزيلعي فليحفظ



(والقن) في الفصلين (كالدبر غير ٥٤٧) ان المولى يدفع العبد) نفسه (هنا وثمة) اى فى المدبر (القيمة)

كامر (مدبر جنى عند  
غاصبه فردد فغصب) ثانيا  
(خفى عنده) كان (على  
سيده قيمته لهما ورجع  
بقيمتيه على الغاصب  
لكونهما عنده (ودفع)  
المولى (نصفها) اى القيمة  
المأخوذة ثانيا (الى) ولى  
الجناية (الاول ورجع)  
المولى (بذلك التصف  
على الغاصب) وأم الولد  
فى كلها كمدبر (غصب)  
رجل (صياحرا) لا يعبر  
عن نفسه والمراد بغصبه  
الذهاب به بلا اذن ولى  
(فات) هذا الحر (فيدة)  
لجأه او بجى لم يضمن وان  
مات بصاغة او نهب حية  
فدته على عاقلة الغاصب  
استحسنانا لتسببه بنقله  
لمكان الصواعق او الحيات  
حتى لو نقله لموضع يغلب  
فيه الحمى والامراض  
ضمن فتجب فيه الدية  
على العاقلة لكونه قتلا  
تسببا هداية وغيرها قلت  
بقى لو نقل الحر الكبير  
لهذه الاماكن تصديا ان  
مقيدا ولم يمكنه التحرر  
عنه ضمن وان لم يمتعه  
من حفظ نفسه لالانه  
بتقصيره تخكم صغير  
ككبير مقيد غناية (ولو

المالك ثانيا اما كان بسببها فلا يرجع به على احد بخلاف المسئلة الاولى لانه كان بسبب عند  
الغاصب فيرجع عليه أفاده الزيلى (قوله والقن فى الفصلين) اى فى المسئلتين كالدبر اى ان  
التصوير السابق بالمدر ليس احترازا عن القن وبأى ان ام الولد كذلك (قوله يدفع العبد  
نفسه) لا يمكن نقله من ملك الى ملك بخلاف المدبر والظاهر ان المراد انه يختار بين الفداء والدفع  
الى الولين تأمل ثم اذا دفعه يرجع بنصف قيمته على الغاصب الى آخر مامر (قوله  
فغصب ثانيا) اى فغصبه الغاصب الاول غصبا ثانيا وفى بعض النسخ فغصبه بالضميم وهى  
اظهر (قوله كان على سيده قيمته لهما) اى للولين لانه منعه بالتدبير كامر (قوله لكونهما)  
اى الجائتين عنده اى الغاصب بخلاف مامر لان احدهما عنده فلذا يرجع بالنصف (قوله  
ورجع المولى بذلك التصف) اى الذى دفعه ثانيا الى ولى الجناية الاولى (قوله وأم الولد  
فى كلها) اى كل الاحكام المذكورة كمدبر لاشتركا كهما فى كون المانع من الدفع للجناية من قبل  
المولى درر (قوله لا يعبر عن نفسه) لانه لو كان يعبر يعارضه بلسانه فلا تثبت يده حكما كذا  
فى الترنيلالية عن البرهان ومثله فى الكفاية والقهستانى وغيرها قال فى المعراج لكن  
الفرق الآتى بين المكاتب والصبي يشير الى ان المراد مطلق الصبي فان الصبي الذى يزوجه  
ولى غير مقيد بذلك ذكره فى الكفاية اه ملخصا (قوله والمراد بغصبه الخ) فيكون ذكر  
الغصب بطريق المشاكلة وهو ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى محبة غناية (قوله  
لجأة) بالضم والمد أو بالفتح وسكون الجيم بلا مدقهستانى (قوله بصاغة) اى ناز تسقط  
من السماء او كل عذاب مهلك كما فى القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد الشديد والفرق  
فى الماء والتردى من مكان عال كما فى الجناية وغيرها قهستانى (قوله لم يضمن) لان ذلك لا  
يختلف باختلاف الاماكن هداية (قوله استحسانا) والقياس عدم الضمان مطلقا لان  
غصب الحر لا يتحقق الا ترى انه لو كان مكاتب صغيرا لا يضمن مع انه حر يداف هذا اولى والجواب  
ما اشار اليه وهو ان الضمان لا بالغصب بل بالاتلاف تسببا وقد ازال حفظ الولي فيضاف  
الاتلاف اليه اما المكاتب فهو فدية نفسه ولو صغيرا ولذا لا يزوجه احد فهو كالحر الكبير  
اما الصبي فانه فدية ولى ولذا يزوجه اه من الهداية والكفاية (قوله لموضع يغلب فيه الحمى  
والامراض) اى بأن كان المكان مخصوصا بذلك فيضمن لا بسبب العدوى لان القول  
به باطل بل لان الهواء بخالق الله تعالى مؤثر فى نسي آدم وغيره كالغذاء بزازية (قوله لهذه  
الاماكن) اى الغالب فيها الهلاك واللام بمعنى الى (قوله ضمن) لان المغصوب عجز عن  
حفظ نفسه بما صنع فيه غناية وكذا يضمن لو صنع بالمكاتب كذلك كما ذكره الزيلى (قوله  
تخكم صغير ككبير مقيد) الاولى فى التعبير ان يقال تخكم كبير مقيد كصغير لان مسألة  
الصغير منصوصة فى المتون ومسئلة الكبير ذكرها الشراح عن الامام المجوبى وفى حاشية  
ابى السعود استشكل هذا العلامة المقدسى بقولهم لو كتف شخصا وقيد والقاه فاكله  
السبع لا قصاص ولا دية ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن الامام ان عليه الدية ولو قط  
صبا وألقاه فى الشمس او البرد حتى مات فعلى عاقلة الدية كذا فى الحافظة فليتأمل ولعل  
القول بالضمان فى الحر الكبير المقيد محمول على تلك الرواية اه ومثله فى حاشية الرمل

غصب صبا فغاب عن يده حبس (الغاصب) حتى يحجى به او يعلم موته) خانية كالو خدع امرأة رجل ..

يسمى في قيمتين لما في شرح المقدسى اعتق في مرض موته عبده فقتله المبدخاً سعى في قيمته  
عند الامام احداهما لتقص الوصية لان الاعتاق في مرض الموت وصية وهى للقاتل باطله  
الا ان العتق لا ينقض بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة اخرى بقتل مولاه لان المستسعى  
كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قتل مولاه فعليه اقل من قيمته ومن الدية والقيمة هنا اقل  
وقالا يسمى في قيمة واحدة لرد الوصية وعلى عاقلة الدية لانه حر مديون اهـ (قوله قتله  
الوارث أو استسماه الخ) اما الاول فظاهر واما الثانى فلما ذكر من ان التدبير وصية الخ  
درر والله تعالى اعلم

### فصل في غصب القن وغيره

المراد بالغير المدبر والصبي والمراد حكم جنايتهم حالة الغصب قال الاقناني لما ذكر جناية  
العبد والمدبر ذكر جنايتهما مع غصبهما لان المفرد قبل المركب ثم جر كلامه الى بيان  
غصب الصبي اهـ (قوله قطع يد عبده الخ) فلو القاطع اجنياً فان شاء اقص منه وان شاء  
ضمن الغاصب قيمته مقطوعاً ولو خطأ فان شاء اخذ قيمته صحيحاً من عاقلة القاطع ورجعت  
العاقلة على الغاصب بقيمته مقطوعاً أو ضمن الغاصب قيمته مقطوعاً واتبع غيره في الباقي كذا  
يستفاد من فروع في المقدسى سائحاني (قوله ضمن الغاصب قيمته اقطع) لانه لما قطعه المولى  
في يده نقصت قيمته بالقطع زيلبي (قوله فيصير مسترداً) لاستيلاء يده عليه وبرى الغاصب  
من ضامه لوصول ملكه الى يده زيلبي (قوله مؤاخذه بأفعاله) اى في حال رقه غاية حتى  
لوثبت الغصب بالينة يباع فيه درر (قوله بأفعاله الخ) اى فيما يجب به المال فلا يؤخذ  
به في رقه وانما يؤخذ به بعد الحرية واما فيما يوجب الحدود والقصاص فيؤاخذه في الحال  
كالافعال افاده في العناية واما المأذون فانه يؤخذ بالاقتوال ايضاً عندنا معراج (قوله  
ضمن السيد قيمته لهما) لان موجب جناية المدبر وان كثرت قيمته واحدة فيجب ذلك  
على المولى لانه هو الذى أعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختاراً للفداء  
زيلبي وينبئ ان يكون وجوب القيمة فيما اذا كانت اقل من الارش لان حكم جناية المدبر  
ان يلزم الاقل منهما على المولى اتقاني (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه  
ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر بسبب وجد عنده  
ف يرجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد زيلبي (قوله اى  
دفع المولى نصف قيمته) اى النصف المأخوذ من الغاصب وهذا الدفع الثانى عندهما خلافاً  
لمحمد (قوله لان حقه لم يجب الخ) حق التعبير أن يقول دون الثانى لان حقه الخ كما عبر  
ابن كمال اى حق ولى الجناية الثانى قال في العناية ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه  
حين جنى في حقه لا يزاحمه أحد وانما انتقص حقه بمزاحمة الثانى فاذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد  
المالك فالرضا أخذه تماماً لحقه اهـ وأورد ان هذا يناقض ما تقدم ان جناية المدبر لا توجب  
القيمة واحدة وهنا أوجبت قيمة ونصفاً وأجيب ان ذلك فيما اذا تعددت الجناية في يد شخص  
واحد بخلافه هنا تأمل (قوله ثم رجع المولى به) اى بنصف القيمة ولا يدفعه الى احد لانه وصل  
الى الولين تمام حقهما اتقاني (قوله لان الجناية الاولى كانت في يد مالكة) اى وما دفعه

### فصل في غصب

### القن وغيره

(قطع يد عبده فغصبه رجل) وسرى فأت (منه ضمن) الغاصب (قيمته) أقطع وان قطع يده وهو في يد غاصب فأت منه برى الغاصب لصيرورته مثلقاً فيصير مسترداً (غصب عبد مجبور مثله فأت في يده ضمن) لان المحجور مؤاخذه بأفعاله لا بأقواله الا بعد عتقه (مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ورجع) المولى (بنصف قيمته على الغاصب ودفعه) اى دفع المولى نصف قيمته (الى) ولى الجناية (الاول) لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم (ثم رجع) المولى (به) على الغاصب لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب (وبعكسه) بأن جنى عند مولاه ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانياً) لان الجناية الاولى كانت في يد مالكة

(ولو جنى مدبر أو ام ولد ضمن السيد ٥٤٥) الأقل من القيمة ومن الارش) لقيام قيمتهما مقامهما (فان دفع

القيمة بقضاء جنى المدبر  
او ام الولد جناية (أخرى  
يشارك الثاني الاول) اذ  
ليس في جنايته كلها الاقيمة  
واحدة ولا شيء على المولى  
لانه مجبور على الدفع (ولو)  
دفع القيمة لولى الاولى  
(بغير قضاء اتبع السيد)  
بحصته من القيمة ورجع  
بها على الاول لانه قبضه  
بغير حق لان المولى لا  
يجب عليه الاقيمة واحدة  
(او اتبع (ولى الجناية)  
الاولى وقال لا شيء على  
المولى (وان اعتق) المولى  
(المدبر وقد جنى جنايات  
لم تلزمه (اى المولى (الا  
قيمة واحدة علم بالجناية)  
قبل العتق (أولاً) لان  
حق الولى لم يتعلق بالعبد  
فلم يكن مفوتاً بالاغتياق  
(وام الولد كالمدر) فيأمر  
(أقر المدبر أو ام الولد  
بجناية توجب المال لم يجز  
اقراره) لانه اقرار على  
المولى بخلاف ما اذا  
أقر بالقتل عمداً فانه يصح  
اقراره (على نفسه  
فيقتل به) ولو جنى المدبر  
خطأ فمات لم تسقط قيمته  
عن مولاه ولو قتل المدبر  
مولاه خطأ سعى في قيمته

ان المالية وان كانت معتبرة فالأدوية غير مهددة والعمل بالشهين واجب ما ذكر ابن كمال  
(قوله ولو جنى مدبر او ام ولد) اى على النفس خطأ او على مادونها جوهره فلو جنى على مال  
لزمه ان يسعى في قيمة ذلك المال للملكة بالغه ما بلغت ولا شيء على المولى ط عن المكى واما  
جناية المكاتب فعلى نفسه دون سيده ودون العاقلة لان اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالاقل  
من قيمته ومن ارش جنايته وتما تقاربه في غاية البيان (قوله ضمن السيد) اى في ماله  
دون عاقلته حالة جوهره واما ضمن لانه صار مانعاً لتسليمه في الجناية من غير ان يصير مختاراً  
للفداء لعدم علمه بما يحدث فصار كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم زيلى (قوله  
الأقل من القيمة) اى قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتما في  
الكفاية در منق اى لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير وقيمة ام الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها  
جوهره (قوله لقيام قيمتهما) عبارة الزيلى لانه لاحق لولى الجناية في اكثر من الارش  
ولا منع من المولى في اكثر من العين وقيمتها تقوم مقامهما (قوله يشارك الثاني الاول الخ)  
اى في القيمة ويعتبر فيها تفاوت الاحوال فلو قتل حرا خطأ وقيمته الف ثم آخر وقيمته الفان  
ثم آخر وقيمتها خمسمائة ضمن سيده الفين باعتبار الاوسط يأخذ وليه الف او واحدة اذ تتعلق فيها  
للاول لان حال جنايته قيمة العبد الف وقد ابقيناها ولا تعلق للاخير في اكثر من خمسمائة  
فصنف الالف الباقية بين الاول والاوسط يضرب فيها الاول بدينه عشرة آلاف والاوسط  
بالباقى له وهو تسعة آلاف ثم الحسمائة الباقية بين الثلاثة فيضرب الثالث بكل الدية وكل  
من الباقين بغير ما اخذاه ملخصاً من الزيلى وغيره (قوله الاقيمة واحدة) لانه لا يمنع  
من السيد الا برقة واحدة زيلى (قوله لانه مجبور على الدفع) اى بسبب القضاء به عليه  
(قوله اتبع السيد) لدفعه حقه بلا اذنه (قوله ورجع) اى السيد بها على ولى الجناية  
الاولى لانه ظهر انه استوفى منه زيادة على قدر حقه غناية (قوله او اتبع ولى الجناية الاولى)  
لقبض حقه ظلماً واما خبر في التضمن لان الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة  
من وجه حتى تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقها فتعتبر مقارنة في حق التضمنين ايضا فاده  
في الكفاية (قوله وقال لا شيء على المولى) لانه فعل عين ما يفعله القاضى (قوله لان حق  
الولى) ألى للجنس اى حق اولياء الجنايات ط (قوله لم يتعلق بالعبد) اى بل بقيمته اذ لا  
يمكن دفعه والقيمة تقوم مقام العين كاسر (قوله فلم يكن مفوتاً) يحتمل ان يكون التضمن في  
يكن للعبد ومفوتاً بصيغة اسم المفعول وان يكون ضميره الى المولى ومفوتاً بصيغة اسم الفاعل  
ط (قوله فيما سر) وهو قوله وان اعتق المدبر ام المولى قبله فقد صرح المصنف بهما ط  
(قوله بجناية توجب المال) المراد بهاجناية الخطأ اتقانى عن الكرخى (قوله لم يجز اقراره)  
ولا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه ملتقى (قوله لانه اقرار على المولى) لان موجب  
جنايته على المولى لا على نفسه زيلى (قوله ولو جنى المدبر) مثله ام الولد ط (قوله  
لم تسقط قيمته) عن مولاه لانها ثبتت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك درر (قوله  
سعى في قيمته) لان التدبير وصية برقته وقد سلمت لانه اعتق بموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب  
عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهو القيمة درر وذكر السائحى انه في الخطأ

الامة شلي ا ه ط ويوافقه مافي الظهيرية وجامع المحبوبي موصحة العبد مثل موصحة الحر  
تقضي بخمسة انة درهم الا نصف درهم ولو قطع اصبع عبد عمدا او خطأ وقيمته عشرة آلاف او  
اكثر فعليه عشر الدية الا درهم معراج ( قوله ) وتجب حكومة عدل في لحيته ) اى اذا لم  
تثبت قال في البرازية وفي العيون عن الامام رحمه الله في قطع اذنه او انفه او حلق لحيته  
اذا لم تثبت قيمته تامة ان دفع العبد اليه وحكى القدوري في شعره ولحيتيه الحكومة قال  
القاضي الفتوى في قطع اذنه وانفه وحلق لحيته اذا لم تثبت على لزوم نقصان قيمته كما قالوا  
والحاصل ان الجناية على العبد ان مستهلكة بان كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال  
القيمة وان غير مستهلكة بأن أوجبت فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع  
اليدين وامثاله وقطع يد ورجل من جانب واحد والثاني كقطع يد او رجل او قطع يد  
ورجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت في رواية من قبيل الاول  
وفي أخرى من قبيل الثاني اه فتأمل ( قوله في الصحيح ) لان المقصود من العبد الخدمة  
لابلجال منح ( قوله ) لاشتباه من له الحق لان القصاص يجب عندالموت مستندا الى وقت  
الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة  
فتحقق الاشتباه منح ( قوله ) خلافا للمحمد ) فعنده لاقصاص في ذلك وعلى القاطع ارش اليه  
وما نقصه ذلك الى ان اعتقه لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار حالة الجرح  
والوراثة بالولاء على اعتبار الاخرى فتزل منزلة اختلاف المستحق ولهما انايتقنا بنبوت الولاية  
للمولى ولا معتبر باختلاف السبب وتماه في الهداية ( قوله ) لان البيان كالانشاء اى انه ان شاء  
من وجه حتى يشترط صلاحية المحل للانشاء فلو مات احدهما فين العتق فيه لا يصح واطهار  
من وجه حتى يجبر عليه ولو كان اطهارا من كل وجه لما اجبر لان المرء لا يجبر على ان شاء العتق  
والعبد بعد الشجة محل للبيان فاعتبر انشاء عناية ( قوله ) فدية حر وقيمة عبد ) لان العبد  
لم يبق محلا بعد الموت فاعتبرناه اطهارا محضا واحدهما حريقين فوجب ما ذكر وينصف  
بين المولى والورثة لعدم الاولوية زيلبي ( قوله ) لو القاتل واحدا معا ) اى قتلها معا فلو  
القاتل اثنين فيجزي ولو واحدا وقتلها على التعاقب فعليه قيمة الاول للمولى ودية الآخر  
لورثته لانه يقتل احدهما تعين الآخر للعتق فبين انه قتله وهو حر كفاية ( قوله ) وقيمتها  
سواء ) فلو اختلفت فعليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول زيلبي  
( قوله ) ولم يدر الاول ) فلو علم فعلى قاتله القيمة لمولاه وعلى قاتل الثاني دية لورثته لتعينه  
للعق بعد موت الاول زيلبي ( قوله ) فقيمة العبد ) لانا لم نتيقن بأن كلا من القاتلين قتل  
حرا وكل منهما مكر ذلك ولان القياس يابى ثبوت العتق في الجهول فتجب القيمة فيهما  
فتكون نصفين بين المولى والورثة لان موجب العتق ثابت في أحدهما في حق المولى فلا  
يستحق بدله أفاده الزيلبي ( قوله ) فقا رجل عيني عبد ) وكذا اذا قطع يديه او رجله  
يقال فقا عينه اذا قلعها واستخرجها اتقانى ( قوله ) وقال الشافعي الح ) هو يجعل الضمان  
في مقابلة الفائت فبقى الباقي على ملكه كما اذا فقا إحدى عينيه ولهما أن المالية معتبرة في حق  
الاطراف وانما تسقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكر كافي الحرق الفاحش وله

( وتجب حكومة عدل في  
لحيتيه ) في الصحيح وقيل  
كل قيمته ) قطع يد عبد  
خبره سبيده ) فسرى  
( فمات منه وله ) للعبد  
( ورثة غيره ) غير المولى  
( لا يتنص ) لاشتباه من  
له الحق ( والا ) يكن له  
غير المولى ( اقتص منه )  
خلافا للمحمد ( قال ) لعبد  
( أحد كما حر فشحبا فين  
المولى العتق في احدهما )  
بعد الشج ) فأرشمها  
للسيد ) لان البيان كالانشاء  
ولو قتل فدية حر وقيمة  
عبد لو القتال واحدا  
معا وقيمتها سواء وان  
قتل كلا واحد معا أو على  
التعاقب ولم يدر الاول  
فقيمة العبد زيلبي ( فقا )  
رجل ( عيني عبد ) خير  
مولاه ان شاء ( دفع مولاه  
عبد ) المفقوء للفاق  
( واخذ ) منه ( قيمته )  
كاملة ( او امسكه ولا يأخذ  
منه النقصان ) وقال له اخذ  
النقصان وقال الشافعي  
ضمنه القيمة وامسك  
الجنة العمياء



الامام اى وجه قوله قال في الكفاية له ان القصاص واجب لكل منهما في النصف من غير تعيين فاذا انقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التنصيف بان يعتبر متعلقا بهما شائعا فلا يجب المال بالشك (قوله) فلا تخلفه الورثة فيه (الواجب اسقاطه لان المقتول ليس مولى للقاتل نعم يظهر هذا في مسألة أخرى ذكرت هنا في بعض نسخ الهداية والزبلي حكمها حكم هذه المسئلة وهي ما لو قتل عبد مولاه وله ابنان فعفا أحدها بطل كله خلافا لابن يوسف لان الدية حق المقتول ثم الورثة تخلفه والمولى لا يجب له على عبده دين فلا تخلفه الورثة فيه اهـ والذي اوقع الشارح صاحب الدرر والله سبحانه اعلم

فلا تخلفه الورثة فيه والله

اعلم

فصل في الجناية

على العبد

( دية العبد قيمته فان

بلغت هي دية الحر ) بلغت

( قيمة الامة دية الحر )

نقص من كل ) من دية

عبد و امة ( عشرة ) دراهم

اظهارا لانخطاط رتبة

الريق عن الحر وتعيين

العشرة بأثر ابن مسعود

رضي الله تعالى عنه وعنه

من الامة خمسة ويكون

حينئذ على العاقلة في ثلاث

سنين خلافا لابن يوسف

( وفي الغصب تحجب القيمة

بالغة ما بلغت ) بالاجماع

( وما قدر من دية الحر

قدر من قيمته ) وحينئذ

( ففي يده نصف قيمته )

بالغة ما بلغت في الصحيح

درر وقيل لايزاد على

خمس آلاف الا خمسة

وجزم به في الملتقى

فصل في الجناية على العبد

( قوله فان بلغت هي ) اى قيمته ( قوله باثر ابن مسعود ) وهو لا يبلغ قيمة العبد دية الحر وينقص منه عشرة دراهم وهذا كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس وانما طريق معرفتها السماع من صاحب الوحي كفاية ( قوله وعنه ) اى عن ابن حنيفة وهي رواية الحسن عنه وهو القياس والاول ظاهر الرواية اتقاني ( قوله من الامة ) اى ينقص من ديتها لامطلاقا كظن فانه سهو درم متقى ( قوله ويكون حينئذ على العاقلة الخ ) اى يكون ما ذكر من دية العبد والامة اى دية النفس لان العاقلة لا تحتمل اطراف العبد كما سيأتى آخر المعامل ( قوله خلافا لابن يوسف ) حيث قال تجب قيمته بالغة ما بلغت في ماله في رواية وعلى عاقلته في أخرى وفي الجوهرية وقال أبو يوسف في مال القاتل لقول عمر لا تغل العاقلة عمدا ولا عبدا قلنا هو محمول على ما جناه العبد لا على ما جنى عليه لان ما جناه العبد لا تحمله العاقلة لان المولى اقرب اليه منهم اهـ ( قوله وما قدر ) اى ما جعل مقدرا من دية الحر اى من ارشه في الجناية على اطرافه جعل مقدرا من قيمة العبد كذلك وقوله ففي يده نصف قيمته تقريع عليه لان الواجب في يد الحر مقدور من الدية بالنصف فيقدر في يد العبد بنصف قيمته وكذلك يجب في موصخته نصف عشر قيمته لان في موصخته الحر نصف عشر الدية كما ذكره في العناية قلت ويستثنى من ذلك حلق اللحية ونحوه فيه حكومة كما يأتي وكذا فقهاء العينين فان مولاه مخير كما يأتي ايضا تأمل وكذا ما في الحائنية لو قطع رجل عبد مقطوع اليد فان من جانب اليد فعليه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع لا من جانبها فنصف قيمته مقطوع اليد وتامه فيها هذا وفي الجوهرية الجناية على العبد فيما دون النفس لا تحمّلها العاقلة لانه اجري مجرى ضمان الاموال اهـ اى فهو في مال الجاني حالا كضمان الغصب والاستهلاك كما في منية المفتى ( قوله في الصحيح ) وهو ظاهر الرواية الا ان محمدا قال في بعض الروايات القول بهذا يؤدي الى أن يجب بقطع طرفه فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبد يساوي ثلاثين الفا يضمن خمسة عشر الفا كذا في النهاية وغيرها من الشروح ( قوله وجزم به في الملتقى ) وهو الذي في عامة الكتب كالهداية والخلاصة وجمع البحرين وشرحه والاختيار وقناوى الولوالجي والملتقى وفي المجتبى عن المحيط نقصان الخمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فصل

ويرجع بعد العتق بالاقبل من الفداء وقيمة العبد ) لانه مختار في ٥٤٢ دفع الزيادة لامضطر ( وكذا ) الحكم

العاقلة على الأمر لان أمره لم يصحح زيل على قوله ويرجع بعد العتق الخ ) على قيس  
القبل المار لا يجب شيء أفاده الزيل على قوله وقيمة العبد ) أي القاتل ( قول لانه مختار الخ )  
أي اذا دفع الفداء وكان أزيد من قيمة العبد مثلا لا يرجع بالقيمة لانه غير مضطر فانه لو دفع  
العبد أجبر على الجناية على قوله ( قوله فاعتقه ) قيده لانه محل الوهم فانه اذا لم يعتقه يكون  
الحكم كذلك وفي الهندية وأجمعوا ان حافر البئر اذا كان عبدا قنا فدفع المولى العبد الى ولي  
القتيل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشئ سواء دفع المولى الى الاول بقضاء  
او بغير قضاء وتامه فيها ط ( قوله ثم وقع فيها انسان ) فلو الوقوع قبل العتق وجبت الدية  
فان وقع آخر يشارك في الاول لكن يضرب الاول بقدر الدية والثاني بقدر القيمة مقدسى  
أي لان اختيار الفداء بالعتق وقع في الاول فوجبت الدية ولم يقع في الثانية فلم يجب الا القيمة  
وهذا لو العتق بعد العلم والالتزمه الا القيمة ويشارك في الثانية فيها وفي الاول كما أفاده بعد  
ا ه سائحان ( قوله ويجب على المولى قيمة واحدة ) اعتبارا لابتداء حال الجناية فانه كان رقبته  
ط ( قوله الى الحرين ) عبارة المتن في المنع الى الآخرين وكذا في الكثر والمتن ( قوله  
أويدفع نصفه لهما ) أو بمعنى الاول والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة لتلاين تكرار مع المتن تأمل  
( قوله عولا عنده ) تفسير العول هو ان تضرب كل واحد منهما بجميع حصته احد هما  
بنصف المال والآخر بكفه كفاية فثقله لولي الخطأ لانهما يديان الكل وثقله للساكن من  
ولي العمد لانه يدعى النصف فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف ( قوله وارباعا منازعة  
عندها ) أي ثلاثة ارباع لولي الخطأ وربعه لولي العمد بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي  
الخطأ بلامنازعة ومنازعة الفريقين في النصف الآخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا من  
وبيانه ان الاصل المتفق عليه ان قسمة العين اذا وجبت بسبب دين في الذمة كالتفرع في التركة  
ونحوها فالقسمة بالعول والمضاربة لعدم التضائق في الذمة فيثبت حق كل منهما كما فيضرب  
بجميع حقه وان وجبت لاسبب دين في الذمة كبيع الفضولي بأن باع عبد انسان  
كله و آخر باع نصفه وأجازها المالك فالعبد بين المشتريين ارباعا بطريق المنازعة لان العين  
الواحدة تضيق عن الحقين على وجه الكمال واذا ثبت هذا فقلا في هذه المسئلة ثلاثة ارباع  
العبد المدفوع لولي الخطأ وربعه للساكن من ولي العمد لان حق ولي العمد كان في جميع  
الربة فاذا عفا احدهما بطل حقه وفرغ النصف فيتعلق حق ولي الخطأ بهذا النصف بلا  
منازعة بقي النصف الآخر واستوت فيه منازعة ولي الخطأ والساكن فنصف بينهما و  
لا يخيصة ان اصل حقهما ليس في عين العبد بل في الارش الذي هو بدل التلف والقسمة في غير  
العين بطريق العول وهذا لان حق ولي الخطأ في عشرة آلاف وحق العاني في خمسة فيضرب  
كل منهما بمجسة كمن عليه ألفان لرجل والف لآخر ومات عن الف فهو بين الرجلين اثلاثا  
بخلاف بيع الفضولي لان الملك يثبت للمشتري في العين ابتداء غناية ملخصا ( قوله فان  
قتل عبدا قريسيهما ) أي قتل عبد لرجلين قريبيهما ( قوله وقال يدفع الخ ) لان نصيب من  
لم يعف لما اقبل ما لا يعفو صاحبه صار نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فما اصاب ملك  
صاحبه لم يسقط وهو الربع وما اصاب ملك نفسه سقط كفاية ( قوله ووجهه ) أي وجه

في العمد ( ان كان العبد  
القاتل صغيرا ) لان عمده  
خطأ ( فان كبير اقتص )  
منه ( عبد حفر بئرا فاعتقه  
مولاه ثم وقع فيها انسان  
او أكثر فهل فلا شيء  
عليه ) لان جنسية العبد  
لا توجب عليه شيئا ( ويجب  
على المولى قيمة واحدة )  
ولو الواقع ألفا زيل على ( فان  
قتل ) عبد ( عمدا ) رجلين  
( حرين لكل ) منهما ( وليان )  
فعفا احدهما لولي كل منهما مدفع  
السيد نصفه الى الحرين )  
الذين لم يعفوا ( او فداء  
بدية ) كاملة لانه بذلك  
العفو سقط القود وانقلب  
مالا هو ديتان وسقط  
دية نصيب العافين وبقي  
دية نصيب الساكنين  
أويدفع نصفه لهما ( فان  
قتل ) العبد ( احدهما عمدا  
والآخر خطأ وعفا احد  
ولي العمد فدى بدية  
لولي الخطأ ونصفها للاحد  
ولي العمد ) الذي لم يعف  
( او دفع اليهما وقسم اثلاثا  
عولا ) عنده وارباعا منازعة  
عندها ( فان قتل عبدا  
قريسيهما وعفا احدهما بطل  
كله ) وقال يدفع الذي عفا  
نصف نصيبه للآخر او

يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب على عبده ديناً ( الامام )

(زعم رجل ان سيده  
حرره فقتل) العبد المتق  
(وليه) اى والى الزاعم عقته  
(خطأ فلاشئ للحر عليه)  
لانه بزعمه عقته أقرانه  
لا يستحق العبد بل الدية  
لكنه لا يصدق على العاقلة  
الايحجية (فان قال معتق)  
رقه معروف لرجل قلت  
اخاك (يخاطب به مولاه  
الذى أعتقه) خطأ قبل  
عنتي فقال الاخ) الذى هو  
المولى (لا بل بعده صدق  
الاول) لانه منكر للضمان  
(وان قال لها قطعت يدك  
وانت أمتى وقالت) هى  
لا بل (فعلته بعد المتق  
فالقول لها) لانه اقرب بسبب  
الضمان ثم ادعى ما يبرئه  
فلا يكون القول له (وكذا)  
القول لها (فى كل ما اخذه)  
المولى (منها) من المال  
لما ذكرنا استحسانا (الا  
الجماع والغلة) فالقول له  
لاستانه لحالة معهودة  
منافية للضمان (عبد  
محجور أو صبي امر صبا  
بقتل رجل فقتله فديته  
على عاقلة القاتل) لان عمد  
الصبي خطأ (ورجموا على  
العبد بعد عقته) وقيل لا  
(لاعلى الصبي إلا امرأبدا)  
لنقصور أهليته (وان كان  
مأمورا بالعبد) عبدا (مثله)

والسراية فى الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية اه (قوله زعم رجل) أى اقر  
(قوله فقتل) ذكر الاقرار بالحرية قبل الجناية وفى المبسوط بعدها ولافاوت بينهما عناية  
(قوله المتق) أى فى زعمه (قوله فلاشئ للحر) أى الزاعم (قوله عليه) الاولى حذف لانه  
لاشئ على العاقلة (قوله لانه بزعمه الخ) عبارة الهداية لانه لما زعم أن مولاه اعتقه فقد  
ادعى الدية على العاقلة وأبرأ العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة ه وانما  
كان إبراء للمولى لانه لم يدع على المولى بعدا لجناية اعتقا حتى يصير المولى به مختارا للفداء  
مستهلكا حق المجنى عليه بالاعتاق كفاية (قوله لا يستحق العبد) أى دفعه أو فداءه (قوله  
بل الدية) لانه موجب لجناية الاحرار (قوله على العاقلة) وهم قبيلة السيد المتق كما سيأتى  
فانهم (قوله يخاطب به مولاه الخ) تبع فيه المصنف وهو غير لازم وعبارة المتق والدرر  
قال معتق قلت اخازيد ونحوه فى الهداية وغيرها والخطب سهل اذ لا فرق يظهر بين المولى  
والاجنبي لان قول المولى بل قتلته بعد المتق يريد به الزام الدية على عاقلة القاتل وهم قبيلة  
المولى لانها عاقلة المتق لاعلى نفسه فقط فانهم (قوله لانه منكر للضمان) لانه اسنده الى حالة  
معهودة منافية للضمان اذ الكلام فيما اذا عرف رقه فصار كما اذا قال البالغ العاقل طلقت  
امرأتى وأنصبي أو بجنون وكان جنونه معروفا كان القول له هدية (قوله فلا يكون  
القول له) وهذا لانه ما اسنده الى حالة منافية للضمان لانه يضمن يدها لو قطعها وهى مديونة  
هداية (قوله من المال) أى مال لم يكن غلة كمال وهب لها أو أوصى لها به (قوله الا  
الجماع والغلة) أى اذا قال بجامعتها قبل الاعتاق أو أخذت الغلة قبله لا يكون القول قول لها لان  
وطه المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب  
الضمان عليه فحصل الاسناد الى حالة معهودة منافية للضمان ابن كمال واستثنى فى الشرع بلالية  
عن المواهب والزيلعى ما كان قائما بعينه فى يد المقر لانه متى أقر أنه أخذه منها فقد أقر بيدها ثم  
ادعى التملك عليها وهى تنكر فكان القول للمنكر فلذا امر بالرد اه (قوله عبد محجور)  
قيد بالعبد لانه لو كان الأمر حرا بالغاترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر وبالحجور لانه لو  
كان الأمر مكتوبا بالغاترجع عاقلة الصبي عليه بأقل من قيمته ومن الدية بخلاف ما اذا كان  
الأمر عبدا مأذونا حيث لا يرجعون عليه الا بعد المتق كفاية (قوله ورجعوا على العبد  
بعد عقته) لان عدم اعتبار قوله كان لحق المولى لا لنقصان الاهلية وقدرال حق المولى بالاعتاق  
زيلعى وهذا ما ذكره الصدر الشهيد وقاضيان فى شرحيهما وفيه نظر لانه خلاف الرواية فى  
الزيادات اتقانى (قوله وقيل لا) هذه هى رواية الزيادات قال الزيلعى لان هذا ضمان  
جناية وهو على المولى لاعلى العبد وقد تعذر إيجابه على المولى لمكان الحجر وهذا أوفق للقواعد  
اه وتماه فيه (قوله ابدا) أى وان بلغ (قوله عبدا مثله) لم يقيد بكونه محجورا ايضا  
لانه يكفى بكون الأمر محجورا فاذا أمر العبد المحجور العبد المأذون بالحكم كذلك أمالو  
كان الأمر عبدا مأذونا والمأمور عبدا محجورا أو مأذونا يرجع مولى العبد القاتل بعد  
الدفع أو الفداء على رقة العبد الأمر فى الحال بقيمة عبده لان الأمر بأمره صار غاصبا  
للمأمور وتماه فى الكفاية ولو كان المأمور حرا بالغاترجع عاقلة الصبي على عاقلة ولا ترجع

دفع سيد القاتل أو فداءه فى الخطأ ولا يرجع له على الأمر فى الحال

اسقاطه لانه تشبيه الشيء بنفسه اه ح قلت يمكن ان يراد بيعه للمعنى عليه فيكون فيه نوع منافية لما قبله قال في الاختيار وكذلك لو باعه من المجنى عليه كان اختار الاول ووجهه لان للمستحق اخذه بغير عوض وقد وجد في الهبة دون البيع اه (قوله) وتعليق عققه (لان) تعليق عققه مع علمه بأنه يعق عند القتل دليل اختياره فلزومه الدية منح (قوله) بقتل زيد الخ اي بجناية توجب الدية فلو علقه بغير جناية كأن دخلت الدار ثم جن ثم دخل او بجناية توجب القصاص كأن ضربته بالسيف فأنت حر فلا شيء على المولى اتفاقا لعدم عامه بالجناية عند التعليق بغيرها ولان ما يوجب القصاص فهو على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلم يفوت المولى على ولي الجناية بتعليقه شيئاً غاية ملخصاً (قوله) كايصير فاراً اي من ادت زوجته لانه يصير مطلقاً بعد وجود المرض (قوله) لان عققه دليل تصحيح الصلح لان العاقل يقصد تصحيح تصرفه ولاصحته الا بالصلح عن الجناية وما يتحدث منها زيلبي (قوله) فيقتل أو يعنى) بالبناء للمجهول والضميران للعبد وصلة يعنى مقدرة (قوله) لبطان الصلح) لانه وقع على المال وهو العبد عن دية اليد اذ القصاص لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسراية ظهر ان دية اليد غير واجبة وان الواجب هو القود فصار الصلح باطلا لان الصلح لا بد له من مصالح عنه والمصالح عنه المال ولم يوجد زيلبي قال ط وظاهر هذا التعليل ان رد العبد واجب على ولي الدم رفعا للعقد الباطل اه وفي العناية وساء صلحاً بناء على ما اختاره بعض المشايخ ان الموجب الاصل هو الفداء (قوله) فاعتقه سيده) اما اذا لم يعتقه فهو مخير قال في العناية والاصل ان العبد اذا جنى وعليه دين يخير المولى بين الدفع والفداء فان دفع بيع في دين الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجناية لانه يبيع على ملكهم وان لم ينف بالدين تأخر الى حال الحرية كما لو يبيع على ملك المولى الاول اه ملخصاً (قوله) بلا علم) قيد به لانه لو علم كان مختاراً للفداء فعليه دية الجناية ولو ليها وقيمة العبد لرب الدين (قوله) الاقل من قيمته الخ) واما قول الهداية وغيرها عليه قيمتان قيمة لرب الدين وقيمة لولى الجناية فالمراد اذا كانت القيمة أقل من الارش كما صرح به في العناية (قوله) اي العبد الجاني) اي المأذون الذي تقدم ذكره اه ح (قوله) فقيمة واحدة لمولاه) اي ويدفعها للغرماء لانها مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولي الجناية وتماه في الزيلبي وانما لزم الاجنبى قيمة واحدة دون المولى لانه لم يكن مأخوذاً بالدفع ولا بقضاء الدين فلا يجب عليه أكثر مما أتلفه اما المولى فهو مطالب بذلك اتفاقاً (قوله) بخلاف اكسابها) فانها يتعلق بها حق الغرماء قبل الدين وبعده لان لها بدا معتبرة في الكسب منح (قوله) لم يدفع الولد له الخ) قال في العناية الفرق بين ولادة الامة بعد استدانها وبين ولادتها بعد جنابتها في ان الولد يباع معها في الاولى دون الثانية ان الدين وصف حكماً فيها واجب في ذمتها متعلق برقيتها استيفاء حتى صار المولى ممنوعاً من التصرف في رقيتها ببيع أو هبة أو غيرها فكانت اي الاستدانة من الاوصاف الشرعية القارة فتسرى الى الولد كالكتابة والتدبير والرهن واما موجب الجناية فالدفع أو الفداء وذلك في ذمة المولى لاني ذمتها حتى لم يصير المولى ممنوعاً من التصرف في رقيتها ببيع أو هبة أو استخدام وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي الحسى وهو الدفع فلا يسرى لكونه وصفاً غير قار حصل عند الدفع

(وكتعليق عققه بقتل زيد اوريه اوشجه ففعل) العبد ذلك كايصير فاراً بقوله ان مرضت فانت طالق ثلاثاً وان قطع عبد يدحر عمدا ودفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها) اي بالجناية لان عققه دليل تصحيح الصلح (وان لم يعتقه) وقد سرى (يرد على سيده فيقتل او يعنى) لبطلا الصلح) فان جنى مأذون له مديون خطأ فاعتقه سيده بلا علم بها غرم (ولو ليها) لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه و) غرم (ولو ليها) الاقل منها) أى القيمة (ومن الارش ولو اتلفه) اي العبد الجاني (أجنبي فقيمة واحدة لمولاه) لا غير (فان ولدت مأذونة مديونة بيعت مع ولدها في الدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها (فان جنت فولدت لم يدفع الولد له) اي لولى الجناية لتعلقها بذمة المولى لاذمتها بخلاف الدين (عبد) لرجل



عناية (قوله على الصحيح) كذا في الهداية والزبلي وأقره غيره من الشراح (قوله ولذا سقط الواجب بموته) أي قبل اختيار الفداء وأما بعده فلا لانتقاله إلى ذمة المولى غير الأفكار وأطاق الموت فشم ما إذا كان بأقفة مساوية أو بعثه المولى في حاجته أو استخدمه لأن له حق الاستخدام في العبد الجاني ما لم يدفعه فلا يكون تعديا معراج عن المبسوط أما لو قتله صار مختارا للأرض ولو قتله أجني فإن عمدا بطلت الجناية وللمولى أن يقتص وإن خطأ أخذ المولى القيمة ودفعها إلى ولي الجناية ولا يخير حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للأرض جوهره (قوله لكن في الشر بنبلالية الخ) هذا غير المشهور ففي العناية وغيره من الأسرار أن الرواية بخلافه في غير موضع وقد نص محمد بن الحسن أن الواجب هو العبد (قوله والجوهره) عطف على السراج وقوله عن الزيد متعلق بكل من السراج والجوهره كما يعلم من الشر بنبلالية اهـ ح (قوله وعلة الزبلي الخ) أي علل الحكم وهو صحة الاختيار وإن لم يكن قادرا كما يفهم من عبارته (قوله أصل حقهم) أي حق أولياء الجناية (قوله ومفاده) أي مفاد تحليل الزبلي بما ذكر فهو مبني على التصحيح الثاني لكن الزبلي صرح ولا يصحح الأول كالهداية وغيرها وهو المنصوص عن محمد كاعلمت (قوله وأفاد الخ) هذا قول ثالث وفي الشر بنبلالية عن البدائع ولو كان الواجب الأصلي التخيير لتعين الفداء عند هلاك العبد ولم يطل حق المجني عليه على ما هو الأصل في الخير بين شيئين إذا هلك أحدهما أنه يتعين عليه الآخر فليس هذا القول بسديد اهـ (قوله وإنه الخ) معطوف على أن الدفع والمراد بالكتاب متن الجمع ورد شارحه بهذا على مصنفه في دعائه أن في لفظ متته ما يفيد ط ماعضا (قوله فإن فداء) قيد به لأنه إذا لم يفده فحني أخرى كان عين المسئلة الثانية وهي قوله فإن جنى جانبين الخ كفاية (قوله ففي كالأولى) لأنه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعل كأن لم تكن وهذا ابتداء جناية هداية (قوله دفعه لهما الخ) فيقتسمانه على قدر أرش جنايتهما وإن كانوا جماعة يفتسمونه على قدر حصصهم وإن فداء فداء بجميع أرشهم ولو قتل واحد أو فقأ عين آخر يفتسمانه أثلاثا لأن أرش العين على النصف من أرش النفس وعلى هذا حكم الشجاعت والمولى أن يفدى من بعضهم ويدفع إلى بعضهم مقدار ما تعلق به حقه من العبد وتماه في الهداية (قوله وإن وهبه الخ) الأصل أنه متى أحدث فيه تصرفا يعجزه عن الدفع علما بالجناية يصير مختارا للفداء والأفلا فثالث الأول ما ذكره ومثال الثاني وطما الثيب من غير اعتلاق لأنه لا ينقص وكذا التزويج والاستخدام وكذا الإجارة والرهن على الأنظر لأن الإجارة تنقص بالاعتذار وقيام حق ولي الجناية فيه عذر ولتمكن الراهن من قضاء الدين فلم يعجز وكذا الأذن بالتجارة وإن ركه دين لأن الأذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة إلا أن لولي الجناية أن يمنع من قبوله لأن الدين حقه من جهة المولى فليزم المولى قيمته اهـ من الهداية والعناية (قوله لو باعه) أي بيعا صحيحا ولو بغيره لا لو فاسدا إلا إذا سلمه لأن الملك لا يزول إلا به ولا لو الحار للبائع ثم يقضه أفاده الزبلي وغيره (قوله ضمن الأقل الخ) لأنه فوت حقه فيضنه وحقه في أقلهما ولا يصير مختارا للفداء لأنه لا اختيار بدون العلم هداية والدليل على أن حقه أقلهما أنه ليس له المطالبة بالأكثر كفاية (قوله كيمه) يجب

على الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن في الشر بنبلالية عن السراج والجوهره عن الزيد أن الصحيح أنه الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه أدامه وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعلة الزبلي وغيره بأنه اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند أبي حنيفة انتهى ومفاده أن الأصل عنده الفداء لا الدفع وأفاد شارح الجمع في تحليل الإمام أن الواجب أحدهما وإنه متى اختار أحدهما تعين لكنه قدم أن الدفع هو الأصل وإنه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه (فإن فداء فحني بعده ففي كالأولى) حكما (فإن جنى جانبين دفعه لهما على وليهما أو فداء بأرشهما وإن وهبه) أو اعتقه أو دبره أو استولدها المولى (أو باعه غير عالم) بهما بالجناية (ضمن الأقل من قيمته) (والأقل من الأرض وإن علم بها غرم الأرض) فقط أجماعا (كيمه) عالمها

الثوب لافي عكسه وهو يراه ولم يتساعد عنه ووجد فرصة الفرار \* وجد في زرع دابة  
فاخرجها فهلك فالتحاران ساقها بعد الاخراج يضمن والا لا والدار كالزرع لانها  
تضره بخلاف المربط لانه محلها \* ربط حمارة في سارية فربط آخر حمارة فعرض حمارة الاولى  
ان في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن اه ملخصا والله تعالى اعلم

### باب جناية المملوك والجناية عليه

باب جناية المملوك

والجناية عليه

لمافرج من جناية المالك وهو الحر شرع في جناية المملوك ولما كانت جناية البهيمة باعتبار  
الراكب وأخويه وهم ملاك قدمها (قوله لا توجب الادفعوا واحدا) اى وان كانت كثيرة في  
أشخاص متعددة (قوله لو محلا) اى للدفع بان كان قنا لم ينقله شئ من أسباب الحرية  
كالتيدير والاستيلاء والكتابة زبلى (قوله والا فقيمة واحدة) اى ان لم يكن محلا للدفع بان  
انقله شئ مما ذكرنا توجب جانيته قيمة واحدة ولا يزيد عليها وان تكررت الجناية زبلى  
(قوله فكالاول) اى يخير بين الدفع والفداء (قوله وأخيه) اى أم الولد والمكاتب (قوله انما  
يفيد) اى يفيد التخير الآتى (قوله في النفس) اى نفس الآدمى وفي ٩ من التارخانية  
فرق بين الجناية على الآدمى او على المال ففي الاول خير المولى بين الدفع والفداء وفى الثانى  
بين الدفع والبيع اه وفى القنية من خواهر زاده محجور حتى على مال بقائه المولى بعد علمه  
بالجناية فهو في رقبته يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وقدمنا تمام  
الكلام عليه في اول كتاب الحجر (قوله لان بعدمه) حذف اسم ان والاولى ذكره ويكون  
الضمير للشانط (قوله فيما دونها) اى دون النفس فانه يجب المال في الحالين اذ القصاص  
لا يجرى بين العبيد والعبيد ولا بين العبيد والاحرار فيما دون النفس غنية (قوله لا باقراره  
اصلا) اى ولو بعد العتق قال في الشرنبالية عن البدائع واذا لم يصح اقراره لا يؤاخذ به لافى  
الحال ولا بعد العتق وكذا لو أقر بعد العتاق انه كان حتى في حال الرق لاشئ عليه اه وشمل  
المحجور والمأذون وهو ما جرى عليه في الوالولية والذى قدمه الشارح في باب القودفيا دون  
النفس عن الجوهره انه يؤاخذ به بعد العتق اقول وفي حجر الجوهره لو أقر العبد بقتل الخطأ لم  
يلزم المولى شئ وكان في ذمة العبد يؤاخذ به بعد الحرية كذا في الحنجدى وفي الكرخى انه باطل  
ولو أعتق بعده لا يتبع بشئ من الجناية اما المحجور فلانه اقرار بما لا ينقلب حكمه كأقراره  
بالدين واما المأذون فأقراره جائز بالديون التي لزمته بسبب التجارة لانها هى المأذون فيها بخلاف  
الجناية فهو كالمحجور فيها اه (قوله وتقدم) اى قيل متفرقات القضاء (قوله دفعه مولا  
ان شاء الخ) اى انه يخير تخفيفا له اذا عاقلة لمملوكه الا هو غرر الافكار (قوله حالا) اى كنا ناكل  
من الدفع والفداء على الحلول لان التأجيل في الاعيان باطل والفداء بدله فله حكمه ومفاده ان  
الخيار للمولى ولو مفلسا فاذا اختار المفلس الفداء يؤديه متى وجد ولا يجبر على دفع العبد عنه  
خلافهما كما في الجمع درمتمنى (قوله لكن الواجب الاصلى الخ) جواب عما يقال لو  
وجبت الجناية في ذمة المولى حتى وجب التخير لما سقط بموت العبد كما في الحر الجاني اذا مات  
فان العقل لا يسقط عن عاقلة ووجهه ان الواجب الاصلى هو الدفع وان كان له حق النقل الى  
الفداء كما في مال الزكاة فان الموجب الاصلى فيه جزء من النصاب وللمالك أن ينقل الى القيمة

اعلم ان جناسات المملوك  
لا توجب الادفعوا واحدا لو  
محلا والا فقيمة واحدة ولو  
فدى القن ثم حتى فكالاول  
ثم وم بخلاف المدبر وأخيه  
فانها لا توجب الا قيمة  
واحدة وستبضح (جنى  
عبد خطأ) التقيد بالخطأ  
هنا انما يفيد في النفس لان  
بعدمه يقتضى أمافيا دونها  
فلا يفيد لاستواء خطئه  
وعنده فيما دونها ثم انما  
يثبت الخطأ بالينة او اقرار  
مولاه أو علم القاضى  
لا باقراره اصلا بدائع  
قلت لكن قوله او علم  
القاضى على غير المقتضى به  
فانه لا يعمل بعلم القاضى  
في زماننا شرنبالية عن  
الاشباه وتقدم (دفعه مولا)  
ان شاء (بها فيملكه  
وليها او) ان شاء (فداء  
بارشها حالا) لكن  
الواجب الاصلى هو الدفع

وعرجهما كقضاءها\* (فروع) نقل ٥٣٧ المصنف عن الدرر له كلب يأكل غيب الكرم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى

اكل الغيب لم يضمن وانما يضمن فيما شهد عليه فيما يخاف تلف في آدم كالحائط المائل ونطج الثور وعقر كلب عقور فيضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حل المتلف في قول الزبلي وان تلف الكلب فعلي صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الانتلاف والافلا كالحائط المائل على الآدمي انتهى فيحصل التوفيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن له تحل يرضه في بستانه فيخرج فيأكل غيب الناس وفواكههم هل يضمن رب التحل ما تلفه التحل من الغيب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان آخر ام لا وجوابه انه لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهد واعليه ام لا اخذا من مسألة الكلب بل اولى وكذا ذكره المصنف في معينه لكن رأيت في فتواه انه افتي بالضمان في مسألة التحل فراجعه عند الفتوى وأما تحويله عن ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان

والا فاعلم على ما عليه المتن والتمروح وصححه في الهداية والله تعالى اعلم (قوله وعرجها كقطعها) قال في جامع الفصولين ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كاتقطع اه (قوله فيحصل التوفيق) كأنه يفهم من كلام الدرر انه لا يضمن في الكلب غير آدمي وهذا غير مراد وانما معنى كلامه ان ما يخاف منه تلف الآدمي فالاشهاد فيه موجب للضمان اذا أعقبه تلف سواء كان المتلف مالا أو آدميا وما لا يخاف منه تلف الآدمي بل يخاف منه تلف المالك فقط كتب الكروم فلا يفيد فيه الاشهاد ويدل عليه تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهاد فيه موجب للضمان المال والنفس اه رملى وهو كلام حسن دافع للمخالفة من أصلها فيحمل كلام الزبلي على الانتلاف مطلقا لان المراد بالكلب الواقع في كلامه الكلب العقور كما صرح به فهو ما يخاف منه تلف الآدمي كالحائط المائل والثور الطلوح بخلاف كلب الغيب قلت وهذا كله مخالف لما قدمه الشارح في آخر باب القود فيما دون النفس عن القاضي بدعي ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط لافي الحيوان اه وقد أفتي في الحرية بالضمان بعد الاشهاد في حضان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح قال وفي البرازية عن النية في نطج الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه وأفتى به في الحامدية ايضا (قوله قلت الخ) من مقول المصنف ايضا (قوله أخذنا من مسألة الكلب) أى كلب الغيب فانه ليس بمخاف منه تلف الآدمي (قوله بل اولى) لانه طبر وقد تقدم انه لا يضمن اذا أرسل طير اساقه أو لا يخالف الدابة والكلب وهنا لم يرسله ولم يسقه اصلا فعدم الضمان فيه اولى ولان التحل مأذونة من الله تعالى بقوله تعالى نهيكم من كل الثمرات (قوله في معينه) أى في كتابه المسمى معين الفتى (قوله فراجع عند الفتوى) قد علمت ان الموافق للمقول صريحا ودلالة هو الاول فعليه الممول (قوله على ما هو ظاهر المذهب) وهو ما قدمه آخر كتاب القسمة من انه لا تصرف في ملكه وان تضر جاره (قوله واما جواب المشايخ) من انه يمنع اذا كان الضرر بينا (قوله على ما عليه الفتوى) الاوضح وهو ما عليه الفتوى ط (قوله حمار يأكل حنطة انسان الخ) ظاهره ولو كان الحمار لغير الرائي وهو المستفاد من كلامه في كتاب اللقطة والذي في القنية وغيرها رأى حماره الخ بالاضافة الى ضمير الرائي تأمل ثم رأيت في حاشية الرملى على جامع الفصولين في احكام السكوت مانعه اقول فلورأى حمار غيره يأكل حنطة الغير فلم يمنعه صارت واقعة الفتوى فأجبت بانه لا يضمن والفرق ظاهر وهو ان فعل حماره ينسب اليه مع رجوع المنفعة له وامكان دفعه فتوى علة الضمان بخلاف حمار الغير تأمل اه (قوله وقيل يضمن) اى وان لم يسقها قياسا على ما اذا كان في داره بعير فادخل عليه آخر بعيرا مقتلما أو لا يقتل بعيره ان بلا اذن صاحبه يضمن كافي البرازية والمعلم الهائج اقول ويظهر أرجحية هذا القول لموافقة المامر أول الباب من انه يضمن ما أحدثته الدابة مطلقا اذا أدخلها في ملك غيره بلاذنه لتعديده وأما اذا لم يدخلها في الهداية ولو أرسل بهيمة فافسد زرع على فورها ضمن المرسل وان مالت ميना أو شالاوله طريق آخر لا يضمن للمامر اه (قوله وتماه في البرازية) من ذلك ما قدمناه أنفا ومنه قوله سائق حمار الحطب اذا لم يسل اليك انما يضمن اذا مشى الحمار الى جانب صاحب

الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفية حمار يأكل حنطة انسان فلم يمنعه حتى أكل الصحيح ضمانه \* ادخل غنا او ثورا او فرسا او حمرا في ذرع او كرم ان سائقا ضمن ما تلف والا لا وقيل يضمن وتماه في البرازية انتهى

لأنها للحم ( فلا يعتبر فيها إلا النقصان ابن كمال أقول لا يشمل نحو الكلب والسنور لكن ضمان النقصان في ذلك جار على الأصل في ضمان المتلفات اما ضمان ربع القيمة فيأتي بخلاف القياس عملاً بالنص ( قوله وفي عينها الخ ) هذا ذكره الزيلعي في البقرة ونحوها وعلله بأن المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه اه تأمل ( قوله أى ابله ) قال في القاموس الأبل واحد يقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع وجعه آبال اه فافهم ( قوله فائدة الاضافة الخ ) أى لثلاثتهم انهم لا يكونان معدن للحم يكون حكمهما حكم النشأة بل سواء كانا معدن له أو لا لحث والركوب فيه ربع القيمة كافي الذي لا يؤكل لحمه منع ( قوله وحرار ) في الخلاصة عن المتقي ما لا يحمل عليه لصغره كالفضيل والحجش ففي عينه ربع قيمته اه قلت والذي نقله التهستاني عن المتقي ان في نحو الفضيل النقصان تأمل ثم رأيت في جامع الفصولين عن المتقي كافي الخلاصة ( قوله والفرق ما قدمناه ) أى في قوله لان اقامة العمل قال في الهداية ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله تعالى عنه لان فيها مقاصد سوى اللحم كالركوب والزينة والحمل والعمل فمن هذا الوجه تشبه الآدمي وقد تمسك للأكل ومن هذا الوجه تشبه المأكولات فعملنا بالشبهين بشبه الآدمي في إيجاب الربع وبالشبه الآخر في نفي النصف ولانه انما يمكن اقامة العمل بها بأربعة أعين الخ ( قوله لكن يرد عليه ) أى على الفرق المذكورة قال فخر الاسلام والمعتد هو التعليل الاول أى الذي قدمناه عن الهداية لان العينين لا يضمنان بنصف القيمة اتفاقاً أى واما التعليل بانها صارت كذات أربعة أعين فانه يلزم منه ضمان العينين بنصف القيمة ( قوله انه يضمن ) يدل من قوله انه لو فاقاً والمصدر فاعل لفعل محذوف هو جواب لو تقديره يلزم انه يضمن تأمل ( قوله وليس كذلك ) أى لا يضمن النصف كما صرح به شرح الهداية لكن نقل التهستاني القول بضمان النصف عن فخر القضاة ( قوله كاسر ) أى عن الزيلعي وقدمناه انه علله بأن المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه وحاصله ان ضمان العين بالربع مخالف للقياس فلا يقاس عليه بل يقتصر على النص ولذا قال فالاولى التمسك بما روى الخ ( قوله والتقييد بالعين ) أى تقييد المصنف بقوله وفي عين بقرة ( قوله وقيل جميع القيمة ) أى لفوات الاعتلاف وفي تحفة الاقران والفتية جزم بهذا وحكى الآخر بقيل اه سأحاجي ( قوله أى لو غير ما كول ) لان ذلك استهلاكه من كل وجه هداية ( قوله وانما كولا خير ) أى بين تركها على القاطع وتضمينه قيمتها وبين امساكها وتضمينه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لوشاء أخذها ولا شيء له والاول اصح اه وعليه المتن والشروح وقد معنا الكلام عليه في الغصب ( قوله لكن في العيون ان امسكه لا يضمنه شيئاً الخ ) أى ليس له ان يمسك المأكول ويضمن النقصان وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره وقد علمت ان هذا رواية عن أبي حنيفة وظاهر الرواية التخيير في المأكول وهو الاصح كما مر به يفتي كافي جامع الفصولين حيث قال وعن أبي جعفر لو أخذ الشاة فلا شيء له وبقي بظاهر الرواية لكن نقل بعده ان ما يؤكل وغيره سواء في ظاهر الرواية فلو امسكه فلا شيء له قال وهذا يؤيد ما حكى عن أبي جعفر اه أقول وحيث اختلف النقل عن ظاهر الرواية

لأنها للحم وفي عينها بخير ربه ان شاء تركها على الفساق وضمنه قيمتها و أمسكها وضمنه النقصان زيلعي ( وفي عين بقرة جزاء وجزوره ) أى ابله فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحم في الحكم الآتي ابن كمال ( وحرار ) وبغل وقرس ربع القيمة لان اقامة العمل انما يمكن بأربع أعين عيناها وعينا مستعملها فصارت كأنها ذات اربعين اربع وقال الشافعي رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه انه لو فاقاً عيني حار مثلاً انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كاسر فالاولى التمسك بما روى انه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة والتقييد بالعين لانه لو قطع اذن او ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل جميع القيمة كالقطع احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غير ما كول وان ما كولا خير كما صرحي العينين لكن في العيون ان امسكه لا يضمنه شيئاً عند أبي حنيفة وعليه الفتوى



في الهداية (قوله وقال ابوسف) هو رواية عنه كافي القهستاني وغيره (قوله كما لو كان موقفا دابته على الطريق) أي فخصها رجل فقتلت آخر يضمنان نصفين لانه متعدد بالايقاف منح وغيرها قال الرمي أقول ظاهره ولو كان بغير اذنه اذ هو موضوع مسئلة المتن التي الكلام عليها والمصرح به في الخلاصة والبزاية خلافة قال في الخلاصة وان كان بأذنه فالضمان عليهما الا في النفحة بالرجل والذنب فانها جبار الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فخصها فنفتحت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس اه ونقل ط عن المتقي بالنون رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجل فخصها فقتلت رجلا والآمر فدية الاجنبي عليهما ودم الآمر هدر ولو سارت عن موضعها ثم فتحت من فور النخسة فالضمان على الناحس فقط وان لم تسر ففتحت الناحس وأخر فدية الاجنبي عليهما ونصف دية الناحس على الراكب اه ملخصا وبه علم أن ضاميهما مقيد ايضا بما اذا لم تسر من موضعها والاضمن الناحس فقط كما لو نخس بلاذن الراكب (قوله لتعديه في الايقاف) فلو حرنت ووقفت فخصها هو او غيره لتسير فلاشيء عليهما نقله ط (قوله ايضا) اي كتمدى الناحس بالناخس ط (قوله ووطئت) اي في سيرها هداية والتقييد بالوطء لاجراخ نحو النفحة فلا يضمنها الناحس بالاذن كما مر وفي الحانية ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمنه الراكب من نفحة الرجل والذنب وغير ذلك اه (قوله فدمه عليهما) لان سيرها حيثئذ مضاف اليهما حمل رجوع الناحس على الراكب بما ضمن في الايطاء لانه فعله بامرهم قيل نعم وقيل لا وصححه في الهداية (قوله فديته على عاقلة الناحس) اي لو بغير اذنه فلو به لا يضمن خلاصة (قوله لو الوطء فور النخس) وكذا النفحة والضربة والوثبة كاقدمناه (تم) \* اقصر على ذكر الناحس مع الراكب قال في متن المتقي وكذا الحكم في نخسها ومعها سائق اوقاؤه وان نخسها شي منسوب في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس صيبا او بالغا وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك آدميا فالدية على العاقلة وان غيره كدواب فالضمان في مال الجاني اه وأما قول الهداية ولو الناحس صيبا ففي ماله قال العلامة النسفي في الكافي يحتمل أن يراد به اذا كانت الجنابة على المال او فيادون أرض الموشحة قلت ويحتمل أن يراد به الصبي اذا كان من العجم لانه لا عاقلة لهم كفاية وفي الدر المنثور وانما خص الناحس لانه لو وضع يده على ظهر فرس عاتته النفحة فنخس فقاتل لم يضمن بخلاف الناحس لان الاضطراب لازم له دون وضع اليد كما في البرجندی عن القنية اه وفي التار خانية وضع شيأ في الطريق فنفرت منه دابة فقتلت رجلا فلاشيء على الواضع اذا لم يصب ذلك الشيء اه لكن في ط عن محيط السرخسي لو نفرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس اه (قوله وفي فق عين دجاجة) مثلها الحماة وغيرها من الطيور وكذا الكلب والسنور كافي الذخيرة قهستاني (قوله او غيره) ولذا ترك ابن الكمال الاضافة الى القصاب وقال لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملاحظة التليل الآتي ذكره اه (قوله ما نقصها) فتقوم صحيحة العين ومفقودة فيضمن الفضل قهستاني والنقصان شامل للحاصل بالهزال من فق العين ط عن الواني (قوله

وقال ابوسف يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابته على الطريق لتعديه في الايقاف ايضا وكما لو كان بأذنه ووطئت احدا في فورها فدمه عليهما ولو فتحت الناحس فدمه هدر ولو ألقت الراكب فقتلته فديته على عاقلة الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطء فور النخس والا فالضمان على الراكب لانقطاع اثر النخس درر وبزاية (و) ضمن (في فق عين دجاجة او اوشة قصاب) او غيره (ما نقصها)

لا يمكنه اتباعه والمتسبب لا يضمن الا اذا تعدى ولو أرسل دابة يضمن مأصابت في فورها سواء ساقها او لالانه متعد بارسالتها في الطريق مع امكان اتباعها افاده في النهاية لكن في القهستاني وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال وبه أخذ عامة المشايخ وعليه الفتوى اه  
فعل قول أبي يوسف لافرق بين الدابة والكلب وعلى الاول يضمن مأصابه الكلب في فوره  
الاذا ساقه ومأصابه الدابة في فورها يضمنه مطلقا وبه ظهر أن كلام المصنف جار على  
القول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزيلعي  
 وغيره البهيمة بالكلب وتبعه الشارح أخيرا لكن قوله او كلبا لا يناسبه خصوصا مع قوله الآتي  
 والمراد بالدابة الكلب ( قوله فائق حكما ) لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سننها ولو  
 انعلقت بينة او يسرة انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن طريق آخر سواء وكذا اذا وقفت ثم  
 سارت وتماه في الهداية وان ردها راد ضمن مأصابت في فعلها ذلك لانه سائق لها ولا يرجع  
 على سائقها الا اذا كان بأمره اتقاني ( قوله فالمراد بالسوق الخ ) تفرع على قوله وكان  
 خلفها سائقها والمتبادر من عباراتهم انه المشى خلفها وان لم يطردها ونقل المكي عن  
 مثلا على تقييده بطرده اياها ط ملخصا قلت وفي غاية البيان عن الاسيدجاني يريد به اذا أرسله  
 وضربه او زجره عند ذلك حتى صار له سائقا ( قوله والمراد بالدابة ) الاولى البهيمة لانه المذكور  
 في المتن والزيلعي وقد علمت وجه هذا التفسير وما فيه ( قوله ساقه او لا ) لان بدنه لا يحتمل السوق  
 فلم يعتبر بخلاف البهيمة ( قوله أودابة او كلبا ) ولم يكن سائقها ( أطلقه فشمس ماذا أصاب  
 الكلب شيأ في فوره فلا يضمنه المرسل بخلاف الدابة نهاية ) وقد منا وجه الفرق وان المفق  
 به الضمان مطلقا وعليه فالصواب اسقاط الشارح قوله أودابة ( قوله او أفانلت دابة ) ولو  
 في الطريق أو ملك غيره اتقاني ( قوله أوليلا ) وقال الشافعي ان ذهبت ليلا ضمن لان  
 العادة حفظها فيه فهو مفترط وتماه في المعراج ( قوله العجماء جبار ) اي فعلها اذا كانت  
 منفلة وفي رواية الصحيحين والامام مالك واحمد ومحباب السنن العجماء جرحها جبارط  
 والعجماء غلب على البهيمة مغرب ( قوله اي المنفلة ) تقييد للعجماء لا تفسير لها كالا يخفى اه  
 ح قال الزيلعي بعد نقله ذلك عن محمد وهذا صحيح ظاهر لان المسوقة والمركوبة والمقودة في  
 الطريق أوفى ملك الغير أو المرسلة في الطريق فعلها معتبر على ما بينا ( قوله عمادية ) لم يذكر  
 فيها قوله حتى لو ألتف انسانا الخ وانما ذكر المصنف انه افتى به المولى ابو السعود العمادى مفتي  
 الروم لكنه لما كان مفهوما من كلام الفصول العمادية عزاه اليها هذا وذكر الرملى انها لو  
 اختلفا في عدم القدرة على ردها فالقول بالخضم والبنية على مدعى العجز لان انكاره لاصل  
 الضمان في ضمن الدعوى لا يفيد بعد تحقيق سببه تأمل اه ملخصا ( قوله او ضربت بيدها )  
 أو كيفما أصابت اه خلاصة فدخل ماذا وطئت قال في الهداية ولو وثبت بخسته على  
 رجل أو أوطأته فقتله كان ذلك على الناحس دون الراكب والواقف في ملكه والذي يسير فيه  
 سواء اه اي بخلاف الواقف في الطريق لتعديه كفاية وسأتي ( قوله قصدمته ) اي  
 الآخروقتله وفي التارخانية هذا اذا كانت النفحة والضربة والوثبة في فور الناحس والا فلا  
 ضمان عليه ( قوله لا الراكب ) لانه غير متعد فترجح جانب الناحس في التفرع لم تعدى وتماه

فائق حكما وان تراخى  
 انقطع السوق فالمراد  
 بالسوق المشى خلفها  
 والمراد بالدابة الكلب  
 زيلعي ( وان أرسل طيرا )  
 ساقه او لأودابة ( او كلبا ولم  
 يكن سائقا ) له ( او أفانلت  
 دابة ) بنفسها ( فأصابت  
 مالا أو آدميا نهارا أو ليلا  
 لا ضمان ) في الكل لقوله  
 صلى الله عليه وسلم العجماء  
 جبار أى المنفلة هدر ( كما  
 لو جحت ) الدابة ( به ) اي  
 بالراكب ولو سكران ( ولم  
 يقدر ) الراكب ( على ردها )  
 فانه لا يضمن كالمفلة لانه  
 حينئذ ليس بمسير لها فلا  
 يضاف سيرها اليه حتى لو  
 اختلف انسانا قدمه هدر  
 عمادية ( ومن ضرب دابة  
 عليها راكب او نخسها )  
 بمود بلا اذن الراكب  
 ( فنضحت او ضربت بيدها )  
 شخصا ( آخر ) غير الطاعن  
 ( او نقرت فصدته وقتله  
 ضمن هو ) اي الناحس  
 ( لا الراكب )

فديتهما على عاقلة القاطع) كذا في المتقى  
والاختيار والخاتمة وفيها ايضا في موضع آخر لاقصاص عليه ولاديه اه ولعله رواية اخرى  
أو المراد لاديه في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدأ قوله الآتي الدية وإنما وجبت عليه  
لانه تمتد في التسبب لان الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشد والاحكام فيه فصار كأنه القاه  
بيده كافي الدرر ط فهو كوقوع ماحله على عاقته بخلاف الرداء الملبوس اذا سقط وكان  
مما يلبسه الانسان عادة لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذا لبد منه كامر في باب ما يحدثه الرجل في  
الطريق اتقاني (قوله وقائد قطار) انما ضمن لانه بيده يسير بسوقه ويقف بايقافه  
فيضاف اليه ما حدث منه لتسببه فيصير في الحكم كأنه قتله خطأ فتجب على عاقلته دية قال  
الفقيه ابو الليث في شرح الجامع لو قاد اعصى فوطي الاعصى انسانا فقتله ينبغي ان لا يضمن القائد  
لان الاعصى من اهل الضمان ففعله ينسب اليه وفعل العجماء جبار لا عبرة له في حكم نفسه فينسب  
الى القائد اتقاني ملخصا (قوله قطار الابل) قال في المغرب القطار الابل تقطر على نسق  
واحد والجمع قطر اه اى ككتب (قوله الدية) اى اذا كان المثلث غير مال وكان الموجب  
كأرض الموصحة فافوقها كامر مرارمكي اه ط (قوله هذا والسائق من جانب من  
الابل) اى في الوسط يمشى في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بعير معراج  
وقال الاتقاني وهذا أى وجوب الضمان على السائق والقائد جميعا فيما اذا كان السائق  
يسوق الابل غير أخذ بزمام بعير أما اذا أخذ الزمام فالضمان عليه فيما هلك خلفه لاعلى القائد  
المتقدم لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائدا لما خلف السائق واما فيما  
هلك قدام السائق فيضمنه السائق والقائد جميعا لا اشتراكهما في سبب وجوب الضمان لان كل  
واحد منهما مقرب الى الجناية هذا بسوقه وذاك بقوده (قوله وراكب وسطها يضمنه) اى لو  
كان رجل راكبا على بعير وسط القطار ولا يسوق شيئا منها يضمن ما ركبه اى ما أصابه بعيره  
بالابطاء لانه جعل فيه مباشرة أما ما أصابه بغير الابطاء فهو عليه وعلى القائد افادته الزيلعى قلت  
وهو مبنى على ما صححه سابقا وقدمت ما فيه وجعل في النهاية والكفاية الضمان عليهما بلا  
تفصيل وهو مؤيد لما قدمناه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) اى لا يضمن ما قدمه لانه  
غير سائق له ولا ما خلفه لانه غير قائد الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زيلعى وهذا قول بعض  
المتأخرين وأما غيره فاكتفى بكون زمام ما خلفه مربوطا بعيره كإبطه في النهاية وغيرها  
(قوله بلا علم قائده) متعلق بربط وقيد به ليبين عليه قوله ورجعوا بهما إلخ لانه اذا علم لارجوع  
لهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه متسبب تمتد بترك صون قطاره عن الربط  
ورجعوا على عاقلة الرابطة لانه أوقعهم فيه (قوله كاتوهم صدر الشريعة) حيث قال ينبغي ان  
يكون في مال الرابطة لان الرابطة أوقعهم في خسران المال وهذا مما لا تحمله العاقلة اه ح  
(قوله والقطار واقف) محترز قوله سائر (قوله لقوده بلا اذن) اى بلا اذن الرابطة ما في الاولى  
قانه لما ربطه والقطار سائر وجد من الرابطة الاذن دلالة بقود المربوط فلذا رجعوا على عاقلته  
لانه صار سببا كفاية (قوله ومن أرسل بهيمة إلخ) اعلم أولان بين ارسال الكلب وغيره فرقا  
وهو انه اذا أرسل الكلب ولم يكن سائقه لا يضمن وان أصاب في قوره لانه ليس بمتعدي

فديتهما على عاقلة القاطع) لتسببه بالقطع (وعلى  
سائق دابة وقع ادائها) اى  
آلتها كسرج ونحوه (على  
رجل فئات وقائد قطار)  
بالكسر قطار الابل (وطي)  
بعيره من رجال الدية وان كان  
معه سائق ضمنا (لست  
واثما في التسبب لكن ضمان  
النفس على العاقلة وضمان  
المال في ماله هذا لو السائق  
من جانب من الابل فلو  
توسطها وأخذ بزمام واحد  
ضمن ما خلفه وضمانا  
ما قدمه وراكب وسطها  
يضمنه فقط ما لم يأخذ  
بزمام ما خلفه (فان قتل  
بعير ربط على قطار سائر  
بلا علم قائده رجلا) مفعول  
قتل (ضمن عاقلة القائد  
الدية ورجعوا بها على  
عاقلة الرابطة) لانه دية  
لا خسران كما توهمه صدر  
الشريعة فلوربط والقطار  
واقف ضمنا عاقلة القائد  
بلا رجوع لقوده بلا اذن (ومن  
أرسل بهيمة) او كلبا ملحقا  
(وكان خلفها سائقا لها فاصابت  
في فورها ضمن) لانه الحامل لها وان  
لم يمش خلفها فادامت في  
فورها

كما رأى إذا كان سببا لا يعمل بانفراده اتلافا كما هنا ما في سبب يعمل ٥٣٢ بانفراده فيشتركان كإتاني في مسألة

الح وكذا قول الولوالجية الرأكب والسائق والقائد والرديف في الضمان سواء حالة الانفراد والاجتماع هو الصحيح وان كان الرأكب مباشرا لان السبب هنا يعمل في الاتلاف فلا يلغى فكان التلف مضاعفا الهمما بخلاف الجفر اه ملخصا وبه علم ان الصحيح ما جزم به الفقهستاني وقد أخره في الهداية فاشعر بترجيحه كعادته وقدمه في المواهب والمتقى وعبرا عن مقابله بقيل فنبه (قوله كاسر) اى في باب ما يحدثه الرجل في الطريق (قوله كاهنا) اى في السائق وقد علمت انه كالناخس يعمل بانفراده اتلافا وان الذى لا يعمل كحفر البئر (قوله باذن راكبها) فلو بدونه ضمن الناخس فقط كسبائى (قوله أورا جل) اشار الى ان التقيد بالفارس اتفاق وانما لم يذكر المصنف الرأجل لانه ليس من هذا الباب لعدم تعلقه بالبهيمة أفاده سعدى (قوله ان اصطدما) اى تضاربا بالجسد اه درمنقى وهذا ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا تقابلا لما في الاختيار سار رجل على دابة فخادرا كب من خلفه فصدمه فطبط المؤخر لاضمان على المقدم وان عطب المقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفيتين اه ط عن ابى السعود (قوله يهدر دمهما) لان جنابة كل من العبدین تعلقت برقبته فدعا وفداء وقد فانت الى خلف من غير فعل يصير به المولى مختارا للقداء منح وأما اذا وقع الحران على وجوههما فلا ن موت كل بقوة نفسه (قوله ولو كانا عامدين) اى الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية وفي مخالفة لما قدمه عن الشربالية فتأمل (قوله فعلى كل نصف الدية) الذى في الزيلعي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال الشلبي في حاشيته لان العمد هنا بمنزلة الخطأ لانه شبه عمدا هو تعدد الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا وجب على العاقلة اه ط وانما نصفت الدية في العمد لافى الخطأ لأن في الخطأ فعل كل منهما مباح وهو المشى في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه كالواقع في بثر في الطريق فانه لو لامشيه ما وقع ويعتبر بالنسبة الى غيره لتقيد بشرط السلامة ما في العمد فليس بباح فيضاف اليه ما وقع في حق نفسه فصارها لكا بفعله وفعل غيره فيهدر ما كان بفعله ويجب ما كان بفعل غيره وتماه في الولواجية (قوله فعلى عاقلة الحرقمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد) اى يأخذها ورثة الحر المقتول لان كلا منهما صار قاتلا لصاحبه فعلى عاقلة الحرقمة العمد أو نصفها ثم العبد الجاني قد تلف وأخلف هذا البدل فأخذه ورثة الحر المجنى عليه بجهة كونه مقتولا لا قاتلا وببطل حقهم فيأزاد عليه لعدم الخلف ولا يرد ما اذا قطعت المرأة بدرجل فتزوجها على اليد فان قاتلتها يسقط عنهم الضمان لانهم كانوا يحملون عنها فاذا تزوجها المقطوع لولم يسقط الضمان عن العاقلة لكن الضمان عليهم واجبالها فلا يصح ان يحملوا عنها ضامين لها اما هنا فالعاقلة تحملوا عن الحر باعتبار كونه قاتلا ثم تأخذه الورثة بجهة كونه مقتولا اه من الكفاية مع غيرها واعترض الوانى هذه المسئلة بأن العاقلة لا تعقل عمدا ولا عبيدا كإفى الحديث وأقول قد علمت ان العمد هنا بمنزلة الخطأ لانه شبه عمد وسبائى ان الحديث محمول على ما جناه العبد لا ما جنى عليه فقدر (قوله كا لوتجاذب رجلان الخ) تشبيه في الهدر المفهوم من قول المصنف يهدر دمهما وهذه المسئلة في الحكم على عكس مسئلة المصادمة ط (قوله فان وقعا على الوجه الخ) قيل لمحمدان وقعا على وجوههما اذا قطع الجبل قال محمد لا يكون هذا من قطع الجبل اتقانى أقول يحتمل ان يراى

نخس الدابة باذن راكبها فليحفظ (وضمن عاقلة كل فارس) أورا جل (دية الآخر ان اصطدما وماتا منه) فوقعا على القفا (لو) كانا (حرين) ليسا من العجم ولا عامدين ولا وقعا على وجوههما (ولو) كانا (عبدین) او وقعا على الوجه ابن كمال (يهدر دمهما) في العمد والخطأ شربالية وغيره ولو كانا من العجم فالدية في ما لهما كاسر مرارا ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجهه هدر دمه فقط ولو احدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحرقمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد) كالوتجاذب رجلان حبلا فاقطع الجبل فسقطا وماتا على القفا (هدر دمهما) موت كل بقوة نفسه (فان وقعا على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر) لموته بقوة صاحبه (فان تما كسا) بأن وقع احدهما على القفا والآخر على الوجه (فدية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر) لموته بقوة صاحبه (وهدر دم من وقع على القفا) لموته بقوة نفسه (ولو قطع انسان الجبل بينهما فوق كل منهما على القفا فماتا



الامام بالوقوف أوقافاً أو سائناً فهو ضامن ولا يزال ذلك عنه اذن الامام وإنما يسقط  
ماحدث من وقوف دابته في هذا الموضع راكبا أو لا دون السير والسوق والقود اتقاني  
( قوله لم يضمن ) محل ذلك اذ لم تخسها ولم ينفرها ما لو تخسها أو نفرها فانارت غباراً أو حصاة  
فاتلفت شيئاً ضمنه أفاده المكي ط وعبرة القهستاني وقيل لو عتف الدابة في هذه الصور ضمن  
كما في الذخيرة ( قوله لا مكانه ) أي لا مكان الاحتراز عنه فالظاهر انه من عتفه في السوق  
فيوصف بالتعدى فيؤخذ به اتقاني ( قوله ماضئته الراكب ) أي انهم في الضمان سواء  
وكذا المرتد اتقاني فيضمنون ماحدث في الطريق العام الا التفح ولا يضمنون ماحدث  
في ملكهم أو في ملك غيرهم باذنه الا في الوطء الى آخر ما تقدم ( قوله انه مطرد ومنعكس )  
الاطراد التلازم في الثبوت والانعكاس التلازم في النفي أي كل ما يضمن فيه الراكب يضمن  
فيه السائق والقائد وما لا فلا وخالف القدوري في السائق فذكر انه يضمن النفحة بالرجل لانه  
يمرأى عنه فيمكنه الاحتراز وعليه بعض المشايخ وأكثرهم على انه لا يضمن اذ ليس فيها  
ما يمنعه عن النفحة فلا يمكنه الاحتراز بخلاف الكدم لانه يمكنه كبحها بلجامها كما في شرح  
الجمع وما صححه في الدرر هو قول الأكثر وصححه في الهداية والمتقى وغيرها ( قوله  
والراكب عليه الكفارة في الوطء ) أي لو وطئت انساناً وهو راكباً وكذا الرديف قائماً  
مباشراً للقتل حقيقة بشقلهما فيلزمهما الكفارة ويحرمان من الميراث كالنائم اذا اقتاب  
على انسان اتقاني ( قوله كامر ) لم يمر ذلك في كلامه ولا ظهر لما مر باللام اشارة الى قوله المار  
لانه مباشرة الخ ( قوله لا عليهما ) لانهما متسببان بمعنى انه لو لا السوق او القود لم يوجد الوطء  
والكفارة جزاء المباشرة اتقاني ( قوله أي لا على سائق وقائد ) زاد القهستاني المرتد  
وهو غير ظاهر ومخالف لما سمعته اتقنا ( قوله لم يضمن السائق على الصحيح ) اعلم ان الزيلعي قال  
قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة لان الراكب مباشر والسائق متسبب والاضافة الى  
المباشر أولى وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان الا ترى ان محمداً ذكر في الاصل  
ان الراكب اذا امر انساناً فتخص المأمور الدابة فوطئت انساناً كان الضمان عليهما فاشتركا  
في الضمان فالناخس سائق والآمر راكب فتبين بهذا انهما يستويان والصحيح الاول لما  
ذكرنا والجواب عما ذكر في الاصل ان المتسبب إنما لا يضمن مع المباشر اذا كان السبب شيئاً  
لا يعمل بانفراده في الاتلاف كأي الحفر مع الالتقاء فان الحفر لا يعمل بانفراده شأيدون الالتقاء  
وأما اذا كان السبب يعمل بانفراده فيشتري كان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على  
الدابة راكب بخلاف الحفر فانه ليس بمتلف بالالتقاء وعند الالتقاء وجد التلف بهما فاضيف  
الى آخرها اه ونقله المصنف في المنع وكتب بخطه في الهامش هذا الكلام يحتاج الى مزيد  
تحرير اه وذكر في السعدية أن ما ذكره الزيلعي في معرض الجواب بمعزل عن هذا  
التقرير ولا يصلح جواباً عما في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له واللازم منه وجوب الضمان  
على السائق وهو قد صحح عدم الوجوب وهذا من مثله غريب اه وذكر الرمي عن الجلي  
عن قارئ الهداية ماصورته بنى أن يقال وهو الصحيح والجواب عن الاول اه فيكون  
التصحيح للقول الثاني والجواب عن القول الاول ويؤيده قول النهاية أما الجواب عن الاول

( لم يضمن ) لعدم امكان  
الاحتراز عنه ( ولو ) الحجر  
( كبيراً ضمن ) لا مكانه  
( وضمن السائق والقائد  
ماضمنه الراكب ) وصحح  
في الدرر انه مطرد ومنعكس  
( و ) الراكب ( عليه  
الكفارة ) في الوطء كما مر  
( لا عليهما ) أي لا على سائق  
وقائد ولو كان سائق  
وراكب لم يضمن السائق  
على الصحيح خلافاً لما جزم  
به القهستاني وغيره لان  
الاضافة الى المباشر أولى  
من المتسبب

ماله وان مادون النفس فأارشه أقل من نصف عشر الدية ففي ماله وان نصف العشر فصاعدا فهو على العاقلة جوهرة ملخصا **(قوله)** ومأصابت بيدها اورجلها ( اى فى غير حالة الوطء كأن أثلثت فى حال رفعها او قبل وضعها ط **(قوله)** واوكدت الخ) الكدم العضم يقدم الانسان كما يكدم الحمار والخطب الضرب باليد والصدم الدفع وان تضرب الشيء بمجسده مغرب **(قوله)** فى ملكه ( اى الخاص او المشترك لان لكل واحد من الشركاء السير والايقاف فيه زيلى **(قوله)** لم يضمن ) لانه متسبب لامباشر وليس بتعديتسير الدابة فى ملكه **(قوله)** لانه باذنه مباشرة ) فيضمن وان لم يتعد **(قوله)** فيحرم الميراث ) لانه قاتل حقيقة وعليه الكفارة كما سيصرح به **(قوله)** ولو حدثت اى المذكورات **(قوله)** فلا يضمن ) اى الا فى الوطء وهو راكبها **(قوله)** كما اذا لم يكن صاحبها معها) سواء دخلت بنفسها أو أدخلها بالاذن **(قوله)** ضمن ) اى الراكب ماتلف مطلقا اى سواء طئت واخطبت او صدمت واقفة او سائرة وكالراكب السائق والقائد كأيأتى متا وقد ظهر ان الكلام فيما اذا لم تدخل بنفسها قال فى العناية وان كانت الجناية فى ملك غير صاحبها فأما ان أدخلها صاحبها فيه اولا فان كان الثانى فلا ضمان عليه على كل حال لانه ليس بمباشر ولا متسبب وان كان الاول فعليه الضمان على كل حال سواء كان معها سائقها او قائدها وراكبها اولا واقفة او سائرة لأنه اما مباشر او متسبب متعد اذ ليس له ايلاف الدابة وتسييرها فى ملك الغير اه **(قوله)** لا يضمن الراكب ) اى فى طريق العامة او غيرها **(قوله)** لا ماتفتحت الخ) للحام المهيمة يقال فتحت الدابة اى ضربت بمجد حافرها مغرب فقوله برجلها من استعمال المقيد فى المطلق كذكره القهستانى وغيره لكن فى الصحاح اى ضربت برجلها فلم يقيد بالحافر فتبقى دعوى المجاز بالنسبة الى قوله او ذنبها تأمل **(قوله)** سائرة ) قيد لعدم الضمان بالنفحة فان الاحتراز عن النفحة مع السير غير ممكن لانها من ضروراته فلو اوقفها فى الطريق ضمن النفحة ايضا لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كانت غير ممكنة عن النفحة فصار الايلاف تعديا او مباحا مقيدا بشرط السلامة اتقانى **(قوله)** او عطب ) عطف على فتحت وفيه رككة وعبرة المتلقى ولا ما عطب بروثها او بولها **(قوله)** او واقفة ) اى بابقافها او لا بزازية **(قوله)** لا اجل ذلك ) اى لاجل الروث او البول وهو علة تقوله او واقفة **(قوله)** لان بعض الدواب الخ) علة لعدم الضمان قال فخر الاسلام لان الاحتراز عن البول والروث غير ممكن فجعل عفوا والوقوف من ضروراته لان الدابة لاتروث ولا تبول غالبا الا بعد الوقوف فجعل ذلك عفوا ايضا اتقانى **(قوله)** فلو اوقفها ) فى المغرب ولا يقال اوقفه الا فى لغة رديئة اه كفاية **(قوله)** لتعديه بابقافها ) اى ابقافه الدابة فالصدر مضاف الى فاعله اى فهو متسبب متعد اذ ليس له شغل طريق المسلمين بابقافها فيه كما فى النسائية قال الرحمتى فلو اوقفها للازدحام او لضرورة اخرى ينبى أنه ان أمكنه العود او التخلص يضمن والا فلا **(قوله)** الا فى موضع اذن الامام بابقافها ) وكذا اذا اوقفها فى المغاور فى غير المحجة قانه لا يضمن ولو تغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كفى الاختيار قهستانى والمحجة الطريق مغرب **(قوله)** الا اذا أعد الامام لها ) اى للدواب اى لوقوفها موضعا عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه ط وقيد بالوقوف لأنه لو كان سائرا فى هذه المواضع التى اذن فيها

وما أصابت بيدها اورجلها او رأسها او كدمت ) بضمها ( او خطبت ) بيدها او صدمت ( فلو حدثت ) المذكورات ( فى السير ) فى ملكه لم يضمن ربه الا فى الوطء وهو راكبها ) لانه مباشرة لقتله بنقله فيحرم الميراث ( ولو حدثت فى ملك يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها قهستانى ( والا ) يكن باذنه ( ضمن ماتلف مطلقا ) لتعديه ( لا ) يضمن الراكب ( ما فتحت برجلها ) او ذنبها سائرة خلافا للشافعى ( أو عطب انسان بما رأت او بال ) فى الطريق سائرة او واقفة لاجل ذلك ) لان بعض الدواب لا يفعله الا واقفا ( فلو ) اوقفها ( لغيره ) فبالت ( ضمن ) لتعديه بابقافها ( الا فى موضع اذن الامام بابقافها ) فلا يضمن ومنه سوق الدواب وأما باب المسجد فكلا الطريق الا اذا أعد الامام لها موضعا ( فان أصابت بيدها او رجلها حصاة او نواة او انارت غبارا أو حجر اصغيرا ففقأ عينا ) او أفسد ثوبا

لبقاء جنسيته فليزومه تفريغ الطريق عن القتل ايضا يؤيده انه لو باع الحائط او التفض برى ولو باع الجناح لا زبلى (ولا يصح الاشهاد قبل ان يبي ٥٢٩ الحائط) لانعدام التعدى ابتداء واتهاء (وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة

ولم أره فليراجع (قوله لبقاء جنسيته) لان اشراع الجناح في نفسه جنابة وهو فعله فصار كأنه القاء بيده عليه فكان حصول القتل في الطريق كحصول نقض الجناح في الطريق ومن التي شأ في الطريق كان ضامنا لماعط به وان لم يملك تفريغ الطريق عنه بخلاف مسألة الحائط فان نفس البناء ليس بجنابة وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به جنابا لكن جعل كالفاعل بترك التفض في الطريق مع القدرة على التفريغ والترك مع القدرة وجد في حق النقض لا في حق القتل فلذلك جعل فاعلا في حق القتل الاول لا في حق القتل الثاني غاية (قوله يؤيده) اى يؤيد ان الجنابة باقية في الجناح دون الحائط (قوله قبل ان يبي) يقال وهى الحائط يبي وهى اذا ضعف وهم بالسقوط صحاح (قوله لا في الصحيح) اى لا يصح الاشهاد في البعض الصحيح فلا يضمن ما أصابه كالكافين حقيقة (قوله على من بناءه) اى ان كان حيا وتقدم ان القيم كالواقف فالاشهاد عليه عند عدمه تأمل (قوله والدية على عاقلة من بناءه) وأما جنائيات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر انها في مال الباني والواقف فيحجر ط وقدمنا عن الرملى انه لا يؤخذ من مال الوقف لانه لازمة له (قوله على عاقلة الواقف) اى تجب الدية فيه عليهم (قوله على عاقلة مولاه) واما المال ففي رقبته كاقدمناه وقدمنا ايضا حكم المكاتب (قوله قال ولي القتل الخ) المسئلة بتمامها في المنح (قوله لانه تملك) اى وهو لا تصح اضافته وهذا مخالف لما قدمه في الفروع قيل باب القود فيما دون النفس من ان القصاص لا يجري فيه التملك تأمل (قوله دل عليه الخ) اى على ان العفو تملك للقصاص ولم يظهر لى وجه الدلالة لان غاية ما فاد ان الامة صارت ملكه فلا يدل على انه تملك لا تصح اضافته على أن كونها صارت ملكا له مشكل وقال بعض المحشين عبارة الوالوجية ولو قتلت أمة رجلا عمدا فزنى بها لولى عمدا لم يحد وان لم يدع الشبهة لان من العلماء من قال للولى ولاية تملكها من غير رضى مولاه ان شاء وان شاء قتلها فصار ذلك شبهة في دره الحداه فقد جعل علة الدرء ان له ولاية تملكها على قول البعض لانها صارت مملوكة له و فرقي بين العبارتين اى ملخصا (قوله جارية) يدل من مسألة الاصل وقوله قبل ان يقتض تصريح بمعلوم ط والله تعالى اعلم

#### باب جنابة البهيمة والجنابة عليها

ذكره عقب جنابة الانسان والجنابة عليه مما لا يحتاج الى بيان ذلك ولكن لما كانت البهيمة ملحقة بالجنادات من حيث عدم العقل ذكره بعد ما يحدثه الرجل في الطريق قبل جنابة الرقيق ونسبة الجنابة اليها لمشكلة الجنابة عليها (قوله الاصل) اى في مسائل هذا الباب وكذا الاصل ايضا ان المنسب ضامن اذا كان متعديا والا لا يضمن والمباشر يضمن مطلقا كما يظهر من الفروع رحى (قوله بشرط السلامة الخ) لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيدا بالسلامة ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لافيا لا يمكن لانه يؤدي الى المنع من التصرف زبلى ملخصا (قوله ما وطئت دابته) اى من نفس أو مال درمتنى فوجب الدية عليه وعلى عاقلة وان كان المعاطب عبدا وجبت قيمته على العاقلة ايضا لان دية قيمته وان مالا وجبت قيمته في

المسلمين مباح بشرط (٣٤) (ين) (خا) السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه (ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته

القبض ( لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوى وخانية بخلاف الجناح لبقاء فضله كما مر (وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن باجارة او غيرها فالإضافة لادنى ملاسبة **قوله** ٥٢٨ **قوله** قهستاني (فالطلب اليه) لان الحق له

القبض) اى قبض المشتري المبيع فلا يشترط القبض كما فى عامة الكتب وما فى الهداية من التقيد به اتفاق افاضه القهستاني (**قوله** لزوال ولايته) اى عن ملك القبض وهو علة لعدم الضمان المفهوم من قوله كالوخرج عن ملكه وما بعده (**قوله** ونحوه) اى من الهبة والجنون والارتداد فافهم (**قوله** وان عاد ملكه) اى ولايته بعوده مسلما أو افاقة وكذا فى البيع قال القهستاني واطلاق البيع يدل على انه لورد على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط او روية للمشتري لم يضمن الا اذا طوب بعد الرداه واذا كان الخيار للبائع فان قبض البيع ثم سقط الحائط واتلف شيئا كان ضامنا لان خيار البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط البائع خياره بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملكه منح (**قوله** بخلاف الجناح) فلا يزول الضمان بزوال ملكه عنه لان الجناية فيه بنفس الوضع وهو باق وفى الحائط بترك القبض ولا قدرة له عليه بعد زوال الملك فزالت الجناية (**قوله** فالإضافة لادنى ملاسبة) اى ادنى تعلق وارتباط ككوكب الحرقاء فى قول الشاعر

اذا كوكب الحرقاء لاح بسحرة \* سهيل اذا دعت غزلها فى الاقارب

(**قوله** فالطلب اليه) الاولى له اى للمالك او الساكن ولومال الى سكة غير نافذة فالخصومة لواحد من اهلها اتقانى (**قوله** وان مال الى الطريق الخ) ظاهر التعليل الآتى ان المراد بها العامة والظاهر ان الخاصة كذلك فلا بد من تأجيل كل اهلها أو ابرائهم تأمل (**قوله** ولو مال الخ) قال فى الجناية حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم واشهد عليه اهل الدار فسقط مامل اليها ضمن لان الحائط واحد فصاح الاشهاد من اهل الدار فيها مال اليهم وفيما مال الى الطريق فان اهل الدار من جملة العامة وان كان المشهد من غيرهم صح فيما مال الى الطريق واذا صح الاشهاد فى البعض صح فى الكل اه ملخصا (**قوله** اى خمس مائل به) تعمم للمتن لكن كان على الشارح اسقاط قوله عاقلته اه ح اى لان ضمان الاموال فى ماله كما سلف ط (**قوله** بمرافته للحكام) مصدر مضاف الى فاعله اى بمرافعة المشهد عليه بقية شركائه بمطالبة تقضه والمذكور وجه الاستحسان وفى القياس لا يضمن احد كما قدمناه (**قوله** حفر احدثهم) اى بلاذن البقية (**قوله** ضمن ثلثى الدية) اى على عاقلته ويضمن ثلثى المال فى ماله كما مر (**قوله** بعة واحدة) وهى الثقل المقدر فى الحائط والعمق المقدر فى البئر لان القليل من الثقل والعمق ليس بمهلك حتى يعتبر بكل جزء علة فتجتمع العلل واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم يقسم على اربابها بقدر الملك وتماه فى العناية (**قوله** وقالوا انصافا) اى فى هذه المسئلة والتي قبلها لان التلف بنصيب المشهد عليه معتبر وبنصيب غيره هدر وفى الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متعد وباعتبار ملك شريكه متعد فكانا قسمين فانقسم عليهما نصفين ابن كمال (**قوله** اشهاد على القبض) المقدر لان المقصود ازالة الشغل منح (**قوله** مات بسقوطها) صفة قبيل وتأنيت الضمير يحتاج الى نقل فى ان الحائط قد يؤث

(فصح تأجيله وبراؤه منها) اى من الجناية (وان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب القبض (لا) يبرأ لانه يحق العامة وتصرف القاضى فى حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فأى طلب صح الطلب لانه اذا صح الاشهاد فى البعض صح فى الكل برجندى) فان بنى ما لا ابتداء ضمن بلا طلب كما فى اشرع الجناح ونحوه) كيزاب لتعديه به (حائط بين خمسة أشهد على احدثهم فسقط على رجل ضمن) عاقلته (خمس الدية) اى خمس مائل به من مال أو نفس لتمككه من اصلاحه بمرافعه للحاكم (دار بين ثلاثة حفر احدثهم فيها بئرا او بنى حائطاً فغط به رجل ضمن ثلثى الدية) لتعديه فى الثلثين وقد حصل التلف ببعة واحدة فيقسم بالحصص وقالوا انصافا

لان التلف قسبان معتبر وهدر (الاشهاد على الحائط اشهاد على القبض) بالكسر ما ينقبض من الجدار وحيزه (ولم فلو) وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فمتر انسان بنقبضه فأت ضمن لان القبض ملكه فترقبه عليه (وان عثر) رجل (بقتيل مات بسقوطها) اى الحائط (لا يضمنه) لان تفرقه للاولياء لاليه (بخلاف الجناح) حيث يضمن ربه القاتل الثانى ايضا



والعبد التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة ٥٢٧ استحسنانم في الظهيرية لومات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح

الاشهاد على الابن وان با  
يملك الدار برجدي وغيره  
(ينقصه مكلف مسلم أو  
ذمي) يعني من اهل الطلب  
فيشترط في الصبي والعبد  
اذن وليه ومولاه بالخصومة  
زيلي (حراً ومكاتب وان  
لم يشهد) ولا يصح الطلب  
قبل الميل لعدم التمدي  
(و الحال انه لم ينقصه)  
وهو يملك تقضه في مدة  
يقدر على تقضه فيها لان  
دفع الضرر العام واجب  
ثم ما تلف به من النفوس  
فعلى العاقلة ومن الاموال  
فعليه لان العاقلة لا تتقل  
المال ولا ضمان الابا لاشهاد  
على ثلاثة اشياء على التقديم  
اليه وعلى الهالك بالسقوط  
عليه وعلى كون الجدار  
ملكه من وقت الاشهاد  
الى وقت السقوط ولذا  
قال (ولو تقدم الى من)  
لا يملك تقضه عن (يسكنها  
باجارة او اعارة او الى المرتهن  
أو الى المودع لا يقدر به)  
لعدم قدرتهم على التصرف  
وحينئذ فلو سقط بعد  
التقدم لمن ذكر (واتلف  
شيأ فلا ضمان اصلاً) لا  
على ساكن ولا مالك  
(كألو خرج) الحائض  
(عن ملكه ببيع) او غيره  
(بعد الاشهاد ولو قبل

كافي القهستاني عن الكرمانى وهذا لو اتلف حال بقاء الكتابة فلو بعد عتقه فعلى عاقلة لمولى  
ولو بعد العجز لا يجب شيء على احد ويهدر الدم لعدم قدرة المكاتب وعدم الاشهاد على المولى كما  
في المنع وغيرها وفي البرجندى عن قاضيخان فان اشهد على المولى صح الاشهاد ايضا درمتمنى  
(قوله والعبد التاجر) قاله ولاية تقضه مدبونا او لا فان تلف به آدمى فعلى عاقلة المولى او  
مال فنى رقبته حتى يباع فيه درمتمنى (قوله وكذا احد الشركاء) اى بالنسبة اليه فيضمن بقدر  
حصته فقط كإسائى متا (قوله استحسنانا) لئكنه منه بمباشرة طريقه وهو المرافعة الى  
القاضى بمطالبة شركائه فصار مفراطاً فيضمن بقطعه وفي القياس لا يضمن لعدم تمكنه من  
التقضى وحده اتقانى (قوله نعم في الظهيرية الخ) قيل هو استدراك على قوله طالب ربه  
واعترض بانه داخل تحت قوله أو حكماً لان الدار للميت ولذا تقضى بها ديونه والوارث خليفته  
ولذا له اخذها وقضاء الدين من ماله وقد يقال هو استدراك على قوله احد الشركاء فان التقيد  
بقوله عن ابن فقط يفهم انه لو تعددت الورثة لا يصح الاشهاد تأمل ولعل القيد اتفاقي (قوله  
صح الاشهاد) اى والدية على عاقلة الاب لا الابن كافي المنع (قوله ينقصه) متعلق بطالب ومكلف  
فاعله (قوله يعنى من اهل الطلب) اشار الى ان المراد بالمكلف من له حق الطلب ولو صلباً لامن  
كان بالغاً لكن في الزيلعي ان العبد والصبيان بالاذن التحقوا بالحر البالغ تأمل (قوله وان لم  
يشهد) اى على طلب التقضى قال الزيلعي وأما ذكر الاشهاد ليعتكن من اثباته عند جحوده او  
جحوده عاقلة فكان من باب الاحتياط لاعلى سبيل الشرط اهـ (قوله ولا يصح الخ) سياق  
متا (قوله والحال الخ) صاحب الحال فاعل ضمن أو مفعول طالب (قوله وهو يملك تقضه)  
مستغنى عنه بما بعد وبقوله ولو تقدم الخ (قوله في مدة يقدر على تقضه فيها) فلو ذهب بعد  
الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار  
الاجراء مستثنى في التمرع قهستاني (قوله لان دفع الضرر العام واجب) علة لقول  
المصنف سابقاً ضمن ربه أى فانا لو لم نوجب عليه الضمان يمتنع من التفريغ وكمن ضرر  
خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام (قوله من النفوس) أى الاحرار بقرينة قوله لان  
العاقلة لا تتقل الاموال ط واراد بالنفوس ما قابل الاموال فخرج الحيوان ودخل مادون  
النفوس (قوله فعلى العاقلة) أى عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الخ) اى على العاقلة فلو  
انكرت العاقلة واحداً من الثلاثة واقربها رب الدار لزمه في ماله طوري ملخصاً (قوله على  
التقدم اليه) اى على طلب التقضى عن يملكه (قوله عليه) أى على الهالك (قوله وعلى كون  
الجدار ملكه) لان كون الدار في يده ظاهر والظاهر لا يستحق به حق على الغير غايه (قوله  
ولذا) اى لاشتراط كون الدار ملكه الخ ط (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه ط  
(قوله عن ملكه) اى عن ولايته ليشمل قوله وكذا لو جن تأمل (قوله كعبة) الظاهر انه لا بد  
فيها من التسليم حتى يبطل الاشهاد اذ لا حكم لها قبل التسليم ط (قوله وكذا لو جن) اى بعد  
الاشهاد (قوله مطابقاً) قيده لخراج المقتطع وظاهره انه لا يبطل الاشهاد فاذا آتلف بعده  
وبعد الاشهاد شيئاً يكون مضموناً ط (قوله نعم عاد) اى مسلماً وردت عليه الدار خانية أو  
أفاق أى من جنونه فيه لف ونشر مشوش أى فلا يضمن الابا لاشهاد مستقبل (قوله ولو قبل  
كعبة حاوى قدسى وكذا لو جن مطبقاً او ارتد ولحق وحكم بلحاظه نعم عاد أو أفاق خانية (بعد الاشهاد ولو قبل

غير مضمون (قوله) ويحمل اطلاق الفتاوى ( اى اطلاق الحائنة وغيرها الضمان على ما وقع مقيدا في عبارة الجوهرة بقوله وهذا البئر في الطريق لوجود الشرط الذي ذكره الاصوليون في محل المطلق على المقيد وهو اتحاد الحكم والحادثة والحكم هنا هو الضمان والحادثة هي الحفر في الطريق ونظيره صوم كفارة اليمين فانه في الآية مطلق وقيد بالتابع في قراءة ابن مسعود فيحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وهو الصوم والحادثة وهي كفارة اليمين ضرورة تميز الجمع وفي هذا الكلام نظر فانه لانص هنا وتقييد الجوهرة الضمان بما اذا كان في الطريق يتنافيه تصريحهم بضمان المباشر ولو في الملك ولذا قال الرملي الظاهر انه قاله بحثا لا نقلا ولا يخفى فسادة لتصريحهم بأنه مباشرة لا تسبب وفي المباشرة لا ينظر الى كون الفعل في ملكه أو لا كمن رمى سهمًا في ملكه فأصاب شخصًا فانه يضمن واذن فقد عرفت ان الحكم في الحادثة التي تكرر وقوعها وجوب الضمان على الكيفية المذكورة على الاجراء اه ملخصا (قوله فروع الخ) ساقط من بعض النسخ وقدمنا الكلام عليها والله تعالى اعلم

### فصل في الحائط المائل

(قوله مال حائط) اى عماء وأصله من الاستقامة وغيرها فيشمل المنصع والواهي قهستاني وكذا العلو اذا انصدع فأشهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائط اعلاه لرجل وأسفله لآخر نص عليه في التارخانية نقلا عن التوازل رملي (قوله الى طريق العامة) اى والخاصة فهو من قيل الاكتفاء قهستاني لكن بينهما فرق في بعض الاحكام كآبائي (قوله أومال) اى غير الحيوان لدخوله تحت النفس ولوأراد بالنفس الكاملة وهي نفس الانسان وبالمال ما يبيع الحيوان لوافق قوله الآتي ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة فان الحيوان غير مضمون عليهم بل هو في ماله رحمتي (قوله ان طالب ربه) ينصب ربه مفعول طالب وقاعله قول المصنف الآتي مكلف والمطالبة أن يقول له ان حائطك هذا مخوف اويقول مائل فانقضه أو اهدمه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا ولو قال ينبغي ان تهدمه فذلك مشورة عناية (قوله أو حكما) من حيث قدرته على رفع هذا الضرر (قوله فتضمن عاقلة الواقف) اى في صورتين لان القيم نائب عنه فيكون الاشهاد على القيم اشهادا على الواقف كما ان الاشهاد على الولي اشهاد على من تحت ولايته من صغير ومجنون قال الرملي ويؤخذ من عاقلة الواقف ان كان له عاقلة فبما تحمله وان لم تكن له عاقلة او كان مما لا تحمله فلا يؤخذ من القيم ولا يرجع في الوقف لان الوقف لازمة له (قوله وكالقيم الولي) اى من له ولاية من أب أو وجد أو وصي وزاد في الهداية الام ثم قال لان فعل هؤلاء كفعله أي فعل الوصي والاب والام كفعل الصبي والتقدم اليهم كال تقدم الى الصبي بعد بلوغه عناية تأمل وفي الدر المنقى فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فولبلغ أومات الولي بعد الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كافي العمادية وغيرها اه (قوله والراهن) فانه مالك للراهن والراهن قادر على الهدم يعنى بفك العين واعادتها الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تفسخ بالاعذار وهذا عذر اه ط عن الجوهرة (قوله والمكاتب) للملكه فانه تلف به آدمي سعى في أقل من قيمته ودية المقتول أو مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية

ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيدا لاتحاد الحكم والحادثة والله اعلم (فروع) «لو استأجر رب الدار الفعلة لخراج جناح او طلة فوق فقتل انسانا ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه حينئذ لم يكن مسلمات رب الدار ويضمن لورث الماء بحيث يزلق واستوعب الطريق ولورث فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الآمر استحسانا وتماه في الملتقى والله تعالى اعلم

### فصل في الحائط

#### المائل

(مال حائط الى طريق العامة ضمن ربه) اى صاحبه (ماتلف) به من نفس انسان او حيوان (اومال ان طالب ربه) حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب

وكذا كل ما قبل في طريق العامة (فعمد رجل المرور عليها لم يضمن) لان الاضافة للمباشر أولى من المتسبب وهذا  
تبيين ان المتسبب انما يضمن في حفر البر ووضعه ٥٢٥ الحجر اذا لم يعمد الواقع المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق

مكة او غيره من الفياقي لم يضمن بخلاف  
الامصار قلت وهذا يعرف  
ان المراد بالطريق في الكتب  
الطريق في الامصار دون  
الفياقي والصحارى لانه  
لا يمكن العدول عنه في  
الامصار غالبا دون  
الصحارى (ولو استأجر)  
رجل (اربعة لحفر بئر له  
فوقعت البئر عليهم) جميعا  
(من حفرهم فات أحدهم  
فعلى كل واحد من الثلاثة  
الباقية ربع الدية ويسقط  
ربعها) لان البئر وقع عليهم  
بفعلهم فقدمت من جنايته  
وجناية اصحابه فيسقط  
ما قبل فعله خانية وغيرها  
زاد في الجوهرة وهذا لو  
البئر في الطريق فلو في ملك  
المستأجر فينبى أن لا يجب  
شئ لان الفعل مباح  
فياحدث غير مضمون اه  
قلت ويؤخذ منه جواب  
حاشية هي ان رجلاه كرم  
وأرضه تارة تكون مملوكة  
وعليها الخراج كأراضى  
بيت المسال وتارة تكون  
للووقف وتارة تكون في يده  
مدة طويلة يؤدى خراجها  
ويملك الانتفاع بها بغرس

لاهل سكة غير نافذة ملتقى (قوله) وكذا كل ما قبل في طريق العامة) اى من اخراج الكنيف  
والميزاب والجرصن وبناء الدكان واشراع الروشن وحفر البئر وبناء الظلة وغرس الشجر  
ورمى التلج والجلوس للبيع ان فعله بأمر من له ولاية الامر لم يضمن والاضمن افاده في العناية  
(قوله فعمد الخ) تفريع على قوله او وضع خشبة الخ قال الرملى ويتعين حذفه لان الضمان منتف  
بالتعمد المذكور وان كان الوضع باذن الامام اه لكنه يعلم الاولى على ان هذا انما يتأتى في قوله بلاذن  
الامام اما قوله فعمد فانه يفسد المعنى بحذفه تأمل (قوله لان الاضافة الخ) تعليل للمستثنين  
الاخيرين وعللة الاولين عدم التعدى كفى التبيين (قوله من الفياقي) قال في القاموس القيف  
المكان المستوى والمفاضة لاماه فيها كالفيضة والفيفاء ويقصر جمه أفياف وفيواف اه  
(قوله لم يضمن) لانه غير متعد فيلانه يملك الارتفاق بهذا الموضوع نزولا وربط اللدابة  
وضرب بالفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له  
حق الارتفاق من حيث اخفر للبلخ او الاستقاء فلا يكون متعديا بزازية (قوله قلت الخ) من  
كلام المجتبى وقد نقل في المجتبى عن بعض الكتب تقييد الحفر في الفياقي بما اذا كان في غير ممر الناس ثم  
نقل عن كتاب آخر بدون هذا التقييد قال قلت وهذا عرف الخ فالاشارة الى ما نقله ثانيا وهو  
ما اقتصر عليه الشارح وحاصله انه على الاول يضمن لو حفر في محجة الطريق بحيث يمر الناس  
والدواب عليها لان حفر مئة وابصرة بحيث لا يمر عليها وهو ما في البرازية عن المحيط وعلى الثاني  
لا يضمن مطلقا لتمكن العدول من المار عن مكان الحفر قال ط ولكنه لا يظهر في نحو الظلمة  
والبهائم المارة فيحمل المطلق على المقيد والله تعالى اعلم بالصواب (قوله من حفرهم) ومثله  
ما لو كانوا اعوانا له وما لو كان الحافر واحدا فانهارت عليه من حفره فدمه هدر ط عن الهندية  
عن المبسوط (قوله خانية) عبارتها لان البئر وقع بفعلهم وكانوا مباشرين والميت مباشر ايضا  
الخ (قوله فينبى ان لا يجب شئ الخ) قد علمت التصريح بأن ذلك قتل مباشرة فيستوى فيه الملك  
وعدمه فهو بحث مخالف للمنقول (قوله قلت الخ) هو للمصنف في المنع (قوله له كرم) الكرم  
الغنب قاموس (قوله وأرضه تارة تكون مملوكة الخ) المراد ان أرضه لا تخلو عن احد هذه الاشياء  
وليس المعنى ان هذه الاشياء تداولت على ارض واحدة ط (قوله كأراضى بيت المال) الكاف  
للمثيل ان اريد بقوله مملوكة أى لعامة المسلمين اول للتظهير ان اريد به ملكها لمن هي في يده أى عليها  
الخراج نظير اراضى بيت المال فان أغلبها خراجية تأمل (قوله وتارة تكون في يده الخ) الذى  
رأيت في المنع وتارة تكون للوقف وتكون في يده مدة طويلة الخ وهذا أولى لان ما تكون في يده  
كذلك هي اراضى بيت المال او الوقف (قوله يؤدى خراجها) المناسب أجرتها ولو قلنا  
انها لبيت المال لما فتح القدير ان المأخوذ الآن من اراضى مصر اجرة لخراج الاثرى انها  
ليست مملوكة للزارع كأنه ملوك المال لكن شأ فشا يلاوارث فصارت لبيت المال اه (قوله  
على الاجراء) بمد اخره جمع أجير وفي بعض النسخ الأجر بمد اوله وهو الاجير لانه اجر نفسه  
والاولى أولى (قوله كافيده كلام الجوهرة) أى السابق وهو قوله لان الفعل مباح فياحدث

أوغیره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا ليرس فيه اشجار الغن وغيره فسقط على أحدهم هل لورثته مطالبته  
بديته قال المصنف والحكم فيها اوشبهها عدم وجوب شئ على المستأجر وكذا على الأجر كما يفيد كلام الجوهرة

الاشياء المذكورات في  
(مسجد حيه) اى محلته  
لان تدير المسجد لاهله  
دون غيرهم ففعل الغير  
مباح فيتقيد بالسلامة  
(او جلس فيه للصلاة)  
الحاصل ان الجالس للصلاة  
في مسجد حيه او غيره لا  
يضمن ولنغير الصلاة  
يضمن مطلقا خلافا لهما  
واستظهر في الشربلالية  
معزيا للزيلي وغيره قولهما  
وقد حققته في شرح الملتقى  
وفيه لو استأجره ليبنى او  
ليحفره في فناء حاتوه او  
داره فتلف به شئ ان قبل  
فراغه فعل الاجير وان  
بعده فعلى الامر كما لو  
كان في غير فناء ولم يعلم به  
الاجير فان علمه فعليه كما  
لو أمره بالبناء في وسط  
الطريق لفساد الامر ولو  
قال الامر هو فنائى وليس  
لى حق الحفر فعلى الاجير  
قياسا اى لعلمه بفساد  
الامر فباغره وعلى  
المستأجر استحسانا اه  
قلت وقد قدم هو وغيره  
القياس هنا وظاهره  
ترجيحه سيما على دأب  
صاحب الملتقى من تقديمه  
الاقوى فتأمل (ومن  
حفر بالوعة في طريق بأمر  
السلطان او في ملكه او وضع خشبة فيها) اى الطريق (او قطرة بلا اذن الامام)

عليه) متعلق بقوله لبسه ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى فافهم (قوله ففعل الغير مباح)  
يفيد أن فعل الاهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير أن فعل الاهل مباح مطلق  
غير مقيد بالسلامة وفعل غيره مباح مقيد بها ط (قوله الحاصل ان الجالس للصلاة الخ) ذكر  
شمس الاثمة ان الصحيح من مذهب ابى حنيفة أن الجالس لانتظار الصلاة لا يضمن وانما الخلاف  
في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في  
الذخيرة انه اذا قعد فيه لحديث أو نام فيه او قام فيه لغير صلاة او امر فيه ماراضن عنده وقالوا  
لا يضمن وان قعد للعبادة كانتظار الصلاة او الاعتكاف أو قراءة القرآن والتدريس اولدكر  
اختلف المتأخرون فيه على قولين بالضمان وعدمه زيلي ملخصا (قوله مطلقا) اى في مسجد  
حيه او غيره (قوله معزيا للزيلي) فانه نقل عن الحلواني ان أكثر المشايخ أخذوا  
بقولهما وعليه القنوي اه ونقل عن صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله لان الجلوس من  
ضرورات الصلاة فيكون ملحقا بها وفي العيني بقولهما قالت الثلاثة وبه يفتى اه ط  
(قوله وقد حققته في شرح الملتقى) حاصله ما قدمناه وذكر ايضا أن الجلوس للكلام المحظور  
فيه الضمان اتفاقا وعليه يحمل ما أطلقه فخر الاسلام (قوله وفيه لو استأجره الخ) ذكر الزيلي  
وغيره ما حاصله أنه لو استأجره ليشعره جناحا في فناء داره وقاله انه ملكى أولى فيه حق  
الاشراع من القديم ولولم يعلم الاجير فظهر بخلافه فسقط على انسان قبل الفراغ أو بعده  
فالضمان على الاجير ويرجع على الأمر قياسا واستحسانا وان أخبره بأن لاحقه في الاشراع  
اولم يخبره حتى يفسق فأتان قبل الفراغ ضمن ولا يرجع وان بعده فكذلك قياسا بفساد  
الامر كالומר البناء في الطريق وفي الاستحسان يضمن الأمر لصحة الامر لان فناء  
مملوكه من حيث انه لا انتفاع بشرط السلامة وغير مملوك من حيث انه لا يجوز له بيعه فن  
حيث الصحة يكون قرار الضمان على الأمر بعد الفراغ ومن حيث الفساد يكون على  
العامل قبل الفراغ وان استأجره ليحفره في غير فناء ضمن الأمر دون العامل اذا لم يعلم انه  
غير فناء لصحة الامر حينئذ فقل فعليه الى الأمر لانه غره فان علم بذلك ضمن اذا غر ورفق  
الفعل مضافا اليه ولوقال انه فنائى وليس لى فيه حق الحفر ضمن العامل قياسا اذا غر وروفي  
الاستحسان يضمن الأمر اه زاد في البرازية ان كان بعد الفراغ اه فقد أفاد ان التفصيل  
قبل الفراغ او بعده جار في الحفر ايضا كما ذكره الشارح فافهم ووجه الفرق بين الحفر  
والاشراع فان الاجير في الاشراع اذا لم يعلم ضمن ورجع على الأمر وفي الحفر لم يضمن  
اصلا هو ان الأمر متسبب ومشروع الخناج مباشر بخلاف الحافرقانه متسبب ايضا والمتسبب  
يضمن اذا كان متعديا والمتعدى هنا هو الأمر فقط اتقانى ملخصا وفي المغرب الفناء سعة  
امام البيوت وقيل ما امتد من جوانبها (قوله فباغره) كذا وقعه في شرح الملتقى والفعل  
متعد بنفسه من غير همز قال في القاموس غره خدعه اه ط (قوله وظاهره) اى التقديم  
المأخوذ من قدم ترجيحه على الاستحسان وهذا وان ظهر في عبارة الملتقى لا يظهر في عبارة غيره  
خصوصا صاحب الهداية فانها يؤخران دليل المتمد وقداخر الاستحسان مع دليله أفاده  
ط (قوله او في ملكه) وكذا اذا حفر في فناءه فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا



خلفا لحمد (ولو سقط الميزاب فأصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضان) أصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا (وان أصاب الخارج) أو وسطه بزازية (فالضمان على واضعه) تعديه ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا أو يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائظ المائل كما بسطه الزيلعي (ولو أصابه الطرفان) من الميزاب (وعلم ذلك وجب) على واضعه (الصف وهدر النصف ولو لم يعلم أى طرف) منهما (أصابه ضمن النصف استحسانا) زيلعي (ومن نحى حجرا وضه آخر فعطب به رجل ضمن) لأن فعل الاول نسخ بفعل الثاني (كمن حمل على رأسه) أو ظهره (شيأ في الطريق فسقط منه على آخر أو دخل بحصير أو قديل أو حصة في مسجد غيره) أى جعل فيه حصي أو بوارى ابن كال (أو جلس فيه للصلاة) ولو لقرآن أو تعليم (فعطب به أحد) كما عني ضمن خلفا لهما (لا) يضمن (من سقط منه رداء لبسه)

يوم غم اذا كان يأخذ النفس من شدة الحر عناية وضبطه في الشرئبلالية بالضم ثم نقل عن شرح المجمع الفتح (قوله) خلفا لحمد) فأوجب الضمان في الكل ووافق أبو يوسف الامام في الجوع لا النظم ط (قوله) أو وسطه المراد وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لان العلة في الضمان هي التمدى بشغل هواه الطريق كما ذكره الزيلعي وهو بهذا المعنى يشمله لفظ الخارج فلا حاجة اليه ولعله أراد بالخارج الطرف الاخير فصحه ذكر الوسط وحل الضمان فيه وفيما قبله اذا لم يأذن الامام أو أرباب الحلة كما تقدم ويدل عليه التعليل بالتعدي اه ط (قوله) فالضمان على واضعه) أى على عاقلته وكذا يقال فيما بعد لانه تسبب ط (قوله) كما بسطه الزيلعي) حيث قال ولو أشرع جناسا الى الطريق أو وضع فيه خشبة ثم باع الكل وتركه المشتري حتى عطب به انسان فالضمان على البائع لان فعله لم يتسوخ بزوال ملكه بخلاف الحائظ المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه حيث لا يضمن المشتري لانه لم يشهد عليه ولا البائع لان الملك شرط لصحة الاشهاد فيعطى البائع لانه لا يمكن من نقض ملك الغير وهنا الضمان بأشغال هواه الطريق لا باعتبار الملك والأشغال باق فيضمن كالحصول من مستأجر أو مستعير أو غاصب وفي الحائظ لا يضمن غير المالك اه ملخصا (قوله) استحسانا) لانه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن شيأ فيضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيأ للشك وتماه في الزيلعي (قوله) ومن نحى حجرا) أى حوله عن موضعه الى موضع آخر (قوله) فسقط منه على آخر) وكذا اذا سقط فتعثر به انسان هداية لان حمل المتاع في الطريق على رأسه أو على ظهره مباح له لكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة الرمي الى الهدف أو الصيد زيلعي (قوله) أو دخل بحصير أو قديل أو حصة الخ) أى فسقط الحصير أو القديل على احد أو سقط الظرف الذي فيه الحصة على احد منح أقول وعبرة الهداية وإذا كان المسجد العشيرة فعلق رجل منهم فيه قديلا أو جعل فيه بوارى أو حصة الخ والظاهر منها ان حصاه فعل ماض مشدد الصاد معطوف على جعل ويدل على ذلك تفسير ابن كمال وأما جعله مفردا ابتداء الوحدة فهو بعيد وكذا ارادة الظرف بعد وفي منهوات ابن كمال ومن وهم ان المراد الظرف الذي فيه الحصة فقد وهم اه وقيد الشرئبلالي الخلاف في الضمان بما اذا فعل ذلك بلا اذن اهل المسجد فلو باذنهم فلا ضمان اتفاقا كالوكان من اهل الحلة وعلق القديل للإضاءة فلو لحفظ ضمن اتفاقا كما في شرح المجمع اه وجعل في البزازية اذن القاضي كاذن اهل الحلة (قوله) في مسجد غيره) أى مسجد غير حيه وبأنى مفهومه والظاهر ان مسجدا للجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد حيه فلا يضمن بما ذكر ط (قوله) ولو لقرآن أو تعليم) لان المسجد بنى للصلاة وغيرها تبع لها بدليل انه اذا ضاق فلم يصل الى زجاج القاعد للذكر أو القراءة أو التدريس ليصل موضعه دون العكس (قوله) لا يضمن من سقط منه رداء لبسه) أى سقط على انسان فعطب به أو سقط فتعثر به اشار اليه في الهداية ثم قال والفرق اى بين المحمول والملبوس ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة والملابس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيخرج بالتقييد بالسلامة فجعل مباحا مطلقا وعن محمد انه اذا لبس ما يلبسه فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو الى لبسه اه وكالرداء السيف والظيلسان ونحوهما كما في الغاية (قوله)

التعبير أن يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل ط ( قوله وفي غير النافذ ) المراد بغير النافذة المملوكة وليس ذلك بعة الملك فقد تنفذ وهي مملوكة وقد يسد منفذها وهي للعامة لكن ذلك دليل على الملك غالبا فاقم مقامه ووجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه كفاية عن الجامع الصغير لنفخ الاسلام ( قوله لا يجوز أن يتصرف بأحداث ) أقول في الحانية قال ابو حنيفة الطريق لو كان غير نافذ فلا يحجب أن يضعوا فيه الحشبة ويربطوا فيه الدواب ويتوضؤوا فيه فلو عطب أحد لا يضمن وإن نجي أو حفر يترأضن اه وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينافيه فلو ترك من الطريق قدر المرور ويتخذ في الايام مرة ويرفعه سريرا فله ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لان يبنى فيها وامساك الدواب في بلادنا من السكنى اه وفي التارخانية ان فعل في غير النافذة مالم يس من جملة السكنى لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله في الكفاية أقول وبه ظهر ان المراد لا يجوز أحداث شيء ممام كاليزاب والدكان ونحو ذلك مما يبق كما أفاده السامحاني ( قوله الاباذنهم ) اى كلهم حتى المشتري من احدهم بعد الاذن لما في الحانية رجل احدث بناء او غرقة على سكة غير نافذة ورضى بها أهل السكة فجاء رجل من غير أهلها واشترى دارا منها كان للمشتري ان يأمر صاحب الغرقة برفعها اه سامحاني ( قوله لانه كالملك ) الاولى لانه ملك بالانتماء كإفعله في الهداية ودل عليه ما قدمناه عن الجامع ( قوله ثم الاصل الخ ) فأنه ان الحديث للامام قضه والقديم لا يقضاه أحد فكيف القهستاني قال السامحاني فان برهنا فينة القدم في البناء تقدم وفي الكافي بيئة الحدوث فلعلها في غير البناء كسيل واستطراق وقال الشيخ خير الدين عن الصغرى يجعل أقصى الوقت الذي تحفظه الناس حداً للقديم وهذا في غاية الحسن اه ( قوله فدينه على عاقله ) وكذا الوجه ان يبلغ ارشه ارش الموحدة وان كان دونه ففي ماله كفاية وأشعر بأنه لا تجب الكفارة ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة قهستاني ( قوله ملتي ) زاد في الشرح وكذا كل ما فعل في طريق العامة اه وفي الملتقى ايضا ويضمن من صب الماء في الطريق ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يزلق أو توشأه وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها أو قد فيها أو وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رش مالا يزلق عادة أو رش بعض الطريق فتعذر المار والمرور عليه لا يضمن الراش ووضع الحشبة كالمرور في استيعاب الطريق وعدمه وان رش فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الأمر استحسانا اه ( قوله في ماله ) لان العاقبة تتحمل النفس دون المال هداية ( قوله ان لم يأذن به ) اى بما ذكر من أحداث المكسب والجرصن والدكان ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق أفاده القهستاني ( قوله الامام ) اى السلطان قهستاني ( قوله فان أذن الخ ) لانه غير متعدي حيث أن الامام ولاية عامة على الطريق اذا ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه قهستاني قال في الدر المنثور لكن انما يجوز الاذن اذا لم يضر بالعامة وتماه فيه فتنبه ( قوله جوعا او عطشا ) لانه مات بمعنى في نفسه والضمان انما يجب اذا مات من الوقوع زيلى ( قوله او غما ) اى انخفا بالعفونة قال في الصحاح

( وفي غير النافذ لا ) يجوز ان ( يتصرف بأحداث مطلقا ) اضربهم ولا ( الا بأذنهم ) لانه كالملك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله ان يجعله حديثا لوفى طريق العامة وقديما لوفى طريق الخاصة بر جندى ( فان مات أحد ) من الناس ( بسقوطها عليه فدينه على عاقله ) اى عاقبة المخرج لتسبيه ( كما ) تدى العاقبة ( لو حفر بئرا في طريق أو وضع حجرا ) او ترابا او طيناملتقى ( فتلف به انسان ) لانه سبب ( فان تلف به ) اى بواحد من المذكورات ( هيمه ضمن ) في ماله ( ان لم يأذن به الامام فان أذن ) الامام ( في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعا او عطشا او غملا ) ضمان به يفتى خلاصة

بعر في أصلي فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل بحري ماء يركب في الحائط وعن الامام الزدوى  
 جذع يخرج منه الانسان من الحائط ليني عليه مغرب قال الغني وقيل هو الممر على الملو  
 وهو مثل الرف وقيل هو الحشبة الموضوعة على جدارى السطحين ليتمكن من المرور وقيل  
 هو الذى يعمل قدام الطاقة لتوضع عليه كيزان ونحوها اهـ ( قوله كبرج الخ ) حكاية  
 للاقوال المارة في تفسير الجرجن ( قوله ونحوها ) هو عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان  
 ( قوله اودكانا ) هو الموضع المرتفع مثل المصطبة عيني ( قوله فان ضر لم يحل ) كان عليه ان  
 يقول فان ضر أومنع لم يحل اهـ وفي القهستاني ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كافي  
 الكرماني وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يباح له الاحداه ويأثم بالانتفاع والتارك كافي  
 الذخيرة ( قوله من اهل الحصومة ) هو الحر البالغ الماقل بخلاف العبد والصبيان المحجورين  
 واقادق الدر المنقى ان لهم ذلك بالاذن ( قوله ولو ذميا ) لان له حقا في الطريق كفاية وعبارة  
 التارخانية ويدخل فيه الكافر خصوصا اذا كان ذميا اهـ فتنه ( قوله سواء كان فيه  
 ضرر أولا ) هذا هو الصحيح من مذهب الامام وقال محمد له المنع لا للرفع وقال ابو يوسف لا ولا  
 وهذا اذا علم احداه فلو لم يعلم جعل حديثا فلا امام تقضه وعن ابى يوسف انما يقضه ان  
 ضرهم درم متنى ( قوله وقيل الخ ) قاله اسمعيل الصفار كافي الزيلعي ( قوله والا كان  
 تمتا ) لانه لو اراد ازالة الضرر عن الناس لبدا بنفسه كفاية ( قوله بغير اذن الامام ) فان  
 اذن فليس لاحد ان يلزمه وان ينازعه لكن لا ينبغي للامام ان يأذنه اذا أضر بالناس بأن كان  
 الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جاز اهـ حوى عن مسكين وفي الشمني انه مع  
 الضرر لا يجوز بلا خلاف اذن الامام أولم يأذن اهـ ط ولعل المراد يأثم به وان لم يكن لاحد  
 منازعته لان منازعة ما يوضع بأذن الامام اقيت على الامام فلا يخالف ما قبله تأمل ( قوله  
 زاد الصفار الخ ) هو القيل المتقدم الفصل فلاوجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق  
 لحكايتهم هذا القول منسوبا الى الصفار بعد حكاية الحكم او لامطلقا فكأنه قول الجميع  
 والوجه ان انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعدا عن هذا المنكر كاسبق في الحظر  
 ط اقول هذا الوجه انما يظهر لو كان فيه ضرر لانه حينئذ منكر فتدبر ( قوله وان بنى للمسلمين )  
 اى ولم يضر بهم كافي الكفاية والقهستاني ( قوله أو بنى بأذن الامام ) ظاهره انه لو بنى بأذنه  
 فليس لاحد منازعته وان ضرر وقدمناه صريحا عن مسكين ويدل عليه ما سأتى من عدم  
 الضمان لو بأذن الامام وفي الكفاية وغيرها قال ابو حنيفة لكل احد من عرض الناس ان  
 يمنعه من الوضع وان يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر او لا اذا وضع بغير اذن الامام  
 لان التدبير فيما يكون للعامة الى الامام لتسكين الفتنة فالذى وضع بغير اذنه يفتات على رأى  
 الامام فيه فلكل احد ان ينكره عليه اهـ والاقنيات السبق صحاح قافهم ( قوله وان كان  
 يضر ) مقابل قوله جاز ان لم يضر ( قوله لاضرر ولا ضرار ) اى لا يضر الرجل اخاه ابتداء  
 ولا اجزاء لان الضرر بمعنى الضر ويكون من واحد والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهوان  
 تقصر من ضرر مغرب والضرر في الجزاء هو ان يتعدى المجازى عن قدر حقه في القصاص  
 وغيره كفاية ( قوله والقعود ) وكذا الغرس قهستاني ( قوله يجوز ان لم يضر بأحد ) الانسب في

كبرج وجذع وعمر علو  
 وحوض طاقة ونحوها  
 عيني (أودكانا جاز) احداه  
 (ان لم يضر بالعامة) ولم  
 يمنع منه فان ضر لم يحل  
 كاسيجي (ولكل أحد من  
 اهل الحصومة) ولو ذميا  
 (منه) ابتداء (ومطالبته  
 بنقضه) ورفعه (بعده) اى  
 بعد البناء سواء كان فيه  
 ضررا ولا وقيل انما يقض  
 بنقصه اذا لم يكن له مثل  
 ذلك والا كان تقتازيلعي  
 (هذا) كله اذا بنى لنفسه  
 بغير اذن الامام ( زاد  
 الصفار ولم يكن للمطالب  
 مثله ) وان بنى للمسلمين  
 كمسجد ونحوه ) اوى بنى بأذن  
 الامام ( لا ) يقض ( وان  
 كان يضر بالعامة لا يجوز  
 احداثه ) لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لا ضرر  
 ولا ضرار في الاسلام  
 ( والقعود في الطريق لبيع  
 وشراء ) يجوز ان لم يضر  
 بأحد والا لا ( على هذا  
 التفصيل ) السابق وهذا  
 في النافذ

ولو أمرت امرأة ففعلت لا

تضمن المأمورة وأما ام  
الولد اذا فعلته بنفسها  
حتى اسقطته فلا شيء عليها  
لاستحالة الدين على مملوكه  
مالم تستحق حينئذ تجب  
للمولى الغرة لانه مغرور  
وفي الواقعات شربت دواء  
لتسقطه عمدا فان ألقته  
حيات فاعلىها الدية  
والكفارة وان ميتا فالغرة  
ولا ترث في الحالين (ويجب  
في جنين البهيمة ما نقصت  
الام) ان نقصت (وان لم  
تنقص) الام (لا يجب)  
فيه (شيء) سراجية  
\* (فروع) \* في الزانية  
ضرب بطن امرأته بالسيف  
فقطع البطن ووقع احد  
الولدين حيا مجروحاً  
بالسيف والاخر ميتاً وبه  
جراحة السيف ومات  
ايضا يقتص لاجل الزوجة  
لانه عمد وعلى عاقلة دية  
الولد الحى اذا مات وتجب  
غرة الولد الميت لانه لما  
ضرب ولم يعلم بالولدين  
في بطنها كان الضرب خطأ

باب ما يحدثه الرجل

في الطريق وغيره  
لما ذكر القتل مباشرة  
شرع فيه تسبياً فقال  
(اخرج الى طريق العامة  
كسيفا) هوييت الخلاء  
او ميتاً او جرحاً

لا شيء فيه وان سرى نفسه لان الاطراف كالاموال فصح الامر فالخافه بهذا الفرع اولى  
لانه اذا لم يكن هو الضارب فالخوف له وقدرضى باتلاف حقه بخلاف ما اذا كان هو الضارب  
فانها حق غيره ولذا لا يرث منها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمله (قوله ولو أمرت امرأة) اى  
أمرت الزوجة غيرها والظاهر ان عدم الضمان بعد ان اذن لها زوجها في الاسقاط على ما يدل  
عليه سوق كلام صاحب الخلاصة والافجور دامر الام لا يكون سببا لسقوط حق الاب وهو  
ظاهر اه وانى لكن ذكر عزمى ان نفى الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة  
اذ لم يأذن لها زوجها وق اعترض الشرنبلالى هنا بنظر مامر وعلمت ما فيه فتدبر (قوله  
لاستحالة الدين) اى لاستحالة وجوب دين وهو الغرة للمولى على مملوكه ط (قوله مالم تستحق  
الح) قال في الزيادات اشترى امة وقبضها وحبلت منه ثم ضربت بطنها عمدا فاسقطته ميتاً  
استحقها رجل بالينة وقضى له بها او بغيرها على المشتري يقال للمستحق انها قتلت ولدها  
الحر لان ولد المغرور حر بالقيمة والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع امتك واودها بغيره تارخانية  
ثم قال في جامع الفصولين اقول اذا اخذ الغرة بنفى ان يجوز للمستحق ان يطالبه بقيمة الجنين  
اذ قيام البدل كقيام المبدل اه لكن سلمه الغرة فيقرم بحسبها وتماه في ط عن الهندية  
(قوله للمولى) اى المستولد (قوله فعلىها الدية والكفارة) اى ولو باذن الزوج لتحقق  
الجناية على نفس حية فلا تجرى فيها الاباحة بخلاف ما اذا ألقته ميتاً فسقط الغرة عنها لو  
بأذنه كامر تأمل (قوله ويجب في جنين البهيمة الح) هذا اذا ألقته ميتاً ما اذا ألقته حياً فمات  
من الضرب تجب قيمته في ماله حاله ولا يجبر بها نقصان الام كالجبر نقصان الامه بقيمة جنينها لانه  
مال ألقته فيضمن مع نقصان الام تأمل رمل (قوله ووقع احد الولدين حيا) اى ثم مات  
(قوله ومات ايضاً) اى ثم ماتت الام ايضاً كما عبر في التارخانية فاذا ان موتها بعد موت  
الذى وقع حياد لومات قبله لورث القصاص على أبيه فيسقط كما قاله المحشى الحلي (قوله  
وتجب غرة الولد الميت) لو اسقطت تجب وعطف الغرة على الدية لكن اولى ليفيد انها على العاقلة  
ايضاً وانما لم تجب فيه الدية ايضا لعدم التحقق بحياته كامر (قوله لانه لما ضرب الح) تعليل  
لوجوب الدية على عاقلة لافى ماله اذ لو كان الضرب بالنسبة للولد عمداً لم تجب على العاقلة  
ومقتضاء لو علم بالولدين وقصد ضربها ايضاً انه تجب دية الحى في ماله في ثلاث سنين لسقوط  
القصاص بشبهة الابوة اما لو علم بهما ولم يقصد ضربهما قصد ضرب الام بل فقط لا تجب دية  
الحى في ماله كمن قصده شخص فنقص منه السهم الى آخر تأمل والله تعالى اعلم

باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره

(قوله الى طريق العامة) اى التافذة الواقعة في الامصار والقرى دون الطريق  
في المنازل والصحارى لانه يمكن العدول عنها ظالماً كما في الزاهدى وطريق العامة  
ملا يحصى قومه او متركه للمرور قوم بنوا دوراً في أرض غير مملوكة فهي باقية على ملك  
العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما في العمادى قهستانى  
(قوله اوجرنا) بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة وهو دخيل اى ليس

(بعرى)



اعتباراً بحالة الضرب وأوجنا قيمته حياً لا مشكوكاً في حياته باعتبار حالة التلف اذ لو اعتبر  
حالة الضرب فقط جازان لا يكون حياً فلا تجب قيمته بل تجب الغرة كفاية ملخصاً (قوله  
فيه الكفارة) لأنه أتلف آدمياً خطأ أو شبه عمد (قوله كذا صرح به في الحاوي القدسي)  
اقول وكذا صرح به في الاختيار كما قدمناه عنه وسيدكره الشارح عن الواقات (قوله  
وهو مفهوم الخ) فيه اعتذار عن عدم التصريح بالتفصيل في كثير من الكتب حيث  
اطلقوا قولهم ولا كفارة في الجنين (قوله وما استبان بعض خلقه الخ) تقدم في باب  
الحيض انه لا يستين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوماً وظاهر ما قدمه عن الذخيرة أنه لا بد من  
وجود الرأس وفي الشمني ولوالقت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت نقات من القوايل  
انه مبدأ خلق آدمي ولوبق لتصور فلا غرة فيه وتجب فيه عندنا حكومة اه (قوله  
وعدة ونفاس) اى تنقض به العدة وتصير به امه نفقاء (قوله ففي مالها) اى في رواية وعلى  
عاقلتها في رواية وهو المختار جامع الفصولين اى لمساكن آخر المعامل ان من لاعاقلة فالدية  
في بيت المال في ظاهرها الرواية وعليه الفتوى وان رواية وجوبها في ماله شاذة ويأتى تمامه  
هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولا تأثم) الانسب في التعبير واتم لان الكلام عند وجوب الغرة  
وهي لتجب بالاستبانة بعض الخلق ثم يقول ولوم يستين بعض خلقه فلا تأثم ط وفي  
الخانية قالوا ان لم يستين شيء من خلقه لا تأثم قال رضى الله عنه ولا أقول به اذا حرم اذا كسر  
بعض الصيدي ضمن لانه اصل الصيد فلما كان مؤاخذا بالجزاء ثم فلا قل من ان يلحقها ثم هنا  
اذا اسقطت بلا عذر الا انها لا تأثم اثم القتل اه ولا يخفى انها تأثم اثم القتل لو استبان خلقه  
ومات بفعلها (قوله اسقطته عمدا) كذا قيد به في الكفاية وغيرها قال في الشربلية والا  
فلا شيء عليها وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد كما في الخانية اه (قوله كضربها  
بطئها) وكما اذا عاجلت فرجها حتى اسقطت كفاية او حملت حملاً قليلاً تارخانية اى على  
قصد اسقاطه كما علم بامر (قوله فان أذن لا) ذكره الزيلعي وصاحب الكافي وغيرها وقال في  
الشربلية أقول هذا يمتحن على الرواية الضعيفة لاعلى الصحيح لما قال في الكافي قال لغيره  
اقتلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفوس وسقط القصاص  
للشبهة وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقه وقد أذن باتلاف حقه انتهى فكذا الغرة اودية  
الجنين حقه غير ان الاباحة متنتية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد امر زوجها باتلاف  
الجنين لان امرها لا ينزل عن فعله فانه اذا ضرب امرأته فالقتل جنيائز ما عاقلة الغرة ولا يرث  
منها فلو نظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بضره شيء لكن لما كان آدمي لا يملك أحد اهدار  
آدميته لزم ما قدره الشارع باتلافه واستحقه غير الجاني اه ملخصاً أقول وفيه نظر لما صرح به  
من ان الجنين لم يعتبر نفساً عندنا لعدم تحقق آدميته وانه اعتبر جزءاً من أمه من وجهه ولذا لا تجب  
فيه القيمة او الدية كاملة ولا الكفارة ما لم تحقق حياته وقدما ان وجوب الغرة تعبدى فلا  
يصح إلحاقه بالنفس الحقيقية حتى يقال ان الاباحة لا تجرى في النفوس فلا يلزم من تصحيح  
الضمان في الفرع المار تصحيحه في هذا وتقدم اول الجنايات انه لو قال اقطع يدي اورجلى

فيه الكفارة) كذا صرح  
به في الحاوي القدسي  
وهو مفهوم من كلامهم  
لتصريحهم بوجوب الدية  
حينئذ فتجب الكفارة فيه  
كما لا يخفى فليحفظ (وما  
استبان بعض خلقه) كظفر  
وشعر (كتاب فيما ذكر)  
من الاحكام وعدة ونفاس  
كما مر في باب (وضمن الغرة  
عاقلة امرأة) حرة في سنة  
واحدة وان لم تكن لها  
عاقلة ففي مالها في سنة ايضا  
صدر الشريعة ولا تأثم  
ما لم يستين بعض خلقه  
ومر في الخطر نظماً (اسقطته  
ميتاً) عمداً (بدوا او فعل)  
كضربها بطئها (لا اذن  
زوجها فان اذن) أولم يتعمد  
(لا) غرة لعدم التعدى

فدية فقط ) وقال الشافعي غرة ودية ( وان الفقه حيا بعدما ٥١٨ مات يجب عليه ديتان كما اذا الفقه حيا

والغرة ولا شيء في الذي خرج بعد والذي خرج قبل موت أمه لا يرث من دية أمه شيئا وترث الأم منه والآخر لا يرث من أحد ولا يرث عنه الا اذا خرج حيائهم مات ففيه الدية كاملة ويرثها ورثته كذا في التتارخانية مختصرا اهـ ( قوله فدية فقط ) لان موت الأم سبب لموته ظاهرا اذ اذحياته بحياتها وتنفسه بنفسها فيتحقق موته بموتها فلا يكون في معنى ماورد به النص اذ الاحتمال فيه اقل فلا يضمن بالشك زيلی ( قوله ولا يرث ضاربها ) اي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة ( قوله وفي جنين الامة ) اي الذي الفقه ميتا كما هو موضوع المسئلة وقوله لو حيا راجع الى قيمته اي قيمته لو فرض حيا اما لو الفقه حيائهم مات من ضربه ففيه القيمة بتامها كما يشير اليه الشارح وقوله الرقيق احتراز عما اذا كان من مولاها أو من المرقور فانه حر وفيه الغرة على العاقلة كاقدمه وقوله لو اثنى مقابل قوله الذكر لا قوله لو حيا ( قوله ولا يلزم زيادة الاثني ) اي فيا اذا كانت قيمتها اكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب زيادة قيمة الذكر اقول وفيه نظر وقد يقال لا يحذور في اللزوم المذكور لان اعتبار زيادة الذكر على الاثني انما هو في الاحرار الشرف الحرية لا في الارقاء لانهم كالتناع ولذا لم تقدر لهم دية ( قوله فلا شيء عليه ) تبع فيه القهستاني والذي في الكفاية والغناية وغيرها انه يؤخذ بالمتيقن كقتل عبد خنتي خطأ ولوضاع الجنين ووقع النزاع في قيمته باعتبار لونه وهيئته على تقدير حياته فالقول للضارب لانكاره الزيادة ( قوله كما اذا ألقى بالراس ) تنظير لاعتقال الرقيق اختيار تأمل وقوله للامة كذا في بعض النسخ وهو متعلق بالضارب قال ط وهذا حكم الجنين واما اذا ماتت الأم قال في الهندية عن الذخيرة قال ابو حنيفة على الضارب قيمة الأم في ثلاث سنين اهـ فلي تأمل اهـ اقول والحاصل الجنين كعضو منها وسأني آخر المعامل ان الحر اذا جنى على نفس عبد خطأ فهي على عاقلة اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل اطراف العبد ( قوله به ) اي بنقصان الولادة ( قوله والا ) بأن انقصت عشرة مثلا وقيمة الجنين خمسة فعليه عشرة ( قوله وقال ابو يوسف الخ ) هذا غير ظاهر الرواية عن ابي يوسف قال في المبسوط ثم وجوب البدل في جنين الامة قول ابي حنيفة ومحمد وهو الظاهر من قول ابي يوسف وعنه في رواية انه لا يجب الانقصان الام ان يتمكن فيها نقص وان لم يتمكن لا يجب شيء غناية ( قوله بعد ضربه ) فلو حرره قبله وله اب حر ففيه الغرة للاب دون المولى تتارخانية ( قوله ضرب بطن الامة ) بدل من قوله ضربه و اشار الى ان المصدر مضاف لمفعوله ويجوز عود الضمير الى الجنين فيتحده مرجع الضارب تأمل ( قوله للمولى ) قال ابوالليث لم يذكر محمد انها للمولى اولورثة الجنين فيجوز ان يقال انها للمولى لاستناد الضمان الى الضرب ووقت الضرب كان مملوكا اتقاني ملخصا وذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ فيه فقيل لورثته وقيل للجنين ( قوله لان المعتبر حالة الضرب ) لانه قتله بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلهذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي فنظرنا الى حالي السبب والتلف هداية يعني اوجبا القيمة دون الدية

وماتا وما يجب فيه ) من غرة او دية ( يورث عنه وترث ) منه ( امه ولا يرث ضاربها ) منها ( فلو ضرب بطن امرأته فالقتل ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها ) لانه قاتل ( وفي جنين الامة ) الرقيق الذكر ( نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو اثنى ) لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الاثني لزيادة قيمة الذكر غالب وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا او اثنى فلا شيء عليه كما اذا ألقى بالراس لانه انما تجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس ذخيرة ( في مال الضارب ) للامة ( حالا ) ولو الفقه حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها لو بقيته وناه به والا فعليه اتمام ذلك تجبتي وقال ابو يوسف فيه نقصانها كالقيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الأم صدر الشريعة ولا يخفى انها للمولى ( فان حرره ) اي الجنين ( سيده بعد ضربه )

ضرب بطن الامة ( فالقته ) حيا ( مات ففيه قيمته حيا ) للمولى لادبته وان مات بعد العلق لان المعتبر حالة ( اعتبارا ) الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عنا ( ولا كفارة في الجنين ) عندنا وجوب ابل ندبا زيلی ( ان وقع ميتا وان خرج حيائهم مات

في الاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصيحة فجاء المنسوبة الى الصامخ والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة انه من التخويف وعلى هذا فلو صاح على المرأة فجاءت فالتفت من صبحته يضمن ولولا قلت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها فانه تحرير جيد اه ملخصا (قوله خرج الامه والبيمة) فيه نشر مشوش (قوله وسيجي حكمهما) اى في هذا الفصل (قوله او من المغرور) كالوتر وجهها على انها حرة او شراها فاستحقت وقد علت منه (قوله فالعجب من المصنف كيف لم يذكره) اى مع شدة متابعتها للدور فكان عليه ان يسقط التقيد بالحرية اولا يذكره بعد قوله فالتفت جنينا ميتا كما فعل الشارح اويقول ضرب بطن امرأة حامل بحر لثلا يوهم ان حرية الام شرط (قوله غرة الشهر اوله الخ) بيان لوجه التسمية (قوله وهذه اول مقادير الدية) فان اقل ارش مقدار نصف العشر كما سرفى الشجاج (قوله اى دية الرجل الخ) يعنى ان المراد من الدية في كلام المصنف دية الرجل ونصف عشرها هو خمسمائة درهم وذلك هو غرة الجنين ذكر او اثنى لان غرة الجنين الاثنى عشر دية المرأة وذلك خمسمائة ايضا لان دية المرأة نصف دية الرجل وحاصله انه لافرق بين غرة الذكر والاثنى ولهذا لم يبين المصنف انه ذكر او اثنى (قوله في سنة) اى على العاقلة كما سيصرح به وهذا في جنين الحرة اما الامة ففي مال الضارب حالا كسأى تى (قوله ولنا فعله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة زبلى واعلم ان وجوب الغرة مخالف للقباس روى ان سائلا قال لفر لا يخلو من انه مات بالضرب ففيه دية كاملة او لم ينفخ فيه الروح فلا شئ فيه فسكت زفر فقال له السائل اعقتك سائبة فجاء زفر الى ابي يوسف فقال التبع التبع اى ثابت بالسنة من غير ان يدرك بالعقل غناية ملخصا (قوله فان القته حيا) ثبت حياته بكل ما يدل على الحياة من الاستهلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك اما لو تحرك عضو منه فلا لانه قد يكون من اختلاج او من خروج من ضيق اه ط عن المكي (قوله فدية كاملة) اى وكفارة كما في الاختيار وسأى لانه شبه عمدا وخطا والدية على العاقلة هنا ايضا وبه صرح في الجوهرة والاختيار فقول المصنف في المنع على الضارب على حذف مضاف او مبنى على الصحيح من ان الواجب على الضارب والاثم تحمله عنه العاقلة كإفدائه في فصل الفقلين ولذا لم يقل في ماله تأمل (قوله وان القته ميتا فانت الام الخ) بيان لموت كل منهما وهو اربع صور لان خروجه اما في حال حياة الام فقط او حال موتها او موتها فقط او حياهما (قوله لما تقرر الخ) كما اذا رمى فأصاب شخصا ونفذته الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عمدا يجب القصاص والدية زبلى (قوله وظاهره تعدد الدية) اى لو القتهما حين فاتا (قوله ولم أره فليراجع) اقول صرح به في الجوهرة والدرر قال الرملى وفي شرح الطحاوى ولولا قلت جنينين تجب غرتان وان احدهما حيا فانت والآخرة ميتا فدية وان ماتت الام ثم خرجا ميتين تجب دية الام وحدها اذا خرجا حين فاتا فثلاث ديات وعلى هذا يقاس وان خرج احدها قبل موت الام والآخرة بعد موتها وهما ميتان ففي الذى خرج قبل

خرج الامه والبيمة  
وسيجي حكمهما قلت  
بل الشرط حرية الجنين  
دون أمه كأمة علت من  
سيدها أو من المغرور  
ففيه الغرة على العاقلة درر  
عن الزبلى فالعجب من  
المصنف كيف لم يذكره  
(ولو) كانت (المراة كناية  
او مجوسية) أو زوجته  
(فالتفت جنينا ميتا) حرا  
(وجب على العاقلة غرة)  
غرة الشهر أوله وهذه أول  
مقادير الدية (نصف عشر  
الدية) أى دية الرجل لو  
كان الجنين ذكرًا وعشر  
دية المرأة لو اثنى وكل  
منهما خمسمائة درهم (في  
سنة) وقال الشافعي في  
ثلاث سنين كالدية وقال  
مالك في ماله ولنا فعله عليه  
الصلاة والسلام (فان القته  
حيات فدية كاملة وان القته  
ميتا فانت الام فدية) في  
الام (وغرة) في الجنين  
لما تقرر ان الفعل يتعدد  
بتعدد اثره وصرح في الذخيرة  
بتعدد الغرة لو ميتين  
فأكثر اه قلت وظاهره  
تعدد الدية ولم أره فليراجع  
(وان ماتت فالتفت ميتا

من القصد والسكران مباح لأقصده ولا زجر عليه تأمل وكذا يقال في المنمى فانه لأقصده  
كلنا ثم بل هو اشد وايضا فالصبي له قصد بالجملة وقد جعل عمده خطأ فهذا اولى فتأمل وراجع  
وفي الاشياء السكران من محرم مكلف وان من مباح فلا فهو كالمنمى عليه (قوله) وعلى عاقلته  
الاولى عاقلتهما (قوله ان بلغ) الاولى بلغت (قوله نصف العشر) هو خسبائة في الرجل  
وماثان وخمسون في المرأة فهستاني (قوله والا فني ماله) اي بان لم تبلغ نصف العشر فانه يسلك  
فيه مسلك الاموال زيلعي او كان من العجم فان المختار فيهم انه لعاقلة لهم كاسيأتي (قوله ولا  
كفارة) لانهما لا ذنب لهما تسره وحرمان الارث عقوبة وليس من أهلها وأما حرمان الصبي  
المرتد من ميراث أبيه فلا خلاف الدين لاجزاء للردة (قوله وتامه فيما علقته على الملتقى)  
حيث قال وفيه اشعار بانه لو جن بعد ما قتل قتل وهذا لو الجنون غير مطبق والا فيسقط القود  
كذا ذكره شيخ الاسلام وعنهما لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي الملتقى لو جن قبل  
الدفع الى ولي القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ماله فهستاني عن الظهيرية اه  
او تقدمت المسئلة في فصل ما يوجب القود (قوله ينتظر بلوغ المضروب) الذي تحرر بما  
قدمناه في هذا الفصل أن المضروب لو كان بالغاً يؤجل حتى يبرأ ولو كان صبياً يؤجل حولا وأما  
تأجيله الى البلوغ فالظاهر انه قول آخر اوانه خاص بما اذا كان الضارب صبياً كالمضروب  
ولكنه يحتاج الى الفرق بينه وبين ما اذا كان الضارب بالغاً فلي تأمل (قوله ولم يثبت) اما اذا  
ثبت فلا شيء عليه كأقدم ط (قوله وسنحقق في المعال) اي نتحقق ان الدية في العجم من  
مال الجنان ط (قوله مطلقا) اي وان كانت أكثر من ارش الموصحة ط (قوله كافي تنوير  
البصائر) عبارته مهمة حكومة العدل ان كانت دون ارش الموصحة او مثل ارش الموصحة  
لا تحمله العاقلة وان كانت أكثر من ذلك يبين فلارواية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى وقد  
اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام الصبيح انه لا تحمله العاقلة كذا في التارخانية اه  
ط والله تعالى اعلم

### فصل في الجنين

لما انتهى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقة عقبه باحكام الجزء الحكمي وهو الجنين لكونه  
في حكم الجزء من الام وهو فعل بمعنى مفعول من جنه اذا ستره من باب طاب وهو الولد  
ما دام في الرحم ط ملخصا ويكفي استبانة بعض خلقه كظفر وشعر كما يأتي متنا (قوله ضرب  
بطن امرأة) وكذا لو ضرب ظهرها او جنبها اوراسها او عضوا من اعضائها فتأمل رملي  
ونحوه في ابني السعود عن التحريرى وقال السائغانى يؤخذ بما يأتي من قوله اسقطته بدواه  
او فعل ان البطن والضرب ليسا بقيد حتى لو ضرب رأسها او عاجلت فرجها ففيه الضمان كما  
صرحوا به اه وقال في الخبرية وقد أفنى والد شيخنا أمين الدين بن عبدالعال اذا صاح على  
امرأة فالقت جنينا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن واقول وجه الفرق ان في موتها  
بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب اليه وبالضرب موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا انه  
لوصاح على كبير فمات لا يضمن وانه لو صاح عليه نجاة فمات منها تجب الدية واقول لا مخالفة لانه

(وعلى عاقلته الدية) ان  
بلغ نصف العشر فأكثر  
ولم يكن من العجم والا  
ففي ماله درر (ولا كفارة  
ولا حرمان ارث) خلافا  
للشافعي ولو جن بعد القتل  
قتل وقيل لا وتمساه فيما  
علقته على الملتقى (صبي  
ضرب سن صبي فارتعها  
ينتظر بلوغ المضروب)  
ان بلغ ولم يثبت فعلى  
عاقلته الدية ولو من العجم  
ففي ماله درر وسنحققه  
في المعاقلة \* (مهمة) \*  
حكومة العدل لا تحملها  
العاقلة مطلقا على الصحيح  
كما في تنوير البصائر معزيا  
للتارخانية والله أعلم

### فصل في الجنين

(ضرب بطن امرأة حرة)  
حامل



( او قلعهما فردت ) ای ردها صاحبها ۵۱۵ ( الى مكانها ونبت عليها اللحم ) لعدم عود العروق كما كانت وفي

النهاية قال شيخ الاسلام  
ان عادت الى حالتها الاولى  
في النخلة والجمال لا  
شيء عليه كما لو نبتت  
( وكذا الاذن ) اذا ألصقها  
فالتحمت يجب الارش  
لانها لا تعود الى ما كانت  
عليه درر ( الا ان قامت )  
السن ( فنبت أخرى  
فانه يسقط الارش عنده  
كسكن صغير ) خلافا  
لهما ولو نبتت معوجة  
فحكومة عدل ولو نبتت  
الى النصف الارش ولا  
شيء في ظفر نبتت كما كان  
( أو التحم شجرة او )  
التحم ( جرح ) حاصل  
ذلك ( يضرب ولم يبق  
له اثر ) فانه لاشيء فيه  
وقال ابو يوسف عليه  
ارش الام وهي حكومة  
عدل وقال محمد قدرا ما  
لحقه من النفقة الى ان  
يبرأ من أجرة الطبيب  
وتمن دواء وفي شرح  
الطحطاوي فسر قول ابى  
يوسف ارش الام بأجرة  
الطبيب والمداواة فعليه  
لا خلاف بينهما قاله  
المصنف وغيره قلت وقد  
قدمنا نحوه عن المجتبى  
وذكر هنا روايتين  
فتنبه ولا يقاد جرح

الصغير وما في الخلاصة على الكبير كما هو صريح عبارتها ( قوله أو قلعهما فردت ) اي قبل القود  
ط ( قوله لعدم عود العروق ) علة لوجوب الارش ط ووجوبه هنا على الجاني ( قوله  
ان عادت ) اي ان تصور عودها ( قوله لانها لا تعود ) الظاهر جريان مقاله شيخ الاسلام هنا  
ايضا تأمل ( قوله فانه يسقط الارش ) اي عن الجاني لانعدام الجناية معنى ( قوله كسكن  
صغير ) فانه لا يجب الارش بالاجماع اذا نبتت لانه لم تفت عليه منفعة ولا زينة هداية ( قوله  
خلافا لهما ) حيث قالوا عليه الارش كاملا لتحقيق الجناية والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى  
هداية ( قوله فحكومة عدل ) اي عنداني خفيفة زليلى ولو نبتت سوداء جعل كأنها لم نبتت  
تأخر خانية ( قوله ولا شيء في ظفر الخ ) فهو كالسكن ببق ما اذا لم يثبت قال في الاختيار وفي قلع  
الظفار فلم يثبت حكومة عدل لانه لم يرد فيها ارش مقدر اه وان نبت الظفر على عيب  
فحكومة دون الاولى ظهيرية ( قوله ولم يبق له اثر ) فان بقاء اثر فاشجتها ارش مقدر لزم  
والا فحكومة ( قوله فانه لاشيء فيه ) اي عند الامام كنبات السن وفي البرجندی عن الخزانة  
والختار قول ابى خيفة در منتقى وعليه اعتمد المحبوبي والنسفي وغيرهما لكن قال في  
المعون لا يجب عليه شيء قياسا وقالوا يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل اجرة الطبيب  
وهكذا كل جراحة برئت اه ملخصا من تصحيح العلامة قاسم قال السامحاني ويظهر لي  
رجحان الاستحسان لان حق آدمي مبني على المشاحنة اه وفي البرازية لاشيء عليه عند  
محمد وهذا قياس قول الامام ايضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه  
الفتوى على قول محمد انه لاشيء عليه الاثمن الادوية قال القاضي ان الاثر كقولهما وان بقاء اثر  
يجب ارش ذلك الاثر ان منقطة مثلا فارش المنقطة اه قال الرملي وتأمل ما بينه وبين ما هنا من  
المخالفة في سوق الخلاف وما هنا هو المذكور في الزليلى والعيني وغالب الشروح ( قوله وهي  
حكومة عدل ) انت الضمير مرعاة للخبر ( قوله قاله المصنف ) وغيره كالزليلى ( قوله وقد  
قدمنا ) اي في باب القود فيما دون النفس نحوه اي نحو ما ذكره الطحاوي ( قوله وذكر هنا ) اي  
صاحب المجتبى في شرح هذه المسئلة عنه اي عن ابى يوسف روايتين حيث قال وقال ابو يوسف  
عليه ارش الام وقال محمد عليه اجرة الطبيب وثمان الادوية وهو رواية عن ابى يوسف زجرا  
للسفيه وجبرا للضرر وانما اوجب ابو يوسف ارش الام واراد به حكومة عدل وهوان يقوم  
عبدا صحيحا ويقوم بهذا الاثم قال قلت فسر حكومة العدل عند ابى يوسف بأجرة الطبيب  
وهكذا رأيته في غير موضع انه اراد اجرة الطبيب وثمان الادوية وقال القدوري ان اجرة  
الطبيب قول محمد ( قوله فتنبه ) اشار به الى ان تفسير شرح الطحاوي انما يتأتى على احدي  
روايتين عن ابى يوسف ط ( قوله ولا يقاد جرح الا بعد برئه ) لما روى انه عليه الصلاة والسلام  
نهى ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطني ولان الجراحات يعتبر  
فيها ما لها لاحتمال ان تسرى الى النفس فيظن انه قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبرء فيستقر به  
زليلى ( قوله خطأ ) اي في حكم الخطأ في وجوب المال ( قوله بخلاف السكران والمنعى  
عليه ) كذا في القهستاني والظاهر ان المراد السكران بغير مباح زجزاله والا فالعمد لا يذهب

الا بعد برئه خلافا للشافعي ( وعمد الصبي والمجنون ) والمعنوه ( خطأ ) بخلاف السكران والمنعى عليه

(قوله خلافا لهما) فتمدها عليه القصاص في الاولى والارش في الاخرى جوهره ولو قال المصنف ولا قود ان ذهب عيناه او قطع اصبعاه فשל جاره بل الدية فيهما خلافا لهما لكان اظهر (قوله من الاصابع) الاظهر قول الهداية من الاصبع (قوله بل دية الفصل والحكومة فيما بقي) كذا في الهداية والكافي والمتقى وهو محمول على ما اذا كان ينتفع بما بقي كما قدمناه عن الزبلي فلا ينافي ما قدمناه عن شروح الهداية وغيرها من وجوب دية الاصبع لكن حمله في العزيمة على انه قول آخر واستبعد التوفيق بالانتفاع وعدمه بان الشلل لا يفارقه عدم الانتفاع به لاحالة تأمل وامعايرة الدرر فمضى سهو كما تقدم التنبيه عليه فانهم لم يتعرض لذكر الخلاف هنا اشارة الى انها لا يقولان بالقصاص هنا بخلاف ما مر لما في التاترخانية ان اصحابنا اتفقوا في العضو الواحد اذا قطع بعضه فשל باقيه او شل ما هو تبع للمقطوع اى كالكلف انه لا قصاص واختلفوا في عضوين ليس احدهما تبع للآخر اه اى كالاصبع وجاره فانه لا قصاص في الاصبع عنده خلافا لهما كامر والمراد عضوان غير متباينين والافارش احدها لا يمنع قود الآخر عنده ايضا كما يأتي قريبا (قوله او اصفر او احر) اى اودخله عيب بوجه ما مكي عن الكافي ط وما ذكره في الاصفرار هو المختار كما في الدرر وبه جزم في التبيين اولا لكن ذكر بعده نحو ورقة فيما لو اصفرت بالضرب وجوب الحكومة لان الصفرة لا توجب تقويت الجمال ولا المنفعة الا ان كمال الجمال في البياض اه ولعلهم فرقوا بين الاصفرار بالكسر والاصفرار بالضرب تأمل (قوله والافلو مما يرى الخ) عبارة الامام محمد مطلقه قال في الكفاية وغيرها ويجب ان يكون الجواب فيها على التفصيل الخ (قوله فالدية ايضا) لانه فوت جمالا ظاهرا على الكمال كفاية (قوله فيه ما فيه) اجيب عنه بأن المعنى فلاشي فيه مقدرا فلا ينافي وجوب حكومة المعدل ط (قوله متباينين حقيقة) كيدور رجل ط (قوله على محل) كموضحة ازالته عقله او سمعه او بصره او لقطعه وسواء كان المحل عضو واحدا او عضوين غير متباينين كاصبع شل جاره خلافا لهما في العضوين كامر (قوله ويجب الارش) اى خمسمائة درهم هداية (قوله اقادسته) يقال اقاد القاتل بالقتيل اذا قتله به كافي المغرب والقاموس فيتعدي الى الاول بالهمزة والى الثاني بالباء وعليه حقه اقادسته تأمل (قوله بعد مضي حول) افاد انه ليس له المقود قبله كما يصرح به قوله بعد ذلك اى بعد الافادة (قوله ثم نبت) اى كله غير موجع كاسباتي (قوله لتبين الخطأ) اى في القصاص لان الموجب له فساد المذنب ولم يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجناية هداية (قوله للشبهة) اى شبهة وجوب القصاص قبل الثبات ط (قوله ويستأنى) يسكون الهمزة وتخفيف النون اى ينتظر وينبغي للناصر ان يأخذ من القالع ضمينا كما في الكفاية (قوله وكذا) اى يستأنى حولا (قوله لكن في الخلاصة) حيث قال قلع سن بالغ لا يؤجل سنة اما ذلك في الصبي ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضربه فتحركه ينتظر حولا وفي نسخة السرخسي يستأنى حولا في الكبير الذي لا يرجى نباته في الكسر والقلع وبالاول يفى اه ملخصا (قوله وقد يوفق الخ) اى يحمل ما في المتلقى على

خلافا لهما (و) لا اصبع قطع مفصلة الاعلى فשל (ما بقي) من الاصابع (بل دية الفصل والحكومة فيما بقي) قود (بكسر نصف سن اسود) واصفر او احر (باقيها بل كل دية السن) اذا فات منفعة المضغ والافلو مما يرى حال التكلم فالدية ايضا والا فحكومة عدل زبلي فقول الدرر والافلاشي فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فأرشد احدها لا يمنع قود الآخر ومتى وقعت على محل وألفت شيئين فأرشد احدها يمنع القود (ويجب الارش على من أقادسته) بعدمضى حول (ثم نبت) بعد ذلك لتبين الخطأ حينئذ وسقط القود للشبهة وفي المتلقى ويستأنى في اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتحركت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجى نباته لا يؤجل به بل يفى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ ليبرالاسنة لان نباته نادر

دية المقطوع فقط ) يعنى دية الاصبع بتمامها فى المسئلة الاولى ودية الاصابع كلها فى الثانية ولاشئ فى الكف لانه تبع كاسر وهذا معنى قوله فقط وليس المراد بالمقطوع فى الاولى المنفصل فقط كما قد يتوهم لما ذكره العلامة الوائى عن الطحاوى والجامع الصغير البرهانى والقاضى خان انه يجب دية الاصبع اذا شل الباقي من الاصبع ودية اليد اذا شلت اليد اه وفى النهاية اذا قطع من اصبع مفصل واحد فשל الباقي من الاصبع او الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع اه ونحوه فى غاية البيان وهذا اذا لم ينتفع بما بقى والا ففيه حكومة عدل قال الزيلعى قطع الاصبع من المفصل الاعلى فשל ما بقى منها يكتفى بأرث واحد ان لم ينتفع بما بقى وان كان ينتفع به تجب دية المقطوع وتجب حكومة عدل فى الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقى او اصفر او احمر تجب دية السن كله اه وذكر الشرنبلالى ان المراد بقول الزيلعى يكتفى بأرث واحد ارش اصبع بدليل قوله وكذا اذا كسرت السن الخ (قوله وان خالف الدرر) حيث قال يجب دية المفصل فقط ان لم ينتفع بما بقى والحكومة فيما بقى ان انتفع به اه فان الصواب ان يقول دية الاصبع وكأنه او حتمته عبارة الزيلعى المسارة وقد علمت المراد بها فافهم (قوله وسيجي) اى بعد اسطر (قوله وفى الاصبع الزائدة الخ) خبر المبتدأ الآتى وهو قوله حكومة عدل وانما لم تجب الدية فى الاولى لعدم تعلق الجمل بها وفى البواقي لان المقصود منها منافعها فاذا جهل وجود النفعة لا تجب الدية الكاملة بالشك قال الزيلعى ولا يجب القصاص وان كان للقاطع اصبع زائدة وتماه فيه (قوله وحرركة) اى للبولى قسستانى (قوله وكلام فى اللسان) والاستهلال ليس بكلام وانما هو مجرد صوت وعرفة الصحة فيه بالكلام هداية وغيرها وفى القهستانى لو اسهل فيه الدية وقال محمد ان فيه الحكومة كفى الذخيرة (قوله فكبالغ) وكذا فى غير ما ذكر من الالف واليد والرجل وغيرها كالبالغ فى القود بالعمد والدية بالخطأ قسستانى (قوله او شعر رأسه) يعنى جميعه أما اذا تناثر بعضه اوشئ يسير منه فعليه ارش الموضحة ودخل فيه الشعر وذلك ان ينظر الى ارش الموضحة والى الحكومة فى الشعر فان كانا سواء يجب ارش الموضحة وان كان أحدها اكثر من الآخر دخل الاقل فى الاكثر وهذا اذا لم ينبت شعره أما اذا نبت ورجع كان كل ايلزمه شئ جوهره (قوله لدخول الجزء فى الكل) لان بقوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا اوضحه ومات وارش الموضحة يجب بقوات جزء من الشعر حتى لو نبت سقط هداية ولم يدخل ارش الموضحة فى غير هذين جوهره (قوله كمن قطع اصبعاً الخ) فان دية الاصبع يدخل فى دية اليد (قوله لا تدخل) فعليه ارش الموضحة مع الدية وهذا اذا لم يحصل من الجناية موت أما اذا حصل سقط الارش ووجب الدية فى ثلاث سنين فى ماله لو عمدا وعلى العاقلة لو خطأ كما فى الجوهره (قوله لانه كأعضاء مختلفة) افرد الضمير للمظن بأو وفى بعض النسخ لانها (قوله ولا قود) اى فى الشجة بان شجعه فهذه عيناه بل الدية فيها مع ارش الشجة (قوله خلافا لهما) فندهما فى الموضحة القصاص وفى العينين الدية منع (قوله ولا يقطع اصبع شل جاره) بل يجب ارش كل واحد منهما كاملاً منع والاصبع قد يذكر قاموس

دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه وان خالف الدرر ذكره الشرنبلالى وسيجي متا (وفى الاصبع الزائدة وعين العصى وذكره ولسانه ان لم تعلم بحتمه ينظر) فى العين (وحرركة) فى الذكر (وكلام) فى اللسان (حكومة عدل) فان علمت الصحة فكبالغ فى خطأ او عمدا اذا نبت بينة او باقرار الجاني وان أنكر اوقال لا اعرف بحتمه حكومة العدل جوهره (ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شعر رأسه فى الدية) لدخول الجزء فى الكل كمن قطع اصبعاً فسلت اليد (وان ذهب سمعه او بصره أو نطقه لا) تدخل لانه كأعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود نفعه للكل (ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيها) خلافا لهما (ولا يقطع أصبع شل جاره)

(ولاقصاص) في جميع الشجاج (الافى الموضحة عمدا) وما لا قود ٥١٢ في يستوى العمد والخطأ فيه لكن

الفصل (قوله ولاقصاص في جميع الشجاج) اى مافوق الموضحة اجماعا ومادونها على الخلاف ط (قوله الافى الموضحة عمدا) اى اذا لم يحتل به عضو آخر فلو شج موضحة عمدا فذهبت عنه فلاقصاص عنده فتجب الدية فيها وقلا في الموضحة قصاص وفي البصرية شرح المجمع عن الكافى (قوله وجوب القصاص) اى فى العمد (قوله وهو الاصح) وفى الكافى هو الصحيح لظاهر قوله تعالى والجروح قصاص ويمكن اعتبار المساواة معراج وبه أخذ عامة المشايخ تاريخانية (قوله بأن يسر غورها) السرا متحان غور الجرح وغيره كالاستيثار والغور القهر من كل شئ والسبار ككتاب والسبار ما يسر به الجرح قاموس (قوله واستثنى فى الشربلالية السمحاق) حيث قال الاالسمحاق فانه لاقصاص فيه اجماعا لعدم المماناة لانه لايقدر أن يشق حتى ينتهى الى جلد رقيقة فوق العظم اه اقول لكه مخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم فانهم صرحوا بأن ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما قبل الموضحة وهو ستة من الحارصة الى السمحاق اه (قوله كالهائشة والمنقلة) لان فيها كسر عظم فلا يمكن المساواة وكذا الآمة لغلبة الهلاك فيها ولا يخفى ان هذا عند عدم السراية (قوله وعزاء للجوهرة) وعزاء ط البحر الزاخر (قوله ولاقود فى جلد رأس) لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال فى لطم الخد أو يحمى فى جلد الرأس على السمحاق واما جلد البدن ولحم البطن والظهر فقال فى الهندية والجراحات التى فى غير الوجه والرأس فيها حكومة عدل اذا أوضحت العظم وكسرت اذ ابقى لها أنروا لا فندنها لاشئ عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما نفق الى ان يبرأ كذا فى محيط السرخسى اه ط (قوله ولافى لكمة) اللطم ضرب الحدوصفة الجسد بالكف مفتوحة والوكر الدفع والضرب بجمع الكف قاموس والوجأ الضرب باليد وبالسكين قاموس قال ط والمراد ضربه باليد لان الوجأ بالسكين داخل فى الجراحات فالثلاثة راجعة الى الضرب باليد وما ذكره لابن ابي ثوبان التعزير (قوله وفى سلخ جلد الوجه كمال الدية) لان فيه تقويت الجمال على الكمال (قوله نصف دية للكف) اى مع الاصابع (قوله وفى اصبع) غير قيد لانه اذا مابق من الاصبع الا مفصل واحد فى ظاهر الرواية عند ابى حنيفة يجب فيه أرش ذلك المفصل ويجعل الكف تبعاله لان أرش ذلك المفصل مقدر وما بقى شئ من الاصل وان قل فلا حكم للتعين ثم اعلم انه اذا قطع الكف ولاصابع فيها قال ابو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها الرش اصبع لان الاصبع الواحدة تتبعها الكف على قول ابى حنيفة فلا تبلغ قيمة التبع قيمة المتبوع كفاية (قوله عند ابى حنيفة) وعندنا ينظر الى أرش الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل فى الكثير هداية (قوله فانه لاشئ فى الكف) بل عليه للاصابع ثلاثة اعشار الدية (قوله اذ لاكثر حكم الكل) اى فى تبعية الكف للاصابع فكما يتبع الخمسة وهى الكل يتبع الثلاثة فلا يجب الاداة الاصابع الثلاثة ولاشئ فى الكف لتبعته لها وهذا التعليل فى الحقيقة انما هو لقولهما اما عنده فالكف يتبع الاقل ايضا كما مر (قوله فيقدر النقصاص) اى من قيمته لو فرض عبد ام هذا العيب وبدونه على قياس ما مر تأمل (قوله فمثل الباقي) اى من تلك الاصابع (قوله لزم

ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد فى الاصل وهو الاصح درر ومجتبى وابن الكمال وغيرهما لا مكان المساواة بأن يسر غورها بمسبار ثم يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى فى الشربلالية السمحاق فلا يقاد اجماعا كما لا قود فيما بعدها كالهائشة والمنقلة بالاجماع وعزاء للجوهرة فليحفظ ثم قال فى المجتبى ولاقود فى جلد رأس وبدن ولحم خد وبطن وظهر ولا فى لكمة ووكره ووجأ وفى سلخ جلد الوجه كمال الدية (وفى كل) اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لانه تسع للاصابع (ومع نصف ساعد نصف دية) للكف (وحكومة عدل) لنصف الساعد وكذا الساق (وفى قطع) كف وفيها اصبع أو أصبعان عشرها او خمسةا) لف ونشر مرتب (ولاشئ فى الكف) عند ابى حنيفة كما لو كان فى الكف ثلاث اصابع فانه لاشئ فى الكف اجماعا اذ لاكثر حكم الكل وفى

جواهر الفتاوى ضرب يد رجل ورئى الا انه لا تصل يده الى قتله فبقدر النقصاص يؤخذ من جملة الدية ان (دية) نقص الثلثان فثلثا الدية وهكذا واقره المصنف ولو قطع مفصلا من أصبع فمثل الباقي او قطع الاصابع فمثل الكف لزم



والجائفة ثلثها فان نفذت الجائفة ثلثانها ﴿٥١١﴾ لانها اذا نفذت صارت جائفتين فيجب في كل ثلثها ( وفي الحارصة

والدامعة والدامية والباضعة  
والتلاحة والسمحاق  
حكومة عدل ) اذ ليس  
فيه أرض مقدر من جهة  
السع ولا يمكن اهدارها  
فوجب فيها حكومة عدل  
(وهي) اى حكومة العدل  
( أن ينظر كم مقدار هذه  
الشجرة من الموشحة فيجب  
بقدر ذلك من نصف عشر  
الدية ) قاله الصرخي  
وصححه شيخ الاسلام  
(وقيل) قائله الطحاوي  
(يقوم) المشجوع (عبدا  
بلا هذا الاثر ثم معه فقدر  
التفاوت بين القيمتين)  
في الحر (من الدية) وفي  
العبد من القيمة فان نقص  
الحر عشر قيمته أخذ عشر  
ديته وكذا في النصف.  
والثالث (هو) اى هذا  
التفاوت (هي) اى حكومة  
العدل (به يفتى) كما في  
الوقاية والتقياية والمثلث  
والدرر والحائنة وغيرها  
وجزم به في الجمع وفي  
الحلاصة انما يستقيم قول  
الكرخي لو الجناية في  
وجه ورأس فحينئذ يفتى  
به ولو في غيرها أو تعسر  
على المفتى يفتى بقول  
الطحاوي مطلقا لانه  
أيسر انتهى ونحوه في

غيره فكان الارش انقص ايضا وفي الهاشمية يستويان وفي المتقى شجرجلا صلح موضحة خطأ  
فعلية أرض دون الموشحة في مالها وان شجبه هاشمية ففيها الارش دون ارش الهاشمية على عاقلته  
كذا في المحيط اط ( قوله والجائفة ) قالوا الجائفة تختص بالجوف جوف الرأس أو جوف  
البطن هداية وعليه فذكرها مع الشجراج له وجه من حيث انها قد تكون في الرأس لكن  
نظر فيه الاتفاق بما في مختصر الكرخي من انها لا تكون في الرقبة ولا في الخاق ولا تكون الا  
فيما يصل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن والجنين وبما ذكره في الاصل من انها  
لا تكون فوق الذقن ولا تحت العانة اه قال العيني ولا تدخل الجائفة في العشرة اذ لا يطلق  
عليها الشجرة وانما ذكرت مع الآمة لاستوائهما في الحكم ( قوله فيجب في كل ثلثها ) اى ثلث  
الدية \* ( تنبيه ) \* قال الاتفاق ينبغي لك ان تعرف ان ما كان ارشه نصف عشر الدية الى ثلثها  
في الرجل والمرأة في الخطأ فهو على العاقلة في سنة لان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بالدية على  
العاقلة في ثلاث سنين فكل ما وجب به ثلثها فهو في سنة وان زاد فالزيادة في سنة اخرى لان  
الزيادة على الثالث من جملة ما يلزم العاقلة في السنة الثانية وكذلك ان افردت وما زاد على  
الثلاثين فالثلاثين الى ستين والزائد في الثالثة وما كان دون نصف عشر الدية أو كان عمدا فهو في  
مال الجاني اه ملخصا اى لمساكن في كتاب المعامل ان العاقلة لا تقبل العمد ولا مادون  
أرض الموشحة ( قوله حكومة عدل ) اى في الخطأ وكذا في العمد ان لم تقبل بالقصاص على  
ما يأتي قريبا ( قوله من جهة السمع ) اى الدليل السمعى لانه ان التقدير بالتوقيف ( قوله من  
الموشحة ) خصها لانها اقل الشجراج الاربعة التي لها ارش مقدر وهي المرادة من قول المحيط  
من اقل شجرة لها ارش مقدر فافهم ( قوله فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية ) اى الذي هو  
ارش الموشحة بيانه ان الشجرة لو كانت باضعة مثلا فانه ينظر كم مقدار الباضعة من الموشحة  
فان كان ثلث الموشحة وجب ثلث ارش الموشحة وان كان ربع الموشحة يجب ربع ارش  
الموشحة عناية ( قوله وصححه شيخ الاسلام ) لحديث على رضى الله عنه فانه اعتبر حكومة  
العدل في الذى قطع طرف لسانه بهذا الاعتبار ولم يعتبر بالعبد ولان موشحة الحر الصغيرة  
والكبيرة سواء وفي العبد يجب في الصغيرة أقل مما يجب في الكبيرة معراج ( قوله في الحر )  
اى في شجرة الحر وهو متعلق بمحذوف حال وقوله من الدية اى يؤخذ منها وهو خبر المبتدأ  
فافهم ( قوله وفي العبد من القيمة ) اى وقدرا للتفاوت في شجرة العبد يؤخذ من قيمته لان قيمته  
ديته ( قوله فان نقص الخ ) مثالا اذا كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفا ومع الجراحة تبلغ  
تسع مائة علم ان الجراحة وجبت نقصان عشر قيمته فأوجب عشر الدية لان قيمة الحر دية  
عناية ( قوله به يفتى ) وبه اخذ الحلواني وبه قال الآمة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من  
يحفظ عنه العلم معراج ( قوله لو الجناية في وجه ورأس ) لانهما موضع الموشحة جوهره  
( قوله أو تعسر على المفتى ) اى ما اعتبر الكرخي ( قوله مطلقا ) اى في الوجه والرأس  
أو غيرها وهذا الاطلاق بالنظر الى قوله أو تعسر ( قوله وقيل الخ ) في موضع جربا فزيادة  
اليه قال الفهستاني بعده وهذا كله اذ انطبق للجراحة أثر والافنديها لاشئ عليه وعند محمد  
يلزمه قدر ما نفق الى ان يبرأ وعن ابى يوسف حكومة العدل في الالم اه وبأى تمامه آخر

الجوهرية بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ

في اواخر هذا الفصل \* (فصل في الشجاج) \* (وتختص الشجة ٥١٠) (بما يكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون

ضميرها باعتبار العضو والذي يجي هو وجوب الارش لو ألصقها فالتحمت اذا تعود كما كانت **قوله** في اواخر هذا الفصل) اى الذى أراد الشروع فيه والله تعالى اعلم

### فصل في الشجاج

هى جمع شجة ولما كانت نوعا من انواع مادون النفس وتكاثر مسائله ذكره في فصل على حدة منح **قوله** وتختص الشجة الخ قال في الهداية والحكم مرتب على الحقيقة اى حكم الشجاج ثبت في الوجه والرأس على ما هو حقيقة اللغة لان الشجة لغة ما كان فيهما لا غير وفي غيرها لا يجب المقدر فيهما بل يجب حكومة عدل اتقانى فلو تحققت الموضحة مثلا في نحو الساق واليد لا يجب الارش المقدر لها لانها جراحة لا موضحة ولا شئ من الجراح له ارش معلوم الا الجائفة كما في الظهيرية والليحيان عندنا من الوجه حتى لو وجدت فيهما الموضحة والهاشمة والمنقلة كان لهما ارش مقدر كما في الهداية وليس في الشجاج ارش مقدر الا في الموضحة والهاشمة والمنقلة والآمة كما يستخرج **قوله** وفيها حكومة عدل لان التقدير بالتوقيف وهذا انما ورد فيما يختص بالوجه والرأس هداية ولان الحق الجراحة بالشجة دلالة او قياسا اذ ليست في معناها اذا لوجه والرأس يظهر ان غالبا فالشين فيهما أعظم افاده الزيلى وغيره **قوله** اى تخدشه من باب ضرب مختار قال ابن الشحنة عن قاضيهان اى التى تخدش البشرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة **قوله** التى تبضع الجلد كذا فسرهما الزيلى وغيره ورده الطورى بأن الزيلى نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد في الانواع العشرة فالظاهر في تفسيرها ما فى المحيط والبدائع انها التى تبضع اللحم ومثله في كتب اللغة وعلى هذا فيزداد في المتلاحة قيد آخر فيقال كما فى البدائع وغيرها هى التى تذهب في اللحم اكثر مما تذهب الباضعة **قوله** التى تأخذ في اللحم قال في المغرب هى التى تشق اللحم دون العظم ثم تتلاحم بعد سحقها وتتلاصق قال الازهرى الوجه ان يقال اللامحة اى القاطعة اللحم وانما سميت بذلك على ما تولى اليه او على التفاؤل اه **قوله** والسمحاق كقسطاس قاموس **قوله** والموضحة بفتح الضاد المعجمة قيسناني وظاهر كلام الشارح وغيره انها بالكسر **قوله** التى تهشم من باب ضرب مغرب **قوله** والمنقلة بتشديد القاف مفتوحة او مكسورة شرح وهبانية **قوله** والآمة بالمد والتشديد وتسمى مأومة ايضا والدماغ ككتاب مخ الرأس قاموس **قوله** التى تهشم من الدماغ اى تقطع الجلدة وتظهر الدماغ **قوله** ولم يذكرها محمد وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبق لها أثر في الغالب ومالا أثر لها لاحكامها اتقانى ولذا قال في غرر الافكار كان على المصنف ان لا يذكرها لكنه تأمى بما فى غالب الكتب **قوله** للموت بعدها عادة فان عاش ففيها ثلث الدية غرر الافكار **قوله** نصف عشر الدية ان كانت خطأ فلو عمدا فالقصاص كما بآتى وفي الكافى من المتفرقات شجعه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء يجب دية كاملة في ثلاث سنين وان تخلل البرء يجب كال الدية في سنة واحدة ط **قوله** اى لو غير اصلع قال فى الهندية رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجعه موضحة انسان متعمدا قال محمد لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت ان يقتص منى ليس له ذلك وان كان الشاج ايضا اصلع فعليه القصاص كذا في المحيط السرخسى وفي واقعات الناطقى موضحة الاصلع انقص من موضحة

بغيرها جراحة) اى تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجتبى ومسكين (وهى) أى الشجاج (عشرة الحارصة) بمهمات وهى التى تحصر الجلد اى تخدشه (والدامعة) بمهمات التى تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (والدامية التى تسيله) (والباضعة) التى تبضع الجلد اى تقطعه (والمتلاحة) التى تأخذ في اللحم (والسمحاق) التى تصل الى السمحاق أى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التى توضح العظم أى تظهره (والهاشمة التى تهشم العظم) اى تكسره (والمنقلة) التى تنقله بعد الكسر (والآمة) التى تصل الى أم الدماغ والجلدة التى فيها الدماغ وبعدها الدامعة بغين معجمة وهى التى تخرج الدماغ ويلم ذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون قتلا لا شجاف علم بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد على العشرة (ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) اى لو غير اصلع والا ففيها حكومة لان جلدها انقص زيتة من غيره قهستانى عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة (غيره)

نصف دية الرجل جوهرة (خمس من ٥٠٩ الاابل) او خمسون ديناراً (او خمسة درهم) لقوله عليه الصلاة

والسلام في كل سن خمس من الاابل يعني نصف عشر دية لو حار ونصف عشر قيمته لو عدا فلان قلت تزيد حينئذ دية الانسان كلها على دية النفس بثلاثة اخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كافي الغاية وغيرها وفي الغاية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية سوى الانسان وقد وجد نواجز أربعة فتكون اسنانه ستا وثلاثين ذكره الفهستاني قلت وحينئذ فللكوسج دية وخمسة دية ولغيره اما دية ونصف أو ثلاثة اخماس وأربعة أخماس وعلمت ان المرأة على النصف فتبصر (وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه) بضرب ضارب (كيدشلت وعين ذهب ضوءها وصلب انقطع مأؤه) وكذا الولسس بوله أو أحده بولو زالت الحدوبة فلا شيء عليه ولو بقي اثر الضربة فحكومة عدل (وتجب حكومة عدل باتلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء او ارشه كاملاً

اسفل وبعدها سن وهي آخر الاسنان يسمى ضرس الحلم لانه ينبت بعد البلوغ وقت كال العقل غناية (قوله نصف دية الرجل) اي نصف دية سنة (قوله خمس من الاابل) قيمة لغير مائة درهم اتقاني (قوله يعني الح) اي المراد فيما ذكر الحرأما البعد فان دينه قيمته فيجب نصف عشرها (قوله بثلاثة اخماسها) اي بناء على الغالب من ان الانسان انسان وثلاثون فيجب فيها ستة عشر ألف درهم وذلك دية النفس وثلاثة اخماسها (قوله ولا بأس فيه) اي وان خالف القياس اذ قياسي مع النص (قوله كافي الغاية) اي غاية البيان للامام قوام الدين الاتقاني (قوله وقد توجد نواجز اربعة) النواجز اضراس الحلم مغرب (قوله فللكوسج الح) اي اذا نزع اسنانه كلها فله دية وخمسة دية وذلك أربعة عشر ألف درهم لان اسنانه ثمانية وعشرون \* حكى ان امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت فأنت طالق فقتل ابو حنيفة فقال تمد اسنانه ان كانت ثمانية وعشرين فهو كوسج معراج (قوله ولغيره الح) اي غير الكوسج لان غيره اماله ثلاثون سنانه دية ونصف وذلك خمسة عشر ألفاً وأربعة وثلاثون فله دية وثلاثة اخماسها وذلك ستة عشر ألفاً وله ستة وثلاثون فله دية وأربعة اخماسها وذلك ثمانية عشر ألفاً\* (تنبيه) قال في الخلاصة ضرب سن رجل حتى تحركت وسقطت ان كان خطأ فيجب خمسمائة على العاقلة وان كان عمداً يقتصر اه واعلم ان الدية وثلاثة اخماسها وهي ستة عشر الفاتجب في ثلاث سنين لكن قال في الجوهرة وغيرها انه يجب في السنة الاولى ثلثا دية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلاثة اخماسها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من الثلاثة الاخماس وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة اه وذلك لان الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ويجب ثلاثة اخماسها وهي ستة آلاف في سنتين في الاولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية اتقاني عن شرح الطحاوي قلت وعليه ففي السنة الاولى ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وفي الثالثة ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث لكن في المجتبى والتاريخانية وغيرها عن المحيط انه في السنة الثانية ستة آلاف وستمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي السنة الثالثة ثلاثة آلاف اه ومثله في المنع والظاهر انهما روايتان تأمل (قوله وتجب دية كاملة) اي دية ذلك العضو رملى فان في اليد والعين لا تجب دية النفس لانية النفس تجب في عشرة اشياء وهي كافي المنع عن المجتبى العقل وشعر الرأس والاذن واللسان واللحية والصلب اذا كسره واذا انقطع مأؤه واذا ساس بوله والبر اذا طعنه فلا يمسك الطعام والذكر اه وتماه فيها (قوله أو أحده) لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال آدمى في كونه منتصب القامة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم زيلى (قوله فلا شيء عليه) وقال عليه آجرة الطليب ط عن الهندية (قوله أو ارشه) عطف على حكومة الارش في المثال الآتي نصف الدية (قوله كالاذن الشاخصة) هي المرتفعة من شخص بالفتح ارتفع معراج وعزيمة والتقيده لدفع توهم ان يراد بها السمع غناية لان الكلام فيما فيه تقويت الجمال وذهاب السمع فيه تقويت جنس المنفعة وفيه الدية كاملة (قوله هو الطرش) لمأره لغيره من أين أخذه (قوله وسيجيء مالوا الصقة) اي الاذن وذكر

ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة ( هو الطرش وسيجيء مالوا الصقة فالتحم

منفعة الامناء والنسل زيلى \* (تنبيه) \* في التارخانية عن التختة اذا قطعهما مع الذكر  
 معا فعليه ديتان وكذا لوقطع الذكر اولا فان بقطعه منفعة الانثيين وهى امسال المني قائمة  
 واما عكسه فيه دية للانثيين وحكومة للذكر اه ملخصا اى لفوات منفعة الذكر قبل قطعه  
 وفيها قطع احدى انثيه فانقطع ماؤه فدية ونصف (قوله) وندى المرأة وحلمتيها) لتقويت  
 منفعة الارضاع زيلى والصغيرة والكيرة سواء اتقاني وهل في البيدين القصاص حالة  
 العمد لا ذكر له في الكتب الظاهرة وكذا الانثيان تارخانية (قوله) وكذا فرج المرأة) قال  
 في الخلاصة ولوقطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك البول ففيه الدية اه وفي التارخانية  
 ولو صارت بحال لا يمكن جماعها ففيه الدية (قوله) وفي ندى الرجل حكومة عدل) لانه ليس  
 فيه تقوية المنفعة ولا الجمل على الكمال زيلى وفي حكمة نديه حكومة عدل دون ذلك  
 خلاصة قوله (قوله) جمع شفرة) كذا في المنح البلاء ولم أره لغيره والمذكور في كلامهم شفر بلاناء  
 (قوله) الجفن) اى طرفه قال القهستاني جمع شفر بالضم وهو حرف ما غطى العين من الجفن لاما  
 عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يراد مجازا اه وفي المغرب شفر كل شئ حرفة وشفر  
 العين منبت الاهداب قال الزيلى وايهما اريد كان مستقيما لان في كل واحد من الشفر ومنابته  
 دية كاملة كقطعهما معا لانهما كشيء واحد كاللارن مع القصبة اه (قوله) ولم تبت) بضم  
 حرف المضارعة من الانبات ان اريد بها المعنى الحقيقي وهو الاجفان وبالفتح ان اريد بها  
 الاهداب قال في الشرنبلالية ولم يذكر التأجيل ولعله كاللحية (قوله) وفي أحدها ربعاها)  
 لانه يتعلق بها الجمل على الكمال ويتعلق بها دفع الاذى والقذى عن العين وتقوية ذلك  
 ينقص البصر ويورث العمى فاذا وجب في الكل الدية وهى اربعة ففي الواحد ربع الدية وفي  
 الاثنتين نصفها وفي الثلاثة ارباعها زيلى ويجب في المرأة مثل نصف ما يجب في الرجل  
 اتقاني (قوله) ولو قطع جفون اشفارها) كذا في المنح والوضح الجفون باشفارها قال في التبيين  
 ولو قطع الجفون بأهدابها تجب دية واحدة لان الاشفار مع الجفون كشيء واحد كاللارن مع  
 القصبة والموضحة مع الشعر اه ولو قلع العين باجفانها تجب ديتان دية العين ودية اجفانها  
 لانهما جنسان كالبيدين والرجلين جوهره ط (قوله) وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل)  
 كذا في غاية البيان عن التختة نقله ط عن الهندية عن المحيط (قوله) لكن المعتد الخ) لم أرمن  
 ذكر هذا ط والظاهر انه استدراك على المسئلة الثانية فقط اما قوله ولو قطع جفون اشفارها  
 فقد اقتصر عليه في الهداية والتبيين غيرها من الشراح وحاصل كلامه ان في كل من الجفن  
 الذى لاشعر عليه او الشعر وحده اذا قطعه بانفراده دية كاملة وبوافقه ما في الاختيار حيث  
 قال فان قطع الاشفار وحدها وليس فيها اهداب ففيه الدية وكذلك الاهداب وان قطعهما  
 معا فدية واحدة اه (قوله) جفنا اوشعرا) اى سواء كان جفنا او شعرا لجفن فهو خير لكا  
 المحذوفة وفي نسخة شفره بالفاء (قوله) كالابهام) الكاف استقصائية ط (قوله) وفي كل  
 سن) السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون اربعة منها ثانيا وهى الاثنان المتقدمة اثنان  
 فوق واثنان اسفل ومثلها ربايعات وهى ما يلى الثانيا ومثلها انياب تلى الربايعات ومثلها  
 ضواحك تلى الانياب واثنان عشر سنا تسمى بالطواحن وفي كل جانب ثلاث فوق وثلاث

(وندى المرأة) وحلمتيها  
 والاليتين اذا استأصلهما  
 والاخ حكومة عدل وكذا  
 فرج المرأة من الجانبين  
 (الدية) وفي ندى الرجل  
 حكومة عدل (وفي كل  
 واحد من هذه الاشياء  
 المزوجة نصف الدية  
 (وفي اشفار العينين الاربعة)  
 جمع شفرة بضم الشين  
 وتفتح الجفن أو الهدب  
 (الدية) اذا قلعها ولم تبت  
 (وفي أحدها ربعاها) ولو  
 قطع جفون اشفارها فدية  
 واحدة لانهما كشيء  
 واحد وفي جفن لاشعر  
 عليه حكومة عدل لكن  
 المعتد ان في كل دية كاملة  
 جفنا أو شعرا (وفي كل  
 أصبع من أصابع اليدين  
 أو الرجلين عشرها وما  
 فيها مفاصل ففي أحدها  
 ثلث دية الاصبع ونصفها)  
 أى نصف دية الاصبع (لو  
 فيها مفصلان) كالابهام  
 (وفي كل سن) يعنى من  
 الرجل اذ دية سن المرأة



فأتم (قوله الستة عشر) وهي التاء والتاء والجيم والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد الطاء والظاء واللام والنون والياء زيلي وعدها في الجوهرة ثمانية عشر بزيادة القاف والكاف قال ابن الشحنة وافاد المصنف انه قول النجاة والقراء وعدها الخاصي اربعة عشر لكن بلا حصر لانه أتى بكاف التشبيه اه (قوله وتماهه في شرح الوهبانية) حيث افاد انه على كونها ستة عشر يكون في كل حرف ستائة وخمسة وعشرون درهما ومن الذهب اثنان وستون ونصف وعلى كونها ثمانية عشر ففي الحرف من الذهب خمسة وخمسون وخمسة أئناس ومن الدراهم خمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة أئناس اه \* (تنبيه) \* قال في المعراج ولو ذهب بمجنيبيه على الحلق او الشفة بعض الحروف الحلقية او الشفوية ينبغي ان يجب بقدر من الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا مكان حرف فقال في الدرهم دلهم فيه ضان الحرف لتلفه وما يبدله لا يقوم مقامه اه (قوله ولحبة حلق) وكذا لو نشت قهستاني لانه ازال الجمال على الكمال ولحبة المرأة لاشئ فيها لانها نقص كافي الجوهرة (قوله فان مات فيها برى) اى لاشئ عليه وقالوا حكومة عدل كفاية (قوله وفي نصفها نصف الدية) وقال بعض اصحابنا كمال الدية لفوات الجمال بحلق البعض معراج وفي غابة البيان ولو حلق بعض الاحبة ولم يثبت قال بعضهم يجب فيه حكومة عدل قال في شرح الكافي والصحيح كل الدية لانه في الشين فوق من لا لحبة له اصلا (قوله في الصحيح) لان الشارب تابع للحبة فصار كعض اطرافها والمقصود في العبد المنفعة بالاستعمال دون الجمال بخلاف الحر هداية قلت ومفاده انه لو حلق الشارب مع اللحية يدخل في ضمانها لانه تابع ونقل السامحاني عن المقدسي انه لا يدخل وفي خزائن الفقيهين يدخل (قوله ولاشئ في لحية كوسج) بالفتح ويضم قاموس لانها تشبه لاترينه (قوله فحكومة عدل) لان فيه بعض الجمال هداية (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال هداية (قوله وشعر الرأس كذلك) سواء كان شعر رجل أو امرأة أو كبير أو صغير معراج (قوله اى اذا حلق ولم يثبت) اى على وجه يظهر فيه القرع فانه بعد عيا عظيما ولهذا يتكلف الاقرع في ستر رأسه كما يتكلف ستر سائر عيوبه آتقاني وهذا كله اذا فسد الثبنت فان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب شئ لانه لم يبق اثر الجناية ويؤدب على ارتكابه ما لا يحل هداية وان ثبت ايض فان في أوانه لا يجب شئ والا فالصحيح ان فيه حكومة عدل آتقاني وان كان عبدا ففيه ارش النقصان جوهره (قوله فيما) اى في اللحية وشعر الرأس (قوله مطلقا) اى ولو عددا في اللحية وشعر الرأس وكذا شعر الحاجب معراج لان القصاص عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا اودلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناها لانه لم يتألم به ولا يتوهم فيه السراية زيلي والعمد في ماله والخطأ على عاقلته كما في القتل افاده الاقناني وفي المعراج ثم قيل صورة الخطأ في حلق الشعر ان ينظفه مباح الدم ثم يتيين انه غير مباح الدم (قوله فلاشئ عليه) اى عنده وقالوا يجب حكومة عدل معراج ومر نظيره في اللحية (قوله والعينين الخ) لان في تفويت الاثنين من هذه الاشياء تقويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كمال الدية وفي تفويت احدها تقويت النصف فيجب نصف الدية هداية (قوله والاثنين) لتفويت

الستة عشر تصحيحا فما أساب الغائب يلزمه وتماهه في شرح الوهبانية وغيرها (ولحبة حلق لم يثبت) ويؤجل سنة فان مات فيها برى وفي نصفها نصف الدية وفيها دونها حكومة عدل كشارب ولحبة عبد في الصحيح ولاشئ في لحية كوسج على ذقه شعرات معدودة ولو على خده ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية (وشعر الرأس كذلك) اى اذا حلق ولم يثبت كذا روى عن علي وعند الشافعي فيه ما حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم يثبت فلاشئ عليه كشعر صدر وساعد (والعينين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنين) اى

الخصيتين

الانسان من الاعضاء او المعاني المقصودة فيه كمال الدية والاعضاء اربعة انواع افراد وهي ثلاثة الالف واللسان والذكر والمعاني التي هي افراد في البذل العقد والفس والشم والذوق وأما الاعضاء التي هي ازوج فالعينان والاذنان الشاخصتان والحاجبان والشفتان واليدان وتديا المرأة والاشيان والرجال ففيها الدية وفي احدها نصفها والتي هي ارباع اشفار العين وفي كل شفر ربع الدية والتي هي أعشاراً صابع البدن واصابع الرجلين ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرة والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشر الدية وبأى بيان ذلك **(قوله ومارنه)** هو مالان من الالف وارنبته طرف الالف لانه فوت الجمل على الكمال وكذا المنفعة لان المارن لاشتيا المروائح في الالف لتعلمونه الى الدماغ وذلك بفوت بقطع المارن ولو قطع المارن مع القصة لآيزاد على دية واحدة لانه عضو واحد ولو قطع أنفه فذهب شمه فعليه ديتان لان الشم في غير الالف فلا تدخل دية أحدهما في الآخر كالمسمع مع الاذن معراج **(قوله وقيل الخ)** حكاية القهستاني وجزم في الهداية وغيرها بالاول **(قوله والذكر والحشفة)** لأنه يفوت بالذكر منفعة الوطء والايلااد واستمسك البول والرمي به ودفع الماء والايلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة والحشفة اصل في منفعة الايلاج والدفع والقصة كالتابع له هداية وقدم المصنف وجوب القصص في قطع الحشفة عمدا وفي الذكر خلاف قدمناه **(قوله والعقل)** لان به نفع المعاش والمعاد وفي الحرية سئل في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فإذا عليه اجاب ان ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية كاملة وان زال بعضه فقدره ان انضبط بزمان او غيره والاشكوكمة عدل وللقاضي ان يقدرها بجأته وهذا قلته تنقها أخذنا من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بأن الاصراع ضرب من الجنون اه **(قوله والشم والذوق والسمع والبصر)** لان لكل واحد منها منفعة مقصودة وقدرى ان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر هداية ويعرف تلفها بتصديق الجاني او نكوله أو الخطاب مع الغفلة وتقريب الكربة واطعام الشئ المرقهستاني **(قوله أفادان في لسان الاخرس)** حكومة عدل أى اذا لم يذهب به ذوقه لان المقصود منه الكلام ولا كلام فيه فصار كاليد الشلاء وآلة الحصى والعين والرجل العرجاء والعين القائمة العوراء والسن السوداء اه معراج أى فان في الكل حكومة عدل لانه لم يفوت منفعة ولا فوت جمالا على الكمال عناية بخلاف ما اذا ذهب به ذوقه **(قوله وهذا)** أى قوله ان منع النطق **(قوله والاقسمت الدية الخ)** أى ان لم يمنع اداء اكثر الحروف بأن قدر عليه قسمت الدية الخ لكن قال القهستاني فان تكلم بالاكثر فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فان تكلم به منها حظ من الدية بحصته سواء كان نصفاً او ربعاً أو غيره وهو الاصح وقيل على حروف اللسان وهو الصحيح كما في الكرماني اه ملخصا وبه علم ان الاقوال ثلاثة وبها صرح في الهداية وغيرها وعلى الاول مشى في الملتقى والدرر وشرح المجمع والاختيار وقرر الافكار والاصلاح وغيرها وصرح في الجوهرية بتصحيح الاخيرين كالقهستاني والاول مصحح ايضا لما علمته وظاهر كلام الشارح ان الاخيرين تفسير للحكومة التي أوجبها القول الاول فلا منافاة بينه وبينهما وهو حسن لكنه خلاف المفهوم من كلامهم

ومارنه وأرنبته وقيل في أرنبته حكومة عدل على الصحيح ( والذكر والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق ) أفادان في لسان الاخرس حكومة عدل جوهرية وهذا ساقط من نسخ الشارح فتنبه (أو منع اداء أكثر الحروف) والا قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية وعشرين أو حروف اللسان

الاربعة المارة من ابن مخاض احسا من كل نوع عشرون ( قوله وقالانها ) اى من الثلاثة الماضية وهى الابل والدناير والدرهم ومن البقر الح فتجوز عندها من ستة انواع وعند الامام من الثلاثة الاول فقط قال فى الدر المنثور ويؤخذ البقر من اهل البقر والحلل من اهلها وكذا الغنم وقيمة كل بقرة اوحلة خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم كافى الشرب لنبالة عن البرهان زادا القهستانى والشاء ثنيا وقيل كالضحايا وعن الامام كقولها وثمره الخلاف أنه لو صالح على أكثر من مائتي بقرة لم يجز عندها وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقدمروا الصحيح مذهب اليه الامام كافى المضمرات وأفاد ان كل الانواع اصول وعليه استحبابنا وان التمين بالرضا والقضاء وعليه عمل القضاة وقيل للقاتل ذكره القهستانى وتامه فى المنح ( قوله هو المختار ) اى تفسير الحلة بذلك وقيل فى ديوانا قميص وسراويل نهاية ( قوله عتق قن ) اى كامل فيكنى الا عور لا الاعمى درم تنق ( قوله مؤمن ) بخلاف سائر الكفارات لورود النص به والنص وان ورد فى الخطأ لكن لما كان شبه العمد فيه معنى الخطأ ثبت فيه حكم الخطأ اتقانى ( قوله فان عجز عنه ) اى وقت الاداء لا الوجوب قهستانى ( قوله ولاء ) اى متابعين ( قوله ولا اطعام فيهما ) بخلاف غيرهما من الكفارات ( قوله وصح اعتاق رضيع ) اى ان عاش بعده حتى ظهرت سلامة اعضائه واطرافه فلومات قبل ذلك لم تنأ به الكفارة اتقانى ( قوله لا الجنين ) لانه لم تعرف حياته ولا سلامته ولانه عضون وجهه فلا يدخل تحت مطلق النص زبلى ( قوله ودية المرأة الح ) ففى قتل المرأة خطأ خمسة آلاف وفى قطع يدها الفان وخمسائة وهذا فيما فيه يد مقدرة واما فيما فيه الحكومة فليل كالمقدرة وقيل يسوى بينهما كما فى الظهيرية ولا رد جنين فيه غرة لانه مستثنى كما بانى درم تنق فى التارخانية عن شرح الطواويسى ما ليس له بدل مقدريستوى فيه الرجل والمرأة عند استحبابنا \* ( تنبيه ) \* فى احكام الحتى من الاشياء لا قصاص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة أرشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ( قوله خلافا للشافعى ) حيث قال دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف درهم ودية الجوسى ثمانمائة درهم هداية ( قوله وصح فى الجوهرة الح ) حيث قال ناقلا عن النهاية ولادية للمستأمن هو الصحيح اه واعترض بأن الذى فى النهاية هو التصريح بالتسوية فى الدية والفرقة فى القصاص اه قلت وهكذا رأت فى النهاية وغاية البيان ( قوله واقره فى الشرب لنبالية ) غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهرة المذكور ونقل بعده مانصه وقال الزبلى والمستأمن دية مثل دية الذمى فى الصحيح لما رويناه فقد اختلف التصحيح اه اقول واستظهر الرملى ما صححه الزبلى وغيره واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت مناقله فى الجوهرة عن النهاية والله تعالى اعلم ( قوله وفى النفس ) فى السببية ولا حاجة لذكر النفس لعلم حكمها بما تقدم ط ( قوله والا نف الح ) الاصل فى قطع طرف من أطراف آدمى انما ان فوت جنس منفعة على الكمال أو أزال جمالا مقصودا على الكمال ففيه كل الدية لانه اتلاف للنفس من وجه لقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية فى اللسان والانتف قفسنا ما فى معناه عليه اتقانى واعلم ان ما لاثانى له فى بدن

وقالانها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلل مائتا حلة ثوبان ازار وورداء هو المختار ( وكفارتها ) أى الخطأ وشبه العمد ( عتق قن ) مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولاء ولا اطعام فيهما ) اذ لم يرد به النص والمقادير توقيفية ( وصح اعتاق أحد ابويه ) لانه مسلم تبعاً لا الجنين ودية المرأة على النصف من دية الرجل فى دية النفس وما دونها ) روى ذلك عن على رضى الله عنه موقوفا ومرفوعا ( والذمى والمستأمن والمسلم ) فى الدية ( سواء ) خلافا للشافعى وصح فى الجوهرة انه لادية فى المستأمن واقره فى الشرب لنبالية لكن بالتسوية جزم فى الاختيار وصححه الزبلى ( وفى النفس ) خير المبتدأ وهو قوله الآتى الدية ( والانتف )

رحمى (قوله جنين خرج رأسه) أى فقطعه كما هو موجود فى بعض النسخ فيه الغرة أى خمسمائة درهم نصف عشر الدية وعبرة الاشياء خرج رأسه فقطع اذنه ولم يمت فيه نصف الدية وان قطع رأسه فيه الغرة اه واعلم ان هذا كله اذا استهل ولم يخرج نصفه مع الرأس أو الاكثر مع القدمين فان استهل وخرج منه ذلك فيه القود فى القتل والقطع كما قدمناه اول الجنايات عن المجتبه والتارخانية (قوله فقل دية الانسان) سأتى ببيان قريباً وكذا من اطافاته حيث يدخل على كل كتاب بمسئلة تناسبه غالباً والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات

قدم القصاص لانه الاصل وصيانة الحياة والانفس فيه أقوى والدية كالحلف له ولهذا تجب بالعارض كالحطأ وما فى معناه معراج (قوله الدية فى الشرع الخ) وفى اللغة مصدر ودى القتال المقتول اذا اعطى وليه المال الذى هو بدل النفس والتاء فى آخرها عوض عن الواو فى أولها كالعدة (قوله الذى هو بدل النفس) زاد الاقناني أو الطرف (قوله لانتسمية للمفعول الخ) كذا قال ابن الكمال رادا على الزيلعي وغيره والحاصل انه مجاز فى اللغة حقيقة فى العرف كقال النحويون فى اطلاق اللفظ على الملفوظ والمقصود بيان المعنى العرفى الحقيقى والحقائق لا يطلب لها اصل وبيان ان تسمية للمفعول بالمصدر يؤذن ببيان المعنى اللغوى المجازى فتأمل (قوله والارث اسم للواجب فى ادون النفس) وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل فهستأنى (قوله أرباعاً) حال من مائة او من الابل أى مقسمة من كل نوع من الانواع الآتية ربع المائة (قوله من بنت مخاض) هى التى طعت فى السنة الثانية وبنت لبون فى الثالثة والحققة فى الرابعة والجذعة فى الخامسة (قوله وهى الدية المغالطة لا غير) اعلم ان عبارات المتون هنا مختلفة المفهوم فظاهر الهداية والاختيار والكتر والمثلث ان الدية فى شبه العمد لا تكون من غير الابل وهو ظاهر عبارة المصنف هنا ايضا وعليه فالتعليق ظاهر لعدم التحجير وظاهر الوقاية والاصلاح والفرر وغيرها انها تكون من غير الابل وبه صرح فى متن القدورى حيث قال ولا يثبت التغليظ الا فى الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وعليه فعنى التغليظ فيها انها اذا دفعت من الابل تدفع ارباعاً بخلاف دية الخطأ فانها اخماس وفى المجمع تغلظ دية شبه العمد فى الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا فى درر البحار وشرحه قرر الافكار وفى جنايات غاية البيان وتغلظ الدية فى شبه العمد فى الابل اذا فرضت الدية فيها وما غير الابل فلا يغلظ فيها وفى الجوهرة حتى انه لا يزداد فى الفضة على عشرة الآف ولا فى الذهب على ألف دينار وفى درر البحار اتفق الأئمة على ان الدية من الذهب فى الخطأ وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة فى ان دية شبه العمد لا تختص بالابل قال ط والزلى قدمه الزيلعي اول الكتاب ان الدية فى شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة فى ثلاث سنين تؤخذ فى كل سنة ثلث المائة من الابل ورجحه فى الشرع لئلا ية بانه لو كان الواجب ما هو أهم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فقوت حكمة التغليظ اه أقول ما نقله عن الزيلعي لم أره فى نسختي فليراجع وعلى ثبوته فالظاهر ان فى المسئلة روايتين والله تعالى أعلم (قوله اخماس منها ومن بنت مخاض) أى تؤخذ المائة

فقل جنين خرج رأسه فقطعه فيه الغرة \* أى شئ يجب باتلافه دية وثلاثة اخماسها فقل دية الانسان اشياء والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الديات

الدية فى الشرع اسم للمال الذى هو بدل النفس لانتسمية للمفعول بالمصدر لانه من المتقولات الشرعية والارث اسم للواجب فى ادون النفس (دية شبه العمد مائة من الابل ارباعاً من بنت مخاض وبنت لبون وحققة الى جذعة) بأدخال الفاية (وهى) الدية (المغالطة لا غير) الدية (فى الخطأ) اخماس منها ومن بنت مخاض أو ألف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الورق وقال الشافعى اثنا عشر الفا



(أو الشهود ورجعوا) أي الشهود (عليه) على الولي لملكهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالحطأ) فإذا جاء حيا بخنجر <sup>حجج</sup> ٥٠٣ <sup>حجج</sup> الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود (الاف الرجوع) فلا رجوع

لشهود على الولي لانهم أوجبوا القود وهو ليس بمال وقال يرجعون كالحطأ (ولو شهدا على اقراره) أي اقرار القاتل بالحطأ أو العمد ثم جاء حيا (أو شهدا على شهادة غيره في الحطأ) وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمن) اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (وضمن الولي الدية) في صورتين (للعاقلة) اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق (والمعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمان (للاوصول) وحينئذ (فتجب الدية) في ماله وسقط القود للشبهة (ردة المرمى اليه قبل الوصول) وقال لا شيء عليه (لا تجب دية المرمى اليه) (بأسلامه) بالاجماع (و) تجب القيمة بعقده (بعد الرمي قبل الاصابة) (و) يجب الجزاء على محرم رمي صيدا فحل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمى مقضيا عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجس

(قوله أو الشهود) لان المال تلف بشهادتهم درر (قوله لملكهم المضمون الخ) عبارة الدر لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالتغاصب مع غاصب الغاصب (قوله والشهادة على القتل العمد الخ) أي اذا شهدوا بالقتل عمدا واقتص من القاتل ثم جاء المشهود بقتله حيا لاقتصاص على واحد منهم ولكن ورثة القاتل بالخيار فان ضمنوا الولي لا يرجع على احد وان ضمنوا الشهود لا يرجعون بذلك على الولي عنده وعندهما يرجعون تارخائية (قوله أي اقرار القاتل بالحطأ أو العمد) أي وقضى عليه بالدية في ماله في صورة الحطأ لان العاقلة لا تعقل الاقرار وبالتقصص في صورة العمد تأمل (قوله في الحطأ) قيد به لان الشهادة على الشهادة لا تقبل في القود كالحطأ كصر حوايه فانهم (قوله ثم جاء) أي المشهود على الاقرار بقتله (قوله اذ لم يظهر كذبهما) لانهما لم يشهدا بقتله بل شهدا على اقرار القاتل به فالظاهر انه اقر كاذبا وفي الثانية شهدا على شهادة الاصول لا على نفس القتل (قوله وضمن الولي الدية في صورتين) أي في الشهادة على اقراره وفي الشهادة على الشهادة فيرد الولي ما قبضه لكن في الشهادة على الاقرار بالقتل عمدا لم يقبض شيأ لان موجبا القود ولعل المراد ان الولي اذا اقتص من المقر يضمن دية لا لوليائه لظهور ان لاحقه في التقصص بعد محجب المقتص لاجله حيا تأمل (قوله للعاقلة) كذا في الدرر وفيه نظر لان العاقلة لا تعقل اقرارا ولا عمدا بل ضمانا للعاقلة مقصور على الصورة الثانية لان الدية قضى بها عليهم كاسر وعبرة التارخائية عن الجامع لا غير عليها حيث قال ولو كانت الشهادة في الحطأ أو في العمد على اقرار القاتل والمسئلة بحالها فلا ضمان على الشهود واتما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الحطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة وباقى المسئلة بحالها لا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة اه وأراد بباقي المسئلة ان المشهود بقتله جاء حيا (قوله والمعتبر حالة الرمي) لان الضمان بفعله وهو الرمي اذ لا فعل منه بعده فتعتبر حالة الرمي والمرمى اليه فيها مقنوم هدية (قوله في حق الحل والضمان) اراد بالحل الخروج عن احرام الحج كالتجبي مسئلته عزيمة (قوله للشبهة) أي شبهة سقوط العصمة حال الوصول (قوله بردة المرمى اليه) أي فيما اذا رمى مسلما فارتد المرمى اليه والعياذ بالله تعالى ثم وقع به السهم (قوله ولا لا شيء عليه) لان التلف حصل في محل لا عصمة له منح (قوله وتجب القيمة بعقده الخ) والقياس التقصص لكن سقط للشبهة فانه يجب للمولى لو اعتبر الرمي وللعبد ثم ينتقل الى وارثه لو اعتبر الوصول فأورث شبهة دائمة للتقصص شرح المجموع لمصنفه فقيد القهستاني القتل هنا بالحطأ محل نظر فأداه ابو السعد (قوله فوصل) أي السهم المرمى (قوله ولا يضمن الخ) لانه حل الرمي مباح الدم واتما الضمان على الراجع فيضمن الربع لو واحدا ولو كلهم فكل الدية ابو السعد (قوله فرجع شاهده) الاضافة للجنس لانها تأتي لماتات في الالف واللام فيشمل رجوع واحد من الاربعة او الكل (قوله أي جان الخ) يأتي بيانه قيل القسامة (قوله باذن أبيه) متعلق بختان لا يقطع اذ لا يعتبر اذنه في قطع الحشفة لانه لا يملكه

فوصل \* (لا) يحل (ماراه مجوسى فأسلم فوصل) لما عرفت ان المعتبر حالة الرمي \* (لنذر) \* أي جان لومات تجنيه فعليه نصف الدية ولو طاش فالدية فقل ختان قطع الحشفة بأذن أبيه \* أي انسان يقطع اذنه يجب نصف الدية ويقطع رأسه نصف عشرها

لان القتل لا يتكرر (وكذا) تبطل الشهادة (لو كمل النصاب في كل واحد منهما) ليقن القاضي بكذب أحد الفريقين ولا اولوية (ولو كمل احد الفريقين دون الآخر قبل الكمال منهما) لعدم المعارض **٥٠٢** (ولو شهدا بقتله) وقالا جهلنا آله

تجب الدية في ماله في ثلاث سنين شر بنبلالة استحسانا حملا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمد (وان اقر كل واحد منهما) اى من الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا قتلها) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمسئلة بحالها (شهادة لغت) الشاهدان لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبطل الاقرار (ولو قال) الولي (في) صورة الاقرار (السابقة صدقنا) (ليس له ان يقتل واحدا منهما) لان تصديقه باقراره (ولو اقر) رجل (بأنه قتله وقامت البيئة على آخره) قتل وقال الولي قتلها كلاهما كان له (لولى قتل المقر دون المشهود عليه) لان فيه تكذبا لبعض موجب كآمر ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قلته

وحده كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما) (قوله) كان له قتله لعدم تكذيب شهوده عليه وانما كذب الآخرين وكذا حكم الخطأ في كل ما ذكر ذكره الزيلعي (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (لجاء المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة الولي) لقبضه الدية بلا حق

والصواب كذباها (قوله فلاشي للمخبرين) لانهما بأخبارهما سقطا حقهما في القصاص فقلب  
مالا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك درر (قوله ولاخيهما ثلث الدية) لان دعواها  
العفو وهو ينكر بمزلة ابتداء العفو منهما في حقه فينقلب نصيبه مالا ابن كمال (قوله وحده)  
اي دون الاخ الشريك (قوله فلكل منهما ثلثا) لان القاتل لما صدقهما اقر لهما بثأري الدية فلزم  
وادعى بطلان حق الثالث بالعفو ولم يصدقته فتحول ما ليدفعه اليه درر (قوله ان صدقهما الاخ  
فقط) اي وكذبهما القاتل (قوله لان اقراره الخ) اي فلا يقال انه قد اقر انه لا يستحق على القاتل  
شيأ بأقراره له بالعفو فكيف يجب له الثلث (قوله فوجب له ثلث الدية) وسقط الثلثان لتكذيب  
القاتل اياها ولايتأتى القصاص مع اقرار الثالث بعفوه ط (قوله ولكنه يصرف ذلك الى  
المخبرين) لان الاخ زعم العفو بتصديقه المخبرين وانه لاشي له على القاتل وانما على القاتل ثلثا  
الدية لهما وما في يده مال القاتل وهو من جنس حقهما فصرف اليها والقياس ان لا يلزمه شي  
لانهما ادعيا المال على القاتل والقاتل منكّر فلم يثبت وما أقر به القاتل للاخ قد بطل باقرار الاخ  
بالعفو لكونه تكذيبا للقاتل وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين أقر للاخ بثلث الدية  
لزعمه ان القصاص سقط بأخبارها بالعفو كابتداء العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل حقيقة  
بل أضاف الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار كمن قال فلان على مائة فقال المقر له ليس لي  
ولكنها لفلان قالل للمقر له الثاني كذا هذا درر ومخا (قوله وهو الاصح زيلعي) عبارته  
وفي الجامع الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لا للمشهود عليه وهو الاصح الخ وظاهره ان مقابل  
الاصح كونه للاخ المشهود عليه (قوله يقتض) لا يقال الضرب بسلاح فديكون خطأ فكيف  
يجب القودلانا نقول لما شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمد لا محالة لانه لو كان خطأ قالوا انه قصد  
غيره فأصابه وقال في شرح الكافي ولا ينبغي ان يسئل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذلك اذا شهدوا  
انه ضرب بالسيف حتى مات وان لم يذكروا العمدلان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن  
لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بآلة قاتلة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمدا وانه  
مات به فهو أحوط اه اتقاني قال الرمل أول الجسائيات هذا صريح في انه بعد ثبوت القتل  
بالآلة الجارحة بالينة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لانه ثبت  
من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقر به ويحمل على الادنى قال في  
التارخانية وفي المجرود روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وأقر أنه قتل فلانا بمجددة أو سيف  
ثم قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن ابي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف  
فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اه ملخصا أقول التفرقة بين الشهادة والاقرار انما  
تظهر على الرواية الثانية دون الاولى تأمل (قوله ولا يحتاج الشاهد الخ) لان الموت متى  
وجد عقيب سبب صالح يضاف اليه الى شي آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل  
لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام اتقاني (قوله أوفى المكان) اي المتباعد فان  
كان متقارباً كبيت شهد أحدها اني رأيته قتله في هذا الجانب وشهد الآخر اني رأيته قتله في  
هذا الجانب فقبل ولو الجلية (قوله أوفى آله) بأن قال أحدهما قتله بعضا والآخر قتله  
بالسيف قال في الحزانة ولو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والآخر بالسكين لم يميز ولو كانت

فلاشي للمخبرين ولاخيهما  
ثلث الدية و) الثالث (ان)  
صدقهما القاتل وحده  
فلكل منهما ثلثا و) الرابع  
(ان صدقهما الاخ فقط  
فيه ثلثا) لان اقراره ارتد  
بتكذيب القاتل اياه فوجب  
له ثلث الدية و) لكنه  
(يصرف ذلك الى المخبرين)  
استحسانا وهو الاصح  
زيلعي لانه صار مقر لهما  
بما اقر له به القاتل و) ان  
شهدا انه ضربه بشي  
جرح فلم يزل صاحب  
فراش حتى مات يقتص  
لان الثالث بالينة كالثابت  
معاينة ولا يحتاج الشاهد  
ان يقول انه مات من  
جراحته بزاية و) وان  
اختلف شاهدا قتل في  
زمان او في المكان او في  
آله او قال أحدهما قتله  
بعضا وقال الآخر لم أدر  
بماذا قتله او شهد أحدهما  
على معاينة القتل والآخر  
على اقرار القاتل به بطلت

( القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة ) من غير سبق ملك ٥٠٠ المورث لان شرعية القود لتشتي الصدور

آخر والاخلى سبيله وكذا لو شهد مستور ان يقتل عمدا يحبس حتى تظهر عدالة الشهود لانه صار متهما وكذا في الخطأ على الاظهر اهـ ( قوله ) القود يثبت للورثة ) قال في الحاشية يستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة اهـ ( قوله ) من غير سبق ملك المورث ) اشار الى ان المراد بالخلافة هنا مقابل الورثة والافالورثة خلافة ايضا كاصرحوا به لكنها تستدعى سبق ملك المورث ولا يردحجة عفو المورث لان السبب انعقد له ولهذا قال الاثاني انه حق الورثة ابتداء عند الامام من حيث انه شرع للتشيت ودرك الثار لان الميت لا يتبعض به وحق الميت من حيث انه بدل النفس ولذا اذا انقلب المالاقتضى منه ديونه وتضمنه وصاياه وتماه فيه فعلم أن الفروع الآتية وتفسير الخلافة بما ذكر باعتبار الحاشية الاولى وصحة عفو المورث باعتبار الثانية فقد راعى الامام الحاشيتين احتسابا للدرء كاحققة الطورى ( قوله نص فيه ) فان اللام للملك فقد ملك على التسلط للولى بعد القتل وفيه أن التسلط قد يكون لبوت الحق له ابتداء وقد يكون الحق انتقل له من مورثه فلا تكون الآية نصا اهـ ط ( قوله كالمواقلب مالا ) اى يتوصلح او عفو بعض الورثة ( قوله ) فاحدهم خصم عن الباقيين ) لانه يثبت جميع الحق لغیره وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكر بعده فانه انما يثبت حقا لنفسه لاحق غيره ط ( قوله لا يشيد ) بضم الياء من أفاد الامير القاتل قتله به قودا وفيه اشارة الى ان البيئة تقبل الا انه لا يقضى بالقصاص اجبا ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كافي الكفاية ( قوله ) رضى الخطأ ) اى في قتل أبيه خطأ وفى الدين لايه على آخر لو أقام الحاضر حجة على ذلك لا يعيدها الغائب اذا حضر لان المال يثبت للورثة ارضا عند الكل وفيه ايماء الى انه اتحد القاضى للحاضر والغائب فلو اثبت قدر نصيبه منه او كان القاضى متعددا اعادة الحجة وانما خص الدين لان في اعادة الحجة للعقار اختلافا وان كان الاصح انه لا يعيدها كافي العمادية قهستانى ( قوله لمامر ) اى من الاصل ( قوله ) فال حاضر خصم ) لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه فى القصاص وانقلابه مالا ولا يتمكن من اثباته الا باثبات عفو الغائب فانصب خصما عنه فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه تبعا زيلى ( قوله ) وسقط القود ) اى وان جاء الغائب وانكر العفو ويصير حقه نصف الدية ( قوله ) فهو على التفصيل السابق ) فلا تقبل بيته اقامها الحاضر من غير اعادة بعد عود الغائب ولو اقام القاتل بيته ان الغائب قد عفا فالشاهد خصم ويسقط القصاص فخالصه ان هذه المسئلة مثل الاولى فى جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القتل عمدا او خطأ لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بالاجماع والفرق لهما فى الكل ولا فى حاشية فى الخطأ ان احد الورثة خصم عن الباقيين ولا كذلك احد المولىين زيلى ( قوله ) ولو اخرج الخ ) عبر بالاخبار لانه يتنظم الالوجه الاربعة بخلاف الشهادة فانها لم توجد حقيقة الا فى الوجه الثالث كما افاده ابن كمال ( قوله ) عفو للقصاص منهما ) قيد بالقصاص لانه لا يكون عفوا منهما للمال الا فى بعض الالوجه كاتعرفه ( قوله ) عملا بزعمهما ) لانهما زعمافوا الثالث ويعفو البعض يسقط القصاص ( قوله ) وهى رباعية ) اى اوجها اربعة ( قوله ) ولهما ثلثا الدية ) لان نصيبهما صار مالا در ( قوله ) والثانى ان كذبهما ) قال الرملى كذا بخط المصنف متنا وشرحا

ودرك الثار والميت ليس بأهل له وقوله تعالى فقد جعلنا لولييه سلطانا نص فيه (وقالا بطريق الارث) كالو انقلب مالا ثمرة الخلاف ما افاده بقوله ( فلا يصير احدهم ) اى احد الورثة ( خصما عن البقية ) فى استيفاء القصاص خلافا لهما والاصل أن كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة فأحدهم خصم عن الباقيين وقائم مقام الكل فى الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير أحدهم خصما عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله ( فلو أقام حجة بقتل أبيه عمدا مع غيبة أخيه ) يريد القود ( لا يشيد ) اجما حتى يحضر الغائب لكنه يحبس لانه صار متهما ( فان حضر ) الغائب ( يعيدها ) ثانيا ( ليقتلا ) القتل وقال لا يعيد ( وفى ) القاتل ( الخطأ ) والدين لا يحتاج الى اعادة البيئة بالاجماع لمامر ( فلو برهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ) لاقلابه مالا وسقط القود ( وكذا لو قتل عبده عمدا وخطأ ) الحال ان السيدين ( احدهما غائب ) فهو على التفصيل السابق ( ولو

اخر ولياقود بعفواخيها ) الثالث ( فهو ) اى اخباها عفو للقصاص منهما ) عملا بزعمهما وهى رباعية فالاول ( والصواب ان صدقهما ) اى الخبرين ( القاتل والاخ ) الشريك ( فلا شئ له ) اى للشريك عملا بتصديقه ( ولهما ثلثا الدية ) الثانى ( ان كذبهما



\* (فروع) \* ضرب امرأة

فأفضاها فان كانت تستمسك  
بولها فيه نكاح الدية واللا  
فكل الدية وان اقتض  
بكر بالزنا فأفضاها فان  
مطوعة حدا ولاغرم  
وان مكروه فعليه الحد  
وأرض الافضاء لاالعقر  
حوى القدس قطع الحجاب  
لحما من عينه وكان غير  
حاذق فعميت فعليه نصف  
الدية اشباه وفي القنية سئل  
محمد بنجيم الدين عن صبية  
سقطت من سطح فانفتح  
رأسها فقال كثير من  
الجارحين ان شققم رأسها  
تموت وقال واحد منهم  
ان لم تشقه اليوم تموت  
وانا أشقه وبرئها شقه  
فماتت بعد يوم او يومين  
هل يضمن قتائل ملياشم  
قال لا اذا كان الشق باذن  
وكان الشق معتادا ولم  
يكن فاحشا خارج الرسم  
قيل له فلو قال ان ماتت  
فأنا ضامن هل يضمن قال  
لا انتهى قات انما لم يعتبر  
شرط الضمان لما تقرر  
أن شرطه على الامين  
باطل على ما عليه الفتوى  
اه والله اعلم

باب الشهادة في القتل

واعتبار حاله

اي حالة القتل

والكفارة على الاب ولم يوجبها على الملع اذا كان بأذنه وقيل هذا رجوع من ابى حنيفة الى  
قولهما في حق الاب ولو ضرب الملع بدون اذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت ولدها تأديبا  
لاشك انها تضمن على قوله وعلى قولهما اختلاف المشايخ اذ منعه **(قوله ضرب امرأة فأفضاها)**  
اي جعل مسلك بولها وحضها أو حضها وغاظها واحدا والوط كضرب كما يأتي  
والمراد بها الاجنبية اما الزوجه اذا وطئها فأفضاها فلاشئ عليه وان لم يستمسك بولها عندها  
وعند ابى يوسف كالاجنبية واعتمده ابن وهبان بتصریحهم بأن عشرة اشياء تجب بها الدية  
كاملة منها سلس البول وردة الشر بن لالي بأنه في غير هذه المسئلة لنص الامام ومحمد على ان لا شئ  
هنا اي لانه بفعل مأذون فيه وقيد قولهما بما اذا كانت بالغة مختارة مطيقة لوطئه ولم تمت  
منه فلو صغيرة او مكروهة او لا تطبق تلزم ديتها اتفاقا بالموت والافضاء وأطال في ذلك جدا  
فراجعه **(قوله فيه نكاح الدية)** لانها جافقة **(قوله والافكل الدية)** اي دية المرأة لانه فوت  
جنس المنفعة على الكمال **(قوله حدا)** اي حد كل منهما ولاغرم اي لا شئ عليه في الافضاء  
لرضاه به ولا مهر لها لوجوب الحد ولو ادعى شبهة فلاحد ولاشئ في الافضاء ومجب العقر  
**(قوله فعليه الحد)** اي دونها لا كراهها **(قوله وارض الافضاء)** اي نكاح الدية ان استمسكت  
والافكلها وقوله لاالعقر لانه لا يجتمع مع الحد وتامة في ط \* (تمة) \* لو زنى بأمة فقتلها به عليه  
الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عنها لزمه قيمتها وسقط الحد لتلك الجثة العمياء فأورث  
شبهة وتفصيل ما لو أفضاها في الشرح كذا ذكره الشارح في كتاب الحدود وقيل باب الشهادة على الزنا  
**(قوله فعليه نصف الدية)** اي نصف دية العين ابو السعود لانه وقع بفعل مأذون ط اقول يظهر لي  
ان المراد نصف دية النفس التي هي دية العين ثم رأيت الرحى فسرهما كذلك وبدل عليه مسئلة  
الحثان الآتية قبيل القسامة فإنه اذا أمر ليختن صبيا فقطع الحشفة ولم يمت الصبي فعليه دية  
الحشفة كاملة وهي دية النفس تأمل **(قوله سئل محمد)** لفظه محمد زائدة على ما في القنية **(قوله)**  
فانفتح الذي في القنية فانفتح بالتاء قبل الفاء وبالحاء المعجمة **(قوله مليا)** اي ساعة طويلة  
**(قوله ثم قال لا الخ)** لا ينافي مسئلة العين المارة آنفا لانه هنا لم يجاوز ما أمر به **(قوله اذا كان)**  
الشق باذن فلو بدونه فالظاهر القصاص ويحرم **(قوله)** ولم يكن فاحشا تفسير لما قبله ط  
**(قوله خارج الرسم)** أي العادة ط **(قوله قلت الخ)** قائله المصنف في المنع واعترضه الرمل  
بأنه بعيد عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يطاق عليه اسم الامانة اذ هي المال القابل لاثبات الدية عليه  
واستظهر أن العلة كونه غير مقدور عليه كما هو شرط المكفول به والله تعالى اعلم

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

أى باب الشهادة الواقعة في شأن القتل وباب اعتبار حالة القتل اي حالة إيقاع سبه لان المعتبر  
حالة الرمي لا الوصول كما يأتي ولما كان القتل بعد تحققه ربما يحتاج من له القصاص الى  
اثباته بالبينة وحالة الشئ صفة تابعة ذلك بعد بيان حكمه قال ط واعلم انه تقبل شهادة  
النساء مع الرجال في القتل الخطأ والقتل الذي لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة  
وكتاب القاضى الى القاضى لان موجبها المال ولو شهد عليه عدل بقتل يحبس فان جاء بشاهد

في باب التعزير وفي الفتية له إكراه طفله على تعلم قرآن وأدب وعلم لفرضيته على الوالدین وله ضرب الیتیم فبما يضرب ولده اه وأقاد أن الام كالأب في التعليم بخلاف التأديب كما يأتي **(قوله)** بإذن الأب ای أوبأذن الوصى ولوضرب بغير اذنهما یضمن كما يأتي ط **(قوله)** تعلما علة لقوله ضرب **(قوله)** مقيد ای بوصف السلامة **(قوله)** ومحله في الضرب المعتاد ای كما وكيفاً ومحلاً فلو ضربه على الوجه أو على المذاکیر یجب الضمان بلاخلاف ولو سوطاً واحداً لانه اتلاف أبو السعد عن تلخیص الکبری ط **(قوله)** من ضرب أبیه أو وصیه قيد بهما لان الام اذا ضربت للتأديب تضمن اتفاقاً بقوله تأديبا اذ لو ضربه كل منهما للتعليم لا یضمن اتفاقاً اه غرر الافکار **(قوله)** وان الضرب باذنهما ای اذن الأب والمولى وكذا الوصى ومفاده أنهما لو ضرباه بنفسهما لأضمان أيضاً اتفاقاً وقد مناه اتفاقاً لكن في الحائنة ضرب ولده الصغیر في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة یضمن الدية ولا يرثه وقال أبو یوسف يرثه ولا یضمن وان ضربه المعلم بأذن الوالد لا یضمن المعلم اه وفي الوالوجية ضرب ابنه في أدب أو الوصى ضرب الیتیم فمات یضمن عنده وكذا ان ضربه المعلم بلا اذنهما یضمن وان باذن فلا لان الأب والوصی مآذونان في التأديب بشرط السلامة لانهما یملكان التصرف في نفسه وماله لو خیر له اما المعلم انما أدبه باذنه والاذن منهم وجد مطلقاً لمقيدا اه وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الأب في التأديب والتعليم والظاهر أنه رواية أخرى تأمل **(قوله)** قيل هذا ای قول الام بعدم ضمان المعلم بالأذن من الأب وفيه أن الخلاف في ضرب التأديب والكلام هنا في ضرب التعليم وهو واجب لا یتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه أفاده ط أقول في حاشية الشرف الغزی عن الصغری قال أبو سليمان اذا ضرب ابنه على تعالیم القرآن أو الادب فمات ضمن عنده لا عند أبي یوسف اه وقد مناه اتفاقاً عن الحائنة مثله وعليه یظهر الرجوع ولا یحتاج الى الفرق الذی ذکرناه عن الوالوجية وتقدم في کتاب الاجارات عند قوله ویضمن بضربها وكبحها عن غاية البیان أن الاصح رجوعه الى قولهما وكذا نقله البیروني عن كفاية المحجب فتدبر **(قوله)** لان تأديبها للولی هذا التعلیل غیر ظاهر لان مفاده أن الولی لا یضمن مع أن الأب یضمن بضرب ابنه تأديبا على مامر والظاهر قول البیروني لانه لنفع نفسه بخلاف تعزير القاضی فانه لنفع المضروب اه وتقدم في باب التعزير مالمزوج ضربها عليه **(قوله)** وهو ای ما في المتن مذکور في الاشياء وغيره أو قوله كما قدمناه ای في ضمن قوله وتماه في الاشياء والایلمقدمه صریحاً والمراد أنه مذکور في الاشياء وغيره مطلقاً عن ذکر الخلاف كما قدمناه في المتن فان عبارة المتن تفيد أن الزوج یضمن اتفاقاً وبه صرح ابن ملک وغيره وعليه فقوله وفي دیات المجتبی الخ كما استدرک علیه تأمل **(قوله)** وتماه ثم قال فيه ولو ضرب ابنه الصغیر تأديبا ان ضربه حیث لا یضرب للتأديب أو فوق ما یضرب للتأديب فقطب فعليه الدية والكفارة واذا ضربه حیث یضرب للتأديب ومثل ما یضرب فکذلك عند أبي حنيفة وقال لا شیء علیه وقيل رجع الى قولهما وعلى هذا التفصیل والخلاف الوصى والزواج اذ ضرب الیتیم أو زوجته تأديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبی بأذن الأب والوصی لتعليم القرآن أو عمل آخر مثل ما یضرب فيه لا یضمن هو ولا الأب ولا الوصى بالاجماع فأبو حنيفة اوجب الدية

المعتاد واما غیره فوجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء وان قطع ولی القتل (ید القاتل) وبعد ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية اليد) لانه استوفى غیر حقه لكن لا یقتص الشبهة وقال لا لا شیء علیه وضمان الصبی اذا مات من ضرب أبیه أو وصیه تأديبا ای للتأديب (عليهما) ای على الأب والوصی لان التأديب یحصل بالزجر والتعزير وقال لا یضمن لو معتادا واما غیر المعتاد ففيه الضمان اتفاقاً (كضرب معلم صیبا وعبدا بغير اذن أبیه ومولاه) نف ونشر فالضمان على المعلم اجباً (وان) الضرب (بأذنهما لا) ضمان على المعلم اجماعاً قيل هذا رجوع من ابی حنيفة الى قولهما (وكذا یضمن زوج امرأة ضربها تأديبا) لان تأديبها للولی كذا عزاه المصنف لشرح الجمع للعینی قلت وهو في الاشياء وغيره كما قدمناه وفي دیات المجتبی الزوج والوصی كالأب تفصيلاً وخلافاً فعليه الدية والكفارة وقيل رجع الامام الى قولهما وتماه ثم

اى من القطع **(قوله مهر المثل)** لأنه نكاح على القصاص لما قدمناه انه الموجب الاصل في العمد والقصاص ليس بمال فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير **(قوله لرضاه بالسقوط)** لأنه لما جعل القصاص مهرا فقد رضى بسقوطه لجهة المهر فيسقط اصلا ابن كمال **(قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها الخ)** لان التزوج على اليد وما يحدث منها او على الجناية تزوج على موجبها والدية هنا وهى تصلح مهرا فصحت التسعة الا ان قدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لأنه ليس فيه عناية والمريض لا يجبر عليه في التزوج لأنه من الحوائج الاصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لأنه تبرع والدية تحجب على عاقبتها وقد صارت مهرا فسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية او أكثر ولا ترجع عليهم بشئ لانهم كانوا يحملون عنها بسبب جنايتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا الزيادة الى الولى لان الوصية لا تافضلها الا من الثلث اه زيل على وجه كونه وصية للعاقلة انه قد أسقط الدية بمقابلة المهر والدية في الخطأ على العاقلة فيكون قد أسقط لهم ما زاد على المهر تبرعا فافهم **(قوله لسرايته)** أى لسراية القطع الاول الى القتل واستيفاء القطع لا يسقط القود كمن له القود في النفس اذا قطع يد القتال **(قوله لأنه لما أقدم الخ)** جوابه انه انما أقدم على القطع ظنا منه ان حقه فيه وبعد السراية تبين ان حقه في القود فلم يكن مبرا عنه بدون العلم به كفى في الهداية واستشكله ابن الكمال بما حاصله انهم في المسئلة المارة وهى ما اذا قطع فعنا عن القطع فمات عللوا سقوط القصاص بأن صورة العفو تكفى في سقوطه لانها تورث شبهة ويلتفتوا الى أنه لا يكون مبرا عنه بدون العلم به فأوجبوا الدية قال الرحمتى ويجاب بالفرق بأن العاقلة عن القطع ظهر منه الميل الى العفو بخلاف هذا فانه استوفى ما ظهر له أنه واجبه فلم توجد منه صورة العفو **(قوله يفيد تقوية قول ابى يوسف)** فيه انه لا يعارض ما عليه المتون والشروح ط على انك سمعت الجواب عنه **(قوله ولومات المقتص منه)** مقابل قوله فمات المقطوع الاول **(قوله فديته على عاقلة المقتص له)** لان حقه في القطع وقد قتل قال الاتقانى ولكن الدية على العاقلة لأنه في معنى الخطأ لأنه أراد استيفاء حقه من القطع ولم يرد القتل **(قوله خلافا لهما)** فغندها لا يضمن شيأ لأنه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص اذ الاحتراز عن السراية ليس في وسعه ابن كمال **(قوله بلا حكم الحاكم)** ظاهره انه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن قتأله **(قوله)** اما الحاكم الخ اى اذا قطع يد السارق فمات وهذه المسائل استشهد بها الامامان لقولهما فانه لاضمان فيها فبه الشارح على الفرق بأن اقامة الحدود واجبة على الامام وكذا فعل الحجاج ونحوه واجب بالعقد فلا يتقيد بالسلامة وفي مسئلتنا الولى بخير بل العفو مندوب اليه فيتقيد بها للاصل المذكور **(قوله والبزاغ)** أى اليبطار **(قوله والمباح يتقيد به)** يستثنى منه ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء أخذ موجه وهو المهر فلا يجب به آخرى ضمان آخر اشباه ط وبأنى تمامه **(قوله ومنه)** اى من المباح وهذا على قول الامام وبأنى تمامه قريبا **(قوله ومن الاول)** اى الواجب قال الشارح

مهر المثل ولا شئ عليها) لرضاه بالسقوط (ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم) اى للعاقلة (فان خرج من الثلث سقط والاسقط ثلث المال) فقط (ولو قطعت يده فاقص له فمات) المقطوع (الاول قبل الثاني قتل) الثاني (به) لسرايته وعن أبى يوسف لا قود لانه لما أقدم على القطع فقد أراه عما ورأه وظاهره اشكال ابن الكمال يفيد تقوية قول أبى يوسف قال المصنف (ولومات المقتص منه فديته على عاقلة المقتص له) خلافا لهما قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم واما الحاكم والحجاج والختان والفساد والبزاغ فلا يتقيد فعلهم بشرط السلامة كالا جبر وتماه في الدرر والاصل أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ومنه ضرب الابن تاديبا أو الام أو الوصى ومن الاول ضرب الاب أو الوصى أو المعلم

(والعمد من كله) تتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس **٩٦** بمال (والشجة مثله) أى مثل القطع

ويجوز ويذهب بعد الجناية لا يعتبر من الثلث بل يعتبر من جميع المال وهذا قول بعض المشايخ قال فى التارخاية وذكر فى المنتقى انه من الثلث **(قوله)** والعمد من كله اعترض بأن الموجب هنا هو القود وهو ليس بمال فلاوجه للقول بأنه من كل المال اه وقد يجاب بأن القود هنا سقط بالعفو لكن لما كان للعافى ان يصلح على الدية كان مظنة ان يتوهم ان فى عفوهم ابطال الحق الورثة فيها فقال انه من جميع المال لان الموجب الاصلى هو القود وحقيقه انما يتعاق بالمال تأمل **(قوله)** والشجة مثله وكذا الجراحة كاقدمه فالعفو عن الشجة والجراحة كالعفو عن القطع فى ضمان الدية بالسراية خلافا لهما والعفو عنهما مع ما يحدث منهما كالعفو عن القطع وما يحدث منه **(قوله)** قطعت امرأة الخ هذه المسئلة مفرعة على المسئلة السابقة كفى التارخاية **(قوله)** لما باتى اى من بيان حكم العمد والخطأ **(قوله)** فلأطلق اى لم يقيد بالعمد كقول فى المسئلة السابقة **(قوله)** على يده اى موجب يده معراج **(قوله)** من السراية اى سراية القطع الى الهلاك وقيد به ليشمل ما اذا لم يمت اصلا او مات من غيره **(قوله)** فمهرها الارش وهو خمسة آلاف درهم كفاية **(قوله)** ولو عمدا وسواء تزوجها على القطع او على القطع وما يحدث منه او على الجناية لانه لما برئ تين ان موجبا الارش دون القصاص لان القصاص لا يجبرى بين الاطراف بين الرجل والمرأة والارش يصلح صداقا كفاية **(قوله)** عندانى خفيفة) أهله مامر فى المسئلة المتقدمة ان العفو عن القتل او الشجة او اليد اذا سرى الى النفس ليس بعفو عن النفس عنده وعندهما عفو عنها اتقانى فعندهما الحكم هنا كالحكم الآتى فيما اذا نكحها على اليد وما يحدث منها **(قوله)** ان تعمدت) قيد لقوله والدية فى مالها اما وجوب مهر المثل فهو مطلق لان القطع ان كان عمدا يكون تزوجا على القصاص فى الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهرها فيجب لها مهر المثل لا يقال القصاص لا يجبرى بين الرجل والمرأة فى الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لانا نقول الموجب الاصلى للعمد القصاص وانما سقط للتعذر ثم عليها الدية فى مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو لكن عن القصاص فى الطرف واذ سرى يتبين انه قتل النفس ولم يتداوله العفو فتجب الدية فى مالها لانه عمد وان كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذ اسرى الى النفس تين ان لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل ابن كمال **(قوله)** والاتراد الفضل اى ان كان فى الدية فضل ترده على الورثة وان كان فى المهر فضل يرده الورثة عليها ابن كمال **(قوله)** لان الدية على العاقلة فى الخطأ اى والمهر للمرأة وانما تكون المقاصة اذا اتحدت الذمة فى الوجوب لهما وعليها كفى العمد اتقنى **(قوله)** لكنه الخ) هو لشر نبلاى فى حاشية الدرر وحاصله ان وجوب الدية على القاتل فى الخطأ انما هو فى العجم اى من اعاقله فلا يجب على القاتل مطلقا وهذا مراد صاحب الدرر وانما لم يقيد بالعجم احالة الى محله اى اعتقادا على ذكره فى محله واقول فيه نظر بل مراد صاحب الدرر انها على القاتل مطلقا بوضحه ما فى الكفاية حيث قال لا يقال ان الصحيح انه يجب على القاتل ثم تحمله العاقلة فيكون اصل الوجوب على القاتل واعتبار هذا بوجوب جواز المقاصة لانا نقول عند البعض يجب على العاقلة ابتداء وعند بعضهم تحمله العاقلة عن القاتل بطريق الحوالة والحوالة توجب البراءة فلا تقع المقاصة اه تأمل **(قوله)** ثم مات منه

حكما وخلافا (قطعت امرأة بدرجل عمدا) أى أو خطأ لما باتى فلو أطلق كما سبق وكالملقى وغيره كان أولى فتأمل (فكبحها) المقطوع يده (على يده ثم مات) فلو لم يمت من السراية فمهرها الارش ولو عمدا اجساعا (يجب) عند أبى خنيفة (مهر مثلها) والدية فى مالها ان تعمدت وتقع المقاصة بين المهر والدية ان تساوى اوالاتراد الفضل (وعلى عاقلة ان أخطأت) فى قطع يده ولا يتقاصن لان الدية على العاقلة فى الخطأ بخلاف العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيقتاصن قلت وقال صاحب الدرر ينبغي ان تقع المقاصة فى الخطأ أيضا لانها عليها دون العاقلة على القول المختار فى الدية لكنه ليس على اطلاقه بل فى العجم ولعله أطلقه لاحتاله لمحله فليحفظ (وان نكحها على اليد وما يحدث منها أو على الجناية ثم مات منه وجب لها فى العمد

مطلب

(اى)

الصحيح أن الوجوب على القاتل ثم تحمله العاقلة



ان برباً واذابرى وتطلت يده وثلث وجبت ديتها والظاهر انه يحسب المصروف من الدية اه  
وفيها المجروح اذاصح وزال الاثر فعلى الجارح ملحقه من اجرة الطيب ومن الادوية وهو  
قولهما والاستحسان ذكره الصدر اه ملخصاً تأمل وبأنى تمامه فى الشجاع ان شاء الله تعالى  
( قوله وقدنا ) اى فى الباب السابق ( قوله نحوه ) اى نحو ما عن محمد ( قوله ) وسنحققه فى الشجاع  
الشجاع ) اى فى آخر بابها وحاصله ان قول ابى يوسف عليه ارض الام هو المراد من قول محمد  
المتقدم ( قوله ) ومن قطع الخ ) بالناء للمجهول وحاصله ان العفو اما عن عمد او خطأ وعلى كل  
فاما عن القطع وحده او عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عمدا وعفا  
عن القطع لا يكون عفواً عن السراية خلافاً لهما وان عفا عن الجناية او عن القطع وما  
يحدث منه يبرأ عن القطع والسراية واذا كانت خطأ فعفا عن القطع ثم سرى فعلى الخلاف  
ولو عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية صح عن الكل والعمد من جميع المال والخطأ  
من الثلث ( قوله ) بدليل ما بأتى ) حيث فصل فى المسئلة الآتية بين العمد والخطأ واطلق هنا  
( قوله ) لكن فى القهستانى الخ ) استدراك على الاطلاق فانه يفيد اشتراك العمد والخطأ فى  
جميع احكام القطع مع انه سيأتى ان الدية تجب فى مال القاطع فيعين كون المراد العمد فقط  
لان الصواب ان الدية فى الخطأ على العاقلة وأجاب فى الكفاية بأن قوله فى ماله بيان لاحد  
النوعين اى عليه الدية فى ماله ان كان عمداً اه لكن المصنف لم يقيد بقوله فى ماله فلا يرد  
عليه ذلك ( قوله وكذا لوشج ) مستغنى عنه بقول المصنف الآتى والشجعة مثله ط ( قوله )  
فعفا عن قطعه الخ ) اى ولم يقل وما يحدث منه ولم يقل عن الجناية ( قوله ) ضمن قاطعه ) وكذا  
شاحه او جاحه ( قوله فى ماله ) لان العاقلة لا تحتمل العمد ( قوله ) خلافاً لهما ) حيث قالاهو  
عفو عن النفس ايضا لانه يراد به العفو عن موجه ( قوله ) وهو غير القتل ) وكان ينبغي ان يجب  
القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعمد الا ان فى الاستحسان تجب الدية لان صورة  
العفو أورثت شبهة وهى دائرة للقود هداية ( قوله ) ولو عفا عن الجناية ) اى الواقعة عمداً  
او خطأ سواء ذكر معها ما يحدث منها او لم يذكر قهستانى ( قوله ) فهو عفو عن النفس ) لان  
الجناية تشمل السارى منها وغيره وعفوه عن القطع وما يحدث منه صريح فى ذلك بخلاف  
القطع وحده فانه غير القتل كما قدمه فلا يشمل السارى ( قوله ) فلا يضمن شيئاً ) اى من الدية وهذا  
ظاهر فى العمد وكذا فى الخطأ لو خرج من الثلث والا فملى عاقلته بقدره كما افاده فى الشرنبالية  
( قوله ) فالخطأ الخ ) اى العفو فى الخطأ يعتبر من الثلث قال فى المحط ويكون هذا وصية للعاقلة  
سواء كان القاتل واحداً منهم او الا لان الوصية للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة كمن اوصى  
لحى وميت فالوصية كلها للحى اه وبه ظهر فساد ما اعترض من ان الوصية للقاتل لا تصح  
وبأنه كواحد من العاقلة فكيف جازت بجميع الثلث فتأمل طورى ( قوله ) من ثلث ماله )  
لان الخطأ موجه المال ويتعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث هداية ( قوله ) والا فملى  
العاقلة ثلثا الدية ) اى ان لم يكن للعاقلى مال غيرها فان كان فبحسابه فلو قال والا فملى العاقلة  
بقدره لكان اخسراً واطهر ( قوله ) ومفاده ) اى مفاد اعتبار العفو من الثلث ان العاقلى لو كان  
صحيحاً اى فى حكم الصحيح بأن لم يصبر صاحب فراش وفسره فى التارخانية بأن كان يخرج

قات وقدنا معزال المعجتي  
عن أبى يوسف نحوه  
وسنحققه فى الشجاع  
( ومن قطع ) أى عمداً أو  
خطأ بدليل ما بأتى وبه  
صرح فى البرهان كما فى  
الشرنبالية لكن فى  
القهستانى عن شرح  
الطحاوى ان الدية على  
العاقلة فى الخطأ ومن ظن  
أنها على القاطع فى الخطأ  
فقد أخطأ وكذا لو شج  
أو جرح ( فمفاد عن قطعه )  
او شجته او جراحته ( فأتى  
منه ضمن قاطعه الدية )  
فى ماله خلافاً لهما قلنا انه  
عفا عن القطع وهو غير  
القتل ( ولو عفا عن الجناية  
أو عن القطع وما يحدث  
منه فهو عفو عن النفس )  
فلا يضمن شيئاً وحينئذ  
( فالخطأ يعتبر من ثلث  
ماله ) فان خرج من الثلث  
فيها والا فملى العاقلة ثلثا  
الدية كما فى شرح الطحاوى  
فن ظن انها على القاطع  
فقد أخطأ قطعاً ومفاده  
ان عفو الصحيح لا يعتبر  
من الثلث ذكره القهستانى

« (فصل) \* في الفلدين ( قطع يد رجل ثم قتله أخذ بالامرین ) ای بالقطع والقتل ( ولو كانا عمدين ) كانا ( خطائين أو ) كانا ( مختلفين ) ای أحدهما عمد والآخر خطأ تخلل بينهما برء أو لا ٤٩٤ فيؤخذ بالامرین في الكل بلا تداخل

### فصل في الفلدين

آخره لانه بمنزلة المركب من المفرد ( قوله ولو كانا عمدين ) الصواب اسقاط الواو لكون لو شرطية لانها مع الواو تكون وصلية تفيد انه يؤخذ بالامرین في جميع الصور فيناقض قوله الا في الخطأين تأمل ( قوله فيؤخذ بالامرین في الكل ) قال في الكفاية اعلم انه لا يخلو القطع والقتل من ان يتخلل بينهما برء أو لا فان تخلل يعتبر كل فعل ويؤخذ بموجبيهما لان موجب الاول يقرر بالبرء فلا يدخل احدهما في الآخر حتى لو كانا عمدين فلولي القطع والقتل ولو خطائين يجب دية ونصف دية ولو القطع عمدا والقتل خطأ ففي اليد القود وفي النفس الدية ولو بالعكس ففي اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل برء فلو احدهما عمدا والآخر خطأ اعتبر كل على حدة ففي الخطأ الدية وفي العمد القود ولو خطائين فالحكم جناية واحدة اتفاقا فتجب دية واحدة ولو عمدن فعدما يقتل ولا يقطع وعنده ان شاء الولي قطع وقتل وان شاء قتل ولا يعتبر اتحاد المجلس وهو الظاهر وروى عن نصرين سلام انه كان يقول الخلاف فيما اذا قطع يده في مجلس وقتله في آخر فلو في مجلس واحد يقتل ولا يقطع عندهم اه ملخصا ( قوله الا في الخطأين ) استثناء من قوله أخذ بالامرین طوري ( قوله فتجب فيه مادية واحدة ) ای دية القتل لان دية القطع انما تجب عند استحكام اثر القتل وهو ان يعلم عدم السراية وتامه في ابن مالك ( قوله صار ثمانية ) وكل منها اما من شخص واحد او من شخصين صار ستة عشر فان كانا من شخصين يفعل بكل واحد منهما موجب فعله من القصاص وأخذ الارش مطلقا لان التداخل انما يكون عند اتحاد المحل لا غير غناية ( قوله فبرئ من تسعين الخ ) هذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعين في موضع آخر فبرئ موضع التسعين وسرى موضع العشرة والا لا يمكن الفرق بين سراية العشرة وبرء التسعين معراج ( قوله وعن ابى يوسف في مثله حكومة عدل ) ای مع الدية رملي ( قوله وتجب حكومة عدل ) تفسيرها انه لو كان عبدا مجروحاً بهذا كم قيمته وبدون الجراحة كم قيمته فيضمن التفاوت الذي بينهما في الحر من الدية وفي العبد من القيمة كفاية ( قوله مع دية النفس ) فيه ان المسئلة مفروضة فيما اذا بقي أثر الجراحة ولا يكون ذلك الا بعد البرء ولذا قيد المسئلة في المتلقى بقوله ولم يمت ( قوله فعجز المجروح عن الكسب ) ای مدة الجرح وانظر ما لم يحجز عن الكسب أصلا والمظاهر انه بعد الحكم بموجبه من الارش أو حكومة العدل لا يجب شيء ( قوله جاء بعوان ) المراد به الواحد من اتباع الظلمة والاولى التعبير بالعون فانه كافي القاموس الظهير للواحد والجمع والمؤنث ويكسراً عوانا اه لانه يظهر الظالم وبينه وفي البرازية أقوا بأن قتل الاعونة والسعاة جائز في أيام الفتنة ملخصا ( قوله والمظاهر انه ) ای أن ما في جواهر الفتاوى مفرع على قول محمد ای على ما روى عن محمد كاتقدم من ان الجراحة التي لم يبق لها أثر تجب فيها أجرة الطبيب ومن الادوية افاده الرمي فافهم هذا وفي الفتاوى التعمية مشايخنا السامحاني اذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والتفقة الى

( الا في الخطأين لم يتخلل بينهما برء ) فانهما يتداخلان ( فتجب فيه مادية واحدة ) وان تخلل برء لم يتداخل كما علمت فالخاصل ان القطع اما عمدا وخطأ والقتل كذلك صار أربعة ثم اما ان يكون بينهما برء أو لا صار ثمانية وقد علم حكم كل منها ( كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق أثرها ) ای اثر الجراحة ( ومات من عشرة ) فيه دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم يبق معتبرة الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر عند أبى حنيفة وعن ابى يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد تجب أجرة الطبيب ومن الادوية درر وصدور شرعية وهداية وغيرها ( وتجب حكومة ) عدل مع دية النفس ( في مائة سوط جرحته وبقى أثرها ) بالاجماع لبقاء الارش وجوب الارش باعتبار اثر الهداية وغيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا فعجز المجروح عن

الكسب يجب على الجارح - التفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان ( ان ) فعجز عن الكسب فدواوة المضروب وفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والمظاهر انه مفرع على قول محمد

ضمن الا اذا انحوت ثم لم دغته \* وضع ٩٣ سيفاً في الطريق فمثر به النسان ومات وكسر السيف فديته على رب السيف

وقمته على العائر \* ثم نطوح  
سيده للعرى فطرح نور  
غيره فمات ان اشهد عليه  
ضمن والا لا وقال في البدائع  
لا ضمان لان الاشهاد انما  
يكون في الحائظ لا في الحيوان  
تاجية واعلم انه اذا اشترك  
قاتل العمد مع من لا يجب  
عليه القود كما جني شارك  
الاب في قتل ابنة) وكما جني  
شارك الزوج في قتل زوجته  
وله منها ولد وكما مدع مخطئ  
وعاقل مع مجنون وبائع مع  
صغير وشريك حية وسبع كما  
في الحانية (فلا قود على احدهما  
اي لاقصاص على واحد  
منهما فاذا ذكر) دخل رجل  
بيته فرأى رجلا مع امرأته  
اوجارته فقتله حل) اه ذلك  
(ولا قصاص) عليه هذا  
ساقط من نسخ المتن ثابت  
في نسخ الشرح معزال الشرح  
الوهابية وقد حققناه في  
باب التعزير (فروع) وصبي  
محجور قال له رجل شد  
فرسي فأراد شدا فرفسته  
فمات فديته على عاقلة  
الأمرو وكذا لو اعطى صبي  
عصا وسلاحاً وأمره بمحمل  
شيء أو كسر حطب ونحو  
ذلك بلاذن وليه فمات ولو  
اعطاه السلاح ولم يقل  
امسكه فقولان \* صبي على

القاموس واما بالمعجمتين كما في بعض النسخ فلم أره (قوله ضمن) مقتضى جواب ابني خيفة  
في المسئلة السابقة ان تقيد هذه بالدغ فور اما اذا مكثت ساعة بعد الالتقاء ثم لم تستطع ان لا تضمن فقدره  
ط قلت وهو المستند من قولهم فلدغت حيث عبر وبالفاء ولكن هذا ظاهر في قول القاه على رجل  
فلو في الطريق فقد قال في الحانية التي حية في الطريق فهو ضامن لما صابحت حتى تزول عن ذلك  
المكان اه (قوله فديته على رب السيف) اي على عاقلة ككافر البئر تأمل (قوله وقمته على  
العائر) زاد في التاتر خانية بعده وان عثر بالسيف ثم وقع عليه فانكسر ومات الرجل ضمن  
صاحب السيف دية العائر ولا تضمن العائر شيئاً اه وفيها عثر ماش بنائم في الطريق فانكسر  
اصبهما فمات افعلى عاقلة كل ما أصاب الآخر (قوله ان اشهد عليه ضمن) والواجب في الدماء  
على العاقلة وفي الاموال على المالك خاصة كاسيأت في الحائظ المائل رملي (قوله وقال في البدائع  
الح) قال في المنع بعده قلت وبه جزم في البرازية ولم يحكم خلافاً ولا اشعر به اه اقول الذي  
في البرازية له كلب عقور ككافر عليه ما عرضه لاهل القرية ان يقتلوه وان عض انسانا فقتله فان قيل  
التقدم اليه فلا ضمان وان بعده عليه الضمان كالحائظ قبل الاشهاد وبعده وفي التنية في مسئلة نطح  
التور بضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه فأين الجزم به وقال في البرازية قبل هذا ادخل بقرا  
نطوحا في سرح انسان فطرح جحشا لا تضمن اه فان كان توهم من هذا الجزم فهو توهم ساقط لان  
وضعه فيما لم يشهد عليه كاهو ظاهر رملي وسيأتي تمام ذلك في آخر جنابة البهيمة ان شاء الله تعالى  
ومحل ذكر هذه المسئلة هناك (قوله وله منها ولد) اي فان القصاص يسقط عن الوالد كما قدمه  
المصنف في قوله ويسقط قودورثة على ابيه فلذا يسقط عن الشريك (قوله وكما مدع مخطئ)  
او مع من كان فعله شبه عمد كضرب بعصا كلسبق (قوله فرأى رجلا مع امرأته) او امرأة  
رجل آخر يزني بها خانية (قوله حل) قيد في الحانية بما اذا كان محصنا وبما اذا صاح به فلم يمتنع  
عن الزنا وفي القيد الاول كلام قد دردمه ابن وهبان بأن ذلك ليس من الحديل من الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر قال في النهر وهو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقاً في ازالته فلا  
معنى لاشتراط الاحصان فيه ولذا أطلقه البرازي اه (قوله وقد حققناه في باب التعزير) اي  
في اوله وذكر فيه ايضا ان المرأة لو كانت مطاوعة قتلها وانها لو اكرهها فلها قتله ودمه هدر  
وكذا الغلام اه اي ان لم يمكن منه بدون قتله (قوله وكذا لو اعطى صبياً عصا وسلاحاً) اي  
لميسكه له ولم يأمره بشيء فعطب الصبي بذلك منع قل في التاتر خانية لم يرد بقوله عطب انه قتل  
نفسه فانه لا ضمان على المعطى انما اراد انه سقط من يده على بعض يده فعطبه به اه وفي الخلاصة  
دفع السلاح الى الصبي فقتل نفسه او غيره لا تضمن الدافع بالاجماع (قوله فمات) اي في هذا  
المعمل وفي الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الحطب او بعمل آخر ضمن ما تولد منه ط (قوله  
فقولان) والخيار الضمان ايضا تاتر خانية (قوله صبي على حائظ الح) قيد بالصبي لان الكبير  
اذا صاح به شخص لا تضمن كما يفيد كلامهم هنا وفي مواضع اخر لكن في التاتر خانية صاح على  
آخر فجاء فمات من صيحته تجب فيه الدية اه فيحمل الاول على ما اذا لم يكن فجاء او اختلاف  
الرواية وفي جمع الفتاوى لو غير صورته وخوف صبياً فجن ضمن اه رملي ما خلا (قوله ضمن)  
كألو قال الق نفسك في الماء او في النار وفعل فهناك بضمن كذاها تاتر خانية والله تعالى اعلم

حائظ صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقع لا بضمن ولو قال وقع فوقع ضمن به يفتى وقيل لا بضمن مطلقاً تاجية والله اعلم

(وفقد عبد أقر بقتل عمد) خلافاً لـ زفر (ولو أقر بخطأ) أو بمال (لم ينفذ أقراره) على مولاه بل يكون في رقبته إلى أن يعق كإقلبه المصنف عن الجوهرة قال وظاهر كلام الزليعي بطلان أقراره بالخطأ ﴿٤٩٢﴾ أصلاً يعني لافي حقه ولا في حق سيدة

(قوله) ويقادع اقرار بقتل عمد) لانه غير متمم فيه لانه مضرب به فيقبل ولا نه مبق على اصل الحرية في حق الدم عملا بالآدمية حتى لا يصح اقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان حق المولى بطريق الضمن فلا يبالي به هداية (قوله) وظاهر كلام الزيلعي) حيث قال بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على المولى بابطال حقه قصدا لان موجه بيع العبد والاستسعاء وكذا اقراره بالقتل خطأ لان موجه دفع العبد أو الفداء على المولى ولا يجب على العبد شي ولا يصح سواء كان محجورا عليه او ما ذنوبه في التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا اهـ (قوله) يعني لافي حقه (الح) الاولى حذف لافي الموضوعين ط (قوله) معللا) اي الزيلعي لاصحاب الاشياء فانه لم يذكر تعليلا لانه قال وكذا اقراره بجنحية موجهة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بمحذور وقد اده الله الام ان يقول وصفه الجنحية بقوله موجهة الخ في معنى التعليل (قوله) فتأمل) يشير الى ان مافهمه المصنف من كلام الزيلعي غير ظاهر لان مفاد التعليل بطلان الاقرار في حالة الرقبة لا يتأتى التزام المولى بالدفع أو الفداء بعد العتق فيطالب به العبد اذا عتق لعدم وجود العلة فافهم ويدل على ذلك تعليل الزيلعي ايضا لبطلان الاقرار بالمال بأنه اقرار على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق ولا شبهة ان اقرار العبد المحجور بالمال مؤخر الى ما بعد العتق اذ لا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة الرملي ان مافي الجوهرية هو محمل كلام الزيلعي والاشياء بلا اشتباه اهـ قلت لكن سيذكر الشارح في باب جنحية المملوك نقلا عن البدائع ان الخطأ انما يثبت بالينة واقرار المولى لا بأقراره اصلا وقدما في كتاب الحجر عن الجوهرية قولين في المسئلة ويأتى تمام بيانها ان شاء الله تعالى فتنبه (قوله) لكن علله القهستاني (الح) أي علل عدم جواز اقرار العبد بالخطأ والمراد بالعاقلة المولى لانهم يطلقون عليه انه عاقلة عبده وحيث أطلق عليه عاقلة فلا يصح اقرار العبد عليه ثم ان كلام القهستاني لا يفيد ان العبد لا يؤخذ بذلك بعد عتقه خلافا لما افاده كلام الزيلعي بناء على مافهمه المصنف من ان اقراره باطل اصلا وبه ظهر وجه الاستدراك فافهم (قوله) فتدبره) أي فانه تعليل صحيح موافق للحديث المجمع على العمل بمقتضاه فان العاقل اذا كانت لا تعتق عبدا ولا اعترافا لم يجز اقرار العبد بها ما لم يصدق المولى اذ لو جاز اقراره لزم عقل العبد والاعتراف هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمل وسيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب المعامل بيان معنى الحديث (قوله) لانه خطأ) لانه لم يقصد بالرمي حيث قصد غيره ولكنه أصابه بالنفاذ من الاول وهو احد نوعي الخطأ وهو الخطأ في القصد قصار كمن قصد صيدا فاصاب آدميا فوجبت الدية على عاقلة اتقاني ومفاده انه لو قصد ما كان الثاني عمدا ايضا وهو ظاهر (قوله) بمحضرة جماعة) منهم الثوري وابن ابى ليلى وشريك بن عبد الله منح (قوله) لو كثروا) أي الدافعون (قوله) فعلى الدافع الدية) أي على الدافع الاخير الدية قال الرملي وتحملها العاقلة كما هو ظاهر تأمل اهـ (قوله) وهذه من مناقبه) فان فقهاء زمانه أخطأوا فيها منح (قوله) فلدغت رجلا) بالمهملة فالعجبة يقال لدغته العقرب والحية كنعن لدغا وتلدغا ويقال لدغته النار بالذال المعجمة والعين المهملة كافي

ونحوه في احكام العبيد من  
الاشياء معللا بأن موجه  
الدفع أو الفداء اه فتأمله  
لكن علله القهستاني بأنه  
اقرار بالدية على العاقلة اه  
فتدبره اذ قد أجمع العلماء  
على العمل بمقتضى قوله  
عليه الصلاة والسلام لا  
تعقل العواقل عبدا ولا  
عبدا ولا صلحا ولا اعترافا  
حتى لو أقر الحر بالقتل خطأ  
لم يكن اقراره اقرارا على  
العاقلة اى ان يصدقوه  
وكذا قرر القهستاني في  
المعاقل فتنبه (رى رجلا  
عبدا فقذف السهم منه الى  
آخر فثابتا بقص اللؤلؤ)  
لانه عمد (وللتانى الدية  
على عاقلة) لانه خطأ  
(وقعت حية عليه فدفعتها  
عن نفسه فسقطت على  
آخر فدفعتها عن نفسه  
فوقعت على ثالث فلسسته)  
اى الثالث (فيملك) فعلى  
من الدية هكذا سئل ابو  
حنيفة بحضرة جماعة فقال  
لا يضمن الاول لان الحية  
لم تضر الثانى وكذلك لا  
يضمن الثانى والثالث لو

لسمعته مع سقوطها ) فورا ( من غير مهلة فعلى الدافع الدية ) لورثة الهالك ( والا ) تلسعه فورا ( لا ) يضمن دافعها ( القاموس ) عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من مناقبه رضى الله عنه صريفة وجمع الفتاوى قال الحنفى وبهذا التفصيل أجبت في حادثة الفتوى وهي ان كلبا عقورا وقع على آخر فألقاه على الثانى والثالث والى الله ( فروع ) الى حية او عقرا فى الطريق فلدغ رجلا



بإلزام العهد فانه لو قتل فردا  
 جمع أحدهم أبوه أو مجنون  
 سقط القود. قهستاني  
 (و) يقتل فرد بجمع  
 اكتفاء) به للباقيين خلافا  
 للشافعي (ان حضر وليهم  
 فأن حضر) ولي (واحد  
 قتل له وسقط) عندنا  
 (حق البقية كموث القاتل)  
 حثف الله لقوات المحل  
 كاسر (قطع رجلان)  
 فاكثر (يد رجل) أو  
 رجله أو قلعاسه ونحو  
 ذلك مما دون النفس  
 جوهره (بأن أخذنا سكتنا  
 وأمرها على يده حتى  
 انفصلت فلا قصاص)  
 عندنا (على واحد منهما)  
 أو منهم لانعدام المائة  
 لان الشرط في الاطراف  
 المساواة في المنفعة والقيمة  
 بخلاف النفس فان الشرط  
 فيها المساواة في العصمة  
 فقط درر (وضنا) أو  
 ضمنوا ديتها على عددهم  
 بالسوية (وان قطع واحد  
 يميني رجلين فلهما قطع  
 يمينه ودية يد) بينهما ان  
 حضر امعا (وان حضر  
 احدها وقطع له فلا آخر  
 عليه) اي على القاطع  
 (نصف الدية) لما مر  
 أن الاطراف ليست

بخلاف ماذا قطع الطريق واحد واستعد الباقيون لماونته حيث يجري حد قطع الطريق  
 على جميعهم ابو السعود عن الشيخ حميد الدين (قوله بلام العهد) اي الجمع المهود في ذهن  
 الفقيه وهو الجمع الذي لم يكن معه من لا يجب عليه القود كما مر بيانه ويأتي قريبا \* (تمه) عفا  
 الولي عن احد القتاتين اوصاله لم يكن له ان يقتص غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في  
 قاضخان وغيره انه ان اقتصاه قهستاني قتل وبالثاني افتى الرملي كافي اول الجانيات من  
 فتاواه (قوله خلافا للشافعي) حيث قال يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب ويقضى  
 بالدية لمن بعده في تركته وان قتلهم جميعا ما أول لم يعرف الاول منهم يقرع بينهم ويقضى بالقود  
 ان خرجت له القرعة وبالدية للباقيين وقيل لهم جميعا وتقسيم الديات بينهم منح (قوله كاسر)  
 اي قريبا (قوله بأن أخذنا الخ) قيد به لانه لو امر احدهما السكين من جانب والآخر من جانب  
 آخر حتى التقى السكينان في الوسط وبانت اليد لا يجب القود على واحد منهما اتفاقا اذ لم  
 يوجد من كل منهما اسرار السلاح الاعلى بعض العضو زبلي (قوله عندنا) وعند الشافعي  
 تقطع يدها اعتبارا بالانفس (قوله لانعدام المائة الخ) ببيانه ان كل واحد منهما قاطع  
 للبعض لان ما قطع بقوة احدها لم يقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا  
 التئان بالواحدة لانعدام المساواة فصار كالأمر كل واحد من جانب زبلي وانظر مافي  
 المنع (قوله والقيمة) اي الدية (قوله بخلاف النفس الخ) ولهذا لا تقطع الصحيحة بالشلاء  
 ولا يد الحر بعد أو امرأة وتقتل النفس السالمة عن العيوب بقتل الممية وكذا الانسان  
 بالواحد فلا يصح القياس على النفس (قوله يميني رجلين) قيد به لانه اذا قطع يمين رجل ويسار  
 آخر تقطع يدها لهما جميعا وكذلك لو قطعهما من رجل واحد لعدم التضايق ووجود المائة  
 اتفاقا (قوله فلهما قطع يمينه الخ) سواء قطعهما معا وعلى التعاقب وقال الشافعي في  
 التعاقب يقطع بالاول وفي القران بقرع هداية (قوله اي على القاطع) اي قاطع الرجلين  
 (قوله نصف الدية) خمسة آلاف درهم وهي دية اليد الواحدة اتفاقا فالمراد نصف دية  
 النفس (قوله لما مر الخ) اي قريبا واراد بيان الفرق بين الاطراف وبين النفس فانه لو قتل  
 لمن حضر سقط حق من غاب وذلك ان الاطراف في حكم الاموال والقود ثابت لكل على  
 الكمال فاذا استوفى احدهما تمام حقه بقي حق الآخر في تمام دية اليد الواحدة وانما كان  
 للحاضر الاستيفاء لثبوت حقه بيقين وحق الآخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او ينفو مجانا  
 او صلحا كافي الدرر (قوله ولو قضى بالقصاص بينهما) اي وبدية اليد (قوله وعند محمد له  
 الارش) اي دية يذكلمها ولعافي نصفها جمع قال شارحه لان القصاص والارش كان مشتركا  
 بينهما بالقضاء فلما اسقط احدهما حقه في نصف القصاص بالعفو انقلب نصيب الآخر مالا  
 فستوفى للعافي نصف الارش الذي كان مشتركا بينهما وغير العافي تمام الارش نصفه من  
 المشترك ونصفه من المنقلب مالا اه قال ط و ذكر في البرهان انه الاستحسان وجعل  
 قولهما قياسا وظاهرا ان المتمد قول محمد اه قلت وظاهر الشروح ترجيح قولهما وعليه  
 اقتصر الاتفاق نقلنا عن شرح الكافي ومختصر الكرخي معللا بان حق كل ثبت في جميع اليد  
 وانما ينتقص بالمزاخمة فاذا زالت بالعفو بقي حق الآخر بحاله كالغريمين والشفعيين

كالنفوس (ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية فلا آخر القود) وعند محمد له الارش

المال فلم تسلمه ( قوله مجتبى ) نقله عنه في المعراج وأقره وذكره في التآخانية ايضا ( قوله ) لا تقطع الصحيحة بالشلاء ( هذا نظير ما قدمه من انه لا تقاد العين الصحيحة بالحولا . وفي التآخانية اذا كان باليد المقطوعة جراحة لا توجب نقصان دية اليدان كان نقصانا لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب النقصان وان كان يوهن حتى يجب بقطعه حكومة عدل لانصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء ولا تقطع الصحيحة بالشلاء اه ملخصا ( قوله ) ويسقط القود بموت القاتل ( ولا يجب للولى شئ من التركة فهستاني وكذا يسقط فيما دون النفس كما هو ظاهر أفاده الرملى وقد منّا آتفا انه يسقط ايضا لو تلفت يد القاطع لآفة او نظما لو لم يمتح ( قوله ولو قليلا ) بخلاف الخطأ فان الدية مقدرة شرعا والصلح على أكثر منها ربا وأما النقصان فليس بمال فكان التقويم بالعقد فيقوم بقدر ما أوجب الصلح قل او أكثر معراج وبه ظهران الظاهر ان يقول ولو كثير ليكون اشارة الى الفرق بين الخطأ والعمد تدبر ( قوله ) ويجب حالا عند الاطلاق ( لانه ثبت بعقد والاصل في مثله الحلول كتمن ومهر حوى و اشار بقوله عند الاطلاق الى انه لا يتأجل الا بالشرط أفاده البدر العيني آخر فصل الشجاعت ( قوله ) وقيل على العاقلة ( جرى عليه في الاختيار وشرح المجمع وردده محشيه العلامة قاسم بمافي الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القاتل في ماله قال وهو الثابت رواية ودراية وتامة في طوكذارد في تصحيحه بانه ليس قولنا لاحد مطلقا ( قوله بالصلح ) متعلق بامر ( قوله ان جرح كل واحد جرحا مهلكا ) أى معا لامتعاقا كما يعلم من قوله قبل هذا الباب قطع عنقه وبقي من الحاقوم قليل الخ وفي الجوهره اذا جرحه جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحتان على التعاقب فلو معافهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والآخر واحدة فكلاهما قاتلان لان المره قديموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي الهستاني عن الحائبة لو قتل رجلان أحدهما بعضا والآخر بمديد عمدا لا قصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية أبى السعود ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخن منها وغير المتخن يقتص من الجميع لتعذر الوقوف على المتخن وغيره كما في فتاوى أبى السعود اى مفتى الروم وأما اذا وقف على المتخن وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذى جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية اه ( قوله ) لانه غير متجزئ ( واشترك الجماعة فيما لا يتجزأ بوجوب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلاكه انه ليس معه غيره كولاية الانكاح زلبي وذكر انه ثبت باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم ( قوله ) بخلاف الاطراف ( فان القطع فيها يتجزأ فلا تقطع الجماعة بقطع الواحد كما سيجي قريبا ( قوله والا لا ) شامل لما اذا جرح البعض جرحا مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فالقود على ذى الجرح المهلك وعلى الباقيين التعزير وهل يجب عليهم شئ غير التعزير يحرر وشامل لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك أفاده ط وأقول الظاهر في الثانية وجوب الدية عليهم لو عمدا أو على عاقبتهم لو غير عمد تأمل ( قوله ) نظارة ( بفتح النون وتشديد الظاء المعجمة قال في القاموس القوم ينظرون الى الشئ ( قوله ) أو مفرين ( من الاغراء اى حاملين له على قتله ( قوله ) فلا قود عليهم ( أى ولاديه ط

( بخلاف )

مجتبى وفيه لا تقطع الصحيحة بالشلاء ( ويسقط القود بموت القاتل ) لقوات الحل ( ويعفو الاولياء ويصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا ) عند الاطلاق ( ويصلح أحدهم وعفوه ولمن بقى ) من الورثة ( حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ملقى ( أمر الجرح القاتل وسيد ) العبد ( القاتل رجلا بالصلح عن دمه ) الذى اشتركا فيه ( على ألف ففعل المأمور ) الصلح عن دمه ( فالألف على ) الجرح والسيد ( الآمرين نصفان ) لانه مقابل بالقود وهو عليهما سوية فبدله كذلك ( ويقتل جمع بمفرد ان جرح كل واحد جرحا مهلكا ) لان زهوق الروح يتحقق بالمشاركة لانه غير متجزئ بخلاف الاطراف كما سيجي ( والا لا ) كافى تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا نظارة أو مفرين أو معينين باسلاك واحد فلا قود عليهم والاولى ان يعرف الجميع

فأن ساوية يقتص والا ينتظر البرء أو ٤٨٩ السراية ابن كمال (ولسان وذكر) ولو من أصلهما به يفتى شرح

وهبانية واقره المصنف  
لانه يقتض وينبسط قلت  
ليكن جزم قاضخان  
ب لزوم القصاص وجعله  
في المحيط قول الامام ونصه  
قال أبه حنيفة ان قطع  
الذكر ذكره من أصله  
او من الحشفة أقص منه  
اذله حد معلوم واقره  
في الشرنبلالية فليحفظ  
(الان قطع) كل (الحشفة)  
فيقتص ولو بعضها لا  
وسيجي ملو قطع بعض  
اللسان (ويجب القصاص  
في الشفة ان استقصاها  
بالقطع) لا مكان المائلة  
(والا) يستقصها (لا)  
يقتص بجني وجوهرة وفي  
لسان أخرس وصبي لا  
يتكلم حكومة عدل (فان  
كان القاطع أشل او  
ناقص الاصابع او كان  
رأس الشاج أكبر) من  
المشجوج (خير الجني  
عليه بين القود و) أخذ  
(الارش) وعلى هذا في  
السن وسائر الاطراف  
التي تقاد اذا كان طرف  
الضارب والقاطع معيا  
يخير الجني عليه بين أخذ  
المسب والارش كاملا قال  
برهان الدين هذا لو  
لو الشلاء يتنفع بها فلم

ولو في الاثنين والبدرفي جائفة انقاي (قوله فان سارية) بأن مات منها والاخصران يقال فلو لم  
تبرأ ينتظر البرء والسراية فيقتص (قوله به يفتى) وهو الصحيح قهستاني عن المضمرات وهو  
مفاد اطلاق المتن ولا سيما والاستثناء من أدوات العموم وهو قولهم الان يقطع الحشفة فيفيدان  
لاقصاص في قطع غيرهما صلا (قوله لكن جزم قاضخان ب لزوم القصاص) يعني في الذكر  
وحده اذا قطع من أصله لافي اللسان فانه قال في الحانية رجل قطع لسان انسان ذكر في الأصل  
انه لاقصاص فيه وقال ابو يوسف لاقصاص في بعض اللسان اه تم قال في الحانية وفي قطع الذكر  
من الأصل عدم اقصاص وان قطع من وسطه فلاقصاص فيه وهذا في ذكر الفجل فاما في ذكر  
الحصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك ليحب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان  
خطأ وان لم تحرك كان فيه حكومة عدل ولاقصاص في قلع اللسان اه فقد فرق بين اللسان والذكر  
كأ ترى ولعله لم يستقص اللسان من أصله بخلاف الذكر لكن قاضخان نفسه حكى في شرحه  
على الجامع الصغير رواية أبي يوسف في الذكر واللسان وصحح قول الامام فانه قال فيما اذا قطع ذكر  
مولود بداصلاحه بالتحرك وان قطع الذكر من أصله عمدا اختلف الروايات فيدري بشر عن أبي  
يوسف انه يجب فيه القصاص وروى محمد عن أبي حنيفة عدمه اه ملخصا ثم قال وان قطع لسان  
صبي قد استهل فيه حكومة عدل لانه لم يعرف صلاحه بالدليل وان تكلم فيه دية كاملة ولم يذكر  
فيه القود فدل على انه لا يجب القصاص في اللسان قطع كله او بعضه وهكذا روى عن أبي حنيفة  
وعن أبي يوسف اذا قطع الكل يجب القصاص والصحيح قول أبي حنيفة اه وقد علمت ان قول  
الامام هو ظاهر اطلاق المتن وفي القهستاني انه ظاهر الرواية وفي تصحيح العلامة قاسم والصحيح  
ظاهر الرواية (قوله ان قطع الذكر ذكره من أصله) كذا في عامة النسخ ولفظ الذكر ساقط من  
عبارة الشرنبلالية والمراد به الرجل وهو فاعل قطع وذكره مفعول اذى ذكر رجل آخر واحترز  
بذلك عمالو كان القاطع او انقطع امرأة فانه لاقصاص كما يخفى (قوله وأقره في  
الشرنبلالية) لكن قال الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية والفتوى على انه لاقصاص في  
اللسان والذكر وهو قول الجمهور كما في الهداية وغيرها اه (قوله وسيجي) اى في اول كتاب  
الديات (قوله فان كان القاطع أشل) اى في حال القطع اما اذا كانت يد القاطع صحيحة ثم شلت  
بعد القطع فلا حق للمقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متقرا في اليد فيسقط بقدر  
هلاك المحل اه ط عن الروالجية (قوله أو كان رأس الشاج أكبر) بان كانت الشجة  
تستوعب ما بين قرني المشجوج دون الشاج وفي عكسه يخير ايضا لانه يتعذرا الاستيفاء كملا  
للتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهى تأخذ من جهته الى قفاه ولا  
تبلغ الى قفا الشاج فهو بالخيار هداية (قوله خير الجني عليه الخ) لان استيفاء الحق كملا  
متعذر فله ان يتجاوز بدون حقه وله ان يعدل الى العوض ولو سقطت اى يد الجاني لآفة قبل  
اختيار الجني عليه او قطعت ظلما فلا شيء عليه عندنا لان حقه متعين في القصاص وانما ينتقل  
الى المال باختياره فيسقط بفواته بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قصاص او سرقة حيث  
يجب عليه الارش لانه اى الجاني اوفى به حقما مستحقا فصارت سאלة له هداية قال الزيلعي  
بخلاف النفس اذا وجب على القاتل القصاص اغيره فقتل به حيث لا يضمن لانها ليست بمعنى

يتنفع بها لم تكن محلا للقود فه دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى

جاء بعد السنة والسن ساقط فقال الضارب سقط في السنة فالقول للمضروب انها سقطت من ضربه وان قال بعد السنة فلاضارب **(قوله)** حكومة عدل الأم **(حكومة)** العدل بمعنى الارش فكأنه قال ارش الألم اه ح اوقفال الاضافة بيانية اى حكومة هى عدل الألم اى مايعادله من الدراهم تأمل **(قوله)** اى اجر القلاع الذى رأيت في التارخانية اجر العلاج **(قوله)** وسحققه اى في اثناء فصل الشجاع وفي آخره **(قوله)** والحاصل الخ فإذن ذلك ليس خاصا في السن بل غيرها كذلك قال في الجوهرة واجمع المسلمون على انه لا تؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا اصبعهما ويؤخذ ايهما اليمنى باليمن والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شئ من اعضاء اليمنى الا باليمنى ولا اليسرى الا باليسرى اه **(قوله)** ولا قود عندنا الخ فيجب الارش في ماله حالا جوهرة **(قوله)** في طرفي رجل وامرأة عبارة القدورى ولا قصاص بين الرجل والمرأة في ادون النفس الخ ومفاده ان المراد بالطرف مادون النفس فيشمل السن والعين والاذن والاقف وتحوها وهو مفاد الدليل الآتى وفي الكفاية فان قيل قوله تعالى والعين والعين والاذن بالاذن مطاق يتناول مواضع النزاع قلنا قد خص منه الحربى المستأمن والعام اذا خص يجوز تخصيصه بخبر الواحد اه وفي الشرع نبلاية عن المحيط قيل لايجرى القصاص في الشجاج بين الرجل والمرأة لان مبتاه على المساواة في المنفعة والقيمة ولم توجد وقيل يجرى ونص عليه محمد في المبسوط لان في قطع الاطراف تفويت المنفعة والحق الشين وقد تفاوتوا وليس في هذه الشجاج تفويت منفعة وانما هو الحق الشين وقد تساوى فيه اه واقتصر في الاختيار على الثانى فتأمل **(قوله)** به دليل الخ قال الزبلي ولنا ان الاطراف يسلك بها ماسلك الاموال لانها وقاية الانفس كالاموال ولا ممانلة بين طرفي الذكر والاثني للتفاوت بينهما في القيمة بتقويم الشارع ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين للتفاوت في القيمة وان تساوى فيها فذلك بالحزر والظن وليس يبين فصار شبهة فامتنع القصاص بخلاف طرف الحرين لان استواءها متيقن بتقويم الشرع وبخلاف الانفس لان القصاص فيها يتعلق بازهاق الروح ولا تفاوت فيه اه وبه يحصل الجواب عن قول الامام الشافعى الآتى حيث الحق الاطراف بالانفس **(قوله)** قلت هذا هو المشهور وهو المذكور في الشروح والمستفاد من اطلاق المتن فكان هو المعتمد وقد ذكر في الكفاية الفرق بين عدم جواز استيفاء الناقص بالكامل هنا وبين جوازه فيما يأتى اذا كان القاطع اشل او ناقص الاصابع بما حاصه ان نقصان هنا اصيل فيمنع القصاص لفوات محله وفيما يأتى كان التساوى ثابتا في الاصل والتفاوت بأمر عارض **(قوله)** ولا بين عبدين فلصاحب العبد الاعلى اختيار الاستيفاء من الأدنى ط **(قوله)** وطرف المسلم والكافر اى وطرف الكافر اى الذى سياتى من متساويان فيجرى فيها القصاص وكذا بين المرتين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتائيتين جوهرة **(قوله)** ولا في قطع يد الخ اى بل فيه حكومة عدل اتقانى **(قوله)** لما مر اى من امتناع رعاية الممانلة ط **(قوله)** ولا في جاشة برئت لان البرء نادر فيفضى الثانى الى الهلاك ظاهرا هداية والجاشة هى التى تصل الى البطن من الصدر والظهر والبطن فلاقصاص لانتفاء شرطه بل يجب ثلث الدية ولا تكون الجاشة في الرقبة والحلق واليدان والرجلين

فعد ابن يوسف تجب حكومة عدل الألم اى أجر القلاع والطبيب اه وسحققه (وتؤخذ الثانية بالثنية والناث بالناث ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا الاسفل بالا على) مجتبى والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثله (ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة) طرفي (حر وعبد) طرفي (عبدين) لتعذر الممانلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال قلت هذا هو المشهور لكن في الوقايع لو قطعت المرأة يدرجل كان له القود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبدين واقراء القهستاني والبرجندى (وطرف المسلم والكافر سياتى) للتساوى في الارش وقال الشافعى كل من يقتل به يقطع به وما لا فلا (ولا في قطع يد من نصف الساعد) لما مر (ولا في جاشة برئت) فلم يبرأ



والصواب ثلثة كواقع في الكفاية قال في المغرب الملهة لحة مشرفة على الخلق وقوله من تسحر  
بسويق لا بد ان يبقى بين اسنانه ولهاثة شئ كأنه تصحيف لثاته وهى لحات اصول الانسان اه  
**(قوله)** وبه أخذ صاحب الكافي اى بالقول بالبرد وعليه مثنى شراح الهداية وعزوه الى  
الخيرية والمبسوط وتبعهم في الجوهره والتبيين ولم يتعرضوا للقول بالقطع اصلا بل قالوا لا يتلع  
وانما ترد مع أنه في الهداية قال ولو قلع من أصله يقطع الثاني فيماتلان وكان الشراح لم  
يرتضوا به لكن مثنى عليه في مختصر الوقاية والملتقى والاختيار والدرر وغيرها ونقل  
الطوري عن المحيط ان في المسئلة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسي انه قال يذنب اختيار البرد  
خصوصا عند تعذر القلع كما كانت اسنانه غير مفلجة بحيث يخاف من قلع واحد ان يتبعه غيره  
او ان تفسد اللثة اه قلت يؤيده ما في شرح مسكين عن الخلاصة النزع مشروع والاختزال بالبرد  
احتياط اه **(قوله)** قال المصنف (الح) لم أره في المنع ولا في المجتبى **(قوله)** كما تبرد الى ان يتساوى ان  
كسرت) هذا اذا لم يسود الباقي وان اسود لا يجب القصاص فان طلب المجتبى عليه استيفاء قدر  
المكسورة وترك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن لاقصاص فيه خاتية  
وساوى في كتاب الديات وفي البرازية قال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما يبرد بالبرد اذا  
كسر عن عرض املو عن طول ففيه الحكومة اه شربلاية وفي التارخانية ان كسر مستويا يمكن  
استيفاء القصاص منه اقصر والا فليه ارض ذلك في كل سن خمس من الابل أو البقر اه فليقتده  
ايضا بما اذا أمكن فيه المساواة وفي الخاتية ضرب سن رجل فاسود فزعهما آخر فعلى الاول ارض تام  
خمسائة وعلى الثاني حكومة عدل اه وفيها كسر ربع سن رجل وربع سن الكسر مثل سن المكسور  
ذكر ابن رستم انه يكسر من الكسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذا الوقطع  
اذن انسان أو يده وأذن القاطع أو يده أطول اه \* (تنبيه) \* قال في الخلاصة ولو كسر بعض السن  
فسقط الباقي لا يجب القصاص في المشهور من الرواية ولو ضربها فتحركت ولم تتغير فقلعها آخر فعلى  
كل حكومة عدل اه **(قوله)** فان لم تثبت يقتص ) اى فيما اذا قلعت وذكر في المجتبى ايضا انه  
اذا كسر بعضها ينتظر حولا فاذا لم تتغير تبرد وكذا ذكر فيما اذا تحركت ينتظر حولا فان  
احمرت أو اخضرت أو اسودت تحجب دينها في ماله قال وفي الاصفرار اختلاف المشايخ **(قوله)**  
وقيل يؤجل الصبي ) عبارة المجتبى والاصل عندنا انه يستأنى في الجنائيات كلها عمدا كان او خطأ  
ومحمد ذكر الاستيناء في التحريك دون القلع واختلف في القلع قال القدوري يستأنى الصبي دون  
البالغ وقيل يستأنى فيهما اه ونقل ط عن الظهيرية ان ضرب سن رجل فسقط ينتظر  
حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المجرى والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ  
نادر اه وسبق له الشارح في الشجاج عن الخلاصة والنهاية وبأنى تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى  
**(قوله)** فلومات الصبي في الحول برى ) اى لومات الصبي قبل تمام السنة فلاشئ على الجنائيات  
عند ابى حنيفة مجتبى **(قوله)** وكذا الخلاف (الح) قال في المجتبى اذا استأنى في التحريك فلم يسقط  
فلاشئ عليه وقال ابو يوسف يجب حكومة عدل الأمل اى اجر القلاع والطبيب وان سقط  
يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ فان قال الضارب سقط لابضرقى فالقول للمضروب  
استحسانا اه زاد في التارخانية وليس هذا في شئ من الجنائيات الا في السن للآخر فان

وبه أخذ صاحب الكافي  
قال المصنف وفي المجتبى  
وبه يقتض (كما تبرد) الى أن  
يتساوى (ان كسرت) وفي  
المجتبى ويؤجل حولا فان  
لم تثبت يقتص وقيل يؤجل  
الصبي لا البالغ فلومات  
الصبي في الحول برى وقال  
ابو يوسف فيه حكومة  
عدل وكذا الخلاف اذا  
أجل في تحريكه فلم يسقط

قوله وربع سن الكاسر  
قول الظاهر ان لفظة  
ربع زائدة اه مؤلفه

ظهيرية اه (قوله والاذن) اى كلها وكذا بعضها ان كان للقطع حد يعرف تمكن فيه الممانلة والاسقط القصاص اتقانى ولو كانت اذن القاطع صغيرة او خرقاه او مشقوقة والقطوعة كبيرة او سالمة خير المجنى عليه ان شاء قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل تأخرانية (قوله وكذا عين الخ) ولو كبيرة بصغيرة وعكسه وكذا يقتص من العيني باليسرى لبالعكس بل فيه الدية خلافا للخنائية ولو ذهب ببياضها ثم ابصر فلا شئ عليه اى ان عادى كان فلو دونه حكومة كالأول بوضت مثلاً كما في القهستانى عن الذخيرة درمىنى اقول قوله وكذا يقتص الخ في القهستانى خلافه والذي في الخنائية هو ما يذكره عن المجتبى قريباً وفي الجوهره اجمع المسلمون على انه لا تؤخذ العين العيني باليسرى ولا اليسرى بالعيني اه وبأنى تمامه قريباً فتنبه (قوله فزال ضوءها) قال بعضهم يعرف ذلك اذا اخبر رجلان من اهل العلم به وقال ابن مقاتل بأن لا تدمع اذا قولت مفتوحة للشمس (قوله فيجعل الخ) هذه الحادثة وقعت في زمن عثمان رضى الله تعالى عنه فشاوور الصحابة فلم يجيبوه حتى جاء على وقضى بالقصاص وبين هكذا ولم ينكر عليه فاتفقوا عليه معراج (قوله بمرأة) بكسر الميم ومد الهزمة آله الرؤية ورأيت بخط بعض العلماء ان المراد بها هنا فولاذ صقيل يرى به الوجه لا المرأة المروفة من الزجاج (قوله وعن الثانى الخ) عبارة المجتبى ولو فقعاً عن حوالا والحول لا يضرب بصره يقتص منه والافقيه حكومة عدل م عن ابن يوسف لا قصاص في فقي العين الحولاء مطلقاً وظاهره ترجيح الاول وعليه اقتصر في الخائية نقلاً عن الحسن لكن قال قبله بورة ولا قصاص في عين الاحول وظاهره الاطلاق وعادته تقديم ماهو الاشهر فلذا اقتصر عليه الشارح وكذا ظاهر كلام الشرنبلالية الميل فافهم \* (تنبيه) \* ضرب عين انسان فايضت بحيث لا يبصر بها لا قصاص فيه عند عامة العلماء لتعذر الممانلة فقتاعين رجل وفي عين الفاقى بياض ينقصها فالرجل ان بقى البياض او أن يأخذ أرض عينه جنى على عين فيها بياض يبصر بها وعن الجانى كذلك فلا قصاص بهما وفي العين القائمة الذاهب نورها حكمة عدل وكذا الوجه بها فايض بعض الناظر أو اصابها قرحة اوريج او سبل او شئ مما يهيج بالعين فنقص من ذلك تأخر خائية (قوله كوضحة) هى التى توضح العظم اى تظهره وكذا يجب القصاص فيما دونها في ظاهرها الرواية كاسيائى في الشجاج (قوله الاالسن) استثناء متصل او منقطع فان الابطاء اختلفوا فقيل أنه عصب يابس لانه لم يحدث ويغو بعد تمام الحلقة وقيل عظم وكانه وقع عند صاحب الهداية أنه عظم حتى قال والمراد منه غير السن وعليه بالاستثناء متصل والفرق بينه وغيره امكان المساواة بأن يرد بالمرد معراج وعناية (قوله لماصر) اى من اتحاد المنفعة وفيه اشارة الى انها اصلية سليمة في القهستانى آل للعهد اى سن اصلية فلا قصاص في السن الزائدة اه اى بل فيها حكومة عدل كما في التأخر خائية وفيها ايضا الوسن الجانى سواداه او صفراء او حمراء او خضراء ان شاء المجنى عليه اقتص او ضمنه ارش سنه خمس مائة ولو للمعب سن المجنى عليه فلا الارش حكومة عدل ولا قصاص (قوله موضع اصل السن) بدل مما قبله ط (قوله ويسقط ما سواه) اى ما كان داخل في اللحم (قوله اذربما) تفسد لهماه (اى لى لوقع والتعير باللهاء وقع في النهاية وتبعه الزيلعى والمصنف والشارح

والاذن و) كذا (عين) ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه فطن رطب وتقابل عنه بمرأة سخمة ولو قلعت لا قصاص لتعذر الممانلة في المجتبى فقتاعين ويسرى الفاقى ذاهبة اقتص منه وترك أعمى وعن الثانى لا قود في فقي عين حوالا (و) كذا هو ايضا (في كل شجة يراعى) ويتحقق (فيها الممانلة) كوضحة (ولا قود في عظم الا السن وان تفاسوتا) طولاً او كبراً لماصر (فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى اللحم) (موضع اصل السن) ويسقط ما سواه لتعذر الممانلة اذربما تفسد لهماه

القطع فلو اقر أنه سرق مال الغائب توقف على حضوره ومخاصمته \* (تنبيه) \* زاد الحموى ثامنة  
وهي اشتراط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص قال ابو السعود ويزاد تاسعة وهي جواز  
الاعتياض في القصاص بخلاف حد القذف حتى لو دفع القاذف بالمال المقذوف ليسقط حقه  
فانه يرجع به اه اقول ويزاد عاشره وهي صحة رجوعه عن الاقرار في الحد **(قوله لا يضمن**  
**اجبا)** لانه شغل ملكه كما لو قصد اخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن منع عن القنية وفي  
معراج الدراية ومن نظر في بيت انسان من ثقب اوشق باب او نحو فطعن صاحب الدار  
بنخبة او رماه بحصاة ففقا عينه يضمن عندنا وعند الشافعي لا يضمن لما روى ابو هريرة  
رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لو ان امرأ اطاع عليك بغير اذن فحذفته  
بحصاة وفقت عينه لم يكن عليك جناح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في العين نصف الدية  
وهو عام ولان مجرد النظر اليه لا يبيح الجناية عليه كالم نظر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته  
ونظر فيه او نال من امرأته مادون الفرج لم يجز قلع عينه ولان قوله عليه الصلاة والسلام لا يجل  
دم امرئ مسلم الحديث يقتضى عدم سقوط عصمته والمراد بما روى ابو هريرة المبالغة في الزجر  
عن ذلك اه ومثله في طعن الشئني وقوله وكما لو دخل بيته الخ مخالف لما ذكره الشارح الا ان  
يحمل ما ذكره على ما اذا لم يمكن تحيته بغير ذلك وما هنا على ما اذا امكن فليتأمل والله تعالى اعلم

لا يضمن اجبا انما الخلاق  
فيمن نظر من خارجها  
والله تعالى اعلم

باب القود فيما دون النفس

باب القود فيما دون النفس

( وهو في كل ما يمكن  
فيه رعاية حفظ المثة )  
وحينئذ ( في قاطع اليد  
عدا من الفصل ) فلو  
القطع من نصف ساعد  
او ساق او من قصبة  
أنف لم يقد لامتناع حفظ  
المثالة وهي الاصل في  
جريان القصاص ( وان  
كانت يده اكبر منها )  
لأتحاد المنفعة ( وكذا )  
الحكم في ( الرجل والمران

لما فرغ من بيان القصاص في النفس اتبعه بما هو بمنزلة التبع وهو القصاص في الاطراف عناية ثم اعلم  
انه لا يقاد جرح الا بعد برئه خلافا للشافعي كسأني آخر الشجاج **(قوله رعاية حفظ المثة)**  
الاولى الاقتصار على المتن فان الرعاية الحفظ **(قوله في قاطع اليد)** اي سواء حصل الضرب بسلاح  
او غيره لما قدمه انه ليس فيادون النفس شبه عمد **(قوله من الفصل)** وزان مسجدا حدم فاصل  
الاعضاء مصباح **(قوله من نصف ساعد الخ)** المراد به الا يكون من المفصل **(قوله او من قصبة**  
**أنف)** أي بمن عطف على من الاولى لا على ساعد لانه لا قصاص بقطع القصبة كلها او نصفها لانه  
عظم كما في الجوهره **(قوله لا امتناع حفظ المثة)** لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني او يقع خلل  
فيه زائد ط **(قوله وان كانت يده اكبر منها)** اي من المقلوطة وهذا بخلاف ما اذا شجعه موضحة  
فأخذت الشجة ما بين قرني المشجوج ولا تأخذ ما بين قرني الشاج لكبر رأسه حيث اعتبر الكبر  
وخير المشجوج بين الاقتصار بمقدار شجته وبين اخذ اشر الموضحة لان المعبر في ذلك الشين  
وبالاقتصار بمقدارها يكون الشين في الثانية اقل وتأخذه ما بين قرني الشاج زيادة على حقه فانفتت  
المثالة صورة ومعنى فان شاء استوفاهما عن غيرهما وقيد بالكبر لانه لا يقطع الصحيحة  
اماليد الكبيرة والصغيرة فتفتتاهما لا تختلف عناية وغيرها وقيد بالكبر لانه لا يقطع الصحيحة  
بالشلاء ولا اليدين باليسرى وعكسه كما في الجوهره وبأنى تمامه **(قوله والمران)** هو مالان  
من الانف واحترزه عن القصبة كما في مرقال ط واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الارنية حكومة  
عدل على الصحيح خزانة المقتين وان كان أنف القاطع اصغر خير المقتوع انه الكبير ان شاء  
قطع وان شاء اخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع الانف اخشم لا يجب الرجح او اصرم  
الانف او بافقه نقصان من شيء أصابه فان المقتوع مخير بين القطع وبين اخذ دية أنفه

السقوط اذا لمعنى لعدم جوازه الا ذلك ( قوله عفو الولي عن القاتل افضل ) وببرأ القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانهما حق الوارث يرى ( قوله لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود ) أي لا تكفيه التوبة وحدها قال في تبيين المحارم واعلم ان توبة القاتل لا تكون بالاستغفار والتدابة فقط بل يتوقف على ارضاء اولياء المقتول فان كان القتل عمدا لابدان يمكنهم من القصاص منه فان شأوا قتلوه وان شأوا عفوا عنه مجانا فان عنه كفته التوبة اه ملخصا وقدما آتفا انه بالعفو عنه ببرأ في الدنيا وهل ببرأ فيما بينه وبين الله تعالى هو بمنزلة الدين على رجل ثقات الطالب وابرائته الورثة ببرأ فيما بقي عمافي ظلمه المتقدم لا ببرأ القاتل لا ببرأ عن ظلمه وببرأ عن القصاص والدية تاترخانية اقول والظاهر ان الظلم المتقدم لا يستقط بالتوبة لتعلق حق المقتول به واما ظلمه على نفسه باقدمه على المعصية فيسقط بها تأمل وفي الحامدية عن فتاوى الامام النووي مسألة فيمن قتل مظلوما فاقص وارثه او عفا على الدية او مجانا هل على القاتل بعد ذلك مطالبة في الآخرة الجواب طواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الآخرة اه وكذا قال في تبيين المحارم ظاهر بعض الاحاديث يدل على انه لا يطالب وقال في مختار الفتاوى القصاص مخصص من حق الاولياء واما المقتول فيخاصمه يوم القيامة فان بالقصاص ما حصل فائدة للمقتول وحقه باق عليه اه وهو مؤيد لما استظهرته ( قوله وفرق لفقيه اه ) أي بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص حموى قال في الهندية واذ قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله ان يقتله قصاصا قضى القاضي به او لم يقض اه ط ( قوله يجوز القضاء بعلمه في القصاص ) مبنى على ان القاضي يقضى بعلمه في غير الحدود والقنوى اليوم على عدم جواز القضاء بعلمه مطلقا حموى اه ط وسيد ذكره الشارح في اول جنابات المملوك ( قوله القصاص بورث ) سيأتي بيانه في اول باب الشهادة في القتل ( قوله لا الحد ) شمل حد القذف وهو محمول على ما بعد المرافعة واما قبلها فهو جائز وفي الحاوي اذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط واذ عفا المقتوف عن القاذف عفوه باطل وله ان يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقذفني او كذب شهودي فانه يصح كافي البحر عن الشامل والمراد من بطلان العفو انه اذا عفا وطلبه حد لان العفو كان لغوا فكأنه لم يخاصم الى الآن وليس المراد ان الامام له ان يقيمه بعد ذهاب المقتوف وعفو افاده ابو السعود في حاشية الاشباه ط ( قوله بخلاف الحد ) فان القدام يمنعه والتقدم في الشرب بذهاب الریح وفي حد غيره بمضى شهر وقدمضى في الحدود ط ( قوله لا الحد ) فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم اما قبل الوصول اليه والتبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم ليطلقه لان الحد لم يثبت كما في البحر وفي اليرى قال الاكمل في حديث اشفعوا تؤجروا ولا يتاول الحديث الحدود فتبقى الشفاعة لارباب الحوائج المباحة كدفع الظلم او تخليص خطأ واما لهما وكذا العفو عن ذنب ليس فيه حد اذا لم يكن المذنب مصرا فان كان مصرا لا يجوز حتى يرتدع عن الذنب والاصرار اه ومثله في حاشية الحموى عن شرح مسلم للامام النووي ( قوله السابعة الخ ) قال في الاشباه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعق الامة وحرمتها الاصلية وفيما تمحض لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار اه ( قوله سوى حد القذف ) وكذا حد السرقة لا تقدم في محله ان طلب المسروق منه المال شرط

(القطع)

\* عفو الولي عن القاتل افضل من الصالح والصالح افضل من القصاص وكذا عفو المجروح \* لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود وهبانية \* الامام شرط استيفاء القصاص كاحدود عند الاصوليين وفرق الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة الحدود تدرا بالشبهات كاحدود القصاص الا في سبع \* يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود \* القصاص بورث والحد لا يصح عفو القصاص لا الحد \* التقدم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف \* وبثبت باشارة اخرج وكتابتته بخلاف الحد تجوز الشفاعة في القصاص لا الحد \* السابعة لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف اه وفي الفقيه نظر باب دار رجل فقتل الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكنه تحيته من غير فقها وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو ادخل رأسه فرماه بحجر فقتلها



اجماعا سراجية ولو قتل في البيت لا يقتل ٤٨٣ فيه ذكره المصنف في الحج (ولو قال اقتلني فقتله) بسيف (فلا

قصاص وتجب الدية في ماله  
في الصحيح لان الاباحة  
لا تجري في النفس وسقط  
القود لشبهة الاذن وكذا  
لو قال اقتل اخي أو اخي أو  
أبي فقتله الدية استحسانا  
كما في البرائة عن الكفاية  
وفيها عن الوقعات لوابنه  
صغيرا يقتص وفي الحانية  
بتك دمي بفس أو بألف  
فقتله يقتص وفي اقتل أبي  
عليه دية لوابنه وفي اقطع  
يده فقطع يده يقتص وفي  
شج اخي فشجه لاشئ عليه  
فان مات فعليه الدية (وقيل  
لا) تجب الدية ايضا ويحجه  
ركن الاسلام كما في العمادية  
واستظهره الطرسوسي  
لكن رده ابن وهبان  
(كألو قال اقتل عبيدي أو  
اقطع يده ففعل فلا ضمان  
عليه) اجماعا كقوله اقطع  
يدي أو رجلي وان سرى  
نفسه ومات لان الاطراف  
كالا موال فصح الامر ولو  
قال اقطعه على ان تعطيني  
هذا الثوب أو هذه الدراهم  
فقطعت يجب ارش اليد  
لا القود وبطل الصلح  
برازية (فروع) \* هبة  
القصاص لغير القتال  
لا تجوز لانه لا يجري فيه  
التملك

يقام عليه الحد فيه (قوله ولو قتل في البيت الحج) ومثله سائر المساجد لان المسجد يصان عن مثل  
ذلك اه رحمتي (قوله بسيف) قيد به لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتله بمقتل فالدية على  
العاقلة ط (قوله في الصحيح) وبه جزم في عمدة المفتي بل في مختصر المحيط انه بالاتفاق كما في  
شرح الوهبانية (قوله وسقط القود) كالاستدراك على قوله لان الاباحة لا تجري في النفس  
فان المتبادر منه القصاص (قوله وكذا لو قال) اي وكان هو الوارث (قوله لو ابنته صغيرا  
يقتص) اي قياسا والظاهر ان الصغير غير قيد ومثله الاخ وعبرة البرازية وفي الوقعات اقتل  
اخي وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعها عليه القصاص ولو قال اقتل اخي فقتله  
وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية  
وسوى في الكفاية بين الابن والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان  
تجب الدية وفي الايضاح ذكر قريبا منه اه (قوله فقتله يقتص) لانه بيع باطل وهو ليس بأذن  
بالقتل فليس كقوله اقتلني ط (قوله وفي اقطع يده يقتص) لان ولاية الاستيفاء ليست له بل  
للاب فلم يكن امره مسقطا للقصاص رحمتي تأمل (قوله وفي شج اخي الحج) هذه المسئلة لم  
أرها في الحانية بل هي مذكورة في المجتبى ونصه ولو أمره ان يشجه فشجه فلا شئ عليه فان مات  
منها كان عليه الدية اه والضميم في شجه يحتمل عوده على الأمر او على الابن المذكور في  
المجتبى قبله والثاني هو مافهمه الشارح لكن فيه انه لا يظهر الفرق بين القطع والشجة  
فليتأمل (قوله وقيل لا الحج) مقابل قوله وتجب الدية في ماله في الصحيح (قوله وان سرى  
نفسه ومات) عزاء في التارخانية الى الشيخ الاسلام وفيها عن شرح الطحاوي قال لا يخرق قطع  
يدي فان كان بعلاج كما اذا وقعت في يده اكلة فلا بأس به وان من غير علاج لا يحل ولو قطع في  
الخالين فسرى الى النفس لا يضمن اه (قوله ولو قال اقطعه) اي الطرف المفهوم من الاطراف  
(قوله وبطل الصلح) اي ما رضى به بدلا عن الارش \* (تنبيه) \* قال في الفصل ٣٣ من جامع  
الفصولين وقد وقعت في بخارى واقعة وهي رجل قال لا يخرام السهم الا حتى آخذه فرمى  
اليه فاصاب عينه فذهبت قال خ لم يضمن كما لو قال له اجن على جفني وهكذا أفنى بعض  
المشايخ به وقاسوه على ما لو قال اقطع يدي وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب القود ولا  
شك انه تجب الدية في ماله لانه ذكر في الكتاب لو تضارب بالوكز فذهبت عين احدهما يقادلو  
امكن لانه عمد وان قال كل منهما لا خردهه وكذا الوارز على وجه الملاعبة او التعميم فاصابت  
الحشبة عينه فذهبت يقاد ان امكن اه وقال العلامة الرملي في حاشيته عليه اقول في  
المسئلة قولان قال في مجمع الفتاوى ولو قال كل واحد صاحبه ددهه ووكر كل منهما صاحبه  
وكسر سنه فلا شئ عليه بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الحانية اه والذي ظهر في  
وجه ما في الكتاب انه ليس من لازم قوله ددهه اباحة عينه لاحتمال السلامة مع المضاربة  
بالوكزة كاحتمالها مع رمي السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله ددهه صريحا في اتلاف  
عضوه بخلاف قوله اقطع يدي او اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به ان  
الاطراف كالا موال يصح الامر فيها تأمل اه (قوله لغير القتال) وكذا القتال لوجود العلة  
فيه افاده الحموى وانظر هل يسقط القصاص في الصورتين ط والظاهر انه لا يتوقف في عدم

فقتله المشهور عليه (عمدأجيب الدية) في ماله (ومثله الصبي والدابة) الصائفة وقال الشافعي لأضبان في الكل لأنه لدفع الشر (ولو ضرب به الشاهر فأنصرف) وكف عنه على وجه لا يريد ٤٨٢ ❦ ضربه ثانياً (فقتله الآخر) أي المشهور عليه وغيره.

المصر في الطريق ليلحقه الغوث قالوا فان كان عصا لا يلبث يحتمل ان يكون مثل السلاح عندها هدية (قوله قتلته المشهور عليه) أي أو غيره دفعا عنه زيلعي وفي الكفاية ولو ترك المشهور عليه قتله بأنهم (قوله عمدا) أي بمحدود ونحوه وكذا شبه العمدا بالولي (قوله نجب الدية) أي لالقصاص لوجود المبيح وهو دفع الشر وتماحه في الهداية (قوله ومثله الصبي والدة) أي مثل الجنون في وجوب الضمان لكن الواجب في الصبي الدية أيضا وفي الدابة القيمة وذكر الرمي انه لو كان الجنون والوصي عبدا قالوا واجب القيمة كالدابة المملوكة تأمل اهـ اقول وفي النهاية مانصه واجمعوا على انه لو كان الصائل عبدا أو صيدا الحرم لا يضمن كذا ذكره الامام القزويني اهـ ومثله في المعراج وذكر الفرق بينهما وبين الدابة العلامة الاتقاني في غاية البيان عن شرح الطحاوي فراجع (قوله أو غيره الخ) لاحاجة اليه وليس بمحمل وهم حتى يقويه بالثقل فتدبر ط (قوله عذبت عصفته) فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصا معصوما مظلوما فيجب عليه القصاص زيلعي (قوله مادام شاهر السيف) أي مع قصد الضرب (قوله ليلا) مفهومه انه لو نهار ليس له قتله لانه يلحقه الغوث بالصرخ (قوله دون مالك) أي لاجل مالك غايه وغيرها (قوله وكذلك قتله قبل الاخذ الخ) قال في الحانية رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا يتقرب حائله او حائل غير وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اهـ (قوله وفي الصغرى الخ) يريد به تقييد ما أطلقه المتون والشروح مع انها لا تقيد بما في الفتاوى قال المسائت في آخر قطع الطريق ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتاله عليه وقال في المنع عن البحر استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوي عشرة حمله ان قاتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك واسم المال يقع على القليل والكثير اهـ سائحاني (قوله بزازية) ونصا في كتاب الوصايا قتله صاحب الدار ورهن على انه كبره قدمه هدر وان لم تكن له بيته ان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان متهم به في القياس يقتص وفي الاستحسان نجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أوردت شبهة في القصاص لا المال اهـ (قوله مع ذلك) لاحاجة اليه ط (قوله لقد تدرى على دفعه الخ) انظر ما اذا لم يقدر المسلمون والقاضي كاهو مشاهد في زماننا والظاهر انه يجوز له قتله لعموم الحديث ط (قوله مباح الدم) بأن قتل اوزي ومثله ما لو شرب الخمر او فعل غيره مما يوجب الحد كما ذكره العلامة السندي في المنسك المتوسط وصرح بأن المرتد كذلك لكن قدمنا آخر كتاب الحج عن المتفق بالنون انه يعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم واقتل ونقله القاري في شرح المنسك عن التنف وذكر انه مخالف لاطلاقهم الا ان قال اباه المرتد عن الاسلام جناية في الحرم وهو الظاهر ثم ذكر عن البدائع ان الحربي لو اتجأ الى الحرم لا يقتل فيه ولا يخرج عندهما وقال ابو يوسف يباح اخراجه منه (قوله فيخرج من الحرم) أي يخرج هو بنفسه (قوله فيقتص منه) وكذا بخلاف في الحانية عن ابي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما وان فعل شيئا من ذلك في الحرم والقاضي (مباح الدم

التجأ إلى الحرم لم يقتل فيه (خلافًا للشافعي) ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج (بقام)  
من الحرم فينذ (يقتل) خارجه وأما فيها دون النفس فيقتص منه في الحرم أجماعاً (ولو أنشأ القتل في الحرم قتل فيه)

وقد منا انه لو عفا الجروح والاولياء ٤٨١ قبل موته صح استحسانا (وان مات) شخص (يفعل نفسه وزيد

وأسد وحية ضمن زيد  
ثلث الدية في ماله ان كان  
القتل (عمدا والا فعلى  
عاقلة) لان فعل الاسد  
والحية جنس واحد لانه  
هدر في الدارين وفعل زيد  
معتبر في الدارين وفعل  
نفسه هدر في الدنيا  
للعقبي حتى يأثم بالاجماع  
فصارت ثلاثة اجناس  
وفقاده ان يعتبر في المقتول  
التكليف ليصير فعله جنسا  
آخر غير جنس فعل  
الاسد والحية وان لا يزيد  
على الثالث لو تعدد قاتله  
لان فعل الكل جنس  
واحد ابن كمال (ويجب  
قتل من شهر سيفا على  
المسلمين) يعني في الحال  
كانص عليه ابن الكمال  
حيث غير عبارة الوقاية  
فقال ويجب دفع من شهر  
سيفا على المسلمين ولو  
بقتله ان لم يمكن دفع ضرره  
الابه صرح به في الكفاية اي  
لانه من باب دفع الصائل  
صرح به الشنقي وغيره  
ويأتي ما يؤيده (ولاشئ  
بقتله) بخلاف الجمل  
الصائل (ولا) بقتل (من)  
شهر سلاحا على رجل لئلا  
اونهارا في مصر او غيره  
اوشهر عليه عصا لئلا في

ما يقطع كز الرقبة والبرم منه اه والخ بالهمزة فالعجمة النقطع والضمير في منه للجرح (قوله  
وقدمه) الخ اي في هذا الفصل وشاربه الى قاطع آخر (قوله ضمن زيد ثلث الدية في ماله) لان  
العاقلة لا تحمل العمد وانما لم يقتض لماسر ويأتي من انه لا اقتصاص على شريك من لاقتصاص  
بقتله لعدم تجزیه (قوله فصارت ثلاثة اجناس) فكان النفس تلت بثلاثة افعال فالتالف  
بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية هداية (قوله وفقاده) اي مفاد التعليل (قوله  
ليصير فعله الخ) اذ لو كان غير مكلف لهدر في الدارين كفعل الاسد فيكون على زيد نصف الدية  
(قوله وان لا يزيد على الثلث لو تعدد قاتله) بأن كان مع زيد غيره فيشترك هو وغيره في الثلث  
واقول ذكر في متفرقات التآرخانية لو جرحه رجل جراحة وجرحه آخر جراحة ثم انضم  
اليه ما هو هدر فعلى كل واحد منهما ثلث الدية وثلثها هدر اه ومثله في الجوهره قيل جناية  
المملوك وفي تكملة الطوري ولو قطع رجل يده وجرحه آخر وجرح هو ايضا نفسه واقرسه  
سبع ضمن القاطع ربع الدية والجراح ربعه لان النفس تلت بثلاثيات اربعة ثلثان منها  
معتبران اه ومثله ما يأتي متسا آخر باب ما يحدثه في الطريق لو استأجر اربعة لحفر بئر  
فوقعت فمات احدهم سقط الربع ووجب على كل واحد الربع فظهر ان المقتول خلاف ما ذكره  
فتنه اقول ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى في زماننا فيمن جرح صبيا بسكين فيبطه  
فظهر بعض اعمانه فحى له بمن يحيط الجرح ويرد الامعاء فلم يمكنه ذلك الا بتوسيع الجرح  
فاذن له ابوالعسي بذلك ففعل ثم مات تلك الليلة فينبى ان يجب نصف الدية على الجراح في ماله  
لان الفعل الآخر ما يؤيده فكان هدر ا كسباني (قوله ويجب قتل من شهر سيفا) شهر سيفا  
كنع وشهره انتضاء فرقمه على الناس قاهوس (قوله على المسلمين) تنازع كل من يجب وشهر  
وعبارة الجاعم الصغير شهر على المسلمين سيفا قل حق على المسلمين ان يقتلوه ولاشئ عليهم اه  
وذكر ابو السعود عن الشيخ عبدالحى بحثا ان اهل الذمة كالمسلمين (قوله يعني في الحال) اي  
في حال شهره السيف عليهم قاصدا ضررهم لابعاد انصرافه عنهم فاه لا يجوز قتله كإباني (قوله  
كانص عليه ابن الكمال) اي على كونه حالا والاولى ان يقول كما اشار اليه لانه لم ينص عليه  
وانما اخذ بطريق الاشارة من قوله دفع فان الدفع لا بط فيه ط (قوله صرح به في الكفاية)  
ليس هذا في عبارة ابن الكمال وعبارة الكفاية اي انما يجب القتل لان دفع الضرر واجب اه  
وفي المearاج معنى الوجوب وجوب دفع الضرر لان يكون عين القتل واجبا (قوله ويأتي  
ما يؤيده) اي يؤيد ان المراد قتله اذ لم يمكن دفع ضرره الابه وذلك في عبارة صدر الشريعة  
الآتية قريبا وعبارة المتن بعدها (قوله ولاشئ بقتله) اي اذا كان مكلفا كما يعلم من قوله لا آتى  
وان شهر المجنون الخ ولم يكن عين القتل واجبا كان محتملا ان يكون القتل موجبا للضمان  
فصرح بعدمه افاده ابن الكمال (قوله ولا بقتل) معطوف على قوله لاشئ بقتله (قوله على  
رجل) اي قاصدا قتله بدلالة الحال لامرأها ولعبا فاده الزيلعي في الطلاق وافاده بهذه المسئلة  
ان الواحد كالمسلمين (قوله لئلا اونهارا الخ) لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل  
هداية اي ليس فيه مهلة للدفع بغير القتل (قوله اوشهر عليه عصا الخ) لان العصا الصغيرة  
وان كانت تلبث ولكن في الليل لما يلحقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير

في مصر اونهارا في غيره فقتله (٣١) (بن) (خا) المشهور عليه) وان شهر المجنون على غيره سلاحا

به القصاص وقال الشافعي يجب اذا والى على وجه لا تحتمله النفس عادة اه وتقل قبله انه شبه عمد  
 عن أبي حنيفة وعندها عمد (قوله كاسيجي) لم أره (قوله لو اعتاد الحق الخ) في الحانية ولو خفق  
 رجلا لا يقتل الا اذا كان خناقا معروفا خفق غير واحد فيقتل سياسة اه وعبارة الشارح قيل  
 كتاب الجهاد والابان خفق مرة لا يقتل ذكره بعد قول المصنف هناك ومن تكرر الحق منه في مصر  
 قتل به ومفاده ان التكرار يحصل بمرتين ثم هذا غير خاص بالحق لما قدمه في شبه العمدانه لا قود  
 فيه الا ان يتكرر منه فلا مام قتل سياسة (قوله لو بعد مسكه) اي بعدما وقع في يد الامام وان تاب  
 قبله قبلت مجي (قوله فلا قود فيه ولادية) وكذا لو ادخله في بيت وادخل معه سباعا واغلق عليه  
 الباب فقتله السبع وكذا لو نهشته حية او لسته عقرب وان فعل ذلك بصبي فعليه الدية تاترخانية  
 ونقل ط مثله عن الهندية وقوله فعليه الدية اي على عاقلة على حذف مضاف بدليل ما يأتي اذ لا  
 يصدق عليه قتل العمد على قول الامام تأمل وانظر ما للفرق بين الصبي والرجل وسذكر المصنف  
 قيل باب القسامة لو غصب صبيا حرافات بصاغة او نهش حية فديته على عاقلة الغاصب وعالله  
 الشارح هناك بانه متسبب وذكر أنه لو نقل الحر الكبير مقيدا ولم يمكنه التحرر عنه ضمن الخ  
 ومقتضاه عدم الفرق بين الكبير والصغير وهذا موافق للرواية التي ذكرها هنا عن البرازية  
 وسأتي تمام الكلام على ذلك هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو قوط صبيال خ) ذكره في التاترخانية  
 وذكر قبله ولو ان رجلا قوط صبيال او رجلا نم وضعه في الشمس فعليه الدية اه اي على عاقلة كما قدمنا  
 تأمل ولينظر ما للفرق بين الشمس وبين السبع فانه لا حكم لفعل كل منهما ما في كل هو متسبب بالقتل  
 والظاهر انه مفرغ على تلك الرواية (قوله فرسب) قال في المغرب رسب في الماء رسبا فقل من باب  
 طلب (قوله وغرق الخ) اي وعلم موته منه قال في التاترخانية ولوانه حين طرح رسب في الماء  
 ولا يدري مات او خرج ولم ير له اثر لا شيء عليه ما لم يعلم انه قد مات (قوله فعل عاقلة الدية) اي  
 مغلفة تاترخانية (قوله ولو سب ساعا الخ) وكذا لو كان جيدا السباحة تاترخانية (قوله لانه في  
 حكم الميت) فلو مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة ط (قوله  
 الا اذا كان يعلم الخ) تبع فيه المصنف في المنع وصوابه ان يقول وان كان يعلم القاتل انه لا يعيش  
 به فانه الذي رأته في الحانية والحلاصة والتاترخانية والبرازية (قوله شق بطه الخ) في  
 التاترخانية شق بطه واخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني وان  
 كان خطأ فاجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وان نفذت الى جانب آخر فثلاثها هذا اذا كان مما  
 يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا  
 اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيقتص بالعمد وتجب الدية بالخطأ اه ملخصا ولعل الفرق  
 بينه وبين من هو في النزاع ان النزاع غير متحقق فان المريض قد يصل الى حالة شبه النزاع بل قد  
 يظن انه قد مات ويفعله كالمتوفى ثم يعيش بعده طويلا بخلاف من شق بطه واخرج أمعاءه  
 فانه يتحقق موته لكن اذا كان فيه من الحياة ما يعيش معها يوما فانها حياة معتبرة شرعا كما مر  
 في الذبايح فلذا كان القاتل هو الثاني واما لو كان يضطرب اضطراب الموت من الشق فالحياة  
 فيه غير معتبرة اصلا فهو ميت حكما فلذا كان القاتل هو الاول هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله  
 الا اذا وجد ما يقطعه الخ) قال في المنع لان الجرح سبب ظاهر لموته في حال الموت عليه ما لم يوجب

كما سيجي وفيه لو اعتاد  
 الحق قتل سياسة ولا تقبل  
 توبته لو بعد مسكه كالساحر  
 وفيه (قطر جلا وطرحه  
 قدام اسدا وسبع فقتله فلا  
 قود فيه ولادية ويعزر  
 ويضرب ويحبس الى أن  
 يموت) زاد في البرازية وعن  
 الامام عليه الدية ولو قوط  
 صبيال أو قاه في الشمس أو  
 البرد حتى مات فعلى عاقلة  
 الدية وفي الحانية قطر رجلا  
 والقاه في البحر فرسب  
 وغرق كما ألقاه فعلى عاقلة  
 الدية عند أبي حنيفة ولو  
 سب ساعا ثم غرق فلا  
 دية لانه غرق بعجزه وفي  
 الاول بطرحه في الماء  
 (قطع عنقه وبق من  
 الخاقوم قليل وفيه الروح  
 فقتله آخر فلا قود فيه)  
 عليه لانه في حكم الميت  
 (ولو قتله وهو في حالة  
 النزاع قتل به) الا اذا  
 كان يعلم انه لا يعيش منه كذا  
 في الحانية وفي البرازية شق  
 بطه بمجددة وقطع آخر  
 عنقه ان توهم بقاء حيا  
 بعد الشق قتل قاطع العنق  
 والاقتل الشاق وعزر  
 القاطع (ومن جرح رجلا  
 عمدا فصار اذا فراق ومات  
 يقتص) الا اذا وجد ما يقطعه  
 كحز الرقبة والبره منه



المشاخ في لوقوعها الاصح انه لا يلزمه شيء لان الشرع لم يجعله من آلة القتل وسببه اه  
يرى عن حاوي القنية ولم يذكر ما اذا قرأه قتله بالاصابة بالعين فتأمل **(قوله)** ما يعمل به في  
الطين ) قال العيني المر بفتح الميم وتشديد الراء وهو خشبة طويلة في رأسها حديدة عريضة من  
فوقها خشبة عريضة يضع الرجل رجله عليها ويجفر بها الارض **(قوله)** بل قتله بظهره الخ  
وان أصابه بالعود فهي مسألة القتل بالمثل وقد مررت اول الكتاب معراج اى يكون شبه  
عمد وتقدم الكلام فيه **(قوله)** ان الاصح اعتبار الجرح الخ ) صرح بذلك في الهداية ايضا ولم  
يتعقبه الشراح فكان القتل عنها اولى لانها اقوى **(قوله)** فلا قود عند أبي حنيفة ) لانه لم يقصد  
ضربه بآلة جارحة ولو الجليه اقول وهذا موافق لما تقدم من تعريف العمد بأن يتعمد  
ضربه بآلة تفرق الاجزاء ويؤخذ منه انه لو قصد ضربه بالسيف في هذه الصورة يلزمه القود  
لحصول الجرح بآلة القتل مع قصد الضرب واما ما قدمناه عن المجتبي اول الكتاب من انه  
لا يشترط في العمد قصد القتل فمما انه بعد قصد ضربه بالمحدد لا يشترط قصد القتل فالشرط  
هو قصد الضرب دون القتل ثم لا يلزم من وجود القتل بالحدد كونه عمدا لانه قد يكون خطأ  
فإذا شرط قصد الضرب به وهنا اذا لم يقصد ضربه بالسيف لم يكن عمدا وان حصل القتل به  
**(قوله)** كالخنق متصل بقوله والا لا والخنق بكسر النون قال الفارابي ولا يقال بالسكون وهو  
مصد خنقه اذا عصر حلقه والخنق فاعله والخنق بالكسر والتخفيف ما يجنبه من حبل  
او وتر اه مغرب **(قوله)** خلافا لهما ) فنمدها فيه القود وفي الوولو الجية هذا اذا دام على  
الخنق حتى مات اما اذا تركه قبل الموت ينظر ان دام على الخنق بمقدار ما يموت منه الانسان  
غالبا يجب القصاص عندهم والا فلا اجاعاه وكذا في التعريق يشترط ان يكون المساء  
عظما بحيث لا يمكنه النجاة ليكون عندهم عمدا موجبا للقصاص فلو قليلا لا يقتل غالبا  
او عظما تمكن النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود وهو يحسن السباحة وهو شته عمد  
افاده في التارخانية وغيرها **(قوله)** ولو ادخله بيتا ) كذا اطلقه في التارخانية عن المحيط وفيها  
عن الظهيرية لوقيده وحبسه في بيت الخ والظاهر ان المعتبر عدم القدرة على الخروج سواء  
قيدته او لا **(قوله)** وقالنا نجب الدية ) في التارخانية عن المحيط والكبرى تجب عليه الدية وفيها  
عن الحائنة والظهيرية تجب على عاقلة فالظاهر ان الاول على حذف مضاف تأمل وفي  
الظهيرية والفتوى على قول ابي حنيفة انه لاشئ عليه وقال ط اول الكتاب وفي شرح الحموى  
عن خزانة المفتين ولو طرحه في بئر او من ظهر جبل اوسط لم يقتل به ولو طين على انسان بيتا  
حتى مات جوعا او عطشا لم يضمن وقال عليه الدية لانه سبب يؤدي الى التلف فيجب الضمان  
وهو المختار في زماننا المنع الظلمة من الظلم اه **(قوله)** عن محمد بن قباد ) بناء على انه يجب عنده في شبه  
العمد العود كما قتله في المعراج او على ان هذا عمد في التارخانية بقاديه لانه قتله عمدا وهذا  
قول محمد والفتوى انه على عاقلة الدابة اه والفرق بينه وبين ما اذا حبسه حتى مات جوعا  
حيث كان الفتوى على انه لاشئ عليه كما مر هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان اما هنا  
فقدمت غما وذلك ليس من لوازمه فضاء للفاعل كما افاده في الظهيرية **(قوله)** بخلاف قتله  
الخ ) فانه لا قود فيه قال الاثناني اذا والى الضربات بالسوط الصغير والعصا الصغيرة لا يجب

ما يعمل به في الطين (بقتص  
ان أصابه حد الحديد)  
او ظهره وجرحه اجاعا  
كافاه المصنف عن المجتبي  
(والا) يصبه حده بل  
قتله بظهره ولم يجرحه (لا)  
يقتص في رواية الطحاوي  
وظاهر الرواية انه يقتص  
بلا جرح في حديد ونحاس  
وذهب ونحوها وعزاه  
في الدرر لقاضيخان لكن  
نقل المصنف عن الخلاصة  
ان الاصح اعتبار الجرح  
عند الامام لوجوب القود  
وعليه جرى ابن الكمال  
وفي المجتبي ضرب بسيف  
في غمده فخرق السيف  
الغمدة وقاتله فلا قود  
عند أبي حنيفة (كالخنق  
والتعريق) خلافا لهما  
والشافعي ولو ادخله بيتا  
فمات فيه جوعا لم يضمن  
شيئا وقالنا تجب الدية ولو  
دفعه حيا فمات عن محمد  
بقاده به مجتبي بخلاف قتله  
بموالة ضرب السوط

فينة زيد اولى ( كذا في المشتمل معزيا لجمع الفتاوى ) قال ( ٤٧٨ هـ ) المجروح لم يجرحنى فلان ثم مات

ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت بعد الضرب الى السوق لا يصح الدفع ولو أقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والآخر على الموت بالضرب ففينة الصحة أولى كذا في البرازية ومشتمل الاحكام وبه أفق الفاضل أبو السعود اه كذا في تعارض البيئات للشيخ فاتم البغدادى وما ذكره المصنف هنا مثنى عليه أيضا في كتاب الشهادات قليل باب الاختلاف في الشهادة تبعا للبحر فتأمل ( قوله فينة زيد اولى ) لانهاقامت على قول صاحب الحق لاعلى النفى ط ( قوله ليس لورثته الدعوى ) لان الوارث يدعى الحق للميت او لاثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه لانه متناقض فكذا لا تصح دعوى من يدعى له ولو الجحى وقيد ذلك في كتاب القول لمن يقوله قال صاحب المحيط هذا اذا كان الجراح أجنيا فان كان وارثا لا يصح اه أقول الظاهر ان مناقته عن المحيط فيما اذا كانت الجراحة خطأ لانه يكون في المعنى ابراه لوارثه عن المال وقيد ط كلام المصنف بقوله مقيد بالقتل العمد واما اذا كان خطأ والمسئلة بمحالفاتها تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثها ويعد قوله لم يجرحنى اسقاطا للمال فلا ينفذ الا من الثلث اه ولم يعزه لاحد ( قوله وفي الدرر عن المسعودية الخ ) تكرار مع ما تقدم قليل قوله لا قود يقتل مسلم مسلما اه ح ( قوله على آخر ) أى على رجل آخر أجني عن المورث بقرينة ما بعده ( قوله وقدا كذبهم ) أى كذب الشهود كما في حاشية الاشياء عن مجموع النوازل ( قوله فبرهن ابنه على ابن آخر ) عبارة الاشياء فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه والصواب ما هنا ولذا قال البيروني ان ما في الاشياء خلاف المتقول فتنه ( قوله لقيامها على حرمانه الارث ) بيان للفرق بين ما اذا أقيمت البينة على أجني فلا تقبل كاتقدم وبين ما اذا أقيمت على ابن المجروح قال في الظهيرية ووجه ان البينة قامت على حرمان الولد الارث فلما اجزنا ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقلته اه ( قوله حتى اكله ) أى باختياره والاولى حتى شربه ( قوله ولم يعلم به ) وكذا اذا علم بالاولى ط ( قوله لا قصاص ولادية ) ويرث منه هندية ط ( قوله ولو أوجره الخ ) أى صبه في حلقه على كره وكذا لو ناوله وأكرهه على شربه حتى شرب فلا قصاص وعلى عاقلته الدية بتارخالية ثم قال وفي الذخيرة ذكر المسئلة في الاصل مطلقا بلا خلاف ولم يفصل ولا يشك على قول أبي حنيفة لان القتل حصل بما لا يجرح فكان خطأ العمد على مذهبه واما على قولهما فمنه من قال عندهما على التفصيل ان كان ما أوجر من السم مقدارا يقتل مثله غالبا فهو عمد والا فخطأ العمد ومنهم من قال انه على قولهم جميعا خطأ العمد مطلقا اه ملخصا وذكر السامخاني ان شيخة ابالسعود ذكر في باب قطع الطريق انه لو قتل بالسم قيل يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين ورجحه السمرقندي اه أى اذا جرمه او أكرهه على شربه كالابنخى ( قوله فلا يلزم الاتعزير والاستغفار ) أى لارتكابه معصية بتسببه لقتل النفس \* ( تنبيه ) \* أقر أنه أهلك فلانا بالدعاء أو بالسهم الباطنة أو بقرعة الانفال لا يلزمه شئ لانه كذب محض لانه يؤدى الى ادعاء علم الغيب المنفى بقوله تعالى ٢ لا يعلم الغيب الا الله ولم يوجد نص باهلا ك بهذه الاشياء وبالاقرار كاذبا لا يلزمه شئ كالأقر بنوة رجل هو أكبر من المقر سنا ولو أقر انه أهلك فلانا بقرعة اسما الله تعالى القهريه اختلف

المجروح ( ليس لورثته الدعوى على الجراح بهذا السبب ) مطلقا وقيل ان الجرح معروف عند القاضى او الناس قبل قتيه وفي الدرر عن المسعودية لو عفا المجروح او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا وفي الوهبانية جريح قال قتاني فلان ومات فبرهن وارثه على آخر انه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد كذبهم ولو قال جرحنى فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخر انه جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه الارث ( سقاء سماحقى مات ان دفعه اليه حتى أكله ولم يعلم به مات لا قصاص ولا دية لكنه يحبس ويعزرو لو أوجره ) السم ( ايجارا تجب الدية ) على عاقلته ( وان دفعه له في شربة فشربه ومات ) منه ( فكالاول ) لانه شرب منه باختياره الا أن الدفع خدعة فلا يلزم الاتعزير والاستغفار خانية ( وان قتله بجر ) بفتح الميم

٢ قوله لا يعلم الغيب الا الله

كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والتلاوة لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله اه مصححه ( المشايخ )

كاسر (والدية على عاقلة) اى القاتل ٤٧٧ ( فى الخطأ ولو قال ولى القتل بعد القتل ) اى بعد قتل الاجنبى ( كنت

أمرته بقتله ولا يئنه له )  
على مقاتله ( لا يصدق )  
ويقتل الاجنبى دور  
بخلاف من حفر بئرا فى  
دار رجل فبات فيها  
شخص فقال رب الدار  
كنت أمرته بالخفر صدق  
مجتبى يعنى لانه يملك  
استئنه للحال فيصدق  
بخلاف الاول لقوات  
الحل بالقتل كاهو القاعدة  
وظاهره ان حق الولى  
يسقط رأسا كالمومات  
القاتل حتف أنه ( ولو  
استوفاه بعض الاولياء  
لم يضمن شيأ ) وفى المجتبى  
والدرر دم بين اثنين فعفا  
أحدهما وقلته الآخر ان  
علم أن عفوا بعضهم يسقط  
حقه يقاد والا فلا والدية  
فى ماله بخلاف ممسك رجل  
ليقتل عمدا فقتل ولى  
القتل الممسك فعليه القود  
لانه مما لايشكل على الناس  
( جرح انسانا ومات )  
المجروح ( فأقام أولياء  
المقتول بئنه أنه مات بسبب  
الجرح وأقام الضارب بئنه  
أنه برى ) من الجرح  
( ومات بعد مدة فيئنه  
ولى المقتول أولى ) كذا  
فى معين الحكم معزيا  
للجواى ( أقام أولياء

غيرها فللزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة مايشمل الزوجية ككاسر وبه أفتى العلامة  
ابن السلبى فى فتاواه المشهورة فيمن قتل امرأة عمدا ولها زوج وابن صغير من غيره فأجاب للزوج  
القصاص قبل بلوغ الولد لكن يخالفه ما فى فتاوى العلامة الجانوقى حيث أفتى فيمن قتل عمدا  
وله بنت بالغة وابن صغير وأربع زوجات بأنه ينتظر بلوغ الابن لكون بعض الزوجات أجنبيات  
عنه أخذنا من عبارة الزيللى اه فليتأمل فى ذلك ( قوله كاسر ) أى أول الفصل ( قوله ولو  
قال الخ ) أفاد ان ولى القصاص له استيفاؤه بنفسه وأمر غيره به كاصرح به فى البرازية لكن  
ليس للغير استيفاؤه بئنه الموكل كاقدمناه عن القهستانى ( قوله اى بعد قتل الاجنبى ) مصدر  
مضاف الى فاعله ( قوله لا يصدق ) لان فيه اسقاط حق غيره وهو ولى القاتل الاول ( قوله  
كنت أمرته ) أى أمرت الاجنبى ( قوله يعنى الخ ) أفاده المصنف فى المنع وبه علل فى الظهيرية حيث  
قال لانه أخبر عما يملك ( قوله كاهو القاعدة ) وهى أن من حكى أمرا ان ملك استئنه للحال  
صدق والا فلا كالآخر وهى فى العدة انه راجعها صدق ولو بعدها فلا ان كذبه الا بيهان  
وهنا يملك استئنه الاذن بالخفر ولا يملك الاذن بالقتل لقوات محله وهو المقتول ( قوله  
وظاهره الخ ) أى ظاهر قول المتن ولو قتل القاتل أجنبى وجب القصاص الخ ان ولى المقتول  
الاول يسقط حقه رأسا أى يسقط من الدية كاسقط من القصاص مثل المومات القاتل بلا  
قتل أحد ووجه الظهور ان المصنف لم يتعرض لشي من ذلك وهو ظاهر لما تقدم من أن موجب  
العمد القود عينا فلا يصير مالا بالالتراضى ولم يوجد هنا ثم رأيناه فى التارخانية حيث قال فى  
هذه المسئلة واذ قتل القاتل بحق او بغير حق سقط عنه القصاص بغير مال وكذا اذا مات ( قوله  
ولو استوفاه الخ ) أى استوفى القصاص الواجب للجماعة وكان يئنه ذكر هذه المسئلة قبل قوله  
ولو قتل القاتل أجنبى فانها من متعلقات ما قبلها وقد ذكرها الشراح تأييدا لاصل الامام أن  
القصاص يثبت لكل على الكمال فقالوا والدليل عليه لو استوفى أحدهم لا يضمن للباقيين شيأ  
وللقاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجبا له لكان ضامنا باستيفاء الكل ( قوله دم بين اثنين )  
أى وجب لهما على آخر وعبرة الدرر من هنا الى قوله والا فلا وأما عبارة المجتبى فصها ولو كان  
الدم بين اثنين فعفا أحدهما وقلته الآخر فان لم يعلم بعفو شريكه يقتل قياسا لاستحسانا وان  
علم بعفوه فان لم يعلم بمجرمته وقال ظننت انه يحل قتل لا يقتل والدية فى ماله وان علم بالجرمة  
يقتل سواء قضى القاضى بسقوط القصاص فى نصيب الساكت أو لم يقض وهذا كمن أسك  
رجلا حتى قتله الآخر عمدا فقتل ولى القتل الممسك فعليه القصاص قضى القاضى يسقط  
القصاص عن الممسك أو لم يقض اه ( قوله بخلاف ) مرتبط بقوله والا فلا والممسك  
بالنصب مفعول قتل وفى تعبيره نوع خفاء ومؤداه ما قدمناه ( قوله مما لايشكل على الناس )  
أى لا يخفى عليهم ان الممسك لا يحل قتله بخلاف من غنا عنه أحد أولياء القتل فانه يخفى انه  
يسقط حق الباقي أولا بل فى الدرر عن المحيط انه مجتهد فيه فعند البعض لا يسقط القصاص  
بعفو أحدهما فصار ظنه شبهة ( قوله فيئنه ولى المقتول أولى ) هذا موافق لما ذكره صاحب  
الفتنة فى باب البيئتين المتضادتين وعالله بعضهم بأن بئنه الاولياء مثبتة وبئنه الضارب نافية  
لكنه يخالف لما ذكره صاحب الخلاصة فى آخر كتاب الدعوى بقوله رجل ادعى على آخر انه

المقتول البئنه على انه جرحه زيد وقلته وأقام زيد البئنه على أن المقتول قال ان زيدا لم يجرحنى ولم يقتلنى

وذكر الرمي ترجيح الرواية الاولى ( قوله استحسانا ) وفي القياس لا يملكه لان المقصود متحد وهو التشفى هداية ( قوله لانه يسلك بهاملك الاموال ) ولهذا يجوز ابو حنيفة القضاء بالنكول في الطرف اثنان ( قوله والصي كالعتوه ) اى اذا قتل قريب الصي فلا يه ووصيه مايكون لابي العتوه ووصيه فلا يه القود والصلح لا العفو وللوصى الصالح فقط وليس للاخ ونحوه شئ من ذلك اذ لا ولاية له عليه كقترناه في العتوه وفي الهندية عن المحيط اجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولاية الاستيفاء وبأى تمامه قريبا \* (تمه) \* افق الحانوتى بصحة صلح وصى الصغير على اقل من قدر الدية اذا كان القاتل منكرا ولم يقدر الوصى على اثبات القتل قياسا على المال لما في العمادية من ان الوصى اذا صلح عن حق الميت او عن حق الصغير على رجل فان كان مقرا بالمال أو عليه يته اوقضى عليه لا يجوز الصلح على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اه ( قوله وللشكبار القود الخ ) اى اذا قتل رجل له ولى كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا استوفى القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صفارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كما في جامع الصغار فليل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضى كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولان يوكل باستيفائه لان غيبة الموكل احتمال العفو بالقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضى كما في الخزانة والى انه لو كان القتل خطا لم يكن للكبير الاستيفاء حصه نفسه كما في الجامع قهستاني وقوله لا يشترط القاضى اى قضاؤه فمن له القصاص له أن يقتص سواء قضى به أولا كما في البرازية ( قوله خلافا لهما ) فعدها ليس لهم ذلك الا ان يكون الشريك الكبير أو الصغير نهاية وقاساه على ما اذا كان مشتركين كبيرين واحدهما غائب ( قوله والاصل الخ ) استدلال لقول الامام قال في الهداية وله انه حق لا يتجزى لثبوته بسبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع اى في الحال فيثبت لكل واحد كمالا كما في ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب ثابت اه واعترض سعدى كون السبب هو القرابة بأنه يثبت للزوج والزوجة والقرابة وأجاب الطورى بأنه على التغليب او بأن المراد بها الاتصال الموجب للارث ( قوله وامان ) اى امان المسلم الحربى ( قوله الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير ) قال في النهاية بأن كان العبد مشتركين صغير وأجنبى فقتل عبد ليس للاجنبى ان يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع الا ان يكون للصغير اب فيستوفيه حيث اه ثم قالنا قلاعن المبسوط لان السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد منها فان ملك الرقة يحتمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهو ما لا يحتمل التجزى وتماه فيه وظاه هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمناه آنفا عن القهستاني عن الاصل ان المراد بالاجنبى من كان شريكا في الملك لا في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما اجنبيان فللكبير القصاص لان السبب القرابة للمقتول وهو ما لا يتجزى وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من

مبحث شريف

استحسانا لانه يسلك بها مسلك الاموال ( والصي كالعتوه ) فيما ذكر ( وللشكبار القود قبل كبر الصغار ) خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يتجزأ اذا وجد سبه كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية انكاح وامان ( الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا ) يملك القود ( حتى يبلغ الصغير ) اجماعا زلي فليحفظ ( ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل ( العمد ) لانه يحقون الدم بالنظر لقاتله



أقرب منه فإن كان ثمة أقرب منه لم يملك الانكاح ايضا لان من يستحق الدم هو الذى يستحق مال  
المقتول على فرايض الله تعالى الذكر والاثنى في ذلك سواء حتى الزوج والزوجة وبه صرح  
الكرخى اه وفيه نظر لانه اذا قتل ابن المعتوه مثلا كان هو المستحق لدمه لانه المستحق للماله  
واذا كان للمعتوه أخ او عم ولا أب له كيف يقال ان الاخ او العم يستحق دم ابن المعتوه في حياة  
المعتوه مع انه لا ولاية له على المعتوه أصلا على ان وصى المعتوه الذى له الولاية عليه ليس له  
القود فكيف الاخ الذى لا ولاية له نعم لو كان المقتول هو المعتوه نفسه صح ما قاله وكأنه اشتبه  
عليه الحال ولهذا قال في السعدية ان الكلام فيما اذا قتل ولى المعتوه كابنه وابو المعتوه حتى  
لا فيما اذا قتل المعتوه اه **(قوله ملك الصلح بالاولى)** لانه انظر في حق المعتوه هدية **(قوله)**  
يقطع يده وقتل وليه) تنازعه كل من القود والصلح والعفو **(قوله)** وقتل وليه أى ولى المعتوه  
كابنه وامه منح وفي بعض النسخ وقتل قريبه وهو أظهر وبه فسر الولي في النهاية ثم قال يعنى  
اذا كان للمعتوه ابن فقتل ابنه فلا يلى المعتوه وهو جلد المقتول ولاية استيفاء القصاص وولاية  
الصلح اه **(قوله)** لانه ابطال حقه علة لقوله لا العفو بجنا **(قوله)** وتقيد صلحه) أى صلح الاب  
**(قوله)** وان وقع بأقل منه لم يصح الصلح) اعترضه الاتقانى بأن محمد المقيده بقدر الدية بل  
اطلق وفي مختصر الكرخى واذا وجب لرجل على رجل قصاص في نفس او فيادونها فصالحه  
على مال جاز قليلا كان او كثيرا ونقل الشلى عن قارى الهدية ان هذا الاعتراض وهم قال ابو  
السعود كيف يكون وهامع ماصرح به الكرخى اه اقول عبر في النهاية وغيرها من شروح  
الهداية بدل قوله لم يصح الصلح بقوله لم يجز الحط وان قل ويجب كمال الدية اه فأفاد ان الصلح  
صحيح دون الحط ولذا وجب كمال الدية والا كان الواجب القود وبه يحصل التوفيق بين كلامهم  
فاصرح به الكرخى وافاده كلام الامام محمد من صحة الصلح المراد به صحته بالزام تمام الدية  
وهو مراد من قال لم يجز الحط وقول الشارح هنا تبعا للمنع لم يصح الصلح مراده لم يلزم بذلك  
القدر الناقص ولوعبر بمقاله شراح الهداية لكان انسب وبه ظهر ان اعتراض الامام  
الاتقانى في غير محله فاعتزم هذا التحرير **(قوله)** لانه انظر للمعتوه) الواقع في كلامهم ذكر هذا  
التعليل عند قوله ملك الصلح كما قدمناه والظاهر التعليل هنا بأن فيه ابطال حقه نظير ما قبله  
**(قوله)** والصلح) ينبغى على قياس ما تقدم في الاب ان يتقيد صلحه بقدر الدية واكثر طرأى  
فلا يجوز الحط بالاولى **(قوله)** والوصى كالاخ يصلح) الوصى مبتدأ وجلة يصلح خبر وكالاخ  
حال والكاف فيه للتظير والصواب اسقاطه لكن قال الرخى أى في كونه لا يملك القود لافى  
ان الاخ يصلح لانه لا ولاية له على التصرف في مال اخيه اه وهو بعيد **(قوله)** يصلح عن  
القتل فقط) أى ليس له العفو لما مروا القود لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله  
ابن كمال وكان الاول اسقاط قوله عن القتل فان له الصلح عن الطرف ايضا من صلحه عن القتل  
اختلاف الرواية والحاصل كما في غاية البيان عن البردوى ان الروايات اتفقت في ان الاب له  
استيفاء القصاص في النفس ومادونها وان له الصلح فيهما جميعا لا العفو وفي ان الوصى لا يملك  
استيفاء النفس ويملك مادونها ويملك الصلح فيما دونها ولا يملك العفو واختلفت الروايات في  
صلح الوصى في النفس على مال في الجامع الصغير هنا يصح وفي كتاب الصلح لا يصح اه ملخصا

ملك (الصلح) بالاولى  
(لا العفو) بجنا (يقطع  
يده) أى بالمعتوه (وقتل  
قريبه) لانه ابطال حقه  
ولا يمكنه (وتقيد صلحه  
بقدر الدية أو أكثر منه  
وان وقع بأقل منه لم  
يصح) الصلح (وتجب الدية  
كاملة) لانه انظر للمعتوه  
(والقصاص كالأب) في  
جميع ما ذكرنا في الاصح  
كمن قتل ولاولى له للحاكم  
قتله والصلح لا العفو لانه  
ضرر للعامة (والوصى)  
كالاخ (يصلح) عن القتل  
(فقط) بقدر الدية وله  
القود في الاطراف

واما تصوير صدر الشريعة فتبوتة فيه اللان ابتداء لارائنا عند ابي حنيفة **ح** ٤٧٤ **و** ان اتحاد الحكم كالايجني وفي الجوهرية

لوعفا المجروح واورائه قبل  
موت صح استحسانا لانقاذ  
السبب لهما ( لا قود يقتل  
مسلم مسلما ظنه مشركا بين  
الصفين ) كما مر أنه من الخطأ  
وانما أعاده لبيان موجه بقوله  
( بل ) القاتل ( عليه كفارة  
ودية ) قالوا هذا اذا اختلفوا  
فان كان في صنف المشركين  
لا يجب شيء لسقوط عصمته  
قال عليه الصلاة والسلام  
من كثروا اذ قود فهو منهم  
قلت فاذا كان مكثروا سوادهم  
منهم وان لم يترى بزيمهم  
فكيف بمن تزيأ قاله  
الزاهدي قال المصنف حتى  
لوشكل جنى بما يباح قتله  
حكمة فينبغي الاقدام على  
قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا  
شيء على القاتل والله اعلم  
( ولا يقاد الا بالسيف ) وان  
قتله بغيره خلافا للشافعي  
وفي الدرر عن الكافي المراد  
بالسيف السلاح قتل به  
صرح في حجج الضمرات  
حيث قال والتخصيص باسم  
العدد لا يمنع الحاق غيره به  
الا ترى انا الحقنا الروح  
والخبر بالسيف في قوله  
عليه الصلاة والسلام  
لا قود الا بالسيف فافى  
السراجية من له قود قاتل  
بالسيف فلو ألقاه في بئر أو  
قتله بحجر أو بسوء آخر عزز

من الام الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر واقتل الباقي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة  
أثمان الدية اه وتامه فيه **( قوله )** واما تصوير الصدر الشريعة ) حيث قال اى اذا قتل الأب  
شخصا وولى القصاص ابن القاتل يسقط اه وصورة ذلك ان يقتل ابيه عمدا او اخا ولده من  
امه جوهرية **( قوله )** فتبوتة فيه اللان ابتداء لارائنا ) بدليل انه يصح عفو الوارث قبل موت  
المورث والمورث يملك القصاص بعد الموت وهو ليس بأهل للتملك في ذلك الوقت فيثبت  
للوارث ابتداء اه جوهرية ثم اجاب بانه يثبت عند البعض بطريق الارث واجاب في المجني  
بان المستحق للقصاص اولا هو المقتول ثم يثبت للوارث بطريق الخلافة والورثة بدليل ان  
المجروح اذا عفا سقط القصاص ولو لم يثبت له اولا لما سقط بعفو اه تأمل **( قوله )** لو عفا  
المجروح ( الخ ) اراد به الحر اذ العبد لا يصح عفو له لان القصاص لمولاه لاله شربلاية عن  
البدائع ثم انه لم يبين هل العفو عن الجراحة أو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن الجنابة وهل  
ذلك في العمد او الخطأ وهل تجب الدية في مال الجنى أو على العائلة أو تسقط وسيأتى تفصيل  
ذلك ان شاء الله تعالى في فصل في فعلين **( قوله )** لانقاذ السبب لهما ) اى للمجروح واصالة  
وللوارث نيابة قبل موت المجروح تأمل وارجع الى ما في المنع عن الجوهرية **( قوله )** لما مر ) اى  
في قوله كأن يرى شخصاً ظنه صيدا او حرياً **( قوله )** لبيان موجه ) فيه انه بين موجب الخطأ فيما  
تقدم فهو تكرر اه ح **( قوله )** قلت ( الخ ) هو من كلام الزاهدي في المجني وان أوهم كلام  
المصنف في المنع خلافه \* ( تنبيه ) \* قال في المراج علم مسلما بعينه قد جاء به المدو مكرها  
فعنده بالرمى وهو يعلم حاله يجب القود قياسا ولا يجب استحسانا لان كونه في موضع اباحة  
القتل يصير شبهة في اسقاط القصاص وعليه الدية في ماله ولا كفارة ولو قال وله قصده برمىك  
بعد علمك انه مكره وقال الرامى بل قصدت المشركين فالقول للرامى تسمك بالاصل وهو اباحة  
الرمى الى صفهم اه وتامه فيه **( قوله )** فينبغي الاقدام على قتله ) اى يبنى جوازا الاقدام عليه  
والاولى حذف الفاء لانه جواب لو وفي الاشياء من احكام الجان لا يجوز قتل الجنى بغير حق  
كالانسى قال الزيلعي قالوا يبنى ان لاقتل الحية البيضاء التي تمشى مستوية لانها من الجان  
لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا لطفتين والابتر وياكم والحية البيضاء فانها من الجن  
وقال الطحاوى لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت  
امته ولا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا العهد فلا حرمة لهم والاولى هو الانذار  
والاعذار فيقال لها ارجعي باذن الله أو خلى طريق المسلمين فان أبى قتلها والانذار انما يكون  
خارج الصلاة اه وتامه هناك **( قوله )** خلافا للشافعي ) حيث قال يقتل بمثل ما قتل به الا اذا  
قتل باللوطة أو بجراح الحر فيقتل بالسيف **( قوله )** او بسوء آخر ) اى من غير السلاح كأن ساق  
عليه دابته أو ألقاه في نار **( قوله )** ولا يبنى المعتوه ) هو الناقص العقل من غير جنون منح **( قوله )**  
ولا يبنى المعتوه القود ) لانه من الولاية على النفس لانه شرع للتشفي وفيه الاب كالانكاح ولكن  
كل من ملك الانكاح لا يملك القود فان الاخ تملك الانكاح ولا يملك القود لانه شرع للتشفي  
الصدر وللأب شفقة كاملة بعد ضرر الولد ضرر نفسه فلذا جعل التشفي للأب كالحاصل للابن  
بخلاف الاخ كذا في شروح الهداية واعترضهم الاتفاقى بأن الاخ يملكه ايضا اذا لم يكن ثمة

وكن مستويا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم ( ولا يبنى المعتوه القود ) تشفيا للصدر ( و ) اذا ملكه ( اقرب )

وعليه يحمل مافي الدرر

معزيا للكا في كا في المنح  
 لكن في الشر نبلاية عن  
 الظهيرية انه اقرب الى  
 الفقه بقى لواختافا فلهما  
 القيمة تكون رهنما مكانه  
 ولو قتل عبد الاجارة  
 فالقود للمؤجر واما البيع  
 اذا قتل في يد بائعه قبل  
 القبض فان اجاز المشتري البيع  
 فالبائع القود له وان رده  
 فالبائع القود وقبل القيمة  
 جوهره (ولا بمكاتب)  
 وكذا ابنه وعبده شربلاية  
 (قتل عمدا) لاحاجة لقتل  
 العمد لانه شرط في كل  
 قود (عن وفاة ووارث  
 وسيد وان اجتماعا)  
 لاختلاف الصحابة في موته  
 حرا أو رقيقا شتبه الولى  
 فارتفع القود (فان لم يدع  
 وارثا غير سبه) سواء ترك  
 وفاء ولا (او ترك وارثا ولا  
 وفاء) فادسده (لتعينه وفي  
 أولى الصور الاربع خلاف  
 محمد (ويسقط قود) قد  
 ورثه على ابيه (اي أصله  
 لان الفرع لا يستوجب  
 العقوبة على اصله وصورة  
 المسئلة فياذا قتل الاب أب  
 أمراه مثلا ولا وارث له  
 غير هائم ماتت المرأة فان  
 ابنها منه يرث القود  
 الواجب على أبيه فسقط  
 لما ذكرنا

الشبهة بالقتل قصير خطأ ط (قوله وعليه) اى على قول محمد يجعل مافي الدرر من انه  
 لا قود وان اجتماعا (قوله انه) اى مافي الدرر اقرب الى الفقه لاشتباه من له الطلب كمكاتب ترك  
 وفاء ووارثا لكن قال الزيلعي والفرق بينهما ظاهر فان المرتهن لا يستحق القصاص لانه لا ملك  
 له ولادلاء فلم يشتبه من له الحق بخلاف المكاتب كما بأتى (قوله بقى لواختافا) اى طلب احدها  
 القصاص والآخر الدية وهذا محترز قوله حتى يجمع العاقدان (قوله فالقود للمؤجر) لانه  
 المالك ولم يبق للمشتري جرح فيه ولا في بدله (قوله فان اجاز المشتري البيع) اى امضاء على  
 حاله ولم يحتر فسخره والرجوع بالثمن على البائع لانه لم يكن موقوفا والا لما سحت الاجازة بعد  
 هلاكه تأمل (قوله فالقود له) اى للمشتري لانه المالك زيلعي (قوله وان رده) اى فسخ  
 البيع ورجع بالثمن (قوله فللبائع القود) لان البيع ارتفع وظهر انه المالك زيلعي (قوله  
 وقيل القيمة) هو قول ابى يوسف لانه لم يثبت له القصاص عند الجراحة لان الملك كان للمشتري  
 جوهره (قوله وكذا ابنه وعبده) الضمير للمكاتب (قوله عن وفاة) اى عن مال بقى ببدل كتابته  
 (قوله فاشتبه الولى) فان قلنا مات حرا قالولى وارثه أو رقيقا فسيده (قوله لتعينه) اى تعين  
 الولى في الثلاث وهو السيد (قوله وفي أولى الصور الاربع) سبق قلم تبع فيه ابن كمال قال ح  
 وصوابه ثمانية الصور الاربع وهى ما اذا لم يدع وارثا غير سيده وترك وفاء لان خلاف محمد فيها  
 كما في الهداية اه له انه اشبه بسب الاستيفاء فانه الولاء ان مات حرا والمالك ان مات عبدا  
 ولهما ان الاستيفاء للمولى يبقين على التقديرين ثم اعلم ان القود في الرابعة وهى ما اذا ترك  
 وارثا ولا وفاء له قيده شيخ الاسلام كافي الكفاية بما اذا لم يكن في قيمته وفاء بالمكاتبه ايضا فان  
 كان فيها وفاء لاقصاص ونجبت القيمة على القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو  
 القصاص الا انه يجوز العدول الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق من له القصاص كما اذا  
 كانت يد القاطع شلاء كان للمقطوع يده العدول الى المال بلارضاه مراعاة لحقه لما لم يجب مثل  
 حقه بكما له فكذا هنا لان القيمة انفع له لانه يحكم بحريته وحرية أولاده اذا أدى البدل منها  
 وبالقصاص يموت عبدا ولا يتنفع به فكان القول بوجوب القيمة أولى اه وأقره في الدرر المنتقى  
 والقهستاني (قوله ورثه على ابيه) اى استحققه قهستاني فيشمل ثبوته ابتداء وبواقفه قول  
 الشارح قبله ومن ملك قصاصا الخ وبه يندفع اليراد الآتى لكن فيه ان صورة ثبوت القود  
 للفرع على اصله ابتداء تقدمت في قوله لا بعكسه فلذا عبر هنا بالارث فتدبر (قوله اى اصله)  
 لما في الحاشية لو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولده وان سفل بطل القصاص ونجبت  
 الدية اه (قوله مثلا) اى أو أخاها أو ابنها من غيره (قوله ثم ماتت المرأة) كذا الطائفة وبني  
 ان يكون موتها بعدما ابانها زوجها القاتل حتى يظهر كون العلة هى ارث ابنه قصاصا عليه  
 والا كان وارثا منها جزأ من القصاص فيسقط عنه القصاص بذلك ايضا قال في التاترخانية  
 ثلاثة أخوة قتل احدهم اباهم عمدا فلباقين قتله فان مات احدها لم يكن للثالث قتله لان  
 القاتل ورث جزأ من نصيب الميت من القصاص فسقط عيه واقلب نصيب الآخر مالا فعليه  
 للآخر ثلاثة ارباع الدية في ماله في ثلاث سنين اه ملخصا وفي القهستاني قتل احد الأخوين  
 لاب واما أباهما عمدا أو أخرا مهما فللاول قتل الثاني بالأم ويسقط القود عن الاول لانه ورث

(لاها بمسأمن بل هو بمثله قياسا) للمساواة لاستحسانا لقيام المبيع هدية وبجتي ودرر وغيرها قال المصنف وينبغي ان يعول على الاستحسان لتصرف يحكم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه ٤٧٢ منها وقد اقتصر مثلا خسر وفي مثته على

الامام الشافعي (قوله لاها بمسأمن) اي لا يقتل المسلم والذي بمسأمن فانه غير محقون الدم على التأييد فانه على عزم العود والمخاربة اختيار (قوله للمساواة) اي بين المسأمنين من حيث حقن الدم (قوله لقيام المبيع) وهو عزم على المخاربة بالعود (قوله وينبغي ان يعول على الاستحسان) يؤيد ما في الهندي عن المحيط انه ظاهر الرواية ط (قوله ويعضده) اي القياس (قوله عامة المتون) كالوقاية والاصلاح والغرر ولم يذكر المسئلة في الكنز والمجمع والمواهب ودرر البحار وأما في الهداية فقال ويقتل المسأمن بالمسأمن قياسا ولا يقتل استحسانا ومثله في التبيين والجوهرة نعم قال في الاختيار وويل لا يقتل وهو الاستحسان (قوله والبالغ بالصبي) قتل صبيًا خرج رأسه واستهل فعليه الدية ولو خرج نصفه مع الرأس أو الأكل مع القدمين ففيه القود وكذا الحكم في قطع عضو من أعضائه بجتي وتآثر خانية عن المتني (قوله والصحيح) عبر ابن الكمال بالسالم ثم قال لم يبق والصحيح لان المفقود في الأعمى هو السلامة دون الصحة ولذا احتجج إلى ذكر سلامة العينين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة (قوله والزمن) هو من طال مرضه زمانا مغرب (قوله وتاقتص الأطراف) لما تقدم من العمومات ولا تألوا اعتبرنا التفاوت فيما وراء العصمة من لأطراف والأوصاف امتنع القصاص وأدى ذلك إلى التقاتل والتغابن اختيار حتى لو قتل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والأذنين والمذاكير ومفقود العينين يجب القصاص اذا كان عمدا جوهرة عن الخنذي (قوله لا بعكسه) الا صوب حذف الباء (قوله أي لا يقتص الخ) تفسير لقوله لا بعكسه (قوله ولو انانا من قبل الام) تفسير للاطلاق فلا يقتل الجد لأب أو أم وان علا وكذا الجدات (قوله بفروعهم) متعلق بقوله لا يقتص (قوله فلا يكون سببا لاننا ثم) أي كلا أو جزأ لا يدخل الأطراف فانهم (قوله وفي المتني الخ) قال في الجوهرة ولو اشترك رجلان في قتل انسان أحدهما يجب عليه القصاص لو انفرد والآخر لا يجب عليه القصاص كالاجني والاب والحاطي\* والعامد أو أحدهما بالسيف والآخر بالعصا فانه لا يجب عليهما القصاص ويجب الدية والذي لا يجب عليه القصاص لو انفرد يجب الدية على عاقلته كالحاطي\* والذي يجب عليه القصاص لو انفرد يجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب والاجني اذا اشتركا يجب الدية في ماله لان الاب لو انفرد يجب لدية في ماله وسبأ تمامه آخر الباب الآتي (قوله ولا سيد بعده الخ) لان عديمه ماله فلا يستحق المطالبة على نفسه والمدير مملوك والمكاتب رقيق مابق عليه درهم وعبد ولده في حكم ملكه لحديث أنت ومالك لا يبيك لكن عليه الكفارة في الكل كافي الجوهرة (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده وأراد به بيان العلة (قوله كاسيحي) أي قريبا (قوله ولا يبعد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يلقى القصاص والراهن لو تولا به لبطل حق المرتهن في الرهن فيشترط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه درر وفيه ان استيفاء المرتهن قدم بهلاك الرهن فالداعي لرضاه بعد سقوط حقه واجيب بان الاستيفاء غير مقرر لاحتمال عدم القود ما بالصلح أو بدعوى

القياس انتهى يعني فتبعه المصنف رحمه الله تعالى على عادته قلت ويعضده عامة المتون حتى المتني (و) يقتل (العاقل) الجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالاعمى والزمن ونقص الأطراف والرجل المرأة بالاجماع (والفرع بأصله وان علا لا بعكسه) خلافا للمالك فيما اذا ذبح ابنه ذبحا أي لا يقتص الاصول وان علوا مطلقا ولو انانا من قبل الام في نفس او اطراف بفروعهم وان سقوا لقوله عليه السلام لا يباد الوالد بولده وهو وصف معلل بالجزئية فيقتدى لمن علانهم أسباب في أحيائه فلا يكون سببا لاننا ثم وحيث ذبح فجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عمدا والعاقلة لا تعقل العمد وقال الشافعي يجب حالة كيد الصلح زلي وجوهرة وسيجي في المعامل وفي المتني واقتصاص على شريك الاب أو المولى أو والمخطي\* أو الصبي أو الجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما مر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامد عندنا خلافا للشافعي برهان

(ولا سيد بعده) أي بعد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده) هذا داخل تحت قوله ومن ملك قصاصا على أبيه (الشبهة سقط كاسيحي) ولا يبعد تملك بعضه لان القصاص لا تجزأ (ولا يبعد الرهن حتى يجتمع العاقدان) وقال محمد لا فودوان جتمعا جوهرة



\* قتل ختته عمدا و بثته  
 في نكاحه سقط القود  
 انتهى (و بشرط انتفاء  
 الشبهة) كولاود او ملك  
 أو أعم كقوله اقتلني فقتله  
 (بينهما) كاسيجي \* (فيقتل  
 الحر بالحر وبالعيد) غير  
 الوقت كما مر خلافا للشافعي  
 ولنا اطلاق قوله تعالى ان  
 النفس بالنفس فانه ناسخ  
 لقوله تعالى الحر بالحر  
 الآية كما رواه السيوطي  
 في الدر المنثور وعن النحاس  
 عن ابن عباس على انه  
 تخصيص بالذكر فلا يفتي  
 ما عداه كيف ولولد  
 لوجب ان لا يقتل الذكر  
 بالانثى ولا قاتل به قيل  
 ولا الحر بالعيد ورد بدخوله  
 بالاولى ولا يفتي بالفتح البسقي  
 نظما قوله \* خذوا بدمي  
 هذا الغزال فانه \* رماني  
 بهمى مقاتله على عمد \*  
 ولا تقتلوه اتى انا عبده \*  
 ولم أرحرا قط يقتل بالبد \*  
 فأجاب بعض الخفية رادا  
 عليه بقوله \* خذوا بدمي  
 من رام قتلي بلطفه \* ولم  
 يخش بطش الله في قاتل  
 العمد \* وقودوا به جبرا  
 وان كنت عبده \* ليعلم ان  
 الحر يقتل بالعيد (والمسلم  
 بالذمي) خلافا له

اه اقول قال في وقت البحر ولا يخفى انه تجب قيمته كالموت خطأ ويشتري به المتولى عبد او يصير  
 وفقا لموت المدبر خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشتري به عبد او يصير مدبرا وقد صرح به  
 في الذخيرة اه (قوله قتل ختته) الحق هو كل من كان من قبل المراء مثل الاب والاخ هكذا  
 عند العرب وعند العامة زوج ابنته ومغرب والمراد هنا الثاني (قوله سقط القود) لانه اورثت  
 قصاصا على أبيها اه اقول بل قد ثبت لها ابتداء لارنا كما أورده الشارح على صدر الشريعة  
 فيمسايتي عند قول المصنف ويسقط قودورنه على أبيه (قوله أو أعم كقوله اقتلني) هذا سقط  
 من بعض النسخ وفي بعضها أو أمر يدل قوله أو أعم وهو أولى وسيأتي آخر الفصل انه تجب الدية  
 في ماله في الصحيح (قوله كاسيجي) اى من المسائل الثلاث في هذا الفصل متنا (قوله  
 خلافا للشافعي) فعنده لا يقتل الحر بالعيد (قوله أن النفس) بفتح الهزرة لانه معمول لقوله  
 تعالى وكتبنا عليهم فيها (قوله على انه تخصيص بالذكري الخ) الاقتصار في الآية على الحر وهو بعض  
 ما شمله قوله تعالى أن النفس بالنفس لا يقتضى نفى الحكم عن العبد فهو كالقابلة في قوله تعالى  
 والاني بالاني ولم يمنع قتل الذكري بالاني قال الزيلعي وفي مقابلة الانثى بالانثى دليل على جريان  
 القصاص بين الحر والامة (قوله قيل ولا الحر بالعيد) سواء به ولا العبد بالحر كما هو في المنع اه يعني  
 انه قيل في الاراد على الشافعي لودل قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد على ان الحر لا يقتل بالعبد  
 للتخصيص بالذكري لوجب أن لا يقتل العبد بالحر (قوله ورد) اى هذا القيل لانه اذا قتل  
 الحر بالحر بعبارة النص يقتل العبد به بدلالة الاولى لانه دونه كادلت حرمة التأفيف على حرمة  
 الضرب واصل الاراد لصدر الشريعة والراد عليه من لا خسر و ابن الكمال (قوله ولا يفتي بالفتح  
 البسقي) ساقط من بعض النسخ (قوله خذوا بدمي) الخ لا يخفى ما فيه من عدم صدق المحبة (قوله  
 ولا تقتلوه الخ) فيه منافاة لما قبله فان الاخذ بالدم يقتضى القتل ولا يصح ان يحمل على الدية لان العبد  
 لا تجب ديته على مولاه (قوله ولم أرحرا) قط يقتل بالعبد في بعض النسخ وفي مذهبي لا يقتل  
 الحر بالعبد (قوله ليعلم الخ) فيه ان الحر لا يقتل بعد نفسه فان أراد عبد غيره لا يناسب قوله وان كنت  
 عبده اه اقول المراد اظهر الحكم بأسلوب لطيف فلا يدق عليه بمثل ذلك والالزام أن يعترض  
 بانه قال من رام ولم يصرح بالقتل وبأن القتل بمجرد اللحظ لا يقاد به اذ لا يصدق عليه تعريف  
 العمد وقد نظمت ذلك خاليا عن الطعن مع الادب ومراعاة للحبيب على من أحب فقلت  
 دعوا من ربح القود قد مدهجتي \* وصارم لحظ سله لى على عمد  
 فلا قود في قتل مولى لعبده \* وان كان شرعا يقتل الحر بالعبد

(قوله والمسلم بالذمي) اطلاق الكتاب والسنة وحديث ابن السلمي ومحمد بن المنكدر أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى برجل من المسلمين قد قتل معاها من أهل الذمة فأمر به  
 فضرب عنقه وقال أنا أولى من وفي بذمته وقال على رضى الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون  
 دماؤهم كدمائنا وأموالهم كمالنا ولذا يقطع المسلم بسرقة مال الذمي مع أن أمر المال أهون  
 من النفس ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذمته في عهده لا يقتل  
 مؤمن ولا ذمي بكافر حربى فقوله ولا ذمته دأى ذمى عطف على مؤمن ولئن صح انه روى  
 ذى عهد بالجرم على الجوار نو فبقا بين الروايتين وتماه في الزيلعي (قوله خلافا له) اى لسيدنا

فأما حنوت باذن صاحبه فالضمان على الآمر استحسانا وتامه في التارخانية \* (فرع) \* تعقل  
بمحجر. فسقط في بئر حفرها رجل فالضمان على واضع الحجر فلم يضعه احد فعمل الحافر وكذا  
لو انزلق بماء صبه رجل فوقه في البئر فالضمان على الصاب ولو بما مطر فعمل الحافر تارخانية  
وفي الجوهره القول قول الحافره ان سقط نفسه استحسانا (قوله) وكل ذلك (اي ماتقدم من  
اقسام القتل الغير المأذون فيه ط (قوله) لو الجاني مكلفا) فلو صيدا او مجنوناً يرث كافي شرح  
السراجية للسيد ط (قوله) لعدم قتله (اي مباشرة وانما الحق بالمباشر في ايجاب الضمان  
صيانة للدم عن الهدر على خلاف الاصل فبقى في الكفارة وحرمان الميراث على الاصل كفاية  
والله اعلم

(وكل ذلك يوجب حرمان  
الارث) لو الجاني مكلفا  
ابن كمال (الاهذا) اي  
القتل بسبب لعدم قتله  
وألحقه الشافعي بالخطأ في  
احكامه

### فصل فيما يوجب القود وما لا يوجه

### فصل

(قوله) محقون الدم (الحقن هو المنع قال في المغرب حقن دمه اذا منعه ان يسفك واحترزه  
عن مباح الدم كالزاني المحصن والحربي والمرد والمراقد الحقن الكامل فمن أسلم في دار الحرب  
فقد صار محقون الدم على التأبيد ولا يقتص من قتله هالك لان كمال الحقن بالعصمة المقومة  
والمؤتممة وبالا سلام حصلت المؤتممة دون المقومة لانها تحصل بدار الاسلام افاده في الكفاية  
(قوله) بالنظر لقاتله (اي لامطلقا فانه لو قتل القتال عمدا أجنبي عن المقتول يقتص من  
الاجنبى للقاتل ان قتله الاجنبى عمدا قال الوانى والظاهر ان هذا اعم من ان يكون قبل الحكم  
او بعده لاحتمال عفو الاولياء بعد الحكم اه ط (قوله) على التأبيد) احترزه عن المستأمن  
ولا يشك على هذا الحد قتل المسلم ابنه المسلم عمدا حيث لا يقتص منه لان القصاص واجب في  
الاصل لكن انقلب مالا يشبه الابوة وذلك عارض والكلام في الاصل ولهذا كان ابن شهيد  
بهذا القتل فلا ينسل وكذا قتل عبد الوقف عمدا فانه لا يجب القود كباقي لان القود هو  
الموجب الاصلى وانقلب مالا للعارض مراعاة نفع الوقف ط عن المكي ملخصا (قوله) لما  
تقرر الخ (سيأتي تقريره قبيل فصل الجنين (قوله) انقلب دية) اي ولا قصاص عليه استحسانا  
ولو جن بعد الدفع له قتله لان شرط وجوب القصاص عليه كونه مخاطبا حالة الوجوب وذلك  
بالقضاء ويتم بالدفع فاذا جن قبل الدفع تمكن الحلل في الوجوب فصار كالوجن قبل القضاء  
ولو الجية (قوله) من يمين) بالبناء للمفعول ويقيم من أفاق ط ومن مبتدأ وقتل الاول مبنى  
للفاعل حال او شرط لاداء شرط محذوفه وقتل الثاني مبنى للمفعول خبر بمعنى يحكم بقتله (قوله)  
فان جن بعده (اي بعدما قتل في افاقته والظاهر ان يقيد بما اذا كان جنونه قبل القضاء والدفع  
اخذ ما قبله فليتأمل (قوله) ان مطبقا) بان كان شهرا اوسنة على اختلافهم فيه ولو الجية (قوله)  
سقط (اي القصاص (قوله) وان غير مطبق قتل) يعنى بعد الافاقة كافي ولو الجية وغيرها  
(قوله) وقال ابو جعفر قتل) وهذا تقدم صريحاً عند قول المتن وجنائه على الرهن والمرتهن  
معتبرة وقال الحوى لان القصاص من جهة الآدمية وهو فيها اجنبى عن المولى سائحا  
(قوله) لا قود فيه) بل يتقلب مالا لكونه اتفق للوقف كاتقدم عن المكي وفي الشرنبلالية  
لعل وجهه اشتباه من له حق القصاص لان الوقف حبس العين على ملك الواقف  
عند الامام وعندها على حكم ملك الله تعالى ولم يتعرض لما يلزم القاتل ولعله القيمة فليست

فيما يوجب القود وما  
لا يوجه يجب القود (اي  
القصاص (يقتل كل محقون  
الدم) بالنظر لقاتله درر  
وسيتضح عند قوله ولو  
قتله القاتل اجنبى (على  
التأبيد عمدا) وهو المسلم  
والذمى لا المستأمن  
والحربي (بشرط كون  
القاتل مكلفا) لما تقرر انه  
ليس لصبي ومجنون عمدا  
في البرازية حكم عليه بقود  
فجن قبل دفعه للمولى انقلب  
دية \* من يمين ويشيق قتل  
في افاقته قيل فان جن  
بعده ان مطبقا سقط وان  
غير مطبق قتل \* بعد قتل  
مولاه عمدا لا رواية فيه  
وقال ابو جعفر يقتل \* قتل  
عبد الوقف عمدا لا قود فيه

وهو) نوعان لانه اخطأ في ظن الفاعل (أن يرمى شخصاً ظنه صيداً أو حربياً) أو مرئياً (فاذا هو مسلماً أو) خطأ في نفس الفعل كأن يرمى (غرضاً) أو صيداً (فأصاب <sup>سبحه</sup> ٤٦٩ آدمياً) أو رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه وتجاوز عنه إلى ما وراءه فأصاب

رجلاً أو قصد رجلاً

فأصاب غيره أو أراد

يدرجل فأصاب عتق غيره

ولو عتقه فمعد قطعاً أو أراد

رجلاً فأصاب حائطاً ثم رجع

السهم فأصاب الرجل فهو

خطأ لانه أخطأ في إصابة

الحائط ورجوعه بسبب

آخر والحكم يضاف

لآخر اسبابه إن كان

الحائط قال وكذا لو سقط

من يده خشبة أو لينة فقتل

رجلاً يتحقق الخطأ في

الفعل ولا قصد فيه فكلام

صدر الشريعة فيه وفي

الوهابية وقاصد شخص

أن أصاب خلافه فذا خطأ

والقتل فيه معذر وقاصد

شخص حالة النوم إن يمت

فيقتض أن يبقى دامته ينهيه

(و) الرابع (ما جرى

بجراه) مجرى الخطأ كنائم

انقلب على رجل فقتله

لانه معذور كالحطى

(وموجه) أي موجب

هذا النوع من الفعل وهو

الخطأ وما جرى بجراه

(الكفارة والدية على

العاقلة) والاثم دون اثم

القتل اذ الكفارة تؤذن

إلى الوهم من كون العبد مالاً إن يكون ما ذكر من قبيل ضمان الأموال فلا يكون على العاقلة اه  
(قوله وهو نوعان) لأن الرمي إلى شيء مثلاً مشتمل على فعل القلب وهو القصد وعلى الجارحة  
وهو الرمي فإن اتصل الخطأ بالاول فهو الاول وإن اتصل بالثاني فهو الثاني غناية (قوله ظنه  
صيداً) انظر هل يعتبر ادعاء الظن أو لا بد من تحققه أو لا بان يشهد عليه طم نقل ما لا يتم منه المراد  
وسنوضح ذلك في باب الشهادة على القتل إن شاء الله تعالى (قوله غرضاً) بمعنى مجتمعين بينهما  
متحركة وهو الهدف الذي يرمى اليه (قوله فأصاب رجلاً) مرثب على قوله ثم رجع وتجاوز  
(قوله ورجوعه بسبب آخر) وهو إصابة الحائط المسيبة عن الرمي (قوله فكلام صدر الشريعة  
فيه مافيه) فانه شرط في الخطأ في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل الذي قصد به بل يصدر فعل آخر ويرد  
عليه ما مر من انه اذا رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه وتجاوز عنه فأصاب رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل  
والشرط مفقود في صورتين وإذا سقط من يده خشبة أو لينة فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل  
ولا قصد فيه أفاده ابن الكمال قال ط لكن سيأتي قريباً انه ما جرى مجرى الخطأ (قوله ان  
أصاب خلافه) أي شخصاً غيره (قوله والقتل فيه معذر) أي القصاص فيه متمتع (قوله  
حالة النوم) أي نوم الشخص (قوله ان ابقى دماً) أي تركه ينهري يسيل منه والذي في الوهابية  
يقطرون وانظر ما وجه التقييد بحالة النوم وقدم ان الأبرة اذا أصابت المقتل ففيه القود لول وجه  
أن محل الفصد غير مقتل وإذا كان غير نائم وترك دم نفسه يسيل يكون موته منسوباً اليه فلي تأمل  
(قوله والرابع ما جرى بجراه الخ) حكمه حكم الخطأ في الشرع لكنه دون الخطأ حقيقة فإن  
التام ليس من اهل القصد أصلاً وإنما وجبت الكفارة لترك التحرز عن نومه في موضع يتوهم  
أن يصير قاتلاً والكفارة في قتل الخطأ إنما تجب لترك التحرز أيضاً وحرمان الميراث لمباشرة القتل  
وتوهم أن يكون متعاسلاً يمكن تأملاً قصد امته إلى استعمال الارث والذي سقط من سطح فوق  
على إنسان فقتله أو كان في يده لينة أو خشبة فسقطت من يده على إنسان أو كان على دابة فأوطأت  
إنساناً فقتله مثل التام لكونه قاتلاً للمعصوم من غير قصد كفاية (قوله لترك العزيمة) وهي هنا  
المبالغة في التثبت قال في الكفاية وهذا لا اثم لهم القتل لأن نفس ترك المبالغة في التثبت ليس باثم  
وإنما يصير به آثماً اذا اتصل به القتل قصير الكفارة لذنب القتل وإن لم يكن فيه اثم قصد القتل اه  
تأمل (قوله وواضع حجر) أي اذا لم يحجمه غيره فإن نحاه فعبط به رجل ضمن المتي كاسيد كره  
المصنف في باب ما يجده الرجل في الطريق (قوله في غير ملكه) قيد للحفر والوضع درر فلو في  
ملكه فلا تعد فلا دية ولا كفارة ط (قوله من السلطان) الظاهر أن المراد ما به نأبى ط  
(قوله ونحو ذلك الخ) أي نحو الخشبة كقشور بطيخ فيضمن ما تلف به كافي به قارى الهداية  
وكذا اذا رش الطريق قال في الذخيرة كذا اطلقه في الكتاب قالوا إنما يضمن الراش اذا مر  
المار على الرش ولم يعلم به بأن كان ليلاً أو المار أعشى وكذا المرو على الخشبة أو الحجر ومن المشايخ  
من فصل بوجه آخر وقال إن رش بعض الطريق حتى أمكنه المرو في الجاف لأضمان وإن رش

بالاثم لترك العزيمة (و) الخامس (قتل بسبب كحافر البئر وواضع حجر في غير ملكه) بغير إذن من السلطان  
إن كان كذا وواضع خشبة على قارة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه  
درر (وموجه الدية على العاقلة لا الكفارة) ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في غير ملكه درر

فيها مدخلا فهي دائرة بين العادة والعقوبة فلا بد ان تكون سببا ايضا دائرا بين الحظر والاباحة لتعلق العادة بالمباح والعقوبة بالمحذور كالحطأ فان فيه معنى الاباحة اما العمد فهو كبيرة محضة كالزنا والسرقة والربا ولا يقاس على الحطأ لان الكفارة من المقدرات فلا تبنت بالقياس ولان الحطأ دونه في الاثم وتماه في المطولات (قوله لكن في الحائنية الخ) اى فى آخر فصل المعاقل أقول لكنه يخالف لما فى الشروح كالتهاية والعناية والمعراج من انه لا كفارة فى العمد وجب فيه القصاص أولا كالأب اذا قتل ابنه عمدا والمسلم اذا قتل من اسلم فى دار الحرب ولم يهاجر اليها عمدا اه فتأمل (قوله والثانى شبهه) بقتلين أو بكسر فسكون اى نظير العمد وقال له شبه الحطأ لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الحطأ باعتبار عدم قصده الى القتل اذ ليست الآلة آلة قتل اه من الدرر والقهستاني وزاد الاتفاقى انه يسمى خطأ العمد (قوله كبيرين) فلو صغيرين فهو شبه عمد اتفاقا (قوله خلافا لغيره) اى للامامين والأئمة الثلاثة فانه عمد عندهم لما مر من تعريفه عندهم قال القهستاني واعلم ان ما ذكره من أحكام الاثم والقود والكفارة كالزعم فى العمد وشبهه عنده لزم عندها لان العمد عندها ضربه قصدا بما يقتل غالبا وشبه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق فى الماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو اتى فى بر أو من سطح أو جبل ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمدا عندها ويفى بقوله كافى التهمة اه وتما هذه المسائل يذكر فى الفصل الآتى وفى المعراج عن المحتجى يشترط عند ابى حنيفة اى فى شبه العمد أن يقصد التأديب دون الاتلاف (قوله وموجب الاثم) اى اثم القتل التعمد الضرب اه ممكن عن البرهان والذى يفيد كلام الزيلعى ان عليه اثم الضرب لا القتل حيث قال اثم اثم الضرب لانه قصده لا اثم القتل لانه لم يقصده وهذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخطئ ولا تجب بالضرب اه ويدل على ذلك تعليل البرهان بقوله لتعمد الضرب فتعليله بنافى مداه ولو قيل باناطة الاثم بالقصد فان قصد القتل اثم اه وان قصد الضرب اثم اه لكان له وجه اه ط (قوله ودية مغلظة) اى من مائة ابل فلو قضى بالدية فى غير الابل لم تغلظ قهستاني وتؤخذ ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه وجذعة كآبأتى (قوله على العاقلة) اى الناصرة للقاتل قهستاني والاصل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا معنى يحدث من بعد فهى على العاقلة اعتبارا بالحطأ وتجب فى ثلاث سنين هداية واحتراز بقوله ابتداء عن دية وجبت بالصلح فى القتل العمد او على الوالد بقتل ولده عمدا كفاية والحاصل ان شبه العمد كالحطأ لا فى حق الاثم وصفة التغليظ فى الدية زيلعى واعلم ان المسال الواجب بالعمد المحض يجب فى مال القاتل فيما دون النفس وفى النفس وفى الحطأ فيهما على العاقلة وفى شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل برازية (قوله سيجى تفسير ذلك) اى تفسير الكفارة والدية والمغلظ منها فى كتاب الديات وتفسير العاقلة فى كتاب المعاقل (قوله الا ان يتكرر منه) ظاهره ولومرتين ويدل عليه ما ذكره بعد فى الفصل الآتى (قوله فليس فيما دون النفس شبه عمد) لانه لا يختص بآلة دون آلة فلا يتصور فيه شبه العمد بخلاف النفس وتماه فى الزيلعى (قوله والثالث خطأ) قال ابن الكمال ولوعى عبدنا ما قال ذلك لان المتبادر

قلت لكن فى الحائنية لو قتل بملوكه أو ولده المملوك لغيره عمدا كان عليه الكفارة (و) الثانى (شبهه) وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر) أى بما لا يفرق الاجزاء ولو لم يحجر وخشب كبيرين عنده خلافا لغيره (وموجب الاثم والكفارة) ودية مغلظة على العاقلة) سيجى تفسير ذلك (لا القود) لشبهه بالحطأ نظرا لآلته الا أن يتكرر منه فللامام قتله سياسة اختيار (وهو أى شبه العمد) (فيادون النفس) من الاطراف (عمد) موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد (و) الثالث (خطأ)



(وليطة) وقوله (ونار)  
عطف على محدد لانها  
تشق الجلد وتعمل عمل  
الذكاة حتى لو وضعت في  
المدح فاحترق العروق  
أكل يعني ان سال بها  
الدم والا لا كما في الكفاية  
قلت وفي شرح الوهبانية  
كل ما به الذكاة به القود  
والافلا انتهى وفي البرهان  
وفي حديد غير محدد  
كالسجدة واثان أظهرها  
انها عمد وفي المجتبى واحاء  
التور يكنى للقود وان لم  
يكن فيه نار وفي معين  
المفتي للمصنف الابرأ اذا  
أصاب المقتل فيه القود  
والا فلا انتهى فليحفظ  
وقالوا الثلاثة ضربه قصدا  
بما لا يطيقه البنية كخشب  
عظيم عمد (وموجه الاتم)  
فان حرمة أشد من  
حرمة اجراء كلمة الكفر  
لجواز لمكره بخلاف  
القتل (و) موجه  
(القود عتبا) فلا يصير  
مالا الا بالراضى فيصح  
صلحا ولو بمثل الدية أو أكثر  
ابن كمال عن الحقائق  
(لا الكفارة) لانه كبيرة  
محضة وفي الكفارة معنى  
العبادة فلا يناف بها

بالمقتل توفيقا فتأمل (قوله وليطة) بكسر اللام قشر القصب اللازق به ط عن الحموى  
(قوله عطف على محدد) اى لاعلى خشب لانها ليست من المحدد قال سعدى ويبنى ان يكون  
من قيل \* علقها نبتا وما باراد \* اذ الواقع في صورة النار هو الالتاق فيها لا الضرب بها اه  
(قوله لانها تشق الجلد الخ) بيان لكونها من العمدة (قوله كافي الكفاية) قال ط ونحوه  
في الخزانة والنهاية حموى عن المقدسى اه (قوله وفي البرهان الخ) ذكر هذه القول الثلاثة  
تقضا لمعكس الكلية وهو قوله والافلا وهو ظاهر لان المشروط في الذكاة فرى الاوداج وانهار  
الدم وذلك لا يحصل بالسجدة والتور الحمى والابرأ ولذا عاده مسئلة الابرأ وان كان ذكرها آتفا  
فافهم (قوله غير محدد) اى لاحدله (قوله كالسجدة) في القاموس سجة الميزان مفتوحة  
وبالسين افصح من الصاد اه وذكر في فصل الصاد الصنج شئ يتخذ من صفر يضرب احدها  
بالآخر وآلة بأوتار يضرب بها اه زاد في المغرب ويقال لما يجعل في أطار الدف من الهنات  
المدورة صنوج ايضا (قوله اظهرها انها عمد) بناء على عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه  
(قوله وان لم يكن فيه نار) اى على الصحيح فمستأنى وفيه ولو قيد بمجل ثم التقي في قدر فيه ماء  
مغلى جدافات من ساعته أوفيه ماء حار فانضج جسمه ومكث ساعة ثم مات قبله به كما في  
الظهيرية (قوله بما لا يطيقه البنية) اى البدن في القاموس البنية بالضم والكسر ما بينته  
ونحن الطعام بدنه سمنه ولحمه انبته (قوله فان حرمة) الاولى وحرمة ط (قوله أشد من  
حرمة اجراء كلمة الكفر) اى أشد من الكفر الصورى فانه اذا ذكره عليه بلحج يرخص مع اطمئنان  
القلب احياء لنفسه ولو اكره بالقتل على قتل غيره لا يرخص اصلا استواء الفسين واحتزبه  
عن الكفر القلبي فانه أشد ولا يرخص بحال وفي الجوهرية واعلم ان قتل النفس بغير حق من  
أكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وتقبل التوبة منه فان قتل مسلما ثم مات قبل التوبة منه  
لا يتحتم دخوله النار بل هو في مشيئة الله تعالى كسائر اصحاب الكبائر فان دخلها لم يتخذ فيها  
اه واما الآية فتؤوله بقتله لا بمانه او بالاستحلال او بأن يراد بالخلود المكث الطويل وسيدكر  
الشارح في آخر الفصل الآتى عن الوهبانية انه لا تصح توبة القاتل ما لم يسلم نفسه للقود  
(قوله وموجه القود) بفتح الواو اى القصاص وسعى قودا لانهم يقولون الجاني بمجل  
وغيره قاله الازهرى اه سعدى ثم انما يجب القود بشرط في القاتل والمقتول تذكر في الفصل  
الآتى (قوله فلا يصير مالا الخ) تفريع على قوله عتبا اى ليس لولى الجناية العدول الى اخذ  
الدية الا برضا القتال وهو احد قولى الشافعى وفي قوله الآخر الواجب احدها لابينه  
ويتعين باختياره والادلة في المطولات (قوله فصيح صلحا) اى اذا كان القود عندنا هو  
الواجب في العمد فلا يتقلب مالا الا من جهة الصلح (قوله ولو بمثل الدية أو أكثر) اطلقه فشمعل  
ما لو كان من جنسها او من غيره حالا او مؤجلا كفى الجوهرية وأشار الى خلاف الشافعى فانه على  
قوله الثانى لو صلح على أكثر من الدية من جنسها لا يصح لانه يصير ربا ويصح على قوله الاول  
وتماه في الكفاية (قوله لانه كبيرة محضة) وذلك بنص الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم أكبر الكبائر الاشرار بالله تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدین وقول الزور  
او قال شهادة الزور ورواه البخارى (قوله وفي الكفارة معنى العبادة) بدليل ان للصوم والاعتاق

(قوله وحكم الجنابة) هو القصاص او الدية والكفارة وحرمان الارث ط (قوله والمال وسيلة) جواب عما يقال كان الاولى تقديم الجنائيات لاهميتها بتعلقها بالانفس ط قلت وما مر من مناسبة الرهن لمقابلة تغنى عن هذا (قوله اسم لما يكتسب) وهى فى الاصل مصدر ثم أريد به اسم المفعول (قوله والجنابة بما حل بنفس واطراف) اى فى هذا الكتاب والالجنائيات الحجج لم تتعلق بنفس الآدمى ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنابة شرب لالة (قوله والا) اى وان لم يرد بالقتل هنا القتل المذكور لم يصبح الحصر فى الخمسة والحاصل ان المراد هنا قتل محرم فلا يشمل القتل المأذون به شرعا كقصاص ورجم (قوله ان يتعمد ضربه) اى ضرب المقتول فيخرج العمد فيأدون النفس سعدى ولم يقل ان يتعمد قتله لما سئد كره الشارع قربا انه لو اراد يذبحه فاصاب عنقه فهو عمد ولو عنق غيره فخطأ ولذا قال فى المجتبى ان قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا واليه أشار الشارع بقوله فى اى موضع من جسده واحترز بالتعمد عن الخطأ وقوله بالآلة الخ عن الباقر (قوله بالآلة تفرق الاجزاء) اما شرط فيها ذلك لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدليه ودليه استعمال القاتل آتاه فاقم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها فى المعارف الظنية الشرعية منح وهو صريح فى انه يجب القصاص وان لم يذكر الشهود العمد وبه صرح الاقناني وفى انه لا يقبل قول القاتل لم أقصد قتله بخلاف ما لو أقروا وقال اردت غيره فيحمل على الادنى وهو الخطأ وتماه فى حاشية الرملى وسنذكره ان شاء الله تعالى فى باب الشهادة على القتل (قوله جوهره) عبارتها العمد ما تعمده قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والحجر والنشابة والابرة والاشفى وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع او يبيض كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الالهالام لا ولا يشترط الجرح فى الحديد فى ظاهر الرواية لانه وضع للمقتل قال تعالى وانزلنا الحديد فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يبيض او يرض حتى لو قتله بالثقل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعمود من صفرا ورصاص اه وروى الطحاوى عن الامام اعتبار الجرح فى الحد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الاصح ورجحه فى الهداية وغيرها كاسياني فى الفصل الآتى فى مسألة المرقلة وعلى كل فالقتل بالبندقة الرصاص عمدا لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتضيه لكن اذا لم تجرح لا يقتضيه على رواية الطحاوى كما افاده ط عن الشلبى والاشفى بالشين المعجمة ما يجرحه كفى القاموس (قوله ومحمد من خشب) اى بأن نحت حتى صار له حدة يقطع بها وليس المراد ما يكون فى طرفه حديد كما هو له منه مسألة المزالآتية وفيها تفصيل وخلاف (قوله وابرة فى مقتل) قال فى الاختيار وروى ابو يوسف عن ابى حنيفة فيمن ضرب رجلا بآرة ما يشبهها عمد افات لا قود فيه وفى المسئلة ونحوها القود لان الابرة لا يقصد بها القتل عادة ويقصد بالمسئلة وفى رواية اخرى ان غرز بالآبرة فى المقتل قتل والا فلا اه وقال فى البرازية غرزه بآرة حتى مات يقتضيه لان العبرة للحديد وقال فى موضع آخر لا قصاص الا اذا غرزه فى المقتل وكذا لو عضه اه وفى شرح الوهبانية فى الابرة القود فى ظاهر الرواية اه وفى القهستاني وعليه الفتوى اه وجزم بعدمه فى الخانية اقول يمكن ان يكون التقيد

## كتاب الجنائيات

مناسبة الرهن لصيانة المال وحكم الجنابة لصيانة الانفس والمال وسيلة للنفس فقدم ثم الجنابة لفة اسم لما يكتسب من الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل بمال او نفس وخص الفقهاء الغصب والسرقه بما حل بمال والجنابة بما حل بنفس واطراف (المقتل) الذى يتعلق به الاحكام الآتية من قودودية وكفارة واثم وحرمان ارث (خمس) والا فانواعه كثيرة كرجم وصلب وقتل حربى الاول (عمدو هو ان يتعمد ضربه) اى ضرب الآدمى فى اى موضع من جسده (آلة تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومثقل لومن حديد جوهره (ومحدد من خشب) وزجاج (وحجر) وابرة فى مقتل برهان

(ثم هلك) الرهن بالدين لتوهم وجوب ٤٦٥ الدين بتصادقها على قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الابرار

قانه يسقط الدين اصلا  
(كل حكم) عرف (في  
الرهن الصحيح فهو  
الحكم في الرهن الفاسد)  
كما في العمادة قال وذكر  
الكرخي ان المقبوض  
يحكم الرهن الفاسد يتعلق  
به الضمان وفيها ايضا (وفي  
كل موضع كان الرهن مالا  
والمقابل به مضمونا الا  
انه فقد بعض شرائط  
الجواز) كرهن المشاع  
(ينقذ الرهن) لوجود  
شرطا لانقضاء لكن (صفة  
الفساد) كالفساد من  
اليوع (وفي كل موضع لم  
يكن) الرهن (كذلك)  
اي لم يكن مالا ولم يكن  
المقابل به مضمونا لانقضاء  
الرهن اصلا) وحينئذ  
(فاذا هلك هلك بغير  
شيء) بخلاف الفاسد فانه  
يهلك بالاقبل من قيمته  
ومن الدين ومن مات وله  
غرماء فالمرتهن احق به  
كما في الرهن الصحيح  
(فرع) \* رهن الرهن  
باطل كما حرره وقال  
العارية معزيا للوهبانية  
وفي معانيها قال  
واي رهن لا يرام انفكاكه  
وبحجبه لو مات بالموت  
يشطر \* هذا تفسير كل

التام لم يتحقق والى ان الصلح لم يبطل اه ط أقول قدم الشارح اول كتاب الاجارة ان  
المصنف اعتمد انه اذا قسد العقد في البعض فسد في الكل تأمل (قوله ثم هلك الرهن بالدين)  
الاولى اسقاط قوله بالدين لان قوله يهلك به مغن عنه (قوله لتوهم وجوب الدين الخ) لان  
الرهن مضمون بالدين عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتمال ان  
يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدمه بخلاف الابرار لانه سقط به درر لكن في التبيين  
وغيره عن مبسوط شمس الائمة لو تصادق قبل هلاك الرهن ثم هلك يهلك امانة لانه بتصادقهما  
يتنى الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبق بدون الدين وذكر الاسيحي ان الصواب اه  
واختار صاحب الهداية هلا كه مضمونا في صورتين سعدية (قوله فهو الحكم في الرهن  
الفاسد) اي في حال الحياة والمعات فلو نقص الراهن العقد يحكم الفساد وأراد استرداد  
المرهون كان للمرتهن حبه حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض واذا مات الراهن وعليه ديون  
كثيرة فالمرتهن اولى من سائر الغرماء وهذا كله اذا كان الرهن الفاسد سابقا على الدين فلو  
كان بدين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حبه لانه ما استفاد تلك اليد بمقابلة هذا المال ويكون  
بعد الموت اسوة للغرماء لانه ليس له على الحل بد مستحقه بخلاف الرهن الصحيح تقدم او تأخر  
وتعامة في العمادة والذخيرة والبرازية (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق لان  
المنقول عن الكرخي في العمادة وغيرها انه يهلك امانة وفي الذخيرة وروى ابن سماعه عن  
محمد انه ليس للمرتهن حبه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية اصح لان الراهن  
لما قبض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرارا لان  
الراهن يجبر على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو الصرا اترى ان في الشراء الفاسد للمشتري  
الحبس الى استيفاء الثمن اه ملخصا (قوله اي لم يكن مالا) كالمديون والمولد فان للراهن  
اخذها لان رهنهما باطل منح (قوله ولم يكن المقابل به مضمونا) كالرهن عينا بخمر مسلم  
فله اخذها منه والواو بمعنى أو قال في جامع الفصولين فلو فقد احدها لم ينقذ اصلا (قوله  
بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم الخ ط (قوله رهن الرهن باطل) اي  
اذا رهنه الراهن أو المرتهن بلاذن فلو باذن صح الثاني وبطل الاول وقدمنا بيانه في باب  
التصرف في الرهن (قوله كما حرره في العارية) حيث قال فيها واما الرهن فكلوديعة وقال  
المصنف في العارية ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة اه ط (قوله وبجنيته الخ) خبر لمبتدأ  
محذوف تقديره أي جان وضمر يشطر يعود الى الواجب بالجناية ط قال ح يعني اي  
جان اذا مات من جنى عليه يجب شطر الدية وان عاش نجب الدية كاملة الجواب ختان قطع  
الحشفة امانات الصبي وجب عليه نصف الدية وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب  
نصف القيمة وتعامة لانه حصل التلف بمأذون فيه وهو قطع القلفة وغير مأذون فيه وهو  
قطع الحشفة اه وتقدمت المسئلة في باب ضمان الاجير وسأني ايضا قيل باب القسامة (قوله  
هذا التفسير) في بعض النسخ تفسير بدون آل وهو الاوضح والاشارة الى قوله واي رهن  
الخ اي هذا تفسير وبيان قوله تعالى كل نفس الآية والله تعالى اعلم

نفس بما كسبت رهينة والمعني كل نفس ترهن بكسبها عند الله تعالى انتهى (٣٠) (بن) (حا)

العبدین ( ألف فالاول رهن حتى الى الراهن برده **قوله** ٤٦٤ **قوله** والمرتهن في الآخر أمين حتى يجعل

مكان الاول ) بان يرد  
الاول الى الراهن فحينئذ  
يصير الثاني مضمونا  
أرأ المرتهن الراهن عن  
الدين اوجهه منه ثم هلك  
الرهن في يد المرتهن هلك  
بغير شيء ) استحسانا  
لسقوط الدين الا اذا منعه  
من صاحبه فيصير غاصبا  
بالمع ( ولو قبض المرتهن  
دينه ) كله ( او بعضه من  
راهنه واغيره ) كمتطوع  
( او شري ) المرتهن  
( بالدين عينا او صالح عنه )  
اي عن دينه ( على شيء )  
لانه استيفاء ( او حال الراهن  
مرتهنه بدينه على آخر  
ثم هلك رهنه معه ) اي  
في يد المرتهن ( هلك  
بالدين ورد ما قبض الى  
من ادى ) في صورة ايفاء  
راهن او متطوع او شراء  
او صلح ( وبطلت الحوالة )  
وهلك الرهن بالدين لانه  
في معنى البراء بطريق  
الاداء هداية ومفاده عدم  
بطلان الصلح وان الدين  
ليس بأكثر من قيمة  
الرهن والا فينبغي ان  
لا تبطل الحوالة في قدر  
الزيادة قهستاني ( وكذا )  
أي كما يهلك الرهن بالدين  
في الصور المذكورة يهلك

العبدین ألف ) كذا قيد في الهداية وهو قيد اتفاق لما في الترخانية عن التجريد وان كانت قيمة  
الاول خمسمائة والثاني ألفا والدين كذلك فهلك يهلك بألف وكذا اذا كانت قيمة الثاني  
خمسمائة والاول ألفا فهلك الثاني في يده هلك بخمسمائة اه ولذا ترك القيد في الحانية ( **قوله**  
حتى يجعل مكان الاول ) لان الاول اتمادخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيان فلا يخرج  
عن الضمان الابتض القبض مادام الدين باقيا واذا بقي الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في  
ضمانه لانهما رضيا بدخول احدهما فيه لا بدخولهما فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه  
ثم قيل يشترط تجديد القبض لان يد المرتهن على الثاني يدامانة ويد الراهن يد استيفاء وضمان  
فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط وتامه في الهداية وذكر القهستاني ان الاول هو المختار عند  
قاضيخان وأفاد بعض الفضلاء ان عادة صاحب الهداية اختيار الاخير عكس عادة قاضيخان  
ومقتضاه ترجيح الاول تأمل ( **قوله** الا اذا منع من صاحبه ) اي عند طلبه منه ثم هلك بعده  
( **قوله** او شري المرتهن ) اي من الراهن ( **قوله** لانه ) اي لان كل واحد من الشراء والصلح على  
عين استيفاء عناية اي اذا كان عن اقرار فهو استيفاء لانه يجب على الدائن مثله بالشراء والصلح  
عنه كفاية اي فيسقط بطريق المقاصة ( **قوله** على آخر ) اي سواء كان للراهن عليه دين او لا  
وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كافي موضع من الزيادات وفي  
موضع آخر ليس له قهستاني ( **قوله** هلك بالدين ) والفرق ان البراء يسقط به الدين أصلا كما  
قدمه وبالاستيفاء لا يسقط لما تقرر ان الديون تقتضي بأن مثلها لا انفسها لان الدين وصف في  
الذمة لا يمكن اداؤه لكن اذا ادى المدين وجب له على الدائن مثله فتسقط المطالبة لعدم  
الفاضة فاذا هلك الرهن بعده تقرر الاستيفاء الاول الحكمي وانتقض الثاني لثلا يصير  
مستوفيا مرتين ( **قوله** او متطوع ) وبعود الى ملك المتطوع لا المتطوع عنه خاتية ( **قوله**  
او شراء او صلح ) كذا في المنع والدرر ولي فيه نظر فان الذي قبضه المرتهن في صورتي الشراء  
والصلح هو العين البيعة او المصالح عليها وقد صرح في النهاية والعناية وغاية البيان أنه اذا  
هلك الرهن في هاتين الصورتين يجب على المرتهن رد قيمته ولم يقولوا يجب رد العين فاقضى ذلك  
انه لا ينتقض الشراء والصلح وقد رأيت التصريح بذلك في الحواشي السعدية ووجهه ظاهر  
لان ذلك عقد معاوضة فواجه بطلانه بهلاك الرهن بخلاف الاستيفاء بالاداء والحوالة هذا  
لا يظهر لي من فيض الفتاح العليم ( **قوله** وهلك الرهن ) أعاده ليبي عليه التعليل ( **قوله**  
لانه ) اي لان عقد الحوالة في معنى البراء بطريق الاداء دون الاسقاط وفي بعض نسخ الهداية  
في معنى البراءة وهي أظهر والحاصل كافي الكفاية ان الحوالة لا تسقط الدين ولكن ذمة  
المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحيل ولذا يعود الدين الى ذمة المحيل اذ اقامت المحتال عليه  
مفلسا ( **قوله** ومفاده ) اي مفاد تقييد المصنف البطلان بالحوالة ( **قوله** عدم بطلان الصلح )  
قدمنا التصريح به عن السعدية وانه مقتضى كلام شراح الهداية وان اقتضى كلامه السابق  
خلافه والشراء مثل الصلح فافهم ( **قوله** وان الدين الخ ) هذا مما يؤخذ من التعليل الذي ذكره  
القهستاني وعبارته وتبطل الحوالة بالهلاك لحصول الاستيفاء كافي النظم وغيره وفيه اشعار  
بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة في اذ اعليها لان الاستيفاء



والايكون رهنا ويجعل البيع وجوعا عن ٤٦٣ الإباحة فانها قبل الرجوع كاسر وفيها زرع المرتهن ارض الرهن ان

يسبح له الانتفاع لا يجب شيء وان لم يسبح لزمه نقصان الارض وضمان المساء لو من قناة مملوكة فليحفظ زرعها الرهن او غرسها بأذن المرتهن ينبغي أن يبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنبه استحق الرهن ليس للمرتهن طلب غيره مقامه استحق بعضه ان شائما يبطل الرهن فيما بقي وان مفروزا بقي فبما بقي وبحس بكل الدين لكن هل كره يحصته أجر داره لغيره ثم رهنا منه صح وبطلت الاجارة ولو ادتهن ثم أجره من رهنه فالاجارة باطلة أبقى الرهن سقط الدين كهلاكه فان علسقط بحساب قصه لان الباقي عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة الصدية فقال (والزيادة في الرهن تصح) وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا (وفي الدين لا) تصح خلافا للثاني والاصل ان الحاق بأصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقوده او عليه والزيادة في الدين ليست منهما (فان رهن) (نسخ المتن والشرح بالفاء مع انه نبه في شرحه على انه انما عطفها بالواو

قدمنا اول الباب السابق (قوله والايكون رهنا) اي مع ثمن المبيع الذي قبضه ط (قوله كاسر) اي قريبا في قوله حتى لو اراد منه كان له ذلك (قوله لو من قناة مملوكة) هذا خلاف المتق به من انه لا يضمن الامام ملكه بالاحراز كاسر في كتاب الشرب وماء القناة غير محرز (قوله ينبغي ان تبقى رهنا الخ) جزم به في الحاشية فقال زرع اوسكن بأذن المرتهن لا يبطل الرهن وله ان يسترده ومادام في يد الراهن لا يضمنه المرتهن (قوله بقي فيما بقي) لانه يمكن رهن ذلك الباقي ابتداء لعدم الشيوع (قوله لكن هل كره يحصته) اي وان كان في قيمته وفاء بجميع الدين كافي الحاشية (قوله ثم رهنهما منه) اي من المستأجر (قوله وبطلت الاجارة) ظاهره انها تبطل بمجرد عقد الرهن وليس كذلك بل لا بد من القبض كافي القنية واما عكسه وهو ما اذا أجرا الراهن الرهن من المرتهن ينفسخ بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض كافيده كلام البرازية لكن في العمادية انه لا بد منه حتى لو هلك قبل ان يجدد قبضا للاجارة يهلك هلاك الرهن اه وهذا مشكل لانه قرر في العمادية ان قبض المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون وتماه في حاشية الاشياء للشرف الغزوي وقدما في الفصل السابق عند العناية اشتراط تجديد القبض (قوله فالاجارة باطلة) وتكون كالو أعار أو أودعه منه فلا تبطل عقد الرهن \* (تنبيه) \* قال في النهاية سئل الامام ابو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر ثمن معلوم بيع وفاء وقايضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة هل تلزمه الاجارة قال لا فانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجارة اه خيرة ثم نقل فيها عن البرازية ما وافقه وأقبحه غير مرة والكل في فتاواه المشهورة حامدية فليحفظ فانه كثيرا لوقوع (قوله سقط بحساب نقصه) اي سقط من دين المرتهن ما نقصت قيمة الأبقى بسبب ابقائه وهذا اذا كان أول اباق كإشعره التعليل فان كان أبقى قبل ذلك لا يسقط شيء برزازية (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي تمام الرهن ومراده بالضمنية ما لم يقع عليه الرهن قصدا ط (قوله والزيادة في الرهن تصح) مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم يزيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاصل رهنا بالعشرة عناية (قوله يوم القبض ايضا) اي يوم قبض الزيادة كما تعتبر قيمة الاصل يوم قبضه (قوله وفي الدين لا تصح) المراد ان لا يكون الرهن بها مضمونا فأما الزيادة في نفسها بخاترة وصورة المسئلة ان يرهن عنده عبدا يساوي ألفين بالالف ثم استقرض منه ألفا أخرى على ان يكون العبد رهنا بهما جميعا فلو هلك يهلك بالالف الاولى بالألفين ولو قضاه ألفا وقال انما قضيتها عن الاولى ان يسترد العبد اتقاني (قوله في معقوده) كالتن او عليه كالمبيع ط (قوله والزيادة في الدين ليست منهما) بل أصل الدين ليس منهما قال في العناية امانه غير معقود عليه فظاهر واما انه ليس بمعقوده فلو جوبه بسببه قبل عقد الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبقى بعده \* (تمة) \* قال في الذخيرة وفي العيون عن محمد بن غلامين بألف ثم قال المرتهن احتجبت الى احدهما فردته على ففعل فان الباقي رهن بنصف الف فلو هلك يهلك من الدين نصفه ولكن لا يفكحه الا بجمع الف اه فليحفظ (قوله مع انه) اي المصنف (قوله ليفيد انها مسألة مستقلة) وهي بيان حكم تبديل الرهن الاول برهن آخر (قوله وقيمة كل من

لابلقاء ليفيد انها مسألة مستقلة لافرع للاولى فتنبه (عبدا بألف فدفعت عبدا آخر رهنا مكان الاول وقيمة كل من

يوم القبض وبسقط من الدين حصة الاصل وفك التأم بمحضته ( كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة التأم يوم الفك خمسة فثنا العشرة حصة الاصل فيسقط وتلك العشرة حصة التأم فيفك به ( ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل الزوائد ) أى أكل زوائد الرهن بأن قال له مهما زاد ففكها ( فأكلها ) ظاهره يعى أكل ثمنها وبه أفق المصنف قال الا ان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيتبع ( فلا ضمان عليه ) أى على المرتهن لانه أتلفه بأذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخط بخلافه التملك ( ولا يسقط شئ من الدين ) ( ٤٦٢ ) قال في الجواهر رجل رهن دارا وأباح

( قوله يوم القبض ) لانه مضمون بالقبض كاتقدم عناية ( قوله فيسقط ) أى بسبب هلاك الاصل ( قوله وبه أفق المصنف ) حيث سئل عن رهن نخلا وأباح للمرتهن ثمارها هل يملك ان يبيعها وتناولها ام يملك الاكل بنفسه فقط فأجاب ظاهر كلامهم انه التصرف مطلقا اذا لظاهر ان المراد من قولهم فأكلها أو أكل ثمنها الا ان يوجد نقل صريح بتخصيص الاكل دون غيره اهـ من حاشية الحوى ملخصا واورد عليه ان المعنى الحقيقي هو الظاهر ومدعى الاعية محتاج الى الدليل قلت وسيدكر الشرح عن الجواهر لو أباح له نفعه ليس له ان يؤجره تأمل وقال السامحاني اقول ظاهر ان اكل الزوائد المأكولة انما هو اكل نفسها لا اكل بدلها وهذا امر مكشوف لكل احد بالبدية اهـ نعم يظهر ذلك اذا كانت مما لا يؤكل كاذكره الرحى ( قوله لانه أتلفه بأذن المالك ) فيه اشارة الى انه لو أتلفه بغير اذنه ضمن وكانت القيمة رهنا مع الشاة وكذا لو فعل الراهن ذلك بدون اجازة المرتهن عناية ( قوله والاطلاق ) أى الاباحة اهـ ( قوله يجوز تعليقه ) لانه ليس بتمليك اتقانى ( قوله بالشرط ) وهو قوله هنا مهما زاد ففكها ( قوله والخط ) بالخاء المعجمة والطاء المهملة الاشراف على الهلاك كافي القاموس والمغرب والمراد به هنا ما احتمل الوجود والعدم فهو بمعنى الشرط تأمل ( قوله وعليه يحمل الخ ) بأن براد من نفى الحل الكراهة ( قوله ما عن محمد بن أسلم ) الذى فى المنع اول كتاب الرهن عبدالله بن محمد بن مسلم اهـ اقول ما قدمناه عن المنع هناك ومثله فى غيرها موافقا لما هنا ولعل النسخ مختلفة ( قوله قلت الخ ) ظاهره تسليم القول بالكراهة مع الاذن وانه ربا ومقتضاه انه مضمون لكن قدمنا عن المنع اول الرهن انه مخالف لعامة المعتربات وتقدم بيان ذلك كله مستوفى فراجع ( قوله وما أصاب الزيادة ) كنكث العشرة فى مثاله السابق ( قوله كاتلاف الراهن بنفسه ) فلا يسقط ما يقابل من الدين لكونه غير مضمون على المرتهن بخلاف الهالك فى يده ( قوله قاله الخ ) فى التارخانية آجر المرتهن الرهن من اجنبى بلاذن فالغلبة ويتصدق بهاعند ابي حنيفة ومحمد وله ان يعيده فى الرهن ( قوله وبطل الرهن ) حتى لا يسقط دين المرتهن بهلاكه عند المستأجر ط ولا يعود رهنا بالاتحاد تارخانية وكذا لو آجره الراهن المرتهن على ما مر فى الباب السابق ( قوله وتسلمه المرتهن ) اما اذا لم يتسلمه لا يتم الرهن اولايصح على الخالف السابق ط ( قوله ثم باع ) أى الراهن ( قوله فقبض المرتهن الثمن ) لانه اذا أجاز البيع يصير الثمن رهنا لكن القبض غير شرط فانه بصير رهنا وان لم يقبض على

السكنى للمرتهن وقوع بسكانه خلل وخرب البعض لا يسقط شئ من الدين لانه لما أباح له السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أورد منه كان له ذلك وفى المضمرات ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو أذن له فى ثمرة البستان فصار أكله كل أكل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتهن ان ينفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد بن أسلم من انه لا يحل للمرتهن ذلك ولو بالاذن لانه ربا قلت وتعليله يشد انها تحريرية فتأمل ( وان لم يشك ) الراهن ( الرهن ) بل بقى عند المرتهن على حاله ( حتى هلك ) الرهن فى يد المرتهن ( قسم الدين على

قيمة التأم ) أى الزيادة ( التى أكلها المرتهن ) وعلى قيمة الاصل فما أصاب الاصل سقط وما أصاب الزيادة أخذها المرتهن ( قدمناه ) من الراهن ) كفى الهداية والكافى والحانية وغيرها وفى الجواهر الاصل ان الاتلاف بأذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه فيها أباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن ان يؤجره قال لا قليل فلو أجره ومضت المدة فلا أجرته أم لا الراهن قال له ان أجره بلا اذن وان باذنه فللمالك وبطل الرهن وفيها رهن كرها وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بتصلحه لا يبطل الرهن رهن كرها وأباح ثمه باع الكرم فقبض المرتهن الثمن ان ثمه حصل بعد البيع فلم يشترى وان قبله فالرهن ان قضى دين المرتهن

(فانت) بلا ذبح (فدبح جلدھا) بما لا قيمة له فلو له قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد دبائغھ وهل يبطل الرهن قولان (وهو) اى الجلد (يساوى درھا) ٤٦١ فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدبح

وغيرھا (قوله بلا ذبح) اما اذا ذبحت كانت بتمامھا مضمونة ط (قوله بما لا قيمة له) بأن تره او شمسہ معراج (قوله وهل يبطل الرهن قولان) احدها يبطل ويصير الجلد رهنًا ببقية ما زاد الدبائغ فيه حتى لو اذاعها الراهن اخذ الجلد لانه صار مرهونًا بالدين الثاني حكمًا ثانيهما لا يبطل لان الشئ يبطل بما هو مثله او فوقه لا بما دونه والرهن الثاني هنا دون الاول لانه انما استحق جنس الجلد بالمالية التى اتصلت بالجلد بحكم الدبغ وهى تبع للجلد والرهن الاول بما هو اصل في نفسه وهو الدين فيكون اقوى فلم يرتفع بالثاني وبثبت الثاني ايضا لانه لا يمكن رده كفاية ما خصا (قوله وهو يساوى درھا) يعنى يوم الرهن واما اذا كانت قيمته درھمين فهو رهن بدرھمين ويعرف ذلك بأن ينظر الى قيمة الشاة حية ومسلوخة فان كانت قيمتها حية عشرة ومسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الارتهان درھا وان كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت درھمين عناية (قوله على المشهور) وهو قول العامة ومن المشايخ من قال يعود البيع كالرهن اتقانى (قوله يتقرر بالهلاك) لان المرتهن صار مستوفيا بالهلاك فيتأكد عقد الرهن فاذا عادت المسالية بالدبائغ صادفت عقدا قائما ثبتت فيه حكمه بقسطه اتقانى (قوله يفسخ به) اى ينقض بالهلاك ولا يعود بعد الانتقاض اتقانى (قوله وجعل العبد) بالنسبة للمفعول اى جعل الراهن او القاضى العبد بمقابلة دين المرتهن ط (قوله يعود الدين) اى لا يقدر نقصان عيب الا باق كباقي ط وفي بعض النسخ يعود الرهن وفي بعضها يعود الدين في الرهن (قوله وهو رهن مع الاصل) فيكون للراهن حبسه ويتقسم الدين عليهما على قدر قيمتهما بشرط بقاء النماء الى وقت الفكاك وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابلته شئ ويحتمل كانه لم يكن كاسيوضه (قوله الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن) أى ويكون بدلا عن جزء من اجزاء عين الرهن كالاراش والعقروندية (قوله هلك بجنا) اى الا الاراش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل كذا في في القهستاني ح (قوله اى ولو حكما الخ) هذا التعميم هو ما يصرح به المصنف في قوله الآتى وان لم يفتك الرهن الخ (قوله كذا اذا هلك الاصل بعد الاكل) الظاهر انه اراد بقوله اولاً بأن أكل بالاذن عكس هذا وهو ما اذا اكل بعد هلاك الاصل بأن هلك وبقي ثماؤه كالتمر ثم اكله والالزم تشبيه الشئ بنفسه وعبارة القهستاني وان هلك الاصل وبقي الثماء ولو حكما كذا اذا اكل الرهن أو المرتهن أو أجنبي من الثماء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكذا اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما ويرجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في شرح الطحاوى اهـ (قوله كذا ذكره بقوله) انظر ما مرجع الضمير المنسوب (قوله فك) اى الثماء بحصته فلو ملك ايضا بعد هلاك الاصل ذهب بلا شئ كانه لم يكن وذهب كل الدين بهلاك الاصل وتماه في غرر الافكار (قوله والتبع يقابله شئ) اذا كان مقصودا كوله المبيع فانه يصير مبيعا تبعا ولا يصير له حصة من الثمن الا اذا صار مقصودا بالقبض عندنا معراج (قوله يوم الفكاك) لانه انما صار مضمونا بالفكاك اذ لو هلك قبله يهلك بجنا عناية

على قيمتهما قهستاني كذا ذكره بقوله (بعد هلاك الاصل فك بحصته) من الدين لانه صار مقصودا بالفكاك والتبع يقابله شئ اذا كان مقصودا (و) حينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل

أوداة بخناية الدابة على العبد هدر وبالعكس معتبرة بخناية العبد على عبد آخر اه ملخصا  
**(قوله اقيامه)** أى الوصى مقام الراهن **(قوله فلو كابر الخ)** هذا ظاهر إذا كانوا حاضرين فلو  
 كانوا غائبين ففي العمادة من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين للقاضي نصب الوصى  
 إذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصايا أنه جعله وصيا ووارث الميث غائب مدة السفر  
 اه **(قوله توقف على رضا البقية)** أى بقية الغرماء **(قوله ولهم رده)** لأنه إيتار لبعض الغرما  
 بالإبقاء الحكمى فأشبهه الحقيقى هداية **(قوله نفذ)** لزوال المانع لوصول حقهم اليهم هداية  
**(قوله وإذا ارتهن)** أى أخذ الوصى رهنا **(قوله جاز)** لأنه استيفاء حكما وهو يملكه درر **(قوله)**  
 عند الورثة) أى وأل الوصى المختار أو المنصوب وورثة الراهن يقومون مقامه كاسبق ط \* (خاتمة) \*  
 المرتهن ينفرد بفسخ الراهن والراهن لا ينفرد به حتى لو قال المرتهن فبذمت الرهن ولم يرض  
 الراهن وهلك لا يسقط شئ من الدين وفى العكس يسقط بقدره كفى القنية وغيرها

( فصل فى مسائل متفرقة ) \*

**(قوله رهن عصير الخ)** اعلم أن العصير المرهون إذا تخمر فاما ان يكون الراهن والمرتهن مسلمين  
 أو كافرين أو الراهن وحده مسلما أو بالعكس فلو كافرين فالرهن بماله تخلل أو لا وفى الأقسام  
 الباقية ان تخلل فكذلك والأفهل للمرتهن ان يخله فيه تفصيل فلو مسلمين أو الراهن فقط جاز  
 تخليله لأن المالية وان تلفت بالتخمر لكن أعادتها ممكنة بالتخليل فصار كتخليص الرهن من  
 الحياية وإذا جاز ذلك فى المسلمين والخمر ليست بمحل بالنسبة اليهم فلا يجوز فى المرتهن الكافر  
 بالأولى لأنها محل وأما لو الراهن كافر فله أخذ الراهن والدين على حاله لأن الخمر لا تعدم المالية  
 فى حقه فليس للمرتهن المسلم تخليها فان خلها ضمن قيمتها يوم خلها كما لو غصب خردى  
 خلها والخل له وقع المقاصة لودينه من جنس القيمة ويرجع بالزيادة ان نقصت قيمتها يوم  
 التخليل من دينه غناية ملخصا **(قوله فهو رهن بعشرة)** أى يبقى رهنا بها وانما يبطل لأنه  
 يصدد ان يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عصيرا فتخمر قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال  
 صيرورته خلادرر **(قوله ثم المعتزل الخ)** يشير الى مقاله شرح الهداية وغيرهم من ان ما ذكره  
 المصنف كالهداية وغيرها مقيد بما اذا لم ينقص شئ من كيله وان قوله وهو يساوى العشرة  
 وقع اتفاقا فانه اذا بقي كيله على حاله وانقصت قيمته لا يسقط شئ من الدين لان الفاتى مجرد  
 وصف وبفواته فى المكيلات والموزونات لا يسقط شئ من الدين ولكن الراهن يخير كما اذا  
 انكسر القلب ان شاء أفكه ناقصا بجميع الدين وان شاء ضمنه وتكون قيمته رهنا عندها  
 وعند محمد يفتكه ناقصا او يجعله بالدين كذا فى شرح الكافى وان لم تنقص قيمته لا يخير فيبقى  
 رهنا كما كان اتقانى وعناية **(قوله والأفلا)** اذا اعتبر بتقصان السعر كاسر **(قوله هذا)**  
 أى ما يفهم من مساواة القيمة للدين **(قوله لانه لو كان قيمتها أكثر من الدين)** كما اذا كان الدين  
 عشرة والشاة بعشرين والجلد بدرهم فالجلد رهن بنصف درهم لان بازاء كل درهم من الشاة  
 نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهنا بنصف درهم ويسقط بازاء اللحم تسعة ونصف وان  
 كانت قيمتها أقل من الدين بان كانت بخمسة والجلد بدرهم فالجلد رهن بستة واذا هلك الجلد  
 بعد ذلك هلك بدرهم واحد فيرجع على الراهن بالحصة الباقية من الدين وتام بيانه فى الكفاية


وصى نصب للقاضى له وصيا  
 وأمره ببيعه) لأن نظره  
 عام وهذا لو ورنه صفارا  
 فلو كابر أخفوا الميت فى  
 المال فكان عليهم تخليصه  
 جوهره (فروع) \* رهن  
 الوصى بعض التركة لدين  
 على الميت عند غريم من  
 غرمائه توقف على رضا  
 البقية ولهم رده فان قضى  
 دينهم قبل الرد نفذ ولو

اتخذ الغريم جاز وبيع  
 فى دينه واذا ارتهن بدن  
 للميت على آخر جاز درر  
 وفى معين المفتى للمصنف  
 لا يبطل الرهن بموت  
 الراهن ولا بموت المرتهن  
 ولا بموتهما ويبقى الرهن  
 رهنا عند الورثة \*

( فصل فى مسائل متفرقة )

رهن عصيرا قيمته عشرة  
 بعشرة فتخمر ثم تخلل  
 وهو يساوى العشرة فهو  
 رهن بعشرة) كما كان ثم  
 المعتز فيه الزيادة والنقصان  
 القدر لا القيمة على ما افاده  
 ابن الكمال وعليه الفتوى  
 فان انتقص شئ من قدره  
 سقط بقدره والأفلا (ولو)  
 رهن شاة قيمتها عشرة  
 بعشرة) هذا قيد لا بد منه  
 لانه لو كان قيمتها أكثر  
 من الدين يكون الجلد ايضا  
 بعضه امانة بحسابه فنبه



والأصل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء (ولو باعه) ٤٥٩  أى العبد المذكور (بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع

بتسعمائة) لانه لما كان

الدين باقيا وقد أذن بيعه

بمائة كان الباقي في ذمته كأنه

استرده وباعه لنفسه (ولو

قتله عبد قيمته مائة فدفع

به افكته) الراهن وجوبا

(بكل الدين وهو الالف)

لقيام الثأني مقام الاول

لحما ودما وقال محمد ان شاء

افكته بكل دينه او تركه

على المرتهن بدينه وهو

المختار كما في الشربلية

عن المواهب لكن عامة

التون والشروح على الاول

(فان جنى) ترك التفرع

اولى (الرهن خطأ فداء

المرتهن) لانه ملكه (ولم

يرجع) على الراهن بشئ

(ولا يملك أن يدفعه الى

ولى الجانية) لانه لا يملك

التكليف (فان أبى) المرتهن

من الفداء (دفعه الراهن)

ان شاء (او فداءه ويسقط

الدين) بكل منهما (ولو أقل

من قيمة الرهن او مساويا

ولو أكثر يسقط قدر

قيمة العبد) فقط و (لا)

يسقط (الباقى) من الدين

ولو استهلك ما لا يستغرق

رقبه فداء المرتهن فان

أبى باعه الراهن او فداءه

بنقصان السعر (قوله والاصل الخ) لا يقال هذا الاصل مضاف لقوله ولا يرجع على الراهن بشئ فانه قد اعتبر فيه نقصان السعر لانا نقول عدم اعتباره انما هو اذا كانت العين باقية حتى كان للمرتهن مطالبة الراهن بجميع الدين عند ردها ناقصة بالسعر اما اذا تلفت فالضمان بالقبض السابق لان يده يد استيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر فيصير مستوفيا للكل من الابتداء فلم ان هذا الاصل ليس على اطلاقة هكذا ظهر لى في هذا المحل اخذا من صريح كلام شراح الهداية المار اول هذا الباب ثم رأيت الطورى وغيره صرح هنا بذلك والله تعالى الحمد (قوله بخلاف نقصان العين) فانه ذهب قسطة من الدين اتقاني (قوله فاذا كان الخ) تفرع بمنزلة التعليل لقوله بخلاف نقصان العين (قوله بأمر الراهن) المراد امره بالبيع غير متقد بمائة فالتمه غير مأمور بها شربلية (قوله لانه لما كان الدين باقيا الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا التعليل تعليل آخر هو بمعناه والحاصل انه هنا ليسقط من الدين بشئ بتراجع السعر لبقاء العين وانتفاض يد الاستيفاء لانه لما امره الراهن ببيعه فكأنه استرده منه وباعه بنفسه (قوله ولو قتله) أى العبد المذكور في المتن (قوله للحودا) يعنى صورة ومعنى اما صورة فظاهر واما معنى فلان القسائل كالقتول في الآدمية والشرع اعتبره جزاء من حيث الآدمية غناية (قوله او تركه على المرتهن) لانه تغير في ضمان المرتهن هداية (قوله فداء المرتهن) أى وبقى الدين على حاله هداية (قوله لانه ملكه) غير ظاهر وعبرة الشراح لان الجانية حصلت في ضمانه (قوله بشئ) أى من الفداء هداية (قوله فان أبى الخ) انما بدى بالمرتهن لانالو خاطبنا الراهن فمن الجائز ان يختار الدفع فيمنعه المرتهن لان له ان يقول انما أفدى حتى أصلح رهنى معراج (قوله ويسقط الدين بكل منهما) اما بالدفع فلان العبد استحق لمعنى في ضمان المرتهن فصار كالهلاك واما بالفداء فلانه كالحاصل له بعوض كان على المرتهن هداية (قوله فداء المرتهن) أى ودينه على حاله زيلى (قوله فان أبى الخ) أى ان أبى المرتهن ان يؤدى عنه قبل لراهن به في الدين (قوله باعه الراهن او فداءه) فان فداءه بطل دين المرتهن وان باعه اخذ غريم العبد بدينه فان فضل شئ من ثمن العبد ودين الغريم مثل دين المرتهن او أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن ولو أقل سقط من دين المرتهن بقدر دين العبد والفضل من الثمن عن دين العبد ببقى رهنا كما كان فان حل دين المرتهن أخذه بدينه لانه من جنسه والا أمسكه حتى يحل وان لم يلف الثمن بدين الغريم اخذ الغريم الثمن ورجع بالباقي على العبد بعد عقه ولا يرجع العبد على احد وتماه في الهداية (قوله دفعه الراهن الخ) اشار الى ان المرتهن هنا لا يؤمر بشئ لان الولد غير مضمون عينه لانه لا يسقط بهلاكه شئ من دينه كما ذكره الاتقاني قال طعن الحوى ولو قال المرتهن انما أفدى قبل لانه محبوس بدينه وله غرض صحيح بزيادة الاستيثاق ولا ضرر للراهن اه (قوله وخرج عن الرهن) أى ولم يسقط شئ من الدين كالهلاك ابتداء زيلى (قوله ويصير كأنه) أى المحب عليه (قوله وتماه في الجانية) حيث ذكر حاصل ما قدمناه في الصفحة السابقة من جناية احد عبدي الرهن على الآخر ثم قال ولو رهن عبدا

ولو قتل ولد الرهن انسانا او استهلك ما لا دفعه الراهن وخرج عن الرهن او فداءه وبقى رهنا مع أمه وأما جناية الدابة فهدر ويصير كأنه هلك باقة سواوية وتماه في الجانية (مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن مرتهنه وقضى دينه)

فلانا لو اعتبرناها لوجب عليه التخليص منها لانها حصلت في ضمانه درر ملخصا وهذا عنده  
وقال اجنابته على المرتهن معتبرة ثم اعلم ان جنابته على مال المرتهن هدر اتفاقا ان كانت قيمته  
والدين سواء وان كانت القيمة اكثر فعن أبي حنيفة انها معتبرة بقدر الامانة وعنه انها هدر  
كالضمون هداية وفي المعراج عن المبسوط لو كان قيمته الفان والدين الف فجنى على المرتهن  
أورقيقه قيل للراهن ادفعه او افده اما على قولهما فغير مشكل وأما على قوله فجنابته هنا  
معتبرة في ظاهر الرواية وروى عنه انها لا تعتبر وجه الظاهر ان النصف منه امانة هنا وجنابته  
الوديعة على المودع معتبرة فيقال للراهن ادفعه او افده فان دفعه وقبل المرتهن صار عبدا  
للمرتهن فيسقط الدين لانه يكون كالمالك في يده في حكم سقوط الدين كالموجنى على اجنبى  
ودفعاه به وان فدها كان على الراهن نصف الفداء حصة الامانة وعلى المرتهن نصف الفداء  
حصة الضمون فتسقط حصته لانه لا يستوجب على نفسه ديناً ويستوفى من الراهن حصته من  
الفداء ويكون الفداء رهنا على حاله اه ملخصا ( قوله غير موجبة للقصاص ) بأن كانت  
خطأ في النفس او فيما دونها درر ( قوله في النفس دون الاطراف الخ ) المناسب ذكره بعد  
قوله وان كانت موجبة للقصاص لان غير الموجبة للقصاص في النفس والا اطراف هدر وما  
الموجبة له فمعتبرة ان أوجبته في النفس دون الاطراف فيفهم انها في الاطراف هدر تأمل  
( قوله وبطل الدين ) يعنى ان كان العبد مثل الدين أو أكثر وفدما وجهه اتفاقا عن المعراج فلو  
اقل سقط من الدين بقدره كما هو الحكم في هلاك الرهن افاده ح وقال فقد ظهر وجه التعبير  
بالدين كما ان التعبير بالرهن له وجه ايضا كما لا يخفى اه اى لانه يلزم من بطلان الدين بطلان  
الرهن قال ط وانظر ماذا عفائه ولى الدم والظاهر انه يبقى على رهنته ( قوله وان كانت  
على المال فيباع ) اى ان لم يفده الراهن او المرتهن وفي البرازية اتلف المهرن مال انسان  
مستقرا قيمته فان فدها المرتهن فالرهن والدين بحاله وان ابى قيل للراهن افده فان فدها بطل  
الدين والرهن لانه استحق بأمر عند المرتهن فكان عليه فان لم يفده الراهن ابضابيع فيأخذ  
دائن العبد دينه وبطل مقداره من دين المرتهن ان دينه اقل وما بقى من ثمن العبد للراهن وان  
كان دين المرتهن اكثر من دين العبد استوفى المرتهن الباقي ان حل دينه والا كان رهنا عنده  
الى ان يحل فيأخذه قصاصا اه ( قوله اذ هو ) اى الابن اجنبى عن أبيه اى في حق الملك  
وهذا لتقليل لكون جنابته المهرن على ابن الراهن او ابن المرتهن معتبرة\* ( تمة ) في جنابته  
الرهن بعضه على بعض كالوكان عبدان فجنى احدهما على الآخر فان كان الكل من كل منهما  
مضمونا فالجنابته هدر كالآفة المساوية والانتحول الى الجاني من حصة الجنى عليه من الدين  
نصف ماسقط لان الجنابة اربعة جنابته مشغول على مشغول او على فارغ وجنابته فارغ على  
فارغ او على مشغول وكلها هدر الا الرابع فاذا كانا رهنا بألف وقيمة كل الف فالقتول نصفه  
فارغ فيهدر بقى النصف المشغول متلفا بفارغ ومشغول فيهدر نصف هذا النصف لتلفه  
بمشغول ويعتبر نصفه الآخر لتلفه بفارغ فالهدر يسقط ما بازائه من الدين والمعتبر يتحول الى  
الجاني وذلك ما شأن وخسون فصار الجاني رهنا بسبع مائة وخمسين وتماه في الولوالجية  
ومتفرقات التارخانية وسيأتى قريبا ما لو كان الرهن عبدا ودابة ( قوله فرجعت قيمته ) اى

( غير موجبة للقصاص )  
في النفس دون الاطراف  
اذ لا قودين طرفى عبد  
وحر ( وان كانت موجبة  
للقصاص فمعتبرة ) فيقتص  
منه وبطل الدين خانية  
وعادة القهستاني وشرح  
المجمع يبطل الرهن  
( كجنابته ) اى الرهن ( على  
ابن الراهن او على ابن  
المرتهن ) فانها معتبرة في  
الصحيح حتى يدفع بها او  
يفدى وان كانت على المال  
فيباع كما لوجنى  
على الاجنبى اذ هو اجنبى  
لتباين الاملاك زلبى  
( ولو رهن عبدا يساوى  
ألفا بألف مؤجل فرجعت  
قيمه الى مائة فقتله رجل  
وغرم مائة وحل الاجل  
فالمرتحن يقبضها ) اى المائة  
( قضاء لحقه ولا يرجع على  
الراهن بشئ ) كموته بلا  
قتل

(فالرهن) باق (على حاله فلا يباع الا برضا <sup>٤٥٧</sup> المعير) لانه ملكه (لواراد المعير بيه وأبى الراهن) البيع (بيع بغير

رضاء ان كان به ) اى  
بالرهن (وفاء والا لا) يباع  
(الابرضاء) اى المرتهن  
(ولومات المعير مفلسا  
وعليه دين أمر الراهن  
بقضاء دين نفسه ويرد  
الرهن (يلصل كل ذى حق  
حقه وان عجز لفقره  
فالرهن على حاله) كاللوكان  
المعير حيا (ولورثه) اى  
ورثة المعير (اخذه) اى  
الرهن (بعد قضاء دينه)  
كمورث (فان طلب غرماء  
المعير من ورثته بيهه فان به  
وفاء بيع والا فلا) يباع  
(الابرضاء المرتهن) كأمير  
للمامر (و) اعلم ان (جناية  
الراهن على الرهن) كلا  
أوبعضا) مضمونة تجناية  
المرتهن عليه ويسقط من  
دينه (اى دين المرتهن  
بقدرها) اى الجناية لانه  
اتلف ملك غيره فلزمه  
ضمانه واذا لزمه وقدره  
الدين سقط بقدره ولزمه  
الباقى بالاتلاف لابلارهن  
وهذا لو الدين من جنس  
الضمان والا لم يسقط منه  
شئ والجناية على المرتهن  
وللمرتهن ان يستوفى  
دينه لكن لو اعور عينه  
يسقط نصف دينه عنه  
فهستانى وبر جندى

ان قرئ قول المصنف مفلسا بتشديد اللام من المضاعف استغنى عنه لان معناه حكم القاضى  
بافلاسه تأمل (قوله باق على حاله) اى محبوسا عند المرتهن (قوله وأبى الراهن) كذا فى  
المنح وصوابه المرتهن كانه عليه الرملى لان فرض المسئلة ان الراهن وهو المستعير قدمات  
(قوله بيع بغير رضاء الخ) لان حقه فى الاستيفاء وقد حصل زيلعى (قوله والا) اى وان  
لم يكن فيه وفاء لا يباع الا برضاء لان فى الحبس منفعة فاعل المعير فيحتاج الى الرهن  
فيخاصه بالايفاء أو تزداد قيمته بتغير السعر فيستوفى منه حقه زيلعى (قوله أمر الراهن بقضاء  
دين نفسه) اى يحبر على ذلك وانظر لو كان الدين مؤجلا هل يحبر أو ينظر (قوله بعد قضاء  
دينه) اى دين الراهن (قوله كمورث) اى كورثهم لقيامهم مقامه (قوله من ورثته) اى  
ورثة المعير (قوله كأمير للمامر) اى فى مسئلة موت المستعير وسقط قوله للمامر من بعض  
النسخ وهو الاصول لانه لم يذكر التعليل سابقا وهو قولنا لان فى الحبس منفعة الخ (قوله  
كلا أوبعضا) منصوبان على التمييز اى من جهة الكلية أو البعضية تأمل (قوله مضمونة  
الخ) لان حق كل منهما محترم فيجب عليه ضمان ما اتلف على صاحبه وجعل المالك كالاجنبى  
فى حق الضمان وتماه فى المنح (قوله عليه) اى على الراهن اى المروهون (قوله واذا لزمه  
وقدره الدين الخ) أفاد انه اذا كان مؤجلا لا يحكم بالسقوط بمجرد الزوم بل ما لزمه يحبس  
بالدين الى حلول الاجل فاذا حل أخذه بدينه ان كانت من جنسه والا ففى يستوفى دينه  
شربلاية وقدما تمام الكلام عند قوله فى هذا الباب وأما ضمانه على المرتهن (قوله سقط  
بقدره) اى سقط من الضمان بقدر الدين (قوله ولزمه الباقى) اى من الضمان اذا زاد  
الضمان على الدين (قوله بالاتلاف) لان الزائد كان أمانة فهو كالوديعة اذا ألتفها المودع  
(قوله لابلارهن) اى لا يعقده حتى يشكل عليه ضمان ذلك الزائد (قوله من جنس الضمان)  
بأن كان الدين دراهم او دنانير كفاية (قوله والجناية على المرتهن الخ) معطوف على قوله لم  
يسقط وحاصله ان الدين لو مكيلا او موزونا فالجناية واجبة على المرتهن والدين باق على الراهن  
فلكل منهما اخذ حقه من صاحبه (قوله لكن لو اعور عينه) اقول عبارة الخلاصة والبرزانية  
ولو اعور العبد الرهن الخ وفى التارخانية عن المحيط رهن من آخر عبد ايساوى مائتين مثلا  
بمائة فاعور العبد قال ابو حنيفة وزفر ذهب نصف المائة وهو قول ابى يوسف والا ثم رجع  
وقال يقوم العبد صحيحا واعور فيذهب من الدين بحسب القصاص اه ملخصا وبه يظهر ان  
اعور هنا مشدد الرأى من الاعوراد وما بعده فاعله واسناده الى العين لا يوجب تأنيته لانها ظاهر  
مجازى التائيت فيجوز فيه الوجهان كما قرر فى محله وليس من باب الافعال متعديا والفاعل  
مستتر عائد على المرتهن وعينه مفعوله لان الواجب حينئذ لزوم دية العين بالغة ما بلغت كما  
تفههم عبارة المصنف لاسقوط نصف الدين وأيضا لو كان كذلك لما تآتى الخلاف السابق  
وحينئذ فلا وجه لذكر هذه المسئلة فى هذا المحل ولا للاستدراك بها على ما قبلها اذ ليست من  
الجناية على الرهن بل من تعيبه وليس الكلام فيه قافهم وانغم (قوله هدر) أماغلى الراهن  
فلكونها جناية المملوك على مالكه وهى فيها يوجب المال هدر لانه المستحق واما على المرتهن

( وجناية الرهن عليهما ) اى الراهن أو المرتهن ( وعلى مالهما هدر ) اى باطل ( اذا كانت ) الجناية

بأداء الدين كله اذ المرتهن ان يحبس حتى يستوفي الكل اه والاشكال ذكره جميع  
 شراح الهداية مع جوابه بأن الضمان انما وجب على المستعير باعتبار ايفاء الدين من ملكه  
 فكان الرجوع عليه بقدر ماتحقق ايفاءه ونقلوه عن الايضاح والخاتمة وغيرها وكأن  
 الزيلعي لم يرتض بهذا الجواب فلم يذكره ولذا قال في السعدية ان للكلام فيه مجالا **(قوله)** فلذا  
 لم يرجع عليه الخ اقول يجب اتباع المنقول وان لم يظهر للعقول مع ان الجواب لانح وهو  
 تقصير المعير عن التقيد بالرهن بالقيمة من اول الامر فاذا ترك ما يدفع الاضرار كان في دفع  
 الزائد مختارا بهذا الاعتبار فكن من ذوى الابصار اه سائحاني **(قوله)** مع متابعتي للدرر  
 اى ان عادته ذلك غالبا وقد نص في الدرر على ان الزائد تبرع فدل عدم متابعتي له انه اقر الزيلعي  
 على الاستشكال **(قوله)** لم يضمن لانه لم يصرف قاضيا دينه به **(قوله)** وان استخدمه او ركه الخ  
 ان هذه وصاية اى بان عبدا فاستخدمه او دابة فركبها قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال مثل  
 قيمتها ثم قضى المال فلم يقبضها حتى هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن هداية اى  
 ضمان التعدي لضمان قضاء الدين لان الراهن بعد ما قضى الدين يرجع بما أدى لان الرهن  
 لما هلك في المرتهن صار مستوفيا حقه من ماله الرهن فيرجع المعير على الراهن بما وقع به  
 الايفاء اه كفاية ماخصا **(قوله)** ونحو ذلك كأن ليس التوب **(قوله)** من قبل اى من قبل  
 الرهن وكذا ان افترقه ثم استعمله فلم يعطيه ثم عطف بعده من غير صنعه لا يضمن لانه بعد  
 الفكك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكك وقعدا الى الوفاق  
 فبرأ عن الضمان هداية **(قوله)** لكن في الشر نبلاية الخ هذا في المستأجر والمستعير لشيء  
 يتفقر به وكلاما في مستعير شيء ليرهنه وهو بمنزلة المودع لا للمستعير كما رأينا والمودع يبرأ  
 بالعود الى الوفاق وفرق بينهما في الهداية وشروحها بأن يد المستعير يد نفسه فلا يصير بالعود  
 راد على المالك لاحقية ولا حكما بخلاف المودع لان يده كيد المالك فبالعود الى الوفاق  
 يصير رادا عليه حكما قات وكذا المستأجر يده يد نفسه لانه يمسك العين لنفسه لا لصاحبها **(قوله)**  
 اذا خالفنا الاولى افراد الضمير لان العطف بأو وليوافق ما بعده ط وقد وجد كذلك في كثير  
 من النسخ **(قوله)** في لو خالفنا اى في زمن الهلاك فقال المعير هلك عند المرتهن وقال المستعير  
 قبل الرهن أو بعد الافتكاك غناية **(قوله)** فالقول للراهن اى مع يمينه معراج والينة للمعير  
 لانه يدعى عليه الضمان غناية **(قوله)** لانه ينكر الخ اى لان الراهن ينكر الايفاء بمال المعير  
**(قوله)** ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به بان قال المعير أمرت ان ترهنه بخمسة وقال  
 المستعير بعشرة فالقول للمعير لانه لو انكر الامر اصلا كان القول له فكذا اذا انكر  
 وصفا فيه والينة للمستعير لانه الميثاق اتقانى **(قوله)** اختلفا في الدين والقيمة الخ صورة  
 المسئلة ما في الخاتمة وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتهن بخمسمائة فان كان الرهن  
 قائما يساوى الفاً خالفنا وتراد اولوها لك فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه  
 زاد الاقناني ولو اتفقا على انه بألف وقال المرتهن قيمة خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول  
 للمرتهن الا ان يبرهن الراهن لانه ادعى زيادة الضمان اه ملخصا وبه يظهر ما في العبارة  
 من الابهام الشبيه بالالغاز **(قوله)** مديونا زاده لانه لا يلزم من الافلاس الدين لكن

فلذا لم يرجع عليه في مثله  
 مع متابعتي للدرر فقدر  
 ولو هلك الرهن المستعار  
 مع الراهن قبل رهنه او  
 بعد فكه لم يضمن وان  
 استخدمه او ركه ونحو  
 ذلك من قبل لانه أمين  
 خالف ثم عاد الى الوفاق  
 فلا يضمن خلافا للشافعي  
 لكن في الشر نبلاية عن  
 العمادية المستأجر أو  
 المستعير اذا خالفنا ثم  
 عاد الى الوفاق لا يبرأ عن  
 الضمان على ما عليه الفتوى  
 انتهى في لو اختلفا فالقول  
 للراهن لانه ينكر الايفاء  
 بما له ولو اختلفا في قدر  
 ما امره بالرهن به فالقول  
 للمعير هداية اختلفا في  
 الدين والقيمة بعد الهلاك  
 فالقول للمرتهن في قدر  
 الدين وقيمة الرهن شرح  
 تكملة (ولو مات مستعيره  
 مفلسا) مديونا



(ضمن) المعبر (المستعير)  
أو المرتهن) لتعدي كل  
منهما (الا اذا خالف الى  
خير بأن عين له أكثر من  
قيمتة فرهته بأقل من ذلك)  
لم يضمن لمخالفته الى  
خير (فان ضمن) المعبر  
(المستعير ثم عقد الرهن)  
لتملكه بالضمان (وان ضمن  
المرتهن يرجع بما ضمن  
وبالدين على الراهن) كاسر  
في الاستحقاق (فان وافق  
وهلك عند المرتهن صار)  
المرتهن (مستوفيا لدينه  
ووجب مثله) اى مثل  
الدين (للمعبر على المستعير)  
وهو الراهن لقضاء دينه  
به (ان كان كله مضمونا  
والا) يكن كله مضمونا  
(ضمن قدر المضمون  
والباقي امانة) وكذا لو  
تعيب فيذهب من الدين  
بحسابه ويجب مثله للمعبر  
(ولو افتكه) اى الرهن  
(المعبر أجبر المرتهن على  
القبول ثم يرجع) المعبر  
(على الراهن) لانه غير  
متبرع لتخليص ملكه  
بخلاف الاجنبى (بما أدى)  
وان الدين ازيد فالزائد  
تبرع وان اقل فلا يجبر  
در لكن استشكله الزباى  
وغيره واقره المصنف

اعلم انه برهته الى سنة اه لان الرهن هنا فاسد لتأجيله كاسر وكلامنا في تأجيل العارية  
تأمل (قوله ضمن المعبر المستعير والمرتهن الخ) اى قيمة الرهن ان هلك في يد المرتهن لانه  
تصرف في ملكه على وجه لم يؤذن له فيه فصار غاصبا وللمعبر ان يأخذه من المرتهن ويفسخ  
الرهن جوهره (قوله فرهته بأقل من ذلك) اى بأقل مما عين له لكن بشرط ان لا ينقص عن قيمة  
الرهن بل اماثلها او بأكثر كما فاده الزباى وفي الذخيرة وغيرها لوسمى له شيئا فرهته بأقل أو  
بأكثر فهو على ثلاثة اوجه \* الاول ان تكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى \* الثاني ان تكون  
أكثر منه وفيهما اذ ارهن بأكثر من الدين او بأقل يضمن قيمته \* الثالث ان تكون أقل منه  
فان زاد على المسمى ضمن القيمة وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان  
الى اقل ضمن قيمته اه ملخصا ونقله في النهاية ثم قال وبه يعلم ان المعبر لا يضمن المستعير أكثر  
من القيمة في صورة من الصور وكذا لا يضمنه جميع قيمة الثوب اذا كانت أكثر من الدين وانما  
يضمنه قدر الدين والزائد يهلك امانة اه (قوله لتملكه بالضمان) فبين انه رهنه ملك نفسه  
اه يبين قال قارئ الهداية ولى فيه نظر لان الملك فيه لم يستد الى وقت القبض اذا القبض باذن  
المالك وانما يستد الى وقت المخالفة وهو التسليم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله  
فيقتصر ملكه على وقت التسليم فلم يبين أنه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه ابو  
السعود و عن الشلي اقول قد يجاب بأن الرهن لا يلزم الا بالتسليم ولذا كان للمرتحن الرجوع  
عنه قبله كاسر اول الرهن فاذا توقف العقد على التسليم لم يعتبر سابقا عليه فكأنهما وجدا  
معاندا للتسليم الذى هو وقت المخالفة فلم يكن ملكه بعد عقد الرهن هذا مظهر لى من  
فيض الفتاح العليم فاعتسمه (قوله وان ضمن المرتهن) لانه متعد يقبض مال غيره بلاذنه فهو  
كغاصب الغاصب (قوله كاسر في الاستحقاق) اى قيل هذا الباب (قوله صار المرتهن  
مستوفيا لدينه) اى ان كانت قيمة الرهن مثل الدين او أكثر وان كانت اقل صار مستوفيا  
لقدره ويرجع بالفضل على الراهن اه مسكين (قوله اى مثل الدين) كذا في الدرر والاصوب  
ان يقال اى مثل الرهن اى صورة ومعنى ان كان مثليا ومعنى فقط وهو قيمته ان كان قيميا لثلا  
يلزم تشييت الضمان بعده رحتى ملخصا ومثله في شرح الطورى (قوله لقضاء دينه به) اى  
لان الراهن صار قاضيا دينه بمال المعبر وهو الرهن (قوله ان كان كله) اى الرهن مضمونا بان  
كان مثل الدين او اقل (قوله والا الخ) اى بان كان أكثر من الدين (قوله بحسابه) اى بقدر  
حصة العيب اتقانى (قوله ويجب مثله) اى ويجب للمعبر على المستعير مثل ما ذهب من الدين  
بالعيب (قوله لتخليص ملكه) اى لانه يريد بذلك تخليص ملكه فهو مضطرا اليه (قوله  
بخلاف الاجنبى) اى اذا قضى الدين لانه متبرع اذ هو لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفرغ  
ذمته فكان للطالب ان لا يقبل هداية (قوله وان اقل فلا يجبر) اى لا يجبر المرهن على تسليم  
الرهن در عن تاج الشريعة لان الزيادة امانة من جانب الراهن كذا قبل ولم تحدد ذلك في كلام  
الشراح وعزوه الى تاج الشريعة فرية بلامرية كذا افاده عنى زاده (قوله لكن استشكله  
الزباى وغيره) اى استشكل كون الزائد تبرعا حيث قال وهذا مشكل لان تخليص الرهن  
لا يحصل بايقاع البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا

الرهن اى عوديدته في بعض النسخ في حقه وفي بعضها في دعواه وعبارة البرازية في العود  
**(قوله مالبسته)** يفتح ناء المخاطب **(قوله فالقول للراهن)** لانه منكر لوجود العمل فلم يتفقا على  
 زوال اليد **(قوله فالقول للمرتهن الخ)** عبارة البرازية فالقول للمرتهن انه اصابه في اللبس  
 لاتفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن في قدر ما عاذا الضمان اليه بخلاف اول  
 المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان اه وحاصله انها لما اتفقا على خروجه من  
 الضمان كان القول للمرتهن في انه لم يعد مضمونا عليه ضمان الرهن بعد خروجه من الضمان  
 الا ذلك التوب المتخرق أى فاذا هلك بعد ذلك يضمن قيمته متخرقة **(قوله بخلاف الوصى)** قدم في  
 باب ما يجوز ارتهانه ان ذلك قول الامام التمرتاشي وانه جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بين  
 الاب والوصى وبه جزم المصنف هناك كالغاية والمثلثي وقدمنا وجهه **(قوله ليس لابن)**  
 اخذه الخ لان تصرف الاب نافذ لازم **(قوله ويرجع الابن)** اى اذا قضى دين الاب وافتك  
 الرهن **(قوله ان كان)** اى الاب رهنه لنفسه اى لاجل دين عليه وكذا لو اودعه رهنه بدين على نفسه  
 وبدين على الصغير تحكمه في حصة دين الاب تحكمه فيما لو كان كله رهنه بدين الاب كافي المنح  
**(قوله لانه)** اى الابن مضطر في قضاء الدين لا فتكاك الرهن فلم يكن متبرعا نظير معير الرهن  
 الآتي بيانه **(قوله ثم أقر بالرهن الخ)** أى أقر بأن ذلك الموهون ملك لزيد مثلا لا يصدق في حق  
 المرتهن حتى انه لا يتزع من يده بمجرد ذلك الاقرار بدون برهان من المقر له بل يؤخذ المقر في حق  
 نفسه حتى انه يؤمر بقضاء الدين الى المرتهن ورد الموهون الى المقر له وهل يؤمر بقضائه حالا  
 لو كان مؤجلا او يؤمر بدفع قيمته للمرتهن ثم تسليم الرهن للمقر له او ينظر الى حلول الاجل  
 فايراجع **(قوله جاز)** ويكون بمنزلة ما واه عارها ليرهنها **(قوله أولى)** اى من بين المرتهن  
 لانها ثبتت زيادة ضمان ولو لم يقم لينة فالقول قول المرتهن كذا يقاد من الهندية ط  
**(قوله وزوائد الرهن الخ)** ستأتى هذه المسئلة مفصلة كالمسئلة التي بعدها ولذا لم توجد في بعض  
 النسخ ط **(قوله وصح استعارة شئ ليرهنه)** لان المالك رضى بتعلق دين المستعير بماله وهو  
 يملك ذلك كما يملك تعلقه بذمته بالكفالة ط **(قوله فيرهن بمشاء)** اى بأى جنس أو قدر وكذا  
 عنداى مرتهن وفي اى بلد شاء كافي القهستاني **(قوله اذا أطلق)** اى المعبر لان الاطلاق واجب  
 الاعتبار خصوصا في الاعارة لان الجهالة فيها لا تقضى الى التازعة هداية لان منابها على  
 المسامحة معراج **(قوله تقيد به)** فليس له ان يزيد عليه ولا ينقص اما الزيادة فلا نه ربما احتاج  
 الى فكك الرهن فيؤدى قدر الدين وما رضى بأداء القدر الزائد أولا نه يتعسر عليه ذلك  
 فيقتصر به وأما النقصان فلان الزائد على الدين يكون امانة وما رضى الا ان يكون مضموما  
 كله فكان التعيين مفيدا وكذلك التقيد بالجنس وبالمرتهن وباليولد لان كل ذلك مفيد لتيسر  
 البعض بالاضافة الى البعض وتساوت الاشخاص في الامانة والحفظ اه من الهداية  
 والاحتيازه \* **(تنبيه)** \* أفتى في الحامدية فيما لو قيد العارية بمدة معلومة ومضت المدة بأن المعير  
 اخذها من المستعير قال وبه أفتى في الحيرية والاسماعيلية ومثله في فتاوى ابن نجيم قالا وليس  
 له مطالبة بالرهن قبل مضى المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن اجبر عليه اه  
 اقول ولا يخالفه ما في الذخيرة استعاره ليرهنه بدينه فرهنه بمائة الى سنة للعير طلبه منه وان

مالبسته فيه ولا تخرق فيه  
 فالقول للراهن وان أقر  
 الراهن باللبس فيه ولكن  
 قال تخرق قبل لبسه او بعده  
 فالقول للمرتهن في قدر  
 ما عاذا من الضمان \* **(فروع)**  
 رهن الاب من مال طفله  
 شأيدن على نفسه جاز  
 فلو الرهن قيمته أكثر  
 من الدين فهلك ضمن  
 الاب بقدر الدين دون  
 الزيادة بخلاف الوصى فانه  
 يضمن قيمته والفرق ان  
 للاب ان يتفجع بمال الصغير  
 عند الحاجة ولا كذلك  
 الوصى ولو ادرك الابن  
 ومات الاب ليس لابن اخذ  
 قبل قضاء الدين ويرجع  
 الابن في مال الاب ان كان  
 رهنه لنفسه لانه مضطر  
 كبير الرهن \* ولو رهن  
 شئ ثم أقر بالرهن لغيره  
 لا يصدق في حق المرتهن  
 ويؤمر بقضاء الدين  
 ورده الى المقر له ولو  
 رهن دار غيره فجاز صاحبها  
 جاز وبينة الراهن على  
 قيمة الرهن اولى وزوائد  
 الرهن كوله وثمرة رهن  
 لاغلة دار وأرض وعبد  
 فلا يصير رهنه \* والرهن  
 الفاسد كالصحيح في  
 ضمانه ( وصح استعارة  
 شئ ليرهنه فيرهن  
 بمشاء ) اذا أطلق  
 ولم يقيد بشئ ( وان قيده

( بخلاف الاجارة والبيع )

والهبة ) والرهن ( من المرتهن او من اجنبي اذا باشرها أحد هما باذن الآخر ) حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتهن من الراهن لعدم لزومها بقى لومات الراهن قبل رهنه فانها فالمرتهن أسوة الغرماء ( ولو اذن الراهن للمرتهن في استعماله او اعارته للعمل فهلك ) الرهن ( قبل يشرع في العمل او بعد الفراغ منه هلك بالدين ) لقاء عقد الرهن ( ولو هلك في حالة العمل ) والاستعمال ( هلك أمانة ) لبسوت يد العارية حيث ( ولو اختلفا في وقته ) اي وقت هلاكه فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن في غيره ( فالقول للمرتهن ( لانه منكر ( والبيئة للراهن ) لانهما اتفقا على زوال يد الراهن فلا يصدق الراهن في عوده الابحجة بزيادة وفيها اذن للمرتهن في ابس ثوب الرهن يوم اقباه به المرتهن متخفرا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن

الايداع من اجنبي ينبغي ان لا يسقط الضمان لانه العدل اه اقول وهو بحث وجيه ثم رأيت منصوصا في الحانية حيث قال فيها اذا اجاز الراهن للمرتهن ان يودعه انسانا او يعيرفان اودع فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع سقط الدين وان اعاره خرج من ضمان الرهن والمرتهن ان يعيده اه فقد فرق بين العارية والوديعة على خلاف ما ذكر في الغاية وتبعه فيه الشارح فنبه ( قوله بخلاف الاجارة الخ ) حال من قوله ولكل واحد منهما ان يعيده رهنه وبشترط في الاجارة تجديد القبض كما علمت آتفا وفي البرازية وان استأجرها المرتهن فاسدا ووصل اليها مضي زمان بمقدار ما يجب فيه شيء من الاجرة بطل الرهن اه وفيها وان أخذ المرتهن الارض مزارعة بطل الرهن لول البذر منه ولومن الراهن فلا اه أى لما قدمناه في كتاب المزارعة ان الاصل ان رب البذر هو المستأجر فان كان وهو العامل كان مستأجرا للارض وان كان هو رب الارض كان مستأجرا للعامل ( قوله والرهن ) اي وبخلاف رهن الرهن وبأى الكلام فيه قريبا ( قوله من المرتهن الخ ) من هذه صلة لما قبلها لا للابتداء تقول أجزت منه الدار وكذا بنتها او وهبتها منه اذا كان هو القابل للعقد وانت المباشر فالمرتهن او الاجنبي هنا هو القابل والمباشر اي العاقد مع المرتهن هو الراهن ومع الاجنبي احدهما لكن في هذا التعميم بالنسبة الى الرهن نظر لان رهنه من المرتهن لا يفيد فالظاهر انه خاص فيما اذا رهنه احدهما من اجنبي قال في الترخانية عن شرح الطحاوى ليس للمرتهن ان يرهن الرهن فان رهن بلاذن الراهن فان هلك في بد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول فللراهن ان يضمن المرتهن الاول ويصير ضمانه رهنه ويملكه المرتهن الثاني بالدين او يضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنه عند المرتهن الاول وبطل رهن الثاني ويرجع الثاني على الاول بما ضمن ويدينه وان رهن باذن الراهن صح الثاني وبطل الاول اه ( قوله حيث يخرج عن الرهن ) بيان لجهة المخالفة بين الوديعة وهذه العقود لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الغن سواء قبضه او لا حتى لو هلك عند المشتري سقط الدين بخلاف بدل الاجارة وتقدم الفرق بينهما نص على ذلك في المعراج ( قوله لانه عقود لازمة ) ولذا لا يمكنه فسخها ( قوله وبخلاف بيع المرتهن من الراهن ) وكذا اجارته وهبته وهذا محترز قول المصنف من المرتهن ( قوله لعدم لزومها ) اي لزوم العارية والبيع والاولى لزومهما بالتثنية اي لعدم لزومهما في حق الراهن لان ملكه باق في الموهون فيبطل العقد ( قوله بقى لومات الخ ) مرتبط بقول المصنف بخلاف الاجارة الخ ( قوله فالمرتهن أسوة الغرماء ) اي مساو لهم في الموهون بطلان عقد الرهن بهذه العقود معراج ( قوله ولو اذن الراهن للمرتهن في استعماله الخ ) فان لم ياذن له وخالف ثم عاده فهو رهن على حاله جامع الفصولين ( قوله ولو هلك في حالة العمل ) راجع الى قوله او اعارته وقوله والاستعمال راجع الى قوله في استعماله فهو لف ونشر مشوش ( قوله لبسوت يد العارية ) وهى مخالفة ليد الراهن فاتنى الضمان منح ( قوله وقال الراهن في غيره ) كذا في الحانية وغيره فيشمل ما اذا قال قبل العمل او بعده ( قوله لانه منكر ) اي منكر لوجوب الضمان قال ط ولا حاجة اليه لان التعليل الآتى للمسئتين ( قوله لانهما اتفقا على زوال يد الراهن ) اي زوال القبض الموجب للضمان لاعترافهما بوجود العمل المنزيل للضمان ( قوله في عوده ) اي عود

قلنا لان ثمة العين باق كما كان وانما يحصل التغير بسبب التراجع والعين بحال يمكن ان نصير  
ماله بالتراجع كما كان يوم القبض فلم يعتبر التغير وهنا التغير الحاصل بالتراجع استقر بالهلاك  
ولم يبق على حال تعود ماله كما كان اه بقی ماذا أتلّف المرتهن فيغرّم القيمة وتكون رهنا  
فيده فاذا حل الاجل والدين من جنس القيمة استوفى منها ولو فيها فضل رده وان نقصت  
القيمة قبل الانتلاف بتراجع السعر الى خمسمائة وكانت الفواجب بالاستهلاك خمسمائة وسقط  
من الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض  
السابق لا بتراجع السعر ووجب عليه الباقي بالانتلاف وهو قيمته يوم ائلف هداية ملخصا  
وبجملة مضمونا بالقبض السابق لا بتراجع السعر اندفع استشكل الزيلی بأن تراجع السعر غير  
مضمون وبيان الجواب ما في غاية البيان عن القدوري ان نقصان السعر لا يضمن مع بقاء العين  
اما اذا تلفت الضمان بالقبض والانتلاف من غير جنس ضمان الرهن فلذا وجبت  
قيمته يوم الانتلاف ووجب الفضل بالقبض السابق على ضمان الرهن اه ملخصا ومثله ما مر  
عن الكفاية ( قوله مجاز ) جعله شراح الهداية تسامحا قالوا لان الاعارة تملك المنافع بلا  
عوض والمرتهن لم يملكها فكيف يملكها غيره لكن لما عومل ذلك معاملة الاعارة من عدم  
الضمان ومن التمكن من الاسترداد اطلق عليه اسم الاعارة اه وقصر بعض المحققين التسامح  
بأنه استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة معتبرة ولا نصب قرينة اعتمادا على  
ظهوره من المقام فهو ليس حقيقة ولا مجازا وجعل المصنف في المنح لفظ الاعارة هنا  
استدارة تصريةحية علاقتها المشابهة والقرينة اسناد الاعارة الى المرتهن لان اسنادها حقيقة  
للدالك قال وحيث وجدت القرينة والجامع فالقول بأنه مجاز سائغ اه تأمل ( قوله هلك  
مجانا ) اي بلا سقوط شيء من الدين لارتفاع القبض المضمون ( قوله حتى لو كان ) اي الراهن  
اعطى المرتهن بالرهن انعار كفيلا اي اعطاه كفيلا بتسليمه لابعينه لقوله في كتاب الكفالة ولا  
يصح بيع قبل قبضه ومرهون وامانة بأعيانها فلو بتسليمها صح اه تأمل ( قوله لخروجه  
من الرهن ) اي من حكم الرهن وهو الضمان والا فالعقد باق ( قوله جاز ضمان الكفيل ) اي  
الزامة بتسليمه للمقدمه ( قوله عاضمانه ) لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان منع ( قوله  
من سائر الغرماء ) اي غرماء الراهن فلا يشاركون المرتهن فيه ( قوله لبقاء حكم الرهن )  
الاصوب ان يقال لبقاء عقد الرهن الا ان يراد بالحكم هتاد الاستيفاء لا الضمان تأمل ( قوله  
ولو اعاره الخ ) جملة هذه التصرفات ستة العارية والوديعة والرهن والاجارة والبيع والهبة  
فالعارية توجب سقوط الضمان سواء كان المستعير هو الراهن او المرتهن اذا هلك حالة  
الاستعمال او اجنيا ولا ترفع عقد الرهن وحكم الوديعة تحكم العارية والرهن يبطل عقد  
الرهن واما الاجارة فالستأجر ان كان هو الراهن فهي باطلة وكانت بمنزلة ما اذا أعارته او  
أودعه وان كان هو المرتهن وجدد القبض للاجارة او اجنيا مباشرة احدها العقد باذن  
الآخر يبطل الرهن والاجارة للراهن وولاية القبض للعاقد ولا يعود ردها بالا ستشاف واما  
البيع والهبة فان العقد يبطل بهما اذا كانا من المرتهن او من اجنبي بمباشرة احدهما باذن  
الآخر وامان الراهن فلا يتصور اه عناية وفي حاشيتها السعدى افندى اذا كان

مجاز ( فلو هلك ) الرهن  
( في يد الراهن هلك مجانا )  
حتى لو كان اعطاه به كفيلا  
لم يلزم الكفيل شيء  
لخروجه من الرهن نعم  
لو كان الراهن أخذه بغير  
رضا المرتهن جاز ضمان  
الكفيل تارخائية ( فان  
عاد ) قبضه ( عاد ضمانه  
وللمرتهن استرداده منه الى  
يده فلو مات الراهن قبل  
ذلك ) اي قبل الاسترداد  
( فالمرتهن احق به من  
سائر الغرماء ) لبقاء حكم  
الرهن ( ولو أعاره ) او  
أودعه ( احدها اجنيا  
باذن الآخر سقط ضمانه  
ولكل منهما ان يعيده  
رهن ) كما كان



وفي الاشياء باع الراهن

الرهن من زيد ثم باعه  
من المرتهن انفسخ الاول  
(وصح اعتاقه وتديره  
واستيلاده) اى نفذ اعتاق  
الرهن (رهنه فان) كان  
(غنيا و) كان (دينه)  
اى المرتهن (حالا اخذ)  
المرتهن (دينه من الرهن  
وان مؤجلا اخذ قيمته  
للرهن بدله الى) زمان  
(حلوله) فان حل استوفى  
حقه لو من جنسه ورد  
الفضل (وان) كان الراهن  
(معسرا ففي العتق سعى  
العبد في الاقل من قيمته  
ومن الدين ويرجع على  
سيده غنيا وفي التدبير  
والاستيلاد سعى) كل  
(في كل الدين بلارجوء)  
لان كسب المدبر وام الولد  
ملك المولى (فاذا اتلف  
الراهن) (الرهن فحكمه  
حكم ما اذا اعتقه غنيا) كاسر  
(و) (الرهن) (ان اتلفه  
اجنبى) اى غير الراهن  
(فالمرتهن يضمه) اى  
الملتف (قيمه يوم هلك  
وتكون) (القيمة) (رهنه  
عنده) كاسر واما ضمانه  
على المرتهن فمعتبر بقيمته  
يوم القبض لانه مضمون  
بالقبض السابق زيلعى  
(وباعاره) اى المرتهن  
الرهن (من رهنه يخرج  
من ضمانه) تسميتها عارية

المنفعة وحقه في مال العين لافي المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه في الالمانع من النفاذ فينفذ  
البيع السابق كالوباع المؤجر العين من اثنين وأجاز المستأجر البيع الثاني فنفاذ الاول لانه لاحوله  
في الثمن فكانت الاجازة اسقاطا له ملخصا (قوله وفي الاشياء الخ) هذا كاستدراك على  
قول المصنف سابقا فالثاني موقوف كأنه يقول محل توقف الثاني كالاول اذا كان البيع الثاني  
من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف وأما يبطل البيع الاول ووجهه انه طرأ ملك بات على ملك  
موقوف فابطله ط عن ابى السعود (قوله وصح اعتاقه الخ) ما تقدم كان في تصرفات قبل الفسخ  
كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فلم تجز في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه  
في الحبس الا بعد قضاء الدين وما هنا في تصرفات لا قبل الفسخ فتنفذ ويبطل الرهن أفاده القهستاني  
اى سواء كان موسرا أو معسرا الصدوره من اهله في محله وهو ملكه فلا يفلغو تصرفه بعدهم اذن  
المرتهن وامتاع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم وتاممه في الهداية ومثل  
الاعتاق الوقف وفي الاسعاف وغيره لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع  
ماليه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه (قوله اى نفذ) أشار به  
الى ان التعبير به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعبير بيصح يومه انها غير  
صحيحة ط وقوله اعتاق الراهن اى وما بعده وأشار الى ان المصدر مضاف الى فاعله وقوله رهنه  
بالنصب مفعوله (قوله للرهن) اى للارتهان وقوله بدله اى بدل الرهن بمعنى المرهون تأمل  
والحاصل انه يأخذ قيمته وتجعل رهنا مكانه (قوله ورد الفضل) اى ان كان فضل ويرجع  
بالزيادة ان نقصت عن دينه ط (قوله ففي العتق) اى الذى يغير اذن المرتهن جوهره فلو ياذنه  
فلا سعيه على العبد ابو السعود (قوله سعى العبد الخ) لانه لما تعذر للمرتهن استيفاء حقه  
من الراهن يأخذه ممن يتنفع بالعتق والبدا تأمن يتنفع بمقدار ماليته فلا يسى فيها زاد على قيمته  
من الدين ابن كمال (قوله في الاقل من قيمته ومن الدين) وكيفيته ان ينظر الى قيمة العبد يوم  
العتق ويوم الرهن والى الدين فيسبى في الاقل منهما زيلعى ويقضى الدين بالكسب الا اذا كان  
من خلاف جنس حق المرتهن فيبدل بحسنه ويقضى به دينه عناية (قوله ويرجع على سيده  
غنيا) اى اذا أيسر لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمّل عنه ابن كمال (قوله  
سعى كل) اى من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين) اى ولو زاد على القيمة لما ذكره الشارح  
(قوله لان كسب المدبر الخ) تعادل لقوله في كل الدين ولقوله بلارجوء (قوله كاسر) اى  
من انه لو كان الدين حالا أخذ منه كله والاخذ القيمة لتكون رهنا الى حلول الاجل (قوله فالمرتحن  
يضمه) أشار الى ان المرتحن هو الحاصف في تضمينه كافي الهداية (قوله قيمته يوم هلك) فلو كانت  
قيمه يومه خمسمائة وقد كانت يوم الرهن ألفا كالدين ضمن خمسمائة وصارت رهنا وسقط من  
الدين خمسمائة كأنها هلكت بأفة كافي الهداية (قوله واما ضمانه على المرتحن) بيان لوجه  
ضمان المرتحن الزيادة حيث سقط مثلها من الدين قال الاتفاقى لان ضمان الرهن يعتبر فيه القيمة  
يوم القبض وحينئذ كانت ألفا فيضمن الزيادة على ما غرم الاجنبى اه قال في الكفاية ولا  
يقال الرهن لو كان باقيا كما كان وقد تراجع السعر وانقصت قيمته فانه لا يسقط من الدين شئ

توقف بيع الراهن رهته على اجازة مرتهه واقضاء دينه فان وجد احدها نفذ وصار مثله رهنا في صورة الاجازة ( وان لم يحجز ) المرتن البيع ( وفسخ ) بيعه ( لا يفسخ ) بفسخه في الاصح ( و ) اذا بق موقوفا ( في المشتري ) بالخيار ( ان شاء صبر الى فكالك الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع ) وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ( ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الرهن ايضا ) من رجل ( آخر قبل ان يحجز المرتن ) البيع ( فالثاني موقوف ايضا على اجازته ) اذا الموقوف لا يمنع توقف الثاني ( فايهما أجازلزم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن ) ثم أجره اورهته او وهبه من غيره فأجاز المرتن الاجازة او الرهن الاجازة او الرهن او الهبة جازا لبيع الاول لحصول النفع بتحول حقه للثمن على ما تقر في محله تحرر ( دون غيره من هذه العقود ) اذا لا منفعة للمرتن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المسانع فينفذ

لما ذكر الرهن وأحكامه ذكر ما يعترض عليه اذ عارضه بعد وجوده معراج ( قوله ) توقف بيع الراهن رهته الخ ( وكذا توقف على اجازة الراهن بيع المرتن فان أجازته جازا ولا وله أن يبطئه ويبيعه رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجازة لم يحجز الاجازة بعده وللراهن أن يضمن أيهما شاء قهستاني عن شرح الطحاوي وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ينفذ وتماه في الزيلعي \* ( فرع ) قال المرتن للراهن بيع الرهن من فلان فباعه من غيره لم يحجز ولو قال المستأجر للمؤجر ذلك جاز بيعه من غيره جامع الفصولين ( قوله ) على اجازة مرتهه الخ ( وأبرأه الراهن عن الدين حوى ( قوله ) نفذ لزوال المانع وهو تعلق حتى المرتن به وعدم القدرة على تسليمه زيلعي ( قوله ) وصار مثله رهنا ) اى سواء قبض الثمن من المشتري او لا لقيامه مقام العين والثمن وان كان ديننا لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل تكون قيمته رهنا بقاء حتى لو توى الثمن على المشتري يكون من المرتن يسقطه دينه كما لو كان في يده بزيادة ولبعض محشى الاشياء هنا كلام منشؤه عدم التأمل والمراجعة وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ان المرتن ان شرط أن يكون الثمن رهنا عند الاجازة كان رهنا والا فلا وتماه في الزيلعي ( قوله في الاصح ) لان امتناع التفاز لحقه وهو الحبس والتوقف لا يفوته وعن محمد يفسخ بفسخه حتى لو افكك الراهن لاسيل للمشتري عليه بعده زيلعي ملخصا ( قوله ) أرفع الامر الى القاضي ( لان هذا الفسخ لقطع المنازعة وهو الى القاضي غاية ( قوله ) وهذا الخ ) اى ثبوت الخيار للمشتري لكن عدم الفرق هو الاصح رهلى عن منية المتق وهو المختار للفتوى حوى وغيره عن التجنيس وفي جامع الفصولين يتخير مشتري مرهون ومأجور ولو علما به عندها وعند أبى يوسف يتخير جاهلا لاعلا وظاهر الرواية قولهما اه قال الرملى في حاشيته عليه وهو الصحيح وعليه الفتوى كافي الوالوجية ( قوله ) من رجل آخر ) سياتى تقيده بغير المرتن ( قوله ) فايهما أجازلزم ( فلو قضى الراهن الدين هل ينفذ الاول والثاني يحجر والظاهر الاول ط قلت يؤيده ما ذكره قريبا عن الكفاية تأمل وما ذكره المصنف يخالف الاجازة فلو تكرر بيع المؤجر فأجاز المستأجر الثاني نفذ الاول وباتى وجهه ( قوله ) ثم أجره الخ ) اى قبل نقض القاضي البيع اتقانى ( قوله ) اورهته أو وهبه ) اى مع التسليم اذ لا عبرة لهذين العقدين بدونه اتقانى عن أبى المعين ( قوله ) جازا لبيع الاول ) سياه أولا وان لا يمكن بيعان بالنسبة الى هذه العقود لان هذه العقود متأخرة عن البيع وبحوز أن يكون باعه من واحد ثم من آخر ثم باشر هذه العقود فأجازها المرتن نفذ البيع الاول دون الثاني لرجحان الاول بالسبق كفاية ( قوله ) لحصول النفع الخ ) بيان للفرق بين المستلئين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاولى ولم يحجز التصرفات المذكورة بعد البيع في الثانية مع وجود الاجازة لكل قال في الكفاية والاصل فيه ان تصرف الراهن اذا كان يبطل حق المرتن لا ينفذ بالاجازة المرتن فاذا أجازته فان كان تصرفا يصلح حقا للمرتن ينفذ ما لحقته الاجازة وان لم يصلح فبالاجازة يبطل حق المرتن وينفذ السابق من تصرفات الراهن وان كان المرتن أجاز الا لاحق فاذا ثبت هذا فنقول المرتن ذو حظ من البيع الثاني لانه يتحول حقه الى الثمن ولا حق له في هذه العقود اذ لا بدل في الهبة والرهن والبذل في الاجازة في مقابلة

به حقوق العقد درر (قوله ثم هو على الراحن) لانه هو الذي أدخله في العهدة فيجب عليه  
تخليصه هداية (قوله به اي بئنه) وقع في الهداية وتبعه الزيلعي التعبير بالقيمة وذكر  
الشارحون ان المراد بها الثمن (قوله صح القبض) اي قبض المرتهن الثمن (قوله وسلم الثمن  
للمرتهن) ذكره في الهداية تعليلا وهو الاحسن (قوله اورجع العدل على المرتهن بئنه) لانه  
اذا قبض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمنا فيجب نقض قبضه ضرورة هداية (قوله ثم رجع  
الح) لانه لما انتقض قبضه عاده في الدين كما كان (قوله اي بدينه) كان على المصنف التصريح  
به لئلا يعود الضمير على غير مذكور في كلامه مع الايهام فأد ط (قوله وان شرطت الوكالة  
الح) يعني أن التفصيل المارنا هو فإيا اذا شرطت في العقد لانه تعاقبها حق المرتهن بخلاف  
المشروطة بعده لانه لم يتعلق بها حقه فلا يرجع العدل عليه قال الزيلعي وهذا يؤيد قول من  
لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع وقال السرخسي هو ظاهر الرواية الا أن فخر الاسلام  
وشيخ الاسلام قالا الاصح جبره لاطلاق محمد في الجامع والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة  
في العقد كالمشروطة فيه في حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اه ملخصا (قوله فقط)  
اي ليس له الرجوع على المرتهن (قوله أولا) بان ضاع الثمن في يد العدل بلاقعه درر (قوله  
وضمن الراحن) بالرفع على أن الفعل من الثلاثي المجرد او بالنصب على أنه من المزيد والفاعل  
ضمير المستحق المعلوم من المقام وكذا ما بعده والحاصل ان له تضمين الرهن لتعديه بالتسليم  
او المرتهن لتعديه بالقبض (قوله هلك الرهن بدينه) اي بمقابلته قال الزيلعي وان ضمن الراحن  
صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الرهن لان الراحن ملوكه بإداء الضمان مستندا الى ما قبل  
التسليم فحينئذ انه رهن ملك نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا بهلاكه (قوله لضرره) الاولى لضرره  
بالعين المعجمة قال في الدرر اما بالقيمة فلانه مقرر من جهة الرهن بالتسليم اه ونحوه في  
الزيلعي وغيره ط (قوله لا انتقاض قبضه) اي المرتهن الرهن بتضمينه فيعود حقه كما كان  
لان الرهن لم يكن ملك الراحن حتى يكون بهلاكه مستوفيا غناية وهنا اشكال وجواب مذكور  
ان في الهداية والتبيين (قوله ذهبت عين دابة المرتهن) الاضافة الى المرتهن لادنى ملازمة  
والاصوب ابداله بالرهن وعبرة الولوجية ولو ذهبت عين دابة الرهن سقط ربح الدين  
لان العين من الدابة التي يستعمل عليها ربها فقد فات ربحها فيسقط ربح الدين اه وهو  
مفروض فيما اذا كانت قيمته مثل الدين كإقيدته في المبسوط واحترز بقوله التي يستعمل عليها  
كالبقرة والفرس عن نحو الشاة فانه يضمن النقصان (قوله وسجى) اي في باب جنازة الهيمة  
ان اقامة العمل بها انما تمكن باربع أعين عيناها وعينا مستعملها اه «خاتمة» المولى  
لا يصلح عدلا في رهن مأذونه ولو مديونا حتى لو شرط لم يحجز الرهن وصح عكسه والمكاتب  
يصلح عدلا في رهن مولاه كعكسه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل كعكسه وكذا  
رب المال في رهن المضارب كعكسه وكذا أحد شريكي المفاوضة او العنان الا فيما كان من غير  
التجارة لان كلامهما اجنبي عن صاحبه فيؤكد الرهن لا يصلح عدلا في الرهن ويفسد العقد  
الا ان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جاز بيعه اه ط عن الهندية ملخصا

باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره

(ثم) يرجع (هو) اي العدل  
(على الراحن به) اي بئنه  
(و) اذا رجع عليه (صح  
القبض) وسلم الثمن للمرتهن  
(او) رجع العدل (على  
المرتهن بئنه ثم) رجع  
(هو) اي المرتهن (على  
الراحن به) اي بدينه زاد  
هنا في الدرر والوقاية وان  
شرطت الوكالة بعد الرهن  
رجع العدل على الراحن  
فقط سواء قبض المرتهن  
ثمته او لا (فان هلك الرهن  
عند المرتهن فاستحق)  
الرهن (وضمن الراحن  
قيمه هلك) الرهن (بدينه  
وان ضمن المرتهن القيمة  
يرجع على الراحن بقيمته)  
التي ضمنها لضرره (وبدينه)  
لا انتقاض قبضه «(فرع)»  
في الولوجية ذهبت عين  
دابة المرتهن يسقط ربح  
الدين وسجى

باب التصرف في  
الرهن والجناية عليه  
وجنائه

اي الرهن (على غيره

المرتهن وكذا اذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن بزايته ولا يقال كيف يكون مضمونا ولم يقضه لانه ثبت في ذمة المشتري بحق المرتهن فكأنه في يد المرتهن أو في يد البائع اتفاقا وإذا أقر العدل انه قبض الثمن وسلمه الى المرتهن وانكر المرتهن فالقول للعدل لانه أمين وبطل دين المرتهن ولو لاجل وجوهه (قوله وضمن) بالبناء للمجهول لا للفاعل كإذن نائب الفاعل ضمير الرهن أى طلب ضمانه والطالب هو المستحق وانما أتى بهذا الفعل ليكون ما بعده تفصيلا لذكر قوله دره ما اخفى دقائقه فافهم (قوله ضمن المستحق الراهن) أى ضمنه قيمة الرهن فالمفعول الثانى محذوف وكذا يقال فيما بعده (قوله لانه غاصب) حيث اخذ العين وسلمها بغير اذن مالكها ط (قوله والقبض) أى قبض المرتهن اه ح (قوله لتملكه بضانه) أى لان الراهن ملكه باداء الضمان فتبين انه امره ببيع ملك نفسه هداية (قوله لتعديه بالبيع) يعنى مع التسليم وكان ينبغي ذكره كإلى الهداية (قوله يضمن الراهن) أى القيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة هداية (قوله وبالحا) أى البيع والقبض أى نفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه كأمرو وصح قبض المرتهن الثمن فلا يرجع بشئ من دينه على الراهن كإلى العناية وغيرها وقول المنح كالدرر على العدل سبق قلم (قوله أو ضمن) الأولى يضمن لانه معطوف على يضمن الذى قبله والفاعل فيها ضمير العدل (قوله الذى أداه اليه) أى الى المرتهن لانه تبيين بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق لان العدل ملكه بالضمان درر (قوله لانه بدل ملكه) فانه لما أدى ضمانه استقر ملكه فيه ولم يضمن العدل الراهن حتى ينتقل الى الراهن بغير هاتئى وهو ان المستحق اذا ضمن العدل القيمة فقد تكون القيمة أكثر من الثمن الذى اخذه العدل من المرتهن فمن يضمن تلك الزيادة ورأيت الشرنبلالى ذكر بحثا انه ينبغي ان يرجع بالزيادة على الراهن اه وذكر الشرنبلالى بحثا آخر وهو ان المصنف لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشق بل سيذكره فيما لو كان الرهن قائما فينبغى انه ان سلم الثمن الى المرتهن ان يرجع به عليه أو الى العدل يرجع به عليه ثم العدل يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع بدينه على الراهن الخ ما ذكره واقول لم يظهر لى وجه صحته لان المشتري لم يعرف شيئا كيف يرجع ثمن ما هلك في يده نعم لو ذكر ان المستحق يرجع بالقيمة على المشتري لانه غاصب ايضا بالقبض وهدلك المصوب في يده ينبغي ان يقال يرجع المشتري بالثمن الذى أداه الى العدل او المرتهن ويرجع المرتهن به على العدل والعدل على الراهن ولينظر ما وجه عدم ذكرهم ذلك بل أقصر وعلى رجوع المستحق على الراهن او العدل مع انه ينبغي ذكره ايضا ثم رأيت في الحواشى السعدية قال مانصه والظاهر ان يكون للمستحق خيار تضمين المشتري ايضا لانه متعد بالاختذ والتسلم لكن لم يذكر اه (قوله ويرجع هو على العدل بثمنه) يعنى فيما اذا سلم المشتري الثمن بنفسه الى العدل ولوانه سلمه الى المرتهن لم يرجع على العدل به لان العدل في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فبقي ضمان الثمن على المرتهن والدين على الراهن شرنبلالى عن الزيلعى (قوله لانه العاقد) فتعلق

وضمن (فان) كان المبيع  
(هالكا في يد المشتري  
ضمن المستحق الراهن  
قيمه) ان شاء لانه غاصب  
(و) حينئذ (صح البيع  
والقبض) لتملكه بضمانه  
(او) ضمن المستحق  
(العدل) لتعديه بالبيع  
(ثم هو) أى العدل (يضمن  
الراهن وبالحا) ايضا (أو)  
ضمن (المرتهن ثمنه) الذى  
أداه اليه (وهو) أى الثمن  
(له) أى العدل لانه بدل  
ملكه (ويرجع المرتهن  
على رايه بدينه) ضرورة  
بطلان قبضه (وان) كان  
الرهن (قائما) في يد مشتريه  
(أخذه) المستحق من  
مشتريه (ورجع هو) أى  
المشتري (على العدل ثمنه)  
لانه العاقد



المفرد لا يملك ذلك ( قوله كان له ان يصرفه الى جنسه ) لانه مأمور بقضاء الدين وجعل الثمن من جنس الدين من ضروراته بخلاف الوكيل المفرد فانه كبايع انتهت وكالته اتقاني ( قوله اذا كان ) اى المرهون ( قوله فدفعت ) اى العبد القتال ( قوله كان له بيعه ) لانه صار هو الرهن لقيامه مقامه ( قوله وله بيعه ) اى الوكيل المذكور سواء كان المرتهن أو المعدل أو غيرهما يبيع الرهن بغير الورثة لانه لم يستعزل بموت الراهن كما مر قال ط وكذا بغيره ورثة المرتهن اه اى لو كان الوكيل غيره بقى ما اذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن وسيدكر المصنف آخر الباب الآتى ( قوله وتبطل الوكالة بموت الوكيل ) يعنى والرهن باق لان الرهن لو كان فى يد المرتهن فمات لم يبطل العقد به فالأن لا يبطل بموت المعدل أولى عناية ولم يذكر ما يفعله بعد موت المعدل وبطلان وكالته وفى الولوالجية والظهيرية وغيرها ولومات المعدل يوضع على يدعدل آخر عن رضى فان اختلفا وضعه القاضى على يدعدل آخر وليس للمعدل الثانى ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع الا ان يموت الراهن لان القاضى يتولى قضاء ديونه اه ( قوله مطلقا ) اى سواء كان مرتهنا أو عدلا أو غيرهما ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجرى فيها الارث ولان الموكل رضى برأيه لارأى غيره درر ( قوله وعن الثانى الخ ) لو أخره بعد قوله ولو أوصى الى آخر بيعه لم يصح لكان انساب ط ( قوله لكنه خلاف جواب الاصل ) كذا ذكره القهستانى والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره ان الامام محمد اذا ذكر فى اصله جواب ابى يوسف كقولهما ط ( قوله الا اذا كان مشروطا له ) بان قاله فى اصل الوكالة وكلتكم بيعه واجزت لك ما صنعت به من شئ فحينئذ لو وصيه بيعه ولا يجوز لو وصيه ان يوصى به الى ثالث اتقانى \* ( فرع ) \* وكل المعدل وكىلا فباعه ان بحضرة المعدل جازوا الا فلا الا ان يجيزه ولو باع المعدل بعض الرهن بطل فى الباقي هندية اى فسد للشروع الطارى ( قوله ولا يملك الخ ) اى بعد موت المعدل كآرائته بعض العلماء وهو مقتضى السياق لكنه ليس للاحتراز ( قوله فان حل الاجل الخ ) تقدمت هذه المسئلة قريبا ( قوله وغاب الراهن ) اى أو وارثه بعدموته وابى الوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر الراهن فان أبى باعه القاضى عندها ولم يبيع عنده قهستانى قال الرملى وهذا فرع الحجز على الحر وتقدم فى الحجر ان قولهما بفتحى اه قالت وفى البرازية وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح ( قوله اجبر ) لتعلق حق المرتهن به ( قوله كاهو الحكم فى الوكيل بالخصومة ) يعنى بطلب المدعى قال الاتقانى المدعى اذا طالب خصمه عند القاضى بوكيل فقبضه وكىلا لم يجز للموكل عزله لان حق الخصم تعلق بهذه الوكالة حين ثبتت بمطالته ولو كان وكله ابتداء من غير مطالبة جاز عزله اه ( قوله بان يجبره ) تصوير لقوله اجبر الوكيل وفى بعض النسخ وكيفية الاجبار بان يجبره ( قوله فان لم ) بالجمع قال فى الصباح فى الامر لجامن باب تعب ولجامو لجامه فهو لجوج ولجوجة مبالغة اذ الازم الشئ وواظبه ومن باب ضرب اه ط ( قوله وان باعه المعدل ) اى السلط على بيعه فى عقد الرهن أو بعه بزازية ( قوله فالثمن رهن ) اى وان لم يقبضه لقيامه مقام ما كان مقبوضا هداية فلو هلك فى يد عدل سقط الدين كما اذا هلك عند

كان له ان يصرفه الى جنسه )  
اى الدين بخلاف الوكالة  
المفردة ( و ) الخامس اذا  
كان عبدا وقتله عبد خطأ  
فدفع بالجزاء كان له بيعه  
بخلاف المفردة متعلق  
بالجمع ( وله بيعه فى غيبة  
ورثته ) اى ورثة الراهن  
( كما كان له حال حياته  
البيع بغير حضرته ) اى  
حضره الراهن ( وتبطل )  
الوكالة ( بموت الوكيل )  
مطلقا وعن الثانى ان وصيه  
يخلفه لكنه خلاف جواب  
الاصل ( ولو أوصى الى  
آخر بيعه لم يصح الا اذا  
كان مشروطا له ) ذلك فى  
الوكالة ( ولا يملك راهن  
ولا مرتهن بيعه بغير رضا  
الآخر فان حل الاجل  
وغاب الراهن اجبر الوكيل  
على بيعه كاهو ) الحكم  
( فى الوكيل بالخصومة )  
اذا غاب موكله وأبأها فانه  
يجبر عليها بان يجبره اياما  
ليبيع فان لم يبع ذلك باع  
القاضى دفعا للضرر ( وان باعه  
المعدل فالثمن رهن ) كالمثمن  
( فيهلك كله كانه فان وفى  
ثمنه ) بعديعه ( المرتهن  
فاستحق الرهن

او خادمه واجبره قهستاني (قوله عند حلول الاجل) او مطلقا كافي القهستاني والدرالمتقي  
 وفي الخاتبة فلو لم يقل عند حلول الاجل فللعديل بيعه قبله (قوله صح توكيله) اي ولو لم يقبض  
 العديل الرهن حتى حل الاجل وان بطل الرهن كاسر (قوله فان شرطت الوكالة) افاد ان الرضا  
 ببيع ليس بالازم في العديل كما قدمناه عن سعدى (قوله لا يستعزل بعزله) اي بعزل الرهن الا اذا  
 رضى المرتهن بذلك اتقاني واطبق العزل فشمعل مالو وكاله بالبيع مطلقا ثم نهاه عن البيع  
 بالنسيئة لم يعمل نهيه لانه لازم بأصله فكذا بوصفه كافي الهداية (قوله ولا يموت الراهن) اي  
 لا يستعزل بالعزل الحكمى كموت الموكل وارتياده ولحقه بدار الحرب لان الرهن لا يبطل بموته  
 لتقدم حق المرتهن على حق الورثة زيلعي (قوله ولا المرتهن) (اي ان يكون وكيلًا ط  
 وسيأتي في قوله وتبطل بموت الوكيل مطلقا (قوله للزومها بلزوم العقد) لانها لما شرطت في  
 ضمن عقد الرهن صارت وصفا من أوصافه وحقا من حقوقه الا ترى ان عقد الوكالة الزيادة  
 الوثيقة فيلزم بلزوم اصله وتاممه في الهداية (قوله فهي تخالف لو كالة المفردة) اي التي لم تذكر  
 في ضمن عقد الرهن ويستثنى الوكالة بالخصومة بطلب المدعى اذا غاب الموكل وكذا الخوف من  
 له الخيار ان يغيب الآخر فيأخذ وكيلًا ليرد عليه فلا يستعزل بعزله افاده الرجعي وكذا الوكيل  
 بالامر باليد كاسر في باب عزل الوكيل (قوله من وجوه) ذكر منها هنا خمسة ومنها ما في النهاية  
 ان العديل اذا ارتد والعاذ بالله تعالى وحكم بلحقه ثم عاد مسلما يعود وكيلًا بخلاف المفرد على  
 قول ابى يوسف حيث لا يعود (قوله يجبر على البيع الخ) اي لو غاب الراهن وحل الاجل  
 وامتنع الوكيل عن البيع يجبر ويأتي بيانه قريبا (قوله وكذا لو شرطت الخ) عبارة الزيلعي في  
 شرح قوله وان باعه العديل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في حق  
 جميع ما ذكرنا من الاحكام (قوله زيلعي) اي صرح بالتصحيح الزيلعي في شرح قوله فان حل  
 الاجل وكذا صرح به في الملتقى وكذا في الهداية وقال فيها ويؤيده اطلاق الجواب في الجامع  
 الصغير وفي الاصل اه واقره الشراح (قوله وان صححها قاضيخان) انث الضمير مع ان عائد  
 الى ظاهر الروايات لاكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه ثم ان نسبة ذلك الى قاضيخان  
 بحجة ولعله سبق قلم من القهستاني ومن تبعه فالذي في الخاتبة هكذا ولو لم يكن البيع شرطًا  
 في عقد الرهن ثم سلط المرتهن او العديل على البيع صح التوكيل والراهن ان يفسخ هذه  
 الوكالة ويمتنع عن البيع ولومات الراهن تبطل الوكالة وليس للمرتهن ان يطالب العديل  
 بالبيع في هذا الوجه وعن ابى يوسف ان الوكالة لا تبطل كالمشروطة في العقد وهو الصحيح اه  
 وفي الخاتبة ايضا رجل رهن شيئاً ووضع على يدي عدل وسلط العديل على البيع ثم غاب  
 الراهن فالعديل يجبر على البيع قيل هذا اذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وقيل بانه  
 يجبر على كل حال وهو الصحيح اه وبحرفه وكذا صحح الجبر على كل حال في شرحه على الجامع  
 الصغير كافي النهاية ولم أر من صحح خلاف هذه الرواية وفي المراج وقال شيخ الاسلام وفخر  
 الاسلام وقاضيخان هذه الرواية اصح (قوله انه يملك بيع الولد والارث) اي ولد المراهون  
 وارثه فيما لو جنى عليه احد فدفع ارث الجناية عروضا مثلاً فلو وكيل هنا بيع ذلك لما  
 سيذكره المصنف في فصل المتفرقات انما الرهن للراهن وانه رهن الاصل والوكيل

عند حلول الاجل صح )  
 توكيله (لو) الوكيل (اهلا  
 لذلك) اي للبيع (عند  
 التوكيل والا) يكن اهلا  
 لذلك عند التوكيل (لا)  
 تصح الوكالة وحينئذ (فلو  
 وكل يبيعه صغيرا) لا يعقل  
 (فباعه بعد بلوغه لم يصح)  
 خلافا لهما (فان شرطت)  
 الوكالة في عقد الرهن لم  
 يستعزل بعزله (و) لا (يموت  
 الراهن و) لا (المرتهن)  
 للزومها بلزوم العقد فهي  
 تخالف الوكالة المفردة من  
 وجوه احدها هذا (و)  
 الثاني ان الوكيل هنا (يجبر  
 على البيع عند الامتناع  
 وكذا لو شرطت بعد الرهن  
 في الاصح) زيلعي على  
 خلاف ظاهر الرواية وان  
 صححها قاضيخان وغيره  
 على ما نقله القهستاني وغيره  
 فتنبه بخلاف الوكالة المفردة  
 (و) الثالث انه (يملك بيع  
 الولد والارث و) الرابع  
 (اذاباع بخلاف جنس الدين

بأن الحاكم ويكون رهنا في يده لان امساكه ليس من الهلاك وان باع بغير أمره ضمن لان ولاية البيع نظر المالك لا تثبت الا للحاكم اه قال البيروني اقول يؤخذ من هذا جواز بيع الدار المرهونة اذا تداعت للخراب وكانت واقعة الفتوى اه والله تعالى اعلم

### باب الرهن يوضع على يد عدل

لما انتهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى تأنيهما وهو العدل والثابت بعد الاصل والمراد به هنا من رضا بوضع الرهن في يده سواء رضيا بيده ام لا كما افاده سمعي فافهم وباب خبر مبتدأ محذوف اى هذا وال في الرهن للجنس والجملة بعده صفة احوال لصحة الاستغناء عن المضاف والعامل فيها المبتدأ لما فيه من معنى اشير **(قوله)** على يد عدل بأن شرطاً في عقد الرهن ذلك خاتية **(قوله)** صح ويتم بقبضه اى صح الرهن ويتم ويلزم يقبض العدل لان يده في حق المالية يد المرتهن ولذا لو هلك كان في ضمان المرتهن كما يأتي وفي الخاتية لو سلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه **(قوله)** ولا يأخذه احدها ولو لم يشترط الوضع فوضع جاز أخذه كما اشير اليه في الاختيار قهستاني **(قوله)** وضمن الخ لم يوجد متناً في شرح المصنف وانما ذكره شراح بعد قوله واذا هلك الخ **(قوله)** لتعلق حقهما به خرق الراهن بالعين والمرتهن بالمالية فهو مودع لهما واحدهما أجنبي عن الآخر فليس له أخذه والالعدل دفعه اليه فان المودع يضمن بالدفع الى الاجنبي **(قوله)** واخذا منه قيمته الخ فان تعذر اجتماعهما يرفع احدهما الامر الى القاضي ليعمل ذلك زيلي **(قوله)** لثلاثين قاضيا ومقضيا الذي في الهداية والمنح ومقضيا لانه يقال قضاء الدين أعطاه واقتضى دينه وتقاضاه قبضه وحاصله ان القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رها في يد نفسه صار قاضيا ما وجب عليه ومقتضيا له وبينهما تناف **(قوله)** مبسوط في المطولات اى جوابه مبسوط فيها كالزبلى وشروح الهداية بيانه انه اذا جعلت القيمة رهنا برأيا او برأى القاضي عند العدل الاول او عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بسبب دفعه المهرن الى الراهن فالقيمة للعدل يأخذها ممن هي عنده لو وصول المهرن الى الراهن بالتسليم الاول اليه ووصول الدين الى المرتهن بدفع الراهن اليه ولو كانت القيمة للراهن لزم اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد وان كان العدل ضمن بسبب الدفع الى المرتهن فالقيمة للراهن يأخذها ممن هي عنده لقيامها مقام العين المرهونة ولا جمع فيه بين البدلين في ملك واحد لان العين لم تنصل الى يد الراهن وقد ملكها العدل بالضم انما اذا ضمن العدل بالدفع الى المرتهن هل يرجع العدل على المرتهن ينظر ان دفع العين اليه عارية او ودعة لا يرجع الا اذا استهلكها المرتهن لان العدل ملكها بأداء الضمان وتبين انه أعار او ودع ملك نفسه ولا يضمن المودع او المستعير الا بالتدعي وان دفعها اليه رهنا بمحقة بأن قال خذ بمحقق او احبسه به رجع العدل عليه سواء هلك او استهلك لدفعه على وجه الضمان **(قوله)** واذا هلك اى في يد العدل او يد امرأته أو أولاده

### باب الرهن يوضع على يد عدل

سمى به لعدالته في زعم الراهن والمرتهن (اذا وضعا الرهن على يد عدل صح ويتم بقبضه ولا يأخذه احدهما منه وضمن لو دفع الى احدهما) لتعلق حقهما به فلو دفعه قتل ضمن لتعديده واخذا منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده الا بصير قاضيا ومقضيا وهل للعدل الرجوع مبسوط في المطولات (واذا هلك بهلك من ضمان المرتهن فان وكل الراهن (المرتهن او) وكل العدل او غيرها بيده

قبل ان يختار احدهما ( سراجية \* (فروع) \* غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن باذن راهن امره بدفعه للدلال فدفعت فهلك لم يضمن \* حامى وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيأقية \* الاجل في الرهن يفسده \* سلطه بيع الرهن ومات للمرتهن يبعه بلا محضر وارثه \* غاب الراهن غيبة منقطعة فرقع المرتهن أمره للقاضي ليعيه يدينه ينفي ان يحوز \* ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذا في متفرقات بيع التهر وفي الذخيرة ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه والله تعالى أعلم

محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين اه وهذا موافق لما قدمه الشارح اول الباب عن الزواهر وقال ان الشئ موقوف لا يضر ولنظر وجه الفرق بين المستلتي ولعله هو انه في الاولى انما جعل الرهن متعلق عليه مشيئة المرتهن فاذا اختار احد الثوبين فقد تعين وقبل ذلك لم يضر احدهما رهنا فيبقى كل منهما عنده امانة وامافي الثانية فقد جعل احدهما رهنا في الحال بالاخير لكنه ابهم وليس احدهما أولى من الآخر فصار نصف كل منهما رهنا هذا ماظهره والله تعالى اعلم لكن قال في الحاشية بعد صفحة رجل رهن عند رجلين ثوبين على عشرة دراهم وقال احدهما رهن لك بعشرك اوقال خذاهما شئت رهنا بدينك قال ابو يوسف هو باطل فان ضاعا جميعا لم يكن عليه شئ \* ودينه على حاله اه ومثله في الظهيرية فعند ابي يوسف لا فرق بين المستلتي والتفرقة بينهما قول محمد (قوله قبل ان يختار احدهما) لانه انما يصير رهنا اذا اختاره اما قبله فلا ولو الجلية وهو مؤيد لما قدمناه من الفرق فاذا اختار احدهما صار مضمونا عليه دون الآخر (قوله غصب الرهن) اى اذا غصبه احد من المرتهن كان كهلاكه فيضمن بالاقل ولا ينفى انه لو غصبه المرتهن بأن ركب الدابة او استخدم العبد او لبس الثوب بلا ذن فهلك كان مستهلكا فيضمن قيمته بالغة ما بلغت (قوله الا اذا غصب الخ) لانه في حال الانتفاع مستعير فيظل حكم الرهن فاذا غصب منه او هلك في تلك الحال لم يسقط شئ \* من الدين فاذا فرغ من الانتفاع عاده رهنا مضمونا كما قدمناه سابقا وبأى في باب التصرف في الرهن (قوله امره) اى امر الراهن المرتهن (قوله لم يضمن) اى المرتهن لانه هلك في يد الراهن حكما (قوله ضمن ضمان الرهن) لان قبضه مضمون بخلاف المودع وقوله لا الزيادة لانه تعدد لجران العادة بأن الحامى يحفظ في صندوقه ويضع قصعة الماء عليه بخلاف ما لو تعدى بان اراقه قصدا فيضمن الزيادة (قوله والمودع لا يضمن شيأ) لما قلنا (قوله الاجل في الرهن يفسده) لان حكمه الحبس الدائم والتأجيل يتنافى بخلاف تأجيل دين الرهن حموى عن القنية فاذا هلك يضمن ضمان الرهن لان الفاسد منه كالصحيح على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى (قوله سلطه بيع الرهن) الاولى على بيعه وكأنه ضمنه معنى امر فعداه بالبلاء (قوله للمرتهن يبعه) فليس للوارث نقض البيع لانه تعلق به حق المرتهن فلا يقال انه وكالة تبطل بالموت ويأتى تمامه في الباب بعده (قوله ينفي ان يحوز) كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى اه وجزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه اليرى بما في البرازية عن النية للمرتهن بيع الرهن باجازه الحاكم واخذيه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته اه اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة وان كان اطلق الغيبة تأمل بقى ما اذا كان حاضرا وامتنع عن بيعه وفي الوالولية يجبر على بيعه فاذا امتنع باعه القاضي او امينه للمرتهن وأوفاه حقه والعهدة على الراهن اه ملخصا وبه أفق في الحامدية وحرر في الحرية انه يجبره على بيعه وان كان دارا ليس له غير هائسكنها تعلق حق المرتهن بها بخلاف المقلس (قوله ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن الخ) اى اذ لم يحمله الراهن وفي اليرى عن الوالولية وبيع ما يخاف عليه الفساد



لهذا لم يذكر اليد في المسئلة الاولى اه وفيه نظر لانه للاحتراز عما لو كان في يد احدها فانه يقضى به لذى اليد كما في حالة الحياة كما نقله أبو السمو عن شرح باكير على الكنز وعن الشافعي ونقله ط عن الكشف ( قوله فبرهن كل الخ ) اى ولم يؤرخا على السواء أما لو احدها سبق قضى له كما قدمناه وبق ما لو اربح احدها وقياس ما مرانه لو كان الآخر ذا يد وحده قضى له والا فالمرورخ هذا مظهر لى تأمل ( قوله كما وصفتنا ) اى في صدر المسئلة بان يبرهن كل ان الرجل رهنه هذا الشيء ( قوله نصفه ) اسم كان ورهنا خبرها وفى يد متعلق به أو بمحذوف ورهنا تميز تمل ( قوله لا انقلابه الخ ) بيان للفرق بين المستلكن حيث اخذ في الاول بالقياس وفى هذه بالاستحسان قال الزيلعي وفى القياس هذا باطل وهو قول ابى يوسف ووجه الاستحسان ان العقد لا يراد لذاته بل حكمه وحكمه في حالة الحياة الحبس والشائع لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشائع يقبله اه ملخصا ( قوله قال ) اى في العمادية ( قوله وهذا ) اى قوله تهلك هلاك المرهون ( قوله ظاهر اذا رضى ) ويؤيد هذا ما في الخلاصة عن فتاوى النسفي هذا مستقيم اذا ما تم استردادها فتركها اما اذا تركها لعجزه ففيه نظر اه والظاهر انه محمل ما في البرازية عن العتابي تقاضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه ورهنا وأعطاه منديلا يلقه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم يتركها عنده رضى بكونها رهنا اه ( قوله ومفاده الخ ) تطويل من غير فائدة ولو قال ومفاده انه لو لم يرض بذلك يهلك هلاك الغصب لكان اوضح ط ( قوله وعليه ) اى على ما استفيد من قوله والا وهو انه يهلك هلاك الغصب يحمل اطلاق السراجية ونصها اذا اخذ عمامة المديون بغير رضاه لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا اه فقله بل غصبا على انه تركها بالرضاه ( قوله لرب المال مسك مال المديون ) عبارة المجتبى ان مسك وهى اولى الا ان ثبت مجبى الفعل مجردا متعديا بنفسه وفى القاموس مسك به وامسك وتمسك واستمسك احتبس واعتصم به وامسكه حبسه وعن الكلام سكت اه تأمل ( قوله رهنا بلاذنه ) ظاهره انه يهلك هلاك الرهن وفيه نظر اذ شرط الزهن كونه على وجه التبرع كما قدمناه وفى البرازية صاحب الدين ظفر بغير جنس حقه من مال مديونه لا يحبس رهنا الا برضامديونه اه فتأمل \* ( فرع ) \* رجل دخل خانا فقتله صاحب الخان لا ادعك تنزل ما لم تعطى رهنا فدفع اليه ثيابه فهلكت عنده ان رهنا بأجر البيت فالرهن بما فيه وان اخذ منه لاجل انه سارق او خفي عليه فانه يضمن قال ابو الليث وعندي لاضمان فى الوجهين لانه غير مكره فى الدفع خلاصة ( قوله وقيل اذا ايس الخ ) كذا عبر في المنح وظاهره انه من غير جنس حقه والا فلو من جنسه فله اخذ قدر حقه منه بلا كلام ولا وجه لحكايته بقيل على ان اقدمنا فى كتاب الحجر عن المقدسى عن بعضهم ان الفتوى اليوم على جواز الاخذ مطلقا ( قوله وأقره المصنف ) فيه ان ما ذكره المصنف من التوفيق في اشتراط الرضا لم يكن معراجا لى ما فى المجتبى ( قوله لم يكن واحدا منهما رهنا ) فلا يذهب شئ من الدين بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فدفع الى الطالب مائة وقال خذ منها عشرين فضاعت قبل الاخذ فانها من مال الدافع والدين على حاله تأخر خاتية عن المتلقى عن محمد زاد فى الخاتية ولودفع اليه ثوبين وقال خذ احدها رهنا بدينك فأخذها وقيمتها على السواء قال

( فبرهن كل كذلك ) كما  
وصفتنا ( كان في يد كل واحد  
منهما نصفه ) اى العبد  
( رهنا بحقه ) استحسانا  
لا انقلابه بالموت استيفاء  
والشائع يقبله ( اخذ عمامة  
المديون لتكون رهنا عنده  
لم تكن رهنا ) واذا هلك  
تهلك هلاك المرهون قال  
وهذا ظاهر اذا رضى  
المطلوب بترك رهنا عمادية  
ومفاده انه ان رضى بتركه  
كان رهنا عمادية ومفاده انه  
ان رضى بتركه كان رهنا  
والا ولا عليه يحمل اطلاق  
السراجية وغيرها كما افاده  
المصنف وفى المجتبى لرب  
المال مسك مال المديون هنا  
بلاذنه وقيل اذا ايس فله  
اخذنه مكان حقه قضاء عن  
دينه واقره المصنف ( دفع  
ثوبين فقال خذ أيهما شئت  
رهنا بكذا فأخذها لم يكن  
واحد منهما رهنا

اى الفرق بين ماذاسمى لكل من المرهونين شيأ وبين ماذاالميسم هو اوضح كما فى التبيين  
والكفاية وهو رواية الزيادات **(قوله)** وبطل بينة كل منهما الخ هذه مسئلة مستقلة لاتعلق  
لها بما سبق درر فقوله فى الغاية انها من شعب قوله رهنا رجلا فيه نظر لان الرجلين هنا  
يدينان انهما مرتهنان وان الرجل راهن وبه صرح فى المراج بقوله فالحاصل ان المرتهن  
اثنان والراهن واحد اه فتنه ثم اعلم ان هذه المسئلة على وجهين لان الدعوى اما فى حياة  
الراهن الاول او \* الاول على ثلاثة اوجه لان الرهن اما فى يد احدى المدعين فيقضى به له وان ارخ  
الآخر لان اليد لا تنقض بالتاريخ لاحتمال سبقه على التاريخ الا اذا اثبت الآخر ان عقده قبل  
قبضه واما ان يكون فى ايديهما اوفى يد الراهن وفيهما ان ارخا واحدهما اسبق قبضه وكذا  
ان ارخ احدهما وان يؤرخا او ارخا على السواء بطل \* والثاني على ثلاثة اوجه ايضا وفيها  
كلها ان ارخا واحدهما اسبق قبضه له وان لم يؤرخا او ارخا على السواء فان كان الرهن فى ايديهما  
اوفى يد الراهن نصف بينهما استحسانا وبه اخذ ابو حنيفة اه ملخصا من غاية البيان  
والتاتر خاتمة **(قوله)** اى ان كل واحد ) تبع فيه المصنف فى منحه قال ح صوابه رجوع ضمير  
انه والمستتر فى رهنه للرجل والبارز لكل واحد منهما اه اى لان الرجلين مرتهنان  
لاراهنان كان علمت واقول يوهى ان حل الشارح خطأ وليس كذلك نعم لارجع المستتر فى رهنه  
لكل واحد كان خطأ اما ضمير انه فلا فرق فى صحة المعنى بين ارجاعه للرجل او لكل واحد الا  
ان الاول اظهر قد بر **(قوله)** رهنه هذا الشئ عنده اقول الصواب حذف الضمة يرو حذف  
عنده لان فيه الجمع بين تعدية رهن الى مفعوله الآخر بنفسه وبالظرف معا وقد منا انه يقال  
رهنت الرجل شيأ ورهنته عنده فتنه **(قوله)** لاستحالة كون كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك  
اى على الافراد يعقدين بأن ينفرد كل منهما بحبسه ولا حق فيه لصاحبه بخلاف المسئلة السابقة  
فى قوله رهن عننا عند رجلين واللام فى قوله لهذا ولذاك للتعليل تأمل **(قوله)** ولا يمكن تنصيفه  
الخ وكذا لا يمكن القضاء ب كله لاحد هابى عنه لعدم الاولوية ولا يمكن ان يجعل كأنهما  
ارتبناه معا حين جهالة التاريخ لان كلا منهما اثبت بيبنته رهن الكلى فيكون القضاء بخلاف  
الدعوى افاده فى الهداية **(قوله)** قهاترتا اى تساقطت البيئتان لتعذر العمل بهما وهذا قياس  
والاستحسان التنصيف بينهما فهذه من المسائل التى ترجح فيها القياس على الاستحسان **(قوله)**  
هذا ان لم يؤرخا وكذا ان ارخا وتاريخهما سواء اتقانى **(قوله)** كان صاحب التاريخ الاقدم  
اولى ) لانه اثبت العقد فى وقت لا يتنازع فيه صاحبه وكذلك ان ارخ احدهما فقط لظهور  
العقد فى حقه من وقت التاريخ وفى حق الآخر لاجل اتقانى **(قوله)** وكذا اذا كان الرهن  
فى يد احدهما أفاد ان مامر مفروض فيما اذا كان فى يد الراهن اوفى ايديهما **(قوله)** كان  
ذوالدأحق ) اى سواء ارخ الآخر او لم يؤرخ كما قدمناه **(قوله)** اقربته سبقه ) اى ان يمكنه  
من القبض دليل سبق عقده فهو اولى نهاية **(قوله)** ولومات رهنه ) أفاد ان مامر مفروض  
فما اذا كانت الدعوى فى حياة الراهن **(قوله)** اى رهن العبد مثلا ) الاولى اى رهن الشئ  
لانه المذكور فى المتن **(قوله)** زيلعى ) حيث قال وقوله اى قول الكثر والعبد فى ايديهما وقع  
اتفاقا حتى لو لم يكن العبد فى ايديهما واثبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك

(وبطل بينة كل منهما) اى  
من رجلين (على رجل انه)  
اى أن كل واحد (رهنه  
هذا الشئ) كعبد مثلا  
(عنده وقبضه) لاستحالة  
كون كله رهنا لهذا وكله  
رهنا لذلك فى آن واحد  
ولا يمكن تنصيفه للزوم  
الشيوع قهاترتا وحينئذ  
فهلك أمانة اذ الباطل  
لاحكم له هذا (ان لم  
يؤرخا فان أرخا كان صاحب  
التاريخ الاقدم أولى وكذا  
اذا كان) الرهن (فى يد  
أحد هيا كان) ذواليد  
(احق) لقرينة سبقه (ولو  
مات رهنه) اى رهن  
العبد مثلا (و) الحال ان  
(الرهن معهما) اى فى  
ايديهما (أولا) اى أو ليس  
العبد معهما فان الحكم  
واحد زيلعى

منهما على الكمال وتماه في الكفاية **(قوله ولو غير شريكين)** اى في الدين ولو كان من جنسين مختلفين بأن يكون دين احدهما دراهم ودين الآخر دنانير غناية **(قوله ضمن عنده)** اى ضمن الدافع ضمان الغصب ط **(قوله واصله مسئلة الوديعة)** اى اذا اودع عند رجلين شيأ يقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر فان الدافع يضمن عنده خلافا لهما زيلبي **(قوله ضمن كل حصته)** كل فاعل ضمن وحصته مفعوله قال ط عن المكي صورته كافي البناية ان يكون لاحدهما عشرة على الراهن وللآخر خمسة عليه والرهن ثلاثون درهما فهلك عشرون من الرهن فبقى العشرة فييدها اثلاثا ويسقط من صاحب العشرة ثلثا ومن صاحب الخمسة ثلثه فيكون على الراهن لصاحب العشرة ثلث العشرة وهى ثلاثة وثلث لصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلثا درهم اه **(قوله لتجزئ الاستيفاء)** اى لان الاستيفاء يقبل التجزأ **(قوله فان قضى الخ)** الا صوب تقديمه على قوله ولو هلك الخ كافعل ابن الكمال ليفيدان كلامهما يضمن حصته ولو قضى الراهن دين احدهما لمافى النهاية عن المبسوط لو هلك الرهن في يد الثاني يسترد الراهن ما قضاه الى الاول من الدين لان ارتهان كل منهما باق بالم يصل الرهن الى الراهن لما سر ان كلامهما في نوبته كالعديل في نوبة الآخر **(قوله لا م)** اى قريبا في قول المصنف وكله رهن من كل منهما **(قوله بلاتفرق)** اى بلاتجزئ فلا يكون له استرداد شئ منه مادام شئ من الدين باقيا كالوكان المرتهن واحدا **(قوله رهنا واحدا)** يعنى صفقة واحدة لقول الكرخی وهو عبدا وعبدا فليس المراد توحد المرهون بل توحد الرهن اى العقد **(قوله بدين عليهما)** سواء كان صفقة واحدة او كان على كل واحد منهما دين على حدة اتقانى عن الكرخی **(قوله ويمسكه الخ)** اى فلو ادى احدهما ما عليه لم يكن له ان يقبض من الرهن شيأ لان فيه تفريق الصفقة على المرتهن في الاساك اتقانى **(قوله اذلاشيوخ)** الظاهر انه علة لقوله صح قال الاتقانى وذلك لان رهن الاثنين من الواحد يحصل به القبض من غير اشاعة فصار كرهن الواحد من الواحد **(قوله لجلس الكل بكل الدين)** فيكون محبوسا بكل جزء من أجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين هداية اذ لو امكن الراهن اخذ ما يحتاج اليه يتكامل في قضاء الباقي **(قوله كالبيع الخ)** فان المشتري اذا أدى حصة بعض المبيع من الثمن لا يمكن من أخذه **(قوله فان سعى الخ)** بان قال رهنك هذين العبدین كل واحد منهما بخمسائة وسلمهما اليه ثم فقد خسمائة وقال أدیت عن هذا العبد واراد اخذه في رواية الاصل ليس له ذلك وفي رواية الزيادات له ذلك كفاية فلو قال احدهما بعشرين والآخر بالباقي ولم يسين هذا من هذا لم يجز الرهن لانها جهالة تفضى الى المنازعة عندهلاك احدها واسترداده كأفاده الاتقانى عن كافي الحاكم **(قوله لتعدد العقد بتفصيل الثمن)** الا صوب ابدال الثمن نحو البديل لان المفصل في الرهن هو الدين **(قوله في الرهن لا البيع)** لان قبول العقد في احدا المرهونين لا يكون شرطا لصحة العقد في الآخر حتى اذا قبل في احدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا لو قبل البيع في احدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد جرت بضم الردى الى الجيد في البيع فيلحقه الضرر بالتفريق زيلبي **(قوله هو الاصح)**

ولو غير شريكين (فانها يا فكل واحد منهما في نوبته كالعديل في حق الآخر) هذا لو بالابتزأ وان مما يتجزأ فعلى كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافا لهما واصله مسئلة الوديعة زيلبي (ولو هلك ضمن كل حصته) لتجزئ الاستيفاء (فان قضى دين احدهما فكله رهن الآخر) لما سر ان كل العين رهن في يد كل منهما بلاتفرق (وان رهن رجا رهنها) واحدا (بدين عليهما صح بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين) اذلاشيوخ (ولو رهن عبدین بالف لا يأخذ احدهما بقضاء حصته) لجلس الكل بكل الدين كالبيع في يد البائع (فان سعى لكل واحد منهما شيأ من الدين له ان يقبض احدهما اذ أدى ماسى له بخلاف البيع) لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن لا البيع هو الاصح

او يعطى كفيلا كذلك )  
 بعينه ( صح ولا يجبر )  
 المشتري ( على الوفاء )  
 لما مرانه غير لازم ( وللبائع  
 فسخه ) لفوات الوصف  
 المرغوب ( الا ان يدفع  
 المشتري الثمن حالا ) او يدفع  
 ( قيمة الرهن ) الشروط  
 ( رهنا ) لحصول المقصود  
 ( وان قال ) المشتري  
 ( لبائمه ) وقد اعطاه شيئا غير  
 مبيع ( امسك هذا حتى  
 اعطيك الثمن فهو رهن )  
 لتلفظه بما يفيد الرهن  
 والعبرة للمعاني خلافا للثاني  
 والثلاثة ( لو كان ) ذلك  
 الشيء الذي قال له المشتري  
 امسكه هو ( المبيع ) الذي  
 اشتراه بعينه لو ( بعد قبضه )  
 لانه حينئذ يصلح ان يكون  
 رهنا بئنه ( ولو قبله لا )  
 يكون رهنا لانه محبوس  
 بالثمن كامر بقى لو كان  
 المبيع مما يفسد بمسكه كالحم  
 وجد فابطأ المشتري  
 وخاف البائع تلفه جازييه  
 وشراؤه ولو باعه بأزيد  
 تصدق به لان فيه شبهة  
 ( رهن ) رجل ( عينا عند  
 رجلين يدين لكل منهما  
 صح وكله رهن من كل  
 منهما

او يعطى كفيلا ) اى حاضرا فى المجلس فقبل فلو لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان  
 الكفيل غائبا حتى افترقا ففسد العقد ولو حضر الكفيل وقبل او افتقاعا لتعين الرهن او نقد  
 المشتري الثمن حالا جاز البيع وبعد المجلس لا يجوز زبلى ملخصا ( قوله ولا يجبر المشتري )  
 اى على دفع الرهن واما الكفيل فقد علمت ان الشرط حضوره وقبوله فى المجلس فلا يتأتى  
 فيه الامتناع والاجبار تأمل ( قوله لامر ) اى اول الرهن انه غير لازم بمجرد الايجاب  
 والقبول قبل القبض حتى لو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فلا يجبر بمجرد الوعد بالاولى ( قوله  
 لفوات الوصف المرغوب ) لان الثمن الذى به رهن او توفى بمال الرهن به فصار الرهن صفة للثمن  
 وهو وصف مرغوب فله الخيار بفواته وتامه فى غاية البيان ( قوله لحصول المقصود ) فان  
 المقصود من الرهن قيمته لا عينه ( قوله وقد اعطاه ) الضمير المستتر للمشتري والبارز للبائع  
 ( قوله شيئا غير مبيع ) الاولى حذفه ليحسن التعميم فى قول المصنف الآتى ولو كان المبيع  
 فان لوفيه وصلية ولا يجمع بين ما بعدها وبين قبضه فلا يقال اكرمك ان جئتني ولوم تجئني  
 ( قوله لتلفظه بما يفيد الرهن ) وهو الحسب الى ايفاء الثمن ( قوله والعبرة ) اى فى العقود  
 للمعاني ولهذا كانت الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط عدم براءة الاصيل  
 كفالة اتقاني ( قوله خلافا للثاني والثلاثة ) لانه يحتمل الرهن والايذاء والثاني اقلهما فيقضى  
 بشبوته بخلاف ما اذا قال امسكه بدينك او بمالك لانه لما قبله بالدين فقد عين جهة الرهن قلنا  
 لما مداه الى وقت الاعطاء علم ان مراده الرهن هداية ( قوله ولو كان ) لوهذه وصلية كما  
 قدمناه وما بعدها شرطية ( قوله لانه حينئذ يصلح الخ ) اى لتعين ملكه فيه حتى لو هلك  
 بهلك على المشتري ولا يفسخ العقد ( قوله لانه محبوس بالثمن ) اى وضمانه يخالف  
 ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضامين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال امسك  
 المبيع حتى اعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع زبلى ( قوله كامر ) اى عند  
 قول المصنف ولا بالمبيع في يد البائع ( قوله بقى لو كان المبيع ) اى الذى جعله المشتري رهنا  
 قبل قبضه ط وظاهره انه بعد القبض ليس كذلك اقول وقد تقدم فى اول متفرقات الشيوخ  
 لو اشترى شيئا وغاب قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فأقام بائعه بينة انه باعه منه لم يبيع فى  
 دينه وان جهل مكانه ببع اى باعه القاضى وقال فى النهر هناك ينبغي ان يقال ان خيف تلفه  
 يجوز البيع علم مكانه اولا اه ولم يقيد بكونه جعله رهنا تأمل ( قوله وجد ) بالتحريك  
 التلج قاموس ( قوله جازييه ) ظاهر ما قدمناه ان الذى يبيعه القاضى ويأتى التصريح به آخر  
 الباب ( قوله وشراؤه ) اى وجاز للمشتري شراؤه مع علمه بذلك ( قوله تصدق به ) اى بما زاد  
 على الثمن الاول ( قوله لان فيه شبهة ) اى شبهة مال الغير وهو المشتري الاول ( قوله عند رجلين )  
 اى وقبلها فلو قبل احدهما دون الآخر لا يصح كقائل رهنه التصف من ذا والنصف من ذا  
 سائحان عن المقدسى ( قوله وكله رهن من كل منهما ) اى يصير كله محبوسا بدين كل واحد منهما  
 لان نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذاك ابن كمال وهذا بخلاف الهبة لان موجبها  
 ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون كله ملكا لكل واحد من رجلين على الكمال فى زمان واحد  
 فدخله الشيوخ ضرورة وحكم الرهن الحسب ويجوز كون العين الواحدة محبوسة بحق كل



بالتسوية بينهما (وله) اى للاب رهن ٤٣٩ ماله عند ولده الصغير يدين له اى الصغير (عليه) اى الاب (ويحبسه

لاجله) اى لاجل الصغير  
(بمخلاف الوصى) فانه  
لا يملك ذلك سراجية  
(وكذا عكسه) فلااب  
رهن متاع طفله من نفسه  
لانه لو فور شفقتة جعل  
كشخصين وعبارتين  
كشكره مال طفله (بمخلاف  
الوصى) لانه وكيل محض  
فلا يتولى طرفى العقد فى  
رهن ولا بيع وتماه فى  
الزبلى (و) صح (بمن عبد  
اوخل اوذكية ان ظهر  
العبد حرا والحل خرا  
والذكية ميتة) صح  
(ببذل صاح عن انكار ان  
اقر) بعد ذلك (ان لادين  
عليه) والاصل ما مر ان  
وجوب الدين ظاهر ايكفى  
لصحة الرهن والكفيل  
(و) صح (رهن الحجرين  
والمكسل والموزون فان  
رهن) المذكور بمخلاف  
جنسه هلك بقيته  
وهو ظاهر وان (بجنسه  
وهلك هلك بمثله) وزنا  
او كيلا لاقيمة خلافا  
لهما (من الدين ولا عبرة  
بالجودة) عند المقابلة  
بالجنس ثم ان تساوى افظاهر  
وان الدين ازيد فالزائد  
فى ذمة الراهن وان الرهن  
ازيد فالزائد امانة دور

والملقى (قوله) بالتسوية بينهما) هو القول الاول (قوله) ويحبسه) اى يحبس الاب عنده  
الرهن (قوله) وكذا عكسه الخ) اى اذا كان للاب دين على ابنة الصغير فلااب الخ وكذا لو كان  
الدين لابن آخره صغير او عقد تاجر للاب فله ان يرهن متاع طفله المدين عنده ابنة الآخر  
او عبده كفى الهداية والملقى (قوله) بمخلاف الوصى) اى لو كان له على الصغير دين فليس له رهن  
متاع الصغير من نفسه (قوله) ولا بيع) وهذا محمول على وصى القاضى قال المصنف فى باب الوصى  
وان باع او اشترى من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجوز مطلقا وان كان وصى الاب جاز  
بشرط منفعة ظاهرة للصغير وبيع الاب مال الصغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتان  
فيه ط (قوله) وتماه فى الزبلى) فقد أطال هنا فى التعليل وتقرير المسائل كالهداية  
والمئج وفى الملقى وان استدان الوصى لليتيم فى كسوته وطعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل  
اذا بلغ نقض الرهن فى شئ من ذلك ما لم يقض الدين (قوله) وصح بثن عبد الخ) اى يضمن  
ضمان الرهن فان هلك وقيمته مثل الدين او اكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن وان كانت اقل  
منه يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب ظاهرا ابن كمال (قوله) ان اقر) اى المرتهن  
وقوله بعد ذلك اى بعد الرهن وصورتها ادعى على آخر الفا فانكر فصالحه على خمسمائة  
واعطاه رهنا يساوى خمسمائة فهلك عند المرتهن ثم تصادقا على ان لادين فعلى المرتهن قيمة  
الرهن معراج (قوله) والاصل ما مر) اى فى اول الرهن (قوله) يكفى لصحة الرهن والكفيل)  
كذا فى المئج ولم اراه فى غيرها وعبرة النهاية وغيره ايكفى لصحة الرهن ولا يصير رهنه مضمونا  
ولعله اراد بالكفيل الكفيل بالغرامات فان الكفالة بها صححة على ما جرى عليه المصنف  
فى كتاب الكفالة واما حمله على الكفالة بثن العبد وما بعده فغير ظاهر لما فى كفاية الذخيرة عن  
المتق لو اقام الكفيل البيعة على اقرار الطالب بان المال ثمن خمر او بيع فاستقبل ويبطل المال اه  
فايتأمل (قوله) وصح رهن الحجرين) اى الذهب والفضة منح (قوله) بمخلاف جنسه)  
كالتياب مثلا (قوله) هلك بقيته) اى اذا هلك الرهن المذكور من الحجرين ونحوهما هلك بقيته  
لا بالوزن او الكيل وعليه فتعتبر فيه الجودة لانه مرهون بمخلاف جنسه وهو التياب مثلا  
واما لاتعتبر الجودة عند المقابلة بالجنس كما يأتى فافهم (قوله) وان بجنسه) كذا اذا رهن  
فضة بفضة او ذهبا بذهب او حنطة بحنطة او شعير بشعير (قوله) وزنا او كيلا) سواء قلت القيمة  
او كثرت زبلى (قوله) لاقيمة خلافا لهما) فعندها يضمن القيمة من خلاف الجنس  
وتكون رهنا مكانه وبذلك المرتهن الهالك بالضمان عنى وتظهر ثمرة الخلاف اذا كانت القيمة  
اقل من الدين اموال كانت مثله او اكثر فالجواب فيهما بالاتفاق لان الاستيفاء عنده بالوزن  
وعندها بالقيمة وهى مثل الدين فى الاول وزائدة عليه فى الثانى فيصير بقدر الدين مستوفيا  
والباقي امانة كفى الهداية (قوله) ولا عبرة بالجودة الخ) لانها لاقيمة لها الا اذا قابلت الجنس  
لثلا يؤدى الى الربا (قوله) ثم ان تساوى) اى ان تساوى الرهن والمرهون به كيلا او وزنا فظاهر  
اى انه يسقط الدين بالنظر الى القيمة ولا الى الجودة عنده وهذا كله اذا هلك واما اذا انتقص  
بان كان ابرق فضة فانكسر فقه كلام آخر وحاصل صور هذه المسئلة فى الهلاك والنقصان  
تبلغ ستا وعشرين صورة مبسطة فى المطولات وقد اوضحها فى التبيين وغاية البيان (قوله)

وصدر الشريعة (باع عبدا على ان يرهن المشتري بالثمن شيأ بعينه

الموعود لا يلزم الوفاء وسيأتى قريبا في قول المصنف باع عبد الخ ( قوله ) صح برأس مال السلم الخ صورة هذه المسائل أن يسلم مائة بطعام مثلا أو يبيع دينارا بدرهم ثم قبل القبض يدفع الى المسلم اليه رهنا بالمائة أو يأخذ رهنا بالدراهم أو بالطعام وصور الاولى بعضهم بأن يأخذ المسلم من المسلم اليه رهنا برأس المال الذي دفعه اليه ويظهر لي أن الصواب ما صورته لانه اذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مستردا لرأس المال فكيف يقال ان العقد يتم بذلك وان افترقا قبل الهلاك بطل تأمل ( قوله ) فان هلك الخ بيان لفائدة الرهن بالاشياء المذكورة عني وأفاد القهستاني ان المراد ان هلك الرهن برأس المال أو بمن الصرف دون المسلم فيه لمنافاته لقوله بعده وان افترقا الخ لان المسلم فيه يصح مطلقا أقول ولهذا ذكر في الدرر مسئلة المسلم فيه مؤخره وحدها ( قوله ) وصار المرتهن مستوفيا ) اي لرأس المال أو بمن الصرف أو المسلم فيه اه ط عن الشمني ومثله قول ابى السعود عن الحموي المراد بالمرتهن هو المسلم اليه في الاولى وأحد عاقدى الصرف في الثانية ورب المال في الثالثة اه ملخصا أقول لادخل للثلاثة هنا كما علمت ثم ان تفسير المرتهن بالمسلم اليه في الاولى مؤيد لما صورنا به المسئلة سابقا هذا وأفاد القهستاني ان ما ذكر من أنه صار مستوفيا انما هو لو كانت قيمة الرهن مساوية لرأس المال وثمان الصرف فان كانت أقل لم يصح الا بقدره ( قوله ) قبل نقد وهلاك ) أى قبل نقد المرهون به وقبل هلاك الرهن ( قوله ) بطلا ) لعدم القبض حقيقة ولا حكما قال في الجوهرة وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال لانه صار مستوفيا لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السلم ولا يتقبل السلم جائزا ( قوله ) فصح مطلقا ) اي ولو بعد الافتراق لان قبضه لا يجب في المجلس زيلى ( قوله ) وصار عوضا للمسلم فيه ) اي صار مستوفيا للمسلم فيه ويكون في الزيادة امينا وان كانت قيمته أقل صار مستوفيا بقدرها جوهره ( قوله ) ولو لم يهلك ) معطوف على قوله في الشرح فان هلك ( قوله ) فقام مقامه ) فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمته هداية ( قوله ) هلك به ) لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كمن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيعه ان يحبس لاخذ المبيع لانه بدل الثمن ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لانه مرهون به زيلى ( قوله ) فيلزم الخ ) اي اذا هلك الرهن بالمسلم فيه في مسئلتنا يجب على رب السلم ان يدفع مثل المسلم فيه الى المسلم اليه ويأخذ رأس المال لان الرهن مضمون به وقبضي حكم الرهن ان الى يهلك فصار رب السلم بهلاك الرهن مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقايلا او استوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى وارتداد رأس المال فكذا هنا زيلى ( قوله ) بدني ) أى لاجني ( قوله ) عبدا ) مفعول برهن وقوله لطفه صفقه ( قوله ) لهلاكه مضمونا ) بيان للاولوية ولان قيام المرتهن بحفظه أبلغ مخافة الغرامة هداية ( قوله ) والوديعة أمانة ) مبتدأ وخبر أى وقد علم أن الأمانة غير مضمونة ( قوله ) وقال ابو يوسف ) أى وزفر وقوله قياس والاوّل الظاهر وهو الاستحسان هداية وزيلى ( قوله ) ثم اذا هلك ) اي بناء على ما في المتن ( قوله ) لا الفضل ) أى لا الزائد على قدر الدين من قيمة الرهن لو كانت أكثر منه ( قوله ) يضمّن الوصى القيمة ) أى جميعها وان زادت وعليه اقتصر الشارح فيما أتى في باب التصرف في الرهن ( قوله ) وغيرها ) كأنفى والعناية

السلم وثمان الصرف والمسلم فيه فان هلك الرهن في المجلس تم الصرف والسلم و ( صار ) المرتهن ( مستوفيا ) حكما خلافا للثلاثة ) وان افترقا قبل نقد وهلاك بطلا ) اي السلم والصرف واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن تم العقد وصار عوضا للمسلم فيه ( ولو ) لم يهلك ولكن ( تفاسخا ) السلم وبالمسلم فيه رهن فهو رهن برأس المال ) استحسانا لانه بدله فقام مقامه ( وان هلك ) الرهن ( بعد الفسخ ) المذكور ( هلك به ) اي بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل المسلم فيه لبقاء الرهن حكما الى ان يهلك ( وللابان ) رهن بدني ) كأنى ( عليه ) عبد الطفلة ) لان له ايداعه فهذا اولى لهلاكه مضمونا والوديعة أمانة ( والوصى كذلك ) وقال ابو يوسف لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك ضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه أمانة وقال التمرناشى يضمّن الوصى القيمة لان للابان يتنفع بمال الصبي بخلاف الوصى لكن جزم في الذخيرة وغيرها

وبالمد الجاني او المديون) واذالم يصح الرهن ٤٣٧ في هذه الصور فللراهن اخذه فلو هلك عند المرتين قبل الطلب هلك

مجانا اذ لا حكم للبطل فبقى القبض باذن المالك صدر الشريعة وابن كمال (و) لا (رهن خروا رهنها من مسلم او ذمى للمسلم) اى لا يجوز للمسلم ان رهن خرا او رهنها من مسلم او ذمى (ولا يضمن له) اى للمسلم (مرتها) حال كونه ذميا (وفي عكسه الضمان) لتقومها عندهم لا اعتدنا (وصح) (رهن) (يعين مضنونة بنفسها) اى بالمثل او بالقيمة (كالغصوب وبدل الخلع والمرو بدل الصلح عن عمد) اعلم ان الاعيان ثلاثة عين غير مضنونة اصلا كالامانات وعين غير مضنونة وتلكها تشبه المضنونة كبيع في يد البائع وعين مضنونة بنفسها كالغصوب ونحوه وتماه في الدرر (و) صح (بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا) كالف مثلا فلو دفع له البعض وامتنع لاجرا اشباه (فاذا هلك) هذا الرهن (في يد المرتين) كان مضنونا عليه بما وعد (من الدين) فيسلم الالف للراهن جبرا (اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضنون بالقيمة) هذا

مضمون (قوله) بالمد الجاني او المديون) لانه غير مضمون على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شئ منح (قوله قبل الطلب) مفهومه الضمان بعده وبه صرح في جامع الفصولين حيث قال الرهن بامانة كوديعة باطل يهلك امانة لو هلك قبل حبسه وضمن لو بعده (قوله) ولا رهن خراج (لان المسلم لا يملك الايقاف اذا كان هو الراهن ولا الاستيفاء اذا كان هو المرتين وكذا الحكم في الخنزير اتقاني اقول والكلام الآن فيما لا يجوز الرهن به وما ذكره هنا بيان ان الخمر لا يجوز رهنه فهو ليس مما نحن فيه فكان ينبغي تقديمه تأمل وقد ذكر مسألة الرهن به في جامع الفصولين فقال الرهن بخمر باطل فهو امانة وهذا في مسلمين وكذا لو كان المرتين مسلما والراهن كافرا وصح بينهما لو كافرين اه لكن في الجوهر ان الرهن بالخمر والخنزير فاسد يتعلق به الضمان اه وقد منا عن العناية ان الباطل مالم يكن مالا او لم يكن المقابل به مضمونا فتأمل (قوله) ولا يضمن له) كالا يضمنها بالغصب منه لانها ليست بمال في حق المسلم منح (قوله) وفي عكسه الضمان) اى ان كان الراهن ذميا والمرتين مسلما يضمن الخمر للذمي كما اذا غصب منح وظاهره انها تضمن بلا تعد ضمان الرهن لان الرهن هنا مال عند الذمي والمقابل به مضمون فهو رهن صحيح لافسد ولا يطل تأمل (قوله) اى بالمثل او بالقيمة) فسر النفس بهما باعتبار انهما قائمان مقامهما والمراد انها مضنونة بالمثل لومثلية او بالقيمة لوقيمة (قوله) كالغصوب الخ) اى كالعين المغصوبة او المجمولة بدل خلع او مهر او صلح لان الضمان مقرر فانها ان كانت قائمة وجب تسليمها وان هالكه فوجب قيمتها فكان الرهن بهارها بما هو مضمون فيصح كافي الهداية (قوله) كالامانات) اى ولا يصح الرهن بها وقد قدمنا وجهه عن المحوى (قوله) وعين غير مضنونة) اى حقيقة لانه اذا هلك يهلك ملك البائع فلا يجب عليه شئ كما اذا هلكت الوديعة وقوله لكنها تشبه المضنونة باعتبار سقوط الثمن ان لم يقبض ورده اذا قبض ولذا سميت قيما مضمونة بغيرها وقد منا ان الرهن بها باطل وافسد واجاز (قوله) فلو دفع له البعض) اى بعض ما وعده به وامتنع عن دفع الباقي لا يجبر عليه ولا ينبغي ان هذا ان كان الرهن باقيا والا تحكمه مافي المتن (قوله) فاذا هلك) اى قبل الاقراض بزاية (قوله) للقيمة) اى قيمة الرهن يوم القبض (قوله) فان لم يسمه بان رهنه الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فان لم يسمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في المقبوض على سوم الرهن بان رهنه الخ وعلى هذه النسخة كان ينبغي اسقاط قوله يضمن الخ ليتفق التكرار (قوله) خلاف بين الامامين) اى في الضمان وعدهم وقد منا اول كتاب الرهن عن القتيبة وان الامام وصاحبه قالوا يعطيه المرتين ماشاء وعليه مشي الزبلى معللا بانه بالهلاك صار مستوفيا شيا فيكون بيانه اليه والحاصل ان الرواية قد اختلفت (قوله) والاصح انه غير مضمون) اى الاصح من الروايتين كما قدمنا عن القتيبة (قوله) وقد تقدم) اى متا اول الرهن وهذا قد علم مما قبله لكن اراد ان يبينه على ان ما تقدم هو المراد هنا اى ان المقبوض على سوم الرهن هو معنى الرهن بالدين الموعود واما الاختلاف في التعبير ولذا قال في البرازية والرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن فافهم \* (تنبيه) \* الراهن

اذا سمي قدر الدين فان لم يسمه بان رهنه على ان يعطيه شيا فيهلك في يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح

تلك الراهن هداية (قوله لانه اتصال مجاورة) عله لجوارهه الشجر بمواضعها اى لان اتصال الشجر ومواضعها القائمة فيها بباقي الارض اتصال مجاورة لا اتصال تبعية كالبناء و سرج الدابة ولا اتصال خلقه كالثمر فهو كرهن متاع في وعاء فلا يضر (قوله صح في العرصه) اى والسقف والحيطان الخاصة كما في القنية (قوله لكونه تبعا) مخالف لما قدمناه عن الهداية في رهن السرج على الدابة من انه لا يجوز حتى ينزع لانه من ثوابها فتأمل (قوله ولا رهن الحر الخ) لانه لا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالية في الحر وقيام المانع في الباقيين هداية (قوله والمدبر) اى المطلق كاقدمناه وهو مستفاد من التعليل المذكور (قوله ولا بالامانات) اى لا يصح اخذ الرهن بها لان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكت فلا شئ في مقابلتها وان استهلكت لا تتبع امانة بل تكون مقصوبة حموى (قوله كوديعة وامانة) الا صوب وعارية وكذا مال مضاربة وشركة كما في الهداية وممر في باب التدبير ان شرط واقف الكتب ان لا يخرج الابرهن شرط باطل لانه امانة فاذا هلك لم يجب شئ وذكر في الاشياء في بحث الدين ان وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى اللغوي غير بعيد (قوله ولا بالدرك) بالتحرير (قوله خوف استحقاق المبيع) تفسير لحاصل المعنى لان الرهن اتماهو بالثمن وذلك بان يخاف المشتري استحقاق المبيع فيأخذ من البائع رهنا بالثمن (قوله فالرهن به باطل) فيكون امانة كايأتى (قوله بخلاف الكفالة) اى بالدرك فانها جائرة والفرق ان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الوجوب لان ضمان الدرك هو الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضافا الى حال وجوب الدين لان الاستيفاء معاوضة و اضافة التملك الى المستقبل لا يجوز اما الكفالة فهي الالتزام المطالبة لا الالتزام اصل الدين ولذا لو كفل بما يذوب له على فلان يجوز ولو رهن به لا يجوز كفاية ملخصا (قوله كامر) اى في كتاب الكفالة (قوله اى بغير مثل اوقية) لانها بمنزلة العين كايأتى بيانه (قوله مثل المبيع) بان اشترى عينا ولم يقبضها ثم أخذ بها رهنا من البائع فالرهن باطل لانه لا يجب على البائع بهلاك المبيع شئ يستوفى من الرهن وانما يبطل البيع ويسقط الثمن وتامه في الكفاية وغاية البيان والجوهرة والزبلى هذا وفي القهستاني وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان الرهن مال والمبيع متقوم والفساد يلحق بالصحيح في الاحكام كما في الكرمانى وذكر في المبسوط انه جائز فيضمن بالاقل من قيمته ومن قيمة العين وبه أخذ الفقيه ابوسعيد البردعي وابوالثيث وعليه الفتوى كما في الكرمانى وغيره اهـ (قوله ولا بالكفالة بالنفس) كأن كفل زيد بنفس عمرو على انه لم يوف به الى سنة فعليه الالف الذى عليه ثم أعطاه عمر وبالمال رهنا الى سنة فهو باطل لانه لم يجب المال على عمر وبعد وكذا لو قال ان مات عمرو ولم يؤدك فهو على ثم اعطاه عمر ورهنا لم يجز وتامه في المنع عن الحائنة (قوله ولا بالقصاص) لتعذر استيفائه من الموهون (قوله بخلاف الجناية خطأ) وبخلاف الدية وجراحة لا يستطيع فيها القصاص قضى بارشها فلو أخذ به رهنا جاز اهـ درميتى (قوله ولا بالشفعة) اى لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذى وجب عليه تسليم المبيع من اجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه ط (قوله وباجرة الناحية والمغنية) لبطان الاجارة فلم يكن الرهن مضمونا اذ لا يقابله شئ

لانه اتصال مجاورة وفي القنية رهن دار او الحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصه ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعا (و) لا (رهن الحر والمدبر) والمكاتب وام الولد) والوقف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال (و) لا (بالامانات) كوديعة وامانة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فله رهن به باطل بخلاف الكفالة كامر (و) لا بعين مضمونة بغيرها اى بغير مثل اوقية مثل (المبيع في يد البائع) فانه مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن (و) لا (بالكفالة بالنفس و) لا (بالقصاص مطلقا) في نفس ومادونها (بخلاف الجناية خطأ) لا مكان استيفاء الارش من الرهن (و) لا (بالشفعة وباجرة الناحية والمغنية



ان يديه النصف بالخير ثم يرهنه ٤٣٥ النصف ثم يفسخ قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في

حيل الوالوجة آخر الكتاب ( قوله ان يبعنه ) اى من المرتهم بمن قدر الدين الذى يريد  
الرهن به ( قوله ثم يفسخ ) البيع اى يحكم الخيار ( قوله قال المصنف ) اى فى المنع آخر هذا  
الباب ونصه قلت وعندى فى صحة هذه الحيلة فنظر ظاهر لما تقرر سابقا من ان الصحيح ان الشيوخ  
الطارى مفسد كالقارن ويمكن ان تكون مفرعة على القول المقابل للصحيح وهو ان الشيوخ  
الطارى غير مفسد وفيه نظر اهو الظاهر انه أراد بالنظر الثانى ما ذكره الشارح بعد فافهم ( قوله  
اما ان يبقى فى ملكه ) اى ملك البائع فيما اذا كان الخيار له لان خياره بمنع من خروج المبيع عن ملكه  
فيكون رهنه النصف فى مدة الخيار رهنا لبعض ملكه وهو رهن المشاع ابتداء فافهم ( قوله  
أويمود لملكه ) اى البائع فيما اذا كان الخيار للمشتري لان المبيع يخرج به عن ملك البائع ولا يملكه  
المشتري عنده ويملكه عندها فعلى قوله لما يكون رهن المشاع ابتداء من الشريك سواء فسخ البيع  
أو أجاز به وعلى قوله ان أجاز به دخل فى ملكه والاعاد الى ملك البائع وعلى كل فرهته النصف فى مدة  
الخيار يكون رهن مشاع ابتداء من الاجنبى وكان ينبغي للشارح ان يزيد أو يدخل فى ملك المشتري  
بعد قوله أو يمود لملكه ( قوله كالبسط فى تنوير البصائر ) أى للشرف الغزى مخشى الاشياء  
وحاصله مع الايضاح ما قدمناه ( قوله فتبقى فى يده بمنزلة الرهن بالثمن ) فان اصابها عيب ذهب  
من الدين بحسابه منح عن حيل الحصاص وحاصله ان هذا ليس رهنا حقيقة لاصحيا ولا فاسدا اذ لم  
يوجد عقده وانما هو بمنزلة لان له حبس الدار حتى يقبض الثمن كما اذا فسخ الاجارة فان له حبس  
المأجور حتى يقبض الاجرة ولما كان له فى ذلك الحبس منفعة كان المحبوس مضمونا ناعليه ب قيمته  
اذا هلك بخلاف الامانات فانها لاتضمن الا بالاستهلاك وبخلاف الرهن الحقيق فانه مضمون بالاقل  
من قيمته ومن الدين فقد ظهر بما قررناه وجه قوله بمنزلة الرهن اى بمنزلة من حيث ثبوت  
حق الحبس فقط لا من حيث انه يضمن كضمان الرهن والدليل على ذلك وعلى أنه ليس  
كسائر الامانات ما فى خيارات جامع الفصولين باع أو باختيار وتقابضا فاقضه البائع فى المدة تبقى  
الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها بمن دفعه الى البائع اه وعليه فلو هلكت وقيمتها  
مثل الثمن الذى قبضه البائع سقط ولو اقل سقط منه بحسابه هذا ما ظهر لى فافهم ( قوله وفيها  
الح ) تأمله مع المسئلة الآتية فى المتن آخر هذا الباب ( قوله ليس بأولى ) اى يكونه رهنا  
( قوله أو بناء ) كعمارة قائمة فى أرض وقف كما أفتى به فى الحامدية أو فى أرض سلطانية كافى  
التأخية ( قوله بدونها ) اى بدون الارض ( قوله كرهن الشجر لاثمر ) اى كرهن الشجر  
بمواضعها أو تبعها للارض مع التصيص على نفى التكريل يكون الفساد من هذه الجهة فلو لم ينص  
دخول الثمر تبعاصحيا للعقد بخلاف البيع لان يبعه بدون الثمر جائز ولا ضرورة الى ادخاله من  
غير ذكره وبخلاف المتاع فى الدار حيث لا يدخل فى رهن الدار من غير ذكره لانه ليس بتابع بوجه  
وكذا يدخل الزرع والرطبة والبناء والغرس فى رهن الارض والدار والقرية لما ذكرنا كافى  
الهداية ( قوله خلقه ) المناسب حذفه كما فعل فى الهداية وغيرها ليشمل البناء والسراج واللجام  
كما قدمناه ( قوله وعن الامام الخ ) لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بمواضعها  
بخلاف رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فيصير رهنا جميع الارض وهى مشغولة

وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ملحق

النهاية والدرر وسيدكر الشارح آخر الرهن لو استحق كله أو بعضه (قوله من شريكه أو غيره) لان الشريك يسكنه يومارها ويوما يستخدمه فيصير كأنه رهن يومادون يوم واما اجارة المشاع فانما جازت عنده من الشريك دون غيره لان المستأجر لا يمكن من استيفاء ما اقتضاه العقد الا بالامانة وهذا المعنى لا يوجد في الشريك افاده الاتفاقى اى لان الشريك يتنفع به بلامانة في المدة كلها بحكم العقد والملك بخلاف غيره (قوله يقسم أولا) بخلاف الهبة لان المانع فيها غرامة القسمة اى اجرة القسام وهى فيما يحتمل القسمة لانها لا يحتملها معراج (قوله ثم الصحيح انه فاسد) وقيل باطل لا يتعلق به الضمان وليس بصحيح لان الباطل منه ما لم يكن مالا أو لم يكن المقابل به مضمونا وما نحن فيه ليس كذلك بناء على ان القبض شرط تمام العقد لاشترط جوازه اه عناية وسيأتى آخر الرهن وسيأتى ايضا هناك ان كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد لكنه مقيد بما اذا كان الرهن سابقا على الدين ويأتى بيانه ان شاء الله تعالى (قوله ما قبل البيع قبل الرهن) اى كل ماصح يبيعه صح رهنه (قوله والمشغول) اى يحق الراهن كايده الشارح أول الرهن احترازا عن المشغول تلك غير الراهن فلا يمنع كفى حاشية الحموى عن العمانية أقول وكذا يمنع المشغول بالراهن نفسه ما فى الهداية وينع التسليم كون الراهن أو متاعه فى الدار المرهونة اه قال فى المعراج قذا خرج منها يحتاج الى تسليم جديد لانه شاغل لها كشتغلها بالمتاع وكذا متاعه فى الوعاء المرهون يمنع التسليم والحيلة ان يودع أولا ما فيه عند المرتين ثم يسلمه ما رهن اه (قوله والمتصل بغيره) صفة لموصوف محدوف اى والشاغل المتصل بغيره كالبنا وحده أو النخل أو الثمر بدون الارض أو الشجر كسيدكره واحتزبه عن الشاغل المتفصل كالورهن ما فى الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فانه يجوز كفى الهداية والحانية فافهم وأراد المتصل التابع لما فى الهداية رهن سرجا على دابة أو لجاما فى رأسها ودفع الدابة مع السرج واللجام لا يكون رهنها حتى ينزع منها ثم يسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر اه يعنى لو رهن دابة عليها سرج أو لجام يدخل فى الرهن معراج وبهذا ظهر ان تقيده المتصل فيما مر وقيا يأتى بقوله خلقة غير ظاهر قد بر (قوله والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده) كذا قال العبد ان دخلت هذه الدار فانت حر فانه يصح بيعه لارهنه ولعله لان حكم الرهن الحبس الدائم الى الاستيفاء وحسب مثل هذا لا يدوم لانه قد يدخل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء اه ط اقول وما ذكره الشارح نقله البيرى عن شرح الاقطع ثم نقل عن روضة القضاة لو علق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعى اه تأمل (قوله غير المدبر) شمل المطلق والمقيد حموى اى فكل منهما لا يجوز رهنه وفيه نظر فقد ذكر الشارح فى باب ان المقيد يباع ويوهب ويرهن وصرح به ايضا هناك الباقي فى شرح الملتقى وهو من علق عتقه بموت سيده لا مطلقا بل على صفة خاصة كأن مات من مرضى هذا أو فى سفرى أو نحوه ولنظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت على ما ذكره حيث لم يجوز رهنه وبين المدبر المقيد حيث جاز (قوله فيجوز بيعها لارهنها) اى الاربعة المذكورة غير المدبر فان المطلق لا يجوز بيعه ولارهنه والمقيد يجوز ان فيه (قوله وفيها) اى فى الاشياء من الفن الخامس فى الجبل والمسئلة مذكورة فى

من شريكه او غيره يقسم  
اولا ثم الصحيح انه فاسد  
يضمن بالقبض وجوزه  
الشافعى وفى الاشياء ما قبل  
البيع قبل الرهن الا فى  
اربعة المشاع والمشغول  
والمتصل بغيره والمعلق  
عتقه بشرط قبل وجوده  
غير المدبر فيجوز بيعها  
لارهنها وفيها الحيلة فى  
جواز رهن المشاع

نصايف ذلك اه ملخصا اقول لكن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات لانه مضمون بالدين فكيف يصدق في الرد واماما عارض به كلام المعراج فلا يخفى عدم وروده لان الضمير في عنده ان كان للمرتين فلامعنى لكون القول له لان الدين يسقط بهلاك الرهن عند المرتين فلا معارضة لانه لم ينف الضمان عن نفسه وفي دعواه الرد ينفي الضمان عن نفسه وان كان الضمير للراهن فانما يكون القول للمرتين بيته اذا ادعى الهلاك قبل القبض لابعده كاسر عن البرازية والفرق بينه وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض أظهر من ان يخفى ورأيت في فتاوى قارى الهداية ملانصه سئل عن المرتين اذا ادعى رد العين المرهونة وكذب الراهن هل القول قوله اجاب لا يكون القول قوله في رده مع عينه لان هذا شأن الامانات للمضمونات بل القول للراهن مع عينه في عدم رده اليه اه ومثله في فتاوى ابن الشلي وفتاوى ابن نجيم وهو عين ما في المعراج فلزم اتباع المتقول كيف وهو المعقول ومقتضى عدم قبول قوله ضمانه الجميع لكن ينبغي ان يقال ان ذلك كله فيما اذا كان الرهن غبر زائدا على الدين فان كان زائدا لا يضمن الزيادة لتمحاضها امانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى مجرد الرد او مع الهلاك هذا مظهر لى والله تعالى اعلم وهذا التحرير من خواص كتابنا هذا والله تعالى الحمد **(قوله)** اذا كان الطريق آمنة اى ولم يقيد بالمصر اما اذا قيد به لا يملكه وتماه في ط **(قوله)** وكذا الانتقال عن البلد اى الانتقال عن بلد للسكنى في بلد آخر تأمل **(قوله)** وكذا العدل اى كالمرتين فياذكر **(قوله)** على خلاف ما في فتاوى القاضيين اى قاضيهان والقاضى ظهر الدين حيث قال ليس للمرتين ان يسافر بالرهن وزاد الاول وهذا عند الصالحين **(قوله)** ولعل ما في العدة سبقه الى هذا التوفيق صاحب جامع الفصولين واعترضه الرملى بأنه لا حاجة الى التوفيق فان ما في قاضيهان صريح في انه قولهما **(قوله)** اذا عمى الرهن عمى عليه الخبر اى حتى يجاز من عمى البصر مغرب قال ط لم اقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعميت عليكم بالتخفيف والتشديد والمراد اذا خفي حاله ولم تدركمته وقد اتفقا على هلاكه اه **(قوله)** فهو بما فيه الباء للمقابلة والمعاوضة سعدى **(قوله)** ضمن بما فيه من الدين فيسقط الدين عن الراهن وهذا اذا لم يعلم انه اقل فان علم واشتبهت قيمته براجح حكمه ط **(قوله)** كذا ذكره المصنف وكذا في الهداية والعناية وقال في النهاية كذا في المبسوط حا كيا هذا التأويل عن الفقيه ابى جعفر اه والله تعالى اعلم

باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز

(اذا كان الطريق آمنة)  
كما في الودعية (وان كان له  
حمل ومؤنة) وكذا  
الانتقال عن البلد وكذا  
العدل الذى الرهن في يده  
كما في العمادية معزيا للعدة  
على خلاف ما في فتاوى  
القاضيين ولعل ما في العدة  
قول الامام وما في الفتاوى  
قولهما كما يفيد كلام  
القنية (فائدة) في الحديث  
اذا عمى الرهن فهو بما فيه  
قالوا امعاه اذا اشتبهت  
قيمه بعد هلكه بأن قال  
كل لأدري كم كانت قيمته  
ضمن بما فيه من الدين  
كذا ذكره المصنف اول  
الباب

باب ما يجوز ارتهانه  
وما لا يجوز

(لا يصح رهن مشاع)  
لعدم كونه مميذا كاسر  
(مطلقا) مقارنا او طارئا

**(قوله)** لا يصح رهن مشاع اى الا اذا كان عبدا بينهما رهنا عند رجل بدين على كل واحد منهما رهنا واحدا فلورهن كل نصيبه من العبد لم يجز كفى القهستانى عن الذخيرة والا اذا ثبت الشيوع فيه ضرورة كما يأتى آخر السوادة **(قوله)** مطلقا يفسره ما بعده وانما لم يجز لان موجب الرهن المجلس الدائم وفي المشاع بقوت الدوام لانه لا بد من المدايعة فيصير كأنه قال رهنك يومادون ويوم تمامه في الهداية **(قوله)** مقارنا كنصف دارا وعبد **(قوله)** او طارئا كأن رهن الجميع ثم يتفاسخا في البعض او باذن الراهن للعدل ان يبيع الرهن كيف شاء قباع نصفه اه منح وفي رواية عن ابى يوسف ان الطارئ لا يضر والصحيح الاول كفى

في البلدة قاض اوكان من قضاة الجور قال العلامة المقدسي لا يصدق المرتهن على التفقة  
 الابينة اه يعنى لا يصدق على انه اتفق ليرجع الابينة على الرجوع على ما يظهر لى سائحاتى  
**(قوله وعن الامام الخ)** افاد بحكاية الخلاف فى الحاضر ان مافى المتن مفروض فى الغائب  
**(قوله مطلقا)** اى وان كان بأمر القاضى لانه يمكنه ان يرفع الى القاضى فأمصر صاحبه بذلك  
 اه ح **(قوله خلافا للثانى)** حيث قال يرجع حاضرا وغائبا كفى الذخيرة لكن فى الخاتمة انه  
 لو كان حاضرا وابتى عن الاتفاق فأمصر القاضى به رجوع عليه وبه يفتى اه فهستانى فالفتى  
 به قول الثانى وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر اطلاق المتن **(قوله)** وهى فرع  
 مسئلة الحجر لان القاضى لا يلى على الحاضر ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار  
 محجورا عليه وهو لا يملك حجرة عنده وعند ابن يوسف يملك فينفذ امره عليه زيلى **(قوله)**  
 بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده الخ اى وانه هلك بعد الرد وادعى عليه الراهن انه هلك عند  
 المرتهن **(قوله لانه المنكر)** لانهما اتفاقا لدخوله فى الضمان والمرتحن يدعى البراءة والراهن  
 ينكرها فكان القول قوله بدائع **(قوله)** ويسقط الدين اى بهلاكه فان الكلام فيه ط  
**(قوله)** لاثباته الزيادة علة لقوله فللراهن ايضا اه ط و عبارة البدائع ولو أقاما البينة  
 فالبينة بينته ايضا لانها تثبت استيفاء الدين وبينة المرتحن تنفي ذلك فالبينة اولى اه وهى  
 تفيد قبول بينة المرتحن اذا انفردت بشرى لى **(قوله)** ولو قبل قبضه الاول ان يقول ولو فى  
 هلاكه قبل قبضه اى لو اختلفا فى هلاك الرهن فزعم المرتحن انه هلك فى يد الراهن قبل قبضه  
 وقال الراهن بعد القبض **(قوله بزانية)** عبارتها زعم الراهن هلاكه عند المرتحن وسقوط  
 الدين وزعم المرتحن انه رده اليه بعد القبض وهلك فى يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعى  
 عليه الرد العارض وهو ينكر فان رهنه فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم  
 المرتحن انه هلك فى يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتحن لانكاره دخوله فى ضمانه وان رهنه  
 فللراهن لاثباته الضمان اه وهى عبارة واضحة لاعبار عليها ط (تنبيه) قد ظهر من هذا  
 ان المسئلة مفروضة فى دعوى الهلاك والاختلاف فى زمنه هل هو قبل الرد أو بعده وهى  
 المذكورة فى عامة الكتب اما اذا كان الاختلاف فى دعوى الرد من غير ذكر الهلاك فقد ألفت  
 فيه الشرنبلالى رسالة سماها الاقناع فى الراهن والمرتحن اذا اختلفا فى رد الرهن ولم يذكر  
 الضياع وقد تردد فى جواب الحكم فيها فقال قديحجاب بأن القول للراهن بيمينه نص عليه فى  
 معراج الدراية بقوله ولو اختلفا فى رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال  
 لكن قديحجمل على ما اذا اختلفا فى الرد والهلاك لان سياق كلام المعراج فى الاختلاف فى الهلاك  
 وقد صرحوا بأن الرهن بمنزلة الوديعة فى يد المرتحن وانه امانة فى يده وبأن كل امين ادعى  
 ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله فى حياة المستحق او بعد وفاته فمن ادعى استثناء المرتحن  
 من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى المرتحن هلاك الرهن عنده  
 وانكره الراهن فان القول للمرتحن بيمينه لانه امين كالودع والمستعير مع أن الراهن منكر  
 ثم قال وعلى مافى المعراج هل يسقط قدر الدين ولا يضمن الزائد أولا ضمان أصلا نظرا للإمانة  
 وقرار الراهن بعدم قضاء الدين او يضمن كل القيمة فليتق الله تعالى الحاكم والمفتى ولينظر

وعن الامام لا يرجع لو  
 صاحبه حاضرا مطلقا  
 خلافا للثانى وهى فرع  
 مسئلة الحجر زيلى (قال  
 الراهن الرهن غير هذا  
 وقال المرتحن بل هذا هو  
 الذى رهنه عندى فالقول  
 للمرتحن) لانه القبايض  
 بخلاف ما لو ادعى المرتحن  
 رده على الراهن بعد قبضه  
 فان القول للراهن لانه  
 المنكر فان رهنه فللراهن  
 أيضا ويسقط الدين لاثباته  
 الزيادة ولو قبل قبضه  
 فالقول للمرتحن لانكاره  
 دخوله فى ضمانه وان رهنه  
 فللراهن لاثباته الضمان  
 بزانية (يجوز له السفر به)  
 بالرهن



لا الثلاثة (و) في (لبس خاتمه) اى خاتم الرهن (فوق آخر يرجع الى العادة) فان كان ممن يحمل لبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) اى بالقيمة **٤٣١** المذكورة (من جنس الدين يلتقيان قصاصا بمجردة) اى بمجرد القضاء

بالقيمة (اذا كان الدين حالا وطلب) المرتهن (الراهن بالفضل ان كان) ثمة فضل (وان كان الدين) مؤجلا يضمن المرتهن قيمته وتكون رهنا عنده فاذا حل الاجل أخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه) لانه بدل الرهن فأخذ حكمه (وأجرة بيت حفظه وحافظه) ومأوى الغنم (على المرتهن وأجرة راعيه) لو حيوانا ونفقة الرهن والخراج والعشر (على الراهن) والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وبقية فعل الراهن لانه ملكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن لان حبسه له واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قهستانى عن الذخيرة (ولما مؤنترده) كجعل أبقي (او رد جزء منه) كدأوة جريح (الى يده) اى الى يد المرتهن (فتقسم على المضمون والامانة للمضمون على المرتهن والامانة مضمونة على الراهن) وقيمه اكثر من الدين والافعلى المرتهن

في لبس الخاتم اعتبروا حال المرتهن نفسه والظاهر ان المراد هنا ماذا كان منهم بديل قول قاضخان وغيره وفي السيفين اذا كان المرتهن يتقلد سيفين لانه استعمال اه فقد نظر الى حال المرتهن كما في الخاتم وبحمل ما هنا عليه تندفع المتأفة فانهم **(قوله لا الثلاثة)** فيكون حفظا لا استعمالا فلا يضمن **(قوله وفي لبس خاتمه الخ)** وكذا لو رهنه خاتمين فلبس خاتما فوق خاتم زبلى **(قوله يرجع الى العادة)** اى عادة المرتهن وان خالفت عادة غيره كما يؤخذ مما بعده **(قوله ثم ان قضى بها الخ)** تفصيل وبيان لما اجله سابقا **(قوله اى بالقيمة المذكورة)** اى في قوله كل قيمته **(قوله من جنس الدين)** والدراهم والذنانير جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الحموى ابو السعود قال ط وبه صرح في المعدن مكى اه **(قوله وطلب المرتهن الراهن بالنقل)** اى بما زاد من الدين على ماضيه ولو الدين اقل طالب الراهن المرتهن بالفضل فلو قال كما قال الزبلى وطالب كل واحد منهما صاحبه بالفضل لكان اشمل **(قوله وحافظه)** عطف على بيت **(قوله ونفقة الرهن)** كما كله ومشر به وكسوة الرقيق واجرة ظئر ولد الرهن وسبق البستان وكرى النهر وتلقيح نخيله وجذاذه والقيام بمصالحه هداية (فرع) باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقاضا حتى أكل العبد الرغيف صار البايع مستويا للثمن بخلاف مالورهن دابة بفقير شعير فأكلته لا يصير المرتهن مستويا للدين والفرق ان النفقة في الاول على البايع وفي الثاني على الراهن جوهره ملخصا **(قوله والخراج والعشر)** بالرفع عطف على اجرة وفي البرازية اخذ السلطان الخراج او العشر من المرتهن لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان اكراهه فقد ظلمه السلطان والمظلم لا يرجع الاعلى الظالم اه **(قوله فعلى الراهن)** سواء كان في الرهن فضل او لا هداية **(قوله لانه ملكه)** فعليه كفايته ومؤنته **(قوله شئ منه)** اى مما يجب على المرتهن وفي الجوهره لو شرط الراهن للمرتهن اجرة على حفظ الرهن لا يستحق شئ لان الحفظ واجب عليه بخلاف الوديعة لان الحفظ غير واجب على المودع ان **(قوله كدأوة جريح)** اى مداواة عضو جريح او عين ابضت ونحو ذلك مما يذكره **(قوله على المضمون)** اى ما دخل في ضمان المرتهن والامانة خلافا **(قوله والافعلى المرتهن)** اى فقط لانه محتاج الى عادة بد الاستيفاء التي كانت له **(قوله وكذا)** اى ينقسم على المضمون والامانة كما في الهداية وغيرها وفي البرازية وثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن وذكر القدورى ان ما كان من حصص الامانة فعلى الراهن ومن المشايخ من قال ثمن الدواء على المرتهن انما يلزم أن لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المرتهن بكل حال واطلاق محمد يدل عليه اه **(قوله كان متبرعا)** لانه غير مضطرفه لانه يمكنه الرفع الى القاضى **(قوله خينذن يرجع عليه)** فلو كان الآبى هو الراهن يرجع المرتهن عليه سواء كان المروهن قائما او لا ولا يكون رهنا بالنفقة فليس له الحبس بذلك وهو قول الامام بزازية **(قوله لا يرجع)** وعليه اكثر المشايخ لان هذا الامر ليس باللائم بل للنظر وهو متردد بين الامر حسبة او ليكون دينا والادنى اولى ما لم ينص على الاعلى كما في الذخيرة بقى ما اذا لم يكن

وكذا معالجة امراض وقروح وفداء جنابة (وكل ما وجب على احدها فأداء الآخر كان متبرعا الا ان يأمره القاضى به ويجعله دينا على الآخر) خينذن يرجع عليه وبمجرد امر القاضى بلا تصريح يجعله دينا عليه لا يرجع كما في الملل

الفاعل اى بعض دينه الثابت له على الراهن وقوله أو أبرأني للمعلوم **(قوله)** اعتبارا بحبس المبيع (اى عند البائع فانه لا يلزمه تسليم بعضه بقبض بعض الثمن لكن لو رهنه عبدين وسى لكل شىء من الدين له قبض احدها بأداء ماسى له بخلاف البيع كاسيد كره فى الباب الآتى **(قوله)** وعياله (المعتبر فى كون الشخص عيالا ان يساكنه سواء كان نفقته ام لا كالزوجة والولد والحامد الذين فى عياله والزوج والاجرا الخاص مشاهرة او مساهمة لياومة ويجرى مجرى العيال شريك المفاوضة والعنان ولا يشترط فى الزوجة والولد كونهما فى عياله اه غرر الافكار **(قوله)** وضمن الخ) مفعوله قوله الآتى كل قيمته فهو ضمان الغصب لاضمان الرهن والمراد انه يضمن بهذه الاشياء اذا هلك بسببها وكل فعل يغرهم به المودع يغرهم به المرتهن ومالا فلا الا ان الودعية لاتضمن بالتلف كما فى جامع الفصولين وفيه لو خالف ثم عاد فهو رهن على حاله فلو ادعى الوفاق وكذبه راهنه صدق راهنه لانه اقرب بسبب الضمان \* (تنبيه) \* ومات المرتهن مجهلا يضمن كفى الحثيرة وغيرها **(قوله)** وتعيده عطف عام على خاص اى كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى بلاذن قهستانى **(قوله)** كل قيمته اى بالغة ما بلغت لانه صار غاصبا اتقانى وفى الهداية لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانات تضمن بالتعدي **(قوله)** فيسقط الدين بقدره اى يسقط الدين جميعه حالة كونه بقدر ماضى والارجع كل منهما على صاحبه بما فضل وكان الاولى حذف ذلك لان فيه تفصيلا يأتى فى المتن قريبا **(قوله)** على ما اختاره الرضى اقول الذى فى البرازية وغيرها انه اختاره السرخسى وكان ماها من تحريف النساخ اذ لم يشتهر هذا الاسم على احد من أئمتنا فاعلم تأمل **(قوله)** لكن قد منافى الحظر عن البرجندى هنا) اى عن شرح البرجندى فى هذا المحل وهو كتاب الرهن ثم ان الذى قدمه فى الحظر لم يعزه الى البرجندى نعم عزاه اليه فى الدر المنثور حيث قال كذا نقله البرجندى فى الرهن عن كشف البردوى اه وفى بعض النسخ بدل لفظ هنا لفظ فيها فقال ط اى فى اليمين **(قوله)** انه اى ان جعله فى اليمين **(قوله)** قلت ولكن الخ) هذامعنى ما قدمه فى الحظر ان ذاك الشاركان وبان وقد منا هناك ان الحق التسوية بين اليمين واليسار لثبوت كل منهما عن سيد الاخبار صلى الله عليه وسلم ثم ان هذا استدراك على الاستدراك فهو تأييد لما فى المتن من التسوية بينهما بناء على انه يلبس فى كل منهما فهو استعمال لاحفظ فلذا يضمن وعلى هذا قوله فينبى الخ لاحاجة اليه لانه عين ما فى المتن وهو انصرحه فى الهداية وغيرها فلا حاجة الى اثباته بالبحث والقياس الذى لسانا هلاله **(قوله)** لا بجعله الخ) عطف على قول المصنف بمحمل خاتم الرهن فى خضره اى لا يضمن بجعله فى غير الخضر والاصل فى هذا ان المرتن مأذون بالتحفظ دون الاستعمال فجعل الخاتم فى الخضر استعمال موجب للضمان وفى غيرها حفظ لا لبس لانه لا يقصد فى العادة فلا يضمن وكذلك الطليسان ان لبسه كاللبس الطلياسة ضمن لانه استعمال والا كأن وضعه على عاتقه فلا لانه حفظ ثم المراد بعدم الضمان فيما يعد حفظا لاستعمالا انه لا يضمن ضمان الغصب لأنه لا يضمن اصلانه مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما صرح به فى شرح الطحاوى اتقانى ملخصا **(قوله)** فان الشجعان الخ) كذا فى الهداية والتبيين وظاهر لزوم الضمان وان لم يكن المرتن من الشجعان مع انهم

اعتبارا بحبس المبيع (ويجب) على المرتن (ان) يحفظه بنفسه وعياله (كما) فى الودعية (ويضمن ان) حفظ بغيرهم (كما صر فيها) (و) ضمن (بأداعه) واعارته واجارته واستخدمه (وتعدي كل قيمته) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن كل قيمته (بمحمل خاتم الرهن فى خضره) سواء جعل فسه لبطن كفه اولا وبه يفتى برجندى (اليسرى أو اليمنى) على ما اختاره الرضى (لكن قد منافى) الحظر عن البرجندى هنا انه شعار الروافض وانه يجب التحرز عنه فتنه قلت ولكن جرت العادة فى زماننا بلبسه كذلك فينبى لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية فليحذر لا بجعله فى اصبع اخرى الا اذا كان المرتن امرأة فضمن لان النساء يلبسن كذلك فيكون استعمالا لا حفظا ابن كمال معزيا للزيلعى (و) مثله (تقلد سقى الرهن للاثلاثة) فان الشجعان يتقلدون فى العادة بسيفين

الشارح ان التقيد بطلب المدعى فيما اذا اوفاه نجم فقط ولكنه غير مسلم لما علمته من كلام الزيلعي الموافق لكلام النهاية اه واقول وبالله استعين الذى يظهر لى ان الحق مع صاحب النهاية وان القيد للمشتتين كما فهمه الشر نبالى فلا يلزم القاضى امر المرتن بالاحضار الا اذا طلبه الراهن وادعى الهلاك لانه حقه يدل عليه انه فى الذخيرة قيد التحليف على عدم الهلاك بطلب الراهن وتبعه القهستاني ومثله فى غرار الافكار وفى البرازية وان ادعى اى الراهن هلاكه يحلف المرتن على قيامه فاذا حلف امر اى الراهن بأداء الدين اه ولم يقيدوه بصورة وفامالدين بتمامه او وفاه نجم منه وقد علمت مما مر استواء الامر بالاحضار والتحليف وجريان النزاع فيهما حيث كان المقول انه لا يجب على القاضى تحليفه الا بطلب صاحب الحق فكذا لا يجب عليه الامر بالاحضار الا بطلب مطلقا هذا ما ظهر لفهمى القاصر والله تعالى اعلم (قوله كاحرره ابن الشحنة) الذى حرره هو التفصيل كما علمته فاداه (قوله ولادفع الخ) اى لا يدفع الراهن الدين بتمامه ما لم يحضر المرتن الرهن وان لم يدع الراهن الهلاك الا ان يكون فى غير بلد الرهن وحمله مؤنة يدفع الدين وله تحليف المرتن على عدم الهلاك وقوله كذا النجم اى لا يدفع نجما حل ما لم يحضر المرتن الرهن وان لم يدع الهلاك وحينئذ حكم النجم والدين بتمامه سواء وهذا على غير ما فى النهاية اما على ما فيها فينهما فرق من حيث انه فى النجم لا يؤمر المرتن باحضار الرهن بدون دعوى المديون الهلاك واليه اشار بقوله اول الى آخره عطف على قوله كذا النجم والمنى بلا محذوف دل عليه مضمون الكلام قبله فان قوله ما لم يحضر الرهن يقيدانه يؤمر بالاحضار اى ولا يؤمر المرتن فى صورة النجم بالاحضار الا بدعوى الراهن الهلاك هذا تقرير الظم على ما فهمه ابن الشحنة من ارجاع التقيد بدعوى الهلاك فى كلام النهاية الى مسألة النجم فقط وادعاء الفرق بينهما وقدنا ما فيه (قوله او يكن الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن الشلى من التفصيل ط قال السائحان وأوهنا بمعنى الاول الفعل بعدها حقه التصب بأن مضرة الا انه ورد الجزم بها ويصح عطفه على يحضر اى لا يدفع ما لم يكن الخ اه فالمنى لا يدفع مدة لم يكن فى غير مكان العقد اى بأن كان فى مكان العقد لان نفي التني اثبات لكن يبعده قوله والحمد يعسر لانه اذا كان فى مكان العقد لا يحتاج الى حمل الا ان يقان يمكن انه نقله الى داره فيصير معنى البيت لا دفع اذا كان الرهن فى بلدة العقد الا اذا احضره المرتن ما لم يكن له حل ومؤنة وعلى هذا فهو مخالف لما مر عن الشلى مؤيد لما قدمناه عن البرازية والذخيرة لكنه بعد فتأمل (قوله ولا يكلف مرتن الخ) لانه لم يؤتمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه فى قدرته (قوله عند العدل) هو من يوضع عنده الرهن ويأتى له باب مخصوص (قوله بأمر الراهن) متعلق بوضع (قوله لاذنه بذلك) اى بالبيع فصار كائهما تقاسم الراهن وصار الثمن رهنا ولم يسلم اليه بل وضعه على يد عدل وتمامه فى الهداية وشروحه (قوله تمكن الراهن من بيعه) يعنى لا يكلف تسليم الرهن لىاسع بالدين لان عقد البيع لا قدرة للمرتن على المنع منه شربن لالية نعم يتوقف فناء البيع على اجازة المرتن او قضاء دينه ولا يفسخ بفسخه فى الاصح كما يأتى بيانه (قوله ولا يكلف من قضى الخ) من واقعة على المرتن وقضى مبنى للمجهول وبعض نائب

كاحرره ابن الشحنة وقال  
نظما \*

ولادفع ما لم يحضر الرهن  
او يكن \*

بغير مكان العقد والحمل  
يعسر \* كذا النجم أو لادون  
دعوى مدينه \*

هلاكا وهذا فى النهاية  
يذكر \*

( ولا يكلف مرتن )

قد ( طلب دينه احضار

رهن قد وضع عند العدل

بأمر الراهن ولا ) احضار

( ثمن رهن باعه المرتن

بأمره ) اى بأمر الراهن

( حتى يقضه ) لاذنه بذلك

( و ) حينئذ ( ا ) ذا قبضه )

اى الثمن ( يكلف احضاره )

لقيام البدل مقام المبدل

( ولا ) يكلف ( مرتن

معه رهنه تمكن الراهن

من بيعه ليقضى دينه )

بئنه لان حكم الرهن

الجلس الدائم حتى يقبض

دينه ( ولا ) يكلف ( من

قضى بعض دينه ) او أبرأ

بعضه ( تسليم بعض رهنه

حتى يقبض البقية من

الدين ) او يبرئها

وحل ط مافي شرح المجمع عليه اقول هذا هو المتبادر من كلامهم لكن فيه نظر لان الواجب عليه التخلية لانتقل كباقي على انه يخالفه ما في البرازية حيث قال ان لم يلحقه مؤنة في الاحضار يؤمر به وان كان بما يلحقه مؤنة بأن كان في موضع آخر لا يؤمر به اه وفي الذخيرة الاصل انه ان قدر على احضاره بلامؤنة فللراهن ان يتمتع عن القضاء وان لم يقدر اصلا مع قيام الرهن اولم يقدر الا بمؤنة فلائم قال بعد كلام وان لقيه في بلد الرهن والرهن جارية امر باحضارها لقدرته بلامؤنة وتركنا القياس فيما يلحقه مؤنة فبقى ما عداه على اصل القياس اه ملخصا فتأمل (قوله او عند العدل) سيأتي متنا قريبا (قوله ثم سلم المرتهن رهنه) فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما قضاؤه لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده هداية وسيأتي آخر الرهن (قوله تحقيقا للتسوية) اى في تعيين حق كل قال في الذخيرة لان المرتهن عين حق الراهن فيجب على الراهن تعيين حق المرتهن الا ان تعيين الدرهم والدنانير لا يقع الا بالتسليم ليحصل التعيين اه فهو تعليل لوجوب تسليم الدين اولا وما علة الاحضار فقدمرت في قول الشارح لثلاثين مستوفيا مرتين فافهم (قوله للرهن) متعلق بالعقد (قوله مع قيامه) اى قيام الرهن واحترزه عما اذا لم يقدر لهلاك (قوله لم يؤمر به) اى كذا اذا لم يقدر عليه الا بمؤنة تلحقه وهو مذكور في الذخيرة ايضا كما قدمناه (قوله ولكن للراهن الخ) استدراك على قوله وان لم يحضره وقوله لم يؤمر به فهو تنقيح لما قبله وعبارة المتن تفيدوه وانما أتى بلكن متابعة لعبارة الذخيرة والكفاية وغيرها فافهم (قوله ان يحلفه) أى على البتات لانه تحليف على الهلاك في يده ذخيرة (قوله وكذا الحكم عند كل نجم حل) أى لو كان الدين مسقطا فحل قسط قال في النهاية وكما يكلف المرتهن احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد حل هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليظهر حاله فيأمره به ان كان في بلد الرهن اما اذا لم يدع هلاكه فلا حاجة الى احضاره اذ لا فائدة فيه اه ملخصا ومثله في الزيلعي واعترضه العلامة الطرسوسى بأن التقيد بقوله هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن الخ من عنده لم يعزه الى احد وهو فاسد لان فيه ترك الاحتياط في القضاء بل يأمره القاضي باحضاره وان لم يدع الراهن الهلاك لثلاثين قاضيا بالاستيفاء مرتين الا ان يصدق الراهن على بقاءه وأقره ابن وهبان فقال تتبعت ما عتدى من الكتب فلم اجد هذا القيد وعباراتهم تنقيد صحة ما ذكره الطرسوسى والقياس يقتضى صحة ما في النهاية لان الاصل عدم الهلاك وطلب احضار المرهون حق الراهن فاذا لم يطلبه لا يجب على الحاكم جبر المرتهن عليه والتحليف على عدم الهلاك فيما لو كان للرهن حمل ومؤنة كالامر بالاحضار على هذين القولين اه ملخصا من شرح الوهبانية لابن الشحنة ثم حرر ابن الشحنة المسئلة واختار تفصيلا فيها وهو لزوم الاحضار مطلقا في مسئلة قضاء الدين بتامه للتعليل المشار واما في قضاء نجم منه فلا يلزم الادعى الراهن الهلاك لانه يدفع نجم منه لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يجبر على احضار جميع الرهن لكن بدعى الهلاك توجه الطلب فيلزم الاحضار ثم ان التحليف على هذا التفصيل اه ملخصا وقد أورد هذا التفصيل في نظمه الآتى قال الشرنبلالى وقد فهم

او عند العدل لانه لم يأت به شرح مجمع (فان احضر سلم) له (كادينه او لائم) سلم المرتهن (رهنه تحقيقا للتسوية) (وان طلب) دينه (في غير بلد العقد) للرهن (فكذلك) (الحكم) ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان (لحمه مؤنة) (سلم) دينه وان لم يحضره (لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لانتقل من مكان الى مكان ونقل القهستانى عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به اه فليحفظ (و) لكن (للاهن ان يحلفه بالله ما هلك) وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل



في الحثيرة بذلك أيضا لو كانت ليتم وقد مر ذلك آخر الغصب فراجعه **(قوله)** (الاذن) فاذا انتفع  
 المرتهن بأذن الراهن وهلك الرهن حالة استعماله يهلك امانة بلا خلاف اما قبل الاستعمال  
 أو بعده يهلك بالدين ولو كان أمة لا يحل وطؤها لان الفرج أشد حرمة لكن لا يحل بدبل يجب  
 المقر عندنا معراج **(قوله)** وقيل لا يحل للمرتهن) قال في المنح وعن عبدالله محمد بن أسلم  
 السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يحل له ان ينتفع بشئ منه بوجه من الوجوه  
 وان اذن له الراهن لانه اذن في الربا لانه يستوفي دينه كاملا فبقى له المنفعة فضلا فيكون  
 ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المعبرات من انه يحل بالاذن الا ان يحمل على  
 الديانة وما في المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا  
 فيه منفعة وهو ربا والا فلا بأس ما في المنح ملخصا وأقره ابنه الشيخ صالح وتعبه المحوى  
 بأن ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لاحاجة الى التوفيق بعد ان  
 القتوى على ما تقدم أى من انه يباح أقول ما في الجواهر يصلح للتوفيق وهو وجبه وذكروا  
 نظيره فيما لو أهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كره والا فلا وما نقله الشانح  
 عن الجواهر ايضا من قوله لا يضمن يفيد أنه ليس ربا لان الربا مضمون فيحمل على غير المشروط  
 وما في الاشباه من الكراهة على المشروط ويؤيده قول الشارح الآتي آخر الرهن ان  
 التعليل بأنه ربا يفيد ان الكراهة تحرمة فتأمل واذا كان مشروطا ضمن كأنتى به في  
 الحثيرة فيمن رهن شجر زيتون على ان يأكل المرتهن ثمرته نظيره صبره بالدين قال ط قلت  
 والغالب من احوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما اعطاه الدراهم  
 وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى اعلم اه (فائدة)  
 قال في التارخانية مانصه ولو استقرض دراهم وسلم حماره الى المقرض ليستعمله الى شهرين  
 حتى يوفيه دينه أو داره ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعماله فعليه أجر مثله  
 ولا يكون رهنه او قدمنه في الاجارات فتنبه **(قوله)** فأكلمها) سيأتى آخر الرهن عن فتاوى  
 المصنف ان الظاهر ان الاكل يشمل اكل ثمنها **(قوله)** لم يضمن) أى ولا يسقط شئ من دينه قية  
 يعنى اذا لم يهلك الاصل كبايأتى بيانه **(قوله)** وسيجي) أى هذا البحث بزيادة بيان **(قوله)** ماتت  
 الشاة الخ) يوجد في بعض النسخ متنا وسقط من بعضها ولم يكتب عليه المصنف **(قوله)** الذى  
 شربه) أى بأذن الراهن كما صرح به في الوالوجية فانهم **(قوله)** وحظ اللبن يأخذه المرتهن)  
 أى يأخذه من الراهن لما سيأتى ان تمام الرهن رهن مع الاصل ولما ألتفه المرتهن بأذن الراهن  
 صار كأن الراهن ألتفه فيكون مضمونا عليه فكان له حصه من الدين وهذا معنى قولنا أنفا  
 يعنى اذا لم يهلك الاصل وسيأتى تمام بيان ذلك آخر الرهن ان شاء الله تعالى **(قوله)** صار  
 متعديا) فيضمنه كالفصل ولوعاد الى الوفاق عاد رهنه وبأتى تمامه **(قوله)** ثلاثا يصير مستوفيا  
 مرتين) أى على تقدير هلاك الرهن قال في غرر الافكار فانه لو أمر بقضاء الدين قبل الاحضار  
 فربما يهلك الرهن أو كان هالكا فيصير مستوفيا دينه مرتين اه **(قوله)** (الا اذا كان له حمل)  
 لانه عاجز شرح مجمع أى عاجز حكما بما يلحقه من المؤنة ونقله الشلبي انه ان كان في بلد الرهن  
 يؤمر بأحضاره مطلقا والا فان لم يكن له حمل ومؤنة فكذا وان كان له حمل لا يؤمر

(الا بأذن) كل للآخر

وقيل لا يحل للمرتهن

لانه ربا وقيل ان شرطه

كان ربا والا لا وفى الاشباه

والجواهر اباح الراهن

للمرتهن أكل الثمار او

سكى الدار او لبن الشاة

المرونة فأكلها لم يضمن

وله منعه ثم افاد في الاشباه

انه يكره للمرتهن الانتفاع

بذلك وسيجي آخر الرهن

(ماتت الشاة في يد المرتهن

قسم الدين على قيمة الشاة

ولبنها الذى شربه حفظ

الشاة يسقط وحظ اللبن

يأخذه المرتهن فلو فعل

الانتفاع قبل اذنه صار

متعديا ولم يبطل الرهن

(به واذا طلب) المرتهن

(دينه امر) باحضار دينه

لثلاثا يصير مستوفيا مرتين

الا اذا كان له حمل

الاولى تقديمه على قوله المقبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله ط وبيان ذلك اذا رهن ثوبا قيمته عشرة عشرة بعشرة فهلك عند المรتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة رجع على الراهن بخمسة اخرى ولو خمسة عشر فالفضل امانة كفاية واطلق الهلاك فشمعل ما لو كان بعد قضاء الدين فيسترد الراهن ما قاضاه من الدين لانه تين بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق بزاية وغيرها ويأتى آخر الراهن **(قوله فيضمن بالتعدي)** فلورهن ثوبا يساوى عشرين درهما بعشرة فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص ستة ثم لبسه بلا اذن فانتقص اربعة ثم هلك وقيمه عشرة يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط تسعة لان التوب يوم الرهن كان نصفه مضمونا بالدين ونصفه امانة وما انتقص بلبسه بالاذن وهو ستة لا يضمن وما انتقص بلا اذن وهو اربعة يضمن ويصير قصاصا بقدره من الدين فاذا هلك وقيمه عشرة نصفه مضمون ونصفه امانة فبقدر المضمون يصير المرتهن مستوفيا دينه ويبقى له درهم يرجع به على الراهن ظهيرة وخانية ملخصا **(قوله)** (ضمن بدعوى الهلاك بلا برهان) كذا في الدرر وشرح المجمع للملكي وظاهره انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت وانه لا يصدق بلا برهان وانه باقامته يتفق الضمان وهذا مذهب الامام مالك اما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه او بالبرهان وهو في صورتين مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما اوضحه في الشرنبلالية عن الحقائق وبه اتفق ابن الجلبى ومثله في فتاوى الكازرونى وفي فتاوى المصنف وقد دل قدم العلامة الرملى في ذلك تبعا للمصنف هنا فأفتى بضمان القيمة بالغة ما بلغت كما هو مسطور في فتاواه وصرح بذلك ايضا في حاشية المتح ومن رد عليه صاحب الفتاوى الرحيمية تبعا لشيوخه الشرنبلالى فقال هذا يخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق احق **(قوله ظاهرة)** كالحيوان والبيد والعقار وابوطة كالتفدين والحلى والعروض درر **(قوله)** وخصه مالك بالباطنة اى خص الضمان بالاموال الباطنة للتهمة غرر الافكار **(قوله)** وله حبسه به اى حبس الرهن بالدين **(قوله)** للعقد اى عقد الرهن **(قوله)** لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين معا فاذا فات احدهما لم يبق رهنا زيلى ودرر وغيرها **(لا الانتفاع به مطلقا)** لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة سواء كان من مرتهن او رهن

فيضمن بالتعدي (او تقتص  
سقط بقدره ورجع )  
المرتهن (بالفضل) لان  
الاستيفاء بقدر المالية  
(ضمن ) المرتهن  
(بدعوى الهلاك بلا  
برهان مطلقا) سواء كان  
من اموال ظاهرة او باطنة  
وخصه مالك بالباطنة  
(وله طلب دينه من رهنه  
وله حبسه به وان كان  
الرهن في يده) لان الحبس  
جزاء ماله (وله حبس  
رهنه بعد الفسخ ) للعقد  
(حق قبض دينه او يبرئه)  
لان الرهن لا يبطل  
بمجرد الفسخ بل يبقى  
رهنا ما بقى القبض والدين  
معا فاذا فات احدهما لم يبق  
رهنا زيلى ودرر وغيرها  
(لا الانتفاع به مطلقا)  
لا باستخدام ولا سكنى  
ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة  
سواء كان من مرتهن  
او رهن

وكذا اذا رهن دارا بألف وخربت بقسم الدين على قيمة البناء وقيمة العرصة يوم القبض فما أصاب البناء يسقط وما أصاب العرصة يبقى كذا في المبسوط اه وبيانه ما في الترخانية رهن فروا قيمته اربعون درهما بعشرة دراهم فأكله السوس فصار قيمته عشرة فانه يفنكه بدرهمين ونصف اه اى لان الهالك ثلاثة أربع الرهن فيسقط من الدين بقدره كما في البرازية فليحفظ ذلك فانه يخفى على كثير وسيدكر آخر الباب الآتى لو ذهبت عين الدابة يسقط ربع الدين ويأتى بيانه وسيأتى ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين وان تمام الرهن الذى صار رهنا تباهلك مجانا الا اذا هلك بعد هلاك الاصل ويأتى بيان الجميع ان شاء الله تعالى **(قوله)** بالاقل من قيمته ومن الدين ( قال في النهاية وفي بعض نسخ القدورى بأقل بدون الالف واللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت بأعلم من زيد وعمرو يكون الاعلم غيرهما ولو كان بالأعلم من زيد وعمرو يكون واحدا منهما فكلمة من للتمييز اه وقال في الموصل شرح المفصل ان من هذه ليست من التفضيلية التى لتجتمع اللام وانما هى من التيسيرية في قولك انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش اه شر نبالية فالمراد انه لو كانت القيمة اقل من الدين او بالعكس فهو مضمون بالاقل منهما الذى هو احدهما ولو قيل بأقل منكرا اقتضى انه يضمن بشئ ثالث غيرهما هو اقل منهما وليس بمراد الا ان يقال كما في القهستاني اى بدين او بقيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين او الا والقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس اه فالعنى بدين اقل من قيمته او بقيمة اقل من الدين ولا يخفى ما فيه **(قوله)** وعند الشافى هو امانة اى كله امانة في يد المرتهن لا يسقط شئ من الدين بهلاكه وتام الكلام في المطولات **(قوله)** والمعتبر قيمته يوم القبض قال في الخلاصة وحكم الرهن انه لو هلك في يد المرتهن او العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه الخ وقال الزيلعى يعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو اتلفه اجنبي فان المرتهن يضمنه قيمته يوم هلك باستهلاكه وتكون رهنا عنده وتامة في المنح زاد في شرح الملتقى والقول فيها للمرتهن والينة للراهن **(قوله)** لا يوم الهلاك كاتومهم في الاشياء اى في بحث ثمن المثل من الفن الثالث اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا استهلك المرتهن ولذا قال الرملى بعد كلام وانت اذا اعنت النظر ظهر لك الفرق بين الهلاك والاستهلاك فقطعت في صورة الهلاك بأن المعتبر قيمته يوم القبض وفي صورة الاستهلاك يوم الهلاك لوروده على العين المودعة اه **(قوله)** اذا لم يبين المقدار اما لو يبين يكون مضمونا وصورة أخذ الرهن بشرط أن يقرضه كذا فهلك في يده قبل ان يقرضه هلك باقل من قيمته ونما سعى له من القرض لانه يقضه بسوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في المساومة ضمن قيمته كذا في شرح الطحاوى حوى **(قوله)** كذا في القنية ونصها المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار الذى به رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على اصح الروايتين وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ماشاء وعن محمد لا يستحق اقل من درهم وعن ابي يوسف اذا ضاع فعليه قيمته اه اقول وهذه مسألة الرهن بدين موعود وسيدكرها المصنف في الباب الآتى ايضا **(قوله)** فان هلك الخ

بالاقل من قيمته ومن الدين) وعند الشافى هو امانة) والمعتبر قيمته يوم القبض) لا يوم الهلاك كما تومهم في الاشياء لخالفته للمقول كاحرره المصنف (المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار) اى مقدار ما يريد اخذه من الدين (ليس بمضمون في الاصح) كذا في القنية والاشياء (فان) هلك (ساوت قيمته الدين صار مستوفيا) دينه (حكما اوزادت كان ا لفضل امانة)

بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحا لا زما كافي  
الكرمانى قهستانى ( قوله محوزا ) من المحوز وهو الجمع وضم الشئ قاموس وانظر ما فى  
الدرر ( قوله كسمر على شجر ) مثال للمتفرق وكزرع على أرض أى بدون الشجر والأرض لان  
الثمر والزرع لم يحازا فى يد المرتهن بمعنى أن يده لم تحوها وتجمعهما اذا لم يكن حيازة ثمر بدون  
شجر ولا زرع بدون أرض ط ( قوله لا مشغولا ) أما الشاغل فله جائر كافي كثير من الكتب  
وقيد بقوله بحق الراهن احترازا عما لو كان مشغولا بملك غيره فلا يمنع كافي العمادية حموى  
أقول وينبئ تقييد الشاغل الذى يجوز رهنه بغير المتصل لما علمته من عدم حواز رهن الثمر  
أو الزرع وكذا البناء وحده كما سأتى فافهم ( قوله لا مشاعا ) كنصف عبد أو دار ولومن  
الشريك وسيجيئ تمام ذلك وأنه يستثنى منه ما ثبت الشيوخ فيه ضرورة ( قوله ولو حكما إلخ )  
يستغنى عنه بقول المصنف محوزا ( قوله خلقه ) فى التقصيد نظر سند كره ( قوله ويستضح )  
أى فى أوائل الباب الآتى ( قوله لزوم ) جواب اذا ( قوله شرط اللزوم ) مثنى عليه فى الهداية  
والملتقى وغيرها قال فى الغاية وهو اختيار شيخ الاسلام وهو مخالف لرواية العامة  
قال محمد لا يجوز الرهن الا مقبوضا ومثله فى كافي الحاكم ومختصرى الطحاوى والكرخي  
اه ملخصا وفى السعدية أقول سبق فى كتاب الهبة أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تجوز  
الهبة الا مقبوضة والقبض ليس بشرط الجواز فى الهبة فليكن هنا كذلك فليست أمه  
وحاصله أنه يمكن أن يفسرها أيضا الجواز بالزوم لبالصحة كما فعلوا فى الهبة فانه لا يمكن  
الجمع بين كلامهم وبين الحديث الا بذلك ( قوله وصح فى التجبى ) وكذا فى القهستانى عن  
الذخيرة ( قوله والتخلى ) هى رفع الموانع والتكئين من القبض ( قوله قبض حكما ) لانها  
تسلم فن ضرورته الحكم بالقبض فقد ذكر الغاية التى ينبئ عليها الحكم لانه هو المقصود وبه  
اندفع قول الزلى على الصواب ان التخلى تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو  
فعل المسلم دون المسلم والقبض فعل المسلم اه أفاده فى المنع والمراد انه يترتب عليه ما يترتب  
على القبض الحقيقى ( قوله على الظاهر ) أى ظاهر الرواية وهو الاصح وعن أبى يوسف انه  
لا يثبت فى المنقولى الا بالنقل هداية ( قوله وهو مضمون إلخ ) يعنى ان ماله مضمونة  
وأما عينه فأمانة قال فى الاختيار ويهلك على ملك الراهن حتى يكفنه لانه ملكه حقيقة وهو أمانة  
فى يد المرتهن حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه أمانة فلا ينوب عن قبض  
الضمان واذا كان ملكه فمات كان كفه عليه اه حموى على الاشياء واحترازهما اذا استهلكه  
فانه يضمن جميعه كما تاتى بيانه وأطلقه فشمع ما اذا شرط عدم الضمان لوضع فالرهن جائز  
والشرط باطل ويهلك بالدين كما فى الخلاصة وغيرها وشمل ما لو نقص بعيب ففى جامع  
الفصولين لورهننا قنا فأبى سقط الرهن فلو وجد عا دهرنا ويسقط من الدين بحسابه  
لو كان أول اباقة والا فلا يسقط شئ اه وسيجيئ آخر الرهن الفاسد أيضا فانه يعامل  
معاملة الصحيح على ما تاتى بيانه فى آخر الرهن \* ( تنبيه ) \* ذكر فى الفصل الثلاثين من  
العمادية لورهن عيدين بألف وهلك أحدهما وقيمة الهالك أكثر من الدين لا يسقط كل الدين  
بهلاكه بل يقسم الدين على قيمة الحى وقيمة الهالك فاما صاب الهالك يسقط وما صاب الباقى يبق

( محوزا ) لا متفرقا كسمر  
على شجر ( مفرغا ) لا مشغولا  
بحق الراهن كسجر بدون  
الثمر ( بمنزلة ) لا مشاعا ولو  
حكما بأن اتصل المرهون  
بغير المرهون خلقه  
كالشجر ويستضح ( لزوم )  
افاد ان القبض شرط اللزوم  
كافى الهبة وصح فى التجبى  
انه شرط الجواز ( والتخلى )  
بين الرهن والمرتهن ( قبض )  
حكما على الظاهر  
( كالبيع ) فانه فيه أيضا  
قبض ( وهو مضمون اذا  
هلك



هذا الحق منه أى من الرهن بمعنى المرهون واحترزه عما يفسد كالثلج وعن نحو الأمانة والمدير وأم الولد والمكاتب قال في الشرع نبلاية وأما الحر فهو مال أيضا ويمكن الاستيفاء منه بتوكيل ذى بعية أو بنفسه ان كان المرتهن والراهن من أهل الذمة اه لكنه ليس بمال متقوم في حق المسلم فلا يجوز له رهنه ولا ارتهاه من مسلم أو ذمى وإن ضمنه للذمى كما أتى في الباب الآتى **(قوله كلاً أو بعضاً)** تميزان من هاء استيفاءه الرجعة الى الحق الذى هو الدين اه ح فهما محمولان عن المضاف الى المفعول فى المعنى اذا لاصل استيفاء كله أو بعضه وفيما ذكره الشارح جواب عن قول القهستانی لا يتناول ما كان أقل من الدين فافهم **(قوله كالدين)** تمثيل للحق **(قوله كاف الاستقصاء)** خبر مبتدأ محذوف يعنى انها ليست للتمثيل ببعض الافراد اذ ليس المراد هنا سوى الدين والداعى الى هذا جعل المصنف الدين شاملاً للدين أمالاً وأطلقه أمكن جعل الكاف للتمثيل بأن يراد بالدين الدين حقيقة **(قوله كاسيجى)** أى قريباً فى قوله أو حكماً **(قوله وجد حراً أو خيراً)** لف وشر مرتب وكمن ذبيحة وبديل صلح عن انكار وان وجدت ميتة أو تصادق على أن لا دين لان الدين وجب ظاهراً وهو كاف لانه آكد من دين موعود كما سيأتى در رأى فالرهن مضمون وذكر القدر وروى انه لاشئ بهلاكه كالورهن بالحر والحر بالارتداء ونص محمد فى الميسر والجامع أن المقبوض يحكم رهن فاسد مضمون بالقل من قيمته ومن الدين والختار قول محمد كفى الاختيار أبو السعود ملخصاً **(قوله كالا عيان المضمونة بالمثل أو القيمة)** ويقال لها المضمونة بنفسها لقيام المثل أو القيمة مقامها كالتصوب ونحوه مما سيجى واحترزه عن المضمونة بغيرها كبيع فى يد البائع فانه مضمون بغيره وهو الثمن وعن غير المضمونة أصلاً كالامانات فالرهن بهذين باطل وسماها ديناً حكماً لان الموجب الاصلى فيها هو القيمة أو المثل ورد الدين مخلص ان أمكن ردها على ماعليه الجمهور وذلك دين وأما على ماعليه البعض فانه وان كانت القيمة لا تجب الا بعد الهلاك ولكنه تجب عند الهلاك بالقبض السابق وتماه فى الهداية والزيلعى **(قوله كاسيجى)** أى فى الباب الآتى **(قوله وينقد بإيجاب)** كرهتلك بمالك على من الدين أوخذ هذا الشئ رهناً بهستانی ولفظ الرهن غير شرط كما سيزكره فى الباب الآتى **(قوله وقبول)** كارهته سواء صدر من مسلم أو كافراً أو عبداً أو وصى أو أصل أو وكيل فالقبول ركن كالإيجاب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لا بحث من حلف انه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الإيجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم قهستانی واقتصر فى الهداية على الثانى ونقل القهستانی عن الكرمانى أنه يجوز بطريق التعاطى **(قوله غير لازم)** لانه عقد تبرع لان الراهن لا يستوجب بمقابلته على المرتهن شيئاً **(قوله وحينئذ)** أى حين اذا انعقد غير لازم ويعنى عنه فاه التفرع كما افاده ط **(قوله وقبضه)** أى باذن الراهن صريحاً أو ما جرى مجراه فى المجلس وبعده بنفسه أو بنائبه كآب ووصى وعدل هندية ملخصاً ولو قبضه المرتهن والراهن ساكت يبنى أن يصير رهناً فتنه **(قوله حال كونه)** أى الرهن وهذه الأحوال مترادفة أو متداخلة عني وأفاد بها أن الرهن بهذه الصفات ليس بلامر عند العقد بل عند القبض فلو اتصل أو اشتغل بغيره كان فاسداً باطلاً وكذا لو كان شائعاً وعند

كلاً أو بعضاً كأن كان قيمة المرهون اقل من الدين **(كالدين)** كاف الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاءها من الرهن الا اذا صار ديناً حكماً كما سيجى **(حقيقة)** وهو دين واجب ظاهراً وباطناً او ظاهراً فقط كمن عبد او خل وجد حراً او خيراً **(او حكماً)** كالا عيان المضمونة بالمثل او القيمة كما سيجى **(وينقد بإيجاب وقبول)** حال كونه **(غير لازم)** وحينئذ **(فالراهن)** تسليمه والرجوع عنه كما فى الهبة **(فاذا سلمه وقبضه المرتهن)** حال كونه

لان المعتمد خلافه بدليل قولهم بصحة التضحية بشاة الغصب واختلافهم في صحتها بشاة الوديعة ولهذا قال السامحاني اقول هذا ينافي ما تقدم في الغصب وفي الاضحية فلا يعمل عليه **(قوله)** لا تطعمه كلبا) الاطعام حمله اليه واماحل الكلب اليه فكحمل الهرة لمية جائر شرنبالي **(قوله)** وتملك عصفور) بالنصب مفعول أجز مقدم اى تملكه بقوله جعلته لمن أخذه فأن لم يقل ذلك له أخذه ممن أخذه هو المختار فأن اختلفا في الاباحة فالقول لصاحبه مع يمينه انه لم يقل وهل يشترط ان تكون الاباحة لقوم معينين خلاف **(قوله)** واعتاقه) بالنصب مفعول ينكر ومفهوم قوله بعض الأئمة ينكر انه يجوز اكرههم ولم يستقل ذلك بل الظاهر ان المذهب الحرمة اه ش أقول الظاهر ان ذلك اذا قبل من أخذه فهو له والا فهو عين المسئلة المتقدمة **(قوله)** جازأخذه) اى ان يبعه عند الارسال كامر **(قوله)** كقشر لزمان) تشبيه من حيث حل الاخذ وامامه ومنع الاول منه ففيه خلاف والمختار انه يملكه وفي الصيد انه لا يملكه اذا لم يبعه وكذا في الدابة اذا سبها كما بسطه الشرنبالي في شرحه **(قوله)** و اى حلال) يعنى أن رجلا ليس محرما ولا في ارض الحرم ورأى صيدا لم يصبه غيره ولا أنفأى هرب ممن هو ماله ولا يحل اصطياده والجواب رجل دخل دار رجل فلما رآه غلق بابا بحيث يقدر على أخذه من غير اصطياد ملكه حتى لو خرج لا يحل للرجل الحلال اصطياده أو المراد لا يحل لصاحب الدار الحلال اصطياده بآلة جارحة لقدرته على الذكاة الاختيارية والله تعالى اعلم

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن

هو مشروع لقوله تعالى فرهان مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى من يهودى طعاما ورهنته بدرعه وانعقد عليه الاجماع ومن محاسنه النظر لجانب الدائن بأمن حقه عن التوى ولجانب المدينون بتقليل خصام الدائن له وبقدرته على الوفاء منه اذا عجز وركنه الإيجاب فقط او هو والقبول كما يجيى وشروطه ثأتى وحكمه ثبوت يد الاستيفاء وسببه تعلق البقاء المقدر وانما خص بالسفر فى الآية لان الغالب انه لا يتمكن فيه من الكتابة والاستشهاد فيستوثق بالرهن **(قوله)** هو لغة حبس الشيء) اى بأى سبب كان قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اى محبوسة ويطلق على المهرن تسمية للمفعول بالمصدر يقال رهنت الرجل شيئا ورهنته عنده وأرهنته لغة فيه والجمع رهان ورهون ورهن والرهن والرهنه الرهن ايضا والتركيب دال على الثبات والدوام والراهن المالك والمرتهن أخذ الرهن **(قوله)** اى جعله محبوسا) قال فى ايضاح الاصلاح هو جعل الشيء محبوسا بمحق لم يقل حبس الشيء بمحق لان الحابس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا اه ح وهذا تعريف للرهن التام أو اللازم والافقى انعقاد الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقض اه ساعدى قال القهستاني والمتبادر ان يكون الحبس على وجه التبرع فلوا كره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كافي الكبرى فلاحيه ذكر الاذن كاظن اه وسياى آخر الباب الآتى انه لو اخذ عمارة المدينون تكون رهنا ان رضى بتركها **(قوله)** بمحق) اى بسبب حق مالى ولو مجهولا واحترزه عن نحو القصاص والحد والمين قهستانى ودخل فيه بدل الكتابة فأن الرهن به جائز وان لم يجز به الكفالة كافي المعراج عن الحاشية **(قوله)** يمكن استيفاؤه) اى استيفا

سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل تؤكل الاصح لا لكفره بتسميته على الحرام القطعى بلا تملك ولا اذن شرعى اه فيحرر وفي الوهبانية \*

ومامات لا تطعمه كلبا فاته \*

\* حيث حرام نفعه متعذر \*

\* و تملك عصفور لو اجمده \*

اجز \* واعتاقه بعض الأئمة \*

ينكر \* وان يلقه مع غيره \*

جاز اخذه \* كقشر \*

لزمان رماه المقشر \* (وفى \*

معانيها) \* و اى حلال \*

لا يحل اصطياده \* صيودا \*

وما صيدت ولاهى تنفر \*

### كتاب الرهن

مناسبته ان كلام الرهن

والصيد سبب لتحصيل

المال ( هو ) لغة حبس

الشيء وشرا (حبس شيء

مالى) اى جعله محبوسا

لان الحابس هو المرتهن

( بمحق يمكن استيفاؤه )

اى أخذه ( منه )

او ارسل كلبه فاذا هو صيد حلال الاكل ﴿٤٢١﴾ (حل) ولو لم يعلم ان الحس حس صيد او غيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع

المسيح والمحرم غلب المحرم  
(رمى نظيفا فأصاب قرنه او  
ظلفه فأتى ان ادمه اكل  
لوجود الجرح) (والالا  
والعبرة بحالة الرمي فحل  
الصيد برده) اذا رمى مسلما  
(لا باسلامه ووجب الجزاء  
بحله) اذا رمى محرما (لا  
بأحراره) وسيجي قيل كتاب  
الديات \* (فرع) \* وان  
بازيا معلما أخذ صيداً فقتله  
ولا يدري ارسله انسان او  
لا لا يؤكل لوقوع الشك  
في الارسل ولا اباحة بدونه  
وان كان مرسل فهو مال  
الغير فلا يجوز تناوله الا  
بأذن صاحبه زيلعي قلت  
وقد وقع في عصرنا حادثة  
الفتوى وهي ان رجلا وجد  
شاة مذبوحة ببستانه هل  
يحل لها كلها ام لا ومقتضى  
ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع  
الشك في ان الذابح عن محل  
ذكاته ام لا وهل سمي الله  
تعالى عليها ام لا لكن في  
الخلاصة من اللقطة قوم  
اصابوا بعيرا مذبوحا في  
طريق البادية ان لم يكن  
قريبا من الماء ووقع في  
القلب ان صاحبه فعل  
ذلك اباحة للناس لا بأس  
بالاخذ والاكل لان التابت

آخر غير ماسمه (قوله) أو ارسل كلبه) اشار الى ان الارسل كالرمي وقول الزيلعي والبازي  
والفهد في جميع ما ذكرنا كالكلب صوابه كالرمي (قوله حل) اى الصيد المصاب لوقوع  
الفعل اصطفاً فصار كأنه رمى الى صيد فأصاب غيره هداية ملخصاً (قوله لم يحل) اى المصاب  
كالورمى الى غير لا يدري أهو ناد أو لا فأصاب صيداً لم يحل المصاب لان الاصل الاستثناس بخلاف  
ما لورمى الى طائر لا يدري أهو وحش أو لا فأصاب صيداً غيره حل لان الظاهر فيه التوحش  
فيحكم على كل بظاهر حاله كافي الهداية (قوله لوجود الجرح) فانه يستدل بوجود الدم على  
وجود الجرح وان كان لا يشترط الادماء في غيرها على ما تقدم ط (قوله والعبرة بحالة الرمي)  
الافى مسئلة ذكرها محمدوى حلال رمى صيداً وهما في الحل فدخل الصيد المحرم فأصابه السهم  
ومات فيه أو في الحل لا يؤكل وفيما عداها فالعبرة بحالة الرمي تاريخية اى في حق الاكل اما  
في حق الملك فالعبرة لوقت الاصابة كفى الذخيرة فلورمى الى صيد ورمى بعده آخر فأصابه الثاني  
وأنتخه قبل الاول فهو للثاني (قوله غل الصيد برده) الظاهر ان الباء للمصاحبة نحو اهبط  
بسلام اى مع رده بعد الرمي وقيل الاصابة أو بعد ما وهذا تفرع على الاصل المذكور فيحل لانه  
حين الرمي كان مسلماً وكذا يحل لورمى صيداً فانكسر الصيد بسبب آخر ثم أصابه السهم لانه  
حين الرمي كان صيداً خانية (قوله لا باسلامه) اى لورمه مرتداً (قوله ووجب الجزاء بحله)  
اى تحلله من أحراره (قوله لا بأحراره) اى اذا رماه حلالاً وفى التاريخية حلال رمى صيداً  
فأصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من الحرم وأصابه في الحل ومات فيه لا يحل وعليه الجزاء  
في الثاني دون الاول (قوله قلت الخ) هو من كلام المصنف في المنتج (قوله لوقوع الشك الخ)  
فيه ان الظاهر من حال البازي الذى طبعه الاصطفاً انه غير مرسل وغير مملوك لا حد بخلاف الذابح  
في بلاد الاسلام فان الظاهر انه محل ذبيحته وانه سعى واحتال عدم ذلك موجود في اللحم الذى  
يباع في السوق وهو احتال غير معتبر في التحريم قطعاً (قوله لكن في الخلاصة) استدراك على  
قوله لا يحل الخ (قوله ان لم يكن قريبا من الماء) قيد به لانه اذا كان كذلك احتمل انه وقع في الماء  
فأخرجه صاحبه فذبحه على ظن حياته فلم يتحرك ولم يخرج منه دم فتركه صاحبه لعلمه بموته بالماء  
فلا يتأتى احتمال انه تركه اباحة للناس هذا ما ظهر لى تأمل (قوله ووقع في القلب) الظاهر  
ان المراد الفطن الغالب لا مجرد الخطور فانه لا يترتب عليه حكم ط (قوله اباحة للناس) قد شاهدنا  
في طريق الحج من يفعله لذلك ط (قوله لان التابت بالدلالة) اى دلالة حال صاحبه التى  
وقعت في القلب فهو كهرسوخ قوله أبحثه لمن يأخذه وخصوصاً الذابح التى توجد في منى ايام  
الموسم (قوله وفي الثاني يحتمل) فيه ان احتمال الثاني كون الذابح هو المالك لا يبنى  
احتمال انه مجوسى او تارك للتسمية عمداً فالاولى أن يقال ان كان الموضع مما يسكه أو يسلك  
فيه مجوسى لا يؤكل والاأكل ولا يمترض بشأن ترك التسمية عمداً فان الظاهر من حال المسلم  
والكتابى التسمية لانه يعتقد دينا وخلاف هذا موهم لا يمرض الراجح ا هـ اقول  
ويؤيد اعتبار الموضع ما قالوا في اللقيط اذا ادمه ذمى ثبت نسبه منه ولكن هو مسلم ان لم يوجد  
في مكان اهل الذمة كقريتهم أو بعية أو كنيسة (قوله ورأيت الخ) تأييد للتفرقة وفيه نظر

بالدلالة كالتابت بالصريح انتهى فقد أباح كلها بالشرط المذكور فلم ان العلم بكون الذابح اهلا للذكاة ليس بشرط قاله  
المصنف قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بأن الذابح في الاول غير المالك قطعاً وفى الثاني يحتمل ورأيت بخط فقه

رماه الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعدما أصابه قبل ان يتخذه فأصابه الاول واتخذه أو اتخذه  
ثم أصابه الثاني فقتله فهو للاول ويؤكل خلافا لفرق ولو رمياه معا وأصاباه معا فأت منهما  
فهو بينهما والكلب في هذا كالسهم حتى يملكه بالتخانه ولا يعتبر اما كما بدون الاتخان حتى  
لو أرسل بازيه فأمسك الصيد بمخلبه ولم يتخذه فأرسل آخر بازيه فقتله فهو للثاني ويحل لان يد  
البازي الاول ليست بيد حافظه لتقام مقام يد المالك ولورمى سهمها فاتخذه ثم رماه ثانيا فقتله  
حرم وتماه في الزيلبي ولو أرسل كلبين على صيد فضربه احدهما فوقه ثم ضربه الآخر  
فقتله يؤكل بدائع ( قوله لنفع ما ) اى ولو قليلا والهرة لمؤذبة لا تضرب ولا تفرك اذنها  
بل تذبح ( قوله والاولى الخ ) لما فيه من تخفيف الالم عنه قال ط والتقييد بالكلب ليس له  
مفهوم ( قوله وبه يطهر ) اى بالاصطيد وكذا بالذبح وهل يشترط في الطهارة كون ذلك من  
اهله مع التسمية فيه خلاف قدمناه آخر الدلائل استظهر في الجوهره الاشتراط وفي البحر  
عدمه ( قوله كخزير ) تمثيل لتجس العين ( قوله فلا يطهر أصلا ) اى لاجلده ولالحمه ولا شيء  
منه ( قوله وهذا أصح ) وكذا صححه العلامة قاسم معزوا للكافي والغاية والنهاية وغيرها  
وقال ان الاول مختار صاحب الهداية ( قوله سمع حس انسان ) اى صوته وظاهره انه حين  
الرمى يعلم انه حس انسان والحكم فيه كاذكره هنا كافي البدائع وفرض المسئلة في الهداية  
فيا اذا سمع حسا ظنه حس صيد فرماه ثم تبين انه حس انسان أو صيد فلا تخالف بينهما كما قد  
يتوهم ( قوله كفرس وشاة ) وطير مستأنس وخزير أهلي فالمراد كل مايحل بالاصطيد  
( قوله فأصاب صيدا لم يحل ) لان الفعل ليس باصطيد ولو أصاب المسموع حسه وقدرته  
أدما فاذا هو صيد يحل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه هداية وذكر في المنتقى بانون انه لا يحل  
ايضالا نه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين ان رمية وهو يريد الصيد  
وان يكون الذى أراده وسمع حسه ورمى اليه صيدا سواء كان مأثورا أو لا قال الزاوى  
وهذا يناقض ما في الهداية وهذا أوجه ثم ذكر أن لابي يوسف فيه قولين في قول يحل وفي  
قول لا يحل وقال فيحمل ما في الهداية على رواية ابى يوسف اه اقول ما في الهداية اقره  
شراحها ومثى عليه في المنتقى وكذا في البدائع وقال نظيره ما اذا قال لامرأته وأشار اليها  
هذه الكلبة طالع انها تطلق ويبطل الاسم اه وفي التاترخانية وغيرها وان أرسل الى  
ما يظن انه شجرة أو انسان فأذا هو صيد يؤكل هو المختار اه المختار ما في الهداية ( قوله  
بخلاف ما اذا سمع حس أسدا وخزير ) اى متوحش والمراد كل مايحل باصطيد واستثنى  
في النهاية ما لو كان المسموع حسه جرادا أو سمكا فأصاب غيرهما لا يؤكل لان الذكاة لا تقع  
عليهما فلا يكون الفعل ذكاة واعترضه الزيلبي بما في الحانية لورمى الى جراد أو سمكة وترك  
التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله يحل أكله وعن ابى يوسف روايتان والصحيح انه  
يؤكل اه اقول لكن قول الحانية وترك التسمية ومثله في البازية مشكل وقد ذكر  
المسئلة في التاترخانية وقال والمختار انه يؤكل ولم يذكر قوله وترك التسمية ورأيت بعض  
العلماء قيده بقوله اى ناسيا وهو قيد لازم فتأمل ( قوله فرمى اليه ) اى وأصاب صيدا

وفي القنية يجوز ذبح  
الهرة والكلب لنفع  
ما والاولى ذبح الكلب اذا  
اخذته حرارة الموت  
( وبه يطهر لحم غير نجس  
العين ) كخزير فلا يطهر  
اصلا ( وجلده ) وقيل يطهر  
جلده ولالحمه وهذا اصح  
ما يفتى به كافي الشرنبلالية  
عن المواهب هنا ومر في  
الطهارة ( اخذ الطير ليل  
مباح والاولى عدم فعله )  
خانية ( يكره تعليم البازي  
بالطير الحى ) لتعذيبه  
( سمع ) الصائد ( حس )  
انسان او غيره من  
الاهليات ( كفرس وشاة  
( فرمى اليه فأصاب صيدا  
لم يحل بخلاف ما اذا سمع  
حس اسد ) أو خزير  
( فرمى اليه )



عناية وهذا يتصور في سائر الاعضاء غير الرأس نهاية **(قوله)** خلافا للشافعي ( حيث قال  
 أكلان مات الصيد منه هداية **(قوله)** ما أين من الحي ) هذا وإن تناول السمك الا ان  
 ميتة حلال بالحديث هداية **(قوله)** والا ) بأن بقي متعلقا بجلبه هداية **(قوله)** او قطع  
 نصف رأسه ) اى طولاً او عرضاً بدائع **(قوله)** او قدح نصفين ) القدر القطع المستأصل  
 والمستطيل قاموس والضمير الصيد كما في البدائع وذكر في الشرنبلالية أنه لم يبين كيفية  
 القدر في كثير من الكتب ثم نقل عن الحائفة والمبسوط ان قطعه نصفين طولاً أكل أقول  
 الظاهر ان الطول غير قيد هنا يدل عليه تعليل البدائع بقوله يؤكل لأنه وجد قطع الاوداج  
 لكونها متصلة من القلب بالدماغ فاشبه الذبح وكذا لو قطع أقل من النصف مما يلي الرأس اه تأمل  
**(قوله)** فلم يتناوله الحديث المذكور ) لأنه ذكر فيه الحي مطلقاً فينصرف الى الحي حقيقة  
 وحكما وهذا حي صورة احكاماً اذا لايتوهم بقاء الحياة بعد هذا الجرح ولهذا لو وقع في الماء  
 وبه هذا القدر من الحياة او تردى من جبل او سطح لا يحرم وتامه في الهداية أقول وبهذا سقط  
 اعتراض ابن المصفى على قوله في البرازية ان كان الصيد يعيش بدون المبان فالبان لا يؤكل  
 وان كان لا يعيش بدون كالأس يؤكل ان اه حيث قال ان الحديث عام فمن أين للبرازي  
 ما قاله اه قلت هو مأخوذ من الهداية وصرح به شراحها وغيرهم **(قوله)** بخلاف ما لو كان  
 اكثره مع رأسه ) بأن قطع بدا أو رجلاً او فخذاً او آلية أو ثلثه مما يلي القوائم أو أقل من نصف  
 الرأس فيحرم المبان ويحل المبان منه هداية **(قوله)** ومرئد ) ولو غلاماً مرهاقاً عندها  
 خلافاً لمحمد بناء على صحة رده عنده بدائع **(قوله)** لأن ذكاة الاضطرار الخ ) اى وهو من  
 اهل ذكاة الاختيار فكذا ذكاة الاضطرار **(قوله)** فلم يخنه ) قال في المغرب اخنخته الجراحات  
 أوهنته وأضعفته وفي التزليل حتى يتخن في الارض اى يكثر فيها القتل **(قوله)** فهو للثاني  
 لانه هو الآخذ **(قوله)** وحل ) لأنه لما لم يخرج بالاول عن حيز الامتاع كان زكاته ذكاة  
 الاضطرار وهو الجرح أى موضع كان وقد وجد زيلى **(قوله)** وفيه من الحياة ما يعيش )  
 اى ينجو منه أما اذا كان بحال لايسلم منه بأن لا يبقى فيه من الحياة الا بقدر ما يبقى في المذبوح  
 كما اذا أبان رأسه يحل لان وجوده كدمه وان كان يحال لا يعيش منه الا ان فيه أكثر  
 مما في المذبوح بأن كان يعيش يوما او دونه فعند ابى يوسف لا يحرم بالرمة الثانية اذا لعبه  
 بهذه الحياة عنده وعند محمد يحرم لانها معتبرة عنده زيلى ملخصاً **(قوله)** لقدرته على ذكاة  
 الاختيار ) اى بسبب خروجه عن حيز الامتاع فصار كالرمة الى الشاة أفاده في البدائع **(قوله)**  
 وضمن الثاني للاول قيمته الخ ) لأنه اتلف صيدا مملوكا للغير لانه ملكه بالانحان فيلزمه قيمة  
 ما اتلف وقيمته وقت اتلافه كان ناقصا بجراحة الاول فيلزمه ذلك بيانه ان الراى الاول اذا  
 رمى صيدا يساوى عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات يضمن الثاني  
 ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول زيلى وفرض المصنف  
 المسئلة فبا اذا علم ان القتل حصل بالثاني فان علم أنه حصل من الجراحتين او لا بدري فظاهر  
 الهداية ان الحكم في الضمان يختلف وحقق الزيلى عدم الفرق فراجع \* (تمة) \* بقى  
 لورميه معا فأصابه احدهما قبل الآخر فأنخنه ثم أصابه الآخر أورماه احدهما اولاً ثم

خلافا للشافعي ولنا قوله  
 عليه الصلاة والسلام  
 ما بين من الحي فهو ميتة  
 ولو قطعه ولم يبينه فان  
 احتمل الثامه أكل العضو  
 ايضا والا لا ملقى ( وان  
 قطعه ) الراى ) اثنا  
 وأكثره مع مجزئه او قطع  
 نصف رأسه او أكثره  
 او قدح نصفين أكل كاه )  
 لان في هذه الصور  
 لا يمكن حياة فوق حياة  
 المذبوح فلم يتناوله الحديث  
 المذكور بخلاف ما لو كان  
 أكثره مع رأسه للامكان  
 المذكور ( وحرم صيد  
 مجوسى ووثى ومرئد )  
 ومحرم لانهم ليسوا من  
 اهل الذكاة بخلاف  
 كتابي لان ذكاة الاضطرار  
 كذكاة الاختيار ( وان  
 رمى صيدا فلم يخنه فرماه  
 آخر فقتله فهو للثاني  
 وحل وان اخننه ) الاول  
 بأن اخرجه عن حيز  
 الامتاع وفيه من الحياة  
 ما يعيش ( فما لصيد  
 للاول وحرم ) لقدرته  
 على ذكاة الاختيار فصار  
 قاتلا فيحرم ( وضمن  
 الثاني للاول قيمته ) كلها  
 وقت اتلافه ( غير ناقصة  
 جراحته وحل اصطياد

ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل ) لحمه لئلا يجلده او شعره او ريشه او دهنه شره وكله مشروع لاطلاق النص

وسمه وهو الجرح لان الدم قد ينحس لغلظه او لضيق المنفذ وقيل لوالجراحة كبيرة حل بدونه ولو صغيرة فلا واذ اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه فان ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد الاول اه ملخصا ومثله في الهداية قال في الدر المنقي قلت وفيه كلام لما في البرجندی عن الخلاصة ان هذا في غير موضع اللحم وظاهر ما مر عن القهستانی عن المحيط ان المعتمدان الادماء ليس بشرط فليتأمل اه ملخصا قلت ظاهر الهداية والزليلى والملقى اعتماد اشتراطه مع ان الحديث يؤيد وقد يرجح عدم الاشتراط بما في متن المواهب وقدمه المصنف في الذبايح من انه تحل ذبيحة علمت حياتها وان لم تحرك ولم يخرج منها دم وان لم تعلم فلا بد من احدهما تأمل **(قوله)** وتماه الخ هو ما قدمناه **(قوله)** اورمى صيدا الخ هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته مضاف الى غير الرمى وان كانت حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب اه زليلى ونحوه في ط عن الهدية **(قوله)** فوقه فيه الظاهر انه قيد اتفاقي فثله اذ ارماه فيه حرم لاحتمال موته بالماء طعن الهندية **(قوله)** والا حل لانه لا يحتمل موته بسبب الماء **(قوله)** ملتي ومثله في الهداية وذكر في الخانية ان وقع في ماء فمات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء قتله ويستوى في ذلك طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح اه ونقله في الذخيرة عن السرخسي ثم قال فليتأمل عند الفتوى وتماه في الشرنبلالية **(قوله)** فردى منه قيدي لانه لو استقر عليه ولم يتدحجل بالاخلاف وهذا ايضا اذا تردى ولم يقع الجرح مهلكا في الحال اذ لوقى فيه من الحياة بقدر ما في المذبح ثم تردى يحل ايضا معراج **(قوله)** فان وقع على الارض ابتداء اه ولم يكن على الارض ما يقتله كحدال الرجح والقصبه المنصوبة غناية وتماه في الشرنبلالية **(قوله)** اذا احتراز علة مقدمة على المعلول وهو قوله الآتي أكل وهو كثير في كلامهم قال تعالى ما خطاياهم اغرقوا وكذا يقال فيما بعده فافهم **(قوله)** فزجره مجوسى اه في ذهابه فلو وقف ثم زجره فان زجره لم يؤكل كما قدمناه **(قوله)** كنسخ الحديث فلا ينسخ الصحيح الا يصحح أو أصبح لا يضعف ط **(قوله)** أو اخذ غير ما ارسل اليه سواء اخذ ما ارسل اليه ايضا ولا بشرط فورا لارسال كما مر قال في البدائع فلو ارسل الكلب او البازي على صيد وسى فأخذ صيدا ثم آخر على فوره ذلك ثم وثم أكل الكل لان التعيين ليس بشرط في الصيد لانه لا يمكن فصار كوقوع السهم بصيدين اه ملخصا ولو ارسله على صيد فأخطأ ثم عرض له آخر فقتله حل ولو عرض له بعد ما رجع ليحبل لبطلان الارسال بالرجم كافي الخانية وغيرها وقال القهستانی وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير ما رماه حل كافي قاضيخان وكذا لورمى صيدا فأصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كافي النظم اه فالارسال بمنزلة الرمى كما في الهداية والزليلى ونحوه في الملقى **(قوله)** لان غرضه الخ اه غرض المرسل حصول اى صيد تمكن منه الكلب أو الفهد وهذا معنى قول الهداية ولنا انه اى التعيين شرط غير مفيد لان مقصوده حصول الصيد اذ لا يقدر اى الكلب على الوفاء به اى بأخذ العين اذ لا يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتباره **(قوله)** بتسمية واحدة اه حالة الارسال **(قوله)** لما ذكرنا اه من العلل الاربعة في الوجوه الاربعة **(قوله)** لا العضو اه اى ان يمكن حياته بعد الابانة والا أكل

وتماه فيما علقت عليه اه روى صيدا فوقه في ماء لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير ماثيا فوقه فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملتي اه وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم في المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابتداء اه الاحتراز عنه غير ممكن فيحل اه وارسل مسلم كلبه فزجره اه اغراه بصياحه مجوسى فان زجره اه الزجر دون الارسال والفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كنسخ الحديث او لم يرسله احد فزجره مسلم فان زجره اه الزجر ارسال حكما او اخذ غير ما ارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل اكل في الوجوه المذكورة لما ذكرنا كصيد رمى فقطع عضوا منه فانه يؤكل لا العضو

من جهته وان كان لضيق الوقت أكل لعدم التقصير اه وفي التآخرانية وان كان عدم  
 التمكن بضيق الوقت بأن بقي فيه من الحياة مقدار ما لا يتأتى فيه الذبح ذكر شمس الأئمة  
 السرخسي في شرحه أنه لا يحل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل وهو قول  
 الشافعي وبه أخذ الصدر الشهيد وفي الغبائية وهو المختار وفي الينابيع روى عن أصحابنا  
 الثلاثة أنه يؤكل استحسانا وقيل بأن هذا أصح اه فان قيل وضع المسئلة فيما جاته فوق  
 المذبوح فكيف يتصور ضيق الوقت عن الذبح أجيب بأن المقدار الذي يكون في المذبوح  
 كالعدم لكون الصيد في حكم الميت والزائد على ذلك قد لا يسع للذبح فيه فكان عدم التمكن  
 متصورا غناية (قوله اشارة الى حله) حيث قيد بعدم (قوله ان العجزالخ) عبارة المنع لان  
 العجز في مثل هذا لا يحل الحرام اه واحترز عن العجز عن تحصيل الماء والاكل فانه يسبح له  
 تناول الخمر والميتة وهذا لا يفهم من عبارة الشارح بسبب قوله عن التذكية أفاده ط  
 \* (تنبيه) \* رمى صيدا فوق عتد مجوسى او نائم لو كان مستيقظا يقدّر على زكاته فات لا يحل  
 لان المجوسى قادر على ذبحه بتقديم الاسلام والتأم كالمستيقظ في جملة مسائل عند الامام منها  
 هذه خاتمة ملخصا (قوله اوارسل الخ) هذا وباعده معطوف على قوله تركها والاصل  
 ان الفعل يرفع بالا قوى والمساوى دون الادنى فاذا ارسل المسلم كله فزجره المجوسى حل لعدم  
 اعتبار الزجر عند الارسال لكون الزجر دون لبنائه عليه وبالعكس حرم وكل من لا تجوز  
 ذكاته كالمرتد والمحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى وان اقلعت ولم يرسله أحد  
 فزجره مسلم فأنزجر حل لأنه مثل الانفلات والمراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه وبالاंत्रجار  
 اظهار زيادة الطلب وتسامه في الهداية قال القهستاني وهذا اذا زجره المجوسى في ذهابه فلو  
 وقف ثم زجره لم يؤكل كافي الذخيرة (قوله وهو سهم الخ) في القاموس معراض كحرب  
 سهم بالاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده (قوله ولولرأسه حدة)  
 محترز قوله المصنف بعرضه (قوله فأصاب بمحده) اى وجرح (قوله او بندقة) بضم الباء  
 والدال طينة مدورة يرمى بها (قوله ولو كانت خفيفة) يشير الى ان الثقيلة لا تحل وان جرحت  
 قال قاضيخان لا يحل صيد البندقة والحجر والمعارض والعصا وما شبه ذلك وان جرح لأنه  
 لا يخزق الا ان يكون شئ من ذلك قد حدده وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى به فان كان كذلك  
 وخزقه بمحده حل اكله فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخزق في الظاهر لا يحل لأنه  
 لا يحصل به انهار الدم ومثل الحديد وغير الحديد سواء ان خزق حل والا فلا اه والخزق بالخاء  
 والزاي المعجمتين النفاذ قال في المغرب والسين لغة والراء خطأ وفي المراج عن المبسوط بالزاي  
 يستعمل في الحيوان وبالراء في الثوب وفي التبيين والاصل ان الموت اذا حصل بالجرح ييقن  
 حل وان بالقتل اوشك فيه فلا يحل حتما او احتياطاً اه ولا يخفى ان الجرح بالرصاص انما  
 هو بالاحراق والقتل بواسطة دفعه العنف اذ ليس له حد فلا يحل وبه أفق ابن نجيم (قوله  
 مطلقا) اى قتيلا او خفيفة (قوله وشرط في الجرح الادماء) قال الزيلعي وان كان غير مدم  
 اختلفوا فيه قيل لا يحل لانعدام معنى الذكاة وهو اخراج الدم التجس وشرطه النبي صلى الله  
 عليه وسلم بقوله أنهر الدم بماشئت رواه احمد وأبو داود وغيرها وقيل يحل لايتان مافي

قال المصنف وفي متني ومتن  
 الوفاة اشارة الى حله  
 والظاهر ماسمعه انتهى  
 قلت ووجه الظاهر ان  
 العجز عن التذكية في مثل  
 هذا لا يحل الحرام (أو  
 ارسل مجوسى كلبا فزجره  
 مسلم فأنزجر او قتله  
 معراض بعرضه) وهو  
 سهم لاريش له سعى به  
 لاصابته بعرضه ولولرأسه  
 حدة فأصاب بمحده حل  
 (او بندقة قتيلا ذات  
 حدة) لقتلها بالقتل لا  
 بالحد ولو كانت خفيفة بها  
 حدة حل لقتلها بالجرح  
 ولو لم يخرج به لا يؤكل  
 مطلقا وشرط في الجرح  
 الادماء وقيل لا مطلقا

الحائنة أرسل كلبه المعلم على صيد فجرحه وبقي فيه من الحياة ما يبق في المذبوح بعد الذبح فأخذه المالك ولم يذكره حل أكله اه زاد في الظهيرية يحل بالاتفاق لان الاول وقع ذكاة فيستغنى عن ذكاة اخرى اه وحاصله ان مافيه حياة المذبوح لم يبق قابلا للذكاة استغناء بالذكاة الاضطرابية حتى لو وقع في الماء فمات لم يحرم لان موته لم يصف الى وقوعه لانه في حكم الميت قبله فلم تعتبر هذه الحياة بخلاف المتردية ونحوها فانها تعتبر فيها الحياة وان قلت فتحل بالذكاة فظهر ان بين الصيد وغيره فرقا وظاهره انه لا فرق بين ان يكون متمكنا من ذكاة الصيد في هذه الصورة اولا ويخالفه مافى العناية من انه ان تمكن من ذبحه فلم يذبحه حتى مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بينة أو خفية وان لم يتمكن فان كانت فوق حياة المذبوح فكذلك في ظاهر الرواية وان مقدارها اكل اه ملخصا ومقتضا ان يحمل ما قدمنا عن الحائنة على ما اذا لم يتمكن ويخالف جميع ذلك مافى الزيلعي حيث قال ما حاصله اذا أدركه حيا ولم يذكره حرمان أمكن من ذبحه والا فلو فيه من الحياة قدر مافى المذبوح بأن يقر أى الكلب ببطه ونحو ذلك ولم يبق الا مضطربا اضطراب المذبوح فخلال قال الصدر الشهيد بالا جاع وقيل هذا قولهما وعنده لا يحل الا اذا ذكاه لان الحياة الخفية معتبرة عنده لاعندها كما في المتردية ونحوها وان كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح لا يؤكل في ظاهر الرواية اه ثم قال فلا يحل الا بالذكاة سواء كانت خفية او بينة بجرح المعلم أو غيره من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتم فيتناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام فان أدركته حيا فاذبحه مطلق والحديث صحيح رواه البخاري ومسلم واحدا اه وهو ترجيح لمقابل قول الصدر الشهيد وهو قول الامام الرازي كما في غاية البيان ولم أر من رجحه غيره وهو مخالف لظاهر الهداية وغيرها وعليه فلا فرق بين الحياة المعتبرة في الصيد وغيره والحاصل انه لو أخذ الصيد وفيه من الحياة كما في المذبوح ولم يذكره فعل مافى الحائنة والظهيرية يحل وعلى مافى العناية يحل ان لم يتمكن من ذبحه وعلى ما في الزيلعي لا يحل اصلا الا بالذكاة كما اذ لم يتمكن او كافيه من الحياة فوق مافى المذبوح اخذا من اطلاق الادلة وحكى بالبدائع الاول عن عامة المشايخ والثالث عن الجصاص وظاهر كلامه ترجيح الاول وهو ظاهر مافى الهداية فتأمل ثم اعلم ان هذا كله فيما اذا أدركه وأخذه فلو أدركه ولم يأخذه فان كان وقت لو اخذه أمكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه اكل كذا في الهداية **(قوله في المتردية)** اى الواقعة في بر أو من جبل والنطيحة المقتولة بنطح أخرى والموقودة المقتولة ضربا **(قوله كما اشترنا اليه)** اى من تقييد مامر بقوله هنا **(قوله وعليه الفتوى)** اى فتحل بالذكاة وكذا الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصيد على مامر عن الزيلعي **(قوله فان تركها أى الذكاة)** أى ذكاة الصيد وقوله حرم جواب الشرط مع انه سياتى في المتن لكنه لبعده قدره الشارح هنا **(قوله لو تجز عن التذكية)** بأن لم يجد آلة أصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن تحصيل الآلة والاستعداد للذبح وهذا اذا كان فيه من الحياة أكثر مما في المذبوح بعد الذبح وأما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجساعا كما في الهداية وغيرها فاستأنى والتفصيل مخالف لما قدمناه عن الزيلعي **(قوله وهو قول الشافعي)** كذا في الهداية والذي في التبيين ان الشافعي فصل فقال ان لم يتمكن من الذبح لفقد الآلة لم يؤكل لان التقصير

(في المتردية واخواتها)  
كنطيحة وموقودة وما اكل  
السبع (والمريضة) مطلق  
(الحياة وان قلت) كما  
اشترنا اليه (وعليه  
الفتوى) وتقدم في البدائع  
(فان تركها) اى الذكاة  
(عمدا) مع القدرة عليها  
(فمات) حرم وكذا يحرم  
لو عجز عن التذكية في  
ظاهر الرواية وعن ابى  
حنيفة وابى يوسف يحل  
وهو قول الشافعي



وادرسته فكله مالم ينتن رواء مسلم واحمد وابو داود وري انه عليه السلام كره اكل الصيد  
اذا غاب عن الرامي وقال لعل هوام الارض قتله فيحمل هذا الحديث على ما اذا قعد عن طلبه  
والاول على ما اذا لم يقعد اه ماخصا واقول نص عبارة الحانية هكذا والسابع ان لايتوارى  
عن بصره ولا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشغل بعمل آخر حتى يجده لانه اذا غاب عن  
بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل الخ فانت ترى كيف جعل الشرط احد  
الامر من اعدم التوارى او عدم القعود لتغير باو فعل نسخة الزيلعي بالواو فقال ما قال واما  
التعالي بقله لانه اذا غاب الخ اى مع القود عن طلبه بدليل قوله في الحانية بعده واذا توارى  
الكلب والصيد عن المرسل او رمى الى صيد فوجده بعد ذلك ميتا وفيه سهمه ليس فيه جرح  
آخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطاع الامتناع عن التوارى عن البصر فيكون عفو  
اه ونحوه في الهداية فيعين حل ماوهم خلافة عليه وفي البدائع ومنها ان يلحقه قبل  
التوارى عن بصره او قبل انقطاع الطلب فان توارى عنه وقعد عن طلبه لم يؤكل اما اذا لم  
يتوار عنه او توارى ولم يقعد عن طلبه اكل استحسانا اه وهذا يعين ان نسخة الحانية بأو  
لا بالواو فاعتنم هذا التحرير \* (تنبيه) \* فبا ذكر اشعار بان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال  
ابو حنيفة انها مقدرة بنصف يوم اوليلة فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفي الزيادات ان طلبه اقل  
من يوم اكل كما في المضمرات قهستاني \* (فروع) \* في شرح المقدسى روى طيرا فوق في  
الماء وكان لودخله بخفة ادركه فاشتغل بترعه فوجده ميتا حرمه بديع الدين وقال غيره يحل لان  
دخوله مع الخف اشاعة مال وخلاف العادة فصار كترع الثياب قال السائحاني هذا اذا كان  
فيه حياة غير المذبوح والا فلا تعتبر ولو نصب شبكة احولة وسعى ووقع بها صيد ومات مجروحا  
لا يحل ولو كان بها آلة جارية كمنجل وسعى عليه وجرحه حل عندنا كالجرومها بها وفي البرازية  
وضع منجلا في الصحراء لصيد حمار الوحش فجاءه فاذا هو متعلق به وهو ميت وكان سعى عند  
الوضع لا يحل قال المقدسى وهذا محمول على ما اذا قعد عن طلبه اه وفيه كلام قدمناه في  
البدائع (قوله والحياة المعتبرة هنا) اى في الصيد احترازا عما يأتى من المتردية ونحوها (قوله  
فوق ذكاة المذبوح) صوابه حياة المذبوح كما عبر في الملتقى (قوله بأن يعيش يوما الخ) اقول ذكر  
صاحب المجمع ذلك في المتخفة ونحوها وعبارته مع شرحه ولو ذكر المتخفة او الموقودة وبها  
حياة حلت في ظاهر الرواية وكونها بحيث تبقى يوما شرط في رواية عن ابى حنيفة ويعتبر ابو  
يوسف اكثر اليوم وقال محمد لوفيهما اكثر مما في المذبوح يؤكل والا فلا اه قال في البدائع  
وذكر الطحاوى قول محمد مفسرا فقال على قول محمد ان لم يبق معها الاضطراب الموت فذبحها  
لا تحل وان كانت تعيش مدة كالיום او كنصفه حلت اه وبه يظهر تفسير حياة المذبوح  
وما فوقها ما في المجمع فليس تفسيرها تأمل على ان ما نقله عن ابى يوسف هو رواية عنه كما  
في البدائع وذكر ان ظاهر الرواية عن أبى يوسف انه يعتبر من الحياة ما يعلم انها تعيش به فان علم  
انها لا تعيش فذبحها لا تؤكل (قوله اما مقدارها) اى مقدار حياة المذبوح (قوله فلا تعتبر  
ههنا) اى في الصيد قال في الهداية اما اذا شق الكلب بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه  
حل لان ما بقى اضطراب المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذبحت اه وفي

(والحياة المعتبرة ههنا)  
يكون (فوق ذكاة المذبوح)  
بأن يعيش يوما وروى  
أكثره مجمع اما مقدارها  
وهو مالا يتوهم بقاؤه كما  
في الملتقى فلا يعتبر ههنا  
حتى لو وقع في مالم يحرم  
(و) المعتبر

فان ما تلتفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لقوات المحل وفيه ٤١٤ اشكال ذكره القهستاني (كصقر فرم

وها بالاقصار على ما أكل والاول اقرب الى الاحتياط غاية وهو الصحيح قهستاني عن الزاد **(قوله)** فان ما تلتفه ) اى بالاكل ونحوه وهذا مفهوم قوله لوبقى في ملكه وفي التارخانية واماماباعه فلا شك ان على قولهما لا ينقض البيع فأما على قوله فينبى ان ينقض اذا تصادق مع المشتري على جهل الكلب **(قوله)** وفيه اشكال ذكره القهستاني ) حيث قال وهما اشكال فان الحكم بالثبوت لا يقتضى الوجود ألا ترى انما تحكم بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد حريتها وصورتها بما ظهر لى ان امراة ولدت بتكاح فادعى رجل بعدموتها انها أمته زوجها من أبى الولد فأثبت الولد حريتها ثبت ويندفع عنه الرق تأمل وعليه فلا يظهر ما أجابه بعض الفضلاء من ان الحكم عليها بالحرية انما سرى اليها بواسطة الولد لانه الاصل فى دعوى النسب فيعتق فتبعه أم الولد وم من شئ يثبت ضمنا لا قصدا اه ملخصا نعم يظهر ذلك فيما لوداعى المولى انه ابنه من أمته الميتة تأمل وقد يجاب عن الاشكال بأنه لا ثمرة ترتب على ثبوت الحرمة وما قيل الثمرة بطلان البيع لوباعه والرجوع بالثمن لانه ميتة أولزوم التوبة فيه ان الكلام فى الفائت نحو الاكل ومسئلة البيع خلافية كما مر وهذه وفاقية ولم يكن الاكل معصية قبل العلم بذلك حتى تلزم التوبة تأمل **(قوله)** كصقر فرم من صاحبه بأن صار لا يجب اذا دعاه كما يفيد التعليل **(قوله)** فيكون كالكلب اذا أكل ) فلا يحل صيده حتى يتعلم تائبا بأن يجب صاحبه ثلاث مرات على الولاء كما قدمناه عن التارخانية **(قوله)** أكل مابق ) لانه بعد الاحراز لم يبق صيدا بخلاف ما قبله لبقاء جهة الصيدية فيه فأفاده الزيلى **(قوله)** لانه من غاية علمه ) حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وأمسك عليه ما يصلح له زيلى **(قوله)** ولونهش ) بالشين المعجمة أو السين المهملة بمعنى واحد وهو أخذ اللحم بمقدم الاسنان **(قوله)** واذا أدرك المرسل ) أى مرسل الكلب أو البازى وقوله أو الرامى اى رامى سهم ونحوه وكان يبنى اسقاط هذا كله لانه سيد ذكره مبسوطا **(قوله)** وشرط الخ ) شروع فى أحكام الآلة الثانية من آلتى الاصطياد لانها ما حيوانية أو جارية **(قوله)** التسمية ) أى عند الرامى كما قدمناه **(قوله)** ولو حكما ) كالناسى **(قوله)** وشرط الجرح ) فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد الذكاة وفى خروج الدم الخلاف السابق أفاده القهستاني ط **(قوله)** لتحقق معنى الذكاة ) أى التطهير بأخراج الدم الذى أقيم الجرح مقامه ط **(قوله)** وشرط ان لا يقعد ) أى المرسل أو الرامى الصيد أو من يقوم مقامه بدائع اى كخادمه أو رفيقه **(قوله)** متحاملا ) التحامل فى المشى أن يتكفه على مشقة واعياء ومنه تحامل الصيد أى تكلف الطيران معرب وفائدة ذكره انه لو غاب وتوارى بدونه فوجده ميتا لا يحل ما لم يعلم جرحه قتيلا معراج **(قوله)** يحل ) أى اذا واجبه جراحة سوى جراحة سهمه فلا يحل هداية وتماه فى الزيلى **(قوله)** لا احتمال موته بسبب آخر ) هذا الاحتمال موجود ايضا فيما اذا لم يقعد عن طلبه لكنه سقط للضرورة كما فى الهداية ومفاده كظاهر المتن أنه لا يشترط أن لا يتوارى عن بصره **(قوله)** وفيه كلام مبسوط فى الزيلى ) حيث ذكرنا ولاعبارة الحانية وذكر انها نص على اشتراطه وان صاحب الهداية أشار الى ذلك أيضا مع انه مناقض لأول كلامه حيث بنى الامر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه وعليه أكثر كتب اصحابنا لقوله عليه الصلاة والسلام لأبى ثعلبة اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام

صاحبه فكنت حيانا مرجع اليه فأرسله فصاد ) لم يؤكل لتركه ماصاره معلما فيكون كالكلب اذا أكل ) ولو أخذ ) الصيد (الصيد من الكلب وقطع منه بضعة والقاهها اليه فأكلها او خطف الكلب منه واكاه اكل مابق كالوشرب الكلب من دم ) لانه من غاية علمه (ولونهش الصيد قطع منه بضعة فأكلها ثم ادركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل ) لا كله حالة الاصطياد (ولو التى ما نهشه واتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه صاحبه ثم اكل ما التى حل ) لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر ( واذا ادرك ) المرسل او الرامى (الصيد حيا) بحياة فوق ما فى المذبوح (ذكاه) وجوبا (وشرط لحله بالرمى التسمية) ولو حكما كما مر (و) شرط (الجرح) ليتحقق معنى الذكاة (و) شرط (ان لا يقعد عن طلبه لو غاب) الصيد (متحاملا بسهمه) فادام فى طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم أصابه ميتا لا احتمال موته بسبب آخر وشرط فى الحانية لحله ان لا يتوارى عن بصره وفيه

كلام مبسوط فى الزيلى وغيره (فان ادركه الرامى او المرسل حيا ذكاه) وجوبا فلو تركها حرم وسيجي (وادركته)

بالاصطياد لالاكل ولا للانتفاع بجلبه لان حل اللحم أو الجلب بالاصطياد اثمهاو اذا لم يمكن  
 النكاح الاختيارية وما ذكر امكنت فيه لخروجه عن الامتناع أو التوحش فافهم (قوله  
 وبشرط ان لا يشرك الخ) اى لا يشركه في الجرح وحاصل ما في الهداية والزيلى وغيرهما انه  
 امان يشارك المعلم غير المعلم في الاخذ والجرح فلا يحل أو في الاخذ فقط بأن فر من الاول فرده  
 عليه الثانى ولم يجرحه ومات بجرح الاول كره اكله تحريما في الصحيح وقيل تنزيها بخلاف  
 ما اذا رده عليه بجوسى بنفسه حيث لا يكره لان فعل الجوسى ليس من جنس فعل الكلب فلم  
 تحقق المشاركة بخلاف فعل الكلين ولولم يرد الثانى على الاول لكن اشتد على الاول فاشتد  
 الاول على الصيد بسببه فقتله الاول فلا بأس به ولورده عليه سبع أو ذو مخلب من الطير  
 بما يمكن تعليمه والاصطياد به فهو كالورده الكلب عليه للمجانسة بخلاف ما لو رده عليه  
 ما لا يصطاد به كالجلل والبرقم البازى كالكلب في جميع ما ذكرنا (قوله أو لم يرسل الخ) عطف  
 على غير معلم فكان ينبغي ذكره قبل قوله وكتب بجوسى تأمل (قوله وبشرط ان لا تطول  
 وقفته) اى وقفه المعلم للاستراحة ولو أكل خبزا بعد الارسال أو بال لم يؤكل كما في المحيط  
 فالاولى ان يقول ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كفى النظم وغيره لان عدم الطول أمر  
 غير مضبوط فستأنى ولو عدل عن الصيدية أو بيرة أو تشاغل في غير طلب الصيد وفتر  
 عن سئنه ثم اتبعه فأخذه لم يؤكل الابارسال مستأنف أو ان يزجره صاحبه ويسمى فيها يحتمل  
 الزجر فيزجر بدائع واذا رد السهم ربح الى ورائه أو بيرة أو بيرة فأصاب صيدا لا يحل وكذا  
 لو رده حائط أو شجرة وتماه في الحائنة (قوله بخلاف ما اذا كن) على وزن نصر وسمع كما  
 في القاموس وقوله واستخفى عطف تفسير وهذا كالاستثناء ما قبله (قوله كالبسته المصنف)  
 ونصه قال شمس الأئمة السرخسى ناقلا عن شيخه شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى للفهد  
 خصال ينبغي لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه منها انه يكمن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حياة  
 منه للصيد فينبغى للعاقل ان لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل  
 مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا أكل  
 من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتغذى بغيره كما قيل السعد من وعظ بغيره ومنها  
 أنه لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول  
 الا الطيب ومنها انه ينب ثلانا أو خسا فاذا لم يتمكن من أخذه ترك ويقول لأقل نفسى فيما  
 اعمل لغيرى وهكذا ينبغي لكل عاقل (قوله فان أكل الخ) تفريع على قوله بشرط عملهما الخ  
 (قوله مطلقا عندنا) اى سواء كان نادرا أو معتادا وللشافعى قولان فيما اذا كان نادرا فى قول  
 يحرم وفى قول يحل وبه قال مالك وتماه في المنع (قوله بعد تركه للأكل) اللام للتقوية وهى  
 الداخلة على معمول عامل ضعف بالتأخير أو فرعيته عن غيره نحو لربهم يرهون فعال لما يريد  
 (قوله ثلاث مرات) اى عندها ويرأى الصاعد عنده ط (قوله ما صا دبعده) اى بعد الاكل  
 المذكور الذى هو بعد تركه ثلاث مرات وكذا الضمير فى قبله (قوله لوبقى فى ملكه) قيد لقوله  
 أو قبله وشمل المعلم بمجرد بأن كان فى المفازة بعد والحرمة فيه بالاتفاق وأحرزه فى بيته عند اى  
 حنيفه وعندنا لا يحرم وتماه في الزيلى والحاصل ان الامام حكم بجهل الكلب مستدا

(و) بشرط (ان لا يشرك  
 الكلب المعلم كلب لا يحل  
 صيده ككلب) غير معلم  
 وكتب (بجوسى) او لم  
 يرسل او لم يسم عليه (و)  
 بشرط ان (لا تطول وقفته  
 بعد ارساله) ليكن  
 الاصطياد مضافا للارسال  
 (بخلاف ما اذا كن)  
 واستخفى (كالفهد) اى  
 كما يكمن الفهد على وجه  
 الحيلة لا للاستراحة وللفهد  
 خصال حسنة ينبغي لكل  
 عاقل العمل بها كما بسطه  
 المصنف (فان اكل منه  
 البازى اكل) لان تعليمه  
 ليس بترك اكله (وان  
 اكل الكلب) ونحوه (لا)  
 يؤكل مطلقا عندنا (كأكله  
 منه) اى كالا يؤكل الصيد  
 الذى أكل الكلب منه  
 (بعد تركه) للأكل (ثلاث  
 مرات) لانه علامة للجول  
 (وكذا) لا يؤكل (ما صا د  
 بعده حتى يتعلم) ثانيا بترك  
 اكل ثلانا (او) ما صا د  
 (قبله لوبقى فى ملكه)

والشاهين لا يحل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعن أبي خنيفة وابن يوسف يحل زاد في العناية والمعراج وغيرها والفتوى على ظاهر الرواية أقول وهو ظاهر إطلاق المتن فما في القهستاني عن النظم من ان البازي والصقر لو قتلاه خفقا حل بالاتفاق مشكل وما في الحانية من قوله ولو ارسل الكلب فأصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه أوجم عليه اى جلس على صدره وخفقه لا يؤكل وعن ابن يوسف لا يشترط الجرح والبازي اذا قتل الصيد حل وان لم يجرح اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية أقول يؤيده انه ذكره بعد قوله وعن ابن يوسف فما في القهستاني من حمله كلام الحانية على ما في النظم وردة قول ذلك البعض فيه نظر للمعلمت من مخالفة ما في النظم لظاهر الرواية المفتية تأمل وذكر القهستاني ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرطه ان كانت الجراحة صغيرة وفيه كلام سيأتي ( قوله وبشرط ارسال مسلم او كنانى ) سيأتي محترزه وهو المجوسى والوثنى والمردت فلو انفلت من صاحبه فأخذ صيدا فقتله لم يؤكل كما لو لم يعلم بانه ارسله احد لانه لم يقطع بوجود الشرط قهستاني وسيأتي ( قوله وبشرط التسمية ) اى ممن يعقل بخلاف غيره من صبي أو مجنون او سكران كما في البدائع ( قوله عند الارسال ) فالشرط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارسال ثم زجره معها فاتزجر لم يؤكل صيده قهستاني فلا تعتبر التسمية وقت الاصابة في الذكاة الاضطرابية بخلاف الاختيارية لان التسمية تقع فيها على المذبوح لاعلى الآلة فلو انجيع شاة وسعى ثم ارسلها وذبح اخرى بالتسمية الاولى لم تجزء ولورمى صيدا أو ارسل عليه كلبا فأصاب آخر فقتله اكل ولو انجيع شاة وسعى ثم التى السكنين واخذ سكنيا اخرى فذبح بها تؤكل بخلاف ما لو سعى على سهم ثم رمى بغيره وتماه في البدائع ( قوله ولو حكما ) راجع الى التسمية وقصده ادخال الناسى في حكم المسمى ط ( قوله على حيوان ) ولو غير معين فلو ارسل على صيد واخذ صيدا اكل الكل مادام في وجه الارسال قهستاني عن الحانية وكذا لو ارسله على صيود كثيرة كما يأتى وقد اشار المصنف الى ما في البدائع من ان من الشروط ان يكون الارسال او الرمي على الصيد او اليه قال حتى لو ارسل على غير صيد اورمى الى غير صيد فاصاب صيدا لا يحل لانه لا يكون اصطيدا فلا يضاف الى المرسل أو الرامى اه وسيأتى تمام التفريع عليه في قول المصنف سمع حس انسان الخ وعليه فالظرف تنازعه كل من التسمية والارسال فتدبر ( قوله متوحش ) اى طبعيا كما قدمناه اول الكتاب وفي البرازية رمى الى برج الحمام فاصاب حماما ومات قبل ان يدرك ذكاته لا يحل وللمشاخخ فيه كلام انه هل يحل بذكاة الاضطراب ام لا قيل يباح لانه صيد وقيل لا لانه يأوى الى البرج في الليل اه ( قوله فالتى الخ ) محترزا لقيود ( قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور ) اى الحل بالاصطياد فان الاول والثالث ذكاتههما الذبح وكذا الثانى ان امكن ذبحه والا ففى البدائع ما وقع في برّ فلم يقدر على اخراجه ولا ذبحه فذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه اه وكذا تقدم في الذبايح انه يكفي فيه الجرح كتمت توحش الا ان يقال ان الكلام الآن في الصيد بدئى ناب أو مخلب وذو لا يمكن هنا وان امكن ذكاته بسهم ونحوه تأمل ( قوله ولذا قال الخ ) يعنى ان ما ذكر لا يحل بالاصطياد بل لا بد فيه من الذبح لان المراد بالصيد ما يؤكل أو أعم للانتفاع بجلده ولا يحل شئ مما ذكر

(و) بشرط ارسال مسلم او كنانى و ) بشرط ( التسمية عند الارسال ) ولو حكما فالشرط عدم تركها عمدا (على حيوان تمتنع ) اى قادر على الامتناع قوائمه او بجناحيه ( متوحش ) فالتى وقع في الشبكة او سقط في البرّ او استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قال ( يؤكل ) لان الكلام فى صيد الأكل وان حل صيد غيره كما سيجي أو اعم لحل الانتفاع بالجلد مثلا كما يأتى فتأمل



والبدائع والاختيار هذا تقرير كلام الشارح الفاضل وقد خفي على غير واحد ونسب بعضهم  
للغفلة وهو برئ عنها والله تعالى دره نعم فاتم الجواب عن قول القهستاني والخزير ليس نجس  
العين لكن تركه لظهور ان المذهب خلافه والتعليل بنجاسة عنه مبنى على ما هو المذهب  
تأمل (قوله بشرط علمهما) بدليل الحديث المار وقوله تعالى مكئين اى معلمين الاصطيد  
تعامونهن تؤدبونهن وتسامه فى الزيلى والمناسب الايتان بالواو عطف على قوله بشرط  
التعليم ثم ان هذا الشرط مغن عن ذلك (قوله وذا) اى العلم والباه بتركه للتصوير ط  
(قوله بتركه الاكل ثلاثا) اى متواليات قهستاني وهذا عندها وهو رواية عنه لان  
فيما دونه من يد الاحتمال فلعلمه تركه مرة او مرتين شيئا فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عادة له  
وتماه فى الهداية ونقل ط عن المحوى انه لا بد من ترك الاكل مع الجوع لالاشبع فتأمل  
وعم اكله من الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كما فى قاضى خان وغيره قهستاني وعند  
ابى حنيفة لا بد ان يغلب على ظن الصائد انه معلم ولا يقدر بالثلاث ومشى فى الكثر والنقابة  
والاصلاح ومختصر القدورى على اعتبار التقدير بالثلاث وظاهر الملتقى ترجيح عدمه ثم  
على رواية التقدير عن الامام يحل ما اصطاده ثلثا وعندها فى حل الثالث روايتان قال  
فى الخلاصة والبرازية والاصح الحل (قوله فى الكلب ونحوه) اى من كل ذى ناب فشمع  
نحو الفهد والنمر وقوله وبالرجوع اذا دعوته فى البازى ونحوه اى من كل ذى مخالب قال  
فى الهداية لان بدن البازى لا يحمى الضرب وبدن الكلب يحمى فيضرب ليركه ولان آية  
التعليم ترك ما هو مأثوف عادة والبازى متوحش متفر فكانت الاجابة آية تعليمه اما الكلب  
فهو ألوف يعتاد الانتباه فكان آية تعليمه ترك مأثوف وهو الاكل والاستلاب اه والتعليل  
الثانى لياتنى فى الفهد والنمر لانه متوحش كالبازي مع ان الحكم فيه وفى الكلب سواء  
فالعمد هو الاول كفاية عن المبسوط ونحوه فى الغاية والمعراج وفى التاترخانية عن الكافى  
والحكم فى الفهد والكلب سواء اه اى لا يشترط فيه الا ترك الاكل وفى الاختيار ما يخالفه  
حيث قال والفهد ونحوه يحمى الضرب وعادته الافتراس والنفار فيشترط فيه ترك الاكل  
والاجابة جميعا ومثله فى الدرر وغاية البيان وغيرها وهو مبنى على اعتبار التعليل الثانى اقول  
ومقتضى اعتماد التعليل الاول ترجيح ما مر فتدبر\* (تنبيه) \* لم يذكر البازى بكم اجابة يصير  
معلما فينبى ان يكون على الاختلاف الذى ذكر فى الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة  
كان له وجه لان الخوف ينفره بخلاف الكلب زيلى قلت وفى التاترخانية والذخيرة وغيرها  
اذا فر البازى من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى حكم بكونه جاهلا اذا اجاب صاحبه ثلاث  
مرات بعد ذلك على الولا يحكم بتعلمه عندها وقال قبله عن المحيط واما البازى وما يبعثه  
فتترك الاكل فى حقه ليس علامة تعلمه بل ان يجيب صاحبه اذا دعاه حتى اذا اكل من الصيد  
يؤكل صيده قال بعض مشايخنا هذا اذا اجاب عند الدعوة لانه به من غير ان يقطع فى اللحم  
اما اذا كان لا يجيب الا لقطع فى اللحم لا يكون معلما اه ومثله فى الظهيرية (قوله اذا دعوته)  
اى دعوت الجارح المعلوم من المقام (قوله وبشرط جرحهما) اى ذى ناب والمخالب  
(قوله على الظاهر) اى ظاهرا رواية فى البدائع الاصطيد بذى ناب أو مخالب كالبازي

(بشرط علمهما) علم  
ذى ناب ومخالب (وذا بترك  
الاكل) اما الشرب من دم  
الصيد فلا يضر قهستاني  
وبأى (ثلاثا فى الكلب)  
ونحوه (وبالرجوع اذا  
دعوته فى البازى) ونحوه  
(و) بشرط (جرحهما فى  
أى موضع منه) على  
الظاهر وبه يفتى وعن  
الثانى يحل بلا جرح وبه  
قال الشافعى

لوانقلت من الشبكة في الماء قبل الاخراج فأخذه غيره ملكه لا لورمى به خارج الماء في موضع  
يقدر على أخذه فوق في الماء اه ملخصا وفي بعض النسخ وتام التعريف وهو غير مناسب  
كلا يخفى ( قوله تقدم في الذبائح ) يشير الى ان المراد به ما تقدم وهو سبيل ناب او مخاب  
يصيده احتراما عن نحو البعير والحامة قال القهستاني وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخاب  
لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يجرح كافي الكرماني ( قوله وباز ) في الصحاح البازغة في البازي  
الذي يصيد والجمع ابواز وبازان وجمع البازي بزاة فالاول اجوف والثاني ناقص فظهر منه  
لحن قول بعض الفقهاء البازي بتشديد الباء وتخفيفها كذا في غرر الافكار اى حيث جوزوا  
فيه التشديد مع انه لم يسمع ( قوله بدب واسد ) ذكر في النهاية الذئب بدل الدب وكذا في المحيط  
شر نبلاية وذكر في الاختيار الثلاثة ( قوله لعدم قابليتهما التعليم ) حتى لو تصور العلم  
منهما وعرف ذلك جاز شر نبلاية عن النهاية ( قوله وعليه الخ ) هو بحث للمصنف اى على  
ان العلة هي نجاسة عينه كما في الهداية ( قوله فلا يجوز ) الفاء فصيحة اى واذا بينا عدم  
الجواز في الحنزير على نجاسة عينه فلا يجوز بالكلب بناء على القول بنجاسة عينه ايضا وذكر  
في المعراج عن النخعي والحسن البصري وغيرها انه لا يجوز بالكلب الاسود والبهيم لانه  
عليه السلام قال هو شيطان وامر بقتله وما وجب قتله حرم اقتناؤه وتعليمه فلم يسبح صيده  
كغير العلم ولنا عموم الآية والاخبار اه ( قوله النص ورد فيه ) وهو قوله عليه الصلاة  
والسلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى فان امسك عليك فاذرته  
قد قتل ولم يأكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاة رواه البخارى ومسلم واحد ( قوله وبه يندفع  
قول القهستاني ) حيث قال يحل صيد كل ذئب ناب كالكلب والفهد والثعلب والاسد وابن  
عريس والدب والحنزير وغيرها بشرط العلم وعن ابن يوسف انه يستثنى منه الحنزير لكونه  
نجس العين والاسد والدب لانهما لا يعملان للغير وقد يلحق الحدأة بالدب مضمرات وفي ظاهر  
الرواية الشرط قبول التعليم وما قال السخاقي ان الاسد والدب لا يتصور فيهما التعليم  
فقد صرح بخلافه في البيع والحنزير عند الامام ليس نجس العين على ما في التجريد وغيره على  
ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اه ملخصا وحاصله البحث  
في استثناء الحنزير والاسد والدب وفي التعليل لان الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل  
بكل معلم ولو خنزيرا وكونه نجس العين لا يمنع بدليل ان الكلب كذلك عند بعضهم مع  
انه لم يقل احد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي أفاده الشارح للفاضل ان النص ورد في  
الكلب وان قيل بنجاسة عينه فلا يلحق به الحنزير والحاصل ان هذا الجواب دفع به الشارح  
شبهة الاول ما بينه المصنف من الحاق الكلب بالحنزير في عدم حل الصيد بناء على القول  
بنجاسة عين الكلب والثاني ما بينه القهستاني من الحاق الحنزير بالكلب في حل الصيد  
ووجه الاول ان الكلب وان قيل بنجاسة عينه لكن لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه  
ووجه الثاني ان الحنزير وان دخل ظاهرا في عموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح لكنه  
مستثنى لحمة الانتفاع بنجس العين ما ورد به نص بخصوصه حتى يرتفع بل أمرنا باجتنابه  
فلا يصح قياسه على الكلب المنصوص عليه ولذا جزم باستثناءه المصنف كالهداية والتبيين

تقدما في الذبائح ( من كلب  
وبازو نحوها بشرط قابلية  
التعليم ) بشرط ( كونه  
ليس بنجس العين ) ثم  
فرع على ما به من الاصل  
بقوله ( فلا يجوز ) الصيد  
( بدب واسد ) لعدم  
قابليتهما التعليم فانهما  
لا يعملان للغير الاسد  
لعلوهمته والدب لحساسته  
والحق بعضهم بالدب الحدأة  
لحساستها ( ولا يحنزير )  
لتنجاسة عينه وعليه فلا  
يجوز بالكلب على القول  
بنجاسة عينه الا ان يقال ان  
النص ورد فيه فتنبه وبه  
يندفع قول القهستاني ان  
الكلب نجس العين عند  
بعضهم والحنزير ليس بنجس  
العين عند أبي حنيفة على  
ما في التجريد وغيره فتأمل

من انه مباح الا لتلهم اوحرفة وفي جمع الفتاوى ويكره للتلمي وان تحذف حرفة وأقره  
 في الشرنبلالية (قوله لانه نوع من الاكتساب) وبذلك استدلل في الهداية على اباحة الاصطياد  
 بعد استدلاله عليه بالكتاب والسنة والاجماع وأقره الشراح (قوله وكل انواع الكسب المباح)  
 اى انواعه المباحة بخلاف الكسب بالربا والعقود الفاسدة ونحو ذلك (قوله على المذهب  
 الصحيح) قال بعده في التآرخانية وبهض الفقهاء قالوا الزراعة مذمومة والصحيح ماذهب  
 اليه جمهور الفقهاء. ثم اختلفوا في التجارة والزراعة ايها افضل واكثر مشايخنا على ان  
 الزراعة افضل اه وفي الملتقى والمواهب افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة  
 اه اقول فالمراد من قولهم كل انواع الكسب في الاباحة سواء انها بعد ان لم تكن بطريق  
 محظور لا يذم بعضها وان كان بعضها افضل من بعض تأمل ثم ان كل نوع منها تارة يتخذ  
 الانسان حرفة ومعايشا وتارة يفعله وقت الحاجة في بعض الاحيان وحيث كان الاصطياد  
 نوعا منها دل على اباحة اتخاذه حرفة ولاسيما مع اطلاق الادلة وعبارات المتون والكراهة لا  
 بدلها من دليل خاص وما قيل ان فيه اهلاك الروح وهو يورث قسوة القلب لا يدل على الكراهة  
 بل غايته ان غيره كالتجارة والحراثة افضل منه وفي التآرخانية قال ابو يوسف اذا طلب  
 الصيد لهوا ولعبا فلا خير فيه واكرهه وان طلب منه ما يحتاج اليه من بيع أو ادم أو حاجة  
 اخرى فلا بأس به اه (قوله تعقل) بتقديم العين المحملة على القاف اى علق ونسب قال في المغرب  
 وهو مصنوع غير مسموع (قوله وان وجد المقلش) بالقاف وهو الذى يفتش المزابل بيده أو  
 بالغراب ليستخرج ما فيها من التقود وغيرها والظاهر انه لفظ عامى غير عربى فلتراجع كتب  
 اللغة ولا مناسبة لهذه المسئلة باب الصيد وعلمها كتاب اللقطة حموى ملخصا ووجد في  
 بعض نسخ المنع المغتش (قوله بضرب اهل الاسلام) اما المضروب بضرب الجاهلية فهو  
 ركازيخمس وتقدم انه اذا اشتبه الضرب بجعل جاهليا ط (قوله ويجب تعريفه) الى ان يعلم  
 انه لا يبط لمبه ثم يتصدق به او ينقذ على نفسه ان كان مصرفا ط (قوله ناقل) اى من مالك  
 الى مالك وقوله وخلافة اى ذو خلافة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله وهو الاستيلاء  
 حقيقة) شمل احياء الموات فلا حاجة الى عده فسمنا رابعا كما فعل الحموى (قوله كسب شبكة  
 لصيد للجفاف) تنبع فيه صاحب الاشياء والاولى حذف قوله لصيد ليشمل ما اذا المقصد شيئا  
 لما في التآرخانية والظهيرية الاستيلاء الحكمى باستعمال ماهو موضوع للاصطياد حتى  
 ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه قد بدى الاصطياد او لافلو نصبها للتجفيف لا يملكه وان  
 نصب فسقطا ط ان قصد الصيد يملكه والا فلا لانه غير موضوع للصيد اه ماخصا فتأمل  
 (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله عن مالك) اى مالك مالك (قوله على حطب  
 غيره) اى بأن جمعه غيره (قوله ولم يحل الخ) لانه لم يحل عن ملك مالك (قوله واتم التفرير)  
 اى على السبب الثالث في المطولان منها ما في التآرخانية وغيرها عن المتقى بالتون دخل صيد  
 داره فلم أره أغلق عليه الباب وصار يحال بقدر على اخذه بلا اصطياد بشبكة أو سهم ملكه  
 وان علق ولم يعلم ولا يملكه ولو نصب حباله فوق وقع فيها صيد فقتلها وانفلت فأخذه آخر ملكه  
 ولو جاء صاحب الحباله ليأخذه وداناه بحيث يقدر على اخذه فانفلت لا يملكه الآخذ وكذا

لانه نوع من الاكتساب  
 وكل أنواع الكسب في  
 الاباحة سواء على المذهب  
 الصحيح كما في البرازية  
 وغيرها (نصب شبكة للصيد  
 ملك ما تعقل بها بخلاف  
 ما اذا نصبها للجفاف) فانه  
 لا يملك ما تعقل بها (وان  
 وجد) المقلش او غيره  
 (حاشا او ديتار مضروبا)  
 بضرب اهل الاسلام (لا)  
 يملكه ويجب تعريفه اعلم  
 ان اسباب الملك ثلاثة  
 ناقل كبيع وهبة وخلافة  
 كارث واصله وهو الاستيلاء  
 حقيقة بوضع اليد او حكما  
 بالهيئة كنصب شبكة  
 لصيد للجفاف على المباح  
 الحالى عن مالك فلو استولى  
 في مفازة على حطب غيره  
 لم يملكه ولم يحل للمقلش  
 ما يجده بلا تعريف وتام  
 التفرير في المطولات (ويحل  
 الصيد بكل ذى ناب وغلب)

وقد حرمها بعضهم ولا وجه له كافي تبين المحارم وفتاوى المصنف وحاشية الاشياء للرمل قال شيخ الشارح النجم الغزى في تاريخه في ترجمة ابى بكر بن عبدالله الشاذلى المعروف بالعدروس انه اول من اتخذ القهوة لمامر في سياحته بشجر البن فاقتات من ثمره فوجد فيه تخفيفا للدماغ واجتلابا للسهر وتنشيطا للعبادة فاتخذة قوتا وطعاما وارشد اتباعه اليه ثم انتشرت في البلاد واختلف العلماء في اول القرن العاشر فحرمها جماعة ترجع عندهم انها مضرة آخرهم بالشام والديشنا العيتاوى والقطب ابن سلطان الحنفى وبمصر احمد بن احمد بن عبدالحق السنباطى تبعالايه والاكثرون الى انها مباحة وانعقد الاجماع بعدهم على ذلك واماما ينضم اليها من المحرمات فلا شبهة في تحريمه اه ملخصا (خاتمة) سئل ابن حجر المكي عن ابى كل نحو الاقيون وصارون لم يأكل منه هلك فأجاب ان علم ذلك قطعاً له بل وجب لاضطراره الى ابقاء روحه كالميتة المضطر ويجب عليه التدريج في تنقيصه شيئاً حتى يزول تولع المعدة به من غير ان تشعر فان ترك ذلك فهو آثم فاسق اه ملخصا قال الرملى وقواعدنا لا تخالفه (فرع) قد منا في الحظر والاباحة عن التارخانية أنه لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو اكله أقول ينبغي تقييده بغير الخمر وظاهره أنه لا يتقيد بنحو بنج من غير المانع وقيد به الشافعية والله تعالى اعلم

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصيد

مصدر صاده اذا أخذه فهو صائد وذاك مصيد ويسمى المصيد صيدا فيجمع صيودا وهو كل تمتع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه الابحية مغرب فخرج بالمتع مثل الدجاج والبط اذ المراد منه ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يألف الناس ليلاً ونهاراً وطبعاً ما يتوحش من الاهليات فانها لا تحل بالاصطياد وتحل بذكاة الضرورة ودخل به متوحش يألف كالظبي لا يمكن أخذه الابحية وتماه في القهستاني اى فالظبي وان كان مألف بعد الاخذ الا انه صيد قبله يحل بالاصطياد ودخل فيه ما لا يؤكل كباأى (قوله بما يورث السرور) وقيل الغلة واللهو لحديث من اتبع الصيد فقد غفل وفي السعدية ولان الصيد من الاطعمة ومناسبتها للشرية غير خفية وكل منهما فيه ماهو حلال وحرام (قوله بخمسة عشر شرطاً) خمسة في الصائد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامداً وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلبان يكون معلماً وان يذهب على ساق الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جرحاً وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من بنات الماء الا السمك وان يمنع نفسه بمنجايه او قوائمه وان لا يكون متقوياً بنابه او بمخيله وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه اه وفيه بحث مذكور مع جوابه في المنع ومجموع هذه الشروط لما يحل اكله ولم يدركه حياً (قوله في غير الحرم) الاولى ان يقول او في الحرم ليشمل الصور الثلاث وهى صيد الحرم في الحل والحرم او الحلال في الحرم (قوله كاهو ظاهر) لان مطلق الكلهومنى عنه الا في ثلاث كاهم في الحظر (قوله على ما في الاشياء) اى اخذاً مما في البرازية

### كتاب الصيد

لعل مناسبته ان كلا منهما مما يورث السرور (هو مباح) بخمسة عشر شرطاً مبسوطة في العنابة وسنقررها في اثناء المسائل (الا) لحرم في غير الحرم أو (للتامى) كما هو ظاهر (او حرفة) على ما في الاشياء قال المصنف وانما زدته تبعاله والا فالتحقيق عندى اباحة اتخاذ حرفة



والمذهب كراهة التنزيه الالعارض وذكروا أنه إنما يجب للزوجة على الزوج إذا كان لها  
اعتقاد ولا يضرها تركه فيكون من قبيل التفكه أما إذا كانت تنضر بتركه فيكون من قبيل  
التداوى وهو لا يلزمه ط (قوله ومع نهى ولي الأمر عنه الخ) قال سيدى العارف عبدالغنى  
ليت شمري أى أمر من أمره يتسك به أمره الناس بتركه أم أمره بإعطاء المكس عليه وهو  
في الحقيقة أمر باستعماله على أن المراد من أولى الأمر في الآية العلماء في أصح الأقوال كذا ذكره  
العيني في آخر مسائل شتى من شرح الكنز وإيضاهل منع السلاطين الظلمة المصريين على  
المصادرات وتضييع بيوت المال وإقرارهم القضاة وغيرهم على الرشوة والغلم يثبت حكما  
شرعيا وقد قالوا من قال لسلطان زماننا عادل كفر اهملخصا أقول مقتضاء أن امرأه زماننا لا يفيد  
أمرهم الوجوب وقد صرحوا في متفرقات القضاء عند قول المتن أمره كقاض يرجع  
أو قلع أو ضرب قضى به وسلك فعله بقولهم لوجوب طاعة ولي الأمر قال الشارح هناك  
ومنع محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا به يفتى الخ وذكر العلامة البيهقي في أو آخر  
شرحه على الإشباه أن من شروط الإمامة أن يكون عدلا بالغا آمنا ورعا ذكرا موثوقا به  
في الدماء والفروج والأموال زاهدا متواضعا سائسا في موضع السياسة ثم إذا وقعت البيعة من  
أهل الحل والعقد مع من صفته ما ذكر صار اماما يفترض اطاعته كفى خزانة الأكل وفى شرح  
الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الشرع وهو ما يعود نفعه على العامة وقد نصوا في الجهاد على  
على امتثال أمره في غير معصية وفى التاريخانية إذا أمر الأمير العسكر بشئ فعصاه واحد  
لا يؤذبه في أول وهلة بل ينصحه فإن عاد بلا عذر أدبه اهملخصا وأخذ البيهقي من هذا أنه  
لو أمر بصوم أيام الطاعون ونحوه يجب امتثاله أقول وظاهر عبارة خزانة الفتاوى لزوم  
اطاعة من استوفى شروط الإمامة وهذا يؤيد كلام العارف قدس سره لكن في حاشية المحموى  
ما يدل على أن هذه الشروط لرفع الائم للصحة التولية فراجع (قوله ربما أضر بالبدن)  
الواقع أنه يختلف باختلاف المستعملين ط (قوله الأصل الإباحة أو التوقف) المختار الأول  
عند الجمهور من الخفية والشافعية كاصرح به المحقق ابن الهمام في تحرير الأصول (قوله  
يفهم منه حكم النبات) وهو الإباحة على المختار أو التوقف وفيه إشارة إلى عدم تسليم إسكازه  
وتفقيده وأضراره واللام يصح ادخاله تحت القاعدة المذكورة ولذا أمر بالتنبه (قوله  
وقد كرهه شيخنا العمدى في هديته) أقول ظاهر كلام العمدى أنه مكروه تحريما ويفسق  
متاعبه فانه قال في فصل الجماعة ويكره الاقتداء بالمعروف بأكل الربا أو شئ من المحرمات  
أو يداوم الإصرار على شئ من البدع المكروهات كالدخان المتبدع في هذا الزمان ولا سيما بعد  
صدور منع السلطان اه ورد عليه سيدنا عبدالغنى في شرح الهداية بما حصله ما قدمناه  
فقول الشارح الحاقاله بالتوم والبطل فيه نظر إذ لا يناسب كلام العمدى نعم الحاقه بما ذكر هو  
الانصاف قال ابو السعود فتكون الكراهة تنزيهية والمكروه تنزيها يجامع الإباحة اه  
وقالط ويؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهى الوارد في التوم والبصل وهو ملحق  
بهما والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة لما فيه من الأخلال بتعظيم كتاب الله تعالى اه  
(قوله ومن جزم الخ) قد علمت إجماع العلماء على ذلك (تمة) لم يتكلم على حكم قهوة البن

ومع نهى ولي الأمر عنه  
حرم قطعا على أن استعماله  
ربما أضر بالبدن نعم  
الأصرار عليه كبيرة كسائر  
الصغائر انتهى بحرفه وفى  
الإشباه في قاعدة الأصل  
الإباحة أو التوقف  
ويظهر أثره فيما اشكل  
حاله كالحيوان المشكل  
أمره والنبات المجبول  
سمته انتهى قلت يفهم  
منه حكم النبات الذى شاع  
في زماننا المسمى بالتق  
فتنه وقد كرهه شيخنا  
العمدوى في هديته الحاقا  
له بالتوم والبصل  
بالأولى فتدبر ومن جزم  
بحرمة الحشيشه شارح  
الوهبانية في الحفظ ونظمه  
فقال \*

واقنوا بتحريم الحشيش  
وحرقه \*

وتطليق محتش لزجر  
وقرور \* لبائنه التأديب  
والفسق ابتوا \*

وزندقة للمستحل وحرروا

المذهبيين الشافعية والحنفية لفتواهم بحرمته وتأديب باعته حتى قالوا من قال بحله فهو زنديق  
 كذا في المبتقى بالمعجمة وتبعه المحقق في فتح القدير اه (قوله بل قال نجم الدين الزاهد الخ)  
 هذا ذكره المصنف نقلا عن خط بعض الافاضل وردده الرملي بأنه لا التفات اليه ولا تعويل عليه  
 اذ الكفر بانكار القطعيات وهو ليس كذلك اه ملخصا اقول ويؤيده ما مر منا من الاشارة  
 الاربعة المحرمة حرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها فعلى هذا يشكل ايضا الحكم عليه  
 بأنه زنديق مع انه اقره في الفتح والبحر وغيرها والزنديق يقتل ولا تقبل توبته لكن رأيت  
 في الزواجر لابن حجر مانصه وحكي القرافي وابن تيمية الاجماع على تحريم الخبيثات قال ومن  
 استحلها فقد كفر قال وانما لم يتكلم فيها الاثمة الاربعة لانها لم تكن في زمنهم وانما ظهرت  
 في آخر المائة السادسة واول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار اه بحروفه فليتأمل (قوله  
 والتتن الخ) اقول قد اضطريت اراء العلماء فيه فبعضهم قال بكراته وبعضهم قال بحرمته  
 وبعضهم باباحته وافردوه بالتأليف وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي

ويمنع من بيع الدخان وشربه ويحذر فيه وشاربه في الصوم لاشك يقطر

وفي شرح العلامة الشيخ اسمعيل النابلسي والد سيدنا عبدالغني على شرح الدرر بعد نقله  
 ان الزوج منع الزوجة من اكل الثوم والبصل وكل ما يثقل الفم قال ومقتضاه المنع من  
 شربه التثني لانه يثقل الفم خصوصا اذا كان الزوج لا يشربه اعاذنا الله تعالى منه وقد أفنى  
 بالمنع من شربه شيخ مشايخنا المسيري وغيره اه وللعلامة الشيخ على الاجهوري المالكي  
 رسالة في حله نقل فيها انه افنى بحله من يعتمد عليه من ائمة المذاهب الاربعة قلت والف في حله  
 ايضا سيدنا العارف عبدالغني النابلسي رسالة سماها (الصالح بين الاخوان في اباحة شرب  
 الدخان) وتعرض له في كثير من تأليفه الحسان واقام الطامة الكبرى على القائل بالحرمة  
 او بالكرهات فانهما حكمان شرعيان لا يدلها من دليل ولا دليل على ذلك فانه لم يثبت اسكاره  
 ولا تفتيره ولا اضراؤه بل ثبت له منافع فهو داخل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحة  
 وان فرض اضراؤه للبعض لا يلزم منه تحريمه على كل احد فان العسل يضر باصحاب الصفراء  
 الغالبة وربما امراضهم مع انه شفاء بالنص القطعي وليس الاحتياط في الافتراء على الله  
 تعالى باثبات الحرمة او الكرهات للذين لا يدلها من دليل بل في القول بالاباحة التي هي  
 الاصل وقد توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع انه هو المشرع في تحريم الخمر اثم الحائث حتى  
 نزل عليه النص القطعي فالذي ينبغي للانسان اذا سئل عنه سواء كان ممن يتعاطاه او لا كهذا  
 العبد الضعيف وجميع من في بيته ان يقول هو مباح لكن راحته يستكرها الطباع فهو  
 مكروه طبعيا لاشرا الى آخر ما اطال به رحمه الله تعالى وهذا الذي يعطيه كلام الشارح هنا  
 حيث اعقب كلام شيخه النجم بكلام الاشياء وبكلام شيخه العمادى وان كان في الدر المنبت  
 جزم بالحرمة لكن لادانته بل لورود النهي السلطاني عن استعماله وبأني الكلام فيه (قوله  
 فانه مفتر) قال في القاموس فتر جسمه فتورا لانت مفاصله وضعف والفتار كفراب  
 ابتداء النشوة وافترا الشراب فتر شاربه (قوله وهو حرام) مخالف لما نقل عن الشافعية فانهم  
 اوجبوا على الزوج كفايته منه اه ابوالسعود فذكروا ان مذهب اليه ابن حجر ضعيف

بل قال نجم الدين الزاهد  
 انه يكفر ويباح قتله قلت  
 ونقل شيخنا النجم الغزى  
 الشافعى في شرحه على  
 منظومة ابيه البدر المتعاقبة  
 بالكباير والصفا عن ابن  
 حجر المكي انه صرح بتحريم  
 جوزة الطيب باجماع الاثمة  
 الاربعة وانها مسكرة ثم  
 قال شيخنا النجم والتثني  
 الذي حدث وكان حدونه  
 بدمشق في سنة خمسة عشر  
 بعد الف يدي شاربه  
 انه لا يسكر وان سلم له فانه  
 مفتر وهو حرام لحديث  
 احمد عن ام سلمة قالت نهى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن كل مسكر ومفتر  
 قال وليس من الكباير  
 تناوله مرة والمرة

للدواء وفي التزايمة والتعليل ينادى بحرمته للدواء اه كلام البحر وجعل في النهر هذا التفصيل هو الحق والحاصل ان استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقا كما يدل عليه كلام الغاية واما القليل فان كان للهو حرم وان سكر منه يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظورا وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا فاعتم هذا التحريم المفرد بقى هنا شئ لم أر من تبعه عليه عندنا وهو انه اذا اعتاد كل شئ من الجامدات التي لا يحرم قليلها وبسكر كثيرها حتى صار يأكل منها القدر المسكر ولا يسكره سواء اسكره في ابتداء الامر او لا فهل يحرم عليه استعماله نظرا الى انه يسكر غيره او الى انه قد اسكره قبل اعتياده ام لا يحرم نظرا الى انه طاهر مباح والعلة في تحريمه الاسكار ولم يوجد بعد الاعتقاد وان كان فعله الذي اسكره قبله حراما كمن اعتاد اكل شئ مسموم حتى صار يأكل ما هو قاتل عادة ولا يضره كالمغتصم ببعضهم فليتأمل نعم صرح الشافعية بان العبرة لما يغيب العقل بالنظر لغالب الناس بلا عادة ( قوله ) وهي ورق انقب ) قال ابن البيطار ومن القنب الهندي نوع يسمى بالحشيشة يسكر جدا اذا تناول منه سيرا قدر درهم حتى ان من اكثر منه اخرجته الى حد الرعونة وقد استعماله قوم فاختلت عقولهم وربما قتل بل نقل ابن حجر عن بعض العلماء ان في اكل الحشيشة مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية ونقل عن ابن تيمية ان من قال بحلها كفر قال واقره اهل مذهبه اه وسأني مثله عندنا ( قوله ) والافيون ) هو عصارة الحشخاش يكره ويسقط الشهيوتين اذا تموى عليه ويقتل الى درهمين ومتى زاد اكله على اربعة ايام ولاء اعتاده بحيث يقضى تركه الى موته لانه يخرق الاغشية خروقا لا يسدها غيره كذا في تذكرة داود ( قوله ) لانه مفسد للعقل حتى يصير للرجل فيه خلاعة وفساد جوهرية ( قوله ) وان سكر ) لان الشرع اوجب الحد بالسكر من المشروب لا الماء كقول اتقاني ( قوله ) كذا في الجوهرية ) الاشارة الى قوله ويحرم أكل النجس الخ ( قوله ) وكذا تحرم جوزة الطيب ) وكذا العنب والزعفران كما في الزواجر لان جبر المكى وقال فهذه كلها مسكرة ومرادهم بالاسكار هنا تغطية العقل لامع الشدة المطربة لانها من خصوصيات المسكر المائع فلا ينافي انها تسمى مخدرة فما جاء في الوعيد على الحرمان فيهما لا اشتراكهما في ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه اه اقول ومثله زهر القطن فانه قوى التفرج يبلغ الاسكار كما في التذكرة فهذا كله ونظائره يحرم استعمال القدر المسكر منه دون القليل كما قدمناه فافهم ومثله بل اولى البرش وهو شئ مركب من النجس والافيون وغيرها ذكر في التذكرة ان ادمانه يفسد البدن والعقل ويسقط الشهيوتين ويفسد اللون ويقتضى القوى وينهك وقد وقع به الآن ضرر كثير اه ( قوله ) قاله المصنف ) وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوزة الطيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر تزيل مكة في فتاواه والشيخ كال الدين بن ابي شريف في رسالة وضعها في ذلك وأفتى بحرمتها الاقصر اوى من اصحابنا وفتت على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها دون حرمة الحشيش والله اعلم اه اقول بل سيذكر الشارح حرمتها عن المذاهب الاربعة ( قوله ) عن الجامع ) اى جامع الفتاوى ( قوله ) والحشيشة ) عبارة المصنف وهو الحشيشة ( قوله ) فهو زنديق مبتدع ) قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه اى آكل الحشيش قنوى مشايخ

هى ورق القنب (والافيون)  
لانه مفسد للعقل ويصد  
عن ذكر الله وعن الصلاة  
( لكن دون حرمة الخمر  
فان أكل شيئا من ذلك  
لاحد عليه وان سكر )  
منه ( بل يعزربما دون  
الحد ) كذا في الجوهرية  
وكذا تحرم جوزة الطيب  
لكن دون حرمة الحشيشة  
قاله المصنف ونقل عن  
الجامع وغيره ان من قال  
بحل النجس والحشيشة فهو  
زنديق مبتدع

غير المشتد وكلام القهستاني في المشتد به يشعر كلام الهداية حيث قال في تحليل حل لبن الرمال لان كراهية لحمه لاحترامه اولثلا يؤدي الى قطع مادة الجهاد فلا يتعدى الى لبه اه اوبقال هذا فيما اذالم يقصده المعصية وكلام القهستاني اذا قصدها كما قدمناه عن ابن الشيحة ويأتي مثله عن البحر فليأمل (قوله في الدباء) بالضم والمدقهستاني اى مع التشديد (قوله جمع دباءة) اه ح (قوله والختم) بفتح الحاء والتاء وسكون النون بينهما قهستاني (قوله جرة خضراء) كذا فسر في القاموس وفي المغرب الختم الحزف الاخضر او كل خزف وعن ابى عبيدة هي جرار خري يحمل فيها الحمر الى المدينة الواحدة حتمة (قوله وما ورد من النهى نسخ) اى بقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الانتباز في الدباء والختم والمزفت والنقير فانبتدوا فيها واشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يخل شيئاً ولا يحرمه ولا تشربوا المسكر وهذا حجة على مالك وأحد في رواية غير الافكار قال شيخ الاسلام في مبسوطه انما نهى عن هذه الاوعية على الخصوص لان الانبذة تشتهى هذه الظروف أكثر مما تشتهى غيرها يعنى فصاحبها على خطر من الوقوع في شرب المحرم غناية (قوله وكره) عبر في النقاية كالزاهدى بقوله وحرم قال القهستاني وانما أتم الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه أراد التنبه على المراد الدال عليه كلام الهداية (قوله اى عكره) بفتح عين ويسكن قاموس وردى الشئ ما يبقى اسفله قهستاني (قوله والامتشاط) انما خصه لانه تأثير في تحسين الشعر نهاية (قوله عندنا) وقال الشافعى يحد لانه شرب جزأ من الحمر ولان قليله لا يدعى الى كثيره لما في الطباع من النبوة عنه فكان ناقصا شبه غير الحمر من الاشربة واحدا فيها الا بالسكر ولان الغالب عليه التفل فصار كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج هداية (قوله وبحرم اكل البنج) هو بالفتح نبات يسمى في العربية شيكران يصعد ويسبت ويحفظ العقل كما في التذكرة للشيخ وداد زاد في القاموس وأخيه الاحرم الاسود وأسلمه الابيض وفيه السبت يوم من الاسبوع والرجل الكثير النوم والمسبب الذى لا يتحرك وفي القهستاني هو أحد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيد العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اخل العقل به لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيرها من اباحة البنج كما في شرح الباب اه أقول هذا غير ظاهر لان ما يخل العقل لا يجوز ايضا بلا شبهة فكيف يقال انه مباح بل الصواب أن مراد صاحب الهداية وغيره اباحة قليله للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه يدل عليه ما في غاية البيان عن شرح شيخ الاسلام أكل قليل السقمونيا والبنج مباح للتداوى وما زاد على ذلك اذا كان يقتل او يذهب العقل حرام اه فهذا صريح فيما قلناه مؤيد لما بحثناه سابقا من تخصيص مامر من أن ما أسكر كثيره حرم قليله بالاعتدال وهكذا يقال في غيره من الاشياء الجامة المضرة في العقل او غيره بحرم تناول القدر المضر منها دون القليل النافع لان حرمتها ليست لعينها بل لضررها وفي اول طلاق البحر من غاب عقله بالبنج والافيون يقع طلاقه اذا استعمله للهو وادخال الآفات قصد الكونه معصية وان كان للتداوى فلا لدمها كذا في فتح القدير وهو صريح في حرمة البنج والافيون

(في الدباء) جميع دباءة وهو القرع (والختم) جرة خضراء (والمزفت) المظلي بالزفت اى القير (والتقير) الخشب المقورة وما ورد من النهى نسخ (وكره) شرب وردى الحمر) اى عكره (والامتشاط) بالدردي لان فيه اجزاء الحمر وقليله ككثيره كما مر (و) لكن (لا يحد شاربه) عندنا (بلاسكر) وبه يحد اجماعا (ويحرم اكل البنج والحشيشة)



مفهوم من كلام أئمتنا لانهم عدوها من الادوية المباحة وان حرم السكر منها بالاتفاق كما  
 ذكره ولم تر احدا قال نجاستها ولا نجاسة نحو الزعفران مع ان كثيره مسكر ولم يحرموا اكل  
 قايه ايضا ويدل عليه انه لا يحد بالسكر منها كما يأتي بخلاف المائة فانه يحد ويدل عليه ايضا  
 قوله في غرر الافكار وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر بلا تفاوت في الاحكام وبهذا  
 يفتي في زماننا اه فخص الخلاف بالاشربة وطاهر قوله بلا تفاوت ان نجاستها غليظة فتنبه  
 لكن يستثنى منه الحد فانه لا يجب بالسكر بخلاف الخمر والحاصل انه لا يلزم من حرمة  
 الكثير المسكر حرمة قايه ولا نجاسته مطلقا في المائعات لمعنى خاص بها اما الجامدات  
 فلا يحرم منها الا الكثير المسكر ولا يلزم من حرمة نجاسته كالمسك القاتل فانه حرام مع انه طاهر  
 هذا ما ظهر لفهقى القاصر وسند كراما يؤيده ويقويه ويشيده **(قوله ولو سكر منها الخ)** ظاهره  
 انه لا يحد بالقليل منها الذي لا يحصل به الاسكار وهو ظاهر قول الهداية وغيرها وعن محمد انه  
 حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كما في سائر الاشربة المحرمة اه وهو مقتضى  
 قول المصنف ايضا في امر ويحد شاربه غيرها اى غير الخمر ان سكر **(قوله وبه يفتي)** اى بتحريم  
 كل الاشربة وكذا بوقوع الطلاق قال في النهر وفي الفتح وبه يفتي لان السكر من كل شراب  
 حرام وعندهما لا يقع بناء على انها حلال وصححه في الحاشية **(قوله والخلاف)** اى في اباحة  
 الشرب من الاشربة الاربعة قال في المعراج سئل ابو حفص الكبير عنه فقال لا يحل فقل له  
 خالفت اباحيفة وابا يوسف فقال انهما يحلانه للاستمرار والناس في زماننا يشربون للفجور  
 والتلوي وعن ابى يوسف لو اراد السكر فقليله وكثيره حرام وقعوده لذلك حرام ومشيه اليه  
 حرام اه زاد في الدر المنثور عن القهستاني ويحد به وان لم يسكر كما في المضمرات وغيرها اه  
 اقول هو مخالف لما ذكرناه آتفان من تقييد الحد بالسكر وامل صوابه ان سكر فلي تأمل **(قوله**  
**وتماه الخ)** حيث قال وصحح غير واحد قولهما وعاله في المضمرات بان الخمر موعودة في العقى  
 فينبغى ان يحل من جنسها في الدنيا انما يزوج رغبيا اه **(قوله على الخلاف)** اى يثنان  
 عند محمد لا عندهما **(قوله الفرسية)** صرح في جامع اللغة بانه لا يقال فرسة فالاولى ان  
 يقال اى الاناث من الخيل اه **(قوله لم يحل)** اى عند الامام قهستاني **(قوله على**  
**قوله)** اى قول الامام وفي الحاشية وغيرها لئن المأكل حلال وكذا لبن الرماك عندهما وعنده  
 يكره قال بعضهم تنزيها وقال السرخسى انه مباح كالبنج وعامتهم قالوا يكره تحريما لكن  
 لا يحدون زال عقله كالوزال بالبنج يحرم ولا حد فيه اه زاد في البرازية واكثر العلماء على  
 انه تنزيه اه وهو الموافق لما قدمناه في الذبايح فراجع ثم قال في الحاشية وان زال عقله  
 بالبنج ولبن الرماك لا تنفذ تصرفاته وعن ابى حنيفة ان علم حين تساوله انه بنج يقع طلاقه  
 والا فلا وعندهما لا يقع مطلقا وهو الصحيح وكذا لو شرب شرابا حلوا فلم يوافق فزال عقله  
 فطلق قال محمد لا يقع وعليه الفتوى اه وهذا اذا لم يقصده المعصية والا يقع طلاقه كما  
 يأتي عن البحر وفي شرح الوهبانية والصحيح من مذهب الصحابين جواز شربه اى لبن الرماك  
 ولا يحد شاربه اذا سكر منه على الصحيح اللهم الا ان يجتمع عليه كعقل فيما قدمناه اه اى  
 الا ان يشربه للهو والمعصية ثم هذا كله مخالف لما ذكره القهستاني الا ان يقال ان هذا في

ولو سكر منها المختار في  
 زماننا انه يحد زاد في الملتقى  
 ووقوع طلاق من سكر  
 منها تابع للحرمة والكل  
 حرام عند محمد وبه يفتي  
 والخلاف انما هو عند  
 قصد التقوى اما عند قصد  
 التلوي فحرام اجماعا انتهى  
 وتماه فيما علقته عليه زاد  
 القهستاني ان لبن الابل  
 اذا اشتد لم يحل عند محمد  
 خلافا لهما والسكر منه  
 حرام بلا خلاف والحد  
 والطلاق على الخلاف  
 وكذا لبن الرماك اى  
 الفرسة اذا اشتد لم يحل  
 وصحح في الهداية حله وفي  
 الحاشية انه يكره تحريما  
 عند عامة المشايخ على  
 قوله (وحل الانتباز)  
 اتخاذ النبيذ

ونجاستها تأمل (قوله عامر) أى من الاشربة السبعة (قوله ومفاده الخ) أى مفاد التقيد  
 بغير الخمر ولاشك في ذلك لانها دون الخمر وليس فوق الاشربة المحرمة فصحة بيعها بقيد صحة  
 بيعهما فافهم (قوله عدم الحل) أى لقيام المصيبة بعينها وذكر ابن الشحنة انه يؤدب بانعها  
 وسأى (قوله وتضمن هذه الاشربة) يعنى المحرمة منها (قوله عن تملك عينه) أى المثل وفى  
 بعض النسخ تملك (قوله وان جاز فعله) قال الاقناني فى كتاب الغصب يعنى انا قلنا بضمان  
 السكر والمنصف بالقيمة لا بالمثل لان المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط  
 النقوم والمالية (قوله بخلاف الصايب الخ) ذكر الزيلعي هذه العبارة فى كتاب الغصب وهى  
 مرتبطة بما قبلها من ضمان آلات اللهو صالحة لغير اللهو قال الاقناني فى الغصب أى هذا  
 الذى ذكرناه فى ضمان الطبل ونحوه من ان قيمتها تجب غير صالحة لهذه الاشياء بخلاف صليب  
 النصراني حيث تجب قيمته صليبا لانا أقررناهم على هذا الصنيع فصار كالخمر (قوله  
 ونحوها) كالخمر والزبيب والنب الخمر الاشربة الاربعة التى هى حلال عند الشيخين اذا  
 غلت واشتدت والافلا تحرم كغيرها اتفاقا (قوله وبه يفتى) أى بقول محمد وهو قول الأئمة  
 الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم وقوله عليه  
 الصلاة والسلام ما أسكر كثيره فقليله حرام رواه احمد وابن ماجه والدارقطني وصححه (قوله  
 وغيره) كصاحب الملتقى والمواهب والكفاية والنهاية والمعراج وشرح المجمع وشرح درر  
 البحار والقهستاني والدينى حيث قالوا الفتوى فى زماننا بقول محمد لغلبة الفساد وعلل بعضهم  
 بقوله لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة ويقصدون اللهو والسكر بشربها أقول  
 الظاهر ان مرادهم التحريم مطلقا وسد الباب بالكلية والا فالحرمة عند قصد اللهو وليست  
 محل الخلاف بل متفق عليها كما مر وبأنى يعنى لما كان الغالب فى هذه الازمنة قصد اللهو  
 لا التقوى على الطاعة منعوا من ذلك أصلا تأمل (قوله وذكر) أى فى كتاب الحدود ونصه  
 وفى العمادة حكى عن صدر الاسلام ابن اليسر البزدوى انه وجد رواية عن اصحابنا جميعا انه  
 يجب الحد فان الحد انما يجب فى سائر الانبيذة عندها وان كان حلالا شربه فى الابتداء لان  
 ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب الحد ليتجزوا عن شربه فيرتفع الفساد  
 وهذا المعنى موجود فى هذه الاشربة اه أى الاشربة المتخذة من الجيوب المذكورة قبل  
 هذه العبارة وحاصله انها حيث حلالا الانبيذة وأوجب الحد بالقدح المسكر منها لزم منه وجوب  
 الحد بالسكر من باقى الاشربة كما هو قول محمد (قوله انه مروى) يوهى ان الضمير راجع لتحريم  
 الاشربة قليلها وكثيرها وليس كذلك بل هو راجع للحد بالسكر منها كما علمت ولا يلزم من وجوب  
 الحد بما يقع به السكر ان يحرم القليل والكثير كما لا يخفى (قوله لمن من مسكر الحب يسكر)  
 من موصولة والثانية بيانية والحب جنس أى يسكر من مسكر الجيوب وحكم ما كان من غير  
 اصل الخمر وهو الزبيب والنب والتمر كذلك ش (قوله وفى طلاق البزاية) الاولى حذف  
 طلاق لان قوله ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس لم يذكره فى كتاب الطلاق بل فى كتاب  
 الاشربة (قوله وقال محمد الخ) أقول الظاهر ان هذا خاص بالاشربة المائئة دون الحامد  
 كالنبج والافيون فلا يحرم قليلها بل كثيرها المسكر وبه صرح ابن حجر فى التحفة وغيره وهو

عامر ومفاده صحة بيع  
 الحشيشة والافيون قلت  
 وقد سئل ابن نجيم عن  
 بيع الحشيشة هل يجوز  
 فكذب لا يجوز فيه عمل  
 على ان مراده بعدم الجواز  
 عدم الحل قال المصنف  
 (وتضمن) هذه الاشربة  
 (بالقيمة لا بالمثل) لتعنا  
 من تملك عينه وان جاز  
 فعله بخلاف الصليب حيث  
 تضمن قيمته صليبا لانه  
 مال منقوم فى حقه وقد  
 أمرنا بتركهم وما يدعون  
 زيلعي (وحررها محمد) أى  
 الاشربة المتخذة من  
 العسل والتين ونحوها  
 قاله المصنف (مطلقا)  
 قليلها وكثيرها (وبه  
 يفتى) ذكره الزيلعي  
 وغيره واختاره شارح  
 الوهبانية وذكر انه  
 مروى عن الكل ونظمه  
 فقال \* وفى عصرنا فاختر  
 حد وأوقوا \* طلاقا لمن  
 من مسكر الحب يسكر  
 \* وعن كلهم يروى وأفتى  
 محمد \* بتحريم ما قد قال  
 وهو المحرم \* قلت وفى  
 طلاق البزاية وقال محمد  
 ما أسكر كثيره فقليله  
 حرام وهو نجس أيضا

التقييد غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بهو وطرب على هيئة  
 الفسقة حرم اه ط قلت وكان ينبغي للمصنف أن يذكر التقييد بعدم الهو والطرب وعدم  
 السكر بعد الرابع ليكون قيدا للكل ( قوله ) فلو شرب ما يغلب على ظنه الخ أي يحرم القدر  
 المسكر منه وهو الذي يعلم قينا أو بغالب الرأي أنه يسكره كالتخم من الطعام وهو الذي يغلب  
 على ظنه انه يعقبه التخمّة تناوخانية فالحرام هو القدر الذي يحصل السكر بشربه  
 كما بسطه في النهاية وغيرها ويحد اذا سكر به طائعا قال في مئة المفتى شرب تسعة أقداح من  
 نبيذ التمر فاجر العاشر لم يحد اه وقال في الحانية وفيها سوى الخمر من الاشربة المتخذة من  
 التمر والعنب والزبيب لا يحد مالم يسكر ثم قال في تعريف السكران والفتوى على أنه من  
 يختلط كلامه ويصير غالبه الهذيان وتامه في حدود شرح الوهبانية ( قوله ) والثاني الخليلطان  
 لما روى ابن عمر سقاء لابن زياد وما ورد من النهي محمول على الابتداء وعلى غير المطبوخ  
 جمعا بين الأدلة حموى وبالاخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمر وبين ما روى عنه من  
 حرمة تقيع الزبيب التي كأفاده في الهداية ( قوله ) من الزبيب والتمر أو البسر أو الرطب  
 المجتمعين فهستأني ( قوله ) اذا طبخ أدنى طبخة ) كذا قيده في المعراج والنعاية وغيرها  
 والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليتأمل ثم هذا اذا لم يكن مع أحد  
 المذكورات ماء العنب والافلايد من ذهاب الثلاثين كباقي ( قوله ) وهو ما طبخ من ماء العنب  
 أي طبخا موصولا فلو مفصولا فإن قبل تقييده بمحدث المرارة وغيرها حل والاحرم وهو المختار  
 للفتوى وتامه في خزانة المفتين درممتي وقيد بالعنب لان الزبيب والتمر يحلان بأدنى  
 طبخة كما مر لكن الماء غير قيد لانه لو طبخ العنب كما هو ثم عصر فلا بد من ذهاب ثلثيه بالطبخ في  
 الاصح وفي رواية يكتفى بأدنى طبخة كما في الهداية وفيها ولو جمع في الطبخ بين العنب والتمر  
 أو بين التمر والعنب والزبيب لا يحل مالم يذهب ثلثه لان التمر وان اكتفى فيه بأدنى طبخة فعصير  
 العنب لا بد أن يذهب ثلثه فيعتبر جانب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عصير العنب  
 ونقيع التمر وفيها ولو طبخ نقيع التمر والزبيب أدنى طبخة ثم أنقع فيه تمر أو ذبيب ان كان  
 ما أنقع فيه شيئا يسيرا لا يتخذ النبيذ من مثله يحل والا لا وفيها والذي يصب عليه الماء بعد  
 ما ذهب ثلثه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ حكمه كالثلث بخلاف ما اذا صب على العصير ثم يطبخ  
 حتى يذهب ثلثا الكل لان الماء يذهب أولا للطاقتة أو يذهب الماء منها فلا يكون الذاهب ثلثي  
 ماء العنب أي فلا يحل ( قوله ) اذا قصد متعلق يحل مقدرا وفي القهستاني فان قصد به استمراء  
 الطعام \* والتقوى في البالي على القيام \* أو في الايام \* على الصيام \* أو القتال لاعداء الاسلام \*  
 أو الدواي لدفع الآلام \* فهو الحل للخلاف بين علماء الانام \* ( قوله ) وصح بيع غير الخمر  
 أي عنده خلافا لهما في البيع والضمان لكن الفتوى على قوله في البيع وعلى قوله لهما  
 في الضمان ان قصد المتلف الحسبة وذلك يعرف بالقرائن والا فعمل قوله كافي التارخانية وغيرها  
 ثم ان البيع وان صح لكنه يكره كما في الغاية وكان ينبغي للمصنف ذكر ذلك قبيل الاشربة  
 المباحة فيقول بعد قوله ولا يكفر مستحلها وصح بيعها وتضمن الخ كما فعله في الهداية وغيرها  
 لان الخلاف فيها لا في المباحة ايضا الا عند محمد فيما يظهر مما يأتي من قوله بحرمة كل الاشربة

فلو شرب ما يغلب على ظنه  
 انه مسكر فيحرم لان  
 السكر حرام في كل شراب  
 (و) الثاني ( الخليلطان )  
 من الزبيب والتمر اذا طبخ  
 أدنى طبخة وان اشتد  
 يحل بلالهو (و) الثالث  
 ( نبيذ العسل والتين والبر  
 والشعير والذرة ) يحل  
 سواء ( طبخ اولا ) بلا  
 لهو وطرب (و) الرابع  
 ( المثلث ) العنب وان اشتد  
 وهو ما طبخ من ماء العنب  
 حتى يذهب ثلثا \* وبقي  
 ثلثه اذا قصد به استمراء  
 الطعام والتداوي والتقوى  
 على طاعة الله تعالى ولو  
 للهو لا يحل اجماعا حقائق  
 ( وصح بيع غير الخمر )

لينت بالماء فلذا أقر المصنف الرطب بالذكر تأمل (قوله بشرط الخ) يعني عنه ما بعده نظير  
 مامر (قوله اذا غلى واشتد) اي ذهب حلاوته وصار مسكرا وان لم يقذف بالزبد خلافا للامام  
 (قوله والا) بان بقي حلو (قوله وان قذف حرم اتفاقا) اي قليله وكثيره لكن لا يجب الحد الا  
 اذا سكر كافي الملتقى (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يقل وقذف بالزبد (قوله قوله هما) اي عدم  
 اشتراط القذف (قوله وترك القيد) وهو القذف (قوله لانه اعتمد على السابق) اي لم  
 يصرح به هنا اعتمادا على ما قدمه من تعريف الخمر تأمل (قوله ومفاد كلامه) حيث صرح  
 بان نجاسة الباذق كالخمر وسكت عن هذين وبعد ان يقال تركه هنا اعتمادا على ما مر فتأمل  
 (قوله واختار في الهداية أنها غليظة) فيه نظر ونص مافي الهداية ونجاستها خفيفة في رواية  
 وغليظة في أخرى اه وعبارته في الدر المنثور أحسن مما هنا حيث قال ومختار السرخسي  
 الحقة في الآخرين وان قال في الهداية بالغليظة في رواية اه وعبارته في باب الانجاس هكذا  
 وفي باقي الاشربة روايات التغليظ والتخفيف والطهارة رجح في البحر الاول وفي النهر الاوسط  
 اه (قوله وحرمتها) اي الاشربة الثلاثة السابقة (قوله لان حرمتها بالاجتهاد) حتى قال  
 الاوزاعي بابا حلال الاول والثالث منها وقال شريك بابا حلال الثاني لامتنان الله تعالى عليها بقوله  
 تحذون منه سكر اورزقا حسنا وأجيب بأن ذلك لما كانت الاشربة كلها مباحة وتماهه في  
 الهداية وهذا بخلاف الخمر فان أدلتها قطعية فلذا كفر مستحله (قوله نبيذ التمر والزبيب)  
 اي ونبيذ الزبيب قال القهستاني والتمر اسم جنس كاسر في تناول اليباس والرطب والبسر  
 ويتحد حكم الكل كافي الزاهدي والتبيذ يتخذ من التمر والزبيب أو العسل أو البر أو غيره بأن  
 يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشرق من التبيذ وهو الالتقاء كأشرب اليه في الطلبة وغيره  
 اه ثم قال فالفرق بينه وبين التبيذ بالطبخ وعدمه كما في النظم اقول الظاهر ان قوله وبين  
 التبيذ سبق قلم والصواب وبين التقيع لان الضمير في بينه للتبيذ تأمل (قوله ان طبخ ادنى طبخة)  
 وهو ان يطبخ الى ان يبيض شر نبلاية عن الزيلعي وقيد به لان غير المطبوخ من الانبذة حرام  
 باجماع الصحابة اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر احاديث وفي حله  
 احاديث فاذا حمل المحرم على النقي والمحال على المطبوخ فقد حصل التوفيق وان دفع التعارض  
 عني والاحاديث الواردة كلها صحاح ساقها الزيلعي ووفق بما ذكر فراجعه قال الاقناني وقد  
 أظن الكرخي في راية الآثار عن الصحابة والتابعين بالاسانيد الصحاح في تحليل التبيذ  
 الشديد والحاصل ان الاكابر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل بدر كعمرو وعلي  
 وعبد الله بن مسعود وابي مسعود رضي الله تعالى عنهم كانوا يحلونوه وكذا الشعبي وابراهيم التيمي  
 وروى ان الامام قال لبعض تلامذته ان من احدى شرائط السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ  
 الجر اه وفي المعراج قال ابو حنيفة لو اعطيت الدنيا بخذا فير هالاقني بحرمته لان فيه تفسيق  
 بعض الصحابة ولو اعطيت الدنيا لشربها لأشربها لانه لا ضرورة فيه وهذا غاية تقواه اه  
 ومن أراد الزيادة على ذلك والتوفيق بين الأدلة فعليه بغاية البيان ومعراج الدراية (قوله  
 وان اشتد) اي وقذف بالزبد قال في الرمز ولم يذكر القذف ككتفاء بما سبق اه (قوله بلالاهو  
 وطرب) قال في المختار الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور اه قال في الدرر وهذا

بشرط ان يقذف بالزبد  
 بعد الغليان (والكل) اي  
 الثلاثة المذكورة (حرام  
 اذا غلى واشتد) والالم  
 يحرم اتفاقا وان قذف  
 حرم اتفاقا وظاهر كلامه  
 كبقية المتون انه اختيار  
 ههنا قولهما قاله البرجندی  
 نعم قال القهستاني وترك  
 القيد هنا لانه اعتمد على  
 السابق اه فتنبه ولم يبين  
 حكم نجاسة السكر  
 والتقيع ومفاد كلامه انها  
 خفيفة وهو مختار  
 السرخسي واختار في  
 الهداية انها غليظة  
 (وحرمتها دون حرمة الخمر  
 فلا يكفر مستحله) لان  
 حرمتها بالاجتهاد (والحلال  
 منها) اربعة انواع الاول  
 (نبيذ التمر والزبيب ان  
 طبخ ادنى طبخة) يحل  
 شربه (وان اشتد) وهذا  
 (اذا شرب) منه (بلالاهو  
 وطرب) فلو شرب للهو  
 قليله وكثيره حرام  
 (وما لم يسكر)



وترك حتى صار خراثم تحللت او خللها يحل وبه أفتى بعضهم كافي السراجية ولو وقعت قطرة  
 خر في جرة ماء ثم صب في حب خل لم يفسد وعليه الفتوى وتماه في القهستاني واذا صار الخمر  
 خلا يظهر ما يوزيها من الاناء وما اعلاه قليل يظهر تبعا وقيل لا يظهر لانه خمر يابس اذا غسل  
 بالحل فتخلل من ساعته فيطهر هداية الفتوى على الاول خانية **(قوله بالكسر)** أى والمد  
 ككساء قاموس **(قوله يطبخ)** أى بالنار والشمس قهستاني **(قوله أقل من ثلثه)** قيد به  
 لانه اذا ذهب ثلثاه فادام حلوا يحل شربه عند الكل واذا غلى واشتد يحل شربه عندها مالم  
 يسكر خلافا ل محمد اه شرح مسكين وسياتي **(قوله ويصير مسكرا)** بان غلى واشتد وقذف  
 بالزبد فانه يحرم قليله وكثيره امامادام حلوا فيحل شربه اتفاقا وهذا القيد ذكره هنا غير  
 ضرورى لانه سيأتى في كلام المصنف في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد **(قوله يسمى**  
**الباذق)** بكسر الذا لفتحها كافي القاموس ويسمى المنصف ايضا والمنصف الذاهب النصف  
 والباذق الذاهب مادونه والحكم فيهما واحد كافي الغاية وغيرها **(قوله وصار مسكرا)** أى  
 بان اشتد وزالت حلاوته واذا أكثرته أسكر **(قوله يعنى في التسمية لافى الحكم الخ)** لما كان  
 كلام المصنف موها أشد الايهام أتى بالغاية لان كلامه فى الاشربة المحرمة وذكر منها الطلاء  
 وفسره أولا بتفسير ثم بآخر وحكم بانه الصواب فيقوهم ان المحرم هو المعنى الثانى دون الاول  
 مع ان الامر بالعكس فالباذق والمنصف حرام اتفاقا والطلاء وهو ما ذهب ثلثه ويسمى الثلث  
 حلال الا عند محمد كما سيأتى فلا يحرم منه عندها الا القدح الاخير الذى يحصل به الاسكار كما  
 يأتى بيانه فبه على ان مراد المصنف ان الذى يسمى الطلاء هو الذى ذهب ثلثه وان الاول  
 حرام والثانى حلال وبحث الثرنبلالى فى هذا التصويب بان الطلاء يطلق بالاشتراك على  
 أشياء كثيرة منها الباذق والمنصف والمثلث وكل ما يطبخ من عصير العنب اه أقول وفى  
 المغرب الطلاء كل ما يطلى به من قطران او نحوه ويقال لكل ما خمر من الاشربة طلاء على  
 التشبيه حتى يسمى به المثلث **(قوله على التفسير الاول)** أماغلى الثانى فظاهر لجل شربه وعند  
 محمد نجس كما يأتى **(قوله به يقى)** عزاه القهستاني الى الكرماني وغيره **(قوله وهو الذى من ماء**  
**الرطب)** هذا أحد الاشربة الثلاثة التى تتخذ من التمر والثانى التبيذ منه وهو ما يطبخ  
 أدنى طبخة وهو حلال كما يأتى والثالث الفضيخ وهو الذى من ماء البسر المذنب مشتق  
 من الفضيخ بالضاد والخاء المعجمتين وهو الكسر سعى به لانه يكسر ويجعل فى حب  
 ويصب عليه الماء الحار لتخرج حلاوته وحكمه كالسكر أفاده فى النهاية ولو قال  
 المصنف والثالث الذى من ماء التمر لشمّل السكر والفضيخ فان التمر اسم جنس يشمل البسر  
 وغيره كافي القهستاني تأمل **(قوله اذا اشتد الخ)** ذكره غير لازم نظير ما مر لانه سيأتى  
 فى كلام المصنف **(قوله نقيع الزبيب)** النقيع اسم مفعول من الزبيب او الثلاثى قال  
 فى المغرب اتقع الزبيب فى الحماصة ونقعه اذا ألقاه فيها لينتل وتخرج منه الخلاوة وقال  
 ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه أشار فى الصحاح  
 والاساس فالاولى ان يقال نقيع البسر والرطب والتمر والزبيب قهستاني ملخصا لكن  
 أفاد الاتفاقى ان الرطب لا يحتاج الى النقيع فى الماء أى لان النقيع ما يكون يابسا

(و) الثانى (الطلاء)  
 بالكسر (وهو العصير  
 يطبخ حتى يذهب اقل  
 من ثلثه) ويصير مسكرا  
 وصوب المصنف ان هذا  
 يسمى الباذق واما الطلاء فما  
 ذكره بقوله (وقيل ما يطبخ  
 من ماء العنب حتى ذهب  
 ثلثه وبقي ثلثه) وصار  
 مسكرا (وهو الصواب)  
 كما جرى عليه صاحب  
 المحيط وغيره يعنى فى  
 التسمية لافى الحكم لان  
 حل هذا الثلث المسمى  
 بالطلاء على ما فى المحيط  
 ثابت بشرى كبار الصحابة  
 رضى الله عنهم كما فى  
 الثرنبلالية قال وسعى  
 بالطلاء لقول عمر رضى  
 الله عنه ما شبه هذا بطلاء  
 البعير وهو القطران الذى  
 يطلى به البعير الجربان  
 (ونجاسته) أى الطلاء  
 على التفسير الاول كذا  
 قاله المصنف (كالخمر) به  
 يقى (و) الثالث (السكر)  
 بفتح الحين (هو الذى من ماء  
 الرطب) اذا اشتد وقذف  
 بالزبد (و) الرابع (نقيع  
 الزبيب وهو الذى من ماء  
 الزبيب

ا كفار مستحله للخلاف فيه وقول الشرنبلالي بحنا لاحد به بلاسكر مبنى على خلاف المفتي به  
 كما افاده كلام القهستاني تأمل (قوله واستظهره المصنف) حيث قال والطبخ لا يؤثر فيها لانه  
 للمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها الا انه لا يجد فيه مالم يسكر منه على ما قالوا لان  
 الحد في النبي خاصة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ ذكره في تبين الكثر من غير ذكر خلاف  
 وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يعول عليه وبه يظهر لك ضعف مافي القنية من قوله خر  
 طبخت وزالت مرارتها حلت وضعف مافي المجتبى عن شرح السرخسي لو صب فيها سكر  
 أو فانيذا حتى صار حلوا حل وتحل بزوال المرارة وعندها بقليل المحوضة اه ملخصا اقول  
 لا يخفى عليك ان قول المصنف وهذا هو الظاهر اشارة الى ان الطبخ لا يرفع الحرمة بعد ثبوتها  
 لانه هو الذي ذكره الزيلعي في التبيين من غير ذكر خلاف لا اشارة الى عدم الحد لان لفظة قالوا  
 تذكر فيما فيه خلاف كما صرحوا به على ان قوله على ما قالوا يقيد بظاهره التبري والتضعيف  
 لان المفتي به خلافه كما قدمناه وايضا فان الذي يظهر به ضعف مافي القنية والمجتبى هو الاول  
 المذكور بالاخلاف لالتاني المشار الى ضعفه فتدبر (قوله وفيه كلام لابن الشحنة) اي  
 في التضعيف المفهوم من ضعف وذلك حيث قال مراد صاحب القنية انها تحل اذا زالت عنها  
 اوصاف الحمرة وهي المرارة والاسكار لتحقق انقلاب العين كما لو اقلبت خلا ومراد المبسوط  
 انها لا تحل بالطبخ حيث كانت على اوصاف الحمرة لانه لم يوجد ما يقتضي الاباحة من  
 الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثير لها في اثبات الحل لا ينفي ان المؤثر هو الانقلاب  
 ولا خصوصية للتارية اه اقول ولم يعول الشرنبلالي في شرحه على هذا الجواب وكأنه  
 والله تعالى اعلم لان الحمر حرمت لعينها ولانسلم انقلاب العين بهذا الطبخ ولذا لو وقعت قطرة  
 منها في الماء الغير الجاري او مافي حكمه نجسته وان استهلكته فيه وصارت ماء وكذا لو وقعت  
 في قدر الطعام نجسته وان سارت طعاما كما لو وقعت فيه قطرة بول واما طهارتها بأقلابها خلا  
 فهي ثابتة بنص المجتهد اخذا من اطلاق حديث نعم الا دام الحل فليتأمل ولعل هذا الفرع  
 مفرع على ما قدمناه عن بعض المعتزلة من ان الحرام من الحمر هو المسكر يدل عليه انه  
 في القنية نقله عن القاضي عبد الجبار احد مشايخ المعتزلة ثم رأيت ابن الشحنة نقله عن ابن  
 وهبان كما خطر لي لكن بحث فيه بانه لا مدخل للاعتزال في هذه المسئلة اقول كأنه لم يطلع  
 على ما قدمناه من تخصيصهم الحرمة بالاسكار ولعل هذا وجه عدم الاعتماد على ما يقوله صاحب  
 القنية حيث يذكر ما يخرج مشايخ عقيدته كهذه المسئلة والتي تقدمت في الذبايح واما لها  
 والله اعلم (قوله على المتمد) لما قدمناه في الحظر والاباحة ان المذهب انه لا يجوز التداوى  
 بالحرم (قوله لا يجوز تخليها) وهو اولى هداية اقول واما لم يجب وان كان في اراقتها ضايعا  
 لانه غير منقوطة ولذا لا نضمن كما مر وذكر الشرنبلالي بحنا انه يجب لانها مال فتأمل (قوله  
 ولو بطرح شيء فيها) كاللحج والماء والسملك وكذا بايقاد النار عندها ونقلها الى الشمس  
 والصحيح انه لو وقع الشمس عليها بلا نقل كرفع سقف لايحل نقلها ولو خلط الحل بالحمر وصار  
 حامضا يحل وان غلب الحمر واذا دخل فيه بعض المحوضة لا يصير خلا عنه حتى يذهب تمام  
 المرارة وعندها يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فأرة فاخرجت قبل التفسخ

واستظهره المصنف وضعف  
 مافي القنية والمجتبى ثم  
 نقل عن ابن وهبان انه  
 لا يفتى لما قاله صاحب  
 القنية مخالفا للقواعد مالم  
 يعضده نقل من غيره اه  
 وفيه كلام لابن الشحنة  
 (ولا يجوز بها التداوى)  
 على المتمد قاله المصنف  
 قلت ولو باحتقان او اقطار  
 في احليل نهاية (ويجوز  
 تخليها ولو بطرح شيء  
 فيها) خلافا للشافعي

من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح باجتنابها واردة الشيطان ايقاع  
 العداوة بها وإيقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة  
 الاستفهام المؤذن بالتهديد اه ح (قوله وهى نجسة نجاسة مغلظة) لان الله تعالى سماها  
 رجسا فكانت كالبول والدم المسفوح اتقاني (قوله ويكفر مستحله) لانكاره الدليل  
 القطعى هداية (قوله وسقط تقومها في حق المسلم) حتى لا يضمنها متلفها وغاصبها ولا يجوز  
 بيعها لان الله تعالى لما نجسها فقد أهانها والتقوم يشعر بعزتها وقال عليه السلام ان الذى حرم  
 شربها حرم بيعها وأكل ثمنها هداية وعدم ضمانها لا يدل على اباحة اتلافها وقد اختلفوا  
 فيها فقليل يباح وقيل لا يباح الا لغرض صحيح بأن كانت عند شرب خيف عليه الشرب وأما  
 اذا كانت عند صالح فلا يباح لأنه يخللها غناية وفي النهاية وغيرها عن مجد الآئمة ان الصحيح  
 الثانى قال ابو السعود والمظاهر ان هذا الخلاف مفرع على الخلاف في سقوط ماليتها فمن قال  
 انها مال وهو الاصح قال لا يباح اتلافها الا لغرض صحيح اه وهو حسن (قوله في حق  
 المسلم) أما الذمى فهى متقومة في حقه كالخنزير حتى صح بيعه لهما ولو اتلفه ماله غير الامام  
 او أموره ضمن قيمته ماله كمر في آخر الغصب (قوله لا ماليتها في الاصح) لان المال ما يميل اليه  
 الطبع ويجرى فيه البذل والمنع فتكون مالا لكنها غير متقومة لما قلنا اتقاني (قوله  
 ولو لسقى دواب) قال بعض المشايخ لو قاد الدابة الى الحمر لأأس به ولو نقل الدابة يكره وكذا  
 قلوا فيمن أراد تخليل الحمر يبنى ان يحمل الحل الى الحمر ولو عكس يكره وهو الصحيح تارخانية  
 (قوله او لطين) اى لبل طين (قوله او غير ذلك) كامتشاط المرأة بها ليزيد ريق شعرها  
 او الاكتحال بها او جعلها في سعوط تارخانية ومنه ما يأتى من الاحتقان بها واقطارها في احليل  
 قال الاتقاني لان ذلك انتفاع بالحمر وانه حرام الا انه لا يحد في هذه المواضع لعدم الشرب  
 (قوله او لحوف عطش) الاضافة على معنى من اى خوفه على نفسه من عطش بأن خاف  
 هلاكه منه ولا يحد ما يزيله به الا الحمر (قوله فلو زاد فسكر حد) وكذا لو روى ثم شرب حد  
 يجتنب فأفاد ان السكر غير قيد في الزيادة على الضرورة وفي الحانية فان شرب مقدار ما يرويه  
 وزيادة ولم يسكره قالوا يبنى ان يلزم الحد كالوشرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر  
 (قوله ويحد شارها الخ) في غاية البيان عن شرح الطحاوى لو خطها بلأه أقل او  
 مساويا حد وان أغلب فلا الا اذا سكر اه وفي الذخيرة عن القدورى اذا غلب الماء عليها  
 حتى زال طعمها وربحها فلاحد ثم قال واذا ترد فيها خبزا واكله وجد الطعم واللون حد  
 وما لا لون لها يحد ان وجد الطعم (قوله ولا يؤثر فيها الطبخ) اى في زوال الحرمة بقريئة  
 الاستثناء (قوله الا أنه لا يحد) نقله في العناية عن شيخ الاسلام لكن في الكفاية والمراج قال  
 شمس الآئمة السرخسى يحد من شرب منه قليلا كان او كثيرا بالنص وفي القهستانى عن التهمة  
 وعليه الفتوى ومن هنا يعلم حكم العرق المستقطر من فضلات الحمر فينبى جريان الخلاف  
 في الحد من شرب قليله كاجتنابه القهستانى أما نجاسته فغليظة كاصله لكن ليس كحرمة الحمر لعدم

(وهى نجسة نجاسة مغلظة)  
 كالبول ويكفر مستحله  
 وسقط تقومها) في حق  
 المسلم (لا ماليتها) في الاصح  
 (وحرم الانتفاع بها)  
 ولو لسقى دواب او لطين  
 او نظر للتلى او في دواء  
 او دهن أو طعام او غير  
 ذلك الاتخيل او لحوف  
 عطش بقدر الضرورة  
 فلو زاد فسكر حد يجتنب  
 (ولا يجوز بيعها) لحديث  
 مسلم ان الذى حرم شربها  
 حرم بيعها (ويحد شارها)  
 وان لم يسكر منها (و) يحد  
 (شارب غيرها ان سكر  
 ولا يؤثر فيها الطبخ) الا  
 انه لا يحد فيه ما لم يسكر  
 منه لاخصاص الحد بالى  
 ذكره الزيلعى

منه بناء عليه فافهم **(قوله ولو حفر وانهر الخ)** الشطر الثاني الى غير به نظم الاصل لتضمنه مسئلتين الاولى نهر لقوم يجرى في أرض رجل حفروه وألقوا ترابه فان ألقوه في غير حريم النهر فله أخذهم بقله والا فلا الثانية لو كان يجرى في سكة فكذلك والله تعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاشربة

ذكره بعد الشرب لانهما شعبتا عرق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لمناسبته لحياء الموات وتامه في العناية والمنح قال القهستاني واصول الاشربة الخمار كالغيب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلاوات كالسكر والفانيد والعلسل والالبان كلبن الابل والرماء والمتخذ من الغنبل خمسة أنواع اوستة ومن التمر ثلاثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في ومطبوخ اه **(قوله كل مائع يشرب)** اي هو اسم من الشرب اي ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره قهستاني **(قوله وهى)** انت الضمير لان الحر مؤنثة سباعا قال في القاموس وقد تذكر اي نظرا للفظ **(قوله بكسر التون فتشديد الياء)** هذا خلاف الاصل فقد ذكره في القاموس في باب الهمزة وفي القهستاني اني بكسر التون وسكون الياء والهمزة وفي المغرب ويجوز التشديد على القلب والادغام اي غير التضييع ومثله في نهاية ابن الاثير وفي العزيمة الابدال والادغام غير مشهور وقال المقدسي انه عامى **(قوله اذا غلى)** اي ارتفع اسفله اذ اصله الارتفاع كما في المقائيس وقوله اشتد اي قوى بحيث يصير مسكرا قهستاني **(قوله اي رمى بالزبد)** بفتحيتين اي بحيث لا يبق فيه شئ من الزبد فيصفو ويرق قهستاني **(قوله وهو الاظهر)** واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرها تصحيح قاسم وقال في غاية البيان وانا آخذ بقوله ما فعلت جاسر العوام لانهم اذا علموا ان ذلك محل قبل قذف الزبد يقعون في الفساد اه وفي النهاية وغيرها وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي الحد بقذف الزبد احتياط **(قوله وبأى ما يفيد)** اي في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد اه **(قوله وقد تطلق الخ)** قال في المنح هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع اهل اللغة ولا نقول ان كل مسكر خمر لاشتقاقه من مخامرة العقل فان اللغة لا يجرى فيها القياس فلا يسمى الدين قارورة لقرار الماء فيه واما قوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقوله ان من الخطة خمر وان من الشعر خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر الخ جوابه ان الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرنا وغيره كل واحد له اسم مثل التمر والباقى والمنصف ونحوها واطلاق الخمر عليها مجاز وعليه يحمل الحديث اه ملخصا او هو لبيان الحكم لانه عليه السلام بعثه لالبيان الحقائق **(قوله وحرمة قليلها)** اي شرب قليلها لثلاث يتكرر الآتى من حرمة الانتفاع والتداوى اه ح واحترز به عما قاله بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل قهستاني قال في الهداية وهذا كفر لانه جحد الكتاب فانه ساء رجسا والرجس ماهو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقد اجماع الامة لان قليله يدعو الى كثيره وهذا من خواص الخمر **(قوله لعينها الخ)** اي لالعة الاسكار فتحرم القطرة منها وهذا علم مما قبله وانما أعدلتا كيد الرد على ذلك القول الباطل **(قوله عسر دلائل)** هي نظمها في سلك الميسر وماعطف عليه وتسميتها رجسا وعدها

ولو حفر وانهر او ألقوا ترابه \* فلو في حريم ليس بالنقل يؤمر \*

كتاب الاشربة

هى جمع شراب و(الشراب) لفظة كل مائع يشرب واصطلاحاً ( ما يسكر والمحرم منها أربعة ) أنواع الاول ( الخمر وهى النى ) بكسر التون فتشديد الياء ( من ماء الغنبل اذا غلى واشتد وقذف ) أى رمى ( بالزبد ) أى الرغوة ولم يشترطاً قذفه وبه قالت الثلاثة به أخذ أبو حفص الكبير وهو الاظهر كما فى الشرنبلاية عن المواهب ويأتى ما يفيد وقد تطلق الخمرة على غير ما ذكر مجازاً ثم شرع فى احكامها العشرة فقال ( وحرمة قليلها وكثيرها بما لا جاع ) لعينها ) أى لذاتها وفى قوله تعالى انما الخمر والميسر آية عسر دلائل على حرمتها مبسوبة فى المجتبى وغيره



حقه وأما إذا سقى في غير نوبته أو زاد ﴿٣٩٥﴾ على حقه يضمن على ما قال اسمعيل الزاهد قهستاني (ولا يضمن

من سقى أرضه) أو زرعه (من شرب غيره بغير إذنه) في رواية الأصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال عن الخلاصة للامام انه غير متقوم ولو تصدق بتزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الدابة اذا سمت به انعدم وصار شيئاً آخر قهستاني (مخ) تكرر ذلك منه (لا ضمان و) ادبه الامام بالضرب والحبس ان رأى الامام (ذلك) خانية وتماه في شرح الوهبانية وقال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل أهل بلخ والقياس بترك التعامل ونوقض بأنه تعامل أهل بلدة واحدة وأفتى الناصحي بضمانه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بصحة بيعه فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه من البيع الفاسد انه يضمن بالاتلاف ولو سقى ارض نفسه بماء غيره ضمنه وبه جزم في التقيّة هنا فافهم قلت وقدمر ما عليه الفتوى فتنه وفي الوهبانية \* وساق بشرب الغير ليس بضامن

الى عدم الضمان اذا سقاها معتاداً كما أفصح عنه في الذخيرة (قوله) وأما اذا سقى الخ) أى سواء كان معتاداً أو لا كما أفاده ما ذكرنا من مرجع الاشارة قال ط وقد علمت ما عليه الفتوى وهو ان الاعتبار للمعتاد وغيره (قوله) على ما قال اسمعيل الزاهد) هذا يقتضى انفراد بما ذكر وان الجمهور على الاول ط وفي بعض النسخ الزاهدى بالياء موافقاً لما في القهستاني لكن الذى رأيت في الذخيرة وغيرها بدون ياء (قوله) للامام الخ) قال في الذخيرة واما لا يضمن لوجهين أحدهما انه يملك استهلاكه لشفة ومن ملك استهلاك شيئاً يجهه فاستهلكه بجهة أخرى لا يضمن كمن دخل دار الحرب فاستهلك العلف لانه يملك استهلاكه بعلف دابته الثاني ان الماء قبل الاحراز بالاواني لا يملك فقد أنلف ما ليس بملوك لغيره اه (قوله) بتزله) يضمن أى ربه وتماه كما في القاموس (قوله) فحسن) يشير الى انه غير واجب واما هو للتمتد قال القهستاني وفي التمة ان الماء وقع في كرم زاهد في غير نوبته أمر بقطعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب المبول وقال الفقيه لا أمر به ولو تصدق بتزله لكان حسناً وهذا أفضل (قوله) لبقاء الماء الحرام فيه) هذا يقتضى الوجوب على انه لا يظهر الا على مقابل المفتى به من انه يملك فيضمنه للمالك اى ان علم تأمل (قوله) اذا سمت) الاولى سمت (قوله) انعدم وصار شيئاً آخر) اى دماً أو فرساً أو لحماً ونحوه فلا يطلب منه التصديق بها ط (قوله) فان تكرر ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية عن الخانية وان فعله مرة بعد مرة الخ ط (قوله) وتماه في شرح الوهبانية) اى للعلامة ابن الشحنة حيث ذكر ما حصله ان الطرسوسى فهم من التعليل المار بان الماء قبل احرازه لا يملك انه يكون مباحاً وورده الناظم في شرحه بأنه لا يلزم ذلك بل يكون غير مملوك ويكون مستحقاً لما في الخانية انه ليس له ذلك بلا اذن وان اضطر اليه وفي العيون لا يفعل وان اضطر اليه لان المرخص في اخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد ولو فعل فلا ضمان على ان الطرسوسى قال ان كلام العيون يقتضى انه لا يجوز ديانة فينبغي ان يفتى بأنه لا يباح بلا اذن ولو فعل لا ضمان في القضاء اه فافهم (قوله) قال) أى في شرح الوهبانية اول الفصل فافهم (قوله) وينفذ الحكم بصحة بيعه) لمصادفته فصلاً مجتهداً فيه لكن القاضى الآن لا ينفذ حكمه بغير معتمد مذهبه (قوله) فافهم) لعله يشير الى دفع ما أورد على الهداية من ان قوله هنا لا يضمن يناقض قوله في باب البيع الفاسد انه يجوز بيعه في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه حفظ من الماء ولهذا يضمن بالاتلاف وله حفظ من الثمن يعنى ان قوله ولهذا يضمن بالاتلاف مبنى على مقابل المفتى به وان اوهم الاتفاق على الضمان كما هو شأن التعليل (قوله) قلت وقدمر ما عليه الفتوى) اى من انه لا يضمن لانه غير متقوم وصححه في الظهيرية (قوله) فتنه) اى فان ما افتى به الناصحي وما في التقيّة وبيع الهداية خلاف المفتى به (قوله) وساق الخ) لاحاجة اليه ط (قوله) وما جوزوا الخ) التراب المستخرج بالحفر ويوضع على حافى النهر قيل لمن وضع بجانبه أخذه ان لم يضر بالنهر وقيل مشترك بين اهل النهر وهو المذكور في النظم وقيل يباح لكل من أخذه ان لم يضر لان الحافر لم يقصد تملكه فهو كمن احتس حشيش النهر ليحجرى الماء فلكل أحد أخذه وصوبه شيخ الاسلام وفي التقيّة انه حسن جداً (قوله) دون اذن) قد علمت ان الناظم جرى على القول بأنه مشترك فاشتراط الاذن لا بد

\* وضمنه بعض وما أمر أظهر \* وما جوزوا أخذ التراب الذى على \* جوانب نهر دون اذن يقرر \*

تاريخية ملخصا **(قوله ويورث الشرب الخ)** لان الملك بالارث يقع حكما لا قصدا ويجوز ان يثبت الشيء حكما وان كان لا يثبت قصدا كالحجر تملك حكما بالوراثة وان لم تملك قصدا بسائر اسباب الملك وما يجرى فيه الارث تجرى فيه الوصية لانهما اخته وفي الهبة ونحوها يرد العقد عليه مقصودا اتقاني ملخصا **(قوله ويوصى بالانتفاع به)** وتعتبر الوصية من الثلث قال بعضهم بأن يسأل من المقومين من اهل ذلك الموضع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيعه منفردا بكم يشترى فان قالوا بمائة اعتبر من الثلث كما في اتلاف المدبروا كثرتهم على انه يضم الى هذا الشرب جريب من اقرب ارض اليه فينظر بكم تشتري معه وبدونه تاريخية اى فيكون فضل ما بينهما قيمته **(قوله اما الايصاء ببيع فباطل)** مستغنى عنه بقول المصنف بمد ولا يوصى بذلك ط وفيه عن الهندية اوصى بثلاث شره بغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب كانت وصية ببيعها اذا لم تكن من ذلك الاثمنة اه ملخصا **(قوله ولا يباع الشرب)** في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر يفسد نص عليه محمد لانه مجهول لالانه غير مملوك والباطل وجامع الارض في الصحيح درمتمق اى تبعا لها قال في البرازية قال بعتك هذه الارض وبعثك شرها قيل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لما لم يذكر له ثمن لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر لم يخرج وفاقا لانه صار اصالا من كل وجه ولوباع ارضه شرب ارض اخرى عن ابن سلام يجوز ولو اجر لا يجوز لان الشرب في البيع اصل من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لعينه فن حيث انه تبع لا يباع من غير ارض ومن حيث انه اصل يجوز مع اى ارض كانت وفي الاجارة تبع من كل وجه اه ملخصا وللشرب لالى رسالة في الشرب ذكر فيها الصور الصحيحة والفاسدة في جدول فراجعها وذكر فيها ايضا ان الصحيح انه لا يجوز البيع ايضا كالاجارة في المسئلة المذكورة **(قوله كاسيجي)** اى سيجي قريبا ان الفتوى على انه لا يضمن بالاتلاف لكن عدم ضمانه بالاتلاف مفرع على كونه ليس بمال متقوم كاصرح به في الهداية فيكون الفتوى على انه غير متقوم ايضا **(قوله واخويه)** اى الهبة والتصدق **(قوله ولا يصلح الماء)** اى ماء الشرب الغير المحرز **(قوله بدل خلع)** فلا يكون له من الشرب شئ وعليها ان ترد المهر الذي اخذته لانها غرته بالتسمية كالمو اختلعت على ما في بيتها من متاع فاذا ليس في بيتها شئ كفاية **(قوله واصلح الخ)** ويسقط القصاص لوجود القبول وعلى القسائل رد الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه بجانب اتقاني واذا لم يكن عن قصاص فالمدعى على دعواه غايه **(قوله ومهر نكاح)** ولها مهر المثل اتقاني زاد في المتنى ولا يقرض ولا يرهن ولا يباع **(قوله لانها لا تبطل بالشرط الفاسد)** يعنى ان العقد ببدل هو غير مال متقوم في هذه العقود بمعنى الشرط الفاسد وهذه العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة **(قوله لان الشرب الخ)** علة اخرى اوبيان لكونه بمعنى الشرط الفاسد **(قوله وقيل الخ)** صححه في الهداية ثم قال وان لم يجد ذلك اشترى على تركه الميت ارضا بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها فيصرف من الثمن الى ثمن الارض ويصرف الفاضل الى قضاء الدين **(قوله لانه متسبب غير متعد)** فهو كحافر البئر ووضع الحجر في ارضه لا يضمن ما تلف به **(قوله والافضمن)** كالمو اوقد نارا في دار لا يوقد مثلها عادة فاحترقت دار جاره وما اذا كان في ارضه ثقب ففترقت ارض جاره فان علم به ضمن والا لا اتقاني **(قوله وهذا اذا سقى)** الاشارة

( الى )

بالانتفاع به ) اما الايصاء ببيع فباطل ( ولا يباع ) الشرب ( ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به ) لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيجي ( ولا يوصى بذلك ) اى ببيع واخويه ( ولا يصلح ) الماء ( بدل خلع واصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان صححت هذه العقود لانها لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرب لا يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى ان يتقضى دينه وقيل ينظر الامام لارض لا شرب لها فيضمه اليها فيبيعها برضا ربها فنظر لقيمة الارض لا شرب ولقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت وتسامه في الزيلى ( ولا يضمن من ملأ ارضه ماء فترت ارض جاره او غرقت ) لانه متسبب غير متعد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تحمله ارضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار

وغيره لكونه اضرار اياهم بمنع ما فضل من السكر عنهم الا اذا رضوا فان لم يمكن لواحد منهم الشرب الا بالسكر ولم يصطاحوا على شئ يبدأ به الا من الاسفل حتى يروا ثم بعده لاهل الاعلى ان يسكروا وهذا معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه اهل اسفل النهار امراء على اهل اعلاء حتى يروا والان لهم ان يمنوا اهل الاعلى من السكر وعليهم طاعتهم في ذلك ومن لم يملك طاعته فهو اميرك عناية وهداية وفي الدرر المنتقى قال شيخ الاسلام واستحسن مشايخ الانام قسم الامام بالايم اه اى اذ لم يصطاحوا ولم يتفقوا بالاسكر يقسم الامام بينهم الايام فيسكر كل في نوبته قلت لكنه خلاف ما في المتون كالمثني والهداية فتنه بقى لوجرت العادة من قديم على ذلك كما يفعل في انهار دمشق الآخذة من نهر بردى وقد بقل الماء في بعض السنين فيضرر اهل الاسفل بسكر الاعلى فهل يقال يبقى القديم على قدمه اجاب في الاسماعيلية وتبعه في الحامدية بأن ذلك ممنوع شرعا لكونه تصرفا في المشترك بالارضا الشركاء ورضامن تقدم لا يلزم به من تأخر فبدأ بالاسفل ثم بالاعلى اه ملخصا وكذلك سئل في الحيرية عن خصوص نهر بردى فاجاب بالمنع ولا يخفى انه مبنى على ما في المتون وانت خير بان ما استحسنه مشايخ الانام من القسم بالايم فيه دفع الضرر العام وقطع التنازع والحصام اذ لا شك ان لكل في هذا الماء حقا فتخصيص اهل الاسفل به حين قلة الماء فيه ضرر لاهل الاعلى وكذا تخصيص اهل الاعلى به فيه ذلك مع العلم بانه مشترك بين الكل فلذا استحسنوا ما ذكرنا وارتضوه ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما يدل عليه حيث قال فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يمكن له ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته اه بقوله ولكن يشرب بحصته يومئ الى هذا حيث لم يمنعه من الشرب اصلا والله سبحانه اعلم ( قوله كطريق مشترك الخ ) وجه الشبه هو انه يزيد في الشرب ما ليس له فيحق الشرب ويزيد في الطريق من ليس له حق المرور كفاية ( قوله ساكنها ) مبتدأ وغير خبر الظاهر ان صورة المسئلة له داران باب احدها في طريق خاص وهو ساكن فيها وباب الثاني في طريق آخر وظهر هاهنا في الطريق الاول وقد ساكن فيها غيره بجارة او اعارة فليس له ان يفتح للشانية بابا في طريق الدار الاولى لانه يلزم منه ان يزيد في الطريق الخاص من ليس له حق المرور وهو ساكن الدار الثانية بالارضا اصحاب الطريق ( قوله لان المارة لا تزاد ) وله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع زاي وفيه انه قد يطول الزمان ويبع التي لا يمر لها فيدعى المشتري ان له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق ط اقول وذكر في الفصل ٣٥ من نور العين خلافا في المسئلة فقال له دار في سكة لا تنفذ فشري بحجب داره يتناظره في هذه السكة قيل له ان يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا ولو اراد ان يفتح بالبيت في داره ويتطرق من داره الى السكة له ذلك مادام هو ساكنا ما اذا صارت لرجل والبيت لا خير ليس لرب البيت ان يغير في هذه السكة اه وبيان الفرق في جامع الفصولين فراجع \* ( تمة ) \* له كوة في اسفل النهر اراد ان يسدها ويفتح اخرى في الاعلى ليس له ذلك بخلاف ما لو اراد ان يجعل باب داره في اعلى السكة الغير النافذة وان اراد ان يسفلها عن موضعها ليكثر اخذ الماء قال الحلواني له ان علم انها كانت كذلك ثم ارتفعت وقال السرخسي له مطلقا وكذا الخلاف ان اراد ان يرفعها ليقبل عنه الماء اه

( كطريق مشترك اراد  
احدهم ان يفتح فيه بابا الى  
دار اخرى ساكنها غير  
ساكن هذه الدار التي  
يفتحها في هذا الطريق  
بخلاف ما اذا كان ساكن  
الدارين واحدا حيث  
لا يمنع ) لان المارة  
لا تزاد

في الذخيرة عن ابي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس له منعه بهذا استحسان جرت به العادة أما أصحابنا فقد أخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان يقيم البيعة ان له حق المسيل والفتوى على ما ذكره ابو الليث اه وفي البرازية وبه تأخذ اه وهو موافق للقاعدة الآتية ان القديم يترك على قدمه تأمل ( قوله اختصموا في الشرب ) اى ولا تعرف الكيفية في الزمان المتقدم برازية ( قوله لانه المقصود ) اى المقصود فيها الانتفاع بسقيها فيفقد بقدرها هداية ( قوله لان المقصود الاستطراق ) اى وهو في الدار الواسعة والضيقة على نمط واحد هداية والحاصل انه يقسم على الرأس سائحان عن الملتقط ومثله الاختلاف في ساحة الدار كما مر في متفرعات القضاء ( قوله وليس لاحد الخ ) لان فيه كسر ضفة النهر وشغل موضع مشترك هداية ( قوله من الشركاء في النهر ) أفاد ان الكلام في النهر المملوك بخلاف الانهار العظام قال له ذلك كما قدمه اول الفصل ( قوله الارحى وضع في ملكه ) صورته ان يكون حافتا النهر وبطنه ملكا له ولغيره حق اجراء الماء اتقاني ( قوله ولا يضر بنهر ولا بئام ) اى والحال ان الرحى لا يضر وعبارة الكافي بأو قال في الدر المنقي فعليه الواو هنا تبعا للوقاية وفي الهداية بمعنى أوليا موافق الكافي قاله الباقان اه ومعنى الضرر بالنهر ما ينهه من كسرفته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه هداية اى بأن يعوج الماء حتى يصل الى الرحى في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقهم اليهم وينقص اتقاني ( قوله أو دالية الخ ) قال في المغرب الدالية جذع طويل يركب تركيب مدق الارز في رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها والتاعورة ما يديره الماء والجسر ما يعبره النهر وغيره مبنا كان أولا والفتح لغة والقفطرة ما يبنى على الماء للعبور والجسر عام اه لكن في العناية الجسر ما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والقفطرة ما يتخذ من الحجر والآجر موضوعا لا يرفع ( قوله أو يوسع في النهر ) لانه يكسر صفته ويزيد على مقدار حقه في أخذ الماء هداية ( قوله بكسر الكافي الخ ) قال في المغرب وقد تضم في المفرد والجمع ( قوله لان القديم يترك على قدمه الخ ) كذا في الهداية وغيرها قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو كان لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يميز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجواهر لكن في التمه انه جائز اه ( قوله أو يسوق نصيبه الخ ) لانه اذا تقدم العهد يستدل به على انه حقه هداية اى فيلزم ان يقضى له بشرب الارضين جميعا لانه اذا لم يعلم يقسم على مقدار الاراضى اتقاني وكذا اذا أراد ان يسوق شربه في أرضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه اذا الارض الاولى تنشف بعض الماء قبل ان يسقى الاخرى هداية وذكر خواهر زاده انه اذا ملا الاولى وسد فوهة النهر له ان يسقى الاخرى من هذا الماء لانه حينئذ لم يستوف زيادة على حقه وان لم يسد فلا كفاية ( قوله ليس له ) اى للارض وذكر الضمير باعتبار المكان ط ( قوله ولهم نقضه الخ ) لانه اعارة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب باطلة هداية ( قوله وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلا رضاهم ) لما فيه من ابطال حق الباقيين فان ترضوا على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحصته أو اصطالحوا على ان يسكر كل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر بما ينكسب النهر كالطين

نهر بين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم ) لانه المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فأنهم يستوفون في ملك رقبته ) بلا اعتبار سعة الدار وضيقة لان المقصود الاستطراق ( وليس لاحد من الشركاء ) في النهر ( ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحى ) الارحى وضع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بئام وقاية ( او دالية كناعورة أو جسر ) او قطرة ( او يوسع في النهر او يقسم بالايام ) والحال انه ( قد كانت القسمة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقب لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه ( أو يسوق نصيبه الى ارض له أخرى ليس له منه ) اى من النهر ( شرب بلا رضاهم ) يتعلق بالجميع ولهم نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من بعدهم وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه ملتي



فم نهره في وسط أرضه لم يربأ الا بالمجاوزة عن أرضه وهذا في النهر الخالص اما العام فقد برى  
اذا بلغوا فم نهر قريتهم اه \* الثاني قال في البزاية واما الطريق الخالص في سكة غير نافذة  
اذا احتيج الى اصلاحه فاصلاح اوله عليهم اجماعا فاذا فارقوا دار رجل قيل انه على الخلاف  
في النهر وقيل يرفع اجماعا ه زاد في الحرية لو امتنع البعض قيل لا يجبر وقيل يجبر وذكر  
الخفاف ان القاضي يأمر الطالبين فيمنعون الآبي عن الانتفاع حتى يؤدي \* الثالث نهر  
المساقط والاوزاخ الذي يسقط فيه فائض الماء والكثيف الخارجة من الدور والازقة كما  
في دمشق اذا احتاج الى الكرى فهو على عكس نهر الشرب فكلما وصلوا في الكرى من اعلاه  
الى دار رجل شارك من قبله كما افتى به في الحامدية وغيرها لان حاجة كل واحد الى تسهيل  
اوساخه من داره الى آخر النهر ولا حاجة له الى ما قبل داره فن في الاعلى اكثرهم غرامة  
لاحتياجه الى جميع النهر ودونه فيها من بعده الى الآخر فهو اقلهم غرامة بعكس نهر الشرب  
وحاصل الفرق ان صاحب الشرب محتاج الى كرى ما قبل ارضه ليصله الماء وصاحب  
الاوزاخ محتاج الى ما بعد ارضه ليذهب وسخه **(قوله ولا كرى على اهل الشفة)** لان المؤنة  
تلحق المالك لامن له الحق بطريق الاباحة بزاية ولانهم لا يخصون لانهم اهل الدنيا جميعا  
اتقاني وغيره \* (تنبه) \* انهار دمشق التي تسقى أراضيها واكثر دورها جرت العادة من قديم  
ان اهل الاراضي يكرونها وحدهم دون اهل الدور مع ان لكل دار حقا معلوما منها يباع  
ويشترى تبعا فهو حق شرب مملوك لهم حق شفة بطريق الاباحة ومقتضى ذلك انه يلزمهم  
مشاركة اهل الاراضي في كريها كما يعلم مامر **(قوله استحسانا)** ووجهه انه مرغوب فيه  
متنفع به ويمكن ملكه بلا ارض بارث ووصية كما يأتي وقد يبيع الارض وحدها فيبقى له  
الشرب وحده والقياس ان لاتصح الدعوى به لانه مجهول جهالة لا تقلل الاعلام **(قوله)**  
وان لم يكن اى النهر في الآخر قال في الكفاية علامة كون النهر في يده كربه وغرس الاشجار  
في جانبيه وسائر تصرفاته **(قوله)** ولم يكن جاريا فيها اى وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبلها  
اما ان كان جاريا وقتها او علم جريانه قبلها فيقضى به له الا ان يبرهن صاحب الارض انه ملكه  
كما في التارخانية **(قوله فعليه البيان)** اى الاظهار ببرهان او بمعنى البينة وعلى الاول فعمله  
فيا بعده من عمل المصدر المقرون بال وهو قليل كقوله \* ضعيف التكاية اعداده \* وعلى  
الثاني ففيه حذف الجار وهو على قبل ان وهو مطرد **(قوله)** ان هذا النهر له اى ان كان  
يدعى رقة النهر غناية **(قوله)** وانه قد كان له مجراه اى ان كان يدعى الاجراء فيه غناية  
فال موضوع مختلف فكان المناسب الاتيان بأو بدل الواو كما فعل في الهداية والمثلث والضمير  
في المصدر المبعي وهو مجراه للماء او النهر المذكور قبله لكن قد علمت ان المراد بالنهر رقبته  
وهو الحفرة فيه استخدام وعلى كل فقوله بعده في هذا النهر صحيح خلافا لمن زعم ان الصواب  
ان يقول في هذه الارض وكأنه واقع فيه تفسير بعض الشراح المجرى بموضع الاجراء تأمل  
**(قوله)** وعلى هذا المصب اى موضع اجتماع ما فضل من الماء كفاية **(قوله)** حكم الاختلاف  
فيه الخ اى ان لم يكن في يده ولم يكن جاريا أو ماشيا وقت الخصومة ولم يبعد ذلك قبلها لا بد  
من البينة على ان المصب والميزاب والمعى ملكه او انه كان له في التسهيل او المشى لكن

ولا كرى على اهل الشفة  
(وتصح دعوى الشرب  
بغير ارض) استحسانا  
(واذا كان لرجل ارض  
ولآخر فيها نهر وأراد  
رب الارض ان لا يجرى  
النهر في ارضه لم يكن له  
ذلك ويتركه على حاله وان  
لم يكن في يده ولم يكن  
جاريا فيها) اى في الارض  
(فعليه البيان ان هذا  
النهر له وانه قد كان له  
مجراه في هذا النهر مسوق  
لسقى اراضيه وعلى هذا  
المصب في نهر او على سطح  
أو الميزاب او المشى كل  
ذلك في دار غيره فحكم  
الاختلاف فيه نظيره في  
الشرب) زيل

ويضمن له ما اخذ لان حل الاخذ للاضطراب لا ينافي الضمان كما قدمناه اول الحظر والاباحة وذكر الاتقاني انه لومعه الدلو فان كان لصاحب البئر قتاله بغير سلاح وان للعامة قتاله بالسلاح **(قوله)** اذا كان فيه فضل عن حاجته ( بان كان يكفى لرد رمقهما فيأخذ منه البعض ويترك البعض والترك له مالكة نهاية **(قوله)** الاولى الخ ) يشير الى انه يجوز ان يقتاله بالسلاح حيث جعل الاولى ان يقتاله به فيكون موافقا لما ذكرنا زبلى يعنى انه لا يخالف مامر من انه ان يقتاله باتفاق العبارتين على الجواز **(قوله)** وكرى نهر ) وكذا اصلاح مسناته ان خيف منها تارخانبة **(قوله)** اى حفرة ) قال القهستاني كرى النهر اخراج الطين ونحوه منه فالكرى مختص بالنهر بخلاف الحفر على مقاله البيهقي الان كلام المطرزي يدل على الترادف اه وعليه مثنى الشارح **(قوله)** غير مملوك ( اى لم يدخل ماؤه فى المقاسم كليل والقرات قهستانی **(قوله)** من بيت المال ) خبر المبتدأ اى مال الخراج والجزية دون العشر والصدقات لان الثانى للفقراء والاول للتواب هداية **(قوله)** يجبر الناس ( اى الذين يطبقون الكرى ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه قهستانی **(قوله)** وكرى النهر المملوك ) بان دخل فى المقاسم وهو عام وخاص والفصل بينهما ان ما تستحق به الشفعة خاص ومالا فعام وختلاف فى تحديد ذلك فقتل الخاص ما كان عشرة او عليه قرية واحدة وقيل لما دون اربعين وقيل مائة وقيل ألف وغير ذلك عام والاصح تفويضه لرأى المجتهد فيختار اى قول شاء كفاية عن الحانية ملخصا وقدمناه فى الشفعة قال الاتقاني ولكن احسن ما قيل فيه ان كان لدون مائة فالشركة خاصة والافعامه لاشفعة فيها للكل وانما هى للجار **(قوله)** وقيل فى الخاص لا يجبر ( قال القهستاني فى العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفى الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض اجبر على الصحيح كما فى الحزانة اه وقوله لا يجبرون هو ظاهر الرواية كما فى الكفاية **(قوله)** وهل يرجعون ( اى على الآبى بما انفقوا هداية **(قوله)** ان بامر القاضى نعم ) اى امره الباقين بكرى نصيب الآبى على ان يستوفوا مؤنة الكرى من نصيبه من الشرب مقدار ما يبلغ قيمة ما انفقوا عليه ذخيرة وفيها وان لم يرفعوا الامر الى القاضى هل يرجعون على الآبى بقسطه من النفقة وينع الآبى من شربه حتى يؤدى ما عليه قيل نعم وقيل لا وذكر فى عيون المسائل ان الاول قول ابى حنيفة وابى يوسف فليتأمل عند الفتوى اه ملخصا ومثله فى التارخانبة والبرازية وظاهره انه لا ترجيح لاحد القولين فلذا خيروا المفتى لكن مفهوم كلام الشارح كالهداية والتبيين وغيرها ترجيح عدم الرجوع بلا امر القاضى ثم هذا كله مبنى على القول بانه لا يجبر الآبى فانهم فرعوه عليه وقدما تصحيح الجرف قد بر **(قوله)** عليهم من اعلاه الخ ) بيانه انه لو كان الشركاء فى النهر عشرة فعلى كل عشر المؤنة فاذا جاوزوا ارض رجل منهم فهم على التسعة الباقين اتساعا لعدم نفع الاول فيما بعد ارضه وهكذا فمن الى آخر اكثرتهم غرامة لانه لا يتنفع الا اذا وصل الكرى الى ارضه ودونه فى الغرامة من قبله الى الاول **(قوله)** وقال الخ ) الفتوى على قول الامام كفى الكفاية وغيرها عن الحانية والقهستانی عن التهمة **(قوله)** بالخصص اى حصص الشرب والارضين هداية \* ( تنبيهات ) \* الاول قال القهستانی لو كان

( اذا كان فيه فضل عن حاجته ) للملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل فى البئر ونحوها الاولى ان يقتاله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتعزير كافى ( وكرى نهر ) اى حفرة ( غير مملوك ) من بيت المال فان لم يكن ثمة اى فى بيت المال شئ يجبر الناس على كرىه ان امتنعوا عنه دفعا للضرر ( وكرى ) النهر ( المملوك ) على اهله ويجبر من ابى ) منهم ( على ذلك ) وقيل فى الخاص لا يجبر وهل يرجعون أن بامر القاضى نعم ( ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا جاوزوا ارض رجل ) منهم ( برى ) من مؤنة الكرى وقالوا عليهم كرىه من اوله الى آخره بالخصص كما يستتبعون فى استحقاق الشفعة

من الشجر لان له ساقا وبعضهم قالوا الاخضر وهو الشوك اللبن الذي يأكله الابل كلاً والاحمر شجر وكان ابو جعفر يقول الاخضر ليس بكلاً وعن محمد فيه روايتان ثم الكلام في الكلاً على اوجه اعلمها ما ثبت في موضع غير مملوك لاحد فالتاس شركاء في الرعي والاحتشاش منه كالشركة في ماء البحار واخص منه وهو ما ثبت في ارض مملوكة بلا انبات صاحبها وهو كذلك الا ان لرب الارض المنع من الدخول في ارضه واخص من ذلك كله وهو ان يحتش الكلاً او انبته في ارضه فهو ملك له وليس لاحد أخذه بوجه لحصوله بكسبه ذخيرة وغيرها ملخصا قال ط والقيز والزربخ والفروزج كالشجر ومن اخذ من هذه الاشياء ضمن خزانة المفتين والخطب في ملك رجل ليس لاحد ان يحتطبه بغير اذنه وان كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نسبه الى قرية او جماعة ما لم يعلم ان ذلك ملك لهم وكذلك الزربخ والكبريت والثمار في المروج والودية ومضمرات وبملك الحطب الحطب بمجرد الاحتطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو اخذ الماء من ارض الغير التي جعلت لمصلحة فلا شيء عليه وان صار الماء لمخالف ليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في ملك انسان لا يجوز لاحد أخذه وضمن ان اخذه بلا اذن اه ونحوه في التارخانية **(قوله والنار)** يعني اذا اوقدنا را في مفازة قاتها تكون مشتركة بينه وبين الناس أجمع فمن أراد ان يستضيء بضوئها او يحيط ثوباً حولها او يصطلي بها او يتخذ منها سراجا ليس لصاحبها منعه فاما اذا اوقدها في موضع مملوك فانه له منعه من الانتفاع بملكه فاما اذا اراد أن يأخذ من قتيبة سراجا او شيئاً من الجمر فله منعه لانه ملكه اتقاني عن شيخ الاسلام وفي الذخيرة اذا اراد الاخذ من الجمر فان شأله قيمة اذا جعله صاحبه خفماله أن يسترده منه وان يسيرا لقيمة فلا وله اخذه بلا اذن صاحبه **(قوله فيقال للمالك الخ)** اي ان لم يجد كلاً في ارضه باحوا قرباً من تلك الارض ط عن الهندية وهذا اذا كان الكلاً ثابتاً في ملكه بلا انباته ولم يحتش وظاهر كلامهم ان النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه اخراجها للطالب ووجه الفرق فيما يظهر لي أن الشركة ثابتة في عين الماء والكلاً لا في عين الجمر فلا يجب عليه ان يخرج له الجمر ليصطلي به لانه لا شركة لغيره فيه ولذا له استرداد جمره لقيمة بمن أخذه بخلاف الكلاً والماء الغير المحرزين فلو اخذهما احد من أرضه لا يستردهما منه لان الشركة في عينهما تأمل ثم رأيت في النهاية ان الشركة التي اثبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جوهر الحر دون الحطب والفحم الا ان كان لقيمة له لانه لا يمنع عادة والمانع متعنت **(قوله ولو منعه الماء)** اي منعه صاحب البئر أو الحوض أو النهر الذي في ملكه بان لم يمكنه من الدخول ولم يخرج به اليه ولم يحد ماء بقره **(قوله وهو)** اي الشخص الممنوع **(قوله ودابته)** عبر الفهستاني بأو وكذا في كتاب الحراج لابن يوسف وشرح الطحاوي كائنه الاتقاني **(قوله كان له ان يقاتله بالسلاح)** لانه قصد انلافه بمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك بخلاف المحرز في الاناء هداية **(قوله لا ترعمر)** وهو ما ذكره الاتقاني عن كتاب الحراج لابن يوسف ان قوما وردوا ماء فساءوا اهله ان يدلهم على البئر فلم يدلهم عليها فقالوا ان اعطانا واعناق مطائنا قد كادت تنقطع من العطش فدلوا على البئر وأعطوا دلوا نستقي فلم يعضلوا فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب فقال فهلا وضعتم فيهم السلاح **(قوله قاتله بغير السلاح)** اي

والنار (وحكم الكلاً  
تحكم الماء فيقال للمالك  
اما ان تقطع وتدفع اليه  
والا تتركه ليأخذ قدر ما  
يريد) ذيل على ولو منعه الماء  
وهو يخاف على نفسه  
ودابته العطش كان له ان  
يقاتله بالسلاح) لا ترعمر  
رضي الله عنه (وان كان  
محزراً في الاواني قاتله بغير  
السلاح) قطعاً عند  
المخمصة دور

غائب لا يسع الرجل ان يسقى منه زرعه او ارضه اه **(قوله** او خضر) جمع خضرة وهى فى  
الاصل لون الاخضر فسمى به ولذا جمع مغرب **(قوله** زرع) الظاهر انه فعل ماض مبنى للمجهول  
صفة لما قبله وذكر الضمير العطف بأولان ما قبله من اسم الجنس الجمى الذى يفرق بينه وبين واحده  
بالتاء غالبا والاكثر فيه التذكير نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه **(قوله**  
بجراره) بكسر الجيم جمع جرة وهو ما يعمل من الخرف ويجمع ايضا على جر قاموس ط **(قوله**  
فى الاصح) كذا فى الهداية والتبيين والمتقى وغيرها **(قوله** وقيل لا الاباذنه) قال فى الحانية والوجيز  
وهو الاصح فهما قولان مصححان \* **(فرع)** \* العين والحوض الذى دخل فيه الماء بغير احراز  
واحتيال فهو بمنزلة النهر الخاص ط **(قوله** والمحرز فى كوز او حب) مثله المحرز فى الصهاريج  
التي توضع لاحراز الماء فى الدور كما حرره الرملى فى فتاواه وحاشيته على البحر وأفتى به مرارا  
وقل ان الاصل قصد الاحراز وعدمه ومما صرح به لو وضع رجل طستاً على سطح فاجتمع فيه  
ماء المطر فرفعه آخران وضعه الاول لذلك فهو له والا فلما رفع اه ويشهد له ما قدمناه عن القهستانی  
**(قوله** لا ينتفع به الخ) اذ لا حق فيه لاحد كما قدمناه **(قوله** الملكة باحرازه) فله بعه ملقى \* **(نتبه)** \*  
فى التخييرة والهندية عبد اوصى اومة ملاً الكوز من الحوض وأراق بعضه فيه لايحل لاحدان  
يشرب من ذلك الحوض لان الماء الذى فى الكوز يصير ملكاً لآخذ فاذ اختلط بالماء المباح ولا يمكن  
التمييز لايحل شربه ولو امر صبيا بوجه او أمه بآتيان الماء من الوادى او الحوض فى كوز فآخذ به لايحل  
لأبويه ان يشربا من ذلك الماء اذا لم يكونا فقيرين لان الماء صار ملكه ولا يحل لهما الاكل من ماله  
بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنينا للعرف والعادة حموى عن الداية وفى هذين الفرعين  
خرج عظيم ط اقول وفى كل منهما اشكال أيضاً اما الاول فلان العبد لا يملك وان ملك  
فيكون للملك لانه مالك اكسابه ولانه لم يبين متى يحل الشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض  
الجارى او مافى حكمه وبين غيره وينبغى ان يعتبر غلبة الظن بانه لم يبق مما اريق فيه شئ منه  
بسبب الجريان او التضح والايكسز من حجر الحوض وعدم الانتفاع به اصلاً ويمكن ان يعتبر  
بالنجاسة فيحل الشرب من نحو البئر بالترج ومن غيرها بالجريان بحيث لو كان نجاسة لحكم  
بطهارتها فليتأمل واما الثانى فلان للاب ان يستخدم ولده قال فى جامع الفصولين ولللاب ان  
يعير ولده الصغير ليعلمه استاذة لتعليم الحرفة ولللاب أو الجد الوصى استعماله بلا عوض  
بطريق التهذيب والرياسة اه الا ان يقال لا يلزم من ذلك عدم ملكه لذلك الماء المباح وان  
امر به ابوه والله تعالى اعلم **(قوله** اذا كان يجمده بقرية) زاد فى الهداية فى غير ملك احد قال  
العلامة المقدسى ولم أرتق در القرب وينبغى تقديره بالليل كفى التيمم **(قوله** ضفته) بالفتح  
والكسر كذا فى المغرب وفى الديوان بالكسر جانب النهر والفتح جماعة الناس اتقانى **(قوله**  
المسلمون شركاء فى ثلاث) اى شركة اباحة لاشركة ملك فمن سبق الى شئ من ذلك فى وعاء او  
غيره واحرزه فهو احق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له تملكه بجميع وجوه التملك وهو  
موروث عنه وتجوز فيه وصاياه وان اخذه أحد منه بغير اذنه ضمنه وما لم يسبق اليه احد فهو  
لجماعة المسلمين مباح ليس لاحد منع من اراد اخذه للشقة اتقانى عن الكرخى **(قوله**  
والكلاء) هو ما ينسبط وينتشر ولا ساق له كالأذخر ونحوه والشجر ماله ساق فعلى هذا الشوك

(وله سقى شجراً وخضر)  
زرع فى داره حملاً اليه  
بجمراده ( وأوانيه  
فى الاصح ) وقيل لا الا  
بأذنه ( والمحرز فى كوز  
وحب ) بمهمة مضمومة  
الحانية ( لا ينتفع به الأذن  
صاحبه ) للملك بأحرازه  
( ولو كانت البئر والحوض  
او النهر فى ملك رجل فله  
ان يمنع مرئيد الشفة  
من الدخول فى ملكه اذا  
كان يخدماء بقرية فأن لم يجد  
يقال له ) اى صاحب البئر  
ونحوه ( امان تخرج الماء  
اليه او تركه ) ليأخذ الماء  
بشرط ان لا يكسر ضفته  
اى جانب النهر ونحوه  
( لان له حينئذ حق الشفة  
لحديث احمد المسلمون  
شركاء فى ثلاث فى الماء  
والكلاء )



أخص من الشرب لاختصاصها بالحيوان دونه **(قوله بالشفاء)** هذا أصله والمراد استعماله  
 آدم لدفع العطش والولطبخ أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب ونحوها كإلى المبسوط والمراد  
 به في حق البهائم الاستعمال للعطش ونحوه مما يناسبها أفاده القهستاني **(قوله ولكل)** أي من  
 بني آدم والبهائم قهستاني **(قوله حقها)** أي حق الشفة وعبر بالحق لأنه ليس ملكا لهم لأنه غير  
 محرز أفاده القهستاني **(قوله في كل ماء لم يحرز)** اعلم أن المياه أربعة أنواع \* الأولى ماء البحار ولكل  
 أحد فيها حق الشفة وسقى الاراضى فلا يمنع من الانتفاع على أى وجه شاء \* والثاني ماء  
 الاودية العظام كسيحون وللناس فيه حق الشفة مطلقا وحق سقى الاراضى ان لم يضر  
 بالعامه \* والثالث ما دخل في المقاسم أي المجارى المملوكة لجماعة مخصوصة وفيه حق الشفة  
 \* والرابع المحرز في الاواني ينقطع حق غيره عنه وتماه في الهداية وحاصله ان لكل أحد في  
 الاولين حق الشفة والسقى لارضه وفي الثالث حق الشفة فقط ولا حق في الرابع لاحد **(قوله)**  
 لم يحرز بانه الاول في اناء فلو أحرزه في جرة أو حوض أو حوض مسجد من نحاس أو صفر أو جص  
 وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما عبر بالاحراز أى لا لاخذ اشارة الى انه لو ملأ الدلو من البئر  
 ولم يبعده من رأسها لم يملكه عند الشيخين اذا لاحراز جعل الشيء في موضع حصين وإلى انه لو  
 اغترف الماء من حوض الحامى بانه الحامى فانه يبقى على ملك الحامى لكنه أحق به من غيره  
 كإلى المنة وغيره قهستاني **(قوله أو حب)** بالهاء المهمة هو الخابية كإبائى قال ط ولا حاجة  
 اليه فان اناءه يعمه على ما يلزم عليه من عطف الخاص على العام بأو اه وفي نسخة بالجيم وهو  
 تحريف لان الجب البئر كما في القاموس والماء في البئر غير مملوك كما في الهداية وقدمناه ويأتى  
 لكن فسرهم بعضهم بالصريح فيصح أيضا كإبائى بيانه **(قوله كدجلة)** بالكسر والفتح نهر  
 بغداد قاموس **(قوله والفرات)** كغراب نهر في الكوفة قاموس **(قوله ونحوها)**  
 كسيحون وهو نهر الترك وجيحون نهر خوار زم غنية **(قوله ولا احراز)** أي في هذه الانهار  
**(قوله ولكل)** أي لكل أحد **(قوله منها)** أي من هذه المياه الغير المملوكة **(قوله ان لم يضر)**  
 بالعامه فان اضربان يهيض الماء ويفسد حقوق الناس أو ينقطع الماء عن النهر الاعظم  
 أو يمنع جريان السفن تارخانه فلكل واحد مسلما كان أو ذميا أو مكاتبيا منعه بزازية  
 وظاهر ما قدمناه عن الهداية ان هذا في الانهار اما في البحر فانه يتنفع وان ضروبه صرح  
 القهستاني تأمل **(قوله لاسقى دوابه الخ)** هذا المصدر يتعاقبه قوله الآتى من نهر غيره وهذا  
 شروع في النوع الثالث من الاربعة التي قدمناها وحاصله ان له حق الشفة لنفسه فيما دخل  
 في المقاسم المملوكة وكذا لدوابه الا اذا خيف تخريب النهر بكثرتها لاسقى ارضه ونحوه قال  
 الزيلعي والشفة اذا كانت تأتي على الماء كله بأن كان جدولا صغيرا وفيما يرد عليه من المواشى  
 كثرة قطع الماء قال بعضهم لا يمنع وقال أكثرهم يمنع للضرر اه وجزم بالثاني في الملتقى **(قوله)**  
 ولا سقى ارضه الخ اضطر الى ذلك أولا ولا ضمان عليه ان سقى ارضه أو زرعه من غير اذن وان  
 أخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالضرب والجلد ان رأى ذلك خانية ط **(قوله الا بانه)**  
 لان الماء متى دخل في المقاسم انقطع شركة الشرب عنه بالكلية هداية وفي الخانية نهر خاص  
 بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه الا باذنه فان أذنوا الا واحدا أو كان فيهم صبي أو

بالشفاء (ولكل حقها  
 في كل ماء لم يحرز بانه)  
 أو حب (و) لكل (سقى  
 أرضه من بحر أو نهر  
 عظيم كدجلة والفرات  
 ونحوها) لان الملك  
 بالاحراز ولا احراز  
 لان قهر الماء يمنع قهر  
 غيره (و) لكل (سقى نهر  
 لسقى أرضه منها أو نصب  
 الرحان لم يضر بالعامه)  
 لان الانتفاع بالمباح انما  
 يجوز اذا لم يضر بأحد  
 كالانتفاع بشمس وقر  
 وهواء (لاسقى دوابه ان  
 خيف تخريب النهر  
 لكثرتها ولا سقى (ارضه  
 وشجره وزرعه ونصب  
 دولا ب) ونحوها (من  
 نهر غيره وقتاته وبثه  
 الا بأذنه) لان الحق له  
 فيتوقف على اذنه

مشغولابحق احدها معينا معلوما وان كان فيه اشجار ولايدري من غرسها فهو على هذا الاختلاف اه ومثله في الهداية وغيرها ومنه مايتى عن الكرمانى وهذا كله يؤيد ما مر من تصحيح الاتفاق على انه لوفى موات فله حريم وما فى الهندية من اجرائه الخلاف فى الموات ايضا فهو مقابل للصحيح بل محل الخلاف فيما لو كان فى ملك الغير كافر ضه المصنف ثم فى الهداية ولا نزاع فيها به استمسك الماء اما النزاع فيما وراءه بما يصلح للغرس (قوله وقال الخ) ثمرة الاختلاف ان ولاية الغرس لصاحب الارض عنده وعندهما لصاحب النهر واما لقاء الطين فقيل على الخلاف وقيل لصاحب النهر ذلك ما لم يفسح وهو الصحيح واما المرور فقيل يمنع صاحب النهر عنه وقيل لا للضرورة وهو الاشبه قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقوله فى الغرس وقوله لهما فى لقاء الطين كفاية وهداية (قوله لمشيه) اى ليجرى الماء اذا احتبس (قوله ولقى طينه) كذا فى النسخ والاولى واللقاء طينه وفى القاموس لقاء الشئ اللقاء اليه واللقي كفتى ما طرح جمعه اللقاء اه تأمل (قوله بقدر عرض النهر) عبارة الهداية وغيرها بقدر بطنه والمعنى واحد لان النهر اسم للحفرة (قوله وقدره) يعنى بعد ما اتفقا على ان له مسناة اختلفا فى تقديرها ٢ (قوله معزيا لكفاية) قال فى الكفاية قال ابو جعفر الهندوانى فى كشف الغوامض الاختلاف فى نهر كبير لا يحتاج الى كربة فى كل حين الخ وقال فى العناية بعد نقله لمجموع عبارته وظاهر كلام المصنف اى صاحب الهداية ينافيه (قوله له مسناة فارغة) قد منبايان محترزه (قوله وفيه معزيا للتمتة) قد علمت ما قدمناه ان تصحيح الاتفاق فيما لو احياه فى أرض موات وكلامه فيما لو كان فى ملك الغير وفيه الخلاف وقد منبايان موضع الخلاف عن عدة كتب لكن مفاد كلام المجمع ان الاتفاق فيما لو كان فى ملك الغير فانه بعد ما نقل الخلاف فيه قال وقيل له بالاتفاق اه ومثله فى درر البحار وعليه بالاتفاق جار فى الموضوعين تأمل \* (خاتمة) \* بنى قصرا فى مفازة لا يستحق حربا وان احتاجه للقاء الكناسة فيه اتفاقا على ان يخرجان فقة لحفر بر على انه لاحدها وحريمه لا آخر لا يجوز وها بينهما وان على ان يكونا بينهما نصفين على ان ينفق احدهما اكثر لم يجوز ولمن انفق اكثر ان يرجع بنصف الزيادة وان على ان يحفرنا نهرا لاحدهما وارضا للآخر لم يجوز حتى يكون بينهما ولمن انفق اكثر ان يرجع تاتر خاتمة ملخصا والله تعالى اعلم

ولقى طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى قهستانى معزيا للكرمانى وفيه معزيا للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا لكفاية ولو كان النهر صغيرا يحتاج الى كربة فى كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمانى ان الخلاف فى نهر مملوك له مسناة فارغة بلزقها الارض لغير صاحب النهر فالمسناة له عندها ولصاحب الارض عنده وفيه معزيا للتمتة الصحيح ان له حربا بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه للقاء الطين ونحوه اه قلت ممن نقل الاتفاق الشرب لالى عن الاختيار وشرح المجمع

### فصل الشرب

ذكره بعد الموات لاحتياج الموات اليه وفصل بالتوين مبتدأ خبره ما بعده او خبر مبتدأ محذوف وفى القاموس الشرب بالكسر الماء والحظ منه المورود ووقت الشرب وجعله القهستانى اسم مصدر تأمل (قوله لغة نصيب الماء) قال الزيلعى صوابه من الماء اه وقد يجب ان الاضافة على معنى من كخاتم حديد قال فى الدر المنقى واما ما خالف دأبه وذكر المعنى القوى دون الشرعى للآيتهم انه مراد فى هذا المقام ذكره القهستانى وغيره اه (قوله وشرا نوبة الانتفاع بالماء) اى وقته وزمانه وهو معنى لقوى ايضا كما مر وانظر ما وجه ارادة المعنى الاول هنادون الثانى مع انه يصح ارادة كل منهما فيما يظهر (قوله والشفة) بفتح تين والاصل شفة واشفو فابدلوا الواو اء تخفيفا قهستانى (قوله شرب بنى آدم والبهائم) فتكون

### فصل الشرب

هولغة (نصيب الماء) وشرا نوبة الانتفاع بالماء سقا للزراعة والدواب (والشفة) شرب بنى آدم والبهائم

(٢) قوله معزيا لكفاية الذى كتب عليه ط لكفاية وهو الذى بأيدينا من

(ولو حفر الثاني بئر في منتهى حريم **٣٨٥** البئر الاولى بأذن الامام فذهب ماء البئر الاولى وتحول الى

الثانية فلا شئ عليه) لانه غير متعد والماء تحت الارض لا يملك فلا خصامة (كمن بنى حائوتا بجانب حائوت غيره فكسدت) الحائوت (الاولى بسبه) فانه لا شئ عليه درر وزيلى وفيه لو هدم جدار غيره فاصاحبه ان يؤاخذ به قيمته لا ببناء الجدار هو الصحيح (ولاحفر الثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى) لسبق ملك الاول فيه (وللقناة) هي بحرى الماء تحت الارض (حريم بقدر ما يصلحه) لاقاء الطين ونحوه وعن محمد كالبئر ولو ظهر الماء فكاعين وفي اختيار فوزه لرأى الامام اى لو بأذنه والا فلا شئ له ذكره البر جندى (وحريم شجر يفرس في الارض الموات خمسة اذرع من كل جانب (فليس لغيره ان فيه ويلحق ما امتنع عود دجلة والفرات اليه بالموات (اذا لم يكن) ذلك (حريما) لعامر (فان كان حريما أو) جاز عوده لم يجز احياؤه

جدار غيره وهذا هو الصحيح اه ومثله في الهداية وفيها وما عطف في الاولى فلا ضمان فيه لانه غير متعد ولو بلاذن الامام اما عندها فظاهر واما عنده فلا نه يجمل الحفر تحجيرا وهو بسبيل منه بلاذن وان كان لا يملكه بدون ما عطف في الثانية فيه الضمان لتعديه بالخرفى ملك غيره اه ملخصا **(قوله في منتهى حريم البئر الاولى)** اى في قرب المنتهى لان نهاية الشئ آخره كما في القاموس وآخره بعض منه او اراد بالمنتهى ما قرب منه وعبارة الهداية وراء حريم الاولى وعبارة الدرر في غير حريم الاولى قريبة منه اه **(قوله وفيه)** اى في الزيلى وذكر هذه المسئلة هنا في غير محلها ومحله ما قدمناه عن الدرر **(قوله لا ببناء الجدار)** قيل اذا كان حديدا واستثنى في الاشياء جدار المسجد فيؤمر باعدته مطلقا وحققنا المسئلة اول كتاب الغصب بما لا مزيد عليه فراجع **(قوله وللاحفر الثاني الخ)** قال ابو السعود يفهم منه انه لو حفر ثالث كان له الحريم من الجانبين حوى عن المقدسى اه **(قوله وعن محمد كالبئر)** قال الاقناني قال المشايخ الذى في الاصل اى من ان القناة كالبئر قولهما وعنده لاحريم لها لانها بمنزلة النهر ما لم يظهر ماء على وجه الارض ولا حريم للنهر عنده فان ظهر كالعين الفوارة حريمها خمسمائة ذراع **(قوله فوزه لرأى الامام)** اى فوض تقدير حريمها لانه لانص في الشرع اتقانى عن الشامل **(قوله اى لو بأذنه)** اى لو كان الاحياء باذن الامام لانه شرط عند الامام والا فلا يملك ما احيا ولا يستحق له حريما **(قوله يفرس)** اى باذن الامام اتفاقا وبغير اذنه عندها اتقانى **(قوله خمسة اذرع)** لانه يحتاج الى ان يجذمره ويضعه فيه والتقدير بالحصة ورد الحديث به كما في الهداية وذكر الرملى ان مقتضى ما ذكره في البيع في حريم البئر ان الاعتبار للحاجة للتقدير ان يكون هناك كذلك لانه يختلف الحال بكبر الشجرة وصغرها **(قوله دجلة والفرات)** اى مثلا فيدخل فيه النيل وظاهره ولو اخذ من ارض الغيري الناحية التي جرى فيها فليس له ان يأخذ من المنزل عنه بمثل ما اخذ من ارضه ط **(قوله بالموات)** متعلق بيلحق فيجوز احياؤه لانه صار كسائر الاراضى التي لا ينتفع بها وليس لها مالك معين **(قوله أجاز عوده الخ)** ينبغى حمله على ما اذا لم يكن لعوده زمان مخصوص لما في الحانية وادعى شط جبحون يجمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب فزرع فيه قوم فادرك قال أبو القاسم الزرع لصاحب البذر ورقبة الوادى لمن علمت لهم والا فلعن احياها اه فقاده انه لو كان لعوده زمان مخصوص يجوز احياؤه ذلك الموضع تأمل **(قوله والنهر في ملك الغير)** لاحريم الخ قيل ان هذه المسئلة مبنية على ان من احياها في موات لا يستحق له حريما عنده وعندها يستحقه وقال عامتهم الصواب انه يستحقه بالاجماع اتقانى عن شروح الجامع الصغير ثم نقل عن المحققين ايضا انها ليست مبنية على ذلك وان للنهر في الموات حريما اتفاقا ومثله في الاختيار زاد الاقناني وانما الخلاف فيما اذا لم يعرف ان المسئلة في يد من هي بان كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها اه فلو بينهما فاصل كحائط ونحوه فالسنة لصاحب النهر بالاجماع عناية ولو مشغولة بفرس لاحدها او طين ونحوه فهي لصاحب الشغل بالاتفاق تصحيح قاسم ومثله في الزيلى حيث قال بعد كلام فيكشف بهذا موضع الخلاف وهو ان يكون الحريم موازيا للارض لافاصل بينهما وان لا يكون الحريم

(لانه ليس بموات (٢٥) (بن) (خا) (والتهر في ملك الغير لا حريم له الا ببرهان)

وفي الشرنبلالية عن شرح الجمع لو عمق البئر فوق الاربعين يزداد ٣٨٤ عليها انتهى لكن نسبة القهستاني ل محمد

ثم قال وبقي بقول الامام وعزاه للشمعة ثم قال وقيل التقدير في بئروعين بما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضيها رخاوة فيزداد ثلاثا ينقل الماء الى الثاني وعزاه للسهداية وعزاه البرجندی للكافي فليحفظ (اذا حفرها في موات باذن الامام) فلو في غير موات او فيه بلا اذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وعبارة القهستاني وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحريم فلو حفر في ملكه فله من الحريم ماشاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا او انقرضوا لم يجز احيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم تكن حريما لعامر جاز احيائها وعزاه للمضمرات (وحريم العين خمسمائة) ذراع (من كل جانب) كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك اى ملك الاكسرة سبع قبضات فكسر منه قبضة (ويمنع غيره من الحفر)

وغیره (فيه) لانه ملكه فلو حفر فلالول ردمه او تضيمنه وتماه في الدرر (١) قوله فلا حريم له كذا بالاصل والذي في نسخ الشارح بدله لا يستحق الحريم اه مصحح

خمسائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا ولانه يحتاج فيه الى ان يسير دابته للاستقاء وقد يطول الرشاء وبئر العطن للاستقاء منه باليد فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت هداية قال في التارخانية وفي الكبرى وبه بقي (قوله عن شرح الجمع) ومثله في غير الافكار والجوهرة (قوله فوق الاربعين) اى في بئر العطن او فوق الستين في بئر الناضح فيكون له الى ما ينتهي اليه الحبل اتقاني عن الطحاوى وفي التارخانية عن الينابيع ولا حاجة الى الزيادة ومن احتاج الى أكثر من ذلك يزيد عليه وكان الاعتبار للحاجة لا للتقدير ولا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اه ونقل العلامة قاسم في تصحيحه عن مختارات النوازل ان الصحيح اعتبار قدر الحاجة في البئر من كل جانب (قوله وبقي بقول الامام) وقدم الاتفاق بقولهما ايضا لكن ظاهر المتن والشروح ترجيح قوله فانهم قرروا دليله وابدوه بما لا مز يدعيه واخر في الهداية دليله فاقضى ترجيحه ايضا كما هو عادته وذكر ترجيحه العلامة قاسم في تصحيحه (قوله وعزاه البرجندی للكافي) وكذا ذكره الوالو الجي جازما به ط لكن تعبير الهداية والكافي عنه قليل يفيد ضعفه (قوله باذن الامام) اى عنده وبدونه عندها لان حفر البئر احياء هداية (قوله لم يكن الحكم كذلك) اى لم يثبت له الحريم المذكور لتوقف الملك في احياءه على الاذن عنده وبدونه يحول الحفر تحجيها كما ياتي (قوله وفيه رمز) اى في قوله في موات (قوله وحفر في ملك الغير) اى باحاطة بالقبعة او بشرائها او نحو ذلك (قوله فلا حريم له) اى الا ان يشترطه والظاهر ان له الاستقاء باليد لانه لا يتنفع به الا بالاستقاء وبحررهم رأيت في الهندية بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر خانية فالتنع عن الاتفاق لاعن الاستقاء فتدبر ط وانظر ماسيا في في النهر والحوض (قوله او انقرضوا) يعني عنه قوله او ماتوا (قوله لم يجز احيائها) بل هي لقطة وتقدم الكلام عليها (قوله فلو تركها الماء) لا حاجة الى نقله للاستثناء عنه بما ياتي في المتن ط (قوله من كل جانب) وقيل من الجوانب الاربعة نظير مامر (قوله والذراع هو المكسرة) كذا في النسخ تبعا للهداية والاولى هي بضمير المؤنث لان الذراع مؤنثة كما في المغرب لكن ذكر بعضهم انها تذكر وتؤنث ولينظر هل يجوز اعتبارها في كلام واحد كما هنا (قوله وهو ست قبضات) كل قبضة اربع اصابع قهستاني وهذه تسمى ذراع العامة وذراع الكرباس لانها اقصر من ذراع الملك وهي ذراع المساحة كما في غاية البيان وفسر الذراع في الحاوي القدسي هنا بذراع العرب قتال والذراع من المرفق الى الانامل ذراع العرب اه (قوله سبع قبضات) كذا اطلقه في المغرب وغيره وقال الاتقاني في غاية البيان سبع قبضات مع ارتفاع الابهام في كل مرة اه وفيه خلاف تقدم في الطهارة (قوله فكسر منه قبضة) ولذا سمي مكسرة (قوله فلالول ردمه) اى بلا تضيمنه او تضيمنه اى تضيمنه النقصان ثم يردمه بنفسه فتقوم الارض بلا حفر ومع الحفر فيضمنه نقصان ما بينهما اتقاني (قوله وتماه في الدرر) ونصه فان حفر فلالول ان يسده ولا يضمنه النقصان وان يأخذه بكبس ما احتفزه لان ازالة جناية حفرة به كما في كناسة يلقيها في دار غيره يؤخذ برقعها وقيل يضمنه النقصان ثم يكبسه بنفسه كما اذا هم

(جدار)

قوله فلا حريم له



وان لم يملكها) لانه انما يملكها بالاحياء ﴿٣٨٣﴾ والتعمير لا بمجرد التحجير (ولو كرهها واضرب عليها المسناة أو

شق لها نهرا أو بذرها فهو احياء) مبسوط (ولا يجوز احياء ما قرب من العاصر) بل يترك مرعى لهم ومطرعا لحصادهم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو كان محتطبا (و) اعلم انه (ليس للامام ان يقطع ما اغنى للمسلمين عنه) من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي أو دعه الله في جواهر الارض بارزا (ك) معادن (الملح) والسكر والنفط (والآبار التي يستقى منها الناس) زيلعي يعني التي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لأقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء فلو منعهم المقطع كان بمنعهم متعديا وكان لما أخذه مالكا لانه متعد بالنفع لا بالاختذ وكف عن النفع وصرف عن مداومة العمل لئلا يشبه أقطاعه بالصحة أو يصيرعه في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجندي (وحريم بئر التاضع) وهي التي يتزع الماء منها بالبيع كاربئر

شرح خواهرزاده لمتحجراى بتقديم التاء على الحاء والاول اصح مغرب اى لانه من الاحتجار (قوله وان لم يملكها) هو الصحيح كما في الهداية وقال شيخ الاسلام انه يفيد ملكا مؤقتا بثلاث سنين كما في القهستاني وعليه فلو أحياء غيره فيها لا يملكها كما في الغاية بخلافه على القول الاول كما قدمناه (قوله ولو كرهها الخ) كذا قاله الزيلعي ثم قال وذكر في الهداية ولو كرهها فسقاه فن محمد انه أحياء ولو فعل احدها يكون تحجير وان سقاه مع حفر الانهار كان احياء لوجود الفعلين وان حوطها وسمنها بحيث يعصم الماء يكون احياء لانه من جملة البناء وكذا اذا بذرها اه اقول وذكر شرح الهداية ما ذكره الزيلعي اولا وكذا جمعوا بين النقلين في الفتاوى ولم أر من رجح احدها على الآخر والكراب قلب الارض الحرث من باب طلب والمسناة ما بين السليل ليرد الماء مغرب (قوله ولا يجوز الخ) التقيد بالقرب مبنى على قول ابي يوسف وقدمان ظاهر الرواية اعتبار حقيقة الانتفاع قرب او بعد كما أفاده الاقناني (قوله في جواهر الارض) الاوضح بقاع الارض ط وفي القاموس الجوهر كل حجر يستخرج منه شئ يتنفع به ومن الشئ ما وضعت عليه جلته اه (قوله والآبار) يوجد بعده في بعض النسخ زيادة ضرب عليها في بعضها وسقطت من بعضها اصلا وهو الاولى ونصها والآبار التي لم تملك بالاستنباط والسعي وفي المستنبط بالسعي كالماء المحرز في الطرف فملك للمحرز والمستنبط وتماه في شرح المصابيح في حديث المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار اه فقلوه التي لم تملك الخ مكرر بما بعده وقوله وفي المستنبط اى المستخرج بالحفر الاوضح ان يقول اما المستنبط وقوله كالماء المحرز تنظير لامتياز ط وقوله فملك للمحرز والمستنبط ان اراد ان الماء المحرز في ظرف ملك للمحرز وذات البئر ملك للمستنبط فظاهر وان اراد ان ماء البئر قبل احرازه في ظرف ملك له فهو مخالف للمنقول وان وافق ما بحثه صاحب البحر في باب البيع الفاسد في الولوجية ولو تزحماء بئر رجل بغير اذنه حتى يبست لاشئ عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صماء رجل كان في الحب يقال له املا الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله اه وسيد ذكر الشارح ايضا بعد صفحة ان الماء تحت الارض لا يملك (قوله فلو اقطع) في بعض النسخ قطع بلا همز وهو نحو ريف (قوله وكف) بالبناء للمجهول كصرف والكاف الامام او جماعة المسلمين ط (قوله المستقرة) اى الثابتة في ملكه سابقا ط (قوله وحريم بئر التاضع) الاضافة فيه وفي بئر العطن لادنى ملابسة قهستاني قال في المصباح حريم الشئ ما حوله من حقوقه ومرافقه سمي به لانه حرم على غير مالكة والتاضع بغير ينضخ العطن اى يبله بالماء الذي يحمله ثم استعمل في كل بئر وان لم يحمل الماء اه (قوله كثر العطن) انى بالكاف لانه متفق عليه (قوله والعطن) بفتح حاء (قوله من كل جانب) وقيل من كل الجوانب اى من كل جانب عشرة اذرع لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من حفر بئرا فله ما حوله اربعون ذراعا عطنا لما شئته والصحيح الاول لان المقصود من الحريم دفع الضرر ولا يحجر بحريمه احد بئرا اخرى فيتحول اليها ماء بئره وهذا الضرر لا يتدفع بمشرة اذرع من كل جانب فان الاراضى تختلف بالصلاية والرخاوة غناية (قوله وقالان للتاضع فستون) اى وان العطن فأربعون لقوله عليه السلام حريم العين

العطن) وهي التي يتزع الماء منها باليد والعطن مناخ الابل حول البئر (اربعون ذراعا من كل جانب) وقال ان للتاضع فستون

جواب قوله اذا احيا اى ملك رقبة موضع احياء دون غيره وعند ابى يوسف ان احيا اكثر من النصف كان احياء للجميع در متنى وقال محمدلو الموات في وسط ما احيا يكون احياء لكل ولو في ناحية فلا تاترخانية ويجب فيها العشر لان ابتداء توظيف الحراج على المسلم لا يجوز الا اذا سقاها بماء الحراج هداية (قوله وهو المختار) اى اشتراط البعد المذكور لان الظاهر ان ما يكون قريبا من القرية لا يقطع ارتفاع اهله عنه فیدار الحكم عليه هداية (قوله واعتبر محمد الخ) حاصله انه اذ اراد الحكم على حقيقة الانسحاق قرب اوبعد (قوله كيف لم يذكر ذلك) اى انه ظاهر الرواية المقتضى به بل عبر عنه بقوله وعن محمد مع تصريحه بأن المختار الاول وذلك عجيب لما قالوا ان ما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا لاصحابنا ولا سيما ان لفظه يفتى آكد الفاظ التصحيح فافهم (قوله ان اذن له الامام في ذلك) والقاضى في ولايته بمنزلة الامام تاترخانية عن الناطق وفيها قيل كتاب الاحياء سئل السمرقندى في رجل وكل باحياء الموات هل هو للوكيل كما في التوكيل بالاحتطاب والاحتشاش أم للموكل كما في سائر التصرفات قال ان اذن الامام للموكل بالاحياء يقع له اه (قوله وقال يملكها بلاذنه) ما ينفزع على الخلاف ما لو أمر الامام رجلا ان يعمر ارضا ميتة على ان ينتفع بها ولا يكون له الملك فأحياها لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند الامام وعندها يملكها ولا اعتبار لهذا الشرط اه ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلا اما اذا تركه تهاونا بالامام كان له ان يستردها زجرا أفاده المكي اى اتفاقا ط وقول الامام هو المختار ولذا قدمه في الحانية والمتنى كعادتهما وبأخذ الطحاوى وعليه المتون بقى هل يكفى الاذن اللاحق لم أمره (قوله في الاصح) لانه ملك رقبتهما بالاحياء بدليل التعبير بلام الملك في الحديث المار فلا يخرج عن ملكه بالتزك وقيل الثانى أحق بناء على ان الاول ملك استغلا لها دون رقبتهما (قوله من اربعة نفر) اما لو كان الاحياء جميعه لواحد فله ان يتطرق الى ارضه من أى جانب ط أقول يشمل ما لو كان الاحياء من ذلك الواحد على التعاقب ايضا وهل الحكم فيه كذلك يحتاج الى نقل والذي يظهرلى من التعليل الآتى انه كالاربعة تأمل (قوله على التعاقب) فلو معالاه التطرق من أيها شاء ظهيرية (قوله في الارض الرابعة) لقصد الرابع ابطال حقه لانه حين سكت عن الاول والثانى والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احياء الرابع فقد أحيا طريقه من حيث المعنى فيكون له طريق كفاية وعناية (قوله ومن حجر) بالتشديد ويجوز فيه التخفيف لان المراد فيه منع الغير من الاحياء وفي المبسوط اشتقاق الكلمة من الحجر وهو المنع لانه اذ علم في موضع الموات علامة فكأنه منع من احياء ذلك فسعى فعلة تحجيرا اه شلى عن المجتبى ط (قوله من حجر أو غيره) قال في غاية البيان ثم الاحتجاج يحصل بوضع الحجر على الجوانب الاربعة وكذا بوضع الشوك والحشيش مع وضع التراب عليه من غير اتمام السنة وكذا اذا غرس حول الارض أغصانا يابسة أو نقي الارض من الحشيش أو أحرقت ما فيها من الشوك وغير ذلك اه أو حفر من البئر ذراعا أو ذراعين وفي الاخير ورد الخبر هداية (قوله دفعت الى غيره) لانه تحجير وليس باحياء حتى لو أحيها غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على سوم غيره والتقدير بالثلاث مروى عن عمر رضى الله عنه فانه قال ليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق در متنى وفي

عند ابى يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاع اهل القرية به وبه قالت الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما في زكاة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في البرجندى عن المنصورة عن قاضخان ان القنوى على قول محمد فالعجب من الشرنبلالى كيف لم يذكر ذلك فليحفظ (ان اذن له الامام في ذلك) وقال يملكها بلا اذنه وهذا لو مسلما فلو ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستأنا لم يملكها اصلا اتفاقا قهستاني (ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره) قالوا احق بها (في الاصح) (ولو أحيا ارضا ميتة ثم أحاط الاحياء بجوانبها الاربعة من اربعة نفر على التعاقب تبين طريق الاول في الارض الرابعة ومن حجر أرضا) اى منع غيره منها بوضع علامة من حجر او غيره (ثم اهلها ثلاث سنين) دفعت الى غيره وقبلها هو أحق بها

كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض العين أولى اه وهو يفيد ان تعلم باقي القر ان افضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه ط وفيه نظر لاستواهم في ان كلا من الزائد منهما فرض كفاية بل قدمنا عن الخزانة قيل بحث الغيبة ان جميع الفقه لا بد منه الخ فراجعه ومفاده ان تعلم الفقه افضل تأمل ثم رأيت التصريح به في شرح الشرنبلالي وكأنه لان فقه متعدد تأمل **(قوله والله اعلم)** مفعول كرهوا واستكن الميم للوزن او على حكاية الوقف **(قوله ونحوه)** بالنصب عطفًا على محل الله اعلم كأن يقول وصلى الله على محمد **(قوله)** لاعلام ختم الدرس) اما اذا لم يكن اعلاما بانتهاؤه لا يكره لانه ذكر وتفويض بخلاف الاول فانه استعمله آله للاعلام ونحوه اذا قال الداخل يا الله مثالي علم الجلاس بمحبته ليهيؤ له محلا ويوقروه واذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه ليعلم باستيقاظه فلم يكن المقصود الذكر اما اذا اجتمع القصد ان يعتبر الغالب كما اعتبر في نظائره اه ط

\* وقد كرهوا والله علم ونحوه \*  
\* لاعلام ختم الدرس حين يقرر \*

بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب احياء الموات

كتاب احياء الموات

الموات كسحاب وغراب مالا روح فيه او ارض لامالك لها قاموس وفي المغرب هو الارض الخراب وخلافه العاصم اه وجعله في المصباح من التسمية بالمصدر لانه في الاصل مصدر مثل الموات وهذا حده اللغوي وزيد عليه في الشرح قيود ستذكر قال في العناية ومن محاسبه التسبب للخصب في اقوات الانام ومشروعيته بقوله عليه الصلاة والسلام من احيا ارضا ميتة فهي له وشروطه تذكر في اثناء الكلام وسببه تعلق البقاء المقدر وحكمه تملك المحي ما احياه **(قوله)** لعل مناسبت الخ كذا في العناية وغيرها **(قوله)** حاسة نسبة الحس اليها مجاز فان الحاس الشخص الحي بها ط **(قوله)** لبطان الانتفاع به) تشبيه بالحيوان اذا مات لبطان الانتفاع به اتقاني **(قوله)** واحياؤه الخ قال الاقاني والمراد باحياء الموات التسبب للحياة التامة **(قوله)** غير متفع بها) لاقطاع الماء منها ارغلبته عليها او غلبة الرمال او كونها سبخة وخرج به مالا يستغنى المسلمون عنه كارض الملح ونحوها كما يأتي **(قوله)** وليست بمملوكة الخ عرف به بالطريق الاولى ان ارض الوقف الموات لا يجوز احياؤها رملى وكذا السلطانية كما يأتي قريبا **(قوله)** فلو مملوكة) اى لمعروف **(قوله)** فلو لم يعرف مالكمها فهي لقطة) قال في المتقن الموات ارض لا يتفع بها عادية او بمملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمى وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا اه ومثله في الدرر والاصلاح والقدرورى والجوهره وقوله عادية اى قدم خرابها كما أنها خربت في عهد عاد وبه ظهر ان ماجرى عليه الشارح تبعا للمنع وشرح المجمع وهو ظاهر عبارة المتن كالكتز والوقاية هو قول محمد وفي الخلاصة وأراضى بخارا ليست بموات لانها دخلت في القسمة فتصرف الى اقصى مالك في الاسلام او ورثته فان لم يعلم فالقضى الى القاضى وقال الزيلعي وجعل اى القدرورى المملوك في الاسلام اذا لم يعرف مالكمه من الموات لان حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كما يتصرف في الموات لانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل **(قوله)** ويضمن) اى زراعها في الهداية **(قوله)** بأقصى العاصم) اى من طرف الدور لا الاراضى العاصرة قهستانى عن التجنيس **(قوله)** جهورى الصوت) اى عايله قاموس **(قوله)** ملكها

لعل مناسبتة ان فيه ما يكره وما لا يكره \* الحياة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا التامة وسعى مواتا لبطان الانتفاع به واحياؤه ببناء او غرس او كرب او سقى (اذا احيا مسلم او ذمى ارضا غير متفع بها وليست بمملوكة لمسلم ولا ذمى) فلو مملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالكمها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالكمها ترد اليه ويضمن نقصانها ان قصت بالزروع (وهى بعيدة من القرية اذا صاح من بأقصى العاصم) وهو جهورى الصوت بزازية (لا يسمع بها صوته ملكها)

يوم عاشوراء وفي الحاشية انه سنة وذكر فيها من اكتحل يوم عاشوراء لم يردسته قال الشارح ولم يصح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت والحاصل انه وردت التوسعة فيه باسانيد ضعيفة وصحح بعضها يرتقى بها الحديث الى الحسن وتعبق ابن الجوزي في عدة من الموضوعات واما حديث من اكتحل بالأمم يوم عاشوراء لم يرد عنه فقال الحافظ ابن حجر في اللآلئ انه منكر والاكتحال لا يصح فيه اثر وهو بدعة وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال الحاكم ايضا لم يرو فيه اثر وهو بدعة ابتدعها قتلة الحسين وقال ابن رجب كل ما روى في فضل الاكتحال والاغتصاب والاغتسال فوضوح لا يصح وتماه في كشف الحفاء والالباس الجراحى وبه يتأيد القول بالكراهة والله اعلم والتوسعة على من وسع مجربة نقل ذلك المناوى عن جابر وابن عينة **(قوله جاز بأمره)** اى بالقدر الذى يملكه السيد ما يبلغ به حد حاجب الجرائم ش فان لزمه حد لا يحده الا باذن القاضى **(قوله والاب بأمر)** جملة حالية اى لا يجوز ضرب ولد لآخر بأمر أبيه اما المعلم فله ضربه لان المأمور بضربه نسيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بملك أبيه لمصلحة التعليم وقيد الطرسوسى بأن يكون بغير آلة جارحة وبأن لا يزيد على ثلاث ضربات وردده الناظم بأنه لا وجه له ويحتاج الى نقل وأقره الشارح قال الشرنبلالى والنقل في كتاب الصلاة يضرب الصغير باليد لا بالخشبة ولا يزيد على ثلاث ضربات ونقل الشارح عن الناظم انه قال ينبغي ان يستنى من الاحرار القاضى فانه لو امره بضرب ابنه جاز له ان يضربه بل لا يجوز له ان لا يقبل اه وقيد الشرنبلالى بكون القاضى عادلا وبمشاهدة الحجة الملمزة قال ولا يعتمد على مجرد امر القاضى الآن **(قوله وأوب)** افضل تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقران منقول حركة الهمزة لضرورة الوزن ش قال الشرنبلالى وليس كذلك بل هو قراءة عبدالله بن كثير كاذكره الناظم في شرحه اه اى فهو لغة لضرورة **(قوله استماعه)** لوجوبه ونذب القراءة **(قوله ثواب الطفل)** لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم ينتفع المرء بعلم ولده بعد موته لما روى عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه انه قال من جملة ما ينتفع به العبد بعد موته ان يترك ولد اعلمه القرآن والعلم فيكون لوالده أجز ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيأ اه جامع الصغائر للاستروتنى ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث حموى وتما الحديث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وفي الاشياء وتصح عبادته واختلفوا في ثوابها والمعمد انها له وللعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اه اقول ظاهره انه قيل ان ثوابها لوالده فلا منافاة بين المعتمد وبين القول بأنه ينتفع بعلم ولده على ان ولد المرء من سعيه لانه من خير كسبه كما ورد لكنه يشمل البالغ والخلاف انما هو في الصغير وهذا يؤيد ما قلنا من ان مقابل المعتمد هو ان الثواب للاب فقط وانه لا منافاة بين القولين السابقين تأمل **(قوله ودرسك باقى الذكر)** اى تعلمك باقى القرآن عند الفراغ أولى من صلاة التطوع وعلة في منية المفتى بأن حفظ القرآن على الامة اه اى فرض كفايه وصلاة التطوع مندوبة **(قوله من الصلاة)** التاء من الشطر الثانى **(قوله ودرس العلم)** اى المفترض عليك أولى وانظر من تعلم باقى القرآن قال في منية المفتى لان تعلم جميع القرآن فرض

وضرب عييد الغير جاز بأمره \*  
وما جاز في الاحرار والاب بأمر \*  
وأوب من ذكر القران استماعه \*  
وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر \*  
ودرسك باقى الذكر أولى من الصلاة \*  
تفلا ودرس العلم أولى وأنظر \*

٢ قوله شيأ كذا وجد مكتوبا بالالف فان كانت الرواية هكذا فهو مفعول ينقص لانه يستعمل لازما قاله نصر الوفاى



الوحدة ( **قوله** ومن ذكرها ) متعلق بحظر بمعنى تمنع والتعويذ مفعول الذكرو وللحب متعلق به والذكريكون باللسان والمراد ما هو اعلم منه ومن الحمل قال في الحائية امرأة تصنع آيات التعويذ ليحبها زوجها بعدما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام ولا يحل اه  
وذكر ابن وهبان في توجيهه انه ضرب من السحر والسحر حرام اه وطعته انه ليس بمجرد كتابة آيات بل فيه شيء زائد قال الزيلعي وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقي والتأثم والتولة شرك رواه ابو داود وابن ماجه والتولة اي بوزن غبة ضرب من السحر قال الاصمعي هو تحبيب المرأة الى زوجها وعن عروة بن مالك رضي الله عنه انه قال كنا في الجاهلية نرقى فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال امرضوا على رقاقم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيها شرك رواه مسلم وابو داود اه وتماه فيه وقد مناشأ من ذلك قيل فصل النظر وبه اندفع تنظير ابن الشحنة في كون التعويذ ضربا من السحر ( **قوله** ويكره الخ ) اي مطلقا قبل التصور وبعده على ما اختاره في الحائية كما قدمناه قيل الاستبراء وقال انها لا تأثم اثم القتل ( **قوله** وجاز لعذر ) كالمرضعة اذا ظهر به الحمل وانقطع لبنها وليس لابي الصبي ما يستأجر بالظئر ويخاف هلاك الولد قالوا يباح لها ان تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مضغة او علقة ولم يخلق له عضو وقدر وانلك المدة بمائة وعشرين يوما وجاز لانه ليس بآدمي وفيه صيانة لآدمي خائفة ( **قوله** حيث لا يتصور ) قيد لقوله وجاز لعذر والتصور كما في الفتنه ان يظهر له شعرا واصبع اورجل او نحو ذلك ( **قوله** وان اسقطت ميتا ) بخفيف ميت اي بعلاج او شرب دواء تتعمده الاسقاط اما اذا القت حيا ثم مات فعلى عاقبتها الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة والا ففى مالها وعليها الكفارة ولا تراث منه شيأ ( **قوله** ففي السقط غرة ) بضم الغين المعجمة وهى خمسمائة درهم تؤخذ في سنة واحدة ونفاها الطرسوسى وهو وهم كاذره الشارح ( **قوله** لو الود لوارثه ط ) ( **قوله** من عاقل الام ) وان لم يكن لها عاقلة ففى مالها في سنة ش ( **قوله** تحضر ) الجملة صفة غرة ط ( **قوله** وفي يوم عاشوراء الخ ) هو العاشر من المحرم والكحل بالكسر مصدر كحل وكحل العين كحل وهو ما يصدق عليه التوسعة وقد رأيت لبعض العلماء كلاما حسنا محصاه انه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعنى المآكل والملابس وغير ذلك وانه احق من سائر المواسم بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة فيها كالاعادي ونحوها اه ( **قوله** وبعضهم الخ ) قال في التجنيس والمزيد لا بأس بالاكتحال يوم عاشوراء هو المختار لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كحلته ام سلمته

\* ومن ذكرها التعويذ

للحب تحظر \*

ويكره ان تسقى لاسقاط

حملها \*

وجاز لعذر حيث لا يتصور

وان اسقطت ميتا ففى

السقط غرة \*

لو الود من عاقل الام

تحضر \* وفي يوم عاشوراء

يكره كحلهم \* ولا بأس

بالمعاد خلطا ويؤجر \*

وبعضهم المختار فى الكحل

جائز \*

لفعل رسول الله فهو المقرر

أمس وكفى قصة الحليل عليه السلام وحيداً لا استثناء في الحديث لما في الثلاثة من صورة الكذب  
 وحيث أبيح التعريض حاجة لا يباح لغيرها لانه يومهم الكذب وان لم يكن اللفظ كذبا قال في الاحياء  
 نعم المعارض تباح بغرض حقيق كتطبيب قلب الغير بالزواج كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل  
 الجنة عجوز وقوله في عين زوجك بياض وقوله تحملك على ولد البعير وما شبه ذلك (قوله جاز  
 الكذب) بوزن علم مختار اى بالكسر فالسكون قال الشارح ابن الشحنة نقل في البرازية انه أراد به  
 المعارض لا الكذب الخاص (قوله واهل لترضى) ليحترزه عن الوحشة والخصومة شارح  
 كقوله انت عندى خير من ضرتك اى من بعض الجهات وساعطيك كذا اى ان قدر الله تعالى  
 (قوله ويكره في الحمام تعمير) اى تكييس خادم فوق الازار اذ ربما يفعله للشهوة وهذا لو بلا  
 ضرورة والا فلا بأس والاختيار تركه ولو الازار كسفا ومس ما تحته كافتعله الجملة حرام شارح  
 (قوله فقوله ينور) اى يطفى بالنورة بنفسه دون الخادم في الصحيح ويكره لو جنباً شارح (قوله  
 ويفسق معتاد المرور) فلا تقبل له شهادة اذا كان مشهوراً به ط والحيلة لمن ابتلى به ان ينوى الاعتكاف  
 حال الدخول ويكفى فيه السكنات فيا بين الخطوات شرب لابل (قوله ومن علم الاطفال الخ)  
 الذى في الفتية انه يأمم ولا يلزم منه الفسق ولم ينقل عن احد القول به ويمكن انه بناء على انه لا يصرار  
 عليه فسق افاده الشارح قلت بل في التارخاية عن العيون جلس معلم او وراق في المسجد فان كان  
 يعلم او يكتب بأجر يكره الا للضرورة وفي الخلاصة تعام الصبيان في المسجد لا بأس به اه لكن  
 استدل في الفتية بقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانبتكم (قوله ويوزر)  
 بسكون الواو بعد الياء مبني للمجهول من الوزر وهو الاتم واسم المفعول موزور بلا همز  
 قال في القاموس وقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن مأزورات غير مأجورات لازدواج  
 ولو افرد لقل موزورات اه ولو قال فيوزر بالفاء لسلم من الاعتراض السابق (قوله  
 ومن قام الخ) قدما الكلام عليه قيل فصل البيع (قوله وفي غير اهل العلم الخ) قال في الفتية  
 وقيل له ان يقوم بين يدى العالم تعظياله أما في حق غيره لا يجوز اه فهذه مسألة القيام بين  
 يديه وهو غير مسألة القيام لقدمه تعظياله فتنه لذلك ش (قوله وجوز نقل الميت) بتشديد  
 الياء هنا والبعض فاعل جوز والمراد قبل الدفن خلافا لما ذكره الناظم من ان فيه خلافا بعد  
 الدفن ايضا رادا على الطرسوسى قال الشارح وما ذكره من الخلاف لم تقف عليه من كلام  
 العلماء والظاهر ان الصواب مع الطرسوسى اه اى حيث لم يحك خلافا فيما بعد الدفن (قوله  
 مطلقا) اى بعدت المسافة أوقصرت (قوله وعن بعضهم الخ) قال في البرازية نقل الميت من  
 بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قل السرخسى وقوله يكره ايضا الا قدر ميل  
 أو ميلين ونقل الكلام والصديق عليهما وعلى نينا السلام شريعة متقدمة منسوخة اورعاية  
 لوصيته عليه السلام وهى لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به اه (قوله وللزوجة  
 التسمين) قال في الحانية امرأة تأكل الفتيت واشباه ذلك لاجل التسمين قال ابو مطيع لا بأس  
 به اذا لم تأكل فوق شعها قال الطرسوسى في الزوجة ينبغي ان يندب لها ذلك وتكون مأجورة  
 قال الشارح ولا يجزئ اطلاق اباحة ذلك فضلا عن نده ولعل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج  
 يحب السمن والا ينبغي ان تكون موزورة اه (قوله لافوق شعها) بكسر المعجمة واسكان

وفي الوهبانية قال \*

\* وللصالح جاز الكذب او  
 دفع ظالم \* واهل لترضى  
 والقتال ليظفروا \* ويكره  
 في الحمام تعمير خادم \*  
 ومن شاء تنويرا فقالوا  
 ينور \* ويفسق معتاد  
 المرور بنجام \* ومن علم  
 الاطفال فيه ويوزر \* ومن  
 قام اجالا للشخص فحائز \*  
 \* وفي غير اهل العلم بعض  
 يقرر \* وجوز نقل الميت  
 البعض مطلقا \*  
 وعن بعضهم ما فوق ميلين  
 يحظر \*  
 \* وللزوجة التسمين لا  
 فوق شعها \*

(قوله على الاظهر) ومضى عليه في الكنز والملتقى وفي رواية ليس له ذلك وعليها مثنى المصنف في التعذير تبعاً للدرر (قوله لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة) ولا عليها تسريح الفاجرة الا اذا خاف ان لا يقيم حدود الله فلا بأس ان يفرقا اه مجتبي والفجور يعم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن زوجته لاترد يد لاس وقد قال اني احبها استمتع بها اه ط (قوله لا يجوز الوضوء من الحياض المعدة للشرب) ولا يمنع جواز التيمم الا ان يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على انه وضع للشرب والوضوء جميعاً اه بحر عن المحيط وغيره (قوله في الصحيح) وعن ابن الفضل انه يجوز التوضي منه والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب بحر (قوله وينع من الوضوء منه وفيه) وانما أتى به لدفع توهم انه لو توضأ فيه يجوز لانه غير مضيع ولكن كان يكفيه ان يقول ولو فيه ط (قوله وحمله) مبتدأ خبره الجملة الشرطية ط (قوله الكذب مباح لاحياء حقه) كالشفيع يعلم بالبيع بالليل فاذا أصبح يشهد ويقول علمت الآن وكذا الصغيرة تباع في الليل وتختار نفسها من الزوج وتقول رايت الدم الآن واعلم ان الكذب قديح وقد يجب والضابط فيه كافي تبيين المحارم وغيره عن الاحياء ان كل مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان ايسر تحصيل ذلك المقصود وواجب ان وجب تحصيله كالوراءى مصوما اخفى من ظالم يريد قتله او ابداهه فالكذب هنا واجب وكذا لو سأله عن ودعية يريد أخذها يجب انكارها ومهما كان لا يتم مقصود حرب او اصلاح ذات البين أو استالة قلب المجنى عليه الا بالكذب فيباح ولو سأله سلطان عن فاحشة وقعت منه سرا كزنا أو شرب فله ان يقول ما فعلته لان اظهارها فاحشة اخرى وله ايضا ان ينكر سرأخيه وينبئ ان يقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق فان كانت مفسدة الصدق اشد فله الكذب وان بالعكس اوشك حرم وان تعلق بنفسه استحب ان لا يكذب وان تعلق بغيره لم تجز المسامحة لحق غيره والحزم تركه حيث ايسر وليس من الكذب ما عتيد من المبالغة كجئتكم ألف مرة لان المراد تفهيم المبالغة لا المرات فان لم يكن جاء الامر واحدة فهو كاذب اه ملخصا ويدل لجواز المبالغة الحديث الصحيح واما ابوجهم فلا يرضع عصاه عن عاقه قال ابن حجر المكي وما يستثنى ايضا الكذب في الشعر اذا لم يمكن حمله على المبالغة كقوله انا ادعوك ليلاً ونهاراً ولا اخي مجلساً عن شكرك لان الكاذب يظهر ان الكذب صدق ويروجه وليس غرض الشاعر الصدق في شعره وانما هو صناعة وقال الشيخان يعني الرافي والثوري بعد نقلهما ذلك عن القفال والصيداني وهذا حسن بالغ اه (قوله قال) اي صاحب المجتبى وعبارته قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لاحالة الاثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده والرجل يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعة قال الطحاوي وغيره هو محمول على المعارض لان عين الكذب حرام قلت وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون وقال عليه السلام الكذب مع الفجور وما في النار ولم يمتنع عن الكذب للنجاة وتحصيل المرام اه قلت ويؤيده ماورد عن علي وعمر ان بن حصين وغيرهما ان في المعارض مندوحة عن الكذب وهو حديث حسن له حكم الرفع كما ذكره الجراحى وذلك كقول من دعى لطعام اكلت يعني

على الاظهر \* لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة \* لا يجوز الوضوء من الحياض المعدة للشرب في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وحمله لاهله ان مأذونا به جاز والا لا \* الكذب مباح لاحياء حقه ودفع الظالم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون الكل من المجتبى

وحوائج له في المصر فأن معظم مقصوده الاول فله ثواب السعي الى الجمعة وان الثاني فلا اه  
 اى وان تساويا تساقطا كما يعلم مامر واختار هذا التفصيل الامام الغزالي ايضا وغيره من  
 الشافعية واختار منهم العز بن عبد السلام عدم الثواب مطلقا **(قوله)** لا يعاقب بتلك الصلاة  
 ولا يثاب بها ) هو معنى ما نقله في الينابيع عن بعضهم وليس المراد انه لا يعاقب على الرياء لانه  
 حرام من الكبرياء ثم به وعليه يحمل مامر عن ابراهيم بن يوسف من انه لأجره وعليه الوزر  
 وانما المراد انه لا يعاقب على تلك الصلاة عقاب تاركها لانها صحيحة مسقطه للفرض كما قدمناه  
 قال في البرازية والاريا في الفرائض في حق سقوط الواجب قال في الاشباه افادان الفرائض  
 مع الرياء صحيحة مسقطه للواجب اه وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية واذا صلى رياء  
 وسمعة تجوز صلاته في الحكم لوجود شرائط و الاركان ولكن لا يستحق الثواب اه  
 اى ثواب المضاعفة قال في الذخيرة قال الفقيه ابواليث في التوازل قال بعض مشايخنا الرياء  
 لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ان الرياء لا يفوت اصل الثواب وانما  
 يفوت تضاعف الثواب اه وفيه مخالفة لما قدمناه من ان الثواب يتعلق بصحة العزيمة الا  
 ان يحمل على هذا ويحمل ما هنا على ان المراد من اصل الثواب سقوط الفرض بتلك الصلاة  
 وعدم العقاب عليها عقاب تاركها وبه يظهر فائدة التخصيص بالفرائض فليتأمل **(قوله)** وعمه  
 الزاهدى للتوافل اى جعله عاما في انواع العبادات التوافل فقط دون الفرائض وليس المراد  
 انه عمه في التوافل والفرائض كما هو المتبادر من العبارة والا لم يصح التعليل الذي بعده  
 فكان الاظهر ان يقول وخصه الزاهدى بالتوافل وعبارة الزاهدى في المجتبى ولكن نص  
 في الوقايع ان الرياء لا يدخل في الفرائض فتعين التوافل اه ثم اعلم ان ما ذكره الزاهدى  
 لا ينافي ما قبله لان المراد بما قبله كما قررناه ان الصلاة صحيحة مسقطه للواجب لا يؤثر الرياء  
 في بطلانها بل في اعدام ثوابها وتخصيص الزاهدى التوافل معناه فيما يظهر ان الرياء يحبط ثوابها  
 اصلا كأنه لم يصلها فاذا صلى سنة الظهر مثلا رياء لاجل الناس ولولا هم لم يصلها لا يقال انه  
 أتى بها فيكون في حكم تاركها بخلاف الفرض فانه ليس في حكم تاركه حتى لا يعاقب عقاب تاركه  
 والفرق ان المقصود من التوافل الثواب لتكميل الفرائض وسد خللها هذا مآثره لفهى  
 القاصر والله تعالى اعلم **(قوله)** يكره ) لما فيه من التشبه بالنساء وقد لعن عليه الصلاة والسلام  
 المتشبهين والمتشبهات كما قدمناه **(قوله)** يكره للمرأة الخ ) تقدمت المسئلة في الطهارة  
 في بحث الاسائر والعلّة فيها كما ذكره في المنع هناك ان الرجل يصير مستعملا لجزء من اجزاء  
 الاجنبية وهو ريقها المختلط بالماء وبالعكس فبما لو شربت سؤره وهو لا يجوز اه  
 وقدمنا الكلام عليه هناك فراجعه وقال الرملى يجب تقيده بغير الزوجة والمحارم  
**(قوله)** وله ضرب زوجته على ترك الصلاة ) وكذا على تركها الزينة وغسل الجنابة  
 وعلى خروجها من المنزل وترك الاجابة الى فراشه ومترامه في التعزير وان الضابط ان كل  
 معصية لاحد فيها فللزوجة والمولى التعزير وان للمولى ضرب ابن عشر على الصلاة ويلحق  
 به الزوج وان له اكراء طفله على تعليم قرآن وأدب وعلم له ضرب اليتيم فيما يضرب ولده

لا يعاقب بتلك الصلاة  
 ولا يثاب بها قيل هذا في  
 الفرائض وعمه الزاهدى  
 للتوافل لقولهم الرياء لا  
 يدخل الفرائض \* غزل  
 الرجل على هيئة غزل  
 المرأة يكره \* يكره للمرأة  
 سؤر الرجل وسؤرها له  
 \* وله ضرب زوجته على  
 ترك الصلاة

قوله تعليم قرآن المراد  
 التعلم اه



قال تعالى \* فمن عفا واصلح فاجره على الله \* (قوله حتى انظر) مفعول القول ط (قوله فانه نفاق) اى من عمل المناقبة اى يظهر انه يخفى عمله ط (قوله اوحق) اى جهالة والاولى ان يقول ان كان صائما نعم فان الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ماحمل عليه الحديث القدسي الصوم لى وأنا اجزى به ط (قوله من له اطفال الخ) قال فى نور العين عن مجمع الفتاوى لورثة صغارا فترك الوصية افضل وكذا لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلاثين وان كانوا اغنياء او يستغنون بالثلاثين فالوصية اولى وقدر الاستغناء عن ابنى خيفة اذا ترك لكل واحد اربعة آلاف درهم دون الوصية وعن الامام الفضلى عشرة آلاف اه (قوله من صلى او تصدق الخ) اعلم ان اخلاص العبادة لله تعالى واجب والرياء فيها وهو ان يريد بها غير وجه الله تعالى حرام بالاجماع للتصوص القطعية وقدس على الصلاة والسلام الرياء الشرك الاصغر وقد صرح الربيعي بأن المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها وفى المراج أمرنا بالعبادة ولا وجود لها بدون الاخلاص المأمور به والاخلاص جعل افعاله لله تعالى وذا لا يكون الا بالنية اه وقال العلامة العيني فى شرح البخارى الاخلاص فى الطاعة ترك الرياء ومعدنه القلب اه وهذه النية لتحصيل الثواب للصحة العمل لان الصحة تتعلق بالشرائط والاركان والنية التى هى شرط لصحة الصلاة مثلا ان يعلم بقلبه اى صلاة يصلى قال فى مختارات النوازل واما الثواب فيتعلم بصحة عزيمته وهو الاخلاص فان من توشأ بماه نجس ولم يعلم به حتى صلى لم تجز صلاته فى الحكم لفقد شرطه ولكن يستحق الثواب لصحة عزيمته وعدم تقصيره اه فاعلم انه لا تلازم بين الثواب والصحة فقد يوجد الثواب بدون الصحة كما ذكر وبالعكس كما فى الوضوء بالنية فانه صحيح ولا ثواب فيه وكذا لو صلى مراءيا لكن الرياء تارة يكون فى اصل العبادة وتارة يكون فى وصفها والاول هو الرياء الكامل المحيط للثواب من اصله كما اذاصلى لاجل الناس ولولا هم ماصلى واما لو عرض له ذلك فى اثائها فهو لغو لانه لم يصل لاجلهم بل صلاته كانت خالصة لله تعالى والجزء الذى عرض له فيه الرياء ببعض تلك الصلاة الخالصة نعم ان زاد فى تحسينها بعد ذلك رجع الى القسم الثانى فيسقط ثواب التحسين بدليل ما روى عن الامام فيمن أطال الركوع لادراك الجأنى للقرية حيث قال اخاف عليه امرأ عظيما اى الشرك الخفى بمكة قاله بعض المحققين قال فى التارخانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل فى قلبه الرياء فهو على ما افتتح والرياء انه لو خلا عن الناس لا يصلى ولو كان مع الناس يصلى فأما ان كان مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء فى الصوم وفى البنائيع قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل اه ولعله لم يدخل فى الصوم لانه لا يرى اذ هو امساك خاص لافعل فيه نعم قد يدخل فى اخباره وتحدثه به تأمل واستدل فى الواقعات بقوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لى وأنا اجزى به نفى شركة الغير وهذا لم يذكر فى حق سائر الطاعات اه ثم اعلم ان من الرياء التلاوة ونحوها بالاجرة لانه اريد بها غير وجه الله تعالى وهو المال ولذا قالوا انه لا ثواب بها للقرارى والالميت والآخذ والمعطى آثمان وقالوا ايضا ان من نوى الحج والتجارة لا ثواب له ان كانت نية التجارة غالبية او مساوية وفى الذخيرة اذا سعى لاقامة الجمعة

حتى انظر فانه نفاق اوحق  
\* من له اطفال ومال قليل  
لا يوصى بنفل \* من صلى  
او تصدق برأى به الناس

ط عن الهندية ( قوله لا تملك بالقبض ) فله الرجوع إليها وذكر في المجتبى بعدها ولو دفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له ان يرجع قضاء ويجب على المرتضى ردها وكذا العالم اذا اهدى اليه ليشفع أو يدفع ظلما فهو رشوة ثم قال بعد هذا سعى له عند السلطان وأتم امره لا بأس بقبول هديته بعد وقبلة بطلبه سحت وبدونه مختلف فيه ومشايخنا على انه لا بأس به وفي قول الهدي من التلازم اختلاف المشايخ ط ( قوله اذا خاف على دينه ) عبارة المجتبى لمن يخاف وفيه ايضا دفع المال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حقه ليس برشوة يعنى فى حق الدافع اه ( قوله كأن يعطى الشعراء ) فقد روى الخطاى فى الغريب عن عكرمة مرسل قال أتى شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال اقطع لسانه عني فأعطاه أربعين درهما ( قوله جمع اهل المحلة ) أى شيئا من القوت او الدراهم ط ( قوله غسن ) أى ان فعلوا فهو حسن ولا يسمى أجرة كما فى الخلاصة والظاهر ان هذا من تعريفات المتقدمين المائعين اخذ الاجرة على الامامة وغيرها من الطاعات لتظهر ثمرة التنصيص عليه والا فجازاة الاحسان بالاحسان مطلوبة لكل أحد تأمل ( قوله ومن السحت ) بالسحت وبضمتين الحرام أو ما خبت من المكاسب فلزم عنه العار جمعه اسحات واسحت اكتسبه قاموس ومن السحت ما يأخذه الصهر من الحتن بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه يرجع الحتن به بجنتي ( قوله وما يأخذه غاز انزو ) من اهل البلدة جبرا فهو حرام عليه لاعلى الدافع ط ( قوله وشاعر لشعر ) لانه انما يدفع له عادة قطعا لسانه كما مر فلو كان ممن يؤمن شره فالظاهر ان ما يدفع له حلال بدليل دفعه عليه السلام برده لكعب لما امتدحه بقصيدة المشهورة تأمل ( قوله ومسخرة وحكواتى ) عبارة المجتبى والمضحك للناس اويسخر منهن او يحدث الناس بمغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم واحبائه لاسيا بأحداث العجم مثل رستم واسفنديار ونحوها اه تأمل وانظر هل النسبة فى حكواتى عربية ( قوله لهو الحديث ) أى ما يلهى عما يعنى كالا حاديت التى لا أصل لها والاساطير التى لا اعتبار لها والمضاحك وفضول الكلام والاضافة على معنى من نزلت فى النضر بن الحرث بن كعدة كان يتجر فىأتى الحيرة ويشترى اخبار العجم ويحدث بها قريشا ويقول ان محمدا يحدثكم بحديث عاد وثمود وانا احديثكم بأحداث رستم واخبار الاكسرة فيستملحون حديثه ويتكون استماع القرآن فانزل الله تعالى هذه الآية اه ط ( قوله المعازف ) أى الملاهى ( قوله وكاهن ) المراد به هنا النجم والا فى المغرب قالوا ان الكهانة كانت فى العرب قبل البعثة يروى ان الشياطين كانت تسترق السمع فتلقيه الى الكهنة فتزيد فيه ما تريد وتقبله الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحرست النساء بطلت الكهانة اه ( قوله وفروعه كثيرة ) منها كفى المجتبى ما تأخذه المغنية على الفناء والتأتمحة والواشرة والمتوسطة لعقد النكاح والمصالح بين المتشاحين وثنى الحجر والسكر وعسب التيس وثنى جميع جلود الميتة والسباع قبل الدباغ ومهر البنى وأجر الحجام بشرط اه لكن فى المواهب ومحرم على المغنى والتأتمحة والقوال أخذ المال المشروط دون غيره اه وكذا صاحب الطبل والمزمار كآدماء عن الهندية ( قوله جازله الرد ) قال تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ( قوله وتركه افضل )

لا تملك بالقبض \* لا بأس بالرشوة اذا خاف على دينه والنبي عليه الصلاة والسلام كان يعطى الشعراء ولمن يخاف لسانه وكفى بسهم المؤلف من الصدقات دليلا على امثاله \* جمع اهل المحلة للامام حسن \* ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كلعج وكلاء وماد ومعادن وما يأخذه فاز لغزو وشاعر لشعر ومسخرة وحكواتى قال ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب المعازف وقواد وكاهن ومقامر وواشمة وفروعه كثيرة \* قيل له يا خبيث ونحوه جاز له الرد فى كل شئ متينة لا توجب الحد وتركه افضل \* كره قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم

\* القصص المكره ان يحدّثهم بما ٣٧٣ ليس له اصل معروف او يعظّم بما لا يتعظّم به او يزيد وينقص يعني

في اصله اما التزيّن بالعبارات  
الاطيفة المرققة والشرح  
لقوائده فذلك حسن \*  
والافضل مشاركة اهل  
محلته في اعطاء الناسبة لكن  
في زماننا اكثرها ظلم فمن  
تمكن من دفعه عن نفسه  
غفس وان اعطى فليعط  
من عجز \* ليس لذى الحق  
ان يأخذ غير جنس حقه  
وجوزه الشاقى وهو  
الاوسع \* معلم طلب من  
الصبيان اتمان الحصر  
فجمعها فشرى ببعضها  
واخذ بعضها له ذلك لانه  
تملكه من الآباء لا بأس  
بوطء المكوجة بمعاينة  
الامة دون عكسه \* وجد  
ملايمة له لا بأس بالانتفاع  
به ولو له قيمة وهو غنى تصدق  
به \* لا بأس بالجمع في بيت  
فيه مصحف للبلوى \* لا  
تركب مسلمة على مخرج  
للحديث هذا وللتنهى ولو  
لحاجة غزو ووجع او مقصد  
دخا ودينوى لا بد لها منه  
فلا بأس به \* تنفى بالقرآن  
ولم يخرج بأحسانه عن  
قدر هو صحيح في العربية  
مستحسن \* ذكر الله من  
طلوع الفجر الى طلوع  
الشمس اولى من قراءة

منه لا يحرق بالنار اياه اشار محمد به تأخذه ولا يكره دفنه وينبغى ان يلف بخرق طاهرة ويلحد له  
لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف وان  
شاء غسله بالماء او وضعه في موضع طاهر اتصل اليه يد محدث ولا غبار ولا قدر تعظيما لكلام الله  
عز وجل اه (قوله القصص) يقتضيان مصدر قسط (قوله يعني في أصله) اى بأن يزيد على  
اصل الكلام أشياء من عنده غير ثابتة او ينقص ما يخرج المتقول الثابت عن معناه (قوله  
فمن تمكن الخ) اطلقه فشمع ما لم يحمل غير ثابتته وفي الفتية توجه على جماعة جابية بغير حق  
فلبعضهم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل حصته على الباقي والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه قال  
رضي الله عنه وفيه اشكال لان اعطائه اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخصى مشاركة جرير  
وولده مع سائر الناس في دفع الناسبة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الزمن لانه اعانة على  
الطاعة واكثر النواب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له اه  
ما في الفتية (قوله وجوزه الشاقى) قدما في كتاب الحجر ان عدم الجواز كان في زمانهم اما  
اليوم فالفتوى على الجواز (قوله وهو الاوسع) لتعنيه طريقا لاستيفاء حقه فينتقل حقه  
من الصورة الى المالية كافي الغصب والاتلاف يجتنب وفيه وجد دنانير مديونه وله عليه دراهم  
فله ان يأخذها لاحداها جنسا في الغنية اه (قوله لانه تملكه من الآباء) والدليل عليه انهم  
لا يتأملون منه ان يرذلوا على ما يشترى به مع علمهم غالبا بان ما يأخذهم يزيد والحاصل ان العادة  
محكمة فافهم (قوله لا بأس بوطء المكوجة الخ) نقله في المجتبى عن بعض المشايخ ونقل  
في الهنذية انه يكره عند محمد (قوله تصدق به) اى بعد التعريف ان احتاج اليه (قوله لا بأس  
بالجمع في بيت فيه مصحف للبلوى) قيده في الفتية بكونه مستورا وان حمل ما فيها على الاولوية  
زال التنافى ط (قوله للحديث) وهو لعن الله الفروج على السروج ذخيرة لكن نقل المدنى  
عن ابى الطيب انه لا أصل له اه يعنى بهذا اللفظ والافعاء ثابت في البخارى وغيره لعن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال والطبرانى ان  
امراة مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم متقلدة قوسا فقال لعن الله المتشبهات من النساء  
بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء (قوله ولو لحاجة غزو الخ) اى بشرط ان تكون متسترة  
وان تكون مع زوج او محرم (قوله او مقصد دينى) كسفر لصلاة رحم ط (قوله تنفى بالقرآن  
الخ) مكرر مع ما تقدم (قوله وتستحب الخ) كذا ذكر في المجتبى المسئلة الاولى ثم ذكر هذه  
رامزا لبعض المشايخ فالظاهر انها قولان فان الاولى تفيد استحباب الذكر دون القراءة  
وهو الذى تقدم في كتاب الصلاة واقتصر عليه في الفتية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التى نهى عن الصلاة فيها  
(قوله لا بأس للامام) اى والمقتدين (قوله عقب الصلاة) اى صلاة الغداة قال في الفتية امام  
يتمادل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وشهادة ونحوها جهرا لا بأس به  
والاخفاء افضل اه وتقدم في الصلاة ان قراءة آية الكرسي والمعوذات والتسبيحات  
مستحبة وانه يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام الخ (قوله قال استاذنا) هو البديع  
شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعدها سنة يكره والا فلا اه

القرآن وتستحب القراءة عند الطلوع والغروب \* لا بأس للامام عقب الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة  
والاخفاء افضل \* قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهرا للمهمات بدعة قال استاذنا لكننا مستحسنه للعادة والآثار \* الرشوة

\* واذا كتب المفتي يدين  
بكتب ولا يصدق قضاء  
ليقضى القاضى بحثه  
\* الترجيع بالقرآن  
والاذان بالصوت الطيب  
طيبان لم يزد فيه الحروف  
وان زاد كرهه ولمستمعه  
وقوله احسن ان لسكوته  
حسن وان لتلك القراءة  
يخشى عليه الكفر المناظرة  
فى العلم لنصرة الحق  
عبادة ولاحد ثلاثة حرام  
لقهر مسلم واطهار علم ونيل  
دنياه اموال او قبول \* التذكير  
على المنابر للوعظ والاعتناظ  
سنة الانبياء والمرسلين  
وللرياسة ومال وقبول عامة  
من ضلالة اليهود والنصارى  
\* قراءة القرآن بقراءة  
معروفة وشاذة دفعة  
واحدة مكروه كفى الحاوى  
القدس \* يستحب للرجل  
خضاب شعره ولحيته ولو  
فى غير حرب فى الاصح  
والاصح انه الصلاة  
والسلام لم يفعله ويكره  
بالسواد وقيل لا يجمع  
الفتاوى والكل من منح  
المصنف \* الكتب التى  
لا يتفق بها يمجى عنها  
اسم الله وملائكته ورسله  
ويحرق الباقي ولا بأس بأن  
تلغى فى ماء جارى او تدفن  
وهو احسن كفى الانبياء

غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على انه لا يجوز تقليد المفضول مع وجود الافضل والحق جوازه  
وهذا الاعتقاد انما هو فى حق المجتهد لا فى حق التابع المقلد فان المقلد يجوز بتقليد واحد منهم  
فى الفروع ولا يجب عليه الترجيع اه ط ومثله فى خلاصة التحقيق فى بيان حكم التقليد  
والتفليق للاستاذ عبدالغنى السلبسى قدس الله سره ( قوله واذا كتب المفتي يدين ) اى  
كتب هذا اللفظ بأن سئل مثلاً عن حلف واستثنى ولم يسمع احداً يحجب بأنه يدين اى لا يبحث  
فيما بينه وبين ربه ولكن يكتب بعده ولا يصدق قضاء لان القضاء تابع للفتوى فى زماننا لجهل  
القضاة فربما ظن القاضى انه يصدق قضاء ايضا ( قوله الترجيع بالقرآن والاذان الخ الاولى  
التلحين اى التفتى لان الترجيع فى اللغة التردد قال فى المغرب ومنه الترجيع فى الاذان لانه  
ياتى بالشهادتين خافضاً بهما صوته ثم يرجعهما رافعاً بهما صوته اه وفى الذخيرة وان كانت  
الالحان لاتغير الكلمة عن وضعها ولا تؤدى الى تطويل الحروف التى حصل التفتى بها حتى  
يصير الحرف حرفين بل لتحسين الصوت وتزين القراءة لا يوجب فساد الصلاة وذلك مستحب  
عندنا فى الصلاة وخارجها وان كان يغير الكلمة من موضعها يفسد الصلاة لانه منهى وانما  
يجوز ادخال المد فى حروف المد واللين والهوائية والمغل اه وورد فى تحسين القراءة بالصوت  
أحاديث منها ما رواه الحاكم وغيره عن جابر رضى الله عنه بلفظ حسنوا القرآن بأصواتكم  
الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً ( قوله وان زاد ) بأن اخرج الكلمة عن معناها كره اى حرم  
( قوله يخشى عليه الكفر ) لانه جعل الحرام المجمع عليه حسناً ولعله لم يكثر جزمالان  
تحسينه ذلك ليس من حيث كونه اخرج القرآن عن وضعه بل من حيث تنعيمه ونظريته تأمل  
ويقرب من هذا ما يقال فى زماننا لمن يغنى للناس الغناء المحرم بارك الله طيب الله الانفاس فان  
قصداً لثناء عليه والدعاء له لسكوته فحسن وان لغناؤه فهو مصيبة اخرى مع السماع يخشى  
منها ذلك فليتنبه لذلك ( قوله ونيل دنياه اموال او قبول ) عبارة الحاوى القدسى نحو المال  
او القبول وهى كذلك فى المنع ( قوله وشاذة ) هى ما فوق العشرط ( قوله دفعة ) وأولى  
بالكرهه الاقتصار على الشاذة وتقدم انها لا تجزئ فى الصلاة ولا تفسدها ط ( قوله كفى  
الحاوى القدسى ) اى من قوله الترجيع بالقرآن الى هنا ( قوله خضاب شعره ولحيته ) لا يديه  
ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء ( قوله والاصح انه عليه الصلاة والسلام لم يفعله ) لانه لم  
يحتاج اليه لانه توفى ولم يبلغ شبّه عشرين شعرة فى رأسه ولحيته بل كان سبع عشرة كفى البخارى  
وغيره ووردان ابكر رضى الله عنه خضب بالحناء والكتم مدنى ( قوله ويكره بالسواد ) اى  
لغير الحرب قال فى الذخيرة اما الخضاب بالسواد للغز وليكون اهيئ فى عين العدو فهو محمود  
بالاتفاق وان ليزين نفسه للنساء فكرهه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزوه بلا كراهة روى  
عن ابى يوسف انه قال كما يعجبني ان تتزين لى يعجبها ان اتزين لها ( قوله الكتب الخ ) هذه المسائل  
من هنالى الى النظم كلها مأخوذة من المجتبى كما يأتى العزو اليه ( قوله كفى الانبياء ) كذا فى غالب  
النسخ وفى بعضها كفى الاشياء لكن عبارة المجتبى والدفن احسن كفى الانبياء والاولياء اذا  
ماتوا وكذا جميع الكتب اذا بليت وخرجت عن الانتفاع بها اه يعنى ان الدفن ليس فيه  
اخلال بالعظيم لان افضل الناس يدفنون وفى الذخيرة المصحف اذا صار خلقاً وتعذر القراءة



على قولهما قال وقد رجحوا قولهما في ٣٧١ الكافي قوله ما أقرب الى عرف ديارنا فيق به ثم قال المصنف وعليه فالمعتمد

في المذهب حرمة لبس  
الثؤلؤ ونحوه على الرجال  
لانه من حلى النساء  
(ويكره) للولى لباس  
(الخلخال او السواد للصبي)  
ولا بأس بنقب أذن الميت  
والطفل استحسانا لم تقط  
قلت وهل يجوز الخزام  
في الاقف لم أره (ويكره)  
للذكر والاثنى الكتابة  
بالقلم المتخذ من الذهب  
او الفضة او من دواء  
كذلك (سراجة ثم قال  
لا بأس بتجويه السلاح  
بذهب وفضة ولا بأس  
بسرج ولجام وقر من  
الذهب عند أبي حنيفة  
خلافا لابي يوسف (جارية  
زيد قال بكر وكفى زيد  
بيعهما حل لعمر وشراؤها  
ووطؤها) لقبول قول  
بكر ان أكبر رآه صدقه  
كأمر وأن أكبر رآه كذبه  
لا يقبل قوله ولا يشتري  
منه ولو لم يخبره ان ذلك  
الشيء لغيره فلا بأس  
بشراؤه منه (كأحل وط  
من زفت اليه وقال النساء  
هي امرأتك) حل (نكاح  
من قالت طلقني زوجي  
وانقضت عدتي او كنت  
امة فلان واعتقني) ان

الخالص (قوله على قولهما) اي من ان لبس عقد الثؤلؤ ليس حلي وهو ما مشى عليه اصحاب المتون  
في كتاب الايمان فلو حلف لا يلبس حليا فلبس ذلك يحنث للعرف (قوله وعليه) اي كون المرجح  
قولهما واقول في اعتداد الحرمة بناء على ذلك نظر لان ترجيح قولهما بكونه حليا لان الايمان  
منية على العرف وكون العرف بعده حليا فيد الخنث في حلفه لا يلبس حليا ولا يفيد انه يحرم لبسه  
على الرجال اذ ليس كل حلي حراما على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم والتوب النسوج بالذهب  
اربعة اصابع وحلية السيف والمنطقة نعم التعليل الآتي بأنه من حلى النساء ظاهر في افادة الحرمة  
لما فيه من التشبه بهن كما قدمناه فتأمل (قوله الخخال) كلبال ويسمى خخالا ويضم قاموس  
(قوله للصبي) اي الذكر لانه من زينة النساء (قوله والطفل) ظاهره ان المراد به الذكر  
مع ان نقب الاذن تعليق القرط وهو من زينة النساء فلا يحل للذكور والذى في عامة الكتب وقدمناه  
عن التارخانية لا بأس بنقب اذن الطفل من البنات وزاد في الحاوي القدسي ولا يجوز نقب آذان  
البنتين فالصواب اسقاط او (قوله لم أره) قلت ان كان ثما يتزين النساء كما هو في بعض البلاد  
فهو فيها كنقب القرط اط وقد نص الشافعية على جوازه مدني (قوله ويكره) للذكر  
والاثنى الخ) قدما عن الحانية ما هو اعم من ذلك وهو ان النساء فيما سوى الحلي من الاكل  
والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال (قوله ثم قال الخ) تقدم الكلام  
عليه مستوفى قبل فصل اللبس (قوله وقر) بالثاء المثناة والفاء محركات وهو من السرج ما يجعل  
تحت ذنب الدابة اه مغرب وقد يسكن قاموس (قوله جارية زيد) اي يعلم عمر وانها لزيدا واخبره  
بكر بذلك (قوله ان أكبر رآه صدقه الخ) اكبر اسم كان المحذوفة وصدقه بالنصب خبرها وهذا  
التفصيل اذا كان الخبر غير ثقة كاي علم من الهداية وغيرها وانما قبل لان عدالة الخبر في المعاملات  
غير لازمة للحاجة كإسراء أكبر الرأي مقام اليقين (قوله ولو لم يخبره الخ) اي ولم يعرف الشاري  
ذلك قال في الهداية فان كان عرفها للاول لم يشتريها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثاني اه زاد الزيلعي  
اوانه وكه (قوله فلا بأس بشراؤه منه) وان كان فاسقا لان اليد دليل الملك ولا معتبرا كبر الرأي  
عند وجود الدليل الظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل ذلك فحينئذ يستحب له ان يتزده ومع  
ذلك لو اشترى اصاب له الدليل الشرعي ولو البائع عبدا لم يشتريها حتى يسئل لان المملوك  
لا يملك له فان اخبره بالاذن فان كان ثقة قبل والاعتبرا كبر الرأي وان كان لارأيه لا يشتريها  
لقام المانع فلا بد من دليل هداية وغيرها (قوله وتسامه في الحانية) وكذا في الهداية في  
فصل البيع من هذا الكتاب (قوله وأن بأمر مستكر) كما اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل  
آخر كان نكاحي فاسدا أو كان الزوج على غير الاسلام لا يسع الثاني ان يقبل قولها ولا ان  
يتزوجها لانها اخبرت بأمر مستكر وكما اذا قالت المطلقة ثلاثا لزوجهها الاول حالت لك فانه  
لا يحل له ان يتزوجها لم يستفسرها فان العلماء اختلفوا في حلها له بمجرد نكاح الثاني فقال  
بعضهم تحل له فاعلمنا اعتمدت هذا القول فلا بد من الاستفسار وتامه في الفتح (قوله كتب  
الخ) مثل الكتابة السؤال بالقول ومثل الشافعي غيره من اصحاب المذاهب (قوله يكتب  
جواب أبي حنيفة) هذا بناء على ما قالوا انه يجب اعتقاد ان مذهبه صواب يحتمل الخطأ ومذهب

وقع في قلبه صدقها وتامه في الحانية قلت وحاصله انه متى اخبرت بأمر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه  
صدقها لا بأس بتزوجها وان بأمر مستكر لا مالم يستفسرها \* (فروع) \* كتب ما قول الشافعي يكتب جواب أبي حنيفة

(و) فيها يكره (الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي الحلاء) ٣٧٠ وفي حالة الجماع (وزاد أبو الليث

فيها لا إلى الداعي المطلوب منه التأديب مع من هو فوقه (قوله وفيها) أي في السراجية  
(قوله يكره الكلام في المسجد) ورد أنه يأكل الحسنات كأنما كل النار الحطب وحمله في  
الظهيرية وغيرها على ماذا جلس لاجله وقد سبق في باب الاعتكاف وهذا كله في المباح لافي  
غيره فإنه أعظم وزرا (قوله وخلف الجنازة) أي مع رفع الصوت وقدمنا الكلام عليه قيل  
المسابقة (قوله وفي الحلاء) لأنه يورث المقت من الله تعالى ط (قوله وفي حالة الجماع) لأن  
حاله مبنى على السر وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالأدب ط وذكر في الشرعة أن من  
السنة أن لا يكثر الكلام في حالة الوطء فإن منه خرس الولد (قوله وعند التذكير) أي مع رفع  
الصوت قال في التارخانية وليس المراد رفع الواعظ صوته عند الوعظ وإنما المراد رفع بعض  
القوم صوته بالتلهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره (قوله فاطنك به) أي  
برفع الصوت عند الغناء والمراد رفع الصوت به وقدمنا الكلام على ذلك كله (قوله أحبوا  
العرب) كذا في كثير من النسخ مسندا إلى أو الجماعة وهو الموافق لما في الجامع الصغير وغيره  
وفي بعض النسخ أحب بلاوا ومسند للمتكلم أو امر للمفرد من أحب قال الجراحى وسنده  
فيه ضعف وقد ورد في حب العرب أحاديث كثيرة يصير الحديث بمجموعها حسنا وقد افتردها  
بالتأليف جماعة منهم المحافظ العراقي ومنهم صديقنا الكامل السيد مصطفى البكري فإنه ألف  
فيه رسالة نحو العشرين كرامة اه والمراد الحث على حب العرب من حيث كونهم عربا  
وقد يعرض لهم ما يقتضى زيادة الحب بما فيهم من الإيمان والفضائل وقد يعرض ما يوجب  
البغض بما يعرض لهم من كفر ونفاق وتماه في شرح التماهى الكبير (قوله ولسان اهل  
الجنة) الذى فى الجامع الصغير وكلام اهل الجنة (قوله اى فى كرهه) بيان لحاصل كلام المصنف  
وعبارة الخلاصة رجل تمنى الموت لضيق عيشه او غضب من عدوه لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا يتنّى احدكم الموت لضر نزل به وان كان لتغير زمانه وظهور المعاصي فيه مخافة  
الوقوع فيها لا بأس به لما روى عن النبي عليه السلام في مثل هذه الصورة قال قبطن الارض  
خير لكم من ظهرها اه اقول والحديث الاول في صحيح مسلم لا يتنّى احدكم الموت لضر نزل  
به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احينى ما كانت الحياة خيرا لى وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا  
لى (قوله ولا بأس بلبس الصبي) الاولى التعبير بالالباس مصدر المزيّد وان يقول وكذا لبس  
البالغ (قوله ونازعه ابن وهبان الخ) وقال ايضا فان الادلة تعارضت في جواز لبسه اه لكن  
رده ابن الشحنة بأنه سفساف من القول لانعلم دليلا ورد في التمهى عن لبس شئ منها اه  
اقول قد يقال ان قوله تعالى وتستخرجون منه حلية تلبسونها اى اللؤلؤ والمرجان فيد الجواز  
وكذا قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا وامّا التمهى فمن حيث ان فيه تشبها بالنساء فإنه من  
حليهن وقد اخرج ابو داود والنسائى وابن ماجة والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم لعن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل لكن يدخل في هذا  
اللؤلؤ ايضا بالاولى لان تحليهن به اكثر من بقية الاجمار فالترفة غير مناسبة تأمل (قوله وجزم  
في الجوهرة بجرمة اللؤلؤ) وكذا في السراج وعلمه بأنه من حلى النساء (قوله وحمل المصنف الخ)  
ذكره في فصل اللبس اخذا من قول الزيلعى ثم قيل على قياس قوله لا بأس للرجال بلبس اللؤلؤ

في البستان وعند قراءة  
القرآن وزاد في الملتقى تبعا  
للمختار وعند التذكير  
فاظنك به عند الغناء  
الذى يسمونه وجدا  
(للعربية فصل على سائر  
الالسن وهو لسان  
أهل الجنة من تعلمها او  
علمها غيره فهو مأجور)  
وفي الحديث أجوا العرب  
ثلاث لاني عربي  
والقرآن عربي ولسان  
أهل الجنة في الجنة عربي  
وفيها (تطين القبور  
لا يكره في المختار) وقيل  
يكره وقال المزدوى لو  
احتيج للكتابة كيلا  
يذهب ال اثر ولا يمتن لا  
بأس به ذكره المصنف في  
أخبار الوصية للأقارب  
وقدمناه في الجنازة (يكره  
تمنى الموت) لغضب أو  
ضيق عيش (الحنوف  
الوقوف في مصبة) اى  
فكره حنوف الدنيا لا الدين  
لحديث قبطن الارض خير  
لكم من ظهرها خلاصة  
(ولا بأس بلبس الصبي  
اللؤلؤ وكذا البالغ)  
كذا في شرح الوهبانية  
معزيا للنعبة وقاس عليه  
الطر سوسى بقية الاجمار  
كياقوت وزمرد ونازعه  
ابن وهبان بأنه يحتاج الى

فقل صريح وجزم في الجوهرة بجرمة اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في التمهى على قوله وملف الجوهرة (الحالض)

الاسماء الحسنی ان قال ذلك عمدا كفو وان لم يدروا يقول ولا فصله لم يحكم بكفره ومن سمع منه ذلك يحق عليه ان يعلمه اه وبعضهم يقول رحمون لمن اسمه عبد الرحمن وبعضهم كالتركان يقول حو وحسولن اسمه محمد وحسن وانظر هل يقال الاولى لهم ترك التسمية بالاخيرين لذلك (قوله ولا تكونوا) بفتح التون المشددة ماضى تكنى وهو على حذف احدى التاءين اى لان اليهود كانوا يتنادون يا ابا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم قالوا لانفك ط لكن قوله ماضى تكنى صوابه مضارع تكنى كالاينفى (قوله قد نسخ) لعل وجهه زوال علة النهي السابقة بوفاته عليه الصلاة والسلام تأمل \* (تمة) \* التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عباده ولا ذكره رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يستعمله المسلمون تكلموا فيه والاولى ان لا يفعل وروى اذا ولد لاحدكم ولد فوات فلا يدفنه حتى يسميه ان كان ذكر ا بسم الذكر وان كان انثى فباسم انثى وان لم يعرف فباسم يصلح لهما ولو كنى ابنه الصغير بأبى بكر وغيره كرهه بعضهم وعامتهم لا يكره لان الناس يريدون به التفاؤل وتاريخانية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الاسم القبيح الى الحسن جاءه رجل يسمى اصرم فسماه زرة وجاءه آخر اسمه المضطجع فسماه النبت وكان لعمر رضى الله عنه بنت يسمى عاصية فسمها حجلة ولا يسمى الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا بأفاح ولا بركة فليس من المرضى ان يقول الانسان عندك بركة فتقول لا وكذا سائر الاسماء ولا يسميه حكما ولا ابا الحكم ولا بأعيسى ولا عبد فلان ولا يسميه بما فيه تركية نحو الرشيد والامين فصول العلماى اى لان الحكم من اسمائه تعالى فلا يلى اضافة الاب اليه او الى عيسى أقول ويؤخذ من قوله ولا عبد فلان منع التسمية بعبد النبي ونقل المناوى عن الديميرى انه قيل بالجواز بقصد التشريف بالنسبة والاكثر على المنع خشية اعتقاد حقيقة العبودية كما لا يجوز عبد الدار اه ومن قوله ولا بما فيه تركية المنع عن نحو محيى الدين وشمس الدين مع ما فيه من الكذب وألف بعض المالكية في المنع منه مؤلفا وصرح به القرطبي في شرح الاسماء الحسنی وانشد بعضهم فقال

أرى الدين يستحي من الله أن يرى \* وهذا له فخر وذاك نصير

فقد كثرت في الدين ألقاب عصبية \* هم في مراعى التكرات حمير

وانى اجل الدين عن عزه بهم \* واعلم أن الذنب فيه كبير

ونقل عن الامام التوى انه كان يكره من يلقيه بتجى الدين ويقول لا أجعل من دعافى به فى حل ومال الى ذلك العارف بالله تعالى الشيخ سنان فى كتابه تبين المحارم واقام الطامة الكبرى على المتسمين بمثل ذلك وانه من التركية النهى عنها فى القرآن ومن الكذب قال ونظيره ما يقال للمدرسين بالتركي افندى وسلطان ونحوه ثم قال فان قيل هذه مجازات صارت كالاعلام فخرجت عن التركية فالجواب ان هذا رده ما يشاهد انه اذا نودى باسمه العلم وجد على من ناداه به فلم ان التركية باقية وقد كان الكبار من الصحابة وغيرهم يتنادون بأعلامهم ولم يسبقل كراهتهم لذلك ولو كان فيه ترك تعظيم للعلم واهله لنهوا عنه من ناداهم بها اه ملخصا وقد أطال بما ينبغي مراجعته (قوله ويكره ان يدعو الخ) بل لابد من لفظ يفيد التعظيم كاسيدى ونحوه لمزيد حقهما على الولد والزوجة وليس هذا من التركية لانها راجعة الى المدعو بأن يصف نفسه بما

ولا تكونوا بكينى قد نسخ  
لان عليا رضى الله عنه كنى  
ابنه محمد بن الحنفية أبا  
القاسم (ويكره ان يدعو  
الرجل أباه وان تدعو  
المرأة زوجها بأسمه)  
اه بلفظه

التوى هذا الأُذُن هوفيا إذا التقي في طريق أَمَا إذا ورد على فعود فإن الوارد يبدأ بالسلاط  
بكل حال سواء كان صغيرا أو كبيرا أو قليلا أو كثيرا كذا في الطبراني اه قال ط والقواعد  
توافقته واختلفوا في أيهما أفضل اجرا قبل الرد وقيل المسلم محيط وان سلم ثانيا في مجلس  
واحد لا يجب رد الثاني تاريخية وفيها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا أُنِيتُ المجلس فسلموا على القوم وإذا رجعت فسلموا عليهم فإن التسليم عند  
الرجوع أفضل من التسليم الأول (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلما على الملائكة  
الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا ان الجن مكلفون بما كلفنا به ومقتضاه  
انه يجب عليهم الرد ولا يخرجون عنه الا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال انهم أمروا بالاستئذان  
عن عين الانس لعدم الانس والجائسة ورده ظاهرا من قبيل الاعلان فتدبر ط اقول  
لا نسلم ان هذه الصيغة مما يجب على سامعها الرد اذا خطاب فيها وليست من الصيغتين  
السابقتين والالوجب الرد ايضا على من سمعها من الانس ويحتاج الى نقل صريح والظاهر  
عدمه فلا يجب على الجن بالاولى بل هي مجرد الدعاء كما هي في التشهد وكما في الصيغة التي  
اختارها بعض اصحاب ابى يوسف كما تأمل (قوله الا اذا لم تحط) اى ولم يمر بين يدي المصلين  
قال في الاختيار فان كان يمر بين يدي المصلين ويخطى رقاب الناس يكره لانه اعانة على اذى  
الناس حتى قيل هذا فلس لا يكفره سبعون فلما اه قال ط فالكرهية للخطى الذى يلزمه  
غالبا الاذاه واذا كانت هناك فرجة يمر منها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مفهومه (قوله  
في الصلاة) اى وهى كانت في المسجد فتم الدليل اياه اذا كان ذلك جائزا في الصلاة وهى افضل  
الاعمال فلا تنحوز في المسجد وهو دونها أولى (قوله احب الاسماء الخ) هذا لفظ  
حديث رواه مسلم وابوداود والترمذى وغيرهم عن ابن عمر عن فوغا قال المناوى وعبدة الله افضل  
مطلقا حتى من عبد الرحمن وافضلها بعدها محمد ثم احمد ثم ابراهيم اه وقال ايضا في  
موضع آخر ويلحق بهذين الاسمين اى عبدالله وعبدة الرحمن ما كان مثلهما كعبدة الرحيم  
وعبد الملك وتفضيل التسمية بهما محمول على من أراد التسمي بالعبودية لانهم كانوا يسمون  
عبد شمس وعبدة النار فلا يأتى في ان اسم محمد واحمد احب الى الله تعالى من جميع الاسماء فانه لم  
يختزلنيها الا ما هو احب اليه هذا هو الصواب ولا يجوز حمله على الاطلاق اه وورد من ولد  
له مولود فسماه محمدا كان هو مولوده في الجنة رواه ابن عساکر عن امامة رفعه قال السيوطى  
هذا أشل حديث ورد في هذا الباب واسناده حسن اه وقال السخاوى واما قولهم خير  
الاسماء ما بعد وما محد فاعلمته (قوله وجاز التسمية بلى الخ) الذى في التاريخية عن  
السرارية التسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالعلى والكبير والرشيد والبدیع جائزة الخ  
ومثله في المنع عنها وظاهره الجواز ولم يعرفه قال (قوله لكن التسمية الخ) قال ابو الليث لا احب  
للعجم ان يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم لانهم لا يعرفون تفسيره ويسمون به بالتصغير تاريخية  
وهذا مشتهر في زماننا حيث ينادون من اسمه عبد الرحيم وعبد الكريم او عبد العزيز مثلا  
فيقولون رحم وكرم وعزيز بتشديد ياء التصغير ومن اسمه عبد القادر فيؤيدرو هذا مع قصده  
كفر في النية من الحق اداة التصغير في آخر اسم عبد العزيز او نحوه مما اضيف الى واحد من

وعلى عباد الله الصالحين  
\* (فرع) \* يكره اعطاء سائل  
المسجد الا اذا لم تحط  
رقاب الناس في المختار كما  
في الاختيار ومتن مواهب  
الرحمن لان عليا تصدق  
بخاتمه في الصلاة فحده الله  
بقوله ويؤتون الزكاة وهم  
راكمون ( احب الاسماء  
الى الله تعالى عبدالله  
وعبد الرحمن ) وجاز التسمية  
بلى ورشيد وغيرها  
من الاسماء المشتركة  
وبراد في حقنا غير ما يراد في  
حق الله تعالى لكن التسمية  
بغير ذلك في زماننا الى لان  
العوام يصغرونها عند  
التداء كذا في السرارية  
وفها ( ومن كان اسمه محمد  
لا بأس بأن يكتي بالقاسم )  
لان قوله عليه الصلاة  
والسلام سموا باسمي



تحقيقهم (قوله كآكل) ظاهره ان ذلك مخصوص بحال وضع اللقمة في الفم والمضغ وما قبل  
وبعد فلا يكره لعدم المجزوءه صرح الشافعية وفي وجيز الكردري مرعى قوم يأكلون ان كان  
محتاجا وعرف انهم يدعونو سلم والا فلا اه وهذا يقضى بكرامة السلام على الآكل مطلقا  
الا فيها ذكره ط (قوله ولو سلم لا يستحق الجواب) اقول في البرازية وان سلم في حال التلاوة  
فالمختار انه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والاذان وتكرار الفقه اه وان سلم فهو آثم  
تأخر خاتبة وفيها الصحيح انه لا يرد في هذه المواضع اه فقد اختلف التصحيح في القارئ وعند  
ابي يوسف يرد بعد الفراغ او عند تمام الآية وفي الاختيار واذا جلس القاضي ناحية من  
المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلس للحكم والسلام تحية الزائرين  
فينبغي ان يشتغل بتأجل لاجله وان سلموا لا يجب عليه الرد وعلى هذا من جلس يفقه تلاوته  
ويقربهم القرآن فدخل عليه داخل فلم وسعه ان لا يرد لانه انما جلس للتعليم لا رد السلام  
اه (قوله يجزم الميم) الاولى يسكون الميم قال ط وكأن عدم الوجوب لمخالفة السنة التي  
جاءت بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين آل والتون اه وظاهره تقيده بجزم الميم  
انه لو نون المجرد من آل كما هو تحية الملائكة لاهل الجنة يجب الرد فيكون له صفتان وهو ظاهر  
ما قدمناه سابقا عن التأخر خاتبة ثم رأيت في الظهيرية ونفط السلام في المواضع كلها السلام  
عليكم اوسلام عليكم بالتون وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما قال الشرنبلالي  
في رسالته في المصافحة ولا يتبدى بقوله عليك السلام ولا بليكم السلام لما في سنن ابي داود  
والترمذي وغيرها بالاسانيد الصحيحة عن جابر بن سليم رضى الله تعالى عنه قال أتيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان  
عليك السلام تحية الموتى قال الترمذي حديث حسن صحيح ويؤخذ منه انه لا يجب الرد على  
المتبدى بهذه الصيغة فانه ما ذكر فيه انه عليه الصلاة والسلام رد السلام عليه بل نهاه وهو  
احداثا لثلاثة ذكرها النووي فيترجح كونه ليس سلاما والارد عليه نعم علمه كما رد على  
المسي صلاته نعم علمه ولو زادوا واقتدأ بقوله وعليكم السلام لا يستحق جوابا لان هذه الصيغة  
لا تصلح للابتداء فلم يكن سلاما قاله التولى من أئمة الشافعية اه قلت وفي التأخر خاتبة عن  
الفييه ابي جعفر ان بعض اصحاب ابي يوسف كان اذا مر بالسوق يقول سلام الله عليكم فقيل  
له في ذلك فقال التسليم تحية واجابته فرض فاذا لم يجيبوني وجب الامر بالمعروف فأما سلام الله  
عليكم فعداء فلا يلزمهم ولا يلزمي شئ فأختره لهذا اه قلت فهذا مع ما مر في اختصاص  
وجود الرد بما اذا ابتدا بلفظ السلام عليكم اوسلام عليكم وقدما ان للمجيب ان يقول في  
الصورتين سلام عليكم اوسلام عليكم ومفاده ان ما صلح للابتداء صلح للجواب ولكن علمت  
ما هو الافضل فيهما (تمه) قال في التأخر خاتبة ويسلم الذي يأتيك من خلفك ويسلم الماشي على  
القاعد والراكب على الماشي والصغير على الكبير واذا التقيا فاضلها يسبقهما فان سلما  
معا يرد كل واحد وقال الحسن يتبدى الاقل بالاكثر اه وفيها السلام سنة ويفترض على  
الراكب المسافر بالرجل في طريق عام وفي المفاضة للامان اه وفي البرازية ويسلم الآتي من  
المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى اه وفي تبين المحارم قال

كآكل او شرعا كصل  
وقارئ ولو سلم لا يستحق  
الجواب اه وقدما في باب  
ما يسد الصلاة كراهته  
في نيف وعشرين موضعا  
وانه لا يجب رد سلام عليكم  
بجزم الميم ولو دخل ولم ير  
احد يقول السلام علينا

منهم لظاهر الحديث وقيل اذا عطس رجل ولم يسمع منه تحميد يقول من حضره يرحمك الله ان كنت حمدت الله تعالى واذا عطس من وراء الجدار فحمد الله تعالى يجب على كل من سمعه التسميت اه وفي فصول العلامي وتنب السامع ان يسبق العاطس بالحمد لله الحديث من سبق العاطس بالحمد لله آمن من الشوص واللوص والعلوص اه وهو بفتح اول الاولين وكسر او الثالث المهمل وفتح لاه المشددة وسكون الواو وآخر الجميع صاد مهملة وفي الاوسط للطبراني عن علي رفعه من عطس عنده فسبق بالحمد لم يشك خاصرته واخرج ابن عساكر من سبق العاطس بالحمد وقاه الله وجع الحاضرة ولم يرف في مكرها حتى يخرج من الدنيا ونظم بعضهم الحديث الاول فقال

من يتدنى عطسا بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص وكذا وردا

عنيت بالشوص داء الرأس ثم بما يليه البطن والضرس اتبع رشداه

وفي المغرب الشوص وجع الضرس واللوص وجع الاذن والعلوص الووى وهى التخمه اه قال فى الشرعة وينكس رأسه عند العطاس ويخمر وجهه ويخفض من صوته فان التصرخ بالعطاس حق وفي الحديث العطسة عند الحديث شاهد عدل ولا يقول العاطس أب او اشبه فانه اسم للشيطان اه (قوله) ويجب رد جواب كتاب التحية لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر يجتبي والناس عنه غافلون ط اقول المتبادر من هذا ان المراد رد سلام الكتاب لا رد الكتاب لكن فى الجامع الصغير للسيوطى رد جواب الكتاب حق كرد السلام قال شارحه المناوى اى اذا كتب لك رجل بالسلام فى كتاب ووصل اليك وجب عليك الرد باللفظ او بالمراسلة وبه صرح جمع شافعية وهو مذهب ابن عباس وقال النووي ولو اتاه شخص بسلام من شخص اى فى ورقة وجب الرد فوراً ويستحب ان رد على المبلغ كما اخرجه النسائى ويتأكد رد الكتاب فان تركه ربما اورث الضغائن ولهذا أنشد

اذا كتب الخليل الى الخليل فحق واجب رد الجواب

اذ الاخوان فاتهم لتلاقى فاصلة بأحسن من كتاب

(قوله) يجب عليه ذلك لانه من اصال الامانة لمستحقها والظاهر ان هذا اذا رضى بتحملها تأمل ثم رأيت فى شرح المناوى عن ابن حجر التحقيق أن الرسول ان التزمه شبه الامانة والا فوديعة اه اى فلا يجب عليه الذهاب لتبليغه كما فى الوديعة قال الشرنبلالى وهكذا عليه تبليغ السلام الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن الذى امره به وقال ايضا ويستحب ان رد على المبلغ ايضا فيقول وعليك وعليه السلام اه ومثله فى شرح تحفة الاقربان للمصنف وزاد وعن ابن عباس يجب اه لكن قال فى التاترخانية ذكر محمد حديثا يدل على ان من بلغ انسانا سلاما عن غائب كان عليه ان رد الجواب على المبلغ اولا ثم على ذلك الغائب اه وظاهره الوجوب تأمل (قوله) لومعلنا تخصيص لما قدمه عن العيني وفى فصول العلامي ولا يسلم على الشيخ المازح الكذاب واللاغى ولا على من يسب الناس او ينظر وجوه الاجنبيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يفتى او يطير الحمام مالم تعرف توبتهم ويسلم على قوم فى معصية وعلى من يلعب بالشرطنج ناويا ان يشغلهم عما هم فيه عند ابى حنيفة وكره عندهما

ويجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خراقرأ فلانا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معلنا والا لا يكره على عاجز عن الرد حقيقة

فها يسلم وان لم يسلم لم يكن تاركا للنة اه **(قوله)** ولو قال يا فلان اى بهذا اللفظ ولكن نص عبارة  
الخاتية رجل كان جالسا في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام  
بعض القوم سقط السلام عن سلم عليه قبل ان سمي رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو  
لا يسقط رد السلام عن زيد وان لم يسلم وقال السلام عليك واشار الى رجل فرد غيره سقط  
السلام عن المشار اليه اه وجزم في الخلاصة وغيرها بهذا التفصيل **(قوله)** سقط لان  
قصده التسليم على الكل ويجوز ان يشار للجماعة بخطاب الواحد هندية وفي تعيين المحارم  
ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد عنهم اه ط **(قوله)** وشرط في الرد الخ اى كما  
لا يجب الرد الا باستماعه تارخانية **(قوله)** فلو اصم يريه تحريك شفثيه قال في شرح الشريعة  
واعلم انهم قالوا ان السلام سنة واستماعه مستحب وجوابه اى رده فرض كفاية واسماع  
رده واجب بحيث لو لم يسمعه لا يسقط هذا الفرض عن السامع حتى قيل لو كان المسلم اصم يجب  
على الراد ان يحرك شفثيه ويريه بحيث لو لم يكن اصم لسمعه اه **(قوله)** بدليل حل ذبيحته اى  
مع ان التسمية فيها فرض وقد اجزأت منه واختلف في التسليم على الصبيان فقيل لا يسلم وقيل  
التسليم أفضل قال الفقيه وبه نأخذ تارخانية واما السلام على المرأة وتسميتها فقد مر الكلام  
عليه في فصل النظر والمس **(قوله)** بلفظ الجماعة لان مع كل واحد حافظين كراما  
كاتبين فكل واحد كانه ثلاثة تارخانية **(قوله)** ولا يزيد الراد على وبركاته قال في  
التارخانية والافضل للمسلم ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمجيب كذلك يرد  
ولا ينبغي ان يزداد على البركات شئ اه وياتى بواو العطف في وعليك وان حذفها أجزأه  
وان قال المبتدى سلام عليكم او السلام عليكم فلم يجيب ان يقول في الصورتين سلام عليكم  
او السلام عليكم ولكن الالف واللام أولى اه **(قوله)** ورد السلام وتسميت العاطس على  
الفور ظاهره انه اذا أخره لغير عذر كره تحريما ولا يرتفع الاثم بالرد بل بالتوبة ط وفي  
تبيين المحارم تسميت العاطس فرض على الكفاية عند الاكثرين وعند الشافعى سنة وعند بعض  
الظاهرية فرض عين قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العاطس ويكره الثأؤب فاذا  
عطس حمد الله فحق على كل مسلم سماعه ان يشتمه رواء البخارى التسميت بالشين المعجزة او بالسين  
المهملية هو الدعاء بالخير والبركة وانما يستحق العاطس التسميت اذا حمد الله تعالى واما اذا لم  
يحمد لا يستحق الدعاء لان العاطس نعمة من الله تعالى فمن لم يحمد بعد عطاسه لم يشكر نعمة  
الله تعالى وكفران النعمة لا يستحق الدعاء والمأمور به بعد العطاس ان يقول الحمد لله او يقول  
الحمد لله رب العالمين وقيل الحمد لله على كل حال واختلفوا فيما اذا يقول للمشتم فقيل يقول  
يرحمك الله وقيل الحمد لله تعالى ويقول للمشتم يهديك الله وان كان العاطس كافرا  
فحمد الله تعالى يقول المشتم يهديك الله واذا تكرر العطاس قالوا يشتمه ثلاثا ثم يسكت قال  
فاضيخان فان عطس اكثر من ثلاث يحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان يحضرته يشتمه في  
كل مرة فحسن ايضا اه وينبغي ان يقول العاطس للمشتم غفر الله لى ولكم أو يقول  
يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك وينبغي للعاطس أن يرفع صوته بالتحميد حتى  
يسمع من عنده فيشتمه ولو شتمه بعض الحاضرين اجزأ عنهم والافضل ان يقول كل واحد

ولو قال يا فلان او اشار  
لعين سقط وشرط في الرد  
وجواب العطاس اسماعه  
فلو اصم يريه تحريك شفثيه  
انتهى قلت وفي المبتدى  
ويسقط عن الباقي رد  
صبي يعقل لانه اهل اقامة  
الفرض في الجملة بدليل  
حل ذبيحته وقيل لا وفي  
الحجتي ويسقط رد المعجوز  
وفي رد الشابة والصبي  
والمجنون قولان وظاهر  
التاجية ترجيح عدم  
السقوط ويسلم على الواحد  
بلفظ الجماعة وكذا الرد  
ولا يزيد الراد على وبركاته  
ورد السلام وتسميت  
العاطس على الفور

قاولتها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلم فافهم ﴿ ٣٦٤ ﴾ وفي شرح البخارى للعيني في حديث اى

( قوله فاولتها هكذا ) اى بالتقيد بالحاجة ليكون المتن ما شيا على الصحيح ( قوله وهو الاحسن ) لان الحكم الاصلى المنع والجواز حاجة عارض وقوله الاسلم لعل وجهه انه اذا لم يسلم مطلقا لا يقع في محذور بخلاف ما اذا سلم مطلقا تأمل ( قوله اى الاسلام خير ) اى خصال الاسلام ط ( قوله تطعم ) بتأويل ان تطعم وياتى فيه الاوجه التى ذكرها النحويون في تسمع بالمعدي خير من ان تراه ( قوله وتقرأ ) من القرآن لان الاقراء ط ( قوله لحديث لا تبذروا اليهود ولا النصارى بالسلام ) يوجد في كثير من النسخ زيادة فاذا لقيتم احدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه رواه البخارى ( قوله وكذا يخص منه الفاسق ) اى لو معلنا والا فلا يكره كما سيذكره ( قوله وامان من شك فيه ) اى هل هو مسلم او غيره واما الشك بين كونه فاسقا او صالحا فلا اعتبار له بل يظن بالمسلمين خيرا ط ( قوله على العموم ) اى المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرفت ومن لم تعرف ط ( قوله ان الحديث ) اى الاول المفيد عمومه شمول الذمى ( قوله لمصلحة التأليف ) اى تأليف قلوب الناس واستألفتهم باللسان والاحسان الى الدخول في الاسلام ( قوله ثم ورد النهى ) اى في الحديث الثانى لما أعز الله الاسلام ( قوله فلا بأس بالرد ) المتبادر منه ان الاولى عدمه ط لكن في التارخانية واذا سلم اهل الذمة يبنى ان رد عليهم الجواب وبه نأخذ ( قوله ولكن لا يزيد على قوله وعليك ) لانه قد يقول السام عليكم اى الموت كما قال بعض اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له وعليك فرد دعاه عليه وفي التارخانية قال محمد يقول المسلم وعليك ينوى بذلك السلام لحديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم ( قوله تجيلا ) قال في المنع قيد به لانه لو لم يكن كذلك بل كان لغرض من الاغراض الصحيحة فلا بأس به ولا كفر ( قوله ان نوى قبله ) واما ان لم ينو شيئا يكره كما في المحيط وذكر الكيرى أخذ من نظائرها انه لا يكره وليس بعد النص الالرجوع اليه والظاهر ان الذمى ليس بقيد ط ( قوله واذا أتى دار انسان الخ ) وفي فصول العلامى وان دخل على أهله يسلم ولا ثم يتكلم وان أتى دار غيره يستأذن للدخول ثلاثا يقول في كل مرة السلام عليكم يا اهل البيت ايدخل فلان ويمكث بعد كل مرة مقدار ما يفرغ الآكل والمتوضئ والمصلى بأربع ركعات فاذا أذن له دخل والارجع سالما عن الحقد والعداوة ولا يجب الاستئذان على من أرسل اليه صاحب البيت فاذا نودى من البيت من على الباب لا يقول انا فانه ليس بجواب بل يقول ايدخل فلان فان قيل لارجع سالما واذا دخل بالاذن يسلم ولا ثم يتكلم ان شاء وان دخل بيتا ليس فيه احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فان الملائكة ترد عليه السلام فان لقيه خارج الدار يسلم ولا ثم يتكلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام قبل الكلام فان تكلم قبل السلام فلا يجيبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا تمحيوه ويسلم على القوم حين يدخل عليهم وحين يفارقهم فمن فعل ذلك شاركهم في كل خير عملوه بعده وان لقيهم وفارقهم في اليوم مرارا وحالت بينهم وبينه شجرة أو جدار جدد السلام لان ذلك يوجب الرحمة وينوى بالسلام تجديد عهد الاسلام ان لا يئثال المؤمن باذاه في عرضه وماله فاذا سلم على المؤمن حرم عليه تناول عرصه وماله وان دخل مسجدا وبعض القوم في الصلاة وبعضهم لم يكونوا

الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لحديث لا تبذروا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا لقيتم احدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه رواه التجارى وكذا يخص منه الفاسق بدليل آخر واما من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث المذكور كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التأليف ثم ورد النهى اه فليحفظ ولو سلم يهودى او نصرانى او مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن (لا) يزيد على قوله وعليك كما في الحائنة (ولو سلم على الذمى تجيلا يكفر) لان تجيلا الكافر كفر ولو قال المجوسى يا استاذ تجيلا كفر كما في الاشباة وفيها لو قال لذى أطال الله بقاءك ان نوى بقلبه لعله يسلم او يؤدى الجزية ذليلا فلا بأس به (ولا يجب رد سلام السائل) لانه ليس للتحية

ولا من يسلم وقت الحظية خائفة وفيها واذا أتى دار انسان يجب ان يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولاً ثم يتكلم ولو في فضاء يسلم اولاً ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط رد غيره (فيها)



الحارم وان كان غائباً يصلهم بالمكتوب اليهم فان قدر على المسير اليهم كان افضل وان كان له  
والدان لا يكتفى المكتوب ان اراد مجيئه وكذا ان احتاج الى خدمته والاخ الكبير كالا ب  
بعده وكذا الجد وان علا والاخت الكبيرة والحالة كالا م في الصلاة وقيل الم مثل الاب وماعدا  
هؤلاء تكفى صلتهم بالمكتوب او الهدية اه وتماه فيه ثم اعلم انه ليس المراد بصلة الرحم ان  
تصلهم اذا وسلك لان هذا مكافاة بل ان يصلهم وان قطعوك فقد روى البخارى وغيره ليس  
الواصل بالمكافى ولكن الواصل الذى اذا قطعت رحمه وصلها **(قوله)** يزورهم غيباً الغب  
بالكسر عاقبة الشيء وفي الزيارة ان تكون في كل اسبوع ومن الحلى ما تأخذ يوماً وتدع يوماً  
قاموس لكن في شرح الشريعة هو ان تزور يوماً وتدع يوماً ولما كان فيه نوع عسر عدل الى  
ما هو اسهل من الغب فقال بل يزور اقرباءه في كل جمعة او شهر على ما ورد في بعض الروايات اه  
**(قوله)** يزيد في العمر وكذا في الرزق فقد اخرج الشيخان من احب ان يبسط له في رزقه وينسأ  
بضم اوله وتشديد ثالثه المهمل وبالهمز اى يؤخره لى أثره اى أجله فليصل رحمه قال الفقيه  
ابوالبقي في تنبيه الغافلين اختلفوا في زيادة العمر ف قيل على ظاهره وقيل لا لقوله تعالى فاذا جاء  
اجلهم الآية بل المعنى يكتب نوابه بعد موته وقيل ان الاشياء قد تكتب في اللوح المحفوظ  
معلقة كأن وصل فلان رحمه فعمره كذا والا فكذا ولعل الدعاء والصدقة وصلة الرحم من جلتها  
فلا يخالف الحديث الآية اه زاد في شرح الشريعة عن شرح المشارق او يقال المراد البركة  
في رزقه وبقاء ذكره الجليل بعده وهو كالحياء او يقال صدر الحديث في معرض الحث على صلة  
الرحم بطريق المبالغة يعنى لو كان شئ يبسط به الرزق والاجل لكان صلة الرحم اه والظاهر  
الثالث لما في التنبيه عن الضحالك بن مزاحم في تفسير قوله تعالى يمحوا الله ما يشاء وبثت قال  
ان الرجل ليصل رحمه وقد بقى من عمره ثلاثة ايام فيزيد الله تعالى في عمره الى ثلاثين سنة وان  
الرجل يقطع الرحم وقد بقى من عمره ثلاثون سنة فبدأ أجله الى ثلاثة ايام **(قوله)** وتماه في الدرر  
قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة بدوا واحدة في التناصر والتظاهر على كل من سواهم في اظهار  
الحق اه وتماه ايضا في الشريعة وتبين الحارم **(قوله)** ويسلم المسلم على اهل الذمة الخ انظر  
هل يجوز ان يأتي بلفظ الجمع لو كان الذى واحدا والظاهر انه يأتي بلفظ المفرد اخذاً بما يأتي  
في الرد تأمل لكن في الشريعة اذا سلم على اهل الذمة فليقل السلام على من اتبع الهدى وكذلك  
يكتب في الكتاب اليهم اه وفي التارخانية قال محمد اذا كتبت الى يهودى او نصرانى في حاجة  
فاكتب السلام على من اتبع الهدى اه **(قوله)** لوله حاجة اليه اى الى الذى المفهوم من  
المقام قال في التارخانية لان النهى عن السلام لتوقيره ولا توقيه اذا كان السلام لحاجة **(قوله)**  
هو الصحيح مقابله انه لا بأس به بالتفصيل وهو ما ذكره في الحاشية عن بعض المشايخ **(قوله)** كما  
كره للمسلم مصافحة الذمى اى بلا حاجة لما في القنية لا بأس بمصافحة المسلم جاره النصراى اذا  
رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة اه تأمل وهل يشتمه اذا عطس وحمد قال الحموى  
الظاهر لا اه لكن سيأتى انه يقول له يهديك الله **(قوله)** واكثر المتون بالجر عطف على الشرح  
اى ونسخ اكثر المتون اى المتون المجردة عن الشرح وجمعها باعتبار اشخاصها والا فالمراد  
من التوير لا غير **(قوله)** بلفظ ويسلم وهو كذلك بخط المصنف متنا وشرحارملى

وزورهم غيباً ليزيد حبا  
بل يزور اقرباءه كل جمعة  
او شهر ولا يرد حاجتهم  
لانه من القطعية في الحديث  
ان الله يصل من وصل  
رحمه ويقطع من قطعه  
وفي الحديث صلة الرحم  
تزيد في العمر وتماه في  
الدرر (ويسلم) المسلم  
(على أهل الذمة) لوله  
حاجة اليه والا كره هو  
الصحيح كما كره للمسلم  
مصافحة الذمى كذا في  
نسخ الشارح واكثر  
التون بلفظ ويسلم

قبل بلوغها المغتاب وهو احد تفسيرين لقوله تعالى ولا تلزوا انفسكم قفيل هو ذكروا في الرجل  
 من العيب في غيبته وقيل في وجهه (قوله عن ابى هريرة الخ) رواه مسلم في صحيحه وجماعة  
 (قوله بما يكره) سواء كان نقصا في بدنه او نسبه او خلقه او فعله او قوله او دينه حتى في ثوبه  
 او داره او دابته كما في تبين المحارم قال ط وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره  
 لو كان غافلا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الاقارب اه وجزم ابن حجر بحرمة غيبة الصبي  
 والمجنون (قوله فقد بهت) اى قلت فيه بهتان اى كذبا عظيما والبهتان هو الباطل الذى  
 يتخير من بطلانه وشدة ذكره كذا في شرح الشريعة وفيه ان المستمع لا يخرج من اثم الغيبة الا بان  
 ينكر بلسانه فان خاف فبقليه وان كان قادرا على القيام او قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعله  
 لزمه كذا في الاحياء اه وقد ورد ان المستمع احد المتعطين وورد من ذب عن عرض اخيه  
 بالغيبة كان حقا على الله تعالى ان يعتقه من النار رواه احمد بإسناد حسن وجماعة (قوله  
 واذا لم تبلغه الخ) ليس هذا من الحديث بل كلام مستأنف قال بعض العلماء اذا تاب المغتاب  
 قبل وصولها تسفحه توبته بلا استحلال من صاحبه فان بلغت اليه بعد توبته قيل لا تبطل  
 توبته بل يغفر الله تعالى لهما جميعا للاول بالتوبة والثاني لما لحقه من المشقة وقيل بل توبته  
 معلقة فان مات الثاني قبل بلوغها اليه فتوبته صحيحة وان بلغت فلا بل لا بد من الاستحلال  
 والاستغفار ولو قال بهتان فلا بد ايضا ان يرجع الى من تكلم عندهم ويكذب نفسه وتماه  
 في تبين المحارم (قوله والاشراط بيان كل ما اغتابه) اى مع الاستغفار والتوبة والمراد ان  
 يبين له ذلك ويعتذر اليه ليسمح عنه بأن يبالغ في التناء عليه والتودد اليه وبلازم ذلك حتى  
 يطيب قلبه وان لم يطيب قلبه كان اعتذاره وتودده حسنة يقابل بها سيئة الغيبة في الآخرة  
 وعليه ان يخلص في الاعتذار والا فهو ذنب آخر ويحتمل ان يبقى لحصمه عليه مطالبة  
 في الآخرة لانه لو علم انه غير مخلص لما رضى به قاله الامام الغزالي وغيره وقال ايضا فان غاب  
 أو مات فقد فات امره ولا تدرك الأبيكة الحسنات لتؤخذ عوضا في القيامة ويجب ان يفصله  
 الا ان يكون التفصيل مضرا له كذكره عيوبها يخفيها فانه يستحل منها مبهما اه وقال مثلا  
 على القارى في شرح المشكاة وهل يكفيه ان يقول اغتبتك فاجعلنى في حل ام لا بد ان يبين  
 ما اغتاب قال بعض علمائنا في الغيبة لا يعلمه بها بل يستغفر الله ان علم ان اعلامه يشرقة  
 ويدل عليه ان الابرار عن الحقوق المجهولة جائز عندنا والمستحب لصاحب الغيبة ان يبرئه  
 عنها وفي الغيبة تصافح الخصمين لاجل العذر استحلال قال النووي ورايت في فتاوى  
 الطحاوى انه يكفي التدم والاستغفار في الغيبة وان بلغت المغتاب ولا اعتبار بتحليل الورثة  
 (قوله وصلة الرحم واجبة) نقل القرطبي في تفسيره اتفاق الامة على وجوب صلتها وحرمة  
 قطعها للدلة القطعية من الكتاب والسنة على ذلك قال في تبين المحارم واختلفوا في الرحم  
 التي يجب صلتها قال قوم هي قرابة كل ذى رحم محرم وقال آخرون كل قريب محرما كان  
 او غيره اه والثاني ظاهر اطلاق المتن قال النووي في شرح مسلم وهو الصواب واستدل  
 عليه بالاحاديث نعم تتفاوت درجاتها ففي الوالدین اشد من المحارم وفيهم اشد من بقية الارحام  
 وفي الاحاديث اشارة الى ذلك كقبحته في تبين المحارم (قوله ولو كانت بسلام الخ) قال في تبين

عن ابى هريرة رضى الله  
 عنه قال قال عليه الصلاة  
 والسلام اتدرون ما الغيبة  
 قالوا الله ورسوله اعلم قال  
 ذكرك اخاك بما يكره قيل  
 افرأيت ان كان في اخي ما  
 اقول قال ان كان فيه ما  
 تقول اغتبتة وان لم يكن  
 فيه فقد بهتة واذا لم تبلغه  
 فكيفيه التدم والاشراط  
 بيان كل ما اغتابه به (وصلة  
 الرحم واجبة ولو) كانت  
 (بسلام ونحية وهدية)  
 ومعاونة ومجالسة ومكاملة  
 وتلطف واحسان

عليه وسلم من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له وأما إذا كان مستترا فلا يجوز غيبته  
أه قلت وما اشتهر بين العوام من أنه لا غيبة لتارك الصلاة إن أريد به ذكره بذلك وكان  
متجاهرا فهو صحيح والا فلا (قوله ولمصاهرة) الأولى التعيير بالمشورة أي في نكاح وسفر  
وشركة ومجاورة وأيداع أمانة ونحوها فله أن يذكر ما يعرفه على قصد التصح (قوله ولسوء  
اعتقاد تحذيرا منه) أي بأن كان صاحب بدعة يتخفيها ويلقيها لمن ظفر به أما لو تجاهر بها فهو  
داخل في المتجاهر تأمل الأولى التعيير بالتحذير ليشمل التحذير من سوء الاعتقاد ولما مر متنا  
عن من يصلي ويصوم ويضر الناس (قوله ولشكوى ظلامته للحاكم) فيقول ظلمي فلان  
بكذا لينصفه منه \* (تمة) \* يزداد على هذه الخمسة ستة أخرى مر منها في المتن ثنتان \* الأولى  
الاستعانة بمن له قدرة على زجره \* الثانية ذكره على وجه الاهتمام \* الثالثة الاستفتاء قال  
في تبیین الحرام بأن يقول للمفتي ظلمي فلان كذا وكذا وما طريق الخلاص والاسلم إن يقول  
ما قولك في رجل ظلمه أبوه أو أباه أو أحد من الناس كذا وكذا ولكن التصريح مباح بهذا  
القدر أه لان المفتي قد يدرك مع تبينه ما لا يدرك مع إبهامه كما قاله ابن حجر وقد جاء في الحديث  
المتفق عليه أن هند امرأة أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم  
قال خذني ما يكفيك وولدك المعروف \* الرابعة بيان العيب لمن أراد أن يشتري عبدا وهو  
سارق أو زان فيذكره للمشتري وكذا لو رأى المشتري يعطى البائع دراهم مفشوشة فيقول  
احترز منه بكذا \* الخامسة قصد التعريف كأن يكون معروفا بقبه كالاعرج والاعشى  
والاحول \* السادسة جرح المجروحين من الرواة والشهود والمنصفين فهو جائز بل واجب  
صونا للشرعية فالجموع أحد عشر جمعتها بقولي

بما يكره الانسان يحرم ذكره ❦ سوى عشرة حلت أنت ولو واحد

تظلم وشره واجرح وبين مجاهرا ❦ بفسق وجهولا وغشا لقاصد

وعرف كذا استفت استعن عند زاجر ❦ كذلك اهتمم حذر فجور معاند

(قوله بالفعل) كالحركة والرمز والغمز ونحوه ما يأتي (قوله وبالتعريض) كقوله عند ذكر  
شخص الحمد لله الذي عافانا من كذا وهذا مقابل لقوله صريحا (قوله وبالكتاب) لان القلم  
أحد اللسانين وعبر في الشرعة بالكناية بالنون والمتانة التحية (قوله وبالحركة) كأن يذكر  
إنسان عنده تخير فيحرك رأسه مثلا إشارة الى أنكم لا تدرون ما انطوى عليه من السوء  
تأمل (قوله وبالرمز) قال في القاموس الرمز ويضم ويحرك الإشارة أو الأيما بالشتين  
أو العينين أو الحاجبين أو القم أو اللسان أو اليد (قوله أي قصيرة) تفسير لا ومات ط (قوله  
اغتبيتها) بياء الاشاع ط (قوله الغيبة أن تصف أخاك) أي المسلم ولومينا وكذا الذي  
لأنه مالنا وعليه ما علينا وقدم المصنف في فصل المستأمن أنه بعد مكثه عندنا سنة ووضع  
الجزية عليه يجب كف الأذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم وظاهره أنه لا غيبة للحربي (قوله حال  
كونه غائبا) هذا القيد مأخوذ من مفهومها اللغوي ولم يذكر في الحديث الآتي والظاهر أنه  
لو ذكر في وجهه فهو سب وشم وهو حرام أيضا بالأولى لأنه ابلغ في الإيذاء من حال الغيبة سبلا

ولمصاهرة ولسوء اعتقاد  
تحذيرا منه ولشكوى  
ظلامته للحاكم شرح  
وهبانية (وكما تكون الغيبة  
باللسان) صريحا (تكون)  
أيضا بالفعل وبالتعريض  
وبالكتابة وبالحركة وبالرمز  
و (بغز العين والإشارة  
باليد) وكل ما يفهم منه  
المقصود فهو داخل في  
الغيبة وهو حرام ومن ذلك  
ما قالت عائشة رضى الله  
عنها دخلت علينا امرأة  
فلما ولت أو مات بيدي  
أي قصيرة فقال عليه  
الصلاة والسلام اغتبيتها  
ومن ذلك المحاكاة كأن  
يمشي متعارجا أو كما يمشی  
فهو غيبة بل أقبح لانه  
اعظم في التصوير والتفهيم  
ومن الغيبة أن يقول بعض  
من مر بنا اليوم أو بعض  
من رأينا إذا كان الخاطب  
يفهم شخصا معينا لان  
المحذور تفهيمه دون مابه  
التفهيم وأما إذا لم يفهم  
عنه جاز وتماه في شرح  
الوهانية وفيها الغيبة أن  
تصف أخاك حال كونه غائبا  
بوصف يكرهه إذا سمعه

استغنيا عن خدمته اذ ليس فيه ابطال حقهما الا اذا كان الطريق مخوفا كالبحر فلا يخرج  
 بلاذنهما وان استغنيا عن خدمته ولو خرج المتعلم وضيع عياله يراى حق العيال اه (قوله  
 لوملتحيا) أفاد ان المراد بالامرد في كلام الدرر الا في خلاف الملتحى اذ لو كان معذرا ينجى عليه  
 الفتنة فأن بعض الفسقة يقدمه على الامرد (قوله وتماه في الدرر) قال فيها وان كان  
 امرد فلا يبه ان يتعمه ومرادهم بالعلم العلم الشرعى وما ينفع به فيه دون علم الكلام وامثالهما  
 روى عن الامام الشافعى رحمه الله انه قال لان يلقى الله عبدأ كبرالكبائر خير من ان يلقاه يعلم  
 الكلام فاذا كان حال الكلام المتداول بينهم في زمانهم هكذا فما ظنك بالكلام الخلوط بهذين  
 الفلاسفة المغمورين اباطيلهم المزخرفة اه (قوله فذكره بما فيه ليس بغية) اى ليحذر  
 الناس ولا يغتروا بصومه وصلاته فقد أخرج الطبرانى والبيهقى والترمذى اترعوون في  
 الغيبة عن ذكر الفاجرا ذكره بما فيه يحذره الناس (قوله ولو بكتابة) اى الى الاب ومثله  
 السلطان وله ان يعتمد عليها حيث كان الكتاب معروفا بالعدالة كما في كفالة النهر بحثا وفيه  
 للقاضى تعزير المتهم وان لم يثبت عليه فما يكتب من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق  
 الله تعالى اه ومر في التعزير (قوله وتماه في الدرر) اى عن الخاتمة ونص عبارة الخاتمة  
 وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والخم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم  
 انهم يمتنعون (قوله لاثم عليه) الاولى حذفه او زيادة واو العطف قبل قوله لا يكون غيبة  
 ليرتبط المتن مع الشرح (قوله لا يكون غيبة) لانه لو بلغه لا يكره لانه مهمته لم تحزن ومتحسر  
 عليه لكن بشرط ان يكون صادقا في اتهامه والا كان مقتابا منافقا مرأيا من كيا لنفسه  
 لانه شتم اخاه المسلم واظهر خلاف ما أخفى واشعر الناس انه يكره هذا الامر لنفسه وغيره وانه  
 من اهل الصلاح حيث لم يأت بصريح الغيبة وانما أتى بها في معرض الاهتمام فقد جمع انواعا  
 من القباح نسأل الله تعالى العصمة (قوله فليس بغية) قال في المختار ولا غيبة الا لعلومين  
 (قوله لانه لا يريد به كلهم) مفهومه انه لو أراد ذلك كان غيبة تأمل (قوله فتباح غيبة  
 مجهول الخ) اعلم ان الغيبة حرام بنص الكتاب العزيز وشبه الغتاب بأكل لحم اخيه ميتا اذ  
 هو اقبح من الاجنبى ومن الحى فكما يحرم لحمه يحرم عرضه قال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على  
 المسلم حرام دمه وماله وعرضه رواه مسلم وغيره فلا تخمل الاعند الضرورة بقدرها كهذه  
 المواضع وفي تنبيه الغافلين للفتية ابى الليث الغيبة على اربعة اوجه وفي وجهه هى كفر بأن قيل  
 له لا تغتاب فيقول ليس هذا غيبة لاني صادق فيه فقد استحل ما حرم بالادلة القطعية وهو كفر  
 وفي وجهه هى نفاق بأن يغتاب من لا يسميه عند من يعرفه فهو مقتاب ويرى من نفسه انه متورع  
 فهذا هو النفاق وفي وجهه هى معصية وهو ان يغتاب معينا ويعلم انها معصية فعليه التوبة  
 وفي وجهه هى مباح وهو ان يغتاب معلنا بفسقه او صاحب بدعة وان اغتاب الفاسق ليحذر  
 الناس بشاب عليه لانه من النهى عن المنكر اه اقول والاباحة لاتنا في الوجوب في بعض  
 المواضع الآتية (قوله ومتظاهر بفسيح) وهو الذى لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قيل عنه انه  
 يفعل كذا اه ابن الشحنة قال في تعيين المحارم فيجوز ذكره بما يجاهره لا غيره قال صلى الله

لوملتحيا وتماه في الدرر  
 (واذا كان الرجل يصوم  
 ويصلى ويضر الناس بيده  
 ولسانه فذكره بما فيه  
 ليس بغيبة حتى لو اخبر  
 السلطان بذلك ليزجره  
 لاثم عليه) وقالوا ان علم  
 ان أباه يقدر على منعه اعلمه  
 ولو بكتابة والا لا كى لا تقع  
 العداوة وتماه في الدرر  
 (وكذا) لاثم عليه (لو  
 ذكر مساوى أخيه على  
 وجه الاهتمام لا يكون  
 غيبة انما الغيبة ان يذكر  
 على وجه الغضب يريد  
 السب) ولو اغتاب أهل  
 قرية فليس بغيبة لانه لا  
 يريد به كلهم بل بعضهم  
 وهو مجهول خاتمة فتباح  
 غيبة مجهول ومتظاهر بفسيح



بدعة وهما جانباً العنقة وهى شعر الشفة السفلى كذا فى الغرائب ولا يتفق انه لان ذلك يورث الاكلة وفى حلقى شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا فى القنية اه ط **قوله** والسنة فيها القبضة وهو ان يقبض الرجل لحيته فمازاد منها على قبضة قطعه كذا ذكر محمد فى كتاب الآثار عن الامام قال وبه نأخذ محيط اه ط \* (فائدة) \* روى الطبرانى عن ابن عباس رفعه من سعادة المراء خفة لحيته واشتهر ان طول اللحية دليل على خفة العقل وانشد بعضهم ما أحد طالت له لحية \* فزادت اللحية فى هيئته  
الا وما ينقص من عقله \* اكثر مما زاد فى لحيته

\* (لطيفة) \* نقل عن هشام بن الكلبي قال حفظت ما لم يحفظه احد ونسيت ما لم ينسه احد حفظت القرآن فى ثلاثة ايام وأردت ان اقطع من لحيتى ما زاد على القبضة فقصت فقطعت من اعلاها **قوله** لاطاعة المخلوق (الح) رواه احمد والحاكم عن عمران بن حصين اه جراحى **قوله** والمعنى المؤثر) اى العلة المؤثرة فى انهما التشبه بالرجال فانه لا يجوز كالتشبه بالنساء حتى قال فى المجتبى راضى بركه غزل الرجل على هيئة غزل النساء **قوله** واما حلق رأسه (الح) وفى الروضة للزندوسى ان السنة فى شعر الرأس اما الفرق او الحلق وذكر الطحاوى ان الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة وفى الذخيرة ولا بأس ان يخلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير ان يقتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير مشبها ببعض الكفرة والمجوس فى دارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يخلقون وسط الرأس بل يجزون الناصية تارخانية قال ط ويكره الفزع وهو ان يخلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة اصابع كذا فى الغرائب وفيها كان بعض السلف يترك سباليه وهما اطراف الشوارب **قوله** (روى (الح) وروى البيهقي عن ابن عمر ما عبد الله بشئ افضل من فقه فى دين وفى البرازية طلب العلم والفقه اذا سحت النية افضل من جميع اعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا سحت النية لانه اعم نفعا لكن بشرط ان لا يدخل النقصان فى فرائضه وصحة النية ان يقصد بها وجه الله تعالى لا طلب المال والجاه ولو اراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق وحياء العلم فليل تقص نيتة ايضا تعلم بعض القرآن ووجد فراغاً فالفضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين قال فى الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال فى المناقب عمل محمد بن الحسن مائتى الف مسئلة فى الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها وانظر ما قدمناه فى مقدمة الكتاب **قوله** وله الخروج (الح) اى ان لم يخف على والديه الضيعة بأن كانا موسرين ولم تكن نفقتهما عليه وفى الخانية ولو اراد الخروج الى الحج وكرها ذلك قالوا ان استغنى الاب عن خدمته فلا بأس والا فلا يسعه الخروج فان احتاجا الى النفقة ولا يقدر ان يتخلف لهما نفقة كاملة او امكنه الا ان الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ولو الغالب السلامة يخرج وفى بعض الروايات لا يخرج الى الجهاد الا باذنهما ولو اذن احدهما فقط لا ينبغي له الخروج لان مراعاة حقهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فان لم يكن له ابوان وله جدان وجدتان فأذن له ابو الاب وام الام دون الآخرين لا بأس بالخروج لقيامهما مقام الابوين ولو اذن الابوان لا يلتفت الى غيرها هذا فى سفر الجهاد فلو فى سفر تجارة او حج لا بأس به بلا اذن الابوين ان

والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر رأسها أتمت ولعنّت زادى البرازية وان بأذن الزوج لانه لاطاعة المخلوق فى معصية الخالق ولذا قال يحرم على الرجل قطع لحيته والمعنى المؤثر التشبه بالرجال انتهى قلت واما حلق رأسه فى الوهبانية قال \* وقد قيل حلق الرأس فى كل جمعة \* بحسب بعض الجوازيعير \* (رجل تعلم علم الصلاة او نحوه ليعلم الناس وآخر ليعمل به قالوا افضل) لانه متمدد وروى مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعى بلا اذن والديه

جراحي ونقل بعضهم ان من المحرب ان من قص كذلك لم يصبه رمد (قوله يعني الخ) تفسير لقوله مخالفا (قوله قلموا اظفاركم بالسنة والادب) كذا في بعض النسخ وهو غير موزون وفي بعضها بسنة وأدب منكرا فيكون من يحز ويحز الرجز بكسر الباء الموحدة في آخر البيتين ويكون قد دخل البيت الاول الحرم بنقص حرف من اوله قاله ح ٣ وهو مما لا يجوز فيه (قوله يعنيها خوايس الخ) رمز لكل اصبع بحرف قال السخاوي وكذب القائل ابدا بيناك وبأخضر \* في قص اظفارك واستبصر وثن بالوسطى وثلت كما \* قد قيل بالابهام والبصر وتلتخم الكف بسابة \* في اليد والرجل ولا تخر وفي اليد اليسرى بأبهامها \* والاصبع الوسطى وبأخضر وبعد سبابتها بنصر \* فانها خاتمة الايسر فذاك أمن خذبه ياقى \* من رمد العين فلا تزدرد هذا حديث قدروى مستندا عن الامام المرتضى حيدر

اه (قوله والاولى تقليمها) كتخليها يعني يبدأ بخنصر رجليه اليمنى ويختم بخنصر اليسرى قال في الهداية عن الغرائب وينبئ الابتداء باليد اليمنى والانتهاه بها يبدأ بسبابتها ويختم بأبهامها وفي الرجل بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى اه ونقله القهستاني عن المسعودي (قوله قلت الخ) وكذا قال السيوطي قد انكر الامام ابن دقيق العيد جميع هذه الابيات وقال لا تعتبر هيئة مخصوصة وهذا لا اصل له في الشريعة ولا يجوز اعتقاد استحبابه لان الاستحباب حكم شرعي لا بد له من دليل وليس استهال ذلك بصواب اه (قوله وما يعزى من النظم) وهو قوله في قص ظفرك يوم السبت آكلة \* تبدو وفيما يليه تذهب البركة وعالم فاضل يبدأ بتلوها \* وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة وبورث السوء في الاخلاق رابعها \* وفي الخمس الغنى يأتي لمن سلكه

والعلم والرزق زيديا في عربتها \* عن النبي رويانا فاقفوا نسكه اه (قوله ويستحب حلق عاتنه) قال في الهندية ويتبدى من تحت السرة ولوعالج بالثورة يجوز كذا في الغرائب وفي الاشياء والسنة في عانة المرأة التفت (قوله وتنظيف بدنه) بنحو ازالة الشعر من ابطنه ويجوز فيه الحلق والتفت اولى وفي المجتبى عن بعضهم وكلاهما حسن ولا يحلق شعر حلقه وعن ابى يوسف لا بأس به ط وفي المضمرات ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنثى تاريخية (قوله وكره تركه) اى تحريم القول المجتبى ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحب الوعيد اه وفي ابى السعود عن شرح المشرق لابن مالك روى مسلم عن أنس بن مالك وقت لنا في تقليم الاظفار وقص الشارب ونسف الابطان لا تترك اكثر من اربعين ليلة وهو من المقدرات التي ليس للرأى فيها مدخل فيكون كالمرفوع اه (قوله وقيل سنة) مشى عليه في الملتقى وعبارة المجتبى بعد ما رمز للطحاوى حلقه سنة ونسبه الى ابى حنيفة وصاحبه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشقة العليا سنة بالايجاع اه (قوله ولا بأس بتفت الشيب) قيده في البرازية بأن لا يكون على وجه التزين \* (تسليه) \* تسف الفنكيين

\* قلموا اظفاركم بسنة وأدب \* يمينها خوايس يسارها او خشب \* وبيانه وتمامه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزوية روى انه صلى الله عليه وسلم بدأ بمسحته اليمنى الى الخنصر ثم بخنصر اليسرى الى الابهام وختم بأبهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجهها وجهها ولم يثبت في اصابع الرجل نقل والاولى تقليمها كتخليها قلت وفي المواهب اللدنية قال الحافظ ابن حجر انه يستحب كنهما احتياجه الىه ولم يثبت في كفته شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للامام على ثم لابن حجر قال شيخنا انه باطل (و) يستحب (حلق عاتنه وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة) والافضل يوم الجمعة وجاز في كل خمسة عشر وكره تركه وراء الاربعين مجتبى وفيه حلق الشارب بدعة وقيل سنة ولا بأس بتفت الشيب وأخذ اطراف اللحية

قوله مما لا يجوز فيه اى ولا يسمى خرما

عنى ولا تكذبوا على فقد فرق عليه السلام بين الحديث عنه والحديث عنهم كما نقله البيهقي عن الشافعي **(قوله)** بقصد الفرجة لا الحجمة الفرجة مائة النقص عن الهم والحججة بالضم البرهان قاموس **(قوله)** لكن بقصد ضرب الامثال الخ وذلك كمقامات الحريري فان الظاهر ان الحكايات التي فيها عن الحرث بن هان والسروحي لا اصل لها وانما اتى بها على هذا السياق العجيب لما لا يخفى على من يطالعها وهل يدخل في ذلك مثل قصة عنزة والملك الظاهر وغيرها لكن هذا الذي ذكره انما هو عن أصول الشافعية واهلنا قسائى في الفروع عن المجتبى ان القصص المكروه ان يحدث الناس بما ليس له اصل معروف من احاديث الاولين او يزيد او ينقص ليزين به قصصه الخ فهل يقال عندنا بجوازه اذا قصد به ضرب الامثال ونحوها يجرى **(قوله)** على السنة آدميين او حيوانات اى او جمادات كقولهم قال الحافظ للوتلم تحرقني قال سل من يدقني **(قوله)** ذكره ابن حجر اى المكي في شرحه على المنهاج **(قوله)** ويستحب قلم اظافيره وقلمها بالاسنان مكروه بورث البرص فاذا قلم اظفاره او جز شعره ينبغي ان يدفنه فان رمى به فلا بأس وان القاء في الكتيب او في المغتسل كره لانه بورث داء خائيه ويدفن اربعة الظفر والشعر وخرقة الخيض والدم عسائية ط **(قوله)** فيستحب توفير شاربه واطفاره الانسب في التعير فوق اظفاره وكذا شاربه وفي المنع ذكر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب اليانوفروا الاطافير في ارض العدو فاتها سلاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه بأظافيره وهو نظير قص الشارب فأنه سنة وتوفيره في دار الحرب للغزاي مندوب ليكون اهيب في عين العدو اه ملخصا ط **(قوله)** وكونه بعد الصلاة افضل اى لتناوله بركة الصلاة وهو مخالف لما ذكره قريبا في الحديث **(قوله)** الا اذا اخره اليه اى الى يوم الجمعة بأن طال جدا وأراد تأخيرها اليه فيكره **(قوله)** وفي الحديث الخ قال الزرقاني اخرج البيهقي من مسند ابي جعفر الباقر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من اظفاره وشاربه يوم الجمعة وله شاهد موصول عن ابي هريرة لكن سنده ضعيف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص شاربه ويقلم اظفاره يوم الجمعة قبل ان يروح الى الصلاة اخرجه البيهقي وقال عقبه قال احمد في هذا الاسناد من مجهل قال السيوطي وبالجملة فأرجحها اى الاقوال دليلا ونقلا يوم الجمعة والاخبار الواردة فيه ليست بواهية جدامع ان الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال اه مدني وقال الجراحى وروى الديلمي بسندواه عن ابي هريرة رفعه من قلم اظفاره يوم السبت خرج منه الداء ودخل فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاحد خرج منه الفاق ودخل فيه الغنى ومن قلمها يوم الاثنين خرج منه الجنون ودخلت فيه الصحة ومن قلمها يوم الثلاثاء خرج منه المرض ودخل فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاربعاء خرج منه الوسواس والخوف ودخل فيه الامن والشفاء ومن قلمها يوم الخميس خرج منه الجذام ودخلت فيه العافية ومن قلمها يوم الجمعة دخلت فيه الرحمة وخرجت منه الذنوب **(قوله)** وعنه عليه الصلاة والسلام الخ لم يثبت حديثا بل وقع في كلام غير واحد كالشيخ عبدالقادر قدس الله سره في غنيته وكابن قدامة في مغنيه وقال السخاوى لم اجده لكن كان الحافظ الديماطى ينقل ذلك عن بعض مشايخه ونص احمد على استحبابه اه

بقصد الفرجة لا الحجمة بل وما يتقن كذبه لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين او حيوانات ذكره ابن حجر (ويستحب قلم اظفاره) الاجتهاد في دار الحرب فيستحب توفير شاربه واطفاره (يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا اخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام درر وعنه عليه الصلاة والسلام من قلم اظفاره مخالفا لم ترمد عنه أبدا

(و) كذا الحكم (في المتفقة) فإذا شرط لمن معه الصواب صح وان شرطاه لكل على صاحبه لا درر وتجتي والمصارعة ليست ببدعة الا للتهى فتصكره برجندي واما السباق بلا جعل فيحل في كل شيء كما يأتي وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسفن والسباحة والصولجان والبندي ورمي الحجر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما يده من زوج او فرد واللعب بالحاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمي لراه وصيد لحية ويحل التفرج عليهم حينئذ وحديث حدثوا عن بني اسرائيل يفيد حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه

قوله متعلق بعد الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا وعند الشافعية فاعل النسخة التي وقعت للمحشي وعد الشافعية فيجوز ا هـ صحيحه

الابل فالاعتبار في السبق بالكثف وان كان على الخيل فالعق وقيل الاعتماد على الاقدام اهـ \* (فرع) \* في متفرقات التاريخات عن السراجة يكره الرمي الى هدف نحو القبله **(قوله وكذا الحكم في المتفقة)** اي على هذا التفصيل وكذا المصارعة على هذا التفصيل وانما جاز لان فيه حشا على الجهاد وتعلم العلم فان قيام الدين بالجهاد والعلم تجاز فيما يرجع اليهما لا غير كذا في فصول العلامى **(قوله)** فاذا شرط لمن معه الصواب (اي لواحد معين معه الصواب لا ما يفيد عموم من والا كان عين مابده اهـ ح اي بأن يقول ان ظهر الصواب معك فلك كذا او ظهر معي فلا شيء لي او بالعكس اما لوقالا من ظهر معه الصواب منافاه على صاحبه كذا فلا يصح لانه شرط من الجانبين وهو فار اذا ادخلا محللا بينهما كما يفهم من كلامهم وصوره ط بأن تكون المسئلة ذات اوجه ثلاثة وجعلا للثالث جعلان ان ظهر معه الصواب وان كان مع احدهما فلا شيء عليه اهـ تأمل **(قوله)** والمصارعة ليست ببدعة فقد صرع عليه السلام جمعا منهم ابن الاسود الجمحي ومنهم ركاة فانه صرعه ثلاث مرات متواليات لشرطه انه أن صرع أسلم كما في شرح الثمائل للقاري قال الجراحى ومصارعته عليه السلام لا يجهل لاصل لها **(قوله)** فيجوز في كل شيء (اي بما يعلم الفروسية ويعين على الجهاد بلا قصد التامى كما يظهر من كلام فقهاءنا مستدلين بقوله عليه السلام لا تخضر الملائكة شيئا من الملاهى سوى النضال اى الرمي والمسابقة والظاهر ان تسميته لهوا للمشابهة الصورية تأمل **(قوله)** كما يأتي (اي في مسائل شتى وقد منعابته **(قوله)** بالاقدام) متعلق بعد اي جعلوها بالاقدام وما عطف عليه قال ط ولا ادري وجه ذكر هذه العبارة غير انها لو همت أن القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضى ان غالب هذه من اللهو المحرم كالصولجان وما بعده اهـ ملخصا اقول قدمنا عن القهستاني جواز اللعب بالصولجان وهو الكرة للفروسية وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر وكذا في جواز معرفة ما في اليد واللعب بالحاتم فانه لهو مجرد واما المسابقة بالبقر والسفن والسباحة فظاهر كلامهم الجواز ورمي البندق والحجر كالرمي بالسهم واما اشالة الحجر باليد وما بعده فالظاهر انه ان قصد به التمرن والتقوى على الشجاعة لا بأس به **(قوله)** والبندي (اي المتخذ من الطين ط ومثله المتخذ من الرصاص **(قوله)** واشالته باليد) ليعلم الاقوى منهما ط **(قوله)** والشباك (اي المشابكة بالاصابع مع قتل كل يد صاحبه ليعلم الاقوى كذا ظهر لي **(قوله)** ومعرفة ما يده من زوج او فرد واللعب بالحاتم) سمعت من بعض فقهاء الشافعية ان جواز ذلك عندهم اذا كان مبنيا على قواعد حسابية بما ذكره علماء الحساب في طريق استخراج ذلك بخصوصه لا بمجرد الحزرو التخمين اقول والظاهر جواز ذلك حينئذ عندنا ايضا ان قصد به التمرن على معرفة الحساب واما الشطرنج فانه وأن افاد علم الفروسية لكن حرمة عندنا بالحدث لكثرة غوائله بأكباب صاحبه عليه فلا يبق فقه بضرره كما نصوا عليه بخلاف ما ذكرنا تأمل **(قوله)** وحديث حدثوا عن بني اسرائيل (تمامه ولا حرج اخرجه ابو داود وفي لفظ لاحد بن منيع عن جابر حدثوا عن بني اسرائيل فانه كان فيهم أعاجيب واخرج النسائي بأسناد صحيح عن ابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا



وتعين على الجهاد لان جواز الجعل فيما مر انما ثبت بالحديث على خلاف القياس فيجوز  
 ماعداها بدون الجعل وفي القهستاني عن الملتقط من لعب بالصولجاني يريد القروسية يجوز  
 وعن الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه  
 مكروه **(قوله)** لانه يصير مستحقا حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لايحبره القاضي ولا يقضى  
 عليه به زيلبي في مسائل شتى **(قوله)** ومفاده لزومه بالعقد انظر ماصورته وقديقال معنى  
 قوله لعدم العقد اى لعدم امكانه على ان جواز الجعل فيما ذكر استحسان قال الزيلبي والقياس  
 ان لا يجوز لما فيه من تعليق التملك على الحظر ولهذا لا يجوز في ابعاد الاربعة كالبلغ وان كان  
 الجعل مشروطا من احد الجانبين اه فتأمل وبالجمله فيحتاج في المسئلة الى نقل صريح  
 لان ما ذكره محتمل ورأيت في المجتبى مانصه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وان أبى  
 يجبر عليه اه اقول لكن هذا يخالف لما في المشاهير كالزيلبي والذخيرة والخلاصة  
 والتاريخانية وغيرها من انه لا يصير مستحقا كما مر فتدبر **(قوله)** من جانب واحد او من  
 ثالت بأن يقون احدهما لصاحبه ان سقتني اعطيتك كذا وان سبقتك لا آخذ منك شيا  
 او يقول الامير لفارسين اوراميين من سبق منكما فله كذا وان سبق فلا شئ له اختيار وغرر  
 الافكار **(قوله)** من الجانبين بأن يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسى فلى عليك  
 كذا زيلبي وكذا ان يقال ان سبق اهلك او سهلك الجاترخانية **(قوله)** لانه يصير قارا لان  
 القمار من القمار الذى يزداد تارة وينقص اخرى وسى القمار قارا لان كل واحد من  
 المقامرين عن يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه وهو حرام  
 بالنص ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد لان الزيادة والنقصان لا يمكن فيهما بل في احدهما  
 تمكن الزيادة وفي الآخر الانتقاص فقط فلا تكون مقامرة لانها مفاعلة منه زيلبي **(قوله)**  
 يتوهم ان يسبقهما بيان لقوله كفه لفرسيهما اى يجوز ان يسبق أو يسبق **(قوله)** والام يجر  
 اى ان كان يسبق او يسبق لاحالة لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من ادخل فرسا بين فرسين  
 وهو لا يأمن ان يسبق فلا بأس به ومن ادخل فرسا بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو قار  
 رواه احمد وابوداود وغيرهما زيلبي **(قوله)** ثم اذا سبقهما الخ صورته ان يقال ان سبقهما  
 أخذ منهما الفانصاف وان لم يسبق لم يعطهما شيا وان سبق كل منهما الآخر فله مائة من مال  
 الآخر فلا يعطيهما شيا ان لم يسبقهما ويأخذ منهما الجعل ان سبقهما ويجوز ان يعكس  
 التصوير اخذ او اعطاه وفيما بينهما أيهما سبق اخذ من صاحبه ما شرطه وان سبقاه وجاء معا  
 فلا شئ لواحد منهما وان سبق المحل مع أحدهما ثم جاء الآخر فلا شئ على من مع المحل  
 بل له ما شرطه الآخر له كالوسبق ثم جاء المحل ثم جاء الآخر ولا شئ للمحل اه غرر الافكار  
 قال الزيلبي وأما جاز هذا لان الثالث لا يفرم على التقادير كلها قطعاً وبقيناً وانما يحتمل ان يأخذ  
 اولاً يأخذ فخرج بذلك من ان يكون قارا فصار كما اذا شرط من جانب واحد لان القمار هو  
 الذى يستوى فيه الجانبان في احتمال الغرامة على ما بينا اه «تمة» يشترط في الغاية ان تكون  
 مما تحتملها الفرس وان يكون في كل من الفرسين احتمال السبق زيلبي وينبئ ان يقال  
 في السهم والاقدام كذلك تأمل ونقل في غير الافكار عن المحرر ان كانت المسابقة على

لا انه يصير مستحقا ذكره  
 البرجندى وغيره وعلة  
 البرازى بأنه لا يستحق  
 بالشرط شئ لعدم العقد  
 والقبض اه ومفاده  
 لزومه بالعقد كما يقول  
 الشافعية فتبصر (ان  
 شرط المال في المسابقة  
 من جانب واحد وحرم لو  
 شرط) فيها (من الجانبين)  
 لانه يصير قارا (الاذا  
 ادخلنا ثالثا محلا) بينهما  
 بفرس كف لفرسيهما  
 يتوهم ان يسبقهما والالم  
 يجر ثم اذا سبقهما اخذ  
 منهما وان سبقاه لم يعطهما  
 وفيما بينهما أيهما سبق  
 أخذ من صاحبه

واخرج ابن أبي الدنيا عن الثوري ان اللعب بالحمام من عمل قوم لوط **(قوله)** ولا تخرج عن ملكه بأعتاقه ( فاذا وجدها بعده في يد غيره له اخذها الا اذا كان قال من اخذها فهي له كما يفهم مما بعده **(قوله)** لم يأخذها ) ذكر في الخلاصة انه أعاد المسئلة في الفتاوى في باب السير وشرط انه قال لقوم معلومين من شاء منكم فليأخذها وفي التارخانية ولو قال كل ما تناول فلان من مالي فهو حلال له فتناول حل وفي كل من تناول من مالي فهو حلال له فتناول رجل شيئا لا يحل وقال ابو نصر يحل ولا يضمن قال أنت في حل من مالي خذ منه ما شئت قال محمد هو حل من الدراهم والدنانير خاصة **(قوله)** وجاز ركوب الثور وتحمله الخ ) قيل لا يفعل لان كل نوع من الانعام خلق لعمل فلا يغير أمر الله تعالى **(قوله)** بلا جهد وضرب ) اى لا يحملها فوق طاقتها ولا يضرب وجهها ولا رأسها اجماعا ولا تضرب اصلا عند ابى حنيفة وان كانت ملكه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تضرب الدواب على الفار ولا تضرب على الثار لان الثار من سوء امساك الراكب اللجام والفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك كذا في فصول العلاى **(قوله)** اشد من الذمى ) لانه لا ناصر له الا الله تعالى وورد اشد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى ط **(قوله)** اشد من المسلم ) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفر على ظالمه فيعذب بها بدله ذكره بعضهم ط **(قوله)** ولا بأس بالمسابقة الخ ) لقوله صلى الله عليه وسلم لاسبق الا في خف او نعل او حافر والسبق بفتح الباء ما يجعل من المال للسابق على سيفه وبالسكون مصدر سبقت اى لا تجوز المسابقة بعوض الا في هذه الاجناس الثلاثة قال الخطابي والرواية الصحيحة بالفتح ابو السعود عن المناوى قال الجراحي وزيادة أو جناح موضوع باتفاق المحدثين والخف والابل والحافر الحيل والنصل حديدة السهم والمراد به الرماة والضاد المعجمة تصحيف مغرب **(قوله)** كذا في المتن والجمع ) ومثله في المختار والمواهب ودرر البحار **(قوله)** خلافا لما ذكره في مسائل شتى ) اى قيل كتاب الفرائض حيث اقتصر على الفرس والابل والارجل والرمى ومثله في الكتز والزيلعى وأقره الشارح هناك حيث قال ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبلع بالجعل وأما بلا جعل فيجوز في كل شئ وتماه في الزيلعى اه ومثله في الذخيرة والخانية والتارخانية ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم انه رد ما في الجمع بأنه لم يقل احدا بالمسابقة على الجمل لان ذلك معلل بالتحريض على الجهاد ولم يعمد في الاسلام الجهاد على الجمل اه ولم يذكر البغل مع ان الشرع لم يعتبره حيث لم يجعل له سهما من الغنيمة فليس فيه تحريض على الجهاد ايضا الا ان يقال عدم السهم لا يقتضى عدم جواز المسابقة عليه لان الخف لاسهم له وتجوز المسابقة عليه بالنص اقول والحاصل أن الحافر المذكور في الحديث عام فمن نظر الى عمومه ادخل البغل والحمار ومن نظر الى العلة اخرجهما لانهما ليسا آلة جهاد تأمل **(قوله)** فكان مندوبا ) انما يكون كذلك بالقصد أما اذا قصد التلوى او الفخر او ترى شجاعته فالظاهر الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية ط **(قوله)** اما بدونه ) ظاهره انه مرتبط بكلام الائمة الثلاثة وما يأتى يفيد ان هذا اهل المذهب ط ومثله ما قدمناه آنفا عن مسائل شتى **(قوله)** قباح في كل الملاعب ) اى التى تعلم القروسية

ولا تخرج عن ملكه باعتاق وقيل يكره لانه تضييع المال جامع الفتاوى وفي المختارات سبب دابته وقال هي لمن أخذها لم يأخذها ممن أخذها ومر في الخيل وجاز ركوب الثور وتحمله والكراب على الجمل بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة اشد من الذمى وظلم الذمى اشد من المسلم ( ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس ) والبغل والحمار كذا في المتن والجمع وأقره المصنف هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى فتنبه ( والابل و ) على ( الاقدام ) لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اى بالجعل أما بدونه فيباح في كل الملاعب كما يأتى ( حل للجمل ) وطاب

ولو اصطالحوا على سعر  
الحبز واللحم ووزن ناقصا  
رجع المشتري بالنقصان  
في الحبز لا اللحم لشهرة  
سعره عادة قلت وأفادان  
التسعير في القوتين لا غير  
وبه صرح العتاني وغيره  
لكنه اذا تعدى أرباب  
غير القوتين وظلموا على  
العامة فيسعر عليهم الحاكم  
بناء على ما قال أبو يوسف  
ينبغي ان يجوز ذكره  
القهستاني فان أبو يوسف  
يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر  
فتدبر (يكراه امساك  
الحمامات) ولو في ربحها  
(ان كان يضر بالناس)  
ينظر اوجب والاحتياط  
ان يتصدق بهائم يشتريها  
او يوهب لها تجتبي (فان  
كان يطيرها فوق السطح  
مطلعا على عورات  
المسلمين ويكسر  
زجاجات الناس برميها تلك  
الحمامات عزير ومنع اشد  
المتع فان لم يمتنع بذلك  
ذبحها) اي الحمامات  
(المتحسب) وصرح في  
الوهانية بوجوب التعزير  
وذبح الحمامات ولم يقده  
بما مر ولعله اعتمد عاداتهم  
وأما للاستئناس فباح  
كشراء عصافير ليعتقها ان  
قال من أخذها فهي له

بأكثر محل وينفذ البيع ولا ينافي ذلك ما ذكره الزيلعي وغيره من انه لو تعدى رجل وياع باكثر  
اجازته القاضي لان المراد ان القاضى يمضيه ولا يفسخه ولذا قال القهستاني جازوا مضاه  
القاضى خلافا لما فهمه ابو السعود من انه لا ينفذ ما لم يحجزه القاضي (قوله رجع المشتري  
بالنقصان في الحبز لا اللحم) جعل الزيلعي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير اهل البلد  
وعليه بأن سعر الحبز يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا اهـ اي فلا يظهر في  
حق الغريب كافي الخاتمة فالبلدي يرجع فيهما والمراد الرجوع في حصة النقصان من الثمن  
وفي بيوع الخاتمة رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم والقصاب يقطع ويوزن والمشتري  
يظن انه من لان اللحم يباع في البلد منا بدرهم فوزنه المشتري يوما فوجده انقص وصدقه  
القصاب قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع بحصة النقصان من الثمن لامن اللحم لان  
البائع أخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض وان لم يكن من أهل البلد وانكر القصاب  
انه دفع على انه من لا يرجع بشئ لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب اهـ (قوله وأفادان  
التسعير في القوتين) اي قوت البشر وقوت البهائم لانه ذكر التسعير في بحث الاحتكار تأمل  
(قوله وظلموا على العامة) ضمنه معنى تعدى فعدها بعلى اهـ (قوله فيسعر عليهم الحاكم)  
الاولى فيسعر بلفظ الماضي على قوله تعدى لان جواب اذا قوله ينبغي ان يجوز (قوله  
بناء على ما قال أبو يوسف) اي من ان كل ما اضر بالعامة حبسه فهو احتكار ولو ذهب اوقصة  
او ثوبا قال ط وفيه ان هذا في الاحتكار لا في التسعير اهـ قلت نعم ولكنه يؤخذ منه  
قياسا أو استنباطا بطريق المفهوم ولذا قال بناء على ما قال أبو يوسف ولم يجعله قوله تأمله على  
انه تقدم ان الامام يرى الحجر اذا اضر الضرر كما في المفتي الماجن والمكاري المفسد والطبيب  
الجاهل وهذه قضية عامة فتدخل مسئلتنا فيها لان التسعير حرم معنى لانه منع عن البيع زيادة  
فاحشة وعليه فلا يكون مبنيا على قول أبي يوسف فقط كذا ظهر لي فتأمله (قوله  
والاحتياط) يعني فيما اذا جلب حاما ولم يدر صاحبها اهـ (قوله ذبحها) اي ثم يلقبها  
لما لكها افاده الشرنبلالي في شرحه (قوله وصرح في الوهانية) اي في كتاب الحدود  
(قوله ولم يقده بما مر) اي من الاطلاع على العورات وكسر الزجاجات قال شارحه العلامة  
عبدالبر ولم أر اطلاق التعزير لغيره من المتقدمين (قوله ولعله) اي صاحب الوهانية اعتمد  
عادتهم اي اطلق اعتمادا على عادة الذين يطبرون اللحم (قوله واما للاستئناس فباح) قال  
في المجتبى راضيا لآبائهم بحبس الطيور والدجاج في بيته ولكن يعلقها وهو خير من ارسالها  
في السلك اهـ وفي الفتية راضيا بحبس بلبل في القفص وعلقها لا يجوز اهـ اقول لكن في  
فتاوى العلامة قارى الهداية سئل هل يجوز حبس الطيور المغردة وهل يجوز عتقها وهل  
في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطاويط لتلويشها حصر المسجد بخرتها الفاحش فأجاب بجوز  
حبسها للاستئناس بها واما اعتاقها فليس فيه ثواب وقتل المؤذى منها ومن الدواب جائز اهـ  
قلت ولعل الكراهة في الحبس في القفص لانه سجن وتعذيب دون غيره كما يؤخذ من مجموع  
ما ذكرنا وبه يحصل التوفيق فتأمل \* (نتية) قال الجراحى ومن الواهى مارواه الدارقطنى  
في الافراد والدليلى عن ابن عباس مرفوعا اتخذوا المقاصص فانها تلهى الجن عن صيانكم

لو خاف الامام على أهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحكرين و فرق عليهم فاذا وجدوا سعة وردا مثله وهذا ليس بحجر بل للضرورة ومن اضطر مال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضا ونقله الزيلعي عن الاختيار وأقره (ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه) بلا خلاف (ومجولوه من بلد آخر) خلافا للثاني وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كره هو المختار (ولا يسعر حاكم) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعر وانا لله هو المسعر القابض الباسط الرزاق (الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشور قاهل الرأي) وقال مالك على الوالى التسعير عام انغلاء وفي الاختيار ثم اذا سحر وخاف البائع ضرب الامام لو نقص لا يحل للمشتري وحياته ان يقول له يعنى بما تحب

٢ قوله ملتي كذا بالاصل وليس في نسخ الشراح هذه الزيادة عبارة الطحطاوى قوله وهو المختار ذكره في الملتقى

اختلاف عرف في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق لان باحنية يرى الحجر لدفع ضرر عام وهذا كذلك اهـ (قوله على الصحيح) كذا نقله القهستاني ومثله في المنتقى (قوله وفي السراج الخ) مثله في غاية البيان وغيرها وهذا بيان للالة الاخرى للقول الصحيح غير التي قد مناها عن الهداية بناء على قول الامام بعدم الحجر تأمل (قوله اخذ الطعام من المحكرين) اى وبقي لهم قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى ط اى كما مر في امره بالبيع (قوله ولا يكون محتكرا الخ) لانه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزور فكذاله ان لا يبيع هداية قال ط والظاهر ان المراد انه لا ياتم اتم المحتكر وان اتم بأنظار الغلاء او القحط لنية السوء للمسلمين اهـ وهل يجبر على بيعه الظاهر نعم ان اضطر الناس اليه تأمل (قوله ومجولوه من بلد آخر) لان حق العامة انما يتعلق بما جمع في المصر وجلب الى قنائها هداية قال القهستاني ويستحب ان يبيعه فانه لا يخلو عن كراهة كما في التمر تاشي (قوله خلافا للثاني) ففنده يكره كما في الهداية اعترضه الاتقاني بأن الفقيه جعله متفقا عليه وبأن القدوري قال في التقريب وقال ابو يوسف ان جلبه من نصف ميل فانه ليس بمحكرة وان اشتراه من رستاق واحتكره حيث اشتراه فهو محكرة قال فعل ان ما جلبه من مصر آخر ليس بمحكرة عند ابي يوسف ايضا لانه لا يثبت المحكرة فيما جلبه من نصف ميل فكيف فيما جلبه من مصر آخر نص على هذا الكرخي في مختصره اهـ (قوله ان كان يجلب منه عادة) احتراز عما اذا كان البلد بعيدا لم تجر العادة بالحمل منه الى المصر لانه لم يتعلق به حق العامة كما في الهداية (قوله ٢ ملتي) قال في شرحه تبع للشرنبلالية وقد أخر في الهداية قول محمد بدليله اهـ اى فان عادته تأخير دليل ما يختاره (قوله ولا يسعر حاكم) اى يكره ذلك كما في الملتقى وغيره (قوله لا تسعروا) قال شيخ مشايخنا العلامة اسمعيل الجراحى في الاحاديث المشتهرة قال الترمذي رحمه الله هذا اللفظ لم يرد لكن رواه أحمد والزار وأبو يعلى في مسانيدهم وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه في سننهم عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسرر لنا فقال إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق واني لأرجو ان القى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال واسناده على شرط مسلم وصححه ابن حبان والترمذي اهـ (قوله الرزاق) كذا في اغلب النسخ وفي نسخة الرزاق على صيغة فعال وهو الموافق لما قدمناه (قوله تعديا فاحشا) بينه الزيلعي وغيره بالبيع بضعف القيمة ط (قوله فيسعر الخ) اى لا بأس بالتسعير حينئذ كما في الهداية (قوله على الوالى التسعير) اى يجب عليه ذلك كما في غاية البيان وايضا لم يشترط التعدى الفاحش كما ذكره ابن الكمال وبه يظهر الفرق بين المذهبين (قوله لو نقص) اى لو نقص الوزن عما سعه الامام بأن سعر الرطل بدرهم مثلا فجاء المشتري واعطاه درهما وقال يعنى به تأمل (قوله لا يحل للمشتري) اى لا يحل له الشراء بما سعه الامام لان البائع في معنى المكره كما ذكره الزيلعي اقول وفيه تأمل لانه مثل ما قالوا فيمن صادر السلطان بمال ولم يعين بيع ماله فصار يبيع املا كما بنفسه بنفسه لانه غير مكره على البيع وهنا كذلك لان له ان لا يبيع أصلا ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع اهـ لان الامام لم يأمره بالبيع وانما أمره ان لا يزيد الثمن على كذا و فرق ما بينهما فليتأمل (قوله بما تحب) خيئت بأى شئ باعه يحل زيلعي وظاهره انه لو باعه



اقتضت طلب الجهر وأحاديث طلب الاسرار والجمع بينهما بأن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار افضل حيث خيف الرياء أو تأذى المصلين أو التيام والجهر افضل حيث خلا بما ذكر لانه أكثر عملا ولتعدي فائده الى السامعين ويوقظ قلب الذكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط اه ماخصا زاد في التاترخانية وأما رفع الصوت عند الجنازة فيحتمل ان المراد منه التوح أو الدعاء للميت بعد ما افتتح الناس الصلاة أو الافراط في مدحه كمادة الجاهلية بما هو شبه المحال وأما أصل التناء عليه فغير مكره اه وقدمه الامام الغزالي ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة بأذان المنفرد واذان الجماعة قال فكما أن أصوات المؤذنين جماعة تقطع جرم الهواء أكثر من صوت المؤذن الواحد كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد أكثر تأثيرا في رفع الحجب الكشفية من ذكر شخص واحد (قوله) وكره احتكار قوت البشر الاحتكار لغة احتباس الشيء انتظارا لغائه والاسم الحكرة بالضم والسكون كافي القاموس وشرعا اشتراء طعام ونحوه وحسبه الى الغلاء اربعين يوما لقوله عليه الصلاة والسلام من احتكر على المسلمين اربعين يوما ضرب به الله بالجزام والافلاس وفي رواية فقد برئ من الله وبرئ الله عنه قال في الكفاية اى خذله والخذلان ترك النصرة عند الحاجة اه وفي أخرى فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ايقبل الله منه صرفا ولا عدلا صرف النفل والعدل الفرض شر نبلاية عن الكافي وغيره وقيل شهر وقيل أكثر وهذا التقدير للمعاقبة في الدنيا بخو البيع والتعزير لالانهم لحصوله وان قلت المدة وتفاوت بين تربص لغزته أو اللقحط والعاذ بالله تعالى در متقى مزيدا والتقييد بقوت البشر قول ابى حنيفة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعن ابى يوسف كل ما أضر بالعامه حبه فهو احتكار وعن محمد الاحتكار في الثياب ابن كمال (قوله) كتبني وعنب ولوز اى مايقوم به يدهم من الرزق ولودخا لا عسلا وسمنادر متقى (قوله) وقت بالقاف والتاء المتماة من فوق الفصصة بكسر الفاءين وهى الرطبة من علف الدواب اه ح وفي المغرب القت اليا بس من الاسفست اه ومثله في القاموس وقال في الفصصة بالكسر هو نبات فارسىته اسفست تأمل (قوله في بلد) او ما في حكمه كالرستاق والقرية قهستانی (قوله) يضر بأهله بان كان البلد صغيرا هداية (قوله) والمحكر ملعون اى مبعد عن درجة الا برار ولا يراد المعنى الثانى للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار اذا العبد لا يخرج عن الايمان بأرتكاب الكبيرة كافي الكرماني وأقره القهستانی در متقى (قوله) ومثله تلقى الجلب اى في التفصيل بين كونه يضر أهل البلد أو لا يضر وصورته كما في مثلا مسكين أن يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشترى منها خارج البلد وهو يريد حبه ويمتنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا الملبس الملتقى سعر البلد على التجار فان لبس فهو مكرهه في الوجهين هداية (قوله) يأمره القاضي ببيع ما فضل الخ اى الى من يعتبر فيه السعة كافي الهداية والتبيين شر نبلاية ونهاه عن الاحتكار ويعظه ويزجره عنه زبلى (قوله) فأن لم يبيع الخ قال الزبلى فأن رفع اليه ثانيا فعليه كذلك وهدده فأن رفع اليه ثالثا حبه وعززه ومثله في القهستانی وكذا في الكفاية عن الجامع الصغير فتنبه (قوله) وباع القاضي عليه طعامه اى اذا امتنع باعه جبرا عليه قال في الهداية وهل يبيع القاضي على المحكر طعامه من غير رضاه قيل هو على

(و) كره (احتكار قوت البشر) كتبني وعنب ولوز (والبهائم) كتبني وقت (في بلد يضر بأهله) لحديث الجالب مرزوق والمحكر ملعون فأن لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب (و) يجب ان (يأمره القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع) بل خالف امر القاضي (عززه) بما يراه رادعاه (وباع) القاضي (عليه) طعامه (وفاقا)

الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقا من فضله أو يراد بالحق الحرمة والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال الله تعالى وإبتغوا اليه الوسيلة وقدعد من آداب الدعاء التوسل على مافي الحصن وجاء في رواية اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشأى اليك فاني لم اخرج اشرا ولا بطرا الحديث اه ط عن شرح النقاية لمنلا على القسارى ويحتمل ان يراد بحقهم علينا من وجوب الايمان بهم وتعظيمهم وفي العقوبة يحتمل ان يكون الحق مصدرا لصفة مشبهة فالعنى بحقية رسلك فلا تمنع فليتأمل اه اى المعنى يكونهم حقا لا يكونهم مستحقين اقول لكن هذه كلها احتمالات مخالفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ وبجرد ايهام اللفظ ما لا يجوز كافى في المنع كما قدمناه فلا يعارض خبر الآحاد فلذا والله اعلم اطلق أئمتنا المنع على ان ارادة هذه المعانى مع هذا ايهام فيها الاقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر تأمل نعم ذكر العلامة المناوى في حديث اللهم اني اسألك وأوجه اليك بنبيك نبي الرحمة عن عز الدين بن عبد السلام انه ينبغي كونه مقصورا على النبي صلى الله عليه وسلم وان لا يقسم على الله بغيره وان يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم ينكره احد من السلف ولا الخلف الا ابن تيمية فابتدع ما لم يقله عالم قبله اه ونازع العلامة ابن امير حاج في دعوى الخصوصية واطال الكلام على ذلك في الفصل الثالث عشر آخر شرحه على المثبة فراجع **(قوله)** سأل أى طلب من شخص شأ من الدنيا الحقيرة **(قوله)** يعجنى ان لا يعطيه شأ محمول على ما اذا لم يعلم ضرورته ط اقول وليتأمل المنع مع ما ذكره شيخ مشايخنا الجراحى بما عند الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح عن ابي موسى رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل حجرا يعنى فيحاول ابي داود والنسائي وصححه ابن حبان وقال الحاكم على شرط الشيخين عن ابن عمر رضى الله عنهما رفعه من يسأل الله بوجهه فاعطوه وللطبراني ملعون من سأل بوجه الله وملعون من يسئل بوجه الله فيمنع سائله اه الا ان يحمل على السؤال من غير الدنيا او على ما اذا علم عدم حاجته وان سؤاله للتكثير تأمل **(قوله)** يثاب على قراءته وان كان يأثم بترك العمل فالتواب من جهة والا ثم من اخرى ط **(قوله)** قيل نعم يشعر بضعفه مع انه مشى عليه في الخنار والملقى فقال وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والخنارة والزحف والتذكير فاظنك عند الغناء الذى يسمونه وجدا ومجبة فأنه مكروه لاصل له في الدين اه **(قوله)** وتماه قيل جنائيات البزازية اقول اضطرر كلام البزازية فقل اولاً عن فتاوى القاضى انه حرام لما صرح عن ابن مسعود انه اخرج جماعة من المسجد يهللون ويصللون على النبي صلى الله عليه وسلم جهرا وقال لهم ما أراكم الا مبتدعين ثم قال البزازى وماروى في الصحيح انه عليه السلام قال لرافى اصواتهم بالتكثير اربعوا على انفسكم انكم لن تدعوا اصم ولا تقابوا انكم تدعون سمعا بصيرا قريبا منكم الحديث يحتمل انه يمكن للرفع مصلحة فقد روى انه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة ولهذا نبى عن الجرس في المغازى واما رفع الصوت بالذكر فثابت كافى الاذان والخطبة والجمعة والحج اه وقد جرر المسئلة في الخبرية وحمل مافى فتاوى القاضى على الجهر المضرو وقال انه نالك احاديث

سأل لوجه الله او لحق الله يعجنى ان لا يعطيه شأ لانه عظم محقر الله وفيها قرأ القرآن ولم يعمل بموجبه ويثاب على قراءته كمن يصلى ويعصى \* (فرع) \* هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قيل نعم وتماه قيل جنائيات البزازية

قوله من يسأل الله بوجه الخ هكذا بالاصل المقابل على خط المؤلف ولعل الصواب من يسأل بوجه الله الخ كما يدل عليه سابق الكلام ولا حقه اه مصححه

لقاضيه خان والقرناتشي والمحجوبي وفي الفصل الثالث عشر من آخر الحلية شرح الثنية للمحقق ابن أمير حاج قال بعدما تكلم على هذا الاثر وسنده وانه عداه ابن الجوزي في الموضوعات قد عرفت ان هذا الاثر ليس بثابت فالحق ان مثله لا ينبغي ان يطلق الابنص قطعي أو باجماع قوي وكلاهما منتف فالوجه المنع وتحمل الكراهة المذكورة على كراهة التحريم وتامه فيه **(قوله)** فيما يخالف القطعي وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله ط **(قوله)** اذ المتشابه الاول ان يقول والمتشابه اي الذي هو كهذا الدماء ط اي بما كان ظاهره محالا على الله تعالى **(قوله)** هداية اقول العبارة المذكورة لصاحب المنح واما عبارة الهداية فنصها ولكنها تقول هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع اه **(تنبيه)** \* لينظر في انه يقال مثل ذلك في نحو ما يؤثر من الصلوات مثل اللهم صلى على محمد عدد علمك وحلمك ومنتهى رحمتك وعدد كلماتك وعدد كمال الله ونحو ذلك فانه يومهم تعدد الصفة الواحدة أو اتياه متعلقات نحو العلم ولا سيما مثل عدد ما حاط به علمك ووسعه سمعك وعدد كلماتك اذ لا ينتهي لعلمه ولا لرحمته ولا لكلماته تعالى ولقطة عدد ونحوها توهم خلاف ذلك ورأيت في شرح العلامة الفاسي على دلائل الخبرات البحث في ذلك فقال وقد اختلف العلماء في جواز اطلاق الوهم عندهم لا يتوهم به أو كان سهل التأويل واضح المحل أو تخصص بطرق الاستعمال في معنى صحيح وقد اختار جماعة من العلماء كفيات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا انها افضل الكيفيات منهم الشيخ عفيف الدين اليافعي والشرف البارزي والبيهقي بن القطان وقوله عنه تليذه المقدسي اه اقول ومقتضى كلام أئمتنا المنع من ذلك الا فيما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما اختاره الفقيه فأتم الله والاعلم **(قوله)** الابنص اي بذاته وصفاته واسماؤه **(قوله)** والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال الحافظ ابو بكر بن العربي عن بعضهم ان الله تعالى الف اسم قال ابن العربي وهذا قليل فيها وفي الحديث الصحيح ان الله تعالى تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من احصاها دخل الجنة قال النووي في شرح مسلم واتفق العلماء على انه ليس فيه حصر فيها وانما المراد الاخبار عن دخول الجنة باحصائها واختلفوا في المراد باحصائها فقال البخاري وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الاظهر لانه جاء مفسرا في الرواية الاخرى من حفظها وقيل عددا في الدعاء وقيل احسن الرعاية لها والمحافظة على ما تقتضيه بمعناه وقيل غير ذلك والصحيح الاول اه ملخصا **(قوله)** وكذا لا يصلى احد على احد اى استقلالا اما تبعاً كقوله اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جازخانية والمراد غير الملائكة أماهم فيجوز عليهم استقلالا قال في الغرائب والسلام يجوز عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ط وفي خطبة شرح البيهقي فن صلى على غيرهم أثم ويكره وهو الصحيح وفي المستصفى وحديث صلى الله على آل أبي وفي الصلاة حقه فله ان يصلى على غيره ابتداء اما الغير فلا اه وسأتي تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب **(قوله)** الاعلى النبي أُل للجنس والمناسب زيادة الملائكة ط **(قوله)** وكره قوله بحق رسلك الخ هذا لم يخالف فيه ابو يوسف بخلاف مسألة المتن السابقة كما فاده الاتفاق وفي التارخانية وجاء في الآثار ما دل على الجواز **(قوله)** لانه لاحق للخلق على الخالق قديقال انه لاحق لهم وجوبا على الله تعالى لكن

فما يخالف القطعي اذ المتشابه انما ثبت بالقطعي هداية وفي التارخانية معزيا للمعتق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعوا الله الابن والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكذا لا يصلى احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم (و) كره قوله بحق رسلك وانبيائك واوليائك (او) بحق البيت لانه لاحق للخلق على الخالق تعالى ولو قال لا خير بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الاول فله درر وفي المختارات قال ابن المبارك

والصفيق وضرب الاوتار من الطنبور والربيط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق فأنها كلها مكروهة لانهما زى الكفار واستماع ضرب الدف والمزمار وغير ذلك حرام وان سمع بقة يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع قهستاني (قوله) ومناصلته بقوسه (قال في مختصر النقابة يقال انتضل القوم وتناضلوا اى رموا بالسبق وتناضله اذا رماه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلوى فإنه مكروه اه والظاهر انه يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس ط (قوله) وكرم جعل الغل) بضم الغين المعجمة (قوله) طوق له راية) الراجعة بالراء المهملة والذال غلط من الكاتب غل يجعل في عنق العبد من الحديد علامة على انه أبى اتقانى وفي القهستاني هو طوق مسمر بمسمار عظيم يمتعه من تحريك رأسه اه فتنبه له (قوله) يعلم بضم اوله وكسر ثالثه من الاعلام وضميره للغل وهو وجه تسميته بالراية (قوله) بمعتقد العز بكسر القاف شلي قال في المغرب بمعتقد العز موضع عقده اه وانما كرهه لانه يوهم تعلق عزه بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعال عن تعلق عزه بالحدث سبحانه بل عزه قديم لانه صفة وجميع صفاته قديمة قائمة بذاته لم يزل موصوفا بها في الازل ولا يزال في الابد ولم يزد شيئا من الكمال لم يكن في الازل بحدوث العرش وغيره زليلى وحاصله انه يوهم تعلق عزه تعالى بالعرش تعلقا خاصا وهو ان يكون العرش مبدأ ومنشأ لعزّه تعالى كما توهمه كلمة من فان جميع معانيها ترجع الى معنى ابتداء الغاية وذلك المعنى غير متصور في صفة من صفاته تعالى فان مؤداه ان صفة العز ناشئة من العرش الحادث فتكون حادثة قافهم وبه اندفع ما أوردان حدوث تعلق الصفة بالحدث لا يوجب حدوثها لعدم توقفها عليه كتعلق القدرة ونحوها بالحدوثات كما بسطه الطورى ووجه الاندفاع ان مجرد ايها المعنى المحال كاف في المنع عن التلفظ بهذا الكلام وان احتمل معنى صحيحا ولذا علل المشايخ بقولهم لانه يوهم الخ ونظيره ما قالوا في أنامؤ من ان شاء الله فانهم كرهوا ذلك وان قصد التبرك دون التعليق لما فيه من الايهام كقوله العلامة التفتازانى في شرح العقائد وابن الهمام في المسيرة وعلى هذا يمنع عن هذا اللفظ وان أريد بالعز عز العرش الذى هو صفة له لان المتبادران المراد عز الله تعالى فيشكل قول الزليلى ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزا لان العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرم فكذا بالعز ولا شك احداه موضع الهية واطهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه اه لكن أقره في الدرر والمنح وكذا المقدسى وقال وعليه تكون من بيانية اى بمعتقد العز الذى هو عرشك وهذا وجه وجيه لما اختاره الفقيه اه فليتأمل (قوله) ولو بتقديم العين) ظاهره ان الذى في المتن بتقديم القاف وهو الذى في أغلب نسخ التشرح وفي بعضها بتقديم العين وهو الذى شرح عليه في المنح وهو الاولى لموافقة للمتون. ولانه موضع الخلاف ولذا قال في الهداية ولارب في امتناع الثانى لانه من القعود (قوله) لا لاثر) وهو ما روى انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم انى أسألك بمقداد العز من عرشك ومتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجدك الاعلى وكلماتك الثامنة زليلى (فقوله) والاحوط الامتاع) وعزاه في النهاية الى شرح الجامع الصغير

ومناصلته بقوسه (و) كره  
(جعل الغل) طوق له راية  
(في عنق العبد) يعلم بأياقه  
وفي زماننا لا بأس به لفظة  
الاباق خصوصا في  
السودان وهو المختار كما في  
شرح المجمع للعيني بخلاف  
القيد (فانه حلال كما سر  
(و) كرهه) قوله في دعائه  
بمعتقد العز من عرشك  
ولو بتقديم العين وعن ابى  
يوسف لا بأس به وبه اخذ  
ابو الليث للآثر والاحوط  
الامتناع لكونه خبرا واحدا



المرأة مثل غرفة وغرف كافى الصباح حوى فيكون بضم الحاء وفتح الراء وفى بعض النسخ على الحريم وفى القاموس والحريم كأمير محرم فلم يس وثوب الحرم وما كان المحرمون يلقونه من الثياب فلا يلبسونه ومن الدار ما ضيف اليها من حقوقها ومراقبتها ومنك ماتحمي وتقاتل عنه كالحرم جمعه احرام وحرم بضمين وحرمك بضم الحاء نساؤك وماتحمى وهى الحارم الواحدة كمكرمة وتفتح راءؤه فالحرم بالفتح والحريم بمعنى ماتحمى مناسب هنا ايضا **(قول له)** لو سئله خمسة عشر قيدا السن لما قبل ان الحصى لا يحتمل **(قول له)** يقال قال فى القاموس يقال يباع الاطعمة كلة عامية والصحيح البدال اه **(قول له)** يشترط حلة حالية اى يشترط الاخذ وقيد به لما فى غاية البيان انما يكره اذا كانت المنفعة مشروطة فى العقد والا فلا لان المستقرض يكون متبرعا بها فصار كالرجحان الذى دفعه صلى الله عليه وسلم اه **(قول له)** ولو لم يشترط حالة العقد الخ كذا فى بعض النسخ وسقط من بعضها قال ط والاولى ان يقول ولم يشترط ليفيد اتحاد الحكم فى الصورتين ويكون عطفاً على قوله يشترط قال فى الشرع نبلاية وجعل المسئلة فى التجنيس والمزيد على ثلاثة اوجه اما ان يشترط عليه فى القرض ان يأخذها تبرعا او شراء ولم يشترط ولكن يعلم انه يدفع لهدا وقال قبل ذلك فى الوجه الاول والثانى لا يجوز لانه قرض جرمفعة وفى الوجه الثالث جائز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا اخذ يقول فى كل وقت يأخذ هو على ما قاطعتك عليه اه اقول الوجه الثالث يلزم منه الثانى فكان ينبى ان يكره ايضا الان يحمل الثالث على ما اذا عرضا وقت القرض عن الشرط المذكور بينهما قبله **(قول له)** وهو قدامه وكفايته للحاجات ولو كان فى يده لمخرج من ساعته ولم يبق منع **(قول له)** فمستأنى وشر نبلاية عبارة القهستانى فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما لياخذ منه متفرقا ثم اقرضه لم يكره بالاخلاف كما فى المحيط اه وهذا هو الوجه الثالث على الشرع نبلاية وقد علمت ما فيه ان لم يحمل على ما قلناه وبه علم ان قول الشرح يكره اتفاقا صوابه لم يكره كما يوجد فى بعض النسخ **(قول له)** بالزد هو اسم معرب ويقال له التردشير يفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له الترد كذا فى المهمات وفى زين العرب قيل ان الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات سابور بن ازدشير ثانى ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع قهستانى **(قول له)** والشرطنجى معرب شدرنجى وانما كره لان من اشتغل به ذهب غناؤه الدنياى وجاءه العناء الاخرى فهو حرام وكيرة عندنا وفى اباحتها اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين كما فى الكافى قهستانى **(قول له)** فى رواية الخ قال الشرع نبلاية فى شرحه وانت خير بأن المذهب منع اللعب به كغيره **(قول له)** قاض الشرق والغرب هو الامام الثانى ابو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغرب لانه كان قاضى الخليفة هرون الرشيد شرع نبلاية **(قول له)** وهذا الخ وكذا اذا لم يكثر الحلف عليه وبدون هذه المعانى لاتسقط عدالته للاختلاف فى حرمة عبدالبرع ادب القاضى \* **(فرع)** \* اللعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب يحفر فيها ثلاثة اسطر ويجعل فى تلك الحفر حصى صفار يلعب بها اه منع قلت الظاهر انها المسماة الآن بالثقله لكنها تحفر سطرين كل سطر سبع حفر **(قول له)** وكره كل لهو اى كل لعب وعبت فالثلاثة بمعنى واحد كما فى شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه كالرقص والسخرية

لو سئله خمسة عشر ( و ) كره ( اقراض ) اى اعطاه ( بقال ) كخباز وغيره ( دراهم ) او برا لحوف هلكته لوبقى بيده يشترط ( لياخذ ) متفرقا ( منه ) بذلك ( ماشاء ) ولو لم يشترط حالة العقد لكن يعلم انه يدفع لذلك شر نبلاية لانه قرض جرمفعاً وهو بقاء ماله قالوا ودعه لم يكره لانه لو هلك لا يضمن وكذا لو شرط ذلك قبل الاقراض ثم اقرضه يكره اتفاقاً قهستانى وشرع نبلاية ( و ) كره تحريماً ( اللعب ) بالزد كذا ( الشرطنجى ) بكسر اوله ويهمل ولا يفتح الا نادراً وباحه الشافى وابو يوسف فى رواية ونظما شارح الوهبانية فقال \* ولا بأس بالشرطنجى وهى رواية \* عن الخبر قاض الشرق والغرب تؤثر \* وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يخل بواجب والا فحرام بالاجماع ( و ) كره ( كل لهو ) لقوله عليه الصلاة والسلام كل لهو المسلم حرام الاثلاثة ملاعبته اهله وتاديبه لقوله

وأما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعار الاسلام فيها وخض سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة (ليتخذ بيت نار او كنيسة او بيعة او بياغ فيه الحمر) وقالا **٣٤٦** لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية

وبه قالت الثلاثة زبلي  
 (و) جاز بيع بناء بيوت  
 مكة وارضاها) بلا كراهة  
 وبه قال الشافعي وبه يفتى  
 عيني وقدم في الشفعة وفي  
 البرهان في باب العشر ولا  
 يكره بيع ارضها كتبائها  
 وبه يعمل وفي مختارات  
 اليازل لصاحب الهداية  
 لا بأس ببيع بنائها واجارتها  
 لكن في الزبلي وغيره يكره  
 اجارتها وفي آخر الفصل  
 الخامس من التتار خانية  
 واجارة الوهبانية قال قال  
 أبو خنيفة اكره اجارة  
 بيوت مكة في ايام الموسم  
 وكان يفتى لهم ان يتزولوا  
 عليهم في دورهم لقوله  
 تعالى سواء العاكف فيه  
 والباد ورخص فيها في  
 غير ايام الموسم اه فليحفظ  
 قلت وبهذا يظهر الفرق  
 والتوفيق وهكذا كان  
 ينادى عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه ايام الموسم  
 ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا  
 لبيوتكم ابوا ليزل  
 البادي حيث شاء ثم يتلو  
 الآية فليحفظ (و) جاز  
 قيد العبد) تحرزا عن  
 لعمرد والابق وهو سنة

منه السلاح لكن بعد تغييره ايضا الى صفة اخرى وعليه يظهر كون الامر دعما قوم المعصية بعينه  
 كما قدمناه فليتامل **(قوله)** واما الامصار) الانسب في التعبير كالامصار الخ **(قوله)** فلا يمكنون  
 اى من اتخاذ البيع والكنائس واطهار بيع الخمر ونحو ذلك **(قوله)** او كنيسة او بيعة) الاول  
 معبد اليهود والثاني معبد النصارى ذكره في الصحاح ومن ظن عكس هذا فقد سهاه ابن كمال  
 لكن تطلق الكنيسة على الثاني ايضا كما يعلم من القاموس والمغرب والبيعة بالكسر جمعه بيع كعتب  
**(قوله)** وجاز بيع بيوت مكة) اى اتفاقا لانه ملك لمن بناء كمن بنى في ارض الوقف له بيعه  
 اتفاقا **(قوله)** وارضاها) جزم به في الكتز وهو قولهما واحدى الروايتين عن الامام لانها لم تكن  
 لاهلها لظهور آثار الملك فيها وهو الاختصاص بها شرعا وتامه في المنع وغيرها **(قوله)** وقدم في  
 الشفعة) ومرايضان الفتوى على وجوب الشفعة في دور مكة وهو دليل على ملكة ارضها كما مر بياها  
**(قوله)** لكن الخ) استدرك على قوله واجارتها **(قوله)** قال) اى صاحب الكتابين **(قوله)** قال  
 ابو خنيفة الخ) اقول في غاية البيان ما يدل على انه قولهما ايضا حيث نقل عن تقرب الامام  
 الكرخي مانضه وروى هشام عن ابي يوسف عن ابي خنيفة انه كره اجارة بيوت مكة في الموسم  
 ورخص في غيره وكذا قال ابو يوسف وقال هشام أخبرني محمد عن ابي خنيفة انه كان يكره كراه  
 بيوت مكة في الموسم ويقول لهم ان يتزولوا عليهم في دورهم اذا كان فيها فاضل وان لم يكن فلا  
 وهو قول محمد اه فافاد ان الكراهة في الاجارة وفاقية وكذا قال في الدر المننقى صرحوا بكرهاتها  
 من غير ذكر خلاف اه **(قوله)** وبهذا يظهر الفرق) اى يحمل الكراهة على ايام الموسم يظهر  
 الفرق بين جواز البيع دون الاجارة وهو جواب عما في الشربلالية حيث نقل كراهة اجارة  
 ارضها عن الزبلي والكافي والهداية ثم قال فلينظر الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز  
 الاجارة اه وحاصله ان كراهة الاجارة لحاجة اهل الموسم **(قوله)** والتوفيق) بين ما في التوازل  
 وما في الزبلي وغيره بحمل الكراهة على ايام الموسم وعدمها على غيرها **(قوله)** وهكذا) اى  
 كما كان الامام يفتى ط **(قوله)** واستعادة دابته) فلا يضمن المستعير لوعطبت تحت **(قوله)**  
 استحسانا) لان النبي عليه الصلاة والسلام قبل هدية سلمان حين كان عبدا وقبل هدية  
 بريرة وكانت مكتوبة وأجاب وهط من الصحابة دعوة مولى ابي اسيد وكان عبدا ولأن في  
 هذه الاشياء ضرورة ولا يجد التاجر بدانها هدية **(قوله)** اى قبول هدية العبد) اشار الى ان  
 كسوته من اضافة المصدر الى فاعله **(قوله)** واستخدام الحصى) لان فيه تحريض الناس على الحصى  
 وفي غاية البيان عن الطحاوى ويكره كسب الحصىان وملكهم واستخدامهم اه قال الحموى  
 لم يظهر لى وجه كراهة كسبه اقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة  
 او مطلقا لان كسبه عادة في استخدامه ودخوله على الحرم تأمل ثم رأيت الثاني في التجنيس  
 والمزيد ونصه لان كسبه لا يحصل بالخاطئة من النسوان اه والله الحمد **(قوله)** وقيل بل دخوله  
 الاولى بل في دخوله وعلى القليل اقتصر القهستاني ونقله من الكرماني والحديث والعلّة  
 يفيدان الاطلاق فكان هو المعتمد وهو ظاهر المتن **(قوله)** على الحرم) جمع حرمة بمعنى

المسلمين في الفساق (وقبول هديته تاجر واجارة دعوته واستعادة دابته) استحسانا (وكره كسوته) اى (المرأة)  
 قبول هدية العبد (وبإهداءه التقدين) لعدم الضرورة (واستخدام الحصى) ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم

يحمل ما في الحائنة من اثبات الكراهة على التنزيه وما في الزبلى وغيره من نفيها على التحريم فلا مخالفة واقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه قدم ان الامرد مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين ان تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزبلى وغيره على التنزيه وانما معنى كلام الزبلى وغيره على ان الامرد ليس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته قريبا عند قوله وجاز اجارة بيت (قول له وجاز تعمير كنيسة) قال في الحائنة ولو أجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل (قول له وحمل خمر ذمي) قال الزبلى وهذا عنده وقالوا هو مكروه لانه عليه الصلاة والسلام لمن في الخمر عشرة وعده منها حاملها وله ان الاجارة على الحمل وهو ليس بمعصية ولا سبب لها وانما تحصل المعصية بفعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرورات الحمل لان حملها قد يكون للاراقة او للتخليل فصار كما اذا استأجره لعصر العنب او قطعه والحديث محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية اه زاد في النهاية وهذا قياس وقولهما استحسان ثم قال الزبلى وعلى هذا الخلاف لو أجرة دابة ينقل عليها الخمر او أجرة نفسه ليرعى له الحنازير يطبها له الاجر عنده وعندها يكره وفي المحيط لا يكره بيع الدنانير من النصراني والقلنسوة من المجوسى لان ذلك اذلال لهما وبيع المكعب المضض للرجل ان يلبسه يكره لانه اعانة على لبس الحرام وان كان اسكافا امره انسان ان يتخذ له خفا على زى المجوس او الفسقة او خطا امره ان يتخذ له ثوبا على زى الفساق يكره له ان يفعل لانه سبب التشبه بالمجوس والفسقة اه (قول له لا عصرها لقيام المعصية بعينه) فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لان المعصية لا تقوم بعينه ط وهو مناف ايضا لما قدمناه عن الزبلى من جواز استئجاره لعصر العنب او قطعه ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد الحرقة فان عين هذا الفعل معصية بهذا النقص ولذا أعاد الضمير على الخمر مع ان العصر للعنب حقيقة فلا ينافى ما مر من جواز بيع العصير واستئجاره على عصر العنب هذا ما ظهر لي فتأمل (قول له وجاز اجارة بيت الخ) هذا عنده ايضا لان الاجارة على منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فينقطع نسبتة عنه فصار كبيع الجارية عن لا يستبرئها او يأتيها من دبر وبيع الغلام من لوطى والدليل عليه انه لو أجرة للسكنى جاز وهو لا بدله من عبادته فيه اه زبلى وعينى ومثله في النهاية والكفاية قال في المنح وهو صريح في جواز بيع الغلام من اللوطى والمثول في كثير من الفتاوى انه يكره وهو الذى عولنا عليه في المختصر اه أقول هو صريح ايضا في انه ليس مما تقوم المعصية بعينه ولذا كان ما في الفتاوى مشكلا كما مر عن النهر اذ لافرق بين الغلام وبين البيت والعصير فكان ينبغي للمصنف التعويل على ما ذكره الشراح فانه مقدم على ما في الفتاوى نعم على هذا التعليل الذى ذكره الزبلى يشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه فان المعصية في السلاح والمكعب المضض ونحوه انما هي بفعل الشارى فليتأمل في وجه الفرق فانه لم يظهر لي ولم أر من نبه عليه نعم يظهر الفرق على ما قدمه الشارح تبعا لغيره من التعليل لجواز بيع العصير بانه لا تقوم المعصية بعينه بل بعد تغيره فهو كبيع الحديد من اهل الفتنة لانه وان كان يعمل

(و) جاز تعمير كنيسة  
(و) حمل خمر ذمي بنفسه او  
دابته (بأجر) لا عصرها  
لقيام المعصية بعينه (و)  
جاز (اجارة بيت بسواد  
الكوفة) اى قراها  
(لا يغيرها على الاصح)

وكذا لعمه ( اى لم الصغير وهذا بناء على ما فى بعض نسخ المنع ونصه وان كان الصغير فى يد  
 الم فآجره صح لانه من الحفظ وهذا عند ابى يوسف وعند محمد لا يصح اه وفى نسخة  
 مصححة كشط الضمير من قوله فآجره وأبدله بقوله فآجرته امه وهذا هو الموافق لما فى التبيين  
 والشرى لالة لكن رأيت فى النهاية عن جامع الترمذى ما نصه والام لو آجرته يجوز اذا كان  
 فى حجرها وكذا ذوالرحم المحرم منه اه فراجعه وفى ٢٧ من جامع الفصولين لو لم يكن  
 له اب ولا جد ولا وصى فآجره ذورحم محرم هو فى حجره صح ولو فى حجر ذى رحم محرم  
 فآجره آخر اقرب كآلوله أم وعمه وهو فى حجر عمته فآجرته امه صح عند ابى يوسف لا عند محمد  
 ولئن آجره قبض أجرته اه ( قوله لم يحجز ) اى لم يلزم كفاية لانه مشوب بالضرر زيلى ( قوله  
 وصح اجارة أب وجد ) وكذا تصح اجارة وصيهما بخلاف وصى القاضى حوى وهو خلاف  
 ظاهر عبارة الدرر فراجعها نعم عدها الشارح فى كتاب الوصايا من المسائل الثمانية التى خالف  
 فيها وصى الاب وصى القاضى ( قوله كما يعلم من الدرر ) اى صريحاً وعبارتها وفى فوائد  
 صاحب المحيط اذا آجر الاب والجد أو القاضى الصغير فى عمل من الاعمال قيل انما يجوز  
 اذا كانت الاجارة بأجر المثل حتى اذا آجره احدهم بأقل منه لم يحجز والصحيح انه يجوز الاجارة  
 ولو بالأقل اه ومثله فى المنع قال فى الشرى لالة ولو حل الاقل على الغن اليسردون الفاحش  
 انتقت المحالفة ( قوله وجاز ) اى عندها بيع عصير غن اى معصوره المستخرج  
 منه فلا يكره بيع الغن والكرم منه بخلاف كذا فى المحيط لكن فى بيع الخزانة ان  
 بيع الغن على الخلاف قهستانى ( قوله ممن يعلم ) فيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكره بلا  
 خلاف قهستانى ( قوله لا تقوم بعينه الخ ) يؤخذ منه ان المراد بما لا تقوم المعصية  
 بعينه ما يحدث له بعد البيع وصف آخر يكون فيه قيام المعصية وأن ما تقوم المعصية بعينه  
 ما توجد فيه على وصفه الموجود حالة البيع كالامرد والسلاح وبأن تمام الكلام عليه  
 ( قوله اما بيعه من المسلم فيكره ) لانه اعانة على المعصية قهستانى عن الجواهر اقول وهو  
 خلاف اطلاق المتن وتعليل الشروح بما روى وقال ط وفيه انه لا يظهر الا على قول من  
 قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والاصح خطابهم وعليه فيكون اعانة على  
 المعصية فلا فرق بين المسلم والكافر فى بيع العصير منهما فقدر اه ولا يرد هذا على الاطلاق  
 والتعليل المسار ( قوله على خلاف ما فى الزيلى والعينى ) ومثله فى النهاية والكفاية عن  
 اجارات الامام السرخسى ( قوله معزى للنهر ) قال فيه من باب البغاة وعلم من هذا انه  
 لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش الطوح والحمامة الطيارة  
 والعصير والخشب ممن يتخذ منه المعازف وما فى بيوع الخانية من انه يكره بيع الامرد من  
 فاسق يعلم انه يعصيه به مشكل والذى جزم به الزيلى فى الحظر والاباحة انه لا يكره بيع  
 جارية ممن يأتيها فى دبرها اوبيع غلام من لوطى وهو الموافق لما روى عن ابى مافى الخانية  
 محمول على كراهة التنزيه وهو الذى تظمن الى النفوس اذ لا يشكل انه وان لم يكن معناه  
 انه متسبب فى الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفى حاشية الشلى على المحيط اشترى المسلم  
 الفاسق عبداً امرد وكان ممن يعسداً تان الامرد يجبر على بيعه ( قوله فليحفظ توفيقاً ) بأن

وكذا لعمه عند الثانى  
 خلافاً لالتاى ولو أجز  
 الصغير نفسه لم يحجز الا اذا  
 فرغ العمل لتحصنه نعماً  
 فيجب المسمى وصح اجارة  
 اب وجد وقاض ولو بدون  
 اجر المثل فى الصحيح كما  
 يعلم من الدرر فتبصر ( و )  
 جاز ( بيع عصير ) غن  
 ( ممن ) يعلم انه يتخذ  
 خراً ( لان المعصية لا تقوم  
 بعينه بل بعد تغيره وقيل  
 يكره لاعانته على المعصية  
 ونقل المصنف عن السراج  
 والمشكلات ان قوله ممن اى  
 من كافر أو مابيعه من المسلم  
 فيكره ومثله فى الجوهره  
 والباقيات وغيرها زاد  
 القهستانى معزى للخانية  
 انه يكره بالاتفاق ( بخلاف  
 بيع امرد ممن يلو ط به وبيع  
 سلاح من اهل الفتنة )  
 لان المعصية تقوم بعينه ثم  
 الكراهة فى مسألة الامرد  
 مصرح بها فى بيوع الخانية  
 وغيرها واعتمده المصنف  
 على خلاف ما فى الزيلى  
 والعينى وان اقره المصنف  
 فى باب البغاة قلت وقدمنا  
 ثمة معزى للنهر ان ما قامت  
 المعصية بعينه يكره بيعه  
 تحريراً والا فتزبها  
 فليحفظ توفيقاً



التداوى ولم يغير محرم فانه لو تركه حتى مات لا يأنم كالتصا عليه فانه مظلون كإقدماته تأمل  
**(قوله)** وقد قدمناه ) اى اول الحظر والاباحة حيث قال الأكل للغذاء والشرب للعطش ولومن  
حرام أوميتة اومال غير وان ضمنه فرض اه \* (٢٤) \* لأبأس بشرب ما يذهب بالعقل فيقطع  
الاكلة ونحوه كذا فى التارخانية وسيأتى تمامه فى آخر كتاب الاشربة **(قوله)** وجاز رزق  
القاضى ) الرزق بالكسر ما يتنفع به وبالفتح المصدر قاموس **(قوله)** والالم يحل ) قال فى  
النهاية واما اذا كان حراما جمع باطل لم يحل اخذه لان سبيل الحرام والغصب رده على اهله  
وليس ذلك بمال عامة المسلمين اه اقول ظاهر العلة ان اهله معلومون فحرمه الاخذ منه  
ظاهرة فان لم يعلموا فهو كاللقطة يوضع فى بيت المال ويصرف فى مصارف اللقطة فقد صرحوا  
فى الهدية والرشوة للقضاة ونحوهم انها ترد على اربابها ان علموا والاو كانوا بعيدا حتى تعذر  
الرد ففى بيت المال فيكون حكمه حكم اللقطة كما تقدم فى كتاب القضاء تأمل **(قوله)** فى كل  
زمان ) متعلق بتقدير اوى وكيفيه اى يقدر بقدر كفايته فى كل زمان لان المؤنة تختلف  
باختلاف الزمان **(قوله)** ولو غنيا فى الاصح ) عبارة الهداية ثم القاضى اذا كان فقيرا فالأفضل  
بل الواجب الاخذ لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الابيه اذا الاشتغال بالكسب يقدمه عن  
اقامته وان كان غنيا فالأفضل الامتناع على ما قيل رفقا ببيت المال وقيل الاخذ وهو الاصح  
صيانة للقضاء عن الهوان ونظرا لمن تولى بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا تعذر  
اعادته اه **(قوله)** وهذا بلا شرط الخ ) بأن تقليد القضاء ابتداء من غير شرط ثم رزقة الوالى  
كفائته اما ان قال ابتداء انما اقبل القضاء ان رزقنى الوالى كذا مقابلة قضائى والا فلا اقبل  
فهو باطل لانه استتجار على الطاعة اه كفاية **(قوله)** فلم تجز ) اى الاجرة عليه اى لم تجز  
اخذه **(قوله)** يجرر ) أقول قدما تحريره فى كتاب الاجارات بما لا مزيد عليه وبينا ان كلام  
التأخرين ليس عاما فى كل طاعة بل فيما فيه ضرورة كتعليم القرآن والفقه والامامة  
والادان **(قوله)** وجاز سفر الامة ) لان الاجانب فى حق الامام فيما يرجع الى الظهور والمس بمثلة  
الحارم هداية **(قوله)** وأم الولد الخ ) عطف خاص على عام قال الزيلعي وام الولد امة لقياس  
الرق فيها وكذا المكتبة لانها مملوكة الرقة وكذا معتقة البعض عند ابى حنيفة لانها  
كالمكتبة عنده اه وفيه اشارة الى ان الحرية لاتسافر ثلاثة ايام بلا محرم واختلف فيما  
دون الثلاث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي والمتوه غير محرمين كما فى المحيط قهستانى  
**(قوله)** وجاز شراء ما لا بد للصغير منه ) كالنفقة والكسوة واستتجار الظئر منح **(قوله)** فى  
حجرهم ) بفتح الحاء وكسر هاء منح **(قوله)** لشرح الجمع ) اى لابن ملك **(قوله)** ولم أره فيه )  
بل الذى فيه بعد قول الجمع ويسلمه فى صناعة ولا يؤجره فى الاصح مانصه قيده احترازا عن  
رواية القدورى من ان اجارته جائزة كاجارة الام الصغير لان فيها صونا عن الفساد بكونه  
مشغولا بعمل وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يملك اتلاف منافع فلا يؤجره كالمم بخلاف  
الام لانها تملك اتلاف منافع مجانا فتملكه بعوض اه ومثله فى شرحه على الوقاية نعم  
ذكر الزيلعي ان رواية القدورى أقرب اقول قد علمت ان الاصح خلافها كما صرح به فى  
الجمع والوقاية والهداية وغيرها من كتاب اللقيط ووقع فى الهداية هنا اضطراب **(قوله)**

وقد قدمناه (و) جاز  
(رزق القاضى) من بيت  
المال لو بيت المال حلالا  
جمع بحق والالم يحل وعبر  
بالرزق ليفيد تقديره بقدر  
ما يكفيه واهله فى كل زمان  
ولو غنيا فى الاصح وهذا  
لولا بشرط ولوه كالأجرة  
حرام لان القضاء طاعة  
فلم تجز كسائر الطاعات  
قلت وهل يجرى فيه كلام  
التأخرين يجرر (و) جاز  
(سفر الامة وام الولد)  
والمكتبة والمبعدة (بلا  
محرم) هذا فى زمانهم اما  
فى زماننا فلا لغبة اهل  
الفساد وبه يفتى ابن كال  
(و) جاز (شراء ما لا بد  
للصغير منه وبيعه) اى يبيع  
ما لا بد للصغير منه (لاخ  
وعم وام وملتقط هو فى  
حجرهم) اى كفهم والا لا  
(و) جاز (اجارته لانه  
فقط) لو فى حجرها وكذا  
الملتقط على الاصح كذا  
عزاه المصنف لشرح الجمع  
ولم أره فيه ويأتى متسا  
ما يتناهى فتنه

الناس ولو كان رجل لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير اثم فلا بأس به اه  
 \* (تنبيه) من العيادة المكروهة اذا علم انك تثقل على المريض فلا تعده فقد قيل بمجالسة  
 الثقيل حتى الروح ولا تهول على المريض ولا تحرك رأسك ولا تقل ما علمت انك على هذه  
 الحالة الشديدة بل هون عليه المرض وطيب قلبه وقل له ادرك في خير بتأويل واذكر له  
 ما يزيد رجاءه في رحمة الله تعالى مشوا بشئى من التخوف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه  
 الا اذا طلبه وقل له اذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء عن السلف ولا تقل له اوص فانه  
 من اعمال الجهال اه يجتنب ط \* (قاعدة) يشام الناس في زماننا من العيادة في يوم الاربعا  
 فينبغي تركها اذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورأيت في تاريخ المحي في ترجمة الشيخ  
 فتح الله السيوطي انه قال

السبت والاثنين والاربعا \* تجنب المرضى بها ان تزار

في طيبة يعرف هذا فلا \* تغفل فان العرف على المنار

قال المحي قلت هذا عرف مشهور لكن ورد في السنة ما يرد السبت منه فقد ورد انه عليه  
 الصلاة والسلام كان يفقد اهل قباء يوم الجمعة فيسأل عن المفقود فيقال له انه مريض  
 فيذهب يوم السبت لزيارته تأمل (قوله) وجاز خصاء البهائم) عبر في الهداية بالاخصاء والصواب  
 ما هنا كافي النهاية وهو نزع الخصية ويقال خصى ومخصى (قوله قيل والفرس) ذكر  
 الائمة الحلواني انه لا بأس به عندا محبا وذكر شيخ الاسلام انه حرام ط (قوله وقيدوه) اى  
 جواز خصاء البهائم بالمنفعة وهى ارادة سمنها او منعها عن العض بخلاف بئى آدم فانه يراد به  
 المعاصى فيحرم افاده الاقناني عن الطحاوى \* (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامة وثقب  
 اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير  
 انكار \* ولا بأس بكى الصبيان لدا ما اتقانى \* والهرة المؤذية لا تضرب ولا تترك اذنها بل تذب  
 بسكين حاد \* ولو ماتت حامل واكبر رأبهم ان الولد حتى شق بطنها من الجانب الايسر وبالعكس  
 قطع الولد اربا اربا بتارخانية (قوله للتداوى) اى من مرض او هزال مؤد اليه لا لنفع  
 ظاهر كالنقوى على الجماع كاقدمناه وللأسمن كافي العناية (قوله ولول للرجل) الاولى ولو  
 للمرأة (قوله) وجوزه في النهاية (الح) ونصه في التهذيب يحوز للليل شرب البول والدلم  
 والميتة للتداوى اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال  
 الطبيب يتجمل شفاؤك به فيه وجهان وهل يحوز شرب القليل من الخمر للتداوى فيه وجهان  
 كذا ذكره الامام الترمذى اه قال في الدر المنقى بعد نقله ما في النهاية واقره في المنع وغيرها  
 وقد منا في الطحارة والرضاع ان المذهب خلافه اه (قوله وفي البرازية الح) ذكره في  
 النهاية عن الذخيرة ايضا (قوله نفى الحرمة عند العلم بالشفاء) اى حيث لم يقم غيره مقامه  
 كأمرو وحاصل المعنى حيث ان الله تعالى أذن لكم بالتداوى وجعل لكل داء دواء فاذا كان في  
 ذلك الدواء شئ محرم وعلمتم به الشفاء فقد زالت حرمة استعماله لانه تعالى لم يجعل شفاؤكم فيما  
 حرم عليكم (قوله دل عليه الح) اقول فيه نظر لان اساعة اللقمة بالخر وشربه لازالة العطش  
 احياء لنفسه متحقق النفع ولذا ياتهم بتركه كما ياتهم بترك الاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف

قوله كان يفقد يحتمل انه  
 من الفقد ويحتمل انه  
 بمعنى يتفق اى يسأل عنهم

(د) جاز (خصاء البهائم)  
 حتى الهرة واما خصاء  
 الأدمى فحرام قيل والفرس  
 وقيدوه بالمنفعة والافرام  
 (وازاء الجدير على الخيل)  
 ككسكه قهستانى (والحقنة)  
 للتداوى ولو للرجل  
 بطاهر لا نجس وكذا كل  
 تداوى لا يحوز الا بطاهر  
 وجوزه في النهاية بمحرم  
 اذا أخبره طبيب مسلم ان  
 فيه شفاء ولم يجد مباحا  
 يقوم مقامه قلت وفى  
 البرازية ومعنى قوله عليه  
 الصلاة والسلام ان الله لم  
 يجعل شفاءكم فيما حرم  
 عليكم نفى الحرمة عند  
 العلم بالشفاء دل عليه جواز  
 اساعة اللقمة بالخر وجواز  
 شربه لازالة العطش اه

له التدوين ايضا أقيموا الصلاة والفرق ان الامتثال لا يخلف عن الاول عقلا بخلاف الثاني  
 اه ح وحاصله انه خبر منفي في صورة التهي تأمل **(قوله لاتكفي)** بناء على ان الكفار  
 ليسوا مخاطبين بالفروع **(قوله)** وقد جوزوا الخ هذا انما يحسن لو ذكر دليل الشافعي الذي  
 من جلته ولأن الكافر لا يخلو عن الجنبه فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه ان هذا  
 الدليل لا يمت لانه قد جوز الخ ط **(قوله)** فمضى لا يقربوا الخ تفرع على قوله تكوي وهو  
 ظاهر فانه لم يمتل انهم بعد ذلك اليوم حجوا واعتصموا عراة كما كانوا يفعلون في الجاهلية فافهم  
 قال في الهداية ولنا ما روى انه عليه السلام انزل وقد تنيف في مسجده وهم كفار ولان  
 الجنب في اعتقادهم فلا يؤدي الى تلاوث المسجد والآية محمولة على الحضور استيلاء  
 واستلاء او طافين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية اه اى فليس الممنوع نفس الدخول  
 بدل عليه ما في صحيح البخارى باسناده الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان ابا هريرة  
 أخبره ان ابا بكر الصديق رضى الله تعالى عنهما بعثه في الحججة التي امره فيها النبي صلى الله  
 عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس الا لا يحججن بعد الامام مشرك ولا يطوفن  
 بالبيت عريان اتفاني **(قوله)** عام تسع بالجر بدل من عامهم ط **(قوله)** ونادى على بهذه  
 (السورة) كذا في كثير من النسخ التي رأيتها وفي نسخة ونادى على بعيره بسورة براءة وهي التي  
 كتب عليها ط وقال ان المنادى على البعير بأربعين آية من اول سورة براءة هو على كرم الله  
 وجهه وقد أرسله عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فالحقه والحكمة في ذلك ليكون الأمر  
 من اهل بيته عليه السلام اه **(قوله)** ولاتنس ما مر في فصل الجزية حيث قال وامادخوله  
 المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المتع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف  
 الامام محمد رحمه الله تعالى والظاهر انه أورده في ما استقر عليه الحاصل اه اقول غايته ان  
 يكون ما في السير الكبير هو قول محمد الذي استقر عليه رأيه ولذا ذكره الشارح آتاف  
 الشافعي واحمد وما ذكره اصحاب المتون هنا مبنى على قول الامام لان شأن المتون ذلك غالبا  
 تأمل هذا وذكر الشارح في الجزية ايضا انهم يمتعون من استيطان مكة والمدينة لانهم امن  
 ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يمتنع في ارض دينان ولو دخل لتجارة جاز  
 ولا يبطل اه **(قوله)** وجاز عيادته اى عيادة مسلم ذميا نصرانيا او يهوديا لانه نوع برقي  
 حقهم وماتيناه عن ذلك وصح ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا مرض بجواره هداية  
**(قوله)** وفي عيادة المجوس قولان قال في الغاية فيه اختلاف المشايخ ففهم من قال به لانهم من  
 اهل الزمة وهو المروى عن محمد ومنهم من قال هم أبعد عن الاسلام من اليهود والنصارى  
 الا ترى انه لا تباح ذبيحة المجوس ونكاحهم اه قلت وظاهر المتن كالتلقي وغيره اختيار الاول  
 لارجاعه الضمير في عيادته الى الذمى ولم يبق عيادة اليهودي والنصراني كما قال القدوري وفي  
 النوادر جاز يهودى او مجوسى مات ابن له او قريب يبنى ان يعزبه ويقول أخلف الله عليك  
 خيرا منه واصلحك وكان معناه اصلحك الله بالاسلام يعنى رزقك الاسلام ورزقك ولدا مسلما  
 كفاية **(قوله)** وجاز عيادة فاسق وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب الملتقط بكرة للمشهور  
 المقتدى به الاختلاط برجل من اهل الباطل والشر الا بقدر الضرورة لانه يعظم امره بين

لا تكفي وقد جوزوا  
 عبودا بالسييل جنبا  
 وحيد فمضى لا يقربوا  
 لا يحججوا ولا يعتصموا عراة  
 بعد حج عامهم هذا عام  
 تسع حين امر الصديق  
 ونادى على بهذه السورة  
 وقال الا لا يحجج بعد عامنا  
 هذا مشرك ولا يطوف  
 عريان رواء الشيخان  
 وغيرها فليحفظ قلت  
 ولا تنس ما مر في فصل  
 الجزية (و) جاز (عيادته)  
 بالاجماع وفي عيادة المجوسى  
 قولان (و) جاز (عيادة  
 فاسق) على الاصح لانه  
 مسلم والعيادة من حقوق  
 المسلمين

اي رب المال فيجب على الوارث رده على صاحبه ( قوله وهو حرام مطلقا على الورثة ) اى سواء علموا اربابه او افان علموا اربابه ردوه عليهم والاتفدقوا كما قد مناه آفان عن الزيلعى اقول ولايشكل ذلك بما قد مناه آفان عن الذخيرة والحانية لان الطعام او الكسوة ليس عن المال الحرام فانه اذا اشترى به شىء لم يملكه بالقبض والحاطع عند الامام فانه لا يملك له التصرف فيه قبل اداء ضمانه وكذا لو ارثه ثم الظاهر ان حرمة على الورثة فى الديانة لا الحكم فلا يجوز لوصى القاصر التصديق به ويضمنه القاصر اذا بلغ تأمل ( قوله فتنبه ) اشار به الى ضعف ما فى الاشباه ( قوله وجاز تخليه المصحف ) اى بالذهب والفضة خلافا لابي يوسف كما قد مناه ( قوله كما فى نقش المسجد ) اى ما خلا محرابه اى بالجص وما بالذهب لامن مال الوقف وضمن متوليه لو فعل الا اذا فعل الواقف مثله كما مر قبيل الوتر والتوافل وكره بعضهم نقش حائط القبلة ويجوز حفر بئر فى مسجد ولو اضربه اصلا وفيه نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفر وعليه الفتوى كما افاده ط عن الهندية ( قوله وتمشيره ) هو جعل العواشر فى المصحف وهو كتابة العلامة منتهى عشر آيات غناية ( قوله اى اظهار اعرابه ) تفسير للنقط قال فى القاموس نقط الحرف اعجمه ومعلوم ان الاعجام لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالشكل فكأنهم ارادوا ما يسهل أفاده ط ( قوله وبه يحصل الرفق الخ ) اشار الى ان ماروى عن ابن مسعود جردوا القرآن كان فى زمينهم وكم من شىء يختلف باختلاف الزمان والمكان كإسطة الزلغى وغيره ( قوله وعلى هذا ) اى على اعتبار حصول الرفق ( قوله ونحوها ) كالسجدة ورموز التجويد ( قوله لا بأس بكواغداخبار ) اى بجمعها غلا بالمصحف ونحوه والظاهر ان المراد بالاخبار التواريخ دون الاحاديث ( قوله وبكره تصغير مصحف ) اى تصغير حجمه وينبى ان يكتبه بأحسن خط وياينه على احسن ورق وياينه بافخم قلم وابق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف ويضخم المصحف اه قية ( قوله ونحوه ) الذى فى المنح ونحوه فى الهندية ولا يجوز ان شىء فى كغده فيه مكتوب من الفقه وفى الكلام الاولى ان لا يفعل وفى كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي عليه السلام يجوز محوه ليلف فيه شىء ومحوبض الكتابة بالريق وقد ورد انتهى عن محاسب الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو كاسم الله تعالى او كغيره ط ( قوله وجاز دخول الذمى مسجدا ) ولو جنبا كما فى الاشباه وفى الهندية عن التتمة يكره للمسلم الدخول فى البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول اهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بازال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثقف فى المسجد جوازه ويجزى ط ( قوله مطلقا ) اى المسجد الحرام وغيره ( قوله قلنا ) اى فى الجواب عما استدل به المانعون وهو قوله فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره مأخوذ من الحواشى السعدية ( قوله تكونى ) نسبة الى التكوين الذى هو صفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند الماتريدي فعنى لا يقربوا لا يخلق الله فيهم القربان ومثال الامر التكونى اثنا طوعا او كرها ومثال الامر التكنيفى ويقال

وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه ( و ) جاز تخليه المصحف ( لما فيه من تعظيمة كما فى نقش المسجد ) وتمشيره ( ونقطه ) اى اظهار اعرابه وبه يحصل الرفق جدا خصوصا للمعجم فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامى السور وعدا الآى وعلامات الوقف ونحوها فى بدعة حسنة درر وقية وفيها لا بأس بكواغداخبار ونحوها فى مصحف وتفسير وفقه وتكره فى كتب نجوم وادب وبكره تصغير مصحف وكتايبه بقلم دقيق يعنى تزئينا ولا يجوز ان شىء فى كغده فيه ونحوه وفى كتب الطب يجوز ( و ) جاز دخول الذمى مسجدا ( مطلقا ) وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعى واحمد فى المسجد الحرام قلنا انتهى تكونى



(قوله كره بيع العذرة) بفتح العين وكسر الهمزة والفتح على هستانى والكرامة لا تقتضى البطلان لكن يؤخذ من مقابلته بقوله وصح مخلوطة ان بيع الخالصة باطل وبه صرح القهستانى وفي الهداية اشارة اليه وقوله في الدر المنثور عن البرجندى عن الخزانة وقال وكذا بيع كل ما انفصل عن آدمى كسعر وظفر لانه جزء آدمى ولذا وجب دفنه كما في التمر تاشى وغيره (قوله هل يصح بيع السرقة) بالكسر معرب سر كين بالفتح ويقال سرجين بالجيم (قوله اى الزبل) وفي الشرنبلالية هو رجيع ماسوى الانسان (قوله غلب عليها) كذا قيده في موضع من المحيط والكافي والظاهرية واطلقه في الهداية والاختيار والمحيط فاما ان يحمل المطلق على المقيد او يحمله على الروايتين او على الرخصة والاستحسان لكن في زيادات العتاتى ان المطلق يجري على الطلاقة الا اذا قام دليل التقيد نصا او دلالة فاحفظه فانه للفقهاء ضرورى قهستانى (قوله في الصحيح) قيد لقوله وصح بيعها بمخلوطة وعبارة من الاصلاح وصح في الصحيح مخلوطة وعبارة شرحه قال في الهداية وهو المروى عن محمد وهو الصحيح اهـ فافهم (قوله وفي المتن الخ) الظاهر انه اشار بنقله الى ان تصحيح الانتفاع بالخالصة تصحيح لجواز بيعها ايضا وقوله فافهم تنبيه على ذلك (قوله من ثمن خمر) بان باع الكافر خمر او اخذ منها وقضى به الدين (قوله لصحة بيعه) اى بيع الكافر الخمر لانها مال مقوم في حقه فذلك الثمن فيحل الاخذ منه بخلاف المسلم لعدم تقومها في حقه فيقضى الثمن على ملك المشتري (قوله باعه مسلم) عدل عن قول الزبلى باعه هو ليشمل ما اذا كان البائع هو المسلم الميت او مسلم غيره بالوكالة عنه (قوله كبسطه الزبلى) حيث قال لانه كالغصوب وقال في النهاية قال بعض مشايخنا كسب المغنية كالغصوب لم يحل اخذه وعلى هذا قالوا لمات الرجل وكسبه من بيع الباقي او الظلم واخذ الرشوة يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو اولى بهم ويردونها على اربابها ان عرفوهم والاتصدقوا به لان سبيل الكسب الخبيث التصديق اذا تعذر الرد على صاحبه اهـ لكن في الهندية عن المتقي عن محمد في كسب النامحة وصاحب طبل او مزمار لو اخذ بالشرط ودفعه المالك برضاه فهو حلال ومثله في المواهب وفي التاترخانية وجامع السائل من المال فهو خبيث (قوله وفي الاشياء الخ) قال الشيخ عبد الوهاب الشعرانى في كتاب المتن وما نقل عن بعض الحنفية من ان الحرام لا يتعدى الى ذمتين سألت عنه الشهاب بن الشلبى فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك اما من رأى المكس يأخذ من احد شيئا من المكس ثم يعطيه آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر فهو حرام اهـ وفي الذخيرة سئل ابو جعفر عن اكل مكس من ماله من امر السلطان والغرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال أحب الى في دينه ان لا يأكل ويسمعه حكما ان لم يكن غصبا او رشوة اهـ وفي الحثانية امرأة زوجها في ارض الجور اذا اكلت من طعامه ولم يكن عينه غصبا واشترى طعاما او كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من ذلك والائتم على الزوج اهـ حموى (قوله مع العلم) ما بدونه في التاترخانية اشترى جارية او ثوبا وهو لغير البائع فوطى\* اولبس ثم علم روى عن محمد ان الجماع واللبس حرام الا انه وضع عنه الائتم وقال ابو يوسف الوطى\* حلال ما جاور عليه وعلى الخلاف لو تزوج ووطئها فبان انها متكوجة الغير (قوله الا اذا علم به) الرواية

فصل في البيع

(كره بيع العذرة) رجع آدمى (خالصة لا) يكره بل يصح بيع (السرقة) اى الزبل خلافا للشافعى (وصح) بيعها (مخلوطة) بتراب او رما دغلب عليها (في الصحيح) كما صح الانتفاع بمخلوطها (اى العذرة) بل بها خالصة على ما يحسنه الزبلى وغيره خلافا لتصحيح الهداية فقد اختلف التصحيح وفي المتن ان الانتفاع كالبيع اى في الحكم فافهم وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر (لصحة بيعه) (بخلاف) دين على (المسلم) لبطالانه الا اذا ذميا يبيعه فيجوز عنده خلافا لهما وعلى هذا الوات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزبلى وفي الاشياء الحرمه تنقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم ربه قلت ومصر في البيع الفاسد لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمرات حلال ثم رضى وقال لا تأخذ بهذه الرواية

ان على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية ٣٣٨ لا وصار آثما مرتكبا للكبيرة وفي الملتقط

بين كلامهم ولا يقال حالة اللقاء مستثناة لانا نقول حيث ندب فيها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم الى المصافحة علم انها تزيد عن غيرها في التعظيم فكيف لاتساويها سائحاتي (قوله ان على وجه العبادة او التعظيم كفر الخ) تلفيق لقولين قال الزيلعي وذكر الصدر الشهيد انه لا يكفر بهذا السجود لانه يريد به التحية وقال شمس الانثة السرخسي ان كان لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر اه قال القهستاني وفي الظاهرية بكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاهدي الاثام في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الانحناء للسلطان وغيره اه وظاهر كلامهم اطلاق السجود على هذا التثقيب \* (تمة) \* اختلفوا في سجود الملائكة قيل كان لله تعالى والتوجه الى آدم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا آدم على وجه التحية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو امرت احد ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها تاريخية قال في تبين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن له عبادة له تحية واكراما ولذا امتنع عنه ابليس وكان جائزا فيما مضى كما في قصة يوسف قال ابو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة (قوله التواضع لغير الله حرام) اى اذلال النفس لنيل الدنيا والا فخفض الجناح لمن دونه مأموربه سيد الانام عليه الصلاة والسلام يدل عليه ما رواه البيهقي عن ابن مسعود رضى الله عنه من خضع لغنى ووضع له نفسه اعظاماله وطمعا فيما قبله ذهب ثلثا مروءته وشطر دينه (قوله يجوز بل يندب القيام تعظيما للقيام الخ) اى ان كان ممن يستحق التعظيم قال في القنية قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وقيام قارئ القرآن لمن يحى تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وفي مشكل الآثار القيام لغيره ليس بمكروه لعينه انما المكروه محبة القيام لمن يقام له فان قام لمن لا يقام له لا يكره قال ابن وهبان اقول وفي عصرنا ينبغي ان يستحب ذلك اى القيام لما يورث تركه من الحقد والبغضاء والعداوة لاسيا اذا كان في مكان اعتيد فيه القيام وما ورد من التوعد عليه في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم اه قلت يؤيده ما في العناية وغيرها عن الشيخ الحكيم ابى القاسم كان اذا دخل عليه غنى يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم فقيل له ذلك فقال الغنى يتوقع مني التعظيم فلو تركته لتضرر والفقراء والطلبة انما يطعمون في جواب السلام والكلام معهم في العلم وتام ذلك في رسالة النشر نبالي (قوله تثقيب عتبة الكعبة) هى من قبة الديانة ط وفي الدر المنقى واختلف في تثقيب الركن اليماني فقبل سنة وقبل بدعة (قوله ومنشور ربي) قال في القاموس المنشور الرجل المنتشر الامر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربي فقيه تجريد عن بعض المعنى ط (قوله وقواعدنا لاتأباه) قال في الدر المنقى وحيث فزاد على الستة ستة ايضا بدعة مباحة اوحسنة وسنة لعالم وعادل مكروه لغيرها على المختار وحرام للارض تحية وكفر لها تعظيما كما مر اه تأمل (قوله وجاء الخ) قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الحبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انهشوه نهشا قال الصفاني موضوع اه وفي المجتبى لا يكره قطع الحبز واللحم بالسكين اه والله تعالى اعلم

التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندم القيام تعظيما للقيام كما يجوز القيام ولو للقارئ بين يدي العالم وسيجي نظاما (فائدة) \* قيل التثقيب على خمسة اوجه قبلة المودة للولد على الحدود قبلة الرحمة لوالديه على الرأس وقبلة الشفقة لاختيه على الجبهة وقبلة الشهوة لمرأته او أمته على الفم وقبلة التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبلة الديانة للحجر الاسود جوهره قلت وتقدم في الحج تثقيب عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تثقيب المصحف قيل بدعة لكن روى عن عمر رضى الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل وكان عثمان رضى الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه وأما تثقيب الحبز فحيز الشافعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره دوسه لابوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة وقولنا لاتأباه وجاء لا تقطعوا الحبز بالسكين واكرموه فان الله اكرمه (فصل)

كذا في المجتبى وفيه الغلام اذا بلغ حد ٣٣٧ الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة لصاحب الحامان

ينظر الى العورة وحجته  
الحثان وقيل في ختان الكبير  
اذا امكنه ان يمتحن نفسه فعل  
والا يفعل الا ان لا يمكنه  
النكاح او شراء الجارية  
والظاهر في الكبير انه يمتحن  
ويكفي قطع الاكثر (ولا  
بأس بتقيل يد الرجل  
العالم) والمتورع على سبيل  
التبرك درر ونقل المصنف  
عن الجامع انه لا بأس  
بتقيل يد الحاكم المتدين  
(والسلطان العادل) وقيل  
سنة تجتبي وتقيل رأسه اى  
العالم (اجود) كافى البرازية  
(ولا رخصة فيه) اى فى  
تقيل اليد (لغيرها) اى  
لغير عالم وعادل هو المختار  
تجتنى وفي المحيطان لتعظيم  
اسلامه واکرامه جازوان  
لنيل الدنيا كره (طلب من  
عالم او زاهد ان) يدفع اليه  
قدمه (ويمكنه من قدمه  
ليقبله أجابه وقيل لا)  
يرخص فيه كما يكره تقيل  
المرأة فمأخرى أو خدها  
عند اللقاء والوداع كما فى  
القنية مقدما للقبل قال (و)  
كذا ما يفعله الجهال من  
(تقيل يد نفسه اذا لم يغيره  
فهو (مكروه) فلا رخصة  
فيه وأما تقيل يد صاحبه  
عند اللقاء فمكروه بالاجماع  
(وكذا) ما يفعلونه من

فيتعلق به قلب الرجل او المرأة فتحصل الفتنة بعد حين فله در هذا الشرع الطاهر فقد حسم  
مادة الفساد ومن لم يحط بالامور يقع في المحذور وفي المثل لا تلم الجرة في كل مره (قوله  
كذا في المجتبى) الاشارة الى ما فى المتن وما بعده الى هنا (قوله كالفحل) اى كالبالغ كما  
في التاترخانية اى في النظر الى العورة والمضاجعة (قوله والكافرة كالمسلمة) يحتمل ان يكون  
المراد ان نظر الكافرة الى المسلمة كنظر المسلمة الى المسلمة وهو خلاف الاصح الذى قدمه  
المصنف بقوله والذمية كالرجل الاجنبى في الاصح الخ ويحتمل ان يكون المراد ان الرجل  
ينظر من الكافرة كما ينظر من المسلمة ومقابله ما فى التاترخانية روى انه لا بأس بالنظر الى  
شعر الكافرة (قوله عن أبي حنيفة الخ) هذا غير المعتمد لما فى شرح الوهبانية وينبئ ان يتولى  
طلى عورته بيده دون الخادم هو الصحيح لان ما لا يجوز النظر اليه لا يجوز مسه الا فوق الثياب  
وعن ابن مقاتل لا بأس ان يطلى عورة غيره بالنورة كالختان وبغض بصره اه قلت  
وفي التاترخانية قال الفقيه ابواليث هذا فى حالة الضرورة لا غير (قوله وقيل الخ) مقابل  
لقوله وحجته الحثان فانه مطابق يشمل ختان الكبير والصغير وهكذا اطلقه فى النهاية كما قدمناه  
وأقره الشراح والظاهر ترجيحه ولذا عبر هنا عن التفصيل بقيل (قوله الا ان لا يمكنه  
النكاح) كذا رأيت فى المجتبى والصواب اسقاط ما بعد ان كما وجدته فى بعض النسخ موافقا لما  
في التاترخانية وغيرها والمراد ان لا يمكنه ان يتزوج امرأة تحتها او يشتري أمة كذلك (قوله  
والظاهر في الكبير انه يمتحن) الظاهر ان يمتحن منى للمجهول اى تحتها غيره فيوافق اطلاق  
الهداية تأمل (قوله ويكفى قطع الاكثر) قال فى التاترخانية غلام ختن فلم تقطع الجملة كلها  
فان قطع اكثر من النصف يكون ختانا والا فلا (قوله ونقل المصنف الخ) لاحاجة اليه لانه  
داخل فى قول المصنف بعد والسلطان اذ هو من له سلطة وولاية ط (قوله وقيل سنة)  
اى تقيل يد العالم والسلطان العادل قال الشرنبلالى وعلمت ان مفاد الاحاديث سنيتها او نذبه  
كما اشار اليه العيني (قوله اى العالم) ظاهره ان الاجود فى السلطان اليد حفظا لأبهة الامارة  
وليحجر ط (قوله اجود) لعل معناه اكثر ثوابا ط (قوله هو المختار) قدم عن الخانية  
والحقائق ان التقيل على سبيل البر بلا شهوة جائز بالاجماع (قوله يدفع اليه قدمه) يغنى عنه  
ما فى المتن (قوله أجابه) لما أخرجه الحاكم ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
أرني شيئا ازداد به قبيحا فقال اذهب الى تلك الشجرة فادعها فذهب اليها فقال ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يدعوك فجات حتى سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجى  
فرجعت قال ثم أذن له فقبل رأسه ورجليه وقال لو كنت أمرا أحدا ان يسجد لاحد لامرت  
المرأة ان تسجد لزوجها وقال صحيح الاسناد اه من رسالة الشرنبلالى (قوله كما يكره الخ)  
الاولى حذفه فانه نقله سابقا عن القنية ط وهذا لو عن شهوة كما مر (قوله مقدما للقبل)  
اى الواقع فى عبارة المصنف فانه رمز الى كتاب ثم رمز بعده للاول (قوله قال) الظاهر  
ان الضمير لصاحب القنية ولم أره فيها نعم ذكر الثانية والثالثة فى المجتبى (قوله فهو مكروه)  
اى تحريما ويدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه ط (قوله فمكروه بالاجماع) اى اذا لم يكن  
صاحبه عالما ولا عادلا ولا قصد تعظيم اسلامه ولا اكرامه وسأنى ان قبلة يدم المؤمن تحية توفيقا

(تقيل الارض بين يدي العلماء) (٢٢) (زن) (خا) والمعلماء محرام والفاعل والرضى به آمان لانه يسب عباد الوثن وهل يكفر

عن الشمس الحائوتي وأنه افق به مستدلاً بعموم النصوص الواردة في مشروعيتها وهو الموافق لما ذكره الشارح من اطلاق التون لكن قد يقال ان المواظبة عليها بعد الصلاة خاصة قد يؤدي الجهلة الى اعتقاد سنيها في خصوص هذه الموضع وان لها خصوصية زائدة على غيرها مع ان ظاهر كلامهم انه لم يفعلها احد من السلف في هذه المواضع وكذا قالوا بسنية قراءة السور الثلاث في الوتر مع الترك احياناً لثلايتقد وجوبها ونقل في تبين المحارم عن الملتقط انه تكره المصافحة بعد اداء الصلاة لكل حال لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم ماصافحو ابعد اداء الصلاة ولانها من سنن الروافض اه ثم نقل عن ابن حجر من الشافعية انها بدعة مكروهة لاصلها في الشرع وانه ينبه فاعلمها أولاً ويعزر ثانياً ثم قال وقال ابن الحاج من المالكية في المدخل انها من البدع وموضع المصافحة في الشرع انما هو عند لقاء المسلم لآخيه لافي اديار الصلوات فحيث وضعها الشرع يضعها فينبه عن ذلك وزجر فاعلم لما تأتي به من خلاف السنة اه ثم اطال في ذلك فراجعه (قول له وغيره في غيره) الضمير الاول للتووي والثاني لكتاب الاذكار (قول له وعليه يحمل ما نقله عنه) اي عن التووي في شرحه على صحيح مسلم كما صرح به ابن ملك في شرح الجمع فافهم اقول وهذا الحمل بعيد جداً والظاهر انه مبنى على اختلاف رأى الامام التووي في كتابيه وانه في شرح مسلم نظر الى ما يلزم عليه من المحذور والى ان ذلك بخصوصه غير مأثور ولا سيما بعدما قدمناه عن الملتقط من انها من سنن الروافض والله اعلم (قول له وتامم الخ) ونصه وهى الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافاً للروافض والسنة ان تكون بكتنا يديه وبشر حائل من ثوب او غيره وعند اللقاء بعد السلام وان يأخذ الابهام فان فيه عرفاً ينبت المحبة كذا جاء في الحديث ذكره القهستاني وغيره اه (قول له مضاجعة الرجل) أى في ثوب واحد لاجاز بينهما وهو المفهوم من الحديث الآتى وبه فسر الاتفاقى المكاملة على خلاف مامر عن الهداية وهل المراد أن يلتقا في ثوب واحد أو يكون احدهما في ثوب دون الآخر والظاهر الاول يؤيده ما نقله عن مجمع البحار أى متجردين وان كان بينهما حائل فيكره تنزيهاً اه تأمل (قول له بين اخيه وأخته وأمه وابيه) في بعض النسخ وبين بالواو وهكذا رأيت في المجتبى قال في السرعة ويفرق بين الصبيان في المضاجع اذا بلغوا عشر سنين ويمحول بين ذكور الصبيان والنسوان وبين الصبيان والرجال فان ذلك داعية الى الفتنة ولو بعد حين اه وفي البرازية اذا بلغ الصبي عشرة لا يناسم مع أمه وأخته وامرأة الا بامرأته او جاريته اه فالمراد التفريق بينهما عند النوم خوفاً من الوقوع في المحذور فان الولد اذا بلغ عشرة عقل الجماع ولا ديانة له تردده قرباً وقع على أخته أو أمه فان النوم وقت راحة مهيج للشهوة وترتفع فيه الثياب عن العورة من الفريشين فيؤدي الى المحذور والى المضاجعة المحرمة خصوصاً في ابناء هذا الزمان فانهم يعرفون الفسق اكثر من الكبار واما قوله وأمه وابيه فالظاهر ان المراد تفريقه عن أمه وابيه بأن لا يتركها يناسم معها في فراشهما لانه ربما يطالع على ما يقع بينهما بخلاف ما اذا كان نائماً وحده او مع أبيه وحده أو ألبنت مع امها وحدها وكذا لا يترك الصبي يناسم مع رجل او امرأة اجنيين خوفاً من الفتنة ولا سيما اذا كان صبيحاً فإنه وان لم يحصل في تلك النوم شئ

وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشئ توفيقاً فتأمله وفي القنية السنة في المصافحة بكتنا يديه وتاممها فيما علقته على الملتقى ( ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش ) قال عليه الصلاة والسلام لا يفضى الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقضى المرأة الى المرأة في الثوب الواحد واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين اخيه وأخته وأمه وابيه في المضجع لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم ابناء عشر وفي التنف اذا بلغوا سناً



كما بسطته في شرح الملتقى  
(وكره) تحريماً قهستاني  
(تقيل الرجل) ثم الرجل  
او يده او شيئاً منه وكذا  
تقيل المرأة المرأة عند لقاء  
او وداع قية وهذا الوعد  
شهوة واماعلى وجه البر  
فخائر عند الكل خانية وفي  
الاحتيال عن بعضهم لا  
بأس به اذا قصد البر وامن  
الشهوة كتقيل وجه فقه  
ونحوه (و) كذا (معاقته  
في ازار واحد) وقال ابو  
يوسف لا بأس بالتقيل  
والمعاينة في ازار واحد  
(ولو كان عليه قميص اوجة  
جائز) بلا كراهة بالاجماع  
وصححه في الداراية وعليه  
المتون وفي الحقائق لو القبة  
على وجه المبردة دون الشهوة  
جائز بالاجماع (كالمصاحفة)  
اي كما تجوز المصاحفة لانها  
سنة قديمة متواترة لقوله  
عليه الصلاة والسلام من  
صاح اخاه المسلم وحرك  
يده تناثر ذنوبه واطلاق  
المصنف نبال الدرر والكنز  
والوقاية والنقاية والمجمع  
والملقى وغيرها يفيد  
جوازها مطلقاً ولو بعد  
العصر وقولهم انه بدعة  
اي مباحة حسنة كما افاده  
النوى في اذكاره

الصحيح في التحريم هداية \* (تنبيه) لو ارتفع الحرم فالظاهر عود الحرمة ثم رأيت في الهاية  
عن المبسوط لو تزوج احداها له وطء الباقية فان طلقها الزوج وانقضت عدتها لم يبطأ واحدة  
منهما حتى يزوج احداها او يبيع لان حق الزوج سقط عنها بالطلاق ولم يبق اثره بعد  
انقضاء العدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزويج اهـ (قوله) كما بسطته في شرح الملتقى نصه  
لكن المستحب ان لا يمسح حتى تمضي حصة على الحرمة بالاخراج عن ذلك قلت وهذا أحد  
انواع الاستبراء المستحب ومنها اذ ارأى امرأته او أمته تزنى ولم تحبل فولجحت لا يبطأ حتى تضع  
الحمل ومنها اذ ارأى امرأته او يعمتها او يخالتها او بنت أخيها او أختها بلا شبهة فان  
الافضل ان لا يبطأ امرأته حتى تستبرأ المزنية فلوزنى بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يبطأ امرأته  
حتى تنقضي عدة المزنية ومنها اذا رأى امرأة تزنى ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ وهذا  
عندها واماعند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فيمن تزوج امة الغير او مدينته  
او اومه قبل العلق وكذا لمولها كافي القهستاني عن النظم فليحفظ اهـ (قوله) واماعلى  
وجه البر فخائر عند الكل قال الامام العيني بعد كلام فلم اباحة تقيل اليد والرجل والرأس  
والكشح كما علم من الاحاديث المتقدمة اباحها على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين على  
وجه المبرة والاكرام اهـ ويأتى قريباً تمام الكلام على التقيل والقيام (قوله) وكذا  
معاقته قال في الهداية ويكره ان يقبل الرجل ثم الرجل او يده او شيئاً منه او يعاقبه وذكر  
الطحاوى ان هذا قول ابى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقيل والمعاينة لما روى انه  
عليه السلام عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبله بين عينيه ولهما ما روى انه عليه السلام  
نهى عن المكامعة وهي المعاشقة وعن المكامعة وهي التقيل وما رواه محمود على ما قبل  
التحريم قالوا الخلاف في المعاقبة في ازار واحد اما اذا كان عليه قميص اوجة لا بأس به بالاجماع  
وهو الصحيح اهـ وفي العناية ووفق الشيخ ابو منصور بين الاحاديث فقال المكروه من  
المعاينة ما كان على وجه الشهوة وعبر عنه المصنف بقوله في ازار واحد فانه سبب بفضيها  
فاماعلى وجه البر والكرامة اذا كان عليه قميص واحد فلا بأس به اهـ وبه ظهر ان قوله لو  
عن شهوة في قول المصنف في ازار واحد اى ستر لما بين السرة والركبة مع كشف الباقي وان  
ما قبله عن ابى يوسف موافق لما في الهداية فافهم (قوله) ولو كان عليه اى على كل واحد منهما  
كافي شرح المجمع (قوله) وفي الحقائق الخ يعنى عنه ما قدمناه قريباً عن الحائنية ط (قوله) لقوله  
عليه السلام الخ كذا في الهداية وفي شرحها لعيني قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن  
اذالقى المؤمن فسلم عليه وأخذ بيده فصاحه تناثر خطاياها كيتناثر ورق الشجر ورواه  
الطبراني والبيهقي (قوله) كما افاده النووي في اذكاره حيث قال اعلم ان المصاحفة مستحبة عند  
كل لقاء وأما ما اعتاده الناس من المصاحفة بعد صلاة الصبح فلا أصل له في الشرع على  
هذا الوجه ولكن لا بأس به فان اصل المصاحفة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الاحوال  
وفرطوا في كثير من الاحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصاحفة التي ورد  
الشرع بأصلها اهـ قال الشيخ ابى الحسن البكرى وتقييده بما بعد الصبح والعصر على عادة  
كانت في زمنه والافقبط الصلوات كلها كذلك كذا في رسالة الشرنبلالي في المصاحفة ونقل مثله

والنكاح) الأولى الانكاح اه (قوله كاسنذكره) في قوله زوال ملكه بالكتابة الخ وعبارة  
 المصنف عن شيخه ولعل وجهه انه بالكتابة خرجت عن يد السيد حيث صارت حرة بدا وصارت  
 احق باسائها فصار كأن الملك قد زال بالكتابة ثم تجدد بالتعيز ولكن لم يحدث فيه ملك  
 الرقة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء ويرشحه قول النهاية ان الامة اذا لم تخرج  
 عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اه ملخصا اقول لو صح  
 هذا الفرق بطل كلام الهداية السابق الذي أقره الشراح وكيف وقد وجد السبب  
 الموجب للاستبراء وهو استحداث الملك وبالي بعد القبض وبالكتابة زالت اليد فقط الموجبة  
 لحل الوطء وبقي ملك الرقة فهو مثل ما اذا زوجها بعد القبض وليس في كلام النهاية ما يفيد  
 ذلك بل قد يدعى انه دليل على خلاف مدعاه لانه يدل على ان زوال اليد غير معتبرا صلا ولذا قال  
 في النهاية بعد كلامه السابق ومن نظائر ذلك ما اذا كانت امته ثم عجزت او باعها على انه بالخيار  
 ثم ابطال البيع لايئزمه الاستبراء فقد فرض كلامه في أمة ثابتة في ملكه ويده اذا كاتبها او  
 باعها ثم ردت الى يده لايئزمه الاستبراء فانظر بعين الانصاف هل يفيد محل النزاع وهو انه اذا  
 اشتراها وقبضها فكاتبها سقط عنه الاستبراء كيف ولو أفاد ذلك لافاد ان البيع بالخيار  
 كالكتابة ولم يقل به احد فيما اعلم (قوله لكن في الشربلية الخ) حيث قال وهي ان يكتبها  
 المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهي اسهل الحل خصوصا اذا  
 كانت على مال كثير او منجم يقرب فتعجز نفسها اه (قوله قلت الخ) قد يقال ان الشربلالي  
 قال كذا في المواهب وغيرها فعبارته مجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم  
 يصرح بالقيد يمكن انغيره صرح به اه ط اقول بل لو لم يصرح به احد فالغنى عليه كما علمت  
 (قوله له زوال ملكه) اي تقدير الان الزائل حقيقة هو اليد (قوله لا يتجملان نكاحا) اشار به الى  
 ان المراد ذلك فذكر الاختين تمثيل لتقييد لكن صار في ارتفاع اختان بالالف ركاكة تأمل  
 قال ط وظاهره يشمل الام وبنتها وعليه نص القهستاني مع انه اذا قبلها بشهوة وجبت  
 حرمة المصاهرة فيحرمان عليه جميعا \* (فرع) \* لو تزوج امة ولم يطأها فشرى اختها ليس له  
 ان يستمتع بالمثناة لان الفراش ثبت بالنكاح فلو وطأها صار جامعا في الفرائشة اثنائي (قوله  
 قبلهما) لم يذكر المصنف الوطء لان كتاب النكاح اغناها عنه قهستاني (قوله لم يحل له وطؤها  
 الخ) لانه يصير جامعا بوطء الاخرى لا بوطء الموطوءة هدية (قوله الشهوة في القبله لا تعتبر)  
 مخالف لما في الكثر والهداية وقال في النهاية قيد بقوله بشهوة لان تقييلهما اذا لم يكن عن  
 شهوة صار كأنه لم يقبلهما اصلا اه ومثله في العناية لكن في فصل المحرمات من فتح القدير  
 اذا اقر بالتقييل وانكر الشهوة اختلف فيه قيل لا يصدق ولا يقبل الا ان يظهر خلافا وقيل  
 يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجهة فيصدق او على الفم فلا ولا يرجح هذا اه  
 واستظهر الحاق الحدين بالنم قلت فقد حصل التوفيق والله الموفق (قوله حتى يحرم) بفتح  
 حرف المضارعة من الجر لا من التحريم و فرج بافع فاعل ليسمعل ما بغير فعله (قوله بملك) أراد  
 به ملك العيين وقوله بأى سبب كان تعميمه قال الاثنائي كالشراء والوصية والميراث والخلع  
 والكتابة والهبة والصدقة تأمل (قوله الا بالدخول) لانه تجب العدة عليها والعدة كالنكاح

نقله المصنف عن شيخه  
 بحثا كاسنذكره لكن في  
 الشربلية عن المواهب  
 التصريح بتقييد الكتابة  
 بكونها قبل القبض فليحذر  
 قلت ثم وقفت على البرهان  
 شرح مواهب الرحمن فلم  
 أر القيد المذكور فتدبر  
 (ثم يفسخ برضاها فيجوز  
 له الوطء بالاستبراء) زوال  
 ملكه بالكتابة ثم يجده  
 بالتعيز لكن لم يحدث ملك  
 حقيقة فلم يوجد سبب  
 الاستبراء وهذه أسهل  
 الحل تأخرانية (له امتان)  
 لا يتجملان نكاحا (أختان)  
 ام لا (قبلهما) فلو قبل  
 او وطئ أحدهما لم يحل له  
 وطؤها وتقييلها دون  
 الاخرى (بشهوة) الشهوة  
 في القبله لا تعتبر بل في المس  
 والنظر ابن كمال (حرمتا  
 عليه وكذلك) يحرم عليه  
 (الدواحي كالنظر والتقييل  
 حتى يحرم فرج أحدها)  
 عليه ولو بغير فعله كاستيلاء  
 كفار عليها ابن كمال (بملك)  
 ولو لبعضها بأى سبب كان  
 (او نكاح) صحيح لا فاسد  
 الا بالدخول (او عتق) ولو  
 لبعضها او كتابة لانها  
 تحرم فرجها بخلاف  
 ندير ورهن واجارة قلت  
 والمستحب ان لا يسها حتى تمضي حيضة على المحرمة

ووطئها ثم اشتراها لانه حينئذ يملكها وهي في عده امه اذا اشتراها قبل ان يطأها فكما اشتراها  
بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقق سببه وهو استحداث حل الوطء  
بملك العيين وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه  
كلام الدرر وفيه ان المناط استحداث الملك واليد ولم يوجد الثاني هنا تأمل اه ح اى لانه  
لم يحدث بالبيع الا ملك الرقة وحل الوطء الثابت قبله دل على فراغ الرحم شرعا كما قدمناه عن  
القهستاني ولذا والله اعلم قال في الذخيرة بعد نقله كلام ظهر الدين لكن عندى فيه شبهة اه  
قال ط نقلا عن الحموى قال العلامة المقدسى تلخص ان الاقوال ثلاثة قول باشرط تقدم  
القبض والدخول وقول باشرط القبض فقط وقول بالاطلاق والاكتفاء والعقد وهذا أوسع  
والثاني أعدل بخلاف الاول فليتأمل اه (قوله من يثق به) اى يثق به ان يطلقها متى أراد  
(قوله كاسيجي) اى بعد سفر وهو مستغنى به عما ذكره هنا (قوله فلو بعده لم يسقط) اى على  
الختار كما قدمه عن الزيلعي لانها عند القبض بحكم الشراء كانت حلالا له فوجب الاستبراء  
لوجود سببه (قوله أو يزوجها) اى البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه اه ح (قوله  
ثم يشتري أو يقبض) راجع لما اذا زوجها البائع وقوله أو يقبض راجع لما اذا زوجها المشتري  
فهو معطوف على يشتري اه ح (قوله فيطلق الزوج الخ) ويلزمه لمولى الجارية نصف  
المهر وله ان يبرئه من ذلك اتقاني (قوله بعد قبض المشتري) اما لو طلقها قبله فعليه  
الاستبراء كما في الاصل وفي كتاب الحيل لاستبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء فانها مشغولة بحق  
الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض وهو الصحيح ذخيرة (قوله فيسقط الاستبراء)  
لان عقد وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا لا يجب  
الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر أو ان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير هداية  
واستشكله المقدسى المجوسية أقول المراد بالحل استفادة ملك الوطء بالشراء وبه يتدفع  
الاشكال كما قرئناه سابقا تأمل (قوله وقيل الخ) هذا من رموز الشارح الحقيقه رحمه الله تعالى  
فانه لا مدخل لهذه القصة في حيل الاستبراء لكن اشار به الى ماله مدخل وهو مقابل هذا  
القول وما حكاه ابن الشحنة بما حاصله ان الرشيد احضر ابا يوسف ليلا وعنده عيسى بن جعفر  
فقال طلبت من هذا جاريته فأخبر انه حلف ان لا يبيعها ولا يهبها فقال ابو يوسف بعه النصف  
وهبه النصف ففعل فاراد الرشيد سقوط الاستبراء فقال اعتقها وازوجكها ففعل وامر له  
بمائة الف درهم وعشرين دست ثياب (قوله يشتري نصفها الخ) فصدق انه لم يشتري جارية اى  
كاملة ولم توهب له كذلك وهذا يفيدان السين والتاء في يستوهب زائدتان والا لو كانتا للطلب  
وهوب له امة كاملة من غير طلب لم يحن فليتأمل ويجب الاستبراء لاستحداث الملك واليد اه  
ط (قوله كما يفيد اطلاقهم) اقول انما يستفاد ذلك من الاطلاق لو لم يعارضه ما هو اقوى  
منة وهو ماصرح به في الهداية من انه ينجزأ بحضة حاضتها بعد القبض وهي مجوسية او  
مكاتبه بأن كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت المجوسية وعجزت المكاتبه لوجودها بعد السبب وهو  
استحداث الملك واليد اه فهو صريح في وجوب الاستبراء اذا كاتبها بعد القبض ووجهه  
ظاهر فيحمل ما هنا على ما قبل القبض موافقة لمقتضى القواعد وتوفيقا بين الكلامين (قوله

من يثق به كاسيجي (قبل  
الشراء او) ان يتكحها  
(المشتري قبل قبضه)  
لها فلو بعده لم يسقط  
(من موثوق به) ليس  
تحت حرة (او يزوجها  
بشرط ان يكون أمرها  
بيدها او بيده يطلقها متى  
شاء ان خاف ان لا يطلقها  
(ثم يشتري) الامة (أو  
يقبض فيطلق الزوج) قبل  
الدخول بعد قبض المشتري  
فيسقط الاستبراء وقيل  
المسئلة التي اخذ أبو  
يوسف عليها مائة الف  
درهم ان زبيدة حلفت  
الرشيد ان لا يشتري عليها  
جارية ولا يستوهبها فقال  
يشتري نصفها ويوهب  
له نصفها ملتقط (او  
يكاتبها) المشتري (بعد  
الشراء) والقبض كما يفيد  
اطلاقهم وعليه فيطلب  
الفرق بين الكتابة

لا استبراء له فليحرقه اه اى قبضته ان يكون كوط المشتري من الغاصب كما مر ولعل الفرق شبهة الخلاف فان بيع المدبرة يجوز عند الشافعي وفي بيع أم الولد رواية عن احمد قلما جاز البيع عند بعض الأئمة لم يكن وط المشتري زنا فلذا وجب الاستبراء على البائع اذا استردها بخلاف مسألة الغصب هذا ما ظهري (قوله ان كان زوجها بعد الاستبراء) اى بأن كان ملكها فاستبراءهم زوجها (قوله وان قبله) اى وان كان زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فطلقها الزوج قبل الدخول فالتحارر وجوب الاستبراء على المالك بقى ما لوحضت بعد التزوج هل يجزأ بها الظاهر نعم كالوشرها فكناسها فحاضت فمجزت كامر قنبر (قوله للبائع) صوابه للمشتري لوجوب الاستبراء في المشترة من محرما أفاده ابو السعود وفي الذخيرة اشترى أمة وقبضها وعليها عدة طلاق او وفاة يوما أو أكثر أو قل فليس عليه استبراء بعد العدة لانه لم يجب حالة القبض كما لو كانت مشفولة بالنكاح لانه لا يستفيد ملك الوط اه فقوله لا يستفيد اى المشتري وظاهره انه لا يجب استبراءها ولو مضت عندها بعد الشراء بلحظة ويشكل بالجوسية فانه لا يحل له وطؤها عند البيع او القبض مع انه يجب استبراءها اذا اسلمت قبل ان تحض عند المشتري وقد يفرق بانه بشرائه الجوسية استفاد ملك الوط لكن حرم لمانع كالحائض والحرمه بخلاف معتدة الغير فانه لم يستفده اصلا كما هو المتبادر مما مر وكذا لو ولدت ثبت نسبه من زوجها لمن المشتري تأمل (قوله ولا بأس الخ) اعلم ان ابو يوسف قال لا بأس بها مطلقا لانه يتمتع من التزام حكمها خوفا من ان لا يتمكن من الوفاء به ولو لم يملكه وكرهه محمد مطلقا لانه فرار من الاحكام الشرعية وليس هذا من اخلاق المؤمنين والمأخوذه قول ابى يوسف ان يعلم ان البائع لم يقربها وقول محمد اذا قربها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤثمان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فاذا لم يقربها البائع في هذا الطهر لم يتحقق هذا النهي قال ابو السعود فاذا لم يعلم شيئا فظاهر الاتقاء بقول محمد لتوهم الشغل ورأيت في حاشية العلامة نوح افندي ما يفيد اه (قوله في طهرها ذلك) فلو وطى في الحض لم تكره الحيلة فهستاني (قوله او أربع اماء) اى بعقد النكاح فلو قال المصنف كإن الكمال ان لم يكن تحته من يمنع نكاحها لكان أولى (قوله ان ينكحها) بفتح الياء وكسر الكاف او فتحها مضارع نكح المجرد اى يتزوجها بخلاف ينكحها الآتى فانه يضم الياء وكسر الكاف من المزيد (قوله ويقبضها) اشترط القبض قبل الشراء قول الحلواني وبه استدرك الزيلى على صاحب الهداية وقال ابن الكمال ذكر هذا القيد في الحائنة ولا بد منه كي لا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح اه وما في الهداية قول السرخسي وهو ظاهر الملتقى والمواهب والوقاية قال القهستاني وبما ذكرنا اى من قوله لانه بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملك الرقية ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذى هو الامام فلا عليه بترك قول الحلواني ملام اه (قوله ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا) اى لا يجب الاستبراء لما مر وببطل النكاح ويسقط عنه جميع المهر اتقاني (قوله وتقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهر الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لتزوجها

ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالتحارر وجوبه زيلى قلت وفي الحلالية شرى معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأ لعدم حل وطئها للبائع وقت وجود السبب (ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذ علم ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا) يفعلها به بقى (وهى اذا لم تكن تحته حرة) او أربع أماء (ان ينكحها) ويقبضها (ثم يشترىها) فتحل له للحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشترط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحته حرة) فالحيلة (ان ينكحها البائع) اى يزوجه



يدعها من اول الشهر عشرة ايام **قوله** ٣٣١ برجندى فليحفظ (وبوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحضة ملكها

فيها ولا التي) بعد الملك  
(قبل قبضها ولا بولادة  
حصلت كذلك) اى بعد  
ملكها قبل قبضها (كما  
لا يعتد بالحاصل من ذلك)  
اى من حضة ونحوها بعد  
البيع (قبل اجازة بيع  
فضولى وان كانت في يد  
المشتري ولا يعتد ايضا  
بالحاصل بعد القبض في  
الشراء الفاسد قبل ان  
يشترها) شراء (محميا)  
لاستقاء الملك (ويجب بشراء  
نصيب شريكه من امة  
مشتركة بينهما) لتام ملكه  
الآن (ويجتزى بحضة  
حاضتها وهي محسوبة او  
مكتبة بأن) اشترى امة  
محسوبة او مسلمة و(كاتبها  
بعد الشراء) قبل الاستبراء  
فحاضت (ثم اسلمت  
المحسوبة او محزى المكتبة)  
لوجودها بعد الملك  
(ولا يجب عند عدو الا بقاء)  
اى في دار الاسلام خانية  
(ورد المصوبة) اى اذا لم  
يصبها الغاصب خانية  
والمستأجر وفك  
الرهونة) لعدم استحداث  
الملك ولو اقال البيع قبل  
القبض لا استبراء على  
البائع كما لو باعها بخيار  
وقبضت ثم ابطله بخياره

يدعها الخ) هذا ما يظهر فمن علمت عاداتها اول الشهر وحيث لا يتعين كون مدة الحيض عشرة  
ويظهر ايضا فمن نزل عليها الدم اول البلوغ ثم استمر بها الدم فان حضتها عشرة وطهرها عشرة  
ويظهر حمل كلامه عليها ولا يظهر في الحيرة فليحذر وعادة القهستاني عن المحيط فلو اشترى  
مستحاضة لا يعلم حضتها يدعها من اول الشهر عشرة ايام فقد بعدم العلم ط وفي الذخيرة  
مثل ما في القهستاني **(قوله في الحامل)** ولو من زنا قهستاني **(قوله قبل قبضها)** اى من  
البائع او وكيله ولو وضعت المشتراة في يد عدل حتى يتقدم الثمن فحاضت عنده لم تحتسب منه كافي  
الجزاة قهستاني **(قوله ولا بولادة الخ)** فستبرأ بعد النفاس خلافا لابي يوسف قهستاني  
**(قوله ونحوها)** كفى شهر وولادة ط **(قوله قبل اجازة بيع فضولى)** شمل ما لو كانت مشتركة  
فباعها احدها بلا اذن الآخر كما في الوالدية **(قوله لاستقاء الملك)** اى الكامل المستند الى  
عقد صحيح والا فالشراء الفاسد ينفذ الملك بالقبض كما علم في محله ا هـ ح ومثله في السعدية ولذا  
يجب الاستبراء على البائع في الرد بعد القبض بفساد او عيب كما في البرازية وقيد الرد في  
الوالدية بالقضاء **(قوله ويجتزى بحضة)** اى ونحوها **(قوله حاضتها)** اى بعد القبض  
هداية **(قوله او مكتبة)** سأتى قريباً في الحيل انه اذا كاتبها المشتري يسقط الاستبراء فامعنى  
الاجتزاء هـ ثام رأيت ط استشكله كذلك وسنذكر التوفيق بعون الله تعالى **(قوله لوجودها)**  
اى الحضة بعد الملك وهو علة للاجتزاء اى لوجودها بعد وجود سبب الاستبراء وحرمة  
الوطأ لا تمنع من الاجتزاء ما عدا الاستبراء كمن اشترى جارية محرمة فحاضت في حال احرارها  
اتقاني **(قوله اى في دار الاسلام)** اى ولم يحرزها اهل الحرب الى دارهم فان احرزوها  
ملكوها فاذا عادت الى صاحبها بوجه من الوجوه فعليه الاستبراء في قولهم جميعا ولو اُبقيت  
في دار الحرب ثم عادت لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها وعندها يجب لانهم ملكوها افاده  
الاتقاني وغيره **(قوله اى اذا لم يصبها الغاصب)** في بعض النسخ اذا لم يبيعها وهي الصواب  
موافقا لما في الشرب نبلالية وفيها فان باعها وسلم للمشتري ثم استردها المصوب منه بقضاء او رضا  
فان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب او لم يوطأ  
وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها غصب ان لم يوطأ لا يجب الاستبراء وان وطئها فالقياس  
لا يجب وفي الاستحسان يجب كذا في قاضيان اهـ و طه علم انه اذا وطئها الغاصب لا استبراء كما  
اذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا **(قوله قبل القبض)** اى قبض المشتري فلو بعده يلزم  
الاستبراء ولو تقابلا في المجلس وعن ابي يوسف اذا تقابلا قبل الافتراق لا يجب ظهيرية **(قوله)**  
كلو باعها بخيار اى خيار شرط للبائع كما اشار اليه بقوله ثم ابطله بخياره فان كان للمشتري وفسخ  
قبل القبض فكذلك اجماعا وان فسخ بعده فكذلك عنده وقال على البائع الاستبراء لان خيار  
المشتري لا يمنع وقوع الملك له عندها وعنده يمنع وأمان ورد المشتري بخيار عيب او رؤية  
وجب على البائع الاستبراء لعدم منع ذلك وقوع الملك للمشتري افاده الاتقاني **(قوله وقبضت)**  
وكذا بدون القبض بالاولى **(قوله وكذا الخ)** اى لا استبراء على البائع بعد الاسترداد لعدم صحة  
البيع ولو بعد القبض **(قوله ان لم يوطأها المشتري)** فان وطئها يستبرأ زلى ونهاية قال ط  
وفيه ان بيع المدبرة وام الولد باطل لا يملك المبيع فيه بالقبض فوطأ المشتري حينئذ زنا  
لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته أو أم ولده وقبضت ان لم يوطأها المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول

التقيل والمعاقة والمصافحة **(قوله من ملك استمتع أمة)** أى الاستمتاع بها وطأ وغيره أى ملكا حادثا احترازا عن عود الألفة ونحوه بما أتى والمراد ملك البين فلو تزوج أمة وكان المولى يطؤها فى الذخيرة ليس على الزوج أن يستبرئها عند الامام وقال ابو يوسف يستبرئها استحسانا كي لا يؤدى الى اجتماع رجلين على امرأة فى طهر واحد ولا ي حنيفة ان عقد النكاح متى صح تضمن العلم براءة الرحم شرعا وهو المقصود من الاستبراء اه بقى الكلام فى مولاها قال فى الذخيرة اذا اراد بيعها وكان يطؤها يستحب ان يستبرئها ثم يبيعها واذا اراد ان يزوجه وكان يطؤها وبعضهم قالوا يستحب ان يستبرئها والصحيح انه هنا يجب واليه مال السرخسى والفرق انه فى البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلا معنى لاجبا على البائع وفى المتق على ابى حنيفة اكراه ان يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئها اه **(قوله ونحوها)** كهبة ورجوع عنها وصدقة ووصية وبدل خلع او صلح او كتابة او عتق او اجارة **(قوله ولو بكرة الخ)** للمامر من ادارة الحكم على السبب وهو حدوث الملك لفسقه قال القهستاني وعن ابى يوسف اذا تيقن بفراغ رحمها من ماء البائع لم يستبرئ **(قوله لو مستغرقا بالدين)** أى استغرق الدين رقبته وما فى يده وهذا عند ابى حنيفة لان المولى حينئذ لا يملك مكاسبه وعنده يملك اتقانى والاول استحسان والثانى قياس خانية **(قوله والا)** أى وان لم يكن مستغرقا اولاد دين عليه اصلا لا استبراء وهذا اذا حاضت عند العبد اما لو باعها لمولاه قبل حيضها كان على المولى استبرأؤها وان لم يكن المأذون مدبونا كافى الشربلية على الخاتنة و اشار اليه فى متن الدرر **(قوله او من محرمها غير رحمها)** لى محرم الامة كالمو كانت ام البائع او اخته او بنته رضاعا او زوجة اصله او فرعه او وطى أمها أو بنتها **(قوله كي لاتتق عليه)** أى على البائع المحرم لو كان رحما فهو لتليل لتقيده بقوله غير رحمها **(قوله وكذا دواعيه)** كالقلبة والمعاقة والنظر الى فرجها بشهوة او غيرها وعن محمد لا تحرم الدواعى فى المسبية قهستاني **(قوله فى الاصح)** قيد للدواعى ولذا فصله بكذا احترازا عن قول بعضهم لا تحرم الدواعى لان حرمة الوطء لئلا يختلط الماء ويشبه النسب **(قوله لاحتمال وقوعها الخ)** أى الدواعى لتليل للاصح وبيان انه يحتمل ان تظهر حلى فدى البائع الولد فيظهر وقوعها فى غير ملكة لكن هذا لا يظهر فى المسبية كقالات **(قوله حتى يستبرئها)** فلو وطئها قبله أتم ولا استبراء بعد ذلك عليه كفى السراجية والمتبني شربلية **(قوله ومنقطعة حيض)** كذا فى المنح والدرر واعترضه فى الشربلية بأنه ان أراد به الآيسة فهو عين ما قبله وان اراد ممتدة الطهر ناقضه ما بعده من قوله ولو ارتفع حيضها الخ وفى الدرر المتق اعلم ان منقطعة الحيض هى التى بلغت بالسن ولم تحض قط وهذه حكمها كصغرة اتفاقا واما مرتفعة الحيض ففى من حاضت ولو مرة ثم ارتفع حيضها وامتد طهرها ولذا تسمى ممتدة الطهر وفيها الخلاف وقد خفى هذا على الشربلالي محشى الدرر فنبصر **(قوله عند محمد)** هذاما رجع اليه وكان اول يقول باربعة اشهر وعشرا وظاهر الرواية انها تترك الى ان يتبين انها ليست بحامل واختلف المشايخ فى مدة التبدين على اقوال احوطها ستان وارفقتها هذا انها مدة صالحت لتعرف براءة الرحم للامة فى النكاح فى ملك البين وهو دونه أولى **(قوله وبه يفتى)** نقله فى الشربلية عن الكافى **(قوله والمستحاضة)**

(من ملك) استمتع (أمة) لنوع من انواع الملك كشراء وارث وسبي ودفع جناية وفسخ وبيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة كما سيجي (ولو بكرة أو مشربة من عبد أو امرأة) ولو عبده مكاتبه وماذونه لو مستغرقا بالدين والا لا استبراء (د) من (محرمها) غير رحمها كي لاتتق عليه (او من مال صبي) ولو طفله (حرم عليه وطؤها) كذا (دواعيه) فى الاصح لاحتمال وقوعها فى غير ملكة بظهورها حلى (حتى يستبرئها بحضه فيمن تحيض وبشهر فى ذات اشهر) وهى صغرة وآيسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بأن صارت ممتدة الطهر وهى عن تحيض استبرأها بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه يفتى والمستحاضة

والخنث المتزنى بزى النساء والمتشبه بهن في محبة الوطء وتلين الكلام عن اختيار قهستاني  
 اى الذى يمكن غيره من نفسه احترازا عن الخنث الذى في اعضائه لبن وتكسر باصل الخلفة  
 ولا يشتهى النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء استدلالا بقوله تعالى والتابعين  
 غير اولى الاربة من الرجال قيل هو الخنث الذى لا يشتهى النساء وقيل هو المحجوب الذى جف  
 ماؤه وقيل المراد به الابله الذى لا يدري ما يصنع بالنساء وانما هو بطله اذا كان شيخا كبيرا ماتت  
 شهوته والاصح ان نقول ان قوله تعالى والتابعين من المتشابهات وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا  
 من ابصارهم محكم فآخذ به غايه (قول له كالفعل) لان الحصى قد يجامع وقيل هو أشد جماعا لانه  
 لا يتزل دفقا بل قطرة فقطرة ويثبت نسب ولده منه والمحجوب يستحق ويتزل والخنث فحل فاسق  
 قهستاني مزيدا (قول له وجازعزله) هو ان يجامع فاذا جاء وقت الا تزال زرع فانزل خارج الفرج  
 (قول له اى بأذن حرة او مولى أمة) ظاهر المتن ان الاذن للامة المتكوحه لان العرس يشملها  
 لكن حاول الشارح للمافى غاية البيان ان الاذن لمولاهما في قولهم جميعا بالاخلاف في ظاهر الرواية  
 كذا في جامع الصغير وعنهما انه لهما اه ثم هذا في البالغة اما الصغيرة فله العزل عنها بلاذن  
 كما مر في نكاح الرقيق (قول له وقيل يجوز الخ) قال في الهنديه ظاهر جواب الكتاب انه لا يسعه  
 وذكره هنا يسعه كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردى اه ط  
 وفي الذخيرة اقتصر على ما ذكره الشارح وهو الذى مشى عليه في نكاح الرقيق تبعا للخاتبة  
 وغيرها وقد مر هناك عن التهر بحثا ان لها سد قم رحما كما تفعله النساء بخلاف ما بحثه في البحر  
 من انه يحرم بغير اذن الزوج لكن يخالف مافى الكبرى الا ان يحمل على عدم خوف الفساد  
 تأمل وفي الذخيرة لو ارادت القاء الماء بعد وصوله الى الرحم قالوا ان مضت مدة ينفتح فيه الروح  
 لا يباح لها وقبله اختلف المشايخ فيه والنسخ مقدور بمائة وعشرين يوما بالحديث اه قال في الخاتبة  
 ولا اقول به لضمان المحرم بيض الصيد لانه اصل الصيد فلا اقل من ان يلحقها اثم وهذا لا بلا  
 عذرا ه ويا ترى تمامه قبيل احياء الموات والله تعالى اعلم

كالفعل (وقيل لا بأس  
 بمحجوب جف ماؤه لكن  
 في الكبرى ان من جوزه  
 فمن قلة التجربة والديانة  
 (وجاز عزاه عن أمته  
 بغير اذنها وعن عرسه به)  
 اى بأذن حرة او مولى  
 أمة وقيل يجوز بدونه لفساد  
 الزمان ذكره ابن سلطان

(باب الاستبراء وغيره)

باب الاستبراء وغيره

يقال استبرأ الجارية اى طلب براءة رحما من الحبل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم  
 للاجماع على وجوبه كالأناكر المعروفين من الصحابة وعامة العلماء انه لا يكفر بثبوته بخبر  
 الواحد كافي للنظم وسببه حدوث الملك وعلته ارادة الوطء وشرطه حقيقة الشغل كافي للحامل  
 أو توهمه كافي الحائل وحكمه تعرف براءة الرحم وحكمته صيانة المياه المحترمة لكنهما  
 لاتصلح موجبة للحكم لتأخرها عنه بخلاف السبب لسبقه فأدبر الحكم عليه وان علم عدم الوطء  
 في بعض الصور الآتية اه در منتقى والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام في سبائيا  
 او طاس الا لا توطن الحبالى حتى يضعن حملهن ولا الحبالى حتى يستبرأن بحيضه أخرجه ابوداود  
 والحاكم وقال حسن صحيح وهو عام اذا تملحو السبائيا من البكر ونحوها فلم يفتضح بالحكمة لعدم  
 اطرادها والحبالى جمع حبل والحبالى جمع حائل من لامل لها وقوله حتى يستبرأن بالهمز  
 لا غير وتركمها خطأ كافي المغرب ثم ان الاستبراء منه ما هو مستحب كما سذكره (قول له وغيره) من

قال في الدرر اذا شرب الماء وغيره من المباحات بلهو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه  
والا قرب لقواعد مذهبنا عدم الحل لان تصور تلك الاجنبية بين يديه يطؤها فيه تصوير  
مباشرة المعصية على هيئتها فهو نظير مسألة الشرب ثم رأيت صاحب تبين المحارم من علمائنا  
نقل عبارة ابن الحاج المالكي وأقرها وفي آخرها حديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا شرب العبد  
الماء على شبه المسكر كان ذلك عليه حراما اه فان قلت لو تفكر الصائم في اجنبية حتى  
انزل لم يفسد فانه يفيد اباحته قلت لانسلم ذلك فانه لو نظر الى فرج اجنبية حتى انزل لا يفسد  
ايضا مع انه حرام اتفاقا **(قوله وقلامه ظفر رجلها)** اى الحرة لا يقيد كونهما مائة وهذا بناء  
على كون القدمين عورة كامر **(قوله النظر الى مائة الاجنبية بشهوة حرام)** قدمان عن  
الذخيرة وغيرها لو كان على المرأة ثياب لا بأس بأن يتأمل جسدها ما لم تكن ملتزقة بها تصف  
ما تحتها لانه يكون ناظرا الى ثيابها وقامت بها كمنظرة الى خيمته هي فيها ولو كانت تصف يكون  
ناظرا الى اعضائها ويؤخذ مما هنا تقيده بما اذا كان بغير شهوة فلو بها منع مطلقا والعة والله  
اعلم خوف الفتنة فان نظرد بشهوة الى مائة ثيابها وتأمله في طول قوامها ونحوه قد بدعوه  
الى الكلام معها ثم الى غيره ويحتمل ان تكون العلة كون ذلك استمتاعا بالأيحل بالضرورة  
وينظر هل يحرم النظر بشهوة الى الصورة المنقوشة محل تردد ولم أره فليراجع **(قوله سواء)**  
كان شعرها او شعر غيرها ( ما فيه من التزوير كما يظهر مما يأتي وفي شعر غيرها انتفاع بنحو ما آدمي  
ايضا لكن في التارخانية واذا وصلت المرأة شعرها بشعرها فهو مكروه وانما الرخصة في  
غير شعر بنى آدم تتخذ المرأة لتزيد في قرونها وهو مروى عن ابي يوسف وفي الحائنة ولا بأس  
للمرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها شيا من الوبر **(قوله لعن الله الواصلة الخ)** الواصلة التي  
تصل الشعر بشعر الغير والتي يوصل شعرها بشعر آخر زورا والواصلات التي يوصل لها ذلك  
بطلبها والواشمة التي تشم في الوجه والذراع وهو ان تفرز الجلد بارة ثم يحنى بكحل او نيل  
في زرق والمستوشمة التي يفعل بها ذلك بطلبها والواشرة التي تغلج اسنانها اى تمحدها وترقق  
اطرافها ففعلها العجوز تشبه بالشواب والمستوشرة التي يفعل بها أمرها اه اختيار ومثله في  
نهاية ابن الاثير وزاد انه روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها انها قالت ليست الواصلة بالتي  
تغون ولا بأس ان تمرى المرأة عن الشعر فتصل قرنا من قرونها بصوف اسود وانما الواصلة التي  
تكون بغيا في شبيبتها فاذا أسئت وصلتها بالقيادة والواشرة كأنه من وشرت الحشبة بالمشاير غير  
مهموز اه **(قوله والنامصة الخ)** ذكره في الاختيار ايضا وفي المغرب النص تنقب الشعر ومنه  
المناس المتقاس اه ولعله محمول على ما اذا فعلته لتزين للجانب والا فلو كان في وجهها شعر  
ينفر زوجها عنها بسببه ففي تحريم ازالته بعد لان الزينة للنساء مطلوبة للتحسين الا ان يحمل  
على ما لا ضرورة اليه لما في تنقب بالمناس من الايذاء وفي تبين المحارم ازالة الشعر من الوجه  
حرام الا اذا نبت للمرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالته بل تستحب اه وفي التارخانية  
عن الضمرات ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنث اه ومثله في المجتبى  
تأمل **(قوله والحصى)** فويل من خصاء نزع خصيتيه والمحبوب من قطع ذكره وخصيتاه

وقلامه ظفر رجلها دون  
يدها مجتبى وفيه النظر الى  
ملائة الاجنبية بشهوة  
حرام وفي الاختيار ووصل  
الشعر بشعر آدمي  
حرام سواء كان شعرها  
او شعر غيرها لقوله  
صلى الله عليه وسلم لعن الله  
الواصلات والمستوشمة  
والواشمة والمستوشرة  
والنامصة والمتنصبة  
النامصة التي تنقب الشعر  
من الوجه والمتنصبة التي  
يفعل بها ذلك ( والحصى  
والمحبوب والخنث في  
النظر الى الاجنبية



الكلام فيوافق ما في الذخيرة والهندية فقول شارح حرم استحسانا اوقعه فيه التحريف تأمل ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كافي الهداية ان الشهوة عليهن غالبية وهو كالحق اعتبارا فاذا اشتهى الرجل كانت الشهوة موجودة في الجانبين ولا كذلك اذا اشتهت المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانبه حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمتحقق من الجانبين في الافضاء الى المحرم اقوى من المتحقق في جانب واحد اه (قوله والذمية) يحترز قوله المسلمة (قوله فلا تنظر إلخ) قال في غاية البيان وقوله تعالى ونساهن اي الحرائر والمسلمات لانه ليس للمؤمنة ان تنجرد بين يدي مشركة او كاتبة اه ونقله في العناية وغيرها عن ابن عباس فهو تفسير مأثور وفي شرح الاستاذ عبدالغنى التالبي على هدية ابن العماد عن شرح والده الشيخ اسمعيل على الدرر والغرر لا يحل للمسلمة ان تنكشف بين يدي يهودية او نصرانية او مشركة الا ان تكون امة لها كافي السراج ونصاب الاحتساب ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبا بها ولا خاها كما في السراج اه (قوله وشعر رأسها) الاولى تأخيرها عما بعده ليكون نصا في عود الضمير الى الحرة (قوله وعظم ذراع حرة ميتة) احتراز بالذراع عن عظم الكف والوجه مما يحل النظر اليه في الحياة وقيد بالحرة لأن ذراع الامه يحل النظر اليه في حياتها بخلاف نحو عظم ظهرها \* (تنبيهات) \* الاول ذكر بعض الشافعية انه لو أتين شعر الامه ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اه ولم أره لائمتسا وكذا لم أر ما لو كان المنفصل من حرة اجنبية ثم تزوجها ومقتضى ما ذكر من التعليل حرمه النظر اليه وقد يقال اذا حل له جميع ما اتصل بها حل المنفصل بالاولى وان كان منفصلا قبل زمن الحل والله تعالى اعلم \* الثاني لم أر ما لو نظر الى الاجنبية من المرأة والماء وقد صرحوا في حرمة المصاهرة بأنها لا تثبت برؤية فرج من امرأة او باه لان المرنى مثاله لاجنبية بخلاف ما لو نظر من زجاج او ما هي فيه لان البصر ينفذ في الزجاج والماء فيرى ما فيه ومقاد هذا انه لا يحرم نظر الاجنبية من المرأة الا ان يفرق بأن حرمة المصاهرة بالنظر ونحوه مشددة في شروطها لان الاصل فيها الحل بخلاف النظر لانه انما منع منه خشية الفتنة والشهوة وذلك موجودهنا ورأيت في فتاوى ابن حجر من الشافعية ذكر فيه خلافا بينهم ورجح الحرمة نحو ما قلناه والله تعالى اعلم \* الثالث ذكر بعض الشافعية انه كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيه لقوله تعالى \* ولا تلتفتوا ماض الله به بعضكم على بعض \* فنع من الغنى كما منع من النظر وذكر العلامة ابن حجر في التحفة انه ليس منه ما لو وطئ حليلته متفكرا في محاسن اجنبية حتى خيل اليه انه يطؤها ونقل عن جماعة منهم الجلال السيوطي والتقي السبكي انه يحل لحديث ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به نفسها ولا يلزم من تخيله ذلك عزمه على الزنا بها حتى يأثم اذا صمم على ذلك لو نظر بها وانما اللازم فرض موطوءته وقيل ينبغي كراهة ذلك ورد بأن الكراهة لا بدلها من دليل وقال ابن الحاج المالكي انه يحرم لانه نوع من الزنا كما قال علماءنا فيمن أخذ كوزا يشرب منه قصور بين عينيه انه خمر فشر به ان ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورد بأنه في غاية البعد ولا دليل عليه اه ملخصا ولم أر من تعرض للمسئلة عندنا وانما

(والذمية كالرجل)  
الاجنبى في الاصح فلا  
تنظر الى بدن المسلمة  
يحتج (وكل عضو لا يجوز  
النظر اليه قبل الانفصال  
لا يجوز بعده) ولو بعد  
الموت كشعر فانه وشعر  
رأسها وعظم ذراع حرة  
ميتة وساقها

والادم والايدام الاصلاح والتوفيق اتقاني \* تنبيه \* تقدم الخلاف في جواز المس بشهوة للشراء وظاهر قول الشارح لا المس انه لا يجوز التكاثر وبه صرح الزيلعي حيث قال ولا يجوز له ان يس وجها ولا كفيا وان أمن الشهوة لوجود الحرمة وانعدام الضرورة والبولى اه ومثله في غاية البيان عن شرح الاقطع معللا بأن المس اغلظ فنع بلا حاجة وفي درر البحار وشرحه لا يحل المس للقاضي والشاهد والخطاب وان أمنوا الشهوة لعدم الحاجة وعبرة الملتقى موهمة ولذا قال الشارح واما المس مع الشهوة للتكاثر فلم أر من اجاز له بل جعلوه كالحاكم لا يس وان أمن فليحفظ وليحذر كلام المصنف اه بقى لو كان للمرأة ابن امرد وبلغ للخطاب استواءها في الحسن فظاهر تخصيص النظر اليها انه لا يحل للخطاب النظر الى ابنتها اذا خاف الشهوة ومثله بنتها وتقييد الاستثناء بما كان حاجة انه لو اكتفى بالنظر اليها بمره حرم الزائد لانه ايسر لضرورة فيتقيد بها وظاهر ما في غرر الافكار جواز النظر الى الكفئين ايضا ويظهر من كلامهم انه اذا لم يمكنه النظر يجوز ارسال نحو امرأة تصف له حالها بالطريق الاولى ولو غير الوجه والكفين وهل يحل لها ان تنظر للخطاب مع خوف الشهوة لم أره والظاهر نعم للاشتراك في العلة المذكورة في الحديث السابق بل هي اولى منه في ذلك لانه يمكنه مفارقة من لا يرضاها بخلافها ( قوله وختان ) كذا جزم به في الهداية والخاتمة وغيرها وقيل ان الاختتان ليس بضرورة لانه يمكن ان يتزوج امرأة او يشتري امة تحته ان لم يمكنه ان يختن نفسه كما سأتى وذكر في الهداية الحافضة ايضا لان الختان سنة للرجال من جملة الفطرة لا يمكن تركها وهي مكرمة في حق النساء ايضا كما في الكفاية وكذا يجوز ان ينظر الى موضع الاحتقان لانه مداواة ويجوز الاحتقان للعرض وكذا للهبزال الفاحش على ما روى عن ابي يوسف لانه اماراة المرض هداية لان آخره يكون الدق والسل فلو احتقن لالضرورة بل لمنفعة ظاهرة بأن يتقوى على الجماع لا يحل عندنا كما في الذخيرة ( قوله وبنى الخ ) كذا أطلقه في الهداية والخاتمة وقال في الجوهره اذا كان المرض في سائر بدنها غير الفرج يجوز النظر اليه عند الدواء لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبى ان يعلم امرأة تدوايها فان لم توجد وخافوا عليها ان تهلك او يصبها وجع لا تحمله يستروا منها كل شئ الا موضع العلة ثم يدوايها الرجل ويقض بصره ما استطاع الا عن موضع الجرح اه فأمل والظاهر ان يبنى هنا للجواب ( قوله سراج ) ومثله في الهداية ( قوله وكذا تنظر المرأة الخ ) وفي كتاب الخنى من الاصل ان نظر المرأة من الرجل الاجنبى بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ هداية والمتون على الاول فعليه المعول ( قوله حرم استحسانا الخ ) اقول الذى في التاترخانية عن المضمرات قاما اذا علمت انه يقع في قلبها شهوة أو شكت ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الى ان تعض بصرها هكذا ذكر محمد في الاصل فقد ذكر الاستحباب في نظر المرأة الى الرجل الاجنبى وفي عكسه قال فليجنب وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعا اه ملخصا ومثله في الذخيرة ونقله ط عن الهندية وفي نسخة التاترخانية التى عليها خط الشارح الاستحسان بالسين وانثون بعد الحاء بدل الاستحباب بالباين والظاهر انها تحريف كابدل عليه سياق

وختان وينبى ان يعلم امرأة تدوايها لان نظر الجنس الى الجنس اخف ( وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل ) وقيل كالرجل لمحرمه والاول اصح سراج ( وكذا ) تنظر المرأة ( من الرجل ) كنظر الرجل للرجل ( ان امنت شهوتها ) فلو لم تأمن او خافت او شكت حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تاترخانية معزى بالمضمرات

في زماننا وبه جزم في الاختيار (وامة بلغت حد الشهوة لا تعرض) على البيع (في ازار واحد) يسترا بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية) ولو كافر عتجب (الى وجهها) وكفيها فقط للضرورة قيل والقدم والذراع اذا آجرت نفسها للخبز تاترخانية (وعبدها كالاجنبى معها) فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجما ولا يسافر بها اجما خلاصة وعند الشافعي ومالك كحرمه (فان خاف الشهوة) او شك (امتنع نظره الى وجهها) خل النظر مقيد بعدم الشهوة والاخرام وهذا في زمانهم واما في زماننا فمع من الشابة فهستانى وغيره (الا) النظر لا المس (لحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها) لف ونشر مرتب لا لتجمل الشهادة في الاصح (وكذا مرید نكاحها) ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة (وشراهما ومداواتها ينظر) الطيب (الى موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا لضرورات تقدر بقدرها وكذا نظر قابلة

لين بشرتها وذلك غرض صحيح لحل المس اتقانى (قوله في زماننا) لعل وجه التقيد به انه لغلبة الشر في زماننا ربما يؤدى المس الى ما فوقه بخلافه في زمن السلف قال في الاختيار واما حرم المس لافضائه الى الاستمتاع وهو الوطء (قوله وبه جزم في الاختيار) وكذا في الحائنة والمتبني وعزاه في الهداية وغيرها لما شايخه در منتنى ونقل الاتقانى عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام عن محمد انه كره للشاب المس لان بالنظر كفاية ولم ير ابو حنيفة بذلك بأسا لضرورة العلم بشرتها (قوله وامة بلغت حد الشهوة) بأن تصلح للجماع ولا اعتبار بالنسب مع اتوسع كما صححه الزيلعي وغيره في باب الامامة ثم ان مامشي عليه المصنف تبعه للدرر وهو رواية عن محمد وهو خلاف مامشي عليه في الكثر والمتنى ومختصر القدورى وغيرها قال في الهداية واذا حاضت الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد اذا كانت تستهى ويجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشتهاه اه تأمل (قوله وكفيها) تقدم في شروط الصلاة ان ظهر الكف عورة على المذهب اه ولم أر من تعرض له هنا (قوله قيل والقدم) تقدم أيضا في شروط الصلاة ان القدمين ليسا عورة على المعتقد اه وفيه اختلاف الرواية والتصحيح وصحح في الاختيار انه عورة خارج الصلاة لافيهما ورجح في شرح التبية كونه عورة مطلقا باحدث كافى البحر (قوله اذا آجرت نفسها للخبز) اى ونحوه من الطبخ وغسل الثياب قال الاتقانى وعن أبى يوسف انه يباح النظر الى ساعدها ومرفقها للحاجة الى ابدئهما اذا آجرت نفسها للطبخ والخبز والتبادر من هذه العبارة ان جواز النظر ليس خاصا بوقت الاشتغال بهذه الاشياء بالاجارة بخلاف العبارة الاولى وعبارة الزيلعي اوفى بالمراد وهى وعن أبى يوسف انه يباح النظر الى ذراعها أيضا لانه يبدو منها عادة اه فافهم (قوله وعبدها كالاجنبى معها) لان خوف الفتنة منه كالاجنبى بل اكثر لكثرة الاجتماع والتصوص المحرمة مطلقة والمراد من قوله تعالى او ما ملكك ايمانهن الاماء دون العبيد قاله الحسن وابن جبير اه اختيار وتماه في المطولات (قوله خلاصة) عز وللمستلئين وذكرها في الحائنة أيضا (قوله فان خاف الشهوة) قدما حدها اول الفصل (قوله مقيد بعدم الشهوة) قال في التاترخانية وفي شرح الكرخى النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بحرام ولكنه يكره لغير حاجة اه وظاهره الكراهة ولو بلا شهوة (قوله والاخرام) اى ان كان عن شهوة حرم (قوله واما في زماننا فمع من الشابة) لانه عورة بل لحوف الفتنة كاقدمه في شروط الصلاة (قوله لا المس) تصریح بالمفهوم (قوله في الاصح) لانه يوجد من لا يشتهى فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء هداية والمفهوم منه ان الخلاف عند خوف الشهوة لا مطلقا فتنه (قوله ولو عن شهوة) راجع للجميع وصرح به للتوضيح والا فكلام المصنف في النظر بشهوة بمقتضى الاستثناء (قوله بنية السنة) الاولى جملة قيدا للجميع أيضا على التجوز لئلا يلزم عليه اهل القيد في الاولين لما قال الزيلعي وغيره ويجب على الشاهد والقاضى ان يقصد الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة تحرزا عن الفسح ولو أراد ان يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان يشتهى لقوله عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبة حين خطب امرأة انظر اليها فانه احرى ان يؤدب بينكما رواه الترمذى والنسائى وغيرها ولان المقصود اقامة السنة لا قضاء الشهوة اه

في القنية سكن رجل في بيت من دار وامرأة في بيت آخر منها ولكل واحدة غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجعلا بيتا واحدا ورمز له ثلاثة رموز ثم رمز الى كتاب آخر هي خولة فلا تحل ثم رمز ووطقها باثنا وليس الا بيت واحد يجعل بينهما ستره لانه لو لا السترة تقع الخلوة بينه وبين الاجنبية وليس معها محرم فهذا يدل على صحة ما قالوه اه لان اليتين من دار كالسترة بل أولى وما ذكره من الاكتفاء بالسترة مشروط بما اذا لم يكن الزوج فاسقا اذ لو كان فاسقا يحال بينهما بأمرأة ثقة تقدر على الحيلولة بينهما كما ذكره في فصل الاحداد وقد بحث صاحب البحر هناك بمثل ما قاله في القنية فقال يمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا أن يوجد ثقل بخلافه وذكر في الفتح ان كذلك حكم السترة اذا مات زوجها أو كان من ورثته من ليس بمحرم لها أقول وقول القنية وليس معها محرم يفيد انه لو كان فلا خلوة والذي يحصل من هذا أن الخلوة المحرمة تنقضي بالخالل وبوجود محرم أو امرأة ثقة قادرة وهل تنقضي أيضا بوجود رجل آخر أجنبي لم أره لكن في امامة البحر عن الاسي جابي يكره أن يؤم النساء في بيت وليس معهن رجل ولا محرم مثل زوجته وأخته فان كانت واحدة منهن فلا يكره وكذا اذا أمهن في المسجد لا يكره اه واطلاق المحرم على من ذكر تغليب بحر والظاهر ان علة الكراهة الخلوة ومفاده انها لا تنقضي بوجود رجل آخر لكنه يفيد أيضا أنها لا تنقضي بوجود امرأة أخرى فيخالف ما صرح من الاكتفاء بأمرأة ثقة ثم رأيت في منية المفتي منافع الخلوة بالاجنبية مكروهة وان كانت معها أخرى كراهة تحريم اه ويظهر لي ان مرادهم بالمرأة الثقة ان تكون عجوزا لا يجامع منها مع كونهما قادرة على الدفع عنها وعن المطلقة فلي تأمل (قول اه الا اخت رضاعا) قال في القنية وفي استحسان القاضي الصدر الشهيد وبني الاخ من الرضاع ان لا يخلو بأخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع اه وأفاد العلامة البيري ان يبنى معناه الوجوب هنا (قول اه والصهرة الشابة) قال في القنية ماتت عن زوج وأم قلها ان يسكن في دار واحدة اذ لم يخاف الفتنة وان كانت الصهرة شابة فللبجير ان يمنعوها منه اذا خافوا عليها الفتنة اه واصهار الرجل كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد والمسئلة مفروضة هنا في أمها والعلة تفيدان الحكم كذلك في بنتها ونحوها كالا ينفخ (قول اه والا) اي والا تكن عجوزا بل شابة لا يشمتها ولا يرد السلام بلسانه قال في الحائية وكذا الرجل مع المرأة اذا التقياسلم الرجل أولا واذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عجوزا رد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة رد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس اه وفي الذخيرة واذا عطس فشمت المرأة فان عجوزا رد عليها والارد في نفسه اه وكذا لو عطست هي كافي الخلصة (قول اه في نقل القهستاني) اي عن بيع المبسوط (قول اه زائدة) يبعده قوله في القنية رامزا ويجوز الكلام المباح مع امرأة أجنبية اه وفي المجتبى رامزا وفي الحديث دليل على انه لا بأس بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا ينبغي انما ذلك في كلام فيه اثم اه فالظاهر انه قول آخر ومحمول على العجز تأمل وتقدم في شروط الصلاة ان صوت المرأة عورة على الراجح ومر الكلام فيه فراجع (قول اه للضرورة) وهي معرفة

الاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشرنبلالية معزيا للجوهرة ولا يكلم الاجنبية الا عجوزا عطست او سلمت فيشمتها ويرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان لفظة لا في نقل القهستاني ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه (وله من ذلك) اي ما حل نظره (اذا اراد الشراء وان خاف شهوته) للضرورة وقيل لا



فمن قصره على الاول فقد قصر ٣٢٣ ابن كمال (والالا لا الى الظهر والبطن) خلافا للشافعي (والفخذ)

وأصله قوله تعالى ولا  
يبدن زينةهن الا لبعضهن  
الآية وتلك المذكورات  
مواضع الزينة بخلاف  
الظهر ونحوه (وحكم  
أمة غيره) ولو مدبرة  
أو أم ولد (كذلك)  
فينظر إليها كحرمه (وما  
حل نظره) محرم من  
ذكر أو أنثى (حل لمسه)  
إذا أمن الشهوة على  
نفسه وعليها لانه عليه  
الصلاة والسلام كان  
يقبل رأس فاطمة وقال  
عليه الصلاة والسلام من  
قبل رجل أمه فكأنما  
قبل عتبة الجنة وإن لم  
يأمن ذلك أو شك فلا  
يحل له النظر والمس  
كشف الحقائق لابن  
سلطان والمجتبى (الا  
من اجنية) فلا يحل  
مس وجهها وكفها وإن  
أمن الشهوة لانه اغلظ  
ولذا ثبت به حرمة  
المصاهرة وهذا في الشابة  
أما العجوز التي لا تشتهي  
فلا بأس بمصافحتها ومس  
يدها إذا أمن ومعنى جاز  
المس جاز سفره بها  
ويخلو إذا أمن عليه  
وعليها والا لا وفي الاشياء  
الحلوة بالاجنية حرام الا

التأيد (قوله) فمن قصره على الاول (اي قصر التقيد على الامن من جانب الرجل وهو  
تعريض بتاج الشريعة والمصنف ايضا (قوله) لا الى الظهر والبطن الخ) اي مع ما يبتغيها من  
نحو الجنيين والفرجين والاليتين والركبتين فهستأني (قوله) وتلك المذكورات مواضع الزينة  
أشار الى انه ليس المراد في الآية نفس الزينة لان النظر إليها مباح مطلقا بل المراد مواضعها  
فالرأس موضع التاج والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع  
القرط والعنق موضع الدملوح والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والحضاب  
والساق موضع الخنخال والقدم موضع الحضاب ذيلي والشعر موضع العنق اتقاني  
والدملوح كعصفور والدماج مقصور منه مصباح وهو من حلى العنق والعنق سير يجمع به  
الشعر وقيل خيوط سود تصل بها المرأة شعرها مغرب (قوله) ولو مدبرة أو أم ولد) وكذا المكتوبة  
ومعتقة البعض عنده فهستأني (قوله) فينظر إليها كحرمه) لانها تخرج لحوائج مولاها وتخدم  
اضافه وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الاجانب كحال المرأة داخله في  
حق محارم الاقارب وكان عمر رضى الله عنه اذا رأى جارية متقنة علاها بالدره وقال اتق عني  
الحمار اذا رافرا تشبهين بالحرائر هداية ودفاعا لبال الممثلة كفعال مبنى على الكسر من الدفر  
وهو التثنية (قوله) أو شك) معناه استواء الامرين تأخر اجنية (قوله) الامن اجنية) اي غير  
الامة وفي التاتر خاتمة عن جامع الجوامع لا بأس ان تمس الامة الرجل وأن تدنه وتغمزه مالم  
تشبه الاماين السرة والركبة اه (قوله) فلا يخل مس وجهها) اي وان جاز النظر اليه على  
ما يأتي (قوله) ولذا ثبت به حرمة المصاهرة) تعليل لكونه اغلظ من النظر المراد اذا كان  
عن شهوة ويشمل المحارم والاماء حتى لو مس عمته أو أمته بشهوة حرمت عليه بنتها (قوله) اما  
العجوز الخ) وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشتهى اه فهستأني عن الكرمانى  
قال في الذخيرة وان كانت عجوزا لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها وكذلك اذا كان شيخا  
يأمل على نفسه وعليها فلا بأس ان يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه او عليها فيجب ثمان  
محرمات اباح المس للرجل اذا كانت المرأة عجوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجمع مثله وفيها  
اذا كان المس هي المرأة فان كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثلها فلا بأس بالمصافحة  
فليتأمل عند الفتوى اه (قوله) جاز سفره بها) ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر  
محمد الحلوة والمسافرة بأمام الغير وقد اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان مصححان ط  
اقول لكن هذا في زمانهم للمسيذ كرهه الشارح عن ابن كمال انه لا تسافر الامة بلا حرم في  
زماننا لغلبة اهل الفساد وبه يفتى فتأمل (قوله) الحلوة بالاجنية) اي الحرة لما علمت  
من الخلاف في الامة وقوله حرام قال في القنية مكروهه كراهة تحريم وعن ابى يوسف ليس  
بتحريم اه (قوله) او كانت عجوزا شوها) قال في القنية واجمعوا ان العجوز لا تسافر بغير  
محرم فلا تخلو برجل شابا أو شيخا ولهما ان تصافح الشيوخ في الشفاء عن الكرمانى العجوز  
الشوها والشيخ الذي لا يجمع مثله بمنزلة المحارم اه والمتبادر انهما بمنزلة المحارم بالنسبة الى  
غيرهما من الاجانب ويحتمل ان يكون المراد انه معها كالحارم ويؤيد احتمال الوجهين  
ما قدمناه آتباع الذخيرة وعلى الثاني في اطلاق الشارح نظر فتدبر (قوله) او بحائل) قال

للازمة مديونة هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او بحائل والحلوة بالمحرم مباحة

عورة والركبة كافي الهداية هي ملتقى عظمى الساق والفخذ وفي البرجندی ماتحت السرة هو ماتحت الخط الذي يمر بالسرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على السواء اه وفي الهداية السرة ليست بعورة خلافا لابي عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي والفخذ عورة خلافا لاصحاب الظواهر ومادون السرة الى مثبت الشعر عورة خلافا لابن الفضل معتمدا فيه العادة لانه لا معتبر بالعادة مع النص بخلافها وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه وكاشف السواة يؤدب عليه ان لم يجد ملخصا (قوله ومن عرسه وأمه) فينظر الرجل منهما وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولوعن شهوة لان النظر دون الوطء الحلال قهستاني (قوله الحلال) جعله في المنع قيد اللامة كافي الهداية والاولى جعله قيدا للعرس ايضا لما في القهستاني لا ينظر الى فرج المظاهر منها على مقاله أبو خنيفة وأبو يوسف ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كافي قاضيخان اه واما الحائض فانه يحرم عليه قربان ماتحت الازار قال الشارح في باب الحيض واما حل النظر ومباشرة له ففيه تردد (قوله له وطؤها) الجار والمجرور متعلق بالحلال ووطؤها فاعل اى التي يحل له وطؤها (قوله أو مصاهرة) بأن كانت أم موطأته أو بنتهاط (قوله شكها كالاجنية) اى كالامة الاجنية بدليل ما في العناية حيث قال قيد بقوله من أمته التي تحل له لان حكم أمته المجوسة والتي هي أخته من الرضاع حكم أمة الغير في النظر اليها لان اباحة النظر الى جميع البدن مبنية على حل الوطء فينتفى بانتفاها اه (قوله ويشكل) اى تعقيد الامة بالتي يحل له وطؤها بما لو كانت مفضاة وهي التي اختلط مسلهاها (قوله فانه لا يحل له وطؤها) الا ان يعلم انه يمكنه ان يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر فان شك فليس له ان يطأها كافي الهندية (قوله والاولى تركه) قال في الهداية الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أتى أحدكم أهله فليستر ما استطاع ولا يجردان تجردا لغيره لان ذلك يورث النسيان لورود الاثر وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يقول الاولى ان ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة اه لكن في شرحها للعيني ان هذا لم يثبت عن ابن عمر لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف وعن أبي يوسف سألت أبا خنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه ليتحرك عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجوان يعظم الاجر ذخيرة (قوله لانه يورث النسيان) ويضعف البصر اه ط \* (تنبيه) \* قدما ان الرجل ينظر من امته الحلال وهي منه الى جميع البدن قال مثلا مسكين واما حكم نظر السيدة الى جميع بدن امها والامة الى سيدتها فغير معلوم اه وذكر محشه ابو السعود انه مستفاد من قول المصنف والمرأة للمرأة أقول المظاهر انه كذلك اذ لو كانت المرأة كالرجل في ذلك لنصوا عليه ولانهم اناطوا حل النظر الى غير مواضع الزينة بحل الوطء كاسر وفي العناية والنهاية قيل الاستبراء مانصه والنساء كلهن في حل نظر بعضهن الى بعضهن سواء (قوله او سبب) كالرضاع والمصاهرة (قوله ولو زنا) اى ولو كان عدم حل نكاحها له بسبب زناه بأصولها او فروعا فالزنى وقيل انها كالاجنية والاول اصح اعتبارا للحقيقة لانها محرمة عليه على

(ومن عرسه وأمه الحلال)  
له وطؤها فخرج المجوسية  
والمكاتب والمشاركة  
ومنكوحة الغير والمحرمه  
برضاع أو مصاهرة فحكمها  
كالاجنية بحيث ويشكل  
بالمفضاة فانه لا يحل له  
وطؤها وينظر اليها  
قهستاني قلت وقد يجاب  
بأنه أغلبي (الى فرجها)  
بشهوة وغيرها والاولى  
تركه لانه يورث النسيان  
(ومن محرمة) هي من لا  
يحل له نكاحها أبدا بنسب  
او سبب ولو بزنا (الى  
الرأس والوجه والصدر  
والساق والعضد ان أمن  
شهوته) وشهوتها ايضا  
ذكره في الداية

يبالي من الحرام كافي التظم وفي حق النساء الاشتباه بالقلب لا غير اه وقال القهستاني في هذا الفصل وشرط لحل النظر اليها واليه الأمن بطريق اليقين من شهوة اى ميل النفس الى القرب منها او منه او المس لها اوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجميل والمتاع الجزيل قايل الى التقييل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف اللوطيون اصفان صنف ينظرون وصنف يصاحفون وصنف يعملون وفيه اشارة الى انه لو علم منه الشهوة او ظن او شك حرم النظر كافي المحيط وغيره اه أقول حاصله ان مجرد النظر واستحسانه لذلك الوجه الجميل وتفضيله على الوجه القبيح كاستحسان المتاع الجزيل لأبأس به فانه لا يخلو عنه الطبع الانساني بل يوجد في الصغار والصغير المميز يألف صاحب الصورة الحسنة اكثر من صاحب الصورة القبيحة ويرغب فيه وبجبه اكثر بل قد يوجد ذلك في البهائم فقد اخبرني من رأى جلا يميل الى امرأة حسنة ويضع رأسه عليها كما رآها دون غيرها من الناس فليس هذا نظر شهوة وانما الشهوة ميله بعد هذا ميل لذة الى القرب منه او المس له زائدا على ميله الى المتاع الجزيل او الملتجى لان ميله اليه مجرد استحسان ليس معه لذة وتحرك قلب اليه كافي ميله الى ابنه أو اخيه الصبيح وفوق ذلك الميل الى التقييل او المعاقبة او المباشرة أو المضاجعة ولو لا انحرك آلة واما اشتراطه في حرمة المصاهرة فعله للاحتياط والله تعالى اعلم ولا يخفى ان الاحوط عدم النظر مطلقا قال في التارخانية وكان محمد بن الحسن صبيحا وكان ابو حنيفة يجلسه في درسه خلف ظهره او خلف سارية خائفة خيانة العين مع كمال تقواه اه وراجع ما كتبتاه في شروط الصلاة (قوله) لثلاث يتوهم ان الاول عين الثاني (لان الثاني معرفة كالاول وهذه القاعدة ليست كلية قال تعالى واتزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ويمكن ان يقال ان أل في الاول والثاني جنسية والمعرف بها في حكم النكرة ط (قوله) وكذا الكلام فيما بعد) وهو قوله ونظر المرأة من المرأة (قوله) قلت الخ) يشير الى ان ما ذكره من ان المعرفة او النكرة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول او نكرة فغيره انما هو عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن كما صرح به في التلويح (قوله) وهي غير بادية اى ظاهرة وفي الذخيرة وغيرها وان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها وهذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ما تحتها ولم يكن رفيقا بحيث يصف ما تحتها فان كان بخلاف ذلك فبني له ان يفض بصره اه وفي التبيين قالوا ولا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب يبين حجمها فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل خلف امرأة ورأى ثيابها حتى تبين له حجم عظامها لم يرح راحة الجنة ولانه متى لم يصف ثيابها ما تحتها من جسدها يكون ناظرا الى ثيابها وقامت دون اعضائها فصار كما اذا نظر الى خيمة هي فيها ومتى كان يصف يكون ناظرا الى اعضائها اه اقول مفاده ان رؤية الثوب بحيث يصف حجم العضو ممنوعة ولو كفيفا لا ترى البشرة منه قال في المغرب يقال مسست الحلي فوجدت حجم الصبي في بطنها واحجم الثدي على نحر الجارية اذا نهز وحقيقته صار له حجم اى نتو وارتفاع ومنه قوله حتى يبين حجم عظامها اه وعلى هذا لا يحل النظر الى عورة غيره فوق ثوب ملتزم بها يصف حجمها فيحمل ما مر على ما اذا لم يصف حجمها فليأمل (قوله) فالركبة عورة (ارواية الدار قطني ماتحت السرقة الى الركبة

والاولى تنكير الرجل لثلاث يتوهم ان الاول عين الثاني وكذا الكلام فيما بعد قهستاني قلت وقرينة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدي انه لو نظر لعورة غيره بأذنه لم يأثم قلت وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدي نظر لعورة غيره وهي غير بادية لم يأثم انتهى فليحفظ (سوى ما بين سرته الى ماتحت ركبته) فالركبة عورة لا السرقة

والعقود عليه ولو قطع الحرف من الحرف أو خبط على بعض الحروف حتى لم تبقى الكلمة متصلة لاتزل الكراهة لان للحروف المفردة حرمة وكذا لو كان عليها الملك او الالف وحدها او اللام اه وفيها امرأة ارادت ان تضع تعويذا ليحبها زوجها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يخل ويأتي بيان ذلك قبيل احياء الموات وفيها يكره كتابة الرقاق في ايام التبرور والزاقها بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تعالى واسم نبيه عليه السلام وفيها لباس بوضع الجاهج في الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين حق تصيب المال والأدى والحيوان ويظهر أثره في ذلك عرف بالآثار فاذا نظر الناظر الى الزرع يقع نظره اولا على الجاهج لارتفاعها فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضره روى ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرث وانا تخاف عليه العين فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يجعل فيه الجاهج اه \* (تمة) \* في شرح البخارى للامام العيني من باب العين حق روى أبو داود من حديث عائشة انها قالت كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يقتسل منه المعين قال عياض قال بعض العلماء ينبغي اذا عرف واحد بالاصابة بالعين ان يحتجب ويحترز منه وينبغي للامام منعه من مداخلة الناس ويلزمه بيته وان كان فقيرا رزقه ما يكفيه فضرره اكثر من ضرر أكل الثوم والبصل ومن ضرر المجذوم الذى منعه عمر رضى الله عنه وفي النسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذ رأى احداكم من نفسه او ماله او أخيه شيئا يعجبه فليدع بالبركة فان العين حق والدعاء بالبركة ان يقول تبارك الله احسن الخالقين اللهم بارك فيه ويؤمر العائن بالاعتسال ويجبر ان ابى اه ملخصا وتامه فيه والله سبحانه وتعالى اعلم

### فصل في النظر والمس

(قوله والمس) زاده لتكلم المصنف عليه وعدم الذكر في الترجمة لا يمد عينا وان كان الذكر أولى ليعلم محله فيراجع عند الحاجة ط (قوله وينظر الرجل من الرجل الخ) ذكر في العناية وغيره ان مسائل النظر أربع نظر الرجل الى المرأة ونظرها اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والاولى على اربعة اقسام نظره الى الاجنبية الحرة ونظره الى من تحل له من الزوجة والامة ونظره الى ذوات محارمه ونظره الى امة الغير فافهم اه (قوله بلغ حد الشهوة) اى بان صار مراهما فالمراد حد الشهوة الكائنة منه ط اقول وقدم الشارح في شروط الصلاة مانصه وفي السراج لاعودة للصغير جدا ثم مادام لم يشته فقبل ودرهم تتغلظ الى عشرين ثم كبالغ وفي الاشياء يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة اه فتأمل (قوله ولو امرد صبيح الوجه) قال في الهندية والغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يخل النظر اليه عن شهوة فأما الخلو والنظر اليه لاعتن شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنقاب كذا في الملتقط ولم يذكر الشهوة الموجبة للتحريم هل هى ميل القلب او الانتشار ويحمر ط اقول ذكر الشارح في فصل المحرمات من النكاح ان حد الشهوة في المس والنظر الموجبة لحرمة المصاهرة تحرك آله او زيادته به يفتى وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه او زيادته اه ونقله القهستاني عن اصحابنا ثم قال وقال طامة العلماء ان يميل بالقلب ويشتهى ان يعاقها وقيد ان يقصد مواقعتها ولا

\* (فصل في النظر) والمس \*

( وينظر الرجل من

الرجل ) ومن غلام بلغ

حد الشهوة مجتبي ولو

امر د صبيح الوجه وقدم

في الصلاة



لانه حاجة تأمل **(قوله)** ولو للتكبر تكره ) والخرقة المقومة دليل الكبر بزازية وبه علم أنه لا يصح أن يراد بالخرقة ما يشمل الحرير وبه صرح بعضهم \* (تمة) \* كره بعض الفقهاء وضع السطور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الحجة وتكره السطور على القبور اه ولكن نحن نقول الآن اذا قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يحقروا صاحب القبر ولجلب الخشوع والادب للغافلين الزائرين فهو جائز لان الاعمال بالنيات وان كان بدعة فهو كقولهم بعد طواف الوداع يرجع الفقهري حتى يخرج من المسجد اجلالا للبيت حتى قال في منهاج السالكين انه ليس فيه سنة مروية ولا اثرى محكي وقد فعله أمحبابنا اه كذا في كشف النور عن أصحاب القبور للاستاذ عبدالغنى النابلسي قدس سره **(قوله)** ولا الرتبة (جمعها رتائم وتسعى رتبة بالفتحات الثلاث وجمعها رتم بالفتحات ايضا) قال أرتم الرجل ارتاما اذا عقدت في اصبعه خيطا يستذكر به حاجته اتقانى عن ابى عبيدة قال الشاعر

اذا لم تكن حاجتنا في نفوسكم فليس بمغن عنك عقد الرتائم

قال في الهداية وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعض أصحابه بذلك اه وفي المنح انما ذكر هذا لان من عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه محض عبث فقال ان الرتم ليس من هذا القيل كذا في شرح الوقاية اه قال ط علم منه كراهة الدمليج الذي يضعه بعض الرجال في العضد **(قوله)** التهمة المكروهة ( أقول الذي رأيت في المجتبى التسمية المكروهة ما كان بغير القرآن وقيل هي الخرزة التي تعلقها الجاهلية اه فلتراجع نسخة أخرى وفي المغرب وبعضهم يتوهم ان المعازات هي التائم وليس كذلك انما التهمة الخرزة ولا بأس بالمعازات اذا كتب فيها القرآن او اسماء الله تعالى ويقال رقاء الراقي رقا ورقية اذا عوذته ونقش في عوذته قالوا وانما تكروه العوذة اذا كانت بغير لسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يدخله سحر او كفر او غير ذلك وامامنا كان من القرآن او شيئا من الدعوات فلا بأس به اه قال الزيلعي ثم الرتبة قد تشبه بالتهمة على بعض الناس وهي خيط كان يربط في العنق او في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن انفسهم على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الايمان انه كفر اه وفي الشلبي عن ابن الاثير التائم جمع تيمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على اولادهم يتقون بها العين في زعمهم فابطلها الاسلام والحديث الآخر من علق تيمة فلان الله لانهم يعتقدون انها تمام الدواء والشفاء بل جعلوا شركاء لانهم ارادوا بها دفع المقادير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع الاذى من غير الله تعالى الذي هو دافعه اه ط وفي المجتبى اختلف في الاستشفاء بالقرآن بأن يقرأ على المريض او اللدوغ الفاتحة او يكتب في ورق ويلق عليه او في طست ويغسل ويسقى وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعوذ نفسه قال لورضا الله عنه وعلى الجواز عمل الناس اليوم وبه وردت الآثار ولا بأس بأن يشد الجنب والحائض التعاويذ على العضد اذ كانت ملفوفة اه قل ط وانظر هل كتابة القرآن في نحو التائم حروفا مقطعة تجوز ام لالانه غير ماوردت به كتابة القرآن وحرره اه وفي الحاشية بساط اومصلى كتب عليه في النسخ الملك لله بكره استعماله وبسطه

ولو للتكبر تكره (و) لا  
(الرتبة) هي خيط يربط  
باصبع أو خاتم لتذكر  
الشيء والحاصل أن كل  
ما فعل نجرا كره وما فعل  
لحاجة لا غناية \* (فرع) \*  
في المجتبى التهمة المكروهة  
ما كان بغير العربية

سوى حجر وصفر أو حديد ۞ أو الذهب الحرام على الرجال  
وإن أحببت باسمك فاقشته ۞ وباسم الله ربك ذي الجلال

(قوله المتحرك) قيد به لما قال الكرخی اذا سقطت ثنية رجل فان اباحفیه يكره ان يبيدها  
ويشدها بفضة او ذهب ويقول هي كسن ميتة ولكن يأخذ سن شاة ذكية يشد مكانها وخافه  
ابو يوسف فقال لا بأس به ولا يشبهه سن ميتة استحس ذلك وبينهما فرق عندي وان  
لم يحضرنى اه اتقانى زاد فى التاترخانية قال بشر قال ابو يوسف سألت اباحفیه عن ذلك  
فى مجلس آخر فلم ير باعادتها بأسا (قوله وجوزها محمد) اى جوز الذهب والفضة اى جوز الشد  
بهما واما ابو يوسف فقليل معه وقيل مع الامام (قوله لان الفضة تنتن) الاولى تنتن بلا ضمير  
واشار الى الفرق للامام بين شد السن واتخاذ الانف فجوز الانف من الذهب لضرورة تنن  
الفضة لان المحرم لا يباح للضرورة وقد اندفعت فى السن بالفضة فلا حاجة الى الاعلى وهو  
الذهب قال الاتقانى ولقاتل ان يقول مساعدة لمحمد لانسلم انها فى السن ترتفع بالفضة لانه تنتن  
ايضا واصل ذلك ما روى الطحاوى باسناده الى عرفة بن سعد انه اصيب الله يوم الكلاب  
فى الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فأتى عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ أنفا من ذهب  
ففعل والكلاب بالضم والتخفيف اسم واد كانت فيه وقعة عظيمة للعرب هذا وظاهر كلامه  
جواز الانف منهما اتفاقا وبه صرح الامام البزدوى وذكر الامام الاسيبجاني انه على الاختلاف  
ايضا وفى التاترخانية وعلى هذا الاختلاف اذا جدع الله او اذنه او سقط سنه فإراد ان  
يتخذ سنا آخر فعند الامام يتخذ ذلك من الفضة فقط وعند محمد من الذهب ايضا اه وانكر  
الاتقانى ثبوت الاختلاف فى الانف بانه لم يذكر فى كتب محمد والكرخی والطحاوى وبانه يلزم  
عليه مخالفة الامام للنص ونازعه المقدسى بأن الاسيبجاني حجة فى النقل وبان الحديث قابل  
للتأويل واحتمال ان ذلك خصوصية لعرفجة كما خص عليه السلام الزبير وعبد الرحمن بلبس  
الحرير لحكمة فى جسدها كما فى التبيين اقول يمكن التوفيق بان ما ذكره الاسيبجاني رواية شاذة  
عن الامام فلذا لم تذكر فى كتب محمد والكرخی والطحاوى والله تعالى اعلم (قوله وكره الخ)  
لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور الامة بلا قيد البلوغ والحرية والائتم على من البسهم  
لانا امرنا بحفظهم ذكره التمرناشى وفى البحر الزاخر ويكره للانسان ان يخضب يديه ورجليه  
وكذا الصبي الالحاجة بناه ولا بأس به للنساء اه مزايده ط اقول ظاهره انه كما يكره  
للرجل فعل ذلك بالصبي يكره للمرأة ايضا وان حل لها فعلة لنفسها (قوله لا يكره خرقه الخ)  
هذا هو ما صححه المتأخرون تعامل المسلمين وذكر فى غاية البيان عن ابى عيسى الترمذى انه لم يصح  
فى هذا الباب شئ اى من كراهة او غيرها وقد رخص قوم من الصحابة ومن بعدهم التمدل  
بعد الوضوء وقامه فيه ثم هذا فى خارج الصلاة لما فى البرازية وتكره الصلاة مع الخرقه قال  
يسمح بها العرق ويؤخذ بها الخاط لانها نجسة بل لان المصلى معظم والصلاة عليها لاتعظم  
فيها (قوله بقیة بالله) الوضوء بالضم الفعل بالفتح ماؤه قاموس فمأذكره تفسير مراد وهو  
على تقدير مضافين بل ثلاثة اى لمسح بقیة بلل وضوئه والظاهر انه لاحاجة الى لفظ بقیة ومثله  
قوله تعالى فقبض قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول (قوله لو لحاجة) الاولى

المتحرك (بذهب بل بفضة)  
وجوزها محمد (ويتخذ  
أنفامنه) لان الفضة تنتن  
(وكره الباس الصبي ذهابا  
او حريرا) فان ما حرم  
ليس به وشربه حرم الباسه  
واشربه (لا يكره خرقه)  
لوضوءه بالفتح بقیة بالله (او  
مخاط) او عرق لو لحاجة

الصحيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بنى ذلك اه وتماه فيه **(قوله)** او اسم الله تعالى فلو نقش اسمه تعالى او اسم نبيه صلى الله عليه وسلم استحباب ان يجعل الفص في كه اذا دخل الحلاء وان يحمله في يمينه اذا استجى فهستاني **(قوله)** لا تمثال انسان التمثال بالفتح التمثيل والكسر الصورة قاموس **(قوله)** او طير حرمة تصوير ذى الروح لكنه سبق في مكروهات الصلاة ان نقش غير المسلمين الذي لا يبصر من بعد لا يضر وقد نقش في خاتم دانيال لبوة بين يديها صغير ترضعه وكان في خاتم بعض السلف ذبايتان فليراجع ط اقول الذى سبق انما هو في عدم كراهة الصلاة بها لافي نقشها والكلام هنا في فعل النقش وفي التاترخانية قال الفقيه لو كان على خاتم فضة تماثيل لا يكره وليس كتماثيل في الثياب في البيوت لانه صغير وروى عن ابي مرة انه كان على خاتمه ذبايتان اه تأمل **(قوله)** ولا محمد رسول الله في محل نصب عطقا على تمثال وذلك لانه نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة اسطر كل كلمة سطر وقد نهى عليه الصلاة والسلام ان ينقش احد عليه كما رواه في الثمائل اى على هيئته او مثل نقشه ونقش خاتم ابي بكر نعم القادر الله وعمر كنى بالموت واعطا وعثمان تصبرن اولتدمن وعلى الملك لله وابي حنيفة قل الخير والا فاسكت وابي يوسف من عمل برأيه فقد ندم ومحمد من صبر ظفر اه فهستاني عن البستان **(قوله)** ولا يزيد على منقال وقيل لا يبلغ به المنقال ذخيرة اقول ويؤيده نص الحديث السابق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا تهم متقالا **(قوله)** وترك التحتم الخ اشار الى ان التحتم سنة لمن يحتاج اليه كما في الاختيار قال القهستاني وفي الكرماني نهى الحلواني بعض تلامذته عنه وقال اصرت قاضيا فتحتم وفي البستان عن بعض التابعين لا تحتم الا ثلاثة امير او كاتب او احق وظاهره انه يكره لغير ذى الحاجة لكن قول المصنف افضل كالهداية وغيرها فيدالجواز وعبر في الدرر بأولى وفي الاصلاح بأحب فالنهى للتنزيه وفي التاترخانية عن البستان كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الا لذي سلطان واجازة عامة اهل العلم وعن يونس بن ابي اسحق قال رأيت قيس ابن ابي حازم وعبد الرحمن بن الاسود والشعبي وغيرهم يتحنمون في يسارهم وليس لهم سلطان ولان السلطان يلبس اللزينة والحاجة الى التحتم وغيره في حاجة الزينة والتحتم سواء شاز لغيره وبه نأخذ اه فهو اختيار للجواز كما هو قول العامة ولا ينافي ان تركه اولى لغير ذى حاجة فافهم ومقتضاه انه لا يكره لقصد الزينة والتحتم واما لقصد الزينة فقط مر قدبر **(قوله)** وذى حاجة اليه كنول قال في النع وظاهر كلامهم انه لا خصوصية لهما اى للسلطان والقاضى بل الحكم في كل ذى حاجة كذلك فلو قيل وتركه لغير ذى حاجة اليه افضل ليدخل فيه المباشر ومتولى الاوقاف وغيرها ممن يحتاج الى التحتم لضبط المال كان اعم فائدة كما لا يخفى اه اقول قول الاختيار التحتم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضى ومن في معناها صريح في ذلك ومثله في الحانية وانظر هل يدخل في الحاجة ختمه لتحو اجازة وشهادة او ارسال كتاب ولونادرا فلا يكون ترك التحتم في حقه أولى يحمر \* (تمه) \* انما يجوز التحتم بالفضة لو على هيئة خاتم الرجال اما لولاه فسان او اكثر حرم فهستاني وذكر العلامة عبد البر بن الشحنة ان والده انشده قوله

تحتم كيف شئت ولا تنال بخنصر العين او الشمال

او اسم الله تعالى لا تمثال  
انسان او طير ولا محمد  
رسول الله ولا يزيد على  
منقال (وترك التحتم لغير  
السلطان والقاضى) وذى  
حاجة اليه كنول (افضل  
ولا يشد سنه)

الهداية والكافي اخذا من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه اقول لا يخفى ان النص معلول كاقدمناه فالالحاق بماورده النص في العلة التي فيه اخذ من النص ايضا والنص على الجواز بالعقيق يحتمل عدم الثبوت عند المجتهد او ترجيح غيره عليه على ان العقيق او البشب لبسان الحجر كما مر فقياس غيرها عليهما يحتاج الى دليل واتباع المجتهد اتباع للنص لانه تابع للنص غير مشرع قطعاً وتأويل عبارة المجتهد العارف بمحاورات الكلام عدول عن الانتظام كيف ولو كان القصر فيها بالاضافة الى الذهب لزم منها اباحة نحو الصفر والحديد مع ان مراد المجتهد عدما (قوله لاضرر) اى من قوله ولا يتختم الابالقضة الذى هو لفظ محرر المذهب الامام محمد رحمه الله تعالى فافهم (قوله فاذا ثبت الخ) نقله ابن الشحنة عن ابن وهبان ثم قال والظاهر انه لم يقف على التصريح بكراهة بيعها وقد وقفت عليه في الفتية قال يكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه ببيع طين الاكل وامابع الصورة فلم اقف عليها والوجه فيها ظاهر (قوله وصيغها) صوابه وصوغها اه ورايت في بعض النسخ وصنعها بالتون بين الصاد والعين المهملتين والذي في شرح الوهبانية صيغتها وفي القاموس صاغ الله فلانا صيغة حسنة خلقه والشئ هيا على مثال مستقيم فانصاغ وهو صواغ وصائع وصياغ والصياغة بالكسر حرفته اه وظاهر قوله وصياغ انه جاء يائي العين تأمل (قوله لما فيه من الاعانة الخ) قال ابن الشحنة الا ان المنع في البيع اخف منه في اللبس اذ يمكن الانتفاع بها في غير ذلك ويمكن سبكها وتغيير هيئتها (قوله وكل ما أدى الخ) يتأمل فيه مع قول ائمتنا بجواز بيع العصير من خمار شرب لئلا يمكن الفرق بما يأتى من ان المعصية لم تقم بعين العصير بل بعد تقييده (فرع) لا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قدلولى عليه فضة واللبس بفضة حتى لا يرى تناخضه (قوله وحل مسمار الذهب الخ) يريد به المسمار ليحفظ به الفضة تناخضه لانه تابع كالعلم في التوب فلا يبدل بإسالة هداية وفي شرحها للعيني فصار كالمستهلك او كالاسنان المتخذة من الذهب على حوالى خاتم الفضة فان الناس يجوزونه من غير تكثير ويلبسون تلك الخواتم قال ط ولم أر من ذكر جواز النائرة العليا من الذهب بل ذكرهم حل المسمار فيه يقتضى حرمة غيره اه اقول مقتضى التعاليل المار جوازها ويمكن دخولها في الضبة ايضا تأمل (قوله في حجر الفضة) اى ثقبه هداية ومقتضاه انه بتقديم الجلم على الحاء وهى رواية وفى اخرى بالعكس قال في المغرب وهى الصواب لان الحجر جحر الضب او الحية او اليربوع وهو غير لائق هنا (قوله ويجعله) اى الفضة لبطن كفه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن هداية (قوله في يده اليسرى) وينبغي ان يكون في خنصرها دون سائر اصابعه ودون اليمنى ذخيرة (قوله فيجب التحرز عنه) عبارة القهستاني عن المحيط جاز ان يجعله في اليمنى الا انه اشعار الروافض اه ونحوه وفي الذخيرة تأمل (قوله ولعله كان وبان) اى كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق ثم انفصل وانقطع في هذه الازمان فلانهم عنه كيفما كان وفي غاية البيان قدسوى الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير بين اليمن واليسار وهو الحق لانه قد اختلفت الروايات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك وقول بعضهم انه في اليمن من علامات اهل البني ليس بشئ لان النقل

لامر فاذا ثبت كراهة لبسها  
للقصم ثبت كراهة بيعها  
وصيغها لما فيه من الاعانة  
على ما لا يجوز وكل ما أدى  
الى ما لا يجوز لا يجوز  
وتمامه في شرح الوهبانية  
(والعبرة بالحلقة) من  
الفضة (لا بالفض) فيجوز  
من حجر وعقيق وياقوت  
وغيرها وحل مسمار الذهب  
في حجر الفضة ويجعله لبطن  
كفه في يده اليسرى وقيل  
اليمنى الا انه من شعار  
الروافض فيجب التحرز  
عنه قهستاني وغيره قلت  
ولعله كان وبان فبصر  
ويتشبه اسمه



الظاهر ان الضمير فيه راجع الى الخاتم فقط لان محلبة السيف والمنطقة لاجل الزينة لاثني آخر بخلاف الخاتم ويدل عليه ما في الكفاية حيث قال قوله الابا الخاتم هذا اذا لم يرد به التعزير وذكر الامام الحنوبى وان تختم بالفضة قالوا ان قصده التجبر بكرة وان قصده التختم ونحوه لا يكره اه لكن سياتى أن ترك التختم لمن لا يحتاج الى الختم افضل وظاهره انه لا يكره الزينة بلا تجبر وباتى تمامه تأمل **(قوله)** وقيل يحل الخ لم يعبر في المجتبى لفظه قبل بل رمز للاول الى كتاب ثم رمز لهذا الى كتاب آخر ومقتضى الاول عدم التقدير بشئ وهو ظاهر المتن في الفضة وفي الحاوى القدسي الابا الخاتم قدر درهم والمنطقة وحليه السيف من الفضة اه وهكذا عامة عباراتهم مطلقة لكن في الفقية لأبأس بأستعمال منطقة حلقها فضة لأبأس اذا كان قليلا والا فلا اه وفي الظهيرية وعن ابى يوسف لأبأس بأن يجعل في اطراف سيور اللجام والمنطقة الفضة ويكره ان يجعل جميعه او عامته الفضة اه فتأمل ولم أر من قدر حلبة السيف بشئ **(قوله)** وسيجيى اى آخره قيل الفروع **(قوله)** ولا يتختم الابا لفضة هذه عبارة الامام محمد في الجامع الصغير اى بخلاف المنطقة فلا يكره فيها حلقة حديد ونحاس كاقدمه وهل حلبة السيف كذلك راجع قال الزيلعي وقد وردت آثار في جواز التختم بالفضة وكان للثني صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكريمة حتى توفى صلى الله تعالى عليه وسلم ثم في يد ابى بكر رضى الله تعالى عنه الى ان توفى ثم في يد عمر رضى الله تعالى عنه الى ان توفى ثم في يد عثمان رضى الله تعالى عنه الى ان وقع من يده في البئر فاتفق مالا عظميا في طلبه فلم يجده ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى ان استشهد رضى الله تعالى عنه **(قوله)** فيحرم بغيرها **(الخ)** لما روى الطحاوى بأسنده الى عمر ان ابن حصين وابى هريرة قالاهنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن خاتم الذهب ورى صاحب السنن بأسنده الى عبدالله بن بريرة عن ابيه ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له مالى اجد منك ربح الاصنام فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالى اجد عليك حلبة اهل النار فطرحه فقال يا رسول الله اى شئ اتخذه قال اتخذه من ورق وثمة متحالا فعلم ان التختم بالذهب والحديد والصفير حرام فالحق الشبب بذلك لانه قد يتخذ منه الاصنام فاشبه الشبب الذى هو منصوص معلوم بالنص اتقانى والشبب بحر كالتحاس الاصفر قاموس وفي الجوهرية والتختم بالحديد والصفير والتحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء **(قوله)** جواز الشبب بالباء او الفاء او الميم وفتح اوله وسكون ثانيه وتحريكه خطأ كفى المغرلة قال القهستاني وقيل انه ليس بحجر فلا بأس به وهو الاصح كفى الخلاصة اه **(قوله)** والعقيق قال في غرر الافكار والاصح انه لا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام تختم بعقيق وقال تختموا بالعقيق فانه مبارك ولانه ليس بحجر اذ ليس له ثقل الحجر وبعضهم اطلق التختم يشب وبور وزجاج **(قوله)** وعم مثلا خسرو اى عم جواز التختم بسائر الاجار حيث قال بعد كلام فالخالف ان التختم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفير حرام عليهم بالحديث وبالبحر حلال على اختيار شمس الاثمة وقاضى خان اخذ من قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لان حل العقيق لما ثبت بهما ثبت حل سائر الاجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب

وقيل يحل اذا لم يبلغ  
عرضها اربع اصابع وفيها  
بعد سبع ورق ولا يكره  
في المنطقة حلقة حديد او  
نحاس وعظم وسيجيى  
حكم لبس اللؤلؤ ولا  
يتختم الابا لفضة لحصول  
الاستغناء بها فيحرم  
(بغيرها كحجر) وسمح  
السرخسى جواز الشبب  
والعقيق وعم مثلا خسرو  
(وذهب وحديد وصفير)  
ورصاص وزجاج وغيرها

والمرجح خلافه كما مر ولا يرد هذا على ما استظهرناه آنفا في الجواب لان عدم اعتبار الظاهر هو في السدى وكلامنا السابق في اللحمة (قوله على الظاهر) اى الراجح وليس المراد ظاهر الرواية كما هو اصطلاحه في اطلاق هذا اللفظ تأمل (قوله لا بأس لبس الثوب الاخر) وقد روى ذلك عن الامام كما في الملتقط اهـ ح (قوله ومفاده ان الكراهة تنزيهية) لان كلة لا بأس تستعمل غالبا في تركه اولى منع (قوله في التحفة) اى تحفة الملوك منع (قوله فافادانها تحريمية الخ) هذا مسلم لو لم يعارضه تصريح غيره بخلافه ففي جامع الفتاوى قال ابو حنيفة والشافعى ومالك يجوز لبس المعصر وقال جماعة من العلماء مكروه بکراهة التنزيه وفي منتخب الفتاوى قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الاخر والاخضر بلا كراهة وفي الحاشى الزاهدى بکره للرجال لبس المعصر والمزعر والمورس والحمر اى الاخر حريرا كان أو غيره اذا كان في صبغه دم والا فلا ونقله عن عدة كتب وفي مجمع الفتاوى لبس الاخر مكروه وعند البعض لا يكره وقيل بکره اذا صبغ بالاخر القانى لانه خلط بالنجس وفي الوقعات مثله ولو صبغ بالشجر البقم لا يكره ولو صبغ بقتل الجوز عسليا لا يكره لبسه اجماعا اهـ فهذه القول مع ما ذكره عن المجتبى والقهستانی وشرح ابى المكارم تعارض القول بکراهة التحريم ان لم يدع التوفيق بحمل التحريم على المصبوغ بالنجس أو نحو ذلك (قوله وللشربلى فيه رسالة) سهاها (تحفة الأكل والهمام المصدر لبيان جواز لبس الاخر) وقد ذكر فيها كثيرا من القول منها ما قدمناه وقال لم نجد نصا قطعيا لاثبات الحرمة ووجدنا النهى عن لبسه لعله قامت بالفعل من تشبه بالنساء أو بالاغاج أو التكرير وبانقضاء العلة تزول الكراهة باخلاص النية لظاهر نعمة الله تعالى وعروض الكراهة للصبغ بالنجس تزول بنفسه ووجدنا نص الامام الاعظم على الجواز ودليلا قطعيا على الاباحة وهو اطلاق الامر بأخذ الزينة ووجدنا في الصحيحين موجه به تنفى الحرمة والكراهة بل يثبت الاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم اهـ ومن أراد الزيادة على ذلك فعليه بها اقول ولكن جل الكتب على الكراهة كالسراج والمحيط والاختيار والملتقى والذخيرة وغيرها وبه اتفق العلامة قاسم وفي الخاوى الزاهدى ولا يكره في الرأس اجماعا (قوله ثمانية اقوال) نقلها عن القسطلانى (قوله منها انه مستحب) هذا ذكره الشربلى بحثا كما قدمناه وليس من الثمانية (قوله ولا يتحل) اى لا يتزين درر (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيره ط واما جواز الجوشن والبيضة في الحرب فقدما انه قولهما (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء قهستانی وهو اسم لما يسميه الناس بالحياصة مصباح والحياصة سير يشديه حزام السرج قاموس وفيه منطقة كمكينة ما ينطق به وانطق الرجل شد وسطه بمنطقة كتنطق اهـ وهذا انسب هنا لان الحياصة للدابة والكلام في تحلية الرجل نفسه تأمل ثم رأيت في بعض الشروح ان المنطقة بالفارسية الكمر وعلى عرف الناس الحياصة اهـ (قوله وحلية سيف) وحمائله من جملة حليته شربلى لالة والشرط ان لا يضع يده على موضع الفضة كما قدمه (قوله منها) اى الفضة لان الذهب درر وقال في غير الافكار حال كون كل من الختم والمنطقة والحلية منها اى الفضة لورود آثار اقتضت الرخصة منها في هذه الاشياء خاصة اهـ (قوله اذا لم يرد به التزين

على الظاهر فافهم) وكره لبس المعصر والمزعر الاخر والاخضر للرجال مفاده انه لا يكره للنساء (ولا بأس بساتر الالوان) وفي المجتبى والقهستانی وشرح النقاية لابي المكارم لا بأس لبس الثوب الاخر اهـ ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فافادانها تحريمية وهى المحمل عنده لاطلاق قالة المصنف قلت وللشربلى فيه رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب (ولا يتحل الرجل يذهب وفضة) مطلقا (لا يجاتم ومنطقة وحلية سيف منها) اى الفضة اذا لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطها من ديباج

أوجه قال في التاترخانية مالمته غير حرير وسده حرير يباح لبسه في حالة الحرب اى وغيرها  
ومالمته حرير وسده غير حرير يباح لبسه في حالة الحرب بالاجماع واما مالمته وسده حرير ففى  
لبسه حالة الحرب خلاف بين احنابنا وعلمائنا ه وظاهر التقيد بحالة الحرب ان المراد وقت  
الاشتغال بها لكن في القهستاني وعن محمد لا بأس للجندي اذا تأهب للحرب بلبس الحرير  
وان لم يحضر العدو ولكن لا يصلى فيه الا ان يخاف العدو اه (قوله لو صفيقا) ضد الفريق  
(قوله فلو رقيقا الخ) اعلم ان لبس الحرير لا يجوز بالضرورة مطلقا فاما كان سده غير حرير  
وملمته حرير يباح لبسه في الحرب للضرورة وهى شأن التهيب بصورته وهو بريقه ولمعانه  
والثاني دفع معرة السلاح اى مضرته اتقانى فاذا كان رقيقا لم تم الضرورة فخرم اجماها  
بين الامام وصاحبه (قوله فكره فيها) اى في الحرب عنده لان الضرورة تندفع بالادنى  
وهو الخلوط وهو مالمته حرير فقط لان البريق واللمعان بظاهره والحممة على الظاهر ويدفع  
معرة السلاح ايضا والخلوط وان كان حريرا في الحكم فيه شبهة الغزل فكان دون الحرير  
الحالص والضرورة اندفعت بالادنى فلا يصار الى الاعلى ومارواه الشعبي ان صح يحمل  
على الخلوط اتقانى (قوله خلافا لهما) قال في التاترخانية انما لا يكره عندها لبس الحرير  
في الحرب اذا كان صفيقا يدفع معرة السلاح فلو رقيقا لا يصلح لذلك كره بالاجماع اه اقول  
والحاصل انه عند الامام لا يباح الحرير الحالص في الحرب مطلقا بل يباح مالمته فقط حرير  
لو صفيقا واما عندها فيباح كل منها في الحرب لو صفيقا ولو رقيقا فلا خلاف في الكراهة  
فافهم وتأمل فيا في الترنبلالية (قوله قلت ولم أر الخ) مأخوذ من حاشية شيخه الرملى وتام  
عبارة ثم رأيت في الحاوى الزاهدى بعلامة جمع التفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه  
غير القز كالقز ونحوه لا بأس به فقد وافق بحثنا المتقول والله الحمد اه ثم نقل عبارة الحاوى  
التي ذكرها الشارح ولم يزد بعدها شيئا فلذا قال الشارح وأقره شيخنا واجاب الشارح ايضا  
في شرحه على الملتقى بقوله ثم رأيت في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام الحقه بمسئلة  
الاوانى وحينئذ فيحل لو حرير للحممة مساويا وزنا واقل لا ازيد اه وبين الجوابين فرق  
فان ما في الاشياء مصرح بحل المساواة وما ذكره الرملى وتبعه الشارح ساكت عنه وقد  
اجاب اليرى بعبارة الزاهدى المارة ايضا واقول وتحتمل عبارة الزاهدى ان تكون مبنية على  
القول الضعيف من اعتبار غلبة اللحمية على الحرير كما قدمناه فلا تصلح للجواب تأمل (قوله  
ما كان ظاهره قز) اسم كان ضمير الشان والجملة من المبتدأ والخبر خبرها والقز الابرسم  
كفى القاموس أو نوع منه كما في الصبحاح (قوله أو خط منه خز الخ) اقول ليس المراد بالخط  
ما يكون في السدى طولا لان السدى لا يعتبر ولو كان كله قزا بل المراد بالخط ما يكون في اللحمية  
عرضا فاذا كان المراد ذلك ظهر منه جواب آخر عن المسئلة السابقة بأن يقال اذا خلطت  
اللحمية بابرسم وغيره بحيث يرى كله ابرسما كره وان كان كل واحد مستتبنا كالطراز لم يكره  
لان ظاهر المذهب عدم الجمع فيما لم يبلغ أربع أصابع ويظهر لى ان هذا الجواب احسن من  
الجواب السابق فتأمل فيه (قوله قلت وقد علمت الخ) استدراك على ما في الحاوى وعلى شيخه  
حيث اقره فان قوله يكره ما كان ظاهره قز مفرع على اعتبار الظاهر وكراهة نحو التباي

لو صفيقا يحصل به اتقاء  
العدو فلو رقيقا حرم  
بالاجماع لعدم الفائدة  
سراج واما خالصه فيكره  
فيها عنده خلافا لهما ملتقى  
قلت ولم أر ما لو خلطت  
الحممة بابرسم وغيره  
والظاهر اعتبار الغالب وفي  
حاوى الزاهدى يكره  
ما كان ظاهره قزا وخط  
منه خز وخط منه قز وظاهر  
المذهب عدم جمع المتفرق  
الا اذا كان خط منه قز وخط  
منه غيره بحيث يرى كله  
قزا فاما اذا كان كل واحد  
مستتبنا كالطراز في العمامة  
فظاهر المذهب انه لا يجمع  
اه واقره شيخنا قلت وقد  
علمت ان العبرة للحممة  
للاظهار

صاحب المحيط من انه انما يحرم ما من الجلد كما تقدم فلمله لم يعتبره لضغفه أفاده ط ( قوله فحرام بالإجماع ) لانه استعمال تام اذ الذهب والفضة لا يلبسان زيلبي اقول ولعله عبرنا بالحرمة وفيما قبله بالكراهة لشبهة الخلاف فان ما نقله صاحب المحيط عن الامام قدقل عن ابن عباس ايضا رضى الله تعالى عنهما تأمل \* ( تمة ) \* يجرى الاختلاف المارين الامام وصاحبيه في ستر الحرير وتعليقه على الابواب كما في الهداية وكذا لا يكره وضع ملالة الحرير على مهد الصبي وقد منكره استعمال اللحاف من الابريسم لانه نوع لبس بخلاف الصلاة على السجادة منه لان الحرام هو اللبس دون الانتفاع اقول ومفاده جواز اتخاذ خرقة الوضوء منه بلا تكبر اذ ليس بلبس لاحقية ولا حكما بخلاف اللحاف والتكة وعصابة المفتصد تأمل لكن نقل الحموى عن شرح الهاملية للحدادی انه نكره الصلاة على الثوب الحرير للرجال اه قلت والاول اوجه اذ لا فرق بظهورين الافتراض للجلوس أو الثوم اول الصلاة تدبر ويؤخذ من مسئلة اللحاف والكيس الملقق ونحو ذلك ان ما يمد على الركب عند الاكل فيقي الثوب ما يسقط من الطعام والدم ويسمى بشكير اكره اذا كان من حرير لانه نوع لبس وما اشهر على السنة العامة انه يقصده الاهانة فذلك فيما ليس فيه نوع لبس كالتوسد والجلوس فان الاهانة في التكة وعصابة الفصادة بلغ ومع هذا نكره فكذا ما ذكره تأمل ( قوله ولحمته غيره ) سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللحمية على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وأقره القهستاني وغيره در منتهى ( قوله وخز ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاي ويأتي معناه ( قوله فكانت هي المتبرة دون السدي ) لما عرف ان العبرة في الحكم لا خروص في العلة كقاية ( قوله كالعتابي ) هو مثل القطني والاطلس في زماننا ( قوله ونحوه في الاختيار ) حيث قال وما كان سدها ظاهرا كالعتابي قيل يكره لان لابه في منظر العين لا لبس حرير وفيه خيلاء وقيل لا يكره اعتبارا بالحمية اه ط ( قوله قلت ولا يخفى الخ ) اعلم ان المتون مطلقة في حل لبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره كعبارة المصنف وهي كذلك في الجامع الصغير للامام محمد رحمه الله وقد علل المشايخ المسئلة بتعليق الاول ما قدمه الشارح وهو المذكور في الهداية والثاني ما نقل عن الامام ابي منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وهو ان اللحمية تكون على ظاهر الثوب ترى وتشاهد فالتعليل الاول ناظر الى اعتبار اللحمية مطلقا لانها كآخر وصفي العلة كإمراء والثاني ناظر الى ظهورها فعلى التعليل الاول يجوز لبس العتابي ونحوه وعلى الثاني يكره كما ذكره شراح الهداية وفي تقرير الزيلبي هنا خفاء وظاهر اطلاق المتون اعتبارا لتعليل الاول ولذا قال في الهداية بعده والاعتبار اللحمية على ما بينا ( قوله بل في المجتبى الخ ) ونصه انما يجوز ما كان سدها ابريسما ولحمته قطن اذا كان مخلوطا لا يتيين فيه الابريسم اما اذا صار على وجهه كالعتابي في زماننا والشعترى والفتي فانه يكره للتشبه بزي الجبارة قلت ولكن اكثر المشايخ أفتوا على خلافه اه ( قوله قلت وهذا ) اي كون الخرز صوف غنم البحر قال في التاترخانية والخراسم لداية يكون على جلدها خزو انه ليس من جملة الحرير ثم قال بعده قال الامام ناصر الدين الخزفي في زمنهم من أوبار الحيوان المسائي ( قوله وحل عكسه في الحرب فقط ) حاصل المسئلة على ثلاثة

فحرام بالإجماع شرح مجمع (و) يحل (لبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره) ككتنان وقطن وخز لا ن الثوب انما يصير ثوبا للنسج والنسج باللحمية فكانت هي المتبرة دون السدي قلت وفي التاترخانية عن المواهب يكره ماسداه ظاهر كالعتابي وقيل لا يكره ونحوه في الاختيار قلت ولا يخفى ان المرجح اعتبار اللحمية كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى ان اكثر المشايخ أفتوا بخلافه وفي شرح المجموع الخرز صوف غنم البحر اه قلت وهذا كان في زمانهم واما الآن فمن الحرير وحينئذ فيحرم برجندي وتاترخانية فليحفظ (و) حل (عكسه في الحرب فقط)



التكبر يكره وان فعل حاجة وضرورة لا وهو المختار اه هندية وظاهره انه لو كان لمجرد الزينة  
 بلا تكبر ولا تفاخر يكره لكن نقل بعده عن الظهيرية ما يخالفه تأمل \* ( تنبيه ) \* يؤخذ من  
 ذلك ان ما فعل أيام الزينة من فرش الحرير ووضع اواني الذهب والفضة بالاستعمال جائز  
 اذا لم يقصده التفاخر بل مجرد امتثال امر السلطان بخلاف ايقاد الشموع والقناديل في  
 النهار فانه لا يجوز لانه اضاءة مال الا اذا خاف من معاقبة الحاكم وحيث كانت مشتملة على  
 منكرات لا يجوز التفرج عليها وقد مر في كتاب الشهادات مما ترد به الشهادة الخروج لفرجة  
 قدوم أمير اى لما شمل عليه من المنكرات ومن اختلاط النساء بالرجال لهذا أولى فتنبه ( قوله  
 لف عمامة طويلة ) لعلمهم تعارفوها كذلك فان كان عرف بلاد اخر انها تعظم بغير الطول  
 يفضل لاختلاف مقام العلم ولاجل ان يعرفوا فيسئلوا عن أمور الدين ط ( قوله وفيها ) اى فى  
 القنية ونصها بضره النظر الدائم الى التلج وهو يمشى فيه لابس بان يشد على عينه خمار أسود  
 من الاريسم قالت فى العين الرمدة اولى اه وفي التارخانية اما للحاجة فلا لابس بلبسه لما  
 روى عن عبدالرحمن بن عوف والزيير رضى الله تعالى عنهما انه كان بهما جرب كثير فاستأذنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس الحرير فاذن لهما اه اقول لكن جرح الزياى قيل  
 الفصل الآتى انه عليه السلام رخص ذلك خصوصية لهما تأمل ( قوله فقدر رخص الشرع  
 فى الكفاف الخ ) الكفاف موضع الكف من القميص وذلك فى مواسم البدن والداخريص  
 اوحاشية الذيل مغرب قال ط وفيه ان الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم انه لبس الجبة  
 المكشوفة بحرير فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليتأمل وليحذر اه اقول الظاهر ان وجه  
 الاستشكال ان كلا من العلم والكفاف فى الثوب انما حل لكونه قليلا وتابعا غير مقصود كما  
 صرحوا به وقد استوى كل من الذهب والفضة والحرير فى الحرمة فترخيص العلم والكفاف  
 من الحرير ترخيص لهما من غيره ايضا بدلالة المساواة ويؤيد عدم الفرق ما مر من اباحة  
 الثوب المنسوج من ذهب اربعة اصابع وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة والاناة ونحوه  
 المضرب بهما فتأمل والاشكال واردنا وادى ايضا على ما قدمه عن المجتبى فى علم العمامة  
 ( قوله ويحل توسده ) الوسادة الخدعة منح وتسمى مرفقة وانما حل لما روى ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس رضى الله تعالى عنهما مرفقة  
 حرير وروى ان انس رضى الله تعالى عنه حضر وليمة فجلس على وسادة حرير ولان الجلوس  
 على الحرير استحقاق وليس بتعظيم فجرى مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير منح عن السراج  
 ( قوله وقال الخ ) قيل ابو يوسف مع ابى خيفة قيل مع محمد ( قوله كفى المواهب ) ومثله فى  
 متن درر البحار قال التهمسنى وبه أخذ اكثر المشايخ كما فى الكرمانى اه ونقل مثله ابن  
 الكمال ( قوله لكنه خلاف المشهور ) قال فى الشرنبلالية قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه  
 المتون المتبعة المشهورة والشروح ( قوله واما جملة دنارا ) الدنار بالكسر ما فوق الشعار  
 من الثياب والشعار ككتاب ماتحت الدنار من اللباس وهو ما يلى شعر الجسد ويفتح جمعة اشعة  
 قاموس قال دنار ما يلاقي الجسد والشعار بخلافه وشمل الدنار ما لو كان بين ثوبين وان لم يكن  
 ظاهرا الا اذا كان حشوا كما قدمناه عن الهندية ( قوله فانه يكره بالاجماع ) واما ما نقله

لف عمامة طويلة وليس  
 ثياب واسعة وفيها لابس  
 بشد خمار أسود على عينه  
 من ابريسم لعذر قلت ومنه  
 الرمد وفي شرح الوهبانية  
 عن المتقى لابس بعروة  
 القميص وزده من الحرير  
 لانه تبع وفي التارخانية  
 عن السير الكبير لابس  
 بازار الدياج والذهب  
 وفيها عن مختصر الطحاوى  
 لا يكره علم الثوب من  
 الفضة ويكره من الذهب  
 قالوا وهذا مشكل فقد  
 رخص الشرع فى الكفاف  
 والكفاف قد يكون من  
 الذهب اه ( ويحل توسده  
 واقتراشه ) والنوم عليه  
 وقالوا والشافعى ومالك  
 حرام وهو الصحيح كما  
 فى المواهب قلت فليحفظ  
 هذا لكنه خلاف المشهور  
 وأما جملة دنارا أو ازارا  
 فانه يكره بالاجماع سراج  
 واما الجلوس على الفضة

والايريسم بفتح السين وضمها الحرير **(قوله)** الكلة بالكسر البشخانة والناموسية) كذا قاله ابن  
 الشحنة وفي القاموس الكلة بالكسر الستراقيق وغشاء رقيق يتوق من البعوض **(قوله)**  
 وتكره التكة) بالكسر رباط السراويل جمعها تكلف قاموس **(قوله)** هو الصحيح) ذكره  
 في الفنية عن شرح الارشاد وفي التارخانية ولا تكره تكة الحرير لانها لا تلبس وحدها وفي  
 شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجال عند أبي حنيفة وذكر الصدر  
 الشهيد انه يكره عندها اه تأمل **(قوله)** وكذا تكره القلنسوة) ذكر مثلاً مسكين عند  
 قول المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب ولا بأس بلبس القلانس لفظ الجمع يشمل قلنسوة الحرير  
 والذهب والفضة والكرياس والسواد والحمره اه والظاهر ان المعتمد ما هنا ذكره في محله  
 صريحاً لا أخذاً من العموم وفي الفتاوى الهندية يكره ان يلبس الذكور قلنسوة من  
 الحرير او الذهب او الفضة او الكرياس الذي خط عليه ايريسم كثيراً وثى من الذهب او  
 الفضة اكثر من قدر اربع اصابع اه وبه يعلم حكم العريقة المسماة بالطايقه فاذا كانت  
 منقشة بالحرير وكان احد نقوشها اكثر من أربع اصابع لا تحل وان كان أقل تحل وان زاد  
 مجموع نقوشها على أربع اصابع بناء على ما مر من ان ظاهر المذهب عدم جمع المنفرد **(قوله)**  
 والكيس الذي يعلق) اي يعلقه الرجل معه لا الذي يوضع ولا الذي يعلق في البيت واحترزه  
 عن الذي لا يعلق والظاهر في وجهه ان التعليق يشبه اللبس فحرم لذلك لما علم ان الشبهة في باب  
 المحرمات ملحقة باليقين رمى والظاهر ان المراد بالكيس المعلق نحو كبس الخائم المسماة  
 بالحائلي فانه يعلق بالنتق بخلاف كبس الدراهم اذا كان يضعه في جيبه مثلاً بدون تعليق وفي  
 الدر المنثور ولا تكره الصلاة على سجادة من الايريسم لان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر  
 الوجوه فليس بمحرم بخلاف كبس الدراهم اذا كان يضعه في جيبه مثلاً بدون تعليق وفي  
 السؤال عنه من بند السبحة فيلحفظ اه ف قوله هو اللبس اي ولو حكما لما في الفنية استعمال  
 اللباس من الايريسم لا يجوز لانه نوع لبس بقي الكلام في بند الساعة الذي تربط به ويعلقه  
 الرجل بزئره وبه والظاهر انه كبندها السبحة الذي تربط به تأمل ومثله بند المفاتيح وبند الميزان  
 وليفة الدواة وكذا الكتابة في ورق الحرير وكبس المصحف والدراهم وما ينطى به الاواني وما  
 تلف فيه الثياب وهو المسمى ببقعة ونحو ذلك مما فيه انتفاع بدون لبس او ما يشبه اللبس وفي الفنية  
 دلال يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه في الكمين وقال عين الاثمة  
 الكرايس في كلام بين المشايخ اه ووجه الاول ان القاء الثوب على الكتفين انما  
 قصده الحمل دون الاستعمال فلشبهه اللبس المقصود للانتفاع تأمل ونقل في الفنية انه تكره  
 اللقافة الايريسمة والظاهر ان المراد بهاشي تلف على الجسد او بعضه لا ما يلف بها الثياب  
 تأمل **(قوله)** واختلف الخ) في الهندية وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قيل يكرهه بالاتفاق  
 وكذا عصابة المقصد وان كانت اقل من اربع اصابع لانه اصل بنفسه كذا في التمرثاشي اه  
 ط **(قوله)** له ان يزين بته الخ) ذكر الفقيه ابو جعفر في شرح السير لا بأس بان يستر حيطان  
 البيوت باللبود المنقشة واذا كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وفي الغباية ارخاء الستر على  
 الباب مكروه نص عليه محمد في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل ان كل ما كان على وجه

الكلة بالكسر البشخانة  
 والناموسية لانه ليس بلبس  
 ونظمه شارح الوهبانية  
 فقال  
 وفي كلة الديباج فالتوم  
 جائز وفي قبة والمنثقي  
 ذامسطر \* وتكره التكة  
 منه) اي من الديباج هو  
 الصحيح وقيل لا بأس بها  
 (وكذا) تكره (القلنسوة  
 وان كانت تحت العمامة  
 والكيس الذي يعلق)  
 قبة (واختلف في عصب  
 الجراحة به) اي بالحرير  
 كذا في المجتبى وفيه ان له  
 ان يزين بته بالديباج  
 وتجمل بأواني ذهب وفضة  
 بلا تفاخرو في الفنية يحسن  
 للفقهاء

ليس من الحلى فالظاهر ان حكم النساء فيه كالرجال اقول فيه نظر لان الحلى كافى القاموس ما يترتب به ولا شك ان الثوب المنسوج بالذهب حلى وقدما عن الحائنة ان النساء فياسوى الحلى من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ اه وفي الهداية ويكره ان يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير اه وسياى وفي القنية لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد رابع أصابع (قوله وفي المجتبى الخ) قد علمت ان القول الثانى ظاهر المذهب وهذا مكرر مع ماصر من قوله ولوعامة (قوله وفيه) اى فى المجتبى وكذا الضائر بعده (قوله ومن ذهب يكره) قال فى القنية كأنه اعتبره بالخاتم اه وفيها وكذا فى القنوسة فى ظاهر المذهب يجوز قدر اربع أصابع وفى رواية عن محمد لا يجوز كما لو كانت من حرير اه قلت ويأتى الكلام فى علم الثوب من الذهب (قوله تكره الجبة المكفوفة بالحرير) هذا غير ما عليه العامة فانه نقل فى الهندية عن الذخيرة ان لبس المكفوف بالحرير مطلق عند عامة الفقهاء وفى التبيين عن اسماء انها اخرجت جبة طيلاسة عليها لينة شبر من ديباج كسروانى وفرجها مكفوفة ان به قالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضى الله تعالى عنها فلما قبضت عائشة قبضتها الى فيحن نفسها للمريض فيشتفى بها رواه احمد ومسلم ولم يذكر لفظة الشبر اه ط وفى الهداية وعنه عليه الصلاة والسلام انه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير اه وفى القاموس كف الثوب كففا خاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد اللشل وفيه لينة القميص نيقة (قوله قلت) القائل صاحب المجتبى وقد علمت حكم المبنى عليه هذا القول (قوله البصرية) الذى رأيت فى المجتبى المضربة من التضريب (قوله قلت ومفاده) قاله صاحب المجتبى ايضا (قوله وبه جزم) اى بالقييد بالعرض وكذا جزم به ابن الكمال والقهستانى ونقله فى التاترخانية عن جامع الجوامع (قوله لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه) اى يخالف التقييد بالعرض وقد يقال يحمل المطلق على المقيد كإصر حوايه فى كتب الاصول من انه يحمل عليه عند اتحاد الحكم والحادثة على ان المتون كثيرا ما تطلق المسائل عن بعض قيودها تأمل ولكن اطلاق المتون موافق لاطلاق الادلة وهوارق بأهل هذا الزمان ثلاثا يعقوا فى الفسق والعصيان (قوله وهو مخالف الخ) نعم هذا مخالف للمتون صريحا فتقدم عليه (قوله قلت الخ) هذا بعيد جدا فى التاترخانية واما لبس ما عليه حرير او مكفوف فعلق عند عامة الفقهاء خلافا لبعض الناس وعن هشام عن ابي خيفة لا يرى بأسا بالعلم فى الثوب قدر اربع أصابع وذكر شمس الاثمة السرخسى انه لا بأس بالعلم فى الثوب لانه تبع ولم يقدر اه فكلما هم فى العلم فى الثوب الملبوس لالعلم الذى هو الريبة والالبيق معنى لقولهم فى الثوب ولالتعليل بالبيعة هذا وفى التاترخانية مانصه بقى الكلام فى حق النساء قال عامة العلماء يحل لهن لبس الحرير الخالص وبعضهم قالوا لا يحل واما لبس ما عليه حرير الى آخر ما قدمناه والمتبادر من هذه العبارة ان ما ذكر من اطلاق العلم انما هو فى حق النساء فان ثبت هذه فلا اشكال والتوفيق به احسن والافهمار وايتان (قوله هو ماسداه الخ) السدى بالفتح ماسد من الثوب واللحمة بالضم ماسد دخل بين السدى

وفى المجتبى العلم فى العمامة فى موضعين او أكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن ابي خيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب نضرة قدر ثلاث اصابع لا بأس ومن ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه تكرر الجبة المكفوفة بالحرير قلت وبهذا ثبت كراهة ما اعتاده اهل زماننا من القمص البصرية وفيه المرخص العلم فى عرض الثوب قلت ومفاده ان القليل فى طوله يكره انتهى قال المصنف وبه جزم ملا خسرو وصدر الشريعة لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه وفى السراج عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف وهو مخالف لما سر من التقييد بأربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به فى زماننا انتهى قلت قال شيخنا وأظن انه الريبة وما يعقد على الرمح فانه حلال ولو كبرا لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق (ولا بأس بكلة الديباج) هو ماسداه ولحمته ابريسم شرح وهبانية (للرجال)

عن أستاذہ بدیع وانه قال لكن طلبت هذا عن ابی خنفة في كثير من الكتب فلم اجد سوى  
 ما عن برهان صاحب المحيط قال في الخيرية فالجواب انه مخالف لما في المتون الموضوعة  
 لنقل المذهب فلا يجوز العمل والفتوى به ( قوله وقال يحمل في الحرب ) اي لو صفيقا  
 يحصل به اتقاء العدو كما يأتي والخلاف فيما لحته حرير وسداه اما ملحمته فقط حرير  
 اوسداه حرير اوسداه فقط يباح لبسه حالة الحرب بالاجماع كما في التاترخانية ويأتي  
 ( قوله الا قدر اربع اصابع الخ ) لما صح عن ابن عباس رضی الله عنهما انما نهى النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما العلم وسدى الثوب فلا والمصمت  
 الخالص وطير مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبع  
 او اصبعين او ثلاث او أربع وهل المراد قدر الاربع اصابع طولاً وعرضاً بان لا يزيد طول  
 العلم وعرضه على ذلك او المراد عرضها فقط وان زاد طولها على طولها المتبادر من كلامهم  
 الثاني وفيه ايضا ما سيأتي في كلام الشارح عن الحارثي الزاهدي وعلم الثوب رقه وهو  
 الطراز كما في القاموس والمراد به ما كان من خالص الحرير نسجا او خياطة وظاهر كلامهم  
 انه لا فرق بينه وبين المطرف وهو ما جعل طرفه مسجفا بالحرير في انه يتقيد بأربع اصابع  
 خلافا للشافعية حيث قيدوا المطرز بالاربع اصابع وبنوا المطرف على العادة الغالبة في كل  
 ناحية وان جاوز اربع اصابع فالمراد بالعلم عندنا ما يشملهما فيدخل فيه السجاف وما يخط على  
 اطراف الاكمام وما يحمل في طوق الجبة وهو المسمى قبة وكذا العروة والزر كما سيأتي ومثله  
 فيما يظهر طرة الطربوش اي القلنسوة ما لم تزد على عرض اربع اصابع وكذا بيت تكة  
 السراويل وما على اكتاف العباءة وعلى ظهرها وازار الحمام المسمى بالشرنجي وما في اطراف  
 الشاش سواء كان تطريزا بالابرة او نسجا وما يركب في اطراف العمامة المسمى بحققا  
 فجميع ذلك لا بأس به اذا كان عرض اربع اصابع وان زاد على طولها بناء على ما مر  
 ومثله لو رفع الثوب بقطعة ديباج بخلاف ما لو جعلها حشوا قال في الهندية ولو جعل القز  
 حشوا للقاء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهارته أو بطانته فهو مكروه لان كليهما  
 مقصود كذا في محيط السرخسي وفي شرح القدوري عن ابی يوسف اكره باطن القلائس  
 من ابريسم اه وعليه فلو كانت قبة الجبة أكثر من عرض اربع اصابع كما هو المادة  
 في زماننا فيخيط فوقها قطعة كرايس يجوز لبسها لان الحرير صار حشوا تأمل ( قوله  
 وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ) اي الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى  
 كله قزا فلا يجوز كما سيذكره عن الحارثي ومقتضاه حل الثوب المنقوش بالحرير تطريزا  
 ونسجا اذا لم تبلغ كل واحدة من نقوشه اربع اصابع وان زادت بالجمع ما لم يركب كله حريرا  
 تأمل قال ط وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك بجر ( قوله وفيها ) اي  
 القنية وقد رمز فيها بعد هذا النجم الاثمة المعتبر اربع اصابع كما هي على هيئتها لاصابع  
 السلف ثم رمز للكرمانى منشورة ثم رمز للكراميسى التحرز عن مقدار المنشورة اولى  
 ( قوله والا لا يحمل للرجل زيلى ) عبارة الزيلى مطلقة عن التقيد بالرجل واعتراض بأن هذا

وقالا يحمل في الحرب  
 ( على الرجل لا المرأة الا  
 قدر اربع اصابع ) كاعلام  
 الثوب ( مضومة ) وقيل  
 منشورة وقيل بين بين  
 وظاهر المذهب عدم جمع  
 المتفرق ولو في عمامة كما  
 بسط في القنية وفيها عمامة  
 طرزها قدر اربع اصابع  
 من ابريسم من اصابع عمر  
 رضى الله عنه وذلك فيس  
 شبرنا يرخص فيه ( وكذا  
 المنسوج بذهب يحمل اذا  
 كان هذا المقدار ) اربع  
 اصابع ( والا ) لا يحمل  
 للرجل زيلى



اي من الملاحى ط ( قوله ثلاث نفحات الصور ) هى طريقة لبعضهم والمشهور انهما نفختان نفخة الصعق ونفخة البعث ط ( قوله لمناسبة بينهما ) اى بين النفحات والضرب فى الثلاثة الاوقات ( قوله فبعد العصر الخ ) بيان للمناسبة فان الناس بعد العصر يفزعون من اسواقهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت نومهم وهو الموت الاصغر وبعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم التى هى قبورهم الى اعمالهم اقول وهذا يفيد ان آله الله ليست محرمة ليعنها بل لقصد الله منها اما من سماعها او من المشتغل بها وبه تشعر الاضافة الا ترى ان ضرب تلك الآلة بعينها حل تارة وحرم اخرى باختلاف النية والامور بمقاصدها وفيه دليل لساداتنا الصوفية الذين يقصدون بسماعها امورا هم اعلم بها فلا يبادر المعارض بالانكار كى لا يحرم بركتهم فانهم السادة الاخيار امدنا الله تعالى بامداداتهم واعاد علينا من صالح دعواتهم وبركاتهم ( قوله وتاممه فباعلته على الملتقى ) حيث قال بعد عزوه مامرا الى الملاعب للامام البزدوى وينبئ ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدف فى العرس ليشتر وفى السراجية هذا اذا لم يكن له جلاجل ولم يضرب على هيئة التطرب اه اقول وينبئ ان يكون طبل المسحر فى رمضان لا يقاظ النائمى للسهو كبقوق الحمام تأمل

لذلك ثلاث نفحات  
الصور لمناسبة بينهما فبعد  
العصر للإشارة الى نفخة  
الفرع وبعد العشاء الى  
نفخة الموت وبعد نصف  
الليل الى نفخة البعث وتاممه  
فباعلته على الملتقى والله  
اعلم

### فصل فى اللبس

### فصل فى اللبس

اعلم ان الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن او الكتان او الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله لتصف ساقه وكفه لرؤس اصابعه وفه قدر شبر كفى التف بين النفيس والحسيس اذ خير الامور واسطها ولتنهى عن الشهوتين وهو ما كان فى نهاية النفاسة والحساسة ومستحب وهو الزائد لاختلاف الزينة واظهار نعمة الله تعالى قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده ومباح وهو الثوب الجميل للترين فى الاعياد والجمع ومجامع الناس لافى جميع الاوقات لانه صلف وخيلاء وربما يغيظ المحتاجين فالتحرز عنه أولى ومكروه وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار بنى العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء ولبس الاخضر سنة كما فى الشريعة اه من الملتقى وشرحه وفى الهندية عن السراجية لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبر وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها اه ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوعة والمذكاة ودباغها ذكاتها محيط ولا بأس بحملود الغر والسباع كلها اذا دبت ان يحمل منها مصلى او منبرا لسرج ملتقط ويكره للرجال السراويل التى تقع على ظهر القدمين عتابة ولا بأس بنعل مخصوف بمسامير الحديد وفى الذخيرة ما فيه نجاسة تمنع جواز الصلاة هل يجوز لبسه ذكر فى كراهية ابى يوسف فى حديث سعد بن جبيرانه كان يلبس قلنسوة العال وباصلى بها ان هذا ازالة منه قلت هذا اشارة الى انه لا يجوز لبسه بالضرورة تاترخانية لكن قدم الشارح فى شروط الصلاة ان له لبس ثوب نجس فى غير صلاة وعزاه فى البحر الى الميسوط ( قوله يحرم لبس الحرير الخ ) اى الا للضرورة كما بنى قال فى المغرب الحرير الابيض المطبوع وسعى الثوب المتخذ منه حريرا ( قوله قال فى القنية الخ ) نقله

( يحرم لبس الحرير ولو  
بجائل ) بينه وبين بدنه  
( على المذهب الصحيح  
وعن الامام انما يحرم اذا  
مس الجلد قال فى القنية وهى  
رخصة عظيمة فى موضع  
عمت به البلوى ) اوفى  
الحرب ) فانه يحرم ايضا  
عنده

فيه فراجعوه وفي الملتقى وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة والزحف والتذكير فانظرك به عند الغناء الذي يسمونه وجدوا محبة فانه مكروه لا اصل له في الدين قال الشارح زاد في الجوهرة وما يفعله متصوفة زماننا حرام لا يجوز قصد الجلوس اليه ومن قبلهم لم يشغل كذلك وماتقل انه عليه السلام سمع الشعر لم يدل على اباحة الغناء ويجوز حمل على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث تواجد عليه الصلاة والسلام لم يصح وكان التصريح ياذي يسمع فعوتب فقال انه خير من الغيبة فقله هيأت بل زلة السماع شر من كذا وكذا سنة يغتاب الناس وقال السري شرط الواجد في غيبته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اه قلت وفي التارخانية عن العيون ان كان السماع سماع القرآن والموعظة يجوز وان كان سماع غناء فهو حرام بأجماع العلماء ومن اباحه من الصوفية فلمن تحلى عن اللهو وتحلى بالتحوى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط سنة ان لا يكون فيهم امرد وان تكون جماعتهم من جنسهم وان تكون نية القوال الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام وان لا يجتمعوا لاجل طعام او فروح وان لا يقوموا الا مغلوبين وان لا يظهروا وجدا الاصادقين والحاصل انه لارخصة في السماع في زماننا لان الجيد رحمه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وانظر ما في الفتاوى الحرية (قوله ينبت النفاق) اي العملى (قوله كضرب قصب) الذي رأيت في البرازية قضيف بالضاد المعجمة والمتناة بعدها (قوله فسق) اي خروج عن الطاعة ولا يخفى ان في الجلوس عليها استماعا لها والاستماع معصية فهما معصيتان (قوله فصرف الجوارح الخ) ساقه تعليلا لبيان صحة اطلاق الكفر على كفران النعمة ط (قوله فالواجب) تفرع على قوله استماع الملامى معصية ط (قوله ادخل اصبعه في اذنه) الذي رأيت في البرازية والمنح بالثنية (قوله تكره) اي تكره قراءتها فكيف التغنى بها قال في التارخانية قراءة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر الفسق والغلام ونحوه لا تكره وفي الظهيرية قبل معنى الكراهة في الشعر ان يشغل الانسان عن الذكر والقراءة والا فلا بأس به اه وقال في تبين المحارم واعلم ان ما كان حراما من الشعر ما فيه غش او هجو مسلم او كذب على الله تعالى اورسوله صلى الله عليه وسلم او على الصحابة او تزكية النفس او الكذب او التفاخر المذموم او القدح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرد او امرأة بعينها اذا كانا حين فانه لا يجوز وصف امرأة معينة حية ولا وصف امرد معين حتى حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في نفسه واما وصف الميتة او غير المعينة فلا بأس به وكذا الحكم في الامرد ولا وصف الحجر المهيح والديريات والحانات والهجم ولولدى كذا في ابن الهمام والزبلى واما وصف الحدود والاصداغ وحسن القدر والقامة وسائر اوصاف النساء والمرد قال بعضهم فيه نظر وقال في المعارف لا يليق باهل الديانات ويشغى ان لا يجوز انشاده عند من غلب عليه الهوى والشهوة لانه يهيجه على اجالة فكره فيمن لا يحل وما كان سببا لمحذور فهو محذور اه اقول وقد منا ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده او عمله لتشبهات بليغة واستعارات بدعية (قوله اول تغليظ الذنب) عطف على قوله اي بالنعمة يعنى انما اطلق عليه لفظ الكفر تغليظا ح (قوله ومن ذلك)

ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات قلت وفي البرازية استماع صوت الملاهى كضرب قصب ونحوه حرام لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهى معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يحتجب كي لا يسمع لما روى انه عليه الصلاة والسلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق تكره انتهى او لتغليظ الذنب كما في الاختيار والاستحلال كما في النهاية \* (فائدة) \* ومن ذلك ضرب التوبة للتفاخر فلو للتنبية فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات

(قوله صبر) اى مع الانكار بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكرا فليغير  
بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فقلبه وذلك اضعف الايمان اه اى اضعف  
احواله في ذاته اى انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يحجد التاهى اعوانا على ازالة  
التكر اه ط وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غيره  
كصلاة الجنائزة واجبة الاقامة وان حضرتها نياحة هداية وقاسها على الواجب لانها قريبة  
منه لورود الوعيد بتركها كفاية (قوله والمحكى عن الامام) اى من قوله ابتليت بهذا  
مرة فصبرت هداية (قوله وان علم اولا) افاد ان امره فيما اذا لم يعلم قبل حضوره (قوله  
لا يحضر اصلا) الا اذا علم انهم يتركون ذلك احتراماله فعليه ان يذهب اتقانى (قوله ابن  
كامل) لم أره فيه نعم ذكره في الهداية قال ط وفيه نظر والواضح ما فى التبيين حيث قال لانه  
لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرا ه قلت لكنه لا يفيد وجه الفرق بين ما قبل  
الحضور وما بعده وساق بعد هذا فى التبيين ما رواه ابن ماجه ان عليا رضى الله عنه قال صنعت  
طعاما فدعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجاء فرأى فى البيت تصاور فرجع اه قلت  
مفاد الحديث انه يرجع ولوبعد الحضور وانه لا يلزم الاجابة مع التكر اصلا تأمل (قوله  
دلت المسئلة الخ) لان محمدا اطلق اسم اللعب والغناء فاللعب وهو اللهو حرام بالنص قال عليه  
الصلاة والسلام لهو المؤمن باطل الا فى ثلاث تأديبه فرسه وفى رواية ملاعبته بفرسه ورميه  
عن قوسه وملاعبته مع اهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت دليل على انه حرام اتقانى  
وفيه كلام لابن الكمال فيه كلام فراجع متأملا (قوله ويدخل عليهم الخ) لانهم اسقطوا حرمتهم  
بفعلهم التكر فجاز هتكها كالشهود ان ينظر الى عورة الزانى حيث هتك حرمة نفسه  
وتماهه فى المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه فى السنن مرفوعا الى النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بلفظ ان الغناء ينبت النفاق فى القاب كما فى غاية البيان وقيل ان تغنى ليستفيد نظم  
القوافى ويصير فصيح اللسان لأبأس به وقيل ان تغنى وحده لنفسه لدفع الوحشة لأبأس به  
وبه اخذ السرخسى وذكر شيخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند علمائنا واحتج بقوله تعالى  
ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية فى التفسير ان المراد الغناء وحمل ما وقع من بعض  
الصحابة على انشاد الشعر المباح الذى فيه الحكم والمواعظ فان لفظ الغناء كما يطلق على  
المعروف يطلق على غيره كما فى الحديث من لم يتغن بالقرآن فليس منا وتماهه فى النهاية وغيرها  
(تنبيه) عرف القهستائى الغناء بانه ترديد الصوت بالالخان فى الشعر مع الضمائم التصفيق  
المناسب لها قال فان فقد قيد من هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اه قال فى الدر المنثور وقد  
تعقب بان تعريفه هكذا لم يعرف فى كتبنا فتدبر اه اقول وفى شهادات فتح القدير بعد  
كلام عرفنا من هذا ان التغنى المحرم ما كان فى اللفظ مالا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة  
الحية ووصف الحر المبيح البهاو الحانات والهجاه لمسلم او ذمى اذا اراد التكلم بهاء لا اذا اراد  
انشاده للاستشهاد به او ليعلم فصاحته وبلاغته وكان فيه وصف امرأة ليست كذلك  
او الزهريات المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لشمعه على هذا نعم اذ قيل ذلك  
على الملاهى امتنع وان كان مواعظ وحكما للآلات نفسها لذلك التغنى اه ملخصا وتماهه

(صبران لم يكن عن مقتدى)  
به فان كان مقتدى (ولم  
يقدّر على المتع خرج ولم  
يقعد) لان فيه شين الدين  
والمحكى عن الامام كان  
قبل أن يصير مقتدى به  
(وان علم اولا) باللعب  
(لا يحضر اصلا) سواء  
كان ممن يقتدى به اولا  
لان حق الدعوة انما يلزمه  
بعد الحضور لا قبله ابن كمال  
وفى السراج دلت المسئلة  
ان الملاهى كلها حراء  
ويدخل عليهم بلا اذنهم  
لانكار التكر قال ابن  
مسعود صوت اللهو والغناء

وامرأتان وبالأخر رجلا ن أخذ بالاول فالخاص في جنس هذه المسائل ان خبر العبد والحر في الامر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيرجح اولاهما بالعدل ثم يكون حجة في الاحكام بالجملة ثم بالتحرى اه ومثله في الذخيرة وغيرها فقد اعتبروا التحرى بعد تحقق المعارضة بالتساوي بين الخبرين بل يفرق بين الذبيحة والماء فتأمل **(قوله)** وتعتبر الغلبة (الح) أقول حاصل ما ذكره في الذخيرة البرهانية انه في الاواني ان غلب الطاهر تحرى في حالتي الاضطراب والاختيار للشرب والوضوء والا بأن غلب النجس أو تساوى في الاختيار لا تحرى اصلا وفي الاضطراب تحرى للشرب لا للوضوء وفي الذكية والميتة تحرى في الاضطراب مطلقا وفي الاختيار ان غلب الميتة أو تساوى لا تحرى وكذا في التياب تحرى في الاضطراب مطلقا وفي الاختيار ان غلب الطاهر تحرى والا لا اه وحاصله انه ان غلب الطاهر تحرى في الحالتين في الكل اعتبارا للغالب والا في حالة الاختيار لا تحرى في الكل وفي الاضطراب تحرى في الكل الا في الاواني للوضوء اذ له خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة والاكل والشرب اذ لا خلف له وسياقي مثله في مسائل شتى آخر الكتاب وبه يظهر ما في كلامه من الابهام البالغ حدا لاغلاز فلو قال فان الغلب طاهرا تحرى مطلقا والا فلا الاحالة الضرورة لغير وضوء لكان اخضر واظهر فتدبر نعم كلامه هناموافق لما قدمه قيل كتاب الصلاة تبعان نور الايضاح **(قوله)** دعى الى (ولمة) هي طعام العرس وقيل الوليمة اسم لكل طعام وفي الهندية عن القرطبي اختلف في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يوسع تركها وقال العامة هي سنة والافضل ان يجيب اذا كانت وليمة والافهونخير والاجابة افضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن واذا اجاب فعل ما عليه أكل اولاهما والافضل ان يأكل لو غير صائم وفي النباية اجابة الدعوة سنة ولية أو غيرها وامادعوة يقصدها التطاول أو انشاء الحمد أو ما شبهه فلا ينبغي اجابتهما لاسيما أهل العلم فقد قيل ما وضع احديده في قصعة غيره الاذله اه ط ملخصا وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة ان لم يجبهائتم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما أكل ودعا وان لم يأكل ولم يجبهائتم وجفالاته استهزاء بالضيف وقال عليه الصلاة والسلام لودعيت الى كراع لاجبت اه ومقتضاه انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التاترخانية عن الميناي لودعى الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا ان لا بدعة ولا معصية اه والظاهر حمله على غير الوليمة لما مر ويأتى تأمل **(قوله)** وثمة لعب (بكسر العين وسكونها والغناء بالكسر ممدودا السماء ومقصورا اليسار **(قوله)** لا ينبغي ان يقعد) اى يجب عليه قال في الاختيار لان استماع اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام أولى اه وكذا اذ كان على المائدة قوم يفتايون لا يقعد فالغنية اشد من اللهو واللعب والتاترخانية **(قوله)** ولو على المائدة (الح) كان الواجب عليه ان يذكره قيل قول المصنف الآتى وان علم كما فعل صاحب الهداية فان قول المصنف فان قدر الح فيهما لو كان التكر في المنزل لا على المائدة ففي كلامه ابهام لا ينبغي **(قوله)** بعد الذكري (اى تذكر النهى ط **(قوله)** فعل) اى فعل المنع وجوب ازالة المنكر

وتعتبر الغلبة في اوان ظاهرة ونجسة وذكية وميتة فان الغلب طاهرا تحرى وبالعكس والسواء لا الالعطش وفي التياب تحرى مطلقا (دعى الى وليمة وثمة لعب او غناء قد وأكل) لو التكر في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين (فان قدر على المنع فعل والا) يقدر



لأنبت الحرمة لانه يتضمن زوال ملك المتعة فيشترط العدد والعدالة جميعا اتقاني وهذا بخلاف  
 الاخبار بان ما اشتراه ذبيحة مجوسى لان ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كما قدمناه فثبت لجواز  
 اجتماعهما مع الملك ( قوله هـ ) اى الديانات ( قوله ان اخبر به مسلم عدل ) لان الفاسق منهم  
 والكافر لا يلتزم بالحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية ( قوله متزجرا لـ ) بيان للعدل ( قوله  
 عبدا اوامة ) تعميمه وفى الخلاصة محدودا فى قذف الاول ( قوله ويحرق فى خبر الفاسق )  
 امام مع العدالة فانه يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالاراقة كفى الهداية ( قوله  
 وخبر المستور ) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وعنه انه كالعدل نهاية ( قوله ثم يعمل بغالب  
 ظنه ) فان غلب على ظنه صدقه تميم ولم يتوضأ به او كذبه توضأ به ولم يلتفت الى قوله هذا هو جواب  
 الحكم ما فى السعة والاحتياط فالأفضل ان يتيمم بعد الوضوء تأخر خاتية ( قوله وتوضأ ) عطف  
 على اراق ( قوله احوط ) لان التحرى مجرد ظن يحتمل الخطأ كفى الهداية ( قوله وفى الجوهره  
 الخ ) كلام الجوهره فيما اذا غلب على رأيه كذبه فلم يزد على ما فى المتن شأ فافهم ( قوله واما الكافر )  
 ومثله الصبي والمعتوه كفى التاخر خاتية ( قوله فأراقه أحب ) فهو كالفاسق والمستور من هذا  
 الوجه قال فى الخاتية ولو توضأ به وصلى جازت صلاته ( قوله قلت لكن الخ ) هذا توفيق منه  
 بين العبارات فان مقتضى ما قدمه عدم الفرق بينه وبين الفاسق كما قلنا لكن وقع فى التاخر خاتية  
 فان اخبره ذمى او صبي وغلب على ظنه صدقه لا يجب عليه التيمم بل يستحب فان تيمم لا يجزئ مالم  
 يرق الماء او لا بخلاف ما لو اخبره مستور فميمم قبل الاراقة فانه يجزئيه ورأيت بخط الشارح  
 فى هامش التاخر خاتية عند قوله بل يستحب الظاهر انه انما يتيمم بعد الوضوء حتى يفقد الماء بدليل  
 ما بعده فتأمل وحينئذ قد سدوى الفاسق من هذه الجهة وان خالفه من الجهة التى ذكرها تأمل  
 وراجع فان عبارة الخاتية والخلاصة تدب الاراقة من غير تفصيل الا ان يحمل على هذا فيحرق  
 اه ما رأيت بخطه وأنت تراه قد جزم فى شرحه بما كان مترددا فيه ثم رأيت فى الذخيرة التصريح فى  
 الفرق بين الذمى والفاسق من وجهين احدهما هذا والثانى انه فى الفاسق يجب التحرى وفى  
 الذمى يستحب ( قوله بخلاف خبر الفاسق ) اى اذا غلب على رأيه صدقه فى النجاسة فانه يتيمم  
 ولا يتوضأ به ( قوله لصلاحيته الخ ) قال فى الخاتية لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم  
 واما الكافر فلا اه اى فان الفاسق اذا قبل القاضى شهادته على المسلم نفذ قضاءه وان اتم  
 ( قوله ولو اخبر عدل بظهارته الخ ) اقول ذكر شراح الهداية عن كفاية المتهنى لصاحب  
 الهداية رجل دخل على قوم يأكلون ويشربون فدعوه اليهم فقال له مسلم عدل اللحم ذبيحة  
 مجوسى والشراب خالطه خرفقاوا الابل هو حلال ينظر فى حالهم فان عدوا لا اخذ بقولهم وان  
 متهمين لا يتناول شأ ولو فهم ثقتان اخذ بقولهما او واحد عمل با كبر رأيه فان لارأى واستوى  
 الحلال عنده فلا بأس ان يأكل ويشرب ويتوضأ فان اخبره بأحد الامرين مملوك كان ثقتان  
 اخذ بقولهما لاستواء الحر والعبد فى الخبر الدينى وترجع المثني ولو اخبره بأحدهما بعد ثقة  
 وبالأخر حر تحرى للمعارضة وان اخبره بأحدهما حران ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان  
 اخذ بقول الحرين لان قولهما حجة فى الديانة والحكم جميعا فترجحوا وان اخبره بأحدهما ثلاثة  
 عبيد ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول العبيد وكذا اذا اخبر بأحدهما رجل

هى الى بين العبد والرب  
 كالخبر عن نجاسة الماء  
 فيتيمم ولا يتوضأ ( ان اخبر  
 به مسلم عدل ) متزجرا عما  
 يعتقد حرمة ( ولو عبدا )  
 اوامة ( ويحرق فى خبر  
 الفاسق ) بنجاسة الماء ( و )  
 خبر ( المستور ) ثم يعمل  
 بغالب ظنه ولو اراق الماء  
 فميمم فيما اذا غلب على  
 رأيه صدقه وتوضأ وتيمم فيما  
 اذا غلب على رأيه ( كذبه  
 كان احوط ) وفى الجوهره  
 وتيمم بعد الوضوء احوط  
 قلت واما الكافر اذا غلب  
 صدقه على كذبه فأراقته  
 احب قهستانى وخلاصة  
 وخاتية قلت لكن لو تيمم  
 قبل اراقته لم يجز تيممه  
 بخلاف خبر الفاسق  
 لصلاحيته ملزم فى الجملة  
 بخلاف الكافر ولو اخبر  
 عدل بظهارته وعدل  
 بنجاسته حكم بظهارته  
 بخلاف الذبيحة

ملخصاً (قوله واصله الخ) اى اصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمه وهو يشير الى سؤال وجوابه المذكورين فى النهاية وغيرها حاصل السؤال ان هذه المسئلة مناقضة لقوله الآتى وشرط العدالة فى الديانات فان من الديانات الحل والحرمه كما اذا خبر بأن هذا حلال او حرام وقد شرط فيها العدل والمراد به المسلم المرضي وهنا قوله شريته من كتاب الخ معناه انه حلال او حرام وقد قبل خبر الكافر ولو مجوسياً والجواب ان قوله شريته من المعاملات و ثبوت الحل والحرمه فيه ضمنى فلما قبل قوله فى الشراء ثبت ما فى ضمنه بخلاف ما يأتى وكمن شئ ثبت ضمناً لا قصداً كوقف المنقول وبيع الشرب وبه يتضح الجواب عن الكثر (قوله وعليه) اى على هذا الاصل وقد سبقه الى هذا الجواب العيني وصاحب الدرر وتبعهما المصنف ويدل عليه تقرير صاحب الكثر فى كتابه الكافى (قوله لا مطلق الحل والحرمه) اى الشامل للقصدي كهذا حلال او حرام (قوله سواء اخبر بأهداء المولى غيره او نفسه) الاولى التعبير بالمولى مشدداً بدون ميم والضمير فى غيره او نفسه للخبر المفهوم من آخر قال فى المنع بأن قال عبد او جارية او صبي هذه هدية أهداها اليك سيدى او أبى وفى الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل بمعنى مولاى اليك هدية وسعه ان يأخذها اذ لا فرق بين ما اذا أخبرت بأهداء المولى غيره او نفسه وانما يقبل قول هؤلاء فيها لان الهدايا تبعت عادة على ايدى هؤلاء اهـ (قوله او بدخول الدار مثلاً) قال فى المنع وأما الاذن بدخول الدار اذا اذن ذلك لعبد او ابنه الصغير فالقياس كذلك الا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمتنعون عن ذلك فجوز لاجل ذلك اهـ فتأمل (قوله وقيدته بالسراج الخ) ثم قال كفى المنع وان لم يغلب على رأيه ذلك لم يسعه قبوله منهم لان الامر مشتبه عليه اهـ قال الاقناني لان الاصل انه محجور عليه والاذن طارئ فلا يجوز اثباته بالشك وانما قلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من اخبار المعاملات وهو اضعف من اخبار الديانات فأذا قبل فى اخبار الدين فى المعاملات اولى اهـ (قوله ولو نحو زبيب وحلوى) اى بما يأكله الصبيان عادة خائفة (قوله لان الظاهر كذبه) وقد عثر على فلوس أمه فاخذها ليشتري بها حاجة نفسه منح عن المبسوط وهذا يظهر فى كل الصبيان لجريان عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشربون به شهوة انفسهم وكذلك غالب الفقراء اهـ ط اقول قد علمت ان المدار على غلبة الظن فلينظر المبتلى فى القرأئ (قوله لكثرة وقوعها) فاشتراط العدالة فيها يؤدى الى الحرج وقلمنا يجد الانسان المستجمع لشرايط العدالة ليعامله او يستخذه او يبعثه الى وكلائه ثم اعلم ان المعاملات على ما فى كتب الاصول ثلاثة انواع \* الاول ما لا الزام فيه كالوكالات والمضاربات والاذن بالتجارة \* والثانى ما فيه الزام محض كالحقوق التى تجرى فيها الخصومات \* والثالث ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون فأن فيه الزام العهدة على الوكيل وفساد العقد بعد الحجر وفيه عدم الزام لان الموكل او المولى يتصرف فى خالص حقه فصار كالاذن فى الاول يعتبر التميز فقط وفى الثانى شروط الشهادة وفى الثالث اما العدد واما العدالة عنده خلافا لهما فيتعين ان يراد هنا النوع الاول كانه عليه فى العزيمة (قوله فى الديانات) اى المحضة درر احتراز عما اذا تضمنت زوال ملك كما اذا أخبر عدل ان الزوجين ارتضعا من امرأة واحدة

واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع فى المعاملات لافى الديانات وعليه يحمل قول الكثر ويقبل قول الكافر فى الحل والحرمه يعنى الحاصلين فى ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما توهمه الزيلعى (و) يقبل قول (المملوك) ولو اتى (والصبي فى الهدية) سواء اخبر بأهداء المولى غيره او نفسه (والاذن) سواء كان بالتجارة او بدخول الدار مثلاً وقيدته فى السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم فلو شرب صغير نحو صابون واشنان لا بأس ببيعه ولو نحو زبيب وحلوى لا يبنى ببيعه لان الظاهر كذبه وتماه فيه (و) يقبل قول (الفاسق والكافرو العبد فى المعاملات) لكثرة وقوعها (كما اذا اخبرانه وكيل فلان فى بيع كذا فيجوز الشراء منه) ان غلب على رأى صدقه كما مر وسيجيء آخر الحظر (و) شرط العدالة فى الديانات

اليد لأبأس به وهذا جهل عظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فإن الخوان وإناء الطعام لا يمسهما بيده وقد حرموا من الجرأة قول أبي السموذ عن شيخه واعلم أنه ينبغي على ما هو الراجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الأخذ حل شرب القهوة من الفنجان في تبس الفضة اه فان المقام يختلف فليتدبر حق التدبر اه أقول وكذا رده السامحاني بقوله فرق كبير بين الأناء الفضة المستعمل لدفع حرارة الفنجان وبين الفضة المرصعة للتزيين اه والمراد بالتبس ظرف الفنجان ولم أره فيما عندي من كتب اللغة ثم قال ط وانظر ما لو كان الأناء لا يوضع على الفم بأن لا يستعمل إلا باليد كالمخبرة المضنية هل يتقى وضع اليد عليه وحرره ومقتضى ما ذكره في السيف من اشتراط اتقاء محل اليد من الذهب والفضة ان لا يضع يده على ضبة القصبة في المخبرة ونحوها اه أقول هو نظير ما قدمناه في قصبة التتن ( قوله وكذا الأناء المصنوب ) أى الحكم فيه كالحكم في المفضض يقال باب مصنوب أى مشدود بالضباب وهى الخديفة العريضة التى يضرب بها وضرب أسنانه بالفضة إذا شداها بهامغرب ( قوله وحلية مرآة ) الذى فى المنح والهداية وغيرها حلقة بالقاف قال فى الكفاية والمراد بها التى تكون حوالى المرأة لا ما تأخذ المرأة بيدها فإنه مكروه اتفاقا اه ( قوله ولم يضع يده ) لا يشمل الركاب فالأولى أن يزدور جلده ( قوله وكذا كتابة الثوب الخ ) سياتى أن المنسوج بذهب يحمل أن كان مقدار أربع أصابع تأمل ( قوله وعن الثانى ) ظاهره ان عنه رواية أخرى وبه صرح فى البرازية وذكر أن الكراهة قول محدوه عكس ما رأيت فى عدة مواضع وعبرة المنح كالهداية وغيرها وقال أبو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع أبى حنيفة ويروى مع أبى يوسف ( قوله يكره الكل ) أى كل ما من من المفضض والمصنوب فى جميع المسائل المارة لأن الأخبار مطلقة ولأن من استعمل أناء كان مستعملا لكل جزء منه ولأن حنيفة ما روى عن أنس رضى الله تعالى عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخارى ولاحد عن عاصم الاحوال قال رأيت عند أنس رضى الله عنه قدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ضبة فضة وتامة فى التبيين والشعب كالنخاع الصدع قاموس ( قوله والخلاف فى المفضض ) أراد به ما فيه قطعة فضة فيشمل المصنوب والظاهر عبارة العيني وغيره وهى وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التمر به الذى لا يخلص فلا بأس به بالأجماع لأنه مستهلك فلا عبرة ببقائه لو ناه ( قوله أو قال اشتريته من مجوسى فيحرم ) ظاهره ان الحرمة ثبتت بمجرد ذلك وان لم يقل ذبيحة مجوسى وعبرة الجامع الصغير وان كان غير ذلك لم يسمع ان يأكل منه قال فى الهداية معناه اذا قال كان ذبيحة غير الكتابى والمسلم اه تأمل وفى التارخانية قيل الاضحية عن جامع الجوامع لآبى يوسف من اشترى لحما فاعلم انه مجوسى وأراد الرد فقال بذبحه مسلم يكره أكله اه ومفاده ان مجرد كون البائع مجوسيا يثبت الحرمة فانه بعد أخباره بالحل بقوله بذبحه مسلم كره أكله فكيف بدون تأمل ( قوله ولا يرد به بقول الواحد ) قال فى الخفانية مسلم شرى لحما وقبضه فأخبره مسلم فانه ذبيحة مجوسى لا ينبغي له ان يأكل ولا يطعم غيره لأنه أخره بحرمة العين وهى حق الله تعالى فثبتت بخبر الواحد وليس من ضرورتها بطلان الملك فثبتت مع بقاءه وحينئذ لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن عنه اذ لم يبطل البيع اه

وكذا الأناء المصنوب بذهب  
أوفضة والكبرى المصنوب  
بهما وحلية مرآة ومصنف  
بهما ( كما لو جعله ) أى  
التفضيض ( فى نصل سيف  
وسكين أو فى قبضتها أو  
لجام أو ركاب ولم يضع  
يده موضع الذهب والفضة )  
وكذا كتابة الثوب بذهب  
أوفضة وفى المجتبى لأبأس  
بالسكين المفضض والمحار  
والركاب وعن الثانى يكره  
الكل والخلاف فى المفضض  
أما المطلق فلا بأس به  
بالاجماع بالفرق بين الجلام  
وركاب وغيرها لأن الطلاء  
مستهلك لا يخلص فلا عبرة  
لونه عيني وغيره ( ويقبل  
قول كافر ) ولو مجوسيا  
( قال اشترت اللحم  
من كتابى فيحل أو قال )  
اشترت ( من مجوسى  
فيحرم ) ولا يرد به قول  
الواحد

مافى القهستاني حيث قال وفي الاستعمال اشعار بانه لا بأس باتخاذ الاواني منهما للتجمل  
**(قوله تجملا)** اى من غير استعمال اصلا **(قوله بل فعله السلف)** هذا لم يذكره فى الخلاصة بل  
 فى التارخاية عن المحيط **(قوله حتى اباح الخ)** لما كان كلامه الآن فى اتخاذ بدون استعمال  
 وذكر اتخاذ الديباج اراد ان يدفع ما قد يتوهم انه لا يحل توسده والنوم عليه **(قوله كما يأتى)** اى  
 فى فصل اللبس **(قوله ويكره الاكل فى نحاس اوصفر)** عزاه فى الدر المنقى الى المفيد والشرعة  
 والصفر مثل قفل وكسر الصاد لغة النحاس وقيل اجوده مصباح وفى شرح الشرعة هو شئ  
 مركب من المعدنيات كالنحاس والاسرب وغير ذلك اه ثم قيد النحاس بالغير المطلى  
 بالرصاص وهكذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب اى قبل طليه بالقزدير والشب  
 لانه يدخل الصدأ فى الطعام فيورث ضررا عظيما واما بعده فلا اه اقول والذى رأيته  
 فى الاختيار واتخاذها من الخزف افضل اذ لا سرف فيه ولا خيلة وفى الحديث من اتخذ اواني  
 بيته خزا نازاته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس اورصاص اه وفى الجوهره واما الآنية من  
 غير الفضة والذهب فلا بأس بالاكل والشرب فيها والانتفاع بها كالخديد والصفر والنحاس  
 والرصاص والخشب والطين اه فتنبه والخزف بالزاي محركة الجر وكل ما عمل من طين  
 وشوى بالنار حتى يكون فخارا قاموس **(قوله ما ذكره)** اى من الاكل والشرب والادهان  
 والتطيب **(قوله رصاص)** بالفتح كسحاب ولا يكره وزجاج مثلث الزاي وبلور ككتور  
 وسنور وسبتر جوهر معروف والعقيق كأمبر خرز احمر قاموس **(قوله مفضض)**  
 وفى حكمه المذهب قهستاني **(قوله اى مزوق بفضة)** كذا فى المنع وفسره الشئى المرصع بها  
 ط ويقال لكل منقش ومزين مزوق قاموس **(قوله بفم)** فيضع فمه على الخشب وان كان  
 يضع يده على الفضة حال تناول ط **(قوله قيل ويد)** كذا عبر فى الهداية والجوهره والاختيار  
 والتبيين وغيرها فأفاد ضعف مافى الدرر كانه عليه فى الشرب لئلا **(قوله وجلس سرج)**  
 عطف على الجر وفى قوله بفم لا على يد كما قد يتوهم قال فى غرر الافكار بان يجتنب المصحف  
 ونحوه موضع الاخذ وفى السرج ونحوه موضع الجلوس وفى الركاب موضع الرجل وفى الاناء  
 موضع الفم وقيل موضع الاخذ ايضا اه ونحوه فى ايضاح الاصلاح وبأى قريبا انه يجتنب  
 فى النصل والقبضة واللجام موضع اليد فالجاء ان المراد الاتقاء بالعضو الذى يقصد  
 الاستعمال به فى الشرب لما كان المقصود الاستعمال بالفم اعتبر الاتقاء به دون اليد ولذا لم يحل  
 الركاب بيده من موضع الفضة لايحرم فليس المدار على الفم اذ لامعنى لقولنا متقيا فى السرج  
 والكرسى موضع الفم فافهم ولا يخفى ان الكلام فى المفضض والا فالذى كله فضة يحرم  
 استعماله بأى وجه كان كما قدمناه ولو بلامس بالجدد ولذا حرم ايقاد العود فى بحجرة الفضة  
 كما صرح به فى الخلاصة ومثله بالاولى ظرف فتنجان القهوة والساعة وقدرة التناك التى  
 يوضع فيها الماء وان كان لا يمسها بيده ولا يفمه لانه استعمال فيما صنعت له بخلاف  
 القصب الذى يلف على طرف قصبه لئلا فأنه تزويق فهو من المفضض فيعتبر اتقاؤه باليد  
 والفم ولا يشبه ذلك ما يكون كله فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد  
 تجرأ جماعة على الشرع فقالوا بأباحة استعمال نحو الظرف زاعمين انه اتقاء بفهمه ومس

تجملا بأوان متخذة من  
 ذهب اوفضة وسرير  
 كذلك وفرش عليه من  
 ديباج ونحوه فلا بأس به  
 بل فعله السلف خلاصة  
 حتى اباح ابو حنيفة توسد  
 الديباج والنوم عليه كما يأتى  
 ويكره الاكل فى نحاس  
 اوصفر والافضل الخزف  
 قال صلى الله عليه وسلم من  
 اتخذ اواني بيته خزا نازاته  
 الملائكة اختيار (لا) يكره  
 ما ذكره (من) اناه (رصاص  
 وزجاج وبلور وعقيق)  
 خلافا للشافعى (وحل  
 الشرب من اناه مفضض) اى  
 مزوق بالفضة (والركوب  
 على سرج مفضض والجلوس  
 على كرسى مفضض و)  
 لكن بشرط ان (يتق) اى  
 يجتنب (موضع الفضة) بفم  
 قيل ويد وجلوس سرج  
 ونحوه



اجاب عن الاعتراض على ما في النهاية والكفاية بما اشار اليه الشارح من ان الحرم هو الاستعمال فيما صنعت له في متعارف الناس وأقره عليه في العزيمة وظاهر كلام الواني ونوح افندي وغيرها عدم تسليمه وكذا قال الرمل ان نقل الطعام منها الى موضع آخر استعمال لها ابتداء وأخذ الدهن باليد ثم صبه على الرأس استعمال متعارف اه واقول وبالله التوفيق ان ما ذكره في الدرر من اناطة الحرم بالاستعمال فيما صنعت له عرفا فيه نظر فإنه يقتضي انه لو شرب او اغتسل بآنية الدهن او الطعام انه لا يحرم مع ان ذلك استعمال بلا شبهة داخل تحت اطلاق المتون والادلة الواردة في ذلك والذي يظهر لي في تقرير ما قدمناه عن النهاية وغيرها على وجه لا يرد عليه مما مر ان يقال ان وضع الدهن او الطعام مثلا في ذلك الاناء الحرم لا يجوز لانه استعمال له قطعاً ثم بعد وضعه اذا ترك فيه بلا انتفاع لزم اضاعه المال فلا بد من تناوله منه ضرورة فاذا قصد المتناول نقله من ذلك الاناء الى محل آخر لاعلى وجه الاستعمال بل يستعمله من ذلك المحل الآخر كما اذا نقل الدهن الى كفه ثم دهن به رأسه او نقل الطعام الى الخبز او الى اناة آخر واستعمله منه لا يمسى مستعملاً آنية الفضة والذهب لاشرا ولا عرفاً بخلاف ما اذا تناول منه ابتداء على قصد الادهان او الاكل فإنه استعمال سواء تناوله بيده او بملعة ونحوها فإنه كأخذ الكحل باليد وسواء استعمله فيما صنع له عرفاً او لا وليس المراد بأخذ الدهن صبه في الكف لانه استعمال متعارف بل المراد تناوله باليد من قم المدهن ليكون تناولاً على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد ما مر عن النهاية فلا ينافي ما في التاترخانية عن الغتابة حيث قال ويكره ان يدهن رأسه بمدهن فضة وكذا ان صبه على راحته ثم مسح رأسه او لحيته اه ومنه يظهر حكم الادهان من ققم ماء الورد فإنه تارة يرش منه على الوجه ابتداء وتارة بواسطة الصب في الكف فكلها استعمال عرفاً وشرعاً خلافا لما يزعمه بعض الناس في زماننا من انه لو صب في الكف لا يكون استعمالاً اغتراراً بظاهر كلام الشارح فقد استعملك التصريح عن التاترخانية بخلافه هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى اعلم وافاد ط حرمه استعمال ظروف فناجين القهوة والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر وسنذكره عنه بعد (قوله واستثنى القهستاني الخ) قال في الذخيرة قالوا هذا قولهما لان استعمال الحرير في الحرب مكروه عنده فكذا الذهب ثم انهما فرقاً بين الجوشن والبيضة من الذهب وبين حلية السيف منه بأن السهم يزلق على الذهب واما الحلية لاتفع شيئاً وانما هي للزينة فذكره اه (قوله البيضة) هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعيرت لبيضة الحديد لما بينهما من الشبه الشكلي اه وتسمى المغفر قال في المغرب المغفر ما يلبس تحت البيضة والبيضة ايضاً اه (قوله والجوشن) هو الدرع قاموس (قوله الساعدان منهما) اي من الذهب والفضة والاحسن والساعين بالجرو ذكره في التاترخانية ولم يذكره القهستاني ولعله لانه داخل في الجوشن لان الظاهر ان المراد به ما يصفه المقاتل على ساعديه منه (قوله وهذا فيما يرجع للبدن) يعني ان تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله الى البدن اي فيما يستعمل به لبسا او اكلاً او كتابة ويحتمل ان المراد فيما يرجع نفعه الى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن

واستثنى القهستاني وغيره  
استعمال البيضة والجوشن  
والساقدان منهما في  
الحرب للضرورة وهذا  
فيما يرجع للبدن وأما غيره

هناك ان المتمدان الامام رجع الى قول صاحبه بأن اكل لحمها مكروه تنزيها **(قوله)** واجازه ابو يوسف للتداوى في الهندية وقالوا بأس بأبوال ابل ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع الصغير اه ط قلت وفي الحاشية ادخل مرادة في اصابه للتداوى روى عن ابى حنيفة كراهته وعن ابى يوسف عدمها وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحمه ويقول أبى يوسف أخذ أبو الليث اه **(قوله)** على الاظهر قال في شرح الوهبانية عن التحنيس وهو الخنزير على الظاهر لان الظاهر ان طهارتهم تحصل بهذه المدة وفي البرازية ان ذلك شرط في الاتى لاننا اكل الاجليف ولكنه جعل التقدير في ابل بشلر وفي البقر بعشرين وفي الشاة بعشرة وقال قال السرخسى الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المنتنة اه **(قوله)** حلت ) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروى انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل الدجاج وماروى ان الدجاجة تحبس ثلاثة أيام ثم تدبج فذلك على سبيل التزده زبلى **(قوله)** لان لحمه لا يتغير الخ ) كذا في الذخيرة وهو موافق لما مر من ان المعتبر الثن لكن ذكر في الحاشية ان الحسن قال لا بأس بأكله وان ابن المبارك قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالجلالة وفي شرح الوهبانية عن القنية رافعا انه يحل اذا ذبح بعد ايام والا لا **(فرع)\*** في ابى السعود الزروع المسقية بالنجاسات لا تحرم ولا تتركه عندا كثر الفقهاء **(قوله)** حل اكله ويكره ) ظاهره ان الكراهة تحريمية وعليه ينظر ما لفرق بينه وبين الجلالة التى تأكل النجاسة وغيرها والجدى **(قوله)** للرجل والمرأة ) قال في الحاشية والنساء فيها سوى الحلى من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحريز والذهب والفضة واللؤلؤ اه **(قوله)** لاطلاق الحديث ) هو ماروى عن حنيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخارى ومسلم واحمد واحديث أخر ساقها الزبلى ثم قال فاذا ثبت ذلك في الشرب والاكل فكذا في التطيب وغيره لانه مثله في الاستعمال **(قوله)** وما شبه ذلك الخ ) ومنه الخوان من الذهب والفضة والوضوء من طست او ابريق منهما والاستجمار بمجمرة منهما والجلوس على كرسى منهما والرجل والمرأة في ذلك سواء تاتارخانية **(قوله)** ومرأة ) قال ابو حنيفة لا بأس بمخلقة المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حديدا وقال ابو يوسف لا خير فيه تاتارخانية **(قوله)** يعنى الخ ) هذه العناية من صاحب الدرر وبأن الكلام فيها واما عبارة المجتبى وغيره فمن قوله لو نقل الطعام الخ **(قوله)** لمجتبى وغيره ) كالنهي والكفاية فقد نقلنا عن شرح الجامع الصغير لصاحب الذخيرة مانصه قيل صورة الادهان ان يأخذ آنية الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس اما اذا ادخل يده فيها واخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد فلا يكره اه زاد في التارخانية وكذا اخذ الطعام من القصعة ووضعه على خبز وما شبه ذلك ثم أكل لا بأس به اه قال في الدرر واعترض عليه بأنه يقتضى ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بمعلقة ثم اكله منها وكذا لو أخذ بيده واكله منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتى بهذه الرواية لثلا يفتتح باب استعمالها اه **(قوله)** وهو ما حرره في الدرر ) حيث

(و) كرهه (لحمها) أى لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب نتن لحمها وقدر بثلاثة أيام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لأبل وبقرة على الاظهر ولو أكلت النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت كما حل أكل جدى غذى بلبن خنزير لان لحمه لا يتغير وما غذى به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر ولو سقى ما يؤكل لحمه خرا فذبح من ساعته حل أكله ويكره ) زبلى وصيد شرح وهبانية (و) كرهه (الآكل والشرب والادهان والتطيب من اناه ذهب وفضة للرجل والمرأة) لاطلاق الحديث (وكذا) يكرهه (الآكل بمعلقة الفضة والذهب والاكتحال بميلهما) وما اشبه ذلك من الاستعمال كمكحلة ومرآة وقلم ودواة ونحوها يعنى اذا استعملت ابتداء فبما صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اناه الذهب الى موضع آخر او صب الماء او الدهن في كفه لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به بحسبى وغيره وهو ما حرره في الدرر فليحفظ

(قوله أو لئلا يستجى ضيفه) أى الحاضر معه الآتى بعدما أكل قدر حاجته فهستأى (قوله) أو نحو ذلك (كإذا أكل أكثر من حاجته ليتقايه قال الحسن لأبأس به قال رأيت أنس بن مالك رضى الله عنه يأكل الواناً من الطعام ويكثر ثم يتقايه وينفعه ذلك خاتمة (قوله عن أداء العادة) أى المفروضة قائماً فلو على وجه لا يضعفه فباح درمتقى (قوله وتركه أفضل) كى لاتقص درجته ويدخل تحت قوله تعالى اذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا والتصدق بالفعل أفضل تكثيراً للחסنات درمتقى (قوله واتخاذ الأطعمة سرف) (الإذا قصد قوة الطاعة أو دعوة الأضياف قوماً بعد قوم هستأى (قوله وسنة الأكل الخ) فانسى البسمة فليقل بسم الله على أوله وآخره اختيار وإذا قلت بسم الله فإرفع صوتك حتى تلقن من معك ولا يرفع بالحمد إلا ان يكونوا فرغوا من الأكل تاترخانية وأما يسمى إذا كان الطعام حلالاً ويحمد فى آخره كيفما كانت ط (قوله وغسل الدين قبله) لئفى الفقر ولا يمسح يده بالتبديل ليقى اثر الغسل وبعده لئفى اللمم ويمسحها ليزول اثر الطعام وجاء انه بركة الطعام ولا بأس به بدقيق وهل غسل فيه للأكل سنة كغسل يده الجواب لا لكن يكره للجنب قبله بخلاف الخائض درمتقى ومثله فى التاترخانية (قوله ويبدأ) أى فى الغسل كافى التاترخانية (قوله بالشباب قبله) لانهم أكثر أكلًا والشيخ أقل درمتقى (قوله وبالشيوخ بعده) لحديث ليس منا من لم يوقر كبيراً وهذا من التوقير ط \* (قمة) يكره وضع المملحة والقصة على الخبز ومسح اليد أو السكين به ولا يعلقه بالخوان ولا بأس بالأكل متكئاً أو مكشوف الرأس فى المختار ومن الاسراف ان يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه إلا ان يكون غيره يأكل متركه فلا بأس به كالأختار رغيفاً دون رغيف ومن أكرام الخبز ان لا ينتظر الأدام إذا حضر وان لا يترك لقمة سقطت من يده فأنه اسراف بل ينبغي ان يبتدى بها ومن السنة ان لا يأكل من وسط القصة فأن البركة تنزل فى وسطها وان يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه الوان الثمار فأنه يأكل من حيث شاء لانه الوان بكل ذلك ورد الآثار وبسط رجله اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام حاراً ولا يشمه وعن الثانى انه لا يكره التنفخ فى الطعام إلا بماله صوت نحو أف وهو محل النهى ويكره السكوت حالة الأكل لانه تشبه بالجوس ويتكلم المعروف وقال عليه الصلاة والسلام من أكل من قصة ثم لحسها تقول له القصة اعتكك الله من النار كما اعتقتنى من الشيطان وفى رواية أحمد استغفرت له القصة ومن السنة البداءة بالملح والحثم به بل فيه شفاء من سبعين داء ولحق القصة وكذا الأصابع قبل مسحها بالتبديل وتماه فى الدار المتقى والبرازية وغيرها (قوله الأهلية) بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلالان (قوله خلافاً للمالك) وللخلاف لم يقل حرم منح أى فانه دليل تعارض الأدلة (قوله ولبنها) لتولده من اللحم فصار مثله منح (قوله التى تأكل العذرة) أى فقط حتى انتن لحمها قال فى شرح الوهبانية وفى المتقى الجلالة المكروهة التى اذا قربت وجدت منها رائحة فلاتؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقال ان عرفها نجس اه وقدمناه فى الذبايح (قوله ولبن الرمكة) قدم فى الذبايح عن المصنف انه لا بأس به على الأوجه لانه ليس فى شره تقليل آلة الجهاد وقدما

أو لئلا يستجى ضيفه) أو نحو ذلك ولا تجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضمف عن أداء العادة ولا بأس بأنواع الفسواكه وتركه أفضل واتخاذ الأطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الأكل البسمة أو له والحمدلة آخره وغسل الدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملقى (وكره لحم الأنان) أى الحمارة الأهلية خلافاً للمالك (ولبنها) لبن (الجلالة) التى تأكل العذرة (ز) ابن (الرمكة) أى الفرس وبول الأبل

خبره شربه قدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه بزازية ويقدم الحر على البول تثارخانية  
وسباني تمام الكلام فيه (قوله او ميتة) عطف خاص على عام (قوله وان ضمنه) لان الاباحة  
للاضطرار لانتافي الضمان وفي البرازية خاف الموت جوعا ومع رفيقه طعام اخذ بالقيمة منه  
قدر ما يسد جوعته وكذا يأخذ قدر ما يدفع العطش فان امتنع قتاله بلا سلاح فان خاف  
الرفيق الموت جوعا وعطشا تركله البعض وان قال له آخر اقطع يدي وكُلْها لا يجل لان العلم  
الانسان لا يباح في الاضطرار لكرامته (قوله يثاب عليه الخ) قال في الشرنبلالية عن  
الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤجر في كل شئ حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه فان  
ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي لان فيه القاء النفس الى التهلكة وانه منهي عنه  
في محكم التنزيل اه بخلاف من امتنع عن التداوى حتى مات اذ لا يقن بانه يشفيه كافي الملتقى  
وشرحه (قوله مفاده الخ) اى مفاد قوله وما جور عليه فان ظاهره أنه مندوب وبه صرح  
في متن الملتقى فيفيد جواز الترك (قوله كافي الملتقى) هو ما ذكره قريبا حيث قال ولا يجوز  
الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العادة (قوله قلت الخ) تأييد لقوله لا يجوز (قوله  
فتنه) اشارة الى المؤاخذه على المصنف وعلى ما ذكره في الملتقى اولا (قوله ومباح) اى لا اجر  
ولا وزر فيه فيحاسب عليه حسبا يسيرا لو من حل لما جاء انه يحاسب على كل شئ الا نلنا خرفة  
تستر عورتك وكسرة تسد جوعتك وحجريقك من الحر والقرو جاء حسب ابن آدم لقيات يقن  
صلبه ولا يلام على كفاف درمتقى (قوله الى الشيع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها ما يغنيه  
ويقوى بدنه فهستانی (قوله وحرام) لانه اضاعه للعمال وامراض للنفس وجاء ماملا ابن  
آدم وعاء شرا من البطن فان كان ولا يد قتل للطعام وثلاث للماء وثلاث للنفس وأطول الناس  
عذابا أكثرهم شربا درمتقى \* (تمة) \* قال في تبيين المحارم وزاد بعضهم مرتبتين آخرين  
مندوب وهو ما يعينه على تحصيل التوافل وتعلم العلم وتعلمه ومكرره وهو ما زاد على الشيع  
قليلا ولم يتضرر به ورتبة العابد التخير بين الاكل التمدد والمباح وينوي به أن يتقوى به على  
العبادة فيكون مطيعا ولا يقصد به التلذذ والتمتع فان الله تعالى ذم الكافرين باكلهم للتمتع  
والتمتع وقال والذين كفروا يجمعون ويأكلون كاتا كل الانعام والنار مشوى لهم وقال عليه  
الصلاة والسلام المسلم يأكل في معا واحد والكافر في سبعة امعاء رواه الشيخان وغيرها  
وتخصيص السبعة للمباغة والتكثير قيل هو مثل ضربه عليه الصلاة والسلام للمؤمن  
وزهد في الدنيا وللکافر وحرصه عليها فالؤمن يأكل بكل بلغة وقوتا والكافر يأكل شهوة  
وحرصا طلبا للذة فهذا يشبعه القليل وذلك لا يشبعه الكثير اه (قوله عبر في الحانية بيكره) لعل  
الوجه الاول لانه اسراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا وهو قضي الثبوت والدلالة تأمل (قوله  
وهو أكل طعام الخ) عزاه القهستانی الى اشارة الكرماني وغيره قال ط وأفاد بذلك انه ليس  
المراد بالشيع الذي تحرم عليه الزيادة ما بعد شربا كما اذا أكل ثلث بطنه (قوله الا أن يقصد  
الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع بناء على ما ذكره من التأويل فانه اذا غلب على ظنه افساد  
معدته كيف يسوغ له ذلك مع انه لو خاف المرض يحل له الافطار الا ان يقال المراد افساد  
لا يحصل به زيادة اضرار تأمل وما ذكر استثناء من بعض المتأخرين كما أفاده في التارخانية

او ميتة او مال غيره وان  
ضمنه (فرض) يثاب عليه  
بحكم الحديث ولكن  
(مقدار ما يدفع) الانسان  
(الهلاك عن نفسه) وما جور  
عليه (و) هو مقدار ما لا يمكن  
به من الصلاة قائما (من  
(صومه) مفاده جواز تقليل  
الاكل بحيث يضعف  
عن الفرض لكنه لم يجوز  
في الملتقى وغيره قلت  
وفي المتي بالفن الفرض  
بقدر ما يدفع به الهلاك  
ويمكن معه الصلاة قائما  
انتهى فتبه (ومباح الى  
الشيع لتزيد قوته وحرام  
عبر في الحانية بيكره) (وهو  
ما فوقه) اى الشيع وهو أكل  
طعام غلب على ظنه انه  
افسد معدته وكذا في  
الشرب فهستانی (الا ان  
يقصد قوة صوم الغد



الحرمة فان سقطت لعموم البلوى فتزبه كسؤر الهرة والافتحريم كلهم الحمار وان كان حكم الاصل الاباحة وعرض ما اخرجها عنها فان غلب على الظن وجود المحرم فتحريم كسؤر البقرة الجلالة والافتحريم كسؤر سباع الطير ( قوله ومثله البدعة والشبهة ) الذى يفيد كلام القهستاني ان البدعة مرادفة للمكروه عند محمد والشبهة مرادفة للمكروه عندها ( قوله نسبه ) اى من حيث الثبوت وقوله فيثبت الخ بيان لها لكن فى اقتضائه على ظنى الثبوت قصور فى العبارة بيان ذلك ان الادلة السمعية اربعة \* الاول قطعى الثبوت والدلالة كصوص القرآن المفسرة والمحكمة والسنة المتواترة التى مفهومها قطعى \* الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كالآيات المؤولة \* الثالث عكسه كآخبار الآحاد التى مفهومها قطعى \* الرابع ظنيهما كآخبار الآحاد التى مفهومها ظنى فبالاول يثبت الافتراض والتحريم وبالتانى والثالث الايجاب وكراهة التحريم وبالتابع تثبت السنة والاستحباب ( قوله وفى الزيلعى الخ ) بيان للمراد من الاثم فى قوله وبأثم بارتكابه الخ وما فى الزيلعى موافق لما فى التلويح حيث قال معنى القرب الى الحرمة انه يتعاقب به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة اه ومقتضاه ان ترك السنة المؤكدة مكروه تحريما لجعله قريبا من الحرام والمراد بها سنن الهدى كالجماعة والاذان والاقامة فأن تاركها ماضل ملوم كافى التحرير والمراد الترك على وجه الاصرار بلا عذر ولذا قاتل المجمعون على تركها لانها من اعلام الدين فالاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك ذكره فى المبسوط ومن هنا قيل لا يكون قاتلهم عليها دليلا على وجوبها وتامه فى شرح التحرير تأمل ثم ان ما ذكره من استحقاقه محذورا دون العقوبة بالنار مخالف لما قدمه الشارح آنفا وجزم ابن الهمام فى التحرير من انه يستحق العقوبة بالنار الا ان يقال ما مر خاص بقول محمد بناء على ان المكروه عنده من الحرام وما هنا على قولهما بانه الى الحرام اقرب وهذا يفيد ان الخلاف ليس لفظيا وهو خلاف ما قدمناه عن التحرير ولذا نقل ابو السعود عن المقدسى ان حاصل الخلاف ان محمدا جعله حراما لعدم قاطع بالحل وجعله حلالا لانه الاصل فى الاشياء ولعدم القاطع بالحرمة اه ولا ينافى الكراهة الحل لما فى القهستاني عن خلع النهاية كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه اه وفى التلويح ما كان تركه اولى فع المنع عن الفعل بدليل قطعى حرام وبظنى مكروه تحريما وبدون منع مكروه تنزيها وهذا على رأى محمد وعلى رأيهما ما تركه اولى فع المنع حرام وبدونه مكروه تنزيها لو الى الحل اقرب وتحريما لو الى الحرام اقرب اه فأفاده ممنوع عن فعله عنده لاعندها وبه يظهر مساواة للسنة المؤكدة على رأيهما فى اتحاد الجزاء بحرمان الشفاعة والمراد والله تعالى اعلم الشفاعة برفع الدرجات اوبعدم دخول النار لا الخروج منها او حرمان موقت أو انه يستحق ذلك فلا ينافى وقوعها وبه اندفع ما اورد انه ليس فوق مرتكب الكبيرة فى الجرم وقد قال عليه الصلاة والسلام شفاعة لاهل الكبار من امتى كما ذكره حسن جلبي فى حواشى التلويح وتامه فى حواشينا على المنار ( قوله الاكل للغذاء الخ ) وكذا ستر العودة وما يدفع الحر والبرد شر نبالة ( قوله ولو من حرام ) فلو خاف الهلاك عطشا وعنده

ومثله البدعة والشبهة (الى الحرام اقرب) فالمكروه تحريما (نسبته الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض) فيثبت بما يثبت به الواجب بظنى الثبوت وبأثم بارتكابه كما يثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفى الزيلعى فى بحث حرمة الحليل القريب من الحرام ما يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة فأنه لا يتعلق به عقوبة النساو ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعة النبي المختار صلى الله عليه وسلم لحديث من ترك سننى لم ينل شفاعة فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بحرمان انتهى (الاكل) للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام

الحظر او الاباحة ولما ذكرت المناسبة بين الاضحية وما قبلها كانت الاضحية واقعة في محلها فلا يردان هذه المناسبة لافيدوجه ذكر هذا الكتاب عقب الاضحية ولا يردان هذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب فافهم **(قوله)** والحظر لغة المنع والحبس قال الله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا اي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر جوهره والاباحة الاطلاق زيلعي **(قوله)** وشرع الخ اشار الى ان المراد هنا بالمصدر اسم المفعول فلا يردان ما ذكره تعريف للمحظور والمباح للاحظر والاباحة تأمل **(قوله)** والمحظور ضد المباح آل في المحظور للمهد اي المحظور الشرعي الذي ذكرنا انه مامنع من استعماله شرعا ضد المباح ولا ينافي في ذلك ان للمباح ضدا آخر وهو الوجوب اذ ليس مراده بذلك تعريفه بما ذكرناه قدم تعريفه كما علمت وبه اندفع ما يقال انه تعريف بالاعم لانه كما يصدق على المكروه والحرام يصدق على الواجب وليس تعريفه الخاص ثابت حظره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح من انه مامنع من استعماله شرعا ليشمل ما ثبت بظني فافهم **(قوله)** والمباح ما جاز للمكلفين فعله وتركه كذا في المنع والذي في الجوهره ما خير المكلف بين فعله وتركه **(قوله)** بلا استحقاق استحققه استوجبه قاموس ويطلق على جزاء العبد من ثواب أو عقاب انه يستحقه بفضل الله وعده له **(قوله)** نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا لا يقال ان ذلك عذاب بدليل ما ورد من نوقش الحساب عذاب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كافي للقاموس **(قوله)** كل مكروه يقال كرهت الشيء اكرهه كراهة وكراهية فهو كرهية ومكروه محاح والكراهة عدم الرضا وعند المعترلة عدم الارادة فتفسير المطرزي لها في المغرب بعدم الارادة ميل الى مذهبه كما افاده ابو السعود **(قوله)** اي كراهة تحريم وهي المراهة عند الاطلاق كما في الشرع وقيد به بما اذا كان في باب الحظر والاباحة اه يرى **(قوله)** حرام اي يريد به انه حرام قال في الهداية الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام فاذا وجد نصا يقطع القول بالتحريم والتحليل والاقال في الحل لا بأس وفي الحرمة اكره اتقاني **(قوله)** اي كالحرام الخ كذا قال القهستاني ومقتضاه انه ليس حراما حقيقة عنده بل هو شبهه من جهة اصل العقوبة في النار وان كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي وهو خلاف ما اقتضاه ذكر الاختلاف بينه وبين الشيخين وتصحيح قولهما نعم هو موافق لما حققه المحقق ابن الهمام في تحريم الاصول من ان قول محمد انه حرام فيه نوع من التجوز للاشتراك في استحقاق العقاب وقولهما على سبيل الحقيقة للقطع بان محمد لا يكفر جاحدا الواجب والمكروه كما يكفر جاحدا الفرض والحرام فلا اختلاف بينه وبينهما في المعنى كما يظن اه وايده شارحه ابن امير حاج بما ذكره محمد في المبسوط ان ابابوسف قال لاني خيفة اذا قلت في شيء اكرهه فارأيك فيه قال التحريم وبأن في ايضا ما في لفظ محمد للقطع أيضا بان أبا خيفة لا يكفر جاحدا المكروه اه وعلى هذا فلا اختلاف في مجرد صحة الاطلاق وبأن تمام الكلام عليه قريبا **(قوله)** فالى الحل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله اصلا لكن يتأب تاركه اذني ثواب تلويح وظاهره انه ليس من الحلالات ولا يلزم من عدم الحل الحرمة ولا كراهة التحريم لان المكروه تنزيها كافي بالمنع مرجعه الى ترك الاولى والفاصل بين الكراهتين كما في القهستاني والمنع عن الجواهر ان كان الاصل فيه

والحظر لغة المنع والحبس  
وشرعا مامنع من استعماله  
شرعا والمحظور ضد المباح  
والمباح ما جاز للمكلفين  
فعله وتركه بلا استحقاق  
ثواب وعقار نعم يحاسب  
عليه حسابا يسيرا اختيار  
(كل مكروه) اي كراهة  
تحريم (حرام) اي كالحرام  
في العقوبة بالنار (عنده  
محمد) واما المكروه كراهة  
تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا  
(وعندها) وهو الصحيح  
الختار

فاشترى بيضاء أو حمراء أو بقاء وهي التي اجتمع فيها السواد والياض لزم الأمر وان وكله بشراء كبش أقرن أعين للاضحية فاشترى أجم ليس عين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب فيه للاضحية فخالف أمره قال الناظم ينبغي انه اذا أمره بشراء بيضاء فاشترى سوداء أن لا يقع للأمر قلت وهذا هو الصواب وقد اسقط الكاتب لالانافية من نسخة المصنف وتبعه الشارح ابن الشحنة يرشد اليه قول الناظم لأن لون اضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبيض ولأنه أحسن الألوان فينبغي أن يكون أفضل ولما روى عن مولاه ورقبة بنت سعد أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عفراء أزكى عند الله من دم سوداء وقال ابو هريرة رضي الله عنه دم بيضاء أزكى عند الله من دم سوداء اه قاله دليل يخالف مدعاه باسقاط لالانافية لأن الياض أزكى من غيره والعفراء أزكى من السوداء فكيف يلزم الأمر مع المخالفة اه ملخصا (قوله بننتين) متعلق بالزمو اقدمنا الكلام عليه في الفروع (قوله وعن ميت) اي ضحى عن ميت وارثه بأمره الزمه بالتصدق بها وعدم الاكل منها وان تبرع بهاعنه الاكل لانه يقع على ملك الذابح والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح واحدة سقطت عنه اضحيته كما في الاجناس قال الشرنبلالي لكن في سقوط الاضحية عنه تأمل اه أقول صرح في فتح القدير في الحج عن الغير بالأمر أنه يقع على الفاعل فيسقط به الفرض عنه وللآخر الثواب فراجع (قوله وهذا الخير) اي المختار كما قدمناه عن البرازية سابقا (قوله ومن مال طفل الخ) حاصله ان الصحيح عدم وجوبها في مال الطفل ولا يجب على الأب في حق طفله ان يضحي عنه من مال نفسه في ظاهر الرواية كما مر مبسوطا وقوله وعن أبيه بلايا على لغة النقص (قوله وواهب شاة الخ) اي لو وهب شاة فضحى بها ثم رجع الواهب صح الرجوع في ظاهر الرواية واجزأت الذابح شارح \* (خاتمة) \* يستحب لمن ولده ولدان يسميه يوم اسبوعه ويحلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة او ذهباً ثم يعق عند الحلق عقيقة اباحة على ما في الجامع المحبوبي او تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح للاضحية تذبح للذكر والانثى سواء فرق لهما نبتا او طبخه بمحموضة او بدونهما مع كسر عظمها او لا واتخاذ دعوة الاول او به قال مالك وسنها الشافعي واحد سنة مؤكدة شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية غير الافكار ملخصا والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة

كذا ترجمه في الخاتمة والتحفة وترجم في الجامع الصغير والهداية بالكراهية وفي المبسوط والخيرة بالاستحسان فان مسائل هذا الكتاب من اجناس مختلفة فلقب بذلك لما يوجد في عامة مسائله من الكراهية والحظر والاباحة والاستحسان كما في النهاية وترجم بعضهم بكتاب الزهد والورع لأن فيه كثيرا من المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها وفي ابى السعود عن طلبه الطلبة الاستحسان استخراج المسائل الحسان وهو أشبه ما قيل فيه أما القياس والاستحسان المذكوران في جواب مسائل الفقه فيانها في الاصول (قوله مناسبته ظاهرة) في بعض النسخ مناسبة والاولى اولى وهي كافي شروح الهداية كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم يتخل من اصل و فرع تردفيه الكراهية وعلى ترجمة المصنف يقال يردفيه

\* بننتين ممن ينذر العشر  
الزمو وتصحيح ايجاب  
الجميع محرر \* وعن ميت  
بالامر الزم تصدقا \*  
والافكل منها وهذا الخير \*  
ومن مال طفل فالصحيح  
سقوطها \*  
وعن أبيه في حقه وهو أظهر \*  
وواهب شاة راجع بعد  
ذبحها فيجزئ من ضحى  
عليها ويؤجر \*

كتاب الحظر والاباحة

مناسبتة ظاهرة

باقية والا تصدق بقمته على الفقراء خانية وفيها اراد التضيعة ﴿ ٢٩٢ ﴾ فوضع يده مع يد القصاب في الذبح

باقية) مرتبط بقوله ليشتري ومابعده (قوله والا) بان مضت ايام البحر لا يشتري بالقيمة غيرها لان الاراقة عهدت قرابة في ايام البحر كما قدمناه (قوله خانية) وكذا في الذخيرة والحلاصة وغيرها ونظما ابن وهبان وابن الشحنة ولمر من ذكر وجه عدم الاكل منها ولا يقال ان اخذ قيمتها كيما لانه ليس بدل اضحية اذ هي ميتة على انه كان يلزمه التصديق بالدرهم كما لو باع لم اضحية كما مر فالظاهر انها منذورة فليتامل (قوله فلوتركها) اي التسمية المفهومة من سعي (قوله وقد نظمه شيخنا الخ) قد نظمه ايضا المصنف في منحه سؤالا وجوابا لكنه ارتكب فيه ضرورات لا ترتكب مع ما فيه من اختلال النظم في بعض الابيات (قوله ان بني) مبني للمجهول والجار والمجرور نائب الفاعل (قوله بالقريض) اي الشعر (قوله فقلت في الجواب الخ) الشطر الاول والبيت الثاني تمامه من نظم صاحب المنح والباقي من نظم الخير الرملي فانه قال بعد نظمه السؤال السابق وقلت في الجواب

خذ جوابا لا نقد يوجد فيه \* من فقيه مرويه عن فقيه  
ذلك ذبح قصابه وضع اليد \* مع صاحب الذي يرتجي

(قوله فعلى كل واحد الخ) وبه ظهر ان الشارح ليس له من الجواب سوى التلقيق من كلام المصنف وكلام شيخه ان لم يكن من الموارد (قوله هي شاة الخ) يوجد في بعض النسخ بعدها البيت بيت آخر وهو ذاك ذبح الى آخر البيت للمار عن الرملي ولو اقتصر عليه لكان أنسب لان قوله هي شاة الخ غير موزون وثلاثا يستدرك قوله فعلى كل واحد الخ لانه لم يقد شيئا زائدا على ما أفاده قوله هي شاة الخ بل لو اقتصر الشارح في الجواب على البيت الاول والثاني وأبدل قوله شرط كما تزوي به الذي اختل به النظم بقوله شرط نعيه او شرط فيه لاستقام الوزن وأغناه عما بعده وكأنه قصد ذكر الجواب مرتين لان البيت الاول مع الثاني جواب والبيت الثالث الذي في بعض النسخ مع الرابع جواب ايضا (قوله وفي الوهبانية وشرحها) ليس في هذه الابيات من نظم ابن وهبان بل تغيير سوى البيت الثاني والاخير وماعداها تصرف فيه ابن الشحنة وأصلحه (قوله وان يشتري) باتبات حرف العلة للضرورة (قوله منها) اي من الشاة والااضحية (قوله واشكل) بان اختلطت ولم يتميز بالكل (قوله فالتوكيل الخ) قال ابن الفضل يبنى ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بامرهم جاز ايضا اه شارح (قوله يذكر) الذي في الوهبانية يحسر بالخاء المهملة ويحوز فيه الفتح والضم من حسر عن ذراعيه اذا كشف اه شارح (قوله للعز) اللام للتعوية وهي الداخلة على معمول تقدم على عامله وهو هنا شري مثل ان كنتم للرؤيا تعبرون (قوله يصح) لان الشاة اسم جنس يتناول الضأن والعز شارح عن الظهيرية (قوله خلاف العكس) اي لو وكله بشراء عز فاشتري شاة من الضأن لا يلزم الأمر شارح عن الحانية (قوله والقود يحسر) اي لو استأجر الوكيل بشراء الاضحية من بقوده بادرهم لم يلزم الأمر ظهيرية اه ط (قوله ولوقال سودام) بالدوا التوين للضرورة والضمير في كان للقول وقرناء بالدو عينا بالقصر والاقرون العظيم القرن والا عين ماعظم سواد عنيه في سعة قال الشرنبلالي والبيت من الظهيرية وكله بشراء بقرة سوداء للاضحية

(فاشترى)

والقود يحسر \* ولو قال سوداء فقير صح لا \* وان كان في قرناء عينا يغير

واغناه على الذبح سعى كل وجوبا فلوتركها احدها او ظن أن تسمية احدها تكفي حرمت وهي تصلح لغزا فيقال اي شاة لاتحل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الخير الرملي فقال

\* اي ذبح لا بد للحل فيه \*  
\* ان بني بذكر ذى التزويه \*  
\* فأجبه عنه بالقريض فأنا \*  
\* لازراء نثرا ولا ترتضيه \*  
فقلت في الجواب

\* خذ جوابا نظما كما تبتغيه \*  
\* من فقيه مرويه عن فقيه \*  
\* هي شاة في ذبحها اشترك \*  
اشنا \* فكرر الذكر  
شرط كما تزوي \* ذاك ذبح  
قصابه وضع اليد \* مع  
الصاحب الذي يرتجي  
\* فعلى كل واحد منهما  
أن \* يذكر الله جل عن  
تشبيهه \* وفي الوهبانية  
وسرحها قال \* ولو ذبحا  
شاة معانم واحد \* اخل  
ببسم الله فالشاة تهجر \*  
وان يشتري منها ثلاثا  
ثلاثة \* واشكل فالتوكيل  
بالذبح يذكر \* وكيل شراء  
الشاة للعز ان شري \*  
يصح خلاف العكس



الغنى لو نذر قبل أيام النحر ان يضحي شاة لزمه شاتان احداها بالنذر والاخرى بالغنى لعدم احتمال الصيغة الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذا لو نذر وهو فقير ثم استغنى وهناك لعدم وجوب العشر فتلزمه العشر لانها عبادة من جنسها واجب بخلاف ما لو قال لله على حجة الاسلام مرتين لان حجة الاسلام اسم للفعل المخصوص على سبيل الفرضية فاذا قال مرة او مرتين لا يلزمه لان المرة لازمة قبل النذر والثانية لا يمكن جعلها حجة الاسلام التي هي فرض العمر ومثله نذر رمضان مرة او مرتين فالفرق بين الاضحية التي تطلق على الواجب والتطوع كالصوم والصلاة والحج وبين حجة الاسلام كصوم رمضان وصلاة الظهر أظهر من الشمس وحيث علمت ان الاضحية اسم لما يذبح في وقت مخصوص لم يكن فيها الغاء الوقت فاذا نذرها يلزم فعلها فيه والالم يمكن آتيا بالنذور لانها بعدها لا تسمى اضحية ولذا يتصدق بها حية اذا خرج وقتها كاقدمناه بخلاف ما اذا نذر ذبح شاة في وقت كذا بلغو ذكر الوقت لانه وصف زائد على معنى الشاة ولذا النى علماؤنا تعيين الزمان والمكان بخلاف الاضحية فان الوقت قد جعل جزءا من مفهومها فلزم اعتباره ونظير ذلك ما لو نذر هدى شاة فانهم قالوا انما يخرج عن العهدة بذبحها في الحرم والتصدق بها هناك مع انهم قالوا لو نذر التصدق بدرهم على فقراء مكة له التصدق على غيرهم وماذا لك الالكون الهدى اسما لما يهدى الى مكة ويتصدق به فيها فقد جعل المكان جزءا من مفهومه كالزمان في الاضحية فاذا تصدق به في غير مكة لم يأت بمأذر بخلاف ما لو نذر التصدق بالدرهم فيها فان المكان لم يجعل جزءا من مفهوم الدرهم فان الدرهم درهم سواء تصدق به في مكة او غيرها بخلاف الهدى فقد ظهر وجه تصحيح العشر ووجه لزوم بذبحها في ايام النحر فاعتنم هذه الفائدة الجليلة \* التي هي من نتائج فكرتي العليلة \* فاني لم أرها في كتاب والمحدثه الملك الوهاب \* ( قوله غنم ) الذي في النج وغيرها شاتان ( قوله بخلاف العتق الخ ) اى لو كان عبدان بين رجلين عليهما كفارتان فاعتقاهما عن كفارتيهما لا يجوز لان الانصبا تجتمع في الشاتين لا الرقيق بدليل جريان الجبر في قسمة الغنم دون الرقيق بدائع ( قوله فالاضحية كلاهما ) قال في الخلاصة ولو ضحى باكثر من واحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لم والخشار انه يجوز كلاهما وفي التارخانية عن المحيط انه الاصح ( قوله وقيل الزائد لم ) اى ولا يصير اضحية تطوعا غانية ( قوله والافضل الخ ) اى الاكثر ثوبا وقدما الكلام عليه ( قوله ولو ضحى بالكل الخ ) الظاهر ان المراد لو ضحى ببذنة يكون الواجب كلها لاسبغها بدليل قوله في الحانية ولو ان رجلا موسرا ضحى بذنة عن نفسه خاصة كان الكل اضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى اه مع انه ذكر قبله بأسطر لو ضحى الغنى بشاتين فالزيادة تطوع عند عامة العلماء فلا ينافي قوله كان الكل اضحية واجبة ولا يحصل تكرار بين المسئلتين فافهم ولعل وجه الفرق ان التضحية بشاتين تحصل بفعلين منفصلين وارقة دمين فيقع الواجب احداها فقط والزيادة تطوع بخلاف البذنة فانها بفعل واحد وارقة واحدة فيقع كلها واجبا هذا ما ظهر لى ( قوله فالك فرض ) اى عملى ح ( قوله ولا يأكل ) ظاهره ولو كان غنيام تصريجهم بأنها واجبة في ذمته غير متعينة عليه حتى جاز له ان يبدلها بغيرها مع الكراهة ط ( قوله لو ايام النحر

\* غنم بين رجلين ضحيا بها  
جاز بخلاف العتق لصحة  
قسمة الغنم لا الرقيق \*  
ضحى بشتين فالاضحية كلاهما  
وقيل الزائد لم والافضل  
الاكثر قيمة فان استويا  
فالاكثر لحا فان استويا  
فأطيهما ولو ضحى بالكل  
فالك فرض كأركان  
الصلاة فان الفرض منها  
ما ينطلق الاسم عليه فاذا  
طولها يقع الكل فرضا  
مجتبى \* شرى اضحية وأمر  
رجلا بذبحها فقال تركت  
التسمية عمدالزومه قيمتها  
ليشترى الآخر بها أخرى  
ويضحى ويتصدق ولا  
يأكل لو أيام النحر

بالذبح فيكون بمنزلة الوديعه اه ( قوله وكذا المشتركة ) يعنى أنها أمانة لظهور ان نصيب  
شريكة أمانة في يده اه ح اى فلا تجزى كالوديعه ولا يخفى ان المراد شاة واحدة مشتركة  
بخلاف شاتين بين رجلين ضحيا بهما فانه يجوز كما يذكره قريبا ( قوله لون اضحيته عليه  
الصلاة والسلام سواده ) فيه حل العين على العرض اه ح وأجاب ط بأنه أنه نظرا  
للمضاف اليه أقول وما ذكره من انها سواده مبنى على ما فهمه ابن الشحنة من كلام ابن وهبان  
في شرحه اوقعه فيه التحريف والصواب انها بيضاء كانه عليه الشربلالي وسند ذكر كلامه  
عند النظم ويؤيده ما في الهداية قد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين  
موجودين اه والوجاء على وزن فعال نوع من الحياء كاقدمناه واختلف في الاملح في ابي  
السعود عن فتح الباري لابن حجر هو الذى بياضه اكثر من سواده ويقال هو الاغبر وهو قول  
الاصمعي وزاد الخطاى هو الذى في خلل صوفه طبقات سود ويقال الابيض الحاصل قاله ابن  
الاعرابى وبه تمسك الشافعية في تفضيل الابيض في الاضحية وقيل الذى يعلوه حرمة وقيل الذى  
ينظر في سواد وبأكل في سواد وبشئ في سواد ويبرك في سواد اى ان مواضع هذه منه سواد  
وما عده ابيض اه أقول وفي البدائع افضل الشاة ان يكون كبشا أملح أقرن موجوا  
والاقرن العظيم القرن والاملح الابيض اه وظاهره ان المراد الابيض الحاصل فيوافق  
قول الشافعية وفسره في العناية والكفاية بالابيض الذى فيه شعرات سود وهو كذلك في  
القاموس ويمكن حمل ما في البدائع عليه ( قوله لزمه نثنان ) عبارة الخانية قالوا لزمه نثنان  
( قوله لحي اى امر بهما ) الذى في الخانية وغيره الاثر بالثاء المثلثة وهو كذلك في بعض النسخ  
والمراد به ماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين قال الشربلالي في شرحه  
قد يقال لما بين عليه السلام ان أحدهما عنه وعن آله والآخر عن امته لم يقض بشتين على  
شخص بالسنية ( قوله والاصح وجوب الكل ) كذا صححه في الظهيرية ونقل في  
التاتر خانية عن الصدر الشهيد انه الظاهر وسأى في النظم فيلزمه ان يضحي بالعشر في أيام  
التحر وبعددها يتصدق بهاحية لو كانت معينة كما يؤخذ مما مر متا قال الشربلالي في شرحه  
وأقول في حجة الزامه بشتين أو بعشر تأمل والذي يظهر لى انه مثل الزامه على نفسه الظاهر  
عشر افلا يلزمه غير ما أوجبه تعالى لان نذر ذات الواجب وتعدده ليس صحيحا نعم نذر مثله  
كقوله نذرت ذبح عشر شياه وقت كذا يصح ويلغوز كذا الوقت وتقدم في الحج لوقال الله تعالى  
على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شئ غير المشروع مع ان الحج نفلا مشروع ولكن لا يسمى حجة  
الاسلام وكذلك الاضحية لم تشرع لازمة الا واحدة فقدر تعددها الزام غير المشروع وجوبا  
فلا يلزم فيتأمل اه أقول وبالله تعالى التوفيق ان كتب المذهب طائفة بصحة النذر  
بالاضحية من الغنى والفقر وقدمنا ان الغنى اذا قصد بالنذر الاخبار عن الواجب عليه وكان  
في أيام التحريم لزمه واحدة والا فثنتان ثم لا يخفى ان الاضحية اسم لشاة مثلا تذبح في أيام التحريم  
واجبة كانت أو تطوعا فاذا نذر أضحية لم تنصرف الى الوجبة عليه ما لم يتوب بالنذر الاخبار  
كما اذا قال لله على حجة وعليه حجة الاسلام قال الزيلعي يلزمه أخرى الاذاعية به الواجب عليه  
اه فاذا نذر عشر أضحيات لم يحتمل الاخبار عن الواجب اصلا كما قدمناه عن البدائع من ان

وكذا المشتركة فليراجع  
\* (فروع) \* لون اضحيته  
عليه الصلاة والسلام  
سواده \* نذر عشر أضحيات  
لزمه نثنان لحي اى اثريهما  
خانية والاصح وجوب  
الكل لا يجابه ماله من  
جنسه لا يجاب شرح وهبانية  
قلت ومفاده لزوم النذر  
بما من جنسه واجب  
اعتقادي او اصطلاحى قاله  
المصنف فليحفظ

صاحبها للاضحية وفي الغاية والاول هو المختار اه أى للاكتفاء بالية عند الشراء  
فتمتعت لهما كما قدمناه قبل صفحة واستفيد منه انه لو كانت غير معينة لانجزى وضمن قال  
في الحانية اشترى خمس شياه في ايام الاضحية واراد ان يضى بواحدة منها الا انه لم يعينها  
فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بنية صاحبها بلا امره ضمن اه والذي تحرر في هذا  
الحل انه لو غلط فذبح اضحية غيره عن نفسه فالملك بالخيار ان ضمنه وقعت عن الذابح  
والافعن المالك على ما قدمناه عن البدائع وكذا لو تعمد وذبحها عن نفسه وعليه فلا فرق  
بينهما وتأمله مع ما قدمناه عن الاتفاق ان العمد لا يشبه الغلط وامالو ذبحها عن المالك وقعت  
عن المالك وهل له الخيار ايضا لم أره والظاهر نعم والله تعالى اعلم ( قوله كما يصح ) أى عن الذابح  
( قوله ان ضمنه قيمتها لظهور الخ ) كذا في النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ زيادة يجب  
استقاطها اذ لا معنى لهما هنا سوى قوله كما اذا باعها أى فانه يصح البيع اذا ضمن المالك لوقوع  
الملك مستندا وافاد ان المالك له أخذها مذبوحة قال في البدائع غصب شاة فضى بهامن  
نفسه لا تجزئه لعدم الملك ولا عن صاحبها لعدم الاذن ثم ان اخذها صاحبها مذبوحة وضمنه  
التقصان فكذلك لا يجوز عنهما وعلى كل ان يضى باخرى وان ضمنه قيمتها تجزى عن  
الذابح لانه ملكها بالضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد فصار ذابحا شاة هي ملكه  
فتجزيه ولكنه يأثم لان ابتداء فعله وقع محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اه أقول ولا  
يخالف هذا ما مر عن الاشياء والزبلى من انه ان ضمنه وقعت عن الذابح والافعن المالك لان  
ذاك فيما اذا اعدّها صاحبها للاضحية فيكون الذابح مأذونا دالة كما مر تقريره وهنا في غيره  
ولذا عبروا هنا بشاة الغصب ولم يعبروا بأضحية الغير فافهم ( قوله لظهور الخ ) علة لتقييد  
الصحة بالضمان وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابى يوسف  
وزفرانه لا يصح ( قوله فيقع في غير ملكه ) بخلاف الغصب لظهور الملك فيه مستندا كما مر  
ولصدر الشريعة هنا بحث مذكور مع جوابه في المنع ( قوله قلت ويظهر الخ ) قال في  
الشرنبلالية المراد بالوديعة كل شاة كانت امانة كافي الفيض عن الزندوسى اه وفي البدائع  
وكل جواب عرفته في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجارة بان استعار ناقة او ثورا او  
بعيرا او استأجره فضى به انه لا يجوز به عن الاضحية سواء أخذها المالك او ضمنه القيمة لانها  
امانة في يده وانما يضمنها بالذبح فصار كالوديعة اه وزاد في الخلاصة والبرازية والقهستاني  
عن النظم المستبضع والمرتهن والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا ضى بشاة موكله  
والزوج والزوجة اذا ضى بشاة صاحبه بلاذنه ( قوله والمرهونة كالغصوبة ) يخالف  
لما في الظهيرية من انها كالوديعة وكذا لما قدمناه عن الخلاصة وغيرها لكن في التاتر خاتية  
عن الصيرفية اذا ضى المرتهن بالشاة المرهونة لا يجوز وقال القاضى جلال الدين يجوز  
ولو ضى بها الراهن يجوز اه خاتية وفي البدائع ولو كان مرهونا يذبح ان لا يجوز لانه يصير  
ملكاه من وقت القبض كافي الغصب بل اولى ومن المشايخ من فصل فقال ان كان قدر الدين  
يجوز وان اكثر يذبح ان لا يجوز لان بعضه مضمون وبعضه امانة ففي قدر الامانة انما يضمنه

(كا) يصح (لوضى بشاة  
الغصب) ان ضمنه قيمتها  
حية كما اذا باعها وكذا لو  
أنلفها ضمن لصاحبها قيمتها  
هداية لظهور انه ملكها  
بالضمان من وقت الغصب  
(لا الوديعة وان ضمنها)  
لان سبب ضمانه هنا بالذبح  
والملك يثبت بعد تمام  
السبب وهو الذبح فيقع  
في غير ملكه قلت ويظهر  
ان العارية كالوديعة  
والمرهونة كالغصوبة  
لكونها مضمونة بالدين

مع ظنه انها اضحية نفسه هل تقع عن المالك ايضا الظاهر نعم ولم أره فليراجع (قوله على مادل عليه قوله غلط) لانه يفيد انه ظن كونها شاة فلا يذبحها الا عن نفسه عادة (قوله اولم يغلط) من هنا الى قوله عن صاحبه يوجد في بعض النسخ ولغظة اولم يغلط سبق قلم اذا لوجودها في كلام غيره وقوله فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية كان ينبغي ذكره عقب قوله صح استحسانا وعبارة الهداية وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب عليه ان يضحي بها في ايام النحر اى لو كان المضحي فقيرا نهاية ويكره ان يبدل بها غيرها اى اذا كان غنيا نهاية فصار المالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح اذ ناله دلالة اه فقلوه هداية نقل لحاصل المعنى وقوله ابن الكمال فيه انه لم ينقله ابن الكمال عن الهداية ولعل ضمير قاله زائد ومقول القول ما بعده وهو قوله وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه لكنه يوهم ان ابن الكمال ذكره في شرحه مع انه ذكره في مهوراته على الهامش ثم ان ما ذكر انه ظاهر كلام صدر الشريعة هو المصرح به في كتب المذهب وقال ط اهل المذهب الا زفر أجمعوا على انها تقع عن المالك للاذن دلالة (قوله صح استحسانا بلا غرم) اى صح عن صاحبه فتقع كل اضحية عن مالكيها كما علمت فيأخذ كل منهما مسلوخته وقدما وجه الاستحسان واما القياس وهو قول زفر فهو انه يضمن له قيمته لانه ذبح شاة غيره غير اذنه (قوله ويحالان) اى ان كانا قد اكلا ثم علما فيحلل كل منهما صاحبه هداية (قوله وان تشاحا) اى عن التحليل (قوله وتصدق بها) لانهما بدل عن اللحم فصار كل واحد لانه لان التضحية لما وقعت عن صاحبه كان الاصح له ومن اتلف سلم اضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرنا هداية اقول ومقتضى قوله لانهما بدل عن اللحم الخ ان التضمن لقيمة اللحم لا لقيمتها حية ولذا وقعت عن المالك بقى شئ وهو ان قول المصنف السابق بلا غرم وكذا قول الهداية ولا ضمان عليهما وقولهم لانه صار ذابحا بالاذن دلالة يفيد انه لو اراد كل تضمين صاحبه قيمتها لم يكن له ذلك وفي البدائع ما يخالفه حيث قال لو تشاحا وأدى كل منهما الضمان عن نفسه تقع الاضحية له وجازت عنه لانه ملكها بالضمان اه فعلى هذا لكل منهما الخيار بين تضمين صاحبه وتكون ذبيحة كل اضحية عن نفسه وبين عدم التضمن فتكون ذبيحة كل اضحية عن صاحبه ويحمل قولهم بلا غرم على ما اذا رضى كل بفعل الآخر تأمل (قوله قلت الخ) لما كانت المسئلة السابقة فيما اذا غلط الذابح وذبح عن نفسه أراد ان يبين ما اذا تعد ذبح اضحية غيره بلا امره صريحا فذبح عن نفسه او عن المالك وقد مناه ملخصا عن الاتفاق (قوله اجزأته) اى اجزأت الشارى عن التضحية لانه قد نواها فلا يضره ذبحها غيره على ما ينزىلى (قوله وان ضمنه الخ) اى ضمنه الشارى قيمتها لا تجزى الشارى وتجوز عن الذابح لانه ظهر ان الاراقة حصلت على ملكه زبلى (قوله وهذا) اى وقوعها عن المالك ان لم يضمن الذابح وعدم وقوعها عنه بل عن الذابح ان ضمنه (قوله اما اذا ذبحها الخ) قال في الشر نبالية عن منية المفتى واذا ذبح اضحية الغير ناويا مالكيها بغير امره جاز ولا ضمان عليه اه وهذا استحسان لوجود الاذن دلالة كما في البدائع قال في التارخانية اطلق المسئلة في الاصل وقيدها في الاجناس بما اذا اضحجها

على مادل عليه قوله غلط او لم يغلط فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية قال ابن الكمال وهو ظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه (صح) استحسانا (بلا غرم) ويحالان ولو اكلا ولم يدر قائم عرف هداية وان تشاحا ضمن كل لصاحبه قيمة لحمه وتصدق بها قلت وفي اوائل القاعدة الاولى من الاشياء لو شرها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فن أخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزأته وان ضمنه لا تجزؤه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكيها فلا ضمان عليه اه فراجع



(ويتصدق بجلدها او بعمل منه نحو غراب وجراب) وقرية وسفرة ودلو (او يبذل بما ينتفع به باقيا) كمر (لا بمستهلك كخيل ولحم ونحوه) كدراهم (فان بيع اللحم او الجلد به) اي بمستهلك (او بدراهم تصدق بثمنه) ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقف محتج (ولا يعطى اجر الجزار من اياه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة والسلام من باع جلد افيحته فلا اخية له هداية) (وكره جزو فوسا قبل الذبح) لينتفع به فان جزه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوي الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها (بخلاف ما بعدة) لحصول المقصود محتج (ويكره الانتفاع بلبنها قبله) كافي الصوف ومنهم من اجازها لائق لوجوبها في الذمة فلا تتعين زيلعي (ولو غلط اثنان الحج) يعني عن نفسه) صرح به في البدائع وغيرها فلو نواها عن صاحبه

لانه ليس من اهل در كذا في بعض النسخ (قوله ويتصدق بجلدها) وكذا بجلالها وقلاذها فانه يستحب اذا اوجب بقرة ان يجلها ويقلدها واذا ذبحها تصدق بذلك كافي التاترخانية (قوله بما ينتفع به باقيا) لقيامه مقام المبدل فكأن الجلد قائم معنى بخلاف المستهلك (قوله كمر) اي في اخية الصغير وفي بعض النسخ ما مر اي من قوله نحو غراب الحج (قوله فان بيع اللحم والجلد به الحج) افاد انه ليس له بيعهما بمستهلك وان له بيع الجلد بما تبقى عينه وسكت عن بيع اللحم للخلاف فيه في الخلاصة وغيرها واراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك وليس له فيه الا ان يطعم او يأكل اه والصحيح كافي الهداية وشروحه انهما سواء في جواز بيعهما بما ينتفع به عن ماله مستهلك وأيده في الكفاية بما روى ابن سبعة عن محمد لو اشترى باللحم نوبا فلا بأس بلبسه اه \* (فروع) \* في القنية اشترى بلحمها ما كولا فأكله لم يجب عليه التصدق بقيمته استحسانا واذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكاة لا يحجب عنها في ظاهر الرواية لكن اذا دفع لغني ثم دفع اليه بنيه يحجب قهستاني (قوله تصدق بثمنه) اي بالدراهم فبا لو ابدله بها (قوله ومفاده صحة البيع) هو قول ابي حنيفة ومحمد بدائع لقيام الملك والقدرة على التسليم هداية (قوله مع الكراهة) لاجدث الآتي (قوله لانه كبيع) لان كلا منهما معاوضة لانه انما يعطى الجزار بمقابلة جزره والبيع مكروه فكذا ما في معناه كفاية (قوله واستفدت الحج) كذا في بعض النسخ والضمير للكراهة لكن صاحب الهداية ذكر ذلك الحديث في البيع ثم قال بعد قوله ولا يعطى اجر الجزار منها لقوله عليه الصلاة والسلام لعلى رضى الله عنه تصدق بجلالها وخطامها ولا تعط اجز الجزار منها شيئا والنهي عنه نهى عن البيع ايضا لانه في معنى البيع اه ولا يخفى ان في كل من الحدين دلالة على المطلوب من الموضعين (قوله فان جزه تصدق به الى قوله حاوي الفتاوى) يوجد في بعض النسخ وقوله فان فعل تصدق بالاجرة اي فبا لو آجرها واما اذا اركبها او حمل عليها تصدق بما نقصته كما في الخلاصة وفي الدر المنثور عن الظهيرية لوم عمل الجلد جرابا و آجره لم يحجز وعليه التصدق بالاجرة (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها) فيه ان القرية تتأدى بالاراقه فهي تقوم بها لا بغيرها فكيف يكره منح ويأتى دفعه قريبا (قوله ويكره الانتفاع بلبنها) فان كانت التضحية قريبة نصح ضرعها بالماء البارد والاحلبه وتصدق به كما في الكفاية (قوله لوجوبها في الذمة فلا تتعين) والجواب ان المشتراة للاخية متعينة للقرية الى ان يقام غيرها مقامها فلا يحمل له الانتفاع بهامادات متعينة ولهذا لا يحمل له لحمها اذا ذبحها قبل وقتها بدائع ويأتى قريبا انه يكره ان يبذل بها غيرها فيفيد التعين ايضا وبه اندفع ما مر عن المتعذر (قوله ولو غلط اثنان الحج) قال الاثنان قوله غلط شرط لما في نوادر ابن سبعة عن محمد لو تعدد فذبح اخية رجل عن نفسه لم يحجز عن صاحبها وفي الغلط جاز عن صاحبها ولا يشبه العمد الغلط ولو ضمنه قيمتها في العمد جازت عن الذابح وفي الاملاء قال محمد لو ذبحها متعمدا عن صاحبه يوم التحريم يأمره جاز ايضا استحسانا لانها هيئت للذبح اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) يعني شاة الاخية وكان الاولى التعبير به كما في الكثرة والهداية ليفيد انها لو لم تكن للاخية تكون مضمومة عليه شربلاية (قوله يعني عن نفسه) صرح به في البدائع وغيرها فلو نواها عن صاحبه

يعني عن نفسه

وجبت به فلا يأكل منها شيئاً ولا يطعم غنياً سواء كان الناذر غنياً أو فقيراً لأن سبيلها التصديق وليس للمتصدق ذلك ولو أكل فعليه قيمة ما أكل زيلبي وأراد بالاضحية السنة اضحية الفقير فإنه صرح بأنها تقع منه سنة قليل قول الكثر ويضحي بالجماء لكنه خلاف ما في النهاية من أنها لا تقع منه واجبة ولا سنة بل تطوعاً محضاً وكذا صرح في البدائع أنها تكون تطوعاً وهي اضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بها ولا الشراء للاضحية لأن عدم سبب الوجوب وشرطه فالظاهر أنه أراد بالسنة التطوع تأمل ثم ظاهر كلامه أن الواجبة على الفقير بالشراء الأكل منها وذكر أبو السعود أن شراءها بمنزلة النذر فعليه التصديق اهـ أقول التعليل بأنها بمنزلة النذر مصرح به في كلامهم ومفاده ما ذكر وفي التاترخانية سئل القاضي بديع الدين عن الفقير إذا اشتري شاة لها هل يحل له الأكل قال نعم وقال القاضي برهان الدين لا يحل اهـ فتأمل ثم اعلم أن هذا كله فيما إذا ذبحها في أيام النحر بدليل ما قدمناه عن الحائنية أنه إذا أوجب شاة بعينها واشترها ليضحي بها بمحض أيام النحر تصديق بها حية ولا يأكل منها لانتقال الواجب من الإراقة إلى التصديق وإن لم يوجب ولم يشتر وهو موسر تصدق بالقيمة اهـ وقد مر أن مفاد كلامهم أن الغني له الأكل من المنذورة إذا قصد بذره الإخبار عن الواجب عليه فالمراد بالنذر في كلام الزيلبي هنا النذر ابتداء والحاصل أن التي لا يؤكل منها هي المنذورة ابتداء والتي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر والتي تضي بها عن الميت بأمره على اختيار كما قدمناه عن البرازية والواجبة على الفقير بالشراء على أحد القولين المأثورين والذي ولدته الاضحية كما قدمناه عن الحائنية والمشاركة بين سبعة نوى بعضهم بحصة الغنماء عن الماضي كما قدمناه آنفاً عن الحائنية أيضاً فبهذه كلها سبيلها التصديق على الفقير فأنتم هذا التحرير ويأتي في كلام الشارح أيضاً بعض مسائل من هذا القبيل **(قوله)** ويؤكل غنياً ويدخر **(قوله)** لقلوه عليه الصلاة والسلام بعد النهي عن الادخار كلوا واطعموا وادخروا الحديث رواه الشيخان واحمد **(قوله)** ونذبح الخ قال البدائع والأفضل أن يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لأقربائه واصدقائه ويدخر الثلث ويستحب أن يأكل منها ولو حبس الكل لنفسه جاز لأن القرية في الإراقة والتصديق باللحم تطوع **(قوله)** ونذبح تركه أي ترك التصديق المفهوم من السياق **(قوله)** لذى عيال **(قوله)** غير موسع الحال بدائع **(قوله)** شهدها بنفسه لما روى الكرخي بإسناده إلى عمران بن الحصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قومي بإفاطمة فاشهدى اخيكت فإنه يفرئك بأول قطرة من دمها كل ذنب علمته وقولي أن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له اتقاني **(قوله)** كي لا يجعها مئة **(قوله)** علة لعدم ذبحها بيد المفهوم من قوله شهدها وأمر غيره **(قوله)** وكره ذبح الكتابي أي بالامر لأنها قرينة ولا ينبغي أن يستعان بالكافر في أمور الدين ولو ذبح جاز لأنه من أهل الذبح بخلاف الجوسى اتقاني وقهستاني وغيرها وظاهر كلام الزيلبي وغيره عدم الكراهة لو كان بأمره وبه صرح مسكين مستدلاً عليه بقول الكافي ولو أمر المسلم كتابياً بأن يذبح اضحية جاز وكره بدون أمره لكن نقل أبو السعود عن الحموى أن بعضهم ذكر أن عبارة الكافي على خلاف ما نقل عنه وفي الجوهرية فإذا ذبحها للمسلم بأمره أجزأه ويكره **(قوله)** وأما الجوسى فيحرم

ويؤكل غنياً ويدخر ونذبح  
أن لا ينقص التصديق عن  
الثلث) ونذبح تركه لذى  
عيال توسعة عليهم) وان  
يذبح بيده أن علم ذلك والا  
يعلمه (شهدها) بنفسه  
ويأمر غيره بالذبح كي  
لا يجعها مئة (وكره ذبح  
الكتابي) وأما الجوسى  
فيحرم لأنه ليس من أهله  
دور

قال في النهاية وعلى هذا اذا كان أحدهم أم ولد فحى عنا مولاها او صغيرا فحى عنه ابوه  
**(قوله)** لان بعضها لم يقع قربة ) فكذا الكل لعدم التجزى كلباني \* (فروع) \* من فحى عن  
الميت يصنع كما يصنع في اخية نفسه من التصديق والاكل والاجر للميت والملك للذابح  
قال الصدر والمختار انه ان بامر الميت لا يأكل منها والا يأكل بزانية وسيد كره في النظم  
**(قوله)** وان كان شريك الستة نصرانيا الخ ) وكذا اذا كان عبدا أو مدبرا يريد الاخية لان  
نيته باطلة لانه ليس من اهل هذه القرية فكان نصيبه لحما فنع الجواز اصلا بدائع  
\* (تبيين) قد علم ان الشرط قصد القرية من الكل وشمل مالو كان أحدهم مريدا للاخية  
عن عامه واصحابه عن الماضي تجوز الاخية عنه ونية واصحابه باطلة وصاروا متطوعين وعليهم  
التصدق بلحهما وعلى الواحد أيضا لان نصيبه شائع كافى الحانية وظاهره عدم جواز الاكل  
منها تأمل وشمل مالو كانت القرية واجبة على الكل او البض اتفقت جهاتها اولا كاخية  
واحصار وجزاء صيد وحلق ومته وقران خلافا لزفر لان المقصود من الكل القرية وكذا لو  
اراد بعضهم الحقيقة عن ولد قد ولده من قبل لان ذلك جهة التقرب بالشكر على نعمة الولد ذكره  
محمد ولم يذكر الولية وينبغي ان تجوز لانها تقام شكر الله تعالى على نعمة التكاح وردت بها  
السنة فاذا قصد بها الشكر واقامة السنة فقد اراد القرية ورى عن ابي حنيفة انه كره الاشتراك  
عند اختلاف الجهة وانه قال لو كان من نوع واحد كان أحب الى وهكذا قال ابو يوسف بدائع  
واستشكل في الترتيب لالة الجواز مع الحقيقة بما قالوا من ان وجوب الاخية تسخ كل دم كان  
قبلها من الحقيقة والرجية والعبرة وبان محمدا قال في الحقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل  
وقال في الجامع ولا يبق والاول يشير الى الاباحة والثاني الى الكراهة الخ اقول فيه نظر لان  
المراد لا يبق على سبيل السنية بدليل كلامه الاول وقد ذكر في غرر الافكار ان الحقيقة مباحة  
اعلى مافى جامع المحبوبي او تطوع على مافى الشرح الطحاوى اه وامر يؤيد انها تطوع على  
انه وان قلنا انها مباحة لكن بقصد الشكر تصير قربة فان النية تصير العبادات عبادات  
والمباحات طاعات **(قوله)** لان الاراقة لا تجزأ الى قوله ينابيع ) وجد على هامش نسخة  
الشارح بخطه وسقط من بعض النسخ **(قوله)** لا امر ) اى من ان بعضها لم يقع قربة **(قوله)**  
فروع ) جمعها نظرا الى صورتي المسئلة وما قاسها عليه تأمل **(قوله)** اشترى كل واحد منهم  
شاة ) واوجب كل منهم شاة تاترخانية وبه يظهر وجه لزوم التصديق الآتى **(قوله)** حتى  
لا يعرف كل واحد شاته ) بان كانوا في ظلمة مثلا والا فعدم التمييز والحالة ما ذكر بعيد كما قاله ط  
**(قوله)** ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين الخ ) لاحتمال انه ذبح ما اشترت بعشرة  
وكذا صاحب العشرين فيصدق بعشرة ليبرأ كل منهما يقنا عما اوجبه واما صاحب  
العشرة فإذ ذبح برى قتيلا **(قوله)** اجزأته ) لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكلا عن  
صاحبها **(قوله)** كالو فحى اخية غيره بغير امره ) ذكر المسئلة في التاترخانية عن  
الينابيع بدون هذه الزيادة ولا يظهر التشبيه الا باسقاط لفظة غير تأمل **(قوله)** ويأكل من  
لحم الاخية الخ ) هذا في الاخية الواجبة والسنة سواء اذا لم تكن واجبة بالنذر وان

لان بعضها لم يقع قربة  
( وان كان شريك الستة  
نصرانيا او مريدا للحم لم  
يجز عن واحد ) منهم  
لان الاراقة لا تجزأ هداية  
لامر \* (فروع) \* ولوان  
ثلاثة نفر اشترى كل واحد  
منهم شاة للاضحية احدهم  
بعشرة والاخر بعشرين  
والاخر ثلاثين وقيمة كل  
واحد مثل ثمنها فاختلطت  
حتى لا يعرف كل واحد شاته  
بعينها واصطالحوا على ان  
يأخذ كل واحد منهم شاة  
يضحي بها اجزأتهم  
ويتصدق صاحب الثلاثين  
بعشرين وصاحب العشرين  
بعشرة ولا يتصدق صاحب  
العشرة بشئ وان اذن كل  
واحد منهم ان يذبحها عنه  
اجزأته ولا شئ عليه كما  
لوحى اضحية غيره بغير  
امره ينابيع (ويأكل من  
لحم الاضحية

حقيقة انه يجوز خانية ثم قال وان كان لها لية صغيرة مثل الذنب خلقة جاز اما على قول  
ابن حنيفة فظاهر لان عنده لو لم يكن لها اذن اصلا ولا لية جاز اما على قول محمد صغيرة  
الاذنين جائزة وان لم يكن لها لية ولا اذن خلقة لا يجوز (قوله لان لها لا ينضج) من باب سمع  
وبهذا التعليل اندفع ما اورده ابن وهبان من انها لا تخلو اما ان تكون ذكرا او انثى وعلى كل  
تجوز (قوله ولا الجلالة الخ) اى قبل المجلس قال فى الخانية فان كانت ابلا تمسك اربعين يوما  
حتى يطب لمهاو البقر عشرين ولغتم عشرة (قوله ولا تأكل غيرها) أفادها اذا كانت تخلط  
تجزى ط \* (تمة) \* تجوز التضحية بالجبوب العاجز عن الجماع والذى بهامعال والعاجزة عن  
الولادة لكبر سنهما والذى لها كى واللسان لها فى الغنم خلاصة اى لا البقر لانه يأخذ العلف  
باللسان والشاة بالسن كفى القسه ستانى عن الميتة وقيل ان تقطع من اللسان اكثر من الثلث  
لا يجوز اقول وهو الذى يظهر قياسا على الاذن والذنب بل اولى لانه يقصد بالاكل وقد يحل  
قطعه بالعلف تأمل وفى البدائع وتجزى الشرقاء مشقوقة الاذن طولا والخرقاء مثقوبة الاذن  
والمقابلة ماقطع من مقدم اذنها شئ وترك معلقا والمدابرة ما فعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة  
والنهي الوارد محمول على الذب وفى الخرقاء على الكثير على الاختلاف فى حد الكثير على  
ما بينا اه بدائع وتجوز الحولاء ما فى غيرها حول والحزوز التى جزصوفها خانية وقدمنا  
ان ما جوزها جاز مع الكراهة لانه خلاف المستحب (قوله كاسر) اى كالموانع التى مررت ط  
(قوله وان فقيرا اجزاء ذلك) لانها اثنان تعين بالشراء فى حقه حتى لو اوجب اضحية على نفسه  
بغير عنها فاشتري صحبة ثم تعين عنده فضى بها لا يسقط عنه الواجب لوجوب الكاملة  
عليه كالوسر زيلى (قوله وكذا لو كانت معية وقت الشراء) اى وبقي العيب فان زال  
اجزأت الغنى ايضا قال فى الخانية ولو كانت مهزولة عند الشراء قسمت بعده جاز (قوله  
ولا يضر تعيها من اضطرابها الخ) وكذا التعيين فى هذه الحالة او افلتت ثم اخذت من فورها  
وكذا بعد فورها عند محمد خلافا لابن يوسف لانه حصل بمقدمات الذبح زيلى (قوله  
فعل الغنى غيرها لا الفقير) اى ولو كانت الميتة منذورة بعينها لما فى البدائع ان المنذورة  
لو هلكت او ضاعت تسقط التضحية بسبب النذر غير انه ان كان موسرا تلزمه اخرى  
باجباب الشرع ابتداء بالذبح ولو معسر الا شئ عليه اصلا اه (قوله ولو ضلت او سرت  
الخ) مستدرك بما قدمه فى الفروع على ما فى اغلب النسخ (قوله فظهرت) اى فى ايام  
التحر زيلى وقدمنا مفهومه عن البدائع (قوله فعل الغنى احداها) اى على التفصيل  
المار من انه لو ضحى بالاولى اجزاء ولا يلزمه شئ ولو قيمتها اقل وان ضحى بالثانية وقيمتها اقل  
تصدق بالزائد قال فى البدائع الا اذا ضحى بالاولى ايضا فتسقط الصدقة لانه ادى الاصل  
فى وقته فيسقط الخائف (قوله شئ) ومثله فى التبيين وتامه فيه (قوله وقال الورثة) اى  
اى الكبار منهم نهاية (قوله لقصد القرية من الكل) هذا وجه الاستحسان قال فى البدائع  
لان الموت لا يمنع التقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان يتصدق عنه ويحج عنه وقد صرح ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن من لم يذبح من امته  
وان كان منهم من قدماء قبل ان يذبح اه لانه صلى الله عليه وسلم ولاية عليهم اتفانى

لان لحمها لا ينضج شرح  
وهبانية وتامه فيه (ولا)  
(الجلالة) التى تأكل  
المذرة ولا تأكل غيرها  
(ولو اشتراها سليمة ثم  
تعينت بعيب مانع) كاسر  
(فعلية اقامة غيرها مقامها  
ان) كان (غنيا وان كان  
(فقيرا اجزاء ذلك)  
وكذا لو كانت معية وقت  
الشراء لعدم وجوبها عليه  
بمخلاف الغنى ولا يضر  
تعيها من اضطرابها عند  
الذبح وكذا لو ماتت فعلى  
الغنى غيرها لا الفقير ولو  
ضلت او سرت فشرى  
اخرى فظهرت فعلى الغنى  
احداها وعلى الفقير كلاهما  
شئ (ان مات احدا البعة)  
المشتركين فى البينة وقال  
الورثة اذ يحوا عنه وعنكم  
صح عن الكل استحسانا  
لقصد القرية من الكل  
ولو يذبحوها بلا اذن الورثة  
لم يجزهم



احتياط بدائع وبه ظهر ان ما في المتن كالهداية والكثرة والمثلث هو الرابعة وعليها الفتوى كما يذكره الشارح عن المجتبى وكأنهم اختاروها لان المتبادر من قول الامام السابق هو الرجوع عما هو ظاهر الرواية عنه الى قولهما والله تعالى اعلم وفي البرازية وهل تجتمع الحروق في اذن الاضحية اختلفوا فيه قلت وقدم الشارح في باب المسح على الخنثى انه ينبغي الجمع احتياطاً **(قوله)** مجازاً من اطلاق السبب او المنزوم واردة المسبب او اللازم **(قوله)** وانما يعرف الخ) قال في الهداية ومعرفة المقدار في غير العين متبسرة وفي العين قالوا تشد المعية بعد ان لاتتلف الشاة يوماً ويومين ثم يقرب العلف اليها قليلاً قليلاً فاذا رأتها من موضع اعلم عليه ثم تشد الصحيحة وقرب اليها العلف كذلك فاذا رأتها من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلثاً فالذهب هو الثلث وان نصفاً فالنصف اهـ **(قوله)** الالية) بفتح الهزنة كسجدة وجمعه كافي القاموس اليات والايا **(قوله)** وقيل ماتتلف به) هو ومقابله روايتان حكاهما في الهداية عن الثاني وجزم في الحانية بالثانية وقال قبله والتي لاسنان لها وهي تتلف او لاتتلف لاتبجوز **(قوله)** التي لا اذن لها خلقة) قال في البدائع ولا تبجوز مقطوعة احدى الاذنين بكمالها والتي لها اذن واحدة خلقة اهـ **(قوله)** فلولها اذن صغيرة خلقة اجزأت) وهذه تسمى صمما بمهملتين كافي القاموس **(قوله)** والجداء الخ) هي بالجيم التي ليس ضرعها وبالحاء المقطوعة اضرع عيني وهي في عدة نسخ بالذال المعجمة ولم يذكر في القاموس شيئاً من المعنيين نعم ذكر الجذ بالجيم القطع المستأصل وبالحاء خفة الذنب وذكر الجداء بالجيم والذال المهملة الصغيرة الثدي والمقطوعة الاذن والذاهبة اللبن ومثله في نهاية ابن الاثير والذاهبة اللبن يأتي حكمها وفي الظهيرية ولا بأس بالجداء وهي الصغيرة الاطباء جمع طبي وهو اضرع **(قوله)** ولا لالجداء) بالجيم والذال والعين المهملتين وفي بعض النسخ بالذال المعجمة وهي تحريف وفي بعضها بالمعجمة والميم بعدها ولا يناسب تفسير الشارح وان كان المعنى صحيحاً لان الاجذم مقطوع اليد والذهب الانامل قاموس وصرح في الدرر بان مقطوع اليد او الرجل لاتبجوز **(قوله)** ولا المصرة اطباؤها) مصرمة كمعظمة من المصرم وهو القطع والاطباء اطباء المهمة جمع طبي بالكسر والضم حلمات اضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع قاموس ومرايتاه في عدة نسخ بالظاء المعجمة تحريف **(قوله)** وهي الخ) فسرهما الزليلي بالتي لا يستطيع ان ترضع فضيلها وهو تفسير بلازم المعنى لما في القاموس هي ناقة يقطع اطباؤها ليس الاحليل فلا يخرج اللبن ليكون اقوى لها وقد يكون من انقطاع اللبن بان يصيب ضرعها شيئاً فيكون فينقطع لبنها اهـ وفي الخلاصة مقطوعة رؤس ضروعها لاتبجوز فان ذهب من واحدة قل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعرزاذا يمكن لها احدى حلمتيها خلقة او ذهبت باقة وبقيت واحدة لم يجز وفي الابل والبقرة ذهبت واحدة بجوز واثنان لا اهـ وذكر فيها جواز التي لا ينزل لها لبن من غير علة وفي التاتر خاتية والشطور لاتبجوز وهي من الشاة مائطع اللبن عن احدى ضرعيها ومن الابل والبقرة ما قطع من ضرعيها لان لكل واحد منهما اربع اضرع **(قوله)** ولا التي لا الهيا خلقة) الشاة اذا يكن لها اذن ولا ذنب خلقة قال محمد لا يكون هذا ولو كان لا يجوز وذكر في الاصل عن ابى

مجازاً وانما يعرف بتقريب  
العلف (او) اكثر  
(الالية) لان للاكثر حكم  
اكل بقاء وذهاباً فيكفي  
بقاء الاكثر وعليه الفتوى  
مجتبى (ولا بالهاء) التي  
لا اسنان لها ويكفي بقاء  
الاكثر وقيل ماتتلف به  
(والسكاه) التي لا اذن  
لها خلقة فلولها اذن  
صغيرة خلقة اجزأت  
زليلي (والجداء) مقطوعة  
رؤس ضرعها او يابستها  
ولا لالجداء مقطوعة الانف  
ولا المصرة اطباؤها وهي  
التي عولجت حتى انقطع  
لبنها ولا التي لا الهيا لها  
خلقة مجتبى ولا المجتبى

فكانت القرية في اللحم بذاته لافي اراقة دمه اه تأمل قال في البدائع وقال في الاصل وان باعه  
تصدق بثمنه لان الام تبعت للاضحية والولد يحدث على صفات الام الشرعية ومن المشايخ  
من قال هذا في الاضحية الموجبة بالنذر او ما في معناه كشراء الفقير والافلالا لا يجوز التضحية  
بغيرها فكذا ولدها (قوله) وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح قدمنا عن الخانية انه المستحب  
وظاهره ولو في ايام النحر وانظر ما في التبرئ لنبالة عن البدائع (قوله) ثم وجدها اي الضالة  
او المسروقة بمعنى وصلت الى يده وهذا اذا وجد في ايام النحر (قوله) وقال بعضهم الخ اقتصر  
عليه في البدائع وقال السامحاني وبه جزم الشنقي كما سيذكره الشارح وهو الموافق للقواعد  
اه وفي البدائع ولو لم يذبح الثانية حق مضت ايام النحر ثم وجد الاولى عليه ان يتصدق  
بافضلها ولا يذبح (قوله) ويضحي بالجماء هي التي لا قرن لها خلقة وكذا العظام التي ذهب  
بعض قرنها بالكسر وغيره فان بلغ الكسر الى المخ لم يجز فهستاني وفي البدائع ان بلغ الكسر  
المشاش لا يجزى والمشاش رأس العظام مثل الركبتين والمرفقين اه (قوله) والثولاء  
بالتثنية في القاموس الثول بالتحرريك استرخاء في اعضاء الشاة خاصة او كالجنون بصيها فلا  
تتبع الغنم وتسير في مراتعها (قوله) والرعى عطف تفسير ط (قوله) فلو مهزولة الخ  
قال في الخانية وتجوز بالثولاء والجرباء السمينتين فلو مهزولتين لا تنق لا يجوز اذا ذهب مخ  
عظمها فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز يروى ذلك عن محمد اه وقوله لا تنق مأخوذ  
من النقي بكسر النون واسكان القاف هو المخ اي لامح لها وهكذا يكون من شدة الهزال فتنبه  
قال القهستاني واعلم ان الكل لا يخلو عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب  
الظاهرة فاجوز ههنا جاز مع الكراهة كافي المضمرات (قوله) المهزولة الخ تفسير مراد لان  
العجب محركا ذهاب السمن كافي القاموس فلا يضر اصل الهزال كاعلم بما قدمناه ولذا قيدت  
في حديث الموطأ والعجفاء التي لا تنق (قوله) والعرجاء اي التي لا يمكنها المشي رجلاها العرجاء  
انما تمشي بثلاث قوائم حتى لو كانت تضع الرابعة على الارض وتسعين بها جاز عناية (قوله) الى  
المنسك بكسر السين والقياس الفتح (قوله) ومقطوع اكثر الاذن الخ في البدائع لو ذهب  
بعض الاذن او الالية أو الذنب أو العين ذكر في الجامع الصغير ان كان كثيرا تمتع وان يسيرا  
لا تمتع واختلف اصحابنا في الفاصل بين القليل والكثير فعن ابي حنيفة اربع روايات يروى  
محمد عنه في الاصل والجامع الصغير ان المانع ذهاب اكثر من الثلث وعنه انه الثلث وعنه انه  
الرابع وعنه ان يكون الذاهب اقل من الباقي أو مثله اه بالمعنى الاولى هي ظاهر الرواية  
ومحجها في الخانية حيث قال والصحيح ان الثلث ومادونه قليل وما زاد عليه كثير وعابه  
الفتوى اه ومشي عليها في مختصر الوقاية والاصلاح والرابعة هي قولهما قال في الهداية  
وقالا اذا بقي الاكثر من النصف اجزاء وهو اختيار الفقيه ابي الليث وقال ابو يوسف اخبرت  
بقولي اباحيفة فقال قولي هو قولك قيل هو رجوع منه الى قول ابي يوسف وقيل معناه  
قولي قريب من قولك وفي كون النصف مانعا واثبات عنهما اه وفي البرازية وظاهر مذهبهما  
ان النصف كثير اه وفي غاية البيان ووجه الرواية الرابعة وهي قولهما واليهما رجع الامام  
ان الكثير من كل شيء اكثره وفي النصف تعارض الجانبان اه أي فقال بعدم الجواز

وعنده بعضهم يتصدق به بلا  
ذبح \* ضلت او سرت  
فاشتري اخرى ثم وجدها  
فالافضل ذبحها وان ذبح  
الاولى جاز وكذا الثانية لو  
قيمتها كالاولى او اكثر  
وان اقل ضمن الزائد  
ويتصدق به بلا فرق بين  
غنى وفقير وقال بعضهم ان  
وجب عن يسار فكذا  
الجواب وان عن اعسار  
ذبحهما بنابيع (ويضحي  
بالجماء والحصى والثولاء)  
اي الجنونة (اذا لم تمتعها  
من السوم والرعى وان  
منعها لا) تجوز التضحية  
بها (والجرباء اسمية) فلو  
مهزولة لم يجز لان الجرب في  
اللحم نقص (لا بالعماء  
والعوراء والعجفاء)  
المهزولة التي لا تخ في عظامها  
(والعرجاء التي لا تمشي الى  
المنسك) اي المذبح  
والمريضة اللين مرضها  
(ومقطوع اكثر الاذن او  
الذنب والعين) اي التي  
ذهب اكثر نور عينها  
فاطلاق القطع على الذهاب

في الحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الحزاة بماتى عليه ستة اشهر وشئ وذكر الزعفراني انه ابن سبعة وعنه ثمانية وتسعة ومادونه حمل اه قلت واقتصر في الحاية على ما في الحزاة وقيد بقوله شرعا لانه في اللغة ماتت له سنة نهاية (قوله من الضأن) هو ماله اليه منح قيد به لانه لا يجوز الجزع من المعز وغيره بلا خلاف كما في المبسوط قهستاني والجزع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع بدائع (قوله ان كان الخ) فلو صغير الجنة لا يجوز الا ان يتم له سنة ويظمن في الثانية اتقاني (قوله من الثلاثة) اي الآتية وهي الابل والبقر بنوعيه والشاة بنوعيه (قوله والتي هو ابن خمس الخ) ذكر سن التي والجذع في المنح منظوما في اربع ابيات لبعضهم وقد نظمتها في بيتين فقلت

ذوى الحول من غم والحسن من ابل \* واثنين من بقر ذا التي دعى

والحول من بقر والتصف من غم \* واربع من بصير سم بالجذع

وفي البدائع تقدير هذه الانسان بما ذكر لمنع النقصان لا الزيادة فلو خشي بسن اقل لا يجوز وبأكبر يجوز وهو افضل ولا يجوز بحمل وجدى وعجول وفصيل لان الشرع انما ورد بالانسان المذكورة (قوله والجاموس) نوع من البقر وكذا المعز نوع من الغنم بدليل ضمها في الزكاة بدائع (قوله قاله المصنف) تبعا للهداية وغيرها قال في البدائع فلوزن ثور وحشى على بقرة اهلية فولدت ولد ابيض به دون العكس لانه ينفصل عن الامام وهو حيوان متقوم تتعلق به الاحكام ومن الابل مامهين ولذا يتبع الام في الرق والحرية (قوله فروع على قوله يتابع) يوجد في بعض النسخ (قوله افضل من سبع البقرة الخ) وكذا من تمام البقرة قال التارخانية وفي الغاية وكان الاستاذ يقول بأن الشاة العظيمة السمينة التي تساوى البقرة قيمة ولحما افضل من البقرة لان جميع الشاة تقع فرضا بلا خلاف واختلفوا في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوع اه (قوله اذا استويا الخ) فان كان سبع البقرة اكثر لحما فهو افضل والاصل في هذا اذا استويا في اللحم والقيمة فاطيهما للحما افضل واذا اختلفا فيهما فالفاضل اولى بتارخانية (قوله افضل من النعجة) هي الاثني من الضأن قاموس (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت النعجة اكثر قيمة او لحما فهي افضل ذخيرة ط (قوله والاثنى من المعز افضل) مخالف لما في الحاية وغيرها وقال ط مشي ابن وهبان على ان الذكر في الضأن والمعز افضل لكنه مفيد بما اذا كان موجواً اي مرضوض الاثنيين اي مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومفهومه انه اذا لم يكن موجواً لا يكون افضل (قوله وفي الوهبانية الخ) تقييد للاطلاق بالاستواء اي ان الاثني من الابل والبقر افضل اذا استويا قال في التارخانية لان لحما أطيب اه وهو الموافق للاصل المار (قوله قبل الذبح) فان خرج من بطنها حيا فالعامة انه يفعل به ما فعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر يتصدق به حيا فان ضاع او ذبحه واكله يتصدق بقيمته فان بقى عنده وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى لعامة الذي خشي ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والفتوى على هذا خاتمة (قوله يذبح الولد معها) الا انه لا يأكل منه بل يتصدق به فان أكل منه تصدق بقيمة ما أكل والمستحب ان يتصدق به حيا خاتمة قيل ولعل وجهه عدم بلوغ الولد سن الاجزاء

(من الضأن) ان كان بحيث

لو خاط بالتالي لا يمكن التمييز

من بعد (و) صح (التي

فصا عدا من الثلاثة

(و) التي (هو ابن خمس من

الابل وحول من من البقر

والجاموس وحول من

الشاة) والمعز والمتولد بين

الاهلي والوحشى يتبع

الامام قاله المصنف (فروع) \*

الشاة افضل من سبع

البقرة اذا استويا في القيمة

واللحم والكبش افضل

من النعجة اذا استويا فيهما

والاثنى من المعز افضل من

التيس اذا استويا قيمة

واثنى من الابل والبقر

افضل حاوي وفي الوهبانية

ان الاثنى افضل من الذكر

اذا استويا قيمة والله اعلم

\* ولدت الاضحية ولدا قبل

الذبح يذبح الولد معها

إذا أطلق ولم قصد الاخبار أو كان قبل أيام البحر أو كان معسرا فأسرفها فإنه وإن لزمته شاة  
 أخرى بالذکر لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فهو نذر حقيقة وعلى كل فلم يوجد نذر  
 حقيقى بواجب قبله فالتضح الحال وطاح الاشكال وسيأتى فى آخر الاضحية زيادة تحقيق لهذا  
 البحث ومقتضى ذلك ايضا انه حيث قصد الاخبار له الا كل منها لأنها لم تلزم بالذکر\* (فرع)  
 قال الله على ان اضحى شاة فضحى ببذنة أو بقرة جاز تثار خانية ( قوله ولو فقيرا ) الانسبان  
 يقال ولو غنيا لان الفقير لا يتوهم عدم صحة نذره بالمعينة لعدم وجوبها عليه قبله بخلاف الغنى  
 ولان الفقير اذا شرأها له يلزمه التصديق بعينها بلانذر بخلاف الغنى وقاعدة لو الوصلية ان  
 يقضى ما بعدها اولى بالحكم تأمل ( قوله ولو نقصها ) اى الذبح بأن كانت قيمتها بعد الذبح  
 اقل منها قبله تارة خانية ( قوله بقيمة النقصان ) المناسب اسقاط قيمة او يقول بقدر النقصان  
 لان الفرض ان النقصان من القيمة لا من ذات الشاة تأمل ( قوله ولا يأكل الناذر منها ) اى نذرا  
 على حقيقته كما علمت واقول الناذر ليس بقيد لان الكلام فيما اذا مضى وقتها ووجب عليه  
 التصديق بها حية او بقيمتها ولذا ذبحها ونقصها يضمن النقصان وهذا يشمل الفقير اذا شرأها  
 له ما يدل عليه ما فى غاية البيان اذا وجب شاة بعينها واشترأها يلضى بها مضى أيام النحر قبل  
 ان يذبحها تصديق بها حية ولا يأكل من لحمها لانه انتقل الواجب من اراقه الدم الى التصديق وان  
 لم يوجب ولم يشتر وهو موسر وقدمت ايامها تصديق بقيمة شاة تجزئ للاضحية اه فيه  
 دلالة واضحة على ما قلنا ثم رأيت فى الكفاية قال بعد قوله أو فقير شرأها لها وان ذبح لا يأكل  
 منها وسيأتى له مزيد بيان ان شاء الله تعالى ( قوله عطف عليه ) اى على فاعل تصديق ( قوله  
 شرأها لها ) فلو كانت فى ملكه فنوى ان يضحى بها واشترأها ولم يوافق الاضحية وقت الشراء  
 ثم نوى بعد ذلك لا يجب لان النية لم تقارن الشراء فلا تعتبر بدائع ( قوله لوجوبها عليه بذلك )  
 اى بالشراء وهذا ظاهر الرواية لان شراءها لم يجزى بجرى الايجاب وهو النذر بالتضحية عرفا  
 كافى البدائع ووقع فى التارخانية التعبير بقوله شرأها أيام النحر وظاهره انه لو شرأها لها  
 قبلها لا تجب ولم أره صريحا فليراجع ( قوله وتصديق قيمتها غنى شرأها اولا ) كذا فى الهداية  
 وغيرها كالدرر وتعبه الشيخ شاهين بأن وجوب التصديق بالقيمة مقيد بما اذا لم يشترأها اذا  
 اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة او التصديق بها حية كافى الزيلعى ابو السعود واقول ذكر  
 فى البدائع ان الصحيح ان الشاة المشتراة للاضحية اذا لم يضح بها حتى مضى الوقت يتصدق  
 بالموسر بعينها حية كالفقير بالاخلاق بين المحاببات فان محمدا قال وهذا قول ابى حنيفة وابى  
 يوسف وقولنا اه وتامه فيه وهو الموافق لما قدمناه آفان غايه البيان وعلى كل فالظاهر  
 انه لا يحل له الاكل منها اذا ذبحها كما لا يجوز له حبس شئ من قيمتها تأمل ( قوله فالمراد بالقيمة  
 الخ ) بيان لما حمله المصنف لان قوله تصديق بقيمتها ظاهر فيما اذا اشتراها لان قيمتها تعلم اما اذا  
 لم يشترها فامعنى انه يتصدق بقيمتها فانها غير معينة فبين ان المراد اذا لم يشترها قيمة شاة  
 تجزئ فى الاضحية كما فى الخلاصة وغيرها قال فى الفهستاتى او قيمة شاة وسط كافى الزاهدى  
 والنظم وغيرها ( قوله وصح الجذع ) بفتح حين فهستاتى ( قوله ذو سنة أشهر ) كذا فى الهداية  
 وفسره فى شرح الملتقى شرعا بما اتى عليه اكثر الحول عند الاكثر قال الفهستاتى وفسر الاكثر

ولو فقير اولو ذبحها تصديق  
 بلحمها ولو نقصها تصديق  
 بقيمة النقصان ايضا ولا  
 يأكل الناذر منها فان  
 أكل تصديق بقيمة ما أكل  
 ( فقير ) عطف عليه  
 ( شرأها لها ) لوجوبها عليه  
 بذلك حتى يتمتع عليه بيعها  
 ( و ) تصديق بقيمتها غنى  
 شرأها اولا لتعلقها بذمته  
 شرأها اولا فالمراد بالقيمة  
 قيمة شاة تجزئ فيها ( وصح  
 الجذع ) ذو سنة أشهر



ترك لعدو وهذا غيره (قوله ولو تعد الترك) مبنى للمجهول واللام معلوم وقوله الاماء (قوله فسن) يقال سن فلانا طعنه بالستان والمراد به هنا الذبح (قوله وقيل الخ) الظاهر انه فهم انه معارض لما نقله عن الزاوية كما فهمه المحشى والمعارضة مندفة بما قدمناه (قوله قلت الخ) ليس في عبارة الزيلعي ما يفيد انه حكي القولين عن المحيط كما قدمناه ولم يرجح (قوله اجزائهم الصلاة والتضيعة) كذا في البدائع أيضا وفيها ولو شهدوا وبعد نصف النهار انه العاشر جاز لهم ان يصحوا ويخرج الامام من الغد يصلى بهم العيد وان علم في صدر النهار انه يوم النحر فشغل الامام عن الخروج او غفل فلم يخرج ولم يأمر احدا يصلى بهم فلا ينبغي لاحد ان يصحى حتى يصلى بهم الامام الى ان تزول الشمس فاذا زالت قبل ان يخرج الامام صحى الناس وان صحى احد قبل ذلك لم يجز ولو صحى بعد الزوال من يوم عرفته ثم ظهر انه يوم النحر جازت عندنا لانه في وقته اه (قوله صيانة لجميع المسلمين) الذى رأيت في الزيلعي لجمع بدون ايه اى صلاتهم بالجماعة تأمل (قوله تنزيها) بحث من المصنف حيث قال قلت الظاهر ان هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلاف الاولى اذا احتال الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه أقول وهو مصرح به في ذبائح البدائع (قوله ليلا) أى في البليتين المتوسطين لالاوى والارابعة اذا تصح فيهما الاضحية اصلا كما هو الظاهر ونبه عليه في النهاية ومع هذا خفى على البعض (قوله ولو تركت التضحية الخ) شروع في بيان قضاء الاضحية اذا فاتت عن وقتها فانها مضمونة بالقضاء في الجملة كفى البدائع (قوله ومضت أيامها الخ) قيده لما في النهاية اذا وجبت بأجابه صريحا او بالشراء لها فان تصدق بعينها في أيامها فعليه مثلها مكانها لان الواجب عليه الاراقة وانما ينتقل الى الصدقة اذا وقع اليأس عن التضحية بمضى أيامها وان لم يشتر مثلها حتى مضت أيامها تصدق بقيمتها لان الاراقة انما عرفت قرينة في زمان مخصوص ولا تجزئه الصدقة الاولى عما يلزمه بدلانها قبل سبب الوجوب اه (قوله تصدق بهاية) لوقوع اليأس عن التقرب بالاراقة وان تصدق بقيمتها اجزأه أيضا لان الواجب هنا التصدق بعينها وهذا مثله فيها هو المقصود اه ذخيرة (قوله ناذر لمعنة) قال في البدائع اما الذى يجب على الغنى والغنى والفقر فالتدوير به بأن قاله الله على ان صحى شاة او بدنة او هذه الشاة او البدنة او قال جعلت هذه الشاة اضحية لانا فقرة من جنسها ايجاب وهو هدى المتعة والقران والاحصاء فكل من النذر كسائر القرب والوجوب بالنذر يستوفى فيه الغنى والفقر اه وقد استفيد منه ان الجمل المذكور نذر وان النذر بالواجب صحيح واستشكل بأن من شروط صحة النذر ان لا يكون واجبا قبله وأجاب ابو السموذ بأن الواجب التضحية مطلقا وصحة النذر بالنسبة للمعنة اه وفيه نظر لما علمت من صحة النذر بغير معنة أيضا واعلم انه قال في البدائع ولونذر ان يصحى شاة وذلك في ايام النحر وهو موسر فعليه ان يصحى بشاتين عندنا شاة بالنذر وشاة بأجباب الشرع ابتداء اذا غنى به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل ايام النحر لزمه شاتان بلا خلاف لان الضيغة لا تحتل الاخبار عن الواجب اذا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسرا ثم ليسر في ايام النحر لزمه شاتان اه ومقتضى هذا ان الموسر اذا نذر في ايام النحر وقصد الاخبار لم يكن ذلك منه نذرا حقيقة وان لزوم الشاة عليه بإجباب الشرع اما

ولو تعد الترك فسن اول وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز بقية الايام قلت وقد مرنا انه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم في المواهب فنبه (كما لو شهدوا انه يوم العبد عند الامام فصلوا) ثم صحوا (ثم بان انه يوم عرفة اجزأهم الصلاة والتضيعة) لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطأ فيحكم بالجواز صيانة لجميع المسلمين زيلعي (وكره) تنزيها (الذبح ليلا) لاحتمال الغلط (ولو تركت التضحية ومضت أيامها تصدق بهاية ناذر) فاعل تصدق (لمعنة)

المشارح عن النبايع وفي البدائع وان آخر الامام صلاة العيد فلا ذبح حتى ينتصف النهار فان اشتغل الامام فلم يصل أو ترك عمدا حتى زالت فقد حل الذبح بغير صلاة في الايام كلها لانه بالزوال فات وقت الصلاة وانما يخرج الامام في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء والترتيب شرط في الاداء لا في القضاء كذا ذكر القدوري اهـ وذكر نحوه الزبلي عن المحيط ونقل قبله عنه ايضا انه لا يجوزهم في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلي الامام بهم \* (نتيه) \* قال في مبسوط السرخسي ليس على اهل منى يوم النحر صلاة العيد لانهم في وقتها مشغولون بأداء المناسك وتجوز لهم التضحية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لاهل القرى اهـ ومن الظاهر ان اهل منى هم من بها من الحجاج وأهل مكة شريفة لاهل مكة المحرمين ثم ان هذا صريح في خلاف ما ذكره البيهقي حيث قال ان منى لا تجوز فيها الاضحية الا بعد الزوال لانها موضع تجوز فيه صلاة العيد الا انها سقطت عن الحاج ولم ترق ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم النحر لانا ومن أدركناه من المشايخ لم يصلها بمكة والله اعلم بالسبب في ذلك اهـ **(قوله)** ان ذبح في غيره اى المصر شامل لاهل البوادي وقد قال قاضيان فاما اهل السواد والقرى والرباطات عندنا فيجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر واما اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة اقرب الاثمة اليهم اهـ وعزاه القهستاني الى النظم وغيره وذكر في الشريفة ان مخالفا لما في التبيين ولا طلاق شيخ الاسلام **(قوله)** والمعتبر مكان الاضحية (الح) فلو كانت في السواد والمضى في المصر جازت قبل الصلاة وفي العكس لم تجز قهستاني **(قوله)** ان يخرجها اى يأمر بأخراجها **(قوله)** لحاج مصر اى الى ما يباح فيه القصر قهستاني وزبلي **(قوله)** مجتبي لاحاجة الى العزو اليه بعد وجود المسئلة في الهداية والتبيين وغيرها من المعتبرات **(قوله)** والاولاد اى على القول بوجودها في مال الصغير والاب وهو خلاف المقتد كما مر **(قوله)** تعاد الصلاة دون التضحية (الح) قال في البدائع فان علم ذلك قبل تفرق الناس يعيد بهم الصلاة بأفقا الروايات وهل يجوز ما ضحى قبل الاعادة ذكر في بعض الروايات انه يجوز لانه ذبح بعد صلاة يجزها بعض الفقهاء وهو الشافعي لان فساد صلاة الامام لا يوجب فساد صلاة المقتدى عنده فكانت تلك الصلاة معتبرة عنده فعلى هذا يعيد الامام وحده ولا يعيد القوم وذلك استحسان اهـ ونحوه في البرازية **(قوله)** فكان للاجتهاد فيه مساغا (كذا في المنح وبعض نسخ التبيين ايضا وصوابه مساغا بالرفع **(قوله)** وفي المجتبى (الح) هذا قيد لا طلاق المتن وهو وجه لما في الاعادة بعد التفرق من المشقة اهـ **(قوله)** لا بعدة اقول في البرازية ولو نادى بالناس ليعيدوها فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز اهـ لكن مقتضى ما قدمناه عن البدائع عدم الاعادة مطلقا ويدل عليه انه في البدائع ذكر ما في البرازية رواية أخرى تأمل **(قوله)** فلم يصلوا لعدم وال يصلها بهم اتقاني وزبلي **(قوله)** جاز في المختار لان البلدة صارت في هذا الحكم كالسواد اتقاني وفي التتارخانية وعليه الفتوى وقد ذكر المسئلة الزبلي ايضا ولا يعارض ما تقدم نقله عنه كاظنه لان الامام هناك موجود فلم تنصر في حكم السواد فانهم **(قوله)** لكن في النبايع (الح) ساقط من بعض النسخ وهو الاولى اذ لا يخالف ما قبله لانه

ان ذبح في غيره) وأخره قيل غروب اليوم الثالث وجوزه الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه خيلة مصرى اراد التعجيل ان يخرجها خارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر مجتبي والمعتبر آخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت فلو كان غيبا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم الآخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه (تين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الاضحية) لان من العامساء من قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مساغا زبلي وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة فيها فتنة فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في النبايع

النسخ والواجب اسقاطه كما في بعض النسخ لان موضوع المسئلة الاستحسانية أن يشتريها  
ليضحى بها عن نفسه كما في الهداية والحائنة وغيرها ولذا قال المصنف بعد قوله استحسانا  
وذا قبل الشراء أحب وفي الهداية والاحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء ليكون أبعد عن  
الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية اه وفي الحائنة ولولم ينو عند الشراء ثم اشركهم فقد  
كرهه ابو حنيفة أقول وقدما في باب الهدى عن فتح القدير معزوا الى الاصل والمبسوط اذا  
اشترى بدنة لثمة مثلا ثم اشرك فيها ستة بعدما اوجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما اوجبها  
صار الكل واجبا بعضها بأيجاب الشرع وبعضها بأيجابه فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن  
وان نوى أن يشرك فيها ستة اجزائه لانه ما اوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند  
الشراء ولكن لم يوجبها حتى شرك الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من  
احدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشركة في الابتداء اه ولعله محمول على الفقير او على انه  
اوجبها بالذر او يفرق بين الهدى والاضحية تأمل (قوله ويقسم اللحم) انظر هل هذه  
القسمه متعيّنة اولا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته واولاده الكبار بدنة ولم يقسموها تجزيهم  
اولا والظاهر انها لا تشترط لان المقصود منها الاراقة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة  
والفيض تعليق القسمه على ارادتهم وهو يؤيد ما سبق غير أنه اذا كان فيهم فقير والباقي  
أغنياء يتعين عليه أخذ نصيبه ليتصدق به اه ط وحاصله ان المراد بيان شرط القسمه ان  
فعلت لانها شرط لكن في استثنائه الفقير نظرا لاذلتيه عليه التصديق كما يأتي ثم النادر يتعين  
عليه فافهم (قوله لاجزا) لان القسمه فيها معنى المبادلة ولو حلل بعضهم بعضا قال في البدائع  
أما عدم جواز القسمه مجازفة فلان فيها معنى التملك واللحم من اموال الربا فلا يجوز تملكه  
مجازفة وأما عدم جواز التحليل فلان الربا لا يحتمل الحل بالتحليل ولانه في معنى الهبة وهبة  
المشاع فيما يحتمل القسمه لاتصح اه وبه ظهر ان عدم الجواز بمعنى أنه لا يصح ولا يحل لفساد  
المبادلة خلافا لما بحثه في الشرع بلالية من انه فيه بمعنى لا يصح ولا حرمة فيه (قوله الا اذا ضم  
معه الخ) بأن يكون مع احدها بعض اللحم مع الاكارع ومع الآخر البعض مع الجلد غناية  
(قوله واول وقتها بعد الصلاة الخ) فيه تسامح اذا التضحية لا يختلف بالمصرى وغيره بل  
شرطها فأول وقتها في حق المصرى والقروى طلوع الفجر الا انه شرط للمصرى تقديم الصلاة  
عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط واشير اليه في الهداية وغيرها  
فهستاني وكذا ذكر ابن الكمال في منهوات شرحة أن هذا من المواضع التي اخطأ فيها تاج  
الشريعة ولم يتنبه له صدر الشريعة (قوله بعد أسبق صلاة عيد) ولو ضحى بعدما صلى اهل  
المسجد ولم يصل اهل الحباثة اجزأه استحسانا لانها صلاة معتبرة حتى لو اكتفوا بها اجزأتهم  
وكذا عكسه هداية ولو ضحى بعدما قدّر التشهد في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم  
يجوز ويكون مسببا وهو رواية عن ابي يوسف خانية (قوله ولو قبل الخطبة) قال في المنج  
وعن الحسن لو ضحى قبل الفراغ من الخطبة فقد أساء (قوله وبعد مضى وقتها) اي وقت  
الصلاة وهو معطوف على قوله بعد الصلاة ووقت الصلاة من الارتفاع الى الزوال (قوله لعذر)  
اي غير الفتة المذكورة بعدما ط اقول ولم يذكر الزبلي لفظ العذر مع انه مخالف لما سذكره

ويقسم اللحم وزنا لاجزا  
الا اذا ضم معه من  
الأكارع والجلد) صرفا  
للجنس لخلاف جنسه  
( واول وقتها بعد الصلاة  
ان ذبح في مصر) اي بعد  
أسبق صلاة عيد ولو قبل  
الخطبة لكن بعدها أحب  
وبعد مضى وقتها لولم  
يصلوا العذر ويجوز في الغد  
وبعد قبل الصلاة لان  
الصلاة في الغد تقع قضاء  
لا اداء زبلي وغيره (وبعد  
طلوع فجر يوم النحر

نصب على الظرفية ( يوم  
التحر الى آخر ايامه )  
وهي ثلاثة افضلها اولها  
( ويضحي عن ولده الصغير  
من ماله ) صححه في الهداية  
( وقيل لا ) صححه في الكافي  
قال وليس للاب ان يفعله  
من مال طفله ورجحه  
ابن الشحنة قلت وهو  
المتعمد لما في متن مواهب  
الرحمن من انه اصح ما يفتي  
به وعلة في البرهان بأنه  
ان كان المقصود الاتلاف  
فالاب لا يملكه في مال ولده  
كالعتق او التصديق باللحم  
قال العبي لا يحتمل صدقة  
التطوع وعزاه للمبسوط  
فليحفظ ثم فرع على القول  
الاول بقوله ( وأكل منه  
الطفل ) وادخله قدر  
 حاجته ( وما بقي يبدل بما  
يتنفع ) الصغير ( بعينه )  
ككتاب وخف لا بما  
يستهلك كخبز ونحوه ابن  
كمال وكذا الجد والوصي  
( وصح اشتراك ستة  
في بدنة شريت لاضحية )  
اي ان نوى وقت الشراء  
الاشتراك صح استحسانا  
والالا ( استحسانا وذا )  
اي الاشتراك ( قبل الشراء  
أحب

في الاول قياس واستحسان والمذكور فيه جواب القياس بدائع ( قوله نصب على الظرفية )  
اي لقوله تجب وهذا بيان لاول وقتها مطلقا للمصري والقروى كتابي بيانه فانهم ( قوله  
الى آخر ايامه ) دخل فيها الليل وان كرهه كتابي واقادان الوجوب موسع في جملة الوقت غير عين  
والاصل ان ما وجب كذلك يتعين الجزء الذي أدى فيه للوجوب او آخر الوقت كما في الصلاة  
وهو الصحيح وعليه يخرج ما اذا صار اهلا للوجوب في آخره بان أسلم أو اعتق أو أسير أو اقام  
تأزمه لان ارد أو أسير أو سافر في آخره ولو أعسر بعد خروج الوقت صار قيمة شاة سالمة  
للاضحية ديناً في ذمته ولومات الموسر في ايامها سقطت وفي الحقيقة لم تجب ولو ضحى الفقير  
ثم أسير في آخره عليه الاعادة في الصحيح لانه يتبين ان الاول تطوع بدائع ملخصا لكن  
في البرازية وغيرها ان المتأخرين قالوا لا تأزم الاعادة به تأخذ ( قوله وهي ثلاثة ) وكذا ايام  
التشريق ثلاثة والكل يضي بأربعة اولها محر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطن محر  
وتشريق هداية وفيه اشعار بأن التضحية تحوز في الليلتين الاخيرتين لا الاول اذ الليل  
في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كافي المضمرات وغيره  
وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم تكن وقتا لها بخلاف الايام الاخرى بين ايام الاضحية  
فيسناني ( قوله افضلها اولها ) ثم الثاني ثم الثالث كما في القهستاني عن السراجية  
( قوله ويضحي عن ولده الصغير من ماله ) اي مال الصغير ومثله المجنون قال في البدائع واما  
البلوغ والعقل فليس من شرائط الوجوب في قولهما وعند محمد من الشرائط حتى لا يجب  
التضحية في مالهما والموسرين ولا يضمن الاب والوصي عندها وعند محمد يضمن والذي يجز  
ويبقى يعتبر حاله فان كان مجنونا في أيام التحريم فعلى الاختلاف وان ميقا تجب باختلاف اه  
قلت لكن في الحائنة واما الذي يجز ويبقى فهو كالصحيح اه الا ان يحمل على انه يجز  
ويبقى في ايام التحريم فتأمل ( قوله صححه في الهداية ) حيث قال والاصح ان يضحي من  
ماله ققول ابن الشحنة انه في الهداية لم يصح شيأ بل مقتضى صليعه ترجيح عدم الوجوب فيه  
نظروا له ساقط من نسخته ( قوله قلت وهو المعتمد ) واختاره في الملتقى حيث قدمه وعبر عن  
الاول بقيل ورجحه الطرسوسي بأن القواعد تشهد له ولانها عبادة وليس القول بوجوبها  
اولى من القول بوجوب الزكاة في ماله ( قوله بما يتنفع بعينه ) ظاهره انه لا يجوز بيعه بدرهم  
ثم يشتري بها ما ذكره ط ويبيده ما ذكره عن البدائع ( قوله وكذا الجد والوصي ) اي  
كالا ب في جميع ما ذكر ( قوله وصح اشتراك ستة ) كذا في رأينا من النسخ من الاعتقال  
بالتاء وهو كذلك في عدة كتب ومقتضاه انه متعدد مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف وهو  
الشارى ولذا قال في الدرر اى جعلهم شركاه ( قوله في بدنة شريت لاضحية ) اي لضيحيها  
عن نفسه هداية وغيرها وهذا محمول على الغنى لانها لم تتعين لوجوب التضحية بها ومع ذلك  
يكره لمافيه من خلف الوعد ولو قالوا انه ينبغي ان يتصدق بالثمن وان لم يذكره محمد نصافا ما  
الفقير فلا يجوز له ان يشرك فيها لانه أوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتعين للوجوب  
بدائع وغاية البيان لكن في الحائنة سوى بين الغنى والفقير ثم حكى التفصيل عن بعضهم  
تأمل ( قوله اي ان نوى وقت الشراء الاشتراك صح استحسانا والا ) كذا في بعض



فقيرا آخره لاتلزمه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فمن اشتراها غنيًا ثم افقر بعد ايامها كان في آخر الوقت متمكنًا بالقدرة الممكنة حينئذ لزمه القضاء بالبالقدرة المبصرة واللاشترط ودوامها بان تسقط عنه اذا افقر والواقع خلافه ومعنى قول الهداية ونفوت بنضى الوقت نفوت اداؤها بدليل ان عليه التصديق بقيمتها او بقيمتها كإبائى بيانه وسقوطها بهلاك المال قبل مضى ايامها لا يفيد ان القدرة مبصرة لان العبرة بالآخر الوقت ولم توجد القدرة فيه اصلاً بخلاف الزكاة وسدقة الفطر اذ ليس لهما وقت نفوت الاداء بقوته فان الزكاة في كل وقت زكاة وكذا صدقة الفطر بخلاف الاضحية فان الواقع بعد وقتها خلف عنها فحُث سقطت الزكاة بالهلاك في وقت وجوب الاداء ولم تسقط صدقة الفطر علم ان الاولى وجبت بقدرة مبصرة والثانية بقدرة ممكنة وهلاك المال في الاضحية لا يمكن حمله على واحد من هذين الا اذا كان بعد وجوب الاداء وذلك في آخر ايام النحر لان وقتها مقدر كما علمت فحُث هلك المال بعد ايامها والزمناه بالتصدق بعينها او بقيمتها علمنا انهم لا تسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بقدرة ممكنة واما اذا هلك قبل مضى ايامها كان الهلاك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حمله على واحد منهما فتدبر هذا التحقيق فهو بالقبول حقيق والله ولى التوفيق **(قوله بعينها)** اى لونها وان كان فقيرا شرهاها وقوله او بقيمتها اى لو كان غنيا ولم يشرها كإبائى فتأمل **(قوله)** تلزمهم وان حجوا اقصر عليه في البدائع وذلك لانهم مقيمون **(قوله)** وقيل لاتلزم المحرم وان كان من اهل مكة جوهره عن الحججى وحله في الشرى لالة على المسافر وفيه نظر ظاهر **(قوله)** لاعن طفله اى من مال الاب ط **(قوله)** على الظاهر قال في الحاشية في ظاهر الرواية انه يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن ابي حنيفة يجب ان يضحي عن ولده وولد ولده الذى لأب له والفقوى على ظاهر الرواية اهـ ولو ضحى عن اولاده الكبار وزوجته لا يجوز الا بذنهم وعن الثانى انه يجوز استحسانا بلا ذنهم بزازية قال في الفخيرة وامله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنته ابو يوسف مستحسن **(قوله)** شاة اى ذبيحتها لاسم ان الواجب هو الاراقة **(قوله)** بدل من ضمير تجب او فاعله كذا في المنع وهذا بالنظر الى مجرد المتن والا فالشارح ذكر فاعل تجب فها هو وهو التضحية تبعا للمخ ايضا فالتنظر الى الشرح تكون شاة بدلا من التضحية او خيرا للمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف اى الواجب ذبح شاة فانهم **(قوله)** لضخامتها اى عظم بدنها **(قوله)** ولولا احدهم اى احدا السبعة المعلومين من قوله اوسع بدنة لان المراد انها تجزى عن سبعة بدنة القربة من كل منهم ولو احتلفت جهات القربة كإبائى **(قوله)** لم يجز عن احد من الجواز او من الاجزاء والثانى انسب بما بعده **(قوله)** ولم يجزى عمادون سبعة الاولى عن لان مالا لا يعقل واطلقه فشملى ما اذا اتفقت الانصاء قدرا أولا لكن بعد ان لا يتنص عن السبع ولو اشترك سبعة في خمس بقرات او اكثر صرح لان لكل منهم في بقرة سبعة الاثمانية في سبع بقرات او اكثر لان كل بقرة على ثمانية اسهم فلكل منهم اقل من السبع والارواية في هذه الفصول ولو اشترك سبعة في سبع شياه لا يجزىهم قياسا لان كل شاة ينهم على سبعة اسهم وفي الاستحسان يجزىهم وكذا اثنان في شاتين وعليه فينبى ان يكون

بعينها او بقيمتها لو مضت ايامها (على حرم مسلم مقيم) بمصر او قرية او بادية عني فلا تجب على حاج مسافر فاما اهل مكة فتلزمهم وان حجوا وقيل لاتلزم المحرم سراج (موسر) يسار الفطرة (عن نفسه لاعن طفله) على الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من ضمير تجب او فاعله (اوسع بدنة) هى الابل والبقر سميت به لضخامتها ولو لاحدهم اقل من سبع لم يجز عن احد ولم يجزى عمادون سبعة بالاولى (خبر)

باب الوتر والتوافل ان من انكر سنة الفجر يحشى عليه الكفر ثم رأيت في القنية في باب ما يكفر به نقل عن الحلواني لو انكر أصل الاضحية كفر ثم نقل عن الزندوسقي انه لو انكر الفرضية لا يكفر ثم قال ولاننا في بينهما لان الاصل يجمع عليه والفرضية والوجوب مختلف فيهما اه فافهم (قوله بقدره) متعلق يجب (قوله ممكنه) بصفة اسم الفاعل من التمكن ط (قوله هي ما يجب) الاوضح ان يقول والواجب بهذه القدرة ما يجب الخ ط بيان ذلك ان القدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه نوعان مطلق وهو ادنى ما يتمكن به العبد من اداء ما لزمه وهو شرط في وجوب اداء كل مأموربه وكامل وهو القدرة الميسرة للاداء بعد التمكن ودوامها شرط لدوام الواجب الشاق على النفس كأكثر الواجبات المالية حتى بطلت الزكاة والعشر والخراج بهلاك المال بعد التمكن من الاداء لان القدرة الميسرة وهي وصف الثناء قد فاتت بالهلاك ففوت دوام الوجوب لفوات شرطه بخلاف الاولى فليس بقاؤها شرط البقاء الواجب حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال لوجوبها بقدرة ممكنة وهي القدرة على الزاد والراحلة وملك النصاب ولا يقع اليسر فيها لان الجند ومراكب واعوان في الاول وملك اموال كثيرة في الثاني وليس بشرط بالاجماع (قوله بمجرد التمكن من الفعل) اى بالتمكن من الفعل المجرد عن اشتراط دوام القدرة ط (قوله لانها شرط محض) اى ليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق وجوده لتحقق الشرط وطاه ط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح ان يقول والواجب بها ما يجب الخ ط (قوله بصفة اليسر) الباء للمصاحبة ط (قوله فقيرته من العسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه التسمية بميسرة والتغيير تقديرى اذ ليس المراد انه كان واجبا بالعسرة بقدرة ممكنة ثم تغير الى اليسر بل المراد انه لو وجب بالممكنه كباقي الواجبات بها لكان جائزا فلما توقف عليها صار كأنه تغير (قوله لانها شرط في معنى العلة) لان العلة هي المؤثرة ولما أثر هذا الشرط بتغيير الواجب الى صفة اليسر كان في معنى العلة والعلة عمالا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يسر بدون قدرة ميسرة والواجب الذي لم يشترع الا بصفة اليسر لا يبقى بدونها (قوله بدليل) علة لكونها بقدرة ممكنة لا ميسرة اه ح قال في العناية وهي واجبة بالقدرة الممكنة بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر ولم يضح حتى مضت ايام النحر ثم افقر كان عليه ان يتصدق بعينها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة الميسرة كان دوامها شرطاً كافياً في الزكاة والعشرة والخراج حيث تسقط بهلاك المال اه واعترض بأنه اذا افقر بعد مضى ايام النحر كانت القدرة الميسرة حاصلة فيها فلذا لم تسقط بعد واعترضه في الحواشي السعدية ايضا بأن قول الهداية وفوت بعض الوقت يدل على ان الوجوب ليس بالقدرة الممكنة والام تسقط وكان عليه ان يضحي وان لم يشترشاة في يوم النحر وبأنها تسقط بهلاك المال قبل مضى ايام النحر كالزكاة تسقط بهلاك النصاب بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر وهذا كالصريح في ان المعبر فيها هو القدرة الميسرة اه أقول قد يجاب بأن الاضحية لها وقت مقدرك للصلاة والصوم والعبرة للوجوب في آخره كباقي من كان غنيا آخره تلهو ومن كان

بقدرة ممكنة هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي ما يجب التمكن بصفة اليسر فقيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها شرط في معنى العلة كما مر في الفطرة بدليل وجوب تصدقه

(قوله وركنها ذبح الخ) لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركنها نهاية (قوله فيكره ذبح دجاجة وديك الخ) اى بنية الاضحية والكراهة تحريمية كابدل عليه التعليل ط وهذا فيمن لا تضحية عليه والا فلا امر أظهر (قوله بفضل الله تعالى) هذا مذهب اهل الحق اذ لا يجب عليه تعالى شيء (قوله مع صحة النية) اى بخلوصها بقصد القرية (قوله اذ لا ثواب بدونها) اى بدون النية لان ثواب الاعمال بالنيات أو بدون صحتها اذ لو خاطها رياء مثلا فلا ثواب ايضا وان سقط الواجب لان الثواب مفرع على القبول وبعد جواز الفعل لا يلزم حصول القبول في المختار كما في شرح المنار قال في الوالوجية رجل توشأ وصلى الظهر جازت صلاته والقبول لا يدري هو المختار لان الله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة اه وتماه في نسبت الاسحار (قوله فتجب التضحية) اسناد الوجوب الى الفعل اولى من اسناده الى العين كالاضحية كما فعله القدورى ط والوجوب هو قول ابى حنيفة ومحمد وزفر والحسن واحدى الروايتين عن ابى يوسف وعنه انها سنة وهو قول الشافعى هداية والادلة في المطولات (قوله اى اراقة الدم) قال في الجوهرية والدليل على انها الاراقة لو تصدق بعين الحيوان لم يحز والتصديق بلحمها بعد الذبح مستحب وليس بواجب اه (قوله عملا لاعتقاد) اعلم ان الفرض ما ثبت بدليل قطعى لاشبهه فيه كالايمان والاركان الاربعة وحكمه اللزوم علما اى حصول العلم القطعى بثبوته وتصديقا بالقلب اى لزوم اعتقاد حقيقته وعملا بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا عذر والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاضحية وحكمه اللزوم عملا كالفرض لاعلمنا على اليقين للشبهة حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا تأويل كاهو مسوط في كتب الاصول ثم ان الواجب على مراتب كما قال القدورى بعضها آكد من بعض فوجوب سجدة التلاوة آكد من وجوب صدقة الفطر وجوبها آكد من وجوب الاضحية اه وذلك باعتبار تفاوت الادلة في القوة وقد ذكر في التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظنى والواجب فيما ثبت بقطعى شائع مستفيض كقولهم الوتر فرض ونحو ذلك ويسمى فرضا عمليا وكقولهم الزكاة ونحوه فالفرض الواجب يقع على ماهو فرض علما وعملا كصلاة الفجر وعلى ظنى هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كتذكر العشاء وعلى ظنى هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتممين الفائحة حتى لا تصد الصلاة بتركها بل تجب سجدة السهو اه وتام بتحقيق ذلك بما لم يوجد مجموعه في كتاب مذكور في حاشيتنا على المنار بتوفيق الملك الوهاب اذا علمت ذلك ظهر لك ان كلا من الفرض والواجب اشتركا في لزوم العمل وان تفاوتت مراتب اللزوم كما تفاوتت مراتب الوجوب واختلفا في لزوم الاعتقاد على سبيل الفرضية ولهذا يسمى الواجب فرضا عملا فقط وقد علمت ان كلا منهما يطلق على الآخر فقول الشارح عملا لاعتقادا احتراز عن الفرض القطعى ولهذا قال في المنع اى فلا يكفر جاحده فاناد أن المراد به الواجب الظنى كالوتر ونحوه لا القطعى الذى هو فرض علما وعملا فان منكره كافر كما مر بخلاف منكر الواجب الظنى اى منكر وجوبه فإنه لا يكفر للشبهة فيه أما اذا أنكر أصل مشروعيته الجمع عليها بين الامة فانه يكفر فقد صرح المصنف في

(وركنها) ذبح (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير فيكره ذبح دجاجة وديك لانه تشبه بالمجوس برازية (وحكمها الخروج عن عهدة الواجب) في الدنيا (والوصول الى الثواب) بفضل الله تعالى (في العقبي) مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها (فتجب التضحية) اى اراقة الدم من النعم عملا لاعتقادا

وقد خطر لي قبل رؤيته (قوله مخصوص) أي نوعا وسطا (قوله بنية القرية) أي اليهودية وهي التضحية قال في البدائع فلا تجزئ التضحية بدونها لأن الذبح قديكون للحم وقديكون للقرية والفعل لا يقع قرية بدون النية وللقرية جهات من المتعة والقران والاحصار وغيره فلاتعين الاضحية الابنية ولا يشترط أن يقول بلسانه مانوى بقلبه كما في الصلاة اه وفي البرازية لودج المشتراء لها بلانية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء اه اقول فيه مخالفة لما ذكره في البدائع ايضا ان من الشروط مقارنة النية للتضحية كما في الصلاة لانها هي المعتبرة فلا يسقط اعتبار القران الا للضرورة كما في الصوم لتعذر قرانها بوقت الشروع اه وبالأول جزم في القاعدة الاولى من الاشياء تأمل (قوله وشرائطها) أي شرائط وجوبها ولم يذكر الحرية صريحا لعلمها من قوله واليسار ولا العقل والبلوغ لافيهما من الخلاف كما يأتي والمعتبر وجود هذه الشرائط آخر الوقت وان لم تكن في اوله كما سأتى (قوله والاقامة) فالمسافر لا تجب عليه وان تطوع بها اجزأته عنها وهذا اذا سافر قبل الشراء فان اشترى شاة لها ثم سافر ففي المتقى انه ييمعها ولا يضى بها أي لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد ومن المشايخ من فصل فقال ان كان موسرا لا يجب عليه والابنية ان يجب عليه ولا تسقط بسفره وان سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغي ان يكون الجواب كذلك اه ط عن الهندية ومثله في البدائع (قوله واليسار الخ) بأن ملك مائى درهم او عرضا يساويها غير مسكنه وشباب اللبس ومتاع يحتاجه الى ان يذبح الاضحية ولوله عقار يستغله قليل تلزم لو قيمته نصابا وقل لو يدخل منه قوت سنة تلزم وقيل قوت شهر فتي فضل نصاب تلزم ولو العقار وقفا فان وجب له في ايامها نصاب تلزم وصاحب الثياب الاربعة لو ساوى الرابع نصابا غنى وثلاثة فلا لان أحدها للبليلة والآخر للمهنة والثالث للجمع والوفد والاعیاد والمرأة موسرة بالمعجل لوالزوج مليا وبالمؤجل لا وبدارتسكنها مع الزوج ان قدر على الاسكان له مال كثير فائى في بد مضاربه او شريكه ومعه من الجبرين او متاع البيت ما يضى به تلزم وتامم الفروع في البرازية وغيرها (قوله وسبب الوقت) سبب الحكم ما ترتب عليه الحكم مما لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون يصنع المكلف كالوقت للصلاة والفرق بينه وبين العلة والشرط مذکور في حاشيتنا (نسمات الاسحار على شرح المنار) للشارح وذكر في النهاية ان سبب وجود الاضحية ووصف القدرة فيها بأنها ممكنة او ميسرة لم يذكر لافي اصول الفقه ولا في فروعه ثم حقق ان السبب هو الوقت لان السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقه به اذا اصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون ميبا وكذا اذا ازمه فتركز بتكرره وقد تكرر وجوب الاضحية بتكرر الوقت وهو ظاهر ووجدت الاضافة فانه يقال يوم الاضحية كما يقال يوم الجمعة والعيد وان كان الاصل اضافة الحكم الى سببه كصلاة الظهر لكن قد يعكس كيوم الجمعة والدليل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كما امتناع تقديم الصلاة وانما لم تجب على الفقير لفقد الشرط وهو الغنى وان وجد السبب اه وتبعه في العناية والمراجع (قوله وقيل الرأس) فيه نظر يعلم مامر على انه انما يعرف السبب بنسبة الحكم اليه في كلام الشارع كما اوضحناه في حاشية المنار قيل بحث السنة قد بر

مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام والاقامة واليسار الذى يتعلق به ( وجوب صدقه الفطر ) كما مر ( لا الذكورة فتجب على الانثى ) خاتبة ( وسببها الوقت ) وهو ايام النحر وقيل الرأس وقدمه في التار خاتبة



لتصريحهم بحل ذئب ولدته شاة اعتبار اللام اه ح ( قوله وامها من الحيل ) جملة حالية  
فلوامها آنان لا تؤكل اتفاقا ( قوله والكراهة ) تنزيهية ونازعة النظم بأن محمدانص على ان كل  
في الذخيرة وفهم الطرسوسى ان الكراهة تنزيهية ونازعة النظم بأن محمدانص على ان كل  
مكروه حرام وعندها الى الحل اقرب ورجح ابن الشحنة الاول بمسئلة الشاة اذ انزعاعها ذئب  
فانه يحل بلا كراهة قال لكن في الزاوية قال والبغل لا يؤكل ولم يفصل وماسياتى من  
التويل على الشبه يقتضى الحرمة لان البغل أشبه بالحمار من الفرس اه اقول الظاهر  
الاول لما مر ان كراهة الفرس عندها تنزيهية فكذا ولدها وانه لا عبرة بالشبه تأمل ( قوله  
وان يزالخ ) يقال نزا الفعل اذا وئب على الاثني فواقها والتناج بالكسر اسم يشمل وضع  
الهائم من الغنم وغيرها شارح ( قوله فان اكلت الخ ) تفصيل لقوله فينظر وتبنا بتقديم  
التاء القوية ويجوز ان يكون تبنا بتأخيرها وتقديم النون والبر القطع اى يقطع الرأس  
ويرمى ويؤكل الباقي ( قوله والصباح بخير ) اى فان نسج لا يؤكل وان تغايرمى رأسه ويؤكل  
الباقي ( قوله وان اشككت ) بأن نسج كالكلب وثغا كالعنز ( قوله فعت ) اى فيؤكل ماسوى رأسه  
( قوله والا ) بأخريه له امعاء بلا كرش والطمر الدفن فى الارض هذا وظاهر كلامه  
ان اعتبار هذه الامور على هذا الترتيب فبعد وضوح علامة الاكل لا يعتبر الصباح مطلقا  
وضوح علامة الصباح لا يعتبر مافى الجوف مطلقا وعليه فاذا أكل لحما وثغا او ظهر له  
كرش لا يؤكل واذا أكل تبنا ونسج او ظهر له امعاء يؤكل تأمل ( قوله وأى شياه الخ )  
هى التى نذت خارج المصر تحل بالجرح وقدمر قبل الذبائح ( قوله ومن ذا الذى ضحى  
الخ ) جوابه رجل أقام فى بيته الى وقت الضحى فقد ضحى بلادم \* ( تة ) \* ما يحرم  
أكله من اجزاء الحيوان المساكول سبعة الدم المسفوح والذكر والانثيان والقيل  
والغدة والمثانة والمرارة بدائع وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الاضحية

\* وقد حللنا اللحم البغال  
وامها \* من الحيل قطعاً  
والكراهة تذكر \*  
وان يتز كلب فوق عترة  
لجاءها \* تساج له رأس  
كلكب فينظر \* فان أكلت  
لحما فكلب جميعها \* وان  
أكلت تبنا فذا الرأس  
يبتر \* ويؤكل باقية وان  
أكلت لذا \* وذا فاضربنها  
والصباح بخير \* وان اشككت  
فاذبح فان كرشها بدا \*  
فعتز والافه وكلب فيطمر \*  
وفى معايناتها  
واى شياه دون ذبح محلها \*  
ومن ذا الذى ضحى ولادم  
ينهر \*

كتاب الاضحية

من ذكر الحاص بعد العام  
(هى) لغة اسم لما يذبح ايام  
الاضحية من تسمية الشئ  
باسم وقته وشرعا ( ذبح  
حيوان

افعولة اصله اضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء  
وادغمت الياء فى الياء وكسرت الحاء لثبات الياء وتجمع على اضاحى بتشديد الياء عناية  
ونقل فى الشرنبلالة ان فيها ثمانى لغات اضحية بضم الهمزة وكسرهما مع تشديد الياء وتخفيفها  
ونحية بلا همزة بفتح الصاد وكسرهما وانحاة بفتح الهمزة وكسرهما ( قوله من ذكر الحاص  
بعد العام ) فيه بيان المناسبة مع وجه التعقيب كما قال فى العناية اوردها عقب الذبائح  
لان التضحية ذبح خاص والحطام بعد العام اه بيانه ان العام جزء من الحطام فالحيوان  
متلاجز من ماهية الانسان لانه حيوان ناطق والجزء مقدم طبعا فقدم وضعا ( قوله من  
تسمية الشئ باسم وقته ) يعنى باسم مأخوذ من اسم وقت ذبحه فافهم وفى المغرب يقال  
ضحى اذا ذبح الاضحية وقت الضحى هذا اصله ثم كثر حتى قيل ضحى فى أى وقت كان من ايام  
التشريق ولو آخر النهار اه وقيل منسوبة الى الضحى ( قوله وشرعا ذبح حيوان ) كذا  
فى الفساية والذى فى الدرر انها اسم لحيوان مخصوص وكذا قال ابن الكمال هى ما يذبح  
وكتب فى هامشه ان من قال ذبح حيوان فكأنه لم يفرق بين الاضحية والتضحية اه

لأكل منها كان الذبح لله  
والمنفعة للضيف أو للوليعة  
أو للريح وإن لم يقدمها  
لأكل منها بل يدفعها  
لغيره كان تعظيم غير الله  
فتحريم وهل يكفر قولان  
بزاوية وشرح وهبانية  
قلت وفي صيد النمة انه  
يكره ولا يكفر لانا لا نرى  
الظن بالمسلم انه يتقرب إلى  
الآدمي بهذا النحر ونحوه  
في شرح الوهبانية عن  
الذخيرة ونظمه فقال \*  
وقال جهورهم قال كافر \*  
وفضلى واسماعيل ليس  
يكفر \* (العضو) يعنى  
الجزء (المنفصل من الحى)  
حقيقة وحكما لانه مطلق  
فيصرف للكمال كاحقته  
في تنوير البصائر قلت  
لكن ظاهر المتن التعميم  
بدليل الاستثناء فأما  
(كميته) كالأذن المقطوعة  
والسن الساقط الا في حق  
صاحبه فظاهر وإن كثر  
اشباه من الطهارة وهو  
الاحتراز كافي تنوير البصائر  
(الا من مذبح قبل  
موته فيحل اكله لو من)  
الحيوان (المأكول) لان  
ما بقى من الحياة غير معتبر  
اصلا بزاوية قلت لكن  
يكره كما مر وحررنا في  
الطهارة قول الوهبانية

لا كرام ابن آدم فيكون اهل به لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب  
ان القصاب يذبح للريح ولوعلم انه نجس لا يذبح فيلزم هذا الجاهل ان لا يأكل ما ذبحه القصاب  
وما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة (قوله) والفارق (اى بين ما اهل به لغير الله بسبب تعظيم  
المخلوق وبين غيره وعلى هذا فالذبح عند وضع الجدار او عرض مرض او شفاء منه لاشك  
في جلاله لان القصد منه التصديق حوى ومثله التذريق بقران معلقات اسلامته من بحر مثلاً فيلزمه  
التصدق به على الفقراء فقط كافي فتاوى الشافعى (قوله) وان لم يقدمها لياكل منها (هذا مناط  
الفرق لا بحر دفعها لغيره اى غير من ذبحت لاجله او غير الذابح فان الذابح قد يتبركها او يأخذها  
كلها او بعضها فانهم واعلم ان المدار على القصد عند ابتداء الذبح فلا يلزم انه لو قدم للضيف  
غيرها ان لا تحل لانه حين الذبح لم يقصد تعظيمه بل اكرامه بالاكل منها وان قدم اليه غيرها  
ويظهر ذلك ايضا فيما لو اضاف أمير فذبح عند قدومه فان قصد التعظيم لا تحل وإن اضافها بها  
وان قصد الاكرام تحل وان اطعمه غيرها تأمل (قوله) وهل يكفر (اى فيما بينه وبين الله  
تعالى اذ لا يفتى بكفر مسلم امكن حل كلامه او فعله على محمل حسن وان كان في كفره خلاف  
(قوله) انه يتقرب الى الآدمي) اى على وجه العبادة لانه المكفر وهذا بعيد من حال المسلم  
فالظاهر انه قصد الدنيا او القبول عنده باظهار المحبة بذبح فداء عنه لكن لما كان في ذلك تعظيم  
لم تكن التسمية مجردة لله تعالى حكما كالوقال بسم الله واسم فلان حرمت ولا ملازمة بين  
الحرمة والكفر كما قدمناه عن المقدسى فافهم (قوله) وفضلى واسماعيل (اى قالوا ليس  
يكفر والمراد بهما الامام الفضلى وغير اسمه للضرورة والامام اسمعيل الزاهدى (قوله)  
المنفصل من الحى) اى غير السمك والجراد والمراد المنفصل عن اللحم فولكان متعلقا بجلدة  
لا يختلف الحكم بخلاف المتعلق باللحم حيث يؤكل كافي شرح البيرى عن شرح الطحاوى فاطلق  
الحى فشمل الصيد وذكر الشارح في كتاب الصيد عن المتلقى انه لورمى الى صيد فقطع عضوانه  
ولم يبنه فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا (قوله) حقيقة وحكما (متعلق بالحى وهو  
احتراز عن الحى بعد الذبح فان المنفصل منه ليس ميتة وان كان فيه حياة لكونها حياة حكمية  
اه ح واحتزبه في صيد الهداية عن المبان من الحى صورة لاحكام بان يبق فى المبان منه  
حياة كحياة المذبوح فيؤكل الكل وفى العناية ولا يؤكل العضوان امكن حياته بعد الابانة  
ولا يؤكل وبه يعلم انه لو أبان الرأس اكلا لانه ليس منفصلا من حى حقيقة وحكما بل حقيقة فقط  
لانه عند الانفصال ميت حكما وسيأتى تمامه فى الصيد ان شاء الله تعالى (قوله) لكن ظاهر  
المتن التعميم (يعنى تعميم الحى فى الحى حقيقة وحكما وفى الحى حكما فقط فيفيدان المنفصل  
من المذبوح ميتة لكنه يخرج بالاستثناء الآتى فلا مخالفة فى الحكم بين الوجهين فابته ان  
الاستثناء منقطع على الاول متصل على الثانى اه ح (قوله) والسن الساقطة (تقدم  
فى الطهارة ان المذهب طهارة السن اه ح (قوله) وان كثر (اى زاد على وزن الدرهم  
فلو صلى به وهو معه تصح صلاته بخلاف المنفصل من غيره والمراد بالمنفصل فى جميع مامر  
ما تحله الحياة كالابنخى (قوله) كما مر (اى فى قوله وقطع الرأس والسلخ قبل ان يبرد اه  
ح (قوله) وحررنا فى الطهارة (اى قيل التميم والذى حرره هناك انه لا عبرة لغلبة الشبه

(الا الا دمی والحزیر) کاسر (ذبح شاة) مریضة فتحرکت او خرج الدم حلت والا ان لم تدر حیاته عند الذبح (وان علم حیاته حلت) مطلقا (وان لم تحرك ولم يخرج **﴿ ٢٦٩ ﴾** الدم وهذا یتأتی فی منخقة ومتردة ونطیحة والتي یقر الذئب بطنها

فدكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حیاتها خفیفة وعلیه الفتوی لقوله تعالی الاماذکیم من غیر فصل وسیجی فی الصید (ذبح شاة لم تدر حیاتها وقت الذبح) ولم تحرك ولم یخرج الدم (ان فتحت فاهها لا تؤکل وان ضمتها اكلت وان فتحت عنیها لا تؤکل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها لا تؤکل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤکل وان قاما اكلت لان الحيوان یسترخی بالموت ففتح فم وعین ومدرجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء ومقابلها حركات تختص بالحیة فدل علی حیاته وهذا كله اذا لم تعلم الحیة (وان علمت حیاتها) وان قلت (وقت الذبح اكلت مطلقا) بكل حال زلیلی (سمكة فی سمكة فان كانت المظروفة صحیحة حلتا) یعنی المظروفة والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا) تكن صحیحة (حل الظرف) لا المظروفة كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عذرة جوهره وقد غیر المصنف عبارة منه الی ماسمعه ولو وجد

مجرد الذبح او الذبح مع التسمية والظاهر الثاني والا یلزم تطهیر ماذبجه المجوسی اه لكن ذکر صاحب البحر فی کتاب الطهارة ان ذبح المجوسی وتارك التسمية عمدا یوجب الطهارة علی الاصح وایدیه بأنه فی النهاية حکى خلافه بقیل (قوله الا الا دمی) هذا استثناء من لازم المتن فانه یؤخذ منه جواز الاستعمال فالأ دمی وان طهر لا یجوز استعماله کرامة والحزیر لا یستعمل وهو باق علی نجاسته لان کل اجزائه نجسة **(قوله کاسر)** ای فی الطهارة **(قوله فتحرکت)** ای بغير نحو مدرجل وفتح عین عما لا یدل علی الحیة کما یتأتی **(قوله او خرج الدم)** ای کما ینخرج من الحیة قال فی البرازیة وفی شرح الطحاوی خروج الدم لا یدل علی الحیة الا اذا کان ینخرج کما ینخرج من الحیة عند الامام وهو ظاهر الروایة **(قوله حلت)** لوجود علامة الحیة **(قوله حیاته)** الاولی حیاتها کاعبر فی المنع لكن ذکر الضمیر باعتبار المذبح **(قوله حل مطلقا)** یفسره ما بعده قال فی المنع لان الاصل بقاها ما کان علی ما کان فلا یحکم بزوال الحیة بالشک **(قوله وهذا یتأتی فی منخقة الخ)** ای ومریضة کما یتأتی فی کتاب الصید **(قوله والتي فقر الذئب بطنها)** الفقر الخفر ونقب الخرز للنظر وفی بعض النسخ بقر بالباء الموحدة ای شق **(قوله وان كانت حیاتها خفیفة)** فی بعض النسخ خفیة والا ولی اولی وذلك بأن یتقی فیها من الحیة بقدر ما یتقی فی المذبح بعد الذبح کافی البرازیة وفیها شاة قطع الذئب اوداجها وهی حیة لان ذک فی لفوات محل الذبح ولو اتزع رأسها وهی حیة تحل بالذبح بین البیة والیحین **(قوله وعلیه الفتوی)** خلافا لهما **(قوله من غیر فصل)** ای تفصیل بین حیة خفیفة وكاملة **(قوله ذبح شاة الخ)** بیان لعلامات أخر **(قوله ولم تحرك الخ)** ای بعد الذبح بحركة اضطرابیة تحركة المذبح والا فتم العین وقبض الرجل حركة **(قوله وهذا كله الخ)** اعاده للدخول علی المتن **(قوله بكل حال)** سواء وجدت تلك العلامات والا **(قوله لاستحالتها عذرة)** فلو فرض خروجها غیر مستحیة حلت ایضالا ناط الحرة استحالتها لا خروجها من الدبر ولذا یحل شعر وجد فی سرقین دابة اذا کان صلبا تأمل رحمی قلت وفی معراج الدراية ولو وجدت سمكة فی حوصلة الطائر تؤکل وعند الشافعی لا تؤکل لانه کالرجیع ورجیع الطائر عنده نجس وقلنا انما یتبرر رجیعا اذا تغیر وفی السمک الصغار التي قتل من غیر ان یشق جوفه فقال اصحابه لا یحل اكله لان رجیعه نجس وعند سائر الائمة یحل اه **(قوله وقد غیر المصنف عبارة منه)** الذی ذکره المصنف فی منحه انه غیر عبارة الفواهد وهی فان كانت صحیحة حللا ولا قال المصنف ولا یجنی قصورها عن افادة المطلوب ومن ثم غیرتها فی المختصر الی ماسمعه اه لكن ذکر المحشی انه رأى فی نسخة متن فان كانت المظروفة صحیحة حلت والا **(قوله ملکها حللا)** ای ان كانت فی الصدق وان باع الصیاد السمكة ملک المشتري التولوة وان لم تکن فی الصدق فهی للصیاد وتكون لقطه لان الظاهر وصولها الیها من ید الانسان والوجبة ملخصا **(قوله وهو لقطه)** فله ان ینصرف الی نفسه ان کان محتاجا بعد التعریف لا ان کان غنیا منح وقول الاشياء وكذا ان کان غنیا سبق قبله کلا یجنی **(قوله لا یحرم الخ)** قال البرازی ومن ظن انه لا یحل لانه ذبح

فیها درة ملکها حللا ولو خائما اودینارا مضروبا لاهو لقطه (ذبح لقدوم الامیر ونحوه) کواحد من العظام (یحرم) لانه أهل به لغیر الله (ولو) وصلیة ( ذکر اسم الله تعالی ولو ذبح (للصیف لا) یحرم لانه سة الخلیل واکرام الضیف اکرام الله تعالی

والجريح من جراحته قاموس ( قوله كما يؤكل ما في بطن الطافي ) لموته بضيق المكان وهذا اذا كانت المظروفة صحيحة كإياتي متنا وفي الكفاية وعن محمد في سمكة توجد في بطن الكلب انه لا بأس به يريد اذا لم تتغير اه قال ط ولو وجدت جرادة في بطن سمكة او في بطن جرادة حلت مكي عن البحر الزاخر اه ( قوله وما مات بحر الماء او برده ) وهو قول عامة المشايخ وهو أظهر وأرفق تجنيس به يفتى شر نبلاية عن منية الفتى ( قوله و بربطه فيه ) اى فى الماء لانه مات بأفة اتقانى وكذا اذا مات فى شبكة لا يقدر على التخلص منها كفاية ( قوله او القاء شئ ) وكان يعلم انها تموت منه قال فى المنح او اكلت شئ القاء فى الماء لتأكله فمات منه وذلك معلوم ط ( قوله فوته ) اى جميع ما ذكره وهو الاصل فى الحل كما مر ومنه كفى الكفاية ما لوجعه حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على أخذه بغير صيد فمات فيها لان ضيق المكان سبب لموته فلو لا يؤخذ بغير صيد فلا وما لو انجمد الماء بقي بين الجمد وفى غرر الافكار لو وجد ميتا ورأسه خارج الماء يؤكل ولورأسه فى الماء والخارج قدرا للتصف او الاقل لا يؤكل والا يؤكل ( قوله والا الجريح ) بكسر المعجمة وتشديد المهملة قال فى القاموس كسكبت ( قوله سمك اسود ) كذا قاله العيني وقال الوانى نوع من السمك مدور كالترس ابو السعود ( قوله للخفاء ) اى لحفاء كونهما من جنس السمك ابن كمال ( قوله وخلاف محمد ) قتله عنه فى المغرب قال فى الدرر وهو ضعيف ( قوله لحديث احلت لنا ميتان الخ ) وهو مشهور مؤيد بالاجماع فيجوز تخصيص الكتاب به وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم على ان حل السمك ثبت بمطلق قوله تعالى وتأكلون منه لحما طريا كفاية وما عدا انواع السمك من نحو انسان الماء وخنزيره خبيث فيقى داخلا تحت التحريم وحديث هو الطهور ماؤه والحل ميتته المراد منه السمك كآية احل لكم صيد البحر لان السمك مراد بالاجماع وبه تنفى المعارضة بين الادلة فثبت الحل فيها سواء يحتاج الى دليل وتحريم الطافي بحديث ابى داود ومات فيه وطفا فلا تأكلوه اتقانى ملخصا ( قوله وحل غراب الزرع ) وهو غراب اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محرم المنقار والرجلين رملى قال القهستانى وأريد به غراب لم يأكل الا الحب سواء كان ابيض او اسود او زاغا وتماه فى الذخيرة اه ( قوله والعقق ) وزان جعفر طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان يشتم به ويعقق بصوت يشبه العين والفاق ط عن المكي ( قوله والاصح حله ) الاولى ان يقول على الاصح وهو قول الامام وقال ابو يوسف يكره ط ( قوله معها ) متعلق بقوله وحل الذى قدره الشارح قال ط والاولى بها ( قوله وذبح ما لا يؤكل ) يعنى ذكاته لما فى الدرر وبالصيد يطهر لحم غير نجس العين لانه ذكاة حكما ( قوله يطهر لحمه وشحمه وجلده ) حتى لو وقع فى الماء القليل لا يفسده وهل يجوز الانتفاع به فى غير الاكل قيل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقيل يجوز كالزيت اذا خالطه وذلك الميتة والزيت غالب لا يؤكل ويستفغ به فى غير الاكل هداية ( قوله تقدم فى الطهارة ترجيح خلافه ) وهو ان اللحم لا يطهر بالذكاة والجلد يطهرها اه ح اقول وهما قولان مصححان وبعدم التفصيل جزم فى الهداية والكثر هنا نعم التفصيل أسح ما بقى به هذا وفى الجوهرة واختلفوا فى الموجب لطهارة ما لا يؤكل لحمه هل هو

كما يؤكل ما في بطن الطافي  
وما مات بحر الماء او برده  
وبربطه فيه او القاء شئ  
فموت به بأفة وهانية (و)  
الا (الجريح) سمك اسود  
(و) المار ما هي (سمك  
فى صورة الحية وافرداها  
بالذكر للخفاء وخلاف  
محمد (وحل الجراد) وان  
مات حتف الله بخلاف  
السمك (وانواع السمك  
بلاذكاة) لحديث احلت لنا  
ميتتان السمك والجراد  
ودمان الكبدة والطحال  
بكسر الطاء (و) حل  
(غراب الزرع) الذى  
يأكل الحب (والارنب  
والعقق) هو غراب يجمع  
بين أكل جيف وحب  
والاصح حله (معها) اى  
مع الذكاة (وذبح ما لا يؤكل  
يطهر لحمه وشحمه وجلده)  
تقدم فى الطهارة ترجيح  
خلافه



يفيد ان العقق غيره كالعلم ماسند كره تأمل والقيظ الحرس سعى به لانه يحكى في زمن الحر **(قوله)** على الابتداء اى ابتداء الاسلام قبل نزول قوله تعالى ويحرم عليهم الحباث للاصل المار **(قوله)** واليربوع) بوزن يقول دوية نحو الفأرة لكن ذنبه واذا نه أطول منها ورجلاه أطول من يده عكس الزرافة والجمع رابع والعامة تقول جربوع بالجيم ابو السعود **(قوله)** وابن عرس) دوية اشتراحم اصلك جمعه بنات عرس هكذا يجمع الذكر والانثى قاموس **(قوله)** والرحمة) بفتحين طائر ابقع يشبه النسر خلقه ويسمى آكل العظم غرر الافكار **(قوله)** والبغات) بالعين المعجمة وثلاث الباء رمل **(قوله)** وكلاهما من سباع البهائم) ثم اراد بها ما يشمل الطير وفي القاموس الهمة كل ذات اربع قوائم ولو في الماء وكل حي لا يميز **(قوله)** وقيل الحفاش) اى كذلك لا يحل فهو مبتدأ حذف خبره والقائل قاضيخان قال الاقناني وفيه نظر لان كل ذى ناب ليس ينهى عنه اذا كان لا يصطاد ببناءه اه وفي القاموس الحفاش كرم ان الطوطاوى سعى لصغر عينيه وضعف بصره \* (تمة) قال في غرر الافكار عندنا يؤكل الحطاف والبروم ويكره الصرد والهدهد وفي الحفاش اختلاف واما الدبسى والصصل والعقق واللقاق واللحام فلا يستحب اكلها وان كانت في الاصل حلالا لتعارف الناس باصابة آفة لا كلها فينبى ان يتحرز عنه وحرما الشافى الحطاف والبيغاء والطاوس والهدهد اه ولا يؤكل السنور والاهلى والوحشى والسمور والسنجاب والفك والدلق كافي القهستاني وكل مالا دمه فهو مكروه اكله الاجراد كالزنبور والذباب اقناني ولا بأس بدود الزنبور قبل ان ينفخ فيه الروح لان الماروح له الاسمى ميتة خاية وغيرها قال ط ويؤخذ منه ان اكل الجبن او الحل او الخار كالنبق بدوده لا يجوز ان نفخ فيه الروح اه **(قوله)** ولو متولدا في ماء نجس) فلا بأس بأكلها للحال لعله بالنص وكونه يتغذى بالنجاسة لا يمنع حله و اشار بهذا الى الابل والبقر الجلالة والدجاجة وهى من المسائل التى توقف فيها الامام فقام لادارى متى يطيب اكلها وفي التجنيس اذا كان عافها نجاسة تحبس الدجاجة ثلاثة ايام والشاة اربعة والابل والبقر عشرة وهو المختار على الظاهر وقال السرخسى الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المنتنة وفي الملتقى المكروه الجلالة التى اذا قربت وجد منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالى ان عرقها نجس وفي مختصر المحيط ولا تكره الدجاجة المخلاة وان اكلت النجاسة اه يعنى اذا لم تنتن بها لما تقدم لانها تخلط ولا يتغير لحمها وحسها اياما تنزيه شرب لابل على الوهبانية وبه يحصل الجواب عن قوله في حاشية الدرر وينظر الفرق بين السمكة وبين الجلالة اه بان تحمل السمكة على ما اذا لم تنتن ويراد بالجلالة الثنتة تأمل **(قوله)** ولو طافية بجروحة وهبانية) لم يوجد ذلك في الوهبانية ولا في شرحها واما قال العلامة عبدالبر الاصل في اباحة السمك ان مامات بأفة يؤكل ومامات بغير آفة لا يؤكل ط نعم صرح بالمسئلة في الاشباه فكان المناسب العز واليه **(قوله)** غير الطافي) اسم فاعل كاسمى في القاموس طفا فوق الماء طفوا وطفوا علا **(قوله)** حشف انفه) الحشف الموت ومات حشف انفه وحشف فيه قليل وحشف انفه من غير قتل ولا ضرب وخص الاقن لانه أراد ان روحه تخرج من انفه بتتابع نفسه اولانهم كانوا يتخيلون ان المريض يخرج روحه من انفه

على الابتداء ( واليربوع  
وابن عرس والرحمة  
والبغات) هو طائر دق  
الهمة يشبه الرحمة وكلاهما  
من سباع البهائم وقيل  
الحفاش لانه ذو ناب (ولا)  
يحل (حيوان مائى الا  
السمك) الذى مات بأفة  
ولو متولدا في ماء نجس  
ولو طافية بجروحة وهبانية  
(غير الطافي) على وجه الماء  
الذى مات حشف أنفه وهو  
مابطنه من فوق فلو ظهره  
من فوق فليس بطاف  
فيؤكل

قوله من غير قتل الخ الذى  
في القاموس اى على فراشه  
من غير قتل ولا ضرب ولا  
غرق ولا حرق وخص الخ اه

عما هو ظاهر الرواية من طهارة سؤوالفرس بأن حرمة الاكل للاحترام من حيث انه يقع به  
 ارباب العد ولا للتجاسة فلا يوجب نجاسة السؤور كما في الأدبى اهـ ( قوله عليه الفتوى )  
 فهو مكروه كراهة تنزيه وهو ظاهر الرواية كما في كفاية اليهقي وهو الصحيح على ما ذكره  
 فخر الاسلام وغيره فهستأني ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن الخلاصة والهداية والمحيط  
 والمغنى وقاضيان والعمادى وغيرهم وعليه المتون وأفاد ابوالسعود انه على الاول لا خلاف  
 بين الامام وصاحبيه لانهما وان قالوا بالحل لكن مع كراهة التنزيه كما صرح به في الشربنبالية  
 عن البرهان قال ط والخلاف في خيل البر اما خيل البحر فلا تؤكل اتفاقا ( قوله ولا بأس بلبنها  
 على الاوجه ) نقل في غاية البيان عن قاضيان ان عامة المشايخ قالوا انه مكروه كراهة تحريم  
 عنده الا انه لا يحده وان زال عقله كالبنج وفي الهداية واما لبنه فقد قيل لا بأس لانه ليس  
 في شربه تقليل آلة الجهاد وسماه في كتاب الحدود مباحا فقال السكر من المباح لا يوجب الحد  
 كالبنج ولبن الرماك قال المصنف في منحه قلت هذا هو الذى يظهر وجهه كما لا يخفى  
 وفي البرازية انه اختاره الوانحاني فقول الشارح على الاوجه مأخوذ من كلام المصنف وهذا  
 كله بناء على القول بكراهة الاكل تحريما تأمل ( قوله والضبع ) بضم الباء وسكونها  
 فهستأني اسم للأنثى ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ومن عجيب امره انه يحض  
 ويكون ذكر اسنة واشي اخرى ابوالسعود عن اليبارى ( قوله لان لهما نابا ) اى يصيدان به  
 فيدخلان تحت الحديث المار كما في الهداية وما روى مما يدل على اباحتهما فمحمول على ما قبل  
 التحريم فان الاصل من تعارض نصان غلب المحرم على المباح كما ذكره الشارح في الضب ( قوله  
 والسلفاء ) بضم السين وفتح اللام وبمعناه ساكنة رملى عن شرح الروض وضبطها غيره  
 بكسر السين وهو كذلك في القاموس ( قوله والغراب البقع ) اى الذى فيه بياض وسواد  
 فهستأني قال في العناية واما الغراب البقع والاسود فهو انواع ثلاثة نوع يلتقط الحب  
 ولا يأكل الجيف وليس بمكروه ونوع لا يأكل الا الجيف وهو الذى سماه المصنف البقع وانه  
 مكروه ونوع يخلط يأكل الحب مرة والجيف اخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه عنده  
 مكروه عند ابى يوسف اهـ والاخير هو العقق كما في المنح وسأني ( قوله والحديث الخ ) قال  
 في معراج الدراية اجمع العلماء على ان المستجنات حرام بالنص وهو قوله تعالى وبحرم عليهم  
 الخبائث وما استطاعوا العرب حلال لقوله تعالى ويحل لهم الطيبات وما استخذه العرب فهو  
 حرام بالنص والذين يعتبر استطاعتهم اهل الحجاز من اهل الامصار لان الكتاب نزل عليهم  
 وخوطبوا به ولم يعتبر اهل البوادي لانهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما يجدون وما وجد  
 في امصار المسلمين مما لا يعرفه اهل الحجاز رد الى اقرب ما يشبهه في الحجاز فان كان مما يشبه  
 شيئا منها فهو مباح لدخوله تحت قوله تعالى قل لا اجد الآيات ولقوله عليه الصلاة والسلام  
 ما سكت الله عنه فهو مما عفا الله عنه اهـ ( قوله قاموس ) نص عبارته الغداف كغراب  
 غراب القيط والنسر الكثير الريش جمعه غد فان اهـ وقال مسكين انه العقق ولما كان الاصح  
 في العقق انه لا بأس بأكله اقتصر الشارح على المعنى الثانى فافهم نعم اقتصر الاتفاق على الاول  
 فقال وكذا الغداف لا يؤكل وهو غراب القيط الكبير من الغربان وافي الجناحين اهـ وهذا

وعليه الفتوى عمادية ولا  
 بأس بلبنها على الاوجه  
 ( والضبع والعلب ) لان  
 لهما نابا وعند الثلاثة يحل  
 ( والسلفاء ) برة وبحرية  
 ( والغراب البقع ) الذى  
 يأكل الجيف لانه ملحق  
 بالجائث قاله المصنف ثم  
 قال والحديث ما استخذه  
 الطباع السليمة ( والغداف  
 بوزن غراب النسر جمعه  
 غدفان قاموس ( والفيل )  
 والضب وما روى من  
 أكله محمول

الفنية معزوا الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر لايحل أكله الا اذا قطع المروق افاده ط  
(قوله وفي منظومة النسفي) خبر مقدم ولقطة قوله مبتدأ مؤخر اى قول النسفي وما بعده  
مقول القول وقوله خذف المصنف ان أى وأنى بدلها بالواو قال فى المنح فيه بعض تغيير وهذا  
يفيدان قوله والجنين الخ من المتن كاهو الموجود فى المنح وهو خلاف ما رأيت فى عدة نسخ من  
هذا الشرح فانه مكتوب بالاسود ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد فى البطن ان ذكرى على حدة  
حل والا ولا يتبع امه فى تذكيتهما لو خرج ميتا فالشطر الثانى مفسر للاول (قوله بدليل  
انه روى بالنصب) وعليه فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فكذلك لانه اقوى فى التشبيه  
من الاول كما عرف فى علم البيان قيل وما يمدل على ذلك تقديم ذكاة الجنين كما فى قوله

وعيناك عيناها وجيدك وجيدها هـ سوى أن عظم الساق منك دقيق

عناية (قوله وليس فى ذبح الام الخ) جواب عما قيل انه لو لم يحل بذبح امه لما حل ذبحها حاملا  
لاتلاف الحيوان وتقدير الجواب ظاهر لكن فى الكفاية ان تقارب الولادة يكره ذبحها  
وهذا الفرع لقول الامام واذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فأت  
يؤكل وهو تفريع على قولهما اهـ (قوله ولا يحل ذؤ ناب الخ) كان الانسب ذكر هذه  
المسائل فى كتاب الصيد لانها منه الا الفرس والبغل والحمار اتقانى والدليل عليه انه صلى الله  
عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخاب من الطير رواه مسلم  
وابوداود وجاعة والسرقة ان طبيعة هذه الاشياء مذمومة شرعا فيخشى ان يتولد من لحمها  
شئ من طباعها فيحرم اكراما لبني آدم كما انه يحل ما حل اكراماله ط عن الحموى وفى الكفاية  
والمؤثر فى الحرمة الايذاء وهو طورا يكون بالناب وتارة يكون بالخلب أو الحثب وهو  
قد يكون خلقة كما فى الحشرات والهوام وقد يكون بمعارض كما فى الجلالة (قوله  
او مخلب) مفعول من الخلب وهو مزق الجلد زيلى وهو ظفر كل سبع من المائى والطائر  
كما فى القاموس قهستانى (قوله من سبع) بفتحين وسكون الباء وضمها هو حيوان  
منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح قاتل عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطير  
فلا حاجة الى قوله او طير ولعله ذكره لموافقة الحديث قهستانى (قوله واحدها حشرة)  
بالتحريك فيهما كالفأرة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزبور والبرغوث  
والقمل والذباب والبعوض والقراد وما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره  
ففيه ان الهامة ما تقتل من ذوات السم كالعقارب قهستانى (قوله والحمر الالهية) ولو  
توحشت تاترخانية (قوله بخلاف الوحشية) وان صارت اهلية ووضع عليها الا كاف  
قهستانى (قوله الذى امه حمار) الحماره بالهاء الا تان قاموس وقال فى باب النون  
الا تان الحماره فافهم (قوله فكأمة) فيكون على الخلاف الآتى فى الحيل لان المعتبر فى الحيل  
والحرمة الام فيما تولد من مأكول وغير مأكول ط ويأتى تمام الكلام فيه آخر السباب  
(قوله والحيل) كذا قال ابن كمال باشا عطف على قوله لايحل ذؤ ناب ومثله فى الاختيار وعبرة  
القدورى والهداية ويكره اكل لحم الفرس عند ابى حنيفة اهـ والمكروه تحريما يطلق  
عليه عدم الحل شرئبلالية فأفاد ان التحريم ليس لتجاسة لحمها ولهذا اجاب فى غاية البيان

وفى منظومة النسفي قوله  
\* ان الجنين مفرد يحكمه \*  
\* لم يتذك بذكاة امه \*  
خذف المصنف ان وقال  
ان تم خلقه أكل لقوله  
عليه الصلاة والسلام ذكاة  
الجنين ذكاة امه وحمله  
الامام على التشبيه اى  
كذكاة امه بدليل انه روى  
بالنصب وليس فى ذبح الام  
اضاعة الولد لعدم الثيقن  
بموته (ولا يحل ذؤ ناب  
يصيد بناته) فخرج نحو  
البيعر (او مخلب) يصيد  
بمخلبه اى ظفره فخرج  
نحو الحاملة (من سبع)  
بيان لذى ناب والسبع  
كل مختطف منتهب جارح  
قاتل عادة (او طير) بيان  
لذى مخلب (ولا الحشرات)  
هى صفار دواب الارض  
واحدها حشرة (والحمر  
الالهية) بخلاف الوحشية  
فانها ولها حال (والبغل)  
الذى امه حماره فلو أمة  
بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا  
فكأمة (والحيل) وعندها  
والشافعى يحل وقيل ان  
أبا حنيفة رجع عن حرمة  
قبل موته بثلاثة ايام

لقعة او تحديد شفرة ثم ذبح يحل وان كان كثيرا لا يحل لان ايقاع الذبح متصلا بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شئ لا يمكن الابحرج عظيم فقيم المجلس مقام الاتصال والعمل القليل لا يقطعه والكثير يقطع اه (قوله لان الفعل يتعدد) فيبدل به المجلس حكما (قوله واذا احد الشفرة ينقطع الفور) يخالف لما قدمناه آتفا عن الزيلبي ويمكن ان يقيد بما اذا كثريد عليه سياق كلام الزيلبي وقوله في الجوهرة او شحذ السكين قليلا اجزاء لكن قال في التارخانية وفي اضاحي الزعفراني اذا حدد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل بين ما اذا قل او كثر اه فليتأمل وفي القاموس شحذ السكين كنع احدها كأشحذها وفيه ايضا حدد السكين وأحدها وحددها مسحها بحجر او مبرد (قوله وحب) مبني للمجهول بناء على ان حب متعد ومهي لغة اه ح وعبره تبعا لقول الهداية والمستحب وقد قال في الكتز وسن ولعله مراد صاحب الهداية لا المستحب الاصطلاحي يؤيده قوله اما الاستحباب فلموافقة السنة المتوارثة اه فلا مخالفة شر نبلاية قلت ويؤيده ايضا تصريحه بكرهه تركه (قوله نحر الابل) التحرق قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطعها في اعلاه تحت لحين زيلبي واعلم ان النعام والاوز كالابل ونحر والضابط كل ماله عنق طويل ابو السعود عن شرح الكتز للاباري وفي المضمرات السنة أن نحر البعير قائما وتذبح الشاة أو البقرة مضجعة فهستانی (قوله وكره الخ) ينبغي ان يكون كراهة تنزيه ابو السعود عن الديري (قوله ومنعه مالك) المشهور من مذهبه انه ان كان للضرورة فلا بأس بأكله والاكره اه ابو السعود عن الديري (قوله وكفى جرح نعم الخ) نعم يقتحين وقد يسكن فهستانی قال في الهداية اطلق فبا توحش من الدم وعن محمدان الشاة اذا نذت في الصحراء فذكاها العقر وان نذت في المصر لتأكل بالقر لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها في المصر فلا يحجز والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لانهما يدفعا عن انفسهما فلا يقدر على اخذها وان نذا في المصر اه وهذا التفصيل جزم في الجوهرة والدرر وهو مقتضى التعليل في ذكاة الاضطرار (قوله توحش) اي صار وحشا ومتفرا ولم يمكن ذبحه فهستانی (قوله فيجرح كصيد) فان اصاب قرنه او ظلفه ان آدمى حل والا فلا اتقاني (قوله أو تعذر ذبحه) اعم ما قبله وفي الشر نبلاية عن منية المفتي بعير او ثور نذ في المصر ان علم صاحبه انه لا يقدر على أخذه الا ان يجتمع جماعة كثيرة فله ان يرميه اه فلم يشترط التعذر بل التعسر اه (قوله كأن تردى في بئر) اي سقط وعلم موته بالجرح او اشكل لان الظاهر ان الموت منه وان علم انه لم يموت من الجرح لم يؤكل وكذا الدجاجة اذا تعلق على شجرة وخيف قوتها فذكاها الجرح زيلبي (قوله أوند) اي نفر (قوله مريدا ذكاته) اي بأن سعى عند جرحه ما اذا لم يرداه ولم يسم بل اراد ضربه لدفعه عن نفسه فلا شبهة في عدم حله فافهم (قوله حل) اي اذا كان لا يقدر على أخذه وضمن قيمته اتقاني (قوله وفي النهاية الخ) هذا يفيد ان قولهم انما تعتبر حياة الولد بعد خروج أكثره مخصوص بالآدمي لانه لو لم يعتبر الولد في بطن امه حيا لم تعتبر ذكاته وليجرح اه رحمتي (قوله وذبح الولد) اي بعد العلم بحياته تأمل (قوله حل في رواية) الاولى ان يقول في قول لانه نقله المصنف عن

التسمية ذكره الزيلبي في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل بأكل أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا وحده الطول ما يستكثره الناظر واذا حدد الشفرة ينقطع الفور بزازية (وحب) بالخاء (نحر الابل) في اسفل العنق (وكره ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه) فندب ذبحها وكره نحرها لترك السنة ومنعه مالك (ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفى جرح نعم بكفر وغنم (توحش) فيجرح كصيد (او تعذر ذبحه) كأن تردى في بئر او نذاو صالح حتى لو قتله المصول عليه مريدا ذكاته حل وفي النهاية بقرة تعسرت ولا دهم فادخل ربهما يده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قدر لا قلت ونقل المصنف ان من التعذر ما لو ادرك صيده حيا او اشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح اولم يجد آلة الذبح فجرحه حل في رواية



الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهما الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح اه ومثله في  
 النهاية والمعراج قوله في احدى الروايتين يظهر منه التوفيق بحمل مامر في الجمعة على الرواية  
 الاخرى وهي الاصح وعبارة المصنف هناك فلو حمد الله تعالى لعطاسه لم ينب عنها على المذهب  
 اه فافهم **(قوله)** والمستحب ان يقول بسم الله (بأظهار الهاء فان لم يظهرها ان قصد ذكر الله  
 يحل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء لا يحل اتقاني عن الخلاصة **(قوله)** لانه يقطع فور التسمية  
 قال الاتقاني وفيه نظر اه ووجهه يظهر بما يأتي قريبا فبا يقطع الفور والظاهر ان المراد  
 كالالفورية والالزم ان تكون الذبيحة ميتة وان يكون الفصل حراما لا مكروها لكن  
 فيه انه لو اقتصر على قوله الله اكبر قاصدا به التسمية يكفي تأمل **(قوله)** وقال قبله الخ (نصه  
 وماتدولته اللسن عند الذبح وهو بسم الله والله اكبر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وعن علي وابن عباس مثله قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف  
 اه ونقل في الذخيرة عن البقال انه المستحب وفي الجوهرة وان قال بسم الله الرحمن الرحيم  
 فهو حسن **(قوله)** ولو سعى اى قال بسم الله كما عبر في الحانية لما مران الكناية لابد فيها من  
 التبة **(قوله)** صح عند العامة وهو الصحيح خاتمة **(قوله)** كالوقال الخ مرتبط بقوله بخلاف  
 الخ **(قوله)** من الذابح اراد بالذابح محل الحيوان ليشمل الراعى والمرسل وواضع الحديد اه  
 ح واحترز به عما لوسى له غيره فلا تحلل كما قدمنا وشمل ما اذا كان الذابح اثنين فلو سعى  
 احدهما وترك الثاني عمدا حرم اكله كافي التارخانية وسيذكره لغزا مع جوابه نظما في آخر  
 الاضية **(قوله)** حال الذبح الخ قال في الهداية ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح  
 وهي على الذبوح وفي الصيد تشترط عند الارسال والرمى وهي على الآلة حتى اذا اضجع شاة  
 وسعى وذبح غيرها بتلك التسمية لا يجوز ولورمى الى صيد وسعى وأصاب غيره حل وكذا  
 في الارسال ولو اضجع شاة وسعى ثم رمى بالشفرة وذبح بأخرى أكل وان سعى على سهم ثم رمى بغيره  
 صيدا لا يؤكل اه **(قوله)** اذا لم يقعد عن طلبه قيد في المسائل الثلاثة اه ح فان قلت ذكروا  
 انه اذا وضع منجلا ليصيد به حمار الوحش ثم وجد الحمار ميتا لا يحل قلت قال البرازي  
 والتوفيق انه محمول على ما اذا قعد عن طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اه منح اقول  
 يخالفه ما ذكره الزيلعي في مسائل شتى قبيل الفرائض من انه لا يؤكل ولو وجد ميتا من ساعته  
 لان الشرط ان يجرحه انسان او يذبحه وبدون ذلك هو كالطبيعة او المتردية وبه جزم الشارح  
 هناك الا ان يقال ان كلام الزيلعي مخالف لكلام الكثر وغيره حيث قال فجاء في اليوم الثاني  
 فوجده مجروحاً ميتاً لم يؤكل فهذا يؤيد توفيق البرازي وان قال الزيلعي ان تقيده باليوم  
 الثاني وقع اتفاقا لعل مراد الزيلعي لا يحل اذا قدر على الذكاة الاختيارية والاجرح الانسان  
 مباشرة ليس شرطاً في الذكاة الاضطرارية فليتأمل **(قوله)** كاسيحي (اى فى مسائل شتى آخر  
 الكتاب وعلمت مخالفته لما هنا **(قوله)** قبل تبدل المجلس اى حقيقة او حكما كالفصل الطويل  
 كما يأتي فافهم قال الزيلعي حتى اذا سعى واشتغل بعمل آخر من كلام قليل او شرب ماء او أكل

والمستحب ان يقول بسم  
 الله الله اكبر بالواو وكره  
 بها) لانه يقطع فور التسمية  
 كما عزاه الزيلعي للحلواني  
 وقال قبله والمتداول المنقول  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالواو ولو سعى ولم يحضره  
 النية صح بخلاف ما لو قصد  
 بها التبرك في ابتداء الفعل  
 او نوى بها امرا آخر فانه  
 لا يصح فلا يحل (كالوقال  
 الله اكبر وأراد به متابعة  
 المؤذن فانه لا يصير شارعا  
 في الصلاة) بزاية وفيها  
 (وتشترط) التسمية من  
 الذابح (حال الذبح) او  
 الرمى لصيد أو الارسال  
 او حال وضع الحديد للحمار  
 الوحش اذا لم يقعد عن  
 طلبه كما سيجي (والمعتبر  
 الذبح عقب التسمية قبل  
 تبدل المجلس) حتى لو  
 اضجع شاتين احدها  
 فوق الاخرى فذبحهما ذبحة  
 واحدة بتسمية واحدة  
 حلا بخلاف ما لو ذبحهما  
 على التعاقب

ان ابن ملك قال في صورة العطف قيل ولورفع محل لكن الواجهة الى آخر ما قدمناه عن الزبلي ولم يعزه لاحد نعم عبادة الزبلي مفروضة في صورة عدم العطف على ما هو ظاهر فترجح ادعاء مامر عن الشافعي والله تعالى اعلم **(قوله)** وان عطف حرمت هو الصحيح وقال ابن سلمة لا تصير ميتة لانها لو صارت ميتة يصير الرجل كافرا خانية قلت تمنع الملازمة بأن الكفر امر باطن والحكم به صعب فيفرق كذا في شرح المقدسي شربلالية **(قوله)** او فلان في بعض النسخ او فلان بالواو بعد او هو اظهر والمراد انه لا فرق في العطف بين تكرار اسم مضاف الى فلان وعدمه **(قوله)** لانه اهل به لغير الله كذا في الهداية لان الاهلال لله تعالى لا يكون الا بد كراسه مجردا لا شريك له **(قوله)** لا ذكر فيهما يؤخذ من المقام ان هذا النهي للتحريم فانه بد كره على الذبيحة تحرم وتصير ميتة على ما تقدم من التنصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس او يكون ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاولى يجر اراط **(قوله)** فان فصل اي بين التسمية وغيرها وقوله صورة ومعنى الذي يظهر لي ان الواو فيه بمعنى او مانعة الخلو فقوله قبل الاضجاع مثال للفصل صورة ومعنى وكذا قوله او بعد الذبح وقوله وقبل التسمية مثال للفصل معنى فقط فانه اذا اضجعها ثم دعا وأعقب الدعاء بالتسمية والذبح لم يحصل الفصل صورة اي حساب معنى اي تقدير الا ان الواجب تجريد التسمية وقد حصل بخلاف ما اذا دعا بعد التسمية قبل الذبح نحو بسم الله اللهم تقبل مني واغفر لي فانه يكره لانه لم يجرد التسمية كإفراقه في الشرنبالية عن الذخيرة وغيرها تأمل **(قوله)** لا بأس به اي لا يكره لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذا عن أمة محمد ممن شهدك بالوحدانية ولى بالبلاغ وكان عليه الصلاة والسلام اذا أراد ان يذبح قال اللهم هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وأنا من المسلمين بسم الله والله اكبر ثم ذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه زبلي وغيره **(قوله)** والشرط في التسمية هو الذكر الخالص بأى اسم كان مقرونا بصفة كالله اكبر او أجل او اعظم او لا كالله او الرحمن وبالتلليل والتسبيح جهل التسمية او بالعبودية أو لا ولو قادرا عليها وبشروط كونها من الذابح لا من غيره هندية وباقى شروطها يعلم بما يأتي وينبغي ان يزداد في الشروط ان لا يقصد معها تعظيم مخلوق لما سأل ان لو ذبح لقدوم امير ونحوه يحرم ولو سعى تأمل **(قوله)** عن شوب اي خلط **(قوله)** مريدا به التسمية قيد به لما في غاية البيان لو لم يرد به التسمية لا يؤكل قال شيخ الاسلام في شرحه لان هذه الالفاظ ليست بصريح في باب التسمية انما الصريح بسم الله فتكون كناية والكناية انما تقوم مقام الصريح بالنية كافي كليات الطلاق **(قوله)** لعدم قصد التسمية يريد به انه قصده التمجيد للعطاس اذ لو اراده للذبيحة حلت وكذا لو لم تكن له نية شربلالية أقول وفي الأخير نظر لما علمت آتفا انه كناية بخلاف قوله بسم الله فانه يصح ولو لم تحضره نية كآتافي لانه صريح فتنه **(قوله)** قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى اي نوى به التمجيد للخطبة وفيه انه حينئذ لا فرق بينهما لما علمت انه في الذبح لا بد من النية له ايضا وفي الحائنة مانعه ولو عطس فقال الحمد لله يريد التحميد على العطاس فذبح لا يجل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احدى الروايتين عن ابي حنيفة لان المأمور به في

**(و) وان عطف حرمت نحو** باسم الله واسم فلان أو فلان ) لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا ذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح (فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع و) الدعاء (قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس به ) لعدم القران أصلا (والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي لانه دعاء وسؤال بخلاف الحمد لله وسبحان الله مريدا به التسمية ) فانه يحل (ولو عطس ) عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح ) لعدم قصد التسمية ( بخلاف الخطبة ) حيث يجوز نية قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والاولى يوفق بينه وبين مامر في الجمعة فتأمل

بيعه لا يفتقد وقوله صلى الله عليه وسلم المسلم يذبح على اسم الله سعى أولم يسم محمول على حالة النسيان دفعا للتعارض بينه وبين قوله عليه السلام حين سأله عدى بن حاتم رضى الله تعالى عنه عما اذا وجد مع كلبه كلبا آخر لا تأكل انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك علل الحرمة بترك التسمية وتام المباحث في الهداية وشروحها وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب وعند الرمي هداية (قوله خلافا للشافعي) يوجد بعده في بعض النسخ وهو مخالف للاجماع قبله كما بسطه الزيلعي (قوله فان تركها ناسيا حل) قدمنا عن الحقائق والبزاية ان في معنى التامس من تركها جهلا بشرطيتها واستشكل بما في البزاية وغيرها لوسى وذبح بها واحدة ثم ذبح اخرى وظن ان الواحدة تكفي لها لا تحل أقول يمكن ان يفرق بين غير العالم بالشرطية اصلا وبين العالم بها بالجملة فعذر الاول دون الثاني لوجود علمه بأصل الشرطية على ان الشرط في التسمية الفور كما يأتي وبذبح الاولى انقطع الفور في الثانية مع علمه بالشرطية تأمل لكن ذكر في البدائع انه لم يجعل ظنه الاجزاء عن الثانية عذرا كالنسيان لانه من باب الجهل بحكم الشرع وذلك ليس بعذر بخلاف النسيان كن ظن ان الاكل لا يفسد الصائم فلي تأمل (قوله خلافا للمالك) كذا في اكثر كتبنا الا ان المذكور في مشاهير كتب مذهبه انه يسمى عند الارسال وعند الذبح فان تركها عامدا لا يؤكل على المشهور وناسيا يؤكل غرر الافكار (قوله بلا عطف) أفاد ان المراد بالوصل هنا ترك العاطف بقربة قوله وان عطف على خلاف اصطلاح اليانين في الوصل والفصل (قوله كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أقول فلو عطف هنا بنى ان لا يضر لما في غاية البيان لو قال بسم الله صلى الله على محمد يحل والاولى ان لا يفعل ولو قال مع الواو يحل اكله (قوله ومنه) اى من الوصل بلا عطف (قوله ولو بالجر أو النصب حرم) نقله في غاية البيان عن الفتاوى والروضة لانه يكون بدلا من قبله على اللفظ والاحل (قوله قبل هذا) اى التحريم فيما لو وصل مع الجر او النصب قال في النهاية فيما لو وصل بلا عطف ان بالرفع يحل وبالحذف لا كذا في التوازل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحو وقال بعضهم على قياس ماروى عن محمد انه لا يرى الخطأ في النحو معتبرا في الصلاة ونحوها لا تحرم الذبيحة كذا في الذخيرة وذكر الامام الترمذى ان وصله بلا واو يحل في الاوجه كلها لانه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لوجود الوصل صورة وان مع الواو فان خفضه لا يحل لانه يصير ذبا جابها وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه اه ومثله في الكفاية والمعرّاج وجزم في البدائع بما قاله الترمذى (قوله والاوجه الخ) عبارة الزيلعي هكذا والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لان كلام الناس لا يجري عليه اه قال الشيخ الشلبى في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه من النسخ وهو غير ظاهر لان الكلام فيما اذا لم يكن هناك عطف والظاهر ان يقال بل لا يحرم مطلقا بدون العطف اه ابو السعود وأيده ط بامر آقا عن النهاية وقدمنا انه جزم به في البدائع (قوله كما أفاده بقوله وان عطف الخ) فان ظاهره الحرمة مع العطف في حالة الجر وغيره بحيث اطلق ولم يقل كقول الهداية ومحمد رسول الله بكسر الدال وكون هذا مفيدا لكلام الزيلعي يقتضى انه حل كلامه على ظاهره ويؤيده

خلافا للشافعي (فان تركها ناسيا حل) خلافا للمالك (وان ذكر مع اسمه) تعالى (غيره فان وصل) بلا عطف (كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) او منى ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لا وصل صورة ولو بالجر أو النصب حرم درر قبل هذا اذا عرف النحو والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي كما أفاده بقوله

اه منح اقول وايضا غير اهل العدل بالسنى فان المعتزلة لم يتسموا بأهل السنة بأهل العدل لقولهم بوجوب الصلاح والاصلاح على الله تعالى وانه تعالى لا يخلق الشر لزعمهم الفاسد ان خلاف ذلك ظلم تعالى الله عما لا يليق به علوا كبيرا لكن تغييره الحجة بالجبرية لضرورة فيه لما في تعريفات السيد الشريف الجبر اسناد فعل العبد الى الله تعالى والجبرية اثنتان متوسطة تثبت للعبد كسبا في الفعل كالاشعرية وخالصة لا تثبت كالجهمية اه فالجبرية يطلق عليهما لكن الجبرية الخالصة يقولون ان العبد بمنزلة الجمادات وان الله تعالى لا يعلم الشيء قبل وقوعه وان علمه حادث لافي محل وانه سبحانه لا يتصف بما يوصف به غيره كالعلم والقدرة وان الجنة والتاريخيان ووافقوا المعتزلة في نفي الرؤية وخلق الكلام كما في المواقف والحاصل انه ان اريد بالجبري من هو من اهل السنة والجماعة وان ذبيحته لا تحل لو أبوه من اهل العدل كما في التنية فهذا الفرع مخرج على عقائد المعتزلة الفاسدة وعلى تكفيرهم اهل السنة والجماعة لقولهم بانبات صفات قديمة له تعالى فان المعتزلة قالوا ان النصارى كفرت بانبات قديمين فكيف بانبات قدماء كثيرة ورد ذلك موضع في علم الكلام وان كان المراد به الجهمية وان ذبيحة الجهمي لا تحل لو أبوه سنيا لانه مرتد فهو مبني على القول بتكفير اهل الاهواء والراجع عنداكثر الفقهاء والمتكلمين خلافا وانهم فساق عصاة ضلال ويصلى خلفهم وعليهم ويحكم بتوارثهم مع المسلمين منا قال المحقق ابن الهمام في شرح الهداية نعم يقع في كلام اهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه فاذا علمت ذلك ظهرك ان هذا الفرع ان كان مبنا على عقائد المعتزلة فهو باطل بلا شبهة وان كان مبنا على عقائدنا وصاحب الاشياء قاسه على تفريع المعتزلة فانهم فرضوه فينا وهو فرضه في امثالهم فبرينة قوله لو سنيا فهو مبني على خلاف الراجع وما كان ينبغي ذكره ولا التويل عليه وكيف ينبغي القول بعدم حل ذبيحته مع قولنا بحل ذبيحة اليهود والنصارى القائلين بالتثليث وانتقاله عن مذهب ابيه السنى الى مذهب الجبرية لم يخرججه عن دين الاسلام لانه مصدق بنبي مرسل وبكتاب منزل ولم ينتقل الابدليل من الكتاب العزيز وان كان مخطئا فيه فكيف يكون ادنى حالا من النصارى المثلث بلا شبهة دليل اصلا بل هو مخالف في ذلك لرسوله وكتابه لقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا انا وما امرنا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وغير ذلك والمحمد لله على التوفيق **(قوله لانه صار كمرتد)** علة لعدم الحل **(قوله بخلاف يهودى الخ)** مرتبط بقوله ومرتد وقوله لانه يقر الخ هو الفرق بينهما فان المسلم اذا انتقل الى اى دين كان لا يقر عليه **(قوله فيعتبر ذلك)** اى ما انتقل اليه دون ما كان عليه وهذه قاعدة كلية **(قوله لانه اخف)** لما سر في النكاح ان الولد يتبع اخف الابوين ضررا ولا شبهة ان من يؤمن بكتاب وان نسخ اخف من مشرك بعد الاوثان اذ لا شبهة له يلتجى اليها في الحاجة بخلاف الاول فانه كان له دين حق قبل نسخه **(قوله وتارك تسمية عمدا)** بالجر عطفًا على ونهى ولا تحل ذبيحة من تعدد ترك التسمية مسلما او كتابيا لنص القرآن ولا انعقاد الاجماع ممن قبل الشافعي على ذلك وانما الخلاف كان في الناسي ولذا قالوا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي بمجواز

لانه صار كمرتد قية بخلاف يهودى او مجوسى تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تمجس يهودى لا تحل ذكاته والمتولدين مشرك وكتابي ككتابي لانه اخف (وتارك تسمية عمدا)



ما ذكر في التصاري مخالف لعامة الروايات (قوله الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح) فلو  
سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني به المسيح قالوا يؤكل الا اذا نص فقال بأسم الله الذي هو  
ثالث ثلاثة هندية وأفاد انه يؤكل اذا جاء به مذبوحا عنابة كما اذا ذبح بالحضور وذكر  
اسم الله تعالى وحده (قوله ولوا الذابح جنونا) كذا في الهداية والمراد به العقوة كما في العناية  
عن النهاية لان الجنون لاقصده ولانية لان التسمية شرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد بما  
ذكرنا يعني قوله اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط اه ولذا قال في الجوهره لا تؤكل  
ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والجنون والسكران الذي لا يعقل اه شرب ليلية لكن في التبيين  
ولو سعى ولم تحضره النية صح اه فيفيد انه لاحاجة الى التأويل كذا قيل وفيه نظر  
لقول الزيلعي بعده لان ظاهر حاله يدل على انه قصد التسمية على الذبيحة اه فان الجنون  
المستغرف لاقصده فدبر (قوله يعقل التسمية الخ) زاد في الهداية ويضبط وهما قيد لكل  
المعلوفات السابقة واللاحقة اذ الاشتراك اصل في القيود كما تقرر قهستاني فالضمير فيه  
الذابح المذكور في قوله وشرط كون الذابح لالصبي كما وهم واختلف في معناه ففي العناية  
قيل يعني يعقل لفظ التسمية وقيل يعقل ان حل الذبيحة بالتسمية ويقدر على الذبح ويضبط  
اي يعلم شرائط الذبح من فرى الاوداج والحقنوم اه ونقل ابوالسعود عن مناهي  
الشرنبلالية ان الاول الذي ينبغي العمل به لان التسمية شرط فيشترط حصوله لا تحصيله فلا  
يتوقف الحل على علم الصبي ان الذبيحة انما تحل بالتسمية اه وكذا ظهر لي قبل ان اراه  
مسطورا ويؤيد به ما في الحقائق والبرازية لوترك التسمية ذاكرا لها غير علم بشرطيتها فهو في  
معنى الناسي اه (قوله أو ألقف) هو الذي لم يحن وكذا الاغلف وذكره احترازا عما روى  
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يكره ذبيحة اتقاني (قوله أو أخرس) مسلما او كتابيا لان  
يحجزه عن التسمية لا يمنع صحة ذكاته كصلاته اتقاني (قوله لا تحل ذبيحة غير كتابي) وكذا  
الدروز كما صرح به الحصني من الشافعية حتى قال لا تحل القرينة المعمولة من ذبايحهم  
وقواعدنا توافق اذ ليس لهم كتاب منزل ولا يؤمنون بنبي مرسل والكتابي من يؤمن بنبي  
ويقر بكتاب رملي اقول وفي بلاد الدروز كثير من النصاري فأذا جئ بالقرينة أو الجين من  
بلادهم لا يحكم بعدم الحل مالم يعلم انها معمولة بأفحة ذبيحة درزي والافقة تعمل بغير افحة  
وقد يذبح الذبيحة نصرا في تأمل وسياقني عن المصنف آخر كتاب الصيد ان العلم بكون الذابح  
اهلا للذكاة ليس بشرط ويأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله وجنى) لما في الملتقط نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبايح الجن اه اشباه والظاهر ان ذلك محله مالم يتصور بصورة  
الآدمي ويذبح والافقة نظرا الى ظاهر الصورة ويحرر اه ط (قوله وجبري الخ) الظاهر  
ان صاحب الاشباه اخذه من القنية ونص عبارتها بعد ان رقم بعض المشايخ وعن ابي علي انه  
تحل ذبيحة المجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كأهل الذمة وان كان آباؤهم من اهل العدل لم تحل  
لانهم بمنزلة المرتدين اه ومراده بأبي على الجبائي رئيس اهل الاعتزال وبالمجبرة اهل السنة  
والجماعة فانهم يسمون اهل السنة بذلك كيفصح عنه كلام اليهقي الجشعي منهم في تفسيره  
والمراد بأهل العدل انفسهم كاعلم ذلك في علم الكلام فقد غير صاحب الاشباه المجبرة بالمجربة

الا اذا سمع منه عند الذبح  
ذكر المسيح (فتحل  
ذبيحتهما ولو) الذابح  
(مجنونا او امرأة او صبا  
يعقل التسمية والذبح)  
ويشدر (أو ألقف او  
أخرس لا) تحل (ذبيحة)  
غير كتابي من (ونبي  
ومجوسى ومرند) وجنى  
وجبرى لو أبوه سنيا  
ولو أبوه جبري احلت اشباه

وما عرض من الحديد وحد وجمعه شفار (قوله ونذب الخ) للامر به في الحديث ولا نهالعرف  
ما يراد بها كجاء في الخبر أهتم البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها وحفها وسفادها  
شربلالية عن المبسوط (قوله ان بقيت حية الخ) قال الفقيه ابو بكر الاعمش وهذا انما  
يستقيم ان لو كانت تعيش قبل قطع العروق بأكثر مما يعيش المذبوح حتى تحل بقطع العروق  
ليكون الموت مضاعفا اليه والا فلا تحل لانه يحصل الموت مضافا الى القتل السابق اتقاني لكن  
رأيت بهامشه قال الحاكم الشهيد هذا التفصيل يصح فيما اذا قطعه بدقتين فلو بدقتة فلا  
حاجة اليه كما قلنا في الديات لو شجحه موضحين بضربة ففيه أروش وبضربتين ارشان اه  
أقول وهو الذي يظهر لمن تدبر ولذا لم يذكر جمهور الشراح هذا التفصيل (قوله والنخع)  
بالتون والحاء المعجمة والعين المهملة (قوله بلوغ السكين النخاع) انما سب ابلاغ السكين اه  
ح وقيل النخع ان يمد رأسه حتى يظهر من ذنبه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن  
الاضطراب فان الكلى مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة هداية وذكر انز مخشري  
ان الاخير هو البجع بالباء دون التون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده بأن البجاع  
بالباء لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير ظالم لما بحث عنه في كتب اللغة والطب والشرع فلم أجده  
فجرد منع الفاضل التفتازاني لذلك ليس بشئ قهستاني والنخاع بالتون قال في العنابة بالفتح  
والكسر والضم لغة (قوله وكره الخ) هذا هو الاصل الجامع في افادة معنى الكراهة عناية  
(قوله اى تسكن عن الاضطراب) كذا فسر في الهداية (قوله وهو تفسير بالالزام) لانه يلزم  
من برودنها سكونها بالاعكس (قوله لخالفته السنة) اى المؤكدة لانه توارث الناس فيكره  
تركه بلا عذر اتقاني (قوله ان كان صيدا) قيد لقوله حلالا وقوله خارج الحرم واحترزه عن  
ذبح الشاة ونحوها فاحل من محرم وغيره ولو في الحرم (قوله فصيد الحرم لانه الذكاة في الحرم  
مطلقا) اى سواء كان المذكى حلالا او محرما كان الحرم لا يحل الصيد بذكاته في الحل أو الحرم  
وتقيده بقوله في الحرم يفيد ان الحلال لو اخرجته الى الحل وذبحه فيه يحل قال ط والظاهر  
خلافه اه اقول يؤيده اطلاق الاتقاني حيث قال وكذا صيد الحرم لا تحل ذبحته اصلا  
للمحرم ولا للحلال ويؤيده قول الهداية لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم  
فلم يكن ذكاة (قوله ذميا او حربيا) وكذا عربيا وتغليا لان الشرط قيام الملة هداية وكذا  
الصائبة لانهم يقررون بعيسى عليه السلام قهستاني وفي البدائع كتابهم الزبور ولعلمهم فرق  
وقدم الشارح في الجزية ان السامرة تدخل في اليهود لانهم يدينون بشريعة موسى عليه  
السلام ويدخل في النصارى الافرنج والارمن سائحاني وفي الحامدية وهل يشترط في اليهودي  
ان يكون اسراييليا وفي النصراني ان لا يعتقد ان المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها  
عدمه وبه اتفق الجدل في الاسرائيلي وشرط في المستصفي حل مناسكتهم عدم اعتقاد النصراني  
ذلك وفي المبسوط ويجب ان لا يأكلوا ذبايح اهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيرا  
اله ولا يتزوجا بنساءهم لكن في مبسوط شمس الائمة وتحل ذبيحة النصارى مطلقا سواء  
قال ثاثة ثلاثة اولا ومقتضى الدلائل الجواز كما ذكر القمراشي في فتاواه والاولى ان لا يؤكل  
ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا للضرورة كما حققه الكمال ابن الهمام اه وفي المعراج ان اشترط

( ونذب احدات شفرته  
قبل الاضجاع وكره بعده  
كالجر برجلها الى المذبح  
وذبحها من قفاها ) ان  
بقت حية حتى تقطع العروق  
والام تحل موتها بلا ذكاة  
( والنخع ) يفتح فسكون  
بلوغ السكين النخاع  
وهو عرق ابيض في جوف  
عظم الرقبة ( و ) كره كل  
تعذيب بلا فائدة مثل  
( قطع الرأس والساح  
قبل ان يرد ) اى تسكن  
عن الاضطراب وهو تفسير  
بالالزام كما لا يخفى ( و ) كره  
( ترك التوجه الى القبلة )  
لخالفته السنة ( و شرط  
كون الذابح مسلما حلالا  
خارج الحرم ان كان صيدا )  
فصيد الحرم لا تحل الذكاة  
في الحرم مطلقا ( او كتابيا  
ذميا او حربيا )

العقدة مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع الخ ورده محشية الشلبي  
والحموى وقال المقدسي قوله لم يحصل قطع واحد منهما ممنوع بل خلاف الواقع لان المراد  
بقطعهما فصلهما عن الرأس او عن الاتصال باللبة اه وقال الرملى لا يلزم منه عدم قطع  
المرئى اذ يمكن ان يقطع الحرقد كزرج وهو اواصل اللسان وينزل على المرئى فيقطعه فيحصل  
قطع الثلاثة اه اقول والتحرير للمقام ان يقال ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة  
من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تبعا للرستغفى والافالحق خلافه اذ لم يوجد شرط  
الحل باتفاق اهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة اوسوال اهل الخبرة فاغتم هذا المقال ودع  
عك الجدل (قوله على الصحيح) لانه المذكور في اكثر كتب اللغة والطب وفي الهداية انه  
يجرى العلف والماء والمرئى مجرى النفس قال صدر الشريعة وهو سهولكن نقل مثله ابن  
الكمال عن الكشف في تفسير سورة الاحزاب والقهستاني عن المسوطين وقال في الطلبة  
الحلقوم مجرى الطعام والمرئى مجرى الشراب في العين انه مجراها (قوله والمرئى) بالهمز  
قال في القاموس كأمير (قوله والودجان) نثية ودج بفتحين عرقان عظيمان في جاني قدام  
العتق بينهما الحلقوم والمرئى فهستاني (قوله اذلاكثر حكم الكل) ولقوله عليه الصلاة  
والسلام افرالارداج بما شئت وهو اسم جمع واقاله الثلاث قال في العناية والفرى القطع  
للاصلاح والافراء فكسر الهمزة انسب (قوله وهل يكفي قطع اكثر كل منها) اى من  
الاربعة وهذا قول محمد والاول قول الامام وعند ابى يوسف يشترط قطع الاولين واحد  
الودجين وكأن قوله قول الامام وعن ابى يوسف رواية ثالثة وهى اشتراط قطع الحلقوم مع  
آخرين ذكره الاثناي وغيره (قوله وصحح الزاى الخ) عبارته اصح الاجوبة فى الاكثر عنه  
اذا قطع الحلقوم والمرئى والاكثر من كل ودجين يؤكل وما لا فلا اه ويظهر من كلام غيره  
ان الضمير فى عنه راجع للامام محمد فتأمل (قوله وسيجي) اى قيل قوله ذبح شاة وفى المتن عن  
الجوهرة والنيابيع اذا مرضت الشاة ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار ما يعيش المذبوح  
فقدما لا تحل بالذكاة والختار ان كل شئ ذبح وهو حى اكل وعليه الفتوى لقوله تعالى  
الامام ذكيت من غير تفصيل (قوله بكل) متعلق بقطع (قوله اراد بالادواج الخ) يشير الى انه  
ليس المراد خصوص الودجين والجمع لما فوق الواحد بل المراد الاربعة تغليا اى بكل آلة  
تقطعها ولا يخفى ان وصف الآلة بذلك لا يفيد اشتراط قطع الاربعة للحل حتى ينافى ما مر فافهم  
(قوله ولو بنار) قال فى الدر المتقى وهل تحل بالنار على المذبح قولان الاشبه لا كافى القهستاني  
عن الزاهدى قلت لكن صرحوا فى الجنايات بان النار عمدوها تحل الذبيحة لكن فى المتن عن  
الكفاية ان سال بها الدم تحل وان تجمد لا اه فليحفظ وليكن التوفيق اه (قوله او  
باطلة) بكسر اللام وسكون الياء آخر الحروف هى قشر القصب اللازق والجمع ليطاط  
عن الحموى (قوله او مروءة) صححها بعض شراح الوقاية بكسر الميم ولم تجده فى المعتمبات من  
الاناث وقد اوردها صاحب الدستور فى الميم المفتوحة كذا قال اخبره منعه (قوله مع  
الكراهة) اى كراهة الذبح بها واما اكل الذبيح بها لا بأس به كما فى العناية والاختيار  
شر نبلاية (قوله بشفرة) بفتح الشين ح عن جامع اللغة وفى القاموس انها السكين العظيم

على الصحيح (والمرئى)  
وهو مجرى الطعام والشراب  
(والودجان) مجرى الدم  
(وحل) المذبوح (بقطع  
اى ثلاث منها) اذ لاكثر  
حكم الكل وهل يكفي  
قطع اكثر كل منها خلاف  
وصحح الزاى قطع كل  
حلقوم ومرئى واكثر  
ودج وسيجي انه يكفي  
من الحياة قدر ما يبقى  
فى المذبوح (و) حل الذبح  
(بكل ما افرى الادواج)  
اراد بالادواج كل الاربعة  
تغليا (وانهر الدم) اى  
أساله (ولو) بنار او  
(بليطة) اى قشر قصب  
(او مروءة) هى حجر أبيض  
كالسكين يذبح بها (الاسنا  
وظفرا قائمين ولو كانا  
متزوعين حل) عندنا  
(مع الكراهة) لما فيه  
من الضرر بالحیوان كذبجه  
بشفرة كلية

فراجع اه ح اقول في القاموس التذكية الذبح كالذكاة والذكاة (قوله وذكاة الضرورة) اى في صيد غير مستأنس ونحوه مما يأتى متنا وشرحا (قوله وطعن وانهار دم) كذا في المنع فالاول عطف خاص على عام والثاني مسبب عنهما قال ط ولو اقتصر على الجرح كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الحلق واللبة) الحلق في الاصل الحلقوم كما في القاموس اى من العقدة الى مبدأ الصدر وكلام التحفة والكافي وغيرها يدل على ان الحلق يستعمل في العنق بعلاقة الجزئية فالعنى بين مبدأ الحلق اى اصل العنق كما في القهستانى فكلما المصنف محتمل للروايتين الآتيتين (قوله بالفتح) اى والتشديد (قوله وعروقه) اى الحلق لا الذبح قهستانى (قوله الحلقوم) هو الحلق زيد فيه الواو والميم كفى المقاييس قهستانى (قوله وسطه أو أعلاه أو أسفله) العبارة للإمام محمد في الجامع الصغير لكنها بالواو وأتى الشارح بأشارة الى ان الواو فيها بمعنى أو اذ ليس الشرط وقوع الذبح في الاعلى والوسط والاسفل بل في واحد منها فافهم قال في الهداية وفي الجامع الصغير بالأس بالذبح في الحلق كله وسطه وأعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الذكاة ما بين اللبة واللحين ولانه يجمع العروق فيحصل بالفعل فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء اه وبعبارة المبسوط والذبح ما بين اللبة واللحين كالحديث قال في النهاية وبينهما اختلاف من حيث الظاهر لان رواية المبسوط تقتضى الحل فيها اذا وقع الذبح قبل العقدة لانه بين اللبة واللحين ورواية الجامع تقتضى عدمه لانه اذا وقع قبلها لم يكن الحلق محل الذبح فكانت رواية الجامع مقيدة لاطلاق رواية المبسوط وقد صرح في الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يجل لان المذبح هو الحلقوم لكن رواية الامام الرستغنى ٢ تخالف هذه حيث قال هذا قول العوام وليس بمعتبر فتحل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس او الصدر لان المعتبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد وجد وكان شيخى يفتى بهذه الرواية ويقول الرستغنى امام معتمد في القول والعمل ولواخذنا يوم القيامة للعمل بروايته نأخذه كأخذنا اه ما فى النهاية ملخصا وذكر في العناية ان الحديث دليل ظاهر لهذه الرواية رواية المبسوط تساعدنا وما فى الذخيرة مخالف لظاهر الحديث اه اقول بل رواية الجامع تساعد رواية الرستغنى ايضا ولاتخالف رواية المبسوط بناء على ما مر عن القهستانى من اطلاق الحلق على العنق وقد شنع الاتفاقى في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية التشنيع وقال ألا ترى قول محمد في الجامع أو أعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة واللحين بالحديث وقد حصلت لاسيا على قول الامام من الاكتفاء بثلاث من الاربع ايا كانت ويجوز ترك الحلقوم اصلا فبالاولى اذا قطع من أعلاه وبقيت العقدة أسفل اه ومثله في المنع عن البرازية وبه جزم صاحب الدرر والمنتقى والعين وغيرهم لكن جزم في النقاية والمواهب والاصلاح بانه لا بد أن تكون العقدة مما يلي الرأس واليه مال الزيلعي وقال ما قاله الرستغنى مشكك فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرئى واتحبا وان اشتراطوا قطع الاكثر فلا بد من قطع احدهما عند الكل واذا لم يبق شئ من

(وذكاة الضرورة جرح)  
وطعن وانهار دم (في اى)  
موضع وقع من البدن  
و ذكاة (الاختيار ذبح  
بين الحلق واللبة) بالفتح  
المنحصر من الصدر (وعروقه  
الحلقوم) كله وسطه واعلاه  
او اسفله وهو مجرى النفس

٢ الرستغنى هو على بن سعد  
ابو الحسن من رستغف  
بضم الراء وسكون السين  
المهملتين وضم التاء ثالث  
الحروف وسكون الغين  
المعجمة وبالنون بعد الفاء  
احدى قرى سمرقند كذا  
في طبقات عبدالقادر اه  
مؤلفه



مشترك ودفع احدها لاجنبى فالامر أظهر فتعين ماقلناه وثبت ان مساقاة الشريك لاجنبى ولو باذن الشريك الآخر لاتصح كساقاة احد الشريكين للآخر هذا ماظهر لفهمي القاصر والله أعلم ( قوله لانه شريك الخ ) هذا يوضح لك ماوردناه على الحيلة التى نقلها عن صدر الشريعة ( قوله فيقع العمل لنفسه ) اى اصاله ولغيره تبعا ط ( قوله وما للمساق الخ ) فلو ساق بلاذن فالخارج للمالك كما أفق به فى الحامدية قال فى الذخيرة دفع اليه معاملة ولم يهل له اعمل برأىك فدفع الى آخر فالخارج للمالك التخيل وللعامل أجر مثله على العامل الاول بالغا مابلغ ولا أجر الاول لانه لا يملك الدفع اذ هو ايجاب الشركة فى مال الغير وعمل الثانى غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتاوله ولو هلك الثمر فى يد العامل الثانى بلا عمله وهو على رؤس التخيل لا يضمن وان من عمل الاجير فى أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب التخيل العامل الثانى لا الاول وان هلك من عمله فى أمر لم يخالف أمر الاول فرب التخيل ان يضمن اياها وللآخر ان ضمنه الرجوع على الاول اه ومثله فى التاترخانية والبرازية وبه أفق العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفى على كثيرين بقى انه لم يبين حكم المزارع وذكر فى الذخيرة وغيرها انه على وجهين الاول ان يكون البذر من رب الارض فليس للمزارع دفعها مزارعة الا بالاذن ولودلالة لان فيه اشتراك غيره فى مال رب الارض بلارضاه والثانى ان يكون من المزارع فله الدفع ولو بلاذن لانه يشرك غيره فى ماله وتفاصيل المسئلة طويلة فلتراجع ( قوله وای شياء الخ ) هى الشاة التى نذت خارج المصر ولا يقدر على أخذها يكتفى فيها الجرح فى اى مكان مع التسمية كالصيد والمراد بالكفر الستر سعى الزارع كافرا لانه يسترحب فكل مزارع ومساق اذا بذر يكفر اى يستر شربلالى وفى كون المساقى يستر نظر قدبر والله تعالى أعلم

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الذبايح

( قوله مناسبتها للمزارعة الخ ) كذا فى شروح الهداية قال فى الحواشى السعدية كان ينبغي ان تبين المناسبة بين الذبايح والمساقاة لذكرها بعد المساقاة ويقول فى كل منهما اصلاح ما لا يتنفع به بالاكل فى الحال للانتفاع فى المال اه اقول قد يجاب بانه لما كانت المساقاة متحدة مع المزارعة شروطا وحكما وخلافا كما مر وذكرنا فى كثير من الكتب فى ترجمة واحدة ونقل القهستانى عن التنف ان المساقاة من المزارعة تسامحا فى ذلك ( قوله اتلافا فى الحال ) لان فيها القاء البذر فى الارض واستهلاكه فيها وازهاق روح الحيوان وتخريب بنيته لكن هذا الاتلاف فى الحقيقة اصلاح فلا ينافى ما مر قدبر ( قوله الذبيحة اسم ما يذبح ) فالاطلاق باعتبار ما يؤل ( قوله كالذبح بالكسر ) فهما بمعنى واحد ومنه قوله تعالى وفديناه بذبح عظيم ( قوله واما بالفتح ) فى بعض النسخ واما الفتح والمراد المفتوح ( قوله فقطع الاوداج ) فيه تغليب كإيتى ( قوله من شأنه الذبح ) اى شرعا لان السمك والجراد يمكن ذبحهما ط اى ان كان لهما أوداج والا فلا يمكن فهما اصلا تأمل ( قوله ودخل ) اى فبايجرم المتردية والتطيحة وكذا المريضة التى يفر الذئب بطنها على ما يأتى بيانه ( قوله وكل ما لم يذبح ) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيدا فى التعريف اه ح ( قوله ذكاه شرعا ) المعروف الذكاة بالهاء

لانه شريك فيقع العمل  
لنفسه \* وفى الوهبانية \*  
\* وما للمساقى ان يساق  
غيره \* وان اذن المولى له  
ليس ينكر \* وفى ماياتها \*  
واى شياء دون ذبح يحلها \*  
\* واى المساقى والمزارع  
\* يكفر \*

### كتاب الذبايح

مناسبتها للمزارعة كونها  
اتلافا فى الحال للانتفاع  
بالتبات واللحم فى المال  
الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح  
بالكسر واما بالفتح فقطع  
الاوداج ( حرم حيوان  
من شأنه الذبح ) خرج  
السمك والجراد فيحلان  
بلا ذكاة ودخل المتردية  
والتطيحة وكل ما لم يذبح  
ذكاه شرعا اختياريا كان  
او اضطراريا

(قوله منه) اى من العامل متعلق بقوله يخاف (قوله ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا) عبارة الهداية ولو شرط الجذاذ على العامل فسدت اتفاقا لانه لا يعرف فيه اه وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة انه يضمن الغنم بترك الحفظ للعرف فتنبه (قوله والاصل الخ) لم يقد شيئا زائد على ما قبله فان ما قبله اصل لذكره على وجه العموم تأمل وذكر في التاترخانية عن الينابيع ان اشتراط ما لا يتبقى منفعة بعد المدة على المساق كالتلقيح والتأثير والسقي جائز وما يتبقى منفعة بعدها كإلقاء السرقين ونصب العرائش وغرس الاشجار ونحو ذلك مفسد (قوله كإبعد القسمة) اى كالعمل الذى بعد قسمة الخارج قال في العناية كالحمل الى البيت والطحن واشباههما وما ليسا من اعمالها فيكونان عليهما لكن فيما هو قبل القسمة على الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لتعين ملك كل واحد منهما عن ملك الآخر (قوله ثم زاد احدهما الخ) ذكر في الهندية اصلا حسنا فقال والاصل ما مر مرارا ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والحط جائز في الموضعين فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمر فان لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما أيهما كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئا اه فان حمل ما ذكرهنا على ما اذا تنهى العظم حصل التوفيق اما قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاؤه حينئذ من الطرفين جائز كما يشير اليه اصل الهندية فتدبر اه ط قلت وذكر نحو هذا الاصل في التاترخانية وذكر ان المزارعة والمعاملة سواء (قوله دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز) اى اذا شرط له اكثر من قدر نصيبه قال في التاترخانية واذا فسدت الخارج بينهما نصفان على قدر نصيبهما في التخييل ولو اشترطا ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز اه وفساد مساقاة الشريك مذكور في المنع وغيرها وبه افتى في الحرية والحامدية فما يفعل في زماننا فاسد فتنبه ويقد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في ارض وبذر منهما تصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة ان معنى الاجارة في المعاملة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس \* (فرع) \* لو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنبيا بلا اذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم قال الرملي والظاهر ان مذهبنا كذلك لان المساقاة اجارة وهى تجوز في المشاع عندها والممول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف أجاب بأنها تصح عندها كما تفقهت والله تعالى الحمد والمئة اه اقول فيه بحث لان معنى الاجارة وان كان راجحا في المساقاة كما قدمناه انفا لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر لان استجار الشجر لا يجوز كما مر فالعامل في الحقيقة اجير لرب الشجر بجزء من الخارج ولا شيوع في العامل بل الشيوع في الاجارة فلم يوجد هنا اجارة المشاع التى فيها الخلاف فتدبر على انه ذكر في التاترخانية في الفصل الخامس مائه اذا دفع التخييل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف التخييل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد ان التخييل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد عدم الجواز ولو بأذن الشريك كما لا يخفى على التأمل وان كان المراد ان التخييل

منه) دفع الضرر \* (فرع) \* ما قبل الادراك كسقى وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعده كجذاذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملتنى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقى فعلى العامل وبعده كحصاد عليهما كما بعد القسمة فليحفظ \* دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط \* دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز فلا اجر له

على العمل ( اى بل بخير الآخر بين ان يقسم البسر على الشرط وبين ان يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين ان يتفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بذلك في حصتهم من الثمر كافي الهداية ح **(قوله)** يقوم العامل الخ ولو ائتم الضرر تخير ورتة الآخر كامر ونظيره في المزارعة كافي الهداية ايضا واستشكل الزيلى الرجوع على العامل اورثته في حصته من الثمر فقط وكان ينبغي الرجوع بجميع النفقة لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله عليه ولهذا اذا اختار المعنى اولم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلو كان الرجوع بمحضه فقط يؤدى الى ان العمل يجب عليهما حتى تستحق المؤنة بمحضه فقط وهذا خلف لانه يؤدى الى استحقاق العامل بلا عمل في بعض المدة وكذا هذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا اه وأجاب في السعدية بأن المعنى أن الرجوع في حصة العامل بجميع النفقة لاجبته كما فهمه هذا الفاضل اه وهذا الجواب موافق لما قدمناه في المزارعة عن التارخانية من انه يرجع بجميع النفقة مقدرا بالحصة ولقول الهداية هناك يرجع بما ينفقه في حصته ولم يقل بنصفه ولا بمحضه ومعنى كونه مقدرا بالحصة أنه يرجع بما اتفق في حصة العامل ان كان قدرها أو دونها بالازائد عليها كما نقل عن المقدسى قال الحموى نعم يرد هذا اى اشكال الزيلى على ما في الكافي والغاية والمبسوط من أنه يرجع بنصف ما تنفقه هذا واعلم ان الرجوع بجميع النفقة هو الموافق لما قررته في المزارعة وتقدم متا من انه لو مات رب الارض والزرع بقل فالعمل على العامل لبقاء العقد ولو انقضت المدة فعليهما بالحصول وعن هذا صرح في الذخيرة بأن ورتة رب الارض اذا اتفقوا بأمر القاضى رجعوا بجميع النفقة مقدرا بالحصة وفي انتهاء المدة يرجع رب الارض على المزارع بالنصف مقدرا بالحصة والفرق بقاء العقد في الاول وكون العمل على العامل فقط بخلاف الثانى وتماه م في المزارعة وهذا كله وان كان في المزارعة لكن المساقاة مثلها كماله مناه آتفا عن الهداية ويأتى ولم يفرقوا هنا بينهما الا من وجه واحد يأتى قريبا ثم اعلم ان ظاهر التقييد بأمر القاضى أنه لا رجوع بدونه فتنبه **(قوله)** وان مات الخ قال في الهداية فان ابى ورتة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما وصفنا **(قوله)** بل انقضت مدتها اى والثمرتى فهذا والاوول سواء هداية **(قوله)** ان شاء عمل اى كالمزارعة لكن هنا لا يجب على العامل اجر حصته الى ان يدرك لان الشجر لا يجوز استئجاره بخلاف المزارعة حيث يجب عليه اجر مثل الارض وكذا العمل كله على العامل وفي المزارعة عليهما زيلى وان ابى العمل خيرا الآخر بين خيارات ثلاثة كما بينا اتقانى \* ( فرع ) \* قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صار للثمرة قيمة له الطلب وان قبله فلا بزازية **(قوله)** وتفسخ بالعذر وهل يحتاج الى قضاء القاضى فيه روايتان ذكرناهما في المزارعة اتقانى وهل سفر العامل عذر فيه روايتان قال في البزازية والصحيح أنه يفرق بينهما فهو عذر اذا شرط عليه عمل نفسه وغير عذر اذا اطلق وكذا التفصيل في مرض العامل اه **(قوله)** وسعفه بالتجريك جمع سعة غصن النخل صحاح ونقله ابن الكمال عن المغرب وكتب في الهامش ان ما في زكاة الغاية من أنه ورق الجريد الذى يتخذ منه المرواح ليس بذلك اه لكن ذكر القهستانى أنه يطلق عليهما

على العمل ( وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورتة الدافع) دفعا للضرر (وان ماتا فالخيار في ذلك لورثة العامل) كامر (وان لم يمت احدهما بل انقضت مدتها) اى المساقاة ( فالخيار للعامل ) ان شاء عمل على ما كان وتفسخ بالعذر كالمزارعة كما في الاجارات ( ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه

يشترط في المناصفة بيان المدة

لاشترط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان كقفيز الطحان قفسد (والتمر والغرس لرب الأرض) تبعاً لأرضه (ولآخر قيمة غرسه) يوم الغرس (وأجر) مثل (عمله) وحيلة الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الأرض ويستأجر رب الأرض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه صدر الشريعة (ذهب الربح بنواة رجل والفتح في كرم أخرفبت منها شجرة فهي لصاحب الكرم) إذ لا قيمة للنواة (وكذا لو وقعت خوخة في أرض غيره فنبتت) لأن الخوخة لا تنبت إلا بعد ذهاب لحما (وتبطل) أي المساقاة (كأنزراعة بموت أحدها وبضئ مدتها والتمرنى) هذا قيد لصورتى الموت ومضى المدة (فإن مات العامل تقوم ورثته عليه) إن شاءوا حتى يدرك التمر (وإن كره الدافع) أي رب الأرض وإن أرادوا القلع لم يجبروا

الغراس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اه فهذا كالصرح في أن المناصفة تفسد بلا بيان المدة كما فهمه الرملي من قيدهم بالمدة اذ لو صححت لكان الغراس مناصفة كما شرطاً لكنه يفيدانه حيث فسدت فالغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما بحثه الرملي فليتأمل ويمكن ادعاء الفرق بين هذا وبين ما إذا فسدت بأشترط نصف الأرض ويظهر ذلك بماعلوا به الفساد فانهم عللوا به بثلاثة أوجه منها كما في النهاية أنه جعل نصف الأرض عوضاً عن جميع الغراس ونصف الخارج عوضاً لعمله فصار العامل مشتركاً بنصف الأرض بالغراس المجهول فيفسد العقد فإذا زرعه في الأرض بأمر صاحبها فكأن صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً ومستهلكاً بالعلوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه ولا يثنى ذلك في مسئلتنا بل هو في معنى استئجار الأرض بنصف الخارج وإذا فسد العقد لعدم المدة يبقى الغراس للغراس ونظيره ما مر في المزارعة أنها إذا قصدت فالخارج لرب البذر ولا يثنى أن الغراس كالبذر وينبغي لزوم أجر مثل الأرض كما في المزارعة هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله لاشترط الشركة الخ) هذا ثاني الأوجه التي عللوا بها الفساد وعليه اقتصر في الهداية وقال أنه أمحوا قال في الغاية لأنه نظير من استأجر صباغاً ليصبغ ثوبه بصبغ نفسه على أن يكون نصف المصبوغ للصباغ فإن الغراس آلة تجعل الأرض بها يستأجر كالصباغ للثوب فإذا فسدت الاجارة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب الأرض وهي متقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله اه (قوله فيما هو موجود قبل الشركة) وهو الأرض (قوله فكان كقفيز الطحان) اه وهو استئجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان هداية هذا وأما وجه صحة المناصفة فقال في الذخيرة لأنها مشروطاً بالشركة في جميع ما يخرج بعمل العامل وهذا جائز في المزارعة فكذا في المعاملة اه ومقتضى هذا أن كونها في معنى قفيز الطحان لا يضر اهو جار في معظم مسائل المزارعة والمعاملة ولهذا قال الامام بقساده وترك أصحابه القياس استدلالاً بأنه عليه الصلاة والسلام عامل أهل خير على نصف ما يخرج من ثمر أوزع وهذا يفيد ترجيح الوجه الذي قدمناه عن النهاية فليتأمل (قوله يوم الغرس) كذا أفاده الرملي وقال لأن الضمان في مثله من وقت الاستهلاك فتعبر قيمته من وقته لا من وقت ضروره شجراً مثمر أو لا من وقت الخاصصة فاعلم ذلك فإن المحل قد يشبه اه (قوله وحيلة الجواز الخ) هذه الحيلة وإن أفادت صحة الاشتراك في الأرض والغراس لكنها تضر صاحب الأرض لأن استئجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح ولا يستحق أجراً أن عمل فقد يتمتع عن العمل يأخذ نصف الأرض بالثمن اليسير اللهم إلا أن يحمل على أنها أفرزها الغراس وغرس كل نصفه في جانب فصح الاجارة أيضاً فأمل (قوله إلا بعد ذهاب لحما) أي وبعد ذهابه لقيمة للنواة فكانت كالمسألة الأولى ط قال في المنع عن الحائنة بخلاف الصيد إذا خرفت في أرض إنسان أو باضت لأن الصيد ليس من جنس الأرض ولا متصل بها (قوله فإن مات العامل الخ) أشار إلى أن العقد وإن بطل لكنه يبقى حكماً أي استحساناً كما في شرحه على المتقن وغيره دفعا للضرر فاندفع ما في الشرع لئلا يلقى من دعوى التناهي تأمل (قوله وإن أرادوا القلع) التعبير به يناسب المزارعة لا المساقاة اه ح قلت والاحسن القطع لأنه اشتمل تأمل (قوله لم يجبروا



فهو فاسد وكذلك النخل والشجر لانه ليس لذلك وقت معلوم فكانت المدة مجهولة أما اذا دفع  
النخل او اصول الرطبة معاملة ولم يقل حتى تذهب اصولها الخ يجوز ان لا يبين المدة اذا كان  
للرطبة جزء معلومة فيقع على اول جزء وفي النخل على اول ثمرة تخرج واذا لم يكن للرطبة جزء  
معلومة فلا يجوز بلا بيان المدة (قوله على اول جزء) يفتح الجيم وتشديد الزاي اى يجوز ويبنى  
مقطوع (قوله جاز) اى ان كان البذر مما يرغب فيه كامر \* (تنبيه) \* قدعنا صحة المعاملة  
في نحو الحور والصفصاف مما لا ثمرة له والظاهر ان حكمه كالرطبة فيصح وان لم يسم المدة  
ويقع على اول جزء وكذا اذا دفع له اصول وسوى مدة تأمل (قوله المراد منها جميع البقول)  
كذا قاله ابن الكمال والضمير للرطاب وفي الجوهره الرطاب جمع رطبة كالقصعة والقصاع  
والبقول غير الرطاب فالبقول مثل الكراث والسلق ونحو ذلك والرطاب كالقثاء والبطيخ  
والرمان والعنب والسفرجل والباذنجان واشباه ذلك اه تأمل (قوله لوفيه الخ) ليس المراد  
بالتقييد الاحتراز عن شجر لا ثمرة له لما علمت بل عافيه ثمرة مدركة بقريته ما بعد (قوله يعنى  
تزيد بالعمل) اقول اراد بالعمل ما يشمل الحفظ لما فى الوالوجية وغيرها دفع كرما معاملة  
لا يحتاج لما سوى الحفظ ان محال لولم يحفظ يذهب ثمرة قبل الادراك جاز و يكون الحفظ زيادة  
في الثمار وان محال لا يحتاج للحفظ لا يجوز ولا يصيب للعامل من ذلك اه (قوله وان مدركة  
الخ) قال الكرخي في مختصره دفع اليه بخلافه طلع معاملة بالنصف جاز وكذا لو دفعه وقد  
صار بسرا أخضر او احر الا انه لم يشاء عظمه فان دفعه وقد انتهى عظمه ولا يزيد قليلا ولا  
كثيرا الا انه لم يربط فسد فان اقام عليه وحفظه حتى صار تمرافه لصاحب النخل وللعامل  
أجره له وكذلك العنب وجميع الفاكه في الاشجار وكذلك الزرع ما لم يبلغ الاستحصاد واذا  
استحصدا لم يجز دفعه لمن يقوم عليه ببعضه والجواب فيه كالاول اثنى (قوله بيبض) اى  
لانبات فيها (قوله مدة معلومة) وبدونها بالاولى (قوله وتكون الارض والشجر بينهما) قيد  
به لولشرط ان يكون هذا الشجر بينهما فقط صح قال في الحاشية دفع اليه ارضامدة معلومة  
على ان يفرس فيها غراسا على ان مأخض من الأغراس والثمار يكون بينهما جاز اه ومثله  
في كثير من الكتب وتصرحهم بضرب المدة صريح في فساده بدمه ووجهه انه ليس  
لاداء كهامدة معلومة كما قالوا فيها لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها خيرية من الوقف  
والمساقاة ومثله في الحامدية والمرادية وهكذا حققه الرملى في الحاشية وهذه تسمى مناصبة  
وبفعلونها في زماننا بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرملى واذا فسدت لعدم المدة ينبغي ان  
يكون الثمر والغرس لرب الارض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض  
اهل الارض لتساويهما في العلة وهى واقعة الفتوى اه اقول وفي الذخيرة واذا انقضت  
المدة فيجوز رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعها اه وبيان ذلك  
فيها في الفصل الخامس فراجعها هذا وفي التاتر خاتمة والذخيرة دفع الى ابنه ارض الى غرس  
فيها اغراسا على ان الخارج بينهما نصفان ولم يؤقت له وقتا ففرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن  
ورثة سواء فأراد الورثة ان يكلّفوه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض فان كانت الارض تحتل  
القسمه قسمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل يؤمر

مطلب

في المساقاة على الحور  
والصفصاف

على اول جزء يكون ولو  
دفع رطبة انتهى جذاها  
على ان يقوم عليها حتى  
يخرج بذرها ويكون  
بينهما نصفين جاز بلا بيان  
مدة والرطبة لصاحبها ولو  
شرطا الشركة فيها  
اى في الرطبة (فسدت)  
لشرطهما الشركة فيما  
لا ينجو بعمله (وتصح في  
الكرم والشجر والرطاب)  
المراد منها جميع البقول  
(واصول الباذنجان  
والنخل) وخصها الشافعي  
بالكرم والنخل (لوفيه)  
اى الشجر المذكور  
(ثمرة غير مدركة) يعنى  
تزيد بالعمل (وان مدركة)  
قد انتهت (لا) تصح  
(كالزراعة) لعدم الحاجة  
(دفع ارضا بيبض مدة  
معلومة ليغرس وتكون  
الارض والشجر بينهما  
لاتصح)

اهـ (فرع) تجوز اضافة المزارعة والمعاملة الى وقت في المستقبل بزازية (قوله في اول السنة) عبارة ابن ملك في تلك السنة لانه متيقن ومابعده مشكوك اهـ وهى اولى ط (قوله وفي الرطبة) بالفتح يوزن كلبة القصب مادام رطبا والجمع رطاب يوزن كلاب وقيل جميع البقول عن الحموى وبأى مافيه (قوله على ادراك بذرها) يعنى اذا دفعها مساقاة لا يشترط بيان المدفيعته الى ادراك بذرها لانه كادراك الثمر في الشجر ابن كمال وهذا اذا انتهى جذاؤها كما يقيد به في العناية وسذكره المصنف والا كان المقصود الرطبة ويقع على اول جزء كأتى (قوله ان الرغبة فيه وحده) كذا قيد به في العناية ايضا فاللانه يصير فى معنى الثمر للشجر وادراكه وقت معلوم وهو يحصل بعمل العامل فصح اشتراط المناصفة فيه والرطبة لصاحبها ولو ذكر هذا القيد عند كلام المصنف الا ترى لكان اخصر واظهر (قوله فان لم يخرج الخ) مرتبط بالثمن وقد نقله المصنف عن الحائنية وهذا اذا لم يسم مدة واذا سمي مدة فسيأتى بيانه ط (قوله ولو تبلغ الخ) أى ولو ذكر مدة تبلغ فيها أو لا تبلغ أى يحتمل بلوغها فيها وعدمه (قوله لعدم التيقن الخ) بل هو متوهم في كل مزارعة ومساقاة بأن يصطلم الزرع أو الثمر آفة مساوية دور (قوله فعلى الشرط) هذا اذا كان الخارج مرغ فيه وان لم يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز شرب ليلية عن البرازية لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه سواء خلاصة قلت وأفتى في الحامدية بأنه لو برز البعض دون البعض في المدة فله أخذ ما برز به فيه بدون البارز بعدها (قوله والافسدت) أى والا يخرج في الوقت المسمى بل تأخر فللعامل اجر المثل لفساد العقد لانه تبين الخطأ في المدة المسماة فصار كما اذا علم ذلك في الابتداء بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لان الذهاب بأقة فلا يتبين فساد المدة فبقى العقد صحيحا ولا شئ لكل واحد منهما على صاحبه هداية (قوله ليدوم عمله الخ) عبارة صدر الشريعة ليعمل الى ادراك الثمر وأعترضا المصنف تبعا لليقونية وغيرها بان مفادها ان الاجرة بمقابلة العمل اللاحق الى التصحح وليس كذلك لانه لما تبين فساد العقد بعدم الخروج لزم اجر العمل السابق واجابوا بأنه يمكن ان يقال معنى قوله ليعمل ليدوم عمله والادراك بمعنى الخروج لانه ما لم يخرج لا يستحق الاجر اصلا لجواز ان لا يخرج اصلا لأقة مساوية اهـ وأجاب ابن الكمال بأن المعنى اجر مثل العامل المستأجر ليعمل الى ادراك الثمر لأجر مثل العامل المستأجر الى زمان ظهور فساد العقد فان أجر المثل يتفاوت بقلة المدة وكثرتها فافهم فانه دقيق اهـ تأمل (قوله لم تبلغ الثمرة) أى لم تبلغ الغراس الثمرة كذا في شروح الهداية فالثمرة بالنصب مفعول تبلغ وفاعله ضمير الغراس والمعنى انها لم تبلغ زمنا تصلح فيه للانتماء لانها لم تثمر بالفعل لانها لو كانت سالمة للانتماء لكنها وقت الدفع لم تكن مثمرة يصح بلا بيان المدة ويقع على اول ثمرة تخرج كما مر ولهذا عبر هناك بالشجر وهنا عبر بالغراس ففطن لهذه الدقيقة (قوله تفسد) لان الغراس يتفاوت بقوة الارض وضعفها فتفاوتا فاحشا فلا يمكن صرفه الى اول ثمرة تخرج منه زيلى (قوله وكذا لدفع اصول رطبة الخ) أى تفسد وقوله بخلاف الرطبة الخ يوهى ان الفرق بينهما من حيث ان المدفوع في الاول اصول الرطبة وفي الثانية الرطبة نفسها وليس كذلك بل الفرق انه اذا لم يعلم اول جزء منها متى تكون تفسد وان علم تجوز قال في غاية البيان ولودفع اصول رطبة يقوم عليها حتى تذهب اصولها وينقطع ثمرها وما خرج نصفان

في اول السنة وفي الرطبة على ادراك بذرها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة تفسدت (ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها ففسدت ولو تبلغ الثمرة فيها (اولا) تبلغ (صح) لعدم التيقن فنوات المقصود (فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط) لصحة العقد (والا) ففسدت (فللعامل اجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر (ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما خرج كان بينهما تفسد) هذه المساقاة (ان لم يذكر الاعوام معلومة) فان ذكر اذالك صح (وكذا لدفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز) وان لم يسم المدة (ويقع)

(قوله يمكن) صفة لقوله شروطا وقوله ليخرج الخ لتعليل للتقيد به فانه لا يشترط بيان البذر هنا اي بيان جنسه وكذا بيان ربه وصلاحيه الارض للزراعة فهذه الثلاثة لا يمكن هنا فلا تشترط وكذا بيان المدة وبقي من شروط الزراعة الثانية الممكنة هنا اهلية العاقلين وذكر حصه العامل والتخليه بينهما وبين الاشجار والشركة في الخارج ويدخل في الاخير كون الجزء المشروط له مشاعا فافهم وفي التارخانية ومن شروط المعاملة ان يقع العقد على ماهو في حد النمو بحيث يزيد في نفسه بعمل العامل اه واماصفتها فقدما انها لازمة من الجانبين بخلاف الزراعة (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث قال الا في اربعة اشياء استثناء من قوله وشروطا اه والاولى ان يجعل مستثنى من قوله وهي كالزراعة فان المستثنيات ليست كلها شروطا في الزراعة فتدبر ط (قوله بخلاف الزراعة) فان رب البذر اذا امتنع قبل الاقامة لا يجبر عليه للضرر (قوله تترك بلا اجر) اي للعامل القيام عليها الى انتهاء الثمرة لكن بلا اجر عليه لان الشجر لا يجوز استجاره (قوله وفي الزراعة بأجر) اي في الترك والعمل لان الارض يجوز استجارها والعمل عليهما بحسب ملكهما في الزرع لان رب الارض لما استوجب الاجر على العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة وهنا العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب رب النخل عليه اجرا كما قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل كما كان قبل الانقضاء كفاية (قوله) واذا استحق النخل يرجع الخ مقيد بما اذا كان فيه ثمر او افلا أجر له قال في الوالوجية واذا لم يخرج النخل شيئا حتى استحققت لاشئ للعامل لان في الزراعة لو استحققت الارض بعد العمل قبل الزراعة لاشئ للمزارع فكذا هنا ولو اخرجت رجوع العامل بأجر مثله على الدافع لان الاجرة صارت عينا انتهاء وهو كالتعيين في الابتداء ومتى كانت عينا واستحققت رجوع بقيمة المتاع وكذا لو دفع اليه زرا بطلا مزارعة فقام عليه حتى عقد ثم استحققت بخير بين أخذ نصف المقلوع او رده ورجع على الدافع بأجر مثله وكذا لو دفع اليه الارض مزارعة والبذر من الدافع فزرعها ونبت ثم استحققت قبل ان يستحصد فاختار المزارع رد المقلوع ورجع بأجر مثل عمله وقال الهند واني بقيمة حصته ثابتا (قوله وفي المزارعة بقيمة الزرع) كذا أطلقه الزيلعي وقد علمت التفصيل وفي التارخانية دفع ارضه مزارعة والبذر من العامل ثم استحققت أخذها المستحق بدون الزرع وله ان يأمره بالقلع ولو الزرع فلا ومؤنة القلع على الدافع والمزارع نصفين والمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشئ أو رد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته ثابتا له حق القرار ولو البذر من الدافع خیر المزارع ان شاء رضى بنصف المقلوع أو رده عليه ورجع بأجر مثل عمله عند البلخي وبقيته عند ابي جعفر اه ومثله في الذخيرة وتأمله مع ما قدمناه عن الوالوجية (قوله ليس بشرط هنا) اي في المساواة ان علمت المدة كإفقيده التعليل لامطلاق دليل ما يأتي (قوله للعلم بوقته عادة) لان الثمرة لا دراكها وقت معلوم قلما يتفاوت بخلاف الزرع لأنه ان قدم في القاء البذر يتقدم حصاه وان أخر يتأخر لأنه قد يذرع خريفا وصيفا وربعا فتأني فاذا كان ابتداء الزرع وقت معلوم عرفنا جازيا وتقدم ان عليه الفتوى فلا فرق (قوله) وحينئذ أي حين اذ لم يشترط بيان المدة ولم يبينها قال القهستاني وأول المدة وقت العمل في الثمر العلوم وآخرها وقت ادراكه العلوم

يمكن هنا ليخرج بيان البذر ونحوه (اي اربعة اشياء) فلا تشترط هنا (اذا امتنع احدهما يجبر عليه) اذا لا ضرر (بخلاف المزارعة كما سر) واذا انقضت المدة تترك بلا أجر) ويعمل بلا اجر وفي المزارعة بأجر (واذا استحق النخل يرجع العامل بأجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع (والرابع) بيان (المدة ليس بشرط) هنا استحسانا للعلم بوقته عادة (و) حينئذ (يقع على اول ثمر يخرج)

يجوز للوصى المعاملة في اشجار اليتيم وتماه في شرح ابن الشحنة (قوله مزارع) فاعل قال  
والحصد مصدر حصد والمثلة من قاضيخان زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها  
كنت أجبري زرعها ببذري وقال المزارع كنت اكرا وزرعت ببذري فالقول للمزارع  
لانهما اتفقا على ان البذر كان في يده اه وتماه في الشرح \* (خاتمة) \* بفتح مهم يقع كثيرا  
ذكره في التاترخانية وغيرها مات رجل وترك اولادا صغارا وكبارا وامراة والكبار منها  
او من امراة غيرها خثرت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة او في أرض الغير كما هو المعتاد  
والاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهدهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد  
وينفقون من ذلك حصة صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من  
بذر مشترك بينهم بأذن الباقين لو كبارا أو أذن الوصى لو صغارا فالغلة مشتركة وان من  
بذر انفسهم او بذر مشترك بلا اذن فالغلة للزارعين اه والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المساقاة \*

(قوله لا تخفى مناسبتها) وهي الاشتراك في الخارج ثم مع كثرة القائلين بجوازها وورود  
الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير قدمت المزارعة عليها لشدة الحاجة  
الى معرفة احكامها وكثرة فروعها ومسائلها كإفاده في النهاية (قوله هي المعاملة الخ) وآثر  
المساقاة لانها اوفق بحسب الاشتقاق قهستاني اى لما فيها من السقي غالبا وقدما الكلام على  
المفاعلة (قوله فهي لغة وشرعا معاقدة) افاد اتحاد المعنى فيهما تبعا لما في النهاية والغاية  
أخذا بما في الصحاح انها استعمال رجل في نخيل او كروم او غيرها لاصلاحها على سهم معلوم  
من غلتها وفسرها الزبلي وغيره لغة بأنها مفاعلة من السقي وشرعا بالمعاقدة اقول والظاهر  
المغايرة لاعتماد شروط لها في الشرع لم تعتبر في اللغة والشروط قيود والاخص غير الاعم  
مفهوما فتدبر (قوله معاقدة دفع الشجر) اى كل نبات بالفعل او بالقوة يبقى في الارض سنة  
او اكثر بقرينة الآتى فيشمل اصول الرطبة والقوة وبصل الزعفران وذلك بأن يقول دفعت  
اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت ففيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول  
كما اشير اليه في الكرماني وغيره قهستاني قل الرمل وقيد بالشجر لانه لو دفع الغنم والدجاج  
ودود الفز معاملة لا يجوز كما في المجتبى وغيره وكذا النخل وفي التاترخانية أعطاه بذر  
الفلق ليقوم عليه ويلعبه بالاوراق على ان الحاصل بينهما فهو لب البذر وللرجل عليه قيمة  
الاوراق وأجر مثله وكذا لو دفع بكرة بالعلف ليكون الحادث نصفين اه (قوله وهل المراد الخ)  
الجواب نعم كما يشهد كلام القهستاني المار ولا ينافيه تصريح التعريف بالنخل لان المراد به ما يتولد  
منه فيتناول الرطبة وغيرها كما صرح به القهستاني ايضا وهو مبنى على الغالب تأمل (قوله  
لم أره) اقول في البازية مناضه يجوز دفع شجر الحور معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى  
لأنه يحتاج لايجوز اه وفيها آخر الباب معاملة الفضة لاجل السفن والحطب جائزة كمعاملة  
اشجار الخلاف اه والخلاف بالكسر والتخفيف على وزن ضد الوفاق نوع من الصفصاف  
وليس به كافى القاموس (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواقي والسقي والتلقيح والحراسة  
وغيرها قهستاني (قوله حكما) وهو الصحة على المقتضى به وخلافاً لى بين الامام وصاحبيه

\* ولو قال بذر الارض منى  
مزارع \*

\* له القول بعد الحصد  
والخصم ينكر \*

كتاب المساقاة

لا تخفى مناسبتها ( هي )  
المعاملة بلغة أهل المدينة  
فهي لغة وشرعا معاقدة  
(دفع الشجر) والكروم  
وهل المراد بالشجر ما يعم  
غير المشمر كالخورو  
الصفصاف لم أره (الى من  
يصلحه بمنز) معلوم (من  
ثمره وهي كالزراعة حكما  
خلافاً) كذا (شروطاً)





كأمر ولومات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه كأمر وكذا لو فسخت بدين محوج محتج ( وصح اشتراط العمل ) كحصاد ودباس  
ونسف على العامل ( عندا ثانی للتعامل وهو الاصح ) وعليه الفتوى ٢٤٦ ملحق ( الفاء في المزارعة مطلقا ) ولو فاسدة

عليهما نصفان وفي الموت على العامل فقط لبقاء العقد وقرى من وجه آخر هو أن ورنه الدافع  
لوعر مواصلة العامل من الزرع يفرمونه ثابتا غير مقلوع لان له حق القرار والترك لقيام المزارعة  
وفي انقضاء المدة يفرمونه مقلوعا اهـ بالمعنى وسيأتى ان شاء الله تعالى في المساقاة مزيد بيان ( قوله  
كأمر ) من قوله واما قبل مضيا إلخ ( قوله ولا شيء لكرابه ) بخلاف ما مر من انه لو امتنع رب الارض  
من المضى فيها وقد كبر العامل يسترضى ديانة قال الزيلعي لانه كان مغرورا من جهة بالامتناع  
باختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت يأتي بدون اختيار اهـ ( قوله كأمر ) لم أر ما يفيد في كلامه  
السابق ( قوله وكذا لو فسخت بدين محوج ) اى ليس للعامل أن يبطل به شيء زيلعي وظاهره أنه  
لا يؤمر باسترضائه ديانة وهو خلاف ما قدمه المصنف وقد هذا الكلام فيه ( قوله وصح اشتراط  
العمل ) اى المحتاج اليه بعد الانتهاء وهذا مقابل ظاهر الرواية الذى قدمه ( قوله ونسف ) هو تخليص  
الحب من تبنه وتسمى بالتندرية سأمحان ( قوله للتعامل ) فصار كالاستعانة درم تقي قال في الحائية  
لكن ان لم يشترط يكون عليهما كالأشترى خطبا في المصر لا يجب على البائع ان يحمله الى منزل  
المشتري واذ شرط عليه لزمه للعرف ولشرط الجذاذ على العامل في المعاملة فسد عند الكل لعدم  
العرف وعن نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه ام للعرف قال  
السرخسي وهو الصحيح في ديارنا ايضا وان شرط شيئا من ذلك على رب الارض فسد العقد عند  
الكل لعدم العرف اهـ ( قوله ولو فاسدة ) بيان للاتفاق ( قوله فلا تصح الكفالة بها ) اى بحصة  
رب الارض منها فلا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بلا ضعه سواء كان البذر من رب الارض  
او من العامل لان حصته امانة عند المزارع وتفسد المزارعة ان كانت الكفالة شرط فيها كالعامة  
خانية ( قوله نعم لو كلفه ) اى كلف له رجل عن صاحبه بحصته ط ( قوله ان استهلكها ) شرط  
لكفيل لا لصحت ( قوله صحت المزارعة والكفالة ) لان الكفالة أضيفت الى سبب وجوب الضمان  
وهو الاستهلاك خانية ( قوله والا ) بأن كانت على وجه الشرط فسدت المزارعة لان دين الاستهلاك  
لا يجب بعد المزارعة وتفسد المزارعة كمن كفل للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري  
لا بعقد البيع خانية وتخصيص الفساد بالمزارعة يفهم صحة الكفالة لعدم المناقاة فيما يظهر  
لى فليراجع ثم رأيت صريحا في التارخانية عن المحيط ( قوله بهذا السبب ) هو التقصير ( قوله كما  
مر ) في قوله واما قبل مضيا إلخ ( قوله وحى ) اى حصة الآخر بقرينة المقام اذ ليس كل الزرع  
في يده امانة لان بعضه فاهم ( قوله في السراجية إلخ ) المقصود من نقله بيان المضمون ( قوله  
فيضمن فضل ما بينهما ) اى نصف الفضل كما في الحائية ( قوله لا يضمن ) لانه ليس بتقصير ( قوله  
والا يضمن ) اى لو المزارعة صحيحة كأمر ( قوله شرط عليه الحصاد إلخ ) هذا بناء على الاصح  
من صحة اشتراطه عليه ( قوله ترك حفظ الزرع إلخ ) هذا اذا لم يدرك الزرع فاما اذا أدرك فلا  
ضمان على المزارع بترك الحفظ هندية عن الذخيرة وسيأتى أنه على العامل للعرف ط  
( قوله حتى اكله كله ) التقييد بالكل اتفاق فيما يظهر ط ( قوله زرع ارض رجل إلخ )  
قدما للكلالة عليه في كتاب الغصب مستوفى فراجعه ( قوله حرث ) اى زرع قاموس وقوله

( امانة في يد المزارع ) ثم فرع  
عليه بقوله ( فلا ضمان عليه  
لو هلك ) الفاء في يده بلا  
صنعه فلا تصح الكفالة  
بها نعم لو كلفه بحصته ان  
استهلكها صحت المزارعة  
والكفالة ان لم تكن على  
وجه الشرط والافسدت  
المزارعة خانية ( ومثله ) في  
الحكم ( المعاملة ) اى المساقاة  
فأن حصة الدهقان في يد  
العامل امانة ( واذ اقصر  
المزارع في سقى الارض  
حتى هلك الزرع ) بهذا  
السبب ( لا يضمن ) المزارع  
( في ) المزارعة ( الفاسدة  
في الصحيحة ) لوجوب  
العمل عليه فيها كأمر وحى  
في يده امانة فيضمن بالتقصير  
في السراجية أكار ترك  
السقى عمدا حتى يبس صن  
وقت مترك السقى قيمته  
نابتا في الارض وان لم يكن  
للزراع قيمة قومت الارض  
مزروعة وغير مزروعة  
فيضمن فضل ما بينها  
( فروع ) \* آخر الأكار  
السقى ان تأخرا معتادا  
لا يضمن والا يضمن \* شرط  
عليه الحصاد فتغافلا حتى  
هلك ضمن الان يؤخر  
تأخير اعتادا \* ترك حفظ

الزراع حتى أكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى أكله كله ان امكن طرده ضمن والا برازية \* زرع ارض ( بين )  
رجل بلا امره طالبا بحصة الارض فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك \* حرث

وقد استوفى بهذا العقد الفاسد منافع نصف الارض فيجب اجره **(قوله والريع)** بالفتح  
وسكون الياء المثناة التحتية الفضل والمراد به الحارج **(قوله لا اشتراطه الاعادة في المزارعة)** اى  
اعارة بعض الارض للعامل فافهم قال في الحانية لان صاحب الارض يصير قائلا للعامل ازرع  
ارضى ببذرى على ان يكون الحارج كله لى وازرعها ببذرك على ان يكون الخوج كله لك  
ففسد لانها مزارعة بجميع الحارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل وكذا لو شرطه  
أثلاثا اه والمراد بالحارج الاول الحارج من بذر رب الارض والثانى الحارج من بذر العامل  
ثم قال في الحانية واذا فسدت فالخارج بينهما على قدر بذرها وسلم لرب الارض ما اخذ لانه ثمة  
ملكه في ارضه وبطيب للعامل قدر بذره ويرفع قدرا جر نصف الارض وما نفع ايضا ويتصدق  
بالفضل لحصوله من ارض الغير بعقد فاسد ولو كانت الارض لاحدهما والبذر منهما وشرط العمل  
عليهما على ان الحارج نصفان جاز لان كلا عامل في نصف الارض ببذره فكانت اعارة لباشرط  
العمل بخلاف الاول اه اى لم تكن مزارعة حتى يقال شرط فيها اعارة كما افاده في الفصولين وتام  
هذه المسائل في الحانية فراجعها **(قوله مطلقا)** اى سواء احتيج اليها قبل انتهاء الزرع او بعده **ح**  
**(قوله بعد مضي مدة المزارعة)** الذى احوجه الى هذا التقييد فصل المصنف بينه وبين قوله فان  
مضت المدة ولو وصله به كغيره لم يحتج الى ذلك **(قوله عليهما)** لانها كانت على العامل لبقاء العقد  
لانه مستأجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليهما مؤنته على قدر ملكهما لانه مشترك  
بينهما منح **(قوله كنفقة بذر)** اى بذره في الارض وحمله الى موضع انقا ط **(قوله كحصاد)**  
بفتح الحاء وكسرها وكذا ارفاع وهو جمع الزرع الى موضع الدباس اى الدارس وهذا الموضع يسمى  
الجرن والبيدر سائحان **(قوله وحمل عليه اصل صدر الشريعة)** حيث قال وبهذا يتكشف لك  
ان قول صدر الشريعة الفالح ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل محمول على ما اذا كان قبل  
مضى مدة المزارعة ليتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد لاستحقاق  
**(قوله فان شرطاه)** الضمير راجع الى نفقة الزرع لا مطلقا بل النفقة المحتاج اليها بعد الانتهاء فى  
الكلام شبه الاستخدام اه **(قوله فسدت)** هذا ظاهر الرواية كفى الحانية وبأنى تصحيح خلافه  
**(قوله بخلاف)** متعلق بقوله ونفقة الزرع عليهما بالحصاص **ح** **(قوله أو وارثه)** فبالوكان الميت  
العامل وسيأتى في الفروع عن الملتقى أو كان الميت كل منهما تامل **(قوله لبقاء مدة العقد)** اى فيكون  
العقد باقيا استحسانا فلا اجر عليه للارض لكن ينتقض العقد بفايق من السنين كفى الحانية وغيرها  
لعدم الضرورة قال في التارخانية وهذا اذا قال المزارع لا اقلع الزرع فان قال اقلع لا يبقى عقد  
الاجارة وحيث اختار القلع فلورثة رب الارض خيارات ثلاثة ان شاؤا قلعوا والزرع بينهم  
أو أنفقوا عليه بأمر القاضى ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصلة او غرموا  
حصة المزارع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد الزراعة فلو قبلها بعد عمل المزارع فى  
الارض انتقضت لاشئ له ولو بعدها قبل الثبات فى الانتقاض اختلاف المشايخ وان مات  
المزارع والزرع بقل فان اراد ورثته القلع لا يجبرون على العمل ولرب الارض الخيارات  
اثلاثة اه ملخصا وفي الذخيرة وفرق بين موت الدافع والزرع بقل وبين انتهاء المدة كذلك  
ان ورثة الدافع فى الثانى يرجعون بنصف القيمة مقدرا بالحصلة لان بعد انتهاء المدة النفقة

والريع بينهما) نصفين او  
(على قدر بذرها) فهو فاسد  
ايضا لا اشتراطه الاعارة  
فى المزارعة عمادية ( و )  
اعلم ان (نفقة الزرع) مطلقا  
بعد مضي مدة المزارعة  
(عليهما بقدر الحصاص)  
وأما قبل مضيه فكل عمل  
قبل انتهاء الزرع كنفقه  
بذر ومؤنة حفظ وكبرى  
نهر على العامل ولو بلا  
شرط فاذا تنهى بقى مالا  
مشتراك بينهما فوجب عليهما  
مؤنته كحصاد ودياس كذا  
حرره المصنف وحمل عليه  
اصل صدر الشريعة  
فليحفظ (فان شرطاه على  
العامل فسدت) كولو شرطاه  
على رب الارض (بخلاف  
ما لو مات رب الارض  
والزرع بقل فان العمل فيه  
جميعا على العامل او وارثه)  
لبقاء مدة العقد والعقد  
يوجب على العامل عملا  
يحتاج اليه الى انتهاء الزرع

و(تفسخ المزارعة بدين محوج الى بيعها اذا لم يثبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانة اذا عمل) كما مر (اما اذا ثبت ولم يستحصد لم تتبع الارض لتعلق حق المزارع) حتى لو أجاز جاز ( فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل فصليه من الارض الى ادراكه) اى الزرع كافى الاجازة بخلاف ما لو مات احدها قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء العقد استحسانا كما سيحكي (دفع) رجل (ارضه الى آخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعملا على هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر) لشركته فيه (و) العامل (يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها) لفساد العقد (وكذا لو كان البذر ثلثة من احدها وثلثه من الآخر

و(تفسخ) اى ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كما فى روايه الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما فى روايه وبه أخذ بعضهم كما فى الذخيرة فهستأنى بقى ما لو كان البذر منه وفى المقدسى ويضمن له بذره عند ابى يوسف وقال محمد تقوم الارض مبذورة غير مبذورة فيضمن ما زاد البذر وقيل لا تبع لان القاء ليس باستهلاك حتى ملكه الوصى ونحوه سأتحانى (قوله بدين محوج الى بيعها) فيه اشارة الى ان المال له سواها وانما يذكر كما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيائته اكتفاء بما سأتى فى المساقاة ومنه غرامة سفره والدخول فى حرفة اخرى كافى التظلم والى انه لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم تفسخ حتى يستحصد او تمضى المدة ماقال الفضلى كما فى قاضى خان فهستأنى (قوله لكن يجب ان يسترضى الخ) كذا قاله ابن الكمال ولم أره لغيره وبعبارة الملتقى ولاشئ للعامل ان كرب الارض او حفر النهر وكذا فى الهداية والتبيين والدرر وغيرها مع انهم ذكروا فى المسئلة السابقة انه يسترضى الا ان يحمل نفيعهم هنا على القضاء كما حمل عليه الشارح عبارة الملتقى فى شرحه تأمل ثم رأيت فى النهاية قال ان قوله ولاشئ للعامل انما يصح لو البذر منه فلو من رب الارض فلمعامل أجر مثل عمله لانه فى الاول يكون العامل مستأجر للارض فيكون العقد واردا على منفعة الارض فيبقى عمل العامل من غير عقد ولاشهة عقد فلا يتقوم على رب الارض وفى الثانى يكون رب الارض مستأجرا للعامل فكان العقد واردا على منافع الاجير فتقوم على رب الارض ويرجع عليه باجر مثل عمله كذا فى الذخيرة عن مزارعه شيخ الاسلام اه فأماله معنا (قوله فان مضت الخ) الاولى الاتيان بالواو بدل الفاء كما فى الملتقى وغيره لثلا يومه التفرع على مسئلة الفسخ واعلم ان من تمة احكام هذه المسئلة كون كون نفقة الزرع عليهما بقدر الحصص الى ان يدرك وسيدكره المصنف بعد فكان عليه ان يؤخر قوله فان مضت الخ عن المسائل التى فصل بها بينه وبين تمام احكامه ليم نظام كلامه وليتضح فهم مرامه وبعبارة الدرر والفرر مضت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع أجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض لتربية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة الزرع كاجر السقى والحفاضة والحصاد والرقاع والدوس والتدربة عليهما بقدر حقوقهما حتى يدرك وفى موت احدهما قبل ادراك الزرع يترك فى مكانه الى ادراكه ولاشئ على المزارع لانا أبقينا عقدا لاجارة ههنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل او وارثه على ما كان عليه من العمل اما فى الاول فلا يمكن الابقاء لانقضاء المدة اه (قوله اجر مثل نصيبه) اى اجر مثل ما فيه نصيبه من الارض ابن كمال (قوله كافى الاجارة) اى اذا استأجر ارضا فاضت المدة قبل الادراك يبقى الزرع فيها الى ادراكه باجر المثل كما مر فى بابه (قوله حيث يكون الكل) أى من اجر السقى والحفاضة الى آخر ما قدمناه وبعبارة الهداية حيث يكون العمل (قوله على ان يزرعها) أى الآخرو وكذا الضميران بعده (قوله فالمزارعة فاسدة) لما سيدكره من اشتراط الاعارة (قوله ويكون الخارج بينهما نصفين) تبعا للبذر (قوله أجر نصف الارض لصاحبها) فلو كانت الارض لبيت المال يدفع لبيت المال ما هو له ثم يقسم الباقي بينهما نصفين وهذه واقعة الحال رمى على جامع الفصولين (قوله لفساد العقد) أى

(وتفسخ المزارعة بدين محوج الى بيعها اذا لم يثبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانة اذا عمل) كما مر (اما اذا ثبت ولم يستحصد لم تتبع الارض لتعلق حق المزارع) حتى لو أجاز جاز ( فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل فصليه من الارض الى ادراكه) اى الزرع كافى الاجازة بخلاف ما لو مات احدها قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء العقد استحسانا كما سيحكي (دفع) رجل (ارضه الى آخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعملا على هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر) لشركته فيه (و) العامل (يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها) لفساد العقد (وكذا لو كان البذر ثلثة من احدها وثلثه من الآخر



ومن البعض البقر وحده والبذر وحده فسدت وكذا لو من أحدهم البذر فقط أو البقر فقط  
 لأن رب البذر مستأجر للأرض فلا بد من التخلية بينهما وهي في يد العامل لأفديه اه  
 وعد في جامع الفصولين من الفاسدة ما لو كان البذر لواحد والأرض لثان والبقر لثالث والعمل  
 لرابع والبذر والأرض لواحد والبقر لثان والعمل لثالث لأن استئجار البقر بعض الخارج  
 لم يرد به أثر فاذا فسدت في حصة البقر تفسد في الباقي وعندها فساد البعض لا يشيع في الكل  
 وتامة في الفصل الثلاثين وفي النزاية دفع إليه أرضا ليزرعها ببذره وبقره ويعمل هذا  
 الاجنبى على أن الخارج بينهما اثلاثا لم يحجز بينهما وبين الاجنبى ويجوز بينهما وثالث الخارج لرب  
 الأرض والثالث للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل الاجنبى ولو كان البذر من رب الأرض جاز  
 بين الكل اه وبه يظهر ما في كلام الشارح من الاجمال **(قوله في الصحيحة)** بأن محترمه قريبا  
 ولكن يغني عنه قوله وإذا صحت وأنما لم يكن له شيء لأنه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج  
 بخلاف ما إذا فسدت لأن أجر المثل في الذمة ولا تقوت الذمة بعدم الخارج هداية **(قوله)**  
 (الرب البذر الخ) لأنه لا يمكنه المضى بالاتفاق ماله وهو القاء البذر في الأرض ولا يدرى هل  
 يخرج أم لا فصار نظيره ما إذا استأجره لهدم داره ثم امتنع منح قال الرمل اما إذا لم يأب لكن  
 وجد حاملا أرخص منه أو أراد العمل بنفسه يجبر لعدم العاة يدل عليه التشبيه اذ لو لم يتمتع  
 عن الهدم لكن وجد أرخص منه أو أراد هدمها بنفسه ليس له ذلك وعلى هذا للعامل تخليفه  
 عند الحاكم على الامتناع لأنه لا يجوز أن يريد غير ما ظهره وقد ذكر في الجواهر في الاجارة  
 في مسئلة بدا المستأجر عن السفر ما يفيد هذه الاحكام وهي كثيرة الوقوع تأمل اه **(قوله)**  
 ومتى فسدت الخ) فان اراد ان يطيب الخارج لهما عيضا نصيبهما ثم يصلح كل صاحبه بهذا  
 القدر عما وجب عليه فان لم يفعل فان كان رب البذر صاحب الأرض لا يصدق بشئ  
 والا تصد بالزائد عما غرمه من نفقة واجر ولا يعتبر اجرة نفسه لعدم العقد على منافعه لأنه  
 صاحب الاصل الذي هو البذر كما في المقدسى سائحان **(قوله ويكون للآخر)** اى للعامل  
 لو كان البذر من رب الأرض أو لرب الأرض لو كان البذر من العامل كما في الهداية بقوله اجر  
 مثل عمله او ارضه لف وتشر على ذلك ولوجع بين الأرض والبقر حتى فسدت فعلى العامل  
 اجر مثل الأرض والبقر هو الصحيح هداية وقيل اجر مثل الأرض مكروية نهاية **(قوله وبالغا)**  
 ما بلغ عند محمد عطف على قوله ولا يزداد الخ وانصاب بالغالى الحال من اجر وما سم موصول  
 او نكرة موصوفة في محل نصب مفعول بالغا وجلة بلغ صلة أوصفة **(قوله ولو امتنع رب)**  
 الأرض) اى والبذر من قبله كما في الهداية والافيجير على المضى كما تقدم **(قوله اذ لا قيمة)**  
 للمنافع) فيه ايجاز وعبرة شراح الهداية لان المأثني به مجرد المنفعة وهي لا تقوم الا بالعقد  
 والعقد مقوم بحجزه من الخارج وقد فأت **(قوله ويسترضى ديانة)** اى يلزمه استرضاءه فيما بينه  
 وبين الله تعالى وهذا حكاية في الهداية بقيل لكن جزم به في الملتقى والتبيين وغيرها **(قوله)**  
 فيبقى) اى يقضى المفتى بذلك وان كان القاضى لا يحكم عليه به **(قوله لغره)** اى لأنه صار  
 مغرورا في عمله من جهة رب الأرض بالعقد ط ثم تعينه الاسترضاء بأجر المثل موافق لما في  
 التبيين لكن في التهستانی انه لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اه تأمل **(قوله)**

في الصحيحة) ويخير من  
 أبى على المضى الارب البذر  
 فلا يجبر قبل القائه) ويعده  
 يجبر درر) ومتى فسدت  
 فالخارج لرب البذر) لأنه  
 نساء ملكه (و) يكون  
 (للآخر أجر مثل عمله أو  
 ارضه ولا يزداد على شرط)  
 وبالغا ما بلغ عند محمد) وان  
 لم يخرج شئ) في الفاسدة  
 فان كان البذر من قبل  
 العامل فعليه أجر مثل  
 الأرض والبقر وان كان من  
 قبل رب الأرض فعليه أجر  
 مثل العامل) حاوى (ولو  
 امتنع رب الأرض من المضى  
 فيها وقد كرب العامل)  
 في الأرض (فلا شئ له)  
 لكراهه (حكمما اى  
 في القضا اذ لا قيمة للمنافع  
 (ويسترضى ديانة) فيبقى  
 بأن يوفيه اجر مثله لغره

لظاهر الرواية من كون التبن لرب البذر فصارت وفاقية وبقت الثانية منية على مذهبهم فقط هذا هو التحرير لهذا الحل بعون الله تعالى واما كون مقتضى الفقه المشاركة حيث لاعرف ولا شرط فيه نظر بل مقتضى الفقه ظاهر الرواية بل هي الفقه فافهم (قول له وكذا صحت الحل) هذه الجمل من جملة شروطها زيلى (قول له فهذه الثلاثة جائزة) لان من جوزها انما جوزها على انها اجازة في الاولى يكون رب البذر والارض مستأجرا للفاعل وبقره تبعاه لاتحاد المنفعة لان البقر آله كمن استأجر خياطاً ليعطيه بأثره وفي الثانية يكون رب البذر مستأجرا للارض بأجر معلوم من الخارج فتجوز كاستجارها بدراهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر للعامل وحده والاصل فيها ان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسائل على هذا كما رأيت زيلى ملخصا وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت واحد فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل \* من واحد ذى ثلاث كلها قبلت

(قول له وبطلت في اربعة اوجه الحل) اما الاول فلان رب البذر استأجر الارض واشترط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر تبعا للارض لاختلاف المنفعة لان الارض للانبات والبقر للشق واما الثانى فلان الارض لا يمكن جعلها تبعا لعمله كذلك واما الثالث فقالوا هو فاسد وينبئ ان يجوز قياسا على العامل وحده والارض وحدها والجواب ان القياس ان لا يجوز المزارعة لما فيها من الاستئجار ببعض الخارج وانما ترك بالاثم وهو ورد في استئجار العامل والارض فيقتصر عليه واما الرابع فلما ذكرنا في الثانى زيلى ملخصا وفي العقوبة مصادر فغله عن القوة الحيوانية جنس وما صدر عن غيرها جنس آخر اه وفي الكفاية واعلم ان مسائل المزارعة في الجواز والفساد منية على اصل وهو انها تنعقد اجارة وتسم شركة وانما تنعقد اجارة على منفعة الارض أو العامل ولا يجوز على منفعة غيرهما من بقر وبذر اه وقد جمعت هذه الاربعة في بيت ايضا فقلت

والبذر مع بقر او لا كذا بقر \* لا غير اومع ارض اربع بطلت

(قول له فهى بالتقسيم العقلى سبعة اوجه) المحصر صحيح بناء على ان بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر اما لو كان بعضها من واحد والباقي منهما فهى اكثر من سبعة كالا يخفى بقى الكلام في حكم ما عدا هذه السبعة وقد ذكر له البرازى ضابطا فقال كل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين وفرع عليه ما لو أخذ رجلان ارض رجل على ان يكون البذر من احدهما والبقر والعمل من آخر لا يصح اه اى لان الارض هنا منهما ولو كانت من احدهما لا يصح وتقل هذا الضابط الرملى وقال وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان البذر مشتركا والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان من واحد لا يجوز فكذا اذا كان منهما ومثله اذا كان الكل مشتركا لكن في هاتين الصورتين يكون الخارج بينهما على قدر بذرها ولا جارة للعامل لعمله في المشترك فافهم واستخرج بقية الاحكام بفهمك اه ويأتى في عبارة المتن ما هو من هذا النوع اقول وقد ذكر القهستانى ما يخالف هذا الضابط فراجعه متأملا (قول له فهى ثلاثة) لان الارض اما ان يكون معها البذر او البقر او العمل والباقيان من الآخر اه ط (قول له ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت) قال في الحانية لو اشترك ثلاثة او اربعة

(وكذا) صحت (لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للأخ او الارض له والباقي للآخر) او العمل له والباقي للآخر فهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في اربعة اوجه (لو كان الارض والبقر لزيد او البقر والبذر له والآخران للآخر) او البقر (أو البذر له والباقي للآخر) فهى بالتقسيم العقلى سبعة أوجه لانه اذا كان من احدها وحدها والثلاثة من الآخر فهى اربعة واذا كان من احدها اثنان واثنان من الآخر فهى ثلاثة ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت (واذا صحت فالخارج على الشرط ولائى للعامل ان لم يخرج شئ

(و) شرط (الشركة في الخارج) ثم ٢٤١ فرع على الأخير بقوله (فتبطل ان شرط لاحدها قفزان مسماة

او ما يخرج من موضع معين  
او رفع (رب البذر) بذره  
او رفع الخراج الموظف  
وتصنيف الباقي بعد رفعه  
(بخلاف) شرط رفع  
(خراج المقاسمة) كثلث  
او ربع (او) شرط رفع  
(العشر) للارض او لاحدها  
لانه مشاع فلا يؤدي الى  
قطع الشركة (او) شرط  
(التين لاحدهما والحسب  
للآخر) اي تبطل لقطع  
الشركة فيما هو المقصود  
(او) شرط (تصنيف الحب  
والتين لغير رب البذر) لانه  
خلاف مقتضى العقد (او)  
شرط (تصنيف التين  
والحب لاحدهما) لقطع  
الشركة في المقصود (وان  
شرط تصنيف الحب  
والتين لصاحب البذر)  
كاهو مقتضى العقد (او لم  
يتعرض للتين تحت)  
وحثذ التين لرب البذر  
وقيل بينهما تبع الحب كذا  
قاله المصنف تبعاً للصدر  
وغيره لكن اعتمد صاحب  
المتقى الثاني حيث قدمه  
فقال والتين بينهما وقيل  
لرب البذر قلت وفي شرح  
الوهابية عن القنية المزارع  
بالربع لا يستحق من التين  
شيئاً وبالتثلاث يستحق

يكون مستأجراً للارض لان الاصل ان من كان البذر منه فهو المستأجر كما ذكره فقد  
صرح بالمتوهم وذلك انه اذا كان البذر من رب الارض يكون مستأجراً للعامل فرمى متوهم  
انه لا يشترط التولية بينه وبين الارض لكونها غير مستأجرة فافهم (قوله وبشرط الشركة في  
الخارج) اي بعد حصوله لانه ينقصد شركة في الانتهاء فاقطع هذه الشركة كان مفسد للعقد  
هداية وفي الشرنبلالية ان هذا الشرط مستدرك الاستثناء عنه باشرط ذكر قسط العامل  
(قوله فتبطل) اي تفسد كما يفيد ما نقلناه آتفاً عن الهداية (قوله او رفع) بالرفع في الموضعين  
عطفاً على قفزان المرفوع على النيابة عن الفاعل لشرط المذكور فافهم (قوله وتصنيف الباقي)  
بالرفع معمول الشرط ايضاً قال ح وهو راجع للسائل الرابع اه وانما فسدت فيها  
لانه قد تؤدي الى قطع الشركة في الخارج فانه يحتمل ان لا يخرج الارض الا ذلك المشروط  
(قوله بعد رفعه) اي رفع ذلك المشروط والظرف متعلق بالباقي فافهم (قوله للارض او  
لاحدها) الا ان فيهما للتعليل اه ح اي العشر للارض بأن كانت عشرة او لاحدها  
بأن شرطاً رفع العشر من الخارج لاحدهما والباقي بينهما فانه يجوز قال القهستاني وهذا  
حيلة لرب الارض اذا أراد ان يرفع بذره وقال السامحاني فلو لم يشترط رفع عشر الارض قال  
الشارح في الزكاة ان كان البذر من رب الارض فاعليه ولو من العامل فعليه اقول هو تفصيل  
حسن اه (قوله أو شرط التين الخ) هذه المسئلة تشتمل على ثمان صور ستة منها فاسدة  
وثنتان صحيحتان كفي الحانية واسقط هنا واحدة وهي ما اذا شرطاً تصنيف التين وسكتا عن  
الحب وهي غير جائزة وذكر سبعة لان قوله هنا لاحدهما وقوله بعده والحب لاحدهما محتمل  
اربع صور لان المراد بالاحديهما امارب البذر او العامل (قوله والتين لغير رب البذر) برفع  
التين عطفاً على تصنيف وكذا قوله والحب لاحدهما (قوله لانه خلاف مقتضى العقد) ولانه  
يؤدي الى قطع الشركة اذ ربما يصيب الزرع آفة فلا يخرج الا التين معراج (قوله كاهو  
مقتضى العقد) لانه لو سكتا عنه كان له فع الشرط اولى لانه شرط موجب للعقد به لاستغير  
صفة العقد معراج (قوله تبعاً للصدر) اي صدر الشريعة وغيره كصاحب الهداية فانه قال  
ثم التين يكون لصاحب البذر لانه نماء بذره وفي حقه لا يحتاج الى الشرط وقيل مشايخ بلخ التين  
بينهما ايضاً اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط  
الاصل اه وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ويكون التين لرب البذر وهو ظاهر الرواية اه  
قل في الكفاية والجواب عما قاله مشايخ بلخ ان الاصل فيها عدم الجواز لانها ثبتت مع المنافي  
فيقدر ما وجد المجوز يعمل به وما لم يوجد فلا اه (قوله المزارع بالربع الخ) هذا محمول على  
ما اذا كان شرط او عرف في صورتين بديل مأمور عن مشايخ بلخ والا فإلزامي يقتضيه الفقه  
المشاركة على حسب نصيب كل منهما كذا حققه السيد المرشدي اه ح ملخصاً اقول وقد  
صرح في القنية بالتعليل بقوله لمكان التعارف ثم قال ايضاً قال استاذنا والخيار في زماننا انه  
لا شيء للمزارع بالربع من التين لمكان العرف وظاهر الرواية اه وذكر ابن الشحنة ان  
كلام القنية فيما اذا كان العمل خاصة من المزارع اه اقول والحاصل ان مبنى كل من  
المستثنين على اعتبار العرف كاهو مذهب البلخي لكن انضم الى الاولى مع العرف موافقتها

ان الناس لا يأخذون بقوله (قوله صلاحية الارض للزرع) فلو سبحة اوترة لا تجوز ولو لم تصلح وقت العقد بعارض على شرف الزوال كاقطاع الماء وضمن الشتاء ونحوه يجوز اه ط ملخصا

(قوله واهلية العاقدين) بكونهما حريين بالغين اوعبد اوصيا مأذنين او ذميين لانه لا يصح عقد بدون الاهلية كما في الهداية فلا تختص به فتركه أولى قهستاني (قوله مجتبي وريازية) عبارة الريازية وعن محمد جوازها بلا بيان مدة وتقع على اول زرع يخرج واحد وبه اخذنا فقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدائها وانتهائها مجهول عندهم اه لكن قال في الخانية بعد ذلك والفتوى على جواب الكتاب اى من انه شرط قال في الشرع نبالية فقد تعارض ماعليه الفتوى اه (قوله وذكر رب البذر) ولو دلالة بان قال دفعتهما اليك لتزرعها الى اواجرتك اياها واستأجرتك لتعمل فيها فان فيه بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو قال لتزرعها بنفسك ففيه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شئ من ذلك قال ابو بكر الباخي يحكم العرف في ذلك ان اتحد والافسد لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستأجر للعامل او من العامل فهو مستأجر للارض وعند اختلاف الحكم لابد من البيان كما في الواقعات قهستاني (قوله وذكر جنسه) لان الاجر بعض الخارج واعلام جنس الاجر شرط ولان بعضها اضر بالارض فاذا لم يبين فان البذر من رب الارض جاز لانها لاتأكد عليه قبل القائه وعند الالتقاء يصير الاجر معلوما وان من العامل لا يجوز الا اذا علم بان قال تزرع ما بذلك والافسد فان زرعها تنقلب جائزة خانية وظهيرية وفي منية المفتي قال ان زرعها خطئة فكذا او شعيرا فكذا جاز ولو قال على ان تزرع بعضها خطئة وبعضها شعير الا (قوله لا قدره الخ) كذا قاله في الخانية ومفاد التعليل ان معرفة الارض شرط لكن في الخانية ايضا وينبغي ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والاراضى متفاوتة لا يصير العمل معلوما اه تأمل وقد يقال ان القدر ليس بشرط ان علمت الارض والافهو شرط وبه يحصل التوفيق بين ما في الخانية وما في الاختيار تأمل (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد منه من لا يدر منه وكان الاوضح ذكر العامل بعد لفظ الآخر لثلا يومهم تمدد العامل وفي الخانية الشرط الرابع بيان نصيب من لا يدر منه لان ما يأخذه اما اجر لعمله او لارضه فيشترط اعلام الاجر وان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب رب البذر جاز المقعد لان رب البذر يستحق الخارج بحكم انه مأم ملكه لا بطريق الاجر وبالعكس لا يجوز قياسا لان ما يأخذه اجر فيشترط اعلامه وفي الاستحسان يجوز العقد لانه لما بين نصيب رب البذر كان ذلك بيان ان الباقي للاجير اه وحاصله انه يشترط بيان نصيب من لا يدر منه صريحا أو ضمنا تأمل (قوله وبشرط التخلية الخ) وهى ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك الارض فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل يمنع الجواز ومن التخلية ان تكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون معاملة لا مراعاة وان كان قد أدرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيتمتع بجوزها معاملة ايضا خانية (قوله ولو مع البذر) يعنى ولو كان البذر من رب الارض وانما قال كذلك لانه لو كان من العامل تشترط التخلية بالاولى لانه

صلاحية الارض للزرع واهلية العاقدين وذكر المدة اى مدة متعارفة ففسد بما لا يمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدها غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبي وريازية واقره المصنف (و) ذكر (رب البذر) وقيل يحكم العرف (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعلمه بأعلام الارض وشرطه في الاختيار (و) ذكر (قسط) العامل (الآخر) ولو بينا حفظ رب البذر وسكتا عن حفظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط (التخلية) بين (الارض) ولو مع البذر (والعامل)



وتسمى الخبارة والمحافة ويسمى أهل العراق القراح وبيانه في المنع (قوله مناسبها ظاهرة) وهي قسمة الخارج (قوله هي لغة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع ان المفاعلة على بابها لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والمتصور من العبد التسبب في حصول الثبات وقد وجد من احدها بالعمل ومن الآخر بالتمكن منه باعطاء الآلات الا انه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم الغلبة لذوات الاربع اه اويقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الا من واحد كالمدواة والمعالجة قال الحموي ولا حاجة الى هذا كله فان الفقهاء نقلوا هذا اللفظ وجعلوه علما على هذا المقدر اه ابو السعود ملخصا اقول وفيه نظر فان الكلام في المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تأمل (قوله من الزرع) هو طرح الزرعة بالضم وهو البذر وموضع المزرعة مثله الرائ. كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعت بل حرثت اى طرحت البذر كما في الكشف وغيره فهستاني (قوله عقد على الزرع) يصح ان يراد بالزرع المصدر واسم المفعول لما في البرازية زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع الى بذري فأكون أكلارا ان البذر صار مستهلكا في الارض لا يخرج وان قائما يخرج معناه ان الخطة البذورة قائمة في الارض ويصير الزراع مملكا الخطة المزروعة بمتلها وذا جائز لكن تفسد المزارعة لعدم الشرائط واذ لم يمتد الزرع فدفعه الى غيره مزارعة ليعاذه صح لان تنهى اه سائحاني (قوله ببعض الخارج) لا يتنقص بما اذا كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذا لا اول استعانة من العامل والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة قهستاني (قوله واركناها الخ) وحكمها في الحال ملك المنفعة وفي المال المشتركة في الخارج وصفتها انها لازمة من قبل من لا بذله فلا يفسخ بالاعذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل لقاء البذر في الارض فملك الفسخ بلاعذر حذرا عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها برازية موضحا (قوله ولا تصح عند الامام) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الارض والعامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للارض بأجرة ومدة معلوتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الحبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة بفسادها بلا حد ولم ينه عنها أشد انتهى كما في الحقائق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أنا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرغ عليه كما في النظم قهستاني وفي الهداية واذا فسدت عنده فان سقى الارض وكرها ولم يخرج شيء فله أجر مثله لو البذر من رب الارض ولو منه فعليه أجر مثل الارض والخارج في الوجهين لرب البذر (قوله لانها كقفيز الطحان) لانها استيجار ببعض ما يخرج من عمله فتكون بمعناه وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم وهو ان يستأجر رجلا ليطحن له كذا منا من الخطة بقفيز من دقيقها وتام الادلة من الجانبين مبسوط في الهداية وشروحها وفي الشرنبلالية عن الخلاصة ان الامام فرع هذه المسائل في المزارعة على قول من جوزها لعلمه

### كتاب المزرعة

مناسبتها ظاهرة (هي) لغة  
مفاعلة من الزرع وشرعا  
(عقد على الزرع ببعض  
الخارج) واركناها اربعة  
ارض وبذر وعمل وبقر  
(ولا تصح عند الامام)  
لانها كقفيز الطحان  
(وعندها تصح وبه يفتى)  
للحاجة وقياسا على  
المضاربة (بشروط ثمانية

ابن الشحنة وهذا الحائط يحتمل ذلك كافي البرازية ويقال للأخر ضع انت مثل ذلك ان شئت وهذا بخلاف ما اذا كان لهما عليه خشب فأراد احدهما ان يزيد على خشب صاحبه او يتخذ عليه سترا او يفتح كوة او بابا فللاخر منعه لان القياس المنع من التصرف في المشترك الا ان اتركنا القياس في الاولى للضرورة اذ ربما لا يأذن له شريكه فيتعطل عليه منفعة الحائط اه بعبارة (قولهم وما الشريك الخ) صورة ذلك الحائط بين رجلين قدر قامة أراد احدهما ان يزيد في طوله وأبى الآخر فله منعه ذخيرة وغيرها والى ترجيحه لكونه رواية عن محمد أشار بتدعيمه وتعبيره عن الثاني بقيل افاده ابن الشحنة ثم نقل قيد المنع بما اذا كان شيئا خارجا عن العادة ووفق به بين القولين واعتمده ونظمه في بيت غريبه نظم الوهبانية وكأن الشارح لم يعول عليه لظهور الوجه للاول لانه تصرف في المشترك بلا ضرورة فيقي على الاصل من المنع ولذا اقتصر عليه في الحائنية في باب الحيطان وقال ليس له الزيادة بلاذن اضر الشريك او لا في التجربة ومثله في كثير من الكتب والفقه فيه انه يصير مستعملا للملك الغير بلاذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه اه فنبه (قولهم ومنوع قسم) اى ما لا يمكن قسمته كالحمام وقوله من الرم متعلق بمنع اى عند امتناع الشريك من الترميم وقوله قاض مؤجر مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ وهو ممنوع يعنى ان القاضى يؤجره ويعمره بالاجرة وهذا احد قولين حكاهما في الحائنية (قولهم وينفق في المختار الخ) هذا هو القول الثاني قال في الحائنية والفتوى عليه قال ابن الشحنة والمراد بالراضى الراضى بالرم والعمارة يظهر ذلك من مقابلته بالآبى وضميم اذنه للقاضى ونقل يخسر اى قبل ان يخسر اللبائى ما يخصه بمصارفه اه وحاصله انه ينفق الراضى بالتريم باذن القاضى ومنع الآبى من الانتفاع قبل الاداء ما يخصه وقال ابن الشحنة ومفهوم التقييد بالرم انه لو انهدم جميعه حتى صار سجرا لا يجزى ما ذكر من الاختلاف كما صرح به في البرازية اه اى لانه يصير حينئذ ما يقسم كما قدمناه (قولهم وخذ منقفا) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زاده ابن الشحنة تفصيلا لبيت من الوهبانية وهو هذا

وذوالعلو لم يلزم لصاحب سفله \* بناء خلا من هدمه منه يصدر

قال الشرنبلالى عدى الزرور الى مفعولين بالهمزة في بناء وهو مفعول الاول وباللام في الثاني وهو لصاحب ويقال هدم البناء اذا هدمه والمسئلة من الذخيرة اذا انهدم السفل بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل لتفكك فاذا بناء بأذن القاضى او امر شريكه يرجع بما اتفق والافقيصة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبرا واما هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتقويته حقا استحق ولصاحب العلو ثنفعه ونظم الشارح التفضيل والتصحيح في بيت فقال وخذ منقفا الخ ونقل الشارح ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار ايضا فالضميم في منه لصاحب العلو أو الشريك في الجدار وقوله حكاهم على تقدير مضاف اى كان حاكم وقوله لا يكسر همزة ان الشرطية اى ان لا اذن ممن ذكر فافهم وهذه المسئلة هى التى قدمها الشارح عن الاشياء وظاهر كلامه هناك عدم اختصاص الحكم بالسفل والجدار والله تعالى اعلم

\* وما لشريك ان يعلى  
حيطة \* وقيل التعلل جائز  
فيعمر \* ومنوع قسم عند  
منع مشارك \* من الرم  
قاض مؤجر فيعمر \*  
وينفق في المختار راض  
بأذنه \* ومنع نفعا من أبى  
قبل يخسر \* وخذ منقفا  
بالاذن منه حكاهم \* وخذ  
قيمة ان لا وهذا المحرر \*

طاحونة او حمام مشترك انهدم وأبى الشريك العمدة يحجر هذا اذا بقي منه شيء اما اذا  
انهدم الكل وصار صحراء لا يجبر وان كان الشريك معمرا يقل له انفق ويكون دينا على  
الشريك الخ وفي الخلاصة ايضا ولو أبى احدهما ان يسقى الحرت يجبر وفي ادب القضاء من  
الفتاوى لا يجبر ولكن يقال اسقه وانفق ثم راجع بنصف ما انفق اه ابو السعود اقول  
استفيد من في الخلاصة ان عدم الجبر لومعسرا تأمل ولا يخفى ان نحو الحمام بالاقسم  
اذا انهدم كله وصار صحراء صارا بمقتضى كما صرحوا به فلا يرد على اطلاق المصنف لان  
الكلام فيما لا يحتمل القسمة فانهم هذا وظاهر كلام الخلاصة الثاني ان الجبر نحو الضرب  
والحبس وقد فسره في موضع آخر بأمر القاضى بان ينفق ويرجع بنصفه ومثله في البرازية  
تأمل وما ذكره الشارح سيأتى قريبا عن الوهبانية \* (تمة) \* زرع بينهما في أرضهما طلبا  
قسمته دون الارض فلو بقلا واتفقا على القلع جازت وان شرط البقاء او احد هافلا ولو  
مدر كافان شرطا الحصاد جازت اتفاقا او الترك فلاعندهما وجازت عند محمد وكذلك الطلع  
على التخل على التفصيل ولو طلبا من القاضى لاقسمه بشرط الترك واما بشرط القلع فعلى  
الروايتين ولو طلب احدهما منه لايقيم مطلقا تاترخانية (قوله له التصرف في ملكه  
الخ) ان اريد ما يملك المنفعة شمل الموقوف للسكنى والاستغلال أفاده الحوى (قوله  
قال المصنف الخ) ونقله ابن الشيعة عن ثمنا الثلاثة وعن زفر وابن زياد وقال وهو الذى  
أميل اليه واعتمده وأفتى به تبعه والذى اه وجعله في العمادية القياس وقال لكن ترك  
القياس في المواضع التى يتعدى ضرر تصرفه الى غير ضررنا وبه أخذ كثير من مشايخنا  
وعليه الفتوى اه وهذا قول ثالث قال العلامة البيهقي الذى استقر عليه رأى  
المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره مالم يكن ضررا يئنا وهو ما يكون  
سببا لهدم او ما يوهن البناء او يخرج عن الانفعاع بالكلية وهو ما يمنع من الحوائج الاصلية  
كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه وفي حاشية الشيخ صالح والمنع هو الاستحسان  
وهو الذى أميل اليه اذا كان الضرر يئنا اه وبه أفتى ابو السعود مفتى الروم وهو الذى  
عليه العمل في زماننا ومضى عليه الشرنبلالى وكذا المصنف في متفرقات القضاء وارتقاء  
الشارح هناك ثم قال وبقي ما لو اشكل هل يضمر ام لا وقد حرر محشى الاشياء المنع قياسا  
على مسألة السفلى والعلو انه لا يسد اذا ضر وكذا ان اشكل على المختار الخ (قوله وفي  
الوهبانية وشرحا) الثلاثة الاول من الوهبانية والاربعة الباقية من نظر شارحها ابن  
الشيعة لكنه ذكر الاخير بعدايبات فافهم (قوله ولو زرع الانسان ارضا الخ) الارز كقفل  
وقد تضمن راؤه وتشدد الزاى وبعضهم يفتح الهزمة وبعضهم يحذفها وهذا مبنى على ظاهر  
الرواية والفتوى على التفصيل شرنبلالى (قوله وحيط) جعله ابن الشيعة مجرورا بواو رب  
والاولى رفعه مبتدأ وجهلة اهلى اى اصحاب صفقه وقوله فحمل واحداى وضع عليه  
جذوعه مطوف على متعلق الجار وقوله ولا حمل فيه قبل حلة حالية وفي معنى على اى يمكن  
عليه جذوع قبل ذلك وجهلة ليس بغير خبر المبتدأ اى ليس للشريك الاخر رفع ما حمله احدهم قال

له التصرف في ملكه وان  
تضرر جاره في ظاهر الرواية  
الكل في الاشياء وفي المجتبى  
وبه يفتى وفي السراجية  
الفتوى على المنع قال  
المصنف فقد اختلف  
الافتاء وينبى ان يعول  
على ظاهر الرواية اه قلت  
ومرفى متفرقات القضاء  
وفي الوهبانية وشرحا  
\* ولو زرع الانسان ارضا  
\* بداره فليس لجاره منع  
يضمر \* وحيط له اهل  
فحمل واحد \* ولا حمل  
فيه قبل ليس بغير \*

تأجيله لا يجوز قلت فيه نظر لانه غير لازم لا غير جائز كما مر في باب تقدير ﴿تقته﴾ \* لم يذكر في  
الكتاب المهايأة على لبس الثوبين قال بعض مشايخنا لا يجوز عند الامام خلافا لهما لتفاوت  
الناس في اللبس تفاوتنا فاحشا طورى عن المحيط (قوله ان كانت) هذا احد اقوال ثلاثة  
حكاهما في الوالوجية وغيرهما تأنيها على الاملاك مطلقا ثالثها عكسه بقى الكلام في معرفة ماهى  
لحفظ الاملاك وماهى لحفظ الرؤس في زماننا وهو عسير فان الظلمة يأخذون المال من اهل  
قرية او محلة او حرفة مرتبا في اوقات معلومة وغير مرتب بسبب وبلا سبب ورأيت في آخر  
قسمه الجامعية ماماعضه موصفا ولم أر احدا تعرض للتفصيل غير المرحوم والدى على افندى  
العمادى وهو ان القاعدة انه اذا قنع النظر عن اضافة الاملاك الى اهل القرية صار  
اهلها كالتركان والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان من نحو التركان كالمعارض  
وجريمة ما يسهمون به من سرقة او قتل او عدم مدافعة ذلك وكالقيام بالضييف ان نحو الخائف  
لانهم لا يزعمون وما يأخذهم الوالى من المشاهدة وماعده مما يطلب بسبب الاملاك كالنهب  
والشعير والخطب والذخيرة فعلى انلاك بحسب املاكهم اه فتأمل (قوله ولا يدخل صبيان  
ونساء) الظاهر انه خاص فيما لحفظ الانفس يرشد اليه التعليل قال في الوالوجية فان لتحصين  
الاملاك فعلى قدرها لانها لتحصين الملك فصارت كمؤنة حفر النهر وان لتحصين الابدان فعلى  
قدر الرؤس التى يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شئ على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم  
اه فتدبر (قوله ولو خيف الغرق الخ) نقله في الاشياء عن فتاوى قاضى الهداية (قوله  
فاتفقوا الخ) يفهم منه انهم اذا لم يتفقوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل على الملقى وحده وبه  
صرح الزاهدى في حوايه قال رامزا اشرفت السفينة على الغرق فأبقى بعضهم خطلة غيره  
في البحر حتى خفت بضمن قيمتها في تلك الحال اه رمل على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق  
بقيمتها اى بضمن قيمتها مشرفة على الغرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرمل  
يفهم منه ان لا شئ على الذى له مال فيها ولم يأذن بالالتقاء فلو اذن بأن قال اذا تحققت  
هذه الحالة فالتوا اعتبر اذنه اه (قوله بمدد الرؤس) يجب تقييده بما اذا قصد حفظ  
الانفس خاصة كما يفهم من تعليله اما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يحش على الانفس  
وخشى على الامتعة بان كان الموضع لا تغرق فيه الانفس وتتلف فيه الامتعة فبئى على قدر  
الاموال واذا خشى على الانفس والاموال فالتوا بعد الاتفاق لحفظهما فعلى قدرهما فمن  
كان غائبا واذن بالالتقاء اذا وقع ذلك اعتبر ماله لانفسه ومن كان حاضرا بماله اعتبر ماله ونفسه  
ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التحجير لغيرى ولكن أخذته من التعليل  
فتأمل رمل على الاشياء وأقره المحوى وغيره (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى الشيخ  
شرف الدين منه مسئلة وهى جدار بين يمينى خيف سقوطه وفي تركه ضرر عليهما ولهما وصان  
فأبى احدهما العمارة يجبر على البناء مع صاحبه وليس كأبأ احد المالكين لرضاء بدخول  
الضرر عليه فلا يجبر وهنا الضرر على الصغير كما في الحائنية ويجب ان يكون الوقف كذلك اه  
ابو السعود مخلصا (قوله والابن الخ) في حاشية الشيخ صالح على الاشياء اطلق المصنف في  
عده الجبر فيما لا يمتثل القسمة فشمع ما اذا انهدم كله وصار حجارة أو بقى منه شئ وفي الخلاصة

ان كانت لحفظ الاملاك  
فالقسمة على قدر الملك وان  
لحفظ الانفس فعلى عدد  
الرؤس ولا يدخل صبيان  
ونساء فلو غرم السلطان  
قرية تقسم على هذا ولو  
خيف الغرق فاتفقوا على  
القاء امتعة فالغرم بعدد  
الرؤس لانها لحفظ الانفس  
\* المشترك اذا انهدم فأبى  
احدهما العمارة ان احتمل  
القسمة لاجبر وقسم  
والابن ثم أجره ليرجع  
بما انفق لو بأمر القاضى  
والافقيمة البناء وقت البناء



على من يخدم وأن لم يبين مقداره استحساناً أفاده ط عن الهندية (قوله وما زاد الخ) أي من الغلة وهو مرتبط بقول المصنف أو في غلة دار أو دارين (قوله مشترك) لتحقيق التعديل بخلاف ما إذا كان التهاؤ على المنافع فاستغل أحدها في توبته زيادة لأن التعديل فيما وقع عليه التهاؤ حاصل وهو المنافع فلا يضره زيادة الاستغلال هداية أقول ظهر من هذا أن زيادة الغلة في نوبة أحدها لا تنافي صحة المهايأة والجبر عليها ويتأمل هذا مع في فتاوى قاضي الهداية أن السفينة لا يجبر على التهاؤ فيها حملاً ولا استغلالاً من حيث الزمان بأن يستغلها هذا شهراً والآخر شهراً بل يؤجر انهما والجرة لهما اه وعمله بعضهم بأنه قد تكون غلة شهر أزيد من غلة آخر فلا يوجد التساوى اه ولعل المراد لا يجبر على وجه يختص كل منهما بالزائد من الغلة والا فهو مشكل فليتلأ (قوله لافي الدارين) لأن فيهما معنى التميز والافراز راجح لاتحاد زمان الاستيفاء وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول فليعتبر قرضاً وجعل كل منهما في نوبته كالوكيل عن صاحبه هداية (قوله على السكنى والحمة) بأن يسكن أحدها الدار سنة ويستخدم الآخر العبد سنة وعلى الغلة باطلة عنده خلافاً لهما ذخيرة قال في الدر المنثور الجواز في المتحد في المختلف اولى (قوله وكذا في كل مختلف المنفعة) قال في الدر المنثور كسكنى الدور وزرع الارضين وحكام ودار كما في الاختيار (قوله وتامه الخ) هو ما ذكرناه (قوله لا يصح في المسائل الثمان) لكن الثانية والرابعة والخامسة والسادسة عند الامام والباقي بالاتفاق كما أوضحه في المنح قال في الدرر اما في عبد او بغل واحد فلان التصيين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فتفوت المعادلة بخلاف الدار الواحدة لان الظاهر عدم التغير في القمار واما في عبيد او بغلين فلان التهاؤ في الخدمة جواز للضرورة لامتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم واما في ركوب بغل او بغلين فلتفاوته بالراكين فلا تحقق التسوية فلا يجبر القاضى عليه واما في ثمرة شجرة او لبن شاة ونحوه فلان التهاؤ يختص بالمنافع لامتناع قسمتها بعد وجودها بخلاف الاعيان اه ملخصاً ولو لهما جارستان فتهاياً على ان ترضع احدها ولد أحدها والاخرى ولد الآخر جاز لان لبن الآدمى لا قيمة له تجرى مجرى المنافع منح (قوله ونحوها) أي من الاعيان التي لا تجرى فيها المهايأة أقول ومنها عدة الحام كالزبله والحبر والمناشف ونحوها فتنبه له فانه مما يغفل عنه (قوله ان يشتري حظ شريكه) أي من الشجرة والشاة كما في الكفاية لا من الثمرة فانهم (قوله ثم يبيع كلها) أي حصته وما اشتراه من شريكه فانهم (قوله او يتنفع باللبن) هذا مقابل لقوله ان يشتري لكنه ناظر الى الشاة أي اما ان يشتري حظها من الشاة واما ان يستقرض لبنها فلا يصح عطفه بالواو فانهم (قوله مقدار معلوم) بأن يزن ما يحلب كل يوم حتى تفرغ المدة ثم يستوفى صاحبه مقداره في نوبته وفي الحائنة تواضعا في بقرة على ان تكون عند كل منهما خمسة عشر يوماً يحلب لبنها كان باطلاً ولا يحل فضل اللبن لاحدها وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا ان يكون استهلكه فيكون ابراء عن الضمان فيجوز (قوله اذ قرض المشاع جائز) ومنه ما في هبة النهاية اذا دفع اليه الفا وقال خمسمائة قرضاً وخمسمائة شركة جاز واعترض في السعدية بان قرض المشاع وان جاز لكن

وما زاد في نوبة أحدها في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين ونحوه في عبد ودار على السكنى والحمة وكذا في كل مختلف المنفعة ملحق وتامه فيما علقت عليه (ولو) تهاياً (في غلة عبد او) تهاياً (في غلة بغل او بغلين او) في ركوب بغل او بغلين او) في ثمرة شجرة او) في لبن شاة (لا) يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان يشتري حظ شريكه ثم يبيع كلها بعد مضى نوبته او يتنفع باللبن بمقدار معلوم استقرضاً لنصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز (فردع) الغرامات

لهذا لان قسمتها بين الموقوف عليه لا تجوز عند الجميع حاوي الزاهدى وفي ارض قسمت  
 فلم يرض احدهم بنصيبه ثم زرعه لم يعتبر لان القسمة ترد بالرد **(قوله)** ولو تهايا  
 الظاهرة للمتيئس للشيء والتهايؤ تقاعل منها وهو ان يتواضعوا على أمر فيتراضوا به والمهاياة  
 ببدال الهمة الفالفة وهى فى لسان الشرع قسمة المنافع وانها جائزة فى الاعيان المشتركة  
 التى يملك الانتفاع بها على بقاء عينها وتامه فى شروح الهداية **(قوله)** يسكن هذا بعضا  
 اشار الى ان التهايؤ قد يكون فى الزمان وقد يكون من حيث المكان والاول متعين فى العبد  
 الواحد ونحوه كاليث الصغير ولو اختلفا فى التهايؤ من حيث الزمان والمكان فى محل يخطمها  
 يأمر القاضى بأن يثقف لانه فى المكان عدل لانتفاع كل فى زمان واحد وفى الزمان اكل  
 لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق فان اختاره من حيث الزمان يقرع  
 فى البداية نفا للتمهة هداية وقيد بالزمان لان التسوية فى المكان تمكن فى الحال بأن يسكن  
 هذا بعضا والآخر بعضا ما فى الزمان فلا تمكن الا بضى مدة احدها كفاية اقول لكن قد  
 يقع الاختلاف فى تعيين المكان فينبغى ان يقرع تأمل قل الرملى ولو تناسحا فى تعيين المدة  
 مثلا بأن قال احدهما ستة بسنة والآخر شهرا بشهر لم أره والظاهر تفويضه للقاضى ولا يقال  
 يأمرها بالاتفاق كالاختلاف من حيث الزمان والمكان لان مع كل وجه فيها بخلافه هنا وان  
 قيل يقدم اقل حيث لا ضرر بالآخر لانه اسرع وصولا الى الحق فله وجه تأمل اه  
**(تذيه)** فى الهداية لكل واحد ان يستغل ما اصابه بالمهاياة وان لم يشترط ذلك لحدوث  
 المنافع على ملكه اه قال السائحان افاد فى التارخانية ان تهايؤ المستأجرين صحيح غير  
 لازم وان شرتا على المؤجر ان لاحدهما مقدم الدار وللآخر مؤخرها فسد العقد ولو لم  
 تسع سكانها واحدها ساكن وطلب الآخر التهايؤ زمانايجاب كما فى حيطان الخنية اه  
**(قوله)** كذلك اى يأخذ هذا شهر او الآخر شهرا او يأخذ هذا غلة هذه والآخر غلة الاخرى  
**(قوله)** ولا تبطل بموت احدهم الخ لانه لو بطلت لاستأنفها الحاكم ولا فائدة فى الاستئناف  
 زيلعى واذا تهايا فى مملوكين استخدما فمات احدهما أو بقي انتقضت ولو استخدمه الشهر  
 كله الاثلاثة ايام نقص من شهر الآخر ثلاثة ايام ولو زاد ثلاثة لا يزيد الآخر ولو بقي الشهر كله  
 واستخدم الآخر فيه فلا اجر ولا ضمان ولو عطب احد الخادمين او انهذه المنزل من السكنى  
 أو احترق من نار أو قعدا فلا ضمان تارخانية **(قوله)** بطلت عبارة الهداية يقسم وتبطل  
 المهاياة وقد افاد انه لو طلب احدها المهاياة والآخر القسمة يجاب الثانى كفى الهداية وفى  
 التارخانية أجر كل منهما الدار التى فى يده فأراد احدهما نقض المهاياة وقسمة ربة الدار له  
 ذلك اذا مضت مدة الاجارة وذكر قبله لكل نقض المهاياة ولو بلا عذر فى ظاهر المذهب قال  
 الحلوانى هذا اذا قال أريد بيع نصيبى او قسمته اموال أو اريد عود المنافع مشتركة فلا وقال شيخ  
 الاسلام ما فى ظاهر الرواية من ان له نقضها ولو بلا عذر اذا حصلت بتراضيهما فلو بالتقضاء  
 فلا مانع بمطالحا لانه فى الاول يحتاج الى ما هو اعدل وهو القسمة بالتقضاء **(قوله)** ولو اتفقا  
 الخ وكذا لو سكنوا فطعام كل على مخدمه استحسانا وفى قياسا عليهما وقوله بخلاف الكسوة  
 فيه تفصيل ان لم يبين مقدار معلوما لا يجوز وان يبين يجوز استحسانا اما الطعام فحاشا اشتراطه

**(ولو تهايا فى سكنى دار)**  
 واحدة يسكن هذا بعضا  
 وذابعضا او هذا شهرا وذا  
 شهرا (او دارين) يسكن كل  
 دارا (او فى خدمة عبد)  
 يخدم هذا يوما وذا يوما (او  
 عبيدين) يخدم هذا هذا  
 والآخر الآخر (او فى غلة)  
 دار او دارين) كذلك (صح)  
 التهايؤ فى الوجوه الستة  
 استحسانا اتفاقا والاصح  
 ان القاضى يهاى بينهما  
 جبرا بطلت احدهما ولا  
 تبطل بموت احدهما ولا  
 بموتيهما ولو طلب احدهما  
 القسمة فبا يقسم بطلت  
 ولو اتفقا على ان نفقة كل  
 عبد على من يخدمه جاز  
 استحسانا بخلاف الكسوة

وتامه في الحانية (ادعى احد المتقاسمين) التركة (وبنى التركة صح) دعواه لانه لا تناقض لتعاق الدين بالمعنى والقسمة للصورة (ولو ادعى عينا) بأى سبب كان (لا) ٢٣٣ سمع لتناقص اذ لا ادمام في القسمة اعتراف بالشركة وفي الحانية

الكلام عليه مستوفى وانه يخالف للعتون (قوله وتامه في الحانية) ذكر عبارتها في المنح (قوله صح دعواه) فتتقض القسمة بالا قضاء والابراء كما مر ولو كان باع احدهم حصته بطل البيع كالقسمة كافي الحانية (قوله لتعاق الدين بالمعنى) وهو مال التركة ولذا كان لهم ان يقضوا الغريم ويستقبلوا بها كما مر (قوله بأى سبب كان) اى بشراء او هبة او غير ذلك ونقل السائخاني عن المقدسي اقتسما التركة ثم ادعى احدها ان أباه كان جعل هذا المعين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا لا اه لان التناقص في موضع الخفاء عفو كما مر في محله (قوله اذا اقدام على القسمة) قيد به لانها اذا كانت جبرا على المدعى سمع دعواه ولا يكون تناقضا رملى (قوله لم يقبل بينته) لدخول البناء والنخل تبعاً فلو اقتسموا شجراً أو بناء فادعى احدهم الأرض كلها او بعضها جاز الدم التبعية لجواز كونه مشتركاً دون الأرض في الخلاصة وغيرها لو ادعى شجرة افعال المدعى عليه ساو منى ثمره واشترى منى لا يكون دفعا لجواز كون الشجر له والثمره لغيره وهى واقعة الفتوى وأثبتت بسماعها لما ذكر رملى ملخصاً (قوله ليس له ان يجبره على قطعها) اى الأغصان قال في الحانية كالموقع في قسم احدها حائل عليه جذوع الآخر فانه لا يؤمر برفعه (قوله لانه استحق الشجرة بأغصانها) اى على هذه الحالة ط (قوله بغير اذن الآخر) وكذا لو بأذنه لنفسه لانه مستعير لحصة الآخر وللمعبر الرجوع متى شاء اما لو بأذنه للشركة يرجع بحصته عليه بلا شبهة رملى على الاشياء (قوله والاهدم البناء) وأرضاه بدفع قيمته ط عن الهندية اقول وفي فتاوى قارى الهداية وان وقع البناء في نصيب الشريك قاع وضمن ما نقصت الأرض بذلك اه وقد تقدم في كتاب الغصب متنا من بنى او غرس في ارض غيره امر بالقلع وللامالك ان يضمن له قيمة بناء او غرس امر بقلعه ان نقصت الأرض به والظاهر جريان التفصيل هنا كذلك تأمل (قوله في عقار او غيره) لم أر هذا التعميم لغيره وان كان ظاهر المتن لان المصنف عزاه للبرازية وعبارتها قسموا الاراضى واخذوا حصصهم من الحق فخصص بالعقار كما يظهر قريباً (قوله لان قسمة التراضى) كذا في غالب النسخ وفي بعضها الاراضى وهو الذى في المنح وهكذا رأيت في البرازية وغيرها وعلل في الذخيرة بأن القسمة في غير المكيل والموزون في معنى البيع فكان تقضها بمنزلة الاقالة اه اقول والظاهر منه ان القسمة في المثلى لا تنقضى بمجرد التراضى لانها ليست بعقد مبادلة لان الراجح فيها جانب الافراز كما مر نعم اذا خلطوا ما قسموه من المثلى رضاهم تجددت شركة أخرى وبه ظهر ما ذكرناه آنفاً تأمل (قوله ومبادلها) عبارة البرازية واقالتها (قوله جزم بالقبيل في الاشياء) لكن اعترضه البيهقي بأنه مبنى على ما ظن منه ان الباطل والفاسد في القسمة سواء المتقول خلافه ونقل الحموى عن المصنف انه لم يطلع على ما ذكره في الاشياء وذكر هو ايضا انه لم يبق عليه وانه يحتمل ان لا وقعت سهواً ثم قال وعلى كل فالفتوى والعلم على انها تملك بالقبض لانه هو المتقول في كتب المذهب وغيره لم يطاع عليه الا في عبارة الاشياء مع فيها من الاحتمال فلا يصح ان يعول عليها اه اقول والعجب من المصنف حيث ذكره في مته بعد قوله لم أطلع عليه وكان في سعة من عدم ذكره ولا سيما التون مبنية على الاختصاص وموضوعة لما عليه الفتوى \* (تمة) \* اقتسموا ارضاً موقوفة بتراضيههم ثم اراد احدهم بعد سنين ابطال القسمة بالقبض بالشراء الفاسد) فانه فيد الملك كما مر في باب (وقيل لا) يشته جزم بالقبيل في الاشياء وبالاول في البرازية والقنية

اقتسموا داراً أو أرضاً ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء أو تخللاً عزاه (قوله وقت شجرة في نصيب احدها) أغصانها متدلية في نصيب الآخر ليس له ان يجبره على قطعها به يفتى لانه استحق الشجرة بأغصانها اختصار (بى احدها) اى احد الشريكين (بغير اذن الآخر) في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بناءه قسم العقار (فان وقع) البناء (في نصيب الباني فيها) ونعمت (والاهدم) البناء وحكم الغرس كذلك برازية (القسمة قبل النقص فلو اقتسموا و اخذوا حصصهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح) وعادت الشركة في عقار او غيره لان قسمة التراضى مبادلة ويصح فسخها بمبادلة بالتراضى برازية (المقبوض بالقسمة الفاسدة) كقسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره (ثبت الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه) لقباضه ويضمنه بالقبض بالشراء الفاسد) فانه فيد الملك كما مر في باب (وقيل لا) يشته جزم بالقبيل في الاشياء وبالاول في البرازية والقنية

التساوى والتفاوت بخلاف الشروع في الكل في المسئلة السابقة فانه على التساوى فقط كما  
لو اقمنا دارا مثالثة فاستحق نصفها مشاعا فله نصف ما في يد كل لكن الحكم في كل من  
الشيوعين واحد وهو الفسخ لما قدمناه فافهم ( قوله فان تساويا فظاهر ) اى انه لافسخ  
ولارجوع كما لو استحق من نصيب كل خمسة اذرع ( قوله والا ) اى ان لم يتساويا كاربعة من  
احدها وستة من الثانى فلا فسخ ايضا لعدم الضرر على المستحق كما قدمناه ويرجع الثانى على  
الاول بذراع لانه زاد عليه به ( قوله فلذا الخ ) تفريع على قوله كما مر اى المشابهة هذه  
المسائل مامر في الاحكام لم يفردوها بالذكر لفهمها من العلل السابقة اما الفسخ في الشائع  
وعدمه في المعين فالضرر على المستحق وعدمه كاعلمته واما الرجوع على الشريك عند عدم  
التساوى فانه يعلم من قوله يرجع في نصيب شريكه اى يصل كل الى حقه بلا زيادة لاحدها  
على الآخر ومقتضاه ان له نقض القسمة ايضا دفعا لضرر التشقيص واما عدم الرجوع عند  
التساوى فظاهر لانه لم يزد احدها على الآخر بشئ فافهم \* (تمة) \* اذا جرت القسمة  
في دارين او ارضين واخذ كل واحدة منهما استحققت احدها بعد ما بنى فيها صاحبها يرجع على  
صاحبه بنصف قيمة البناء قيل هذا قول الامام لان عنده قسمة الجبر لا تجرى في الدارين فكانت  
في معنى البيع والاصح انه قول الكل خانية ولو في دار لم يرجع تاريخانية ( قوله ظهر دين الخ )  
ومثله لو ظهر موصى له بألف مرسلة فتفسخ الا اذا فضوه لتعلق حق الدائن والموصى له مرسلا  
بأناية بخلاف ما اذا ظهر وارث آخر او موصى له بأثلاث والربع فقال الورثة نقض حقه  
ولا يفسخ القسمة لتعلق حقهما بعين التركة فلا ينتقل الى مال آخر الارضاها كما في النهاية  
لكن هذا اذا كانت القسمة بغير قاض فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضى نصيبه لاستنقص  
وكذا لو ظهر الموصى له في الاصح كما في التارخانية ( قوله ذم الورثة ) كذا في الدرر قال ط  
فيه ان الدين يتعلق بعين التركة بعد تعلقه بذمة الميت اه \* (تمة) \* اجاز الغريم قسمة الورثة  
قبل قضاء الدين له فنقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا ان يكون  
بشرط براءة الميت لانها تصير حوالة فينتقل الدين عليه وتحل التركة عنه وهى الحيلة تقسمة  
تركه فيها دين كما بسطه في البزازبة وغيرها ( قوله ولو ظهر غن فاحش في القسمة ) اى في التقويم  
للقسمة بان قوم بألف فظهر انه يساوى خمسمائة قيد بالفاحش لانه لو يسيرا يدخل تحت تقويم  
المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته كافي المنح ( قوله خلافا لتصحيح الخلاصة ) من انه  
لا تسمع دعواه قل المصنف في المنح والتصحيح اعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضخان وبه جزم  
اصحاب الشون ومحجة اصحاب الشروح وبه اقيمت مرر ( قوله قلت الخ ) مأخوذ من حاشية  
الرملى حيث قال وقوله بطلت قال في الكز ولو ظهر غن فاحش في القسمة تفسخ وفي متن الغرر  
تبطل فتبعه بقوله هنا بطلت فيفهم ظاهره انها تحتاج الى الفسخ مع ان الامر بخلافه فكان  
ينبغي له موافقته دون متن الغرر اه أقول وفيه نظر يدل عليه قول الخانية تسمع دعواه  
في الغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت بقضاء اتقاضى وهو الصحيح فقتضاه انها تحتاج الى الفسخ  
وان معنى تبطل وبطلت له ايضا لها وبه يشعر قول الكز تفسخ حيث لم يقل تفسخ والظاهر  
ان لفظة لاساقطة من قلم الرملى قبل قوله تحتاج تأمل ( قوله لا تسمع دعوى الغلط ) تقدم

فان تساويا فظاهر والا  
فالعبارة لذلك الزائد كما مر  
فلذا لم يفردوها بالذكر (ظهر  
دين في التركة المقسومة  
تفسخ ) القسمة ( الا اذا  
قضوه ) اى الدين ( او أبرأ  
الغرماء ذم الورثة او سبق  
منهاى من التركة ( ما ينبغي به )  
لزوال المانع ( ولو ظهر غن  
فاحش ) لا يدخل تحت  
التقويم ( في القسمة ) فان  
كانت بقضاء ( بطلت ) اتفاقا  
لان تصرف القاضى مقيد  
بالعدل ولم يوجد ( ولو وقعت  
بالتراضى ) تبطل ايضا ( في  
الاصح ) لان شرط جوازها  
المعادلة ولم توجد فوجب نقضها  
خلافا لتصحيح الخلاصة  
قلت فلو قال كالكز تفسخ  
لكان اولى ( وتسمع دعواه  
ذلك ) اى ما ذكر من الغبن  
الفاحش ( ان لم يقربا  
لاستيفاء وان اقربه لا )  
تسمع دعوى الغلط  
والغبن للتناقص الا اذا ادعى  
الغصب فتسمع دعواه



الحامدية توفيقا حسنا بحمل ما في المتن على ما اذا باشر القسمة غيره وما في الحانية والمبسوط على ما اذا باشر القسمة بنفسه بدليل قول المبسوط اقتضا فان ظاهره أنه بائنهما تأمل وظاهر كلام صدر الشريعة انهما روايتان فلاحاجة الى التوفيق بل الاهم الترجيح فقول عامة المتون على ما مضى عليه المصنف وهى الموضوعه لنقل المذهب ولما عليه الفتوى وعبارة متن المواهب تقبل بيته وقبل لا وفى الاختيار وقبل لا قبل دعواه للتناقض فأقاردا عدم اعتاد الثانية وفى البزائفة وان أقر وبرهن لا تصح الدعوى الاعلى الرواية الى اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل فى الاقرار تصح ويخلف المقر له على انه ما كان كاذبا فى اقراره اه قلت وقدم الشارح فى كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء أنه بائنه بقي لكن تبقى المناقاة بين هذا وبين مفهوم ما بئى متكا اشار الى الهداية وما ذكره صدر الشريعة لا يدفع المناقاة لان هذا الاقرار ان كان مانعا من محبة الدعوى لا تسمع البينة لابتداء سماعها على محبة الدعوى وان لم يكن مانعا يبنى ان يخالف كما فى الحواشى السعدية وقد يجاب بأن قولهم هنا وقد أقر بالاستيفاء صريح وقولهم الآتى قبل اقراره بالاستيفاء مفهوم والمصرح به ان الصريح مقدم على المفهوم فليتأمل (قوله لانه منكر) اى والاخر يدعى عليه الغصب (قوله وان قال قبل اقراره بالاستيفاء) المراد أنه لم يحصل منه اقرار اصلا ط عن الشربلالية (قوله أصابى من ذلك كذا الى كذا) الاولى حذف لفظ ذلك كعبير فى الغرر (قوله تخالفا وتفسخ القسمة) لان الاختلاف فى مقدار ما حصل له بها هداية (قوله ولو اقتضا دارا الخ) هذه عين قوله فى ما روى لودعى الخ الا انها اعيدت لبناء مسائل اخر عليها كفاية (قوله لانه خارج) فترجع بيته على بيته ذى اليد كما مر فى محله (قوله وان كان قبل الاشهاد) مفهوم قوله وأصاب كلا طائفة فان المراد واشهدوا على ذلك اه ح (قوله وكذا لو اختلفا فى الحدود) بأن قال احدهما هذا الحدى قد دخل فى نصيبه وقال الآخر كذلك وأقاما البينة قضى لكل واحد بالجزء الذى فى يد صاحبه لما مر وان قامت لاحدهما بيته قضى له وان لم تقم لواحد تخالفا كما فى البيع هداية وكفاية (قوله وان استحق بعض معين الخ) قيد البعض لانه لو استحق جميع ما فى يده يرجع نصف ما فى يد شريكه كما فى شرح المجمع (قوله على الصحيح) الاولى ان يقول على الصواب كما يظهر من كلام شراح الهداية (قوله تفسخ اتفاقا) لأنه لو بقيت لتضرر المستحق بتفرق نصيبه فى النصيبين بخلاف النصيب الواحد اذ لا ضرر اقاده فى الهداية (قوله لا تفسخ جبرا) اى على المستحق منه لأن له الخيار (قوله خلافا للثانى) فعنده تفسخ لاجل المستحق لانه ظهر أنه شريك ثالث والقسمة بلا رضاه باطلة وأشار الى ان قول محمد كقول الامام وهو الاصح كما فى الهداية (قوله بل المستحق منه يرجع الخ) يومهم أنه فى الاولى ليس كذلك فلو قال كبن الكمال وان استحق حصه احدهما مشاع اولا لم تفسخ ورجع بقسطه فى حصه شريكه او تقضها وتفسخ فى بعض مشاع فى الكل لكان اخصروا ظهر (قوله او تقض القسمة) هذا اذا لم يكن باع شيئا ما فى يده قبل الاستحقاق والا فلا الرجوع فقط كما اقاده فى الهداية (قوله قلت الخ) هذه العبارة لابن الكمال ملخصة من كلام صدر الشريعة المذكور فى المتن (قوله فان كان شائما) كالنصف مما فى يد كل مشاعا او نصف احدهما وربع الآخر فهذا صادق على

لانه منكر (وان قال قبل اقراره بالاستيفاء أصابى من ذلك كذا الى كذا ولم يساعه الى) وكذبه شريكه (تخالفا وتفسخ القسمة) كالاختلاف فى قدر المبيع (ولو اقتضا دارا وأصاب كلا طائفة فادعى احدهما بيته فى يد الآخر انه من نصيبه وانكر الآخر فعليه البينة) لانه مدع (وان أقامها فاعبره لبيته المدعى) لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض تخالفا وفسخت وكذا لو اختلفا فى الحدود (وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا) على الصحيح (وفى استحقاق بعض شائع فى الكل تفسخ اتفاقا) وفى (استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تفسخ) جبرا خلافا للثانى (بل) المستحق منه (يرجع) بحصة ذلك (فى نصيب شريكه) ان شاء او تقض القسمة دفعا لضرر التشقيص قلت قد بقى هنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائما فسخت وان كان معينا

ان فوق الباب لافيا دونه لان قدر طول الباب من الهواء ٣٣٠ مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الا

برضا الشركاء جلالية  
( ولو شرطوا ان يكون  
الطريق في قسمة الدار على  
التفاوت جازوا ) وصلية  
( كان سهامهم في الدار  
متساوية و ) ذلك لان  
( القسمة على التفاوت  
بالتراضي في غير الاموال  
الربوية جائزة ) فجاز  
قسمة التين بالاكرا  
لانه ليس يوزن لالغيب  
بالشرية على الصحيح  
بل بالقيان او الميزان لانه  
وزن ( سفله ) اى فوقه  
( علو ) مشترك ( وسفل  
مجرد ) مشترك والعلو  
لاخر ( وعلو مجرد )  
مشترك والسفل لاخر  
( قوم كل واحد ) من ذلك  
( على حدة وقسم بالقيمة )  
عند محمد وبه يفتى ( انكر  
بعض الشركاء بعد القسمة  
استيفاء نصيبه وشهد القاسم  
بالاستيفاء ) لحقه ( تقبل )  
وان قسما بأجر في الاصح  
ابن ملك ( ولو شهد قاسم  
واحد لا ) لانه فرد ( ولو  
ادعى احدهم ان من نصيبه  
شئاً ) وقع ( في يد صاحبه  
غلطاً وقد ) كان ( اقر  
بالاستيفاء ) ولم يقربه ذكره  
البرجندي ( لم يصدق  
الايرهان ) اوارقار

وهو ضد العرض لانه انما يكون الى حيث يتقون بها الى الطريق الاعظم افاده في الكفاية  
وغيرها من شروح الهداية وافادوا انه يقسم بينهم ما فوق طول الباب من الاعلى وبقى قدر  
طول الباب من الهواء مشتركاً بينهم ( قوله ان فوق الباب ) اى له ذلك ان كان فيما فوق طول  
الباب لانه مقسوم بينهم كعلمت فصار باياعلى خالص حقه لافيا دونه لبقائه مشتركاً وما قرناه  
اندفع ما يحته المحوى ( قوله مشترك ) لان اختلاف الشركاء في تقدير طريق واحد مشترك  
بينهم كما افاده ما قدمناه عن العناية لافى طريق لكل نصيب بانفراده حتى يردانه حق القاسم  
فافهم ( قوله جاز ) لان رتبة الطريق ملك لهم وهى محل للمعارضة ولو الجلية ( قوله بالاكرا )  
جمع كركيل معروف وفي الوالولية يجوز بالااحال لان التفاوت فيها قليل ( قوله بالشرية )  
قال في القاموس في فصل الشين المعجمة من باب الحيم الشريعة شئ من سفل يحمل فيه البطيخ  
ونحوه ( قوله سفل ) بضم السين وكسرها ( قوله وعلو مجرد مشترك ) اى بين الشريكين في  
السفل الاول كما في شرح المجمع وتظهر ثمرته على قولهما تدبر ( قوله وقسم بالقيمة ) لان السفل  
يصلح للملايصح له العلوم اتخاذ بترما او سردابا او اصطبل او غير ذلك فلا يتحقق التعديل  
الا بالقيمة هداية ( قوله عند محمد ) وعندها يقسم بالذراع ثم اختلفا فقال الامام ذراع من  
سفل بذراعين من علو وقال الثاني ذراع بذراع وببانه في الهداية وشروحاتهم الاختلاف في  
الساحة واما البناء فيقسم بالقيمة اتفاقا كما في الجوهرية والايضاح ( قوله قبل ) لانهما شهدا  
بالاستيفاء وهو فعل غيرها لا بالقسمة وفي الجوهرية هذا قولهما وقاسم القاضى وغيره سواء  
( قوله وان قسما بأجر في الاصح ) مثله في الجوهرية معز والمستصفي وذ كركيله ان عند محمد  
لا تقبل في الوجهين لانهما يشهدان على فعل انفسهما لان فعلهما التمين واما اذا قسما بالاجر  
فلان لهما منفعة اذا سحت القسمة الخ ( قوله ولم يقربه ) اقول هذا يفهم بالاولى من جهة  
انه يصدق بالبرهان فانه لم يتناقض اصلا فاذا صدقه مع الاقرار فمع عدمه بالاولى وانما احتج  
للبرهان هنا ايضا لما في الحانية من ان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا يتناقض الا  
بينة وان لاينة فالتكول ( قوله ونكوله ) فلو كانوا جماعة ونكل واحد جمع نصيبه مع  
نصيب المدعى وقسم بينهما على قدر انصائبهما كما في الهداية ( قوله فلو قال الخ ) قال في  
القاموس البرهان الحجة فلا فرق حينئذ اكل منهما بيمينه واقرار الخصم او تكوله رجحي  
( قوله ولا تناقض الخ ) جواب عن قول صاحب الهداية ينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا لتناقضه  
واله اشار من بعد اه اى اشار القدورى اليه بقوله بعده وان قال قبل اقراره بالاستيفاء  
اصابني من كذا الى كذا الخ فانه يفيد انه لو اقر فلا تخالف وما ذاك الالعدم صحة الدعوى  
بسبب التناقض واقره الشراح على هذا البحث واستدلاله بما باني متا وشراح عن الحانية  
وبما في المبسوط اقسما الدار واشهد اعلى القسمة والقضى والوفاء ثم ادعى احدها بيباني  
يد صاحبه لم يصدق الا ان يقربه صاحبه لانه متناقض ووفق ابن الكمال بحمل الحجة على  
الاقرار وزاد القهستاني او يرد بالغلط الغصب اه وقال صدر الشريعة وجه رواية المتن  
انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره ثم تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك  
الاقرار عنده ظهور الحق اه ومثله في الدرر وهو الذي ذكره الشارح وأخذ منه في

( الحامدية )

الحظم او تكوله فلو قال الابحجة لعبت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلطه

( وان قال قبضته فأخذ شريكى بعضه وانكر ) شريكه ذلك ( حلف )


صرف ان امكن والافسخت القسمة فافهم **(قوله لتطيل القلوب)** اشار الى ان القرعة غير  
 واجبة حتى ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراع جازلانه في معنى القضاء فلك  
 الالتزام هداية **(تنبيه)** \* اذا قسم القاضي او نائبه بالقرعة فليس لبعضهم الالباء بعد خروج  
 بعض السهام كما لا يلتفت الى ايبائه قبل خروج القرعة ولو القسمة بالتراضي له الرجوع الا اذا  
 خرج جميع السهام الا واحدا اتعين نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج ولا رجوع بعد تمام  
 القسمة نهاية **(قوله فن خرج اسمه الاول)** بيانه ارض بين جماعة لاحدهم سدسها ولا آخر  
 نصفها ولا آخر ثلثها يجعلها اسداسا اعتبارا بالاول ثم يلقب السهام بالاول والثاني الى  
 السادس ويكتب اسمى الشركاء ويضعها في كفة فن خرج اسمه او لا اعطى السهم الاول  
 فن كان صاحب السدس فيه الاول وان صاحب الثلث فيه الاول والذي يليه وان صاحب  
 النصف فيه الاول والبلدان يلبانه كافي العناية **(قوله واعلم ان الدرهم)** قيد الدرهم في الدرر  
 باقئ ليست من التركة وذكر في التمرنبالية انه غير احترازي فلا تدخل في القسمة ولو من التركة  
 اقول وما في الدرر ذكره ابن الكمال والتمهستانى وشراح الهداية كالمرجع والنهاية  
 والكفاية وعال المسئلة الزيلعي بأنه لا شركة فيها ويفوت به التعميل ايضا في القسمة لان  
 بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودرهم الآخر في الذمة فيخشى عليها التوى ولان  
 الجنتين المشتركين لا يقسمان فاطنك عند عدم الاشتراك اه فقد يقال التعليل الاخير  
 بعيد ما ذكره التمرنبالي تأمل **(قوله او منقول)** صرح به القهستانى **(قوله الابرضاهم)** فلو  
 كان بعض العقار ملكا وبعضه وقف فان كان المعطى هو الواقف جازو يصير كأنه اخذ الوتف  
 واشترى بعض ما ليس بوقف من شريكه وان بالعكس فاللانه يلزم منه تقض بعض الوقف  
 وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا كذا في الاسعاف من فصل المشاع **(قوله)**  
 ولا يمكن التسوية بأن لم تف العرصه بقيمة البناء زيلعي **(قوله واستحسنه في الاختيار)** وقال  
 في الهداية انه يوافق رواية الأصول **(قوله لا يشترط)** اما لو اشترط تركهما على حالهما فلا  
 نفسخ ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره **(قوله راستؤفت)** اى على وجه يمكن  
 كل منهما من ان يجعل نفسه طريقا ومسيلا لقطع اشركة ببق ما ذالم يمكن ذلك اصلا وان  
 استؤفت فكيف الحكم والظاهر انها تستأفت ايضا لشرط فيها فليراجع **(قوله ابقناه)**  
 المناسب لما في الزيلعي نبيه ونصه ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بأن قال بعضهم  
 لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة نظريه الحاكم فان كان يستقيم ان يفتح  
 كل في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق لجماعتهم اكميلا للمنفعة وتحقيقا للافراز من كل  
 وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم لتحقق تكميل المنفعة فيا وراه الطريق  
 اه **(قوله ان امكن افراز كل)** من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف اى افراز كل  
 منهم طريقا على حدة **(قوله اختلفوا في مقدار عرض الطريق)** اى في سعته وضيقه وطوله  
 فقال بعضهم يجعل سمته اكبر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السماء وقال  
 بعضهم غير ذلك غاية وبه ظهر ان الاختلاف في تقدير الطريق المشترك لا في طريق كل  
 نصيب فافهم **(قوله اى ارتفاعه)** افاد ان المراد هو الطول من حيث الاعلى لا من حيث المثلى  
 جناحافى نصيبه

وكل ما في قسمه ضرر (الابرضاهم) لما مر ولو اراد احدها البيع ٢٢٨ وأبى الآخر يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك

الفتاوى لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير اذا كان بحال لو قسم لا يبق لكل موضع يعمل فيه (قوله) وكل ما في قسمه ضرر (فلا يقسم ثوب واحد لاشتراك القسم على الضرر اذا لا تحقق الا باقطع هداية لان فيه اتلاف جزء غناية ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر بزاية (قوله) لما مر) من قوله لتلايعود على موضوعه بالنقض وهو علة لعدم القسمة (قوله) ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم الظاهر ان المراد لا يبشر القاضي قسمتها لما مر ان القاضي لا يبشر ذلك ولا يمتنع منه وتأمل عبارة المصحح (قوله) امر القاضي بالمهاياة (قوله) ذكر في العمادية في الفصل ٣٤ لكل واحد من الشركاء ان يسكن في بعض الدار بقدر حصته اه وبمثله اه أفنى في الحامدية وانظر اذا طلب احدها ذلك والآخ المهايأة ايهما يقدم وهى تقع كثيرا يقولى خشبة اسكن تحتها فليجبر وسأيت بيان المهايأة واحكامها آخر الباب وان الاصح ان القاضي يجبر عليها بطالب احدها ومنه يظهر الجواب تأمل (قوله) دور مشتركة (قوله) مثلها الاقريحة كما في الهداية وهى جمع قراح قطعة من الارض على حبالها لاشجر فيها ولا بناء واحترز بالدور عن البيوت والمنازل جمع منزل اصغر من الدار واكبر من البيت لانه دورة صغيرة فيها بيتان او ثلاثة والبيت مسقف واحده دهلج (قوله) منفردة (قوله) اى يقسم كل من الدور أو الدار والضيعة وهى عرصة غير مبنية او الدار والحانوت وهو الدكان قسمة فرد فتقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة فهستانى لاقسمة جمع بان يجمع حصص بعضهم في الدار مثلا وحصص الآخر في غيرها لانها اجناس مختلفة اوفى حكمها كايام من الهداية ولذا قال الفهستانى لو اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنسان لكان اخصر (قوله) مطلقا (قوله) يفسره ما بعده ولم يذكر المنازل والبيوت المحترز عنها قال مسكين والبيوت تقسم قسمة واحدة متبانية او متلازمة والمناسزل كالبيوت لو متلازمة وكالدور لو متبانية وقالوا في الفصول كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه فيمضى القسمة على ذلك اه قال الرملى ويستثنى منه ما اذا كانا في مصرين فقولهما كقوله اه اقول ولعل هذا في زمانهم والا فلننازل والبيوت ولو من دار واحدة تتفاوت تفاوتا فاحشا في زماننا يدل عليه قولهم هنا لان البيوت لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تؤجر أجرة واحدة في كل محلة وكذا ما ذكره في خيار الرؤية وافتاؤهم هناك بقول زفر من أنه لا بد من رؤية داخل البيوت لتفاوتها تأمل (قوله) او مصرين (قوله) مكرر مع قول المتن اولا اه ح (قوله) اذا كانت كلها في مصر واحد اولا (قوله) لو قال ولو في مصر لكان اخصر واطهر اه ح (قوله) فقولهما كقوله (قوله) الاولى ان يقول فكقوله (قوله) ويصور القاسم الخ) اى ينهى اذا شرع في القسمة ان يصور ما يقسمه بان يكتب في كاغدة ان فلانا نصيبه كذا وفلانا كذا ليملكه حفظه ان اراد رفعه للقاضي ليتولى الاقراع بينهم بنفسه وبعده اى يسويه ويروى بعزله اى يقطعه بالقسمة عن غيره ليعرف قدره غناية (قوله) ويذرعه (قوله) شامل لبناء لما قال الزيلعى ويذرعه ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتهما ليتمكن التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء اه شربنالية (قوله) ويفرز الخ) بيان للافضل فان لم يفعل اولم يمكن جاز هداية وغيرها والظاهر ان معناه اذا شرط القاسم ذلك فلا ينافى ما يأتى من انه اذا لم يشترط فيها

وفي الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمسايأة ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضوا ان تقوم المكتبة ويأخذ كل بعضها بالقيمة وكان بالتراضى جاز والارخانية دار او حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجرا فيه فقال احدها لا اكرى ولا انتفع وقال الآخر اريد ذلك امر القاضي بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فافاق بالباب (دور مشتركة او دار وضعية او دار وحانوت قسم كل وحدها) منفردة مطلقا ولو متلازمة اوفى تحتين او مصرين مسكين (اذا كانت كلها في مصر واحد اولا) وقالوا ان الكل في مصر واحد فالرأى فيه للقاضى وان في مصرين فقولهما كقوله (ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس) ليرفعه للقاضى (وبعدله على سهام القسمة ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصيب بالاول والثاني والثالث) وهم جرا (يكتب اساميم ويقر



لا يقسم القاضي بينهم ان تضرر الكل وان طلبوا كما في النهاية وحينئذ يأمر القاضي بالمهاياة كما سيذكره الشارح ( قوله وفي الخاتمة ) وقيل بمكس ما تقدم ( قوله فعليها المول ) وصرح في الهداية وشروحها بأنه الامسح زاد في الدرر وعليه الفتوى ( قوله لم يقسم الا برضاهم ) ظاهره كبراة سائر المتون ان للقاضي مباشرتها وقال الزيلعي لكن القاضي لا مباشر ذلك وان طلبوا منه لانه لا يشتغل بما لا قائده فيه ولا ينعمهم منه لان القاضي لا يمنع من اقدم على اتلاف ماله في الحكم اه وعزاه ابن الكمال للمبسوط وذكر الطورى ان فيه روايتين ( قوله لئلا يعود على موضوعه بالقض ) يعنى ان موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مفقود هنا حلي ( قوله في المجتبى الخ ) اراد به بيان المراد بالانتفاع المذكور في المتن والافتحو الحمام قد ينتفع به بعد القسمة لربط الدواب ونحوه كما قدمناه ( قوله وقسم عروض احمد جنسها ) لان القسمة تميز الحقوق وذلك ممكن في الصنف الواحد كالابل او البقر او الغنم او الثياب او الدواب او الخنطة او الشعر يقسم كل صنف من ذلك على حدة جوهره ( قوله بعضهما في بعض ) اى باذخال بعض في بعض بان أعطى احدهما بعيرا والاخر شاتين مثلا جاعلا بعض هذا في مقابلة ذلك درر ( قوله فتعتمد التراضي الخ ) لان ولاية الاجبار للقاضي تثبت بمعنى التمييز لا المعاوضة درر ( قوله ولا الرقيق ) لان التفاوت في الآدمى فاحش فلا يمكن ضبط المساواة لان المعاني المقصودة منه العقل والفضلة والصبر على الخدمة والاحتمال والوقار والصدق والشجاعة والوقاق وذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالاجناس المختلفة وقد يكون الواحد منهم خيرا من الف من جنسه قال الشاعر ولم أرأ مثل الرجال تفاوتوا  الى الفضل حتى عدألف بواحد

بخلاف سائر الحيوان ان تفاوتها يقل عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد جوهره ( قوله وحده ) اعلم انه اذا كان مع الرقيق دواب او عروض او شئ آخر قسم القاضي الكل في قولهم والا فان ذكورا واناثا فكذلك عنده وان ذكورا واناثا فلا ابرضاهم والحاصل ان عنداني خيفة لا يجوز الجبر على قسمة الرقيق الا ان يكون معه شئ آخر هو محل لقسمة الجمع كالغنم والثياب فيقسم الكل قسمة جمع وكان ابو بكر الرازي يقول تأويل هذه المسئلة انه يقسم برضا الشراكا فاما مع كراهة بعضهم فالقاضي لا يقسم والاظهر ان قسمة الجبر تجرى عنداني خيفة باعتبار ان الجنس الآخر الذي مع الرقيق يحمل اصلا في القسمة والقسمة جبرا تثبت فيه فتثبت في الرقيق ايضا تبعا وقد ثبت حكم العقد في الشئ تبعا وان كان لا يجوز اثباته مقصودا كالشرب والطريق في البيع والمنقولات في الوقف كذا في شروح الهداية والكنز والدرر فامشى عليه في المنع خلاف الاظهر ( قوله كاقسم الابل ) اى ونحوها كالبقر والغنم ( قوله برقيق الغنم ) قدما عن الزيلعي وجه الفرق بينه وبين رقيق غيره ( قوله والحمام والبئر والرحى ) يبنى تقيده بما اذا كان صغيرا لا يمكن لكل من الشريكين الانتفاع به كما كان فلو كبيرا بان كان الحمام ذات خزانين والرحى ذات حجرين يقسم وقد افنى في الحامدية بقسمة معسرة زيت لاثنتين مناصفة وهى مشتملة على عودين ومطاحنين وبئرن للزيت قابلة للقسمة بلا ضرر مستدلا بما في خزنة

وفي الخاتمة يقسم يطلب كل وعليه الفتوى لكن المتون على الاول فعليها المول ( وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم ) لئلا يعود على موضوعه بالقض في المجتبى حانوت الهما يعملان فيه طلب احدهما القسمة ان أمكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قبلها قسم والا لا ( وقسم عروض احمد جنسها لا الجنسان ) بعضهما في بعض لوقوعهما معاوضة لا تميزا فتعتمد التراضي دون جبر القاضي ( و ) لا ( الرقيق ) وحده لفحش التفاوت في الآدمى وقالوا يقسم لودكورا فقط واناثا فقط كاقسم الابل والغنم ورقيق الغنم ( و ) لا ( الجواهر ) لفحش تفاوتها ( والحمام ) والبئر والرحى والكتب

الدعوى على الميت لان احضاره وجوابه لا يتصور فينصب عنه واحدا في الامرين جميعا كفاية ونحوه في النهاية والمعراج وغيرها قال في البرازية وهذا يدل على ان من ادعى على صغير بمحضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى اه ومثله في الميتة قلت وفي اوائل دعوى البحر والصحيح انه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى اه فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيرها انه مقبوض بالغائب البالغ كما في الشربلالية عن المقدسي لكن ذكر ابو السعود انه اجيب عنه بان اشتراط حضوره للنصب خاص بما اذا كان الوارث الحاضر واحدا لانه لتصحيح الدعوى اما اذا كانا اثنين فالنصب للقبض اذ صحة الدعوى والقسمة موجودة قبله بجعل احدهما خصما (قوله او موصى له) لانه يصير شريكا بمنزلة الوارث فكانه حضر وارتان معراج (قوله مشتريين) ببناء واحدة لا يباين كما في بعض النسخ لانه مثل مفتين وقاضين كما هو ظاهر (قوله اى شركاء الخ) افاد به ان المراد مطلق الشركة في الملك بغير الارث وهو مأخوذ من حاشية شيخه الرملي (قوله بخلاف الارث) قال في الدرر فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه ويصير مغرورا بشراء المورث حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستحققت رجوع الوارث على البائع بثمنها وقيمة الولد للغرور من جهته فانتصب احدهم خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بمحضرة المتقاسمين واما الملك الثابت بالشراء فملك جديد بسبب باشره في نصيبه ولهذا لا يرد بالعيب على بائع بائعه فلا يتنصب الحاضر خصما عن الغائب فتكون البيئة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل اه (تمت) الشركة اذا كان اصلها الميراث فخرى فيها الشراء بان باع واحد منهم نصيبه او كانت اصلها الشراء فخرى فيها الميراث بان مات واحد منهم ففي الوجه الاول يقسم القاضي اذا حضر البعض لافي الثاني لانه في الاول قام المشتري مقام البائع في الشركة الاولى وكانت اصلها وراثته وفي الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة الاولى وكان اصلها الشراء فينظر في هذا الباب الى الاول ولواجبة وغيرها (قوله في صورة الارث) وهي قوله ولورثنا الخ وهذه محترز قوله هناك وهو اى العقار معهما (قوله او بعضه) مكرر مع قول المتن اوشى منه ح (قوله مع الوارث الطفل او الغائب) او يد مودع الغائب او يدام الصغير والصغير غائب فلا يقسم وان كان الحاضر امينا بزازية وغيرها (قوله للزوم القضاء الخ) اى لثلا يلزم القضاء عليهما باخراج شئ مما في ايديهما بلا خصم حاضر منهما اى من جهتهما والذي في الهديا وغيرها عنهما هذا وذكر القهستاني انه لا يقسم الا ان ينصب عنه خصما ويقيم البيئة فانه يقسم على ما روى عن الثاني انتهى واقره في العزيمة قلت لكن في الهداية والتبيين ولا فرق في هذا بين اقامة البيئة اى على الارث وعدمها هو الصحيح كما اطلق في الكتاب اى في قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية المبسوط انه يقسم اذا قامت البيئة كفاية فتأمل (قوله وقسم المال المشترك) اى الذى تجرى فيه القسمة جبرا بان كان من جنس واحد كما مر وبأى (قوله وبطلب ذى الكثير) اى ان انتفع بخصته واطلقه لعلمه من المقام ومفهوما انه لا يقسم بطلب ذى القليل الذى لا ينتفع اذا ابي المتتفع ووجهه كما في الهداية ان الاول منتفع فاعتبر طلبه والثاني متعت فلم يعتبر اه ولذا

قوله في الامرين اى في حق غيبته وحق محجزه عن الجواب اه منه

او موصى له (او كانوا) اى الشركاء (مشتريين) اى شركاء بغير الارث (وغاب احدهم) لان في الشراء لا يصح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث (او كان) في صورة الارث العقار او بعضه (مع الوارث الطفل والغائب او) كان (شئ) منه لا يقسم للزوم القضاء على الطفل والغائب بلا خصم حاضر عنهما (وقسم) المال المشترك (بطلب احدهم ان انتفع كل) بخصته (بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلته حصته

العنى تبعاً للزبلى وهذه المسئلة بعينها هي المسئلة السابقة وهي قوله اوملكه مطلقاً لان المراد فيها ان يدعوا الملك ولم يذكر او كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها اقامة البيعة على انه ملكهم وهو رواية القدوري وشرط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصد الشيخ تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار للمسئلة مكررة اهـ وأجاب المقدسى بحمل ما في الجامع على ما اذا ذكر انه بايديهما فقط وبرهنا عليه فلا يكون من اختلاف الروايتين لاختلاف الموضوع فلا تكرر اهـ اقول وهو الظاهر من قول الهداية وفي الجامع الصغير ارض ادعاهما رجلان واقاما البيعة انها في ايديهما لم تقسم حتى يبرهنا انها لهما لاحتمال ان تكون لغيرهما اى بودية او باجارة او اعارة كقالت الشارح وهكذا قرره في العزيمة فافهم (قوله اتفاقاً في الاصح) قال في الهداية بعدما نقلناه آتافاً قيل هو قول ابى حنيفة خاصة وقيل قول الكل وهو الاصح لان قسمة الحفظ في العقار غير محتاج اليها وقسمة الملك تقتصر الى قيامه ولامالك فامتنع الجواز (قوله فتكون قسمة حفظ الخ) وهي ما تكون بحق اليد لاجل الحفظ والصيانة كقسمة المودعين الوديعة بينهما للحفظ وقسمة المال ما يكون بحق الملك لتكميل المنفعة كافي غاية البيان (قوله ولو برهنا) اى برهن بالثان حاضران فيكون الصغير او الغائب ثالثهما فصار الورثة متعددين فلذا أتى بضمير الجمع في قوله فيهم وبينهم واتى به متى في قوله معهما اى مع الذين برهنا مخالفاً في الهداية لما سيذكره انه لو كان مع الصغير او الغائب شئ منه لا يقسم وان أجيب عن الهداية بأنه مبنى على ان أقل الجمع اثنان (قوله بالاولى) اذ لا يشترط فيه البرهان على الموت وعدد الورثة عند كامر (قوله وفيهم صغير) اى حاضر كياتى (قوله قسم بينهم) اذ ان القاضي فعل ذلك قال في المحيط فلو قسم بغير قضاء لم يجز الان بخضر اوبياغ فيجوز طوري وهذا ما قدمه الشارح (قوله ونصب قابض لهما) وهو وصى عن الطفل ووكل عن الغائب درر (قوله ولا بد من البيعة على اصل الميراث) كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الارث كالا بوة ونحوها والذي في الهداية والتبيين ولا بد من اقامة البيعة هنا ايضا عنده وليس فيهما ذكر اصل الميراث ولم يذكر في المسئلة الاولى فالمراد ان قوله ولو برهنا على الموت وعدد الورثة لا بد منه عنده ايضا كافي المسئلة السابقة بل اولى لان الورثة هناك كلهم كبار حضور واشترط البرهان وهنا فيه قضاء على الغائب او الصغير كما افاده في النهاية (قوله خلافا لهما) فعندهما يقسم بينهما باقرارهما (قوله لا يقسم الخ) اى وان اقام البيعة لان الواحد لا يصلح مخصصاً ومخصصاً وكذا مقاسماً ومقاسماً هداية والاول عند الامام لقوله بالبيعة والثاني عندهما لقولهما بعدهما وعن ابى يوسف ان القاضي ينصب عن الغائب خصماً ويسمع البيعة عليه ويقسم افاده في الكفاية (قوله ولو احدهما صغيراً) فينصب القاضي عنه وصياً كامر واعلم انه هنا مسئلة لا بد من معرفتها هي انه انما ينصب القاضي وصياً عن الصغير اذا كان حاضراً فلو غائباً فلا لان الحصر لا ينصب عن الغائب الاضرورة ومتى كان المدعى عليه صيباً ووقع العجز عن جوابه لم يقع عن احضاره (٢) فلا ينصب خصماً عنه في حق غير الحضرة فلم تصح الدعوى لانهما من غير مدعى عليه حاضر ولا كذلك اذا حضر لانه انما يجز عن الجواب فينصب من يجيب عنه بخلاف

اتفاقاً في الاصح لانه يحتمل انه معهما باجارة واعارة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه ولو برهنا على الموت وعدد الورثة وهو اى العقار قلت قال شيخنا وكذا المتقول بالاولى (معهما) وفيهم صغيراً وغائب قسم بينهم ونصب قابض لهما) نظراً للغائب والصغير ولا بد من البيعة على اصل الميراث عنده ايضا خلافاً لهما كامر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم ذل لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغيراً

٢ لانه يمكن للقاضي ان يأمر باحضاره اذ ليس المراد من الغيبة السفر اهـ منه

أواستثناء من محذوف أى ولزمت اه ط أو أراد بالصحة اللزوم ( قوله الاباجازة القاضى )  
الظاهر رجوعه للمستثنيات الثلاث ( قوله أو الغائب أو الصبي اذا بلغ ) ولومات الغائب  
أو الصبي فأجازت ورثته نفذت عندها خلافاً لـ محمد منية المفتى والاول استحسان والثانى  
قياس وكائنات الاجازة صريحاً بالقول تثبت دلالة بالفعل كالبيع كفى التاتر خانية وفى المنح  
عن الجواهر طفل وبالغ اقسما شيئاً بلغ الطفل وتصرف فى نصيبه وباع البعض بكون اجازة  
( قوله هذا ) أى لزومها بأجازة القاضى ونحوه لو كانوا شركاء فى الميراث فلو شركاء فى غيره  
تبطل ومقتضاه انها لا تنفذ بالأجازة فاي تأمل وعبارة التية هكذا اقسما الورثة لا بأمر القاضى  
وفيهم صغير أو غائب لا تنفذ إلا بأجازة الغائب أو لى الصغير أو يجزأ اذا بلغ اقسما الشركاء  
فيما بينهم وفيهم صغير أو غائب لا تنصح القسمة فإن أمرهم القاضى بذلك صح اه اقول سيذكر  
المصنف تبعاً لسائر المتون ان القاضى لا يقسم لو كانوا مشترين وغاب احدهم فكيف تصح  
قسمة الشركاء بأمر القاضى اللهم ان رادبه الشركاء فى الميراث لكن يبقى قول الشارح ولو  
شركاء بطلت محتسباً جالى نقل الزاهدى فى قيته قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب  
فلما وقف عليها قال لا ارضى لعين فهاتم اذن لحرانه فى زراعة نصيبه لا يكون رضاه مآراده  
فليحرر ولا تنس ما قدمه من ان للشريك اخذ حصته من المثلى بقية صاحبه وما نقله عن  
الحانية فانه مخصص لما هنا ( قوله او ملكه مطلقاً ) أى من غير بيان سبب ط ( قوله  
او شراؤه ) الاولى ان يقول او بسبب ليع نحو الهبة ط ( قوله فلا فرق الخ ) أى من  
حيث انه يقسم بمجرد الاقرار اتفاقاً وانما اقتصر المصنف على الارث لان العقار الموروث  
يفتقر الى البرهان ولانه هو الذى فيه الخلاف فاسكت عنه ففهم حكمه مما ذكره بالطريق  
الاولى كانه عليه فى المنح ( قوله ومن التقل البناء والاشجار ) يعنى فاقسم وقوله حيث لم  
تبدل الخ متعلق بهذا المقدور وعبارة شيخه فى حاشية المنح فى هذا المحل اقول دخل فى التقل  
البناء والاشجار لانها من قسم المنقولات كما صرح به فى البحر فى كتاب الدعوى فتجرى فيه  
قسمة الجبر حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت بهما لا تجوز كالبئر والحائط والحمام  
ونحوها تأمل اه اقول وبعد التقييد بالحلية المذكورة لا ينافيه ما فى المبسوط حيث  
قال بناء بين رجلين فى ارض رجل قد بنياه بأذنه ثم اراد اقسمة وصاحب الارض غائب  
فلهما ذلك بالتراضى وان امتنع احدهما لم يجبر عليه اه ونظمه ابن وهبان تأمل ( قوله  
وقال لا يقسم ) أى العقار المدعى ارثه باعتراضهم كما يقسم فى الصور الاخرى التقل مطلقاً  
والعقار المدعى شراؤه او ملكيته المطلقة لهما انه فى ايديهم وهو دليل الملك ولا  
منازع لهم وله ان التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الملت بدليل ثبوت حقه فى الزوائد  
كاولاد ملكه وارباحه حتى تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حقه عنها  
فكانت قضاء عليه بأقرارهم وهو حجة قاصرة فلا بد من اليقينة بخلاف المنقول لانه يخشى  
عليه التلف والعقار محصن وبخلاف العقار المشترى لانه زال عن ملك البائع قبل القسمة فلم  
يكن القسمة على الغير وبخلاف المدعى ملكيته المطلقة لانهم لم يقرروا بالملكية لغيرهم  
هذا حاصل ما فى الدرر وشرح الجمع ( قوله ولا ان رهنها ) عطف على قوله لا يقسم قال

الاباجازة القاضى او الغائب  
او الصبي اذا بلغ او وليه  
هذا لو ورثة ولو شركاء  
بطلت منية المفتى وغيرها  
( وقسم تقلى يدعون ارثه  
بينهم ) او ملكه مطلقاً او  
شراؤه صدر الشريعة فلا  
فرق فى التقل بين شراء  
وارث وملك مطلق قلت  
ومن التقل البناء والاشجار  
حيث لم تبدل المنفعة  
بالقسمة وان تبدلت  
فلا جبر قاله شيخنا ( وعقار  
يدعون شراؤه او ملكه  
مطلقاً فان ادعوا انه ميراث  
عن زيد لا يقسم ) حتى  
يبرهنوا على موته وعدد  
ورثته ( وقال لا يقسم  
باعتراضهم كما فى الصور  
الآخر ) ولا ان رهنها ان  
العقار معها حتى يبرهنوا  
انه لهما



اه ومقتضاه ترجيح عدم الجواز ونقله في الدر المتقى عن الخلاصة والوهابية قال واقره  
 القهستاني وغيره اه قلت لكن المتون على الاول تأمل هذا وظاهر كلامهم انه لا فرق بين  
 كون القاسم القاضي او منصوبه فلذا قال الشارح فجازله اى القاضي كافي المنع مع ان الكلام  
 في منصوبه تأمل (قوله مطلقا) اى سواء تساوا في الانصاف ام لا وسواء طلبوا جميعا  
 او احدهم قال في الهداية وعنه انه على الطالب دون الممتنع لنفعه ومضرة الممتنع (قوله  
 خلافا لهما) حيث قال الاجر على قدر الانصاف لانه مؤنة الملك وله ان الاجر مقابل بالتمييز  
 وهو قد يصعب في القليل وقد ينعكس فتعذر اعتباره فاعتبر اصل التميز ابن كمال (قوله قيد  
 بالقاسم) اى في قوله وينصب قاسم او هو على تقدير مضاف اى بأجر القاسم الذى عاد عليه  
 الضمير في قوله وهو على عدد الرؤس وهذا انصب بما بعده تأمل (قوله وغيرها) كأجرة بناء  
 الحائط المشترك او تطيين السطح او كرى النهر او اصلاح القناة لانها مقابلة بنقل التراب  
 او الماء والطين وذلك يتفاوت بالقلة والكثرة اما التميز فيقع لهما بعمل واحد معراج  
 (قوله زاد في المتقى) اى بعد قوله اجاعا (قوله ان لم يكن) اى الكيل والوزن للقسمه بل  
 كان للتقدير قال الشارح بان اشترى ميكلا او موزونا وامرا انسانا بكياله ليعلم قدره فالاجر  
 بقدر السهام اه (قوله لكن ذكره في الهداية) اى ذكر هذا التفصيل بلفظ قيل فأنشأ  
 بضعفه بل صرح بعده بنفيه حيث قال ولا يفضل قال الاقناني يعنى لا تفصيل في اجرة الكيل  
 والوزن بل هى بقدر الانصاف اه وفي المعراج عن المبسوط والاصح الاطلاق (قوله  
 وتامه الخ) اى تمام هذا الكلام وهو بيان الفرق لابي حنيفة بينه وبين القسام بان الاجر  
 هنا على الانصاف وان كان الكيل للقسمه للتفاوت في العمل لان عمله لصاحب الكثير اكثر  
 فكان اصعب والاجر بقدر العمل بخلاف القسام (قوله يجب كونه عدلا الخ) لان  
 القسمه من جنس عمل القضاة هداية واذا القهستاني ان هذا التعليل مشعر بأن ما ذكره غير  
 واجب لعدم وجوبه في القضاء فالمراد بالوجوب العرفي الذى مرجعه الى الاولوية كما اشار  
 اليه في الاختيار وخزانة المفتين اه أقول تقدم في القضاء ان الفاسق اهل له لكنه  
 لا يقد وجوبا ويأثم مقلده فلم انه لا يجب في صحة القضاء العدالة بل يجب على الامام ان يولى  
 عدلا وكذا يقال هنا يجب ان ينصب قاسما عدلا ولا يجب في صحة نفسه العدالة والوجوب  
 الاول على حقيقته والثاني يعنى الاشتراط فتدبر (قوله امينا) ذكر الامانة بعد العدالة  
 وان كانت من لوازمها لجواز ان يكون غير ظاهرا الامانة كفاية واعترضه في العقوبة بأن  
 ظهور العدالة يستلزم ظهورها كما لا يخفى اه وأجيب بان المذكور العدالة لا ظهورها  
 (قوله ولا يتعين الخ) الاولى قول المتقى كالهداية ولا يجب ان يجرى الناس على قاسم واحد ولا يترك  
 القسام ليشتروا (قوله بالزيادة) اى على اجر المثل (قوله القسام) بالضم والتشديد  
 جمع قاسم (قوله خوف تواطهم) اى على مفاذا لا اجر وعند عدم الشركة يقادر كل منهم  
 اليه خيفة الفوت فيرخص الاجر هداية (قوله وصحت الخ) مامر في القسمه بالجبر وهذا  
 في القسمه بالتراضى (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع كما يفيد قوله بعد لعدم لزومها

مطلقا لا الانصاف خلافا  
 لهما قيد بالقاسم لان اجرة  
 الكيل والوزن بقدر  
 الانصاف اجماعا وكذا  
 سائر المؤن كأجرة الراعى  
 والحمل والحفظ وغيرها  
 شرح مجمع زاد في المتقى  
 ان لم يكن للقسمه وان كان  
 لهما فعلى الخلاف لكن  
 ذكره في الهداية بلفظ قيل  
 وتامه فيما علقته عليه (و)  
 القاسم (يجب كونه عدلا  
 امينا على ما به ولا يتعين واحد  
 لهما) ثلثا يحكم بالزيادة  
 (ولا يشترك القسام)  
 خوف تواطهم (وصحت  
 برضا الشركاء الا اذا كان  
 فيهم صغير) او مجنون  
 (لانايب عنه) او غائب  
 لا وكيل عنه لعدم لزومها  
 حينئذ

الآخر نصيبه لا يوجب انتقاض القسمة وبهلاك حصه من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب انتقاضها اه وهذا التقرير والاصل واضح وموافق للمسئلة الاولى وقد اطل صاحب الذخيرة في تقريره وعزاها الى شيخ الاسلام وقال عليه يخرج جنس هذه المسائل ثم قاله وقال الحاكم عبد الرحمن وساق ما ذكره الشارح هنا عن الحائنة ولعل قول الحائنة كذا قال بعض المشايخ اراد به الحاكم المذكور و اشار بلفظ كذا الى عدم اختياره والله تعالى اعلم **(قوله وان اجبر عليها الخ)** ان وصليه والمراد بذلك بيان عدم المناقاة بين كون المبادلة غالبية في القبي وبين كونه يجبر على القسمة في متحد الجنس منه وذكر وجهه الشارح بقوله لما فيها الخ **(فائدة)** \* القسمة ثلاثة انواع قسمة لا يجبر الآبى عليها كقسمة الاجناس المختلفة و قسمة يجبر في المثليات و قسمة يجبر في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم والخيارات ثلاثة شرط وعيب ورؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة ثبتت الثلاثة وفي المثليات ثبت خيار العيب فقط وفي غيرها كالثياب من نوع واحد ثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط على الصحيح المتقبي وتماه في الشربلالية **(قوله في متحد الجنس منه)** اى من غير المثل وقوله فقط قيد لم متحد الجنس ويدخل متحد الجنس المثل بالاولى كما افاده ط وظن الشربلالى انه قيد لغير المثل فقال فيه تأمل لانه يومه انه في متحد الجنس المثل لا يجبر الآبى عليها وهو خلاف النص اه **(قوله سوى رقيق غير المغنم)** لان رقيق المغنم يقسم بالاتفاق ورقيق غير المغنم لا يقسم بطلب احدهم ولو كان اماء خلصا او عبيدا خلصا عند ابى حنيفة والفرق له بين الرقيق وغيره من متحد الجنس فحش تفاوت المعاني الباطنة كالدهن والكيسه وبين الغائمين وغيرهم تعلق حق الغائمين بالمالية دون العين حتى كان للامام بيع الغنائم وقسم منها زبلى **(قوله على ان المبادلة الخ)** ترق في الجواب اى وان نظرا الى ما فيها من معنى المبادلة فلان مناقاة ايضا لان المبادلة الخ وهذه مبادلة تعلق فيها حق الغير لان الطالب للقسمة يريد الاختصاص بملكه ومنع غيره عن الانتفاع به فيجبر الجبر فيها ايضا **(قوله وينصب قاسم)** اى ندب للقاضى او للامام نصبه ملتقى وشرحه **(قوله يرزق من بيت المال)** اى الممدد مال الحراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية وصدقة بنى تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الزكاة وغيره الا بطريق القرض قهستانى **(قوله غلط)** لما قضته لما بعده ان عاضمه هو الى قوله بلا اجر وان عاد الى النصب فلم يخالفه لقول المتقبي وغيره ندب تأمل **(قوله لانها ليست بقضاء حقيقة الخ)** قال في العناية ويجوز للقاضى ان يقسم بنفسه بأجر لكن الاولى ان لا يأخذ لان القسمة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على القاضى مباشرتها وانما الذى يفترض عليه جبر الآبى على القسمة الا ان لها شباها بالقضاء من حيث انها تستقاد بولاية القضاء فان الاجنبى لا يقدر على الجبر فمن حيث انها ليست بقضاء جاز اخذ الاجر عليها ومن حيث انها تشبه القضاء يستحب عدم الاخذ اه ومثله في النهاية والكفاية والمعراج والتبيين وفي الدرر ما يخالفه فانه ذكر ان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاء ثم قال فان باشرها القاضى بنفسه فعلى رواية كونها من جنس عمل القضاء لا يجوز له الاخذ وعلى رواية عدم كونها جاز

(وان اجبر عليها) اى على قسمة غير المثل (في متحد الجنس) منه (فقط) سوى رقيق غير المغنم (عند طلب الخصم فيجبر لما فيها من معنى الافراز على ان المبادلة قد يجبر فيها لغير عند تعلق حق الغير كما في الشفعة وبيع ملك المديون لو فادينه) وينصب قاسم يرزق من بيت المال (يقسم بلا) اخذ (اجر) منهم (وهو اجب) وما في بعض النسخ واجب غلط (وان نصب بأجر) المثل (صح) لانها ليست بقضاء حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره اخى زاده (وهو على عدد الرؤس)

شرط لزومها بطلب احد الشركاء شربلالية (قوله المنفعة) اى المعهودة وهى ما كانت قبل  
القسمة اذا لحام بعدها ينتفع به لتحو ربط الدواب وسذكره الشارح عن المجتبى (قوله ولذا  
لا يقسم نحو حائط) يعنى عند تدم الرضا من الجميع اما اذا رضى الجميع صحت كسبائى متا  
اه ح (قوله وحكمها) وهو الاثر المترتب عليها منح (قوله مطلقا) اى سواء كانت فى  
المثليات او القيميات منح (قوله والاfrاز هو الغالب فى المثل) لان ما يأخذها احدها نصفه  
ملكه حقيقة ونصفه الآخر بدل النصف الذى بيد الآخر فاعتبار الاول افراز وباعتار  
الثانى مبادلة الا ان المثل اذا اخذ بعضه بدل بعض كان المأخوذ عين المأخوذ عنه حكما لوجود  
المماثلة بخلاف القيسى (قوله وما فى حكمه) اى حكم المثل اقول نقل فى جامع الفصولين عن  
شرح الطحاوى كل كبرى ووزنى غير مصوغ وعددى متقارب كفلوس وبيض وجوز ونحوها  
مثليات والحيوانات والذرعايت والعددى المتفاوت كرمان وسفرجل والوزنى الذى فى  
تبعيضه ضرر وهو المصوغ قيمات اه ثم نقل عن الجامع العددى المتقارب كله على كىلا  
وعدا ووزنا وعند زفرقى ومتفاوت احاده فى القيمة فعددى متفاوت ليس بمثل الخ فتأمل  
(قوله فى الحانية الخ) اراد به بيان فائدة هى انه اذا قسم ذواليد حصته ببقية صاحبه كما قال فى  
المتن لاتنفذ القسمة ما لم تسلم حصة الآخر (قوله ان سلم حظ الآخرين) اى الغائب والصغير  
ومفهومه ان سلامة ماأخذها لاتشترط كسبظهر (قوله والا) اى وان لم يسلم بأن هلك قبل  
وصوله اليهما لاتنفذ القسمة بل تنتقض ويكون الهالك على الكل ويشاركة الاخران فيما  
أخذ لما فى هذه القسمة من معنى المبادلة (قوله بين دهقان) هو من له عقار كثير كافى المغرب  
والمراد بها هنا رب الارض (قوله امره الدهقان بقسمتها) اى فقسماها والدهقان غائب منح  
(قوله فهلاك الباقي عليهما) اى اذا رجع فوجدما افقره لنفسه قدهلك فهو عليهما ويشاركة  
الدهقان فيما سلمه اليه وقوله وان يحظ نفسه اى وان ذهب بنصيب نفسه الى بيته او لا فلما  
رجع وجدما افقره للدهقان قدهلك فهو على الدهقان خاصة كافى المنح عن الحانية ولعل وجهه  
انه فى الاولى لما ذهب بحصة الدهقان او لا قصد القبض للدهقان او لا والقبض لنفسه فيما بقى  
بعد رجوعه فلما رجع ورأى الباقي قدهلك كان الهلاك قبل القبض منهما فيكون عليهما  
كهلاك البعض قبل القسمة اصلا بخلاف ما اذا حمل نصيب نفسه الى بيته او لا فانه بمجرد  
التحميل والذهاب صار قابضا فقدهلك الباقي بعد قبض نصيبه يقينا فيكون هلاكه على صاحبه  
لكن لا يحنى مخالفته لقوله فى المسئلة الاولى نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا فانه  
هنا لما سلم حظ الغائب وهو الدهقان ان انتقضت القسمة فجعل الهلاك عليهما ولما سلم حظ  
الحاضر وهو الزراع دون الغائب نفذت وكون القسمة هنا مأمورا بها من الغائب بخلافها فى  
المسئلة الاولى لا يظهر به الفرق ولئن سلم فالمراد عدم الفرق كما يقتضيه التشبيه بقوله كسيرة  
فلتأمل هذا وقد نقل فى البرازية بعدما تقدم عن واقعات سمرقند ما نصه اذا تلف حصة  
الدهقان قبل قبضه نقضها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلف حصة الاكار لاتنتقض  
لان تلفه بعد قبضه والغلة كلها فى يده والاصل ان هلاك حصة الذى المكيل فى يده قبل قبض

المنفعة بالقسمة) ولذا  
لا يقسم نحو حائط وحام  
(وحكمها تعين نصيب كل)  
من الشركاء (على حدة  
وتشتمل) مطلقا (على)  
معنى (الافراز) وهو اخذ  
عين حقه (و) على معنى  
(المبادلة) وهو اخذ عوض  
حقه (و) (الافراز) (هو  
الغالب فى المثل) وما فى  
حكمه وهو العددى المتقارب  
فان معنى الافراز غالب فيه  
ايضا ابن كمال عن الكافى  
(والمبادلة) غالبة (فى غيره)  
اى غير المثل وهو القيسى اذا  
تقرر هذا الاصل (فأخذ  
الشريك حصته ببقية صاحبه  
فى الاول) اى المثل لعدم  
التفاوت (لا الثانى) اى  
القيسى لتفاوته فى الحانية  
مكيل او موزون بين حاضر  
وغائب او بالغ وصغير فأخذ  
الحاضر او البالغ نصيبه  
نفذت القسمة ان سلم حظ  
الآخرين والا كسيرة  
بين دهقان وزراع امره  
الدهقان بقسمتها ان ذهب  
بما افقره للدهقان او  
لا فهلاك الباقي عليهما وان  
يحظ نفسه او لا فهلاك  
على الدهقان خاصة كذا قاله  
بعض المشايخ انتهى ملخصا

سواء كانت ثمرة عند العقد أو أثمرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده المصنف سابقا **(قوله)** وبأخذ الخ) في البيت مسئلتان قدمنا قريبا الكلام عليهما مستوفى وقوله أب تنازع فيه يأخذ ويشترى وقوله ووصى مبتدأ والواو فيه للاستئناف وجلة يؤخر خبره وللبلوغ متعلق به **(قوله)** وليس له) أي للشفيع وقوله بيعتا أي صفقة واحدة وهو شفيعهما فيأخذها جميعا أو يتركهما لتفريق الصفقة كما تقدم وقوله ولو غير جار أي لهما جميعا بل لاحدهما ولو فيه وصية وقوله والتفريق أجدر مبتدأ وخبر ترجيح للقول بأن له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخره وعليه الفتوى وفي نسخ الوهبانية فالتفريق بالفاء بدل الواو فلو شرطية **(قوله)** وما ضر الخ) أي لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة وفاعل ضر المصدر ومفعوله قوله مسقطا لاحتذوف فافهم **(قوله)** وتحليفه الخ) أي تحليف الشفيع احد العاقلين في وقت انكاره التحيل أنكر أي منكر شرعا لانه يدعى عليه معنى لو أقربه لا يلزمه وهو محمول على ما إذا لم يدع ان البيع كان لتلجئة والا فله التحليف فلا منافاة بينه وبين ما مر كما نبهنا عليه سابقا والله تعالى اعلم ونسأل الله تعالى ولي كل نعمه \* ان يقسم لنا من شفاعة رسوله نبي الرحمة \* صلى الله عليه وسلم أوفر القسمة \* انه جواد كريم \* رؤف رحيم \*

\* وبأخذ فيما يشترى لصغيره \* أب ووصى للبلوغ يؤخر \* وليس له تفريق دارين بيعتا \* ولو غير جار والتفريق أجدر \* وما ضر اسقاط التحيل مسقطا \* وتحليفه في التكر لا شك أنكر \*

### كتاب القسمة

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسمة

هي مشروعة بالكتاب قال تعالى ونهبهم ان الماء قسمة بينهم أي لكل شرب مختصر وقال لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وقال واذا حضر القسمة اولو القربى والسنة فانه عليه الصلاة والسلام باشرها في الغنائم والموارث وقال اعط كل ذي حق حقه وكان يقسم بين نسائه وهذا مشهور وأجعت الامة على مشروعيتهما معراج **(قوله)** مناسبتة الخ) الاولى ان تكون المناسبة ان الشفيع يملك مال المشتري جبرا عليه وفي القسمة يملك نصيب الشريك جبرا عليه اذ هي مشتملة على معنى المبادلة مطلقا في القيمي والمثلي وانما قدم الشفعة لانها تملك كلي وهذا تملك البعض فكانت أقوى رحتي **(قوله)** اسم للاقتسام) كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب بما يأتي من لفظ القاسم ان تكون مصدر قسم الشيء بالفتح أي جزأه كما في المقدمة وغيرها قسمتاني **(قوله)** كالقدوة) مثله الاول وكدة ما تستنت به واقتديت به قاموس فقوله للاقتداء المناسب فيه من الاقتداء لثلا يومهم انه اسم مصدره تأمل **(قوله)** في مكان) متعلق بجمع **(قوله)** على وجه الخصوص) لان كل واحد من الشريكين قبل القسمة منتفع بنصيب صاحبه فالطالب للقسمة يسأل القاضي ان يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته الى ذلك نهاية **(قوله)** ككيل وذرع) وكذا الوزن والمد نهاية وفيه بحث لانهم اختلفوا في ان اجرة القسمة على الرأس او الانصاء واتفقوا على ان اجرة الكيل ونحوه على الانصاء شربا لية عن المقدسي أي ومقتضى كونه ركنا ان يكون على الخلاف ايضا قال ابو السعود ويجب بما سأتى من ان الكيل والوزن ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف اه فليتأمل **(قوله)** وشرطه الخ) أي

مناسبتة ان احد الشريكين اذا أراد الافتراق باع فتجب الشفعة أو قسم (هي) لغة اسم للاقتسام كالقدوة للاقتداء وشرعا (جمع نصيب شائع له في مكان معين وسببها طلب الشركاء او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص) فلو لم يوجد طابهم لا تصح القسمة (وركنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين الانصاء) ككيل وذرع (وشرطها عدم فوت



تبطل دعواه في الرقة لانه يصير متافضا فاذا قال ذلك لا يتحقق السكوت عن طلب الشفعة لان الجملة كلام واحد واذا ابوالسعود ان هذا مبنى على اشتراط الطلب فورا واما على الصحيح من أن له الطلب في مجلس علمه فيمكن ان يدعى رقبته وهو في المجلس ثم يطلب الشفعة فيه ان منع **(قوله)** ان اعتمد على قول عالم بحث فيه في الزواهر بأن قولهم لا يثبت الملك للشفيع الا بعد الاخذ بالتراضي او بعد قضاء القاضي يقتضى ان استيلاء حرام ولا ينفعه قول العالم اه ح اقول عبارة الولوالجية ان كان من اهل الاستنباط وقد علم ان بعض الناس قال ذلك لا يصير فاسقا لانه لا يصير ظلما الخ فالبحث غير متوجه فتدبر **(قوله)** والا كان ظلما يؤخذ منه انه يزر اه ابوالسعود عن الزواهر **(قوله)** اشيء على عدد الرؤس (اي تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الانصاء) **(قوله)** العقل (اي الدية او القيمة فاذا وجد حرا وعبد قتلا في مكان مملوك قسمت القيمة والدية على عدد الملاك دون قدر الملك وتام بيانه في حاشية الاشياء للحموى قال وعلى كون العقل بمعنى الدية استحسن الدماميني قول ابن نباتة

أعذ سناء والعذار وريقه بما قد أتى في النور والنمل والنحل واصبوا الى السحر الذي في جفونه وان كنت ادرى انه جالب قتلى وأرضى بأن امضى قتلا كأمضى بلا قود مجنون ليلى ولا عقل

**(قوله)** وأجرة القسام قيد بالقسام لما ذكره الشارح قريبا في القسمة ان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصاء اجماعا وكذا سائر المؤن الخ **(قوله)** والطريق اذا اختلفوا فيه لم يرد به هنا طريقا عاما لانه غير مملوك لاحد بل ما يكون في سكة غير نافذة حموى \* (تمة) \* تقدم في متفرقات القضاء ان ساحة الدار اذا اختلفوا فيها تقسم على عدد الرؤس فذو بيت من دارى كذى بيوت منها وسذكر الشارح آخر القسمة ان الغرامات لو لحفظ النفس فكذلك وكذا ما اتفقوا على القائه من السفن لو خافوا الغرق وبأن بيان ذلك ان شاء الله تعالى فالجموع سبعة نظمها الفاضل الحموى بقوله

ان التقاسم بالرؤس يكون في سبع لهن حلى عقد نظامي  
في ساحة مع شفعة ونواب ان من هواء أجرة القسام  
وكذلك ما يرى من السفن التي يخشى بها غرق وطرق كرام  
وكذلك عاقلة وقد تم الذي حررته لافاضل الاعلام

قال وبقي ما في فتاوى الحانوق وهو ان الضيافة التي جرت بها العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا قدر الوظائف ومنها ما فني به شيخنا يعني الشر نبالى تبعا لمشايعه وهو الخلو ان الذي جرت به العادة في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف ولا يختص به الشاظر ومنها ما ذكره القهستاني بخلافه لقتل صيد الحرم حلالا فعلى كل نصف قيمته وينبغي ان لا يقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة اه **(قوله)** لاولى له (اي من أب او جد او وصى احدهما وأشار الى ان الحصص عن الصبي في الشفعة او عليه من ذكر وعند عدمهم القاضي اوقفه كما في الشر نبالية وتقدم اول هذا الباب الكلام في تسليمهم شفعته والسكوت عنها **(قوله)** لا تبطل شفعته) فله ان يطالبها اذا بلغ ط **(قوله)** ان الاشجار وقت القبض مشمرة

ان اعتمد على قول طم  
لا يكون ظلما والا كان  
ظلما \* اشيء على عدد  
الرؤس العقل والشفعة  
واجرة القسام والطريق  
اذا اختلفوا فيه الكل  
في الاشياء \* لاشفعة لمرتد  
عناية \* صبي شفيع لاولى  
له لا تبطل شفعته وان  
نصب القاضي قبا يطلبها  
جاز جواهر \* شرى كرما  
وله شفيع غائب فأثمرت  
الاشجار فأكلها المشتري  
ثم أتى الشفيع واخذه  
ان الاشجار وقت القبض  
مشمرة سقط بقدره \* والا  
لانه لاحصاه من الثمن حينئذ  
مؤيد زاده معزى لواقعات  
الحسامى وفي الوهبانية

والغرر وقال قاضيان بعد ذكر جملة من الحيل المبطة للشفعة في هذه الصور لو أراد الشفيع ان يحلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فرارا عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعى شيئا لو أقربه لا يلزمه اه اقول والعبد الضعيف الى مذهب اليه ابن وهبان وأفاده العلامة فيه النفس فخر الدين قاضيان أميل أقول وفي الوالولية ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الحيل وقال يستحلف المشتري بالله تعالى ما فعلت هذا فرارا من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعى عليه معنى لو أقربه لا يلزمه شيء فكيف يستحلف اه كلام ابن المصنف في الزواهر ح أقول وبالله التوفيق ذكر في الوالولية ايضا اول الفصل الثالث تصدق بالحائط الذي يلي جاره على رجل بما تحته وقبضه ثم باع منه ما بقي فليس للجارشفعة أن طلب يمين المشتري بالله تعالى ما فعل الاول ضررا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة له ذلك لانه يدعى عليه معنى لو أقربه لزمه وهو خصم فأمن حلف فلا شفعة والايتت لانه ثبت كونه جارا ملازقا اه وقال الامام قاضيان بعد عبارته السابقة لكن ان اراد تحلف المشتري ان البيع الاول ما كان تلجئة له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو أقربه يلزمه قال وما ذكر في الاصل ان الشفيع اذا اراد تحليفه انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك معناه اذا ادعى ان البيع كان تلجئة اه ومثله في التجنيس والمزيد لصاحب الهداية وقدمه الشارح عن مؤيد زاده معزو للوجيز وبه ظهر عدم المناقاة بين ما ذكره الشارح هنا تبعا للاشياء وبين ما يأتي عن الوهبانية وقد منا ان بيع التلجئة هو ان يظهر ا عقدا لا يريد انه الح فيكون البيع باطلا وهذا ولا يخفى ان المفهوم مما نقلناه ان المتعاقدين ان قصدا حقيقة البيع فرارا من الشفعة كان بيعا جائزا والابل اظهراه للشفيع لم يكن جائزا لانه تلجئة ولذا يجاب الشفيع الى التحليف لو ادعى الثاني دون الاول وليس في كلامهم ان كل ما يحتمل به ابطال الشفعة يكون تلجئة والا بطل قولهم انه ليس له ان يحلفه انه ما فعل هذا فرارا من الشفعة الح في استشكل ذلك وقال لم أر من تعرض لذلك ثم اجاب بما لا يجدي فقد خفي عليه المرام \* فاغتم هذا التحقيق في هذا المقام (قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز) قال في الجامع الصغير لو قال الشفيع سلمت لك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشترتها لغيره فليس بتسليم لان تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق والعناق فصح تعليقه بالشرط ولا ينزل الا بعد وجوده اه قال في العناية وهذا يناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد اولى اه قال الطوري وقد يجاب بالفرق بين شرط وشرط فاسق في الذي يدل على الاعراض عن الشفعة والرضا بالمجاورة وما هنا فيما لا يدل على ذلك اه اقول واورد في الظهيرية على ما في الجامع ما ذكره السرخسي في مبسوطه ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا لا يرتدرد من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة لا تبطل قال وبهذا يتبين ان تسليمها ليس باسقاط محض والا لصح مع الاكرام كعامة الاسقاطات اه وبني على ذلك الخير الرملي ان الشفيع لو قال قبل البيع ان اشتريت فقد سلمتها انه لا يصح وقد منا ذلك قيل باب الصرف فراجع (قوله يقول هذه الدار داري الح) لانه اذا ادعى زفتها تبطل شفعتها واذا ادعى الشفعة

\* تعليق ابطالها بالشرط جائز \* له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فأمن وصلت الى والا فأناعلى شفعتي فيها \* استولى الشفيع عليها بلا قضاء

لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيها لاصقة فقط ولو فيه تفريق الصقة \* البراء العام من الشفيع يبطلها قضاء ما لنا لا ديانة ان لم يعلم بها \* اذا صبح المشتري البناء فجاء الشفيع خير ان شاء أعطاه مازاد الصبح او ترك \* اخرج الجار طلبة لكون القاضي لا يراها فهو معذور \* يهودى سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت يؤخذ منه ان اليهودى اذا طاب خصمه من القاضي احضاره يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته عذرا وهى واقعة الفتوى قاله المصنف قلت وهى فى واقعات الحسامى \* ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا يبطالها بخلف وفى الوهبانية خلافه قلت وسند كره لان ابن المصنف فى حاشيته للإشياء أيد بما لا مزيد عليه فليحفظ

قول الحاشية لعدم ثبوتها  
اى الشفعة وهو متعلق  
بالحيلة اه منه

فى النهاية والمراج وتبعهما الزيلعى تفصيلا آخر وهو ان الوصى له الاخذ اذا كان فيه الصغير نفع ظاهر بأن كان فى الشراء غبن يسير والابن وقع الشراء للصغير بمثل القيمة فلا بالاتفاق كفى شراؤه مال الصغير لنفسه اه ما خلا ومثله فى الذخيرة والتارخاية وعليه يحمل ما قدمناه من القول السابقة ايضا والذي تحرر من هذا كله ان الوصى الشفعة ان كان ثمة نفع ظاهر للصغير بشرط ان يرفع الامر الى القاضي والا يؤخر الخصومة الى البلوغ وان لم يكن فيه نفع ظاهر فلا فائدتكم هذا التوفيق المفرد \* بين كلامهم البدد ( قوله بعض المبيع ) كذا فى الاشياء ومعناه اذا كان المبيع متعددا كدراير له جوار بأحداها كذكره الحموى وغيره وقدما عن الاتفاقى لو كان احد الجارين ملاصقا للمبيع من جانب والاخر من ثلاث فهما سواء فتنبه وفى البرازية قرية خاصة باعها بدورها وناحية منها تلى ارض انسان فللشفيع اخذ الناحية التى تليه اه اى لانها فى حكم المتعدد تأمل ( قوله البراء العام من الشفيع ) كما اذا قال له البائع أو المشتري أبرأنا من كل خصومة لك قبلنا ولوالجبة ( قوله مطقا ) اى سواء علم انه وجب له قبلها شفعة او لا ( قوله لا ديانة ان لم يعلم بها ) قال فى زواهر الجواهر هذا على قول محمد اما على قول ابي يوسف فيبرأ قضاء وديانة فى البراءة من المجهول وعليه الفتوى كما فى شرح المنظومة والحلاصة اه ح اقول علل فى الوالوجية عدم البراءة ديانة بقوله لانه لو علم بذلك الحق لم يبرأها قال ونظيره لوقال لا آخرا جعلنى فى حل لا يبرأ ديانة اذا كان بحال لو علم ذلك الحق لم يبرئه اه فتأمل هذا واستشكل المسئلة الحموى بما فى الظهيرية لوقال ان لم اجب بائنى الى ثلاثة ايام فانا برى من الشفعة فلم يجبى قال عامة المشايخ لا تبطل شفعته وهو الصحيح لانها متى ثبتت بطلت الواثبة وتقررت بالشهاد لا تبطل ما لم يسلم بلسانه اه وهو صريح فى انها لا تبطل بالبراء الخاص فالعام أولى اه واعترض بأنه لامعنى لهذا الاستشكل لان غاية ما يستفيد من الظهيرية ان الشفعة لا يبطلها البراء العام فى الصحيح اه أقول وفيه غفلة عن كون هذا المستفاد \* هو منشأ الأيراد \* وقد يجاب عن الاشكال بأن ما فى الظهيرية بعد استقرار الشفعة بالطلين والظاهر ان مسئلتنا فيما قبل ذلك فتأمل ( قوله اذا صبح المشتري الخ ) مستدرك هو وما بعده بما تقدم فى باب الطلب أفاده ط ( قوله آخر الجار طلبة الخ ) قدمنا انه مبنى على قول محمد المفتى به ( قوله يهودى سمع الخ ) الظاهر انه قيد اتفاقى فليس الاحد عذرا للنصرانى ونكتة تخصيص اليهودى بالذكر انهم نهوا عن الاعمال يوم السبت ولم تنه النصارى عنها يوم الاحد لكنه نسخ فى شرعنا حموى ( قوله لم يكن عذرا ) وكذا لو كان الشفيع فى عسكر الحوارج واهل البنى فحاف على نفسه ان يدخل فى عسكر العدل فلم يطالبها بطلت لانه غير معذور خانية ( قوله قاله المصنف ) اى قيل باب ما ثبتت فيه اولاح ( قوله وسند كره ) اى كلام الوهبانية قريبا ح ( قوله لان ابن المصنف ) الظاهر انه علة للاعادة المفهومة من قوله وسند كره فانها تقتضى العناية والتأكيد ط ( قوله ايده ) حيث قال اقول ما ذهب اليه ابن وهبان اولى من جهة الفقه لانه قال كل موضع لواقبه لا يلزمه شئ لو انكره لا يخلف وهنا لواقف بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شئ فلا يخلف والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا تنكره عند ابي يوسف وعلى قوله الفتوى كما فى الدرر

وللشفيع ان ينقض المبادلة كفاية ( قوله كالواشترى الخ ) تشبيه في النقص ط ( قوله )  
 وللجار تخليفه على العلم ) لانه تخليف على فعل غيره منح فيقول لاعلم انه مالك لما يشفع به  
 ( قوله فانه يخلف على العلم ) موافق لما في التارخانية عن فتاوى ابى الليث وهو محمول على  
 ما اذا قال الشفيع علمت امس وطلبت فانه يكلف اقامة البينة فان لم يقمها حلف المشتري  
 اما لو قال طلعت حين علمت اى ولم يسند له ماضى فلقول له يمينه كفى الدرر والحانية والزازية  
 فيحصل التوفيق افاده الرملى وقد مناه ( قوله عند لقائه ) قديده لانه لو انكر طلب الاشهاد  
 عند لقاء البائع او عند الدار حلف على العلم لمدم احاطة العلم ا ح ( قوله فيئنه الشفيع  
 احق ) لانه ثبت الاخذ واليئنه للابنات ط ( قوله وهو ) اى الغير الذى هو المستأجر  
 ( قوله اخذها بالشفعة ) لوجود سببها وبطلان الاجارة ( قوله والابطلت الاجارة وان  
 ردها ) عبارة الاشياء بأن ردها وعن المسئلة الى الولوجية قال المحموى وفيه نظر لان عدم اجارة  
 البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي فى الولوجية ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة  
 بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه فالصواب ان طلبها يعنى الشفعة  
 اه لمخصا وما فى الولوجية مذكور فى الحانية والقنية والهندية عن المحيط قال ط وافاد  
 هذا ان له الاخذ بالشفعة لنفاذ البيع بين المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين ان يجيز ويطلب  
 او يطلب الشفعة فقط والعبارة لا تخلو عن ركائة اه اى لا يهاهما ان لا شفعة له ان طلب  
 فقط مع ان له الشفعة كما صرح به فى الحانية اقول المسئلة مسوقة فى الولوجية وغيرها  
 لبيان الفرق بينها وبين ما اذا اباع دارا على ان يكفل الشفيع الثمن فكفل لاشفعله والفرق  
 انه لما كانت الكفالة شرطا فى البيع صار جزاؤه مضافا اليها وصار الشفيع بمنزلة البائع اما  
 هنا البيع جائز من غير اجارة المستأجر الى آخر ما ذكره وحاصله ان للمستأجر الشفعة سواء  
 احاز البيع صريحا او ضمنا بخلاف الكفيل فلا ركائة فى كلامهم بعد الوقوف على مرامهم  
 فافهم ( قوله له الشفعة ) فيقول اشتريت واخذت بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى  
 القضاء خانية وقيدته فى النهاية والمعراج بما اذا لم يكن فيه للوصى ضرر ظاهر كما فى شرأه  
 مال ابنه لنفسه ( قوله والوصى كالأب ) اى على قول من يقول للوصى شراء مال اليتيم  
 لنفسه وعلى قول من يقول لا يملك ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة  
 ثم يرفع الامر الى القاضى لينصب قيا عن الصغير فيأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن  
 اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصى ولو اوجبة وخانية وقية ( قوله لكن فى شرح المجمع  
 ما يخالفه ) حيث قال وقيد بالأب لان الوصى لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة  
 الشراء ولا يجوز للوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة اه ومثله فى درر البحار  
 والحانية ايضا فى موضع آخر لكن بلا ذكر الاتفاق ويمكن التوفيق بأنه ليس له ذلك بل يرفع  
 الى القاضى ونصب قيم لكن فى خزنة الاكمل ان الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة  
 لبلوغ الصغير وهو ما يأتى عن المنظومة الوهبانية وبه وفق الطرسوسى فحمل ما مر آنفا على نفي  
 طلب التملك للحال كما نقله الشرنبلالى اقول وينبئ ان يكون لزوم التأخير المذكور اذا لم يرفع  
 الامر الى القاضى وبه يوفق بين ما فى الخزنة وما قدمناه عن الولوجية وغيرها وهذا وقد ذكر

( كما لو اشترى اثنان دارا )  
 وهما شفيعان ثم جاء شفيع  
 ثالث بعد ما اقتسما بقضاء  
 او غيره فله اى للشفيع ان  
 ينقض القسمه ضرورة  
 صيرورة النصف ثلثا شرح  
 وهبانية ( اختلف الجار  
 والمشتري فى ملكية الدار  
 التى يسكن فيها ) الشفيع  
 الذى هو الجار ( فالقول  
 للمشتري ) لانه ينكر  
 استحقاق الشفعة ( وللجار  
 تخليفه ) اى تخليف المشتري  
 ( على العلم عند ابى يوسف  
 وبه يفتى كالواشترى المشتري  
 طلب المواتية ) فانه يخلف  
 على العلم ( وان انكر )  
 المشتري ( طلب الاشهاد  
 عند لقائه حلف ) المشتري  
 ( على البتات لانه يحيط  
 به علما دون الاول حاوى  
 الزاهدى ولو برهنا فيئنه  
 ' الشفيع احق وقال ابو يوسف  
 بينة المشتري \* ( فروع ) \*  
 باع ما فى اجارة الغير وهو  
 شفيعها فان احاز البيع  
 اخذها بالشفعة والابطلت  
 الاجارة وان ردها شرى  
 لطفله والاب شفيع له  
 الشفعة والوصى كالأب  
 قلت لكن فى شرح المجمع  
 ما يخالفه فتنبه



والبائع واحد يتعد الاخذ بالشفعة ٢١٥ بتعدد فمقتضى ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وبكسبه

وهو ما اذا تعد البائع  
واتحد المشتري ( لا )  
يتعد الاخذ بها بل  
يأخذ الكل او يترك لان  
فيه تفريق الصنفه على  
المشتري بخلاف الاول  
لقيام الشفع مقام احدهم  
فلم يتفرق الصنفه بالفرق  
بين كونه قبل القبض او  
بعده سعى لكل بعض  
ثمنا وسعى للكل حمله لان  
المبرة لاتحاد الصنفه  
لا لاتحاد الثمن واعلم انه  
لو طلب الحصة فهو على  
شفعة ولو اشترى دارين  
او قريتين بمصرين صفقة  
اخذها شفيهما معا او  
تركهما لا احدهما ولو  
احداها بالمشرق والاخرى  
بالمغرب شرح مجمع ويأتى  
( والمعتبر في هذا ) اى  
العدد والاتحاد ( العاقد )  
لتعلق حقوق المقد به  
( دون المالك ) فلو وكل  
واحد جماعة فالشفيع اخذ  
نصيب بعضهم ( اشترى  
نصف دار غير مقسوم  
فقاسم ) المشتري ( البائع  
اخذ الشفع نصيب  
المشتري الذى حصل له  
بالقسمة ) وان وقع في غير  
جانبه على الاصح ( وليس  
له ) اى الشفع ( نقضها

ومقتضاء ان لاشفعة للمقر ايضا مؤاخذه له باقراره تأمل ( قوله ) والبائع واحد ) اقول  
فلو تعدد كل من البائع والمشتري لم أره والظاهر انه كذلك لا كالعكس كما يفيد التعليل الآتى  
وليراجع ( قوله ) لان فيه تفريق الصفقة على المشتري ) اى فيتضرر بعيب الشركة وفي الكفاية  
عن الذخيرة ولو اشترى نصيب كل بصفقة فالشفيع اخذ نصيب احدهم لان المشتري رضى بهذا  
العيب حيث اشترى نصيب كل بصفقة او ثم بين ماتفرق به الصفقة وماتعد فراجعه  
( قوله ) لقيام الشفع الخ ) ولان الجار متعدد فله ان يرضى بأحدهم دون غيره اما اذا رضى  
بجوار المشتري فنصيب واحد فقد رضى ايضا فنصيب آخر لعدم تجزئ جوار الواحد  
درر البحار ( قوله ) بالفرق الخ ) هو الصحيح الا ان قبل القبض لا يمكن اخذ نصيب احدهم اذا  
تقدم عليه ما لم يتقد الآخر حصته كي لا يؤدي الى تفريق اليد على البائع بمنزلة احدا للمشتري  
هداية اى اذا تقدم عليه من الثمن لا قبض نصيبه من الدار حتى يؤدي المشترون ما عليهم  
من الثمن وكذا الشفع ( قوله ) قبل القبض او بعده ) اى قبض المشتري الدار معراج ( قوله )  
فمو على شفعة ) اى فى الباقي وقيل بطلت قيساتى وفى التاتر خاتبة واذا كان المشتري واحدا  
والبائع اثنين وطلب الشفع نصيب احدهما مع انه ليس له ان يأخذه هل يكون على شفعة  
ذكر فى الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب الموائبة وطلب الاشهاد فى  
الكل فلو طلب فى النصف او بالطلت وقال بعضهم على الطلاق اه قلت يؤيد الاول  
ما قدمه الشارح قيل باب الطلب عن الزبلى من ان شرط تحتها ان يطلب الكل وبه يتأيد  
ما ذكرناه هناك من التوفيق بينه وبين قول المجمع ولا يحمل قوله اخذ نصفها تسليما فتدبر  
( قوله ) لاحدها ) وقال زفر له شفعة احدها قيل والفتوى على قوله وقيد بمصرين لما فى  
الحقائق لو كانا فى مصر واحد فقوله كقولنا وفى المصنف والايضاح انه قيد اتفاق وشفقة  
اذ لو سمي بصفقتين له اخذ ايهما شاء اتفاقا ويكونه شفيها لهما اذ لو كان شفيعا لاحدهما يأخذ  
التي هو شفيعها اتفاقا لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست  
فيه حكم بها فيما ثبت فيه ادا ما لحق العبد كذا فى درر البحار وشرح المجمع ( قوله ) ويأتى ) اى  
عن النظر الوهابى ( قوله ) فلو وكل واحد جماعة ) اى بالشراء فاشترى عقالا واحدا بصفقة  
واحدة او متعددة زبلى وتام التفريع ولو وكل جماعة واحدا به ليس للشفيع اخذ نصيب  
بعضهم ( قوله ) فالشفيع الخ ) هذا اذا وكل كلافى نصيب واما اذا وكل كلافى شراء المجمع فلا شفعة  
الا فى الجميع فليتأمل ط اقول هذا مقبول للنفس لو لم يخالفه ما قلناه اتفاقا عن الزبلى  
فتأمل ( قوله ) وان وقع فى غير جانب ) وعن ابى حنيفة انه يأخذه اذا وقع فى جانب الدار التى  
يشفع بها لانه لا يلقى جارا فليقع فى الجانب الآخر هداية ( قوله ) اورضا على الاصح ) عن  
ابى حنيفة لو غير قضاءه النقض اتقانى ( قوله ) لانها من تمام القبض ) لما عرف ان قبض  
المشاع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص كفاية ( قوله ) حتى لو قاسم ) اى المشتري وهو تفريع  
على التعليل يكون القسمة من تمام القبض افاده ط ( قوله ) حيث يكون للشفيع نقضه )  
لان هذه القسمة لم تجز بين العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم المقد فجعلت مبادلة

مطلقا ) سواء قسم بحكم اورضا على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع النقض كذا كره بقوله بخلاف ما اذا  
باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذى لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه ) كقنضه ببيع وهبته

وما في المتون والشروح مقدم على مافي الفتاوى كما مر ارا اه ٢١٤ وقدما انه لاشعة فيبيع فاسدا ولو

بعد القبض لاحتمال الفسخ  
نعم اذا سقط الفسخ بالبناء  
ونحوه وجبت والله اعلم  
(تكره الحيلة لاسقاط  
الشفعة بعد ثبوتها وفاقا)  
كقوله للشفيع اشتره  
من ذكركه البزازی (واما  
الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء  
فمنه اني يوسف لا تكره  
وعند محمد تكره ويفتي  
بقول ابني يوسف في الشفعة)  
قيده في السراجية بما اذا  
كان الجار غير محتاج اليه  
واستحسنه محشي الاشياء  
(وبضده) وهو الكراهة  
(في الزكاة) والحج وآية  
السجدة جوهرة (ولا  
حيلة) موجودة في كلامهم  
(لاسقاط الحيلة) بزازیة  
قال وطلبناها كثيرا فلم  
نجدها (اذا اشترى  
جاعة عقارا

مطلب

لاشفعة للمقر له بدار  
وفي المتن عن ابني يوسف  
رجل في يده دار فقال  
الشفيع بعد بيع الدار  
التي فيها الشفعة دارى  
هذه لفلان وقد بعتها منه  
منذسة وقال هذا في وقت

فلا يقال انه منكر فلا يحلف وبهذا علم ان هذه الحيلة انما تتم لو افقهما الشفيع على عدم  
المعرفة ويشير اليه قولهم لتعذر الحكم فتأمل اه وهو عين ما قلنا (قوله وما في المتون)  
كالغرر والشروح كالضممرات فانه شرح على القدوري وقوله مقدم خبر ما وذلك لان مسائل  
المتون هي المنقولة عن أئمتنا الثلاثة أو بعضهم وكذلك الشروح بخلاف مافي الفتاوى فانه  
مبنى على وقائع تحدث لهم ويستلون عنها وهم من اهل التخريج فيجب كل منهم بحسب  
ما يظهر له تخريجا على قواعد المذهب ان لم يجد نصا ولذا ترى في كثير منها اختلافا ومعلوم ان  
المقول عن الائمة الثلاثة ليس كالمقول عن بعدهم من المشايخ ولا يخفى عليك ان مسئلتنا  
هذه ليست كذلك فانها تذكر في المتون التي شأنها كذلك كمختصر القدوري والهداية  
والكثر والوقاية والحقاية والجمع والمتقى والمواهب والاصلاح وقد قال في التنج ولم أقف  
على هذه الحيلة في غير الكتاب المذكور يعني الدرر والغرر ثم رأيت في الضممرات اه وذكرها  
في الضممرات لا يدل على انها منقولة عن أئمة المذهب ترجع على مافي الفتاوى كيف وكثير  
من الشروح كالتهاية وغيرها يتقلون عن اصحاب الفتاوى فيحتمل انه نقلها عنهم ايضا  
فتأمل منصفنا (قوله وقدما الخ) هذه ذكرها الرمي عن حاوي الزاهدي من جملة الخيل  
اقول ولا شبهة في انه لا يحل فعلها وانها مضرة لفاعليها في دينه بمباشرة العقد الفاسد وفي دنياه  
اذا طلب الشفيع بعد ما سقط الفسخ ببناء ونحوه (قوله ذكره البزازی) اقول ما اقتصر عليه  
البزازی لا يصلح مسقطا اذ لو سكت الشفيع أو قال لا اشترى لا تسقط شفيعته وعبارة التهاية  
وذلك ان يقول المشتري للشفيع انا ابيعها منك بما اخذت فلا فائدة لك في الاخذ فيقول  
الشفيع نعم او يقول اشتريت فبطل شفيعته اه اقول ومنها ان يشتري منه الشفعة  
أو يصلحها عليها بما لا تبطل ويسترد المال كما تقدم (قوله ويفتي بقول ابني يوسف وفي  
الشفعة) بل نقل في التهاية منهم من قال انه لا خلاف فيها وفي البزازیة وان قبل الثبوت  
لابأس به عدلا كان يعني الشفيع او فاسقا في المختار لانه ليس بابطال (قوله واستحسنه محشي  
الاشياء) هو العلامة شرف الدين الغزالي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتماد هذا  
القول لحسنه اه ط (قوله في الزكاة والحج وآية السجدة) كأن يبيع السائمة بغيرها قبل  
الحول أو يهب لابنه المال قبله أو قبل اشهر الحج أو يقرأ سورة السجدة وبدع آيته قال ط  
قلت او يقرأها سرا بحيث لا يسمع نفسه على المشهور اه اي من ان المعتبر اسباع نفسه  
لا مجرد تصحيح الحروف (قوله لاسقاط الحيلة) اي في الشفعة اما في غيرها فقد وجد كما بينه  
اليبري (قوله قال) اي في البزازیة اقول اصل هذا الكلام لصاحب الظهيرية عن والده وذكر  
الرحمى ان ما تقدم من ان له ان يحلفه ان البيع الاول ما كان تلجئة وكذا قوله انا أعلم قيمة  
الفلوس يصلح حيلة لاسقاط الحيلة \* (تمة) \* رأيت بخط شيخ مشايخنا مثالا على عن جواهر  
الفتاوى ما حاصله اقر بسهم من الدار ثم باع منه البقية لاشعة للجار ذكره الحطاف وانكره  
الخوارزمي والمذهب ما قاله فالرواية منصوبة فيمن أقر بدار لا آخر وسلمها ثم بيعت دار بجنبها  
لاشفعة للمقر له في قول ابني حنيفة ومحمد خلافا لابني يوسف اه اي لان الاقرار حجة قاصرة

(ومقتضاه)

يقدر على اخذ الشفعة لو طلبها لنفسه قال لاشعة له ولا للمقر له تاتر خاتية اه منه

بما لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى (قوله ما كان تلجئة) بيع التلجئة هو ان يظهرها عقدا وها  
لا يريد انه يلجئ اليه خوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل كما تقدم قيل كتاب  
الكفالة ح (قوله وان ابتاعه) اى ابتاع العقار كما يظهر من كلام الشرح ولا مانع من  
ارجاع الضمير الى السهم تأمل (قوله ثمن كثير) كأضاف قيمته (قوله ثم دفع ثوباعنه) اى  
دفع عن ذلك الثمن الكثير اى بدله ثوبا قيمته كقيمة المبيع (قوله لا بالتوب) لان التوب عوض  
عما في ذمته المشتري فيكون البائع مشتريا للتوب بعقد آخر غير العقد الاول زيلى (قوله فلا  
يرغب) اى الشفيع في ذلك المبيع لكثرة الثمن وأشار الى هذه الحيلة لا تبطل شفيعته اذ لو  
رضى بدفع ذلك الثمن له الاخذ بخلاف الحيلة الاولى كما قدمناه (قوله وهذه حيلة تم الشريك  
والجار) اى بخلاف ما قبلها فانها لا يحتال بهما في حق الشريك اما الاولى فظاهر واما  
الثانية فلان للشريك اخذ نصف الباقي بنصف الباقي من الثمن القليل (قوله لكنها تضر  
بالبائع) الاولى قد تضر (قوله اذ يلزمه كل الثمن الخ) لوجوبه عليه بالبيع الثاني ثم برأته كانت  
حصلت بطريق المقاصة ثمن العقار فاذا استحق بطلت المقاصة زيلى (قوله بدinar) الاولى  
بدنانير بقدر قيمة العقار كما عرنا زيلى (قوله ليطل الصرف اذا استحق) لانه يكون صرفا بما  
في ذمته من الدراهم فاذا استحق العقار تبين ان لادين على المشتري فيبطل الصرف للافتراق  
قبل القبض فيجب رد الدينار لا غير زيلى (قوله مع قبضه فلوس الخ) القبض بالفتح وضمه  
اكثر ما قبضت عليه من شئ قاموس ومثلها الحاتم المعلوم العين المجهول المقدار كفى المنح (قوله  
اشير اليها) قيده ليصح الحاقها بالثمن وبقوله وجهل قدرها لتسقط الشفعة وبقوله وضع الخ  
لثلاث يمكن للشفيع معرفتها ولذا زاد في الجاس اخذا من قول المنح عن المضمرات ثم يستلزمه  
ساعته فافهم (قوله عن مقطعات الظهيرية) اى من كتاب الشفعة وعادته التعبير عن  
المتفرقات بالمقطعات ولم يذكر في المنح افظ مقطعات بل ذكره الرملى ونص فيها اشترى عقارا  
بدراهم جزاها واتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد  
التبايع فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمرو بن ابي بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم  
يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه اه اقول وهذا مشكل اذ كيف يحل له  
الاخذ جبرا على المشتري بمجرد زعمه مع ان الشفيع انما له الاخذ بما قام على المشتري من الثمن  
الهم ان الا يكون علما بقدره بقرينة قوله الا اثبت المشتري زيادة عليه فانه يدل على ان  
الثمن علم قبل هلاكه فتأمل (قوله واقره شيخنا) اى الخير الرملى في حاشية المنح وفي فتاواه  
الحيرية (قوله لكن تعبه ابنه) اى ابن المصنف (قوله بانه مخالف للاول) اى ما في المتن  
اقول لا مخالفة بل غايته انه تخصيص لاطلاق الاول لانه ليس فيه ان هذه الحيلة باطلة بل ان  
صحتها مبنية على ما اذا وافقهما الشفيع على عدم معرفة الفلوس فان كان يعلمها وادعى ذلك  
فقط بطلت الحيلة لعدم الجهالة المانعة من حكم الحاكم ويدل على هذا التخصيص نفس كلام  
المضمرات حيث علل السقوط بها بأن الشفيع يأخذ المبيع بمثل الثمن أو قيمته وهنا يعجز القاضي  
عن القضاء بهما جميعا بسبب الجهالة وقال الرملى ظاهر ما في الظهيرية ان الشفيع لا يخلف على  
ما زعم لان المتبايعين لم يدعيا قدرا معينا انكره الشفيع بل اتفقا على انهما لا يعلمان قدر الثمن

ما كان تلجئة مؤيد زاده  
معزى للوجيز (وان ابتاعه  
ثمن) كثير (ثم دفع ثوباعنه  
فالشفعة بالثمن لا بالتوب)  
فلا يرغب فيه وهذه حيلة  
تم الشريك والجار لكنها  
تضر بالبائع اذ يلزمه كل  
الثمن اذا استحق المنزل  
فالاولى ببيع دراعم الثمن  
بدinar ليطل الصرف اذا  
استحق وحيلة اخرى  
احسن واسهل وهى  
التمارفة في الامصار  
ذكرها بقوله (وكذا لو  
اشترى بدراهم معلومة)  
بوزن او اشارة (مع قبضة  
فلوس اشترى اليها وجهل  
قدرها وضع الفلوس بعد  
القبض) في المجلس لان  
جهالة الثمن تمنع الشفعة  
دررقت ونحوه في المضمرات  
ويبنى ان الشفيع لو قال  
انا اعلم قيمة الفلوس وهى  
كذا ان يأخذ بالدراهم  
وقيمتها كما لو اشترى  
دارا بعرض واقار للشفيع  
اخذها بقيمتها كما قاله  
المصنف ثم نقل عن مقطعات  
الظهيرية ما يوافقه قلت  
واقفه في تنوير البصائر  
واقره شيخنا لكن تعبه  
ابنه في زواهر الجواهر  
بأنه مخالف للاول

ملخصا اقول اما النصب في عبارة المصنف فواجب بلا شبهة لانه استثناء من كلام موجب  
واما في عبارة الوقاية والدرر فكذلك والاستثناء من ضمير بيع لامن الموصل وهو من كلام  
تام موجب ايضا لان النبي غير متوجه اليه يوضحه لو اهانك جماعة الازيدا منهم فقلت لا اكرم  
من اهانوني الازيدا على ان زيد مستثنى من الواو لامن الموصل وجب فيه النصب لانه  
مستثنى من الواو قبل دخول النبي لان المعنى من اهانوني الازيدا لا اكرمهم وصار زيد  
كالسكوت عنه في حصول الاكرام له وعدمه ولو جعلته مستثنى من الموصل بأن كان من  
المهينين ايضا جاز فيه النصب والرفع لانه من كلام تام غير موجب وصار محكوما عليه بالاكرام  
قطعا وعبرة الدرر من قيل الاول لان المعنى ما بيع الا ذراعا لاشقة فيه ولو كان الذراع  
مستثنى من الموصل لكان المعنى ان الشقة ثبت فيه ولا يخفى فساد ما غنم هذا التحرير في هذا  
المقام فقد زل فيه كثير من الافهام (قوله لو وهب هذا القدر) اى الذراع مثلا والظاهر  
ان المراد وهبه بعد بيع ما عدا هذا القدر بقرينة قوله للمشتري ومثله ما لو باع له لانه صار  
شريكا في الحقوق فلا شقة للجار وعلى هذا فليست هذه حيلة ثانية بل من تمام الاولى ويحتمل  
ان الهبة قبل البيع فقوله للمشتري من مجاز الاول فيشترط في الهبة ان لا تكون بموضع  
مشروط وعليه فهي حيلة ثانية تأمل (قوله فالشقة للجار في السهم الاول فقط) قال  
في المستصفي تأويل هذه المسئلة اذا بلغه بيع سهم منها فرده اما اذا بلغه البيعان فله الشقة  
والتعليل بقوله لان الشفع جار فيها الا ان المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه يقتضى  
الاطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب كفاية (قوله لانه شريك) اى نظرا الى ما قبل الاخذ  
منه قال في العناية لانه حين اشترى الباقي كان شريكا بشراء الجزء الاول واستحقاق الشفع  
الجزء الاول لا يبطل شقة المشتري في الجزء الثاني قبل الحصومة لكونه في ملكه بعد فيقدم  
على الجار اه قلت ونظيره ما ذكره الاقناني اذا اشترى دار الصيق داره ثم باع داره الاولى ثم  
حضر جار آخر للثانية يقضى له بالنصف (قوله وحيلة كله) اى حيلة منع الشقة في كل  
العقارى لانه وان ثبت له الشقة في السهم الاول لكنه اذا رآه بيع بمعظم الثمن تقل رغبته فيمتنع  
عن اخذه ولا يخفى ان الاولى حيلة كله ايضا لان مشتري الذراع صار شريكا في الحقوق فيقدم  
على الجار كما قدمناه فكلامه بالنظر الى الثانية فقط (قوله ان يشتري الذراع او السهم) اى  
يشترى جزءا معينا كذراع مثلا من اى جهة كانت او جزءا شائعا كتسع او عشرة اقول واما ما وقع  
في كلامهم من جل الذراع على المذكور في الحيلة الاولى ففيه نظر لاستقلاله فيها بمنع الشفع  
عن الكل بلا توقف على كثرة الثمن فافهم واعلم ان هذه الحيلة لتقليل رغبة الشفع كما قدمناه  
والاولى لا بطلان شقته وان هذه الحيلة مضرة للمشتري لو كانت الدار لصغير لعدم جواز بيع  
الباقى بالباقي لما فيه من الغبن الفاحش فيلزم المشتري السهم بالثمن الكثير ولا يجوز شراؤه  
للباقى كما في غاية البيان \* (قائمة) \* اذا خاف احدهما ان لا يوفى صاحبه يشترط الحار لنفسه  
ثلاثة ايام فاذا لم يوف له في المدة فسخ فيها وان خافا شرط كل منهما الحار لنفسه ثم يجيزان معا  
وان خاف كل منهما اذا اجاز ان لا يجيز صاحبه يوكل كل منهما وكالا ويشترط عليه ان يجيز  
بشرط ان يجيز صاحبه زيلعي زيادة (قوله وليس له تخايفه الخ) سأتى آخر الباب بتحقيق ذلك

(وكذا) لاشقة (لو وهب  
هذا القدر للمشتري)  
وقبضه (وان ابتاع سهما  
منه بئمن ثم ابتاع بقيتها  
فالشقة للجار في السهم  
الاول فقط) والباقي  
للمشتري لانه شريك  
وحيلة كله ان يشتري  
الذراع او السهم بكل  
الثمن الا درهما ثم الباقي  
بالباقي وليس له تخليفه  
بالله ما اردت به ابطال  
شفعتي وله تخليفه بالله ان  
اليع الاول



(شراء الشفيع من المشتري) فلمس ٣١١ - دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول او الثاني بخلاف

مالو اشتراها ابتداء حيث  
لاشفعة لمن دونه (وكذا)  
يبيطلها (ان استأجرها  
اوساومها) بيعا او اجارة  
ملتقى (او طلب منه ان  
يوله) (عقد الشراء) (او  
ضمن الدرك) (مستدرك  
بما مر) (اتفاق يطل في الكل  
لدليل الاعراض زيلبي  
(قيل للشفيع انها بيعت  
بألف فلمس ثم علم انها بيعت  
بأقل او بير او اشعير) (او  
عددي متقارب) (قيمتها  
ألف أو أكثر فله الشفعة  
ولو بان انها بيعت بدنانير)  
او بعروض (قيمتها ألف  
فلاشفعة) والفرق بينهما  
ان هذا قيمي وذاك مثلي  
فربما يسهل عليه وان كثر  
(ولو علم ان المشتري زيد  
فلمس ثم بان انه بكر فله الشفعة  
ولو علم ان المشتري هو مع  
غيره كان له اخذ نصيب  
غيره) لعدم التسليم في حقه  
(ولو بلغه شراء النصف  
فلمس ثم بلغه شراء الكل  
فله الشفعة في الكل وفي  
عكسه) بأن أخبر بشراء  
الكل فلمس ثم ظهر شراء  
النصف (لا) شفعة له على  
الظاهر لان التسليم في  
الكل تسليم في كل ابعاضه  
بخلاف عكسه ثم شرع في

شراء الشفيع من المشتري) لانه بالاقدام على الشراء من المشتري اعرض عن الطلب وبه  
تبطل الشفعة منح (قوله فلمن دونه) كما اذا كان شريكا وللمبيع جار (قوله بالعقد الاول  
او الثاني) انظر ما كتبناه عن التارخانية عند قول المصنف وينسخ بحضوره (قوله بخلاف  
مالو اشتراها ابتداء) اي قبل ان يشتله فيها حق الاخذ لانه لم يتضمن اعراضا لاقباله على التملك  
وهو معنى الاخذ بالشفعة وانما اشتراها لعدم التمكن من اخذها بطريق آخر زيلبي (قوله  
حيث لاشفعة لمن دونه) بل تكون له ولمن هو مثله كما ونحناه قيل هذا الباب (قوله ان  
استأجرها اوساومها الخ) اي بعد علمه بالبيع معراج وقيد بضمير المشفوعة لما في التارخانية  
اشترى دارا فساوم الشفيع داره وقد اشهد على طلبه فهو على شفيعته (قوله او طلب منه) اي  
طلب الشفيع من المشتري (قوله ان يوله) اي يبيعه تولية وهي البيع بمثل الثمن الاول ح ومثل  
التولية المراجعة ط وكذا لو طلبها مزارعة او مساقاة بعد علمه بالبيع اقباني (قوله مستدرك  
بما مر) (أنا) لم ير في هذا الباب المقود للطلان وقد مر قبله ط (قوله قيمته ألف أو أكثر)  
وكذا لو اقل بالاولى كافي العناية (قوله فله الشفعة) لان التسليم كان لاستكثار الثمن في الاول  
اول عدم قدرته على الدراهم في الثاني فلا يلزم منه التسليم منه (قوله قيمتها ألف) أي او أكثر  
بالاولى بخلاف الاقل (قوله والفرق بينهما) اي بين العرض وبين البر والشعير والعددي  
المتقارب ان العرض قيمي والواجب فيه القيمة وهي دراهم او دنانير فلا يظهر فيه التيسير  
وذلك مثلي يؤخذ بمثله فربما يسهل عليه لعدم قدرته على الدراهم واما الفرق في مسئلة الدنانير  
فلا نهما كافي العناية جنس واحد في المقصود وهو الثنية عندنا ومبادلة احدهما بالآخر  
متيسرة عادة وقال زفر له الشفعة لاختلاف الجنس \* (تنبيه) \* اخبر ان الثمن عروض كالتياب  
والبيد فبان انه مكمل أو موزون او اخبر انه مكمل او موزون فبان انه جنس آخر منه فهو  
على شفيعته وان بان انه جنس آخر من عروض اوفضة او ذهب كقيمة ما بلغه فلاشفعة لعدم  
الفائدة زيلبي (قوله ولو علم ان المشتري هو مع غيره) الانسب ولو بان كالا يخفى ح (قوله  
لاشفعة له) قال في الذخيرة هذا محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بأن اخبر  
بشراء الكل بألف فلمس فظهر انه اشترى النصف بالالف فلو ظهر بخمسائة فهو على  
شفيعته جوهره وعبر عنه الزيلبي بقيل (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية قال في العناية  
احتراز عماروى عن ابى يوسف على عكس هذا لانه قد تمكن من تحصيل ثمن النصف دون الجميع  
وقد تكون حاجته الى النصف لتمامه مرافق ملكه (قوله الا ذراعا مثلا) اي مقدار عرض  
ذراع او شبر او اصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع درر (قوله لعدم الاتصال) استشكل  
الساحفاني هذه الحيلة بما نقله الشرنبلالي عن عيون المسائل دار كبيرة ذات مقاصير باع منها  
مقصورة فلجار الدار الشفعة لان المبيع من جهة الدار وجار الدار جبار المبيع وان لم يكن متصلا به  
اه اقول المشكل مافي الميونة لانا هنا تأمل (قوله والقول) مبتدأ وسهوا الثاني خبره وهذا  
رد على صاحب الدرر حيث قال وكذا لا ثبت فيما يبيع الا ذراع وما في الواقية من قوله الا ذراعا  
بالنصب كأنه سهوا واجاب عنه في العزيمة بانه مستثنى من مالا من ضمير بيع فالنصب على  
التبعية باعتبار محل الجور والتبعية لضمير بيع تقضى الرفع لانه كلام تام غير موجب اه

الحيل فقال (وان باع) رجل (عقار الا ذراعا) مثلا (في جانب) (حد) الشفيع فلاشفعة لعدم الاتصال والقول بأن نصيب ذراعاه هو

ابى يوسف الاول وقال آخر ايصح مطلقا كما فى التارخانية وفيها عن الولوالجية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار فى يده عندها وعليه الفتوى خلافا لـ **قوله** وسكوت من يملك التسليم تسليم ) ومنه الاب والوصى كما قدمنا آفا ولا تنس ما قدمناه عن الحانية وفتاوى المصنف ان الشفع اذا سعى بالبيع فسكت لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبرك اذا استؤمرت **(قوله** ويبطلها صلحه منها على عوض الخ) لانها ليست بحق مقرر فى الحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجائر من الشروط فبالفساد اولى فيبطل الشرط ويصح الاسقاط هداية وفى عدم جواز التعليق كلام سنذكره فى الفروع ان شاء الله تعالى **(قوله** لما يأتى) اى بعد سطر ونصف وكان ينبغي ذكره هنا قبل مسألة البيع **(قوله** ويبطلها بيع شفعته بمال) قال فى الهداية لما بينا وقال فى النهاية بعد عزوه بطلانها الى المبسوط ايضا وفى الذخيرة واذا وهبها او باعها لانسان لا يكون تسليما لان البيع لم يصادف محله والاوّل اصح اه ملخصا اقول وفى الحانية الشفع اذا باع الشفعة او وهبها لانسان بعد ما وجبت له لا تبطل لانها لا تختمل التملك فلم يصادف محله اه وظاهره حمل البطلان على ما اذا كان البيع قبل الوجوب لما فيه من ترك الطلب الا ان يكون متبايعا على مقابل الاصح وتأمل هذا مع ما ذكره فى المنع عن الحانية والجحبي **(قوله** وكذا الكفالة) يعنى اذا صالح الكفيل بالنفس المكفول له على مال تسقط الكفالة ولا يجب المال فى رواية وهى الاصح وفى اخرى لا تبطل ولا يجب المال وتماه فى الكفاية وغاية البيان **(قوله** بخلاف القود) لانه حق مقرر فى الحل فان نفس القاتل كانت مباحة فى حق من له القصاص وبالصلاح يحدث له العصمة فى دمه فيجوز العوض بمقابلته معراج **(قوله** ولا تسقط شفعته) لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة بخلاف مسألة المتن السابقة فالخلاف كما فى النهاية ان صالح الشفع مع المشتري على ثلاثة اوجه وفى وجه يصح وفى وجه لا يصح ولا تبطل الشفعة وفى وجه تبطل ولا يجب المال **(قوله** ويبطلها موت الشفع الخ) لانها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحبة الحق فكيف يورث درر **(قوله** ولو مات بعد القضاء لا تبطل) لما تقدم متا انها تملك بالاخذ بالتراضى ويقضاء القاضى **(قوله** لا موت المشتري) وكذا البائع خانية ولاتباع فى دين المشتري ووصيته ولو باعها القاضى أو الوصى أو اوصى المشتري فيها بوصية فالشفيع ان يبطله يأخذ الدار لتقدم حقه ولهذا ينقض تصرفه فى حياته هداية **(قوله** ويبطلها بيع ما يشفع به) أى كله لما فى الحانية الشفع بالجوار اذا باع الدار التى يستحق بها الشفعة الاشخصا منها لا تبطل شفعته لان ما بقى يكفى للشفعة ابتداء فيكفى لبقائها اه **(قوله** علم بيعها) أى بيع المشفوعة وقت بيعه ما يشفع به **(قوله** وكذا) عطف على يبطلها اى ويبطل بهذه الاشياء قبل القضاء بالشفعة لانه بمنزلة الزائل عن ملكه كفى الدرر **(قوله** أو وقتا مسجلا) ينبغى على القول بلزوم الوقت بمجرد القول ان تسقط به وان لم يسجل شربلاية **(قوله** ولو باع الخ) اى الشفع ما يشفع به وأفاد ان المراد بقوله بيع ما يشفع به البيع البات **(قوله** لبقاء السب) هو اتصال ملكه بالشفوعة لان خيار البائع يمنع خروج البيع عن ملكه وعبرة الهداية لانه يمنع بالزوال فبقى الاتصال اه فافهم **(قوله** ويبطلها

وسكوت من يملك التسليم تسليم (و) يبطلها (صلحه منها على عوض) أى غير المشفوع لما يأتى (وعليه رده) لانه رشوة (و) يبطلها (بيع شفعته بمال) ولا يلزم المال وكذا الكفالة بالنفس بخلاف القود ولو صالح على أخذ نصف الدار ببيع الثمن صح ولو صالح على أخذ بيت بحصته من الثمن لاجتماع الثمن عند الاخذ ولا تسقط شفعته (و) يبطلها (موت الشفع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله) ولا يورث خلافا للشافعى ولو مات بعد القضاء لا تبطل (لا) يبطلها (موت المشتري) لبقاء المستحق (و) يبطلها (بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا) علم بيعها ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة او وقتا مسجلا درر (ولو باع بشرط الخيار) نفسه (لا) تبطل لبقاء السب (و) يبطلها

( قوله يبطلها ترك طلب المواثبة ) اى ولو جاهلا بثبوت الطلب له لما فى الخاتمة رجلان ورثا  
 احة واحدهما لم يعلم بالميراث فبيعت احة بيمينها فلم يطلب الشفعة فلما علم ان له فيها نصيبا  
 طلب الشفعة فى المبيعة قالوا تبطل شفعت والجهل ليس بمعذر اه ( قوله وتقدم ترجيحه )  
 اى على القول بأنه على فور العلم وعلمت ما فيه فى باب الطلب ( قوله اودى يد ) الاولى ان يقول  
 او احد العاقدين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار فى يده وكذا على  
 المانع وان لم تكن الدار فى يده استحسانا كما ذكره شيخ الاسلام ط ( قوله لا الاشهاد ) عطف  
 على طلب لاعلى الاشهاد كما لا يخفى ح ( قوله لانه غير لازم ) كذا قال فى الهداية بل فائدة  
 مخافة الجحود فيصح الطلب بدون لو صدقة المشتري كما قدمناه وهذا رد على صاحب الدرر  
 حيث قال يبطلها ترك الاشهاد على طلب المواثبة قادرا اغترارا بظاهر قول الهداية هنا اذا ترك  
 الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعت اه فغمله على ما اذا علم وكان  
 عنده من يشهد فسكت ولم يشهد بدليل قوله وهو يقدر وحمل قول الهداية اولانه غير لازم  
 على ما اذا علم فى مكان حال ورده الشرنبلالى بأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه وبما  
 قاله الاكمل وغيره ان المراد بالاشهاد فى قول الهداية اذا ترك الاشهاد نفس طلب المواثبة  
 بدليل قوله لا اعراضه عن الطلب وبانه صرح قبل هذا بأن المراد بقول القدورى اشهد فى  
 مجلسه هو طلب المواثبة فلا تنافي بين كلامى الهداية اه ما خلا وقد يقال المراد اذا ترك الاشهاد  
 على احد العاقدين او عند الدار حين علم فتركه وهو يقدر بطلت لكن فيه انها لا تبطل بدليل انه  
 لو صدقة المشتري صح كاعلمته فافهم ( قوله مع القدرة كامر ) حيث قال وهذا الطلب لا بد منه  
 حتى لو تمكن ولو بكتاب اورسول ولم يشهد بطلت شفعت وان لم يتمكن منه لا تبطل اه اى  
 بأن سدا حقه او كان فى الصلاة منعه ولا تناس ما قدمناه عن الخاتمة من ان الاشهاد غير شرط  
 فيه ايضا ( قوله ويبطلها تسليمها ) قال فى التارخاية اذا قال سلمت شفعة هذه الدار صح  
 وان لم يمين أحدا وكذا لو قال للبائع سلمت لك شفعتها ولو بعد قبض المشتري استحسانا لان معناه  
 لاجلك وكذا لو قال للوكيل ولو بعد الدفع الى الموكل استحسانا ولو قال لاجنبي فان مسبوقا  
 بكلام كقوله سلم هذا المشتري فقال الشفيع سلمتها لك صح ولو ابتداء كلام فلا واداسلم الجار  
 مع قيام الشريك صح فان سلم الشريك بعده ليس للجار الاخذ اه ما خلا وفى الجمع ولا يجعل  
 اى ابو يوسف قول الشفيع اخذ نصفها تسليما وخالفه محمد والاول اصح ابن ملك عن الحيط  
 ( قوله علم بالسقوط أولا ) قال فى المنع لانه لا يعذر بالجهل بالاحكام فى دار الاسلام اه  
 والواضح ان يذكره فيما اذا سكت لانه هو الذى يتوهم كون الجهل فيه عذرا اما عند التسليم  
 منه فلا وجه له ط قلت فالناسب ما فى التارخاية علم بوجود الشفعة أولا وعلم من سقط  
 اليه هذا الحق أولا ( قوله لا قبله كامر ) لم أره فيامر صريحا ( قوله خلافا لمحمد ) حيث  
 ابطال التسليم وجعل للصغير اخذها بعد البلوغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغها شراء دار بجوار  
 دار الصبي فلم يبطل ابن ملك ( قوله فيما يبيع بقيمة او اقل ) فلو باكرت عمالا يتعاقبان الناس فى  
 مثله جاز التسليم اتفاقا والاصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم ابن ملك  
 ومقتضاه انه لو سلم فيما يبيع باكر ثم بلغ الصبي له الطلب ( قوله والا لم يصح ) هذا قولهما وقول

( يبطلها ترك طلب المواثبة )  
 تركه بأن لا يطلب فى مجلس  
 اخبر فيه بالبيع ابن كمال  
 وتقدم ترجيحه ( او ترك  
 طلب ( الاشهاد ) عند  
 عقار اودى يد لا الاشهاد  
 عند طلب المواثبة لانه غير  
 لازم ( مع القدرة ) كامر  
 ( و ) يبطلها ( تسليمها بعد  
 البيع ) علم بالسقوط أولا  
 ( فقط ) لا قبله كامر ( ولو )  
 تسليمها ( من أب وصى )  
 خلافا لمحمد فيما يبيع بقيمته  
 او اقل ملحق ( الوكيل  
 يبطلها اذا سلم ) الشفعة ( او  
 اقر على الموكل بتسليمه )  
 الشفعة ( صح ) لو كان  
 التسليم أو الاقرار ( عند  
 القاضى ) والا لم يصح لكنه  
 يخرج من الخصومة

الزلي أنما يستقيم على قول محمدلان بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كافي المنقول فلا يمكن حله على البيع واما عندها فيجوز بيعه قبل القبض فالمانع من حله على البيع اى بالنظر الى الشفيع وتامه فيه قال ابو السعود وتعقبه الشلبى نقلا عن خط قارئ الهداية بأن الرد بالعيب قبل القبض فسخ في حق الكل حتى كان له ان يرد على بائعه وان كان بغير قضاء وصار بمنزلة خيار الشرط والرؤية فبطل بحثه اهـ ( قوله والاقالة ) بالصب عطف على الرد والظرف بعده خبران وكون الاقالة بمنزلة بيع مبتدا اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاخرة او متاركة او ترداد لم يجعل بيعا اتفاقا كما سر في بابها سائحا ( قوله المستغرق ) بصيغة اسم الفاعل اى الذى استغرق نفسه وماله بالدين وبصيغة اسم المفعول اى الذى استغرقه الدين ط ( قوله ليس بشرط ) بل الشرط كونه مديونا اذا كان البائع مولى العبد المأذون والعبد شفيعه او بالعكس اما اذا كان غير المولى فلا يشترط وجود الدين اصلا كما فاده في النهاية ( قوله وشراء احدها من الآخر يجوز ) اى ان كان العبد مديونا كما قدمناه والافهوى باطل فلا شفعة للمولى لان البيع وقع له لا للغير اهـ ( قوله اصاله او وكالة ) لكن الوكيل يطلب الشفعة من الموكل بخلاف الاصل فانه لا يحتاج الى الطلب كافي الحاشية وكذا ثبت للاب لوشرى لطفه على ما يأتى بيانه في الفروع ( قوله وفادته انه لو كان المشتري ) اى اصاله او وكالة وبيان ذلك باع احد شريكين في دار حصته منها للآخر واشترى لنفسه واغيره بالوكالة او باع احدها حصته لوكيل الشريك الآخر فبجاء ثالث وطلب الشفعة فان كان شريكا قسمت بينه وبين المشتري في الاول اوبينه وبين الموكل في الثانى وان كان جارا فلا شفعة له مع وجود المشتري او موكله لانه شريك ما لم يسلم وفي القنية اشترى الجار دارا وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهم بينهما نصفين لانهما شفيعان قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري اى اذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت اثلاثا او ارباعا ثم نقل عن الظهيرية لوسلم الجار المشتري كلها للجار الآخر كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء اهـ قال الشرنبلالى وفيه تأمل اقول الظاهر انه شراء بالتعاطى لانه تملك النصف بالشفعة جبراعلى المشتري فاذا سلم له النصف الثانى برضاه فقبله الآخر كان شراء تأمل هذا وفي كلام ابن الشحنة اشارة الى ان قول القنية فطلب الشفعة المراد به انه لم يسلم الكل الآخر لاحقيقة الطلب فلا ينافى ما قدمناه عن الحاشية ان الاصل لا يحتاج الى الطلب تأمل ( قوله لاشفعة لمن باع اصاله ) كأن باع عقار له مجاورا لعقار له آخر ولا المقار المبيع جار طلب الشفعة لا يشاركه البائع فيها ( قوله او وكالة ) كأن باع عقار بالوكالة مجاورا لعقاره ( قوله اى وكل بالبيع ) تفسير لقوله او بيع له كأن وكل غيره ببيع عقار بمحب عقار الموكل ( قوله اضمن الدرك ) بفتحين او السكن اى الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لضمانه في عقار البائع لانه كالبايع فمستأنى لان ضمانه الدرك تقرير للبيع كافي الدرر ( قوله والاصل الخ ) ولان اخذه بالشفعة يكون سببا في نقض ماتم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعى الانسان في نقض ماتم من جهته مردود در رأى بخلاف الوكيل بالشراء او المشتري نفسه لانه محقق لما تم من جهته والله تعالى اعلم

والاقالة بمنزلة بيع مبتدا ( او ثبتت ) الشفعة للعبد المأذون المستغرق بالدين احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال ( في مبيع سيده ) ثبت ( السيد في مبيع ) بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء احدها من الآخر يجوز ( و ) ثبت ( ان شرى ) اصاله او وكالة ( او اشترى له ) بالوكالة وفادته انه لو كان المشتري او الموكل بالشراء شريكا للدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده ( لا ) شفعة ( لمن باع ) اصاله او وكالة ( او بيع له ) اى وكل بالبيع ( اضمن الدرك ) والاصل ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لافيهما



ولاشعة في الأصل فكذا التبعية (قوله بيعت بخيار البائع) وكذا بخيارها لان المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف خيار المشتري وهذا في التي فيها الخيار فلو بيعت دار بخيارها والخيار لاحدها فله الشفعة فلو للبائع سقط لارادته الاستبقاء وكذا المشتري وتصير اجازة بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها فلابطل خياره بأخذ ما بيع بخيارها لان خيار الرؤية لا يبطل بصريح الابطال فكيف بدلائلهم اذا حضر شفيع الاولى له اخذها دون الثانية لانعدام ملكه في الاولى حين بيعت الثانية عناية ملخصا (قوله في الصحيح) كذا في الهداية معاللان البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك ومثله في الجوهره والدرر والمنع وأقره شرح الهداية وقال في العناية ومعراج الدراية وقوله في الصحيح احتراز عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطلب عند وجود البيع لانه هو السبب اه أقول لكن في الظهيرية قال يشترط الطلب والاشهاد عند البيع حتى لو لم يطلب ولم يشهد عند البيع ثم جاز البيع بالاجازة او عند مضي مدة الخيار فلا شفعة له في ظاهر الرواية وقال بعض العلماء انما يشترط عند جواز البيع وهو رواية عن ابني يوسف ونظيره الدار اذا بيعت ولها جاز وشريك فالشفعة للشريك للجار ولكن مع هذا يشترط الطلب من الجار عند البيع بخلاف بيع الفضولي فان الطلب عند اجازة المالك والفرق ان البيع بالخيار عقد تام الا ترى انه يعمل من غير اجازة احد ولا كذلك عقد الفضولي اه فليتأمل وفي القهستاني يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والاو اصله كافي الكافي والثاني الصحيح كافي الهداية اه والظاهر ان العبارة مقلوبة لان الصحيح في الهداية هو الاول فقد ظهر تصحيح كل من القولين ولكن ان ثبت ان الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه (قوله او بيعت الدار بيعا فاسدا) اي لاشعة فيها ايضا ما قبل القبض فلعدم زوال ملك البائع واما بعده فلا احتمال الفسخ وفي اثبات الشفعة نقر بالفساد فلا يجوز جوهره وفي الكلام تلويح الى انه وقع فاسدا ابتداء لان الفساد اذا كان بعد انعقاده محييا لحق الشفعة على حاله فان التصرائن لو اشترى من نصراني دارا بخرم فلم يتقاضا حتى أسلما او اسلم احدها او قبض الدار ولم يقبض الخمر فانه يفسد البيع وحق الشفعة باق انفساده بعد وقوعه صحيحا عناية (قوله كان بنى المشتري فيها) او اخرجها عن ملكه بالبيع او غيره فان باعها فالشفيع اخذها بالبيع الثاني بالثمن او بالبيع الاول بقيمتها لانها الواجبة فيه وتامة في التدبير (قوله كما مر) اي قيل الباب (قوله خلافا لما زعمه المصنف الخ) حيث علقه برد قال في الشرنبلالية وهو خطأ في الرد بخيار رؤية او شرط على ان القضاء في الرد يعيب ليس شرطا لابطال الاخذ بالشفعة مطلقا فيها بعد القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كما في الكافي وغيره وفيها بعد القبض يكون اقالة لعدم القضاء وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفيع فله الشفعة قال في الذخيرة اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار على البائع ان كان الرد بسبب هوفسخ من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية او الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة فان كان الرد بسبب هوفسخ جديد في حق ثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء والرد بحكم الاقالة لا يتجدد للشفيع الشفعة اه (قوله بعدما سلمت) فلو قبله تبقى شفيعته مع كل فسخ شرنبلالية (قوله لانه فسخ) علة للثالث (قوله بعد القبض) هذا التقيد لصاحب الهداية موافق لما قدمناه آتفا عن الذخيرة قال

(او) دار (بيعت بخيار البائع) ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار) في الصحيح وقيل عند البيع وصحيح (او بيعت) الدار بيعا (فاسدا) ولم يسقط فسخه فان سقط) حق فيها (ثبت) الشفعة كاسم (او رد بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء) متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدرر (بعد ما سلمت) اي اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية او شرط كيفما كان او يعيب بقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا بيع (ب) الرد (يعيب بعد القبض) (بلا قضاء او باقالة) فان له الشفعة لان الرد يعيب بلا قضاء

(قوله لا ثبت قصد الح) قيد به لأنها ثبتت في غير العقار تبعاله كالبناء والغرس والثمرة على ماصر وكذا في آلة الحراثة تبعاً للأرض كإقدمانه عن شرح المجمع (قوله ملك) بالتشديد أو التخفيف صفة عقار وسأى في محترزه وهو ما بيع بخيار للبائع ونحوه (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذا المحترزات أتى بها المصنف بعد ما لا أولى حذفها (قوله وان لم يكن يقسم) 'درج لفظ يكن ليفيد ان المراد ليس بما انصف بكونه يقسم أي يقبل القسمة وليس المراد نفى القسمة اعم من كونه قابلاً لها ولا تأمل (قوله خلافاً للشافعي) لان من اصله ان الاخذ بالشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة وهذا لا يتحقق فيما لا يحتملها وعندنا لدفع ضرر التأذي بسوء المجاورة على الدوام كفاية (قوله وحام) فيأخذ الشفيع بقدره لانه من البناء دون الفصاع لانها غير متصلة بالبناء نهاية وفي الطوري عن المحيط ويدخل في الرحي الحجر الاسفل دون الاعلى لانه مبنى بالأرض (قوله بالسكون) أي سكون الرأ وفي المغرب العرض بفتحين ويجمع على عروض حطام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مرادها قال في الصحاح والعرض يسكون الرأ المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والنانير وقال ابو عبيدة العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيواناً ولا عقاراً (قوله اذا بيعا قصدا) أي بيعا قصدياً فتثبت الشفعة فيهما بتبعية العقار فلو اشترى نخلة بأرضها ففيها الشفعة تبعاً للأرض بخلاف ما اذا اشترى ليقلمها حيث لا شفعة فيها لانها ثقلية كما في البناء والزرع كما في المحيط قهستانى (قوله ولو مع حق القرار) قدما الكلام فيه بما لا مزيد عليه (قوله ولا في ائث) أي موروث درر لان الوارث يملك على حكم ملك الميت ولهذا يرد على بائعه بالعيب فكأن ملك الميت لم يزل ائثاني فهو ايضا محترز قوله ملك تأمل (قوله وصدة وهبة الح) لانها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كالارث منعت (قوله لا بعوض مشروط) قدما فائدته (قوله ودار قسمت) أي بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة لم تجر الا في المبادلة المطلقة منعت (قوله او جعلت أجرة الح) لانها ثبتت بخلاف القياس بالآثار في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها منعت (قوله او صلح عن دم عمد) قيد به لما في المتوسط لو كان عن جنابة خطأ تجب شفعة فلو عن جنابتين عمد وخطأ لا شفعة عنده وعنده تجب فيما يخص الخطأ طوري وان ادعى حقاً على انسان فصالحه على دار فللشفيع اخذها سواء كان عن اقرار أو انكار أو سكوت لزعم المدعى انها عوض حقه فيؤاخذ بزعمه ولو ادعى عليه داراً فصالحه على دراهم فان عن اقرار تجب لزعمه ملكها بعوض لان كان عن انكار لزعمه انها لم تزل عن ملكه أو سكوت لزعمه ان المعطى لا فناء يمينه كما في درر البحار (قوله او مهر) صوابه او مهر بالتصديق في الفرع عطفاً على اجرة اذ لو جعلت بدل مهر المثل او المسمى عند العقد او بعده ثبتت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لانه بدل عما في ذمته من المهر كما في التبيين وغيره (قوله وان قبل ببعضها مال) بأن تزوج امرأة على دار على ان ترد عليه الف درهم فلا شفعة في شيء منها منعت (قوله لان معنى البيع تابع فيه) أي في هذا العقد لانه وان اشتمل على نكاح وبيع لكن المقصود منه النكاح بدليل انه ينقذ بلفظ النكاح

باب ما ثبت في أوله

(لا ثبت قصد الا في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن يقسم) خلافاً للشافعي (كرحي) أي بيت الرحي مع الرحي نهاية (وحام وبثر) ونهر (وبيت صغير) لا يمكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وفلك) خلافاً للمالك (وبناء ونخل) اذا بيعا قصداً ولو مع حق القرار خلافاً لما فهمه ابن الكمال لمخالفته المتقول كما أفاده شيخنا الرملى (ولا في ائث وصدة وهبة لا بعوض) مشروط (ودار قسمت) او جعلت أجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمد او مهر وان قبل ببعضها) أي الدار (مال) لان معنى البيع تابع فيه وواجبها في حصة المال

ولاشروع فيها (وقت التقابض) وفي بيع فضولي او بخيار بائع . قبل البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار مشترك وقت البيع اتفاقا مجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) ٢٠٥ كشاف في مثالا (طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال

نعم) اعتقد ذلك (حكم له بها والا) بقله (لا) يحكم منقوبزانية \* (فروع) \* اخر الشفع يحجب الطلب ليكون القاضي ليراهها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع بخلاف سبت اليهودي كما يأتي \* شري ارضا بمائة فرغ ترابها وباعه بمائة ثم اخذها الشفع بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزا هدى وفيه شري دار الى الحصاد فليس للشفيع ان يعجل الثمن ياخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع فاسد اه قلت وسيجيئ ان لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ اذا سقط الفسخ بنشاء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما تثبت للملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض

ان يقول وهبت هذا لك على ان تعوضني كذا واجعوا انه لو قال وهبت هذا لك بكذا اتبعه اتقاني وفي الحائنة فلو كانت بغير شرط العوض ثم عوضه بعدها فلا شفعة (قوله ولاشروع فيها) اي في الهبة والعوض بأن كان العوض عقارا ايضا قال ط اما اذا كانت في شائع فان كانت مما يقسم فهي فاسدة والا فهي صحيحة وتجري فيها الشفعة وهذا قياس ما تقدم في الهبة اه وفي غاية البيان قال اصحابنا اذا وهب نصف دار بعوض فلا شفعة فيه لان هبة المشاع فيايقسم لا تجوز اه (قوله وقت التقابض) اي من الجانبين فلو قبض احد العوضين فلا شفعة اتقاني ولو سلمها قبل قبض الآخر فهو باطل كما سيذكره الشارح عن المبسوط ومثله في الجوهرة عن المستصفي قال في النهاية ولا بد من القبض عندنا خلافا لزر فلا شفعة لام يتقايضا وعلى قوله تجب قبل التقابض بناء على ان الهبة بشرط العوض عند بيع ابتداء وانتهاء وعندنا بر ابتداء وبمثلة البيع اذا اتصل به القبض من الجانبين كذا في المبسوط اه وفي القهستاني عن المحط يعتبر الطلب عن التقابض في ظاهر الرواية فقول السامخاني عن المقدسي وفي رواية وقت العقد وفي الصحيح مشكل فانه مبني على قول زر فلو لم يرض صححه من شراح الهداية وغيرهما فامل (قوله ووقت الاجازة عند الثالث) هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح او الباب الآتي وفيه كلام ستعرفه (قوله يقول له الخ) قال في البرازية ولم يذكر في الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا طلبها عند حاكم يراها قبل لا يقضيه لانه يرغم بطلان دعواه وقبل يقضي لان الحاكم يراها وقبل يقول له الخ قال الحلواني وهذا احسن الاقوال اه (قوله والا يقبله) (٣) عبارة البرازية وان قال لا فلا تأمل (قوله يحجب الطلب) اي اثباته عند اتقاضي فان الطلب عنده وهو الثالث متضمن اثبات طلب الموانبة وطلب التقرير فلفظ يحجب في محله فافهم وهذا مبني على قول محمد المفتي به من انه لو اخرها شهر ابلا عذر بطلت كامر (قوله فامتنع) اي القاضي او من وجبت عليه الشفعة افاده ابو السعود ط (قوله بخلاف سبب اليهودي) فان القاضي يحضره وان كان يوم السبت هذا ان كان الشفعة واجبة عليه وان كانت واجبة له فالمعني يطلب القاضي وان كان يوم السبت وهذا يظهر اذا كان يوم السبت آخر الشهر اذا تأخر الطلب قبل الشهر لا يسطرها اتفاقا الا ان يكون المراد طلب الموانبة والتقرير تأمل ومثل السبت الاحد للنصراني كما افاده المحموي (قوله كما يأتي) اي في الفروع آخر كتاب الشفعة (قوله اخذها بخمسين) عزاء في الحائنة الى ابن الفضل ثم قال بعده وقال القاضي السغدلي لا يطرح عن الشفع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصاة القصان وظاهر تقديم الحائنة الاول اعتماده كاهو عاده (قوله لان ثمنها الخ) ظاهر التعليق ان قيمتهما سواء وقت العقد فلو اختلفت لا يتعين اخذها بخمسين بل يقسم الثمن بحسبها تأمل (قوله اذا قبض الكل) مبني للمجهول اي كل من البديلين او للمعلوم اي كل من المتبادلين (قوله فهو) اي التسليم (قوله كان له ان ياخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا عبر المصنف بالتقابض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقابض ط والله تعالى اعلم

احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان ياخذ الدار بالشفعة (٣) المقصود من نقل عبارة البرازية انه لا يفهم منها مالو سكت الشفع ولم يقل نعم او لا بخلاف تعبير المصنف اه منه

قلت تقدم ايضا ان الشفعة تملك البقعة بما قام على المشتري فلو لم تسقط حصته من الثمن لم يكن كذلك تأمل وكذا يقال فيما يأتي ( **قوله** لان الفاتت بعض الاصل ) في بعض النسخ لان الغائب والكل صحيح لان المراد بالفاتت الهالك وبالعاب اي في الماء الهالك ايضا ولكن الاول الذي في الزيلعي ثم هذا بيان وجه المخالفة بينه وبين المسئلة السابقة ( **قوله** ان نقض المشتري البناء ) فلو لم ينقضه ولكن باعه من غيره بلا ارض فاشفع نقض البيع وكذا النبات والتخل طوري عن التاترخانية ( **قوله** لانه قصد الاتلاف ) اي والتبع اذا صار مقصودا به يسقط ما يقابله من الثمن ط ( **قوله** ويقسم الثمن الخ ) فقوم الارض وعليها البناء وتقوم بغيره فبقدر التفاوت يسقط من الثمن ط قلت فلو اختلفا في قيمة البناء فالقول للمشتري والدينة للشفيع عنده وعندها للمشتري ايضا ولو في قيمة الارض يوم وقع الشراء نظرا الى قيمته اليوم لان الظاهر انه كان كذلك فمن شهد له كان القول له اتقاني ( **قوله** بخلاف انه دامه الخ ) اي بخلاف ماذا انهدم بنفسه واخذ النقض حيث يعتبر قيمته يوم الاخذ كما مر لانه صار مانعا بحجسه فيقوم عليه بالجس في يومه تأمل وافهم ( **قوله** والنقض ) بالكسر قال المكي قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوض لغتان ضم التون وكسرها فالازهرى وصاحب المحكم اقتصرا على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو القياس كالذبح والرعى والتكث بمعنى المذبح والمرعى والتكوث ط ( **قوله** بثمرها ) الباء بمعنى مع ط ( **قوله** لاتصاله ) هذا وجه الاستحسان وفي القياس لا يكون له اخذ الثمرة لعدم التبعية كالمتاع الموضوع فيها منح وبيان وجه الاستحسان ان باعتبار الاتصال صار تبعا للمقار كالبناء في الدار هداية ( **قوله** ونمرا ) بأن شرطه في البيع لان الثمر لا يدخل في البيع بالالشرط لانه ليس بتبع زيلعي ( **قوله** بعد الشراء في يده ) متعلقان بالتمر وقيد بقوله في يده لانه اذا أثمر في يد البائع قبل القبض ثم قبضه المشتري له حصة من الثمن كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية ( **قوله** وان جذه ) بالذال المعجمة المشددة قال الزيلعي في باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام في قطع الثمار وبالمهمة خاص بالتخل ا ط عن الحموى وضبطه مسكين هنا بالمهمة قال ابوالسعود لانه انسب بالمقام وقوله المشتري ليس بقيد بل مثله البائع والاجنبي كما في غابة البيان ( **قوله** فليس للشفيع أخذه ) اي في الفصلين هداية اي اذا اشتراه بالتمر او اثمر في يده وكان عليه ان يقول وليس بالواو ويذكره بعد جواب الشرط الآتي ( **قوله** لما مر ) اي آتفا من قوله لزوال التبعية بانفصاله ولا يخفى ان الثمر في الاولى وان دخل بالشرط كما مر ووقع الشراء عليه قصدا لكن دخوله في الشفعة بالتبعية للعقار باعتبار الاتصال كما قدمنا وبالاتصال تزول التبعية للعقار فتسقط الشفعة فافهم ( **قوله** وقد اشتراها بثمرها ) مزيدة على الدرر ولا معنى لها ح اي لمفاتته للفصل الآتي ( **قوله** سقط حصته من الثمن في الاول ) لانه دخل في البيع قصدا فيقابلة شئ من الثمن هداية ( **قوله** لحدوته بعد القبض ) فلا يكون ميبعا الا تبعا فلا يقابلة شئ من الثمن هداية ( **قوله** لتحويل الصفقة اليه ) اي ولا يجوز له ابطالها منفردا من غير مقتض شرعا ط ( **قوله** بخلاف ما قبل القضاء ) قدم المصنف انها تملك بالاخذ بالتراضي وبقضاء القاضى فالقضاء هنا غير قيد تأمل ( **قوله** وقت انقطاع حق البائع ) كان تصرف فيها المشتري ببناء ونحوه كإيائي ( **قوله** وفيه بعض مشروط ) اي في العقد وصورته

اتلف بعض الارض ) بغرق حيث يسقط من الثمن بحصته لان الفاتت بعض الاصل زيلعي ( و ) يأخذ ( بحصة العرصه ) من الثمن ( ان نقض المشتري البناء ) لانه قصد الاتلاف وفي الاول الآق مساوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه دامه كما مر لتقومه بالجس ( ونقض الاجنبي كنقضه ) اي المشتري ( والنقض ) بالكسر المنقوض ( له ) اي للمشتري وليس للشفيع اخذ له زوال التبعية بانفصاله ( و ) يأخذ بثمرها ) استحسانا لاتصاله ( ان ابتاع ارضا وبخلا وثمر او اثمر ) بعد الشراء ( في يده وان جذه المشتري ) فليس للشفيع اخذ له لما مر ( او هلك بأفة مساوية وقد اشتراها بثمرها سقط حصته من الثمن في الاول ) اي شرائها بثمرها ( وبكل الثمن في الثاني ) لحدوته بعد القبض ( قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها ) شرح وبهانية لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء ( الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفيه بعض مشروط )



اوطلاها بحص كثير خير الشفيع بين تركها واخذها واعطاء ما زاد الصغ فيه التعتذر نقضه ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء حاوى الزاهدى وسيجي (لوبي المشتري) ٢٠٣ اغرس) او كلف الشفيع (المشتري قلمهما) الا اذا كان فى القلع نقصان

الارض فان الشفيع له ان يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة قهستانى وعن الثانى ان شاء اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس وترك وبه قال الشافى ومالك قلنا بى فيها لغيرة فيه حق اقوى ولذا تقدم عليه فينقضه (كما ينقض) الشفيع (جميع تصرفاته) اى (المشتري) حتى الوقف والمسجد والمقبرة) والهة زيلى وزاهدى واما الزرع فلا يعلق استحسانا لانه نهاية معلومة ويبقى بالاجر (ورجع الشفيع بالثمن فقط) ان اخذ بالشفعة ثم (بى اغرس) ثم استحققت ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على احده لانه ليس بمغفور بخلاف المشتري (و) يأخذ (بكل الثمن ان خربت او جف الشجر) بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف (و) هذا اذا (لم يبق شئ من نقض او خشب) فلو بقي واخذ المشتري لانفصاله

بينهما من هذه الجهة تأمل (قوله) اوطلاها بحص كثير) ليس من عبارة الزاهدى بل ذكره الرملى بعدها بقوله اقول وعلى هذا لوطلاها الخ (قوله) التعتذر نقضه) علة لحذف تقديره ولا يكلف المشتري النقض لتعتذر نقضه اى على وجه يكون له قيمة (قوله) وسيجي) اى ما ذكره بقوله واما لودنها آخر كتاب الشفعة فى الفروع (قوله) او كلف) عطف على يأخذ (قوله) الا اذا كان الى قوله وعن الثانى) موجود فى بعض النسخ قال ط هو استثناء من محذوف تقديره ولا يجبر المشتري على البيع اه قلت يؤيده قول الاتفاقى ويأمره القاضى بالقلع الا اذا كان الخ (قوله) لانه ان يأخذها) اى الارض جبرا على المشتري (قوله) مع قيمة البناء والغرس) الاوضح قول النهاية مع البناء والاغراس بقيمتها (قوله) مقلوعة) اى مستحقة القلع وبدل عليه قول غير ثابت ط (قوله) وعن الثانى الخ) اى فى مسألة المثلن فلا يكلف المشتري القلع لانه ليس بمتعدى البناء والغرس لثبوت ملكه فيه بالشراء فلا يعامل باحكام العدوان الذى هو القلع ط (قوله) وقيمة البناء والغرس) اى قائمين على الارض غير مقلوعين نهاية عن شرح الطحاوى (قوله) ولذا) اى لكون حق الغير وهو الشفيع اقوى (قوله) ويبقى بالاجر) اى رعاية لجانب المشتري والشفيع كما أوضحه الزيللى وهذا وعبارة الاتفاقى عن شرح الطحاوى لا يجبر المشتري على قلعه بالاجماع بل ينظر الى وقت الادراك ثم يقضى للشفيع اه ومقتضاه عدم الاجراء لم يخرج الارض عن ملك المشتري لعدم القضاء تأمل وقال السامحانى الذى فى المقدسى ثم الارض تركت بغير اجر وعن أبى يوسف بأجر اه قلت ومثله فى التاترخانية (قوله) ولا يرجع بقيمة البناء والغرس) يعنى بنقصان قيمتهما وعن أبى يوسف انه يرجع (قوله) على احد) اى سواء تسلمها من البائع او من المشتري ط (قوله) لانه ليس بمغفور) لانه أخذها بالشفعة جبرا كما مر (قوله) بخلاف المشتري) اذا استحق ما اشتراه بعد البناء لان البائع غره بالعقد فيرجع عليه بما خسر (قوله) ويأخذ بكل الثمن الخ) اى اذا اشترى رجل دارا فخربت او بستانا خفف الشجر فالشفيع الاخذ بكل الثمن لانهما تابعا للارض منح (قوله) بلا فعل احد) يأتى محترزه متا (قوله) لا الوصف) اى ما لم يقصد اتلافه فيقابل بحصته من الثمن كما يأتى رحمنى والاولى ان يقول لا تتبع لان البناء والشجر ليسا وصفا للدار والبستان نعم الجفاف وصف قال فى التبيين لانهما تابعا للارض حتى يدخلان فى البيع من غير ذكر فلا يقابلهما شئ من الثمن ولهذا يبيعهما مريحة فى هذه الصورة من غير بيان اه ط (قوله) من نقض او خشب) لف ونشر مرتب ط (قوله) حيث لم يكن تبعا للارض) علة لقوله تسقط حصته من الثمن ط فهو عين مال قائم بقى محتسبا عند المشتري زيللى (قوله) فقد هلك ما دخل تبعا) اى لما كان من التوابع وتحولت الصفة الى الشفيع فقد هلك التبعية بعد دخول الاصل فى ملك الشفيع قبل القبض فافهم فان قلت تقدم عن الزيللى ان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض والا فمن البائع لتحول الصفة اليه ومقتضاه عدم السقوط فيها أخذ المشتري ايضا لانه قبل شراء الشفيع وقبضه فلم يدخل تبعا

من الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ زيللى قلت فلو لم يأخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط شئ من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابع والتوابع لا يقابلها شئ من الثمن وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفة الى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شئ من الثمن

معراج وسياق من الشارح التنبيه على ذلك آخر هذا الباب (قوله بأخذ بحال) أى بأخذ في الحال بخفيف اللام بمن حال بتشديد هاء الالاجل ثبت بالشرط ولا شرط بين الشفيع والبائع ثم ان أخذ بمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري لما مر ان البيع انفسخ في حق المشتري وان اخذ من المشتري رجع البائع على المشتري بمن مؤجل كما كان لان الشرط الذى جرى بينهما يبطل بأخذ الشفيع هداية (قوله او طلب) عطف على يأخذى أنه مخير بين الأخذ في الحال وبحال وبين الطلب في الحال والأخذ بعد الاجل (قوله ولا يتجمل الخ) كذا في الملقى والمراد لو أخذ الشفيع بمن حال من المشتري لامن البائع كما قدمناه آنفاً (قوله ولو سكت عنه الخ) فائدة قوله او طلب في الحال (قوله بطلت شفيعته) لان حقه قد ثبت ولذا كان له ان يأخذ بمن حال ولو لان حقه ثابت لما كان له الأخذ في الحال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطلها زبلى ودرور فيه نظر لان هذا طلب تملك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها الى حلول الاجل لاعتد الامام لانه لم يقدر له مدة ولا عند محمد لتقديره بشهر شرنبالية وما قيل في الجواب المراد طلب الموائبة بإياه قوله لان حقه قد ثبت فانه يقتضى ان المراد طلب التملك ابو السعد اقول النظر معلول والجواب مقبول لان ثبوت الشفعة للشفيع بعد البيع واستقرارها بعد الطلوع كامر متنا فاذا صدر البيع وثبت حقه قيام علم به ولم يطلب طلب موائبة بطلت لانه سكت بعد ثبوت حقه ومنشأ ما مر اشتباه الثبوت بالاستقرار فقدر (قوله يمثل الحر وقيمة الخنزير) فلو بيعت بمئة فلاشفعة الا ان كانوا يتجملونها اتقانى (قوله والشفيع ذميا) ومثله المستأنن لا المرد قتل او مات او لحق خلافا لهما ولا ثبت لورثته ما لو شري فقتل لم تبطل شفعة الشفيع لتعلقها بالحر ورجع عن الملك ولو شري مسلم في دار الحرب دار اشقيعها مسلم لاشفعة له وان سلم اهله لان احكامنا لا تحرى فيها اتقانى (قوله لا بد ان يكون الخ) بيان لفائدة زيادة البائع والمشتري (قوله لما مر) اى في كتاب الغصب حيث قال ان الحر في حقنا قيمى حكما او في قوله آنفاً ولو حكما كالحجر في حق المسلم بناء على ما قدمنا من ان حقه ان يذكره بعد قوله وفي القيمى (قوله لو كان الشفيع مسلما) فلو مسلما وكافرا فالنصف للمسلم بنصف قيمة الحجر وللکافر يمثل نصفه اتقانى وفيه اسلم قبل الاخذ لم تبطل وصار كالسلم الاصلى وان اسلم احد التبايعين والحجر غير مقبوضة انتقض البيع قبضت الدار والا لم تبطل الشفعة لان انفساخ البيع لا يبطلها (قوله ثم قيمة الخنزير الخ) جواب سؤال مقدمه انه مرفى باب العاشر أنه يعسر الحجر اى يؤخذ من قيمته لا الخنزير لانه قيمى وقيمة القيمى كيمه وتقرر الجواب ظاهر وقدم الشارح جوابا غيره في باب العاشر عن سعدى وهو أنه لو لم يأخذ الشفيع بقيمة الخنزير يبطل حقه اصلا فيضطر ومواضع الضرورة مستتاة (قوله بخلاف المرور على العاشر) فانه يعسر الحجر لا الخنزير فافهم فغيره سبق فلما (قوله بالرجوع) الباء التصوير (قوله الى ذمى اسلم الخ) وفي البحر من باب العاشر عن الكافى يعرف بالرجوع الى اهل الذمة (قوله ولو اختلفا فيه) اى اختلف الشفيع والمشتري فيما ذكر من القيمة ط (قوله فالقول للمشتري) قال في العناية كما لو اختلفا في مقدار الثمن (قوله كاسر في الغصب) من ان قيمتهما مستحقى القلع اقل من قيمتهما مقلوعين بقدر اجرة التمتع ط (قوله قلت واما لودهنها الخ) بيان للفرق بين البناء والدهن وكان ينبغي تأخيرها عن قوله واكلف المشتري قلعهما فان المخالفة

يأخذ بحال او طلب (الشفعة) في الحال وأخذ بعد الاجل (ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ بحال) ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال (وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفيعته) خلافا لابي يوسف (و) يأخذ (يمثل الحر وقيمة الخنزير ان كان) البائع والمشتري (و) الشفيع ذميا لا بد ان يكون البائع ايضا ذميا والا يفسد البيع فلا ثبت الشفعة ابن كمال معزيا للمبسوط (و) يأخذ (قيمتها) لما مر (لو) كان الشفيع (مسلم) لنعنه عن تملكهما وتملكهما ثم قيمة الخنزير هنا قائمة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المرور على العاشر (وطريق معرفة قيمة الحجر والخنزير بالرجوع الى ذمى اسلم او فاسق تاب) ولو اختلفا فيه فالقول للمشتري عناية (و) يأخذ الشفيع (بالثمن وقيمة البناء والغرس) مستحق القلع كاسر في الغصب قلت واما لودهنها بالوان كثيرة

فسخ البيع لا يوجب بطلان الشفع وهل يحلف البائع بنبى ان لا يحلف لانه حلف مرة اتقانى  
 عن الاسبيجاني (قوله وحط البعض) اى حط البائع بعض الثمن عن المشتري فلو حط وكيل  
 البائع اى البيع لا يلتحق باصل العقد فلا يظهر فى حق الشفع اشباه اى وان صح حطه وبرئ  
 المشتري لان الوكيل يضمن ما حطه فكأنه حبة مبتدأة كما أوضحه الحموى (قوله فياخذ بالباقى)  
 او يرجع على المشتري بالزيادة ان كان اوفاه الثمن كفى العزيمة (قوله الا اذا كانت بعد القبض)  
 اى قبض الثمن لانه صار عيناً بالتسليم فلا يسترد الشفع شيئاً اما قبله فيسترد لانها حبة دين فى الذمة  
 شرح تنوير الازدهان قال الحموى بقى أن يقال يفهم من التقييد به البعض ان حبة الكل لا تظهر  
 فى حق الشفع مطلقاً فهل يأخذ بالمسمى او بالقيمة لم أر نقلاً صريحاً وفى الظهيرية شرى دار بالب  
 ثم تصدق به على المشتري يأخذها الشفع بالقيمة الا أن يكون بعد قبض الاثب اه فعلى قياسه يقال  
 ان وهب كل الثمن قبل القبض يأخذ الشفع بالقيمة والا فبالثمن اه ملخصاً قول ورأت فى التارخانية  
 عن المحيط ما ملخصه الحط والهبة والابراء اذا كانت قبل القبض فلو كانت فى بعض الثمن  
 تظهر فى حق الشفع ولو فى كله فلا واذا كانت بعد القبض فالحط والهبة على هذا التفصيل  
 واما الابراء عن الكل او البعض فلا يصح اه وعليه جرى القهستانى فتأمل (قوله وحط  
 الكل والزيادة لا) اى لا يظهر ان فى حق الشفع اما حط الكل فلانه لا يلتحق باصل العقد  
 والابقي العقد بلا ثمن وهو فاسد لا باطل خلافاً لما فى الدرر والشفعة فى الفاسد كما بأتى لكنه اى  
 حط الكل يظهر فى حق المشتري قهستانى واما الزيادة فلانها وان التحقت فيها ابطال حق  
 الشفع لاستحقاقه الاخذ بالمسمى قبها والمراد الزيادة فى الثمن اما فى المبيع فظهر كما يذكره  
 الشارح قريباً عن القنية لانها من قبل الحط (قوله ولو حط النصف الخ) النصف ليس بقيد  
 قال فى الجوهره هذا اى عدم الالتحاق اذا حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات يأخذ  
 بالاخيرة اه ط قلت وجهه انه كلما حط شيئاً يلتحق بالعقد ويصير الثمن مابقى فاذا حط  
 جميع مابقى يكون حط الكل الثمن وهو مابقى فياخذه (قوله ولو علم الخ) اشار الى انه لا فرق  
 بين ما اذا كان الحط قبل الاخذ بالشفعة او بعده كفى التبيين (قوله كى لو باعه بالف الخ) اى له  
 الشفعة ايضا لما قدمناه آنفاً وهل يأخذ الزيادة ايضا توقف فيه بعضهم ثم رأيت فى النهاية  
 قال يأخذ الدار بمجستها من الثمن اه ولا يخالفه ما فى شرح المجمع للملكى باع عقارا مع  
 العبد والدواب ثبت فى الكل تبعاً للعقار اه لان المراد به الارض والحراثون وآلة الحراثة  
 فتتحقق التبعية لوجود ما هو المقصود من الارض ولذا صح فيها الوقف تبعاً كما مر فى موضعه  
 بخلاف الجارية او المتاع مع الدار هذا ما ظهر لى فتأمل (قوله ولو حكما كالحراج) لو ذكره  
 بمد قوله وفى القيمى لسم بما عترضه بانه يقتضى ان الحزم على حكما فى حق المسلم وانه يأخذ  
 بمثل الحر وليس كذلك بل يقيمتها لانه مثل حقيقة قيمى حكما فى حقه وعبرة ابن الكمال لا غبار  
 عليها حيث قال وبالمثل فى الشراء بثمن مثل حقيقة وحكامان من المثل ما لا يتحقق بغير المثل  
 كالحزم فى حق المسلم اه ملخصاً لقوله حقيقة وحكاما للخارج لا للدخال (قوله بالقيمة) اى  
 وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كفى الذخيرة قهستانى (قوله يأخذ الشفع) اى شفع  
 كل من العقارين (قوله مؤجل) اى اجل معلوم والا فيفسد البيع والشفعة فى البيع الفاسد

(وحط البعض يظهر فى حق  
 الشفع) فياخذ بالباقى  
 وكذا حبة البعض الا اذا  
 كانت بعد القبض اشباه  
 (وحط الكل والزيادة لا)  
 فياخذه بكل المسمى ولو  
 حط النصف ثم النصف  
 يأخذ بالنصف الاخير ولو  
 علم انه اشتراه بألف فسلم  
 ثم حط البائع مائة فله  
 الشفعة كما لو باعه بألف  
 فسلم ثم زاد البائع له جارية  
 او متاعاً قنية (وفى الشراء  
 بمثل) ولو حكما كالحزم  
 فى حق المسلم ابن كمال  
 (ياخذ بمثله وفى) الشراء  
 (القيى بالقيمة) اى  
 وقت الشراء (فى بيع  
 عقار بمقار يأخذ) الشفع  
 (كلا) من العقارين  
 (بقية الآخر و) فى  
 الشراء (بثمن مؤجل)

بائة اوصفته كاشريته بئن معجل وقال الشفيع بل مؤجل درر البحار (قوله والداد مقبوضة والتمن منقود) اى مقبوضة للمشتري والتمن منقود منه للبائع وقدر اجعت كثيرا فلم اجد من ذكر هذين القيدين سوى بعض شراح الكثر لأدرى اسمه ثم رأيته ايضا في هامش من نسخة عتيقة من نسخ الكثر معزيا للكافي وفي تكلمة الطورى مانصه واطلق المؤلف فشم ماذا وقع الاختلاف قبل قبض الدار وقد التمن او بعدها قبل التسليم الى الشفيع او بعده لكن فى التارخانية اشترى دارا وقبضها وقد التمن ثم اختلف الشفيع والمشتري فى التمن فالقول للمشتري انتهى ما فى التكلمة وزاد فى الذخيرة على ما فى التارخانية فالقول للمشتري مع بينه ولا يتحالفان لان الشفيع مع المشتري بمنزلة البائع مع المشتري الا ان البائع والمشتري يتحالفان الخ فاقبل وقال ط وقد يقال ان التمن ان كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ بقوله ان كان اقل مما يدعيه المشتري ويكون خطأ كما فى المسئلة الآتية وعلى هذا فالمدار على كون التمن منقودا فقط اه (قوله لانه منكر) فان الشفيع يدعى استحقاق الدار عند نقد الاقل وهو ينكره هداية (قوله ولا يتحالفان) لان المشتري لا يدعى على الشفيع شيئا لان الشفيع مخير بين الاخذ والترك فلم يتحقق كونه مدعى عليه لانه الذى اذا ترك الدعوى لا يترك فلم يكن فى معنى النص وهو اذا اختلف التبايعان والسلعة قائمة متحالفا وترادا لانه فيما اذا وجد الانكار والدعوى من الجانبين اتقانى (قوله لان بينته ملزمة) اى للمشتري بخلاف بينة المشتري لان الشفيع مخير والينبات للالزام فالأخذ بينته اولى اتقانى قال الفهستانى وفيه اشعار بانه لو اختلف البائع والمشتري أوها والشفيع فيبته البائع احق لانها تثبت الزيادة (قوله بلاقبضه) اى قبض البائع كل التمن سواء قبض المشتري العقار اولا قيساتنى (قوله فالقول له) اى بلايين فهستانى فياخذها الشفيع بما قال البائع لانه ان كان كفا قال فظاهر والا فهو حط والحط يظهر فى حق الشفيع (قوله ومع قبضه للمشتري) فياخذ الشفيع بما قال المشتري ان شاء ولا يلتفت الى قول البائع لانه لما استوفى التمن انتهى حكم العقد وخرج هو من الين وصار كالا جنى فبقى الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه هداية أى بان القول فيه للمشتري واعلم ان هذا اذا كان القبض ظاهرا بان انبته المشتري بالينة او اليمين كما فى الدرر بقى ما اذا كان القبض غير ظاهر اى غير معلوم للشفيع فاما ان يقر البائع بالقبض اولا فان كان الثانى ولم يذكره فى الكتاب فالظاهر ان حكمه حكم ما اذا كان غير مقبوض وان كان الاول والمشتري يدعى الاكثر والداد فيده فاما ان يقر اولا بمقدار التمن ثم بالقبض او بالعكس فان كان الاول كما لوقال بتع الداد منه بألف وقبضته أخذها الشفيع بالف لانه اذا بدأ بالافقرار بالبيع بمقدار تعلقت الشفعية ثم بقوله قبضت يريد اسقاط حق الشفيع المتعلق باقراره من التمن لانه اذا تحقق ذلك يبقى اجنيا من العقد اذ لا ملك له فيجب الاخذ بما يدعيه المشتري لما مر آفا ان التمن اذا كان مقبوضا اخذ بما قال المشتري وليس له اسقاط حق الشفيع فيرد عليه قوله قبضت وان كان الثانى كما لوقال قبضت التمن وهو الف لم يلتفت الى قوله أخذها بما قال المشتري لانه باقراره بالقبض صار اجنيا وسقط اعتبار قوله فى مقدار التمن عناية (قوله بما قال البائع) لان

والدار مقبوضة والتمن منقود (صدق المشتري) بينه لانه منكر ولا يتحالفان (وان برهنا فالشفيع احق) لان بينته ملزمة (ادعى المشتري ثمننا و) ادعى (بائه اقل منه بلا قبضه فالقول له) اى للبائع (ومع قبضه للمشتري) ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان وأى نكل اعتبر قول صاحبه وان حلغا فسخ البيع وأخذ الشفيع بما قال البائع ملتقى



المشتري وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه اه ملخصا  
وحاصله ان الحضم قبل التسليم هو البائع والمشتري وبعده المشتري وحده فقول الشارح  
الحضم المشتري ان اراد وحده لا يصح قوله مطلقا وان اراد مع البائع لا يناسب قوله قبل  
التسليم فكان عليه ان لا يذكر الاطلاق واما كون الحضم بعد التسليم هو المشتري وحده  
ففيه عليه بعده فقدر **(قوله)** ولكن لاتسمع الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المتن واما  
بالنظر الى عبارة الشارح حيث زاد او لا المشتري فهو مستدرك والمقام مقام التفريع كما  
قدمناه في عبارة ابن الكمال تأمل **(قوله)** لانه الملك قال الزبيلي لان الشفع مقصوده ان  
يستحق الملك واليد فيقضى القاضى بهما لان لاحدها بدا ولا آخر ملكا اه اى فلذا كان  
لا بد من حضورها كما في الهداية وفي قوله وبفسخ بحضوره اشارة الى علة اخرى لحضور  
المشتري وهى ان يصير مقضيا عليه بالفسخ كانه عليه في الهداية لان القضاء على الغائب  
لا يجوز ملكا او فسحا كفاية **(قوله)** وبفسخ بحضوره اى حضور المشتري وصورة الفسخ  
ان يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لئلا يبطل حق الشفعة لانه بناء على  
البيع فتحول الصفقة الى الشفع ويصير كانه المشتري افاده صاحب الجوهرة فلم يفسخ  
اصله واما انفسخت اضافته الى المشتري ط وهذا في الحكم على البائع قبل التسليم اما  
بعده فالحكم على المشتري لان البائع صار اجنيا كامر ويكون الاخذ منه شراء من المشتري  
كياتى قريبا تأمل **(قوله)** لزوال الملك واليد عنه فصار اجنيا هدية \* (فرع) \* اشتري  
دارا بألف وباعها الآخر بألفين ثم حضر الشفع واراد اخذها بالبيع الاول قال ابو يوسف  
ياخذها من ذى اليد بألف ويقال اطلب بأهلك بالف اخرى وعندها يشترط حضرة المشتري  
الاول وان طلب بالبيع الثانى لا يشترط حضرة الاول اتفاقا تارخانية **(قوله)** والهدية بالجبر  
مع جواز الرفع قهستانى فتقوله على البائع متعلق بيقضى وعلى الرفع خبر **(قوله)** لضان  
التمن الخ اى ضمان التمن الذى تقدمه الشفع اذا استحق المبيع **(قوله)** وعلى المشتري لو بعده  
في التارخانية عن الثانى اذا كان المشتري تقدم التمن ولم يقبض الدار حتى قضى الشفع  
بالشفعة فقد الشفع التمن للمشتري فالعهد عليه وان للبائع فالعهد عليه اه طورى  
**(قوله)** لما مر من قوله لزوال الملك واليد عنه **(قوله)** للشفع خيار الرؤية والعيب لان  
الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشراء من البائع  
لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ان فيه كما اذا اشتراه منهما باختيارها ولا يسقط خياره  
برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفع فلا يعمل شرطه  
ورؤيته في حقه زبلى **(قوله)** دون خيار الشرط والاجل اى عدم الشرط كما في  
القهستانى والاجل عطف على خيار الشرط لاعلى الشرط اه ح والمراد الاجل في التمن  
**(قوله)** الا في ضمان الغرور فلواستحق المبيع بعد بى الشفع لا يرجع بنقصان قيمة البناء  
على البائع او المشتري لانه لم يصير مغرورا لملكه جبرا والمسئلة ستأتى في هذا الباب متاوقول  
المنح كالاشياء فلا رجوع للمشتري على الشفع قاصر ومقلوب فتنه **(قوله)** في التمن اى فى  
جنسه كقول احدها هو دنائير والآخر دراهم او قدره كقول المشتري بمائتين والشفع

(و) لكن لا تسمع البينة  
عليه حتى يحضر المشتري  
لانه المسالك (و) يفسخ  
بمحضه ولو سلم للمشتري  
لا يلزم حضور البائع لزوال  
الملك واليد عنه ابن كمال  
(و) يقضى (القاضى  
بالشفعة والعهد) لضمان  
التمن عند الاستحقاق (على  
البائع قبل تسليم المبيع  
الى المشتري) (و) العهد  
(على المشتري لو بعده) (لما  
مر) وللشفع خيار الرؤية  
والعيب وان شرط المشتري  
البراءة منه (دون خيار  
الشرط والاجل اختيار  
وفي الاشياء الشفعة بيع  
في كل الاحكام الا في ضمان  
الغرور للجبر) (وان اختلف  
الشفيع والمشتري في التمن

شفعته وحدود ما يشفع به فلعلم دعواه بسبب غير صالح او هو محجوب بغيره ثم متى علم وكيف صنع فلعلمه طال الزمان او اعرض ثم عن طلب التقرير كيف كان وعند من اشهد وهل كان اقرب ام لا فاذا بين ولم يخل بشرط تم دعواه وا قبل على الخصم فسأله زبلي ملخصا **(قوله** الخصم) وهو المشتري زبلي اى لان المصنف فرضه كذلك **(قوله** عن مالكة الشفيع) لانه بمجرد كونها في يده لا يستحق الشفعة ابن ملك **(قوله** او نكل) قدمه هنا وفي آياتي على قوله او برهن مع ان المناسب تأخير عنه لان التناول بعد المعجز عن البرهان رعاية للاختصار اذ لو أخره احتاج الى ابراز الفاعل فافهم **(قوله** على العلم) بأن يقول بالله ما علم انه مالك لما يشفع به لانها بمن على فعل الغير وهذا قول الثاني وعند الثالث على البتات والقوى على الاول كما في القهستاني قال ابن ملك وهذا اذا قال المشتري ما أعلم ولو قال اعلم انه غير مملوك لم يخل على البتات **(قوله** او برهن الخ) بأن يقول اننا ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له الى الساعة ولم نعلم انها خرجت عن ملكه فلو قال اننا لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط وعن ابى يوسف لاحاجة الى البرهان قهستاني **(قوله** سأله عن الشراء) لبيت كونه خصا عنده ابن ملك **(قوله** على الحاصل في شفعة الخليط) لان ثبوت الشفعة فيه متفق عليه فيقول بالله ما استحق الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره قهستاني لان في الاستحلاف على السبب اضرا لا للمدعى عليه لجواز ان يكون قد فسخ العقد ابن ملك **(قوله** او على السبب الخ) بأن يقول بالله ما اشتريت هذه الدار لانه لو حلف فيه على الحاصل يصدق في يمينه في اعتقاده فيقول النظر في حق المدعى **(قوله** هذا اذا لم ينكر المشتري الخ) ظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان به او عجز عنه فطلب يمينه فنكل ان يكون القول قوله ولا يعدم تناقضا ويحرج **(قوله** قال قوله يمينه) اى المشتري فان أنكر طلب الموازنة حلف على العلم او طلب التقرر فعمل البتات لاحاطة العلم به كافي البرى قهستاني لكن قد مضى عن النهاية ان طلب الموازنة واجب لثلاث سقاط شفعة وليتمكن من الحلف عند الحاجة ومفاده ان القول للشفيع يمينه في طلب الموازنة الا ان يحمل ماها على ما اذا قال علمت امس وطلبت اما اذا قال طلبت حين علمت قال قوله يمينه كما قدمناه عن الدرر قدبر **(قوله** وان لم يحضر الثمن) ان وصية اى لم يحضره الى مجلس القاضي لان الثمن لا يجب قبل القضاء قال في الهداية وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد لا يقضى حتى يحضره وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة لان الشفيع عساه يكون مفلسا **(قوله** فلو قيل للشفيع الخ) اى قبل له ذلك بعد القضاء بها فأخرى قال ليس عندى الثمن او أخره غدا او ما شبه ذلك لا تبطل شفعة بالاجماع وأن قال ذلك قبل القضاء تبطل عند محمد نص عليه الزبلي رمى **(قوله** والخصم للشفيع المشتري مطلقا الخ) المراد بالاطلاق قبل التسليم او بعده وبالتسليم تسليم المبيع للمشتري وبالاول المشتري وبالثاني البائع والباء في ملكه ويده للسمية اى ان الاول خصم بسبب ملكه والثاني بسبب كون العقار المبيع بيده وفذكر الاطلاق هنا نظري يظهر من سوق كلام ابن الكمال فانه قال والخصم للشفيع البائع والمشتري ان لم يسلم احدهما بيده والآخر بملكه فلا تسمع البيعة على البائع حتى يحضر

(سأل القاضي الخصم عن مالكة الشفيع لما يشفع به فان اقر بها) اى بملكية ما يشفع به (او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفيع) انها ملكه (سأله عن الشراء) هل اشتريت أم لا (فان اقر به او نكل عن البين على الحاصل) في شفعة الخليط (او على السبب) في شفعة الجوار لخلاف الشافعي كما مر في كتاب الدعوى (او برهن الشفيع قضى له بها) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع الشفعة فان أنكر فالقول له بيمينه ابن كمال (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه فلو قيل للشفيع) اى بعد القضاء واما قبله فتبطل عند محمد لعدم التأكد ذكره الزبلي (اذا الثمن فأخر لم تبطل) شفعة (والخصم) للشفيع (المشتري) مطلقا (وبالبائع قبل التسليم) الاول بملكه والثاني بيده ابن كمال

مطلب

طلب عند القاضى قبل  
طلب الاشهاد بطلت

حتى لو تمكن ولو بكتاب  
او رسول ولم يشهد بطلت  
شفته (وان لم يتمكن)  
منه (لا) تبطل ولو اشهد  
في طلب الموائبة عند احد  
هؤلاء كفاه وقام مقام  
الطلين ثم بعد هذين  
الطلين يطلب عند قاض  
فيقول اشترى (فلان دار  
كذا) وانا شفيعها بدار  
كذا لى (لو قال بسبب  
كذا كما فى الملتقى لشمل  
الشريك فى نفس المبيع  
(فره وسلم) الدار (الى)  
هذا لو قبضها المشتري  
وطلب الخصومة لا يتوقف  
عليه (وهو) يسمى (طلب  
تمليك وخصومة وبتأخيرها  
مطلقا) بعذر وبغيره مشهرا  
أو أكثر (لا تبطل الشفعة)  
حتى يسقطها بلسانه (به)  
يفتى (وهو ظاهر المذهب  
وقيل يفتى بقول محمد ان  
أخره مشهرا بلا عذر  
بطلت كذا فى الملتقى يعنى  
دفعاً للضرر قلنا دفعه برفعه  
للقاضى ليأمره بالاخذ او  
الترك (واذا طلب) الشفيع

سمى الثانى طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل ليكنه انبات الطلب عند وجود الخصم اه  
تأمل (قوله حتى لو تمكن الخ) اشار الى ان مدته مقدرة بالتمكن منه كما مر فلما افتتح التطوع  
بعد طلب الموائبة قبل طلب الاشهاد بطلت خاتمة وافق في الحرية بسقوطها اذا طلب  
عند القاضى قبل طلب الاشهاد فيلحفظ وفي الخاتمة ان كان المتبايعان والشفيع والدار فى  
مصر والدار فى يد البائع فأل ايهم ذهب الشفيع وطلب صح ولا يعتبر فيه الاقرب والابعد لان  
المصرع تباعد الاطراف ممكنان واحد الان يحتاز على الاقرب ولم يطلب قبطل وان كان  
الشفيع وحده فى مصر آخر فأل ايهم ذهب صح وان احدا المتبايعين فى مصر الشفيع فطلب  
من الابد بطلت اه ملخصا (قوله لى) اى ملوكة لى حال من دار (قوله لشمل الشريك فى  
نفس المبيع) لان قوله بدار كذا يفيد انها غير الدار المشفوعة فيكون جاريا او شريكا فى  
الحقوق فقط بخلاف قوله بسبب فانه يشمل الثلاثة فافهم (قوله هذا) اى قول الشفيع  
للقاضى مره اى مر المشتري مفروض فيما لو قبضها المشتري يعنى او وكيله (قوله وطلب  
الخصومة لا يتوقف عليه) اى على قبض المشتري اذ لو كانت فى يد البائع يصح المطلب ايضا  
وبأمره بتسليمها للشفيع واما يتوقف على حضرة المشتري وحده مطلقا او مع البائع لو قبل  
التسام كبايد كره قريبا وحاصل كلامه ان كون الامر متوجها للمشتري ليس يقيد لان قبضه  
غير شرط لصحة الطلب فافهم (قوله به يفتى) كذا فى الهداية والكافى درر قال فى العزيمة  
وقدر ايت قنوى المولى ابى السعود على هذا القول (قوله وقيل يفتى بقول محمد) قاله شيخ  
الاسلام وقاضيان فى فتاواه وشرحه على الجامع ومشى عليه فى الوقاية والتقاية والذخيرة  
والغنى وفى الترتيب لى عن البرهان انه اصح ما يفتى به قال يعنى انه اصح من تصحيح الهداية  
والكافى وتمامه فيها وعزاه القهستانى الى المشاهير كالحيط والخلاصة والمضمرات وغير هائم  
قال فقد اشكل ما فى الهداية والكافى (قوله بلا عذر) فلو بعذر كمرض وسفر او عدم قاض  
يرى الشفعة بالجوار فى بلده لا تسقط اتفاقا شرح مجمع (قوله يعنى دفعا للضرر) بيان لوجه  
الفتوى بقول محمد قال فى شرح المجمع وفى الجامع الخانى الفتوى اليوم على قول محمد لتغير  
احوال الناس فى قصد الاضرار اه وبه ظهر ان اقتسام بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان  
فلا يرجح ظاهر الرواية عليه وان كان مصححا ايضا كما مر فى الغصب فى مسألة صبغ الثوب  
بالسواد وله نظائر كثيرة بل قد اختلفوا بما خالف رواية اثنتا الثلاثة كالمسائل المفتى فيها  
بقول زفر وكمسئلة الاستجارة على التعليم ونحوه فافهم (قوله قلنا الخ) اى فى الجواب عن ذلك  
وظاهر كلام الشارح انه يميل الى ظاهر الرواية كالمصنف وهو خلاف ظاهر كلامه فى شرحه  
على الملتقى والجواب عنه انه ليس كل احد يقدر على المرافعة وقد لا يحظر بهاله ان دفع الضرر  
بذلك خصوصا بعدما اذنبى واغرس فان الضرر اشد وقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد  
عدة سنين قصدا للاضرار وطمعا فى غلاء السعر فلا جرم كان سد هذا الباب اسلم والله اعلم  
(قوله واذا طلب الشفيع الخ) ذكر سؤال القاضى الخصم عقب طلب الشفيع وليس كذلك  
بل القاضى يسأل او لا الشفيع عن موضع الدار وحدودها والدعوى فيها حقا فلا بد من العلم بها  
ثم هل قبض المشتري الدار اذ لو لم يقبض لم تصح دعواه عليه ما لم يحضر البائع ثم عن سبب

القول مناسب لتسميته طلب الموازنة وظاهر الحديث الآتي وظاهر الهداية اختياره ونسبه الى عامة المشايخ قال في الشرنبلالية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذروهم يطلب او تنكلم بكلام لغوي بطلت شفيعته كما في الحاشية والزيلبي وشرح المجمع اه وقوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فيقدم على ترجيح المتن بمشبه على خلافه لانه ضمني \* (فروع) \* اخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه وقرأه الى آخره بطلت هداية سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة ان يبحث بسمع الخطبة لا تبطل والافيه اختلاف المشايخ ولو اخبر في التطوع فجعله اربعا اوستا فالتحارر انها تبطل لأن اتم ما بعد الظهر اربعا في الصحيح ولو ستا تبطل ولا تبطل ان اتم القبلية اربعا وسلامه على غير المشتري يبطلها ولو عليه الاكلوسبح او حمد او حوقل او شمت عاطسا تاتر خاتية اى على رواية اعتبار المجلس كفاية وشرنبلالية وفي الحاشية اخبر بها فيسكت قالوا لا تبطل مالم يعلم المشتري والتمن كالبكر اذا استؤمرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردها اه اقول وبه أفنى المصنف التمر تاشي في قواوه فليحفظ (قوله بلفظ يفهم طلبها) متعلق بقوله يبطلها والمراد اى لفظ كان حتى حكى ابن الفضل لو قال القروى شفيعه شفعة كفى تاتر خاتية (قوله طلب الموازنة) سمي به تيمنا بلفظه صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واثبها اى طلبها على وجه السرعة اتقانى (قوله اى المبادرة) مفاعلة من الوثوب على الاستعارة لان من يثب هو من يسرع في طي الارض بمشيه اتقانى (قوله والاشهاد فيه ليس بلازم) كذا في الهداية وغيرها لان طلب الموازنة ليس لاثبات الحق بل ليعلم انه غير معرض عن الشفعة نهاية ومعراج (قوله بل لحافة الجحود) اى جحود المشتري الطلب كما قالوا اذا وهب الاب لطفله واشهد على ذلك وما ذكره والاشهاد لكونه شرطا لصحة الهبة بل لاثباتها عند انكار الاب معراج قال السامحاني وظاهره انه لا يصدق بينه مع انه يصدق اذا قل طلبت حين علمت نعم لو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البيئة كافي الدرر اه هذا وظاهر كلام الدرر ان الاشهاد فيه لا يلزم فيما اذا كان في مكان خال عن الشهود لانه صرح بان ما يبطلها تترك الاشهاد عليه مع القدرة لانه دليل الاعراض لكن قال الشرنبلالي انه سهولان الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه اه وبأنى تمام الكلام فيه في الباب الآتي وفي القهستاني يجب الطلب وان لم يكن عنده احد لا تنسقط الشفعة ديانة ولتتمكن من الحالف عند الحاجة كما في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيصح بدونه لو صدقه المشتري كافي الاختيار وغيره اه فهذا دليل على انه غير شرط مطلقا وكذا يدل عليه تصديقه بينه فيما مر قدر (قوله ثم يشهد الخ) اى بنم إشارة الى ان مدة هذا الطلب ليست على فور المجلس في الاكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيرها قهستاني (قوله العقار في يده) الا فلا يصح الاشهاد على ما ذكره القدورى وعصام والناطقي واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره انه يصح استحسانا كما في المحيط قهستاني (قوله وان لم يكن ذا بد الخ) رد على المصنف في المنع لمخالفته لما في الجوهر والدرر والنهاية والحاشية وغيرها (قوله او عند العقار) لتعلق الحق به اختيارا (قوله وهو طلب اشهاد) اقول ظاهر عباراتهم لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الحاشية انما

مطلب

لو سكت لا تبطل مالم يعلم  
المشتري والتمن

( بلفظ يفهم طلبها كطلبت  
الشفعة ونحوه ) كأناطلها  
أو أطلبها ( وهو ) يسمى  
( طلب الموازنة ) اى المبادرة  
والاشهاد فيه ليس بلازم بل  
لحافة الجحود ( ثم ) يشهد  
( على البايع لو ) العقار  
( في يده او على المشتري )  
وان لم يكن ذا بد لانه مالك  
او عند العقار ( فيقول  
اشترى فلان هذه الدار  
وانا شفيعها وقد كنت طلبت  
الشفعة واطلها الآن  
فاشهدوا عليه وهو طلب  
اشهاد ) ويسمى طلب  
التقرير ( وهذا ) الطلب  
لا بد منه



الاول على الاخذ به والثاني  
على اخذه بنفسه اذ بايع  
ففي القبض حق الشفعة  
ينبنى على صحة البيع اه  
ففاده ان ما لا يملك من  
الوقف بحال لاشفعة فيه  
وما يملك بحال ففيه الشفعة  
واما اذ بايع بجواره او كان  
بعض المبيع ملكا وبعضه  
وقفا وبيع الملك فلا شفعة  
لوقف والله اعلم

#### باب طلب الشفعة

(ويطلبها الشفع في مجلس  
علمه) من مشتر او رسوله  
او عدل او عدد (بالبيع)  
وان امتد المجلس كالخبرة  
هو الاصح درر وعليه  
التون خلافا لما في جواهر  
الفتاوى انه على الفور  
وعليه الفتوى

#### مطلب

مهم كون الارض عشرية  
او خراجية لا ينافي الملكية  
فتجب فيها الشفعة ما لم تكن  
سلطانية

#### مطلب

باع دارا بعضها محتكر هل  
تثبت للجار الشفعة

اذ بايع لجوارا لبيع فيحمل الاول وهو ما في النوازل وشرح المجمع من عدم الشفعة فيه اوله  
على ما اذا كان لا يملك بحال وما في الخلاصة والبرازية من ثبوتها بجواره على ما اذا كان قد  
يملك والمراد من ثبوتها بجواره ثبوتها فيه اذ بايع نفسه بسبب جواره واما التوفيق بين ما في  
الحانية من انه لاشفعة فيه وبين ما في البرازية والخلاصة من ثبوتها بجواره فهو بحمل الاول  
على الاخذ به اى أخذ دار بيعت في جواره والثاني على اخذه نفسه اذا كان بما قد يملك هكذا  
يفهم من كلام شيخه في الحاشية وبه ظهرا انه اقتصر على التوفيق الثاني فقط اذ ما في النوازل  
وشرح المجمع لا يمكن حمله على الاخذ به فقط كما يخفى فاعتنم هذا التحرير (قوله الاول) هو  
ما في الحانية فقط لما علمته فكان ينبنى له ذكر عبارتها (قوله والثاني) هو ما في الخلاصة  
والبرازية (قوله واما اذ بايع بجواره) البازايدة والجوار بمعنى الجوار نائب فاعل او الباء  
بمعنى في الظرفية متعلقة بمحذوف صفة لموصوف محذوف اى بيع عقار كان في جواره تأمل  
وقد تبع شيخه في هذا التعبير (قوله او كان بعض المبيع ملكا الخ) حاصله انه لاشفعة له بالجوار  
ولا يشركه فهو تصرح بالقسمين كما اشار اليه الشارح بنقل عبارة النوازل ونهنا عليه  
(قوله فلا شفعة لا وقف) اذ لا مال له \* (تمة) \* قدما انه لاشفعة في الاراضى السلطانية  
وذكر في الخبرية ان كون الارض عشرية او خراجية لا ينافي الملك ففي كثير من الكتب  
ارض الخراج او العشر مملوكة يجوز بيعها وابقاها وتورث فثبت فيها الشفعة بخلاف  
السلطانية التي تدفع من ارضه لاتباع فلا شفعة فيها فلو ادعى واضع البان الارض ملكه  
وانه يؤدى خراجها قالوا له وعلى من نازعه في الملكية البرهان ان صحت دعواه عليه وانما  
ذكرته لكثرة وقوعه في بلادنا اه ملخصا وقد منا ايضا انه لاشفعة في البناء في الارض  
المحتكرة ولالها كالوقف وسلت من نائب قاضى ده شق عما اذ بيعت دار فيها قطعة محتكرة  
فهل للدار الشفعة فاجبته بانى لم ارها صريحا ولكن الظاهر انه لاخذ الدار سوى تلك  
القطعة وما عليها من البناء بشرط ان لا يكون جواره للدار المبيعة بملاصقته لتلك القطعة  
اخذ من قولهم باع ارضين صفقة ورجل شفع لواحده له أخذها فقط ومما ساقى في الحيل  
لوباع عقارا الاذراعا في جانب الشفع فلا شفعة لعدم الاتصال تأمل والله تعالى اعلم

#### باب طلب الشفعة

(قوله من مشتر) متعلق بعلمه ح (قوله او عدل او عدد) اى لو كان الخبر فضوليا والمراد  
بالعدد عدد الشهادة رجلان او رجل وامرأتان وأفاد عدم اشتراط العدالة في العدد وكذا في  
المشترى لانه خصم ولا يشترط العدالة في الخصوم ومثله رسول كما في التاتر خاتية وفيها ان كان  
الفضولى واحدا غير عدل فان صدقه ثبت الشراء وان كذبه لا وان ظهر صدق الخبر عند ابي  
خليفة اه قال في الدرر وقال لا يكتفى واحدا حرا كان او عبدا صيبا او امرأة اذا كان الخبر  
صدقا (قوله بالبيع) متعلق بعلمه (قوله وان امتد المجلس) ما لم يشغل بما يدل على الاعراض  
درر البجار (قوله كالخبرة) اى كخيار الخبرة وهى التي قال لها زوجه امره بك (قوله هو  
الاصح) واختاره الكرخى (قوله وعليه التون) اى ظاهر هاذلك لانهم عبروا بالمجلس (قوله  
خلافا لما في جواهر الفتاوى الخ) اشار الى عدم اختاره لخالفته لظاهر التون لكن هذا

كمكس ما قلنا (قوله لفقد شرطه وهو البيع) أي وإن وجد السب وهو اتصال ملك الشفيع بالمشري لأنه لا يكون سبياً إلا عند وجود الشرط كافي الطلاق المعاق منح ملخصاً (قوله لم يملك ذلك) فيه إشارة إلى شفعته لم تبطل بذلك وفي الجمع ولا يجعل يعني أبو يوسف قوله أخذ نصفها تسلياً وخالفه محمد قال شارحه وفي المحيط الأصح قول محمد أنه ومنه في غرر الأفكار وشرحه وفي الحانية قال للمشتري سلمى نصفها فإني المشتري لا تبطل شفعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسلياً أه يعني إسقاطاً للباقي (قوله ولو جعل الخ) أي قبل القضاء أما بعده فلا يسقط حقه كما يلم بمأمر (قوله بناء أنه) أي على أنه (قوله أذ شرط صحته) أن يطلب الكل) لأنه يستحق الكل والقسمة للمزاحمة وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل منهما النصف بطلت ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف وللآخر أن يأخذ الكل أو يتركه وليس له أن يأخذ النصف زبلي أقول والظاهر أن المراد بالطلب هنا طلب المواثبة والأشهاد وما قدمناه آنفاً عن الجمع محمول على ما إذا طلب أخذ النصف بعدها فلا منافاة فتأمل وسيأتي بعيد الحيل ما يؤيده فتأمل (قوله فتجب الشفعة فيها) أفاد أن وجوبها فرع عن جواز بيع أرضها على قولهما المفتي به والأفجر دالبناه لا يوجب الشفعة وقد منا بيانه (قوله وسنحققه في الحظر) نقل فيه عن أجارة الوهبانية والتاريخية قال أبو حنيفة أكره أجارة بيوت مكة أيام الموسم وكان يفق لهم أن ينزلوا عليهم في بيوتهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق أي الفرق بين أيام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرهه الأجارة وبين من نفاها ط (قوله ويصح الطلب الخ) قال في الوالولية الوكيل بشراء الدار إذا اشترى وقبض فطلب الشفيع الشفعة منه أن لم يسلم الوكيل الدار إلى الموكل صح وإن سلم لا يصح الطلب وتبطل شفعته هو المختار أه ومنه في التاريخية والفتية ولعل وجه البطان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً وإنما الخصم هو الموكل فصار مؤخراً للطلب بطلبه من غير خصم مع القدرة على الطلب من الخصم تأمل (قوله ولا شفعة في الوقف) أي إذا بيع قال في التجريد مالا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف ثم قال لاشفعة في الوقف ولا يجوز أه نقله الرمي (قوله ولاله) يعني عنه قول المصنف بعده ولا يجوز أه ولعله ذكره لأنه أهم من الحوار لشموله ما إذا كان خليطاً مع الملك المبيع كما صوره الشارح فيما يأتي فليس تكرر أمحضاً فافهم (قوله شرح مجمع) عبارته ما في المتن (قوله وخانية) عبارتها كما في المنح والاشفعة في الوقف لا للقيم وللالموقوف عليه (قوله خلافاً للخلاصة والبرازية) حيث قالوا وكذا ثبت الشفعة بجوار دار الوقف أه أقول وفي نسختي البرازية لا تثبت نعم رأيت في نسختي الخلاصة كما قال (قوله ولعل لاساقطة) يؤيده أنه ذكر في كل من الخلاصة والبرازية قبله بأقل من سطر مالا يجوز بيعه من العقار لاشفعة فيه الخ فالتشبيه يقتضيه فافهم (قوله وحمل شيخنا الرمي) أي في حاشية المنح وحاصله أن الوقف منه ما يملك بحال فلا شفعة فيه لعدم حجة بيعه ولاله أي لا لقيمة وللالموقوف عليه لعدم المالك ومنه ما قد يملك كما إذا كان غير محكوم به فلا شفعة له لعدم المالك بل فيه الشفعة

لفقد شرطه وهو البيع (أراد الشفيع أخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري) لضرر تفريق الصفقة (ولو جعل بعض الشفاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به) لأعراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب أحد الشريكين النصف بناء أنه يستحقه فقط بطلت شفعته أذ شرط صحته أن يطلب الكل كما بسطه الزبلي فليحفظ (وصح بيع دور مكة فتجب الشفعة فيها) وعليه الفتوى أشباه قلت ومفاده حجة أجارتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكرهه وسنحققه في الحظر وفيها (ويصح الطلب من وكيل الشراء أن لم يسلم إلى موكله وإن سلم لا) وبطلت هو المختار (ولاله نوازل في الوقف) شرح مجمع وخانية خلافاً للخلاصة والبرازية ولعل لاساقطة قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرمي

قوله فالتشبيه أي الواقع في عبارة الخلاصة والبرازية المنقولة آنفاً في القولة التي قبل هذه أه منه

فلو باه في تلك السكة فهو خليط ١٩٣ كمر ( و واضع جذع على حائط وشريك في خشفة عليه جار )

ولو في نفس الجدار  
فشريك ملتقى قلت لكن  
قال المصنف ولو كان  
بعض الجيران شريكا في  
الجدار لا يتقدم على  
غيره من الجيران لان  
الشركة في البناء المجرد  
دون الارض لا يستحق  
بها الشفعة وفي شرح  
الجمع وكذا للجار  
المقابل في السكة الغير  
النافذة الشفعة بخلاف  
النافذة ( اسقط بعضهم  
حقه ) من الشفعة ( بعد  
القضاء ) فلو قبله فلمن  
بقي اخذ الكل لزوال  
المزاحمة ( ليس ان بقي اخذ  
نصيب التارك ) لانه  
بالقضاء قطع حق كل  
واحد منهم في نصيب  
الآخر زيلى ( ولو كان  
بعضهم غائبا يقضى بالشفعة  
بين الحاضرين في الجميع )  
لاحتمال عدم طلبه فلا  
يؤخر بالشك ( وكذا  
لو كان الشريك غائبا  
فطلب الحاضر يقضى  
له بالشفعة ) كلها ( ثم  
اذا حضر وطلب قضى  
له بها ) فلو مثل الاول  
قضى له بنصفه ولو فوقه  
فبكله ولو دونه منعه

بينهما طريق نافذ لما في الجوهره ثم الجار هو الملاصق الذي الى ظهر المشفوعة وبابه من سكة  
اخرى دون المحاذي وبينهما طريق نافذ فلا شفعة وان قربت الابواب لان الطريق الفارقة  
تزيل الضرر اه ابو السعود ملخصا اقول اذ لو كان محاذيا والطريق غير نافذ فهو خليط  
لا جار كمر وبأى ( قوله فلو باه في تلك السكة ) اى وهى غير نافذة كما سبق ط ( قوله كمر )  
من قوله وطريق لا ينفذ ( تنبيه ) بينهما منزل في دار اقوم باع احدها نصيبه منه فشريكة  
فيه احق ثم الشريك في الدار لانهم اقرب ثم في السكة ثم للجار الملاصق نهاية وغيرها قال ابو السعود  
لانها لدفع الضرر الدائم فكلمة كان اخص اتصالا كان اخص بالضرر فكان احق بها  
الا اذا سلم اه واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما ثبت للجار ان طلبها حين سمع  
البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم الشريك فلا شفعه له شرح  
الجمع ومثله في النهاية وغيرها ( قوله و واضع جذع على حائط ) اى حائط لمالك فيه فيه والا  
فهو المسئلة الآتية ( قوله ولو في نفس الجدار فشريك ) اى ولو كان شريكا في نفس الجدار فهو  
شريك في البيع اى في بعضه ( قوله قلت لكن الخ ) وفق الشارح في الدر المنثور يحمل  
ما في الملتقى على ما اذا كان البناء والمكان الذى عليه البناء مشتركا اه ح اقول وهو المصرح به  
في الكفاية عن المغنى حيث قال الجار المؤخر عن الشريك في الطريق ان لا يكون شريكا  
في ارض الحائط المشترك اما اذا كان شريكا فقدم الخ ( قوله لا يستحق بها الشفعة ) اى شفعة  
الشريك لا مطلقا لانه جار ملاصق أو المغنى لا يستحق الشفعة وحده دون بقية الجيران تأمل  
( قوله وكذا للجار المقابل الخ ) دفعه ما توهم من قوله وظهر داره لظهرها انه قيد ط وفيه  
انه لا ملاصقة هنا ايضا فان ما مر فيما اذا كان باه في سكة اخرى وفيما نحن فيه السكة واحدة  
فما يظهر ولذا وجه ابو السعود بان استحقاقها فيه للشركة في حق المبيع فلا تعتبر الملاصقة  
فالظاهر انه تعميم لقوله وطريق لا ينفذ أفاد به انه يشمل المقابل وبهذه الافادة لا يقال انه  
مكرر فانهم نعم كان ينبغي ذكره هناك ( قوله بخلاف النافذة ) قدما وجهه عن الجوهره ( قوله  
اسقط بعضهم حقه الخ ) قد مر ان الشفيع يثبت له الملك بمجرد الحكم قبل الاخذ وسيذكر  
المصنف آخر الباب الآتى انه ليس له تركها بعد القضاء فان حمل الاسقاط هنا على انه تملك  
للبايع أو المشتري فلم لا يكون لمن بقي اخذها به في تأمل ثم رأيت ط قتل عن العلامة المكي  
ان عدم اخذ البايعين نصيب التارك لعدم صحة التارك لتقرر ملكه بالقضاء لا لانقطاع حقهم به  
مع صحة التارك منه اه وبه يزول الاشكال ( قوله لزوال المزاحمة ) اى مزاحمة المشارك لهم  
في الاستحقاق وزوالها بتركه قبل تقرر ملكه وفي النهاية اذا سلم احدهما لم يكن للآخر الا ان  
ياخذها كلها أو يدعيه لان مزاحمة من سلم قد زالت فكانه لم يكن ( قوله في الجميع ) اى جميع  
المبيع ( قوله وكذا لو كان الشريك غائبا الخ ) يعنى عنه ما قبله تأمل ( قوله ثم اذا حضر  
وطلب ) اى الغائب في الصورتين ( قوله قضى لها ) قال في الهداية وان قضى لحاضر الجميع  
ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث فيلحق ما في يد كل واحد تحقيقا للتسوية ( قوله  
فلو مثل الاول ) اى لو كان الذى حضر مثل الاول كشرى بكن أو جارين ( قوله ولو فوقه ) كأن  
يكون الاول جارا والثاني شريكا فيقضى له بالكل ويبطل شفعة الاول ( قوله ولو دونه )

لانه قبل القسمة يستحقها من حيث كونه شريكاً في نفس المبيع لافي حقه اذ الشريك في البيع مقدم على الخليط في حقه ابوالسعود (قوله كالشرب والطريق الخ) الشرب بكسر الشين النصيب من الماء وعطف القهستاني الطريق ثم وقال فلو بيع عقار ببالشرب وطريق وقت البيع فالشفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى قال في الدر المنقى ونقل البرجندى ان الطريق اقوى من المسيل فراجع اه (قوله لا تجرى فيه السفن) قيل أراد به أصغر السفن وعامة المشايخ على ان الشركاء على النهر ان كانوا يمحسون فصغير والا فكبير ثم اختلفوا فقبل مالا يحصى خمسمائة وقبل أربعون وقبل الاصح تفويضه الى رأى كل مجتهد في زمانه اه كفاية مالمخصا قال العيني وهو الاشبه وفي الدر المنقى عن المحيط وهو الاصح وفيه عن التفت فلو باع حصته بشريها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم اه اقول اصل مياه دمشق من بردا ويشعب منه أنهار كقنوات وبانياس وتورا ويشعب منها لشرب البيوت طوالع وكل طالع قديم يشعب منه طوالع وهكذا ومقتضى ما في التفت ان يعتبر أخص طالع ثم ما فوقه وهكذا الى ان ينتهي الى النهر العظيم وهو برد الذي يسقى دمشق وقرها ومسافة ذلك اكثر من ثمان ساعات فلكية وعليه فلو بيعت أرض شريها من اصل برد ولا شركة فيها نفسها فلجميع اهل تلك المسافة حق أخذها بالشفعة وفيه توسيع للدائرة جداً فلا جرم كان الاصح الاشبه تفويضه لرأى المجتهد في كل زمان والظاهر ان المراد بالمجتهد الحاكم ذو الرأى المصيب العلم باقتطاع المجتهد المصطلح عليه نعم على ما ذكره قريباً عن الهداية لا يلزم المحذور والله تعالى اعلم (قوله وطريق لا ينفذ) فكل اهلها شفعاء ولو مقابلاً والمراد بعدم النفاذ ان يكون بحيث يمنع اهله من ان يستطرقه غيرهم كما في الدر المنقى فلو فيه مسجد فنافذ حكماً اذا كان مسجد خطة لا محدثاً وتسامه في البرازية فان كانت سكة غير نافذة يشعب منها اخرى غير نافذة مستطيلة لاشفعة لاهل الاولى في دار من هذه بخلاف عكسه ولو كان نهر صغير يأخذ منه نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق فلاشفعة لاهل النهر الصغير في أرض متصلة بالأصغر كما في الهداية وشروحها وخرج بالمستطيلة المستديرة ومرببان ذلك وتوجيهه في مفرقات القضاء (قوله شرب نهر) اي صغير (قوله فلكل اهل الشرب) اي من ذلك النهر الخاص ومثله الطريق الخاص فكل اهلها شفعاء ولو مقابلاً كما قدمناه والذي في اوله كالذي في آخره اتقاني (قوله ثم لجار ملاصق) ولو متعدداً والملاصق من جانب واحد ولو بشهر كاللماصق من ثلاثة جوانب فهما سواء اتقاني وفي القهستاني الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكماً كما اذا بيع بيت من دار فان الملاصق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء اه (قوله بابه في سكة اخرى) نافذة اولاً درمنقى (قوله وظهر داره لظهرها) اي اظهر الدار المشفوعة وعبارة الهداية وغيرها على ظهورها وهذا القيد غير لازم وما ذكره الاتقاني وغيره انه للاحتراز عن المحاذي معناه لو

(كالشرب والطريق خاصين) ثم فسر ذلك بقوله (كشرب نهر) صغير (لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ) فلو عامين لاشفعة بهما بيانه شرب نهر مشترك بين قوم تسقى اراضيهم منه بيعت ارض منها فلكل اهل الشرب الشفعة فلو النهر عاماً والمسلخ بحالها فالشفعة للجار الملاصق فقط (ثم لجار ملاصق) ولو ذمياً او مأذوناً ومكاتباً (بابه في سكة اخرى) وظهر داره لظهرها



على قوله ولو فاسدا المقرون بالواو الحالية لاعلى مدخول لو لفساد المعنى لانه لو كان الخيار  
 للبائع أو لهما فلا شفعة اتفاقا لان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بخلاف ما اذا كان للمشتري وسيأتي  
 تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني وفي القهستاني عن قاضيخان لاشفعة في بيع الوفاء لان حق  
 المالك لا ينقطع رأسا **(قوله)** وتستقر بالاشهاد اى بالطلب الثاني وهو طلب التقرير والمعنى  
 انه اذا شهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكوت الا ان يسقطها بلسانه أو يعجز عن ايقائه الثمن  
 فيبطل القاضى شفعته ولا بد من طلب الموائبة لانها حق ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من  
 الطلب والاشهاد جوهرية **(قوله)** في مجلسه اى طلب الموائبة هو ان يطلب كاسمع وهذا هو  
 الطلب الاول من الثلاثة الآتية وفيه مخالفة لما قدمناه عن الجوهرية ولقوله فلا تبطل بعده  
 لان تأخير طلب التقرير يبطل لها ايضا كما يأتي وهو متابع لابن الكمال حيث قال أوداب الاشهاد  
 طلب الموائبة لان حق الشفعة قبله متزلزل بحيث لو أخر تبطل واذا لم يؤخر استقر اى لا تبطل  
 بعد ذلك اهـ ويمكن ان يجاب عن عبارة الشارح بأن يقال المراد بالاشهاد هو الطلب الثاني اذا  
 كان في مجلس طلب الموائبة لماسيأتي انه حينئذ يقوم مقام الطلين لكن يبعده الضمير في مجلسه  
 فانه لو رجع الى طلب الموائبة لزم عوده على غير مذكور والظاهر انه راجع الى الاشهاد وقد  
 فسرهم بقوله اى طلب الموائبة فينا في حمله على الطلب الثاني والعبارة الصحيحة ان يقال ولو في  
 مجلس طلب الموائبة بزيادة لو واسقاط الضمير واداة التفسير ويكون المراد بالاشهاد الطلب  
 الثاني كما قلنا فتدبر **(قوله)** فلا تبطل بعده اى بتأخير الطلب الثالث وهو طلب التملك اما مطلقا  
 أو الى شهر كما يأتي **(قوله)** وبذلك بالياء التثنية التحتية قال في الدرر اى العقار وما في حكمه اهـ  
 ونحوه في المنع والذي رأيناه في النسخ تملك بالياء الفوقية وعليه فالضمير يعود الى البقعة  
 المذكورة أولا **(قوله)** بالاختار الخ لان ملك المشتري ثم فلا ينقل عنه الا باحداها كالرجوع في  
 الهبة فلو مات او باع المستحق بهما أو بيعت دار بجنيها قبل الاختار أو الحكم بطلت ولو أكل  
 المشتري ثمرا حدث بعد قبضه لم يضمنه وتامه في الجوهرية **(قوله)** عطف على الاختار فلو قدمه  
 عليه كافي للفرر لسلم من الایهام ط **(قوله)** كاحرره مثلا خسرو اى تبعه لغيره من الشراح  
**(قوله)** بقدر رؤس الشفعة لاستوائهم في استحقاق الكل لوجود علته فيجب الاستواء في  
 الحكم وشمل ما لو كان المشتري احدهم وطلب معهم فيحسب واحدا منهم ويقسم المبيع  
 بينهم كافي الوهبانية وشروطها وسيأتي في الباب الثاني **(قوله)** ان لم يكن اى لم يوجد خليط في  
 نفس المبيع مستحق بأن لم يوجد اصلا أو كان غالبا أو كان حاضرا وسقطت شفعته بمسقط غير  
 التسليم **(قوله)** له متعلق تجب ولم يبعده الشارح لظهوره بعد ما نبه عليه فيما قبله وقوله في حق  
 المبيع متعلق بالضمير المجرور لعوده على الخليط وهو جائز عند بعضهم كقول الشاعر  
 \* وما هو عنها بالحديث المترجم \* اى وما الحديث عنها والاولى اظهاره واضمار ما بعده بأن  
 يقول ثم للخليط في حقه ولذا قال ابن الكمال من قال ثم له حق المبيع اضمرفها حقه الاظهار  
 واظهر فيما يكنى فيه الاضمار **(قوله)** وهو الذي قاسم الخ كذا في العين قال المرحوم الشيخ  
 شاهين فيه نظر لان الخليط في حق المبيع اعم من قاسم اولاً بأن كان خليطاً في حق المبيع من  
 غير قسمة ويمكن ان يجاب بأنه غير احترازي فالمتن على اطلاقه اهـ واقول بل هو احترازي

( وتستقر بالاشهاد ) في  
 مجلسه اى طلب الموائبة  
 فلا تبطل بعده ( وبذلك  
 بالاختار الخ ) اى بقبضه  
 القاضى عطف على الاختار  
 لثبوت ملك الشفع بمتجرده  
 الحكم قبل الاختار كاحرره  
 مثلا خسرو ( بقدر رؤس  
 الشفعة لا الملك ) خلافا  
 للشافعى ( للخليط ) متعلق  
 تجب ( في نفس المبيع ثم )  
 ان لم يكن او سلم ( له حق  
 المبيع ) وهو الذي قاسم  
 وبقيت له شركة في حق  
 العقار

ان الارض المحتكرة اذا امتنع المحتكر من دفع اجرة المثل يؤمر برفع بناءه وتؤجر لغيره وكذا يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ماعينه السلطان بخلاف حق التعلل فانه يبقى على الدوام كاسره وبه اندفع ماذكره ح من ان تعليلهم الحاق الملو بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الكمال اه فتأمل ( قوله تبعاً للبرازية وغيرها ) ففي البرازية ولاشفة في الكرد رأى البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقل كالاراضى السلطانية التى حازها السلطان ليت المال ويدفعها مزارعة الى الناس بالنصف فصار لهم فيها كدرا كالبناء والاشجار والكبس والتراب فيعنها باطل وبيع الكردار اذا كان معلوماً يجوز لكن لاشفة فيه اه ملخصاً ونحوه في النهاية والذخيرة وفي التارخانية عن السراجية رجل له دار في ارض الوقف فلاشفة له ولوباع هو عمارته فلاشفة لجاره اه هذا وقد انتصر ابو السعود في حاشية مسكين لابن الكمال وحزم بخطاً من أفق بأنه لاشفة في البناء في الارض المحتكرة كالطورى اذا اسندله في فتواه ثم استدل بما في شرح المجمع الملكى لوبيع النخل وحده او البناء وحده فلاشفة لانهما لا قرار لهما بدون العرصه قال فعليه كالتصريح في ثبوت الشفعة في البناء في المحتكرة لماله من حق القرار اه واستدل قبل هذا ايضا بما هو دليل عليه لاله كالتعرفه واماماً في شرح المجمع فلا دليل فيه ايضا لان التعليل المذكور لبيان الفرق بين بيع البناء او النخل وحده وبين بيعه مع محله القائم فيه فانه ثبتت فيه الشفعة لو حود حق القرار على الدوام بخلاف بيع البناء الا الشجر وحده ولو فى الارض المحتكرة كاعلمته بما قرناه سابقاً ويمكن ان يكون مراد ابن الكمال بحق القرار المحل القائم فيه فلا يكون فيه مخالفة لغيره وقوله اذا اسندله في فتواه عجيب بعد ما قدمناه من النقول وما يدل عليه قطعاً ما فى الجامع الصغير أن بيع ارض مكة لا يجوز وانما يجوز بيع البناء فلا تجب الشفعة وروى الحسن عن ابى حنيفة انها تجب وهو قولهما وعليه الفتوى لأنه تابع المملوك اه قال فى شرح الوهبانية ولا يخفى ان مفساد هذا الكلام ان الشفعة فيها انما ثبتت بناء على القول بأن أرضها مملوكة لان ان مجرد البناء فيها يوجب الشفعة فيكون حكمه مخالفاً لحكم غيره من الابنية كما توهمه عبارة ابن وهبان اه اى فان عبارته توهم ان ثبوت الشفعة فيها لمجرد البناء فتجب ولو قيل ان أرضها غير مملوكة فيخالف حكم غيره من الابنية وليس كذلك بل ثبوتها خاص بالقول بملكية أرضها ليكون البناء تابعاً للارض فلا يكون من بيع المنقول والعجب من ابي السعود حيث استدل بهذا الكلام وجعله صريحاً فيما ادعاه مع أنه صريح بخلاف كمالا يخفى فانه على القول بأن أرضها غير مملوكة فالبناء فيها له حق القرار على الدوام ومع هذا لاشفة فيه فكيف البناء في الارض المحتكرة لا يقال يلزم من هذا عدم ثبوتها في الملو لاننا نقول البناء من المنقول بخلاف الملو كما مر وأشار اليه الزيلعي فيما يأتى فاغتم هذه القوائد الفرائد ( قوله ولو بعد سنين ) مرتبط بقوله جواز الطلب اى اذا لم يعلم بها ط ( قوله لاعليه ) اى لا يجب عليه الطلب بها فالمراد بالوجوب الثبوت كما قال الاتقاني ( قوله بعد البيع ) لم يقل بالبيع لأنه شرط ابن كمال ( قوله ولو فاسداً ) انقطع فيه حق المالك ( قوله بالهبة او البناء او الغرض ) ( قوله كما يأتى ) اول الباب الثانى ( قوله او بخيار للمشتري ) متعلق بمحذوف منصوب على الحالية عطفاً

مطلب

في الكلام على الشفعة في البناء في نحو الارض المحتكرة

تبعاً للبرازية وغيرها  
فليحفظ ( وركنها )  
اخذ الشفع من احد  
المتعاقدين ) عند وجود سببها  
وشرطها ( وحكمها جواز  
الطلب عند تحقق السبب )  
ولو بعد سنين ( وصفتها ان  
الاخذ بها بمنزلة شراء  
مبتدأ ) فيثبت بها ما يثبت  
بالشراء كالرد بخيار رؤية  
وعيب ( تجب ) له لاعايمه  
( بعد البيع ) ولو فاسداً  
انقطع فيه حق المالك كما  
يأتى او بخيار للمشتري

بذلك بل لأن الغالب عدم رضاه كما اشار اليه القهستاني ابو السعود وآقا ابن الكمال أن المراد به عدم اعتبار الاختيار لأنه يعتبر عدم الاختيار واحترز بقوله على مشترية معاملته بلا عوض كالمالبة والارث والصدقة او بعوض غير عين كالمهر والابارة والخلع والصالح عن دم عمد ودخل فيه ما هو بعوض فانه اشتراء انتهت قهستاني وبه ظهروا أنه ليس الاولى تركه بل زيادة البائع لأنه قد يكون جبر عليه اذا أقر بالبيع وانكر المشتري وفي الفتاوى الصغرى الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لاعلى ثبوته للمشتري ولذا ثبتت اذا باع بشرط الخيار للمشتري اه فافهم (قوله بما قام عليه) يعنى حقيقة او حكما كإسائى فى الحمر وغيره طورى والمراد ما لم المشتري من المؤن بالشراء وبه يعلم ما فى كلام العيني كصاحب الدرر من القصور حيث قال بما اى الثمن الذى قام عليه فلو أبقي المتن على عمومه لكان أولى ابو السعود (قوله وسببها الخ) قال الطورى وسببها دفع الضرر الذى ينشأ من سوء المجاورة على الدوام من حيث ايقاد النار واعلاء الجدار واثارة الغبار اه والظاهر أنه سبب المشروعية وما ذكره المصنف سبب الاخذ تأمل لا يقال ما ذكر ضرر موهوم والاخذ من المشتري ضرر محقق به لانا نقول هو غالب فيرفع قبل وقوعه والا فربما لا يمكن رفعه وما احسن ما قيل

كم معشر سلموا لم يؤذهم سبع \* وما نرى أحدا لم يؤذ بشر

(قوله بالمشتري) يفتح الراء (قوله بشركة او جوار) متعلق باتصال وشمل الشركة فى البقعة والشركة فى الحقوق كإتائى وشمل قليل الشركة وكثيرها كالجوار فيه عليه الاتفاق ط (قوله وشرطها الخ) المراد بالمقارنها غير المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلو وان لم يكن طريقه فى السفلى وخرج البناء والاشجار فلا شفعة فهما الابتعية العقار وان بيع بحق القرار در متقى ويشترط كونه مملوكا كما علم بما قدمه وبأئى فخرج الوقف وكذا الاراضى السلطانية لا العشرية والحراجة اذا لبانى ذلك الملك كاستدكره قبيل الباب الآتى وكون العقد معاوضة وزوال ملك البائع عن المبيع فلا شفعة فى بيع بخيار وزوال حق البائع فلا شفعة فى شراء فاسد وملك الشفيع الماشفع به وقت الشراء وعدم الرضا من الشفيع بالبيع ولودلالة كإبعاد ذلك كله بما أتى (قوله وان لم يكن طريقه فى السفلى) اى طريق العلو المبيع قال فى الذخيرة فان كان طريقه فى السفلى فالشفعة بسبب الشركة فى الطريق وان فى السكة العظمى فبسبب الجوار وان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بها حتى انهدم العلو فعلى قول ابى يوسف بطلت لان الجوار بالاتصال وقد زال كالوابع التى يشفع بها قبل الأخذ وعلى قول محمد تجب لانها ليست بسبب البناء بل بالقرار وحق القرار باق وان كانت ثلاثة أبيات بعضها فوق بعض وباب كل الى السكة فيبيع الاوسط تثبت للاعلى والاسفل وان بيع الاسفل والاعلى فالواوسط أولى اه ملخصا (قوله بما له من حق القرار) لان حق التملك يبقى على الدوام وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار زيلعى وظاهرة ترجيح قول محمد الماد (قوله اذا بيع مع حق القرار) كالبناء فى الارض السلطانية او أرض الوقف المحتكرة (قوله فرده شيخنا الخ) اقتصر فى الرد على الاستناد الى النقل وكان ينبغي ابداء الفرق بينه وبين مسألة العلو للايضاح ولعله ان البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء على الدوام بل هو على شرف الزوال لما قالوا

بما قام عليه (بمثله لو مثليا  
والا فبقيمه) وسببها اتصال  
ملك الشفيع بالمشتري  
بشركة او جوار (وشرطها  
ان يكون المحل عقارا)  
سفلا كان او علوا وان لم  
يكن طريقه فى السفلى لانه  
التحق بالعقار بما له من  
حق القرار در رقلت واماما  
جزم به ابن الكمال فى اول  
باب ما حى فيه من ان البناء  
اذا بيع مع حق القرار  
يلتحق بالعقار فرده شيخنا  
الرملى وافقى بعدمها

(قوله ولو علم الدلال الخ) قال الشرنبلالي من القنية الدلال اذا علم القيمة ونقص منها المباع للخرانة السلطانية اول الامر بما لا يتغابن فيه يضمن النقص وخرج على هذا تقوم شهود القيمة والقسمة وشيخ الصحافين ونحوهم لاموال الايتام والاوقاف الخراب للامراء والنواب والحاكم كما هو المتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضي حالهما سيما في الاستبدالات من جهتي المسوغ والقيمة وحينئذ يبنى القول بتضمن القاضي ايضا اه (قوله ومتلف احدى فردتين) المراد احد شيئين لا يتفع صاحبهما الانتفاع المقصود الا بهما معا كمصراعى باب وزوجى خف او مكعب (قوله يسلم البقية) آل من البقية ثمة الشطر الاول اى يدفع للغاصب الفردة البقية اى الباقية ان شاء ويضمنه قيمة المجموع وقال بعضهم يسلم الباقية ويضمنه الثنتين (قوله واقره الشرنبلالي) اى فى شرحه على النظم (قوله وذكرا ما يفيد ان السلطان الخ) اى الواقع فى النظم وقدمنا عبارته آتفا \* (خاتمة) \* غصب السلطان نصب احدهم من شرب اودار وقال لا اغصب الا نصيبه فهو بينهم جميعا فصولين لكن فى التاترخانية المختار ان غصب المشاع يتحقق تشبث رجل بالتوب فخذبه صاحبه فانه خرق ضمن الرجل نصف التوب قام فانشق ثوبه من جلوس رجل عليه ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب دخلت دابة زرعه قاخرجها ولم يسبقها بعد ذلك لم يضمن هو المختار وان ساقها بعد ما اخرجها يضمن سواء ساقها الى مكان يامن فيه منها على زرعه او اكثر منه وعليه الفتوى ماتت دابة لرجل فى دار آخر ان لجلدها قيمة يخرجها المالك والاقراب الدار قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الغاصب اذا ندم ولم يظفر بالمالك يسلم المقصوب الى ان ينقطع رجاءه فيصدق به ان شاء بشرط ان يضمن ان لم يجز صدقته والاحسن ان يرجع ذلك الى الامام لان له تدبيراً ورأياً فى مال الغيب الكل من التاترخانية والله تعالى اعلم وله الحمد على ما علم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة

(قوله مناسبه الخ) اى مناسبه للغصب ولم يذكر وجه تقديمه عليها مع انها مشروعة بخلافه وهو كثرة وقوعه وانه قد يدخل فى العقار والمنقول بخلافها ما قال فى السعدية ان بيان وجه تأخير المأذون يفتى عنه (قوله هى لغة الضم) قال الزيلعي مأخوذة من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعه النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم بها الى الفائزين يقال شفع الرجل شفعاً اذا كان فرداً قصار ثانياً والشفيع يضم المأخوذ الى ملكه فذلك سعى شفعة اه وفى القهستانى هى لغة فعلة بالضم بمعنى المفعول اسم للملك المشفوع بملك اه وأفاد فى المغرب استعمالها فى المعنيين وانه لم يسمع من الشفعة فعل واما قولهم الدار التى يشفع بها فمن استعمال الفقهاء (قوله وشرعاً تملك البقعة) الاولى ما وقع فى الكترو وغيره تملك لانه من اوصاف الشفع وهو مالك لا يملك بل الاولى ما فى غاية البيان انها عبارة عن حق التملك اذ لولا هذا المضاف كما قال قاضى زاده فى تكملة الفتح لزم ان لا يكون لقوله وتستقر بالاشهاد صحة لان التملك لا يوجد بدون القضاء او الرضا وايضا فان حكمها جواز الطلب وحكم الشيء يعقبه او يقارنه فلو حصل التملك قبل الطلب لزم تحصيل الحاصل والمراد البقعة او بعضها ليشمل ما اذا اشتراها احد شفعاً كما سأتى (قوله جبراً على المشتري) ليس للاحتراز عما لوروى

(بذلك)

\* ولو علم الدلال قيمة سلعة \*  
\* فقوم للسلطان انقص  
يخسر \* ومتلف احدى  
فردتين يسلم الـ \*  
بقية والمجموع منه مخضر \*  
قلت وعن أبى يوسف  
لا يضمن الاخلف التى  
أُتلفها وفى البرزاية هو المختار  
واقره الشرنبلالي وذكر  
ما يفيد ان السلطان ليس  
بقيد وانه يبنى القول  
بتضمن القاضي ايضا  
سيما فى استبدال وقف ومال  
يقيم فليحفظ والله اعلم

كتاب الشفعة

مناسبتة تملك مال الغير  
بغير رضاه (هى) لغة الضم  
وشرعاً تملك البقعة جبراً  
على المشتري



او عبدا أمره بأنلاف مال غير سيدة ١٨٧ واذا أمره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر

اشياء (استعمل عبد الغير لنفسه) بأن أرسله في حاجته (وان لم يعلم انه عبد اوقال له ذلك العبد) الذي استعمله (انى حر ضمن قيمته ان هلك) العبد عمادية وفيها جاء رجل الى آخر فقال انى حر فاستعملنى في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه (ولو استعمله لغيره) اى في عمل غيره (لا ضمان عليه لانه لا يصير به غاصبا كقوله لعبد ارق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فسقط لم يضمن الأمر ولو قال لتأكله انت وأنا ضمن قيمته كله لانه استعمله كله في نفعه (غلام جاء الى فصاد فقال افصدى فقصده قصدا معتادا) فغيره بالاولى (فات من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفساد وكذلك) الحكم في (الصبي تجب ديته على عاقلة الفساد) عمادية (فروع) غصب عبدا ومعه مال المولى صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن ثباه تبعا لضمان

وانقض لنفسك أو نحوهم فسقط ومات فالتحار هو الضمان وقيل لا ضمان اه (قوله او عبدا أمره بأنلاف مال غير سيدة) او بالايق او بقتل نفسه كامر فلوا مره بأنلاف مال سيدة لا يضمن كامر ايضا قال الحموى اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد بما ضمنه لسيدة ولا فائدة فيه اه (قوله واذا أمره) الضمير المنصوب يعود الى المأمور لا بقيد كونه صبيا او عبدا (قوله ورجع على الأمر) افاد في الترخائية أن الرجوع فيما اذا قال له احفرلى بزيادة لفظة لى اوقال في حائطى او كان ساكنا في تلك الدار او استأجره على ذلك لان ذلك كله من علامات الملك والا فلا يرجع لان الامر لم يصح بزعم المأمور اه وعليه فلو قال احفرلى في حائط الغير او علم انه لغير لا يرجع فاطلاق الشارح في محل التقييد فنبه \* (تمت) \* في الهندية عن الذخيرة امر غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت لجاره ضمن الذابح علم او لا لكن ان علم لا يكون له حق الرجوع والارجع اه وفي البرازية أمر اجيره برش الماء في فناء دكانه فرش فمات تولد منه فضائه على الأمر وان بغير أمره فالضمان على الراش اه قلت فصارت المستثنيات ثمانية ويزاد تاسعة وهى ما قدمناه قريبا عن الرملى والتابع بنى الحصر (قوله استعمل عبد الغير) ومثله الصبي كامر فلوغصب حرا صغيرا ضمن الا ان مات حنط أنه فلو غرق او قتله قاتل ضمن اه جامع الفصولين (قوله لنفسه) زاد في البرازية قيدا آخر ونصه استخدام عبد الغير اذا اتصل به الخدمة غصب لقبضه بلاذنه حتى اذا هلك من ذلك العمل يضمن وان لم يتصل به الخدمة لا يضمن علم انه عبد الغير او لا اه (قوله وفيها الخ) مكرر مع المتن ح الآن يقال قصد بنقلها توضيح المتن (قوله اى في عمل غيره) اى ولو كان ذلك الغير نفس العبد وحده كما يدل عليه ما بعده (قوله لم يضمن الأمر) لعله مبنى على خلاف المختار الذى قدمناه عن جامع الفصولين الا أن يدعى الفرق بين الصبي والعبد فليتأمل (قوله لانه استعمله كله في نفعه) هذا ما علب به قاضخان حين أفنى بالضمان ووجهه ان نفع الأمر لا يحصل بالاستعمال العبد كله لعدم تجزئته وان قصد العبد نفع نفسه ايضا ولانه لم يصعد الايامره ويخو به ما في العمادية ايضا غلام حمل كوز ماء لبيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزه ليحمل ماله من الخوض فهلك في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف القيمة ثم قال في المرة الثانية كلها لانه نسخ فعله فعل المولى اه فحيث ضمن الكل مع أن العبد في خدمة المولى يضمن في مسئلتنا بالاولى (قوله فغيره بالاولى) كذا قاله في المنع وظاهره أن العاقلة تضمنه ايضا وقد عدل ضمان العاقلة في المعتاد في جامع الفصولين بانه خطأ وهل غير المعتاد خطأ ايضا محل نظر فليحرر وقدم الشارح المسئلة في باب ضمان الاجير وذكر أنه لو قصد نائما وتركه حتى مات من السيلان يجب القصاص (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة الفساد) لان اذنه لا يعتبر وظاهره ولو ماؤدنا لان ذلك ليس من التجارة ومثله الصبي ط (قوله صار غاصبا للمال ايضا) فلوابق ضمن غاصبه المال وقيمته فصولين (قوله بل قالوا الخ) وجه الترقى ان الثياب تابعة له بخلاف المال (قوله بخلاف الحر) لان ثباه تحت يده فصولين وفي البرازية ضرب رجلا وسقط حتى مات قال محمد يضمن ماله وثباه الذى عليه اى لفساد اليد تأمل (قوله ولو نسي الحرفات) جمع حرفه اى في يد الغاصب (قوله او شاخ) اى صار شيخا او عجوزا لفوات وصف مقصود يزيد في المالية (قوله يذكر) اى ضمان النقصان

عنه بخلاف الحر. عمادية وفي الوهبانية \* ولو نسي الحرفات يضمن نقصها \* ولو نسي القرآن او شاخ يذكر \*

اه **(قوله)** ونقل المصنف اي عن العمادية فيالوادعى عليه سرقة خبث فسقط من السطح لما اراد ان ينفذ خوفا من التعذيب فأت ثم ظهرت السرقة على يد غيره ثم نقل المصنف عن القنية شكاعند الوالى بغير حق وآتى بقائد ف ضرب المشكو فكسر سسه اويده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهرب وتسور جدار السجن فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا ف قيل أفتى بالضمان في مسئلة الهرب قال لا الخ تأمل **(قوله)** غرم الشاكي اي لو بغير حق كما يفهم بامر من عدم غرامة الاموال فليكن مثله اغرامة النفس سائحا في قتل ويؤخذ ايضا من قول العمادية ثم ظهرت السرقة على يد غيره كما مر تأمل **(قوله)** والفرق الخ استشكله في جامع الفصولين بما في فوائد صاحب المحيط امر قن غيره باتلاف مال رجل يغرم مولاه ثم يرجع على امره اذا الامر صار مستعملا للقتل فصار غاصبا قال ويمكن الجواب بانه لضمان على القن ولا على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا رجوع على الامر بخلاف اتلاف مال غيره اوفى المسئلة روايتان لكنه يفيد ان الامر يضمن وان لم يكن سلطانا ولا مولى ويأتى خلافه قال ويمكن الجواب بان المراد ثمة هو الضمان الابتدائي الذى بطريق الاكراه الا ترى ان المباشر لا يضمن ثمة بخلاف ما نحن فيه فافتقا **(قوله)** واعلم ان الامر لضمان عليه فلو خرق ثوبا بامر غيره ضمن المخرق لا الامر جامع الفصولين قال الرملى في حاشيته عليه اقول وجه عدم محبة الامر انه لا ولاية له اصل عليه فلو كان له عليه ولاية كدابة مشتركة بين اثنين استعارها اجني من احدهما فامر رجلا بتسليمها للمستعير فدفعها له فلا شبهة في ضمان الامر الشريك لان تسليم مأموره كتسليمه هو وان شاء ضمن المأمور لتعديه بدفع مال الغير بغير اذنه تأمل اه **(قوله)** الا في ستة هذا على ما في بعض نسخ الاشباه وفي بعضها خمسة باسقاط اواب **(قوله)** اذا كان الامر سلطانا لان امره اكراه كما في بابه **(قوله)** اوابا صورته امر الاب ابنه البالغ ليو قد نار افي ارضه ففعل وتعدت النار الى ارض جاره فأثقلت شيئا يضمن الاب لان الامر صح فانتقل الفعل اليه كمالو بامر الاب بخلاف ما لو استأجر نجارا ليسقط جداره على قارة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على النجار لعدم صحة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر هذا التصور انه ليس المراد كل امر من الاب للبالغ حتى لو امره باتلاف مال او قتل نفس يكون ضمانه على الابن لنفسه اذا امر ط اقول ووجهه انه في الاول استخدام فصح الامر لوجوب خدمة الاب بخلاف غيره فانه عدوان محض تأمل وينبغي تقييده بمال او قد النار في يوم ريح او نار او لا يوقد مثلها او كانت ارض الجار قريبة بحيث يصل اليها شرار النار غالبا والا فلا ضمان على المالك لو فعل ذلك كما في جامع الفصولين فكذا بفعل ابنه بامر **(قوله)** اوسيدا اي والمأمور قته **(قوله)** او المأمور صيبا كما اذا امر صيبا باتلاف مال الغير فالتلف ضمن الصبي ويرجع به على امر اشياه وفي الحانية حربا لم امر صيبا بقتل رجل فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر فلو الامر صيبا ايضا فلا رجوع ولو عبدا مأذونا لا يضمن الامر اه ملخصا وفي جامع الفصولين قال لصبي اصد هذه الشجرة فانفض لي ثم رها فصد فسقط تحجب ديته على عاقلة امره وكذا لو امره بحمل شيء او كسر حطب بلا اذن وليه ولو لم يقل اصعد لي بل قال اصعد هذا

ونقل المصنف انه لو مات المشكو عليه بسقوطه من سطح خوفا من غرم الشاكي ديته لا للمات بالضرب لتدوره وقدم في باب السرقة (امر) شخص (عبد غيره بالابق اوقال) له (اقتل نفسك ففعل) ذلك (وجب عليه قيمته) ولو قال له ائتلف مال مولاه فأتلف لا يضمن الامر والفرق أن بامر بالابق والقتل صار غاصبا لانه استعمله في ذلك الفعل وبأمره بالاتلاف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم لم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر لضمان عليه بالامر الا في ستة اذا كان الامر سلطانا او ابا او سيدا او المأمور صيبا

مطلب

الامر لضمان عليه الا في ستة

وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ١٨٥ ملحق ودررو زلمي وغيرها واقره المصنف وأما طبل الغزاة زاد في حظر

لابلل لان المسلم يتمتع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط التقوم اتقاني ملخصا  
وبه يندفع توقف المحشى (قوله وقال الخ) هذا الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف  
المعاذ وفيما يصلح لعمل آخر والام يضمن شياً اتفاقا وفيما اذا فعل بلاذن الامام والام يضمن  
اتفاقا وفي غير عود المغنى وخاية الحمار والام يضمن اتفاقا لانه لو لم يكسرهما عادلفله القيسح  
وفيما اذا كان لمسلم فلو لم يضمن اتفاقا قيمته بالغاماباغ وكذا لو كسر صلبه لانه مال متقوم  
في حقه قلت لكن جزم القهستاني وابن الكمال ان الذمى كالمسلم فليحردرد متقى اقول وجزم به  
في الاختيار ايضا ولعله اقتصر في الهداية على ذكر المسلم لكونه محل الخلاف وبه يتحرر المقام  
فتدبر (قوله والد الذي يباح الخ) احتراز عن المصنف في النهاية عن ابي الليث يبنى ان  
يكون مكروها (قوله غير صالحة لهذا الامر) اى ويضمن قيمة العبد غير خصى ط (قوله  
فهلك) عبره ليفيدانه لو حصل ذلك بفعله ثبت موجه من غير خلاف وحرره ط اقول في  
التائر خانية عن شرح الطحاوى ولو جنى على كل منهما يجب ارش الجناية على الجاني بالاجماع  
(قوله لتقوم المبر) اى يثلى قيمة الفن وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يملكه باداء الضمان لانه  
لا يقبل التقل من ملك الى ملك ابوالسعود (قوله لتقومها) اى ام الولد وقيمتها ثلث قيمة الفن  
حموى وفي بعض النسخ بضمير التثنية (قوله حل قيدعبد غيره) الخلاف في العبد المجنون فلو  
عاقلا لا يضمن اتفاقا شر نبالية عن البرازية (قوله فذهبت هذه المذكورات) عدم الضمان  
قولهما خلافا للحد في الدابة والطير وظاهر القهستاني والبر جندى ان الخلاف في الكل وان  
المودع لو قتل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ در متقى وفي الشر نبالية قال في النظم  
لوزاد على ما فعل بان فتح القفص وقال للطير كش كش اوباب اصطلح فقال للبقر هش هش  
والاحمار هر هر يضمن اتفاقا واجمعوا انه لو شق الزق والدهن سائل او قطع الحبل حتى سقط  
القتديل يضمن اه ط (قوله اوسى الى سلطان) الظاهر ان هذه المسئلة والتى بعدها  
لا ضمان فيها اتفاقا لازالة الضرر اه ط (قوله قد نغرم وقد لا نغرم) بنشد يد الرأى على  
البناء للفاعل من مزيد الثلاثى قال في المنح والفتوى اليوم بوجود الضمان على الساعى  
مطلقا (قوله فقال) الاولى اسقاطه (قوله انه وجد كترزا) زاد في جامع الفصولين فظهر كذبه  
ضمن الا ان كان عدلا او قد نغرم وقد لا نغرم ورمز ايضا السعاية الموجبة للضمان ان يتكلم  
بكذب يكون سببا لاخذ المال منه ولا يكون قصده اقامة الحسبة كما لوال انه وجد مالا  
وقد وجد المال فهذا يوجب الضمان اذا الظاهر ان السلطان يأخذ منه المال بهذا السبب اه  
(قوله وبه يفتى) اى دفع الفساد وزجره وان كان غير مباشر فان السعى سبب محض لاهلاك  
المال والسلطان يغرمه اختيارا لطبعها هذا وفي الاسماعيلية ما يفيد انه ورد نهى سلطانى  
عن سماع القضاة هذه الدعوى فانه أفنى بانه لا يقضى عليه بالضمان الا بأمر سلطانى  
(قوله وعزر) قال في الحرية وقد جوز السيد ابوشجاع قتله فانه بمن يسمى في الارض  
بالفساد ويناب قاتلهم وكان يفتى بكفرهم ومختار المشايخ انه لا يفتى بكفرهم وجواز  
القتل لا يدل على الكفر كما في القطاع والاعونة من المحاربين الله ورسوله قاله في البرازية

الخالصة والصيادين والدنف  
الذى يباح ضربه في العرس  
فمضمون اتفاقا (كلامه)  
المغنية ونحوها (ككبتش  
نطوح وحمامة طيارة وديك  
مقاتل وعبد خصى حيث  
تجب قيمتها غير صالحة  
لهذا الامر) ولو غسب ام  
ولده فهلك لا يضمن  
بخلاف (موت المبر)  
لتقوم المبر دون ام الولد  
وقال يضمنها لتقومها  
(حل قيدعبد غيره) ورباط  
دابة او فتح باب اصطبلها  
او قصص طائر فذهبت  
هذه المذكورات (اوسى  
الى سلطان بمن يؤذيه)  
الحال انه (لا يدفع بالرفع)  
الى السلطان (أو) سعى (بمن  
يياشر الفسق ولا يتمتع  
بنيه او قال سلطان قد يغرم  
وقد لا يغرم) فقال (انه وجد  
كترزا فغرمه) السلطان  
(شياً لا يضمن) في هذه  
المذكورات (ولو غرم)  
السلطان (ألبتة) يمثل هذه  
السعاية (ضمن وكذا)  
يضمن (لوسى بغرق  
عند محمد جراه) اى للساعى  
(وبه يفتى) وعزرو  
الساعى عبد اطول بعد  
عنه (ولومات الساعى  
فلمسمى به ان يأخذ  
قدر الحمران من تركته) هو الصحيح جواهر الفتوى مطلب — في ضمان الساعى

حقيقة اخرى ولا ين الكمال فيه كلام (قوله ورد ما زاد الدين) بأن يقوم مدبوغا وذكريا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما ملتقى قال في شرحه وليس له ان يدفع الجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوغ لعدم تقويمه قبل الدين (قوله وللغاصب حبسه الح) فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة الزيادة ابن كمال (قوله ولواتلفه لا يضمن) اى لو اتلفه الغاصب عند ابي حنيفة ولا يضمن قيمته طامرا لان تقوم الجلد حصل بفعله وحقه قائم فيه والجلد تبع لفعله في حق التقوم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة والاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه بالاتلاف فكذا تبعه بخلاف المدبوغ بما لا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شئ متقوم وبخلاف ما لو استهلكه غير الغاصب لان الاصل مضمون عليه فكذا التبعية ابن مالك وفي النهاية لوجبه للغاصب بعد دباغته فروا فان جلد ذكي فعليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان جلد ميتة فلا شئ عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعله وتماه في التبيين (قوله واذا خان الح) مكرر مع مامر لكن اعاده ليربطه بما بعده اظهارا للفرق بينهما كما اشار اليه في الهداية من انا لما أمرنا بترك اهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل وجب علينا ترك اهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع احتمال الصحة فيه بالاولى والفرق ان ولاية الحاجة ثابتة لقيام الدليل على الحرمة فلم يعتبر اعتقاد الضمان فافهم (قوله ولولم يبيحه) اى ولو كان مملوكا لم يبيحه كشافى (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) اى بنص ولاننا كلوا قال في العناية لقائل ان يقول لانسلم ذلك لان الدليل الدال على ترك الحاجة مع اهل الذمة دال على تركها مع المجتهدين بالطريق الاولى على ما قررتم والجواب ان الدليل هو قوله عليه الصلاة والسلام اتركوهم وما يدبنون وكان ذلك بعقد الذمة وهو منتف في حق المجتهدين اه وفي الحواشى السعدية والاولى ان استحلال متروك التسمية مخالف لنص الكتاب والحصم مؤمن به فيثبت ولاية الحاجة (قوله آله الله) كيربط ومنه ما روى وطبل وطنبور منح والذي قاله ابن الكمال ان العزف بلا ميم هو آله الله واما المعزف بالميم فهو نوع من العناير يتخذ اهل اليمن وكتب على الهامش ان صدر الشريعة اخطأ حيث لم يفرق بين المعزف والعزف وهو كفلس جمعه معازف على غير قياس وعزف كعزب سائحان ومثله في القهستاني (قوله ولولكافر) الاولى ولولم ينفذ الكافر بالاولى لما قيل انه بالاتفاق كياتى ولان خمر المسلم غير مضمون بخلاف خمر الكافر كما مر فاذا ضمن معزف المسلم مع عدم ضمان خمره علم ضمان معزف الكافر بالاولى فتدبر وعبارة ابن الكمال وانما لم يقل مسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين كونه له او كونه لكافر (قوله صالحا لغير الله) ففى الدف قيمته دفا يوضع فيه القطن وفي الربط قصعة تريد اتقانى (قوله سيجى بيبانه) بينه في الهداية هنا فقال السكر اى يفتحان اسم لثى من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف ما ذهب نصفه بالطبخ (قوله وصح بيعها كلها) لانها اموال متقومة لصلاحيتها للانتفاع بها لغير الله فلم تناف الضمان كالامنة المغنية بخلاف الخمر فانها حرام لعينها واما السكر ونحوه فخرمته عرفت بالاجتهاد وباخبار الآحاد فقضت عن حرمة الخمر فخورنا البيع وقتنا يضمن بالقيمة

ورد ما زاد الدين) وللغاصب حبسه حتى يأخذ حقه (ولو ألتفه لا يضمن) كما لو تلف (ولا ضمان بالاتلاف الميتة) ولولذى بالاتلاف متروك التسمية عمدا ولو لم يبيحه ملتقى لان ولاية الحاجة ثابتة (وضمن بكسر معزف) بكسر الميم آله الله ولو لكافر ابن كمال (قيمته) خشب من حوتا (صالحا لغير الله و) ضمن القيمة لا المثل (باراقة سكر ومنصف) سيجى بيبانه فى الاشارة (وصح بيعها) كلها



اعراضها زيلی (قوله لو كانا لذي) اطلقه فشمع ما اذا أظهر بيعهما قال في المنع عن المجتبى ذي  
 انظر بيع الحمر والخنزير في دار الاسلام يمنع منه فان اراقه رجل او قتل خنزيره ضمن الا ان  
 يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن الزق ولا الخنزير ولا الحمر لانه مختلف فيه اه ونقل ط عن  
 البرهان تنقيد الاطلاق بما اذا لم يظهرها تأمل وسأني تمام الكلام عليه (قوله يرى ذلك  
 عقوبة) حال من الامام اى يرى جواز العقوبة بأن كان محتجدا او مقلدا لمجتهد يراه كإيفاده  
 التعليل السابق تأمل (قوله ولا ضان في ميتة ودم اصلا) اى مطلقا ولو لذي كإيصاح به  
 اذ لا يدين بمولها احد من اهل الاديان هداية وهذا في الميتة حتف انتفا لان ذبيحة الجوسى  
 ومخنوقته وموقودته يجوز بيعها عند ابى يوسف خلافا لمحمد فينبى ان يجب الضان اتقانى  
 وجزم به في الكفاية (قوله وشربها) المراد مطلق الانلاف كإفى المنع عن القنية (قوله لانه فعله  
 الخ) بيان لوجه المخالفة بين الغصب والشراء قال في المنع لكن فيه انه مخالف للقاعدة المشهورة  
 وهى ان المتضمن يبطل بطلان المتظمن وهما لا يبطل البيع في الحمر وجب ان يبطل ما فى صنه  
 من التسليط الا ان يدعى خروجه عن القاعدة ببيان اوجه وانها اكثرية اه قال الرملى  
 لقائل ان يمنع كونه منها اذا تسليط حصل بالفعل قصدا لاضمننا فتأمل اه (قوله ثم اسلما  
 او احدها) اى قبل القضاء بمثل الحمر او بعهده منح (قوله الا فى رواية) اى عن الامام وهى قول  
 محمد (قوله قيمته الحمر) اى على التلطف اذا أسلم وحده وكذا اذا أسلم وسبق اسلامه قال الزيلعى  
 ولو اسلم الطالب بعد ما قضى له بمثلها فلا شئ له على المطلوب لان الحمر فى حقه ليست  
 بمقومة فكان باسلامه مبرئ له عما كان فى ذمته من الحمر وكذا لو اسلما لان فى اسلامهما اسلام  
 الطالب ولو اسلم المطلوب وحده لو اسلم المطلوب ثم اسلم الطالب بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه  
 شئ وهو رواية عن ابى حنيفة وقال محمد يجب قيمة الحمر وهو رواية عن ابى حنيفة اه فافهم  
 وقيد بالحمر لما فى التارخانية انه فى الخنزير يبقى الضان باسلامهما واسلام احدهما لان موجه  
 الاصل القيمة والاسلام لا ينافيها اه (قوله اخذها المالك بجانا) لان ذلك تطهير له بمنزلة  
 الغسل فيبقى على ملكه اذ لا تثبت المالية به (قوله ولكن لو اتلفهما ضمن) لما كان هنا  
 المقتصوب خمر المسلم وقدم ان خمر المسلم لا يضمن بالانلاف كان مظنة لتوهم عدم الضمان  
 هنا ايضا فلا استدراك فى محله فافهم (قوله ضمن) اى مثل الحل وقيمة الجلد ح (قوله  
 يضمن قيمته مدبوغا) اى فى صورة الانلاف ط (قوله واعتمده فى الملتقى) حيث قال فلواتلفه  
 الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ (قوله ملكه) لان الملح والحل مال  
 متقوم والحمر غير متقوم فيرجع جانب الغاصب فيكون له بلا شئ (قوله للمالك) اى المالك  
 الاول (قوله خلافا لها) فعندها يأخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الحل فلو اتلفها  
 الغاصب لا يضمن خلافا لهما ملقى (قوله كقرط) بفتحين وبالطاء المشالة ورق السلم  
 شربلالية وما فى المنع بمحط المصنف كقرض بالضاد تصحيف كإنه عليه الرملى (قوله الجلد)  
 مفعول دنع (قوله اخذها المالك) وقول ضد الشريعة واذا ادنع بذى قيمة يصير ملكا  
 للغاصب سهو من قلم الناسخ الاول كإيسطه الباقي درمتقى قيل والفرق بين الحل والجلد فى  
 ان المالك يأخذ الجلد لا الحل ان الجلد باق لكن ازال عنه النجاسات والحمر غير باقية بل صارت

(لو كانا لذي) والمتلف

غير الامام او مأموره يرى

ذلك عقوبة فلا يضمن ولا

الزق خلافا لمحمد مجتبى

ولا ضان فى ميتة ودم اصلا

(بخلاف ما لو اشتراها)

اى الحمر (منه) اى الذى

(وشربها فلا ضان ولا ثمن)

لانه فعله بتسليط بائنه

بخلاف غصبها مجتبى وفيه

اتلف ذمى خمر ذمى ثم

اسلما او احدها لاشئ

عليه الا فى رواية عليه قيمة

الحمر (غصب خمر مسلم

فخالفها بما لا قيمة له)

كخطة وملح يسير لا قيمة

له او تشميس (او غصب

جلد ميتة فدفع به)

لا قيمة له كتراب وشمس

(اخذها المالك بجانا و)

لكن (لو اتلفهما ضمن)

لا لتلفا وفى شرح الوهبانية

يضمن قيمته مدبوغا

واعتمده فى الملتقى (ولو

خللها بذى قيمة كاللح)

الكثير (والحل ملكه

ولا شئ عليه) لمالكه

خلافا لهما (ولو دنع به)

بذى قيمة كقرط وعقص

(الجلد اخذها المالك

يسكنها ملتزما للاجر كولو رهنها المالك فسكنها المرتن قية اقول بل الاجر على الراهن لانه غاصب فتأمله بيري (قوله بقى لو اجر الغاصب احدها) اى احد ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال اشباه (قوله فعلى المستأجر المسمى) اى للغاصب لانه العاقد (قوله ولا يلزم الغاصب الاجر) اى اجر المثل كاهو في عبارة الاشباه (قوله بل يرد ما قبضه للمالك) حاصله انه لا يلزمه الا الذى اجر به وان كان دون اجر المثل حوى (قوله وقية) عبارتها ولو غصب دار امعدة للاستغلال او موقوفة او ليتيم واجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لاجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فككتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل ايلزم المسمى للمالك أم للعاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل يرده على المالك وعن ابى يوسف يتصدق به اه قال العلامة البيري الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين اما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب اجر المثل اه اى ان كان ما قبضه من المستأجر اجر المثل او دونه فلو اكثر رد الزائد ايضا لعدم طيبه له كما حرره الحموى واقره ابو السعود (قوله وفي الشرع نبالية الخ) عبارتها الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد وينظر ما لو عطل الخ اقول ان كان الضمير في عطل للسكن فلا معنى له لانه مستوف لا معطل وان كان لمن له تأويل ملك فلا وجه للتوقف لانه اذا سكن واستوفى المنفعة لا يلزمه اجر فكيف يلزمه اذا عطلها وان كان للغاصب اى لو عطل غاصب منفعة احدها الثلاثة ولم يتوفها فهو معلوم من عبارة الصنف وصاحب الدرر لان استثناء هذه الثلاثة من قوله سابقا استوفها او عطاها يفيد انها مضمونة بالاستيفاء او التعطيل تأمل وسئل في الحامدية عن حانوت وقف عطله زيدمة فأفتى بلزوم اجر المثل مستدلا بعبارة المصنف واما عود الضمير للمستأجر من الغاصب فلا مساغ له فان لم يتعرض في الشرع نبالية للمستأجر فاقهم (قوله بأن اسلم وهما في يده) وكذا لو حصلهما وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسينا للظن بالمسلم ط وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خرا هل يجب على الغاصب أداء الخمر اليه حتى لو لم يرد يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعا انه يستردها ليخلها يقضى بردها اليه وان علم انه يستردها ليشربها يؤمر الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل خاف ماله ان يأخذه منه ان علم انه يأخذه ليقتل به مسلما بمسكه الى ان يعلم انه ترك هذا الرأى اه منع (قوله فلا ضمان) نتيجة قوله وبخلاف الخ ووجهه عدم تقومها في حق المسلم لانه باعتبار دين المغصوب منه قال في الشرع نبالية وكذا لا يضمن الزق بشقه لاراقة الخمر على قول ابى يوسف وعليه الفتوى كافي البرهان اه وهذا حكم الدنيا بقى حكم الآخر فان كان المغصوب منه خلا لا اتخذ العصير للخل فعلى الغاصب اثم الغصب وان اتخذها للشرب فلاحق له عليه في الآخرة كافي المنع عن جواهر الفتاوى (قوله المسلم) اما الذى فيضمن مثل الخمر وقيمة الخنزير ابن ملك (قوله قيمتها) اى الخمر والخنزير وفي بعض النسخ قيمتها بلا ضمير تنبيه اى قيمة الخمر والاولى هى الموافقة لقول المصنف كالكنز والقدرى لو كانا لذى بالثنية والثانية موافقة لتعليل الشارح ولما في غاية البيان عن شرح الكافي اذا اتلف المسلم الخنزير على ذمى فلا ضمان عليه عنده خلافا لهما وتماه فيه (قوله قيعي حكما) اى وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن تملكها وملكها ما فيه من

بقى لو اجر الغاصب احدها  
فعلى المستأجر المسمى لاجر  
المثل ولا يلزم الغاصب  
الاجر بل يرد ما قبضه  
للمالك اشباه وقية  
وفي الشرع نبالية وينظر لما  
عطل المنفعة هل يضمن  
الاجرة كالموسكن (و)  
بخلاف (خر المسلم  
وخنزيره) بأن اسلم وهما في  
يده (اذا اتلفهما) مسلم او  
ذمى فلا ضمان (وضمن)  
التلف المسلم قيمتهما لان  
الخمر في حقاقي حكما

عن الاصل استأجر ارضا فزرعها سنين فمليه اجر السنة الاولى ونقصان الارض فما بعدها  
ويصدق بالفضل عند ابي حنيفة ومحمد قال القاضي الصدر هذا اذا لم تكن الارض معروفة  
بالاجارة بان كانت لاتؤجر كل سنة فلو عرفت بها يجب اجر السنين المستقبلية بلا خلاف وعرف  
بهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد لاصير الارض معدة للاجارة بالاجارة سنة اوسنتين ونحوه في  
الحيط اه اقول وظاهره اعتقاد انها تصير معدة بأكثر من الثلاث في اطلاق الاشياء الآتى  
نظر قدبر **(قوله لاتصير الدارالح)** قيد بها لان الارض تصير معدة للزراعة بأن كانت في قرية  
اعتاد اهلها زراعة ارض الغير وكان صاحبها ممن لا يزرع بنفسه فلصاحبها مطالبة الزارع  
بالمعارف كافي اليرى عن الذخيرة وقدمنا الكلام عليه مستوفى **(قوله بالنسبة للمشتري)** اى  
مالم يشتريها المشتري لذلك **(قوله وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب)** كذا قيد في  
الذخيرة حيث قال قالوا في المعدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك  
منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعتها ان السكنى فيها تحمل على الاجارة اذا سكن بتأويل  
ملك اه تأمل اقول وذكر الشارح قيل فسخ الاجارة مانصه وفي الاشياء ادعى نازل الحان  
وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغضب لا يصدق والاجر واجب قلت فكذا مال  
اليتيم على المفق به فتنبه اه فتأمل اقول وهذا كله اذا لم يطالبه بالاجر والا فيجب ولو لم يكن  
معدا للاستغلال لما في اجارات القنية قالوا جميعا المغصوب منه اذا شهد على الغاصب انه ان  
رددت الى دارى والاخذت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد صحيح فلو أقام فيها الغاصب بعده  
يلزمه بالاجر المسمى اه **(قوله قاله شيخنا)** اى في حاشية المنع ولم يعزه لاحد اقول وينبغي  
تقيده بما اذا لم يكن اعداده ظاهرا مشهورا كالحمام والحمام وبه يحصل التوفيق بين هذا وبين  
ما قدمناه آنفا انه لو ادعى الغصب لم يصدق تأمل **(قوله صار)** في بعض النسخ جاز \* **(تنبيه)**  
قدمنا في كتاب الاجارات ان المعد للاستغلال غير خاص بالعقار فقد افتي في الحامدية بلزوم  
الاجر على مستعمل دابة المكاري بلا اذن ولا اجارة ونقل عن مناهى الاقروى عن حاشية  
القنية عن ركن الأئمة استعمل ثورا انسان او بحلته يجب عليه اجر المثل اذا كان اعدده للاجارة  
بأن قال بلسانه اعدده لها اه فليحفظ فهو محل اشتباه **(قوله الا في المعد للاستغلال الح)**  
افاد ان الاستثناء من قوله او معدا فقط وان الوقت ومال اليتيم يجب فيه الاجر على كل حال  
والداعى الى هذا التقييد مع انه خلاف المتبادر من عبارة المتن ما قدمه من القول بالعمد ولذا  
قدم الشارح عند الكلام في غصب العقار انه لو شرى دارا وسكنها فظهرت وقفا او لصغير لزمه  
الاجر صيانة لهما وقدمناه ان المختار مع انه سكنها بتأويل ملك أو عقد فاحفظه فقد يخفى على  
كثير **(قوله كيت)** وكذا الحانوت كافي العمادية **(قوله فتنه)** اى ولا تغفل عن كونه مبنيا  
على قول المتقدمين ح **(قوله اذا سكنه احدهما)** اى احد الموقوف عليهما أو أحد  
الشريكين بأن كان البعض ملكا له والبعض وقفا على الآخر **(قوله بالغلبة)** قيده ما قدمه  
اول كتاب الوقف انه لو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعا يكفيه فليس له اجرة ولاله ان يقول  
انا استعمله بقدر ما استعملته لان الهابة انما تكون بعد الحصومة الح **(قوله ثم بان للغير)**  
اى ظهر ان البيت للغير الراهن حال كونه معدا للاجارة ح **(قوله فلا شئ عليه)** لانه لم

لاتصير الدار معدة له باجارتها  
بل ببنائها او شراؤها ولا  
باعداد البائع بالنسبة  
للمشتري وبشترط علم  
المستعمل بكونه معدا حتى  
يجب الاجر وان لا يكون  
المستعمل مشهورا بالغصب  
قلت ولو اختلفا في العلم  
وعدمه فالقول له بمجته لانه  
منكر والاخر مدع قاله  
شيخنا وبموت رب الدار  
وبيعه يبيط الاعداد ولو  
بنى لنفسه ثم ارد ان يعده  
فان قال بلسانه ويخبر  
الناس صار ذكره المصنف  
**(الا)** في المعد للاستغلال  
فلا ضمان فيه **(اذا سكن  
بتأويل ملك)** كيت سكنه  
احد الشركاء في الملك ولو  
ليتم على مامر عن القنية  
فتنبه اما في الوقف اذا سكنه  
احد ما بالغلبة بلا اذن  
لزم الاجر **(أو عقد)** كيت  
الرهن اذا سكنه المرتين ثم  
بان للغير معدا للاجارة فلا  
شئ عليه

سكنت أمه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في الاشباه معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك اليتيم فقد نقل المصنف وغيره عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجبي بلا عقد وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعدم اجرة وأما على القول المعتمد انها كالوقف فتجب الاجرة على الشريك والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم قلزمه الاجرة وبه افتى ابن نجيم وما في الصيرفة من التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا اجر والافعليها غير ظاهر وعليه فهو عليه لافعليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الخاتبة ان مسألة الدار كسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فلغائب ان يسكن قدر شريك قالوا وعليه الفتوى (او معدا) اى اعمده صاحبه (للاستغلال) بان بناء لذلك او اشتراه لذلك قيل او آجره ثلاث سنين على الولاء وفي الاشباه

بينة ان مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجراء (قوله سكت امه) اى ام اليتيم (قوله في داره) اى اليتيم (قوله بلا اجر) اى بلا التزام اجر بعقد اجارة من ولية تأمل (قوله ليس لهما ذلك) اى يحرم عليهما (قوله قلت ويستثنى ايضا) قاله الشيخ شرف الدين (قوله سكنى شريك اليتيم) اى بان كانت بينه وبين بالغ فسكنها البالغ مدة (قوله وكذا الاجبي بلا عقد) اى وكذا اذا سكنها اجنى عنه غير امه وغير شريك (قوله وقيل دار اليتيم كالوقف) اى في ضمان منافعهما وهو قول المتأخرين وهو المعتمد كما بآتى في كلام الشارح (قوله قلت ويمكن حمل كلا الفرعين) اى فرع أم اليتيم وفرع سكنى شريك وصرح بذلك المحوى وبجمل الاول صرح صاحب المنع (قوله بعدم اجرة) اى بعدم لزومها (قوله واماعلى القول المعتمد الخ) اى وحيث فلا استثناء ولذا قال العلامة البيرى والعجب من المؤلف كيف عدل عما عليه الفتوى بلا موجب فاخذره (قوله فلزمه الاجرة) لان الاجرة تجب على الغاصب دون من يتبعه ونقل البيرى عن المحيط ان لم يكن لهما زوج لها السكنى بحكم الحاجة وان كان فلا كما اذا كان لهما مال (قوله وما في الصيرفة الخ) عبارة سكتت مع زوجها بيت ابنها الصغير قال ان كان بحال لا يقدر على المنع بان كان ابن سبع سنين اوست فعليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لهما زوج وان كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها وفيها مخالفة لما في البيرى عن المحيط حيث فرض المسئلة فيما اذا سكتت بغير امر الزوج وقدر مدة قدرة الاين على المنع بان كان ابن عشر فأكثر فان ظاهره انها سكتت وحدها وان لو كان ابن ثمان اتوسع يلزمها الاجراء تأمل (قوله والافعليها) في بعض النسخ بضمير التثنية وهو غير موافق لعبارة الصيرفة المارة (قوله غير ظاهر) خبر المبتدأ ووجهه انه وان قدر على المنع فلا عبرة بتبرعه وهو صبي (قوله وعليه) اى على القول المعتمد ان انها كالوقف كذا في تنوير البصائر لاعلى ما في الصيرفة كما قيل فافهم (قوله فهو عليه) اى فالاجر واجب على الزوج لاعليها قول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط فهو عليها لاعلى (قوله ثم نقل عن الخاتبة الخ) نقل اولاً عن العمادية عن محمد ان علم الحاضر ان الزرع يفعاله زرع كلها فاذا حضر الغائب له ان ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لثبوت رضا الغائب بمثل ذلك دلالة وان علم انه ينقصها ليس للحاضر ذلك لان الرضا غير ثابت ثم نقل عن القنية ان الحاضر لا يلزمه في الملك المشترك اجر وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان المهايأة بعد الخصومة قال وبينهما تدافع الا ان يفرق بين الارض والدار وهو بعيد وانهما روايتان ثم نقل عن الخاتبة ان مسألة الدار كسئلة الارض وان للغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى اه ملخصا ونقل البيرى عبارة الخاتبة ايضا مفصلة وأقرها وكذلك المحشى ابوالسعود (قوله قالوا وعليه الفتوى) لفظة قالوا يؤتى بها غالبا للتضعيف ولم أرها في هذه المسئلة في كلام غيره ولعله زادها اشعارا باختيار خلافه وهو ما ذكره آخر كتاب الشركة عن المنظومة المحمية وبه افتى ابن نجيم وهو الذى عليه العمل اليوم هذا وكان ينبغي للشارح ان يذكر هذه المسئلة بعد قوله الا اذا سكن بتأويل ملك كما فعل البيرى وغيره (قوله قيل أو آجره الخ) نقل المصنف في المنع انه يصير معدا بذلك ثم نقل انها بسطة اوستين اواكثر لتأخير معدة اقول وفي اوائل اجارات القنية



القيمة كأنهم بردها ( قوله يوم عقلت ) كذا في الهداية والجمع وغيرها وبحث فيه في  
 العقوبة انه ينبغي ان يكون يوم الغصب فراجمها ويوافقه ما قدمناه آتفاعن قاضيخان  
 ( قوله بخلاف الحره ) اى اذا زنى به رجل مكرهه او لا اتقانى فافى الدرر فيه نظر عزيمة وفيه  
 نظر فتدبر ( قوله بعد فساد الرد ) اى بسبب الجلب زائد الزلى والمصنف ولا يجب ردها أصلا  
 قال الزملى سائق في الجنايات ان من خدع امرأة رجل بحبس حتى ردها او يموت فلعل ما هنا  
 قياس وما هناك استحسان قطعاً للفساد تأمل ( قوله ولوردها محمولة الخ ) اى الامة والفرق  
 بين هاتين المستلتين ومسئلة المتن ان الهلاك اضعف الطبيعة عن دفع آثار الحمى المتواليه  
 وذلك لا يحصل بالحمى الاول عند الغاصب فانه ليس بموجب لما بعده والزنا يوجب جلدًا مؤلماً  
 لا متلفاً فلا يضاف الى الزنا بخلاف الهلاك بحبل الزنا فانه بالسبب الاول ( قوله لا يضمن ) اى  
 لا يضمن كل القيمة بل نقصان الحمى كافى الدرر المتقى ( قوله وكذا ) اى لا يضمن القيمة بل نقصان  
 عيب الزنا يلى ( قوله ولو زنى بها ) اى بأمة غصبها واستولدها اى حبلت منه درر ( قوله ثبت  
 النسب ) اى ان ضمنها وادعاه كفاى الدرر ح ( قوله والولد رقيق ) لان التضمنين من له حق  
 التضمنين اورث شبهة والنسب يثبت بالشبهة بخلاف الحرية درر عن الكفاى ونقل في العزيمة  
 ان صاحب الدرر اساء التحرير في هذه المسئلة ولا تنضح الامراجمة الكفاى قلت وذكر في  
 التاترخانية المسئلة حيث قال وليس للغاصب ان يستخدم او يملك من غيره حتى يختار المولى  
 فان اختار اخذاً القيمة استأنف الاستبراء وان اختار اخذاً بطل ما قبل من التصرف الا اذا  
 استولدها يثبت النسب استحساناً والولد رقيق اه فقد فرض ماصر فيما اذا اختار المالك  
 اخذاً لا اخذاً القيمة فتأمل في وجهه ( قوله منافع الغصب ) اى المغموص ( قوله استوفاهما  
 او عطلها ) صورة الاول ان يستعمل العبد شهرًا مثلاً ثم يردّه على سيده والثانى ان يمسك ولا  
 يستعمله ثم يردّه كفاى الدرر ( قوله عندنا ) اى خلافاً للشافعى رحمه الله ( قوله لكن لا يلائم الخ )  
 اقول بل يلائمه بعطفه عليه بالرفع فيفيد انه غير مضمون ط اى بتقدير حذف الخبر والاصل  
 وخر المسلم غير مضمون بدليل ما قبله كقولك هند غير قائمه وعمر وعلى ان عدم الملامه فيما ذكره  
 اشد لانه معطوف على قوله بخلاف الحره ومخالفة الحره للأمة في الحكم ظاهراً وبنيهما  
 مناسبة بخلاف منافع الغصب اذ لا مناسبة بينهما الا سكنت تأمل ( قوله مع انه ) اى ما شرح  
 عليه ( قوله ان يكون وقفاً ) وكما تضمن منفعه تضمن ذاته كما قدمه عن العيني وغيره عند  
 الكلام على غصب العقار وفي الوالوجية ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيعة  
 اخرى تكون على سبيل الوقف الاول اه ( قوله للسكنى او للاستغلال ) اقول اولغيرهما  
 كالمسجد فقد اتفق العلامة المقدسى في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة بلزوم اجرة  
 مثله مدة شغله كفاى الحرية والحامدية ( قوله او مال يتيم ) اقول وكذا اليتيم نفسه لما فى  
 البزاية يتيم لأب له ولا أم استعمله اقرباؤه مدة في اعمال حتى بلاذن الحاكم وبلا اجاره  
 طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوى اجر المثل  
 اه وبه اتفق في الحرية والحامدية وفي اجارات القنية غصب صياحرا واجرهم وعمل فالاجر  
 للعاقدهم رمز الاجر للصبي ثم رمز وهو الصواب لانه ذكر في المتن آجر عبده سنة ثم اقام العبد

يوم عقلت ( بخلاف الحره )  
 لانها لا تضمن بالغصب  
 ليقى ضمان الغصب بعد  
 فساد الرد ولوردها محمولة  
 فانت لا يضمن وكذا لو  
 زنت عنده فردها جلدت  
 فانت به ملتقى ولو زنى بها  
 واستولدها ثبت النسب  
 والولد رقيق ( و ) بخلاف  
 ( منافع الغصب استوفاهما  
 او عطلها ) فانها لا تضمن  
 عندنا ويوجد في بعض  
 المتون ومنافع الغصب  
 غير مضمونة الى آخره  
 لكن لا يلائمه ما يأتى من  
 عطف خرام المسلم الى آخره  
 مع انه أخصر فتدبر ( الا )  
 في ثلاث فيجب أجر المثل  
 على اختيار المتأخرين ( ان  
 يكون ) المغموص ( وقفاً )  
 للسكنى او للاستغلال ( او  
 مال يتيم ) الا في مسئلة

مطلبه

في ضمان منافع الغصب

منها الاكساب الحاصلة باستقلال الغاصب فانها غير مضمونة وان استهلكها لانها عوض عن منافع المصنوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما يأتي فكذا بدلها كفاية ( قوله امانة لاتضمن الا بالتعدي ) اى خلافا للشافعى وهذه ثمرة الخلاف بيننا وبينه في حقيقة الغصب كما نبه عليه الشارح أول الغصب فلو قتله الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن ملك ولو هلكت الجارية بعد الزيادة ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضمن الزيادة وكذا لو زادت قيمتها نهاية ( قوله لانها امانة ) مكررمع مافى المتن ( قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن ) لان دفعها غير ممكن فلا يكون مانعا ايج بقى مالو طلبها مع الاصل بأن قال سلمنى الجارية أو الدابة بعد الحسن أو الحسن فتمعه ينبغي ان يضمنه كالاصل ولبحر رحمتى أقول ذكر فى الجمع ان الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم قال شارحه اى عند ابى حنيفة أما المتصلة فمضمونة اتفاقا لانه بالتسليم الى المشتري صار متعديا اه وفى الاختيار وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع للغير لان الطلب غير صحيح لعدم امكان رد الزوائد بدون الاصل اه فحيث لم تضمن بالتسليم الى المشتري لاتضمن بالبيع ايضا وقد تناول الغصب عن جامع النصولين غصب شاة فسمت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عند ابى حنيفة كما لو تلفت بلا اهلا كه تأمل ( قوله وما نقصته الجارية ) اى انتقصت لان نقص يحيى لازما ومتعديا وهنا لازم ابن ملك واما الضمير المتصل به فلا يدل على التعدي لانه ضمير المصدر فانه عائد الى مال الواقعة على النقصان ( قوله مضمون ) اى اذا حبلت عند الغاصب او زنت بعبد الغاصب اما اذا كان الحبل من الزوج او المولى لا ضمان جوهره وفى الطورى عن المحيط غضبها حاملا أو مريضه فماتت فى يده من ذلك ضمنها وبها ذلك العيب ( قوله بقيمتها ) اى ان تزل حيا وهو يدل من قوله بولدها والمراد اذا ردها ولدها يجبر نقصان الولادة به نظرا الى قيمته ( قوله او بقرته ) اى لو ضرب الغاصب او غيره بطنها فآلقت ميتا وهى نصف عشر قيمته حيا لو ذكرها وعشر قيمته لو أنثى قال فى الاختيار لانها قائمة مقامه لوجوبها بدلا عنه ( قوله ان وفى به ) اى بالنقصان وكذا ان زاد كما فى غاية البيان ( قوله والا إلخ ) اى ان لم يقب به يجبر بقدره وضمن الباقي ( قوله ولو ماتت إلخ ) فى هذه المسئلة ثلاث روايات عن الامام بربرا بولد يجبر بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن مازاد على ذلك من قيمة الام وفى ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة كما فى النهاية عن المبسوط شربلاية ( قوله زنى بأمة ) اى الغاصب أو غيره طعن الحموى وقبده اذ لو حبلت من الزوج أو المولى فلا ضمان وان ماتت اتقانى ( قوله اى غضبها ) فائدة هذا التفسير دفع ما ربايتوهم من شمول قوله مغصوبة ما اذا زنى بأمة غضبها غيره فان الضمان على الغاصب لا الزانى فافهم ( قوله فماتت بالولادة ) اى بسببها لاعلى فورها قال قاضى خان وماتت فى الولادة وفى النفاس فان على قول ابى حنيفة ان كان ظهر الحبل عند المولى لاقل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه وقال فى المواهب عليه قيمتها يوم العلوق عند ابى حنيفة وقالوا عليه نقص الحبل على الاصح اه شربلاية ( قوله ضمن قيمتها ) اى وان بقى ولدها ولا يجبر بالولد كما فى الهدية لانه غضبها ما انفق فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك فلم يوجد رد على الوجه الذى اخذ فلم يصح الرد فلا يبرأ عن الضمان كما اذا جنت عنده فردها فقتلت بتلك الجناية أو دفعت بها فبرجع عليه المالك بكل

( امانة لاتضمن الا بالتعدي )  
او المتع بعد طلب المالك )  
لانها امانة ولو طلب  
المتصلة لا يضمن ( وما  
نقصته الجارية بالولادة  
مضمون ويجبر بولدها )  
بقيمتها او بقرته ان وفى به  
والا فيسقط بحسابه ولو  
ماتت وبالولد وفاء كفى هو  
الصحيح اختيار ( زنى  
بأمة مغصوبة ) اى غضبها  
( فردها حاملا فماتت  
بالولادة ضمن قيمتها )

الخصوصية تضمنها ورود العين على المدعى فانه لم يشتر في الكتب قافهم (قوله على الأصح) راجع لقوله أو مثله أو دونه وهو ظاهر الرواية لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يدعيه والخيار لغوات الرضا خلافا لقول الكرخي انه لا خيار له هداية (قوله فالاولى ترك قوله وهي أكثر) أو يفعل كما فعل القدوري وصاحب الكثر والمثلي حيث قدموا ذكر المسئلة الثانية على الاولى وجعل بعض الشراح ذلك قيدا للسابقة فقط ولكن الاولى كما قال الشارح تبعاً للقهستاني فانه ليس قيدا فيهما (قوله وقد ضمن بقوله) أي انما صاب مع يمينه (قوله اخذه المالك) وللغاصب حبسه حتى يأخذ مادفعه ذلي (قوله ولا خيار للغاصب الخ) فيه رد على ما يحته في العقوبة بأنه على التعاليل بعدم رضا المالك ينبغي ثبوت الخيار للغاصب لو قيمته اقل لعدم رضاه ايضاً ولذا قال ولو قيمته أقل فافهم (قوله للزومه باقراره) اقول ولانه ظالم بقضبه وتقييده ولان تمام ملكه كان متوقفاً على رضا المصوب منه وقد وجد تأمل (قوله او نكول الغاصب) أي عن الخائف بأن القيمة ليست كأي مدعى المالك شر بلاية (قوله فهو له ولا خيار للمالك) وكذا لا خيار للغاصب لرضاه حيث أقدم على الغصب رحمتي وذكر ط ان له الخيار اخذاً من قوله في الاولى ولا خيار للغاصب بطريق الإشارة اهـ واقول قد راجعت كثيراً فلم انظر بصريح الثقل في ذلك والذي يقتضيه النظر ماقاله الرحتي فان الغاصب ظالم بالغصب وبالتغيب عن المالك فأصراره على ذلك دليل الرضا وحيث كان ظالماً لا يراعى جانبه يدل عليه اقتصارهم على بيان الخيار في المستلتمين من جانب المالك فقط لكونه مظلوماً ولذا قال الاتفاق في تعليل خيار المالك في الاول لانه كالمكره على نقل حقه من العين الى بدل لم يرض به والمكره يثبت له الخيار في الفسخ اهـ وقول المصنف كغيره فهو له ظاهر في عدم الخيار لان ملكه كان موقوفاً على رضا المالك وقد وجد ولا سيما فيما اذا نكل فان النكول اقرار واما ثبوت الخيار في المسئلة السابقة عن البحر والخواهر فلا يدل على ثبوته هنا لاختلاف موضوعهما ولانه ظهر صدقه في يمينه الذي حلفه ولم يرض بقول المالك ولم يقم عليه برهان ولم ينكل عن التمين بخلاف هذه المسئلة في جميع ما ذكر وبالجملة فثبت الخيار له حكم شرعي يحتاج للنقل فايراجع (قوله فضمنه المالك) قيد بتضمن المالك احترازاً عما لو باع الغاصب قباهه المالك من الغاصب أو وهبه له أو مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل لانه طراً ملك بات على موقوف على اداء الضمان فأبطله ابو السعود عن شيخه (قوله فندبسه) هذا ان ضمنه قيمته يوم الغصب قال في جامع الفصولين قبيل الخامس والعشرين غصب شيئاً وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع اهـ (قوله لان تحرير) تعليل للتفسير المفهوم من أي ح (قوله نافذ في الأصح) أي لو اعتق المشتري من الغاصب ثم ضمن المالك الغاصب نفذ اعتاقه في الأصح عند الشيخين وكذا ينفذ باجازه المالك البيع لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه بدليل ان المبيع يملك عند الاجازة بزوائد المتصلة والمنفصلة ولو لم يكن تاماً بنفسه لما كان كذلك وتماه في التبيين (قوله لان الملك الناقص الخ) فقضاه بثبوته مستنداً كاسم ولم يرتض ابن الكمال هذا التعليل قال لانه منقوض باعتاق المشتري من الغاصب وعال بأن الغصب غير موضوع لافادة الملك اهـ فتأمل (قوله وزوائد المصوب الخ) ليس

على الأصح غناية فالاولى ترك قوله وهي أكثر (وقد ضمن بقوله اخذه المالك ورد عوضه أو أمضى) الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية محتجتي (ولو ضمن بقول المالك أو برهانه أو نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط (وان باع) الغاصب (المفصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرر) أي الغاصب لان تحرير المشتري من الغاصب نافذ في الأصح غناية (ثم ضمنه لا) لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العتق (وزوائد المصوب) مطلقاً متصلة كسمن حسن أو منفصلة كدروغر

جواهر الفتاوى هنا وقد نقل الشارح المسئلة قيل كتاب الاقرار وعزاها لدعوى البحر ونقلها  
 في البحر قيل قول الكثر ولا ترد بين على مدع وعزاها الى المحيط عن الامام محمد ونقل عن المحيط  
 انه قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيجب حفظها وقد لفق الشارح هذه  
 العبارة من عبارة البحر المتقولة عن المحيط ومن عبارة الجواهر على احسن وجه فانه في عبارة  
 البحر بين حكم ما اذا حلف الغاصب وسكت عما اذا نكل وفي عبارة الجواهر بعكس ذلك  
 وجميع ما ذكره الشارح منقول لم يفرد بشئ منه سوى حسن التعبير فجاء الله خيرا (قوله)  
 لو قال الغاصب الخ) اى بعد ما بين المالك مقدارا بأن قال قيمته مائة مثلا (قوله) فالقول  
 للغاصب) اقتصر عليه لان المدعى بتعديه صار غاصبا ح (قوله) ويجبر على البيان) لانه اقر  
 بقيمة مجهولة ببحر عن المحيط اى بأمره القاضى بذلك لاحتمال كذبه بقوله لا اعرف قيمته (قوله)  
 فان لم يبين الخ) عبارة البحر فاذا لم يبين يحلف على ما يدعى المصوب منه في الزيادة فان حلف  
 يحلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة اه فالمراد بالزيادة ما تضمنتها  
 دعوى المالك التى نفاها الغاصب بقوله علمت ان قيمته اقل بما يقوله والمراد انه يحلف على نفسها  
 بأن يقول ليست قيمته مائة كما ادعاه المالك وقد يقوله لم يبين عما اذا بين وقال قيمته خمسون مثلا  
 فان القول له وهى مسئلة المتن السابقة فلا يصح ان يكون اصل النسخة فان بين لاختلاف  
 حكم المستثنين فافهم (قوله) ولو حلف المالك ايضا) أفاد بلفظ ايضا ان المراد حلف بعد ما حلف  
 الغاصب قالح لم يظهر وجهه فليراجع اه اى وجه تحليف المالك ايضا واقول وبالله التوفيق  
 لعل وجهه ان الغاصب لما لم يبين لم يمكن ان يكون القول له بيمينه بخلاف مسئلة المتن فلم  
 ترتفع دعوى المالك لانه ترتفع لو بين شيأ يصدق فيه باليمين وقائدة تحليفه وان كان لا يرفع  
 دعوى المالك التوصل الى ثبوتها بنكوله فاذا حلف لم تثبت دعوى المالك لعدم التناول  
 ولم ترتفع لعدم البيان فبقيت بحالها فاحتاجت الى التوير باليمين وان كانت من المدعى لعدم  
 افادة يمين المدعى عليه ونظير ذلك مسائل منها لو اختلف المتبايعان في قدر الثمن او الميع تحالفا  
 مع احدهما مدع والآخر منكرو وهى من مسائل المتن هذا ما ظهر لى وجهه المقل دموعه  
 هذا وذكر اليرى في دعوى الاشياء عن التارخانية ان الحاكم بأحمد طعن على محمد رحمه الله  
 تعالى بأن اليمين لم تشرع عندنا للمدعى وقال الجواب الصحيح عندى ان يقول القاضى للغاصب  
 بعد ما امتنع عن البيان ا كانت قيمته مائة ا كانت خمسين ا كانت ثلاثين الى ان ينتهى الى اقل  
 ما لا ينقص منه قيمته في العرف والعادة فاذا انتهى الى ذلك لزمه وجعل القول له في الزيادة مع  
 يمينه كالجواب فيما اذا اقر بحق مجهول في عين في يده لغيره يسمى له القاضى السهام حتى ينتهى  
 الى اقل ما لا يقصدونه بالتملك عرفا وعادة ويلزمه به اه ملخصا (قوله) ثم ان ظهر الخ) لاحاجة  
 اليه مع ما ذكره المصنف بعد لان الغاصب ضمن بقول المالك على ما ذكره فلا خيار للمالك ط  
 قلت قصد الشارح ذكر عبارة البحر بتمامها مع ان المصنف لم يصرح بخيار الغاصب بل نفى  
 خيار المالك ولا تلازم بينهما على ان في ثبوت الخيار للغاصب في مسئلة المتن كلاما سند ذكره فافهم  
 (قوله) ودفع قيمته) اى ان لم يكن دفعها (قوله) واخذ القيمة) اى ان كان دفعها (قوله) وهى من  
 خواص كتابنا) قد ذكرنا سابقا ان ذلك من كلام صاحب المحيط فهو من جملة المتقول قبله ووجه

لو قال الغاصب او المدعى  
 المتعدى لا اعرف قيمته  
 لكن علمت انها اقل مما  
 يقوله فالقول للغاصب  
 بيمينه ويجبر على البيان فان  
 لم يبين حلف على الزيادة  
 فان نكل لزمته ولو حلف  
 المالك ايضا على الزيادة  
 اخذها ثم ان ظهر المصوب  
 فللغاصب اخذه ودفع  
 قيمته او رده واخذ القيمة  
 وهى من خواص كتابنا  
 فلتحفظ ( فان ظهر )  
 المصوب ( وهى ) اى قيمته  
 ( اكثر مما ضمن ) او  
 مثله او دونه



الا بسوقها كما قالوا اذا غضب بجولا فيس ابن امه ضمنه مع نقصان الام اه اقول ان كانت المسئلة من تخريجات المشايخ فما اختاره قاضخان وجيه ولذا مشى عليه ابن وهبان وان كانت منقولة عن المجتهد فاتباعه اوجه فليراجع ( قوله بما يتغير ) الظاهر ان المراد به المضمون وهو الجحش هنا فانه لما هلك تغير عن حاله وقد ضمنه مع انه لم يباشر فيه فعلا تأمل ( قوله هل له منه شربه ) الجواب نعم ان حول الثهر عن موضعه كره الشرب والتوضؤ منه لظهور اثر الغصب بالتحويل والا لا لبوت حق كل أحد فيهما ابن الشحنة ( قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر ) الجواب انه الفرس السريع فانه يسمى نهرا وبحر القول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي اى الخليل ولقوله صلى الله عليه وسلم في فرس ابى طلحة انا وجدناه لبحر ابن الشحنة والله تعالى اعلم

### فصل

لما ذكر مقدمات الغصب وكيفية ما يوجب الملك للغاصب بالضمآن ذكر في هذا الفصل مسائل متفرقة تتصل بمسائل الغصب كما هو دأب المصنفين نهاية ( قوله غيب ) الاولى ان يقول غاب ليشمل ما اذا كان عبدا فابق فانه اذا ضمن قيمته ملكه أفاده الطوروى وقال يعلم حكم التفتيب بالاولى ( قوله وضمن قيمته لملكه ) اى ان شاء المالك التضمين والا فلا هل يصبر الى ان يوجد كفى العناية ح ( قوله ملكه عندنا الخ ) اى خلافا للشافعى لما مر ان الغصب محظور فلا يكون سببا للملك كما فى المدبر ولنا انه ملك البدل بكما له والمبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل ابن كمال ( قوله فتسلم له الاكساب لا الاولاد ) فترجع على قوله مستدانا لان الملك الثابت بالاستاد ناقص ثبت من وجه دون وجه فلم يظهر أثره فى الزيادة المنفصلة كذا فى العناية وغاية البيان والفرق ان الولد بعد الانفصال غير تبع بخلاف الكسب فانه بدل النفعة فيكون تبعا محضا اقول وظاهره ان المراد بالاكساب مطلق الزيادة المتصلة كالحسن والسمن وبالولد مطلق الزيادة المنفصلة كالدر والتمر فلا تسلم اذا ملك المغصوب بالضمآن يدل عليه مامر وقول الزيلعى بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف والذى فيه الخيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة ايضا لانه سبب موضوع للملك فيستند من كل وجه اه تأمل ( قوله والقول به بينه ) اى للغاصب لانكاره الزيادة التى يدعيها المالك بان يقول ما قيمته الا عشرة مثلا منية الملقى ( قوله فللمالك ) لانهما مثبتة الزيادة قال فى النهاية ولا يشترط فى دعوى المالك ذكر اوصاف المغصوب بخلاف سائر الدعاوى ويبنى ان تحفظ هذه المسئلة اه شرى ليلية ( قوله ولا تقبل بينة الغاصب الخ ) قال فى المنع فان يحجز المالك عن اقامة البينة وطلب يمين الغاصب وللغاصب بينة تشهد بقيمة المغصوب لم تقبل بل يحلف على دعواه لان بينته تنفى الزيادة والبينة على التنى لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي ان قبل لاسقاط اليمين كالودع اذا رد الودعية فان القول قوله ولو أقام بينة على ذلك قبلت وكان ابو على النسفى يقول هذه المسئلة عدت مشكلة ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسئلة الودعية وهو الصحيح كذا فى العناية والنهاية والتبيين اه ( قوله ونقل المصنف الخ ) نقل المصنف ذلك فى منحه عن البحر وجواهر الفتاوى عند قوله او الغصب ولو ادعى الغاصب الهلاك الخ ثم أعاد النقل عن

\* وغاصب نهر هل له منه شربه \* وهل ثم نهر طاهر لا مطهر \*

### فصل

( غيب ) بمعجمة ( ما غصبه وضمن قيمته ) لما لك ( وملكه ) عندنا ملكا ( مستدانا وقت الغصب ) فتسلم له الاكساب لا الاولاد ملتقى ( والقول له ) بينته لو اختلفا ( فى قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة ) فان برهن او برهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفى الزيادة هو الصحيح زيلعى ونقل المصنف عن البحر والجواهر

فينظر حالها فيرمها وان لم يرض المستأجر عندها وعنده ان رضى **(قوله** فله نبشه) اى نبشه  
 لاخراج الميت **(قوله** وله تسويته) اى بالارض والزراعة فوقه اشياء **(قوله** وان وقفا  
 فكذلك) اى فله قيمة مخففة وهذا ذكره في الاشياء بخلافه وينبغي ان يكون الوقف من قبل  
 المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوتها عن الضمان في صورة الوقف عليه اه اى على  
 الضمان في المباح وفي حاشية ابن السعدي عن حاشية المقدسي وهذا لو وقت للدفن فلو على  
 مسجد للزراعة والغلة فكالمملوكة تأمل اه **(قوله** ولا يكره لو الارض متسعة) اى لا يكره  
 الدفن نظيره من بسط المصلى في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فلو في المكان سعة لا يراحم  
 الاول والاخيه ولو الجالية وافاد كراهة الدفن لو لم تكن الارض متسعة فلا يصح التعبير بقولنا  
 ولو متسعة كالا يخفى فافهم **(قوله** الا في مسائل مذكورة في الاشياء) الاول يجوز للولد والوالد  
 الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه المريض بلاذنه ولا يجوز في المتاع وكذا احد الرقعة  
 في السفر لانه بمنزلة اهله في السفر \* الثانية اتفق المودع على ابوى المودع بلاذنه وكان في مكان  
 لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استحسانا واطلاق الكثر الضمان محمول على الامكان  
 \* الثالثة اذا مات بعض الرقعة في السفر فباعوا فراشه وعده وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى  
 الورثة او اعطى عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وحكى عن محمد انه مات بعض  
 تلامذته فباع محمد كتبه لتجهيزه فقبل انه لم يوص فلتا قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما  
 كان على قياس هذا لا يضمن ديانة اما في الحكم فيضمن وكذا المأذون في التجارة لومات مولاه  
 فانفق في الطريق لم يضمن وكذا لو اتفق بعض اهل الحلة على مسجد لا متولى له من غلته لحصير  
 ونحوه واتفق الورثة الكبار على الصغار ولا وصى لهم او قضى الوصى دينه علمه على  
 الميت بلا معرفة القاضى والورثة فلا ضمان في الكل ديانة اه من الاشياء وحواشيها وفي  
 التارخانية وضع القدر على الكانون وتحتها الحطب فجاء آخر وأوقد النار فطبخ لا يضمن  
 استحسانا ومن هذا الجنس خمس مسائل \* احداها \* هذه الثانية طحن خبطة غيره ضمن ولو ان  
 المالك جعل الخطة في الزورق وربط الحمار وجاء آخر فساقه لا يضمن \* الثالثة رفع جرة غيره  
 فانكسرت ضمن ولورفعها صاحبها وأمالها الى نفسه فجاء آخر واعانه فانكسرت لا \* الرابعة  
 حمل على دابة غيره فهلكت ضمن ولو حملها المالك شيئا فسقط فخملها آخر فهلكت لا \* الخامسة  
 ذبح اضحية غيره في غير أيامها لا يجوز ويضمن ولو في أيامها يجوز ولا يضمن ومن جنسها احضر  
 فعلة لهدم دار فجاء آخر وهدمها لا يضمن استحسانا ذبح شاة القصاب ان بعد ما شد القصاب رجلها  
 لا يضمن والا ضمن والاصل في جنس هذه المسائل كل عمل لا يتفاوت فيه الناس ثبت الاستعانة  
 من كل احد دلالة والا فلا فلو علقها بعد الذبح للسليخ فسلخها آخر بلاذنه ضمن اه ملخصا وفي  
 القنية اخذ احد التريكين حمار صاحبه الخاص وطحن به فأتى يضمن للاذن دلالة قال عرف  
 بجوابه هذا انه لا يضمن فبا يوجد اذن دلالة وان لم يوجد صريحا كالموعد لم يحمار ولده  
 او بالعكس او احد الزوجين او أرسل جارية زوجها فأتى فأتى **(قوله** ضمنه) مخالف  
 لما في المعراج والبرازية وغيرها من انه ان لم يسقه معها لا يضمنه وقدمناه اول الفصل  
 عن الزيلعي لكن نقل الشرنبلالي عن قاضيخان انه ينبغي ان يضمنه ايضا لانه لا يساق

مطلب

فبا يجوز من التصرف بمال  
 الغير بدون اذن صريح

فله نبشه وله تسويته وان  
 مباحة فله قيمة مخففة وان  
 وقفا فكذلك ولا يكره لو  
 الارض متسعة لان الحافر  
 لا يدري بأى ارض يموت  
 \* لا يجوز التصرف في مال  
 غيره بلا اذنه ولا لايته  
 الا في مسائل مذكورة  
 في الاشياء \* غصب حماره  
 فتميعها جحشها فأكله الذئب  
 ضمنه كافي معاينة الوهبانية  
 \* وغاصب شيء كيف  
 يضمن غيره \* وليس له  
 فعل بما يتغير \*

معزيا للبرازية لكن نقل  
المصنف عن العمادية ان  
الاجازة تلحق الافعال  
هو الصحيح قال وعليه  
فتلحق الانلاف لانه من  
جملة الافعال فيلحفظ  
(كسر) الغاصب (الحشب)  
كسرا (فاحشا لا يملكه ولو  
كسره المؤهوب له لم ينقطع  
حق الرجوع) اشباه وفيها  
أجرها الفاصب ورد  
اجرتها الى المالك تطيب  
له لان اخذ الاجرة اجازة  
\*(فروع)\* استعار منشرا  
فانقطع في النشر فوصله  
بلاذن مالكه انقطع حقه  
وعلى المستعير قيمته منكسرا  
شرح وهبانية\* ركب دار  
غيره لاطفاء حريق وقع  
في البلد فانهدم شئى ركبوه  
لم يضمن لان ضرر الحريق  
عام فيمكن لكل دفعه  
جوهره\* لا يجوز دخول  
بيت انسان الا بأذنه الا  
في الغزو وفيها اذا سقط  
نوبه في بيت غيره وخاف لو  
اعلمه الخدنة\* حفر فدفن  
فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة  
اوجه ان الارض للحافر

مطلب

فيما يجوز فيه دخول دار  
غيره بلا اذن منه

لانه كالاذن ابتداء والاذن حصل من الشارع لا من المالك ولذا لا يتوقف على قيامها في يد  
الفقير بخلاف اجازة بيع الفضولى (قوله معزيا للبرازية) اى من كتاب الدعوى وفي البرى  
عنها اتخذ احد ثورته ضيافة من التركة حال غيبة الآخرين ثم قدموا وأجازوا ثم أرادوا  
تضمنه لهم ذلك لان الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة (قوله عن العمادية) ذكره  
في النصولين في آخر الفصل ٢٤ في بحث ما ينفذ من التصرفات السابقة باجازة لاحقة فراجعه  
(قوله تلحق الافعال) قال في جامع النصولين بعث دينه بيد رجل الى الدائن فجاء اليه الرجل  
واخبره به فرضى وقال اشترى به شئاً ثم هلك قيل يهلك من مال المديون وقيل من مال الدائن  
وهو الصحيح اذا لرضا بقبضه في الانتهاء كالاذن ابتداء وهذا التعليل اشارة الى ان الصحيح  
ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح اه (قوله لا) اى المصنف وقال ابنه الشيخ صالح  
الا ان يقال المراد بالافعال غير الاتلاف عملا بقول المشايخ كلهم مع امكان الحل اه قال  
الحوى يعنى ان الافعال منها ما يكون اعداما ومنها ما يكون ايجادا فيحمل قول المشايخ  
على الفعل الذى لا يكون اعداما اه ابوالسعود على الاشياء اقول ذكر في البرازية افسد  
الحياض الثوب فأخذه صاحبه ولبسه علما بالفساد ليس له التضمن اه قال في التارخانية  
ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل اه فتأمل (قوله لا يملكه) قال في التارخانية ولم  
يتعرض لما اذا زادت قيمته بالكسر وينبئ ان لا يملكه ايضا اه (قوله تطيب له) ولا فرق  
بين ان تكون الاجرة قدر اجرة المثل ام لا ابوالسعود على الاشياء (قوله فوصله) اى عند  
الحداد (قوله انقطع حقه) لانه احدث به صنعة (قوله وعلى المستعير قيمته منكسرا) لانه  
انكسر حال استعماله فلم يكن مضمونا عليه (قوله شرح وهبانية) ذكره عند قول النظم  
ولورفاً الخروق في الثوب خارق \* يفرم ارش النقص فيه فيقدر

يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهزءه رفأت اذا اصلحته اى يقوم صحيحا ويقوم  
مرفوا فيضمن فضل ما بينهما شربا الى (قوله فانهدم شئى ركبوه) قيد بالانهدام اذ لو هدم دار  
غيره بغير امره وبغير امر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم يأنم بمنزلة جائع في مفازة ومع  
صاحبه طعامه اخذه كرهاتم يضمنه ولا اثم عليه تارخانية وظاهره انه بأمر السلطان لا يضمن  
قال الشيخ خير الدين ووجهه انه له ولاية عامة يصح امره لرفع الضرر العام اه اقول  
والظاهر انه يضمن ما هدمه مشرقا على الهلاك نظير ما قدمه الشارح من مسئلة السفينة  
الموقرة تأمل (قوله لا يجوز دخول بيت انسان الا بأذنه) قيد بالبيت لما في التارخانية اراد  
ان يمر بارض انسان او ينزل بها ان كان لها حائط او حائل ليس له ذلك لانه دليل عدم الرضا  
والافلا بأس به وفي الكبرى المعبر في ذلك عادات الناس اه (قوله الا في الغزو) اى اذا كان  
ذلك البيت مشرقا على العدو فللغزاة دخوله ليقاتلوا العدو منه ونحو ذلك تأمل (قوله وخاف  
لو اعلمه اخذه) وينبئ ان يعلم الصلحاء انه أما يدخل لذلك ولو لم يخف أخذه لا يجوز من غير  
ضرورة ذخيرة وفيها مسائل اخر منها نهب منه ثوبا ودخل الناهب داره لا بأس بدخولها لا يأخذ  
حقة لان مواضع الضرورة مستتاه ومنها له مجرى في دار رجل اراد اصلاحه ولا يمكن ان يمر  
في بطنه يقال لرب الدار اما ان تدعه يصلحه واما ان تصلحه ومنها أجر دارا وسلمها له دخوله

في إبحاث غاصب الغاصب

(و غرم (السمن) لانه متى وقت اتصاله بملكه والصنع لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لامتزاجه بماء يجتي (رد غاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كالمهلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فإدى القيمة الى الغاصب) فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام العين (اذا كان قبضه القيمة معروفا بقضاء او بينة او تصديق المالك لا بإقرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عمادية (غصب شيا ثم غصبه آخر منه فاراد المالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك) سراجية والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء واذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمين الآخر وقيل يملك عمادية (الاجازة لاتلحق الاتلاف فلو اتلف مال غيره تمديا فقال المالك أجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان) اشباه

مطلب

في لحوق الاجازة للاتلاف والافعال

التقود بقدر الزيادة الحاصلة في الثوب بسبب الصنع (قوله وغرم السمن) اشار الى ان السمن منصوب عطفًا على ما والمراد غرم مثل السمن وبين فائدة ادراجها لفظة غرم المانة من عطفه على الصنع المرفوع بقوله لانه متى اى فالواجب فيه ضمانه اى ضمان مثله لاقيمته وفي الدر المتقى وقيل بالرفع والصواب النصب ذكره الزاهد اى (قوله قبل اتصاله) لم يقل وقت اتصاله كقال في سابقه لان خروج الصنع عن المثلية بامتزاجه بالماء كان قبل اتصاله بالثوب بخلاف السمن فانه لم يخرج عنها الا وقت اتصاله بالسويق فافهم وهذا وجه الفرق بين ضمان مثل السمن وبدل الصنع (قوله اذا كان قبضه القيمة معروفا) الظاهر ان الحكم في رد عين المغصوب كذلك فلو اقر الغاصب بقبضه منه وانكره المالك لا يصدق في حق المالك لانه قبضه دخل في ضمانه وبدعوى الرد يدفع الضمان عنه فلا يصدق في حق نفسه فتأمل و راجع المنقول الرملى على الفصولين ونقله ط عن المحمى عن العمادى والله اعلم (قوله واوبئة) اى اقامها غاصب الغاصب (قوله لا بإقرار الغاصب) اى الاول فلا يصدق في حق المالك فهو بالخيار في تضمين أيهما شاء يبرى (قوله الا في حق نفسه وغاصبه) اى فيا اذا اختار المالك تضمين الثانى يرجع على الاول بما اقر بقبضه وكذا فيما اذا اختار تضمين الاول واراد الاول الرجوع على الثانى ليس له ذلك مؤاخذه له بإقراره فانه لو لا اقراره لرجع كإبأتى (قوله بعض الضمان) اطلقه فشمعل النصف الثلث والربع كافي الهندية (قوله له ذلك سراجية) اختلف النقل عن السراجية فبعضهم نقل ليس له وبعضهم نقل كما هنا وهو المذكور في الفصولين عن فوائد مصدر الاسلام وفي الهندية عن الذخيرة (قوله والمالك بالخيار) الا في مسألة تقدمت متنا اول الغصب وفي الهندية ان ضمن الاول يرجع الاول على الثانى بما ضمن وان ضمن الثانى لا يرجع على الاول اه وفي البرازية وهب الغاصب المغصوب او تصدق او اعار هلك في ايديهم وضمنوا للمالك لا يرجعون بما ضمنوا للمالك على الغاصب لانهم كانوا عاملين في القبض لانفسهم بخلاف المرتهن والمستأجر والمودع فأنهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم عملوا له والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد القيمة كرد العين اه (قوله واذا اختار تضمين احدها) اى ولم يقبض منه القيمة ولم يقبض عليه بما كإبأتى (قوله لم يملك تركه) اى وان توى المال عليه كافي الفصولين اى بأن وجهه معدما او مات مفلسا وشمل تضمين احدهما البعض فليس له بعد ان ضمن احدهما البعض ان يضمن ذلك البعض للآخر بخلاف الباقي قال في البرازية تضمين الكل تملك من الضامن فلا يملك التملك من الآخر وتضمين البعض تملك ذلك البعض فيملك تملك الباقي بعد ذلك من الآخر (قوله وقيل يملك) جزم في الفصولين بالاول ثم رزم وقال فيه وروايتان وفي الهندية عن المحيط لو اختار تضمين احدها ليس له تضمين الآخر عندهما وقال ابو يوسف له ذلك ما لم يقبض الضمان منه اه وظاهره ان بعد القبض لا يملك تضمين الثانى بلا خلاف ولذا عبر بالاختار وكالقبض بالتراضى القضاء بالقيمة كافي الهندية ايضا \* (فرع) اخذ من الغاصب ليرده الى المالك فلم يجده فهو غاصب الغاصب يخرج عن العهدة برده الى الغاصب الاول هندية (قوله الاجازة لاتلحق الاتلاف) يستثنى منه ما ذكره المحمى لوجاه رب اللفظة وأجاز تصديق الملتقط بها

(لانه)



فالمالك بخير إن شاء ضمنه  
قيمة ثوبه أبيض ومثل  
السويق) عبرى المبسوط  
بالقيمة لتغيره بالقلبي فلم  
يبق مثليًا وسماه هنا مثلاً  
لقيام القيمة مقامه كذا  
في الاختيار وقدما قولين  
عن المجتبى (وان شاء أخذ  
المصوغ أو المتوت وغرم  
ما زاد الصبغ

٢ قوله واستشكله الزيلعي الخ  
حيث قال وهو مشكل من  
حيث إن المصغوب منه لم  
يصل إليه المصغوب كله بل  
بعضه وكان من حقه أن  
يطالب هو إلى تمام حقه فكيف  
بتوجه عليه الطلب وهو لم  
يتنفع بالصبغ شيئاً ولم يحصل  
له به التلف ماله وكيف  
يسقط عن الغاصب بعض  
قيمة المصغوب بالاتلاف  
والاتلاف مقرر لوجوب  
جميع القيمة وكيف صار  
مسقطاً له هنا انتهى قال  
الطوري لك أن تقول لا  
اشكال لأن الشارع ناظر  
إلى حق كل منهما فلو ألزماه  
بالعشرة ضاع مال الغاصب  
وهو الصبغ مجازاً وذلك ظلم  
والمظلم لا يظلم فأوجبناها  
على رب الثوب فوصل إلى  
المصغوب منه كل حقه ما عليه  
وما بقي له وكون الاتلاف

أودلالة أو على وجه المزارعة أو تأويل عقد فإن ذلك مذكور في عبارة الفصولين قبل قوله  
الاقى الوقف وذكر في الاسعاف أنه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه  
اقول والظاهر حمله على ما إذا لم يكن عرف أو كان الأجر انفع للوقف تأمل ويمكن تفسير قول  
الفصولين فتجب الحصة أي إن كان عرف وقوله أو الأجر أي إن لم يكن عرف أو كان الأجر  
انفع تأمل والحاصل أنها إن كانت الأرض ملكاً فإن أعدها ربه للزراعة اعتبر العرف  
في الحصة والا فإن أعدها للإيجار فالخراج للزارع وعليه أجر المثل والا فله النصيب إن  
انتقصت وإن كانت وقفاً فإن ثمة عرف وكان انفع اعتبر والا فأجر المثل لقولهم يفتى بما هو  
انفع للوقف فاغتنم هذا التحرير المفرد المأخوذ من كلامهم المبدد بقى هنا شيء يخفى على كثيرين  
وهو مالو كانت الأرض لسلطان أو وقفاً بيد زراعها الذين لهم مشد مسكنها كغالب الأراضي  
الدمشقية إذا زرعها غير من له المشد بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصة للمتكلم عليها هل  
لصاحب المشد أن يطالب بحصة من الخارج أو بأجرة زرعها دراهم أم لا أجاب في الحرية بقوله  
لا وإن قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعاً يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب اه فعلم  
بهذا أن الحصة لا يستحقها صاحب المشد بل صاحب الاقطاع أو المتولى فتنبه وفي الحامدية  
سل في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة رجل زرعها زيد بلاذن من المتولى ولا من  
ذئ المشد ولم تكن في اجارته أجاب الناظر لمطالبة زيد بأجرة مثلها والله اعلم فليحفظ ذلك فإنه  
مهم (قوله بكل حال) علمت معناه بما قدمناه (قوله لفصنه) فلو انصبغ بالفضل أحدك لقا  
الريح فلا خيار لرب الثوب بل يدفع قيمة الصبغ لصاحبه لانه لا جانية من صاحب الصبغ  
حتى يضمن الثوب زيلعي (قوله لآخرة للألوان الخ) بيان لكثرة عدم تعرض المصنف للون  
الصبغ وإن ماروى عن الإمام أن السواد نقصان وعندها زيادة كالحمرة والصفرة راجع إلى  
اختلاف عصر وزمان فمن الثياب ما يزداد بالسواد ومنها ما ينقص كالتيين وغيره (قوله  
بل لحقيقة الزيادة والنقصان) فلو كان ثوباً ينقصه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهماً  
مثلاً فراجعت بالصبغ إلى عشرين فعن محمد ينظر إلى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فإن  
كانت الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وخسة دراهم لأن صاحب الثوب وجب له  
على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم ووجب عليه للغاصب قيمة صبغه خمسة  
فالخسة بالخسة قصاص ويرجع عليه بما بقي من النقصان وهو خسة رواء هشام عن محمد  
واستشكله الزيلعي ٢ بما حاصله أن المالك لم يصل إليه كل حقه ولم يتنفع بالصبغ بل ضربه  
فكيف يغرم والاتلاف موجب لكل القيمة فكيف صار مسقطاً وأجاب الطوري بما  
لا يشق فراجع (قوله فالمالك بخير) لانه صاحب اصل والآخر صاحب وصف يقال ثوب  
مصوغ وسويق ملتوت فخير لتعدد التمييز (قوله وسماه) أي القيمة بمعنى البدل ح  
وهو جواب عن المتن حيث يفهم منه خلاف ما في المبسوط وقوله وقدما قولين أي أوائل  
الفصل جواب آخر فافى المتن معنى على القول الآخر وهو ظاهر المتن وفي الدر المنقى أنه  
مثلي وقيل قيمى لتغيره بالقلبي لكن تفاوته قليل فلم يخرج عن كونه مثلياً كفى شرح المجمع اه  
ومصحح الاتفاقى أنه قيمى (قوله وغرم ما زاد الصبغ) برفع الصبغ فاعل زاد أي غرم من

ويرجع عليه بما اتفق جامع الفصولين من احكام العمارة في ملك الغير وسيد كر الشارح في شئ الوصايا مسألة من بنى في دار زوجته مفصلة (قوله لوقية الساحة كثر) بالخاء المهملة ولوقيتها اقل فللغائب ان يضمن له قيمتها ويأخذها دور عن النهاية وهذا على قول الكرخي وقدما الكلام عليه آتفا (قوله اى مستحق القلع الخ) وهى اقل من قيمته مقلو امقدار اجرة القلع فان كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة منح (قوله ان نقصت الارض به) اى نقصانا فاحشا بحيث يفسدها الملو نقصا قليلا فيأخذ ارضه ويقلع الاشجار ويضمن النقصان سائحا عن المقدسى (قوله ولوزرعها يعتبر العرف الخ) قال في الذخيرة قالوا ان كانت الارض معدة للزراعة بأن كانت الارض في قرية اعتاد أهلها زراعة ارض الغير وكان صاحبها ممن لا يزرع بنفسه ويدفع ارضه مزارعة فذلك على المزارعة ولصاحب الارض ان يطالب المزارع بحصة الدهقان على ما هو متعارف أهل القرية النصف او الربع او ما شابه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير الدار والمعدة للإجارة اذا سكنها انسان فانه يحمل على الإجارة وكذا ههنا وعلى هذا ادركت مشايخ زمانى والذى تقرع عندى وعرضت على من أقربه ان الارض وان كانت معدة للزراعة تكون هذه مزارعة فاسدة اذ ليس فيها بيان المدة فيجب ان يكون الخارج كله للمزارعة وعلى المزارع اجر مثل الارض اه اقول لكن سيد كر الشارح في كتاب المزارعة ان المفتي به صحته بلايين المدة وتقع على اول زرع واحد فالظاهر ان ما عليه المشايخ مبنى على هذا وفي مزارعة البزازية بعد نقله مامر عن الذخيرة قال القاضي وعنى انها ان معدة لها وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جاز استحسنانا وان فقد احدها لا يجوز وينظر الى العادة اذ لم يقر بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة او بعدها او كان ممن لا يأخذها مزارعة وبأنف من ذلك تحيئذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لوزرعها بتأويل بأن استأجر ارضا للغير المؤجر بلاذن ربها ولم يحجزها ربها وزرعها المستأجر لانكون مزارعة لانه زرعها بتأويل الإجارة اه (قوله والا فالحارج للزراع الخ) اى ان لم يكن عرف في دفعها مزارعة ولا في قسم حصة معلومة يكون للزراع غصبا فيكون الخارج له وقوله وعليه اجر مثل الارض مشكل ولا يفيد القول المارة لانها حينئذ ليست مما أعد للاستغلال حتى يجب عليه الاجر بل الواجب عليه نقصانها اللهم الا ان يحمل على انها مال يقيم وهو بعيد جدا أو أعدها صاحبها للإجارة فتكون مما أعد للاستغلال واما الوقف فيأتى قريباً وليس في جامع الفصولين ما يفيد ما ذكره اصلا فان الذى فيه من الفصل الحادى والثلاثين نحو ما قدمناه عن الذخيرة والبزازية (قوله واما في الوقف الخ) عبارة الفصولين الا في الوقف فيجب فيه الحصة او الاجر بأى جهة زرعها او سكنها أعدت للزراعة او لا وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اه ورأيت في هامشه عن مفتى دمشق العلامة عبد الرحمن افندى العمادى ان قوله تجب الحصة اى في زرع الارض وقوله او الاجر اى في سكنى الدار فقوله زرعها اى الارض او سكنها اى الدار ففيه لف ونشر مرتب اه ودخل في قوله بأى جهة زرعها مالوزرعها على وجه الغصب صريحا

مطلب

زرع في ارض الغير يعتبر عرف القرية

لوقية الساحة اكثر كرامر (وللمالك ان يضمن له قيمة بناء وشجر امر بقلعه) اى مستحق القلع فتقوم بدونهما ومع احدها مستحق القلع فيضمن الفضل (ان نقصت الارض به) اى بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقساموا العلة انصافا أو ارباعا اعتبر والا فالحارج للزراع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فتجب الحصة او الاجر

(الح) جواب عن المتقى وحاصله ان مراده بالخاص غير المالك كولة بالمالك كولة في الحكم من حيث وجود الاختير فيهما بين طرحها على الغاصب وبين امساكها وان كان بينهما فرق من حيث انه اذا امسك المالك كولة ان يضمن الغاصب نقصان بخلاف غير المالك كولة للماعلمت من وجود الاستهلاك من كل وجه وقدره الشارح على هذا الفرق بقوله لكن اذا اختار الح فافهم اقول وقد يجاب بأن المراد الرجوع بالنقصان ايضا كالمالك كولة كما هو قضية التشبيه ولكن يقيد بما اذا كان المالك يضمن لعدم وجود الاستهلاك من كل وجه والقرينة على هذا التقيد لفظ النقصان فانه اذا لم يكن للمالك قيمة لم يهلكه نقصان بل هلاك ودليل ذلك ما في النهاية وغيرها عن المتقى بالنون قطع يد حاراً ورجله وكان للمالك قيمة فللمالك ان يمسكه ويأخذ النقصان وكذا لو زحجه وكان لجده ثمن لان قتله لان الذبح بمنزلة الدياغ اه ملخصا هذا وفي النهاية عن المبسوط ما يفيد ان المراد هنا بغير المالك كولة ما يشمل الفرس (قوله بخلاف طرف العبد) مرتبط بقوله لكن اذا اختار ربها أخذها لا يضمنه شيئاً (قوله فان فيه الارش) اى له اخذه مع الارش لانه يتنفع به اقطع ولا كذلك الدابة الغير المالك كولة منسح (قوله او خرق ثوباً الح) معطوف على ما قبله اى للمالك ايضا ان يطرحه عليه ويضمنه القيمة او يمسكه ويضمنه النقصان (قوله وهو ما فوت الح) اقتصر عليه لانه هو الصحيح في الفرق بين الفاحش واليسير من اقول اربعة مذكورة في الشرع نبالية وغيرها (قوله لا كلة) اى كل النفع (قوله ضمن كاه) اى كل العين (قوله نقصه) اى نقص العين وذكر الضمير باعتبار الثوب ويصح ارجاعه للنفع وقوله بعده ولم يفوت شيئاً من النفع اى لم يفوته بتمامه قال في الهداية واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمداً جعل في الاصل قطع الثوب نقصاناً فاحشاً والفائت به بعض المنافع اه والحاصل كما في النهاية وغيرها انه ما فوت به الجودة بسبب نقصان في المالة (قوله ما لم يجد فيه صنعة) بأن خاطه قيصافاته يقطع به حق المالك عنه عندنا زيلى (قوله او يكون ربوا) فيخير المالك بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين ان يسلمها ويضمنه مثلها او قيمتها لان تضمين النقصان معتذر لانه يؤدي الى الربا زيلى وقوله او قيمتها اى في نحو مصوغ تأمل (قوله ومنه يعلم) اى من قوله او يكون ربوا (قوله حياصة) الاصل حواصة وهى سريشده حزام السرج قاموس (قوله بين تضمينها بموعدة) اى تضمين القيمة من غير الجنس على الظاهر ط (قوله لانه تابع) عبارة شيخه الرملى لان الذهب بالتحويل صار مستهلكاً بغير القصة فتعتبر جميعاً فضة غير انها انتقصت بذهابه (قوله شراء) بالمد والتسوية اى بأن اشترتها بفضة مساوية لها وزناً وزال التحويل عندها يعنى ووجدت بهاعيا قديماً (قوله فلا رد) اى بالعب القديم لتعبها بزوال التحويل عندها وهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع بالنقصان) اى نقصان العيب القديم (قوله للزوم الربا) لانه يبقى احد البديلين زائداً على الآخر بلا عوض يقابله وهذه مما يزداد على المسائل التى تمنع الرجوع بالنقصان المذكورة في باب خيار العيب ولهذا قال فاعتمه الح (قوله قاله شيخنا) يعنى الخبر الرملى في حواشى المنح (قوله ومن بنى) اى بغير تراب تلك الارض والا فالنابرب الارض لانه لو امر بقبضه يصير تراباً كما كان در متقى (قوله بغير اذنه) فلو باذنه فالنابرب الدار

بخلاف طرف العبد فان فيه الارش (او خرق ثوباً) خرقاً فاحشاً (و) هو ما (فوت بعض العين وبعض نفعه لا كلة) فلو كله ضمن كلها (وفي خرق يسير) نقصه و (لم يفوت شيئاً) من النفع (ضمنه النقصان مع اخذ عينه ليس غير) لقيام العين من كل وجه ما لم يجد فيه صنعة او يكون ربوا كما بسطه الزيلى قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهى غصبت حياصة فضة بموعدة بالذهب فزال ثوبها بخير مالها بين تضمينها بموعدة أو أخذها بلا شيء لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب شراء بوزنها فضة فلا رد لتعبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا فاعتمه فقل من صرح به قاله شيخنا (ومن بنى وغرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقطع والرد)

عن الذخيرة وبه قيد الزيلعي كلام الكثر اه وفيها عن المجتبى فله اخذها وكذا في الساحة اى الحاء  
(قوله وكذا لو غصب ارضا) هذه مسئلة الساحة والحاء وستأتى متناى فلو قيمة البناء اكثر  
يضمن الغاصب قيمة الارض ولا يؤمر بالقلع وهذا قول الكرخى قال في النهاية وهو اوفق  
لمسائل الباب اى لمسئلة الدجاجة الآتية ونحوها لكن في العمادية ونحن نفق بجواب الكتاب  
اتباع لمشايخنا فانهم كانوا لا يتركونه اى من انه يؤمر بالقلع والرد الى المالك مطلقا وفي الحامدية  
عن الاقروى انه لا يفق بقول الكرخى صرح به المولى ابو السعود المفتى قال والامر بالقلع افعى  
شيخ الاسلام على افندى مفتى الروم اخذا من فتاوى ابى السعود والقهستاني ونعم هذا الجواب  
فان فيه سد باب الظلم ويمكن ان يفرق بين هذه وبين مسئلة الوؤلة ونحوها بأنه في تلك امر  
اضطرابى صدر بدون قصد معتبر واما الغصب فهو فعل اختياري مقصود اه ملخصا وقد ظهر  
لك ان الشارح جرى هنا على قول الكرخى وكذا فيما سأتى حيث قيد قول المتن يؤمر بالقلع بما  
اذا كانت قيمة الارض اكثر فانتفاء التشبيه في قوله وكذا لو غصب ارضا من انه لا يؤمر بالقلع  
صحح لان الكلام فيما اذا كانت قيمة البناء اكثر ولم يتعرض للكلام غير الكرخى وان كان المفتى  
به كاعلمت فانهم (قوله يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل) فان كانت قيمتهما على السواء يباع  
عليهما ويقسمان الثمن تارخانية (قوله فات) فلو بقى حيا من قيمتها ولا يتنظر الى ان يخرج  
منه تارخانية (قوله وفي تنوير البصائر انه الاصح) وفي البرازية وعن محمد لا يشق بطله لودرة  
وعليه الفتوى لان الدرة تقسده فيه فلا يفيد الشق والدنانير لا تقسده وفي اليرى عن تلخيص  
الكبرى لو بلغ عشرة دراهم ومات يشق وافاد اليرى عدم الخلاف في الدراهم والدنانير لعدم  
فسادها وقد علم اختلاف التصحيح في الدرة ولفظ الفتوى اقوى تأمل (قوله يباع البناء عليهما)  
هكذا العبارة في البرازية والشربنبلاية وظاهر ان المراد ببيع مع الساحة بقرينة ما بعده (قوله  
ان قضى عليه بالقيمة لا يحل) واذا نقض لم يستطع رد الساحة شر نبلاية عن الذخيرة (قوله  
لتضييع المال) عبارة القهستاني قيل يحل وقيل لا يحل لتضييع المال (قوله وهو المالك جانا)  
فلا يضمن للغاصب شيئا لاجل الصبغة لانه لم يوجد الا مجرد العمل الا اذا جعله من اوصاف  
ملكه بحيث يكون في زرع ضرر كما لو جعله عروة مزادة اوصافه في سقف ونحو ذلك فقد  
انقطع لصاحبه اليد عنه وقت غصبه تارخانية (قوله او اخذها وضمنه نقصانها) لانه اتلاف  
من وجه لفوات بعض المتافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها وهو اللحم درر (قوله وكذا  
الحكم لو قطع يدها) لانه اتلاف من وجه ايضا وهذا في مثل البقر ونحوه ظاهر وكذا في الشاة  
لانها تضاعف عن الذهاب الى المرحى فيقل درها ويضعف نسلها تأمل (قوله او قطع طرف دابة  
غير ما كولة) لوجود الاستهلاك من كل وجه هداية وقيد باليد والطرف لان في عين الحمار او  
البغل أو الفرس ربع القيمة وكذا في عين البقرة والجزور وفي عين الشاة ما نقصها وسيجي  
ذلك في كتاب الديات ان شاء الله تعالى اتقانى (قوله غير سديدها) لان قوله او اخذها وضمنه  
نقصانها خاص بلما كولة وعلى اسقاط لفظه غير يكون من التعميم بعد التخصيص (قوله قلت

يضمن صاحب الاكثوية  
الاقل والاصل ان الضرر  
الاشد يزال بالاخف كما  
في هذه القاعدة من الاشياء  
ثم قال ولو ابتاع لؤلؤة فأت  
لا يتقبطه لان حرمة  
الآدمى اعظم من حرمة  
المال وقيمتها في تركه وجوز  
الشافي قياسا على الشق  
لاخراج الولد فلو قدمنا في  
الخنزير عن الفتح انه يشق  
ايضا فلا خلاف وفي تنوير  
البصائر انه الاصح فليحفظ  
بقي لو كانت قيمة الساجة  
والبناء سواء فان اصلها على  
شيء جاز وان تنازع بايع البناء  
عليهما ويقسم الثمن بينهما  
على قدر ما لهما من سببية  
عن السببية بقي لو أراد  
الغاصب نقض البناء ورد  
الساجة له لذلك ان قضى  
عليه بالقيمة لا لجل وقبه  
لوان لتضيع المال بلا قاة  
وتساه في المجني ( وان  
ضرب الجرحين درهما  
ودينارا او امانة لم يملكه  
هو المالك وهو المالك جانا)  
خلافا لهما ( فان ذبح شاة  
غيره ) ونحوها بما يؤكل  
( طرحها المالك عليه  
وأخذ قيمتها او أخذها  
وضمنه نقصانها وكذا )  
الحكم ( لو قطع يدها )

أوقع طرف دابة غير مأكولة كذا في الملقق قيل لفظ غير غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير سديد ثبوت (الح)



الآخر لان هذا زيادة في السوق وفيها عن الحانية اختلطت نوره بدقيق آخر بلا صنع احد  
 يباع المختلط وبضرب كل واحد منهما بقيمته اذ ليس احدهما اولى بأجباب الثقصان عليه  
**(قوله كبره بشعيره)** اى بر الغاصب بشعير الغصب او بالعكس **(قوله ضمنه وملكه)** اما  
 الضمان فالتعدي واما الملك في التغير وزوال الاسم فلانه احدث صنعة متقومة وفي  
 الاختلاط لئلا يجتمع البدلان في ملك المفضوب منه \* **(قوله)** كل موضع ينقطع حق المالك فيه  
 فالمفضوب منه أحق بذلك الشيء من سائر الغرماء حتى يستوفى حقه فان ضاع ذلك ضاع من  
 مال الغاصب اه ابو السعود عن المحوى عن التارخانية زاد في البرازية وليس بمنزلة الزهرن  
**(قوله بلاحل انتفاع الخ)** وفي المنتقى كل ما غاب صاحبه ويخاف عليه الفساد فلا بأس بأن  
 ينفع به بعد ما يشهد على نفسه بضائه ولا يخرج به ذلك من اثم الغصب وفي جامع الجوامع  
 اشترى الزوج طعاما او كسوة من مال خيئ جاز للزوجة أكله ولبسها والاثم على الزوج  
 تارخانية **(قوله اى رضامالك الخ)** اشار الى ان المراد بالاداء رضا المالك وهو اعم **(قوله او)**  
 تضمنين قاض فان الرضا من المالك موجود فيه ايضا لانه لا يقضى الا بطله كما اشير اليه في  
 الهداية عزيمة هذا وما أفاده كلامه من ان الملك في المفضوب ثابت قبل اداء الضمان وانما  
 المتوقف على اداء الضمان الحل هو ما في عامة التون فافى التوازل من انه بعد الملك لا يحل له  
 الانتفاع لاستفادته بوجه خيئ كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا جعله صاحبه  
 في حل اه مخالف لعامة التون نبه عليه في المنع وفي القهستاني وقال بعض المتأخرين ان  
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو ابى المالك أخذ القيمة وأراد اخذ  
 المغير لم يكن له ذلك كافي النهاية **(قوله في رواية)** جعلها في الخلاصة وغيرها قول الامام  
 والاستحسان قولهما وفي البرازية وكان الامام نجم الدين النسفي ينكر ان يكون هذا قول  
 الامام ويقول اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملكه الا باحدى الامور الثلاثة وقالوا جميعا  
 الفتوى على قولهما اه قلت ما قاله المحققون مخالف لعامة التون كما مر فتدبر ثم رأيت  
 بعضهم قل ان العلامة قاسم تعقبه **(قوله كذب شاة)** تمثيل لقوله فان غصب وغيره أو تنظير  
 لقوله ضمنه وملكه ان كما يضمنه في ذبح شاة الخ **(قوله التنوين بدل الاضافة)** فيه انهم قسموا  
 تنوين العوض الى ما يكون عوضا عن جملة او عن حرف او عن كلمة كقوله تعالى فضلا بعضهم  
 على بعض وكل في فك والى ما تدعوا والاضافة امر معنوى فالانصب ابدالها بالضاف اليه على  
 ان بعض المحققين انكر القسم الثالث وقال انه من تنوين التحكين يزول مع الاضافة وبُني  
 مع عدمها **(قوله وطبخها أو شيها)** انما ذكره لان بمجرد الذبح لا يتغير الاسم بل ولومع التأنيب  
 اى التقطيع لانه لا يفوت ما هو المقصود بالذبح بل بتحقيقه سألحائي **(قوله والبناء على ساجه)**  
 في الهداية قال الكرخي والفتية ابو جعفر انما لا ينقض اذا بنى في حوالى الساجه لانه غير  
 متعد في البناء اما اذا بنى على نفس الساجه ينقض لانه متعدد وجواب الكتاب برد ذلك وهو  
 الاصح **(قوله بالجلم)** اما الساجه بالخاء فتأني **(قوله خشبة عظيمة الخ)** اى صلبة قوية تستعمل  
 في ابواب الدور وبنائها واساسها اقانى **(قوله وقيمه اى البناء اكثر منها)** جملة حاله قال  
 في المنع واما اذا كان قيمة الساجه اكثر من قيمة البناء فلم ينقطع حق المالك عنها كما في النهاية

كبره بشعيره (ضمنه وملكه)  
 بلاحل انتفاع قبل اداء  
 ضائه (اى رضامالك باداء  
 او ابراء أو تضمنين قاض  
 والقياس حله وهو رواية  
 فلو غصب طعاما فمضغه حتى  
 صار مستهلكا يملكه حلالا  
 في رواية وحراما على المعتد  
 حسباً لمادة الفساد (كذب  
 شاة) بالتنوين بدل الاضافة  
 اى شاة غيره ذكره ابن  
 سلطان (وطبخها أو شيها  
 وطحن براوزرعه وجعل  
 حديد سيفا أو صفر آنية  
 والبناء على ساجه) بالجلم  
 خشبة عظيمة تنبت بالهند  
 (وقيمه) اى البناء (اكثر  
 منها) اى من قيمة الساجه  
 يملكها الباني بالقيمة

قوله ان العلامة قاسم هكذا  
 بخطه ولعله على لغة ربيعة  
 والا فالظاهر رسمه قاسما  
 بالالف كما لا يخفى اه  
 مصححه

الجنس) قال الزيلعي وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالقلب من جنس ماضن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم ولوطعام او عروض لا يجب عليه التصديق بالاجاع لان الربح اما يتبين عند اتحاد الجنس ومالم يصير بالقلب من جنس ماضن لا يظهر الربح اه ثم هل الدرهم والدانير هنا جنس واحد نظر التسمية او جنسان راجع رحقي أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدرهم المغصوبة طعاما محل التناول ولو اشترى بهادنانير لم يحزله ان يتصرف فيها فوجب عليه رد هالان البيع في الطعام لا ينتقض باستحقاق الدرهم لانه يجب عليه رد مثلها لاعتينها اه فأقادانها جنس واحد حيث اوجب رد هال مع ان المغصوب دراهم وهذه مما يزداد على قول العمادية الدانير تجرى مجرى الدرهم في سبعة كاسر في باب البيع الفاسد وفي الطوري ايضا ولو اشترى بالثوب المغصوب جارية يحرم عليه وطؤها حتى يدفع قيمة الثوب الى صاحبه ولو اشترى بالدرهم محل وطؤها لفساده باستحقاق الثوب لتعلق البيع بعينه دون الدرهم ولو تزوج بالثوب امرأة له وطؤها لالان النكاح لا ينتقض باستحقاق المهر اه وفي الملتقى وشرحه ولو اشترى بألف الفص او الودبة جارية تعدل الفين فوهها او طعاما فأكله او تزوج بأحدها امرأة اوسرية او ثوبا محل الانتفاع ولا يتصدق بشئ اتفاقا لان الحرمة عند اتحاد الجنس اه ونحوه في القهستاني ونقل ط عن المحوى عن صدر الاسلام ان الصحيح لا يحل له الاكل ولا الوطء لان في السبب نوع خيث اه فليتأمل (قوله وغير المغصوب) اى بالصرف فيه احترازا عن صبي غصبه فصار ملتحيا عنده فانه يأخذه بلا ضمان قهستاني ومثله في التار خانية وفيها ولو غصب جارية ناهدة اللدين فأنكسر نديها عنده او عبد محرقا ففسى ذلك عنده ضمن النقصان اه ومثله ما سذكركم آخرا عن الوهبانية تأمل وفي الدرر صا الغلب زيبا بنفسه او الرطب تمرأ اخذه المالك او تركه وضمنه (قوله فزال اسمه) احتراز عن كاعد فكتب عليه او قطن ففزه او لبن فصوره مخضرا او صغير فخله فانه لا ينقطع به حق المالك وقيل ينقطع قهستاني عن المحيط وعمما اذا غصب شاة فذبحها فان ملك مالكمها لم يذل بالذبح المجرد حيث يقال شاة مذبوحة درر (قوله فسبكها) عطف على محذوف اى غصبها فسبكها (قوله بلا ضرب) كذا قيده في السراج فلو صاغ الدرهم بعد سبكها دراهم لا ينقطع بالاولى وسواء كانت مثل الداهم الاولى ام لا وحرره اه ط (قوله لكن يبقى اعظم منافع) من جعلها أمنا والقرن بها ط (قوله منافع اعظم منافع) اى عن هذا اللفظ (قوله وغيره) هو صاحب العناية فان هذا القيد جعله في الكفاية احترازا عن حنطة غصبا وطحنها قال فان المقاصد المتعلقة بعين الحنطة يجعلها هريسة ونحوها يزول بالطحن قال في العناية وتبعه في الدرر والظاهر انه تأكيد لان قوله زال اسمه يتناولها فانها اذا طحنت صارت دقيقا لا حنطة اه وما ذكره الشارح من بيان الاحتراز والايراد مأخوذ من القهستاني (قوله بملك الغاصب) وكذا بمغصوب آخر لما في التار خانية عن النابيع غصب من كل واحد منهما ألفا فخلطهما لم يسعه ان يشتري بهما شيئا مأكولا فأكله ولا يحل له اكل ما اشترى حتى يؤدي عوضه اه وفيها عن الملتقى معه سويق ومع آخر سمن فاصطدما فانصب السمن في سويقه يضمن مثل السمن لانه استهلكه دون

الجنس ذكره الزيلعي  
فليحفظ (فان غصب وغيره)  
المغصوب (فزال اسمه  
واعظم منافع) اى اكثر  
مقاصده احترازا عن  
دراهم فسبكها بلا ضرب  
فانه وان زال اسمه لكن  
يبقى اعظم منفعه ولذا  
لا ينقطع حق المالك عنه  
كما في المحيط وغيره فلم يكن  
زوال الاسم مغنيا عن اعظم  
منافعه كما ظنه مثلا خسرو  
وغیره (او اختلط)  
المغصوب (بملك الغاصب  
بحيث يمتنع امتيازاه)  
كاختلاط بره بیره (او  
يمكن بخرج)

عندها لا بالغة كانها اه وهو وان كان ذكره بمخالفة جزم به في متن الملتقى فالظاهر أنه  
منقول والملتقى من المتون المعتبرة هذا وقال الزيلعي ولو هلك في يده بعدما استغله ان يستعين  
بالغة في اداء الضمان لان الحث كان لاجل المالك فلا يظهر في حقه بخلاف ما لو باعه  
الغاصب فهلك وضمن المالك المشتري قيمته فخرج على الغاصب بالتمن لا يستعين به اداء  
الضمان لان المشتري ليس بمالك الا اذا كان الغاصب فقيرا اه ملخصا فتلخص أنه لا فرق  
بين نقصان والهلاك في أنه يستعين ويتصدق بما بقي (قوله لكن نقل المصنف الخ)  
استدراك على اطلاق قوله وتصدق بما بقي اى فانه مفيد بالفقير لما في البرازية الغاصب اذا  
آجر الموصوب فالاجر له فان تلف الموصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغاصب له  
الاستعانة بالاجر في اداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له أن يستعين  
بالغة في اداء الضمان في الصحيح اه وهذه مساوية لعبارة الزيلعي وكلامنا في النقصان  
وهذه في الهلاك والظاهر عدم الفرق فيصح الاستدراك فافهم (قوله والوديعة) اى بغير  
اذن المالك (قوله اذا كان متعينا بالاشارة) وذلك كالعروض فلا يحل له الربح اى ولو بعد  
ضمان القيمة قال الزيلعي فان كان مما يتعين لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده  
يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيب له ويتصدق به وفي القهستاني وله أن  
يؤديه الى المالك ويحل له التناول لزوال الحث (قوله وبالشراء) لا يحل للعطف هنا ولذا قال  
ط الاخصر الاوضح ان يقول او غير متعين ونفقه (قوله يعنى يتصدق بربح) تفسير للتشبيه  
في قوله كالوصوب وبيان لابعده بعبارة اوضح (قوله فعلى أربعة اوجه) زائد في الترخائية  
عن المحيط خامسا وهو ما اذا دفعها الى البائع ثم اشترى وحكمه كالاول (قوله فكذلك  
يتصدق) لان الاشارة اليه لتفيد التعيين فيستوى وجودها وعدمها الا اذا تأكد بالنقد  
منها زيلعي (قوله أو أطلق) بأن قال اشترت بألف درهم وتقدم دراهم الغصب والوديعة  
عزمية وفي التاترخائية عن الذخيرة انه اذا أطلق ولم يشرف ان نوى النقد منها فلا يخلو ان حقق  
نيته فتقدمها فالاصح انه لا يطيب وان لم يحقق نيته يطيب لان مجرد العزم لا أثر له وان لم ينو  
ثم تقدم منها طاب قال الحلواني انما يطيب اذا نوى ان لا ينقد منها بدله فتقدم اذا نوى النقد  
منها مع علمه انه ينقد لا يطيب اه ملخصا وفي البرازية وقول الكرخي عليه الفتوى ولا تعتبر  
النية في الفتوى ثم حمل مامر على حكم الديانة (قوله قيل وبه يفتى) قاله في الذخيرة وغيرها كما  
في القهستاني ومضى عليه في الفرر ومختصر الوقاية والاصلاح ونقله في اليقوبية عن المحيط  
ومع هذا لم يرضه الشارح فأتى بقيل لما في الهداية قال مشايخنا لا يطيب قيل أن يضمن وكذا  
بعد الضمان بكل حال وهو المختار لا إطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة اى كتاب المضاربة من  
المبسوط واتى على الدرر قال الزيلعي ووجهه أن بالنقد منه استفاد سلامة المشتري وبالاشارة  
استفاد جواز العقد لتعلق القدبه في حق القدر والوصف فيثبت فيه شبهة الحرمة للملك  
بسبب خيبت (قوله مطلقا) اى في الاوجه الاربعة (قوله واختار بعضهم الخ) هذان كلام  
الزيلعي المعز وآخر العبارة واتى به وان علم مامر لاشعار هذا التعبير بعدم اعتماده ففيه تأكيد  
لتعير به قيل مخالفا لما جزم به المصنف ولكن لا يخفى انها قولان مصححان (قوله كما اختلف

لكن نقل المصنف عن  
البرازية ان الغنى تصدق  
بكل الغلة في الصحيح  
(كالوصوب في الموصوب  
والوديعة) بأن باعه (وربح)  
فيه (اذا كان) ذلك (متعينا)  
بالاشارة وبالشراء بدرهم  
الوديعة او الغصب ونفقه  
يعنى يتصدق بربح حصل  
فيهما اذا كانا مما يتعين  
بالاشارة وان كانا مما لا يتعين  
فعلى أربعة اوجه فان اشار  
اليها ونفقه فكذلك  
يتصدق (وان اشار اليها  
ونفقه غيرها او) اشار  
(الى غيرها) ونفقه  
(أو أطلق) ولم يشر  
(ونفقه لا) يتصدق  
في الصور الثلاث عند  
الكرخي قيل (وبه يفتى)  
والختار انه لا يحل مطلقا  
كذا في الملتقى ولو بعد  
الضمان هو الصحيح كما  
في فتاوى التوازل واختار  
بعضهم الفتوى على قول  
الكرخي في زماننا لكثرة  
الحرام وهذا كله على  
قولهما وعند أبى يوسف  
لا يتصدق بشئ منه كالأول  
اختلف

يوسف انه يعطيه مثل بذره والاول اصح اه ( قوله وتامه في المجتبى ) حيث قال بعد ما سر  
ولو زرعها احد الشريكين بغير اذن صاحبه فدفن اليه صاحبه نصف البذر ليكون الزرع  
بينهما قبل النبات لم يجر وبعد مجوز وان اراد قلع الزرع من نصيبه يقاسمه الارض فيقلعه  
من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع قال استاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره  
القندورى في شرحه اه قال الشيخ خير الدين الطاهر ان الصواب الاول كما هو المروى  
لنقصها بقلع الزرع منها قبل ادراكه لضعفها عن الغلة الكاملة في عامها ذلك كما هو مشاهد  
واما الثانى فليس له وجه ( قوله بفعله ) عبارة الهداية بفعله او بفعل غيره قال الاتقانى لانه  
مضمون عليه بمجرد الغصب فلم يتفاوت هلا كه بفعله او بغير فعله ولذا وجب عليه قيمته يوم  
الغصب اه وقوله او بغير فعله اعم من قول الهداية او بفعل غيره لشموله نحو المور  
والشال والصمم فانه يضمن به ايضا كما صرح به في مسكين ( قوله ضمن هولا الغاصب ) كذا  
في جامع الفصولين وهو مناسب لتقيده اولا بفعله لكن علمت ما فيه وقال السائحان الذى  
في المقدسى ان كان النقص بفعل الغير خيرا للمالك بين تضمين الغاصب ويرجع على الجاني او يضمن  
الجاني ولا يرجع على احد اه ونقله ط عن الهندية وفي الجوهرة فان كان بفعل غيره  
رجع عليه بما ضمن لانه قرر عليه ضمانا كان يمكنه ان يتخلص منه برد العين اه اقول ويمكن  
الجواب بأنه لما كان مدار الضمان على الجاني قال ضمن هولا الغاصب فلا ينافى ما سر بقدر  
( تنبيه ) \* النقصان انواع اربعة بتراجع السعر وفوات اجزاء العين وفوات وصف  
مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن والعبد والصياغة في الذهب والبيس  
في الخطة وفوات معنى مرغوب فيه \* فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذا رد العين  
في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال \* والثالث يوجب الضمان في غير مال  
الربا نحو ان يغصب خنطة ففقت عنده او اناة فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار ان شاء  
أخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه وضمنه مثله تفاديا عن الربا \* والرابع وهو  
فوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذا نسي الحرفة في يد الغاصب او كان شابا  
فشاخ في يده يوجب الضمان ايضا هذا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا فيخير  
المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل بينهما من مسئلة اربع  
اليسير والفاحش مسكين ( قوله في هذه الاجارة ) الذى في المنع في مدة الاجارة وهى أحسن  
( قوله من نسخ الشرح ) اى من المتن المزوج فيه ( قوله لدخوله الخ ) انما يظهر دخوله على  
ما في نسخ المنع من قوله وان استغله ضمن ما نقص وتصدق بالغلة والشارح ذكر ضمان النقصان  
شرحا لامتاعلى ما وجدناه من النسخ ( قوله ضمن النقصان ) اى من حيث فوات الجزء لامن  
حيث السعر ومراده غير الربوى اذ فيه لا يمكن ذلك مع استرداد الاصل لانه يؤدى الى الربا  
جوهرة ( قوله وتصدق الخ ) اصله ان الغلة للغاصب عندنا لان المنافع لا تقوم الا بالعقد  
والعائد هو الغاصب فهو الذى جعل منافع العبد مالا بعقده فكان هو اولى ببذلها ويؤمر  
ان يتصدق بها لاستفادتها ببذل حيث وهو التصرف في مال الغير درر ( قوله بما بقى ) اخرج  
به عبارة المتن كالكثر عن ظاهرها لما قال الزيلعى كان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن

وتامه في المجتبى ( كما ) يضمن  
اتفاقا ( في التقتى ) ما نقص  
بفعله كما في قطع الاشجار  
ولو قطعها رجل آخر  
او هدم البناء ضمن هو  
لا الغاصب ( كما لو غصب  
عبدا وأجره ففقت في  
هذه الاجارة ) بالاستعمال  
وهذا ساقط من نسخ  
الشرح لدخوله تحت قوله  
( وان استغله ) فنقصه  
الاستغلال أو أجر المستعار  
ونقص ضمن النقصان  
و ( تصدق ! ) ما بقى من  
( الغلة والاجرة ) خلافا  
لابى يوسف كذا في الملقى



لا يطيب له بل يتصدق به او يرده على المالك كما سذكره قريبا وكيف يصح حمله على ما تنوع  
مناقضته لصدر المارة فان وجوب الآخر عليه ضمان ووجه تحقق الغصب فيه أنه لو لم يتحقق  
لكان المستحق للاجرة المالك لا الغاصب فانهم (قول قيل الخ) هذه عبارة من الدرر وتعبيره  
يقبل ربما يشعر بالضعف وليس في كلام الفصول ثم قوله الاصح الخ يفيد الاختلاف فيه  
وقول جامع الفصولين يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكار عند اى خيفة  
رحم الله حتى لو اودع رجلا وجحد الوديعة هل يضمن فيه روايتان ايضا عنه والاصح أنه  
يضمن بالبيع والتسليم وبالجحد ايضا اه يفيد اوله أنه لا خلاف فيه وآخره ان فيه خلافا  
شربلاية أقول تعبيره بقل مناسب لان المتون والقوى على قول الامام من ان الغصب لا يتحقق  
في العقار وذكر هذه المسائل كالاستثناء من قوله لم يضمن وقول جامع الفصولين والاصح الخ  
اى على قول الامام وابى يوسف فيكون موافقا لقول محمد فلا ينافى قوله قبله بالاتفاق اى بين أئمتنا  
الثلاثة فقدر نعم صحح في الهداية ان مسألة البيع والتسليم على الخلاف في الغصب قال الاثنى  
احترازا عن قول بعضهم انها بالاتفاق وفي التبيين ومسئلة الوديعة على الخلاف في الاصح  
ولئن سلم اى انها على الاتفاق فالضمان فيها بترك الحفظ الملتزم بالجحد والشهود دائما يضمنون  
العقار بالرجوع لانه ضمان اتلاف لضمان غصب اه وظاهره تسليم ان مسألة الشهود  
على الوفاق تأمل (قول به البيع والتسليم) يعنى اذا باعه الغاصب وسلمه لانه استهلاك خانية  
(قول به في العقار الوديعة) الذى في أغلب النسخ والوديعة بالمعطف ولا محل له لان المراد  
جحد العقار اذا كان وديعة (قول به بالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالدار ثم  
رجعا بعد القضاء ضمانا درر (قول به) وعد هذه الثلاثة الضمان فيها من حيث كونه اتلافا لامن  
حيث كونه غصبا كما أفاده تعليلهم ط وزاد في الدر المتق الوقف و مال اليتيم والمسد  
للاستغلال قال فهمي سته اه تأمل (قول به ضمن التقصان بالايجاع) لانه اتلاف وقد يضمن  
بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب اصله الخ اتقنا واختلفوا في تفسير التقصان قال نصير بن محيى  
أنه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من التقصان  
وقال محمد بن سلمة يعتبر ذلك بالشراء يعنى أنه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده  
فتقصانها ما تفاوت من ذلك فيضمنه وهو الاقيس قال الحلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه  
يفى كافي الكبرى لان العبرة بقيمة العين لا المنفعة ثم بأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما  
غرم من التقصان وما أفتق على الزرع ويتصدق بالفضل عند الامام ومحمد فلو غصب أرضا  
فزرعها كرين فأخرجت ثمانية ولحقه من المؤنة قدر كرو نقصها قدر كرفانه بأخذ أربعة أكرار  
ويتصدق بالباقي وقال ابو يوسف لا يتصدق بشئ وبيانه في التبيين قال في الدر المتق وأفاده أنه  
لا يصرفه لحاجته الا اذا كان فقيرا كالغنى لو تصرف تصدق بمثله ولو أدى للملك حله حلل التناول  
لزوال الخبث ولا يصير حلالا بتكرار العقود وتداول الالسة ذكره القهستاني (قول به فيعطى  
ما زاد البذر) التفرع غير ظاهر قال في المنع عن المجتبى زرع ارض غيره ونبت فللمالك ان يأمره  
بقلمه فان ابى يقلمه بنفسه وقبل النبات ترك الارض حتى تنبت فيأمره بقلمه أو اعطاه ما زاد  
البذر فتقوم مبذورة ببذر غيره له حق القلم وتقوم غير مبذورة فيعطى فضل ما بينهما وعن ابى

(قيل) قاله الاستروشنى  
وعمد الدين في فصولهما  
(والاصح انه) اى العقار  
(يضمن بالبيع والتسليم  
(و) كذا (بالجحد في)  
العقار (الوديعة وبالرجوع  
عن الشهادة) بعد القضاء  
وفي الاشياء العقار لا يضمن  
الا في مسائل وعد هذه  
الثلاثة (واذا نقص) العقار  
(بسكنه وزراعته ضمن  
التقصان بالايجاع فيعطى  
ما زاد البذر وصححه في  
المجتبى وعن الثاني مثل  
بذره وفي الصيرفة هو  
المختار ولو نبت له قلمه

ورد المثل والقيمة مخلص على الراجح (حبس حتى يعلم) الحاكم (انه لو بقى) ١٦٢ لظهر اى لظهره (ثم قضى) الحاكم (عليه)

الجمهور ذهبوا الى الثاني وعزاه الى رهن الهداية والكافي (قوله ورد المثل) الا صوب المثل بل اياه. (قوله حبس حتى يعلم) يعنى القاضى لا يعجل بالقضاء وليس لمدة التلوم مقدار بل ذلك موكول الى رأى القاضى وهذا التلوم اذا لم يرض المصنوب منه بالقضاء بالقيمة واما اذا رضى بذلك او تلوم القاضى فان اتفقا على قيمتها على شئ او أقام المصنوب منه اليينة على ما يدعى من قيمتها فبذلك شربالية (قوله وقيمة) الواو بمعنى او (قوله وعكسه) فعل ماض او مصدر بالنصب عطفا على الهلاك والمراد عكس قوله عند صاحبه واما عكس قوله بعد الرد فهو صحيح ولكن لا يكون له مفهوم الا ان كان الهلاك هلاك البعض او بالتقصان اى هلاك الوصف قدبر (قوله أولى) اى عند محمد لأنه ثبت الرد وهو عارض واليينة لمن يدعى العوارض زيلى (قوله خلافا للثانى) فعنده يينة المالك اولى لانها ثبت وجوب الضمان والآخى ينكر واليينة للثبات زيلى وظاهره اعتماد قول محمد وهو خلاف ما قدمه في القضاء ط (قوله وسيجى) اى اول الفصل وسيجى ايضا ان القول للغاصب يبينه ان لم يبرهن المالك وما لو قال لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل بما يقوله المالك وبأنى بيان ذلك (قوله ولو في نفس المصنوب) بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذى غصبته وقال المالك بل هو هذا (قوله فاقول للغاصب) لان القول للقاطب في تعيين ما قبض أمينا كان او ضمننا (قوله لم يضمن) اى عندها لما قدمناه من عدم امكان ازالة اليد المحقة عنه (قوله خلافا ل محمد) فانه كما قدمناه عن النهاية وان كان الغصب عنده بازالة اليد المحقة لكنه في غير المنقول يقيم الاستيلاء مقام الازالة (قوله وبه يفتى في الوقف) اى بأن هلك لا بفعل الغاصب كسكنائه مثلا بل بأقفة ساوية فالمراد ضمان ذاته لا مناسفه بقرينة ما باتى عن ظهور الدين ولان الكلام فيه لافى المنافع وسيأتى في الفصل متنا ان منافع الغصب غير مضمونة الا ان يكون وقفا او مال يقيم او معدا للاستغلال فصرح بضمان منافع الثلاثة وهنا صرح بضمان ذات الوقف وهل مثله مال اليتيم والمستغل لم أره صريحا فليراجع ثم رأيت في حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على ضمان العقار في ثلاثة اشياء الخ (قوله الموقوفة) نعت للعقار والدور جميعا ح (قوله لزمه أجر المثل) خلافا لما صححه في العمدة ومضى عليه في الفنية وان أفتى به في الاساعيلية فانه ضعيف كما في وقف البحر وفي الفنية من موضع آخر ادعى القيم منزلا وقفا في يد رجل فيحدد فأقام اليينة عليه وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ماضى واما اذا أقر او كان متمتعا في الانكار وجبت الاجرة اه وفي الاختيار باع المتولى منزل الوقف فسكنه المشتري فعلى المشتري اجر المثل اه قال الحموى وهو مبنى على تصحيح المحبط وهو الذى يبنى اعتاده وقال الشيخ شرف الدين وهو المختار كما في التجنيس والمزيد قلت وهو ما اعتمدته في وقف البحر ومضى عليه الشارح هناك في موضعين وهنا وأفتى به في الخيرية وغيرها فليحفظ (قوله في الرد) اى في وجوب رده على مالكة قول لم يتحقق الغصب عندها ايضا فيما عد الضمان لما تحقق وجود الرد (قوله فكذا في استحقاق الاجرة) استشكله محشو هذا الكتاب بأن منافع الغصب اذا استوفاه الغاصب لا تضمن الا في الثلاثة المستثناة كما سيذكره في الفصل وأقول كأنهم ظنوا وجوب الاجر عليه بسكنائه وليس كذلك بل المراد أنه لو أجره الغاصب فالاجر المسمى يستحقه العاقد وان كان

بالبدل من ومثل قيمة (ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكسه المالك) اى ادعى الهلاك عند الغاصب (واقاما البرهان فبرهان الغاصب) انه رده وهلك عند المالك (اولى) خلافا للثانى ملتنى ولو اختلفا في القيمة وبرهنا فايينة للمالك وسيجى ولو في نفس المصنوب فالقول للغاصب (والغصب) انما يتحقق (فما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في يده) بأقفساوية كغلبة سيل (لم يضمن) خلافا ل محمد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتى في الوقف ذكره العيني وذكر ظهور الدين في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي فوائد صاحب المحبط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت الصغير لزمه اجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير وفي اجارة الفيض انما لا يتحقق الغصب عندها في العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في الرد

فكذا في استحقاق الاجرة اه فليحفظ مطلبه — شري دارا وسكنها فظهرت وقف او يقيم وجب الاجر وهو المقعد (لا)

ما قدمناه (قوله وكذا الحفنة) يعني مادون نصف صاع كاعبر به القهستاني وفي جامع الفصولين  
 الحنزي قيمي في ظاهر الروايات والماء قيمي عندها وعند محمد انه مكيل والصحيح ان النحاس  
 والصفير مثليان وثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيها التفاضل للحدوث واما بقية  
 الثمار فكل نوع من الشجر جنس يخالف ثمرة النوع الآخر والحل والصير والدقيق والنخالة  
 والجص والذرة والقطن والصوف وغزله والتبن بجميع انواعه مثلي اه وفي الحواشي  
 في كون الغزل مثليا روايتان ومن اراد الزيادة فعليه بالفتاوى الحامدية (قوله وكل مكيل) مبتدأ  
 خبره مضمون (قوله كسفنة موقورة) المقصود من التمثيل المكيل والموزون المطروحان  
 ط والوقر بالكسر الحل الثقيل أو اعم ويقال دابة موقرة كما في القاموس تأمل (قوله  
 يضمن قيمتهما ساعته) اي ساعة الالتقاء اي قيمته مشرفا على الهلاك فانه قيمة وان قلت  
 لاحتمال التجارة وأفاد ان المثل يخرج عن المثلية لمعنى خارج ثم هذا اذا القى به بلاذن واتفق  
 والافيه تفصيل سنذكره ان شاء الله تعالى آخر كتاب القسمة (قوله وفي الصيرفية الخ) مثله  
 في التارخانية عن القدوري قال وكذا لو صب ماء في دهن اوزيت (قوله هذا اذا لم يبتلها) اي  
 قبل الصب والاشارة الى ضمان القيمة قال في التارخانية لانه لم يكن فيه غصب متقدم (قوله  
 فلو نقلها لمكان الخ) الظاهر ان المراد بمجرد تحويلها عن مكانها (قوله بخلاف ما لو صب الخ)  
 لان الغصب حصل بالاتلاف وليس سابقا عليه كإسار وهو حين الاتلاف لم يبق مثليا فيضمن  
 قيمته سابقا عليه تأمل (قوله وسيجي الخ) اي في وسط الفصل الآتي (قوله والحاصل الخ)  
 قال في المنع عن الوقاية ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون والعددي المتقارب قال صدر  
 الشريعة اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثيرا من الموزونات ليس بمثلي بل من  
 ذوات القيم كالقمقمة والقدر ونحوها فأقول ليس المراد بالوزني مثلا ما يوزن عند البيع بل  
 ما يكون مقابلته بالثمن مبني على الكيل او الوزن او العدد ولا يختلف بالصفة فانه اذا قيل  
 هذا الشيء قفيز بدرهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف  
 بالصنعة حتى لو اختلفت كالقمقمة والقدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع  
 واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفولس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا عرفت  
 حكم المذروعات وكلما يقال يباع من هذا الثوب ذارع بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون  
 فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك لما يوجد له المثل  
 في الاسواق بل تفاوت يعتد به فهو مثلي وليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من الكيل  
 وأخواته فبني على هذا اه (قوله بالتفاوت يعتد به) الظاهر انه ما لا يختلف بسببه الثمن تأمل  
 (قوله مرتبطة الخ) اي هذه العبارة وارتباطها من جهة التفريع على ما مر من وجوب رد  
 العين في المثل والقيس (قوله لانه الموجب الاصل) لانه عدل وأكمل في رد الصورة والمعنى  
 ولذا يطلب به قبل الهلاك ولو آتى بالقيمة او المثل لا يعتد به ولذا يبرأ برد العين بلا علم المالك بأن  
 سلمه بجهة أخرى بهبة او اطعام او شراء أو ايداع وقيل هو المثل او القيمة ورد العين مخلص ولذا  
 صح ابرأؤه عن الضمان مع قيام العين فلا يضمن بالهلاك وتصح الكفالة بالمغصوب ولا يصح  
 الابراء عن العين ولا الكفالة بها وتام تحقيقه في التبيين واقاد القهستاني ضعف الاول وان

وكذا الحفنة وكل مكيل  
 وموزون مشرف على  
 الهلاك مضمون بقيمته في  
 ذلك الوقت كسفينة موقورة  
 اخذت في الفرق وألقي  
 الملاح فافيهما من مكيل  
 وموزون يضمن قيمتهما  
 ساعته كما في المجتبى وفي  
 الصيرفية صب ماء في حفنة  
 فأفسدها وزاد في كيلها  
 ضمن قيمتها قبل صبه  
 للماء لامتثلها هذا اذا لم  
 يتقبلها فلو نقلها لمكان  
 ضمن المثل لانه غصبه وهو  
 مثلي بخلاف ما لو صب الماء  
 في الموضع الذي فيه الحفنة  
 بغير نقل اه والآجر  
 قيمي وسيجي ان الحنزي حق  
 المسلم قيمي حكما والحاصل  
 كما في الدرر وغيرها ان كل  
 ما يوجد له مثل في الاسواق  
 بالتفاوت يعتد به فهو مثلي  
 وليس كذلك فقيني  
 فليحفظ (فان ادعى هلاكه)  
 مرتبطة بوجوب رد العين  
 لانه الموجب الاصل

الفصولين غصب شاة فسمت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عنده وعندهما يوم ذبحه ولو تلفت بلا اهلاكه ضمن قيمتها يوم غصب اه (وشريح الخ) افادته لا فرق بين ما تسمى تميزه او تسمى (قول له كدهن نجس) فانه قيمي ولعله اراد المتنجس كاعبر به فليأى قريبا لانه المتقوم قال الشارح في باب البيع الفاسد ونجيز بيع الدهن المتنجس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الدوك اه اى لانه جزء الميئة نم قدم في باب الانجاس جواز الاستصباح بالدوك في غير مسجد لكن لا يلزم منه تقومه نعم قدمنا قبل الشهادات عند قوله صبدها لانسان وقال كانت نجسة عن الشيخ شرف الدين انه يضمن القيمة لا المثل بقى ما لو كان ظاهرا فيجسه في حاشية الاشياء عن البرازية نظر الى دهن غيره وهو مانع حين اراد الشراء وقوع من انقدهم وتجنس ان باذنه لا يضمن والا فان الدهن ما كولات ضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير ما كولى يضمن التقصان تأمل (قول له كقمقم وقدر) وكذا القلب بالضم وهو السوار المتقول من طاقين لكن قال في الخلاصة اذا غصب قلب فضة ان شاء المالك اخذه مكسورا وان شاء تركه واخذ قيمته من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدراهم قال في العناية اذلو اوجبنا مثل القيمة من جنسه أدى الى الربا او مثل وزنه ابطنا حق المالك في الجودة والصناعة اه ما خصا (قول له ورب وقطر) في القاموس الرب بالضم سلاقة خثارة كل ثمرة بعد اعتصارها والقطر ما قدر الواحدة قطرة وبالكسر النحاس الذائب والضم الناحية اه وهو في عرف مصر والشام السكر المذاهب على النار (قول له يتفاوت بالصناعة) قال في حاشي الزاهدي اتلف دبسه فعليه قيمته لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكنهم مراعاة المماناة لتفاوتهم في الحذاقة ولو جعل الدبس اجرة في الاجارات لا يجوز ثم رمانه لا يجوز استقراض وقال فعليه هو مثلى (قول له والجن قيمي) لانه يتفاوت تفاوتنا فاحشا جامع الفصولين وهو بالضم وبضمين وكنتل قاموس (قول له ولو نيتا) هذا هو الصبيح والمطبوخ بالاجماع فصولين (قول له والآجر) بالدو فيه روايتان عن الامام هندية (قول له وفيما يجلب التيسير) عطف على حناح (قول له وكذا الصابون) نقل في الاسماعيلية من السلم عن الصيرفية قولين قال ولم ترجحنا لاحدهما الا ان في كلام الصيرفية ما يؤذن بترجيح صحة السلم فيه ثم قال فتأخذ من كلامهم انه يتسامح في السلم ما لا يتسامح في ضمان العدوان اه وأفتى في الاسماعيلية من الغصب في موضع بانه قيمي وفي آخر بانه مثلى واقول المشاهد الآن تفاوته في الصناعة والرطوبة والجفاف وجودة الزيت المطبوخ منه وغير ذلك ولذا قال في الفصولين حتى لو كانا سواء بان اتخذا اعنى الصبوين من دهن واحد يضمن مثله اه فعلى هذا ينبغي ان يقال ان امكنت المماناة كان اتلف مقدارا معلوما عنده من طبخته السماء في عرفنا فسحة يضمن مثله منها والا فقيمه (قول له والورق) اى ورق الاشجار اما الكاغذ فتلى كما في الهندية ط قات وكذا في الفصولين ومقتضى ما قدمناه عن الحاوي انه قيمي والمشاهد تفاوته تأمل (قول له والعصفر) كذا قال في الفصولين وذكر قبله عن كتاب آخر انه مثلى لانه يباع وزنا وما يباع وزنا يكون مثليا (قول له والصرم) بالفتح الجسد معرب وبالكسر الضرب والجماعة افاده صاحب القاموس ولعله اراد الاهداب قبل دبغه وبالجسد ما ديف ط (قول له والدهن المتنجس) مكرر بناصر على

## مطلب

الصابون مثلى او قيمي

وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس (قیمی) فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصناعة كقمقم وقدر درر ودبس ذكره في الجواهر زاد المصنف ورب وقطر لان كلامها يتفاوت بالصناعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت ديناً في الذمة قلت وفي الذخيرة والجن قيمي في ضمان مثلى في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق قيمي لتفاوته بالثقل وقيل مثلى وفي الاشياء الفخم والمحم ولو نيتا والآجر قيمي وفي حاشيتها لا ين المصنف هنا وفيما يجلب التيسير معزى للفصولين وغيره وكذا الصابون السريق والورق والابرة والعصفر والصرم والجسد والدهن المتنجس



فلو غصب دراهم اودنانير فطالبه المالك في بلدة اخرى عليه تسليمها وليس للمالك طلب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب عنا فلوا القيمة في هذا المكان مثلها في مكان الغصب او اكثر فللمالك اخذ المصوب لا القيمة ولو القيمة اقل اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وانتظر حتى يأخذ في بلده ولو وجد في بلدة الغصب وانتقص السعر يأخذ العين لا القيمة يوم الغصب وان كان هلك وهو مثل وسعر المكانين واحدياً برء المثل ولو سعر هذا المكان اكثر الذي التقيافه اقل اخذ المالك القيمة في مكان الغصب وقت الغصب وانتظر ولو القيمة في هذا المكان اكثر اعطاء الغاصب مثله في مكان الخصومة او قيمته حيث غصب مالم يرض المالك بالتأخير ولو القيمة في المكانين سواء للمالك ان يطالبه بالمثل منج عن الخاتبة ملخصاً **(قوله)** ويبرأ بردها اي رد العين المصوبة الى المصوب منه اي العاقل لما في البرازية غصب من صبي وردده اليه ان كان من اهل الحفظ يصح الرد والا لا وشمل الرد حكماً لما في جامع الفصولين وضع المصوب بين يدي مالكة برئ وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا المودع بخلاف ما لو أنلف غصباً او ودعة نجاء بالقيمة لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض وفيه اتى بقيمة المثل فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وفيه جاء بما غصب فلم يقبله مالكة فخلفه الغاصب الى بيته برئ ولم يضمن ولو وضعه بين يديه فلم يقبله فحمله الى بيته ضمن وهو الاصح لانه يتم الرد في الثانية بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله بعده الى بيته غصب ثانياً اما اذا لم يضعه بين يديه لم يتم الرد اه والمراد بوضعه وضعه بحيث تناله يده كافي البرازية وفيها اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ فلم يقبله صار امانة في يده **(قوله)** غصب دراهم انسان من كيسه اي اخذ جميع ما فيه لما في الثالث من البرازية ايضاً ولو في كيسه الف اخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد ايام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير وقيل يبرأ بردها الى الكيس اه تأمل وفيها ركب دابة غيره وتركها مكانها يضمن على قول الثاني والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها من موضعها واذا لبس ثوب غيره ثم نزعه ووضعه في مكانه فهو على الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قبضاً فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقاً لانه حفظ لاستعمال اه **(قوله)** خلافاً للشافعي اي في مسئلة الاكل قال في جامع الفصولين واجمعوا انه لو كان برا فطحنه وخبره واطعمه مالكة او تمرا فبذره وسقاه اياه او كرباساً فقتلعه وخاطه واكساه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل **(قوله)** وهو مثل سنذكر بيان المثل في آخر سودة الشارح الآتية **(قوله)** ابن كمال ومثله في التبيين عن النهاية معزى الى الباخي **(قوله)** يوم الخصومة اي المعتبرة وهي ما تكون عند القاضي ولذا قال اي وقت القضاء **(قوله)** ورجعا اي قول ابن يوسف وقول محمد وكان الأولى ان يقول ايضاً اي كارجح قول الامام ضناً بمشئ التون عليه وصريحاً قال القهستاني وهو الاصح كافي الخزانة وهو الصحيح كافي التحفة وعند ابن يوسف يوم الغصب وهو اعدا القول كقال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الاقطاع عليه الفتوى كما في ذخيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ اه **(قوله)** يوم غصبه اجماعاً هذا في الهلاك كما هو فرض المسئلة قال القهستاني اما اذا استهلك فكذلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك اه وفي جامع

مطلب

في رد المصوب وفيما لو  
أبى المالك قبوله

(ويبرأ بردها ولو بغير علم  
المالك) في البرازية غصب  
دراهم انسان من كيسه  
ثم درها فيه بلا علمه برئ  
وكذا لو سلمه اليه بحجة  
أخرى كعبه او ايداع او  
شراء وكذا لو أطعمه  
فأكله خلافاً للشافعي زيلعي  
(او) يجب رد مثله ان  
هلك وهو مثل وان انقطع  
المثل بأن لا يوجد  
في السوق الذي يباع فيه  
وان كان يوجد في البيوت  
ابن كمال (فقيمته يوم  
الخصومة) اي وقت القضاء  
وعند أبي يوسف يوم  
الغصب وعند محمد يوم  
الانقطاع ورجح القهستاني  
(وتجب القيمة في القيسى  
يوم غصبه) اجماعاً (والمثل  
المحلول بخلاف جنسه)  
كبر مخلوط بشعير

وقد منّا الكلام عليه اول الكتاب **(قوله)** من هدم حائط غيره ضمن نقصانه في شرح النقاية  
 للسلامة قاسم ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء اخذ النقص وضمنه  
 النقصان وليس له ان يجبره على البناء كما كان لان الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق  
 تضمين النقصان ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل ما بينهما  
 اه ومنه يظهر ما في كلام المصنف حوى وقيل ان كان الحائط جديدا امر باعادته والا  
 وفي البرازية هدم جدار غيره من التراب وأعادته مثل ما كان يرى وان كان من الخشب فأعادته  
 كما كان فكذلك وان بناء من خشب آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود بيرا  
 اه وفيه الوفيه تصاوير مصبوعة بضمن قيمة الجدار والصبغ لا تصاوير لانها حرام اه يعنى  
 اذا كانت لذى روح والا فيضمن قيمتها ايضا ابو السعود وهذا في غير الوقف يرى اما الوقف  
 فأتى قريبا **(قوله)** الا في حائط المسجد لم يذكره قاضيان على سبيل الاستثناء كاذكره  
 المصنف ولم يظهر لى الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره والغلة بأنه من ذوات الامثال  
 جارية في حائط المسجد حوى وفي شرح اليرى اما الوقف فقد قال في الذخيرة واذا غصب  
 الدار الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار للقيم ان يضمه قيمة الاشجار والتخيل  
 والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة النخل ثابتا في الارض  
 لان الغصب ورد هكذا اه اقول ومقتضاه انه اذا مكنته رد البناء كما كان وجب  
 ولم يفصل فيه بين المسجد وغيره من الوقف ولهذا قال اليرى فيما سبق وهذا في غير  
 الوقف وفي اجارات قنارى قارى الهداية فيمن استأجر دارا وقفها فهدمها وجعلها طاحونا  
 او فرنا أجاب بأنه ينظر القاضى ان كان ما غيرها اليه انفع واكثر ربحا اخذ منه الاجرة وابقى  
 ما عمره للوقف وهو متبرع والا لزم بهدمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره بما يليق  
 بحاله اه فظهر ان لافرق بين المسجد وغيره من الوقف بخلاف الملك ويحتاج الى وجه  
 الفرق كما مر ولعله قوله لم يفتى بما هو انفع للوقف ولا شك ان تعميره كما كان انفع من الضمان  
 تأمل ثم رأيت في حاشية الرملى على الفصولين عن الحواوى ولو انى نجاسة في بئر خاصة بضمن  
 النقصان دون التزح وفي بئر العامة يؤمر بترجها كما مر في هدم حائط المسجد لان للهدم نصيبا  
 في العامة ويتعذر تمييز نصب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة اه **(قوله)**  
 وفي القنية الخ ونصها رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبا للمراوحة ثم ماتت  
 قاضى ورثتها ان كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فليك الضمان فقال الزوج بل باذنها قال قول  
 قول الزوج لان الظاهر شاهد له اى والظاهر يكفى للدفع حوى قلت وسألت في شتى الوصايا  
 فبالعمر دار زوجته انه لو اختلفا في الاذن وعدمه قال قول لذكره تأمل **(قوله)** ويجب رد عين  
 المصنوب ) لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد ولقوله عليه السلام لا يحل لاحدكم  
 ان يأخذ مال اخيه لاعبا ولا حادا وان اخذه فليرده عليه زيلعى وظاهره ان رد العين هو  
 الواجب الاصلى وهو الصحيح كما سيذكره الشارح وسنوضحه **(قوله)** ما لم يتغير فاحشا  
 سأتى تفسيره بأنه ما فووت بعض العين وبعض نفعه وانه حثثه يتسلم الغاصب العين ويدفع  
 قيمتها او يدفعها ويضمن نقصانها والخييار في ذلك للمالك رحى **(قوله)** لتفاوت القيم الخ

مطلب

فيا لو هدم حائط

من هدم حائط غيره ضمن  
 نقصانه ولم يؤمر بعمارة  
 الا في حائط المسجد وفي  
 القنية تصرف في ملك  
 غيره ثم ادعى انه كان بأذنه  
 فالقول للمالك الا اذا  
 تصرف في مال امرأته ماتت  
 وادعى انه كان بأذنها  
 وانكر الوارث فالقول  
 للزوج ) ويجب رد عين  
 المصنوب ) ما لم يتغير تقيرا  
 فاحشا مجتبى ( في مكان  
 غصبه ) لتفاوت القيم  
 باختلاف الاماكن

من المبدء والادابة وهو اشارة الى ما قدمناه وقوله ولم يحجداى في مسئلة أخذ المتاع وهو محترز  
 قوله وجحد ومثله الدابة لما في البرازية قعد في ظهرها ولم يحولها لا يضمن ما لم يحجدها وقوله  
 ما لم يهلك بفعله او يخرج من الدار اى في مسئلة المتاع ايضا فانظر ما احسن هذه العبارة  
 القليلة وما تضمنته من الفوائد الجليلة **(قوله)** ولغير من علم الاخيران اى وحكمه لغير من علم  
 انه مال الغير الراد او الغرم فقط دون الائم **(قوله)** بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام  
 رفع عن اعمى الخطأ والنسيان معناه رفع ما نسي الخطأ اتقانى **(قوله)** المصوب منه بخير الخ  
 وكذالك تضمن كل بمضا كسبائى متنا ويستثنى ايضا ما فى جامع الفصولين هشم ابريق فضة  
 لاحد ثم هشمه الآخر برى الاول من الضمان وضمن الثانى مثلها وكذا لوصب ماء على بر  
 ثم صب عليه الآخر ماء وزاد في نقصانه برى الاول وضمن الثانى قيمته يوم صب الثانى اذ لا يمكن  
 للمالك رد البر والابريق الى الحسالة التى فعل الاول ليضمنه المثل او القيمة اه تأمل هذا  
 وكالغصب منه ما اذ رهنه الغاصب أو أجره أو أعاره فهلك كما فى شرح الطحاوى وقال فى حاوى  
 القدسى الغاصب اذا أودع المصوب عند انسان فهلك فلصاحبه ان يضمن ايها شاء فان  
 ضمن المودع رجع به على الغاصب وان ضمن الغاصب لم يرجع بشئ وان غصب من الغاصب  
 فهلك في يد الثانى ان ضمن الثانى لم يرجع على الاول وان ضمن الاول رجع على الثانى يرى  
 وسائى قبيل الفصل مسائل أخر **(قوله)** المصوب ) نعت للوقف **(قوله)** بأن غصبه اى  
 الغاصب الثانى **(قوله)** وقيمه اكثر جملة حالية قيد لقوله غصبه **(قوله)** كذا فى وقف الحانية  
 اى فى آخر اجارة الاوقاف منها ونصها رجل غصب أرضا موقوفة قيمتها الف ثم غصب من  
 الغاصب رجل آخر بعد ما ازدادت قيمة الارش وصارت تساوى ألفى درهم فان المتولى يتبع  
 الغاصب الثانى ان كان مليا على قول من يرى جعل المقار مضمومة بالغصب لان تضمن الثانى  
 انفع للفقير وان كان الاول املى من الثانى يتبع الاول لان تضمن الثانى الاول يكون انفع للوقف  
 واذا تبع القيم احدها برى الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمن الغاصب الاول  
 او الثانى برى الآخر وهكذا نقلها البيهقى ونقلها ايضا فى شرح تنوير الاذهان لكن  
 قال وان كان الاول املى من الثانى يتبع القيم احدها او يتابع احدها بيرا الآخر عن  
 الضمان الخ قال ابو السعود فى حاشية الاشياء والنقل عن الحانية قد اختلفت وعبارة المصنف  
 يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيهقى اه اقول الذى وجدته فى الحانية هو ما قدمته  
 بحروفه والمستفاد من كلام المصنف هو الثانى وقديقال لا مخالفة ولا اختلاف فى النقل فان  
 قول الحانية وان كان الاول املى يتبع الاول ليس على سبيل اللزوم بل له ان يتبع الثانى بدليل  
 ما بعده فمن قال يتبع احدها أتى بحاصل كلام الحانية ويقرب به انه عبر بقوله املى فيفيد ان  
 الثانى املى ايضا لان املى افعل تفضيل فلذا كان القيم بالخيار وهذا هو المفهوم من قول  
 المصنف مخير الا اذا كان الخ فان مفهومه انه اذا لم يكن الثانى املى اى بأن كان الاول املى  
 يبقى على خياره فقول ح فى كلام المصنف اختصار مخل مدفوع فانهم **(قوله)** وفى غصبها  
 اى غصب الحانية ونقله فى النهاية عنها وعن الذخيرة قائلا ان هذا الفرع مخالف للاصل  
 الذى ذكروه حيث اوجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب فى الام لا يزيل يد المالك اه

ولغير من علم الاخيران فلا  
 اثم لانه خطأ وهو مرفوع  
 بالحديث ( المصوب منه  
 مخير بين تضمن الغاصب  
 وغاصب الغاصب الا اذا  
 كان فى الوقف المصوب  
 بأن غصبه وقيمه اكثر  
 كان الثانى املى من الاول  
 فان الضمان على الثانى )  
 كذا فى وقف الحانية وفى  
 غصبها غصب مجالا فاستهلكه  
 ويبس لبن امه ضمن قيمة  
 العجل ونقصان الام وفى  
 كراهيتها

المفعول لا يبنى الا من متعدده حتى عن شرح المهناج للميرى وفسره القهستاني بمباح  
الانتفاع شرعا قال وهو احتراز عن الحر والحزير والمعارف عندها اه وكأنه لم يفسره  
بماله قيمة ثلاثا كتر مع قوله مال لكن يخرج عنه خمر الذي من ان الغصب يجري في مال الكافر  
الاحمال كما في العزيمة واليه اشار الشارح تبعا لابن الكمال وصدر الشريعة بقوله خمر مسلم  
قال اولى تفسيره بماله قيمة شرعا وهو اخص من قوله مال فيكون فصلا فلا يتكرر (قوله  
فلا يتحقق في خمر مسلم) قال في المجتبى غضب من مسلم خرا فعليه ضمان الرد وان لم يكن عليه ضمان  
القيمة اه فقله لا يتحقق اى غضب الضمان لا غضب الرد فتأمل ط (قوله في مال حرى)  
كذا في النهاية والتبيين لكن مع زيادة كونه في دار الحرب شرنا لالية (قوله قابل للنقل)  
مستدرك مع ازالة اليد بفعل في العين لكن المصنف لما لم يذكر القيد في الاول احتاج الى  
هذا القيد ح قال ط قلت قد يوجد الفعل في غير القابل كما اذا هدم الدار وركب الارض اه  
يعنى ان العين يشمل غير القابل فتعير المصنف احسن تأمل (قوله فلا يتحقق في العقار)  
خلافا لمحمد لعدم ازالة اليد كما يأتي بيانه قال القهستاني والصحيح الاول في غير الوقف والثاني  
في الوقف كما في العمادى اه وسذكره الشارح (قوله بغير اذن مالكة) لاحاجة اليه مع قوله  
بأنبات اليد المبطله ح (قوله عن الوديعة) اى ونحوها كالعارية اصدق التعريف عليهما سوى  
قوله بأنبات يد مبطله وقوله بغير اذن مالكة (قوله لكان أولى) اى وان امكن ان يراد المالك  
ولو للمنفعة كما قال بعضهم او للتصرف وكالوقف الموصى بمنفعته وما في يد وكيل او أمين  
(قوله وفيه لابن الكمال كلام) حاصله ان السرقة داخله باعتبار اصلها في الغصب الا ان فيها  
خصوصية ادخلتها في الحدود فلا يتنافى دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالشراء من  
الفضولى فانه غضب مع انه مذکور في باب من البيع باعتبار ما فيه من خصوصية ما صار من  
مسائل البيع اه واجاب السائغانى بأنه اراد بقوله لا يخفى ما يقطع به فانه لو هلك لا يضمن  
مع ان الغصب شأنه ان يضمن بعد الهلاك اه وهو حسن (قوله فاستخدام العبد) اى ولو مشتركا  
كما في القهستاني وهذا لو استعمله نفسه فلو لغيره اى في عمل غيره لضمان كما يأتي آخر الغصب  
وسذكر عن البرازية هناك ان هذا ايضا اذا خدمه عقب الاستخدام والا لضمان (قوله  
وتحمل الدابة) اى ولو مشتركة وكذا ركوبها فيضمن نصيب صاحبها ولو دكب فتزل وتركها  
في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وبنى ان يكون الاستخدام  
كذلك قهستاني لكن اذا تلفت بنفس الحمل والركوب يضمن وان لم يحولها لوجود  
الاتلاف بفعله كما يأتي وكذا يضمن بيع حصته من الدابة المشتركة وتسليمها للمشتري بغير اذن  
شريكة كما في فتاوى قارى الهداية ابو السعود وقدمه الشارح آخر الشركة عن الحمية (قوله  
لازالة يد المالك) اى وأنبات اليد المبطله فيهما منح (قوله لعدم ازالتهما) اى يد المالك لان  
البسط فعل المالك فتبقى يد المالك مابق اثر فعله لعدم ما يزيلها بالنقل والتحويل تبين وغيره  
ومثله لو ركب الدابة ولم يزل عن مكانه معراج فقول ح صوابه لازاتها لا بفعل في العين اه  
فيه كلام وهو مبنى على ما قدمه عن ابن الكمال (قوله وكذا لو دخل الخ) التشبيه في الضمان  
المقدر بعد قوله مالم يهلك بفعله فان تقديره فيضمن (قوله وان لم يحوله) اى يحول ما استعمله

فلا يتحقق في خمر مسلم (محترم)  
فلا يتحقق في مال حرى  
(قابل للنقل) فلا يتحقق في  
العقار خلافا لمحمد (بغير  
اذن مالكة) احترازه عن  
الوديعة واعلم ان الموقوف  
مضمون بالاتلاف مع انه  
ليس بمملوك اصلا صرح به  
في البدائع فلو قال بلا اذن  
من له الاذن كما فعل ابن  
الكمال لكان اولى (لا  
بخفية) احترازه عن السرقة  
وفيه لابن الكمال كلام  
(فاستخدام العبد وتحميل  
الدابة غضب) لازالة يد  
المالك (لا جلوسه على بساط)  
لعدم ازالتهما فلا يضمن مالم  
يهلك بفعله وكذا لو دخل  
دارا نسان واخذ متاعا وحجده  
فهو ضامن وان لم يحوله ولم  
يحمده لم يضمن مالم يهلك  
بفعله او يخرج من الدار  
خائفة (وحكمه الاثمن علم  
انه مال الغير ورد العين  
قائمة والغرم هالكة



بغصب ان ساواه في حكمه كجحد الوديعه لانه لم يوجد الاخذ ولا الثقل اه اذا علمت هذا  
 ظهر سقوط ما اورده الشافعي منزيا للخاتبة وجرى عليه بعضهم من انه اذا قتل انسانا في مفازة  
 وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصبا مع عدم اخذ شيء وما اذا غصب عبدا فاستهلكه حتى  
 يبس لبن امه بضمن قيمة العجل ونقصان الام وان لم يفعل في الام شيئا لمعلمت من ان وجوب  
 الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من حيث وجود التمدي وان لم يتحقق الغصب ابو السعود  
 اقول التزام هذا بوجوب ضمان المقار والزوائد لوجود التمدي فليتأمل وزاد بعضهم بعد  
 قوله ازالة بد محقة او قصرها عن ملكه كما اذا استخدم عبدا ليس في يد مالكه قلت رد عليه  
 انه يشمل المقار مع ان المراد اخراجه فتأمل ( قوله ولو حكما ) مبالغة على قوله ازالة يد  
 فان يدع المودع يد صاحب الوديعه قبل الجحود وبعده ازيلت يد صاحبها حكما ولو اخره بعد  
 قوله باثبات يد مبطله لكان اولى فان ذلك اثبات يد مبطله حكما فيكون راجعا اليهماط وعلى  
 ماصر لاحاجة الى هذا التعميم فانه تعد لاغصب لكن في جامع الفصولين في ضمان المودع  
 عن قتلاوى رشيد الدين لو جحد انا بضمن اذا نقلها من مكان كانت فيه حال الجحود والا فلا  
 فلو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه اه وعلى الاول ازالة حقيقة تأمل نعم  
 نقل في الخلاصة عن المتنفى الضمان مطلقا ( قوله باثبات يد مبطله ) الباء بمعنى مع كما اشار  
 اليه مسكين والنسبة بين ازالة اليد واثباتها بالعموم والخصوص الوجهي فيجتمعان  
 في اخذ شيء من يد مالكه بالارضاء وينفرد الاول في تبعية المالك والثاني في زوائد المغصوب  
 افاده ابو السعود وفي القهستاني الاصل ازالة اليد المحقة لا اثبات المبطله ولهذا لو كان في يد  
 انسان درة فغصب على يده فوقت في البحر بضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثم رستان  
 مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد اه وهذا منطبق على قول محمد كذا في  
 فانه صريح في ان الغصب هو ازالة فقط وهو خلاف كلام غيره من انه لا بد من الازالة  
 والاثبات معا لكن قال بعده وذكر الزاهدي انه على ضربين ماهو موجب للضمان فيشترط له  
 ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط له اثبات اليد اه اى كغصب المقار فانه موجب  
 للرد دون الضمان عندها قال ابو السعود وبه يحصل التوفيق في كلامهم اه تأمل ( قوله  
 واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط ) واعتبر محمد ازالة اليد المحقة في غصب المنقول وفي غيره  
 يقر الاستيلاء مقام الازالة كما حققه في النهاية ولذا ضمن المقار وان لم يتحقق فيه الازالة ( قوله  
 والتمرة الخ ) اى تمرة الخلاف تظهر في زوائد المغصوب ( قوله لا تضمن عندنا ) اى بالهلاك  
 متصلة او منفصلة لعدم ازالة اليد مالم ينعها بعد الطلب فتضمن بالاجماع غاية البيان قلت  
 وسأيت في الفصل متنا انها تضمن بالتمدي ايضا وشرحا لو طلب المتصلة لا يضمن ( قوله  
 فلا يتحقق في مئة وحر ) وكذا في كف من تراب وقطرة ماء ومنفعة فلو منع صاحب الماشية  
 من نفعها فهلكتم لم يضمن قهستاني عن النهاية قال الرحقي والمراد بالمئة اى خشف أنفها  
 من غير السملك والجراد اما المتخفة وما في حكمها فهي من الثاني وهو غير المتقوم واما السملك  
 والجراد فهو مال يتحقق فيه الغصب اه ( قوله متقوم ) هو بكسر الواو حيث ورد لانه  
 اسم فاعل ولا يصح الفتح على ان يكون اسم مفعول فانه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم

ولو حكما كجحوده  
 لماخذه قبل ان يحوله  
 ( باثبات يد مبطله )  
 واعتبر الشافعي اثبات اليد  
 فقطو التمرة في الزوائد  
 فتمرة بستان مغصوب  
 لا تضمن عندنا خلافا له در  
 ( في مال ) فلا يتحقق في مئة  
 وحر ( متقوم )

العبد المأذون ينحجر بالابق لا المدبر المأذون والصحيح ان العبد المأذون لا ينحجر بالغصب وكذا بالاسر قبل الاحراز بل بعده فان وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا وكذا ان عاد من الاباق في الاصح اه ملخصا قال في شرح تنوير الاذهان فكلام المصنف ليس على اطلاقه اه  
 اى بالنسبة الى الاباق فكلامه محمول على المدبر المأذون لا العبد المأذون اى القن وبه تدفع المتافاة بين ماهنا وبين ماسر في المتن فافهم **(قوله)** ولو أذن القاضي مستغنى عنه بامر متنا وشرحا **(قوله)** يعقوب هو اسم ابي يوسف العلم **(قوله)** الصغير اى المحجور وفى القنية استودع صيبا الفا فاستهلكها لم يضمن عندها وقال ابو يوسف يضمن فى ماله ولو ركب الدابة الوديعه فغطت على الخلاف وان استودعها عبدا محجورا فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندها وقال ابو يوسف يباع فيها ولو كانت عبدا فقتله الصبي او العبد فهو كقتلها ما ليس بوديعة عندها والفرق ان المولى لا يملك روح العبد ولا التسليط عليه بخلاف المتاع والدابة ولو اقترض صيبا وعبدا محجورين لاضان فى الحال ولا المال بخلاف وقيل القرض على الخلاف شر بنبلالى **(قوله)** وتحليفه الخ اى المأذون اى لو ادعى على المأذون شيئا فأنكره اختلفوا فى تحليفه ذكر فى كتاب الاقرار يحلف وعليه الفتوى خانية فلوقال \* وحلف مأذونا اذا هو ينكر \* لكان اشبه شر بنبلالى **(قوله)** ولورهن المحجور المراد به هنا العبد وان كان الصبي الماقل مثله فافهم **(قوله)** فماتغير اى بل يبقى ماصنعه على حاله لصحته بأجازة مولاه **(قوله)** قال يعنى ابن وهبان المفهوم من قوله وفى الوهبانية **(قوله)** وكذا اى كالعبد المحجور فيها ذكر **(قوله)** قلت الخ البحث للشر بنبلالى على ان هذا وارد على الفرض ولم يذكر فى النظم وانما ذكره الشر بنبلالى فهو اعتراض على غير مذكور ح اقول هو داخل فى عموم التصرف المذكور فى التعليل فافهم والله تعالى اعلم

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغصب

وجه المناسبة كقَالَ الاقناني ان المأذون يتصرف فى الشيء بالاذن الشرعى والغاصب بلا اذن شرعى ولما كان الاول مشروعا قدمه وسيأتى ان الغصب نوعان ما فيه اثم وما لا اثم فيه وان الضمان يتعلق بهما **(قوله)** هو لغة اخذ الشيء وقد يسمى المصسوب غصبا تسمية بالمصدر **(قوله)** ازالة بد محقة اى بفعل فى العين كما ذكره ابن كمال ليخرج الجلوس على البساط فان الازالة موجودة فيه لكن لا بفعل فى العين ح وفى كون الازالة موجودة هنا نظر كما ستعرفه فتدبر ولا يضمن ما صار مع المصسوب بغير صنعه كما اذا غصب دابة فتبعها أخرى او ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكرنا ولعدم اثبات اليد المبطله زيلى فان قيل وجد الضمان فى مواضع ولم تحقق العلة المذكورة كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمتنقط اذا لم يشهد مع القدرة على الاشهاد مع انه لم يزل يد او تضمن الاموال بالاتلاف تسببا كخسر البئر فى غير الملك وليس ثمة ازالة يد واحد ولا اثباتها فالجواب ان الضمان فى هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدى كفى العناية وقال الدرررى فى التكملة وقد يدخل فى حكم الغصب ما ليس

وفى الوهبانية

ولو أذن القاضي لطفل وقد  
 ابى \* ابوه يصح الاذن منه  
 فيتجر \* وضمن يعقوب  
 الصغير وديعة \* وتحليفه  
 يفتى به حيث ينكر \* ولو  
 رهن المحجور او باع او  
 شرى \* وجوزه المولى فا  
 يتغير \* لتوقف تصرف  
 المحجور على الاجازة فلو  
 لم يجز بل اذن له فى التجارة  
 فأجازها العبد جاز  
 استحسانا ولم لم يأذن له  
 فاعتقه فأجازها لم تصح  
 اجازته قال وكذا الصبي  
 المميز قلت ولا يخفى ان  
 ماهو تبرع ابتداء صار  
 فلا يصح بأذن ولي الصغير  
 كالقرض انتهى والله علم  
 كتاب الغصب  
 ( هو ) لغة اخذ الشيء  
 مالا او غيره كالخر على  
 وجه التغلب وشرعا ازالة  
 يد محقة )

تقيد الاذن بوقت الطلب فيفيد انه قيد اتفاقي ومثله مايتى عن التظم وكذا قول الهندية عن المحيط فرأى القاضي ان يأذن له وابى ابوه تأمل **(قوله لايجز بعد ذلك اصلا)** اى وان مات القاضي أو عزل بخلاف موت الاب والوصى للعلمة التى ذكرها وبه صرح فى التارخانية **(قوله لايجز قاض آخر)** فلايجز بحجر الاب تارخانية **(قوله لوأقر الانسان)** اى اقر الصبي والمعتوه المأذونان كفى النهاية والهندية والمراد بالانسان غير الاب الآذن لما فى التارخانية الصبي المأذون من جهة الاب اذا أقر لايه بمال فيده أو يدين لميصح اقراره اه ومفهومه انه لو كان مأذونا من جهة القاضى يصح اقراره لايه يدل عليه ما فى اللؤلؤجية لو باع صبي مأذونه من ابيه وعليه دين بمايتغاي فيه جاز فان اقر بقبض الثمن لم يصدق الا بينة لانه اقرار الاب وقد استفاد الاذن منه كالوادعى الاب الافاء اه **(قوله بماعهما)** يتناول العين والدين نهاية **(قوله صح على الظاهر)** يعنى ان اقراره أن مأذونه من ابيهما لفلان صح فى ظاهر الرواية وعن أبى حنيفة انه لا يصح فيها ورثه لان صحة اقراره فى كسبه لحاجته الى ذلك فى التجارات ولا حاجة فى الموروث وجه الظاهر انه بانضمام رأى الولي التحق بالبالغ وكل من المالين ملكه فصح اقراره فيهما درر وكون الميراث من الاب غير قيد كفى النهاية **(قوله كأذون)** هذا ليس فى الدرر على ان المأذون لا ارث له سائحان **(قوله الا فى مسألة الخ)** حاصله ان اشتراط العلم اذا كان الاذن قصديا فلو ضمنيا كهذه جاز بدونه ونقل البيرى عن اللؤلؤجية انه لا يصير مأذونا قال صار فيه روايتان **(قوله فبايعوه وهو لا يعلم صار مأذونا)** فكان له ان يبيع غيرهم ولو لم يبايعوه بل بايعه قوم آخرون لاتصح مبايعتهم ولا يصير مأذونا لان الاذن ثبت فى ضمن مبايعة الذين امرهم فلا يثبت الاذن قبلها تارخانية وبه يظهر كون الاذن فيها ضمنيا وان قال فأتى اذنت له فتدبر **(قوله بخلاف قوله بايعوا ابى الصغير)** لم يظهر لى وجه الفرق فيلنظر حموى قلت وعلى الرواية الثانية لافرق وفى شرح تنوير الاذهان عن الزيادات لو قال بيع عبدك من ابى الصغير بالف فباعه بها ان علم الابن امر الاب جاز والا فلا وفى بعض الروايات جاز مطلقا وحل بعض المشايخ الاول على القياس والثانى على الاستحسان وبعضهم قال على الروايتين والحاصل ان الاذن بالتصرف لو ثبت مقصودا يشترط له علم المأذون ولو ثبت ضمنا لغيره فقبل فيه قياس واستحسان وقيل روايتان ومن المشايخ من قال لافرق بينهما وهو الظاهر اه ملخصا قال ابو السعود وهو صريح فى رد الخالفة التى ذكرها المصنف بقوله بخلاف ما اذا قال بايعوا ابى الصغير اه واقره شيخنا هبة الله البعلبى فى شرحه على الاشياء **(قوله لا يصح الاذن للآبى)** عللو اعدم انحجار العبد بالآباق على قول زفر بأنه لا يتأفى ابتداء الاذن وعليه مشى فى فن القواعد من الاشياء فقال الاذن له صحيح لكن قال الزبلى لنا ان نمنعه لان الآباق يمنع الابتداء على ما ذكره شيخ الاسلام وذكر فى شرح المجمع انه محمول على اختلاف الرواية وذكر فى العناية ان علم به كان مأذونا **(قوله المحجود ولا يثبت)** اى تشهد بالنصب وفى الحانية اذن للآبى لا يصح وان علم الآبى وان اذن له فى التجارة مع من كان العبد فى يده صح وان اذن للمغضوب ان الغاصب مقرا وعليه بينة صح والا فلا لانه لو باعه فى هذا الوجه جاز بيعه فجاز اذنه **(قوله على الصحيح)** فى الحانية

قوله لا يجز وكذلك  
قوله فلا يجز بحجر الاب  
هكذا بخطه والذي فى  
نسخ الشارح ولا يجز  
ولعله الصواب فليتأمل  
اه مصححه

زاد شارح الوهبانية ولا  
يجز بعد ذلك اصلا لانه  
حكم الابحجر قاض آخر  
فتدبر \* (فروع) \* لو اقر  
الانسان بما معهما من  
كسب أو ارث صح على  
الظاهر كأذون درر \*  
المأذون لا يكون مأذونا  
قبل العلم به الا فى مسألة  
ما اذا قال بايعوا عبدي  
فأتى اذنت له فبايعوه وهو  
لا يعلم صار مأذونا بخلاف  
قوله بايعوا ابى الصغير \*  
لا يصح الاذن للآبى  
والمغضوب المحجود ولا  
بينة ولا يصير محجورا بهما  
على الصحيح اشباه

ح وأخر في العناية الوالي عن وصي القاضي قال في العقبوبة وفي كلام (قوله بالطريق الأولى) أي ثبوت الولاية للوالي أولى لأن القاضي يستمدها منه (قوله ثم القاضي أو وصيه) أنما سمى وصيا مع أن الإيصاء هو الاستخلاف بعد الموت لأنه هنا يصير خليفة للاب كأن الاب جعله وصيا فإن فعل القاضي يصير كفعل الاب أبو السعود عن الشافعي واستشكل في العقبوبة تأخير القاضي بما سيأتي من أن القاضي لو أذن للصغير وأبوه يصير مأذونا قال فانه يستلزم تقدمه على الاب في الأذن كما لا يخفى اه أقول وسنذكر جوابه (قوله أيهما تصرف صح الخ) أي أن كلاهما في مرتبة واحدة كما قاله في الدر المنثور قال القهستاني وأما عدل من كلمة الترتيب إلى التسوية اشعاراً بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي ووصيه بعدموت وصي وصي الجد اه وحاصله أنه لا ولاية للجد مع وصي الاب والوالي والقاضي مع الجد او وصيه وبعد الجد او وصيه لارتتيب (قوله دون الام او وصيه) قال الزيلعي وامامنا الأصول من العصبه كالم والاخ او غيرهم كالام ووصيه وصاحب الشرطة لا يصح اذنه له لانهم ليس لهم ان يتصرفوا في ماله تجارة فكذا لا يملكون الاذنه فيها والاولون يملكون التصرف في ماله فكذا يملكون الاذنه في التجارة اه (قوله هذا في المال) ليس على اطلاقه ففي وكالة البحر عن خزانه المقتنين وليس لوصي الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او وصي وصيه والجد وان لم يكن واحداً من ذكرنا فله الحفظ وبيع المتقول لا للمعارف والشراء للتجارة وما استفاداه الصغير من غير مال الام مطلقاً وتامه فيها اه لكن بيع المتقول من الحفظ قال في السابع والعشرين من جامع الفصولين ولو لم يكن احد منهم فلو وصي الام الحفظ وبيع المتقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الاشراف لا بد منه من نفقة وكسوة ومملكة البيت من مال غير تركه امه فليس لوصي امه التصرف فيه منقولا او غيره وتامه فيه فراجع (قوله بخلاف النكاح) فانه لا مدخل للاوصياء فيه بل هو للاولياء وللأم ولايته أيضا عند عدم العصبه \* (تمه) \* للصبي او المعتوه المأذون أن يأذن لعبده ايضا لان الاذن في التجارة تجارة وليس لابن المعتوه ان يأذن لابيه المعتوه ولان يتصرف في ماله وكذا اذا كان الاب مجنوناً وتامه في التبيين (قوله او عبد نفسه) أي عبد القاضي نفسه بناء على ما فهمه صاحب الاشباه وقدمنا فيه (قوله كاهن) أي أوائل كتاب المأذون (قوله لا يكون اذناً) لانه لاحقه في مال الغير حتى يكون الاذن اسقاطاً للحقه ذكره الزيلعي اول الكتاب وهو يفيد كونه اذا لعبده فيتأيد ما قدمنا (قوله اذا كان لكل واحد منهما) صوابه او كان بأو بدل اذا عطف على لم يكن كما عبر به الزيلعي عند قول الكتز ويثبت بالسكوت وقوله ولعبدها عطف على البيت والمعتوه وانظر ما كتبه تأخيره وقوله عند طلب متعلق بقوله يأذن والحاصل ان القاضي يصح اذنه لهما عند عدم الوالي فان كان فلا الا اذا امتنع الوالي وهذا ما يأتي عن البرجندی والنظم وعلمه في معراج الدراية بأن الاب صار عاضلاً له فتنقل الولاية إلى القاضي بسبب عضله كالولي في باب النكاح اه وبه ظهر انه لا يلزم منه تأخر ولاية الاب عن القاضي ولذا قال في التارخانية فانه جائز وان كانت ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصي وبه اندفع ما قدمناه عن العقبوبة قد بر (قوله قلت وفي البرجندی الخ) ومثله في الخلاصة ولعله اعاده مع انه ما في المتن لانه ليس فيه

بالطريق الأولى (ثم القاضي أو وصيه) أيهما تصرف يصح فلذا لم يقل ثم (دون الام او وصيه) هذا في المال بخلاف النكاح كما مر في بابه (رأى القاضي الصبي والمعتوه وعندهما) او عبد نفسه كاهن (بيع ويشترى فسكت لا يكون) سكوت (اذن في التجارة و) القاضي (له ان يأذن للبيت والمعتوه اذا لم يكن له ولي ولعبدها اذا كان لكل واحد منهما) من الصبي والمعتوه (ولي وامتنع) الوالي (من الاذن عند طلب ذلك منه) أي من القاضي زيلعي قلت وفي البرجندی عن الخزانه لو ابى ابوه او وصيه صح اذن القاضي له



كالبائع ( اى ولو بضمف القيمة لان العبرة بأصل وضعه دون ما عرض له باتفاق الحال وهو بأصله متردد بخلاف الهبة له وتحقيقه في المنح (قول له في كل احكامه) فيصير مأذونا بالسكوت ويصح اقراره بما في يده من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كافي العبد جوهره ولا يتقيد بنوع من التجارة ويجوز بيعه بالغبن الفاحش عنده خلافا لهما الى غير ذلك من الاحكام التي في العبد زيلى ثم استثنى آخر الباب فقال الا ان الولي لا يمنع من التصرف في مالهما وان كان عليهما دين ولا يقبل اقراره عليهما وان لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق ان اقرار الولي عليهما شهادة لانه اقرار على غيره فلا يقبل ودينهما غير متعلق بمالهما وانما هو في الذمة لانهما حران فكان للمولى ان يتصرف بعد الدين كما كان له قبله اه اقول وهذا في الحقيقة فرق بين المولى والولي لا بين العبد والصبي فلا حاجة لاستثنائه لان الكلام في تصرفات الصبي اشار اليه في المعراج (قول له ان يعقلا البيع الخ) اى ان يعرفا مضمون البيع لا بمجرد العبارة يعقوبية وغيرها قال في الوالوية فانه ما من صبي لقن البيع والشراء الا ويتلقهما (قول له سألنا للملك) اى ملك المبيع وجالبا للثمن وبالعكس في الشراء (قول له زاد الزيلى) اى تبعا لغيره من شراح الهداية وغيرهم (قول له وان يقصد الربح) كان ينبغي له ان يأتي بألف التثنية في يقصد ويعرف ليناسب المتن ح لكن حكى الشارح عبارة الزيلى وافراد الضمير هنا باعتبار المذكور والخطب سهل (قول له ويعرف الغبن الخ) بحث شيخنا في هذا الشرط بأن الفرق بين البسير والفاحش يختص بمذاق التجار فينبغي ان لا يعتبر ح قلت واصله للعلامة يعقوب باشا محشى صدر الشريعة ذكره اوائل كتاب الوكالة لكنه بحث مصادم للمنقول في المذهب فالشان في تأويله ولعل مرادهم فيما تكون قيمته معروفة مشهورة والا فغيره قد يغبن فيه أعقل الناس أو المراد ان يعرف ان الخمسة فيما قيمته عشرة مثلا غبن فاحش وان الواجد فيها يسير فان لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كبا واخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه اصلا والظاهر ان هذا هو المراد وأجاب في وكالة السعدية بأنه قد يقيم المتمكن من الشيء مقام ذلك الشيء فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذي كلامنا فيه فليتأمل اه وحاصله ان ما ذكر كناية عن ان يكون عاقلا وليس المراد حقيقة هذه المعرفة فهو من اطلاق اللازم واردة الملزوم والله تعالى اعلم (قول له وهو ظاهر) كأنه ظاهر بالنسبة اليه او الجملة حايلة والمعنى ان يعرف الغبن المذكور حال كونه ظاهرا لكل ذى عقل فيكون بمعنى ما أجبنا به (قول له وولي ابوه) اى الصبي وفي الهندية والمتوه الذى يعقل البيع يأذن له الاب والوصى والجد دون الاخ والم وحكمه حكم الصبي ثم ذكر بطلان اذن ابنه له ويمكن رجوع الضمير في المتن الى الصبي والمتوه باعتبار المذكور ثم هذا اذا بلغ معتوها ما اذا بلغ عاقلا ثم عتله لا تعود الولاية الى الاب قياسا بل الى القاضي أو السلطان وفي الاستحسان تعود اليه قيل الاول قول ابى يوسف والثاني قول محمد وقيل الاول قول زفر والثاني قول علما ثلثة الثلاثة كافي التارخانية (قول له ثم وصى وصيه) قال الرملى في حاشية البحر اى وان بعد كما في جامع الفصولين (قول له الصحيح) احتراز عن الجد الفاسد كما في الام (قول له ثم الوالى) المراد بالوالى من اليه تقليد القضاة بدليل قول الهداية بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة

كالبائع والشراء توقف على الاذن) حتى لو بلغ فأجازه نفذ (فان اذن لهما الولي فهما في شراء وبيع كعبد مأذون) في كل احكامه (والشرط) لصحة الاذن (أن يعقلا البيع سألنا للملك) عن البائع (والشراء جالبا له) زاد الزيلى وان يقصد الربح ويعرف الغبن البسير من الفاحش وهو ظاهر (وولي ابوه ثم وصيه) بعدموته ثم وصى وصيه كما في القهستاني عن العمادية (ثم) بعدهم (جده) الصحيح وان علا (ثم وصيه) ثم وصى وصيه قهستاني زاد القهستاني والزيلى ثم الوالى

لكن لهم تضمين البائع قيمته او اجازة البيع واخذ الثمن (عبد قدم مصرا وقال انا عبد فلان مأذون في التجارة فباع واشترى) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة وكذا) الحكم (لو اشترى) العبد (وباع) ساكتان اذنه وحجره كان مأذونا استحسانا للضرورة التعامل وامر المسلم محمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال (و) لكن (لا يباع لدينه) اذا لم يف كسبه (الا اذا اقر مولاه به) اى بالاذن او ابتاه الغريم بالينة (وتصرف الصبي والمتوء) الذى يعقل البيع والشراء (ان كان نافعا) محضا (كالاسلام والانتهاج صح بلاذن وان ضارا كالطلاق والعلاق) والصدقة والقرض (لاوان اذن به وليهما ما تردد) من العقود (بين نفع وضرر

مباح

في تصرف الصبي ومن له الولاية عليه وترتيبها

واليد للمشتري ولا يمكن ابطالهما وهو غائب فالمدعى ملكه لا تكون الرقبة محل لحقهم ذيل (قوله) لكن لهم تضمين البائع قيمته) لانه صار مقوتا حقهم بالبيع والتسليم فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع ذيل (قوله) او اجازة البيع) وتكون بمنزلة الاذن السابق ولم يذكر تضمين المشتري اذا كان مقرا بديونهم والظاهر ان لهم ذلك ويحرم وهي الخيارات التى جرت فى المسئلة السابقة ط (قوله) فهو مأذون (اى) يصدق فى حق كسبه حتى تقضى به ديونه استحسانا ولو غير عدل لان فى ذلك ضرورة وبلوى لان اقامة الحجة عند كل عقد غير ممكن ذيل (قوله) ساكتا (حال من العبد اى لم يخبر بشئ) (قوله) ومفاده (اى) مفاد قوله وامر المسلم وكذا قول الزيلى لان الظاهر انه مأذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم لكن قال ح فى النفس منه شئ اه قلت لانه خبر فى المعاملة وقد قالوا الخبر ثلاثة خير فى الديانة تشتط له العدالة دون العدد وخير فى الشهادة فالعدالة والعدد وخير فى المعاملة فلا يشترط واحد للا يضييق الامر ولانه فى الهداية عله بأنه ان اخبر بالاذن فالأخبار دليل عليه والا فنفسه جائز لان الظاهر ان المحجور يحجر على موجب حجره والعمل بالظاهر هو الاصل فى العائلات كى لا يضييق الامر على الناس اه فقط اقتصر على العمل بالظاهر والضرورة فيشمل الكل ولا ينافيه ذكر العقل والدين لانه بالنظر لبعض الاشخاص تأمل (قوله) بالمسلم (اى) بالعبد المسلم (قوله) ولكن لا يباع الخ) لانه لا يقبل قوله فى الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد هداية (قوله) واؤتبه الغريم بالينة (اى) محضرة المولى والا فلا يقبل لان العبد ليس بمخض فى رقبته وان أقر العبد بالدين فباع القاضى اكسابه وقضى دين الغريم ثم جاء المولى وانكر الاذن فان برهن الغريم على الاذن والارادوا للمولى ما أخذوا من ثمن كسبه ولا ينقض بيع القاضى لان له ولاية بيع مال الغائب ويؤخر حقهم الى العتق لان المحجور لا يؤخذ باقواله للحال اتقانى عن مبسوط شيخ الاسلام (قوله) وتصرف الصبي والمتوء الخ) ذكر هذه المسئلة فى هذا الكتاب نظرا الى اذن ولي الصبي وكونه مأذونا بأذنه وبين حكمه وذكرها فى كتاب الحجر حيث قال ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه اوردته نظر الى كونه محجورا وبين حكمه يعقوبية (قوله) الذى يعقل البيع والشراء) صفة لكل من الصبي والمتوء ط عن الحموى (قوله) محضا (اى من كل الوجوه) (قوله) والانتهاج (اى) قبول الهبة وقضيا وكذا الصدقة قهستانى (قوله) وان ضارا (اى من كل وجه اى ضارا دنيويا وان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض) (قوله) كالطلاق والعلاق (ولو على مال فأنهما وضعا لازالة الملك وهى ضرر محض ولا يضر سقوط الثقة بالاول وحصول الثواب بالثانى وغير ذلك مما لم يوضع له اذ الاعتبار للوضع وكذا الهبة والصدقة وغيرهما قهستانى (قوله) لاوان اذن به وليهما (لاشترط الاهلية الكاملة وكذا لو اجاز به بعد بلوغه الا اذا كانت بلفظ يصلح لابتداء العقد كما وقعت الطلاق والعلاق وكذا لا تنصح من غيره كآبيه ووصيه والقاضى للضرر قلت وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كما لو كان محبوبا او ارتد أو أسلمت امرأته وابى الاسلام او كاتب وليه حظه من عبد مشترك واستوفى بدلها فقد صار الصبي مطلقا فى قول كما صار معتقا وتمسكه فى القهستانى والبرجندى در متقى (قوله)

البيع (قوله فاللغراء رد البيع) لان حقهم تعلق به وهو حق الاستسعاء او الاستيفاء من رقبته وفي كل منهما فائدة فالاول تام مؤخر والثاني ناقص معجل وبالبيع نفوت هذه الحيرة فكان لهم رده زيلى (قوله ان لم يصل ثمنه اليهم) قال في الهداية قالوا تأويل المسئلة اذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محابة في البيع ليس لهم ان يردوه لو وصل حقهم قال الزيلى وفيه نظر لانه يشير الى انهم لا يكون لهم خيار الفسخ عند وصول الثمن اليهم اذا لم يكن في البيع محابة وان لم يف الثمن بحقهم وان كان في البيع محابة ثبت لهم خيار الفسخ وان وفي الثمن بحقهم وليس كذلك بل لهم خيار الفسخ اذا لم يف الثمن بحقهم وان لم يكن فيه محابة لاجل الاستسعاء وقد ذكره بنفسه قبله ولا خيار لهم ان وفي الثمن بحقهم وان كان فيه محابة لو وصل حقهم اليه ولو قال وتأويل المسئلة فيما اذا باعه بثن لا يفي بدينهم استقام وزال الاشكال لان الثمن اذا لم يف بدينهم لهم نقض البيع كبقما كان واذا وفي ليس لهم نقضه كبقما كان واذا لم يوجد شئ مما ذكرنا من تأجيل الدين وطلبهم البيع ووفاء الثمن بالدين فاليق موقوف حتى يجوز باجازه الغراء وهى مسئلة الكتاب اه ونحوه في شروح الهداية (قوله لان قبضهم الخ) تعليل لمفهوم قوله ان لم يصل ثمنه اليهم والتقدير فان وصل ليس لهم الرد لان الخ والاولى ان يقول بالبيع ط ثم ان هذا جواب عن صاحب الهداية واصله لصاحب النهاية حيث قال اللهم الا ان يريد بقوله فان وصل ولا محابة في البيع رضاهم بأخذ الثمن وهو رضا بالبيع ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخيلة بينهم وبين الثمن بلفظ الوصول باق فكان الممول عليه قول الامام فاضيلان تأويله اذا باع بثن لا يفي بدينهم اه وحاصله ان الوصول يحتمل معنى الاحضار والتخيلة كما يحتمل معنى القبض فلا يدل على الرضا اقول لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقهم قرينة ظاهرة على انه اراد بالوصول القبض كي لا يتناقض كلامه واعمال الكلام اولى من امله سيا من مثل هذا الامام ولنا جزم به ابن الكمال وجعل ماسواه من هشوى الاوهام (قوله الا اذا كان فيه محابة) اذ لهم حينئذ ان يقولوا انما قبضنا الثمن لاعتقادنا انه تمام القيمة ابن كمال اى فلا يدل على الرضا ما لم يف الثمن بحقهم (قوله وقال المصنف) اى تبعا للزيلى وغيره (قوله هذا) اى ثبوت رد البيع للغراء (قوله والا فاليق نافذ) اى بان كان الدين مؤجلا لانه باع ملكه قادرا على تسليمه قبل تعلق حق الغير او كان البيع بأذنهم لانه بمنزلة بيعهم لانفسهم ومحل اذا باعه من غير محابة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم ط قلت الظاهر كون المولى وكلا عنهم فيجبرى فيه ما مر في كتاب الوكالة تأمل قال ابوالسعود وكذا ينفذ اذا كان بأذن القاضي كما قدمناه اه او كان الثمن يفي بدينهم لان حقهم قد وصل اليهم قوله لزوال المانع) وهو حق الغراء (قوله ليس بخصم لهم) لان الدعوى تتضمن فسخ العقد فيكون الفسخ قضاء على الغائب زيلى (قوله لو منكرا دينه) اى لو كان المشتري منكرا دين العبد (قوله خلافا للثاني) حيث قال هو خصم ويقضى للغراء بدينهم لانه يدعى الملك لنفسه في العين فيكون خصما لمن ينازعه فيها زيلى (قوله ولو مقرا فخصم) لان اقراره حجة عليه فيفسخ بيعه اذا لم يف الثمن بدينهم زيلى (قوله لا خصومة اجماعا) لان الملك

قوله لو وصل حقهم اليه  
هكذا بخطه ولعل الصواب  
لو وصل حقهم اليهم تأمل  
اه مصححه

(فالغراء رد البيع) ان  
لم يصل ثمنه اليهم لان  
قبضهم الثمن دليل الرضا  
لبيع الا اذا كان فيه محابة  
فاما ان ترفع او تنقض البيع  
ابن كمال وقال المصنف هذا  
اذا كان الدين حالا وكان  
البيع بلا طلب الغراء  
والثمن لا يفي بدينهم والا  
فاليق نافذ لزوال المانع  
(وان غاب البايع) وقد  
قبضه المشتري (فالمشتري  
ليس بخصم لهم) لو منكرا  
دينه خلافا للثاني ولو  
مقرا فخصم كما مر (ولو  
قبله) بأن غاب المشتري  
والبايع حاضر (فالحكم  
كذلك) اى لا خصومة  
(اجماعا) يعنى حتى يحضر  
المشتري

وان توبت القيمة عند الذي اختاروه ولو ظهر العبد بعدما اختار وا تضمن احدها ليس لهم عليه سبيل ان كان القاضي قضى لهم بالقيمة بينة او بأباه بين لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء وان قضى بالقيمة يقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء اكثر منه فهم بالخيار ان شاءوا رضوا بالقيمة وان شاءوا ردوها واخذوا العبد فيبيع لهم لانه لم يصل اليهم كالك حقهم بزعمهم وهو نظير المغصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال الراعي عقوبته الحكم المذكور في المغصوب مشروط بأن تظهر العين وقيمتها اكثر مما ضمن ولم يشترط هناك وانما شرط ان يدعى الغرماء اكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يصل اليهم بزعمهم وبينهما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون غير مطابقة فيجوز ان تكون قيمته مثل ماضن او أقل فلا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمتها اكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا مخصصا اه وبجواب بما ذكره الشلي عن خط قارئ الهداية بأن لهم ان يردوا ما اخذوا وان كانت قيمته مثل ماضن او أقل لان لهم فيه فائدة وهو حق استسعاؤه بجميع دينه ابو السعود وبمثله اجاب الطوري ( قوله معلما بدينه ) اسم فاعل من الاعلام حال من ضمير السيد وعبرة الهداية والكنز وأعلمه بالدين قال في الكفاية اى اعلم البائع المشتري بأن هذا العبد مديون وفأذنه سقوط خيار المشتري في الرد يعيب الدين حتى يقع البيع لازما فيما بين البائع والمشتري وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذ لم يكن في ثمنه وفاء بديونهم اه ومثله في التبيين وغيره وسيسير اليه الشارح ( قوله يعنى مقرا به لا منكرا كاسيحي ) قد علمت ان قوله معلما حال من السيد البائع فهو وصف له والذي سيجي اعتبارا بقرار المشتري لالبائع واصل هذا الكلام لابن الكمال حيث ذكر ان فائدة قوله معلما تظهر في المسئلة الآتية وهى قوله وان غاب البائع فالمشتري ليس يخصم لهم لو منكر ادنيه قل فإنه دل بمفهومه على انه مخصص مقرافلا بدمن فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة والاقرار اخرى اه لكنه لم يفسر الاعلام بالاقرار كما فعل الشارح بل جعله مبنى تصور الانكار الآتى صريحا والاقرار المفهوم ضمنا ولذا قال ح ان قوله مقرا به لا يصلح تفسير اللمتن ولا تقيداله وقد غلط في عبارة ابن الكمال ولم يفهمها اه ويمكن ان يكون قوله يعنى مقرا تفسيريا لمفعول باع الاول اى باع مشتريا مقرا او حالا من المشتري المفهوم من المقام ولوقال لمقر لكان اظهر وفيما ذكر ابن الكمال من الفائدة نظر لان المسئلة رباعية غاب العبد وقدم رغب البائع او غاب المشتري وسيتأتى حضرة الكل وهى التى الكلام فيها ولذا قال ط هذا مفروض فيما اذا كان العبد حاضرا ليبيان قوله سابقا وان باعه سيده وغيبه المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضرا فلم يفسخ بخصرتهما لكان اخصر واوضح اه وفي هذه ان كان المشتري مقرا بالدين فالامر ظاهر وان كان منكرا فعلى الغرماء اثباته لعدم المانع لوجود الخصم فيها وانما الكلام في غيبة البائع فان كان المشتري مقرا لهم رد البيع لانه خصم والا فلا فاقوله معلما في مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة اصلا وانما فائدته ما مر عن الكفاية وغيرها فقدر بهذا مظهر لى ( قوله لتحقق الخاصة ) تحقق فعل مضارع حذف منه احدا التاء والمخاصمة قاعل يعنى ان فائدة اقرار المشتري بالدين فيما اذا غاب البائع حجة كونه خصما للغرماء ورد

( معلما بدينه ) يعنى مقرا به  
لا منكرا كما سيجي لتحقق  
الخاصة ويسقط خيار  
المشتري لا للغرماء



اه قوله السامحاني ( قوله وغيه ) بالعين المعجمة درمتقي ( قوله كان لهم فسخ البيع )  
 اى قبل قضاء القاضي لهم بالقيمة فلو بعد فيه تفصيل يأتي عن الزيلعي ( قوله كاسر ) اى  
 قبل نحو صفحة عن السراجية ( قوله ضمن الغرماء البائع قيمته ) اى سواء كانت قدر الثمن  
 أو دونه أو أزيد هذا اذا كانت قدر الدين أو دونه فلو كانت أزيد يضمن بقدر الدين فقط رحمتي  
 ( قوله لتعديه ) اى يبيعه وتسليمه الى المشتري منح ( قوله فان رد العبد ) يعنى اذا اختاروا  
 اخذ القيمة من المولى ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب ورد به الخ ( قوله قبل القبض الخ )  
 نظره فيه الشرنبلالي بأن الصورة فياذا غيبه المشتري وليس الا بعد القبض قال ولعله انما ذكر  
 ذلك لقوله مطلقا ليقابله بقوله أو بعده بقضاء ( قوله مطلقا ) اى بقضاء أو رضاح ( قوله أو بخيار  
 رؤية أو شرط ) اى مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضاح كان عليه تأخير قيدا لاطلاق  
 الى هناح وإنما لم يحتج للقضاء لان العيب يمنع تمام الصفقة فيكون الرد فسخا وخيارا للشرط  
 يمنع ابتداء الحكم فكان البيع لم يكن لعدم شرطه وهو الرضا وخيار الرؤية يمنع تمام الحكم  
 فالرد بهما لا يكون الا فسخا رحمتي ( قوله أو بعده بقضاء ) راجع للمافى المتناهى أو رد ببيع  
 بعد القبض بقضاء لانه بالقضاء يصير فسخا رحمتي ( قوله لزوال المانع ) اى من تعلق  
 حقهم بالعبد وهو البيع والتسليم الذى هو سبب الضمان قال الزيلعي فصار كالغاصب اذا  
 باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد المصوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة  
 التى دفعها اليه ( قوله فلا سبيل لهم على العبد ) اى في استسمائه ( قوله ولا للمولى على  
 القيمة ) اى في استردادها من الغرماء ( قوله وهى بيع في حق غيرها ) اى غير المتبايعين  
 كما تقدم في الاقالة انها فسخ في حق المتبايعين بيع جديد في حق ثالث والغرماء ثالث ففي حقهم  
 كأنه اشتراه من مشتربه وبيعه الاول على حاله رحمتي فلذا قال فلا سبيل لهم على العبد  
 ولا للمولى على القيمة فليس المراد بالغير العبد فافهم ( قوله أو ضمنوا مشتريه ) اى ضمنوه  
 القيمة لانه متصدا لشراء والقبض والتغيب زيلعي قال ح وانت خير ان الثمن وان كان  
 اقل من الدين في مسئلتنا كاذكره الشارح لكن القيمة قد تكون أكثر من الدين فينبغي  
 تفيد ضمان القيمة بما اذا كانت مثل الدين أو اقل اما لو كانت أكثر فينبغي ان لا يضمن  
 الامتداد الدين كما يخفى وحينئذ ينظر في كيفية الرجوع على البائع اه قال ط ان كان  
 الثمن قدر ما ضمن من القيمة رجع به وان كان المضمون أكثر فلا وجه لرجوع المشتري على  
 البائع بالزيادة فليتأمل اه ( قوله عطف على البائع ) انما يصح لو كان قوله ضمنوا ليس من  
 عبارة الثمن وهو خلاف ما رأينا في النسخ وعليه فهو عطف على قوله ضمن من عطف الجمل  
 ( قوله ويرجع المشتري بالثمن على البائع ) لان اخذ القيمة منه كاخذ العين زيلعي وقوله  
 بالثمن اشار به الى انه لا يرجع بما ضمن بل بما اداه للبائع من الثمن وما بقى من القيمة لامطالبة  
 له على البائع به وظاهر ان هذا فيما اذا كانت القيمة أكثر من الثمن اه شرنبلالية ( قوله  
 أو اجازوا البيع الخ ) قال الزيلعي حاصله ان الغرماء يخبرون بين ثلاثة اشياء اجازة البيع وتضمن  
 ايها ساؤا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع وان ضمنوا البائع سلم المبيع  
 للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأبهما اختاروا فضمنه برى الآخر حتى لا يرجعون عليه

( وغيه المشتري ) قيد به  
 لان الغرماء اذا قدروا  
 على العبد كان لهم فسخ  
 البيع كاسر ( ضمن الغرماء  
 البائع قيمته ) لتعديه ( فان  
 رد العبد ) عليه يعيب  
 قبل القبض ( مطلقا او  
 بخيار رؤية او شرط ) او  
 بعده بقضاء رجع ( السيد  
 ) بقيمته على الغرماء وعاد  
 حقهم في العبد ( لزوال  
 المانع ) وان رد بعد القبض  
 لا بقضاء فلا سبيل لهم  
 على العبد ولا للمولى على  
 القيمة ( لان الرد بالتراضي  
 اقالة وهى بيع في حق غيرها  
 ) وان فضل من دينهم  
 شئ رجعوا به على العبد  
 بعد الحرية ( كاسر ) او  
 ضمنوا مشتريه ) عطف  
 على البائع اى ان ساؤا  
 ضمنوا المشتري ويرجع  
 المشتري بالثمن على البائع  
 ( أو اجازوا البيع واخذوا  
 الثمن ) لا قيمة العبد ( وان  
 باعه ) السيد

العبد من الدين اوباعه من المولى او قضى المولى دينه فإنه حر تتارخانية عن النسابيع  
**(قوله)** وقال بحقه لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك اعتاقه ووطء  
 المأذونة وله ان ملك المولى انما ثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به الدين  
 مشغول بها فلا يخلفه فيه هداية **(قوله)** ولو اشترى الخ) معطوف على لم يعتق فهو مفرغ على  
 قول الامام **(قوله)** ولو ملكه لم يضمن ظاهره ان عند القائل بالملك لا يضمن وليس كذلك  
 بل الضمان متفق عليه لكن يضمن قيمته للحال عندها لانه ملكه وانما ضمنه لتعلق حق الغير به  
 وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جنابة لعدم ملكه كافي للتبيين **(قوله)** خلافا لهما) راجع  
 الى مسئلة ذى الرحم ايضا هـ ح **(قوله)** صح تحريره) اى تحرير المولى العبد الذى  
 اكتسبه المأذون **(قوله)** اجاءا) اى عندها وعنده في قوله الاخير وفي قوله الاول لا يملك  
 فلا يصح اعتاقه زيلى **(قوله)** حال كون المأذون) الانسب ان يقول اى المأذون حال كونه  
 ح **(قوله)** ولو لم يحط) هذا بالايجاع لقيام ملكه فيه وانما الخلاف في اكسائه بعد  
 الاستغراق بالدين وقديناه زيلى **(قوله)** وضمن المولى الخ) سواء علم المولى بالدين ولا بمنزلة  
 اتلاف مال الغير لما تعلق به حقهم زيلى **(قوله)** الاقل من دينه وقيمته) لان حقهم تعلق  
 بماله فيضمنها كما اذا اعتق الراهن المرهون زيلى **(قوله)** وان شأوا اتبعوا العبد) لان  
 الدين مستقر في ذمته زيلى قال في المحيط وما قبضه احدهم من العبد لا يشاركه فيه  
 الباقر بخلاف ما قبضه احدهم من القيمة التى على المولى لانهما وجبت لهم على المولى بسبب  
 واحد وهو العتق والدين متى وجب لجماعة بسبب واحد كان مشتركا بينهم اه طورى **(قوله)**  
 لا يبرأ الآخر) لانه وجب على كل واحد منهما دين على حدة بخلاف الغاصب مع غاصب  
 الغاصب لان الضمان واجب على احدهما زيلى **(قوله)** بعد عتقه) مستدرك لان الفرض  
 انه قد اعتق **(قوله)** وصح تديره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به انفا  
 ليرتب عليه عجزها ط **(قوله)** ويخير الغرماء) ان شأوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شأوا  
 استسعوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق وبقي  
 العبد مأذونا على حاله وان استسعوا العبد اخذوا من السعاية ديونهم بكما لها وبقي العبد مأذونا  
 على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء ط اى في قوله الا ان الخ بخلاف العتق كما مر فإنه  
 باتباع احدهما لا يبرأ الآخر **(قوله)** احد الشئيين) وهما تضمين المولى واستسعاء العبد  
**(قوله)** ولو اعاقه المولى الخ) هذا مرتبط بقوله وصح اعتاقه لا بمسئلة المدير قال الزيلى  
 ولو اعاقه المولى باذن الغرماء فلهم ان يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كأعتاق الراهن عبد  
 الرهن بأذن المرتن وهو معسر لانه قد خرج عن الرهن بأذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين  
 بأذن الغريم اه اى في عتقه اما المدير فلا ضمان بأعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التبديل  
 قدبر ط وبعبارة الطورى وقوله وضمن شمل ما اذا اعتق بأذن الغرماء الخ **(قوله)** بأقل من  
 الديون) اى وكان بلا اذن الغرماء والدين حال واما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة  
 فلا ضمان على المولى نهاية وزاد المقدسى عن شرح الجامع لاي اليت وكان البيع بأقل من  
 القيمة اما لوباعه بقيمتها واكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم

موسرا ولو معسرا فلهم ان  
 يضمنوا العبد العتق ثم  
 يرجع على المولى ابن كمال  
 (ولو اشترى ذارحم محرم  
 من المولى لم يعتق) ولو  
 ملكه لعتق (ولو اتلف المولى  
 ما في يده من الرقيق ضمن)  
 ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما  
 بناء على ثبوت الملك وعدمه  
 (وان لم يحط) دينه بماله  
 ورقبته (صح تحريره)  
 اجاءا (و) صح (اعتاقه)  
 حال كون المأذون (مدبونا)  
 ولو لم يحيط (ضمن المولى  
 للغرماء الاقل من دينه  
 وقيمته) وان شأوا اتبعوا  
 العبد بكل ديونهم وباتباع  
 احدهما لا يبرأ الآخر فهما  
 ككفيل مع مكفول عنه  
 (وطولب بتأق) من دينهم  
 اذا لم تقب به قيمته (بعد  
 عتقه) لتقرر في ذمته وصح  
 تديره ولا يخرج ويخير الغرماء  
 كعتقه الا ان من اخذوا احد  
 الشئيين ليس له الرجوع  
 شرح تكملة وفي الهداية  
 ولو كان المأذون مدبرا  
 او أم ولد لم يضمن قيمتهما  
 لان حق الغرماء لم يتعلق  
 برقبتهما لانهما لا يباعان  
 بالدين ولو اعاقه المولى باذن  
 الغرماء فلهم تضمين مولاه  
 زيلى (و) المأذون (ان باعه  
 سيده) بأقل من الديون

نعم اى لهم فسخه ولو مؤجلة فلا فأن حل الاجل ضمن المولى لهم قيمته وكذا لو وهب العبد قبل حلول الدين لرجل وقبضه او آجره جاز فان حل الاجل ضمن لهم القيمة وليس لهم رد الهبة وكان لهم نقض الاجابة واما الرهن فكالبيع تشارخية واما العتق فسيأتى متنا

**(قوله وفاء)** اى يديون المأذون **(قوله ويموت سيده)** وكذا الصى يحجر بموت الاب والوصى واما المأذون من قبل القاضي فلا ينزل بموته لانه حكم كافى شرح الجمع درممتى **(قوله وجنونه مطبقا)** سنة فصاعدا او يفوض للقاضى وبه يفتى فان مست الحاجة الى التوقيت يفتى بسنة كما فى تمة الواقعات درممتى **(قوله ولحوقه)** قال فى شرح الجمع اقول قد تسامح فيه لان الحقوق بدون القضاء لا يكون كالمت عندنا **(قوله وكذا يجنون المأذون ولحوقه ايضا)** فلوقال وموت احدها ولو حكما أو جنونه مطبقا لكان اتم واخصر عزمية **(قوله وان لم يعلم احده)** اى بهذا الحجر او بالموت وما ذكر بعده قال الزيلى فصار محجورا عليه فى ضمن بطلان الاهلية فلا يشترط فيه علمه ولا علم اهل سوقه لان الحجر حكى فلا يشترط فيه العلم كانهزال الوكيل بهذه الاشياء اه **(قوله لانه موت حكما)** حتى يعتق مدبروه وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته وهذا علة لقوله ولحوقه فكان يبنى تقديره على قوله وان لم يعلم احده **(قوله ونحجر حكما)** كان يبنى ذكره عند قوله وموت سيده لان كل ذلك يحجر حكى كما علمت **(قوله بأباقه)** لان المولى لم يرض بتصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعته عادة فكان حجرا عليه دلالة زيلى وسيذكر آخره عن الاشياء تصحيح خلافة وبأتى ما فيه **(قوله وان لم يعلم احد)** اى من اهل سوقه **(قوله كان حجرا دلالة)** هذا استحسان لان المادة جرت بتحصين امهات الاولاد وانه لا يرضى بخروجها واختلاطها بالرجال فى المعاملة ودليل الحجر كسريحه زيلى **(قوله ما لم يصرح بخلافه)** لان الصريح يفوق الدلالة زيلى **(قوله لا بالتدبير)** لان العادة لم تحجر تحصيل المدبرة فلم يوجد دليل الحجر منح وكذا المدبر بالاولى **(قوله وضمن بهما قيمتهما)** اى ضمن المولى بالاسيلا والتدبير قيمتهما لانه اتلف بهما محلا تعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع ببيعهما زيلى وظاهر كلام المصنف ان ضمن القيمة مطلقا مع انه يتوقف على اختيار الغرماء فلوزاد ان شاؤا لكان اولى لما فى المحيط وان شاؤا استسعوا العبد فى دينهم وان ضمنوا المولى لاسبيل لهم على العبد حتى يعتق وفيه عليه دين ثلاثة لكل ألف اختيار اثنان ضمان المولى فضعناه ثلثي قيمته واختار الثالث استسعاء العبد فى جميع دينه جاز ولا يشارك احدهما الآخر فيما قبض بخلاف ما اذا كان الغريم واحدا فاذا اختار احدهما بطل حقه فى الآخر طورى **(قوله فقط)** اى لا مازاد على القيمة من الدين بل يطل بان به بعد العتق **(قوله ان مامعه)** قيد بالعبية اذا قراره فى حق رقبته بعد الحجر لا يصح حتى لاتباع رقبته بالدين اجماعا كافى التبيين **(قوله صحيح)** اى بشروط تؤخذ من الزيلى وغيره وهى ان لا يكون اقراره بعد اخذ المولى ما فى يده او بعد ما باعه من غيره وان لا يكون عليه دين مستغرق لما فى يده وقت الحجر وان لا يكون ما فى يده اكتسبه بعد الحجر **(قوله وقال لا يصح)** يعنى حالا وهو القياس شرئلا لية **(قوله فلم يعتق عبد الخ)** اى فى حق الغرماء فليهم ان يبيعوه ويستوفوا ديونهم واما فى حق المولى فهو حر بالايجاع حتى ان الغرماء لو ابرؤا

نعم الا اذا كان بالغن وفاء او ابرؤا العبد او ادى المولى وتماه فى السراجية **(ويموت سيده وجنونه مطبقا ولحوقه)** وكذا يجنون المأذون ولحوقه ايضا **(بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احده)** لانه موت حكما **(و)** يخرج حكما **(بأباقه)** وان لم يعلم احد كجنونه **(ولو عاد منه)** او افاق من جنونه **(لم يعد الاذن)** فى الصحيح زيلى وقهستانى **(وباسيلا دها)** بأذن ولدت منه فادعاه كان حجرا دلالة ما لم يصرح بخلافه **(لا)** تحجر **(بالتدبير)** وضمن بهما قيمتهما فقط **(للاغرماء لو عليهما دين)** محيط **(اقراره)** مبتدأ **(بعد حجرة ان مامعه امانة او غصب او دين عليه)** آخر **(صحيح)** خبر **(فيقبضه منه)** وقال لا يصح **(احاط دينه بماله ورقبته)** لم يملك سيده مامعه فلم يعتق **(عبد من كسبه تحرير مولاه)**

فشيئا كما مر في التكاثر قهستاني (قوله ولمولاه اخذ غلة مثله) فلو أخذ أكثر رد الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيه درر قال في العناية ومعناه ان يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد مالزمه الديون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من ريعه يكون للغرماء اه وفي البحر عن الفتح قيل كتاب العتق يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفقا على ذلك وفي القهستاني للسيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل حقوق الدين وان يأخذ أكثر من غلة مثله قبل الدين ولا يأخذ الاكثر بعده وان يضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني اه وفي قوله وان يضع الضريبة بعد الدين مخالفة لما قدمناه عنه وعن غيره من أنه يسترد منه ما أخذه بعد الدين ولتقييد الشارح كغيره بقوله قبل حقوق الدين الا ان يوفق بان له وضعها بعد الدين غير المستغرق لما في يده اى بقدر ما يفضل بعد الدين أو أقل دون الاكثر ويحتمل ان يعطف قوله وان يضع على مدخول النفي في قوله ولا يأخذ تتأمل (قوله بوجود دينه) الظاهر ان الباء بمعنى مع رحتي قلت وبها عبر ابن الكمال (قوله استحسانا) والقياس ان يرد جميع ما اخذ لان حق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى نهاية (قوله فينسب باب الاكتساب) فصار ما يأخذه كالتحصيل للكسب وأما أخذا لاكثر فلا بعد من التحصيل فلا يحصل مقصود الغرماء نهاية (قوله لدفع الضرر عنه) قال في الهداية لانه يتضرر به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما رضى به ح (قوله واكثر اهل سوقه) هذا استحسان لان اعلام الكل متعذروا ومتعسر فلو جبر عليه بحضرة الاهل لم يصبر محجورا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جازا البيع لانه لما صار مأذونا له في حق من لم يعلم صار مأذونا في حق من علم ايضا لان الحجر لا يقبل التخصيص ولا يتجزأ كالاذن قال في النهاية ثبت بهذا عدم صحة الحجر الخاص وان من شرط صحة الحجر التعميم (قوله ان كان الاذن شائعا) وكذا يشترط كون الحجر قصدا قال في النهاية ثم اعلم ان اشتراط اظهار الحجر فيما بين اهل سوقه فيما اذا ثبت الحجر قصدا كعزل الوكيل فلو ضمننا لغيره فلا كما اذا باع عبد المأذون غير المديون اه وسيشير اليه قريبا (قوله اما اذا لم يعلم الخ) محترز قوله شائعا (قوله كفى في حجره علمه به فقط) فلو لم يعلم فاشترى وباع كان مأذونا والحجر باطل لان حكم الحجر لا يلزمه الا بعلمه اتقاني (قوله باع عبد المأذون الخ) وكذا لو وهبه من رجل وقبضه فلو رجع في الهبة لا يعود الاذن وكذا اذا رده المشتري باليب بالقضاء وان عاد اليه قديم ملكه نهاية (قوله لصحة البيع) وهو حجر ثبت حكما للبيع لا مقصودا لان البيع لم يوضع للحجر ويجوز ان يثبت الشيء حكما لغيره وان لم يثبت قصدا كعزل الوكيل الغائب نهاية (قوله وان عليه دين) اى وباعه بلا اذن الغرماء وقوله لا اى لا يصير محجورا (قوله لفساد البيع) علة لقوله لا وقد وقع في كلام الامام محمد ان البيع باطل فقبل اراد انه سيطر لانه موقوف على اجارة الغرماء وقيل اراد به انه فاسد الا ان الفساد فيه دون سائر العقود الفاسدة لانه خال عن الشروط الفاسدة والمالك غير مكروه عليه انما عدم الرضا من صاحب الحق لا غير فظهرنا زيادته على سائر العقود الفاسدة في افادته قبل القبض ملكا موقوفا تارخانية ماخصا وعليه لينظر ما فائدة قول الشارح ما لم يقبضه المشتري فان الملك حاصل قبله تأمل (قوله ان ديونهم حالة

(ولمولاه اخذ غلة مثله) بوجود دينه وما زاد للغرماء) يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحقوق الدين كان له ان يأخذها بعد حقوقه استحسانا لانه لو منع منها يجبر عليه فينسب باب الاكتساب (ويحجر بحجره ان علم هو) نفسه لدفع الضرر عنه (واكثر اهل سوقه ان كان) الاذن (شائعا) اما اذا لم يعلم به) اى بالاذن (الا لعبد) وحده (كفى في حجره علمه به فقط) ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوقه لانتفاء الضرر وفي البرازية باع عبد المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم اهل سوقه ببيعهم ام لا لصحة البيع وان عليه دين مالم لا يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسخه ان ديونهم حالة



ولو بعضه لم يظهر بعد ولكن ظهر سببه كما لو حفر بئرا في طريق وعليه دين يباع ويدفع للغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفعه كله فاذا وقع في البئر دابة رجع صاحبها على الغريم بحضرته يضرب كل بماله اه حوى على الكثر (قوله قبل الدين) اى وبعد الاذن بخلاف ما قبله كما سيذكره (قوله هذا) اى قوله وان لم يحضر وقوله قيدا لاولى ان يقول تعميم في الكسب والانتهاط ط لكن على جعله شرطا محذوف الجواب يصح لان الشرط قيود تأمل (قوله لانه الخصم في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريبا ط (قوله ثم انما يبدأ بالكسب) لانه اهورن على المولى مع ايفاء حق الغرماء زيلعى (قوله وعند عدمه) اى اصلا او عدم ايفائه ط (قوله مطلقا) يعنى سواء وجده في يد العبد او في يد الغريم ولو استهلكه الغريم للمولى ان يضمه رمل (قوله ومفاده) اى مفاد كون المولى احق بكسب عبده الحاصل قبل الاذن (قوله واودعه) الضمير المستتر عائد على المحجور فيفيد ان ايداعه قبل الاذن بالتجارة والظاهر ان ايداعه بعد الاذن كذلك لانه ايداع مال الغير بدون اذنه (قوله للمولى تضمينه الخ) اقول بما بحثه صرح به في الاشباه من كتاب الامانات حيث قال وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه واودعه وهلك عند المودع فانه يضمه لكونه مال المولى مع ان للعبد يدا معتبرة حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه اه وقوله فليس للمولى أخذه اى سواء كان العبد مأذونا او محجورا مديونا او لا يرى لكن هذا اذا لم يعلم انه ماله او كسب عبده فان علم فله حق الاخذ بلا حضور العبد حوى عن البرازية (قوله لانه كمودع الغاصب) عبارة الرمل لانه ماله اى مال السيد اودعه عنده بلا اذنه فصار كمودع الغاصب قال ط يفاد من هذا التعليل ان للمودع ان يرجع على العبد بما غرمه بعد عقته فتأمل (قوله قبل الدين) قيده لما في الطوري عن المحيط لو كان عليه دين يوم أخذ قليلا كان او كثيرا لم يسلم للمولى ما أخذه ويظهر ذلك فيما اذا لحقه دين آخر يرد للمولى جميع ما كان أخذه لانا لو جعلنا بعضه مشغولا بقدر الدين وجب على المولى رد قدر المشغول على الغريم فاذا أخذه كان للغريم الثاني ان يشاركه فيه ان كان دينهما سواء وكان للغريم الاول ان يرجع بما أخذه منه على السيد واذا أخذ منه ثانيا كان للغريم الآخر ان يشاركه ثم وثم الى ان يأخذ منه جميع ما أخذ من كسبه اه وفي القهستاني يتعلق ذلك الدين بما أخذه بعد الدين فيسترد منه كما اذا كان على المأذون خمسمائة وكسبه ألف فأخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة اخرى فانه يسترد الالف من السيد اه وعزاه للكرمانى وفي الذخيرة فان لم يلحقه دين آخر فالمولى لا يفرم الا خمسمائة وفي النهاية رد ما أخذ لو قائما بعينه وضمانه لو مستهلكا اه وهذا بخلاف الضريبة فانه يرد ما زاد على غلة مثله كما أتى قريبا فانهم (قوله وطولب المأذون بما بقي) لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاة الرقة درر وصرح بالمأذون لثلاثتهم عود الضمير على المولى (قوله ولا يباع ثانيا) لان المشتري يتمتع حينئذ عن شرائه فيؤدى الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء درر وكذا لو اشتراه سيده بعد ذلك لانه ملك جديد وتبدل الملك كتبدل العين حكما فصار كانه عبد آخر زيلعى وانما يباع في نفقة الزوجة مرارا لانها وجبت شيئا

قوله بحضرته لعله بحضته  
اه منه

قبل الدين او بعده)  
ويتعلق (بما هو به له وان  
لم يحضر) مولا هذا قيد  
للكسب والانتهاط لكن  
يشترط حضور العبد لانه  
الخصم في كسبه ثم انما يبدأ  
بالكسب وعند عدمه  
يستوفى من الرقة قلت  
واما الكسب الحاصل قبل  
الاذن فحق للمولى فله اخذه  
مطلقا قال شيخنا ومفاده  
انه لو اكتسب المحجور  
واودعه عند آخر وهلك  
في يد المودع للمولى تضمينه  
لانه كمودع الغاصب فتأمل  
(لا يتعلق الدين) بما  
اخذ مولا منه قبل الدين  
وطولب (المأذون) بما  
بقي (من الدين زائدا عن  
كسبه وثمته (بعد عقته)  
ولا يباع ثانيا

ولا يصلح الخ) لانه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الاذن وعفوه تبرع ط (قوله ويصالح عن قصاص الخ) مستدرك مع ما تقدم ح اى تقدم متا (قوله وامثلة الثانى) المناسب ذكره قبل قوله واجارة واستئجار لانهما بمعنى التجارة كغرم الودعية وما بعده نص عليه في الكفاية (قوله وامانة) كضاربة وبضاعة وعارية (قوله فتنه) لعله يشير الى ان عبارة المصنف احسن لان غرم الغصب يكون بلا جحود لانه متعدد بخلاف الودعية والامانة فانه اذا جحدتها ضمنهما كما اذا استهلكهما لكن كان الاحسن تقديم الغصب على الودعية فان قلت قدمت عن الزاوية ان اقرار المأذون بالدين والغصب وعن مال يصح ويؤاخذ به في الحال بخلاف المحجور عليه فلم يقيد بالجحود قلت ليصير ديننا فيدخل تحت قوله وكل دين لان الكلام فيما يتعلق برقبته ولا يكون كذلك الابالجحود وان كان مؤاخذا بأقراره بالعين كما قدمه فان قلت الغصب عين قلت نعم قبل التعدى عليه وكلامه في غرمه ولا يكون الابعده فيكون ديننا (قوله وعقر الخ) لاستناده الى شراء فانه لولا الشراء لوجب عليه الحد والعقر سواء اوجب بأقراره او بالينة كفاية اى فيكون في حكم الشراء واحترزه عما وجب عليه بالترجيح فليس بمعنى التجارة قهستانى (قوله بعد الاستحقاق) متعلق بوجوب لايوطء (قوله يتعلق برقبته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى درر واستثنى في الاشياء عن اجارة منية المفق ما اذا كان اجيرا في البيع والشراء اى فان الضمان يتعلق بالاذن وهو المستأجر وما قاله المقدسى من انه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بمأذون بل كوكيل المستأجر بحث في معرض النقل يرى (قوله كدين الاستهلاك) اى كدين ترتب بذمته بسبب استهلاكه لشيء آخر ط (قوله يباع فيه) ولا يجوز بيعه الا برضا الغرماء او بأمر القاضى لان للغرماء حق الاستعانة ليصل اليهم كمال حقهم ويبطل ذلك بيع المولى فاحتيج الى رضاهم ولو الاجبة وفيها ولو يباعه القاضى لمن حضر ويحبس حصة من غاب من ثمنه قال الزيلعى ولا يعجل القاضى بيعه بل يتلوم لاحتمال ان يكون له مال يقدم عليه او دين يقتضيه فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر له وجه يباعه اه وفيه من موضع آخر ثم المولى يبيع عبده المأذون له المديون بعد العلم بالدين لم يجعل مختارا للفداء بالقيمة ويبيع العبد الجانى بعد العلم بالجناية جعل مختارا للفداء بالارث لان الدين هنا على العبد بحيث لا يبرأ بالعق ولا يجب على المولى شيء ولو اختار المولى الفداء صريحا بأن قال انا اقضى دينه كان عدة منه تبرعا فلا يلزمه بخلاف الجناية فان موجبها على المولى خاصة (قوله لاحتمال الخ) علة لاشتراط الحضرة وافاد ان بيعه غير حتم بل يخير مولا بين البيع أو الفداء اى اداء جميع الديون ولم يرد به اداء قيمته نبه عليه في الكفاية (قوله لان العبد خصم فيه) اى في كسبه دون رقبته فاذا ادعى رقبته انسان كان المولى هو الخصم دون العبد واذا ادعى كسبه فالعبد خصم فيه دون المولى كافي التبيين (قوله ويقسم ثمنه بالخصم) سواء ثبت الدين بأقرار العبد او بالينة جوهره قال الرحمتى وهذا كله اذا كان الدين حالا ولو بوضعه مؤجلا يعطى ارباب الحال حصتهم ويمسك حصة صاحب الاجل الى حوله قال في الرمز قلت مر في المفلس عن التنايع انه يعطى الكل لصاحب الحال فاذا حل المؤجل قيل له شاركه وهذا اذا كان كل الدين ظاهرا

ولا يصلح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص) ويصالح عن قصاص وجب على عبده خزانة الفقه (وكل دين وجب عليه تجارة او بما هو في معناها) امثلة الاول (كبيع وشراء واجار واستجار) امثلة الثانى (غرم ودية وغصب وامانة جحدتها) عبارة الدرر وغيرها جحدتها بلا ميم فتنه (وعقر وجب بوطء مشرية بعد الاستحقاق) كل ذلك (يتعلق برقبته) كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة (يباع فيه) ولهم استعانة او ايضا زيلعى ومفاده ان زوجته لو اختارت استعانة لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا يجر من النفقة (بمحضه مولا) او نائبه لاحتمال ان يفديه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم فيه (ويقسم ثمنه بالخصم) يتعلق بكسب حصل

والتصرف في شيء من ماله ينبغي ان لا يجوز لها الصدقة واعترضه بأنه جرى العرف بالتصدق بذلك مطلقاً تأمل **(قوله بقدر ماله)** أي ما في يده من مال التجارة قال ابن الشحنة عن التهمة حتى روى عن ابن سلمة اذا كان عشرة آلاف درهم فاتخذ ضيافة بعشرة دراهم تكون يسيرة وان كان عشرة دراهم فبداق كثيرة فينظر في العرف في قدر مال التجارة ثم قال واطلق في المتيقن عن ابن يوسف انه لا بأس للرجل ان يجيب دعوة العبد المحجور عليه اه قلت والمأذون بالاولى تأمل **(قوله بيب)** فلا يحط بدونه اذ هو تبرع محض منح **(قوله ويحاي)** أي ابتداءً لانه قد يحتاج اليه التاجر قدعنا عن الزيلعي شيأمن الكلام على المحابة **(قوله محتج)** ومثله في التبيين **(قوله ولا يتزوج)** لانه ليس من باب التجارة ولان فيه ضرراً على المولى بوجوب المهر والنفقة في رقبته زيلعي **(قوله ولا يتسرى)** لانه مبني على ملك الرقبة والعبد لا يملك وان ملك **(قوله وقال ابو يوسف يزوج الامة)** لما فيه من تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبه اجارتها ولهذا جاز للمكاتب ووصى الاب والاب ولهما أن الاذن تناول التجارة والزواج ليس منها بخلاف المكاتب لانه يملك الاكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الاب والجداوصى لأن تصرفهم مقيد بالانظر للصغير وتزويج الامة من الانظر وعلى هذا الخلاف الصبي والمتعوه المأذون لهما والمضارب والشريك عانا ومقاوضة وجعل صاحب الهداية الاب والوصى على هذا الخلاف وهو سهو زيلعي **(قوله ولا يكتبه)** لانها توجب حرية الدخول والرقبة مآلاً والاذن لا يوجب شيئاً من ذلك والشيء لا يتضمن ماهو فوقه زيلعي **(قوله الا ان يجيزه المولى)** لان الامتناع لحقه فاذا أجاز له زال المانع فينفذ **(قوله ولادين عليه)** جملة حالية أي ديناً مستغرقاً قال الزيلعي وذكر في النهاية لو عليه دين قليل او كثير فكتابته باطلاً وان أجازها المولى وهذا مشكل فإن مالم يستغرق رقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى اجماعاً حتى جاز للمولى عقو ما في يده وانما الخلاف في المستغرق فيمنع عنده لاعندها اه قلت وأجيب بإمكان حمله على قول الامام اولا بأن غير المستغرق يمنع الدخول ايضاً وما ذكر قوله آخر **(قوله وولاية القبض للمولى)** لان العبد نائب عن المولى كالوكيل فكان قبض البدل لمن نفذ العقد من جهته لان الوكيل فيه سفير ومعبر فلا تتعلق به حقوق العقد كالتكاح بخلاف المبادلة المالية ولوأدى المكاتب البدل الى المولى قبل الاجازة ثم أجاز للمولى لا يعتق وسلم المقبوض الى المولى لانه كسب عبده زيلعي **(قوله ولا يعتق)** لانه فوق الكتابة فكان أولى بالامتناع زيلعي **(قوله الى آخر ما مر)** أي من قوله ولادين عليه وولاية القبض للمولى ولواقصر على هذا الاستثناء هنا وقال الا ان يجيزها المولى الخ كما فعل في شرحه على المتيقن لكان اخصر قال الزيلعي وان كان عليه دين مستغرق لا ينفذ عند أبي حنيفة خلافاً لما بناء على انه يملك ما في يده ام لا اه **(قوله ولا يغيره)** أي يغير مال وهو أولى بالمنع من الاول كما لا يخفى منح **(قوله ولا يقرض)** لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه منح **(قوله ولا يهب)** قدمنا عن التاجر خائفة عن الاصل انه يهب ويتصدق بمادون الدرهم وجرى عليه في الشرع نبالية **(قوله ولو بعوض)** لانه تبرع ابتداء او ابتداء وانتهاه زيلعي يعني ولو بلا عوض ولا يبرى لانه كالبهة درر **(قوله ولا يكفل)** لانها ضرر محض درر **(قوله**

بقدر ماله (ويحط من الثمن  
بعب قدر ما يحط التجار)  
ويحاي ويؤجل محتج  
(ولا يتزوج) الا بأذن (ولا  
يتسرى وان أذن له) المولى  
(ولا يزوج رقيقه) وقال  
أبو يوسف يزوج الامة  
(ولا يكتبه) الا ان يجيزه  
المولى ولادين عليه وولاية  
القبض للمولى (ولا يعتق  
بمال) الا ان يجيزه المولى  
الى آخر ما مر (ولا يغيره  
ولا يقرض ولا يهب ولو  
بعوض ولا يكفل مطلقاً)  
بنفس او مال

وفي الثاني يكون الفاضل لغرماء شحة المولى وفي الثالث يصح اقراره في ذلك الفاضل ولو لادين على احدهما فاق المولى في مرضه بالف ثم العبد بالف تحاصا في ثمن العبد ولو اقرار العبد اولائهم المولى بدى بدين العبد اه ماخصا **(قوله)** لغير زوج الخ اي لمن لا يقبل شهادة العبد له وكان حرا كما في الخانية **(قوله)** وولد ووالد قال في المبسوط اذا اقر المأذون لابنه وهو حر اولايه اولزوجه وهى حرة او مكاتب ابنه او لعبد ابنه وعليه دين او لا فآقراره لهؤلاء باطل في قول الامام وفي قولهما جائز ويشاركون الغرماء في كسبه ط **(قوله)** وسيد الخ قال في الهندية وان كان على المأذون دين فآقر يشئ في يده انه ودعية لمولاه اولابن مولاه اولايه اولعبد تاجر عليه دين اولاولمكاتب مولاه اولام ولده فآقراره لمولاه ومكاتبه وعبداه وام ولده باطل فاما اقراره لابن مولاه اولايه فخاير ولو لم يكن عليه دين كان اقراره جائزا في ذلك كله اه ط **(قوله)** ولو عين صح الخ في المبسوط اذا اقر المأذون بعين في يده لمولاه اولعبد مولاه ان لم يكن عليه دين جاز والا فلا ولو اقر بدين لمولاه لا يجوز مطلقا لانه لا يستحق على عبده دين طوري وظاهر التعليل اختصاص التفرقة بين الدين والعين بالمولى دون زوج المقر وولده ووالده وهو خلاف مايفهم من كلام الشارح ولم أر من صرح به فليراجع وعبرة الوهبانية واقراره بالعين لا للدين جائز **لمولاه** الا حثا الدين يظهر

ولو اقر لمولاه او عبده بدين ولادين عليه ثم لحقه دين بطل اقراره ولو عين فلا حتى يكون المولى احق بها من الغرماء والواجبة وفيها اقرار لابن نفسه او اباه او مكاتب لابنه لم يجزى عما اقر به عليه دين اولاعند الامام اه فقول لم يجزى يشمل الدين والعين فيؤيد ماقلناه تأمل ثم رأيت في حاشية ابى السعود التعليل لقوله الامام بان اقراره لهم اقرار صورة وشهادة معنى وشهادته لهم غير جائزة لو كان حرا فكذا اقراره ثم نقل عن شيخه انه اعترض على صاحب الدرر في تقييده بطلان الاقرار لهم بالدين بأن الزيلعي اطلقه اه ويؤيده التعليل بانه شهادة معنى فلا فرق بين الدين والعين الا في المولى والله الحمد **(قوله)** بما لا يعد سرقا حذف الشارح جملة فيها متعلق الباء واصل العبارة كفى المنع عن البزازية ولهذا يملك اهداء ما كولا وان زاد على درهم بما لا يعد سرقا فان الباء متعلقة بزاد **(قوله)** وجزم به ابن الشحنة حيث قال بعد كلام وقد علمت تقييدهم بما يملكه من الهدية بالمأكولات فيحتاج الى التنبيه عليه في التظلم لانه اطلق اه قلت ومثله في التبيين وصرح به في التارخانية عن المحيط فتسال ولا يملك الاهداء بماسوى المأكولات من الدراهم والذاتن اه وفيها عن الاصل ولو وهب هبة وكانت شيئا سوى الطعام وقد بلغت قيمته درهما فصاعدا لا يجوز وان اجاز المولى هبته ان لم يكن عليه دين تعمل اجازته والا فلا وكذا لا يتصدق الا بدرهم فادونه **(قوله)** بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر لانهم لو اكلوه قبل الشهر يضرر به المولى هداية **(قوله)** كرهيف ونحوه لان ذلك غير ممنوع عنه في المادة هداية بقى لو كان في بيته من في مقام المرأة كحاجه وغلامه نقل ابن الشحنة عن ابن وهبان انه لم ير في كلامهم وانه ينبغي ان يجوز قياسا عليها ثم نقل عنه انه لو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في بيته تأكل معه بالفرض ولا يمكنها من طعامه

(لغير زوج وولد ووالد)  
وسيد فان اقراره لهم بالدين  
باطل عنده خلافا لهما درر  
ولو عين صح ان لم يكن  
مدبونا وهبانية (وبهedy  
طعاما يسيرا) بما لا يعد  
سرقا وفقاده انه لا يهدى  
من غير المأكول اصلا ابن  
كمال وجزم به ابن الشحنة  
والمحجور لا يهدى شيئا  
وعن الثاني اذا دفع للمجور  
قوت يومه فدعا بعض  
رفقائه لا اكل معه فلا بأس  
بخلاف ما لو دفع اليه قوت  
شهر ولا بأس للمرأة ان  
تتصدق من بيت سيدها  
او زوجها باليسير كرهيف  
ونحوه ماتقى ولو علم منه  
عدم الرضا لم يجز (ويضيف  
من يطعمه) ويتخذ الضيافة  
السيرة



لم يقض على المولى) اى بل يؤخر الى عتقه وقد ذكر اول كتاب الحجر لو اقر العبد بمال آخر الى عتقه لولعير مولاه ولوله هدر وبحد وقود اقيم في الحال وفي البرازية والمحجور يؤخذ بافعاله لا باقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا تشتترط ولو ائلف مالا يؤاخذ به في الحال اما الاقرار بمجناية توجب الدفع أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤاخذ به في الحال ولو اقر المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية اهـ (قوله مطلقا) سواء كان المولى حاضرا أو غائبا عمادية (قوله ومزارعة) في البرازية ويأخذها مزارعة ويدفعها مطلقا كان البذر منه أولا اهـ وهى في المعنى إيجار أو استئجار كباقي في بابها فكانت من التجارة (قوله ويؤاجر ويزارع) يعنى ان يدفع الارض اجارة ومزارعة (قوله ويشارك عتانا) قال في النهاية شركة العتات انما تصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالتقدي والنسبة أو ما لو اشترك العبدان المأذونان شركة عتات على ان يشترتا بالنقد والنسبة بينهما لم يجز من ذلك النسبة وجاز النقد لان في النسبة معنى الكفالة عن صاحبه ولو اذن لهما المولى في الشركة على الشراء بالنقد والنسبة ولادين عليهما فهو جائز كالو اذن لكل واحد منهما مولاه بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسبة كذا في المبسوط والخبرة غير انه ذكر في الذخيرة واذا اذن له المولى بشركة المفاوضة فلا تجوز المفاوضة لان اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في التمر نبالية اقول يمكن حمل كلام الذخيرة آخر اعل ما اذا كان المأذون مديونا ح (قوله لا مفاوضة) لعدم ملكة الكفالة فمفاوضته تغلب عتانا برزاية (قوله ويستأجر ويؤاجر) اى يستأجر اجراء ويؤجر غلما نه ويستأجر البيوت والحوانيت ويؤجرها لما فيها من تحصيل المال ذكره الزيلعي (قوله ولو نفسه) انى به لان فيه خلاف الشافعي رحمه الله (قوله ويقر بوديعه الخ) لان الاقرار من تواع التجارة لانه لو لم يصح اقراره لم يعامله احد زيلعي وفيه اشعار بأن المأذون بالتجارة مأذون بأخذ الوديعه كافي المحيط وغيره لكن في وديعه الحقائق خلافة قهستاني واطلقه فشمس ما اذا اقر للمولى اولغيره وما اذا كان عليه دين اولا وما اذا كان في صحته او مرضه او صحته مولاه او مرضه وباقي بيان ذلك وفي التار خانة واذا اقر بعد الحجر يدين أو يعين لرجل جائز بقدر ما في يده فقط اهـ وفي البرازية يجوز الا فيما اخذه المولى منه (قوله ولو عليه دين) اى اذا كان الاقرار في صحته فلو في المرض قدم غرماء الصحة كما في حق الحر فخاله ان ما يكون من باب التجارة من ديونه يصح اقراره بصدقه المولى اولا وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الا بصدقه لانه فيه كالحجور زيلعي والاول يؤاخذ به في الحال والثاني بعد العتق كما في الهندية ومثال الثاني اقراره بمهر امرأته أو بمجناية كامر عن البرازية وفي الطوري عن المبسوط لواقع يدين في مرض مولاه فعلى اقسام \* الاول لادين عليه وعلى المولى دين الصحة جعل كأن المولى اقر في مرضه ويبدا بدين الصحة \* الثاني على العبد دين ولادين على المولى في صحته فاقرار العبد به صحيح لانه انما يحجر في مرض سيده لو على السيد دين صحة محيط بماله ورقبة العبد وما في يده \* الثالث على كل دين صحة فلا يخلو اما ان تكون رقبة العبد وما في يده لا يفضل عن دينه أو يفضل عنه لادن دين المولى او يفضل عنهما في الاول لا يصح اقراره لانه شاغل لرقبته وما في يده

لم يقض على المولى مطلقا  
وتامه في العمادية (ويأخذ  
الارض اجارة ومساقاة  
ومزارعة ويشترى بذرا  
يزرع) ويؤاجر ويزارع  
(ويشارك عتانا لا مفاوضة  
ويستأجر ويؤاجر ولو  
نفسه ويقر بوديعه وغصب  
ودين) ولو عليه دين

(و يصلح عن قصاص وجب على عبده ويبيع من مولاه بمثل القيمة) اما (باقل) منها (الاد) يبيع (مولاه منه بمثل القيمة او أقل للمولى حسب المبيع لقبض ثمنه) من العبد (ويبطل الثمن) خلافا لما صححه شارح المجمع معزيا للمحيط (لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجب له على عبده دين فخرج بجنا حتى لو كان الثمن عرضا لم يبطل لتعيينه بالعقد وهذا كله لو المأذون مديونا والالم يجوز بينهما بيع نهاية (ولو باع المولى منه بأكثر حط الزائد او فسخ العقد) اى يؤمر السيد بأن يفعل واحدا منهما حتى الغرماء (فيا كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه) اى على العبد المأذون بحق ما (وان لم يخصر مولاه) ولو محجورا لا تقبل يعنى لا تقبل على مولاه بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق ولو حضرا معا فان الدعوى باستهلاك مال او غصبه قضى على المولى وان باستهلاكه ودعيه او بضاعة على المحجور تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بحق

ينفذ الكل الا من الثالث اه ملخصا (قوله ويصلح الخ) لانه كأنه اشتراه ببدل الصلح وله الشراء ط (قوله فلا) لان فيه تهمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرماء تعلق بالمالية فليس له ان يبطل حقهم بخلاف ما اذا حابى الاجنبى عند ابى حنيفة لانه لانه تهمة فيه وقالا يجوز ولو بغبن فاحش ولكن يغير المولى بين ان يزيل الغبن او ينتقض البيع بخلاف ما اذا باع من الأجنبي به حيث لا يجوز اصلا عندها لان المحابة على اصلهما لا يجوز الا باذن المولى وهو آذن فيما يشتره بنفسه غير ان ازالة المحابة لحق الغرماء واختلفوا فى قوله قيل يفسد البيع والاصح ان قوله كقولهما فصار تصرفه مع مولاه كتصرف المريض المديون مع الأجنبي والغبن الفاحش واليسير سواء عنده كقولهما زيلى ملخصا (قوله ويبطل الثمن) واذا بطل الثمن صار كأنه باع بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراهه ببطلان الثمن بطلان تسليمه المطالبة به وللمولى استرجاع المبيع جوهره لكن فى التبيين بعد ما ذكر انه لا يطلب العبد بشئ لانه بتسليم المبيع سقط حقه فى الحبس وان عندها تعلق حقه بعينه فكان أحق به من الغرماء الى ان قال هذا جواب ظاهر الرواية وعن أبى يوسف ان للمولى ان يسترد المبيع ان كان قائما ويحبسه حتى يستوفى الثمن اه وكذا قال فى النهاية بطلان الثمن جواب ظاهر الرواية وعن أبى يوسف هذا اذا استهلك العبد المبيع فلو قائما للمولى ان يسترده الخ (قوله خلافا لما صححه شارح المجمع الخ) حيث قال وقيل لا يبطل الثمن وان سلم المبيع اولا لانه يجوز ان يعقد البيع ويتأخر وجوب الثمن ديناً كما تأخر فى المبيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح اه كلام شارح المجمع ورأيت بهامشه ما نصه فيه نظر لان صاحب المحيط اتما حكم بصحة القول بجواز البيع من العبد لا بعد سقوط الثمن عنه على تقدير بيع مولاه منه كما فهمه الشارح (قوله حتى لو كان) تفريع على قوله دين وبيان لمفهومه لان العرض لما تعين بالعقد ملكه بعينه ويجوز ان يكون عين ملكه فى يد عبده وهو احق به من الغرماء نهاية (قوله وهذا كله) اى بيع العبد من مولاه وعكسه بالقيمة اولى (قوله والالم يجوز بينهما بيع) لعدم الفائدة لان الكل مال المولى ولا حق فيه لغيره زيلى (قوله فيا كان من التجارة) لما ذكره غير المصنف وقال طر أم مفهوم التقيد به ولعله يجتزى به عن المبيع اذا كان للاكل او اللبس فانه لا فسخ فيه وحرره اه (قوله بحق ما) كبيع واجارة وشراء او شهدوا عليه بغصب او استهلاك ودعية او على اقراره بذلك عمادية اى ويؤاخذ بما اقربه من ذلك فى الحسالى كما فى البرازية (قوله يعنى لا تقبل على مولاه) حتى لا يطالب المولى ببيع العبد عمادية (قوله ولو حضرا) اى المولى والمحجور (قوله قضى على المولى) فى مخاطب ببيعه لان العبد مؤاخذ بأفعاله (قوله على المحجور) مستدرك لان كلامه فيه (قوله تسمع على العبد) اى فيؤاخذ بعد عتقه (قوله وقيل على المولى) قائله ابو يوسف والاو قولهما كفى العمادية وفى البرازية فان لم يقر لكن اقيمت عليه اليانة فغضرة المولى شرط الاعند الثانى (قوله ولو شهدوا على اقرار العبد) اى المحجور فالاولى ان يأتى بالمضمر مكان المظهر اما اقرار المأذون فقد علمت انها تقبل على المولى وسيأتى له تمة (قوله

فيما يتصرف بعد هذا اه الا ان يرجع التعميم الى قوله صار مأذونا او يحمل على ما اذا لم يكن  
 باذن الاجنبى وهو الاقرب فلا ينافى ما قدمناه عن البرازية والحائنية وغيرها فتأمل **(قوله**  
 قبل ان يصير مأذونا) لانه لا يثبت الاذن الا اذا باع او اشترى بحضرته لاقبله قبل الضرورة  
 يكون ذلك البيع غير مأذون فيه فلا ينفذ **(قوله وهو باطل)** لانه يلزم عليه تقديم الشيء على  
 نفسه **(قوله معزى بالخيرة)** نص عبارة الخيرة هكذا واذا رأى عبده يشتري بماله يعنى بمال  
 المولى فلم ينهه فهذا من المولى اذ ناله في التجارة وما اشتراه فهو لازم للمولى ان يسترد ماله ثم  
 اذا استرد المولى ماله دراهم او دنانير لا ينتقض البيع وان كان ماله عرضا او مكيلا او موزونا  
 ينتقض البيع اه **(قوله من مال مولاه)** الاولى ان يقول بمال الباء بدل من كالا يخفى **(قوله**  
 فيفتقر الى الفرق) الاولى حذف الفاء ط ولعل الفرق ما ذكره في باب الفضولى من ان الشراء  
 اسرع نقاذا فتأمل ح قلت وفي شرح درر البحار في صورة الشراء ينفذ على المولى لدخول  
 المبيع في ملكه وفي صورة البيع لا ينفذ عليه لزوال المبيع من ملكه اه وتقل مثله الحموى  
 عن البدائع وشرح المجمع وورد عليه ان فى كل ادخلا واخرجا اقول ان كان الثمن دراهم  
 ودنانير لا يشكل لانها لاتعين بالتعيين بل تجب في الذمة ولذا لو استرد المولى لا ينتقض البيع  
 كما قدمناه وان كان غيرها فيشكل لانه بيع مقايضة والثمن فيها مبيع من وجه فيصدق عليه  
 انه باع ملك المولى وقد مر غير مرة انه لا ينفذ عليه وانه انما يصير مأذونا بعده وجوابه ان  
 اللازم ما اشتراه العبد وامامادفعه من ملك المولى فلم ينفذ على المولى ولذا كان له ان يسترده  
 فاذا أجاز ما صنع العبد ولم يسترده نفذ عليه ذلك وصار مأذونا فيه وفيما بعده لان الاجازة  
 الملاحقة كالسابقة هذا ما ظهروا **(قوله بلا قيد)** بيان للاطلاق بان قال له اذنت لك في التجارة  
 ولم يقيد بشراء شئ بعينه ولا بنوع من التجارة زيلى **(قوله صح كل تجارة منه)** لان  
 اللفظ يتناول جميع انواع التجارات زيلى **(قوله اما لو قيد)** أى بنوع من التجارة او  
 بوقت او بمعاملة شخص زيلى او بمكان كاسر واما لو امره بشراء شئ بعينه كالطعام  
 والكسوة لا يكون مأذونا له لانه استخدام كاسر بياته **(قوله خلافا للشافعى)** اى ولزفر بناء على  
 انه توكل عندها وعندنا اسقاط كاسر **(قوله ولو بغين فاحش)** اطلقه فشمعل ما اذا نهاء عن  
 البيع بالغين الفاحش او اطلق له كافي البرازية منح **(قوله خلافا لهما)** وعلى هذا الخلاف  
 بيع الصبي والمعتوه المأذون لهما زيلى **(قوله ويوكل بهما)** أى بالبيع والشراء زاد فى  
 شرح الملتقى ويسلم وقبل السلم وفى التبيين وله المضاربة أخذ او دفعا **(قوله لانه من عادة**  
**التجار)** يصلح على الجميع حتى للغين الفاحش فانه من صنيعهم استجلابا للقلوب وبيع بغين  
 فاحش فى صفقة ويربح فى اخرى كافي التبيين وفيه لومرض العبد المأذون له وحاشى فيه يعتبر  
 من جميع المال اذا لم يكن عليه دين وان كان فمن جميع ما بقى بعد الدين لان الاقتصاد فى الحر  
 على الثلث لحق الورثة ولا وارت للعبد والمولى رضى بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرماء  
 وان كان الدين محيطا يقال للمشتري اد جميع المحاباة والا فرد المبيع كافي الحر وهذا المولى  
 صحيحا والا فلا تصح محاباة العبد الا من ثلث مال المولى لان المولى باستدانة الاذن بعدم امرض  
 أقامه مقام نفسه فصار تصرفه كتصرفه والفاحش من المحاباة وغير الفاحش فيه سواء فلا

لانه يلزم ان يصير مأذونا  
 قبل ان يصير مأذونا وهو  
 باطل قلت لكن قيده  
 القهستانى معزى للخيرة  
 بالبيع دون الشراء من  
 مال مولاه اى فيصح فيه  
 ايضا وعليه فيفتقر الى  
 الفرق والله تعالى الموفق  
 (و) يثبت (صرحاً فلو  
 اذن مطلقاً) بلا قيد (صح  
 كل تجارة منه اجماعاً) اما  
 لو قيد فعندنا يعم خلافاً  
 للشافعى (فيبيع ويشترى  
 ولو بغين فاحش) خلافاً  
 لهما (ويوكل بهما  
 ويرهن ويرهنن ويعير  
 الثوب والذابة) لانه من  
 عادة التجار

التحرير في هذا المقام فانه من مزال اقدام الافهام (قوله) لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره) اى  
 كصاحب الهداية كما سمعت عبارته والاستدراك مبنى على ما فهمه كغيره من مخالفة ما في  
 البرازية والحانية لما في الهداية وقد علمت انه لا مخالفة في انه يصير مأذونا بعد السكوت مطلقا  
 وانما أفاد في الحانية شيئا لم يذكره في الهداية وهو انه لا يجوز ذلك البيع بخصوصه لوملكا  
 للمولى والاجاز (قوله) ورجحه في الشربلية) اى رجحه ما ذكره الزيلعي وابن الكمال وغيرهما  
 من التسوية بين مال المولى وغيره ونقل بعده عن جامع الفصولين ما قدمناه من ان اثر الاذن  
 يظهر في المستقبل لا في ذلك الشيء وغاب عنه انه مراد قاضيان وغيره وعلى ما مر فلا مخالفة  
 بين ما في المتون والشروح وبين ما في الفتاوى والله تعالى الموفق (قوله) ويشترى ما اراد  
 الواو بمعنى او بقرينة قول الشارح بعد اوشرائه ولعل المراد بالتعميم ان المراد بالشراء ما يبيع  
 انواع المشتري ولو محرما ولذلك قال القهستاني ويشترى ولو كان خراط (قوله) الا اذا كان  
 المولى قاضيا ) قال الحموى في شرح الكتز وقال المقدسى في الرمز ظهر لى في توجيهه ان  
 القاضى من لا يباشر الاعمال بنفسه فلا يدل مع تكرار الاعمال من عبده على اذنه لقوة  
 احتمال التوكيل اه فافاد هذا التعليل ان القاضى ذكر للتشثيل فالمراد به كل من لا يباشر  
 الاعمال بنفسه وقال في حاشية الاشباه اقول لم يذكر صاحب الظهيرية هذه المسئلة على  
 سبيل الاستثناء وذكرها قاضيان لاعلى طريق الاستثناء فقال القاضى اذا رأى عبده يبيع  
 ويشترى فسكت لم يكن اذا اه وقد قمنا ان اطلاق صاحب الهداية يفهم منه انه لا فرق  
 بين ان يكون المولى قاضيا اولاً وان ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى اه  
 واقره ابو السعود في حاشية الاشباه واقول لا يبعد ان يكون مراد قاضيان انه لا يصير مأذونا  
 في ذلك التصرف الذى صادفه السكوت كان ذلك هو المراد من كلامه المار كما علمت فيكون  
 مأذونا بعده وعليه فلا استثناء وما ذكره المقدسى يصلح وجهاً لتخصيصه على القاضى مع انه  
 داخل في عموم كلامه السابق يعنى ان حكم عبد القاضى كغيره وان قوى احتمال كونه وكلا  
 عنه فلا ينافى اطلاق المتون والشروح ولذا لم يذكره في الحانية والظهيرية على طريق  
 الاستثناء كما فعل في الاشباه ثم رأيت الطورى قال بعد ذكر المسئلة وفهم بعض اهل العصران  
 سكوت القاضى لا يكون اذا بخلاف سكوت المولى كما فهم الامام الزيلعي اه وظاهره ان هذا  
 الفهم مخالف لكلامهم كفههم الزيلعي المار وهذا مؤيد لما قلناه فتدبر (قوله) لا في ذلك الشيء  
 فيه ان الكلام مفروض فيما اذا باع ملك الأجنبي وحينئذ لا يتصور ان يكون سكوت السيد  
 اذا باع بيع ذلك الشيء حتى يصح نفيه والى هذا اشار الشارح بقوله فلا ينفذ على المولى بيع ذلك  
 المتاع لكنه شرح لا يطابق المشروح فكان عليه ان يبرزه في قالب الاعتراض وحاصله ان  
 عدم كونه مأذونا في بيع ذلك الشيء انما هو فيما لو باع ملك المولى اما لو باع ملك الأجنبي باذنه  
 نفذ عليه كما قدمناه ونفاذه لا بسكوت المولى بل بامر صاحب المتاع وهل العهدة على العبد  
 أو على صاحب المتاع اختلف المشايخ فيه ذخيرة وتارخانية لكن ظاهر كلام السراج يفيد  
 عدم الفرق فانه قال ولورأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينه صار مأذونا ولا يجوز هذا  
 التصرف الذى شاهده المولى الا ان يحيزه بالقول سواء كان مابعه للمولى او غيره ولا يصير مأذونا

لكن سوى بينهما الزيلعي  
 وغيره وجزم بالتسوية بين  
 الكمال وصاحب الملتقى  
 ورجحه في الشربلية  
 بأن ما في المتون والشروح  
 اولى بما في كتب الفتاوى  
 فليحفظ ( ويشترى )  
 ما اراد ( وسكت ) السيد  
 ( مأذون ) خبر المبدأ الا  
 اذا كان المولى قاضيا اشباه  
 ولكن ( لا ) يكون مأذونا  
 ( في ) بيع ( ذلك الشيء )  
 او شرائه فلا ينفذ على  
 المولى بيع ذلك المتاع



بتصرف غير مكرر كطعام اهله وكسوتهم لا يكون اذا كان قرناه وبهذا التفصيل صرح به  
 البرازية فان قلت ينتقض هذا الاصل بما اذا غصب العبد متاعا وامره مولاه ببيعه فانه اذن  
 في التجارة وليس الامر بمقد مكرر قلت اُجيب عنه بأنه أمر بالمقد المكرر دلالة وذلك لان  
 تخصيصه ببيع المغصوب باطل لعدم ولايته عليه والاذن قد صدر منه صريحا فاذا بطل  
 التقيد ظهر الاطلاق اه وكلام الهداية يشير الى ان الفاصل هو التصرف التوعى  
 والشخصى والاذن بالاول اذن دون الثاني فتأمل كذا في العنانية وكلام الوقاية يفيد اه  
**(قوله)** ويثبت الاذن دلالة الخ في الحقائق انما يجعل سكوت المولى اذا اذا لم يسبق منه  
 ما يوجب نفى الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيت عمدي يتجر فسكت فلا اذن له بالتجارة ثم  
 رآه يتجر فسكت لا يصير مأذونا اتفاقا **(قوله)** فعبد رآه سيد الخ عبد مبتدأ خبره مأذون وساغ  
 الابتداء به لوقوعه موصوفا وأفاد الزيلعي انه اذا رأى اجنبيا يبيع ماله وسكت فان سكوته  
 لا يكون اذنا له وكذا لو ألتف مال غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت حتى كان له ان يطالبه  
 بالضمان اه قال بعض الفضلاء وينظر هذا مع قول الفصول العمادية في الثالث والثلاثين  
 ولو شق زق غيره فسال ما فيه وهو ساكت فانه يكون رضا اللهم الا ان يحمل ما هنا على  
 الاتلاف الغير الممكن تداركه فلتأمل اه **(قوله)** برازية (عبارتها وان رآه يشتري  
 ويبع فسكت فاذن الا ان ينهيه ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذن له بالنطق اه  
**(قوله)** ودر عن الحانية في عبارة الحانية اضطراب فانه قال اول الباب رأى المولى عبده يبيع  
 عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وقال بعد اسطر ولور آه في حانوته فسكت حتى باع  
 متاعا كثيرا كان اذنا ولا ينفذ على المولى يبيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولوان رجلا دفع الى  
 عبد رجل متاعا ليبيعه فباع فرآه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على  
 صاحب المتاع اه حموى اقول لا اضطراب في كلامه فان معنى كلامه الاول لم يكن اذنا في  
 ذلك البيع المسكوت عنه فلا ينفذ ببيعه عليه وان صار مأذونا في التجارة بعده كإفسره كلامه  
 الثاني والثالث وانما نفذ البيع في متاع الأجنبي لاذنه اى الاجنبى فيه وهذا معنى ما في  
 البرازية ويدل على ما قلنا ما في شرح البيرى عن البدائع رأى عبده يبيع وبشترى فسكت  
 صار مأذونا عندنا الا في البيع الذى صادفه السكوت بخلاف الشراء اه ثم رأيت العلامة  
 الطورى وفق كذلك مستدلا بعبارة البدائع وغيرها واعترض على الزيلعي حيث قال ولا فرق  
 في ذلك بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او لغيره باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا او فاسدا هكذا  
 ذكر صاحب الهداية وذكر قاضيه خان اذا رأى عبدا يبيع عينا من اعيان المالك فسكت  
 لم يكن اذنا اه فاعترضه بان ظاهر كلامه انه فهم المخالفة بين كلام الهداية والحانية ثم قال  
 وكيف يجوز حمل كلام الحانية على خلاف ما ذكره محمد في الاصل اه فقول الشارح فيما  
 نقله عن البرازية لم يجز حتى بأذن بالنطق معناه لم يجز ذلك البيع بخصوصه على المولى وان  
 صار العبد به مأذونا وليس معناه لم يكن اذنا له كإفسره المحشى والشارح وغيرها والحاصل  
 انه لا فرق في كونه مأذونا بين كون البيع ملكا للمولى او لغيره وانما الفرق في جواز ذلك  
 البيع الذى صادفه السكوت فان كان لأجنبي جاز وان للمولى فلا الا بالنطق فانغم هذا

(ويثبت) الاذن (دلالة)  
 فعبد رآه سيده يبيع ملك  
 اجنبى (فلم ملك مولاه  
 لم يجز حتى يأذن بالنطق  
 برازية ودر عن الحانية

لقوله فك الحجر ولا يخفى عليك ان الصبي والمعتوه ليس فيه اسقاط حق سعدية لكن قال ابن الكمال يعني حق المنع لاحق المولى لانه مع اختصاصه بأذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسبه جبراً على ما سألني اهـ (قوله) هو توكيل واثابة ستاتي ثمره الخلاف (قوله) ثم يتصرف) عطف على المعنى فكأنه قال اذا أذن المولى ينفك العبد من الحجر ثم يتصرف الخ ابن كل (قوله) العبد) انما خص البيان به لخصاء الحال فيه والافالحكم مشترك ابن كمال (قوله) لنفسه اى لالسيدة بطريق الوكالة فهستاني ولا يلزم ان يكون مالكاً لانه يجملته مملوك للمولى فاذا تذر ملكه للمتعرف فيه يخلفه المولى في الملك شربلالية (قوله) بأهليته) لان العبد اهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعاً الصدوره عن تمييز وحمل التصرف ذمة صالحة لالتزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهما من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج عن كونه بشراً الا انه جبر عليه عن التصرف لحق المولى كي لا يبطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا أذن المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفاً بأهليته الاصلية زبلى (قوله) ولا يتخصص (بنوع) اى ولا يمكن فهستاني وفي التاخر خاتبة هذا اذا صادف الاذن عبداً محجوراً اما اذا صادف عبداً مأذوناً يتخصص فلو أذنه في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى له الطعام فاشترى العبد الرقيق يصير مشترئاً لنفسه نص عليه محمد رحمه الله (قوله) تفريع على كونه اسقاطاً) فان الاسقاطات لا تقبل التقيد كما بانى كالطلاق والعاق ولا يقبل لو كان اسقاطاً لمالك نبيه لانا نقول ليس باسقاط في حق مالم يوجد فيكون النهي امتناعاً عن الاسقاط فيما لم يوجد زبلى (قوله) ولا يرجع بالعهد) اى بحق التصرف كطلعت الثمن وغيره والعهد فعله بمعنى مفعول عن عهده لقيه فهستاني (قوله) لفك الحجر) ظاهره ان قوله ولا يرجع تفريع على قوله فك الحجر وجعله القهستاني تقريباً على كون تصرفه لنفسه (قوله) تفريع على فك الحجر) فيه نظر والظاهر انه تفريع على التفريع وهو قوله فلا يتوقف كما يدل عليه التعليل تأمل (قوله) لان الاسقاطات لا تتوقف) لانها تتلشى عند وقوعها (قوله) فاذا اذن في نوع الخ) سواء سكنت عن غيره او نهى بطريق الصريح نحو ان يأذن في شراء البز وقال لا تشتريه اهـ تأخر خاتبة عن المضمرات (قوله) لانه فك الحجر لا توكيل) اعاده وان مرر لثنيه على ثمره الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي فافهم (قوله) ثم اعلم الخ) قال في المنع التخصيص قد لا يكون مفيداً اذا كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذناً لانسداد باب الاستخدام لافضائه الى ان من امر عبده بشراء بقل بفلسين كان مأذوناً يصح اقراره بديون تستغرق رقبته ويؤخذ به في الحال فلا تجزأ أحد على استئدام عبده فيما اشتدله حاجته لان غالب استعمال العبيد في شراء الاشياء الحقيرة فلا بد من حد فاصل بين الاستخدام والاذن بالتجارة وهوانه ان اذن بتصرف مكرر صريحاً لمثل ان يقول اشترى ثوباً وبيع اوقال بع هذا الثوب واشترتني اودلالة كأدلى الغلة كل شهر وأودالى ألفاً وانت حر فانه طلب منه المال وهو لا يحصل الا بالتكسب وهو دلالة التكرار ولو قال اقم صباغاً او قصاراً لانه اذن بشراء مالا بد منه لالة وهو نوع من الانواع يتكرر بتكرر العمل المذكور كان ذلك اذناً وان اذن

الشافعي هو توكيل واثابة  
(ثم يتصرف) العبد لنفسه  
بأهليته فلا يتوقف بوقت  
ولا يتخصص بنوع تفريع  
على كونه اسقاطاً ولا  
يرجع بالعهد على سيده  
لفك الحجر) فلو اذن  
لعبده) تفريع على فك  
الحجر) (بوما) واشهر) (صار)  
مأذوناً مطلقاً حتى يحجر  
عليه) لان الاسقاطات  
لا تتوقف) (ولم يتخصص  
بنوع فاذا اذن في نوع عم  
اذنه في الانواع كلها) لانه  
فك الحجر لا توكيل ثم  
اعلم ان الاذن بالتصرف  
التسويحي اذن بالتجارة  
وبالشخصى استخدام

(فإن راهقا) بأن بلغنا هذا السن (فقلا بلغنا صدقا ان لم يكذبهما الظاهر) كذا قيده في العمادة وغيرها فبعد اثني عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتمل مثله والا لا يقبل قوله شرح وهابية (وه) حنث (كبالغ حكما) فلا يقبل جحدوه البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا يبعه وفي الشرنبلالية يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل بماذا بلغ بلايين وفي الحزانة أقر بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة لاتصح اليانة بعده تصح اه

### كتاب المأذون

(الاذن) لغة الاعلام وشرا (فك الحجر) اى في التجارة لان الحجر لا ينطق عن العبد المأذون في غير باب التجارة بان كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والمولى لو صيا وعند زفر

قوله والظاهر الخ رأيت في الحامدية عن جواهر الفتاوى واما قبل قوله غير هذا التفسير الخ اه منه

هو اسم كتاب للاستروشى (قوله فان راهقا) يقال رهقه اى دنا منه رهقا ومنه اذا صلى احدكم الى الستة فايرهقها وصي مراهق مدان للحلم منرب (قوله ان لم يكذبهما الظاهر) هو معنى قوله الآتى وهو ان يكون بحال يحتمل مثله وفي المنع عن الحاشية صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مراهقا ويحتمل يقبل قوله وتجاوز قسمته وان كان مراهقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لا تجاوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهرا وتبين بهذا ان بعد اثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه (قوله فبعد اثني عشرة سنة) ادعى صاحب جامع الفصولين ان الصواب ابدال بعد يقبل زعمانه انه شرط لغير المراهق ورد في نور العين ونسبه الى الوهم وقلة الفهم وفي الشرنبلالية وعبارتها يعنى وقد فسرها به علما بلوغهما وليس عليهما بين اه قال ابوالسعود والظاهر ان هذا هو المراد مما نقله الحموى عن شرح درر البحار من انه يشترط لقبول قولهما ان يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنه اه قلت وفي جامع الفصولين عن فتاوى النسفي عن القاضي محمود السمرقندى ان مراهقا اقر في مجلسه ببلوغه فقال بماذا بلغت قال باحلام قال فاذا رأيت بعدما انتهت قال الماء قال اى ماء فان الماء مختلف قال المنى قال مالى قال ماء الرجل الذى يكون منه الولد قال على ماذا احتملت على ابن أوبنت أو أتان قال على ابن فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الاقرار بالبلوغ كذبا قل شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وأما يقبل قوله مع التفسير وكذا جارية أقرت بحيض اه والظاهر ان المادبقوله وأما يقبل مع التفسير اى تفسير ما بلغ به من احلام أو احبال فقط بلا هذا الاستقصاء (قوله لاتصح اليانة) صوابه اليانة من البت وهو القطع كفى جامع الفصولين وقد وجد كذلك فى بعض النسخ اوى قول لا يصح الاقرار

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المأذون

اى الاذن فهو مصدر كعمود وان كان الظاهر انه ضفة لكنه يحتاج لجذف المضاف والصلة في الكرماني يقال مأذون له اولها وترك الصلة ليس من كلام العرب وأقره القهستاني در متنى وتقدير المضاف اذن المأذون لان البحث عن الافعال لاعن الذوات وفي المصباح ان الفقهاء يحذفون الصلة لفهم المعنى وأورده بعد الحجر لان الاذن يقتضى سبق الحجر (قوله الاذن لغة الاعلام) تبع الزيلعي والنهاية قال الطورى قال شيخ الاسلام فى مبسوطه الاذن هو الاطلاق لغة لانه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقا عن شئ الى شئ اه وفي النهاية الاذن فى الشئ رفع المانع لمن هو محجور عنه واعلام باطلاقة فيما حجر عليه من اذنه فى الشئ اذا وأبعد الامام الزيلعي حيث قال انه الاعلام ومنه الاذان وهو الاعلام لان الاذن من اذن فى كذا اذا أباحه والاذان من اذن بكذا اذا أعلم اه وفى ابى السعود قال قاضى زاده فى التكملة لم أر قط فى كتب اللغة محبى الاذن بمعنى الاعلام (قوله عن العبد المأذون) الاولى اسقاط لفظة العبد فان الحكم فى الصبي والمتموه كذلك ح (قوله فى غير باب التجارة) كالزوج والتسرى والاقرار والهبه ونحوها مما سأتى (قوله واسقاط الحق) كالتفسير

تأكد وثبت فالاصل بقاؤه ويدل عليه ان الحجة بعد ثبوته لا يرتفع عند أبي يوسف الا بالقضاء  
فلو كان الاصل زواله لما احتاج اليه ولذا قال المقدسي في حاشية الاشباه لم يوجد بعد الحجر من  
القاضي ما يقتضي خلافه فالظاهر بقاؤه اهـ وهكذا نقل الحموي عن الشيخ صالح فينبغي تقديم  
بينة الزوال وذكر نحوه العلامة البري ثم قال و رأيت في ذخيرة الناظر الجزء به ونقله  
ابو السعود واقره وبالجملة لم نر احدا تابع صاحب الاشباه سوى الشارح والله اعلم (قوله  
وفي الوهبانية الخ) الشطر الثاني من البيت الاول مغير واصله \* فمن يدعى التأخير ليس يؤخر \*  
ويحجر في محل جر مضاف الى قبل ومعنى البيت الاول انه لو قال بعد صلاحه اقررت  
وانا محجور بانى استهلكك لك كذا لوقال رب المال بل حال صلاحك فالقول للمقر لا نه اضافه  
الى حالة معهودة تنافي صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكر الاقرار وكذا لو قال اقررت لي به حال  
فسادك لكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك حقا فالقول له ومعنى الثاني لو باع المحجور و اجاز  
القاضي يبيع لكن نهي المشتري عن دفع الثمن اليه فدفعه وهلك يضمن الثمن للقاضي لانه لما نهاه  
صار حق القبض للقاضي والمحجور كالاجنبي فلو لم ينهه جاز لان في اجازته البيع اجازة لدفع  
الثمن كالوكيل بالبيع وكيل بالقبض والله سبحانه وتعالى اعلم

وفي الوهبانية

\* ومن يدعى اقراره قبل  
يحجر \* فمن يدعى وقته فهو  
اجدر \* ولو باع والقاضي  
اجاز وقال لا \* تؤدى  
فأداه من بعد يخسر \*

### فصل

### فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ

بتوئين فصل وبلوغ مبتدأ وما بعده خبره معطوف عليه والجارية مجرور عطفا على الغلام  
او مرفوع على تقدير مضاف محذوف وانابته منابه والبلوغ لغة الوصول واصطلاحا انتهاء  
حد الصغر ولما كان الصغر احدا سباب الحجر وكان له نهاية ذكر هذا التصل لبيانها والغلام  
كما قال عياض يطلق على الصبي من حين يولد الى ان يبلغ وعلى الرجل باعتبار ما كان (قوله  
بالاحتلام) قال في المغرب الاحتلام جعل اسما لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه انزال  
المني غالبا فقلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من انواع المنام لكثرة الاستعمال اهـ ط  
(قوله والانزال) بأى سبب كان (قوله والاصل هو الانزال) فان الاحتلام لا يعتبر الا معه  
والاجبال لا يتأتى الا به (قوله والجارية) هى انثى الغلام (قوله صريحا) قيد به لانه  
مذكور ضمنا في الاحتلام والجل (قوله فان لم يوجد فيها) اى فى الغلام والجارية شئ  
مما ذكر الخ مفاده انه لا اعتبار لنبات العانة خلافا للشافعي ورواية عن ابي يوسف ولا للحنفية  
واما نهود التدى فذكر الحموي انه لا يحكم به في ظاهر الرواية وكذا نقل الصوت كما في شرح  
النظم الهاملى ابو السعود وكذا شعر الساق والابط والشارب (قوله به يفتى) هذا عندها  
وهو رواية عن الامام وبه قالت الأئمة الثلاثة وعند الامام حتى يتم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع  
عشرة سنة (قوله لقصر اعمار اهل زماننا) ولأن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عرض على  
النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وسنه اربعة عشر فرده ثم يوم الخندق وسنه خمسة عشر  
فقبله ولانها العادة الغالبة على اهل زماننا وغيرها احتياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة  
احدى الحجج الشرعية فيما لانص فيه نص عليه الشئى وغيره در منتقى (قوله وادنى  
مدته) اى مدة البلوغ والضمير فى له للغلام وفي لها للجارية (قوله كما في احكام الصغار)

(بلوغ الغلام بالاحتلام)  
والاجبال والانزال  
والاصل هو الانزال  
(والجارية بالاحتلام  
والحيض والجل) ولم يذكر  
الانزال صريحا لانه قلما  
يعلم منها (فان لم يوجد  
فيها) شئ (غنى) يتم لكل  
منها خمس عشرة سنة به  
يفتى (لقصر اعمار اهل  
زماننا) وادنى مدته لها ثمانى  
عشرة سنة ولها تسع سنين  
هو المختار كما في احكام  
الصغار



البعض دون البعض كالمرضى اه ملخصا **(قوله)** بيئة) بان شهدوا على الاستقراض او الشراء  
 بمثل القيمة تارخانية **(قوله)** او علم قاض) المعتمد عدم جواز القضاء بعلمه ط **(قوله)** كال  
 استهلكه) فان مالكة يزاحم الغرماء وكذا الزوج امرأة بمهر مثلها ابن ملك والمراد باستهلاكه  
 المال انه ثبت بغير اقراره مأمور فلو به في التارخانية انه يسئل عن اقراره بعدم ماصار مصلحا  
 ان ما اقربه كان حقا او لا فان قال نعم يؤاخذ به والا فلا ويوجب ان يكون الجواب في الصبي المحجور  
 كذلك اه **(قوله)** افلس الخ) اى صار الى حال ليس له فلوس وبعضهم قال صار ذا فلوس  
 بعد ان كان ذا دراهم مصباح والمراد حكم الحاكم بتفليسهِ واعلم انه انما يستوى مع الغرماء  
 اذا كان الخن حالا فلو مؤجلا لم يشاركهم ولكن يشاركهم بعد الحلول فيما قبضوه بالخصص  
 كذا في المقدسى سائحا **(قوله)** كان له استرداده) اى فيما لو افلس بعد قبضه بغير اذن وقوله  
 وحيسه بالخمن فيما لو افلس قبله ففيه لف ونشر على عكس الترتيب تأمل **(قوله)** كذا  
 في الحانية الخ) استدراك على المتن تبعا للشربالية حيث نقل ما في الحانية ثم قال قد شرط  
 مع الاطلاق اجازة صنعه اه اقول الذى يظهر ان الاجازة شرط لجواز صنعه لا لجواز الاطلاق  
 والمذكور في المتن جواز الاطلاق فلا استدراك بل هو افادة حكم آخر تأمل **(قوله)** لان حجر  
 الاول مجتهد فيه) علله في الهياذلية او لا بان الحجر منه فتوى وليس بقضاء لانه لم يوجد المقضى  
 له والمقضى عليه ثم قال ولو كان قضاء ففس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء قال الزيلعي  
 يعنى حتى يلزم لان الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير مجمعا عليه وانما يصير  
 مجمعا عليه ان لو كان الاختلاف موجودا قبل القضاء فيتأكد احد القولين بالقضاء فلا ينقض  
 بعد ذلك واما اذا كان الاختلاف في نفس القضاء فبالقضاء يحصل الاختلاف فلا بد من قضاء  
 آخر ليصير مجمعا عليه لقضائه بعد وجود الاختلاف هذا معناه ولكن فيه اشكال هنا لان  
 الاختلاف فيه موجود قبل القضاء فان محمدا يرى حجره بنفس السفة ولا تنفذ تصرفاته اصلا  
 فيصير القضاء به على هذا التقدير قضاء بقول محمد فيتأكد قوله بالقضاء بخلاف القضاء  
 على الغائب فان الاختلاف فيه في نفس القضاء هل يجوز أم لا ففقدنا لا ينفذ وعند الشافعى  
 يجوز فيحصل الاختلاف بالقضاء فلا يرتفع حتى يحكم بجواز هذا القضاء اه **(قوله)** مالم  
 يعلم) اى بالحجر قال في النزاية فلو اخبره عدل وصدقه ان يحجر وان لم يصدقه فكذلك ثم قال  
 ولا فرق بين الاذن والحجر في انه يصير مأذونا اذا ترجح الصدق في خبره عند العبد او صدقه  
 ذكره الفقيه ابو بكر البلخي وعليه الفتوى والاعتقاد خلافا لمن يفرق بينهما هم ان هذا  
 مبنى على قول ابى يوسف لم امر ان السفينة يتحجر عند محمد بلا قضاء **(قوله)** ولا يرتفع الحجر  
 بالرشد الخ) هذا ايضا قول ابى يوسف خلافا لمحمد كما قدمناه عن الجوهرية مع بيان ثمره  
 الخلاف **(قوله)** ولو ادعى الرشد) يعنى بعد ما حرج عليه القاضى ادعى انه صار رشيدا ليبتل  
 حجره **(قوله)** اشباه) استدلل فيها على ذلك بما في المحيط عند ذكره دليل ابى يوسف على ان  
 السفينة لا يتحجر الا بحجر القاضى من ان الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه قال في الاشباه  
 وكل بيئة شهد لها الظاهر لم تقبل اه اقول الظاهر ان ظهور زوال السفه فيها اذا كان قبل  
 الحكم يدل عليه سياق كلام المحيط اما بعد الحكم كما هو موضوع المسئلة في الاشباه فقد

مالم يكن ثابتا بيئة او علم  
 قاض فيزاحم الغرماء كال  
 استهلكه اذلا حجر في  
 الفعل كامر (أفلس ومعه  
 عرض شراء فقبضه  
 بالاذن) من بائعه ولم  
 يؤدئتمه (فبائعه اسوة  
 الغرماء) في ثمنه (فان افلس  
 قبل قبضه او بعده) لكن  
 بغير اذن بائعه كان له  
 استرداده) وحيسه (بالتنن)  
 وقال الشافعى للبائع الفسخ  
 (حجر القاضى عليه ثم رفع  
 الى) قاض (آخر فأطلقه)  
 واجاز ما صنع المحجور كذا  
 في الحانية وهو ساقط من  
 الدرر والمخ (جاز اطلاقه)  
 وما صنع المحجور في ماله  
 من بيع او شراء قبل اطلاق  
 الثانى او بعده كان جائزا  
 لان حجر الاول مجتهد فيه  
 فيتوقف على امضاء قاض  
 آخر \* (فروع) \* يصح  
 الحجر على الغائب لكن  
 لا يتحجر مالم يعلم خائفة ولا  
 يرتفع الحجر بالرشد بل  
 باطلاق القاضى ولو ادعى  
 الرشد وادعى خصمه بقاءه  
 على السفه وبرهنا ينبغي  
 تقديم بيئته بقاء السفه اشباه

بغير رضا المدين فكان للقاضي ان يعينه زبلى ( قوله وكذا لو كان ) اى كل من ماله ودينه  
وفى نسخ كانا بضمير التثنية ( قوله استحسانا ) والقياس ان لا يجوز لان هذا الطريق غير متعين  
لقضاء الدين فصار كالعروض ( قوله لاتحادها فى التثنية ) بيان لوجه الاستحسان ولهذا  
يضم احدها الى الآخر فى الزكاة مع انها مختلفان فى الصورة حقيقة وهو ظاهر وحكمها لانه  
لايجزى بينهما ربا الفضل فبالنظر للاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر للاختلاف  
يسلب عن الدائن ولاية الاخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض تتعلق  
بصورها واعيانها اقول ورأيت فى الحظر والاباحة من المجتبى ارضا ما نصه وجد دنائير  
مدبونه وله عليه دراهم له ان يأخذ لاتحادها جنسا فى التثنية اهـ ومثله فى شرح تلخيص  
الجامع الكبير للقارسي فى باب اليمين فى المساومة \* ( تنبيه ) \* قال الحوى فى شرح الكثر نقلا  
عن العلامة المقدسى عن جده الاشقر عن شرح القدورى للاخصب ان عدم جواز الاخذ  
من خلاف المجلس كان فى زمانهم لمطاوعتهم فى الحقوق والقنوى اليوم على جواز الاخذ  
عند القدرة من أى مال كان لاسما فى ديواننا لمداومتهم العقوق قال الشاعر

عفا على هذا الزمان فانه زمان عقوق لازمان حقوق  
وكل رفيق فيه غير مرافق وكل صديق فيه غير صدوق

ط ( قوله خلافا لهما وبه يفتى ) الاولى ان يقول وقالوا يبيع وبه يفتى كالا يفتى ح ( قوله  
اى بقولهما يبيعهما ) اى العرض والعقار واثار بهذا التفسير الى ان اعاده لا خلاف  
فيه ( قوله اختيار ) ومثله فى المتن ( قوله ويبيع كل ما يحتاجه فى الحال ) قال فى التبيين  
ثم عندها يبدأ بالقاضى يبيع النقود ثم العروض ثم العقار وقال بعضهم يبدأ ببيع ما يفتى  
عليه التوى من عروضه ثم بما لا يفتى عليه ثم بالعقار فالحاصل انه يبيع ما كان انظر له  
ويترك عليه دست من ثيابه يعنى بذلة وقيل دستان لانه اذا غسل ثيابه لبدله من ملبس وقالوا  
اذا كان يكتفى بدونها تباع ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقى ثوبا يلبسه وكذا  
يفعل فى المسكن وعن هذا قالوا يبيع ما لا يحتاج اليه فى الحال كالبدل فى الصيف والنطع  
فى الشتاء وينفق عليه وعلى زوجته واطفاله وارحامه من ماله اهـ ملخصا قال الرحتى  
ومفاده انه لا يكلف الى ان يسكن بالاجرة كقالوا فى وجوب الحج تأمل اهـ وفى حاشية  
المدنى اقول وكذا لو كان عنده عقارات وقف سلطانى زائدة على سكنه او صدقات فى الدفاتر  
السلطانية لا يؤمر ببيعها كما فتن به غير واحد من العلماء اهـ اى لا يؤمر بالفراغ عنها  
اذ لا يجوز بيعها تأمل ( قوله يلزمه بعد الدين ) ان يقضيه بعد قضاء الدين التى حجر  
لاجلها ونحوها مما ذكره بعد وهذا مالم يكن استفاد مالا بعد الحجر والافقضى ما أقرب به منه  
كأفى الموابه والهداية وقدمناه عن التاترخانية وشرح المتن وفى التاترخانية ثم اذا صح  
الحجر بالدين صار المحجور كمرضى عليه ديون الصحة فكل تصرف أدى الى ابطال حق  
الغرماء بالحجر يؤتر فيه كالهبة والصدقة واما البيع فان يمثل القيمة جاز وان يفتى فلا يتخير  
المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ كبيع المريض فان باع من الغريم وقاصه بالثمن جاز  
لوالغريم واحدا والاصح البيع من احدهم لو يمثل القيمة دون المقاصصة وكذا لو قضى دين

وكذا لو كان دنائير  
( وباع دنائيره بدراهم دينه  
وبالعكس استحسانا )  
لاتحادها فى التثنية ( لا )  
يبيع القاضى ( عرضه  
ولا عقاره ) للدين ( خلافا  
لها وبه ) اى بقولها  
ببيعها للدين ( يفتى )  
اختيار وصححه فى تصحيح  
القدورى ويبيع كل مالا  
يحتاجه فى الحال ولو اقر  
بمال يلزمه بعد الدين

مطلب  
تصرفات المحجور بالدين  
كالمرضى

وارث والقياس ان لا يجوز وصيته كبرهاته وجه الاستحسان ان الحجر عليه لعنى النظر له  
 كي لا يتلف ماله ويبقى كلا على غيره وذلك في حياته لافيا ينفذ من الثلث بعد وفاته حال استغنائه  
 وذلك اذا وافق وصايا اهل الخير والصالح كالوصية بالحج او للمساكين او ببناء المساجد  
 والارواق والقناطر والجسور واما اذا اوصى بغير القرب لا تنفذ عندنا طوري ( قوله  
 كبالغ ) اي غير محجور والا فهو بالغ ح ( قوله وفي كفارة كبد ) فلو حلف وحنث او نذر  
 نذرا من هدى او صدقة او ظاهر من امراته لا يلزمه المال ويكفر يمينه وغيرها بالصوم زيلعي  
 ( قوله والحاصل الح ) مستغنى عنه بقوله ثم هذا الخلاف الح لكن أعاده لقوله الا باذن  
 القاضي وانما حصره به لما سر من زوال ولاية ابيه وجده ( قوله لم يسلم اليه ماله الح ) هذا  
 بالاجماع كما في الكفاية وانما الخلاف في تسليمه له بعد خمس وعشرين سنة كسأتي فلو بلغ  
 مفسدا وحجر عليه الا فاسمه اليه فضاع ضمنه الوصي ولودفعه اليه وهو صبي مصلح واذن له  
 في التجارة فضاع في يده لم يضمن كافي المنع عن الحائنة وفي حاشية ابى السعود معزوا للولوية  
 وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور ورشده بعد الادراك اه وسئل العلامة  
 الشافعي عن بلغت وعليها وصي هل يثبت رشدها بمجرد البلوغ ام لابد من اليقينة فاجاب بأنه  
 لا يثبت الا بحجة شرعية ومثله في الخيرية وفي شرح اليرى عن البدائع لا بأس للولي ان يدفع  
 اليه شيئا من ماله وبأذن له بالتجارة للاختيار فان انس منه رشدا دفع اليه الباقي ( قوله حتى  
 يبلغ خسا وعشرين سنة ) اي ما يؤنس رشده قبلها ( قوله فصح تصرفه قبله ) الاولى التمييز  
 بالو او كافي الكثر لكن لما كان قوله لم يسلم اليه بمعنى المنع لان العاقل البالغ لا يحجر عليه  
 عند الامام وانما هذا منع للتأديب لا حرج صح التفرع فافهم ( قوله ضمن ) اي اذاهلك  
 في يده لتعديبه في المنع واما اذا بلغ فتعنه قبل ان يتكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته بالاختبار  
 فهلك لا يضمن قال شهاب الدين الجلي في فتاواه والواجب على الوصي ان لا يدفع اليه  
 المال الا بعد الاختبار فاذا منعه لذلك كان منعنا لواجب فلا يكون متعديا وفي الحائنة ما يشهد له  
 رملي ( قوله قاله شيخنا ) يعني الرملي في حاشية المنع ( قوله وان لم يكن رشدا ) لانه قد بلغ  
 سنا يتصور ان يصير جدا ولان منع المال عنه للتأديب فاذا بلغ هذا السن فقط اقطع رجاء  
 التأديب زيلعي ملخصا ( قوله وقال لا يدفع ) اي وان صار شيخا وبه قالت الائمة الثلاثة  
 معراج ( قوله ولا يجوز تصرفه فيه ) اي ما لم يحجزه القاضي على مامر وهذه ثمرة الخلاف  
 وتظهر ايضا في الضمان عندهما لو دفع اليه بعدما بلغ هذه المدة مفسدا لاعنده ( قوله  
 فان آتسم ) اي عرفتم او بصرتم ذكره البكري في تفسيره ط ( قوله هو كونه مصلحا في ماله )  
 هو معنى ما في اليرى عن التفت الرشيد عندنا ان يتفق فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا ينفقه  
 في البطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف ( قوله فقط ) اي لا في دينه ايضا خلافا  
 للشافعي رحمه الله ( قوله ولو فاسقا ) تأكيد لقوله فقط واطلقه فنحمل الفسق الاصل  
 والطاري كافي الهداية وهذا ما لم يكن مفسدا ماله ( قوله لبيع ماله ) أطلق المال فنحمل  
 المرهون والمؤجر والمعار وكل ما هو ملك رملي ولا يكون ذلك اكراها لانه بحق كاسر  
 في محله اذ هو ظالم بالمنع ( قوله يعني بلا امره ) لان للدائن ان يأخذ بيده اذا ظفر بمنحس حقه

( كبالغ ) وفي كفارة كبد  
 اشباه والحاصل ان كل  
 ما يستوى فيه الهزل والجد  
 ينفذ من المحجور ومالا  
 فلا لا بأذن القاضي حائنة  
 ( فان بلغ ) الصبي ( غير  
 رشيد لم يسلم اليه ماله حتى  
 يبلغ خسا وعشرين سنة  
 فصح تصرفه قبله ) اي  
 قبل المقدار المذكور من  
 المدة ( وبعده يسلم اليه )  
 وجوبا يعني لو منعه منه  
 بعد طلبه ضمن وقبل  
 طلبه لاضمان كما يفيد كلام  
 المجتبى وغيره قاله شيخنا  
 ( وان لم يكن رشيدا )  
 وقالا لا يدفع حتى يؤنس  
 رشده ولا يجوز تصرفه  
 فيه ( والرشد ) المذكور  
 في قوله تعالى فان آتسم  
 منهم رشدا ( هو كونه  
 مصلحا في ماله فقط ) ولو  
 فاسقا قاله ابن عباس  
 ( والقاضي يحبس الحر  
 المديون لبيع ماله لدينه  
 وقضى دراهم دينه من  
 دراهمه ) يعني بلا امره

كصغير) اى يعقل ومثله البالغ المعتوه كما فى حواشى الاشباه (قوله الا فى نكاح وطلاق) فان سعى جازمه مقدار مهر المثل وبطل الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى لان التسمية صحيحة فى مقدار مهر المثل وكذا الزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها لان التزويج من حواشيها الاصلية زبلى (قوله وعناق) وعلى العبدان يسى فى قيمته عند محمد وهو الصحيح طورى (قوله واستيلاء) بأن ولدت جاريته فادعاء ثبت نسبه وصارت ام ولده وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسى هى ولا ولدها فى شئ لان ثبوت نسب الولد شاهد لها ولو لم يكن معها ولد فقال هذه ام ولدى لم تنع وسعت بموته فى كل قيمتها بمنزلة المريض زبلى وهولت قيمتها قناجوهرة (قوله وتدير) ويسى بموت المولى غير رشيد فى قيمته مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قناويل نصفها وعليه الفتوى جوهرة لكن سياتى بحجة وصاياه بالقرب من الثلث والتدير منها وفى الطورى عن المحيط قال مشايخنا هذا اى سعيه اذا كان اهل الصلاح يعدون هذه الوصية اسرافا فان كانوا لا يعدونها اسرافا بل معهودا حسنا لا يسى فى قيمته اذا كان يخرج من الثلث (قوله ووجوب زكاة) ويدفعها القاضى اليه ليفرقها لانا عبادا لا بد فيها من نيتة ولكن يبعث معه امينا كي لا يصرفها فى غير وجهه هدية (قوله وفطرة) فيه انها تجب على الصغير حتى لو لم يخرجها وليه وجب الاداء بعد البلوغ كما مر فى بابها فليست مما يخالف فيها الصغير الا ان يقال مخاطب بها وليه تأمل (قوله وحج) لانه واجب بأيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يمنع من عمرة واحدة فيها استحسانا ولا من القران لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحدة منهما فلا يمنع من الجمع بينهما للخلاف فى وجوبها ويسلم النفقة الى ثقة لثلاثا يبلقها فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضى نفقه الرجوع ولا تلزمه الكفارة الا بعد زوال الحبر وان أفسد العمرة بقضيا بعد زواله ايضا وتماه فى الجوهرة ولو أحرم بحجة تطوع دفع اليه من النفقة مقدار ما لو كان فى منزله ويقال له ان شئت فأخرج ماشيا الا ان يكون القاضى وسع فى النفقة فقال أنا اكرى بذلك الفضل وأنفق على نفسى فلا يمنع من ذلك طورى (قوله وعبادات) اى بدنية لامالية ولا مركبة منهما ايضا فى شرح المفتاح لاین السبكي كل موضع يدعى فيه انه من عطف العام على الخاص يراد بالعام ماعدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق حموى وبه صرح فى السعدية ابو السعود قلت فيكون من العام المخصوص او المراد به الخصوص وهل الاول حقيقة فى الباقي او مجاز كالثنائي خلاف بيته فى حاشية شرح المنار اول بحث العام هذا وفى استثناء الحج والعبادات نظر فانها تصح من الصغير ايضا الا ان يقال المراد سمحتها على سبيل الوجوب تأمل (قوله وزوال ولاية أبيه اوجده) يعنى عدم ولايتهما عليه بخلاف الصغير حموى اى فان ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفى حجة اقراره بالعقوبات) كالأول أقر على نفسه بوجوب القصاص فى نفس اوفيا دونها حموى (قوله وفى الاتفاق) اى على نفسه وولده وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوى ارحامه من ماله شرح تنوير الاذهان وفى بعض النسخ وفى الايقاف من اوقف لكن فى الاشباه ان وقفه باطل واختافوا فيما لو كان أذن القاضى فصحه البلخي وبطله ابو القاسم اه (قوله وفى حجة وصاياه بالقرب من الثلث) يعنى اذا كان له

كصغير) ثم هذا الخلاف فى تصرفات يحتمل الفسخ وبطلان الهزل واما مالا يحتمله ولا يبطله الهزل فلا يحجر عليه بالاجماع فلذا قال (الا فى نكاح وطلاق وعناق واستيلاء وتدير ووجوب زكاة) وفطرة (وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه اوجده وفى حجة اقراره بالعقوبات وفى الاتفاق وفى حجة وصاياه بالقرب من الثلث فهو) اى فى هذه



أن المراد المنع الحسى كافى الدر عن البدائع (قوله ماجن) قال فى الجهر ما يحسن الشئ مما يحسن مجونا اذا صلب وغلظ وقولهم رجل ماجن كأنه مأخوذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس يعربى محض ابن كمال (قوله كتعليم الردة الخ) وكالذى يفى عن جهل شر نبالية عن الحائض (قوله وطيب جاهل) بأن يسقيهم دواء مهلكا واذا قوى عليهم لا يقدر على ازالة ضرره فبلى (قوله ومكار مفلس) بأن يكرى ابلا وليس له ابل ولا مال ليشتريها به واذا جاء وانقر ورج يحرق نفسه جوهره فنع هؤلاء المفسدين للديان والابدان والاموال دفع اضرار الخاص والعام فهو من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كافى القهستاني وغيره قيل وألحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخرى المحتكر وارباب الطعام اذا تعدوا فى البيع بالقيمة وما لو اسلم عبد الذمى وامتنع من بيعه باعه القاضى اه قلت وباب الامر بالمعروف اوسع من هذا تأمل نعم ينبغي ذكر المريض فانه ممنوع عن التصرف فيما فوق الثلث \* (نتية) \* يعلم من هذا عدم جواز ما عليه اهل بعض الصنائع والحرف من منهم من اراد الاشتغال فى حرقهم وهو متفق لها واراد تعلمها فلا يحل التحجير كما أفق به فى الحامدية (قوله وعندما يحجر على الحر) اى العاقل البالغ قال فى الجوهره ثم اختلفا فيها بينهما قال ابو يوسف لا يحجر عليه الا بحجر الحاكم ولا ينفك حتى يطلقه وقال محمد فساد فى ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والثره فيما باعه قبل حجر القاضى يجوز الاول للاثانى (قوله بالسفه والغفلة) اى والدين كبايأتى وغير بعضهم عن الغفلة بالفساد وليس المراد به الفسق فافهم قال فى الدر المتفق ويشترط لصحة الحجر عندها القضاء بالا فلاس ثم المحجربا عليه ولا يشترط ذلك فى الحجر بالسفه مع كونه يعم جميع الاموال واما الحجر بالدين فيخسف المال الموجود حتى ينفذ تصرفه فى مال حدث بعده بالكسب كما يعلم من القهستاني والبرجندى فليحفظ اه وفى التار خانية الحجر بالدين يفارق الحجر بالسفه من وجوه ثلاثة \* احدها ان حجر السفه لمعنى فيه وهو سوء اختياره لاحق الغرماء بخلافه بسبب الدين فيفتقر للقضاء \* الثانى ان المحجور بالسفه اذا عتق عبدا ووجب عليه السعاية وأدى لا يرجع بماسعى على المولى بعد زوال الحجر بخلاف المحجور بالا فلاس \* الثالث ان المحجور بالدين لو اقر حالة الحجر ينفذ اقراره بعد زوال الحجر وكذا حالة الحجر فيما سيحدث له من المال حالة الحجر والمحجور بالسفه لا يجوز اقراره لاحال الحجر ولا بعده ولا فى المال القائم والاحداث اه ملخصا قلت ويزاد ما مر من توقف الحجر بالدين على القضاء اى على قول ابن يوسف لكونه لحق الغرماء بخلاف الحجر بالسفه لانه لحقه فلا يتوقف كاشير اليه قياما وظاهرا كلامهم ترجيحه على قول محمد (قوله به) اى بقولهما يبقى به صرح قاضى خان فى كتاب الحيطان وهو صريح فيكون اقوى من الالتزام كذا قال الشيخ قاسم فى نصحيه ومراده ان ما وقع فى التون من القول بعدم الحجر على الحر مصحح بالالتزام وما وقع فى قاضى خان من التصريح بأن الفتوى على قولهما تصريح بالتصحيح فيكون هو المتمد وجعل عليه الفتوى مولانا فى فوائده منح وفى حاشية الشيخ صالح وقد صرح فى كثير من المقتربات بأن الفتوى على قولهما وفى القهستاني عن التوضيح انه المختار اه وافق به البلخى وابو القاسم كما ذكره فى المنع عن الحافيه قيل قوله الآتى والقاضى يحبس الحر المدينون (قوله

ماجن) يعلم الحيل الباطلة  
كتعليم الردة لتبين من  
زوجها اولتسقط عنها  
الزكاة (وطيب جاهل  
ومكار مفلس وعندما  
يحجر على الحر بالسفه و)  
الغفلة (به) اى بقولهما  
(يفى) صيانة لماله وعلى  
قولهما المفق (فيكون  
فى احكامه

حفص وفي نسخ أبي سليمان انه قولهما وفي قول أبي يوسف هو ضامن وهو الصحيح يرى  
عن الذخيرة والظاهر انه تصحيح لنقل الخلاف لا لقول أبي يوسف تأمل قال أبو السعود عن شرح  
تنوير الاذهان ولو أتلّف مال غير بالاسبق ايداع او اقراض ضمن بالاجماع **(قوله)** وما اودع  
عنده احتز به عما اذا أتلّف ما اودع عند أبيه فانه يضمّنه واطلق عدم الضمان في الوديعة  
وهو مقيد بما سوى العبد والامة اما اذا كانت عبدا أو أمة واستهلكه يضمن اجماعا يرى عن  
البدائع قال الحموي وفي احكام الصغار للاستروشي ما يخالفه حيث قال صبي محجور اودع  
عبدا فقتله فعلى عاقلة القيمة ولو طعاما فأكله لا يضمن اه قلت وقد يوفق بأن الضمان اجماعا  
على العاقلة تأمل **(قوله)** بلاذن وليه (يفنى عنه مابعد فلو أذن وليه في أخذ الوديعة  
يضمن اتفاقا كما في المصنف أبو السعود **(قوله)** ويستثنى من ايداعه الخ) يستثنى ايضا ما اذا  
كانت عبدا بناء على ما في البدائع **(قوله)** مثله اي صلبا محجورا وهو بالنصب مفعول  
اول لاودع والثاني محذوف اي وديعة **(قوله)** فللمالك تضمين الدافع او الاخذ قال  
في جامع الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي واجاب في الاشباه بانه لم يوجد فيها التسليط  
من مالكها بخلاف ما مر واورد عليه بانه وجد التسليط بنفس الدفع الى الاول كما في  
الحموي قلت مدفوع اذ لو دفعه المالك الى الاول لم يكن له تضمينه كما مر في المستنبات  
**(قوله)** ولا يحجر حر الخ) في بعض النسخ على حر واعلم ان الحجر عند أبي حنيفة على  
الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والفسق والغفلة وعندها يجوز بغير  
الفسق وعند الشافعي يجوز بالكل كفاية واما الحجر على المفتي الماجن واخوه فليس يحجر  
اصطلاحا كما يأتي وظاهر الدرر ان عندها ايضا يحجر عليه بالفسق وهو مخالف لعامة الكتب  
كما نبه في العزيمة وكلام المصنف والشارح هنا مجمل فتأمل **(قوله)** هو تبذير المال الخ)  
فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطاح في شيء فهستاني  
والمراد انه كان رشيدا ثم سفه لما يأتي متنا انه لو بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله الخ **(قوله)** على  
خلاف مقتضى الشرع او العقل) كالتبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات  
لا لغرض او لغرض لا يعبده العقلاء من اهل الديانة غرضا كدفع المال الى المغنين واللعاين وشراء  
الحمامة الطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محمدة واصل المسامحات في التصرفات  
والبر والاحسان مشروع الا ان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب قال تعالى  
اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا بكفاية **(قوله)** فيحجر عليه عندها) مستدرك مع ما يأتي  
مع عدم صحة التفريع ايضا ح **(قوله)** وتماه الخ) هو ما ذكرناه آتفا عن الكفاية  
**(قوله)** وفسق) اي من غير تبذير مال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع  
اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله فهستاني **(قوله)** ودين) وان زاد على ماله وطب الغرماء من  
القاضي المحجر عليه فهستاني **(قوله)** وغفلة) اي لا يحجر على العاقل بسبب غفلة وهو ليس  
بمفسد ولا يقصده لكنه لا يهتدى الى التصرفات الرائجة فينبغي في البياعات لسلامة قلبه  
زيلي **(قوله)** بل يمنع) اشار به الى انه ليس المراد به حقيقة الحجر وهو المنع الشرعي الذي يمنع  
نفوذ التصرف لان المفتي لو أفتى بعد الحجر واصاب جار وكذا الطبيب لو اعطى الأدوية فنقد فدل

وما اودع عنده بلا اذن  
وليه وما اعير له وما بيع منه  
بلا اذن ويستثنى من ايداعه  
ما اذا اودع صبي محجور  
مثله وهي ملك غيرها  
فللمالك تضمين الدافع  
او الاخذ ولا يحجر  
حر مكلف بسفه) هو  
تبذير المال وتضييعه على  
خلاف مقتضى الشرع او  
العقل درر ولو في الخير  
كان يصرفه في بناء  
المساجد ونحو ذلك فيحجر  
عليه عندها وتماه في  
فوائد شتى في الاشباه  
(وفسق ودين) وغفلة  
(بل) يمنع (مفت)

نصف القصة لان اصل الجناية كان في حال الرق ولو أقر بقتل خطأ لم يلزم المولى شيء وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في المحجدي وفي الكرخي اقراره بجناية الخطأ وهو مأذون او محجور باطل فان اعتق لم يتبع بشيء من الجناية اه وسياق في تمامه في كتاب الجنائيات ان شاء الله تعالى (قوله في حقهما) اي الحد والقود لانهما من خواص الآدمية وهو ليس بمملوك من حيث انه آدمي وان كان مملوكا من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بهما واذا بقي على اصل الحرية فيهما ينفذ اقراره لانه أقر بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى كفاية (قوله يدور بين نفع وضر) أما النفع المحض فيصح كقبوله الهبة والصدقة وكذا اذا أجر نفسه ومضى على ذلك العمل وجبت الاجرة استحسانا ويصح قبول بدل الخلع من العبد المحجور بغير اذن المولى لانه نفع محض وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاقه وعقاقه اذا كان وكلا جوهره (قوله من هؤلاء المحجورين) المراد الصبي والرقيق فاطلق لفظ الجمع على الاثنين كقوله تعالى فان كان له اخوة والمراد اخوان وقيل المراد العبد والصبي والمجنون الذي يفتق جوهره (قوله يعرف ان البيع سالب الخ) سياق في المأذون قيد آخر وزاد في الجوهره ويعلم انه لا يجتمع الثمن والمتمن في ملك واحد قال في شاهان ومن علامة كونه غير عاقل اذا اعطى الحلواني فلوسا فآخذ الحلوى وبقي يقول اعطني فلوسى وان ذهب ولم يسترد الفلوس فهو عاقل اه (قوله أجاز وليه) اي ان لم يكن فيه غبن فاحش فان كان لا يصح وان أجاز به الولي بخلاف السير جوهره وسياق في بيان الولي آخر المأذون وانه يصح اذن القاضي وان أبى الاب (قوله اي هؤلاء المحجورين) صوابه المحجورون (قوله ضمنوا) فلوان ابن يوم انقلب على قارورة انسان مثلا فكسرهما يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا أتلغا شيئا لزمهما ضمانه في الحال كذا في النهاية ووافقته مافي الكافي عزمية (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) يعني في اتلافه المال أما في النفس فيقتص منه في الحال ان جنى على النفس بما يوجب القصاص ويدفع او يقتدى ان جنى عليها بما لا يوجب القصاص او جنى على الطرف عمدا او خطأ ح (قوله على مامر) اي عن البدائع وعلمت أنه يخالف لما في النهاية وغيرها ووفق بينهما ط والسامحاني يحمل مافي البدائع على ما اذا ظهر باقراره لما في الغاية اذا كان النصب ظاهرا يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقيه (قوله مؤاخذ بأفعاله) هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف لان الخطاب نومان وضع وخطاب تكليف كما في جمع الجوامع (قوله واذا قتل) اي الصبي المحجور وليس التقيد بالحجر في هذه احترازيا حتى لو كان مأذونا له في التجارة فالحكم كذلك ابوالسعود على الاشياء (قوله الا في مسائل) استثناء من قوله فيضمن اي فلا يضمن في هذه لانه مسلط من المالك كما أفاده في الاشياء لكن في ابى السعود عن الفتية انها ضمان عقد عندها والصبي ليس من اهل الزام الضمان وعند ابى يوسف ضمان فعل وهو من اهل التزام الفعل اه وفي التارخانية اودع صبيا او عبدا مالا فاستهلكه لم يضمن عند محمد وقال ابو يوسف يضمن العبد بعد العتق والصبي بعد زوال الحجر اه فتأمل وسنذكر له تمة آخر كتاب المأذون (قوله لو أتلغ ما اقترضه) اطلق الجواب في نسخ ابى

في حقهما (ومن عقد)  
 عقدا يدور بين نفع وضر  
 كاسيحي في المأذون (منهم)  
 من هؤلاء المحجورين (وهو  
 يعقله) يعرف ان البيع  
 سالب للملك والشراء  
 جالب (أجاز وليه او رد)  
 وان لم يعقله فباطل نهاية  
 (وان أتلغوا) اي هؤلاء  
 المحجورين سواء عقلو او لا  
 درر (شيأ) مقومان مال  
 او نفس (ضمنوا) اذ  
 لا حجر في الفعل لكن  
 ضمان العبد بعد العتق على  
 مامر وفي الاشياء الصبي  
 المحجور مؤاخذ بأفعاله  
 فيضمن ما تلغى من المال  
 للحال واذا قتل فالدية على  
 عاقلته الا في مسائل  
 لو أتلغ ما اقترضه

المراج حيث فسر المغلوب بالذى لا يعقل اصلا ثم قال واحترزه عن المجنون الذى يعقل البيع  
ويقصده فان تصرفه كتصرف الصبي العاقل على ما يجزئ فيتوقف الى اجازة الولي اه وهذا  
هو المعتبر كما قدمناه وبه صرح في الكفاية وجعله الزيلعي في حال افاقته كالعاقل والمتبادر  
متهانه كالعقل البالغ وبه اعترض الشرنبلالي على الدرر فلا تتوقف تصرفاته ووفق بينهما  
الرحتي والسائحاني بحمل ما هنا على ما اذا لم يكن تام العقل في حال افاقته وما ذكره الزيلعي  
على ما اذا كان تام العقل ووفق الشلبي في حاشية الزيلعي بحمل ما هنا على ما اذا لم يكن لافاقته  
وقت معلوم وما في شرح الزيلعي على ما اذا كان لها وقت معلوم اى لانه في الاول لا يتحقق  
صحوه اقول والذى يحل عقده الاشكال ما قدمناه عن ابن الكمال فانه ان اريد بالمغلوب من  
غلب على عقله اى الذى لا يعقل اصلا فيراد بالذى يحسن ويفيق ناقص العقل وهو المعتبر كما  
صرح به صاحب الكفاية وغيره حيث قال والمجنون الذى يحسن ويفيق وهو المعتبر الذى يصلح  
وكيلا عن غيره وهو قد يعقل البيع ويقصده وان كان لا يرجع المصلحة على المفسدة اه ومعنى  
افاقته على هذا انه يعقل بعض الاشياء دون بعض والمعتبر في تصرفاته كمين كامن فلماذا جعله  
شراح الهداية مثله وان اريد به من لا يفيق من جنونه الكامل أو الناقص فيحترزه عن  
يفيق احيانا اى يزول عنه ما به بالكلية وهذا كالعقل البالغ في تلك الحالة وهو محمل كلام  
الزيلعي ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الكلامين فانتم هذا التحقيق وبالله التوفيق وبه  
ظهر انه كان ينبغي لشارح ان يقول حكمه كعاقل اى في حال افاقته كما قاله الزيلعي ليظهر  
للتقيد بالمغلوب فائدة فانه حيث كان غير المغلوب كمين لا يصح طلاقه ولا عتاقه كالمغلوب واما  
ما نقله عن النهاية فهو موافق لعبارة الهداية حيث لم يخص فيها بعض التصرفات بالذكر  
والحاصل انه يتعين ان يحترز بالمغلوب في عبارة الهداية عن المعتبر وفي عبارة المصنف عن  
الذى زال ما به بالكلية فتدبر **(قوله و اقرارها)** اى المغلوب والصبي والمراد بالصبي المحجور فلو  
ما ذونا يصح اقراره كالمعتوه والعبد المأذون كإبائى آخر كتاب المأذون **(قوله نظر الهمما)** علة  
لقوله لا يصح **(قوله وصح طلاق عبد)** لانه اهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال  
ملك المولى ولا تفويت منفعه درر **(قوله في حق نفسه فقط)** قيل الواجب اسقاطه ليكون  
التفصيل الآتى بيانا لاجمال صحة الاقرار اه تأمل **(قوله لاسيده)** اى لافى حق سيدة  
رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقيته او كسبه وكلاهما اثناف ماله درر  
**(قوله فلو اقر)** اى العبد المحجور لان الكلام فيه وقد علم من عدم صحة اقرار الحر الصغير عدم  
صحة اقرار العبد الصغير بالاولى **(قوله اخر الى عتقه)** لوجود الاهلية حينئذ وارتفاع المانع  
**(قوله هدر)** اى لا يلزمه شئ بعد عتقه لما تقرر ان المولى لا يستوجب على عبده ما لا درر  
**(قوله ويحدو قد)** اى بما يوجهها والواو بمعنى او ولهذا افراد الصغير في قوله اقيم **(قوله اقيم)**  
في الحال ) وحضره المولى ليست بشرط وهذا اذا اقر واما اذا اقيم عليه اليانة فحضره انولى شرط  
عندنا وقال ابو يوسف ليست بشرط جوهره وفيها قتل رجلا عمدا ووجب النقصان فاعتقه  
المولى لا يلزمه شئ ولو كان للقتل وليان فعفا احدهما بطل حقه وانقلب نصيب الآخر مال اوله  
ان يستسعى العبد في نصف قيمته ولا يجب على المولى شئ لانه انقلب مالا بعد الحرية ويجب

(و) لا (اعتاقهما و اقرارها)  
نظرا لهما (وصح طلاق  
عبد و اقراره في حق  
نفسه فقط) لاسيده (ولو  
اقر بمال اخر الى عتقه)  
لو لغير مولاه ولو له هدر  
(وبحدو قد اقيم في الحال)  
لبقائه على اصل الحرية



ثم قال والحاصل ان النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمان في الحال فيباع او يفديه المولى  
اه ملخصا ومثله في الحامدية عن السراج ثم قال وفي التارخانية من الكفالة فان كان له  
كسب يوفي ذلك من كسبه والاتباع رقبته بدين الاستهلاك الا ان يقضيه المولى اه وفي  
الفتنة من باب امر الغير بالجناية رامزا ليكر خواهر زاده عبد محجور جنى على مال قباعه  
المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس  
وفي التارخانية من التاسع من الجنايات فرق بين الجناية على الآدمي وبين الجناية على المال  
ففي الاول خبر المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني خبر بين الدفع والبيع اه **(قوله اللهم**  
**الا ان يقال)** أى في الجواب عن الاشكال وهذه الصيغة تؤتى في صدر جواب فيه ضعف كأنه  
يطلب من الله تعالى محته **(قوله الاصل فيه ذلك)** أى الاصل في فعله النفاذ في الحال لما يأتي  
ان الرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة **(قوله لكنه)** أى النفاذ اخر لعته أى لو تعلقته  
اواله لقيام المانع وهو حق المولى **(قوله وسببه صغر وجنون)** اعلم ان الله تبارك وتعالى  
جعل بعض البشر ذوى النهى وجعل منهم اعلام الدين وأئمة الهدى ومصايح الدجى وابتلى  
بعضهم بما شاء من اسباب الردى كالجنون الموجب لعدم العقل والصغر والعته الموجبان  
لنقصانه فجعل تصرفهما غير نافذ بالحجر عليهما ولولا ذلك لكان معا لمتهما ضرا عليهما  
بأن يستجر من يعاملهما مالهما باختياره الكامل وجعل من ينظر في مالهما خاصا كالأب وعاما  
كالقاضي وواجب عليه النظر لهما وجعل الصبا والجنون سببا للحجر عليهما كل ذلك رحمة  
منه ولطفا والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لانه مكلف محتاج كامل الرأى كالحجر غير انه وما  
فيه ذم ملك المولى فلا يجوز له ان يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف  
في ملك الغير لا يكون محجورا عليه كالحجر لا يقال انه محجور عليه مع انه ممنوع عن التصرف  
في ملك الغير ولهذا يؤخذ العبد بأقراره بعد العتق لزوال المانع وهو حق المولى ولعدم نفوذه  
في الحال وتأخره الى ما بعد الحرية جعله من المحجور عليهم زبلى **(قوله ييم القوى**  
**والضعيف)** أشار الى ان سبب الحجر هو مطلق الجنون كفى الايضاح واراد بالقوى المطبق  
وبالضعيف غيره او اراد بالقوى القسمين وبالضعيف العته فقوله كفى المعتوه الكاف فيه  
للتظهير على الاول وللتشيل على الثانى تأمل واختلفوا في تفسير المعتوه واحسن ما قيل فيه  
هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون  
درد **(قوله وحكمه كميز)** أى حكم المعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف  
عنه زبلى **(قوله فلا يصح طلاق صبي)** أى ولو ميزا **(قوله ومجنون مغلوب الخ)** قديذ ذكر  
هذا القيد ويراد به الغلبة على العقل فيحترزه عن المعتوه كإوقع في الهداية حيث قال ولا  
يجوز تصرف الجنون المغلوب بحال وقد يراد به من صار مغلوبا للجنون بحيث لا يفيق أى  
لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان او ضعيفا فيدخل فيه المعتوه ويحترزه به عن مجن  
ويفيق فانه يجوز تصرفه على ما يأتي فن احترزه به عن المعتوه فقد وهم لظنه ان المراد في  
الكلامين واحد مع ان طلاق المعتوه أيضا لا يصح كذا افاده ابن الكمال وتبعه الشارح  
**(قوله واما الذى يجن ويفيق فحكمه كميز)** ومثله في المنع والدرر وغاية اليسان وكذا في

قوله الموجبان هكذا يحمله  
ولعل صوابه الموجبان  
كما لا يخفى اه مصححه

اللهم الا ان يقال الاصل  
فيه ذلك لكنه آخر لعته  
لقيام المانع فتأمل (وسببه  
صغر وجنون) ييم القوى  
والضعيف كما في المعتوه  
وحكمه كميز كما سيجي  
في المأذون ( ورق فلا  
يصح طلاق صبي ومجنون  
مغلوب) أى لا يفيق بحال  
واما الذى يجن ويفيق  
فحكمه كميز نهاية

ويجوز اى على الاسلام بالحبس والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الحجر

او رده بعد الاكراه لان في كل سلب ولاية المختار عن الجرى على موجب الاختيار والا كراه اقوى لان فيه السلب بمن له اختيار صحيح وولاية كاملة فكان بالتقديم اخرى (قوله هو لغة المنع) يقال حجر عليه حجرا من باب قتل منعه من التصرف فهو محجور عليه والفقهاء يخذفون الصلة تخفيفا ومنه سعى الحطيم حجرا بالكسر لانه منع من الكعبة وكذا العقل لمنعه من القبايح (قوله مطلقا) ولوعن الفعل او عما هو مطلوب ط (قوله) وشرا منع من نفاذ تصرف قولى) اى من لزومه فان عقد المحجور يتعقد موقوفا والنافذ اعم من اللازم فهستاني وقدما ما فيه في الاكراه والحاصل ان المنع من ثبوت حكم التصرف فلا يفيد الملك بالقبض وفيه انه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضرر مع ان القول قد يلغو اصلا كطلاق الصبي وقد يصح كطلاق العبد فالمناسب في تعريفه ما في الايضاح بقوله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع مخصوص بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص او عن نفاذه وتفصيله انه منع للرقيق عن نفاذ تصرفه الفعلي الضار واقراره بالمال في الحال وللصغير والمجنون عن اصل التصرف القولى ان كان ضارا محضا وعن وصف نفاذه وان كان دائرا بين الضرر والنفع اه وكتب في هامشه الحجر على مراتب اقوى وهو المنع عن اصل التصرف ومتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون النفاذ حالا اه وقد ادخل في التعريف المنع عن الفعل كما ترى ودخل فيه نحو الزنا والقتل في حق الصبي والمجنون فانه محجور عليهما بالنسبة لحكمه وهو الحد والقصاص كما في الجوهرة ويظهر لى ان هذا هو التحقيق فانه ان جعل الحجر هو المنع من ثبوت حكم التصرف فواجه تقييد بالقولى ونفى الفعلى مع ان لكل حكما وبهذا يندفع ما استشكله الشارح من اصله واما ما علم به من قوله لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فنقول الكلام في منع حكمه لا منع ذاته ومثله القول لا يمكن رده بذاته بعد وقوعه بل رد حكمه فان قلت قيد بالقولى لان الافعال لا يحجر عنها كلها فان ما يوجب الضمان منها يؤاخذ بها قلت وكذلك القول بعضه غير محجور عنه كالذى تمحض نفعا كقبول الهبة والهبة والصدقة الا ان يفرق بالقلة والكثرة فليتامل (قوله) لمنع نفاذ فعله في الحال) كاستهلاكه لالاموال فانه يصدق عليه منع النفاذ في الحال مع انه فعل لا قول ونفاذه في المآل لا ينافى وجود المنع في الحال والالزام ان لا يصح قولنا محجور عن الاقرار مثلا في حق المولى قاهم وهذا من المنع عن وصف الوصف كما قدمناه (قوله) بل بعد العلق الخ) اى بل ينفذه بعد لان توقفه كان لحق المولى وقد زال ثم اعلم ان الذى يتوقف هو اقراره بالمال كيا تى وكذا مطالبته بالمهر لوتزوج بلا اذن مولاه ودخل بها كما ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق وكأنه لما كان برضاها صارت راضية بتأخير المهر واما ما ذكره عن البدائع تبعا لابن الكمال من انه لو اُتلف مال الغير لا يؤاخذ به في الحال فهو المتبادر من التبيين والدرر وبخالفه مانقله المصنف عن ابن ملك من انه مؤاخذ في الحال بما استهلكه وسيأتي مثله في المأذون عن العمادية قال الرملى ومثله في النهاية والجوهرة والبرازية والخالصة والولوالجية

كتاب الحجر

(هو) لغة المنع مطلقا  
وشرا (منع من نفاذ  
تصرف قولى) لا فلى لان  
الفعل بعد وقوعه لا يمكن  
رده فلا يتصور الحجر عنه  
قلت يشكل عليه الرقيق  
لمنع نفاذ فعله في الحال بل  
بصد العلق كما صرح به  
في البدائع

(المكره بأخذ المال لا يضمن) مأخذه ﴿١٢١﴾ (إذا نوى) الآخذ وقت الآخذ (انه يرد على صاحبه والا يضمن

وإذا اختلفا) أى المالك والمكره (فى النية فالقول للمكره مع مئنه) ولا يضمن يجتنب وفيه المكره على الآخذ والدفع أما يديعه مادام حاضرا عنده المكره والالم يحل لزوال القدرة والالء بالعدم وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظالمة فى الآخذ عند غيبة الامير او رسوله فليحفظ (فروع) \* اكره على اكل طعام نفسه ان جاءها لا رجوع وان شعبانا رجع بقيمته على المكره لحصول نفعه الاكل له فى الاول لا الثانى \* قال اهل الحرب لنبى اخذوه ان قلت لست بنبى تركناك والا تلتناك لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير نبى ان قلت هذا ليس بنبى تركنا نبيك وان قلت نبى قتلناه وسعه لامتاع الكذب على الانبياء \* قال حربى لرجل ان دفعت جارتك لازنى بها دفعت لك الف اسير لم يحل \* اقر بعق عبده مكرها لم يعتق فى الاصح وهل الاكراه بأخذ المال معتبر شرعا ظاهر القنية نعم وفى الوهبانية \*

كذلك منع والد لنبته خروجها ليعلمها من بيته ثم قال وأنت تعلم ان البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء كالأب للعمة الشاملة فليس قيدا وكذلك البكارة ليست قيدا كما هو مشاهد فى ديواننا من أخذ مهورهن كرها عليهن حتى من ابن ابن الم وان بعد وان منعت اضربها او قتلها اه (قوله المكره بأخذ المال) الاولى التعبير بعل ط (قوله لا يضمن) بل الضمان على الآمر (قوله فالقول للمكره مع مئنه) لانكاره الضمان ومثله لو اكره على قبول الوديعة او الهبة وقال قبضتها لاردها الى مالكها كفى الحانية (قوله مادام حاضرا عنده المكره) قال فى الهندية عن المبسوط فان كان ارسله ليفعل فخاف ان يقتله ان ظفر به ان لم يفعل لم يحل الا ان يكون رسول الآمر معه على ان يرد عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتل كان فى سعة ان شأله تعالى ولو هدده بالحبس او القيد لم يسعه الاقدام اه (قوله لزوال القدرة والالء بالعدم) لكن يخاف عوده وبه لا يتحقق الاكراه بزانية (قوله ان جاءها لا رجوع) فان قلت يشكل بما لو كان الطعام للغير حيث يضمن الآمر مع ان النفع للمأمور قلت هناك أكل طعام الآمر لان الاكراه على الأكل اكره على القبض لعدم امكانه بدونه فكأنه قبضه وقال له كل وهنا لا يمكن جعل الآمر غاصبا قبل الأكل لانه لا يمكن وهو فى يده اوفه فصار آكلا طعام نفسه الا انه ان كان شعبانا فقد اكره على اتلاف ماله فيضمن الآمر بزانية ملخصا (قوله وان شعبانا) صرف لان مؤنثه قابل للتاء كما فى القاموس فافهم (قوله لامتاع الكذب على الانبياء) تعليل لقوله لا يسعه أى لان قول النبى حجة على الخلق فلا يباح الكذب بخلاف غيره فلذلك يسعه حانية (قوله لم يحل) أى دفع الجارية لان هذا ليس اكرها حتى يرضى الزنا ولم يكره على الدفع وأما الاسارى فآله تعالى قادر على تخليصهم وتصييرهم على بليتهم ط (قوله لم يعتق) لان الاقرار بفسده الاكراه كالمكره وكذا لو اكره ليقر بطلاق او نذر او قطع او نسب لا يلزمه شئ حانية (قوله ظاهر القنية نعم) وعبارتها ف ع متغلب قال لرجل اما ان تبغى هذه الدار او ادفعها الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب على ظنه تحقيق ما وعده قال رضى الله تعالى عنه فهذه اشارة الى ان الاكراه بأخذ المال اكره شرعا وفى بطل الفساذ متعارضة الدلالة ولم أجد فيه رواية الا هذه القدر اه وظاهره عدم اشتراط كونه كل المال وقدعنا عن القسطنطين ما يخالفه وفى الهندية عن المبسوط قال الفقيه ابو الليث ان هدد السلطان وصى يتيم بتلجى ليدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو بأخذ ماله نفسه ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك ما يكفيه لا يسعه فان فعل ضمن مثله وان خشى أخذ جميع ماله فهو معذور وان أخذه السلطان بنفسه لاضمان على الوصى فى الوجوه كلها (قوله انى مرافع) أى مرافكم للحاكم أى وكان ظالما يؤذى بمجرى الشكاية كفى القنية (قوله لتبرئ) ظاهره انه علة للمرافعة ولا يصح لان المعنى ان لم تبرئى اوافك فالعلة عدم الإبراء ويمكن جعله علة لقوله وان بقل لكن كان الظاهر ان يقال ليبرئ بضمير الغائب تأمل (قوله وصح الى آخر البيت) مكرر مع قوله المار واسلامه سوى قوله

وان يقل المديون انى مرافع \* لتبرئى فالأكراه معنى مصور \* وصح فى الاستحسان اسلام مكره \* ولا قتل ان يرد بدم وبجر \* قوله انى مرافع الخ قد غبرت بيت الوهبانية الى قولى \* وان يقل المديون ان لم تهبلنى \* ارافك فالأكراه معنى مصوره اه منه

(اگره القاضي رجلا ليقرب بسرقه او يقتل رجل بعمد او) ليقرب (بقطع يدرجل بعمد فاقرب بذلك فقطعت يده او قتل على ما ذكر) ان كان المقر موصوفا بالصالح اقض من القاضي ﴿١٢٠﴾ وان متهم بالسرقة معروفا بها وبالقتل

( لا ) يقص من القاضي استحسنانا للشبهة خانية ( قيل له امان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فهو اكراه ان كان شرابا يحل ) كالخمر ( والا فلا ) فية قال وكذا الزنا وسائر المحرمات ( صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح ) لعدم تينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مالى فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرا فيه بزازية ( خوفا الزوج بالضرب حتى وهبته مهر هام تصح ) الهبة ( ان قدر الزوج على الضرب ) وان هدها بطلاق او تزوج عليها او تسرى فليس باكرام خانية وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير الى ابويها الا ان تهبه مهرها فوهبته بضع المهر قاله بطله لانها كالكره قلت ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهى زوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منها الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميعات

في المتن كما قدمناه فلانما فلا أصلا ( قوله اكره القاضي ) قیده لانه الذي يقيم الحدود في العادة والا فكل متقلب كذلك ولا فرق بين كونه بلعجى او غيرهما في التارخانية عن التجريد اكره بضرب اوجس حتى يقر بحد او قصاص فهو باطل فان خلاه ثم أخذه فاقربه اقرارا مستقبلا اخذ به ( قوله على ما ذكر ) اى بناء على اقراره مكرها ( قوله وان تمها لم ) اى ولا يثبت عليه هندية ( قوله لا يقتص من القاضي استحسانا ) ولكنه يضمن جميع ذلك في ماله في الهندية عن المحيط ( قوله للشبهة ) اى شبهة انه فعل ما قر به مع دلالة الحال عليه ( قوله قيل له لم ) اى اكره بلعجى على فعل احدهذين الفعلين ( قوله فهو اكره ) اى فيخير بين المسيخ والامضاء بعدد وال الاكره لان حرمة الشرب قطعية فلم يكن راضيا بالبيع تأمل وهل يسمه الشرب وترك البيع الظاهر نعم لان الشرب يباح عند الضرورة تأمل وفي الحائنية اكره بالقتل على الطلاق او العتاق فلم يفضل حتى قتل لا ياتم لانه لو صبر على القتل ولم يمتل مال نفسه يكون شهيدا فلا ن لا ياتم اذا امتنع عن ابطال ملك النكاح على المرأة كان اولى اه ( قوله وكذا الزنا وسائر المحرمات ) اى لو اكرهه على البيع والزنا ونحوه فباع يكون مكرها وهذا في الترديد بين محرم وغيره ولم يذ كر لو رد له بين محرمين او غير محرمين وفي الحائنية اكره بلعجى على كفر او قتل مسلم لم يقد استحسننا وتجب الدية في اله في ثلاث سنين ان لم يعلم انه يرخص له اجراء الكفر مطمئا وان علم قيل يقتل وقيل لا ولو على قتل اوزنا لا يفضل واحدا منهما لان كلا لايباح بالضرورة فان زنى لا يحسد استحسننا وعليه المهر وان قتل يقتل الآمر له لا يخرج عن كونه مكرها ولو على قتل واتلاف مال الغير له ان لا يمتل ولو المال اقل من الدية لانه مرخص لامباح فان قتل يقتله بذا يرخص وان اتلف ضمن الآمر ولو على طلاق قبل الدخول أو عتق غريم الآمر الاقل من قيمة العبد ومن نصف المهر وان كان دخل لا يلزم الآمر شئ اه ملخصا ( قوله صادرة السلطان ) اى طال به بأخذ ماله قال في القاموس مادره على كذا طال به ( قوله لعدم تعيينه ) اى البيع اذ يمكنه اداء ما طلبه منه بالاستقراض ونحوه ( قوله والحيلة ) اى ليكون بيعه فاسدا ولا بد فيه ايضا من ان يكرهه على التسليم وقبض الثمن والا فخذ البيع كما مرمتنا ( قوله فقد صار مكرها فيه ) اى في البيع لما مر ان امر السلطان اكره او لم يتوعدة فافهم ( قوله بالضرب ) قیده في الحائنية بالمتلف والظاهر انه اتفاق ( قوله فليس باكره ) لان كل فعل من هذه الافعال جائز شرعا والافعال الشرعية لا توصف بالاكره ط قلت نعم ولكن يدخل عليها غما يفسد صبرها ويظهر عذرها وقد مر ان البيع ونحوه يفسد بما يوجب غما يعدم الرضا ويدل عليه ما يذ كر به بعده فان منع المريضة عن ابويها ومنع البكر عن الزفاف لا يفسدها اكثر من هذه الافعال ولكن لا مدخل للعقل مع النقل هذا وقد مر ان ظاهر قولهم الزوج سلطان زوجته انه يكفي فيه مجرد الامر حيث كانت تخشى منه الاذى والله تعالى اعلم ( قوله وبه افق ابو السعود ) وكذلك الرملى وغيره ونظمه في فتاواه بقوله ومانع زوجته عن اهله \* لتب المهر يكون مكرها

أمها فأقرت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح إقرارها لكونها في معنى المكره وبه اتفق أبو السعود (كذلك) مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الأقران في بحث الهمة



المكره رجع على المشتري اوعلى الوكيل ولو الاكراه بغير ملجئ لم يضمن المكره شيئا وانما للمولى تضمين الوكيل القيمة وتقاس مع المشتري بالثمن وتضمن المشتري ثم لا رجوع للمشتري على احدهم ملخصا من الهندية عن المحيط (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق الوكيل واعتاقه (قوله يصح مع الاكراه) اى فيها عدا مسئلة الوكالة لما علمت من خروجها عن القياس (قوله لا يؤثر فيه الاكراه) اى من حيث منع الصحة لان الاكراه يفوت الرضا وفواته يؤثر في عدم لزوم وعدمه يمكن المكره من الفسخ فلا يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق فالايحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه منج (قوله وعديها) صوابه عدديها لانه من العدلا من التعدية (قوله نظما) هو لصاحب النهر وعبارته هناك نظم في النهر ما يصح مع الاكراه فقال

طلاق وايلاء وظهار ورجعة \* نكاح مع استيلاء عفو عن العمدة  
رضاع وايمان وفي \* قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد  
طلاق على جعل يمين به أتت \* كذا العتق والاسلام تدبير للعبد  
واجباب احسان وعتق فهذه \* اصح مع الاكراه عشرين في الد

ا اقول والتحقق انها خمسة عشر للتداخل ولان قبول الابداع ليس منها كافي للنهر والمذكور منها في عامة الكتب عشرة نظمها ابن الهمام بقوله

يصح مع الاكراه عتق ورجعة \* نكاح وايلاء طلاق مفارق  
وفي \* ظهار واليمين ونذر \* وعفو لقتل شاب منه مفارق  
وزدت عليه الحسة الباقية بقولي

رضاع وتدبير قبول اصلحه \* كذلك ايلاد والاسلام فارق

(قوله او ابرأؤه كفيله) وكذا قبول الكفالة على ما أفق به الحامدي وغيره وكذا قبول الحوالة على ما في حوالة البحر سأنحائي (قوله لان البراءة لاتصح مع الهزل) لانها اقراء بفرار الذمة فيؤثر فيها الاكراه (قوله لا تبطل شفته) فاذا زال الاكراه فان طلب عند ذلك والابطلت وكذا لو اكره على تسليمها بعد طلبها لا تبطل هندية وغيرها (قوله ولا رده الخ) ذكره ليفرع عليه قوله فلاثنين زوجته والا فقد مر ما يغني عنه (قوله لانه لا يكفر به) ذكره الضمير لان المراد التلغظ اللساني قال في الهداية لان الردة تتعلق بالاعتقاد الا ترى لو كان قلبه مطمئنا بالايان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا تبطل البيئونة بالشك (قوله والاقول له) اى لو ادعت تبطل اعتقاده وانكره هو فالقول له (قوله استحسانا) والقياس ان يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول الفرقة فيستوى فيه الطائع والمكره كلفظة الطلاق ووجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موضوعة للفرقة وانما تقع الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والا كراه دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر زيلى (قوله وقدمنا عن التوازل الخ) الذى قدمه عن التوازل انه ان ورى بانت قضاء فقط والاعم خطورها بباله بانت ديانة ايضا وقدمنا انه بقى قسم ثالث وهو ما دالم يخطر بباله شئ اصلا وأتى بما اكرهه مطمئنا فلا يبيئونه ولا كفرا اصلا وصرح الزيلى بان هذا هو المراد بالمذكور

وما في الاشياء من خلافه  
فقياس والاستحسان  
وقوعه والاصل عندنا ان  
كل ما يصح مع الهزل يصح  
مع الاكراه لان ما يصح مع  
الهزل لا يحتمل الفسخ  
وكل ما لا يحتمل الفسخ  
لا يؤثر فيه الاكراه وعدها  
ابو الليث في خزانة الفقه  
ثمانية عشر وعديها في  
باب الطلاق نظما عشرين  
(لا) يصح مع الاكراه  
(ابراؤه مديونه او) ابرأؤه  
(كفيله) بنفس او مال لان  
البراءة لاتصح مع الهزل  
وكذا لو اكره الشفيع  
ان يسكت عن طلب  
الشفعة فسكت لا تبطل  
شفعته (و) لا (رده)  
بلسانه وقلبه مطمئن  
بالايان (فلا تبطل زوجته)  
لانه لا يكفر به والاقول له  
استحسانا قلت وقدمنا  
عن التوازل خلافه فلعله  
قياس فتأمل

فهمسأني لانه من الاتي هزلهن جدولا يرجع على المكره بما لزمه لانه لا مطالبة له في الدنيا فلا يطلب هو به فيها زبلي (قوله ويمنه وظهاره) اي اليمين على الطاعة او المعصية وذلك لان اليمين والظهار لا يعمل فيهما الا اكراه لانهما لا يحتملان الفسخ فيستوى فيهما الجدل والهزل زبلي (قوله ورجعته) لانها استدامة النكاح فكانت ملحقة به زبلي (قوله وايلاؤه وفيؤه فيه) لان الايلاء يمين في الحال و طلاق في المال والي في كالرجعة في الاستدامة وتوبان بمضى اربعة اشهر ولم يكن دخل بهالزمن نصف المهر ولا يرجع على المكره لتمكنه من التي في المدة وكذا الخلع لانه طلاق او يمين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الاكراه ثم ان كانت المرأة غير مكرهه لزمها البذل زبلي وفي البزازية اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة بألف وقعت رجعية ولا شيء عليها (قوله بقول او فعل) كذا قال ايضا في شرحه على المتق الذي في عامة الكتب كشروح الهداية وشروح الكنز والدرر والنح تخصصه بالقول ولعل وجهه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الاكراه من الاقوال فليس التقيد احترازا لان الفعل اقوى من القول فاذا لم يحتمل القول الفسخ فالفعل اولى وهكذا يقال في الرجعة تشمل القول والفعل لكن الكلام في الاقوال تأمل (قوله وما في الحانية من التفصيل) من انه لو حريا يصح ولودميا فلا ومثله في جمع الفتاوى عن المبسوط وجعل المستأمن كالذمي وبين في المنع وجه الفرق بأن الزام الحرى بالاسلام ليس بأكره لانه لا يحق بخلاف الذمي فانه لا يجبر عليه (قوله والاستحسان تحته مطلقا) قال الرمي وقد علم ان العمل على جواب الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون الموعول عليه اه والفرق بينه وبين الكفر ان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وهذا في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى لا يصير مسلما سائحا (قوله وتوكيله بطلاق وعناق الخ) مقتضاة انه لو اكره على التوكيل بالنكاح يصح وينتقد ولكن لم أره منقولا كذا في حاشية ابني السعود على الاشياء عن حاشية الشيخ صالح ويخالفه ما في حاشية المنع للرمي حيث قال اقول لم يتعرض كغيره للنكاح ولم أر من صرح به والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على القياس اه اقول علة الاستحسان تشمل جميع انواع الوكالة فانهم قالوا القياس ان لاتصح الوكالة لانها تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كاليبيع وامثاله وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينتقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم يبطل نفذ تصرف الوكيل اه ثم رأيت الرمي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر انه كالطلاق والعناق لتصرفهم بأن الثالث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه ثم قال فانظر الى علة الاستحسان في الطلاق تجددها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه ثم اعلم ان المكره يرجع على المكره استحسانا ولا ضمان على الوكيل ولو اكره بما جئ على توكيل هذا بيع عبده بألف وعلى الدفع اليه قباع الوكيل واخذ الثمن فهلك العبد عند المشتري وهو والوكيل طائعان ضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن المشتري لا يرجع بالقيمة على احد بل بالثمن على الوكيل وان ضمن الوكيل رجع على المشتري بالقيمة وهو عليه بالثمن فينقصان ويترادان الفضل وان ضمن

ويمنه وظهاره ورجعته وايلاؤه وفيؤه فيه) اي في الايلاء بقول او فعل (واسلامه) ولودميا كاهو اطلاق كثير من المشايخ وما في الحانية من التفصيل فقياس والاستحسان تحته مطلقا فليحفظ (بلا قتل لو رجع) للشبهة كاهر في باب المرتد (وتوكيله بطلاق وعناق)

أقول لكن تأمل هذا مع ما يأتي عن الهندية فان الظاهر ان توكيله ببيع العبد لم يصح مع الاكراه ولذا كان له تضمين اي الثلاثة شاء ويعد ان يقال لا يصح بيع المكره ويصح توكيله بالبيع فعلم ان الاستحسان لا يجزى في جميع انواع الوكالة فهذا يؤيد ما يحته الرمي اولالكن قد يقال ان الاستحسان انما هو في الوكالة على نحو الطلاق والعناق مما ليس من المعاوضات المالية والحاصل ان المحل محتاج الى زيادة تحرير وهذا غاية ما وصل اليه فهما القاصر والله تعالى اعلم اه منه

لعدم من يريه فلا يستباح بضرورة ما كافتل درر (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع على المكره بشئ لان منفعة الوطء حصلت للزاني كالأكره على اكل طعام نفسه جائنا تارخانية (قوله لانها) اي المهر والحد لا يسقطان جميعا في دار الاسلام (قوله لا ينقطع) اي عن الأثم (قوله لكنه يسقط الحد في زناها) اي بغير الملبى لانه لما كان الملبى رخصة لها كان غيره شبهة لها (قوله لانه لما يكن الملبى رخصة له) لتبطل لاقوله لا زناه واذا لم يرخص له بأثم في الاقدام عليه واما المرأة هل تأثم ذكر شيخ الاسلام ان اكرهت على ان تمكن من نفسها فكنت تأثم وان لم تمكن وزنى بها فلا وهذا يلحق بالملبي والا فله الحد بخلاف لاعليها ولكنها تأثم هندية (قوله ظاهر تعليمهم) اي بأنه لا يرخص للرجل لان فيه قتل النفس ويرخص للمرأة لعدم قطع النسب منها (قوله ان حكم اللواط) اي من الفاعل والمفعول ولو برجل ط (قوله فترخص) بالنسبة في باب الاكراه من التفت لو أكره على الزنا أو اللواط لا يسهه وان قتل اه فنع اللواط مع انها لاتؤدى الى هلاك الولد ولا تصد الفراش اه سرى الدين وظاهر اطلاق التفت بيم الفاعل والمفعول ط وقد ذكر في المنع ايضا عبارة التفت (قوله لانها لم تبسح بطريق ما) بخلاف الوطء في القبل فانه يستباح بعقد وبملك فافهم (قوله ولكون قبجها عقليا) لان فيها اذلالا للمفعول وبأي العقل ذلك وقد انضم قبجها العقل الى قبجها طبعافانه محل نجاسة وفرت واخراج لاملح حرث وادخال وطهارة والى قبجها شرعا ط (قوله وصح نكاحه) فلوا كرمه عليه بالزيادة بطلت الزيادة وأوجها الطحاوى وقال يرجع بها على المكره بزانية (قوله ولو بالقول) لان الفعل (الح) تبسح ابن الكمال في ذكره ذلك هنا وصوابه ذكره بعد قوله ورجع بقيمة العبد لان الفرق بينهما في الرجوع وعدمه لافى صحة العتق وعبارة الاشياء سالمة من هذا الاشتباه حيث قال أكره على الاعتاق فله تضمين المكره الا اذا أكره على شراء من يمتق عليه باليمين او بالقرابة اه وفي الزانية أكره على شراء ذى رحمه او من حلف بعقده وقيمه الف على ان يشتري بعشرة آلاف فاشترى عتق ولزمه الف لاعشرة لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكره لانه دخل في ملكه قبل ما خرج اه (قوله ورجع بقيمة العبد) يعنى في صورة الاكراه على الاعتاق لانه صلح له آلة فيه من حيث الاتلاف فانضاف اليه ابن كمال والولاء للأمور المأمور عن الاتقانى ورجع بالقيمة عليه ولو معسرا لانه ضمان اتلاف ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن لوجوبه عليه بفعله ولا سعاية على العبد وتامه في الزبلى (قوله ونصف المسمى ان لم يطأ) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بمصبة كالارتداد وتقبل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقريرا للمال من هذا الوجه فيضاق تقريره الى المكره والتقرير كالايجاب فكان متفاله فيرجع عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه رجع عليه بتأزمه من المتعة ابن كمال وقيد بقوله ان لم يطأ لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تقررهنا بالدخول لا بالطلاق زبلى والمراد بالوطء ما يبع الخلوة وفيه اشارة الى ان الحامل أجني فلو كان زوجة لم يكن لها شئ عليه وهذا اذا أكرهت بالملبى واما بغيره فعليه نصف المهر كافى الظهيرية قسمتانى (قوله ونذره) اي بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا يتأتى فيه اثر الاكراه

بل يغرم المهر ولو طامعة لانها لا يسقطان جميعا شرح وهبانية (وفي جانب المرأة يرخص) لها الزنا (بالأكراه الملبى) لان نسب الولد لا ينقطع فلم يكون في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل (لا بغيره لكنه يسقط الحد في زناها لا زناه) لانه لما يكن الملبى رخصة له لم يكن غير الملبى شبهة له \* (فرع) \* ظاهر تعليمهم ان حكم اللواط كحكم المرأة لعدم الولد فترخص بالملبى الا ان يفرق بكونها اشد حرمة من الزنا لانها لم تبسح بطريق ما ولكن قبجها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المصنف (وصح نكاحه وطلاقه وعتقه) ولو بالقول لا بالفعل كشرائه قريبه ابن كمال (ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطأ ونذره

من هذا القيل بان يأخذه وبلقيه على مال الغير فيقتله فصار كأن المكره باشره بنفسه فلمزه الضمان بخلاف ما يصلح آلة كالأكل والوطء والتكلم ولذا لو أكره على الاعتاق ضمن المكره لأن المكره في حق الاتلاف يصلح آلة لكن الولاء للمكره لانه لا يصلح آلة في حق التكلم اتقاني وفي الشربلالية عن السراج حتى لو حله بجوسي على ذبح شاة الغير لا يحل اكلها اه وسأني خلافه (قول اه) اوسه) يخالف لما في القهستاني عن المضمرات من انه بالملجي يرخص شتم المسلم وانه لو أكره على الافتراء على مسلم يرحي ان يسعه كافي الطهيرية اه وقال في التارخانية الا ترى انه لو أكره بتملف ان يفتري على الله تعالى كان في سعة فهنا أولى الا انه علق الاباحة بالرجاء وفي الافتراء على الله لم يعلق لانها هناك ثابتة بالنص وهنا ثبت دلالة قال محمد عقيب هذه المسئلة الا ترى انه لو أكره بوعيد تلف على شتم محمد صلى الله عليه وسلم كان في سعة ان شاء الله تعالى وطريقه ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان مأجورا وكان افضل اه (قول اه) او قطع عضوه اي ولو اذن له المقطوع غير مكره فان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على المكره ولو أكره على القتل فاذن له المقطوع غير مكره فان قطع فهو آثم والدية في مال الأمر تارخانية لكن في الحانية قال له السلطان اقطع يد فلان والا لا تقتلك وسعه ان يقع وعلى الأمر القصاص عندها ولا رواية عن ابي يوسف انه لم يأت الطوري وفق بأنه ان أكره على القطع باغلظ منه وسعه ان يقطع أو بدونه فلا تأمل واتي بصمير الغيبة العائد على غيره لما في النهاية ! أكره بالقتل على قطع يد نفسه وسعه ذلك وعلى المكره القود ولو لوعى قتل نفسه فقتل فلا شيء على المكره اه وفي المجمع أكره على قطع يده اي يد الغير ففعل ثم قطع رجله طوعا فأتى بوجوب ابي يوسف الدية في ماليهما وواجبا القصاص عليهما (قول اه) ويقاد في العمد المكره فقط) يعني انه لا يباح الاقدام على القتل بالملجي ولو قتل آثم ويقتص الحامل ويحرم الميراث ولو بالغا ٢ ويقتص المكره من الحامل ويرثهما شربلالية (قول اه) خلافا لما في النهاية) من قوله سواء كان الأمر بالغا او لا عاقلا او معتوها فالقود على الأمر وعزاه للمبسوط ورده في العناية تبعا لشيخه الكاكي صاحب المعراج نقلا عن شيخه علاء الدين عبدالعزيز بأن عبارة المبسوط سواء كان المكره الح أو هو بفتح الراء فتوهم انه بالكسر فعبر بالأمر وهو سهو يؤيده ما قال ابواليسر في مبسوطه ولو كان المكره الأمر صبيا او مجنونا لم يجب القصاص على احد لان القاتل في الحقيقة هذا الصبي او المجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة عليه اقول ولم يذكر الشراح حكم الدية في هذه الصورة وفي الحانية تجب على عاقلة المكره اي بالكسر في ثلاث سنين (قول اه) لان القاتل كالألة) اي فيها يصلح آلة وهو الاتلاف بخلاف الاثم لانه بالجناية على دينه ولا يقدر احدان يخفى على دين غيره وكذا لو أكره مسلم مجوسيا على ذبح شاة فانه يقتل الفعل الى المسلم الأمر في حق الاتلاف فيجب عليه الضمان ولا يقتل في حق الحل في الذبح في الدين وبالعكس يحصل زيلعي ومثله في المعراج فافي الشربلالية من عكسه الحكم سهو في النقل (قول اه) ونفاه ابي يوسف عنهما) لكن أوجب الدية على الأمر في ثلاث سنين خانية (قول اه) للشبهة) اي شبهة العدم فان احدهما قاتل حقيقة لاحكما والآخر بالعكس وقال زفر يقاد الفاعل لانه المباشر (قول اه) ولو أكره) اي يملجي ويدل عليه ما يجي (قول اه) بضاعيا) لان ولد الزنا هالك حكما

اوسه او قطع عضوه او مالا يستباح بحال اختيار (وقاد في) القتل (العمد المكره) بالكسر لو مكفاه على ما في المبسوط خلافا لما في النهاية (فقط) لان القاتل كالألة وواجهه الشافعي عليهما ونفاه ابي يوسف عنهما للشبهة (ولو أكره على الزنا لا يرخص له) لان فيه قتله انفس بضاعيا لكنها لا يجحد استحسانا

قوله ويقتص الحامل هكذا يخطه ولعله سقط من قلمه كلمة من والاصل من الحامل تأمل اه مصححه

٢ قوله ويقتص المكره من الحامل صورته أكرهه رجل اخاه على قتل ابن الاخ فقتل المكره ابنه يقتص من الحامل ويرث المكره ابنه والحامل وان كان قتلهما من جهته تأمل اه نه



كأبأنى **(قوله)** نوازل وجلالية الاقرب عزوه الى الهداية فانها من المشاهير المتداولة **(قوله)**  
ويؤجر لوصبر) اى يؤجر اجر الشهداء لما روى ان خبيبا وعمارا ابتليا بذلك فصبر خبيب حتى  
قتل فسماه النبي صلى الله تعالى عيه وسلم سيد الشهداء واطهر عمار وكان قلبه مطمئنا بالايان  
فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان عادوا فعداى ان عاد الكفار الى الاكراه فعدت الى  
مثل ما ثبت به اولامن اجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبك مطمئن بالايان ابن كمال وقصتهما  
شهيرة **(قوله)** لتكره الاجراء المحرم) اتى بلفظ المحرم ليفيد الفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك  
زال حرمته فلذا يأتى لوصبر فان قيل كما استثنى حالة الضرورة فى الميتة استثنى حالة الاكراه  
هنا قلنا تمت استثنى من الحرمة فكان اباحة فليكن رخصة وهنا من الغضب فينتفى الغضب فى  
المستثنى ولا يلزم من انتفائه انتفاء الحرمة فكان رخصة وذكر فى الكشف من كفر بالله  
شرط مبتدأ وجوابه محذوف لان جواب من شرح دال عليه كانه قيل من كفر بالله فعليه  
غضب الا من اكره فليس عليه غضب ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله  
كفاية **(قوله)** كافساد صوم) اى من مقيم صحيح بالغ فلو سافرا او مرضا يخاف على نفسه فلم  
بأكل ولم يشرب وعلم ان ذلك يسهه يكون آمنا كفى غاية اليان **(قوله)** وصلاة) عبارة غاية  
البيان وكذلك المكروه على ترك الصلاة المكتوبة فى الوقت اذا صبر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك  
يسهه كان مأجورا اه وهذا ظاهر اما افسادها فقد ذكرنا جواز قطعها لدرهم ولولعيره  
تأمل وقد يجاب بان الكلام فى الاجر على الصبر لاخذ به العزيمة وان جاز الاخذ بالرخصة  
**(قوله)** وقتل صيد محرم) باضافة صيد الى حرم وقوله او فى احرام عطف على حرم وقدمنا عن  
الهندية الكلام عليه **(قوله)** وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب) زاد الاثنى ولم يردنص باباحته  
حالة الضرورة وفيه انه ورد النص باباحة ترك الصوم لاقل من الضرورة وهو السفر فينبى  
ان يأتى لوصبر الا ان يقال الكلام فى الافساد بعد الشروع والوارد اباحته الافطار قبله تأمل  
وفى غاية البيان اضطر الى الميتة وهو محرم وقدر على صيد لا يقتله ويأكل الميتة **(قوله)** يعنى  
بغير الملجئ) اشار بهذه العناية الى ان القتل والقطع ليسا قيدا بل ما كان ملجأ فهو فى  
حكمهما كالضرب على العين والذكر وحبس هذا الزمان كما قاله بعض اهل بلخ والتهديد  
بأخذ كل المال كما يحته القهستانى ط وقدما انه نقله عن الزاهدى لانه بحث منه **(قوله)**  
اذا التكلم بكلمة الكفر لايجل ايدا) هذا انما يصلح علة لقوله سابقا ترك الاجراء المحرم  
فالاولى ذكر ذلك بلصقه ط **(قوله)** ويؤجر لوصبر) لاخذ به العزيمة لان اخذ مال الغير من  
المظالم وحرمة الظلم لا تنكشف ولاتباح بحال كالكفر اتقانى وفيه اشارة الى ان ترك الاتلاف  
افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كما فى القهستانى عن الكرماني  
وقدما عن الحانية ان الفعل والترك سواء وفى الحانية اضطر حال الحمصة واراد اخذ مال  
الغير فتمنه صاحبه ولم يأخذ حتى مات يأتى اه ونقل الاثنى انهم فرقوا بينها وبين الاكراه  
وان الفقيه اباحسحق الحافظ كان يقول لافرق بين المستثنين بتأويل ما فى الحمصة على ما  
اذا كان صاحبه يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى مات يأتى وكذا فى الاكراه لو كان رب المال يعطيه  
بالقيمة يأتى **(قوله)** كالآلة) وذلك (٢) لان فعل المكروه آلة للمكروه ينقل الى المكروه والاتلاف

نوازل وجلالية (ويؤجر  
لوصبر) لتكره الاجراء  
المحرم ومثله سائر حقوقه  
تعالى كافساد صوم وصلاة  
وقتل صيد حرم وكل  
ما ثبت فرضيته بالكتاب  
اختيار (ولم يرخص)  
الاجراء (بغيرها) بغير  
القطع والقتل يعنى بغير  
الملجئ ابن كمال اذا التكلم  
بكلمة الكفر لايجل ايدا  
(ورخص له اتلاف مال  
مسلم) او ذمى اختيار (قتل  
او قطع) ويؤجر لوصبر  
ابن ملك (وضمن رب  
المال المكروه) بالكسر  
لان المكروه بالفتح كالآلة  
(لا) يرخص (قتله)

(٢) قوله لان فعل المكروه  
آلة الخ الذى فى خطه لان  
فعل المكروه فيما يصلح آلة  
الخ وهو الملامم لقوله بعد  
بخلاف ما لا يصلح آلة الخ  
الا ان لفظ فيما يصلح اشبه  
بمضروب عليه فليراجع

ا ه مصححه

الاعلى المذاكير والعين كاسرفانه يخاف منه التلف **(قوله)** او ضرب مبرح قدرة بعضهم بأدنى الحد وهو اربعون سوطا ورد بأنه لا وجه للتقدير بالرأى والناس مختلفة فنههم من يموت بأدنى منه فلا طريق سوى الرجوع الى رأى المبلى كفى التبيين قال فى البرازية وبحكى عن جلاد مصر انه يقتل الانسان بضربة واحدة بسوطه الذى علق عليه الكعب **(قوله)** حل الفعل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة فى حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل ابن كمال **(قوله)** انهم لان اهلاك النفس او العضو بالامتناع عن المباح حرام زيلعى **(قوله)** الا اذا اراد معاينة الكفار لم يعز الشارح هذا الحد وقد راجعت كتباً كثيرة من كتب الفروع والاصول فلم اجده والله تعالى اعلم ثم رأيت بعد حين والله تعالى الحمد فى كتاب مختارات التوازيل لصاحب الهداية **(قوله)** فى اول الاسلام اى فى عهد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اتقانى يعنى قبل انتشار الاحكام وليس المراد اول اسلام المخاطب لما قالوا تحب الاحكام بالعلم بالوجوب او الكون فى دارنا وعليه فمن اسلم فى دارنا يجب عليه قضاء ما ترك من نحو صوم وصلاة قبل تعلمه وان كان جهله عذرا فى رفع الائم فافهم **(قوله)** او فى دار الحرب اى فى حق من اسلم من اهلها فيها **(قوله)** كما فى الخمصة اى الجماعة الشديدة فانه ان صبر اثم وهذا يشير الى ان قوله تعالى \* الا ما اضطررتم اليه \* يشمل الاكراه الملجئ لانه من الضرورة وان خص بالخمصة فلا اكراه ثابت بدلالة النص كما بيناه فى حاشيتنا على شرح المنار للشارح **(قوله)** مجمع وقدورى اى ذكر مسألة السب فى المجمع ومختصر القدورى فافهم **(قوله)** بقطع او قتل اى بما يخشى منه التلف **(قوله)** ويورى التورية ان يظهر خلاف ما مضى فى قلبه اتقانى قال فى العناية فافهم ان يراد بها هنا اطمان القلب وان يراد الايمان بلفظ يحتمل معنيين اه وفيه انه قد يكره على السجود للصنم او الصليب واللفظ فالظاهر انه اضرار خلاف ما ظهر من قول او فعل لانها بمعنى الاخفاء فى من عمل القلب تأمل **(قوله)** ثم ان ورى لا يكره كذا اذا كره على السجود للصليب اوسب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل وقال نويت به الصلاة لله تعالى ومحمد آخر غير النبى **(قوله)** وبانت امرأته قضاء لادبانية لان اقرا نه طائع بايان ما لم يكره عليه وحكم هذا الطائع ما ذكرنا هداية **(قوله)** وان خطر بباله التورية الخ اى ان خطر بباله الصلاة لله وسب غير النبى ولم يور كفر لانه امكنه دفع ما كره عليه عن نفسه ووجد مخرجا عما ابتلى به ثم لما ترك ما خطر على باله وشتم محمد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم كان كافرا وان وافق المكره فيما اكراهه لانه وافقه بعد ما وجد مخرجا عما ابتلى فكان غير مضطر قال فى المبسوط وهذه المسئلة تدل على ان السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر كفاية وبقي قسم ثالث قال فى الكفاية وان لم يحظر بباله شئ وصلى للصليب اوسب محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم وقلبه مطمئن بالايمان لم يبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه فعل مكرها لانه تعين ما اكراهه عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذ لم يحظر بباله غيره اه وظهر من هذا ان التورية انما تلزم عند خطورها فاذا خطرت لزمته وبقي مؤمنا ديانة وظهر ان التورية ليست الاطمئنان لفقدانها فى الثالث مع وجوده فيه خلافا لما قدمناه عن العناية واعلم ان هذا الثالث هو المراد بقول المصنف الآتى ولارادته فلاتين زوجته كاصرح به الزيلعى فلا ينافى ما هنا كما خفى على الشارح

او ضرب مبرح ابن كمال  
(حل) الفعل بل فرض  
(ان صبر فقتل اثم)  
الا اذا اراد معاينة الكفار  
فلا بأس به وكذا لو لم يعلم  
الاباحة بالاكراه لا ياتم  
لخفائه فعذر بالجهل  
كالجهل بالخطاب فى اول  
الاسلام او فى دار الحرب  
(كافى الخمصة) كما قدمناه  
فى الحج (و) ان كره (على  
الكفر) بالله تعالى اوسب  
النبى صلى الله تعالى عليه وسلم  
مجمع وقدورى (بقطع او  
قتل رخص له ان يظهر  
ما امر به) على لسانه  
ويورى (وقبله مطمئن  
بالايمان) ثم ان ورى  
لا يكره وبانت امرأته  
قضاء لادبانية وان خطر  
بباله التورية ولم يور كفر  
وبانت ديانة وقضاء

ويدل عليه ما سلكه الشارح عن شرح المنظومة تأمل **(قوله اكراه المحرم)** الاولى ذكرها  
 بعد مع مسائل الاكراه على المصية **(قوله كان مأجورا)** لانه من حقوقه تعالى ثابت بنص  
 القرآن كآتي في كلام الشارح فان قتل الصيد فلا شيء عليه قياسا ولا على الأمر وفي الاستحسان  
 على القاتل الكفارة وان كانا محرمين فعلى كل كفارة ولو توعده بالحبس وهما محرمان ففي  
 القياس تلزم الكفارة القاتل فقط وفي الاستحسان على كل الجزاء ولو حلالين في الحرم  
 فان توعده بالقتل فالكفارة على الأمر وان بالحبس فعلى القاتل خاصة هندية عن المبسوط  
**(قوله لا المشتري)** فلو كان مكرها ايضا فقد مر في قوله الثمن والثمن امانة وفي الحائنة ولو كان  
 المشتري مكرها دون البائع فهلك عنده بلا تعديلك امانة اه وفي القهستاني عن الظهيرية  
 اكراه البائع فقط لا يصح اعتاقه قبل القبض وفي عكسه نفذ اعتاق كل قبله وان اعتقا معا قبله  
 فاعتق البائع اولى **(قوله ضمن قيمته)** لو قال ضمن بدله كان اولى لانه يشمل المثل والقيسي  
 طوري **(قوله بقبضه بقصد فاسد)** اي بسبب قبضه مختارا على سبيل التملك بعقد فاسد  
**(قوله ان يصمن أيا شاء)** لان المكره كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب وان ضمن  
 المشتري لارجع على المكره زيلبي **(قوله رجع على المشتري بقيمته)** لانه بأداء الضمان  
 ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون مالكا من وقت وجوب السبب بالاستتاد زيلبي  
**(قوله يعني جاز)** المراد هنا بالجواز الصحة لا الحل كالأخفى فافهم **(قوله لما مر)** من انه  
 نافذ قبل الاجازة والموقوف عليها الزموم بمعنى الصحة بناء على ما في شرح الطحاوي وقد مر  
 الكلام فيه **(قوله كل شراء بعده)** اي لو تعدد الشراء وكذا نفذ شراء المشتري من المكره  
 وهذه مسألة ذكرها الزيلبي مستقاة موضوعها لو تداولته الايدي وما قبلها موضوعها في  
 مشتر واحد جمعهما المصنف في كلام واحد اختصارا **(قوله اضمن المشتري الثاني)** مثلا افاد  
 بقوله مثلا ان له ان يصمن ايا شاء من المشتري فافهم ضمنه ملكه كما في التبيين **(قوله احد  
 البياعات)** ولو العقد الاخير ابو السعود **(قوله لزوال المانع بالاجازة)** قال الزيلبي لان  
 البيع كان موجودا والمانع من النفوذ حقه وقد زال المانع بالاجازة فجاز الكل واما اذا  
 ضمنه فانه لم يقطع حقه لان اخذ القيمة كاسترداد العين فتبطل البياعات التي قبله ولا يكون  
 اخذ الثمن استردادا للبيع بل اجازة فافترقا **(قوله فان اكراهه على اكل مية الخ)** الاكراه على  
 المعاصي انواع نوع يرضخ له فعله ويثاب على تركه كاجراء كلمة الكفر وشتم النبي صلى الله  
 عليه وسلم وترك الصلاة وكل ما ثبت بالكتاب وقسم يحرم فعله ويأثم بآتيانه كقتل مسلم او قطع  
 عضوه او ضربه ضربا متلفا او شتمه وأذيته والزنا وقسم يباح فعله ويأثم بتركه كالخمر وما ذكر  
 معه طوري عن المبسوط وزاد في الحائنة اربعا وهو ما يكون الفعل وعدمه سواء كالاكراه  
 على اتلاف مال الغير لكنه يخالف لما سياتي كاستنبه عليه **(قوله او شرب خمر)** عبارة  
 ابن الكمال او شرب دم او خمر وكتب في هامشه الدم من المشروب قال في المبسوط ذكر عن  
 مسروق قال من اضطر الى مية او لم خنزير او دم ولم يأكل ولم يشرب مات دخل النار **(قوله  
 بحبس)** قال بعض المشايخ ان محمدا اجاب هكذا بناء على ما كان من الحبس في زمانه فالما الحبس  
 الذي احذنوه اليوم في زماننا فانه يبيح تناول كافي غاية اليان شرنا لاية **(قوله او ضرب)**

(اكراه المحرم على قتل صيد  
 فأبى حتى قتل كان مأجورا)  
 عند الله تعالى اشياء (ولو  
 اكراه البائع) على البيع  
 (لا المشتري وهلك المبيع  
 في يده ضمن قيمته للبائع)  
 بقبضه بعقد فاسد (و)  
 البائع المكره (له ان يصمن  
 ايا شاء) من المكره بالكره  
 والمشتري (فان ضمن  
 المكره رجع على المشتري  
 بقيمته وان ضمن المشتري  
 نفذ) يعني جاز لما مر (كل  
 شراء بعده ولا ينفذ ما قبله)  
 لو ضمن المشتري الثاني  
 مثلا لصبر ورته ملكه  
 فيجوز ما بعده لا ما قبله  
 فيرجع المشتري الضامن  
 بالثمن على بائنه بخلاف  
 ما اذا أجاز الملك احد  
 البياعات حيث يجوز الجميع  
 ويأخذ الثمن من المشتري  
 الاول لزوال المانع بالاجازة  
 (فان اكراهه على اكل مية  
 او دم او لم خنزير او شرب  
 خمر با كراه) غير ملجئ  
 بحبس او ضرب او قيد  
 لم يحل (اذ لا ضرورة  
 في اكراه غير ملجئ) نعم  
 لا يحد للشرب للشبهة (و)  
 ان اكراه بتاجي (بتل  
 او قطع) عضو

التحريم وشروح النار حيث قالوا ان بيع المكره ينقذ فاسدا لعدم الرضا الذي هو شرط  
 النفاذ فلو اجاز به دزول الاكراه صريحا او دلالة بقض الثمن او تسليم المبيع طوعا  
 لتمام الرضا والفساد كان لمعنى وقد زال اه وهذا موافق لما قاله المصنف ولقول صدر  
 الشريعة ان الاكراه يمنع النفاذ فالمراد في كلامهم بالنفاذ اللزوم فهما بمعنى واحد وهو الصحة  
 وبه يحصل التوفيق بينه وبين ما فى شرح الطحاوى وظهر به ان تعبير المصنف بقوله نفذ  
 كالوقاية والدرر لا اعتراض عليه والالوم لموافقة لكلام القوم واندفع تشنيع ابن الكمال  
 المار على صدر الشريعة بالكلمات الفظيلة والله تعالى الموفق لارب سواء ( قوله ان ما لا  
 يصح مع الهزل ) كالبيع والشراء ( قوله وما يصح ) اى مع الهزل وهو ما يستوى فيه الجلد  
 والهزل كالطلاق والعناق ( قوله يجوز بالاجازة ) اى يتقلب صححا بها بخلاف غيره من  
 البيوع الفاسدة كبيع درهم بدرهمين مثلا لا يجوز وان اجازاه لان الفساد فيه لحق الشرع  
 ( قوله والفعالية ) كقبض الثمن وتسليم المبيع طوعا ( قوله المشتري منه ) اى من البائع  
 المكره ( قوله وان تداولته الايدى ) لان الاسترداد فيه حقه لالحق الشرع ( قوله وقت  
 الاعناق دون وقت القبض ) مخالف لما فى البرازية حيث قال ان احتمل القبض نقضه والا  
 يحتمل يضمن المكره قيمته يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري يوم قبضه او يوم  
 احدث فيه تصرفا لا يحتمل القبض لانه اتلف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسدا  
 حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه اه ومثله فى غاية البيان فكان عليه ان يقول  
 له تضمنين القيمة يوم الاعناق او القبض ( قوله الثمن ) اى فيما اذا كان المكره هو البائع  
 وقوله والثمن اى فيما اذا كان هو المشتري ( قوله امانة فى يد المكره ) وهو البائع فى الاول  
 والمشتري فى الثانى ( قوله لاخذ به باذن المشتري ) اى او البائع ( قوله بخلافها ) اى  
 الصور الاربع ح \* ( تليه ) \* اكرها على بيع العبد وشراؤه وعلى التقاض فهلك الثمن  
 والعبد ضمنهما المكره اهما فان اراد احدهما تضمنين صاحبه سئل كل عما قضى فان  
 قال كل قبضت على البيع الذى اكرها عليه ليكون لى فالباع جائز ولا ضمان على المكره  
 وان قال قبضته مكرها لأرده على صاحبه واخذ منه ما عطيته وحلف كل لصاحبه  
 على ذلك لم يضمن احدهما الآخر وان نكل احدهما فان كان المشتري ضمن البائع اياها  
 فان ضمن المكره قيمته رجع بها على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع على الميكه بها  
 ولا على البائع بالثمن وان كان الناكل البائع فان شاء المشتري ضمن المكره الثمن ورجعه  
 على البائع وان شاء ضمنه البائع ولم يرجعه على المكره اه ما خصا من الهندية عن المبسوط  
 ( قوله يقتله الخ ) هذا فى الاكراه الملجئ كامر ( قوله او تلف عضوه ) التلف مخاف  
 منه لا مخاف فله فالاصوب حذف تلف او الاتيان به على صيغة المضارع ( قوله ربه  
 يفتى ) اى بانه يتحقق الاكراه بما ذكره من غير السلطان ( قوله الزوج سلطان زوجته ) يعنى  
 ان قدر على الايقاع كما سيأتى ح قال فى البرازية وسوق اللفظ يدل على انه على الوقاف وعند  
 اتانى لوبخو السيف فاكراه وعند محمد ان خلاها فى موضع لا تمتنع منه فكسا سلطان  
 اه قلت وظهر قولهم سلطان زوجته انه يتحقق بمجرد الامر حيث خافت منه الضرر

فان ~~صاحبه~~ <sup>صاحبه</sup> من المالا يصح  
 مع الهزل ينقذ فاسدا فله  
 ابضاله وما يصح يصح  
 فيضمن الحامل كاسجئ  
 ( وان قبض ) الثمن ( مكرها  
 لا ) يلزم ( ورد ) ولم  
 يضمن ان هلك الثمن لانه  
 امانة درر ( ان بقى ) فى يده  
 لفساد العقد ( لكنه  
 يخالف البيع الفاسد  
 فى اربع صور يجوز بالاجازة )  
 القولية والفعالية ( و )  
 الثانى انه ( ينقض تصرف  
 المشتري منه ) وان تداولته  
 الايدى ( و ) الثالث  
 ( تعتبر القيمة وقت الاعناق  
 دون وقت القبض ) ( و ) الرابع  
 ( الثمن والثمن امانة فى يد  
 المكره ) لاخذ به باذن  
 المشتري فلا ضمان بلائمه  
 بخلافها فى الفاسد بزازية  
 ( امر السلطان اكراه  
 وان لم يتوعده وامر غيره  
 لا الا ان يعلم المأمور بدلالة  
 الحال انه مورثه انه لو لم  
 يمثل امره يقتله او يقطع  
 يده او يضربه ضربا يخاف  
 على نفسه او تلف عضوه )  
 مينة المتقى وبه يفتى وفى  
 البرازية الزوج سلطان  
 زوجته فيتحقق منه الاكراه



قريباً (قوله بعدمان الرضا) قال ابن الكمال في هامش شرحه خطأ صدر الشريعة في تخصيصه اعدام الرضا بغير الملتجئ اهـ (قوله فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) أى لفقد شرط الصحة وهو الرضا فيتجبر فان اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير بل لحقه وهذا خالف سائر البيوع الفاسدة فان الفسخ فيها واجب عند فقد شرط الصحة لان الفساد فيها لحق الشرع وقد صرحوا بأن بيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد فافهم (قوله نعم ان تلك العقود نافذة عندنا) أى عند أئمتنا الثلاثة وليست بموقوفة (قوله وحينئذ) أى حين اذ قلنا انها نافذة غير موقوفة تقيد الملك بالقض اى يثبت بالمبيع او بالشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البيعات الفاسدة وقال زفر لا يثبت به الملك لانه بيع موقوف وليس بفاسد كالوباع بشرط الخيار وسلمه زيلعي قل ابن الكمال فن قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سبيل السداد وكتب في هامشه هذا من المواضع التى اخطأ فيها صدر الشريعة وكأنه غافل عن ان النافذ يقابل الموقوف فما لا يكون نافذاً يكون موقوفاً فينطبق ما ذكره على قول زفر اهـ وسنذكر جوابه قريباً (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتيدير والاستيلاء والطلاق فلا يصح بيعه وهبه وتصدقه ونحوها مما يمكن نقضه فهستأني (قوله فان قبض الخ) تبرع على ما فهم من التخيير السابق وهو ان تمام البيع بانقلابه صحيحاً موقوف على اجازته بناء على ان الفساد كان لحقه لا لحق الشرع فكأنه يقول لما توقف انقلابه صحيحاً على رضا البائع واجازته فقبضه الثمن او تسليمه المبيع طوعاً قبلت صحيحاً لالتها على الرضا والاجازة ابن كمال (قوله او سلم المبيع) قيد بالمبيع للاحتراز عن الهبة فاذا اكراه عليها لم يذ كر الدفع فهو بدفع يكون باطلاً لان مقصود المكره الاستحقاق لا مجرد اللظ وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد فدخل الدفع في الاكراه على الهبة دون البيع هداية وقيدة في البرازية بمضور المكره فقال الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذا كان المكره وقت التسليم حاضراً ولا قياساً واستحساناً اهـ واراد بقوله باطلاً الفاسد لانه يملك فاسداً بالقض اتقاني (قوله نفذ) لوجود الرضا (قوله لما مر) لتعليل تفسير النفاذ باللزوم ومقتضاه ان النفاذ واللزوم متغايران فبراد بالنفاذ الانقضاء وباللزوم الصحة فيبيع المكره نافذاً أى منقذاً لصدوره من اهله في محله والمتقدم منه صحيح ومنه فاسد وهذا العقد فاسد لان من شروط الصحة الرضا وهو هنا مفقود فاذا وجد صح ولزم هذا موافق لما مر ان النافذ مقابل للموقوف فان الموقوف كافي بيوع البحر مالا يحكم له ظاهر اى لا يفيد حكمه قبل وجود ما توقف عليه وهذا يفيد حكمه وهو الملك قبل الرضا لكن بشرط القبض كافي سائر البيوع الفاسدة وهذا منها عندنا كما صرحوا به قاطبة خلافاً لزفر فظهر بهذا التقرير ان اللزوم امر وراه النفاذ كما حققه ابن الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوى انه اذا تداولته الايدي فله فسخ العقود كلها وايا اجازة جازت كلها لانها كانت نافذة الا انه كان له الفسخ لعدم الرضا اهـ فهذا صريح في أن النفاذ كان موجوداً قبل الرضا وان الموقوف على الرضا أمر آخر وهو لزومها وصحتها تعين ان يفسر قوله نفذ يلزم وبالجملة فالرضا شرط الزوم لا النفاذ ولكن هذا مخالف لما في كتب الاصول كالنوعين والتلويح والتقرير وشرح

بعدمان الرضا والرضا  
 شرط لصحة هذه العقود  
 وكذا لصحة الاقرار فلذا  
 صار له حق الفسخ  
 والامضاء ثم ان تلك العقود  
 نافذة عندنا (و) حينئذ  
 يمكن المشتري ان قبض  
 فيصح اعتاقه (و) وكذا كل  
 تصرف لا يمكن نقضه  
 (ولزمه قيمته) وقت  
 الاعتاق ولو معسر ازا هدى  
 لاناقه بعقد فاسد (فان  
 قبض ثمنه او سلم) المبيع  
 (طوعاً) قيد للمذكورين  
 (نفذ) يعنى لزم لما مر  
 ان عقود المكره نافذة  
 عندنا والمعلق على الرضا  
 والاجازة لزومه لانفاذه  
 اذا لزم امر وراه النفاذ  
 كما حققه ابن الكمال

ليصير ملجأ (و) الثالث (كون الشيء المكره به متلفاً نفساً او **ع** ١١٠ **ع** عضو او موجبا غيابه (الرضا) وهذا

أدنى مراتبه وهو يختلف باختلاف الأشخاص فان الاشراف يعمون بكلام خشن والاراذل ربما لا يعمون الا بالضرب المبرح ابن كمال (و) الرابع (كون المكره متمتعا بما اكره عليه قبله) اما (لحقه) كبيع ماله (والحق) شخص (آخر) كاتلاف مال الغير (والحق الشرع) كشراب الخمر والزنا (فلو اكره بقتل او ضرب شديد) متلف لا بسوطا وسوطين الا على المذاكير والعين بزازية (او حبس) او قيد مديدين بخلاف حبس يوم او قيده او ضرب غير شديد الذي جاهد درر حتى باع واشترى واقرا واجر فسخ) ماعقد ولا يبطل حق الفسخ بموت احدها ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة وتضمن بالتعدي وسيجيئ انه يسترد وان تداولته الايدي (او امضى) لان الآكره المسجي وغير الملجي

مطلب

بيع المكره فاسد وزاؤه مضمونة بالتعدي

في الشرنبالية عن البرهان والظاهر انه اتفاق اذ لو توعد بمختلف بعد مدة وغلب على ظنه ايقاعه به صار ملجأ تأمل لكن سيد كر الشارح آخر انه انما يسمعه مادام حاضرا عنده المكره والام يحل تأمل **(قوله ليصير ملجأ)** هذه الشروط لمطابق الاكره لا للملجي فقط فلما نسب قول الدرر ليصير محمولا على ما دعى اليه من الفعل وقدمنا ان المراد بالملجأ ما يفوت به الرضا فيشمل النوعين **(قوله متلفا نفسا)** اي حقيقة أو حكيمة كتلف كل المال فانه شقيق الروح كافي الزاهدي قسنتاني وتقيده بكل المال مخالف لما سيشير اليه الشارح آخره عن القنية كاستينته ان شاء الله تعالى **(قوله لا يعدم الرضا)** اي مع بقاء الاختيار الصحيح والا فلا اكره بمختلف يعدم الرضا ايضا ولكنه بضد الاختيار كما قدمناه **(قوله اما لحقه)** اي ما أن يكون امتناعه عما اكره عليه لكونه خالص حقه كاكراهه على اتلاف ماله ولو بعوض كيبه ويأتى الاكره في ذلك بغير الملجي بخلاف القسمين بعده كما يأتى **(قوله متلف)** في ان التصرفات الآتية من البيع ونحوه تحقق فيها الاكره ولو بغير ملجي كما مر ويحيى لتفويت الرضا والتلف من الملجي ولا يتوقف فوات الرضا عليه ولذا قال فيما يحيى بخلاف حبس يوم الخ لانه لا يعدم الرضا **(قوله الا على المذاكير والعين)** لانه يخشى منه التلف **(قوله او حبس)** أي حبس نفسه قال الزيلعي والاكره بحبس الوالدين والاولاد لا يعدم اكرها لانه ليس بملجي ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه لكن في الشرنبالية عن المبسوط انه قياس وفي الاستحسان حبس الاب اكره وذكر الطوري ان المعتمد انه لا فرق بين حبس الوالدين والولد في وجه الاستحسان زاد القهستاني او غيرهم من ذي رحم محرم وعزاه للمبسوط **(قوله بخلاف حبس يوم أو قيده)** فيه اشارة الى ان الحبس المديد مازاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزيلعي ط وفي الحائنة اما الضرب بسوط واحد او حبس يوم او قيد يوم لا يكون اكرها في الاقرار بألف اه وظاهره انه يكون اكرها في المال القليل **(قوله الا الذي جاءه)** لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديد فيفوت به الرضا زيلعي وفي مختارات التوازل اولدى ضعف **(قوله فسخ ماعقد)** لا يشمل الاقرار فهو مجاز او اكتفاء كانه عليه القهستاني **(قوله ولا يبطل الى قوله او امضى)** مأخوذ من حاشية شيخه على المنع وقال بعد قوله ويضمن بالتعدي تأمل فيشير الى انه ذكره تفقه وهو تفقه حسن لانهم صرحوا بأن بيع المكره فاسد الا في اربع صور تأتي متا وقال في جامع النصولين زوائد المبيع فاسد او منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولوهلك المبيع فللبائع اخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة له اخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تعيبه ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو اهلكها ضمن عندها لا عنده ولوهلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة ويضمن قيمة المبيع فقط اه **(قوله بموت احدها)** اي المكره والمكره فيقوم ورنه كل مقامه كورثة المشتري **(قوله ولا بالزيادة المنفصلة)** سواء كانت متولدة كأمرة او لا كالارث وكذا المتصلة المتولدة كالسمن واما غير المتولدة كصنم وخياطة ولتسويق فتمنع الاسترداد الا برضا المشتري كذا ذكروا في البيع الفاسد وفي البحر متى فعل المشتري في المبيع يعنى فاسدا فعلا ينقطع به حق المالك في الغصب ينقطع به حق المالك في الاسترداد كما اذا كان خطئة فطعنها **(قوله وسيجيئ)** اي

سعد الدين الديري ( كتاب سالكواكب النيرات محط هذه التأليفات ) ان الصحيح من مذهب  
 جمهور العلماء الوصول ط والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاكراه

قل في مناسبتة ان الولاء من آثار العتق لا يؤثر فيه الاكراه فانسب ذكره عقبه اولانه نادر  
 كالمالات ( قوله وشرا فعل ) اى لا يبحق لان الاكراه يبحق لا يعدم الاختيار شرعا  
 كالغنين اذا اكراه القاضى بالفرقة بعد مضى المدة الا ترى ان المديون اذا اكراهه القاضى  
 على بيع ماله نفذ بيعه والذي اذا أسلم عبده فاجبر على بيعه تفذييعه بخلاف ما اذا اكراهه على  
 البيع بغير حق منج عن مجمع الفتاوى والفعل يتناول الحكمى كما اذا أمر بقتل رجل ولم  
 يهدده بشئ الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله او قطعه الامر فانه اكراه  
 قهستانى وسيجئ ويشمل الوعيد بالقول ولذا قال في الدرر اعلم من اللفظ وعمل سائر الجوارح  
 ( قوله في المحل ) اى المكروه بفتح الراء ح ( قوله يصير ) اى المحل وضمير به للمعنى الذى هو  
 الخوف ح ( قوله مدفوعا الى الفعل ) اى بحيث يفوت رضاه به وان لم يبلغ حد الجبر  
 بحيث يفسد الاختيار فيشمل القسمين كما يظهر قريبا ( قوله وهو نوعان ) اى الاكراه وكل  
 منهما معدم للرضا لكن الماجئ وهو الكامل يوجب الاجاء وفسد الاختيار ففي الرضا اعم  
 من افساد الاختيار والرضا بازاء الكراهة والاختيار بازاء الجبر ففي الاكراه مجبىس او ضرب  
 لاشك في وجود الكراهة وعدم الرضا وان تحقق الاختيار الصحيح اذ فساداه انما هو  
 بالتخويف بانلاف النفس أو العضو وحكمه اذا حصل بملجئ ان ينقل الفعل الى الحامل فيما  
 يصلح ان يكون المكروه آلة للحامل كأنه فعله بنفسه كأتلاف النفس والمال وما لا يصلح ان  
 يكون آله اقتصر على المكروه كأنه فعله بأختياره مثل الاقوال والاكل لان الانسان لا يتكلم  
 باسان غيره ولا يأكل بغيره فلا يضاف الى غير المتكلم والآكل الا اذا كافيه اتلاف  
 فيضاف اليه من حيث الاتلاف اصلاحية المكروه آلة للحامل فيه فاذا اكراهه على العتق يقع  
 كأنه اوقعه بأختياره حتى يكون الولاءه ويضاف الى الحامل من حيث الاتلاف فيرجع عليه  
 بقيمته وتامه في التبيين ( قوله او عضو ) كذا بعض العضو كائنة شر نبلاية ( قوله او ضرب  
 مبرح ) اى موقع في برح قل في التماموس البرح الشدة والشر اه وعبر في الشر نبلاية  
 عن البرهان بقوله او ضرب يخاف منه على نفسه او عضو من اعضائه ( قوله والا فاقصص )  
 كالتخويف بالجلبس والقيد والضرب اليسير اتقاني ( قوله سلطانا اولسا ) هذا عندها  
 وعند ابى حنيفة لا يتحقق الا من السلطان لان القدرة لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان  
 قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان  
 من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب ببناء على ما شاهد وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الامر الى  
 كل متغلب فيتحقق الاكراه من الكل والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة درر والصلص  
 السارق وفسره القهستانى بالظالم المتغلب غير السلطان قال وانما ذكره بلفظ اللص تبركا  
 بعبارة محمد ولذا سعى به بعض حساده الى الخليفة وقال سمالك في كتابه لسا وتماه فيه  
 ( قوله او نحوه ) لا يحتاج اليه بناء على ما ذكرناه عن القهستانى ( قوله في الحال ) كذا

كتاب الاكراه

( هو ) لغة حمل الانسان  
 على شئ يكرهه وشرا  
 ( فعل يوجد من المكروه  
 فيحدث في المحل معنى  
 يصير به مدفوعا الى الفعل  
 الذى طلب منه ) وهو  
 نوعان تام وهو الماجئ  
 بتلف نفس او عضو  
 او ضرب مبرح والا فاقصص  
 وهو غير الماجئ ( فشرطه )  
 اربعة امور ( قدرة المكروه  
 على ايقاع ما هدد به سلطانا  
 اولسا ) او نحوه ( و )  
 الثانى ( خوف المكروه )  
 بالفتح ( ايقاعه ) او ايقاع  
 ما هدد به ( في الحال ) بذلة  
 ظنه

(و) الثاني ( ان لا يكون عربيا و ) الثالث ( ان لا يكون له ولاء عتاقة ولا ولاء موالاة مع احد وقد عقل عنه ) والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه والذي الذي وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما يسقط في البدائع وفي الوهبانية \* معتق عبد عن ابيه ولاؤه \* له وابوه بالمشيئة يؤجر \* يعني اعتق عبده عن ابيه الميت فالولاء له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير ان ينقص من أجر الابن شيء وكذا الصدقات والدعوات لابويه وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن شيء مضمرا

(٢) قوله والاجر له هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح التي بيدي والاجر للاب وهو او ضح اه مصححه

مطلب

يصل ثواب اعمال الاحياء للاموات

عند البعض وهو المختار ( قوله وان لا يكون عربيا ) يعني ولا مولى عربي كافي البدائع ويغنى عن هذا كونه مجهول النسب لان العرب انسابهم معلومة شرنبلالية وسعدية ( قوله وان لا يكون له ولاء عتاقة ) أي وان قام بالمولى مانع كما قدمناه ( قوله ولا ولاء موالاة مع احد ) لو قال ولا عقل عنه غير الذي والاه كافي البدائع لدخل فيه الرابع فاذعقل عنه بيت المال صار ولاؤه لجماعة المسلمين فلا يملك تحويله الى واحد منهم بعينه بدائع ( قوله والخامس ) بقى سادس وسابع وثامن قال الزيلعي وان يكون حرا عاقلا بالغاه فانها شروط في العاقد لموجب وقد علمت محامره وهذا الخامس صرح باشتراطه كثيرون منهم صاحب الهداية واعترضه في غاية البيان بعبارة لم يصرح فيها به ورده قاضي زاده وغيره بانه لا يدل على عدم الاشتراط ( قوله واما الاسلام فليس بشرط الخ ) استشكله في الدرر بأن الارث لاز للولاء واختلاف الدينين مانع من الارث ثم قال اللهم الان يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالهما فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كسر العصبة او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع اه ورده الشرنبلالي بما نقله الشارح عن البدائع وفيه نظر ظاهر لانه ان اراد ان العقد صحيح فهو مالا نزاع فيه لان الاستشكل في وجه الحكم لا في نقله وان اراد ان تنزله منزلة الوصية فيقد استحقاق المولى المال بعد موت من والاه لاعتن وارث وان اختلف الدين كلفهم بعضهم فيحتاج الى نقل صريح كيف وقد عدوا الموالاة من اسباب الميراث وسموه وارثا مستحقا لجميع المال على انه نقل الطوري عن المحيط ذي والى مسلما فثبت ميرثه لان الارث باعتبار التناصر والتناصر في غير العرب امامه بالدين اه واستشكله واجاب بما ذكره في الدرر وحيث ثبت الثقل بصحة العقد وبعدم الارث مع قيام المانع وجب المصير اليه والله تعالى اعلم ( قوله فتجوز موالاة المسلم الذي ) وان اسلم على يد حربي والاه هل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحربي ولاء العتاقة على المسلم فكذلك والاه الموالاة كافي الذي وقيل لا يصح لان فيه تناصر الحربي وموالاه وقد نهينا عنه بخلاف الذي درر عن المحيط ( قوله والذي الذي وان اسلم الاسفل ) عبارة البدائع وكذا الذي اذا والى ذميا ثم اسلم الاسفل واعترض بأنه لا وجه للتقسيد باسلام الاسفل ولا حاجة اليه مع قوله فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه أقول لعل فائدة التنبيه على انه لا فرق بين كون اختلاف الدين حاصل وقت العقد او بعده وعبارة الشارح في هذا التأويل اظهر من عبارة البدائع فتأمل ( قوله كالوصية ) اي في صحتها من المسلم والذي للمسلم والذي لكن بينهما فرق من جهة ان الموصي له يستحقها بعد موت الموصى مع اختلاف الدين بخلاف المولى كعلمت ( قوله ولاؤه ) مبتدأ ثان وله خبره والجملة خبر الاول وهو معتق ( قوله فالولاء له ) لانه هو المعتق ( قوله والاجر له ) ان شاء الله ) أتى بالمشيئة لانه ثابت بخبر الواحد وهو لا يفيد القطع قاله عبد البرط ( قوله من غير ان ينقص من اجر الابن ) المناسب زيادة والفاعل قال العلامة عبد البر والمسئلة مبنية على وصول ثواب اعمال الاحياء للاموات وقد ألفت فيها قاضي القضاة السروجي وغيره وآخر من صنف فيها شيخنا قاضي القضاة



ليفهم ان الصبي او العبد مولى اعلى لما في البدائع واما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب  
 الانجاب حتى لو أسلم الصبي على يد رجل ووالاه لم يحزوان اذن أبوه الكافر فلا ولاية للاب  
 الكافر على ابن المسلم ولهذا لا يجوز سائر عقود بآذنه كالبيع ونحوه فأما من جانب القبول  
 فهو شرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبياً قبل توقف على اجازة ابيه او وصيه وكذا لو والى رجل  
 عبداً توقف على اجازة المولى الا ان الولاء من المولى وفي الصبي منه لانه اهل للملك والمكتب  
 كالعبد اهـ ما خلا ( قوله لضعفه ) لان الموالاة عقد لها فلا يلزم غيرها وذو الرحم وارت  
 شرعا فلا يمكن ابطاله درر ( قوله وله النقل عنه بمحضره ) اى بعلمه بدائع والضمير في  
 له للمولى الاسفل وقوله الى غيره متماي بالنقل والضمير فيه للاعلى وتقييده بالحضرة مخالف  
 لما في الهداية حيث اعتبرها قيدا للترى عن الولاء دون الانتقال في ضمن عقد آخر مع غيره  
 وقال في الكناية له مولى الاسفل ان يفسخ الولاء بغير محضر عن الآخر في ضمن عقد الموالاة مع  
 غيره ولكن ليس للاعلى والاسفل ان يفسخ الولاء بغير محضر من صاحبه قصداً اهـ ومثله  
 في البدائع والتبيين والمجتي وغرر الافكار والدرر والمقتى والجوهره وغيرها وكذا في  
 غاية البيان عن كافي الحاكم لان عقده مع غيره ففسخ حكمى فلا يشترط فيه العلم وقد ثبت  
 الثبوت ضرورة وان كان لا يثبت قصداً كما لو وكل ببيع عبد وعزله والوكيل غائب لم يصح ولو  
 باع العبد وأعتقه انزل علم الولاء بدائع وعبارة الكتبة مساوية لعبارة المصنف وقيدان الكمال  
 في الاصلاح بالحضرة في الموضعين فهذا ان لم يكن قولاً آخر يحتاج الى اصلاح ولم أر من نه  
 على ذلك نعم ذكر في الشريعة لئلا ينعقد في الاصلاح عن تاج الشريعة فليأمل ( قوله او عن  
 ولده ) يشير الى انه يدخل في العقد اولاده الصغار وكذا من يولده بعده كافي التبيين بخلاف  
 الكبير حتى لو والى ابنه الكبير رجلاً آخر فولأه له ولو كبر بعض الصغار فان كان المولى عقل  
 عنه او عن ابيه او عن واحد منهم لم يكن له ان يتحول بدائع ( قوله لا ينقل ) وكذا ولده  
 كما علمت ( قوله لتأكيده ) بالياء وفي بعض النسخ لتأكيده لانه صار كالعوض في الهبة  
 ( قوله للزوم ولا العتاقة ) لانه سببه وهو العتق لا يحتمل النقض بعد ثبوته فلا يفسخ ولا  
 ينعقد معه لانه لا يفيد زيلعي وفي التارخانية ذمى اعتق عبداً لمحق بدار الحرب فاسترق ليس  
 لمعتقه ان يوالى آخر لان له مولى عتاقه فان اعتق مولاه فانه يرثه ان مات وان جنى بعد ذلك  
 عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاه في عامة الروايات وفي بعضها قال يرثه ويعقل عنه اهـ  
 فافاد المنع من الموالاة ولومع قيام المانع في مولى العتاقة ( قوله مجهول النسب ) هو الذى  
 لا يدري له أب فسقط رأسه ط ( قوله لانه نفع محض ) لانه يعقله اذ جنى فصار كقبول  
 الهبة وما ذكر قول الامال وعندها لا يتبعها ( قوله وعقد الموالاة ) على حذف مضاف اى  
 وعاقدة عقد الموالاة والمراد بالعقد الموجب لا القابل ( قوله ان يكون حراً ) لا ينافى ما مر  
 من صحة موالاة العبد باذن سيده كما هو لان ذلك في القابل وكلامنا في الموجب ( قوله مجهول  
 النسب ) اقول صرحوا بان لابن ان يعقد الموالاة او يتحول بولائه الى غير مولى الاب اذ ازم  
 يعقل المولى عنه فهذا الشرط لا يوافقه سعية ونقل نحوه ح عن المقدسى اقول ويؤيده قوله  
 في غرر الافكار ولوعلم نسبه وهو المختار وفي شرح المجمع كونه مجهول النسب ليس بشرط

لضعفه ( وله النقل عنه  
 بمحضره الى غيره ان لم  
 يعقل عنه او عن ولده فان  
 عقل عنه او عن ولده لا  
 ينقل ) لتأكيده ( ولا  
 يوالى معتق احداً ) للزوم  
 ولا العتاقة ( امرأة والى  
 ثم ولدت ) مجهول النسب  
 ( يتبعها المولود فيما عتقت )  
 وكذا واقرت بعقد الموالاة  
 او انشأته والولد معها لانه  
 نفع محض في حق صغير لم  
 يدرك له أب ( و ) عقد  
 الموالاة ( شرطه ان يكون  
 حراً مجهول النسب ) بأن  
 لا ينسب الى غيره امانة  
 غيره اليه فغير مانع عناية

دقيقا فان اعتق فهل يثبت الولاء عليه لمولى الاب يحكى فيه قولان اه ونحوه في المراج  
**(قوله)** والاب اذا كان كذلك) اى حر الاصل **(قوله)** فلو عربيا) التقيد به اتفاق لانه لو  
كان الاب مولى عربى لاولاد لاحد على ولده لان حكمه حكم العربى لقول النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم ان مولى القوم منهم كذا في البدائع شرنبلالية ومثله في الهندية **(قوله)** مطلقا  
اى لا لقوم الاب ولا لقوم الام لان الولاء لجهة الاب ولا رق في جهته ح وفسر الاطلاق في  
الغزمية بقوله التى سواء كانت امه معتقة او لا **(قوله)** خلافا لابن يوسف) فانه يقول  
الولد يتبع الاب في الولاء كفى العربى لان النسب للآباء وان ضعف ولهما انه للنصرة ولا  
نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتناصرون بالقبائل بدائع والحاصل ان  
الصور خمسة اربعة وفاقية والخامسة خلافة \* الاولى حران اصلان بمعنى عدم دخول  
رق فيهما ولا في اصولهما فلا ولاد على اولادها \* الثانية معتقان او في اصلهما معتق فالولاء  
لقوم الاب \* الثالثة الاب معتق او في اصله معتق والام حرة الاصل بذلك المعنى عربية  
اولا فلا ولاد لقوم الاب \* الرابعة الام معتقة والاب حر الاصل بذلك المعنى فان عربيا فلا ولاد  
لقوم الام والا وهى الخامسة الخلافة فندها لقوم الام وعند الثنائى لا ولاد عليه وتتام  
تحقيق المسئلة في الدرر والله تعالى أعلم

### فصل في ولاد الموالاة

أخره لانه للتحويل والانتقال ولانه مختلف فيه فعند مالك والشافعى لا اعتبار له اصلا بخلاف  
العتاقة والادلة في المطولات **(قوله)** رجل مكلف) اى عاقل بالغ فليس للصبي العاقل ان  
يوالى غيره ولو بأذن وليه على ما يأتى بيانه والتقيد بالرجل اتفاق لصحته من المرأة كما يأتى  
**(قوله)** او والى غيره) اى غير من اسلم على يده وعند عطاء هو مولى للذى اسلم على يده بدائع  
**(قوله)** الشرط كونه عجميا لامسما) تعقب على قوله اسلم قال في التارخانية وقد صرح شيخ  
الاسلام في مبسوطه بأنه ذكر على سبيل العادة **(قوله)** على مامر وسيجي) مرتبط بقوله  
عجميا فانه ذكر قبل هذا الفصل ان الموالاة لا تكون في العرب وسيجي ايضا في قوله ان لا يكون  
عربيا ويصرح بعده بأن الاسلام ليس بشرط **(قوله)** على ان يرثه) بأن يقول انت مولاى  
ترتضى اذا مت وتعتل عنى اذا جنيت فيقول قبلت او يقول واليتك فيقول قبلت بعد ان ذكر  
الارث والعقل في العقد بدائع وظاهره ان ذكره شرط وسيصرح به **(قوله)** وارثه له) قال في  
المبسوط ولومات الاعلى ثم الاسفل فانما يرثه الذكور من اولاد الاعلى دون الاناث على نحو  
ما بينا في ولاد العتاقة طورى **(قوله)** وكذا لو شرط الارث من الجانيين) اى بعد استيفاء  
الشروط الآتية في كل منهما فيرث كل صاحبه الذى مات قبله وقد ذكر في عامة الكتب من غير  
خلاف ونقل المقدسى عن ابن الضياء انه عند ابى حنيفة يصير الثانى مولى الاول ويبطل ولاد  
الاول وقالاكل مولى صاحبه وتماه في الشرنبلالية ونقل الخلاف ايضا في غاية البيان عن  
التحفة **(قوله)** ولو والى صبي عاقل) قيد به لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلا درر وعبرة  
الزبلى ولو عقد مع الصغير اومع العبد اه فالاولى ان يقول صبيا عاقلا او عبدا بالصعب

والاب اذا كان كذلك فلو  
عربيا لا ولاد عليه مطلقا  
ولو عجميا لا ولاد عليه لقوم  
الاب ويرثه معتق الام  
وعصيته خلافا لابن يوسف  
والله أعلم

فصل في ولاد الموالاة  
(اسلم رجل) مكلف (على  
يد آخره والاداه) والى  
(غيره) الشرط كونه  
عجميا لامسما على مامر  
وسيجي (على ان يرثه)  
اذا مات (ويعقل عنه) اذا  
جنى (صح) هذا لعقد  
(وعقله عليه وارثه له)  
وكذا لو شرط الارث  
من الجانيين (ولو والى  
صبي عاقل بأذن ابيه  
او وصيه صح) لعدم المانع  
(كالمولى الى العبد بأذن  
سيده آخر) فانه يصح  
ويكون وكبلا عن سيده  
بعقد الموالاة (وأخر) ارثه  
(عن) ارث (ذى الرحم)

بدونها ولا ولا له عندهما قياسا وله الولاء عند أبي يوسف استحسانا اه وبه يحمل التوفيق  
 فتدبر **(قوله)** ولو كان العبد مسلما الخ لم يستوف الاقسام وحاصل ما في التارخاينة لا يخلو ان  
 يكون المقتق مسلما او ذميا فيثبت الولاء له وان كان العبد ذميا اما لو حريا فيه الخلاف المار  
 ولو كان المقتق حريا فان في دار الاسلام عتق وثبت له الولاء سواء كان العبد مسلما او ذميا  
 او حريا وان في دار الحرب والعبد مسلم او ذمى فكذلك ولو حريا لا يعتق بالتحلية واذا عتق  
 فلا ولا. **(قوله)** في دار الاسلام مثله ما اذا كان في دار الحرب والمولى مسلم كقدمناه عن  
 الهندية \* **(فرع)** \* شري حربى مستأمن عبدا فاعتقه ثم رجع الى داره فسي فاشتره  
 عبده المقتق فاعتقه كان كل منهما مولى للآخر وكذلك ذمى وامرأة مرتدة لحق بدار الحرب  
 فسيبا بدائع **(قوله)** يقضى بالميراث والولاء لهما اى ولو كان المال في يد احدهما اذ  
 اقتصد من هذه الدعوى الولاء وهما سبان ولم يرجع ذواليد لان سبب الولاء وهو العتق  
 لا يأتى كد القبض بخلاف الشراء كما في مختصر الظهيرية وهذا اذا لم يوقتا ولم يسبق القضاء  
 بأحدى البيتين لما قال في البدائع لو وقتا فالسابق اولى لانه أثبت العتق في وقت لا ينازع فيه  
 احد ولو كان هذا في ولاء المواة كان ذوالوقت الاخير اولى لان ولاء المواة يحتمل النقص  
 والفسخ فكان عقد الثاني نقضا للاول الا ان يشهد بشهود صاحب الوقت الاول انه كان عقل  
 عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فاشبه ولاء العتاقة وتامه في الشر نبلاية **(قوله)** المولى  
 اى المقتق ولو بكتابة او تدبير او استيلاء ط **(قوله)** يستحق الولاء اولا اى اذا مات املو  
 كان حيا فلا شبهة فيه وهذا مكرمع قوله فيا سبق او ميتا الخ **(قوله)** في ولاء العتاقة بخلاف  
 ولاء المواة كما مر **(قوله)** فعتقة التاجر الخ الانسب ان يقول فعتق التاجر كفى لعتقة  
 المطار لا يكون كفالها معتق الدباغ لان الكفاءة تعبير لها لاله فليأمل ط **(قوله)** بمعنى  
 عدم الرق في أصلها اى ولا فيها ايضا وانما فسر به ذلك لان حرا اصل يطلق ايضا على من  
 لم يجر عليه نفسه رق سواء جرى على اصله رق اولا وليس بمرادها كإحقاقه في الدرر  
**(قوله)** فلا ولاء على ولدها اى وان كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق  
 والحرية ولا ولاء لاحد على أمه فلا ولاء على ولدها بدائع ووافقه في شرح التكملة  
 ومختصر المحيط ومختصر المسعودى كما ذكره في الدرر قال في سكب الانهر هذا فرع مهم  
 فاحفظه فانه منزلة الاقدام اه وفي العزيمة اعلم ان ساداتنا العلماء الذين أفتوا بقسطنطينية  
 الحمية بالامر السلطاني والنصب الخاقاني من حين الفتح الى عامنا هذا وهو السادس  
 والثلاثون بعد الالف افرقوا فرقتين فذهب فرقة منهم الى هذا القول المنقول من البدائع  
 كصاحب الدرر والمولى ابن كمال باشا والمولى قاضى زاده والمولى بستان زاده والمولى زكريا  
 والمولى سعد الدين بن حسن خان والمولى صنع الله وذهب فرقة منهم أخرى الى عدم اشتراط  
 ذلك منهم المولى سعدى جلي والمولى على الجمالى والمولى الشهير بجوى زاده الكبير وابنه  
 وقد أفتى المولى ابوالسعود اولاعلى هذا وصرح برجوعه في فتوى منه فافى بعده على موافقة  
 ما في البدائع واستقر رأيه على ذلك الى ان قضى بحبه جعل الله سعيهم مشكورا وعلمهم  
 مبرورا ورأيت في شرح الوجيز مانصه من أمه حرة اصلية وابوه رقيق لا ولاء عليه مادام الاب

ولو كان العبد مسلما  
 فاعتقه مسلم او حربي  
 في دار الاسلام (فولاؤه)  
 اى لمعتقه \* (فروع) \*  
 ادعى ولاء ميت وبرهن  
 كل انه اعتقه يقضى بالميراث  
 والولاء لهما \* المولى  
 يستحق الولاء اولا حتى  
 تنفذ منه وصاياه وتقضى  
 منه ديونه \* الكفاءة تعتبر  
 في ولاء العتاقة فعتقة  
 التاجر كفى لمعتق العار  
 دون الدباغ \* الام اذا كانت  
 حرة الاصل بمعنى عدم  
 الرق في اصلها فلا ولاء  
 على ولدها

فرع مهم

ثرت في زماننا لفساد بيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون للابن أو البنت رضاعا كذا في فرائض الاشياء واقره المصنف وغيره (وإذا ملك الذي عبدا) ولو مسلما (واعتقه فولاؤه له لان الولاء كالنسب) يتوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو مسلما لا يرثه ولا يعقل عنه وبهذا اتضح قساد القول بأن الولاء هو الميراث حق الانتصاح (ولو اعتق حربي في دار الحرب عبدا حريبا لا يعتق بمجرد اعتساقه) (الا ان يخلى سبيله فاذا خلاه عتق حينئذ ولاؤه له) حتى لو خرجا الينا مسلمين لا يرثه خلافاً للثاني (وكان له ان يوالى من شاء لانه لا ولاء لاحد) عليه (ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشتري عبداً ثمة واعتقه بالقول عتق بلا تخليّة

لانها اقرب الى الميت من بيت المال فكان الصرف اليها اولى اذ لو كانت ذكر تستحق المال (قوله ثرت في زماننا) عبارة الزيلعي يدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت ح (قوله وكذا ما فضل الخ) عزاه في الذخيرة الى فرائض الامام عبد الواحد الشهيد (قوله لابن أو البنت رضاعا) عزاه في الذخيرة الى محمد رحمه الله (قوله واقره المصنف وغيره) قل في شرح الماتقي قلت ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فتنبه وفيه من كتاب الفرائض قلت ولم أرى في زماننا من افق بهذا ولا من قضى به وعلى القول به فينبغي جوازه ديانة فليحرر وليتبرأه (قوله ولو مسلما) أتى به لان الكلام في ثبوت الولاء واما الميراث فلا يثبت مادام المعتق كافرا وسببه عليه قافهم (قوله فلو مسلما لا يرثه) لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو اسلم الذي قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به وكذلك لو كان الذي عصبه من المسلمين كهم مسلم يرثه لانه يجعل الذي كالميت فان لم يكن له عصبه مسلم يرد الى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم وذمي فصف ولاؤه له لمسلم والنصف الآخر لا يقرب عصبه الذي من المسلمين ان كان والاراد لبيت المال بدائع (قوله ولا يعقل عنه) فان كان المعتق من نصارى تغلب فاعقل على قبيلته كافي التواريخية ويؤخذ منه انه اذا لم يكن للمعتق الذي قبيلة ففعل العبد المسلم على نفسه فاته صرح في المسئلة السابقة وهي ما اذا لم يكن له عصبه مسلم فالارث لبيت المال والعقل على العبد نفسه (قوله وبهذا اتضح الخ) لان الولاء وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حربي) التقيد بالحربي مفيد بالنظر الى قوله لا يعتق الا ان يخلى سبيله لانه في المسلم يعتق بمجرد القول كما سيذكره واما بالنظر الى قوله ولا ولاء له فانه والمسلم سواء وسنذكر قريبا الكلام فيه (قوله عبد حريبا) فلو مسلما أو ذميا يعتق بالاجماع ولاؤه له بدائع (قوله فاذا خلاه عتق) اي صح عتقه لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق ازالة الملك لان كون الحربي في داره مسبب لرقه طوري عن المحيط (قوله ولا ولاء له) هذا قول ابي حنيفة ومحمد لانه لم يعتق عندها بكلام الاعتاق بل بالتخليّة والعتق الثابت به لا يوجب الولاء بدائع الماعلمت انها لا تزيد الرق وان ازال الملك (قوله خلافاً للثاني) فعنده ولاؤه له لان اعتاقه بالقول صح وكذا ان دبره في دار الحرب فهو على هذا الاختلاف ولا خلاف ان استيلاده جائز لان مناه على ثبوت النسب وهو يثبت في دار الحرب بدائع (قوله عتق بلا تخليّة) اي وكان ولاؤه له كما يفيد التعليق المار فانه عتق بالقول لا بالتخليّة لكن في الشرع بلالية عن البدائع انه لا يعتق بالقول بل بالتخليّة عنده وعند ابي يوسف يصير مولاة اه وهو خلاف ما ذكره الشارح ولم اجد في نسختي البدائع نعم رأيت في الهندية معزيا الى البدائع لو اعتق مسلم عبداً مسلماً أو ذمياً في دار الحرب فولاؤه له لان اعتاقه جائز بالاجماع وان اعتق عبداً حريباً في دار الحرب لا يصير مولاة عنده وعند الثاني يصير اه وليس فيه انه لا يعتق بالقول لان قوله لا يصير مولاة لا يستلزم عدم العتق بل صرح في التواريخية بأنه يعتق حيث قال اذا دخل المسلم دار الحرب فاشتري حريباً واعتقه عتق الا ان الولاء لا يثبت منه في قولهما وقال ابو يوسف يثبت استحساناً وذكر نحوه الطوري عن المحيط ثم رأيت في كتاب الاعتاق من البحر مناضه المسلم اذا دخل دار الحرب فاشتري عبداً حريباً فاعتقه ثمة فالقياس انه لا يعتق بدون التخليّة وفي الاستحسان يعتق

(بدونها)

ثرت في زماننا لفساد بيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون للابن أو البنت رضاعا كذا في فرائض الاشياء واقره المصنف وغيره (وإذا ملك الذي عبدا) ولو مسلما (واعتقه فولاؤه له لان الولاء كالنسب) يتوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو مسلما لا يرثه ولا يعقل عنه وبهذا اتضح قساد القول بأن الولاء هو الميراث حق الانتصاح (ولو اعتق حربي في دار الحرب عبدا حريبا لا يعتق بمجرد اعتساقه) (الا ان يخلى سبيله فاذا خلاه عتق حينئذ ولاؤه له) حتى لو خرجا الينا مسلمين لا يرثه خلافاً للثاني (وكان له ان يوالى من شاء لانه لا ولاء لاحد) عليه (ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشتري عبداً ثمة واعتقه بالقول عتق بلا تخليّة

قوله فالارث لبيت المال الخ هكذا بخطه ولعل الاول ان يقول بأن الارث الخ ليكون صلة لصرح

تأمل اه مصححه



اسفل ح (قوله ولو لعربي) سواءه ولو لعجمي لانه اذا كان الولاء للمولى العجمي كان للعربي بالاولى ح (قوله مولاه) هذا عندها وعند ابي يوسف لمولى الاب ترجيحاً لجانب الاب (قوله حتى اعتبر فيه الكفاة) مريبانه في بابها وياتي قريباً وايضاً فانه مقدم على ذوى الارحام ولا يقبل الفسخ بعد الوقوع والموالاة بعكس ذلك كله (قوله لافي العجم وولاء الموالاة) اى لانعتبر الكفاة فيها من حيث النسب والحرية فان الحرية والنسب في حق العجم ضعيفان لان حريتهم تحتل الابطال بالاسترقاق بخلاف العرب ولانهم ضيعوا انسابهم فان تفاخرهم قبل الاسلام بعمارة الدنيا وبعده به واليه اشار سيدنا سلمان الفارسي رضى الله تعالى عنه بقوله سلمان ابوه الاسلام فاذا ثبت الضعف في جانب الاب كان هو والبعيد سواء (قوله والمتق مقدم على الرد) من هنا الى بيت المال من مسائل الفرائض فينبى حذفها ح (قوله مؤخر عن العصة النسبية) اى بأقسامها الثلاث بالنفس وبالغير ومع الغير واحتترز بالنسبية عن النوع الآخر من السببية وهو مولى الموالاة فان المتق مقدم عليه وعصة المتق مثله (قوله لانه عصة سبية) اى والنسب اقوى (قوله ثم المتق) بفتح التاء (قوله ولا وارث له نسبي) يع صاحب الفرض والعصى (قوله لا قرب عصة المولى) اخرج عصة عصبته فلو اعتقت عبداً ثم ماتت عن زوج وابن منه واخ لغير ايم ثم مات العبد قالوا لا ينها فقط فان كان مات الابن وترك خاله واباه فهو للخال لانه عصبته دون الاب لانه عصبته ابنها وتماه في البدائع والذخيرة (قوله الذكور) نعم للعصبة اى للنساء اذ ليس هنا عصة بغيره اومع غيره للحديث المذكور (قوله وسنحققه في باب) اى في باب الميراث ولم يزد على ما هنا سوى التعليل بالحديث (قوله وليس للنساء الخ) استئناف في موقع الاستثناء لان قوله لا قرب عصة المولى يشمل بعض النساء ولذا فرع عليه بعده بقوله فلومات الخ وبهذا علمت ان قيد الشارح اولا بالذكور غير لازم (قوله المذكور في الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن من دبرن او اجر وولاء معتقهن او معتق معتقهن اه وقوله جر عطف على دبر اى اعتق وولاء مفعوله ومعتقهن فاعله فاعتقنى فاذا دبرت عبداً فماتت ثم مات العبد فولؤه لها حتى يكون للذكور من عصبته وكذا لو ماتت فماتت المدبر يموتها فدبر عبداً ثم مات فولؤه لعصبته (تمه) قال ابو السعود عن كلمة الفتح للدرى عبر بما الموضوعه لما يقبل لان الرقيق بمنزلة الميت الملحق بالجماد نظيره قوله تعالى او مملكت ايمانهم وبعد عتقه عبر عن بني أو اعتق من اعتقن لانه صار بالعتق حياً حكماً (قوله لكن قال العيني وغيره الخ) وقال والوارد عن علي وابن مسعود وابن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الا ما كاتبين او اعتقن (قوله وسيجيء الجواب عنه في الفرائض) نصه هناك وهو وان كان فيه شذوذ لكنه تأكيد بكلام كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كما يسطه السيد واقره المصنف ح وسند ذكر هناك تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله وذكر الزيلعي الخ) ومثله في الذخيرة قال وهكذا كان يفتي الامام ابو بكر البرزنجري والقاضي الامام صدر الاسلام

ولو لعربي (فولدت منه فولاد ولدها مولاه) اقوة ولاء العتاقة حتى اعتبر فيه الكفاة لافي العجم وولاء الموالاة (والمعتق مقدم على الرد) مقدم (على ذوى الارحام مؤخر عن العصة النسبية) لانه عصة سبية (فان مات المولى ثم المتق ولا وارث له) نسبي (فيرانه لا قرب عصة المولى) المذكور وسنحققه في باب (وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن) كما في الحديث المذكور في الدرر وغيرها لكن قال العيني وغيره انه حديث منكر لا اصل له وسيجيء الجواب عنه في الفرائض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله (فلومات المتق ولم يترك الا ابنة معتقه فلاشي لها) اى لابنة المتق (وبوضع ماله في بيت المال) هذا ظاهر الرواية وذكر الزيلعي معزيا بالنهاية ان بنت المتق

الثبوت لعدم تحقق الجزئية دائما ولما كان نظرهم هنا الى عدم انتقال الولاء والشرط فيه اولادته لالاقل ذكروا القصدية لتحقيق الجزئية فندبر **(قوله أبدا)** اى ولوعتق ابوه حتى لو جنى الولد حكم بجنابته على موالى الام ط عن الحموى **(قوله ضرورة كونهما توأمين)** اى حملت بها جملة لعدم تخلل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاول الاعتاق تناول الآخر ايضا ذيل **(قوله لاكثر من نصف حول)** الاول ان يقول لنصف حول فاكتر كما في البدائع واما التعبير باكثر من الاقل فهو مساو لتعبير المشرح فافهم **(قوله تعذر تبعيته للاب)** يعنى انه وان انتفى تحقق الجزئية هنا لاحتمال علوقه بعد العتق لكن لا يمكن تبعيته للاب لانه لم يعق بعد فيثبت من موالى الام على وجه التبعية لانه عتق تبعا لامقصودا **(قوله قبل موت الولد لابعده)** قال في ايضاح الاصلاح يعنى ان اعتق الاب قبل موت الولد لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاؤه من موالى الام اه وهو يقتضى انه لو كان لهذا الولد الميت ولد لا ينتقل ولاؤه الى موالى الاب فليراجع ح اقول في الذخيرة الجد لايجز ولا حافده في ظاهرها رواية سواء كان الاب حيا او ميتا وروى الحسن انه يجز وصورته عبد تزوج بمعتقة قوم وحدث له منها ولد ولهذا العبد أب حى واعتق الاب بعد ذلك وبقي العبد على حاله ثم مات العبد وهو ابو هذا الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجز ميراثه كان لموالى الام اه **(قوله لزوال المانع)** وهو رق الاب ولانه لم يرد العتق على الحمل قصدا بل عتق تبعا لانه كما قدمناه والمتاقي لنقل الولاء عتقه قصدا **(قوله هذا)** اى جبر الولاء والتفصيل بين الولادة لاقل من نصف حول او لاكثر **(قوله اذا لم تكن معتدة)** اى وقت عتقها **(قوله من الفراق)** اى يموت او طلاق ح **(قوله لا ينتقل لموالى الاب)** لتعذر اضافة العلوق الى ما بعد الموت وهو ظاهر والى ما بعد الطلاق البائن حرمة الوطء وكذا بعد الرجعى لانه يصير مراحبا بالشك لانه اذا جاءت به لاقل من سنتين احتمل أن يكون موجودا عند الطلاق فلا حاجة الى اثبات الرجعة لثبوت النسب واحتمل أن لا يكون فيحتاج الى اثباتها ليثبت النسب واذا تعذر اضافته الى ما بعد ذلك أسند الى حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتاق فعق مقصودا فلا ينتقل ولاؤه وتبين من هذا انها اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر كان الحكم كذلك بطريق الاولى لثبوت وجود الولد عند الموت أو الطلاق وأما اذا جاءت به لاكثر من سنتين فالحكم فيه يختلف بالطلاق البائن والرجعى ففي البائن مثل ما كان وأما الرجعى فقولا الولد لموالى الاب لثبوتنا بمراحمته عتابة **(قوله عجبي الخ)** العجم جمع العجمى وهو خلاف العربى وان كان فصيحا كذا في المغرب وفى القوائد الظهيرية هذه المسئلة على وجوه ان زوجت نفسها من عربى فقولا الاولاد لقوم الاب فى قولهم وان من عربى له آباء فى الاسلام فلقوم الاب عند أبى يوسف وعلى قولهما اختلف المشايخ حكى عن أبى بكر الاعمش وأبى بكر الصغار أنه لقوم الاب وقال غيرها لقوم الام وان من حربى أسلم والى أحدا أو لم يوال فى مسألة الكتاب وان من عبد أو مكاتب فلموالى الام اجماعا الا اذا عتق العبد فيجر الولاء كفاية **(قوله أو لم يكن له ذلك)** انما فرضه المتن فيمن له موالاة لفهم مقابله بالاولى فلو قال فقولا ولدها لموالها وان كان له موالى الموالاة كما في الكثر لكان أولى ح **(قوله لا يكون فى العرب)** أى لا يكون العربى مولى

(عن موالى الام ابا وكذا لو ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة أشهر والآخر لاكثر منه وبينهما اقل من نصف حول) ضرورة كونهما توأمين (فاذا ولدت بعد عتقها لاكثر من نصف حول فولاه لموالى الام) ايضا لتعذر تبعيته للاب لرقه (فان عتق) الفن وهو الاب قبل موت الولد لابعده (جز ولا يمتنع الى مواليه) لزوال المانع هذا اذا لم تكن متعددة فلو متعددة فولدت لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل لموالى الاب (عجبي له مولى موالاة) او لم يكن له ذلك وقيد بالعجمى لان ولا الموالاة لا يكون فى العرب لقوة النسبهم (نكح معتقه)

فيهما وهو شاذ كذا في جامع اللغة ح (قول له وبهذا علم الخ) فيه تعريض بصدر الشريعة حيث فسر الميراث وتعريض بالمصنف ايضا تبعا لصاحب الحقائق ولذا عدل عن تفسيرهما بقوله بل قرابة حكيمية تبعا للكنز وغيره فان الولاء يتحقق بدون الارث والتناصر كما اذا اعتق كافر مسلما قال في المبسوط لا يرثه لكونه مخالفا له في الملة ولا يعقل عنه لانه باعتبار النصرة ولا نصرة بين المسلم والكافر قاله ابن الكمال وسيشير اليه الشارح وايضا فان ما ذكره المصنف مفض الى الدور لاخذ الولاء في تعريفه (قول له بل قرابة حكيمية) اى حاصلة من العتق او الموالة كنز (قول له تصلح سببا للارث) انى بلفظ تصلح للاشارة الى انه لا يكون سببا للارث دائما كما علمته آتفا ولانه انما يكون عند عدم العصبة النسبية (قول له لا الاعتاق) خلافا للجمهور مستدلين بحديث الولاء لمن اعتق فان ترتيب الحكم على المشتق دليل على ان المشتق منه علة الحكم والجواب ان الاصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاثى وهو العتق (قول له لان الاستيلاء) اسم ان ضمير الشأن محذوف والمراد به ان تكون الجارية ام ولده فانها تعتق عليه بموته لا بالاعتاق ط (قول له وارث القريب) كالولمات ابوه وهو مالك لاختيه لانه (قول له تجرى على الغالب) اى ان القصر اضافى حموى عن المقدسى فيكون المعنى الولاء لمن اعتق لا لمن شرطه لنفسه من بائع ونحوه كواهب وموص ابوالسعود (قول له ولو من وصية) كما لو اوصى بأن يعتق عبده بمدموته او يشتري عبدا من ماله بعد موته ثم يعتق اى لا ينتقل فعل الوصى اليه زيلى (قول له وضرعه) اى للاعتاق (قول له ولو امرأة) اى ولو كان السيد امرأة أو اى بذلك للتفسيه على مخالفته للعصبة النسبية فانه ليس فيها اثنى (قول له او ذميا) وان كان لا يرث العتق المسلم (قول له او ميتا) اشار به الى ما ذكره ابن الكمال حيث قال لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاء للسيد والمدير وام الولد انما يعتقان بعد موت السيد لما عرفت ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمية تصلح سببها ونسبها بالتدبير والاستيلاء لا يتوقف على العتق بموت المدير والمستولد صرح بذلك في المبسوط حيث قال لان المدير والمكاتب والمستولد استحق ولاهم لما يباشر السبب ولوسلم انه ميراث فعنى كونه للمولى انه يستوفى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررنا تبين ان ما ارتكبه في دفع ما ذكر من فرض ارتداد المولى منشؤه قلة التدبر بل عدم التدبر اه (قول له حتى تنفذ وصاياه الخ) بأن مات بعده قبل قبض ميراثه منه (قول له مخالفته للشرع) وهو ما روى ان عائشة رضى الله تعالى عنها ارادت ان تشتري بريرة لتعتقها فقال اهلهما على ان ولاهما لنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يملك ذلك فان الولاء لمن اعتق اتقانى (قول له الموجود عند العتق) اشار به الى علة عدم الانتقال والا فهو معلوم من قوله فولدت لاقل من نصف حول لكن يوجد في بعض النسخ بعد قوله ابدا مانص لان الحمل كان موجودا وقت الاعتاق فاعتاقه وقع قصدا فلا ينتقل ولاؤه عن معتقه صدر الشريعة اه قال الطورى وأورد أن هذا مخالف لقولهم في كتاب الاعتاق وان اعتق حاملا عتق حملها تبعا لها اه قلت قد يجاب بأنه من حيث لم يرد عليه الاعتاق بخصوصه وانما ورد على الام كان تبعا ومن حيث انه جزء منها واعتاقها اعتاق لجميع اجزاها كان مقصودا تأمل والاحسن ان يقال لما يشترط في عتقه ولادته لاقل المدة ذكرها

وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمية تصلح سببا للارث (وسببه العتق على ملكه) لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق واما حديث الولاء لمن اعتق فجرى على الغالب (من عتق) اى حصل له عتق (باعتاق) ولو من وصية (او بضرعه) ككتابة وتدبير واستيلاء (او بملك قريب فولاؤه لسيد) ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتنقض ديونه منه (ولو شرط عدمه لمخالفته للشرع فيبطل (ومن اعتق امته) والحال ان (زوجها قن) الغير (فولدت) لاقل من نصف حول مذعنت (لا ينتقل ولاه الحمل) الموجود عند العتق

( كتابا عبدا كتابة واحدة ) اى بعقد واحد ( ومجزر المكاتب مجز ١٠٠ لا يعجزه القاضى حتى يجتمعا ) لانهما

زوجا غيره والى هذا اشار الشارح بقوله كما قرر فى محله اه ( قوله كتابا عبدا كتابة واحدة ) الخ  
 يقيد بالعبد الواحد احترازا عن عيدين لرجلين كاتباهما كتابة واحدة ثم مجز أحدهما كان مولاه  
 ان يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائبا هندية عن المحيط ط ( قوله لانهما ) اى  
 السيدين كسيد واحد وهو لا يقبل التجزى ط ( قوله يعجزه بطلب احدهم ) اى بعد طلب  
 العبد لان احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي ط ( قوله بمرة ) اى بعقد واحد ط ( قوله  
 ولم يعلم ) اى القاضى والظاهر انه ليس يقيد احترازا وان فائدة ذكره جواز الاقدام على الرد  
 ( قوله يصح ) لان كتابتهما واحدة وليس أحدهما نائبا عن الآخر كفى المسئلة التى قبلها  
 وحتى ( قوله فليس للآخر ) كذا فى المنع والذى رأيت فى نسختى المجتبى فليس للقاضى وفى  
 الهندية والتاريخانية عن المحيط فن غاب هذا الذى رد فى الرق بسبب عجزه وجاء الآخر  
 واستنصاع المولى فى نجح وانجحين فاراد ان يرد له أوالقاضى فليس له ذلك ( قوله فى قدر البدل )  
 وكذا فى جنسه كأن قال المولى كاتبك على الفين او على الدنانير وقال اعد بد على الف او على  
 الدراهم بدائع وان اختلفا فى الاجل او فى مقداره فالقول للمولى ولو فى مضيه فالعبد ولو فى  
 مقدار ما نجم عليه فى كل شهر فالقول للمولى هندية ( قوله فالقول للمكاتب عندنا ) سواء أدى شيأ من  
 البدل او لا وهو قول ابى حنيفة آخر الامة متى وقع الاختلاف فى قدر المستحق او جنسه فالقول  
 للمستحق عليه وكان يقول يحالفان ويترادان كالبيع بدائع ( قوله فى الكتابة ) اى فى بدلها  
 وفى السببية كفى دخلت النار امرأة فى مرة حبستها وانما لا يحبس به لانه دين قصير حتى لا تجوز  
 الكفالة به بدائع ( قوله وفيما سوى دين الكتابة ) كدين استهلاك او دين اخذه من سيده  
 حال اذنه ثم كاتبه أو قرض ط ( قوله وفى غير جنس الحق الخ ) فيه ثلاث مسائل الاولى لو كان  
 المولى استولى على مال لمكاتب من غير جنس بدل الكتابة له مطالته به وبجسه الحاكم عليه  
 الثانية من مفهوم ذلك لو كان من جنسه قاصصه به الثالثة ان العبد مخير فى الكفاية له فسخها  
 بلارضا المولى ( قوله ولاء ) مبتدأ وقوله لا اولاد متعلق بمحذوف نعت ولاء وقوله لزوجين  
 نعت اولاد وقوله حررا بالبناء للمجهول اى اعتقا نعت زوجين وقوله لمولى ابهيم متعلق  
 بمحذوف خبر المبتدأ وقوله ليس للام اى اولادها خبر مقدم ومعبر مصدر مبمى من العبور بمعنى  
 الدخول مبتدأ مؤخر والجملة استثنائية مؤكدة لما قبلها والمعنى ولاء اولاد الزوجين المعتقين  
 لمولى الاب دون موالى الام لان الاب هو الاصل ولتزوجت عبدا او مكاتبا فالاولاد لمولى اليفافاذا  
 اعتق الاب جر الولاء الى مواليه وتاممه فى شرح ابن الشحنة ( قوله توفى وما وفى ) الضمير ان  
 للمكاتب واما مفعول بع وملت نعت لاما ومن الولد بضم الواو وسكون اللام بيان لميت والحي  
 مبتدأ على حذف مضاف تقديره وام الحى وتسمى خبره وتحضر من احضر اى تحضر البدل  
 والمعنى ان المكاتب اذا توفى لاعتق ولاء له ام ولد قد ولد فى كتابة ابيه او اشتراه معها حتى  
 دخل فى كتابته فان لم يكن معها الولد بأن مات بيعت الى آخر ما قال الشارح والله تعالى اعلم

#### كتاب الولاء

اورده عقب المكاتب لانه من آثار زوال ملك الرقة ولما ذكره عقب العتق ليكون واقعا  
 عقب سائر انواعه ( قوله مشتق من الولى ) بفتح الواو وسكون اللام مصدر وليه بليه بالكسر

وشرعا ( عبارة عن التناصر بولاء العتاقة او بولاء الموالاة ) زبلى ( ومن آثاره الارث والعقل ) وولاية النكاح ( فيهما )

كواحد بخلاف الورثة فان  
 القاضى يعجزه بطلب  
 احدهم مجتبى وفيه كاتب  
 عبده بمرة فعجز احدهما  
 فرده المولى فى الرق او  
 القاضى ولم يعلم بكتابة  
 الآخر لم يصح فن غاب  
 هذا المردود وجاء الآخر  
 ثم عجز فليس للآخر رده  
 فى الرق ( فروغ ) خائف  
 المولى والمكاتب فى قدر  
 البدل فاتقول للمكاتب  
 عندنا ولا يحبس المكاتب  
 فى دين مولاه فى الكتابة  
 وفيما سوى دين الكتابة  
 قولان سراحية قلت وفى  
 عتاق الوهبانية وفى غير  
 جنس الحق يحبس سيدها \*  
 \* مكاتبه والعبد فيها غير \*  
 ولاء لا اولاد لزوجين  
 حررا \* لمولى ابهيم ليس  
 للام معبر \* توفى وما وفى  
 فأما الميت \*  
 من الولد بع والحي تسمى  
 وتحضر \*  
 اى وان لم يكن معها ولد  
 بيعت وان كان استسعت  
 على نجومه صغيرا كان  
 ولدها او كبيرا وعندها  
 تسمى مطلقا والله اعلم

#### كتاب الولاء

( هو ) لغة النصرة المحبة  
 مشتق من الولى وهو القرب

وشرعا ( عبارة عن التناصر بولاء العتاقة او بولاء الموالاة ) زبلى ( ومن آثاره الارث والعقل ) وولاية النكاح ( فيهما )



بالأرض في هذه المسئلة جلة أروش الجنائيات التي جناها فيصير المعنى يجب الأقل من قيمة واحدة ومن جلة الأروش الثاني أن ذلك الأقل يقسم بين أرباب الجنائيات بالحصص الثالث أن ما بقى من الأرض يطالب به بعد العتق وكل من هذه الثلاثة يحتاج إلى التفسير عليه في كتب المذهب أقول عبارة شرح درر البحار تفيد الأولين حيث قال فيؤمر بالسعاية للأولياء في أقل من قيمته وارش الجنائيات لعذر دفع نفسه للكتابة (قوله ولو بعده فقيم) حتى لو جنى جانبين مثلا وجب عليه الأقل من قيمته ومن ارش الأولى ويجب عليه الأقل من قيمته ومن ارش الثانية ح (قوله بطلت) أي في الحال في حق المولى قال في شرح درر البحار لو عجز بعد إقراره بقتل خطأ قبل القضاء بقيته يطالب بعد عتقه اتفاقا أه وأما ما في الشرنبلالية عن شرح المجمع من أنه لو أقر به فقتضى عليه ثم عجز يطالب به بعد العتق عنده وقالا مطلقا أي في الحال وبعده أه فليس مما نحن فيه لأن كلام الشارح في العجز قبل الحكم فافهم (قوله ويؤدى المال إلى ورثته) لأنهم قاموا مقامه قال في الجوهرية ولودفع إلى وصى الميت عتق سواء كان على الميت دين أولا لأن الوصى قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه إليه وإن دفعه إلى الوارث إن كان على الميت دين لم يعتق لأنه دفعه إلى من لا يستحق القبض منه فصار كالدفع إلى أجنبي وإن لم يكن عليه دين يعتق أيضا حتى يؤدي إلى كل واحد من الورثة حصته ويدفع إلى الوصى حصة الصغار لأنه إذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع إلى المستحق أه وظاهر إطلاقه أنه إذا لم يدفع للوصى ورفع للوارث وكان عليه دين لم يعتق وإن لم يكن الدين مستغرقا به صرح الزيلعي قال أبو السعود وفيه نظر ففي غاية البيان إذا كان الدين محيطا بماله يمنع انتقاله إلى الوارث فيفيد أن غير المحيط لا يمنع حينئذ يعتق بقض الوارث فقدر أه (قوله لحراب ذمته) أي يبطل الأجل لأن ذمته قد خربت وانتقل الدين إلى التركة وهي عين زيلعي (قوله إلا من الثلث) أي يؤدي ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه شرنبلالية والمسئلة مرت في باب ما يجوز للمكاتب مع ما فيها من التفصيل والخلاف (قوله عتق مجانا) أي عتق وسقط عنه مال الكتابة ومعناه يعتق من جهة الميت حتى أن الولاء يكون للذكور من عصبة دون الإناث جوهرية (قوله استحسانا) وفي القياس لا يعتق لأنهم لم يروا رقبته وأما ورثوا دينها فيها جوهرية (قوله ويجعل إبراء اقتضاء) هذا وجه الاستحسان قال في الجوهرية وجه الاستحسان أن عتقهم تنهيه للكتابة فصار كالإبراء والاستحسان إياه مبرئون له من المال وإبراءه توجب عتقه كالأستوفاء منه ولا يشبه هذا ما إذا عتقه أحدهم لأن إبراءه له إنما يصادف حصته لا غير ولو يرى من حصته بالإداء لم يعتق كذا هذا (قوله على الصحيح) وقيل يعتق إذا عتقه الباؤون ما لم يرجع الأول زيلعي وبالثاني جزم القهستاني ولينظر وجه الأول وما نقله المحشى عن العناية إنما يظهر فيما لو اعتقه البعض فقط وكذا ما قدمناه عن الجوهرية تأمل (قوله فلكها) يعني بعد عتقه شرنبلالية وقوله أن يبطأها أي يملك الممين لأن المملوكة لا ينكحها مولاها وليس للمكاتب التمسرى بها قال ح وهذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء فإن كل رجل حرا كان أو قنا أو مدبرا ومكاتب أو ابن أم ولد أو مستسعى إذا طلق امرأته الأمة ننتين غلظت حرمتها فلا يحل له إيراد عقد النكاح عليها ولا وطؤها بملك الممين حتى تنكح

ولو بعده فقيم ولو أقر بجناية خطأ لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت (وإن مات السيد لم تنفسخ الكتابة كالتدبير وأمومية الولد) وكأجل الدين إذا مات الطالب (ويؤدي المال إلى ورثته على نجومه) كأجل الدين بخلاف موت المطلوب لحراب ذمته هذا إذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله إلا من الثلث (وإن حرره) أي كل الورثة (في مجلس واحد عتق مجانا) استحسانا ويجعل إبراء اقتضاء (فإن حرره بعضهم) في مجلس والآخر في آخر (لم ينفذ عتقه) على الصحيح لأنه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادره (مكاتب تحتة أمة طلقها ننتين فلكها لا يحل له أن تطأها حتى تنكح زوجا غيره) وكذا الحر كما تقر في محله

لان في العين لايتأتى القضاء بالالحاق بالام لامكان الوفاء في الحال ٩٨ (ولو قضى به) بالولاء (لقوم أمه بعد

الدين ليس بقيد وان اداء الولد اى المولد في الكتابة او المشتري فيها كخروج الدين **(قوله**  
لان في العين) يعنى المولى بالبذل لتعليقه بامكان الوفاء في الحال شرئلا لية قال ط والمراد  
بالعين مايع التقدود الموجودة في التركة اه **(قوله** لامكان الوفاء في الحال) ان قلت انه قد  
يمكن الوفاء من الدين في الحال بان يكون المديون حاضرا ساعة موت المكاتب فيطالب بما عليه  
فيدفع حالا قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد ط **(قوله** ولو قضى به الخ) يعنى  
اختصموا بعد موت الولد في ارثه بالولاء قبل اداء البذل فقضى القاضى بالولاء لقوم الام يكون  
قضاء بعجز المكاتب وموته بعد لان من ضرورة كون الولاء لقوم الام موت المكاتب عبدالانه  
لومات حرا لانجبر الولاء من قوم الام كفاية **(قوله** لانه في فصل مجتهدية) علة لما تضمنه قوله  
فهو تعجز من نفاذ القضاء قال في الهداية فهو قضاء بالعجز لان هذا اختلاف في الولاء مقصودا  
وذلك يبنى على بقاء الكتابة وانتقاضها فانها اذا فسخت مات عبدا واستقر الولاء على موالى  
الام واذا بقيت واتصل بها الاداء مات حرا وانتقل الولاء الى موالى الاب وهذا فصل مجتهدية  
فينفذ ما يلاقيه اه وحاصله ان ثبوت التعجز للقضاء بالولاء لموالى الام فالتعجز ثابت ضمنا  
واما نفاذ هذا القضاء لان المكاتب عند بعض الصحابة يموت عبدا وان ترك وفاء فكان قضاء في  
فصل مجتهد فيه وهو نافذ اجماعا فتجب رعايته وان لزم منه بطلان الكتابة لانها تختلف فيها  
فصاينته اولى **(قوله** ما أدى) اى المكاتب اليه اى الى المولى **(قوله** فعجز) وكذا العجز قبل  
الاداء الى المولى وهذا عند محمد ظاهر لانه بالعجز يتبدل الملك وكذا عند ابى يوسف وان كان  
بالعجز تقرر ملك المولى عنده لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه  
اذلا لايه ولا يجوز ذلك للغنى من غير حاجة ولا لاماشى لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى  
هداية **(قوله** تبدل الملك) فان العبد يملك صدقة والمولى عوضا عن العتق **(قوله** واصله  
حديث بريرة) يوم انها اهدت اليه صلى الله عليه وسلم بعد ما عجزت مع انها اهدت اليه وهى  
مكاتبه كفى العناية ح **(قوله** هى لك) الذى في الهداية وشروحها لها بضمير الغائبة **(قوله**  
فانها تطيب له) لما مر ان الخبث في فعل الاخذ **(قوله** لان الملك لم يتبدل) لان المباح له  
يتاوله على ملك المسح ونظيره المشتري شراء فاسدا اذا أباح لغيره لا يطيب له ولو ملكه يطيب  
هداية **(قوله** جاهلا بجنابته) اذ لو كان عالما بها عند الكتابة يصير مختارا للقاء كفى الهداية  
**(قوله** بناجنى) اى بموجبه معراج **(قوله** فعجز) اى في الصورتين **(قوله** دفع العبد)  
اى لولى الجنابة **(قوله** لزوال المانع) اى من الدفع وهو الكتابة فصار قفا قبل انتقال الحق عن  
الربة فعاد الحكم الاصلى وهو اما الدفع او القداء **(قوله** يبيع فيه لان انتقال الحق من رقبته الى  
قيمه) يشير الى ان الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية  
الكرخى والمبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة أقل من ارش الجنابة كذا  
في العناية ح **(قوله** ويلزمه الاقل الخ) فلو الارش أقل وجب لان المجنى عليه لا يستحق أكثر  
منه ولو القيمة أقل وجبت لان حكم الجنابة تعلق برقبته **(قوله** قبل القضاء) أى بموجب الجنابة  
الاولى **(قوله** فعليه قيمة واحدة) يعنى اذا كانت أقل من الارش والا فواجب الاقل منها  
ومن الارش كما صرح به في شرح المجمع والشرئلا لية بقى هنا ثلاثة أمور الاول ان المراد

خصوصتهم مع قوم الاب في  
ولائه فهو) اى القضاء بما  
ذكر (تعجز) لانه في فصل  
مجتهدية (وطاب لسيده  
وان لم يكن مصرفا) للصدقة  
(مادى اليه من الصدقات  
فمعجز) لتبدل الملك واصله  
حديث بريرة هى لك صدقة  
ولناهدية (كفى وارث)  
شخص (تفسير مات عن  
صدقة اخذها وارثه الغنى و)  
كفى (ابن سبيل اخذها ثم  
وصل الى ماله وهى في يده)  
اى الزكاة وكفيعر استغنى  
وفى هى يده فانها تطيب له  
بمخلاف فقير اباح لغنى  
او هاشمى عين زكاة  
اخذها لا يحل لان الملك  
لم يتبدل (فان جنى عبد  
وكاتبه سيده جاهلا  
بجنابته او) جنى (مكاتب  
فلم يقض به) بما جنى (فمعجز)  
فان شاء المولى (دفع) العبد  
(او فدى) لزوال المانع  
بالعجز (وان قضى به عليه)  
حال كونه (مكاتب فعجز  
يبيع فيه) لان انتقال الحق  
من رقبته الى قيمته بالقضاء  
قيد بالعجز لان جنابيات  
المكاتب عليه في كسبه  
ويلزمه الاقل من قيمته  
ومن الارش وان تكررت  
قبل القضاء فعليه قيمة  
واحدة

الوالدين ليسا كالولد فيباعان كسائر اكسابه وهذا عند ابى حنيفة وعندها اذا ترك ولدا  
 مشترى او اباً او اماسى على نجوم المكاتب كالمولود في الكتابة اه فحمله ما في البدائع من  
 ان الوالدين لا كالشترى في الكتابة على قول الصحاحين هو عين ما قاله الشارح وهو غير صحيح  
 بل ما في البدائع هو رواية الاملاء عن ابى حنيفة كما قدمناه عن التارخانية وما استند اليه  
 في الحمل المذكور من كلام مختصر الظهيرية لا يفيد بوجه من الوجوه فانه مصرح بان الابوين  
 عندهما كالمولود في الكتابة لا كالشترى والحاصل ان الوالدين والولد المشترى في الكتابة  
 وكذا كل ذى رحم محرم اشترى فيها يسمون على نجوم المكاتب عند الصحاحين كالمولود فيها  
 بالافرق بين الجميع واما عند الامام فلكل حكم يخصه بينه المصنف والشارح سوى المحارم لعدم  
 دخولهم عنده في كتابته كما مر في محله وهذا على رواية الاصل وعلى رواية الاملاء الوالدان  
 كالولد المشترى عنده وهي ما شئى عليه في البدائع فاغتنم هذا التحري بعون الملك القدير (قول له  
 وابنه الكبير) التقييد بالكبير خطأ يخالف لصريح الفرر حيث قال او كوتب هو وابنه صغيرا  
 او كبيرا بمرة اقول وعالله ابن الكمال بقوله فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعلاً كشخص  
 واحد اه فالما كان الصغير تابعا له قيد بالكبير لتظهر الفائدة تأمل (قول له كتابة واحدة) فلو  
 كل على حدة فلا يرث لانه يموت والولد مكاتب كما قدمناه عن البدائع (قول له اى معتقة) فسر  
 الحرية بذلك اخذاً من قوله ولو قضى به اى بالولاء لقوله اه فان حرية الاصل لا ولاء لاحد على  
 ولدها كما سيذكره الشارح قيل فصل ولاء الموالاة (قول له ضرورة ان الاب الح) علة للقضاء  
 على عاقلة الامح (قول له لم يتق بعد) لانه وان ترك مالا وهو الدين لا يحكم بمقتضى (لعدم الاداء  
 (قول له لعدم المناقاة) اى لعدم منافاة القضاء على عاقلة الام للكتابة بل قال في الهداية ان هذا  
 القضاء يقرر حكم الكتابة لان من قضيتها الحاق الولد بموالى الام واجاب العقل عليهم لكن على  
 وجه يمتثل ان يعتق فينجر الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون تعجيزاً (قول له  
 ولا رجوع) فيه طى والتقدير كما في غاية البيان فان خرج الدين واديت الكتابة رجع ولا الولد  
 الى موالى الاب ولا رجوع لموالى الام بما عقلا عنه بعد وفاته اه لكن يخالفه قول العلورى  
 وكانوا مضطرين فيما عقلا فلهم الرجوع على موالى الاب اه نعم ذكر في النهاية والمعراج  
 تفصيلاً يدفع المخالفة وهو انهم لا يرجعون بما عقلا من جنابة الولد في حياة المكاتب على  
 موالى الاب لانه انما حكم بعقته في آخر جزء من اجزاء حياته فلا يستند عقته الى اول عقد  
 الكتابة اما لو عقلا عن جنابته بعد موت الاب قبل اداء البذل رجعوا لان عتق الاب استند  
 الى حال حياته فحين ان ولاءه كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على  
 الاداء اه ومثله في حاشية أبى السعود عن كلمة فتح القدير للعلامة الدرورى وبه ظهر ان قول  
 الشارح ولا رجوع في غير محله لان فرض المسئلة في كلام المصنف كالكثر فيما اذا جنى  
 الولد بعد موت المكاتب ولهذا اقتصر الطورى على قوله فلهم الرجوع (قول له قيد بالدين  
 الح) قال الزيلعى هذا كله فيما اذا مات المكاتب عن وفاة اديت الكتابة او عن ولد فاداهما فما  
 اذا مات لاهن وفاء ولا عن ولد فاختلفوا ببقاء الكتابة قال الاسكاف تنفسخ حتى لو قطع  
 انسان باداء البذل لا يقبل منه وقال ابواليث لا تنفسخ ما لم يقض بعجزه اه ومقتضاه ان

(وابنه الكبير) مكاتبين  
 كتابة واحدة) لصيرورتهم  
 كشخص واحد ضرورة  
 اتحاد العقد (فان ترك)  
 المكاتب (ولد من حرة)  
 اى معتقة (وترك دينا  
 بقى بسدلهما فجنى الولد  
 فقضى به) بما جنى (على  
 عاقلة امه) ضرورة ان  
 الاب لم يعتق بعد (لم يكن  
 ذلك) القنساء (تعجيزاً  
 لايه) لعدم المناقاة  
 ولا رجوع قيد بالدين

الكافي لو كاتب امته على انه بالخيار ثلاثة ايام فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد يبقى خياره وعقد الكتابة عند الامام والثاني وله ان يجيزه واذا اجاز يسي الولد على نجوم الاموان ادى عتق الام في آخر جزء من اجزاء حياتها وهذا استحسان وعند الثالث تبطل الكتابة ولا تصح اجازة المولى وهو القياس اه طورى وظاهره انه ينتظر قدرته على السعي وتوقف فيه الشر نبلاى ونقل عنه انه اجاب في هامش حاشيته بأن القاضى ينصب له شخصا وصيا فيجمع له مالا وتنسك رقبته ومثل الصغير المعقد والزمن والمجنون اه والله تعالى اعلم **(قوله)** على نجومه فلا يرد الى الرق الا اذا اخل نجم ونجمين على الاختلاف بدائع **(قوله)** حكم بعنق ابيه قبل موته وبعتقه كذا جعل العنق مستندا صاحب الهداية والكذب وغيرها قال في الشر نبلاية ويخالفه ما في الظهيرية من انه لا يستند بل يقتصر على وقت الاداء **(قوله)** ادى البدل حالا او ردا لمخ (هذا قول الامام لان الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت الكتابة والمشتري لم يدخل لانه لم يضاف اليه العقد ولم يسر حكمه اليه لكونه منفصلا وقت الكتابة واورد عليه انه قد مر في فصل تصرفات المكاتب انه اذا اشترى اياه او ابنه دخل في كتابته وايضا لو لم يسر حكمه اليه لما عتق عنده باداء البدل حالا وأجيب بان المراد بدخول المشتري ليس لسراية حكم العقد الجارى بين المكاتب والمولى اليه بل بجعل المكاتب مكاتب لولده باشرائه اياه تحقيقا للصلة وبأن عتق الولد المشتري عنده بالاداء حالا ليس لاجل السراية ايضا بل بصيرورة المكاتب كأنه مات عن وفاء كما افصح عنه في الكافي طورى ملخصا **(قوله)** وسويا بينهما) فيسعى على نجوم ابيه عندها وكذا كل ذى رحم محرم منه اشتراهم اتقانى **(قوله)** فيردان للرق) هذا على رواية الاصل وفي املاء رواية ابى سليمان جعله كالولد المشتري في الكتابة فمن ابى حنيفة روايتان كما في التتارخانية ونقل في غاية البيان الثانية عن شرح الكافي للزردوى وعليها اقتصر في البدائع ثم هذا اذا لم يكن للمكاتب احد من اولاده قال في الجوهرة فان ترك مع المولود في الكتابة ابويه وولدا آخر مشتري في الكتابة فهم موقوفون على اداء بدل الكتابة من المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم ولان يستسرعهم فاذا ادى المولود فيها بدلها عتق وعتقوا جميعا وان عجز ورد في الرق رد هؤلاء معه الا ان يقولوا نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء القاضى بعجز المولود في الكتابة **(قوله)** كامات) اى بمجرد موته ولا يقبل منهما بدل حال ولا مؤجل عند الامام ح **(قوله)** وقالوا ان ادبا حالا عتقا والا لا المصرح به في شرح المجمع والشر نبلاية ان الاصول كالفرع عندها في السعي على التجوم فلينظر من اين اخذ الشارح هذا الكلام اقول الذى اوقعه في ذلك الشر نبلاى فانه ذكر في فصل تصرفات المكاتب ان الوالدين يردان للرق كما مات وعزاه للتبيين والعناية ثم قال ويخالفه ما في البدائع اذا مات المكاتب من غير مال يقال للولد المشتري وللوالدين اما ان تؤدوا الكتابة حالا والاردنا كم في الرق بخلاف الولد المولود في الكتابة اه لكن تتنقى المخالفة بمحمل ما في البدائع على قول الصحاحين ومحمل غيره على قول الامام كما صرح به في مختصر الظهيرية وسند كره اه كلام الشر نبلاى ثم نقل في هذا الباب عن مختصر الظهيرية ان

(على نجومه) المقسطة  
(فاذا ادى حكم بعنق ابيه  
قبل موته وبعتقه تبعا ولو  
ترك ولد اشتراه) في كتابته  
(ادى البدل حالا او رد  
الى حاله رقيقا) وسويا  
بينهما واما الابوان فيردان  
للق كما مات وقالوا ان  
ادبا حالا عتقا والا لا  
(اشترى) المكاتب (ابنه  
فمات عن وفاء ورثه ابنه)  
لموته (حرا عن ابن حمر  
كما مر) وكذا (يرثه  
لو كان هو) اى المكاتب



الضمان المعنى وهو ان نصيبه كان قنا عند اعتاق المقت فكان قضيه اياه متعلقا بشرط تملك العين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير كذا في العناية ح والله تعالى اعلم

### باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى

باب موت المكاتب

وعجزه وموت المولى

(مكاتب عجز عن اداء) نجيم (ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام) لانها مدة ضربت لايلاء الاعذار (والاعجزه) الحاكم في الحال (وفسخها بطلب مولاه او فسخ مولاة برضاه ولو) كانت الكتابة (فاسدة) فالولى (له الفسخ بغير رضاه وبملك المكاتب فسحها مطلقا في الجائزة والفاضة) وان لم يرض المولى (وعادرقه) بفسحها (وما في يده لمسواه) المكاتب (اذا مات وله مال) يفي بالبذل (لم تقسخ وتؤدى كتابته من ماله وحكم بعقته في آخر) جزء من أجزاء (حياته) كما يحكم بعق اولاده (المولودين في كتابته لاقبلها) (والباقي من ماله ميراث لورثته ولو) لم يترك مالا (ترك ولدا) ولد في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته (وسى) الابن في كتابة أبيه

تأخيرها ظاهر التاسب اذا الموت والعجز بعد العقد (قوله عن اداء نجيم) النجم هو الطالع ثم سمي به الوقت المضروب ثم سمي به ما يؤدى فيه من الوظيفة واشتقوا منه قوله نجيم الدية اى اداها نجمو وما حاح ومغرب ملخصا فاستعمله بمعنى ما يؤدى مجاز بمرتين (قوله سيصل اليه) كدين يقضيه او مال يقدم هداية (قوله الحاكم) شمل الحكم لان حكمه يصح قياسوى الحدود والقصاص اذا كان له اهلية القضاء اتقانى (قوله لايلاء الاعذار) اى لاختبار اصحابها قال في الهداية كاهمال الخصم للدفع والمديون للقضاء (قوله والاعجزه الخ) اى لم يرج له مال وهذا عندهما وهو الصحيح فهستانى عن المضمرات وقال ابو يوسف لايعجزه حتى يتوالى عليه نجيمان لقول على رضى الله عنه اذا توالى عليه نجيمان رد في الرق وحمله على التدب اى يندب ان لارده قباهما لتعارض الآثار (قوله وفسخها) اى وجوبا وذكر الفسخ بعد التعجز لان التعجز غير كاف ط عن الحموى (قوله فالولى له الفسخ) بل يجب عليه رفعا للامم بالرجوع عن سببه ط (قوله وعادرقه) اى حكم رقه والاولى قول الهداية والكتا احكام الرق لان رقه لم يزل افاده القهستانى (قوله وما في يده لمسواه) ولو صدقة وهو غنى في الصحيح كما ساقى (قوله وله مال لم تقسخ) لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بأنه اذا لم يترك وفاء تنفس حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابى بكر الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا يفسخ بدون الحاكم كفى الصغرى فهستانى (قوله وتؤدى كتابته من ماله) فلو عليه ديون للمولى ولاجنبي ففى البدائع يبذوبدين الاجنبى ثم ينظر فان كان فى التركة وفاء بدين المولى وبالكتابة بدئ بدين المولى والا فبالكتابة ويستوفى المولى الدين اذا ظهر له مال امالو بدئ به صار عاجزا ولا يجب للمولى على عبده القرن دين (قوله كما يحكم بعق اولاده الخ) هذا يقتضى انه لا يحكم بعق اصوله وفروعه الذين اشتراهم فى كتابته مع انه يحكم بعقهم فالصواب ان يقال كما يحكم بعق من دخل فى كتابته ح وفى الفرز وحكم بعق بنه سواء ولد وفى كتابته او اشتراهم حال كتابته او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بمرة اى بكتابة واحدة فان كلامهم يتبعه فى الكتابة وبعقته عقوا اه ط (قوله المولودين فى كتابته) اى من امته بالتسرى وان حرم لعدم منافاتها ثبوت النسب كما قدمناه عن الشرنبلالية وسند ذكر صورتين عن البدائع غير هذه (قوله لورثته) اى اولاده الاحرار بأن ولدوا من امرأة حرة وكذا المولودون فى الكتابة والذين اشتراهم فيها ووالداه لعقتهم بعقته وكذا ولده المكاتب معه بمرة لا المكاتب على حدة لانه يموت حرا وولده مكاتب والمكاتب لا يرث بدائع فان لم يكن له وارث من القرابة فليسيده بالولاء (قوله ولو لم يترك مالا) لاحاجة الى هذا التقدير مع قول المتن ولا وفاء له ح (قوله ولد فى كتابته) بأن تزوج امه باذن مولاه فولدت منه ثم اشتراها المكاتب وولدها او المكاتب ولدت من غير مولاه بدائع (قوله وسى) ظاهره انه لا بد ان يكون قادرا على السى وليس كذلك قال فى

(فان عجزت) بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحيد ٩٤ (فهي) في الحقيقة (ام ولد للاول)

وعندها هي ام ولد الاول وهي مكتبة كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابي يوسف وعند محمد الاقل من نصف قيمتها ومن نصف مابق من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخير من الآخر ولا يكون الولد باقية ويغرم العقر لها وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في تجزى استيلاء المكتبة فغده تجزى لا عندها واستيلاء الفتنة لا تجزى بالاجماع واستيلاء المدبرة تجزى بالاجماع (قوله بعد ذلك) اي بعد الوطين والدعوتين (قوله لزوال المانع) وهو الكتابة من الانتقال اي من انتقال الاستيلاء تاما مع قيام مقتضى فيعمل المقتضى عمله من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار للبائع اذا اسقط الخيار يثبت الملك به من وقت وجوده زيل (قوله ووطؤه سابق) جواب عما عساه يقال ان كلامه ملك فيها وقد وطئ كل واحد في المرجح لاختصاص الاول بكونها ام ولده ط (قوله وضمن لشريكه نصف قيمتها) يعني حال كونها مكتبة لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء درر وفي الشربلية عن الفتح وقيمة المكتب نصف قيمته قتالانه حر يد او بقيت الرقية (قوله ونصف عقرها) لوطؤه أمة مشتركة فوجب العقر كله عليه ثم لما عجزت سقط عنه نصيبه وبقي نصيب صاحبة اتقاني (قوله لوطؤه أم ولد الغير حقيقة) بناء على ما مر من انها لما عجزت استكمل الاستيلاء للاول لزوال المانع (قوله لانه بمنزلة المغرور) لانه ووطؤه على ظن انها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة انه لا ملك له فيها وولد المغرور ثابت بالنسب منه حر بالقيمة زيل (قوله وادعى بعض الشراح ان ضمان الثاني القيمة قولهما لان ولدا ام الولد كأمه في عدم التقوم عند ابي حنيفة قال الحموي وهو ممنوع فقد طبق الشراح على انه قول ابي حنيفة غاية ما فيه انه يشكل على قوله وقد اجيب عنه بأن عنه روايتين في تقويمها اه والاحسن ما اجاب به في المبسوط كاقوله بعضهم من ان عدم تقوم ولد ام الولد عنده بعد ثبوت امة الولد ولم يثبت في الولد لانه حرا الاصل فلهاذا كان مضمونا بالقيمة (قوله ترد للمولى) اي ترد العقر لانه ظهر اختصاصها بها زيل (قوله والمسئلة بمجالها) اي وقد كاتبها ووطئ الاول فولدت فادعاه (قوله بطل التدبير) لانه لم يصادف الملك اما عندها فظاهر لان المستولد تملكه قبل العجز واما عنده فلا انه بالعجز تبين انه تملك نصيبه من وقت الوطء فتبين انه صادف ملك غيره والتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب لانه يعتمد الغرور على ما مر هدا (قوله نصف قيمتها) لانه تملك نصيبها بالاستيلاء على ما ي (قوله نصف عقرها) اي لوطؤه جارية مشتركة زيل (قوله والولد للاول) لان دعواه قد صحت على ما مر وهذا كله بالاجماع زيل (قوله واعترض قوله والولد للاول بأنه يوم كون الثاني وطي وادعى والمفروض خلافه فلو ابدله بقوله وتم الاستيلاء للاول لكان اولي (قوله فعجزت) قيد به لانه أثر الاعتاق ويصير تعديا يغرم اما قبله فلا يضمن شيئا عند ابي حنيفة لانها مكتبة في نصيب شريكه كما كانت لتجزى الاعتاق عنده فلم يتلف نصيب صاحبه لان معتق النصف يسمى بمنزلة المكتاب وهذا ذلك النصف مكتاب قبل الاعتاق فلم يظهر الاعتاق فيه وعلى قولهما يغرم في الحال لعدم تجزى الاعتاق وتامه في غاية اليان (قوله فرع) هو من مسائل المتون (قوله او ضمن شريكه في الاولى فقط) اي ضمنه قيمته مدبر او هي ثلثا قيمته قنا لانه تلقاه وهو مدبر بخلاف ما اذا تأخر التدبير حيث لا يضمنه لانه بمباشرة التدبير يصير مبرا للمعتق عن

لزوال المانع من الانتقال ووطؤه سابق (وضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها) كاملا لوطؤه ام ولد الغير حقيقة (وقيمة الولد) ايضا (وهو ابنه) لانه بمنزلة المغرور (واي) من الشريكين (دفع العقر الى المكتبة صح) اي قبل العجز لاختصاصها بمناقصها فاذا عجزت ترد للمولى (وان دبر الثاني ولم يطأها) والمسئلة بمجالها (فعجرت بطل التدبير وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول) وهي ام ولده (وان كاتبها فخررها احدها موسرا فعجرت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها) لما تقرر ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عندها اه \* (فرع) \* عبد لجلين دبره احدها ثم حرره الآخر غنيا وعكسا اعتق المدبر ان شاء واستسقى في صورتين او ضمن شريكه في الاولى فقط والله اعلم

من ذكر (لم يرجع) على  
الآخر لانه متبرع ويجبر  
المولى على القبول الى آخر  
ما مر \* (فرع) \* كاتب  
نصف عبده فأدى  
الكتابة عتق نصفه وسعى  
في بقية قيمته وقال العبد كله  
مكتاب على ذلك المال وبه  
نأخذ حاوى القدسي

### باب كتابة العبد

#### المشترك

(عبد لشريكين اذن  
احدهما لصاحبه) في (ان  
يكاتب حظه بالف ويقض

بدل الكتابة فكاتب)  
الشريك المأذون له (نفذ  
في حظه فقط) عند الامام  
لتجزى الكتابة عنده  
وليس لشريكه فسسخه  
لاذنه (واذا قبض بعضه)  
بعض الاسف (فيجز  
فالمقبوض) كله (للقابض)  
لاذنه له بالقبض فيكون  
متبرعا ولو قبض الالف  
عتق حظه القابض (امتين  
شريكين كاتبها فوطئها  
احدهما فولدت فادعاه)  
الواطئ (ثم وطئها)  
الشريك (الآخر فولدت  
فادعاه) الواطئ الثاني  
صحت دعوته لقيام ملكه  
ظاهر اخلاقها

مطلب

القياس مقدم هنا

التبعة فهي اصل واولادها تبع بل هي اولى من الاجنبي كافي الهداية وليس بطريق الولاية  
اذ لا ولاية للحره على ولدها فكيف الامة اتقاني (قوله) عن ذكر) اى من الام او الابن اذ اكبرا  
اتقاني (قوله الى آخر ما مر) قال الزبلي وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو  
اعتق المولى الام ببق عليهم من بدل الكتابة بحصتهم يؤدونها في الحال بخلاف الولد المولود  
في الكتابة والمشتري حيث يعتق بعقها وبطالب المولى الام بالبدل دونهم ولو اعتقهم  
سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نجومها ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى ان يأخذ  
ولا له ان يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين او وهبهم لاصح ولها يصح فعتق ويمتقون معها  
لما ذكرنا في كتابة الحاضر مع الغائب (قوله فرع) تقدم اول الكتاب مع زيادة في كل من  
الموضعين على الآخر (قوله وسعى في بقية قيمته) وما اكتسب قبل الاداء نصفه له ونصفه  
للمولى لان نصفه مكتاب ونصفه رقيق عند ابى حنيفة لتجزى الكتابة عنده بدائع وفي الهداية  
فان اشترى المولى منه جاز في النصف وان اشترى هو من المولى جاز في الكل استحسانا كالو  
اشترى من غيره وفي القياس لا يجوز الا في النصف وبالقياص اخذ كذا في المبسوط اه

### باب كتابة العبد المشترك

اخره لان الاصل عدم الاشتراك اتقاني وقال غيره لان الاثنين بعد الواحد (قوله لصاحبه) اى  
شريكه الآخر (قوله حظه) اى حظ المأذون كفاية (قوله ويقض) قال الزبلي فائدة الاذن  
بالكتابة ان لا يكون له حق الفسخ كما اذا لم يأذن وفائدة اذنه بالقبض ان ينقطع حقه فيما  
قبض اه وسيشير المشرح الى ذلك (قوله عند الامام) وعندها غير متجزئة فالاذن بكتابة  
نصبيه اذن بكتابة اكل فهو اصيل في البعض وكيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما  
ويبقى كذلك بعد العجز كافي الهداية (قوله لاذنه) أما اذا كاتبه بغير اذن شريكه صار نصيبه  
مكتابا وعندها كله لأمير وللصاكت الفسخ اتفاقا قبل الاداء دفعا للضرر عنه بخلاف ما  
لوياع حظه اذ لا ضرر وبخلاف العتق وتعليقه بشرط اذ لا يقبل الفسخ ولو ادى البدل عتق  
نصيبه خاصة عنده لأمير وللصاكت ان يأخذ من الذى كاتبه نصف مأخذ من البدل وتماه  
في التبين (قوله بعض الالف) بدل من قوله بعضه (قوله لاذنه له بالقبض) قال الزبلي لان اذنه  
بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه منه فيكون متبرعا بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به  
فاذا قضى به دينه اختص به القابض وسلم له كله اه (قوله فيكون متبرعا) اى على العبد  
المكاتب كما سمعته من عبارة الزبلي وفي الاصلاح والدرر على القابض وادعى في العزيمة  
انه غير صواب قلت ولا منافاة للافي الكفاية حيث قال فيصير الآذن متبرعا بنصيب نفسه من  
الكسب على العبد ثم على الشريك فاذا تم تبرعه بقبض الشريك لم يرجع الخ (قوله عتق حظ  
القابض) ولا يضمن لشريكه لانه برضاه ولكن يسمى العبد في نصيب الصاكت عزيمة عن  
الكافي (قوله خلافا لها) حيث لاتصح دعوة الاخير عندها واعلم انهم ذكروا في جميع  
الكتب خلافا لها بعد تمام المسئلة اى بعد قوله وهو ابنة والشارح قدمه فيوهم ان لا اختلاف  
الافقيثوب النسب من الثاني وليس كذلك قال العيني وغيره وهذا كله عند ابى حنيفة

اجازته وقبوله فصار اجازته انتهاء لقبوله ابتداء ولو قال العبد لا قبله فأدى عنه الرجل الذى كانت عنه لا يجوز لان العقد ارتد برده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شئ لان الكفالة ببدل الكتابة لا يجوز زيالى **(قوله)** انما يحتاج لقبوله الخ) اى توقف الكتابة فى حق لزوم البدل عليه متوقف على قبوله كما قدمناه **(قوله)** على نفسى) كذا عبارة التبيين والاولى عن بدل على كفى الهداية وغيرها **(قوله)** صح العقد استحسانا) وفى القياس يصح عن نفسه لولايته عليها ويتوقف فى حق الغائب لعدم الولاية عليه هداية **(قوله)** فى الحاضر اصاله الخ) قال الزيلعى وجه الاستحسان ان المولى خاطب الحاضر قصدا وجعل الغائب تبعاله والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كتبت دخل فى كتابتها ولدها المولود فى الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها فى العقد تبعاله حتى يعتقوا بادائها وليس عليهم شئ من البدل ولان هذا تعلق العقق باداء الحاضر والمولى ينفرد به فى حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغائب اه قلت وفى التعليل الثانى نظر لانه يحصل العقق باداء الغائب وكذا بإبراء الحاضر كما يأتى تأمل **(قوله)** بالارجوع) اى من كل على صاحبه لان الحاضر قضى دينه عليه والغائب متبرع به غير مضطر اليه هداية **(قوله)** من احدهما) اما الحاضر فلان البدل عليه وأما الغائب فلاته ينال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه وصار كغير الرهن اذا أدى الدين هداية **(قوله)** لا يعتبر) اى فى كونه مطالبا قال فى الدرر فلا يؤخذ بشئ لنفاذ العقد على الحاضر اه اى بلا توقف ولا قبول من الغائب كما مر قلت وبه ظهر الفرق بين هذه وبين المسئلة السابقة حيث قدم انه اذا بلغ العبد فقبل صار مكتابا يعنى نفذت الكتابة فى حق لزوم البدل عليه كما قدمناه فتدبر وقد توقف فيه الوائى وأقره نوح اقدى كذا كره ابو السعود **(قوله)** ولو حرره اى أعق الغائب **(قوله)** سقط عن الحاضر حصته) اى من البدل لان الغائب دخل فى العقد مقصودا اى فكان البدل منقسما وان لم يكن مطالبا به بخلاف الولد المولود فى الكتابة حيث لا يسقط عن الام شئ من البدل بعقه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل بعد ذلك تبعاله زيالى **(قوله)** ادى الغائب حصته حالا والارد قنا) لانه دخل مقصودا بخلاف المولود فى الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذا مات كذا فى الدرر فان قلت هذا ينافى ما تقدم من انه داخل فى العقد تبعه قلت هو اصل باعتبار اضافة العقد اليه تبع باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود فى الكتابة فانه تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية ح قلت ويؤخذ مما قدمناه عن الزيلعى ايضا **(قوله)** ولو أبرأ الحاضر او وهبه له عتقا) اى وهبه البدل وقيد بالحاضر لانه لو أبرأ الغائب او وهبه لا يصح لعدم وجوبه عليه كما فى التبيين **(قوله)** وان كاتب الامة الخ) والحكم فى العبد كذلك وكذا فى الكبيرين وفائدة التقييد بالامة والصغيرين مبسوطه فى المراج **(قوله)** صح استحسانا) وذهب بعض المشايخ الى انه هنا قياس واستحسان لان الولد تابع لها بخلاف الاجنبى فانه استحسان لا قياس قل فى العناية وأرى انه الحق شرنا لاية **(قوله)** لما مر) اى من

انما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البدل عليه) قال عبد حاضر لسيد كاتبنى على نفسى وعن فلان الغائب فكاتبهما فقبل العبد الحاضر صح) العقد استحسانا فى الحاضر اصاله والغائب تبعه) وايهما ادى بدل الكتابة عتقا جميعا) بالارجوع) ويجوز المولى على القبول) للبدل من احدهما) ولا يطالب) العبد) الغائب بشئ) لعدم التزامه) وقبوله) للكتابة) لعمو) لا يعتبر) كرده) اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر او مات ادى الغائب حصته حالا والارد قنا ولو أبرأ الحاضر او وهبه له عتقا جميعا) وان كاتب الامة على نفسها وعن ابنين لها) وقبت) صح) استحسانا لما مر) واى ادى)



(صح) استحسانا (مريض  
 كاتب عبده على الفين الى  
 ستة فئات) المريض (و)  
 الحال ان (قيمة المكاتب  
 ألف) درهم (ولم يجوز  
 الورثة التأجيل) ولم يترك  
 غيره (ادى) المكاتب (ثلاثي  
 البدل) وعند محمد ثلثي  
 القيمة حالا والباقي الى  
 اجله (اورد رقبا) لقيام  
 البدل مقام الرقة فتفقد  
 في ثلثه (وان كاتبه على ألف  
 الى ستة) الحال ان (قيمتها  
 الفان ولم يجزوا ادى ثلثي  
 القيمة حالا) وسقط الباقي  
 (اورد رقبا) اتفاقا لوقوع  
 المحاباة في القدر والتأخير  
 فتفتد بالثلث (حرقا لمولى  
 عبد كاتب عبده فلانا)  
 الغائب (على ألف درهم  
 على أن ان ادبت اليك الفان  
 فهو حرقا كاتبه المولى على  
 هذا الشرط وقبل) المولى  
 (ثم ادى) الحر (الفاعتق)  
 العبد بحكم الشرط وكذا  
 لو لم يقل ان ادبت فأدى  
 يعتق استحسانا لنفوذ  
 تصرف الفضولي في كل  
 ما ليس بضرب ولا يرجع  
 الحر على العبد لانه متبرع  
 (واذا بلغ العبد) هذا  
 الامر (فقبل صار مكاتباً)

كالمعراج والغاية والكفاية والله تعالى اعلم (قوله صح استحسانا) والقياس ان لا يصح لانه  
 اعتياض عن الاجل بالمال ووجه الاستحسان أن الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه  
 لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس مالا من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعتدلا بن  
 كمال (قوله على الفين) قال في الحقائق التقدير ليس بلازم بل المراد ان بدل الكتابة اكثر من  
 قيمته ابن كمال ولو استويا بأن كان البدل الفا وجب تعجيل ثلثي الف اتفاقا كما في حاشية أبي  
 السعود عن المفتاح (قوله التأجيل) قيده لان المريض لم يتصرف في حق الورثة الا في حق  
 التأجيل فكان لهم أن يردوه اذ تأجيل المال آخر حق الورثة وفيه ضرر عليهم فلا يصح بدون  
 اجازتهم كذا في المبسوط معراج (قوله ولم يترك غيره) اما اذا تركه الا غيره يخرج هذا البدل  
 من ثلثه صح التأجيل فيه لان الوصية تصح بعينه فلان تصح بتأجيله اولى كذا ظهري وحرره  
 ط (قوله ثلثي القيمة) وهي الف (قوله والباقي الى اجله) اي الباقي من الفين على القولين  
 ح (قوله قيام البدل الخ) تعليل لقوله ادى ثلثي البدل ح (قوله على الف) اي على نصف  
 قيمته (قوله اتفاقا) والفرق ل محمد بين هذه وبين الاولى ان الزيادة على القيمة كانت حق  
 المريض في الاولى حتى كان يملك اسقاطها بالكلية بأن يبيعه بقيمتها فتأخيرها اولى لانه اهون  
 من الاسقاط وهنا وقعت الكتابة على أقل من قيمته فلا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا  
 تأجيله لان حق الورثة تعلق بجميعه بخلاف الاولى زيلعي (قوله الغائب) قيده لانه فرض  
 المسئلة في كلام المصنف كاي شهده السباق والحقاق والا فالخاضر مثله (قوله وقبل المولى)  
 صوابه الحر او الرجل كما عبر به الزيلعي ومثلا مسكين قال محشيه ابو السعود نقلا عن الحموي  
 وهذا صريح في ان الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة كالبيع فليحرق (قوله ثم ادى الحر  
 الفا) يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه لو لم يقبل وأدى الفا لا يعتق خلافا لما يظهر من الدرر  
 حيث اطاق في انه يعتق بالاداء ولم يقيد بقبول الرجل ولهذا قيده في العزيمة بقوله عتقه بالاداء  
 مقيد بما اذا قبض الرجل ثم ادى الفا كاذكره الزيلعي اه ابو السعود (قوله عتق العبد)  
 ويقع العتق عن المأمور وكذا لو قال كاتب عبده عتق بألف بخلاف اعتق عبده عتق بألف  
 فانه يقع عن الأمر والفرق بينهما مبسوط في المعراج (قوله يعتق استحسانا) اي لا قياسا  
 بخلاف الاولى فهي قياس واستحسان ووجه القياس هنا ان العقد موقوف والموقوف لاحكم  
 له ولم يوجد التعليق (قوله انفذ تصرف الفضولي الخ) قال في الكفاية وهذا لان المولى ينفرد  
 بايجاب العتق والحاجة الى قبول المكاتب لاجل البدل فاذا تبرع الفضولي بأدائه عنه تنفذ  
 الكتابة في حق هذا الحكم وتتوقف في حق لزوم الف على العبد (قوله ولا يرجع الحر  
 على العبد) وقبل يرجع على المولى ويسترد ماداه ان أداه بضمان لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن  
 غير الواجب زيلعي (قوله لانه متبرع) يعني وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد ولا بد من  
 هذه الزيادة لانه اذا أدى بعض البدل يرجع بما أداه على المولى لعدم حصول مقصوده وهو  
 العتق سواء أى بضمان او بغير ضمان شر نبلاية أقول كون هذه الزيادة لا بد منها محل نظر  
 لان الكلام في الرجوع على العبد تأمل (قوله صار مكاتباً) لان الكتابة كانت موقوفة على

وفصل النكاح والعلة واحدة فان الاذن رفع الحجر كالكتابة فيملك التجارة والنكاح ليس  
منها بخلاف الشراء **(قوله)** فلها الخيار لانه تلقاها جته تاحرية عاجلة ببدل و آجلة بغير بدل فتخير  
بينهما عيني **(قوله)** ان شاءت مضت على كتابتها فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها  
البدل زيلبي **(قوله)** وتأخذ العقر منه) وتستعين به في اداء بدل الكتابة اذا كان الموقوف في حال  
الكتابة لان المولى كالاجنبي في منافعها ومكاسبها والعقر بدل بضعتها اتقاني و يعلم كون  
الموقوف في حال الكتابة باقراره أو بأن تلد لاكثر من ستة أشهر مذ كاتبتها فان جاءت به لاقل  
فلا عقر عليه **(قوله)** عجزت نفسها) اى أقرت بالعجز عن اداء البدل **(قوله)** ويثبت نسبه بلا  
تصديقها) وان ولدت آخر لم يثبت من غير دعوى حرمة وطؤها عليه وولد ام الولد انما يثبت نسبه  
بلا دعوى اذا كان وطؤها حلالا وما في الدرر من جواز استيلاء المكتبة فالمراد به الصحة  
لا الحل كانه عليه الشر بنالبي **(قوله)** لانها ملكة رقية) بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكتبة  
حيث لا يثبت النسب منه الا بتصديق المكتبة لانه لا ملك له حقيقة في ملك المكتبة وانما له  
حق الملك منح **(قوله)** بموته بالاستيلاء) الباء الاولى للمصاحبة والثانية للبيبة اى عتقت بموته  
بلاشيء وسقط عنها البدل لانها عتقت بسبب أمومية الولد لبقاء حكم الاستيلاء بعد الكتابة  
لعدم التناهي بينهما وتسلم لها الاولاد والاكساب لانها عتقت وهى مكتبة كما اذا اعتقها المولى  
حال حياته زيلبي **(قوله)** وسى المدبر في ثلثي قيمته الخ) لانه سلم له بالتدبير السابق على الكتابة  
الثالث فيكون البدل بمقابلة الثلثين لانه لما كان الاعتاق عند الامام متجزأ بقى مواره الثالث  
عدا وبقيت الكتابة في فتوجه لعتقه جهتان كتابة مؤجلة وسعاية معجلة فيخير لجواز ان  
يكون أكثر البدلين أسير باعتبار الاجل وأقلهما أسير أداء لكونه حلالا فكان فيه فائدة وان  
كان جنس المال متحدا وعند ابى يوسف يسى في الاقل منهما وعند محمد في الاقل من ثلثي قيمته  
وثلثي البدل وتامه في التبئين **(قوله)** لم يترك غيره) فلو موسرا بحيث يخرج من الثلث عتق  
بالتدبير در منق **(قوله)** ولو دبر مكاتبه) هذه عكس ما قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة **(قوله)**  
صح) اى التدبير لانه يملك تنجيز العتق فيه فيملك التعليق فيه بشرط الموت زيلبي **(قوله)** والا  
اى والا يعجز فان أدى بدلها قبل موت السيد عتق والاسى الخ **(قوله)** في ثلثي قيمته الخ) هذا  
عنده وقال ايسى في الاقل منهما فالخلاف في الخيار مبنى على تجزى الاعتاق وعدمه اما المقدار  
فتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل الرقية اذ لم يستحق شيأ من الحرية قبل ذلك فاذا عتق  
بعض الرقية مجانا بعد ذلك سقط حصته من البدل بخلاف ما اذا تقدم التدبير لانه سلم له بالتدبير  
الثالث فيكون البدل مقابلا بما لم يسلم له وهو الثلثان زيلبي وقولهما أظهر كما في المواهب  
أبو السعود عن الحموى **(قوله)** فانه يعتق مجانا) وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزمه لحصول  
العتق وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه مقابلا بالتحريم وقد فات ذلك بالاعتاق مجانا  
زيلبي هذا وقال في غاية البيان و قول صاحب الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه  
ان الاكساب تسلم للمكاتب بعد الاعتاق وفيه نظر لان الرواية لم توجد في كتب محمد ومن بعده  
من المتقدمين كالطحاوى والكرخى وابى الليث وغيرهم فينبغى ان يكون الاكساب للمولى  
بعدا ما اعتقه كما بعد عجز المكاتب ثم اطال في الاستدلال ولم أر من تعرض لهذا من الشراح

فلها الخيار ان شاءت  
( مضت على كتابتها )  
وتأخذ العقر منه ( او ) ان  
شاءت ( عجزت ) نفسها  
( وهى ام ولده ) ويثبت  
نسبه بلا تصديقها لانها  
ملكه رقية ( ولو كاتب  
شخص ام ولده او مدبره  
صح وعتقت ) ام الولد  
( مجانا بموته ) بالاستيلاء  
( وسى المدبر في ثلثي قيمته  
ان شاء اوسى في كل البدل  
بموت سيده فقيرا ) لم يترك  
غير ( ولو دبر مكاتبه صح  
فان عجز بقى مدبر او الاسى  
في ثلثي قيمته ) ان شاء ( اوفى  
ثلثي البدل بموته ) اى  
المولى ( معسرا ) لم يترك  
غيره ( وان كان ) مات  
( موسرا بحيث يخرج )  
المدبر ( من الثلث عتق )  
بالتدبير ( وسقط عنه  
بدل الكتابة كالموقوف  
المولى مكاتبه ) فانه يعتق  
مجانا لقيام ملكه ( كاتبه على  
الف مؤجر ثم صالحه  
على نصفه حالا

اذن المولى لانه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد المسئلة التي تلى هذه المسئلة بهذا المعنى اه وهو في الحقيقة استشكل لقوله في الاستدلال بتأخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالنكاح لالتخصيصهما المغرور بالحر كما يوجهه كلام الشارح واجاب بعضهم بأن اذن المولى هنا ليس سببا لحرية الولد او رقيقته وانما سببها حرية الام او شرط كون الولد حرا في الزوج الحر فلم يظهر في حقه فلم يطالب به في الحال ونقل ط عن الرازي نحوه وعن الواني ان الاذن بالشئ انما يكون اذنا بما يتعلق به اذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك اه فتأمل واجاب الطوري بأن المكاتب والمأذون اعطيناهما حكم الاحرار ولم يتضمن ما اذن فيه المولى النكاح وتوقف صحته على الاذن للحل لا ليعضن ذلك المولى بخلاف مسألة البيع الآتية لان الاذن فيها تناول الفاسد فافترقا اه ولا يخفى ضعف الكل فتأمل وهذا المصريح به في المعراج والكفاية انه على قول محمد لو نكح بأذن المولى لزم قيمة الولد والمهر في الحال والا فبعد العتق وقد مر ايضا فاستشكل الزياهي على ما ذكر في الاستدلال موافق للمنقول عن محمد فتأخر المطالبة المذكور في الاستدلال خاص بما اذا كان بلا اذن كما قيده به في الكفاية وبه يندفع الاشكال نعم يرد عليه انه ليس فرض المسئلة ولذا حذفه بعض الشراح واستغنى بالكلام الاول (قوله فوطئها) اى بغير اذن المولى هدية اما بأذنه فالاولى معراج (قوله اشرائها) الاولى حذفه كما في عبارة الدرر (قوله او شرها حبيحا) اعترضه في الشربلالية بأن الاستحقاق يمنع صحة الشراء اه فالاولى الاقتصار على عبارة المتن وان احجب عنه بأنه وصفه بالصحة باعتبار الظاهر (قوله لدخوله في كتابته) اى لدخول العقر قال في الهداية لان التجارة وتوابعها داخلة تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها او لدخول الشراء ولو فاسدا لان الكتابة تنظمه بنوعه كالتوكيل كما في الهداية ايضا او لدخول المذكور من الشراء مطلقا والعقر وهو أولى ليشمل الصورتين (قوله لان الاذن بالشراء اذن بالوطء) اخذه من الدرر حيث قال فيها قال صدر الشريعة ولقاتل ان يقول ان العقر ثبت بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوطء والوطء ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه انا سلمنا ان العقر ثبت بالوطء لا بالشراء ابتداء لكن الوطء مستند الى شراء اذ تولد لكن الوطء حراما بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطء والوطء نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتا في حق المولى اه قال في الشربلالية قوله فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطء غير مسلم فكان ينبغي تركه والاقتصار على ما ذكره قبله وبعده يوضحه ما في العناية بالكتابة اوجبت الشراء والشراء اوجب سقوط الحد وسقوط الحد اوجب العقر فالكتابة اوجبت العقر ولا كذلك النكاح اى في المسئلة الآتية (قوله بلا اذنه) متعاقب بنكاح قال ط اما بلا اذن فيظهر في حق المولى ويطلب المكاتب به حالا شلي اه (قوله اى بعد عتقه) هذا اذا كانت المرأة ثيبا فلو بكرها فاقضها يؤاخذ به في الحال اتفاقا عن شرح الطحاوى (قوله لعدم دخوله) اى النكاح بلا اذن ح اى لانه ليس من الاكساب (قوله كما مر) اى اول الباب من ان المكاتب ليس له التزوج بلا اذن (قوله في الفصلين) بدل من قوله فيهما اى فصل الشراء بقسميه

فوطئها ثم ردها للفساد  
اشرائها (او) شرها  
(حبيحا) فاستحقت وجب  
عليه العقر في حالة الكتابة  
قبل عتقه لدخوله في كتابته  
لان الاذن بالشراء اذن  
بالوطء (ولو) وطئها  
(بنكاح) بلا اذنه (اخذه)  
بالعقر (منذ عتق) اى  
بعد عتقه لعدم دخوله  
فيها كما مر (والمأخوذ  
كالمكاتب فيهما) في  
الفصلين (واذا ولدت  
مكاتبه من سيدها)

الكثيرة فتأمل (قوله وان ولد له من امته ولد) اعترض بأن المكاتب لا يملك وط\* امته وأجيب بان النسب لا يتوقف على الحل كافي وط\* امه ابنه او امه مشتركة فيثبت لشبهة ملك اليد كافي شروح الهداية قال في الجوهرة او تقول صورته ان يتزوج امه قبل الكتابة فاذا كوتب اشتراها فقلده ولدا اه وعلى هذا فلا يحتاج الى قول الشارح فادعاه لبقاء النكاح بعد السراء كما مر (قوله لانه كسب كسبه) وهو الولد قال الزيلعي فأنه في حكم مملوكه (قوله زوج المكاتب) كذا في غير ما كتاب واستشكله في الشرع بلالية بما تقدم من ان المكاتب لا يزوج عبده وليس تزويجه عبده يكون موقوفا كتزويجه اذا لم يجز له حال صدوره فصار كهيته الكثير وتزويجه هو له مجز وهو المولى الحر ثم اجاب بأنه لا يمنع ثبوت النسب لانه ثبت للشبهة كالنكاح الفاسد كما مر اه وارجع ابن ملك الضمير للمولى وهو المتبادر من التبيين والهداية وشروحها وظاهره انه المولى الحر وعليه فلا اشكال اصلا ونقل ابو السعود عن الشلبي وغيره انه ينبغي ان يقرأ المكاتب بكسر التاء وانه لو ذكر المولى لكان أولى اه قلت ويحتاج الى ادعاء مجاز الاوله (قوله فولدت) اشار الى انهما لو قبلا الكتابة عن انفسهما وعن ولد لهما صغير فقتل الولد تكون قيمته بينهما ولا تكون الام احق به لان دخوله في الكتابة هنا بالقبول عنه لا بمجرد التبعية والقبول وجد منهما في تبعهما زيلعي (قوله لان تبعيتها ارجح) من اضافة المصدر الى فعله وذلك لانه افضل من الاب وليس له قيمة واقصّل من الام متقوما فكان تبعيتها ارجح ولانه يتبعها في الرق والحرية فلذا كانت اخص بكسبه اتقاني (قوله خلافا لـ) حيث قال هو حر بالقيمة يعطيه المستحق في الحال ان كان الزوج بأذن المولى والا فبعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على الامة المستحقة بعد العتق ان كانت هي الغارة وكذا اذا غره عبد مأذون او غير مأذون له في التجارة او مكاتب رجع عليه بعد العتق لانه ليس من باب التجارة فلا ينفذ في حق مولى الغار وان غره حر رجع عليه في الحال وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع عليه في الحال اذا كان الزوج بأذن مولاة والا فبعد الحرية وليس له ان يرجع على احد بالمهر على ما عرف في موضعه وحكم الغرور يثبت بالتزويج دون الاخبار بأنها حرة زيلعي (قوله لانه ولد المغرور) دليل قول محمد فهو علة لحذف اي فأنه قال هو حر بالقيمة لانه ولد المغرور دفعا للضرعيه كالحر (قوله وخصا المغرور الخ) قال الزيلعي ولهما انه مولودين رقيقين فيكون رقيقا اذا ولد ليتبع الام في الرق والحرية وتركنا هذا في الحراجع الصحابة رضى الله تعالى عنهم والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق في الحر مجبور بقيمة واجبة في الحال وفي العبد بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فتعذر الاخلاق لعدم المساواة هكذا ذكروا هنا اه وحاصله ان المغرور خاص بالحر ولا يمكن قياس الرقيق عليه لانه لا مساواة بينهما فانه لا يطالب بالقيمة حالا كالخرفين لم ضرر المستحق (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا مشكل جدا فان دين العبد اذا ائتمه بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى وبطال به للحال والموضوع هنا مفروض فيما اذا كان بأذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان الزوج بغير

(وان ولد له من امته ولد)  
فادعاه (مكاتب عليه) تبعا  
له (و) كان (كسبه له)  
لانه كسب كسبه (زوج)  
المكاتب (امته من عبده  
فكاتبهما فولدت دخل  
في كتابتها وكسبه) وقيمتها  
لوقتل (لها) لان تبعيتها  
ارجح (مكاتب او مأذون  
نكح امه زعمت انها حرة  
بأذن مولاة) متعلق بنكح  
(فولدت منه ثم استحقت  
فالولد رقيق) فليس له  
اخذة بالقيمة خلافا لـ محمد  
لانه ولد المغرور وخصا  
المغرور بالحر باجماع  
الصحابة واستشكله الزيلعي  
(ولو اشترى المكاتب  
امه شراء فاسدا



كأنه حر على ألف فاذا قبل عتق وكذا تعلقه بإدائه كأن أدبت الى الف فانت حرو وكذا قوله  
وبيع نفسه اى نفس العبد منه لان فيها اسقاط الملك واثبات الدين على المفسس (قوله وتزوج  
عبد) ولومن أمته كأمير (قوله في رقيق صغير) تركيب اضافى لاتوصيفى (قوله فيأذرك) من  
التصرفات ثبوتاً ونفيّاً فيمكن ان كتابة قه وانكاح امته لا اعتاق عبده ولو بالمال الخ واذا اقرا  
بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة بمحض من الشهود صدقا وعتق وان لم تكن معروف لم  
يجز الاقرب بالعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين فيصح وفي الثانى بالعتق فلا يصح بدائع  
(قوله ولو مفاوضة) كذا في الكافي حيث جعله كالمأذون وجعله في النهاية كالمكاتب (قوله على  
الاشبه) قال الزيلعي وجعله كالمأذون اشبه بالفقه (قوله لاختصاص تصرفهم بالتجارة) فان  
الاصل ان من كان تصرفه عاماً في التجارة وغيره املك تزويج الامه والكتابة كالأب ونحوه  
ومن كان تصرفه خاصاً بالتجارة لا يملك (قوله تعالى) لان المشرى لو كان مكاتباً ماصلاً لبقي  
بعدمجور المكاتب الاصل (قوله والمراد قرابة الولاد) واقوامه دخولا للولد المولود في الكتابة  
ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن هذا يفتاؤون في الاحكام كاسيأتى بيانه ان شاء الله تعالى في باب  
موت المكاتب (قوله خلافا لهما) حيث قالوا يكاتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة  
المحرمة للنكاح ولهذا يعتق على الحر كل ذى رحم محرم منه وله ان للمكاتب كسباً لملكه ولذا  
تحل له الصدقة وان اصاب مالا ولا يملك الهبة ولا يفسد نكاح امرأته اذا اشتراها غير ان الكسب  
يكفى للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد لا يكتفى لغيرها حتى  
لا تجب نفقة الاخ الاعلى المورس وتماه في الهداية وشروحه وثمره الخلاف انه لو ملكه  
بيعه عنده خلافا لهما كافي الدرر وان اذامات لا يقوم مقامه فلا يسي على نجومه عنده كما يظهر  
من الشرع لئلاية (قوله ام ولده) يعنى المستولدة بالنكاح عزمية (قوله وكذا وشراهما ثم شراه  
قال ابن الملك والاصح انه اذا اشتراه اولاهم اشتراها بيعهما لان الولد يكاتب عليه اولا  
وبواسطته تكاتب امه واذا اشتراه اولا لا يحرم بيعها الانتفاء المقتضى وهو تكاتب الولد ثم اذا  
اشترى الولد حرم بيعها عند شراء الولد لوجود المقتضى اه فالمدار على اجتماعهما في ملكه  
اعم من ان يكون قد اشتراه معا او متعاقبا فتقييد بالمعية خلاف الاصح (قوله لتبيعها ولولدها)  
لقوله صلى الله عليه وسلم اعتهقها ولولدها (قوله لانه يملكها) اى حقيقة فهي كسبه لاملكها كما  
مر وهذا على المرفوع والمرفوع عليه (قوله فجاز) تفريع على قوله ولا يفسخ نكاحه (قوله  
فكذا المكاتب الخ) اى فله ان يطأها بالنكاح لانها لم تملك رقبته حقيقة هندية عن النبانية  
العيني (قوله مطلقا) اى سواء كان معه ولده منها اولارحتى (قوله لان الحرية لم تثبت من  
جهتها) يعنى الحرية المنتظرة والمعنى انها اذا اشترت بعلمها مع انها منه تبعها بنها في الكتابة  
ولا يبقعه ابوه في تلك الكتابة المؤدية الى الحرية لان التبعية للولد خاصة بمجهتها فهي التى تتبع  
ولدها كما يتبعها هو في الرقة والحرية والتدبير فشراه الولد يمنع بيع اصله لو كانت الحرية  
المنتظرة من جهة الام بأن كان ذلك الاصل اما كافي المسئلة السابقة فلو كان بالامتنع بيعه  
هذا ما ظهر لى وعبرة الزيلعي لان الجزئية بالجم والزاي والمعنى ان البعضية التى تمنع بيع  
الاصل معتبرة من جهتها كما قدمناه ولم توجدنا ولم أر من اوضح هذه العبارة بعد المراجعة

وتزويج عبده) لنقصه  
بالمهر والنفقة) واب  
ووصى وقاض وامينه  
في رقيق صغير) تحت  
خبرهم (ككتاب) فيها  
ذكر (بخلاف مضارب  
ومأذون وشريك) ولو  
مفاوضة على الاشبه  
لاختصاص تصرفهم  
بالتجارة (ولو اشترى اياه  
او ابنه تكاتب عليه)  
تبعا له والمراد قرابة الولاد  
لا غير (ولو) اشترى  
(محرم) غير الولاد  
(كالاخ والم لا) يكاتب  
عليه خلافا لهما (ولو  
اشترى ام ولده مع ولده  
منها) وكذا وشراهما ثم  
شراه جوهره (لم يجوز  
بيعهما) لتبعتهما لولدها  
(و) لكن (لا تدخل  
في كتابته) ثم فرع عليه  
بقوله (فلا تعلق بعتقه ولا  
ينفسخ نكاحه) لانه لم  
يملكها (فجاز له ان يطأها  
بملك النكاح فكذا المكاتب  
اذا اشترت بعلمها غير ان  
لها بيعه مطلقا) لان  
الحرية لم تثبت من جهتها  
(ولو ملكها بدونه) اى  
بدون الولد (جاز له بيعهما)  
خلافا لهما

اوجب عليه ضمان الثمن للبائع وان يأذن لعبده وان يحط شيئاً بعد البيع ببيع ادى عليه او  
 يزيد في الثمن وان يرد بالعيب ولو اشترى من مولاة الا انه لا يجوز له ان يراجع فيما اشتراه من  
 مولاة الا ان يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا ان يبيع من مولاة درهما بدرهمين لانه  
 صار احق بمكاسبه فصار كالاجنبي في المعاوضة المطلقة كذا في البدائع ملخصا ولا يرد ما مر ان  
 له ان يكتبه عن نفسه وماله الذي في يده ولو اكثر من البذل لورود العقد ثم وهوق وان اوصى  
 بوصية ومات قبل الاداء لا تجوز وان ترك وفاء وان مات بعد الاداء فان قال اذا عتقت فثلث  
 مالى وصية صحت اجماعا وان اوصى بعين من ماله لا تجوز اجماعا لانه ما اضافها الى حالة الحرية  
 فتملقت بملكه في وقت لا يملك التبرع الا اذا اجازها بعد العتق وان اوصى بثلث ماله فعنده لا  
 تجوز الا ان يميزها بعد العتق وعندها تجوز بدائع ملخصا (قول له يسيرة) تقيد لاطلاق المتن  
 تبعاً للشرع نبالية عن الحائنية مع انه هو قول الامام قال في البدائع وله ان يبيع بقليل الثمن  
 وكثيره وبأى جنس كان وبالتقد والنسيئة في قول ابى حنيفة وعندها لا يملك البيع الا بما يتعاقبان  
 الناس في مثله وبالدرهم والدنانير وبالتقد لا بالنسيئة كالوكيل بالبيع المطلق اهـ (قول له وان  
 شرط المولى عدمه) اى عدم السفر لان البيع والشراء ربما لا يتفق في الحضر ولا يبطل العقد  
 لان الشرط ليس في صلبه اى لم يدخل في احد البدلين كامر (قول له وتزوج امته) وكذا مكاتبته  
 لانه من باب الاكتساب بخلاف عبده بدائع ولا يزوجه من عبده وعن ابى يوسف انه يجوز  
 قهستانى (قول له وكتابة عبده) الاولده والديه لانهم يعقنون بعقده فلا يجوز ان يسبق عقدهم  
 عقده ولانهم دخلوا في كتابته فلا يكتبون ثانياً بدائع (قول له بعد عتقه) اى عتق الاول لانه صار  
 اهلاً للولاء (قول له فليسيده) ولا يرجع الولاء الى الاول بعد عتقه لانه متى ثبت لا يحتمل الانتقال  
 بحال بدائع (قول له لا التزوج) فان عتق قبل اجازته نفذ على المكاتب كامر في التكاثر قيل وكذا  
 الترسى وسيجيء درمتمق (قول له ولا الهبة الخ) قال في البدائع واذا وهب هبة او تصدق ثم عتق  
 ردت حيث كانت لانه عقد لا يحجز له حال وقوعه فلا يتوقف وظاهره المنع منهما ولو باذن المولى  
 قال ابو السعود وهو مصرح به ووجهه ان المولى لا يملك له في كسبه (قول له الا يسير منهما) قيد في  
 الشرع نبالية التصديق باليسير من المأكل مستندا للبدائع اقول ونصها ولا يملك التصديق الا  
 بشئ يسير حتى لا يجوز له ان يعطى فقيراً درهما ولا ان يكسبه ثوباً وكذا لا يجوز ان يهدى الا  
 شيئاً قليلاً من المأكل وله ان يدعو الى الطعام اهـ وفي القهستانى عن الكرماني اليسير هو  
 ما دون الدرهم لانه يتوسع فيه الناس اهـ فتأمل (قول له ولا التكفل) اى عن غير سيده  
 فيجوز عنه لان بدل الكتابة واجب عليه فلم يكن متبرعاً والاداء اليه والى غيره سواء بدائع  
 (قول له ولو باذن بنفس) تفسير للاطلاق اى سواء كانت باذن المولى او المكفول او لا بنفس او  
 مال فقوله بنفس داخل تحت المبالغة اى ولو بنفس وفي البدائع فان ادى فتمت لزمته الكفالة  
 لوقوعها صحيحة في حقه لانه اهل بخلاف الصبي (قول له لانه تبرع) فانها التزام تسليم النفس او  
 المال بغير عوض والمولى لا يملك كسبه فلا يصح اذنه بالتبرع (قول له ولا الاقراض) لانه تبرع  
 ابتداء بدائع وينبغي جوازه باليسير كالهبة قهستانى بل هو اولى برجندى (قول له ولو بمال)

يسيرة (والسفر وان  
 شرط) المولى (عدمه  
 وتزوج امته وكتابة عبده  
 والولاء له ان ادى) الثاني  
 (بعد عتقه والا) بأن اذاه  
 قبله او اديا معا (فليسيده  
 لا التزوج بغير اذن مولاة)  
 لا (الهبة ولو بعوض و)  
 لا (التصدق الا باليسير  
 منهما و) لا (التكفل  
 مطلقاً) ولو باذن بنفس  
 لانه تبرع (و) لا (الاقراض  
 واعتاق عبده ولو بمال  
 وبيع نفسه منه

(لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه ﴿٨٥﴾ ولو) كاتبه (على ميتة ونحوها) كالم (بطل) العقد لعدم ماليتهما

اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق للشرط لا للعقد (وصح) العقد (على حيوان بين جنسه فقط) اى لانوعه وصفته (ويؤدى الوسط او قيمته) ويجبر على قبولها (و) صح ايضا (من كافر كاتب قنا كافرا مثله على خمر) لما ليته عندهم (معلومة) اى مقدرة (للعلم البدل (واى) من المولى والعبد (اسم) فله قيمة الخمر وعققت بفضها) لتعلق عقته باداء الخمر لكن مع ذلك يسى فى قيمته كامر (و) صح ايضا (على خدمته شهرا) اى المولى (او لغيره) أو حفر بئر أو بناء دارا ذابن قدر المعمول والآجر بما يرفع النزاع) لحصول الركن والشرط (لا تفسد الكتابة بشرط) لشبهها بالنكاح ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو النصف (الا ان يكون الشرط فى صلب العقد) فتفسد لشبهها بالبيع انتهاء لانه فى البدل هذا هو الاصل

من الالف لا يسترد الفضل عندنا اه فقد رمز الشارح الى هذا (قوله لم ينقص الخ) لان المولى لم يرض ان يعتقه بأقل مما سعى فلا ينقص منه ان قصت قيمته عنه والعبد يرضى بالزيادة حتى ينال شرف الحرية فيزداد عليه اذا زادت قيمته زيلى (قوله الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق) ولا شئ عليه لعدم المالية كذا فى الاختيار ثم قال ولو علق عقته باداء ثوب او دابة أو حيوان لا يعتق للجهالة الفاحشة اه وبخلافه قول الزيلى يعتق باداء ثوب لانه لتعلق صريح فصار من باب الايمان وهى تعتقد مع الجهالة فينصرف الى ما يطاق عليه اسم الثوب اه شر نبلاية (قوله بين جنسه فقط الخ) كذا قال فى العناية اذا كاتبه على حيوان وبين جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركى او هندى والوصف انه جيد او ردى جازت وينصرف الى الوسط لان الجهالة بسيرة ومثلها تجمل فى الكتابة لان منهاها على المساهلة فعتبر جهالة البدل بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت اه ولكن فى الاختيار الكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح ان بين النوع صح وان طلق لا يصح اه ومثله فى البدائع ثم قال وان على عبد او جارية صح لانها جهالة الوصف فقد سعى النوع جنسا والوصف نوعا فلا مخالفة فى الحكم (قوله ويجبر على قبولها) كما يجبر على قبول العين لان كل واحد اصل فالعين اصل تسمية والقيمة اصل ايضا لان الوسط لا يعلم الا بها فاستويا زيلى (قوله فله قيمة الخمر) لتعذر تسامع عينها بالاسلام (قوله وعققت بفضها) يحتمل رجوع الضمير الى القيمة وعليه مشى المصنف وهو مما لا خلاف فيه ويحتمل رجوعه الى الخمر وهو ما قرره الشارح وعليه مشى فى الهداية والدرر وغيرها وفيه روايتان كما فى العناية (قوله كامر) فى مسئلة كتابة المسلم على خمر او خنزير (قوله على خدمته شهرا) هذا استحسان لانها تصير معلومة بالعادة وبحال المولى انه فى اى شئ يستخدمة وبحال العبد انه لى شئ يصلح كالوعينها نضا ولو لم يذكر الوقت فسدت لان البدل مجهول بدائع (قوله والآجر) بالمد والتشديد اللين المحرق شر نبلاية (قوله بما يرفع النزاع) بأن سعى له طول البئر وعمقها ومكانها ويريه أجر الدار وجصها وما يبنى بها بدائع (قوله لحصول الركن والشرط) اى الايجاب والقبول ومعلومية البدل (قوله لا تفسد الكتابة بشرط) اى شرط فاسد وهو المخالف لمقتضى العقد كما اذا كاتبه على ان لا يخرج من المصر او ان لا تجبر ونحوه مما لا يدخل فى صلب الكتابة اتقانى (قوله لانها الخ) بيان لوجه الشبه وقوله وهو ان تصرف اى غير المال هو التصرف اى فك الحجر اذا بدل مقابلته (قوله اشبهها بالبيع انتهاء) كذا فى الدرر وفيه كلام يعلم من الشر نبلاية (قوله لانه فى البدل) اى لان الشرط فى صلب العقد واقع فى البدل كالكتابة على بدل مجهول او حرام او على الف على ان يطاها مادامت مكتوبة او تخدمه ولم يبين وقنا او وهى حامل من غيره واستثنى ما فى بطنها اتقانى والله تعالى اعلم

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز  
(للمكاتب البيع والشراء ولو بمحابة)

(قوله للمكاتب البيع والشراء) كذا الاجارة والاعارة والايداع والاقرار بالدين واستيفائه وقبول الحوالة بدین عليه لان لم يكن عليه وان يشارك غانا لا مفاوضة لاستزائها الكفالة وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللولى الشفعة فيما اشتراه المكاتب وان يتوكل بالشراء وان

عن المضمرات حيث ذكر مسألة الكتابة عن النفس والمال ثم قال وماله هو ما حصل له من تجارتها و هو به او تصدق عليه واما ارش الجناية والعقر فله المولى اه وهكذا ذكر في البدائع وعليه فلم يظهر بين الكتاتين فرق فليتأمل (قوله او اتلف المولى مالها) اى فانه يفرم مثله او قيمته وارشه لوعيد امثاله (قوله للشبهة) اى شبهة ملك الرقبة (قوله بجنا) اى لو كان المولى صحيحا فلم يرضاعتر من الثلث قهستانى (قوله وفسد ان كاتبه) لامعنى لتقدير فسد كالماتخى ح اى للاستغناء عنه بقول المصنف بعد فهو فاسد وسيأتى في باب موت المكاتب ان في الفاسدة للمولى الفسخ بلا رضاء بخلاف الجائزة وان المكاتب يستقل بالفسخ مطلقا (قوله فلو كانا ذميين جاز) أفادانه لو كان احدهما مسلما لا يجوز للعلّة المذكورة (قوله او على قيمته) كان ينبغي ذكره قبل الحر والخنزير لثلايوهم عود الضمير على الخنزير وان صح عوده على الحر (قوله لجهالة القدر) اى باختلاف التقويم لكن يعنى بأداء القيمة وثبت بتصادقهما والا فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة والا فيعنى بأداء الاقصى قهستانى (قوله معينة) اى تعين بالتعيين كالثوب والعبد ونحوها من المكيل والموزون غير التقدين حتى لو كاتب على دراهم او دنانير بعينها وهى لغيره يجوز منح (قوله لغيره) فلو كاتبه على عين في يد العبد من جملة كسبه فيه روايتان وفى الاتفاقى عن شرح الكافى والصحيح انه يجوز اذا أدى يعنى (قوله وصيفا) هو الغلام وجمعه وصفاء والجارية وصيفة وجمعها وصائف مغرب (قوله غير معين) هذا عندها خلافا لابي يوسف فلم يعين جازت بالاتفاق كما في غاية البيان (قوله لما ذكرنا) اى من العمل الاربع ح (قوله فأن أدى الحر عتق) لم يعين حكم العتق في باقى الصور الفاسدة وقدمنا انه يعنى بأداء قيمته اذا كاتبه عليها لانها معلومة من وجه وتصير معلومة من كل وجه عند الاداء واذا كاتبه على عين لغيره ففى العناية لم ينعتد العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال ان أدبت الى فأنت حر فحينئذ يعنى بحكم الشرط اه فهذا يفيد انه باطل لا فاسد واما مسألة الوصف فظاهر كلام الزيلعى انه باطل شرئبالية ملخصا فالمراد بالفاسدها ما يعم الباطل كما في العزيمة (قوله بالاداء) اى أداء عين الحر والخنزير سواء قال ان أدبت فأنت حر او لانهما مال في الجملة بخلاف الميتة والدم فلم ينعتد العقد اصلا فاعتبر فيهما معنى الشرط لا غير وذلك بالتعليق صريحا وتماه في المنح (قوله وسعى في قيمته) اى قيمة نفسه (قوله يعنى قبل ان يترافعا) تقييد لقوله فان أدى لاقوله عتق لانفهامه من قوله بالاداء قال في الكفاية وفى المبسوط فان أداءه قبل ان يترافعا الى القاضى وقد قال له انت حر اذا أدبت او لم يقل فانه يعنى اه فافهم (قوله واعلم الخ) قال الزاهدى في شرحه فان قلت قوله ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه لا يتصور في الكتابة بالقيمة وبالاحر والخنزير لانه لا يجب المسمى فلا يتصور التقصان والزيادة عليه قلت قد تأملت في الجواب عنه زمانا وفتشت الشروح وبحث الاصحاب فلم يفتنى ذلك منه شيأ حتى ظفرت بما ظفر الامام ركن الأئمة الصبانى في شرحه فقال وهذا اذا سعى مالا وفسدت الكتابة بوجه من الوجوه لا ينقص من المسمى ويزاد عليه والحاصل ان هذه الصورة مستأفة غير متصلة بالاول وهذا كمن كاتب عبده على ألف رطل من خمر فاذا أدى ذلك عتق عليه سواء قال اذا أدبت الى الفاعل فأنت حر او لم يقل وتجب عليه الزيادة ان كانت القيمة اكبر وان كانت قيمته اقل

او اتلف ( المولى ( مالها )  
لانه بعقد الكتابة صار  
كل منهما كالا جنبي  
نعم لاحد ولا قود على  
المولى الشبهة شتى ( ولو  
اعتقه عتق بجنا ) لا سقط  
حقه ( وفسد ( ان ) كاتبه  
( على خمر او خنزير )  
لعدم ماليته في حق المسلم  
فلو كانا ذميين جاز ( او  
على قيمته ) اى قيمة نفس  
العبد لجهالة القدر ( او  
على عين ) معينة ( لغيره )  
لعجزه عن تسليم ملك  
الغير ( او على مائة دينار  
ليرد سيده عليه وصيفا )  
غير معين لجهالة القدر  
( فهو ) اى عقد الكتابة  
( فاسد ) في الكل لما  
ذكرنا ( فان أدى ) المكاتب  
( الحر عتق ) بالاداء ( وكذا  
الخنزير ) لما ليتهما في الجملة  
( وسعى في قيمته ) بالغة  
ما بلغت يعنى قبل ان يترافعا  
للقاضى ابن كمال ( و ) اعلم  
انه متى سعى مالا وفسدت  
الكتابة بوجه من الوجوه



الف درهم فانه يمكنه ان يحصله بالاستقراض او الاستيها ب عقب العقد اتقاني قال في الهداية وفي الحال كما امتنع من الأداء رد في الرق قال الاتفاقى ولكن لا يرد الا بالتراضى او بقضاء القاضى وان قال اخرنى وله مال حاضر او غائب يرجى قدومه اخر يومين او ثلاثة **(قوله او مؤجل)** هو افضل كافى السراج شر نبلاية **(قوله فان أدبته فانت حر)** لادبته لان ما قبله يحتمل الكتابة والعق على مال ولا تتعين جهة الكتابة الا بهذا القيد واما قوله وان عجزت لاحاجة اليه وانما ذكره حثا للعبد على الأداء عند النجوم كذا في النهاية والكفاية والتبيين وما زعمه الوافى وغيره من لزوم الثانى ايضا رده في العزيمة بمحصول المراد بالاول وما قدمناه عن الزبلى من انه يعتق وان لم يقل اذا أدبته فانت حر فذلك في الكتابة الصريحة كاتبه عليه الاتفاقى **(قوله لا اطلاق قوله تعالى فكتابوهم)** فانه يتناول جميع ما ذكر الحال والمؤجل والصغير والكبير وقال الشافعى رحمه الله لا يجوز كتابة الصغير ولا الحالة زبلى **(قوله والامر للتدب)** اى لا للوجوب باجماع الفقهاء هداية وخص الفقهاء لانه عند الظاهرية للوجوب اذا طلبها العبد وعلم المولى فيه خيرا كفاية **(قوله على الصحيح)** احتراز عن قول بعض مشايخنا انه للإباحة كقوله تعالى \* فاصطادوا \* وهو ضعيف لان فيه الغاء الشرط وهو الحرية لان الإباحة ثابتة بدونه وفي التدب اعماله **(قوله والمراد بالحرية الخ)** وقيل الوفاء واداء الامانة والصلاح وقيل المال زبلى **(قوله جاز)** فان أدى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته كجاسد كره آخر الباب الآتى **(قوله ثم فرع عليه)** اى على قوله خرج من يده لاعلى قوله دون ملكه كالا يحنى وفيه اشارة الى انه كان ينبغي ان يأتى بالفاء بدل الواو كافعل في الجمع وبهذا اعترض الطورى على الكثر حيث أتى بالواو فانهم **(قوله وغرم الخ)** قال صاحب التسهيل ولشرط وطأها في العقد لا يضمن المقر اه وفي غاية البيان في اوائل باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله ما يخالفه فراجعه سعدة اعلم الذى رأيت في غاية البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فأمل لكن في الطورى عن المحيط فان وطئت ثم ادت غرم عقرها لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح **(قوله لحرمة عليه)** اقول الحرمة لا تستلزم المقر كالا يحنى فالمناسب ما في الهداية من قوله لانها صارت اخص باجزائها ثم العقركا في الشر نبلاية عن الجوهرية في الحرائر مهر المثل وفي الاماء عشر القيمة لو بكرها ونصف العشر لو ثيبا ولو وطئ مرارا لا يلزمه الاعقر واحد وما تأخذ من العقر تستعين به على الكتابة لانه بدل منفعة مملوكة كما في البدائع قل في الشر نبلاية وقد قال في البدائع قبل هذا ثم مال العبد ما يحصل بعد العقد بجماعة او بقول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه الارش والعقر وان حصل بعد العقد ويكون للمولى لانه لا ينسب الى العبد اه فليتأمل وكذا قال الحدادى واما ارش الجراحة والعقر فذلك لا يدخل وهو للمولى اه فلينظر فيه مع الزام المولى العقر بوطنها والارش بالجناية عليها اه ووفق بينهما ابو السعود في حاشية مسكين بجمل هذا على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم على ما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذى في يده اه قلت يؤيده ما في الشر نبلاية عن السراج الكتابة اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذى في يد العبد وكلاهما جائز ولو كان ما في يده اكثر من بدله فليس للمولى الا بدل الكتابة اه لكن يعكر عليه ما في الهندية

(او مؤجل) كله (او منجم) اى مقسط على اشهر معلومة او قال جعلت عليك الفاتو ديه نحو ما اولها كذا وأخرها كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فقتن وقيل العبد ذلك صح وصار مكاتب لا اطلاق قوله تعالى فكتابوهم والامر للتدب على الصحيح والمراد بالحرية ان لا يضرب بالمسلمين بعد العتق فلو يضرب فالأفضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الآخر مأذون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا يبطل على العبد حق العتق وتماه في التار خانية واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى يؤدى كل البذل لحديث أبى داود المكاتب عبيد ما بقى عليه درهم ثم فرع عليه بقوله (وغرم المولى العقران وطئ مكاتبته) لحرمة عليه (او جنى عليها) فانه يغرم ارشها (او جنى على ولدها)

التعريف بالحقيقة لقال هي عقد يرد على تحرير اليد طورى (قوله) يعنى عند أداء المبدل) أقاد  
 ان تأخير الاداء غير شرط (قوله) حتى لو أداه حالا عتق (حالا) تفرغ على التفسير ولا تظن ان  
 العتق معلق على الاداء بل انما عتق عند الاداء لان موجب الكتابة العتق عند الاداء وكان القياس  
 ان يثبت العتق عند العقد لان حكمه يثبت عقبه لكن ينشتر المولى بخروج عبده عن ملكه بعوض  
 في ذمة المفلس والفرق بين التعليق والكتابة في مسائل منها انه في التعليق يجوز بيعه ونهيه عن  
 التصرف ويملك اخذ كسبه بلاذنه كما في التبيين وفي غاية البيان ولو مات قبل الاداء لا يؤدى عنه  
 ترك وكذا لو مات المولى يورث عنه العبد مع اكسابه ولو ولد ثم أدت لم يعتق ولدها ولو حط عنه  
 البعض فأدى الباقي أو أبرأه عن الكل لم يعتق بخلاف الكتابة وبخلاف العتق على مال كانت حر  
 على الف فقبل العبد فإنه يعتق من ساعته والبذل في ذمته ملخصا (قوله) وركنها الخ  
 الحاجة اليه فيمن يثبت حكم العقد فيه مقصودا لاتباع كالولد ونحوه مما يأتى بدائع ملخصا (قوله  
 او ما يؤدى معناه) كيا تى قريبا متنا (قوله) وشرطها الخ هذا الشرط راجع الى البذل ومثله  
 كونه مالا وان لا يكون البذل ملك المولى وهي شروط انعقاد وكونه متقوما وهو شرط صحة واما  
 ما يرجع الى المولى فالعقل والبلوغ والملك أو الولاية فلا تنفذ من فضولى بل من وكيل وكذا اب  
 ووصى استحسانا للولاية وهذه شروط انعقاد والرضا وهو شرط صحة احترازا عن الاكراه  
 والهزل والحرية والاسلام لكن مكتوبة المرتد موقوفة عنده نافذة عندها واما ما يرجع الى  
 المكاتب فنهما العقل وهو شرط انعقاد واما ما يرجع الى النفس الركن فنه جلا العقد عن شرط فاسد  
 في صلبه مخالف لمقتضاها فان لم يخالف جاز الشرط او لم يدخل في صلبه بطل وصح العقد بدائع ملخصا  
 لكن اشتراط كون البذل مالا خلافا ماسيا تى من يحتمل على الخدمة الا ان يراد المال وما في معناه  
 تأمل (قوله) معلوم الخ في الحائنة كل ما يصلح ميرا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة (قوله  
 منجماء ومؤجلا) الفرق بينهما ان المؤجل ما جعل لجميعه اجل واحد والمنجم كسياتى ما فرق على  
 آجال متعددة لكل بعض منه اجل ط (قوله) لصحتها بالحال خلافا للشافعى رحمه الله (قوله) لا  
 الرقبة) ولهذا يقال المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية فصار كالنعمان ان استطيع  
 تباع وان استحتمل تطاير زيلعى (قوله) الا بالاداء) فان ادى يعتق وان لم يقل له المولى اذا أدبته الى  
 فأنت حر خلافا للشافعى زيلعى (قوله) وعوده للملك الخ هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد واما  
 بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا اعجز وبه عرفت الدرر ط (قوله) يعقل أى يعقل البيع  
 والشراء لان الكتابة اذن له بالتجارة وهو صحيح عندنا فلو كان لا يعقل او جحونا فأدى عنه رجل  
 فقبل المولى لا يعقل واسترد ما دى ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى لم يجز ايضا وهل  
 تتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ الصحيح لا تتوقف الا بحجازه وقت التصرف والصغير ليس  
 من اهل الاجازة بخلاف الكبير الغائب لو قبل عنه فضولى توقف على اجازة العبد فلو ادى  
 القابل عن الصغير الى المولى عتق استحسانا وكذا اذا كان كبيرا غائبا ولا يسترد المؤدى فان ادى  
 البعض استرده الا اذا بلغ العبد فأجاز قبل ان يسترد فليس للقابل الاسترداد وان عجز العبد عن  
 اداء الباقي لان المكتوبة لا تنسخ بالرد الى الرق بل تنتهى فكان العقد قائما في ادى بدائع  
 ملخصا (قوله) بمال) ليس قيذا احترازا عن الخدمة للماسياتى شر نبلاية (قوله) حال) كقوله على

يعنى عند اداء البذل  
 حتى لو أداه حالا عتق  
 حالا ( وركنها الايجاب  
 والقبول ) بلفظ الكتابة  
 او ما يؤدى معناه ( وشرطها  
 كون البذل ) المذكور  
 فيها ( معلوما ) قدره  
 وجنسه وكون الرق في  
 الحبل قائما لا كونه منجما  
 او مؤجلا لصحتها بالحال  
 وحكمها في جانب العبد  
 انتفاء الحجر في الحال  
 وثبوت الحرية في حق اليد  
 لا الرقبة الا بالاداء وفي  
 جانب المولى ثبوت ولاية  
 مطالبة البذل في الحال ان  
 كانت حالة والمالك في البذل  
 اذا قبضه وعوده للملك  
 اذا عجز ( كاتب قد وولو )  
 القن ( صغيرا يعقل بمال  
 حال ) اى قد كاله

تركها وتقدم الكلام عليها (قوله ما كثرى) مفعول بفسخ (قوله ولو كان) اى المستأجر  
يعنى لو سار بعض الطريق فبداله ان لا يذهب له ذلك على ما مر بيانه (قوله ومؤجر) مبتدأ  
وجملة له فسخها خبر والمعنى لو استأجر دواب بعينها وتسلمها فانت انفسخت لاوبغير عينها  
فلى الآخر ان باتى بغيرها وعن الثانى ثبوت الفسخ مطلقا (قوله وبالضعف يذكر) اى ضعف  
المؤجر اى والمؤجر فسخها اذا مرض قال ابن السحنة وهو خلاف ظاهر الرواية واليه أشار  
بقوله يذكر لكن قدم الشارح ان به يقتضى تأمل (قوله ذى ضعف) اى مريض بمرض الموت  
(قوله من الكل جائز) اى نافذ من كل ماله قال فى العمادية تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع  
المال لانها لا تبقى بعد الموت حتى يتلقى بها حق الورثة والغرماء اه ملخصا (قوله من ذلك)  
اى من الاجر الذى أجر به المريض (قوله واجر عقاره) مبتدأ والواو للحال والخبر قوله  
توفاه اى تحله لمدة مستقبلية (قوله أجدر) اى المستأجر أولى به من الغرماء انا له لو هلك  
عنده لا يسقط دينه بخلاف الرهن والله تعالى اعلم

### كتاب المكاتب

المكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتب بالكسر وكان الانسب ان يقول كتاب  
الكتابة لان علم الفقه يثبت فيه عن فعل المكلف وهو الكتابة لالمكاتب لكن فى التمهاتنى  
هو مصدر ميمى بمعنى الكتابة والعدول عنها للتباعد عن نوع تكرار (قوله مناسبتة للاجارة  
الح) فيه اشارة للجواب عما يقال كان الاولى ذكره عقب العناق لان ما لهما الولاء كما فعل  
الحاكم الشهيد والجواب ان العتق اخراج الرقة عن الملك بلاعوض والكتابة ليست كذلك  
بل فيها ملك الرقة للسيد والمنفعة للعبد وهو انسب للاجارة لان نسبة الذاتيات اولى من  
العرضيات كما حققه فى العناية وقدمت الاجارة لشبهها بالبيع فى التمليك والشرائط وجريانها  
فى غير المولى وعبده وقيل لان المنافع فيها ثبت لها حكم المال ضرورة بخلاف الكتابة والكل  
مناسبات تقريبية لا تحتمل التدقيقات المتطابقة (قوله وهو جمع الحروف) الاولى وهو الجمع  
مطلقا ومنه الكتابة لانها جمع الحروف (قوله سعى به الح) قال فى المستصنى الكتاب الجمع لغة  
ويستعمل فى الازام فالمولى يلزم العبد البذل والعبد يلزم المولى العتق عند اداء البذل قال  
المطرزى قولهم انه ضم حرية اليد الى حرية الرقة ضعيف والصحيح ان كلامهما كتب على  
نفسه امرا هذا الوفاء وهذا الاداء وسمى كتابة لانه يخلو عن العوضين فى الحال ولا يكون  
الموجود عند القد الإكثابة وسائر العقود لا تخلو عن الاعواض غالبا اه اقول قوله غالبا  
قيد لهما بقدر ولعل وجه الضعف ما قاله السائحان ان حرية اليد لم تكن فى العقد وان حرية  
الرقة بعد انتهائهما (قوله تحرير المملوك) اى كالا او بعضا كما سيذكره وأطابقه فشمع الفن  
والمديروأم الولد (قوله يدا) اى تصرفا فى البيع والشراء ونحوها جوهرية (قوله اى من جهة  
اليد) اشار الى انه منصوب على التمييز وفى شرح مسكين انه بدل بعض واعترض بأنه لا بد له من  
رابط وبأن اليد هنا بمعنى التصرف لا الجارحة فكان الظاهر ان يقول بدل اشتمال والرابط  
محذوف ومثله يقال فى رقة (قوله حالا) اى عقب التلفظ بالعقد حتى يكون العبد احق بمنافعه  
ط عن الحموى (قوله ورقة مالا) اخرج العتق المنجز والمعلق ثم هذا تعريف بالحكم ولو اراد

ولو كان فى بعض الطريق  
ومؤجر\* له فسخها لو مات  
منها معين\* وأطلق يعقوب  
وبالضعف يذكر\* وبإيجار  
ذى ضعف من الكل  
جائز\* ولو ان اجر المثل

من ذلكا كثر\* ومن مات  
مديونا واجر عقاره\* توفاه  
للمستأجر الجلبس اجدر\*

### كتاب المكاتب

مناسبتة للاجارة ان فى كل  
منهما ملك الرقة لشخص  
والمنفعة لغيره (الكتابة)  
لغة من الكتب وهو جمع  
الحروف سعى به لان فيه  
ضم حرية اليد الى حرية  
الرقة وشرعا (تحرير  
المملوك يدا) اى من جهة  
اليد (حالا ورقة مالا)

فيه وقتا معلوما لم يحز في قياس قوله لان البقعة غير متميزة فكان اجارة المشاع وعندهما يجوز  
**(قوله من دلنا الخ)** هذه مسئلة السير الكبير وقد علمت انه يجب فيها المسعى لتعين الموضع  
والقابل للمقد بالحضور وان كان لفظ من عاما وقوله لان الاجر يتعين اى يلزم ويجب **(قوله**  
اجارة هبة الخ) قال في الوالوجية ولوقال دارى لك هبة اجارة كل شهر بدوهم واجارة هبة فمى  
اجارة اما الاول فلانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله واوله يحتمل التغير بذكر العوض واما  
الثانى فلان المذكور اولا معاوضة فلا تحتمل التغير الى التبرع ولذا لوقال آجر تلك بغير شئ  
لا تكون اعارة وتنقذ الاجارة بلفظ العارية اه ما خصا **(قوله غير لازمة الخ)** قال الاقانى  
ولم يذكر في المبسوط انها لازمة اولا وحكى عن ابى بكر بن حامد قال دخلت على الخصاص  
واستقدنا منه فوائد احداها هذه وهوانها لا تنزم فلعل الرجوع قبل القبض وبعده لكن  
اذا سكن يجب الاجر لانه امكن العمل باللفظين فيعمل بهما بقدر الامكان كالهبة بشرط  
العوض اه ملخصا وظاهره انه يجب الاجر المسعى وفي البيرى عن الذخيرة التصريح  
بوجوب اجر المثل **(قوله وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحا)** عبر بالزوم لانه لا كلام  
في الصحة فلا يتنافى ما قدمه الشارح قريبا من صحتها بالاجماع فافهم **(قوله بان عليه الفتوى)** لما  
في الخاتبة لو كانت مضافة الى الغد ثم باع من غيره قال في المتنق فيه روايتان والفتوى على انه  
يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار الحلوانى اه وقدما بقية الكلام اول  
الكتاب ثم الظاهر ان عدم الزوم من الجانبين لامن جانب المؤجر فقط فلكل فسخا كما هو  
مقتضى اطلاقهم تأمل **(قوله وبه يفتى)** تقدم نحوه في اول الاجارة الفاسدة وتكلمنا هناك  
عليه وقال في الفتنى وفي ظاهرها الرواية لا يجوز لانه لا ينفع البناء وحده **(قوله وكره اجارة**  
ارضها) هكذا قل في الهداية وفي خزائن الاكمل لو آجر ارض مكة لا يجوز فان رقة الارض  
غير مملوكة قال ومفهومه يدل على جواز ايجار البناء شرح ابن الشحنة **(قوله وفي الوهبانية)**  
فيه ان البيت الخامس والشرط الثانى من البيت الرابع من نظم ابن الشحنة وليس ايضا من  
نظم الشرنبلالى كما قيل **(قوله وفي الكلب)** اى كلب الصيد والحراسة **(قوله والبازي)**  
بالتشديد **(قوله قولان)** يعنى روايتان حكاهما قاضيان الاولى لا يجب الاجر والثانية ان بين  
وقتا معلوما يجب والا فلا ولا يجوز في السنور لاخذ الفأر مطلقا لان المستأجر يرسل الكلب  
والبازي فيذهب بارساله فيصيد وصيد السنور بقلعه وفي استئجار القرد لكنس البيت خلاف  
وتامم في الشرح **(قوله كام القرى)** هى مكة المشرفة اى في ايجار بنائها قولان قال الناظم  
وانما نصت عليه مخافة ان يتوهم انه لا يجوز كالا يجوز بيع الارض **(قوله او أرضها)**  
متبداً والجملة بعده خبراً ومعنى الواو الاستثنائية تأمل **(قوله لوراح الخ)** اى لو ذهب  
التاجر بالتوب ولم يظفر به الدلال لا يضمن لانه مأذون له في هذا الدفع عادة قال قاضيان  
وعندى اذا فارقه ضمن كالأودعه عند أجنبي اتركه عند من يريد الشراء والنظم لا اشعاره  
باختيار قاضيان شرح **(قوله ومن قال الخ)** تقدم الكلام عليها في باب الفسخ **(قوله فاسخن)**  
أمر من الفسخ مؤكداً بالتون وفي بعض النسخ فامتنح من الامتنحان اشارة الى القول  
بتحكيم الزى والهبة والاولى اولى لقوله خلفه فافهم **(قوله من ترك التجارة)** اى من اجل

وفي الاختيار من دلنا على  
كذا جاز لان الاجريتين  
بدلته وفي الغاية دارى  
لك اجارة هبة صحت غير  
لازمة فلكل فسخا ولو  
بعد القبض فليحفظ وفي  
لزوم الاجارة المضافة  
تصحيحان وأيد عدم  
لزومها بأن عليه الفتوى  
وفي المجتبى لا يجوز اجارة  
البناء وعن محمد تجوز  
لومتفعها كحداد ورسقف  
وبه يفتى ومنه اجارة بناء  
مكة وكره اجارة أرضها  
وفي الوهبانية وفي الكلب  
والبازي قولان والبناء \*  
\* كأم القرى او أرضها  
ليس تؤجر \*  
\* ولو دفع الدلال ثوبا للتاجر \*  
\* بقلبه لوراح ليس بخسر \*  
\* ومن قال قصدى ان سافر  
فاسخن \*  
\* خلفه او فاسأل رفاقا  
ليذكروا \* ويفسخ من  
ترك التجارة ما كثرى \*



الوقت والكتابة تحت **(قوله)** لزوم الاجر قال الفقيه لانه خلاف الى خبر وفي البداية الى شر ولانه يحتاج في الدابة الى ذكر المكان وفي التوب الى ذكر الوقت بزاوية فتأمل **(قوله)** الا لعذر بها اي بحيث لا يقدر على الركوب كافي غاية البيان **(قوله)** واعطى اجر مثله ولا يجاوز به المسمى والواجبة **(قوله)** وأخذ منه القيمة اي قيمة الكاغد والخبر **(قوله)** أعطاه بحسبه من المسمى هذا فيه أصاب به ويعطيه لما أخطأ أجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض ذكره في الوالوالية **(قوله)** استرد الاجرة الخ لانه انما أعطاه الاجر لتمييز الزبوف من الجياد وفي الذخيرة ولو انكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول قول القابض لانه لو أنكر القبض أصلاً كان القول قوله **(قوله)** ان دلني الخ عبارة الاشياء ان دلتني وفي البرازية والوالوالية رجل ضلله شيء فقال من دلني على كذا فله كذا فهو على وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قال من دلني فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر وان قال على سبيل الخصوص بأن قال لرجل بعينه ان دلتني على كذا فله كذا ان مشى له فله فله أجر المثل للمشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل وان دله بغير مشي فهو الاول سواء قل في السير الكبير قال امير السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتمين الاجر بالدلالة فيجب الاجر اه **(قوله)** الا اذ عين الموضوع قال في الاشياء بعد كلام السير الكبير وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذ لا عقد اجارة هنا وهذا مختص لمسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضوع اي عني انه في الدلالة على العموم تبطل الا اذا عين الموضوع فهي مخصصة أخذاً من كلام السير لان قول الامير على موضع كذا فيه تعيينه بخلاف من ضلله شيء فقال من دلني على كذا اي على تلك الضالة فلا تصح لعدم تعيين الموضوع الا اذا عرف باسمه ولم يعرف بعينه فقال من دلني على دابتي في موضع كذا فهو كسئلة الامير وهذا معنى قول المشرح الا اذا عين الموضوع وقول الاشياء والظاهر وجوب أجر المثل الخ حاصله البحث في كلام السير فانه حيث كان عاماً لم يوجد قابل يقبل العقد فانتفى العقد أقول حيث انتفى العقد أصلاً كان الظاهر ان يقال لا يجب شيء أصلاً كافي مسئلة الضالة والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من انه يتعين هذا الشخص والعقد بحضوره وقبوله خطاب الامير بما ذكر فيجب المسمى لتحقق العقد بين شخصين معينين لفعل معلوم واما اذا لم يكن الفعل معلوماً كسئلة الضالة فلا يجب شيء بخلاف ما اذا كان الشخص معيناً لوقوع العقد حينئذ على المشي لكنه غير مقدر فوجب أجر المثل فقد ظهر الفرق بين المسائل الثلاث وقد خفي على بعض محشي الاشياء وقوعه في الاشتباه نعم يمكن ان يقال لم يتعين الشخص بحضوره وقبوله خطاب صاحب الضالة كسئلة الامير فيعقد العقد على المشي وان لم يتعين الموضوع كالجواب عن معنا فليتأمل **(قوله)** عشرة في عشر بالنصب تمييز اي مقدار عشرة طولاً في عشرة عرضاً **(قوله)** وبين العمق اي والموضع قال في التارخانية لا بد ان يبين الموضوع وطول البئر وعمقه ودوره اه وتام تقاريعه فيها من الفصل ٢٥ **(قوله)** كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل اشياء **(قوله)** هذا قولهما وهو المختار لان عند الصحاحين تصح اجارة المتاع لكنه خلاف المتمد كاهن في الاجارة الفاسدة وفي البدائع استأجر طريقاً من دار لير

مطلب

انكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول للناض

مطلب

فانتفع به في المصر فان كان ثوباً لزوم الاجر وان كان دابة لا \* ساقها ولم يركبها لزوم الاجر الا لعذر بها \* اخطأ الكاتب في البعض ان الخطأ في كل ورقة خير ان شاء اخذوه واعطى اجر مثله او تركه عليه وأخذ منه القيمة وان في البعض اعطاه بحسبه من المسمى الصير في بأجر اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسبه \* ان دلني على كذا فله كذا فله فله اجر مثله ان مشى لاجله \* من دلني على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر له لانه اذا عين الموضوع \* استأجره لحفر حوض عشرة في عشرو بين العمق حفر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها جاز استئجار طريق للمروران بين المدة قلت وفي حاشيتها هذا قولهما وهو المختار شرح مجمع

والمعاملة أو المضاربة والوكالة والكفالة والإيضاء والوصية والقضاء والامارة ( والطلاق ( والعناق والوقف ) حال كون كل واحد مما ذكر ( مضافاً ) الى الزمان المستقبلي كآجرتك أو فاسختك ٧٨ رأس الشهر صح بالاجماع ( لا ) يصح

والمعاملة ( أى المساقاة ) **قوله** كل ما كان تمليكا للحال ( أى يمكن تحيزه للحال فلا حاجة لاضافته بخلاف الفصل الاول لان الاجارة واما الامارة والقضاء فمن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام زيلى ( **قوله** وبراء الدين ) احتراز عن البراءة عن الكفالة فيصح مضافا عند بعضهم ط عن الحموى ( **قوله** به يفتى ) أى بان للمتولى فسختها فكان عليه ان يذكره عقبه كما فعل في السوادة قيل باب ما يجوز من الاجارة ( **قوله** او فاسدا الخ ) هذا موافق لما ذكره قيل ما يجوز من الاجارة من انه مقدم على الغرماء ومختلف لظاهر ما قدمه قيل قوله فان عقدها لغيره وقدمنا تأويله ( **قوله** استأجر مشغولا وفارغا الخ ) تقدمت اول باب ما يجوز ( **قوله** لكن حرر محشى الاشياء الخ ) حيث قال ينبغي حمل ما ذكره المصنف على ما ذكره قاضيان وهو لو استأجر ضياء بعضها فارغ وبعضها مشغول قال ابن الفضل تجوز في الفارغ لا المشغول اه لانه اذا استأجر بيتا مشغولا يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى كما في الحاشية فتعين حمل كلامه على الضياء فقط اه وفي حاشية البيرى عن جوامع الفقه كانت الدار مشغولة بمتاع الآجر والارض مزروعة قيل لاتصح الاجارة والصحيح الصحة لكن لا يجب الآجر مالم تسلم فارغة او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلمها لم تمت الاجارة ( **قوله** مالم يكن فيه ضرر ) كما اذا كان الزرع لم يستحصد ( **قوله** فله الفسخ ) تفريع على المتنى وهو يمكن ( **قوله** لعدم العرف ) ولناها وقعت على اتلاف العين وقد مر في اجارة الظئر في باب الاجارة الفاسدة ( **قوله** المستأجر فاسدا الخ ) تقدمت اول باب الاجارة الفاسدة ( **قوله** وتقدم الكل ) أى كل هذه المسائل وقديت لك مواضعها ( **قوله** بشروط الاجارة ) اما ما فعلونه في هذه الازمان حيث يضمنها من له ولا يتأهل الرجل بمال معلوم ليكون له خراج مقامتها ونحوه فهو باطل اذ لا يصح الاجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان قصدا ولا بيعا لانه معدوم كايته في الحبرية ( **قوله** ففى صحيحة ) سئل العلامة قاسم هل للجندى ان يؤجر ما قطعه الامام من اراضى بيت المال فاجاب نعم له ذلك ولا أثر لجواز اخراج الاماله في اثناء المدة كالأثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة الاجارة واذا مات أو أخرجه الامام تنفسخ الاجارة اه ملخصا اقول وقدما البحث في مدة اجارته عند قوله اول كتاب الاجارة ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين وهل تنفسخ لو فرغ المؤجر لغيره وقرر السلطان لمفرغ له فانه يتضمن اخراج الاول ام لا كايصح لم أره فليراجع وهى حادثة الفتوى ثم رأيت شيخ مشايخنا السامحاني في كتابه الفتاوى التعمية ذكر ان الانفساخ بالفراغ والموت اخذ من قولهم من عقد الاجارة لغيره لا تنفسخ بموته كوكيل لانهم آجروا الغيرهم واستأجروا الغيرهم قال وهنا آجر لنفسه وربما يضر من سبيله لو لم تنفسخ اه تأمل ( **قوله** صح استئجار قلم الخ ) في التارخانية استأجر قلمها يكتب به ان ين لذلك وقتا صحت والا فلا وفي النوازل اذا بين

مضافا للاستقبال كل ما كان تمليكا للحال مثل ( البيع ) واجازته وفسخه والقسمه والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال وبراء الدين ) وقدمر في متفرقات البيوع ( زاد أجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فالمتولى فسختها ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى ) به يفتى ( فسخ العقد بعد تعجيل البذل فلم يعجل حبس المبدل حتى يستوفى ماله من البذل ) صحيحا كان العقد او فاسدا لو العين في يد المستأجر فليحفظ ( استأجر مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط ) لا المشغول كما مر لكن حرر محشى الاشياء ان الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله الفسخ فتنبه ( استأجر شاة لارضاع ولده او جديده لم يجز ) لعدم العرف ( المستأجر فاسدا اذا آجر صحيحا جاز ) لو بعد قبضه في الاصح منية ( وقيل لا ) وتقدم الكل والكل

( الوقت )

في الاشياء \* ( فروع ) \* اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة ففى صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مناه في الجهاد \* صح استئجار قلم بيان الآجر والمدة \* استأجر شيئا لينتفع به بخارج المصر مطلبه — في اجارة المقطع وانفساخها بموت المقطع واخراج له

الوكيل العين المؤجرة ( اليه ) اى الى الموكل ( حتى مضت المدة ) فالاجر على الوكيل لانه اصل في الحقوق و ( يرجع الوكيل بالاجر على الأمر ) لثباته عنه في القبض فصار قابضا حكما ( وكذا ) الحكم ( ان شرط ) الوكيل ( تعجيل الاجر وقبض ) الدار ( ومضت المدة ٧٧ ) ولم يطلب الأمر ( الدار منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الأمر

قابضا بقبضه مالم يظهر المنع ( وان طلب ) الأمر ( الدار ) ( واني ) الوكيل ( تعجل ) الاجر ( لا ) يرجع لانه لما حبس الدار لم يحق لم يتبق يده بدنيا فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر ( يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق ) والمحاضر والسجلات ( قدر ما يجوز لغيره كالمفتي ) فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة البنان ومع هذا الكف اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لاء الوجه عن الابتدال بزاوية وتماه في قضاء الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب اجرة لكتب شهادته جاز وكذا المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استأجره لكتبه تعويذا لاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب ( المستأجر لا

فستالكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الأجر اه ملخصا وانت خبيران ما قدمه من التوفيق حمله هنالى ما قررناه سابقا بأن يقال ان قبضه من المستأجر سقط الاجر والا فلا فتدبر وقد أفادت عبارة المتقي ان الاعارة حكمها كالاجارة في الصحيح \* ( فرع ) في فتاوى ابن نجيم اذا تقابل المؤجر الاول والمستأجر منه فالتقابل صحيح وتنسخ الاولى والثانية انتهى ( قوله ) يرجع الوكيل بالاجر على الأمر ( سواء منعها من الأمر او لا درر ونقل في البرازية الرجوع عن أبي يوسف ثم قال الصحيح انه لا يرجع على الأمر استحضانا لانه لما حبس صار غاصبا والغصب من غير المالك متصور اه ومثله في الخلاصة وغيرها عن جد صاحب المحيط \* ( فرع ) \* وهب الأجر الاجر من الوكيل او ابراه صح والوكيل ان يرجع على الأمر خلاصة ( قوله ) يستحق القاضي الاجر الخ ( قيل على المدعى اذ به احياء حقه فنفعه له وقيل على المدعى عليه اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره احد وأمره القاضي فعلى من يأخذ السجل وعلى هذا اجرة الصكك على من يأخذ الصك في عرفنا وقيل يعتبر العرف جامع الفصولين وفي المنع عن الزاهدى هذا اذا لم يكن له في بيت المال شئ اه تأمل ( قوله ) قدر ما يجوز لغيره ( قال في جامع الفصولين للقاضي ان يأخذ ما يجوز لغيره وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا نقول به ولا يليق ذلك بالفقه واهى مشقة للكتاب في كثرة الثمن وانما أجر مثله بقدر مشقته او بقدر عمله في صنعته ايضا حكك وكتاب يستأجر بأجر كثير في مشقة قليلة اه قل بعض الفضلاء أفهم ذلك جواز أخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل مشقته قليلة ونظرهم لمنفعة المكتوب له اه قلت ولا يخرج ذلك عن اجرة مثله فان من تفرغ لهذا العمل ككتاب الآلى مثلا لا يأخذ الاجر على مشقته فانه لا يقوم بمؤنته ولو أزمناه ذلك لزم ضياع هذه الصنعة فكان ذلك أجر مثله ( قوله ) يكتب شهادته ( لعل المراد بها خطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهدط ) ( قوله ) وقيل مطلقا ( اى ولو في البلدة غيره وهو ظاهر ما مر في المتن ووجه ظاهره لتعليل المذكور ( قوله ) لاجل السحر ( اى لاجل ابطاله والا فالسحر نفسه معصية بل كفر لا يصح الاستئجار عليه ( قوله ) ان بين قدر الكاغد ) يظهر مقدار ما يسه من السطور عرضا والتفاوت في الزيادة لبعض الكلمات متغير وقوله والخط الظاهر ان المراد به عدد الاسطرط ( قوله ) وكذا المكتوب ( اى اذا استأجر رجلا يكتب كتابا الى حبيبه فانه يجوز اذا بين قدر الخط والكاغد منج ( قوله ) بخلاف المشتري ( فانه يكون خصما لكل منع ( قوله ) وهل يشترط الخ ( قال في المنع مافى الصغرى من ان المشتري لا يكون خصما للمستأجر يعنى بانفراده بل لابد من حضور الاجر يخالفه مافى النزائية عن فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الأجر غائبا لكن نقل بعده ما يوافق مافى الصغرى فليتأمل عند الفتوى اه ملخصا ( قوله

يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن والشراء ) لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين ( بخلاف المشتري ) والموهوب له للمكهما العين وهل يشترط حضور الآجر مع المشتري قولان ( ونصح الاجارة وفسخها والمزارعة مطلبه ————— في اجرة صك القاضي والمفتي

الاذا انكر الغاصب ملكه وان ائتمه بيته ) لانه اذا انكره لم يكن راضيا **٧٦** ( او اقر ) عطف على انكر (هـ)

انقص له ان يزيد عوض ذلك ( قوله الا اذا انكر الخ ) اي لم يجب المسمى وهل يجب اجر المثل  
وسأني في الغصب انه يجب في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال ولك أن تقول اذا أنكر  
المالك في المعد للاستغلال لا يكون غاصبا ظاهرا سائحا أي فلا يلزمه اجرة المسمى انه لو  
سكن المعد للاستغلال بتأويل ملك لا يلزمه أجر ( قوله فلو قال الخ ) في التارخانية أكثرى  
داراسة بالف فلما انقضت قال ان فرغتها اليوم والافهى عليك كل شهر بألف والمستأجر  
مقرله بالدار فانما يحجل في قدر ما ينقل متاعه بأجر المثل وبعد ذلك بما قال المالك ( قوله بقى لو  
سكت الخ ) هذه حادثة بيت المقدس سنة (٩٩٦) أجاب عنها المصنف بما ذكر كما قاله قبيل باب  
ضمان الاجير ثم قال وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل ( قوله للمستأجر ان يؤجر  
المؤجر الخ ) اي المستأجر بمثل الاجرة الاولى او بانقص فلو با أكثر تصدق بالنقل الا في  
مستلئين كما مر اول باب ما يجوز من الاجارة ( قوله قيل وقيله ) اي فالحلاف في الاجارة  
كالحلاف في البيع فندهما يجوز وعند محمد لا يجوز وقيل لا خلاف في الاجارة وهذا في غير  
المنقول فلو منقولا لم يجوز قبل القبض كذا في التارخانية ( قوله من غير مؤجره ) سواء كان  
مؤجره مالكا او مستأجرا من المالك كما يفهمه التعليق الآتي لان المستأجر من المالك مالك  
للمنفعة ووقع في المنع عن الخلاصة ان المستأجر الثاني اذا أجر من المستأجر الاول يصح وقد  
راجعت الخلاصة فلم اجد هذه الزيادة وهكذا رأيت في هامش المنع بخط بعض الفضلاء انه  
راجع عدة نسخ من الخلاصة فلم يجد ذلك فنبه ( قوله وان تحلل ثالث ) اي بأن استأجر من  
المستأجر شخص فأجر للمؤجر الاول ( قوله به بقى ) وهو الصحيح وبه قال عامة المشايخ ابن  
الشحنة ( قوله لزوم تملك المالك ) لان المستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك  
المالك منح وفي التارخانية استأجر الوكيل بالايجار من المستأجر لا يجوز لانه صار أجرا  
ومستأجرا وقال القاضي بديع الدين كنت افتي به ثم رجعت وافتى بالجواز اقول يظهر من هذا  
حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف ممن أجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره  
تأمل ( قوله الصحيح لا ) بل في التارخانية عن شمس الأئمة ان القول بالانفساخ غلط لان الثاني  
فاسد والاول صحيح أي والفاسد لا يرفع الصحيح ( قوله وقدمنا ) اي في باب ما يجوز من الاجارة  
( قوله عن الخلاصة ) ونصها وتأويل ما ذكر في النوازل ان الآجر المستأجر من المستأجر  
بعدهما استأجر لانه لو قبض منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا اولى قال في المحيط  
وان لم يقبض منه فعلى المستأجر الاول الاجر اه اقول فيه نظر فأن الكلام في انفساخ  
الاولى وعدمه وسقوط الاجر لا يستلزم الانفساخ كما لا يخفى وبدل عليه ما في التارخانية عن  
العتابية ان قبضها رب الدار سقط الاجر عن المستأجر مادامت في يديه وللمستأجر ان يطالبه  
بالتسليم اه فقد صرح بسقوط الاجر وبأن له المطالبة بتسليم العين المستأجرة ولو انفسخت  
لم يكن له ذلك ( قوله فتأمل ) قد علمت ان هذا التوفيق غير ظاهر فتعين مقالته الذي يظهر  
ما في الوهبانية نظر العلة ولصحيح قاضيان والمضمرات ( قوله وهل تسقط الاجرة الخ ) اقول  
الذي في شرح الوهبانية عن ابى بكر البليخي انه لا يسقط الاجر عن المستأجر ونقل في البرازية  
عن ابى الليث موافقة البليخي وذكر في المتن بالتوفيق بالانفساخ ان الاجارة والاعارة لا يكونان

اي بملكه ( ولكن لم يرض  
بالاجر ) لانه صرح بعدم  
الرضا في الاشياء السكوت  
في الاجارة رضا وقبول  
فلو قال للساكن اسكن  
بكذا والا فانقل او قال  
الراعى لا ارضى بالمسمى بل  
بكذا فسكت لزوم مسمى بقى  
لو سكت ثم لما طالبه قال لم  
اسمع كلامك هل يصدق  
ان به صمم نعم والا عملا  
بالظاهر ( للمستأجر ان  
يؤجر المؤجر ) مد قبضه  
قيل وقيله ( من غير مؤجره  
واما من مؤجره فلا ) يجوز  
وان تحلل ثالث به بقى  
للزوم تملك المالك وهل  
تبطل الاولى بالاجارة  
للمالك الصحيح لا وهبانية  
قلت وصححه قاضيان  
وغیره وفي المضمرات  
وعليه الفتوى وقد مناعن  
البحر معزيا للجوهرة  
الاصح نعم واقره المصنف  
ثمة ونقل هنا عن الخلاصة  
ما يفيد انه ان قبضه منه بعد ما  
استأجره بطلت والا  
فليكن التوفيق فتأمل وهل  
تسقط الاجرة مادام في يد  
المؤجر خلاف مبسوط  
في شرح الوهبانية ( وكله  
باستئجار عقار ففعل )  
الوكيل ( وقبض ولم يسلمها )  
اي لم يسلم



أرضه نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشهاد على حائط ولو لم يتقدم لم يضمن كما في جامع الفصولين شرب لآلية أقول زاد في نورالعين عن الحائفة بعد قوله ضمن مانسه ويؤمر بوضع المسنة حتى يصير مانعا ويمنع عن السقي قبل وضع المسنة وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم اه وبهذه الزيادة حصل الجواب عن اعتراض ط بأنه يلزم أن لا يتصور انتفاع رب الصاعدة اه فافهم وفي شرب الخلاصة المذكور في عامة الكتب أنه اذا سقى غير معتاد ضمن وان معتادا لا يضمن **(قوله صح)** لأن شركة الصانع يتقبل كل منهما العمل على أن ما يتقبله يكون أصلا فيه بنفسه ووكيلا عن شريكه فيكون الرخ بينهما وهنا كذلك فإن ما يتقبله عليه صاحب الحانوت من العمل بعمله الصانع أصالة عن نفسه ووكالة عن صاحب الحانوت فيكون الاجر بينهما كذلك رخصي **(قوله استحصانا)** والقياس أن لا يصح وبه أخذ الطحاوي لأنه استتجار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفيز الطحان **(قوله)** لأنه شركة الصانع فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة وجوه ورده الزيلعي بأن شركة الوجوه أن يشتركا على أن يشتريا بوجوههما وبيعا وليس في هذا بيع ولا شراء وأجاب في العزيمة بأنه لم يرد بها المصطلح عليها بل ما وقع فيها قبل العمل بالوجاهة برشدك اليه قوله هذا بوجاهته قبل وهذا بمذاقته يعمل اه وفيه بعد **(قوله كاستتجار حمل)** التشبيه في كون صحة كل على خلاف القياس **(قوله محملا)** بفتح الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس اليهودج الكبير الحجاجي اتقاني عن الغرب **(قوله)** وله المحمل المعتاد أي في كل بلدة قال في الجوهرية ولا بد من تعيين الراكيين او يقول على أن أركب من أشاء أما اذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة وعلى المكري تسليم الحرام والقتب والسرر والبرة التي في اتف البعير واللباج للفرس والبردة للحمار فان تلف شيء في يد المكري لم يضمنه كالدابة وعلى المكري ائالة المحمل وحطه وسوق الدابة وقودها وان ينزل الراكيين للظهارة وصلاة الفرض ولا يجب للاكل وصلاة النفل لأنه يمكنهم فعلها على الظهر وعليه أن يركب الحمل للمرأة والمريض والشيخ الضعيف **(قوله)** ورؤيته احب نقيا للجهالة وخروجا من خلاف الامام احمد **(قوله وفي الوالوجية)** عبارتها واذا تكارى من الكوفة الى مكة ابلا مساة بغير اعيانها فالاجارة جائزة وينبغي أن لا تجوز لأن المعقود عليه حينئذ مجهول كما لو استأجر عبدا لا يمينه لا يجوز قال خواهر زاده في شرح الكافي ليس صورة المسئلة أن تكارى ابلا مساة بغير اعيانها لكن صورتها أن المكارى يقبل الحمولة كأن قال المستكرى احملني الى مكة على الابل بكذا فقال المكارى قلت فيكون المعقود عليه حملا في ذمة المكارى وانه معلوم والابل آلة المكارى ليتأدى ما وجب في ذمته وجهالة الآلة لا توجب افساد الاجارة قال الصدر الشهيد عندي يجوز كذا ذكر في الكتاب اه ومراده بالكتاب الاصل للامام محمد وهو المذكور او لا فقد نقله في السارخانية عنه وفي البرازية ويقضى بالجواز للعرف فان لم يصير معتادا لا يجوز اه فقول الشارح ويجعل المعقود عليه الخ هو تفسير خواهر زاده وقد علمت أن المتق به خلافة ان تعورف **(قوله)** ونحوه قال الاتقاني وكذا غير الزاد من المبكيل والموزون اذا

فتعدى الماء الى الأرض جاره (فأفسدها ضمن) لأنه مباشر لا متسبب (أقعد خياط اوصباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف) سواء أحمد العمل او اختلف كخياط مع قصار (صح) استحصانا لأنه شركة الصانع فهذا بوجاهته يقبل وهذا بمذاقته يعمل (كاستتجار حمل ليحمل عليه محملا وراكبين الى مكة وله المحمل المعتاد ورؤيته احب) وكذا اذا لم ير الطراحة والصحاف وفي الوالوجية ولو تكارى الى مكة ابلا مسامة بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود عليه حملا في ذمة المكارى والابل آلة وجهالتها لا تنفسد قلت فما يفعله الحجاج من الاجارة للحمل او الركوب الى مكة بلا تعيين الابل صحيح والله تعالى أعلم (استأجر حملا حمل مقدار من الزاد فأكل منه رد عوضه) من زاد ونحوه (قال لغاصب داره فرغها والافأجر تهاكل شعر بكذا فلم يفرغ وجب) على الغاصب (المسمى) لأن سكوته رضا

ومثله ارض بيت المال المعدة لخط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقته في مكانه بنفس الوضع لا ماقلته الريح ٧٤ على ما عليه الفتوى قاله شيخنا ( فاحترق

شئ من ارض غيره لم يضمن لانه تسببت لامباشرة (ان لم تضطرب الريح) فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرا (وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه) اى في ذلك الموضع (لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضع شئ سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه) بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع حيث يضمن الواضع اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يضمن كوضع جرة في الطريق ثم آخر أخرى فتدحرجتا فانكسرتا ضمن كل جرة صاحبه وان زال يميز كريح وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في الحائية ثم فرع عليه بقوله (فلو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن) لتعديده بالوضع (وكذا) يضمن (في كل موضع ليس له فيه حق المرور) الا اذا هبت به اى بالوضع (الريح فلا

ومن طبع الماء السيلان فالانلاف يضاف الى فعله اه فتدبر رملي اقول لكن هذا حيث زالت عن ذلك الموضع يميز فلو زالت لا يميز يضمن كما حققه في الحائية وسيدكره الشارح قريبا (قوله ومثله الخ) قاله شيخه الرملي ايضا (قوله وحاصله) ليس حاصله لما نحن فيه فكان عليه تأخيره سائحنا (قوله بنفس) متعاقبا بآخرته (قوله لا ماقلته الريح) اى التي هبت بعد وضعه كما يعلم سائحنا (قوله على ما عليه الفتوى) اى من التفصيل المذكور فقد قال في الحائية انه اظهر وعليه الفتوى ومقابله ما قاله الحلواني اذا وضع جرة في الطريق او امر بنار في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه (قوله لانه تسبب) وشرط الضمان فيه التعدي ولم يوجد فصار كمن حفر بئرا في ملك نفسه فقلبت به انسان بخلاف ما اذا رمى سهما في ملكه فاصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدي زيل (قوله ان لم تضطرب الريح) اى بأن كانت ساكنة وقت الوضع ح وقيدته في جامع الفصولين عن الذخيرة بما لو اوقد ناراً بوقد مثلها ونقل عن غيرها لا يضمن مطلقا ثم نقل عن فتاوى أبى الليث احرق شوكا ووتبنا في ارضه فذهبت الريح بشرارات الى ارض جاره واحترقت زرعه ان كان ببعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه الشرر عادة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه هدر ولو يقرب من أرضه على وجه يصل اليه الشرر غالبا ضمن اذله الايقاد في ملك نفسه بشرط السلامة اه ومثله في غاية البيان وقال هذا كما اذا سقى ارض نفسه فتعدى الى ارض جاره (قوله ضمن) اى استحسانا طورى عن الحائية (قوله لانه يعلم الخ) يظهر منه انه لو كانت الريح تتحرك خفيفا بحيث لا يتعدى الضرر ثم زادت لم يضمن فليحرق (قوله على كل حال) فسرره الشارح بعد بقوله سواء تلف الخ (قوله ثم آخر) اى ثم وضع آخر فالعطوف محذوف وهو وضع وقال ح هو عطف على فاعل الوضع المحذوف اى كوضع شخص جرة في الطريق ثم وضع آخر أخرى اه فليأمل ط (قوله فتدحرجتا) فلو تدحرجت احدهما على الاخرى وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة وكذا دابتان واقفا ولو عطبت الواقعة لاضان لانتساخ الفعل الاول سائحنا عن قاضيه خان (قوله وكذا يضمن في كل موضع الخ) هذا لم يذكره صاحب الحائية بل اعتبر حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كما في الطريق وانما الذى اعتبر حق المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر ان عليه الفتوى قال في المتع وفصل في الخلاصة فيما لو سقط منه جرة في موضع ليس له فيه حق المرور بين ان يقع منه فيضمن وبين ان ذهبت بها الريح فلا يضمن قال وهذا اظهر وعليه الفتوى وغالب الكتب على ما ذكره قاضيه خان ط (قوله من الكبر) هو بالكسر زق بنفخ فيه الحداد واما المبنى من الطين فبكور والجمع اكيار وكيرة كنبه وكيران قاموس فالتناسب الكور لانه هو الذى يخرج منه ط لكن ورد في الحديث المدينة كالكبر تنفى خبثها فلعله مشترك تأمل وعبر الاتقاي بالكور (قوله واحرق شئ ضمن) وان فقا عين رجل قديته على عاقلته اتقاني (قوله لا لتحمله) يعنى لا تحتمل بقاءه بأن كانت صعودا وأرض جاره هبوطا يعلم انه لو سقى

ضمان) لنسخها فاعله وكذا لو دحرج السيل الحجر (وبه يفتى) خائفة ولو اخرج الحداد الحديد من الكير في مكانه ثم (ارضه) ضرب به بمطارقة فخرج الشرار الى الطريق واحرق شئ ضمن ولو لم يضربه واخرجه الريح لازيل (سقى ارضه سقيه لا تحتمله

تنسخ وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا جرا الناظر ثم مات فاجاب لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت المؤجر والمستأجر  
كذا رأية في عدة نسخ لكنه يخالف **قوله** ٧٣ لما في اجابة فتاوى قارى الهداية فتنه وفيها ايضا لا تنسخ بموت

على غير معين **(قوله تنسخ)** لان ابتداء العقد كان لنفسه **ح (قوله)** لكنه يخالف **(الح)**  
اقول بل هو مخالف لسائر المتون ويمكن ان يجاب عن ابن نجيم بأن يكون المراد بالمؤجر  
والمستأجر في كلامه الناظر وانه قصد الجواب عن مسئلتين الاولى اذا اجر الناظر أرض  
الوقف والثانية اذا استأجر الناظر أرضا من شخص من مال الوقف يستعملها للوقف **ح**  
**(قوله)** وفيها ايضا هذا ايضا بما ورد على ناقله صاحب الاشياء فيما اذا كان المؤجر متولى  
وقف خاص وجمع غلته له فالاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم و اشار بقوله فتنه  
الى الرد المذكور ط **(قوله)** وبقيت في حصة الحى ولا يضره الشيوع لانه طارى كما تقدم  
في محله **(قوله)** أو غيره كوكيله وليس موجودا في عبارة الاشياء **(قوله)** احياء مال الوقف  
لانه بدون التسليم لانزاع الاجرة لكن لا يخفى ان التسليم ليس شرطا لصحة العقد وقد تقدم انه  
اذا كانت الاجارة صحيحة ويمكن من الانتفاع يجب الاجرا ما في الفاسدة فلا يجب الا بحقيقة  
الانتفاع وتقدم ايضا ان ظاهر الاسعاف اخراج الوقف فتجب أجرته في الفاسدة بالتكهن  
فينبغى حمل كلامه هنا على ما اذا لم يتمكن منه فاقبل **(قوله)** عن ييوع فتاوى قارى الهداية  
ونصها سئل عن شخص اشترى من آخر دارا ببلده وما ببلدة اخرى وبين البلدين مسافة  
يومين ولم يقضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية لتسلم فهل يصح ذلك  
وتكون التخلية كالسليم اجاب اذا لم تكن الدار محضرتهما وقال البائع سلمتها لك وقال  
المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على  
الدخول فيها والاغلاق حينئذ يصير قابضا وفي مسئلتنا ما لم تمض مدة يتمكن من الذهاب اليها  
والدخول فيها لم يكن قابضا اه وفي حاشية الحموى قال بعض الفضلاء ما ذكره المصنف  
من ان تخلية البعيد باطلة يخالف لما في المحيط كاهو في شرح الكثر وفي ابن الهمام قبيل باب  
خيار الشرط وقد اطنبنا فيه اه **(قوله)** والدخول فيها اقول فائدة ذكره حصول التمكن  
من الانتفاع اذ لو لم يتمكن من الدخول فيها لوجود غاصب ونحوه لا يجب الاجر كامر  
وليس المراد ان الدخول نفسه شرط فافهم والله تعالى أعلم

#### مسائل شتى

**(قوله)** أى بقايا **(الح)** تفسير مراد قال في المتح حصائد جمع حصيد وحصيدة وما الزرع المحصود  
والمراد بها هنا ما سبق من اصول القصب المحصود في الارض اه اى لجران العادة باحراقه  
**(قوله)** مستأجرة او مستعارة قال من لا مسكين في شرحه وانما وضع المسئلة فيهما دون أرض  
ملكه لانه لما لم يضمن هنا فقدم الضمان بالا حراق في أرضه بالاولى اه ومقتضى هذه العبارة  
مع عبارة المتن انه لو كانت في ارض الغير بلا اذنه انه يضمن ما أحرقته في مكان تعدت اليه وهو  
خلاف ما في جامع الفصولين وكثير من الكتب فقد قال في جامع الفصولين أو قدنارا في ارض  
بلا اذن المالك ضمن ما أحرقته في مكان أو قدت فيه لا ما أحرقته في مكان آخر تعدت اليه و فرق  
بين الماء والنار فانه لو أسال الماء الى ملكه فسال الى أرض غيره واتلف شيئا ثمة ضمن بخلاف  
النار اذ طبع النار الخلود والتعدى يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن

مسائل شتى

(احرق حصائد) أى بقايا

أصول قصب محصود (في أرض مستأجرة او مستعارة)

في تخلية البعيد

مطلب

وفي حاشية الاشياء المستأجر والمرتهن والمشتري احق بالعين من سائر الغرماء ولو فاسدا فأسوة الغرماء فليحفظ  
( فان عقدها لغيره لاتنسخ كوكيل ) اى بالاجارة واما الوكيل بالاستئجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستئجار توكيل  
بشراء المانع فصارت التوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ٧٢ ثم يصير مؤجرا للموكل فهو معنى قولنا ان

الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت ومثله في شرح المجموع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا يستقيم على ما ذكره الكرخي من ان الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكثر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله تعالى اعلم اه قلت وتعبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لانفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لاتنسخ بموت المستأجر والموت المستقر به مستفيض اه والله اعلم (ووصى) واب وجدوقاض (ومتولى الوقف) لبقاء المستحق له والمستحق عليه حتى لو مات المعقود له

من الميت فان علماء فالسعى ايضا وسيأتي قريبا في المتفرقات عن الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول الخ (قوله وفي حاشية الاشياء الخ) يخالف لما قدمه قيل باب ما يجوز من الاجارة من ان المستأجر احق لوالعين في يده ولو بعقد فاسد وسيد كرام ايضا في المتفرقات وقدمنا بيانه عن جامع الفصولين وفي المحوى عن العمادية والبرازية بين فاسد هذه العقود وصحتها فرق في مسئلة واحدة وهى ما اذا وقعت الاجارة او البيع بدون كان للمستأجر او المشتري على الآجر او البائع ثم فسحا العقد وكان فاسدا لا يكون للمشتري وللالمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون اولى بها من سائر الغرماء بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا والرهن الفاسد كالصحيح في الحياة والمات فالمرتهن احق به لكن اذا حلقت الدين الرهن الفاسد اما لو سبق الدين ثم تفاسحا بعد قبضه فليس احق به وليس له الحبس اه ملخصا فالظاهر ان المراد بما نقله عن حاشية الاشياء من الفرق بين الصحيح والفاسد هذه المسئلة فلا يخالف ما مر فتدبر (قوله لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل) اى لو اشتراه وتام عبارة شيخه الرملى وعدم فساد نكاحها لو اشتراها (قوله والفساد) اى فساد النكاح فيها اذا اشترى بالوكالة امرأته من سيدها (قوله بموت المستأجر) اى الوكيل المستأجر ح (قوله والنقل به مستفيض) قال السامخاني ففي البدائع ان الاجارة لاتبطل بموت الوكيل سواء كان من طرف المؤجر والمستأجر اه قلت ومثله في القهستاني عن قاضخان وفي التاترخانية كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنسخ الاجارة بموته ومن لم يقع العقد له لا ينسخ بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والوصى وكذا المتولى في الوقف اه (قوله لبقاء المستحق له) عبارة الدرر والمنح لبقاء المستحق عليه والمستحق اه والمراد بالاول المستأجر لانه استحق عليه الاجارة وبالتالي اهل الوقف ونحوهم تأمل (قوله قلت واطلاق المتون بخلافه) ذكر هذه العبارة صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قل بدل قلت وضعه اصحاب الاشياء قل العلامة عبد البر والذى في غالب كتب المذهب يقتضى عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصى والقاضى وذلك مقتضى تعالياتهم ان المستحق اذا كان ناظرا لاتبطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربيع اذ لا ملك له في الرقبة وتام حقه في الغلة وذكره في الشرنبلالى ط (قوله أنفى قارى الهداية) حيث قال لاتنسخ بموت الناظر المؤجر وان كان هو المستحق بافتراده (قوله الا في المسئتين) الاستثناء منقطع اما في الاولى فلانه بطل بالردة كما صرح به في التعليل وصارت ميراثا بالموت فتأمل واما في الثانية فلما قال ابن الشحنة ان اصل المسئلة في وقف او جرو هذا مؤجر ملك لا وقف (قوله على معين) الذى في معاينة الوهبانية وشرحها

بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلاته له كما في وقف الاشياء مغزا للوهابية (على) قال واطلاق المتون بخلافه قلت وباطلاق المتون أنفى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد اربع اوراق لاتنسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في المسئتين ما اذا آجرها الواقف ثم ارثه ثم مات لبطلان الوقف برده وبما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات



(قوله وطالبه بالاجر) عطف تفسير على تقاضاه اى طلب منه اجر الشهر الثانى ح (قوله قيل نعم) فى التاترخانية عن جامع الفتاوى عليه الفتوى لانه مضى على الاجارة وما غصب خصوصا فى مواضع اعادت للعقد (قوله وقيل هو كالمسئلة الاولى) اى مسئلة ماذا سكن شهرين ح وهذا القول رجحه فى النزابة حيث قال سكن المستأجر بعد موت المؤجر قيل يجب الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلبه اما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المد للاستغلال وغيره وانما الفرق فى ابتداء الطلب وفى المحيط والصحيح لزوم الاجر ان معدا بكل حال اه والحاصل ان المرجح فى سكنه بعد الموت كما فى سكنه قبله فان معدا للاستغلال او تقاضاه هو او الوارث يلزم والا لا ومثله لو تقاضاه ولى اليتيم ولايتاى هنا الوقف لانه لا يكون ميراثا ولا تقسد اجارته بموت المؤجر وظاهره ان الاعداد لا يبطل بالموت فيخالف ما قدمناه عن الشارح فتأمل (قوله وينبى الخ) مذكور فى الحانية ونقله فى المنع مصدرا بقوله وقال مولانا الخ والمراد به فاضى خان لاصحاب البحر شيخ المصنف فافهم ثم ان قوله لا يظهر الانفساخ اى لا يظهر حكمه ومقتضاه انه يجب الاجر المسمى فى العقد السابق كاسد كرهه عن النية فى مسئلة الزرع (قوله) ما لم يطالب الوارث الخ اى فيظهر حكم الانفساخ لان مطالبته بالتفريغ دليل عدم رضاه بالضى على العقد السابق وبانشاء عقد لاحق ومطالبته بالتزام اجر آخر دليل رضاه بانشاء عقد لاحق ونقض حكم العقد السابق فيظهر حينئذ حكم الانفساخ وهو عدم وجوب المسمى فى العقد السابق (قوله) ولو معدا للاستغلال لا يخفى ان قاعدة لو الوصية ان يكون تقيض ما بعدها اولى بالحكم نحو اكرمك ولو أهنتى وهنا كذلك فانه اذا ظهر الانفساخ فى المد بالمطالبة المذكورة مع ان الاعداد دليل بقاء الاجارة فغير المد اولى فافهم (قوله) لانه فصل) علة لقوله لا يظهر الخ (قوله) وهل يلزم الخ) هذا راجع الى ما قبل قوله وينبى الذى بحثه فى الحانية اما ذلك البحث فقد علمت انه لو سكن قبل المطالبة يجب المسمى فى العقد السابق واما بعدها فان طالبه بالتفريغ وسكن بعده فينبى وجوب اجر المثل لو معدا للاستغلال دون المسمى فى العقد السابق لظهور انفساخه وان طالبه باجر آخر وسكن بعده ينبى لزوم ذلك الاجر الذى طالبه به كما سيظهر فى المتفرقات عن الاشباه (قوله) وفى النية الخ) حاصله التفرقة فيما اذا لم يدرك الزرع بين موت احدها فى اثناء المدة وبين انقضاءها فى الاول يترك الى الحصاد بالمسمى وفى الثانى باجر المثل وقد تقدمت المسئلة متنا فى باب ما يجوز من الاجارة وحررنا هناك ان العقد انفسخ بالموت حقيقة واعتبر باقيا حكما للضرورة فلذا وجب المسمى فقوله هنا بقى العقد اى حكما لاحقية فتنه (قوله) اى لجوازه بالتعاطى) لان ظاهره انه لم يصدر لفظ من كل منهما ولذا قال فى البدائع ويكون بمنزلة عقد مبتدأ اه اما لو قال اتركها فى يدي بالاجر السابق فقال رضيت او نعم فهو ايجاب وقبول صريحان لا يحتاج الى التنبية عليه وفى التاترخانية عن الملقط استأجر اجيرا للحفاظ كل شهر بكذا ثم مات فقال وصيه للاجير اعمل على ما كنت تعمل فاننا لا نحبس عنك الاجر ثم باع الوصى الضيعة فقال المشتري للاجير كذلك ففقدار ما عمل فى حياة الاول يجب المسمى فى تركته وفيما عمل للوصى والمشتري اجر المثل قال الفقيه اذا لم يعلم مقدار الشروط

وطالبه بالاجر فسكت  
يلزمه الاجر بسكنه بعده  
ولو سكن المستأجر بعد  
موت المؤجر هل يلزمه  
اجر ذلك قيل نعم لخصه على  
الاجارة وقيل هو كالمسئلة  
الاولى وينبى ان لا يظهر  
الانفساخ هنا ما لم يطالب  
الوارث بالتفريغ او بالتزام  
اجر آخر ولو معدا  
للاستغلال لانه فعل بمجتهد  
فيه وهل يلزم المسمى  
او اجر المثل ظاهر القنية  
الثانى وتامه فى شرح  
الوهبانية وفى النية مات  
احدها والزرع بقل بقى  
العقد بالمسمى حتى يدرك  
وبعد المدة بأجر المثل وفى  
جامع الفصولين لو رضى  
الوارث وهو كبير بقاء  
الاجارة ورضى به المستأجر  
جاز اه اى فيجعل الرضا  
بالبقاء ان شاء عقد اى  
لجوازه بالتعاطى فتأمل

وفي الأشباه لابن المكارى الذهب معها ولا ارسال غلام وإنما ٧٠ يجب الاجر بخليتها (و) بخلاف ترك

خروجك بعد الفسخ (قوله وفي الأشباه الخ) ذكره في الوالوجية عن خواهر زاده ثم قال وذكر محمد في الكتاب انه يؤمر ان يرسل غلاما يتبع الدابة لان الواجب على الآجر التحلية بين الدابة والمستأجر وقد وجد فيجب الاجر اه وهو تعليل الاول كالا يفتي وظاهره ترجيحه ولذا اقتصر عليه في الاشباه تأمل (قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركيبك المعنى مع تتابع الاضافة ولو قال وبخلاف خياط استأجر عبد الخياطة فتركها ليعمل في الصرف لكان أوضح ط (قوله ليخط) متعلق بمستأجر (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكنه ان يقعد الغلام للخياطة في ناحية ويعمل في الصرف في ناحية منح (قوله وبخلاف بيع ما آجره) اى بدون اذن المستأجر قال في البرازية فلو اذن حتى انفسخت الاجارة ثم المشتري رد المبيع بطريق ليس بفسخ لا تعود الاجارة بلا اشكال وان بطريق هو فسخ تعود به يفتي اه وقيد بالبيع لما في التارخانية عن المحيط اشترى شياً وآجره من غير ثم اطع على عيب فله رده بالعيب وفسخ الاجارة (قوله نفذ) لان عند الامام الثاني يجوز البيع بزازية قلت هذا في غير قضاء زماننا فتدبر (قوله للمرتهن فسخه) قال الشرنبلالى في شرح الوهبانية والمختار انه موقوف فيفتى بان بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ ولا يمكن فسخه في الصحيح وعليه الفتوى واذا علم المشتري بكونه مرهوناً أو مستأجراً عندهما يملك التقض وعند ابن يوسف لا يملك مع علمه وبه اخذ المشايخ اه رحمتي (قوله بالا حجة الى الفسخ) بخلاف ما مرولذا عبر هناك بقوله فسخ وهنا بقوله تفسخ (قوله لا يجنونه مطبقاً) قال في الدر المنقى ولا رده الا ان يلحق بدارهم وقضيه فان عاد مسلماً في المدة عادت الاجارة كافي الباقي عن الظهيرية (قوله لا لضرورة) قال في الدر المنقى وقد تقرر استثناء الضروريات فمن الظن انه ينتقض بموت المزارع أو المكاري في طريق مكة فانه لا يفسخ حتى يبلغ مأماناً لان الاجارة كانت تنقض بالاعذار تبقى بالاعذار فليحفظ نعم بشكل بموت المعقود عليه كدابة معينة فانه يفسخ اه قلت وتبطل بعجز المكاتب بعد ما استأجر شيئاً كافي البدائع وبملك المستأجر العين بميراث أو هبة أو نحو ذلك كافي التارخانية (قوله كونه) اى موت المؤجر فلو مات المستأجر لم يزمه الاجر بحساب ماسد والوالجية (قوله في طريق مكة ولا حاكم) قال في الوالوجية قالوا هذا اذا كان في موضع يخاف ان ينقطع به وليس ثمة قاض ولا سلطان يرفع الامر اليه فكان المؤثر في بقاء عقد الاجارة كلا الغنيين اه وذكر في التارخانية ان المستأجر اذا اتفق عليها في الطريق واستأجر من يقوم عليها لا يرجع على ورنه المكاري (قوله فيؤجرها) اى بمن عفى فيه الاياب (قوله بالا خصم) أو ينصب القاضى وصيا عنه كافي الوالوجية (قوله لانه يراد الخ) وانما يشترط الخصم لقبول البيعة اذا اراد المدعى ان يأخذ منه شيئاً من يده والوالجية (قوله ان معد الاستغلال نعم) قال الشارح في كتاب الغصب بأن بناء لذلك واشترائه لذلك قيل أو آجره ثلاث سنين على الولاء وموت رب الدار ويبيعه يبطل الاعداد ولو بى نفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه وبغير الناس صارد كرهه المصنف اه وقد منا انه غير مختص بالعقار وسأنى في الغصب ان شاء الله تعالى (قوله والا) لكن لو دفع اجرة ماسكن لا يستردها منه هكذا ذكره في التارخانية ولم يقيد بالعد للاستغلال (قوله قلت فكذا الوقف الخ) هذه الملحقات مصرح بها في شرح الوهبانية

خياطة مستأجر (عبد ليخط (ليعمل) متعلق بترك (في الصرف) لا مكان الجمع (و) بخلاف (بيع ما آجره) فانه ايضا ليس بعذر بدون لحوق دين كامر ويوقف بيعه الى انقضاء مدتها هو المختار لكن لو قضى بجوازها نفذ وتامه في شرح الوهبانية وفيه معزى للخانية لوباع الآجر المستأجر فأراد المستأجر ان يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولوباع الراهن الرهن للمرتهن فسخه (وتفسخ) بالا حجة الى الفسخ (بموت احد عاقلين) عندنا لا يجنونه مطبقاً (عقدها لنفسه) الا لضرورة كونه في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضى ليعمل الاصلح فيؤجرها له لو أمينا أو يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب ان برهن على دفعها وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الأخذ من ثمن ما في يده اشباه وفي الخانية استأجر داراً أو حماماً أو أرضاً شهراً فسكن شهرين هل يلزمه

اجر الثاني ان معداً للاستغلال نعم والا لا به يفتى قلت فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا لو تقاضاه المالك (قوله)

لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت **٦٩** الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها اشياء (و) بعذر (افلاس مستأجر

دكان ليتجر و) بعذر

( افلاس خياط يعمل

بماله ) لا بأثره ( استأجر

عبد الخياط فترك عمله و)

بعذر ( بداء مكترى دابة

من سفر ) ولو في نصف

الطريق فله نصف الاجر

ان استويا صعوبة وسهولة

والا فبقدره شرح وهبانية

وخانية ( بخلاف بداء

المكاري ) فانه ليس

بعذر اذ يمكنه ارسال

اجيره وفي الملتقى ولو

مرض فهو عذر في رواية

الكرخي دون رواية

الاصل قلت وبالاولى

يفتي ثم قال ولو استأجر

دكانا لعمل الحائط فتركه

لعمل آخر فعذر وكذا

لو استأجر عقارا ثم اراد

السفر اه وفي القهستاني

سفر مستأجر دار

للسكنى عذر دون سفر

مؤجرها ولو اختلفا

فالقول للمستأجر فيحلف

بانه عزم على السفر وفي

الولوية نحوه عن صفته

الى غير هاذن وان لم يقبل

حيث لم يمكنه ان يتعاطا فيه

مطلب —

ترك العمل اصلا عذر

مطلب —

ارادة السفر أو انقضاء

المصر عذر في الفسخ

للفاعل تفسير الضمير فيه ولكل مرجع **قوله** (لانه يحبس به) باعتبار انه قد لا يصدق على عدم مال آخر ان كان **قوله** (تستغرق قيمتها) اى قيمة العين المستأجرة اى بان لا يكون في قيمتها فضل على دين المستأجر من الاجرة المعجلة وبه صرح في الزيادات فقول الخاتونى هذا قيد حسن في فسحها وهو غريب لم أقف عليه غير مسلم أفاده ابو السعود **قوله** وبعذر افلاس مستأجر دكان) وكذا اذا كسد سوقها حتى لا يمكنه التجارة هندية وفي المنة لا يكون الكساد عذرا اه ويمكن حمله على نوع كساد سائحى اما لو اراد التحول الى حانوت آخر هو اوسع وأرخص ويعمل ذلك العمل لم يكن عذرا وان لعمل عملا آخر ففي الصغرى عذر وفي فتاوى الاصل ان يراه الثانى على ذلك الدكان فلاوافع تارخانية فالافلاس غير قيد وسائق **قوله** (لا بأثره) لان رأس ماله حيث ذابرة ومقراض فيعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه العذر الا بان تظهر خائنه عند الناس فيمنعونه عن تسليم الثياب تارخانية **قوله** استأجر عبدا الخ) صفة ثانية لحياط **قوله** وبعذر بداء مكترى دابة) البداء بالمد وتحتين مصدر بداله اى ظهر له رأى غير الاول منعه عنه منح فالظاهر ان من في قوله من سفر بمعنى عن أول البلدية تأمل وفي الخلاصة ولو اشترى المستأجر ابلا فهذا عذر اه بخلاف ما واشترى منزلا فاراد التحول اليه والفرق امكان كراه الدار الدابة لان الركوب يختلف باختلاف المستعمل بخلاف السكنى بزانية **قوله** وسهولة) الواربعى اوط **قوله** بخلاف بداء المكاري) اى بلا سبب ظاهر يصلح عذرا كاذوا جدمن يستأجر باكر وسيد كرا الشارح بالمومات المكاري في الطريق **قوله** قلت وبالاولى يفتى) فله في شرحه عن القهستاني وقال انه المختار عند المصنف اى لانه قدمه كاهو عاده **قوله** ثم قال) اى في الملتقى **قوله** فعذر) كذا طاقه في البرازية ثم نقل عن المحيط ما قدمناه اقامن التفصيل وسدقله عن الولوية بقی شئ وهوان قواهم فتركه لعمل آخر مع هذا التفصيل فيدانه لو ترك العمل اصلا كان عذرا وبديل عليه ما في الخانية استأجر ارضا للزراعة ثم بداله ترك الزراعة اصلا كان عذرا اه وقد علمت ان الافلاس في مسئلة الدكان غير قيد وهكذا حرره الرمل في حاشيته واستشهد له بما في جواهر الفتاوى استأجر حمامة وصار يحال لا يتحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام ان لم يعمل الحمامى فله ان يرده اى حيلته ان يترك العمل الخ فراجعوه ويظهر انه يحلف كسئلة السفر الآتية تأمل **قوله** ثم اراد السفر) وكذا الانتقال من المصر عذر في نقض اجارة العقار لانه لا يمكنه الانتفاع بالبحسب نفسه وهو ضرر جامع الفتاوى وغيره ومثله في القنية ثم قل رماز اطب وهذا يدل على ان القروى اذا استأجر دارا في الشتاء واراد الخروج في الصيف الى قريته أو المصرى اراد الخروج الى الرستاق صيفا فله نقض الاجارة ولا يشترط ان يكون بين المصرين مسيرة سفر اه وفي البرازية استأجر ارضا في قرية وهو ساكن في أخرى ان بينهما مسيرة سفر فعذر والافلا اه تأمل **قوله** ولو اختلفا) بان قال المستأجر اراد السفر وقال المؤجر انه يتعل **قوله** فيحلف الخ) هذا احدا قول واليه مال الكرخي والقدرورى وقيل يسأل رفته وقيل يحكم زيه وثباه وقيل القول لشكر السفر وفي الخلاصة ولو خرج الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال بدالى في ذلك وقال خصمه انه كاذب يحلف بالله انك صادق في

يثبت له حق الفسخ قال البيروني يؤخذ منه ان الرجم الذي يقع كثيرا في البيوت و يقال انه من الجن عذري في فسخ الاجارة لما يحصل من الضرر الخ ما ذكره اه اقول يظهر هذا لو كان الرجم لذات الدار اما لو كان لشخص مخصوص فلا وقد اخبرني بعض الرفقاء ان اهل زوجته سحروا أمه فكلما دخلت داره يحصل الرجم و اذا خرجت ينقطع والله تعالى اعلم تأمل \* (فرع كثير الوقوع) \* قال في اسان الحكماء لو اظهر المستأجر في الدار الشر كسرب الخمر و اكل الربا والزنا والواطاة يؤمر بالمعروف و ليس للمؤجر ولا الجيران ان يخرجوه فذلك لا يصبر عذرا في الفسخ ولا خلاف فيه الاثمة الاربعة وفي الجواهر ان رأى السلطان ان يخرج قتل اه و قدما عن الاسعاف لو تبين ان المستأجر يخاف منه على رقة الوقف فيسحقها القاضي ويخرجه من يده فليحفظ (قوله كما في سكون ضرر الخ) التقيد بسكون الضرر و موت العرس او اختلاعهما يفهم منه انه بدون له لا يكون له الفسخ قال الحموي وفي المبسوط اذا استأجره ليقطع يده للاكلة او لهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذرا اذ في ابقاء العقد اتلاف شيء من بدنه او ماله وهذا صريح في انه لو لم يسكن الوجع يكون له الفسخ اه اقول وفي جامع الفصولين كل فعل هو سبب نقص المال او تلفه فهو عذر لفسخه كاستأجره ليحيط له ثوبه او ليقصر او ليقطع او يبنى بناءه او يزرع ارضه ثم يبدله ان لا يفعل فله في ذلك كله الفسخ لان فيه استهلاك مال او ليحجم أو يقع ضرر ساهل ثم يبدله ان لا يفعل فله في ذلك كله الفسخ لان فيه استهلاك مال او غرما او ضررا اه ثم رأيت الشرنبلالي بحث كإقنائه وقال ثم رأيت في البدائع الا مسئلة الخلع لكنه يفيد ذلك اه اقول وذكر شراح الجامع أنه يقال للشافعي رحمه الله ما قول فيمن استأجر لقطع سن أو اتخاذ وليمة ثم زال الوجع ومات العرس حينئذ يضطر الى الرجوع عن قوله الخ فظهر أن القيد ذكر لزيادة الالتزام فلا مفهوم له فتنبه (قوله وبعذر لزوم دين) أطلقه فشمع القليل والكثير كما في شرح البيروني عن جوامع الفقه واذا فسخت يبدأ من الثمن بدین المستأجر و ما فضل للرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لا تنفسخ كما في الزيادات وفي البرازية والدرهم دين فادح تنفسخ به بخلاف الاقل وفي الوالوجية أراد نقض الاجارة وبيع الدار لنفقته و نفقة أهله لكونه معسر له ذلك وفي شرح الزيادات للسرخسي قيل يفسخها القاضي ثم يبيع ويختار أنها تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع أبو السعود على الاشياء وحكي في الخلاصة قولين في فسحها للنفقة الاول عن أبي الليث والثاني عدم الفسخ عن ظهير الدين (قوله ببيان او بيان الخ) الظاهر ان احدهما مقن عن الآخر وان المراد بالاقرار الاقرار السابق على الاجارة والانزيم ان يكون حجة متعدي مئلا مسكين وفي كلام الشارح اشارة الى دفع الاول لان المراد بالبيان مشاهدة الناس و بالبيان اقامة البينة و ينافي الثاني قولهم في استدلال للامام جوابا عن قول الصاحيين ان هذا الاقرار يضر المستأجر فلم يجز في حقه وللإمام أن الاقرار ينافي دمة المقر ولاحق لاحد فيه فيصح ثم يتعدى اه تأمل ثم رأيت في غاية البيان عن شرح الطحاوي صرح بكون الاقرار بالدين بعد عقد الاجارة فتأييد ما قلناه \* (فرع) \* فقر بداهه لرجل بعدما آجرها صح في حق نفسه لا في حق المستأجر فاذا مضت المدة يقضى للمقر له ولو الوجيه (قوله أي غير المستأجر) بالبناء للمفعول تفسير الضمير في غيره أو

مطلب

في رجم الدار من الجن  
هل هو عذر في الفسخ

مطلب

فسخ المستأجر ليس عذرا  
في الفسخ

(كما في سكون ضرر  
استأجر رقلعه وموت عرس  
او اختلاعهما استوجر)  
طباخ (لطبخ ولينها و)  
بعذر (لزوم دين) سواء  
كان ثابتا (ببيان) من  
التاس (أو بيان اى بيته  
(أو اقرار و) الحال  
أنه (لامال له غيره) اى  
غير المستأجر



من حيث السكنى ولهذا لو سكنه مشغولا لزمه كل الاجر وانما للمستأجر ولاية الفسخ لانه  
تعب العقود عليه **(قوله)** وبالباوعة والخروج عطف على الماء لقول البزاية واصلاح بئر  
الباوعة والماء الخ وكذا تفريغها ولو امتلا من المستأجر على المالك كافي المنح وأفتى به في الحامدية  
وكذا في الخيرية ونقله عن عدة كتب وقال في الوالولية واما الباوعة واشباهها فليس على  
المستأجر تفريغها استحسانا والقياس ان يجب لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحسان  
ان المشغول بهذه الاشياء باطن الارض فلا يمنع التسليم بعد انقضاء العقد ولو شرطه  
رب الدار على المستأجر حين آجره في الاستحسان لا يجوز ويفسد العقد لانه لا يقتضيه  
ولا حدها فيه منفعة اه وفي البزاية ولو امتلا مسيل الحمام فعلى المستأجر تفريغه ظاهرا  
كان او باطنا اه وفيها وتسهيل ماء الحمام وتفريغه على المستأجر وان شرط نقل الرماد  
والسريقين رب الحمام على المستأجر لا يفسد العقد وان شرط على رب الحمام فسد اه فتأمل  
ولعله مفرع على القياس او مبنى على العرف ففي البزاية وفي استئجار الطاحونة في كرى  
نهرها يعتبر العرف وفيها خرج المستأجر من البيت وفيه تراب او رماد على المستأجر اخراجه  
بخلاف الباوعة وان اختلفا في التراب الظاهر فالقول للمستأجر انه استأجرها وهو فيه **(قوله)**  
لانه لا يجبر على اصلاح ملكه قال الحوى يفهم من هذا التعليل ان الدار لو كانت وقتا يجبر  
الناظر على ذلك اه ط **(قوله)** فهو متبرع اى ولا يحسبه من الاجرة بقى هل له قلمه فيه  
تفصيل قال في جامع الفصولين بنى بلا امرهم انقضت الاجارة او انقضت مدها فلو كان البناء  
من لبن اتخذ من تراب الدار فالمستأجر رفع البناء ويقيم قيمة التراب للمالك وان كان من طين  
لا ينقض اذ لو تنقض يعود ترابا اه وحاصله انه ان عمر بما لو تنقض يبقى ما لافله فنضه والا فلا  
ويفرع عليه امور كثيرة سائحاني **(قوله)** فله تركهما عبارة البزاية فله ترك الاخرى لتفرق  
الصفة **(قوله)** وفي حاشية الاشياء الخ قال أبو السعود في حاشيتها ثم الفسخ انما يكون بالقضاء  
على رواية الزيادات حتى لو باع المؤجر دكانه قبل القضاء لا يجوز وعلى رواية الاصل يكون  
بدونه فيجوز بيعه والاولى اصح لان الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضاء كارجوع في الهبة  
قال الولوالجي وهذا في الدين خاصة أما في اعداء آخر ينفرد من له العذر بالفسخ بلا قضاء هو  
الصحيح من الرواية ومن المشايخ من وفق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يحتاج الى القضاء والا  
كالدين الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر بالقضاء ظاهرا وقال قاضيان والمجوبى القول  
بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين بان فيه اعمال الروايتين مع مناسبة في التوزيع  
فيلبى اعتماده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضيخان مقدم على ما يصححه غيره لانه  
فيه النفس وبه ظهران قول الشارح اول الباب تفسخ بالقضاء والرضا ليس على ما ينبنى مع  
ايهامه اشتراط ذلك في خيار الشرط والرؤية ايضا وقد علمت ما فيه مما قدمناه عن القهستاني  
هناك فتنبه **(قوله)** ان العذر ظاهرا كمسئلة سكن الضرس واختلاع المرأة **(قوله)** وبمذر  
الخ فلا يفسخ بدونه الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا  
عذر وأصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل اشباه وفي حاشيتها لابي السعود عن  
البري والحاصل ان كل عذر لا يمكن معه استيفاء العقود عليه الا بضرر يلحقه في نفسه او ماله

وبالباوعة والخروج على  
صاحب الدار لكن  
(بلا جبر عليه) لانه لا  
يجبر على اصلاح ملكه  
(فان فعله المستأجر فهو  
متبرع) وله ان يخرج ان  
ابى ربها خاتية اى الا اذا  
رها كاسر وفي الجوهره  
وله ان ينفرد بالفسخ  
بلا قضاء ولو استأجر  
دارين فسقطت أو تعينت  
احداها فله تركهما لو  
عقد عليهما صفقة واحدة  
قلت وفي حاشية الاشياء  
معزيا للنهاية ان العذر  
ظاهرا ينفرد وان مشتبه  
لا ينفرد وهو الاصح  
(وبعذر) عطف على  
بخيار شرط (لزوم ضرر  
لم يستحق بالعقد ان  
بقى) العقد

هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الرفق بالحلم فلا وجاب ركن الاسلام السعدي بلا مطلقا ولو  
 بقى بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر اه والظاهر ان المراد بالرفق به الارتفاق اى  
 الانتفاع بنحو السكنى وفرض المسئلة فما اذا مضت المدة فلم تنض فالتظاهر ان له خيار  
 الفسخ لانه محل للنفعة كمسئلة الجوهرية تأمل وتقدم قبيل الاجارة الفاسدة ان الحلم لو غرق  
 يجب بقدر ما كان متفقا **(قوله ففزعوا ورحلوا)** عبارة لسان الحكماء فوقع الجلاء ونفرا الناس  
**(قوله فى الجملة)** اى دون الانتفاع المعتاد **(قوله كمرض العبد)** فى البرازية استأجر عبدا  
 للخدمة فرض العبد ان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد فان لم يرد وتمت المدة عليه  
 الاجر وان كان لا يقدر على العمل اصلا لا يجب الاجر وعلى قياس مسئلة الرضى يجب ان يقال  
 اذا عمل اقل من نصف عمله له الرد اه وفى الولوالجية وكذا لو ابقى فهو عذر أو كان سارقا لانها  
 توجب نقصانا فى الخدمة اه وقيد بمرض العبد اذ لو مرض الحر المستأجر ان كان يعمل  
 باجرائه فليس يبعد وان بنفسه فمذركا فى البرازية **(قوله ودر الدابة)** بالفتح جرح ظهر الدابة  
 او خفها قاله ابن الاثير **(قوله وبسقوط حائط دار)** اى ان كان يضر بالسكنى والفليس  
 له ان يفسخ كإقدمانه عن البرازية **(قوله وفى التبيين الخ)** مثله فى الهداية **(قوله والبيت)** اى  
 بيت الرضى **(قوله لغير الطحن)** كالسكنى مثلا **(قوله بحصة)** اى بحصة ما ينتفع به من غير  
 الطحن **(قوله لبقاء بعض المعقود عليه)** يشعر بأن منفعة غير الطحن معقود عليها فلم تكن  
 معقودا عليها فلا أجر وقدما عن التاترخانية انه الاصح وان ظاهر الرواية يشهد لهذا لكن  
 قوله فاذا استوفاه الخ يفيد انه لو لم يستوفه بالفعل لا يجب ولو كان معقودا عليه لوجب وان لم  
 يستوف ف تأمل ويدل على الاول ما ذكره الزيلعى وغيره فى الاستدلال على القول بعدم انقضاء  
 الاجارة بانهدام الدار ما لم يفسخها لان الاصل الموضع مسكن بعد انهدام البناء ويتأتى فيه  
 السكنى بنصب الفسقاط فى العقد لكن لاجر على المستأجر لعدم التمكن من الانتفاع على  
 على الوجه الذى قصده بالاستئجار اه وتقدم الكلام قبيل الاجارة الفاسدة فيما لو سكن فى  
 الساحة **(قوله فان لم يحل العيب به)** اى بالنفع كإقدمانه من عور العبد وسقوط شعره وسقوط  
 حائط الدار الذى لا يخل **(قوله او ازالة المؤجر)** اى ازال العيب كإلغائه المتهدم ومثله ما لو زال  
 بنفسه كالو يرى العبد المريض وفى التاترخانية وغيرها قال محمد رحمه الله فى السفينة المستأجرة  
 اذا تقضت وصارت الواحتم ركبت واعيدت سفينة لم يجبر على تسليمها الى المستأجر اه اى  
 لانها بالنقص لم تنق سفينة ففات المحل كوت العبد بخلاف انهدام الدار تأمل **(قوله او انتفع  
 بالمحل)** بالخاء المعجمة والبناء للفاعل اى بالتأجير المستأجر المشتمل على العيب المحل او البناء  
 للمعقول قال الزيلعى لانه قدرضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كفى البيع **(قوله لزوال السبب)**  
 علة لقوله او ازاله المؤجر لان العقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد العيب فيما يأتى بعده فسقط  
 الخيار زيلعى **(قوله وتطينها)** اى تطيين سطحها كعبه به فى الولوالجية لان عدمه محل بالسكنى  
 بخلاف تطيين جدرانها تأمل **(قوله واصلاح بئر الماء الخ)** هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل  
 وجه فلامعنى لفصلها بكلام على حدة ح وتفرغ البئر اذا امتلأت على المالك بلا جبر ايضا قال  
 فى الولوالجية لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهرها

قفز عوا ورحلوا سقط الاجر  
 عنه وان نفر بعض الناس  
 لا يسقط الاجر (أو يخل)  
 عطف على نفوت (به) اى  
 بالنفع بحيث ينتفع به فى الجملة  
 (مرض العبد ودر الدابة)  
 اى قرحتها وبسقوط حائط  
 دار وفى التبيين لو انقطع ماء  
 الرضى والبيت مما ينتفع به  
 لغير الطحن فعليه من الاجر  
 بحصته لبقاء بعض المعقود  
 عليه فاذا استوفاه لزمته  
 حصته (فان لم يحل العيب به  
 أو ازاله المؤجر) او انتفع  
 بالمحل (سقط خياره) لزوال  
 السبب (وعمرارة الدار)  
 المستأجرة (وتطينها  
 واصلاح الميراب وما كان  
 من البناء على ربا لدار)  
 وكذا كل ما يخل بالسكنى  
 (فان اى صاحبها) ان يفعل  
 (كان للمستأجر ان يخرج  
 منها الا ان يكون المستأجر  
 استأجرها وهى كذلك و  
 قدرها) لرضاه بالعيب  
 (واصلاح بئر الماء

مطابقاً

اصلاح بئر الماء والبالوعة  
 والخارج على المالك  
 واخراج التراب والرماد  
 على المستأجر

شياً ولم يره فله الخيار وقولهم انها بيع المنفعة وبه أفقئ مثلاً على التركاني (قوله حاصل قبل العقد) اى ولم يره قبله فان رآه فلا خيار لرضاه به كما فى الاختيار ولو استوفى المنفعة فيها له الخيار يحدوثة يلزمه الاجر كاملاً كما سيذكره الشارح وفى الخلاصة خيار العيب فى الاجارة يفارق البيع فى انه ينفرد بالرد بالعيب قبل القبض لابعده وفى الاجارة ينفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده اهـ ولانس مامر (قوله يفوت النفع به) والاصل فيه ان العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان اثر فى المتنافع يثبت الخيار للمستأجر كالعبد اذا مرض والدار اذا انهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالعقود عليه فحدوث عيب قبل القبض يوجب الخيار وان لم يؤثر فى المتنافع فلا كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه اوسقط شعره وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينفع به فى سكنها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا القصد حصل بالعين دون المنفعة والقصد بغير العقود عليه لا يثبت الخيار اتقانى وفى الذخيرة اذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فلمستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة (قوله وانقطاع ماء الرى) فلولم يفسخ حتى عاد الماء لزمته ويرفع عنه من الاجر بحسبه قبل حساب ايام الانقطاع وقيد بقدر حصة ما انقطع من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال فى الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه فى ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقوداً عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا فى التارخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرى صالحاً لغير الطحن كالسكنى ما لم تكن معقوداً عليها ونقل بعده عن القدورى ان كان البيت يتنفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضته اهـ او نحوها بما أتى عن التبيين تأمل والانقطاع غير قيد لما فى التارخانية ايضا واذا انتقص الماء فان فاحشاً فله حق الفسخ والا فلا قال القدورى اذا صار يطحن اقل من النصف فهو فاحش وفى واقعات اللطافى لوطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدورى ولو لم يرد حتى طحن كان رضامته وليس له الرد بعده اهـ (قوله كاسر) اى صريحاً قبيل الاجارة الفاسدة حيث قال ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنفسخ به مالم يفسخها المستأجر هو الاصح اهـ ودلالة من قول المصنف تفسخ فانه يفيد عدم الانفساخ وقدما التصريح به عن التارخانية والاتقانى (قوله ودفع بحساب ما روى منها) نظيره ما قدمه الشارح عن الوهبانية قبيل الاجارة الفاسدة لو انهدم بيت من الدار يسقط من الاجر بحسابه لكن قدما هناك عن ابن الشحنة وغيره انه خلاف ظاهر الرواية فأتمل (قوله وفى الولوالجية الخ) ذكره فى الفصل الثالث من كتاب المزارعة وفيها وان استأجرها بشرها سقط عنه الاجر لفوات التمكن من الانتفاع ثم قال ولولم ينقطع الماء لكن سال عليها حتى لانتهاية الزراعة فلاجر عليه لانه يحجز عن الانتفاع به وصار كما اذا غصبه غاصب اهـ (قوله بغير شربها) أقول تقدم فى باب ما يحجز من الاجارة وما لا يحجز أن للمستأجر الشرب والطريق وقدما هناك الفرق بينها وبين البيع قلعل ما هنا محمول على التصريح بعدم الشرب تأمل وتقدم هناك فروع متعلقة بعدم التمكن من الزراعة فراجعها (قوله استأجر حماما الخ) فى التارخانية سئل شمس الاثمة الحلوانى عن استأجر حماما فى قرية فنفر الناس ووقع الجلاء ومضت مدة الاجارة

حاصل قبل العقد وابعده  
بعد القبض أو قبله (يفوت  
النفع به) صفة عيب  
(كخراب الدار وانقطاع  
ماء الرى و) انقطاع (ماء  
الارض) وكذا لو كانت  
تسقى بماء السماء فانقطع  
المطر فلا أجر خاتمة اى  
وان لم تنفسخ على الاصح  
ككاسر وفى الجوهره لو جاء  
من الماء ما يزرع بعضها  
فالمستأجر بالخيار ان شاء  
فتسخ الاجارة كلها أو ترك  
ودفع بحساب ما روى منها  
وفى الولوالجية واستأجرها  
بغير شربها فانقطع  
ماء الزرع على وجه لا يرجى  
فله الخيار وان انقطع قليلا  
قليلا ويرجى منه السقى  
فالاجر واجب وفى لسان  
الحكام استأجر حماما  
فى قرية

انما وجب من الاجرة قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعده يسقط ولا يؤخذ بالخراج لان سبب وجوبه ملك أرض نائمة حول اكاملة حقيقة او اعتبارا والاعتقاد على هذه الرواية **(قوله)** يسقط ما بعده لكن هذا اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يمكن من اعادة الزراعة فان تمكن من اعادة مثل الاول اودونه في الضرر يجب الاجر قال في البزاية عن المحيط وعليه الفتوى ومثله في الذخيرة والحانية والخالصة والتاترخانية والظاهر ان التقيد باعادة مثل الاول اودونه مفروض فيما اذا استأجرها على ان يزرع نوعا خاصا أما لو قال على ان ازرع فيها ما شاء فلا يتقيد فان التعميم صحيح كما مر تأمل **(قوله)** وهو ما اعتمد في الوالولية قدمنا آنفا حاصل عبارته عن حواشي الاشياء **(قوله)** لكن جزم في الحانية الخ (ما ذكره في الحانية ذكره في الوالولية ايضا واعتمد خلافه كما سمعت على انه في الحانية ذكر التفصيل الماروقال وهو المختار للفتوى فكيف يكون جازما بخلافه وقد علمت التصريح بأن عليه الفتوى عن عدة كتب **(قوله)** لزم الاجر (اي تمامه والله تعالى اعلم

### باب فسخ الاجارة

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لان الفسخ بعد الوجود مع راج **(قوله)** فسخ (انما قال فسخ لانه اختار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد بالعدر وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة وانما لم يفسخ لان الامكان الانتفاع بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع فانت على وجه يتصور عودها ذكره في الهداية ابن كمال وفي الفتاوى الصغرى والتمتة اذا سقط حائط او انهدم بيت من الدار للمستأجر الفسخ ولا يملكه بقية المالك بالاجماع وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرته لكن تفسخ ما لم يفسخ لان الانتفاع بالعروة ممكن وفي اجارات شمس الاثم اذا انهدمت كلها فالحق صحيح انه لا تفسخ لكن سقط الاجر ففسخ او اتقانى وقدمناه قيل الاجارة الفاسدة **(قوله)** بالقضاء او الرضا ظاهر انه شرط في خيار الشرط والرؤية والعيب والعذر لانه يربطه بالكل وفيه كلام سيأتي قريبا **(قوله)** بخيار شرط الخ (اي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر دكانا شهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام يفسخ فيها ولو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول اصح وقيل للمفق الخيار في ذلك كافي المضمرات قهستاني وهذا خلاف ما يشعر به كلام الشارح **(قوله)** ورؤية (فلو استأجر قطعا من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء والرضا وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط قهستاني وتقدم أول باب ضمان الاجير ان الاجير المشترك خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل والحاصل انه لا يشترط القضاء والرضا في خيار الشرط والرؤية واما في خيار العيب ففي نحو انه دام الدار كلها يفسخ بقية صاحبه بخلاف انه دام الجدار ونحوه كما مر واما في غيره من الاعذار فسيأتي ان الاصح ان العذر ان كان ظاهرا يفرد وان مشتبه لا يفرد ثم ان خيار الشرط يثبت للعاقدين اما خيار الرؤية فلا يكون للمؤجر كما في البيع قل المحوى ولم أره وهكذا يحتمل غيره وهو ظاهر استدلالهم هنا بالحديث من اشترى

وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في الوالولية لكن

جزم في الحانية برواية عدم سقوط شيء حيث قال اصاب الزرع آفة فهلك او غرق ولم يثبت لزم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه اه

### باب فسخ الاجارة

(فسخ) بالقضاء او الرضا (وبخيار شرط ورؤية) كالبيع خلافا للشافعي (و) بخيار (عيب)



ليد من هلك عنده اواستهلك ويحرر ط (قوله فالقول للمستأجر) لانكاره ضمان الزائد  
 (قوله ولو في نفسه) اى نفس الاقطاع وهو من تمة ما في الخلاصة ويغني عنه ما في المتن (قوله  
 والقول قول رب الثوب الخ) بأن قال امرتك ان تعمله قباه وقال الحياط قبصا وان تصبغه  
 احمر وقال الصباغ اصفر او ان تعمله لى بغير اجر وقال بل بأجر فالقول لرب الثوب لان الاذن  
 يستفاد من جهته فكان اعلم بكيفيته ولانه ينكر تقوم عمله ووجوب الاجر عليه زيلى  
 ملخصا (قوله يمينه) فاذا حلف في الصورة الاولى ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا  
 اجر له وان شاء أخذه وأعطاه اجر مثله لا يتجاوز به المسمى لانه امتثل امره في أصل ما أمر به  
 وهو القطع والحياطة لكن خالفه في الصفة فيختار ايهما شاء وفي الثانية ان شاء ضمنه قيمة ثوب  
 ابيض وان شاء أخذ ثوبه وأعطاه اجر مثله لا يتجاوز به المسمى ايضا درر (قوله معاملا له)  
 قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما بأجر وفي التبيين بأن كان يدفع اليه شيئا للعمل  
 ويقاطعه عليه (قوله بشهادة الظاهر) لانه لم يفتح الدكان لاجله جرد ذلك مجرى التخصيص  
 عليه اعتبار الظاهر المعتاد زيلى (قوله فيتحالفان) ويبدأ بيمين المستأجر لان كلا يدعى  
 عقدا والاخر ينكره فاحدهما يدعى هبة للعمل والاخر يمينه اختيارية (تمة) قال في الحانية  
 استأجر شيئا فلم يتصرف به حتى اختلفا فقال المستأجر الاجر خمسة دراهم وقال المؤجر عشرة  
 يتحالفان وأى نكل لزمه ويبدأ بيمين المستأجر فاذا تحالفا فسخ القاضى العقد وأى برهن  
 يقبل وان برهنا يقضى بيمينه المؤجر لانه ثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في مدة او مسافة  
 الا انه يبدأ فيهما بيمين المؤجر وأى برهن يقبل ولو برهنا يقضى بيمينه المستأجر ولو قال المستأجر  
 آجرتني شهرين بعشرة وقال الآخر بل شهرا واحدا بعشرة فأيهما برهن يقبل ولو برهنا  
 فيمينه المستأجر ولو اختلفا في اجر ومدة جميعا او في اجر ومسافة جميعا يتحالفان فتفسخ الاجارة  
 وأى برهن يقبل ولو برهنا يقضى بهما جميعا فيقضى بزيادة الاجر بيمينه المؤجر وبزيادة المدة  
 او المسافة بيمينه المسأجر واى بدأ بالدعوى يلحق صاحبه اولا ولو اختلفا في هذه الوجوه  
 بعد مضي مدة الاجارة عند المستأجر او بعد ما وصل المقصد فالقول للمستأجر بيمينه ولا  
 يتحالفان اجماعا ولو اختلفا في الاجر بعد مضي بعض المدة او بعد ماسار بعض الطريق  
 يتحالفان فتفسخ فيما بقى والقول للمستأجر في حصة الماضي اه (قوله يضمنه استاذة)  
 لانه عمل بأذنه ولا يضمن هولاء انه أجبر وحده لاستاذة يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة كما  
 قدمناه (قوله ادعى نازل الحان الخ) قال في التاتر خاتية بناء على ان الحان غالبا يكون معدا  
 للكرام فمكناهما رضا بالاجر وبعض المشايخ قالوا الفتوى على لزوم الاجر اذا عرفت بخلافه  
 بأن صرح انه نزل بطريق القصب وكان معروفا بالظلم مشهورا بالنزول في مساكن الناس  
 لا بطريق الاجارة اه اقول والظاهر ان هذا مبنى على قول المتقدمين بأن منافع القصب غير  
 مضمونة مطلقا اما على ما أتفق به المتأخرون من ضمان المعدل للاستغلال ومال الوقف واليتيم  
 فالاجر لازم ادعى القصب اولا عرف به أولا تأمل (قوله وسأكن المعدل للاستغلال) عطف  
 عام على خاص (قوله والاجر واجب) اى اجر المثل ط (قوله كالخراج) اى الموظف لخراج  
 القاسمة وهو ظاهر ح (قوله على العتمد) يخالف لما في حواشى الاشياء عن الوالوجية من

فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحل (والقول  
 قول رب الثوب) يمينه (في  
 في القميص والقباء والخمرة  
 والصفرة وكذا في الاجر  
 وعدمه) وقال ابو يوسف  
 ان كان الصانع معاملا له  
 فله الاجر والا فلا (وقيل)  
 اى وقال محمد (ان كان  
 الصانع معروفا بهذه الصنعة  
 بالاجر وقيام حاله بها) اى  
 بهذه الصنعة (كان القول  
 قوله) بشهادة الظاهر  
 (والا فلا هو يفتى) زيلى  
 وهذا بعد العمل اما قبله  
 فيتحالفان اختيارا (فروع)  
 فعل الاجر في كل الصنائع  
 يضاف لاستاذة فما اتفقه  
 يضمنه استاذة اختيارا يعنى  
 ما لم يتعد فيضمنه هو عمدا  
 وفي الاشياء ادعى نازل الحان  
 وداخل الحمام وسأكن  
 المعدل للاستغلال القصب  
 يصدق والاجر واجب  
 قلت وكذا مال اليتيم على  
 المفتى به فتبه \* وفيها  
 الاجرة للارض كالخراج  
 على العتمد فاذا استأجرها  
 للزراعة فاصطلم الزرع آفة  
 وجب منه للمقابل الاصطلام

استحسانا (ولا يضمن غاصب عبد ما اكل الغاصب (من اجرة) ٦٢ الذي آجر العبد نفسه به لعدم تقومه

عند أبي حنيفة (ك) لا يضمن اتفاقا (لو آجره الغاصب) لان الاجر له لالمالكة (وجاز للعبد قبضها) لو آجره نفسه لا لو اجره المولى الابو كالة لانه العاقدة غناية (فلو وجدها مولاه) قائمة (في يده أخذها) لبقاء ملكه كسروق بعد القطع (استأجر عبدا شهرين شهرا بأربعة وشهرا بخمسة صح على الترتيب) المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله أربعة وبعبكس خمسة (اختلفا) الآجرو المستأجر (في اباق العبد أو مرضه او جرى ماء الرحي حكم الحال فيكون القول قول من يشهد له) الحال (مع يمينه ك) يحكم الحال (لو باع شجرا فيه ثمر واختلفا في بيعه) اى الثمر (معها) اى الشجر (فالقول قول من في يده الثمر) الاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة اقطع ماء الرحي فقط من لاجر بحسابه ولو عاد عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع

وفيه خلافهما (بني المستأجر تنورا او دكانا) عبارة بحدود او كائونا (في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او الدار اضمحان عليه مطلقا) سواء بنى ٦١ بأذن رب الدار اولا (الا ان يجاوز ما ينعنه الناس) في وضعه

لانه المسمى صريحا فنه روايتان وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الغد تسمةتان فتعتبر الاولى لمنع الزيادة عليها والثانية لمنع النقصان عملا بهما وهذا أولى من الترجيح بالمصرح بكفاية ملخصا وصحيح الزيلعي الرواية الثانية ومثله في الايضاح وذكر انها رواية الاصل (قوله) وفيه خلافهما قال الزيلعي ولو خاطه بعد غد فالصحيح انه لا يجاوز به نصف درهم عند ابي حنيفة لانه لم يرض بتأخيرها الى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى ان لا يرضى الى ما بعد الغد والصحيح على قولهما انه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه (قوله) او كائونا هو المناسب لذكر الاحتراق فأده (قوله) اضمحان عليه لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى النقصان بخلاف الحفر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء لانه يوجب تغير الباقي الى النقصان جامع الفصولين (قوله) ان علم انه لا يجده (الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع انه يصدق في دعواه انه لا يجده ط قلت وفي البرازية دفع الى المشترك ثورا للرعى فقال لأدري اين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا (قوله) بعد الطلب اي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم ينعه ضمن يريد به لو غاب عن بصره لتقصيره في حفظه لعدم المنع وعلى هذا لوجابه الى الحجاز واشتغل بشراء الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا خلاصة وفي الحانية اذا غيبها عن نظره لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ (قوله) فلا ضمن (اي اجماعا او خاصا ولو مشتركاً فكذلك عنده منع (قوله) ضمن) لانه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال في الذخيرة ورأيت في بعض النسخ اضمحان عليه فيما نددت اذا لم يجده من بيعه لردّها أو بيعه لغير صاحبها بذلك وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل لانه ترك الحفظ لعذر وعندها يضمن اه قال في البرازية لانه تعذر طمعا في الاجرا الواقع بتقبل الكثير (قوله) يوم الخلط لانه يوم الاستهلاك (قوله) ولا يسافر بعد) اي بل يجده في المصر وقراره فيما دون السفر ط عن البرازية (قوله) لمشقته اي لمشقة السفر ولأن مؤنة الرد على المولى ويلحقه ضرر بذلك فلا يملك الا بانه زيلعي (قوله) الا بشرط او يرضى به بعده ط (قوله) لان الشرط املك اي اشد ملكا وادخل في الاتباع فهو افعّل تفضيل من المبني للفاعل او المفعول اي اشد مالكية او مملوكة بالنظر لمن اشترط او لمن اشترط عليه ط (قوله) عليك متعلق بمحذوف حال من الضمير في املك ط (قوله) امك) فيه الجنس التام اللفظي كقوله اذا املكك لم يكن ذاهبه ٦٢ فدعه فدولته ذاهبه

(قوله) وكذا وعرف بالسفر) اي وكان متهائلا كما في التبيين (قوله) بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على خدمته ط عن سرى الدين (قوله) مطلقا اي سواء شرط السفر به أم لا منح (قوله) لان الاجر والضمحان لا يجتمعان) اي في حالة واحدة فلو أوجبتا الاجر عند السلامة وأوجبتا الضمان عند الهلاك في سفره لا يجتمعان في حالة واحدة وهي حالة السفر ط (قوله) من عبداً وصى اي أجر نفسه بلا اذن مولى او ولي (قوله) اجرا) مفعول يسترد والمراد به اجرا المثل في صورتين كما في التبيين عن النهاية (قوله) لمعودها بعد الفراغ محيضة) لانه محجور

المستأجر (به فهلك ضمن) قيمته لانه غاصب (ولا اجر عليه وان سلم) لان الاجر والضمحان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل (ولا يسترد مستأجر من عبداً) او صى (محجور اجرا دفعه اليه ا) اجل (عمله) لمعودها بعد الفراغ محيضة

الا اذا تعدد الفساد فيضمن كالودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله (فلا) ٦٠ ضمان على طرقي صي ضاع في يدها وسرق

وفي جامع الفصولين ولا يضمن لو هلك شيء في يوري ولو ذبحها الراعي او الاجني ضمن  
لورجي حياتها او اشكل امرها ولو تبين موتها لا للاذن دلالة هو الصحيح ولا يذبح الحمار  
ولا البغل اذ لا يصلح لهما ولا الفرس عنده لكرهته تحريما ولو قال بذبحته لمرضا لم يصدق  
ان كذبه لا قراره بسبب الضمان ويصدق في الهلاك وان شرط ان يأتية بسمة ما هلك له ملخصا  
اي يصدق بيته كما في الجوهره (قوله كالودع) اي اذا تعدد الفساد فانه يضمن ط (قوله  
لكونها اجبر وحد) قال ابو السعود الحاصل ان المسائل في الظئر تعارضت فنها ما يدل على  
انها في معنى اجبر الواحد كقولهم بعدم الضمان في هذه ومنها ما يدل على انها في معنى المشترك  
كقولهم انها تستحق الاجر على الفريقين اذا اجرت نفسها لهما قال الاقناني والصحيح انها ان  
دفع الولد اليها لترضعه فهي اجبر مشترك وان حملها الى منزله فهي اجبر وحد اه ملخصا  
ط (قوله وكذا لاضمان على حارس السوق وحافظ الحان) قال في جامع الفصولين  
استؤجر رجل لحفظ خان او حوانيت فضاع منها شيء قبل ضمن عند أبي يوسف ومحمد لوضاع  
من خارج الحجرة لانه اجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي لانه اجبر خاص لا يرى انه لو اراد  
ان يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن تقب اللص فلا يضمن الحارس  
في الاصح اذا الماوال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف اه  
وكذا في ٢٤ من الذخيرة قال في الحامدية ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان وأخذ  
المتاع يضمن الحارس اه قلت انما يظهر هذا على القول بانه اجبر مشترك اما على القول بانه  
خاص فلا مسمعت من المفتي به نعم يشكل مامر آفا عن التاترخانية والذخيرة في الراعي لو كان  
خاصا لاكثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم الا ان يقال اذا كسر القفل يكون بنومه  
او غيبته فهو مفرط فيضمن وفي الخلاصة ولو استأجره واحد من اهل السوق فكأنهم  
استأجروه ولكن هذا ان كان ذلك الواحد رئيسهم ويحمل له الاجرة وفي المحيط ولو كرهوا  
ولم يرضوا فكراهم باطلة (قوله وصح ترديد الاجر) قيد اتفاقي اذا فرق بين ترديد وبقية  
لما في المحيط ان خطته اليوم فلك درهم وان غدا فلا اجر لك قال محمد ان خطه في الاول فله درهم  
وان في الثاني فاجر المثل لا يزاد على درهم في قولهم جميعا طوري (قوله في الاول) متعلق  
بقوله وصح (قوله ملحقا) قال الرملي ليس في متنه وكتبه في الشرح بالاجر ملحقا على هامشه  
(قوله ولم يشرحه) نعم لو لم يشرحه عقبه بل يشرحه بعد قوله والحمل وطال فيه ونقل عبارته  
الحتمى وكان الشارح لم ينظر تمام كلامه (قوله وسيوضح) اي حكمه بعد اسطر وبه يستفي عن  
قوله قال شيخنا الخ كقوله ح (قوله وكذا لو خيره بين ثلاثة) اي من هذه المسائل كلها ط (قوله كما  
في البيع) قيد الثلاثة والاربعة والجامع دفع الحاجة وانظر ما في العزيمة (قوله الا في تخيير الزمان  
الخ) تقدم مثاله لان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في اليوم فلا يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر  
مجهولا في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان درهم ونصف درهم  
فيكون الاجر مجهولا وهي تمنع جواز العقد درر وهذا مذهب الامام وعندهما الشرطان  
جاثران وعند زفر فاسدان وتامة في المنع (قوله لا يزاد على درهم) اي ولا ينقص عن نصف  
وهذا يدل على انه قد تزداد على نصف درهم وروي عن ابي حنيفة انه لا يزاد على نصف درهم

ما عليه) من الحل لكونها  
اجبر وحد وكذا لاضمان  
على حارس السوق وحافظ  
الحان (وصح ترديد الاجر  
بالترديد في العمل) كأن  
خطه في ريسا بدرهم او روميا  
بدرهمين (وزمانه في الاول)  
كذا بخط المصنف ملحقا  
ولم يشرحه وسيوضح قال  
شيخنا الرملي ومعناه يجوز  
في اليوم الاول دون الثاني  
كان خطه اليوم فبدرهم  
او غدا فنصفه (وهكاه)   
كأن سكنت هذه الدار  
فبدرهم او هذه فبدرهمين  
(والعامل) كأن سكنت  
عطارا فبدرهم او حاددا  
فبدرهمين (والمسافة)  
كان ذهبت للكوفة فبدرهم  
او للبصرة فبدرهمين  
(والحمل) كأن حملت شعيرا  
فبدرهم او برا فبدرهمين  
وكذا لو خيره بين ثلاثة اشياء  
ولو بين اربعة لم يجز كما في  
البيع ويجب اجبر ما وجد  
الا في تخيير الزمان فيجب  
بخياطته في الاول مسمى  
وفي الغد اجر المثل لا يزاد  
على درهم ولو خطه بعد غد  
لا يزاد على نصف درهم

مطلب

في الحارس والحانات

\* وما على الحارس شيء لو نقب

\* في السوق حانوت على ما قد كتب \* وليس يضمن الذي منه اسرق \* اذا بالاجبر الخاص ذلك ليتحقق \* اه المنظومة المحمية (لانه)



الترتيب كان فاسدا كما قدمناه وصحته ان يلى ذكر المدة الاجر اه قلت وقدمنا هناك ما يقتضى وجوب حذف قوله المسمى فراجعهم (قوله وتحقيقه في الدرر) ونصه اعلم ان الاجير للخدمة او لرى الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يرمى لغيره او ذكر المدة او لا يحوان يستأجر راعيا شهرا ليرعى غنما مسماة بأجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام اقول سره انه واقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فيمتنع ان تكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم يحتمل ان يكون ليقاع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصح في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل بأن يقول استأجرتك شهرا للخدمة او للحصاد فلا يتغير حكم الاول بالاحتمال فيبقى اجير وحد مالم ينص على خلافه بأن يقول على ان ترعى غنم غيرة مع غننى وهذا ظاهر او اخر المدة بان استأجره ليرعى غنما مسماة بأجر معلوم شهرا فحينئذ يكون اجيرا مشتركا بأول الكلام لا يقاع العقد على العمل في اوله وقوله شهرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقاع العقد على المدة فيصير اجير وحد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذى وقع العقد عليه فلا يتغير اول كلامه بالاحتمال مالم يكن بخلافه اه (قوله وليس للخاص ان يعمل لغيره) بل ولان يصلى النافلة قال في التارخانية وفي فتاوى الفضلى واذا استأجر رجلا يوما يعمل كذا فعليه ان يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى سمرقند وقد قال بعض مشايخنا انه ان يؤدى السنة ايضا واتفقوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى وغيره ب الرواية قال ابو على الدقاق لا ينع في المصر من اتيان الجمعة ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله ان كان بعيدا وان قريبا لم يحط شئ فان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار يحط عنه ربع الاجرة (قوله ولو عمل نقص من اجرة الخ) قال في التارخانية نجار استؤجر الى الليل فعمل لا خردواة بدرهم وهو يعلم فهو اثم وان لم يعلم فلا شئ عليه وينقص من اجره النجار بقدر ما عمل في الدواة (قوله وظاهر التعليل الخ) اى فقول الجوهره مادام رعى منها شئ لا مفهوم له ورأيت بخط بعض الفضلاء ان مراد الجوهره تحقيق تسليم نفسه بذلك لاشترط استحقاق الاجر كما فهم المصنف والمتون والتعليل يفيد اه وهو حسن (قوله وبه صرح في العمادية) وهو الموافق للتصريح المتون بأنه يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل \* (فرع) \* اراد رب الغنم ان يزيد فيها ما يطبق الراعى له ذلك لو خاصا لانه في حق الراعى بمنزلة العبد وله ان يكلف عبده من الراعى ما يطبق تارخانية (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) اى بغير صنعه بالاجماع وقوله او بعمله اى المأذون فيه فان أمره بعمل فعمل غيره ضمن ما تولد منه تارخانية وفيها اذا ساق الراعى الغنم فطرح او وطئ بعضها بعضا من سوقه فان كان الراعى مشتركا ضمن على كل حال وكذا لو كانت لقوم شئ وهو اجير احدهم وان كان خاصا فان كانت الاغنام لواحد لاضمان وان لاثنتين او ثلاثة ضمن وصورة الاجير الخاص في حق الاثنتين او الثلاثة أن يستأجر رجلا من ثلاثة راعيا شهرا ليرعى غنما لهم او لهم اه وقال في الذخيرة فقد فرق في الاجير الخاص بين ان يكون لواحد او لغير واحد يحفظ هذا جدا اه قلت ومفاده ان بين الخاص والوحد عموم مطلقا كما قدمناه

مطلب

ليس للاجير الخاص ان  
يصلى النافلة

وتحقيقه في الدرر وليس  
للخاص ان يعمل لغيره ولو  
عمل نقص من اجرة بقدر  
ما عمل فتاوى اتوازل  
(وان هلك في المدة نصف  
الغنم أو أكثر) من نصفه  
(فهو الاجرة كاملة) مادام  
يرعى منها شئ لما مر ان  
المعقود عليه تسليم نفسه  
جوهرة وظاهر التعليل  
بقاء الاجرة لو هلك كلها  
وبه صرح في العمادية  
(ولا يضمن ما هلك في يد  
او بعمله) (كنس خريق  
الثوب من دقة

خلافهما (ولا ضمان على هجم وبراغ) اى بيطار (وفساد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك) الخنى عليه (وان هلك ضمن نصف دية النفس) لتلفها ٥٨ بمأذون فيه غير مأذون فيه فيتنصف ثم

فرع عليه بقوله (فلوقطع الختان الحشفة ويرى المنقوع تحجب عليه دية كاملة) لانه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهى عضو كامل كاللسان (وان مات فالواجب عليه نصفها) لحصول تلف النفس بفعلين احدهما مأذون فيه وهو قطع الجادة والآخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسرى لايصح لانه ليس فى وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط عن فساد قال له غلام او عبد افصدنى ففصده فصد معتادا فمات بسببه قال تحجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصدنا ثم تركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص (والثانى وهو) الاجير (الخاص) ويسمى اجير وحده (وهو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسام نفسه في المدة

وان لم يعمل كمن استأجر شهر للخدمة او) شهر (الرعى الغنم) المسمى بأجر مسمى بخلاف ما لو أجرة المدة بان استأجره (الترتيب للرعى شهر احيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خاصا

مبسحا — الاجير الخاص

لا يمكن ادراكه بمهارته فانيط الضمان على مجاوزته المحل المخصوص فظهر بهذا ان كل متاف في عمل نحو القصار خارج عن المتبادل عليه ما في البدائع وهو انه يمكن التحرز بالا جتهاد بالنظر في آلة الدق ومحله وارسال المدقة على المحل على قدر ما يحتمله مع الحذاقة في العمل وعند مراعاة هذه الشرائط لا يحصل الفساد فلما حصل دلالة مقصود وهو في حقوق العباد ليس بعذر اه فلم انه لا فرق بين الكلايين وان كان في التعبير مسامحة فافهم (قوله فتنبه) لعله يشير الى ما قلنا والله اعلم (قوله هذا اذا لم يكن الخ) الاشارة الى الضمان المذكور في المتن وضمانا وحاصل ما في الطوري عن المحيط ان ضمان المشترك مآلف مقيد بثلاثة شرائط ان يكون في قدرته رفع ذلك فلو غرقت بموج او ريح او صدمة جبل لا يضمن وان يكون محل العمل مسلما اليه بالتخية فلو رب المتاع او وكيله في السفينة لا يضمن وان يكون المضمون بما يجوز ان يضمن بالعقد فلا يضمن الا دمي كيا باني (قوله اذا لم يتجاوز المعتاد) ولم يتعمد الفساد شر نبالية عن الحافية وكان با مر يمكن التحرز عنه افاده المكي ط (قوله وركبها الخ) وكذا اذا كان هو والمكاري راكين على الدابة او سائقين او قائدين لان المتاع في ايديهما فلم يفرد الا جبر باليد وروى بشر عن أبي يوسف اذا سرق من رأس المحل ورب المتاع يمشى معه لا ضمان لانه لم يحل بينه وبين المتاع وقالوا اذا كان المتاع في سفينتين وصاحبه في احدهما وهما قرونتان او الا ان سيراها وحبسهما جميعا لا يضمن الملاح وكذا القطار اذا كان عليه حولة وريها على بعير لان المتاع في يد صاحبه لانه الحافظ له بدائع وفيه كلام يأتي قريبا (قوله وقد منا) أي في كتاب الودعية اراد به التنبيه على ان المودع باجر يخالف الاجير المشترك وان شرط عليه الضمان وكان الاول ذكره عند قول المصنف ولا يضمن الخ كافي الزيلعي وذكر الفرق بأن العقود عليه في الاجير المشترك هو العمل والحفظ واجب تبعا بخلاف المودع باجر فانه واجب عليه مقصودا ببديل اقول وذكر المصنف في الودعية ان اشتراط الضمان على الامين باطل به في اه وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف لا اثر له فيما عليه الفتوى لان الحمى عند اشتراط الاجر للحفظ والثاني كالاجير المشترك اه (قوله مطلقا) أي صغيرا او كبيرا محل الصحيح كافي التبيين وقيل عدم الضمان اذا كان كبيرا يستمسك على الدابة ويركب وحده والافهوا كالتناع ط عن المكي (قوله بل بالجناية) ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لاحتتملة العاقلة ان كمال (قوله لاذنه فيه) أي من المستأجر اصيلا او ليل العبد او صغير (قوله وان انكسر دن الخ) في البرازية عن المنتقى حمل متاعا وصاحبه معه فغرث وسقط المتاع ضمن لان عثاره جناية بده استأجر حولة بعينها ورب المتاع معه فساق المكاري فغرث الدابة ضمن عندنا لانه اجير مشترك افسده بيده اه ولينظر الفرق بينه وبين ما قدمناه عن البدائع ولعله اختلاف رواية او محمول على ما اذا ساقها بعنف تأمل ثم رأيت صاحب الذخيرة فرق بين ما اذا كان صاحب المتاع راكبا عليها فغرث من سوق الاجير لا يضمن وبين ما اذا كان يسير خلفها مع الاجير فيضمن وتماه فيها (قوله في الطريق) قيده لما في البدائع وان حمله الى بيت صاحبه ثم انزله المحال من رأسه وصاحب الزق فوقع من ايديهما ضمن وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا يضمن (قوله بصنعه) يشمل ما لو زلت رجله في الطريق او غيره فسقط وفسد حمله بدائع (قوله فلا ضمان) لان المتاع

مطلب

ضمان الاجير المشترك مقيد  
بثلاث شرائط

فتنبه وفي النية هذا اذا لم  
يكن رب المتاع او وكيله  
في السفينة فان كان لا  
يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد  
لان محل العمل غير مسلم  
اليه وفيها حل رب المتاع  
متاعه على الدابة وركبها  
فساقها المكاري فغرث  
وفسد المتاع لا يضمن اجماعا  
قلت وقد منا عن الاشباه  
معزيا للزيلعي ان الودعية  
بأجر مضمونة فليحفظ  
(ولا يضمن به بنى آدم  
مطلقا عن غرق في السفينة  
او سقط عن الدابة وان  
كان بسوقه وقوده) لان  
الآدمي لا يضمن بالعقد  
بل بالجناية ولا جناية لاذنه  
فيه (وان انكسر دن  
في الطريق) ان شاء المالك  
(ضمن المحال قيمته في  
مكان حمله ولا اجر او  
في موضع الكسر واجره  
بحسابه) وهذا وانكسر  
بصنعه والا بأن زاحمه  
الناس فانكسر فلا ضمان

عليه ( قوله ) يضمن ما هلك بعمله ) أى من غير قصد فى قول علمائنا الثلاثة ولا يستحق  
الاجرة لانه ما وافى بالمنفعة بل بالمضرة بدائع وعمل اجبره مضاف اليه فيضمنه وان لم يضمن  
الاجبر لانه اجبر وحده ما لم يتعد كما سيذكره آخر الباب ( قوله من دقه ) أى بنفسه أو بأجيره  
فلو استعان برب الثوب فتخرق ولم يعلم انه من أى دق فعلى قول الامام ينبنى عدم الضمان للشك  
وعن الثانى يضمن نصف نقصان كما لو تمسك به لاستيفاء الاجر تجذبه صاحبه فتخرق حموى  
عن الظهيرية ملخصا قال فى التبيين ثم صاحب الثوب ان شاء ضمنه غير معمول ولم يعطه الاجر  
وان شاء ضمنه معمولاً واعطاء الاجر ط ملخصا ( قوله وزلق الحمال ) الظاهر انه بالحاء  
المهمله والمراد الحمال على ظهره مثلاً اما بالجيم فعلى تقدير مضاف أى جل الحمال قال فى شرحه  
على الملتقى أى اذا لم يكن من زحمة الناس فلو منها لم يضمن خلافاً لهما كما فى شرح المجموع قال  
وكذا يضمن لو ساق المكابى دابته فعثرت فسقطت المحمولة اه وكذا يضمن بانقطاع الجبل  
الذى يشد به المكابى كما فى الكثر والملتقى ولو كان الجبل لصاحب المتاع فاقطع لا يضمن كذا  
فى التاترخانية وفى البدائع وكذا يضمن الراعى المشترك اذا ساق الدواب على السرعة  
فازدحمت على القطرة او الشط فدفن بعضها بعضاً فسقطت فى الماء او عطبت الدابة بسوقه  
او ضربه ولومعتا ( قوله وغرق السفينة من مدة ) قيد بالمد لانها لو غرقت من ريح او موج  
او شئ وقع عليها او صدم جبل فهلك ما فيها لا يضمن فى قول الامام رحمه الله قلت ويجب على  
المستأجر أجر ماسارت السفينة قبل الفرق بحسبه وفروع المذهب تشهد لذلك اه سرى  
الدين عن التجبى وهذا انما يظهر اذا كان المستأجر معه والا فلم يوجد تسليم وقد سبق انه  
لاجر للمشارك الابيه فأملا ط ( قوله ونحوه ) كالزناغ والقصا ( قوله والفرق فى الدرر  
وغيرها ) حاصله ان بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمل من الدق بالاجتهاد فامكن تقييده  
بالسلامة منه بخلاف الفصد ونحوه فإنه ينبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه  
ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه ح ( قوله على خلاف  
ما بحثه صدر الشريعة ) حيث قال ينبنى ان يكون المراد بقوله ماتلف بعمله عملاً جاوز فيه  
القدر المعتاد ما بأتى فى الحجام اه ح ( قوله لكن قوى القهستانى ) حيث قال بل يضمن  
بعمله ما هلك من حيوان وغيره عملاً غير مأذون فيه كالدق المحرق للثوب كأتى المحيط وغيره فهو  
غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف أى صدر الشريعة العمل به فمن الباطل ما ظن انه بطل  
تفسير المصنف بما فى الكافى ان قوة الثوب ورقته مثلاً تعرف بالاجتهاد فامكن التقيد بالمصلح  
اه ح اقول ومقتضى كلامه ان كل عمل متلف يكون غير معتاد فلا يصح تقييد صدر  
الشريعة ماتلف بعمله بقوله عملاً غير معتاد ويبقى مخالفاً لما فى الكافى المفيد ان العمل المتلف  
قد يكون معتاداً وهذا الذى يظهر لى انه لامنافاة بين كلامهم وان الكل يقولون ان المتلف  
لثوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الحجام ضامه مقيد بغير المعتاد دون المعتاد ارادوا التنبية  
على ان نحو القصار غير مقيد بهذا القيد ليفيدوا الفرق بينهما ولكن الخروج عن المعتاد فى  
نحو الثوب لا يظهر لنا الا بالانلاف فحيث كان متلفاً علم انه غير معتاد فيضمن لتقصيره فان الماهر  
فى صنعه يدرك المتلف بخلاف نحو الحجام فان لعمله محلاً مخصوصاً فاذا لم يتجاوز له لا يضمن فانه

( و ) يضمن ( ما هلك  
بعمله كتنخريق الثوب  
من دقه وزلق الحمال  
وغرق السفينة ) من مدة  
جاوز المعتاد ام لا بخلاف  
الحجام ونحوه كما بأتى  
عمادية والفرق فى الدرر  
وغيرها على خلاف ما بحثه  
صدر الشريعة فأملا  
لكن قوى القهستانى  
قول صدر الشريعة



كلها مصححة مفتي بها وما احسن التفصيل الاخير والاول قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم قول ابى حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلى وبه يفتى احتشاما لعمر وعلى وصيانة لاموال الناس والله اعلم اه وفي التبيين وقولهما يفتى لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم اه لانه اذا علم انه لا يضمن ربما يدعى انه سرق اوضاع من يده وفي الحاشية والمحيط والتممة الفتوى على قوله فقد اختلف الافاء وقد سمعت ما في الخبرية وقال ابن ملك في شرح المجمع وفي المحيط الخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة فلو فاسدة لا يضمن اتفاقا لان العين حيثئذ تكون امانة لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل اه قلت ومحل الخلاف ايضا فيما اذا كان الهالك محدثا فيه العمل كما في الجوهره للحدادى ولا يستغنى عنه ما يحدث فيه العمل لما في البدائع روى هشام عن محمد فيمن دفع الى رجل مصحفا يعمل فيه ودفع الخلاف معه اوسكتنا ليصقله ودفع الجفن معه قال محمد يضمن المصحف والغلاف والسيف والجفن لان المصحف والسيف لا يستغنيان عن الغلاف والجفن فان اعطاه مصحفا يعمل له غلافا اوسكتنا يعمل له نصا فضاع المصحف اوسكتين لم يضمنه لانه لم يستأجره على ان يعمل فيهما بل في غيرها اه **(قوله)** وبه جزم اصحاب المتون ( كالوقاية والمتقى والفرر والاصلاح فكلمهم صرحوا بعدم الضمان وان شرطه واما القدورى والهداية والكنز والمجمع فاطلقوا عدم الضمان فيهم ذلك من كلامهم **(قوله)** خلافا للاشباه اى من انه ان شرط ضمانه ضمن اجماعا وهو منقول عن الخلاصة وعزاه ابن ملك للجامع **(قوله)** وافق المتأخرون بالصلح اى عملا بالقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف واوجب النصف برزازية قال في شرح المتقى قال الزاهدى على هذا ادركت مشايخنا بخوارزم واقراء القهستاني اه وفي جامع الفصولين منهم شمس الائمة الاوزجندى وائمة فرغانة **(قوله)** وقيل ان الاجير مصلحا الخ عزاه في جامع الفصولين الى فوائد صاحب المحيط **(قوله)** وهل يجبر عليه اى على الصلح **(قوله)** حرر في تنوير البصائر نعم حيث قال فان قلت كيف يصح الصلح جبرا قلت الاجارة عقد يجرى فيها الجبر بقاء الاترى ان من استأجر دابة اوسفينة مدة معلومة وانقضت مدتها في وسط البرية اوفى لجة البحر فأنها تبني الاجارة بالجبر ولا يجرى الجبر في ابتدائها وهذه الحالة حالة البقاء فيجرب فيها الجبر اه قالت هذا السؤال والجواب مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب ذكرها صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم اقتصوا بالصلح ثم قال بعدها ولا يرد ما قاله في العون ربما لا يقبلان اى الاجير والمستأجر الصلح فاخترت قول الامام لما قلنا ان الصلح مجاز عن الحط ثم قال في البرازية وائمة سمرقند اقتصوا بجواز الصلح بلا جبر اه فلم انهما قولان في الجبر وعدمه بدليل قوله حط النصف واوجب النصف فان الانجاب جبرى والصلح فيه مجاز عن الحط كما علمت وهذا قول الاوزجندى وائمة خوارزم وفرغانة كما مر والثاني قول ائمة سمرقند فما في المنع مما يفيد ان الامام ظهير الدين رجع عن القول بالجبر لا يدل على ان القول به مهجور الا ان ينقل الرجوع عن كل من قال به فافهم **(قوله)** تبقى الاجارة بالجبر بيان لوجه الشبه الذى تضمنه الكفاط وبحث فيه بعضهم بأنه قياس مع الفارق لتحقيق الضرورة في المقدس

وبه جزم اصحاب المتون فكان هو المذهب خلافا للاشباه وافق المتأخرون بالصلح على نصف القيمة وقيل ان الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وأن مستور الحال يؤمر بالصلح عمادية قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير البصائر نعم كمن تمت مدته في وسط البحر او البرية تبقى الاجارة بالجبر

من يعمل لآلئ واحد )  
 كالخياط ونحوه (او يعمل  
 عملا غير موقت ) كأن  
 استأجره للخياطة في بيته  
 غير مقيدة بمدة كان اجيرا  
 مشتركا وان لم يعمل لغيره  
 ( او موقتا بلا تخصيص )  
 كأن استأجره ليرعى غنمه  
 شهرا بدرهم كان مشتركا  
 الا ان يقول ولا ترعى غنم  
 غنمى وسيبضح وفي جواهر  
 الفتاوى استأجر حائكا  
 لينسج ثوبا ثم أجز الحائك  
 نفسه من آخر للنسج صح  
 كالا عقدين لان المعقود  
 عليه العمل لا المتفعة (ولا  
 يستحق المشترك الاجر  
 حتى يعمل كالقصار ونحوه)  
 كفتال وحمال ودلال  
 وملاح وله خيار الرؤية في كل  
 عمل يختلف باختلاف  
 المحل مجتبي ( ولا يضمن  
 ما هلك في يده وان شرط  
 عليه الضمان ) لان شرط  
 الضمان في الامانة باطل  
 كالودع ( وبه يفتى ) كما  
 في عامة المعتربات

قوله عنده أى عند المستأجر  
 اه منه

مطلب

يفتى بالقياس على قوله

يعنى لو قدم الخاص لتوجه السؤال عن سبب تقديمه على المشترك ايضا لان تقديم كل منهما على  
 الآخر وجهها اما المشترك فلانه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثرة مباحته واما الخاص  
 فلانه بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا اولى لان الباب باب ضمان الاجير وذلك  
 في المشترك فتأمل فان بما ذكر لم يظهر وجه اختيار تقديم المشترك كالا يخفى وكان لابد منه  
 سعدي ( قوله من يعمل لآلئ واحد ) قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه ان يختص بواحد عمل  
 لغيره او لم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايضا فهو مشترك اذا  
 كان بحيث لا يتمتع ولا يستعذر عليه ان يعمل لغيره ( قوله ونحوه ) أتى به وان اغتنت عنه الكفاف  
 لثلاثتهم انها استقصائية فافهم قال الطوري وفي العتابة المشترك الحمال والملاح  
 والحائك والخياط والتداف والصباغ والقصار والرعى والحجام والبرزاغ والبناء والحفارة  
 ( قوله وسيبضح ) أى في بحث الاجير الخاص لكنه هناك أحال تحقيقه على الدرر وسنذكره  
 ان شاء الله تعالى ( قوله وفي جواهر الفتاوى الخ ) اراد به التنبيه على حكم الاجير المشترك  
 والمعقود عليه قل الزيلعي وحكمهما أى المشترك والخاص ان اشترك له ان يتقبل العمل  
 من اشخاص لان المعقود عليه في حقه هو العمل وأثره فكان له ان يتقبل من العامة لان  
 منافع لم تنصر مستحقة لواحد فن هذا الوجه سمي مشتركا والخاص لا يمكنه ان يعمل لغيره لان  
 منفعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر والاجر مقابل للمنافع ولهذا يباقي الاجر مستحقا  
 وان نقض العمل اه قال ابو السعود يعنى وان نقض عمل الاجير رجل بخلاف ما لو كان  
 النقض منه فانه يضمن ككسائي ( قوله حتى يعمل ) لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضى  
 المساواة بينهما فلم يسلم المعقود عليه للمستأجر لايسلم له العوض والمعقود عليه هو العمل  
 وأثره على ما بينا فلا بد من العمل زيلعي والمراد لا يستحق الاجر مع قطع النظر عن أمور  
 خارجة كاذابجل له الاجر أو شرط تعجيله كفى السعدي وقدمناه أوائل كتاب الاجارة وتقديم  
 هناك انه لو طلب الاجر اذا فرغ وسلمه فهلك قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من لعملة أثر  
 وما لا اثر له كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم ( قوله مجتبي ) عبارته شارط قصارا على ان يقصره  
 ثوبا مر ويا بدرهم ورضى به فلما رأى الثوب القصار قال لا ارضى فله ذلك وكذا الخياط والاصل  
 فيه ان كل عمل يختلف باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل وما لا فلاك  
 استأجر ليكيل له هذه الخطة او يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال  
 والاصل ان الاستئجار على عمل في محل هو عنده جائز ما ليس عنده فلا كييع ما ليس عنده اه  
 منح ومثله في البرازية قبيل الخامس ( قوله ولا يضمن الخ ) اعلم ان الهلاك اما بفضل  
 الاجير او لا والاول اما بالتعدي او لا والثاني اما ان يمكن الاحتراز عنه او لا وفي الاول بقسميه  
 يضمن اتفاقا وفي ثانی الثاني لا يضمن اتفاقا وفي اوله لا يضمن عند الامام مطلقا ويضمن عندها  
 مطلقا وفي الثاني المتأخرون بالصلح على نصف القيمة مطلقا وقيل ان مصاحبا لا يضمن وان غير مصالح  
 ضمن وان مستورا فالصلح اه ح والمراد بالاطلاق في الموضوعين المصلح وغيره وفي البدائع  
 لا يضمن عنده ما هلك بغير صنعه قبل العمل اوبعد لانه امانة في يده وهو القياس وقالوا يضمن  
 الامن حرق غائب او خصوص مكابرين وهو استحسان اه قال في الحبرية فهذه اربعة اقوال

أجرت وراها لزوجها

فسكنها فلا اجر اشباه  
وغائبية قلت لكن في  
حاشيتها تنوير البصائر عن  
المضمرات مغزيا للكبرى  
قال قاضيخان هنا الفتوى  
على الصحة لتبعيتها له  
في السكنى فليحفظ \* وجاز  
اجارة الماشطة لتزين  
العروس ان ذكر العمل  
والمدة بترازية وجاز اجارة  
القناة والنهر مع الماء  
به يبقى للعموم البلوى  
مضمرات انتهى

باب ضمان الاجير

( الاجراء على ضررين  
مشترك وخاص فالاول

مطلب

في استئجار الماء مع القناة  
واستئجار الآجام والحياض  
للسمك

مطلب

الاجارة اذا وقعت على  
العين لا تصح والحيلة فيه

مطلب

في اجارة الدلال

مطلب

اسكن المقرض في داره  
يجب اجر المثل

مبحث

الاجير المشترك

قسم الاموال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على وعلى وأفاد  
المصنف آخر البان ان استئجار المرأة للطبخ والحز وسائر اعمال البيت لا تستقد ونقله عن  
المضمرات ط قلت كانه لانه واجب عليها ديانة ثم راجعت باب النفقة فأرأته عليه به وزاد  
ولو شريطة لانه عليه السلام قسم الاعمال الخ وهذا يدل على ما قدمناه من ان المفتي به عند  
التأخرين في الاستئجار على الطاعات مانصوعليه لا لكل طاعة ( قوله فلا اجر ) لان منفعة  
السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون عامة نهاره  
في السوق وتكون الدار في يد المرأة خانية ( قوله قال قاضيخان ) ذكره في شرحه على الجامع  
الصغير وفي الزيادات له وما تقدم ذكره في فتاواه أفاده المصنف في المنع وحيث ذكره في شرحه  
كان هو المتمدو لهذا قال الشيخ شرف الدين قوله لا اجر اقول هذا قول والمفتي به وجوبه الخ  
( قوله لتبعيتها له في السكنى ) فلا تمنع من التخلية والتسليم ( قوله والمدة ) عبر في الذخيرة وغيرها  
بأولها وانها بمنزلة ( قوله والنهر ) هو مجرى الماء ( قوله مع الماء ) اي تبعا قال في كتاب الشرب  
من البرازية لم تصح اجارة الشرب لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر  
أوباع مع الارض فحينئذ يجوز تبعا ولو باع ارضا مع شرب ارض أخرى عن ابن سلام انه يجوز  
ولو أجر ارضا مع شرب ارض أخرى لا يجوز وتماه فيه وذكرها الاجارة اذا وقعت على  
العين لا تصح فلا يجوز على استئجار الآجام والحياض لصيد السمك او رفع القصب وقطع  
الحطب او السقي ارضها او لغنمه منها وكذا اجارة المرعى والحيلة في الكل ان يستأجر موضعا  
معلوما لعطن الماشية ويبسح الماء والمرعى وانما يحتاج الى اباحة ما دلبث وان النهر والعين اذا اتى  
الشرب على كل الماء والا فلا حاجة الى الاذن الا لم يضرب بحر يم البئر والنهر استأجر نهر اياها  
او ارضا او سطحا مدة معلومة ولم يقل شيأ صح وله ان يجري فيه الماء \* ( تمة ) قال في  
التائر خانية وفي الدلال والسمسار يجب اجر المثل وما تواضعوا عليه ان في كل عشرة دنانير كذا  
فذلك حرام عليهم وفي الحاوى سئل محمد بن سلمة عن اجارة السمسار فقال ارجوانه لا بأس به وان  
كان في الاصل فاسدا لكثرة التعامل وكثير من هذا غير حائز ففوزوه لحاجة الناس اليه  
كدخول الحمام وعنه قال رأيت ابن شجاع يقطع نساجا ينسج له ثيابا في كل سنة وفي الخانية  
رجل استقرض دراهم واسكن المقرض في داره قالوا يجب اجر المثل على المقرض لان  
المستقرض انما اسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا وكذا لو أخذ المقرض من  
المستقرض حملا لم يستعمله الى ان يرد عليه الدراهم اه وهذه كثيرة الوقوع والله تعالى اعلم

باب ضمان الاجير

لما فرغ من ذكر انواع الاجارة صححها وافسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض  
التي تقترب على عقد الاجارة فيحتاج الى بيانها كذا في غاية البيان ولا يخفى ان معنى ضمان  
الاجير اثباتا ونفيًا ولو لم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزم ان لا يصح عنوان الباب  
على قول الامام اصلا لانه لا ضمان عنده على احد من الاجير المشترك والحاصل طوري  
( قوله فالاول الخ ) قال في العناية والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دوري اه

يجب الاجر في استعمال المعد  
للاستغلال ولو غير عقار

( فسخت الاجارة دفعا  
للفساد) لقيامه بعد (استأجر  
دابة ثم جحد الاجارة في  
بعض الطريق وجب عليه  
اجر ما ركب قبل الانكار  
ولا يجب لما بعده) ابى  
يوسف لانه بالجحود صار  
غاصبا والاجر والضمان  
لا يجتمعان وعند محمد يجب  
المسمى دور وكأنه لا قول  
للامام وفي الاشياء قصر  
الثوب المجحود فان قبله فله  
الاجر والا لا وكذا الصباغ  
والنساج (اجارة المنفعة  
تجوز اذا اختلفا) جنسا  
كاستئجار سكنى دار  
بزراعة ارض (واذا  
اتحدالا) تجوز كأجارة  
السكنى بالسكنى واللبس  
باللبس والركوب بالركوب  
وتجوز ذلك لما تقرر ان الجنس  
بافتراده يحرم النساء فيجب  
اجر المثل باستيفاء النفع  
كأمر لفساد العقد  
( استأجره ليصيده او  
يخطب له فان) وقت لذلك  
( وقتا جزا) ذلك (والالا)  
فلولم يوقت وعين الخطب  
فسد (الا اذا عين الخطب  
وهو) اى الخطب (ملكه

المقادير قبل بلوغه الى بغداد وبه صرح الاقناني وتقدم في كلام الشارح في باب ما يجوز من  
الاجارة حيث قال ولولم يبين من ركبها فسدت للجهالة وتقلب بحجة ركبها اه وهو مخالف  
لما تقدم عن الهداية آتفا تأمل (قوله فسخت) اى ابطاله القاضي لان العقد الفاسد يجب  
نقضه وابطاله ذخيرة (قوله دفعا للفساد) الاولى رفعا بالراء مكان دفعا بالادل لان الفساد  
قائم يحتاج الى الرفع لا غير قائم حتى يحتاج الى الدفع فافهم اقناني (قوله لقيامه بعد) اى  
في الحال ط (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) اى اجر ما بعد الجحود مع ضمان الدابة لو هلك  
بعد الجحود ح قلت واما اجر ما قبل الجحود فيجب وان هلكت بعده ولا يلزم اجتماعهما  
لاختلاف الجهة كما مر نظيره تأمل (قوله وعند محمد يجب المسمى) اى ان سلمت الدابة قال  
المقدس فى شرح الكنز واوجب محمد الاجر لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا فى  
التبيين وشروح المجمع وانت خبير بأن المسئلة السابقة ونظائرها تؤيد ما قال ح قلت وفيه  
نظر فانه فى المسئلة السابقة غير غاصب لا قراره بالاجارة وانقلابها صحيحة بارتجاع الجهالة كما مر  
نعم ينبغي وجوب الاجر لومعدة للاستغلال فانه لا يختص بالعقار كلهم وقد أفنى فى الحامدية  
بوجوب الاجر على مستعمل دابة المكارى مستندا للقول كما سذكركه فى النصب ومثله فى  
المرادية فتنبه (قوله وفى الاشياء الخ) كلام يحمل وبيانه ما فى الولوجية رجل دفع ثوبا الى  
قصار ليقصره فجدده ثم جاء به مقصورا وأقر بذلك ان قصره قبل الجحود له الاجر لان العمل  
وقع لصاحب الثوب وان بعده لا لوقوع العمل للعامل لانه غاصب بالجحود ولو كان صباغا  
والمسئلة بمجالها ان صبغه قبل الجحود له الاجر وان بعده ان شاء رب الثوب اخذوا وعطاء قيمة  
ما زاد الصبغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمته ابيض ولودفع غزلا الى نساج والمسئلة بمجالها ان  
نسيجه قبل الجحود له الاجر وان بعده لا لاجر له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان خنطة  
فطليخها (قوله اجارة المنفعة الخ) هذه أعم من قوله السابق أو ان يزرعها بزرعة ارض اخرى  
(قوله كأجارة السكنى بالسكنى) اى سكنى دار بأخرى فلو بجانوت يصح للاختلاف منفعة  
وقيل لا يصح ومعاوضة البقر بالبقر فى الاكداس لا تجوز لاتحاد الجنس والبقر بالحمر يجوز  
لاختلاف الجنس جامع الفصولين والكدس بالضم الحب المحصود المجموع قاموس وفى شرح  
قاضيخان وخدمة العبد والامة جنس واحد فان خدم احد هذين دون الآخر فى رواية يجب  
اجر المثل وفى رواية لا يجب شئ اه وفى التارخانية اذا قبلت المنفعة بمجنسها واستوفى  
الآخر عليه اجر المثل فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى (قوله لما تقرر الخ) تقدم الكلام فيه  
وعلى بعلة اخرى وهى ان عنده من ذلك الجنس ملكا والاجارة جوزت على خلاف الجنس  
للحاجة (قوله لفساد العقد) الاولى ان يقول بحكم عقد فاسد ويكون الجار متعلقا باستيفاء ط  
(قوله لانه اجبر وحده) بشرطه ببيان الوقت (قوله والا) اى والخطب للعامل ط  
(قوله فسد) قال فى الهندية ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه اجر  
مثله اه ط (قوله وبه يقضى صيرفة) قال فيها ان ذكر اليوم فالعلف للأمر والا فللمأمور وهذه  
رواية الحاوى وبه يقضى قال فى المنع وهذا يوافق ما قدمناه عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه  
فى المختصر (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب ديانة لان النبي صلى الله عليه وسلم

فيجوز ( المجتبى وبه يقضى صيرفة \* استأجر امرأته لتخبز له خبز الاكل لم يجز وليبيع جاز صيرفة (قسم



لا ينعقد العقد تأمل (قوله) لانه لا يعمل الخ) فان قيل عدم استحقاقه للاجر على فعل نفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى المواقف لغيره فالجواب انه عامل لنفسه فقط لانه الاصل وعمله لغيره مبنى على امر مخالف للقياس فاعتبر الاول ولانه مامن جزء يحمله الا وهو شريك فيه فلا يتحقق تسليم العقود عليه لانه يمنع تسليم العمل الى غيره فلا اجر غناية وتبين ملخصا وفي غاية البيان طعام بين اثنين و لاحدها سفينة فاستأجر الآخر نصفها بعشرة دراهم جاز وكذا لو اراد ان يطبخا الطعام فاستأجر نصف الرعي الذي لشريكه واستأجر انصاف جواريقه هذه ليحمل هذا الطعام الى مكة جاز ولو استأجر عبد صاحبه اودابة عبد صاحبه اودابته ليحملة واستأجر العبد لحفظ الطعام لا يجوز سواء استأجر العبد او الدابة كله او نصفه ولا أجر له ولا الاصل ان كل ما لا يستحق الاجر الا بايقاع عمل في العين المشتركة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فانه تجب الاجرة بوضع العين في الدار والسفينة والرعي لا بايقاع عمل اه ملخصا اي فان للسيد والدابة عملا في العين المشتركة وهو الحمل او الحفظ اما السفينة مثلا فلا عمل لها اصلا (قوله) لنفعه بملكه الذي ينبغي ان يقول لانتفاعه بملكه ك وانما كان كذلك لان المرحمن غير مالك للمنافع فلا يملك تملكها وانما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرحمن فاذا آجره فقد ابطال حقه (قوله) لانه يسترد الخ) بيانه انه قد باعه منفعة الحمام مدة معلومة وقد استوفى المؤجر بعضها فانفسخ بقدره ثم الاجرة ثبت في ذمة المستأجر بالعقد والقدر الذي فسخت فيه غير معلوم ولا يمكن اسقاط شيء بحسبه للجهالة فبقى جميع الاجرة على المستأجر رحتي (قوله) او اوى شيء يزرعها) اي اودكرانه يزرعها ولم يذكر اي شيء يزرع (قوله) كما مر) اي اول باب ما يجوز من الاجارة وهذه المسئلة في الحقيقة تصرح بمفهوم قوله هناك وارض للزراعة الخ (قوله) عاد صحيحا كذا في الملتقى والغرر والاصلاح والمنع واعترضه في الشرنبالية بأن صحة العقد لا تتوقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت الجهالة اه اقول انما ذكره ليفرع عليه قوله فله المسمى فانه لو بقي فاسدا وجب أجر المثل (قوله) وكذا لو لم يتض الاجل) اي يعود صحيحا وهو اشارة الى ما قدمناه عن الشرنبالي ومنشأ الاعتراض زيادة قوله عاد صحيحا وانما ذكره ثم اعترضه لان المصنف ذكره في تقرير شرح مته فكان مراداه وقد يدفع الاعتراض بأن عوده صحيحا بعد الزرع ومضى الاجل صحيح اي بعد مجموع هذين الشدين فليس فيه ما يقتضي توقف عوده صحيحا على مضي الاجل فتأمل (قوله) قبل تمام العقد) اي قبل تمام مدته وقول الغناية قبل تمام العقد بنقض الحاكم بما لا يقبله الفطرة السليمة فانه ينفسخ من الاصل بنقض الحاكم فكيف يتم به وتام الشيء من آثار بقاءه طوري (قوله) كفاضيخان) وعبارته فان زرعها فله مسمى من الاجر لانه عاد جائزا وهذا استحسان لان الاجارة تعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة والفساد كان لاجل الجهالة فاذا ارتفعت كان الارتفاع في هذه الساعة كالارتفاع في وقت العقد فيعود جائزا (قوله) خله المتعاد) خرج غير المتعاد فيضمن ان هلك كافي الاقاني (قوله) لفساد الاجارة الخ) كذا في الدرر والمنع والاولى قول الهداية لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة (قوله) لما مر في الزراعة) اي من ارتفاع الجهالة قبل تمام العقد وظاهره انها تنقلب صحيحة بمجرد دخل

لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر (كراهن استأجر الزهن من المرحمن) فانه لأجره لنفعه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استأجر حماما فدخل المؤجر مع بعض اصدقائه الحمام لاجر عليه لانه يسترد بعض العقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم (استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها او اي شيء يزرعها) فسدت الا ان يعمم بخلاف الدار لوقوعه على السكنى كما مر واذا فسدت (فزرعها فاضى الاجل) عاد صحيحا فله المسمى استحسانا وكذا لو لم يتض الاجل لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فضى الاجل كفاضيخان في شرح الجامع لكان الاولى (وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحملة المعتاد فلهك) الحمار (لم يضمن) لفساد الاجارة فالعين امانة كافي الصحيحة (فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة (فان تنازع قبل الزرع) في مسئلة الزراعة (او الحمل) في مسئلتنا

يفسد كإنقاره ابن الكمال عن الحائية ومثله في الهستائي عن الكرمانى وزاد عن المنية واذا قدمها فسد ايضا علم ان هذا الخلاف ايضا فيما اذا كان العمل ميبين المقدار معلوما حتى يصلح لكونه معقودا عليه فيزاحم الوقت فيفسد ولذا قال ليخبره كذا فغير دقيق فلو لم يبين صح لانه لجأته كأنه لم يذكر الا الوقت كما اذا استأجر رجلا يوما لينى له بالآجر والخص جاز بلا خلاف فلو بين العمل على وجه يجوز ايراد العقد عليه بان بين قدر البناء لا يجوز عند الامام كما ذكره في الاصل وحينئذ فلا يشك ماسياتى في بحث الاجير الخاص لو استأجره شهرا لرعى الغنم بكذا صح مع ان فيه الجمع بين المدة والعمل لانه لم يبين قدر الغنم المرعى كتابه عليه العلامة الطورى قاضيه (قوله جازت اجماعا) اما فى الاول وهو رواية عن الامام كما ذكره الزيلعي فلان كلة في الظرف لا لتقدير المدة فلا تقتضى الاستغراق فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذف فانه يقتضى الاستغراق وقدر نظيره في الطلاق في قوله انت طالق غدا او فى الغد واما فى الثانى فلان اليوم لم يذكر مقصودا كالعمل حتى يضاف العقد اليهما بل ذكر لاثبات صفة في العمل والصفة تابعة للموصوف غير مقصودة بالعقد كالتبيين (قوله بشرط ان يشيها) في القاموس ثمانية جعله اثنين اه وهو على حذف مضاف اى ينش حرثها وفي المنع ان كان المراد ان يرد ما مكروبه فلا شك في فسادها والا فان كانت الارض لا تخرج الربيع الا بالكرباب مرتين لا يفسد وان مما تخرج بدونها فان كان اثره يبقى بعد انتهاء العقد يفسد لان فيه منفعة لرب الارض والا فلا اه ملخصا وذكر في التاتر خاتية عن شيخ الاسلام ما حاصله ان الفساد فيها اذا شرط ردها مكروبة بكرباب يكون في مدة الاجارة اما اذا قال على ان تكربها بعد مضي المدة او اطلق صح وانصرف الى الكرباب بعده قال وفي الصغرى واستندنا هذا التفصيل من جهته وبه يفتى اه قلت ووجهه ان الكرباب يكون حينئذ من الاجرة تأمل (قوله اى يجرئها) فالحرث هو الكرب وهو اشارة الى الارض للزراعة كالكرباب قاموس (قوله اويكرى) من باب رمى اى يجرئ (قوله العظام) لان اثره يبقى الى القابل عادة بخلاف الجدول اى الصغار فلا تفسد بشرط كريبها هو الصحيح ابن كمال (قوله اويسرقتها) اى يضع فيها السرفين وهو الزبل لتهييج الزرع (قوله فلو لم يتق) بان كانت المدة طويلة لم تفسد لانه لنفع المستأجر فقط (قوله او بشرط ان يزرعها الخ) اى استأجر ارضا يزرعها وتكون الاجرة ان يزرع المؤجر ارضا اخرى هي للمستأجر لا يجوز عندنا منع فهو اجارة المنفعة بالمتعة المتحددة وسيأتى الكلام فيها (قوله لما يجيى) اى قريب (قوله ان الجنس بانفراده يحرم النساء) والزراعة المطلقة من جنس الزراعة المطلقة فان قلت العين قائمة مقام المنفعة على ما هو مقرر فلم يوجد النساء قلنا العين انما تقام مقام المنفعة على خلاف القياس للضرورة وذلك فيما اذا وقتت المنفعة معقودا عليها وهى في مسئلتنا ما لم يصحبه الباء فاصحبه لاتقام العين فيه مقام المنفعة فيبقى على الاصل فكان نسبته (قوله لانه شرط بقضيه العقد) لان نفعه للمستأجر فقط (قوله فالاجر له) اى لا المسمى ولا اجر المثل زيلعي لان الاجر يجب في الفاسدة اذا كان له نظير من الاجرة فالجزء وهذه لانه لا نظير لها اتقانى وظاهر كلام قاضى خان في الجامع ان العقد باطل لانه قال

حتى لو قال في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا (او ارضا بشرط ان يشيها) اى يجرئها مرتين (او يكرى انهارها) العظام (او يسرقتها) لبقاء اثر هذه الافعال لرب الارض فلو لم يتق لم تفسد (او) بشرط (ان يزرعها بزرعة ارض اخرى) لما يجيى ان الجنس بانفراده يحرم النساء وقوله (فسدت) جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الخ (وصحت لو استأجرها على ان يكربها ويزرعها او يسقيها ويزرعها) لانه شرط يقتضيه العقد (ولو) استأجره (لحل طعام) مشترك بينهما فالاجرة له

شياً لشريكه الاوقع بعضه لنفسه هكذا قالوا وفي اشكالان احدهما ان الاجارة فاسدة  
والاجرة لاتملك بالصحيحة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او ديناً على ما بينا من قبل فكيف  
ملكه هانم غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق  
الاجر ينافي الملك لانه لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئاً فكيف يملكه  
وبأى سبب يملكه اهـ (قوله اجاب عنه المصنف) قلت واجاب في الحواشي السعدية بقوله  
لعل مرادهم اى قولهم لا يستحق الاجر نفى الملك لان وجوده يؤدى الى عدمه وما هو كذلك  
يبطل فقولهم ملك الاجر في الحال كلام على سبيل الفرض والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة  
فيا اذا سلم الاجير كل الطعام فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة  
لملك الاجير الاجرة في الحال بالتعجيل والتالى باطل اذ يكون حينئذ مشتركاً فيفضى الى عدم  
وجوب الاجرة وكل ما أفضى وجوده الى انتفاء لزومه فهو باطل اهـ وحاصل جواب  
المصنف عن الاول ان الاجرة هانم معجلة كصرح به الزيلعي في صدر تقريره وهى تملك بالتعجيل  
كما تملك باشتراطه وعن الثاني انه لما ملكه بالتعجيل وعمل تبين بعد العمل عدم استحقاقه لشيء  
من الاجرة كالو عجلها عند العقد فاستحقها مستحق تبين كونه ليس بملك لها اهـ وفيه نظر  
فان هذا العقد لا يخلو اما ان يكون باطلاً او فاسداً او صحيحاً اما الباطل فلا أجر فيه اصلاً كما  
مراروا الباب فكيف يملك بالتعجيل واما الفاسد فلا يجب الاجر فيه بالبحقيقة الانتفاع كما  
مراروا فلا يملك بالتعجيل ايضاً قبل العمل وبعد العمل يجب اجر المثل وفرض المسئلة هنا  
انه لا اجرا صلاً واما الصحيح فيملك الاجر فيه بالتعجيل مع الافراز وها حصل في ضمن التسليم  
اذلو أفروزه وسلمه الى الاجير ثم خلطه وحمل الكل معاجزاً كما قدمناه آتفاعن جواهر الفتاوى  
الا ان يقال انه انعقد صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد عند العمل قبل الافراز وحينئذ يقول  
الزيلعي ان هذه الاجارة فاسدة اى ما لا مام في الحال فهى صحيحة فلي تأمل (قوله) كما زعمه مشايخ  
بلخ (قال في التبيين) ومشايخ بلخ والنسفي يجيزون حمل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب  
ببعض المنسوج لتعامل اهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزه قاسه على فقير الطاحان والقياس يترك  
بالتعارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناوله دلالة فالنص يخص بالتعارف  
الاترى ان الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا  
رحمهم الله لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وبه لا يخص الاثر  
بخلاف الاستصناع فان التعامل به جرى في كل البلاد وبثله يترك القياس ويخص الاثر  
اهـ وفي العناية فان قيل لا تتركه بل يخص عن الدلالة بعض ما في معنى فقير الطاحان بالعرف كما  
فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجريان عرفهم بذلك قلت الدلالة لاعموم لها حتى تخص اهـ  
ط (قوله) فيفضى للمنازعة فيقول المؤجر المعقود عليه العمل والوقت ذكر للتعجيل  
ويقول المستأجر بل هو الوقت والعمل للبيان وقال صاحبان هـ صحيحة ويقع العقد على  
العمل وذكر الوقت للتعجيل تصحيحاً للعقد عند تذكرا لجمع بينهما فترفع الجهالة وظاهر كلام  
الزيلعي ترجيح قولهما وهذا اذا اخر الاجرة اما اذا وسطها فالمعقود عليه المتقدم لتمام العقد  
بذكر الاجر ثم التأخر ان كان وقتاً فالتعجيل وان كان عملاً فليان العمل في ذلك الوقت فلا

اجاب عنه المصنف قال  
وصرحوا بأن دلالة النص  
لاعموم لها فلا يخص  
عنها شيئاً بالعرف كما زعمه  
مشايخ بلخ (او) استأجر  
(خازناً ليخبر له كذا)  
ككفيز دقيق (اليوم  
بدرهم) فسدت عند الامام  
لجمعه بين العمل والوقت  
ولا ترجيح لاحدهما  
يفضى للمنازعة

مطلب

يخص القياس والاثر  
بالعرف العام دون الخاص

حسن ومن أفتى بطلان هذه الوصية الخير الرملى كما هو مبسوط في وصايا فتاواه فراجعها ونقل العلامة الخلوئي في حاشية المنتهى الحبلى عن شيخ الاسلام تقي الدين مانصه ولا يصح الاستئجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم يتقل عن احد من الائمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القارئ اذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له فأى شئ يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الائمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التعليم اه بحروفه ومن صرح بذلك ايضا الامام البركوى قدس سره في آخر الطريقة الحمديدية فقال الفصل الثالث في أمور مبتدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة الى أن قال ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته أو بعده وباعطاء دراهم لمن يتلو القرآن لروحه أو يسبح أو يهلل له وكلها بدع منكرات باطلة والمأخوذ منها حرام للأخذ وهو عاص بالتلاوة والذكر لأجل الدنيا اه ملخصا وذكر ان له فيها اربع رسائل فاذا علمت ذلك ظهر لك حقيقة ما قلناه وان خلافه خارج عن المذهب وعمّا أفتى به البلخيون وما أطبق عليه أئمتنا متونا وشروحا وفتاوى ولا ينكر ذلك الاغمر مكابر أو جاهل لا يفهم كلام الاكابر وما استدلل به بعض المحشين على الجواز بمحدث البخارى في اللدغ فهو خطأ لان المتقدمين المانعين الاستئجار مطلقا جوزوا الرقية بالاجرة ولو بالقرآن كما ذكره الطحاوى لانه ليست عادة محضة بل من التداوى وما نقل عن بعض الهوامش وعزى لحاوى الزاهدى من أنه لا يجوز الاستئجار على الحتم باقل من خمسة واربعين درهما فخارج عما اتفق عليه اهل المذهب قاطبة وحديث فقد ظهر لك بطلان ما اكب عليه اهل العصر من الوصية بالحنات والتهليل مع قطع النظر عما يحصل فيها من المنكرات التى لا ينكرها الا من طمست بصرته وقد جعت فيها رسالة سميتها (شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية بالحنات والتهليل) وأثبت فيها بالعجب العجائب لدوى الالباب وما ذكرته هنا بالنسبة اليها كقطرة من بحر اوشدرة من عقد نحر واطلعت عليها عشتى هذا الكتاب فقيه عصره ووحيد دهره السيد احمد الطحطاوى مفتى مصر سابقا فكتب عليها واتى التناء الجميل قاله يجزئه الخير الجزيل وكتب عليها غيره من فقهاء العصر (قول له فسدت في الكل) ويجب اجر المثل لا يجاوز به المسمى زيلى (قول له يجزئه من عمله) اى بعض ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه زيلى (قول له عن قفيز الطحان) وهى المسئلة الثالثة التى ذكرها المصنف كما ذكره الزيلى (قول له والحيلة ان يفرز الاجرا ولا اى ويسلمه الى الاجير فلو خطاه بعد ووطن الكل ثم افرز الاجرة ورد الباقي جاز ولا يكون في معنى قفيز الطحان اذ لم يستأجره ان يطحن يجزئه منه او يقفزه منه كافي المنع عن جواهر الفتاوى قال الرملى وبه علم بالاولى جواز ما يفعل في ديوانه من اخذ الاجرة من الخنطة والدرهم معا ولا شك في جوازه اه (قول له بلا تعيين) اى من غير ان يشترط انه من المحمول او من الطحون فيجب في ذمة المستأجر زيلى (قول له نصف هذا الطعام) قيد بالنصف لانه لو استأجره ليحمل الكل بنصفه لا يكون شريكا فيجب اجر المثل وهى مسئلة المتن (قول له لا اجر له اصلا) اى لا المسمى ولا اجر المثل عناية (قول له لصيرورته شريكا) قال الزيلى لان الاجير ملك النصف في الحال بالتعجيل فصار الطعام مشتركا بينهما فلا يستحق الاجر لانه لا يعمل

(ولو دفع غزلا لآخر) ليسجه له بنصفه ( اى بنصف الغزل) واستأجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او ثورا ليطحن بره ببعض دقيقه ( فسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله والاصل في ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن قفيز الطحان وقدمناه في بيع الوفاء والحيلة ان يفرز الاجر اولا ولا يسمى قفيزا بلا تعيين ثم يعطه قفيزا منه فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الآخر لا اجر له اصلا لصيرورته شريكا وما استشكله الزيلى



الشروح والفتاوى على التعليل بالضرورة وهى خشية ضياع القرآن كافي الهداية وقد نقلت لك مافي مشاهير متون المذهب الموضوعة للفتوى فلا حاجة الى نقل مافي الشروح والفتاوى وقد اتفقت كلمتهم جميعا على التصريح بأصل المذهب من عدم الجواز ثم استنوا بعده ما علمته فهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على ان المفتى به ليس هو جواز الاستئجار على كل طاعة بل على ما ذكره فقط مما فيه ضرورة ظاهرة تيسر الخروج عن اصل المذهب من طر المانع فان مقاهيم الكتب حجة ولوم مفهوم لقب على ما صرح به الاصوليون بل هو منطوق فان الاستثناء من أدوات العموم كما صرحوا به ايضا واجمعوا على ان الحجج عن الغير بطريق النيابة لا الاستئجار ولهذا الوفضل مع التائب شئ من التفقة يجب عليه رده للاصيل او وراثته ولو كان اجرة لما وجب رده فظهر لك بهذا عدم صحة مافي الجوهرة من قوله واختالفوا في الاستئجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار اه والصواب ان يقال على تعليم القرآن فان الخلاف فيه كما علمت لافي القراءة المجردة فانه لا ضرورة فيها فان كان مافي الجوهرة سبق قلم فلا كلام وان كان عن عمد فهو مخالف للكلامهم قاطبة فلا يقبل وقد اطنب في رده صاحب تبين المحارم مستندا الى النقول الصريحة فن جملة كلامه قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا الامت ولا للقارئ وقال العيني في شرح الهداية ويمنع القارئ للدنيا والآخذ والمعطى آثمان فالخاصل ان ما شاع في زماننا من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب للامر والقراءة لاجل المال فاذا لم يكن للقارئ ثواب لعدم النية الصحيحة فابن يصل الثواب الى المستأجر ولو لا الاجرة ما قرأ احد لاحد في هذا الزمان بل جماعوا القرآن العظيم مكسبا ووسيلة الى جمع الدنيا انالله وانا اليه راجعون اه وقد اغتر بما في الجوهرة صاحب البحر في كتاب الوقف وتبعه الشارح في كتاب الوصايا حيث يشعر كلامهما بجواز الاستئجار على كل الطاعات ومنها القراءة وقد رده الشيخ خير الدين الرملي في حاشية البحر في كتاب الوقف حيث قال اقول المفتى به جواز الاخذ استحسانا على تعليم القرآن لاعلى القراءة المجردة كما صرح به في التارخانية حيث قال لامعنى لهذه الوصية ولصلة القارئ بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجارة في ذلك باطلة وهى بدعة ولم يفعلها احد من الخلفاء وقد ذكرنا مسئلة تعليم القرآن على استحسان اه يعنى للضرورة ولا ضرورة في الاستئجار على القراءة على القبر وفي الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجرة لذهب القرآن فافتوا بجوازه وأوه حسنا فتنبه اه كلام الرملي ومافي التارخانية فيه رد على من قال لو أوصى لقارئ يقرأ على قبره بكذا يذنب ان يجوز على وجه الصلة دون الاجر ومن صرح ببطلان هذه الوصية صاحب الوالوجبة والمحيط والبرازية وفيه رد ايضا على صاحب البحر حيث علل البطلان بأنه مبني على القول بكراهة القرآن على القبر وليس كذلك بل لما فيه من شبه الاستئجار على القراءة كما علمت وصرح به في الاختيار وغيره ولذا قال في الوالوجبة مانصه ولو زار قبر صديق او قريب له وقرأ عنده شئ من القرآن فهو حسن اما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصلة القارئ لان ذلك يشبه استئجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اه اذ لو كانت العلة ما قاله لم يصح قوله هنا فهو

(ويحبس) به فتى (ويحبر)

(على) دفع (الحلوة المرسومة)

هى ما يهدى للمعلم على

رؤس بعض سور القرآن

سميت بها لان العادة

اهداء الحلوى

اى استحسانا لان الانسان تارة يعمل بنفسه وتارة بغيره ولانها لما علمت بامر الاولى صار كانهما  
 عملت بنفسها بدائع **(قوله عن الذخيرة)** ونفسها اختلف المشايخ فيه والصحيح انها لا تستحق  
 اه ومثله في الترخانية **(قوله لذلك)** اى للارضاع **(قوله ولم يعلم الاولون)** اى حتى يفسخوا  
 هذه الاجارة تارخانية ومفاده ان لهم فسخ الثانية **(قوله ائمت)** لانه استحق عليها كمال الرضاع  
 فلما ارضعت صبيين فقد اضرت بأحدهما لنقصان اللبن **(قوله ولها الاجر كاملا على الفريقين)**  
 ويطبب لها ولا ينقص من الاجر الاول ان ارضعت ولدهم في المدة المشروطة وي طرح من  
 الاجر بقدر ما تخلفت تارخانية **(قوله لشبهها بالاجر الخاص والمشارك)** جواب اشكال  
 وهوان أجير الوحد ليس له ان يؤجر نفسه من آخر فان أجره لا يستحق تمام الاجر على المستأجر  
 الاول ويأتم قال في الذخيرة وهذا لا يشكل اذا قال ابو الصغير استأجرتك لترضى ولدى هذا  
 سنة بكذا لانها في هذه الصورة أجيرة مشتركة لانه اوقع العقد اولاً على العمل وأما يشكل  
 اذا قال استأجرتك سنة لترضى الخ لانه اوقع العقد على المدفوع ولا يسأني بيانه والوجه ان  
 الاجير الوحد في الرضاع يشبه المشترك من حيث انه يمكنه ايفاء العمل بتمامه الى كل واحد  
 منهما كالحياط وان كان أجير ووحيد فتأتم لشبهها بأجير الوحد ولها الاجر كاملا لشبهها بالمشارك  
 اه ملخصا **(قوله لا تصح الاجارة لعسب التيس)** لانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال **(قوله)**  
 مثل الغناء بالكسر والمد الصوت واما المقصور فهو اليسار صحاح **(قوله والنوح)** البكاء  
 على الميت وتعدد محاسنه **(قوله والملاهي)** كالزماير والطلب واذا كان الطلب لغير الله فلا  
 بأس به كطلب الفزاة والعرس لما في الاجناس ولا بأس ان يكون ليلة العرس دف يضرب به  
 ليعلن به النكاح وفي الولو الحلية وان كان للغزو او القافلة يجوز اتقاني ملخصا **(قوله بياح)**  
 كذا في المحيط وفي المتقى امرأة نائمة اوصاحبة طبل او زمر اكسبت ما لارده على اربابه  
 ان علموا والا تصدق به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف  
 كالشرط اه قلت وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا لعلمهم انهم لا يذهبون الا باجر البتة  
 ط **(قوله ولا لاجل الطاعات)** الاصل ان كل طاعة لا يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها  
 عندنا لقوله عليه السلام اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا ولان القربة متى  
 حصلت وقعت عن العامل ولهذا يتعين اهليه فلا يجوز له اخذ الاجرة من غيره كجأى الصوم  
 والصلاة هداية **(قوله وفي اليوم بصحتها لتعلم القرآن الخ)** قال في الهداية وبعض  
 مشايخنا رحمهم الله تعالى استحسنا الاستئجار على تعلم القرآن اليوم لظهور التوافي  
 في الامور الدينية في الامتناع تضبيع حفظ القرآن وعليه الفتوى اه وقد اقتصر على  
 استثناء تعلم القرآن ايضا في متن الكثر ومتن مواهب الرحمن وكثير من الكتب وزاد في  
 مختصر الوقاية ومتن الاصلاح تعليم الفقه وزاد في متن الجمع الامامة ومثله في متن المتقى  
 ودرر البحار وزاد بعضهم الاذان والاقامة والوعظ وذكر المصنف معظمها ولكن الذي في  
 اكثر الكتب الاقتصار على ما في الهداية فهذا مجموع ما فني به المتأخرون من مشايخنا وهم  
 البلخيون على خلاف في بعضه مخالفين مذهب اليه الامام وصاحبه وقد اتفقت كلهم جميعا في

عن الذخيرة ولو آجرت  
 نفسها لذلك لقوم آخرين  
 ولم يعلم الاولون فأرضعتهما  
 وفرغت أئمت ولها الاجر  
 كاملا على الفريقين لشبهها  
 بالاجر الخاص والمشارك  
 وتماهى في العناية (لا تصح  
 الاجارة لعسب التيس)  
 وهو تزوه على الاناث  
 (و) لا لاجل المعاصي مثل  
 الغناء والنوح والملاهي  
 ولو اخذ بلا شرط بياح  
 (ولا) لاجل الطاعات مثل  
 (الاذان والحج والامامة  
 وتعلم القرآن والفقه  
 وفي اليوم بصحتها لتعلم  
 القرآن والفقه والامامة  
 والاذان ويحجر المستأجر  
 على دفع ما قبل) فيجب  
 المسعى بعقد واجر المثل  
 اذا لم تذكر مدة شرح  
 وهبانية من الشريعة

مطلب

في الاستئجار على المعاصي

مطلب

في الاستئجار على الطاعات

مطلب

تحرير مهم في عدم جواز  
 الاستئجار على التلاوة  
 والتهليل ونحوه مما  
 لا ضرورة اليه

نفسها اتقاني (قوله شانه اجارتها اولاً) اى سواء كانت الاجارة تشين الزوج اى تعيبه بان كان وجبها بين الناس اولاً لما اناله ان يمنعه من الخروج وان يمنع الصبي الدخول عليها ولان الارضاع والسهر بالليل يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع كما يمنعه من الصيام تقطوعاً زليلى (قوله وللمستأجر فسسخها الخ) لان لبن الحلبى والمریضة يضرب بالصغير وهى يضربها ايضا الرضاع فكان لها ولهم الخيار ولها ايضا الفسخ باذية اهله لها وكذا اذا لم تجرلها عادة بارضاع ولد غيرها وكذا اذا عير وهابا لانها تتضرر به على ما قيل تجوع الحرة ولأنا كل بشديها زليلى وهذا اذا امكن معالجته بالغذاء او بأخذ لبن الغير والا فليس لها الفسخ وعليه الفتوى كما بسطه فى التارخانية (قوله وغجورها) اى زناها لانها تستغل به عن حفظ الصبي (قوله ولنجو ذلك) كما اذا ارادوا سفراً وأبت الخروج معهم او كانت بذية اللسان او سارقة او يتقياً لبنها اولاً يأخذ نديها وكذا كل ما يضرب بالصبي لاحالة نحو الخروج من منزله زماناً كثيراً وما شبهه فلهن ان يمنعوها عنه لاما لا يضرب واماما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس عليها ان ترضع فى منزلة الاب مالم يكن عرف بين الناس او يشترطوا ذلك عليها تارخانية وغيرها (قوله لا بكفرها) لان كفرها فى اعتقادها زليلى قال ط ويخالفه ما فى الحانية اذا ظهرت الظن كفرة او مجنونة او زانية او حق فلهن فسخ الاجارة (قوله ولومات ابوها) اى لا تنتقض لان الاجارة واقعة بالصبي لالاب سواء كان له مال او لا ولهذا لو كان للصبي مال تجب الأجرة من ماله اذعى كالتنفقة زليلى (قوله ونسبها) بالجر عطف على الصبي واطلق فى غسل الثياب وفى الكفاية الصحيح ان غسل ثياب الصبي من البول ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون عليها حموى ومثله فى شرح المجمع (قوله واصلاح طعامه) يريد به ان تصنع له الطعام ولا تأكل شيئاً يفسد لبنها ويضربه تارخانية عن المضمرات (قوله فعادة اهل الكوفة) وقد قالوا فى نواع العقود التى لا ذكرلها فيها انها تحمل على عادة كل بلد كالسلك على الحياط والدقيق الذى يصلح الحائلك به الثوب على رب الثوب وادخال الخنطة المنزل على المكارى بخلاف الصعود بها الى الغرفة او السطح والا كاف على رب الدابة والحبال والجوالق على ماتعارفوه بدائع ملخصاً (قوله على آية) قل فى التارخانية وفى الظهيرية ولم يكن له مال حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير مالا قل سئل والدى عنها فقال قبل اجر ماضى على الاب وما بقى فى مال الصغير اه وفيها رضاع اليتيم على من تجب عليه نفقته فان كان لا وارث له فى بيت المال (قوله فان ارضعته بلبن شاة) اى بان اقرت به او شهدت بينه به وان جحدت فاقول لها مع يمينها استحساناً ولوشهدوا انها مارضعت بلبن نفسها لم يقبل لقيامها على النفى مقصوداً بخلاف الاول لدخوله فى ضمن الاثبات وان اقاما فالينة بينة الظن كما فى الذخيرة شرنبلالية (قوله لان الصحيح الخ) اى فلم تأت بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار وليس بارضاع وفى المحيط استأجر شاة لترضع جدياً او صبياً لا يجوز لان لبن البهائم قيمة فووقت الاجارة عليه وهو محمول فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على فعل الارضاع والتربية والحضانة زليلى (قوله هو الارضاع) وهو ما يقع بلبن الادمة وماوراءه يكون اطعاماً اتقاني (قوله لا اللبن) اى مطلقاً (قوله حيث تستحق الاجرة)

شانه اجارتها اولاً فى الاصح (ولو غير ظاهر) بان علم باقرارها (لا) بفسخها لان قولهما لا يقبل فى حق المستأجر (وللمستأجر فسسخها بحبلها ومرضاها وغجورها) فجور بينا ونحو ذلك من الاغذار (لا) بكفرها) لانه لا يضرب بالصبي ولو مات الصبي او الظن انتقضت الاجارة ولو مات ابوها وعليها غسل الصبي ونسبها واصلاح طعامه ودنه بفتح الدال اى طليه بالدهن للعرف وهو معتبر فى الانصاف (لا) يلزمها (نحن شى من ذلك) وما ذكره محمد من ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل الكوفة (وهو) اى منه (وأجرة عملها على ابية) ان لم يكن للصغير مال والا ففى ماله لانه كالتنفقة (فان ارضعته بلبن شاة او عذته بطعام ومضت المدة لا اجر لها) لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والتغذية عناية (بخلاف ما وردفته الى خادمته حتى ارضعته او استأجرت من ارضعته حيث تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على

اسباب اغتسالهن ) اى من الحيض والنفس والجناة واستعمال الماء البارد قد يضر  
وقد لا يتمكن من الاستيعاب به وازالة الوسخ زيلى ( قوله وقيل للمريضة او ففساد )  
روى فى السنن مسندا الى عبدالله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ستفتح  
لكم ارض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازر  
وامنعوها النساء المريضة او ففساد اتقانى ( قوله قلت الخ ) قاله ابن الهمام أقول ولا  
يختص ذلك بحمام النساء فان فى ديارنا كشف العورة الخفيفة او الغليظة متحقق من  
فسقة العوام الرجال فالذى يبنى التفصيل وهو ان كان الداخل بغض بصره بحيث لا يرى  
عورة أحد ولا يكشف عورته لاحد فلا كراهة مطلقا والا فلا كراهة فى دخول الفريقين  
حيث كانت العلة ما ذكره فدير ( قوله لانه عليه السلام احتجتم الخ ) روى البخارى مسندا  
الى ابن عباس قال احتجتم التى صلى الله تعالى عليه وسلم وأعطى الحمام أجره ولو علم كراهية  
لم يطمع وفى رواية السنن ولو علمه خيئ لم يطمع اتقانى ( قوله وحديث النهى ) وهو ما ذكره  
صاحب السنن باسناده الى رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال كسب  
الحمام خيث وثمن الكاب خيث ومهر البنى خيث اتقانى ( قوله منسوخ ) اى بما روى انه عليه  
الصلاة والسلام قال له رجل ان لى عيالا وغلاما جاعا فاطعم عيالى من كسبه قال نعم زيلى  
واجاب الاتقانى بجعل حديث الحبث على الكراهة طبعاً من طريق المروءة لما فيه من الحسة  
والذناة قال على أنا نقول رواية رافع ليس كآبن عباس فى الضغط والاتقان والفتنة فعمل  
بحديث ابن عباس دونه اه وفى الجوهره وان شرط الحمام شيئاً على الحمامة كره ( قوله  
والظئر ) بالجر عطف على الحمام ( قوله بكسر فهمز ) اى هزلة ساكنة ويجوز تحفيها حموى  
( قوله المرضعة ) خبر ليتأخذوف وفى القاموس الظئر العاطفة على ولد غيرها المرضعة  
له فى الناس وغيرهم لذلك والاثنى وجمعه أطور وأطار وظور وظؤرة وظوار وظؤرة ( قوله  
لتعامل الناس ) علة للجواز وهذا استحسان لانها ترد على استهلاك العين وهو اللبن ويشترط  
التوقيت اجماعاً حموى عن المنصورة والاطلاق مشير الى انه يجوز للمسلمة ان تؤجر  
نفسها للارضاع ولداً الكافروه صرح فى الحاشية بخلاف ما اذا جرت نفسها لخدمة الكافر  
فانه لا يجوز قال فى الاشياء استأجر نصرانى مسلماً للخدمة لم يجز ولغيرها جاز ان وقت ابوالسعود  
( قوله بخلاف بقية الحيوانات ) بخلاف استئجارها للارضاع وفى التاترينية استأجر  
بقرة ليشرب اللبن او كرم او شجر الياكل ثمرة او ارضاً ليرعى غنمه القصيل او شاة ليجز صوفها  
فهو فاسد كله وعليه قيمة الثمرة والصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد  
بخلاف ماذا استأجر ارضه ليرعى الكلاء ( قوله وكذا بطعامها وكسوتها ) اشار الى  
انها مسألة مستقلة وانهما عليها ان لم يشترطا على المستأجر بالعقد ( قوله لجرى ان العادة  
الخ ) جواب عن قولهما لا يجوز لان الاجرة مجهولة ووجهه ان العادة لما جرت بالتوسعة  
على الظئر شفقة على الولد تكن الجهالة مفضية الى النزاع والجهالة ليست بمناعة لذاتها بل  
لكونها مفضية الى النزاع ( قوله وللزواج ان يطأها ) اى وان رضى بالاجارة فليس للمستأجر  
منعه مخافة الحبل لانه ضرر موهوم والمنع من الوطء ضرر متحقق وليس لظئر ان تمنعه

اسباب اغتسالهن وكرهه  
عثمان يحول على ما فيه  
كشف عورة زيلى وفى  
احكامات الاشياء ويكره  
لها دخول الحمام فى قول  
وقيل للمريضة او ففساد  
والمتمتع ان لا كراهة  
مطلقا قلت وفى زماننا  
لا شك فى الكراهة لتحقق  
كشف العورة وقدمر  
فى الفتنة ( والحمام ) لانه  
عليه السلام احتجتم  
واعصى الحمام أجرته  
وحديث النهى عن كسبه  
منسوخ ( والظئر ) بكسر  
فهمز المرضعة ( بأجر  
معين ) لتعامل الناس  
بخلاف بقية الحيوانات  
لعدم التعارف ( و ) كذا  
( بطعامها وكسوتها ) ولها  
الوسط وهذا عند الامام  
لجرى ان العادة بالتوسعة  
على الظئر شفقة على الولد  
( وللزواج ان يطأها ) خلافاً  
لمالك ( لافى بيت المستأجر )  
لانه ملكه فلا يدخله ( الا  
بأذنه ) الزوج ( له ) فى نكاح  
ظاهر اى معلوم بغير  
اقرار ( فسخطها مطلقاً )



كان في صورة عدم تسمية الكل ( قوله وقسم سوية ) اى على الشهور وفأذته تظهر في الفسخ أثناء المدة وفي التناخانية ولوقال أجرتك سنة بألف كل شهر بمائة فقبل فهو اجارة بألف ومائتين كل شهر بمائة والاخير يكون فسحا للاول قال الفقيه وهذا اذا كان قصدا فلو غلطا فالاجر هو الاول ( قوله ان سمي ) بأن يقول من شهر رجب من هذه السنة در رأى ما لم يكن خيار شرط فان كان فن وقت سقوطه سرى الدين عن الكفاط ( قوله والمراد اليوم الاول ) اى لا وقت ابصار الهلال حقيقة ( قوله اعتبر الالهة ) حتى لو نقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة بدائع ( قوله والا فالايام ) اى وان كان في أثناء الشهر فيعتبر بالايام لان الشهر الاول يكمل بالايام من الثاني فيصير اول الثاني بالايام فيكمل بالثالث وهكذا بدائع ( قوله وقاليتم الاول بالايام ) وفي الذخيرة ان عقد الاجارة على كل شهر بدرهم ان وجدت وفي وسطه يعتبر كل شهر بالايام بلا خلاف لانهما انما يعتبران الالهة اذا علم آخر المدة لم يكن تكميله منه اه وعن ابى يوسف رواية كأبى حنيفة قال ابن الكمال وعند محمد وهو رواية اخرى عن ابى يوسف يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر الباقي بالالهة فان أجز في عاشر ذى الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلاثين يوما فالسنة تم عند محمد على عاشر ذى الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على الحادى عشر من ذى الحجة فان قلت هاليلزم ان يتكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قدرت بها مدة الاجارة لا في السنة المعروفة فالخذوذ غير لازم واللازم غير محذور اه ( قوله كاسر ) اى قبل ورقة ومصر الكلام فيه ( قوله وجاز اجارة الحمام ) فعدنا ان الاجارة اسم للاجرة اى جاز أخذ الحمامى اجرة الحمام وفي ابى السعود عن الحموى الحمام مؤثث في الأغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى اول من وضعه نبى الله سليمان عليه السلام ( قوله لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الحيفة وللعرف ) قال مناع على القارى ذكر الديميرى والنووى انه ضعيف جدا فقول شيخنا ابن حجر المكي في شرح الشمائل انه موضوع باتفاق الحفاظ وان وقع في كلام الديميرى وغيره ليس في محله اه ملخصا ( قوله وللعرف ) لان الناس في سائر الامصار يدفعون اجرة الحمام وان لم يعلم مقدار ما يستعمل من الماء ولا مقدار القعود فدل اجماعهم على جواز ذلك وان كان القياس يأباه لوروده على اتلاف العين مع الجهالة اتقانى ( قوله كما ذكره ابن حجر ) وكذا رواه احمد في كتاب السنة من حديث ابى وائل عن ابن مسعود قال ان الله نظر في قلوب العباد فاخترنا محمد صا لى الله عليه وسلم فيبعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد فاخترناه اصحابنا فجلهم انصار دينه ووزراء نبيه فارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وهو موقوف حسن وكذا أخرجه البزار والطيالسى والطبرانى في ترجمة ابن مسعود من الحلية اه من المقاصد الحسنة ط ( قوله هو الصحيح ) ومن العلماء من كرهه لما روى عن عمارة بن عتبة انه قال قدمت على عثمان بن عفان فسألنى عن مالى فأخبرته أن لى غلما نا وحما ماله غلة فكره لى غلة الحجامين وغلة الحمام وقال انه بيت الشياطين وساء رسول الله صلى الله عليه وسلم شريبت فانه تكشف فيه المورات وتصب القسالات والنجاسات ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء زيلبى ( قوله لكثرة

مطلب

وتقسم سوية ( واول المدة ماسى ) ان سمي ( والا فوقت العقد ) هو اولها ( فان كان ) العقد ( حين يهل ) بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر شمسى ( اعتبر الالهة والا فالايام ) كل شهر ثلاثون وقال ايتم الاول بالايام والباقي بالالهة ( استأجر عبدا بأجر معلوم وبطعام لم يجز ) لجهالة بعض الاجر كاسر ( وجاز اجارة الحمام ) لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الحيفة وللعرف وقال عليه الصلاة والسلام مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر ( و ) جاز ( بناؤه للرجال والنساء ) هو الصحيح للحاجة بل حاجتهم اكثر لكثرة

في حديث دخوله عليه السلام الحمام وحديث مارآه المؤمنون حسنا

دارا بعد معين فسكن شهرا ولم يدفع العبد بل اعتقه صح وكان عليه للشهر الماضي أجرة المثل  
بالغا مبالغ وتنقض الاجارة فيما بقي لفسادها باعتاقه وفيها تفصيل ينظر في خزانه الاكمل  
وفي البرازية استأجرها على عين مساة وسكن الدار وهلك العين قبل التسليم واستهلكها  
المستأجر يجب أجرة المثل بالغا مبالغ بخلاف سائر الاجارات فانه لايزاد فيه على المسمى اه فهذا  
المسمى فيه معلوم ومعين ووجب الاجر بالغا مبالغ (قوله ولم يدفعه) اما لو عجله وقبله المؤجر  
منه لايزاد عليه لرضاه به وهل تنقأب صحيحة راجع رحقي وفي الشربلالية وجوب أجر  
المثل غير متوقف على عدم دفعه اذ هو الواجب للفساد فلامفهو له بل هو بيان للواقع بخلاف  
ما اذا عتبه الخ (قوله حانوتا) مثال لانه لو استأجر نورا ليطحن عليه كل يوم بدرهم فالحكم  
كذلك طوري (قوله وفسد في الباقي) مقيد بثلاثة امور تعلم مما بعده بأن لايسكن فيما  
بعد الشهر الاول وان لايعجل أجرته وان لايسمى جملة الشهور فان وجد واحدهمنا صح فيه  
وفي البرازية فلوأبرأه عن أجرة الابد لايصح الا عن شهر واحد (قوله لجهاتها) اى الشهور  
(قوله متى دخل كل) اى لفظ كل (قوله فيما لايعرف متناه) كالاشهر والايام وهذا يفيد ان  
قوله كل شهر مثال فثله كل سنة او يوم واسبوع كما أفاده الرمل (قوله تعين ادناه) اى  
تعين للصحة اذ ما بعد الاول داخل تحت العقد ولهذا اشترط حضورها عند الفسخ فهو فاسد  
لكن ينقلب صحيحا بالسكنى هكذا يستفاد من كلامه ثم رأيت الطوري قل وظاهر قوله صح  
في شهر واحد الفساد في الباقي قال في المحيط وهذا قول بعضهم والصحيح ان الاجارة كل شهر  
جائزة واطلاق محمد يدل عليه فيجوز العقد في الشهر الاول والثاني والثالث وانما يثبت خيار  
الفسخ في اول الثاني لانها مضافة الى المستقبل ولكل منهما فسخ المضافة اه وهو مخالف  
لقول المصنف كالهداية والتبيين وفسد في الباقي الا ان يقال المراد بالفساد عدم اللزوم اطلق  
عليه ذلك لانه قابل للافساد تأمل (قوله بشرط حضور الآخر) والحيلة اذا غاب ان  
يؤجره من آخر فاذا انقضى الشهر صح للأخر في الثاني وانفسخ الاول كما في جامع الفصولين  
اى لانه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في الصريح سألحناي وقدم الشارح ذلك قيل هذا الباب  
(قوله وبه يفتى) وهو ظاهر الرواية وذكر بعض المشايخ انه ساعة من اوله وعليه مشى  
القدوري وصاحب الكنز وهو القياس وفيه حرج كذا في الهداية والزبلى قال الرمل  
وفي البرازية الاصح ان وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلته واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ  
في اول الشهر واول الشهر هذا وعليه الفتوى اه وهذا خلاف القولين المذكورين وقد صرح  
بأن الفتوى عليه فتأمل فيه وفي قول الشارح وبه يفتى وقد تقرر انه اذا تعارضت الشروح  
والفتاوى فالاعتبار لما في الشروح اه مع ان ما في الشروح ظاهر الرواية كما علمت (قوله  
حتى ينقضى) اى ذلك الشهر الذى سكن في اوله على الاقوال الثلاثة (قوله لا يعذر) اى  
من أعدا الفسخ الآتية (قوله كالو عجل) تنظير في الصحة لما في المتن قال الزبلى فلا يكون  
لواحد منهما الفسخ في قدر المعجل أجرته لانه بالتقديم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون  
كالسمى في العقد (قوله الا ان يسمى الكل) استثناء من قوله وفسد في الباقي اى كل ما قصد العقد  
عليه وهذا كما اذا قال أجرتها ستة أشهر كل شهر بكذا (قوله لزوال المانع) اى الذى

ولم يدفعه فعليه للمدة اجر  
المثل بالغا مبالغ وتنسخ  
في الباقي من المدة (أجر  
حانوتا كل شهر بكذا صح  
في واحد فقط) وفسد  
في الباقي لجهاتها والاصل  
انه متى دخل كل فيما لايعرف  
متناه تعين ادناه واذا  
مضى الشهر فلنكل فسخها  
بشرط حضور الآخر  
لانتفاء العقد الصحيح (وفي  
كل شهر سكن في اوله) هو  
الليلة الاولى ويومها عرفا  
وبه يفتى (صح العقديف)  
ايضا وليس للموجر  
اخراجها حتى ينقضى الا  
بعذر كما لو عجل اجرة  
شهرين فاكثر لكونه  
كالسمى زبلى (الا ان  
يسمى الكل) اى جملة  
شهور معلومة فيصح  
لزوال المانع (واذا أجرها  
سنة بكذا صح وان لم يسم  
اجر كل شهر)

قوله يعنى الوسط منه والثانى بعد قوله لعدم ما يرجع اليه وافاد الخشنى انه لاجابة الى هذه الزيادة بل لامعنى لها في الموضوعين اى لان المفروض جهالة المسمى قيل الا ان يريد بالمسمى ما جهل بعضه كأجارتها بعشرة على ان يرمها اه اقول لا يصح ذلك فانه ذكر في الحانية انه يجب في جهالته بعضا او كلا أجر المثل بالغا مابغ ثم قال فاما اذا فسد بحكم شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المسمى اه وكيف يصح ذلك مع قوله لعدم ما يرجع اليه **(قوله لم يزد على المسمى)** فلو كان أجر المثل اثني عشر والمسمى عشرة فعليه **(قوله)** وينقص عنه) بأن كان المسمى خمسة عشر فله اثنا عشر **(قوله)** لفساد التسمية) اى بفساد العقد لانه اذا فسد الشيء فسد ما في ضمنه **(قوله)** واستثنى الزبلى الخ) اى من كونه لا يزداد على المسمى اذا فسدت بالشرط وقد تبع الشارح فيه صاحب البحر وليس في كلام الزبلى استثناء بل ظاهر كلامه انه من فروع جهالة المسمى فراجعهم **(قوله)** فسدت) لان فيه نقضا لرب الدار لا يقتضيه العقد لانه اذا لم يسكن فيها لا تمتلئ بالباوعة والمتوضأة وان لم يكن في الدار بالوعة او بشر وضوء لا تقصد بالشرط لعدم ما قلنا بترازية وغيرها **(قوله)** وحمله في البحر الخ) حيث قال وفيه معنى في استثناء الزبلى نظر لان الاجرة ان لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة ينبغي ان لا يجاوز به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرها في الخلاصة ولم يتعرض للاجرة اه وظاهر كلامه اختيار الشق الاول بدليل ما ذكره عن الخلاصة ووجه كونه من جهالة المسمى مع عدم التسمية ان الشرط المذكور فيه نفع للمالك وقد جعله بدلا وهو مجهول فيجب أجر المثل بالغا مابغ تأمل **(قوله)** لكن أرجعه الخ) اعترض بأنه عین مافی البحر فلا وجه للاستدراك قلت قد يجاب بأنه حمله على الشق الثاني وهو ما اذا كانت الاجرة مسماة ووجه ارجاعه الى جهالة المسمى حينئذ انه جعل الاجرة ذلك المسمى وعدم السكنى فصار نظير ما تقدم فيما لو استأجر بمائة درهم على ان يرمها المستأجر وعلل الشارح المسئلة بقوله لصيرورة المزمة من الاجر فيصير الاجر مجهولا وحاصله انه بجهالة البعض تحصل جهالة الكل فلهذا قال ارجعه الى جهالة المسمى بخلاف مافی البحر فانه محمول على جهالة الكل ابتداء هذا مظهر لى والله تعالى أعلم ثم رأيت في غاية البيان ما يدل على ما قلته والله تعالى الحمد فانه قال اذا فسدت الاجارة لفوات شرط مرغوب من جهة الاجير كما أجر داره كل شهر بعشرة على ان يعمرها ويؤدى نواشها فسدت فان لم يفعل يجب أجر المثل بالغا مابغ ولا ينقص عن المسمى وكذا لو قال أجرتك هذه الدار شهرا بعشرة على ان لا تسكنها فسدت فان سكن يجب أجر المثل بالغا مابغ ولا ينقص عن المسمى وهذا ايضا يرجع الى جهالة المسمى في الحقيقة كذا قال فخر الدين قاضى خان اه فقد فرض المسئلة فيما لو كان مسمى وشبهها بمسئلة المزمة وقال وهذا ايضا يرجع الى جهالة المسمى اى كإرجع الاول وهذا عين ما حملت عليه كلامه قبل ان اراه والمحمد لله **(قوله)** فافهم) لعله اشارة الى الفرق الذى ذكرناه ونكت هذا الشارح الفاضل أدق من هذا كما يعرفه من مارس كلامه وعلم مرامه **(قوله)** قلت الخ) هو منقول في جامع الفصولين سائحناى اقول بل تقدم متا حيث قال متولى ارض الوقف آجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل وقال الشارح هناك عن مجمع الفتاوى وكذا حكم وصى وأب اه وبما استثنى ما لو استأجر

(لم يزد) اجر المثل  
(على المسمى) لرضاها به  
(وينقص عنه) لفساد  
التسمية واستثنى الزبلى  
ما لو استأجر دارا على ان  
لا يسكنها فسدت ويجب  
ان يسكنها اجر المثل بالغا  
مابغ وحمله في البحر على  
ما اذا جهل المسمى لكن  
ارجعه قاضى خان في شرح  
الجامع الى جهالة المسمى  
فافهم وعلى كل فلا استثناء  
فنبه قلت وينبى استثناء  
الوقف لان الواجب فيه  
اجر المثل بالغا مابغ  
فتأمل (فان أجر داره)  
تفريع على جهالة المسمى  
(بعد مجهول فسكن مدة)

وتبقى في حصة الحى في صورتين كفى جامع الفصولين وفيه ولو كله له قآجره من اثنين فان اجل وقال آجرت الدار منكما جاز وفاقا ولو فصول بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث او ربع يجب ان يكون عند ابى حنيفة على خلاف مر فيها اذا كان بينهما وأجر أحدها النصف من اجنبى اه ومر أن عدم الجواز الاظهر وعن هذا أفنى في الحامدية في رجلين استأجرا معا سوية من زيد طاحونة بأن لفظ سوية بمنزلة التفصيل ففسد (قوله وهو الحيلة الخ) الضمير راجع للطارى أى في بعض صورده وهى الصورة الاولى والفسخ المفهوم من فسخ ومثله ما لو حكم بها حاكم قال ط عن الهندية والحكم كالقاضى ان تعذرت المرافعة (قوله فيجوز) اى في اظهر الروايتين عنه خاتية (قوله وجوزاه بكل حال) اى سواء كان من شريكه او لا فيها يحتمل القسمة او لا ح لكن بشرط بيان نصيبه وان لم يبين لا يجوز في الصحيح زيلى (قوله فلا يعول عليه) بل المعول عليه مافى الخاتية ان الفتوى على قول الامام وبه جزم اصحاب المتن والشروح فكان هو المذهب افاده المصنف وعليه العمل اليوم (قوله وفي البدائع الخ) تخرج على قول الامام ط (قوله وسلم جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم ط (قوله لم يحز) يبنى ان تجوز اجارة بالتعاطى اذا لمانع منه بعد فسخ الاولى رحى (قوله ويفى بجوازه الخ) قال فى الدر المنقى وذكر الكرهستانى ان الفتوى على جواز اجارة البناء وحده وقيل لانه كالمشاع قلت لكن نص محمد ان من استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم أجزها من صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فلولا جواز اجارة البناء لما استحق الاجرة وقاسه على القسطا وبه أفنى مشايخنا ولو كان البناء ملكا والعروة وقفا وأجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر يتقسم على البناء والعروة وجاز اجارة بئانه مالك الارض اتفاقا وكذا لغيره على المفتى به وتمامه فى العمادية واقره الباقي اه وسأأتى تمامه آخر المتفرقات (قوله يعنى الوسط منه) اى من الفصل المذكور والاوضح ان يقول اعنى والواقع انه قريب من النصف الثانى منه ط (قوله كنسمة ثوب او دابة) مثال لمجهول الكل وما بعده مثال لمجهول البعض ويلزم منه جهالة الكل فصح قوله بعد فيصير الاجر مجهولا (قوله لصيرورة المزمة) اى نفقته (قوله وبعدم التسمية) كما جرت داري شهرا او سنة ولم يقل بكذا منع (قوله او بسمية خمر او خنزير) يفيد ان هذه اجارة فاسدة لا باطلة ط اى فيخالف مامر (قوله يعنى الوسط منه) اى عند اختلاف الناس فيه ط (قوله لا بالتمكين) اى تمكين المالك له من الانتفاع وفي بعض النسخ بالتمكين اى تمكن المستأجر منه (قوله كاسر) اى متا فى قوله اول هذا الباب بالاستعمال وفى قوله اول كتاب الاجارة اما فى الفاسدة فلا يجب التحقيق الانتفاع وقدما تقيده بما اذا وجد التسليم اليه من جهة الاجارة وتقدم هناك استثناء الوقت وما بجته الشارح فراجمه (قوله بالغاما بالغ) اى اذا لم يبينه المؤجر بعد اما اذا بينه فليس له ازيد منه قال فى الوالوجية وان تكرارى دابة الى بغداد ان بلغه اياها فله رضاء فبلغه فقال رضاء عشرين درهما فله اجر مثلها الا ان يكون اكثر من عشرين فلا يزاد عليها لان الاجر مجهول ولا يزاد على عشرين لانه ابرأ عن الزيادة سائحان (قوله ولا ينقص عن المسمى) هكذا يوجد فى موضعين الاول بعد

نصيبه او بعضه (من شريكه) فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى زيلى وبحر معزبا للمغنى لكن رده العلامة قاسم فى تصحيحه بأن مافى المغنى شاذ لمجهول القائل فلا يعول عليه قلت وفى البدائع لو أجز مشاعا يحتمل القسمة فقسمة وسلم جاز زوال المانع ولو ابطها الحاكم ثم قسم وسلم لم يحز ويفى بجوازه لو البناء لرجل والعروة لا خرفصولين من الفصل الحادى والعشرين يعنى الوسط منه (و) تفسد (بجهالة المسمى) كله او بعضه كنسمة ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرمها المستأجر لصيرورة المزمة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا (و) تفسد (بعدم التسمية) اصلا او بسمية خمر او خنزير (فان فسدت بالآخرين) بجهالة المسمى وعدم التسمية (وجب اجر المثل) يعنى الوسط منه ولا ينقص عن المسمى لا بالتمكين بل (باستيفاء المنفعة) حقيقة كاسر (بالغاما بالغ) ما بلغ (لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى) (والا) تفسد بهما بل بالشروط والاشيوع مع العلم بالمسمى



آجره فله ان يتقض الاجارة فكذا هذا بخلاف البيع لان الاجارة تنسخ بالا عذار والبيع لا كذا  
 في المضمرات منح (قوله جاز) وفي التصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه انني ظهير الدين  
 المرغيناني تارخاوية ونقل ابن المصنف عن البرازية والعمادية والخالصة مثله قال الرملی ومن  
 طالع في كتبهم علم ان في المسئلة اختلاف تصحيح وافتاء اه اقول لكن المعظم على الجواز  
 كاترى ولذا عبر المصنف عن مقابله بقيل فياسياتي وقال في البرازية يجوز في الصحيح وقيل لا  
 استدلالا بما لو دفع اليه دار اليكسكنها ويرمها ولا جرو وآجر المستأجر من غيره وانهدمت من  
 سكني الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا واجابوا بان العقد فيه اعادة الاجارة لانه ذكر المرممة على سبيل  
 المشورة لا للشرط اه (قوله وسيجي) اي متا آخر المتفرقات (قوله فكل) تفريع على مقدار  
 اي الاجارة نوع من البيع اذ هي بيع المتافع (قوله اومدة) الا فيما استثنى قال في البرازية اجارة  
 السمسار والمنادي والحامي والصكالك وما لا يقدر فيه الوقت ولا العمل تجوز لما كان للناس به حاجة  
 ويطلب الاجر المأخوذ وقد ارجا المثل وذكر اصلا يستخرج منه كثير من المسائل فراجعته في نوع  
 المتفرقات والاجارة على المعاصي (قوله وكشروط طعام عبد وعلف دابة) في الظهيرية استأجر  
 عبدا او دابة على ان يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب انه لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث  
 في الدابة تأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فلبديا كل من مال المستأجر عادة اه قال الحموي اي  
 فيصح اشتراطه واعتراضه بقوله فرق بين الاكل من مال المستأجر بلا شرط ومنه بشرط اه اقول  
 المعروف كالشرط وبه يشعر كلام الفقيه كالا يخفى على التبيه ثم ظاهر كلام الفقيه انه لو تمورف  
 في الدابة ذلك يجوز تأمل والحيلة ان يزيد في الاجارة قدر العلف ثم يوكله ربهما بصرفه اليها  
 ولو خاف ان لا يصدقه فيه فالحيلة ان يجعله الى المالك ثم يدفعه اليه المالك و يأمره بالاتفاق  
 فيصير امينا برزاة ملخصا (قوله ورممة الدار أو مغارمها) قال في البحر وفي الخالصة  
 معزيا الى الاصل لو استأجر دارا على ان يعمرها ويعطى نواشيتها ففسد لانه شرط مخالف لمقتضى  
 العقد اه فلم بهذا ان ماقع في زماننا من اجارة ارض الوقف باجرة معلومة على ان المغارم  
 وكلفة الكاشف على المستأجر او على ان الجرف على المستأجر فاسد كالا يخفى اه اقول وهو  
 الواقع في زماننا ولكن تارة يكتب في الحجة بصريح الشرط فيقول الكاتب على ان ما ينوب  
 المأجور من التواب ونحوها كذلك وكري الانهار على المستأجر وتارة يقول وتوافقا على ان  
 ما ينوب الخ والظاهر ان الكل مفسد لانه معروف بينهم وان لم يذكر والمعروف كالشرط وتأمل  
 (قوله او خراج) قيل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول اما خراج الوظيفة فجاز لكن الفتوى  
 على انه لا يجوز مطلقا عن المتح وجعل الفساد في حواشي الاشياء على قول الامام لان  
 الخراج على المؤجر عنده ط ووجه المفتي به ان خراج الوظيفة قد ينقص اذا لم تطلق الارض  
 ذلك فيلزم الجهالة ايضا (قوله بالشيوخ) اي فبا يحتمل القسمة او لاعنده وعليه الفتوى  
 خاتية (قوله بأن يؤجر نصيبا من داره) اي ويجب اجر المثل هو الصحيح وقيل لا ينفق حتى  
 لا يجب الاجر اصلا جامع الفصولين (قوله او نصيبه من دار مشتركة) فيدروايتان والظاهر  
 انه لا يجوز نور العين عن الحاتية (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
 ويفسدها في رواية جامع الفصولين (قوله أو أجرا لواحد الخ) اي تفسد في حصاة الليث

جاز وسيجي) تفسد  
 الاجارة بالشرط المخالفة  
 لمقتضى العقد فكل ما فسد  
 البيع مأمور (يفسدها)  
 كجهالة مأجور وأجرة  
 أو مدة او عمل وكشرط  
 طعام عبد وعلف دابة  
 ورممة الدار او مغارمها  
 او عشر أو خراج او مؤنة  
 رد اشياء (و) تفسد أيضا  
 (بالشيوخ) بأن يؤجر  
 نصيبا من داره او نصيبه  
 من دار مشتركة من غير  
 شريكه او من احد شريكه  
 انفع الوسائل وعمادية من  
 الفصل الثلاثين واحترز  
 (بالاصلي) عن الطارئ  
 فلا يفسد على الظاهر  
 كأن آجر الكل ثم فسخ  
 في البعض أو أجرا لواحد  
 فأت احدها او بالعكس

تأخير الاجارة الفاسدة عن صحيحها لا يحتاج الى معذرة لو وقعها في محلها منح ( قوله من العقود ) احتراز عن العبادات اذ لا فرق بين فاسدها وباطلها ( قوله دون وصفه ) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو اشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا ط ( قوله والباطل ) كأن استأجر بمئة أودم أو استأجر طيبا ليشمه أو شاة لتبتهانغمه أو خلا ليزو أو رجلا لينحت له صناط ( قوله ولا بوصفه ) لأنه حيث بطل الاصل تبعه الوصف ( قوله وجوب اجر المثل ) أي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل ولا اعتبار فيه لزمان الاستئجار ومكانه من جنس الدراهم والدنانير لا من جنس المسمى لو كان غيرها ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كافي المنة قهستاني ونقل في المنع ان شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الاجرة في الاجرة الفاسدة اذا كان اجر المثل وذكرفي المسئلة قولين واحدها اصح فراجع نسخة صحيحة وفي ضرر الافكار عن المحيط ما اخذته الزانية ان كان بعدد الاجارة فخلال عند أبي حنيفة لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب وان كان الكسب حراما وحرام عندها وان كان بغير عقد فحرام اتفاقا لانها اخذته بغير حق اه ( قوله بالاستعمال ) أي بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب بالتمكن منها كإمارة ويا في الوقف على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كإمارة كتاب الاجارة ( قوله لو المسمى معلوما ) هذا إنما يصح لو زاد المصنف لا يتجاوز به المسمى كما فعل ابن الكمال تبعاً للهداية والكثير فكان على الشارح ان يقول اذا لم يكن مسمى او لم يكن معلوماً لان وجوب اجر المثل بالغاً ما بلغ على ما طلقه المصنف أنما يجب في هذين الصورتين ٣ اما لو علمت التسمية فلا يزداد على المسمى كما يأتي ( قوله فانه لا اجر فيه بالاستعمال ) ظاهره ولو معداً للاستغلال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد او ملك كإسلف وهنا يستعمله بتأويل عقد باطل ويحرم ط وفيه ان الباطل لاحكم له اصلاً فوجوده كالعدم كافي البدائع تأمل وبني وجوبه في الوقف ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتأويل انما هو في المعدل للاستغلال كما يأتي في الغصب وفي البزاية حيث قال والسكنى بتأويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوانيت مستغلة وادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه ثم قال المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار اه فتأمل وقد صرحوا انه لو اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها وقف أو ليتيم لزم اجر المثل صيانةً لما كسره في الوقف وهو المتمدن وبأن في الغصب ( قوله بخلاف فاسد الاجارة ) لان قبض المنفعة غير متصور الا أنا اقتنا قبض العين مقام قبض المنفعة وذلك انما يتأتى في العقد الصحيح ضرورة اتمامه ( قوله حتى لو قبضها له ) تفريع على عدم الملك في الفاسدة ( قوله وجوب اجر المثل ) أي على المستأجر الاول لانه يعده مستعملاً ولا يكون بفعل ما ليس له فعله غاصبا حتى لا تجب عليه الاجرة واما المستأجر الثاني اذا سعى بينهما اجر هل يجب المسمى نظر التسمية وهو الظاهر واجر المثل لترتبها على فاسد يحرط ( قوله وللاول ) أي للمؤجر الاول نقض الثانية أي وبأخذ الدار لانه لو باع بيعاً فاسداً ثم اشترى

( الفاسد ) من العقود ( ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعاً اصلاً ) لا بأصله ولا بوصفه ( وحكم الاول ) وهو الفاسد ( وجوب اجر المثل بالاستعمال لو المسمى معلوماً ابن كمال ) بخلاف الثاني ( وهو الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقائق ) ولا تملك المنافع بالاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستأجر ليس له ان يؤجرها ولو أجزها وجب اجر المثل ولا يكون غاصباً وللأول نقض الثانية بحر معزياً للخلاصة وفي الاشياء المستأجر فاسداً لو أجز صحيحاً

٣٥ قوله في هذين الصورتين هكذا بخطه والاولى هاتين كما لا يخفى اه مصححه

واذا بنيت لاختياره وفي سكني عرصتها ٣٧ لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قلت وفي نفيه نظر ولعله اريد

المسمى اما اجرة المثل  
او حصّة العرصة فلا مانع  
من لزومها فتأمل وسيجي  
في فسخها ما يفيد قننه  
والله تعالى اعلم \* استأجر  
حما وشرط حظ اجرة  
شهرين للعطلة فإن شرط  
حظه قدر العطلة صح  
برازية \* اجرة السجن  
والسجان في زماننا يجب  
ان تكون على رب الدين  
خزانة القتاوى \* اقضت  
مدة الاجارة ورب الدار  
غائب فسكن المستأجر بعد  
ذلك سنة لا يلزمه الكراه  
لهذه السنة لانه لم يسكنها  
على وجه الاجارة وكذلك  
لو اقضت المدة والمستأجر  
غائب والدار في يدا امرأته  
لان المرأة لم تسكنها بأجرة  
\* آجر داره كل شهر بكذا  
فلكل الفسخ عند تمام  
الشهر فلو غاب المستأجر  
قبل تمام الشهر وترك  
زوجته ومتاعه فيها لم يكن  
للاجر الفسخ مع المرأة  
لانهما ليست بخم والحيلة  
اجارتها لاخر قبل تمام  
الشهر فاذا تم تفسخ  
الاولى فتفقد الثانية فتخرج  
منها المرأة وتسلم للثاني  
خاتمة انتهى

\* (باب الاجارة الفاسدة) \*

لصلاحيتهما لنسب القسط لكن تسقط الاجرة فسخ ولم يفسخ لعدم تمكنه مما قصده  
قلت وهي صريحة في الفرق بين انهدام كلها وبعضها فيرجع الى المثل وغير المثل ولا خيار في  
غير المثل اصلا على ما مر قد برهنا مدخلا وقد رد الشارح بذلك على القهستاني حيث اطلق  
عدم اشتراط حضرته وهما اطلق اشتراطها ففيناقله رد على اطلاقه هنا ايضا وقد صرح  
بال تفصيل ايضا في الحائنة وغيرها وفي الفتية انهدم بعضها والمؤجر غائب او ممرض لا يحضر  
مجلس القاضي ينصب عنه القاضي وكلا يفسخه وسأتي في باب الفسخ تمام الكلام عليه  
وعلى اشتراط القضاء أو الرضا ( قوله واذا بنيت لاختياره ) لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر  
انه فيما لو بنها كما كانت والا فله الفسخ وليحرر ( قوله قاله ابن الشحنة ) ووقع مثله في  
الهندية عن محيط السرخسي ط ( قوله قلت ) البحث للشرنبلالي ح ( قوله اما اجرة  
المثل ) اي مثل العرصة وقوله او حصّة العرصة اي من الاجر المسمى ط ( قوله ما يفيد ) هو  
قوله وفي التبيين لو انقطع مال الرحي والبيت مما يتفزع به لغير العاجل فعليه من الاجرة بحصته  
لبقاء المعقود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته اه ح قلت سنذكر في باب الفسخ ما يفيد  
تقيده بما اذا كان منفعة السكنى مثلا معقودا عليها مع منفعة الطلح وبه يشعر قول التبيين  
لبقاء المعقود عليه وحينئذ فلا يتم الاستشهاد تأمل وظاهر ما قدمناه عن شرح الملقى  
من قوله لعدم تمكنه مما قصده يفيد ايضا وفيه عدم لزوم اجر اصلا ولعل في المسئلة خلافا  
والله تعالى اعلم ( قوله للعطلة ) بالضم اسم من تعطل بقى بلا عمل قاموس ويعني انها  
تفسد وكان الاولى ان يصرح به كافي البرازية لكنه يعلم من مقابلة وجه الفسادان مقتضى  
العقد ان لا يلزم الاجرة مدة العطلة قات او كثرت كافي الذخيرة فتقيده حظ الشهرين مما  
لم يقضه العقد بخلاف اشتراط حظ قدرها وهذا نظير ما لو شري زينا فزرق واشترط حظ  
أرطال لاجل الزرق فسد بخلاف حظ مقدار الزرق ( قوله اجرة السجن ) الظاهر انه مفروض  
فيا لو كان مملوكا لاحد فلو مينا من بيت المال او مسبلا فلا أجر تأمل ( قوله في زماننا )  
لعل وجهه عدم انتظام بيت المال فلو منتظما فالسجن واجرة السجن منه تأمل ( قوله  
على رب الدين ) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين ماطلا او لا ط قات وذكر  
الشارح في كتاب السرقة اجرة المحضر للخصم في بيت المال وقبل على المتمرد وفي قضاء  
الحائنة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعي وهو الاصح اه ( قوله لا يلزمه الكراه  
لهذه السنة الخ ) سأتى او اخرج باب الفسخ عن الحائنة استأجر دارا او حاما شهرا فسكن  
شهرين يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدلا للاستقلال والا لا به بقى وبأى تمامه ( قوله آجر  
داره الخ ) سيد كرا المصنف هذه المسئلة متنا في الباب الآتي ( قوله فلكل الفسخ الخ )  
لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسد والان الاول منجز وما بعده مضاف وفي لزومه خلاف  
كما مر وبأى ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه والا لا يصح خلافا لابي يوسف وقيل  
اتفاقا كافي طعن الهندية ( قوله لانها ليست بخم ) ولا اشتراط حضوره كما مر ( قوله فتنفذ  
الثانية ) اي يظهر اثر عقدها والا فالعقد الاول صحيح ط والله اعلم

باب الاجارة الفاسدة

وينبغي ان يجبر على الاعادة \* وفيه دفع ابريسا الى صباغ ليصبغه بكذا ثم ٣٦ قال لاصبغه وردة على فلم يرد ثم هلك

لا أجر له بقدر ماسأل ايضا يدل عليه مامر عند قوله استأجره لا يصل قط أو زاد فراجعه بقى  
لو خوفوه ولم يرجع هل يضمن قال في البرازية استأجرها الى موضع واخبر بلصوص في الطريق  
فسلكه مع ذلك ولم يلتفت فأخذوها ان سلكه الناس مع سماعها ذلك الخبر لا يضمن  
والاضمن اه (قوله وينبغي ان يجبر على الاعادة) لبقاء العقد يدل عليه ما تقدم من ان الحياط  
لوفيق الثوب يجبر على الاعادة ولو فقهه غيره لا ومثله ما في الطوري عن الحيط رد السفينة انسان  
لا أجر للملاح وليس عليه ان يعيدها وان رددها للملاح لزمه الرد (قوله لاضمان) لانه لا يتمكن من  
فسخ الاجارة وحده بل ارضا صاحبه الا بعدد فبقى حكم العقد بعد التهي ومن حكمه كون العين  
أمانة عند الاجير فلا يضمن بلا تقصير وتامة في جامع القصولين (قوله لا) لانه لا يمكن ان اجيرا  
لوحد يستحق الاجر وان لم يعمل لكن في البرازية يستحق الاجر بلا عمل لكن لو لم يعمل  
لعدر كعطر وغيره لا يلزم الاجر سائحي (قوله فعملها دونه) فلو عجزت عن المضي فتركها  
وضاعت افعى القاضي بعدم الضمان برازية (قوله مالم يمنع حسامن الطحن) المراد والله تعالى  
اعلم ان يحال بينه وبين الدوارة فلا يقدر عليها ط (قول فرق مدة) اى وصار بحيث لا ينفع  
به انتفاع مثله برازية (قوله ويسقط) اى يسقط جميع الاجر عن المستأجر مدة العمارة  
ان انهدم جميع الدار ح (قوله مثل ما) بالثب صفة مصدر محذوف اى سقوطا مماثلا  
لسقوطه اى الاجر لو انهدم بعض الدار (قوله فالهدم يحزر) بتقديم الزاى على الرأى  
اى يعلم قدر اجر المهدم بالحزر والتخمين ويسقط ومثله في البرازية لكن قال ابن الشحنة  
ظاهر الرواية انه لا يسقط من الاجر شئ بالهدم بيت منها او حائط بخلاف ما اذا شغل المؤجر  
بيتا منها لانه بفعله فيسقط بحسابه اه ملخصا ونقل نحوه السائحاني عن المقدسى وذكر في  
البرازية واذا سقط حائط من الدار فان كان لا يضر بالسكنى ليس له ان يفسخ وان ضرره  
الفسخ واذا لم يفسخ يلزمه المسمى (قوله وخالف) فعل ماض وأمر فاعله والمفعول محذوف  
اى خالف المستأجر وصورتها امره رب الدار بالبناء ليحسبه من الاجر فاتفقا على البناء  
واختلفا في مقدار النفقة فالقول لرب الدار يمينه لانه ينكر الزيادة قالوا هذا اذا اشكل الحال  
بأن اختلف فيه اهل تلك الصناعة اما اذا اجتمعوا على قول احدها وقالوا يذهب من النفقة  
في مثل هذا البناء ما يقوله احدها فالقول قوله ولا يلتفت الى قولهما ذخيرة ملخصا ومثله  
في التارخانية والبرازية وأفتى به الرعمى والحيلة في تصديقه ان يجعل من الاجرة قدرا  
ويقبضه المؤجر ثم يأمره بانفاقه فيكون القول له لانه آمن كما نظمه في الحية (قوله في  
قدر العمارة) اى قدر نفقتها (قوله قلت) البحث للشرنبلالى ح (قوله ومفاده) اى  
مفاد اطلاق النظم الأمر عن التقييد بالرجوع فافهم (قوله بمجرد الامر) اى وان لم يقل  
على ان ترجع بذلك على وهو الصحيح خانية ونقله ابن الشحنة عن القنية (قوله لافى  
تنور وبالوعة الخ) لان المقصود منهما نفع المستأجر (قوله ولو خربت الدار الخ) تكرار  
مع صدرا لبيت الاول مع ما بيناه ح (قوله بحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلالى وقد قال  
في شرحه على الملتقى ناقلا عبارة الصغرى مع توضيح انه بالهدم جدار او بيت من دار  
يفسخ بحضرة اجماعا وبالهدم كلها له الفسخ بغيبته ولا تنفسخ مالم يفسخ هو الصحيح

لاضمان \* وفيه مثل ظهر  
الدين ممن استأجر رجلا  
ليعمله في الضيعة فلما  
خرج نزل المطر فامتنع  
بسببه هل له الاجر قال لا  
\* استأجر دابة ليحملها  
كذا ففرضت حملها دونه  
هل للمستكرى الرجوع  
بحضته قال لا لانه رضى  
بذلك \* استأجر رعى ففعله  
الجيران عن الطحن لوهين  
البناء وحكم القاضي بمنعه  
هل تسقط حصته مدة المنع  
قال لا مالم يمنع حسامن  
الطحن \* استأجر حمامانة  
ففرق مدة هل يجب كل  
الاجر قال اما يجب بقدر  
ما كان منتفع به وفي الوهبانية  
\* ويسقط في وقت العمارة  
مثل ما لو انهدم بعض الدار  
فالهدم يحزر \* وخالف في  
قدر العمارة أمر \* يقدم  
فيها قوله لا للمعمر \* قلت  
ومفاده رجوع المستأجر  
بما ثبت على المؤجر بمجرد  
الامر يعنى الا في تنور  
وبالوعة فلا بد من شرط  
الرجوع عليه ولو خربت  
الدار سقط كل الاجر  
ولا تنفسخ به مالم يفسخها  
المستأجر بحضرة المؤجر  
هو الاصح



لانه غاصب الاقبا استثنى كما سيجي قيد بزرع الاضر لانه بالاقط ضررا لا يضمن ويجب الاجر (و) ضمن (بخطا قباء) (و) امر بقميص قيمة ثوبه وله) اى لصاحب الثوب (أخذ القباء ودفع أجر مثله) لا يجاوز المسعى كما هو حكم الاجارة الفاسدة (وكذا اذا خاطه سراويل) ٣٥ وقد امر بالباء فان الحكم كذلك (في الاصح) فقيده الدرر بالقباء

فيها والتقيده مفيد اذا خالف طورى (قوله لانه غاصب) اى لما خالف صار غاصبا واستوفى المنفعة بالغصب ولا تلحق الاجارة به زيلى (قوله الاقبا استثنى) قال في المنع قلت ما ذكره هاتين عدم وجوب الاجر ووجوب ما نقص من الارض مذهب المتقدمين من المشايخ وامام مذهب المتأخرين فيجب اجر المثل على الغاصب لارض الوقف واليتيم والمعدل للاستقلال كالحائض ونحوه (قوله وبخطا قباء) القميص اذا قدم قبل كان قباء طاق فاذا خيط جانباه كان قميصا وهو المراد بالقرطى زيلى ملخصا وذكر الاتفاقى ان السماع في القرطى في الهداية يفتح الطاء وفي مقدمة الادب سمعا عن الثقات بالضم ولهما وجه (قوله وله أخذ القباء) اى في ظاهر الرواية لانه يشبه القميص من وجه فان الاتراك يستعملونه استعمال القميص وروى الحسن انه ليس له أخذه بل يترك الثوب ويضمنه قيمته (قوله ودفع أجر مثله) لانه غير عليه العمل فيغير عليه الاجر كالمو اشتراط على الحائك رقيقا خفاء صفيقا او بالعكس اتفاقى وسيا فى آخر الباب الآتى ما اذا اختلفا في المأمور به (قوله فان الحكم كذلك) وهو التخيير لاتحاد اصل المنفعة من السر ودفع الحر والبرد ولوجود الموافقة في نفس الخطا زيلى (قوله في الاصح) وقيل يضمن بلا خيار لل تفاوت في المنفعة والهيئة (قوله فقيده الدرر) اى بقوله وبخطا قباء ومثله في عامة المتون اتباعا للفظ محمد في الجامع الصغير لكن زاد بعده في الهداية والمتن في قوله وكذا اذا خاطه سراويل فأدان القيد اتفاقى (قوله قيمة ثوب ابيض) اى ان كان دفعه مالكة كذلك (قوله لا يضمن) اى وله الاجر المسعى فيما يظهر ط قلت يدل عليه ظاهر قوله الآتى ان قدر اصبع ونحوه عفو لكن في البرازية عن المحيط امره بزعفران ويشبع الصبغ ولم يشبع ضمنه قيمة ثوبه واأخذه واعطاه أجر المثل لا يزداد على المسعى تأمل (قوله عند اهل فقه) اى ضمنه (قوله كذا) راجع للثلاثة قبله (قوله عفو) اى وله الاجر كافي البرازية لقلة التفاوت ولعسر الاحتراز عنه والاولى فهو عفو (قوله ضمنه) لانه مما يحل بالمقصود فيعد اتلاف ط (قوله لا يضمن) لانه قطعه بأذنه وفي الاول اذن بقطعه بشرط الكفاية وكذا قال الخطا نعم فقال المالك فأقطعه او اقطعه اذن ضمن اذ علق الاذن بشرط فصولين وفيه دفع اليه ثوبا ليخيطه فخاطه قيضا فاسدا وعلم به ربه ولبسه ليس له ان يضمنه اذ لبسه رضا وعلم منه مسائل كثيرة اه (قوله فالعبرة لعادتهم) اى لعادة اهل السوق فان كانوا يعملون بأجر يجب أجر المثل والا فلا (قوله اعتبر عرف البلدة الخ) فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان شهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستاذ درر (قوله مطلقا في الاصح) اى استأجرها ذاهبا فقط أو ذاهبا وجائيا وقيل هذا اذا استأجرها ذاهبا فقط لانتهاء العقد بالوصول (قوله كافي العارية) بخلاف المودع لانه مأمور بالحفظ قصدا فيبقى الامر بعد المودع للوافق وفي الاجارة والاعارة مأمور به تبعا للاستعمال فاذا اقطع الاستعمال لم يبق هو نائباً هداية (قوله لا اجاره) لتقصه العمل وظاهره انه

غلامه وابنه لحائكم مدة كذا يعلمه التسريح وشرطه عليه كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى أجر من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل \* وفيها استأجر دابة الى موضع فجاوز بها الى آخر ثم عاد الى الاول فغطبت ضمن مطلقا في الاصح كافي العارية وهو قولهما واليه رجع الامام كافي بجمع الفتاوى \* وفيه خوف المكارى فرجع واعاد الحل لحله الاول لا أجر له

الجامع الاول قلت وينبغي كون الاصح الثانى لانه كالحمل الزائد على الركوب غاية اليسان ملخصا اقول وفيه نظر لما مر انه لو ركب موضع الحمل ضمن الكل وقد نقله الاقناني نفسه قدير وفي البحر ان مافى الكافي هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى اهـ (قوله ووضع الايكاف) لامعنى لتقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الاكاف ح اى فقد اشبه عليه الايكاف مصدرا بالا كاف الذى هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة ويمكن الجواب بان الاضافة بيانية والداعى لتقديره المضاف افادته انه معطوف على نزع لاعلى السرج تأمل (قوله سواء وكف بمثله ولا) لان الجنس يختلف لان الاكاف للحمل والسرج للركوب وكذا ينسبط احدها على ظهر الدابة مالا ينسبطه الآخر فصار نظير اختلاف الحنطة والحديد زيلى (قوله وبالسراج) معطوف على الايكاف والاولى حذف الباء الجارة وعطفه بأو كافى الكثر لثلا يومهم المعطف على نزع قال ابن الكمال اى ان نزع السرج واسرجه بسرج آخر فان كان هذا السرج مما لا يسرج هذا الحمار بمثله يضمن (قوله جمع قيمته) اى عند الامام فى رواية الجامع الصغير وقد مر ازيد فى رواية الاصل وهو قولهما هذا اذا كان الحمار يوكف بمثله وان كان لا يوكف اصلا ولا يوكف بمثله ضمن كل القيمة عندهم كذا فى الحقائق ابن كمال ونقل الشرنبلالى ان الفتوى على قولهما قال الزيلى وتكلموا على معنى قولهما انه يضمن بحسابه وهو احدى الروايتين عن ابى حنيفة فنهى من قال انه مقدر بالمساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من ظهر الدابة قدر شبرين والا كاف قدر اربعة اشبار فيضمن بحسابه وقبل يعتبر بالوزن (قوله مكان الايكاف) اى بدله (قوله وكذا لو ابدله) تشبيه بحكم مفهوم المتن بقريئة التعليل والشارح تبع البحر والمنع والذى فى غاية اليسان هكذا وقال الكرخى ان لم يكن عليه لجام فالجمله فلا ضمان عليه اذا كان مثله يلجم بذلك اللجام وكذلك ان ابدله وذلك لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره ولا يتلف به فلم يضمن بالجامه اهـ (قوله غير ماعينه المالك) اى مالك الطعام كما فى الهداية وكذا مالك الدابة كما فى الغاية فلو لم يعين لضمان بحر (قوله بحيث لا يسلكه الناس) واما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلا بحر ونقله الزيلى عن الكافى والهداية معللا بانه عند عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الفائدة (قوله او حمله فى البحر) اى حل المتاع (قوله وان بلغ المنزل) السماع فى بلغ بالتشديد اى وان بلغ الحال المتاع الى ذلك الموضع المشروط ويجوز التخفيف على استناد الفعل الى المتاع اى ان بلغ المتاع الى ذلك الموضع اقناني (قوله فله الاجر) اى المسمى (قوله لحصول المقصود) لان جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف الا بظهور اثر التفاوت وهو الهلاك فاذا سلم بقى التفاوت صورة لامعنى فوجب المسمى اقناني (قوله يزرع رطبة) كاللقاء والبطيخ والباذنجان وما جرى مجراه ط عن السمرقندى (قوله وامر بالبر) الو او للحال (قوله لان الرطبة اضر من البر) لانتشار عرقها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شر مع اختلاف الجنس فيجب عليه جميع التقصان بخلاف ما لو اوردف غيره اوزاد على المحمول المسمى حيث يضمن بحسابه لتلفها بماؤون فيه وغيره فيضمن بقدر ماتعدى لاتحاد الجنس زيلى ملخصا (قوله ولا اجر) اقول ينبغى ان يرجع لجميع المسائل التى قيد

(و) وضع (الايكاف) سواء وكف بمثله ولا (وبالسراج بما لا يسرج) هذا الحمار (بمثله جميع قيمة) ولو لم يملكه واسرجه مكان الايكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسابه ابن كمال (كما) يضمن (لو استأجرها بغير لجام) فالجمله بلجام لا يلجم مثله (وكذا لو ابدله لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره غاية (او سلك طريقا غير ماعينه المالك وتفاوتا) بعدا او وعرا او خوفا بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال (او حمله فى البحر اذا قيد بالبر مطلقا) سلكه الناس او لا لخطر البحر فلو لم يقيد بالبر لضمان (وان بلغ) المنزل (فله الاجر) لحصول المقصود (وضمن يزرع رطبة وامر بالبر) مانقص من الارض لان الرطبة اضر من البر (ولا اجر)

يجذبها الى نفسه لتقف ولا تجرى كذا في المنح ح (قوله لتقييد الاذن بالسلامة) لان السوق يتحقق بدون الضرب واما تضرب للمبالغة (قوله ضمن) اى الدية وعليه الكفارة بخلاف ضرب القاضى الحد والتعزير لان الضمان لا يجب بالواجب ط عن الحموى (قوله لوقوعه) اى انما يضمن لان التأديب يمكن وقوعه بزجر وتعريك بدون ضرب ح وتعريك فرك الاذن (قوله) وقالوا لا يضمنان بالمتعارف اى الاب والوصى لا يضمنان بالضرب المتعارف لانه لاصلاح الصغير فكان كضرب المعلم بل أولى لانه يستفيد ولاية الضرب منهما والخلاف جار في ضرب الدابة وكبعضها ايضا لاستفادته بمطلق العقد وهذا بخلاف ضرب العبد المستأجر للخدمة حيث يضمن بالاجماع والفرق لهما انه يؤمر وينهى لفهمه فلا ضرورة الى ضربه وأطلق في ضرب الدابة وكبعضها وهو محمول على ما اذا كان بغير اذن صاحبه فلو باذنه واصاب الموضع المتاد لا يضمن بالاجماع كما في التارخانية (قوله وفي الغاية عن التهمة الخ) ظاهره ان رجوعه في مسألة الصغير دون الدابة وينبئ ان يكون كذلك لان مسألة الدابة جرى عليها احباب المتون فلو ثبت رجوع الامام فيها لما مشوا على خلافه لان ما رجع عنه المجتهد لم يكن مذهبه على ان المصنف مثنى في كتاب الجنائيات على قول الامام في مسألة الصغير وعبر عن رجوعه بقيل وسيأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله لا يسوقها) اى المتاد لما في التارخانية اذا عنف في السير ضمن اجماعا (قوله وظاهر الهداية الخ) كذا قاله في البحر ولعله اخذه من تعليقه الضمان عند الامام بتقييد الاذن بالسلامة فيفيد ان الضرب مأذون فيه بشرط السلامة وفي معراج الدراية وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم نخس بعير جابر وضربه وكان ابو بكر يخس بعيره بمحجنه ثم قال وفعل النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اباحته ولا ينبئ الضمان لانه مفيد بشرط السلامة اه فالجواب اباحة الضرب للمتاد للتأديب للمالك وغيره ولم غير مستأجر تأمل (قوله واما ضربه دابة نفسه الخ) قال في القنية وعند ابى حنيفة لا يضربها اصلا وان كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخص ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخاص فيما زاد عليه كذا في البحر أقول الظاهر ان المراد بقول الامام لا يضربها اصلا اى لا ينفي له ذلك ولو للتأديب وان كان ضرب التأديب المتاد مباحا فلا ينافى ما قدمناه ويدل عليه قوله لا يخص فيما يحتاج اليه للتأديب ونقل ط عن شرط الكثرة للحموى قالوا يخص ضارب الحيوان بلا وجه لانه انكار حال مباشرة النكر وملكه كل احد ولا يخص الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجه وهذا معنى قول محمد في المبسوط يتألب ضارب الحيوان لا بوجهه الا بوجهه (قوله وبترع السرج والايكاف) أفاد الحموى والشاشي ان مجرد ترع السرج موجب للضمان وفي الجوهرة استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها عربانا ولا يحمل متاعا ولا يستلقى ولا يئس على ظهرها بل يركب على العرف والعادة ط ملخصا بقى لو استأجره عربانا فاسرجه ففي كافى الحاكم يضمن وقال الاسبيجاني في شرحه هذا لو حاربا لا يسرج مثله عادة فلو كان يسرج لا يضمن وقال القدوى فصل احبائنا وقالوا ان ليركبه خارج المصر لا يضمن وكذا لو فيه وهو من ذوى الهيات والاضمن وهل يضمن كل القيمة او بقدر ما زاد صحح قاضخان في شرح

لتقييد الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصى للتأديب ضمن لوقوعه بزجر وتعريك وقالوا لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التهمة الاصح رجوع الامام لقولهما (لا) يضمن (يسوقها) اتفاقا وظاهر الهداية ان للمستأجر الضرب للاذن العرفي واما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى لا يضربها اصلا ويخاص فيما زاد على التأديب (و) ضمن (بترع السرج

(وجوب النصف على المستأجر) بفعله وهدر فعل ربهما مجتبئ (ولو) **حج** ٣٢ كان البر متلافي جولتين (حمل كل واحد)

وخسين الى ذلك المحل ثم أتى الجمال بابه واخبره المستكرى انه ليس كل حمل الامانة رطل  
فحمل الجمال الى ذلك الموضع وقد عبط بعض الابل لاضمان على المستكرى لان صاحب  
الجل هو الذى حمل فقال له كان ينبغي لك ان تزن اولاه (قوله وجوب النصف) اى وجوب  
عليه من قيمة الدابة ما يقابل النصف من الزيادة ثم مافى المتن نقله عن المنع عن المحيط ونقل  
بعده عن الخلاصة انه يضمن ربع القيمة ومثله فى التاتر خانية عن الذخيرة والشرنبالية عن  
تمة الفتاوى فالصواب ان المراد الربع اذا كانت الزيادة مساوية للعشروط مافى البرازية  
استأجره ليحمل عشرة مخاتيم فجعل عشرين وحلما معاضن ربع القيمة لان النصف  
مأذون والنصف لا يتنصف هذا النصف (قوله فى جولتين) الجواق بكسر الجيم واللام  
وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها واء معروف جمه جواق كصحاتف وجواق وجواقات  
قاموس فتحه ان يرسم بعد الواو الف فى مثاه ومفردة ايضا وهو خلاف مارأيت فى النسخ  
(قوله او متعاقبا) لم يذكره فى المنع ولم أره فى عبارة غاية البيان (قوله ومفاده الخ) انما  
يكون مفاده ذلك لوعبر فى الغاية بقوله او متعاقبا وانما عبر بقوله ووضعاه على الدابة جميعا  
وعزاه الى تمة الفتاوى وهكذا عبر فى التاتر خانية عن الذخيرة وهكذا عبر فى الخلاصة وزاد  
بعده وكذا لو حمل المستأجر اولاه فى الغاية لا يخالف مافى الخلاصة بل زاد فى الخلاصة  
مسئلة أخرى لم تفهم من كلام الغاية وهى ما ذكره الماتن من التفصيل ولوفرض ان قوله  
او متعاقبا موجود فى عبارة الغاية فهو مفهوم مافى الخلاصة منطوق صريح فكيف يعدل  
عنه وقد قالوا ان صاحب الخلاصة من اجل من يعتمد عليه فيجب المصير الى ما قاله اتباعا  
للتقل والله تعالى اعلم (قوله فتنه) اقول تنبه لما قدمته لك فهو اظهر (قوله اى  
ما مر من الحكم) وهو ضمان ما زاد الثقل فى المسئلة الاولى ط (قوله الاجر للحمل الخ)  
جواب عن اجتماعهما كاقدمناه آتفا (قوله وأفاد الخ) لان الزيادة من جنس المزيد عليه  
ط (قوله ثم حمل عليها الزيادة وحدها) قيده فى التاتر خانية بما لو حملها على مكان المسمى فلو  
فى مكان آخر ضمن قدر الزيادة ومثله فى جامع الفصولين وفيه ايضا بخلاف ما لو استأجر ثورا  
ليطحن به عشرة مخاتيم فطحن احد عشر او ليكرب به جريبا فكرب جريبا ونصفا فهاك  
ضمن كل القيمة اذا الطحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو فى الزيادة مخالف  
من كل وجه فضمن كلها والحمل يكون دفعة وبعضه مأذون فيه فلا يضمن بقدره اه (قوله قال  
ولم يتعرضوا الخ) اقول صرح به فى البدائع كاقدمناه (قوله ومنه علم الخ) اى علم انه ان زاد  
شيئا وسلمت انه يجب المسمى فقط وان كان لا يحل له الزيادة الا برضا المكارى ولهذا قالوا ينبغي  
ان يرى المكارى جميع ما يحمله بحره ولهذا روى عن بعضهم انه دفع اليه صديق له كتابا  
ليوصله فقال حتى استاذن من الجمال اه وهذا لعين قدرا وسيد ذكر المصنف فى المتفرقات انه  
يصح استئجار جمل ليحمل عليه محملا ورايين الى مكة وله الحمل المتساو ورويت احب  
(فرع) فى المنع عن الخانية ليس لرب الدابة وضع متاعه مع حمل المستأجر فان وضع وبلغت  
المقصد لا ينقص شئ من الاجر بخلاف شغل المالك بعض الدار فانه يتنقص بحسابه اه ملخصا  
(قوله وكبحها) بالباء الواحدة والحاء المهملة فى المغرب كبسح الدابة بالبعاء اذا ردها وهوان

منهما (جولقا) اى وعاء  
كعدل مثلا (وحده)  
ووضعهما معا ومتعاقبا  
(لا ضمان على المستأجر)  
ويجعل حمل المستأجر  
ما كان مستحقا بالعقد غاية  
ومفاده انه لا ضمان على  
المستأجر سواء تقدم او  
تأخر وهو الوجه ومن  
ثم عولنا عليه على خلاف  
ما فى الخلاصة كذا فى  
شرح المصنف قلت وما  
فى الخلاصة هو ما يوجد  
فى بعض نسخ المتن من قوله  
(وكذا لا ضمان لو حمل  
المستأجر او لانه رب الدابة  
وان حملها ربهما اولاه ثم  
المستأجر ضمن نصف  
القيمة) انتهى فتنبه  
(وهذا) اى ما مر من  
الحكم (اذا كانت الدابة  
المستأجرة (تطيق مثله اما  
اذا كانت لا تطيق لجميع  
القيمة لازم) على المستأجر  
زليل (ويجب عليه كل)  
الاجر للحمل والضمان  
للزيادة غاية وافاد بالزيادة  
انها من جنس المسمى  
فلو من غيره ضمن الكل  
كألو حمل المسمى وحده  
ثم حمل عليها الزيادة وحدها  
بحر قال ولم يتعرضوا للاجر  
اذا سلمت لظهور وجوب  
المسمى فقط وان حمل

المستأجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكارى فى طريق مكة (وضمن يضربها وكبحها) بليجامها (يجزها)



كحمله شيئاً آخر ولو من ملك صاحبها ٣١ كولد الثاقبة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يؤذن بل ان

يسأل اهل الخبرة كم يزيد  
ولو ركب على موضع الحمل  
ضمن الكل لما مر وكذا  
لو لبس ثيابا كثيرة ولو  
ما يلبسه الناس ضمن  
بقدر ما زاد بجنتي (واذا  
هلكت بعد بلوغ المقصد  
وجب جميع الاجر)  
لركوبه بنفسه (مع التضمنين)  
اي لنصف القيمة لركوب  
غيره ثم ان ضمن الراكب  
لا يرجع وان ضمن  
الرديف رجع ولو مستأجرا  
من المستأجر والا لا قيد  
بكونها عطبت لو  
سلمت لزوم المسمى فقط  
وبكونه ان ردف له لا واقده  
في السرج صار غاصبا فلا  
أجر عليه بحر عن الغاية  
لكن في السراج عن  
المشكل ما يخالفه فليأمل  
عند الفتوى كيف وفي  
الاشياء وغيرها ان الاجر  
والضمان لا يجتمعان (واذا  
استأجرها ليحمل عليها  
مقدارا فحمل عليها أكثر  
منه فعطبت ضمن ما زاد  
الثقل) وهذا اذا حملها  
المستأجر (فان حملها  
صاحبها) بيده (وحده  
فلا ضمان على المستأجر)  
لانه هو المباشر عمادية  
(وان حملا) الحمل (معا)

و وضعه عليها

كحمله شيئاً آخر) اي فانه يضمن بقدر الزيادة اذا لم يركب على موضع الحمل (قوله وليس  
المراد الخ) جواب عما يقال قدر الزيادة المحمولة لا تعرف الا بعد وزنها ووزن الرجل فيخالف  
ما مر من ان الآدمي غير موزون (قوله لما مر) اي من كونهما في مكان واحد (قوله وكذا  
لو لبس ثيابا كثيرة) اي يضمن الكل لو لبس أكثر مما كان عليه وقت الاستئجار وكان مما  
لا يلبسه الناس عادة كذا يفهم من المحتجى (قوله لركوبه بنفسه) أشار به مع ما بعده الى  
ما قاله في البحر لا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول ان الضمان لركوب غيره  
والاجر لركوبه بنفسه وسيأتي ايضاحه (قوله لركوب غيره) اي لو من يستمسك والا فتد  
تقدم التصريح بأنه يضمن بقدر ثقله لا النصف فافهم (قوله ثم ان ضمن الراكب) اراد  
بالراكب المستأجر (قوله لا يرجع) اي على الرديف لانه ملكها بالضمان فصار الرديف  
راكبا دابته بأذنه فلا رجوع عليه سواء كان الرديف مستأجرا منه او مستعيرا رحتي (قوله  
رجع) اي على الراكب لانه غره في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما لو كان مستعيرا فلا رجوع  
لانه لم يضمن له السلامة حيث لم يكن بينهما عقد رحتي (قوله والا) اي والا يكن الرديف  
مستأجرا من المردف بل كان مستعيرا (قوله لانه لو سلمت) اي في جميع الصور (قوله عن  
الغاية) اي غاية البيان ونصها هذا اذا اردف حتى صار الأجنبي كالتابع له فاما اذا أقده  
في السرج صار غاصبا ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه رفع يده عن الدابة واقعهما في يد  
متعدية فصار ضامنا والاجر لا يجتمع بالضمان اه وعزا الى اشرح الكافي للإمام جاني (قوله  
لكن في السراج الخ) فانه قال قوله فاردف رجلا معه خرج مخرج العادة لان العادة ان المستأجر  
يكون اصلا ولا يكون رديفا والمستأجر لو جعل نفسه رديفا وغيره اصلا فحكمه كذلك اه  
اي فيجب عليه ايضا النصف لو طابق مع لزوم الاجر كما مر عن البدائع ولولا نطق فالكمل  
وحيث جملة في الغاية مقابلا الاول وصرح بأنه لم يجب عليه شيء من الاجر فهو صريح في  
الخلافه خلافا لمن وهم (قوله فليأمل عند الفتوى) اشارة الى اشكاله فلا ينبغي الاقدام  
على الافتاء به قبل ظهور وجهه (قوله كيف وفي الاشياء الخ) استبعاد لما في السراج وبيان  
لوجه التوقف عند الفتوى فانه يخالف للقاعدة المذكورة (قوله لا يجتمعان) اي وهنالما  
صار غاصبا ضمن ملكه مستندا فاذا أئذناه الاجر بارتدافه لزم اجتماعهما لوجوب الاجر  
فيما ملكه والفرق بينه وبين ما لو اردف غيره انه هنالما اخرجها من يده صار غاصبا كالو  
استأجرها ليركب بنفسه فاركب غيره يجب كل القيمة كما مر فاذا ارتدف خالفه صار تابعا  
ولا يمكن وجوب الاجر بارتدافه لما قلنا اما لو ركب في السرج فقد اتى بما هو مأذون فيه  
فاذا اردف غيره فقد خالف فيما شغله بغيره ولا يملك شيئاً بالضمان فيما شغله بركوب نفسه  
وجميع المسمى بمقابلة ذلك وانما يضمن ما شغله بركوب الغير ولا اجر بمقابلة ذلك ليسقط  
عنه واذا راجعت النهاية اتضح لك ما قررناه فافهم (قوله اكثر منه) اشار الى انه من جنس  
المسمى كما يأتي مع ذكر محترزه (قوله ضمن ما زاد الثقل) اشار الى ان الضمان في مقابلة الزائد  
والاجر في مقابلة الحمل المسمى فلم يجتمعا كما مر نظيره أفاده في البحر وسيشير اليه بعد ايضا  
(قوله عمادية) وعبارتها كافي البحر استكرى بالاعلى ان يحمل كل بعير مائة رطل فيحمل مائة

الضرر لعدم تقده من وكف المطر ونحوه بما يخرجها تأمل ( قوله لاضر ) اى اول الباب  
 ( قوله ككبر ) الكبر قدر والبر نوع والكبرستون قفيز او القفيز ثمانية مكاتيك والمكوك  
 صاع ونصف فيكون اثني عشر وسقما صباح وهذا عنداهل بغداد والكوفة ط عن الحموى  
 ( قوله له حمل مثله ) اى في الضرر بشرط التساوى في الوزن وما في الدرر من قوله وان تساوى  
 في الوزن قال الشعرنبالى الواو فيه زائدة ( قوله مقدرة ) اى معينة قدرا فدخل فيه زراعة  
 الارض اذا عين نوعا للزراعة له ان يزرع مثله واخف لاضر كافي البحر ( قوله او مثلها ) كالمو  
 حمل كبر بلغيره بدل كبره قال في البحر وغلط من مثل بالشعير للمثل لانه يلزم عليه انه لو استأجرا  
 لحمل كبر شعير له ان يحمل كرخطة وليس كذلك لانه فوقه ( قوله اودونها ) ككبر شعير بدل  
 كبر لانه اخف وزنا ( قوله ومنه ) اى ما لم يجزح ( قوله لاشعير اى الاصح ) اى لو عين قدرا  
 من الخطة فحمل مثل وزنه شعير جاز فلا يضمن لو عطبت استحسانا وهو الاصح لان ضرر الشعير  
 في حق الدابة عند استوائهما وزنا اخف من ضرر الخطة لانه يأخذ من ظهر الدابة اكثر مما  
 تأخذه الخطة فيكون اخف عليها بالانسياط بخلاف ما اذا حمل مثل وزن الخطة قطنا لانه  
 يأخذ من ظهرها اكثر من الخطة وفيه حرارة فكان اضر عليها من الخطة فصار كما اذا حمل  
 عليها تبن او حطب او كذا الوحمل مثل وزنها حديدا او ملحا لانه يجتمع في مكان واحد من ظهرها  
 فيضرها فحاصله متى كان ضررا حادها فوق ضرر الآخر من وجه لا يجوز وان كان اخف  
 ضرر من وجه آخر كذا افاده الزيلعي اقول ولم يذكر ما يضمن في هذه الاوجه وحاصل ما في  
 البدائع ان الخلاف الموجب للضمن اما في الجنس او في القدر او الصفة فالاول كما اذا  
 استأجرها لحمل كبر شعير فحمل كرخطة يضمن كل القيمة لانهما جنس آخر واقل فصار غاصبا  
 ولا أجر لانهما لا يجتمعان والثاني كما اذا استأجرها ليحمل عشرة أفقزة خبطة فحمل أحد عشر  
 فان سلمت لزم المسمى والاضمن جزأ من أحد عشر جزأ من قيمتها والثالث كما اذا استأجرها  
 ليحمل مائة رطل قطن فحمل مثل وزنه أو أقل حديدا يضمن قيمتها لان الضرر ليس للثقل فلم  
 يكن مأذونا ولا اجرا لما قلنا وسيأتى تمامه ( قوله ولو اردف ) الردف من تحمله خلقه على  
 ظهر الدابة واحتزبه عمالو أعمده في السرج ويأتى الكلام فيه ( قوله يضمن النصف ) اى  
 سواء كان اخف او اقل اتقانى لان ركوب احدهما مأذون فيه دون الآخر وعليه الاجرة  
 لانه استوفى المعقود عليه وزيادة غير ان الزيادة استوفيت من غير عقد فلا يجاب لها الاجر بدائع  
 ( قوله والاعتبار للثقل ) اى فلا يضمن بقدر ما زاد وزنا فصار كحائط بين شريكين أنالنا  
 اشهد على احدهما فوقت منه آجرة على رجل فعلى المشهد عليه نصف الدابة وان كان نصيبه  
 من الحائط اقل من النصف لان التلف ما حصل بالثقل بل بالجرح والجراحة اليسيرة  
 كالكثيرة في الضمان كمن جرح انسانا جراحة وجرحه آخر جرحا حتين فأت ضمنا نصفين بدائع  
 ( قوله بكل حال ) اى وان كان لا يستمسك ط ( قوله لكونه في مكان واحد ) فيكون اشق  
 على الدابة زيلعي ( قوله صغير الا يستمسك ) محترز قوله من يستمسك وانظر هل الكبير الذى  
 لا يستمسك كالصغير ( قوله بقدر ثقله ) ذكره الزيلعي والاتقانى وهو مخالف للتعديل السابق  
 تأمل والعلامة انه لعدم استمسكه اعتبر كالحمل اتقانى وعليه الكبير العاجز مثله فليراجع ( قوله

لما امر أن التقيد غير مفيد  
 ( وان سمي نوعا او قدرا  
 ككبر به حمل مثله واخف  
 لا أضر كالمالح ) والاصل  
 ان من استحق منفعة  
 مقدرة بالعقد فاستوفاه  
 او مثلها او دونها جاز  
 ولو أكثر لم يجز ومنه  
 تحميل وزن البر قطنا  
 لاشعيرا في الاصح ( واو  
 اردف من يستمسك  
 بنفسه وعطبت الدابة  
 يضمن النصف ) ولا اعتبار  
 للثقل لان آدمي غير  
 موزون وهذا ( ان كانت  
 الدابة تطبق حمل الاثنين  
 والا فالكل ) بكل حال  
 ( كما لو حمل ) الراكب  
 ( على عاتقه ) فانه يضمن  
 الكل ( وان كانت تطبق  
 حملهما ) لكونه في مكان  
 واحد ( وان كان ) الردف  
 صغيرا لا يستمسك يضمن  
 بقدر ثقله )

غير قيد وان العلة غير ما ذكره ومفاده عدم الجواز وان بين المدة ( قوله او كتابا الخ ) لان  
 القراءة ان كانت طاعة كالقرآن او مصيبة كالغناء فالاجارة عليها لا تجوز وان كانت مباحة  
 كالادب والشعر فهذا مباح له قبل الاجارة فلا تجوز ولو انعدت تنعقد على المحل وتقلب  
 الاوراق والاجارة عليه لا تنعقد ولو نص عليه لانه فائدة فيه للمستأجر ولو الجلية ( قوله وان  
 لم يقيدها ) صادق بالاطلاق كقوله للركوب او ليس مثلا ولم يزد عليه وبالتعميم كقوله على ان  
 اركب أو ألبس من شئت وهذا هو المراد هنا كان المراد الاول بقول الشارع بعده ولو لم يبين  
 ولكن في التعبيرين خفاء فافهم والفرق انه في الاطلاق صار الركوبان مثلامن شخصين كالجنسين  
 فيكون المعقود عليه مجهولا وفي التعميم رضى المالك بالقدر الذى يحصل في ضمن الركوب  
 فصار المعقود عليه معلوما فافاده في البحر ( قوله فسدت ) ومثله الحمل لما في البرازية استأجر  
 ولم يذكر ما يحمل فسدت وفي الخاتمة يلطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يلطحن من الشعير  
 او نحوه ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقداره وقال خواهر زاده لا بد من بيان مقدار  
 ما يلطحن كل يوم وعليه الفتوى ( قوله وتقلب صحيحة بركوها ) سواء ركبها او اركبها  
 ويجب المسمى استحسانا لزوال الجلالة يجعل التمين انتهاء كالتعين ابتداء ولا ضمان بالهلاك  
 لعدم المخالفة زيلى ملخصا ( قوله ضمن ) لانه صار متعديا لان الركوب واللبس مما يتفاوت  
 فيه الناس قرب خفيف جاهل اضر على الدابة من ثقل عالم ( قوله وان سلم ) لانه يكون  
 غاصبا ومنافع الغصب غير مضمونة الا بما استثنى ط ( قوله وانه مما لا يوهن ) اى بالفعل وان  
 كان مما ن شان ان يوهن فافهم ( قوله لانه مع الضمان ممتنع ) لتليل لقوله ولا اجر عليه لكنه  
 خاص بحالة العطب فان سلم فقد مر تليله ( قوله ومثله في الحكم ) اى فى كونه يضمن اذا عطب  
 مع المخالفة والقيد بحر ( قوله كالفسطاط ) قال في الدرر حتى لو استأجره فدفعه الى غيره  
 اجارة او اعارة فغصبه وسكن فيه ضمن عند ابي يوسف لتفاوت الناس في نصبه واختيار مكانه  
 وضرب اتاده وعند محمد لا يضمن لانه للسكنى فصار كالدار اه وقوله ضمن عند ابي يوسف قال  
 ابو السعود اى ان كان قيد بأن يستعمله بنفسه حموى وكذا عند ابي حنيفة على نقله شيخنا  
 عن المفتاح اه وفي التارخانية استأجر قبة لتصبها في بيته شهر بخمسة دراهم جاز وان لم يسم  
 مكان النصب ولو نصبها في الشمس أو المطر وكان فيه ضرر عليها ضمن ولا أجر وان سلمت عليه  
 الاجر استحسننا وان نصبها في دار أخرى في ذلك المصر لا يضمن وان أخرجهما الى السواد  
 لا أجر سلمت أو هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة له ان يستظل بنفسه وبغيره لعدم  
 التفاوت ولو انقطع أطنبه وانكسر عموده فلم يستطع نصبه لا أجر وان اختلف في مقدار  
 الانتفاع فاقول للمستأجر وان في أصله حكم الحال كمسئلة الطاحون وتامه فيها ( قوله له ان  
 يسكن غيره ) اى غير ذلك الواحد وفي شرح الزيلعي أول الباب وله اى للمستأجر ان يسكن غيره  
 معه او منفردا لان كثرة السكان لا تضربها بل تزيد في عمارتها لان خراب المسكن بترك السكن  
 اه وقد منا أن له ذلك وان شرط أن يسكن وحده منفردا فاقيل ان سكنى الواحد ليس  
 كسكنى الجماعة بحث معارض المنقول وان كان ظاهر الكن فديقال معنى كلامهم أن  
 له ان يسكن غيره في بقية بيوت الدار لانه اذا سكن في بيت منها وترك الباقي خاليا يلزم

أو كتابا ولو شعرا ليقراء  
 او مصحفا شرح وهانية  
 ( وان لم يقيدها براكب  
 ولا بلس اركب وألبس من  
 شاء ) وتعين أول راكب  
 ولا بلس وان لم يبين من  
 ركبها فسدت للجلالة  
 وتقلب صحيحة بركوها  
 ( وان قيد براكب او  
 لا بلس فخالف ضمن اذا  
 عطبت ولا اجر عليه وان  
 سلم ) بخلاف حانوت قد  
 فيه حداد مثلا حيث يجب  
 الاجر اذا سلم لانه لما سلم  
 علم انه لم يخالف وانه مما  
 لا يوهن الدار كما في الغاية  
 لانه مع الضمان ممتنع  
 ( ومثله ) في الحكم ( كل  
 ما يختلف بالمستعمل )  
 كالفسطاط ( وفيما لا يختلف  
 فيه بطل تقييده به كالمو  
 شرط سكنى واحد له  
 ان يسكن غيره )

ماسيد كر الشارح في باب فسخ الاجارة عن المنية انه يبقى العقد بالمسمى حتى يدرك فتأمل ثم رأيت في البدائع ان وجوب المسمى استحسان والقياس ان يجب اجرام المثل لان العقد انفسخ حقيقة وانما ابقياه حكما فاشبه شبهة العقد فوجب اجرام المثل كالمو استوفاهما بعد انقضاء المدة اه ف قوله لا تنفسخ وقوله يبقى العقد اى حكما لا حقيقة (تنبيه) لو فاسخا عقد اجارة والزرع بقل قبل لا يترك وقيل يترك ذخيرة واقتصر في النزاية على الاول لان المستأجر رضى به (قوله فيترك الى ادراكه باجر المثل) اى سواء وقها واولا وفي الكلام اشعار بانه استعارها للزرع وقدم في العارية انه لو استعارها للبناء والغرس صح وله الرجوع متى شاء ويكلفه قلعهما الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيترك بالقيمة مقلوعين وان وقت العارية فرجع قبله ضمن للمستعير مانقص بالقلع وقدمنا الكلام عليه (قوله مطلقا) اى وان لم يدرك ط (قوله حتى لا يجب الخ) هذا في غير ما استثناء المتأخرون من الوقت والمعد للاستغلال ومال اليتيم فانها اذامضت المدة وبقي الزرع بعدها حتى ادرك يقضى باجر المثل لما زاد على المدة مطلقا شر نبالية (قوله للركوب والمحمل) لكن لو استأجرها للحمل له الركوب بخلاف العكس فلو حمل عليها لأجر عليه لان الركوب يسمى حملا يقال حمل معه غيره لا العكس بحر عن الخلاصة مختصرا وفيه عن العمادية استأجرها ليحمل حنطة من موضع الى منزله يوما الى الليل حمل وكما رجع كان يركبها قال الرازى يضمن لو عطبت وقال ابو الليث في الاستحسان لا لجريان العادة والاذن دلالة اه فالخاصل انهم اتفقوا على انها لو للحمل له الركوب لكن الرازى قيده بان لا يجمع بينهما والفقهاء عموهم اه (قوله والثوب للبس) ويكفى في استئجاره التمكن منه وان لم يلبس وهو كالسكنى وفي الدابة لا يكتفى التمكن لما في العمادية استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فامسكها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اه بحر ملخصا ومرة تمامه (قوله ليجنبها) يقال جنب الدابة جنباً بالتحريك وقادها الى جنبه ومنه قولهم خيل جنبية شدد للكثره والجنبية الدابة تقاد وكل طائع متقاد جنب وبالاجنب الذى لا يتقاد صحاح ملخصا (قوله جنبية بين يديه) اى مقادة كما علم ممامر وكان التقيد بالظرف للعادة والا فظاهر الصحاح الاطلاق (قوله ولا يركبها) لم يصرح بمفهومه وهو يفيد انه لو استأجرها لهما يصح نظرا للركوب وغيره تبع له ويحرج ط اقول ذكر في الخلاصة والتاريخانية بعد سرد نظائر هذه المسئلة ان الاجارة فاسدة ولا اجر له الا اذا كان الذى يستأجر قديكون يستأجر لينتفع به اه وظاهره انه اذا كان كذلك فعليه الاجر وان لم يذكر الركوب ونحوه فاذا استأجرها لهما لمزمه بالاولى هذا بالنظر الى لزوم الاجر واما الصحة فراجعة الى بيان المنفعة (قوله ليصلى فيه) وقع في عبارة الحانية استأجر بيتا من مسلم يصلى فيه واحترز به ابن وهبان عن الكافر قال ابن الشحنة ينبغي كون مفهومه مهجورا لان العلة جهل المدة فلو علمت تصح وكذا لو جعلت كون المنفعة غير مقصودة فتأمل اه ملخصا اقول وفي التاريخانية استأجر الذمى من الذى بيتا يصلى فيه لا يجوز ولو استأجر من المسلم بيعة ليصلى فيها لا يجوز ايضا ولو فى السواد جاز ولو استأجر مسلم من مسلم بيتا يجعله مسجدا يصلى فيه لا يجوز في قول علمائنا لان الاستئجار على ما هو طاعة لا يجوز وكذلك الذى يستأجر رجلا ليصلى بهم لا يجوز اه ملخصا وفيه التصريح بان المسلم

فيترك الى ادراكه بأجر المثل (واما الغاصب فيؤمر بالقلع مطلقا) لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع بأجر اى بقضاء أو بعقدها حتى لا يجب الاجر الا باحدها كما في القنية فليحفظ بحر (و) تصح (اجارة الدابة للركوب والمحمل والثوب للبس لا) تصح (اجارة الدابة ليجنبها) اى ليحملها جنبية بين يديه (ولا يركبها ولا) تصح (اجارتها ايضا) (ل) اجل ان (يربطها على باب داره ليراه الناس) فيقولوا له فرس (او) لاجل ان (يزين بيته) أو حانوته (بالتوب) لما قدمنا ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا أجر وكذا لو استأجر بيتا ليصلى فيه أو طيبا ليشمه



المحتكرة وهي منقولة

ايضا في أوقاف الخصاص  
(والرطبة) لعدم نهايتها  
(كالشجر) فتتلع بعد  
مضى المدة ثم المراد  
بالرطبة ما يبقى أصله في  
الأرض أبدا وإنما يقطف  
ورقه ويبيع أو زهره وما  
إذا كان له نهاية معلومة كما  
في الفجل والعرج  
والباذنجان فينبغي أن يكون  
كالزروع يترك بأجر المثل  
إلى نهايته كذا حره المصنف  
في حواشي الكنز وقواه  
بما في معاملة الحائنة  
فليحفظ قلت بقاء له نهاية  
معلومة لكنها بعيدة  
طويلة كالقصب فيكون  
كالشجر كما في فتاوى ابن  
الجلبي فليحفظ (والزروع  
يترك بأجر المثل إلى ادراكه)  
رعاية للجانين لأن له نهاية  
كامرة بخلاف موت أحدهما  
قبل ادراكه فإنه يترك  
بالمسعى على حاله (إلى  
الحصاد وإن انقضت  
الاجارة لأن إقامته على مكان  
أولى مادامت المدة باقية أما  
بعدها فبأجر المثل (وبلحق  
بالمستأجر المستعير)  
٤ قوله بخلاف الموت  
هكذا بخطه والذي  
في نسخ الشارح بخلاف  
موت أحدهما بجر وليحذر  
١ ه مصححه

وبعض الصدور والا كبر يعاونهم ويزعمون أن هذا تحرك فتة على الناس وإن الصواب  
إبقاء الأمور على ما هي عليه وإن شر الأمور محدثاتها ولا يعلمون أن الشر في اغشاء العين  
عن الشرع وإن إحياء السنة عند فساد الأمة من فضل الجهاد واجزل القرب فيجب على كل  
قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الأوقاف فإن كان بحيث إذا رفع البناء  
والغرس تستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناء وغرسه أو يقبلها بهذه الاجارة وفلما  
يضر الرفع بالأرض فإن الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف إلى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا  
علم في ورق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله المحتكرة) قال في الحيرية الاستحكار  
عقد اجارة يقصد بها استبقاء الأرض مقررة للبناء والغرس أو لاحدا (قوله وهي  
منقولة الخ) الضمير للمسئلة القنية والمقصود تقويتها فيكون مخصصا لكلام المتن ووجهه  
إمكان رعاية الجانين من غير ضرر وعدم الفائدة في القلع اذ لو قلعت لا تؤثر بأكثر وعليه  
فلو مات المسأجر فلورثته الاستبقاء ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مفلسا أو سيئ  
المعاملة أو متغلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم  
تأمل رملى ملخصا وقد أفتى بخلافه في فتاواه قليل باب ضمان الاجير في خصوص الأرض  
المحتكرة فقال للقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة كما هو مستفاد من إطلاقاتهم  
أه ولا يخفى أن الضرر الآن متحقق وقد صرح في الاسعاف لو تبين أن المستأجر يخاف  
منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده أه فكيف تؤجر منه بعد  
مضى مدتها (قوله والرطبة كالشجر) هذه من مسائل المتن فصل المصنف بينها وبين  
ما قبلها بعبارة القنية فقوله كالشجر أى في الحكم المار من لزوم القلع إلا أن يغرم المؤجر  
قيمتها الخ وبه ظهر أن قول الشارح فتتلع الخ تفريع صحيح وليس تفريعا على ما في القنية  
فافهم (قوله أو زهره) الأولى التعبير بالخمر ليعلم الزهر وغيره ط (قوله كافي الفجل) يضم  
الفاء وفيه أن الفجل والعرج ليسا من الرطبة بل يقلعان مرة واحدة ثم لا يعودان ط (قوله  
وقواه بما في معاملة الحائنة) المعاملة المساقاة ذكر في الهندية لو دفع أرضا لزروع فيها الرطاب  
أو دفع أرضا فيها أصول رطبة باقية ولم يسم المدة فإن كان شيئا ليس لابتداء نباته ولا لانتهاه جذه  
وقت معلوم فالعاملة فاسدة فإن كان وقت جذه معلوما يجوز ويقع على الجزء الأولى كما في  
الشجرة المثمرة ط (قوله قلت بقاء الخ) الباذنجان من هذا القبيل في بعض البلاد وكذا  
اليقيا سائحاني (قوله والزروع يترك الخ) أى بالقضاء أو الرضا كما سيأتى (قوله رعاية  
للجانين) أى جانب المؤجر بإيجاب أجر المثل له وجانب المستأجر بإبقاء زرعه إلى انتهاه (قوله  
بخلاف الموت) والفرق كما يشير إليه الشارح أنه بانتهاء مدة الاجارة لم يبق حكم ماترضا من  
المدة الا ترى أنه بانقضاء المدة ارتفعت هي فاحتيج إلى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضائها  
لأنه بقاء بعض المدة التى سماها فلم يرفع حكمها فاستغنى عن تسمية جديدة اتقانى (قوله وإن  
انقضت الاجارة) يخالف ما في الباب الخامس من جواهر الفتاوى لو استأجر من رجل  
أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا يفسخ بموته إذا كان الزروع في الأرض ويترك في يد ورثته  
بالمسعى لأباجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما إذا انقضت المدة الخ ورثته

الحياض وإنما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد به الوقف خيرا وهذا اذا لم يكن له قرار العمارة فيها  
 اما اذا كان فيجوز الحفر والغرس والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بحر  
**( قوله )** استأجر أرض وقف قيد بالوقف لما في الخبرية عن حاوي الزاهد عن الاسرار  
 من قوله بخلاف ما اذا استأجر أرضا ملكا ليس للمستأجر ان يستبقها كذلك ان ابي المالك  
 الا القلع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الغراس اكثر من قيمة الارض فيضمن المستأجر  
 قيمة الارض للمالك فيكون الاغراس والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك قيمة الاغراس  
 فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم في العارية اه **( قوله )** ونحو ( الواب بمعنى او ط

**( قوله )** كذا في القنية ) الاشارة لجميع ما ذكره المصنف وافق به في الخبرية قائلا وانت على  
 علم ان الشرع بأبي الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث  
 الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه وافق به في الحامدية لكنه في الخبرية افق  
 في موضع آخر بخلافه وقال قلع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به المتون قاطبة اه اقول  
 وحيث كان مخالفا للمتون فكيف يسوغ الاقناء به مع انه من كلام القنية ولا يعمل بما فيها  
 اذا خالف غيره كما صرح به ابن وهبان وغيره وما في المتون قد اقره الشراح واحباب الفتاوى  
 وانما اختلفوا في تملك المؤجر البناء والغرس جبرا على المستأجر كما مر وحيث قدم ما في  
 الشروح على ما اتفق عليه احباب الفتاوى في تلك المسئلة فما اتفق عليه الكل اولى بالتقديم  
 فليت المصنف لم يذكره في مته وما اجاب به ابوالسعود في حاشية مسكن بان ما في القنية  
 مفروض فيما اذا اشترط الاستبقاء وما مر في المتن من اشتراط رضا المؤجر فيما اذا لم يشترط  
 الاستبقاء لا يني الخالفة لان ما في المتون مطلق ومفاهيمها حجة مع انه قد يقال هذا الشرط مفسد  
 لما فيه من نفع المستأجر ان لم يؤد الى استيلائه على الوقف وتصرفه فيه تصرف الملك كما  
 هو مشاهد في زماننا ويصير يستأجره بما قل وهان ويدعي ان الزيادة عليه ظلم وهتان  
 ومنشأ ذلك من النظر اعمى الله أنظارهم طمعا في الرشوة التي يسمونها بالخدمة على ان  
 ما في القنية لو قوى بما ذكره الخصاص كما يأتي وفرض ان ذلك صار صالحا لمعارضة المتون  
 والشروح والفتاوى لا يفتى به لما مر انه يفتى بكل ما هو اتفق للوقف مما اختلف العلماء  
 فيه وبنوا عليه تصحيح القول بفسخ الاجارة لزيادة اجر المثل في المدة كما مر وكل ذلك صار  
 الامر فيه بالعكس في زماننا حتى ان القضاة حيث لم يجدوا حيلة في المذهب على الوقف توسلوا  
 اليها بمذهب الغير قال الامر الى الاستيلاء على الاوقاف وانداس المساجد والمدارس  
 والعلماء وافقار المستحقين وذرائع الواقفين واذا تكلم احد بين الناس بذلك يعدون  
 كلامه منكرا من القول وهذه بلية قديمة فقد ذكر العلامة قتالي زاده ماملخصه ان مسئلة  
 البناء والغرس على ارض الوقف كثيرة الوقوع في البلد ان خصوصا في دمشق فان بساينها  
 كثيرة وأكثرها أوقاف غرسها المستأجرون وجعلوها أملاكا واكثر اجارتها بأقل من  
 اجر المثل اما ابتداء واما بزيادة الرغبات وكذلك حوايت البلدان فاذا طلب المتولى او القاضى  
 رفع اجاراتها الى اجر المثل يتظلم المستأجرون ويزعمون انه ظالمون كما قال الشاعر  
 تشكو المحب ويشكو وهي ظالمة كالقوس تصي الرمايا وهي مرنان

(ولو استأجر ارض وقف  
 وغرس فيها) ونحو (ثم  
 مضت مدة الاجارة  
 فالمستأجر استيفأوها  
 بأجر المثل اذا لم يكن  
 في ذلك ضرر) بالوقف  
 (ولو ابي الموقوف عليهم  
 الا القلع ليس لهم ذلك)  
 كذا في القنية قال في البحر  
 وبهذا تعلم مسألة الارض

المرنة اسم صوت القوس  
 والمرنان مثله صحاح اه منه

قوله اسم صوت القوس  
 الذى في الصحاح والمرنة  
 القوس الخ اه

يجبره على قلعه ادرك اولاً فتاوى قاضى الهداية وفى الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بمعنى ويؤمر بالترغيف

وابتداء المدة من حين تسليمها وفى الاشياء استأجر مشغولا وفارغا صح فى الفارغ فقط وسيجيء فى التفرقات (و) تصح اجارة ارض (للبناء والنرس) وسائر الانفعالات كطبخ أجرة وخزف ومقبلا ومرحاح حتى تلزم الاجرة بالتسليم أمكن زراعتها أم لا بحر (فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة) لعدم نهايتهما (الان يغرم له المؤجر قيمته) اى البناء والغرس (مقلوعا) بأن تقوم الارض بهما وبدونهما فيضمن ما بينهما اختيارا (وتملكه) بالنصب عطفاً على يفرم لأن فيه نظر لهما قال فى البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على المستأجر فأفاد انه لا يلزمه القلع لو رضى المؤجر بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص بملكها جبراً على المستأجر والا فبرضاه (او يرضى) المؤجر عطفاً على يفرم (بتركه) اى البناء والغرس (فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا) وهذا الترك ان باجر فاجارة والا فاجارة فلهما ان يؤجراهما لثالث ويقتسم الاجر على قيمة الارض بالبناء وعلى قيمة البناء بالارض فيأخذ

(قوله بخره) اى بسبب جبر الزراع (قوله وسيجيء فى التفرقات) اى متفرقات كتاب الاجارة وسيجيء ايضا حمل مافى الاشياء على ما استأجر عينا بعضها فارغ وبعضها مشغول يعنى وفى ترغيف المشغول ضرر فلا ينافى مافى الوهبانية (قوله ومقبلا ومرحاحا) عطف على قوله للبناء مثل قوله تعالى لتركبوها وزينة والمقبل مكان القبولة والمرحاح بالضم مأوى الماشية والمراد بهما هنا المصدر المسمى ليصح جعلهما مقعولا لاجله ثم هذا ذكره صاحب البحر بحثاً وتبهم الطورى وافتى به الشهاب الشلبى والحنوتى ويراد به الزام الاجر بالتمكن من الارض شغلها الماء وامكن زراعتها اوقال ولا شك فى صحته لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ريفها سخاها واطال وفى وقف الاشياء فى الاستدلال على ذلك ونقل المحوى انه توقف فى بحثهما بعضهم واطال ايضا فراجعهما (قوله امكن زراعتها أم لا) هذا فيما اذا لم يستأجرها للزراع فلوله لا بد من امكانه كما روى قننه (قوله قلعهما) اى الا ان يكون فى الغرس شجرة فيبقى باجر المثل الى الادراك ط (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو المحرب لها ط عن المحوى (قوله لعدم نهايتهما) اى البناء والغرس اذ ليس لهما مدة معلومة بخلاف الزرع كما يأتى (قوله مقلوعا) اى مستحق القلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما فى النصب قهستانى وفى الشر نبالية اى مأموراً مالكلهما بقاعهما وانما فسرناه بكذا لان قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقلعه ليكون المؤنة مصروفة للقلع كذا فى الكفاية اه (قوله بان تقوم الارض بهما) اى مستحق القلع كما علمته وبه اندفع اعتراض العيني فى النصب بان هذا ليس بضمان لقيمته مقلوعا بل هو ضمان لقيمته قائماً وانما يكون ضماناً لقيمته مقلوعا ان لو قوم البناء والغرس مقلوعا موضوعاً على الارض اه وكأنه فهم انه تقوم الارض بهما مستحق البقاء وليس المراد هذا ولا الثانى الذى ذكره بل ما مر فتدبر (قوله لان فيه نظر لهما) حيث اوجبنا للمؤجر تسليم الارض بعد انقضاء مدة الاجارة وللمستأجر قيمتهما مستحق القلع لان أصل وضعهما بحق (قوله قال فى البحر الخ) لا يخفى ان مفاد الكلام حينئذ ان المؤجر ان يملكه جبراً على المستأجر سواء نقصت الارض بالقلع ام لا مع انه ليس له ذلك اذا كانت تنقص به ولهذا قال الزيلعى وغيره من شراح الهداية هذا اذا كانت تنقص بالقلع دفعا للضرر عن المؤجر ولا ضرر على المستأجر لان الكلام فى مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه فان لم تنقص به لامتلكه الارض المستأجر لاستوائهما فى ثبوت الملك وعدم ترجيح احدهما على الآخر اه ملخصاً فعمل ان قول البحر بعد بيان مرجع الاستثناء لاحاجة الى هذا الحمل كفعل الزايمى وغيره غير ظاهر مع انه اضطررنا الى هذا ذكر هذا التفصيل كما فعل شارحنا بقوله لكن الخ قننه وهذا ما مررت الاشارة اليه قبل هذا الباب من ان مافى الفتاوى مخالف لما فى الشروح بل ولما فى المتن وقد مرنا عن المصنف هناك انه يشمل الملك والوقف (قوله ان باجر) بان يعقد لبقائهما عقد اجارة بشرطها ط (قوله فلهما) مرتبط بقوله والا فاجارة ط اى لانه لو كان الترك باجر لم يبق لرب الارض مدخل (قوله المسئلة) قال الرملى تقدم فى كتاب الوقف ان السبيل هو الوقف على العامة (قوله الى آخره) تمام عبارة القننة ويجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم فى الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح اذن من المتولى دون حفر

كل حصته بحيث وفى وقف القننة بحى فى الدار المسئلة بلا اذن القيم وتزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للباقي الى آخره

وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل يبطل التقييد لانه غير مفيد ٢٤ ❦ بخلاف ما يختلف به كسبيج ولو آجر

يبطل (بضم الباء من ابطال ويجوز الفتح ولكن كان حقان بجعله مستأنفا ويقول ويبطل فيه  
(قوله بخلاف ما يختلف به) كالركوب واللبس (قوله كسبيج) اى يندخو ورقة (قوله بخلاف  
الجنس) اى جنس ما ستأجر به وكذا اذا آجر مع ما ستأجر شيئا من ماله يجوز ان تعقد عليه  
الاجارة فانه تطيب له الزيادة كفى الخلاصة (قوله او اصلح فيها شيئا) بأن حصصها لو فعل فيها  
مستأنفا وكذا كل عمل قائم لان الزيادة بمقابلة ما زاد من عنده حملا لامره على الصلاح كفى المتوسط  
والكنس ليس باصلاح وان كرى التهرق الحصاف تطيب وقال ابو على النسفى استحسانا  
مترددون ورفع التراب لان تطيب وان تيسرت الزراعة ولو استأجر بيتين صفقة واحدة وزاد  
فى احدهما يؤجرها باكثر ولو صفقتين فلا خلاصة ملخصا (قوله لا تصح) اى قبل القبض  
او بعده كفى الجوهره ولو تخلل ثالث على الراجح وهى رواية عن محمد وعليها الفتوى بزازية  
(قوله وتنسخ الاجارة فى الاصح) اى الاجارة الاولى واما الثانية فبالا اتفاق (قوله وسبيج)  
اى فى التفرقات وسذكر الشارح التوفيق هناك وبأنى الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله  
للجهالة) المنضية الى المنازعة فى عقد المعاوضة فان من الزرع ما ينفع الارض ومنه ما يضرها  
(قوله) وتنقلب صحيحة بزرها) اى استحسانا لان العقود عليه صار معلوما بالاستعمال وصار  
كأن الجهالة لم تكن زلبي مختصرا قال العلامة المقدسى ينهى تقييده بما اذا علم المؤجر بما  
زرع فرضى به وبما اذا علم من لبس الثوب والافال تزاع يمكن ط مختصرا (قوله وللمستأجر  
الشرب والطريق) اى وان لم يشترطها بخلاف البيع لان الاجارة تعقد للانتفاع ولا انتفاع  
الا بهما فيدخلان تبعا وأما البيع فالقصد منه ملك الرقبة لا الانتفاع فى الحال حتى جاز بيع  
الحشيش والارض السبعة دون اجارتهما منع (قوله وزرع زرعين) قال فى القنية واستأجرها  
سنة لزرع ماشاء له ان زرع زرعين ربيعا وخريفا اه فانت ترى ان هذه مفروضة فى  
استئجار مدة يمكن فيها زرعان وقد اطلق فى عقد الاجارة ط (قوله وتماه فى القنية) حيث  
قال كالواستأجرها فى الشتاء تسعة اشهر ولا يمكن زراعتها فى الشتاء جازما أمكن فى المدة أم لا  
يمكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سبعة فالاجارة فاسدة وفى مسألة الاستئجار فى الشتاء يكون  
الاجر مقابلا بكل المدة لا بما ينتفع به فحسب وقيل بما ينتفع به اه قلت وسذكر الشارح  
فى باب الفسخ عن الجوهره لو جاء من الماء ما يزرع بعضا ان شاء فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع  
بحساب ما روى منها (قوله زرع غيره) اى غير المستأجر فلو كان الزرع له لا يمنع صحتها  
والغير تشمل المؤجر والاجنى فلو كان للمؤجر اى رب الارض فالحيلة ان يبيع الزرع منه ثمن  
معلوم ويتقاضاهم يؤجره الارض كفى الخلاصة عن الاصل وكذا الوساواة عليه قبل الاجارة  
لا بعدها كما قدمناه (قوله ان كان الزرع بحق) كأن كان بأجرة ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون  
اجر المثل على ما رجحه الحصاف من ان المستأجر بدون اجر المثل لا يكون فاسدا وعليه اجر المثل  
وفى فتاوى قارى الهداية ان المستأجر اجارة فاسدة اذا زرع ببقى وكذا المساقاة اه ط وسأنى انه  
يلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادراكه بأجر المثل (قوله مالم يستحصل) اى يدرك ويصالح  
للحصاد (قوله به بققى بزازية) ومثله فى الحانية (قوله الى المستقبل) اى الى وقت يحصد الزرع  
فيه وتصير الارض فارغة عنه (قوله مطلقا) اى سواء كان الزرع بحق او لا سواء استحصل او لا

باكثر تصدق بالفضل الا  
فى مستثنين اذا آجرها  
بخلاف الجنس او اصلح  
فيها شيئا ولو آجرها من  
المؤجر لا تصح وتنسخ  
الاجارة فى الاصح بحر  
معزيا للجوهره وسبيج  
تصحیح خلافه فنبه  
(و) تصح اجارة (ارض  
للزراعة مع بيان ما يزرع  
فيها او قال على ان ازرع  
فيها ماشاء) كى لا تقع  
المنازعة والا فهى فاسدة  
للجهالة وتنقلب صحيحة  
بزرها ويجب المسعى  
وللمستأجر الشرب والطريق  
وزرع زرعين ربيعا  
وخريفا ولو لم يمكنه  
الزراعة للحال لاحتياجا  
لسقى او كرى ان امكنه  
الزراعة فى مدة العقد جاز  
والالا وتماه فى القنية  
(آجرها وهى مشغولة  
بزرع غيره ان كان الزرع  
بحق لا تجوز) الاجارة  
لكن لو حصده وسلمها  
انقلبت جائزة (مالم يستحصل  
الزرع) فيجوز ويؤمر  
بالحصاد والتسليم به بققى  
بزازية (الا ان يؤجرها  
مضافة) الى المستقبل  
فتصح مطلقا (وان) كان  
الزرع (بغير حق محض)  
لا مكان التسليم



باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

اي في الاجارة (تصح اجارة حانوت) اي دكان (ودار بلا بيان ما يعمل فيها) لصرفه للمتعارف (و) بلا بيان (من يسكنها) فله ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما سيحى (وله ان يعمل فيهما) اي الحانوت والدار (كل ما اراد) فيتدويرط دوابه ويكسر حطبه ويستحى مجداره ويتخذ بالوعة ان لم تقصر ويطن برحى اليد وان ضربه يفتى قتيه (غير انه لا يسكن) بالبناء للفاعل والمفعول (حدادا) او قصارا او طحنا من غير رضا المالك او اشتراطه ذلك (في عقد) الاجارة) لانه يوهن البناء فيتوقف على الرضا (وان اختلفا في الاشتراطا لقول للمؤجر) كما لو انكر اصل العقد (وان اقاما البينة القالبة بينة المستأجر) لانها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للقاصرة فله الحدادة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجروان انهم به البناء ضمنه ولا اجر لانها لا يجتمعان (وله) السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها

اخرى لم يشع الحكم بها اهـ وذكر مثله في موضع آخر وصرح به ايضا العلامة قتالى زاده وذكر انه لا يكتفى قوله ثبت عندي ان هذا اجر المثل ولا قوله الغيب الزيادة المارضة لان ذلك قساوى لاحكام نافذة ما لم تكن على وجه خصم جاحد اهـ ومثله ما لو حكم بصحة الاجارة شافعى مثلا لا يمنع الحنفى فسخاها بالموت ما لم يحكم الشافعى بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس فتنبه والله تعالى اعلم

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

(قوله وما يكون خلافا) اي والفعل الذى يكون خلافا للجائز فيها (قوله حانوت) على وزن فاعول وتأوّه مدلة عن هاء وقيل فعلوت كملكوت وهو كما في القاموس دكان الخمار والخمار نفسه ذكر ويؤنث والنسبة اليه حانى وحانوتى وفسر الدكان به ايضا فقال كرامان الحانوت جمعه دكا كين معرب وغنيه فهما مترادفان والمراد به هنا ما عدلبياع فيه مطلقا (قوله بلا بيان ما يعمل فيها) اي في هذه الاماكن وهى الحانوت والدار فاطلق الجمع على ما فوق الواحد تأمل (قوله لصرفه للمتعارف) وهو السكنى وانه لا يتفاوت منح (قوله فله ان يسكنها غيره) اي ولو شرط ان يسكنها وحده منفرد اسرى الدين وهذا في الدور والحوانيت ط ومثله عبد الخدمة فله ان يؤجره لغيره بخلاف الدابة والثوب وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل كما في المنح (قوله فيتد) مضارع من باب المثال اى يدق الوند ح (قوله ويربط دوابه) اي فى موضع اعدربطها لان ربطها في موضع السكنى افساد كما في غاية البيان قال السامحاني ويشنع بيترها ولو فسدت لم يجبر على اصلاحها ويبنى التورفيها فلو احترق به شئ لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل لا يليق به كقرب خشب مقدسى اهـ (قوله ويكسر حطبه) يبنى قيده اخذ امام قبله وبما بعده بأن يكون بمحل لا يحصل به اضرار بالارض وما تحتها من مجرى المائى رأت الزيلى قال وعلى هذا لكسير الحطب المتبادل للطبخ ونحوه لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فلا الارض المالك وعلى هذا يبنى ان يكون الدق على هذا التفصيل اهـ (قوله ويطن برحى اليدوان ضربه يفتى قتيه) لم أر هذه المسئلة في القتيه بل رأيت ما قبلها واما هذه فقد ذكرها في البحر معزوة للخلاصة وتبعه المصنف في المنح وتبعهما الشارح وفيه سقط فان الذى وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من رحى اليدان كان لا يضروان كان يضر يمنع وعليه الفتوى ومثله في الشر بنالاية عن الذخيرة (قوله بالبناء للفاعل أو المفعول) سهو منه واما هو بفتح الساء من الثلاثى المجرد أو بضمهما من الرباعى وحدادا حال على الاول ومفعول به على الثانى ح ووجه كونه سهوا انه بالبناء للفاعل على الوجهين (قوله لانه يوهن الخ) قال الزيلى فحاصله ان كل ما يوهن البناء أو فيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الا بأذن صاحبها وكل ما لا يضر فيه جاز له بمطلق العقد واستحققه به (قوله فيتوقف على الرضا) اي رضا المالك او الاشتراط وفى اى السعدون الحموى يفهم منه انه لو كان وقفا ورضى المتولى يسكنها لا يكون كذلك (قوله كما لو انكر اصل العقد) فان القول له اى فكذا اذا انكر نوعا منه ط (قوله ولو فعل ما ليس له) اى وقد اقتضت المدة اما الموضى بعضها هل يسقط أجره او يجب بحرط عن المقدسى (قوله ولا اجر) اى فيما ضمنه نهاية واما الساحة فيبنى الاجر فيها كذا في الذخيرة سامحاني (قوله

بما حاصله ان الحكم العام قد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء كالنسفي وغيره ومنه الاحكام التي جرت بها العادة في هذه الديار وذلك بان تسمع الارض وتعرف بكسرها ويفرض على قدر من الاذرع مبلغ معين من الدراهم ويبقى الذي يبني فيها يؤدي ذلك القدر في كل سنة من غير اجارة كاذكره في انفع الوسائل فاذا كان بحيث لورفت عمارته لاستأجر باكثر ترك في يده باجر المثل ولكن لا ينبغي ان يفتي باعتبار العرف مطلقا خوفا من ان يفتح باب القياس عليه في كثير من المتكررات والبدع نعم يفتي به فيادعت اليه الحاجة وجرت به في المدة المديدة العادة وتعارفه الاعيان بلا تكثير كالحللو المتعارف في الحوانيت وهو ان يجعل الواقف او المتولى او المالك على الحانوت قدرا معيناً يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكا شرعيا فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك اخراج الساكن الذي ثبت له الحلو ولا اجارتها لغيره مالم يدفع له المبلغ المرقوم فيفتي بجواز ذلك قياسا على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتيالا عن الربا حتى قال في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحته بيعا لا اضطرار الناس الى ذلك ومن القواعد الكلية اذا ضاق الامر اتسع حكمه فيندرج تحتها أمثال ذلك مما دعت اليه الضرورة والله أعلم اه ملخصا (قوله رنعه) أى جبر (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت (قوله حيث لا يملك رفعه) حثية لتعليل (قوله ولو اوصلحو الخ) هذا اما بيان للافضل فلا يتنافى الجبر عند عدم الاصطلاح او هو رواية ضعيفة رمل على البحر ملخصا وعلى الاول يوافق ما مر عن الشروح وعلى الثاني يوافق ما طبق عليه ارباب الفتاوى (قوله ولو لحق الآجر دين الخ) محله باب فسخ الاجارة وسأيت بيانه هناك (قوله وتجوز بمثل الاجارة الخ) أى تجوز الاجارة باجرة المثل او بالاكثر منها مطلقا لم تكن بمال وقف او يتم كعلم مما مر في الاجارة الطويلة عن الحانية (قوله بما يتقاي في الناس) قيد للقول فافهم ثم هذا كله مكرر اذ قد علم مما مر (قوله وفي فتاوى الحانوت الخ) ونصه سئل ما قولكم فيما لو حكم حاكم بصحة اجارة وقف وان الاجارة اجرة المثل بعد ان اقيمت البيئة بذلك ثم اقيمت بيئة بانها دون اجرة المثل فيعمل ببيئة بطلانها ام لا فأجاب الشيخ نور الدين الطرابلسي قاضى القضاة الحنفى بما صورته الحمد لله الملى الأعلى بيئة الاثبات مقدمة وهى التى شهدت بان الاجارة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وجاب الشيخ ناصر الدين القافى المالكي وقاضى القضاة احمد ابن التجار الحنبلى بجوابى كذلك فأجبت نعم الاجوبة المذكورة صحيحة اه قلت وهذا حيث لم تكن الشهادة الاولى يكذبها الظاهر والافلات قبل وتنقض كفى الحامدية (قوله وقد اتصل بها القضاء) أى واستكمل شروطه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع قولها أى الزيادة حكم الحنبلى بالصحة لانه غير صحيح اه قال في الحامدية وفيه نظر لان حكم الحاكم يرفع الخلاف تأمل اه اقول مراده ان حكمه بصحة الاجارة ابتداء وانها باجر المثل لا يمنع فسخها للزيادة العارضة بكثرة الرغبات بناء على القول المفتى به لان ذلك غير محكوم به فنع حكم الحنبلى الاول لذلك غير صحيح نعم لو حكم بالغاء الزيادة العارضة بمحادثة بخصوصها مستجمعا شرائطه منع من قبولها وقد صرح بذلك الحانوتى في فتاواه ايضا حيث ذكرناه لا يمنع الحاكم الحنفى من قبول الزيادة حكم الحنبلى بصحة الاجارة ولو وقعت بعد دعوى شرعية لان الفسخ بقبول الزيادة حادثة

رفعه رفعه وان ضرفه  
المضجع ماله فليترتب  
الى ان يتخلص ماله من  
تحت البناء ثم يأخذه  
ولا يكون بناءه ماله من  
صحة الاجارة لغيره اذ لا يملكه  
على ذلك البناء حيث لا  
يملك رفعه ولو اوصلحو  
ان يجعلوا ذلك للوقف بمن  
لا يجاوز اقل القيمتين  
مزروعا ومبني فيه صح  
ولو لحق الآجر دين رفع  
الامر الى القاضى ليفسخ  
العقد وليس الاجران  
يفسخ نفسه وعليه الفتوى  
وتجوز بمثل الاجارة او بأ  
كثر او باقل بما يتقاي في  
الناس لا بما لا يتقاي وتكون  
فاسدة فيؤجره اجارة  
صحيحة امان من الاول او  
من غيره بأجر المثل او  
زيادة بقدر ما يرضى به  
المستأجر اه وفي فتاوى  
الحانوتى بيئة الاثبات  
مقدمة وهى التى شهدت  
بان الاجارة او الاجارة المثل  
وقد اتصل بها القضاء فلا  
تنقض قال وبه اجاب شية  
المذاهب فليحفظ

الآتى عند قوله الا ان يقرمه المؤجر قيمته مقلوعا وهو مفهوم عبارات المتن ايضا ويتناول  
 باطلاقة الملك والوقف كانه عليه المصنف **(قوله بخلاف قول الفتاوى)** منها المحيط والتجنيس  
 والحنية والعمادية فانهم قالوا ان كان يضر لارفعه المستأجر بل اما ان يرضى بان يملكه  
 الناظر للوقف والايصر الى ان يتخلص ملكه لان تملكه بغير رضاه لا يجوز ومنها ما ذكره  
 الشارح عن فتاوى مؤيد زاده وحاصله انهم جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان القلع يضر  
 واصحاب الشروح جعلوا الخيار للناظر ان ضرر والا فللمستأجر ثم هذا اذا كان البناء بغير اذن  
 المتولى فلو باذنه فهو للوقف ويرجع الباقي على المتولى بما اتفق كفى فتاوى ابى الليث والظاهر  
 انه اراد اذنه بالبناء لاجل الوقف فلو لنفسه واشهد عليه فلا يكون للوقف كما افاده العلامة قتالى  
 زاده اقول وسيأتى فى الباب الآتى ان للمستأجر استبقاء البناء والغرس بعد مضى المدّة باجر  
 المثل جبرا ان لم يضر بالوقف وهذا مخالف لما تقدم عن الشروح ولما تقدم عن الفتاوى ايضا  
 ولما أتى عن المتن كنسبه عليه ان شاء الله تعالى (تنبيه مهم) اذا اذن القاضى او الناظر عندهم  
 لا يرى الاحتياج الى اذن القاضى للمستأجر بالبناء ليكون ديناً على الوقف حيث لا فاضل من  
 ريعه وهو ما يسمونه فى ديواننا بالمرصد فالبناء يكون للوقف فاذا اراد الناظر اخراجه يدفع له  
 ماصرفه فى البناء ثم لا يخفى انه يزيد اجر المثل بسبب البناء فالظاهر انه يلزمه اتمام اجر المثل  
 والفرق بين هذا وما تقدم عن الاشياء ان البناء هنا للوقف فلم يزد بسبب ملكه ثم رأيت فى  
 الفتاوى الخيرية التصريح فى ضمن سؤال طويل بلزوم اجر المثل بالغام باغ قبل العمارة وبعدها  
 والرجوع بماصرفه فراجعها والواقع فى زماننا انه يستأجر بدون اجر المثل بكثير ويدفع بعض  
 الاجرة ويقطع بعضها من العمارة وقد يقال لجوازه وجه وذلك انه لو اراد اآخران يستأجره  
 ويدفع الاول ماصرفه على العمارة لا يستأجره الا بتلك الاجرة القليلة نعم لو استغنى الوقف  
 ودفع الناظر مالا لاول فان كل احد يستأجره باجر مثله الآن فلم يدفع الناظر ذلك تبقى اجرة  
 المثل تلك الاجرة القليلة فلا فرق حينئذ بين العمارة المملوكة للمستأجر وبين هذه ورأيت  
 فى وقف الحامدية عن فتاوى الحانوتى شرط جواز اجارة الوقف بدون اجر المثل اذا نابه ناشئة  
 او كان دين الخ فهذا مؤيد لما قلنا اذ لا شك ان المرصدين على الوقف تقل اجرتهم بسببه فتأمل  
 وفى شرح الماتى عن الاشياء ولا يجوز الوقف الا باجر المثل الابتصان يسير او اذا لم يرغب  
 فيه الا بالاقل اه تأمل ومثل هذا يقال فى الكدك وهو ما بينه المستأجر فى حانوت الوقف  
 ولا يحسبه على الوقف فيقوم المستأجر بجميع لوازمه من عمارة وترميم واغلاق ونحو ذلك  
 ويبيعونه بثمن كثير فباعثار ما يدفعه المستأجر من هذا الثمن الكثير وما يصرفه فى المستقبل  
 على ارض الوقف تكون اجرة المثل تلك الاجرة القليلة التى يدفعونها وقد تكون اصل عمارة  
 الوقف من صاحب الكدك يأخذها منه الواقف ويعمر بها ويجعلها للمستأجر ويؤجره باجرة  
 قليلة وهو المسمى بالخلو ومثله يقال فى القيمة ومشد المسكة فى البساتين ونحوها وهى عبارة  
 عن القمامة والكرب وما يزرعه مما تبقى اصوله ونحو ذلك وحق الغرس والزرع فانها تابع بثمن  
 كثير فبسببها تزيد اجرة الارض زيادة كثيرة وهذه امور حادثة تعارفوا عليها وفى فتاوى  
 العلامة المحقق عبدالرحمن افندى العمادى مفتى دمشق جوابا لسؤال عن الخلو المتعارف

مطلب

فى المرصد والقيمة ومشد  
 المسكة

بخلاف قول الفتاوى وفى  
 فتاوى مؤيد زاد معزى  
 للفصولين حانوت وقف  
 بنى فيه ساكنه بلا اذن  
 متولى ان لم يضر

ثم يؤجرها من زاد فان كانت دارا او حائوتا او ارضا فارغة عرضها ٢٠ على المستأجر فان قبلها فهو احق ولزمه

في المدة لا تؤجر لغيره وان فرغت المدة ما لم يستحصه الزرع بل تضم عليه الزيادة من وقتها الى ان يستحصد لان شغلها بملكه مانع من حجة ايجارها لغيره كإبائي وان كان بنى فيها أو غرس فان فرغت المدة كما لو استأجرها مشاهرة و فرغ الشهر فسسخها وأجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلنا من ان شغلها بملكه مانع بل تضم عليه الزيادة كما سر في المزروعة لكن هنا تبقى الى انتهاء العقد فقط اذ لانهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع هذا خلاصة ما ذكره الشارح تبعا للاشياء وهو مأخوذ من انفع الوسائل عن البدائع وغيرها صريحا ودلالة ثم لا يخفى ان ضم الزيادة عليه انما هو حيث رضى به والا يؤمر بالقلع ان لم يرض بالوقف وتؤجر لغيره صيانة للوقف وهذا كله اذا زادت اجرة الارض في نفسها لا بسبب بناءه مثلا والا فلا تضم عليه الزيادة اصلا لان الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر (قوله ثم يؤجرها من زاد) الاولى حذفه ليتأتى التفصيل المذكور بعده كما فعل صاحب البحر في الوقف وان عبر في الاشياء كما هنا (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها ايضا (قوله فقط) اى لا من اول المدة اشباه بل الواجب من اولها الى وقت الفسخ الاجر المسمى (قوله عليه) اى على المنكر تثبت الزيادة لان القول قوله والبينة على المدعى والاصل بقاء ما كان على ما كان حوى والظاهر ان هذا على قول محمد لما مر ان الواحد يكفي عندها تأمل (قوله لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع) اى ان كان مزروعا بحق فلو لم يكن بحق كالغاصب والمستأجر اجارة فاسدة لا يمنع صحة الاجارة كما في الظهيرية والسراجية لكونه لا يمنع التسليم بحر وسيد الشارح وآتى متنا بعد ورقة (قوله من وقتها) اى وقت الزيادة ووجب لما مضى قبلها من المسمى بحسابه كما في البحر (قوله فان كان استأجرها مشاهرة) في هذا التعبير مسامحة لان هذا مقابل قوله الآتى وان كانت المدة باقية الخ فكان المناسب ان يقول فان كانت المدة قد فرغت فانها تؤجر لغيره ان لم يقبلها اى الزيادة لكن لما كان الشهر مدة قليلة صار كأن المدة قد فرغت فانه اذا استأجرها مشاهرة كل شهر بكذاصح في واحد وفسد في الباقي على ما أتى بيانه في الباب الآتى (قوله والبناء يملكه الناظر بقيمته) اى جبرا على المستأجر ان ضرر قلعه بالارض كإبائي بيانه قريبا (قوله مستحق القلع) سياتى بيانه في الباب الآتى (قوله للوقف) متعلق بقوله يملكه (قوله او يصبر الخ) يعنى اذا رضى الناظر بذلك ان كان القلع يضر لان الخيار للناظر حينئذ بين تملكه جبرا على المستأجر وبين أن يتركه الى ان يتخلص ببناء المستأجر من الارض كما سقط شئ دفعه اليه بناء على ما أتى عن الشروح نعم لو لم يضر فالخيار للمستأجر كإبائي بيانه (قوله واما اذا زاد الخ) يعنى عنه قوله سابقا وان كانت الزيادة اجر المثل الخ ط وقد صحح هذا القول بلفظ الفتوى ونقظ المختار كما هنا واقتض الاصح كما في كتاب الوقف فكان المعتمد وان مشى على خلافه في الاسعار والتنازخانية والحانية قائلين ان أجر المثل يعتبر وقت العقد فلا تعتبر الزيادة بعد ولكن قد علمت بما قدمناه عن الحصيرى ما المراد بالزيادة (قوله قلت الخ) اصل البحث للمصنف في المنع ذكره اول الباب تحت قوله فلو أجرها المتولى اكثر لم تصح (قوله أنه يملكه) اى ان اراد الناظر والا فيترك الى ان يتخلص فأخذه مالكة (قوله كما في عامة الشروح) اى شروح الهداية والكذب وغيرها ذكرها ذلك في الباب

الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقدها عند رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يتخلص ببناء وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فالمتولى فسسخها وعليه الفتوى وما لم تقسح كان على المستأجر المسمى اشباه معزيا للصرغى قلت وظاهر قوله البناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لجهة الوقف فهرا على صاحبه وهذا لو الارض تنقص بالقلع والا شرط رضاه كما في عامة الشروح منها البحر والمنع وان

(الآتى)

صح فيقول عليها لانها موضوعة لنقل المذهب



ان رد الشهادة بدون اتصال القضاء عن برى ذلك وبأنى تمام بيانه هناك (قوله والا) اى وان لم يخبر ذو خبرة انها وقت بغبن فاحش فيه تفصيل وهذا فى المعنى مقابل لقوله فان الاجارة فاسدة لانها حينئذ صحيحة فقد استوفى الكلام على القسمين (قوله اضرارا وتعتنا) فسر ذلك ابن نجيم فى فتاواه بالزيادة التى لا قبلها الا واحد او اثنان اه وفى الينابيع زاد بعض الناس فى اجرتها لم يلفت اليه لعله معنت اه ط (قوله وان كانت الزيادة اجرا مثل ) عبارة الاشياء لزيادة باللام وهى كذلك فى بعض النسخ والمراد ان تزيد الاجرة فى نفسها لغلو سعرها عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس فى استجاره فلا كما فى شرح الجمع للعنى حموى ومثله فى شرح ابن ملك اقول وهو غير معقول اذ لو كانت الاجرة حنطة مثلا وزادت قيمتها اثناء المدة كما مثله ابن ملك فواجه نقض الاجارة بل المراد ان تزيد اجرة المثل بزيادة الرغبات كما وقع فى عبارات مشايخ المذهب وفى حاشية الاشياء لابي السموذ عن العلامة اليرى ما حاصله انه لا تعتبر زيادة السعر فى نفس الاجرة فانه لا فائدة ولا مصلحة فى النقض للوقف ولا للمستحقين كما افاده العلامة الطرابلسى فى فتاواه ورد به ما فى شرح الجمع وجمعه من المواضع المتقدمة عليه اه بقى شئ يجب التنبيه عليه وهو ما المراد بزيادة أجر المثل فقول وقت الزيادة فى اغلب كلامهم مطلقة فقالوا اذا زادت بزيادة الرغبات ووقع فى عبارة الحاوى القدسى انها تنقض عند الزيادة الفاحشة قال فى وقف البحر وتقيده بالفاحشة يدل على عدم نقضها باليسير ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما فى طرف نقصان فانه جائز عن اجر المثل ان كان يسيرا والواحد فى العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره فى كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلا وزاد اجر مثلها واحدا فانها لا تنقض كما لو أجزاها المتولى بتسعة فانها لا تنقض بخلاف الدرهمين فى الطرفين اه اقول لكن صرح فى الحاوى الحصرى كما نقله عنه اليرى وغيره ان الزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذى أجر به أولا اه ونقله العلامة قتالى زاده ثم قال ولم تره لغيره والحق ان ما لا يتغابن فيه فهو زيادة فاحشة نصفها كانت او ربعا وقال فى موضع آخر وهل هما روايتان أو مراد العامة ايضا ما ذكره الحصرى لم يحرمه احد قبلنا اقول وكلامه الثانى اقبل فان الحكم عليه بالبطان لا بدله من برهان على ان الاصل عدم تعدد الرواية فيحمل كلام العامة عليه ما لم يوجد نقل بخلافه صريحا فيضطر الى جعلهما روايتين وقد اقر العلامة اليرى وغيره ما ذكره الامام الحصرى وتبعه فى الحامدية فاحفظ هذه الفائدة السنية (قوله فيفسخها المتولى الخ) قال العلامة قتالى زاده وهل المراد انه يفسخها القاضى او المتولى ويحكم به القاضى لم يحرمه المتقدمون وانما تعرض له صاحب انفع الوسائل وجزم بالثانى وانما يفسخ القاضى اذا امتنع التاخر عنه اقول والقول بالفسخ هو احدى الروايتين وسيأتى انه المفتى به ثم اعلم ان الشارح قد أطلق الفسخ هنا مع انه قد فصل بعده وحاصل التفصيل ان ما وقعت عليه الاجارة لا يخلو اما ان يكون ارضا فارغة وقت الزيادة عن ملك المستأجر كالدار والחנוث والارض السليخة أو مشغولة به كالوزعها أو بنى فيها او غرس فى الوجه الاول يفسخها المتولى ويؤجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة المعارضة بعد ثبوتها وفى الثانى ان كان زرعها

مطلب

والا فان كانت اضرارا وتعتنا لم تقبل وان كانت الزيادة اجر المثل فالتحار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضى

فى بيان المراد بالزيادة على اجر المثل

محلّه وهو أحقّ بثمة لومات المؤجّراه يعنى اذا مات المؤجّر وعليه ديون غير المستأجر فيبعت الدار والمستأجر أحقّ بالثمن من سائر الغرماء ان كان الثمن قدرا لاجرة العجالة وان زاد فالزائد للغرماء ابو السعود على الاشياء **(قوله)** بأقل من قيمته ومن الدين تركيب فاسد وصوابه بالقل من قيمته ومن الدين فتكون من بيانية لانتفضيلة ح اى لاقتضائه ان الضمون شئ هو اقل منهما وهو غيرهما مع انه واحد منهما وهو الاقل تأمل **(قوله)** تصح ( اى ان كانت من خلاف جلس ماستأجره فلو من جلسه فلا يخلاف الزيادة من جانب المؤجّر فتجوز مطلقا عن الهندية ملخصا **(قوله)** وبعدها صوابه لا بعدها كما هو فى الاشياء والمنح فى محل العقد قدفات والمراد بعدمضى كلها اما اذا مضى بعضها فقال فى خزنة الاكل لو استأجر دارا شهرين او دابة ليركبها فرسخين فلما سكن فيها شهرا او سافر فرسخا زاد فى الاجرة فالقياس ان تعتبر الزيادة لما بقى ومحمد استحسّن وجعلها موزعة لما مضى ولما بقى ابو السعود عن اليرى **(قوله)** ولو ليتم عبارة الاشياء وهو شامل لمال اليتيم بعمومه قال السحوى سوى فى الاسعاف بين الوقف وارض اليتيم حيث قال ولو أجر مشرف الوقف او وصى اليتيم مثلا بدون اجر المثل قال ابن الفضل يبنى ان يكون المستأجر غاصبا وذكر الحصاف لا يكون غاصبا ويلزم اجر المثل وصرح فى الجوهرة بأن ارض اليتيم كالوقف اه اقول وكذا ذكره الشارح قبل اسطر لكنه غير مانحن فيه كمالا يخفى على التبيين فافهم فان ماستشهده فيلو أجر بدون اجر المثل وكلامنا فى الزيادة عليه بعد العقد والفرق مثل الصبح **(قوله)** لم تقل قال فى الاشياء مطلقا اه اى قبل المدة وبعدها **(قوله)** كالورخصت اى الاجرة بعد العقد فلا يفسخ لان المستأجرضى بذلك **(قوله)** فان الاجارة فاسدة الخ ) سيأتى آخر السوادة لو أجرها بالابتغاف الناس فيه تكون فاسدة فيؤجرها صحيحة من الاول او من غيره بأجر المثل الخ وهو صريح فى انه لو كان الفساد بسبب انغبين الفاحش لا يلزم عرضها على الاول وفى العمادة خلافه لكن ذكر فى حاشية الاشياء ان الذى فى عامة الكتب هو الاول **(قوله)** لكن الاصل صحتها بأجر المثل كذا فى الاشياء وفى بعض النسخ لكن الاصح الخ ومعنى الاستدراك ان الكلام فى الزيادة على المستأجر فى الوقف وان قوله فان الاجارة فاسدة الخ كلام يحمل لاحتال ان المراد فسادها بسبب كون الاجرة عند العقد بدون اجر المثل فاذا ادعى فسادها بذلك فى أجرها الناظر بلا عرض على الاول لانه لاحق فاستدرك عليه بأن المقام يحتاج الى التفصيل وهو ان الاصل صحتها بأجر المثل فجرد دعوى الزيادة لا يقبل ان اخبر القاضى واحد بذلك يقبل الى آخر ما قرره الشارح وقد اضطربت آراء محشى الاشياء وغيرهم فى تقرير هذه العبارة وهذا ما ظهر لى فى تأمل ثم رأيت فى اتفق الوسائل قرر كلامه كذلك وعليه فكان المناسب ان يأتى بالفاء التفرعية بدل الواو فى قوله ولو ادعى **(قوله)** بغين فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقيمين فى التفسير المختار وتماه فى رسالة العلامة قال زاده **(قوله)** فان اخبر الخ يعنى ان القاضى لا يقبل قول ذلك المدعى لانه متهم بارة استئجارها لواجنبا او باستخلاصها وإيجارها لغير الاول لو هو العاقد ومع ان الاصل فى العقود الصحة **(قوله)** ذوخبرة ) أفاد ان الواحد كفى وهذا عندها خلافا لمحمد اشياء **(قوله)** وان شهدوا الخ واصل بما قبله وسيأتى عن الخ توفى آخر السوادة مخالفا لالا

بأقل من قيمته ومن الدين كما سيجئ فى باب جمع الفتاوى (فروع) الزيادة فى الاجرة من المستأجر تصح فى المدة وبعدها واما الزيادة على المستأجر فان فى الملك ولو ليتم لم تقبل كالو رخصت وان فى الوقف فان الاجارة فاسدة أجزاها الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل صحتها بأجر المثل ولو ادعى رجل انها بغين فاحش فان اخبر القاضى ذوخبرة أنها كذلك فسسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها بأجر المثل

وجب الاجر بالذهب) وهو نصف ﴿١٧﴾ الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف ولكن تعبه

الحشون وعوارى على لزوم كل الاجر لكن في الهنستان عن النهاية انه ان شرط المحي بالجواب قصفه والا فكله فيمكن التوفيق (وان وجده ولم يوصله اليه لم يجز له شيء لان تمام المعقود عليه) وهو الايصال واختلف فيما لو مزقه (متولى ارض الوقف آجرها بغير آجر المثل يلزم مستأجرها) اي مستأجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم (تمام آجر المثل) على المفق به كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصي وأب كما في مجمع الفتاوى (يفق بالضمان في غضب عقار الوقف وغضب منافعه وكذا يفق بكل ما هو انفع الوقف) فيما اختلف فيه العلماء حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانته لحق الله تعالى حاوي القدسي (مات الآجر وعليه ديون) حتى فسخ العقد بعد تعجيل البذل (فالمستأجر) والعيّن في يده ولو بعقد فاسد اشاء (لاحق بالمستأجر من غرمائه) حتى يستوفي الاجر المعجاة (الا انه لا يسقط

الاجر بالاجماع ايضا ووجهه كافي الزيلعي عن المحيط ان الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه واما الاسماع فليس في وسعه فلا يقابله الاجر فليأتمل (قوله وجب الاجر بالذهب) اي اجماعا كاذكر الاتقاني وغيره (قوله وهو نصف الاجر المسمى) اعترضه في العزيمة بأنه غلط فاحش فان كون آجر الذهب واجرا لثيان سواء على سبيل المتأصفة مما لا يكاد يتفق ولم نجد هذه العبارة في كلام غيره (قوله ولكن تعبه الحشون الخ) كالواني والشرنبلالي قال في الشرنبلالية فيه نظير له الاجر كماله اذا المعقود عليه الايصال لا غير وقد وجدناه وجه التصفيف على ان المثل صادق بوجوب تمام الاجر والمسئلة فرضها صاحب المواهب في الاستحجار للايصال ورد الجواب معاه (قوله عن النهاية) وصرح به في غيرها (قوله فيمكن التوفيق) لكن هذا لا يدفع الاعتراض على صاحب الدرر حيث لم يقيد برد الجواب الا لا وقد بنصف الاجر ثانيا (قوله واختلف فيما لو مزقه) قال في الحائنية له الاجر في قولهم اذ لم ينقض عمله وقيل اذا مزقه يبنى ان لا يجب الاجر لانه اذا تركه ثمة يتنفع به وارث المكتوب اليه فيحصل الغرض بخلاف التزريق اه ومقتضى النظر انه ان مزقه بعد ايصاله فله اجر الذهب وان كان قبله فلا اجر له فليحظر قلت وقول الحائنية له الاجر اي اجر الذهب كتنفيه عبارة القهستاني وهو ظاهر وهذا ان شرط المحي بالجواب ولنظر فيما لو مزقه المكتوب اليه اولم يدفع له الجواب وكان شرط المحي بالجواب هل له نصف الاجر ام كله لان اخباره بما صنع جواب معنى فليحذر (قوله بغير اجر المثل) الاولى بدون اجر المثل لان الغير صادق بالاكثروا ان كان المقام يعين المراد ط (قوله كما غلط فيه بعضهم) قال في البحر وقد وقعت عبارة في الخلاصة او همت ان الناظر يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف آجر بدون اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل اه وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بأن الصغير يرجع الى المستأجر يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى يلزم مستأجرها تمام اجر المثل عند بعض علمائنا وعليه الفتوى اه وفي الذخيرة ولو تسلمها المستأجر كان عليه اجر المثل باثما ما بلغ على ما أجازاه المتأخرون من المشايخ اه ملخصا (قوله كذا حكم وصي وأب) اي اذا أجرا عقار الصغير بدون اجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزمه تمام الاجر ط (قوله في غضب عقار الوقف) قال في الوالوجية الفتوى في غضب العقار الموقوف بالضمان نظر الوقف ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيعة اخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان ط (قوله وغضب منافعه) قال في جامع الفصولين شري دارائم ظهر انها وقف اول الصغير فعليه اجر المثل صيانة لما لهما اه ومقابل المفتي به ما صححه في العمدة انه لا تضمن منافعه وتبعه في القنية ط ملخصا (قوله عند الزيادة الفاحشة) اي زيادة اجر المثل من غير تغت كياتي قريبا ط (قوله وصيانة لحق الله تعالى) لان الوقف حبس العين والتصدق بمنفعته لوجهه تعالى (قوله حتى فسخ العقد) اي بسبب الموت وفي بعض النسخ متى بدل حتى ولو قال فان نسخ لكان اولى (قوله لولعين في يده) اي لولعين المؤجرة مقبوضة في يد المستأجر قال في جامع الفصولين استأجر بيتا اجارة فاسدة وعجل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر او انقضت المدة فأراد حبس البيت لاجر مجب له ذلك في الجائزة في الفاسدة اولى ولو مقبوضا صححها او فاسدا فله الحبس بأجر

الدين بهلاكه) اي بهلاك هذا المستأجر (٢) (ين) (خا) لانه ليس من كل وجه (بخلاف الرهن) فانه مضمون

الاطلاق ( **قوله** فأت بعضهم الخ ) فلمواتو اجمعيا لا اجرا صلا لان المقود عليه المجي بهم ولم يوجد رمي ( **قوله** فله اجره بحسابه ) اى اجر المجي واما اجر الذهاب فبكماله مقدس عن الكفاية سأنحى قلت وقال في المراج بعد نقله عبارة الهداية وهى استأجره ليذهب الى البصرة فأتى بيماله الخ هذا اختيار الهندوانى وعن الفضلى استأجر في المصر ليحمل الخطة من القرية فذهب فلم يجد الخطة فعاد ان كان قال استأجرتك من المصر حتى احمّل الخطة من القرية يجب نصف الاجر بالذهاب ولو قال استأجرتك حتى احمّل من القرية لا يجب شئ لان في الاول العقد على شئين الذهاب الى القرية والحمّل منها وفي الثانى شرط الحمّل ولم يوجد فلا يجب شئ كذا في الذخيرة وجامع الترمذى اه ومثله في التبيين عن النهاية وظاهر المتن اختيار قول الهندوانى ولينظر ما الفرق بين القولين على عبارة الهداية فان فيها الاستئجار على شئين نعم هو على عبارة المصنف كالكثر ظاهر ولعل التصريح بالذهاب غير قيد يظهر الفرق ويؤيده ما في التناخية استأجره ليحمل له كذا من المطمورة فذهب فلم يجد المطمورة استحق نصف الاجر اه وعليه فلموات كل العيال وجب اجر الذهاب وهو يخاف لما قدمه عن الرمي فأمل ( **قوله** اى للعاقدين ) او ذكر عددهم للاجر شر نبالية ( **قوله** اى له كل الاجر ) في القهستانى فان جهلوا فسدت ولزم اجر المثل اه وان حمل الكل هناعى كل اجر المثل زال التناط ( **قوله** ان كانت المؤنة تقل الخ ) تقييد لقول المصنف فله اجره بحسابه وهو منقول عن الامام الهندوانى ( **قوله** والافكلة ) كالوكان الفسائت صغيرا او كان ذلك في استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بتقصان عدد ولوم من الكبار وهذا اذا كان الاستئجار على ان يحملهم فلو على مصاحبتهم والحمّل على المرسل او كان الحمّل قريبا وهم مشاة او بعدوا لهم قدرة على المشى يلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بتقص فرد او فردين الا ان يكونوا ارقاء فيحفظ البعض منهم أخف من حفظ الكل حموى بخاط ( **قوله** لا يصلح قط ) بالكسر والتشديد والمراد لا يصلح شئ مما ليس له مؤنة وقوله او زادى ماله مؤنة ( **قوله** لاشئ له ) اى من أجرة الذهاب والمجي للزاد بخلاف وللكتاب عندها واما عند محمد فاجرة الذهاب واجبة سواء شرط المجي بالجواب ام لا كافي النهاية وغيرها فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجي بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به يبنى ان يكون له تمام الاجرة عند محمد قهستانى اقول نعم ولكن التقييد به كواقع في الجامع الصغير والهداية والكثر لازم بالنظر للمسئلة الآتية عن الدرر كما سيظهر ومبنى الخلاف بين محمد وشيخيه ان الاجر مقابل عنده بقطع المسافة لما فيه من المشقة دون حمل الكتاب بخلاف حمل الطعام فانه مقابل فيه بالحمّل لما فيه من المؤنة دون قطع المسافة وعندها مقابل بالثقل فيها لانه وسلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم ما في الكتاب فاذا رده فقد نقض المقود عليه ( **قوله** ويدعو فلانا ) صورها قاضيان في تبليغ الرسالة وفرق بينها وبين مسئلة ايصال الكتاب بان الرسالة قد تكون مررا لارضى المرسل بأن يطالع عليها غيره اما الكتاب فتحتم فلو تركه محتوما لا يطالع عليه غيره اه وجزم الحلوانى بان الكتاب والرسالة سواء في الحكم وجعل الشارح دعاه كالرسالة قلت اى لانه من افرادها تأمل وقد ذكر الشراح انه لو وجد ولم يبلغه الرسالة ورجع له

فات بعضهم فجاء بمن يقي فله اجره بحسابه ) لانه اوفى بعض المقود عليه وقيد بقوله ( لو كانوا ) اى عياله ( معلومين ) اى للعاقدين ليكون الاجر مقابلا بمثلهم ( والا ) يكونوا معلومين ( فكله ) اى له كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المؤنة تقل بتقصان عددهم فبحسابه والافكلة ( استأجر رجلا لا يصلح قط ) اى كتاب ( او زاد الى زيد ان رده ) اى المكتوب او الزاد ( لونه ) اى زيد ( او غيبته لاشئ له ) لانه نقضه بعوده كالخياط اذا خاط ثم فقق وفي الخاتمة استأجره ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا بأجر مسعى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر ( فاذا دفع القط الى ورثته ) في صورة الموت ( او من يسلم اليه اذا حضر ) في صورة غيبته



حالا **(قوله)** لعدم التعدي) فوق امانة كما كان وهذا علة لعدم الضمان وعلة عدم الاجر هلاك  
المعقود عليه قبل التسليم **(قوله)** ومن لا اثر اعماله) الاراد الا بقا ابن كال **(قوله)** كالحال)  
ضبطه بالخادوى من الجهم ليشمل الحمل على الظهر كما ذكره الاتفاقى و اشار اليه الشارح **(قوله)**  
والملاح) بالفتح والتشديد صاحب السفينة **(قوله)** لا لتحسينه) والا كان ممن اعمله اثر لان  
البياض كان مستورا وقد اظهره فكأنه احذنه فله الحبس على الخلاف السابق **(قوله)** وسيجي  
في بابه) وذلك انه لو مثليا وجب مثله وان اقتطع قيمته يوم القضاء او الغصب او الاقطاع على  
خلاف باقى ولو قيميا فقيمه يوم غصبه اجمعا **(قوله)** اى بدلها) تعميم ليشمل المثلثات **(قوله)**  
بان يقول له اعمل بنفسك او بيدك) هذا ظاهر اطلاق المتون وعليه الشروح فافى البحر والمنتج  
عن الخلاصة من زيادة قوله ولا تعمل بيد غيره كظاهر انه لزيادة التأكد لا قيد احترازا  
ليكون بدونه من الاطلاق تأمل **(قوله)** لا يستعمل غيره) ولو غلامه او اجيره قهستاني لان  
المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه كما اذا كان المعقود عليه المنفعة بأن  
استأجر رجلا شهرا للخدمة لا يقوم غيره مقامه لانه استيفاء للمنفعة بلا عقد زبلى قال فى  
العناية وفيه تأمل لانه ان خالفه الى خير بأن استعمل من هو اصنع منه او سلم دابة اقوى من  
ذلك ينبغى ان يجوز اه واجاب السامحانى بان ما يختلف بالمستعمل فان التقيد فيه مفيد  
وما ذكر من هذا القليل اه وفي الحاشية لو دفع الى غلامه او تلميذه لا يجب الاجراه  
وظاهر هذا مع التعليل المارانه ليس المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع مع صحة الاجارة  
واستحقاق المسمى او مع فسادها واستحقاق اجر المثل وانه ليس للثانى على رب المتاع شئ لعدم  
العقد بينهما اصل او هل له على الدافع اجر المثل محل تردد فاجمع **(قوله)** بشرط وغيره) لكن  
سيدكر الشارح فى الاجارة الفاسدة عن الترتبالية انها لو دفعت الى خادمها واستأجرت  
من ارضعت لها الاجر الا اذا شرط ارضاعها على الاصح وكأن وجه ما هنا ان الانسان عرضة  
للعوارض فربما يتدثر عليها ارضاع الصبي فيتضرر فكان الشرط لغوا تأمل **(قوله)** وان  
اطاق) بأن لم يقده بيده وقال خط هذا التوبلى او صبغه بدرهم مثلا لانه بالاطلاق رضى  
بوجود عمل غيره قهستاني ومنه ما سيدكره المصنف **(قوله)** افاد بالاستجار) اى بقوله يستأجر  
غيره **(قوله)** لا جنبي) اى غير ايجير **(قوله)** ضمن الاول) اى اذا سرق بالخلاف قهستاني  
**(قوله)** لا الثانى) هذا عنده وعنده اه بضمين ايها شاء خلاصة **(قوله)** وقيد بشرط العمل)  
الظاهر ان يقال واقتصر على شرط العمل تأمل **(قوله)** ففرط) اى تماهل ولم يعمل فى تلك  
المدة ولم يقصر فى حفظه **(قوله)** لا يضمن) كأنه لان اليوم مثلا يذكر للاستحاط **(قوله)**  
واجاب شمس الائمة) ظاهر هذا الصنيع ان المتعمد الاول لا تفرد شمس الائمة بهذا الجواب  
ط قلت فى جامع الفصولين واستفتيت ائمة بخارى عن قصار شرط عليه ان يفرغ اليوم من  
العمل فلم يفرغ وتلف فى العدا بوايضمن ونقل مثله عن الذخيرة ثم نقل عن فتاوى الدينارى  
ولو اختلفا ينبغى ان يصدق القصار لانه ينكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو شرط  
وقصره بعد ايام ينبغى ان لا يجب الاجراذ لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب ضمانه لو هلك  
وصار كالو جحد التوب ثم جابه مقصورا بعد جحوده اه **(قوله)** اطلاق) اى حكمه حكم

لعدم التعدى (ومن لا اثر  
اعماله كالحال على ظهر)  
اودابة (والملاح) وغسل  
النوب اى لتطهيره  
لا لتحسينه بحيث فيلحفظ  
(لا يحبس) العين للاجر  
(فان حبس ضمن ضمان  
الغصب) وسيجي في بابه  
(وصاحبها بالخيار ان شاء  
ضمنه قيمتها) اى بدلها  
شرعا (محمولة وله الاجر  
وان شاء غير محمولة ولا  
أجر) جوهره (واذا شرط  
عمله بنفسه) بأن يقول له  
اعمل بنفسك او بيدك  
(لا يستعمل غيره الا الظاهر  
فلها استعمال غيرها)  
بشرط وغيره خلاصة  
(وان اطلق كان له) اى  
للاجر (ان يستأجر غيره  
افاد بالاستجار انه لو دفع  
لاجنبى ضمن الاول لا  
الثانى وبه صرح فى الخلاصة  
وقيد بشرط العمل لانه  
لو شرطه اليوم او غدا فلم  
يفعل وطالبه مرارا ففرط  
حتى سرق لا يضمن واجاب  
شمس الائمة بالضمان كذا  
فى الخلاصة (وقوله على ان  
عمل اطلاق) لا تقيد  
مستصفي فله ان يستأجر  
غيره (استأجره اياى بعاله

والاصل في ذلك العرف (فان افسده) اى العلماء (الطباخ او احرقة) ١٤ اول منضجه فهو ضامن للطعام ولو دخل بناز

وكذلك مادية بلا سبب يرى ووكيرة لبنائه لمكانه  
وتقيرة لقدومه ووضعية للصبي وتكون من جيرانه  
والاول الشهر الاصم غيرة بذيحة جاءت لرفعة شأنه

ط ملخصا (قوله لاهل بيته) اى بيت المستأجر ح (قوله والاصل في ذلك العرف) فطلق العقد  
يتناول المعتاد اذا لم يوجد شرط بخلافه اتقاني (قوله فهو ضامن) ومقتضى ما سبق في الجز انه يخبر  
بين ان يضمه قبل الطبخ ولا اجر له او بعده وله الاجر (قوله للاذن) لانه لا يصل الى العمل  
الا بذلك وهو مأذون له فيه بحر (قوله وضرب اللبن) هو ففتح اللام وكسر الباء والكسر مع  
السكون لغة وتفسد بالاعتين الملبين ما لم يغلب واحدهما فلو لم يكن غيره فهستاني ملخصا (قوله  
بعد الاقامة) لانها لتسوية الاطراف فكانت من العمل ككشف والاقامة نصب بعد الجفاف فلو  
ضربه فاصابه مطر فأفسده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره فهستاني (قوله وقال بعد  
تشرجه) بالشين والميم المعجمتين وقولهما استحسان زيلى ولعله سبب كونه المفتى به لكن ذكر  
الاتقاني ان دليلهما ضعيف تأمل قال في البحر وفائدة الاختلاف فيما اذا تلف اللبن قبل التشرج فعنده  
تلف من مال المستأجر وعندها من مال الاجرة اما اذا تلف قبل الاقامة فلا اجر اجماعا (قوله اى  
جعل بعضه على بعض) اى بعد الجفاف (قوله حتى بعده منصوبا) عبارة المستصفي حتى يسلمه منصوبا  
عنده ومشرجا عندها كذا في الايضاح والمبسوط اه فلم يشترط العد وهو الاولى لانه لو سامه  
بغير عد كان له الاجر كما لا يخفى بحر وذكر الاتقاني عن شرح الطحاوى مثل ما في المستصفي وفسر  
التسليم بالتخلى بين المستأجر وبين اللبن (قوله واشترط الورق عليه يفسدها) اما اشتراط  
الحبر فلا حوى (قوله حبسها) فعل ماض او مصدر مبتدأ ثان وخبره محذوف اى له والجملة  
خبر من بقى هنا اشكال وهو انه انما يستحق المطالبة بعد التسليم كما مر فاذا حبس فلان تسليم  
مطالبة ويمكن دفعه بان قوله فيما مره العطاء اذا فرغ وسلم فهو مع معطل بالمنطوق هنا سائحا  
لكن رد عليه انه حينئذ لا فائدة لذكر التسليم وقد قالوا لا يجب الاجر الا بالتسليم فلو هلك في يده  
قبله سقط لانه لم يسلم العقود عليه وهو اثر العمل بخلاف مالا اثر له فان الاجر يجب كافرغ  
ولا يمكن حمله على الحبس بعد التسليم بمعنى ان له الاسترداد لقوله الآتى فان حبس فضاء فلا  
اجر مع ان بالتسليم وجب الاجر على انه بعد التسليم الحكيم كعمله في بيت المستأجر ليس له  
الحبس كما سيذكره فكيف بعد الحقيق والظاهر ان فائدته عدم الضمان فقط اذ لو لم يكن له  
الحبس لضمن بالضمان بعده فلي تأمل (قوله ايهما الثاني) وكذا صححه في غرر الافكار  
وغاية البيان تبعا لقاضيان قال في البحر وصحح النسفي في مستصفاه معزيا الى الذخيرة الاول  
فاختلف الصححيح وبنى ترجيحه وقد جزم به في الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الحمل اه  
(قوله والحياط والخفاف) هذا ظاهر على القول بان الحيط على رب الثوب في عرف صاحب  
الظهيرية واما على عرف من قبله وهو عرفنا الآن من انه على الحياط فلا يظهر لان الحيط  
كالصبيغ سائحا (قوله لا اجر) الباء للسببية والتعليل (قوله لتسليمه حكما) ليكون البيت  
في يده وهو كالتسليم الحقيقي فلا يملك الحبس بعده (قوله فان حبس) اى فيما اذا كان الاجر

ليخبر اولي طبع بها فو قعت  
منه شرارة فاحترق البيت  
لمضمن للاذن ولا يضمن  
صاحب الدار لو احترق شيء  
من السكان لعدم التعدي  
جوهرية (و) ضرب (للبن  
بعد الاقامة) وقال بعد  
تشرجه اى جعل بعضه  
على بعض وقولهما يفتى  
ابن كمال معزيا للعيون  
وهذا اذا ضربه في بيت  
المستأجر فلو في غير بيته  
فلا حتى بعده منصوبا عنده  
ومشرجا عندها زيلى  
(فروع) الملبين على اللبان  
والتراب على المستأجر  
وادخال الحمل المنزل على  
الحمل لاصبه في الجوالق  
أوصعوده للفرقة لا بشرط  
وايكاف دابة للحمل على  
المكاري وكذا الحال  
والجوالق والجر على  
الكاتب واشترط الارق  
عليه يفسد هاظهيرية (ومن)  
كان (لعمله اثر في العين  
كالصباغ والقصار حبسها  
لاجل الاجر) وهل المراد  
بالاثر عین مملوكة للعامل  
كالنشاء والغراء ام مجرد  
ما يعاين ويرى قولان  
ايهما الثاني فغسل  
الثوب وكسر الفسق  
والخطب والخطان والحياط  
والخفاف وحائق رأس العبد

لهم حبس العين بالاجر على الاصح مجتبي وهذا (اذا كان حالا اما اذا كان) الاجر (مؤجلا فلا) يملك حبسها (حالا)  
كعمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما وتضمن بالتعدي ولو في بيت المستأجر غاية (فان حبس فضاء فلا اجر ولا ضمان)

مخلاف فتى الاجنبى وهل للحياط أجر التفصيل ١٣ بلا خياطة الاصح لاشباه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات

المفتى به نعم وقال المصنف  
ينبغي ان يحكم العرف اه  
ثم رأيت في التارخانية  
معزيا للكبرى ان الفتوى  
على الاول فتأمل (و)  
للخياط طلب الاجر (للخبر)  
في بيت المستأجر بعد  
اخراجها من التور (لان  
تمامه بذلك وبأخراج بعض  
بحسابه جوهره) (فان احترق  
بعده) أى بعد اخراجه بغير  
فعله (فله اجر) لتسليمه  
بالوضع في بيته (ولا غرم)  
لعدم التعدى وقالا يغرم  
مثل دقيقه ولا أجر وان شاء  
ضمن الخبز وأعطاه الاجر  
(ولو) احترق قبله لا أجر له  
ويغرم (اتفاقا لتقصيره  
دور وبحر (وان لم يكن  
الخبر فيه) أى في بيت  
المستأجر سواء كان في  
بيت الخبز او لا (فاحترق)  
اوسرق (فلا أجر) له لعدم  
التسليم حقيقة (ولا ضمان)  
لوسرق لانه في يده امانة  
خلافا لهما وهى مسألة  
الاجير المشترك جوهره  
(وان) احترق الخبز أو  
سقط من يده (قبل  
الاخراج فعليه الضمان) نعم  
المالك بالخيار فان ضمنه  
قيمه منحوزا فله الاجر  
(وان ضمنه قيمته دقيقا

عليه لان عقد الاجارة لازم رحى (قوله بخلاف فتى الاجنبى) لاحاجة اليه ط (قوله  
الاصح لا) كذا صححه في الخلاصة والبرازية وفرضوا المسئلة بما اذا دفع اليه الثوب فقطعه  
ومات من غير خياطة وعلوها بان الاجر في العادة للخياطة لالقطع قلت فلو بقي حيا لاتظهر  
الثمرة لانه يجبر على الخياطة لكن لو تفاسخا العقد بعد القطع فالظاهر ان حكمه كالموت تأمل  
ويظهر من التعليل انه لو دفعه للتفصيل فقط يلزم اجره وهو ظاهر لان العقد ورد عليه فقط  
(قوله لكن في حاشيتها) اى الشيخ شرف الدين الغزى حيث قال قلت وفي فتاوى قاضيان  
والظهيرية قطع الخياط الثوب ومات قبل الخياطة له اجر القطع هو الصحيح وفي جامع المضمرات  
والمشكلات عن الكبرى وعليه الفتوى وينبى اعتماده لتأيده بأن الفتوى عليه اه (قوله  
ان الفتوى على الاول) سواه على الثانى لما سمعت أفقا من عبارة الكبرى وهو الذى رأيته  
في التارخانية (قوله جوهره) ومثله في غاية البيان معللا بان العمل في ذلك القدر صار مسلما  
الى صاحب الدقيق اه وظاهره انه لا يجزى فيه الخلاف المار في الخياط ولعل العلة وجود  
الانتفاع هنا تأمل (قوله وقال ايضا من (٢) الخ) هكذا ذكر الخلاف في الهداية وعليه فلا فرق  
بين ما اذا كان في بيت المستأجر او لا كسأى في فيكون ايضا من مسألة الاجير المشترك الآتية  
في ضمان الاجير وحاصلها ان المتاع في يده امانة عند الامام ومضمون عندها لكن ذكر في غاية  
البيان ان ما ذكر من الخلاف انما ذكره القدورى برواية ابن سماع عن عندها انه لم يذكر محمد  
في الجامع الصغير ولا شراحه خلافا لقالوا لاضان مطلقا فمن هذا قالوا ما في الجامع مجرى  
على عمومها اما عند ابى حنيفة فلانه لم يهلك يصنعه واما عندها فلانه هلك بعد التسليم اه  
وعلى ما ذكره الاتقاني في غاية البيان مشى في البحر والمنع ولما اقتصر بعضهم على مراجعتهم  
قال ما ذكره الشارح سبق قلم مع ان من اتبع الهداية لم يفضل فافهم (قوله لتقصيره) اى بعدم  
القلع من التور فان ضمنه قيمته منحوزا اعطاه الاجر وان دقيقا فلا بحر (قوله لعدم التسليم  
حقيقة) يعنى انه حيث لم يكن في بيت المستأجر لم يوجد التسليم الحكى فلا بد من التسليم  
الحقيق ولم يوجد ايضا فلذا لم يجب الاجر (قوله لوسرق) المناسب زيادة واحترق ط وكأنه  
تركه لان المراد بعد الاخراج والحرق بعده نادر فمن قال تركه لانه يضمن فيه اتفاقا فقد وهم (قوله  
وان احترق الخبز اوسقط من يده الخ) تقدم ان الحكم كذلك لو كان في بيت المستأجر فلو ان  
المصنف حذف قوله السابق وقبله لا اجر ويغرم وجعل ما هنا راجعا للمستأجرين لكان الى كذا  
أفاده ط (قوله فله اجر) لان المستأجر وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته ط (قوله  
ولا يضمن الحطب والملح) لانه صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه وحيث وجب عليه  
الضمان كان رمادا زيلعى (قوله الا اذا كان لاهل بيته) أفاد أن ما ذكره المصنف في الوالام  
وانواعها احد عشر نظمها بعدم في قوله

ان الولايم عشرة مع واحد ❦ من عدها قد عثر في اقرايه  
فالحرص عند نفاسها وعقبة ❦ للطفل والاعذار عند ختانه  
ولحفظ قرآن وآداب لقد ❦ قالوا الحذاق لحذقه وبيانه  
ثم المسالك لعقده ووليمة ❦ في عرسه فاحرص على اعلانه

فلا أجر له للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح (وللطبخ بعد الغرف) الا اذا كان لاهل بيته جوهره

من الاجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل لانه المعقود عليه فلا يتوزع الاجر عن الاجزاء  
كائن في المبيع ثم رجع فقال ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض أو قطع  
المسافة كما في الدابة وجب بحصة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا مشقة ففي الدار لكل يوم  
وفي المسافة لكل مرحلة والقياس ان يجب في كل ساعة بحسبه تحقيقا للمساواة لكن فيه خرج  
وان وقعت على العمل كالخياطة والقضارة فلا يجب الاجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل لان  
العمل في البعض غير منفعة به وكذا اذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ لا يستحق شيئا من الاجرة  
على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط والفوائد الظهيرية والذخيرة ومبسوط  
شيخ الاسلام وشرح الجامع لفخر الاسلام وقاضيخان والقرطبي انه اذا خاط البعض في بيت  
المستأجر يجب الاجر بحسبه حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعضه استحق ذلك فهذا يدل  
على انه يستحق الاجر ببعض العمل في كل مامر لكن بشرط التسليم الى المستأجر ففي سكنى  
الدار وقطع المسافة صار مسلما بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة وفي الخياطة بالتسليم حقيقة  
او حكما كان خاطه في منزل المستأجر لان منزله في يده زيلعي ملخصا وحاصله انهم اتفوا على  
قول ابي حنيفة انه لا يجب الاجر على البعض بالتسليم اصلا واما مع التسليم فيجب الاجر على  
البعض في سكنى الدار وقطع المسافة واختلفوا على قوله في الاستحجار على العمل كالخياطة  
قالا كزبون على انه يجب ايضا بالتسليم ولو حكما وخالفهم صاحبا الهداية والتجريد فقالا لا يجب  
قال الزيلعي وهو الاقرب الى المروي عن ابي حنيفة من الفرق بينهما في القول المرجوع اليه  
وعلى ما ذكره لافرق بين الكل اه وبه يظهر ان تقييد المصنف بالفراغ والتسليم مبنى على  
ما في الهداية والتسليم يشمل الحقيقي والحكمي وهو ما عبر عنه بقوله وان عمل في بيت المستأجر  
فلو قال ولو حكما لكان اخصروا وظهر ولا معنى لقول من قال لا معنى له فافهم (قوله) وكذا كل من  
لعمله اثر اى في انه لو هلك في يده لا اجر له وسيذكر الشارح بعد ورقة المراد بالامر (قوله) نعم  
لو سرق الخ هذا مبنى على قول الاكثرين من وجوب الاجر على بعض العمل بالتسليم ولو حكما  
واراد به الاستدراك على المصنف بما ذكره في البحر حيث قال وتبعه العلامة الطورى وتليذه  
المصنف في شرحه مسألة البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر للبعض لكونه مسلما  
الى المستأجر وقوله الكرخي عن اصحابنا وجزم به في غاية البيان رادا على الهداية فكان هو  
المذهب ولذا اختاره المصنف اى صاحب الكفر في المستصفي وان كانت عبارته هنا مطلقة اه  
فلكلام الشارح وجه وجهه كما علمت وان كان فيه خفاء فافهم لكن في كون ما في الهداية  
خلاف المذهب تأمل يظهر مامر عن الزيلعي فلو جمعه خلاف الاصح لكان انساب تأمل (قوله)  
بعد ما خاط بعضه) يعنى في بيت المستأجر فلو في بيت الاجر لا اجر له اتفاقا لعدم التسليم اصلا  
(قوله) او انه يهدم ما بناه اى قبل الفراغ منه (قوله) قبل ان يقضه رب الثوب قد علمت ان  
العمل في بيت المستأجر تسليم (قوله) فلا اجر له لان الخياطة ماله اثر فلا اجر قبل التسليم  
كافي المبيع (قوله) بل له اى للخياط لانه بدل ما تلفه عليه حتى سقطت اجرة بخر (قوله) تضمنين  
الفائق اى قيمة خياطته لا المسمى لانه انما لزم بالعقد ولا عقد بينه وبين الفائق رحى (قوله) ولا  
يجبر الخ لانه التزم العمل وفيه به حتى (قوله) كأنه لم يعمل فلم يوف ما التزمه من العمل فيجبر

وكذا كل من لعمله اثر  
وما لا اثر له كمال له الاجر  
كما فرغ وان لم يسلم بخر  
(وان) وصلى (عمل في بيت  
المستأجر) نعم لو سرق بعد  
ما خاط بعضه او انه يهدم  
ما بناه فله الاجر بحسبه  
على المذهب بخر وابن كمال  
(ثوب خاطه الخياط بأجر  
فقتله رجل قبل ان يقضه  
رب الثوب فلا اجر له)  
بل له تضمنين الفائق (ولا  
يجبر على الاعادة وان كان  
الخياط هو الفائق فعليه  
الاعادة) كأنه لم يعمل

(٢) قوله في الصحيحة بعده  
وقالا يضمن كذا بخطه  
والذى في نسخ الشارح وقال  
يغرم وهو المناسب لقول  
المصنف ولا غرم وان كان  
إثمال واحدا اه صحيح



لانه لم يملكه بالعقد والمراد من تمكنه ١١ من الاستيفاء تسليم المحل الى المستأجر بحيث لا مانع من الاستيفاء

(فولسله) العين المؤجرة

(بعد مضي بعض المدة)

المؤجرة (فليس لاحدها

الامتناع) من التسليم

والتسليم في باقي المدة (اذا

لم يكن في مدة الاجارة وقت

يرغب فيها لاجله فان كان

فيها) اي في العين المؤجرة

(وقت كذلك) كبيوت

مكة ومنى وحوانيتهما

زمن الموسم فانه لا يرغب

فيها بعد الموسم فلم يسلم

في الوقت الذي يرغب لاجله

(خير في قبض الباقي) كما

في البيع كذا في البحر ولو

سلمه المفتاح فلم يقدر على

الفتح اضياعا ان امكنه

الفتح بلا كلفة وجب الاجر

والا لاشياء قات وكذا

لوحجز المستأجر عن الفتح

بهذا المفتاح لم يكن تساميا

لان التخلية لم تصح صريحة

ولو اختلفا يحكم الحال ولو

برهنا فينة المؤجر ذخيرة

وكذا البيع وقيل ان قاله

اقبض المفتاح واقبض الباب

فهو تسام والالا كابسطه

المصنف (وللمؤجر طلب

الاجر للدار والارض كل

يوم وللدابة كل مرحلة)

اذا اطلقه ولو بين تعين

(وللخياطة ونحوها) من

الصنائع (اذا فرغ وسلمه)

فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر

ايضا مع انه من فروع قوله ولا يلزم بالعقد فكان عليه ابقاء المثل على حاله وجعلها مسألة مستقلة  
**(قوله لانه لم يملكه بالعقد)** فان قيل يشكل عليه صحة البراء عن الاجرة والكفالة والرهن بها  
قلت لا اذ ذلك بناء على وجود السبب فصار كاهفو عن القصاص بعد الجرح اثناني **(قوله)**  
والمراد من تمكنه الخ) اشار الى ان ما في المتن تفريع على مقدر **(قوله الى المستأجر)** يشمل  
الوكيل بالاستئجار لكن لو سكنها الوكيل بنفسه قال الثاني لأجر وقال محمد على الموكل لان  
قبض الوكيل قبضه فوقع القبض أولا للموكل وصار الوكيل بالسكنى غاصبا فلا يجب عليه الاجر  
وفيه نظر لان الغصب من المستأجر يسقط الاجر بزازية **(قوله فولسله)** اي اراد تسليمه  
فافهم **(قوله المؤجرة)** من باب الحذف والايصال ح اي المؤجر فيها بخلاف المؤجرة الاولى  
كاهوظاه **(قوله كافي البيع)** اي اذا اشترى نحو بيوت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم  
الا بعد فوته فان المشتري يخبر لفوات الرغبة ط ولم يعزله لاحد فراجع وقال ح يعني اذا  
استحق بعض المبيع فان المشتري يتخير لتفرق الصفقة اه قال شيخ مشايخنا الرحمتي وهذا  
يقضى ان يكون للمستأجر الخيار مطلقا سواء كان وقتا يرغب فيه او لا لتفرق الصفقة ولانه  
حيث منعه من التسليم في اول المدة ربما يكون مضطرا الى العين المؤجرة فيستأجر غيرها فاذا  
الزم بها بعد مضي بعض المدة ربما يتضرر بذلك فليأتمل اه والاظهر ما قاله ابو الطيب اي  
اذا لم يوجد في المبيع الصفقة التي اشتراها للرغبة فيها كالخياطة والكتابة خير المشتري **(قوله)**  
لضياعة) علة لعدم القدرة وعبرة الذخيرة وفي الجامع الاصغر آجر من آخر حانونا ودفع اليه  
المفتاح ولم يقدر على فتحه وضل المفتاح اياما ثم وجده فان كان يمكن فتحه به فعليه أجر ما مضى  
والا فلا وفي البزازية ان قدر على الفتح بلا مؤنة لزم الاجر والا فلا وليس له ان يخرج ويقول  
هلا كسرت العلق ودخلت **(قوله ولو اختلفا)** اي في العجز وعدمه يحكم الحال قال في الذخيرة  
ولو اختلفا ولا يبنه لهما ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان لام هذا العلق وامكن فتحه  
به فالقول للمؤجر والا فللمستأجر **(قوله ولو برهنا فينة المؤجر)** اي وان كان المفتاح لا يلائم  
لانه لا عبرة لتحكيم الحال متى جاءت اليه بخلافه كسئلة الطاحونة وانما تقبل اذا كان المؤجر  
يدعي انه كان يلائم العلق ولكن غيره والمستأجر يقول لا بل لم يكن ملائما من الاصل ذخيرة  
**(قوله وكذا البيع)** اي اذا اشترى دار او قبض مفتاحها ولم يذهب اليها فان كان المفتاح بحالة  
يتساهل ان يفتحه من غير كلفة يكون قابضا والا فلا منقح وقد ظهر بما تقرر ان تسليم المفتاح مع  
التخلية بين المستأجر والدار وامكان الفتح به بلا كلفة تسليم للدار فيجب الاجر بمضي المدة وان  
لم يسكن وقيد في الفينة بان يكون في المصر حيث قال وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم  
لدار وان حضر في المصر والمفتاح في يده وأقره في البحر والمنح لكنه خلاف ما أفتى به قارى  
الهداية وأقره محشوا الاشياء كسياتي قبيل مسائل شق **(قوله للدار والارض الخ)** المراد  
كل مائع الاجارة فيه على المنفعة او على قطع المسافة او على العمل **(قوله ولو بين تعين)** اي  
لو بين وقت الاستحقاق في العقد تعين ولذا قال في العزيمة هذا اذا لم تكن الاجرة معجلة  
أو مؤجلة أو منجبة وهذا قولهم جميعا على ما قرر في الخلاصة اه فالمراد فيما ذكره المصنف  
ما اذا سكنت عن البيان **(قوله اذا فرغ وسلمه)** اعلم ان اباحيفة كان او لا يقول لا يجب شئ

بلزوم اجر المثل واعترضه شيخ مشايخنا السامحاني بان الاملاك الحقيقية لم تحجب الاجرة بالتمكن  
في فاسد اجارتها فكيف هذا اه وقال ط وفيه انه لا اجارة اصلا بعد انقضاء المدة فتدبراه اقول  
ولاسيا على المعتمد من انه في حكم الرهن فانه لا يلزمه الاجر ولو استوفى المنفعة في المدة ولو بعد  
القبض كافي النهاية وافق به في الحثيرة والحامدية من كتاب الرهن خلافا لما قدمه الشارح عن الاجلي  
قبل الكفالة وقال في الزاوية من جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يلجب شيء وكذا من جعله  
رهنًا من جوزه جوز الاجارة من البائع وغيره وواجب الاجراه **(قوله)** محل تردد اقول لا تردد  
في مال اليتيم لان منافعه تضمن بالغصب وهذا من قبيله سأمحني وينافيه ما قدمناه آنفا عن البيروني  
من ان المستأجر للوقف فاسدا لا يبعد عاصبا الخ **(قوله)** بالغصب لان تسليم المحل انما اقيم مقام  
تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم منح قال الرملي فلو لم تفت المنفعة بالغصب  
كغصب الارض المقررة للغرس والبناء مع الغرس والبناء لا تسقط لوجوده معه وهي كثير الوقوع  
فتأمل **(قوله)** لا تجرى في العقار اي خلافا لمحمد **(قوله)** وهل تنفسخ بالغصب الخ ثمرة الخلاف  
تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما بقي من المدة  
وعليه الاجر بحسابه ابو السعود وكلام المصنف مفرع عليه **(قوله)** ولو غصب في بعض المدة  
فيحسابه وكذا لو سلمه الدار الايتا اوسكن معه فيها كافي البحر وفي الشر نبلاية عن البرهان  
ويسقط الاجر لفرق الارض قبل زرعها وان اصل طلمه آفة سماوية لمزمه الاجر تاما في رواية عن  
محمد لانه قد زرعتها والفتوى على انه يلزمه اجرا ماضى فقط ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرراه  
وسيدكره الشارح قبيل فسخ الاجارة ويذكر انه اعتمد في الولوجية وانه في الحاشية جزم بالاول  
**(قوله)** بشفاعه اي باستعاف خاطر الغاصب او حمايته اي دفع ذي شوكة فان امكن ذلك لا تسقط  
وان لم يخرج له لانه مقصر واما لو لم يتمكن اخراجه الا بائناق مال فلا يلزمه كافي الفقيه وغيره هاذكره  
ابو السعود في حاشية الاشياء **(قوله)** يحكم الحال فان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر  
ولا اجر عليه بحر **(قوله)** كمسئلة الطاحونة يعنى لو وقع الاختلاف بينهما بعد انقضاء المدة  
في اصل انقطاع الماء عنها وفي الخامس والعشرين في الاختلاف من التارخانية الاختلاف  
هنا على وجهين اما في مقدار المدة بان قال المؤجر انقطع الماء خمسة ايام والمستأجر عشرة  
واما في اصل الانقطاع بان قال المستأجر انقطع عشرة ايام وانكر المؤجر ففي الاول القول  
للمستأجر مع يمينه وفي الثاني يحكم الحال ان كان الماء جاريا وقت الخصومة فالقول للمؤجر  
مع يمينه وان منقطعا وقتها فالمستأجر اه ملخصا ولا يخفى ان هذا حيث لا يئنه كاذكره  
المصنف ولذا قال في الذخيرة ولو اقام المستأجر البيئنة ان الماء كان منقطعا فيامضى يقضى بها  
وان كان جاريا للحال اه وسيدكر المصنف المسئلة آخر باب ضمان الاجير **(قوله)** ولا يقبل  
قول الساكن الخ اي في مسئلة الغصب يعنى لو آجره الدار وفيها شخص ساكن وخلى بينه  
وبينها فقال بعد المدة منعى الساكن ولا يئنه والساكن مقرا وجاهد لا يلتفت الى قول  
الساكن لانه شاهد على الغير او مقرو وشهادة الفرد والقرار على الغير لا يقبل فبق الاختلاف  
بينهما فينظر ان كان المستأجر هو الساكن حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان الساكن  
غيره فلمستأجر ذخيرة **(قوله)** ويقوله عطف على بقوله السابق فيفيدانه مفرع على التمكن

محل تردد فليراجع ويقوله  
(ويستقط الاجر بالغصب)  
اي بالحيولة بين المستأجر  
والعين لان حقيقة الغصب  
لا تجرى في العقار وهل  
تنفسخ بالغصب قال في  
الهديا نعم خلافا لقاضيان  
ولو غصب في بعض المدة  
فيحسابه (الا اذا  
امكن اخراج الغاصب)  
من الدار مثلا (بشفاعة  
او حامية) اشباه (ولو انكر  
ذلك) اي الغصب  
(المؤجر) وادعاه المستأجر  
(ولا يئنه له يحكم الحال  
(كمسئلة الطاحونة ولا  
يقبل قول الساكن لانه  
فرد ذخيرة ويقوله) ولا  
يعتق قريب المؤجر (لو كان  
أجرة)

فإذا احتاج الناظر الى تسجيل الاجرة بمقد كذلك ولكن اوردانه ان اعتبرت عقدا واحدا يلزم  
ثبوت الخيار في عقود واحد اكثر من ثلاثة ايام وان عقودا فلاتملك بالتسجيل ولا يشترطه لانها  
مضافة فيقوت الغرض وأجيب بما اختاره الصدر الشهيد من انها تجعل عقدا واحدا في حق ملك  
الاجرة بالتسجيل او اشتراطه وعقودا في حق سائر الاحكام وبانا لم نجعل تلك الايام مدة خيار بل  
خارجة عن العقد وبهذا تعلم ان كلام الشارح غير محذور **(قوله او يمكنه منه)** في الهداية واذ قبض  
المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكن قال في النهاية وهذه مقيدة بقبول \* احداها التمكن فان  
منعه المالك او الاجني او سلم الدار مشغولة بمتاعه لا تجب الاجرة \* الثاني ان تكون صحيحة فلو فاسدة  
فلا بد من حقيقة الانتفاع \* الثالث ان التمكن يجب ان يكون في محل العقد حتى لو استأجر هال الكوفة  
فأسلمها في بغداد بعد المدة فلا أجر \* الرابع ان يكون متمكنا في المدة فلو استأجرها الى الكوفة في  
هذا اليوم وذهب بعد مضي اليوم بالداة ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما يمكن بعد مضي المدة طوري  
وبه علم الا لو ذكر القيود فيستغنى عن قوله الا في ثلاث كما سيظهر لك **(قوله الا في ثلاث)** الاولى  
اذا كانت الاجارة فاسدة \* الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصرف فحبسها عنده ولم يركبها \*  
الثالثة استأجر ثوبا كل يوم بدقيق فامسك سنين من غير لبس لم يجب اجر ما بعد المدة التي لو لبس فيها  
لتخرق وفي هذا الاستثناء نظر لان الكلام في الصحيحة كما هو صريح المتن على ان الفاسدة سيذكرها  
ولان الثانية والثالثة يستغنى عنهما بالذكر القيود السابقة للمسئلة فان الثانية خارجة بالقيود الثالث  
لعدم التمكن في المكان المضاف اليه العقد بخلاف ما لو استأجر هال للركوب في المصرف لم يمكنه منه اتفاقا  
والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة التي سقط اجرها فهي خارجة بالرابع **(قوله ثم فرع على هذا)** اي  
الاخير وهو التمكن من الانتفاع ط **(قوله لدار قبضت)** اي خالية من الموانع **(قوله التحقيق)**  
الانتفاع اي اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة الآجر اما اذا لم يوجد من جهة فلاجر  
وان استوفى المنفعة اتفاقا واعلم ان الاجر الواجب في الفاسدة يختلف تارة يكون المسمى وتارة يكون  
أجر المثل بالغام بلوغ تارة لا تجاوز المسمى وسأيت بيانه في بابها **(قوله وظاهر ما في الاسعاف)**  
حيث قال ولو استأجر ارضا ودارا وقفا لاجارة فاسدة فزرعها وسكنها يلزمه اجرة مثلها والا لعل  
قول المتقدمين قال في المنع فأخذوا لانا صاحب البحر من مفهومه ما ذكره فانه يفيد لزوم الاجر  
على قول المتأخرين وهذا ظاهر اذ اعلمت ذلك ظهر لك ان مثلا خسرو اطلق في محل القيد اه  
ولا يخفى عليك انه وارد على مثله ايضا وتعبه العلامة البيري فقال لم نرى المسئلة للمتأخرين  
كلاما والذي رأينا في وقف الناصحي وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر فلم يزرع  
الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا ان المستأجر لو وقف فاسد لا يبعد  
غاصبا ولا يجب عليه الاجران لم يشقعه به ثم نقل عن الاجناس التصريح بانها لا تجب التحقيق  
الاستيفاء قال ولا تزاد على ماضى به المؤجر اه اقول عدم الوقوف على التصريح بذلك في  
كلام المتأخرين لا ينافيه ابو السعود في حواشي الاشياء اي لاحتمال ان ما في وقف الناصحي  
والاجناس على مذهب المتقدمين فلا ينافي مفهوم الاسعاف والله تعالى اعلم **(قوله والمستأجر)**  
في البيع وفاء ) يفتح الجيم يعني اذا استأجر من المشتري ما يباعه منه وفاء بعد قبض المبيع صح  
كما قيل الكفاية قال الشارح هناك قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فأفتى علماء الروم

(او يمكنه منه) الا في ثلاث  
مذكورة في الاشياء ثم  
فرع على هذا بقوله  
(فيجب الاجر لدار قبضت  
ولم تسكن) لوجود تمكنه  
من الانتفاع وهذا ( اذا  
كانت الاجارة صحيحة اما  
في الفاسدة فلا ) يجب الاجر  
( بالتحقيق الانتفاع ) كما  
بسط في العمادية وظاهر  
ما في الاسعاف أخرجه  
الوقف فتجب اجرة في  
الفاسدة بالتمكن كذا في  
الاشياء قلت وهل مال  
اليتيم والمعد للاستغلال  
والمستأجر في البيع وفاء  
على ما فتى به علماء الروم  
كذلك

الطارىء وما فى الحائنة فى الفساد المقارن نعم ما قلناه سابقا عن الحائنة من قوله والظاهر هو الفساد فى الكل يفيد ترجيحه وحيث علمت مامر عن جواهر الفتاوى انها لاتصح الاجارة الطويلة اذا كانت عقودا مع ان العقد الاول ناجز فما ظنك فيها اذا كانت بعقد واحد لفظا ومعنى فالظاهر اعتماد ما رجحه المصنف من كلام قارئ الهداية فان له سندا قويا وهو ما فى الحائنة وجواهر الفتاوى هذا مظهر للفهم القاصر والله تعالى اعلم **(قوله بما يرفع الجمالة)** فلا بد ان يعين الثوب الذى يصبغ ولون الصبغ احمر او نحوه وقد الصبغ اذا كان يختلف وفى المحيط لو استأجره لقصر عشرة انواب ولم يرها فالاجارة فاسدة لانه يختلف بغلظه ورقه ذكره فى البحر **(قوله بيان الوقت والموضع)** قال فى البزاية استأجر دابة ليشيع عليها او يستقبل الحاج لايصح بلا ذكر وقت او موضع وفيها استأجرها من الكوفة الى الحيرة يبلغ عليها الى منزله ويركبا من منزله وكذا فى حل المتاع وفيها استأجر أجيرا ليعمل له يوما فمن طلوع الشمس بحكم العادة **(قوله فى فاسدة)** اى فلا يجب اجر المثل بالبحقيقة الانتفاع ط **(قوله بالاشارة الخ)** لانه اذا علم المتقول والمكان المتقول اليه صارت المنفعة معلومة وهذا النوع قريب من النوع الاول زيلى وحاصله ان الاشارة اغنت عن بيان المقدار فقط **(قوله لا يلزم بالعقد)** اى لا يملك به كعبر فى الكثر لان العقد وقع على المنفعة وهى تحدث شيا فنياً وشأن البذل ان يكون مقابلا للمبدل وحيث لا يمكن استيفاؤها حالا لا يلزم بدلها حالا الا اذا شرطه ولو حكما بأن نجعله لانه صار ملتزما له بنفسه حينئذ وبطل المساواة التى اقتضاها العقد فصح **(قوله بل بتعجيله)** وفى العتابة اذا جعل الاجرة لا يملك الاسترداد ولو كانت عينا فأعارها او اودعها رب الدار فهو كالتمجيل وفى المحيط ولو باعها بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تعجيل الاجرة طورى **(قوله او شرطه)** فله المطالبة بها وحبس المستأجر عليها وحبس العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجعل له المستأجر كذا فى المحيط لكن ليس له بيعها قبل قبضها بجر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع انه مخالف لمقتضى العقد وفيه نفع احدهما ط قلت هو فى الحقيقة اسقاط لما استحقه من المساواة التى اقتضاها العقد فهو كاسقاط المشتري حقه فى وصف السلامة فى المبيع واسقاط البائع تعجيل الثمن بتأخيره عن المشتري مع ان العقد اقتضى السلامة وقبض الثمن قبل قبض المبيع تأمل **(قوله اما المضافة الخ)** اى فيكون الشرط باطلا ولا يلزمه للحال شئ لان امتناع وجوب الاجرة فيها بالتصریح بالمضافة الى المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبله فلا يتغير هذا المعنى بالشرط بخلاف المنجزة لان العقد اقتضى المساواة وليس بمضاف صريحا فيبطل ما اقتضاه بالتصریح بخلافه زيلى ملخصا **(قوله وقيل نجعل عقودا الخ)** هذا الكلام فى المضافة الطويلة وهى ما قدمه الشارح عن جواهر الفتاوى ولها صورة أخرى وهى ان يؤجرها ثلاثين سنة عقودا متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة ويجعل معظم الاجرة للسنة الاخيرة والباقي لما قبلها اما استثناء الايام فليكون كل منهما قادرا على الفسخ واما جعل الاجرة القليلة لماعدا الاخيرة فلتلا يفسخ المؤجر الاجارة فى تلك الايام فلو أمنا الفسخ لانلزم تلك القيود وهذا بناء على ان المضافة لازمة

بما يرفع الجمالة فيشترط فى استئجار الدابة للركوب بيان الوقت والموضع فلو خلا عنهما فهى فاسدة بزاية (و) يعلم ايضا (بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا) اعلم ان (الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه) به (بل بتعجيله او شرطه فى الاجارة) المنجزة اما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التعجيل اجماعا وقل نجعل عقودا فى كل الاحكام فيفتى برواية تمكها بشرط التعجيل للحاجة شرح هبانية للشرنبلالى (او الاستيفاء) للمنفعة



قلت وقيدوا سرية الفساد

في باب البيع الفاسد بالفاسد  
 القوي المجمع عليه فيسرى  
 كجمع بين حر وعبد بخلاف  
 الضعيف فيقتصر على محله  
 ولا يتعداه كجمع بين عبد  
 ومدر فترتد روجملوه ايضا  
 من الفساد الطارئ فتنبه  
 ومن حوادث الروم وصى  
 زيد باع ضيعة من تركته  
 لدين على انهما لم يمتكظهر  
 ان بعضها وقف مسجد  
 هل يصح البيع في الباقي  
 اجاب فريقين و فريق بلا  
 والفقهاء بعضهم رسالة  
 ملخصها ترجيح الاول  
 فتأمل وفي جوهر الفتاوى  
 آجرو ضيعة وفتايات سنين  
 وكتب في الصك انه آجر  
 ثلاثين عقدا كل عقد عقيب  
 الآخر لا تصح الاجارة  
 وهو الصحيح وعليه الفتوى  
 صيانة للاوقاف ثم قال ولو  
 قضى قاض بصحتها تجوز  
 ويرتفع الخلاف اه قلت  
 وسيجي ان التولي والوصى  
 لو اجرا بدون اجر المثل  
 يلزم المستأجر تمام اجر  
 المثل وانه يعمل بالانفع  
 لا الوقف وفي صلح الحانية  
 متى فسد العقد في البعض  
 يفسد مقارن يفسد  
 في الكل (و) يعلم النفع ايضا  
 بيان (العمل كالصياغة  
 والصنغ والحياطة

اشتبه على ما هو خير اليتيم وشربه ففساد عند مستقل هو شر محض لليتيم اولى بالفساد ثم اعلم انه  
 حيث فسدت المساقاة بقيت الارض مشغولة فيلزم فساد الاجارة ايضا كما قدمناه وان كان  
 الحظ والمصلحة فيها ظاهرين فتنبه لهذه الدقيقة وفي فتاوى الخانوقى التخصيص في الاجارة  
 على بياض الارض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة اما اذا تقدم عقد  
 المساقاة بشروطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البزاية واذا فسدت صارت الاجارة  
 غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المساقاة لكونها يجرى  
 يسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وامامساقاة المالك فلا  
 ينظر فيها الى المصلحة كما لو أجر بدون اجر المثل اه ملخصا وفيه تصريح بما استفادته المصنف  
 وبما تنبهنا عليه فليحفظ (قول له قلت الخ) هو تأييد لما في انفع الوسائل ح (قول له فتدبر) اشار  
 به الى ان مقتضى هذا ان تفسد في القدر الزائد فقط لانه قد جمع بين جائز وفاسد في عقد واحد  
 والفساد غير قوي لعدم الاتفاق عليه فلا يسرى لان المتقدمين لم يقدروا بئدة (قول له وجملوه  
 ايضا من الفساد الطارئ) هذه تقوية اخرى اى فلا يسرى وفي كونه طارئا تأمل ط قلت  
 لعل وجه طريقان كونها تنعقد ساعة فساعة (قول له تنبه) لعله اشار به الى ما قلنا (قول له ومن  
 حوادث الروم الخ) تقوية اخرى فان البيع اقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعقد  
 واحد وصح في الملك ط (قول له بدني) اى على زيد المبت (قول له على انهما لم يمتكظهر) اى بناء على انها  
 كلها كانت ملك زيد المبت (قول له ملخصا ترجيح الاول) قدما عن النهر في باب البيع الفاسد  
 عند قوله بخلاف بيع فن ضم الى مدر ما يؤيده (قول له فتأمل) اشار به الى ان الاجارة تصح فيها  
 عدا الزائد كذلك بل اولى لما مر (قول له وفي جواهر الفتاوى الخ) يحتمل ان يكون تأييدا رابعا  
 بقوله ولو قضى قاض بصحتها تجوز فانه يفيد انه مثل المجمع بين العبد والمدر لا الحر والعبد  
 فيكون تأييدا للتأييد الاول والظاهر انه شروع في تأييد ما اختاره المصنف حيث اطلق عدم  
 الصحة فشملت العقود كلها مع ان العقد الاول ناجز وظاهر كلامه عدم صحته ايضا ووجهه كما  
 في الوالدية ان هذا العقد عقد واحد صورة وان كان عقودا من حيث المعنى بعضها ينعقد في  
 الحال وبعضها مضاف الى الزمان المستقبل اه (قول له ثلاث سنين) صوابه ثلاثين سنة كما هو  
 في المنح وغيرها ووجدته كذلك في بعض النسخ صلحا (قول له صيانة للاوقاف) اى من ان يدعى  
 المستأجر ملكيتها لطول المدة والا فالوجه يقتضى صحة العقد الاول لانه ناجز وما بعده مضاف  
 وفي لزومه تصحيحان كما قدمناه ولكن اعتبر عقدا واحدا كما مر لاجل ذلك ولهذا قدرها  
 المتأخرون بالسنة او الثلاث مخالفين لمذهب المتقدمين (قول له ولو قضى قاض الخ) اى مستوفيا  
 شرائط القضاء ولكن هذا في غير القاضى الخفى اما قضاة زماننا الخيفة المأمورون بالحكم  
 بمقتضى المذهب فلا تصح (قول له قلت وسيجي) اى في اخر هذا الباب هذا تأييد ايضا لما رجحه  
 المصنف ووجهه انه حيث اختلف الآراء في سرية الفساد وعدمها يرجح ما هو الانفع  
 للوقف وهو السران ثلاثا يقدم مرة اخرى على هذا العقد (قول له وفي صلح الحانية) ذكره  
 المصنف في المنح تأييد المار حجه ولكن مافي الحانية ذكره في صلح الزوجة عن نصيبها على ان  
 يكون نصيبها من الدين للورثة وفي شمول ذلك لمسلتنا تأمل اذ قد مر انهم جعلوها من الفساد

لأنه ولاية النظر للفقراء والغائبين والموتى اسعاف والظاهر انه لو أذن في ذلك للمتولى صح  
فانهم **(قوله قلت الخ)** فالحيلة حينئذ ان يحكم بها حتى كما يفعل في زماننا **(قوله وسبحي)**  
متألمة ثم سبجي شرحا بعد صفحة **(قوله وتفسخ في كل المدة)** أي لافي الزائدة فقط **(قوله)**  
لأن العقد الخ هذا ما استظهره في الحائنية قال في المنح وفي فتاوى قاضخان الوصي إذا أجر  
أرض اليتيم أو استأجر اليتيم أرضا بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك  
وكذا أبو الصغير ومتولى الوقف لأن الرسم فيها ان يجعل شيء يسير من مال الاجارة بمقابلة  
السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لأرض اليتيم أو الوقف  
لا تصح في السنين الاولى لانها بأقل من اجر المثل فان استأجر أرضا لليتيم أو للوقف ففي السنة  
الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من اجر المثل فلا يصح وإذا فسدت في البعض في الوجهين هل  
يصح فيما كان خيرا لليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح  
وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيما كان خيرا لليتيم ولا يصح فيما كان شره والظاهر هو  
الفساد في الكل اه وقوله ثلاث سنين الظاهر ان المراد عقود كل عقد ثلاث سنين يدل عليه  
اول كلامه و آخره فتأمل **(قوله)** ورجحه المصنف على ما في انفع الوسائل ( أي من انه يفسخ  
الزائد على الثلاث في الضياع وعلى السنة في غيرها سواء كانت عقدا واحدا زائدا على ما ذكر  
أو عقودا متفرقة حتى لو عقد في الضياع على أربع سنين مثلا بعقد أو أكثر يصح في ثلاث  
ويفسخ في الباقي وهل يحتاج ذلك الفسخ الى طلب الناظر أم يفسخ بدخول المدة الزائدة الظاهر  
الاول وتامه في انفع الوسائل قلت لكن في شرح اليرى عن خزانة الاكمل استأجر حجرة  
موقوفة ثلاثين سنة بقبض خطبة فهي باطلة الا في السنة الاولى اه ومثله في تلخيص الكبرى معزيا  
الى أبي جعفر اه ومقتضاه البطلان بلا طلب **(قوله)** وأفاد أي المصنف حيث قال بعد عبارة  
الحائنية قلت يستفاد من هذا فساد ما يقع الخ **(قوله)** فيستأجر أرضه الحائنية أي بياضها بدون  
الاشجار واما لا يصح استئجار الاشجار ايضا لما مر انها تملك منفعة فلو وقعت على استهلاك  
العين قصدا فهي باطلة قال الرملی وسيأتي في اجارة الفئران عقد الاجارة على استهلاك الاعيان  
مقصودا كمن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا يصح وكذا لو استأجر بيتا لياكل ثمرة قال وبه علم  
حكم اجارات الاراضي والقرى التي في يد المزارعين لا تكل خراج المقاسمة منها ولا تملك  
في بطلانها والحال هذه وقد أفقت بذلك مرارا اه **(قوله)** تنبأ كثير أي بمقدار ما يساوي  
اجرة الارض وضمن الثمار **(قوله)** ويساقى على اشجارها) يعني قبل عقد الاجارة والا كانت  
اجارة أرض مشغولة فلا تصح كما سيأتي وفي مسائل الشيوخ من البرازية استأجر أرضا فيها  
اشجار وأخذها زراعة وفيها اشجار ان كان في وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان  
صغيرتان مضى عليهما حول أو حولان لا كبيرتان لأن ورفقهما وظلها بأخذ الأرض والصغار  
لا عروقيها وان كان في جانب من الأرض كل سنة والجدول يجوز لعدم الاخلال اه **(قوله)**  
بسهم) أي باعطاء سهم واحد لليتيم أو الوقف والباقي للعامل **(قوله)** ففاداه أي مفاد  
من قوله تفسخ في كل المدة الخ وقد مر ان المصنف استفاد من كلام الحائنية وهو بمعنى  
ما استفاد منه اشارح فانهم **(قوله)** بالاولی) وجه الاولیة انه اذا فسد العقد في كل المدة مع

قلت وقد مرنا في الوقف ان  
الفتوى على ابطال الاجارة  
الطويلة ولو بعقد وسبجي  
متألمة ارجع ويحفظ (فلو)  
آجرها المتولى اكثر لم  
تصح) الاجارة وتفسخ  
في كل المدة لأن العقد اذا  
فسد في بعضه فسد في كله  
فتاوى قارئ الهداية  
ورجحه المصنف على ما في  
انفع الوسائل وافاد فساد  
ما يقع كثيرا من اخذ كرم  
الوقف أو اليتيم مساقاة  
فيستأجر أرضه الحائنية من  
الاشجار يبلغ كثير ويساقى  
على اشجارها بسهم من  
ألف سهم فالحظ ظاهر  
في الاجارة لافي المساقاة  
مفاد فساد المساقاة بالاولی  
لأن كلامهما عقد على حدة

قوله من قوله تفسخ الخ  
الذي تقدم وتفسخ بالو أو  
كهو في الشارح اه مصححه

ما في الخلاصة مع ان عبارتهما واحدة ثم ان الاجارة الطويلة على ماساقي بيانها الاجارة فيها معلومة لكنها فيما عدا السنة الاخيرة تكون بشئ يسير فأمل (قوله بيان المدة) لانها اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما (قوله وان طالت) اي ولو كانت لا يمشان الى مثلها عادة واختاره الحنفى ومنعه بعضهم بحر وظاهر اطلاق المتن ترجيح الاول (قوله وللمؤجر بيعها اليوم) اي قبل مجيئها وقها بناء على ان المضافة تنعقد ولكنها غير لازمة وهو احد تصحيحين وأيد عدم الزوم بأن عليه الفتوى كما ساقى في التفرقات وفي الزاوية فان جاء غد والمؤجر عاد الى ملكه بسبب مستقبل لا تعود الاجارة وان رد بعب بقبضه او رجع في الهبة عادت ان قبل مجيئ الغد (قوله في الاوقاف) وكذا ارض اليتيم كما في الجوهره وافق به صاحب البحر والمصنف وأكثر كلامهم على انه المختار المفتى به لوجود العلة فيها وهي صونها عن دعوى الملكية بطول المدة بل هذا اولى رملى وسيأتى عن الحائنة ايضا وفي فتاوى الكازرونى عن شيخه حنيف الدين المرشدى واما اراضى بيت المال فاطلاقهم يقتضى جوازها مطلقا وايضا اتساعهم في جواز تصرف الامام فيها بيعا واقتطاعا فيده املخصا لكن في حاشية الرملى انها مثل عقار اليتيم قال في الحامدية والوجه ما قاله اه وفي الحيرية من الدعوى اراضى بيت المال جرت على رقبته احكام الوقوف المؤبدة اه (قوله على ثلاث سنين) محله ما ذكره غير الواقف والاقله ذلك وفي القبة آجر الواقف عشرين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ورجع بما بقى في تركه الميت ط عن سرى الدين قلت وفيه كلام سيذكره الشارح آخر باب الفسخ (قوله في غيرها) كالدار والحانوت (قوله كامر في بابه) اي في كتاب الوقف متنا قال الشارح هناك الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زما وموضعا اه ومامشى عليه المصنف هنا من الاطلاق تبعا للمتون قال في الهداية هو المختار وما محله عليه الشارح موافقا لما قدمه في الوقف هو ما فتى به الصدر الشهيد قال في المحيط وهو المختار للفتوى كما في البحر (قوله والحيلة) اي اذا احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة (قوله متفرقة) عبارة الحائنة مترادفة قال ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان ارض كذا اودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا لبعض اه ولنظر هل يشترط ان يعقد على كل سنة بعقد مستقل او يكتفى بقوله استأجرت ثلاثين سنة بثلاثين عقدا فينوب عن تكرار العقود والظاهر الاول لقوله والحيلة ان يعقد عقودا مترادفة تأمل (قوله كل عقد سنة) اقول قيد بالسنة ليصح في الضياع وغيرها لانه لازم مطلقا لانه لو جعله في الضياع كل عقد ثلاث سنين صح بخلاف الاربع فأكثر فيها والزائد على السنة في غيرها فان الحيلة حينئذ لا تجدى نفعا (قوله لا بالبالى الخ) مبنى على المفتى من عدم لزوم المضافة كما قدمه ويأتى (قوله ينبع) اي شرطه لان اتباع شرطه لازم (قوله الا اذا كانت الخ) بأن الناس لا يرغبون في استجارها سنة وبيعها أكثر من سنة أدر على الوقف وانفع للفقراء اسعاف (قوله فيؤجرها القاضي) قال في الاسعاف ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء حينئذ يجوز بيعها اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الى القاضي للاذن منه له فيه (قوله لان ولايته عامة

بيان المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا) اي مدة كانت وان طالت ولو مضافة كما جرت كها غدا وللمؤجر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به بقتى خانية (ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين) في الضياع وعلى سنة في غيرها كامر في بابه والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف فالمتولى فسحه خانية وفيها لو شرط الواقف مدة يتبع الا اذا كانت اجارته أكثر نفعا فيؤجرها القاضي لا المتولى لان ولايته عامة

وأما يصح بإضافته الى العين اه وبينهما تناف لكن قال الرملي ذكر في البرازية وكثير من  
الكتب قولين في المسئلة اه وفي الشرنبالية عن البرهان لاتنقد بأجرت منفعتها لانها  
معدومة وأما يجوز بإيراد العقد على العين ولم يوجد وقيل تنعده لانه أتى بالمقصود من اضافة  
الاجارة الى العين اه وظاهره ترجيح خلاف مامشئ عليه المصنف والشارح ولذا اقتصر  
عليه الزليعي ( قوله أفاد ان ركنها بالايجاب والقبول ) اى بقوله هى تملك اى بوقوله وتنقد  
تأملتم الكلام فيهما وفي صفتهما كالكلام فيهما في البيع بدائع وفي تكملة الطورى عن  
التاتر خانية وتنقد ايضا بغير لفظ كالتاخر داراسة فلما انقضت المدة قال ربه للمصنجر  
فرغها الى اليوم والافعل لك كل شهر بألف فجعل بقدر ما ينقل متاعه بأجرة المثل فان سكن شهرا  
ففى بما قال اه ( قوله وشرطها الخ ) هذا على انواع بعضها شرط الانقضاء وبعضها شرط  
التفادى وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم وتفصيلها مستوفى في البدائع ولخصه ط  
عن الهندية ( قوله كون الاجرة والمنفعة معلومتين ) اما الاول فكقوله بكذا دراهم وأدنانير  
ويصرف الى غالب نقد البالد فلو الغلبة مختلفة فسدت الاجارة مالم يمين نقدا منها فلو كانت  
كيليا أو وزنيا او عدد یا مقدار بالشرط بيان القدر والصفة وكذا مكان النفاة لوله حمل ومؤنة  
عنده والا فلا يحتاج اليه كيان الاجل ولو كانت ثيابا او عروضا فالشرط بيان الاجل والقدر  
والصفة لو غير مشار اليها ولو كانت حيوانا فلا يجوز الا ان يكون معينا بجر ملخصا وأما  
التاتى فيأتى في المتن قريبا ( قوله ساعة فساعة ) لان المنفعة عرض لاتباق زمانين فاذا كان  
حدوده كذلك فيملك بدله كذلك قصد التعادل لكن ليس له المطالبة بالبدل الابضى منفعة  
مقصودة كالיום في الدار والارض والمرحلة في الدابة كسأيتى ( قوله وهل تنقذ بالتعاطى )  
قال في الوهبانية \* وقد جوزوها في القدر وتعاطيا \* قال في الشرنبالى المسئلة من الظهيرية  
استأجر من آخر قدور وابتغى أعيانها لا يجوز للثقاوب بينها صفرا وكبرا فلو قبلها المستأجر على  
الكراء الاول جاز وتكون هذه اجارة مبتدأة بالتعاطى وتخصيصه في النظم بالقدر اتباع  
للقول والافهم مطرد في غيرها ففي البرازية غير الاجارة الطويلة يتعقد بالتعاطى لا الطويلة  
لان الاجرة غير معلومة لانها تكون في سنة دافقا أو أقل أو أكثر اه وفي التاتر خانية عن  
التمتة سألت ابا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة او يمتدح او يقصد ويدخل  
الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة وثمان الماء قال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى  
العقد قبل ذلك اه قلت ومنه ما قدمناه عنها من انقادها بغير لفظ وسأيتى في المتفرقات  
عن الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول وفي حاوى الزاهدى راعى استأجر من القيم  
داراوسكن فيهما ببق ساكتا في السنة الثانية بغير عقد واخذ القيم شيئا من الاجرة فإنه يتعقد به في  
كل السنة لافى حصة ما اخذ فقط اه ومثله في القنية في باب انقضاء الاجارة بعد انقضاء مدتها  
ووجوب الاجر بغير عقد حامدية ( قوله ظاهر الخلاصة نم ) عبارتها كعبارة البرازية  
المذكورة آنفا ( قوله ان علمت المدة ) صوابه الاجرة قال في المتح بعد نقل ما فى الخلاصة ومفاده  
ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنقذ بالتعاطى لانه جعل العلة في عدم  
انقضاء كون الاجرة فيها غير معلومة والله تعالى اعلم اه ( قوله وفي البرازية ) يومه انه غير

اقاد ان ركنها الايجاب  
والقبول وشرطها كون  
الاجرة والمنفعة معلومتين  
لان جهاتهما تقضى الى  
المنازعة وحكمها وقوع  
الملك في البدلين ساعة  
فساعة وهل تنقذ بالتعاطى  
ظاهر الخلاصة نعم ان  
علمت المدة وفي البرازية  
ان قصرت نعم والا لا ( ويعلم  
النفع



تمليك المنافع والكساح تملك البضع وليس بمنفعة ويقول نفع تملك العين وقوله بمعوض تمام التعريف طورى قال في المنع وهو أولى بالقبول من قولهم تملك نفع معلوم بمعوض كذلك لانه ان كان تعريفاً للأجارة الصحيحة لم يكن مانعاً لتناوله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشروع الاصلى وان كان تعريفاً للاعم لم يكن تقييداً للنفع والعوض بالمعلوم صحيحاً وما اختير في هذا المختصر تبعاً للدور تعريف للاعم اه وفيه نظر لان التى عرفها ائمة المذهب الاجارة الشرعية وهى الصحيحة والفاسدة ضداهما لا يشملها التعريف قال في المبسوط لا بد من اعلام ما يرد عليه عقد الاجارة على وجه ينقطع به المنازعة ببيان المدة والمسافة والعمل ولا بد من اعلام البدل اه والا كان العقد عبثاً كما في البدائع على انه لا تملك بمعوض غير معلوم فعاد الى كلامهم وتامه في الشرع لا يلاية **(قوله)** مقصود من العين (اى في الشرع ونظر العقلاء بخلاف ما سذكروه فانه وان كان مقصوداً للمستأجر لكنه لا نفع فيه وليس من المقاصد الشرعية وشمل ما قصد ولو لغيره لما ساقى عن البحر من جواز الاستئجار الارض مقيلاً ومراحافاًن مقصوده الاستئجار للزراعة مثلاً ويذكر ذلك حيلة لزومها اذ لم يكن زرعها تأمل **(قوله)** أوأوانى منصوب بفتح ثاءه على الياء وفي بعض النسخ بخذفها وكأنه من تحريف النسخ **(قوله)** انه له اى الدار أو العبد وما بعده وأفراد الضمير لعطف المذكورات بأوهذه المسائل ستأتى متافى الباب الآتى **(قوله)** ولا اجاره اى ولو استعملها فيأذكره وقولهم ان الاجارة تحجب في الفاسدة بالانتفاع محله فيما اذا كان النفع مقصوداً طوقيد في الخلاصة عدم الاجرى جنس هذه المسائل بقوله الا اذا كان الذى يستأجر قديكون يستأجر لينتفع به اه وسأى تمام الكلام فيه **(قوله)** وسيجى اى فى باب ما يجوز من الاجارة **(قوله)** اى بدلافى البيع فدخل فيه الاعيان فانها تصاح بدلافى المفاضة فصاح أجرة **(قوله)** لانها عن المنفعة اى وهى تابعة للعين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا عن التبع **(قوله)** ولا ينكس كما قيد به ليفهم ان المراد به العكس اللغوى لانه فى وهو عكس الموجبة النكسية بالموجبة الجزئية اذ يصح بعض ما صلح اجرة صاحب ثمتا **(قوله)** كاسيجى اى فى آخرباب الاجارة الفاسدة **(قوله)** وتعتقد بأعرتك الخ وبلفظ الصلح كاذكره الحلوانى والظاهر انها تعتقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت والبرجع الكرخى كفى البحر لكن في الشرع لا يلاية جزم في البرهان بعدم الانقضاء فقال لا تعتقد سبعت منفعة لان بيع المعلوم باطل فلا يصح تملكاً بلفظ البيع والشراء اه ونقل مثله عن الحاتية **(قوله)** بخلاف العكس يعنى ان الاجارة بلا عوض لا تعتقد اعارة قال فى النزاية لو قال آجرتك منافعتها سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لاعارية اه وفي المنع عن الحاتية لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية كالأوقال بعنتك هذه العين بغير عوض كان باطلا او فاسد الاهة وبخالفه ما فى عارية البحر عن الحاتية آجرتك هذه الدار شهراً بلا عوض كانت اعارة ولو لم يقل شهراً لا تكون اعارة اه قال فى التارخانية بل اجارة فاسدة وقديقل بخلافه اه وانظر ما قدمناه فى العارية **(قوله)** منافعتها شهراً بكذا تنازع فى هذه المعمولات الثلاث الفعلان قبلها وما فى المتن ذكره فى البحر لكن ذكر بعده لو أضاف العقد الى المنافع لا يجوز بأن قال آجرتك منافع هذه الدار شهراً بكذا

مقصود من العين (بمعوض)  
حتى لو استأجر ثياباً او  
او انى لتجمل بها او دابة  
ليجنبها بين يديه او داراً  
لا يسكنها او عبداً او  
دراهم او غير ذلك لا  
ليستعمله بل يظن الناس  
انه له فالاجارة فاسدة  
فى النكس ولا اجاره لانها  
منفعة غير مقصودة من  
العين نزائية وسيجى (وكل  
ما يصلح ثمتاً) اى بدلا  
فى البيع (صلح اجرة)  
لانها عن المنفعة ولا ينكس  
كلىا فلا يقال ما لا يجوز ثمتا  
لا يجوز اجارة لجواز اجارة  
المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا  
كاسيجى (وتعتقد بأعرتك  
هذه الدار شهراً بكذا)  
لان العارية بمعوض اجارة  
بخلاف العكس (او  
وهنتك) او آجرتك  
(منافعتها) شهراً بكذا

هو المعين

الجزء الخامس من رد المحتار على الدر المختار

شرح تنوير الابصار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه آمين

### كتاب الاجارة

اقول الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكى الرافى ضمها وقال صاحب الحكم هى بالضم اسم للمأخوذ مشتقة من الاجر وهو عوض العمل ونقل عن ثعلب الفتح فى مثله الهمزة وفى تكملة البحر للعلامة عبد القادر الطورى لو قال الايجار لكان اولى لان الذى يعرف هو الايجار الذى هو بيع النافع لا الاجارة التى هى الاجرة قال قاضى زاده ولم يسمع فى اللغة ان الاجارة مصدر ويقال أجره اذا أعطاه أجرته وهى ما يستحق على عمل الخير وفى الأساس أجرنى داره واستأجرتها وهو مؤجر ولا نقل مؤجر فانه خطأ وقبيح قال وليس أجر هذا فاعل بل هو اقبل اه قات لكن نقل الرملى فى حاشية البحر قال الواحدى عن المبرد يقال أجرت دارى وملوكى غير ممدود وممدودا والاول اكثر اجاز او اجارة وعليه فلا اعتراض تدبر **قوله** لكونها تملك عين) اى والاعيان مقدمة على المنافع ولانها بلا عوض وهذه به والعدم مقدم ثم للاجارة مناسبة خاصة انفصل الصدقة من حيث انها يقمان لازمين فلذا عقبها بما أفاده الطورى **(قوله اسم للاجرة)** قال الزيلعى وفى اللغة الاجارة فعالة اسم الاجرة وهى ما يعطى من كراء الاجير وقد أجره اذا أعطاه أجرته اه وفى العينى فعالة او اعالة بخذف فاء الفعل اه وقدمنا انها تكون مصدرا **(قوله وهو ما يستحق)** ذكر الضمير لعوده على الاجر المفهوم من ذكر مقابلة وهى الاجرة والاوضح الاظهار فالاخلال فى كلامه فافهم **(قوله تملك)** جنس يشمل بيع لعين والمنفعة وهو وان كان جنسا كما يكون مدخلا يكون مخرجا فدخل به العارية لانها

كتاب الاجارة

قدم الهبة لكونها تملك عين وهذه تملك منفعة (هى) لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله اجرك وشرعا (تملك نفع)

(تملك)

﴿الجزء الخامس﴾ من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ  
محمد امين الشهير بابن عابدين السماة رد المحتار على الدر المختار شرح  
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان نفع الله  
بها اهل الايمان آمين



در سمادت



صيفه

صيفه

- ٢٤٨ كتاب المساقاة
- ٢٥١ مطلب في المساقاة على الحور والصفصاف
- ٢٥٢ مطلب بشرط في المناصبة بيان المدة
- ٢٥٥ كتاب الذنايح
- ٢٧١ كتاب الاخية
- ٢٩٣ كتاب الحظر والاباحة
- ٣٠٧ (فصل في اللبس)
- ٣٢٠ (فصل في النظر والمس)
- ٣٢٩ باب الاستبراء وغيره
- ٣٣٩ (فصل في البيع)
- ٣٨١ كتاب احياء الموات
- ٣٨٦ (فصل الشرب)
- ٣٩٦ كتاب الاشربة
- ٤٠٨ كتاب الصيد
- ٤٢٢ كتاب الرهن
- ٤٣٣ باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز
- ٤٤٥ باب الرهن يوضع على يد عدل
- ٤٤٩ باب التصرف في الرهن والجانية عليه وجانيته على غيره
- ٤٦٠ (فصل في مسائل متفرقة)
- ٤٦٨ كتاب الجنائيات
- ٤٧٠ (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه)
- ٤٧٦ مبحث شريف
- ٤٨٥ باب القود فيما دون النفس
- ٤٩٤ (فصل في القهلين)
- ٤٩٦ مطلب الصحيح ان الوجوب على القاتل ثم تحمله العاقلة
- ٤٩٩ باب الشهادة في القتل واعتبار حاله
- ٥٠٤ كتاب الديات
- ٥١٠ (فصل في الشجاج)
- ٥١٦ (فصل في الجنين)
- ٥٢٠ باب ما يحدنه الرجل في الطريق غيره
- ٥٢٦ (فصل في الحائض المائل)
- ٥٢٩ باب جنابة البهيمة والجناية عليها
- ٥٣٨ باب جنابة المملوك والجناية عليه
- ٥٤٣ (فصل في الجناية على العبد)
- ٥٤٦ (فصل في غضب الفن وغيره)
- ٥٤٩ باب القسامة
- ٥٦١ كتاب المعاقل
- ٥٦٧ كتاب الوصايا
- ٥٨٥ باب الوصية بثلث المال
- ٥٩٦ باب العتق في المرض
- ٥٩٨ باب الوصية للاقارب وغيرهم
- ٦٠٦ باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
- ٦١٠ (فصل في وصايا الذمي وغيره)
- ٦١٢ باب الوصى
- ٦٢٦ (فصل في شهادة الاوصياء)
- ٦٣٦ كتاب الحثي
- ٦٣٩ مسائل شتى
- ٦٦٢ كتاب الفرائض
- ٦٧٧ (فصل في العصبات)
- ٦٨٨ باب العول
- ٦٩٣ باب توريث ذوى الارحام
- ٦٩٩ (فصل في الفرقي والحرفي وغيرهم)
- ٧٠٢ (فصل في المناسخة)
- ٧٠٤ باب المحارج



مجلد	مجلد
١٧٢ مطلب في ابحاث غاصب الغاصب	٧٩ مطلب ضل له شيء فقال من دلني عليه فله كذا
١٧٢ مطلب في حقوق الاجازة للاتلاف والافعال	٨١ كتاب المكاتب
١٧٣ مطلب فيما يجوز فيه دخول دار غيره بلا اذن منه	٨٥ باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله
١٧٤ مطلب فيما يجوز من التصرف في مال الغير بدون اذن صريح	٩٣ مطلب القياس مقدم هنا
١٧٥ (فصل في مسائل متفرقة)	٩٣ باب كتابة العبد المشترك
١٧٩ مطلب في ضمان منافع الغصب	٩٥ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى
١٨٥ مطلب في ضمان الساعي	١٠٠ كتاب الولاء
١٨٦ مطلب الامر لاضمان عليه الا في ستة	١٠٥ فرع مهم
١٨٨ كتاب الشفعة	١٠٦ (فصل في ولاء الموالة)
١٩٠ مطلب في الكلام على الشفعة في البناء في نحو الارض المحتكرة	١٠٨ مطلب يصل ثواب اعمال الاحياء للاموات
١٩٥ مطلب مهم كون الارض عشرية او خراجية لاينا في الملكية فتجب فيها الشفعة ما لم تكن سلطانية	١٠٩ كتاب الاكراه
١٩٥ مطلب باعدار بعضها محتكر هل تثبت لاجار الشفعة	١١٠ مطلب بيع المكره فاسد وزوائده مضمونة بالتعدي
١٩٥ (باب طلب الشفعة)	١٢٢ كتاب الحجر
١٩٦ مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن	١٣٠ مطلب تصرفات المحجورين بالدين كالمرضى
١٩٧ مطلب طلب عند القاضي قبل طلب الاشهاد بطلت	١٣٢ (فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ)
٢٠٦ (باب ما تثبت هي فيه اولاً)	١٣٣ كتاب المأذون
٢٠٨ (باب ما يبطلها)	١٥٠ مبحث في تصرف الصبي ومن له الولاية عليه وترتيبها
٢١٤ مطلب لاشفعة للمقرله بدار	١٥٤ كتاب الغصب
٢٢٠ كتاب القسمة	١٥٨ مطلب فيما لو هدم حائطا
٢٢٨ مطلب لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته	١٥٩ مطلب في رد المغصوب وفيما لو ابي المالك قبوله
٢٢٩ مطلب في الرجوع عن القرعة	١٦٠ مطلب الصابون مثلي او قيمي
٢٣٩ كتاب المزارعة	١٦٢ مطلب شري دارا وسكنها فظهرت لوقف او يقيم وجب الاجرو هو المعتمد
	١٧٠ مطلب زرع في ارض الغير يعتبر عرف القرية
	١٧١ مطلب مهم

مصحفه

مصحفه

٢ كتاب الاجارة

١٩ مطلب في بيان المراد بالزيادة على اجر المثل

٢١ مطلب في المرصد والقيمة ومشد المسكة

٢٣ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

٢٧ مطلب في الارض المحتكرة ومعنى الاستحكار

٣٦ مطلب خوفوه من اللصوص ولم يرجع

٣٧ باب الاجارة الفاسدة

٤٠ مطلب في اجارة البناء

٤٣ مطلب في حديث دخوله عليه السلام

الحمام وحديث مارآه المؤمنون حسنا

٤٦ مطلب في الاستئجار على المعاصي

٤٦ مطلب في الاستئجار على الطاعات

٤٦ مطلب تحرير مهم في عدم جواز

الاستئجار على التلاوة والتهليل ونحوه

نما لاضرورة اليه

٤٩ مطلب يخص القياس والاثر بالعرف

العام دون الخاص

٥٢ مطلب يجب الاجر في استعمال المعد

للاستغلال ولو غير عقار

٥٣ مطلب في استئجار الماء مع القناة

واستئجار الآجام والحياض للسك

٥٣ مطلب الاجارة اذا وقعت على العين

لا تصح والحية فيه

٥٣ مطلب في اجرة الدلال

٥٣ مطلب اسكن المقرض في داره يجب

اجر المثل

٥٣ باب ضمان الاجير

٥٣ مبحث الاجير المشترك

٥٤ مطلب يفتى بالقياس على قوله

٥٧ مطلب ضمان الاجير المشترك مقيد بثلاث

شرائط

٥٨ مبحث الاجير الخاص

٥٩ مطلب ليس للاجير الخاص ان يعلى

التافئة

٦٠ مطلب في الحارث والحائاق

٦٢ مبحث اختلاف المؤجر والمستأجر

٦٤ باب فسخ الاجارة

٦٦ مطلب اصلاح بثر الماء والبالوعة والمخرج

على المالك واخراج التراب والرماد

على المستأجر

٦٨ مطلب في رجم الدار من الجن هل هو

عذر في الفسخ

٦٨ مطلب فسق المستأجر ليس عذرا في

الفسخ

٦٩ مطلب ترك العمل اصلا عذر

٦٩ مطلب ارادة السفر او الثقلة من المصر

عذر في الفسخ

٧٣ مسائل شتى في الاجارة

٧٣ مطلب في تخلية البعيد

٧٦ مطلب في اجارة المستأجر للمؤجر

ولغيره

٧٧ مطلب في اجرة سك القاضي والمفتي

٧٨ مطلب في اجارة المقطع وانفساخها بموت

المقطع واخراجه له

٧٩ مطلب انكر الدافع وقال ليس هذا من

دراهمي فالقول للقابض





*Presented to the*  
LIBRARY *of the*  
UNIVERSITY OF TORONTO  
*by*

the estate of  
M. Durmus Gökçen







